سلسلة نصوص تراثية للباحثين (١٩٢)

# الخلافيات

ما ذكر الفقهاء أنه خلاف قول **الإهام حالك بن أنس** ما ذكر الفقهاء أنه خلاف قول الإهام حالك بن أنس

2-4

و/يوسيف برحموه والثويشاي

۳ کے کا هر نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق يوسف بن حمود الحوشان يوسف بن حمود الحوشان yhoshan@gmail.com

https://t.me/dralhoshan

1. . "لم يكن حريماً، لهذه القرية التي هي ا بجنبها جبلاً كان أو أرضاً، لأن الأرض التي لا العلوها الماء، وإن نسبت إلى قرية، أو قبل مفازة كورة، كنحو مفازة آمل ٣، أو مفازة كرمان ٤، أو ما أشبههما، فإن من أحيا منها: فهو مباح له، إذا لم يكن يعرض لها متعرض قَبْلُ فأحياها، فإن الذي يحيى مثل هذه الموات، فقد ملك الرقبة ٥.

١ في نسخة ع: "أو هي".

٢ حرف "لا" ناقص نسخة ع.

٣ آمل: اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل، لأن طبرستان سهل وجبل، وهي في الإقليم الرابع، وقد خرج منها كثير من العلماء ولكنهم قل ما ينسبون إلى غير طبرستان، فيقال لهم الطبري، منهم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. معجم البلدان ٥٧/١.

كرمان: ولاية مشهورة، وناحية كبيرة، معمورة، ذات بلاد، وقرى، ومدن واسعة، تقع بين فارس، ومكران، وسجستان، وخراسان. المرجع السابق ٤/٤٥٤.

٥ ورد في مسائل أبي داود ٢١١، قلت لأحمد: أرض ميتة أحياها رجل؟ قال: إذا كانت لم تملك، فإن ملكت: فهى فيء للمسلمين، مثل رجل مات، وترك مالاً لا يعرف له وارث. وفي مسائل صالح ورقة ١١٨ مثل ذلك، وهكذا يرى الخرقي في مختصره ١٠٦ أن الموات: هي الأرض التي تملك مالم تكن أرض ملح، أو ماء للمسلمين فيه منفعة.

وقال الحافظ في الفتح كتاب المزارعة ١٨/٥: الموات: الأرض التي لم تعمر، شبهت العمارة بالحياة، وتعطيلها بفقد الحياة.

أما ابن قدامة فقد ذكر في المغني ٢٠٥٥: أن الموات: هو الخراب الدارسة تسمى ميتة، ومواتاً وموتاناً. وهو قسمان:

القسم الأول: مالم يجر عليه ملك لأحد، ولا يوجد فيه أثر عمارة، فهذا يملك بالإحياء، بغير خلاف بين القائلين بالإحياء.

القسم الثاني: ما جرى عليه ملك مالك، وهو أنواع:

النوع الأول: ماله مالك معين، وهو ضربان:

الأول: ما ملك بشراء، أو عطية، فهذا لا يملك بالإحياء بغير خلاف.

الثانى: ما ملك بالإحياء، ثم ترك حتى دثر، وعاد مواتاً، فهو كالذي قبله سواء، لأن مالكها معروف، فلا تملك بالإحياء. خلافاً لمالك، لعموم الحديث، ولأن الأصل في الأرض الإباحة. النوع الثاني: ما يوجد فيه آثار ملك قديم جاهلي، كآثار الروم، ومساكن ثمود ونحوها، فهذا يملك بالإحياء، لأن ذلك الملك، لا حرمة له.

النوع الثالث: ما جرى عليه الملك في الإسلام، لمسلم أو ذمى غير معين.

فظاهر كلام الخرقي: أنما لا تملك بالإحياء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، والرواية الثانية: أنما تملك بالإحياء لعموم النص.." (١)

### ٢. "باب نكاح المريض

٧٥٢٢ إذا نكح المريض امرأة، صح النكاح وفاقاً، والمنكوحة ترث الزوج خلافاً لمالك (١) رحمه الله، وإياه قصد الشافعي رضي الله عنه بالرد، وقد أسرف مالك رضي الله عنه في طرفي نقيض، فقال: المنكوحة في المرض لا ترث، والمبتوتة في المرض ترث وإن انقضت عدتُها قبل موت الزوج، وذكر الأستاذ أبو منصور مذاهب للسلف مختلفة في نكاح المريض، لسنا لها.

فصل

قال الشافعي رضي الله عنه: "ويلحق الميتَ من فعل غيره [وعمله ثلاث] ... إلى آخره" (٢) .

٧٥٢٣ - روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات ابنُ آدم، انقطع عنه (٣) عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له" (٤). وقال

(۱) ر. الرسالة لأبي زيد مع غرر المقالة: ٢٥٥، ٢٥٦، والكافي لابن عبد البر: ٢٤٨، وأيضاً: التسهيل: تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك: ٢٢/٤.

(٢) ر. المختصر: ١٦٨/٣. هذا. وفي الأصل: ويحمله ثلاثة. والمثبت من (س) وعبارة المختصر: قال في الإملاء: "يلحق الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدّى، ومال يتصدق به

<sup>(</sup>١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، إسحاق الكوسج ٣١٠٠/٦

عنه، أو دين يقضى، ودعاء" ا. هـ. بنصه.

(٣) هذا اللفظ (عنه) ليس في رواية النسائي ولا الترمذي، ولكنه عند أبي داود. مما يدفع التهمة الموجهة إلى الإمام بأنه لم ير (سنن أبي داود) ، وأنه كان لا يدري الحديث.

(٤) حديث "إذا مات ابن آدم ... إلخ": رواه مسلم في الوصية: باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ح ١٦٣١، وأبو داود في الوصية: باب ما جاء في الصدقة عن الميت، ح ٢٨٨٠، والنسائي في الوصايا: باب فضل الصدقة عن الميت، ح ٢٨٨٠، والترمذي في الأحكام: باب الوقف، ح ١٣٧٦، والبخاري في الأدب المفرد: ٢٠.." (١)

٣. "بين الحرة والأَمَة على [التفاضل] (١) عندنا وعند أبي حنيفة، خلافاً لمالك (٢) ، فإنه قال: لا فرق في القسم بين الحرة والأَمَة، وهذا غير سديد.

ومعتمدنا: أولاً: ما روى الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "للحرة ثُلثا القسم وللأمة ثُلثه " (٣). وفراشُ الأَمَة المنكوحة ناقص، وتمكُّنُ الزوجِ من الاستمتاع بها ناقصٌ، ويلحق الولدَ نقصُ الرق، فيليق بهذا ألا يسترسل الزوج في الاستمتاع بها توقياً من الولد، ولذلك لم يثبت نكاح الرقيقة في حق الحر إلا في محل الحاجة.

فإذا ثبت ذلك؛ فإذا كان تحته حرة وأمة، فالحرة على ضعف الأَمَة في القسم، فيقسم للحرة ليلتين وللأمة ليلة.

٣٠٠٧- ثم إذا فرض طريان العتق على الأمة؛ فأصل المذهب لا غموض فيه، ولكن قد تلتبس الصور، فالأولى الاعتناء بتفصيل الصور، [فنبدأ] (٤) بذكر التفصيل فيه إذا وقعت البداية في نُوب القَسْم بالحرة، ثم نذكر إذا ما وقعت البداية بالأمة.

فإن وقعت البداية بالحرة، فعتقت الأمة، فلا يخلو إما أن تعتق في نوبة الحرة، أو في نوبة نفسها، فإن في نوبة الحرة، وكان يقسم للحرة ليلتين وللأمة ليلة، فالجواب المجمل إلى أن يُفصّل –أنها إذا عتقت في نوبة الحرة، صارت بمثابة الحرة الأصلية في القسم في مستقبل الزمان، وكأنَّ الرقَّ لم يكن، والتفصيل أنها إذا أعتقت في الليلة الأولى من ليلتي الحرة، فيكملُ الزوج الليلة الأولى للحرة، ثم هو بالخيار إن شاء اقتصر في حقها على هذه الليلة، وأقام عند

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٧٣/١١

العتيقة ليلة، ثم استدار عليهما ليلة ليلة،

\_\_\_\_\_\_

- (١) في الأصل: التفاصيل.
- (٢) ر. المدونة: ١٩٨/٢، الإشراف على نكت مسائل الخلاف: ٧٢٣٢ مسألة رقم ١٣٠٧.
- (٣) حديث: "للحرة ثلثا القسم وللأمة ثلثه ": "رواه البيهقي من حديث سليمان بن يسار بحذا المعنى، ورواه أبو نعيم في المعرفة من حديث الأسود بن عويم، وروي عن علي مرسلاً " كذا قال الحافظ في التلخيص: ٣/٩٠٤ ح ١٧١٦، وانظر السنن الكبرى للبيهقي: ٢٠٠٠، وانظر السنن الكبرى للبيهقي: ٣٠٠، ٢٩٩٧).
  - (٤) في الأصل: "فنقول".." (١)
  - ٤. "باب الطلاق بالوقت وطلاق المكره

قال الشافعي: "وأي أجلِ طلّق إليه لم يلزمه قبل وقته ... إلى آخره" (١) .

٩٠٣٨ - إذا علق الرجل طلاق زوجته بأمرٍ في الاستقبال، تعلّق به، ولم يقع قبل تحققه، ولا فرق بين أن يكون الظن متردداً فيه: قد فرق بين أن يكون الظن متردداً فيه: قد يكون وقد لا يكون؛ فإذا قال: إن دخلت الدارَ، فأنت طالق، فهذا مما لا يقطع بكونه (٢)

.

فإذا قال: إذا طلع الشمس، فأنتِ طالق، فهذا مما يكون لا محالة، والطلاق لا يقع في الموضعين قبل تحقق الصفة؛ خلافاً لمالك (٣) ؛ فإنه قال: إذا علق الزوج الطلاق بما يكون لا محالة، انتجز الطلاق في الحال، وإنما يقف وقوفه على وجود الصفة إذا لم تكن مستيقنة الكون، قد تكون وقد لا تكون.

٩٩٠٣٩ ثم ذكر الشافعي مسائل في ذكر الأوقات التي تُفرض متعلقاً للطلاق والعتاق، والغرض منها بيان معاني الألفاظ المستعملة فيها، فقال: "لو قال في شهر كذا ... إلى آخره" (٤) .

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٣١/١٣

إذا قال الزوج لزوجته: أنت طالق، في أول شهر رمضان، طلقت كما (٥) أهل الهلال.

\_\_\_\_\_

- (١) ر. المختصر: ٤/٧٧.
  - (٢) بكونه: أي بوجوده.
- (٣) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٢/٨٧٨ مسألة ١٣٥٧، وعيون الجالس له: ٣/٢٧ مسألة ١٨٥٤.
  - (٤) ر. المختصر: ٤/٧٧.
  - (٥) كما: بمعنى عندما.." (١)
- هل تغرّم للمطلّق الذي ادعى الرجعة المهر، فعلى قولين، تمهد أصلُهما، ووضح فرعهما في كتاب النكاح، فقال الأئمة: عرض اليمين عليها إذا أنكرت يخرّج على القولين في أنها لو أقرت هل تغرّم للمقر له [المهر] (١) فإن قلنا: إنها تغرم، فاليمين معروضة عليها فعساها تُقرّ أو تنكُل عن اليمين إذا عُرضت عليها، فيحلف المدير يمين الرد، ويغرّمُها.

وإن قلنا: إنها لا تغرم، فلا فائدة في عرض اليمين.

ثم إن عرضنا اليمين، فجحدت ونكلت، وحلف الرجل يمين الرد، فالمذهب أن النكاح لا يُردُّ في حق الثاني.

وأبعد بعض أصحابنا، فقال: إذا حكمنا بأن يمين الرد بمثابة البينة المقامة، فالنكاح يبطل، وترتد هذه إلى النكاح الأوّل.

وقد ذكرت هذا الوجة وزيفته في النكاح، وبنيت عليه أنا إذا كنا نرى ردّ النكاح، فلا يتوقف عرضُ اليمين على مصيرنا إلى أنها تغرَم لو أقرت، بل نعرض اليمين ونحن نتوقع ارتداد النكاح الجديد، وهذا بعيدٌ لا تعويل عليه. ولا أثر عندنا لدخول الزوج الثاني بها خلافاً لمالك (٢). وهذا مما قدمته أيضاً في كتاب النكاح.

٩٣٥٤ - ولو أراد من يدّعي الرّجعة أن يوجه الدعوى على الزوج، فالمذهب أنه لا يجد إلى ذلك سبيلاً؛ لأنّه لا يد للزوج [إلا] (٣) على زوجته، فليدّع على الزوجة لا غير.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٠٩/١٤

وذكر العراقيون وجهاً أنه لو أراد أن يدعي على الزوج، جاز لاستيلائه حكماً عليها، وهذا له غَوْرٌ وغائلةٌ، وسنستقصي أسراره في كتاب الدعاوى، فليس هذا من خواصِّ كتاب الرجعة. ٥٩٣٥ - ومما يتعلق بمذا الفصل أن العدة إذا انقضت في ظاهر الحال، وادّعى

\_\_\_\_

٦. "وذكر بعض الأصحاب في التخفيف من الغيرة تزويج المطلقة من عبدٍ صغير -إذا قلنا:
 يقبل السيد النكاح لعبده الصغير - ثم يولج القدر المرعيَّ، ويوهَب العبد منها، فينفسخ النكاح.

ولا شك أن وطء الخصي كوطء الفحل.

٩٣٨١ - ومما نذكره الكلامُ في حالاتِ مُحرّمةِ الوطء، مع دوام النكاح، فنقول: إذا أصابها الزوج صائمة، أو مُحْرمة، أو حائضاً، حلت بالإصابة، وإن كانت محرّمةً، خلافاً لمالك (١)

.

ومقصود الفصل أنه لو أصابها وهي مرتدة أو هو مرتد، أو أصابها وهي في عدّة الرجعة، ثم زالت الردّة، فكيف السبيل؟ وهل نقضي بأن التحليل يحصل؟ تكلم الشافعي رضي الله عنه فيما ذكرناه، وأنكر المزني (٢) تصوّر المسألة؛ فإن الردة من غير دخول [تبتّ] (٣) النكاح، والطلاق من غير مسيس يستعقب البينونة، فكيف تصوير المسألة (٤) ؟ فقيل له: إذا استدخلت ماء الرجل تلتزم العدة ولا تحل لزوجها، والإتيان في الدبر يوجب العدة، ولا يتعلق به التحليل، كما قدمناه، والخلوة -في القول البعيد- توجب العدة، ولا تحلل، فهذا تصوير المسألة.

\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) زيادة من المحقق.

<sup>(</sup>٢) ر. الإشراف: ٢٥٩/٢ مسألة: ١٣٨٧.

<sup>(</sup>١) زيادة اقتضاها السياق.." (١)

<sup>(</sup>١) ر. الإشراف: ٧٥٧/٢ مسألة ١٣٨١، حاشية العدوي: ٧٢/٢.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٥٦/١٤

- (٢) ر. المختصر: ٩٣/٤.
- (٣) في الأصل: تثبت، وفي ت ٢: من غير نكاح تثبت النكاح.
- (٤) ينكر المزين تصوّر المسألة، لأن هذه المطلقة ثلاثاً إذا تزوجت الزوج الآخر، فإن أصابحا قبل الرّدة، ثم ارتدت وعادت، فقد حلّت بالوطء قبل الردة، ولكنها لو ارتدت قبل الدخول، فقد انبتّ النكاح، فكيف يتصوّر وطءٌ للمرتدّة بعد البينونة؟

ومثلها الرجعية، فلو أصابحا قبل الطلاق، فقد حلت بهذه الإصابة، ولا عبرة بالوطء في العدة حصل أو لم يحصل، وأما إذا طلقها قبل الإصابة، فقد انبت نكاحها، فكيف يتصوّر وطء في عدة الرجعة، ولا رجعة له عليها ما لم يكن أصابحا، أي دخل بها، أي حصل الوطء. هذا وجه استبعاد المزني وإنكارِه تصوّر المسألة، والردّ عليه بتصوير الاستدخال والوطء في الدبر، حيث لا تحليل بذلك، مع أنه يوجب العدة، فلو وطأ في هذه العدة هل تحلّ له بهذا الوطء؟ هذه صورة المسألة.." (1)

٧. "يجري في الخصوم إذا ازد حموا، كما سيأتي ذكره في كتاب أدب القاضى.

ومن أئمتنا من خصص هذا التردد بالقذف واللعان في الصورة التي ذكرناها؛ من حيث اعتقد أن الأمر قريب والخصومة متجانسة.

9 ٩ ٩ ٩ ٩ ٩ ٩ ٩ ١ الفلو أقر أنه أصابحا في الطهر الذي رماها فيه ... إلى آخره" (١) . إذا أراد نفي الولدِ المتعرضِ للثبوت باللعان، فله ذلك، كما قدمناه، فلو اعترف بأي وطئتها، ولم يدّع استبراء بعد الوطء، وقد أتت بالولد لزمان يُختَمل أن يكون العلوق به من الوطء الذي اعترف به، فله أن ينفي الولدَ باللعان – وإن لم يدّع بعد الوطء استبراءً - خلافاً لمالك (٢) ؛ فإنه قال: إذا اعترف بالوطء، لم يكن له أن يلاعن حتى يدّعي الاستبراء بعد الوطء، فإذا ادعاه، كان له الالتعان، ويكفي الدعوى، فلا حاجة إلى إثبات الاستبراء بإقامة البينة على إقرارها به.

ثم لما ذكر الشافعيُّ مذهب مالك [قال: وقد نجد] (٣) لمذهبه متعلقاً من قصة العجلاني؛ فإنه لما قذف امرأته بشريك بن السحماء، قال فيما قال: لم أقربها في الطهر الذي زنت فيه،

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٤ ٢٧٨/١

فكان ذلك ادّعاء استبراء منه. ثم أجاب الشافعي بأن العجلاني إنما قال ما قال، اتفاقاً، لا أنه شرط، فليس كل ما أجراه العجلاني يجب أن يُعتَقَد شرطاً؛ فإنه سمى المدَّعَى به، وذكر أنه ما أصابها منذ أشهر، وتعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لأوصاف المولود فقال: إن جاءت به أُدَيعج حَدَج الساقين، فلا أراه إلا وقد صدق عليها، وكل ذلك مما لا يشترط. ومن تمام كلام الشافعي أنه قال: ولا معنى للاستبراء في انتفاء الولد؛ فإنها قد ترى الدم على الحبَل، وإن اختلف العلماء في أنها حيض أم فساد. فأشار بهذا إلى أن

٨. "الزوج لا يلزمه ذكر الاستبراء، ولكن حَتْمُ كلام الشافعي ما ذكرناه من إسقاط أثر الاستبراء. فانتظم من هذا إشكال، والظاهر الذي ذكره الأئمة: " أنه لا يحل نفي النسب إذا جرى وطء في الطهر وزِناً بعده، ولم يتخلل بينهما استبراء "، ولكن وإن كان كذلك، فلا يجب على الزوج ذكر الاستبراء، خلافاً لمالك، فإنه أوجب الذكر، وما احتج له الشافعي ولكن تعلق بقصة العجلاني وأنه ذكر الاستبراء.

هذا هو الظاهر.

٩ ٩٧١٩ - ولا [يمتنع] (١) أن يقال: يجوز نفيُ الولد، وإن لم يجر استبراءٌ؛ تعلقاً بنص الشافعي في الآخِر، ثم هذا لو كان مذهباً لا يعدِم ناصره تعليلَه بما ذكره الشافعي من أن الاستبراء لا أثر له؛ فإنه لا يفيد القطع، وإذا لم يُفد، فالاحتمال كافٍ في إلحاق النسب، فإن لم نشترط الاستيقان، فلا معنى لترجح ظن واستواء احتمالين في نفي النسب، مع ابتناء القاعدة على أن النسب يَعْتَمِد أدبى إمكان.

<sup>(</sup>١) ر. المختصر: ١٨٠/٤.

<sup>(</sup>٢) ر. القوانين الفقهية: ٢٤٢، جواهر الإكليل: ٢٨٧/٢.

<sup>(</sup>٣) زيادة اقتضاها السياق، وعبارة الشافعي في المختصر: "وذهب بعض من ينسب إلى العلم أنه إنما ينفي الولد إذا قال: " استبرأتها "، كأنه ذهب إلى أن نفي ولد العجلاني إذا قال: لم أقربها منذ كذا وكذا" (ر. المختصر: ١٨٠/٤) .. " (١)

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٠٣/١٥

ويعتضد هذا أيضاً بما نصفه، ونقول: إذا وطىء الرجل زوجته في طهر، ثم وطئها واطىء بشبهة في ذلك الطهر، فما وقع من اللبس يدرؤه القائف، فإذا جرى زناً ووطء في فلا قائف، واحتمال النسب مع تلطيخ الفراش عظيم، -والانتساب إلى الآباء ليس أمراً مقطوعاً به، فلا يبعد أن يثبت اللعان-.

هذا منتهى الإمكان. والتعويل على المسلك الأول.

فصل

قال: " ولو زنت بعد القذف أو وُطِئَت وطْئاً حراماً ... إلى آخره " (٢) .

• ٩٧٢ - هذا الفصل مضمونه التعرض للحصانة، وهو من الأصول، وقد كثر فيه الخبط على ظهوره، فنقول والله المستعان: نشترط أن يكون المقذوف بالغاً، عاقلاً، حراً، مسلمة، عفيفاً من الزنا.

٩. "الاستقلال بالعقل. والثالث - الأمانة. والرابع - الفراغ. والخامس - الإسلام إذا كان الولد مسلماً.

أما الحرية إنما شرطناها لتتفرغ إلى الحضانة؛ فإن الرقيقة مستوعَبَةُ المنافع، والحضانةُ ضرب من الولاية، وإن كانت المرأة تستحقها، والرقُّ يباين الولايات، وأما الاستقلال، فهو الأصل، وكذلك الأمانة.

عيرَ أب المولود، فإذا نكحت، بطل حقها من الحضانة وفاقاً، ولو رضي الزوج بأن تحتضنه، فلا يعود حقها لرضا الزوج بأن تحتضنه، فلا يعود حقها لرضا الزوج باحتضانها، كما لا يثبت حق الحضانة للرقيقة [وإن] (١) رضي مولاها، فلو طلقها الزوج، نظر: فإن أبانها، عاد حقُّها في الحضانة، خلافاً لمالك (٢) رضي الله عنه، فإنه قال: إذا بطل حقها من الحضانة بالنكاح، لم يعد بالإبانة، ولا خلاف أنها لو جُنت، ثم أفاقت،

11

<sup>(</sup>١) في الأصل: " لا يلتزم ".

<sup>(</sup>۲) ر. المختصر: ۱/۵..." (۱)

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٠٥/١٥

فحقها يعود بالإفاقة.

هذا إذا طلقها الزوج طلاقاً مبيناً، وأما إذا طلقها طلاقاً رجعياً، فالمنصوص عليه للشافعي رضي الله عنه أن حقها يعود بالطلاق الرجعي؛ فإن الرجعية تنعزل عن زوجها، وتتربص للاعتداد، فإذا انقطع عنها شغل مستمتع الزوج، كانت في الغرض المطلوب بمثابة البائنة. وذهب المزني إلى أن حقها لا يعود؛ فإن سلطان الزوّج مطرد عليها: يرتجعها متى شاء، وهي في حكم الزوجات، فيبعد أن يعود حقها من الحضانة، وهي بعدُ على حكم الزوجية، وقد خرج ابن سريج وغيره قولاً موافقاً للذهب المزني، وهو منقاس حسن، ووجهه ما ذكرناه. ثم مما يجب التنبّه له أن البائنة لو كانت في مسكن الزوج، وكانت تعتد فيه، فللزوج أن يمنعها من إدخال ذلك المسكن الولد، وكذلك لو كانت رجعية، ولو كان اتفق النكاح في مسكن المرأة، وكانت تعتد فيه، فحينئذ حكم عود الحضانة على

وهذا منقاس فقيه، [ولعلي] (٢) أعيده في أحكام موجب العمد إن شاء الله.

فصل

قال: "ولو تداوى المجروح بسمّ ... إلى آخره" (٣) .

<sup>(</sup>١) في الأصل: فإن.

<sup>(</sup>۲) ر. المدونة: ۲/٤٤/۲، عيون المجالس: ۱٤٠٧/۳ مسألة ۹۸۸، القوانين الفقهية: ۲۲۳.." (۱)

<sup>1. &</sup>quot;وقد قال صاحب التقريب: من أصحابنا من قال في التفريع على النص: إذا قطع ولي القصاص اليدين، وبقي حقه في النفس، فله الرجوع إلى الدية الكاملة، ولا يقع القصاص [في اليدين] (1) موقع الدية، وليس في المصير إلى ذلك ما يخالف القياس؛ فإن القصاص على النص لا تداخل فيه، فهو يجري على موجبه، والدية تجب في النفس بكمالها، وإذا أراد العفو والأطراف ساقطة الاعتبار في الدية، وهي مرعية في القصاص، فليقع القصاص فيها عن جهة القصاص، ولتبق الدية الكاملة إذا فرض العفو عن النفس.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٥ ٣/١٥

۱۰۳۲۲ وقد الفصل مشتمل على مراتب الشركة في القتل، وهو من أصول الكتاب، وقد قدمنا أنه إذا اشترك جماعة، فقتلوا شخصاً عمداً، وجب القصاص عليهم، ولو جرح رجل رجلاً خطأ، وجرحه آخرُ عمداً، فلا قصاص على العامد الذي شريكه خاطىء، خلافاً للله في العامد الذي شريكه خاطىء، كلك لكن له فإنه أوجب القصاص على العامد، وقدّره كأنه منفرد بالجرح؛ إذ لو لم يكن كذلك، [لما وجب ولا التُزم القود] (٥)، وهذا مذهب المزني واختياره.

وكنت أود لو كان هذا قولاً معدوداً من المذهب.

ولو اشترك في القتل أبُ القتيل وأجنبي، فيجب القصاص على شريك الأب

وهذا كلام عري عن الإحاطة بقواعد الشرع " فإن الكذب ممكن، والحكم على الغير بالدعوى المجردة محال، ولو كان يقول: هذا لوث، فيقسم الولي، لكان أمثل، على أنه لو قُتل به، فهو باطل، [فإن اللوث لا يثبت] (١) بالدعوى (٢).

0.9.0 - ثم قال: "ولورثة القتيل أن يقسموا وإن كانوا غُيبًا ... إلى آخره " (٣) . إذا كان الولي المقسم غائباً، ثم حضر وأراد أن يقسم عند ظهور اللوث، فله ذلك " لأن معتمده اللوث، ولا يشترط أن يكون [فرعاً] (٤) من القتيل، وإذا كان كذلك، فقد يثبت عنده بقول الأثبات والثقات ما يقسم عليه، أو باعتراف القاتل، وغير ذلك من الوجوه، وفي

۱۳

<sup>(</sup>١) زيادة من المحقق، لا يتضح المعنى إلا بما.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: "ولعل".

<sup>(</sup>٣) ر. المختصر: ٥/: ٩٨.

<sup>(</sup>٤) ر. الإشراف: ٨١٩/٢ مسألة ١٥٦٣، عيون المجالس: ١٩٩٨/٥ مسألة: ١٤٢٩، المعونة: ٣١٠/٣، القوانين الفقهية: ٣٤١.

<sup>(</sup>٥) في الأصل: لما وجب لا لتزم القود.." (١)

<sup>11. &</sup>quot;مشرفاً على الهلاك، فقال: خذوا فلاناً بدمي، فإنه قاتلي. قال: يقبل قوله، ويؤخذ ذلك الشخص بقوله، ونحكم عليه بالدم، فإنه لا يكذب في هذه الحالة.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالى ٧٧/١٦

كلام الأصحاب ما يدل على أن المقسم لا يكتفي باللوث الذي يكتفي القاضي به، بل ينبغى أن يعتمد أمراً أقوى من اللوث.

ثم الذي يمكن ضبط هذا الكلام به أن يثبت عنده ما لوكان قاضياً، لقضى بالقتل به، وهذا إقرارٌ أو قولُ عدلين، ولا يشترط مقامُ الشهادة، فإن الشهادة لا تقوم إلا في مجلس القاضى، ولا يشترط لفظ الشهادة أيضاً، [وإن] (٥) كنا قد نشترط لفظ الشهادة

ومعنى هذا الكلام مع الذي قبله: أن مالكاً لو جعله لوثاً، لكان أمثل، ومع ذلك، فهذا اللوث لا يقتل به، أي لا يثبت به القود، خروجاً من عهدة الخلاف، فهو غير ثابت عندنا، كما أكدنا ذلك آنفاً.

١٢. "وليس يخفى بعد هذا التمهيدِ والتنبيهِ تفريغ، ولسنا نكثِّر بعد الوضوح.

١١١٢٠ - إذا سرق العبد في إباقه، وجب القطع بالسرقة، خلافاً لمالك (٢) وإياه قصد الشافعي بالرد، ومسلك المعنى واضح، وقد روي " أن ابن عمر أبق له عبد، فسرق، فرفعه

<sup>-</sup> 1787/3 ، القوانين الفقهية: 370 ، حاشية الدسوقى: 370 .

<sup>(</sup>١) في الأصل: " وإن اللوث يثبث بالدعوى ".

<sup>(</sup>۲) المعنى: إن اللوث لا يثبت بالدعوى –عندنا– وعبر الغزالي عن ذلك قائلاً: " لو عاش الجريح زماناً، وقال: قتلني فلان، لم يكن لوثاً، لأنه صاحب حق، فلا معتبر بقوله، بل قوله كقول المدعي الوارث، خلافاً لمالك رحمه الله، فإنه جعل ذلك لوثاً " (ر. البسيط: ٥/٧٩ شمال) ، وأما النووي، فقد قال: " ولو قال المجروح: جرحني فلان، أو قتلني، أو دمي عنده، فليس بلوث؛ لأنه مدّع " (ر. الروضة: ١١/١٠).

<sup>(</sup>٣) ر. المختصر: ٥/١٤٨.

<sup>(</sup>٤) في الأصل: " ورعاً ".

<sup>(</sup>٥) في الأصل: " فإن ".." (١)

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٩/١٧

إلى [سعيد بن العاص] (٣) أمير المدينة، فقال: إنه آبق، ولا قطع على آبق، فقال: " في أي كتاب الله وجدت، وفطع يده " (٤) .

فصل

قال: " ويقطع النبّاش إذا أخرج الكفن ... إلى آخره " (٥) .

1111 - إذا نَبَش قبراً في بيت وثيق يعد حرزاً، وأخرج الكفن من القبر، ثم من البيت، وجب القطع عليه؛ إذا بلغ المأخوذ نصاباً. وإن نبش قبراً في مقبرة محفوفة بالعمارة يخلُف الطارقين عنها في زمان يتأتّى في مثلهِ النبش، أو كان عليها حراس مرتبون، فهي بمثابة البيت. وإن كانت المقبرة على طرف العمارة، فإن كان لها حارس، فهي محرزة، وإلا فوجهان: أحدهما - أنها ليست محرزة. والثاني - أنها محرزة لأن الطروق ليس نادراً

وسعيد بن العاص هو سعيد بن العاص بن سعيد بن أمية، صحابي، توفي الرسول صلى الله عليه وسلم ولسعيد تسع سنين، وهو أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان. ولي الكوفة في عهد عثمان، والمدينة في عهد معاوية. توفي سنة ٥٥، وقيل سنة سبع أو ثمان وخمسين، رضى الله عنه (ر. تهذيب الأسماء واللغات: ٢١٨/١، الإصابة: ٤٧/٢).

(٤) أثر عبد الله بن عمر رواه الشافعي (ترتيب المسند ١٣/٢ رقم ٢٦٩، وعبد الرزاق في مصنفه (١٨٩٧٩) . وانظر التلخيص ١١٤/٤، ح ٢٠٦١) .

(٥) ر. المختصر: ٥/١٧١.. " (١)

17. "بالنسوة فيما يتعلق بالنساء ليس لانحطاط خطر هذا الأمر، وإنما هو لتعذُّر اطلاع الرجال.

ولو شهد على المال امرأتان، وأراد الطالب أن يحلف معهما، لم يَجُز عندنا، <mark>خلافاً لمالك</mark>

<sup>(</sup>١) ر. المختصر: ١٧١/٥.

<sup>(</sup>٢) ر. الإشراف: ٩٤٩/٢ مسألة ٩٠٩، عيون المجالس: ٢١٣٧/٥ مسألة ١٥٥١.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: " سعيد بن جبير "، والتصويب من كتب الحديث والآثار.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٥٥/١٧

(١) رحمة الله عليه. وسيأتي ذلك، إن شاء الله.

وحيث جوزنا شهادة الرجل والمرأتين لم يتوقف ذلك على العجز عن إشهاد رجلين، هذا مما اتفق عليه أصحابنا والمفتون في الأمصار.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] محمول على أن الأولى ألا يكلفن التبرج إلا عند مسيس الحاجة.

فصل

قال: " ولا يحيل حكمُ الحاكم الأمورَ عما هي عليه ... إلى آخره " (٢) .

١٢٠٣٧ – أراد الرد على أبي حنيفة (٣) رضي الله عنه؛ فإنه صار إلى أن القضاء إذا استند إلى شهادة الزور في العقود والحلول التي قد ينشئها القاضي بحكم الولاية، فإنه يتضمن تغير حكم الله في الباطن، ولا يخفى مذهبه في ذلك.

ومذهبنا أن أحكام الله لا تحول بقضاء القضاة، فإن وافقتها لشهادة الصدق، فليس ثبوتها بالقضاء، وإنما يتعلق القضاء بالظاهر، وإن جرى القضاء على خلاف حكم الله، لم يزُل حكم الله، وإن كان ظاهرُ القضاء متبَعاً إلى التبيّن؛ قال رسول الله

وفيها تجد أن الأمر كما قال إمام الحرمين، فيختص أبو حنيفة بهذا القول، ويخالفه محمد، وكذا أبو يوسف في قوله الثاني، بعد أن كان موافقاً له.. " (١)

<sup>(</sup>۱) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٩٦٥/٢ مسألة ١٩٤٧، عيون المسائل: ١٠٦٥/١، مسألة ١١٠٤.

<sup>(</sup>۲) ر. المختصر: ٥/٧٤٧.

<sup>(</sup>٣) ر. مختصر الطحاوي: ٣٥٠، المبسوط: ١٨٠/١٦، رؤوس المسائل: ٢٨٥ مسألة: ٣٨٧، البدائع: ١٥/٧، شرح أدب القاضي للخصاف: ١٧٢/٣، روضة القضاة للسمناني: ١/٠٣٠، طريقة الخلاف للأسمندي: ٣٨٢ مسألة: ١٦٠، إيثار الإنصاف: ٣٤٤، الغرة المنبفة: ١٨٩.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٩٩/١٨

1. "الصلاة، وبين ألا يكون كذلك، خلافاً لمالك ١)، ولو جاز الكلام في مصلحة الصلاة، لما أمر الرجل بالتسبيح والمرأة بالتصفيق إذا ناب الإمامَ شيءٌ.

ثم مضمون هذا الفصل يوضحه أمران: أحدهما - في كلام من ليس معذوراً، والثاني - في المعذور وتفاصيل العذر.

فأما غير المعذور، فمهما ٢) عمد المصلّي مع ذكر الصلاة وعلمه بتحريم الكلام كلاماً ٣) خارجاً عن مراسم الشرع، في القراءة والتسبيح والدعاء، بطلت صلاته. ثم ما يأتي به، ينقسم إلى كلام مفهوم، وإلى حروف لا تفهم: فأما ما يفهم، فإنه على الشرائط التي ذكرناها، تبطل الصلاة وإن كان حرفا واحداً، فإذا قال: (ع) أو ( "و") أو ( "") من وعى ووقى ووشى، بطلت صلاته.

وإن كان أتى بحرف لا يُفهِم معنى، فالحرف الواحد لا يبطل الصلاة، وإن والى بين حرفين، بطلت صلاته؛ فإن أقل مباني الكلام في أصل اللسان حرفان.

ولو استرسل منه صوت غُفْل لا تقطّع فيه، ولا يسمى حرفاً، فسماعي عن شيخي فيه أنه لا يبطل الصلاة، ولو ذكر حرفاً ووصله بصوت غُفل؛ فإنه كان يتردد فيه، وهو لعمري محتمل؛ فإن الكلام حروف، والأصوات المرسلة من مباني الكلام.

والأظهر عندي أنه مع الحرف كحرف مع حرف؛ فإن الصوت الغُفل مَدّة، والمدّات تقع الفا أو واواً أو ياءً، وهي -وإن كانت إشباعاً لحركات- معدودةٌ حرفاً، وعندي أن شيخي ما تردد فيها، وإنما تردد في صوت غُفل مع حرف إذا لم يكن ذلك الصوت مَدّة، وإشباعاً لإحدى الحركات الثلاث.

٩١٢ - ومما يتعلق بمذا الكلام القولُ في التنحنح، فمن تنحنح فاتحاً فاه مغلوباً

= العاطس في الصلاة، ح ٩٣٠، والنسائي: السهو، باب الكلام في الصلاة، ح ١٢١٨، التلخيص: ٢٨١/١ ح ٤٤٩) .

١) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٢٦٣/١ مسألة: ٢٧٨، عيون المجالس: ٣٢٣/١
 مسألة: ١٥٢، حاشية الدسوقى: ٢٨٢/١.

بَرَخُالْكُهُ \_\_\_\_\_

- ٢) "فمهما" بمعنى (فإذا) .
- ٣) "كلاماً" مفعول لـ " عمد " والمعنى: إذا قصد كلاماً خارجاً...." (١)

### ١٥. "كتاب الصيام

٥٢٢٥ - الأصل في وجوب الصوم قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣] قيل: أراد بما أيام رمضان، فذكرها على صفة التقليل، تقويناً، وتقريباً، وجرى قوله شهر رمضان تفسيراً لها وبياناً، وقيل: المراد بالمعدودات أيامٌ من كل شهر، وعن معاذٍ رضي الله عنه، أنه قال: " فُرض صوم يوم عاشوراء، ثم نسخ وجوبه، وفُرض صيام ثلاثة أيامٍ من كل شهر، وهي الأيام البيض، ثم نسخت فرضيتُها بصوم رمضان " (١) . فعلى هذا الأيام المعدودات هي الأيام الثلاثة، وصوم رمضان ناسخٌ لها.

فصل

قال: " ولا يجزئ لأحدٍ صيامُ فرضٍ ... الفصل " (٢) .

٢٢٦٦ - الصومُ قُربةٌ مفتقرةٌ إلى النية، ولا فرق بين نوعٍ ونوعٍ، فصوم رمضان إذاً لا يصح إلا بالنية، خلافاً لزفر (٣). وكل صومٍ في يومٍ عبادةٌ على حيالها، مفتقرةٌ إلى النية. والنية الواحدة في أول الشهر لا اكتفاء بها، خلافاً لمالك (٤). ثم لو نوى صوم

<sup>(</sup>١) حديث معاذ لم أجده إلا عند البيهقى: ٢٠٠/٤، باب ما قيل في بدء الصوم.

<sup>(</sup>٢) ر. المختصر: ٢/٢. واللفظ في المختصر: " ولا يجوز ".

<sup>(</sup>٣) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري. من كبار أصحاب أبي حنيفة، وأحد العباد، والمحدِّثين، غلب عليه الرأي. توفي: ١٥٨ ه. (شذرات الذهب: ٢/٣١، الأعلام) وعن رأي زفر في عدم اشتراط النية انظر مختصر اختلاف العلماء: ٩/٢ مسالة: ٤٨٨.

<sup>(</sup>٤) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ١/٤٢٤ مسألة: ٦٢٣، جواهر الإكليل: المردد (٢)

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالى ٢٠٠/٢

<sup>(</sup>٢) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٤/٥

1. "٢٧١٤ وتمام البيان في المسألة أن من جامع مراراً، وكفَّر عن الجماع الأول، ففي الجماع الأول، ففي الجماع الثاني من التفصيل ما ذكرناه.

فأما إذا لم يتخلل التكفير، فهذا يندرج تحت الفصل الجامع الذي ذكرناه، في تكرر موجبات الكفارة، وتداخل الكفارات عند التواصل، وعند الانقطاع، وقد مضى ذلك، مع أمثاله في فصل جامع.

ولو جامع مراراً في مكان واحد، وهو يقضي من كل جماع وطره، فقد سبق منا رمزٌ إلى ذلك، في الفصل المشتمل على تداخل الكفارات، وقد ذكر صاحب التقريب في ذلك جوابين: أحدهما – أن المواقعات، وإن تواصلت أزمنتها، فهي بمثابة ما لو تفرقت. وهذا متّجه في المعنى ظاهرٌ. والوجه الثاني – أنها تلحق بأعدادٍ من اللّبس مع اتحاد المكان والزمان، حتى يقطع باتحاد الموجب.

ولا خلاف أنه لو كان ينزع ويعود، والأفعال متواصلة، وقضاء الوطر حصل آخراً، فالكل وقاع واحد.

فرع (١) :

٢٧١٥ متصل بما نحن فيه.

المباشرة بين المحرِم والمرأة إذا تحقق فيها التقاء البشرتين، فلا نقضي بفساد الحج بها، أنزل أو لم ينزل، خلافا لمالك (٢) ؛ فإنه قال: إذا اتصل الإنزال بها أفسدت الحج.

ثم الفدية تجب بالمباشرة، وهي دم شاة، ولا فرق بين أن يتصل الإنزال بها أو لا يتصل. نصّ عليه الأصحاب في طرقهم، وضبطوا المباشرة الموجبة للفدية، بما يوجب نقض الطهارة، ثم مسائل الملامسة في الطهارة تنقسم إلى وفاق وخلاف، والأمر في الحج ينطبق على قياسها، وفاقاً وخلافاً، وأما الصوم، فالمباشرة المحضة لا تؤثر فيه.

فهذه مراتب المباشرة وحكمها. وانتقاضُ الطهارة، ووجوب الفدية في الحج

<sup>(</sup>١) في الأصل فصلٌ. ولكن الكلام متصل، فرجحنا (فرع) اتباعاً كما في (ط) ، (ك) .

- (٢) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ١/٨٧ مسألة ٧٨٨، تهذيب المدونة: ١/٥٩٥.." (١)
- 1 \land 1 \text{ "بعني عبدك هذا بألف، فقال البائع: بعته منك بالألف، فما تقدم من الاستيجاب واستدعاء الإيجاب هل يكفي؟ وهل يحل محل التصريح بالاشتراء والقبول؟ فيه قولان وترتيب نصوص سنذكرها في موضعها. فإن قلنا: الاستيجاب لا يكفي، فلا كلام. وإن قلنا: الاستيجاب يكفي في البيع، فإنه كاف في الرهن أيضاً.

فعلى هذا إذا قال البائع: بعتك هذه الدار بألف درهم بشرط أن ترهنني ثوبك، فقال: اشتريت ورهنت. فقوله بشرط أن ترهنني هل ينزل منزلة قوله بعت منك بألف وارهني ثوبَك؛ فيه تردُّدٌ. والأصح في القياس ما ذكره القاضى. وإن كان الأشهر غيره.

فصل

قال: " ولا معنى للرهن حتى يكون مقبوضاً ... إلى آخره " (١) .

خلافاً لمالك (٢) -رحمه الله- وهذا الخلاف مطرد معه في الهبة والعارية المؤقتة. والتأجيل في القرض واعتبار الرهن بالهبة قريب؛ من قِبل أن كل واحد منهما تبرع، والمتبرع قد يتعرض للندم، والمعاوضات تبعد عن إمكان الندم. ثم جعل الشارع لما ذكرناه من توقع الندم منتهى ومَردّاً، وهو القبض، ولسنا نتمسك بهذا المعنى تمسك من يقصد الاستقلال به، بل مقصودُنا تشبيه الرهن بالهبة، وهو ظاهر.

ثم المعتمد في الهبة حديمث لأبي بكر -رضي الله عنه- في ذلك، سنذكره في كتاب الهبات، إن شاء الله تعالى.

ثم قال الشافعي: "حتى يكون مقبوضاً من جائز الأمر حين رهَنَ، وحين أقبض ... إلى آخره " (٣) .

(١) ر. المختصر: ٢١٠/٢.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٣٤٧/٤

- (٢) ر. الإشراف: ٢/ ٥٧٦ مسألة: ٩٥٥، حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣١.
  - (۲) ر. المختصر: ۲۱۰/۲..." (۱)
    - ١٨. "الفصل الثالث

قال: " وإذا أراد الذي عليه انحق إلى أجل السفرَ ... إلى آخره" (١) .

٥٥٠ ٤ - من عليه دينٌ حال، ولم يثبت إعساره، إذا هم بالسفر، استمكن مستحِق الدين (٢) من منعه من المسافرة.

وحقيقةُ القول في ذلك أنه لا يمنعه عن السفر في عينه منع السيد عبدَه، والزوجِ زوجتَه، ولكنه يتمكن من شغله عن السفر، برفعه إلى مجلس الحُكم، والتشبثِ به إلى تَوْفية الحق. ٥٦ - ولو كان الدين مؤجَّلاً، لم يمتنع على من عليه السفرُ؛ إذْ ليس (٣) لمستحق الدّين التشبث به قبل حلول الأجل.

وهذا مُطرّدٌ في الأسفار، خلا سفر الغزو؛ فإن أصحابنا اختلفوا فيه، فذهب بعضهم إلى أنه يجوز منعه؛ فإن مسيره ومصيره إلى مصرعه، وهو سبب حلول الدين. وهذا بعيدٌ، لا أصل له.

والأصح أنه لا يمتنع على من عليه الدين المؤجل أن يسافر نحو الغزو، فإن النظر إلى الحالِّ. ٧٥٠ - ولو همّ من عليه الدين المؤجل بالسفر، فساوقه مستحق الدين، عازماً على أن يلزمه حيث يحل الدين، فلا يمنع من الخروج معه، إذا كان لا يؤذيه إيذاء المراقب، والجادّة (٤) مَطْرَق الخلق.

٤٠٥٨ - ولو قال مستحق الدين المؤجل لمن عليه الدين: لا تسافر حتى تعطيني كفيلاً بالدين أو رهناً، لم يكن على من عليه الدين إسعافُه، خلافاً لمالك (٥).

(٣) (ت ٢) : وليس.

۲١

<sup>(</sup>١) ر. المختصر: ٢٢٣/٢.

<sup>(</sup>٢) (ت ٢): الحق.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٧٨/٦

- (٤) الجادّة: الطريق. ومَطْرق مكان الطريق، والطروق. (معجم).
  - (٥) ر. القوانين الفقهية لابن جزي: ٣١٤.. "(١)
- ١٩. "الوجه المستوي إلى الجانب الذي يليه، ولا تعويل على ذلك، ولا ترجيح خلافاً لله على ذلك، ولا ترجيح خلافاً لله على الله المستوي إلى الجانب الذي يليه، ولا تعويل على ذلك، ولا ترجيح خلافاً لله على الله على ال

٣٦٦٦ - ولو كان لأحد المتنازعين في الجدار على الجدار أَزَجُ (٢) ، نظر: فإن [كان] (٣) على منتهاه، فهو بمثابة وضع الجذوع بعد تمام البناء، وقد ذكرنا أنه لا تعلق بوضع الجذوع، ولو كان الجدار من أصله مقوساً من جهة أحدهما إلى منتهى الأزَج، فإذا فرض النزاع والحالة هذه، فصاحبُ الأزَج صاحب الجدار؛ فإن الجدار جزء من الأزَج، وليس الأزَج موضوعاً بعد بناء الجدار، ولا يعد مثل هذا سوراً في جانب جدارٍ من الأزج له، فإذا كان البيت المؤزَّج لأحدهما وفاقاً، فالجدار الذي ذكرنا من غير الأزَج. فهذا منتهى القول في ذلك.

١٦٧ ع- ثم ردد الشافعي قوله في أمر نحن [نوضِّحه] (٤) ونستعين بالله تعالى فيهِ، فنقول: إذا كان بين رجلين جدار مشترك، فأراد أحدهما أن يضع عليه جذوعاً، لم يكن له أن ينفرد به دون إذن شريكه؛ فإن انفراد أحد الشركاء بالتصرف في الملك المشترك لا مساغ له.

وقال الشافعي رضي الله عنه في القديم: إن ثبتت حاجةُ الجار إلى الجذوع على الجدار، وجب إسعافه، ولا يختص هذا بالجدار المشترك؛ فإنه لو كان الجدار ملكاً خالصاً للجار، ومستّت إليها حاجة الآخر - كما ذكرناه - لم يُمنع من وضع الجذوع على الجدار، واعتمد في القديم ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فلا يمنع جاره بأن

<sup>(</sup>۱) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٢/٥٩ مسألة ١٠٠٣، عيون المسائل: ١٦٥٢/٤ مسألة ١٦٥٢.

<sup>(</sup>٢) الأزج بفتحتين: البناء المستطيل المقوس السقف. والمراد هنا أن يكون لأحدهما قوسٌ بالبناء، يتكىء بأحد طرفيه على الجدار محل النزاع. (مصباح، ومعجم).

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٦/٨٦

- (٣) زيادة اقتضاها السياق.
- (٤) في الأصل: نوضعه.." (١)
- ٢٠. "وَالنَّوَافِلِ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ) ، وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِنَّ دَمَ الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِنَّ دَمَ الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِنَّهُ حَدَثُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَعَالَى فَإِنَّهُ يَعْتَادٍ مِنْ الْخَارِجِ لَا يَكُونُ حَدَثًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ حَدَثُ قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ» ، ثُمَّ عِنْدَنا يَلْزَمُهَا الْوُضُوءُ فِي كُلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - صَلَاةٍ» ، ثُمَّ عِنْدَنا يَلْزَمُهَا الْوُضُوءُ فِي كُلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، وَلَهَا أَنْ تُصَلِّي مَا شَاءَتْ مِنْ النَّوَافِلِ بِذَلِكَ، وَلَا بَحْمَعُ بَيْنَ الْفَرْضَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ «لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حِينَ أُسْتُحيضَتْ الْفَرْضَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ «لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حِينَ أُسْتُحيضَتْ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» ، وَمُطْلَقُهُ يَتَنَاوَلُ الْمَكْتُوبَةَ ، وَلِأَنَّ طَهَارَةً طَهَارَةً ضَرُورِيَّةٌ لِاقْتِرَانِ الْحَدَثِ وَصَلَّيْ لِكُلِّ صَلَاةٍ» ، وَمُطْلَقُهُ يَتَنَاوَلُ الْمَكْتُوبَة فَيَلْزَمُهَا وُضُوءٌ جَدِيدٌ فَأَمَّا النَّوَافِلُ تَبَعُ لِلْفَرَائِضِ فَتُبُوتُ وَيَ الْأَصْلُ يُوجِبُ ثُبُوتَهُ فِي التَّبَعِ.

(وَلَنَا) حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ» .

مَا رُوِيَ «لِكُلِّ صَلَاةٍ» فَالْمُرَادُ مِنْهُ الْوَقْتُ فَالصَّلَاةُ تُذْكُرُ مِعْنَى الْوَقْتِ قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أُوَّلًا، وَآخِرًا» أَيْ لِوَقْتِ الصَّلَاةِ، وَالرَّجُلُ يَقُولُ لِغَيْرِهِ: آتِيكَ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَيْ وَقْتَهُ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْأَوْقَاتَ مَشْرُوعَةٌ لِلتَّمَكُنِ مِنْ الْأَدَاءِ فِيهَا فَإِنَّ النَّاسَ فِي الظُّهْرِ أَيْ وَقْتَهُ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْأَوْقَاتَ مَشْرُوعَةٌ لِلتَّمَكُنِ مِنْ الْأَدَاءِ فِيهَا فَإِنَّ النَّاسَ فِي الْظَهْرِ أَيْ وَقْتَهُ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْأَوْقَاتَ مَشْرُوعَةٌ لِللَّهَ وَقْتُ يَفْصِلُ عَنْهُ تَيْسِيرًا، وَإِذَا قَامَ الْفَقْتِ، وَمَا بَقِي الْوَقْتُ يَعْمُ الضَّرُورَةَ الضَّرُورَةَ لِلْقَاتِ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَبَعْدَ مَا فَرَغَتْ مِنْ الْأَدَاءِ إِنْ الْمَعْلَى الْمَعْلَى الْمَعْلَى الْمَعْلَى الْمَعْلَى اللَّهُ وَلَا الْمَعْلَى اللَّهُ وَلَا الْمَعْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا الْمَعْلَى اللَّهُ الْمَعْلَى اللَّهُ وَلَا الْمَعْلَى اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَعْلَى عَنْدَ أَي يُوسُفَ وَحُمَّلَا لِللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى الْمَعْلَى عَنْدَ أَيْ يُوسُفَ وَرَحْمَةُ اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى الْمَعْلَى اللَّهُ لَعَالَى الْمَعْلَى الْمَعْلَى الْمَعْلَى اللَّهُ لَعْلَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعْلَى اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ لَعْلَى اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ لَعْلَى اللَّهُ اللَّهُ لَعَالَى الطَّهُ اللَّهُ الْمَالِ الْوَقْتِ عِنْدَ زُفْرَ ح رَحِمَهُ اللَّهُ لَعَالَى الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ الل

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٦/١٨٦

اللهُ تَعَالَى -، وَيَتَبَيَّنُ هَذَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا تَوَضَّأَتْ فِي وَقْتِ الْفَجْرِ فَطَلَعَتْ الشَّمْسُ تُنْتَقَضُ طَهَارَهُمَّا إِلَّا عَلَى قَوْلِ زُفَرَ - رَحِمَهُ اللهُ -، وَلَوْ تَوَضَّأَتْ فِي، وَقْتِ الضَّحْوَةِ فَزَالَتْ الشَّمْسُ لَا تُنْتَقَضُ طَهَارَهُمَّا إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَزُفَرَ - رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى -، وَهُمَا يَقُولَانِ لَا تُنْتَقَضُ طَهَارَهُمَا إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَزُفَرَ - رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى -، وَهُمَا يَقُولَانِ طَهَارَهُمَا قَبْلُ وُقُوعِ الْخَاجَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فَبِدُحُولِ الْوَقْتِ تَتَجَدَّدُ الْخَاجَةُ لِوُجُوبِ الْأَدَاءِ عَلَيْهَا فَيُلْرَمُهَا بِهِ الطَّهَارَةُ.

(وَلَنَا) أَنَّ انْتِقَاضَ طَهَارَهِمَا بِوُقُوعِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، وَذَلِكَ بِحُرُوجِ الْوَقْتِ، ثُمَّ صَاحِبُ الْجُرْحِ الْوَقْتِ، ثُمَّ صَاحِبُ الْجُرْحِ السَّائِلِ عِنْدَنَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَحَاضَةِ؛ لِأَنَّ الْخُارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ حَدَثُ عِنْدَنَا فَيتَوَضَّأُ لِوَقْتِ السَّائِلِ عِنْدَنَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَحَاضَةِ؛ لِأَنَّ الْخُارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ حَدَثُ عِنْدَنَا فَيتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلِّ عِنْدَنَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَحَاضَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهُ - لَأَدَّى إِلَى الْحَرَجِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْتُهُ بَعِيدًا عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَوْ قُلْنَا بِمَا قَالَهُ زُفُرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَأَدَّى إِلَى الْحُرَجِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْتُهُ بَعِيدًا عَنْ الْجُامِعِ فَلَوْ انْتَظَرَ لِلْوُضُوءِ. " (١)

٧٢. ايَّخَتِرِقُ كَالْحَدِيدِ يَنْبَغِي أَنْ يَدْفِنَهُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحُرْبِ فَيَسْتَعِينُوا بِهِ وَأَمَّا الدَّوَابُ وَالْمَوَاشِي إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَعْقِرُهَا خِلَافًا لِلمَّالِكِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِمَا فِي التَّرُّكِ مِنْ تَقَوِّي وَقَدْ بَيَّنَا هَذَا وَلَا يَتْرُكُهَا كَذَلِكَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِمَا فِي التَّرُكِ مِنْ تَقَوِّي وَقَدْ بَيَنَّا هَذَا وَلَا يَتْرُكُهَا كَذَلِكَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِمَا فِي التَّرُكِ مِنْ تَقَوِّي الْمُشْرِكِينَ هِمَا وَلَكِنَّهُ يَذْبَحُهَا ثُمَّ يُحْرِقُهَا لِيُلَّا يَنْتَفِعَ هِمَا الْعَدُو فَالذَّبْحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُبَاحٌ شَرْعًا وَلَكِنَّهُ يَذْبَحُهُمَا ثُمَّ يُحْرِقُهَا لِيَلَّ يَنْتَفِعَ هِمَا الْعَدُو فَالذَّبْحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُبَاحٌ شَرْعًا فِي مَا كُولِ اللَّحْمِ وَعَيْرِ مَا كُولِ اللَّحْمِ وَبَعْدَ الذَّبْحِ رُبَّمَا يَتَقَوَّوْنَ بِلَحْمِهَا فَيَقُطَعُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي مَا لَا لَحْمِ وَغَيْرِ مَا كُولِ اللَّحْمِ وَبَعْدَ الذَّبْحِ رُبَّمَا يَتَقَوَّوْنَ بِلَحْمِهَا فَيَقُطَعُ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِالْإِحْرَاقِ بِالنَّارِ كَمَا يَفْعَلُ بِالثِيّابِ وَالْمَتَاعِ وَفِي هَذَا كَبْتُ وَغَيْظُ لَمُشْرِكِينَ. وَالْمَا يَكُونُ فِيهِ الْكَبْتُ وَالْغَيْظُ لِلْمُشْرِكِينَ.

وَمَا ظَهَرُوا عَلَيْهِ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِ فَالْإِمَامُ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ خَمَّسَهَا وَقَسَّمَهَا بَيْنَ الْعَانِمِينَ كُمُا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِجَيْبَرَ، وَإِنْ شَاءَ مَنَّ بِمَا عَلَى أَهْلِهَا فَتَرَكَهُمْ أَحْرَارَ الْأَصْلِ ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْأَرَاضِيُ مَمْلُوكَةٌ لَمُمْ وَجَعَلَ الْجُزْيَةَ عَلَى رِقَاهِمْ، وَالْخُرَاجَ عَلَى أَحْرَارَ الْأَصْلِ ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْأَرَاضِيُ مَمْلُوكَةٌ لَمُمْ وَجَعَلَ الْجُزْيَةَ عَلَى رِقَاهِمْ، وَالْخُرَاجَ عَلَى أَرَاضِيهِمْ عِنْدَنَا كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – بِالسَّوَادِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَرَاضِي لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُقَسِّمَهَا بَيْنَ الْعَانِمِينَ وَيَعْرِفَ الْخُلُومُ عَلَى فَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي السَّوَادِ أَنَّا فُيتَحَتْ عَنْوَةً وَقَهْرًا عِنْدَنَا وَرَعَمَ الشَّافِعِيُ عَنْوَةً وَقَهْرًا عِنْدَنَا وَرَعَمَ الشَّافِعِيُ عَنْوَةً أَوْ صُلْحًا وَقَدْ بَيَّنَا، وَالتَّانِي فِي فَتْحِ مَكَّةَ فَإِنَّا فُتِحَتْ عَنْوَةً وَقَهُرًا عِنْدَنَا وَرَعَمَ الشَّافِعِيُّ عَنْوَةً وَقَهُرًا عَنْدَنَا وَرَعَمَ الشَّافِعِيُّ

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ١/٨٤

- رَحِمُهُ اللّهُ تَعَالَى - أَكُمَا فَتِحَتْ صُلْحًا، قَالَ الْكُوْخِيُّ - رَحِمَهُ اللّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ: وَمَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالسِّيَرِ وَالْفُتُوحِ لَا يَقُولُ بِهِذَا وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ مُجْمِعِينَ عَلَى فَتْحِ مَكَّةَ عَنْوَةً وَقَهْرًا حَتَّى حَدَثَ قَوْلٌ بَعْدَ الْمِائتَيْنِ أَثَمَا فَتِحَتْ صُلْحًا، وَإِثَمَا قَالَ الشَّافِعِيُ - رَحِمَهُ اللّهُ تَعَالَى وَقَهْرًا حَتَّى حَدَثَ قَوْلٌ بَعْدَ الْمِائتَيْنِ أَثَمَا فَتِحَتْ صُلْحًا، وَإِثَمَا قَالَ الشَّافِعِيُ - رَحِمَهُ اللّهُ تَعَالَى اللّهُ تَعَالَى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَرَكَ لَمُ مُ الْأَرَاضِي وَالنَّخِيلَ الَّتِي هِي حَوْلَ مَكَةً فَلَمْ يَجِدُ بُدًّا فِي إَجْرَاءِ مَذْهَبِهِ مِنْ هَذَا، (قَالَ) : وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَهَذَا اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُلُدُينِيةِ عَلَى رَضِي اللّهُ عَنْهُ -: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُلُدُينِيةِ عَلَى رَضِي اللّهُ عَنْهُ أَنْ النَّبِيَّ - صَلَّى الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُلُدُينِيةِ عَلَى رَضِي اللّهُ عَنْهُ اللهُ وَسَلَّمَ - صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةً عَامَ الْحُلُدُ فِي قَوْلِهِ هُوهُوهُ الَّذِي كَفَ الْمُؤْلِي الْمَعْرُفُهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى إِلْكَ فِي قَوْلِهِ هُوهُوهُ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيهُمْ أَلْهُ وَهُولُوهُ وَاللّهُ عَنْهُ عَلْمُ بَعْفُولُ الْمُؤْلُومُ عَلْمُ عَلَيْهِمْ اللّهُ الْمُعْرَكُمْ عَلَيْهِمْ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ ا

(وَحُجَّتُنَا) فِي ذَلِكَ أَنَّ الْآثَارَ اشْتَهَرَتْ بِنَقْضِ قُرَيْشٍ الصُّلْحَ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّ بَنِي خُزَاعَةَ دَحَلُوا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَئِذٍ وَبَنِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ قُرَيْشُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَئِذٍ وَبَنِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ قُرَيْشُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَئِذٍ وَبَنِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ قُرَيْشُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ وَسَلَّمَ اللَّهُ وَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ عَلَيْهِ وَسُلِكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ الللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ وَالْمُعْمَةِ اللْعَلَامُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلِلْهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعِلَّةُ وَالْ

٢٢. "ذَلِكَ فِي الْعَطِيَّةِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿: فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]. وَإِبَاحَةُ الْأَكْلِ بِطَرِيقِ الْهِبَةِ دَلِيلُ جَوَازِ الْهِبَةِ. وَالسُّنَةُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]. وَإِبَاحَةُ الْأَكْلِ بِطَرِيقِ الْهِبَةِ دَلِيلُ جَوَازِ الْهِبَةِ. وَالسُّنَةُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْيئًا ﴾ [النساء: ٤]. وَإِبَاحَةُ الْأَكْلِ بِطَرِيقِ الْهِبَةِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْوَاهِبُ أَحَقُ بِهِبَتِهِ - مَا لَمُ عَنْهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ﴿ اللَّهِ حَوَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَتُنُ الْإِحْوَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْإِيمَانِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ تَعَادَوْا مَنْ بَالِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ تَعَادَوْا مَنْ بَالِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ تَعَادَوْا مَنْ بَالِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ تَعَادَوْا مَنْ بَالِكُ فِي اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ قَادَوْا مَنْ اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ قَادَوْا مَا لَكُولُهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ قَادُوا اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ قَادُوا فَعَلَيْهُ وَسَلَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ ﴿ قَادُوا فَيَا اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ وَلَهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللهُ اللهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ الللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

ثُمُّ الْمِلْكُ لَا يَثْبُتُ فِي الْهِبَةِ بِالْعَقْدِ قَبْلَ الْقَبْضِ - عِنْدَنَا - وَقَالَ مَالِكُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَثْبُتُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ تَمْلِيكٍ؛ فَلَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُ الْمِلْكِ بِهِ عَلَى الْقَبْضِ كَعَقْدِ الْبَيْعِ، بَلْ: أَوْلَى؛ يَتْبُتُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ الْبَيْعِ، بَلْ: أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْقَبْضِ كَعَقْدِ الْبَيْعِ، بَلْ: أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْقَبْضِ كَعَقْدِ الْبَيْعِ، بَلْ: أَوْلَى؛ لِأَنَّ هُنَاكَ الْحَاجَةُ إِلَى إِثْبَاتِ الْمِلْكِ مِنْ الْجَانِيَيْنِ فَمِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ أَوْلَى، وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّ هُنَاكَ الْحَاجَةُ إِلَى إِثْبَاتِ الْمِلْكِ مِنْ الْجَانِيَيْنِ فَمِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ أَوْلَى، وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ٢٧/١٠

مَا رُوي عَنْ النّبِيّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا بَخُورُ الْمِبَةُ إِلّا مَقْبُوضَةً» مَعْنَاهُ: لَا يَتْبُثُ الْمُلْكُ وَهُوَ الْمِلْكُ اِذْ الْجُوَازُ ثَابِتٌ قَبْلَ الْقَبْضِ بِالِاتِّقَاقِ، وَالصَّحَابَةُ اتَّفَقُوا عَلَى هَذَا؛ فَقَدْ وَكُرَ أَقَاوِيلَهُمْ فِي الْكِتَابِ؛ وَلِأَنَّ هَذَا عَقْدُ تَبَرُّعٍ، فَلَا يَتْبُثُ الْمِلْكُ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْقَبُولِ كَالْوَصِيَّةِ، وَكُرَ أَقَاوِيلَهُمْ فِي الْكِتَابِ؛ وَلِأَنَّ هَذَا عَقْدُ تَبَرُعٍ، فَلا يَتُعَلَّقُ بِهِ صِفَةُ اللَّرُومِ. وَالْمِلْكُ التَّابِثُ وَتَأْثِيرُهُ: أَنَّ عَقْدَ التَّبَرُّعِ ضَعِيفٌ فِي نَفْسِهِ؛ وَلِمُلَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صِفَةُ اللَّرُومِ. وَالْمِلْكُ التَّابِثُ لِلْوَاهِبِ كَانَ قَوِيًّا؛ فَلَا يَزُولُ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ حَتَى يَنْضَمَّ إِلَيْهِ مَا يَتَأَيَّدُ بِهِ: وَهُو مَوْتُهُ فِي لِلْوَهِبِ كَانَ قَوِيًّا؛ فَلَا يَزُولُ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ حَتَى يَنْضَمَّ إِلَيْهِ مَا يَتَأَيَّدُ بِهِ: وَهُو مَوْتُهُ فِي الْمُولِي كَانَ قَوِيًّا؛ فَلَا يَرُولُ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ حَتَى يَنْضَمَّ إِلَيْهِ مَا يَتَأَيَّدُ بِهِ: وَهُو مَوْتُهُ فِي الْمُوسِيَّةِ؛ لِكَوْنِ الْمَوْتِ مُنافِيًا لِمِلْكِهِ، وَتَسْلِيمُهُ فِي الْمِيْتِ لِإِزَالَةِ يَدِهِ عَنْهُ بَعْدَ إِيكَابٍ عَقْدِ النَّهُ لِللْعَنْوِقِ الْمَدِ فَعَلْمُ الْعَيْنِ وَمِلْكَ الْيَدِ. فَتَبَرُّعُهُ بِإِزَالَةِ مِلْكَ الْعَيْنِ وَمِلْكَ الْيَدِ. وَلَوْ أَنْبَتْنَا الْمِلْكَ لِلْمُوسِ الْعَيْنِ وَمِلْكَ الْيَدِ مَوْنُوعَ النَّهُ فِي مَالِهِ مِلْكَ الْعَيْنِ وَمِلْكَ الْيَدِ. وَلَوْ أَنْبَتْنَا الْمُلْكَ لِلْمُتَصَدَّقِ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُنْ لِلْهُ يُومِبُ السِّيمُ وَجَبُ عَلَى الْوَاهِبِ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ يُعَالِفُ مُؤْمُونِ الْمُعْونَ التَّمُ اللَّهُ لِللْمُتَصَدَقَ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُنْكُولُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلْمُتَصَدِقِ عَلَيْهِ إِلَيْهِ الللّهُ لِلْهُ لِلْهُ لِللّهُ لِلْهُ وَلِلْكَ لِكُولُ الْمُنْكُونِ اللّهُ وَلِلْكَ لِلْمُنْ اللّهُ اللّهُ عَلَى الْمُؤْمِ لِلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلِلْكَ لِلْهُ لِلْمُؤْمِلِ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللهُ الللللّهِ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ اللله

وَفِي الصَّدَقَةِ خِلَافٌ بَيْنِ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ –، وَكَانَ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَ ا – يَقُولَانِ: إِذَا أَعْلَمْت الصَّدَقَةَ جَازَتْ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاذٌ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – يَقُولَانِ لَا بَجُوزُ الصَّدَقَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً. وَعَنْ شُرَيْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّحَعِيّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – يَقُولَانِ لَا بَجُوزُ الصَّدَقَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً. وَعَنْ شُرَيْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّحَعِيّ وَرَحِمُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى – فِيهِ رِوَايَتَانِ ذَكَرَهُمَا فِي الْكِتَابِ؛ فَأَحَدْنَا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –، وَحَمَلْنَا قَوْلَ عَلِيّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – عَلَى صَدَقَةِ الرَّجُلِ عَنْهُمَا –، وَحَمَلْنَا قَوْلَ عَلِيّ، وَعَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – عَلَى صَدَقَةِ الرَّجُلِ عَنْهُمَا –، وَحَمَلْنَا قَوْلَ عَلِيّ، وَعَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – عَلَى صَدَقَةِ الرَّجُلِ عَلَى مَدْ عَلَى مَدَقَةِ الرَّجُلِ عَلَى وَهِلَ عَلَى مَا لَكُنْ فَيْ عَنْهُمَا أَلُهُ عَلَامٍ عَلَيْهِ وَقُولُهُ : – عَلَيْهِ الصَّغِيرِ، وَذَلِكَ فِيهُ قَوْلُهُ: – عَلَيْهِ الصَّلَامُ أَنْ الْمَالَامُ أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْت، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ مَالُ الْوَارِثِ» . فَقَدْ شَرَطَ النَّيُ عُ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – ." (1)

٢٣. "كَالتِّينِ وَخُوهِ فَاشْتَرَى الْكُلَّ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِكُلُّ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِكُلِّ فَطُودُ يُجْعَلُ كَوْجُودِهِ فِي لَمَالِكَةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي شَيْءٍ مِمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ يُجْعَلُ كَوْجُودِهِ فِي الْمَالِكَةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي شَيْءٍ مِمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ يُجْعَلُ كَوْجُودِهِ فِي الْمَالِكَةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي الْمَالِكَةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي الْمَالِكَةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي الْمَالِكَةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي الْمَالِكَةِ وَلَا الْمَالِكَةِ وَالتَّقَوُمِ فِي اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ٤٨/١٢

فِي حَقِّ جَوَازِ الْعَقْدِ أَوْ يَجْعَلُ مَا حَرَجَ أَصْلًا وَمَا لَمْ يَخْرِجْ مِنْهُ جُعِلَ تَبَعًا لَهُ فِي حَقِّ جَوَازِ الْعَقْدِ لِيَّ الْمَعْدُومِ وَالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومُ لَا يَقْبَلُ الْبَيْعَ وَحِصَّةُ الْمَوْجُودِ مِنْ الْبَدَلِ عَيْرُ مَعْلُومٍ فَلَا يَجُوزُ الْعَقْدُ وَجَعَلَ الْمَعْدُومَ حَقِيقَةً مَوْجُودًا حُكْمًا لِيَعْبُلُ الْبَيْعِ فِي الْعَقْدُ بَعْدَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً فَأَمًا القِّمَارُ تَقْبَلُ الْعَقْدَ بَعْدَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً فَأَمًا القِّمَارُ تَقْبَلُ الْعَقْدَ بَعْدَ الْوُجُودِ وَعَيقةً فَأَمًا القِّمَارُ تَقْبَلُ الْعَقْدَ بَعْدَ الْوُجُودِ عَقِيقةً فَأَمًا القِّمَارُ تَقْبَلُ الْعَقْدَ بَعْدَ الْوُجُودِ عَقِيقةً فَأَمًا القِّمَارُ تَقْبَلُ الْعَقْدَ بَعْدَ الْوَجُودِ وَلَا اللَّيْعِ فِي التِّمَارِ قَالْبَاذِجُونِ هَذَا الْبَيْعِ فِي التِّمَارِ وَالْبِطِيّخِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَهَكَذَا حُكِيَ عَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَصْلِ وَالْبَاذِجْبَانِ وَالْبِطِيّخِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَهَكَذَا حُكِيَ عَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَصْلِ وَالْبَاذِجْبَانِ وَالْبِطِيّخِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَهَكَذَا حُكِيَ عَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَصْلِ وَالْبَافِحُودِ أَصْلًا فِي الْعَقْدِ وَمَا يَحْدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ تَبَعًا قَالَ: أَسْتَحْسِنُ فِيهِ لِتَعَامُلِ النَّاسِ عَنْ النَّاسِ فَإِنَّهُمْ تَعَامَلُوا بِبَيْعِ ثَمَارِ الْكَرْمِ بِعَاذِهِ الصِّفَةِ وَهُمُ فِي ذَلِكَ عَادَةٌ ظَاهِرَةٌ وَفِي نَزْعِ النَّاسِ عَنْ اللَّيَاسِ فَإِنَّهُمْ تَعَامَلُوا بِبَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْأَشَاءِ فِي الْنَاسِ عَلَى الْوَرْدِ عَلَى الْأَلْسُعَارِ الْكَرْمِ وَقَدْ رَأَيْثُ رَوَايَةً فِي هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُو فِي بَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْأَشَاءِ السَالَقَ عَلَى الْلُورَدِ عَلَى الْأَلْسُوبُولِ الْمُؤْدِ فَي بَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْأَلْسُوبُ وَالْمُولِ الْمُؤْدِ فَي بَيْعَ الْوَرْدِ عَلَى الْأَلْسُ الْمَوْدِ فَي بَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْأَلْسُولُومُ الْمُؤْفِقُولُ الْمُؤْدِ الْمُؤْدِ الْمُعْرِقِ الْمُؤْدِ اللَّهُ الْمَامِ الْمَالُولُ الْمُؤْدِ الْمَامِ الْمُؤْدِ الْمُعْمِلُومُ الْمُؤْفِلُ الْمُؤْدِ الْمُؤْدِ الْمُؤْدِ ال

قَالَ: الشَّيْخُ الْإِمَامُ وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ عِنْدِي أَصَحُّ لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى هَذَا الطَّرِيقِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ وَلا ضَرُورَةَ فِي الْبَاذِ نُجَانِ وَالْبِطِّيخِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَبِيعَ أُصُوهُمَا حَتَّى يَكُونَ مَا يَحْدُثُ مِنْ مِلْكِ الْمُشْتَوِي لَهُ وَفِي الْبِيقِمَارِ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ الْمُنْتَفَعَ بِهِ بِبَعْضِ التَّمَنِ ثُمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ وَفِي القِّمَارِ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمْكُنُهُ أَنْ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ الْمُنْتَفَعَ بِهِ بِبَعْضِ التَّمَنِ ثُمَّ يُكُونَ الْمَوْجُودَ الْمُنْتَفَعَ بِهِ بِبَعْضِ التَّمَنِ ثُمَّ اللَّهُ وَفِي الْقِيمَا بَقِي إِلَى أَنْ يَصِيرَ مُنْتَفَعًا بِهِ أَوْ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَيَحِلُّ لِلْبَائِعِ يُؤَحِّرَ الْعَقْدَ فِيمَا بَقِي إِلَى أَنْ يَصِيرَ مُنْتَفَعًا بِهِ أَوْ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَيَحِلُ لِلْبَائِعِ لَيُنَافِعَ بِمَا يَعْفُدُ فَيَحْمُلُ مَقْصُودُهُمَا بِهِنَا الطَّرِيقِ

قَالَ: (وَإِنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِطَعَامٍ مِثْلِهِ فَعَجَّلَهُ لَهُ وَتَرَكَ الَّذِي اشْتَرَى وَلَمْ يَقْبِضْ حَتَّى افْتَرَقَا فَلَا بَأْسُ بِهِ عِنْدَنَا) وَقَالَ: الشَّافِعِيُّ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَالتَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ شَرْطُ عِنْدِي وَاسْتَدَلُّوا مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُو شَرْطُ عِنْدِي وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ يَدًا بِيَدٍ وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَبْضُ أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ فِي الذَّهَبِ وَالْفُرْضَ أَوْ الْقَبْضِ ثُمَّ قَالَ: فِي آخِرِ الحُدِيثِ وَإِذَا احْتَلَفَ هَذَا اللَّفْظَ فِي الذَّهِبِ وَالْفُرْشِ فَي الْمَجْلِسِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَلِأَنَّ الْعَقْدَ النَّوْعَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِعْتُمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ يَدًا بِيَدٍ وَهَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى جَمِيعِ مَا سَبَقَ ثُمَّ فَهِمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَا الْعَبْضِ فَى الْفَعْمَ اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَقْدَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى فَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْمَلَالُ الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمُعْمَالِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَعْلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْعُمْ الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَعْمَا عَلَى الْعَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُ

جَمَعَ بَيْنَ بَدَلَيْنِ لَوْ قُوبِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِجِنْسِهِ عَيْنًا يَخْرُمُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا فَيُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِيهِ فِي الْمَجْلِسِ كَبَيْع الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَهَذَا. " (١)

٢٤. "بدفعات وشهوة ويعقب خُرُوجه فتور وتشبه رائحتة رَائِحَة الطّلع

فَلُو فقد من هَذِه الصِّفَات التَّلَذُّذ بِخُرُوجِهِ بِأَن يخرِج بِمَرَض وَجب الْغسْل خلافًا لأبي حنيفَة وَكَذَا إِن خرِج بعد الْغسْل من بقيه الأول خلافًا لمَالِكُ لِأَن بَقِيَّة الصِّفَات معرفة كونه منيا وَكَذَا إِن خرِج بعد الْغسْل من بقيه الأول الجِمَاع وَجب الْغسْل

فخواصه ثَلَاث التَّلَذُّذ ورائحة الطّلع والتدفق بدفعات فَإِن وجد وَاحِد من هَذِه الصِّفَات كَفي

فَلُو تنبه من النَّوم وَوجد رَائِحَة الطَّلع من البلل لزمَه الْغسْل وَإِن لم ير إِلَّا." (٢)

٢٥. "الْمُسْتَحَاضَة فِي بِنَاء اللَّبْس عَلَيْهِ

الشَّرْط الثَّابِي أَن يكون الملبوس ساترا قَوِيا مَانِعا للْمَاء من النَّفُوذ حَلَالاً فَهَذِهِ أَرْبَعَة قيود

الْمُرَاد بِالْأُولِ أَن الْخُف يَنْبَغِي أَن يكون ساترا إِلَى مَا فَوق الْكَعْبَيْنِ فَلَو تخرق وبدا جُزْء من مَحَل الْفَرْض لم يجز الْمسْح عَلَيْهِ خلافًا لَمَالِكُ فَإِنَّهُ جوز وَهُوَ قَول قديم والملبوس." (٣)

٢٦. "الثَّانِي نَقله ابْن أبي هُرَيْرَة عَن الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ أَن التنحنح لَا يبطل أصلاً لِأَنَّهُ لَيْسَ من جنس الْكَلَام

الثَّالِث قَالَ الْقفال لَو كَانَ مطبقا شَفَتَيْه لَا يبطل لِأَنَّهُ لَا يكون على هَيْئَة الْحُرُوف وَإِن كَانَ فاتحا فَاه بَطل وَالْأُول هُوَ الْأَصَح هَذَا فِي غير الْمَعْذُور

أما أعذار الْكَلام فخمسة

الأول أَن يتَكَلَّم لمصْلحَة الصَّلَاة فَتبْطل صلَاته خلافًا لمَالِك وَيدل عَلَيْهِ أَمر التَّنْبِيه على

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ١٩٧/١٢

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٤١/١

<sup>(</sup>٣) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٩٨/١

سَهُو الإِمَام بالتسبيح والتصفيق مَعَ أَن تنبيهه من مصلحَة الصَّالاة

الثَّانِي النسْيَان وَهُوَ عذر فِي قَلِيلِ الْكَلَام لحَدِيث ذِي الْيَدَيْنِ خلافًا لأبي حنيفَة." (١) ٢٠. "- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَابِ الثَّالِث فِي شَرَائِطِ الْقَدْوَة - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وشروطها الْمُتَابَعَة قصدا وفعلا وموقفا ويرجع ذَلِك إِلَى شُرُوط سِتَّة

الأول أَن لَا يتَقَدَّم فِي الْموقف على الإِمَام فَإِن فعل بطلت صلَاته على الجُدِيد خلافًا لمَالِك وَلا بتقدم الْمَرْأَة إِذا اقتدت خلافًا لأبي حنيفَة

وَلُو ساواه جَازَ وَلَكِن التَّخَلُّف قَلِيلا أحب ثُمَّ التعويل على مُسَاوَاة الكعب فَإِن الْمشْط قد يطول

وَالْمُسْتَحِب إِذَا كَانُوا ثَلَاثَة أَن يصطفوا خَلفه وَالْوَاحِد يقف على يَمِينه والاثنان يصطفان عندنا وَقَالَ ابْن مَسْعُود يقف أحدهما عَن يَمِينه وَالْآخر عَن يسَاره

وَلُو أَم بِرَجُل وامراة وقف الرجل عَن يَمِينه وَالْمَرْأَة خَلفه وَلُو أَم بِامْرَأَة وَخُنْثَى وقفت الْمَرْأَة خَلف الْخُنْثَى

وَمِمَّا يَسْتَحَبَّ فِي الْمُوقَفِ أَن لَا يَقَفَ الدَّاخِل مُنْفَرِدا إِذَا وجد صَفَا فَلْيَدْخَلُ الصَّفَّ أُو يجذب إِلَى نَفسه وَاحِدًا مِنْهُم إِن ضَاقَ الصَّفِّ وَحق الْمَجْرُور أَن يساعده وَصَلَاة." (٢)

٧٨. "والأحب لغيره أَن يَقُول أجرك الله فِيمَا أَعْطَيْت وَجعله طهُورا وَبَارك لَك فِيمَا أبقيت لِأَن الصَّلَاة على غير رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَكْرُوه إِذْ فِيهِ مُوَافقة الروافض وَلأَن الْصَّلَاة على غير رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَكْرُوه إِذْ فِيهِ مُوَافقة الروافض وَلأَن الْعَصْر الأول خصصوا الصَّلَاة وَالسَّلَام بِهِ كَمَا خصصوا عز وَجل بِالله وكما لا يحسن أَن الْعَصْر الأول خصصوا الله عَلَيْهِ وَإِن الله عَلَيْهِ وَإِن كَانَ عَزِيزًا جَلِيلًا لَا يحسن أَن الْعَالَ أَبُو بكر صلوَات الله عَلَيْهِ وَإِن كَانَ الصَّلَاة هُوَ الدُّعَاء

نعم لرَسُول الله أَن يُصَلِّي على غَيره فَإِنَّهُ منصبه الْمَخْصُوص بِهِ وَلنَا أَن نصلي على آله بالتبعية فَيَقُول صلى الله عَلَيْهِ وعَلى آله

الْقسم الثَّانِي فِي التَّعْجِيلِ وَالنَّظَرِ فِيهِ فِي ثَلَاثَة أُمُور

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ١٧٨/٢

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢٣٠/٢

الأول فِي وقته

وَيجوز تَعْجِيل الزَّكَاة قبل تَمَام الحُول خلافًا لمَالِك لما رُوِيَ أَن الْعَبَّاس استسلف مِنْهُ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم صَدَقَة عَامِيْنِ

وَلَا يجوز تَعْجِيله قبل كَمَال النّصاب وَلَا قبل السّوم لِأَن الْحُول فِي حكم أجل ومهلة فَلذَلِك عجل عَلَيْهِ وَلُو ملكه مائَة وَعشْرين شَاة واجبه شَاة وَهُو يرتقب حُدُوث سخلة فِي آخر السّنة فَعجل شَاتين فَفِي تَعْجِيل شَاتين وَجْهَان مرتبان على الْوَجْهَيْنِ فِي تَعْجِيل صَدَقة عَاميْن." (١)

79. "فَإِن قُلْنَا تفرد ليَالِي منى بِدَم فَمن نفر فِي النَّفر الأول فَفِي لَيْلَتِي منى فِي حَقه وَجْهَان أَو أَحدهمَا دم لِأَنَّهُ جنس بِرَأْسِهِ وَالتَّابِي يجب مدان أَو دِرْهمَانِ أَو ثلثا دم كَمَا فِي شعرتين وَحكي قول أَنه يجب لكل لَيْلَة دم كَمَا سيحكيه فِي رمى كل يَوْم

وَلَا خلاف فِي أَن الْمَعْذُور لَا يلْزمه دم وَهُوَ الذي لَم يدْرك عَرَفَة إِلَّا لَيْلَة النَّحْر فَلم يبت مِحْزُدَلِفَة وَكَذَا رعاه الْإِبِل فَإِنَّهُم يغيبون عَن منى لَيْلًا لتستريح الْإِبِل وَكَذَلِكَ أهل سِقَايَة الْعَبَّاسِ فَإِنَّهُم يقومُونَ بتعهد اللَّهِ وَلَا يَخْتَص ذَلِك ببني الْعَبَّاسِ عندنا بل كل من يتعهد السِّقَايَة خلافًا فَإِنَّهُم يقومُونَ بتعهد اللَّه وَلَا يَخْتَص ذَلِك ببني الْعَبَّاسِ عندنا بل كل من يتعهد السِّقَاية خلافًا فَلِكُ وَهل تلتحق غير هَذِه الْأَعْذَار من تمريض أَو غيره برعاية الْإِبِل وتعهد المَاء فِيهِ وَجْهَان." (٢)

٣٠. "- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَابِ التَّانِي فِي الْقَبْضِ والطوارئ قبله وَفِيه قِسْمَانِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَابِ التَّانِي فِي الْقَبْضِ الْقَسْمِ الأول فِي الْقَبْض

وَهُوَ رَكَن فِي الرَّهْن لَا يَلْزِم إِلَّا بِهِ خَلافًا لَمَالِكُ رَحْمَه الله فَإِنَّهُ قَالَ يَلْزِم بِنَفْسِهِ وطرد ذَلِك فِي الْهُيَة والإعارة وكل تبرع

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢/٢٤

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٦٦٦/٢

ثمَّ يشْتَرط لصِحَّة الْقَبْض من التَّكْلِيف والأهلية مَا يشْتَرط للْعقد وَالْيَد مُسْتَحقَّة للْمُرْتَمَن." (١)

٣١. "وَمن صَحَّ اكْتفى بِقَبض الدّين بتعيينه

وَقيل يطرد هَذَا الْوَجْه فِي رهن الدّين وَهُوَ فِيهِ أبعد إِذْ الْوَثِيقَة مُتَعَلقَة بِالْقَبْضِ فِيهِ فَأَمر الْقَبْض فِيهِ أَبعد إِذْ الْوَثِيقَة مُتَعَلقَة بِالْقَبْضِ فِيهِ فَأَمر الْقَبْض

وَاهْمِبَة لَا تَفْسِيرِ الْملك عندنَا إِلَّا بعد الْقَبْضِ خلافًا لَمَالِكُ رَحْمَة الله وَذَلِكَ لِأَن أَبَا بكر الصّديق رَضِي الله عَنهُ أَم عَنهُ الله عَنْهَا جدَاد عشْرين وسْقا من التَّمْر ثُمَّ مرض وَقَالَ وددت لَو كنت حُزْته والآن هُوَ مَال الْوَارِث

وَمن أَصْحَابنا من قَالَ إِذا قبض تَبينا حُصُول الْملك عِنْد العقد

وتسلم للمتهب الزَّوَائِد الْحَاصِلَة قبل الْقَبْض وَأَخذ ذَلِك من نَص الشَّافِعِي رَضِي الله." (٢) ٣١. "الثَّانِيَة أَن تكون صَغِيرة فَهَل تقع فِي الْحَال وَاحِدَة فِيهِ وَجْهَان مأخذهما أَن الاِنْتِقَال من الطُّهْر إِلَى الْحَيض هَل هُوَ قرء أُو الْقُرْء طهر محتوش بحيضتين

التَّالِئَة أَن تكون آيسة فَهَل تقع فِي الْحَال وَاحِدَة فِيهِ أَيْضا وَجْهَان كَمَا فِي الصَّغِيرَة

الرَّابِعَة أَن تكون مَدْخُولا بَمَا من ذَوَات الإقراء وَهِي حَائِل فَيَقَع فِي طهرهَا طَلْقَة وتشرع فِي الْعدة وتلحقها الثَّانِيَة وَالثَّالِثَة فِي الطهرين الآخرين وَهل يسْتَأْنف الْعدة أُو تبني على عدتها فيه خلاف

الْخَامِسَة أَن تكون حَامِلا فَإِن كَانَت لَا ترى الدَّم أُو قُلْنَا دم الْحَامِل دم فاسد وقع فِي الْحَال وَاحِدَة وَهل يتَكرَّر وَاحِدَة وَتبين بِالْولادَةِ وَإِن كَانَت ترى الدَّم وقضينا بِأَنَّهُ حيض وقعت وَاحِدَة وَهل يتَكرَّر الطُّهْر فِي مُدَّة الْحمل فِيهِ وَجْهَان

أُحدهما نعم لِأَنَّهُ طهر بَين حيضتين

وَالثَّانِي لَا لِأَن الْقُرْء مَا يدل على الْبَرَّاءَة وَهَذَا لَا دَلَالَة لَهُ أصلا

الْمَسْأَلَة الْخَامِسَة إِذَا قَالَ أَنْت طَالِق ثَلَاثًا للسّنة ثمَّ قَالَ أَردْت التَّفْرِيق على الإقراء لم يقبل ظَاهرا لِأَنَّهُ لَا سنة فِي تَفْرِيق الطَّلاق عندنا وَاللَّفْظ لَا يُنبئ عَنهُ وَكَذَلِكَ لَو قَالَ أَنْت طَالِق

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٤٨٥/٣

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢٦٩/٤

ثَلَاثًا وَلَم يقل للسّنة ثمَّ فسرنا بِالتَّفْرِيقِ فَهَل يدين بَاطِنا فِيهِ وَجْهَان كَمَا لَو قَالَ أَنْت طَالِق ثمَّ قَالَ أُردْت بِهِ إِن دخلت الدَّار ومأخذه أَن مُجَرِّد النِّيَّة لَا تُؤثر فَإِن لَو طلق بِالنِّيَّةِ لَم يَقع خلاقًا للهُ وَإِن دَكر لفظا وَنوى مَعَه أمرا وَلَو صرح بِهِ لَا نتظم." (١)

٣١. "أما الْوَطْء فَيدْخل فِيهِ تغييب الْحَشَفَة من الْخصي وتغييب قدر الْحَشَفَة من الْمَجْبُوب بعضه ونزول الْمَرْأَة على الرَّوْج واستدخالها بالأصبع من غير انتشار إِلَّا فِي استدخال ذكر الْعنين فَفِيهِ خلاف وَالظَّاهِر أَنه مُحَلل وَالصَّحِيح أَن وَطْء الصَّبِي مُحَلل والإيتيان في غير المأتى غير مُحَلل وَكَذَا تغييب بعض الْحَشَفَة

وَأَمَا النِّكَاحِ فَيخرِجِ مِنْهُ الْوَطْءِ فِي ملك الْيَمِينِ فَإِنَّهُ لَا يَحلل وَكَذَا الْوَطْء فِي النِّكَاحِ الْفَاسِد على القَوْل الصَّحِيحِ وَفِيه قَول وَفِي الْوَطْء بِالشُّبْهَةِ خلاف مُرَتّب وَأُولى بِأَن لَا يحصل ثمَّ ذَلِك إِذَا ظن أَنَّا منكوحته فَإِن ظن أَنَّا مُملوكته فَلَا يزيد ظن الْملك على حَقِيقته ذَلِك إِذَا ظن أَنَّا منكوحته فَإِن ظن أَنَّا مُملوكته فَلَا يزيد ظن الْملك على حَقِيقته

وَأَما غير المختل فاحترزنا بِهِ عَن الْوَطْء بعد طَلَاق رَجْعِيّ ثبتَتْ الرَّجْعَة فِيهِ باستدخال المَاء لا بِالْوَطْءِ فالنص أَنه لا يحلل لِأَنَّهُ محرم وَيُحْتَمل التَّحْلِيل إِذا لم نوجب الْمهْر بِهِ وَإِن فرعنا على أَنه يحلل فِي النِّكَاح الْفَاسِد فَهُوَ أولى وَلُو وَطئهَا بعد الارتداد فالنص أَنه لا يحلل وَلَيْسَ كَالنِّكَاحِ الْفَاسِد فَإِنَّهُ عَالم بِالتَّحْرِيمِ أما فِي حَال الحيض وَالصَّوْم فَمحل لِأَنَّهُ لم يَخْتل النِّكَاح وَكَذَا فِي حَال إحرامها خلافًا لمَالِك رَحْمَه الله

ثُمَّ مهما ادَّعَت أَن الْمُحَلِّل وَطِئهَا كَانَ للزَّوْجِ تصديقها بِغَيْر بَيِّنَة لِأَن بِنَاء الْعُقُود على قَول." (٢)

٣٤. "أما إِذا قَالَ لَيْسَ الْوَلَد مني وَلَم يضف إِلَى جِهَة فَفِيهِ تردد لِأَنَّهُ دائر بَين المستكرهة وَبَين اللَّيْنَا

وَلَا يشْتَرَط فِي الْقَذْف أَن يَقُول رَأَيْتَهَا تَزِينِ وَلَا أَن يَدعِي الْإِسْتِبْرَاء خلافًا لَمَالِك رَحْمَة الله عَلَيْه." (٣)

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٦٩/٥

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٩٩/٥

<sup>(</sup>٣) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٩٥/٦

# ٣٥. "الْقسم الثَّانِي من الْكتاب فِي عدَّة الْوَفَاة وَحكم السُّكْنَي

وَفِيه بَابَانِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْبَابِ الأول فِي مُوجبِ الْعدة وقدرها وكيفيتها وَفِيه فُصُول – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْفَصْل الأول فِي الْمُوجِب وَالْقدر

فَنَقُول الْمُتَوقَّ عَنْهَا زَوجهَا عَلَيْهَا عدَّة الْوَفَاة ممسوسة كَانَت أُو لَم تكن وَإِن كَانَت حَامِلا فمهما وضعت حلت وَلَو فِي السَّاعَة وَيحل لَهَا غسل الرَّوْج عندنا بعد الْعدة وَبعد نِكَاح زوج آخر وَإِن كَانَت حَائِلا فَتغْتَد أَرْبَعَة أشهر وَعشرا وَالْأَمة تَعْتَد بشهرين وَخَمْسَة أَيَّام وتنقضي الْعدة وَإِن كَانَت حَائِلا فَتعْتَد أَرْبَعَة أشهر وَعشرا وَالْأَمة تَعْتَد بشهرين وَخَمْسَة أَيَّام وتنقضي الْعدة وَإِن لَم تَحض فِي هَذِه الْمدَّة خلافًا لَمالِك رَحمَه الله لِأَن الله تَعَالَى لَم يتَعرَّض للْحيض مَع تعرض النِّسَاء لَه وَمَالك رَحمَه الله يَقُول لَا أقل من حَيْضَة وَاحِدَة أَو وُقُوع الحيض الْمُعْتَاد مرّة أَو مَرَّات." (١)

٣٦. "الطّرف الثَّالِث في اجْتِمَاع السَّبَب والمباشرة

أما الشَّرْط فَلَا يَخفى سُقُوطه مَعَهُمَا كالممسك مَعَ الْقَاتِل والحافر مَعَ المردي إِذْ لَا قصاص عَلَيْهِمَا وَلَا ضَمَان خلافًا للَالِك رَضِي الله عَنهُ فَإِنَّهُ جعل الممسك شَرِيكا وَأما الْمُبَاشرَة مَعَ السَّبَب فعلى مَرَاتِب

الأولى أن يغلب السَّبَب الْمُبَاشرة وَذَلِكَ إِذَا لَم تَكُنَ الْمُبَاشرة عُدُوانًا كَقَتل القَاضِي والجلاد مَعَ شَهَادَة الزُّور فالقصاص على الشُّهُود فَإِن كَانَ عُدُوانًا بِأَن اعْترف ولي الْقصاص بِكَوْنِهِ عَالمًا بالتزوير فَلَا قصاص على الشُّهُود وَلَا دِيَة لِأَنَّهُ لَم يلجأ حسا وَلَا شرعا فَصَارَ قَوْلَم شرطا مَحْضا كالإمساك

التَّانِيَة أَن يصير السَّبَب مَغْلُوبًا بِالْمُبَاشرَةِ كَمَا إِذَا أَلْقَاهُ مِن شَاهِقِ الْجَبَل فَتَلقاهُ إِنْسَان بِسَيْفِهِ

٣٣

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ١٤٦/٦

فَقده بنصفين فَلَا قصاص على الملقي عرف أَو لم يعرف لِأَن القاءه صَار شرطا مُحْضا لما ورد عَلَيْهِ مُبَاشرَة مُسْتَقلَّة." (١)

٣٧. "النّظر الثَّانِي فِي الْقسَامَة

وَالنَّظَر فِي أَرْبَعَة أَرَّكَان

الأول بَيَان مظنته وَهُوَ قتل الحُر فِي مَحل اللوث فَلَا قسَامَة فِي الْأَمْوَال والأطراف لِأَن الْبِدَايَة بالمُدعي وتعديد الْيَمين خمسين حَارج عَن الْقيَاس ثَبت لِحُرْمَة الدَّم فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ الطّرف وَالْمَال وَإِذا جرح مُسلما فَارْتَد وَمَات وَقُلْنَا الْوَاحِب بعض الدِّيَة جرت الْقسَامَة فِيهِ لِأَنَّهُ بعض بدل الدَّم

وَأَمَا اللوث فنعني بِهِ عَلامَة تعلب على الظَّن صدق الْمُدَّعِي وَهُو نَوْعَانِ قرينَة حَال وإخبار أما الْحَال فَهُو أَن يُصَادف قَتِيلا فِي محلّة بَينه وَبينهمْ عَدَاوَة أَو دخل عَلَيْهِم ضيفا فَوجدَ قَتِيلا أَو تفرق صفان متقاتلان عَن قَتِيل فِي صف الْخصم أو وجد قَتِيل فِي الصَّحرَاء وعَلى رأسه رجل وَمَعَهُ سكين متضمخ بِالدَّمِ فَهَذَا وَأَمْثَاله هُوَ اللوث وَقُول الْمَجْرُوح قتلني فلان لَيْسَ بلوث لِأَنَّهُ مُدع خلافًا لَمَالِكُ رَحمَه الله

وَأَمَا الْإِخْبَارِ فَشَهَادة عدل وَاحِد تقبل شَهَادَته لوث وَكَذَا من تقبل رِوَايَته على الأقيس وَقيل لا يُد في النسوان وَالْعَبيد من عدد." (٢)

٣٨. "جَائِز وَلُو اشْتَرَكَا فِي شَاتين مشاعين مِنْهُمَا فَوَجْهَانِ والبدنة تجزىء عَن سَبْعَة وَكَذَا الْبَقَرَة وَلُو وَجب عَلَيْهِ سبع شِيَاه بأساب مُخْتَلفَة أَجزَأَهُ بَدَنَة أَو بقرة إِلَّا أَن يكون من جَزَاء الْبَقَرَة وَلُو وَجب عَلَيْهِ سبع شِيَاه بأساب مُخْتَلفَة أَجزَأَهُ بَدَنَة أَو بقرة إِلَّا أَن يكون من جَزَاء الْبَقَرَة وَلَا يتجزىء الْبَدنَة عَن سبع ظباء

وَلَا يَشْتَرَطُ فِي الْإِشْتَرَاكُ فِي الْبَدنَة وَالْبَقَرَة أَن يَكُونُوا مِن أَهِل بَيت وَاحِد خلافًا لَمَالِكُ رَحْمَه الله وَلَا أَن يَكُونُوا بأجمعهم متقربين خلافًا لأبي حنيفة رَحْمَه الله لَكِن من." (٣)

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢٦٢/٦

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٩٨/٦

<sup>(</sup>٣) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ١٣٨/٧

٣٩. "هَذِه مجامع مَا ترد بِهِ الشَّهَادَة أما شَهَادَة الْقَرَوِي على البدوي والبدوي على الْقَرَوِي درجَه الله فمقبولة خلافًا لمَالِك رَحمَه الله

وَشَهَادَة الْمَحْدُود فِي الْقَذْف إِذا تَابَ مَقْبُولَة خلافًا لأبي حنيفَة رَحْمَه الله وَشَهَادَة." (١)

. ٤. "وَأَمَا الْحُدَثِ الْحُكَمِي نَوْعَانِ أَحدهمَا مَا يكون دَالاً على وجود الْحُدث الْحَقِيقِيّ غَالِبا فأقيم مقّامه شرعا احْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ

وَهُوَ أَنْوَاعٍ مِنْهَا الْمُبَاشِرَةِ الْفَاحِشَةِ وَهُوَ أَن يُبَاشِرِ الرجلِ امْرَأَته لشَهْوَة وَقد انْتَشَر لَهَا وَلَيْسَ بَينهمَا تُوبٍ وَلِم ير بللا

فَعِنْدَ أبي حنيفة وَأبي يُوسُف يكون حَدثا

وَلَمْ يَشْتَرَطُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَة مماسة الفرجين عِنْدهمَا وَشُرط ذَلِك فِي النَّوَادِر

وَعند مُحَمَّد لَيْسَ بِحَدَث

وَالصَّحِيحِ قَوْلهُمَا لِأَن الْمُبَاشِرَة على هَذَا الْوَجْه سَبَب لِخُرُوجِ الْمَدْي غَالِبا

فَأَما مُجَرّد مس الْمَرْأَة لشَهْوَة أَو غير شَهْوَة أَو مس ذكره أَو ذكر غَيره فَلَيْسَ بِحَدَث عِنْد عَامَّة الْعلمَاء مَا لم يخرج مِنْهُ شَيْء خلافًا لَمَالِك وَالشَّافِعِيّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَب لِلْحُرُوج غَالِبا

وَمن هَذَا النَّوْعِ الْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ وَالسكرِ الَّذِي يستر الْعقل لِأَنَّهُ سَبَب يدل على الْحُدث

وَمن هَذَا النَّوْع أَيْضا النَّوم مُضْطَجعا أَو متوركا بِأَن نَام على إِحْدَى وركيه فَهُوَ حدث على كل حَال لِأَنَّهُ سَبَب لِخُرُوج الرِّيح غَالِبا

فَأَما النّوم فِي غير هَاتين الْحَالَتَيْنِ فَينْظر إِن كَانَ فِي حَال الصَّلَاة لَا يكون حَدثا كَيْفَمَا كَانَ فِي جَوَاب ظَاهر الرِّوَايَة

وَعَن أَبِي يُوسُف إِن نَام مُعْتَمدًا فَحدث وَإِن غلب عَلَيْهِ النّوم. " (٢)

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٦١/٧

<sup>(</sup>٢) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ٢٢/١

- 21. "وَلَا يَنْبَغِي أَن يَخرِج أَهِلِ الذِّمَّة مَعَ الْمُسلمين فِي الاَسْتِسْقَاء عِنْد عَامَّة الْعلمَاء بل يمنعُونَ عَن الْخُرُوج خلافًا لَمَالِك لأَنهم يخرجُون لطلب الرَّحْمَة والكفرة أهل السخط والعقوبة دون الرَّحْمَة وَالله أعلم." (١)
- ٤٢. "وَأَمَا مَا يبطل حق الرَّد وَيمْنَع وجوب الْأَرْش وَمَا لَا يمْنَع فَنَقُول أَصل الْبَاب أَن الرَّد بِالْعَيْبِ عِنْد الْمُشْتَرِي عندنَا خلافًا لَمَالِكُ وَالشَّافِعِيّ فِي بِالْعَيْبِ عِنْد الْمُشْتَرِي عندنَا خلافًا لَمَالِكُ وَالشَّافِعِيّ فِي أَحد قوليه

وَالصَّحِيح قَوْلنَا لِأَن الْمَبِيع خرج عَن ملكه معيبا بِعَيْب وَاحِد فَلُو رد يرد بعيبين وَشرط الرَّد أَن يرد على الْوَجْه الَّذِي أَخذ وَلِم يُوجِد

وَمِنْهَا الزَّوَائِد الْمُنْفَصِلَة المتولدة من الْعين بعد الْقَبْض كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرَة أُو المستفادة بِسَبَب الْعين كالأرض والعقر تمنع الرَّد بِالْعَيْبِ وَسَائِر أُسبَابِ الْفَسْخ كالإقالة وَالرَّدّ بِخِيَارِ الرُّوْيَة وَالسَّرط فِي قَول عُلَمَائِنَا

وَقَالَ الشَّافِعِي لَا تمنع

وَأَجْمِعُوا أَن الْكَسْبِ أَو الْغَلَّة الَّتِي تحدث بعد الْقَبْض لَا تمنع فسخ العقد

وَأَجْمَعُوا أَن الزَّوَائِد الْمُنْفَصِلَة قبل الْقَبْض لَا تمنع الْفَسْخ بل يفْسخ على الأَصْل والزوائد جَمِيعًا فَأَما فِي الزَّوَائِد الْمُتَّصِلَة كالسمن وَالجُمال وَنَحُوهَا وَقد حدثت بعد الْقَبْض فَإِنَّهُ لَا يمنع الرَّد بِالْعَيْبِ إِذَا رَضِي الْمُشْتَرِي لكونهَا تَابِعَة للْأَصْل حَقِيقَة وَقت الْفَسْخ فَإِذَا انْفَسَخ العقد على الأَصْل يفْسخ فِيهَا تبعا

فَأَما إِذا أَبِي الْمُشْتَرِي أَن يرد وَأَرَادَ الرُّجُوعِ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ وَقَالَ البَائِعِ لَا أُعْطِيك نُقْصَانِ الْعَيْبِ وَقَالَ البَائِعِ لَا أُعْطِيك نُقْصَانِ الْعَيْبِ وَلَكِن رد عَلَى الْمَبِيعِ حَتَّى أرد عَلَيْك الثّمنِ هَل للْبَائِعِ ذَلِك." (٢)

27. "وَعند ابْن أبي ليلى يُوجب الْبَرَاءَة وَهَذَا فَاسد لِأَنَّهُ يصير الْكَفَالَة وَالْحُوالَة سَوَاء وَأَيهمَا اخْتَار مُطَالبَته لَا يبرأ الآخر بِخِلَاف غَاصِب الْغَاصِب مَعَ الْغَاصِب فَإِن للْمَالِك أَن يضمن أَيهمَا شَاءَ وَإِذا اخْتَار تضمين أَحدهمَا لم يكن لَهُ اخْتِيَار الآخر

وَكَذَا فِي إِعْتَاق أحد الشَّرِيكَيْنِ الشَّرِيك السَّاكِت بِالْخِيَارِ بَين أَن يضمن الْمُعْتق إِن كَانَ

<sup>(</sup>١) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ١٨٧/١

<sup>(</sup>٢) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ٢/٠٠٠

مُوسِرًا وَبَين أَن يستسعي العَبْد فَإِذا اخْتَار أَحدهمَا لَيْسَ لَهُ أَن يَخْتَار الآخر وَجُمْلَة هَذَا أَن الْكَفِيل لَيْسَ لَهُ أَن يُطَالب الْمَكْفُول عَنهُ بِالْمَالِ قبل أَن يُؤدِي عَنهُ شَيْءًا إِلَّا أَنه إِذا طُولِبَ طَالب الْمَكْفُول عَنهُ بالخلاص

فَإِن حبس كَانَ لَهُ أَن يحبس الْمَكْفُول عَنهُ

أما إذا أدّى فَينْظر إِن كَانَ كَفل بِغَيْر أمره فَلَا يرجع عندنا خلافًا لمَالِك لِأَنَّهُ تبرع بِقَضَاء دين غَيره وَإِن كَفل عَنهُ بأَمْره وَهُوَ مِمَّن يجوز إِقْرَاره على نَفسه بِالدّينِ وَيَملك التَّبَرُّع يرجع عَلَيْهِ لِأَن الْكَفَالَة فِي حق الْمَكْفُول عَنهُ استقراض وَهُوَ طلب الْقُرْض وَالْكَفِيل بِالْأَدَاءِ مقرض للمكفول عَنهُ ونائب عَنهُ فِي الْأَدَاء إِلَى الْمَكْفُول لَهُ وَفِي حق الْمَكْفُول لَهُ تَمْلِيك مَا فِي ذَمَّة الْمَكْفُول عَنهُ من الْكَفِيل بِالْأَدَاء إِلَى الْمَكْفُول لَهُ وَفِي حق الْمَكْفُول لَهُ تَمْلِيك مَا فِي ذَمَّة الْمَكْفُول عَنهُ من الْكَفِيل بِمَا أَخذه من المَال فَيرجع عَلَيْهِ بِمَا أَقْرضهُ حَتَّى إِن الصَّبِي الْمَحْجُور إِذَا أَمر رجلا بِأَن يكفل عَنهُ فكفل وَأَدّى لَا يرجع عَلَيْهِ لِأَن استقراض الصَّبِي لَا يتَعَلَّق بِهِ الضَّمَان وَأَما العَبْد الْمَحْجُور فَلَا يرجع عَلَيْهِ إِلَّا بعد الْعَثق لما قُلْنَا

وَلُو وهب صَاحب الدّين المَال لأَحَدهمَا جَازَ وَذَلِكَ بِمُنْزِلَة أَدَاء المَال

وَكَذَا لَو مَاتَ الطَّالِب فورثه أَحدهمَا لِأَن بِالْهبةِ وَالْمِيرَاث يملك مَا فِي ذَمَّته فَإِن كَانَ الْمُؤهُوب." (١)

23. "دليلنا: قَوْله تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] [المائدة: ٣] . وقوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «هلا أخذتم إهابها، فدبغتموه، فانتفعتم به » فعلق الانتفاع به بالدباغ، فدل على أنه لا يجوز قبله.

وأما إذا دبغ الجلد.. جاز الانتفاع به في الأشياء الرطبة واليابسة، خلافًا لمالك في الأشياء الرطبة.

ودليلنا عليه: قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» وهذا عام في البيع وغيره، وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في جلد الشاة الميتة: «هلا أخذتم إهابها، فدبغتموه، فانتفعتم به» وهذا عام في الانتفاع بالأشياء اليابسة والرطبة.

وهل يجوز بيعه؟ فيه قولان:

<sup>(</sup>١) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ٢٣٩/٣

[الأول]: قال في القديم: (لا يجوز). وبه قال مالك؛ لأن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خص الانتفاع، ولم يذكر البيع.

و [الثاني]: قال في الجديد: (يجوز) وبه قال أبو حنيفة، وهو الصحيح؛ لأن البيع من جملة الانتفاع، ولأنه طاهر منتفع به ليس في بيعه إبطال حق فجاز بيعه، كجلد الشاة المذكاة.

فقولنا: (طاهر) احتراز منه قبل الدباغ.

وقولنا: (منتفع به) احتراز مما لا يؤكل من [نحو] الغراب، وما لا ينتفع به من الأعيان الطاهرة. وقولنا: (ليس في بيعه إبطال حق) احتراز من أم الولد والوقف.

# [فرع: أكل جلد الميتة بعد الدبغ]

وأما أكله بعد الدباغ، فإن كان من حيوان مأكول.. ففيه قولان:." (١)

25. "[الأول]: قال أبو علي بن أبي هريرة: تصح صلاته؛ لأن النجاسة لا تخرج منها، فهي كالنجاسة التي في جوف الحيوان.

والثاني: لا تصح، وهو المذهب؛ لأنها نجاسة غير معفو عنها في غير محلها، فهي كما لو كانت ظاهرة.

فأما إذا سدها بخرقة، أو شمع، وما أشبهه. . قال أكثر أصحابنا: لا تصح صلاته، وجهًا واحدًا.

وذكر الشيخ أبو إسحاق: إذا سدها. . فهل تصح صلاته؟ فيه وجهان، من غير تفصيل، ولعله أراد ما قالوا.

#### [مسألة طهارة المكان]

]: طهارة الموضع الذي يصلى عليه شرط في صحة الصلاة، خلافًا لمالك، وقد ذكرناه. وقال أبو حنيفة: (إذا كان موضع قدميه طاهرًا. . صحت صلاته وإن كان موضع ركبتيه نجسًا) . وفي موضع الجبهة: روايتان.

دليلنا: ما روى عمر بن الخطاب: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «سبعة مواطن

<sup>(1)</sup> البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني (1)

لا تجوز الصلاة فيها: المجزرة، والمقبرة، والمزبلة، ومعاطن الإبل، والحمام، وقارعة الطريق، وفوق بيت الله العتيق» .. " (١)

23. "وإن أودعه الدراهم في شيء مكشوف، فأخذ المودع منها درهما من غير أن يحصل منه تعد في الباقي.. فإنه يضمن الدراهم؛ لأنه تعدى بأخذه، فإن لم ينفقه، بل رده بعينه على الدراهم، فإن كان ذلك الدرهم متميزا عن باقي الدراهم.. لزمه ضمانه، ولا يلزمه ضمان الباقي؛ لأنه إنما تعدى به دون غيره، وإن كان غير متميز عن باقي الدراهم.. ففيه وجهان: أحدهما . وهو المنصوص .: (أنه لا يضمن إلا ذلك الدرهم) ؛ لأنه لم يوجد منه فعل فيما عداه.

قال المسعودي [في " الإبانة " ق\٤٤٦] : فعلى هذا: يضمن عشر الدراهم. والثاني . وهو قول الربيع .: أنه يضمن الجميع؛ لأنه خلط المضمون بغيره، ولم يتميز، فضمن الجميع.

وإن أنفق الدرهم، ورد بدله إلى الدراهم، فإن كان المردود متميزا عن الباقي.. لم يضمن باقي الدراهم؛ لأنه لم يتعد بها، وإن لم يتميز المخلوط عن باقي الدراهم.. ضمن جميع الدراهم، خلافا لمالك، وقد مضى.

ودليلنا: أنه خلط ماله بمال المودع، ولم يتميزا، فضمنه.

[مسألة: النفقة على البهيمة المودعة]

] : إذا أودعه بهيمة، أو غيرها من الحيوان.. ففيها ثلاث مسائل:

إحداهن: أن يأمره بعلفها وسقيها، فيجب على المودع أن يعلفها ويسقيها؛ لأن للبهيمة حرمتين: حرمة بنفسها، بدليل: أن من ملك بهيمة. يجب عليه علفها وسقيها، وحرمة لمالكها، وقد اجتمعتا. فإذا علفها وسقاها.. رجع على المالك بما أنفق عليها؛ لأنه أخرجها بإذنه، فإن اختلفا في قدر النفقة، فإن ادعى المودع أنه أنفق أكثر من قدر النفقة بالمعروف.. لم يرجع بالزيادة؛ لأنه متطوع به. وإن ادعى المودع النفقة بالمعروف، وادعى المالك أنه أنفق

<sup>(</sup>١) البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني ١٠٤/٢

دون ذلك.. فالقول قول المودع مع يمينه؛ لأنه أمين، فقبل قوله في ذلك مع يمينه. وإن اختلفا في قدر المدة التي أنفق فيها..." (١)

٧٤. "وقال مالك وأحمد: (إذا كانت اليمين على النفي.. تعلقت بالبعض، فمتى أكل بعض الرغفيفين، أو بعض الرغيف.. حنث في يمينه).

دليلنا: أن اليمين تعلقت بالجميع، فلم يحنث بالبعض، كاليمين على الإثبات.

### [فرع: حلف ليشربن ماء الإناء]

شرب جميعه بحال.. ففيه وجهان:

وإن قال: والله لأشربن ماء هذه الإداوة، أو ماء هذا الكوز، أو ما أشبه ذلك.. قال ابن الصباغ: فإن كان مما يمكنه شربه في سنة أو سنتين.. لم يبر إلا بشرب جميعه.

وإن حلف: أن لا يشربه.. لم يحنث إلا بشرب جميعه، خلافا لمالك وأحمد في النفي، وقد مضى الدليل عليهما.

وإن قال: والله لأشربن من ماء هذه الإداوة، أو الكوز، فشرب بعضه.. بر في يمينه. وإن قال: لا شربت منه، فشرب منه ولو أدنى قليل.. حنث في يمينه؛ لأن (من) للتبعيض. وإن قال: والله لا شربت ماء هذا النهر، أو ماء دجلة، أو الفرات، أو البحر، مما لا يمكنه

أحدهما: يحنث بشرب بعضه، وبه قال أبو حنيفة وأحمد؛ لأن شرب جميعه لا يمكن، فانعقدت اليمين على بعضه، وهذا كما لو حلف: لا يكلم الناس.. فإنه يحنث بكلام بعضهم.

والثاني: لا يحنث؛ لأن لفظه يقتضي جميعه، فلم يتعلق ببعضه، كالماء في الإداوة.." (٢)

٤٨. "وَالشَّافِعِيّ وَأَحمد خلافًا لمَالِك فَإِنَّهُ لَا يتَصَوَّر فِي مذْهبه اجْتِمَاع ثَلَاث جدات يرثن كَمَا يَأْتِي ذكره إِن شَاءَ الله.

وَفرض بنت الإبن أَو بَنَات الإبن مَعَ بنت الصلب تَكْمِلَة الثُّلثَيْنِ وَفرض الْأُخْت مَعَ الْأَب وَالْمُ مَتَكْمِلَة الثُّلثَيْنِ وَفرض الْوَاحِد من ولد الْأَب وَالْأُم تَكْمِلَة الثُّلثَيْنِ وَفرض الْوَاحِد من ولد الْأُم الذّكر وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاء فَهَذِهِ الْفُرُوض ومستحقوها.

<sup>(</sup>١) البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني ٩٠/٦

<sup>(</sup>٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني ٧٠/١٠

وَأَمَا الْحَجِبِ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: حجب عصبات، وحجب ذَوي فروض، فَأَمَا حجب ذَوي الْفُرُوضِ فعلى ضَرْبَيْنِ: حجب عَن بعض المَال، وحجب عَن جَمِيعه.

فَأُمَا حجب الْبَعْض فَهُوَ: الْوَلَد وَولد الإبن يحجبان الزَّوْج من النّصْف إِلَى الرّبع ويحجبان الزَّوْج من النّصْف إِلَى الرّبع، ويحجبان الزَّوْجَة أَو الزَّوْجَيْنِ أَو الثَّلَاث أَو الْأَرْبَع إِلَى النّمن. ويحجبان كل وَاحِد من الْأَبَوَيْنِ إِلَى السُّدس، ويحجب الْأُم حَاصَّة من الثُّلُث إِلَى السُّدس الاِثْنان فَصَاعِدا من الْأُخوة وَالْأَحَوَات من أَي جِهَة كَانُوا ويحجب بنت الصلب بنت الابْن من النصْف إلى السُّدس، وتحجب بنت الصلب أَيْضا بَنَات." (١)

٤٩. "وَحُكْمًا أَنَّ الْقِيَامَ يَقُوتُ عِنْدَ الْجُلُوسِ فَصَارَ الْجُلُوسُ بَدَلًا عَنْهُ، وَالْبَدَلُ عِنْدَ الْعَجْز عَنْ الْأَصْلِ أَوْ تَعَذُّرِ تَحْصِيلِهِ يَقُومُ مَقَامَ الْأَصْلِ، وَلِهَذَا جَوَّزْنَا اقْتِدَاءَ الْغَاسِلِ بِالْمَاسِح لِقِيَامِ الْمَسْحِ مَقَامَ الْغَسْلِ فِي حَقّ تَطْهِيرِ الرّجْلَيْنِ عِنْدَ تَعَذُّر الْغَسْلِ لِكَوْنِهِ بَدَلًا عَنْهُ، فَكَانَ الْقُعُودُ مِنْ الْإِمَامِ بِمَنْزِلَةِ الْقِيَامِ وَلَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ، فَجُعِلَتْ تَحْرِيمَةُ الْإِمَامِ فِي حَقّ الْإِمَامِ مُنْعَقِدَةً لِلْقِيَامِ لِانْعِقَادِهَا لِمَا هُوَ بَدَلُ الْقِيَامِ، فَصَحَّ بِنَاءُ قِيَامِ الْمُقْتَدِي عَلَى تِلْكَ التَّحْرِيمَةِ، بِخِلَافِ اقْتِدَاءِ الْقَارِئِ بِالْأُمِّيّ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ لَمْ يُوجَدْ مَا هُوَ بَدَلُ الْقِرَاءَةِ بَلْ سَقَطَتْ أَصْلًا، فَلَمْ تَنْعَقِدْ تَحْرِيمَةُ الْإِمَامِ لِلْقِرَاءَةِ، فَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ أَمَّا هَهُنَا لَمْ يَسْقُطْ الْقِيَامُ أَصْلًا بَلْ أُقِيمَ بَدَلُهُ مَقَامَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اضْطَجَعَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْقُعُودِ لَا يَجُوزُ؟ وَلَوْ كَانَ الْقِيَامُ يَسْقُطُ أَصْلًا مِنْ غَيْر بَدَلِ - وَذَا لَيْسَ وَقْتَ وُجُوبِ الْقُعُودِ بِنَفْسِهِ - كَانَ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ صَلَّى مُضْطَجِعًا يَجُوزُ، وَحَيْثُ لَمْ يَجُزْ دَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ لِسُقُوطِ الْقِيَامِ إِلَى بَدَلِهِ، وَجُعِلَ بَدَلَهُ كَأَنَّهُ عَيْنُ الْقِيَامِ، وَبِخِلَافِ اقْتِدَاءِ الرَّاكِع السَّاجِدِ بِالْمُومِئ، لِمَا مَرَّ أَنَّ الْإِيمَاءَ لَيْسَ عَيْنَ الرُّكُوع وَالسُّجُودِ، بَلْ هُوَ تَحْصِيلُ بَعْضِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، إلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ كَمَالُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَلَمْ تَنْعَقِد تَحْرِيمَةُ الْإِمَامِ لِلْفَائِتِ، وَهُوَ الْكَمَالُ فَلَمْ يُمْكِنْ بِنَاءُ كَمَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى تِلْكَ التَّحْرِيمَةِ. وَقَدْ حَرَجَ الْجُوَابُ عَمَّا ذُكِرَ مِنْ الْمَعْنَى، وَمَا رُويَ مِنْ الْحَدِيثِ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَقَطَ عَنْ فَرَسِ فَجُحِشَ جَنْبُهُ فَلَمْ يَخْرُجْ أَيَّامًا، وَدَخَلَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ فَوَجَدُوهُ يُصَلِّي قَاعِدًا فَافْتَتَحُوا الصَّلَاةَ حَلْفَهُ قِيَامًا، فَلَمَّا رَآهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَالَ:

<sup>(</sup>١) اختلاف الأئمة العلماء، ابن هُبَيْرَة ٩٠/٢

"اسْتِنَانٌ بِفَارِسَ وَالرُّومِ "؟ وَأَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ، ثُمُّ كَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا يَؤُمَّنَ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا» ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَكَلَّم فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: اسْتِنَانٌ بِفَارِسَ وَالرُّومِ، وَأَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ؟ فَدَلَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ حِينَ كَانَ التَّكَلُّمُ فِي الصَّلَاةِ مُبَاحًا، وَمَا رَوَيْنَا آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا، وَمَا رَوَيْنَا آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا، وَالْمُتَنَقِّلِ أَنَّهُ لَا يَجُورُ وَالْتَسَخَ قَوْلُهُ السَّابِقُ بِفِعْلِهِ الْمُتَأَخِّرِ، وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَقِّلِ أَنَّهُ لَا يَجُورُ وَالْتَدَاءُ الْمُتَنَقِّلِ بِالْمُفْتَرِضِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَيَجُورُ اقْتِدَاءُ الْمُتَنَقِّلِ بِالْمُفْتَرِضِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَيَجُورُ اقْتِدَاءُ الْمُتَنَقِّلِ بِاللَّمُفْتَرِضِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَالْمَلَا لِلشَّافِعِيُّ مِمَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْكَثَنَقِلُ بِالْمُفْتَرِضُ وَلَا عُيْرُهِ، فَيُعْلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُصَلِّي صَلَاةَ وَافَقَ فِعْلَ إِمَامِهِ أَوْ خَالَفَهُ، وَلِهُذَا جَازَ الْعَبْدُ وَعُلَ عَيْرِهِ، فَيَحُورُ فِعْلُ كُلِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، سَوَاءٌ وَافَقَ فِعْلَ إِمَامِهِ أَوْ خَالَفَهُ، وَلِهُذَا جَازَ الْمُتَنَقِل بِالْمُقْتَرِض

(وَلَنَا) مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْخُوْفَ وَجَعَلَ النَّاسَ طَائِقَتَيْنِ، وَصَلَّى بِكُلِّ طَائِقَةٍ شَطْرَ الصَّلَاةِ لِيَنَالَ كُلُّ فَرِيقٍ فَضِيلَةَ الصَّلَاةِ حَلْفَهُ، وَلَوْ جَازَ الْقِنَالَ كُلُ فَرِيقٍ فَضِيلَةَ الصَّلَاةِ حَلْفَهُ، وَلَوْ جَازَ الْقِنَالِ كُومِتَ لِالْمَاتِيَةِ لِلْأَعْلَقِ اللَّائِفَةِ اللَّائِنَةِ لَيْنَالَ كُلُ طَائِفَةٍ فَضِيلَةَ الصَّلَاةِ حَلْفَهُ مِنْ غَيْرِ الْخَاجَةِ إِلَى الْمَشْيِ وَأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَيُسَتْ مِنْ لِيَنَالَ كُلُ طَائِفَةٍ فَضِيلَةَ الصَّلَاةِ حَلْفَةُ مِنْ غَيْرِ الْخَاجَةِ إِلَى الْمَشْيِ وَأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَيُسَتْ مِنْ الْصَلَّاةِ، وَلِأَنَّ خَرِعَةً الْإِمَامِ مَا انْعَقْدَتْ لِصَلَّةِ الْمُوضِ، وَالْفَرْضِ، وَالْفَرْضِ، وَالْفَرْضِيَّةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى مَا الصَّلَاةِ، وَلَأَنْ تَخْرِعَهُ الْإِصَافِيَةِ عَلَى مَا الصَّلَاقِ الْمُعَنِّقِلِ بِالْمُفْتَرِعِ، يَخِلُافِ اقْيَدَاءِ الْمُعَنَقِلِ بِالْمُفْتَرِطِ؛ لِأَنْ عَلَى اللَّاقِ عَلَى مَا النَّقْلِيَّةَ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الصِفَقِةِ بَلَ هِي عَدَمِّ، إِذْ النَّقَلُ عِبَارَةٌ عَنْ أَصْلٍ لَا وَصْفَ لَهُ فَكَانَتْ عُرِيعَةُ الْإِمَامِ مُنْعَقِدَةً لِمَا يَبْعِي عَلَيْهِ الْمُقْتَدِي وَزِيَادَةً فَصَحَ الْبِنَاةُ وَقَدْ حَرَجَ الْجُورَابُ عَنْ مَعْنَاهُ، النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا لَيْهُ عَلَى الْأَنْ يُعْولُونَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْفُرْضَ، وَلَهُ اللَّهُ عَلَى اللللَّهُ عَلَى ا

اقْتِدَاءُ الْبَالِغِينَ بِالصِّبْيَانِ فِي الْفَرَائِضِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْ الصَّبِيّ لَا يَقَعُ فَرْضًا فَكَانَ اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَقِّلِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيّ يَصِحُّ.

(وَاحْتَجَّ) بِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ سَلَمَةً كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ وَهُوَ ابْنُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ؛ لِأَهَّا لَمْ تَكُنْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِجَمَاعَةٍ، فَدَلَّ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ؛ لِأَهَّا لَمْ تَكُنْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِجَمَاعَةٍ، فَدَلَّ أَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ حِينَ لَمْ تَكُنْ صَلَاةُ الْمُقْتَدِي أَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ حِينَ لَمْ تَكُنْ صَلَاةُ الْمُقْتَدِي مُتَعَلِّقَةً بِصَلَاةِ الْإِمَامِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ نُسِخ.

وَأَمَّا فِي التَّطَوُّعَاتِ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ الرَّازِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي التَّرَاوِيحِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ." (١)

## ٥٠. "أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ فَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَالدَّفْعُ إِلَيْهِمْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فِيهِ أَجْرَيْنِ أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّع.

قَالَ النَّبِيُّ: - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى نَفْسِهِ صَدَقَةٌ وَعَلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ وَعَلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ وَعُلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ وَعُلَى مِنْ الْأَقَارِبِ وَمِنْ وَكُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» وَيَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ سِوَى الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِينَ مِنْ الْأَقَارِبِ وَمِنْ الْإِحْوَةِ وَالْأَحْوَاتِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِانْقِطَاعِ مَنَافِعِ الْأَمْلَاكِ بَيْنَهُمْ وَلِهَذَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَعْضِ عَلَى الْإِحْوَةِ وَالْأَحْوَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ إِذَا دَفَعَ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةِ .

فَأُمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ فَهَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فِي وَجْهٍ هُوَ عَلَى الْجُوَازِ حَتَّى يَظْهَرَ صَوَابُهُ وَفِي وَجْهٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ عَلَى الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ حَطَوُّهُ، وَفِي وَجْهٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ عَلَى الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ أَمَّا الَّذِي هُوَ عَلَى الْجُوَازِ حَتَّى يَظْهَرَ حَطَوُّهُ فَهُو أَنْ يَدْفَعَ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَى رَجُلٍ وَلَمْ يَخْطِرْ بِبَالِهِ أَمَّا الَّذِي هُو عَلَى الْجُوَازِ حَتَّى يَظْهَرَ حَطَوُّهُ فَهُو أَنْ يَدْفَعَ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَى رَجُلٍ وَلَمْ يَغْطُرْ بِبَالِهِ وَقْتَ الدَّفْعِ وَلَمْ يَشُكُ فِي أَمْرِهِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ فَهَذَا عَلَى الْجُوَازِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْجَوَازِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلِي النَّالَةِ فَهَذَا عَلَى الْجَوَازِ إِلَّا إِذَا طَهَرَ بَعْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلِي الْتَعْرِفِ وَلَا الطَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلِي الطَّدَقَةِ إِلَى مَحْلِق الصَّدَقَةِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَكُ عَلَى الزَّكَاة عَلَى الطَّاهِرُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِالْيَقِينِ فَإِذَا ظَهَرَ بِيَقِينٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحِلِ الصَّدَقَةِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَ مَا دُفِعَ إِلَيْهِ وَيَقَعُ تَطَوُّعًا حَتَى أَنَّهُ لَوْ حَطَر بِبَالِهِ يَعْلَى إِلَيْهِ وَيَقَعُ تَطَوُّعًا حَتَى أَنَّهُ لَوْ حَطَر بِبَالِهِ يَعْمُ إِنَيْهِ وَيَقَعُ تَطَوُّعًا حَتَى أَنَّهُ لَوْ حَطَر بِبَالِهِ يَعْمُ اللّهُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدً مَا دُفِعَ إِلَيْهِ وَيَقَعُ تَطَوُّعًا حَتَى أَنَّهُ لَوْ حَطَر بِبَالِهِ

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني ١٤٣/١

بَعْدَ ذَلِكَ وَشَكَّ فِيهِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ لَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَبْطُلُ بِالشَّكِ. وَأَمَّا الَّذِي هُوَ عَلَى الْفَسَادِ حَتَّى يَظْهَرَ جَوَازُهُ فَهُوَ أَنَّهُ خَطَرَ بِبَالِهِ وَشَكَّ فِي أَمْرِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَتَحَرَّ وَأَنَّهُ لَمْ يَعْلَبُ الدَّلِيلَ فَهُوَ عَلَى الْفَسَادِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ مَحَلُّ وَلَا طَلَبَ الدَّلِيلَ فَهُوَ عَلَى الْفَسَادِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ مَحَلُّ وَلَا طَلَبَ الدَّلِيلَ فَهُوَ عَلَى الْفَسَادِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ مَحَلُّ بِيَقِينٍ أَوْ بِغَالِبِ الرَّأْيِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا شَكَّ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّحَرِي وَالصَّرْفُ إِلَى مَنْ وَعَبَ عَلَيْهِ التَّحَرِي وَالصَّرْفُ إِلَى مَنْ أُمِرَ بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ فَاسِدًا إِلَّا إِذَا فَهُو عَلَيْهِ فَيَكُونُ فَاسِدًا إِلَّا إِذَا فَهُو عَلَيْهِ فَيَكُونُ فَاسِدًا إِلَّا إِذَا الْهَرَ أَنَّهُ مَعَلُ فَيَجُوزُ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي فِيهِ تَفْصِيلٌ عَلَى الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ فَهُوَ إِنْ حَطَرَ بِبَالِهِ وَشَكَّ فِي أَمْرِهِ وَتَحَرَّى وَوَقَعَ تَحَرِّيهِ عَلَى أَنَّهُ مَحَلُّ الصَّدَقَةِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ جَازَ بِالْإِجْمَاع

وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّ وَلَكِنْ سَأَلَ عَنْ حَالِهِ فَدَفَعَ أُورَآهُ فِي صَفِّ الْفُقَرَاءِ أَوْ عَلَى زِيِّ الْفُقَرَاءِ فَدَفَعَ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَرَّ وَلَكِنْ مَاكِنْ عَجِلًا جَازَ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ حَالُهُ عِنْدَهُ، وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ عَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ مَوْلَى لِهَاشِمِيِّ كَافِرٌ أَوْ وَالِدٌ أَوْ مَوْلُودٌ أَوْ زَوْجَةٌ يَجُوزُ كَانُ ظَهَرَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ مَوْلَى لِهَاشِمِيِّ كَافِرٌ أَوْ وَالِدٌ أَوْ مَوْلُودٌ أَوْ زَوْجَةٌ يَجُوزُ وَتَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً وَمُحَمَّدٍ وَلَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجُوزُ وَتَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجُوزُ وَتَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ

وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُدَبَّرُهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ أَوْ مُكَاتَبُهُ لَمْ يَجُزْ وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا، وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ مُسْتَسْعَاهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

وَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ هَذَا مُجْتَهِدٌ ظَهَرَ حَطَوُهُ بِيَقِينٍ فَبَطَلَ اجْتِهَادُهُ وَكَمَا لَوْ تَحَرَّى فِي ثِيَابٍ أَوْ أَوَانِيَ وَظَهَرَ حَطَوُهُ فِيهَا وَكَمَا لَوْ صَرَفَ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُدَبَّرُهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ أَوْ مُكَاتَبُهُ وَهُمُمَا أَنَّهُ صَرُفُ الصَّدَقَةِ إِلَى مَنْ أُمِر بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ كَمَا إِذَا صَرَفَ مُكَاتَبُهُ وَهُمُمَا أَنَّهُ صَرُفُ الصَّدَقَةِ إِلَى مَنْ أُمِر بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ كَمَا إِذَا صَرَفَ وَفِي ظَنِهِ وَلَا لَهُ يَخِلَافِهِ، وَذَلَالَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالصَّرْفِ إِلَى مَنْ هُو مَحَلُّ عِنْدَهُ وَفِي ظَنِهِ وَالْمَقْوِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى وَالْفَقْرِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى وَالْعَقْدِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى عَلَى الْحُقِيقَةِ إِذْ لَا عِلْمَ لَهُ بِحَقِيقَةِ الْغِنَى وَالْفَقْرِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى وَالْمُقْوِ بِهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ وَقِيقَةِ الْغِنَى وَالْفَقْرِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى عَلَى الْحُقِيقَةِ إِلْ فَي وَلِكَ أَنَّهُ مَكُلُّ فَقَدْ أَتَى بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ عِلَاهُ وَقَدْ صَرَفَ إِلَى مَنْ أَدَى اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ مَكُلُّ فَقَدْ أَتَى بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ عِلَاقِ وَالْعَقْوِ اللّهُ وَالْمَاءِ الطَّاهِرِ مُمْكِنُ فَلَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ وَلَامَاءِ الطَّاهِرِ مُمْكِنُ فَلَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ وَلَامَاءِ الطَّاهِرِ مُرْكِنُ فَلَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ الطَّاهِرِ وَالْمَاءِ الطَّاهِرِ مُمْكِنُ فَلَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ وَلَامَاءِ الطَّاهِرِ مُعْرَبُ فَلَمْ يَأْتِ بِالْمَامُورِ فَلَهُ مَنْ أَلَامُ وَلِي وَلَيْنَا فِي الْمَاهِ الْقَالِ إِلَا الْقَاهِ وَلَامَاءِ الطَّاهِمِ وَالْمَاءِ الطَّاهِ وَلَوْ الْمُعَلِي الْمَامُ وَلِهُ وَلَا الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُقَامِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُعْولِ الْعَلَى الْفَقَلِ الْعَلَمْ الْمُؤْولِ الْفُولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْلِقُولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ

بِهِ فَلَمْ يَجُزْ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ بِأَمَارَاتٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مُمْكِنُ عَلَى فَلَمْ يَجُزْ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ بِأَمَارَاتٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مُمْكِنُ عَلَى أَنَّ مَعْنَى صَرْفِ الصَّدَقَةِ وَهُوَ التَّمْلِيكُ هُنَاكَ لَا يُتَصَوَّرُ لِاسْتِحَالَةِ تَمْلِيكِ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ.

وَقَوْلُهُ: ظَهَرَ حَطَوُّهُ بِيَقِينٍ مُمْنُوعٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ أَنْ لَوْ قُلْنَا أَنَّهُ صَارَ مَحِلَّ الصَّدَقَةِ بِاجْتِهَادِهِ فَلَا نَقُولُ كَذَلِكَ بَلْ الْمَحَلُّ الْمَأْمُورُ بِالصَّرْفِ إلَيْهِ شَرْعًا حَالَةُ الإشْتِبَاهِ وَهُوَ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَلَا نَقُولُ كَذَلِكَ بَلْ الْمَحَلُّ الْمَأْمُورُ بِالصَّرْفِ إلَيْهِ شَرْعًا حَالَةُ الإشْتِبَاهِ وَهُو مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ النَّحَرِّي وَعَلَى هَذَا لَا يَظْهَرُ حَطَوُّهُ وَلَهُمَا فِي الصَّرْفِ إلى ابْنِهِ وَهُو لَا يَعْلَمُ بِهِ الخُدِيثَ الْمَشْجِدَ لَيْلًا الْمَشْهُورَ وَهُو مَا رُوي شَلَّا يَرْيِدَ بْنَ مَعْنِ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إلى رَجُلٍ وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ لَيْلًا الْمَشْهُورَ وَهُو مَا رُوي شَلَّا أَنْ يَرِيدَ بْنَ مَعْنِ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إلى رَجُلٍ وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ لَيْلًا فَاخْتَصَمَا فَيَتَصَدَّقَ مِهَا فَلَدَفَعَهَا إلى ابْنِهِ مَعْنٍ فَلَمَّا أَصْبَحَ رَآهَا فِي يَدِهِ فَقَالَ لَهُ: لَمْ أُرِدُك عِمَا فَاخْتَصَمَا إلى رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: يَا مَعْنُ لَك مَا أَحَذْتَ وَيَا يَزِيدُ لَك مَا أَحَذْتَ وَيَا يَزِيدُ لَك مَا أَحَذْتَ وَيَا يَزِيدُ لَك مَا أَحْذُتَ وَيَا يَزِيدُ لَك مَا أَحَذْتَ وَيَا يَزِيدُ لَك مَا أَعْنَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: يَا مَعْنُ لَك مَا أَحَذْتَ وَيَا يَزِيدُ لَك مَا أَعْلَمُ.

[فَصْلٌ حَوَلَانُ الْحُوْلِ هَلْ هُوَ مِنْ شَرَائِط أَدَاء الزَّكَاة]

(فَصْلٌ):

وَأَمَّا حَوَلَانُ الْحُوْلِ فَلَيْسَ مِنْ شَرَائِطِ جَوَازِ أَدَاءِ الزَّكَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ مِنْ شَرَائِطِ الْجُوَازِ فَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالْكَلَامُ فِي التَّعْجِيلِ فِي شَرَائِطِ الْجُوَازِ فَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالْكَلَامُ فِي التَّعْجِيلِ فِي مَوَاضِعَ فِي بَيَانِ أَصْلِ الْجُوَازِ وَفِي بَيَانِ." (١)

٥١. "حَتَّى لَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْأَوْلِيَاءِ لَا يَلْزَمُ.

وَلِلْأَوْلِيَاءِ حَقُّ الِاعْتِرَاضِ؛ لِأَنَّ فِي الْكَفَاءَةِ حَقَّا لِلْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَغَّمُ يَنْتَفِعُونَ بِذَلِكَ أَلَا تَرَى أَغَمُ يَتَفَاحَرُونَ بِعُلُةٍ نَسَبِ الْخَبَنِ، وَيَتَعَيَّرُونَ بِدَنَاءَةِ نَسَبِهِ، فَيَتَضَرَّرُونَ بِذَلِكَ، فَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْفَعُوا الضَّرَرَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِالِاعْتِرَاضِ كَالْمُشْتَرِي إِذَا بَاعَ الشِّقْصَ الْمَشْفُوعَ، ثُمُّ جَاءَ الشَّفِيعُ كَانَ لَهُ أَنْ يَفْسَحَ الْبَيْعَ، وَيَأْخُذَ الْمَبِيعَ بِالشُّفْعَةِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ كَذَا هَذَا.

وَلَوْ كَانَ التَّزْوِيجُ بِرِضَاهُمْ يَلْزُمُ حَتَّى لَا يَكُونَ هَمُّ حَقُّ الِاعْتِرَاضِ؛ لِأَنَّ التَّزْوِيجَ مِنْ الْمَرْأَةِ تَصَرُّفُ مِنْ الْأَهْلِ فِي مَحَلٍّ هُوَ خَالِصُ حَقِّهَا، وَهُوَ نَفْسُهَا، وَامْتِنَاعُ اللُّزُومِ كَانَ لِحَقِّهِمْ الْمُتَعَلِّقِ تَصَرُّفُ مِنْ الْأَهْلِ فِي مَحَلٍ هُوَ خَالِصُ حَقِّهَا، وَهُو نَفْسُهَا، وَامْتِنَاعُ اللُّزُومِ كَانَ لِحَقِّهِمْ الْمُتَعَلِّقِ بِالْكَفَاءَةِ، فَإِذَا رَضُوا، فَقَدْ أَسْقَطُوا حَقَّ أَنْفُسِهِمْ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْقَاطِ، وَالْمَحَلُ قَابِلُ الْمَاكَفَاءَةِ، فَإِذَا رَضُوا، فَقَدْ أَسْقَطُوا حَقَّ أَنْفُسِهِمْ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْقَاطِ، وَالْمَحَلُ قَابِلُ

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني ٥٠/٢

لِلسُّقُوطِ، فَيَسْقُطُ.

وَلَوْ رَضِيَ بِهِ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَسْقُطُ.

وَجْهُ قَوْلِهِ أَنَّ حَقَّهُمْ فِي الْكَفَاءَةِ ثَبَتَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْكُلِّ، فَإِذَا رَضِيَ بِهِ أَحَدُهُمْ، فَقَدْ أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْبَاقِينَ كَالدَّيْنِ إِذَا وَجَبَ لِجَمَاعَةٍ، فَأَبْرَأَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْبَاقِينَ لِمَا قُلْنَا كَذَا هَذَا؛ وَلِأَنَّ رِضَا أَحَدِهِمْ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ رِضَاهَا، فَإِنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا الْبَاقِينَ لِمَا قُلْنَا كَذَا هَذَا؛ وَلِأَنَّ رِضَا أَحَدِهِمْ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ رِضَاهَا، فَلَأَنْ لَا يَسْقُطُ بِرِضَا أَحَدِهِمْ وَنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْأَوْلِيَاءِ بِرِضَاهَا، فَلَأَنْ لَا يَسْقُطُ بِرِضَا أَحَدِهِمْ وَنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ لَا يَسْقُطُ بَعْضِ أَوْلَى، وَهُمُّ الْنَ هَذَا حَقِّ وَاحِدٌ لَا يَتَجَرَّأُ ثَبَتَ بِسَبَبٍ لَا يَتَجَرَّأُ، وَهُو الْقَرَابَةُ، وَإِسْقَاطُ بَعْضِ مَلْ لَا يَتَجَرَّأُ إِسْقَاطٌ لِكُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْضَ لَهُ، فَإِذَا أُسْقِطَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَا يُتَصَوَّرُ بَقَاوُهُ فِي حَقِ الْبَاقِينَ كَالْقِصَاصِ إِذَا وَجَبَ لِجَمَاعَةٍ، فَعَفَا أَحَدُهُمْ عَنْهُ أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُ الْبَاقِينَ كَذَا هَذَا؛ الْبَاقِينَ كَالْقِصَاصِ إِذَا وَجَبَ لِمَاعَةٍ، فَعَفَا أَحَدُهُمْ عَنْهُ أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُ الْبَاقِينَ كَذَا هَذَا؛ وَلَا تَوْعِيهِ فَي الْخَلَامِ وَعَلَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِهِ أَحَدُهُمْ إِلّا وَلِيَاءٍ مِنْ حَيْثُ الْفَاهِرُ، وَهُو ضَرَرُ عَدَم الْكَفَاءَةِ، فَالظَّهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِهِ أَحَدُهُمْ إِلَّا وَلِيَاءً عِنْ عَنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِهِ أَحَدُهُمْ إِلَّا وَلِيَاءً عِنْ عَلْمِهِ بَعْمُ عَلَى مَا لَطُهُمْ مِنْ مَصْلَحَةٍ الْكَفَاءَةِ وَقَفَ هُو عَلَيْهُا، وَغَفَلَ عَنْهَا الْتَاقُونَ لَوْلَاهًا لَمَا رَضِيَ، وَهِي دَفْعُ ضَرَرِ الْوُقُوعِ فِي الزِنَا عَلَى تَقْدِيرِ الْفَسْخ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ الْحُقُّ ثَبَتَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ، فَنَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَمْنُوعٌ بَلْ ثَبَتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتَجَرَّأُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الشَّرِكَةُ؟ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا زَوَّجَتْ الْقِصَاصِ، وَالْأَمَانِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، فَإِنَّهُ يَتَجَرَّأُ فَتُتَصَوَّرُ فِيهِ الشَّرِكَةُ؟ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا زَوَّجَتْ الْقِصَاصِ، وَالْأَمَانِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، فَإِنَّهُ يَتَجَرَّأُ فَتُتَصَوَّرُ فِيهِ الشَّرِكَةُ؟ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا زَوَّجَتْ الْقِصَاصِ، وَالْأَمَانِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، فَإِنَّهُ يَتَجَرَّأُ فَتُتَصَوَّرُ فِيهِ الشَّرِكَةُ؟ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا وَرَجَتْ نَفْسِهَا مِنْ غَيْرٍ كُفْءٍ بِغَيْرٍ رِضَا الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ الْحَقُّ مُتَعَدِّدُ، فَحَقُّهَا خِلَافُ حِنْسِ عَيْرٍ كُفْءٍ بِغَيْرٍ رَضَا الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ الْحَقُّ مُتَعَدِّدُ، فَعَلَّهُم فِي نَفْسِهَا، وَلَا عَقْهِ الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ هُمْ فِي نَفْسِهَا، وَلَا يَقْدِه الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ هُمْ فِي نَفْسِها، وَلَا يَفْسِ الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ هُمْ فِي نَفْسِها، وَلَا يَنْ نَفْسِ الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ هُمْ فِي نَفْسِها، وَلَا الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ هُمْ فِي نَفْسِها، وَلَا الشَّيْنِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِذَا اخْتَلَفَ حِنْسُ الْحُقِّ، فَسُقُوطُ أَحَدِهِمَا لَا يُوجِبُ مُقُوطً الْآحَرِ.

وَأُمَّا عَلَى الْوَجْهِ التَّانِي، فَمُسَلَّمُ لَكِنَّ هَذَا الْحَقَّ مَا ثَبَتَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِدَفْعِ الضَّرَرِ، وَفِي إِبْقَائِهِ لُزُومُ أَعْلَى الْوَجْهِ الضَّرَرِيْنِ، فَسَقَطَ ضَرُورَةً، وَكَذَلِكَ الْأَوْلِيَاءُ لَوْ زَوَّجُوهَا مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِرِضَاهَا يَلْزَمُ النِّكَاحُ لِمَا قُلْنَا.

وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِرِضَاهَا مِنْ غَيْرِ رِضَا الْبَاقِينَ يَجُوزُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ

خِلَافًا لِمَالِكٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ وِلاِيَةَ الْإِنْكَاحِ وِلاَيَةٌ مُسْتَقِلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُ وَلَايَةٌ مُشْتَرَكَةٌ، وَقَدْ ذَكُرْنَا الْمَسْأَلَةَ فِي شَرَائِطِ الْجُوازِ، وَهَلْ يَلْزُمُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٌ: يَلْزَمُ. وَهُهُ قَوْلِمِمْ عَلَى خَوْ مَا ذَكُرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْكَفَاءَةَ حَقُّ ثَبَتَ لِلْكُلِّ عَلَى الشَّرِكَةِ، وَأَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ لَا يَسْقُطُ حَقُ الْكَفَاءَةَ حَقُّ ثَبَتَ لِلْكُلِّ عَلَى الشَّرِكَةِ، وَأَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ لَا يَسْقُطُ حَقُ الْكَفَاءَةَ وَقُولِمَا أَنَّ هَذَا حَقِّ وَاحِدٌ لَا يَتَجَرَّأُ ثَبَتَ بِسَبَبٍ لَا يَسْقُطُ حَقُ وَمِثْلُ هَذَا الْحَقِّ إِذَا ثَبَتَ لِحَمَاعَةٍ يَثْبُثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمِثْلُ هَذَا الْحَقِّ إِذَا ثَبَتَ لِحِمَاعَةٍ يَثْبُثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمِثْلُ هَذَا الْحَقِ إِذَا ثَبَتَ لِحَمَاعَةٍ يَثْبُثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ كَالُوسَاسِ وَالْأَمَانِ؛ وَلِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى النِّكَاحِ مَعَ كَمَالِ الرَّأْي بِرِضَاهَا مَعَ الْتِرَامِ ضَرَرٍ ظَهِمِ لَالْمَلْ عَلَى وَلِكُمُ وَاللَّ يُنِ وَلِيلُ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً فِي الْبَاطِنِ، وَهُو ضَرَرُ عَدَم الْكَفَاءَةِ بِلُحُوقِ الْعَارِ وَالشَّيْنِ دَلِيلُ كُونِهِ مَصْلَحَةً فِي الْبَاطِنِ، وَهُو ضَرَرُ عَدَم الْكَفَاءَةِ، وَهُو ضَرَرُ عَلَى الزِّنَا أَوْ غَيْرِهِ لَوْلَاهُ لَمَا فُعِلَ.

وَأَمَّا إِنْكَاحُ الْأَبِ، وَالْجُكِ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ، فَالْكَفَاءَةُ فِيهِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِلْزُومِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا أَنَّهَا إِنْكَاحُ الْأَبِ، وَالْجُوازِ عِنْدَهُ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَلْزُمُ لِصُدُورِهِ مِمَّنْ لَهُ كَمَالُ نَظَرٍ لِكَمَالِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَتْ بِشَرْطِ الْجُوَازِ عِنْدَهُ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَلْزُمُ لِصُدُورِهِ مِمَّنْ لَهُ كَمَالُ نَظرٍ لِكَمَالِ الشَّفَقَةِ بِخِلَافِ إِنْكَاحِ الْأَخِ وَالْعَمِّ مِنْ غَيْرِ الْكُفْءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مَحْضٌ عَلَى مَا بَيَّنَا فِي شَرَائِطِ الْجُوازِ.

وَأَمَّا إِنْكَاحُهُمَا مِنْ الْكُفْءِ، فَجَائِزٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لَكِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَخُمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَازِمٌ، وَالْمَسْأَلَةُ قَدْ مَرَّتْ.

[فَصْلٌ بَيَانُ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ]

(فَصْلُ ):

وَأُمَّا الثَّالِثُ فِي بَيَانِ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ، فَمَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ أَشْيَاءُ.

مِنْهَا النَّسَبُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ. " (١)

٥٠. "وبعضهم قدروا بالمساحة عشرا في عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في العمق أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع وعن أبي يوسف

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني ٣١٨/٢

رحمه الله تعالى أنه لا ينجس إلا بظهور أثر النجاسة فيه كالماء الجاري.

قال: "وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها "وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفسده لأن التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة بخلاف دود الخل وسوس الثمار لأن فيه ضرورة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام فيه "هذا هو الحلال أكله وشربه والوضوء منه "ولأن المنجس هو اختلاط الدم المسفوح بأجزائه عند الموت حتى حل المذكى لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة كالطين. قال: "وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان "وقال الشافعي رحمه اله يفسده إلا السمك لما مر ولنا أنه مات في معدنه فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضة حال مجها دما ولأنه لا دم فيها إذ الدموي لا يسكن الماء والدم هو المنجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسده لانعدام المعدن وقيل لا يفسده لعدم الدم وهو الأصح والضفدع البحري والبري فيه سواء وقيل البري مفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء ومائى المعاش دون مائى المولد مفسد.

قال: "والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث " خلافا لمالك والشافعي رحمه الله هما يقولان إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع وقال زفر رحمه الله وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله إن كان المستعمل متوضئا فهو طهور وإن كان محدثا فهو طاهر غير طهور لأن العضو طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرا لكنه نجس حكما وباعتباره يكون الماء غير الماء نجسا فقلنا بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة عملا بالشبهين وقال محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو طاهر غير طهور لأن ملاقاة الطاهر لا توجب التنجس إلا أنه أقيمت به قربة فتغيرت به صفته كمال الصدقة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى هو نجس، لقوله عليه الصلاة والسلام " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم " الحديث، ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه نجس نجاسة غليظة اعتبارا بالماء المستعمل في

النجاسة الحقيقية وفي رواية أبي يوسف عنه رحمه الله تعالى وهو قوله إنه نجس نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف.." (١)

70. "لا يدخلها القياس فإذا امتنع إيجاب ما ورد به الشرع امتنع أصلا وإذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعا له في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة ثم عند أبي يوسف رحمه الله لا يجب فيما دون الأربعين من الحملان وفيما دون الثلاثين من العجاجيل شيء ويجب في خمس وعشرين من الفصلان واحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان يثني الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان يثلث الواجب ولا يجب فيما دون خمس وعشرين في الرواية وعنه أنه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمسا فصيل على هذا الاعتبار وعنه أنه ينظر إلى قيمة خمس فصيل وسط وإلى قيمة شاة في الخمس فيجب أقلهما وفي العشر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة خمسي فصيل على هذا الاعتبار.

قال: "ومن وجب عليه سن فلم توجد أخذ المصدق أعلى منها ورد الفضل أو أخذ دونها وأخذ الفضل "وهذا يبتني على أن أخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما نذكره إن شاء الله تعالى إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ ويطالب بعين الواجب أو بقيمته لأنه شراء وفي الوجه الثاني يجبر لأنه لا بيع فيه بل هو إعطاء بالقيمة " ويجوز دفع القيم في الزكاة "عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشر والنذر.

وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز اتباعا للمنصوص كما في الهدايا والضحايا ولنا أن الأمر بالأداء إلى الفقير إيصال الرزق الموعود إليه فيكون إبطالا لقيد الشاة فصار كالجزية بخلاف الهدايا لأن القربة فيها إراقة لدم وهو لا يعقل ووجه القربة في المتنازع فيه سد خلة المحتاج وهو معقول " وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة " خلافا لمالك رحمه الله له ظواهر النصوص ولنا قوله عليه الصلاة والسلام " ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة " ولأن السبب هو المال النامي ودليله الإسامة أو الإعداد للتجارة ولم يوجد ولأن في العلوفة تتراكم المؤنة فينعدم النماء معنى ثم السائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول العلوفة تتراكم المؤنة فينعدم النماء معنى ثم السائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ٢٢/١

حتى لو علفها نصف الحول أو أكثر كانت علوفة لأن القليل تابع للأكثر " ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته ويأخذ الوسط " لقوله عليه الصلاة والسلام " لا تأخذوا من حزرات أموال الناس أي كرائمها وخذوا من حواشي أموالهم " أي أوساطها ولأن فيه نظرا من الجانبين.

قال: "ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إليه وزكاه به "وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لأنه أصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الأولاد والأرباح لأنها تابعة في الملك حتى ملكت بملك الأصل ولنا أن المجانسة هي العلة في. "(١)

20. "قال: " فهذه جهات الزكاة فللمالك أن يدفع إلى كل واحد منهم وله أن يقتصر على صنف واحد " وقال الشافعي: لا يجوز أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف لأن الإضافة بحرف اللام للاستحقاق ولنا أن الإضافة لبيان أنهم مصارف لا لإثبات الاستحقاق وهذا لما عرف أن الزكاة حق الله تعالى وبعلة الفقر صاروا مصارف فلا يبالي باختلاف جهاته والذي ذهبنا إليه مروي عن عمر وابن عباس رضي الله عنهم " ولا يجوز أن يدفع الزكاة إلى ذمي " لقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ رضي الله عنه " خذها من أغنيائهم وردها في فقرائهم ".

قال: "ويدفع "إليه " ما سوى ذلك من الصدقة " وقال الشافعي رحمه الله: لا يدفع وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام " تصدقوا أهل الأديان كله ا" ولولا حديث معاذ رضي الله عنه لقلنا بالجواز في الزكاة "ولا يبني بها مسجد ولا يكفن بها ميت " لانعدام التمليك وهو الركن " ولا يقضى بها دين ميت " لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التمليك منه لا سيما من الميت " ولا تشترى بها رقبة تعتق " خلافا دين الغير لا يقتضي التمليك منه لا سيما في الرِّقَابِ [التوبة: ٦٠] ولنا أن الإعتاق إسقاط الملك وليس بتمليك " ولا تدفع إلى غني " لقوله عليه الصلاة والسلام " لا تحل الصدقة لغني " وهو بإطلاقه حجة على الشافعي رحمه الله في غني الغزاة وكذا حديث معاذ رضى الله عنه على ما روينا.

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٠٠/١

قال: "ولا يدفع المزكي زكاته إلى أبيه وجده وإن علا ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفل " لأن منافع الأملاك بينهم متصلة فلا يتتحقق التمليك على الكمال " ولا إلى امرأته " للاشتراك في المنافع عادة " ولا تدفع المرأة إلى زوجها " عند أبي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا. وقالا: تدفع إليه لقوله عليه الصلاة والسلام " لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلة " قاله لامرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد سألته عن التصدق عليه قلنا هو محمول على النافلة.

قال: "ولا يدفع إلى مدبره ومكاتبه وأم ولده "لفقدان التمليك إذ كسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التمليك "ولا إلى عبد قد أعتق بعضه "عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه بمنزلة المكاتب عنده وقالا يدفع إليه لأنه حر مديون عندهما "ولا يدفع إلى مملوك غني " لأن الملك واقع لمولاه "ولا إلى ولد غني إذا كان صغيرا " لأنه يعد غنيا بيسار أبيه بخلاف ما إذا كان كبيرا فقيرا لأنه لا يعد غنيا بيسار أبيه وإن كانت." (١)

وه. "ولنا أن الفرض متعين فيه فيصاب بأصل النية كالمتوحد في الدار يصاب باسم جنسه وإذا نوى النفل أو واجبا آخر فقد نوى أصل الصوم وزيادة جهة وقد لغت الجهة فبقي الأصل وهو كاف ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن الرخصة كي لا تلزم المعذور مشقة فإذا تحملها التحق بغير المعذور وعند أبي حنيفة رحمه الله إذا صام المريض والمسافر بنية واجب آخر يقع عنه لأنه شغل الوقت بالأهم لتحتمه للحال وتخيره في صوم رمضان إلى إدراك العدة وعنه في نية التطوع روايتان والفرق على إحداهما أنه ما صرف الوقت إلى الأهم.

قال: "والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان والنذر المطلق وصوم الكفارة فلا يجوز إلا بنية من الليل " لأنه غير متعين ولا بد من التعيين من الابتداء " والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال " خلافا لمالك رحمه الله فإنه يتمسك بإطلاق ما روينا.

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم بعد ماكان يصبح غير صائم " إني إذا لصائم " ولأن المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الإمساك في أول اليوم على صيرورته صوما بالنية على ما

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١١١/١

ذكرنا ولو نوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله يجوز ويصير صائما من حين نوى إذ هو متجزئ عنده لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط بعد الزوال إلا أن من شرطه الإمساك في أول النهار وعندنا يصير صائما من أول النهار لأنه عبادة قهر النفس وهي إنما تتحقق بإمساك مقدر فيعتبر قران النية بأكثره.." (١)

٥٦. "هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وكل صلاة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح " ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي " لقوله صلى الله عليه وسلم " لا يصوم احد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد " " ومن دخل في صلاة التطوع أو في صوم التطوع ثم أفسده قضاه " خلافا للشافعي رحمه الله له أنه تبرع بالمؤدى فلا يلزمه مالم يتبرع به.

ولنا أن المؤدي قربة وعمل فتجب صيانته بالمضي عن الإبطال وإذا وجب المضي وجب القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر في إحدى الروايتين لما بينا ويباح بعذر واضيافة عذر لقوله صلى الله عليه وسلم "أفطر واقض يوما مكانه " " وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان أمسكا بقية يومهما "قضاء لحق الوقت بالتشبه " ولو أفطرا فيه لا قضاء عليهما " لأن الصوم غير واجب فيه " وصاما ما بعده " لتحقق السبب والأهلية " ولم يقضيا يومهما ولا ما مضى " لعدم الخطاب وهذا بخلاف الصلاة لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء فوجدت الأهلية عنده وفي صوم الجزء الأول والأهلية منعدمة عنده وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا زال الكفر أو الصبا قبل الزوال فعليه القضاء لأنه أدرك وقت النية وجه الظاهر أن الصوم لا يتجزأ وجوبا وأهلية الوجوب منعدمة في أوله إلا أن للصبي أن ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لأن الكافر ليس من أهل التطوع أيضا والصبي أهل له " وإذا نوى المسافر الإفطار ثم قدم المصر قبل الزوال فنوى الصوم أجزأه " لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع " وإن كان في رمضان فعليه أن يصوم " لزوال المرخص في وقت النية ألا ترى أنه لو كان مقيما في أول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيحا لجانب الإقامة لهذا أولى إلا أنه إذا أفطر في المسئلتين لا تلزمه الكفارة لقيام الفطر ترجيحا لجانب الإقامة لهذا أولى إلا أنه إذا أفطر في المسئلتين لا تلزمه الكفارة لقيام الفطر ترجيحا لجانب الإقامة لهذا أولى إلا أنه إذا أفطر في المسئلتين لا تلزمه الكفارة لقيام

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١١٧/١

شبهة المبيح "ومن أغمي عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الإغماء "لوجود الصوم فيه وهو الإمساك المقرون بالنية إذ الظاهر وجودها منه "وقضى ما بعده "لانعدام النية "وإن أغمي عليه أول ليلة منه قضاه كله غير يوم تلك الليلة "لما قلنا. وقال مالك رحمه الله لا يقضي ما بعده لأن صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل يوم لأنها عبادات متفرقة لأنه يتخلل بين كل يومين ما ليس بزمان لهذه العبادة بخلاف الاعتكاف "ومن أغمي عليه في رمضان كله قضاه "لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى فيصير عذرا في التأخير لا في الإسقاط "ومن جن في مرضان كله لم يقضه "خلافا لمالك رحمه الله هو يعتبره بالإغماء.

ولنا أن المسقط هو الحرج والإغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجنون يستوعبه فيتحقق الحرج " وإن أفاق المجنون في بعضه مضى ما قضى " خلافا لزفر والشافعي. " (١) ما قصل فإن نظر إلى فرج امرأته بشهوة إلخ

. . .

فصل

" فإن نظر إلى فرج امرأته بشهوة فأمنى لا شيء عليه " لأن المحرم هو الجماع ولم يوجد فصار كما لو تفكر فأمنى " وإن قبل أو لمس بشهوة فعليه دم " وفي الجامع الصغير يقول إذا مس بشهوة فأمى ولا فرق بين ما إذا أنزل أو لم ينزل ذكره في الأصل وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله أنه إنما يفسد إحرامه في جميع ذلك إذا أنزل واعتبره بالصوم.

ولنا أن فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع إلا أن فيه معنى الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الإحرام فيلزمه الدم بخلاف الصوم لأن المحرم فيه قضاء الشهوة ولا يحصل بدون الإنزال فيما دون الفرج " وإن جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضى من لم يفسده وعليه القضاء " والأصل فيه ما روي أن رسول الله عليه

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٢٥/١

الصلاة والسلام سئل عمن واقع امرأته وهما محرمان بالحج قال " يريقان دما ويمضيان في حجتهما وعليهما الحج من قابل " وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف والحجة عليه إطلاق ما روينا ولأن القضاء لما وجب ولا يجب إلا لاستدراك المصلحة خف معنى الجناية فيكتفي بالشاة بخلاف ما بعد الوقوف لأنه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن أبي حنيفة رحمه الله أن في غير القبل منهما لا يفسد لتقاصر معنى الوطء فكان عنه روايتان " وليس عليه أن يفارق امرأته في قضاء ما أفسداه عندنا " خلافا لمالك رحمه الله إذا خرجا من بيتهما ولزفر رحمه الله إذا أحرما وللشافعي إذا انتهيا إلى المكان الذي جامعها فيه لهم أنهم يتذاكران ذلك فيقعان في المواقعة فيفترقان.

ولنا أن الجامع بينهما وهو النكاح قائم فلا معنى للافتراق قبل الإحرام لإباحة الوقاع ولا بعده لأنهما يتذاكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندما." (١) م. "الشارع لا يجب الجزاء حقا له بخلاف الجمل الصائل لأنه لا إذن من صاحب الحق وهو العبد " وإن اضطر المحرم إلى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء " لأن الإذن مقيد بالكفارة بالنص على ما تلوناه من قبل.

" ولا بأس للمحرم أن يذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط الأهلي " لأن هذه الأشياء ليست بصيود لعدم التوحش والمراد بالبط الذي يكون في المساكن والحياض لأنه ألوف بأصل الخلقة.

" ولو ذبح حماما مسرولا فعليه الجزاء " خلافا لمالك رحمه الله له أنه ألوف مستأنس ولا يمتنع بجناحيه لبطء نحوضه ونحن نقول الحمام متوحش بأصل الخلقة ممتنع بطيرانه وإن كان بطيء النهوض والاستئناس عارض فلم يعتبر " وكذا إذا قتل ظبيا مستأنسا " لأنه صيد في الأصل فلا يبطله الاستئناس كالبعير إذا ند لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم.

" وإذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل أكلها " وقال الشافعي رحمه الله يحل ما ذبحه المحرم لغيره لأنه عامل له فانتقل فعله إليه.

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المَرْغِيناني ١٦٠/١

ولنا أن الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا يكون ذكاة كذبيحة المجوسي وهذا لأن المشروع هو الذي قام مقام الميز بين الدم واللحم تيسيرا فينعدم بانعدامه " فإن أكل المحرم الله الدابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة " رحمه الله " وقالا ليس عليه جزاء ما أكل وإن أكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا " لهما أن هذه ميتة فلا يلزمه بأكلها إلا الاستغفار وصار كما إذا أكله محرم غيره ولأبي حنيفة أن حرمته باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار أنه محظور إحرامه لأن إحرامه هو الذي أخرج الصيد عن المحلية والذابح عن الأهلية في حق الذكاة فصارت حرمة التناول بهذه الوسائط مضافة إلى إحرامه بخلاف محرم آخر لأن تناوله ليس من محظورات إحرامه.

" ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بصيده " خلافا لمالك رحمه الله فيما إذا اصطاده لأجل المحرم له قوله عليه الصلاة والسلام " لا بأس بأكل المحرم لحم صيد مالم يصده أو يصاد له " ولنا ما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا لحم الصيد في حق المحرم فقال عليه الصلاة والسلام " لا بأس به " واللام فيما روي لام تمليك فيحمل على أن يهدى إليه الصيد دون اللحم أو معناه أن يصاد بأمره ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على أن الدلالة محرمة قالوا فيه روايتان." (١)

٥٩. "ولنا أن المقصود منه التحصيل وهو ممكن بالتوكيل، لأنه لماكان وكيلا في النصف أصيلا في النصف أصيلا في النصف تحققت الشركة في المال المستفاد ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لمالك وزفر فيهما؛ لأن المعنى المجوز للشركة وهو ما ذكرناه لا يتفاوت.

"ولو شرطا العمل نصفين والمال أثلاثا جاز" وفي القياس: لا يجوز؛ لأن الضمان بقدر العمل، فالزيادة عليه ربح ما لم يضمن فلم يجز العقد لتأديته إليه، وصار كشركة الوجوه، ولكنا نقول: ما يأخذه لا يأخذه ربحا لأن الربح عند اتحاد الجنس، وقد اختلف لأن رأس المال عمل والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم فيتقدر بقدر ما قوم به فلا يحرم، بخلاف شركة الوجوه؛ لأن جنس المال متفق والربح يتحقق في الجنس المتفق، وربح ما لم يضمن لا يجوز إلا في المضاربة.

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٦٩/١

قال: "وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه" حتى إن كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالأجر "ويبرأ الدافع بالدفع إليه" وهذا ظاهر في المفاوضة وفي غيرها استحسان. والقياس خلاف ذلك لأن الشركة وقعت مطلقة والكفالة مقتضى المفاوضة. وجه الاستحسان أن هذه الشركة مقتضية للضمان؛ ألا ترى أن ما يتقبله كل واحد منهما من العمل مضمون على الآخر، ولهذا يستحق الأجر بسبب نفاذ تقبله عليه فجرى مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البدل.

قال: "وأما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا فتصح الشركة على هذا" سميت به لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من كان له وجاهة عند الناس، وإنما تصح مفاوضة لأنه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الأبدال، وإذا أطلقت تكون عنانا لأن مطلقه ينصرف إليه وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي، والوجه من الجانبين ما قدمناه في شركة التقبل.

قال: "وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه" لأن التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو بولاية ولا ولاية فتتعين الوكالة "فإن شرطا أن المشترى بينهما نصفان والربح كذلك يجوز، ولا يجوز أن يتفاضلا فيه، وإن شرطا أن يكون المشترى بينهما أثلاثا فالربح كذلك"، وهذا لأن الربح لا يستحق إلا بالمال أو العمل أو بالضمان فرب المال يستحقه بالمال، والمضارب يستحقه بالعمل، والأستاذ الذي يلقي العمل على التلميذ بالنصف بالضمان، ولا يستحق على التلميذ بالنصف بالضمان، ولا يستحق على النا ربحه لم يجز." (1)

7. "اشتراها مطلقا فأثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد البيع؛ لأنه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز. ولو أثمرت بعد القبض يشتركان فيه للاختلاط، والقول قول المشتري في مقداره؛ لأنه في يده، وكذا في الباذنجان والبطيخ، والمخلص أن يشتري الأصول لتحصل الزيادة على ملكه.

قال: "ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثني منها، أرطالا معلومة" خلافا لمالك رحمه الله؛ لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول،. بخلاف ما إذا باع واستثنى نخلا معينا؛ لأن الباقى معلوم بالمشاهدة.

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٢/٣

قال رضي الله عنه: قالوا هذه رواية الحسن وهو قول الطحاوي؛ أما على ظاهر الرواية ينبغي أن يجوز؛ لأن الأصل أن ما يجوز إيراد العقد عليه بانفراده يجوز استثناؤه من العقد، وبيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثناؤه، بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان؛ لأنه لا يجوز بيعه، فكذا استثناؤه.

"ويجوز بيع الحنطة في سنبلها والباقلاء في قشره" وكذا الأرز والسمسم. وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز بيع الباقلاء الأخضر، وكذا الجوز واللوز والفستق في قشره الأول عنده. وله في بيع السنبلة قولان، وعندنا يجوز ذلك كله. له أن المعقود عليه مستور بما لا منفعة له فيه فأشبه تراب الصاغة إذا بيع بجنسه. ولنا ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام "أنه نحى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة"؛ ولأنه حب منتفع به فيجوز بيعه في سنبله كالشعير والجامع كونه مالا متقوما، بخلاف تراب الصاغة؛ لأنه إنما لا يجوز بيعه بجنسه لاحتمال الربا، حتى لو باعه بخلاف جنسه جاز، وفي مسألتنا لو باعه بجنسه لا يجوز أيضا لشبهة الربا؛ لأنه لا يدري قدر ما في السنابل.

"ومن باع دارا دخل في البيع مفاتيح إغلاقها"؛ لأنه يدخل فيه الإغلاق؛ لأنها مركبة فيها للبقاء والمفتاح يدخل في بيع الغلق من غير تسمية؛ لأنه بمنزلة بعض منه إذ لا ينتفع به بدونه.

قال: "وأجرة الكيال وناقد الثمن على البائع" أما الكيل فلا بد منه للتسليم وهو على البائع ومعنى هذا إذا بيع مكايلة، وكذا أجرة الوزان والزراع والعداد، وأما النقد فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد؛ لأن النقد يكون بعد التسليم؛ ألا ترى أنه يكون بعد الوزن والبائع هو المحتاج إليه ليميز ما تعلق به حقه من غيره أو ليعرف المعيب ليرده. وفي رواية ابن سماعة عنه على المشتري؛ لأنه يحتاج إلى تسليم الجيد المقدر، والجودة تعرف بالنقد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه.." (١)

71. "فصل: وإذا اصطلح القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلاكان أو كثيرا

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ٢٨/٣

. . .

فصل: قال: "وإذا اصطلح القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلاً كان أو كثيرا"

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴿ [البقرة: ١٧٨] الآية على ما قيل نزلت الآية في الصلح. وقوله عليه الصلاة والسلام: "من قتل له قتيل" الحديث، والمراد والله أعلم الأخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه، ولأنه حق ثابت للورثة يجري فيه الإسقاط عفوا فكذا تعويضا لاشتماله على إحسان الأولياء وإحياء القاتل فيجوز بالتراضي. والقليل والكثير فيه سواء لأنه ليس فيه نص مقدر فيفوض إلى اصطلاحهما كالخلع وغيره، وإن لم يذكروا حالا ولا مؤجلا فهو حال لأنه مال واجب بالعقد، والأصل في أمثاله الحلول نحو المهر والثمن، بخلاف الدية لأنها ما وجبت بالعقد.

قال: "وإن كان القاتل حرا وعبدا فأمر الحر ومولى العبد رجلا بأن يصالح عن دمهما على الف درهم ففعل فالألف على الحر والمولى نصفان" لأن عقد الصلح أضيف إليهما. "وإذا عفا أحد الشركاء من الدية". وأصل هذا أن القصاص حق جميع الورثة، وكذا الدية خلافا وكان لهم نصيبهم من الدية". وأصل هذا أن القصاص حق جميع الورثة، وكذا الدية خلافا وللشافعي في الزوجين. لهما أن الوراثة خلافة وهي بالنسب دون السبب لانقطاعه بالموت، ولنا أنه عليه الصلاة والسلام أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها أشيم، ولأنه حق يجري فيه الإرث، حتى أن من قتل وله ابنان فمات أحدهما عن ابن كان القصاص بين الصلبي وابن الابن فيثبت لسائر الورثة، والزوجية تبقى بعد الموت حكما في حق الإرث أو يثبت بعد الموت مستندا إلى سببه وهو الجرح، وإذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من الاستيفاء والإسقاط عفوا وصلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق البعن فيه، لأنه لا يتجزأ، بخلاف ما إذا قتل رجلين وعفا أحد الوليين لأن الواجب هناك القصاص ينقلب نصيب الباقين مالا لأنه امتنع لمعنى راجع إلى القاتل، وليس للعافي شيء من المال لأنه أسقط حقه بفعله ورضاه، ثم يجب ما يجب من المال في ثلاث سنين وقال من المال لأنه أسقط حقه بفعله ورضاه، ثم يجب ما يجب من المال في ثلاث سنين وقال وفي يجب في سنتين فيما إذا كان بين الشريكين وعفا أحدهما، لأن الواجب نصف الدية من المال لأنه أسقط حقه بفعله ورضاه، ثم يجب ما يجب من المال في ثلاث سنين وقال زفر: يجب في سنتين فيما إذا كان بين الشريكين وعفا أحدهما، لأن الواجب نصف الدية

فيعتبر بما إذا قطعت يده خطأ. ولنا أن هذا بعض بدل الدم وكله مؤجل إلى ثلاث سنين فكذلك بعضه، والواجب في اليدكل بدل الطرف وهو في سنتين في الشرع ويجب في ماله لأنه عمد.." (١)

71. "بصحيح لأن تقديم الوضوء على الإفاضة يقع سنة لا فرضاً ليقال فرضيته لا تظهر مع فرضية الغسل، وإن أفاض الماء على رأسه مرة واحدة تجزئه، وهذا الترتيب الذي ذكرنا مذكور في «الأصل».

وفسر في «النوادر» فقال في موضع: يتوضأ وضوءه للصلاة، ولا يغسل قدميه ثم يبدأ بمنكبه الأيمن فيفيض الماء عليه ثلاثاً، ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً، ثم يتنحى فيغسل قدميه.

قال في «المعلى» : وقال أبو حنيفة رحمه الله: من اغتسل من الجنابة فليس عليه أن يضع في عينيه الماء.

قال في «الأصل»: والدلك في الاغتسال ليس بشرط عندنا، خلافاً لمالك؛ لأن الواجب بالنص التطهير، فاشتراط الدلك يكون زيادة على النص. وفي «المنتقى»: وقال أبو يوسف رحمه الله في «الأمالي»: الدلك في الغسل شرط.

وإذا اغتسلت المرأة من الجنابة ولم تنقض رأسها إلا أنه بلغ الماء أصول شعرها وأبلها وإنه جائز بلا خلاف أجزأها، هكذا ذكر في «الأصل».

واعلم أن ههنا فصلان: أحدهما: إذا بلغ الماء إلى (أصول الشعر) لما روي أن أم سلمة سألت رسول الله عليه السلام وقالت: «إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضها إذا اغتسلت؟ فقال: لا» ، وفي حديث جابر أن النبي عليه السلام قال: «لا يضر الجنب والحائض أن ينقض الشعر إذا اغتسل بعد أن يصل الماء سور الشعر» ، أي: أصول الشعر. وقالت عائشة رضي الله عنها: «كنت أنا ورسول الله عليه السلام نغتسل من إناء واحد، وكان لا ينقض شعري»

وأما إذا بلغ الماء أصول شعرها ولكن لم يدخل شعب عقاصها فقد اختلف المشايخ فيه،

09

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ٤٥١/٤

قال بعضهم: لا يجزئها لقوله عليه السلام: «تحت كل شعرة جنابة، ألا فبلوا الشعر» ولم يوجد بل الشعر ههنا.

وعن عبيد الله بن عمر أنه كان يأمر جواريه بنقض شعورهن عند الاغتسال من الحيض والجنابة، ويؤيد هذا القول ما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: تبل ذوائبها ثلاثاً، مع كل بلة عصرة، وفائدة اشتراط العصر أن يصل الماء تحت قرونها.

سئل الفقيه أحمد بن إبراهيم عن هذه المسألة فروى عن رسول الله عليه السلام أنه." (١)

77. "وحمل الجنائز من غير فائدة فيكره؛ قال شمس الأئمة السرخسي في شرح «السير» : لو لم يكن في نقله إلا تأخير دفنه، لكان كافياً في كراهته، وذكر شيخ الإسلام في «شرحه» : أن نقل الميت من بلد إلى بلد لغرض ليس بمكروه.

وفي «العيون»: ذكر مطلقاً أن نقل الميت من بلد إلى بلد ليس بمكروه، وحكم قراءة القرآن في المقابر مر قبل هذا فلا نعيده.

### الفصل السادس عشر في معاملة أهل الذمة

...... التي تعود إليهم يجب أن يعلم بأن أهل الذمة لا يمنعون عن الدخول في سائر المساجد، سوى المسجد الحرام عندنا خلافاً لمالك، وهل يمنعون؛ ذكر في «الجامع» ذكر محمد رحمه الله تعالى في «السير الكبير» في باب دخول الكافر في المسجد: أنهم يمنعون، وذكر في «الجامع الصغير:» أنهم لا يمنعون، وهكذا ذكر الكرخي في «مختصره»؛ قيل: ما ذكر في «الجامع الصغير» قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وبه كان يقول محمد أولاً ثم رجع وقال: يمنعون، وهو المذكور في «السير».

فوجه قول محمد الآخر قول الله تعالى: ﴿فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴿ التوبة: ٢٨) أي بعد عام الفتح، فقد خص المسجد الحرام بالنهي عن الدخول، فيدل على حرمة الدخول إليه، واختصار الحرمة عليه. أ

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف: أن القاضي إنما يجلس للقضاء في المسجد الحرام، وأهل الذمة لا يجدون بداً من رفع خلافاتهم إليه، وكذلك المسألة ربما يكون به حق على الذمي

<sup>(</sup>١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ابن مَازَةَ ٧٩/١

فلا يجد بداً من إدخاله المسجد، فلو لم يجز لهم الدخول في المسجد الحرام أدى إلى إبطال حقوقهم، وحقوق المسلمين، وفساد ذلك ما لا يخفى بهذا الطريق؛ جاز الدخول في سائر المساجد، والجواب عن التعليق بالآية ما حكي عن الفقيه أبي جعفر الهنداوي: أنه ليس المراد من القربان المذكور في الآية القربان من جهة الدخول، وإنما المراد القربان من حيث التدبير والاستيلاء، والقيام بالعمارة، فرؤساء قريش كانوا يلون ذلك قبل الفتح، وبعد الفتح منعوا عن ذلك، فإنه روي عن النبي عليه الصلاة والسلام: أنه لما دخل مكة عام الفتح أخذ مفاتيح المسجد منهم، ودفعها إلى من أراد من المسلمين.

وجواب آخر إن كان المراد من القربان المذكور في الآية الدخول، ولكن على الوجه الذي اعتادوا في الجاهلية، وهو الدخول لعبادة غير الله تعالى والطوف لا على الوجه المشروع، فإنه روي أنهم كانوا يطوفون بالبيت عرياناً.." (١)

- 7. "[ان تعلم قوله ريحا بالحاء اشارة إلى هذا الخلاف وإذا كان الخارج عينا فلا فرق بين أن يكون معتادا أو نادرا كالدود والحصا خلافا لمالك في النادر الا في دم الاستحاضة: لنا القياس على المعتاد بعلة أنه خارج من السبيلين وظاهر ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال (الوضوء مما خرج)]."(٢)
- المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال (ان الشيطان المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال (ان الشيطان ليأتي أحدكم فينفخ بين اليتيه ويقول أحدثت أحدثت فلا ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) ولا فرق عندنا بين ان يتيقن الطهارة ويشك في الحدث بعده أو يتقن الحدث ويشك في الطهارة بعده بل يستصحب اليقين في الحالتين خلافا لمالك حيث قال إذا استيقن الطهارة وشك في الحدث أخذ بالحدث احتياطا وتوضأ إذا كان خارج الصلاة وان كان في الصلاة سلم انه يمضيي في صلاته وما

<sup>(</sup>١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ابن مَازَةَ ٣٦٠/٥

 $<sup>1 \</sup>cdot / 1$  فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم  $1 \cdot / 1$ 

رويناه من الخبر حجة عليه لانه مطلق وحكي في التتمة وجها عن بعض الاصحاب يوافق مذهب]." (١)

- 77. "[والاحتمال الاول أوفق لكلام المعظم هذا حكم غير الخواص واما الخواص فلا يشترط اجتماعها بل الخاصة الواحدة كافية في معرفة الخارج منى فلو خرج بغير دفق وشهوة لمرض أو لحمل شئ ثقيل وجب الغسل خلافا لابي حنيفة وكذلك لمالك وأحمد رحمهما الله فيما حكاه أصحابنا: لنا ان الخارج مني لوجود خاصية الرائحة فيه فيوجب الغسل لقوله صلى الله عليه وسلم (الماء من الماء) ولو اغتسل عن الانزال ثم خرجت منه بقية وجب اغسل لوجود الرائحة سواء خرجت بعد ما بال أو قبله خلافا لمالك حيث قال في احدى الروايتين لا غسل عليه في الحالتين وفي رواية ان خرج قبل البول فهو من بقية المني الاول فلا يجب الغسل ثانيا وان خرج بعده فهو منى جديد." (٢)
- 77. "[قاصدا به القرآن سواء كان آية أو بعض آية خلافا لمالك حيث جوز قراءة الآيات اليسيرة للجنب ولابي حنيفة حيث جوز له قراءة بعض الآية وبه قال أحمد في أصح الروايتين: لنا ما]." (٣)
- 77. "[فقد افرد لها الباب التالي لهذا الباب والذاكرة تنقسم الي فاقدة للتمييز والي واجدة أما الفاقدة وهي المقصودة بهذا الفصل فهي مردودة الي عادتما القديمة خلافا لمالك حيث قال لا اعتبار بالعادة لنا ماروى عن ام مسلمة ان امرأة كانت تحريق الدماء علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيت لها فقال (لتنظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغسل ثم لتستثفر بثوب ثم لتصل) وتفصيل القول فيها ان يقال عادتما السابقة إما الا يكون فيها اختلاف لا في القدر ولا في الوقت أو يكون فيها اختلاف فهما حالتان فاما في الحالة الاولى فننظر ان تكررت عادة حيضها وطهرها مراراردت الي عادتما في قدر الحيض ووقته وفي الطهر ايضا وظاهر المذهب انه لا فرق بين ان تكون عادتما ان تحيض اياما من ووقته وفي الطهر ايضا وظاهر المذهب انه لا فرق بين ان تكون عادتما ان تحيض اياما من

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٧٩/٢

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي، عبد الكريم ١٢٥/٢

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٣٤/٢

كل شهر أو من كل شهرين

أو من كل سنة وقيل بخلاف ذلك وهو الذى حكاه صاحب الكتاب في باب النفاس ونذكره ثم ان شاء الله تعالى وان لم يتكرر ما سبق من عادة الحيض والطهر ففيه خلاف مبنى على ان العادة بماذا تثبت]." (١)

79. "بها الا مرة واحدة فكلمة التكبير يؤتى بها في أوله أربع مرات خلافا لمالك حيث قال لا يؤتى

بالتكبير في أوله الامرتين لنا أن ابا محذورة كذلك (حكاه عن تلقين رسول الله صلي الله عليه وسلم وسلم إياه) وكذلك هو في قصة رؤيا عبد الله بن زيد في الاذان وهي مشهورة وقولنا الاقامة فرادى." (٢)

٧. "ولو انحدمت الكعبة والعياذ بالله صحت صلاته خارج العرصة متوجها إليها كمن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته ولو صلى فيها لم يجز (ح م) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط والواقف على السطح كالواقف على النظر في موقف المصلي وهو اما ان لا ولو غرز خشبة فوجهان) \* مسائل الركن مبنية علي النظر في موقف المصلي وهو اما ان لا يكون وراء الكعبة أو يكون وراءها وان كان وراءها فاما أن يكون في المسجد الحرام أو وراءه وان كان وراءه فاما أن يكون في المسجد الحرام أو وراءه وان كان وراءه فاما أن يكون وراء الكعبة أو يكون عمكة أو المدينة أو غيرهما والفصل يشتمل علي القسم الاول وهو أن لا يكون وراء الكعبة وحينئذ له ثلاثة أحوال لانحا اما أن تكون على هيئتها مبنية أو تنهدم والعياذ بالله فيقف في عرصتها وإذا كانت على هيئتها مبنية فاما أن يقف في جوفها أو على سطحها (الحالة الاولي) أن يقف في جوفها فتصح صلاته فريضة كانت أو نافلة خلافاً لمالك واحمد في الفريضة لنا أنه صلى متوجها إلى بعض أجزاء الكعبة فتصح صلاته ويجوز أن يستقبل الباب أيضا ان كان مردودا فان باب االبناء معدود من أجزائه الا ترى أنه يدخل في بيعه وان كان مفتوحا نظر في العتبة ان كانت قدر مؤخرة الرحل صحت صلاته وان كانت دونجا فلا: ومؤخرة الرحل ثلثا ذراع إلى ذراع

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٦٩/٢

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٠٠/٣

تقريبا قال امام الحرمين وكان الائمة راعوا في اعتبار هذا القدر أن يكون في جلوسه يسامت بمعظم بدنه الشاخص ولكنه يكون في القيام خارجا بمعظم بدنه عن المسامتة فليخرج علي الخلاف فيما إذا وقف علي طرف ونصف بدنه في محاذاة ركن من الكعبة وليكن قوله والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرحل معلما بالوا ولانه مذكور قيدا في الجواز وقد حكي في البيان عن الشيخ أبي حامد وابن الصباغ أنه يكفي للجواز أن تكون العتبة شاخصة باى قدر كان وان قل لانه استقبل جزءا من البيت وكذا قوله جاز لان امام الحرمين حكى وجها آخر أنه لا يكفي أن يكون الشاخص قدر المؤخرة بل يجب أن يكون بقدر قامة المصلي طولا وعرضا ليكون مستقبلا بجميع بدنه الكعبة والعتبة لا تبلغ هذا الحد غالبا فلا تصح الصلاة اليبا علي هذا الوجه (الحالة الثانية) أن تنهدم الكعبة حاشاها ويبن وضعها عرصة فان وقف خارجها وصلى إليها جاز لان المتوجه الي هواء البيت والحالة هذه يسمى مستقبلا وصار كمن صلى علي جبل أبي قبيس والكعبة تحته يجوز لتوجهه الي هواء البيت ولو صلى فيها فالحكم فيه كالحكم في الحالة الثالثة وهو أن يقف علي سطحها فينظر ان لم يكن بين يده شئ شاخص من نفس الكعبة ففيه وجهان أحدهما وبه قال أبو حنيفة وابن." (۱)

٧٠. "اليمنى اليسرى خلافا لمالك في احدى الروايتين عنه حيث قال يرسلهما لنا ما روي انه صلى الله." (٢)

٧٢. "المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياى ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وانا من المسلمين) خلافا لمالك حيث قال لا يستفتح بعد التكبير إلا بالفاتحة والدعاء والتعوذ يقدمهما على التكبير ولابي حنيفة واحمد حيث قالا يستفتح بقوله سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك

وتعالي جدك ولا إله غيرك لنا ما روى عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. " (٣)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٢٠/٣

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣/٤/٣

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٠١/٣

٧٣. "دعاء الاستفتاح ان يتعوذ خلافا لمالك الا في قيام رمضان لنا ما روى عن جبير بن مطمم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة وصيغة التعوذ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذكره الشافعي رضى الله." (١)

٧٤. "من القرآن الا من سورة النمل وهو أشهر الروايتين عن ابي حنيفة وقال بعض أصحابه مذهبه انها آية في كل موضع أثبتت فيه لكنها ليست من السورة وإذا عرفت ذلك فعندنا بجهر المصلى بالتسمية في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفى السورة بعدها خلافا لمالك حيث قال لا يقرأها أصلا لا في الجهرية ولا في السرية ولابي حنيفة حيث قال يسر بها وقال أحمد الا انه يوجب ذلك في كل ركعة لان التسمية عنده من الفاتحة وأبو حنيفة يأمر بها الا استحبابا ويقال انه لا يأمر." (٢)

الله الحمد وروينا في خبر ابن الك الحمد وروينا في خبر ابن عمر (ولك الحمد) والروايتان معا صحيحتان ويستوى في الذكرين الامام والمأموم والمنفرد خلافا لمالك وأبي حنيفة حيث قالا لا يزيد الامام علي سمع الله لمن حمده ولا المأموم علي ربنا ولك الحمد وأما المنفرد فقد روى صاحب التهذيب عنهما أنه يجتمع بين الذكرين ثم روى مثل مذهبهما عن احمد والاشهر عن." (٣)

٧٦. "من الركوع خلافا لمالك حيث قال يقنت قبل الركوع لنا ما روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأنس رضى الله." (٤)

٧٧. "السنة أن تكون أول ما يقع من الساجد علي الارض ركبتاه ثم يداه ثم أنفه وجبهته خلاف المالك حيث قال يضع يديه قبل ركبتيه وربما خير فيه \* لنا ما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٠٤/٣

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٢١/٣

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣-٥٠٥

<sup>(</sup>٤) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم (٤)

وإذا نفض رفع يديه قبل ركبتيه) ويبتدئ التكبير مع ابتداء الهوى وهل يمد أو يحذف فيه ما سبق من القولين ولا يرفع اليد مع التكبير ههنا لما روى عن ابن عمر . " (١)

٧٨. "في الثاني وإذا فاتته صلاة فالمستحب في قضائها الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب ولا يستحق في قضائها الترتيب وكذا لا يستحق الترتيب بين الفائتة وصلاة الوقت <mark>خلافا لمالك</mark> وأبي حنيفة واحمد: لنا أنها عبادات مستقلة والترتيب فيها من توابع الوقت وضروراته فلا يبقى معتبرا في القضاء كصيام ايام رمضان ولنفصل المذاهب فيه اما عندنا فيجوز تقديم الفائتة المؤخرة على المقدمة وتأخير المقدمة ولو دخل عليه وقت فريضة وتذكر فائتة نظر ان كان وقت الحاضرة واسعا فالمستحب له أن يبدأ بالفائتة ولو عكس صحتا وان كان الوقت ضيقا بحيث لو بدأ بالفائتة لفاتتة الحاضرة فيجب أن يبدأ بالحاضرة كيلا تفوت ولو عكس صحتا ايضا وان أساء ولو انه تذكر الفائتة بعد شروعه في صلاة الوقت اتمها سواء كان الوقت واسعا أو ضيقا ثم يقضى الفائتة ويستحب ان يعيد صلاة الوقت بعدها ولا تبطل بتذكر الفائتة الصلاة التي هو فيها روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وسلم قال (إذا نسى أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة

فليبدأ بالتي هو فيها فإذا فرغ منها صلى التي نسى) وقال ابو حنيفة يجب. " (٢)

٧٩. "فرق بين أن يتكلم لمصلحة الصلاة مثل أن يقول لامامه الساهي بالقيام اقعد أو بالقعود قم أو تكلم لا لمصلحتها وكونه لمصلحتها ليس من جملة الاعذار خلافا لمالك رضي الله عنه وهو رواية عن أحمد في حق الامام خاصة \* لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم " قال الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء " وهذا مطلق \* واحتج الاصحاب أيضا بان المأموم إذا أراد تنبيه الامام على سهوه فالسنة له أن يسبح إن كان رجلا وأن تصفق إن كانت امرأة فلو جاز أن ينبهه بالكلام لما أمر بالعدول إلى التسبيح وغيره واعرف ههنا شيئين (احدهما) ان التسبيح والتصفيق لا اختصاص لهما بحالة تنبيه الامام بل متى ناب الرجل شئ في صلاته كما إذا رأى اعمى يقع في بئر واحتاج الي تنبيهه أو استأذنه انسان في الدخول أو أراد اعلام غيره امرا فالسنة له ان يسبح والمرأة تصفق في جميع ذلك لما روى

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣/٤٧٢

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٢٥/٣

انه صلي الله عليه وسلم قال " إذا ناب احدكم شئ في صلاته فليسبح فانما التسبيح للرجال والتصفيق للنساء " (والثاني) ان المراد من التصفيق ان تضرب بطن كفها الايمن على ظهر كفها الايسر وقيل ان تضرب اكثر اصابعها اليمني على ظهر اصابعها اليسرى وقيل هو ضرب اصبعين على ظهر الكف والمعاني متقاربة والاول اشهر ولا ينبغى ان تضرب بطن الكف على بطن الكف فان ذلك لعب ولو فعلت ذلك على اللعب بطلت صلاتها وان كان." (١)

المسجد وللجنب العبور عند خوف التلويث وعند المحدث المكث في المسجد وللجنب العبور عند خوف التلويث وعند الامن وجهان والكافر يدخل المسجد باذن المسلم ولا يدخل بغير اذن على أحد الوجهين فان كان جنبا منع كالمسلم وقيل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعنا) \* مسائل الخاتمة إلي قوله فوجهان مكررة اما ان المحدث له المكث فقد صار معلوما بقوله في باب الغسل ثم حكم الجنابة حكم الحدث مع زيادة تحريمه قراءة القرآن والمكث في المسجد وفيه تصريح بتحريم المكث وجواز العبود للجنب واما حكم الحائض فقد ذكره في كتاب الحيض وشرحنا المسائل في الموضعين ثم جميع ذلك في حق المسلم اما الكافر فلا يمكن من دخول حرم مكة بحال يستوى فيه مساجده وغيرها قال الله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) واما مساجد غير الحرم فله أن يدخلها باذن المسلم خلافا لمالك ووافقه احمد في أظهر الروايتين لنا أن النبي صلي الله عليه وسلم " ربط ثمامة بن ثال في المسجد قبل اسلامه " وقدم عليه قوم من ثفيف فانزلهم في المسجد ولم يسلموا بعد "

وهل يدخلها بغير اذن أحد من المسلمين فيه وجهان أحدهما نعم لانه ببدل الجزية صار من أهل دار الاسلام والمسجد من المواضع العامة فيها فصار كالشوارع وهذا أظهر عند القاضى الروياني وجماعة والثاني وهو الاصح عند الاكثرين ولم يذكر صاحب التهذيب والتتمة سواه أنه ليس له ذلك ولو فعله عزر ووجهه أنه لا يؤمن أن يدخل على غفلة من المسلمين فيلوثه ويستهين به ولانه ليس من أهل من بنى المسجد له وكان المسجد مختصا بالمسلمين اختصاص دار الرجل به وذكر في التهذيب انه لو جلس الحاكم في المسجد يحكم فللذمي الدخول

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١١٤/٤

للمحاكمه ويتنزل جلوسه فيه منزلة التصريح بالاذن وإذا استأذن في الدخول بعض المسلمين لنوم أو اكل فينبغي ان لا يأذن له وان استأذن لسماع القرآن أو علم اذن له رجاء ان يسلم هذا كله إذا لم يكن جنبا فان كان جنبا فهل يمكن من المكث في المسجد ام يجب. " (١) "بسجود التلاوة ثم بدا له فرجع جاز لانه مسنون فله أن لا يتمه كما له ان يشرع فيه وهكذا لو قعد للتشهد الاول وقرأ بعضه ولم يتم جاز ولو اصغى المنفرد الي قراءة قارئ في الصلاة أو في غير الصلاة فلا يسجد لانه ممنوع من الاصغاء ولو فعل بطلت صلاته هذا قضية كلام الاصحاب وان كان المصلى في جماعة نظر ان كان اماما فهو كالمنفرد فيما ذكرنا ولا يكره له قراءة آية السجدة في الصلاة <mark>خلافا لمالك</mark> حيث قال يكره ولابي حنيفة وأحمد حيث قالا يكره في السرية دون الجهرية لنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم " سجد في الظهر فرأى اصحابه انه قرأ آية سجدة فسجدوا " وإذا سجد الامام سجد المأموم فلو لم يفعل بطلت صلاته ولو لم يسجد الامام لم يسجد المأموم ولو فعل بطلت صلاته ويحسن القضاء إذا فرغ ولم يتاكد ولو سجد الامام ولم ينتبه المأموم حتى رفع الامام راسه من السجود لم يسجد وان علم وهو بعد في السجود سجد وان كان في الهوى ورفع الامام رأسه رجع معه ولم يسجد وكذا الضعيف الذي هوى مع الامام لسجود التلاوة فرفع الامام رأسه قبل انتهائه الى الارض لبطئ حركته يرجع معه ولا يسجد وان كان المصلى ماموما لم يسجد لقراءة نفسه بل يكره له قراءة آية السجدة ولا يسجد لقراءة غير الامام بل يكره له الاصغاء إليها ولو سجد لقراءة نفسه أو لقراءة غيره بطلت." (٢)

مده القال (السجدة الثالثة سجدة (ح) الشكر وهي سنة عند هجوم نعمة أو اندفاع نقمة لا عند استمرار نعمة ويستحب السجود بين يدى الفاسق شكرا على دفع المعصية وتنبها له وان سجد إذا رأى المبتلى فليكتمه كيلا يتاذى) \* (سجدة الشكر سنة خلافا للك حيث قال هي مكروهة وبه قال أبو حنيفة في." (٣)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٣٦/٤

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٩٠/٤

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٠٣/٤

٨. "مهاجرا" ولا يجوز اقتداء الخنثي بما أيضا لجواز ان يكون رجلا واما الخنثي فيجوز اقتداء المرأة به لانه اما رجل أو امرأة واقتداؤها بالصنفين جائز ولا يجوز اقتداء الرجل به لاحتمال انه امرأة ولا اقتداء مشكل آخر لجواز ان يكون الامام امرأة والمأموم رجلا وحيث حكمنا بصحة الاقتداء فلا باس بكون الامام متيمما أو ماسحا علي الخف وكون المأموم متوضئا أو غاسلا ويجوز ايضا اقتداء السليم بسلس البول والطاهرة بالمستحاضة التي ايست بمتحيرة في أصح الوجهين كما يجوز الاقتداء بمن استجمر وبمن على وبه أو بدنه نجاسة معفو عنها (والثاني) وبه قال أبو حنيفة لا يجوز لان صلاقما صلاة ضرورة ولا باس بصلاة القائم خلف القاعد خلافا لمالك حيث قال لا يجوز ذلك ولاحمد حيث قال إذا قعد الامام قعد القوم خلفه لنا ما روى انه صلي الله عليه وسلم وسلم " صلى قاعدا وابو بكر رضي الله عنه والناس خلفه قيام " ويجوز اقتداء القائم والقاعد بالمضطجع خلافا لايي حنيفة: لنا القياس علي الصورة السابقة فانه سلمها: هذا آخر التقسيم وقد تبين به الاوصاف المشروطة في الامام ونعود الان الي ما يتعلق بلفظ الكتاب (قوله) وكل مالا تصح صلاته صحة تغنيه عن القضاء يدخل فيه من لا تصح صلاته أصلا ومن تصح صلاته صحة غير مغنية عن القضاء الان كل صلاة ليس لها الصحة الحس لها الصحة الخاصة وحكم." (١)

الاتمام والله صلى الله عليه وسلم واعلم قوله ولو في لحظة لزمه الاتمام خلافا لمالك حيث قال الالمان ولو في لحظة لزمه الاتمام خلافا لمالك حيث قال الالمان والدرك دون ركعة فله القصر لنا ما روى " انه سئل ابن عباس رضى الله عنهما ما بال المسافر يصلى ركعتين إذا انفرد واربعا إذا ائتم بمقيم فقال تلك السنة " والمفهوم منه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم قوله ولو في لحظة بالميم لما حكيناه عن مالك والاقتداء في لحظة يفرض من وجوه كثيرة (منها) ان يدرك الاما في آخر صلاته (ومنها) ان يحدث الامام عقيب اقتدائه وينصرف وقوله الله يقتدى بمقيم في بعض النسخ بمتم وهو اعم فان كل مقيم متم وقد يكون المسافر متما ايضا والحكم لا يختلف وعند ابي حنيفة انه إذا صلى مسافر بمسافرين ونووا الاتمام جاز لهم القصر وسلم انه إذا اقتدى بمقيم لم يجز القصر فإذا

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٢٠/٤

كانت النسخة أن لا يقتدى بمقيم جاز اعلام الحكم بالحاء ولو اقتدى في الظهر بمن يقضى الصبح مسافرا كان أو مقيما فهل له القصر فيه وجهان (أحدهما) نعم لتوافق الصلاتين في العدد (وأصحهما) لا لان الصلاة تامة في نفسها ولو دخل في مروره بلدة وأهلها يقيمون الجمعة فاقتدى في الظهر بالجمعة قيل ان قلنا ان الجمعة ظهر مقصورة فله القصر وإلا فهي كالصبح وظاهر المذهب عند الاكثرين المنع بكل حال لانها صلاة إقامة وهو الموافق لظاهر لفظ الكتاب إذا عرف ذلك فنقول المسافر اما أن يعلم حال الذي يقتدى به في السفر والاقامة أو لا يعلم فان علم نظر ان عرفه مقيما فقد ذكرنا ان عليه الاتمام وكذا لو ظنه مقيما فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولغت نية القصر بخلاف المقيم ينوى القصر لا ينعقد ظهره لانه ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فلا يضره نية القصر كما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيما فانه يتم وإن عرفه أو ظنه مسافرا وعرف انه نوى القصر أو ظنه فله أن ينوى القصر وان لم يدر انه نوى القصر أم لا فكذلك."

م. "من الوقت ما يسع الخطبتين وركعتين يقتصر فيهما على ما لا بد منه لم يشرعوا فيها وصلوا الظهر نص عليه في الام ولو شرعوا فيها في الوقت ووقع بعضها خارج الوقت فاتت الجمعة خلافا لمالك واحمد هكذا اطلق اكثر اصحابنا النقل عنهما وفصل الصيدلانى مذهب مالك فقال عنده إن صلوا ركعة ثم خرج الوقت اتموا الجمعة والا فقد فاتت: لنا انها عبادة لا يجوز الابتداء بما بعد خروج وقتها فتنقطع بخروج الوقت كالحج وايضا فان الوقت شرط في ابتداء الجمعة فيكون شرطا في دوامها كدار الاقامة ثم إذا فاتت الجمعة فهل يتمها ظهرا أم لا ظاهر المذهب أنه يجب عليه أن يتمها ظهرا." (٢)

معد المنبر ما لم يبتدئ الخطبة وبين الصلاة ان قطع الكلام هين متى ابتدأ الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يفوته سماع أول الخطبة الي ان يتمها وأما الداخل في اثناء الخطبة فيستحب له التحية خلافا لمالك وأبي حنيفة حيث قالا يكره له الصلاة كما للحاضرين \* لنا ما روي " انه جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٤٦١/٤

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٤٨٨/٤

يخطب فجلس فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم يا سليك فاركع ركعتين تجوز فيهما " ثم قال " إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما " ولو أن الداخل لم يصل السنة بعد صلاها." (١)

٨٧. "المكان علي المصلين إذا لم يكن المسجد متسع الخطة فان لم يكن منبر خطب علي موضع مرتفع ليبلغ

صوته الناس ومنها أن يسلم على من عند المنبر إذا انتهى إليه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم "كان إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم يصعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم عليهم ثم قعد " (ومنها) إذا بلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع القعود ويسمى ذلك الموضع المستراح أقبل على الناس بوجهه وسلم عليهم خلافا لمالك وأبي حنيفة حيث قالا يكره هذا السلام \* لنا خبر." (٢)

٨٨. "القرآن والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب الاكثار من الصلاة عليه يوم الجمعة وليلة الجمعة وقراءة سورة الكهف ويكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء ان يصادف ساعة الاجابة (ومنها) الاحتراز عن البيع قبل الصلاة وبعد الزوال فهو مكروه إن لم يظهر الامام على المنبر وحرام ان ظهر وأذن المؤذن بين يديه قال الله تعالى (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) الآية ولو تبايع اثنان أحدهما من أهل فرض الجمعة دون الآخر أثما جميعا ما الاول فظاهر وأما الثاني فلاعانته على الحرام ولا يكره البيع قبل الزوال بحال وحيث حكمنا بحرمة البيع فلو خالف وباع صح خلافا لمالك واحمد (ومنها) ان لا يصل صلاة الجمعة بنافلة بعدها لا الراتبة ولا غيرها ويفصل بينها وبين الراتبة بالرجوع إلى." (٣)

٥٨. "فانكسفت الشمس فقام النبي صلي الله عليه وسلم يجر ردائه حتى دخل المسجد فدخلنا فصلي بنا ركعتين حتي انجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد فإذا رأيتموهما فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم) صلاة الكسوف والخسوف سنة مؤكدة ولا فرق في استحبابها بين أوقات الكراهة وغيرها لان لها سببا خلافا لمالك وأبي

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩٣/٤ ٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩٧/٤ ٥

<sup>775/5</sup> فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم 775/5

حنيفة وتفصيل مذهبهما ما قدمناه في فصل الاوقات المكروهة ثم الكلام في أقل هذه الصلاة وأكملها (أما) أقلها فهو أن يتحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع مرة أخرى ثم يرفع ويطمئن ثم يسجد وكذلك يفعل في الركعة الثانية فهي إذا ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان كما ذكر في الكتاب وقراءة الفاتحة في كل ركعة مرتين من حد الاقل أيضا (وقوله) ركوعان وقيامان معلم بالحاء والالف (اما) الحاء فلان أبا حنيفة يقول ركعتان كسائر الصلوات لكن يطول فيها القراءة (وأما) الالف فلان في رواية عن احمد يركع في كل ركعة ثلاث مرات والاظهر عنه مثل مذهبنا \* لنا ما روى عن ابن عباس رضى للله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم (ركع أربع ركعات في ركعتين." (1)

9. "تكون علي غير تلك الهيئة فما لم يظهر فيه خلقة الآدمى يكفى فيه المواراة كيف كانت وبعد ظهور خلقة الآدمى حكم التكفين حكم الغسل (وقوله) عند الاختلاج فالصلاة عليه اولى أي من من الصلاة عند عدم الاختلاج وهو جواب علي طريقة طرد القولين والحالة هذه وقد حكينا فيها قطع قاطعين بانه يصلي عليه فيجوز ان يعلم قوله فالصلاة عليه اولي بالواو اشارة إليه (قوله) فان صرخ واستهل هو الحالة الاولى في ترتيب الشرح \* قال (واحترزنا بالمسلم عن الكافر فانه لا يصلى عليه ذميا كان أو حربيا لكن تكفين الذمي ودفنه من فروض الكفايات وفاء بذمته وقيل لا ذمة بعد الموت فهو كالحربي ولو اختلط موتي المسلمين بالمشركين غسلنا جميعهم كفناهم تقصيا عن الواجب ثم عند الصلاة يميز المسلمون بالنية) \* القيد الثاني كونه مسلما فلا تجوز الصلاة على الكافر حربيا كان أو ذميا قال الله تعالي (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا) ولا يجب على المسلمين غسله أيضا ذميا كان أو حربيا لكن يجوز خلافا لمالك رحمه الله \* لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم (أمر عليا رضى الله عنه بغسل أبيه أبي طالب) وأقاربه الكفار أولى بغسله من المسلمين (وأما) التكفين والدفن فينظر ان كان الكافر ذميا ففي وجوبهما علي المسلمين وجهان (أظهرها) يجب وفاء بذمته كما يجب أن يطعم ويكسي في حياته (والثاني)." (٢)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٦٩/٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥ / ١٤٩٥

9. "وان اراد الورثة نزع ما عليه من الثياب وتكفينه في غيرها لم يمنعوا وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز ابدالها بغيرها من الثياب واما الدرع والجلود والفراء والخفاف فتزع منه خلافا لله لا يجوز ابدالها بغيرها من الثياب واما الدرع والجلود والفراء والخفاف فتزع منه ولا لله لله حيث قال لا ينزع منه فرو ولا خف \* لنا علي أبي حنيفة القياس علي سائر الموتى ويفارق الغسل والصلاة (اما) الغسل فلان في تركه ابقاء لاثر الشهادة علي بدنه وأما الصلاة فلان في تركها تعظيما له واشعارا باستغنائه عن دعاء القوم وعلي مالك لما روى أن النبي صلي الله عليه وسلم (أمر بقتلي أحد ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وثيابكم) وقوله في الكتاب وثيابكم الملطخة بالدم تترك عليه مع كفنه ظاهره يقتضي كونما غير الكفن لكن الذي قاله الجمهور انه يكفن بما فان لم تكف أتمت والله اعلم \* قال (الطرف الثاني: فيمن يصلي والاولي بما ولا يقدم علي القرابة الا الذكور ولا يقدم الوالي (و) عليه ثم يبدأ بالاب ثم الجد ثم الابن ثم بالعصبات علي ترتيبهم في الولاية ثم الاخ من الاب والام مقدم علي الاخ من الاب في أصح الطريقين ثم ان لم يكن وارث فذووا الارحام ويقدم عليهم المعتق) \* غرض الفصل الكلام فيمن هو أولي بالصلاة علي الميت وقد اختلف قول الشافعي رضي الله عنه في أن الولي أولي بما أم الوالي (قال) في القديم الوالي أولي ثم أمام المسجد ثم الولي وبه قال." (۱)

97. "تجوز الصلاة علي الغائب بالنية سواء كان في جهة القبلة أو في غير جهها والمصلى مستقبل بكل حال وبه قال احمد خلافا لمالك وأبي حنيفة رحمهم الله \* لنا ما روى (أن النبي صلي الله عليه وسلم أخبر بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج الي المصلي وصفهم وكبر أربع تكبيرات) وهذا إذا كانت الجنازة في بلدة أو قرية ولا فرق بين أن يكون بين الموضعين مسافة القصر أو لا يكون فان كانت في تلك البلدة فهل يجوز أن يصلي عليها وهي غير موضوعة بين يديه فيه وجهان (أحدهما) نعم كالغائبة عن البلد (وأصحهما) وهو المذكور في الكتاب لا لتيسر الحضور وشبه هذا الخلاف بالخلاف في نفوذ القضاء على من في البلد مع امكان الاحضار وإذا شرطنا حضور الجنازة فينبغي ان لا يكون بين الامام وبينها اكثر من مائتي ذراع أو ثلثمائة على التقريب حكاه المعلق عن الشيخ ابي محمد ولا يشترط

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٨/٥

(م ح) ظهور الميت بل تجوز الصلاة على المدفون ولكن تقديم الصلاة واجب فان لم تقدم فلا." (١)

۹۳. "عن أنس ان أبا بكر رضى الله عنه كتب له (فريضة الصدقة التي أمر الله تعالى ورسوله صلى

الله عليه وسلم وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين الي عشرين ومائة شاة فإذا زادت علي عشرين ومائة واحدة الي مائتين ففيها شاتان فإذا زادت علي مائتين واحدة الي ثلثمائة ففيها شاة ثم لا يزيد بزيادتها شئ حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان ثم لا يزاد شئ حتى تبلغ مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه ثم لا يزاد شئ حتى تبلغ أربعمائة ففيها اربع شياه اربع شياه وقد استقر الحساب في كل مائة شاة وبمذا قال مالك وابو حنيفة واحمد والشاة الواجبة فيها الجذعة من الضأن أو الثنية من المعزوبه قال احمد خلافا لمالك حيث قنع فيهما بالجذعة ولابي حنيفة حيث اوجب فيهما الثنية وروى عنه مثل مذهبنا أيضا لنا ما روى سويد بن غفلة قال سمعت مصدق النبي صلى الله عليه وسلم يقول (أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالجذعة من الضأن والثنية من المعز) ولانحما ساعدانا." (٢)

9. "(اشهرهما) ان الوجهين مطردان فيما إذا كانت الابل ذكورا كلها وفيما إذا كانت اناثا أو مختلطة وهذا هو الموافق لا طلاق الكتاب والمذكور في التهذيب (والثاني) انما إذا كانت اناثا أو كان بعضها اناثا لم يجز اخراج الذكر والوجهان مخصوصان بما إذا كانت ذكورا كلها والوجهان مبنيان علي اصل سنذكره وهو ان الشاة المخرجة عن الابل اصل بنفسها ام بدل عن الابل ان قلنا بدل جاز اخراج الذكر كما لو اخرج عنها بعيرا ذكرا يجزله وان قلنا اصل لم يجز جريا علي الاصل المعتبر في الزكوات وهو كون المخرج انثى وقوله في الكتاب فعلى هذين الوجهين اشار به إلى تقارب مأخذ الخلاف في هذه المسألة والتي قبلها (الثالثة) لو ملك خمسا من الابل ولزمته شاة فاخرج بعيرا فظاهر المذهب أنه يجزئه وان كانت قيمته أقل من قيمة شاة خلافا لمألك وأحمد حيث قالا لا يجزئ الا الشاة \* لنا ان البعير يجزئ عن خمس وعشرين والخمس داخلة فيها فأولى أن يجزى عنها منفردة وفي المسألة وجهان

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٩١/٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥/٣٣٨

آخران (أحدها) أن البعير انما يجزئ إذا بلغت قيمته قيمة شاة اما إذا انقصت فلا لما فيه من الاجحاف بالفقراء حكى هذا عن القفال والشيخ أبي محمد (والثاني) أنه ان كانت الابل مراضا أو قليلة القيمة لعيب بحا فأخرج بعيرا منها جاز وان كانت قيمته أقل من قيمة الشاة اما إذا كانت صحاحا سليمة لم يجز أن يخرج عنها بعيرا قليل القيمة والفرق أنه في المرض لا يعتقد باداء البعير تطوعا وفي الصحاح يعتقد التطوع واقل ما في التطوع ان لا ينقص عن الواجب وهذا الوجه هو الذي اورده الصيدلاني وحكي المنع فيما إذا كانت الابل صحاحا هو وغيره عن نص الشافعي رضي الله عنه وفي كلام الشيخ ابي محمد حمل ذلك النص علي الاستحباب وإذا قلنا بظاهر المذهب فاخرج بعيرا عن خمس من الابل فهل يكون كله فرضا أو يكون خمسه فرضا والباقي تطوعا فيه وجهان شبههما الائمة بالوجهين في المتمتع إذا ذبح بدنة بدل الشاة هل تكون كلها فرضا أو الفرض سبعها وفيمن مسح جميع الرأس هل يقع الكل فرضا ام لا وجعلوا المصير إلى أن الكل ليس بفض وفي مسألتي الاستشهاد أو جه لان الكل فرضا مع بعنة في الهدايا وعلي بعض الرأس في المسح جائز ولا يجزئ ههنا اخراج الاقتصار علي سبع بدنة في الهدايا وعلي بعض الرأس في المسح جائز ولا يجزئ ههنا اخراج التبرع بالاتفاق ولذلك قال الامام من يقول الفرض مقدار الخمس يعني به علي شرط التبرع بالباقي ليتزول عيب التشقيص وذكر قوم منهم صاحب

التهذيب ان الوجهين مبنيان علي صل وهو ان الشياه الواجبة في الابل اصل بنفسها ام هي بدل عن الابل فيه وجهان (احدهما) انها اصل جريا علي ظاهر النص (والثاني) بدل لان."

(۱)

9. "أن يكون حدوث الفروع بعد بلوغ الامهات نصابا فلو ملك عددا من الماشية ثم توالدت فبلغ النتاج مع الاصل نصابا فالحول يبتدئ من وقت كمال النصاب خلافا لمالك حيث اعتبر الحول من حين ملك الاصول وبه قال احمد في إحدى الروايتين والاصح عنه مثل مذهبنا \* لنا مطلق الخبر (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) ولانها زيادة بما تم النصاب فيبتدئ الحول من وقت التمام كالمستفاد بالشراء وإذا اجتمعت الشرائط الثلاث ثم ماتت الامهات جميعها أو بعضها والفروع نصاب لم ينقطع حول الامهات بل تجب الزكاة فيها عند تمام حول الامهات لان الولد إذا اتبع الام في الحكم لم ينقطع الحكم بموت الامها فيها عند تمام حول الامهات لان الولد إذا اتبع الام في الحكم لم ينقطع الحكم بموت الامها

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٤٧/٥

كالاضحية وغيرها هذا ظاهر المذهب وفيه وجهان آخران (أحدهما) ويشهر بالانماطي أنه يشترط بقاء نصاب من الامهات فلو نقصت عن النصاب انقطعت." (١)

97. "ولو أثمناه لكان ذلك بمجرد القصد والموجود في لفظ الشافعي رضي الله عنه وجمهور الاصحاب انما هو الكراهية والله أعلم \* قال (الشرط الخامس السوم فلا زكاة فيما علف في معظم السنة وفيما دونه أربعة أوجه (أفقهها) أن المسقط قدر يعد مؤنة بالاضافة الي رفق السائمة وقيل لا يسقط الا العلف في معظم السنة وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتي لو أسامها نهارا وعلفها ليلا لم يسقط وقيل ما يتمول من العلف يسقط) \* لا تجب الزكاة في النعم الا بشرط السوم خلافا لمالك واحتج الشافعي رضى الله عنه بمفهوم ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال (في سائمة الغنم زكاة) وعن أنس (أن أبا بكر رضي الله عنهما

كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله تعالى رسوله بها وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة إذا عرف ذلك فالسائمة في جميع الحول بجب فيها الزكاة والمعلوفة في جميع الحول أو اكثره لا زكاة فيها وان اسيمت في بعض الحول وعلفت في بعضه وهو دون المعظم فقد حكي في الكتاب فيه أربعة أوجه (أفقهها) عنده أنه أن علفت قدرا يعد مؤنة بالاضافة الي رفق السائمة فلا زكاة وان استحقر بالاضافة إليه وجبت الزكاة كما لو اسيمت في جميع الحول وفسر رفق السائمة بدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها ويجوز أن يقال: المراد منه رفق اسامتها فان في الرعى تخفيفا عظيما فان كان قدر العلف حقيرا بالاضافة لا يعمد لايه فلا عبرة به والي هذا الوجه يميل كلام القاضي ابن كج وفيما علق عن الشيخ ابي محمد أن أبا اسحاق رجع إليه بعد ما كان يعتبر الاغلب (والثاني) أن." (٢)

9 . • "أن التعجيل بأية مدة يجوز وانه إذا عجل في الوقت يجزئه علي الاطلاق أوله شرائط وانه إذا لم يقع مجزئا هل للمعجل أن يرجع فيما دفع فلذلك قال: والنظر في ثلاثة أمور (أحدها) في التعجيل والاموال الزكوية ضربان (أحدها) مال تجب فيه الزكاة بالحول والنصاب فيجوز تعجيل زكاته قبل الحول خلافا لمالك حيث قال لا يجوز قال المسعودي: الا أن يقرب

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥/٦/٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩٤/٥

وقت الوجوب بأن لم يبق من الحول الا يوم أو يومان \* لنا ما سبق من الخبر وأيضا فان الزكاة حق مالي أجل رفقا فجاز تعجيله قبل محله كالدين المؤجل وككفارة اليمين قبل الحنث فان مالكا سلم جواز التعجيل في الكفارة ولا يجوز التعجيل قبل تمام النصاب كماذا ملك مائة درهم فعجل منها خمسة دراهم أو ملك تسعا وثلاثين شاة فعجل شاة ليكون المعجل عن زكاته إذ اتم النصاب وحال الحول عليه وذلك لان الحق المالي إذا تعلق بشيئين ووجد أحداهما يجوز تقديمه علي الآخر لكن لا يجوز تقديمه عليهما جميعا ألا ترى أنه يجوز تقديم الكفارة علي الحنث إذا كان قد حلف ولا يجوز تقديمها علي الحنث واليمين جميعا وهذا في الزكاة العينية أما إذا اشترى عرضا للتجارة يساوى مائة درهم فعجل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساوى مائتين جاز المعجل عن الزكاة على ظاهر المذهب وان لم يكن يوم التعجيل نصابا لان الحول منعقد والاعتبار في زكاة التجارة بآخر الحول ولو ملك أربعين من الغنم المعلوفة وعجل شاة علي عزم أن يسيمها حولا لم يقع عن الزكاة إذا أسامها لان المعلوفة ليست مال الزكاة كالناقص عن النصاب وانما تعجل الزكاة بعد انعقاد الحول ولو عجل صدقة ليست مال الزكاة كالناقص عن النصاب وانما تعجل الزكاة بعد انعقاد الحول ولو عجل صدقة عامين فصاعدا فهل يجزئ المخرج عما عدا السنة الاولى فيه وجهان (أحدهما) نعم لما روى أنه صلي لله عليه وسلم قال (تسلفت من العباس صدقة عامين) وبمذا قال." (١)

٩٨. "نصابا بعد التصفية من التبن والاخراج من السنابل ثم قشورها على ثلاثة اضرب (أحدها) قشر لا يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فهو كالتبن المحض ولا يدخل في النصاب (والثاني) قشر يدخر الحب فيه ويؤكل معه كالذرة تطحن وتؤكل مع قشرها غالبا فيؤخذ ذلك القشر في الحساب فانه طعام وان كان قد يزال تنعما كما تقشر الحنطة فتجعل حوارى وهل يدخل في الحساب القشرة السفلى من الباقلاء حكوا فيه وجهين قال في العدة المذهب انه لا تدخل لانحا غليظة غير مقصودة (والثالث) قشر يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فلا يدخل في حساب النصاب ولكن يؤخذ الواجب فيه وهذا كما في العلس والارز أما العلس فقد قال الشافعي رضى الله عنه في الام أنه بعد الدياسة يبقى علي كل حبتين منه كمام لا يزول الا بالرحى الخفيفة أو بالمهراس ادخاره على ما ذكره أهله في ذلك الكمام أصلح له وإذا

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٣١/٥

أزيل كان الصافى نصف المبلغ فلا يكلف صاحبه ازالة دلك الكمام عنه ويعتبر بلوغه بعد الدياس عشرة اوسق ليكون الصافى منه خمسة أوسق وأما الارز فيدخر أيضا ممع قشره فانه ابقى له فيعتبر بلوغه مع القشر عشرة اوسق وعن الشيخ ابي حامد انه قد يخرج منه الثلث فيعتبر بلوغه قدرا يكون الخارج منه نصابا قال (ولا يكمل نصاب جنس بجنس آخر (م) ويكمل العلس بالحنطة فانه حنطة حبتان منه في كمام واحد والسلت قيل انه يضم إلى الشعير لصورته \* وقيل يضم

إلى الحنطة \* لانه علي طبعها \* وقيل هو اصل بنفسه) \* لا يضم التمر إلى الزبيب في تكميل النصاب ويضم أنواع التمر بعضها إلي بعض وكذلك أنواع الزبيب ولا تضم أيضا الحنطة إلى الشعير ولا سائر أجناس الحبوب بعضها إلى بعض خلافا لمالك حيث قال تضم الحنطة الى الشعير وتضم القطنية بعضها إلى بعض ولا يضمان إلى القطنية ولاحمد حيث قال يضم أحدهما إلى الآخر ويضمان إلى القطنية أيضا والقطنية هي العدس والحمص ونحوها سميت بذلك لقطونها البيوت: لنا أن كل واحد من أصناف الحبوب منفرد باسم خاص وطبع خاص ولا يضم بعضها إلى بعض كما لا يضم الزبيب الي التمر ويضم العلس الي الحنطة فانه نوع من الحنطة وإذا نحيت الاكمة التي يحوى الواحد منها حبتين خرجت الحنطة الصافية وقبل التنحية لو كان له وسقا علس وأربعة أو سق من الحنطة فقد تم النصاب ولو كان له السلت فقد اختلفوا في وصفه اولا فذكر العراقيون انه حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع وتابعهم في التهذيب علي ما ذكروا وعكس الصيدلاني وآخرون والشعير في صورة الشعير وطبعه حاركا لحنطة وهذا ما ذكره في الكتاب وكيف." (1)

99. "في الصوم بلا خلاف (والثاني) قوله لكل يوم فلا يكفى فيه صوم الشهر كله في الوله خلافا لمالك وبه قال احمد في إحدى الروايتين \* لنا ان صوم كل يوم عبادة برأسها الا تري انه يتخلل اليومين ما يناقض الصوم وإذا كان كذلك وجب افراد كل واحد بنية

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٦٩/٥

كالصلوات وإذا نوى صوم جميع الشهر هل يصح صوم اليوم الاول بهذه النية فيه تردد للشيخ ابي محمد ورأيت أبا الفضل بن عبدان أجاب بصحته وهو." (١)

- .١٠٠ "فتصح نيتة من النهار وبه قال احمد خلافا لمالك والمزنى وأبي يحيى البلخى \* لنا انه صلى الله عليه وسلم "كان يدخل علي بعض ازواجه فيقول هل من غذاء فان قالت لا قال إنى صائم ويروى إني إذا اصوم " وهذا إذا كانت النية قبل الزوال فان كانت بعده ففيه قولان (احدهما) وهو رواية حرملة انه يصح تسوية بين اجزاء النهار كما ان اجزاء الليل مستوية في علمة كتبه انه." (٢)
- 1.١٠ "قوله فهو كصورة المبالغة معلما بالحاء لانهما مفترقان عنده فيفطر في صورة المبالغة ولا يفطر ههنا (الخامسة) المنى إن خرج بالاستمناء افطر لان الايلاج من غير انزال مبطل فالانزال بنوع شهوة اولي أن يكون مفطرا وان خرج بمجرد الفكر والنظر لشهوة لم يكن مفطرا خلافا لمالك في النظر وعن اصحابه في الفكر اختلاف ولاحمد حيث قال ان كرر انظر حتى انزل افطر \* لنا أنه انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتلام وان خرج بمباشرة فيما دون الفرج أو لمس أو قبلة افطر لانه انزل بمباشرة هذا ما ذكره الجمهور وذكر الامام ان شيخه حكى وجهين فيما إذا ضم امرأة الي نفسه وبينهما حائل قال وهو عندي كسبق الماء في صورة المضمضة وإن ضاجعها متجردا فالتقت البشرتان فهى كصورة المبالغة في المضمضة واقتدى صاحب الكتاب به فأورد هذا الترتيب وتكره القبلة للشاب الذي تحرك القبلة شهوته ولا يأمن على نفسه ولا تكره لغيره وان. " (٣)
- 1. ٢ "ومن القيود المدرجة في الضابط الذى سبق كون الوصول مع ذكر الصوم فأما إذا أكل ناسيا نظر إن قل أكله لم يفطر خلافا لمالك \* لنا ماروى أنه صلي الله عليه وسلم قال " من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه " وان كثر ففيه وجهان كالوجهين في بطلان الصلاة بالكلام الكثير وان أكل جاهلا بكونه مفطرا وكان قريب العهد بالاسلام أو نشأ ببادية وكان يجهل مثل ذلك لم يبطل صومه والا فيبطل ولو

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٩١/٦

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣١١/٦

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٩٦/٦

جامع ناسيا للصوم فقد نقل المزني أن صومه لا يبطل وللاصحاب فيه طريقان (أصحهما) القطع بأنه لا يبطل كما نقله اعتبارا بالاكل (والثانى) أنه يخرج على قولين كما في جماع المحرم ناسيا ومن قال بمذا أنكر ما نقله المزني وقال لا نص للشافعي رضي الله عنه فيه ولو اكل علي ظن ان الصبح لم يطلع بعد أو أن الشمس قد غربت وكان غالطا فقد روى المزني انه لا يجوز صومه ووافقه الاصحاب علي روايته في الصورة الثانية واما في الاولي فمنهم من انكر ما رواه وقال لا يوجد ذلك في كتب الشافعي رضي الله عنه ومذهبه انه لا يبطل الصوم إذا ظن ان الصبح لم يطلع بعد لان الاصل بقاء الليل وهو معذور في بناء الامر عليه بخلاف ما في آخر النهار فان الاصل بقاء النهار فالغالط فيه غير معذور ومنهم من صحح ما رواه وقال لعله نقله سماعا ووجهه بأنه تحقق خلاف ما ظنه واليقين مقدم علي الظن ولا يبعد استواء حكم الغلط في دخول الوقت وخروجه كما في الجمعة هذا هو الاصح والاشهر في المذهب قال الامام (فان قيل) هلا خرج ذلك علي القولين في خطأ القبلة (قلنا) المخطئ آخرا لا يكاد يصادف امراة ظاهرة في هجوم الليل واستصحاب النهار في معارضة ما يعن له وهو مع ذلك متمكن من الصبر الي درك اليقين فاقتضى ذلك الفرق بين البابين إذا عرفت ذلك وعدت الي لفظ الكتاب فاعلم قوله فانه لا يفطر بالميم وقوله ولا جماع بالالف لان ذلك وعدت الي لفظ الكتاب فاعلم قوله فانه لا يفطر بالميم وقوله ولا جماع بالالف لان عند احمد جماع الناسي يفسد الصوم وبالواو اشارة الي طريقة القولين فقد." (1)

العبد المعلى قبله لزمه الاعادة في أصح الوجهين وهل يلزمه دم بنقصان احرامه إذا وقع في الصبا فيه قولان \* وعتق العبد في الحج كبلوغ الصبي ولو طيب الولى الصبي فالفدية على الولى الا فيه قولان \* وعتق العبد في الحج كبلوغ الصبي ولو طيب الولى الصبي فالفدية على الولى الا إذا قصد المداواة فيكون كاستعمال الصبي علي أحد الوجهين) الفصل يشتمل على مسألتين (الاولي) لو بلغ الصبي في أثناء الحج نظر ان بلغ بعد الوقوف بعرفة لم يجزه عن حجة الاسلام ولا فرق بين أن يكون وقت الوقوف باقيا أو فائتا لكنه لم يعد إلى الموقف لمضى معظم العبادة في حال النقصان ويخالف الصلاة حيث تجزئه إذا بلغ في أثنائها أو بعدها لان الصلاة عبادة تتكرر والحج عبادة العمر فيعتبر وقوعها أو وقوع معظمها في حال الكمال \* وعن ابن سريج

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٠١/٦

رحمه الله انه إذا بلغ ووقت الوقوف باق يجزئه عن حجة الاسلام وان لم يعد إلى الموقف وان بلغ قبل الوقوف أو بلغ وهو واقف وقعت حجته عن حجة الاسلام خلافا لمالك حيث شرط فيه وقوع جميع الحج في حالة التكليف ولابي حنيفة فانه لا يعتد باحرام الصبي على ما سبق \* وهل يجب إعادة السعي لو كان قد سعى عقيب طواف القدوم قبل البلوغ فيه وجهان (أحدهما) لا ولا بأس بتقدم

السعي كتقدم الاحرام (واصحهما) نعم لوقوعه في حالة النقص ويخالف الاحرام فانه مستدام بعد البلوغ والسعى لا استدامة له وقد بنوا الوجهين علي أنه إذا وقع عن حجة الاسلام كيف تقدير احرامه أنقول بأنه يتعين انعقاده في الاصل فرضا أو نقول بأنه انعقد نفلا ثم انقلب فرضا فان قلنا بالاول فلا حاجة إلى الاعادة وان قلنا بالثاني فلا بد منها وإذا وقع حجه عن حجة الاسلام فهل يلزمه دم فيه طريقان (أظهرهما) وهو المذكور في الكتاب أنه على قولين (أحدهما) نعم لان احرامه من الميقات ناقص لانه ليس بفرض (وأصحهما) لا لانه أتى بما في وسعه ولم تصدر منه اساءة \* وبني الشيخ أبو محمد." (١)

1.٤. "وقال مالك لا جزاء في المستانس ولا فرق في وجوب الجزائين بين أن يكون الصيد مملوكا كالانسان أو

مباحا نعم يجب في المملوك مع الجزاء ما بين قيمته حيا ومذبوحا لحق المالك وعن المزين أنه لا جزاء في الصيد المملوك \* لنا ظاهر القرآن (الثانية) كما يحرم التعرض للصيد يحرم التعرض لا جزائه بالجرح والقطع لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحرم " لا ينفر صيدها " ومعلوم أن القطع والجرح أعظم من التنفير وإذا جرحه ونقصت الجراحة من قيمته فياتي القول فيما يجب عليه في النظر الثاني وإن برئ ولم يبق نقصان ولا اثر فهل يلزمه شئ فيه وجهان \* هذا كالخلاف فيما إذا جرحه فاندملت الجراحة ولم يبق نقص ولا شين هل يجب شئ ويجرى الخلاف فيما نتف ريشه فعاد كما كان \* (الثالثة) بيض الطائر المأكول مضمون بقيمته خلافا لمالك حيث قال فيه عشر قيمة البائض وللمزين حيث قال لا يضمن اصلا

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٩/٧

\* لنا ما روى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم " قضى في بيض نعام أصابه المحرم بقيمته " فان كانت مذرة فلا شئ عليه بكسرها كما." (١)

١٠٥. "التمر والجمع كل لون من التمر لايعرف له اسم ولافرق بين أن يتخذ ذلك عادة أولا يتخذه عادة <mark>خلافا لمالك</mark> حيث قال يجوز مرة واحدة ولايجوز ان يتخذه عادة \* ولو اشترى المكسرة بعرض ماله قبل أن يقبضه لم يجز وإن اشتراها به بعد قبضه وقبل التفرق والتخاير قال ابن سريج وغيره يجوز وهو الاصح بخلاف مالو باعه من غير بائعه قبل التفرق والتخاير حيث لا يجوز لما فيه من اسقاط خيار العاقد الآخر وههنا يحصل بما يجرى بينهما اجازة العقد الاول \* وعن صاحب التقريب انه مبنى على الخلاف في الملك في زمن الخيار فان قلنا انه يمنع انتقال الملك لم يجز لانه باع ما لم يملكه \* فهذا وجه من الحيلة ووجه ثان وهو ان يقرض الصحاح من الاخر ويستقرض منه المكسرة ثم يبرئ كل واحد منهما صاحبه \* ووجه ثالث وهو ان يهب كل واحد منهما ماله من الاخر \* ووجه رابع وهو ان يبيع الصحاح بمثل وزنما من المكسرة ويهب صاحب المكسرة الزيادة منه فيجوز جميع ذلك إذا لم نشرط في اقراضه وهبته وبيعه ما يفعل الاخر \* ولو باع النصف الشائع من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة جاز ويسلم إليه الكل ليحصل تسليم النصف ويكون النصف الاخر امانة في يده بخلاف ما لو كان له عشرة على غيره فأعطاه عشرة عددا فوزنت فكانت احدى عشر ديناراكان الدينار الفاضل للمقبوض منه على الاشاعة ويكون مضمونا عليه لانه قبض لنفسه \* ثم إذا سلم الدراهم الخمسه فله ان يستقرضها ويشتري بما النصف الاخر فيكون جميع الدينار له وعليه خمسة دراهم \* ولو باع الكل بعشرة وليس مع المشترى الا خمسة فدفعها إليه واستقرض منه خمسة اخرى وردها إليه عن الثمن جاز \* ولو استقرض الخمسة المدفوعة فوجهان اصحهما الجواز \* قال (ثم النظر في اطراف (أولها) طرف المماثلة فماكان مكيلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الكيل وماكان موزونا فبالوزن وما لم يثبت فيه نقل فالوزن فيه أخصر (ح) وقيل الكيل جائز لانه اعم وقيل ينظر إلى عادة الوقت (و) ومالا يقدر كالبطيخ (و) فلا

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٤٨٦/٧

خلاص فيه عن الربا الا ماله حالة جفاف وهي حالة كماله فيوزن \* والجهل حال العقد بالمماثلة كحقيقة المفاضلة فلا يصح بيع صبرة جزافا وإن خرجتا متماثلتين) \* قد مر في الفصل السابق ان المماثلة بمعيار الشرع مرعية وان الحكم يختلف بين أن يكون الربويان متجانسين وبين لا يكونا متجانسين وذلك يحوج إلى بيان معيار الشرع والى بيان أنها في أي حالة تعتبر والى معرفة التجانس في مظان الاشكال فعقد فيها ثلاثة أطراف من الكلام (أحدها) في طرق الماثلة اعلم أن معيار الشرع الذى تراعى به المماثلة هو الكيل والوزن فالمكيل لا يجوز." (1)

العقد يعتبر العلم به عند العقد \* ألا ترى انه لو نكح امرأة لا يدرى أهي معتدة أم لا أما إذا ظهر التفاضل فظاهر وأما إذا لم يظهر فاحتجوا له بان التساوى شرط وشرط العقد يعتبر العلم به عند العقد \* ألا ترى انه لو نكح امرأة لا يدرى أهي معتدة أم لا أو هي اخته من الرضاع ام لا لا يصح النكاح \* ولا فرق بين أن يجهل كلتا الصبرتين أو احديهما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم (نهي عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر) ولو قال بعتك هذه الصبرة بتلك الصبرة مكايلة أو كيلا بكيل أو هذه الدراهم بتلك موازنة أو وزنا بوزن فان كالا أو وزنا وخرجتا متساويتين صح العقد والا فقولان قال في التهذيب (أصحهما) البطلان لانه قابل الجملة بالجملة وهما متفاوتتان (والثاني) انه يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة لمقابلته صاعا بصاع ولمشتريها الخيار والؤن يبطل العقد فيه وجهان (أصحهما) لا لوجود التقابض في الجملس (والثاني) نعم لبقاء فهل يبطل العقد فيه وجهان (أصحهما) لا لوجود التقابض في المجلس (والثاني) نعم لبقاء العلقة بينهما \* ولو قال بعتك هذه الصبرة

بكيلها من صبرتك وصبرته صغيرة وصبرة المخاطب كبيرة صح لحصول المماثلة بين العوضين ثم ان. " (٢)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٦٧/٨

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٧٠/٨

1.۷. "حرام وعلى التقديرين فلو باع صح خلافا لمالك وكذا بيع السلاح من البغاة وقطاع الطريق مكروه لكنه صحيح ويكره مبايعة من اشتملت يده على الحلال والحرام سواء كان الحلال أكثر وبالعكس ولو بايعه

لم يحكم بالفساد وعن مالك (أن مبايعة من أكثر ماله حرام باطل) وليس من المنافي بيع العينة وهو أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبضه للثمن بأقل من ذلك نقدا وكذا يجوز أن يبيع بثمن نقدا ويشتري بأكثر منه إلى أجل سواء قبض الثمن الاول." (١)

10. "أن تكون المدة متصلة بالعقد حتى لو شرطا خيار ثلاثة فما دونا من آخر الشهر أو متى شاء أو شرطا خيار الغد دون اليوم فسد العقد لانه إذا تراخت المدة عن العقد لزم وإذا لزم لم يعد جائزا ولهذا لو شرطا خيار الثلاثة ثم أسقط اليوم الاول سقط الكل (الثانية) لا يجوز شرط الخيار مطلقا ولا تقديره بمدة مجهولة ويفسد العقد به خلافا لمالك حيث قال يصح ويحمل على ما تقتضيه العادة فيه لنا القياس على الاجل \* ولو شرطا الخيار إلى وقت طلوع الشمس من الغد جاز ولو قالا إلى طلوعها فعن الزبيري أنه لا يجوز لان السماء قد تكون متغيمة فلا تطلع وهذا بعيد فان التغيم انما يمنع من الاشراق واتصال الشعاع لا من الطلوع وفي الغروب لا فرق بين أن يقولا إلى الغروب أو إلى وقت الغروب بالاتفاق \* ولو تبايعا نهارا بشرط الخيار إلى الليل أو بالعكس لم يدخل فيه الليل والنهار (الثالثة) لو باع عبدين بشرط الخيار في أحدهما لا على التعيين فسد العقد كما لو باع أحدهما لا على التعيين وقال أبو حنيفة يجوز في العبدين والثوبين والثلاثة ولا يجوز في الاربعة وما زاد كما وكذا لو شرطا في أحدهما خيار يوم وفي الاخر خيار يومين فان صححنا البيع ثبت الخيار فيما شرط وكما لو شرط فيهما ثم." (٢)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٣١/٨

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣١٢/٨

١٠٩. "(فرع) رضى بامساك المصراة ثم وجد بها عيبا قديما نص أنه يردها ويرد اللبن ايضا وعن رواية الشيخ أبي على وجه أنه كما لو اشترى عبدين فتلف أحدهما وأراد رد الاخر فتخرج على تفريق الصفقة والله أعلم \* قال (وثبوت الخيار بالكذب في مسألة تلقى الركبان من باب التغرير وكذلك خيار النجش إذا كان عن مواطأة البائع على أقيس المذهبين ولا يثبت (م) بالغبن خيار إذا لم يستند إلى تغرير يساوي تغرير المصراة حتى لو اشترى جوهرة رآها فإذا هي زجاجة فلا خيار) \* الخيار في تلقى الركبان قد ذكره في المناهي وشرحناه والغرض ههنا التنبيه على أن مستنده التغرير كما في التصرية وكذا خيار النجش أن أثبتناه وقد تكلمنا فيه من قبل (وأما) مسألة الغبن (فاعلم) أن مجرد الغبن لا يثبت الخيار وان تفاحش خلافا لمالك حيث قال ان كان الغبن فوق الثلث ثبت الخيار للمغبون ونقل بعض أصحاب أحمد مثله وقدر بعضهم بما فوق السدس وفي كتب اصحابنا عنه ان كان المغبون ممن لا يعرف المبيع ولا هو ممن لو توقف لعرفه ثبت الخيار \* لنا قصة حبان بن منقذ رضي الله عنه (فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت له الخيار بالغبن ولكن أرشده إلى شرط الخيار ليتدارك غبنه عند الحاجة) \* إذا تقرر ذلك فلو اشترى زجاجة وهو يتوهمها جوهرة بثمن كبير فلا خيار له ولا عبرة بما لحقه من الغبن لان التقصير من جهته حيث جرى على الوهم المجرد ولم يراجع أهل الخبرة \* ونقل المتولي وجها أنه كشراء الغائب والرؤية التي لا تفيد المعرفة ولا تنفى الغرر كالمعدومة ولك أن لا تستحسن لفظ الكتاب حيث قال ولو اشترى جوهرة رآها وتقول ليس التصوير فيما لو اشترى جوهرة وإنما التصوير فيما لو اشترى زجاجة توهمها جوهرة والله أعلم \* قال (هذه أسباب الخيار أما دوافعه ومسقطاته أعني في خيار النقيصة فهي أربعة (الاول) شرط البراءة من العيب على أقيس القولين ويفسد (ح) العقد به على القول الثاني ويصح العقد ويلغو الشرط (ح) في قول ثالث ويصح في الحيوان ويفسد في غيره (ح) في قول رابع) \*." (١)

. ١١٠. "الاولى) إذا بيعت بعد بدو الصلاح جاز مطلقا وبشرط ابقائها إلى وقت الجذاذ وبشرط القطع سواء كانت الاصول للبائع أو للمشترى أو لغيرهما لما روى عن ابن عمر رضى

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٣٨/٨

الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها " والحكم بعد الغاية يخالف الحكم قبلها \* ثم عند الاطلاق يجوز الابقاء إلى أوان الجذاذ للعرف وشرط التبعية تصريح بما هو من مقتضيات العقد وساعدنا

مالك وأحمد على ما ذكرناه وعند ابى حنيفة لا يجوز البيع بشرط الابقاء ويلزم القطع في الحال في صورة الاطلاق ولا يجوز ان يبيع الثمار بعد بدو الصلاح مع ما يحدث بعدها خلافا لمالك (الحالة الثانية) إذا بيعت

(حديث) أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها متفق عليه من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر وأخرجه عن الشافعي في رواية لمسلم حتى يبدو صلاحه حمرته وصفرته وفي رواية له قال ما صلاحه قال تذهب عاهته وفي رواية لها قيل لابن عمر وأخرجه مسلم عن جابر وأبي هريرة وفي البخاري عن سهل ابن أبي حثمة وغيره عن زيد ابن ثابت وفيه قصة \*." (١)

المام فيه اختلافا للاصحاب ووجه المنع بان حق الفسخ فيه أن يضاف إلى المرسل حكي الامام فيه اختلافا للاصحاب ووجه المنع بان حق الفسخ فيه أن يضاف إلى المرسل ثم إذا انفسخ العقد ثبت مقتضاه والاصح الاكتفاء به ثم حق الرجوع للبائع لا يثبت علي الاطلاق بل هو مشروط بشروط يجب معرفتها ولا يختص الرجوع بالبيع بل يجرى في غيره من المعاوضات ويتبين الغرض بالنظر في العوض المتعذر تحصيله والمعوض المسترجع والمعاوضة

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩٠/٩

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٣١/٩

التي بما انتقل الملك إلى المفلس فلذلك قال ويتعلق الرجوع بثلاثة أركان والعوض والمعوض والمعاوضة (وقوله) أما العوض فهو الثمن يعني في البيع ويقاس عليه العوض في سائر المعاوضات ويعتبر فيه شيئان (احدهما) أن يتعذر استيفاؤه بسبب الافلاس وفيه صور (أحدهما) إذا كان ماله وافيا بالديون وحجر القاضي عليه تفريعا على جواز ذلك ففي ثبوت الرجوع وجهان (أحدهما) وهو المذكور في الكتاب أنه لا يرجع لانه يصل إلى الثمن (والثاني) يرجع لانه لو رجع لما أمن أن يظهر غريم آخر يزاحمه فيما اخذ (الثانية) لو قال الغرماء نفسخ لتقدمك بالثمن لم يلزمه الاجابة <mark>خلافا لمالك</mark> لان فيه تحمل منه وأيضا فربما يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذ وفيه وجه أنه لا يبقى له الرجوع تخريجا مما إذا حجر عليه الحاكم وفي ماله وفاء ولو قالوا نؤدى الثمن من خالص أموالنا أو تبرع به أجنبي فليس عليه الاجابة أيضا ولو أجاب ثم ظهر غريم آخر لم يزاحمه في المأخوذ \* ولو مات المشترى فقال الوارث لا ترجع حتى أقدمك على الغرماء يلزمه القبول أيضا ولو قال أؤدى الثمن من مالي فوجهان (أحدهما) وبه أجاب في التتمة أن عليه القبول وترك الفسخ لان الوارث خليفة المورث فله تخليص المبيع (الثلالثة) لو امتنع المشترى من تسليم الثمن مع اليسار أو هرب أو مات مليئا وامتنع الوارث من التسليم فاصح الوجهين أنه لا فسخ لانه لم يوجد عيب الافلاس." (١) ١١٣. "وأن أداه باذن المديون فان جرى بينهما شرط الرجوع والا فوجهان (أحدهما) لا رجوع لانه لم يوجد منه الا الاذن في الاداء وليس من ضرورة الاداء الرجوع (وأصحهما) الرجوع بناء على المعتاد في مثله من المعاملات وأفاد الشيخ أبو محمد ههنا كلامين (أحدهما) تقريب هذا الخلاف من الخلاف في ان الهبة المطلقة هل تقتضى الثواب وترتيبه عليه والحكم بالرجوع أولى من الحكم بالثواب ثم لان الهبة مصرحة بالتبرع والاداء خلافه ولان الواهب مبتدئ بالتبرع والاداء ههنا مستوف بالاستدعاء الذي هو كالقرينة المشعرة بالرجوع (والثاني) أن في الهبة فارقا بين أن يكون الواهب ممن يطمع مثله في ثواب مثل المتهب أولا يكون فيخرج وجه ثالث مثله ههنا (وأما) الضامن فله أربعة أحوال

(أولها) أن يضمن باذن الاصيل ويؤدى باذنه فيرجع عليه لانه صرف مال إلى منفعة الغير

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٣٥/١٠

بأمره فاشبه مااذا قال اعلف دابتي فاعلفها وعن ابي حنيفة أنه يرجع إذا قال اضمن عني وادعني (أما) إذا لم يقل عني فلا يرجع الا إذا كان بينهما مخلطة شركة أو زوجية أو نحوهما ولافرق في ثبوت الرجوع بين أن يشترط الرجوع أولا يشترط قال الامام ويحتمل في القياس أن ينزل الاذن في الضمان والاداء منزلة الاذن في الاداء من غير ضمان حتى يقول ان شرط الرجوع ثبت والا فعلى الخلاف وفي كلام صاحب التقريب رمز إليه (وثانيها) أن يضمن ويؤدى بغير اذنه فلا رجوع له على الاصيل خلافا لمالك وأحمد \* واحتج الاصحاب بحديث علي وأبي قتادة (بان النبي صل الله عليه وسلم صلى على الميت بعد ضمانهما ولو كان لهما الرجوع لما صلى لبقاء الدين) وأيضا فانه عليه السلام قال (الآن بردت جلدته عن النار) ولو بقى الدين لما حصل التبريد (وثالثها) أن يضمن بغير اذنه ويؤدى بأذنه ففي وجه يرجع لانه اسقاط الدين عن الاصيل باذنه (والاصح) المنع لان اللزوم بالضمان ولم ياذن فيه ورتب الوجهين في النهاية." (1)

11. "له هل وزنت شيئا فان قال لا فالعبد كله للمقر له وان قال نعم سئل عن كيفية الشراء أكان دفعة واحدة أم لا فان قال دفعة واحدة سئل عن قدر ما وزن فان قال وزنت الفيا أيضا فالعبد بينهما وان قال وزنت الفين فثلثا العبد له والثلث للمقر له وعلى هذا القياس ولا نظر إلى قيمته خلافا لمالك رحمه الله حيث قال لو كان يساوى الفين وقد زعم أنه وزن الفين والمقر له الفا يكون العبد بينهما بالسوية ولا يقبل قوله اني وزنت الفين في ثلثه وقد يعبر عن مذهبه بأن المقر له من العبد ما يساوى الفا وان قال اشتريناه دفعتين ووزن في شراء عشره مثلا الفا وأنا اشتريت تسعة اعشاره بالف قبل لانه

يحتمل ولو قال أردت به أنه أوصى له بألف من ثمنه قبل البيع ودفع له الف ثمنه وليس له دفع الالف من ماله وان فسرنا به دفع إليه الالف ليشترى له العبد ففعل فان صدقه المقر له فالعبد له وان." (٢)

١١٥. "من جنس رأس المالك ولا ربح أخذه المالك وان كان فيه ربح اقتسماه بحسب الشرط فان كان الحاصل في يده مكسرة ورأس المالك صحاح نظر ان وجد من يبدلها

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٠٩/١٠

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٤١/١١

بالصحاح وزنا بوزن أبدلها وإلا باعها بغير جنسها من النقد واشترى بها الصحاح ويجوز أن يبيعها بعرض ويشترى به الصحاح في أصح الوجهين (والثاني) لا يجوز لانه قد يتعوق عليه بيع العرض فان كان المال نقدا من غير جنس رأس الملك أو عرضا فله حالتان (إحداهما) أن يكون فيه ربح فعلى العامل بيعه إن طلبه المالك وله بيعه وإن أباه المالك وليس للعامل تأخير البيع إلى توسم رواج المتاع لان حق المالك يعجل خلافا لمالك ولو قال للمالك تركت حقى لك ولا تكلفني البيع هل عليه فيه الاجابة فيه وجهان." (١)

11. "العقد عليها وجاز أن تكون الاجرة دينا في الذمة ولولا أنها ملحقة بالموجودات لكان ذلك في معنى بيع الدين بالدين ويجب أن تكون الاجرة معلومة القدر والوصف كالثمن إذا كان في الذمة وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال " من استأجر أجيرا فليعطه اجره " قال اعمل كذا لارضيك أو اعطيك شيئا وما أشبه فسد العقد وإذا عمل استحق اجرة المثل ولو استأجر أجيرا بنفقته أو كسوته فسد خلافا لمالك وأحمد حيث قالا تجوز ويستحق الوسط ولابي حنيفة في المرضعة خاصة \* لنا القياس على عوض البيع والنكاح وان استأجر بقدر معلوم من الحنطة أو الشعير ووصفه كما يجب في السلم جاز أو بارطال من الخبز يبنى

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٧٤/١٢

<sup>(7)</sup> فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم (7)

وَفَرَّعُوا عَلَيْهِ أَنَّ الْجِنْسِيَّةَ لَا أَثَرَ لَمَا لِأَنَّ الْمَحَلَّ لَا أَثَرَ لَهُ وَالْحَنَفِيَّةُ جَعَلُوا الْجِنْسِيَّةَ وَصْفًا فِي الْعِلَّةِ فَفَرَّعُوا عَلَيْهِ أَنَّ الْجِنْسِيَّةَ وَحْدَهَا تُحَرِّمُ النَّسَاءَ فَلَا يَجُوزُ إسْلَامُ ثوب في ثوبين ومعنى المحل الْعِلَّةِ فَفَرَّعُوا عَلَيْهِ أَنَّ الْجِنْسِيَّةَ وَحْدَهَا تُحَرِّمُ النَّسَاءَ فَلَا يَجُوزُ إسْلَامُ ثوب في ثوبين ومعنى المحل ما يعين لِعَمَلِ الْعِلَّةِ وَلَا يُؤَيِّرُ فِي الْحُكْمِ ثُمُّ الْحَتَلَفَتْ الْمَرَاوِزَةُ هَلْ هِي مَحَلُّ أَوْ شَرْطُ فَاحْتَارَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْعَوَيهُ الْقُطْبُ أَنَّهُ اجْتَلَ الشَّرِيفُ الْمَرَاغِيُّ وَالْفَقِيهُ الْقُطْبُ أَنَّهَا شَرْطُ الْحَرَمَيْنِ وَالْعَوَلِيُ وَتِلْمِيذُهُ ابْنُ يَحْيَى أَنَّهَا حَلُّ وَاحْتَارَ الشَّرِيفُ الْمَرَاغِيُّ وَالْفَقِيهُ الْقُطْبُ أَنَّهُا شَرْطُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَوِيقُ وَالْفَقِيهُ الْقُطْبُ أَنَّهَا شَرْطُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَلَيْسَ تَحْتَ هَذَا الِا حْتِلَافِ كَبِيرُ طَائِلٍ وَمَنَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ وَصْفًا يَلْزَمُ إِفَادَتُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الرَّافِعِيُّ وَلَيْسَ تَحْتَ هَذَا الِا حْتِلَافِ كَبِيرُ طَائِلٍ وَمَنَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ وَصْفًا يَلْزَمُ إِفَادَتُهُ وَاللَّهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ وَصْفًا يَلْزَمُ إِفَادَتُهُ وَاللَّهُ أَلِي الْمَامُ الرَّافِعِيُّ وَلَيْسَ تَحْتَ هَذَا الْإِحْتِلَافِ كَبِيرُ طَائِلٍ وَمَنَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ وَصْفًا يَلْزَمُ إِفَادَتُهُ وَاللَّهُ الْعَلَمُ

\* وَالْغَزَالِيُّ قَدْ تَعَرَّضَ لِهِذَا الْمَنْعِ أَيْضًا فِي التَّحْصِينِ (قَاعِدَةٌ) الْعُقُودُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّقَابُضِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ (مِنْهَا) مَا يَجِبُ فِيهِ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِالاجماع وهو الصرف (ومنها) مالايجب بِالْإِجْمَاعِ كَبَيْعِ الْمَطْعُومَاتِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْعُرُوضِ بِالنَّقْدَيْنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (وَمِنْهَا) مَا يُشْتَرَطُ بِالْإِجْمَاعِ كَبَيْعِ الْمَطْعُومَاتِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْعُرُوضِ بِالنَّقْدَيْنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (وَمِنْهَا) مَا يُشْتَرَطُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَهُو بَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ (وَمِنْهَا) مَا يُشْتَرَطُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَد خِلَافًا لِهَالِكٍ وَلَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ فِيهِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَة خِلَافًا لِهَالِكٍ وَلَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ فِيهِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ وَاللّهُ أَعلَم

(1) ".\*

رمار الله الشّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ خِلَاقًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً لَهُ حَرُمُ وَمَّسَكَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْعَادَةَ الْحَاصَةَ لَا تُنزَّلُ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ كَمَا لَوْ نَكَحَ مَنْ عَادَتُهُ الطَّلَاقُ وَمَّسَكَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْعَادَةَ الْحَاصَةَ لَا تُنزَّلُ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ كَمَا لَوْ نَكَحَ مَنْ عَادَتُهُ الطَّلَاقُ فِي الْعَقْدِ وَكَذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَقْصُودًا أَوْ غَيْرُ مَقْصُودٍ حَتَّى قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَغَيْرُهُ إِذَاكَانَ مَعَهُ دِينَارٌ وَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ بِدِينَارٍ وَسُدُسٍ أَوْ مَقْصُودٍ حَتَّى قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَغَيْرُهُ إِذَاكَانَ مَعَهُ دِينَارٌ وَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ بِدِينَارٍ وَسُدُسٍ أَوْ اللَّيْرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوْضَيْنِ وَيَتَحَايَرا ثُمَّ يَشَتَرِي مِنْهُ اللَّيْرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوْضَيْنِ وَيَتَحَايَرا ثُمَّ يَسْتَرِي مِنْهُ اللَّيْرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوْضَيْنِ وَيَتَحَايَرا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ اللَّيْرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوْضَيْنِ وَيَتَحَايَرا ثُمَّ يَسْتَرِي مِنْهُ اللَّيْرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوْضَيْنِ وَيَتَحَايَرا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ اللَّيْرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوْضَيْنِ وَيَتَحَايَرا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ اللَّيْرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا وَتَفَوَّقًا وَتَخَايَرا وَسُدُسَارًا وَسُدُسَا أَوْ مَا يَزِيدُ فَالَ الْأَصْحَابُ وَإِذَا أَرَادَ بَيْعَ صِحَاحٍ مِمُّكَسَرَةٍ أَكْثَرَ اللَّيْرَاهِمِ اللَّيْرَاهِمِ اللَّالَةِ عِلَى فَاللَّهُ وَلَوْ كَانَ الشَّرَاهِمِ أَوْ اللَّيْرِ اللَّيْ وَيَعْرُولُ ذَلِكَ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَرْوَمُ اللَّيْرِ فَالِكَ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَرْوَلُ كَالَقَةِ الثَّلَاقَةِ وَلَوْكَانَ الْعَلْمُ اللَّالَوْمُ وَلُولُ كَانَ الْعَقْدُ الْأَوْفُ كَالَةً اللَّالَةِ وَلَوْكَ الْمُعَلِّلُ اللْعَلْقَةِ الْأَوْفُ الْحَلَاقُ وَيَلُولُ الْمُعَلِّ أَوْ مُؤَولًا اللَّيْوَالِ الرِبَا جَازَ أَيْضَا مِنْ غَيْرٍ فَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ الْأَوْلُ كَالَا الْوَلَا الْعَلَالَةِ اللَّيَالِقَ الْمُؤَالُ الْوَلَا الْعَلْلُولُ اللَّالُولُ الْوَلِلَ الْمُعَلِّلُ اللْعَلْمُ اللَّالِ اللْعَلْلُولُ الْفَالُ اللَّالُولُ الْعَلْمُ الْ

<sup>(</sup>١) المجموع شرح المهذب، النووي ٢٠/١٠

فَيَجُوزُ أَن يبيع الشي إِلَى أَجَلٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ السِّلَعِ إِلَى أَجَلٍ وَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْ الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَقَلَّ مِنْ الثَّمَنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ دَيْنٍ وَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِيهَا الْبَائِعُ بِأَقَلَّ مِنْ الثَّمَنِ وَزَعَمَ أَوْ نَقْدٍ لِأَهَّا بَيْعَةُ غَيْرُ الْبَيْعَةِ الْأُولَى وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَشْتَرِيهَا الْبَائِعُ بِأَقَلَّ مِنْ الثَّمَنِ وَزَعَمَ أَوْ نَقْدٍ لِأَهَّا بَيْعَةُ غَيْرُ الْبَيْعَةِ الْأُولَى وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَشْتَرِيهَا الْبَائِعُ بِأَقَلَّ مِنْ الثَّمَنِ وَزَعَمَ أَنْ الْقِيَاسَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزُ وَلَكِنَّهُ زَعَمَ تَتَبُّعَ الْأَثَرِ وَخَمُودٌ مِنْهُ أَنْ يَتْبَعَ الْأَثَرِ الصَّحِيحَ فَلَمَّا مَنَا الْقَيَاسَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزُ وَلَكِنَّهُ زَعَمَ تَتَبُّعَ الْأَثَرِ وَخَمُمُودٌ مِنْهُ أَنْ يَتْبَعَ الْأَثَرِ الصَّحِيحَ فَلَمَّا مِنْ الْتَقْرَ الصَّحِيحَ فَلَمَّا مِنْ الْمَرَأَةِ إِي السَّفَرِ مَعْمُودٌ مِنْهُ أَنْ يَتْبَعَ الْمَرَأَةِ أَي السَّفَرِ مَا اللَّهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَعَ بَعْلَى الْمَالُولَ لَكِيلَةً مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَعَ بَكُذا أُو كَذَا أُو كَذَا اللَّهُ اللَّهُ مَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَعَ بَكُذا أُو كذا." (١)

١١٩. "وَقَالَ غَيره يشق مِنْهَا مَا أَفْسَدَتْهُ الْخَمْرُ وَلَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا فِيهَا وَمَا لَا فَلَا صَوْنًا لِلْمَالِيَّةِ عَن الْفَسَادِ وَإِذَا قُلْنَا لَا تَفْسَدُ فَفِي النَّوَادِرِ تُغْسَلُ وَيُنْتَفَعْ بِهَا وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ الرَّائِحَةِ وَفِي مُخْتَصَر ابْن عَبْدِ الْحَكِمِ أُمَّا الرِّقَاقُ فَلَا يُنْتَفَعُ بِهَا وَأُمَّا الْقِلَالُ فَيُطْبَحُ فِيهَا الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ وَتُغْسَلُ وَيُنْتَفَعُ كِمَا وَفِي الْجَلَّابِ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمِ بَيْعُهَا مِنْ كَافِرٍ وَلَا مُسْلِمِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مُسْلِمِ إِنَّ الَّذِي حرم سربها حَرَّمَ ثَمَنَهَا وَمَنْ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ خَمْرٌ أُرِيقَتْ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَا يَتْبُتُ عَلَيْهَا وَإِنْ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ ثَمَنُ خَمْر فَلَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّ الاسلام يجب مَا قبله وَإِذا تبَايع نصرانيان خَمْرًا فَقْبِضَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِ التَّمَنِ فَلَهُ أَخْذُهُ لِأَنَّهُ دَيْنٌ مِنْ جُمْلَةِ دُيُونِهِ وَإِنْ أَسْلَمَ مُشْتَرِيهَا فَعَلَيْهِ دَفْعُ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ لِأَنَّهُ دِينٌ عَلَيْهِ وَإِنْ أَسْلَمَ الْبَائِعُ قبل قبض الْخمر فسح الْبَيْعُ وَرُدَّ الثَّمَنُ لِأَنَّهُ مَمَّنُوعٌ مِنَ التَّسْلِيمِ وَالْمَنْعِ الشَّرْعِيّ كالحسى فَيصير كَالْبيعِ الْمُسْتَحق قيل الْقَبْض وَإِنْ أَسْلَمَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبْضِ الْخَمْرِ فُسِخَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ لِتَعَذُّرِ الْقَبْضِ شرعا وَقد توقف فِيهَا مَالك مرّة وَقَالَ أَخَافُ أَنْ يُظْلَمَ الذِّمِّيُّ لِأَنَّ الْمَانِعَ لَيْسَ مِنْ قِبَلِهِ قَالَ غَيْرُهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ إِذَا أَسْلَمَا بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَن دُونَ الْمَثْمُونِ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْخَمْرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَإِنْ أَسْلَمَا بَعْدَ قَبْضِ الْخَمْرِ دُونَ ثَمَنِهَا قَالَ اللَّحْمِيُّ عَلَى قَوْلِ عَبْدِ الْمَلِكِ يَأْخُذُ الثَّمَنَ وَفِي الْجَلَّابِ وَإِذَا اشْتَرَى مُسْلِمٌ مَنْ نَصَرَانِيَّ خَمْرًا وَفَاتَتْ لَمْ يَدْفَعْ للْبَائِعِ شَيْئا لِأَنَّهُ مَمْنُوع من البيع الْمُسلم فَإِن قبض التّمن تصدق بِهِ تأديبا لَهُ السَّادِسُ فِي الْكِتَابِ أَكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَسَلَّفَ مِنْ ذَمِّيّ تَمَنَ خَمْرٍ أَوْ." (٢)

<sup>(</sup>١) المجموع شرح المهذب، النووي ١٤٩/١٠

<sup>(</sup>٢) الذخيرة للقرافي، القرافي ٢٠/٤

١٢٠. "وَلِأَنَّهُ رُوِيَ مِثْلَ لَبَنِهَا قَمْحًا فَطَرِيقُ الْجَمْعِ ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ يَتَعَيَّنُ التَّمْرُ لِسَائِرٍ الْبِلَادِ فَإِنْ حَلَبَهَا ثَالِثَةً وَقَدْ حَصَلَتِ الْخِبْرَةُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضًا لَا رَدَّ لَهُ وَلَا حُجَّةَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنُّهَا لِلِاحْتِبَارِ وَإِذَا رَدَّهَا لَمْ يَرُدَّ لَبَنَهَا وَإِنْ كَانَ قِيَاسًا بِغَيْرِ صَاع لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ لُوجُوب الصَّاع أُولا وَلَيْسَ للْبَائِع أَن يقلبها بِغَيْرِ لَبَنٍ وَصَاع قَالَ صَاحِبُ التَّنْبِيهَاتِ أَجَازَ سَحْنُونٌ أَحْذَهَا بِلَبَنِهَا وَجَعَلَهَا إِقَالَةً وَقِيلَ إِنَّمَا تَصِحُّ الْإِقَالَةُ إِذَا حَلَبَهَا بِالْحَضْرَةِ عِنْدَ الشِّرَاءِ حَيْثُ لَا يَتَوَلَّدُ لَبَنُّ وَعَلَى هَذَا لَا يُعْرَفُ أَنُّهَا مُصَرَّاةٌ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ وَقَالَ مُحَمَّدُ الْحَلْبَةُ الثَّانِيَةُ رِضًا خِلَافًا لِمَالِكٍ لِأَنَّهُ قَدْ يطن نَقْصَ اللَّبَنِ لِإخْتِلَافِ الرَّعْيِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالثَّالِثَةِ وَقَالَهُ شَ قَالَ اللَّحْمِيُّ إِذَا كَانَت جَمَلَة غنم احتلف هَلْ صَاعٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَعْرَضَ فِي هَذَا عَنِ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ فِي اللَّبَنِ أَوْ لِكُلِّ شَاةٍ صَاعٌ وَهُوَ الْأَصْوَبُ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ فِي شَاةٍ فَيَتَكَرَّرُ بِتَكُرُ لِلشَّاةِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ مُسَاوَاةُ الْبَدَلِ لِلْمُبْدَلِ خُولِفَ اللَّبَنُ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِ وَتَمْيِيزِهِ عَنْ لَبَنِ الْمُشْتَرِي أَمَّا عَدَدُ الشِّيَاهِ فَمُنْضَبِطٌ وَكَذَلِكَ الْإِبِلُ لِأَنَّ لَبَنَ الْإِبِلِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ فَلَبَنُ الْغَنَمِ أَحَقُ نَظَائِرُ قَالَ الْعَبْدِيُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فِي تِسْع مَسَائِلَ شَاةُ الْمُصَرَّاةِ وَالْحَالِفُ بِنَحْرِ وَلَدِهِ فَهَذَا وَاحِدٌ فِي الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَقِيلَ يَتَعَدَّدُ وَالْمُؤَخِّرُ قَضَاءَ رَمَضَانَ سَنَةً فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَة وَكَذَلِكَ السنون وَالْوَطْء فِي رَمَضَانَ مَرَّةً وَمَرَّاتٍ سَوَاءٌ إِذَا لَمْ يُكَفِّرْ وَالْيَمِينُ لَمَا كَفَارَّةٌ وَاحِدَةٌ وَكَذَلِكَ الْأَيْمَانُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَقَذْفُ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ يُوجِبُ حَدًّا وَاحِدًا وَقِيلَ يَتَعَدَّدُ وَالتَّطَيُّبُ مَرَّةً فِي الْحَجِّ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ وَكَذَلِكَ الْمَرَّاتُ وَالْحَالِفُ بِصَدَقَةِ مَالِهِ مَرَّةً عَلَيْهِ الثُّلُثُ وَكَذَلِكَ إِذَا كَرَّرَ الْخَلِفَ وَقِيلَ ثُلُثُ مَا." (١)

171. "غسالة أعْضَاء رَسُول الله [صلى الله عَلَيْهِ وَسلم] ، والأغلب أَثَّا كَانَت غسالة أَعْضَائِهِ وَإِلَّا لما فعل بَمَا الصَّحَابَة (مَا فعلوا، لِأَن) مَا يفضل من وضوئِهِ فِي الْإِنَاء مثل مَا يفضل من وضوئِهِ من الْبِئْر، فلولا كَانَ الَّذِي أخرجه بِلَال فضل وضوئِهِ لما فعلوا بِهِ مَا فعلوا، وَمَا ثَبت فِي حق غَيره إِلَّا أَن يقوم دَلِيل على وَمَا ثَبت فِي حق غَيره إِلَّا أَن يقوم دَلِيل على عَنْصِيصه بِهِ.

وَأَمَا مَا يَدِلَ عَلَى أَنِهُ غَيْرَ طَهُورٍ، خ<mark>َلَافًا لِمَالِك</mark> وَالشَّافِعِيّ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمِ فَذَلِك ترك الْأَوَّلِين

<sup>(</sup>١) الذخيرة للقرافي، القرافي ٦٧/٥

بجمعه ليتوضأ بِهِ مرّة بعد أُخْرَى عِنْد فقد المَاء مَعَ قلَّة الْمِيَاه فِي الحُجاز، وَاخْتِلَافهمْ فِيمَا إِذا وجد (مَا لَا يَكْفِيهِ) من المَاء لحدثه هل يجب اسْتِعْمَاله أم لَا؟ على قَوْلَيْنِ. (بَاب (الْوضُوء بالنبيذ))

كَانَ أَبُو حنيفَة رَضِي الله عَنهُ يَقُول: إِذا أَلقِي فِي المَاء تُمَيَّرَات تستحلب (عذوبة) المَاء حَتَّى صَار حلوا رَقِيقا (يسيل على الْأَعْضَاء) جَازَ الْوضُوء بِهِ عِنْد عدم المَاء محتجا فِي ذَلِك بِمَا روى:." (١)

17۲. "وهو المذهب، ولا أعلم فيه خلافا، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: ويحصل له أجره كاملا، خلافا لمالك رحمه الله؛ فإنه يشفع مع صغره لأمه لا لأبيه (١).

وما يخرج في الكفارة المطلقة غير مقيد بالشرع، بل بالعرف قدرًا أو نوعا من غير تقدير ولا تمليك، وهو قياس المذهب في الزوجة والأقارب والمملوك والضيف، والأجير المستأجر بطعامه، والإدام يجب إن كان يطعم أهله بإدام، وإلا فلا.

وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والغلاء، واليسار والإعسار وتختلف بالشتاء والصيف.

والواجبات المقدرات في الشرع على ثلاثة أنواع:

تارة: تقدر الصدقة الواجبة ولا يقدر من يعطاها كالزكاة.

وتارة يقدر المعطى، ولا يقدر المال كالكفارات، وتارة: يقدر هذا وهذا كفدية الأذى، وذلك لأن سبب وجوب الزكاة هو المال فقدر فيها المال الواجب.

وأما الكفارات فسببها فعل بدنه كالجماع واليمين والظهار فقدر فيها المعطى كما قدر العتق والصيام، وما يتعلق بالحج ففيه بدن، ومال، فعبادته بدنية ومالية فلهذا قدر فيه هذا وهذا (٢).

وإن أخرج القيمة أو غدى المساكين أو عشاهم لم يجزئه، وعنه: يجزئه إذا كان قدر الواجب. واختار الشيخ تقي الدين الأجزاء ولم يعتبر القدر الواجب، وهو

<sup>(</sup>١) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، الخزرجي المنبجي ١/١٥

. ( ۲7 / 7 ) ، ف ( 77 / 7 ) ، ف ( 1 / 7 ) .

(۲) اختیارات (۲۷۲، ۲۷۷) ، ف (۲/ ۳۲٦) .. " (۱)

١٢٣. "= الكتاب الثالث في البيوع وفيه اثنا عشر بابا =

الباب الأول في أركان البيع

وهي خمسة البائع والمشتري والثمن والمثمون واللفظ وما في معناه من قول أو فعل يقتضي الإيجاب والقبول فأما البائع والمشتري فيشترط في كل واحد منهما ثلاثة شروط (الأول) أن يكون مميزا تحرزا من المجنون والسكران والصغير الذي لا يعقل (الثابي) أن يكونا مالكين أو وكيلين لمالكين أو ناظرين عليهما فأما الشراء لأحد بغير إذنه أو البيع عليه كذلك فهو بيع الفضولي فينعقد ويتوقف على إذن ربه وقال الشافعي لا ينعقد (الثالث) أن يكونا طائعين فإن بيع المكره وشراءه باطلان وإذا أكره الرجل على غرم مال بغير حق فباع فيه شيئا من ماله لم يجز البيع وأخذ البائع ما باعه من المشتري دون ثمن ورجع المشتري بالثمن على الذي أكره البائع وسواء دفع الثمن إلى المكره أو المكره وليس من هذا غرم العمال ولا مكتري المكوس فإن بيعهم نافذ ولا رجوع لهم وإذا أكره المشتري البائع على البيع فهو كالغاصب في جميع أحكامه ويشترط في البائع أن يكون رشيدا فإن بيع السفيه والمحجور لا ينفذ وشراؤه موقوف على نظر وليه ولا يشترط الإسلام إلا في شراء العبد المسلم وفي شراء المصحف ومنع الشافعي أن يبع من ولد أعمى أو يشتري خلافا لمالك وأبي حنيفة وأما الثمن والمثمون فيشترط في كل واحد منهما أربعة شروط وهي أن يكون طاهرا منتفعا به معلوما مقدورا على تسليمه فقولنا طاهرا تحرزا من النجس فإنه لا يجوز بيعه كالخمر والخنزير واختلف في بيع العاج والزبل وفي بيع الزيت النجس فمنع في المشهور مطلقا وأجاز ابن وهب إذا بين واختلف في الاستصباح به في غير المساجد وقولنا منتفعا به تحرزا مما لا منفعة فيه كالخشاش والكلاب وقد اختلف في جواز بيع الكلاب للصيد والغنم." (٢)

17٤. "إلا إذا كان معينا مالكا أمر نفسه (الفصل الثالث) في شرطه وهو الحوز حسبما ذكرناه في الهبة فإن مات المحبس أو مرض أو أفلس قبل الحوز بطل التحبيس وكذلك إن

<sup>(</sup>١) المستدرك على مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٥/٨٤

<sup>(</sup>٢) القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي ص/١٦٣

سكن دارا قبل تمام عام أو أخذ غلة الأرض لنفسه بطل التحبيس ويجوز أن يقبض للكبير غيره مع حضوره بخلاف الهبة ويقبض الوالد لولده الصغير والوصى لمحجوره ويقبض صاحب الأحباس ما حبس على المساجد والمساكن وشبه ذلك ولا بد من معاينة البينة للحوز إذا كان المحبس عليه في غير ولاية المحبس أو كان في ولايته والحبس في دار سكناه أو قد جعل فيها متاعة فلا يصح إلا بالإخلاء والمعاينة وإذا عقد المحبس عليه أو الموهوب له في الملك المحبس أو الموهوب كراء أو نزل فيهما لعمارة فذلك حوز (الفصل الرابع) في مصرف الحبس بعد انقراض المحبس عليهم وذلك على ثلاثة أقسام (الأول) حبس على قوم معينين فإن ذكر لفظ الصدقة أو التحريم لم ترجع إليه أبدا وإن لم يذكرهما فإذا انقرضوا فاختلف قول مالك فقال أولا ترجع إلى المحبس إو إلى ورثته ثم قال لا ترجع إليه ولكن لأقرب الناس إليه (الثاني) حبس على محصورين غير معينين كأولاد فلان وأعقابهم (الثالث) حبس على غير محصورين ولا معينين كالمساكن فلا يرجع إليه باتفاق ويرجع إلى أقرب الناس إليه إن كان لم يعين له مصرفا فإن عين مصرفا لم تعد إلى غيره (الفصل الخامس) والأحباس بالنظر إلى بيعها على ثلاثة أقسام (الأول) المساجد فلا يحل بيعها أصلا بإجماع (الثاني) العقار لا يجوز بيعه إلا أن يكون مسجدا تحيط به دور محبسة فلا بأس أن يشتري منها ليوسع به والطريق كالمسجد في ذلك وقيل أن ذلك في مساجد الأمصار لا في مساجد القبائل وأجاز ربيعة بيع الربع المحيي إذا خرب ليعوض به آخر خلافا لمالك وأصحابه (الثالث) العروض والحيوان قال ابن القاسم إذا ذهبت منفعتها كالفرس يهرم والثوب يخلق بحيث لا ينتفع بهما جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله فإن لم تصل قيمته إلى كامل جعلت في نصيب من مثله وقال ابن الماجشون لا يباع أصلا (الفصل السادس) بقية أحكام المحبس فمنها أن المحبس إذا اشترط شيئا وجب الوفاء بشرطه والنظر في الأحباس إلى من قدمه المحبس فإن لم يقدم قدم القاضي ولا ينظر فيها المحبس فإن فعل بطل التحبيس وتبتني الرباع المحبسة من غلاتها فإن لم تكن فمن بيت المال فإن لم يكن تركت حتى تهلك ولا يلزم المحبس النفقة فيها وينفق على الفرس المحبس من بيت المال فإن لم يكن بيع واشتري بالثمن ما لا يحتاج إلى نفقة كالسلاح وقال ابن الماجشون لا يجوز بيع ذلك ولا يجوز نقض بنيان الحبس ولا تغييره وإذا انكسر منها جذع لم يجز بيعه

بل يستعمل في الحبس وكذلك النقض وقيل يباع ولا يناقل بالحبس وإن خرب ما حواليه." (١)

1. "يلتحف به ولا يفترشه ولا يصلي عليه ويكه للصبيان وأما ما سداه حرير ولحمته من غير فمكروه وأجازه قوم وحرمه قوم إلا الخز فيجوز اتباعا للسلف وأما ما فيه شيء من حرير فلا يجوز في المذهب وإنكان يسيرا واختلف في العلم في الثوب وفي اتخاذ الزر والطوق من حرير وقال ابن حبيب لا يستعمل ما بطن بحرير أو حشي به أو رقم به قال الباجي يريد إذا كان الحرير فيه كثيرا ولا بأس أن يخاط الثوب بالحرير وأجاز ابن القاسم أن يتخذ منه راية في أرض العدو وأجاز ابن الماجشون لباسه في الجهاد والصلاة به للترهيب به على العدو حلافا لمالك ويجوز لباسه لحمكمة وشبهها وكرهه مالك وقال ابن حبيب لا بأس أن يعلق ستر من حرير ويكره ستر الجدران إلا الكعبة (الفصل الثالث) في التختم ويحرم منه على الرجال ما كان من ذهب أو ما فيه ذهب ولو حبة بخلاف الفضة والأفضل الرابع) في الانتعال وكره مالك التختم في اليمين ولا بأس أن ينقش في الخاتم اسم الله (الفصل الرابع) في الانتعال ويستحب الابتداء باليمين في اللبس وباليساء في الخلع ولا يمشي أحد في نعل واحدة ولا يقف فيها إلا أن يكون الشيء الخفيف في حال كونه متشاغلا بإصلاح الأخرى وليلبسهما يقف فيها إلا أن يكون الشيء الخفيف في حال كونه متشاغلا بإصلاح الأخرى وليلبسهما جميعا وليخلعهما جميعا

الباب الثاني عشر في دخول الحمام

وهو لرجال دون النساء بعشرة شروط ((الأول)) أن يدخل وحده أو مع قوم يستترون ويتعمد أوقات الخلوة قلة الناس ((الثاني)) أن يستر عورته بإزار صفيق ((الثالث)) أن يستقبل الحائط لئلا يقع بصره على محظور ((الرابع)) أن يغير ما يرى برفق ((الخامس)) أن لا يمكن الدلاك من عورته من السرة إلى الركبة إلا امرأته ومملوكته ((السادس)) أن يدخله بنية التداوي والتطهر من الوسخ ((السابع)) أن يدخله بأجرة معلومة بشرط أو عادة ((الثامن)) أن يصب الماء على قدر حاجته ((التاسع)) أن يتذكر به جهنم ((العاشر) ٩ إن لم يقدر على دخوله وحده أن بكتريه به قوم يحفظون أدياغم وأما النساء فاختلف فيه دخولهن فقيل يمنعن من الحمام إلا من ضرورة كالمرض أو شدة البرد وشبه ذلك وقيل إنما منع حين لم يكن لهن حمامات

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي ص/٢٤٤

منفردة فأما مع انفرادهن دون الرجال فلا بأس ثم إذا دخلت فقيل تستر جميع جسدها وقال ابن رشد لا يلزمها من السر مع النساء إلا ما يلزم الرجل ستره من الرجال فإن النساء مع النساء كالرجال مع الرجال فرع لا بأس أن يتدلك في الحمام بالجلبان والفول وما أشبه ذلك من الطعام ويدهن بعض جسده بالزيت والسمن." (١)

١٨. "لَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِكَلَامِ النَّاسِ وَيَنْثُرَ الْمَاءَ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ لَطْمٍ وَالجُّلُوسُ فِي مَكَان مُرْتَفِعِ وَجَعْلُ الْإِنَاءِ الصَّغِيرِ عَلَى يَسَارِهِ وَالْكَبِيرِ الَّذِي يَغْتَرِفُ مِنْهُ عَلَى يَمِينِهِ، وَالجُّمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقُلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ وَتَسْمِيةُ اللّهِ تَعَالَى عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْمُصْمَضَةِ اللَّهُمَّ أَعِيّى عَلَى تِلاَوْوِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكُ وَشُكْرِكُ وَحُسْنِ عِبَادَتِكُ وَعِنْدَ الاِسْتِنْشَاقِ اللَّهُمَّ أَرْحِي اللَّهُمَّ أَعِيّى عَلَى تِلاَوْوِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكُ وَشُكْرِكُ وَحُسْنِ عِبَادَتِكُ وَعِنْدَ الإِسْتِنْشَاقِ اللَّهُمَّ أَرْحِيْ وَالْحَدِةُ النَّارِ وَعِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ اللَّهُمَّ بَيِّضُ وَجُهِي يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهُ وَتَسْوَدُ وَجُوهُ، وَعِنْدَ عَسْلِ يَدِهِ النَّهُمَّ أَعْظِنِي كِتَابِي بِيمِينِي وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا، وَتَسْوَدُ وَجُوهُ، وَعِنْدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللَّهُمَّ أَطِلِي عَصْلُ يَعِم لَلْهُمَّ أَعْظِنِي كِتَابِي بِيمِينِي وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا، وَتَعْدِي وَعِنْدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللَّهُمَّ أَطْلِي عَرْضُ وَعَنْدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللَّهُمَّ أَعْلِي عَرْشُكَ مَسْعِ وَعِنْدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللَّهُمَّ أَعْتِقُ رَقْبَتِي مِنْ النَّالِ اللَّهُمَّ أَطِلِّي عَرْشِكَ يَوْمَ لَا لَهُمْ أَعْتِقُ وَعَلَيْ مِنْ النَّهُمَّ الْعَوْلِ يَوْمَ لَوْ اللَّهُمَّ أَعْتِقُ رَقْبَتِي مِنْ النَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ النَّهُمَ اجْعَلْنِي مِنْ النَّهُمَ اجْعَلْنِي مِنْ النَّهُ عَلَيْ وَسُلَمَ وَعِنْدَ وَمُنْ عُضُورً وَيَعْلَى اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ النَّهُ عَلَيْ وَسَلَمَ وَعِنْدَ وَمُنْ عُولُ وَعُولِهِ مُنْ الْفُرَاغِ وَلَا لَيْقِصُ مَالُوهُ أَيْ فَا اللَّهُمُ الْمُعْلَقِينَ مِنْ الْمُونِهِ عَنْ مُذَا الْمُونِعِ وَعِنْدَ زَمْزَمَ، وَيُصَلِّي وَكُعتَيْنِ بَعْدَ الْفُولِعِ وَلَا يُنْقِصُ مَاؤُهُ أَيْ مَا وَضُولِهِ عَنْ مُذَا اللَّهُ عَلَى لَا لَمُوعِ وَعِنْدَ زَمْزَمَ، وَيُصَلِّي وَكُعتَيْنِ بَعْدَ الْفُرَاغِ وَلَا يُنْقِصُ مَاؤُهُ أَيْ مُنَا اللَّهُ عَنْ الْمُؤْهُ أَيْ مَا اللَّهُمُ الْمُؤَلِقِ وَعَنْدَ وَمُؤْهُ أَيْ مُ وَصُلُو وَصُوعِ وَعُنْدَ وَلَا يُنْقِصُ مُ مَا أَلُومُ الْ

وَمَكْرُوهَاتُهُ لَطْمُ الْوَجْهِ بِالْمَاءِ وَالْإِسْرَافُ فِيهِ وَتَثْلِيثُ الْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ وَلَا بَأْسَ بِالتَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَأَنَسٍ وَمَسْرُوقٍ وَالْحُسَنِ بْنِ عَلِيّ

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَيَنْقُضُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ مِنْهُ) أَيْ وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ خُرُوجُ نَجِسٍ فَدَحَلَ تَحْتَ

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي ص/٢٨٩

هَذِهِ الْكَلِمَةِ جَمِيعُ النَّوَاقِضِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا فِي نَفْسِهِ كَالدُّودَةِ مِنْ الدُّبُرِ؛ لِأَهَّا تَسْتَصْحِبُ شَيْئًا مِنْ النَّجَاسَةِ وَتِلْكَ هِيَ النَّاقِضَةُ لِلْوُضُوءِ فَصَدَقَ قَوْلُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ، وَهُوَ مُحْمَلٌ فَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّفْصِيلِ مِنْ بَيَانِ الْمَحْرَجِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهُ.

اعْلَمْ أَنَّ الْمَحْرَجَ عَلَى نَوْعَيْنِ سَبِيلَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، أَمَّا السَّبِيلَانِ فَحُرُوجُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُمَا نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ [النساء: ٣٤] وَهُوَ اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ الْمُطْمَئِنِ مِنْ الْأَرْضِ فَاسْتُعِيرَ لِمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ، فَيَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ، وَلِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – حِينَ سُئِلَ عَنْ الْخُدَثِ مَا يَخْرُجُ مِنْ السَّبِيلَيْنِ وَكَلِمَةُ مَا عَامَّةٌ تَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرهُ خِلَافًا لِمَعْتَادَ وَعَيْرهُ وَعَلِيمُ لِللّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمُعْتَادِ ، وَالحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلُونَاهُ وَمَا رَوَيْنَاهُ وَقُولُهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَالِكٍ – رَحِمَهُ اللّهُ – فِي غَيْرِ الْمُعْتَادِ ، وَالحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلُونَاهُ وَمَا رَوَيْنَاهُ وَقُولُهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَالِكِ حَرَمَهُ اللّهُ حَقْوَلُهُ بَعْرَوبُهُ وَمُ اللّهُ مِعْتَادٍ ، ثُمُّ حُرُوجُهُ يَكُونُ اللّهُ اللهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ الللهُ اللهُ وَلَوْ نَزَلَ إِلَى الْقُلْفَةِ انْتَقَضَ ، وَهُو بِالظُّهُورِ حَتَّى لَا يَنْتَقِضُ بِنُرُولِ الْبُولِ إِلَى قَصَبَةِ النَّكُورُ ، وَلَوْ نَزَلَ إِلَى الْقُلْفَةِ انْتَقَضَ ، وَهُو مُنُ اللهُ عَلَيْهُ إِلللهُ عَلَى مَا يَجِيءُ مُنَا إِلللهُ وَلَوْ اللهُ عَلَى مَا يَجِيءُ مُلَا وَلَا عَلَى مَا يَجِيءُ اللّهُ تَعَالَى وَإِنْ حَشَتْ الْمُرْأَةُ اللّهُ اللهُ تَعَالَى وَإِنْ حَشَتْ الْمُؤْلِ فَضُوءَ عَلَيْهَا خِلَافًا لِأَي يُوسُفَ وَانْ حَشَتْ الْمُؤْلِ فَالُوا لِلْ يَوْلُولُ الْمُؤْلِ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهَا خِلَافًا لِأَي يُوسُفَ وَانْ حَشَتْ الْمُؤْلِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهَا خِلَافًا لِأَي يُوسُفَ

وَذَكَرَ الْعَلَّامَةُ كَمَالُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ جِهَةِ الْآدَابِ اسْتِقَاءَ مَائِهِ بِنَفْسِهِ وَأَنْ يَمْلاً الْإِنَاءَ بَعْدَ فَرَاغِهِ اسْتِعْدَادًا لِصَلَاةٍ أُخْرَى، وَأَنْ لَا يُكَلِّمَ النَّاسَ فِي الْوُضُوءِ انْتَهَى. زَادُ الْفَقِيرِ (قَوْلُهُ وَأَنْ يَقُولُ عِنْدَ الْمَضْمَضَةِ اللَّهُمَّ أَعِنِي عَلَى تِلَاوَةِ ذِكْرِكِ إِلَى آخِرِهِ) ذَكَرَ النَّوَوِيُّ أَنَّ هَذِهِ

الْأَدْعِيَةَ مَأْثُورَةٌ عَنْ السَّلَفِ، وَلَيْسَتْ بِمَنْقُولَةٍ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - انْتَهَى

## [مَكْرُوهَات الْوُضُوء]

. (قَوْلُهُ وَلَا بَأْسَ بِالتَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ) وَبِهِ قَالَ مَالِكُ وَأَحْمَدُ انْتَهَى كَاكِيُّ، وَعَنْ الْحُلُوانِيِّ التَّجْفِيفُ قَبْلَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ بِالْمِنْدِيلِ لَا يُفْعَلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَرْكَ الْوَلَاءِ انْتَهَى كَاكِيُّ التَّجْفِيفُ

## [نَوَاقِض الْوُضُوء]

. (قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ وَيَنْقُضُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ) أَشَارَ بِالْخُرُوجِ إِلَى أَنَّ الْمَخْرَجَ لَا يَنْقُضُ، وَالْخُرُوجُ بِمُجَرَّدِ الظُّهُورِ فِي السَّبِيلَيْنِ وَفِي غَيْرِهِمَا بِالسَّيَلَانِ إِلَى مَوْضِع يَلْحَقْهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ انْتَهَى. (قَوْلُهُ النَّوَاقِضُ الْحَقِيقِيَّةُ) احْتِرَازًا عَنْ النَّوَاقِضِ الْحُكْمِيَّةِ كَالْنَّوْمِ وَالْإِغْمَاءِ وَالسُّكْرِ انْتَهَى. (قَوْلُهُ فَتِلْكَ هِيَ النَّاقِضَةُ لِلْوُضُوءِ) وَعَلَى هَذَا فَإِضَافَتُهُمْ النَّقْضَ إِلَى الدُّودَةِ بَجَازُ انْتَهَى. (قَوْلُهُ فَيَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ) كَالْحَصَاةِ وَالدُّودَةِ وَالْمُعْتَادُ قَدْ لَا يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ كَالْبَوْلِ وَالدَّم وَدَم الِاسْتِحَاضَةِ، وَلَفْظُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةَ يَتَنَاوَلُ الجَّمِيعَ. (قَوْلُهُ وَلَوْ نَزَلَ إِلَى الْقُلْفَةِ) قَالَ الْكَمَالُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَإِلَى الْقُلْفَةِ فِيهِ خِلَافٌ وَالصَّحِيحُ النَّقْضُ فِيهِ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّجْنِيس؛ لِأَنَّ هَذَا عِمْنِلَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا حَرَجَ مِنْ فَرْجِهَا بَوْلٌ وَلَمْ يَظْهَرْ (فَوْلُهُ بِابْتِلَالِ خَارِجِهِ) وَلَوْ نَفَذَ إِلَى طَاقٍ وَلَمْ يَنْفُذْ إِلَى الْآخَرِ نَقَضَ انْتَهَى كَاكِئٌ. (فَوْلُهُ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهَا) فَلَوْ أَخْرَجَتْهُ وَعَلَيْهِ بَلَّةٌ كَانَ حَدَثًا حَالَةَ الْإِخْرَاجِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقُطْنَةُ فِي الشَّفَتَيْنِ نَقَضَ انْتَهَى كَاكِيٌّ. (قَوْلُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ وَيَنْقُضُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ النَّاقِضَ هُوَ الْخُرُوجُ لَا الْخَارِجُ النَّجِسُ وَعِبَارَتُهُ فِي الْوَافِي وَيَنْقُضُهُ مَا خَرَجَ مِنْ السَّبِيلَيْنِ وَهِيَ كَمَا تَرَى صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ النَّاقِضَ هُوَ الْخَارِجُ النَّجِسُ، وَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْمُسْتَصْفَى عِنْدَ قَوْلِهِ فِي النَّافِع وَالدَّهُ وَالْقَيْحُ إِذَا خَرَجَا مِنْ الْبَدَنِ شُرِطَ الْخُرُوجُ؛ لِأَنَّ نَفْسَ النَّجَاسَةِ غَيْرُ نَاقِضٍ مَا لَمْ تُوصَفْ بِالْخُرُوجِ إِذْ لَوْ كَانَ نَفْسُهَا نَاقِضًا لَمَا حَصَلَتْ الطَّهَارَةُ لِشَخْصِ مَا. " (١) ١٢٧. "وَرَدَ حَدِيثُ عَائِشَةً - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي اغْتِسَالِهَا مَعَ النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْإِنَاءِ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَعْضَائِهِ

V/1 تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين V/1

أَفْسَدَهُ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ فَكَذَا هُنَا؛ لِأَنَّ وُقُوعَ الدَّلْوِ فِي الْبِئْرِ يَكْثُرُ، وَالْجِنَابَةُ تَكْثُرُ أَيْضًا فَلَوْ اغْسَدَهُ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ فَكَذَا هُنَا؛ لِأَنَّ وُقُوعَ الدَّلْوِ فِي الْبِئْرِ يَكْثُرُ، وَالْجُنَابَةُ تَكْثُرُ أَيْضًا فَلَوْ اغْسَلُوا لِإِخْرَاجِ الدَّلْوِ كُلَّمَا وَقَعَ يُحْرَجُونَ وَلَوْ تَوَضَّأَ الصَّبِيُّ يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا.

وَلُو غَسَلَ الطَّاهِرُ شَيْقًا مِنْ بَدَنِهِ غَيْرَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ كَالْفَخِذِ وَالْجُنْبِ بِنِيَّةِ الْقُرْبَةِ قِيلَ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا، وَأَمَّا وَقْتُ ثُبُوتِ حُكْمِ الإسْتِعْمَالِ فَقَدْ مُسْتَعْمَلًا كَأْعُونِ حُكْمِ الإسْتِعْمَالِ فَقَدْ دَكَرَ كَثِيرٌ مِنْ الْمَشَايِخِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا حَتَّى يَسْتَقِرَّ فِي مَكَان، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ أَرْضًا أَوْ إِنَاءً أَوْ كَفَّ الْمُتَوَضِّيْ، وَهُو قَوْلُ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ، وَقَالُوا لِأَنَّهُ لَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَا بَقِي فِي مَكِن مِنْ عُضْوٍ فَاحْدَ الْمَاءَ مِنْهُ أَيْ مِن ذَلِكَ الْمُوضِوِ فَعْسَلَ بِهِ اللَّمْعَةَ جَازَ وَلَا يَجُوزُ بِمَا أَحْدَهُ مِنْ عُضْوٍ آحَرَ فِي الْوْضُوءِ بِخِلافِ الْجُنَابَةِ بُعُوزُ أَنْ يَسْتَوْعِبَهَا بِهِ اللَّمْعَةَ جَازَ وَلَا يَجُوزُ بَمَا أَيْعَ عُضْوٍ كَانَ فِي الْمُوضُوءِ بِخِلافِ الْجُنَابَةِ بُعُوزُ الْمُسْعَمِلُو بَغِيكَ الْجُنَابَةِ وَعَيْرَهِ وَلَا صَرُورَةً وَلَا صَرُورَةً بَعْدَهُ وَلا يَعُورُ الْمُسْعَمِ مِنَ الْبَلَةِ بَعْدَ اللهَ عَلَمَ اللهَ عَمْ اللهُ وَعِيهِ الْمَعْمَوي وَعَلَى الصَّحِيحِ إِنَّا الْعُضُو يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ سُقُوطَ حَكْمِ الْجَنَابَةِ عَصْو وَاحِدٍ فِيهَا وَمِنْ أَي عُصْوٍ كَانَ فِي الْجُنَابَةِ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْعِبَهَا بِهِ لِلْمَنْ اللهَ عَلَى الْعَنْوَ وَلَا صَرُورَةَ وَلَا صَرُورَةَ وَلَا صَرُورَةَ بَعْدَهُ وَلَا يَعُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُعْمَلُو فَعِنْ الْمُعْمَلُو فَعَنْ الْمَعْمَلُوهِ وَعَلَى الصَّحِيحِ إِنَّا يَعْمَلُومَ الْمُعْتَولُ فِي رَوايَةٍ فَلَا أَنْ مَنْتُعُمَلُ فِي الْمُعْرَودِ وَلَا صَرُورَةَ وَلَا صَرُورَةً وَلَا صَرُورَةً وَلَا صَرُورَةً وَلا عَبُولُ اللهُ لَعْمُولُ وَلَا عَمْرَهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَعَنْ وَعَيْرَةٍ وَلَا الْمُعْمَلُومَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَعَيْدَ كُلَاهُمُ الللهُ فَعِيْدَ أَلِي عَلَى الْمُعْلَى اللهُ عَلَى الْمُعْمَلُومَ الْمُعْلَى اللّهُ وَعَلَى اللّهُ عَلَى الْمُولُولُ عَلَى اللّهُ الْمُعْرَاقُ وَاللّهُ الْمُعْمَلُومَا وَالْمُعَلِي عَلَامَةً الْمُعْرُولُ عَلَامَةً الْعَلَى الللّهُ وَعَلَى الللّهُ عَلَامَةً اللّهُ الْمُعْ

وَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ إِنَّ الرَّجُلَ طَاهِرٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الصَّبِ وَكَذَا الْمَاءُ لِعَدَمِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ، وَهِي شَرْطُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِنَّ الرَّجُلَ بِحَالِهِ لِعَدَمِ الصَّبِ وَهُوَ عَنْدَهُ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِنَّ الرَّجُلَ بِحَالِهِ لِعَدَمِ الصَّبِ وَهُو شَرْطٌ عِنْدَهُ وَكَذَا الْمَاءُ بِحَالِهِ لِعَدَمِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ وَإِزَالَةِ الْحَدَثِ وَلاَ بِي حَنِيفَةً أَنَّ الْمَاءَ نَجِسٌ بِإِسْقَاطِ الْفَرْضِ عَنْ الْبَعْضِ بِأَوَّلِ الْمُلَاقَاةِ، وَالرَّجُلُ نَجِسٌ لِبَقَاءِ الْحُدَثِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ أَوْ لِنَجَاسَةِ الْفَرْضِ عَنْ الْبَعْضِ بِأَوَّلِ الْمُلَاقَاةِ، وَالرَّجُلُ نَجِسٌ لِبَقَاءِ الْحُدَثِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ أَوْ لِنَجَاسَةِ الْفَرْضِ عَنْ الْبَعْضِ بِأَوَّلِ الْمُلَاقَاةِ، وَالرَّجُلُ خَبِسٌ لِبَقَاءِ الْحُدَثِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ أَوْ لِنَجَاسَةِ الْمُسْتَعْمَلِ عَلَى احْتِلَافِ الْأَقَاوِيلِ وَعَنْهُ أَنَّ الرَّاجُلِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْمَاءِ لَا لَا الْمَاءِ لَلْ الْمُعَمَلِ عَلَى الْجَلِلُو وَعُنْهُ أَنَّ الرَّوانِاتِ عَنْهُ.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَكُلُّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» وَأَيُّ نَكِرَةٌ يُرَادُ كِمَا جُزْءُ

مَا تُضَافُ إلَيْهِ وَقَدْ وُصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ فَتَعُمُّ مَا يُؤْكُلُ لَحُمُهُ وَمَا لَا يُؤْكُلُ وَفِي الْفِيلِ خِلَافُ مُعَمَّدٍ. وَقَوْلُهُ: طَهُرَ يُفِيدُ طَهَارَةَ بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ فَيَكُونُ حُجَّةً عَلَى مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ يَطْهُرُ ظَاهِرُهُ كُمَّدٍ. وَقَوْلُهُ: طَهُرَ يُفِيدُ طَهَارَةَ بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ فَيَكُونُ حُجَّةً عَلَى مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ يَطْهُرُ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ حَتَّى لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَلَا الْوُضُوءُ مِنْهُ عِنْدَهُ، وَجَعُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ كُلُ دُونَ بَاطِنِهِ حَتَّى لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَلَا الْوُضُوءُ مِنْهُ عِنْدَهُ، وَجَعُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ كُلُ إِهِ الْمَعْرِةِ الْمَعْرَاقِ لَا يَعْتَمِلُ الدِّبَاغَ مِثْلُ جِلْدِ الْحَيَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْفَأْرَةِ لَا يَطْهُرُ بِالدِّبَاغَ كَاللَّحْمِ وَعَنْ وَالْفَأْرَةِ لَا يَطْهُرُ بِالدِّبَاغُ كَاللَّحْمِ وَعَنْ

\_\_\_\_\_Qالْمَاءِ عَلَى يَدِهِ مِنْ الْكَبِيرِ فَيُضْطُرُ إِلَى الْإِدْ حَالِ. اه. كَافِي (قَوْلُهُ فَلَوْ اغْتَسَلُوا لِإِحْرَاحِ اللَّلْهِ كُلَّمَا وَقَعَ إِلَى آخِرِهِ) قَالَ فِي الْكَافِي: وَإِثَمَا لَمْ يَحْكُمْ مُحَمَّدٌ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ الْبِيْرِ لِلصَّرُورَةِ فَإِخَمُ لُو جَاءُوا بَمَنْ يَطْلُبُ دَلْوَهُمْ لَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يُكَلِّفُوهُ بِالِاغْتِسَالِ أَوَّلَا اللَّهُ الْبِيْرِ لِلصَّرُورَةِ فَإِخَمُ لَوَ جَاءُوا بَمَنْ يَطْلُبُ دَلْوَهُمْ لَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يُكَلِّفُوهُ بِالِاغْتِسَالِ أَوَّلَا المُسْتَعْمَلُ (فَوْلُهُ بِمَا جَرَى عَلَى الْعُضُو اللَّهِ الْبَاقِية فِي الْكَفِّ مَاءٌ مُسْتَعْمَلُ بَلُ الْمُسْتَعْمَلُ اللَّهُ إِلَيْ الْمُسْتَعْمَلُ اللَّهُ اللهِ عَلَى الْخُنْوِ وَمَسْأَلَةُ الْبِيْرِ تُضْبَطُ فِيهَا بِحُرُوفِ جحط اه ع (فَوْلُهُ لِطَلَبِ الدَّلُو) فَيَّدَ بِهِ إِذْ لَوْ انْعَمَسَ لِلاغْتِسَالِ الْمُؤْرِةُ وَكَذَا الْمَاءُ الْمُرادُ مِنْ الْجُنُبِ النَّذِي لَيْسَ فِي بَدَنِهِ جَاسَةٌ مِنْ الْمَيْقِ وَغَيْرِهِ. اه. الْمُؤْرِةُ وَكَذَا الْمَاءُ الْمُرادُ مِنْ الْجُنُبِ النَّذِي لَيْسَ فِي بَدَنِهِ جَاسَةٌ مِنْ الْمَنِيِّ وَغَيْرِهِ. اه. مَرُوحِي كَاكِيِّ (فَوْلُهُ وَكَذَا الْمَاءُ) أَيْ طَاهِرٌ طَهُورٌ، وَإِلَّا فَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ طَاهِرٌ عِنْدَهُ. اه. سَرُوحِي كَاكِي (فَوْلُهُ وَكَذَا الْمَاءُ) أَيْ عَلَيْهِ الْقُرْبُقِ وَلَاهُ وَهُو الْوَايَاتِ) أَيْ لِلْقِيَاسِ وَقَالَ الْكَافِي (فَوْلُهُ وَهُو أَوْفَقُ الرِّوَايَاتِ) أَيْ لِلْقِيَاسِ وَقَالَ الْكَافِي وَلَالَهُ وَلَوْلُهُ وَهُو أَوْفَقُ الرِّوَايَاتِ) أَيْ لِلْقِيَاسِ وَقَالَ الْكَافِي وَلَالَهُ وَهُو أَوْفَقُ الرِّوَايَاتِ) أَيْ لِلْقَيَاسِ وَقَالَ الْكَافِي وَلِي الْمُسْتَعْمَلُ وَقُولُهُ وَهُو أَوْفَقُ الرِّوَايَاتِ) أَيْ لِلْقَيَاسِ وَقَالَ الْكَافِي وَلَالُهُ وَهُو أَوْفَقُ الرِّوَايَةُ وَلَوْلُهُ وَهُو أَوْفَقُ الرِوَايَاتِ) أَيْ لِللْمُونَةُ وَلَاهُ وَلَالًا لِلْمَاءُ الْمُ الْمُؤْوِقُ وَالْمُورُ وَالْمُولُ وَلَالُوهُ وَلَاهُ وَلَاهُ وَلَاهُ وَلَاهُ وَلَاهُ وَلَالًا لَالَهُ مُوا الْمُؤْوِلُ وَعُولُهُ وَالْمُولُولُهُ وَلَاهُ وَلَالْمُ الْمُؤْولُولُولُولُهُ لَالِلْهُ وَلِلْهُ وَلَالُولُولُهُ وَلَا

. (فَوْلُهُ فِي الْمَثْنِ وَكُلُّ إِهَابٍ) اسْمُ لِلْجِلْدِ الْغَيْرِ الْمَدْبُوغِ وَالْمُرَادُ إِهَابُ الْمَيْتَةِ؛ لِأَنَّ إِهَابَ الْمُدْكَاةِ طَاهِرٌ فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الدِّبَاغَةِ. اهد. يَحْيَى ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا هُوَ نَجِسُ الْعَيْنِ يَخْتَمِلُ أَنْ يَالِمُ الْعَيْنِ يَخْتَمِلُ أَنْ يَالِمُ الْعَيْنِ يَخْتَمِلُ أَنْ يَعْدَلُ الْمَيْتَةِ نَجِسُ الْأَسْآرِ: فَإِنَّ جِلْدَ الْمَيْتَةِ نَجِسُ الْأَسْآرِ: فَإِنَّ جِلْدَ الْمَيْتَةِ نَجِسُ الْأَسْآرِ: فَإِنَّ جِلْدَ الْمَيْتَةِ نَجِسُ الْعَيْنِ حَتَى لَمْ يَجُرُ بَيْعُهُ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَوْ كَانَ نَجِسًا بِالْمُجَاوِرَةِ لَجَازَ بَيْعُهُ كَالتَّوْبِ النَّجِسِ وَالدُّهْنِ النَّحِسِ وَالدُّهْنِ النَّجِسِ، ثُمُّ الدِّبَاغُ أَثَرَ فِيهِ وَطُهْرَهُ كَتَخْلِيلِ الْخَمْرِ فَعُلِمَ أَنَّ مَا هُو نَجِسُ الْعَيْنِ يَحْتَمِلُ التَّبَدُّلُ إِلَى الطَّهَارَةِ بِأَمْرٍ شَرْعِيِ اه.

(قَوْلُهُ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ») الحُدِيثَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ الْبُحَارِيِّ. اهد. كَاكِيُّ (قَوْلُهُ وَقَدْ وُصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ) أَيْ وَهِيَ الدِّبَاغَةُ اه (قَوْلُهُ فَتَعُمُّ مَا يُؤْكُلُ لَخَمُهُ وَمَا لَا يُؤْكُلُ) ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَكِيَّةً أَوْ مَيْتَةً. اهد. رَازِيُّ خِلاقًا لِمَالِكٍ فِي جِلْدِ الْمَيْتَةِ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ» وَلِلشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكَلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُ وَالسَّلَامُ – «لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ» وَلِلشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكَلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُ وَالسَّلَامُ – «لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ» وَلِلشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكَلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُ وَلِا يَطْهُرًانِ بِالدِّبَاغِ وَالسَّلَامُ – «لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ» وَلِلشَّافِعِي فِي جِلْدِ الْكَلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُ فَلِا يَطْهُرُ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ جِلْدُ الْخِنْزِيرِ لَا يَنْدَبِغُ فَلَا يَطْهُرُ؛ لِأَنَّ شَعْرَهُ عَلِيظٌ يَنْبُثُ مِنْ لَحُمِ وَلِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ كَالْمُ وَلِي الْفِيلِ خِلَافُ مُعَرَّهُ عَلِيظٌ يَنْبُثُ مِنْ لَكِي وَالْمُعُورُ وَلِللَّ الْوَصُوءُ مِنْهُ وَالْمُورُ وَقِي الْفِيلِ خِلَافُ مُحَمَّدٍ) أَيْ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ نَجِسُ الْعَيْنِ. اهد. كَافِي (قَوْلُهُ وَفِي الْفِيلِ خِلَافُ مُحَمَّدٍ) أَيْ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ نَجِسُ الْعَيْنِ. اهد. (قَوْلُهُ وَفِي الْفِيلِ خِلَافُ مُحَمَّدٍ) أَيْ لِأَنَّةُ عِنْدَهُ مَعِلَ قُرْبَةً اهد." (1)

١٢٨. "تَحْرِيمَةً وقِيلَ: فَرَاغًا وقِيلَ فِيهِمَا جَمِيعًا، وقِيلَ بَحُوزُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَلَا بَحُوزُ فِي أَكْثَر، وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا لَا بَحُوزُ إلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إلَّا وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا لَا بَحُوزُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حِسْرٌ وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا غَرُ عَظِيمٌ كَدِجْلَةَ وَعَنْهُ أَنَّهُ لَا بَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حِسْرٌ وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِرَفْعِ الْجِسْرِ فِي بَغْدَادَ وَقْتَ الصَّلَاةِ لِتَكُونَ كَمِصْرَيْنِ.

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - (وَالسُّلُطَانُ أَوْ نَائِبُهُ) أَيْ شَرْطُ أَدَاثِهَا السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُصَلَّى، وَقَالَ الشَّافِعِيُ - رَحِمَهُ اللهُ -: لَا يُشْتَرَطُ لَمَا السُّلْطَانُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - صَلَّى بِالنَّاسِ الجُّمُعَةَ حِينَ كَانَ عُثْمَانُ مَحْصُورًا وَلِأَثْمَا فَرْضٌ فَلَا يُشْتَرَطُ لَمَا السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفُرائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا اسْتِحْفَافًا بِمَا وَلَهُ السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفُرَائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا اسْتِحْفَافًا بِمَا وَلَهُ السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفُرَائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا اسْتِحْفَافًا بِمَا وَلَهُ السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفُرَائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا السَّخُوفَ لَهُ إِلَى السُّلُطَانُ عَلَيْهِ الْمُنَازَعَةُ فِي التَّقُدِيمِ وَالتَّقَدُّمِ وَفِي أَدَائِهَا فِي أَوْلِ الْوَقْتِ أَوْ آخِرِهِ فَيلِيهَا السُّلُطَانُ قَطْعًا لِلْمُنَازَعَة وَتَسْكِينًا لِلْفِتْنَة وَحَدِيثُ عَلِيّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ السُّلُطَانُ قَطْعًا لِلْمُنَازَعَة وَتَسْكِينًا لِلْفِتْنَة وَحَدِيثُ عَلِيّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ اللَّالُ فَعْمُانَ فَلَا يَلْزُمُ حُجَّةٌ مَعَ الِاحْتِمَالِ.

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢٥/١

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَوَقْتُ الظُّهْرِ) أَيْ شَرْطُ أَدَائِهَا وَقْتَ الظُّهْرِ وَقَالَتْ الْحُنَابِلَةُ يَجُوزُ أَدَاؤُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ لِحَدِيثِ جَابِرِ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَة، ثُمَّ نَذْهَبُ إِلَى جِمَالِنَا فَنُرِيحُهَا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ» وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ قَالَ «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلُّ نَسْتَظِلُّ بِهِ » وَعَنْ سَهْل بْن سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ «مَا كُنَّا نُقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -> وَقَالَ أَبُو سُهَيْل ﴿إِنَّا كُنَّا نَرْجِعُ مِنْ الْجُمُعَةِ فَنُقِيلُ قَائِلَةَ الضُّحَى ﴾ وَلِأَنَّهَا عِيدٌ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ عِيدَانِ» فَتَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَنَا الْمَشَاهِيرُ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يُصَلِّيهَا بَعْدَ الزَّوَالِ» ، وَكَذَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ الْأَئِمَّةِ فَصَارَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ وَقْتَهَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَإِلَّا لَمَا أَحَّرُوهَا إِلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَحَدِيثُ جَابِرِ فِيهِ إِخْبَارٌ بِأَنَّ الصَّلَاةَ وَالرَّوَاحَ كَانَا حِينَ الزَّوَالِ لَا أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ قَبْلَهُ وَحَدِيثُ سَلَمَةَ مَعْنَاهُ لَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلُّ طَويلٌ بِحَيْثُ يَسْتَظِلُ بِهِ الْمَارُ ؛ لِأَنَّ حِيطَانَ الْمَدِينَةِ كَانَتْ قَصِيرَةً فَلَا يَظْهَرُ الظِّلُّ الَّذِي يَسْتَظِلُ بِهِ الْمَارُّ إِلَّا بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ وَمَعْنَى حَدِيثِ سَهْلِ وَأَبِي سُهَيْلِ أَهُّمْ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الْقَيْلُولَةَ وَالْغَدَاءَ إِلَى مَا بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَوْفًا مِنْ فَوَاتِ التَّبْكِيرِ إلَيْهَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (فَتَبْطُلُ بِحُرُوجِهِ) أَيْ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ شَرْطِهَا وَقْتُ الظُّهْرِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ الظُّهْرَ عَلَيْهَا لِاخْتِلَافِ الصَّلَاتَيْنِ

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَالْخُطْبَةُ قَبْلَهَا) أَيْ الْخُطْبَةُ قَبْلَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنْ شُرُوطِ أَدَائِهَا؛ لِأَنّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يُصَلِّهَا بِدُونِهَا فَكَانَتْ شَرْطًا إذْ الْأَصْلُ هُوَ الظُّهْرُ وَسُقُوطُهُ بِالْجُمُعَةِ خِلَافُ الْأَصْلُ وَمَا تَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ يُرَاعَى فِيهِ جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ خِلَافِ الْقِيَاسِ يُرَاعَى فِيهِ جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ

مِصْرٍ نَازِلَةٌ وَحَرَجُوا مِنْ الْمِصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَصَلَّى هِمْ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ إِنْ كَانُوا فِي فِنَاءِ الْمِصْرِ صَحَّ، وَإِنْ كَانُوا بَعِيدًا لَا وَكَذَا صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ. اه. .

(قَوْلُهُ وَالسُّلُطَانُ إِلَيْ قَالَ فِي الْعُيُونِ وَالِي مِصْ قَدْ مَاتَ وَلَمْ يَبْلُغْ مَوْتُهُ الْخَلِيفَةَ حَتَى مَضَتْ بِهِ الجُّمَعُ فَإِنْ صَلَّى بِهِمْ حَلِيفَةُ الْمَيِّتِ أَوْ صَاحِبُ شُرْطَةٍ أَوْ الْقَاضِي جَازَ؛ لِأَنَّهُ فَوَّضَ إلَيْهِمْ أَمْرَهُمْ اللَّهِ الْحَامَّةِ، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ الْعَامَّةُ عَلَى أَنْ يُقَدِّمُوا رَجُلًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِ حَلِيفَةِ الْمَيِّتِ أَوْ الْقَاضِي أَمْرَ الْعَامَّةِ، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ الْعَامَّةُ عَلَى أَنْ يُقَدِّمُوا رَجُلًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِ حَلِيفَةِ الْمَيِّتِ أَوْ الْقَاضِي وَلَا حَلِيفَةُ الْمَيِّتِ أَوْ الْقَاضِي وَلَا حَلِيفَةُ الْمَيِّتِ أَوْلَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ قَاضٍ وَلَا حَلِيفَةُ الْمَيِّتِ بَأَنْ كَانَ الْكُلُّ هُوَ الْمَيِّتُ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَلِيًّا – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – مَصُورٌ لَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – مَصُورٌ لَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – مَصُورٌ لَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – وَصِي الللهُ عَنْهُ وَبَعُوزُ حَلْفَ الْمُتَغَلِّبِ الَّذِي هُو عَنْهُ وَشَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامٌ إِلَى السُّلُطَانِ الْمُنْعَلِي اللهُ عَنْهُ وَبَعُونُ حَلْفَ الْمُعَنَاقِي اللهُ عَنْهُ وَمَعْورَ لَكُ اللهُ الْمُعَالِقِ أَنُو نَصْ وَ وَرَحِيَهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْعَنْفُ وَلَيْهَا عَلَى الْبُعْنِ فَعْمَ عَلَى النَّاسِ وَلَا تَقُولِيتِهَا لِعَرَضٍ مَعَ نَفَرٍ يَسِيرٍ فَيُفَوِّهُا عَلَى الْبَاقِينَ فَجُعِلَتْ إِلَى السُلُطَانِ لِيُسَتَوِي بَيْنَ النَّاسِ وَلَا تَقُوتِ بَعْضَهُمْ. اهد. . .

(قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ وَوَقْتُ الظُّهْرِ إِلَّى) وَقَالَ مَالِكُ تَصِحُّ وَقْتَ الْعَصْرِ. اه. أَقْطَعُ (قَوْلُهُ لِاخْتِلَافِ الصَّلَاتَيْنِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ اه ع.

(قَوْلُهُ فِي الْمَثْنِ وَالْخُطْبَةُ قَبْلَهَا إِلَىٰ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللّهِ ﴾ [الجمعة: ٩] وَالسَّعْيُ لَا يَجِبُ إِلَى مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَرُوِيَ أَنَّ النّبِيَّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَمَرَ بِاسْتِمَاعِهَا وَهَى عَنْ التَّشَاغُلِ عَنْهَا، وَهَذَا صِفَةُ الْوَاجِبِ. اه. أَقْطَعُ (قَوْلُهُ مِنْ شُرُوطِ أَدَائِهَا) أَيْ حَتَّى لَوْ صَلَّى عَنْ التَّشَاغُلِ عَنْهَا، وَهَذَا صِفَةُ الْوَاجِبِ. اه. أَقْطَعُ (قَوْلُهُ مِنْ شُرُوطِ أَدَائِهَا) أَيْ حَتَّى لَوْ صَلَّى عَنْ التَّشَاغُلِ عَنْهَا، وَهَذَا صِفَةُ الْوَاجِبِ. اه. عَيْنِيُّ، وَلَوْ خَطَبَ بَعْدَ مَا صَلَّى لَمْ يَجُزْ، اللهِ عَيْنِيُّ، وَلَوْ خَطَبَ بَعْدَ مَا صَلَّى لَمْ يَجُزْ، وَفِي الْعِيدِ لَوْ قَدَّمَ الْخُطْبَةِ أَوْ حَطَبُوا قَبْلَ الزَّوَالِ لَمْ يُجُونُ وَالْفَرْقُ أَنَّا نَعْتَبِرُ التَّغْيِيرَ بِالتَّرْكِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا؛ وَفِي الْعِيدِ لَوْ قَدَّمَ الْخُطْبَةَ، ثُمُّ صَلَّى يَجُونُ وَالْفَرْقُ أَنَّا نَعْتَبِرُ التَّغْيِيرَ بِالتَّرْكِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا؛

لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْخُطْبَةَ فِي الْجُمُعَةِ لَا يَجُوزُ فَكَذَا لَوْ غَيَّرَ مَوْضِعَهَا، وَلَوْ تَرَكَ الْخُطْبَةَ فِي الْعِيدِ يَجُوزُ فَكَذَا إِذَا غَيَّرَ مَوْضِعَهَا اهـ. " (١)

١٢٩. "قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - (وَشِرَاءُ قِنِّ يُعْتَقُ) أَيْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَى بِهَا عَبْدُ فَيُعْتَقُ خِلَافًا لِمَالِكِ مَنْ قَبْلُ وَالْحِيلَةُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَتَصَدَّقَ هِمَا عَلَى لِمَالِكِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَقَدْ بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وَالْحِيلَةُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَتَصَدَّقَ هِمَا عَلَى الْفَقِيرِ ثُوابُ هَذِهِ الْفَقِيرِ ثُوابُ هَذِهِ الْفَقِيرِ ثُوابُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ الصَّدَقَةِ وَيَحْصُلُ لِلْفَقِيرِ ثَوَابُ هَذِهِ الْقُرَبِ

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَأَصْلُهُ وَإِنْ عَلَا وَفَرْعُهُ وَإِنْ سَفَلَ وَزَوْجَتُهُ وَزَوْجُهَا وَعَبْدُهُ وَمُكَاتَبُهُ وَمُدَبَّرُهُ وَأُمُّ وَلَدِهِ) أَيْ لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى أُصُولِهِ وَهُمْ الْأَبَوَانِ وَالْأَجْدَادُ وَالْجِدَّاتُ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَإِنْ عَلَوْا وَلَا إِلَى فُرُوعِهِ وَهُمْ الْأَوْلَادُ وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ وَإِنْ سَفَلُوا إِلَى آخِر مَا ذُكِرَ لِأَنَّ بَيْنَ الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ اتِّصَالًا فِي الْمَنَافِعِ لِوُجُودِ الْإشْتِرَاكِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بَيْنَهُمْ عَادَةً وَكَذَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَلِهَذَا لَوْ شَهِدَ لَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ لِكَوْنِهَا شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهٍ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ التَّمْلِيكُ عَلَى الْكَمَالِ وَبِالدَّفْعِ إِلَى عَبْدِهِ وَمُدَبَّرِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فَلَمْ يُوجَدْ التَّمْلِيكُ وَهُوَ زُكْنٌ فِيهَا وَلَهُ حَقٌّ فِي كَسْبِ مُكَاتَبِهِ فَلَمْ يَتِمَّ التَّمْلِيكُ وَكَذَا جَمِيعُ الصَّدَقَاتِ كَالْكَفَّارَاتِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالنُّذُورِ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا لِهِؤُلَاءِ لِمَا ذَكَرْنَا بِخِلَافِ خُمُسِ الرِّكَازِ حَيْثُ يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَى أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَكُ فِيهِ إِلَّا الْفَقْرُ وَلِهَذَا لَوْ افْتَقَرَ هُوَ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ وَفِيمَا إِذَا دَفَعَتْ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا خِلَافُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ الشَّافِعِيّ لَهُمْ حَدِيثُ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ «قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتِ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ فَأَرَدْت أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ هُوَ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْت عَلَيْهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ زَوْجُك وَوَلَدُك أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْت عَلَيْهِمْ» . وَلاَّ بِي حَنِيفَةَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ الاِتِّصَالِ بَيْنَهُمَا وَلِهَذَا يُسْتَغْنَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَالِ الْآخَرِ عَادَةً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلا فَأَغْنَى ﴾ [الضحى: ٨] أَيْ بِمَالِ خَدِيجَةَ زَوْجِ النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ يُسْتَغْنَى بِمَالِمًا وَهِيَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا لَهُ شَيْءٌ فَمَا ظُنُّك بِالْمَرْأَةِ فَتَكُونُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْرِجْهُ عَنْ مِلْكِهَا وَحَدِيثُ زَيْنَبَ كَانَ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّع أَلَا تَرى أَنَّهُ - عَلَيْهِ

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢١٩/١

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ زَوْجُك وَوَلَدُك أَحَقُّ وَالْوَاجِبُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى الْوَلَدِ وَكَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيّ لَا تَجِبُ فِي الْحُلِيّ وَعِنْدَنَا لَا يَجِبُ كُلُّهُ وَهِيَ تَصَدَّقَتْ بِالْكُلِّ فَدَلَّ أَنَّمَا كَانَتْ تَطَوُّعًا وَرُوِيَ عَنْهَا أَنَّمَا «قَالَتْ لِرَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنِّي امْرَأَةٌ ذَاتُ صَنْعَةٍ أَبِيعُ مِنْهَا \_\_\_\_Qالْحَيّ لَا يَجُوزُ عَدَمُ الْجَوَازِ فِي الْمَيِّتِ مُطْلَقًا أَلَا تَرَى إِلَى تَخْصِيصِ الْحَيّ فِي حُكْمِ عَدَمِ الْجُوَازِ بِعَدَمِ الْإِذْنِ وَإِطْلَاقِهِ فِي الْمَيِّتِ وَقَدْ يُوَجَّهُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ تَمْلِيكًا لِلْمَدْيُونِ وَالتَّمْلِيكُ لَا يَقَعُ عِنْدَ أَمْرِهِ بَلْ عِنْدَ أَدَاءِ الْمَأْمُورِ وَقَبْضِ الدَّائِنِ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ الْمَدْيُونُ أَهْلًا لِلتَّمْلِيكِ لِمَوْتِهِ وَقَوْلُهُمْ الْمَيِّتُ يَبْقَى مِلْكُهُ فِيمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَازِهِ وَنَحْوهِ حَاصِلُهُ بَقَاؤُهُ بَعْدَ ابْتِدَاءِ تُبُوتِهِ حَالَ الْأَهْلِيَّةِ وَأَيْنَ هُوَ مِنْ حُدُوثِ مِلْكِهِ بِالتَّمْلِيكِ وَالتَّمَلُّكِ وَلا يَسْتَلْزِمُهُ، وَعَمَّا قُلْنَا يُشْكِلُ اسْتِرْدَادَ الْمُزَّكِّي عِنْدَ التَّصَادُقِ إِذَا وَقَعَ بِأَمْرِ الْمَدْيُونِ لِأَنَّ بِالدَّفْعِ وَقَعَ الْمِلْكُ لِلْفَقِيرِ بِالتَّمْلِيكِ وَقَبْضُ النَّائِبِ أَعْنِي الْفَقِيرَ وَعَدَمُ الدَّيْنِ فِي الْوَاقِعِ إِنَّمَا يَبْطُلُ بِهِ صَيْرُورَتَهُ قَابِضًا لِنَفْسِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ نِيَابَةً لَا التَّمْلِيكُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ مَلَكَ فَقِيرًا عَلَى ظَنَّ أَنَّهُ مَدْيُونٌ وَظُهُورُ عَدَمِهِ لَا يُؤَثِّرُ عَدَمُهُ بَعْدَ وُقُوعِهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَسْتَردَّ مِنْ الْفَقِيرِ إِذَا عَجَّلَ لَهُ الزَّكَاةَ ثُمَّ تُمَّ الْحُوْلُ وَلَمْ يَتِمَّ النِّصَابُ الْمُعَجَّلُ عَنْهُ لِزَوَالِ مِلْكِهِ بِالدَّفْعِ فَلَأَنْ لَا يَمْلِكَ الِاسْتِرْدَادَ هُنَا أَوْلَى بِخِلَافِ مَا إِذَا عَجَّلَ لِلسَّاعِي وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا حَيْثُ لَهُ أَنْ يَسْتَردَّ لِعَدَم زَوَالِ الْمِلْكِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَكَذَا مَا ذُكِرَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْفَتَاوَى وَلَوْ جَاءَ الْفَقِيرُ إِلَى الْمَالِكِ بِدَرَاهِمَ سَتُّوقَةٍ لِيَرُدَّهَا فَقَالَ الْمَالِكُ رُدَّ الْبَاقِيَ فَإِنَّهُ ظَهَرَ أَنَّ النِّصَابَ لَمْ يَكُنْ كَامِلًا وَلَا زَّكَاةَ عَلَىَّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ إِلَّا بِاحْتِيَارِ الْفَقِيرِ فَيَكُونَ هِبَةً مُبْتَدَأً مِنْ الْفَقِيرِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْفَقِيرُ صَبيًّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُ وَإِنْ رَضِيَ فَهُنَا أَوْلَى. اهـ.

(قَوْلُهُ وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ وَإِنْ سَفَلُوا) أَيْ وَلَا أَوْلَادُ بِنْتِهِ. اه. غَايَةٌ نَقْلًا عَنْ جَوَامِعِ الْفِقْهِ (قَوْلُهُ وَقُولُهُ وَهُولَهُ وَلَهُ الْفِطْرِ وَالنَّذُورُ) أَيْ وَجَزَاءُ قَتْلِ الصَّيْدِ. اه. غَايَةٌ (قَوْلُهُ وَلِهَذَا لَوْ افْتَقَرَ هُوَ إِلَى آخِرِهِ) أَيْ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَهُ. اه. فَتْحُ.

(فَوْلُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ) فَصَارَ الْأَصْلُ فِي الدَّفْعِ الْمُسْقِطِ كَوْنَهُ عَلَى وَجْهٍ تَنْقَطِعُ مَنْفَعَتُهُ عَنْ الدَّافِعِ ذَكُرُوا مَعْنَاهُ وَلَا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ آخَرَ وَهُوَ مَعَ قَبْضٍ مُعْتَبَرٍ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ دَفَعَ لِلصَّغِيرِ الْقَاقِلِ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ دَفَعَهَا الصَّبِيُّ إِلَى أَبِيهِ قَالُوا كَمَا لَوْ وَضَعَ زَكَاتَهُ الْفَقِيرِ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ دَفَعَهَا الصَّبِيُّ إِلَى أَبِيهِ قَالُوا كَمَا لَوْ وَضَعَ زَكَاتَهُ

عَلَى دُكَّانٍ فَجَاءَ الْفَقِيرُ وَقَبَضَهَا لَا يَجُوزُ فَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُقْبِضَهَا لَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْمُلْتَقِطُ يَقْبِضُ الْوَصِيُّ أَوْ مَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ مِنْ الْأَقَارِبِ أَوْ الْأَجَانِبِ الَّذِينَ يَعُولُونَهُ أَوْ الْمُلْتَقِطُ يَقْبِضُ الْوَصِيُّ أَوْ مَنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُرَاهِقًا أَوْ يَعْقِلُ الْقَبْضَ بِأَنْ كَانَ لَا يَرْمِي وَلَا يُخْدَعُ عَنْهُ يَجُوزُ وَلَوْ لِلَّقِيطِ وَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ مُرَاهِقًا أَوْ يَعْقِلُ الْقَبْضَ بِأَنْ كَانَ لَا يَرْمِي وَلَا يُخْدَعُ عَنْهُ يَجُوزُ وَلَوْ وَضَعَ الزَّكَاةَ عَلَى يَدِهِ فَانْتَهَبَهَا الْفُقَرَاءُ جَازَ وَكَذَا إِنْ سَقَطَ مَالُهُ مِنْ يَدِهِ فَرَفَعَهُ فَقِيرٌ فَرَضِيَ وَضَعَ الزَّكَاةَ عَلَى يَدِهِ فَانْتَهَبَهَا الْفُقَرَاءُ جَازَ وَكَذَا إِنْ سَقَطَ مَالُهُ مِنْ يَدِهِ فَرَفَعَهُ فَقِيرٌ فَرَضِيَ بِهِ جَازَ إِنْ كَانَ يَعْرِفُهُ وَالْمَالُ قَائِمٌ وَالدَّفْعُ إِلَى الْمَعْتُوهِ مُجْزِئٌ. اهـ. فَتْحُ.

(فَائِدَةٌ) قَالَ شَيْحُ الْإِسْلَامِ وَلَا يُعْطِي لِمُبَانِيهِ فِي الْعِدَّةِ بِوَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ وَلَا يُعْطِي الْوَلَدِ الرَّقِيقِ وَالرَّوْجَةِ الرَّقِيقِةِ كَذَلِكَ. اهـ. الْمَنْفِيَّ بِاللِّعَانِ وَلَا الْمَحْلُوقَ مِنْ مَائِهِ بِالرِّنَا وَقِيلَ فِي الْوَلَدِ الرَّقِيقِ وَالرَّوْجِةِ الرَّقِيقِةِ كَذَلِكَ. اهـ. كَاكِيُّ وَفِي فَتَاوَى رَشِيدِ الدِّينِ وَمَنْ زَيَ عِنْكُوحَةِ الْغَيْرِ وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَدَفَعَ الرَّوْجُ زَكَاةً مَالِهِ إِلَى هَذَا الْوَلَدِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ النَّسَبَ ثَابِتٌ مِنْ الزَّوْجِ بِالْإِجْمَاعِ وَالرَّانِي لَوْ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى وَلَدِ الْمَزْنِيَّةِ وَلِلْمَزْنِيَّةِ وَلِلْمَزْنِيَةِ وَلِلْمَزْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَزْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ مَعْرُوفً لِلْأَلِي وَلَى اللَّهُ لِيَّ وَلِي اللَّولِ وَالْمَولِي وَالْمَوْلِ وَالْمَالِي وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَولِ وَالْمَولِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِيَ وَلَوْ وَاللَّهُ مِنْ الْعَلَى وَلَا مَعْمَامِ وَلَمْ وَالْمَالِقِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَعُلَاهِ وَلَا لَكُولُو لِللَّالِمِي اللَّهُ وَالْمَالِقِي الرَّكَاةَ عَلَى الرَّكَاةَ عَلَى الرَّكَاةَ عَلَيْهِ وَالْمَالِي الللَّهُ وَلِي الرَّكَاة وَالْمَالِي الللَّهُ الللَّهُ وَالْمَلْقِ الللَّهُ وَالْمَالِقِي الللَّهُ وَالْمَلِي الللَّهُ وَالْمَلْفِي اللَّهُ وَالْمَلِي الللَّهُ وَالْمَلْمِي الللَّهُ وَالْمَلْمُ الللَّهُ وَالْمَلِي الللَّهُ وَلَا الللْمُولِ الللْمُولِي اللْمُعْمَامِ الللَّهُ وَالْمَالِمُ وَاللَّهُ وَالْمَالِمُ الللْمُولِ الْمُعْلِقُ الْمَلْمُ اللْمُعْمِي الللَّهُ

٠١٠. "وَهِيَ الْعِدَّةُ قَائِمَةٌ فِي الْأُولَى فَيُدَارُ الْحُكُمُ عَلَيْهِ وَلَا عِدَّةً فِي الثَّانِيَةِ فَانْعَدَمَتْ التُّهْمَةُ أَمْرٌ بَاطِنٌ وَلِمَذَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا وَدَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهَا وَالشَّهَادَةُ لَمَا، وَهَذَا لِأَنَّ التُّهْمَةَ أَمْرٌ بَاطِنٌ لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا فَيُدَارُ الْحُكُمُ عَلَى دَلِيلِهَا وَهِيَ الْعِدَّةُ كَمَا أُدِيرَ الْحُكُمُ عَلَى النِّكَاحِ وَالْقَرَابَةِ كَيَّ امْتَنَعَتْ بِهِمَا هَذِهِ الْأَحْكَامُ وَلِأَبِي حَنِيفَةً أَنَّهُ لَمَّا مَرِضَ وَالنِّكَاحُ قَائِمٌ حَقِيقَةً أَوْ ظَاهِرًا حَتَّى امْتَنَعَتْ بِهِمَا هَذِهِ الْأَحْكَامُ وَلِأَبِي حَنِيفَةً أَنَّهُ لَمَّا مَرِضَ وَالنِّكَاحُ قَائِمٌ حَقِيقَةً أَوْ ظَاهِرًا صَارَ مُتَّهُمًا بِالْإِقْرَارِ وَالْوَصِيَّةِ لَمَا؛ لِأَنْ الرَّوْجُيْنِ قَدْ يَتَّفِقَانِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالطَّلَاقِ وَانْقِضَاءِ مَا الْعِدَّةِ وَعَلَى سُؤَاهِمًا الطَّلَاقَ لِيَنْفَتِحَ بَابُ الْإِقْرَارِ وَالْوَصِيَّةِ لِيَحْصُلُ لَمَا بِهِ أَكْثَرُ مِنْ الْإِرْثِ فَتَرُدُ الْعِيْرِ فَلَا تَنْعَلَى سُؤَاهِمًا الطَّلَاقَ لِيَنْفَتِحَ بَابُ الْإِقْرَارِ وَالْوَصِيَّةِ لِيَحْصُلُ لَمَا بِهِ أَكْثَرُ مِنْ الْإِرْثِ فَتَرُدُ الْتَهُمُ وَعَلَى سُؤَاهِمَا الطَّلَاقَ فِي عَنْ وَالْمُ وَالْمَ عَلَى عَلَيْهِ النَّيْعِ وَكَالَ لَا تُمْمَةً فِي حَقِّ الرَّكَاةِ وَالتَّرَقُ بِ اللْمُعْمَةِ وَلَا تُمْمَةً فِي حَقِّهُ أَمْ مَا تَأْخُذُهُ لَهُ خُكُمُ الْمِيراثِ وَلَا تُمْمَةً فِي حَقِّهِ ثُمُّ مَا تَأْخُذُهُ لَهُ خُكُمُ الْمِيراثِ الْتُورَةَةِ فَلَا تَتَعَدَّاهُمْ وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ حَقُّ الشَّرْعِ وَلَا ثُمُّمَةً فِي حَقِّهِ ثُمُّ مَا تَأْخُذُهُ لَهُ خُكُمُ الْمِيراثِ

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٣٠١/١

حَتَّى إِذَا تَوَى بَعْضُ التَّرِكَةِ يَتْوِي عَلَى الْكُلِّ وَلَهُ حُكْمُ الدَّيْنِ حَتَّى كَانَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يُعْطُوهَا مِنْ غَيْرِ التَّرَكَةِ اعْتِبَارًا لِزَعْمِهَا.

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - (وَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قَدِمَ لِيَقْتُلَ بِقَوْدٍ أَوْ رَجْمٍ فَأَبَاكُمَا وَرِثَتْ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ، وَلَوْ مَحْصُورًا أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ لَا) وَأَصْلُهُ مَا مَرَّ أَنَّ امْرَأَةَ الْفَارِ تَرِثُ إِذَا مَا مَرَّ أَنَّ امْرَأَةَ الْفَارِ تَرِثُ إِذَا مَعْدُومَةً حُكْمًا كَمَا جُعِلَتْ الْقَرَابَةُ التَّابِتَةُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُثُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتْبَعَلَّقُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُثُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُثُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ مَعْدُومَةً عُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَتُعَلِّقُ حَكُمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حَكُمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَغُومُ بَكُولَ عَالِمَ بِتَكُلِيفٍ وَالَّذِي يَقُومُ بِحَوائِحِهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصِحَّاءُ وَإِنْ كَانَ يَقْدُرُ عَلَى الْقِيَامِ بِتَكْلِيفٍ وَالَّذِي يَقْضِي حَوَائِحِهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصِحَاءُ وَإِنْ كَانَ يَقْدُرُ عَلَى الْقِيَامِ بِتَكْلِيفٍ وَالَّذِي يَقْطِي وَالَا فَهُو مَريضَ فَلَا الْمَعْمَ وَيَعْمُ وَاتٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِعَيْرِهِ فَهُو صَحِيحٌ حُكْمًا وَإِلَّا فَهُو مَريضٌ ثَلَاتُ عَيْمًا وَإِلَّا فَهُو مَريضٌ

وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ قَضَاءِ حَوَائِجِهِ حَارِجَ الْبَيْتِ فَهُوَ مَرِيضٌ وَإِنْ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ كِمَا فِي الْبَيْتِ فَهُوَ مَرِيضٌ وَإِنْ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ كِمَا فِي الْبَيْتِ كَالْقِيَامِ لِلْبَوْلِ وَالْعَائِطِ وَقِيلَ الْمَرِيضُ الْبَيْتِ الْمَنْكُولِ وَالْعَائِطِ وَقِيلَ الْمَريضُ مَنْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَقُومَ إِلَّا أَنْ يُقِيمهُ غَيْرُهُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَّا أَنْ يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَاحْتَلَقُوا فِي الْمَسْلُولِ وَالْمَقْلُوجِ وَقَيلَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَّا أَنْ يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَاحْتَلَقُوا فِي الْمَسْلُولِ وَالْمَقْلُوجِ وَقَيلَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَّا أَنْ يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَاحْتَلَقُوا فِي الْمَسْلُولِ وَالْمَقْلُوجِ وَأَمْنَا لَهُومَ وَيلَا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَسْلُولِ وَالْمَقْلُوجِ وَالْمَقْوَا فِي الْمَسْلُولِ وَالْمَقْلُوجِ وَأَمْنَا لَهُومَ وَيلَا الْمُعْنَى وَهُو مَريضٌ وَإِلَّا فَهُو صَحِيحٌ وَقَالْ الْمِنْدُوائِيُّ إِنْ كَانَ يَزْدَادُ أَبَدًا فَهُو مَريضٌ وَإِلَّا فَهُو صَحِيحٌ وَقَدْ يَتْبُتُ هَذَا الْمَعْنَى وَهُو تَوجُهُ حَرْفِ مَنْ الْمُبَارِزَةِ وَالتَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ؛ وَهُو مَا ذُكِرَ مِنْ الْمُبَارِزَةِ وَالتَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ؛ وَهُو مَا ذُكِرَ مِنْ الْمُبَارِزَةِ وَالتَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ؛ لِأَنَ الْعَالِبَ فِيهِ الْمَتَلَابُ الْعَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ؛ لِأَنَّ الْحُصْرَ لِلْمُ الْعَدُو فِي الْمَنْوِي وَلَا الْمُعْلِي فَيْهِ السَّلَامَةُ؛ لِأَنَّ الْحُصْرَ لِلْمُ لِي الْمُعْلِي وَلَا لَمُعْلَى وَلَا الْمَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ؛ لِأَنَّ الْحُصْرَ لِلْمُ الْمُعْلِ فَيهِ السَّلَامَةُ؛ لِأَنَّ الْمُعْلِي وَلِي الْمُلِكِ فِيهِ الْمَالِكُ وَالْمَحْصُورُ وَالَّذِي فِي صَفِي الْقِتَالِ الْعَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ وَلَمْ وَالْمَحْصُورُ وَالَّذِي فِي صَفِي الْقِيلِا لِي الْمُعْلِي فِيهِ السَّلَامُ وَلَا الْمُعْلِي وَلِي الْمُعْلِي وَلِي الْمُعْلَى الْمُعْلِي وَلِي الْمُعْلِي وَلَيْ الْمُعْلِي وَلَا الْمُعْلَى وَلَمْ مُولَا لَالْمُعْلِي وَلَالْمُ لَا الْمُعْلِي وَلِي الْمُعْلِي وَالْمُ مَا الْمُعْلِي وَلَا الْمُعْلِي وَلَالْمُ وَالْمَعْمُ وَالْمَالِلُ ال

وَكَذَا الْمَنَعَةُ فَلَا يَثْبُثُ بِهِ حُكْمُ الْفِرَارِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ طَلَاقَ الْمُبَارِزِ كَطَلَاقِ الصَّحِيحِ وَمِنْ الْمَشَايِخِ مَنْ قَالَ إِذَا قَدِمَ لِلْقِصَاصِ لَا يَكُونُ فَارًّا؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ مَنْدُوبُ إلَيْهِ بِخِلَافِ مَا وَمِنْ الْمَشَايِخِ مَنْ قَالَ إِذَا قَدِمَ لِلْقِصَاصِ لَا يَكُونُ فَارًّا؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ مَنْدُوبُ إلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَدِمَ لِلرَّجْمِ وَعَلَى الْأَوَّلِ الِاعْتِمَادُ. وَقَوْلُهُ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا مَاتَ بِذَلِكَ السَّبَبِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ كَالْمَرِيضِ إِذَا قُتِلَ وَفِيهِ خِلَافٌ عِيسَى لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا مَاتَ بِذَلِكَ السَّبَبِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ كَالْمَرِيضِ إِذَا قُتِلَ وَفِيهِ خِلَافٌ عِيسَى

بْنِ أَبَانَ هُوَ يَقُولُ إِنَّ مَرَضَ الْمَوْتِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْمَوْتِ وَلَمَّا مَاتَ بِسَبَبٍ آخَرَ عَلِمْنَا أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ مَرَضَ الْمَوْتِ قُلْنَا الْمَوْتُ اتِّصَالُ مِرَضِهِ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ حَتَّى مَاتَ وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَوْتِ سَبَبَانِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ الْمَوْتَ وَأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَالِهِ، وَلِهَذِهِ الْمَسَائِلِ لِلْمَوْتِ سَبَبَانِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ الْمَوْتَ وَأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَالِهِ، وَلِهَذِهِ الْمَسَائِلِ لِلْمَوْتِ سَبَبَانِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ الْمَوْتَ وَأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَتَعَلَّقْ مِالِهِ، وَلِهَذِهِ الْمَسَائِلِ الْمَوْتَ وَأَنَّ رَاكِبُ السَّفِينَةِ وَالنَّازِلُ فِي الْمَسْبَعَةِ أَوْ فِي الْمُسْبَعَةِ أَوْ فِي الْمَسْبَعَةِ أَوْ فِي الْمَسْبَعَةِ أَوْ قِصَاصٍ وَمِثَنْ يَكُونُ فَارًّا رَاكِبُ السَّفِينَةِ إِذَا الْمُخِيفِ مِنْ عَدُوهِ وَالْمَحْبُوسُ لِيُقْتَلَ فِي حَدِّ أَوْ قِصَاصٍ وَمِثَنْ يَكُونُ فَارًّا رَاكِبُ السَّفِينَةِ إِذَا الْمُعْرَبُ وَبَقِيَ فِي فَمِهِ الْمُعْرَبُ وَبَقِي عَلَى لَوْح أَوْ افْتَرَسَهُ السَّبُعُ وَبَقِي فِي فَمِهِ

وَالْمَوْأَةُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكُوْنَا كَالرَّجُلِ حَتَّى لَوْ بَاشَرَتْ سَبَبَ الْفِرَاقِ مِنْ خِيَارِ الْبُلُوغِ وَالْعِتْقِ وَالنَّمْكِينِ مِنْ ابْنِ الرَّوْجِ وَالاِرْتِدَادِ وَخُو ذَلِكَ بَعْدَمَا حَصَلَ لَمَا مَا ذَكُوْنَا مِنْ الْمَرَضِ وَغَيْرِهِ وَالتَّهُمَ لِي الرَّوْجُ لِكَوْغِمَا فَارَّةً وَالْمُولُ لَا تَكُونُ فَارَّةً إِلَّا إِذَا جَاءَهَا الطَّلْقُ خِلَافًا لِمَالِكِ بَعْدَ مَا تَمَّ لَمُ اللَّهُ مُو يَقُولُ تَتَوَقَّعُ الْوِلَادَة فِي كُلِّ سَاعَةٍ قُلْنَا لَا يُحَافُ مِنْهُ الْهُلَاكُ قَبْلَ الطَّلْقِ مِن النَّافِي الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى اه وَكَتَبَ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ دَلِيلَ التُّهْمَةِ مَا نَصُهُ قَالَ الْأَثْقَانِيُ وَالْفَتْحُ وَاللَّهُمَةُ مَعْرُوفَةٌ وَيَجُوزُ فِي عَيْنِهَا السُّكُونُ وَالْفَتْحُ وَالْأَكْثَرُ الْفَتْحُ وَالسُّكُونُ حَسَنُ كَذَا قَالَ الْأَنْقَانِيُّ وَالْمُواضَعَةُ عِبَارَةٌ عَنْ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي الْمُقْتَصَدِ. (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ مَا لَا يَتَوَاضَعَانِ) قَالَ الْأَنْقَانِيُّ وَالْمُواضَعَةُ عِبَارَةٌ عَنْ عَبْارَةً عَنْ الشَّخْصَيْنِ رَأْيَهُمَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. .

(قَوْلُهُ وَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا إِنَّ) هَذَا لِبَيَانِ أَنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ غَيْرُ مُنْحَصِرٍ فِي الْمَرَضِ بَلْ كُلُّ شَيْءٍ يُقَرِّبُهُ إِلَى الْمُلَاكِ غَالِبًا فَهُو فِي مَعْنَى مَرَضِ الْمُوْتِ. اه. (قَوْلُهُ، وَلَوْ مَحْصُورًا) وَالْمَحْصُورُ الْمَحْبُوسُ يُقَالُ حَصَرْته أَحْصُرُهُ حَصْرًا إِذَا حَبَسْته. اه. أَتْقَانِيٌّ. (فَوْلُهُ وَإِنَّمَا يَتْبُتُ حُكْمُ الْفَرَارِ إِلَّ ) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَرَضَ الْمَوْتِ زَمَانَ تَعَلُّقِ حُكْمِ حَقِّ الْوَارِثِ بِمَالِ الْمُورِّثِ الْفِرَارِ إِلَّ ) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَرَضَ الْمَوْتِ زَمَانَ تَعَلُّقِ حُكْمِ حَقِّ الْوَارِثِ بِمَالِ الْمُورِّثِ فَالِبًا يَتُبُتُ فَتَرَقُهُ إِذَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ دَفْعًا لِلظُلْمِ وَالْعُدُوانِ ثُمَّ كُلُّ سَبَبٍ يَكُونُ الْمُلَلَّكُ فِيهِ غَالِبًا يَتُبُتُ عُكُمُ الْفَرَارِ فَيكُونُ الْمُلَلَّكُ فِيهِ عَالِبًا يَتُبُتُ كُمُ الْفَرَارِ فَيكُونُ الْمُلَلِكُ فِيهِ السَّلَامَةَ وَإِنْ حُكْمُ الْمَوْتِ وَمَا كَانَ الْعَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةَ وَإِنْ كُنُ الْمَوْتِ وَمَا كَانَ الْعَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةَ وَإِنْ كَانَ يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْمَرْضِ. (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَوْتُ الْمَوْتُ الْمُوتُ الْمَوْتُ الْمَوْتُ الْمَوْتُ الْمَوْتُ الْمُوتُ الْمَوْتُ الْمُولُولُ عَنْ أَلْمَوْتُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا الْمَوْتُ اللَّوالِيَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا. اه. أَتَقَانِيُّ. (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَوْتُ اتَّصَلَ بِمَرَضِهِ) إِنَّا أَطْلَقَ

عَلَيْهِ مَرَضًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ مَرَضٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْمَتْنِ نَزَلَتْ مَنْزِلَةَ الْمَرَضِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْمَتْنِ نَزَلَتْ مَنْزِلَةَ الْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْنُونَ بِهِ كُلَّ سَبَبٍ يَكُونُ الْهَلَاكُ فِيهِ غَالِبًا اه. .. " (١)

١٣١. "خِلَافًا لِرُفْرَ - رَحِمُهُ اللّهُ - وَقِي الْمَبْسُوطِ فِي رِوَايَةٍ أَبِي حَفْصٍ إِنْ كَانَ الْمَجْبُوبُ لَا يُنْزِلُ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَفَّ مَاؤُهُ فَهُوَ بِمِنْزِلَةِ الصَّبِيِّ أَوْ دُونَهُ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُفْضَاةً وَحَبِلَتْ مِنْ الثَّابِي حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ لِوُجُودِ الْوِقَاعِ فِي قُبُلِهَا وَلَوْ وَطِعَهَا فِي الْحُيْضِ أَوْ الْإِحْرَامِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ خِلَافًا لِلْمَالِكِ، وَلَوْ لَفَّ النِّهَاسِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ الْإِحْرَامِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ خِلَافًا لِلْمَالِكِ، وَلَوْ لَفَ قَضِيبَهُ بِحِرْقَةٍ فَجَامَعَهَا وَهِي لَا مَمْنُهُ مِنْ وُصُولِ حَرَارَةِ فَرْحِهَا إِلَى ذَكَرِهِ يُحِلُّهَا لِلْأَوَّلِ وَفِي فَتَاوَى الْوَبَرِيِّ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجِمَاعِ لَوْ أَوْلِجَ بِمُسَاعَدَةِ يَدِهِ لَا يُحِلُّهَا وَمِنْ لَطَائِفِ الْوَبَرِيِّ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجِمَاعِ لَوْ أَوْلِجَ بِمُسَاعَدَةِ يَدِهِ لَا يُحِلُّهَا وَمِنْ لَطَائِفِ الْوَبَيِّ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ اللَّذِي لَا يُعْلِقُ مِنْ عَبْدٍ صَغِيرٍ تَتَحَرَّكُ آلتُهُ ثُمُّ مَّلُوكُهُ بِسَبَبٍ مِنْ الْأَسْبَابِ بَعْدَ الْخَيْلِ فِيهِ أَنْ تُزَوَّجَ الْمُطَلَقَةُ مِنْ عَبْدٍ صَغِيرٍ تَتَحَرَّكُ آلَتُهُ ثُمَّ مَّلِكُهُ بِسَبَبٍ مِنْ الْأَسْبَابِ بَعْدَ وَكَانَتْ عَيْنَهُ أَلَى اللَّوْمُ النَّوْمُ النَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّهُمَّ النَّوْمُ اللَّهُ اللَّهُ لَكُونِ عَلَى اللَّهُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّهُ مُا اللَّهُ وَلَا لَهُ الرَّوْمُ الْوَلُ لَمُ الْكُولُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمَوْلُ لَهُ أَبَاللَهُ وَمُلَكِهَا الرَّوْمُ الْوَلُ لَمُ أَبُولُ لَمُ النَّوهُ مِنَا الرَّوْمُ الْمُؤْولُ لَمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ الْأَوْلُ لَمُ الْمَوالَ لَوْ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢٤٨/٢

وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَصِحُ النِّكَاحُ وَلَا تَحِلُ لِلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَوْقِيتٍ لِلنِّكَاحِ وَلَكِنَّهُ اسْتَعْجَلَ بِالْمُحْظُورِ مَا هُوَ مُؤَحَّرٌ شَرْعًا فَيُعَاقَبُ بِالْحِرْمَانِ كَقَتْلِ الْمُوَرِّثِ وَلاَّبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «لَعَنَ اللهُ الْمُحَلِّلِ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ» ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقْتَضِي صِحَّةَ النِّكَاحِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ – «لَعَنَ اللهُ الْمُحَلِّلِ وَالْمُحَلَّلِ لَالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فَيَصِحُ وَتُحَلَّلُ لِلأَوَّلِ ضَرُورَةَ وَالْحِلَّةُ وَالْمَعْنَى لِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ ثُمَّ قِيلَ إِنَّا لُعِنَ مَعَ حُصُولِ الْجَلِّ لِأَنَّ الْتِمَاسَ ذَلِكَ وَاشْتِرَاطَهُ صِحَّةَ وَلا مَعْنَى لِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ ثُمَّ قِيلَ إِنَّا لُعِنَ مَعَ حُصُولِ الْجَلِّ لِ لِأَنَّ الْتِمَاسَ ذَلِكَ وَاشْتِرَاطَهُ عِلَا الْعَيْرِ وَهُو قِلَّهُ إِنَّا الْمَعْمَلِ الْعَلْمِ فَيْ لِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ ثُمَّ قِيلَ إِنَّا لُعِنَ مَعَ حُصُولِ الْعَلْمِ وَلَا اللَّهُ الْمَعْنَى لِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ ثُمَّ قِيلً إِنَّا لَعِنَ مَعَ حُصُولِ الْحَلِّ فِلَا اللَّهُ الْمَعْقَعَ لِمَا لَيعْرِضَهَا لِوَطْءِ لَهُ الْعَيْرِ وَهُو قِلَّةُ خَيَّةٍ وَإِعَارَةُ النَّفْسِ فِي الْوَطْءِ لِعَرَضِ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ إِنَّا لَكُولُهِ الْمَعْقِقِ وَلَا الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالْمَاسُ مِنْ الْمُطَلِقِ وَهُو مَعْمَلُ الْحُدِيثِ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ طَالِبَ الْحِلِّ مِنْ نِكَاحِ الْمُعَلِقِ وَهُو مَعْمَلُ الْحُدِيثِ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ طَالِبَ الْحِلِّ مِنْ نِكَاحِ الْمُعَقِّ وَالْمُؤَقَّتِ وَسَمَّاهُ مُعْرَالًا إِذَا سَبَقَ الْبَعَلَامُ وَانْ لَمْ يُعَلِلُو وَهُو مَعْمَلُ الْحُدِيثِ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ طَالِبَ الْحِلِ مِنْ نِكَاحِ الْمُعَلِقُ وَالْمُؤَقِّ وَالْمُؤَقِّ وَالْمُؤَقَّ وَالْمُؤَقِّ وَالْمُولُولُو اللْمُؤَلِّ وَالْمُؤَلِّ وَالْمُؤَلِّ وَالْمُؤَلِّ وَالْمُؤَلِّ وَالْمُؤَوْلِ فَاللَّهُ الْمُعَلِّلُ وَلَا اللللَّالِي الْمُؤَلِّ وَالْمُ الْمُؤَلِّ وَالْمُؤَلِّ وَالْمُؤَلِّ وَالْمُؤَا

وَأَمَّا طَالِبُ الْحِلِّ مِنْ طَرِيقِهِ لَا يَسْتَوْجِبُ اللَّعْنَ وَلَوْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ دُخُولَ الْمُحَلِّلِ صُدِّقَتْ وَإِنْ أَنْكَرَ هُوَ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ، وَلَوْ حَافَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ لَا يُطَلِّقُهَا الْمُحَلِّلُ فَقَالَتْ وَإِنْ أَنْكَرَ هُو، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ، وَلَوْ حَافَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ لَا يُطَلِّقُهَا الْمُحَلِّلُ فَقَالَتْ وَصَارَ الْأَمْرُ وَجُتُك نَفْسِي عَلَى أَنَّ أَمْرِي بِيَدِي أُطلِّقُ نَفْسِي كُلَّمَا أَرَدْت فَقَبِلَ جَازَ النِّكَاحُ وَصَارَ الْأَمْرُ بَيْدِهَا. بَيْدِهَا.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَيَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَهْدِمُ وَهُو قَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا -؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ غَايَةٌ لِلْحُرْمَةِ الْحَاصِلَةِ بِالثَّلَاثِ بِالنَّصِّ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ حَتَّى لِلْغَايَةِ حَقِيقَةً وَلَمْ يُوجَدُ الْمُغَيَّا وَهُو الْخُرْمَةُ الْغَلِيظَةُ؛ لِأَكِمَ مُعَلَّقَةٌ بِالثَّلَاثِ وَبِبَعْضِ أَرْكَانِ الْعِلَّةِ لَا يَثْبُثُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ الْحُكْمِ فَلَا يَصِيرُ الزَّوْجُ التَّانِي غَايَةً قَبْلَ وُجُودِهَا لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ الْغَايَةِ وَلَا مُعَيَّا

أَلا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَوَاللَّهِ لَا أُكلِّمُ فُلَانًا حَتَى أَسْتَشِيرُ أَبِي فَاسْتَشَارَهُ قَبْلَ الْيَمِينِ؛ فَكِر يَأْسِ الشَّهْرِ لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الِاسْتِشَارَةَ غَايَةٌ لِلْحُرْمَةِ الثَّابِتَةِ بِالْيَمِينِ فَلَا يُعْتَبَرُ قَبْلَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْعُنَيَةَ لِلْإِنْهَاءِ وَلَا إِنْهَاءَ قَبْلَ وُجُودِهِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - «لَعَنَ اللَّهُ لِأَنَّ الْعُنَيَةَ لِلْإِنْهَاءِ وَلَا إِنْهَاءَ قَبْلَ وُجُودِهِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ» وَهُو الْمُثْبِثُ لِلْحِلِّ فَصَارَ رَافِعًا لِلْحُرْمَةِ لَا غَايَةً مُنْهِيَةً؛ لِأَنَّ الْمُنْتَهَى يَكُونُ مُتَقَرِّرًا فِي نَفْسِهِ وَهُنَا لَا حُرْمَةَ بَعْدَ إِصَابَةِ الزَّوْجِ التَّانِي فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ رَافِعٌ لِلْحُرْمَةِ بَيَانُهُ أَنَّا تَصِيرُ مُطَلِّقَةً وَبِإِصَابَةِ الزَّوْجِ التَّانِي يَرْتَفِعُ الْوَصْفَانِ جَمِيعًا فَعُ وَبِإصَابَةِ الزَّوْجِ التَّانِي يَرْتَفِعُ الْوَصْفَانِ جَمِيعًا فَعُ وَبِإصَابَةِ الزَّوْجِ التَّانِي يَرْتَفِعُ الْوَصْفَانِ جَمِيعًا وَتُلْ حَقْ بِالْأَجْنَبِيَّةِ الَّتِي لَوْ يَطِيلِقَةٍ الْوَاحِدَة الْوَاحِدَة وَالْمُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ الَّتِي لَمُ يُعْلِقُهُا قَطُّ وَبِالتَّطْلِيقَةِ الْوَاحِدَة

\_\_\_\_\_ كِمَائِهِ لَكِنْ يُؤْمَرُ بِالْغُسْلِ اعْتِيَادًا كَمَا يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ اه. .

(قَوْلُهُ وَإِنَّمَا كَانَ مُسْتَعَارًا إِذَا سَبَقَ الْتِمَاسُ مِنْ الْمُطَلِّقِ) أَيْ؛ لِأَنَّ عُمُومَ الْمُحَلِّلِ مُطْلَقًا غَيْرُ مُولَدٍ إِجْمَاعًا وَإِلَّا شَمِلَ الْمُتَزَوِّجَ تَرْوِيجَ رَغْبَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا يُحِلُّهَا لِمُطَلِّقِهَا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُ التَّحْلِيلَ. .. " (١)

١٣٢. "فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحَرَامَ يَمِينٌ بِالنَّصِ، وَإِنْ نَوَى بِهِ التَّحْرِيمَ لَا غَيْرُ فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَكُونُ إِيلَاءً لِيَكُونَ النَّابِتُ بِهِ أَدْنَى الْخُرُمَاتِ لِأَنَّ سَبَبَ الْإِيلَاءِ، وَحُكْمَهُ أَحَفُّ، وَيُمْكِنُ رَفْعُهُ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْقَى حُكْمُهُ بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ، وَلَا يَتْبُتُ لِلْحَالِ، وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْقَى حُكْمُهُ بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ، وَلَا يَتْبُتُ لِلْحَالِ، وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْقَى حُكْمُهُ بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ، وَلَا يَتْبُتُ لِلْحَالِ، وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْعُضِ النَّشْبِيهِ تَخْتَصُّ بِهِ، وَقَالَ قَاضِي حَانْ فِي جَلِافِ الظِّهَارِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَكُونُ ظِهَارًا لِأَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ تَخْتَصُّ بِهِ، وَقَالَ قَاضِي حَانْ فِي شَرِح الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِنَّهُ إِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ ذُكُورَ فِي بَعْضِ النَّسْبِ أَنَّهُ إِيلَاءٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَيِي شَيْرِ النَّهُ إِنَّهُ إِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ ذُكُورَ فِي بَعْضِ النَّسْنِ أَنَّهُ إِيلَاءٌ عِنْدَ أَي كُونُ ظِهَارًا عِنْدَ الْكُلِّ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ الْمُؤَكِّدَ بِالتَّشْبِيهِ ظِهَارٌ وَلَوْ قَالَ قُولُهِ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي فِي جَمِيعِ مَا ذُكُرْنَا.

قَالَ - رَحْمَهُ اللّهُ - (وَبِأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَكُمَا نَوَى) أَيْ إِنْ نَوَى بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَهُوَ كَمَا نَوَى لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ مِنْ الْكِنَايَاتِ فَيَكُونُ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ، وَقَوْلُهُ كَأُمِّي لِتَأْكِيدِ تِلْكَ الْحُرْمَةِ فَلَا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا، وَإِنْ فَيَكُونُ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ، وَقَوْلُهُ كَأُمِّي لِتَأْكِيدِ تِلْكَ الْحُرْمَةِ فَلَا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا، وَإِنْ نَوَى بِهِ الظِّهَارَ فَظِهَارٌ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا فِي الْحُرْمَةِ بِأُمِّهِ وَلَوْ شَبَّهَهَا بِظَهْرِهَا كَانَ ظِهَارًا فَبِكُلِّهَا نَوَى بِهِ الظِّهَارَ فَظِهَارٌ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا فِي الْحُرْمَةِ بِأُمِّهِ وَلَوْ شَبَّهَهَا بِظَهْرِهَا كَانَ ظِهَارًا فَبِكُلِّهَا أَوْلَى، وَانْتَهَى احْتِمَالُ الْبِرِ وَالْكَرَامَةِ هُنَا لِتَصْرِيحِهِ بِالْكُرْمَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهُو ظِهَارٌ لِأَنَّهُ لَوْلَا لَهُ مُعْتَمَلُ فَيَتْهُمُ فَا الْمُرْمَةِ فَيْ الطَّورِ وَلَا الْمُرْمَةِ بِالطَّلَاقِ لِأَنَّ الْخُرْمَة بِالظِّهَارِ لَا أَنْ لِقَالًا فَيَتْبُتُ بِهِ الْأَدْنَى، وَالْحُرْمَة بِالظِّهَارِ دُونَ الْحُرْمَةِ بِالطَّلَاقِ لِأَنَّ الْمَرْمَة بِالظِّهَارِ لَا أَنْ الْمُرْمَة فِي الطَّلَاقِ لَوْلَامُ لِكُومَة بِالظَّهَارِ لَا أَيْمِلُكُ وَالْمُؤْمِةُ وَالْمُؤْمِةُ وَالْمُرْمَةُ لِمَا مَرً .

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَبِأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً فَظِهَارٌ) أَيْ لَوْ نَوَى بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً لَا يَكُونُ إِلَّا ظِهَارًا لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَرِيحٌ فِي أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً لَا يَكُونُ إِلَّا ظِهَارًا لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَرِيحٌ فِي الظِّهَارِ فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَقَوْلُهُ حَرَامٌ تَوْكِيدٌ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ فَلَا يُعَيِّرُهُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي الظِّهَارِ فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَقَوْلُهُ حَرَامٌ تَوْكِيدٌ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ فَلَا يُعَيِّرُهُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢٥٩/٢

حَنِيفَةَ - رَحِمُهُ اللهُ -، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِنْ نَوَى ظِهَارًا أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهُوَ ظِهَارٌ، وَإِنْ نَوَى اللهُ عَلَيْهِ، وَقَوْلَهُ كُلَّا مِنْهَا مُحْتَمَلٌ كَلامُهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَالْإِيلَاءَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَقَوْلَهُ كَظَهْرِ أُمِّي تَوْكِيدٌ لِيلْكَ الْحُوْمَةِ فَلَا عَلَيَّ حَرَامٌ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَالْإِيلَاءَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَقَوْلَهُ كَظَهْرِ أُمِّي تَوْكِيدٌ لِيلْكَ الْحُوْمَةِ فَلَا يَتَعَيَّرُ بِهِ ثُمُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ ظِهَارًا لِأَنَّهُ لَمَّا أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا عَلَيَّ حَرَامٌ لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُ وَلَا يُقِولُ اللَّهُ لُو يُوسُفَ يُكَوِنَانِ مَعًا الظِّهَارَ بِلَفْظِهِ، وَالطَّلَاقَ بِنِيَّتِهِ كَمَا لَوْ قَالَ لَي امْرَأَةٌ مُعْرُوفَةً بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ نَوَى إِيلَاءً يَثْبَعِي أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً وَظِهَارًا وَلَاللَّهُ مَعْرُوفَةً بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ نَوَى إِيلَاءً يَنْبَعِي أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً وَظِهَارًا بِعَمُ الْعَدَمِ التَنَافِي بَيْنَهُمَا لِعَدَمِ التَّنَافِي بَيْنَهُمَا.

قَالَ - رَحِمُهُ اللّهُ - (وَلَا ظِهَارَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٣] الْآيَة، وَلَفْظُ النِسَاءِ يَتَنَاوَلُ الْمَنْكُوحَاتِ حَتَّى لَوْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْتِهِ لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا خِلَافًا لِمَالِكِ، وَاخْجَةُ عَلَيْهِ مَا تَلُونَا إِذْ لَفْظُ النِسَاءِ مُضَافًا إِلَى الْأَزْوَاجِ لَا يَتَنَاوَلُ الْإِمْاءَ، وَلِمُذَا لَمْ يَدْخُلْنَ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿ وَأُمْهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ [النساء: ٣] وَفِي قَوْله تَعَالَى ﴿ لِللَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] حَتَّى لَا يُحَرَّمَ عَلَيْهِ أُمُّ أَمْتِهِ بِغَيْرٍ وَطْءٍ، يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] حَتَّى لَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ أُمُّ أَمْتِهِ بِغَيْرٍ وَطْءٍ، وَلاَنَّ الظِّهَارَ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجُاهِلِيَّةِ فَنَقُلَ الشَّرْعُ حُكْمُهُ إِلَى تَجْرِمُ مُولِيًّا مِنْ أَمْتِهِ بِغَيْرٍ وَطْءٍ، مُؤَلِّقَ بِالْكَفَّارَةِ، وَالْأَمَةُ لَيْسَتْ بِمَحَلِ لِلطَّلَاقِ فَلَا تَكُونُ تَكُولُ كَلَّ لِلظِّهَارِ كَالْإِيلاءِ كَانَ طَلَاقًا لِلْمَانِيَ وَلِيلَا اللَّمْوَى وَلَا يَشْعُولُوا اللَّمْقِ وَلَوْهَا كُأُمْ وَوْجَتِهِ وَبِنِتِهَا وَأُمِّهِ مِنْ الرَّصَاعِ فَلَا تَكُونُ مَقْصُودُ أَلْ لِيلِمُ لَكُونُ مَقْصُودُ أَلْ الْمُقَارَةِ، وَلَمْ اللَّمْقِ بَعْ الْمُعْمُودُ الْاسْتِخْدَامُ حَتَّى يَثْبُتُ مِلْكُ الْيُمِينِ فِيمَنَ لِلْمُوالِي الْمُعْلَى الْمُوالِي الْمُعْمَودُ فَوْلَوْهَا وَالْمَالِقَ فَوَجَدَهَا بِكُونُ لَلْ عَلَاكُ الْيَعْمِنِ لَا يَعْلَى الْمُؤْمِنَ وَلِيلَا لَوْ ظَاهَرَ مِنْهُ أَنْ يُرُدُهَمَا عَلَى الْبَائِعِ، وَفِي الْمَنْكُومُ وَقِي أَمْ لَعْيُرِهِ ثُمَّ الطِّهَارِ الْمُقَالِ وَلَوْهَا وَبُلُ أَنْ يُرَدِّهَا عَلَى الْمُؤْلِعَ وَمِي أَمَةً لِغَيْرِهِ ثُمَّ الطِهْمَ وَنَاهَرَ مِنْهُ أَمُّ طَلَقُهَا وَنَعْمَ وَمُؤَا اللَّو طَاهَرَ مِنْهُمُ وَلَوْهَا وَالْمُؤَا وَالْمُولُ وَعَلَى الْمُؤْمُولُ وَلَى الْمُؤْولُ عَلَى الْمُؤْمُ وَلُولُ الْمُؤْمُ وَالْمَورُ وَلَعُلَامُ الْمُؤَالُولُ عَلَى عَلَى عَلَى الْمَنْعُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَا وَالْمُؤَا وَالْمُولُومُ الْمُؤَا وَالْمُؤَا وَالْمُؤَا وَ

ثُمُّ اشْتَرَاهَا لَا يَحِلُ لَهُ وَطْؤُهَا بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ حَتَّى يُكَفِّرَ عَنْ ظِهَارِهِ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ، وَكُلَّا مِنَّا فِي الِابْتِدَاءِ، وَكُمْ مِنْ شَيْءٍ يَثْبُتُ بَقَاءً، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِثْبَاتُهُ ابْتِدَاءً كَبَقَاءِ الْبَقَاءِ، وَكُلَّا مِنَّا فِي الْابْتِدَاءً، وَتَبْقَى بَعْدَمَا النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ، وَكَالْحُرْمَةِ الْعَلِيظَةِ بِالطَّلَاقِ فَإِنَّا لَا تَثْبُتُ فِي الْأَمَةِ ابْتِدَاءً، وَتَبْقَى بَعْدَمَا النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ، وَكَالْحُرْمَةِ الْعَلِيظَةِ بِالطَّلَاقِ فَإِنَّى لَا تَثْبُتُ فِي الْأَمَةِ ابْتِدَاءً، وَتَبْقَى بَعْدَمَا تَتْبَوَقِحْ بِرَوْجٍ تَعْبُلُ لَا يَشْهُولِ الْيَمِينِ، وَلَا التَّرَوُّجِ بِهَا بَعْدَمَا أَعْتَقَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ بِرَوْجٍ تَعْبُلُ لَا يُعْدَمَا أَعْتَقَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ بِرَوْجِ الْتَكُوبِ فَيَ الْعَدَاءَ هَذَا، وَهَذَا لِأَنَّ وَقْتَ ثُبُوتِهِ كَانَتْ مَحَلَّ لَهُ فَيَثْبُثُ لِمُصَادَفَتِهِ الْمَحَلَّ ثُمُّ لَا يَسْقُطُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ إِلَّا بِشُرُوطِهِ.

## قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (فَلَوْ نَكَحَ الْمُرَأَةُ بِغَيْرِ أَمْرِهَا فَظَاهَرَ مِنْهَا

\_\_\_\_Qظِهَارًا وَغَيْرُهُ فَلَا يَكُونُ ظِهَارًا بِالشَّكِّ. اه. رَازِيُّ (فَوْلُهُ وَإِنْ نَوَى بِهِ التَّحْرِيمَ لَا غَيْرُ بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُتِي أَوْ كَأْتِي فَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي شَرْحِهِ لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ ذَكْرَ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ فِي شَرْحِهِ لِهِنَذَا الْكِتَابِ أَيْ الجَّامِعِ الصَّغِيرِ ذَكْرَ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ فِي شَرْحِهِ لِهِنَذَا الْكِتَابِ أَيْ الجَّامِعِ الصَّغِيرِ خِلَافًا وَقَالَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ إِيلَاءٌ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظِهَارٌ ثُمَّ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَهَذَا غَلَطٌ بَلْ يَكُونُ ظِهَارًا بِالْإِجْمَاعِ وَاسْتَذَلَّ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ فِي مُخْتَصَرِ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَهَذَا غَلَطٌ بَلْ يَكُونُ ظِهَارًا بِالْإِجْمَاعِ وَاسْتَذَلَّ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ فِي مُخْتَصَرِ الْكَافِي فِي قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأْمِي فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوَى التَّحْرِيمَ يَكُونُ ظِهَارًا قَالَ الْكَافِي فِي قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كُأْمِي وَلَا يَنْ عَلَى عَرَامٌ كُأْمِي وَلَا أَنْ يَعْ وَلَاهُ أَوْ نَوَى التَّحْرِيمَ أَنَّهُ ظِهَارً عَلَى عَنْدُهِمُ فَكَذَا فِي قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَأَمِي فَلَا أَوى التَّحْرِيمَ اللَّهُ لِهِ أَنْتِ عَلَيَّ عَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ عَرْامُ كُأْمِي وَلَا أَنْ يَعْلُ أُونِ الْتَعْرِيمَ وَلَاهُ أَوْنِ أَنْ يَعْلُ أُونِي التَّوْمُ وَيَنْهُ وَيَنْهُ وَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ مِنْكُ أُونِي التَّوْمُ وَيَنْهُ وَلَاهُ فَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَ مِنْكُ أُونِي التَّعْمِ وَلَاهُ فَهُو وَعِنْكُ قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ مِنْكُ أَلَى الْمَالِ وَعُولُهِ أَنْتِ عَلَى عَلَى التَعْمُونَ وَيَنْهُ فَهُو وَمِثْلُ فَوْلِهِ أَنْتِ عَلَى التَعْمُ وَلِهُ أَنْ الْمَعْلَى السَّعْمِ التَعْفِي التَسْمِيةِ وَلَا لَمُونَ عَلْ التَعْفِي التَسْمِلِ الْعَلْ وَيَنْهُ اللَّهُ حِلْهُ فَهُو وَمِثْلُ فَوْلِهِ أَنْتُ عَلَى التَعْفِي التَعْفِي التَسْمِعُ المَّالَ وَعُلُوهُ أَنْتُ الْمُؤَالِ الْمُؤْلِ الْمُعْلَى التَسْمِلِ الْعَلَى التَعْفِي التَسْمِ اللَّهُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤَالُولُ الْمُؤْلُولُ الْمَالَعُولُ وَلَا اللَّهُ وَالِهُ الْمُؤْلِ الْمَالِ وَلَا الْمُؤْلِ

(قَوْلُهُ يَقَعُ عَلَيْهَا بِالنِّيَّةِ) صَوَابُهُ بِاعْتِرَافِهِ. اه.. " (١)

١٣٣. "تَقَبُّلٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَتُسَمَّى شِرْكَةَ الصَّنَائِعِ وَشِرْكَةَ الْأَعْمَالِ وَهَذِهِ الشِّرْكَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا بَّحُوزُ وَهِيَ إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ زُفَرَ لِأَنَّ الشِّرْكَةَ فِي الرِّبْح تَبْتَنِي

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٣/٥

عَلَى الشِّرْكَةِ فِي رَأْسِ الْمَالِ عَلَى أَصْلِهِمَا وَلا مَالَ لَهُمَا فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ لَهُمَا التَّهْمِيرُ بِدُونِ الْأَصْلِ وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ تَصْمِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِمَّا يَقْبَلُ التَّوْكِيلَ فَيَجُوزُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ الْأَصْلِ وَلَا أَنْ الْمَقْصُودَ تَصْمِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِثَا يَقْبَلُ التَّوْكِيلَ فَيَجُوزُ فَكَذَا إِذَا كَانَتْ لَهُ فِيهِ شِرَكَةُ لَوْ وَكَّلَهُ بِتَقَبُّلِ الْأَعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَاقِدِ فِيهِ شِرَكَةٌ يَجُوزُ فَكَذَا إِذَا كَانَتْ لَهُ فِيهِ شِرَكَةٌ كَالشِّرَاءِ وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرِيكَ قَدْ يَسْتَحِقُ الرِّبْحَ بِالْعَمَلِ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ بِالْمَالِ كَالْمُضَارِبِ وَرَبِّ كَالشِّرَاءِ وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرِيكَ قَدْ يَسْتَحِقُّ الرِّبْحَ بِالْعَمَلِ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ بِالْمَالِ كَالْمُضَارِبِ وَرَبِ كَالشِّرَاءِ وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرِيكَ قِلْهِ إِلْمَالِ فَقَطْ عَلَى مَا ذَكُرْنَا فَكَذَا وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقًاهُ بِالْعَمَلِ فَقَطْ وَلَيْهِ أَنْ الشَّرَعِ وَلِيهِ إِلَى بَيَانِ الْمُدَّةِ بَلْ يَجُوزُ مُطْلَقًا كَالْمُضَارَبَةِ وَلَا يُعْرَفُ هَذَا عَقْدَ شِرْكَةٍ لَا إِجَارَةٍ وَلِهَذَا لَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانِ الْمُدَّةِ بَلْ يَجُوزُ مُطْلَقًا كَالْمُضَارَبَةِ وَلَا يُشَرَّطُ فِيهِ اتِّحَادُ فِيهِ الْجَارَةِ وَلَيْهِ أَشَارَ فِي الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ أَوْ حَيَّاطٍ وَصَبَّاغٍ وَكَذَا لَا يَعْمَلُ وَلِيهِ الْجَادُ اللهَ كَانُ بِعْلَى اللهَ يَعْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِمَا اللَّهُ وَلِيلُ لِللَّ مِنْ الْمُعْنَى الْمُحَوِّزَ لِلشِّرَكَةِ وَهُو إِلْمُكَانُ عَلَالُهُ عَلَى الْمُعْنَى الْمُحْوقِرَ لِلشِّرَكَةِ وَهُو إِلْمُكَانُ عَلَى الْمُعْنَى الْمُحَورِ لِلْمَالِلُهُ عَلَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُحْوِلِ لِللْمُلْولِ اللْمُعْلَى اللْمُعْنَى اللْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْلِقِ الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْلِقُولِهُ أَلَا لَكُولُ اللْمُعْلَى الللّهُ الْمُعْنَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُلْمُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُلُلُهُ اللْمُعْلِقُولُهِ أَوْمُ

قَالَ - رَجْمَهُ اللّهُ - (وَكُلُّ عَمَلٍ يَتَقَبَّلُهُ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُمَا) لِأَنَّهُ تَقَبَّلُهُ لِنَفْسِهِ بِالْأَصَالَةِ وَلِشَرِيكِهِ بِالْوَكَالَةِ فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا فَيُطَالِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْعَمَلِ وَيُطَالِبَانِ بِالْأَجْرِ وَيَبْرَآنِ بِعَمَلِ بِالْوَكَالَةِ فَيَبِرَأُ الْمُسْتَعْمِلُ بِدَفْعِ الْأُجْرَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمُفَاوَضَةِ وَفِي الْعِنَانِ الْعَمَلِ وَيَبْرَأُ الْمُسْتَعْمِلُ بِدَفْعِ الْأُجْرَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمُفَاوَضَةِ وَفِي الْعِنَانِ الْعَمَلِ الْمُنْتَعِيلُ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْمُفَاوَضَةِ وَجُهُ الاِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْعَمَلِ هُنَا كَالتَّمَنِ فِي الشِّرْكَةِ فِي الْمَالِ فَكَمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ هُنَا بِالْعُمَلِ وَلَا يُمْكِهِ هُنَاكَ بِالشَّمَنِ فَكَذَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ هُنَا بِالْعُمَلِ وَلَا يُمْكِلُ ذَلِكَ إِلَّا قَبْلَ الْعَمَلِ لَا يُعْمَلِ وَلَا يُعْمَلِ وَلَا يُعْمَلِ وَلَا يُعْمَلِ الْعَمَلِ وَلَا يُعْمَلِ بَعْدَ الْفُرَاغِ مِنْهُ لِوَالْمُفَاوَضَةِ فِي الشَّوَى فِي هَذِهِ الشِّرَكَةِ حُكْمُ الْعِنَانِ وَالْمُفَاوَضَةِ فِي الضَّمَانِ وَهَذَا الْمَعْنَى الشَّهُ مِنْ الْعَمَلِ وَلَا مَالُ هُمُا لَوْمَالِ وَلَا مَالُ هُمُ الْعَمَلِ وَلَا مَالُ هُمُا فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مَا لِعُمَلِ الْعَمَلِ الْعَمَلِ وَلَا مَالَ هُمُا فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مَالُ هُمُ الْعَمَلِ وَلَا مَالُ هُمُا فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ وَلَا وَجُهَ لِضَمَانِ الْعَمَلِ الْعَمَلِ الْعَمَلُ وَلَا مَالًا هُمُ مَا الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مَالًا هُمُا فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مَالًا عَلَى هَذَا الْوَجُهِ لِعَمَالُ وَلَا مَالًا هُمُ مَا الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مَالَ هُمُ اللّهُ عَلَى هَذَا الْوَجُهِ لِلْمَالُ أَوْ بِالْعَمَلِ وَلَا مَالَ هُمُ الْعَمَلُ وَلَا عَلَى هَذَا الْوَجُهِ

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَكَسْبُ أَحَدِهِمَا بَيْنَهُمَا) يَعْنِي إِذَا عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ كَانَتْ الْأُجْرَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا أَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْعَامِلِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلِأَنَّهُ لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِالتَّقَبُّلِ فَيَعْمَلُ عِلَى مَا شَرَطَا أَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْعَامِلِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلِأَنَّهُ لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِالتَّقَبُّلِ فَيَكُونُ ضَامِنًا لَهُ فَيَسْتَحِقُّهُ بِالضَّمَانِ وَهُو لُرُومُ الْعَمَلِ وَلَوْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ وَالْمَالَ أَثْلاَثًا عَلَى مَا ضَمِنَ مِنْ الْعَمَلِ رَبْحُ مَا لَمُ الْقَيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ لِأَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ فَالزِّيَادَةُ عَلَى مَا ضَمِنَ مِنْ الْعَمَلِ رَبْحُ مَا لَمُ

يَضْمَنْ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَجُوزُ كَشِرْكَةِ

\_\_\_\_\_Qَ وُلُهُ وَتُسَمَّى شِرْكَةَ الصَّنَائِعِ) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اعْلَمْ أُولًا أَنَّ شِرْكَةَ الصَّنَائِعِ تَسَمَّى شِرْكَةَ التَّقَبُّلِ وَشِرْكَةَ الْأَعْمَالِ وَلَّ يَشْتَرِطَا مَا رَزَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا مَا رَزَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَنْ يَتَلَقَّظَا بِلَفْظِ الْمُفَاوَضَةِ كَمَا فِي الشِّرْكَةِ بِالْأَمْوَالِ وَأَمَّا الْعِنَانُ فَيَجُوزُ سَوَاءٌ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا مَا رَزَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَنْ يَتَلَقَّظُا بِلَفْظِ الْمُفَاوَضَةِ كَمَا فِي الشِّرْكَةِ بِالْأَمْوَالِ وَأَمَّا الْعِنَانُ فَيَجُوزُ سَوَاءٌ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا مَا رَزَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَانُ مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا مَا رَزَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَانُ وَلَا الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرَكَانُ فَيَجُوزُ سَوَاءٌ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ اللَّهُ الْمُعَالِقِ مَا لَكُونَا بَعْدَا أَنْ الْمُفَاوَضَةِ كَمَا لِي الشَّوْكِيلِ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ شِرْكَةَ التَّقَبُّلِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا سَوَاءٌ النَّفَقَتْ الْتَقَالِ مِنْ النَّاسِ أَوْ فَصَّالُ اللَّاسُ أَوْ فَصَّالُ مِنْ النَّاسِ أَوْ فَصَّالُ مِنْ النَّاسِ أَوْ فَصَّالُ وَاسْكَافٌ.

وَقَالَ زُفَرُ هِي جَائِزَةٌ بِشَرْطِ اتِّهَاقِ الصَّنْعَةِ وَقَالَ زُفَرُ فِي رِوَايَةٍ لَا تَصِحُ أَصْلًا وَبِهِ أَحَدَ الشَّافِعِيُ وَجُهُ عَدَمِ الْجُوَازِ أَنَّ الرِّبْحَ فَرْعُ الْمَالِ وَلَا مَالَ هُنَا وَقَدْ مَرَّ وَلَنَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ يَعْقِدُونَ هَذِهِ الشِّرْكَةَ وَقَدْ رُوِي عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ «مَا رَآهُ المُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنّ» . اه. (فَوْلُهُ فَكَذَا وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقًاهُ بِالْعُمَلِ فَقَطْ) قَالَ الْأَنْقَانِيُّ ثُمَّ لَا يُشْتَرَطُ الجِّادُ الْعُمَلِ وَالْمَكَانِ عِنْدَنَا حَتَّى إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا فَصَّارًا وَالْآخُولُ فَاللّهُ وَلَا يَعْمِرُ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَعْصُلُ الْمَعْنَى الْمُعَلِي وَالتَّوْكِيلِ وَالتَّوْكِيلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ الشَّوْكِيلِ وَالتَّوْكِيلُ وَاللَّهُ الْمُتَعْتِيلُ إِقَامَةُ الْعُمَلِ عَلَيْكِ مِنْ السَّوْطِ وَإِنْ عَلَى الْمُتَقِبِّ إِقَامَةُ الْعُمَلِ عَاجِزًا وَكَانَ الْعُمُ يَكُونُ الْأَجُرُ مِنْ وَعَمِلَ الْاجْرُ يَكُونُ الْأَجُورُ وَلَا يُعْمَلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ إِقَامَةَ الْعُمَلِ عَاجِزًا وَكَانَ الْعَمُ يَكُونُ الْأَجْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ إِقَامَةُ الْعَمَلِ عَاجِزًا وَكَانَ الْعَقُدُ مَكُولُ الْأَجْرُ يَكُونُ الْأَجْرُ وَالْكِ فِي السَّلُولُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا عَنْ الْعَمَلِ عَاجِرًا وَكَانَ الْعُمُلُ عَاجِمُ اللّهُ عَلَى الْمُعَلِى اللّهُ عَلَى الْمُعَلَى عَلْمُ لَا عَلَى الْمُعَلَى عَلَى الْمُعْمَلِ عَاجِوا وَكَانَ الْمُعَلَى الْمُعَلِي عَلَى الْمُعْمَلُ عَلَى الْمُعْمَلِ عَلِي اللّهُ عَلَى الْمُعْمَلُ عَامَلُولُ عَلَى الْعَمْلُ عَلَا اللّهُ عَلَ

(قَوْلُهُ كَانَتْ الْأُجْرَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطًا) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ ثُمُّ إِذَا عَمِلَا فَكُلُّ وَاحِدٍ يَسْتَحِقُّ فَائِدَةَ عَمَلِهِ وَهُوَ كَسْبُهُ وَإِذَا عَمِلَ أَحَدُهُمَا كَانَ الْعَامِلُ مُعِينًا لِشَرِيكِهِ فِيمَا لَزِمَهُ بِالتَّقَبُّلِ فَوَقَعَ عَمَلُهُ لَهُ فَكَأَنَّ الشَّرِيكِ اسْتَعَانَ بِأَجْنَبِيِّ حَتَّى عَمِلَ وَهَذَا جَائِزٌ لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ مُطْلَقُ الْعَمَلِ عَمَلُهُ لَهُ فَكَأَنَّ الشَّرِيكَ اسْتَعَانَ بِأَجْنَبِيٍّ حَتَّى عَمِلَ وَهَذَا جَائِزٌ لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ مُطْلَقُ الْعَمَلِ

لَا عَمَلُ الصَّانِعِ بِنَفْسِهِ فَإِنَّ الْقَصَّارَ إِذَا اسْتَعَانَ بِغَيْرِهِ أَوْ اسْتَأْجَرَ غَيْرُهُ حَتَّى عَمِلَ اسْتَحَقَّ الْقُصَّالُ الْأَنْقَانِيُّ - رَحِمُهُ اللَّهُ - قَالُوا جَوَازُ الْقَصَّالُ الْأَنْقَانِيُّ - رَحِمُهُ اللَّهُ - قَالُوا جَوَازُ الشِّرَاطِ التَّقَاضُلِ فِي الرِّبْحِ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْعُمَلِ فِي شِرْكَةِ التَّقَبُّلِ إِثَمَّا يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ عِنَانًا الشِّرَاطِ التَّقَاضُلِ فِي الرِّبْحِ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْعُمَلِ فِي شِرْكَةِ التَّقَبُلِ إِثَمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ عِنَانًا الشِّرَطَ النَّقَاوَضَةِ فَلَا يَجُوزُ الْهُ وَكَتَبَ عَلَى قَوْلِهِ وَلُوْ شَرَطَا الْعَمَلِ نِصْفَيْنِ مَا نَصُّهُ وَلُو شَرَطَا الْعَمَلِ نِصْفَيْنِ مَا نَصُّهُ وَلُو شَرَطَا الْعَمَلِ وَعَمِلُ الْعَمَلِ عِنَانًا الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ اللَّكُثَرَ لِأَدْنَاهُمَا عَمَلًا احْتَلَفَ الْمَشَايِحُ فِيهِ كَذَا فِي الْغَلَقِ إِلَّ عِبَارَةُ الْأَنْقَانِيِّ فِي الْغَايَةِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمُعَلِي فِي شَرِحِ الْكَنْزِ الْم قَوْلُهُ قَالَ فِي الْغَايَةِ إِلِا عِبَارَةُ الْأَنْقَانِيِّ فِي الْغَايَةِ قُلْت الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمُعَلِي فِي شَرِحِ الْكَنْقِ الْمَعْلِ لَا بِحَقِيقَةِ الْعَمَلِ الْا تَرَى إِلَى مَا نَصَّ الْخَاكِمُ الشَّهِيمُ فِي الْكَافِي فَإِنْ غَابُ أَكُومُ الْعُمَلِ لَا بِحَقِيقَةِ الْعَمَلِ الْالْتَحْونِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَلْعَمَلُ وَمِنَ وَمَعْ لَى الْعُمَلُ وَالْمَالُ مِنْ صَاحِبِ الْخَانُوتِ عَمَلُ وَقِي الْاسْتِحْسَانِ بَخُوزُ لِلْأَنَّ هَذِهِ شِرْكَةُ التَّقَبُّلِ لِأَنَّ تَقَبُّلَ الْعَمَلِ مِنْ صَاحِبِ الْخَانُوتِ عَمَلُ وَقِي الاسْتِحْسَانِ بَخُوزُ لِأَنَّ هَذِهِ شِرْكَةُ التَّقَبُلُ لِأَنَّ تَقَبُّلَ الْعَمَلُ مِنْ صَاحِبِ الْخُانُوتِ عَمَلُ مَلْ مِنْ صَاحِبِ الْخَانُوتِ عَمَلُ فَاللَّهُ وَلَا الْعَمَلُ وَمِنْ أَعْمَلُ مِنْ عَالْ الْعَمَلُ وَمِنْ أَعْمَلُ مِنْ صَاحِبِ الْخُانُوتِ عَمَلُ فَالَتُهُ الْمَالِ مِنْ صَاحِبِ الْخُانُوتِ عَمَلُ فَا الْعَمَلُ وَلَا أَنْ الْعَمَلُ وَالْعَلَا لِلْعَمَلُ وَالْعُولُ الْعَمَلُ وَلَا الْعَمَلُ وَالْعَلَالِ الْعَمَلُ وَلَا أَنْ الْعَمَلُ وَالْعُولِ الْعَمَلُ وَلَا أَنْ الْعَلَا لَالْعَمَلُ وَالْعَلَا الْعَمَ

١٣٤. " لَمَا حِصَّةٌ مِنْ النَّمَنِ حَتَّى لَوْ وَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْبًا رَدَّهُ بِحِصَّتِهِ مِنْ التَّمَنِ يَقْسِمُ النَّمَنُ عَلَى عَلَى قِيمَةِ الزِّيَادَةِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَيَظْهَرُ أَيْضًا فِيمَا إِذَا زَوَّجَ أَمَتَهُ عَلَى عَلَى مَهْرِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِلْمَوْلَى ثُمُّ الزِّيَادَةُ لَا تَصِحُ بَعْدَ مَلَاكِ الْمَبِيعِ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالٍ يَصِحُّ الإعْتِيَاضُ عَنْهُ وَالشَّيْءُ يَكُونُ الزِّيَادَةُ لِلْمَوْلَى ثُمُّ الزِّيَادَةُ لَا تَصِحُ بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالٍ يَصِحُّ الإعْتِيَاضُ عَنْهُ وَالشَّيْءُ يَتُبُتُ ثُمُّ يَسْتَنِدُ بِخِلَافِ الْحَقِّةِ، لِأَنَّ الْمَبِيعِ لَمْ يَعْدَ الْمُلَاكِ بَعْزِلَةِ الْحَطِّ؛ لِأَنَّ الرِّيَادَةَ حَالَ ثُبُوتِهَا لَا يَعْدَ الْمُنْتَوْلُ لِمِحَتِيهِ قِيَامُ الْعَقْدِ، وَقَالَ فِي لَمُنْبُتُ ثُمُّ يَسْتَنِدُ بِخِلَافِ الْمُنْتِي وَلَيْ النِّيَادَةُ بَعْدَ الْمُنْتَوى فَلَا يُشْتَرَكُ لِمَا الْمَقْدِ فَيُعْتَبَرُ قِيَامُ الْمُعِيعِ حَالَةَ الإلْتِحَاقِ لَا الْمُنْتَقِى لَوْ اشْتَرَى جَالِيَةً وَقَبَضَهَا فَمَاتَتُ فَزَادَهُ الْبَائِعُ جَالِيَةً وَقَبَضَهَا فَمَاتَتُ فَزَادَهُ الْبَائِعُ جَالِيَةً وَلَكُ الْمُنْتَوى فِي النَّمَنِ مَا اللَّهُ وَلَا الْمُنْتَوى فِي النَّمَنِ لَمُ الْمُنْتَوى فِي النَّمَنِ لَمُ الْمُنْ وَلَوْ زَادَ الْمُسْتَوى فِي النَّمَنِ لَمُ الْمُنِيعِ مَنْكُ الزِيَادَةَ فِي النَّمَنِ لَمُ النَّمَ وَالْمَلِكُ الْمُنِيعَ مُمْ اللَكُ وَهَلَاكُ وَهَلَاكُ الْمُبِيعِ مُنْكُ الزِيَادَةَ فِي النَّمَنِ لَمُ النَّمَنِ وَالْمَلِكُ وَهَلَاكُ الْمُبِيعِ مُنْكُ الزِيَادَة فِي النَّمَنِ وَالْمَلِكُ وَهُلَاكُ الْمُبِيعِ مُلْكُ الْمُبِيعِ مُنْكُ الزِيَادَة فِي النَّمَنِ وَالْمَلِكُ وَهُلَاكُ الْمُبِيعَ مُنْ الْمُنْ وَالْمُلُولُ الْحَقِيقِيّ وَذَلِكَ بِأَنْ بَاعَ الْمُبِيعَ ثُمَّ الْمُنْتَالُ فَلَاكُ الْمُبِيعِ مُنْكُولُ الْمُنْتَوالُولُ الْمُنْتُ الْمُنِكَ الْمُنْتُ الْمُنْكُولُ الْمُقِلِي وَالْمُلِكُ الْمُبِيعِ مُنْكُولُ الْمُلِكُ الْمُنِي الْمُنْكُولُ الْمُنْتُلُولُ الْمُنِي الْمُنْكُولُ الْمُنْلِلُ الْمُنِي عَلَى ا

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٣٢١/٣

الثَّمَنِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بِتَبَدُّلِ سَبَبِ الْمِلْكِ ارْتَفَعَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ وَصَارَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ هَالِكًا حُكْمًا.

وَلُوْ أَعْتَقَ الْمَبِيعَ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ الْأَمَةَ أَوْ تَخَمَّرَ الْعَصِيرُ أَوْ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ وَادَ عَلَيْهِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَمُما وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي الرِّيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَإِنَّمَا يَلْحَقُ الْحُطُّ بِأَصْلِ الْعَقْدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَحْطُوطُ تَبَعًا وَوَصْفًا أَمَّا إِذَا كَانَ تَبَعًا فَلَا يَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِأَلْفٍ جِيَادٍ فَنَقَدَ زُيُوفًا أَوْ نَبَهْرَجَةً وَرَضِيَ الْبَائِعُ فَلَا يَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِأَلْفٍ جِيَادٍ فَنَقَدَ زُيُوفًا أَوْ نَبَهْرَجَةً وَرَضِيَ الْبَائِعُ فَلَا يَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ حَتَى لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِعَبْدٍ فَاعْوَرَّ وَرَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ بِذَلِكَ فَإِنَّ الشَّفِيعَ لَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بِالْجِيَادِ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِعَبْدٍ فَاعْوَرَّ وَرَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ فَا السَّفِيعَ يَأْخُذُ الدَّارَ بِقِيمَةِ الْعَبْدِ صَحِيحًا وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ لَا تَدْفَعُ حَقِيقَةً، وَإِنَّكَ جُعِلَ مَوْجُودًا فِي الذِّمَّةِ لِحَاجَةِ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ وَالزِّيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ لَا تَدْفَعُ حَقِيقَةً، وَإِنَّكَ جُعِلَ مَوْجُودًا فِي الذِّمَّةِ لِحَاجَةِ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ وَالزِّيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ لَا تَدْفَعُ عَامَ وَرَدَ الزِيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ وَلَا لَا الشَّرْعَ مَا وَرَدَ عَلَى الْمَنْكُوحَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ مَا وَرَدَى الْتَرِيَادَةِ الْمُتَولِدَةِ مِنْ الْمَمْلُوكَةِ بِالنِكَاحِ تَبَعًا لِلْمَنْكُوحَةِ.

قَالَ - رَحِمُهُ اللّهُ - (وَ تَأْجِيلُ كُلِّ دَيْنٍ غَيْرَ الْقُرْضِ) أَيْ يَجُورُ تَأْجِيلُ كُلِّ دَيْنٍ غَيْرَ دَيْنِ الْقُرْضِ؛ لِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ حَقَّهُ فَلَهُ أَنْ يُؤَجِّرَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهَا بِالْإِبْرَاءِ فَأُوْلَ أَنْ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهَا بِاللَّهِ رَاءٍ فَأُوْلَ أَنْ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهَا بِالنَّا عِيلِ وَلَوْ أَجَلَهُ إِلَى الْجَهُولِ يَنْظُرُ فَإِنْ كَانَتْ الجُهَالَةُ فَاحِشَةً كَهُبُوبِ الرِّيحِ لَا يَصِحُ وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرةً كَالتَّأْحِيلُ إِلَى الْحُصَادِ جَازَ كَمَا فِي الْكَفَالَةِ وَقَدْ ذَكْرُنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَفِي يَصِحُ وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرةً كَالتَّأْحِيلُ خِلَافًا لِمَالِكٍ هُو يَقُولُ أَنَّهُ حَقَّهُ فَيَجُورُ تَأْحِيرُ الْمُطَالَبَةِ فِيهِ كَانِ اللَّهُونِ وَلَنَا أَنَّ الْقُرْضَ إِعَارَةٌ وَصِلَةُ ابْتِدَاءٍ، وَلِمُكَانَبِ وَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَمُعَاوضَة الْبِهَاءِ كَمَا فِي سَائِرِ اللَّيُونِ وَلَنَا أَنَّ الْقُرْضَ إِعَارَةٌ وَصِلَةُ ابْتِدَاءٍ، وَلِمَذَا يَصِحُ بِلَقْظِ الْإِعَارَةِ وَلَا يَمْلِكُهُ مَنْ لَا يَكُورُ وَلِنَا أَنَّ الْقُرْضَ إِعَارَةٌ وَصِلَةُ ابْتِدَاءٍ، وَلِمَدَا يَصِحُ بِلَقْظِ الْإِعَارَةِ وَلَا يَمْلِكُ التَّبُوعُ وَلَا اللَّهُ عَلَى الْمُعْرَبِ وَلَا يَعْبَالِ اللَّهُ عَلَى الْمُعْرَبِ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعْرَبُونِ لَهُ فِي التِجَارِةِ وَعَلَى الْمُعْرَادِهِ يَعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعْرَبُونَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعْرَبِ عَلَى الْمُعْرَبِينَ مِنْ سَيِيلٍ ﴾ [التوبة: ١٩] ، النَّسَامَحُ فِيهَا لَصَارَ التَّبَرُعُ وَلَوْمَ فِي الْتَبْرُعِ وَالْوَصِيّةُ يُنَسَامَحُ فِيهَا مَا لَا لَا يُتَسَامَحُ وَيْهَا مَا لَا لَا يُتَسَامَحُ فِيهَا مَا لَا لَيْتَسَامَحُ فِيهَا مَا لَا لَا يُتَسَامَحُ وَيْهَا مَا لَا لَا يُتَسَامَحُ وَيْهَا مَا لَا لَيْتَسَامَحُ وَلَوْمِ وَلَا لَكُونُ وَلَا وَعِيَّةً وَالْوَعِيَّةُ وَالْوَمُعِيَّةً وَالْمَالِهُ وَلَا لَعَلَى الْلُهُ وَلَا لِنَا اللّهُ الْمُؤْمِلُ وَلَا لَوْمِيلَةُ فَاللّهُ وَلَا لَعَلَى الْمُعْرَفِقُ وَلَا عَلَا اللْهَالَا اللْهُ اللْمُعَلِي اللْمُولِ الللّهُ الْفَوْمِ اللّهُ اللّهُ اللّ

فِي غَيْرِهَا نَظَرًا لِلْمُوصِي، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجُوزُ بِالْخِدْمَةِ وَالسُّكْنَى وَتَلْزَمُ.

\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ ثُمُّ الزِّيَادَةُ لَا تَصِحُ إِلَىٰ وَالنَّصْرَانِيَّانِ إِذَا تَبَايَعَا خَمْرًا ثُمُّ أَسْلَمَا لَمْ بََّكُوْ الزِّيَادَةُ فِي النَّصَرَانِيَّانِ إِذَا تَبَايَعَا خَمْرًا ثُمُّ أَسْلَمَا لَمْ بَكُوْ الزِّيَادَةُ فِي النَّمُسْلِمِ. اه. أَتْقَانِيُّ. (قَوْلُهُ: يَثْبُتُ ثُمُّ يَسْتَنِدُ) أَيْ وَلَمُ تَثْبُتْ اللَّيَادَةُ لِعَدَمِ مَا يُقَابِلُهَا. اه.

(فَوْلُهُ: وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا) أَيْ وَكَذَا بَعْدَ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَبَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ. اه. أَنْفَعُ الْوَسَائِلِ.

(قَوْلُهُ فِي الْمَثْنِ: وَتَأْجِيلُ كُلِّ دَيْنِ غَيْرَ الْقَرْضِ) قَالَ فِي الْمُسْتَصْفَى فَإِنَّ تَأْجِيلَهُ لَا يَصِحُّ حَتَّى يَتْبُتَ لَهُ وِلَايَةُ الْمُطَالَبَةِ فِي الْحَالِ إِذَا أَجَّلَهُ عِنْدَ الْإِقْرَاضِ مُدَّةً مَعْلُومَةً أَوْ بَعْدَهُ اه وَكَتَبَ مَا نَصُّهُ قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ فِي بَابِ الْمُضَارَبَةِ وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ غَيْر قَرْض فَأَخَّرَهُ إِلَى أَجَلِ لَزِمَهُ التَّأْخِيرُ فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي أَصْلِهِ مُؤَجِّلًا وَإِنْ كَانَ مِنْ قَرْضٍ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ حَالًّا اهـ وَكَتَبَ أَيْضًا مَا نَصُّهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ قَالَ زُفَرُ لَا يَلْتَحِقُ الْأَجَلُ بِالْعَقْدِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ حَالٌّ فَلَا يَتَأَجَّلُ كَالْقُرْضِ. اه. أَتْقَانِيٌّ. (قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَتْ الجُهَالَةُ فَاحِشَةً كَهُبُوبِ الرِّيحِ) أَيْ وَمَجِيءِ الْحَاجِ وَقُدُومِ رَجُلٍ مِنْ سَفَرِهِ. اه. أَتْقَانِيٌّ. (قَوْلُهُ: جَازَ كَمَا فِي الْكَفَالَةِ) أَيْ بِخِلَافِ الْبَيْعِ إِلَى الْحُصَادِ وَالدِّيَاسِ وَالْجُذَاذِ فَإِنَّهُ يُفْسِدُ الْبَيْعَ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي آخِرِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ. اه. أَتْقَانِيُّ. (قَوْلُهُ: فَإِنَّ الْمُعِيرَ إِذَا وَقَّتَ) أَيْ إِلَى سَنَةٍ. اه. مُسْتَصْفَى. (قَوْلُهُ: لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ) أَيْ مِنْ سَاعَتِهِ اه مُسْتَصْفَى وَكَتَبَ مَا نَصُّهُ وَالْحِيلَةُ فِي صِحَّةِ تَأْجِيلِ الْقَرْضِ أَنْ يُحِيلَ الْمُسْتَقْرِضُ الْمُقْرِضَ عَلَى آخَرَ بِدَيْنِهِ وَيُؤَجِّلُ الْمُقْرِضُ ذَلِكَ الرَّجُلِ مُدَّةً مَعْلُومَةً فَإِنَّهُ يَصِحُّ. اه. فُصُولُ الْعِمَادِيَّةِ وَذَكَرَ هَذَا الشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي بَابِ الْكَفَالَةِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ أَنَّهُ إذَا تَكَفَّلَ بِالْمَالِ الْحَالِّ مُؤَجَّلًا إِلَى شَهْرٍ يَتَأَجَّلُ عَلَى الْأَصْلِ أَيْضًا اه وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي وَلَكِنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَذْكُرُهُ حِيلَةً فِي تَأْجِيلِ الْقَرْضِ، وَكَذَا فِي الْكَافِي اهـ. (قَوْلُهُ: وَعَلَى اعْتِبَارِ الْانْتِهَاءِ لَا يَجُوزُ إِلَا ) قَالَ في الْمُسْتَصْفَى وَعَلَى اعْتِبَارِ الْإِنْتِهَاءِ لَا يَصِحُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعُ الدَّرَاهِم بالدَّرَاهِم نَسِيئةً وَالتَّأْجِيلُ إِنَّا يَكُونُ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ فَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَوْ يُقَالُ إِنَّ بَدَلَ الْقَرْضَ فِي الْحُكْمِ كَأَنَّهُ عَيْنُ الْمَقْبُوضِ إِذْ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ كَذَلِكَ كَانَ مُبَادَلَةُ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ نَسِيئَةً وَأَنَّهُ حَرَامٌ وَإِذَا كَانَ

كَذَلِكَ يَكُونُ عَارِيَّةً ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَالتَّوْقِيتُ فِي الْعَوَارِيِّ غَيْرُ لَازِمٍ فَكَذَا الْأَجَلُ فِي الْقَرْضِ، وَلَوْ صَحَّحْنَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَصِيرُ لَازِمًا لَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَارِيَّةً وَمِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلَ وَلَوْ صَحَّحْنَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَصِيرُ لَازِمًا لَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَارِيَّةً وَمِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلَ الْقَرْضِ فِي حُكْمِ عَيْنِهِ فَيَكُونُ مُبَادَلَةَ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ نَسِيئَةً وَأَنَّهُ حَرَامٌ وَهَذَا الْوَجْهُ أَوْجَهُ. اهد." (1)

"الِانْفِلَاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ فَوْقَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ فَاسْتَوَيَا فَنُسِخَ الْإِنْفِلَاتُ؛ لِأَنَّ آخِرَ الْمِثْلَيْنِ يَصْلُحُ نَاسِحًا لِلْأَوَّلِ كَمَا فِي نَسْخ الْأَحْكَامِ يِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُسَاوِي الْإِرْسَالَ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلُ الْمُكَلَّفِ وَالزَّجْرُ بِنَاءً عَلَى الْإِرْسَالِ، فَكَانَ دُونَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ وَالْبَازِي كَالْكَلْبِ فِيمَا ذَكُرْنَا وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ الْمُعَلَّمَ عَلَى صَيْدٍ مُعَيَّنِ فَأَحَذَ غَيْرَهُ، وَهُوَ عَلَى سَنَنِهِ حَلَّ وَقَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ أَحَذَهُ بِغَيْرِ إِرْسَالِ إِذْ الْإِرْسَالُ مُخْتَصٌّ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ وَالتَّسْمِيَةُ وَقَعَتْ عَلَيْهِ فَلَا تَتَحَوَّلُ إِلَى غَيْرِهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَضْجَعَ شَاةً وَسَمَّى عَلَيْهَا وَحَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا بِتِلْكَ التَّسْمِيةِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَتَعَيَّنُ الصَّيْدُ بِالتَّعْيِينِ مِثْلُ قَوْلِ مَالِكِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَتَّى لَا يَجِلَّ غَيْرُهُ بِذَلِكَ الْإِرْسَالِ وَلَوْ أَرْسَلَ مِنْ غَيْر تَعْيِينِ يَجِلُّ مَا أَصَابَهُ <mark>خِلَافًا لِمَالِكِ</mark>، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّعْيِينَ شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكِ وَعِنْدَهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِذَا عَيَّنَ يَتَعَيَّنُ وَعِنْدَنَا التَّعْيِينُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُكَلَّفُ وَلَا يُكَلَّفُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَالَّذِي فِي وُسْعِهِ إِيجَادُ الْإِرْسَالِ دُونَ التَّعْيين؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَلِّمَ الْبَازِيَ وَالْكَلْبَ عَلَى وَجْهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يُعَيِّنُهُ لَهُ؛ وَلأَنَّ التَّعْيينَ غَيْرُ مُفِيدٍ في حَقِّهِ وَلَا فِي حَقّ الْكَلْب، فَإِنَّ الصُّيُودَ كُلَّهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى مَقْصُودِهِ سَوَاءٌ وَكَذَا فِي حَقّ الْكَلْب؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ إِلَى أَخْذِ كُلّ صَيْدٍ يَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ بِخِلَافِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ فِي الشَّاةِ مُمْكِنٌ وَكَذَا غَرَضُهُ مُتَعَلِّقٌ بِمُعَيَّنِ فَتَتَعَلَّقُ التَّسْمِيَةُ هُنَاكَ بِالْمَضْجَعِ لِلذَّبْحِ وَفِيمَا خَنْ فِيهِ بِالْآلَةِ وَلَوْ أَرْسَلَهُ عَلَى صُيُودٍ بِتَسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ حَالَةَ الْإِرْسَالِ فَقَتَلَ الْكُلَّ حَلَّ الْجَمِيعُ لِأَنَّ الذَّبْحَ يَقَعُ بِالْإِرْسَالِ

وَلِهَذَا تُشْتَرَكُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَهُ، وَالْفِعْلُ وَهُوَ الْإِرْسَالُ وَاحِدٌ فَيَكْتَفِي بِتَسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَضْجَعَ شَاتَيْنِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى فَذَبَحَهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً بِتَسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين 1/2

كَانَ عَلَى التَّعَاقُبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدِّدٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّدِ التَّسْمِيةِ وَمَنْ أَرْسَلَ فَهْدًا فَكَمَنَ حَتَى يَتَمَكَّنَ مِنْ الصَّيْدِ ثُمُّ أَخَذَ الصَّيْدَ فَقَتَلَهُ يُؤْكُل؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ لَهُ يَخْتَالُ لِأَخْذِهِ لَا اسْتِرَاحَةٌ فَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ فَوْرُ الْإِرْسَالِ، وَكَيْفَ يَنْقَطِعُ وَقَصْدُ صَاحِبِهِ يَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ وَعُدَّ ذَلِكَ اسْتِرَاحَةٌ فَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ فَوْرُ الْإِرْسَالِ، وَكَيْفَ يَنْقَطِعُ وَقَصْدُ صَاحِبِهِ يَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ وَعُدَّ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ قَالَ الْحُلُوانِيُّ لِلْفَهْدِ خِصَالٌ حَمِيدَةٌ فَيَنْبَغِي لِكُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مِنْ الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ قَالَ الْحُلُوانِيُّ لِلْفَهْدِ خِصَالٌ حَمِيدَةٌ فَيَنْبَغِي لِكُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَأْخُذَ وَمُنْ لِلصَّيْدِ حَتَّى يَسْتَمْكِنَ مِنْهُ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يُجَاهِرَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يُجَاهِرَ عَلَى مُنْهُ، وَهُ كَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يُجَاهِرَ عَلَى مَنْهُ مَ مِنْهُ فَيَحْصُلُ مَقْصُودُهُ مِنْ غَيْرٍ إِتْعَابِ عَلُونَ هُوا لَهُ وَلَا لَكُونَ يَطْلُ لُكَ يَكُمُنَ لِلصَّيْدِ حَتَّى يَسْتَمْكِنَ مِنْهُ فَيَحْصُلُ مَقْطُودُهُ مِنْ غَيْرٍ إِتْعَابِ عَلَوْهُ وَمُنْ الْمُحْتَاجُ إِلَى اللَّهُ لَا يَعْدُو حَلْفَ صَاحِبِهِ حَتَّى يُسْتَمْكِنَ مِنْهُ وَهُو يَقُولُ هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَيَّ ، فَلَا لَا يُعْدُو حَلْفَ صَاحِبِهِ حَتَّى يُوكِبَهُ خَلْفَهُ، وَهُو يَقُولُ هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَى الْكَالِقُ لِلَا يَعْدُو حَلْفَ صَاحِبِهِ حَتَّى يُوكِبَهُ خَلْفَهُ، وَهُو يَقُولُ هُو الْمُحْتَاجُ إِلَى الْفَالِ الْعَلَالُ مِنْ عَيْرِ الْعَلَى الْكِلَالُ لِلْ الْمُعْتَاجُ إِلَى الْمُعْتَاجُ اللّهُ الْمُعْتَاجُ اللْعُلُولُ الْمُ لَلْقُهُ الْمُعْتَاجُ اللَّهُ لَا يَعْدُو حَلْفَ مَا الْمُحْتَاجُ عَلَى الْمُعْلِلِ الْمُ لَا يَعْدُو مَلَى الْفُهُ الْمُكَالِقُولُ الْمُ الْعُلُولُ الْمُ الْمُعُلِلُ الْعُلَالِ الْمُعْتَاجُ اللَّهُ الْمُلْعُلُولُ الْمُ الْمُعْتَاجُ الْمُعْتَاجُ اللْمُ الْمُعْتَاجُ اللْمُ الْمُلْكُولُ الْمُعْلِقُ اللْمُعْتَاجُ الْمُلْعُلُولُ الْمُلْمُ الْمُولُولُ الْمُؤْلِ الْ

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يَذِلَّ نَفْسَهُ فِيمَا يَفْعَلُ لِغَيْرِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّمُ بِالطَّرْبِ وَلَكِنْ يَضْرَبُ الْكَلْبُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا أَكَلَ مِنْ الصَّيْدِ فَيَتَعَلَّمُ بِذَلِكَ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَتَعِظَ بِغَيْرِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ الْخَبِيثَ مِنْ اللَّحْمِ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ بِغَيْرِهِ كَمَا قِيلَ السَّعِيدُ مَنْ اتَّعَظَ بِغَيْرِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ الْخَبِيثَ مِنْ اللَّحْمِ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ مِنْ صَاحِبِهِ اللَّحْمَ الطَّيِّبِ وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الطَّيِّبِ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَبْبُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَخْذِهِ تَرَكَهُ وَيَقُولُ لَا أَقْتُلُ نَفْسِي فِيمَا أَعْمَلُ لِغَيْرِي، وَهَكَذَا أَوْ خَمْسًا فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَخْذِهِ تَرَكَهُ وَيَقُولُ لَا أَقْتُلُ نَفْسِي فِيمَا أَعْمَلُ لِغَيْرِي، وَهَكَذَا يَنْبُغِي لِلْعَاقِلِ، وَكَذَا الْكَلْبُ إِذَا اعْتَادَ الِاحْتِفَاءَ لَا يَقْطُعُ فَوْرَ الْإِرْسَالِ لِمَا بَيَنَا فِي الْفَهْدِ، وَلَوْ أَرْسَلَ كُلْبُهُ فَأَحَذَ صَيْدًا فَقَتَلَهُ أَكُلَ الْإِرْسَالَ قَائِمٌ لَمْ وَلُو جَمْمَ عَلَى الْأَوْلِ طَوِيلًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حِيلَةً مَا لُو رَمَى سَهْمًا إِلَى صَيْدٍ فَأَصَابَهُ وَغَيْرَهُ وَلُو جَمْمَ عَلَى الْأَوْلِ طَوِيلًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حِيلَةً مِنْ لِلْأَخْذِ، وَإِثْمَا هُو اسْتِرَاحَةً يَخِلَافِ مَا تَقَدَّمُ وَلُو

أَحَذَ غَيْرَهُ أَوْ أَحَذَ عَدَدًا مِنْ الصَّيْدِ فَهُوَ كُلُّهُ حَلَالٌ مَا دَامَ فِي وَجْهِ إِرْسَالِهِ فَإِنْ قَتَلَ وَاحِدًا أَوْ جَثَمَ عَلَيْهِ طَوِيلًا ثُمَّ مَرَّ بِهِ صَيْدٌ آحَرُ فَأَحَذَهُ لَمْ يُؤْكُلْ؛ لِأَنَّهُ حَرَجَ مِنْ حَالِ الْإِرْسَالِ إِلَى هُنَا لَفْظُ الْكَافِي اه

(قَوْلُهُ فَكَمَنَ) أَيْ اسْتَتَرَ اه قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ كَمَنَ كُمُونًا مِنْ بَابِ قَعَدَ تَوَارَى وَاسْتَحْفَى. اه. (قَوْلُهُ قَالَ أَيْ السَّرَحْسِيُ) نَاقِلًا عَنْ شَيْخِهِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ. اه. كَاكِيُّ (فَوْلُهُ فَيَنْبَغِي لِكُلِّ عَقِلْ أَنْ يَأْخُلُ دَلِكَ مِنْهُ) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلامِ خُواهرْزَادَهُ فِي شَرْحِهِ يُقَالُ إِنَّ فِي الْفَهْدِ خِصَالًا لَوْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهَا فِي بَنِي آدَمَ لَكَانَ مِنْ أَشْرُفِ النَّاسِ اه (فَوْلُهُ وَمِنْهَا أَنَّهُ) أَيْ لَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَإِنَّمَا يَأْكُلُ الطَّيِّب. اه. غَايَةٌ (قَوْلُهُ وَكَذَا الْمَيْتَةَ وَإِنَّمَا يَأْكُلُ الطَّيِّب. اه. غَايَةٌ (قَوْلُهُ وَكَذَا الْمُنْتَةَ وَإِنَّمَا يَأْكُلُ الطَّيِّب. اه. غَايَةٌ (قَوْلُهُ وَكَذَا الْمُنْتَةَ وَإِنَّمَا يَأْكُلُ اللَّيْكِيَةَ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الْخَبِيثَ، وَإِنَّمَا يَأْكُلُ الطَّيِّب. اه. غَايَةٌ (قَوْلُهُ وَكَذَا الْمُعْتَى الْمُنْتِ مَا صَادَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُكْثُ سَاعَةً حِيلَةٌ مِنْهُ لِلإصْطِيَادِ لَا لِلاسْتِرَاحَةِ فَيُعَدُ الْكَلْبُ الْمَعْنَى الْمُكْثُ سَاعَةً حِيلَةٌ مِنْهُ لِلإصْطِيَادِ لَا لِلاسْتِرَاحَةِ فَيُعَدُ الْكُلْبُ الْمَعْنَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى لَا يُعْتَصُوهِ، وَإِذَا أَرْسَلَ كُلْبُهُ الْمُعْتَى لَا يُمُكُنُ شَبْعُهُ الْمُعْتَى لَا يُمْكِنُ مَنْ فِعْلِ الْكَلْبِ الْلَاحُولِيَ فَقَتَلَهُ أُكِلَ وَاللَّهُ بُونِ وَالْمُعْتَى لَا يُمْكِنُ مَنْ فِعْلِ الْكُلْبِ الْلَاحُ وَعَلَكُهُ أَكِلُ وَالْمُ الْمُعْلَى لَا عُلْهُ وَلَوْ أَوْسَلَ كُلْبُهُ الْمُعْلِى لَا عُرَبُولُ مَنْ فَعْلِ الْكَلْبِ الْلَاحِلُونَ وَمَا لَا لَهُ وَلَوْ الْمُعْتَى لَا يُمْكِنُ مَا مُنْ فِعْلِ الْكَلْبِ الْلَا لَوْلُولُ وَاللَّهُ الْمُعْلَى لَا عُلْمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُلُهُ الْمُعْلَى لَا لَكُلُولُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُعْلَى لَلَامِ الْمُعْلَى لَوْ الْمُلْكُولُ الْمُلْلُولُ وَالْمُ الْمُعْلَى لَلْ الْمُعْلَى لَلْ الْمُعْلَى لَا لَلْمُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى لَا لَا الْمُعْلَى لَا لَا لَمُكْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى لَا لَا لَمُولُولُ وَلَوْ الْمُعْلَى لَا لَعْلِلَ الْمُعْلَى الْمُعْلِلَ الْمُعْلَى لَا الْمُعْلَى لَا الْمُ

١٣٦. "عَرْضًا صَارَ لِلتِّجَارَةِ، وَقِيلَ: لَيْسَ قُنْيَةً عِنْدَ بَائِعِهِ، وَالْقُولُ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَظْهَرُ، وَأَلْثُهُ الْمَذْهَبَ؛ لِأَنَّ نِيَّة التِّجَارَةِ لَمْ يَقْطَعْهَا، وَسَبَقَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنْ لَوْ قَأَلْنُا الْوَاحِبُ قَبُلُ الْمُذْهَبَ؛ لِأَنَّ نِيَّة التِّجَارَةِ لَمْ يَقُطَعْهَا، وَسَبَقَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنْ لَوْ قَبُلُ عَد حُلْمُ قَبُلُ عَد حَارة خطأ، فصالح عن مَالٍ، صَارَ ٢ لِلتِّجَارَةِ. وَكَذَا لَوْ كَانَ عَمْدًا وَقُلْنَا الْوَاحِبُ قَبُلُ عَد حَكْمُ أَحَدُ شَيْعَيْنِ، وَإِلَّا لَمْ يَصِرْ لِلتِّجَارَةِ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَوْ خَمَّرَ عَصِيرُ التِّجَارَةِ ثُمَّ خَلُومُ فَهِي عَرْضُ جَارَةٍ، وَتُقْطَعُ نِيَّةُ التِّجَارَةِ، وَلُو مَاتَتْ مَاشِيَةُ التِّجَارَةِ فَدُيغَ جُلُودُهَا وَقُلْنَا تَطْهُرُ فَهِي عَرْضُ جَارَةٍ، وَتُقْطَعُ نِيَّةُ الْقُنْيَةِ وَقِيلَ: الْمُمَيَّرَةُ — ٣ "حَوْلُ التِّجَارَةِ "٣ وَتَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ "و" خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي ٤ رَوايَةٍ الْقُنْيَةِ وَقِيلَ: الْمُمَيَّرَةُ — ٣ "حَوْلُ التِّجَارَةِ" وَتَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ "و" خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي٤ رَوايَةٍ الْقُنْيَةِ وَقِيلَ: الْمُمَيَّرَةُ — ٣ "حَوْلُ التِّجَارَةِ" وَتَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ "و" وَقِيلَ: الْمُمَيَّرَةُ — ٣ "حَوْلُ التِّجَارَةِ" وَتَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ "و"

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٦/٥٥

ضَعِيفَةٍ؛ لِأَنَّمَا الْأَصْلُ، كَالْإِقَامَةِ مَعَ السفر وحليه استعمال نوى به النفقة آو التِّجَارَةَ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ الْخُولُ "و" وَقِيلَ: لَا نِيَّةَ مُحُرَّمَةٍ، كَنَاوٍ مَعْصِيَةً فَلَمْ يَفْعَلْهَا، فِي بُطْلَانِ أَهْلِيَّتِهِ لِلشَّهَادَةِ خِلَافٌ، دَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَلَنَا خِلَافٌ، هَلْ يَأْتُمُ عَلَى قَصْدِ الْمَعْصِيَةِ بِدُونِ فِعْلِ لِلشَّهَادَةِ خِلَافٌ، مَدْكُورٌ فِي فصول التوبة من الآداب الشرعية.

.....

٦ في "ط": "القنية".." (١)

١٣٧. "فَصْلُ: وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تُحَرَّمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْبِيدِ

بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ، كَرَضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ وَوَطْءٍ مُبَاحٍ بِنِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَرَاهُمَا وَهُوَ زَوْجُ أُمِّهَا وَرُبِيبُهَا وَهُوَ ابْنُ زَوْجِهَا.

وَنَقَلَ الْأَثْرُمُ فِي أُمِّ امْرَأَتِهِ ٣ يَكُونُ محرما لها في حج الفرض

\_\_\_\_\_

١٣٨. "والثانية يجوز "وش" وَأَبُو يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الْهَدَايَا كَانَتْ تَدْخُلُ الْحُرَمَ فَتَكْثُرُ فِيهِ فَلَمْ يُنْقُلْ شَدُّ أَفْوَاهِهَا، وَلِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَالْإِذْخِرِ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ، وَاحْتَجَّ بِرِوَايَةِ ابْنِ يُنْقُلْ شَدُّ أَفْوَاهِهَا، وَلِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَالْإِذْخِرِ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ، وَاحْتَجَّ بِرِوَايَةِ ابْنِ هَانِيْ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَشَّ الْمُحْرِمُ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْحَرَمِ وَالْحِلِّ. وَفِي تَعْلِيقِ الْقَاضِي الْخِلَافَ إِنْ

١ في "ط": "قبل".

٢ ليست في "ط".

٣ في "ب": "حولا لتجارة".

٤ ليست في الأصل.

ه في "س": "حكى".

<sup>.&</sup>quot;\\\\" \

٣ في الأصل "امرأة".." (٢)

<sup>(</sup>١) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ١٩٦/٤

<sup>(</sup>٢) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ٢٤٦/٥

أَدْحَلَ بَمَائِمَهُ لِرَعْيِهِ وَإِنْ أَدْحَلَهَا لِجَاجَةٍ لَمْ يَضْمَنْهُ، كَمَا لَوْ أَدْحَلَ كَلْبَهُ فَأَحَذَ صَيْدًا لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَوْ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ وَإَغْرَاهُ ضَمِنَهُ، كَذَا الْحَشِيشُ، قَالَ: وَلِأَنَّهُ يَضْمَنْهُ بِقَطْعِهِ، كَذَا بِرَعْيِهِ، وَذَكَرَ وَلَا نَّهُ يَضْمَنْهُ بِقَطْعِهِ، كَذَا بِرَعْيِهِ، وَذَكَرَ فِي الْمُسْتَوْعِب: إِنْ احْتَشَّهُ لَهَا فَكَرَعْيِهِ.

وَيَضْمَنُ شَجَرَ الحرم وحشيشه، نقله الجماعة "وه ش" خِلافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَدَاوُد وَابْنِ الْمُنْذِرِ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ، كَالصَّيْدِ ؛ وَلِأَنَّ عُمَرَ أَمَرَ بِقَطْعِ شَجَرٍ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَضُرُّ بِأَهْلِ الطَّوَافِ وَفَدَى ١ قَالَ الرَّاوِي وَذَكَرَ الْبَقَرَ رَوَاهُ حَنْبَلُ فِي الْمَنَاسِكِ:

وَيَضْمَنُ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبَدَنَةٍ، فِي رِوَايَةٍ، وَعَنْهُ: بِبَقَرَةٍ، كَالْمُتَوَسِّطَةِ، وَالْغُصْنَ بِمَا نَقَصَ كَأَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ، وَالنَّبَاتَ والورق بقيمته، نص على ذلك "وش" وقِيلَ: فِي الْغُصْنِ قِيمَتُهُ، وَقِيلَ: نَقْصُ قِيمَةِ الشَّجَرَةِ. وَجَزَمَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ فِي الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ وَقِيلَ: نَقْصُ قِيمَةِ الشَّجَرَةِ. وَجَزَمَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ فِي الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ وَالصَّغِيرَةِ شَاةٌ، وَنَقَلَهُ الْجُمَاعَةُ، وَاحْتَجُوا بِأَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ ٢، وكالصيد والصَّغِيرةِ شَاةٌ، وَنَقَلَهُ الْجُمَاعَةُ، وَاحْتَجُوا بِأَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ ٢، وكالصيد وسَرِح ابْنِ رَزِينِ وَغَيْرِهِمَا.

"وَالْوَجْهُ التَّانِي" الْجُوَازُ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصِ الْعُكْبَرِيُّ وَابْنُ عَبْدُوسِ فِي تَذْكِرَتِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِفَادَاتِ وَالْوَجِيزِ وَغَيْرِهِمَا، وَصَحَّحَهُ فِي التصحيح "قلت": وهو الصواب

١ لم نقف عليه.

٢ ذكر البيهقي في "السنن الكبرى" ١٩٦/٥، أنه يروي عن ابن الزبير وعطاء.." (١)
 ١٣٩. "الْمُسْتَوْعِبِ: حُكْمُهُ يَلْزَمُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ: أَلْزَمْتُك أَوْ قَضَيْت لَهُ بِهِ عَلَيْك أَوْ
 أَخْرَجَ إلَيْهِ مِنْهُ وَإِقْرَارُهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ.

ثُمُّ بِالْيَتَامَى وَالْمَجَانِينِ وَالْوُقُوفِ وَالْوَصَايَا فَلَوْ نَفَّذَ الْأَوَّلُ وَصِيَّتَهُ " الم يعزله ١ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَّةِ لَكِنْ نُرَاعِيهِ. فَدَلَّ أَنَّ إِثْبَاتَ صِفَةٍ كَعَدَالَةٍ وَجَرْحٍ وَأَهْلِيَّةِ وَصِيَّةٍ وَغَيْرِهَا حُكْمٌ خَكُمُ الْفَالِيُّ وَإِنَّ لَهُ إِثْبَاتَ خِلَافِهِ وَقَدْ ذَكَرُوا إِذَا بَانَ فِسْقُ لِخَلَافًا لِمَالِكٍ وَإِنَّ لَهُ إِثْبَاتَ خِلَافِهِ وَقَدْ ذَكَرُوا إِذَا بَانَ فِسْقُ الشَّاهِدِ وَسَيَأْتِي ٢ يُعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ بِحُكْمٍ.

وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَنَاءِ الْحَاكِمِ لِلْأَطْفَالِ أَوْ الْوَصَايَا الَّتِي لَا وَصِيَّ لَمَا وَنَحْوِهِ بِحَالِهِ أَقَرَّهُ لِأَنَّ الَّذِي

<sup>(</sup>١) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ١٣/٦

| النَّائِبِ٣ وَجَعَلَ فِي | أُمِينًا وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهَا مَسْأَلَةُ | ن عَزَلَهُ وَيَضُمُّ إِلَى الضَّعِيفِ      | قَبْلَهُ وَلَّاهُ وَمَنْ فَسَوَ  |
|--------------------------|--|--|----------------------------------|
| ضعيف أمينا وله           | يَضُمُّ إِلَى وَصِيِّ فَاسِقٍ أَوْ         | الِ كَنَائِبِهِ فِيهِ الْخِلَافُ وَأَنَّهُ | التَّرْغِيبِ أُمَنَاءَ الْأَطْفَ |
|                          | · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·      |  |                                  |

١ في النسخ الخطية، و "ط": "لم يعد له"، والمثبت من "المقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٧٨/٢٨.

۲ ص ۲۲۰.

٣ ليست في "ط".." (١)

1. "نقضه إذا كان لا يرى قبولهم ا فِيهِ قَالَ: وَكَذَا مُخْتَلَفُ فِيهِ صَادَفَ مَا حَكَمَ فِيهِ وَجَهِلَهُ وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي الْإِرْشَادِ اللَّهُ إذَا حَكَمَ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ بِمَا لَا يَرَاهُ مَعَ عِلْمِهِ لَا يُنْقَضُ وَجَهِلَهُ وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي الْإِرْشَادِ اللَّهُ إذَا حَكَمَ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ بِمَا لا يَرَاهُ مَعَ عِلْمِهِ لَا يُنْقَضُ فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ شَكَّ فِي رَأْيِ الْحُاكِمِ تَقَدَّمَ إذَا شَكَّ هَلْ عَلِمَ الْحُاكِمُ بِالْمُعَارِضِ ؟ كَمَنْ حكم ببينة خارج وجهل علمه ببينة داخل لَمْ يُنْقَضْ. وَقَدْ عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ وَمِمَّا ذَكَرُوا فِي نَقْضِ البينة خارج وجهل علمه ببينة داخل لَمْ يُنْقَضْ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ حُكْمِ الْخُاكِمِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي عَدَمِ النَّقْضِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَإِنْ قَالَ عَلِمْتَ وَقْتَ الْحُكْمِ أَكُمُ مَا فَسَقَةٌ أَوْ زُورٌ وَأَكْرَهَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِمَا فَقَالَ وَإِنْ قَالَ عَلِمْتَ وَقْتَ الْحُكْمِ أَكُمُ مَا إلَى عِلْمِهِ لَهُ يَخُزْ لَهُ نَقْضُهُ مَعَ إكْرَاهِهِ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ له نقض ابْنُ الزَّاغُونِيّ: إنْ أَضَافَ فِسْقَهُمَا إلَى عِلْمِهِ لَمُ يَخُزْ لَهُ نَقْضُهُ مَعَ إكْرَاهِهِ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ له نقض تعديل البينة ٤ بالتزكية لعلمه وإن أضافه إلى غير

١ في "ط": "قولهم".

۲ ص ٤٨٦.

٣ ليست في "ر".

ع في "ط": "مبينة".." (٢)

<sup>(</sup>١) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ١٥١/١١

<sup>(</sup>٢) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ٢٢٣/١١

1 ؟ ١٠. " ١ ٢ ٤ ٩ - وعن ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة. رواه البيهقي. مع أن ذلك قد حكاه ابن المنذر إجماعا، وإن كان قد حكي فيه خلاف شاذ عن داود ونحوه، والله أعلم.

قال: والعروض إذا كانت للتجارة قومها إذا حال [عليها] الحول وزكاها.

ش: العروض جمع عرض بسكون الراء، ما عدا الأثمان، كأنه سمي بذلك لأنه يعرض ليباع ويشترى، تسمية للمفعول باسم المصدر، كتسمية المعلوم علما. والحكم الذي حكم به الخرقي، وجوب الزكاة في عروض التجارة، وقد تقدم [دليل] ذلك، واشترط لذلك حولان الحول.

٠٥٠ - وذلك لعموم قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا زَكاة في مال حتى يحول عليه الحول» [وظاهر] إطلاق الخرقي يقتضي [وجوب] الزكاة لكل حول، وهو كذلك، خلافا لمالك في اقتصاره على وجوب الزكاة في الحول الأول.." (١)

١٤٢. "قال: وإذا زوج عبده وهو كاره، لم يجز إلا أن يكون صغيرا.

ش: لا يملك السيد إجبار عبده الكبير على النكاح، نص عليه أحمد، وقاله الأصحاب، لأنه مكلف يملك الطلاق، فلا يجبر على النكاح كالحر، لأن النكاح خالص حقه، ونفعه له فأشبه الحر، وكذلك الصغير على وجه، قاله أبو الخطاب في الانتصار، والمذهب وهو المنصوص – أن له إجباره قياسا على الابن الصغير بل أولى، لثبوت الملك له عليه، والحكم في العبد المجنون كالحكم في الصغير، قاله الشيخان، والله أعلم.

[الحكم لو زوج الوليان المرأة من رجلين] قال: وإذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما.

.- 7571

ش: لما روى الحسن، عن سمرة، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «أيما امرأة زوجها وليان فهى للأول منهما، وأيما رجل باع بيعين من رجلين فهو للأول منهما» رواه الخمسة،

<sup>(</sup>١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الزركشي، شمس الدين ١٣/٢ه

وحسنه الترمذي. . . وروى الأثرم بسنده عن إبراهيم أن عليا قضى بذلك، لكن في سماع الحسن من سمرة خلاف. وقد شمل كلام الخرقي وإن لم يعلم الثاني، ودخل بما، وهو كذلك خلافا لمالك، لعموم الحديث.." (١)

127. "وقد علم من كلام الخرقي هنا بطريق التنبيه أن من شرط الماء ثم أن يعين على قتل الصيد.

## [صيد الكتابي]

قال: والمسلم والكتابي في كل ما وصفت سواء.

ش: يعني في الاصطياد، فيباح ما صادوه، خلافا لمالك في منعه في صيدهم، بخلاف ذبائحهم، والحجة عليه عموم: ﴿وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلُّ لَكُمْ ﴿ [المائدة: ٥] . وفي أنه يشترط لصيدهم ما يشترط لصيد المسلمين، وكذلك يشترط لذبيحتهم التسمية حيث اشترطت في المسلمين، وقد تقدم.

وعن أحمد في هذه المسألة روايتان، ثم ظاهر كلام الخرقي أن حربي أهل الكتاب كذميهم، وقد قال أحمد في ذبائح أهل الحرب: لا بأس بها.

وحديث عبد الله بن مغفل في الشحم قال: إسحاق أجاد. وحكى ابن المنذر." (٢)

1 ٤٤. "وَالضُّفْدَعُ الْبَحْرِيُّ وَالْبَرِّيُّ فِيهِ سَوَاءٌ. وَقِيلَ الْبَرِّيُّ مُفْسِدٌ لِوُجُودِ الدَّم وَعَدَمِ الْمَعْدِنِ، وَمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ مَا يَكُونُ تَوَلُّدُهُ وَمَثْوَاهُ فِي الْمَاءِ، وَمَائِيُّ الْمَعَاشِ دُونَ مَائِيِّ الْمَوْلِدِ مُفْسِدٌ. وَمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُونُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالشَّافِعِيُّ وَالشَّافِعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَالشَّافِعِيْ

\_\_\_\_ كُكْمَ النَّجَاسَةِ فِي مَعْدِنِهَا فَكَانَ الْمَعْدِنُ مَانِعًا عَنْ تَرَتُّبِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا.

وَعَنْ التَّانِي أَنَّ الْعِلَّةَ الشَّخْصِيَّةَ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاؤُهَا انْتِفَاءَ الْحُكْمِ، وَهَاهُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ دَمًا مَسْفُوحًا هُوَ الْمُنَجِّسُ لَا غَيْرُ (وَالضُّفْدَعُ الْبَرِّيُّ وَالْبَحْرِيُّ فِيهِ سَوَاءٌ) وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْبَرِّيُّ مِنْ الْبَرِيُّ وَالْبَحْرِيِّ فِيهِ سَوَاءٌ) وَإِنَّمَا يُعُرَفُ الْبَرِيُّ مِنْ الْبَرِيُّ مَا يَكُونُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ سُتْرَةٌ، وَقِيلَ الْبَرِيُّ مُفْسِدٌ لِوُجُودِ الْعِلَّةِ وَهُوَ الدَّمُ الْبَرِيُ مُفْسِدٌ لِوُجُودِ الْعِلَّةِ وَهُو الدَّمُ

<sup>(</sup>١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الزركشي، شمس الدين ١٠٤/٥

<sup>(</sup>٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الزركشي، شمس الدين ٦٤٢/٦

وَانْتِفَاءُ الْمَانِعِ وَهُوَ الْمَعْدِنُ.

وَقَوْلُهُ: (وَمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ) بَيَانٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ مَا كَانَ تَوَالُدُهُ وَمَثْوَاهُ فِيهِ كَمَا دَكُرْنَاهُ فِي أَوَّلِ الْبَحْثِ (وَمَائِيُّ الْمَعَاشِ دُونَ مَائِيِّ الْمَوْلِدِ) كَالْبَطِّ وَالْإِوَرِّ وَخُوهِمَا (مُفْسِدٌ). وَكُونَاهُ فِي أَوَّلُهُ: (وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ) قَدَّمَ الْكَلَامَ فِي حُكْمِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ الْمُسْتَعْمَلُ وَلَا اللَّهُ هُوَ الْمُقْطُودُ، وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ الْمُسْتَعْمَلُ وَلَا اللَّهُ الْمُوافِقُ لِمَذَهِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ وَي طَهَارَةِ الْمُوافِقُ لِمَذْهَبِهِ، فَإِنَّ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ فِي طَهَارَةِ الْمُوافِقُ لِمَذْهَبِهِ، فَإِنَّ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ الْمُعَارَةِ الْمُوافِقُ لِمَذْهَبِهِ، فَإِنَّ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ الْعَيْزِيَّةِ بِسَائِرِ الْمَائِعَاتِ بَحُوزُ عِنْدَهُ (قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْمَاءِيِّ فِي الْمَاءِ." الْمَائِعَاتِ بَحُوزُ عِنْدَهُ (قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْمَاءِيِّ فِي الْمَاءِ."

٥١٠. "وَهُوَ بِمَا قُلْنَاهُ، وَمَا رَوَاهُ يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ (وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ مَنْكِبَيْهَا) وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا

(فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَجَلُّ أَوْ أَعْظَمُ، أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ أَوْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللّهِ تَعَالَى) أَجْزَأَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللّهُ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللّهُ -: إِنْ كَانَ يُحْسِنُ التَّكْبِيرَ لَمْ يُجْزِفُهُ إِلّا قَوْلُهُ اللّهُ أَكْبَرُ أَوْ اللّهُ وَقَالَ إِنْ النّهَايَةِ: كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: وَرَفْعُ الْيَدِ لِإِعْلَامِ الْأَصَمِّ أَيْضًا، بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ أَيْضًا لِدَفْعِ النّيَاقُضِ صُورَةً؛ لِأَنّهُ ذَكَرَ أَوَّلاً أَنَّ مَعْنَى رَفْعِ الْيَدَيْنِ نَفْيُ الْكِبْرِيَاءِ عَنْ غَيْرِ اللّهِ فَلا أَيْضًا لِدَفْعِ التَّنَاقُضِ صُورَةً؛ لِأَنّهُ ذَكَرَ أَوَّلاً أَنَّ مَعْنَى رَفْعِ الْيَدَيْنِ نَفْيُ الْكِبْرِيَاءِ عَنْ غَيْرِ اللّهِ فَلا تَكُونُ لِعَيْرِهِ، وَكَأَنّهُ يَحُومُ حَوْلَ أَنَّ الْمَعْلُولَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ لَهُ عِلْتَانِ مُسْتَقِلْتَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلَّةٌ مُرَكَّبَةٌ، فَإِذَا قَالَ أَيْضًا كَانَ نَفْيُ الْكِبْرِيَاءِ وَإِعْلَامُ الْأَصَمِّ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ مُرَكَّبَةٌ لِرَفْعِ يَكُونَ لَهُ عِلَّةٌ مُرَكَّبَةٌ، فَإِذَا قَالَ أَيْضًا كَانَ نَفْيُ الْكِبْرِيَاءِ وَإِعْلَامُ الْأَصَمِّ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ مُرَكَّبَةٌ لِرَفْعِ الْيَدَيْنِ، ثُمُّ اعْتَذَرَ بِأَنَّ الْمُصَنِّفَ تَابَعَ شَمْسَ الْأَئِمَّةِ وَقَدْ ذَكَرَهُ كَذَلِكَ فَإِنَّ دَأَجُمُ تَرْكُ التَّكَلُّفِ وَتَفْهِيمُ الْمَعْنَى. وَقِيلَ: لَوْ كَانَ لِإِعْلَامِ الْأَصَمِ لَمَا أَتَى بِهِ الْمُنْفَرِدُ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْأَدَاءُ بِالْجُمَاعَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] فَيَكُونُ الْإِنْفِرَادُ نَادِرًا، عَلَى أَنَّ حَكَمَةَ الْخُكْمِ لَا ثُرَاعَى فِي كُلِّ فَرْدٍ: فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَلَّا يَأْتِيَ بِهِ الْمُقْتَدِي. أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصَمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِ الصُّفُوفِ. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ كِمَا قُلْنَاهُ) أَيْ إِعْلَامُ الْأَصَمِّ بِمَا قُلْنَاهُ مِنْ رَفْعِهَا حَتَّى يُحَاذِي بِإِجْمَامَيْهِ شَحْمَتَيْ أَذُنَيْهِ. وَقَوْلُهُ: (وَمَا رَوَاهُ) يَعْنِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ (يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ) رُوِي عَنْ وَائِلِ بْنِ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ١/٨٥

حُجْرٍ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْت الْمَدِينَةَ فَوَجَدْتهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْأَذُنَيْنِ ثُمَّ قَدِمْت عَلَيْهِمْ مِنْ قَابِلٍ وَعَلَيْهِمْ الْأَكْسِيَةُ وَالْبَرَانِسُ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ فَوَجَدْتهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ. وَقَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيحُ) اخْتِرَازٌ عَنْ رِوَايَةِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَهَّا تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ أَذُنَيْهَا كَالرَّجُلِ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ بِكَفَّيْهَا وَكَفَّاهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ فَتَكُونُ هِي وَالرَّجُلُ أَذُنَيْهَا كَالرَّجُلِ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ إِنَّكُ يَكُونُ بِكَفَّيْهَا وَكَفَّاهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ فَتَكُونُ هِي وَالرَّجُلُ اللَّهُ أَنْ النَّابِعُ فِي وَالرَّجُلُ اللَّهُ الْمُعْضَاءِ. وَوَجْهُ الصَّحِيحِ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ أَسْتَرُ لَمَا. . وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ التَّكْبِيرُ. اعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِ فِي الصَّلَاةِ وَقُولُهُ: (فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ التَّكْبِيرُ. اعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِ فِي الصَّلَاةِ إِلَا اللَّهُ أَكْبَرُ كَانَ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ بِلَا خِلَافٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ اللَّهُ الْكَبِيرُ خِلَافًا لَهُ وَلِلشَّافِعِيِّ، أَمَّا إِذَا قَالَ اللَّهُ أَدُو لَا إِلَهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ أَوْ قَالَ الْخُمْدُ لِيَّةِ أَوْ سُبْحَانَ اللَّهِ أَوْ لَا إِلَهَ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ اللهُ أَوْ فَالَ الْحُمْدُ لِيَّ فَوْسُفَ إِنْ كَانَ يُعْشِلُ التَّهُ أَوْ لَا إِلَهَ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُعْشِلُ التَّهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُعْشِلُ التَّهُ أَيْهُ اللَّهُ أَوْ لَا إِلَهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ الْحُمْدُ اللَّهُ أَوْ لَا إِلَهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ كُوسُولُ التَّهُ كَيْمُ أَنَّهُ اللَّهُ أَوْ لَا إِلَهُ عَيْرُهُ وَلَا اللَّهُ أَوْ لَلْ إِلَهُ عَيْرُهُ وَلَا لَا أَلُو يُوسُلُوا اللَّهُ أَوْ لَا إِلَهُ عَيْرُهُ أَلُو لَا إِلَا لَاللَّهُ أَلُو لَا إِلَا اللَّهُ أَوْ لَا إِلَا اللللَّهُ أَلُو لَو اللَّهُ أَلُو لَا إِلَا الللَّهُ أَلُو لُو اللَّهُ الْمُ اللَّهُ أَوْ

١٤٦. "عَلَى التَّهَجُّدِ.

وَقَوْلُهُ وَجَلَّ تَنَاؤُك لَمُ يُذْكُر فِي الْمَشَاهِيرِ فَلَا يَأْتِي بِهِ فِي الْفَرَائِضِ. وَالْأَوْلَى أَنْ لَا يَأْتِي بِالتَّوَجُّهِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِتَتَّصِلَ بِهِ النِّيَّةُ هُوَ الصَّحِيخُ

(وَيَسْتَعِيذُ بِاللّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] مَعْنَاهُ: إذَا أَرَدْت قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ أَسْتَعِيذُ بِاللّهِ لِيُوافِقَ الْقُرْآنِ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ أَسْتَعِيذُ بِاللّهِ لِيُوافِقَ الْقُرْآنَ،

\_\_\_\_\_ هَمَا اشْتَهَرَ فِيهِ الْأَثَرُ، وَلِهِكَا لَا يَأْتِي بِقَوْلِهِ وَجَلَّ ثَنَاؤُك فِي الْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْكُرْ فِي الْمَشَاهِيرِ. وَقَوْلُهُ: (وَالْأَوْلَى أَلَّا يَأْتِيَ بِالتَّوَجُّهِ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَجَهْتُ وَجْهِي بَعْدَ النِّيَّةِ (قَبْلَ التَّكْبِيرِ الْمَشَاهِيرِ. وَقَوْلُهُ: (وَالْأَوْلَى أَلَّا يَأْتِيَ بِالتَّوْجُهِ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَجَهْتُ وَجْهِي بَعْدَ النِّيَّةِ (قَبْلَ التَّكْبِيرِ الْمَشَاهِيرِ. وَقَوْلُهُ بِهِ) أَيْ بِالتَّكْبِيرِ.

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) احْتِرَازُ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِنَّهُ يَقُولُمَا قَبْلَ التَّكْبِيرِ مِنْهُمْ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْعَزِيمَةِ وَلِيَكُونَ عَمَلًا بِمَا رُويَ فِي الْأَحْبَارِ.

وَوَجْهُ الصَّحِيحِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَطْوِيلِ مُكْثِهِ فِي الْمِحْرَابِ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ وَلَا يُصَلِّي، وَهُوَ مَذْمُومٌ شَرْعًا فَإِنَّهُ رُويَ عَنْ النَّبِيّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ قَالَ «مَالِي أَرَاكُمْ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٨٣/١

سَامِدِينَ».

قَوْلُهُ: (وَيَسْتَعِيدُ بِاللّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ) خِلَاقًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ لَا يَرَى بِذَلِكَ لِمَا رُوِي عَنْ «أَنَسٍ قَالَ صَلَّيْت حَلْف رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَحَلْف أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَكَانُوا يَفْتَبِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحُمْدِ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ". وَلَنَا قَوْله تَعَالَى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُوْآنَ فَاسْتَعِدْ يَقْتَخِي أَنْ يَكُونَ فَرْضًا كَمَا قَالَ بِهِ عَطَاءٌ، إلَّا أَنَّ السَّلَفَ بِاللّهِ ﴿ النحل: ٩٨] الْآيَةَ وَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فَرْضًا كَمَا قَالَ بِهِ عَطَاءٌ، إلَّا أَنَّ السَّلَفَ بَاللّهِ ﴿ النحل: ٩٨] الْآيَةَ وَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فَرْضًا كَمَا قَالَ بِهِ عَطَاءٌ، إلَّا أَنَّ السَّلَفَ أَبُمُعُوا عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَإِنَّا قَالَ مَعْنَاهُ إِذَا أَرَدْت قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ نَفْيًا لِقَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِ الظَّهِرِ الْمُعْونِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَإِنَّا لَالْمَاعُ مَا أَلَوْتُ عَمَلًا بِحَرْفِ الْفَاءِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ﴿ الْقَاهُ لَقَيْطُ لِللّهُ اللّهُ الْمُعْلَا لِلْحَالِ كَمَا يُقَالُ: وَعَلَى الْفَاءُ هَاهُمَنَا لِلْحَالِ كَمَا يُقَالُ: وَعَلَى الْفَاءُ هَاهُمَنَا لِلْحَالِ كَمَا يُقَالُ: إِذَا تَرَدْت الدُّحُولَ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ. وَقَوْلُهُ: (وَالْأُولَى) بَيَانُ الْقَلِي تُعَوَّذُ بِهِ فَإِنَّ فِيهِ لِلْقُرَّاءِ الْحَبَلَافًا، وَاحْتَارَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفٍ الْمِنْدُوانِيُّ (أَنْ يَقُولُ: أَسْتَعِيدُ الْمُؤْدُقُ لِهُ فَإِنَّ فِيهِ لِلْقُرَّاءِ الْحَبَلَافًا، وَاحْتَارَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفٍ الْمِنْدُوانِيُّ (أَنْ يَقُولُ: أَنْ يَقُولُ: أَنْ يَقُولُ: أَنْ يَقُولُ: أَنْ الللهُ لِيُعَافِقَ الْقُرْآنَ). " (١)

١٤٧. "وَصَارَ كَالْجِزْيَةِ، بِخِلَافِ الْهُدَايَا لِأَنَّ الْقُرْبَةَ فِيهَا إِرَاقَةُ الدَّمِ وَهُوَ لَا يُعْقَلُ. وَوَجْهُ الْقُرْبَةِ فِيهَا إِرَاقَةُ الدَّمِ وَهُوَ لَا يُعْقَلُ. وَوَجْهُ الْقُرْبَةِ فِيهَا إِرَاقَةُ الدَّمِ وَهُوَ الْمُرْبَةِ الْمُحْتَاجِ وَهُوَ مَعْقُولٌ.

(وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْحَوَامِلِ وَالْعَلُوفَةِ صَدَقَةٌ) خِلَافًا لِمَالِكٍ. لَهُ ظَوَاهِرُ النَّصُوصِ. وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَيْسَ فِي الْحَوَامِلِ وَالْعَوَامِلِ وَلَا فِي الْبَقَرِ الْمُثِيرَةِ صَدَقَةٌ» ، وَلِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْمَالُ النَّامِي

\_\_\_\_\_\_\_كَكَانَ إِذْنًا بِالإِسْتِبْدَالِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ، وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالُ قَيْدِ الشَّاةِ وَيَحْصُلُ بِهِ الرِّزْقُ الْمَوْعُودُ وَغَيْرُهُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الْأَمْرُ بِالْأَدَاءِ إِلَى الْفَقِيرِ إِيصَالُ لِلرِّزْقِ الْمَوْعُودِ إلَيْهِ بِهِ الرِّزْقُ الْمَوْعُودِ اللَّهِ وَإِيصَالُ ذَلِكَ إِلَيْهِ إِبْطَالُ لِقَيْدِ الشَّاةِ لِأَنَّ الرِّزْقَ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي أَكُلِ اللَّحْمِ فَكَانَ إِذْنًا فِي وَإِيصَالُ ذَلِكَ إِلَيْهِ إِبْطَالُ لِقَيْدِ الشَّاةِ لِأَنَّ الرِّزْقَ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي أَكُلِ اللَّحْمِ فَكَانَ إِذْنًا فِي الاسْتِبْدَالِ إِلَى وَكَانَ هَذَا كَالْحِرْيَةِ فِي أَنَّهَا وَجَبَتْ لِكِفَايَةِ الْمُقَاتِلَةِ، وَيَجُورُ فِيهَا دَفْعُ الْقِيمَةِ الاسْتِبْدَالِ إِلَى اللَّهُ وَكَانَ هَذَا كَالْحِرْيَةِ فِي أَنَّهُ وَهِي الشَّاوِ اللَّهُ الْقَيْمَةِ وَلِهُ مَعْقُولَةِ الدَّمِ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ بَعْدَ الذَّبْحِ قَبْلَ التَّصَدُّقِ بِهِ لَمْ يَلْوَمُهُ شَيْءٌ وَهِي لَيْسَتْ بِمُتَقَوّمَةٍ وَلَا مَعْقُولَةِ الْمَعْنَى.

قَالَ (وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْحَوَامِلِ وَالْعَلُوفَةِ صَدَقَةٌ) الْعَلُوفَةُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مَا يَعْلِفُونَ مِنْ الْغَنَمِ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٩٠/١

وَغَيْرِهِ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاءٌ، مِنْ عَلَفَ الدَّابَّةَ أَطْعَمَهَا الْعَلَفَ، وَالْعُلُوفَةُ بِالضَّمِّ جَمْعُ عَلَفٍ. وَوَلَهُ وَلَهُ ظَوَاهِرُ النَّصُوصِ) يَعْنِي قَوْله تَعَالَى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَاهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: ١٠٣] وَقَوْلَهُ وَسُلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ﴿ خُذْ مِنْ الْإِبِلِ إِبِلًا، وَفِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً» وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ كَثْرَةٌ. وَلَنَا حَدِيثُ عَلِيٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ ﴿ لَيْسَ فِي الْبِقِرِ فِي الْإِبِلِ الْحَوَامِلِ صَدَقَةٌ» وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ فِي الْإِبِلِ الْحَوَامِلِ صَدَقَةٌ» وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ الْعُوامِلِ صَدَقَةٌ» وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ - عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ» وَحَدِيثُ جَابِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ وَمَدَقَةٌ» وَهُو مَذْهَبُ عَلِي وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاذٍ - رَضِيَ الللهُ عَنْهُمْ -، وَلاَنَى السَّبَبُ هُو الْمُؤَلِلُ النَّامِي وَهَذِهِ الْأَمُوالُ لَيْسَتْ بِنَامِيَةٍ لِأَنَّ دَلِيلَ النَّمَاءِ الْإِسَامَةُ أَوْ الْإِعْدَادُ لِلتِجَارَةِ وَالْفَرْضُ عَدَمُهُمَا، وَإِذَا انْتَقَى السَّبَبُ انْتَقَى النَّهُ عَلَيْلُ النَّمَاءِ الْإَسَامَةُ أَوْ الْإِعْدَادُ لِلتِجَارَةِ وَالْفَرْضُ عَدَمُهُمَا، وَإِذَا انْتَقَى السَّبَبُ انْتَقَى الْكَامِيةِ الْأَنْ كَلِيلَ النَّمَاءِ الْكَعَدِيثُ عَدَاهُ لِلْتِعَلَى الْمُعَلَى الْمُعَلَالُهُ السَّامَةُ أَوْ الْإِعْدَادُ لِلتِيجَارَةِ وَالْمُؤْمُ وَالُولُ الْمُعْمَى السَّبَبُ انْتَقَى السَّبِبُ الْمَعْمَاءُ وَالْمُعْلِيلُ النَّوْلُ لَالْمُ الْمُؤْلُلُ النَّهُ وَلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُلُ النَّهُ عَلَيْهُ الْمُؤَلِّ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِلُ النَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلُلُهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ

١٤٨. "(وَلَا تُشْتَرَى هِمَا رَقَبَةٌ تُعْتَقُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ قَوْله تَعَالَى ﴿وَفِي الرَّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠] وَلَنَا أَنَّ الْإِعْتَاقَ إِسْقَاطُ الْمِلْكِ وَلَيْسَ بِتَمْلِيكٍ.

(وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَنِيٍّ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ» وَهُوَ بِإِطْلَاقٍ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي غَنِيِّ الْغُزَاةِ. وَكَذَا حَدِيثُ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى مَا رَوَيْنَا.

قَالَ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَكِّي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَإِنْ عَلَا، وَلَا إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ) لِأَنَّ مَنَافِعَ الْأَمْلَاكِ بَيْنَهُمْ مُتَّصِلَةٌ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّمْلِيكُ

\_\_\_\_Qبِأَمْرِهِ وَقَعَ عَنْ الزَّكَاةِ كَأَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَى الْغَرِيمِ فَيَكُونُ الْقَابِضُ كَالْوَكِيلِ لَهُ فِي قَبْضِ الصَّدَقَةِ. وَقَوْلُهُ (وَلَا تَشْتَرِي بِهَا رَقَبَةً) ظَاهِرٌ.

وَقَوْلُهُ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَّكِّي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ) أَيْ مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَرَابَةُ وِلَادٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ، وَقَوْلُهُ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَّكِّي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ) أَيْ مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَرَابَةُ وِلَادٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ، وَقَوْلُهُ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَّكِي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ) أَيْ مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَرَابَةُ وِلَادٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ،

١٤٥. "خِلَافًا لِمَالِكِ، فَإِنَّهُ يَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا. وَلَنَا «قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَا كَانَ يُصْبِحُ غَيْرَ صَائِمٍ إِنِي إِذًا لَصَائِمٌ» وَلِأَنَّ الْمَشْرُوعَ خَارِجَ رَمَضَانَ هُوَ نَفْلُ - بَعْدَ مَا كَانَ يُصْبِحُ غَيْرَ صَائِمٍ إِنِي إِذًا لَصَائِمٌ» وَلِأَنَّ الْمَشْرُوعَ خَارِجَ رَمَضَانَ هُو نَفْلُ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى صَيْرُورَتِهِ صَوْمًا بِالنِّيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ نَوَى بَعْدَ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى صَيْرُورَتِهِ صَوْمًا بِالنِّيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ نَوَى بَعْدَ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ١٩٣/٢

<sup>(</sup>٢) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٦٩/٢

الزَّوَالِ لَا يَجُوزُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ وَيَصِيرُ صَائِمًا مِنْ حِينِ نَوَى إِذْ هُوَ مُتَجَزِّئُ عِنْدَهُ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا عَلَى النَّشَاطِ، وَلَعَلَّهُ يَنْشَطُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِمْسَاكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَعِيْدَ النَّوَالِ إِلَّا أَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِمْسَاكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَعِيْدَ النَّوْسِ، وَهِيَ إِنَّمَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ قَهْرِ النَّفْسِ، وَهِيَ إِنَّمَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ قَهْرِ النَّفْسِ، وَهِيَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِإِمْسَاكٍ مُقَدَّرٍ فَعَيْدَ النَّهُارِ النَّهُارِ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ قَهْرِ النَّفْسِ، وَهِيَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِإِمْسَاكٍ مُقَدَّرٍ فَيَانَ النَّيْرَةِ فِرَانُ النِيَّةِ فِأَكُمْ وَرَانُ النِيَّةِ فِأَكُمْ وَرَانُ النِيَّةِ فِأَكْثِهِ

Q وَسَلَّمَ Q وَسَلَّمَ وَسَلَّمُ وَسَلِمَ وَسَلَّمُ وَسَلَّمُ وَسَلَّمُ وَسَلِمُ وَسَلِمُ وَسَلَّمُ وَسَلِمُ وَسَلَّمُ وَسَلَّمُ وَسَلَّمُ وَسَلَّمُ وَسَلِمُ وَسَلَّمُ وَسَلِمُ وَسَلِمُ وَسَلَّمُ وَلَمُ وَلَا وَلَوْ وَلَوْلِهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُوا وَلَوْ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُوا وَلَوْ وَلَوْلُوا وَلَوْ

10. "عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكِ - رَحِمَهُ اللهُ - إِذَا حَرَجَا مِنْ بَيْتِهِمَا. وَلِزَفَرٍ - رَحِمَهُ اللهُ - إِذَا أَنَّهَيَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ. لَهُمْ أَنَّهُمَا يَتَذَاكَرَانِ أَحْرَمَا. وَلَلشَّافِعِيّ - رَحِمَهُ اللهُ - إِذَا انْتَهَيَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ. لَهُمُّ أَنَّهُمَا يَتَذَاكَرَانِ ذَلِكَ فَيَقَعَانِ فِي الْمُوَاقَعَةِ فَيَفْتُرِقَانِ. وَلَنَا أَنَّ الجُّامِعَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ النِّكَاحُ قَائِمٌ فَلَا مَعْنَى لِلافْتِرَاقِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لِإِبَاحَةِ الْوَقَاعِ وَلَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَذَاكَرَانِ مَا لَحِقَهُمَا مِنْ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ بِسَبَبِ لَلْأَقْ يَسِيرَةٍ فَيَزْدَادَانِ نَدَمًا وَتَحَرُّزًا فَلَا مَعْنَى لِلِافْتِرَاقِ.

(وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ) خِلَافًا لَلشَّافِعِيِّ فِيمَا إِذَا جَامَعَ قَبْلَ الرَّمْي؛ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ ثَمَّ حَجُّهُ»

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٣١٢/٢

مِنْ الْمَكَانِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ يَفْتَرِقَانِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَأْمَنَانِ إِذَا وَصَلَا إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَنْ قَيْرَ وَلِيلَنَا عَلَى وَجْهٍ هُو دَافِعٌ لِأَقْوَالِحِمْ تَعِيجَ بِهِمَا الشَّهُوةُ فَيُوَاقِعَهَا. وَالْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَكَرَ دَلِيلَنَا عَلَى وَجْهٍ هُو دَافِعٌ لِأَقْوَالِحِمْ وَهُو وَاضِحٌ، وَنَقُولُ: مُرَادُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ وَهُو وَاضِحٌ، وَنَقُولُ: مُرَادُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ إِللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ إِللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ إِللْمُتِنَاعُ عَنْ التَّقْبِيلِ فِي حَالَةِ الصَّوْمِ إِذَا إِلَّ حَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا الْفِتْنَةَ. كَمَا يُنْدَبُ لِلشَّابِ الإمْتِنَاعُ عَنْ التَّقْبِيلِ فِي حَالَةِ الصَّوْمِ إِذَا كَانَ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ مَا سِوَاهُ وَلَا لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ مَا سِوَاهُ

(وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيمَا إِذَا جَامَعَ قَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) فَإِنَّ حَجَّهُ يَفْسُدُ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ قَبْلَ الرَّمْيِ مُطْلَقٌ، أَيْ: عَلَى الْمُحْرِمِ، وَالْجِمَاعُ فِي الْإِحْرَامِ الْمُطْلَقِ مُفْسِدٌ كَامِلٌ حَيْثُ لَا يَجِلُ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا هُو حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَالْجِمَاعُ فِي الْإِحْرَامِ الْمُطْلَقِ مُفْسِدٌ لِلْحَجِّ كَمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الرَّمْيِ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَوَانُ التَّحَلُّلِ وَحَلَّ لَهُ الْخُرْمِ. وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -) دَلِيلُنا. الْخُلْقُ الَّذِي كَانَ حَرَامًا عَلَى الْمُحْرِمِ. وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -) دَلِيلُنا. وَحَلَّ الْخُلْقُ الَّذِي كَانَ حَرَامًا عَلَى الْمُحْرِمِ. وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -) دَلِيلُنا. وَحَلَّ الْمُحْرِمِ. وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -) دَلِيلُنا. وَحَلَّ لَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُهُ» وَلَيْسَ الْمُرَادُ وَهُ فَعَدْ تَمَ حَجُهُ» وَلَيْسَ الْمُرَادُ التَّمَامَ مِنْ حَيْثُ أَذَاءُ الْأَفْعَالِ بِالِاتِيقَاقِ لِبَقَاءٍ. " (١)

١٥١. "وَمَعَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْ الشَّارِعِ لَا يَجِبُ الْجُزَاءُ حَقًّا لَهُ، بِخِلَافِ الْجَمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَنَّهُ لَا أَنَّهُ الْجَرَاءُ عَقًّا لَهُ، بِخِلَافِ الْجَمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِذْنَ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ وَهُوَ الْعَبْدُ.

(فَإِنْ أَضْطُرَّ الْمُحْرِمُ إِلَى قَتْلِ صَيْدٍ فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ) ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِالْكَفَّارَةِ بِالنَّصِّ عَلَى مَا تَلُوْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

(وَلَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَذْبَحَ الشَّاةَ وَالْبَقَرَةَ وَالْبَعِيرَ وَالدَّجَاجَةَ وَالْبَطَّ الْأَهْلِيَّ) ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ بِصُيُودٍ؛ لِعَدَمِ التَّوَحُشِ، وَالْمُرَادُ بِالْبَطِّ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَسَاكِنِ وَالْحِيَاضِ؛ لِأَنَّهُ أَلُوفُ لَيْسَتْ بِصُيُودٍ؛ لِعَدَمِ التَّوَحُشِ، وَالْمُرَادُ بِالْبَطِّ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَسَاكِنِ وَالْحِيَاضِ؛ لِأَنَّهُ أَلُوفُ لَيْسَتْ بِصُيُودٍ؛ لِعَدَمِ التَّهُ -. لَهُ أَنَّهُ بِإِضْلِ الْخِلْقَةِ (وَلَوْ ذَبَحَ حَمَامًا مُسَرُّولًا فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ -. لَهُ أَنَّهُ أَلُوفٌ مُسْتَأْنُسٌ وَلَا يَمْتَنِعُ بِجَنَاحَيْهِ لِبُطْءِ نَهُوضِهِ،

\_\_\_\_\_ وَمَعَ وُجُودِ وَمَعَ وَفَعًا لِلْأَذَى الْمُحَقَّقِ أَوْلَى فَكَانَ مَأْذُونًا بِقَتْلِهِ مِنْ الشَّرْعِ، (وَمَعَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْهُ لَا يَجِبُ الْجُزَاءُ حَقًّا لَهُ) لِسُقُوطِهِ بِإِذْنِهِ. فَإِنْ قِيلَ: الْإِذْنُ مِنْ الشَّرْعِ لَا يَسْتَلْزِمُ سُقُوطَ الْجُزَاءِ، فَإِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ تَطَيَّبَ لِعُذْرٍ فَهُوَ مَأْذُونٌ مِنْ الشَّرْعِ وَلَمْ يَسْقُطْ سُقُوطَ الْجُزَاءِ، فَإِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ تَطَيَّبَ لِعُذْرٍ فَهُوَ مَأْذُونٌ مِنْ الشَّرْعِ وَلَمْ يَسْقُطْ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٣/٣

الجُزَاءُ. فَالجُوَابُ مَا يَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِالْكَفَّارَةِ بِالنَّصِّ عَلَى مَا تَلَوْنَاهُ) وَهُوَ قَوْله تَعَالَى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴿ [البقرة: ١٩٦] الْآيَة، فَكَانَ فَلْكِدَةُ الْإِذْنِ دَفْعَ الْحُرُمَةِ لَا غَيْرَ. وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ بَقَاءَ الْجُزَاءِ مَعَ إِذْنِ صَاحِبِ الْحَقِّ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، فَلَا يُقَالُ عَيْرُهُ. لَا يُقَالُ: فَلْيُلْحَقْ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةِ فِي الصَّوْلِ لَيْسَتْ كَالصَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالنَّانِيَة كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَالصَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالنَّانِيَة كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَالصَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالنَّانِيَة كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُملِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَالصَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالنَّانِيَة كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُملِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْهُولُ عَلَيْهِ وَهُو الْمُحَلِ الْعَبْدِ لَا عَشْمُولُ وَلَا لِلْمَوْلَى لِكَوْنِهِ مُكَلَّقًا كَمُولُلَهُ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا جَاءَ الْمُبِيخُ مِنْ قِبَلِهِ وَهُو الْمُحَارَبَةُ وَلَا لِلْعَبْدِ لَا حَقًّا لِلْعَبْدِ لَا حَقَّا لِلْعَبْدِ لَا مُعْتَمَر بِهِ كَمَا إِذَا ارْتَدَّ، وَسُقُوطُ مَالِيَتِهِ الَّتِي هِيَ مِلْكُ الْمَوْلِ الْمَالِيَةِ الْمُلِيَةِ الْعَلِي وَهُو الْمُحَارَبَةُ الْمُؤْلَى الْمَوْلِ وَعُمُ لَا أَنْ الْمُعْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلِي الْمُؤْلِلَةِ الْمُؤْلَى الْمُؤْلِي الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلِلِهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِي الْمُؤْلِلَةُ الْمُؤْلِلِهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِلَةُ الْمُؤْلِ

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ أُضْطُرٌ الْمُحْرِمُ) ظَهَرَ مَعْنَاهُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا،

وَقَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْبَطِّ) يَعْنِي الْمَذْكُورَ فِي الْقُدُورِيِّ الْبَطُّ (الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَسَاكِنِ) وَهُوَ النَّهُ اللَّهُ وَالْمُسَرُولِ بِالْفَتْحِ حَمَامٌ فِي اللَّهُ عَلَيْهُ اللْمُعْتَعِلَامِ اللْعُلْمُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللْعُلِيْمُ اللْمُعَالِمُ اللْعُلِيْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللْمُعَالِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللْعُلِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللْعُلِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْمُ عَلَ

(وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرِمُ لَحْمَ صَيْدٍ اصْطَادَهُ حَلَالٌ وَذَبَحَهُ إِذَا لَمْ يَدُلَ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ، وَلَا أَمْرَهُ بِصَيْدِهِ) خِلَاقًا لِمَالِكِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيمَا إِذَا اصْطَادَهُ؛ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ.

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٨٩/٣

\_\_\_\_Qعن الْمَحَلِيَّةِ فَكَانَ مَنْهِيًّا، وَالنَّهْيُ يَدُلُ عَلَى الْمَشْرُوعِيَّةِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ. وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ أَكُلَ الْمُحْرِمُ الذَّابِحُ مِنْ ذَلِكَ شَيْعًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً) قَالَ الْإِمَامُ التُّمُونَا شِيُّ: (إِذَا أَكُلَ بَعْدَمَا أَدَّى الجُوَاءَ، وَأَمَّا إِذَا أَكُلَ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَدْ دَحَلَ قِيمَةُ مَا أَكُلَ التُمُونَا شِيُّ: (إِذَا أَكُلَ بَعْدَمَا أَدَّى الجُوَاءَ، وَقَوْلُهُ: (فَصَارَتْ حُرْمَةُ التَّنَاوُلِ عِمَنِهِ الْوَسَائِطِ ) يُرِيدُ أَنَّ عُرْمَةَ التَّنَاوُلِ بِعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَيْتَةً، وَكَوْنُهُ مَيْتَةً بِاعْتِبَارِ حُرُوجِ الصَّيْدِ عَنْ الْمُحَلِيَّةِ، وَخُرُوجُ الْحَيْدِةِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْإِحْرَامِ فَكَانَتْ الْحُرْمَةُ (مُضَافَةً إِلَى الْإِحْرَامِ) بِهَذِهِ الْوَسَائِطِ حَنْ الْأَهْلِيَّةِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْإِحْرَامِ فَكَانَتْ الْحُرْمَةُ (مُضَافَةً إِلَى الْإِحْرَامِ) بَهَذِهِ الْوَسَائِطِ فَكَانَ مُتَنَاوِلًا مُخْطُورَ الْحَرَامِةِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الجُزَاهِ فَكَانَتْ الْمُرْمَةُ (مُضَافَةً إِلَى الْإِحْرَامِ) كِمَدِهِ الْوَسَائِطِ صَيْدًا فِي الْجُولِ عَمَّا إِذَا ذَبَعَ الْخُلَلُ لَوسَائِطِ عَنْ الْأَهْلِيَّةِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْإِحْرَامِ فَكَانَتْ الْخُرُمِ فَيْعَ آخَرُهِ كَالَلَ الْمُعْرَمِ مَنْ هَذَا الجُورِمِ كَمَّا إِذَا ذَبَعَ الْخُلُولِ عَلَالَ الْمَالِطِ عَمَا إِذَا وَبَعَ الْخَرَامِةِ وَلَا يَتَكَرَّرُهُ فَلَ الْمُنْ الْمُشْرُومِ وَالْمُ الْمُعْرَمِ مُنَاهُ وَبَعْدَ الْكُسُرِ لَمْ يَنْهُ وَلَا الْمَعْنَى الْمُعْرَامِ وَلَالْمُ الْمَعْرَامُ وَيَعْدَ الْكُسُرِ لَمْ يَبْقَ هَذَا الْجُورِ وَلَا الْمَعْنَى وَيَعْدَ الْكُسُرِ لَمْ يَبْقَ هَذَا الْمُعْرَى الْمَعْرَامُ وَيَعْدَ الْكُسُرِ لَمْ يَبْقَ هَذَا الْمُعْرَامِ وَلَا الْمَعْرَامُ وَيَعْدَ الْكُسُرِ لَمْ يَبْقَ هَذَا الْمُعْرَامُ وَيَعْدَ الْكُسُرِ لَمْ يَبْقَ هَذَا الْمُعْرَامُ وَيَعْدَ الْكُسُرِ لَمْ يَبْعَلَى الْمُعْرَامُ وَيَعْدَاللَالُولَامُ وَالْمُولُ الْمُعْرِمِ وَلَامُ وَلَالْمُ الْمُعْرَامُ وَلَامُ الْمَالِعُولُ الْمُعْرَامُ وَلَاهُ وَاللَّهُ الْمُعْرَامُ وَلَاهُ الْمُعْرَامُ وَلَاهُ وَلَامُ الْمُعْرَامُ وَلَاهُ الْمُعْرَامُ الْمُ

وَقَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا اصْطَادَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ). " (١)

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٩٢/٣

١٥٤. "اتِّحَادُ الْعَمَلِ وَالْمَكَانِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَزُفَرَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُجَوِّزَ لِلشَّرِكَةِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ لَا يَتَفَاوَتُ

(وَلُوْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ وَالْمَالَ أَثْلَاثًا جَازَ) وَفِي الْقِيَاسِ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ الْعَمْلِ، فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُحُرْ فَلَمْ يَجُرْ الْعَقْدُ لِتَأْدِيَتِهِ إِلَيْهِ، وَصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ، الْعَمَلِ، فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُحُرْ فَلَمْ يَجُرْ الْعَقْدُ لِتَأْدِيَتِهِ إِلَيْهِ، وَصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَا يَأْخُذُهُ لَا يَأْخُذُهُ رِبْعًا لِأَنَّ الرِّبْحَ عِنْدَ اتِّخَادِ الْجِنْسِ، وَقَدْ احْتَلَفَ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ عَمَلُ وَالرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ وَالرِّبْحَ مَالٌ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ وَالرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ وَالرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ مَا لَيْ عَمَلُ وَالرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَي التَّهُ وَيَمِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ عَلَى فَالْعَمَلُ وَالْتِرْبِحَ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلُ وَالْعَمَلُ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقِيْمِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ اللْعَمْلُ وَالْعَمَلُ عَلَافُهُ مُلْ مَا لَعُمُ لَا عُلَالِهُ عَلَالِ عَمَلُ وَالْعَلَى الْعَلَيْسِ فَالْقَالِ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَى الْعَلَاقِ لَا لَعْمَلُ وَالْعَلَى الْعَلَقِيْمُ اللَّهُ وَالْعَلَى الْمَلْ فَالْمَالِ عَلَوْمِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْمِ الْمَلْعِقُومِ الْعَلَقِ الْعَلَاقِ الْعَلَى الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاقِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْمِ الْعَلَيْمِ الْمَالِقِ الْعَلَقِي الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْمُ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعُلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَقَلَى الْعِلَاقِ الْعِلْمِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَ

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ التَّوْكِيلَ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ صَحِيحٌ مِمَّنْ يُحْسِنُ مُبَاشَرَةَ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَمِمَّنْ لَا يُحْسِنُ الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ اللَّوَّكِيلَ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ بِيَدَيْهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ بِأَعْوَانِهِ وَأُجَرَائِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُتَقَبِّلِ إِقَامَةُ الْعَمَلِ بِيَدَيْهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ بِأَعْوَانِهِ وَأُجَرَائِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُتَقَبِّلِ إِقَامَةُ الْعَمْلِ بِيَدَيْهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ بِأَعْوَانِهِ وَأُجَرَائِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ عَاجِزٍ عَنْ ذَلِكَ فَكَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا.

وَأُمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ لَوْ عَمِلَ فِي دُكَّانٍ وَالْآخَرُ فِي دُكَّانٍ آخَرَ لَا يَتَفَاوَتُ الْحَالُ وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ الْفُرُوعِ الْمُتَرَبِّبَةِ عَلَى أَصْلِ زُفَرَ وَالشَّافِعِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْخُلْطِ أَنَّ شَرِكَةَ التَّقَبُّلِ لَا بَحُوزُ فَكَيْفَ يَصِحُ قَوْلُ زُفَرَ مَعَ مَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي جَوَازِهَا إِذَا كَانَتْ الْأَعْمَالُ مُتَّفِقَةً؟ أُجِيبَ بِأَنَّ زُفَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَعْنِي الْخُلْطَ قَوْلانِ، فَذَكَرَ كَانَتْ الْأَعْمَالُ مُتَّفِقَةً؟ أُجِيبَ بِأَنَّ زُفَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَعْنِي الْخُلْطَ قَوْلانِ، فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكَرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكَرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكَرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكَرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ وَلَكِنْ فَيْرَى ظَاهِرُهُ مُتَنَاقِضًا.

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٤/٥/٤

(قَوْلُهُ وَلُوْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ) أَيْ إِذَا شَرَطَا فِي شَرِكَةِ التَّقَبُّلِ وَلَمْ يَكُنْ مُفَاوَضَةٌ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ نِصْفَيْنِ وَالرِّبْحُ الْحَاصِلُ أَثْلَاثًا جَازَ اسْتِحْسَانًا. وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَصِحَّ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ الْعَمَلُ نِصْفَيْنِ وَالرِّبْحُ الْحَاصِلُ أَثْلَاثًا جَازَ اسْتِحْسَانًا. وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَصِحَّ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ مَا شُرِطَ عَلَيْهِ مِنْ الْعَمَلِ فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ فَلَمْ يَجُزُ الْعَقْدُ لِتَأْدِيتِهِ إلَيْهِ: أَيْ إِلَى إِنْحُ مَا لَمْ يُضَمِّنُ فَلَمْ عَلَيْهِ مِنْ الْعَمَلِ فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُصَمَّنُ فَلَمْ يَجُوزُ الْعَقْدُ لِتَأْدِيتِهِ اللَّهِ الْمُشْتَرَى لَا يَعْمَلِ فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ فِي أَنَّ التَّفَاوُتَ فِيهَا فِي الرِّبْحِ لَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْمُشْتَرَى لَيْهُمَا عَلَى السَّوَاءِ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَطَا التَّفَاوُتَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرَى فَيَجُوزُ التَّفَاوُتُ حِينَئِذٍ فِي الرِّبْحِ فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ أَيْضًا.

وَقَوْلُهُ (وَلَكِنَّا نَقُولُ) بَيَانُ وَجْهِ الإسْتِحْسَانِ مَا يَأْخُذُهُ كُلُّ مِنْ الشَّرِيكَيْنِ لَا يَأْخُذُ رِجُّا، لِأَنَّ الرِّبْحَ إِنَّمَا يَقُولُ عِنْدَ الْجَاهِ الْجِنْسِ وَلِهِذَا قَالُوا: لَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ ثُمُّ آجَرَهَا بِتَوْبٍ الرِّبْحَ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ احْتِلَافِ الْجِنْسِ وَالْجِنْسُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ يُسَاوِي خَمْسَةَ عَشَرَ جَازَ لِمَا أَنَّ الرِّبْحَ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ احْتِلَافِ الْجِنْسِ وَالْجِنْسُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ يُسَاوِي خَمْسَةَ عَشَرَ جَازَ لِمَا أَنَّ الرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ مَا يَأْخُذُهُ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يَتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ، لَمْ يَتَحَلَّ وَالرَّبْحَ مَالُ فَكَانَ مَا يَأْخُذُهُ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ وَالْعَمَلُ يَتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ، فَإِنَّ مِنْهُمَا تَقُومِ اللَّهُمَلِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ بِهِ وَلَا يَحُرُمُ لِأَنَّهُ فَإِذَا رَضِيَا بِقَدْرٍ مَا لَمْ يُضَمَّنُ ، يَخِلَافِ شَرَكِةِ الْوُجُوهِ لِأَنَّ جِنْسَ الْمَالِ مُتَّفِقُ وَهُوَ التَّمَنُ الْوَاجِبُ لَوْ فَيْ وَالْتَهُ وَ التَّمَنُ الْوَاجِبُ لَا يَعْمَلُ فَيَتَعَدَّرُ بِقَدْرِ مَا لَمْ يُولِكُ وَالرَّبْحُ يَتَحَقَّقُ فِي الْجِنْسِ الْمُتَّفِقُ وَهُو التَّمَنُ الْوَاجِبُ فِي ذِمَّتِهِمَا دَرَاهِمَ كَانَتُ أَوْ دَنَانِيرَ وَالرِّبْحُ يَتَحَقَّقُ فِي الْجِنْسِ الْمُتَّفِقِ .. " (١)

٥٥١. "وَلَوْ أَثْمَرَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ لِلِاخْتِلَاطِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِهِ؛ لِاخْتِلَاطِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِهِ؛ لِلاَخْتِلَاطِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي الْأُصُولَ لِتَحْصُلَ الزِّيَادَةُ عَلَى لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَكَذَا فِي الْبَاذِ نُجَانِ وَالْبِطِّيخِ، وَالْمَخْلَصُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْأُصُولَ لِتَحْصُلَ الزِّيَادَةُ عَلَى ملْكه.

قَالَ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً وَيَسْتَثْنِيَ مِنْهَا، أَرْطَالًا مَعْلُومَةً) خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ -؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الِاسْتِثْنَاءِ مَجْهُولٌ،.

\_\_\_\_\_ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَمْ يَفْسُدْ الْبَيْعُ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ قَدْ وُحِدَ وَحَدَثَ مِلْكُ لِلْبَائِعِ وَاحْتَلَطَ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي فَيَشْتَرِكَانِ فِيهِ لِلِاخْتِلَاطِ، وَالْقَوْلُ فِي مِقْدَارِ الزَّائِدِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمَبِيعَ بِجَوَانِهِ فَي مَقْدَارِ الزَّائِدِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمَبِيعَ فِي مِقْدَارِ الزَّائِدِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمَبِيعَ فِي يَدِهِ فَكَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لَهُ هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَكَانَ شَمْسُ الْأَئِمَةِ الْخَلُوانِيُّ يُفْتِي بِجَوَانِهِ وَيَقُولُ الْمَوْمُونَ الظَّاهِرُ أَي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَصْلِ وَيَقُولُ اجْعَلْ الْمَوْجُودَ أَصْلًا وَمَا يَحْدُثُ بَعْدَ اللهَ عَلْ اللهَ وَمَا يَحْدُثُ بَعْدَ اللهَ عَلَى اللهَ وَمَا يَحْدُثُ بَعْدَ اللهَ عَلَا اللهَ وَمَا يَعْدُثُ بَعْدَ اللهَ وَمَا يَعْدُثُ اللهَ وَمَا يَعْدُثُ بَعْدَ اللهَ عَلَى اللهَ وَمَا يَعْدُثُ اللهَ وَمَا يَعْدُثُ اللهَ عَلَى اللْهَ وَمَا يَعْدُثُ اللّهُ وَمَا يَعْدُثُ اللهُ وَمَا يَعْدُثُ اللّهُ وَمَا يَعْدُولُ الْمُولِي الْمُولِي قَلْمُ اللّهُ وَمَا يَعْدُثُ اللّهُ وَمَا يَعْدُلُ الْمُولِي اللّهُ اللهُ وَمَا يَعْدُلُ اللهُ وَالْمُ الْمُؤْمُودَ أَصْلًا وَمَا يَعْدُثُ اللّهُ وَمَا يَعْدُلُ اللّهُ وَمَا يَعْدُلُ الْمُؤْمُودَ اللّهُ اللّهُ وَمَا يَعْدُلُ اللّهُ وَمَا يَعْدُلُوا اللّهُ وَمَا يَعْدُلُوا اللهُ وَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ١٨٧/٦

ذَلِكَ تَبَعًا، وَلِهَذَا شُرِطَ أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ أَكْثَرَ

(قَوْلُهُ وَكَذَا فِي الْبَاذِجْانِ وَالْبِطِّيخِ) يَعْنِي أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَجُوزُ إِذَا حَدَثَ شَيْءٌ قَبْلَ الْقَبْضِ وَإِذَا حَدَثَ بَعْدَهُ يَشْتَرِكَانِ (وَالْمُحَلِّصُ) أَيْ الْجِيلَةُ فِي جَوَازِهِ فِيمَا إِذَا حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْأُصُولَ لِتَحْصُلُ الزِّيَادَةُ عَلَى مِلْكِهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرَحْسِيُّ: إِنَّمَا يَجُوزُ يَشْتَرِيَ الْأُصُولَ لِتَحْصُلُ الزِّيَادَةُ عَلَى مِلْكِهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرَحْسِيُّ: إِنَّمَا يَجُوزُ بِعَلِ الْمَوْجُودِ أَصْلًا وَالْحَادِثِ تَبَعًا إِذَا كَانَ ثَمَّةً ضَرُورَةً، وَلَا ضَرُورَةَ هَاهُنَا لِانْدِفَاعِهَا بِبَيْعِ الْأُصُولِ

(قَالَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً) إِذَا بَاعَ ثَمَرَةً (وَاسْتَثْنَى مِنْهَا أَرْطَالًا مَعْلُومَةً لَمْ يَجُزْ خِلَافًا لِمَالِكٍ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً عَلَى رُءُوسِ النَّخِيلِ أَوْ ثَمَرَةٌ بَحْذُوذَةٌ، وَذُكِرَ فِي بَعْضِ فَوَائِدِ هَذَا الْكَتَابِ أَنَّ مُرَادَهُ مَا كَانَ عَلَى النَّخِيلِ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْمَجْذُوذِ فَجَائِزٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذُكِرَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا بَاعَ الثَّمَرُ عَلَى رُءُوسِ النَّخِيلِ إِلَّا صَاعًا مِنْهَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مَعْلُومٌ، كَمَا إِذَا كَانَ الثَّمَرُ مَجْذُوذًا عَلَى رُءُوسِ النَّخِيلِ إِلَّا صَاعًا مِنْهَا يَجُوزُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ، مَوْضُوعًا عَلَى الْأَرْضِ فَبَاعَ الْكُلَّ إِلَّا صَاعًا يَجُوزُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ، وَهَذَا يَدُلُّ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الِاسْتِشْنَاءِ مَجْهُولُ) وَالْمَجْهُولُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَهَذَا يَدُلُّ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الِاسْتِشْنَاءِ مَجْهُولُ) وَالْمَجْهُولُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْخُكْمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ. " (١)

١٥٦. "مَوْجُودًا مِنْ حِينِ الْعَقْدِ إِلَى حِينِ الْمَحِلِّ، حَتَّى لَوْ كَانَ مُنْقَطِعًا عِنْدَ الْعَقْدِ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمَحِلِّ أَوْ عَلَى الْعَكْسِ أَوْ مُنْقَطِعًا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا وَقْتَ الْمَحِلِّ لِوُجُودِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ حَالَ وُجُوبِهِ. وَلَنَا قَوْلُهُ - : يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا وَقْتَ الْمَحِلِّ لِوُجُودِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ حَالَ وُجُوبِهِ. وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا تُسَلِّقُوا فِي الثِّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا» وَلِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ عَلَى التَّسْلِيمِ عِلْ التَّحْصِيل فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرًارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَل لِيَتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيل.

\_\_\_\_\_Qمَوْجُودًا) وُجُودُ الْمُسْلَمِ فِيهِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ إِلَى خُلُولِ الْأَجَلِ شَرْطُ جَوَازِ السَّلَمِ عِنْدَنَا، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ: قِسْمَةٌ عَقْلِيَّةٌ حَاصِرَةٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ دُونَ الْمَحَلِّ أَوْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ دُونَ الْمَحَلِّ أَوْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ دُونَ الْمَحَلِّ أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ مَوْجُودًا فِيمَا بَيْنَهُمَا، أَوْ مَعْدُومًا فِيمَا بَيْنَهُمَا. وَالْأَوَّلُ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَالثَّانِي

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٩١/٦

فَاسِدٌ بِالْإِتِّفَاقِ، وَالثَّالِثُ كَذَلِكَ، وَالرَّابِعُ فَاسِدٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَالْخَامِسُ فَاسِدُ بِالْإِتِّفَاقِ، وَالسَّادِسُ فَاسِدٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. لَهُ عَلَى الرَّابِعِ وَهُوَ دَلِيلُهُمَا عَلَى بِالْإِتِّفَاقِ، وَالسَّادِسُ وُجُودُ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ حَالَ وُجُوبِهِ.

وَلْنَا قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا تُسْلِفُوا فِي النِّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا» وَهُو حُجَّةً عَلَى الشَّافِعِيِ فَإِنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - شَرَطَ لِصِحَّةِ وُجُودِ الْمُسْلَمِ فِيهِ حَالَ الْعَقْدِ؛ عَلَى الشَّافِعِي فَإِنَّهُ الصَّلَامُ - شَرَطَ لِصِحَّةِ وُجُودِ الْمُسْلَمِ فِيهِ حَالَ الْعَقْدِ، وَلاَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالتَّحْصِيلِ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيُتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيلِ، وَالْمُنْقَطِعُ وَهُو مَا لَا يُوجَدُ فِي سُوقِهِ الَّذِي يُبَاعُ فِيهِ وَإِنْ وُجِدَ فِي الْبَيْوَتِ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ بِالِاكْتِسَابِ، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمَا. وَاعْتُرِضَ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمَحَلِّ كَانَ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ فَلَا مَانِعَ عَنْ الْجُوازِ. الْبُيُوتِ غَيْرُ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ فَلَا مَانِعَ عَنْ الْجُوازِ. مَوْجُودَةً إِذَا كُوحِدَ عِنْدَ الْمَحَلِّ كَانَ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ فَلَا مَانِعَ عَنْ الْجُوازِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّا الْقُدْرَةَ إِنَّا الْمُعَلِيمِ عَقِيبَهُ، وَفِي ذَلِكَ شَكِّ وَلُوكَ الْعَاقِدُ بَاقِيًا إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، حَتَّى لَوْ مَاتَ كَانَ وَقْتُ وُجُوبِ التَّسْلِيمِ عَقِيبَهُ، وَفِي ذَلِكَ شَكِّ. وَرُدَّ بِأَنَّ الْمُعَاةُ الْكَمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطٍ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ التَّقُدِيرِ ثَابِتٌ فَيَبْقَى. فَإِنْ قِيلَ: بَقَاءُ الْكَمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطِ عَلَى الْفُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ التَقُدِيرِ ثَابِتُ فَيْبَقِي . قَالِكَ قَيْلًا: بَقَاءُ الْكُمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطِ فَي أَنْنَاءِ الْخُولِ فَلْيَكُنْ وُجُودُ الْمُسْلَمَ فِيهِ كَذَلِكَ .. " (١)

١٥٧. "وَلَنَا قَوْلُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ إلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، وَلِأَنَّ نَقْلَ شَهَادَةِ الْأَصْلِ مِنْ الْحُقُوقِ فَهُمَا شَهِدَا بِحَقِّ ثُمَّ شَهِدَا بِحَقٍّ آخَرَ فَتُقْبَلُ.

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ) لِمَا رَوَيْنَا، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَلأَنَّهُ حَقُّ مِنْ الْحُقُوقِ فَلَا بُدَّ مِنْ نِصَابِ الشَّهَادَةِ.

(وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٨١/٧

الْمَرْأَتَيْنِ فَإِنَّ النِّصَابَ لَمُ يُوجَدْ؛ لِأَضَّمَا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ خِلَافًا لِمَالِكِ.

قَالَ: الْفَرْعُ قَائِمٌ مَقَامَ الْأَصْلِ مُعَبِّرٌ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِهِ فِي إيصَالِ شَهَادَتِهِ إِلَى بَجْلِسِ الْقَاضِي، فَكَأَنَّهُ حَضَرَ وَشَهِدَ بِنَفْسِهِ وَاعْتُبِرَ هَذَا بِرِوَايَةِ الْإِخْبَارِ فَإِنَّ رِوَايَةَ الْوَاحِدِ عَنْ الْوَاحِدِ مَقْبُولَةٌ. وَكَأَنَّهُ حَضَرَ وَشَهِدَ بِنَفْسِهِ وَاعْتُبِرَ هَذَا بِرِوَايَةِ الْإِخْبَارِ فَإِنَّ رُوَايَةَ الْوَاحِدِ عَنْ الْوَاحِدِ مَقْبُولَةٌ. وَلَنَا مَا رَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُو ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ؛ وَلِأَنَّهُ حَقُّ مِنْ الْعُلْوِ وَلَيَةً الْإِخْبَارِ الشَّهَادَةِ بِخِلَافِ رِوَايَةِ الْإِخْبَارِ

قَالَ (وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: شَاهِدُ الْأَصْلِ إِلَىٰ لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ وَجْهِ مَشْرُوعِيَّتِهَا وَكَمِّيَّةِ اللهِ شُهَادِ أَلَا شُهُودِ الْفُرُوعِ فَقَالَ: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: الشُّهُودِ الْفُرُوعِ شَرَعَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِشْهَادِ وَأَدَاءِ الْفُرُوعِ فَقَالَ: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: شَهُادِ يَقُولَ: شَهَادِ الْفُرُوعِ شَرَعَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِشْهَادِ أَنْ أَنْ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ أَقَرَّ عِنْدِي شَهَادَتِي أَنِي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا." (١)

١٥٨. "وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الْقِصَاصَ حَقُّ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ، وَكَذَا الدِّيَةَ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي النَّوْجَيْنِ. هُمُا أَنَّ الْوِرَاتَةَ خِلَافَةٌ وَهِيَ بِالنَّسَبِ دُونَ السَّبَبِ لِانْقِطَاعِهِ بِالْمَوْتِ، وَلَنَا «أَنَّهُ - الزَّوْجَيْنِ. هُمُا أَنَّ الْوِرَاتَةَ خِلَافَةٌ وَهِيَ بِالنَّسَبِ دُونَ السَّبَبِ لِانْقِطَاعِهِ بِالْمَوْتِ، وَلَنَا «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمَرَ بِتَوْرِيثِ امْرَأَةِ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ عَقْلِ زَوْجِهَا أَشْيَمَ»،

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢/٤٦٤

بَعْدَ الْمَوْتِ. وَقُلْنَا: إِنَّهُ فَاسِدٌ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَحَدِيثُ امْرَأَةِ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُعْجَمَة كَمَا." (١)

١٥٩. "النِّسَاءِ كَذَا فِي الْمُسْتَصْفَى.

قَوْلُهُ (وَإِنْ قَالَ لَهُ احْفَظُهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ فَحَفِظَهَا فِي بَيْتٍ آحَرَ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ لَمْ يَضْمَنْ) ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَيْنِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ لَا يَتَفَاوَتَانِ فِي الْجِرْزِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْبَيْتُ الَّذِي حَفِظَهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتُ النَّانِي أَحْرَزَ ضَمِنَ كَذَا فِي أَنْقُصَ حِرْزًا مِنْ الْبَيْتِ النَّانِي أَمْرَهُ بِالْحِفْظِ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ التَّانِي أَحْرَزَ ضَمِنَ كَذَا فِي أَنْقُصَ حِرْزًا مِنْ الْبَيْتِ النَّذِي أَمْرَهُ بِالْحِفْظِ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ التَّانِي أَحْرَزَ ضَمِنَ كَذَا فِي الْمَنْ الْبَيْتِ النَّذِي أَمْرَهُ بِالْحِفْظِ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ التَّانِي أَحْرَزَ ضَمِنَ كَذَا فِي الْمَرْزِ الْمَنْتُ التَّانِيعِ قَوْلُهُ (وَإِنْ حَفِظَهَا فِي دَارٍ أُحْرَى ضَمِنَ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الدَّارَيْنِ مُخْتَلِفٌ فِي الْحِرْزِ وَالْمُؤْفِ

وَأُمَّا إِذَا تَسَاوَيَا فِي الْحِرْزِ أَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ أَحْرَزَ لَا يَضْمَنُ.

## [مَسَائِلُ فِي الْوَدِيعَة]

(مَسَائِلُ) الْمُودَعُ إِذَا وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي الدَّارِ فَحَرَجَ وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخَذَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ أَحَدُ ضَمِنَ؛ لِأَنَّ هَذَا تَضْيِيعٌ.

الدَّابَّةُ الْوَدِيعَةُ إِذَا أَصَابَهَا مَرَضٌ أَوْ جُرْحٌ فَأَمَرَ الْمُودَعُ إِنْسَانًا يُعَالِجُهَا فَعَطِبَتْ فَصَاحِبُهَا الدَّابَّةُ الْوَدِيعَةُ إِذَا أَصَابَهَا مَرَضٌ أَوْ الْمُعَالِجَ فَإِنْ ضَمَّنَ الْمُودَعَ لَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ، وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُودَعَ لَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ، وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُعَالِجَ إِنْ عَلِمَ أَنَّا لِغَيْرِهِ أَوْ ظَنَّهَا لَهُ رَجَعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّمًا لِغَيْرِهِ أَوْ ظَنَّهَا لَهُ رَجَعَ عَلَيْهِ،

الْمُودَعُ إِذَا حَافَ عَلَى الْوَدِيعَةِ الْفَسَادَ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ رَفَعَ أَمْرَهَا إلَيْهِ وَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْمُودَعُ إِذَا حَافَ عَلَى هَذَا اللَّقَطَةُ. بَيْعِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ بَاعَهَا وَضَمِنَهَا وَحَفِظَ ثَمَنَهَا لِصَاحِبِهَا وَعَلَى هَذَا اللَّقَطَةُ.

رَجُلُ غَابَ عَنْ مَنْزِلِهِ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ فِيهِ وَفِيهِ وَدِيعَةٌ فَلَمَّا رَجَعَ لَمْ يَجِدْ الْوَدِيعَةَ إِنْ كَانَتْ امْرَأَتُهُ أَمِينَةً لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ أَمِينَةٍ ضَمِنَ.

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٤١/١٠

قَالَ فِي الْوَاقِعَاتِ سُوقِيٌّ قَامَ مِنْ حَانُوتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ وَفِيهِ وَدَائِعُ لِلنَّاسِ فَضَاعَتْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضَيِّعُ لِمَا فِي حَانُوتِهِ؛ لِأَنَّ جِيرَانَهُ يَخْفَظُونَهُ.

رَجُلُ دَفَعَ إِلَى آحَرَ شَيْعًا لِيَنْثُرَهُ فِي عُرْسٍ إِنْ كَانَ دَرَاهِمَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْبِسَ مِنْهَا شَيْعًا لِنَفْسِهِ وَلَا لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ سُكَّرًا لَهُ وَلَا لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ سُكَّرًا لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ وَلِيْسَ لَهُ أَنْ يَكْبِسَ مِنْهُ شَيْعًا لِنَفْسِهِ كَذَا فِي أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَنْثُرَهُ وَلَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْبِسَ مِنْهُ شَيْعًا لِنَفْسِهِ كَذَا فِي الْوَاقِعَاتِ.

رَجُلُ أَوْدَعَ رَجُلًا زِنْبِيلًا فِيهِ آلَاتُ النَّجَّارِينَ ثُمَّ جَاءَ يَسْتَرِدُّهُ وَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ فِيهِ قَدُومًا فَذَهَبَتْ مِنْهُ، وَقَالَ الْمُودَعُ قَبَضْت مِنْك الزِّنْبِيلَ وَلَا أَدْرِي مَا فِيهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُودَعُ قَبَضْت مِنْك الزِّنْبِيلَ وَلَا أَدْرِي مَا فِيهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُودَعُ قَبَطْ وَهُلُ يَرِغُا الْيَمِينُ قَالُوا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ عَلَيْهِ صُنْعًا، وَكَذَا إِذَا أَوْدَعَ دَرَاهِمَ فِي كِيسٍ وَلَمْ يَزِغُا الْيَمِينُ قَالُوا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ عَلَيْهِ الْفِعْلَ وَهُو عَلَى الْمُودَعِ ثُمَّ ادَّعَى أَفًا كَانَتْ أَكْتَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ الْفِعْلَ وَهُو التَّضْيِيعُ أَوْ الْخِيَانَةُ.

الْمُودَعُ إِذَا قَالَ ذَهَبَتْ الْوَدِيعَةُ مِنْ مَنْزِلِي وَلَمْ يَذْهَبْ مِنْ مَالِي شَيْءٌ يُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ <mark>خِلَافًا</mark> لِمَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ.

غَرِيبٌ مَاتَ فِي دَارِ رَجُلٍ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثُ مَعْرُوفٌ وَحَلَّفَ شَيْمًا يَسِيرًا يُسَاوِي خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَخُوهَا وَصَاحِبُ الدَّارِ فَقِيرٌ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللَّقَطَةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَخُوهَا وَصَاحِبُ الدَّارِ فَقِيرٌ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللَّقَطَةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

## [كِتَابُ الْعَارِيَّةِ]

(كِتَابُ الْعَارِيَّةِ) هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ الْعَرِيَّةِ وَهِيَ الْعَطِيَّةُ وَقِيلَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعَارِ الْأَنَّ طَلَبَهَا عَالُ وَشَنَالُ فَعَلَى هَذَا يُقَالُ الْعَارِيَّةُ بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ مُشَدَّدَةٌ وَالْعَارَةُ لُغَةٌ فِي الْعَارِيَّةِ قَالَ الْعَارِيَّةِ قَالَ الْعَارِيَّةِ عَالَ الْعَارِيَّةِ عَانَةٌ وَبَيْتِي لَا يَطُوفُ بِهِ فَارَةٌ أَيْ لَا يَدُورُ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ الْعَرِيعُ حَتَى إِنَّ بِزَيِي هَذِهِ عَارَةٌ وَبَيْتِي لَا يَطُوفُ بِهِ فَارَةٌ أَيْ لَا يَدُورُ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ الْعَرْبِ وَمِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ عَوْسٍ وَسُمِّيَتْ عَارِيَّةً لِتَعَرِّيهَا عَنْ الْعِوَضِ وَمِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ

قَابِلَةً لِلانْتِفَاعِ هِمَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا حَتَّى لَا تَكُونَ عَارِيَّةُ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَالْفُلُوسِ إِلَّا قَرْضًا وَالْعَارِيَّةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ حَتَّى إِنَّ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَتَى شَاءَ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَالَ - رَحِمَهُ وَالْعَارِيَّةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ حَتَّى إِنَّ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَتَى شَاءَ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (الْعَارِيَّةُ جَائِزَةٌ) أَيْ مُفِيدَةٌ لِمِلْكِ الْمَنْفَعَةِ؛ لِأَنَّا نَوْعُ إحْسَانٍ وَفِعْلُ حَيْرٍ قَوْلُهُ (وَهِي اللَّهُ - (الْعَارِيَّةُ جَائِزَةٌ) أَيْ مُفِيدَةٌ لِمِلْكِ الْمَنْفَعَةِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعُ إحْسَانٍ وَفِعْلُ حَيْرٍ قَوْلُهُ (وَهِي تَعْلِيكُ الْمَنَافِع بِغَيْرِ عِوَضٍ) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ وَعَامَّةٍ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ الْكَرْخِيُّ هِيَ إِبَاحَةُ الْمَنَافِعِ بِمِلْكِ الْغَيْرِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ يَمْلِكُ أَنْ يُعِيرَهَا كَمَنْ أُبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرَهَا كَمَنْ أُبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرَهَا كَمَنْ أُبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرِهَا كَمَنْ أَبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرِهَا كَمَا قُلْنَا فِي الْإِجَارَةِ لَمَّا كَانَتْ تَمْلِيكًا لَجَازَ لَهُ أَنْ يُؤَجِّرَهَا كَمَا قُلْنَا فِي الْإِجَارَةِ لَمَّا كَانَتْ تَمْلِيكًا لِلْمَنْفَعَةَ لِلْمَنافِعِ جَازَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُؤَجِّرَهَا قُلْنَا امْتِنَاعُ إِجَارِهِ الْعَارِيَّةِ لَيْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ لِلْمَنْفَعَةَ الْمَعْنَى أَنَّ الْمُعِيرَ مَلَّكُهُ الْمَنَافِعَ عَلَى وَجْهٍ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ عَنْهَا مَتَى شَاءَ فَلَوْ جَازَ لَهُ لَكُونَ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُنافِعَ عَلَى وَجْهٍ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ عَنْهَا مَتَى شَاءَ فَلَوْ جَازَلُهُ أَلُونَ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُعْنَى لَمْ يَعْلَعُ حَقُّ الْمُعِيرِ مِنْهَا فَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُولُ إِجَارَتُهُا لَا عَلَى الْمُعْلَى وَجْهِ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ عَنْهَا مَلَى لَمْ يَكُولُ إِجَارَتُهُا لَا لَمُعْنَى لَمْ يَكُولُ إِلَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُولُ إِلَيْ الْمُعْلِى فَا لَوْ لَمُعَالَى الْمُعْلَى الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُو الْمُعْلَى وَعْلَى وَعْلَى وَعْلَى وَعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْعَلَى الْلِلْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُسْتَعِلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْعُلَى الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْعُلَقُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُلِعُ الْمُعْلِعُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِ

قَوْلُهُ (وَتَصِحُ بِقَوْلِهِ أَعُرْتُكُ وَأَطْعَمْتُكُ هَذِهِ الْأَرْضَ وَمَنَحْتُكُ هَذَا التَّوْبَ وَحَمَلْتُكُ عَلَى هَذِهِ اللَّابَةِ إِذَا لَمْ يُرِدْ بِهِ الْمُبِتَةَ وَأَحْدَمْتُكُ هَذَا الْعَبْدَ وَدَارِي لَكُ سُكْنَى وَدَارِي لَك عُمْرَى." (١) السَّابَةِ إِذَا لَمْ يُودِي إِلَى حَرْبِي آسْلَمَ وَهُو لَا يَعْلَمُ أَوْ رَمَى إِلَى رَجُلٍ فَأَصَابَ عَيْرُهُ فَهَذَا كُلُّهُ حَطَأٌ فِي الْقَصْدِ وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ عُصْوًا مِنْ شَخْصٍ فَأَصَابَ عُضُوًا آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ كُلُّهُ حَطَأٌ فِي الْقَصْدِ وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ عُصْوًا مِنْ شَخْصٍ فَأَصَابَ عُضُوا آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ فَهُو عَمْدٌ يَجِبُ بِهِ الْقِصَاصُ. قَوْلُهُ: (وَحُطَّا فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا) لِأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الْقِسْمَيْنِ حُطَّ إِلَّا أَنَّ أَحَدُهُمَا فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا) لِأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الْقِسْمَيْنِ حُطَّ إِلَا أَنَّ أَحَدُهُمَا فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا) لِأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الْقِسْمَيْنِ حُطَّ إِلَا أَنَّ أَحَدُهُمَا فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا لَا الْعَمْرِ فِي الْقَصْدِ. وَقُولُهُ بَعْلَى هُوالِهُ بَعَالَى هُوالِهُ بَعْلَى هُوالِهُ وَلَا الْكُفَّارَةُ لِقُولِهِ بَعْلَى هُوالِهِ الْمُنْ فَلَهُ وَلَو مُنْ فِيهُ فَيْمَةً لِأَنَّهُ لَوْمُهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَمُ عَلَمُ عُلَى لَكُ مُنَاكُ وَمُا مُؤْمِنَ فَي مَا الْكُولُهُ وَلَا الْكُفَّارَةُ لِهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْمُ وَلَا لَهُ الْمُلَامِ فَلَا مُلْكُولُهُ الْمُنَاكُ وَمُا مُرَالًا لَاللَّهُ مُنَاكًا وَالْمُنَاكُ وَلَا فِيهِ فَلِينَا فَلَا اللَّهُ الْمُلْهُ وَلَا اللَّهُ اللَّالَةُ وَلَا اللْعُلُولُ وَلَا عُلَاللَّا لَاللَهُ عَلَا اللَّهُ الْ

<sup>(</sup>١) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، الحدادي ٣٥٠/١

قَوْلُهُ: (وَلَا مَأْثُمَ فِيهِ) يَعْنِي لَا إِثْمَ فِيهِ فِي الْوَجْهَيْنِ وَسَوَاءٌ كَانَ حَطاً فِي الْقَصْدِ أَوْ حَطاً فِي الْفَعْلِ لِأَنّهُ تَرَكَ التّنَبُّتَ الْفِعْلِ لِأَنّهُ لَمْ يَقْصِدُ الْفِعْلَ، وَالْمُرَادُ إِنْمُ الْقَتْلِ أَمَّا نَفْسُ الْإِثْمِ فَلَا يَعْرَى عَنْهُ لِأَنّهُ تَرَكَ التّنَبُّت فِي حَالَةِ الرَّمْيِ وَيُحْرَمُ الْمِيرَاثَ لِأَنّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْقَتْلَ وَيُظْهِرَ الْحَطاَ فَاتُّخِمَ فَسَقَطَ مِيرَاثُهُ، وَالْأَصْلُ أَنْ الْمَيرَاثَ وَمَا لَا فَلَا أَمَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقِصَاصُ فَقَدْ بَيّنَاهُ وَأَمَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْكَفَّارَةُ فَهُو الْقَتْلُ بِالْمُبَاشَرَة أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ مِنْ سَطْحٍ أَوْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ حَجَرً يَتَعَلَّقُ بِهِ الْكَفَّارَةُ فَهُو الْقَتْلُ بِالْمُبَاشَرَة أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ مِنْ سَطْحٍ أَوْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ حَجَرً وَهُو الْمَثْنُ أَوْ الْكَفَّارَةُ وَهُو الْقَتْلُ الْمُبَاشَرَة وَيُحْرَمُ الْمُبَاشَرَة أَوْ مَعْمَلُ عَلَيْهِ فِي النَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ قِصَاصَ وَلَا كَفَّارَةً وَيُحْرَمُ الْمِيرَاثَ إِنْ كَانَ أَجْنَبِقًا وَأَمَّا الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قِصَاصَ وَلَا كَفَّارَةً وَيُحْرَمُ الْمِيراثَ إِنْ كَانَ أَوْ الْمَعْلِ الْمُنْ الْمُرَاثُ وَلَا الْمَعْرَاقُ وَلَاكُولُهُ مَا فَإِنَّهُ لَا يُمَنْ الْمَرْعِ فَعَلَلُ الْمُبَاسِرَة يُولُوطِيقِ فَوقَعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُعْرَفِ الْمُعْرَاقُ وَلَعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُنْعُ الْمِيراثَ الْمُعْرَافُ وَمُ اللّهُ لِي كُنُعُ الْمِيراثَ لَا عُرَامِ عَلَى الطَّرِيقِ فَوَقَعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُعْرَافً عَلَى الطَّرِيقِ فَوَقَعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُعْرَاعً عَلَى الطَّرِيقِ فَوقَعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمْتِعُ الْمُعْرَاثُ الْمُعِرَاثُ الْمُعْرَاثُ الْمُعْرَاثُ الْمُعَلِقُ الْمُعْرَافُ الْمُعِرَاثُ الْمُورِلُهُ فَمَاتَ لَا الْمُعْرَاثُ اللْمُورِقُهُ فَالَ الْمُعْرَافِ الْمُعْرَافُ اللّهُ الْمُعْرَافُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْرَافُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللللللْمُ اللللْمُ اللّهُ الللللْمُ ال

وَكَذَا إِذَا وَضَعَ حَجَرًا عَلَى الطَّرِيقِ فَتَعَقَّلَ بِهِ مُورِثُهُ أَوْ سَاقَ دَابَّةً أَوْ قَادَهَا فَأُوطَأَتْ مُورَثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ وَكَذَا إِذَا وَجَدَ مُورَثَهُ قَتِيلًا فِي دَارِهِ جَجِبُ الْقَسَامَةُ، وَالدِّيَةُ وَلَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ وَكَذَا الْعَادِلُ إِذَا قَتَلَ الْبَاغِيَ لَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا الْكَفَّارَةُ فِي الْمِيرَاثَ وَكَذَا الْعَادِلُ إِذَا قَتَلَ الْبَاغِيَ لَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا الْكَفَّارَةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ الْبَاغِيَ الْعَادِلَ فَهُو عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ قَالَ قَتَلْتِه وَأَنَا عَلَى الْبَاطِلِ وَأَنَا عَلَى الْبَاطِلِ وَأَنَا الْآنَ عَلَى الْبَاطِلِ لَا يَرِثُهُ إِجْمَاعًا وَإِنْ قَالَ قَتَلْتِه وَأَنَا عَلَى الْجُقِّ وَرِثَهُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ هَذَا قَتُلُ لَا يُوجِبُ قِصَاصًا وَلَا كَقَّارَةً وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَرِثُهُ عَلَى الْجَاعِلَ لَا يَوْجِبُ قِصَاصًا وَلَا كَقَّارَةً وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَرِثُهُ عَلَى الْجَاعِقِ وَرِثَهُ عِنْدُ حَقٍ، وَالْأَبُ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ عَمْدًا لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا الْكَفَّارَةُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَرِثُ وَيُشَكِلُ هَذَا عَلَى أَصْلِنَا إِلَّا أَنَّا نَقُولُ قَدْ وَجَبِ الْقِصَاصُ هُنَا ثُمُّ سَقَطَ لِلشَّبُهَةِ،.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَرِثُ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَتْلِ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ وَعَاقِلٍ وَجَنُونٍ وَمُتَأَوِّلٍ وَيُورَثُ دَمُ الْمَقْتُولِ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ وَيَسْتَحِقُهُ مَنْ يَرِثُ مَالَهُ وَيَدْخُلُ فِيهِ الزَّوْجَانِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَلَا دُمُ الْمَقْتُولِ أَمْوَالِهِ وَيَسْتَحِقُّهُ مَنْ يَرِثُ مَالَهُ وَيَدْخُلُ فِيهِ الزَّوْجَانِ لِلْمَقْتُولِ أَوْلاَدُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُوصَى لَهُ وَلَيْسَ لِلْبَعْضِ أَنْ يَقْتَصَّ حَتَّى يَجْتَمِعُوا كُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلاَدُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُوصَى لَهُ وَلَيْسَ لِلْبَعْضِ أَنْ يَقْتَصَّ حَتَّى يَجْتَمِعُوا كُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلاَدُ صِغَارُ وَكِبَارٌ فَلِلْكِبَارِ أَنْ يَقْتَصُّوا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَبْلَ بُلُوغِ الصِّغَارِ لِمَا رُوِيَ أَنَّ الْحُسَنَ بْنَ مُعْرَبُهُ وَكِبَارٌ فَلِلْكِبَارِ أَنْ يَقْتَصُّ مِنْ ابْنِ مُلْجَمٍ، وَفِي وَرَثَةِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – صِغَارٍ عَلِي وَرَقَةِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا – اقْتَصَّ مِنْ ابْنِ مُلْجَمٍ، وَفِي وَرَثَةِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا الْمَوْبُهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَيْسَ لِلْكِبَارِ أَنْ يَقْتَصُّوا حَتَّى يَبْلُغَ الصِّغَارُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيّ يَقُولُ مُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَة فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَدِيَةُ الْمَقْتُولِ حَطَأً تَكُونُ مِيرَاثًا عَنْهُ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ لِحَمْدُ مَعَ أَبِي حَنِيفَة فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَدِيَةُ الْمَقْتُولِ حَطَأً تَكُونُ مِيرَاثًا عَنْهُ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ لِحَمِيع وَرَثَتِهِ.

وَقَالَ مَالِكُ لَا يَرِثُ مِنْهَا الزَّوْجَانِ لِأَنَّ وُجُوبَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالزَّوْجِيَّةُ تَرْتَفِعُ بِالْمَوْتِ بِجِلَافِ الْقَوَابَةِ وَلَنَا حَدِيثُ «الضَّحَّاكِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ أَمْرِنِي رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنْ أُورِثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ عَقْلِ زَوْجِهَا أَشَيِمَ» وَإِذَا أَوْصَى رَجُلُ بِثُلُثِ مَالِهِ دَحَلَتْ دِيتُهُ أُورِثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ عَقْلِ زَوْجِهَا أَشَيِمَ» وَإِذَا أَوْصَى رَجُلُ بِثُلُثِ مَالِهِ دَحَلَتْ دِيتُهُ وَيَتُهُ وَيَتُهُ وَيَلَافَ الْمَيِّتِ حَتَّى تُقْضَى مِنْهَا دُيُونُهُ وَيَلَافَ الْمَيِّتِ حَتَّى تُقْضَى مِنْهَا دُيُونُهُ وَتُنَفَّذُ مِنْهَا وَصَايَاهُ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا أُجْرِيَ مَجْرَى الْخَطَأِ مِثْلُ النَّائِمِ يَنْقَلِبُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَطَأِ) يَعْنَى مِنْ سُقُوطِ." (١)

الله ما خرجت من بغض زوج وبالله ما خرجت رغبة بأرض عن أرض وبالله ما خرجت إلا بالله ما خرجت من بغض زوج وبالله ما خرجت رغبة بأرض عن أرض وبالله ما خرجت إلا حبالله ولرسوله فيه حجة لمن ذهب إلى استحلاف العاشر من يمر عليه إذا قال أديت زكاته إلى مستحقيها أو أديتها إلى عاشر آخر قبلك ان أقم التاجر على ما قاله وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والشافعي خلافا لمالك والثوري فإنهما قالا يصدق من غير تحليف لأنها عبادة وهو مؤتمن عليها ولا يسوغ أن يظن بهم المعصية لكن استحلاف الرسول صلى الله عليه وسلم المهاجرات حياطة للإسلام نظير استحلاف من يتولى الصدقات المتهمين بمنعها فيحتاط فيه استيفاء لحقوق أهله عمن وجبت عليهم والله أعلم.." (٢)

# ١٦٢. "في الحج عن الغير

عن علي بن أبي طالب قال: استقبلت رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية شابة من خثعم فقالت: إن أبي شيخ كبير وقد أدركته فريضة الله تعالى في الحج أفيجزيني أن أحج عنه؟ قال: "حجي عن أبيك" ولوي عنق الفضل، فقال له العباس: لويت عنق ابن عمك، فقال: "إني

<sup>(</sup>١) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، الحدادي ١٢١/٢

<sup>(</sup>٢) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المَلَطي، جمال الدين ١٣٠/١

رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما" وروى عن ابن عباس أن رجلا قال: يا رسول الله إن أمي عجوزة كبيرة إن أنا حملتها لم تستمسك وإن ربطتها خشيت أن أقتلها؟ قال: "فاحجج "أرأيت لو كان على أبيك أو علي أمك دين أكنت تقضيه؟ " قال: نعم، قال: "فاحجج عن أبيك أو عن أمك" وخرج الآثار بذلك من طرق بألفاظ مختلفة ومعان متفقة لا يقال فيه دليل على أن الحج يسلك به مسالك الديون حتى يكون ما يحج به عنه من المال دينا عليه في تركته وإن لم يوص بذلك لأنه لو كان دينا لما شبه بالدين إذ الشيء لا يشبه بنفسه وإنما هو حق في بدن من هو عليه حتى يخرج إلى الله تعالى منه عنه كالدين في ذمة من هو عليه حتى يخرج صاحبها منه أو يخرج إليه منه غيره عنه فلا دليل في هذه الآثار على وجوب قضائه من جميع المال ولا من ثلثه وفيه أن من قضى دين غيره بغير أمره لم يكن له به عليه رجوع وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والشافعي خلافا لمالك ومن يتابعه عليه.." (١)

روي أن عبد الله بن مسعود أتى إليه في امرأة توفي عنها زوجها ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بما ترددوا إليه فلم يفتهم فلم يزالوا به حتى قال أي سأقول بربي لها صدقة نسئها لا وكس ولا شطط وعليها الدة ولها الميراث فقام معقل بن سان فشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بينت وأشق بمثل ما قضيت ففرح عبد الله وخرجه من طرق كثيرة في بعضها فقال الجراح وأبو سنان فشهدا أن رسول الله صلى الله عيه وسلم فضى به في بروع الأشجعية وكان زوجها هلال بن مروان وفي بعضها لها صداق مثلها وفي بعضها أنه رددهم شهرا وفيه أنه قال إن يك صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمني فيه جواز التزويج بغير تسمية مهر كما يقوله أبو حنيفة والثوري وأصحاب أبي حنيفة والشافعي خلافا لمالك فإنه يفسخ في حال حياتها وكتاب الله حجة لهم قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طُلَقْتُمُ النِسَاءَ مَا لَمُ عَالَ عَلَيْكُمْ أَنْ طُلُقَتُمُ النِسَاءَ مَا لَمُ عَلَيْكُمْ أَنْ طُلُقَتُمُ النِسَاءَ مَا لَمُ الإجماع فإنه لا خلاف." (٢)

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطى، جمال الدين ١٩٠/١

<sup>(</sup>٢) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ٢٩١/١

#### ١٦٤. "في الحوالة

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "مطل الغنى ظلم ومن أتبع على ملى فليتبع" أي: من أحيل على ملى فليتبع وكذلك رواه ابن عمرو أن أحلت على ملى فأتبع وقال زيد بن الهذيل والقاسم بن معن: الحوالة كالكفالة وللمحتال أن يطالب كل واحد من المحيل ومن المحال عليه وقوله: من أحيل على ملى فليتبع يدفع ذلك مع أنه يصح أن يقال لي: على فلان كذا وفلان كفيل به أو ضمين أو حميل وفيه ذكر بقاء الحق على الذي كان عليه كما كان قبل الضمان ولا يقال لي: على فلان كذا وفلان لي به حويل أو أحالني به على فلان لأن الحوالة معها تحويل المال عمن كان عليه إلى المحال عليه ثم ظاهر الحديث يدل على صحة الحوالة وإن لم يكن للمحيل على المحال عليه مثل المال كما هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والشافعي خلافا لمالك: له أن يرجع بما له على المحيل وتبطل الحوالة وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يرجع وقال أبو يوسف وعمد: إذا قضى القاضي بتفليسه عاد وإذا مات المحال عليه معد ما يرجع المحيل خلافا فمات قبل قبضه يرجع بدينه كذا هذا وإن كان مالك لا يقوله في العبد فهو يقوله في الطعام المبيع كيلا ولا فرق بين هذا وما قبله.." (١)

#### ١٦٥. "في وصية سعد

عن سعد قال: مرضت عام الفتح مرضا أشفيت منه على الموت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فقلت: يا رسول الله إن لي مالا كثيرا أفأتصدق بمالي كله؟ قال: "لا" فقلت: فبالشطر؟ قال: "لا" قلت: فبالثلث؟ قال: "الثلث والثلث كثير إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس إنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك" قلت: يا رسول الله اخلف عن هجرتي؟ قال: "إنك لن تخلف بعدي فتعمل عملا تريد به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ولعلك أن تخلف بعدي حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم"،

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ٢٠/٢

لكن البائس سعد بن خولة - يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن مات بمكة - الأصح أن ذلك كان عام الفتح لا عام حجة الوداع خلافا لمالك ومعنى قوله: "لعلك أن تخلف" هو ما روى عن بكير ابن الأشج قال: سألت عامر بن سعد عن معناه فقال عامر: أمر سعد على العراق فقتل أقواما على الردة فضربهم." (١)

١٦٦. "كتاب الحدود

مدخل

. . .

كتاب الحدود

قال سعد بن عبادة يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال: "نعم" إنما أطلق صلى الله عليه وسلم إمهاله له وإن كان تغيير المنكرات على الفور لتقوم الحجة عليهما فيقام عليهما الحدكما يحل النظر عمد للشهود ولا يقدح ذلك في عدالتهم لقصدهم إقامة حد الله على من يستحقه وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه ثم في إطلاق أربعة شهداء سوى الزوج دليل على عدم جواز شهادة زوجها عليها خلافا لمالك والشافعي لأنه لو كانت شهادته في ذلك جائزة لقال صلى الله عليه وسلم جوابا لسؤاله وما حاجتك إلى أربعة يشهدون على ذلك أطلب ثلاثة سواك حتى تكون أنت وهم شهداء على ذلك إذ كان وجود الثلاثة أيسر عليه وأقصر مدة.." (٢)

١٦٧. "فرجع وأسلم.

ولا يعارض بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ الْجُنَّةَ ﴾ لأن المراد به الشرك حتى يموت عليه كما قال: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ ﴾ الآية روي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قال: كانت الأنصارية لا يعيش لها ولد فتحلف إن عاش لها ولد لتهودنه فلما أجليت بنو النضير إذا فيهم ناس من أبناء الأنصار فقالوا: يا رسول الله أبناءنا وأخواننا فيهم فنزل: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ يعني: من شاء لحق بحم ومن شاء دخل في الإسلام لا خلاف فيمن أسلم وله ولد صغير أنه يصير مسلما بإسلام

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الأثار، المَلطي، جمال الدين ٢٥/٢

<sup>(</sup>٢) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ١٣١/٢

أبيه وإن اختلف في إسلام الأم فيجعله أبو حنيفة وأصحابه والشافعي كإسلام الأب خلافا لللك وهذه مسألة مختلف فيها فقال طائفة: من انتحل دين اليهودية من العرب صار منهم وله حكمهم في حل الذبيحة والنكاح عن ابن عباس: كلوا من ذبائح بني تغلب وتزوجوا من نسائهم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَهُّمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ولا فرق بين دخولهم في الجاهلية أو في الإسلام وخالفهم طائفة فقالوا: لا تحل ذبائحهم ونساؤهم وهو قول ابن مسعود وعلي بن أبي طالب روي عن عبد الله كان ينهى عن ذبائح اليهود ونصارى العرب وإن ذكروا اسم الله عز وجل وعن عكرمة سألت عليا عن ذبائح نصارى العرب قال: لا تحل ذبائحهم فإنهم لم يتعلقوا من دينهم إلا بشرب الخمر.

وفيه أنهم لو تعلقوا بشرائع دينهم كلها لكانوا مثلهم وقال آخرون منهم الشافعي: إن كان ذلك منهم قبل نزول الفرقان خلى بينهم وبين ذلك وإن كان بعده منعوا وليس هذا بشيء لأنه لو كان يفترق لكشف صلى الله عليه وسلم من خلى بينه وبين اليهودية من أبناء الأنصار هل كان ذلك بعد نزول القرآن أو قبله لأن الفرقان كان أنزل عليه بمكة والمدينة بعد أن قدمها مهاجرا تسع سنين إلى أن أجلى بني النضير حتى يعلم حقيقة الأمر في ذلك وكيف يؤخذ كافر دخل في الكفر برجوع إلى كفر آخر إنما يؤخذ الناس بالرجوع الإسلام لا غيره..."

١٦٨. "خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله - هما يقولان: إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع.

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ١٥٠/٢

م: (خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله -) ش: فإن عندهما يطهر الأحداث، ونصب خلافا على الإطلاق غير موجه على ما نذكره، أما عند مالك فإن المذكور في كتبهم منها " الجواهر " أن الماء المستعمل في طهارة الحدث طاهر ومطهر إذا كان الاستعمال لم يغيره لكنه مكروه مع وجود غيره مراعاة للخلاف وهو قول الزهري والأوزاعي في أشهر الروايتين عنهما، وأبي ثور وداود، قال المنذري عن علي وابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - وأبي أمامة والحسن وعطاء ومكحول والنخعي أنهم قالوا: فمن نسي مسح رأسه فوجد في لحيته بللا يكفيه مسحه بذلك البلل، وهذا يدل على أنهم يرون المستعمل مطهرا وبه أقول. وقيل: طاهر ومشكوك في تطهيره، يتوضأ وبه ويتيمم ويصلي صلاة واحدة. وقال النووي: إن في المسألة قولين وهو الصواب.

واتفقوا على أن المذهب الصحيح أنه ليس بطهور وعليه التفريع. وحكى عيسى ابن أبان أنه طهور، قال في " المهذب ": الصحيح أنه ليس بطهور، ومن أصحابنا من لم يثبت هذه الرواية. وقال المحاملي: قوله: من يدر رواية عيسى بن أبان ليس بشيء؛ لأنه ثقة وإن كان مخالفا، وقال بعضهم: عيسى ثقة لا يتهم فيما يحكيه، ففي المسألة قولان. وقال صاحب " الحاوي ": نصه في الكتب القديمة والجديدة وما نقله جميع أصحابه سماعا، ورواية أنه غير طهور. وحكى عيسى بن أبان في الخلاف عن الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - أنه طهور.

وقال أبو ثور: سألت الشافعي عنه فتوقف. وقال أبو إسحاق وأبو حامد المروزي فيه قولان. وقال ابن شريح وأبو علي بن أبي هريرة: ليس بطهور قطعا وهذا أصح لأن عيسى بن أبان وإن كان ثقة فيحكي ما يحكيه أهل الخلاف ولم يلقه الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - ليحكيه سماعا، ولا وجده منصوصا فيأخذ من كتبه، ولعله تأول كلامه بصيرورة طهارته ردا على أبي يوسف فحمله على جواز الطهارة به.

م: (هما) ش: أي مالك والشافعي (يقولان: إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع) ش: ولا يكون كذلك إلا إذا لم ينجس بالاستعمال، وتكلمت الشراح هاهنا بكلام كثير، فقال." (١)

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٩٥/١

179. "وسؤر الخنزير نجس لأنه نجس العين على ما مر، وسؤر سباع البهائم نجس خلافا للشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فيما سوى الكلب والخنزير،

\_\_\_\_\_\_ وقوله محمول على الابتداء إي ابتداء الإسلام. قلت: هو أنه - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كان يشدد في أمر الكلاب حتى يمنعوا من الاقتناء، ونهاهم عن مخالطتهم كما أمر بكسر دنان الخمر، ثم ترك ذلك وقال: مالي وللكلاب، ثم رواية أبي هريرة وجه النسخ وقد ذكرناه.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد بغسل الإناء التعبد لا إزالة النجاسة كما ذهب إليه مالك قلت: الجمادات لا يلحقها حكم التطهير بعد إذ لا يوجب في غير موضع الإصابة كما في الحديث.

فإن قلت: الحجر الذي يستعمل به في رمي الجمار أنه يغسل إذا رمي به ثانيا. الحجر آلة الرمي فجاز أن تعين الآلة بنقل نجاستها والآثام إليها كالماء المستعمل وما الزكاة.

فإن قلت: لو كان للنجاسة لما احتيج إلى السبع، فإن لعابه لا يكون أنجس من العذرة وبول الإنسان والحمار. قلت: الحمل على التنجيس أولى لأنه متى دار الحكم بين كونه تعبدا أو معقول المعنى كان جعله معقول المعنى هو الوجه لندرة التعبد وكثرة العقل.

### [سؤر الخنزير وسباع البهائم]

م: (وسؤر الخنزير نجس) ش: خلافا لمالك وداود، فإنه عندهما طاهر، ولكنهما ألحقاه بالكلب في العدد مع كونه تعبدا عندهما م: (لأنه نجس العين) ش: أي لأن الخنزير نجس العين فصار لحمه نجسا وللعاب يتولد منه والسؤر يمتزج به م: (على ما مر) ش: في باب الماء الذي يجوز به الوضوء عند قوله: "بخلاف الخنزير لأنه نجس العين".

م: (وسؤر سباع البهائم نجس) ش: سباع البهائم كالأسد والنمر والذئب، والدب والفهد ونحوها م: (خلافا للشافعي - رَحِمَهُ اللهُ -) ش: أي خالفنا نحن خلافا فيه للشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - م: (فيما سوى الكلب والخنزير) ش: وما يتولد منهما، وبقوله قال مالك، وأحمد - رحمهما الله - ورواية ثم إن المصنف لم يذكر مستند الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - لا من حيث النقل ولا من حيث العقل ولا مستند الشافعي -

رَحِمَهُ اللَّهُ - من حيث النقل في أحاديث:

أحدها: ما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ – قال: «سئل رسول الله – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عن الحياض التي بين مكة والمدينة، فقيل له: إن الكلاب والسباع ترد عليها، فقال: "لها ما أخذت في بطونها، ولنا ما بقى شراب وطهور» ..." (١)

١٧٠. "والأولى أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لتتصل النية به، هو الصحيح.

ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] معناه: إذا أردت قراءة القرآن.

\_\_\_\_Qاحترازا عن الزيادة فيها ما ليس منها م: (والأولى أن لا يأتي بالتوجه) ش: أي الأولى للمصلى أن لا يقول: وجهت وجهى. اه.

م: (قبل التكبير لتتصل النية به) ش: أي بالتكبير م: (هو الصحيح) ش: احترز به عن قول بعض المشايخ المتأخرين، فإنهم قالوا: يأتي به قبل التكبير، فيكون أجمع للعزيمة، وهو اختيار الفقيه أبي الليث، فقالوا أيضا: إنه يؤدي إلى أن يطول مكثه في المحراب قائما يستقبل القبلة ولا يصلي، وهذا مذموم شرعا لقوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «ما لي أراكم سامدين» أي متحيرين، كذا في " المبسوط " وفي " النظم ": لا يقرأ: وجهت إلخ، في الفرائض عندهما، لا قبله ولا بعده ولا بعد الثناء، هو قول أبي يوسف في الأصل، وعنه أنه يقرأ بعد الثناء قبل التعوذ، واتفقوا أنه يقرأ في النفل إجماعا، واختار المتأخرون أنه يقوله قبل الافتتاح.

### [حكم الاستعاذة في الصلاة]

م: (ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم) ش: أي بعد قراءة سبحانك اللهم يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، خلافا لمالك فإن عنده لا يقول، واستدل بحديث أنس بن مالك - رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ - المذكور عن قريب، وعنه أنه يتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ.

م: (لقول تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] (النحل الآية ٩٨) معناه: إذا أردت قراءة الْقُرْآن) ش: ظاهر الأمر يقتضي أن يكون التعوذ

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٧٦/١

فرضا كما قال به عطاء، إلا أن السلف أجمعوا على أنه سنة مؤكدة، وإنما قال: معناه: إذا أردت القراءة؛ نفيا لقول بعض أصحاب الظواهر أنه يتعوذ بعد القراءة عملا بحرف الفاء؛ فإنه ليس بصحيح لما روى أبو سيعد الخدري - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - «أن النبي - عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكان يقول قبل القراءة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ، كذا ذكر الأترازي لفظ الحديث. قلت: الحديث عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا قام من الليل كبر ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، ثم يقول: لا إله إلا الله، ثلاثا، ثم يقول: الله أكبر كبيرا، ثلاثا، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه، ثم يقرأ» أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الترمذي: حديث أبي سعيد أشهر حديث في الباب وقد تكلم في إسناده، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث.

وقال ابن خزيمة: لا نعلم في الافتتاح بسبحانك اللهم خبرا ثابتا عند أهل المعرفة بالحديث،."

١٧١. "قال: ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة أو ثلاث آيات من أي سورة شاء، وقراءة الفاتحة لا تتعين ركنا عندنا، وكذا ضم السورة، خلافا للشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في الفاتحة، ولمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فيهما، له قوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها».

\_\_\_\_\_Qواعتبر خلاف الشافعي لأن معه غيره ولم يعتد بخلافه في الجهر لانفراده، ومخالفة النصوص على ما ذكرنا.

[الواجب من القراءة في الصلاة]

م: (قال): أي القدوري: (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) ش: أي ثم بعد قراءة الثناء والتعوذ والتسمية يقرأ سورة فاتحة الكتاب، هذا بيان الواجب من القراءة دون الركن والسنة على ما يأتي إن شاء الله تعالى م: (وسورة) ش: أي ويقرأ سورة من القرآن (أو ثلاث آيات من أي سورة شاء) ش: أي ويقرأ ثلاث آيات مع الفاتحة، والخيار فيها من أي سورة شاء، وهذا أيضا

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٨٨/٢

بيان الواجب من القراءة.

م: (وقراءة الفاتحة لا تتعين ركنا عندنا) ش: أي من حيث الركنية، ويجوز أن ينصب على الحال. وقال أبو بكر الرازي - رَحْمَهُ اللهُ -: لا خلاف بين الفقهاء في جواز الصلاة مع الفاتحة وحدها، ويروى مثل مذهبنا عن ابن عباس والحسن وإبراهيم والشعبي وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وداود ومالك في رواية.

م: (وكذا ضم السورة إليها) ش: أي إلى الفاتحة م: (خلافا للشافعي في الفاتحة) ش: يعنى قراءة الفاتحة عنده فرض حتى لو لم يقرأها تبطل صلاته، ولو ترك حرفا منها وتشديدا عمدا لا تجوز صلاته، ولو ترك التشديد من لفظ الله، فإن كان عمدا تبطل صلاته، وإن كان ناسيا فيؤمر بسجود السهو، ولو ترك من "إياك نعبد" فإن تعمد ذلك وعرف معناه يكفر، وإن كان ساهيا أو جاهلا يسجد للسهو، كذا في تتمتهم. وعند عامة مشايخنا لو ترك التشديد من إياك ومن رب العالمين يعيد، والمختار أنه لا يعيد صلاته، ذكره في " الخلاصة ".

م: (ولمالك فيهما) ش: أي خلافاً لمالك في قراءة الفاتحة وضم السورة إليها ونصب خلاف مالك على هذا الوجه غير صحيح، لأن "صاحب الجواهر" قال: وضم السورة إلى الفاتحة سنة عند مالك خلاف ما نقله عنه أصحابنا.

وقال غيره: المشهور عن مالك جعل أم القرآن ركنا، ولم يقل أحد أن ضم السورة إلى الفاتحة ركن فيما علمته. وأكثر الشراح سكتوا عن هذا ونسبوا إلى مالك قولا وهو لم يقل به، على أنه روي عنه أن مذهبه في هذا كمذهبنا لمالك.

م: (له قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها» ش: هذا الحديث روى بوجوه مختلفة." (١)

١٧٢. "وإذا قال الإمام: ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] قال: آمين، ويقولها المؤتم؛ لقوله – عَلَيْهِ السَّلَامُ –: ﴿ إِذَا أَمِنِ الإِمامِ فَأَمِنُوا ﴾ ، ولا متمسك لمالك – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى – في قوله – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ –: ﴿ إِذَا قَالَ الإِمامِ ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فقولوا: آمين » من حيث القسمة؛ لأنه قال في آخره: "فإن الإمام يقولها".

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٠٩/٢

\_\_\_\_\_\_ قلت: قد أجيب عن هذا، والتحقيق أن قدر نفي الإجزاء يلزم به نفي الكمال أيضا، فيلزم نفى شيئين قبله للمخالفة، فتعين به نفى الكمال.

# [قول المأموم آمين]

م: (وإذا قال الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ، قال: آمين) ش: أي قال الإمام عقيب ولا الضالين آمين. قال الأترازي: خلافا لمالك. قلت: لم يقل مالك بأن الإمام لا يقول آمين ولكن يقولها على وجه الفضيلة دون السنة على ما حكاه القاضي أبو محمد عنه، ذكره في " الجواهر ".

م: (ويقولها المؤتم) ش: أي يقول المقتدي أيضا: آمين. والأترازي يقول: هذا ماكان المقتدي في علم التصريف بقوله وهو أن المؤتم به؛ أي اقتدى به، يجوز أن يكون اسم الفاعل ويجوز أن يكون اسم الفاعل الله أن يكون اسم المفعول، لأن التقدير يختلف، وإن كان اللفظ يحتاج إلى تقدير اسم الفاعل مؤتم بكسر الميم الأولى وتقدير اسم المفعول مؤتم بفتح الميم الأولى والمراد هنا هو الثاني وهو الإمام لمناسبة الكلام.

قلت: هذا إنما يصح إذا كان الضمير في قال في قوله آمين كما ذهب إليه بعض الشراح، ويفهم من كلامه هذا أيضا وليس كذلك، وإنما الضمير فيه للإمام، ويكون من قوله ويقولها المؤتم هو المقتدي كما ذكرنا.

م: (لقوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «إذا أمن الإمام فأمنوا» ش: هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» ، قال ابن شهاب: «وكان رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول آمين» . ولفظ النسائي وابن ماجه فيه: «إذا أمن القارئ» وزاد فيه البخاري في كتاب الدعوات: «فإن الملائكة تقول آمين» .

قال ابن حبان: يريد أنه إذا أمن كتأمين الملائكة من غير إعجاب ولا سمعة ولا رياء خالصا لله تعالى، فإنه حينئذ يغفر له.

م: (ولا متمسك لمالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إذا قال

الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين» من حيث القسمة لأنه قال في آخره: فإن الإمام يقولها) ش: أي ولا حجة لغير مالك في هذا الحديث فيما ذهب إليه من أن الإمام لا يقول عند فراغه من قراءة الفاتحة آمين من حيث أنه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قسم ذلك بينه وبين القوم، لأن القسمة تنافي الشركة.

ثم بين المصنف عدم احتجاجه بذلك بقوله: (لأنه قال) ش: أي لأن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال في آخر." (١)

\_\_\_\_\_فإن قلت: هذا محمول على الثوب المنفصل الذي لا يتحرك بحركته.

قلت: هذا بعيد لقلة الثياب عندهم، وبقوله: بسط ثوبه فسجد عليه، إذ الفاء فيه للتعقيب. فروع: لو وضع كفيه وسجد عليهما جاز، ذكره في "عدة المفتي "، وروى ابن عساكر ذلك عن عبد الله بن عمر.

وفي " الذخيرة ": قال عبد الكريم الفقيه: لا يجوز، وقال غيره: يجوز، قال المرغيناني: هو الأصح، ولو بسط كمه على النجاسة وسجد عليه قيل: يجوز وهو الصحيح، وقيل: لا يجوز، وفي " الذخيرة " و " الواقعات ": لو سجد على ظهر من هو في صلاته يجوز للضرورة، وعلى ظهر من يصلي صلاة أخرى لا يجوز لعدم الضرورة، وسجود على فخذيه من غير حاجة لا يجوز على المختار، وبعذر يجوز على المختار، وإن سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر وبغيره، لكن يكفيه الإيماء.

وفي " الذخيرة ": لو سجد على ظهر غيره بسبب الزحام، ذكر في الأصل أنه يجوز، وقال الحسن بن زياد: لا يجوز، وروى الحسن عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللّهُ -: أنه إنما يجوز إذا سجد على ظهر المصلى.

وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللّهُ -: على ذيل غيره أو ظهر رجل أو امرأة أو شاة أو حمار أو كلب عليه ثوب، تصح صلاته، وكذا إن سجد على ميت وعليه لبد لا يجد حجم الميت يجوز. وفي " المجتبى ": إذا سجد على الثلج أو الحشيش الكثير أو القطن المحلوج يجوز إن اعتمد

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢١٤/٢

حتى إذا استقرت جبهته ووجد حجم الأرض جاز وإلا فلا.

وفي "فتاوى أبي حفص ": لا بأس بأن يصلي على الحمل أو البرد والشعير والكدس والتبن والذرة، ولا يصلي على الأرز لأنه لا يستمسك، ولا يجوز على الثلج المنحال والجص وما أشبهه حتى تلبده يجد حجمه.

ولو سجد على ظهر ميت عليه لبد وجد حجمه جاز وإلا فلا. وقيل: إن كان مغسولا جاز وإن لم يكن عليه إزار. وفي " النظم: لو تبدل الإزار والبساط عليه الأشجار الأربعة وصلى عليه لا يجوز، وعلى قطنة جمد يجري في الماء كالسفينة، وقيل: إنما يجوز إذا أبطلت طرفاه، وفي " المبسوط ": يكبر ولو كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين بعد ركبتيه أو بشين منصوبتين يجوز، وإن زاد لم يجز، ويجوز السجود على جلد وسخ خلافا لمالك، وقالت الرافضة: لا يجوز إلا على ما أخرجته الأرض من قطن أو كتان أو خشب أو قصب أو حشيش، ولا يجوز على ما يتخذ من الحيوان فافهم.." (١)

م: (وجه الاستحسان ما رويناه) ش: وهو قول أبي مسعود أخروهن من حيث أخرهن الله. وجه الاستدلال به أن الرجل إن أخطأ مكانه ففسدت صلاته كما إذا تقدم على الإمام، وهذا لأن مقامه قدام المرأة للخبر المذكور، فلما حاذته لزم ترك فرض الإمام وهو تأخير المرأة عنه فسدت صلاته دون صلاة المرأة؛ لأن المأمور بالتأخير الرجل دون المرأة.

م: (وأنه من المشاهير) ش: أي وإن الخبر المذكور من الأخبار المشهورة. هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: هذا خبر الواحد لا يثبت به الفرض فكيف أثبتم به فرض القيام؟ فأجاب عنه بقوله: وأنه من المشاهير، وليس بخبر الواحد فيجوز به الزيادة على الكتاب، ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم أن الفرض يثبت به ابتداء، بل يثبت باعتبار أنه وقع

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٤٥/٢

بيانا لما تضمنه كتاب الله بقوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (البقرة: الآية رحديثا ٢٢٨) ، فألحق بالكتاب فأخذ حكمه. أقول: هذا كله إذا ثبت كون الخبر المذكور حديثا مرفوعا ولم يثبت ذلك كما ذكرنا.

م: (وهو المخاطب به دونها) ش: هذا جواب عن وجه القياس وتقريره أن يقال: لا يلزم من عدم فساد صلاته! لأنه المخاطب به أي؛ لقوله أخروهن من حيث أخرهن الله م: (دون المرأة) ش:.

فإن قلت: إذا كان هو مأمورا بتأخيرها وتكون هي أيضا مأمورة بالتأخير؛ لأن التأخير لازم التأخر فينبغي أن تفسد صلاتها. فإن قلت: لا نسلم أنها مأمورة قصدا بل هي مأمورة ضمنا، وما ثبت ضمنا دون ما ثبت قصدا، ففسدت صلاته دون صلاتها، وأيضا كان يمكن له أن يتقدم خطوة أو خطوتين، ولا يتأخرها، فيكون هو المقصر وإلى هذا أشار بقوله: (فيكون هو التارك لفرض القيام) ش: وهو تقديمه عليها م: (فتفسد صلاته دون صلاتها) ش: لعدم التقصير منها م: (كالمأموم إذا تقدم على الإمام) ش: وهذا القياس مستقيم على قول الشافعي وأحمد؛ لأنهما يقولان بفساد المأموم إذا تقدم على إمامه خلافا لمالك وإسحاق. وقال الثوري: المناولة بالعقب على المذهب، وفي الوسط الاعتبار بالكعب.

م: (وإن لم ينو إمامتها لم تضره) ش: أي لم ينو الإمام إمامته المرأة تضره المحاذاة لعدم الاشتراك م: (ولا تجوز صلاتها) ش: أي صلاة المرأة م: (لأن الاشتراك) ش: بين الإمام وبينها م: (لا يثبت دونها عندنا) ش: أي دون النية؛ لأن نيته إمامتها يشترط لفساد صلاة الرجل عند المحاذاة عندنا.." (١)

\_\_\_\_Qوقال الحسن البصري وقتادة والزهري وإسحاق - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -: يصب عليها الماء من فوق ثيابها. وعن ابن عمر ونافع تغمس في ثيابها. وقال الأوزاعي: تدفن كما هي ولا تيمم.

وقال ابن المنذر: بالتيمم أقول.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٥٠/٢

وعند الشافعية في أحد الوجهين تغسل الأجنبية بخرقة وتستر بثوب. وقال القاضي حسين: وتصح بغير خرقة بلا خلاف. وييمم المحرم بغير خرقة، وغير المحرم بخرة، وكذا الأمة تيمم الرجل، والرجل ييمم الأمة بغير خرقة، ذكره في " البدائع ". وقال أبو قلابة: يغسل الرجل ابنته. وقال مالك: لا بأس بأن يغسل أمه وأخته عند الضرورة، وقال الأوزاعي: يصب عليها الماء، وأنكر أحمد فعل أبي قلابة، وينظر إلى وجهها دون ذراعيها.

وقال مالك - رَحِمَهُ اللهُ -: الرجل ييممها إلى الكوعين، والمرأة إلى المرفقين. ولو كانت زوجته حاملا فوضعت لا تغسله، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللهُ -. ولو بانت منه قبل موته وارتدت قبله أو بعده أو قتلت ابنه أو أباه أو وطئت بشبهة، قال في " المحيط " في رواية الحسن عنه، وهي الأصح يحرم عليه غسله، خلافا لزفر، والمطلقة الرجعية تغسله، وبه قال أحمد، وعند الشافعي: لا يغسل أحدهما الآخر كالبائن والفسخ، وعند مالك - رَحِمَهُ اللهُ - في الرجعي كالمذهبين. وفي " المبسوط " و " المحيط ": لو كانت مجوسية وهو مسلم لا تغسله إلا أن تسلم، ولو ارتدت ثم أسلمت لا تغسله، ولو وطئت بشبهة ثممات وانقضت عدتما من ذلك الوطء لا تغسله خلافا لأبي يوسف، ولو طلق إحد امرأتيه ثلاثا وقد دخل بها لم تغسله واحدة منهما. وفي " المحيط ": إذا ظاهر منهما ثم مات الأصح أنما تغسله، ولا تغسله أمته، لأنه مثل الغير، ولا مديرته ولا أم ولده. وفي " البدائع " في أم الولد روايتان، في رواية تغسله لقول زفر ومالك وأحمد - رَحِمَهُمُ اللهُ - والثانية لا تغسله. وقال النووي: الأصح أنه ليس لام الولد أن تغسل سيدها، وله غسلها.

وقال المرغيناني: الخنثى ييمم، وقيل: يغسل في ثيابه. وقال الحلواني: يجعل في كوارة ويغسل. وعند الشافعية يغسل المحرم وإن لم يكن، قيل يغسل من فوق بثوب، وقيل ييمم.

لا غسل على من غسل ميتا، وهو قول عامة أهل العلم كابن عباس وابن عمر وعائشة والحسن البصري والنخعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور - رَحِمَهُمُ اللّهُ - وحكاه أبو بكر ابن المنذر وقال: لا شيء عليه، وليس فيه حديث يثبت.

وعن على وأبي هريرة أنهما قالا من غسل ميتا فليغتسل، وبه قال ابن المسيب وابن سيرين

والزهري. وقال النخعي وأحمد وإسحاق - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - يتوضأ. وقال مالك: أحب له." (١)

١٧٦. "ولمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - في الفرض؛ «لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى في جوف الكعبة يوم الفتح»

قلت: كل هذا لا يخلو من تأمل ونظر [....

.....] عليه البيت.

م: (ولمالك في الفرض) ش: يعني خلافا لمالك في صلاة الفرض، فإنما لا تجوز في الكعبة، ويجوز النفل. وفي " الذخيرة " القرافية؛ فإن مالكا لا يصلي في البيت والحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجبتان ولا الوتر ولا ركعتا الفجر، وذكر القرطبي في تفسره عن مالك أنه لا يصلي فيها الفرض ولا السنن، ويصلي التطوع، فإن صلى فيها مكتوبة أعاد في الوقت كمن صلى إلى القبلة بالاجتهاد. وعن ابن حبيب، وأصبغ يعيد أبدا، ويقول مالك: قال أحمد: وقال أبو عبد الحكم: لا يصلي فيه ومنع محمد بن جرير الطبري الجميع فيها. وجه قول مالك أن المصلي فيها مستدبر ومستقبل بوجه. فاجتمع ما يوجب الجواز وما يوجب عدمه، فعملنا على ما يوجب عدم الجواز في الفرض وعلى ما يوجب في النفل احتياطا وهو القياس في النفل أيضا، لأن بابه أوسع، ولهذا يجوز قاعدا وراكبا بلا عذر؛ ولأنه – عَلَيْهِ السَّلَامُ – قال: " إن الطواف في جوفها لا يصح " فكذا الصلاة.

ولنا ما أشار إليه المصنف بقوله م: (لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى في جوف الكعبة يوم الفتح) ش: أخرجه البخاري ومسلم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «لما قدم

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٩٢/٣

رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يوم الفتح بمكة ونزل بفناء الكعبة وأرسل إلى عثمان بن طلحة، فجاء بالمفتاح ففتح الباب، قال: ثم دخل النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وبلال، وأسامة بن زيد، وعثمان بن طلحة، وأمر بالباب فأغلق عليه فلبثوا فيه مليا» وللبخاري «فمكثوا فيه نمارا طويلا، ثم فتح الباب قال عبد الله: فبادرت الباب فنفلت رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خارجا، وبلال على أثره، قلت لبلال: وهل صلى رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، قلت: أين؟ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فيه؟ قال: صلى فيه رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، قلت: أين؟ قال: بين العمودين تلقاء وجهه، ونسيت أن أسأله كم صلى» .

وأخرجه عن سالم عن ابن عمر قال: «أخبرني بلال أن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – صَلَّى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين» وأخرج البخاري «أن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – دخل الكعبة قال ابن عمر فأقبلت والنبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد خرج، ووجد بلالا قائما بين البابين فسألت بلالا. قلت: هل صلى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في الكعبة، قال: نعم ركعتين بين الساريتين على يساره إذا دخلت ثم خرج من الكعبة. " (١)

۱۷۷. "خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللهُ - له ظواهر النصوص، ولنا قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة» ولأن السبب هو المال النامي، ودليله

م: (ولنا قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة» ش: أي قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وهذا الحديث بهذا اللفظ غريب، وفي العوامل أحاديث منها ما رواه أبو داود من حديث زهير - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حدثنا أبو

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٨٢/٣

إسحاق عن عاصم بن ضمرة، والحارث عن علي قال زهير: وأحسبه عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: «هاتوا زكاة ربع العشر» الحديث، وقال فيه «وليس على العوامل شيء» ورواه الدارقطني مجزوما، قال: ليس فيه: قال زهير: وأحسبه. وقال ابن القطان: هذا سند صحيح وكل من فيه ثقة معروف.

ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" موقوفا فقال: قال أخبرنا الثوري، ومعمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قال: «ليس في العوامل البقر صدقة». ومنها ما رواه الدارقطني من حديث طاوس عن ابن عباس – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – مرفوعا: «ليس في البقر العوامل صدقة» وفي إسناده سوار بن مصعب نقل ابن عدي – رَحِمَهُ اللَّهُ – تضعيفه عن البخاري والنسائي وابن معين ووافقهم، وقال: عامة ما يرويه غير محفوظ.

ومنها رواه الدارقطني أيضا، عن غالب بن عبيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مرفوعا نحوه، وغالب لا يعتمد عليه. قال يحيى: ليس بثقة، وقال الرارزي: متروك.

وأما حديث المغيرة فرواه الدارقطني من حديث أبي الزبير أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «ليس في المثيرة صدقة» قال البيهقي: إسناده ضعيف والصحيح أنه موقوف، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موقوفا، وقد مضى تفسير الحوامل والعوامل. وأما البقرة المثيرة فهي التي تثار بها الأرض أي تحرث، من الإثارة وهي التحريك والرفع.

م: (ولأن السبب) ش: أي سبب وجوب الزكاة م: (هو المال النامي ودليله) ش: أي دليل."
 (١)

١٧٨. "ولا يقضى بما دين ميت، لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التمليك منه لا سيما من الميت ولا يشتري بما رقبة تعتق، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - حيث ذهب إليه في تأويل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَفِي الرَّقَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

\_\_\_\_\_\_ قلت: هذا وهم عليهما، وليس مرادهما عمارة الجسور والطريق، بل معناه إعطاء الزكاة لمن يبني الجسور والطريق من العشار الذين يقيمهم السلطان لأخذهم الزكاة والعشور،

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٥١/٣

وأن ذلك يسقط الغرض، ووجه الوهم أنما قال: ما أعطيت من الجسور والطريق، ولم يقولا في الجسور.

كذا في كتاب أبي عبيد، وقد أصلحه بعض من نظر فيه فضرب على من والحق في ليستقيم الكلام على المعنى الذي توهمه، ولم يعلم أن الرواية صواب، وإنما الوهم في معناهما.

م: (ولا يقضى بحا دين ميت لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التمليك منه) ش: أي من الغير، بدليل أن الدائن والمديون إذا تصرفا على أن لا دين بينهما، وللمؤدي أن يسترد المقبوض من القابض فلم يصر هو ملكا للقابض، وإنما قيده بقوله دين ميت، فإنه لو قضى بحا دين حي بأمره يجوز، وتقع الزكاة كأنه تصدق على المديون، والقابض وكيل في قبض الصدقة كذا في " شرح الطحاوي – رَحْمَهُ الله أ –، وكذا الولوالجي لو أمر فقيرا بقبض دين له من زكاة ماله جاز، لأنه قبض عينا والعين تجوز عن العين والدين جميعا، أما لو تصدق بمال على الذي هو له عليه دين وهو فقير جاز عن ذلك، ولم يجز عن العين، لأن في الوجه الأول أدى المال الناقص عن الناقص فيجوز، وفي الوجه الثاني أدى الناقص عن الكامل فلا يجوز. وقال أبو ثور وابن حبيب من المالكية: يقضي بحا دين الميت، وجعلاه من الغانمين، والصحيح ما ذكرناه.

وبه قال الثوري ومالك والشافعي وأحمد م: (لا سيما من الميت) ش: كان في نسخة الأترازي وقع سيما بدون لا، فقال: هذا على خلاف استعمال العرب، لأن قياس كلامهم أن يقال لا سيما وهي من كلمات الاستثناء، قال صاحب " المقتصد ": أما لا سيما فله وجهان، أحدهما أن يقول كما في القوم لا سيما زائدة فيجر وتجعل ما زائدة، كأنك قلت: لا سي زيد بمنزلة لا مثل زيد.

والوجه الثاني: أن تقول: لا سيما زيد فتجعل ما بمعنى الذي، وزيد خبر مبتدأ محذوف كأنك قلت لا سي الذي هو زيد، وقيل الجر بعد لا سيما كثير والرفع قليل، وقد يجوز النصب وهو الأقل، انتهى. وقال الميداني - رَحْمَهُ اللّهُ - في كتاب " الهادي للساري ": إن لا سيما كلمة تخصيص، أي أخص ما يذكر بعده إذا قلت: أكرمني الناس، لا سيما زيد أي خاصة زيد. م: (ولا يشتري بها) ش: أي بالزكاة م: (رقبة تعتق، خلافا لمالك حيث ذهب إليه) ش: أي جواز شراء العبد بالزكاة لأن يعتق، وبه قال إسحاق وأبو ثور وعبد الله بن الحسن إلى جواز شراء العبد بالزكاة لأن يعتق، وبه قال إسحاق وأبو ثور وعبد الله بن الحسن

العنبري، ورواه البخاري عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - م: (في تأويل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَفِي اللَّهُ عَنْهُ - م: (البقرة: ١٧٧) ش:. " (١)

١٧٩. "روايتان. والفرق على أحدهما أنه ما صرف الوقت إلى الأهم

قال: والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة، فلا يجوز إلا بنية من الليل، لأنه غير متعين، ولا بد من التعيين من الابتداء، والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللّهُ - فإنه يتمسك بإطلاق ما روينا. ولنا «قوله - صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ - بعدماكان يصبح غير صائم " إني إذا لصائم» ، ولأن المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الإمساك في

\_\_\_\_\_\_ ابن سماعة يقع عن الفرض، وفي رواية الحسن يقع عما نوى من النفل، لأن رمضان في حقه كشعبان في حق المقيم ونيته في شعبان تقع عما نوى نفلاً كان أو واجباً، فكذا هذا.

م: (والفرق على أحدهما) ش: أي على إحدى الروايتين م: (أنه ما صرف الوقت إلى الأهم) ش: و [هو] إسقاط الفرض عن ذمته، فإنما قصد تحصيل الثواب والثواب في الفرض أكثر.

م: (قال: والضرب الثاني) ش: هو القسم الثاني من قوله في أول الباب الواجب ضربان، وقد مر الضرب الأول، وشرع هنا في بيان الضرب الثاني م: (وهو ما ثبت في الذمة) ش: المراد من الثبوت في الذمة كونه مستحقاً فيها من غير اتصال له بالوقت [على ما] قبل العزم على ضرب ما له إلى ما عليه.

م: (كقضاء شهر] رمضان وصوم الكفارة) ش: هو كفارة اليمين والظهار وكفارة قتل الصيد والحلف والمتعة وكفارة رمضان م: (فلا يجوز إلا بنية من الليل، لأنه غير متعين ولا بد من التعيين في الابتداء) ش: لأن صوم القضاء وجب في زمان يوصف تحريم الأكل [فلا يجوز] وإن لم ينو من الليل.

وعلى هذا النذر أيضاً النذر الذي ليس بمعين لا يجوز إلا بنية من الليل وصورته أن يقول لله على صوم يوم أو صوم شهر م: (والنفل كله) ش: يعني سواء كان من الصحيح أو السقيم

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٦٣/٣

أو المقيم أو المسافر م: (يجوز بنية قبل الزوال خلافاً لمالك رحمه لله، فإنه يتمسك بإطلاق ما روينا) ش: وهو قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل» . م: (ولنا قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –) ش: قول النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – م: (بعد ما كان يصبح غير صائم: إني إذا صائم) ش: قوله – إني إذا صائم – هو مقول القول ما كان يصبح غير صائم: بنت طلحة «عن عائشة أم المؤمنين – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – والحديث رواه مسلم عن عائشة بنت طلحة «عن عائشة أم المؤمنين – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – قالت: دخل علي النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ فقلت لا، فقال إني إذا صائم، ثم أتاني يوماً آخر فقلت: يا رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أهدي لنا حيس فقال: أدنيه فلقد أصبحت صائماً فأكل» .

م: (ولأن المشروع) ش: أي الصوم المشروع م: (خارج رمضان هو النفل فيتوقف الإمساك في." (١)

11. "يقضه خلافا لمالك - رَحِمَهُ الله -، هو يعتبره بالإغماء. ولنا أن المسقط هو الحرج، والإغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجنون يستوعبه فيتحقق الحرج، وإن أفاق المجنون في بعضه قضى ما مضى من الشهر خلافا لزفر والشافعي - رحمهما الله -، هما يقولان: لم يجب عليه الأداء لانعدام الأهلية، والقضاء يترتب عليه، وصار كالمستوعب، ولنا أن السبب قد وجد، وهو الشهر والأهلية بالذمة

\_\_\_\_\_ أفاق بعد الزوال من اليوم الآخر، من رمضان لا يلزمه القضاء؛ لأنه لا يصح فيه كالليل هو الصحيح، كذا في " فتاوى قاضى خان ".

م: (خلافاً لمالك) ش: فإن عنده يقضيه، وبه قال أحمد في رواية وابن شريح من أصحاب الشافعي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - م: (هو) ش: أي مالك م: (يعتبره) ش: أي يعتبر حكم هذا م: (بالإغماء) ش: لأن الجنون المستوعب لا ينافي أهلية الوجوب قياساً على الإغماء إذا استوعب، فلا يمنع الوجوب كغير المستوعب.

م: (ولنا أن المسقط) ش: أي للوجوب م: (هو الحرج، والإغماء لا يستوعب الشهر) ش: لأن المغمى عليه لا يأكل ولا يشرب وصومه إلى شهر بلا أكل وشرب نادر، فإذا كان

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤/٤

كذلك م: (فلا حرج) ش: لندرته م: (والجنون يستوعبه) ش: أي يستوعب الشهر م: (فيتحقق الحرج) ش: والإسقاط يتعلق بالحرج.

[الحكم لو أفاق المجنون في بعض رمضان]

م: (وإن أفاق المجنون في بعضه) ش: أي في بعض شهر رمضان م: (قضى ما مضى من الشهر خلافا لزفر والشافعي) ش: في الجديد وأحمد، وأبي ثور م: (هما يقولان) ش: أي زفر، والشافعي - رحمهما الله - يقولان: م: (لم يجب عليه الأداء لانعدام الأهلية، والقضاء يترتب عليه) ش: أي الأداء، والأداء لا يجب عليه بالاتفاق فكذلك القضاء قياساً عليه كذا، ذكر الإمام علاء الدين السمرقندي - رَحِمَهُ الله أه -، في طريقة الخلاف أن مذهبهما قياساً ومذهبنا استحساناً م: (وصار كالمستوعب) ش: يعني في إسقاط كل اعتبار للبعض بالكل.

وقوله: بالذمة خبره وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره، أن يقال: يجوز أن يمنع من ذلك مانع وهو عدم الأهلية فيما مضى، فأجاب بأن الأهلية للوجوب بالذمة وهي كونه أهلاً للإيجاب، وهي موجودة؛ لأنه بالذمة، والذمة في الأصل العهدة، ولهذا سمي قابل الجزية."

(1)

١٨١. "وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف، والحجة عليه إطلاق ما روينا، ولأن القضاء لما وجب عليه ولا يجب إلا لاستدراك المصلحة معنى الجناية، فيكتفي بالشاة، بخلاف ما بعد الوقوف لأنه لا قضاء عليه. ثم سوى بين السبيلين. وعن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ - أن في غير القبل منهما، لا يفسد لتقاصر معنى الوطء، وكان عنه روايتان. وليس عليه أن يفارق امرأته في قضاء ما أفسداه عندنا، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - إذا خرجا من بيتهما.

 $Q_0$ : (وقال الشافعي: تجب بدنة اعتبارا بالجماع بعد الوقوف) ش: وبه قال مالك وأحمد م: (والحجة عليه) ش: أي على الشافعي – رَحِمَهُ اللَّهُ – م: (إطلاق ما روينا) ش: وهو قوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «يريقان دماً» ، وذكر الدم مطلقاً، ولم يقيده بشيء، فتناول الشاة، لأنه متيقن.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٩٦/٤

فإن قلت: المطلق ينصرف إلى الكامل وهو البدنة.

قلت: ينصرف إلى الكامل في الماهية مع حصول التيقن به، والشاة كامل فتجزئه، وعن عطاء يفسد حجه ويستغفر الله تعالى. وعن سعيد بن جبير أربع روايات الأولى شاة، والثانية بقرة، والثالثة يفسد حجه، والرابعة لا شيء عليه فيستغفر الله تعالى.

م: (ولأن القضاء لما وجب عليه) ش: أي على هذا المجامع، وهذه الجملة معترضة بين لما وجوابه، وهو قوله - حقاً - م: (ولا يجب إلا لاستدراك المصلحة حين معنى الجناية) ش: الفائتة بالقضاء لكون الجماع قبل الوقوف للقضاء م: (فيكتفي بالشاة، بخلاف ما بعد الوقوف) ش: أي بخلاف الجماع بعد الوقوف بعرفات م: (لأنه لا قضاء عليه) ش: فتجب البدنة، فتغلظ الجناية وعدم حقها لعدم القضاء م: (ثم سوى بين السبيلين) ش: أي سوى القدوري - رَحْمَهُ اللَّهُ - بين السبيلين القبل والدبر في فساد الحج بالجماع.

م: (وعن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللّهُ - أن في غير القبل منهما) ش: أي من السبيلين م: (وقيل) ش: أي من الرجل والمرأة م: (لا يفسد) ش: أي الحج م: (لتقاصر معنى الوطء) ش: حتى لا يجب الحد عنده، وقد مر الكلام فيه عن قريب م: (وكان عنه) ش: أي عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللّهُ - م: (روايتان) ش: الأولى أنه لا يفسد حجه قال في " شرح الطحاوي ": لو جامعها في الدبر فعلى قياس قول أبي حنيفة لا يفسد حجه وعمرته، كما قال في " الخزانة " لا يجب، الثانية: أنه يفسد، روى الكرخي عنه أنه تجب الكفارة في رمضان وجعلها كالجماع في الفرج م: (وليس عليه) ش: أي على هذا الرجل الذي جامع م: (أن يفارق امرأته في قضاء ما أفسداه) ش: أي الزوجين ما أفسداه بالجماع.

م: (عندنا، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللهُ - إذا خرجا من بيتهما) ش: يعني إذا أراد قضاء الحج الفساد بالجماع من عام قابل يفرقان عند مالك من حين خروجهما من بيتهما، قال هاهنا وفي " شرح." (١)

١٨٢. "فعليه الجزاء، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ -. له أنه ألوف مستأنس، ولا يمتنع بجناحيه لبطء نهوضه، ونحن نقول: الحمام متوحش بأصل الخلقة ممتنع بطيرانه، وإن كان بطيء

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤/٥٠٠

النهوض، والاستئناس عارض فلم يعتبر، وكذا إذا قتل ظبيا مستأنسا؛ لأنه صيد في الأصل فلا يبطله الاستئناس كالبعير إذا ند لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم.

وإذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل أكلها. وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: يحل ما ذبحه المحرم لغيره؛ لأنه عامل له فانتقل فعله إليه.

م: (ونحن نقول: الحمام متوحش بأصل الخلقة ممتنع بطيرانه، وإن كان بطيء النهوض، والاستئناس عارض فلم يعتبر) ش: كالظبي وحمار الوحش.

فإن قلت: البراءة لا يحل بذكاة الاضطرار حتى لو رمى سهما إلى برج حمام لا يحل، ولو كان صيدًا حل بذكاة الاضطرار.

قلت: من الأصحاب من قال: يحل بذكاة الاضطرار، ذكره في " المحيط " فذكاة الاضطرار متعلقة بالعجز لا بكونه صيدًا، ألا ترى أن الثوري لو ند فلم يقدر عليه ذكي بذكاة، إلا وهو ليس بصيد.

م: (وكذا إذا قتل ظبيا مستأنسا) ش: أي وكذا يجب الجزاء إذا قتل ظبيًا مستأنسًا في البيوت. م: (لأنه صيد في الأصل فلا يبطله الاستئناس) ش: لأنه عارض. م: (كالبعير إذا ند) ش: أي إذا نفر، ند يند ندودًا، من باب ضرب يضرب. م: (لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم) ش: لأنه بالندود لا يخرج عن حكمه أهليًا.

م: (وإذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل أكلها. وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللّهُ -: يحل ما ذبحه المحرم لغيره؛ لأنه عامل له) ش: أي لأن المحرم عامل لغيره. م: (فانتقل فعله إليه) ش: وهذا التعليل يشير إلى أن اللام في "لغيره" تتعلق بقوله "ذبحه "وهكذا ذكره أيضًا في "الإيضاح "لا لقوله " يحل "ولكن ما ذكره في "المبسوط " يدل على أنه حلال لغيره، وسواء ذبحه لأجل غيره أو لأجل نفسه، وفي تتمتهم ما يدل على هذا، قال: ما ذبحه المحرم ميتة فأكله حرام عليه، وهل هو ميتة في حق غيره، فعنه قولان في الجديد يكون ميتة، وبه

قال مالك - رَحِمَهُ اللهُ - وأبو حنيفة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -؛ لأن ذبحه لا يفيد الحل كذبح المرتد، وفي القديم: يحل لغيره، وفي " السروجي " في " شرح المذهب " للنووي - رَحِمَهُ اللهُ - : ذبيحة المحرم عليه بلا خلاف، وفي تحريمه على غيره قولان الجديد تحريمه وهو الأصح عند أكثرهم، وفي القديم حله وصححه كثير منهم.." (١)

1 ١٨٣. "ولأبي حنيفة أن حرمته باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا، وباعتبار أنه محظور إحرامه؛ لأن إحرامه هو الذي أخرج الصيد عن المحلية والذابح عن الأهلية في حق الذكاة، فصارت حرمة التناول بمذه الوسائط مضافة إلى إحرامه بخلاف محرم آخر؛ لأن تناوله ليس من محظورات إحرامه.

ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال، وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه، ولا أمره بصيده، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - فيما إذا اصطاده؛ لأجل المحرم. له قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا بأس بأكل المحرم لحم صيد ما لم يصده، أو يصاد له».

م: (ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال، وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه) ش: أي على اصطياده. م: (ولا أمره بصيده، خلافا لمالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فيما إذا اصطاده؛ لأجل المحرم) ش: فإن عنده لا يجوز له أكل ما اصطاده الحلال لأجل المحرم، وإن لم يكن بإذن المحرم، وقال في " الموطأ ": إذا أكل المحرم من ذلك الصيد الذي صيد لأجله يجب عليه

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٠٢/٤

جزاء الصيد كله، وبه قال الشافعي، وأحمد، وأبو ثور.

م: (له) ش: أي لمالك. م: (قوله – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ –) ش: أي قول النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –. م: «لا بأس بأن يأكل المحرم لحم الصيد ما لم يصده أو يصاد له» ش: هذا الحديث رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، ولكن لفظه عندهم «صيد البر لكم وأنتم حرم ما لم تصيدوه، أو يصاد لكم» أخرجوه عن يعقوب بن عبد الرحمن – رَحِمَهُ اللَّهُ – عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله – رَضِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول: صيد البر ... » الحديث، عنهُ – قال: «سمعت رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول: صيد البر ... » الحديث، قال الترمذي – رَحِمَهُ اللَّهُ –: المطلب بن عبد الله بن حنطب لا نعرف له سماعًا من جابر، وقال النسائي: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك.." (1)

·······" ·\ \ £

\_\_\_\_\_\_الثاني عشر: إذا أحاط به العدو من كل جانب، يتحلل عند الجمهور، وفي أحد قولي الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - أو الوجهين لا يتحلل.

الثالث عشر: المحصر إذا فاته الحج، وقدر أن يتحلل بأفعال العمرة يتحل بها، ولو لم يتحلل لا يحج من العام القابل بذلك الإحرام عندنا، وهو قول الجمهور، وقال مالك - رَحِمَهُ اللّهُ -: يحج به إذا لم يتحلل منه.

الرابع عشر: قال الزهري، وعروة بن الزبير: لا إحصار على أهل مكة. وفي " المبسوط ": ولو أحصر بمكة بعد قدومه فليس بمحصر. وقال السرخسي: الأصح أنه إن منع من الوقوف والطواف فهو محصر.

الخامس عشر: لا يتحقق الإحصار بعد الوقوف بعرفة عندنا، وبه قال مالك، لكن يكون حولهما حتى يصل إلى البيت فيطوف طواف الزيارة والصدر، ثم يحلق وقد فاته الوقوف عزدلفة ورمي الجمار فعليه دم للوقوف ودم لرمي الجمار بالإجماع، ودمان بتأخير طواف الزيارة والحلق عند أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وعند الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وأحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - يتحقق.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤/٤.

السادس عشر: إن امتنع عليه الطواف، والوقوف بعرفة فهو محصر، وإن قدر على أحدهما فليس بمحصر.

السابع عشر: ذهب بعض الناس إلى أنه لا إحصار اليوم لزوال الشرك عن جزيرة العرب، وهو شذوذ، فإن العرب وقطاع الطريق لا تخلو الأرض منهم، وقد كانت القرامطة بعد زوال الشرك أشد على الحج من المشركين، وكذا بنو خفاجة، وبلي وبنو سالم، وغيرهم، لا كثرهم الله.

الثامن عشر: المحرم بالحج إذا أحصر وفاته الحج، فإنه يتحلل بأفعال العمرة إذا قدر عليها، ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ - ومحمد، بل يؤديها بإحرام الحج الذي هو فيه، وعند أبي يوسف - رَحِمَهُ اللَّهُ - يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة.

التاسع عشر: إذا حبسه السلطان إذا حبس في مدينة يتحلل عند الجماعة خلافًا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - فإنه قال: لا يحلله إلا البيت.

العشرون: المحصر في الحج إذا تحلل بأفعال العمرة ليس عليه الوقوف بالمزدلفة، ولا رمي الجمار. وقال المرغيناني: يأتي بكل ما قدر عليه من مناسك الحج مع أعمال العمرة.

الحادي والعشرون: الذبح عندنا يختص بالحرم سواء أمكن ذبحه بالحرم أو لم يكن، وقالت الشافعية في أحد الوجهين: يجوز ذبحه بالحل مع القدرة على ذبحه في الحرم، وأجمعوا على أنه." (١)

100. "ويجوز تزويج الأمة مسلمة كانت أو كتابية. وقال الشافعي \_ - رَحِمَهُ اللهُ - \_: لا يجوز للحر أن يتزوج بأمة أو كتابية، لأن جواز نكاح الإماء ضروري عنده لما فيه من تعريض الحر على الرق وقد اندفعت الضرورة بالمسلمة، ولهذا جعل طول الحرة مانعا منه. وعندنا الجواز مطلق لإطلاق المقتضى، وفيه امتناع عن تحصيل الجزء الحر لإرقاقه

\_\_\_\_\_ أخبر عن معيار أحوال المحرمين أنهم في إحرامهم لا يشتغلون بالنكاح والإنكاح، ولا يباشرون ذلك.

وقال الخطابي: الأوجه أن يقال: إن الحديث مروي بالنهى مجردا، والنهى يكون للتنزيه كما

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٣٨/٤

في نهيه - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عن الخطبة على خطبة أخيه، ولو فعل صح النكاح عندنا والشافعي وأحمد خلافا لمالك، وحديث النهي يحمل عليه توفيقا بين الحديثين، ولو روي منفيا فالنفي يجيء بمعنى النهي، كذا في " الكافي ".

### [نكاح الإماء]

م: (ويجوز تزويج الأمة مسلمة كانت أو كتابية، وقال الشافعي: لا يجوز للحر أن يتزوج بأمة أو كتابية) ش: وبه قال مالك وأحمد \_ في رواية \_ وعن مالك: إنكاح الأمة مطلقا، وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " عن الحارث والديري أنهما قالا: يتزوج الحر أربعا من الإماء من غير فصل. وقال ابن عباس ومجاهد: وسع الله تعالى على هذه الأمة نكاح الأمة وإن كان موسرا إلا أن تكون تحته حرة، وقال قتادة والثوري: إن خاف العقد جاز له نكاح الأمة وإن وجد طولا.

وفي " الذخيرة القرافية ": إذا لم يستغن بأمة واحدة يتزوج إلى أربع وهو قول ابن حنبل، وإن استغنى بها ففي الزيادة عليها خلاف، وأباح حماد نكاح اثنين من الإماء، وعند الشافعي لا يزيد على واحدة وهو رواية عن أحمد م: (لأن نكاح الإماء ضروري عنده) ش: أي عند الشافعي.

م: (لما فيه) ش: أي لما في تزويج الإماء م: (من تعريض الحر على الرق) ش: إذ الولد يتبع الأم في الرق م: (وقد اندقعت الضرورة بالمسلمة) ش: أي الأمة المسلمة الواحدة والضرورة تتقدر مؤنتها بقدرها، فلا حاجة إلى الكتابة.

م: (ولهذا) ش: أي لكونه ضروريا م: (جعل) ش: أي الشافعي م: (طول الحرة مانعا منه) ش: أي من تزويج الأمة لاندفاع الضرورة بالقدرة على تزويج الحرة.

م: (وعندنا الجواز مطلق) ش: أي جواز نكاح الأمة مطلقا مسلمة كانت أو كتابية م: (لإطلاق المقتضي) ش: وهو قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣] (النساء: الآية ٣).

م: (وفيه) ش: أي في نكاح الأمة م: (امتناع عن تحصيل الجزء الحر لإرقاقه) ش: لأنه لم

يوجد بعد كلامه ما يراق، وفيه الإرقاق بحال وبعدما صدر لا يصدر منه شيء حتى يقال: إنه إرقاق،. " (١)

1 ١٨٦. "فصل في الأمر باليد وإن قال لها: أمرك بيدك ينوي ثلاثا فقالت: قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلاث؛ لأن الاختيار يصلح جوابا للأمر باليد لكونه تمليكا كالتخيير والواحدة صفة الاختيار، فصارت كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة، وبذلك يقع الثلاث.

ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة، أو اخترت نفسي بتطليقة فهي واحدة بائنة؛ لأن الواحدة نعت لمصدر محذوف، وهو في الأولى الاختيارة، وفي الثانية التطليقة إلا

\_\_\_\_ [فصل في الأمر باليد] [قال لها أمرك بيدك]

م: (فصل في الأمر باليد)

ش: فصل الأمر باليد عن فصل الاختيار، لأن ذلك مؤيد بإجماع الصحابة - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - أجمعين.

م: (وإذا قال لها: أمرك بيدك) ش: وهذه من مسائل " الجامع الصغير " م: (ينوي ثلاثًا) ش: أي حال كونه ينوي ثلاث تطليقات قيد بثلاث، لأنه لم ينو ثلاثًا يقع واحدة بائنة عندنا، ورجعية عند الشافعي وأحمد وعند أبي ليلى ومالك يقع ثلاث ولا يصدق قضاء إذا نوى واحدة، وكذا الخلاف لو نوى الطلاق فقط، ولو نوى ثنتين يقع واحدة عندنا خلافًا والشافعي وأحمد م: (فقالت قد اخترت).

ش: وفي بعض النسخ اخترت بدون لفظ قد م: (نفسي بواحدة) ش: أي بطلقة واحدة م: (فهي ثلاث) ش: أي بلا خلاف بين الأئمة الأربعة م: (لأن الاختيار) ش: أي قولها اخترت نفسي م: (يصلح جوابا للأمر باليد) ش: أي لقوله: أمرك بيدك م: (لكونه) ش: أي لكون قوله أمرك بيدك م: (لكونه) ش: أي لكون قوله أمرك بيدك م: (تمليكًا) ش: لأنه مالك لأمرها فيملكها ما هو مملوك له، فيصح قياسًا واستحسانًا م: (كالتخيير) ش: أي كما في قوله لها اختاري تمليك لها م: (والواحدة) ش: أي الواحدة التي في قولها اخترت نفسي بواحدة. وهو مبتدأ، وهو قوله م: (صفة الاختيار) ش: خبره، أي صفة الاختيار المقدرة، لأن الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف، وهو لفظ ش: خبره، أي صفة الاختيار المقدرة، لأن الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف، وهو لفظ

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٥٠/٥

الاختيار، والتقدير اخترت نفسي باختيارة واحدة م: (فصارت كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة، وبذلك) ش: أي بقوله مرة واحدة م: (يقع الثلاث) ش: لأنها إنما تصير مختارة بمرة واحدة، وإذا وقع الثلاث ويجيء مزيد الكلام فيه.

# [قالت قد طلقت نفسي واحدة أو اخترت]

م: (ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة أو اخترت) ش: أي أو قالت اخترت م: (نفسي بتطليقة فهي واحدة بائنة) ش: وهاتان المسألتان جوابهما واحد، ثم علل ما ذكره من المسائل بقوله م: (لأن الواحدة نعت لمصدر محذوف، وهو) ش: أي المصدر المحذوف م: (في الأولى) ش: أي في الصورة الأولى أو في المسألة الأولى، وهو قولها اخترت نفسي بواحدة، أي باختيارة واحدة م: (الاختيارة، وفي الثانية التطليقة) ش: هو قولها قد طلقت نفسي بواحدة، أي بتطليقة واحدة م: (إلا." (١)

١٨٧. "يقولان البيع موهوم، فلا يمنع المانعية فيه، والحلف بالطلاق أن يعلق بقربانها طلاقها أو طلاق صاحبتها، وكل ذلك مانع.

وإن آلى من المطلقة الرجعية كان موليا، وإن آلى من البائنة لم يكن موليا؛ لأن الزوجية قائمة في الأولى دون البائنة، ومحل الإيلاء من تكون من نسائنا بالنص، فلو انقضت العدة قبل انقضاء مدة الإيلاء سقط الإيلاء لفوات المحلية. ولو قال لأجنبية: والله لا أقربك أو أنت علي كظهر أمي ثم تزوجها لم يكن موليا ولا مظاهرا؛ لأن الكلام في مخرجه وقع باطلا لانعدام المحلية، فلا ينقلب صحيحا بعد ذلك. وإن قربها كفر لتحقق الحنث؛ إذ اليمين منعقدة في حقه.

\_\_\_\_\_\_ أبو حنيفة ومحمد م: (يقولان: البيع موهوم) ش: يعني يحتمل أن يبيع، ويحتمل أن لا يبيع م: (فلا يمنع المانعية فيه) ش: أي في الإيلاء، ولكن إن باع العبد سقط الإيلاء، ولا أنه صار بحال يملك قربانها من غير أن يلزمه شيء، فإن اشتراه لزمه الإيلاء من وقت الشراء، وكذا إن ملكه بإرث خلافاً لمالك. ولو جامعها بعدما باعه ثم اشتراه لم يكن موليا لسقوط اليمين، لوجود شرط الحنث بعد بيع العبد. فإن مات العبد قبل أن يبيعه سقط

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٨٣/٥

الإيلاء، لأنه يمكنه من قربانها بعد موته من غير أن يلزمه شيء.

م: (والحلف بالطلاق أن يعلق بقربانها طلاق أو صلاة صاحبتها) ش: ذكر في " شرح الطحاوي " و" المختلف " أن أبا يوسف قال: لا يكون مولياً م: (وكل ذلك مانع) ش: أي كل الأجزية المذكورة مانع من الوطء على ما ذكرنا.

#### [آلي من المطلقة الرجعية]

م: (وإن آلى من المطلقة الرجعية كان مولياً) ش: بإجماع الأئمة الأربعة وجمهور العلماء إلا رواية عن أحمد م: (وإن آلى من) ش: المطلقة م: (البائنة لم يكن مولياً؛ لأن الزوجية قائمة في الأولى) ش: أي في المطلقة الرجعية م: (دون البائنة) ش: أي دون المطلقة البائنة م: (ومحل الإيلاء من أن تكون من نسائنا بالنص) ش: وهو قوله تَعَالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴿ اللَّهِمَةِ اللَّهُمَةِ اللَّهُمَةِ اللَّهُمَةِ اللَّهُمَةُ اللَّهُمَا اللَّهُمَا اللَّهُمَا اللَّهُمَةُ اللَّهُمَةُ اللَّهُمَةُ اللَّهُمَالُولِ اللَّهُمَالَةُ اللَّهُمَا اللَّهُمَالِيلاء فات. وقال الحاكم الشهيد في الإيلاء سقط الإيلاء لفوات المحلية) ش: أي لأن محل الإيلاء فات. وقال الحاكم الشهيد في " الكافي ": ولو آلى من أمته أو أم ولده لم يكن مولياً، وإن قربَها كفر.

م: (ولو قال لأجنبية: والله لا أقربك، أو أنت علي كظهر أمي، ثم تزوجها لم يكن مولياً ولا مظاهراً؛ لأن الكلام في مخرجه وقع باطلاً لانعدام المحلية فلا ينقلب صحيحاً بعد ذلك) ش: أي بعد وقوع الكلام باطلاً م: (وإن قربها كفر لتحقق الحنث إذ اليمين منعقدة في حقه) ش: أي في حق الحنث، هذا في قوله: والله لا أقربك لا في قوله: أنت علي كظهر أمي، لأن الأولى يمين دون." (١)

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٩٨/٥

قال صاحب الذخيرة: وهو الأظهر والأشبه، وفيه: لو قال: علي حرام ولم تكن له امرأة لم يلزمه شيء، لأنه يمين بالطلاق ولا زوجة له. فإن تزوج امرأة وباشر الشرط اختلفوا فيه، قال أبو جعفر: تبين الزوجة. وقال غيره: لا تبين، وبه أخذ الفقيه أبو الليث، وعليه الفتوى. ولو قال: أنت حرام ألف مرة فهي واحدة. ولو طلق الحرة ثم قال: أنت علي حرام ينوي ثنتين لا تصح نيته، وإن نوى الثلاث صحت ويقع طلقتان أخريان، وإن لم ينو اليمين فهي يمين، لأن تحريم الحلال يمين، واليمين في الزوجات إيلاء، ولو قال: أنتما علي حرام فنوى الثلاث في إحداهما وواحدة في الأخرى كان كما نوى عند أبي حنيفة، ذكره المرغيناني.

ولو قال: أنت معنى في الحرام، ولو قال: أنا عليك حرام، أو قال: حلال، فقالت: أنت معنى أو علي مثل ما أنت على جميع أهل المصر فهي طالق إن نواه. ولو قال: الطلاق يلزمني يقع واحدة، وهذا الكلام ناشئ عن أهل مصر.

فروع: آلى من امرأته ثم قال لأخرى: أشركتك في إيلاء هذه كان باطلاً. ولو قال: أنت علي حرام ثم قال لأخرى: أشركتك معها كان مولياً منهما، وكذا لو قال: إن وطئتك فعبدي هذا حر فمات العبد أو أعتقه بطل الإيلاء، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد. ولو قال: والله لا وطئتك في الدبر، أي فيما دون الفرج لم يصر مولياً، خلافاً لمالك.

ولو قال: والله لا أجامعك إلا جماع سوء، سئل عن نيته، فإن قال: أردت الوطء في الدبر صار مولياً، ولو قال: أردت به جماعا ضعيفا لا يزيد على التقاء الختانين لم يكن موليا، ولو قال: أردت التقاء الختانين فهو مول، كما لو قال: والله لا أطؤك إلا فيما دون، فإن لم يكن له نية فليس بشيء. ولو قال: إن قربتك فعلي أن أمش في السوق لا يكون موليا عند الجمهور، إلا رواية عن أحمد.

ولو قال الذمي: والله لا أقربك فهو مول عند أبي حنيفة، لأنه من أهل الطلاق، وبه قال الشافعي، وكذا ظهاره، وبه قال أحمد وأبو ثور. وقال مالك: يسقط بإسلامه، وقال أبو يوسف ومحمد: إن حلف بالله لا يصير موليا، ولو حلف بالعتق والطلاق يصير مولياً، ولو

حلف بالصوم والحج والعمرة والصدقة لا يصير موليا بالطلاق بالاتفاق. ولو آلى مسلم من امرأته ثم أسلم ثم تزوجها يكون موليا عند أبي حنيفة.." (١)

1 ١٨٩. "خلافا لمالك وزفر - رحمهما الله - فيهما؛ لأن المعنى المجوز للشركة وهو ما ذكرناه لا يتفاوت. ولو شرط العمل نصفين والمال أثلاثا جاز، وفي القياس لا يجوز لأن الضمان بقدر العمل، فالزيادة عليه ربح ما لم يضمن، فلم يجز العقد لتأديته إليه، وصار كشركة الوجوه، لكنا نقول: ما يأخذه لا يأخذه ربحا؛ لأن الربح عند اتحاد الجنس،

\_\_\_\_Qأحدهما قصارًا والآخر خياطًا أو قعدا في دكاكين جاز عندنا. م: (خلافًا لمالك وزفر - رحمهما الله - فيهما) ش: لأنه إذا كان العمل مختلفًا ففي كل واحد منهما عن عمل صاحبه الذي يتقبله؛ لأن ذلك ليس من صيغته فلا يحصل المقصود من الشركة.

ولنا ما قاله المصنف بقوله. م: (لأن المعنى المجوز للشركة وهو ما ذكرناه) ش: أشار إلى قوله ولنا أن المقصود منه التحصيل: وهو يمكن بالتوكيل. م: (لا يتفاوت) ش: خبر إن، أي لا يتفاوت باتحاد العمل والمكان أو اختلافهما فإن قيل قد تقدم أن من الفروع المرتبة على أصل زفر والشافعي - رحمهما الله - في مسألة الخلط أن شركة المستقبل لا تجوز فكيف يصح قول زفر - رَحِمَهُ الله مع مالك - رَحِمَهُ الله أو ي جوازها إذا كانت الأعمال منفعة، أجيب: بأن زفر - رَحِمَهُ الله أو له في هذه المسألة أعني الخلط قولان، فذكر المصنف في تلك المسألة حكم الرواية التي لا يشترط فيها، ولكن أطلق في اللفظ ولم يذكر اختلاف الروايتين فيرى ظاهره مناقضًا.

م: (ولو شرط العمل نصفين) ش: أي شرط الشريكان في شركة الفصل أن يكون العمل نصفين. م: والمال) ش: أي الربح الحاصل. م: أثلاثًا جاز) ش: استحسانًا. م: (وفي القياس لا يجوز) ش: وهو قول زفر - رَحِمَهُ اللّهُ -. م: (لأن الضمان بقدر العلم) ش: أي الضمان في كل واحد منهما بقدر عمله، وعمله في النصف. م: (فالزيادة عليه) ش: أي على عمله في النصف.

م: (ربح ما لم يضمن) ش: لأنه يؤجل الزمان فيما زاد على النصف فيكون شرط فصل الربح

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٥٠٤/٥

ربح ما لم يضمن، وهو حرام لنهي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن ذلك. م: (فلم يجز العقد لتأديته) ش: أي لتأدية هذا العقد. م: (إليه) . ش: أي إلى ربح ما لم يضمن. م: (وصار كشركة الوجوه) ش: في أن التفاوت فيها في الربح لا يجوز إلا إذا كان المشترى بينهما على السواء.

وأما إذا شرطا التفاوت في ملك المشترى فيجوز التفاوت حينئذ في الربح في شركة الوجوه أيضًا.

م: (لكنا نقول) ش: بيان وجه الاستحسان. م: (ما يأخذه) ش: أي ما يأخذه كل من الشريكين. م: (لا يأخذه ربحًا) ش: أي حال كونه ربحًا. م: (لأن الربح عند اتحاد الجنس) ش: أي لأن الربح لا يكون إلا عند اتحاد الجنس.

ولهذا قالوا استأجر دارًا بعشرة دراهم ثم أجرها بثوب يساوي خمسة عشر جاز لما أن الربح."

١٩٠. "وكذا في الباذنجان والبطيخ، والمخلص أن يشتري الأصول لتحصل الزيادة على ملكه.

قال: ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثني منها أرطالا معلومة، خلافا لمالك؛ لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول، بخلاف ما إذا باع واستثنى نخلا معينا؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة، قال: قالوا: هذه رواية الحسن، وهو قول الطحاوي.

\_\_\_\_\_ ويزعم أنه مروي عن أصحابنا.

وحكي عن الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - أنه كان يفتي بجوازه، ويقول: اجعل الموجود أصلا وما يحدث بعد ذلك تبعا، وبمذا شرط أن يكون الخارج أكثر.

م: (وكذا) ش: أي وكذا لا يجوز البيع م: (في الباذنجان والبطيخ) ش: إذا حدث شيء قبل القبض، وإذا حدث بعده يشتركان م: (والمخلص) ش: أي الحيلة في جوازه قبل القبض، وقال الأترازي: أي المخلص من فساد البيع م: (أن يشتري الأصول) ش: أي أصول الباذنجان وأصول البطيخ م: (لتحصل الزيادة على ملكه) ش: ليملكها.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٩/٧ . ٤

وفي " الذخيرة " " والمغني ": قال أبو الليث: وفيه طريق آخر، وهو أن يأذن للمشتري في الترك على أنه متى رجع عن الإذن كان مأذونا في الترك بإذن جديد.

# [يبيع ثمرة ويستثني منها أرطالا معلومة]

م: (قال) ش: أي القدوري: م: (ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثني منها أرطالا معلومة) ش: قال تاج الشريعة: أي على الشجرة، أما إذا كان مجذوذا وباع واستثنى أرطالا معلومة جاز، وفي قوله: أرطالا إشارة إلى أن المستثنى لو كان رطلا واحدا يجوز؛ لأنه استثنى القليل من الكثير، بخلاف الأرطال لجواز أن لا يكون إلا ذلك القدر، فيكون استثنى الكل من الكل. وفي " شرح الطحاوي " باع الثمر على رد من النخل إلا صاعا منها يجوز؛ لأن المستثنى معلوم، كما إذا كان الثمر مجذوذا موضوعا على الأرض فباع الكل إلا صاعا.

م: (خلافا لمالك) ش: فإنه يجوز كاستثناء شجرة معينة م: (لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول) ش: أي وزنا ومشاهدة، وقيل: والاستثناء وإن كان مجهولا وزنا لكنه معلوم مشاهدة، وكان بيع مجازفة وجهالة المجازفة لا يمنع صحة العقد؛ لأنها لا تفضي إلى المنازعة، والجهالة في مسألتنا يفضي فتمنع م: (بخلاف ما إذا باع واستثنى نخلا معينا؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة) ش: كم هي نخلة فيصح.

م: (قال) ش: أي المصنف - رَحِمَهُ اللهُ - م: (قالوا) ش: المشايخ: م: (هذه) ش: أي قول القدوري: ولا يجوز أن يبيع ثمرة، ويستثني منها أرطالا معلومة م: (رواية الحسن) ش: أي عن أي حنيفة - رَحِمَهُ اللهُ - م: (وهو قول الطحاوي) ش: قول الشافعي وأحمد -رحمهما الله - " (۱)

19. "قال: وإذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع؛ لأن في الرد إضرارا بالبائع؛ لأنه خرج عن ملكه سالما ويعود معيبا فامتنع، ولا بد من دفع الضرر عنه فتعين الرجوع بالنقصان إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه؛ لأنه رضى بالضرر.

قال: ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب؛ لأنه امتنع الرد بالقطع فإنه عيب

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١/٨

Q\_\_\_\_

[حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع]

م: (قال) ش: أي القدوري م: (وإذا حدث عند المشتري عيب) ش: سواء كان بآفة سماوية أو غيرها م: (واطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بالنقصان) ش: أي بنقصان العيب بأن يقوم المبيع سليما عن العيب القديم ومعيباته، فما كان بينهما من عشر أو ثمن أو سدس أو غير ذلك يرجع به على البائع م: (ولا يرد المبيع؛ لأن في الرد إضرارا بالبائع؛ لأنه خرج عن ملكه سالما ويعود معيبا فامتنع) ش: أي الرد م: (ولا بد من دفع الضرر عنه) ش: أي عن المشتري م: (فتعين الرجوع بالنقصان) ش: لأن المشتري لم يرض بالمعقود عليه إلا سليما، فلو لم يكن له حق الرجوع لتضرر حقه بإيجاب نقصان العيب، وبقولنا: قال الشافعي وأحمد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - في رواية، وقال مالك وأحمد -رحمهما الله- في رواية، وابن أبي ليلي: رد البيع ورد معه نقصان العيب الحادث.

فإن قيل: أين قولكم الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن؟

أجيب: بأنها إذا صارت مقصودة بالتناول حقيقة أو حكما كان لها حصة من الثمن وهاهنا كذلك م: (إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه؛ لأنه رضي بالضرر) ش: والرضا إسقاط لحقه بخلاف ما إذا كان المبيع عصيرا فتخمر في يدي المشتري، ثم اطلع على عيب في العصير فلا يرد للبائع حيث لا يكون للبائع أخذ الخمر، ويرد الثمن وإن وجد منه الرضا بالاختلاف يمنع؛ لأن الامتناع ثمة حق الشرع لما فيه من تمليك الخمر، وتملكها فلا يرتفع بتراضي المتعاقدين، كما لو تراضيا على الخمر ولكن يأخذ المشتري نقصان العصير ما يقوم الشراء بلا عيب ويقوم مع العيب وينظر إلى التفاوت، فإن كان التفاوت مقدار عشر القيمة يرجع بعشر الثمن، وإن كان أقل أو أكثر فبقدره.

م: (قال) ش: أي محمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - في " الجامع الصغير ": م: (ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب) ش: وبه قال الشافعي وأحمد -رحمهما الله- في رواية خلافا للله وأحمد -رحمهما الله في رواية، وابن أبي ليلى - رَحِمَهُ اللَّهُ - فإن عندهم يرد المبيع

ويرد معه نقصان العيب الحارث.

م: (لأنه) ش: أي؛ لأن الثياب م: (امتنع الرد بالقطع فإنه) ش: أي فإن القطع م: (عيب حادث) ش: لا يقال: البائع يتضرر برده معيبا والمشتري لعدم رده فكان الواجب ترجيح جانب المشتري." (١)

197. "بالإيجاب والقبول والقبض لا بد منه لثبوت المالك، وقال مالك - رَحِمَهُ اللّهُ - يثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع، وعلى هذا الخلاف الصدقة، ولنا قوله - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ -: «لا تجوز الهبة إلا مقبوضة».

م: (وقال مالك - رَحِمَهُ اللَّهُ -: يثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع) ش: لأنه عقد لازم يقبل الملك فلم يتوقف على القبض كالبيع، ولأنه إزالة ملك بغير عوض فلا يعتبر فيه القبض كالوصية والوقف، وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم وابن أبي ليلى وفي كتاب " التفريع " لأصحاب مالك: وفيمن وهب شيئا من ماله لزمه دفعه إلى الموهوب له إذا طالبه به، فإن أبى ذلك حكم به عليه إذا أقر أو قامت عليه البيئة، وإن أنكر الهبة حلف عليها وبرئ منها، وإن نكل عن اليمين حلف الموهوب له وأخذها منه.

وإن مات الواهب قبل دفعها إلى الموهوب له فلا شيء له إذا كان قد أمكنه أخذها ففرط فيها، وإن مات الموهوب له قبل قبضها قام ورثته مقامه في مطالبة الواهب بمبته انتهى. وقال الخرقي من أصحاب أحمد: لا تصح الهبة والصدقة فيما يكال ويوزن إلا بقبضة، ويصح في غير ذلك بغير قبض إذا قبل كما يصح في البيع. م: (وعلى هذا الخلاف الصدقة) ش: فعندنا يشترط فيها القبض خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللّهُ -.

م: (ولنا قوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لا تجوز الهبة إلا مقبوضة» ش: هذا حديث

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١١٠/٨

منكر لا أصل له، والعجب من الكاكي حيث يقول: قيل: هذا الحديث غير مرفوع، بل قول علي وعمر - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا - ولم يبين ذلك، وليس كذلك بل هذا الذي ذكره المصنف قول إبراهيم النخعي رواه عبد الرزاق في مصنفه وقال: أخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: لا تجوز الهبة حتى تقبض والصدقة تجوز قبل أن تقبض. وأما قول عمر - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - فهو ما رواه البيهقي من حديث يزيد بن زريع نا سعيد عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن أبي موسى قال عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ -: لا محال ميراث ما لم يقبض.

والأحسن أن يستدل على اشتراط القبض في الهبة بما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله."

197. "باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله قال: ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر؛ لأن موجب الكتابة أن يصير حرا يدا، وذلك بمالكية التصرف مستبدا به تصرفا يوصله إلى مقصوده وهو نيل الحرية بأداء البدل والبيع والشراء من هذا القبيل، وكذا السفر؛ لأن التجارة ربما لا تتفق في الحضر فتحتاج إلى المسافرة ويملك البيع بالمحاباة؛ لأنه من صنيع التجار، فإن التاجر قد يحابي في صفقة واحدة ليربح في أخرى،

Q\_\_\_\_

[باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله]

م: (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) ش: لما بين أحكام الكتابة وأنواعها شرع في بيان ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز، فإن جواز التصرف يبتني على العقد الصحيح.

م: (قال) ش: أي القدوري: م: (ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر) ش: خلافا لمالك والشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في قول م: (لأن موجب الكتابة أن يصير حرا يدا، وذلك بمالكية التصرف مستبدا به) ش: أي حال كونه مستقلا بالتصرف م: (تصرفا يوصله إلى مقصوده وهو نيل الحرية بأداء البدل) ش: أي بدل الكتابة، وانتصاب تصرفا.

م: (والبيع والشراء من هذا القبيل) ش: أي من قبيل التصرف الذي يوصل المتعاقدين إلى مقصودهما، لأن مقصود البائع الوصول إلى الثمن ومقصود المشتري الوصول إلى العين وذا

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٦١/١٠

لا يحصل إلا بالبيع والشراء، وكذلك هاهنا مقصد السيد الوصول إلى بدل الكتابة، ومقصود العبد منه الحرية، وذا يحصل بالبيع والشراء.

م: (وكذا السفر؛ لأن التجارة ربما لا تتفق في الحضر فتحتاج إلى المسافرة).

ش: فإن قلت: فيه غرور وخطر.

قلت: يبطل بالرهن والوديعة، فإن فيهما ذلك ويصحان من المكاتب م: (ويملك البيع بالمحاباة) ش: وهي بيع شيء يساوي مائة بتسعين مثلا وهو على وزن مفاعلة من حابى يحابي وثلاثية حتى يقال حباه حبوة أي أعطاه والحباء العطاء وحاباه في البيع محاباة. وقال الثلاثة: لا يملك البيع بالمحاباة لأنه تبرع كالهبة والعتق.

ولنا ما قاله بقوله م: (لأنه) ش: أي لأن البيع بالمحاباة م: (من صنيع التجار، فإن التاجر قد يحابي في صفقة واحدة) ش: استجلابا لقلوب الناس إليه م: (ليربح في أخرى) ش: أي في صفقة أخرى، وهذا كما ترى لم يذكر فيه الخلاف.

وقال في " شرح الطحاوي ": لا يجوز للمكاتب البيع إلا على المعروف في قولهما، ويجوز في قول أبي حنيفة يجوز بيع المكاتب بالقليل والكثير. وقالا بما يتغابن في مثله.. " (١)

٠٠٠٠...." .١٩٤

Q - Q - Q نصيبه. وعندهما في الكل ويثبت للساكت حق الفسخ بالاتفاق، فلو لم يفسخ حتى أدى البدل عتق حظه عند أبي حنيفة، وللساكت أن يأخذ من المكاتب نصف ما أخذ من البدل؛ لأنه عبد مشترك.

قلت: كيف يقول نفذت بالإجماع، وفيه خلاف مالك والشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - على ما نبين، فنقول: إن أذن أحد الشريكين للآخر بالكتابة جازت، خلافا لمالك والشافعي في قول، وبغير الإذن أيضا يجوز عندنا، ولكن لصاحبه نقضه.

وقال الشافعي ومالك: لا يجوز. وقال أحمد والحسن وابن أبي ليلى: يجوز بغير الإذن أيضا ولا ينقضه صاحبه، فإذا أدى العبد البدل ومثله للساكت يعتق.

فإن قيل: الكتابة إما أن يعتبر فيها معنى المعاوضة أو معنى الإعتاق أو معنى تعليق العتق

۱۸۳

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٨٧/١٠

بأداء المال. ولو وجد شيء من ذلك من أحد الشريكين بغير إذن صاحبه ليس للآخر ولاية الفسخ، فمن أين كتابة ذلك؟

أجيب: بأن الكتابة ليست عين كل واحد من المعاني المذكورة، وإنما هي تشتمل عليها، فيجوز أن يكون لها حكم يختص وهو ولاية الفسخ لمعنى توجيه، وهو إلحاق الضرر ببطلان حق البيع للشريك الساكت بالكتابة.

ويصرف الإنسان في خالص حقه إنما يتنوع إذا لم يقصر به الغير، ثم المحل وهي الكتابة تقبل الفسخ، ولهذا ينفسخ بتراضيهما فيتحقق المقتضى، وانتفى المانع.

وأما المعاني المذكورة فالمعاوضة وإن قبلت الفسخ لكن ليس فيها ضرر لصاحبه، فإنه إذا باع نصيبه لم يبطل على صاحبه بيع نصيبه والإعتاق والتعليق وإن كان فيها ضرر، لكن المحل لا يقبل الفسخ، أما الإعتاق فظاهر، وأما التعليق فلأنه يمين.

ثم اعلم أن هذا الذي ذكرنا إذا كاتبه أحد الشريكين، فأما إذا كاتبه الشريكان معاكتابة واحدة يجوز، وبه قالت الثلاثة، فإذا أدى إلى أحدهما حصته لم يعتق نصيبه أو وهب له عتق. ثم المكاتب بالخيار بعد إعتاق أحدهما إن شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمين والسعاية في نصف القيمة، والعتق في قول أبي حنيفة - رَحِمَهُ الله - وبين العتق والسعاية إن كان معسرا، وعند أبي يوسف - رَحِمَهُ الله - يضمن المعتق إن كان موسرا ويسعى العبد من نصف قيمته إن كان معسرا. وعند محمد - رَحِمَهُ الله - يضمن الأقل من نصف القيمة ونصف ما بقي من كتابته، وكذا العبد يسعى في الأقل عند البدل، أي بدل الكتابة.." (١) متقومة، والدلائل ذكرناها في كتاب العتاق من هذا الكتاب والله أعلم بالصواب.

Qعن يعقوب عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ - في رجل غصب أم ولد لرجل فماتت في يده قالا: لا ضمان عليه، وإن غصب مدبرته فماتت فهو ضامن بقيمتها. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يضمن أي في أم الولد كما يضمن في المدبرة م: (لأن مالية المدبرة متقومة بالاتفاق، ومالية أم الولد غير متقومة عنده) ش: أي عند أبي حنيفة م: (وعندهما متقومة،

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٩/١٠

والدلائل ذكرناها في كتاب العتاق من هذا الكتاب والله أعلم بالصواب) ش: وقد بينا فيه خلاف الثلاثة أيضا.

فوائد: غصب ثوبا فكساه للمالك أو طعاما فقدمه بين يديه فأكله وهو لا يعلم بأنه ثوبه أو طعامه، يبرأ الغاصب عندنا عن الضمان، وبه قال الشافعي – رَحِمَهُ اللّهُ –: في قول، ومالك في قول لا يبرأ. ولو باعه أو وهبه وسلمه، أو أودعه وسلمه وأعاره وسلمه، أو أجره وسلمه والمالك لا يعلم به يبرأ عن الضمان عندنا، وبه قال الشافعي في وجه ومالك وأحمد. وقال الشافعي في وجه لا يبرأ. ولو رهنه المالك عند الغاصب لم يبرأ عن الضمان عند الشافعي، وعندنا ومالك وأحمد يبرأ، ولو حل رباط دابة أو فتح قفص طير أو حل قيد عبد فذهب عقيب ذلك لم يضمن عندنا، وبه قال الشافعي – رَحِمَهُ اللّهُ – في قول وفي قول يضمن وبه قال مالك وأحمد. وعن محمد يضمن سواء طار من فوره أو مكث ساعة ثم طار أما لو مكث ساعة ثم طار لا يضمن عندنا، وعند الشافعي خلافا لمالك وأحمد. ولو حل بأسال البائع أو قطع علاكتي قنديل فانكسر ضمن، ولو كان الدهن جامدا فذاب بالشمس فسال لم يضمن، وبه قال الشافعي في وجه.

وقال في وجه، يضمن وبه قال مالك وأحمد، والغصب لا يتحقق في الحر بالإجماع فلا يضمن بالغصب. أما لو استعمله مكرها لزمه أجر مثله عند الثلاثة؛ لأنه استوفى منافع متقومة فلزمه ضمانها كمنافع العبد، وعنده لا يضمن ولو حبسه مدة لا يجب أجر مثله عندنا أيضا، وبه قال الشافعي وأحمد في وجه ومالك وقالا في وجه أنه يضمن كما في العبد، ولو غصب كلبا له منفعة وحبسه مدة يجب أجره في أحد الوجهين عند الشافعي، وعندنا وأحمد ومالك والشافعي في وجه لا يجب ولا يضمن إذا هلك أو أتلفه عند الثلاثة، وعندنا يضمنه لأنه مال حتى يجوز بيعه عندنا، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.." (١)

١٩٦. "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الرهن الذي يوضع على يد العدل

قال: وإذا اتفقا على وضع الرهن على يد العدل جاز. وقال مالك: لا يجوز، ذكر قوله في

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٧٣/١١

بعض النسخ؛ لأن يد العدل يد المالك، ولهذا يرجع العدل عليه عند الاستحقاق فانعدم القبض.

Q\_\_\_\_

[باب الرهن الذي يوضع على يد العدل]

[اتفقا الراهن والمرتمن على وضع الرهن على يد العدل]

م: (باب الرهن الذي يوضع على يد العدل) ش: أي هذا باب في بيان حكم الرهن الذي يوضع على يد الراهن، ولما ذكر حكم الرهن إذا كان في يد المرتمن ذكر حكمه إذا كان في يد العدل، وهو الذي من الراهن والمرتمن يكون الرهن في يده؛ لأنه نائب عن المرتمن، والنائب يقوم مقام المنوب لا محالة.

م: (قال) ش: أي القدوري م: (وإذا اتفقا) ش: أي الراهن والمرتمن م: (على وضع الرهن على يد العدل جاز) ش: وهو قول أكثر أهل العلم خلافا لابن أبي ليلى والحكم والحارث العكلي وداود - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -. قال الحاكم الشهيد في " مختصر الكافي ": وقبض العدل الرهن بمنزلة قبض المرتمن في حكم صحته وضمانه بالدين إذا هلك، بلغنا ذلك عن إبراهيم والشعبي وعطاء والحسن. وقال ابن أبي ليلى: إن هلك في يد العدل لم يبطل الدين، وإن مات الراهن فالمرتمن أسوة الغرماء فيه.

م: (وقال مالك: لا يجوز ذكر قوله) ش: أي ذكر قول مالك م: (في بعض النسخ) ش:، أشار به إلى أن في بعضها ليس كذلك، فإنه ذكر في " المبسوط " و " شرح الأقطع " ابن أبي ليلى بدل مالك.

قال الأكمل: وكأنه شك في هذه الرواية عن مالك، فإن القبض ليس بشرط عنده كما مر في أول هذا الكتاب، فإنه [...] روايتان. وقال الكاكي: ولمالك – رَحِمَهُ اللَّهُ – فيه رواية. وقال الشيخ أبو الفضل الكرماني في " إشارات الأسرار ": والرهن يتم بقبض العدل خلافا لمالك. لأن يده يد المالك فلا يتم به الرهن م: (لأن يد العدل يد المالك) ش: أي الراهن. وفي " الكافي ": هذا الدليل مشعر بأن على قول مالك القبض شرط، وقد شرط في كتبه شرطا؛ فيمكن أن يكون له روايتان حتى يصح ذلك. ولكنه لا خلاف لمالك في جواز وضعه على يد العدل.

قلت: ذكر مالك في " المدونة " ولا يتم رهن إلا بقبضه.

م: (ولهذا) ش: أي ولكون يد العدل يد المالك م: (يرجع العدل عليه) ش: أي على الراهن م: (عند الاستحقاق) ش: يعني إذا هلك الرهن في يد العدل ثم استحق وضمن العدل قيمته يرجع على الراهن بما ضمن، ولو لم يكن يده يد الراهن لما رجع م: (فانعدم القبض) ش:، إيضاحه: أن." (١)

19۷. "أن القصاص حق جميع الورثة. وكذا الدية خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله - في الزوجين. لهما أن الوراثة خلافة وهي بالنسب دون السبب لانقطاعه بالموت. ولنا: أنه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها أشيم الخيم - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ م: (أن القصاص حق جميع الورثة) ش: من الذكر والأنثى، والزوج والزوجة، نص عليه الكرخي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في "مختصره".

م: (وكذا الدية) ش: حق الورثة م: (خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله - في الزوجين) ش: هذا اللفظ يدل على أنه ليس للزوجين حق في القصاص والدية، والمشهور عن مالك - رَحِمَهُ الله -: أن القصاص موروث للعصبات خاصة. وبه قال بعض أصحاب الشافعي. وقال بعض أصحابه: لذوي الأنساب دون الزوجين. وقال الليث، والزهري، وابن سيرين، والأوزاعي، والحسن، وقتادة: ليس للنساء عفو.

وقال بعض أهل المدينة: القصاص لا يسقط بعفو بعض الورثة. وقيل: هو رواية عن مالك – رَحِمَهُ اللّهُ –، وفي " شرح الكافي ": القصاص والدية تصير ميراثا لكل الورثة عندنا بالسبب والنسب جميعا.

وقال الشافعي: وهو قول ابن أبي ليلى: يورث بالنسب ولا يورث بالسبب، هو الزوجية، حتى لا يورث الزوج من قصاص زوجته لو قتلت، وكذا من ديتها، وكذا الزوجة من قصاص زوجها ولا من ديته.

م: (لهما) ش: أي لمالك والشافعي - رحمهما الله - م: (أن الوراثة خلافة وهي بالنسب دون السبب لانقطاعه) ش: أي لانقطاع السبب م: (بالموت) ش: لأن الزوجية تقطع

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣/١٣

بالموت.

م: (ولنا: أنه – عَلَيْهِ السَّلَامُ – والسلام) ش: أي أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – م: «أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها أشيم» ش: هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، «عن عمر رضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ – أنه كان يقول: الدية للعاقلة، لا ترث المرأة من دية زوجها شيء، حتى قال الضحاك بن سفيان: كذب، فإن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، فرجع عمر – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ –» وقال الترمذي. حديث حسن صحيح.

وأخرجه الدارقطني في " سننه" عن محمد بن عبد الله الشعثي، عن زفر بن وثيمة، عن." (1) . ١٩٨. "حتى لو وجد فيهما ما فيه أرش مقدر لا يجب المقدر، وهذا لأن الوجه مشتق من المواجهة، ولا مواجهة للناظر فيهما إلا أن عندنا: هما من الوجه لاتصالهما به من غير فاصلة وقد يتحقق فيه معنى المواجهة أيضا، وقالوا: الجائفة تختص بالجوف - جوف الرأس أو جوف البطن - وتفسير حكومة العدل على ما قاله الطحاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - أن يقوم مملوكا بدون هذا الأثر ويقوم به الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بين القيمتين، فإن كان نصف عشر القيمة يجب

Qوهو اللحيان من الوجه عنده، حتى لو وجدت الشجاج الثلاث الموضحة والهاشمة والمنقلة في اللحيين كان لها أرش مقدر عندنا خلافا لمالك – رَحِمَهُ اللَّهُ – وهو معنى قوله: م: (حتى لو وجد فيهما) ش: أي في اللحيين م: (ما فيه أرش مقدر) ش: وهو الشجاج الثلاثة المذكورة م: (لا يجب المقدر، وهذا) ش: أي عدم الأرش المقدر فيهما م: (لأن الوجه مشتق من المواجهة، ولا مواجهة للناظر فيهما) ش: أي في اللحيين.

م: (إلا أن عندنا: هما من الوجه لاتصالهما به) ش: أي لاتصال اللحيين بالوجه م: (من غير فاصلة وقد يتحقق فيه معنى المواجهة أيضاً) ش: أي في اللحم يعني المواجهة أيضاً، فيكون من الوجه حقيقة، قيل عليه [. . .] أن يكون غسلهما فرضًا في الطهارة، وأجيب

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٢٢/١٣

بأنه ترك هذه الحقيقة بالإجماع والإجماع هنا فبقيت العبرة للحقيقة.

م: (وقالوا) ش: أي المشايخ: م: (الجائفة تختص بالجوف، جوف الرأس أو جوف البطن). ش: وفي " الأجناس ": الجائفة وإن نفذت من رواية ففيها ثلث الدية إن كان عمدًا ففي ماله، وإن كان خطأ فعلى عاقلته. والجائفة تكون ما بين اللبة والعانة ولا يكون فوق الذقن، ولا يكون تحت العانة بين الفخذين والرجلين.

وقال الكرخي في "مختصره": ولا تكون الجائفة في الرقبة ولا في الحلق، ولا تكون إلا فيما يصل إلى الجوف من الصدر والظهر والبطن والجبين، وكل ما وصل إلى الفم ففيه حكومة عدل وليس بجائفة، ولا يكون في اليدين ولا في الرجلين، ثم في الشجاج كلها إذا برأت ولم يبق لها أثر بعد البرء لا يجب شيء في العمد والخطأ، إلا رواية عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ الله أنه قال: يجب مقدار أجر الطبيب. كذا في "شرح الطحاوي ". وأما إذا بقي لها أثر بعد البرء في الخطأ في الموضحة وما فوقها أروش مقدرة وقبلها حكومة عدل. أما في العمد فلا يجب القصاص إلا في الموضحة وفيما قبلها حكومة عدل، وفيما فوقها الأروش، م: (وتفسير حكومة العدل على ما قاله الطحاوي - رَحِمَهُ الله ما يقوم مملوكا بدون هذا الأثر ويقوم

به الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بين القيمتين، فإن كان نصف عشر القيمة." (١) النَّرَة النَّرِمَة النَّرِمَة النَّرِمَة النَّرِمَة النَّرِمَة النَّرِمَة النَّرِمَة النَّرِمَة النَّرَاض بيد جمَاعَة فَلَا يَصِح أَن يتكافلوا في النِّمَة

وَلَا يجوز ضَمَان الدَّرك فِي مَال الْقَرَاض وَلَا ضَمَان الذِّمَّة بل يَصح ضَمَان الْوَجْه لِأَن يَد الْعَامِل يَد أَمَانَة

فرع: إِذَا قَالَ الْعَامِل: ربحت كَذَا ثُمَّ قَالَ: خسرت بعده قبل قَوْله

وَإِن قَالَ: غَلطت فِي الحُساب أَو كذبت من خوف الْفَسْخ لم يقبل خلافًا لمَالِك حَيْثُ يَقُول: لَو قَالَ: ربحت كذَا ثُمَّ قَالَ: كذبت من خوف الْفَسْخ ينظر فَإِن كَانَ هُنَاكَ موسم يتَوَقَّع رواج الْمَتَاع فِيهِ قبل قَوْله وَإِلَّا فَلَا فَائِدَة: لَو أذن الْمَالِك لِلْعَامِل فِي الشِّرَاء سلما جَازَ

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٩٤/١٣

وَلُو أَذِن لَهُ فِي البيع سلما لم يجز

وَالْفَرَق: وجود الْخُط طَالبا فِي الشِّرَاء وَعَدَمه فِي البيع وَالله أعلم." (١)

. ٢٠٠ "لأنها بنت الزاني رضاعا وكما لا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذا لهؤلاء ولعم الزاني وخاله أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزبي لأنه لم يثبت نسب ولد الزبي من الزاني فلن تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية

فروع ذكرت في الغاية ولو أن امرأة لها بنون وأخرى لها بنات فأرضعت التي لها بنات ابنا من بني الأخرى فإن بناتها تحرم على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها على سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم على ثدي امرأة واحدة فلو كانت أرضعت بنتا حرمت على جميع بنيها وغيرها من بناتها يحل لابن المرضعة فلو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أخ يتزوج واحدة منهن ولاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا البنت التي رضعت من أمهم وحدها لأنها أختهم من الرضاع وفي المبسوط إذا أرضعت بنتا لم يكن لأحد من أولاد المرضعة عمن كان قبل الرضاع وبعده أن يتزوج تلك المرضعة وعند بعض العلماء لا تثبت الحرمة فيمن انفطموا قبل الرضاع وإنما تثبت فيمن حدث بعده انتهى ولا يثبت الرضاع الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وهل يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافا لمالك والشافعي وأحمد رحمهم الله وفي الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة وقبل المحد شهادة المرضعة وحدها كذا في المنبع

الفصل الرابع عشر

في الطلاق

اعلم أن الطلاق ينقسم إلى أحسن الطلاق وإلى طلاق السنة وإلى طلاق البدعة فأحسنه أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة في طهر لم يجامعها ويتركها حتى تنقضي عدتها وأما طلاق البدعة فهو أن يوقع ثنتين أو ثلاثا دفعة واحدة في طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا عندنا خلافا للشافعي وأما طلاق السنة فهو أن يطلق المدخول بما ثلاثا في

<sup>(</sup>١) جواهر العقود، المنهاجي الأسيوطي ١٩٨/١

ثلاثة أطهار وقال مالك هذا بدعي وليس طلاق السنة إلا أن يطلقها واحدة ويصبر حتى تنقضى عدتما

ثم طلاق السنة على نوعين سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت فالأول يستوي فيه المدخول بما وغير المدخول بما والثاني يختص بالمدخول بما وهو أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وهذا لا يتصور إلا في المدخول بما خاصة كذا ذكره قاضي القضاة بدر الدين العيني رحمه الله تعالى في شرحه على المجمع

وفي الهداية ويقع طلاق كل زوج إذا كان بالغا عاقلا فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم وفي العمادي طلاق المعتوه غير واقع كطلاق المجنون

وتكلموا في الفاصل بين المجنون والمعتوه قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا والعاقل ضده والمعتوه من يختلط كلامه وأفعاله فيكون ذلك غالبا أو هذا غالبا أو كانا سواء وقال بعضهم المجنون من يفعل الأفعال القبيحة لا عن قصد والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في الأحايين لكن. " (١)

٢٠١. "صَلَّى التَّاسِعَةَ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ. وَكَذَلِكَ السَّبْعُ، وَإِنْ أَوْتَرَ بِحَمْسٍ، لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي ٢٠١. وَكَذَلِكَ السَّبْعُ، وَإِنْ أَوْتَرَ بِحَمْسٍ، لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي ٢٠٠. وَوَقِيلَ: لَهُ سَرْدُ عَشَرَةٍ، ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ، ثُمَّ يُوتِرُ بِالْأَخِيرَةِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَهُ سَرْدُ إِحْدَى عَشْرَةَ بِتَشَهُّدٍ وَاحِدٍ وَسَلَامٍ.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ: حَدَّنَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجُزَّارِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُوتِرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ، فَلَمَّا كَبُرَ وَضَعُفَ أَوْتَر بِسَبْعٍ». وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا الرَّحْعَتَانِ اللَّتَانِ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ، فَلَمَّا كَبُرَ وَضَعُفَ أَوْتَر بِسَبْعٍ». وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا الرَّحْعَتَانِ اللَّتَانِ كَانَ يُوتِرُ بِشَلِيهِمَا جَالِسًا بَعْدَ الْوَتْرِ، أَوْ رَحْعَتَا الْفَجْرِ، وَفِيهِ بُعْدُ. وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ أَنْ تَكُونَ الرَّكْعَةُ قَبْلَهُ عَلِيهِ بَعْدًى وَلَا أَنَّهُ رَحْعَةً قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا حُجَّةً فِيهَا.

[الْوَتْرُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ]

<sup>(</sup>١) لسان الحكام، ابن الشِّحْنَة، لسان الدين ص/٣٢٤

(وَإِنْ أَوْتَرَ بِتِسْعِ؛ سَرَدَ ثَمَانِيًا، وَجَلَسَ فَتَشَهَد، وَلَمْ يُسَلِّم، ثُمَّ صَلَّى التَّاسِعَة وَتَشَهَّد وَسَلَّم) لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وقِيلَ: كَوْتُ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وقِيلَ: كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وقِيلَ: كَا رَحْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِرَحْعَةٍ.

قَالَ فِي " الْخِلَافِ " عَنْ فِعْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: قَصَدَ بَيَانَ الْجُوَازِ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ غَيْرُهُ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِ هَذَا.

(وَكَذَلِكَ السَّبْعُ) أَيْ: يَسْرُدُ سِتًّا، وَيَجْلِسُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي السَّابِعَة، وَيَتَشَهَّدُ،." (١)

٢٠٢. "وَمِنْهَا: لَوْ غَسَلَ صَحِيحًا، وَتَيَمَّمَ لِجُرْحٍ: فَهَلْ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفْتِ؟ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: هُوَ كَالْمُسْتَحَاضَةِ.

قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ. وَمِنْهَا: يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلزَّمِنِ. وَفِي رِجْلٍ وَاحِدَةٍ، إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْ فَرْضِ الْأُخْرَى شَيْءٌ. قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ وَغَيْرِهِ.

تَنْبِيهُ: قَوْلُهُ ﴿ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُرْمُوفَيْنِ، وَهُوَ حُفُّ قَصِيرٌ، وَالْجَوْرَبَيْنِ ﴾ بِلَا نِزَاع، إِنْ كَانَا مُنَعَّلَيْنِ أَوْ مُجَلَّدَيْنِ.

وَكَذًا إِنْ كَانَا مِنْ خِرَقٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ، وَالرِّوَايَتَيْنِ. وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَعَنْهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِيصِ. وَحَيْثُ قُلْنَا بِالصِّحَّةِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ضَيِّقًا عَلَى مَا يَأْتى.

وَجَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْجُوْرَبِ مِنْ الْمُفْرَدَاتِ، وَجَزَمَ بِهِ نَاظِمُهَا. وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى جَوْرَبٍ ضَيَّقٍ، خِلَافًا لِمَالِكِ.

قَوْلُهُ ﴿ وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ وَخُمُرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَاتِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ رِوَايَتَانِ ﴾ وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ.

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمُذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْكَافِي، وَالتَّلْخِيصِ، وَالْمُسْتَوْعِب، وَالْكَافِي، وَالتَّلْخِيصِ، وَالْبُلْغَةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالشَّرْحِ، وَابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ عُبَيْدَانَ، وَالرِّعَايَتَيْنِ، وَالْخَاوِيَيْنِ، وَالْفَائِقِ.

إِحْدَاهُمَا: الْإِبَاحَةُ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي فِي النِّهَايَةِ. وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَابْنُ

 $<sup>\</sup>Lambda/\Upsilon$  المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح، برهان الدين  $\Lambda/\Upsilon$ 

رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: يُبَاحُ صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ. قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ. قَالَ فِي نَظْمِهِ: هَذَا الْمَنْصُورُ، وَاخْتَارَهُ الْخُلَّالُ، وَابْنُ عَبْدُوسٍ الْمَسْحُ عَلَيْهَا فِي أَظْهِرِ الرِّوَايَتَيْنِ. قَالَ فِي نَظْمِهِ: هَذَا الْمَنْصُورُ، وَاخْتَارَهُ الْخُلَّالُ، وَابْنُ عَبْدُوسٍ فِي الْوَجِيزِ، وَالْإِفَادَاتِ، وَنَاظِمُ الْمُفْرَدَاتِ، وَهُوَ مِنْهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ: يُبَاحُ إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً تَحْتَ حَلْقِهِ بِشَيْءٍ.. " (١)

٢٠٣. "قَالَ الشَّيْحُ تَقِيُّ الدِّينِ: تَحْهِيزُ الْمَرْأَةِ بِجِهَازٍ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا تَمْلِيكُ. قَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ قَوْلِنَا فِي بَيْعِ الْمُعَاطَاةِ: أَكُمَا تَمْلِكُهُ بِذَلِكَ. وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا.

الثَّانِيَةُ: لَا بَأْسَ بِذَوْقِ الْمَبِيعِ عِنْدَ الشِّرَاءِ. نَصَّ عَلَيْهِ. لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً: لَا أَدْرِي، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ. نَصَّ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا: لَمْ يَصِحَّ) هَذَا الْبَيْعُ. هَذَا الْمَذْهَبُ بِشَرْطٍ. وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وَقَالَ فِي الْفَائِقِ، قُلْت: وَيَحْتَمِلُ الصِّحَّة، وَثُبُوتَ الْخِيَارِ عِنْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ.

فَوَائِدُ إِحْدَاهَا: قَوْلُهُ (التَّرَاضِي بِهِ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَا بِهِ احْتِيَارًا) لَوْ أُكْرِهَ عَلَى وَزْنِ مَالٍ، فَبَاعَ مِلْكَهُ لِذَلِكَ: كُرِهَ الشِّرَاءُ، وَصَحَّ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ وَالرِّوَايَتَيْنِ. وَهُوَ بَيْعُ الْمُضْطَرِّ. وَنَقَلَ حَنْبَلُ تَحْرِيمَهُ وَكَرَاهِيَتَهُ. وَاحْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الصِّحَّةَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ. ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي الْفَائِق.

الثَّانِيَةُ: بَيْعُ التَّلْجِئَةِ، وَالْأَمَانَةِ وَهُوَ أَنْ يُظْهِرًا بَيْعًا لَمْ يُرِيدَاهُ بَاطِنًا، بَلْ حَوْفًا مِنْ ظَالِمٍ دَفْعًا لَهُ بَاطِلٌ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَأَصْحَابُهُ، وَالْمُصَنِّفُ، وَالشَّارِخُ، وَصَاحِبُ الْفُرُوعِ، وَالرِّعَايَةِ، وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَمَنْ حَافَ ضَيْعَةَ مَالِهِ، أَوْ غَبُهُ، أَوْ سَرِقَتَهُ، وَهُو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَمَنْ حَافَ ضَيْعَةَ مَالِهِ، أَوْ غَبُهُ، أَوْ سَرِقَتَهُ، أَوْ عَصْبَهُ، أَوْ أَخْذَهُ مِنْهُ ظُلْمًا: صَحَّ بَيْعُهُ. قَالَ فِي الْفُرُوعِ عَنْ كَلَامِهِ وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَوْ أَوْدَعَ شَهَادَةً. فَقَالَ: اشْهَدُوا عَلَى أَيِّ أَبِيعُهُ، أَوْ أَتَبَرَّعُ لَهُ بِهِ، حَوْفًا أَوْ تَقِيَّةً: أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ. خِلَافًا لَمْ اللَّهُ يُوا لَتَبَرُّع. " (٢)

٢٠٤. "قَالَ فِي الْفُرُوعِ: يَلْزَمُهُ عَلَى الْأَصَحِّ. لَكِنْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إلَّا أَنْ يُمَنَعُهُ. وَقَدَّمَهُ فِي يُؤْذِيَهُ بِالدُّحُولِ، أَوْ لَهُ فِيهِ مَاءُ السَّمَاءِ، فَيَحَافُ عَطَشًا. فَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَنَعَهُ. وَقَدَّمَهُ فِي

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ١٧٠/١

<sup>(</sup>٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٢٦٥/٤

الْهِدَايَةِ. وَالْمُسْتَوْعِبِ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: هَذَا الصَّحِيحُ، وَاخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ. مِنْهُمْ أَبُو الْخُطَّابِ، وَالْقَاضِي أَبُو الْخُسَيْنِ، وَالشِّيرَازِيُّ، وَالشَّرِيفَانِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالزَّيْدِيُّ وَهُو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْخَطَّابِ، وَالْقَاضِي أَبُو الْخُسَيْنِ، وَالشِّيرَازِيُّ، وَالشَّرِيفَانِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالزَّيْدِيُّ وَهُو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْخَطَّابِ، وَالْقَاضِي أَبُو الْخُسَيْنِ، وَالشِّيرَازِيُّ، وَالشَّرِيفَانِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالزَّيْدِيُّ وَهُو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَامُ أَحْمَدُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعُ فَصْلَ مَاءٍ يَمْنَعُ بِهِ الْكَلَاِّ. لِلْحَبَرِ. قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ وَالتِسْعِينَ: هَذَا الصَّحِيحُ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَا يَلْزَمُهُ. صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَالْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، وَابْنُ عَقِيلٍ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَمَالَ إلَيْهِ الْمُصَنِّفُ. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَحِيزِ. وَقَدَّمَهُ فِي الرِّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَالْفَائِقِ. وَقَالَ فِي الرَّوْضَةِ: يُكْرَهُ مَنْعُهُ فَضْلَ مَائِهِ لِيَسْقِ بِهِ. لِلْحَبَر.

فَوَائِدُ: الْأُولَى: حَيْثُ قُلْنَا لَا يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ: جَازَ لَهُ بَيْعُهُ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ. وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ مُقَدَّرًا بِالرَّيِّ، أَوْ جُرَافًا. قَالَهُ الْقَاضِي مُقَدَّرًا بِالرَّيِّ، أَوْ جُرَافًا. قَالَهُ الْقاضِي وَغَيْرُهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ. قَالَ الْقَاضِي: وَإِنْ بَاعَ آصُعًا مَعْلُومَةً مِنْ سَائِحٍ: جَازَ كَمَاءِ عَيْنِ. لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، إِنْ بَاعَ كُلَّ الْمَاءِ: لَمْ يَجُزْ. لِاحْتِلَاطِهِ بِغَيْرِهِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا حَفَرَ بِثْرًا بِمَوَاتٍ لِلسَّابِلَةِ، فَالنَّاسُ مُشْتَرِكُونَ فِي مَاثِهَا، وَالْحَافِرُ كَأَحَدِهِمْ فِي السَّقْيِ، وَالثَّارِعِ، وَالشُّرْبِ. قَالَهُ الْأَصْحَابُ. وَمَعَ الضِّيقِ يُقَدَّمُ الْآدَمِيُّ.. " (١)

٥٠٠. "وَجَزَمَ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمُدْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْمُحَرَّرِ وَالنَّطْمِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَقَالَ فِي الْوَحِيزِ، وَالتَّبْصِرَةِ: لَا تُجْزِئُ وَالنَّظْمِ، وَالنَّظْمِ، وَالنَّظْمِ، وَالنَّظْمِ، وَالنَّظْمِ، وَالنَّعْمِ وَالْمُسْتَوْعِب، وَالْمُسْتَوْعِب، وَالْمُدْهَبِ: أَنَّهُ يُجْزِئُ، جَرَمَ وَأَمَّا الْأَحْرَسُ الَّذِي تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ وَيَفْهَمُ الْإِشَارَةَ، فَالصَّحِيخُ مِنْ الْمَدْهَبِ: أَنَّهُ يُجْزِئُ، جَرَمَ وَأَمَّا الْأَحْرَسُ الَّذِي تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ وَيَفْهَمُ الْإِشَارَةَ، فَالصَّحِيخُ مِنْ الْمَدْهَبِ: وَالْمُحَرَّرِ، وَأَمْدُوعِ، وَالْمُسْتَوْعِب، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْمُحَرَّرِ، وَالْمُحَرَّرِ، وَالْمُحْرَرِ، وَغَيْرِهِمْ وَاحْتَارَهُ الْقَاضِي، وَجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالنَّظْمِ، وَالرَّعَايَةِ الصَّغْرَى، وَالْحَاقِي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِمْ وَاحْتَارَهُ الْقَاضِي، وَجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالنَّظْمِ، وَالرَّعَايَةِ الصَّغْرَى، وَعَذْهِ، وَالرِّعَايَةِ الْكُبْرى، وَعَنْهُ: لَا يُجْزِئُ الْأَحْرَسُ مُطْلَقًا. وَالشَّارِخُ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَالرِّعَايَةِ الْكُبْرى، وَعَنْهُ: لَا يُجْزِئُ الْأَحْرَسُ مُطْلَقًا.

قَوْلُهُ (وَالْمُدَبَّرُ) ، يَعْنِي: أَنَّهُ يُجْزِئُ، وَمُرَادُهُ: إِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ بَيْعِهِ، قَالَهُ الْأَصْحَابُ. قَوْلُهُ (وَالْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ) ، يَعْنِي: أَنَّهُ يُجْزِئُ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ عِتْقُ مِنْ عَتْقِ عَتْقِ عَلَّقُهُ بِصِفَةٍ، فَمُرَادُهُ عِتْقُ مَنْ عُلِّقَ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ عِنْدَ وُجُودِهَا، وَقَطَعَ هُنَا بِإِجْزَاءِ عِتْقِ مِنْ عَتْقِ عَلَّقُهُ بِصِفَةٍ، فَمُرَادُهُ

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٣٦٦/٦

هُنَا: إِذَا أَعْتَقَهُ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ نِزَاعًا، قَوْلُهُ (وَوَلَدُ النِّنَا) ، يَعْنِي: أَنَّهُ يُجْزِئُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، قَالَ الشَّيْحُ تَقِيُّ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللهُ -: وَيَحْصُلُ لَهُ أَجْرُهُ كَامِلًا، خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - فَإِنَّهُ يَشْفَعُ مَعَ صِغَرِهِ لِأُمِّهِ، لَا اللهُ -: وَيَحْصُلُ لَهُ أَجْرُهُ كَامِلًا، خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - فَإِنَّهُ يَشْفَعُ مَعَ صِغَرِهِ لِأُمِّهِ، لَا أَيهِ. " (١)

٢٠٦. "وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: حُكْمُهُ يَلْزَمُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ " أَلْزَمْتُك " أَوْ " قَضَيْت لَهُ عَلَيْك " أَوْ " أَخْرِجْ إلَيْهِ مِنْهُ " وَإِقْرَارُهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ (ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْأَيْتَامِ وَالْمَجَانِينِ وَالْوَقُوفِ) . بِلَا نِزَاعٍ. وَكَذَا الْوَصَايَا. فَلَوْ نَفَّذَ الْأُوّلُ وَصِيَّتُهُ: لَمْ يَعُدْ لَهُ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَّتِهِ. لَكِنْ يُرَاعِيهِ قَالَ فِي الْهُرُوعِ: فَدَلَّ أَنْ الْظَّاهِرَ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَتِهِ. لَكِنْ يُرَاعِيهِ قَالَ فِي الْهُرُوعِ: فَدَلَّ أَنْ الْفُلُوعِ: فَدَلَّ الْبُعَاتِ صِفَةٍ كَعَدَالَةٍ وَجُرْحٍ وَأَهْلِيَّةٍ وَصِيِّهِ وَغَيْرِهَا حُكْمٌ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ: أَنَّهُ إِذَا بَانَ فِسْقُ يَقْبَلُهُ حَاكِمٌ خِلَافًا لِمَالِكٍ . وَأَنَّ لَهُ إِثْبَاتَ خِلَافِهِ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ: أَنَّهُ إِذَا بَانَ فِسْقُ الشَّاهِدِ: يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ يَعْكُمُ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَتِيْنِ هُنَا: وَيَنْظُرُ فِي أَمُوالِ الْغِيَابِ. الشَّاهِدِ: يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ يَعْكُمُ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَتِيْنِ هُنَا: وَيَنْظُرُ فِي أَمُوالِ الْغِيَابِ. الشَّاهِدِ: يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ يَعْكُمُ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَتِيْنِ هُنَا: وَيَنْظُرُ فِي أَمُوالِ الْغِيَابِ. وَلَا السَّاهِذِ: يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَاللّهِ وَلُقُطَةٍ، حَتَّى الْإِبِلُ وَخُوْهَا. انْتَهَى. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ وَلَكُوهُمْ اللّهُ عَلَيْهِ فَعَلَا إِلَيْ الْمُعْوَلِ الْعَيْلِ الْعَنْ أَوْلَ الْمُعَلِقِ الْمُعْمَلِ فَعَلَى الْعَلْمِ وَعَلْ الْمُعْمَلِ الْمَعْقُودِ " أَنَّ السَّيْحَ تَقِيَّ اللّهِ مِ وَيَدْفَعُ إِلَى الْأَعْ وَالْمُوعِ. وَالْفُرُوعِ. عَلَى الْقُرُوعِ. وَالْمُوعِي اللّهُ وَمَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ جَمِيعُهُ. وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ.

السَّادِسَةُ: مَنْ كَانَ مِنْ أُمَنَاءِ الْحَاكِمِ لِلْأَطْفَالِ، أَوْ الْوَصَايَا الَّتِي لَا وَصِيَّ لَهَا. وَخُوهُ بِحَالِهِ: أَقَرَهُ. لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَّاهُ. وَمَنْ فَسَقَ: عَزَلَهُ. وَيَضُمُّ إِلَى الضَّعِيفِ أَمِينًا. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي، وَالشَّرْح، وَغَيْرِهِمَا.. " (٢)

٢٠٧. "فَعَلَى الْأُوَّلِ: إِنْ شَكَّ فِي رَأْيِ الْحَاكِمِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ " إِذَا شَكَّ هَلْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِبَيِّنَةِ حَارِج، وَجَهِلَ عِلْمَهُ بِبَيِّنَةِ دَاخِلٍ: لَمْ يُنْقَضْ؟ ".

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٢٢٠/٩

<sup>(</sup>٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٢٢٢/١١

قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَقَدْ عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ وَمِمَّا ذَكَرُوا فِي نَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِمِ: أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي نَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِمِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ، خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَإِنْ قَالَ: عَلِمْت وَقْتَ حُكْمِ الْحَاكِمِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ، وَأَكْرَهَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِمَا، فَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ: إِنْ الْحُكْمِ أَهُّمُمَا فَسَقَةٌ، أَوْ زُورٌ، وَأَكْرَهَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِمَا، فَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ: إِنْ أَضَافَ فِيمَاهُمُمَا إِلَى عِلْمِهِ: لَمْ يَجُزْ لَهُ نَقْضُهُ. وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرٍ عِلْمِهِ: الْفَتَقَرَ إِلَى بَيِنَةٍ بَالْإِكْرَاهِ. وَيُحْتَمَلُ: لَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَأَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ قَالَ "كُنْت عَالِمًا بِفِسْقِهِمَا " بِالْإِكْرَاهِ. وَيُحْتَمَلُ: لَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَأَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ قَالَ "كُنْت عَالِمًا بِفِسْقِهِمَا " يُقْبَلُ قَوْلُهُ. وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ: كَذَا وَجَدْته... " (1)

٢٠٨. "أَوْ حَارِجَهُ (وَلَوْ لَيْلًا) ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ الاعْتِكَافِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ (أَوْ نَاسِيًا) ؛ لِأَنَّ الكَيْلَ مَحَلُّ الاعْتِكَافِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ (أَوْ نَاسِيًا) ؛ لِأَنَّ كَالَةَ الْعَاكِفِينَ مُذَكِّرَةٌ فَلَا يُعْذَرُ بِالنِّسْيَانِ.

(وَ) يَبْطُلُ بِالْوَطْءِ (فِي غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْفَرْجِ (إِنْ أَنْزَلَ) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجِمَاعِ حَتَّى يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ لَا يَفْسُدُ كَمَا لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ (كَذَا الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ) يَعْنِي أَنَّهُ إِنْ أَنْزَلَ كِيمَا بَطْلَ اعْتِكَافُهُ؛ لِأَنْهُمَا أَيْضًا فِي مَعْنَى الْجِمَاعِ وَإِلَّا فَلَا (وَإِنْ حَرُمَ الْكُلُّ) لِلْمُعْتَكِفِ يَعْنِي الْوَطْءَ وَالْقُبْلَةَ وَاللَّمْسَ بِلَا إِنْزَالٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ دَوَاعِي الْوَطْءِ.

(نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَرَمَهُ بِلَيَالِيهَا) ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ اللَّيَالِي يُقَالُ مَا رَأَيْتُك مُنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِلَيَالِيهَا (ولَاءً) أَيْ مُتَتَابِعَةً (وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ) التَّتَابُعَ.

(وَفِي) نَذْرِ اعْتِكَافِ (يَوْمَيْنِ) لَزِمَهُ (بِلَيْلَتَيْهِمَا) ؛ لِأَنَّ فِي الْمُثَنَّى مَعْنَى الجُمْعِ فَيُلْحَقُ بِهِ احْتِيَاطًا فِي الْمُثَنَّى مَعْنَى الجُمْعِ فَيُلْحَقُ بِهِ احْتِيَاطًا فِي الْعِبَادَةِ (وَصَحَّ) فِي الْعِبَادَةِ (وَصَحَّ) فِي الطُّورَتَيْنِ (نِيَّةُ النَّهَارِ حَاصَّةً) ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحُقِيقَةَ.

(نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ فَصَامَهُ) أَيْ رَمَضَانَ (بِدُونِهِ) أَيْ الْاعْتِكَافِ (وَجَبَ قَضَاؤُهُ) أَيْ الْاعْتِكَافِ (وَجَبَ قَضَاءُ هَذَا الْاعْتِكَافِ (بِصَوْمٍ قَصْدِيٍّ) حَتَّى لَوْ تَرَكَهُمَا مَعًا يَخْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ بِالْاعْتِكَافِ فِي قَضَاءِ هَذَا الْعُقْرِمِ لِبَقَاءِ الْاِتِّصَالِ بِصَوْمِ الشَّهْرِ حُكْمًا صَرَّحَ بِهِ فِي الجُّامِعِ الْكَبِيرِ وَأُصُولِ شَمْسِ الْأَئِمَّةِ، الصَّوْمِ لِبَقَاءِ الاِتِّصَالِ بِصَوْمٍ مَقْصُودٍ لِعَوْدِ شَرْطِ الاعْتِكَافِ، وَهُوَ الصَّوْمُ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَإِنَّا وَجَبَ قَضَاؤُهُ بِصَوْمٍ مَقْصُودٍ لِعَوْدِ شَرْطِ الاعْتِكَافِ، وَهُوَ الصَّوْمُ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «لَا اعْتِكَافَ إلَّا بِالصَّوْمِ» إلى الْكَمَالِ الْأَصْلِيِّ، وَهُوَ أَنْ يَجِبَ مُسْتَقِلًا مَقْصُودًا بِالنَّذَرِ الْمُوجِبِ لِلاعْتِكَافِ.

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٣٢٠/١١

## (كِتَابُ الْحَجّ)

#### [مُبْطِلات الاعْتِكَاف]

(قَوْلُهُ أَوْ نَاسِيًا) هُو الْأَصَحُ وَيُفْسِدُهُ الشَّافِعِيُ بِالْوَطْءِ نَاسِيًا؛ وَهُو رِوَايَةُ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ أَصْحَابِنَا اعْتِبَارًا لَهُ بِالصَّوْمِ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ، وَهَذَا يِجِلَافِ مَا لَوْ أَكُلَ كَالًا نَاسِيًا فَلَا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ لِيَقَاءِ الصَّوْمِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الِاعْتِكَافِ وَهُو مَانِعٌ عَنْهُ لِأَجْلِ العَيْتِكَافُ لِيَعْتَكِفُ فِيهِ السَّهُو وَالْعَمْدُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْجُمْاعِ وَالْخُرُوجِ وَمَا الْعِثِكَافُ فِيهِ الصَّوْمِ وَهُو مَا مُنِعَ عَنْهُ لِأَجْلِ الصَّوْمِ يَعْتَلِفُ فِيهِ الْعَمْدُ وَالسَّهُو وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْأَكُلُ وَالسَّهُو وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْأَكُلُ وَالسَّهُو وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْأَكُلُ وَالسَّهُو وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْأَكُلُ وَاللَّمْسُ إِنْ أَنْزَلَ بِإِدَامَةِ نَظْرٍ أَوْ فِكْرٍ فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الاعْتِكَافُ عِلَاقًا لِمَالِكٍ وَالنَّهَارُ وَهَذَا الْفُبْلَةُ وَاللَّمْسُ إِنْ أَنْزَلَ بِإِدَامَةِ نَظْرٍ أَوْ فِكْرٍ فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الاعْتِكَافُ عِكُوالًا لِمَالِكٍ كَالْأَرُونُ كَالَ الْمُؤْمِ وَهُو مَا مُنِعَ عَنْهُ إِنْ وَلَيْهُ وَاللَّمْسُ إِنْ أَنْزَلَ بِإِدَامَةِ نَظْرٍ أَوْ فِكْرٍ فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الإعْتِكَافُ عِلَاقًا لِمَالِكٍ كَالْمُ فَلَا يَقْسُدُهُ اللَّكُولُ الْمُؤْمِ وَكُذَا لِي السِّبَابِ وَالمُعْرَاقُ وَلَا لَكُولُ اللَّوْمِ وَكُولُهُ وَلَا لَكُولُ الْمُؤْمِ وَكَالَة وَاللَّهُ مِنْ الْفُوعُ وَلَاكَ مَدُوعُ شَرْعًا كَذَا فِي شَرْعً الْمُؤْمُ وَالْحَيْمِ الْمُحْمَعِ وَالْمَ فِي الْمُرْعِ وَذَلِكَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا كَذَا فِي شَرْح الْمَجْمَعِ.

(قَوْلُهُ نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ بِلَيَالِيهَا) أَقُولُ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيَالٍ لَزِمَتُهُ بِأَيَّامِهَا؛ لِأَنَّ وَكُذَا لَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيَالٍ لَزِمَتُهُ بِأَيَّامِهَا؛ لِأَنَّ فِحُرَ أَحَدِ الْعَدَدِ الْآحَرِ لِقِصَّةِ زَكْرِيًّا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَكُنُ أَحَدِ الْعَدَدِ الْآحَرِ لِقِصَّةِ زَكْرِيًّا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَكُ مَا يَانَّعُم مَا بِإِزَائِهِ مِنْ الْعَدَدِ الْآحَرِ لِقِصَّةِ زَكْرِيًّا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلِمَا السَّلَامُ - (قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ التَّتَابُعَ) هَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَأَطْلَقَهُ الشَّافِعِيُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِهِ وَهُو رَوَايَةٌ وَهِمَا قَالَ زُفَرُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ (قَوْلُهُ وَصَحَّ فِي الصُّورَتَيْنِ نِيَّةُ النَّهَارِ حَاصَّةً) قَالَ

فِي الْبَحْرِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى بِالْأَيَّامِ اللَّيَالِيَ حَاصَّةً حَيْثُ لَمْ تَعْمَلْ نِيَّتُهُ وَلَزِمَهُ اللَّيَالِي وَالنَّهُرُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ كَمَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شَهْرًا وَنَوَى وَالنَّهُرُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ كَمَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شَهْرًا وَنَوَى الشَّهْرَ اللَّهُ هُرَ اللَّهُ اللَّهُ لِعَدَدٍ مُقَدَّرٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى الشَّهْرَ اللَّهُ لِعَدَدٍ مُقَدَّرٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى اللَّهُ هُرَ وَاللَّيَالِي خَاصَّةً لَا تَصِعُ نِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ اللهُ لِعَدَدٍ مُقَدَّرٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى اللَّهُ اللَّيَالِي فَلَا يَحْتَمِلُ مَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ وَيَقُولَ شَهْرًا بِالنَّهُرِ أَوْ يَسْتَثْنِيَ وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِي فَلَا يَحْتَمِلُ مَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ وَيَقُولَ شَهْرًا بِالنَّهُرِ أَوْ يَسْتَثْنِيَ وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِي فَيَخْتَصُ بِالنَّهُرِ

(قَوْلُهُ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ. . . إِلَّ ) ظَاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي رَمَضَانَ مُعَيَّنٍ فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَعَلَيْهِ فِي أَقُولُهُ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ شَاءَ كَذَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَجَبَ قَضَاؤُهُ بِصَوْمٍ قَصْدِيٍّ) أَقُولُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَكِفَ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ شَاءَ كَذَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَجَبَ قَضَاؤُهُ بِصَوْمٍ قَصْدِيٍّ) أَقُولُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَكِفَ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ آخَرَ بِاتِّفَاقِ الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي الْفَتْح.

(تَتِمَّةُ) لَوْ كَانَ مَرِيضًا وَقْتَ الْإِيجَابِ وَلَمْ يَبْرَأْ حَتَّى مَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ صَحَّ ثُمَّ مَاتَ يُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ إِنْ أَوْصَى؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ الْيَأْسُ عَنْ أَدَائِهِ فَوَجَبَ الْقَضَاءُ يُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ إِنْ أَوْصَى؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ الْيَأْسُ عَنْ أَدَائِهِ فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِالْإِطْعَامِ كَمَا فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ، وَلَوْ عَيَّنَ شَهْرًا لِلاعْتِكَافِ فَعَجَّلَ قَبْلَهُ بِالْإِطْعَامِ كَمَا لَوْ نَذَرَ صَلَاةً فِي يَوْمٍ فَصَلَّاهَا قَبْلَهُ، وَكَذَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ سَنَةً كَذَا فَحَجَّ سَنَةً كَذَا فَحَجَّ سَنَةً وَكَرَمِهِ قَرَمِهِ وَاللّهُ الْمُوفِقُ عِبْنِهِ وَكَرَمِهِ

# [كِتَابُ الْحَجِّ]

(كِتَابُ الْحَجّ) الْحَجُّ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا وَبِهِمَا قُرِئَ فِي التَّنْزِيلِ. " (١)

7.٩ "خِلَافُ الشَّافِعِيِّ، وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ الْحُرْبِ جَازَ بِالْمَالِ لَا بِالْأَسِيرِ الْمُسْلِمِ وَبَعْدَهُ لَا يَجُوزُ بِالْمَالِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا وَلَا بِالنَّفْسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَجُوزُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أَبِي وَبَعْدَهُ لَا يَجُوزُ بِالْمَالِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا وَلَا بِالنَّفْسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَجُوزُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أَبِي يَجُوزُ مُطْلَقًا (وَرَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ) لِأَنَّ فِيهِ تَقُوِيَةً لَمُمْ عَلَى يُجُوزُ مُطْلَقًا (وَرَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ) لِأَنَّ فِيهِ تَقُويَةً لَمُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

. (وَ) حَرُمَ (عَقْرُ دَابَّةٍ شَقَّ نَقْلُهَا) يَعْنِي إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ مَوَاشٍ وَلَمْ وَكُمْ وَوَلَمْ وَكُمْ الْعَوْدَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَعْقِرُهَا خِلَافًا لِمَ**الِكِ** وَلَا يَتْرَكُهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ (فَتُذْبَحُ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَعْقِرُهَا خِلَافًا لِمَ**الِكِ** وَلَا يَتْرَكُهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ (فَتُذْبَحُ

<sup>(</sup>۱) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢١٥/١

وَثُحْرَقُ) أَمَّا الذَّبْحُ فَلِأَنَّهُ جَازَ لِمَصْلَحَةٍ وَإِلْحَاقُ الْغَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِحِ، وَأَمَّا الْحُرْقُ فَكُرَقُ الْمَصَالِحِ، وَأَمَّا الْحُرْقُ فَلِكَالًا يَنْتَفِعَ بِهَا الْكُفَّارُ فَصَارَ كَتَحْرِيبِ الْبُنْيَانِ وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَلَا تُحْرَقُ قَبْلَ الذَّبْحِ إِذْ لَا يُعْرَقُ كَالْحَدِيدِ وَلَا تُحْرَقُ قَبْلَ الذَّبْحِ إِذْ لَا يُعْرَقُ كَالْحَدِيدِ يُدْفَنُ.

. (وَ) حَرُمَ (قِسْمَةُ مَغْنَمٍ ثُمَّةً) أَيْ قِسْمَةُ غَنِيمَةٍ فِي دَارِ الْحُرْبِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْهَزِيمَةِ وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُثُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَثْبُتُ وَيُبْتَنَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ (إِلَّا بِالْإِيدَاعِ) فَيُردُّ هَاهُنَا وَيُقْسَمُ

(قَوْلُهُ وَبَعْدَهُ لَا يَجُوزُ بِالْمَالِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا) أَيْ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ فَهُوَ مَحْمَلُ قَوْلِ الْمَجْمَعِ إِنَّ الْمُفَادَاةَ بِالْمَالِ غَيْرُ جَائِزَةِ اتِّفَاقًا. اهـ.

وَلَوْ حُمِلَ كَلَامُ الْمَجْمَعِ عَلَى عُمُومِهِ حَالَفَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ بِجَوَازِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْخَاجَةُ عِنْدَ قِيَامِ الْحَرْبِ لَا بَعْدَهَا.

(قَوْلُهُ: وَرَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ) لَمْ يَزِدْ حُكْمًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وَحَرُمَ مَنُّهُمْ وَهُوَ أَنْ يَتُرُكَ الْكَافِرَ الْأَسِيرَ بِلَا أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهُ وَكَذَا جَمَعَ فِي الْكَنْزِ بَيْنَ الْمَنِّ وَالرَّدِّ.

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ، وَأَمَّا الْمَنُّ فَقَالَ فِي الْقَامُوسِ مَنَّ عَلَيْهِ مَنَّا أَنْعَمَ وَاصْطَنَعَ عِنْدَهُ صَنِيعَةً. اه.

وَاخْتَلَفَتْ الْعِبَارَاتُ فِي الْمُرَادِ بِهِ هُنَا فَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هُوَ أَنْ يُطْلِقَهُمْ إِلَى دَارِ الْحُرْبِ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

وَفِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالنِّهَايَةِ هُوَ الْإِنْعَامُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَثْرُكَهُمْ مَجَّانًا بِدُونِ إِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ مِنْ الْقَتْلِ أَوْ الْإِسْتِرْقَاقِ أَوْ تَرْكِهِمْ ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ. اهد.

وَلَا يَصِحُّ الْأَوَّلُ فِي كَلَامِ الْمُخْتَصَرِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَحَرُمَ رَدُّهُمْ إِلَى دَارِ الْحُرْبِ. اه. قَالَهُ فِي الْبَحْرِ وَقِي حُكْمِهِ بِاخْتِلَافِ الْعِبَارَاتِ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَعَقْرُ دَابَّةٍ. . . إِخَّ) أُحْتُرِزَ بِهِ عَنْ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ الَّذِينَ شَقَّ إِخْرَاجُهُمْ فَيُتُرْكُونَ فِي أَرْضٍ حَرِبَةٍ حَتَّى يَمُوتُوا جُوعًا كَيْ لَا يَعُودُوا حَرْبًا عَلَيْنَا لِأَنَّ النِّسَاءَ يَقَعُ بِهِنَّ النَّسْلُ وَالصِّبْيَانَ يَبْلُغُونَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ حَيَّةً أَوْ عَقْرَبًا بِدَارِ الْحَرْبِ فِي رِحَالِمِمْ يَنْزِعُونَ ذَنَبَ الْعَقْرَبِ يَاللَّهُونَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ حَيَّةً أَوْ عَقْرَبًا بِدَارِ الْحَرْبِ فِي رِحَالِمِمْ يَنْزِعُونَ ذَنَبَ الْعَقْرَبِ وَيَا لِلْكُونَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ حَيَّةً أَوْ عَقْرَبًا بِدَارِ الْحَرْبِ فِي رِحَالِمِمْ يَنْزِعُونَ ذَنَبَ الْعَقْرَبِ وَالْعَالَةُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا يَقْتُلُوهَا إِبْقًاءً لِمَا يَضُرُّ بِالْكُفَّارِ كَمَا فِي الْبَحْرِ.

# [قِسْمَة الْغَنِيمَة فِي دَار الْحُرْبِ قَبْل إِخْرَاجِهَا إِلَى دَار الْإِسْلَام]

(قَوْلُهُ وَحَرُمَ قِسْمَةُ مَعْنَمٍ ثَمَّةً) لَا يُنَاسِبُ مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ الِاخْتِلَافِ فِي ثُبُوتِ الْمِلْكِ هِمَا؛ لِأَنَّهُ يَتْبُتُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا عِنْدَنَا وَالْحُرْمَةُ لَا تَمْنُعُ صِحَّةَ الْمِلْكِ وَعِبَارَةُ الْهِدَايَةِ كَالْقُدُورِيِّ هَكَذَا وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحُرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ. اه.

وَالْمَسَائِلُ الْإِفْرَادِيَّةُ الْمَوْضُوعَةُ مُصَرِّحَةٌ بِعَدَم صِحَّةِ الْقِسْمَةِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ مِثْلَ مَا سَيَأْتِي مِنْ الْعَنيمَةِ قَالَهُ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِسْمَةَ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ الْعَانِمِينَ لَا يُورَثُ حَقَّهُ مِنْ الْعَنيمَةِ قَالَهُ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِسْمَةَ إِنَّا مَنْ مَاتَ مِنْ الْعَانِمِينَ لَا يُورَثُ حَقَّهُ مِنْ الْعَنيمةِ قَالَهُ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِسْمَةَ إِنَّا لَا تَصِحُ إِذَا قَسَمَ بِلَا اجْتِهَادٍ أَوْ اجْتَهَدَ فَوَقَعَ عَلَى عَدَم صِحَّتِهَا قَبْلَ الْإِحْرَازِ أَمَّا إِذَا قَسَمَ فِي ذَارِ الْحَرْبِ بُعْتَهِدًا فَلَا شَكَ فِي الْجُوازِ وَثُبُوتِ الْأَحْكَامِ، وَإِذَا تَحَقَّقَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى عَدَم طِحَتِهَا قَسْمَهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ بِالثِيّابِ وَالْمَتَاعِ وَنَعُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ بِالثِيّابِ وَالْمَتَاعِ وَنَعُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْمُ

(قَوْلُهُ: وَيُبْتَنَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ) قَالَ فِي الْكَافِي النَّسَفِيِّ مِنْهَا أَنَّ أَحَدًا مِنْ الْغَافِينَ لَوْ وَطِئَ أَمَةً مِنْ السَّبْيِ فَولَدَتْ فَادَّعَاهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ عِنْدَهُ وَصَارَتْ الْأَمَةُ أُمَّ وَلَدِهِ الْغَافِينَ لَوْ وَطِئَ أَمَةً مِنْ السَّبْيِ فَولَدَتْ فَادَّعَاهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ عِنْدَهُ وَصَارَتْ الْأَمَةُ أُمَّ وَلَدِهِ الْغَافِينَ لَوْ وَطِئَ أَمَةُ وَالْغُقْرُ بَيْنَ الْغَانِينَ. وَعِنْدَنَا لَا يَتْبُتُ النَّسَبُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ وَيَجِبُ الْعُقْرُ وَيُقْسَمُ الْوَلَدُ وَالْأَمَةُ وَالْغُقْرُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ.

وَتَبِعْهُ الزَّيْلَعِيُّ وَالْكَمَالِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي مُتَفَرِّقَاتِ الجِّهَادِ مِنْ الْكَافِي خِلَافَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا فَنَفَى لَنُومَ الْعُقْرِ بِوَطْبُهَا فَتَنَاقَضَ حَيْثُ قَالَ وَطِئَ أَمَةً مِنْ الْغَنِيمَةِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَا عُقْرَ فِي الْوَطْءِ لَأُومَ الْعُقْرِ بِوَطْبُهَا فَتَنَاقَضَ حَيْثُ قَالَ وَطِئَ أَمَةً مِنْ الْغَنِيمَةِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَا عُقْرَ فِي الْوَطْءِ لِأَنْ الثَّابِتَ مُجَرَّدُ الْحُقِّ إِذْ الْمِلْكُ إِنَّمَا يَنْبُثُ بِالْإِحْرَازِ وَهُو لَيْسَ بِمَضْمُونٍ وَالْمُسْتَوْفَى بِالْوَطْءِ كَالْإِحْرَازِ وَهُو لَيْسَ بِمَضْمُونٍ وَالْمُسْتَوْفَى بِالْوَطْءِ كَالْمُ اللَّهُ اللَّالِ عَيْرُهُ مَصْمُونٍ فَإِتْلَافُ الْجُرُوءِ وَإِنْلَافُ الْجُرُوءِ وَإِنْلَافُ الْجُرُوءِ وَإِنْلَافُ الْجُرُوءِ وَإِنْلَافُ الْجُرُوءِ وَإِنْلَافُ الْجُرَازِ وَالْقِسْمَةِ يُقْتَصُ مَا فِيهِ الْقِصَاصُ، وَإِذَا وَجَبَ الْقِصَاصُ فَأَوْلَى أَنْ يَجِبَ الْغُرْمُ فِيما الْعُرْمُ فِيهِ الْغُرْمُ. اهد.

وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي الْبَدَائِعِ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّفْصِيلِ الْأَخِيرِ مِنْ كَلَامِ الْكَافِي وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْبَعْفِي وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْبَعْفَةُ حَيْثُ نَفَى الْعُقْرَ بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِنَا مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ مَنَافِعِ بَعْضِهَا وَلُو أَتْلَفَهَا لَا يَضْمَنُ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَصْلٍ وَهُو أَنَّ الْعَنِيمَةَ فِي دَارِ الْحُرْبِ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا مِلْكُ الْعَلِيمَةَ فِي دَارِ الْحُرْبِ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا مِلْكُ الْعَلِيمَةَ فِي دَارِ الْحُرْبِ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا مِلْكُ الْعَلِيمِينَ أَصْلًا لَا مِنْ كُلِ وَجْهٍ وَلَا مِنْ وَجْهٍ." (١)

٢١٠. "أنتُظِرَ حُضُورُهُ أَوْ اسْتِطْلَاعُ رَأْيِهِ يَفُوتُ الْكُفْءُ الَّذِي حَضَرَ فَالْغَيْبَةُ مُنْقَطِعَةٌ وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ وِلَا يَبْطُلُ بِعَوْدِهِ) يَعْنِي بَعْدَ مَا ثَبَتَتْ فَلَا؛ لِأَنَّ وِلَا يَتْهُ نَظَرِيَّةٌ وَلَا نَظَرَ فِي إِنْقَاءِ وِلَا يَتِهِ حِينَئِذٍ (وَلَا يَبْطُلُ بِعَوْدِهِ) يَعْنِي بَعْدَ مَا ثَبَتَتْ الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ إِذَا زَوَّجَهَا، ثُمُّ حَضَرَ الْأَقْرَبُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَحَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عُقِدَ بِولَايَةٍ تَامَّةٍ، وَقَدْ حَصَلَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ بَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْخَلَفِ
 وقد حَصَلَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ بَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْخَلَفِ

(أَقَرَّ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ أَوْ وَكِيلُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مَوْلَى الْعَبْدِ بِالنِّكَاحِ لَمْ يُصدَقْ) وَاحِدٌ مِنْهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِكَوْنِهِ إِقْرَارًا عَلَى الْغَيْرِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى النِّكَاحِ أَوْ يُدْرِكَ الصَّغِيرَةُ أَوْ الصَّغِيرَةُ وَيُصدِيقُ الْمُوَكِّلَ أَوْ الْعَبْدَ، وَعِنْدَهُما يُصَدَّقُ بِلَا شُهُودٍ وَالتَّصْدِيقُ الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ وَأَقَرَّ الْأَبُ بِهِ بَيْنَ يَدَيْ صُورَتُهُ أَنْ يَدَعِي عِنْدَ الْقَاضِي رَجُلُّ عَلَى أَبِي الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ وَأَقَرَّ الْأَبُ بِهِ بَيْنَ يَدَي طُورَتُهُ أَنْ يَدَعِي عِنْدَ الْقَاضِي رَجُلُّ عَلَى أَبِي الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ وَأَقَرَّ الْأَبُ بِهِ بَيْنَ يَدَي الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ لَا يَقْضِي بِالنِّكَاحِ مَا لَمْ يَأْتِ الزَّوْجُ بِبَيِّنَةٍ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيُنصِّبُ الْقَاضِي فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي بِالنِّكَاحِ مَا لَمْ يَأْتِ الزَّوْجُ بِبَيِّنَةٍ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيُنصِّبُ إِلْسَانًا عَنْ الصَّغِيرَةُ فَتُصدِقُ الرَّجُلُ الْمُولَى إِذَا أَقَرَّ بِنِكَاحِ وَلِلْأَبُ فَعْرَاعُ فَيُقُومُ عَلَيْهِ الْبَيْنَةَ أَوْ تُدْرِكُ الصَّغِيرَةُ فَتُصدِقُ الرَّجُلُ الْمُعْلَى إِلَا لَكَاحِهَا بِلاَ تَصْدِيقِ وَبَيْنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُقِرُّ عَلَى نَفْسِهِ وَاللَّابُ مَعْدُا عَلَى أَنَّ الْمُولَى إِذَا أَقَرَ بِنِكَاحِ الْمَاتِ وَعُلُولُ الْمُهُ وَالْمَالِكُ نَفْسَهُ فَقَطْ الْمَالِكُ نَفْسَهُ فَقَطْ

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢٨٦/١

لَمَّا فَرَغَ مِنْ الْوَلِيّ شَرَعَ فِي الْكُفْءِ فَقَالَ (الْكَفَاءَةُ) هِيَ لُغَةً كُوْنُ الشَّيْءِ نَظِيرُ آخَرَ وَهِيَ (تُعْتَبُرُ) فِي النِّكَاحِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (نَسَبًا) فِي الْعُرَبِ فَإِنَّ الْعَجَمَ ضَيَّعُوا أَنْسَابَهُمْ (فَقُرَيْشُ أَكْفَاءٌ) أَيْ بَعْضُهُمْ كُفُوَّ لِبَعْضٍ (وَالْعَرَبُ) يَعْنِي مَا سِوَى الْعَجَمَ ضَيَّعُوا أَنْسَابَهُمْ (فَقُرَيْشُ أَكْفَاءٌ) أَيْ بَعْضُهُمْ كُفُوَّ لِبَعْضٍ (وَالْعَرَبُ) يَعْنِي مَا سِوَى قُرَيْشٍ (أَكْفَاءٌ) قَبِيلَةٌ لِقَبِيلَةٍ وَلَيْسُوا كُفُوًا لِقُرَيْشٍ (وَالْمَوالِي) يَعْنِي الْعَجَمَ شُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَثَّمُ مُولَى قَالَ اللّهُ تَعَلَى ﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا نَصَرُوا الْعَرَبَ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الْحُرْبِ وَالنَّاصِرُ يُسَمَّى مَوْلَى قَالَ اللّهُ تَعَالَى ﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى فَالَ اللّهُ تَعَالَى ﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى فَلَ اللّهُ تَعَالَى ﴿ وَالْمَوالِي لَا يُعْتَبَرُ نَسَبُهُمْ وَلَيْسُوا بِكُفْءٍ لِلْعَرَبِ. مَوْلَى فَلَ اللّهُ تَعَالَى ﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى فَلَ اللّهُ تَعَالَى ﴿ وَالْمَوالِي فَي قَالَ اللّهُ تَعَالَى ﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى فَلَ اللّهُ تَعَالَى اللّهُ تَعَالَى ﴿ وَلَيْسُوا بِكُفْءٍ لِلْعَرَبِ. وَلَا عَلَى الْمِعْرَبِ عَلَى الْمُسْلِمُ بِنَفْسِهِ لَيْسَ بِكُفْءٍ لِلْا سُلَامًا فَمُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ لَيْسَ بِكُفْءٍ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ كُفُولُ لِمَنْ لَهُ آبَاءٌ فِيهِ ؟ لِأَنْ وَيْفِ كُالْآبَاءٍ) يَعْنِي مَنْ كَانَ لَهُ أَبُوانِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُو كُفُولًا لِمَنْ لَهُ آبَاءٌ فِيهِ ؟ لِأَنْ بَيْهُ وَلَيْسُوا بِلُو اللّهُ وَيْنَ لَلْهُ آبَاءٌ فِيهِ ؟ لِأَنْ بَوْ مُعْرَفًى يَقَعُ بِالْأَبْوَلِ فَلَا تُعْتَبَرُ الزَّائِدُ.

(وَ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا (حُرِيَّةٌ فَعَبْدٌ أَوْ مُعْتَقُ لَيْسَ كُفُؤًا لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وَلَا مُعْتَقُ أَبُوهُ كُفُؤًا لِذَاتِ أَبُويْنِ حُرَيْنِ، وَ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا (دِيَانَةً، فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفُؤًا لِصَالِحةٍ أَوْ بِنْتِ صَالِح، وَ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا (مَالًا) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ (فَالْعَاجِزُ عَنْ) الْمَهْرِ (الْمُعَجَّلِ وَالنَّفَقَةِ لَيْسَ كُفُؤًا لِفَقِيرَةٍ) ، أَمَّا الْمَهْرُ فَلِأَنَّهُ عِوَضُ بُضْعِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَهْرِ قَدْرُ

\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ: أَقَرَّ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ صَغِيرةٍ. . . إِخَّ كَذَا فِي الْكَافِي.

(فَوْلُهُ: وَعِنْدَهُمَا يُصَدَّقُ بِلَا شُهُودٍ وَتَصْدِيقٍ) قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ قَالَ فِي الْمُصَفَّى عَنْ أُسْتَاذِهِ يَعْنِي الشَّيْحَ جَمِيدَ الدِّينِ أَنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْوَلِيُّ فِي صِغَرِهِمَا فَإِنَّ إِقْرَارَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى يَعْنِي الشَّيْحَ جَمِيدَ الدِّينِ أَنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْوَلِيُّ فِي صِغَرِهِمَا فَإِذَا بَلَغَا وَصَدَّقَاهُ يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ وَإِلَّا يَبْطُلُ وَعِنْدَهُمَا يَنْفُذُ فِي الْخَالِ، وَقَالَ إِنَّهُ أَشَارَ النِّكَاحَ النَّهُ الْمَبْسُوطِ وَغَيْرِهِ قَالَ هُو الصَّحِيحُ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ وَأَنْكَرَ النِّكَاحَ إِلَيْ الْمُبْسُوطِ وَغَيْرِهِ قَالَ هُو الصَّحِيحُ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ وَأَنْكَرَ النِّكَاحَ اللَّهُ فَي الْمُبْسُوطِ وَغَيْرِهِ قَالَ هُو الصَّحِيحُ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ وَأَنْكَرَ النِّكَاحَ فَي صِغَرِهِ صَحَّ إِقْرَارُهُ اهِ. ثُمُّ قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوْكِيُّ، أَمَّا لَوْ أَقَرَّ بِالنِّكَاحِ فِي صِغَرِهِ صَحَّ إِقْرَارُهُ اهِ. ثُمُّ قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوْجَهَ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا بَلَغَا فَأَنْكَرَا النِّكَاحَ، أَمَّا إِذَا أَقَرَّ عَلَيْهِمَا فِي صِغِرِهِمَا يَصِحُ اتِّفَاقًا اهـ.

[الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ]

(قَوْلُهُ: هِيَ لُغَةً كَوْنُ الشَّيْءِ نَظِيرَ آحَرَ) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرَهُ عَقِيبَ قَوْلِهِ فِي الْكُفْءِ وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيفَهُ شَرْعًا لِوُضُوح أَنَّهُ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ مَا ذُكِرَ مِنْ شُرُوطِ الْكَفَاءَةِ.

(قَوْلُهُ: بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ كَمَا قَالَهُ فِي الْكَافِي؛ إذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي النِّسَاءِ لِلرِّجَالِ وَلَفْظَةُ بَيْنَ لَا تُفِيدُ هَذَا.

(قَوْلُهُ: لِلْزُومِ النِّكَاحِ) أَيْ يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْكَفَاءَةِ فِي ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ لِلْزُومِهِ وَلَا يَضُرُّ زَوَاهُمَا بَعْدَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الظَّهِيرِيَّةِ وَقَدَّمْنَا الْقَوْلَ بِاشْتِرَاطِهَا لِلصِّحَّةِ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ) كَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَذْكُرَ خِلَافَ الْكَرْخِيِّ مِنْ مَشَايِخِنَا أَيْضًا لِمُوَافَقَتِهِ لِمَالِكٍ كَمَا فِي الْفَتْح.

(فَوْلُهُ: فَقُرَيْشٌ أَكْفَاءٌ) الْقُرَشِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ وَالْهَاشِمِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَالْعَرَبُ مَنْ جَمَعَهُمْ أَبُ فَوْقَ النَّضْرِ وَالْمَوَالِي سِوَاهُمْ، كَذَا فِي الْكَافِي أَيْ سِوَى الْعَرَب، وَإِنْ لَمْ يَمَسَّهُمْ رِقٌ كَمَا فِي الْفَتْح.

(قَوْلُهُ: وَالْعَرَبُ أَكْفَاءٌ) أَطْلَقَهُ كَالْكَنْزِ وَأَحْرَجَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي مِنْ عُمُومِهِ بَنِي بَاهِلَةَ فَقَالَ: وَبَنُو بَاهِلَةَ لَيْسُوا بِأَكْفَاءٍ لِعَامَّةِ الْعَرَبِ؛ لِأَهَّمْ مَعْرُوفُونَ بِالْخَسَاسَةِ اه. قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْلُو وَبَنُو بَاهِلَةَ لَيْسُوا بِأَكْفَاءٍ لِعَامَّةِ الْعَرَبِ؛ لِأَهَّمْ مَعْرُوفُونَ بِالْخَسَاسَةِ اه. قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْلُو مِنْ نَظْرٍ أَيْ اسْتِثْنَاءُ بَنِي بَاهِلَةَ فَإِنَّ النَّصَّ لَمْ يُفْصِلُ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ أَعْلَمَ لِقَبَائِلِ الْعَرَبِ وَأَحْلَقِهِمْ، وَقَدْ أَطْلَقَ، وَلَيْسَ كُلُّ بَاهِلِيِّ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهِمْ الْأَجْوَادُ كَانَ أَعْلَمَ لِقَبَائِلِ الْعَرَبِ وَأَحْلَقِهِمْ، وَقَدْ أَطْلَقَ، وَلَيْسَ كُلُّ بَاهِلِيٍّ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهِمْ الْأَجُوادُ وَكُونُ فَصِيلَةٍ مِنْهُمْ أَوْ بَطْنٍ صَعَالِيكَ فَعَلُوا ذَلِكَ لَا يَسْرِي فِي حَقِّ الْكُلِّ اه. وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ فَالْحَقُ الْإِطْلَاقُ.

(قَوْلُهُ: وَالْأَبَوَانِ فِيهِ كَالْآبَاءِ) لَوْ تَنَى ضَمِيرَ فِيهِ وَأَخَّرَهُ عَنْ اعْتِبَارِ الْحُرِّيَّةِ لَكَانَ حَيْرًا لِيُفِيدَ ذَلِكَ فِي الْخُرِيَّةِ أَيْضًا كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْكَنْزِ وَأَبَوَانِ فِيهِمَا كَالْآبَاءِ.

(قَوْلُهُ: فَالْعَاجِزُ عَنْ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ لَيْسَ كُفُؤًا لِفَقِيرَةٍ) غَيْرُ مُعْتَبَرِ الْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ أَعُولُهُ: فَالْعَاجِزُ عَنْ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ لَيْسَ كُفُؤًا لِفَقِيرَةٍ) غَيْرُ مُعْتَبَرِ الْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ أَحُدِهِمَا لَا يَكُونُ كُفُؤًا كَمَا فِي." (١)

٢١٠. "لَا تُشْتَهَى وَالْمَيِّنَةُ وَالْبَهَائِمُ فَإِنَّ وَطْأَهَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (حَالٍ عَنْ مِلْكٍ) أَعَمُّ مِنْ مِلْكِ النِّكَاحِ وَمِلْكِ الْيَمِينِ (وَشُبْهَتِهِ) وَيَدْخُلُ فِيهِ شُبْهَةُ الِاشْتِبَاهِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا (عَنْ طَوْع) مِلْكِ النِّكَاحِ وَمِلْكِ الْيَمِينِ (وَشُبْهَتِهِ) وَيَدْخُلُ فِيهِ شُبْهَةُ الْإشْتِبَاهِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا (عَنْ طَوْع)

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٣٣٩/١

حَرَجَ بِهِ زِنَا الْمُكْرَهِ فَإِنَّ الْإِكْرَاهَ يُسْقِطُ الْحَدَّ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي كِتَابِ الْإِكْرَاهِ هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُل وَأَمَّا زِنَا الْمَرْأَةِ فَعِبَارَةُ عَنْ تَمْكِينِهَا لِمِثْلِ هَذَا الْفِعْلِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ (وَيَثْبُتُ) أَيْ الزِّنَا (بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ) مِنْ الرِّجَالِ (في مَجْلِس) وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ شَهِدُوا مُتَفَرِّقِينَ لَمْ تُقْبَلْ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ (بِالزِّنَا) مُتَعَلِّقُ بِالشَّهَادَةِ أَيْ بِشَهَادَةٍ مُلْتَبِسَةٍ بِلَفْظِ الزِّنَا لِأَنَّهُ الدَّالُّ عَلَى الْفِعْلِ الْحَرَامِ أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ (لَا) مُجَرَّدُ لَفْظِ (الْوَطْءِ وَالْجِمَاعِ) فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ فَائِدَتَهُ (فَيَسْأَهُمُ الْإِمَامُ عَنْهُ مَا هُوَ) أَيْ عَنْ مَاهِيَّتِهِ فَإِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَنْ كُلِّ وَطْءٍ حَرَامٍ وَأَيْضًا أَطْلَقَهُ الشَّارِغُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْفِعْلِ نَحْوُ «الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ» (وَكَيْفَ هُوَ) فَإِنَّ الْوَطْءَ قَدْ يَقَعُ بِلَا الْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ (وَأَيْنَ زَنَى) فَإِنَّ الرِّنَا فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (وَمَتَّى زَنَى) فَإِنَّ الْمُتَقَّادِمَ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (وَمَتَّى زَنَى) فَإِنَّ الْمُتَقَّادِمَ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (وَمَتَّى زَنَى) فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي وَطْئِهَا شُبْهَةٌ (فَإِنْ بَيَّنُوهُ وَقَالُوا رَأَيْنَاهُ وَطِئَهَا فِي فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحُلَةِ) بِضَمَّتَيْنِ وِعَاءُ الْكُحْلِ (وَعُدِّلُوا سِرًّا وَعَلَنًا) وَلَمْ يُكْتَفَ بِظَاهِرِ عَدَالَتِهِمْ احْتِيَالًا لِلدَّرْءِ (حَكَمَ) أَيْ الْإِمَامُ (بِهِ) أَيْ بِثُبُوتِ الزِّنَا وَبِإِقْرَارِ الْعَاقِلِ الْبَالِغ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِشَهَادَةِ اشْتِرَاطِ الْعَقْلِ وَالْبُلُوعِ إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِقَوْلِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيّ خُصُوصًا فِي وُجُوبِ الْحَدِّ لَا الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الذِّمِّيَّ يُحَدُّ بِإِقْرَارِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ وَلَا الْحُرِّيَّةِ لِأَنَّ إِقْرَارَ الْعَبْدِ بِالزِّنَا يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَيْهِ مَأْذُونًا كَانَ أَوْ مَحْجُورًا خِلَافًا لِرُفَرَ (أَرْبَعًا) أَيْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عِنْدَنا وَعِنْدَ الشَّافِعِيّ يُحَدُّ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً كَمَا فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ (فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسَ) مِنْ مَجَالِسِ الْمُقِرِّ لَا الْحَاكِمِ لِقِصَّةِ مَاعِزٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخَّرَ الْإِقَامَةَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ أَقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسَ فَلَوْ ظَهَرَ دُوهَا لَمَا أَحَّرَهَا لِثُبُوتِ الْوُجُوبِ (رَدَّهُ كُلَّ مَرَّة إلَّا) مَرَّة (رَابِعَةً) فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ مَرَّةً رَابِعَةً قَبِلَهُ الْإِمَامُ (ثُمَّ سَأَلَهُ كَمَا مَرَّ) قِيلَ إِلَّا فِي السُّؤَالِ عَنْ مَتَى لِأَنَّهُ لِلاحْتِرَازِ عَنْ التَّقَادُمِ وَهُوَ يَمْنُعُ الشَّهَادَةَ لَا الْإِقْرَارَ وَقِيلَ يُسْأَلُ عَنْهُ أَيْضًا لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ في الصِّبَا (فَإِنْ بَيَّنَهُ ثُدِبَ تَلْقينُهُ رُجُوعَهُ بِلَعَلَّكَ لَمَسْت أَوْ قَبَّلْت أَوْ وَطِئْت بِشُبْهَةٍ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ حَدِّهِ أَوْ فِي وَسَطِهِ خُلِّيَ وَإِلَّا خُدَّ وَهُوَ) أَيْ حَدُّ الزِّنَا نَوْعَانِ

قَالَ الْكَمَالُ وَبَقِيَ شَرْطٌ آخَرُ وَهُو أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الزِّنَا حَرَامٌ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَنَقَلَ إِجْمَاعَ الْفُقَهَاءِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِحُرْمَتِهِ ثُمُّ قَالَ الْكَمَالُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةَ أَخِيهِ أَوْ عَمِّهِ وَيَنْفِي عَلَى اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِحُرْمَتِهِ ثُمُّ قَالَ الْكَمَالُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِنْ وَطِئ جَارِيَةَ أَخِيهِ أَوْ عَمِّهِ وَيَنْفِي هَذَا يَعْنِي الْإِشْتِرَاطَ مَسْأَلَةُ الْحُرْبِيِّ إِذَا دَحَلَ بِأَمَانٍ دَارَ الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ فَزَىٰ وَقَالَ ظَنَنْت أَنَّهَا هَذَا يَعْنِي الإَشْتِرَاطَ مَسْأَلَةُ الْحُرْبِيِّ إِذَا دَحَلَ بِأَمَانٍ دَارَ الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ فَزَىٰ وَقَالَ ظَنَنْت أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ حَلَلْ لِي لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَيُحَدُّ وَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ أَوَّلَ يَوْمِ دَحُلَ الدَّارَ لِأَنَّ الرِّنَا حَرَامٌ فِي جَمِيعِ كَلَالً لِي لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَيُحَدُّ وَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ أَوَّلَ يَوْمِ دَحُلَ الدَّارَ لِأَنَّ الرِّنَا حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ وَالْمِلَلِ لَا تَخْتَلِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَكَيْفَ يُقَالُ إِذَا ادَّعَى مُسْلِمٌ أَصْلِيُّ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ عُرْمَةَ الزّنَا لَا يُحَدُّ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ الْحُلِدِ اهد.

(قَوْلُهُ الْمُكْحُلَةُ بِضَمَّتَيْنِ) يَعْنِي ضَمَّ الْمِيمِ وَالْحَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَعُدِلُوا سِرًّا) هُوَ أَنْ يَبْغِنَ وَرَقَةً فِيهَا أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ مَحَلَّتِهِمْ عَلَى وَجْهٍ يَتَمَيَّزُ كُلُّ مِنْهُمْ لِمَنْ يَعْرِفُهُ فَيَكْتُبُ ثَحْتَ الْبِيَا وَرَقَةً فِيهَا أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ مَحَلِّتِهِمْ عَلَى وَجْهٍ يَتَمَيَّزُ كُلُّ مِنْهُمْ لِمَنْ يَعْرِفُهُ فَيَكْتُبُ ثَحْتَ النِّنَا السَّهَادَةِ (قَوْلُهُ حُكِمَ بِهِ أَيْ بِثُبُوتِ الزِّنَا) وَالْمُرَادُ الْحُكْمُ بِمُوجَبِ الزِّنَا وَالشَّاهِدِ فَيَقُولُ هَذَا هُوَ الَّذِي عَدَّلْتِه كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَعَلَنًا) هُوَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمُعَدِّلِ وَالشَّاهِدِ فَيَقُولُ هَذَا هُوَ الَّذِي عَدَّلْتِه كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِحْصَانَ (قَوْلُهُ وَقِيلَ سَأَلَ عَنْهُ أَيْضًا) هُوَ الْأَصَحُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِحْصَانَ وَقِيلَ سَأَلَ عَنْهُ أَيْضًا) هُو الْأَصَحُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِحْصَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا) أَيْ الْمَرْأَةِ الْمَعْلُومَةِ. " (١)

٢١٢. "عَقَارٍ) إِنَّمَا قَالَ قَصْدًا؛ لِأَنَّمَا تَثْبُتُ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ بِتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ كَالشَّجَرِ وَالثَّمَرِ (وَمَا فِي جُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ (مُلِكَ بِمَالٍ) صِفَةُ عَقَارٍ أَيْ بِعِوَضٍ مَالِيٍّ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي خُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ (مُلِكَ بِمَالٍ) صِفَةُ عَقَارٍ أَيْ بِعِوَضٍ مَالِيٍّ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعِوضٍ بَلْ هِبَةٍ لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْعِوَضُ غَيْرَ مَالِيٍّ حَتَّى لَوْ خُولِعَ عَلَى دَارٍ بِعِوصٍ بَلْ هِبَةٍ لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْعِوَضُ غَيْرَ مَالِيٍّ حَتَّى لَوْ خُولِعَ عَلَى دَارٍ

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢٢/٢

لَمْ تَقْبُتْ (وَإِنْ لَمْ يُقْسَمْ) أَيْ الْعَقَارُ وَمَا فِي حُكْمِهِ ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الشَّفْعَةَ لَا تَقْبُتُ فِيهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّمَا عِنْدَهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْقِسْمَةِ وَعِنْدَنَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجُوَارِ (كَحَمَّامٍ وَرَحًى وَبِعْرٍ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّمَا كِنْتُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِذَا قُسِمَ (وَهَرٍ وَطَرِيقٍ) مَمْلُوكَيْنِ (لَا بِنَاءٍ وَكَوْلٍ) ، فَإِهَّمَا لَيْسَا بِعَقَارٍ وَلَا فِي حُكْمِهِ (بَيْعًا قَصْدًا) وَقَدْ عَرَفْت أَهِّمَا إِذَا بِيعَا تَبَعًا لِلْعَقَارِ تَقْبُتُ فِيهِمَا لَيْسَا بِعَقَارٍ وَلَا فِي حُكْمِهِ (بَيْعًا قَصْدًا) وَقَدْ عَرَفْت أَهُنَّمَا إِذَا بِيعَا تَبَعًا لِلْعَقَارِ تَقْبُتُ فِيهِمَا الشَّفْعَةُ (وَعَرَضٍ وَفُلْكٍ) خِلَاقًا لِمَالِكٍ (وَإِرْثِ) أَيْ مَوْرُوثٍ، فَإِنَّ الدَّارَ إِذَا مُلِكَتْ بِإِرْثِ لَا الشَّفْعَةُ (وَعَرَضٍ وَفُلْكٍ) خِلَاقًا لِمَالِكٍ (وَإِرْثٍ) أَيْ مَوْرُوثٍ، فَإِنَّ الدَّارَ إِذَا مُلِكَتْ بِإِرْثٍ لَا تَقْبُتُ فِيهَا الشُّفْعَةُ (وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ إِلَّا بِشَرْطِ عِوضٍ بِلَا شُيُوعٍ فِيهِمَا) أَيْ الْمَوْهُوبِ وَعِوضِهِ، وَعَوضِهِ، وَعَوضِهِ، وَعَوضِهِ مَشْرُوطٍ؛ لِأَنَّا بَيْعًا الشَّيْوِعِ فِي الْمَوْهُوبِ وَعِوضِهِ، لِأَنَّا الْمُنْ عَوْرَ مُو عَدَمُ الشُّيُوعِ فِي الْمَوْهُوبِ وَعِوضِهِ؛ لِأَنَّا هِبَةُ ابْتِدَاءً، وَإِنْ لَمْ الْتُعَوضُ مَشْرُوطًا فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا –

(وَ) لَا فِي (دَارٍ قُسِمَتْ) بَيْنَ الشُّرَكَاءِ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ فِيهَا مَعْنَى الْإِفْرَازِ لِهَذَا يَجْرِي فِيهَا الجُبْرُ وَالشُّفْعَةُ وَلَمْ تُشْرَعْ إِلَّا فِي الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ –

(أَوْ جُعِلَتْ أُجْرَةً أَوْ بَدَلَ خُلْعٍ أَوْ) بَدَلَ (عِتْقٍ أَوْ) بَدَلَ (صُلْحٍ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مَهْ أَوْ إِنْ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا مَالُ) بِأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ هِيَ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُفْعَة فِي قُوبِلَ بِبَعْضِهَا مَالُ) بِأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ هِيَ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُفْعَة فِي شَوْبِلَ بِبَعْضِهَا مَالُ) بِأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ هِيَ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُفْعَة فِي شَوْبِلَ بِمَالِ مُطْلَقٍ بُعْمَاوضَةِ مَالٍ بُمُعَاوضَةِ مَالٍ بَعَالٍ مُطْلَقٍ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا –

(أَوْ بِيعَتْ) عَطْفٌ عَلَى جُعِلَتْ أَيْ لَا شُفْعَة فِي دَارٍ بِيعَتْ (بِخِيَارٍ لِلْبَائِعِ وَلَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ) ؛ لِأَنَّهُ يَمْنُعُ زَوَالَ الْمِلْكِ عَنْ الْبَائِعِ، فَإِنْ أَسْقَطَ وَجَبَتْ لِزَوَالِ الْمَانِعِ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ الطَّلَبُ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَصِيرُ سَبَبًا لِزَوَالِ الْمِلْكِ عِنْدَ ذَلِكَ يُشْتَرَطُ الطَّلَبُ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَصِيرُ سَبَبًا لِزَوَالِ الْمِلْكِ عِنْدَ ذَلِكَ يُعْنِي إِذَا اشْتَرَى دَارًا شِرَاءً فَاسِدًا فَلَا شَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِسَبِيلٍ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأُمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِسَبِيلٍ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأُمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِسَبِيلٍ مِنْ فَسْخِهِ (وَلَمْ يَسْفُطْ فَسْحُهُ) ، فَإِثْمًا إِذَا بِيعَتْ بَيْعًا فَاسِدًا وَسَقَطَ حَقُ الْفَسْخِ بِأَنْ بَنَى الْمُشْتَرِي فِيهَا تَثْبُتُ الشَّفْعَةُ - (أَوْ رَدَّ) أَيْ الْمَبِيعَ (بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ أَوْ شَرْطٍ أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ) مُتَعَلِقٌ بِرَدَّ (بَعْدَمَا سُلِّمَتْ)

\_\_\_\_\_\_ وَقَوْلُهُ: وَمَا فِي حُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ) أَقُولُ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْعُلُوُ طَرِيقُهُ طَرِيقَ السُّفْلِ يَسْتَحِقُ الشُّفْلِ السُّفْلِ الشُّفْعَةَ بِالطَّرِيقِ عَلَى أَنَّهُ حَلِيطٌ فِي الْحُقُوقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَنْ بَانَ طَرِيقُهُ غَيْرَ طَرِيقِ السُّفْلِ يَسْتَحِقُهَا بِالْمُجَاوَرَةِ (قَوْلُهُ: لَكِنْ يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ. . . إِخَى أَقُولُ وَيَجِبُ الطَّلَبُ وَقْتَهُ يَسْتَحِقُهَا بِالْمُجَاوَرَةِ (قَوْلُهُ: لَكِنْ يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ. . . إِخَى) أَقُولُ وَيَجِبُ الطَّلَبُ وَقْتَهُ

(قَوْلُهُ أَوْ بِيعَتْ بِخِيَارٍ) هَذَا الْخِلَافُ مَا لَوْ شُرِيَتْ بِخِيَارٍ، فَإِنَّا بَجِبُ اتِّفَاقًا ثُمَّ إِذَا أَحَدُهَا الشَّفِيعُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لَزِمَ الْبَيْعُ لِعَجْزِ الْمُشْتَرِي عَنْ الرَّدِ وَلَا خِيَارَ لِلشَّفِيعِ (قَوْلُهُ: بِأَنْ بَنَى الشَّفِيعُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لَزِمَ الْبَيْعُ لِعَجْزِ الْمُشْتَرِي عَنْ الرَّدِ وَلَا خِيَارَ لِلشَّفِيعِ (قَوْلُهُ: بِأَنْ بَنَى فِيهَا) فِي هَذَا الْحُصْرِ نَظَرُ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ وُجُوكِهَا انْقِطَاعُ حَقِّ الْبَائِعِ وَلَا يَخْتَصُّ بِالْبِنَاءِ بَلْ يَكُونُ بِيعَمَّ كَالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنْ إِخْرَاجِهَا عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي كَمَا عُرِفَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنْ بَاعَهَا أَحْدَهَا الشَّفِيعُ بِأَيِّ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنْ بَاعَهَا أَحْدَهَا بِالثَّانِي أَحْدَهَا بِالثَّينِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَإِنْ بِالْأَوْلِ فَبِالْقِيمَةِ، وَالْمَهْرِ نُقِضَ تَصَرُّفُهُ وَأُخِذَتْ بِالْقِيمَةِ بِالْقِيمَةِ وَالْمَهْرِ نُقِضَ تَصَرُّفُهُ وَأُخِذَتْ بِالْقِيمَةِ

(قَوْلُهُ: أَوْ رَدَّ كِِيَارِ رُؤْيَةِ أَوْ شُرُطٍ) عَطَفَ عَلَى أَوْ بِيعَتْ بَيْعًا فَاسِدًا. . . إِخَّ سَوَاءٌ رَدَّ قَبْلِ الْقَبْضِ أَوْ بِعُدَهُ وَسَوَاءٌ كَانَ الرَّدُّ بِقَضَاءٍ أَوْ بِدُونِهِ لَمْ يَكُنْ لِلشَّفِيعِ الشُّفْعَةُ؛ لِأَنَّ الرَّدُّ بِجِيَارِ المُؤْيَةِ وَالشَّرْطِ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَرُدُّ مِنْ غَيْرٍ رِضَى الْبَائِعِ بَلْ هُو فَسْخٌ مُحْضٌ الرُّوْيَةِ وَالشَّرْطِ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ أَلاَ سَرِى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَيعُودُ إلَيْهِ قَدِيمُ مِلْكِهِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ مَعْنَى الْبَيْعِ فَلَا يَوْ الرَّدِ فِي الرَّدِ بِالْعَيْبِ لِإِسْقَاطِ الْأَحْدِ بِالشَّفْعَةُ (قَوْلُهُ: أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ) قَيَّدَ بِالْقَضَاءِ فِي الرَّدِ بِلِعْنَا اللَّهُ عَنْبَرَاتِ كَشُرُوحِ الشَّهُ عَذَا فَي الرَّدِ بِهِ فِي مَثْنِهِ وَكَانَ يُمْكُنُ تَصْحِيحُهُ الْهُدَايَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِهِ: بِقَضَاءٍ مُتَعَلِقٌ بِرَدِّ الْمَصْدَرِ بِهِ فِي مَثْنِهِ وَكَانَ يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ الْهُدَايَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِهِ: بِقَضَاءٍ مُتَعَلِقٌ بِرَدِّ الْمُصْدَرِ بِهِ فِي مَثْنِهِ وَكَانَ يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ الْهُدَايَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِهِ أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ لَكِنْ يَأْبَاهُ تَصْرِيحُهُ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ يَعْنِي إِلللَّهُ عَنْ إِللَّهُ عَنِي اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ فَعْ بَعْدَهُ بِاللَّهُ عَلَى أَنَّ الْقُضَاءِ فِي الرَّدِ بِعَيْبٍ لَيْسَ شَوْطًا لِإِبْطَالِ الْأَحْذِ بِالشَّفْعَةِ فِي رَدِّ بِلَا قَضَاءٍ فِي الصُّورِ الثَّلَافِ حَطَا إِلْهُ فِي الْمُولِ كَمَا اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عِنْ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْقُضَاءَ فِي الرَّو بِعَيْبٍ لَيْسَ شَرْطً لِمَا الللَّهُ عِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْقُضَاءَ فِي الرَّو بِعَيْبٍ لَيْسَ شَرْطً لِمَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْفَضَاءَ فِي الرَّهُ عِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ

الشُّفْعَةُ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا سَلَّمَ الشَّفِيعُ الشُّفْعَة ثُمَّ إِنَّ الْمُشْتَرِيَ رَدَّ الدَّارَ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَ الشُّفْعَةُ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا سَلَّمَ الشَّفْعَةِ مَنْ كُلِّ وَجْهٍ نَحْوُ الرَّدِّ بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ وَبِخِيَارِ الشَّرْطِ وَبِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ الرَّدُّ بِعَيْرِ السَّفْعةِ، فَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِقَضَاءٍ أَوْ بِغَيْرِ قَضَاءٍ وَبَعْدَ الْقَبْضِ بِقَضَاءٍ لَا يَتَجَدَّدُ وَلِلشَّفِيعِ حَقُّ الشُّفْعَةِ، فَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِقَضَاءٍ وَالرَّدُ بِعُكُم بِسَبَبٍ هُو بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ الثَّالِثِ نَحُو الرَّدِّ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْقَبْضِ بِعَيْرِ قَضَاءٍ وَالرَّدُ بِحُكْمِ السَّفْفِيعِ الشُّفْعَةُ اه.

(فَوْلُهُ: بَعْدَمَا سُلِّمَتْ. . . إِخَّ) لَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ الشَّفِيعُ وَلَهُ الْأَخْذُ مَعَ كُلِّ فَسْخِ وَبِدُونِ فَسْخٍ لَكِنْ فِي الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ عِنْدَ إِسْقَاطِهِ الْخِيَارَ كَمَا تَقَدَّمَ كَذَا فِي الدَّخِيرَةِ." (١) وَبِمُفْقَةٍ وَبِدُونِ فَسْخٍ لَكِنْ فِيهِ وَمُوجِبُهُ الْجَبْسُ بِالدَّيْنِ وَهُو لَا يَتَجَزَّأُ فَصَارَ مَحْبُوسًا بِكُلِّ مِنْهُمَا وَبِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا شُيُوعَ فِيهِ وَمُوجِبُهُ الْجُبْسُ بِالدَّيْنِ وَهُو لَا يَتَجَزَّأُ فَصَارَ مَحْبُوسًا بِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا تَنَافِي فِيهِ كَمَا إِذَا قَتَلَ وَاحِدَ جَمَاعَةً فَحَضَرَ أَحَدُ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِينَ، وَاسْتَوْفَى يَكُونُ مُسْتَوْفِيًا لِنَفْسِهِ وَلِلْبَاقِينَ جِلَافِ الْهَيْتُ مِنْ رَجُلَيْنِ حَيْثُ لَا جُورُ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةً؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْها إِيكَانِ الْمَقْصُودَ مِنْهَا إِيكَافِي الْمَقْصُودَ وَفِي مَاكُولِي عَنْ رَجُلَيْنِ حَيْثُ لَا جُورُ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةً؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْها إِيكَافِي الْمَقْصُودَ (وَفِي مَاكُولِي عَنْ رَجُكَيْنِ حَيْثُ لَا لَكُلُ مِنْهُمَا كُولُو عَنْدَ أَي عَلَيْهُ وَلَى الْمَقْصُودَ (وَفِي مَاكُولُ فِي نَوْبَتِهِ كَالْعَدْلِ فِي حَقِ الْاحْرِ، وَلَوْ هَلَكَ صَمِنَ كُلُ وَهُمَا عَلَى عَنْ الْمَقْصُودَ (وَفِي مَاكُولُ فِي نَوْبَتِهِ كَالْعَدْلِ فِي حَقِ الْاحْرِ، وَلَوْ هَلَكَ صَمِنَ كُلُ وَهُمَا عَلَى الْمَقْوفِيًا حِصَيّقُهُ الْمَالِ فَصَى دَيْنَ أَحَدِهِمَا فَكُلُّهُ وَهُنْ لِلْآخِرِ) ؟ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعَيْنِ وَهُنَ فِي يَدِكُلِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلاَ قَوْرِيقٍ.

(رَهَنَا مِنْ رَجُلٍ رَهْنَا بِدَيْنِ عَلَيْهِمَا صَحَّ الرَّهْنُ بِكُلِّهِ) أَيْ كُلِّ الدَّيْنِ (يُمْسِكُهُ) أَيْ الْمُرْهِّنِ (إِلَى قَبْضِ الْكُلِّ بِلَا شُيُوعٍ (بَطَلَ حُجَّةُ (إِلَى قَبْضِ الْكُلِّ بِلَا شُيُوعٍ (بَطَلَ حُجَّةُ كُلِّ مِنْ شَخْصَيْنِ أَنَّهُ رَهَنَهُ عَبْدَهُ وَقَبَضَهُ) ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَا تَعَلُّقَ لَمَا بَمَا سَبَقَ يَعْنِي كُلٍّ مِنْ شَخْصَيْنِ أَنَّهُ رَهَنَهُ عَبْدَهُ وَقَبَضَهُ) ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَا تَعَلُّقَ لَمَا بَمَا سَبَقَ يَعْنِي الْذَا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ وَهَبَهُ عَبْدَهُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَقَبَضَهُ فَهُو بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَلَا وَجُهَ لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْكُلِّ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَلَا وَجُهَ لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْكُلِّ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوَلَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا لِلْقَضَاءِ بِكُلِّهِ لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ الْأَوْلِ وَهُ لَلْقُضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالنَّصْفِ لِلْزُومِ الشَّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَايُو (وَلَوْ مَاتَ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ الْأَوْلُويَةِ وَلَا لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالنِصْفِ لِلْزُومِ الشَّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَايُو (وَلَوْ مَاتَ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ الْأَوْلُويَةِ وَلَا لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالنِصْفِ لِلْزُومِ الشَّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَايُو (وَلَوْ مَاتَ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ الْأَوْلُومَ قَلَا لِلْقَضَاءِ لِكُلِ مِنْهُمَا بِالنِصْفُ لِلْزُومِ الشَّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَايُو (وَلَوْ مَاتَ

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢١٣/٢

رَاهِنُهُ وَالرَّهْنُ مَعَهُمَا فَيُرْهَنُ كُلُّ كَذَلِكَ) أَيْ بِأَنَّهُ رَهَنَهُ عَبْدَهُ وَقَبَضَهُ (كَانَ نِصْفُهُ) أَيْ نِصْفُ الْعَبْدِ (مَعَ كُلِّ) مِنْهُمَا (رَهْنَا بِحَقِّهِ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْحَيَاةِ الْحَبْسُ وَالشُّيُوعُ يَضُرُّهُ وَبَعْدَ الْعَبْدِ (مَعَ كُلِّ) مِنْهُمَا (رَهْنَا بِحَقِّهِ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْحَيَاةِ الْحَبْسُ وَالشُّيُوعُ يَضُرُّهُ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ الْإِسْتِيفَاءُ بِالْبَيْعِ فِي الدَّيْنِ، وَالشُّيُوعُ لَا يَضُرُّهُ.

(بَاكُ رَهْنٍ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ) سُمِّي بِهِ لِعَدَالَتِهِ فِي رَعْمِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْخِينِ (وَضَعَاهُ) أَيْ وَضَعَ الرَّهِنُ وَالْمُرْخِينِ الرَهْنَ مِنْ الْعَدْلِ الرَّهْنَ وَالْمُرْخِينِ بِهِ السِّتِيفَاءً، فَلَا يَمْلِكُ (أَحَدُهُمَا) لِتَعَلُّقِ حَقِّ الرَّهْنِ فِي الحِفْظِ بِيَدِهِ وَأَمَانَتِهِ وَحَقِّ الْمُرْخِينِ بِهِ اسْتِيفَاءً، فَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا إِبْطَالَ حَقِّ الرَّهْنِ إِلَى الْجَدِهَا لِأَنَّهُ الْحَدُهُمَا إِبْطَالَ حَقِّ الرَّهْنِ فِي الْحَفْظِ بِيَدِهِ وَأَمَانَتِهِ وَحَقِّ الْمُرْخِينِ بِهِ اسْتِيفَاءً، فَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا إِبْطَالَ حَقِّ الْرَهْنِ إِلَى الْآخِرِ وَلِيَصْمَنُ ) أَيْ الْعَدْلُ (بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ) أَيْ دَفْعِ الرَّهْنِ إِلَى الْآخِرِ وَالْمُودِعُ الْمُرْخِينِ فِي حَقِّ الْمُرْخِينِ فِي حَقِّ الْمُورِعُ الْمُرْخِينِ فِي عَلَى الْمُرْخِينِ إِلَى الْأَجْنِي وَمُودِعُ الْمُرْخِينِ فِي عَلَى الْمُرْخِينِ إِلَى الْأَجْنِي وَمُودِعُ الْمُرْخِينِ إِلَى الْمُرْخِينِ الْمُرْخِينِ أَيْ الرَّاهِنُ أَوْ الْمُرْخِينِ الْمُولِعُ اللَّهُونِ اللَّهُ الْمُرْخِينِ اللَّهُ الْمُرْخِينِ اللَّهُ الْمُرْخِينِ الْمُولِعِينِ اللَّهُ الْمُرْخِينِ الْمُولِعِينِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا وَصِيلُهُ وَلَا وَصِيلُهُ مَقَامُهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي الْمُرْخِينَ أَوْ الْمُرْخِينِ الْوَكِيلِ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا وَصِيلُهُ مَقَامُهُ وَلَا اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا وَصِيلُهُ مَقَامُهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا وَصِيلُهُ مَقَامُهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا وَصِيلُهُ وَلَا وَسِيلُهُ مَقَامَهُ وَاللَّهُ لَا يَعْمِى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا الللَّهُ وَلِي الللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلِي الللَّهُ وَلِي الللْهُ وَلِي اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا الللْهُ وَلِي الللْهُ وَلِي اللللللَّهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا الللَّهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا الللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلِي اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا ا

> [بَابُ الرَّهْنُ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ] (بَابُ رَهْنِ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ)

(قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَالِكِ) كَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَذّكُرَ خِلَافًا لِرُفَرَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى أَيْضًا (قَوْلُهُ وَيَضْمَنُ الْقِيمَة اه. وَلَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا اه. ثُمُّ لَا يَقْدِرُ الْعَدْلُ أَنْ يَجْعَلَ الْقِيمَة رَهْنًا فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ قَاضِيًا كَمَا فِي النِّهَايَةِ يَقْدِرُ الْعَدْلُ أَنْ يَجْعَلَ الْقِيمَة رَهْنًا فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ قَاضِيًا كَمَا فِي النِّهَايَةِ عَنْ الدَّخِيرَةِ اه فَيَأْخُذُ أَضًا مِنْهُ وَيَجْعَلَا عَلَى ارَهْنًا عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا الْأَمْرَ إِلَى عَنْ الذَّخِيرَةِ اه فَيَأْخُذُ أَضًا مِنْهُ وَيَجْعَلَا عَلَى الرَّاهِنِ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ بِرَفْعِ أَحَدِهُمَا الْمُرْعَلِ الْقَاضِي لِيَفْعَلَ ذَلِكَ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَنْزِ لِلْمَيْنِي فَإِنْ تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُهُمَا رَفَعَ الْعَدْلُ أَحَدَهُمَا إِلَى النَّاهِنِ لَهُ وَلَوْ جَعَلَ الْقِيمَة فِي يَدِ الْعَدْلِ، وَقَدْ ضَمِنَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى الرَّاهِنِ ثُمَّ قَضَى الرَّاهِنُ الدَّيْنَ اللَّاهِنِ أَعْدُلُ الْقِيمَة بِالدَّفْعِ إِلَى الْمُرْعَنِ كَمَا عَلَى الْمُرْعَنِ عَلَى السَّهُ لِلْعَدْلِ لِوصُولِ عَيْنِ مَالِ الرَّاهِنِ إلَيْهِ وَلَا يَأْخُذُهَا الْمُرْغَينُ لِوصُولِ حَقِّهِ إِلَيْهِ وَلِا يَأْخُذُهَا مِنْهُ وَيَرْجِعُ الْعُدْلُ كَالَا الرَّهِنَ الْمُرْعَنِ كَالَالِهِ لَوْ السَّهُ لِلْكُ الرَّهُ اللَّهُ وَيَرْجِعُ الْعُدُلُ وَالْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُرْعَلِ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللل

٢١٤. "الْجُعْلِ وَلَا النَّقْدُ فِيهِ (مُشْتَرَطٍ) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَنَقْدُهُ كَالْخِيَارِ.

(فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْإِجَارَةُ بِلَا عَكْسٍ) مِنْ الْمُدَوَّنَةِ وَكِتَابِ ابْنِ الْمَوَّازِ: كُلُّ مَا جَازَ فِيهِ الْجُعْلُ مَا جَازَتْ فِيهِ الْإِجَارَةُ يَجُوزُ فِيهِ الْإِجَارَةُ مَنْطَ هَذِهِ الْجُعْلُ جَازَتْ فِيهِ الْإِجَارَةُ مَعْلُ عُلِمَ ".

(وَلَوْ فِي الْكَثِيرِ إِلَّا كَبَيْعِ سِلَعٍ) سَيَأْتِي مَعْنَى الْكَافِ عِنْدَ النَّصِّ بَعْدَ هَذَا. ابْنُ الْمَوَّازِ: يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكِ وَأَصْحَابِهِ الْجُعْلُ عَلَى الشِّرَاءِ فِيمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ.

وَقَالَ فِي الْمُدَوَّنَةِ: يَجُوزُ الْجُعْلُ فِي شِرَاءِ كَثِيرِ الثِّيَابِ بِخِلَافِ بَيْعِهَا (لَا يَأْخُذُ شَيْعًا إلَّا بِالْجُمْعِ)

. ابْنُ يُونُسَ: حُكِيَ لَنَا عَنْ بَعْضِ الْقَرَوِيِّينَ فِي مَنْعِ الْجُعْلِ عَلَى بَيْعِ كَثِيرِ السِّلَعِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ شَيْعًا إلَّا أَنْ يَبِيعَ الْجَمِيعَ هَكَذَا الْعُرْفُ عِنْدَهُمْ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى أَنَّ مَا بَاعَ فَلَهُ قَدْرُهُ يَأْخُذُ شَيْعًا إلَّا أَنْ يَبِيعَ الجَّمِيعَ هَكَذَا الْعُرْفُ عِنْدَهُمْ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى أَنَّ مَا بَاعَ فَلَهُ قَدْرُهُ مِنْ الْإِجَارَةِ فَذَلِكَ جَائِزٌ. ابْنُ يُونُسَ: وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ تَرَكَ بَقِيَّةَ الثِّيَابِ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ الثِّيَابَ مِنْ الْإِجَارَةِ فَذَلِكَ جَائِزُ. ابْنُ يُونُسَ: وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ تَرَكَ بَقِيَّةَ الثِّيَابِ وَإِنْ لَمْ يُسلِمْ الثِّيَابَ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُ الثِّيَابَ وَإِنْ لَمْ يُسلِمُ الشَّيَرِ السِّلَع أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا اشْتَرَى أُخِذَ

<sup>(</sup>۱) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢٥٤/٢

بِحِسَابِهِ هَكَذَا الْعُرْفُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا. وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِشِرَاءِ الجُمِيعِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَالْجُعْلُ عَلَى الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

(وَفِي شَرْطِ مَنْفَعَةٍ لِلْجَاعِلِ قَوْلَانِ) . ابْنُ رُشْدٍ: أُخْتُلِفَ هَلْ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الجُعْلِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِلْجَاعِلِ أَمْ لَا عَلَى قَوْلَيْنِ انْتَهَى. وَلَمْ يَنْقُلْ ابْنُ يُونُسَ إِلَّا مَا نَصُّهُ: قَالَ عَبْدُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِلْجَاعِلِ أَمْ لَا عَلَى قَوْلَيْنِ انْتَهَى أَنْ يَرْقَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ الجُبَلِ سَمَّاهُ لَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَلَا الْمَلِكِ: مَنْ جَعَلَ لِرَجُلٍ جُعْلًا عَلَى أَنْ يَرْقَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ الجُبَلِ سَمَّاهُ لَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَلا يَجُوزُ الجُعْلُ إِلَّا فِيمَا يَنْتَفِعُ بِهِ الجُاعِلُ، يُرِيدُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَكُلٍ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ. وَمِنْ ابْنِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى إِخْرَاجِ الجُانِّ مِنْ الرَّجُلِ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ حَقِيقَتُهُ وَلَا يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الجُعْلُ عَلَى حَلِّ الْمَرْبُوطِ وَالْمَسْحُورِ. أَنْظُرُ وَلَا يَنْبَعٰي لِأَهْلِ الْوَرَعِ الدُّخُولُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الجُعْلُ عَلَى حَلِّ الْمَرْبُوطِ وَالْمَسْحُورِ. أَنْظُرُ وَلَا يَنْبَعٰي لِأَهْلِ الْوَرَعِ الدُّخُولُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الجُعْلُ عَلَى حَلِّ الْمَرْبُوطِ وَالْمَسْحُورِ. أَنْظُرُ وَلَا يَعْوَلِهِ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَ عَلَى وَلِيمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هُو لَكُمْ مِثْلُو إِنْ اعْتَادَهُ) تَقَدَّمُ أَنْ يَنْفَعَ أَحَاهُ فَلْيَفْعَلْ» وَانْظُرُ ابْنَ الْعَرِيِّ عِنْدَ تَكَلُّمِهِ عَلَى (وَلِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعْلُ مِثْلِهِ إِنْ اعْتَادَهُ) تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا لَكُ الْعَرِيقِ عِنْدَ تَكَلُّهِ لِمُ الْمُالِكِ وَابْنِ الْمَاجِشُونِ وَأَصْبَعَ.

(كَحَلِفِهَا بَعْدَ تَخَالُفِهِمَا) . ابْنُ الْحَاجِبِ: إِنْ تَنَازَعَا فِي قَدْرِ الجُعْلِ تَحَالَفَا وَوَجَبَ جُعْلُ الْمِثْلِ. ابْنُ عَرَفَةَ: تَبِعَ فِي هَذَا ابْنَ شَاسٍ وَالْأَظْهَرُ تَخْرِيجُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِهَا فِي الْقِرَاضِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ إِنْ أَتَى بِمَا يُشْبِهُ.

(وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ وَإِلَّا فَالنَّفَقَةُ) لَوْ قَالَ: " وَلِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعْلُ مِثْلِهِ إِنْ اعْتَادَهُ وَإِلَّا فَالنَّفَقَةُ وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ وَإِلَّا فَالنَّفَقَةُ وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ " لَتَنَزَّلَ عَلَى مَا يَتَقَرَّرُ مِنْ الْمُدَوَّنَةِ. وَمَنْ وَجَدَ آبِقًا فَطَلَبَ جُعْلًا عَلَى أَخْذِهِ فَقَالَ مَالِكُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ شَأْنُهُ يَطْلُبُ الضَّوَالَّ فَلَا جُعْلَ لَهُ وَلَهُ نَفَقَتُهُ.

قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: إِلَّا أَنْ يَتْرَكَهُ رَبُّهُ فَلَا يُلْزِمَهُ أَنْ يُعْطِيَ نَفَقَتَهُ.

(فَإِنْ أَفْلَتَ فَجَاءَ بِهِ آحَرُ فَلِكُلِّ نِسْبَتُهُ) سَمِعَ عِيسَى ابْنَ الْقَاسِمِ: مَنْ جَعَلَ جُعْلًا لِرَجُلٍ عَلَى آبِقٍ فَانْقَلَبَ بِهِ فَأَفْلَتَ فَأَحَدُهُ آحَرُ فَأَتَى بِهِ: إِنْ أَفْلَتَ." (١)

<sup>(</sup>١) التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف المواق ٢٠٠٠/٧

٥ ٢ ١. "بِالْعَجُوزِ أَيْ غَيْرِ الْمُشْتَهَاةِ الشَّابَّةُ وَالْمُشْتَهَاةُ فَيُكْرَهُ لَمُمَا الْخُضُورُ كَمَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْجُمَاعَةِ بِزِيَادَةٍ وَبِالْإِذْنِ مَا إِذَا كَانَ لَمَا زَوْجٌ وَلَمْ يَأْذَنْ لَمَا فَيَحْرُمُ حُضُورُهَا مُطْلَقًا وَفِي مَعْنَى الْجُمَاعَةِ بِزِيَادَةٍ وَبِالْإِذْنِ مَا إِذَا كَانَ لَمَا زَوْجٌ وَلَمْ يَأْذَنْ لَمَا فَيَحْرُمُ حُضُورُهَا مُطْلَقًا وَفِي مَعْنَى الزَّوْجِ السَّيِّدُ

(وَيُكُرَهُ تَشْبِيكُ الْأَصَابِعِ وَالْعَبَثُ حَالَ الذَّهَابِ وَالْانْتِظَارِ لِلصَّلَاةِ) وَفِي نُسْحَةٍ لِلصَّلَوَاتِ وَلَوْ غَيْرُ جُمُّعَةٍ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ» قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا غَيْرُ جُمُّعَةٍ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ» قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُخْلَفُ مَا رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ وَغَيْرُهُ «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ عَنْ رَكْعَتَيْنِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ وَشَبَّكَ فِي غَيْرِهِ» ؟ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ إِنَّا بَعْدَ مَا سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ عَنْ رَكْعَتَيْنِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ وَشَبَّكَ فِي غَيْرِهِ» ؟ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ إِنَّا هِي عَيْرِهِ » ؟ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ إِنَّا هِي عَقِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَهَا فِي الْعَيقَادِهِ (وَمَنْ قَعَدَ فِي مَكَانِ الْإِمَامِ أَوْ) فِي (طَرِيقِ النَّاسِ أُمِرَ بِالْقِيَامِ وَكَذَا مَنْ قَعَدَ مُسْتَقْبِلًا وَعُوهِ هُمْ وَالْمَكَانُ ضَيَقُ ) عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ الْوَاسِع

(وَلِلْمُسْتَمِعِ) لِلْحَطِيبِ (أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَرْفَعُ بِمَا صَوْتَهُ (إِنْ قَرَأَ الْحُطِيبُ الرَّوْضَةِ أَنْ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَرْفَعُ بِمَا صَوْتَهُ (إِنْ قَرَأَ الْحُطِيبُ الرَّوْضَةِ أَنْ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﴿ [الأحزاب: ٥٦] الْآيَة) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الرَّفْعُ الْبَلِيغُ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِ فَإِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ بَلْ بِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الرَّفْعُ الْبَلِيغُ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِ فَإِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ بَلْ بِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَالرَّوْضَةِ إِنَّ مَا قَالَهُ مُبَاحُ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا فَالِاسْتِمَاعُ كَذَلِكَ وَلَك كَالَا تُعْوَلَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُطْلُوبٌ هُنَا لِمَنْعِهِ مِنْ الِاسْتِمَاعِ فَالْأَوْلَى تَرْكُهُ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيْبِ بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ هُنَا لِمَنْعِهِ مِنْ الِاسْتِمَاعِ فَالْأَوْلَى تَرْكُهُ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَيِّبِ بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُطُعُ الْإِسْتِمَاعَ الْاسْتِمَاعِ فَالْأَوْلَى تَرْكُهُ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُولُ الْعَلَمْ الْمَلِيبِ بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُطَعُ الإِسْتِمَاعَ

(كِتَابُ صَلَاةِ الْحُوْفِ) أَيْ كَيْفِيَّتُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَهُ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَقَدْ جَاءَتْ فِي الْأَخْبَارِ عَلَى سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا اخْتَارَ الشَّافِعِيُّ مِنْهَا الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَ الْآتِيَةَ فِي الْكِتَابِ وَذَكَرَ مَعَهَا الرَّابِعَ الْآتِي وَجَاءَ بِهِ وَبِالثَّالِثِ الْقُرْآنَ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَ الْآتِيَةَ فِي الْكِتَابِ وَذَكَرَ مَعَهَا الرَّابِعَ الْآتِي وَجَاءَ بِهِ وَبِالثَّالِثِ الْقُرْآنَ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ هَمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَة وَالْأَحْبَارُ الْآتِيَةُ مَعَ حَبَرِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِي» وَاسْتَمَرَّتْ الصَّحَابَةُ عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ وَالْأَحْبَارُ الْآتِيَةُ مَعَ حَبَرِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِي» وَاسْتَمَرَّتْ الصَّحَابَةُ عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ وَسَلَّمَ وَسَلَمَ وَسَلَّمَ وَسَلَعَهُ وَسَلَّمَ وَسَلَمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَلَمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمُ وَلَيْهُ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَمُ وَسُلُوا كُمُونِي تَسْتَعَهَا لِيْرَقِي عَلَيْهِ وَسَلَّمُ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسُلُوا كُمُونِي الْفَاقِيقِ وَسُلَّمَ وَسَلَّمُ وَسُلَعُهُ الْفَعُولُ وَلَعُلِي وَسَلَّمَ وَسُلُونَ الْفَاقِعُلُمُ وَلَمَا لَعُلَمُ وَلَمْ لَعُمُ وَلَمُ وَسُلَمَ وَسُلُعُمْ وَسُلُمَ وَسُلَّمَ وَسُلَمَ وَالْفَاقُولُوا لَمَا لَعُلَمُ وَلَمْ وَلَمُ الْفَاقُولُهُ الْفَاقُولُ وَلَمْ الْفَالْمُ وَلَمْل

الْحُنْدَقِ وَأَجَابُوا عَنْهُ بِتَأَخُّرِ نُزُو لِهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّمَا نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍ وَالْحُنْدَقُ كَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وقِيلَ خَسْ وَجَعُورُ فِي الْحَضَرِ كَالسَّقَرِ خِلَاقًا لِمَالِكِ (وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَدَّ الْحُوْفُ خَسْ وَجَعُورُ فِي الْحَفُو فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَالتَّانِي أَوْ فِي غَيْرِهَا فَالْآحَرَانِ (الْأَوَّلُ صَلَاةُ بَطْنِ نَحْلٍ) فَالرَّابِعُ أَوَّلًا وَالْعَدُو فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَالتَّانِي أَوْ فِي غَيْرِهَا فَالْآحَرَانِ (الْأَوَّلُ صَلَاةُ بَطْنِ نَحْلٍ مَكَانٌ مِنْ نَجْدٍ بِأَرْضِ غَطْفَانَ أَيْ صَلَاتِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِهِ رَوَاهَا الشَّيْخَانِ (وَهِي مَكَانٌ مِنْ نَجْعَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ يُصَلِّي بِكُلِّ) مِنْهُمَا (مَرَّةً تَحْرُسُ الْأُحْرَى) بِأَنْ تَقِفَ فِي وَجْهِ الْعَدُو (وَتَكُونُ) الصَّلَاةُ (الثَّانِيَةُ لِلْإِمَامِ نَافِلَةً) لِسُقُوطِ فَرْضِهِ بِالْأُولَى (وَهَذِهِ) الصَّلَاةُ، وَإِنْ الْعَدُو (وَتَكُونُ) الصَّلَاةُ (الثَّانِيَةُ لِلْإِمَامِ نَافِلَةً) لِسُقُوطِ فَرْضِهِ بِالْأُولَى (وَهَذِهِ) الصَّلَاةُ، وَإِنْ الْعَدُو فَيْ غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ) أَوْ فِيهَا وَدُومَهُمْ حَائِلُ الْمُسْلِمُونَ ) وَقَلَّ عَدُوهُمْ (وَحَافُوا مَكْرَهُمْ) كَهُجُومِهِمْ فِي الصَّلَاةِ الْمُسْلِمُونَ) وَقَلَّ عَدُوهُمْ (وَحَافُوا مَكْرَهُمْ) كَهُجُومِهِمْ فِي الصَّلَاةِ (أَسُتُ حَبَّتُ فِي الْمُتَنَقِلِ لِيَحْرُجَ مِنْ خِلَافِ أَي عَيْرِ الْمُسْلِمُونَ ) وَقَلَّ عَدُوهُمُ (وَحَافُوا مَكْرَهُمْ) كَهُجُومِهِمْ فِي الصَّلَاةِ الْمَنْ الْمُسْلِمُونَ ) وَقَلَّ عَدُوهُمُ (وَحَافُوا مَكْرَهُمْ) كَهُجُومِهِمْ فِي الصَّلَاةِ وَسُواءً أَكَانَتْ رَكْعَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ ثَلَونَا أَمْ ثَلَاثًا أَمْ ثَلَاثًا أَمْ ثَلَاقًا أَمْ ثَلَالًا أَمْ ثَلُولًا أَمْ ثَلُولُ السَّلِكُونَ الْمُهَا وَالْمَالِقُولُ الْمُعَادِةِ وَسُواءً أَكَانَتْ رَكْعَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ ثَلَاقًا أَمْ أَرْبُعًا

(النَّوْعُ النَّانِي صَلَاةُ عُسْفَانَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ قَرْيَةٌ بِقُرْبِ حُلَيْصٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّة أَرْبَعَةُ بُرُدٍ سُجِيتُ بِهِ؛ لِأَنَّ السُّيُولَ تَعْسِفُهَا أَيْ صَلَاتَهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هِمَا رَوَاهَا مُسْلِمٌ (وَهِيَ) وَفِي نُسْحَةٍ، وَهُو (أَنْ يَصُفَّهُمْ) الْإِمَامُ (صَفَّيْنِ) وَ (يَقْرَأُ وَيَرْكَع) وَيَعْتَدِلَ (هِمْ) جَمِيعًا (ثُمَّ يَسْجُدَ بِإِحْدَاهُمَا وَيَحُرُسَ الْآحَرُ حَتَى يَقُومَ الْإِمَامُ) مِنْ سُجُودِهِ (ثُمَّ يَسْجُدُونَ) أَيْ الْآحَرُونَ الْآحَرُ حَتَى يَقُومَ الْإِمَامُ) مِنْ سُجُودِهِ (ثُمَّ يَسْجُدُونَ) أَيْ الْآحَرُونَ (وَيَلْحَقُونَهُ) فِي قِيَامِهِ (وَ) يَفْعَلَ (فِي) الرَّحْعَةِ (النَّانِيَةِ كَذَلِكَ) أَيْ يَقْرَأُ وَيَرْكَعَ وَيَعْتَدِلَ هِمْ جَمِيعًا وَلا حِرَاسَةَ فِي الرُّكُوعِ) كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ لِتَمَكُّنِ الرَّاكِعِ فَيَسْجُدُ وَلَى السَّاجِدِ (وَيُشْتَرَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ كَثْرَةُ الْمُسْلِمِينَ) لِتَسْجُدَ طَائِفَةٌ وَتَحْرُسَ الْمَعْرَ الْوَلِيعِ مَنْهَا بِخِلَافِ السَّاجِدِ (وَيُشْتَرَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ كَثْرَةُ الْمُسْلِمِينَ) لِتَسْجُدَ طَائِفَةٌ وَتَحْرُسَ فَيهِ مِنْهَا بِخِلَافِ السَّاجِدِ (وَيُشْتَرَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ كَثْرَةُ الْمُسْلِمِينَ) لِتَسْجُدَ طَائِفَةٌ وَتَحْرُسَ فَيهِ مِنْهَا بِخِلَافِ السَّاجِدِ (وَيُشْتَرَعِنَ (الْقَانِيَةِ وَكُلُّ مِنْهُ وَعِبَارَتُهُ كَعَيْرِهِ فِي هَذَا صَادِقَةٌ بَأَنْ يَسْجُدَ (عَيْرُ مُسْتَتِرِينَ) عَنْ الْمُسْلِمِينَ (بِشَيْءٍ) يَمْتُولُ وَلْقَائِمُ مُ وَعِبَارَتُهُ كَعَيْرِهِ فِي هَذَا صَادِقَةٌ بَأَنْ يَسْجُدَ السَّاعِمُ فَي الرَّعُونَ وَلَا النَّانِيَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهَا مِكَانِهِ أَوْ تُحَوَّلُ مَكَافِهُ فَي الرَّعِنَةِ الْأُولِي وَالنَّانِي فِي النَّانِيَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهَا مِكَانِهِ أَوْ تُحَوَّلُ مَكَانَ الْآذِي فِي حَبَر الْكَافِهُ فَي الرَّعُونَ الْمُعْلِقِ وَالْقَائِمُ وَالْقَائِقَ إِلَى الْمُعْمُ فَي التَّحْوَلُ وَالَّالِي فِي التَّعْمُ الْفَالُونُ فِي التَّوْلُ وَالَّالِي فِي التَّعْمُ الْفَعَلُمُ مَا اللَّهُ عَلَى الْمُعْمُ الْفَالُمُ الْمُعْلِلُ وَاللَّانِي فِي التَّعَوْلُ وَالَّا إِنْ الْمُولُ وَاللَّائِي فِي اللَّهُ عَلَى الْفَعَلَامُ الْ

\_\_\_\_\_ قَوْلُهُ فَالِاسْتِمَاعُ كَذَلِكَ) صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِاسْتِحْبَابِهِ

[كِتَابُ صَلَاةِ الْحُوْفِ وَهَى أَنْوَاع] [النَّوْع الْأَوَّل صَلَاةُ بَطْنِ نَخْلِ]

(كِتَابُ صَلَاةِ الْخُوْفِ) (قَوْلُهُ وَكَثُرَ الْمُسْلِمُونَ) قَالَ فِي الْخَادِمِ قَالَ صَاحِبُ الْوَافِي الْمُرَادُ بِالْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُونَ مِثْلَهُمْ فِي الْعَدَدِ بِأَنْ يَكُونُوا مِائَتَيْنِ وَالْكُفَّارُ مِائَتَيْنِ مَثَلًا فَإِذَا صَلَّى بِطَائِفَةٍ، وَهِي مِائَةٌ يَبْقَى مِائَةٌ فِي مُقَابَلَةِ مِائَتَيْ الْعَدُوّ، وَهَذَا أَقَلُ دَرَجَاتِ الْكَثْرَةِ الْمُشَارِ صَلَّى بِطَائِفَةٍ، وَهِي مِائَةٌ يَبْقَى مِائَةٌ فِي مُقَابَلَةِ مِائَتَيْ الْعَدُوّ، وَهَذَا أَقَلُ دَرَجَاتِ الْكَثْرَةِ الْمُشَارِ النَّهَا انْتَهَى (قَوْلُهُ كَلُهُ فِي الْأَمْنِ) أَمَّا حَالَةُ الْخُوْفِ كَهَذِهِ الصَّورَةِ فَيُسْتَحَبُّ كَمَا ذَكَرَاهُ؛ لِأَنَّ إِلَيْهَا انْتَهَى (قَوْلُهُ مَعَلُهُ فِي الْأَمْنِ) أَمَّا حَالَةُ الْخُوْفِ كَهَذِهِ الصَّورَةِ فَيُسْتَحَبُّ كَمَا ذَكَرَاهُ؛ لِأَنَّ فِي حَالَةِ الْأَمْنِ (فَوْلُهُ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ) أَشَارَ فِي حَالَةِ الْأَمْنِ (فَوْلُهُ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ أَمَّا الصَّلَاةُ الْمُعَادَةُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُخْتُلِفَ فِي فَرْضِيَّتِهَا إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ أَمَّا الصَّلَاةُ الْمُعَادَةُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُخْتُلِفَ فِي فَرْضِيَّتِهَا

# [النَّوْعُ الثَّانِي صَلَاةُ عُسْفَانَ]

<sup>(</sup>١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري ٢٧٠/١

[الحج: ٢٧] مَأْخُوذٌ مِنْ لَبَّ بِالْمَكَانِ لَبًّا أَوْ أَلَبَّ بِهِ إِلْبَابًا إِذَا أَقَامَ بِهِ وَمَعْنَاهُ أَنَ مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِك إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ (فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُكُرَهُ) لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرِيدُ فِي تَلْبِيَةٍ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَبَيْكَ لَبَيْكَ وَالْخَيْلُ بِيَدَيْكَ وَالْخَيْلُ بِيَدَيْكَ وَالْخَيْلُ وَالْخَيْلُ وَالْخَيْلُ وَالْمَكِيلِ وَسَلَّمَ –) قَالَ تَعَالَى ﴿ وَرَفَعْنَا وَالْمُعْنَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ زَادَ البَّرْمِذِيُ بَعْدَ بِيَدَيْكَ لَبَيْكِ وَسَلَّمَ –) قَالَ تَعَالَى ﴿ وَرَفَعْنَا وَلِيُسَلِّمُ نَادُبًا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ تَلْبِيتِهِ (عَلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –) قَالَ تَعَالَى ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] أَيْ لَا أُذْكُرُ إِلَّا وَتُذْكُرُ مَعِي (بِصَوْتٍ أَخْفَضَ) مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيةِ لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] أَيْ لَا أُذْكُرُ إلَّا وَتُذْكُرُ مَعِي (بِصَوْتٍ أَخْفَضَ) مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيةِ وَسَلَّمَ اللَّهِ وَالْجَنَّةَ وَيَسْتَعِيدُهُ وَيَعْمَلِي عَلَى آلِهِ أَيْضًا كُمَا فِي التَّشَهُةِ (وَ) بَعْدَ ذَلِكَ (يَسْأَلُ لِيَتَمَيَّزَ عَنْهَا قَالَ الرَّعْفَرَانِيُّ وَيُصَلِّي عَلَى آلِهِ أَيْضًا كُمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُ وَغَيْرُهُ عَنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَكِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُومِ وَالْجُمْهُورُ ضَعَقُوهُ (وَيَدْعُو) بَعْدَ ذَلِكَ (يَسْأَلُ مِنْ النَّالِ ) وَمَنْوا بِوَعْدِكَ وَتَعْمَرُونُ فَيْلُو أَنْ فِي الْمَجْمُومُ وَالْجُمْلُومُ وَعَلَيْهِ مِنْ وَقُولُ لِنَا وَلَاكُ فِي الْمَجْمُومُ وَالْمُ فِي الْمَجْمُومُ وَالْمُولُومُ وَيَعْفُوهُ (وَيَدْعُو) بَعْدَ ذَلِكَ لَكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَقُولُوا بِوَعْدِكَ وَوَقَوْا بِعَهْدِكَ وَالَّيْ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَقُلْولَ لِللَّهُمَّ يَعْفُولُ اللَّهُمَّ الْمَعْمُومُ وَلَاكُ اللَّهُمُّ الْعَلْولُ لَولُومُ اللَّهُمُ الْمُعَلِقُ وَلَوْلُوا بِوَعُلِكَ وَالْمَالِي وَالْمُولُولُ اللَّهُمُّ الْمُعَلِي مِنْ وَقُولُوا بِوَعُولُوا لِولَا اللَّهُمَ الْمُعْلِقُ اللَّهُ مَا اللَّهُمُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ وَلَا لِ

، (وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا) أَيْ فِي التَّلْبِيةِ بِأَمْرٍ أَوْ هَيْ أَوْ عَيْرِهِمَا (إلَّا بِرَدِّ السَّلَامِ) فَإِنَّهُ مَنْدُوبٌ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا أَحَبُ، وَقَدْ يَجِبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِلضَّرُورَةِ كَمَا لَا يَخْفَى (وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ) فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يُكْرُهُ لَهُ قَطْعُهَا (وَإِنْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ) نَدْبًا « (لَبَيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَلَيْهِ) فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يُكْرُهُ لَهُ قَطْعُهَا (وَإِنْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ) نَدْبًا « (لَبَيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ) قَالَهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – حِينَ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ » وَرَأَى جَمْعُ الْمُسْلِمِينَ عَيْشُ الْآخِرَةِ) قَالَهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْحَيَاةُ الْمَطْلُوبَةَ الْهُنِيَّةَ الدَّائِمَةَ هِي حَيَاةُ الدَّائِمَةَ الْمَنْذِ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْحَيَاةُ الْمَطْلُوبَةَ الْهُنِيَّةَ الدَّائِمَة هِي حَيَاةُ الدَّالِ الْآغِيقُ وَقِيلَ مَعْنَاهُ الْعَمَلُ بِالطَّاعَةِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ إِذَا رَأَى مَا يُهِمُّهُ هِي حَيَاةُ الدَّالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوالِهِ وَفِي أَشَدِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ إِذَا رَأَى مَا يُهِمُّهُ لِلللهُ وَلَ فِي وُقُوفِهِ بِعَرَفَةَ، وَالثَّانِي فِي حَفْرِ الْخُنْدَقِ (وَيُتَرْجَمُ) بِمَا ذَكَرَ مِنْ التَّلْبِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا (الْعَاجِزُ) عَنْهُ لَا الْقَادِرُ كَمَا فِي تَسْبِيح الصَّلَاةِ.

(بَابُ دُخُولِ مَكَّةً) -

\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَيْ اسْتَثْنَى جَمَاعَةٌ عَدَمَ اسْتِحْبَابِ الرَّفْعِ فِي الْمَسَاجِدِ قَالَ

الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ مُتَعَيِّنُ إِذَا حَصَلَ بِهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَخُوهِمْ (قَوْلُهُ فَإِنْ جَهَرَتْ هِمَا لَأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ مُتَعَيِّنُ إِذَا حَصَلَ بِهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَخُوهِمْ (قَوْلُهُ فَإِنْ جَهَرَتْ هِمَا كُرِهِ) هَذَا إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الْأَجَانِبِ فَإِنْ كَانَتْ وَحْدَهَا أَوْ بِحَضْرَةِ الرَّوْجِ أَوْ الْمَحَارِمِ أَوْ النِّسَاءِ فَتَجْهَرُ بِالتَّلْبِيَةِ كَمَا تَجْهَرُ فِي الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ ذَكْرَهُ هُنَاكَ النَّووِيُّ.

(قَوْلُهُ قَالُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ) قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَدَعْوَاهُ ثُبُوتَهُ مُنْوعَةٌ بَلْ هُوَ مُرْسَلُ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ رَوَاهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَسْكُمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ اه وَاعْتُرضَ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَسَلَّمَ - هَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ اه وَاعْتُرضَ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُ وَسَلَّمَ - وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ حَدِيثِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ إِنَّ الْخَيْرُ حَيْرُ الْآخِرَةِ» ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَخْرِيجٍ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ.

## [بَابُ دُخُولِ مَكَّة]

(بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ كَارًا أَوْ لَيْلًا) ، وَقَدْ «دَحَلَهَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَيْلًا فِي عُمْرَة الْجِعْرَانَةِ» كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الثَّلَاثَةِ، وَلا نَعْلَمُ دُحُولِمًا لَيْلًا فِي غَيْرِهَا وَفِي مُسْلِمٍ وَمِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ لَفْظُهُ «كَانَ لَا يَقْدَمُ مَكَّةَ اللَّا بَاتَ بِذِي طُوّى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلُ مُحَّةً اَفْضَلُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي تَفْضِيلِهِ مُمَّ يَدُهُ لَمُ مَكَّةً اَفْضَلُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي تَفْضِيلِهِ الْمَدِينَة ، دَلِيلُنَا عَلَى أَفْضَلِيَّةِ مَكَّةً مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ حَسَنَ صَحِيحٌ «إنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، وَهُوَ وَاقِفَّ عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي سُوقِ مَكَّةً وَاللَّهِ إِنَّكِ خَيْرُ الْأَرْضِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، وَهُوَ وَاقِفَّ عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي سُوقِ مَكَّةً وَاللَّهِ إِنَّكُو خَيْرُهُ الْأَرْضِ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، وَهُوَ وَاقِفَ عَلَى مَا حَرَجْتِ» وَحَلُّ التَّفَاصُلُ بِيْنِ مَكَّةً وَاللَّه إِنَّى فَعَلُو الْقَاصِلُ بَيْنَ مَكَّةً وَالْمَدِينَةِ فِي عَيْرِ النَّيْقِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَّا هُوَ فَاقُطُلُ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا النَّهُ الْمُشَوَّقَةَ أَفْصَلُ عِيْرِهِ اللَّهُ عِلْهُ الْهُونِ وَقَوْلُهُ وَلَالِدِي وَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ النَّوْوِيُّ فِي إِيضَاحِهِ الْمُحْتَارِ مِنْ النَّيْعِ وَمِنْ الْمُحْوِلِ الْمُحْورَةِ وَقَوْلُهُ، وَأَمَّا المَعْمَولِ الْمُحْورِ الْمُحَدُورَةِ وَقَوْلُهُ، وَأَمَّا هُوَ الْمُحْرِالُ بِالْإِجْمَاعِ قَالَ النَّووِيُ فَي الْأَمُولِ الْمُحْرِقِ وَقَوْلُهُ، وَأَمَّا المَّوْمِ وَالْمَالُ مِنْ السَّمَواتِ السَّيْعِ وَمِنْ الْمُعْرِشِ وَالْكُرْسِيّ وَمِنْ الْجُنَّةِ وَلَى الْمُعْرَافِ وَالْمَالُ مِنْ الْمُولِ الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ، وَأَمَّا لُومُ الْمُعْرَافِ وَالْمُ وَلِلَا مُولِ الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ، وَأَمَّالُ مِنْ السَّعَمُواتِ السَّيْعِ وَمِنْ الْمُعْرِقِ وَقُولُهُ وَلِكُونَ وَقُولُهُ وَالْمُ الْمُعْرَافِقُ وَاللَّهُ الْمُعْلُولُ وَلَا الْمُولِ الْمُحْرِقُولُهُ الْمُعْلُلُ اللْمُولُ الْمُعْرَاقُ وَلَا الْمُولِ ال

أَنَّهُ خُلِقَ مِنْ تِلْكَ التُّرْبَةِ فَلَوْ كَانَ ثَمَّ أَفْضَلُ مِنْهَا لَخُلِقَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا قِيلَ «إِنَّ صَدْرَهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – لَمَّا شُقَّ غُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ» فَلَوْ كَانَ ثَمَّ أَفْضَلُ مِنْهُ لَغُسِلَ بِذَلِكَ الْأَفْضَلِ الْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – لَمَّا شُقَ غُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ» فَلَوْ كَانَ ثَمَّ أَفْضَلُ مِنْهُ لَغُسِلَ بِذَلِكَ الْأَفْضَلِ عَلَى أَنَّهُ وَرَدَ «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةُ مِنْ رِيَاضِ الْجُنَّةِ» فَإِنْ حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّكَا مِنْ الْجَنَّةِ حَقِيقَةً زَالَ الْإِشْكَالُ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْبَيْنِيَّةِ مَا بَيْنَ ابْتِدَاءِ قَبْرِي أَيْ وَمِنْ آخِرِهِ وَمِنْبَرِي كَانَ عَلَى الْمُرَادُ بِالْبَيْنِيَّةِ مَا بَيْنَ ابْتِدَاءِ قَبْرِي أَيْ وَمِنْ آخِرِهِ وَمِنْبَرِي حَتَّى يَكُونَ الْقَبْرُ دَاخِلًا فِي الرَّوْضَةِ." (١)

٧١٧. "وَغَائِطٍ وَمَذْيٍ وَوَدْيٍ وَخُوهِا مِمَّا لَهُ اسْتِحَالَةٌ فِي الْبَاطِن فَكُلُهَا نَجِسَةٌ بَعْضُهَا بِالنَّصِ كَالْبَوْلِ بِالْأَمْرِ بِصَبِ الْمَاءِ عَلَيْهِ فِي حَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ وَكَالْمَذْي بِالْأَمْرِ بِعَنْ اللَّهُ عَنْهُ - وَبَعْضُهَا بِالْإِجْمَاعِ لِعَسْلِ الذَّكْرِ مِنْهُ فِي حَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَبَعْضُهَا بِالْإِجْمَاعِ كَالْوَدْي وَالْغَائِطِ وَالْقَيْحِ وَبَعْضُهَا بِالْقِيَاسِ كَالْمِرَةِ وَأَمَّا «أَمْرُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي كَبَرِ الْغَرَنِيِّينَ بِشُرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ» فَلِلتَّدَاوِي وَهُوَ جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَبَرِ الْعُرَنِيِّينَ بِشُرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ» فَلِلتَّدَاوِي وَهُوَ جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَبَرِ الْعُرَنِيِّينَ بِشُرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ» فَلِلتَّدَاوِي وَهُوَ جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمُسْجِدِ فِي زَمَنِ رَسُولِ حَبَرُ الْمُعْرِقِ وَالْمَالِي مِنْ وَلُوغِ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُمْ بِلُ فَصَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْعًا مِنْ ذَلِكَ» فَأْجِيبَ عَنْهُ لِأَنْهُ كَانَ قَبْلَ اللَّهُ مِنْ الْمُسْجِدِ فِي الْمُسْجِدِ فِي أَنْ بَوْلُهَا حَفِي مَكَانُهُ فَمَنْ تَيَقَّنَهُ لَزِمَهُ غَسْلُهُ وَبِأَكُمَا كَانَتْ الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ مِنْ وُلُوغِ الْكِلَابِ وَبِأَنَّ بَوْلَا حَفِي مَكَانُهُ فَمَنْ تَيقَنَّهُ لَزِمَهُ غَسْلُهُ وَبِأَكُما كَانَتْ تَبُولُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِيهِ.

وَلُوْ أَكَلَتْ بَيِيمَةٌ حَبًّا ثُمَّ ٱلْقَتْهُ صَحِيحًا بِحَيْثُ لَوْ زُرِعَ نَبَتَ فَطَاهِرُ الْعَيْنِ كَدُودٍ حَرَجَ مِنْ فَرْجِ وَإِلَّا فَنَجِسَةٌ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَالْمَاءُ السَّائِلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعِدَتِهِ كَأَنْ حَرَجَ مُنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعِدَتِهِ كَأَنْ حَرَجَ مُنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعِدَتِهِ كَأَنْ حَرَجَ مُنْ فَمِ النَّائِمِ الْمَدْهَبِ الْعَفْوُ عَمَّنْ عَمَّتْ بَلْوَاهُ بِهِ كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ قَالَ: وَسَأَلْتِ الْأَطِبَّاءَ عَنْهُ فَأَنْكُرُوا وَقِيَاسُ الْمَدْهَبِ الْعَفْوُ عَمَّنْ عَمَّتْ بَلْوَاهُ بِهِ كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ قَالَ: وَسَأَلْتِ الْأَطِبَّاءَ عَنْهُ فَأَنْكُرُوا كُونَهُ مِنْ الْمَعِدَةِ وَشَمِلَتُ الْفَضْلَةُ فَضْلَةَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ كَانُهُ مِنْ الْمَعِدَةِ وَشَمِلَتُ الْفَضْلَةُ فَضْلَةَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا عَنْ الجُّمْهُورِ وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَالنَّووِيُّ فِي التَّحْقِيقِ وَحَمُلُوا الْأَخْبَارَ كَأُو اللَّوْمِي فَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شُرْبَ أُمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَى بَوْلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ التَّوْمِي وَغَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ الْمُعْوِي وَغَيْرُهُ بِطَهَارَتِهَا وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ النَّامُ وَلَا الْمَعْرَافِي التَّامِي وَغَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُ عَنْ اللَّوْمُ الْمَالِي الْعَمْرَانِيُ عَنْ اللَّوْمُ الْمَعْرَاقِي اللَّهُ وَلَعْلَهُ الْعِمْرَانِيُ عَنْ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ وَسُلَمَ وَاللَّهُ الْعِمْرَافِي أَنْ عَلَى اللَّهُ الْعَمْرَاقِي أَنْ عَلَى اللَّهُ الْعِمْرَاقِي أَلَى اللَّهُ الْعِمْرَاقِي اللَّهُ الْعَمْرَاقِي أَلَا الْعَلَمُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَمْرَاقِي الْعَلَامُ اللْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَالُهُ الْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَل

<sup>(</sup>١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري ٤٧٤/١

وَقَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ: إِنَّهُ الَّذِي أَعْتَقِدُهُ وَأَلْقَى اللَّهَ بِهِ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ: وَيَنْبَغِي طَرْدُهُ فِي سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ عَطَفَ النَّاظِمُ عَلَى مَاءٍ قُرْحٍ قَوْلَهُ (لَا بَلْغَمِ) وَهُوَ النَّازِلُ مِنْ الدِّمَاغِ (وَلَا نُخَامَةٍ) وَهُوَ النَّازِلُ مِنْ الدِّمَاغِ (وَلَا نُخَامَةٍ) وَهِي الْخَارِجُ مِنْ الصَّدْرِ دُونَ الْمَعِدَةِ (وَلَا مَا رَشْحَهُ) بِهَاءِ السَّكْتِ عَلَى رَأْي مَنْ أَجَازَهَا فِي الْمَاضِي أَيْ: وَلَا مَا غَلَبَ حُرُوجُهُ بِهِيْئَةِ التَّرْشِيحِ كَعَرَقٍ وَلُعَابٍ وَدَمْعٍ فَإِنَّمَا طَاهِرَةٌ إِذَا كَانَتْ الْمَاضِي أَيْ: وَلَا مَا غَلَبَ حُرُوجُهُ بِهِيْئَةِ التَّرْشِيحِ كَعَرَقٍ وَلُعَابٍ وَدَمْعٍ فَإِنَّمَا طَاهِرَةٌ إِذَا كَانَتْ (مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ كَحَيَوانِهَا وَلِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَكِبَ فَرَسًا مُعْرَوْرًى وَرَكَضَهُ فَلَمْ يَجْتَنِبْ عَرَقَهُ» وَيُقَاسُ

\_\_\_\_Sقَوْلُهُ: غَيْرَ الْخُمْرِ) أَيْ: الصِّرْفِ. (قَوْلُهُ: فَمَنْ تَيَقَّنَهُ إِلَاّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ نَجَاسَةَ بَعْضِ الْمَسْجِدِ وَاشْتَبَهَ لَا يَجِبُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ نَجَاسَةَ مَحَلّ بِعَيْنِهِ. (قَوْلُهُ: مُنْتِنًا بِصُفْرَةٍ) كَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ أَيْضًا. (قَوْلُهُ: أَوْ مِنْ اللَّهَوَاتِ إِلَّا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا أَيْ: الْمَعِدَةِ أَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ مِنْهَا أَوْ لَا فَإِنَّهُ طَاهِرٌ وَقِيلَ: إنْ كَانَ مُتَغَيِّرًا فَنَجِسٌ وَإِلَّا فَطَاهِرٌ اه. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الطَّاهِرَ قَدْ يَكُونُ مُتَغَيِّرًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: كَأَنْ حَرَجَ مُنْتِنًا بِصُفْرَة؛ لِأَنَّ هَذَا تَغَيُّرٌ مَخْصُوصٌ ثُمٌّ قَوْلُهُ: لَا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرها. يَشْمَلُ مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ الصَّدْرِ. (قَوْلُهُ: وَهِيَ الْخَارِجُ مِنْ الصَّدْرِ) هَلْ الْخُكْمُ بِطَهَارَتِهَا مُخْتَصٌّ بِهَا لِشِدَّةِ الِابْتِلَاءِ فَلَا يَتَعَدَّى لِغَيْرِهَا حَتَّى لَوْ رَجَعَ نَحْوُ الطَّعَامِ مِنْ الصَّدْرِ كَانَ قَيْئًا نَجِسَ الْعَيْنِ أَوْ لَا فَيُحْكُمْ بِطَهَارَةٍ مَا رَجَعَ مِنْ الصَّدْرِ؟ فِيهِ نَظَرُ وَكَلَامٌ لِلنَّاسِ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ وَهَامِشِهِ فَرَاجِعْهُ. \_\_\_\_\_\_وُصُولِهَا وَلَوْ جَاوَزَ الْحُلْقُومَ وَوَصَلَ إِلَى الصَّدْرِ فَطَاهِرٌ وَلَوْ كَانَ مَاءً. اه. حَجَرٌ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَيَّدَهُ بِنَقْلِهِ عَنْ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَمَشَى عَلَيْهِ ق ل عَلَى الْجَلَالِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ وَقَالَ م ر مَتَى جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَرَجَعَ فَهُوَ قَيْءٌ نَجِسٌ وَالْبَلْغَمُ الْخَارِجُ مِنْ الصَّدْرِ طَاهِرٌ وَلَوْ تَنَاوَلَ نَجَاسَةً وَغُسِلَ حَدُّ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْبَاطِن لَا يَنْجَسُ اه مَعَ زِيَادَةٍ مِنْ ع ش وَوَجْهُ طَهَارَةِ الْبَلْغَمِ حِينَئِذٍ الإبْتِلَاءُ بِهِ وَلِأَنَّ مُلَاقَاةَ الْبَاطِنِ لِبَاطِنِ مِثْلِهِ لَا تُؤَثِّرُ وَإِنْ حَرَجَ كَمَا قَالُوهُ فِي الْمَنِيّ يُلَاقِي الْبَوْلَ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَخْرَجُهُمَا قُبَيْلَ رَأْسِ الذَّكرِ. اه. حَجَرٌ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اه لَكِنَّ النَّجَاسَةَ الطَّارِئَةَ الَّتِي تَنَاوَلَهَا هَلْ يُقَالُ لَهَا بَاطِنٌ؟ حُرِّرَ ثُمَّ رَأَيْت قَوْلَ الْإِيعَابِ عَنْ الزَّرْكَشِيّ: النَّجَاسَةُ مَا دَامَتْ فِي الْبَاطِن لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِحُكْم النَّجَاسَةِ فِي إَبْطَالِ الصَّلَاةِ وَكَذَا لَا حُكْمَ لَهَا فِي تَنَجُّس مَا لَاقَتْهُ وَمَا لَاقَاهَا مِنْ نَجَاسَةٍ هِيَ أَغْلَظُ اه.

(قَوْلُهُ: وَمَذْيُّ) وَالْوَاحِبُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ لَا جَمِيعَ الذَّكَرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ اه. (قَوْلُهُ: كَالْبَوْلِ)

وَلُوْ مِنْ مَأْكُولٍ خِلَافًا لِلْإِصْطَحْرِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا حَيْثُ قَالَ بِطَهَارَةِ بَوْلِ الْمَأْكُولِ وَرَوْثِهِ وَاجْتَارَهُ النَّسَائِيّ وَابْنُ مَاجَهْ. اه. إيعَابٌ. (قَوْلُهُ: جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهَا مَقَامَهَا نَعَمْ يَجُوزُ إِسَاغَةُ الْغُصَّةِ كِمَا إِنْ مَقَامَهَا بِخِلَافِ الْخُمْرِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهَا مَقَامَهَا نَعَمْ يَجُوزُ إِسَاغَةُ الْغُصَّةِ كِمَا إِنْ تَعَيِّنَتْ اه. (قَوْلُهُ: وَأَمَّا حَبَرُ ابْنِ عُمَرَ إِلَيْ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ بَوْلَ غَيْرِ الْآدَمِيِّ الَّذِي مِنْهُ بَوْلُ الْكَلْبِ مَقِيسٌ عَلَى بَوْلِ الْآدَمِيِّ الْوَارِدِ فِيهِ النَّصُّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ لَكِنْ وَرَدَ النَّصُّ مُخَالِفًا بَوْلُ الْكَلْبِ مَقِيسٌ عَلَى بَوْلِ الْآدَمِيِّ الْوَارِدِ فِيهِ النَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ اه. (قَوْلُهُ: حَفِي بَوْلِ الْكَلْبِ وَهُو حَبَرُ ابْنِ عُمَرَ وَالنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ اه. (قَوْلُهُ: حَفِي لِلْقِيَاسِ فِي بَوْلِ الْكَلْبِ وَهُو حَبَرُ ابْنِ عُمَرَ وَالنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ اه. (قَوْلُهُ: حَفِي مَكَانُهُ) مَصْدَرٌ مِيمِيُّ بِعَعْنَى الْكُونِ أَيْ: خَفِي وَجُودُهُ وَيُخْتَمَلُ بَقَاوُهُ وَقَالَ بِهِ سم اه. (قَوْلُهُ: حَنِي كَانَهُ مُنَ الْمَعْدَةِ عَمَارَتِهِ أَنَّهُ مَعَ النَّبِنِ وَالصَّفْرَةِ يُقْطَعُ بِأَنَهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَكَالِكُ مُنْ الْمَعِدَةِ عَلَى الْقِيلِ فَالَهُ مُو الْمَعْمَةِ وَلَا لَعُمْ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَى النَّتِي وَالصَّفُورَةِ يُقْطَعُ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَى النَّعِنَ وَالصَّفُورَةِ يُقْطَعُ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَلَى الْتَعْرَاقِي الْمَعْمَالِهُ الْكُونِ أَيْ عَلَى الْمَعْدَةِ عَلَى الْقَالُولُ وَلَا لَيْ اللّهُ عُلَمَا لِلْمُعْمِلِهُ اللْهُ وَلَا النَّهُ مِنَ الْمُعْمَالِهُ الْكَلْبِ وَلَيْ الْمُعْمَولُ الْكَوْلِ الْمُؤْمِلُ وَلَالْكُولُ وَلَاللّهُ مُعَالِمَا عُلُولُهُ وَقَالَ بِهِ مَعَ النَّهُ عَلَى الْمَلْعُ بِأَنَّهُ مِنْ الْمُعَلِقُ عَلَى الْقَالُ الْمَلْعُ بِأَنَّهُ مَنَ الْمُعَلِقُ الْقَلْعُ عَلَى الْمُلْعُ اللْمُولُولُولُهُ اللْعُولُ اللْمُولُولَ الْمُقَالِعُ الْمُعْمُولُولُولُهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمَالُهُ ال

(قَوْلُهُ: الْغَفْوُ) أَيْ: وَإِنْ كَثُر لَكِنْ لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَ مَسُهُ بِلَا حَاجَةٍ بِجِلَافِ مَا لَوْ شَرِبَ مِنْ إِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ أَكُلَ بِمَعْلَقَةٍ وَوَضَعَهَا فِي طَعَامٍ فَإِنَّ الظَّهِرَ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ مَا فِي الْإِنَاءِ لِمَشَقَّةِ الإِخْتِرَازِ فَلا يَلْزَمُ مِنْ النَّجَاسَةِ التَّنَجُسُ سم ع ش. (قَوْلُهُ: أَجَازَهَا) هُوَ خِلَافُ الْأَصَحِّ. (قَوْلُهُ: مُعْرُورَى) بِضَمٍّ فَسُكُونٍ فَقَتْحٍ فَسُكُونٍ اسْمُ مَفْعُولِ اعْرَوْرَى الرِّجُلُ اللَّابَّةَ رَكِبَهَا عُرْيًا أَيْ: بِلَا سَرْجٍ فَالرَّاكِبُ مَعْرُورٌ." (١) اعْرَوْرَى الرِّجُلُ اللَّابَةَ رَكِبَهَا عُرْيًا أَيْ: بِلَا سَرْجٍ فَالرَّاكِبُ مَعْرُورٌ." (١) اعْرَوْرَى الرِّجُلُ اللَّابَةَ رَكِبَهَا عُرْيًا أَيْ: بِلَا سَرْجٍ فَالرَّاكِبُ مَعْرُورٌ." (١) اعْرَوْرَى الرَّجُلُ اللَّابَةَ رَكِبَهَا عُرِيًا أَيْد الله وأَنْ السَّاعِيقِ وَيَنْظُر فَيْ الْمِصْبَاحِ اعْرَوْرَى الرَّجُلُ اللَّابَةَ رَكِبَهَا عُريًا أَيْ الْمَعْلِيلِ اللهِ وأَنْ عَلَى اللهِ وأَنْ كَانَ فَاسَقًا عزلِه وأقام غيره وينظر ففي أمن الأطفال وتفرقه للوصايا التي لم يعين لها أمناء الحاكم – وهم من رد إليه الحاكم النظر في أمر الأطفال وتفرقه للوصايا التي لم يعين لها وصي – فإن كانوا بحالهم أقرهم ومن تغير حاله عزله إن فسق وإن ضعف ضم إليه أمينا ثم ينظر في أمر الضوال واللقط التي يتولى الحاكم حفظها فإن كانت ثما يخاف تلفه كالحيوان أو في حفظها مؤنة – باعها وحفظ ثمنها لأرباها وإن كانت أغانا حفظها لأرباها ويكتب عليها لتعرف ثم ينظر ففي حال القاضي قبله إن شاء ولا يجب: فإن كان ثما يصلح لقضاء لم يجزي لتعرف من أحكامه إلا ما يخالف نص كتاب أو سنة متواترة أو آحاد: كقتل مسلم بكافر ولو ملتزما فيلزم نقضه نصا وجعل من وجد عين ماله عند من حجر عليه أسوة الغرماء فينقض نصا ولو ووجت نفسها لم ينقض أو خالف إجماعا قطعيا لا ظنيا وينقض حكمه بما فينقض نصا ووجت نفسها لم ينقض أو خالف إجماعا قطعيا لا ظنيا وينقض حكمه بما

<sup>(</sup>١) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، زكريا الأنصاري ٢/١

لم يعتقده وفاقا للأئمة الأربعة وحكاه القرافي إجماعا ويأثم ويعصى بذلك ولو حكم بشاهد ويمين لم ينقض وحكاه القرافي أيضا إجماعا ولا ينقض حكمه بعدم علمه الخلافة في المسئلة خلافا لمالك ولا لمخالفة القياس ولو جليا وحيث قلنا ينقض فالناقض له حاكمه إن كان فيثبت السبب وينقضه ولا يعتبر لنقضه طلب رب الحق وينقضه إذا بانت البينة عبيدا أو نحوهم: إن لم ير الحكم بها وفي المحرر له نقضه قال: وكذا كل مختلف فيه صادف ما حكم فيه ولم يعلم به قال السامري: لو حكم بجهل نقض حكمه وإن كان ممن لا يصلح لفسق أو غيره نقض أحكامه كلها،." (1)

١٩٩٠. "حكم في مختلف فيه لا يلزمه نقضه لينفذه - لزمه تنفيذه وإن لم يره وكذا لو كان نفس الحكم مختلفا فيه: كحكمه بعلمه وبنكوله وبشاهد ويمين وتزويجه بيتيمة ولو رفع خصمان عقدا فاسدا عنده وأقرا بأن نافذ الحكم حكم بصحته - فله الزامهما بذلك وله رده والحكم بمذهبه ومن قلد في صحة نكاح لم يفارق بتغير اجتهاده كحكم بخلاف مجتهد نكح ثم رأى بطلانه ولا يلزم إعلام المقلد بتغيره وإن بان خطؤه في إتلاف لمخالفة دليل قاطع أو خطأ مفت ليس أهلا - ضمنا ولو بان بعد الحكم كفر الشهود أو فسقهم لزمه نقضه ويرجع بالمال أو بدله أو بدل قود مستوفى - على المحكوم له وإن كان الحكم لله بإتلاف حسي أو بما سرى إليه ضمنه مزكون وإن بانوا عبيدا أو ولدا للمشهود له أو للمشهود عليه: فإن كان الحاكم الذي حكم به يرى الحكم به لم ينقض حكمه وإلا نقضه ولم ينفذ لأن الحاكم يعتقد بطلانه وإذا حكم بشهادة شاهد ثم ارتاب في شهادته لم يجز له الرجوع في حكمه وفي المحرر: من حكم بقود أو حد بينة ثم بانوا عبيدا فله نقضه إذا كان لا يرى قبولهم فيه وكذا مختلف فيه صادق ما حكم به وجهله خلافا لمالك وتقدم بعضه في الباب قيله.." (٢)

٢٢. "حَارِجَهُمَا، وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ وَعَنْ الْحُلُوانِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ يُدْخِلُ الْخِنْصَرَ فِي أُذُنَيْهِ وَيُحَرِّكُهُمَا وَاسْتَدَلَّ الْمَشَايِحُ بِالْحُدِيثِ «الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ» أَيْ يُمْسَحَانِ بِمَا الْخُنْصَرَ فِي أُذُنَيْهِ وَيُحَرِّكُهُمَا وَاسْتَدَلَّ الْمَشَايِحُ بِالْحُدِيثِ «الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ» أَيْ يُمْسَحَانِ بِمَا يُحْدِيثِ الطَّلَاةُ يُمْسَحُ بِهِ الرَّأْسُ وَتَمَامُ تَقْرِيرِهِ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَاسْتَدَلَّ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بِفِعْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

<sup>(</sup>١) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، الحجاوي ٣٨٦/٤

<sup>(</sup>٢) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، الحجاوي ٤٠٦/٤

وَالسَّلَامُ - «أَنَّهُ أَحَدَ غَرْفَةً فَمَسَحَ عِمَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ» عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَة وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَحَدَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا» فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى وَالْحَاكِمُ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَحَدَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا مِنْ غَيْرِ فَنَاءِ الْبِلَّةِ أَنَّهُ لِفِنَاءِ الْبِلَّةِ قَبْلَ الإسْتِيعَابِ تَوْفِيقًا بَيْنَهُمَا مَعَ أَنَّهُ لَوْ أَحَدَ مَاءً جَدِيدًا مِنْ غَيْرِ فَنَاءِ الْبِلَّةِ كَانَ حَسَنًا كَذَا فِي شَرْحِ مِسْكِينٍ فَاسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ كَانَ حَسَنًا كَذَا فِي شَرْحِ مِسْكِينٍ فَاسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذُ مَاءً جَدِيدًا وَمَسَحَ بِالْبِلَّةِ الْبَاقِيَةِ هَلْ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَّةِ فَعِنْدَنَا وَعِنْدَهُ لَا أَمَّا لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا مَعَ بَقَاءِ الْبِلَّةِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَةِ اتِّفَاقًا.

(قَوْلُهُ: وَالتَّرْتِيبُ الْمَنْصُوصُ) أَيْ كَمَا ذَكَرَ فِي النَّصِّ فِي أَصْلِهِ الْوَافِي، وَهُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَنَا عَلَى الصَّحِيحِ وَيَكُونُ مُسِيعًا بِتَرْكِهِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَرْضٌ وَمِنْهُمْ مَنْ بَنَى الْخِلَافَ عَلَى اللاحْتِلَافِ فِي مَعْنَى الْوَاوِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ الصَّحِيحِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ اللاحْتِلَافِ فِي مَعْنَى الْوَاوِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ الصَّحِيحِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ الله عَيْدَ النَّوْوِي لِمُطْلَقِ الجُمْعِ وَلَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ وَمَنْ زَعَمَ مِنْ أَئِمَّتِنَا بِأَثَمَّا لَهُ لِمَسَائِلَ اسْتَدَلَّ بِعَالَى السَّنَدَلَّ بِعَالَى اللهَ تَعْلَى اللهَ فَقَدْ ضَعَقَهُ النَّووِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ الْمُهَدَّبِ الْمُهَدِّي فِي اللَّهُ وَلَيْ لِللْ اللهُ اللهُ وَمَنْ رَعَمَ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ أَثَمَا لَهُ فَقَدْ ضَعَقَهُ النَّووِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ الْمُهَدِّ وَالسَّلامُ – فَقَالُوا فَلَمْ يُوجَدْ دَلِيلُ بِالِافْتِرَاضِ فَنَفَاهُ أَئِمَّتُنَا وَقَدْ عُلِمَ مِنْ فِعْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ – فَقَالُوا بِمُنِيكَتِهِ وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ النَّوْوِيُّ بِأَنَّ الللهَ تَعَالَى ذَكَرَ مُمْسُوحًا بَيْنَ مَعْسُولَاتٍ وَالْأَصْلُ جَمْعُ النُونِ وَاحِدٍ ثُمُّ عَطْفُ غَيْرِهَا لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ إلَّا لِفَائِدَةٍ، وَهِي هُنَا وُجُوبُ اللهُ تَتِعادِ فِي صَبِ الْمَاءِ عَلَى الْأَرْجُلِ الللهَ يَعْلِي عَلَى اللهَ الْمَاءِ عَلَى الْأَنْ اللهَ عَلَى وَجُوبِ الاِقْتِصَادِ فِي صَبِ الْمَاءِ عَلَى الْأَرْجُلِ لِللهَ الْمَاءِ عَلَى الْأَرْجُلِ الْمَاءِ عَلَى اللْأَيْدِةِ وَلَيْ وَالْمَاءِ عَلَى الْأَنْهُ وَلَا اللهُ الْمَاءِ عَلَى الْمَاءِ عَلَى الْمُوائِدَةُ الْإِسْرَافِ كَمَا فِي الْكَشَافِ وَغَيْرِهِ اللْأَقْتِصَادِ فِي صَبِ الْمُعَلِي عَلَى الْمُعْرِفِي الْمُؤْلِقُ وَلِكُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْمِلِ الْمَاءِ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَاءِ عَلَى الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِولِ اللللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ الْمُ

وَقَدْ رَوَى الْبُحَارِيُّ كَمَا فِي التَّوْشِيحِ وَأَبُو دَاوُد كَمَا فِي السِّرَاجِ الْوَهَّاجِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «تَيَمَّمَ فَبَدَأَ بِذِرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ» فَلَمَّا ثَبَتَ عَدَمُ التَّرْتِيبِ فِي التَّيَمُّمِ ثَبَتَ فِي السَّكَارُ مِهِ الشَّارِحُونَ لِلشَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا وَاحِدُ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّارِحُونَ لِلشَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْقِيامَ بِعَسْلِ الْوَجْهِ بِالْفَاءِ، وَهِي لِلتَّرْتِيبِ بِلَا خِلَافٍ، وَمَتَى وَجَبَ تَقْدِيمُ الْوَجْهِ بَعَيْنَ النَّهَ يَعْنَى الْقَيَامَ بِعَسْلِ الْوَجْهِ بِالْفَاءِ، وَهِي لِلتَّرْتِيبِ بِلَا خِلَافٍ، وَمَتَى وَجَبَ تَقْدِيمُ الْوَجْهِ بَعَيْنَ التَّوْتِيبِ فِي الْبَعْضِ وَمَا أَجَابُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَ الْوَجْهِ تَعَيَّنَ اللَّاتُونِيبِ فِي الْبَعْضِ وَمَا أَجَابُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَ الْوَجْهِ تَعَيْنَ اللَّوْمِي إِللَّ عَنْ اللَّاتُونِي إِللَّ عَنْ اللَّاتُونِي عَلَى الْعَيْمِ إِلَى الصَّلَاةِ لَا تَرْتِيبَ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ اسْتِدُلَالُ اللَّا عَلَى الشَّافِعِيِّ وَكَأَنَّ قَائِلَهُ حَصَلَ لَهُ ذُهُولٌ وَاشْتِبَاهُ فَاحْتَرَعَهُ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الرَّيْلَعِيُ عَنْ الشَّافِعِيِّ مِنْ الْشَافِعِي مِنْ الْمَاعِلُ لَكَ دُهُولٌ وَاشْتِبَاهُ فَاخْتَرَعَهُ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الرَّيْلَعِيُ عَنْ الشَّافِعِي مِنْ الْمُعُورَ مَوَاضِعَهُ فَيَغْسِل يَدَيْهِ عَنْ الشَّافِعِي مِنْ الْحَلَيْقِ مِنْ الْمَلَاةِ اللَّهُ صَلَاةَ الْمُورَ مَوَاضِعَهُ فَيَغْسِل يَدَيْهِ

ثُمُّ يَغْسِلَ وَجْهَهُ ثُمُّ يَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ» فَقَدْ اعْتَرَفَ النَّووِيُّ بِضَعْفِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الاِشْتِغَالِ فِمُ يَغْسِلَ وَرَاعَيْهِ» فَقَدْ اعْتَرَفَ النَّووِيُّ بِضَعْفِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الاِشْتِغَالِ بِجَوَابِهِ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِي الْمِعْرَاجِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «نَسِيَ مَسْحَ رَأْسِهِ ثُمُّ تَذَكَّرَ فَمَسَحَهَا وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ رِجْلَيْهِ» فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ إِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُعْرَفُ.

وَاخْتَاصِلُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ الْإِفْتِرَاضِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَمُدَّعِيهِ مُطَالَبٌ بِهِ (قَوْلُهُ: وَالْوِلَاءُ) بِكَسْرِ الْوَاوِ، وَهُوَ التَّتَابُعُ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَحَلَّلَهَا جَفَافُ عُضْوٍ مَعَ اعْتِدَالِ الْهُوَاءِ كَذَا فِي تَقْرِيرِ الْأَكْمَلِ وَغَيْرِهِ وَفِي السَّرَّاجِ مَعَ اعْتِدَالِ الْهُوَاءِ وَالْبَدَنِ بِغَيْرِ عُذْرٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لِعُذْرٍ بِأَنْ فَرَغَ مَاهُ الْوُضُوءِ أَوْ انْقَلَبَ الْإِنَاءُ فَذَهَبَ لِطَلَبِ الْمَاءِ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَا وَأَسَّ بِالتَّفْرِيقِ عَلَى الصَّحِيح وَكَذَا إِذَا فَرَقَ فِي الْغَسْلِ وَالتَّيَمُّمِ. اهد.

وَظَاهِرُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْعُضْوَ الْأَوَّلِ إِذَا جَفَّ بَعْدَمَا غَسَلَ الثَّانِيَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِوِلَاءٍ وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْوِلَاءَ غَسْلُ الْعُضْوِ الثَّانِي قَبْلَ جَفَافِ الْأَوَّلِ، وَهُو يَقْتَضِي أَنَّهُ وِلَاءٌ، وَهُو الْأَوْلَى وَغَيْرُهُ أَنَّ الْوِلَاءَ غَسْلُ الْعُضُو الثَّانِي قَبْلَ جَفَافِ الْأَوْلِ، وَهُو يَقْتَضِي أَنَّهُ وِلَاءٌ، وَهُو الْأَوْلَى وَفِي وَفِي الْمِعْرَاجِ عَنْ الْخَلُوانِيِ بَعْفِيفُ الْأَعْضَاءِ قَبْلَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ بِالْمِنْدِيلِ لَا يُفْعَلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ وَفِي الْمِعْرَاجِ عَنْ الْخَلُوانِيِ بَعْفِيفُ الْأَعْضَاءِ قَبْلُ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ بِالْمِنْدِيلِ لَا يُفْعَلُ؛ لِأَنَّ ابْنَ تَرْكَ الْوَلَاءِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْسَحَ بِالْمِنْدِيلِ وَاسْتَدَلَّ فِي الْمِعْرَاجِ عَلَى عَدَم فَرْضِيَّةِ الْوَلَاءِ بِأَنَّ ابْنَ عَمْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - تَوَضَّا فِي السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السَّولِ فَعْسَلَ وَاللَّهُ عَلَى الْعُصَالُ وَالْمَالِمِ الللَّهُ عَنْهُ الْمَسْعِدِدَ ثُمُ

\_\_\_\_\_\_ (قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا إِخَّ) مُقْتَضَى هَذَا أَنْ يَكُونَ أَخْذُ مَاءٍ جَدِيدٍ مَطْلُوبًا عِنْدَنَا حُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ لِتَكُونَ عِبَادَةً مُجْمَعًا عَلَيْهَا لَكِنَّ تَقْيِيدَ الْمُتُونِ كَوْنُهُ بِمَاءِ الرَّأْسِ عِنْدَنَا حُرُوجًا مِنْ الْخُنِهُ فِي الرَّأْسِ وَلَا يُسَنُّ بَحْدِيثِ هِالْأَذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ وَلَا يُسَنُّ بَحْدِيدُ مَاءٍ لِلرَّأْسِ يَقْتَضِي أَنَّهُ السُّنَّةُ وَكَذَا اسْتِدْلَا لَهُمْ بِحَدِيثِ هِالْأَذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ وَلَا يُسَنُّ بَحْدِيدُ مَاءٍ لِلرَّأْسِ فَكَذَا لِمَا كَانَ مِنْهُ وَفِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ لِابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ ثُمَّ السُّنَّةُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَحْمَدَ أَنْ يَكُونَ بِمَاءِ الرَّأْسِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ إِلَّ فَمَا ذَكَرَهُ مِسْكِينٌ رِوَايَةٌ وَالْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ عَلَى خِلَافِهَا تَأُمَّلُ .

(فَوْلُهُ: أَيْ كَمَا ذَكَرَهُ فِي النَّصِّ) أَيْ فِي الْآيَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ أَيْ التَّرْتِيبُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْعُلَمَاءِ اهـ.

فَإِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ مَعَ أَنَّ صَاحِبَ الْمَتْنِ صَرَّحَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ (قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ الْأَوَّلِ)

يَنْبَغِي إِسْقَاطُ لَفْظَةِ الْأَوَّل وَالْإِتْيَانُ بِالضَّمِيرِ بَدَلَهُ أَوْ تَأْخِيرُ هَذَا الْكَلَامِ عَنْ قَوْلِهِ وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ.." (١)

## ٢٢١. "[بَابُ نِكَاحِ الْكَافِر]

(بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ) لَمَّا فَرَغَ مِنْ نِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ بِمَرْتَبَتَيْهِ الْأَحْرَارِ، وَالْأَرِقَاءِ شَرَعَ فِي بَيَانِ نِكَاحِ الْكُفَّارِ، وَالتَّعْبِيرُ بِنِكَاحِ الْكَافِرِ أَوْلَى مِنْ التَّعْبِيرِ بِنِكَاحِ أَهْلِ الشِّرْكِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ الْكِتَابِيَّ إِلَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يُدْخِلُهُ فِي الْمُشْرِكِ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ طَانِفَةٍ مِنْهُمْ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ، وَالْمَسِيحُ ابْنُ اللّهِ رَبِّ الْعِرَّة، وَالْكِبْرِيَاءِ الْمُنْرَّةِ عَنْ الْوَلَدِ وَهَاهُنَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٍ الْأَوَّلُ أَنَّ لَكُمْ عَنْ الْمُسْلِمِينَ فَهُو صَحِيحٌ إِذَا تَحَقَّقَ بَيْنَ أَهْلِ الْكُفْرِ لِتَصَافُرِ الإعْتِقَادَيْنِ عَلَى صِحَّتِهِ وَلِعُمُومِ الرِّسَالَةِ فَحَيْثُ وَقَعَ مِنْ الْكُفَّارِ عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ الْعَامِ وَجَبِ الْحُكْمُ عَلَى عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ الْعَامِ وَجَبِ الْحُكْمُ عَلَى عَلَى عَلَى وَوْامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحُطَبِ ﴾ [المسد: ٤] وقوْلُهُ: - عَلَى صحَّتِهِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَيَرُدُهُ قَوْلِه تَعَالَى ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحُطَبِ ﴾ [المسد: ٤] وقوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ النَّالِ فَي الْمُعْرَاحِ النَّالِي إِنَّ كُلَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِقَقْدِ شَرْطِهِ كَالنِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي الْعِدَّةِ مِنْ الْكَافِرِ يَجُورُ فِي لِكَامِ حُرِّمَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِقَقْدِ شَرْطِهِ كَالنِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي الْعِدَّةِ مِنْ الْكَافِرِ يَجُورُ فِي لِنَاكُولُ وَلَا مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعِرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَائِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَائِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَائِحُ الْعُرَاقِ وَقَالَ مَشَائِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَاعِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَائِعُ الْعَلَى الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعُلُونَ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَاقُ الْعَلْونَ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْ

(قَوْلُهُ: تَزَوَّجَ كَافِرٌ بِلَا شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ وَذَا فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ ثُمُّ أَسْلَمَا أُقِرًا عَلَيْهِ) يَعْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَوَافَقَاهُ فِي الْأَوَّلِ وَحَالَفَاهُ فِي النَّانِي لِأَنَّ حُرْمَةَ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فَكَانُوا مُلْتَرِمِينَ لَمَا وَحُرْمَةَ النِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَمْ يَلْتَزِمُوا أَحْكَامَنَا بِجَمِيعِ فَكَانُوا مُلْتَرِمِينَ لَمَا وَحُرْمَةَ النِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَمْ يَلْتَزِمُوا أَحْكَامَنَا بِجَمِيعِ فَكَانُوا مُلْتَرِمِينَ لَمَا وَحُرْمَةَ النِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَمْ يَعْفِوا أَحْكَامَنَا بِجَمِيعِ الْاحْتِلَافَاتِ وَبِهِ انْدَفَعَ قَوْلُ زُفَرَ مِنْ التَّسُويَةِ بَيْنَهُمَا وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحُرْمَةَ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاهُا كَقَا لِلشَّرْعِ لِأَثَّهُمْ لَا يُخَاطِبُونَ بِحُقُوقِهِ وَلَا وَجْهَ إِلَى إِيجَابِ الْعِدَّةِ حَقًّا لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ وَلِا لَكَافِرَ السَّعَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَذَا وَإِذَا صَحَ النِيكَاحُ فَحَالَةَ الْإِسْلَامِ، وَالْمُرَافَعَةُ حَالَةَ الْبَقَاءِ، وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَذَا الْمَوْنَ فِهُ فَي النَّوْلِ فَشَمِلَ الذِّمِيَّ، وَالْمُرَافَعَةُ حَالَةَ الْإِسْلَامِ، وَالْمُرَافَعَةُ حَالَةَ الْبَقَاءِ، وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَذَا الْمَدِيرِ فِي قَوْلِمْ إِنَّ الْحُرْمِةَ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهَا حَقًا لِلشَّرْعِ لِأَهُمْ لَا يُخَاطُبُونَ الْمُحَقِّقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ فِي قَوْلِمْ إِنَّ الْحُرْمَةَ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاقُا حَقًا لِلسَّرْعِ لِأَفَى اللَّهُ وَلَامُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ فِي قَوْلِمْ إِنَّ الْحُرْمَةَ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاقُا حَقًا لِلسَّرْعِ لِأَفْهُمُ لَا يُخَاطُلُونَ الْمُعَالِي لَهُمَا لِلْ الْمَنِي فِي فَتْعِ الْقَدِيرِ فِي قَوْلِمْ إِنَّ الْحُرْمَةَ لَا يُعْرَافِهُ أَلُولُومُ اللْعَلَولُ الْمُعْتِقُ وَلَا اللْعُلُولَ الْمُعَلِّ الْعَلَقِ الْقَالِلُولُ الْمُ الْمُعَلِّ الْمُعْتَلَا الْمُعْتَلُومُ اللْمُعَلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعَالِقُولُ اللْمَالَعُلُومُ اللْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْرِقُومُ ا

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٢٨/١

بِحُقُوقِهِ بِأَنَّ أَهْلَ الْأُصُولِ اتَّفَقُوا عَلَى أَهُمْ مُخَاطَبُونَ بِالْمُعَامَلَاتِ، وَالنِّكَاحُ مِنْهَا وَكُوْنُهُ مِنْ حُقُوقِهِ بِأَنَّ أَهْلَ الْأُصُولِ اتَّفَقُوا عَلَى أَهَمْ مُخَاطَبُونَ بِأَحْكَامِ النِّكَاحِ حُقُوقِ الشَّرْعِ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ مُعَامَلَةً فَيَلْزَمُ اتِّفَاقُ الثَّلَاثِ عَلَى أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِأَحْكَامِ النِّكَاحِ غَيْرَ أَنَّ حُكْمَ الْخِطَابِ إِنَّمَا يَقْبُتُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ بِبُلُوغِهِ إليهِ، وَالشُّهْرَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ وَهِي غَيْرَ أَنَّ حُكْمَ الْخِطَابِ إِنَّمَا يَقْبُتُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ بِبُلُوغِهِ إليهِ، وَالشُّهْرَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ وَهِي مُتَحقِقَةٌ فِي حَقِّ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُقْتَضَى النَّظَرِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ حَرْبِيًا فَيُقَرُّ عَلَيْهِ اهِ.

وَجَوَابُهُ أَنَّ النِّكَاحَ لَمْ يَتَمَحَّضْ مُعَامَلَةً بَلْ فِيهِ مَعْنَى الْعِبَادَةِ وَلِهِنَدَا كَانَ الِا شْتِعَالُ بِهِ أَوْلَى مِنْ التَّحْلِي لِلنَّوَافِلِ فَمَا ذَكَرَهُ الْأُصُولِيِّينَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُعَامَلَةِ الْمَحْضَةِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ التَّحْلِي لِلنَّوَافِلِ فَمَا ذَكَرَهُ الْأُصُولِيِّينَ إِنَّمَا هُو فِي الْمُعَامَلَةِ الْمُحْضَةِ فَلَا مُنافَاةً بَيْنَ الدِّمِّيِّ، وَالحُرْبِيِّ فِي هَذَا الحُكْمِ وَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ لِأَثَمَّا لَوْ كَانَتْ فِي عِدَّةِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ لَا يُقَرَّانِ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا وَظَاهِرُ كَلامِ الْمِدَايَةِ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ مِنْ الْكَافِرِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا يَجْورُ لَا يُقَرَّانِ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا وَظَاهِرُ كَلامِ الْمُدَايَةِ أَنَّهُ لَا عِدَّةً مِنْ الْكَافِرِ عِنْدَهُ لَا عَلَيْهُ الْمُعَلِمِ فَا عَلَى وَفُوهِ الْمُثَالِعِ فَذَهَبَ طَافِقَةً إليَّهِ وَأُخْرَى إِلَى وُجُومِهَا عِنْدَهُ لَكِنَّهَا ضَعِيفَةً لَا مُشَلِّم فَإِنَّهُ مِنْ صِحَّةِ النِّكَاحِ لِضَعْفِهَا كَالِاسْتِبْرَاءِ وَفَائِدَةُ الإِخْتِلافِ تَظْهَرُ فِي ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ لِلرَّوْجِ مَنْ صِحَّةِ النِيِّكَاحِ لِضَعْفِهَا كَالِاسْتِبْرَاءِ وَفَائِدَةُ الإِخْتِلافِ تَظْهَرُ فِي ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ لِلرَّوْجِ مَنْ مُنْ فَلَا لَا عَلَى الْأَوْلَ لَا يَشْبُونِ النَّسِبِ لِحِولَ أَنْ يُقَالَ لَا يَعْبَالُ لَا يَعْبَعَ اللَّاقِي يَتْبُعَنَانِ وَاخْتَارَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ الْأَوْلَ وَمَنَعَ عَدَمَ ثُبُوتِ النَّسَبِ لِحِوازِ أَنْ يُقَالَ لَا يَعْلَى الْقَانِي يَعْبُعَانِ وَاخَتَارَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ الْأَوْلَ وَمَنَعَ عَدَمَ ثُبُوتِ النَّسَبِ لِحِوازِ أَنْ يُقَالَ لَا عَلَى الْمُؤَلِدُ وَالْمَا لَا الْعِدَةُ وَإِذَا عَلِمَ مَنْ لَهُ الْوَلَدُ

\_\_\_\_\_\_\_ كِبَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ) (قَوْلُهُ: وَقَيَّدَ بِكُوْنِهِ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ. . . إِلَى اَقُولُ: لَمْ يَذْكُرْ مُحْتَرَرَ كَوْنِ الْمُسْلِمِ فَفِي الْخَانِيَّةِ مِنْ فَصْلِ كَوْنِ الْمُسْلِمِ فَفِي الْخَانِيَّةِ مِنْ فَصْلِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِّيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتُهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ مِنْ سَاعَتِهِ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتُهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ مِنْ سَاعَتِهِ ذَكْرَ بَعْضُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتُهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌ مِنْ سَاعَتِهِ ذَكْرَ بَعْضُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتُهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي مِنْ سَاعَتِهِ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُصَلِيخِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا وَلَا يُبَاحُ لَهُ وَطُؤُهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضَةٍ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، الْمَشَايِخِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا بَاطِلٌ حَتَّى تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ، وَرَوَى أَصْحَابُ الْأَمَالِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةً وَقِي قَوْلِ صَاحِبَيْهِ نِكَاحُهَا بَاطِلٌ حَتَّى تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ، وَرَوَى أَصْحَابُ الْأَمَالِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةً أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا اهِ.

وَقَالَ فِي النَّهْرِ وَأَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْتَلِفَ فِي وُجُوهِمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ وُجُوهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْقُوْلَ بِعَدَمِ وُجُوهِمَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ مُقَيَّدٌ بِكَوْفِيمْ لَا يَدِينُوهَا وَبِكَوْنِهِ جَائِزًا عِنْدَهُمْ لِاَ يَدِينُوهَا وَبِكُوْنِهِ جَائِزًا عِنْدَهُمْ لِاَ يَدِينُوهَا وَبِكُوْنِهِ جَائِزًا عِنْدَهُمْ لِلْ يَدِينُوهَا وَبِكُوْنِهِ جَائِزًا عِنْدَهُمْ لِلْ يَدِينُوهَا وَبُوهِمَا يُفَرَّقُ إِجْمَاعًا اهد.

قُلْت لَكِنْ قَدْ عَلِمْت أَنَّ الْعِدَّةَ بَجِبُ حَقًّا لِلزَّوْجِ وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ كَافِرًا لَا يَعْتَقِدُهَا لَا يُمْكِنُ إِنْ النَّوْجُ وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ كَافِرًا لَا يَعْتَقِدُهَا لَا يُمْكِنُ إِنْ الْمُحَشِّينَ عَنْ ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا عِنْدَ قَوْلِهِ وَذَا فِي دَيْنِهِمْ جَائِزٌ إِنْ أَنْ الْمُحَشِّينَ عَنْ ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا عِنْدَ قَوْلِهِ وَذَا فِي دَيْنِهِمْ جَائِزٌ

أَنَّ الشَّرْطَ جَوَازُهُ فِي دَيْنِ الزَّوْجِ خَاصَّةً اهـ.

أَيْ الزَّوْجُ الَّذِي طَلَقَهَا عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ ثُبُوتِ نَقْلِ ذَلِكَ عَنْ الْإِمَامِ لَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهِ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: وَلَا وَجْهَ إِلَى إِيجَابِ الْعِدَّةِ حَقًّا لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْهِدَايَةِ) أَيْ قَوْلُهُ: وَلَا وَجْهَ إِلَى إِيجَابِ الْعِدَّةِ حَقًّا لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ وَظَاهِرُ كَلَا سِتِيبِدِ كَذَا فِي الْفَتْحِ (فَوْلُهُ: كَالِاسْتِبْرَاءِ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْوِيجُ الْأَمَةِ فِي حَالِ قِيَامٍ وُجُوبِهِ عَلَى السَّيِّدِ كَذَا فِي الْفَتْحِ (فَوْلُهُ: وَاخْتَارَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ الْأَوَّلُ) عِبَارَةُ الْفَتْحِ وَقِيلَ الْأَلْيَقُ الْأَوَّلُ أَيْ عَدَمُ وُجُوبِ الْعِدَّةِ لِمَا عُرِفَ مِنْ وُجُوبِ تَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَرْكَهُمْ ثَكَرُّزًا عَنْ الْغَدْرِ لِعَقْدِ الذِّمَّةِ." لِمَا عُرِفَ مِنْ وُجُوبٍ تَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَرْكَهُمْ ثَكَرُّزًا عَنْ الْغَدْرِ لِعَقْدِ الذِّمَّةِ." لِمَا عُرِفَ مِنْ وُجُوبٍ تَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَرْكَهُمْ ثَكَرُّزًا عَنْ الْغَدْرِ لِعَقْدِ الذِّمَّةِ."

٢٢١. "(قَوْلُهُ إِنَّمَا يَصِحُ فِي الْمِلْكِ كَقَوْلِهِ لِمَنْكُوحَتِهِ إِنْ زُرْت فَأَنْت طَالِقٌ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ كَأَنْ نَكَحْتُك فَأَنْت طَالِقٌ) أَيْ مُعَلَّقًا بِسَبَبِ الْمِلْكِ كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ إِنْ نَكَحْتُك أَيْ تَزَوَّجْتُك فَإِنْ نَكَحْتُك فَأَنْت طَالِقٌ) أَيْ مُعَلَّقًا بِسَبَبِ الْمِلْكِ كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ إِنْ مَلَكْتُك بِالنِّكَاحِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَإِنَّ النِّكَاحِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَإِنَّ النِّكَاحِ كَقَوْلِهِ إِنْ مَلَكْتُه بِسَبَبِ الشِّرَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ لِعَبْدِ مُورِّتِهِ إِنْ مَلَكْته بِسَبَبِ الشِّرَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ لِعَبْدِ مُورِّتِهِ إِنْ مَلَكْته بِسَبَبِ الشِّرَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ لِعَبْدِ مُورِّتِهِ إِنْ مَلَكْته مِسْبَبِ الشِّرَاءِ فِلَافِ مَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ لِعَبْدِ مُورِّتِهِ إِنْ مَلَكْته بِسَبَبِ الشِّرَاءِ وَقِي كَشُو التَّعْلِيقُ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ بِمُوضُوعٍ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْضُوعٌ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْضُوعٌ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْضُوعٌ لِلْمُسَاتِ مَوْضُوعٌ لِلْمُسْرَارِ وَلَوْ قَالَ لِحُرَّةٍ إِنْ ارْتَدَيْت فَسُبِيت فَمَلَكْتُك فَأَنْت حُرُّ أَيْ كَثُولُ الْأَسْرَارِ وَلَوْ قَالَ لِحُرَّةٍ إِنْ ارْتَدَيْت فَسُبِيت فَمَلَكْتُك فَأَنْت حُرَّةٌ صَحَ. اهد.

لِأَنَّ السَّبِيَ مِنْ أَسْبَابِ الْمِلْكِ الْمَوْضُوعَةِ، وَلَوْ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ أَتَزَوَّجُك لَكَانَ أَوْلَى، وَفِي الْمِعْرَاجِ، وَتَمْثِيلُهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ مَحْضٌ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى النِّكَاحِ لَوْلَى، وَفِي الْمِعْرَاجِ، وَتَمْثِيلُهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ مَحْضٌ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى النِّكَاحِ لَا يَقَعُ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْت طَالِقٌ مَعَ نِكَاحِك أَوْ فِي نِكَاحِك ذَكْرَهُ فِي الجَامِع بِخِلَافِ أَنْت طَالِقٌ مَعَ تَرَوُّجِي إِيَّاكِ فَإِنَّهُ يَقَعُ، وَهُو مُشْكِلٌ، وَقِيلَ الْفَرْقُ أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ التَّرَوُّجَ إِلَى فَاعِلِهِ، طَالِقٌ مَعَ تَرَوُّجِي إِيَّاكِ فَإِنَّهُ يَقَعُ، وَهُو مُشْكِلٌ، وَقِيلَ الْفَرْقُ أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ التَّرَوُّجَ إِلَى فَاعِلِهِ، وَاسْتَوْفَى مَفْعُولَهُ جَعَلَ التَّزُويِجَ بَحَازًا عَنْ الْمِلْكِ لِأَنَّهُ سَبَبُهُ، وَحُمِلَ مَعَ عَلَى بَعْدَ تَصْحِيحًا لَهُ، وَفِي نِكَاحِك لَمْ يَعْدَ تَصْحِيحًا لَهُ، وَفِي نِكَاحِك لَمْ يَذُكُرُ الْفَاعِلَ فَالْكَلَامُ نَاقِصٌ فَلَا يُقَدَّرُ بَعْدَ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ، وَيَصِحُ النِّكَاحُ التَّيْوَ فَي مَلْعُولَهُ جَعَلَ الْقَاعِلَ فَالْكَلَامُ نَاقِصٌ فَلَا يُقَدَّرُ بَعْدَ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ، وَيَصِحُ النِّكَاحُ النَّكَاحِ فَلَا يَقَعُ، وَيَصِحُ النِّكَاحُ اللَّهُ اللَّهُ مَا الْقَاعِلَ فَالْكَلَامُ نَاقِصٌ فَلَا يُقَدَّرُ بَعْدَ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ، وَيَصِحُ النِّكَاحُ الْفَرَقُ الْمَاعِلَ فَالْكَلَامُ الْكَلَامُ فَي الْمَاعِلِ فَكُرُهُ الْمُعْامِلُ الْمُلْكِ الْمُنْ الْمُعْمَلِ مَا الْمَاعِلَ فَلَا يَقَعْمُ الْمُ الْمُؤْمِلُ لَلْ الْمُلْكِ لَوْمُ الْمَاعِلَ عَلَى الْمَاعِلَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ فَا عَلَى الْمَاعِلَ فَالْ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْقُولِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ الْمَعْ عَلَى الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْفُاعِلَ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ

أَطْلَقَ الْمِلْكَ فَأَفَادَ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْحَقِيقِيَّ كَالْمِلْكِ حَالَ بَقَاءَ النِّكَاحِ، وَالْحُكْمِيَّ كَبَقَاءِ الْعِدَّةِ، وَالْمَلْكِ فَالْعَلِيقُ يَضِحُّ فِيهِمَا، وَقَدَّمْنَا عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِهِ آخِرَ الْكِنَايَاتِ، وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ أَنَّ وَالتَّعْلِيقُ يَضِحُ فِيهِمَا، وَقَدَّمْنَا عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِهِ آخِرَ الْكِنَايَاتِ، وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ أَنَّ تَعْلِيقَ طَلَاقِ الْمُعْتَدَّةِ فِيهِمَا صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ الصُّورِ إلَّا إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنْ بَائِنِ، وَعَلَّقَ تَعْلِيقَ طَلَاقِ الْمُعْتَدَّةِ فِيهِمَا صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ الصُّورِ إلَّا إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنْ بَائِنِ، وَعَلَّقَ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٢٢٢/٣

بَائِنًا كَمَا فِي الْبَدَائِعِ اعْتِبَارًا لِلتَّعْلِيقِ بِالتَّنْجِيزِ، وَفِي الْمِصْبَاحِ زَارَهُ يَزُورُهُ زِيَارَةً، وَزَوْرًا قَصَدَهُ فَهُوَ زَائِرٌ وَزَوْرٌ وَزُوَّارٌ وَزُوَّارٌ وَزَوْرًا ثَائِرٌ وَسُفَّارٌ، وَنِسْوَةٌ زَوْرٌ أَيْضًا وَزُوَّارٌ وَزَائِرَاتٌ، وَالْمَزَارُ يَكُونُ مَصْدَرًا وَمَوْضِعَ الزِيَارَةِ، وَالزِيَارَةُ فِي الْعُرْفِ قَصْدُ الْمَزُورِ إِكْرَامًا لَهُ، وَاسْتِغْنَاسًا بِهِ اهد.

وَقَدَّمْنَا فِي أُوَّلِ كِتَابِ الْحِجِّ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَزُورُهُ فَلَقِيهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَخْنَتُ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهَا عِمَا قَالَهُ فِي الْمِصْبَاحِ مِنْ الْإِكْرَامِ وَالِاسْتِغْنَاسِ لِلْعُرْفِ فَلَا يَحْنَتُ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ الْمُعْوِدُ فَلَا يَعْنَتُ فِي الْمُحِيطِ حَلَفَ كَانَ الشَّرْطُ زِيَارَهَا فَذَهَبَتْ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْإِكْرَامِ لَمْ يَحْنَتْ، وَفِي عُرْفَنَا: زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَعَامٍ مَعَهَا يُطْبَحُ عِنْدَ الْمَرُورِ، وَفِي الْمُحِيطِ حَلَفَ لَيَرُورَنَّ عُرْفِنَا: زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَعَامٍ مَعَهَا يُطْبَحُ عِنْدَ الْمَرُورِ، وَفِي الْمُحِيطِ حَلَفَ لَيَرُورَنَّ فُلَانَا عَدًا أَوْ لَيَعُودَنَّهُ فَأَتَى بَابَهُ، وَاسْتَأْذَنَهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ لَا يَخْنَثُ فَإِنْ أَتَى بَابَهُ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنَهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ لَا يَخْنَثُ فَإِنْ أَتَى بَابَهُ، وَلَمْ يَسْتَأَذِنُهُ فَلَمْ يَعْقِدْ الْيَعْمِودَنَّهُ فَأَتَى بَابَهُ، وَفِي النَّائِي يُتَصَوَّرُ، وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي الْفَرْقُ أَنَّى بَابَهُ، وَفِي النَّانِي يُتَصَوَّرُ، وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي الْغُيُونِ، وَعَلَى قِياسِ مَنْ يُتَصَوَّرُ الْبِرُّ فَلَمْ يَنْعَقِدْ الْيَمِينُ، وَفِي النَّانِي يُتَصَوَّرُ، وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي الْغُيُونِ، وَعَلَى قِياسِ مَنْ يُتَصَوَّرُ الْبِرُ فَلَمْ يَنْعَقِدْ الْيَمِينُ، وَفِي النَّانِي يُتَصَوَّرُهُ وَلَانًا لَا حَيْنَ فَلَا فِي الْوَجْهَيْنِ، وَهُو النَّا إِلَى الْمَعْمَ خِنَانَهُ فَلَوْ لَا مَشِيعً حِنَازَتَهُ لَا وَلُولَا لَا يَشُوعُ وَيَارَةُ قَرْهِ عُرْفًا لَا تَشْيِعُ حِنَازَتَهُ لَا وَيَارَةُ قَرْهِ عُرْفًا لَا تَشْيِعُ حِنَازَتِهِ.

وَأَطْلَقَ الْمُضَافَ إِلَى الْمِلْكِ فَشَمِلَ مَا إِذَا حَصَّصَ أَوْ عَمَّمَ كَقُوْلِهِ كُلُ امْرَأَةٍ خِلافًا لِمَالِكِ فِي الثَّايِي مُعَلَّلًا بِانْسِدَادِ بَابِ النِّكَاحِ عَلَيْهِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ انْسِدَادِهِ إِمَّا لِدِينِهِ حَوْفًا فِي الثَّايِي مُعَلَّلًا بِانْسِدَادِ بَابِ النِّكَاحِ عَلَيْهِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ انْسِدَادِهِ إِمَّا لِدِينِهِ حَوْفًا مِنْ جَوْرِهِ أَوْ لِدُنْيَاهُ لِعَدَم يَسَارِه، وَيُمْتَعُ انْسِدَادُهُ لِإِمْكَانِ أَنْ يُرَوِّجَهُ فَصُولِيٌّ، وَيُجْيِرُ بِالْفِعْلِ كَسَوْقِ الْوَاحِبِ إِلَيْهَا، وَبِإِمْكَانِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَمَا وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا لِأَنَّ كَلِمَةً كُلِّ لَا تَقْتَضِي التَّكْرَارَ إِلَّا أَنَّ صِحَّتَهُ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ أَنْ يُعَلِقَ بِأَدَاةِ الشَّرْطِ أَوْ بِمَعْنَاهُ إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِصَرِيحِ الشَّرْطِ فَلُو قَالَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي الْمَرْأَةُ وَيَعَا الطَيقَ فَتَرَوَّجَهَا لَمْ الْفَقُ لِأَنَّةُ عَرَّفَهَا بِالْإِشَارَةِ فَلَا تُؤَيِّرُ فِيهَا الصِّفَةُ، وَهِيَ أَتَنَوَّجُهَا بَلْ الطَّلُقُ فِيهَا لَعْقُ فَيهَا لَعْقُ فَيهَا لَعْقُ فَيهَا لَمُ عُلَقَ فَيهَا لَعْقُ فَيهَا لَمْ عَلَقُ لَا تُولِي لِمُرَاتِهِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ طَالِقُ فَيهَا لَاكُولُ لَكُولُ لَا جَلِالْ تَوْلُوهُ لِلْمُرَاتِهِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ طَالِقُ فَيْهِ إِنْ تَزَوَّجُهَا مَالِ دَحَلَتْ أَوْ لَا يَخِلَافِ قَوْلِهِ إِنْ تَزَوَّجُتَ هَذِهِ فَإِنَّهُ يَصِعُ أَيْ الْمَوالِ وَكَلَتْ أَوْلِهُ لِلْمُؤَالِهِ لِلْمَوْقِ الْمَوْلِهُ لِيْهُمْ الْمَالِقُ لَا مُؤْلِهُ الْمَوْلُولُولُهُ لِلْمُقَالِ لَلْكُولُ وَلِهُ لِلْمُؤْلِولُهُ لِلْمُ لِلْعُلُولُ وَلِي اللَّولُ لَا يَعْلَى مُلْكُولُ اللّهُ الْمُؤْلِهُ لِلْمُ لَوْلِهُ لِلْمُ لَوْلِهُ الللّهُ لَلْهُ عَلَى الللّهُ لَا لَكُولُ لَا يَعْلَى فَلْمُ لَا اللّهُ لَكُولُ مَلِي الللللّهُ لَلْمُ لَوْلُهُ لَا لَمُؤْلِقُ لَا لَهُ لَا لَعْلَقُ مُلْكُولُولُولُولُولُولُولُهُ لَا اللّهُ لَا لَعُلُولُ اللّهُ لِلْمُؤْلِقُلُولُولُولُولُولُولُولُهُ لِلْمُ لِلْهُ لِهِ الللّهُ لَا عَلَى الللّهُ لَلْمُ لَا

وَفِي الذَّخِيرَةِ وَالتَّعْرِيفُ بِالِاسْمِ وَالنَّسَبِ كَالتَّعْرِيفِ بِالْإِشَارَةِ فَلَوْ قَالَ فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ \_\_\_\_\_Q (قَوْلُهُ وَلَوْ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِخٌ) أَيْ لِيكُونَ مُضَافًا لَا تَعْلِيقًا فَيُطَابِقُ قَوْلُهُ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ قَالَ فِي النَّهْرِ، وَأَجَابَ فِي الْفَتْحِ بِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِضَافَةَ فِي الْمَفْهُومِ اللُّعُويِّ، وَفِي مُضَافًا إِلَيْهِ قَالَ فِي النَّهْرِ، وَأَجَابَ فِي الْفَتْحِ بِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِضَافَةَ فِي الْمَفْهُومِ اللُّعُويِّ، وَفِي غَيْرِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِيرَادَ هُنَا سَاقِطٌ كَمَا قَالَ الرَّمْلِيُّ نَعَمْ هُوَ مُتَوجِّةٌ عَلَى مَا فِي الْهِدَايَةِ حَيْثُ غَيْرِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِيرَادَ هُنَا سَاقِطٌ كَمَا قَالَ الرَّمْلِيُّ نَعَمْ هُوَ مُتَوجِّةٌ عَلَى مَا فِي الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ بَابُ اللَّكُمَانِ فِي الطَّلَاقِ، وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ يَقَعُ عَقِيبَ النِّكَاحِ مِثْلُ أَنْ قَلْ بَابُ اللَّكُمَانِ فِي الطَّلَاقِ، وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ يَقَعُ عَقِيبَ النِّكَاحِ مِثْلُ أَنْ قَلْ بَابُ اللَّكُمُانِ فِي الطَّلَاقِ بَوْلَافِ مَا الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ مَثْلُ أَنْ وَضْعَ الْبَابِ لِلتَّعْلِيقِ، وَضَمِيرُ يَصِحُ يَقُولُ لِامْرَأَةٍ إِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقُ بِخِلَافِ مَا هُنَا لِأَنَّ وَضْعَ الْبَابِ لِلتَّعْلِيقِ، وَقَوْلُهُ مُضَافًا حَالٌ مِنْهُ.." (1)

٢٢٣. "حَتَّى يُكَلِّمَهُ بِكَلَامٍ مُسْتَأْنَفٍ بَعْدَ الْيَمِينِ مُنْقَطِعٍ عَنْهَا لَا مُتَّصِلٍ هِمَا فَلَوْ قَالَ مَوْصُولًا الْ عَنْتُ؛ لِأَنَّ وَلَا عَلَوْ فَاذْهَبِي أَوْ أُخْرُجِي أَوْ قُومِي أَوْ شَتَمَهَا أَوْ زَجَرَ مُتَّصِلًا لَا يَعْنَثُ؛ لِأَنَّ وَفِي إِنْ كَلَّمُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ مُرَادًا بِالْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا، وَفِي هَذَا مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ مُرَادًا بِالْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا، وَفِي الْمُنْتَقَى لَوْ قَالَ فَاذْهَبِي أَوْ وَاذْهَبِي لَا تَطْلُقُ، وَلَوْ قَالَ اذْهَبِي طَلُقَتْ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ عَنْ الْيمِينِ، وَفِي نَوادِرِ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ لَا أُكَلِّمُكَ يَوْمًا أَوْ غَدًا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ الْيَوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ غَدًا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَهُ الْيَوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ غَدًا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ الْيَوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ عَدًا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ الْيَوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ غَدًا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَهُ الْيَوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ عَدًا حَنِثَ الْمُعْمَا أَوْ غَدًا حَنِثَ الْمَا عَلَا لَا هُمُ

وَتَعَقَّبَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بِأَنَّهُ لَا شَكَّ فِي عَدَم صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَكْلِم فَعَبْدِي عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَا يُقَالُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَعَنْ هَذَا إِذَا قَالَ لِآحَرَ إِذَا ابْتَدَأَتُكَ بِكَلامٍ فَعَبْدِي عَلَى أَحَدِ الْأَمْرِيْنِ لَا يُقالُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَعَنْ هَذَا إِذَا قَالَ لِآحَرِ إِذَا ابْتَدَأَتُكَ بِكَلامٍ فَعَبْدِي حُرِّ فَالْتَقَيَا فَسَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآحَرِ مَعًا لَا يَحْنَثُ وَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ لِعَدَم تَصَوُّرِ أَنْ يُكَلِّمهُ بَعْدَ ذَلِكَ ابْتَدَأَتُكِ بِكَلامٍ، وَقَالَتْ لَهُ هِي كَذَلِكَ لَا يَحْنَثُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ ابْتَدَأَتُكِ بِكَلامٍ، وَقَالَتْ لَهُ هِي كَذَلِكَ لَا يَحْنَثُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ ابْتَدَأَتُكِ بِكَلامٍ، وَقَالَتْ لَهُ هِي كَذَلِكَ لَا يَحْنَثُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتُعْدِثُهَا، وَلَا يَحْنَثُ بَعْدَ ذَلِكَ لِعَدَم تَصَوُّرِ ابْتِدَائِهَا، وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُو فِيهِمْ حَنِثَ إِلَّا أَنْ لَا يَقْصِدَهُ فَيُصَدَّقُ دِيَانَةً لَا قَضَاءً.

أُمَّا لَوْ قَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ صُدِّقَ قَضَاءً عِنْدَنَا، وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ لَا يَخْنَتُ، وَإِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ حَنِثَ؛ لِأَنَّ الْأُولَى إِمَامًا قِيلَ إِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ حَنِثَ؛ لِأَنَّ الْأُولَى وَاقِعَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَخْنَتُ بِهَا بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ لَا يَخْنَتُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَقِيلَ لَا يَخْنَتُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يَحْنَتُ بِهِمَا، وَهُو الصَّحِيحُ، وَلَوْ دَقَّ عَلَيْهِ الْبَابَ فَقَالَ مَنْ حَنِث، وَلُو دَقَّ عَلَيْهِ الْبَابَ فَقَالَ مَنْ حَنِث، وَلُو نَادَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَبَيْكَ أَوْ لَبَي حَنِث، وَلُوْ كَلَّمَهُ الْحَالِفُ بِكَلَامٍ لَمْ يَفْهَمْهُ وَلُو نَادَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَبَيْكَ أَوْ لَبَي حَنِث، وَلُوْ كَلَّمَهُ الْحَالِفُ بِكَلَامٍ لَمْ يَفْهَمْهُ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٤/٤

الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ فَقَالَ: وَقَدْ مَرَّ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ، وَفَهِمَهُ لَا يَحْنَثُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ حَائِطُ اسْمَعْ افْعَلْ كَيْتَ، وَكَيْتَ فَسَمِعَهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ، وَفَهِمَهُ لَا يَحْنَثُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ عُثْمَانَ فَكَانَ إِذَا مَرَّ بِهِ يَقُولُ يَا حَائِطُ اصْنَعْ كَذَا كَذَا وَيَا كَانِ حُمْنِ بْنَ عَوْفٍ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ عُثْمَانَ فَكَانَ إِذَا مَرَّ بِهِ يَقُولُ يَا حَائِطُ اصْنَعْ كَذَا كَذَا وَيَا كَانِكُ كَذَا، وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنْ شَكَوْتِ مِنِي إِلَى أَخِيكِ فَأَنْت طَالِقٌ فَجَاءَ أَخُوهَا، وَعِنْدَهَا صَبِيٌّ لَا يَعْقِلُ فَقَالَتْ الْمَرْأَتِهِ إِنْ شَكَوْتِ مِنِي إِلَى أَخِيكِ فَأَنْت طَالِقٌ فَجَاءَ أَخُوهَا، وَعَاطَبَتْ الصَّبِيَّ بِذَلِكَ وَعِنْدَهَا صَبِيٌّ لَا يَعْقِلُ فَقَالَتْ الْمَرْأَتِهِ إِنْ شَكَوْتِ مِنِي إِلَى أَخِيكِ فَأَنْت طَالِقٌ فَجَاءَ أَخُوهَا، وَعَاطَبُهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَكُوت بَيْنَ عَلَى مِي كَذَا، وَكَذَا وَحَاطَبَتْ الصَّبِيَّ بِذَلِكَ حَتَى شَمِعَ أَخُوهَا لَا يَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ مَا شَكَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يَعَلِ بِي كَذَا، وَكَذَا فِي الْمَرْفِ بالشِّكَاتِ بَيْنَ يَدَيْهِ الشِّيكَايَةُ إِلَيْهِ كَذَا فِي الْوَقِعَاتِ . يَذَى الْفَرْفِ بالشِّكَايَة بَيْنَ يَدَيْهِ الشِّيكَايَةُ إِلَيْهِ كَذَا فِي الْوَاقِعَاتِ.

وَلُوْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَنَاوَلَ امْرَأَتَهُ شَيْعًا فَقَالَ هَا حَنِث، وَلُوْ جَاءَهُ كَافِرٌ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ فَبَيَّنَ صِفَةَ الْإِسْلَامِ مُسْمِعًا لَهُ، وَلَا يُوَجِّهُ إِلَيْهِ لَمْ يَخْنَتْ، وَفِي الْمُحِيطِ لَوْ سَبَّحَ الْحَالِفُ لِلْمَحْلُوفِ عِلَيْهِ لِلسَّهُو أَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، وَهُوَ مُقْتَدٍ لَمْ يَحْنَتْ وَحَارِجُ الصَّلَاةِ يَحْنَتُ، وَلُوْ كَتَبَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ لِلسَّهُو أَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، وَهُوَ مُقْتَدٍ لَمْ يَحْنَتْ وَحَارِجُ الصَّلَاةِ يَحْنَتُ، وَلُوْ كَتَبَ إلَيْهِ كَلَيْهِ لِلسَّهُو أَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، وَهُوَ مُقْتَدٍ لَمْ يَحْنَتُ وَحَارِجُ الصَّلَاةِ يَحْنَتُ، وَلَوْ كَتَبَ إلَيْهِ كَتُلُهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا عُرْفًا خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدَ كَتَابًا أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا لَا يَحْنَتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا عُرْفًا عُرْفًا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدُ وَاللّهُ إِلَا وَحْيًا الللّهُ إِلا وَحْيًا اللّهُ إِلا وَحْيًا اللّهُ اللّهُ إِلا وَحْيًا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِلّهُ وَحْيًا الللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ فَلَا يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ، وَلَا بِالْكِتَابَةِ، وَالْإِحْبَارُ وَالْإِقْرَارُ وَالْإِفْشَاءُ وَالْإِعْلَامُ يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ وَالْإِضْهَارُ وَالْإِفْشَاءُ وَالْإِعْلَامُ يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ وَالْإِضْهَارُ وَالْإِفْشَاءُ وَالْإِعْلَامُ يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ أَيْ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِعْلَامِ وَالْإِحْبَارِ كَوْنَهُ أَيْ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِعْلَامِ وَالْإِحْبَارِ كَوْنَهُ

\_\_\_\_ عِنْدَهُ يَحْنَثُ فِي الْحَالِ فِي الْمُوقَّتَةِ أَيْضًا لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ فِي الْحَالِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ أُخْرُجِي أَوْ قُومِي) مَعْطُوفٌ عَلَى اذْهَبِي مَدْخُولُ الْفَاءِ فَتَكُونُ الْفَاءُ دَاخِلَةً عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْحَالِفِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي: وَلَوْ قَالَ اذْهَبِي طَلُقَتْ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ (قَوْلُهُ: أَوْ وَاذْهَبِي) كَلَامِ الْحَالِفِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي: وَلَوْ قَالَ اذْهَبِي طَلُقَتْ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ (قَوْلُهُ: أَوْ وَاذْهَبِي) قَالَ الرَّمْلِيُّ تَأَمَّلُ فِيهِ وَرَاجِعْ نُسْحَةً صَحِيحةً فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَرَّازِيَّةِ صَرَّحَ فِيهَا بِالْحِنْثِ فِيهِ قَالَ الرَّمْلِيُ تَأَمَّلُ فِيهِ وَرَاجِعْ نُسْحَةً صَحِيحةً فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَرَّازِيَّةِ صَرَّحَ فِيهَا بِالْحِنْثِ فِيهِ أَوْلُهِ عَلَيْهِ وَرَاجِعْ نُسْحَةً صَحِيحةً فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَرَّازِيَّةِ صَرَّحَ فِيها بِالْحِنْثِ فِيهِ أَقُولُ: النَّذِي فِي النَّسَخِ هَكَذَا بِلَفْظِ لَا تَطْلُقُ، وَهَكَذَا فِي الْفَتْحِ، وَفِي التَّتَارْحَانِيَّة، وَكَذَلِكَ إِذَا قُولُ اللَّهُ عَلَى النَّسَخِ هَكَذَا بِلَفْظِ لَا تَطْلُقُ، وَفِي النَّرَخِيرَةِ وَالْمُنْتَقَى إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَاذْهَبِي قَالُ وَاذْهَبِي إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كِهَذَا كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا، وَفِي الذَّخِيرَةِ وَالْمُنْتَقَى إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَاذْهَبِي طَلَاقًا طَلُقَتْ بِهِ وَاحِدَةً وَبِالْيَمِينِ أُحْرَى. اهد.

(قَوْلُهُ: فَسَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآحَرِ لَا يَحْنَثُ) قَالَ الرَّهْلِيُّ، وَفِي الْبَرَّارِيَّةِ يَحْنَثُ فَرَاجِعْهُ وَتَأَمَّلْ. اهد. الْفُولُ: الَّذِي فِي الظَّهِيرِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْبُدَاءَةَ تُنَافِي الْقِرَانَ، وَفِي تَلْخِيصِ الجُامِعِ إِنْ الْبَتَدَأْتُكِ بِكَلَامٍ أَوْ تَرَوَّجَا مَعًا لَمٌ يَحْنَثُ أَبَدًا الْبَتَدَأَتُكِ بِكَلامٍ أَوْ تَرَوَّجَا مَعًا لَمٌ يَحْنَثُ أَبَدًا الْبَيْتِ مَعَ الْقِرَانِ (فَوْلُهُ: وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ إِلَيِّ قَالَ فِي الْفَتْحِ، وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ إِمَامًا قِيلَ إِنْ كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ لَا يَحْنَثُ وَإِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ السَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ إِمَامًا قِيلَ إِنْ كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ لَا يَحْنَثُ وَإِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ يَعْنِدُ لَا يُخْتَثُ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا قِيلَ لَا يَحْنَثُ فِيهِمَا، وَهُوَ الصَّجِيحُ وَالْأَصَحُ مَا فِي السَّافِي فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَحْنَثُ فِيهِمَا، وَهُوَ الصَّجِيحُ وَالْأَصَحُ مَا فِي السَّافِي فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَحْنَثُ فِيهِمَا، وَهُوَ الصَّجِيحُ وَالْأَصَحُ مَا فِي السَّافِي فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَعْنَثُ فِيهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْأَصَحُ مَا فِي السَّافِي السَّلَاقِ عَنْ الْمَامِ يَعْرَبُهُ وَلَا عَنْ مُعْتَدِي عَيْرُهُ، وَفِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ إِمَامًا يَخْنَثُ إِذَا نَواهُ فَعَلَى ذَلِكَ السَّلَمَ عَلَى السَّلَامَ وَالْإِعْمَامِ عَلْوَلُهُ عَلَى مَالِكُمْ وَالْإِشْارَةِ وَالْإِعْمَامُ الْإِلْمُ عَلَى مَالِكُونَ الْإِنْفَاءِ مِنْ أَفْشَاءُ وَالْإِغْمَامُ وَالْإِعْمَارُوفِ أَوْ مُعَامِلُ إِنْ الْمُؤْلِقَ مِنْ أَنْفَى الْمِلْوَالَ مُعَلَى الْإِلْمُ الْوَلَهُ وَالْمُعَلَى الْمُلَاقُ وَلَوْمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَلِهُ الْمُؤْمِ وَالْمُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالَوْ وَالْمُعَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِولَ الْمُعْلِولُ الْمُعْلَى الْمُعْلِعِ الْ

٢٢٤. "بِالدِّينِ أَمَّا إِذَا تَرَكَهُ اسْتِحْفَافًا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَدْلًا وَكَمَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَوَدِ النَّصِّ بِهِ تَصِحُ إِمَامَتُهُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَلَمْ يُقَدِّرُ الْإِمَامُ لِلْخِتَانِ وَقْتًا مَعْلُومًا لِعَدَم وُرُودِ النَّصِّ بِهِ وَقَدَّرَهُ الْمُتَأُخِّرُونَ وَاحْتَلَفُوا وَالْمُحْتَارُ أَنَّ أُولَ وَقْتِهِ سَبْعُ سِنِينَ وَآخِرَهُ اثْنَتَا عَشَرَ كَذَا فِي وَقَدَّرَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَاحْتَلَفُوا وَالْمُحْتَارُ أَنَّ أُولَ وَقْتِهِ سَبْعُ سِنِينَ وَآخِرَهُ اثْنَتَا عَشَرَ كَذَا فِي الْخُلُومِينِ فِي الطَّلَاقِ وَقَدَّمْنَا فِي أُولِ الطَّهَارَةِ أَنَّهُ سُنَةٌ لِلرِّجَالِ مَكْرَمَةٌ لِلنِّسَاءِ الْمُعْتَامُ الْكَيْرَ أَنَّ لِلنِّسَاءِ اللَّهُ عَلَى النِّسَاءُ يَغْتَتِنَّ فِي زَمَنِ أَصْحَابٍ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى النَّسَاءُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَفِي النَّوَازِلِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يُجِيرُ شَهَادَةَ الْأَقْلَفِ وَلَا ذَبِيحَتَهُ وَعُلَمَاؤُنَا لَا لَمُعْتَلُ وَلِلَا لَا تُقْبَلُ وَبِهِ نَأْخُذُ اهِ.

(فَائِدَةُ) مِنْ كَرَاهِيَةِ فَتَاوَى الْعَتَّابِيِّ وَقِيلَ فِي خِتَانِ الْكَبِيرِ إِذَا أَمْكَنَ أَنْ يَخْتِنَ نَفْسَهُ فَعَلَ وَإِلَّا لَمْ يَفْتِنَ أَنْ يَخْتِنَهُ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي الْكَبِيرِ يَخْتِنَهُ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي الْكَبِيرِ يَخْتِنَهُ لَا يَقْعَلْ إِلَّا أَنْ يَقْعَلْ إِلَّا أَنْ يَقْعَلُ إِلَّا أَنْ يَقْلِمِ يَالنَّورَةِ. اه. الْحَمَّامِيُّ أَنْ يَطْلِيَ عَوْرَةَ غَيْرِهِ بِالنُّورَةِ. اه.

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٣٦١/٤

(قَوْلُهُ وَالْخَصِيِّ وَوَلَدِ الزِّنَا وَالْخُنْثَى) فَإِنَّ عُمَر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَبِلَ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخَصِيِّ؛ وَلِأَنَّهُ قُطِعَ عُضْوٌ مِنْهُ ظُلْمًا فَصَارَ كَمَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَالْخَصِيُّ بِفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ وَلِأَنَّهُ قُطِعَ عُضْوٌ مِنْهُ ظُلْمًا فَصَارَ كَمَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَالْخَصِيُّ بِفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ وَلِأَنَّهُ قُطْعَ عُضْوُ مِنْهُ ظُلْمًا فَصَارَ كَمَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَالْخَصِيُّ بِفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ مَنْ مُنْزُوعُ الْخُصَا كَذَا فِي الْبِنَايَةِ وَفِسْقُ الْأَبَويْنِ لَا يُوجِبُ فِسْقَ الْوَلَدِ كَكُفْرِهِمَا أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا شَهِدَ بِالزِّنَا أَوْ بِعَيْرِهِ خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي الْأَوَّلِ وَالْمُرَادُ بِالْخُنْثَى الْمُشْكِلُ وَهُوَ امْرَأَةٌ فِي الشَّهَادَةِ كَذَا فِي السِّرَاجِ الْوَهَاجِ

(قَوْلُهُ وَالْعُمَّالِ) أَيْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَالْمُرَادُ بِهِمْ عُمَّالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ لَيْسَ بِفِسْقِ إِلَّا إِذَا كَانُوا أَعْوَانًا عَلَى الظُّلْمِ وَقِيلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاس ذَا مُرُوءَةٍ لَا يُجَازِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَاسِقِ؛ لِأَنَّهُ لِوَجَاهَتِهِ لَا يُقْدِمُ عَلَى الْكَذِبِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ يَعْنَى وَلَوْ كَانَ عَوْنًا عَلَى الظُّلْمِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَقِيلَ أَرَادَ بِالْعُمَّالِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَيُؤَاجِرُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلْعَمَلِ؛ لِأَنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ رَدَّ شَهَادَاتِ أَهْلِ الصِّنَاعَاتِ الْخُسِيسَةِ فَأَفْرَدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِإِظْهَارِ مُخَالَفَتِهِمْ وَكَيْفَ لَا وَكَسْبُهُمْ أَطْيَبُ كَسْبٍ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْقَبُولِ بِأَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْحِرْفَةُ لَائِقَةً بِهِ بِأَنْ تَكُونَ حِرْفَةَ آبَائِهِ وَأَجْدَادِهِ وَإِلَّا فَلَا مُرُوءَةً لَهُ إِذَا كَانَتْ حِرْفَةً دَنِيَّةً فَلَا شَهَادَةً لَهُ لِمَا عُرِفَ فِي حَدِّ الْعَدَالَةِ وَكَذَا يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْقَبُولِ بِأَنْ لَا يُكْثِرَ الْكَذِبَ وَالْخُلْفَ فِي الْوَعْدِ وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ أَنَّ شَهَادَةَ الرَّئِيس لَا تُقْبَلُ وَكَذَا الْجَابِي وَالصَّرَّافُ الَّذِي يُجْمَعُ عِنْدَهُ الدَّرَاهِمُ وَيَأْخُذُهَا طَوْعًا لَا تُقْبَلُ وَقَدَّمْنَا عَنْ الْبَزْدَوِيِّ أَنَّ الْقَائِمَ بِتَوْزِيعِ هَذِهِ النَّوَائِبِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالْجِبَايَاتِ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَأْجُورٌ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ ظُلْمًا فَعَلَى هَذَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَالْمُرَادُ بِالرَّئِيسِ رَئِيسُ الْقَرْيَةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي بِلَادِنَا شَيْخَ الْبَلَدِ وَمِثْلُهُ الْمُعَرِّفُونَ فِي الْمَرَاكِبِ وَالْعُرَفَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ وَضَمَانِ الجِهَاتِ فِي بِلَادِنَا؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ أَعْوَانٌ عَلَى الظُّلْمِ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَفِي السِّرَاجِيَّةِ مَعْزِيًّا إِلَى الْفَقِيهِ أَبِي اللَّيْتِ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِثْلَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَشَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ يَزِيدَ بْنِ

وَفِي إطْلَاقِ الْعَامِلِ عَلَى الْخَلِيفَةِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ مَنْ قَبِلَ عَمَلًا مِنْ الْخَلِيفَةِ وَفِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ أَمِيرٌ كَبِيرٌ ادَّعَى فَشَهِدَ لَهُ عُمَّالُهُ وَدَوَاوِينُهُ وَنُوَّابُهُ وَرَعَايَاهُمْ لَا تُقْبَلُ كَشَهَادَةِ الْمُزَارِعِ الْمَنْظُومَةِ أَمِيرٌ كَبِيرٌ ادَّعَى فَشَهِدَ لَهُ عُمَّالُهُ وَدَوَاوِينُهُ وَنُوَّابُهُ وَرَعَايَاهُمْ لَا تُقْبَلُ كَشَهَادَةِ الْمُزَارِعِ لِيَ الْأَرْضِ اهد.

وَفِي إِجَارَاتِ الْبَزَّازِيَّةِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الدَّلَالِ وَمُحْضَرِ قُضَاةِ الْعَهْدِ وَالْؤَكَلَاءِ الْمُفْتَعَلَةِ وَالصَّكَّاكِ. اه.

(قَوْلُهُ وَالْمُعْتَقِ لِلْمُعْتِقِ) أَيْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَعَكْسِهِ لِأَنَّهُ لَا تُهْمَةَ وَقَدْ قَبِلَ شُرَيْحٌ شَهَادَةَ قَنْبَرٍ لِعَلِيٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ عَتِيقَهُ وَهُوَ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْبَاءِ، وَأَمَّا قَنْبَرٌ فَهُو جَدُّ سِيبَوَيْهِ لِعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ عَتِيقَهُ وَهُو بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْبَاءِ، وَأَمَّا قَنْبَرٌ فَهُو جَدُّ سِيبَوَيْهِ ذَكْرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي مُشْتَبَهِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَفِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِلْحَافِظِ بْنِ حَجَرٍ: شُرَيْحُ بُنُ الْخَارِثِ بْنِ قَيْسٍ الْكُوفِيُّ النَّحْعِيّ الْقَاضِي أَبُو أُمَيَّةَ ثِقَةٌ وَقِيلَ لَهُ صُحْبَةٌ مَاتَ قَبْلَ الثَّمَانِينَ أَوْ أَكْثَرُ يُقَالُ حَكَمَ سَبْعِينَ سَنَةً. اهـ.

قَيَّدْنَا بِعَدَمِ التُّهْمَةِ لِأَنَّ الْعَتِيقَ لَوْ كَانَ مُتَّهَمًا لَمْ تُقْبَلْ لِمَنْ أَعْتَقَهُ

\_\_\_\_Q (قَوْلُهُ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْقَبُولِ إِلَا) قَالَ الرَّمْلِيُّ وَعِنْدِي فِي هَذَا التَّقْيِيدِ نَظَرُ يَظْهَرُ لِمَنْ لَهُ نَظَرُ فَتَأَمَّلْ. اه.

قُلْت وَجُهُهُ مَا مَرَّ عِنْدَ قَوْلِهِ أَوْ يَبُولُ أَوْ يَأْكُلُ أَنَّ الصَّحِيحَ قَبُولُ ذِي الْجِرْفَةِ الدَّنِيَةِ إِذَا كَانَ عَدْلًا فَحَيْثُ كَانَ الْمُعْتَبَرُ الْعَدَالَةَ فَلَا نَظَرَ إِلَى الْجِرْفَةِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ عُدُولُهُ عَنْ حِرْفَةِ آبَائِهِ الشَّرِيفَةِ إِلَى الْجِرْفَةِ الْمَسِيسَةِ يَدُلُّ عَلَى رَذَالِتِهِ وَعَدَم مُرُوءَتِهِ وَمُبَالاتِهِ لَكِنْ هَذَا حَيْثُ كَانَ بِلَا الشَّرِيفَةِ إِلَى الْجِرْفَةِ الْمُسِيسَةِ يَدُلُّ عَلَى رَذَالِتِهِ وَعَدَم مُرُوءَتِهِ وَمُبَالاتِهِ لَكِنْ هَذَا حَيْثُ كَانَ بِلَا وَعَدَم أَسْبَابٍ أَوْ قِلَّةِ يَةٍ تَقْصُرُهُ عَنْ حِرْفَةِ أَبِيهِ وَلا سِيَّمَا إِذَاكَانَ أَبُوهُ أَوْ وَلِيهِ وَلا سِيَّمَا إِذَاكَانَ أَبُوهُ أَوْ وَصِيُّهُ عَلَىمَهُ فِي صِغِرِهِ هَذِهِ الْجُرْفَةِ الدَّرْفَةَ الدَّنِيَّةَ فَكَيرَ وَهُو لَا يَعْرِفُ عَيْرَهَا فَإِذَاكَانَ أَبُوهُ أَوْ وَهُو كَرِي سَيَّمَا إِنَّ سَهَادَةَ وَسِيَّةً وَيَعْمَ الْمَالِقُ وَقِلُهُ أَوْمِي لَكُولُ كَلَا تُقْبَلُ وَهُو ظَاهِرٌ وَلَا سِيتَمَا فِي حُدَّامِهِ الْمُلَازِمِينَ لَهُ مُلازَمَةً كَمُلَازَمَةِ الْعَبْدِ لِمَوْلَاهُ كَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ وَهُو ظَاهِرٌ وَلَا سِيتَمَا فِي خَدَّامِهِ الْمُلَازِمِينَ لَهُ مُلازَمَةً كَمُلَازَمَةِ الْعَبْدِ لِمَوْلَاهُ كَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ وَهُو ظَاهِرٌ وَلَا سِيتَمَا فِي خُدَّامِهِ الْمُلْكَرِمِينَ لَهُ مُلَازَمَةً كَمُلَازَمَةِ الْعَبْدِ لِمَوْلَاهُ كَذَلِكَ لَا تُشْمَعُ شَهَادَةُ مِنْ الْمَنْ الْكَالُ وَاللَّهُ عَلَى الْمُلْكِ عَلَى الْمُؤْلِقُ لِلْ الْمُلْعَلَقِ مَا لَعَلَامٍ عَلَيْهِمْ الصَّلَاحُ وَلَى عَلَيْهِمْ الصَّلَاحُ وَلَى الْمُلْكِكُومُ الْمُفْتَعَلَةٍ وَلَا فَارِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلُولُ وَالْمُحْضَرِ وَالْمُحْصَلِ حَقِ الْمُؤْمِلُولُ وَالْمُؤْمِلُولُ وَلَا فَارِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلُولُ وَالْمُحْصَلِ عَلَا وَالْمُؤْمِ الْمُفْتَعَلَةٍ وَلَا فَاوِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلُولُ وَالْمُحْصَورِ وَالْمُؤْمِلُولُ وَالْمُؤْمِلُولُ وَالْمُؤْمِولُ وَلَا فَاوِقَ بَيْنَ الدَّلُولُ وَالْمُؤْمِولُولُ وَلَا فَاوِلُ مَا لَمُ الْمُؤْمِلُوهُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُهُ عَلَى الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومُ ال

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٩٦/٧

٥٢٠. "عَلَى جَوَازِ الذَّبْحِ بِهِمَا مَا رُوِيَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ «قُلْت يَا رَسُولَ اللَّهِ نَجِدُ الصَّيْدَ وَلَيْسَ مَعَنَا سِكِّينٌ إِلَّا الْمَرْوَةَ وَشِقَّةَ الْعَصَا فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: أَفْرِ الصَّيْدَ وَلَيْسَ مَعَنَا سِكِّينٌ إِلَّا الْمَرْوَةَ وَشِقَّةَ الْعَصَا فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: أَفْرِ الصَّيْدَ وَلَيْسَ مَعَنَا شِعْتَ وَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ » رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ وَالظُّفُرُ وَالسِّنُ الْمَنْزُوعُ آلَةٌ جَارِحَةٌ بِحِلَافِ عَيْرِ الْمَنْزُوعِ لِأَنَّ الذَّبْحَ بِهِ يَكُونُ بِالثِقْلِ لَا بِالْآلَةِ اهـ.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ -: (وَنُدِبَ حَدُّ شَفْرَتِهِ) لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «إِنَّ اللّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وَلْيُحِدَّ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وَلْيُحِدَّ أَنْ يُضْجِعَهَا، ثُمَّ يُحِدَّ الشَّفْرَةَ لِقَوْلِهِ - أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِحْ ذَيِيحَتَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَيُكُرَهُ أَنْ يُضْجِعَهَا، ثُمَّ يُحِدَّ الشَّفْرَةَ لَقَدْ أَرَدْتَ أَنْ تُعْيِعَهَا مَوْتَتَيْنِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ - «لِمَنْ أَضْجَعَ الشَّاةَ وَهُو يُحِدُّ شَفْرَتَهُ لَقَدْ أَرَدْتَ أَنْ تُعْيِعَهَا مَوْتَتَيْنِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ حَدَدْتَهَا قَبْلُ أَنْ تُضْجِعَهَا» الْخَدِيث، وَالْآلَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ قَاطِعَةٍ وَغَيْرِ قَاطِعَةٍ، وَالْقَاطِعَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ قَاطِعَةٍ وَغَيْرِ قَاطِعَةٍ، وَالْقَاطِعَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ قَاطِعَةٍ وَغَيْرِ قَاطِعَةٍ، وَالْقَاطِعَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ حَادَّةٍ وَكَلِيلَةٍ، فَالْحُادَّةُ الْحِبَيَارِيَّةٌ وَضَرُورِيَّةٌ فَالْحَادَّةُ يَجُوزُ الذَّبْحُ بِهَا وَيُكْرَهُ لِمَا مَرَّ مِنْ الْإِبْطَاءِ فِي الْإِرَاقَةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ.

## [مَا يَكْرَه فِي الذَّبْح]

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: (وَكُوهَ النَّحْعُ وَقَطْعُ الرَّأْسِ وَالذَّبْحُ مِنْ الْقَفَاءِ) النَّحْعُ هُو أَنْ يَصِلَ النَّحَاعُ وَهُو جَيْطٌ أَبْيَصُ فِي جَوْفِ عَظْمِ الرَّقَبَةِ وَهُو بِالْفَتْحِ، وَالضَّمُّ لُغَةٌ فِيهِ، قَالَ فِي النِّهَايَةِ: وَمَنْ قَالَ هُو عِرْقٌ أَبْيَصُ فَقَدْ سَهَا وَاعْتَرَضَهُ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ أَنَّ مَنْ سَمَّى بِمَا ذُكِرَ لَمْ يَغْلَطْ لِأَنَّ قَالَ هُو عِرْقٌ أَبْيَصُ فَقَدْ سَهَا وَاعْتَرَضَهُ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ أَنَّ مَنْ سَمَّى بِمَا ذُكِرَ لَمْ يَغْلَطْ لِأَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ ذَكُرُوهُ بِلَفْظِ الْحَيْظِ، وَإِنَّمَا كُوهَ «لِنَهْيِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَنْ أَنْ نَنْحَعَ الشَّاةَ إِذَا ذُكِئَتْ» وَتَفْسِيرُهُ مَا ذَكَرْنَا وَقِيلَ أَنْ يَمُّدُوهُ وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ تَعْذِيبٍ فَيُكُرَهُ الشَّاةَ إِذَا ذُكِئَتُهَا قَبْلَ أَنْ يَسْكُنَ مِنْ الْإِضْطِرَابِ وَكُلُّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ تَعْذِيبٍ فَيُكُرَهُ وَيَعْ وَلِكَ لِأَنْ الْكَرَاهَةَ لِمَعْقَى وَيَكُرُهُ أَنْ يَمْدُوهُ وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ تَعْذِيبٍ فَيُكُرَهُ وَيُكُونُ أَنْ يَمْدُوهُ وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ لَعْمُونِ وَيَكُولُ الْمُوتِ وَيَوْكُلُ فَى الشَّوْقِ السَّنَةِ وَمُعْتَى الْفَقَا زِيَادَةُ أَلَمْ فَيْكُوهُ وَيَعِلَ لَمَا أَنْ يَبْرَدُهُ وَيُكُلُ لِمُعَلَى الْمَوْتِ بِالْمَرْوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عِمَا لَلْقَمْ وَيَعِلُ لَمَا لَعُرُوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عِمَا لَلْقَبْلَةِ وَتُوكُلُ لُومُودِ فِي الذَّبُعِ مِنْ الْقَفَا زِيَادَةُ أَلَمَ قَلْعُ الْعُرُوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عِمَا لِلْقِبْلَةِ وَتُوكُمُلُ الْمُؤْوقِ لِللَّالَعُولُ الْمُؤْوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عِمَا لَيْسُ بِلَكُولُ الْمُؤُوقِ لِللْ النَّعُولُ الْمُؤْوقِ لَا النَّعُولُ اللَّكُولُ الْمُؤْوقِ لَلْ اللَّهُ الْمُؤْوقِ عَلَى اللَّهُ وَالْمَا وَالْمُؤْمُولِ الْمُؤْوقِ لَا اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمُولُ الللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ اللَّهُ اللللْمُؤْمُ الللْمُؤُمُ الللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ اللللْمُؤْمُ الللْم

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَذَبْحُ صَيْدٍ اسْتَأْنَسَ وَجَرْحِ نَعَمٍ تَوَحَّشَ أَوْ تَرَدَّى فِي بِئْرٍ) الْوَاوُ عَاطِفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ " وَحَلَّ ذَبِيحَةُ مُسْلِمٍ "، وَذَبْحِ صَيْدٍ يَعْنِي وَحَلَّ أَكْلُ صَيْدٍ اسْتَأْنَسَ بِالذَّبْحِ وَهُوَ الذَّكَاةُ الإخْتِيَارِيَّةُ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهَا وَحَلَّ أَكُلُ نَعَمٍ تَوَحَّشَ، أَوْ تَرَدَّى بِالْجَرْحِ لِعَجْزِهِ عَنْ الذَّكَاةِ الإخْتِيَارِيَّةِ هَذَا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ الْجُرْح، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ مِنْ الْجَرْح لَمْ يُؤْكُلْ فَإِنْ أَشْكُلَ ذَلِكَ أُكِلَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمَوْتُ بِهِ وَكَذَا الدَّجَاجَةُ إِذَا تَعَلَّقَتْ عَلَى شَجَرَةٍ وَخَافَ مَوْتَهَا صَارَتْ ذَكَاثُهَا بِالْجُرْح، وَفِي الْكِتَابِ أَطْلَقَ فِيمَا تَوَحَّشَ مِنْ النَّعَمِ وَكَذَا فِيمَا تَرَدَّى فَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ فِي الْمِصْرِ وَالصَّحْرَاءِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الشَّاةَ إِذَا نَدَّتْ فِي الْمِصْرِ لَا تَحِلُّ بِالْعَقْرِ، وَإِنْ نَدَّتْ فِي الصَّحْرَاءِ تَحِلُّ بِالْعَقْرِ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ عَنْ الذَّكَاةِ الإِخْتِيَارِيَّةِ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْإِبِل يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ سَوَاةٌ نَدَّتْ فِي الْمِصْرِ، أَوْ فِي الصَّحْرَاءِ فَتَحِلُّ بِالْعَقْرِ، وَالصَّائِلُ كَالنَّادِّ إِذَا كَانَ لَا يُقْدَرُ عَلَى أَخْذِهِ حَتَّى لَوْ قَتَلَهُ الْمَصُولُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُرِيدُ ذَكَاتَهُ وَسَمَّى حَلَّ أَكْلُهُ <mark>خِلَافًا لِمَالِكٍ</mark> وَلَنَا مَا رُويَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ فِي سَفَرِ فَنَدَّ بَعِيرٌ مِنْ الْإِبِلِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حَبْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِم أَوَابِدَ كَأُوَابِدِ الْوَحْش فَمَا فَعَلَ مِنْهَا فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا» رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَلأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ الْعَجْزُ عَنْ الذَّكَاةِ الإخْتِيَارِيَّةِ فَصَارَ إِلَى الْبَدَلِ، وَفِي النَّوَازِلِ لَوْ أَنَّ بَقَرَةً تَعَسَّرَ عَلَيْهَا الْولَادَةُ فَأَدْخَلَ صَاحِبُهَا يَدَهُ وَذَبَحَ الْوَلَدَ حَلَّ أَكْلُهُ وَإِنْ جَرَحَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِع الذَّبْح إذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَبْعِهِ يَعِلُ، وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ لَا يَعِلُ. اه.

وَفِي الْمُحِيطِ فَإِنْ أَصَابَ قَرْنَهُ، أَوْ ظُفُرَهُ، أَوْ حَافِرَهُ فَإِنْ أَدْمَاهُ وَوَصَلَ لِلَّحْمِ حَلَّ أَكْلُهُ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ الذَّكَاةَ تُصْرَفُ فِي مَحَلِّ الْحِيَاةِ، وَإِنْ أَبَانَ عَنْهُ غَيْرَ الرَّأْسِ فَمَاتَ يُؤْكُلُ كُلُّهُ إلَّا مَا أَبَانَ فَلَا لِأَنَّ الذَّكَاةَ وَلا كَذَلِكَ إِذَا بَانَ الرَّأْسُ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ حَيَاةُ مِنْ الْحَيِّ فَهُو مَيِّتُ وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ حُكْمُ الذَّكَاةِ وَلا كَذَلِكَ إِذَا بَانَ الرَّأْسُ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ حَيَاةُ الْجُسَدِ مَعَ إِبَانَةِ الرَّأْسِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ مِنْهُ جِلْدَةٌ فَإِنْ كَانَ يَلْتَئِمُ وَيَتَبَدَّلُ لَوْ تَرَكَهُ حَلَّ أَكُلهُ، وَإِلَّا الْجُسَدِ مَعَ إِبَانَةِ الرَّأْسِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ مِنْهُ جِلْدَةٌ فَإِنْ كَانَ يَلْتَئِمُ وَيَتَبَدَّلُ لَوْ تَرَكَهُ حَلَّ أَكُلهُ، وَإِلَّا الْجُسَدِ مَعَ إِبَانَةِ الرَّأْسِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ مِنْهُ جِلْدَةٌ فَإِنْ كَانَ يَلْتَئِمُ وَيَتَبَدَّلُ لَوْ تَرَكَهُ حَلَّ أَكُلهُ، وَإِلَّا فَهُو مُبَانٌ وَلَوْ قَطَعَ الصَيْدَ نِصْفَيْنِ طُولًا وَعَرْضًا حَلَّ وَلُو أَبَانَ طَائِفَةٌ مِنْ النَّاسِ الْبَدَنَ إِنْ كَانَ النِصْفَ يَحِلُ كِلاهُمَا اهد.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ -: (وَسُنَّ نَحْرُ الْإِبِلِ وَذَبْحُ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ وَكُرِهَ عَكْسُهُ وَحَلَّ) وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مَسْنُونًا لِأَنَّهُ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ اللّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ

الله يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧] وَقَالَ تَعَالَى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢] وَقَالُ تَعَالَى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢] قَالُوا: الْمُرَادُ نَحْرُ الْجُرُورِ، وَفِي الْبِيلِ النَّحْرُ أَيْسَرُ، وَفِي الْإِيلِ النَّحْرُ أَيْسَرُ، وَفِي الْإِيلِ النَّحْرُ أَيْسَرُ، وَإِنَّمَا كُرِهَ الْعُرُوقِ إِنْ أَسْفَلِ الْعُنْقِ عِنْدَ الصَّدْرِ وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْعُرُوقِ فِي أَسْفَلِ الْعُنْقِ عِنْدَ الصَّدْرِ وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْعُرُوقِ مِنْ أَعْلَى." (١)

٢٢٦. "وَتَحْرِيضٌ لِلْكَلْبِ وَلَيْسَ بِابْتِدَاءِ إِرْسَالٍ مِنْهُ فَلَا يَنْفَطِعُ الْإِرْسَالُ بِالرَّجْرِ فَبَقِيَ صَحِيحًا فَأَمَّا الْإِرْسَالُ مِنْ الْمُجُوسِيِّ فَإِنَّهُ وَقَعَ فَاسِدًا فَلَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا بِالرَّجْرِ وَكَذَا إِذَا أَرْسَلِ فَرَجَرُهُ مَنْ وَتَحَى مُسْلِمٌ وَسَمَّى لَمْ يَجِلُ وَلَوْ وُجِدَتْ التَّسْمِيةُ مِنْ الْمُرْسِلِ فَرَجَرُهُ مَنْ لَمْ وَسَمَّى عَلَى السَّكِينَ بَعْدَ الذَّبْحِ لَمْ يَحْرُهُ وَلَوْ ذَبَحَ فَأَمَّ الْمَجُوسِيُّ السِّكِينَ بَعْدَ الذَّبْحِ لَمْ يَحْرُهُ وَلَوْ ذَبَحَ الْمَجُوسِيُّ، وَأَمْرَ الْمُسْلِمُ بَعْدَهُ لَمْ يَحِلُ لِمَا ذَكْرَنَا أَنَّ أَصْلُ الْفِعْلِ مَتَى وَقَعَ صَحِيحًا لَا يَنْقَلِبُ وَلَيْ الْمُعْلِمِ وَقَعَ فَاسِدًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، وَكَذَا لَحْرِمْ دَلَّ عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ يَكُلُ لَهُ فَاسِدًا وَمَتَى وَقَعَ فَاسِدًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، وَكَذَا مُحْرِمْ وَنَصَّ فِي الْمُنْتَقَى فَاسِدًا وَمَتَى وَقَعَ عَاسِدًا لَا يَعْفَلُهُ مَلْ الْمُثَلِمُ كَلَيْهِ فِي الرِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ ذَيْعَلِ صَحِيحًا، وَكَذَا مُحْرِمْ وَنَصَّ فِي الْمُنْتَقَى عَلَيْهِ فِي الرِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ ذَيْعُلُ صَحِيحًا، وَكَذَا مُحْرِمْ وَنَصَّ فِي الْمُنْتَقَى عَلَيْهِ فِي الرِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ وَعَمَلُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُنْتِقِ وَقِي الْمُنْتِقِ وَفِي السَّلِ اللهُ عَلَى أَنَهُ لَا يَجِلُ لِحِيثِ فَتَادَةَ حِينَ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الْمُرْسَلِ لَا فِي الصَّيْدِ فَعَلَ اللهُ عَيْهُ الْمُوسِلِ الْمُرْسَلِ لَا فِي الصَيْدِ فَصَارَ فِعْلُهُ ثَبَعًا لِفِعْلِ الْمُرْسَلِ الْمُوسِلِ الْمُرْسَلِ لَا فِي الصَيْدِ فَصَارَ فِعْلُهُ ثَبَعًا لِفِعْلِ الْمُرْسَلِ الْمُؤْسِلِ الْمُرْسَلِ لَا إِلَى الْمُوسِلِ لَا إِلَى الْمُرْسَلِ لَا إِلَى الْمُؤْسِلِ فَالْمُؤْسِلِ وَالْمُؤْسِلِ وَالْمُؤْسِلِ وَكَالَ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِعْلَهُ أَنْ وَلَا الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ لَا إِلَى الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ وَالْمُؤْسُلِ الْمُؤْسِلِ وَالْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ الْمُؤْسِلِ الللهُ وَالْمُؤْسِلُ اللْمُؤْسُلِ الْمُؤْسِلُ اللْمُؤْسِلُ الللهُ وَالْمُؤْسُلُ اللهُ وَالْمُعَلِّ اللْمُؤْسِلِ الْمُؤْس

جُوسِيُّ أَرْسَلَ ثُمُّ أَسْلَمَ فَاصْطَادَ كَلْبُهُ لَمْ يُؤْكُلْ وَكَذَلِكَ لَوْ زَجَرَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَانْزَجَرَ لِزَجْرِهِ وَلَوْ كَانَ مُسْلِمًا حَالَةَ الْإِرْسَالِ فَصَارَ مُرْتَدًّا حَالَةَ الْأَخْذِ يَجِلُّ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ وَقْتُ الْإِرْسَالِ وَالرَّمْيِ كَانَ مُسْلِمًا حَالَةَ الْإَرْسَالِ وَالرَّمْيِ فِعْلُ الذَّكَاةِ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ فَيُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ وَتَمَجُّسُهُ وَرِدَّتُهُ لَا حَالَةُ الْأَجْذِ لِأَنَّ الْإِرْسَالَ وَالرَّمْيَ فِعْلُ الذَّكَاةِ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ فَيُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ وَتُحَدُّ أَلْورْسَالِ وَالرَّمْي لَا بَعْدَهُ عِنْدَ الذَّبْحِ لَا عِنْدَ زُهُوقِ الرُّوحِ فَكَذَا هُنَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ وَكُفْرُهُ وَقْتَ الْإِرْسَالِ وَالرَّمْي لَا بَعْدَهُ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ١٩٤/٨

وَفِي النَّوَادِرِ وَلَوْ ضَرَبَ الْكَلْبُ الصَّيْدَ فَرَقَدَهُ ثُمَّ ضَرَبَهُ ثَانِيَةً فَقَتَلَهُ أُكِلَ وَكَذَا لَوْ أَرْسَلَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ كَلْبَهُ فَرَقَدَهُ فَضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا فَرَقَدَهُ ثُمَّ ضَرَبَهُ الْآخَرُ فَقَتَلَهُ أُكِلَ وَكَذَا لَوْ أَرْسَلَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ كَلْبَهُ فَرَقَدَهُ فَضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا وَقَتَلَهُ الْآخِرُ فَإِنَّهُ يُؤْكُلُ وَالصَّيْدُ لِصَاحِبِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ جَرْحَ الْكَلْبِ بَعْدَ الجُرْحِ فَصَارَ الْحَدُهُمَا وَقَتَلَهُ الْآخِرُ فَإِنَّهُ يُؤْكُلُ وَالصَّيْدُ لِصَاحِبِ الْأَوَّلِ بَلَانَ جَرْحَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَيْدًا صَارَ مِلْكًا كَأَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ بِفِعْلِ وَاحِدٍ إِلَّا أَنَّ الْأَوْلَ لَمَّا أَخْرَجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَيْدًا صَارَ مِلْكًا لِمَا الْعَلْمُ اللَّانِي، وَفِي الْأَصْلِ وَمِنْ شَرَائِطِ الْإِرْسَالِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرْسِلُ مُحْرِمً، وَذَكَرَ لِصَاحِبِهِ فَلَا يُزِيلُ مِلْكُهُ الثَّانِي، وَفِي الْأَصْلِ وَمِنْ شَرَائِطِ الْإِرْسَالِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرْسِلُ مُحْرِمً، وَذَكَرَ لِصَاحِبِهِ فَلَا يُغِيلُ مَا اصْطَادَهُ الْخُلَالُ فِي الْحَرَمِ، وَذَكَرَ وَلَا مَا اصْطَادَهُ الْخَلَالُ إِذَا أَرْسَلَ كُلْبَهُ عَلَى وَرَعْرَ الْمُحْرِمِ لِلَّانَّهُ أَوْلَى قَالَ فِي النَّرَجِرَةِ الْخُلَالُ إِذَا أَرْسَلَ كُلْبُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ الْخَرَاءُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. السَّرَاحِيَّةِ: أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ أَفُلُولُ الْمُحْرِمُ فَالْذَوْرَ اللَّهُ الْفَلُهُ أَوْلَى قَالَ فِي السِرَاحِيَّةِ: أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ أَفْلَاهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: - رَحِمَهُ اللهُ - (وَإِنْ لَمْ يُرْسِلْهُ أَحَدٌ فَرَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ حَلَّ) وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُحِلَّ؛ لِأَنَّ الْإِرْسَالَ جُعِلَ دَكَاةً عِنْدَ الإضْطِرَارِ لِلضَّرُورَةِ فَإِذَا لَمْ يُوجَدُ الْإِرْسَالُ انْعَدَمَ الذَّكَاةُ حَقِيقَةً وَحُكْمًا وَلَا يُجِلُّ وَالزَّجْرُ بِنَاءٌ عَلَيْهِ وَلَا يُعْتَبُرُ عَلَى مَا بَيَّنَّا وَوَجْهُ الاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْزَجْرَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِرْسَالِ يُجْعَلُ إِرْسَالًا؛ لِأَنَّ انْزِجَارَهُ عَقِيبَ زَجْرِهِ دَلِيلُ طَاعَتِهِ فَيَجِبُ اعْتِبَارُهُ الزَّجْرُ دُونَ الانْفِلاتِ فَيَجِبُ اغْتِبَارُهُ إِنْ السَّبَبِ جِنِلافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَلا يُقَالُ الزَّجْرُ دُونَ الانْفِلاتِ فَيَحِلُ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَلا يُقالُ الزَّجْرُ دُونَ الانْفِلاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ فَوْقَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى الْأَوَّلِ وَلا يُثَلِينَ يَصْلُحُ نَاسِحًا عَلَى الْأَوَّلِ وَلا يُثَلِينَ يَصْلُحُ نَاسِحًا الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَلا يُثَالِي وَالْمُعَلِ الْمُكَلِّفِ وَاسْتَوَيَا فَنُسِحَ الانْفِلاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ فَوْقَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ كَيْتُ إِنَّ لَكُورُ الْمُكَلِّفِ وَاسْتَوَيَا فَنُسِحَ الْانْفِلاتُ؛ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُنَافِي الْإِرْسَالَ بِوَجْهٍ مِنْ عَيْثُ الْمُكَلِّفِ وَاسْتَوَيَا فَنُسِحَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ؟ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُنَافِي الْإِرْسَالَ بِوَجْهٍ مِنْ اللَّهُ وَالِا يُولِكُ كَمَا فِي نَسْخِ الْأَحْكَامِ فِيلَافُ الْمُكَلِّفِ الْفُصْلِ الْأَوَّلِ؟ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُنَافِى الْإِرْسَالَ بِوَجْهٍ مِنْ اللَّهُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلُ الْمُكَلِّفِ الْمُكَلِّفِ الْمُحَلِّقِ الْمُؤَلِّ وَالْمَالَ بِوَجْهِ مِنْ اللَّهُ الْمُكَلِّقِ الْمُؤْمُوهِ الْمُؤَلِّ كُمَا فِي نَسْخِ الْأَحْدُونَ الْمُعَلِّ الْمُكَلِّقِ الْمُؤَلِّ الْمُؤَلِّ لَكُولُ الْمُحَلِّ الْمُكَلِّفِ الْمُعَلِّ الْمُحَلِّقِ الْمُؤَلِّ الْمُؤَلِّ وَالِمَالَ الْمُعَلِّ مِلْ الْمُحَلِّقِ الْمُعَلِّ الْمُعَلِلُ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَ

، وَالزَّجْرُ بِنَاءٌ عَلَى الْإِرْسَالِ فَكَانَ دُونَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ، وَالْبَازِي كَالْكَلْبِ فِيمَا ذَكَرْنَا وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ الْمُعَلَّمَ عَلَى صَيْدٍ مُعَيَّنٍ فَأَحَذَ غَيْرَهُ وَهُوَ عَلَى سُنَنِهِ حَلَّ، وَقَالَ مَالِكُ ذَكَرْنَا وَلَوْ أَرْسَلَ كُلْبَهُ الْمُعَلَّمَ عَلَى صَيْدٍ مُعَيَّنٍ فَأَحَذَ غَيْرَهُ وَهُوَ عَلَى سُنَنِهِ حَلَّ، وَقَالَ مَالِكُ وَرَحْمَهُ اللَّهُ وَتَعَلَى: لَا يَجِكُ بُلِأَنَّهُ أَحَذَهُ بِغَيْرِ إِرْسَالٍ، إِذْ الْإِرْسَالُ يَخْتَصُّ بِالْمُشَارِ وَالتَسْمِيةُ وَقَالَ اللَّهُ عَيْرِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَضْجَعَ شَاةً وَسَمَّى عَلَيْهَا وَخَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا وَعَلَى اللَّهُ عَيْرِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَضْجَعَ شَاةً وَسَمَّى عَلَيْهَا وَخَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا وَقَوْلَ اللَّهُ عَيْرِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَصْجَعَ شَاةً وَسَمَّى عَلَيْهَا وَخَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا لَوْ أَصْجَعَ شَاةً وَسَمَّى عَلَيْهَا وَخَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا لِللَّ اللَّاسُمِيةِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يَتَعَيَّنُ الصَّيْدُ بِالتَّعْيِينِ، مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ حَتَّى لَا يَجِلَّ غَيْرُهُ لِلْكَ الْإِرْسَالِ وَلَوْ أَرْسَلَ مِنْ غَيْرٍ تَعْيِينِ يَحِلُّ مَا أَصَابَهُ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَ الْمَالِ وَلَوْ أَرْسَلَ مِنْ غَيْرٍ تَعْيِينٍ يَكِلُ مَا أَصَابَهُ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَ

التَّعْيِينَ شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكِ وَعِنْدَهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِذَا عُيِّنَ يَتَعَيَّنُ وَعِنْدَنَا التَّعْيِينُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِذَا عُيِّنَ يَتَعَيَّنُ وَعِنْدَنَا التَّعْيِينِ لَيُسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِلْمَكَلَّفُ أَنْ لَا يُكلَّفَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَالَّذِي وَلَا يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكَلَّفُ أَنْ لَا يُكلِّمَ الْبَازِيَ وَالْكَلْبَ عَلَى وَجْهٍ لَا فِي وُسْعِهِ إِيجَادُ الْإِرْسَالِ دُونَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَلِّمَ الْبَازِيَ وَالْكَلْبَ عَلَى وَجْهٍ لَا يَعْفِيدٍ فِي حَقِّهِ وَلَا فِي الْكَلْبِ فَإِنَّ الصَّيُودَ كُلَّهَا فِيمَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا عَيَّنَهُ لَهُ وَلِأَنَّ التَّعْيِينَ غَيْرُ مُفِيدٍ فِي حَقِّهِ وَلَا فِي الْكَلْبِ فَإِنَّ الصَّيُودَ كُلَّهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى مَقْصُودِهِ." (١)

٢٢٧. "وَيُحْتَمَلُ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّ الرَّابِعَة يُخْتَاطُ لَهَا لِمَا فِيهَا مِنْ كَثْرَةِ الْمُبْطِلَاتِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا وَأَصْلُهَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ٢٠١] الْآيَةَ مَعَ مَا يَأْتِي (هِيَ أَنْوَاعُ) تَبْلُغُ وَأَصْلُهَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ٢٠١] الْآيَةَ مَعَ مَا يَأْتِي (هِيَ أَنْوَاعُ) تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا بَعْضُهَا فِي الْأَحَادِيثِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا بَعْضُهَا فِي الْآتِيَةُ الطَّلَقُوتِ وَأَقُلُ تَغْيِيرًا وَذَكَرَ الرَّابِعَ الْآتِيَ لِمَحِيءِ اللَّهُ وَآنِ بِهِ (تَنْبِيةً) اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللللْهُ الللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللللللْهُ اللللللْهُ اللللللللْهُ الللللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ اللللللللْهُ اللللللْهُ الللللللللللْهُ اللللللللْهُ الللللللللللْهُ الللللللللللْهُ اللللللْهُ الللللللللْهُ الللللللللللللْهُ الللللللْهُ الللللللْهُ اللللللللللِهُ الللللللْهُ اللللللللِهُ اللللللللْهُ الللللللللْ

هَذَا الِا حْتِيَارُ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَ مَا عَدَا تِلْكَ الثَّلاثَةَ لَا عُذْرَ فِي مُخَالَفَتِهَا مَعَ صِحَّتِهَا وَإِنْ كَثُرَ تَغْيِيرُهَا وَكَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الْكَثْرَةُ الَّتِي صَحَّ فِعْلُهَا عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ غَيْرِ نَاسِخٍ لَهَا مُقْتَضِيَةً لِلْإِبْطَالِ وَلَوْ جُعِلَتْ مُقْتَضِيَةً لِلْمَفْضُولِيَّةِ لَا بُجِّهَ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ مَا مِنْ غَيْرِ نَاسِخٍ لَهَا مُقْتَضِيَةً لِلْإِبْطَالِ وَلَوْ جُعِلَتْ مُقْتَضِيَةً لِلْمَفْضُولِيَّةِ لَا بُجِّهَ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ مَا تَشَيَّدَ بِهِ فَحْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا صَحَّ الْحُدِيثُ فَهُو مَذْهَبِي وَاضْرِبُوا بِقَوْلِي الْحَائِطَ وَهُو وَإِنْ أَرَادَ مَنْ عَيْرِ مُعَارِضٍ لَكِنْ، مَا ذُكِرَ لَا يَصْلُحُ مُعَارِضًا كَمَا يُعْرَفُ مِنْ قَوَاعِدِهِ فِي الْأُصُولِ فَتَأَمَّلُهُ مِنْ عَيْرِ مُعَارِضٍ لَكِنْ، مَا ذُكِرَ لَا يَصْلُحُ مُعَارِضًا كَمَا يُعْرَفُ مِنْ قَوَاعِدِهِ فِي الْأُصُولِ فَتَأَمَّلُهُ (الْأَوَّلُ) صَلَاةً عُسْفَانَ وَحُذِفَ هَذَا مَعَ أَنَّهُ النَّوْعُ حَقِيقَةً لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَهُ وَلَا أَنَّهُ النَّوْعُ حَقِيقَةً لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَهُ وَكُذَا فِي الْبُاقِي (يَكُونُ)

\_\_\_\_\_\_\_\_ حِينَ اسْتِثْنَائِهِمْ الاسْتِسْقَاءَ مِنْ الرَّابِعِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ حِينَ عَدَمِ الْفَوَاتِ اه. (قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ الْعُمُومُ) أَيْ عُمُومُ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ لَهُ سم وَأَشَارَ الشَّارِحِ إِلَى رُجْحَانِهِ بِتَعْلِيلِهِ دُونَ الاَّخْتِمَالِ الْأَوَّلِ.

(قَوْلُهُ وَأَصْلُهَا إِلَّى) وَبَحُوزُ فِي الْحَضَرِ كَالسَّفَرِ خِلافًا لِمَالِكٍ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ أَيْ بِأَنْ دَهَمَ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُو وَ بِبِلَادِهِمْ، أَمَّا فِي الْأَمْنِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ صَلَاةُ عُسْفَانَ لِمَا فِيهَا مِنْ التَّحَلُّفِ الْفَاحِشِ الْعَدُو بِبِلَادِهِمْ، أَمَّا فِي الْأَمْنِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ صَلَاةً عُسْفَانَ لِمَا فِيهَا مِنْ التَّحَلُّفِ الْفَاحِشِ وَبَحُوزُ صَلَاةً بَطْنِ خَلِ وَذَاتِ الرِّقَاعِ إِذَا نَوَتْ الْفِرْقَةُ التَّانِيَةُ الْمُفَارَقَةَ كَالْأُولَى ع ش (قَوْلُهُ وَتَعُونُ صَلَاةً بَطْنِ خَلْ وَذَاتِ الرِّقَاعِ إِذَا نَوَتْ الْفِرْقَةُ التَّانِيَةُ الْمُفَارَقَةَ كَالْأُولَى ع ش (قَوْلُهُ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٢٥٦/٨

﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَةَ) يَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَارِدَةً فِي صَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا ﴾ [النساء: ١٠٢] أَيْ فَرَغُوا مِنْ السُّجُودِ وَمَّامِ رَكْعَتِهِمْ وَيَحْتَمِلُ وُرُودُهَا فِي صَلَاةِ بَطْنِ خَلْلٍ فَقُولُهُ الْمَذْكُورُ بِمَعْنَى فَرَغُوا مِنْ الصَّلَاةِ بَجُيْرِمِيُّ (قَوْلُهُ: مَعَ مَا يَأْتِي) أَيْ مِنْ الْأَخْبَارِ مَعَ حَبَرِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وَاسْتَمَرَّتْ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ مَا يَأْتِي ) أَيْ مِنْ الْأَخْبَارِ مَعَ حَبَرِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وَاسْتَمَرَّتْ الصَّحَابَةُ - رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ وَدَعْوَى الْمُزَيِّ نَسْخِهَا أَيْ الْآيَةِ لِتَرْكِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ أَجَابُوا عَنْهَا بِتَأَخُّرِ نُزُولِهَا عَنْهُ لِأَهَا نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍ وَالْخُنْدَقُ كَانَ سَنَةَ بَوْمَ الْخُنْدَقِ أَجَابُوا عَنْهَا بِتَأَخُّرِ نُزُولِهَا عَنْهُ لِأَهَا نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍ وَالْخُنْدَقُ كَانَ سَنَةَ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَدَّ الْخُوفُ فَالرَّابِعُ سَنَةً أَرْبَعِ أَوْ خَمْسٍ مُعْنِي وَفِكَايَةٌ قَوْلُ الْمَثْنِ (هِيَ أَنْوَاعٌ) أَيْ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَدَّ الْحُوفُ فَالرَّابِعُ وَلَا الْمَثْنِ فِي غَيْرِهَا فَالْآحَرَانِ فِيَايَةٌ

(قَوْلُهُ: تَبْلُغُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَعْضُهَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَعْضُهَا وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا ذَلِكَ (قَوْلُهُ: بَعْضُهَا فِي الْأَحَادِيثِ) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ الصَّحِيحَةِ فِي الْأَحَادِيثِ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ بَعْضِهَا وَهَذَا هُوَ الْمُوَافِقُ لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا مِنْ وُجُودِ السِّتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا جَمِيعُهَا فِي الْأَحَادِيثِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ (قَوْلُهُ: وَذَكَرَ الرَّابِعَ إِنَّى قَضِيَّةُ صَنِيعِهِ أَيْ كَالْمُغْنِي وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ أَنَّ الرَّابِعَ لَيْسَ مِنْ السِّتَّةَ عَشَرَ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ م ركَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مِنْهَا ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيّ قَوْلُهُ لِمَجِيءِ الْقُرْآنِ إِلَا أَيْ صَرِيحًا فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ جَاءَ بِغَيْرِهِ فَهِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ نَوْعًا قَالَهُ الْأُجْهُورِيُّ وَعِبَارَةُ ع ش يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّا سَبْعَةَ عَشَرَ نَوْعًا وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ م ر أَنَّ الرَّابِعَ مِنْ السِّتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا وَأُجِيبُ بِأَنَّ قَوْلَهُ مِنْهَا تَنَازَعَ فِيهِ اخْتَارَ وَذَكَرَ اه بِأَدْنَى تَصَرُّفٍ (قَوْلُهُ: بِهِ) أَيْ بِالرَّابِعِ وَكَذَا جَاءَ بِالثَّالِثِ مُغْنِي (قَوْلُهُ: مُشْكِلٌ إِنَّ ) وَقَدْ يُحَكُ الْإِشْكَالُ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا عَلَّقَ الْحُكْمَ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا إِذَا تَرَدَّدَ فِيهِ وَإِلَّا فَكُمْ مِنْ أَحَادِيثَ صَحَّتْ وَلَيْسَتْ مَذْهَبًا لَهُ تَأْمَّلْ شَوْبَرِيٌّ وَحِفْنِيٌّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى اخْتِيَارِ الشَّافِعِيّ لِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ قَصَرَ كَلَامَهُ عَلَيْهَا وَبَيَّنَ أَحْكَامَهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْكَلَامِ عَلَى غَيْرِهَا لَا لِبُطْلَانِهِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ صَحَّ بِهِ الْحَدِيثُ بَلْ لِقِلَّةِ مَا فِيهَا مِنْ الْمُبْطِلَاتِ وَلِإِغْنَائِهَا عَنْ الْبَاقِيَاتِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَادِيثُهَا لَمْ تُنْقَلْ لِلشَّافِعِيّ إذْ ذَاكَ مِنْ طُرُقٍ صَحِيحَةٍ فَكُمْ مِنْ أَحَادِيثَ لَمْ تَسْتَقِرَّ صِحَّتُهَا إِلَّا بَعْدَ عَصْرِ الشَّافِعِيّ كَيْفَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَهُوَ مُتَأَجِّرٌ عَنْهُ يَقُولُ لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا اه وَبذَلِكَ يَسْقُطُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ أَحَادِيثَهَا صَحِيحَةٌ لَا عُذْرَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا وَوَجْهُ سُقُوطِهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ صِحَّتِهَا

وُصُولُمَا إلَيْهِ بِطُرُقٍ صَحِيحَةٍ وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ اطَّلَعَ فِيهِ عَلَى قَادِحٍ فَتَأَمَّلْ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ كُلُّ وَصُولُمَا إلَيْهِ بِطُرُقٍ صَحِيحَةٍ وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ اطَّلَعَ فِيهِ عَلَى عَالِمٍ قُرَيْشٍ مَنْ مَلاً طِبَاقَ الْأَرْضِ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى حِدَتِهِ كَافٍ فِي دَفْعِ هَذَا التَّشْنِيعِ عَلَى عَالِمٍ قُرَيْشٍ مَنْ مَلاً طِبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَعَنَا بِهِ اهد.

(قَوْلُهُ لَا عُذْرَ فِي مُخَالَفَتِهَا إِلَيْ) يُؤْحَذُ مِنْهُ كَالشَّارِحِ م ر أَنَّ مَنْ تَتَبَّعَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحةَ وَعَرَفَ كَيْفِيَّةً مِنْ الْكَيْفِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ نُقِلَ وَعَرَفَ كَيْفِيَّةً مِنْ الْكَيْفِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ نُقِلَ عَنْ م ر أَيْ فِي غَيْرِ النِّهَايَةِ خِلَافُهُ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَالْأَقْرَبُ مَا قُلْنَاهُ ع ش

(قَوْلُهُ: وَلَوْ جُعِلَتْ إِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا يُنَافِي ذَلِكَ لَمْ يُتَّجَهُ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ سم (قَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ (قَوْلُهُ: وَحَذَفَ هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ صَلَاةً عُسْفَانَ ذَلِكَ سم (قَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ (قَوْلُهُ: وَحَذَفَ هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ صَلَاةً عُسْفَانَ (قَوْلُهُ لِفَهْمِهِ) أَيْ كُونِهِ النَّوْعَ وَهَذَا جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ: إِنَّ فِي جَعْلِ الْمُصَنِّفِ هَذِهِ الْأَحْوَالَ أَنْوَاعً السَّلُواتُ الْمَفْعُولَةُ فِيهَا كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِمَّا ذَكَرَهُ) أَيْ فِي قَوْلِهِ الْآيِي أَنْوَاعً الصَّلُواتُ الْمَفْعُولَةُ فِيهَا كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِمَّا ذَكَرَهُ) أَيْ فِي قَوْلِهِ الْآيِي وَهَا اللَّهُ إِلَى اللَّهُ الْمَعْرُوفَةِ اللَّهُ الْمُعْرُوفَةِ لَيْسَ بِشَاذٍ قَالَ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وَمَذْهَبُ أَيِي

\_\_\_\_\_ الْمُطْلَقِ (قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ الْعُمُومُ) أَيْ عُمُومُ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ لَهُ (قَوْلُهُ وَلَوْ جُعِلَتْ إِلَّ ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا يُنَافِي ذَلِكَ لَمْ يُتَجَهُ إِلَّا حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ: فِي الْمَتْنِ يَكُونُ الْعَدُو فِي كَلَامِ الْمُأْلُفِيَّةِ أَنَّ حَذْفَ أَنْ وَرَفْعَ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ الْمُوَاضِعِ الْمَعْرُوفَةِ لَيْسَ بِشَادِّ قَالَ وَهُو ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ." (١)

٢٢٨. الْإِبَابُ دُخُولِهِ) أَيْ الْمُحْرِمِ وَحُصَّ؛ لِأَنَّ الْكَلامَ فِيهِ وَإِلَّا فَكَثِيرٌ مِنْ السُّنَنِ الْآتِيةِ يُخَاطَبُ هِمَا الْحَلالُ أَيْضًا وَمِنْ ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ فِي نُسَخِ (مَكَّة) قِيلَ الْأَنْسَبُ تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ يُخَاطَبُ هِمَا الْحَلالُ أَيْضًا وَمِنْ ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ فِي نُسَخِ (مَكَّة) قِيلَ الْأَنْسَبُ تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ بِبَابِ صِفَةِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّةُ ذَكَرَ فِيهِ كَثِيرًا مِمَّا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِدُخُولِهَا بَلْ الْحَجُّ عَرَفَةَ وَلَا تَعَلُّقَ لَمَا بِهِا بِبَابِ صِفَةِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّةُ ذَكَرَ فِيهِ كَثِيرًا مِمَّا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِدُخُولِهَا بَلْ الْحَجْوِمِ وَالْمَلِمِ وَالْبَاءِ لِلْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ وَالْبَاءِ لِلْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لَلْبَلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْبَيْتِ أَوْ وَالْمَطَافِ وَهِيَ كَبَقِيَّةِ الْحُرَمِ أَفْضَلُ لِلْحَرَمِ وَبِالْبَاءِ لِلْمَسْجِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْبَلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْبَيْتِ أَوْ وَالْمَطَافِ وَهِيَ كَبَقِيَّةِ الْحُرَمِ أَفْضَلُ لِلْحَرَمِ وَبِالْبَاءِ لِلْمَسْجِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْبَلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْبَيْتِ أَوْ وَالْمَطَافِ وَهِيَ كَبَقِيَّةِ الْحُرَمِ أَنْفَلُ لَاللَّهُ مِنْ النَّامِ لِلْمُسْتِحِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْبَلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْمَسْعِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْبَاءِ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْمُصَرِّحَةِ بِذَلِكَ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ لَا الْمُصَرِّحَةِ بِذَلِكَ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ لَا لَا اللْمُعَالِ الْعَلَيْدِ وَلِيلًا لِلْكَ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ لَا اللْمُعَلِّ وَلَا مَلْقَالِ لَا لَكَ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ لَا لَكَ وَمَا عَارَضَهَا لَكَ فَي لِلْكُولِ لَا لَكُولِ الْعَلَى اللَّهُ لِلْكُولِ الْمُعْلِيلُ الْمُعْلِلُ فَي اللْمُنْ اللَّهُ لِلْكَ وَمِيلًا لِلْمُهِ اللْمُعَلِيلُ وَلَا اللْمُعِلَى اللْمِيمِ لِلْمُعَلِيلِ الْمُعْلِ الللَّهُ الْمُعْلِقُولِ الللْمُعِيمِ لِلْمُعْلِى الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلَى اللْمُعْلِقِيلَ الْمُعْلِلِيلُ فَلْمُعْلِلِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِيقِيلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقِ لَلْمُعْلِقُولُ اللْمُعْلِقُولُ اللْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ اللْمُعْلِقُولُ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٣/٣

ضَعِيفٌ وَبَعْضُهُ مَوْضُوعٌ كَمَا بَيَّنته فِي الْخَاشِيَةِ وَمِنْهُ حَبَرُ «إِهَّا أَيْ الْمَدِينَةَ أَحَبُ الْبِلادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» فَهُوَ مَوْضُوعٌ اتِفَاقًا، وَإِهَّا صَحَّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نِزَاعٍ فِيهِ فِي مَكَّةَ إِلَّا التُّبْهُ الَّيْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهِي أَفْضَلُ إِجْمَاعًا حَتَّى مِنْ الْعُرْشِ ضَمَّتُ أَعْضَاءَهُ الْكَرِمَةَ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهِي أَفْضَلُ إِجْمَاعًا حَتَّى مِنْ الْعُرْشِ وَالتَّفْضِيلُ قَدْ يَقْعُ بَيْنَ الذَّوَاتِ، وَإِنْ لَمَّ يُلاحَظُ ارْتِبَاطُ عَمَلٍ مِمَا كَالْمُصْحَفِ أَفْصَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَالتَّقْضِيلُ قَدْ يَقِعُ بَيْنَ الذَّوَاتِ، وَإِنْ لَمَّ يُلاحَظُ ارْتِبَاطُ عَمَلٍ مِمَا كَالْمُصْحَفِ أَفْصَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَالتَّقْضِيلُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ وَعَنْ يَوْ فِي الْعَلَيْ فَي اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ وَعَنْ لَكُولُ عِلَى اللهُ وَلَوْ اللهُ عَلَى اللهُ وَعَلَيْ اللهُ اللهُ مَقُولًا بِالتَّسْكِيكِ عَلَى الْمُوصُوفِ بِالْأَلِيمِ الْمُرْتَّبِ مِثْلُهُ عَلَى الْكُولِ فِي آيَاتٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَلُمُ مَقُولًا بِالتَّسْكِيكِ عَلَى الْمُوصُوفِ بِالْأَلِيمِ الْمُرْتَّ بِ مِثْلُهُ عَلَى الْكُولُو فِي آيَاتٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَلُمُ مَقُولًا بِالتَّسْكِيكِ عَلَى الْمُومُ اللَّهُ مَلُولُ اللهُ عَلَى مَا الْتَعَنْ الْمُعْمِيةِ بِهِ وَلَوْ صَغِيرَةً وَلَا بَعْضِ السَّلْفِ إِنَّ الْمُعْمِيةِ بِهِ وَلَوْ صَغِيرةً وَلَا بَعْضِ السَّلْفِ إِنَّ هَذَا بِعُمُومِهِ مُرَتَّبُ عَلَى الْمُعَرِعةِ الْمُعْرَعةِ الْمُعْرَادِ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ أَكْدُوا الْحَرْمِ اللهُ فَيهَا أَكْثَرَ مِنْهَا فِي عَيْرِهُ أَلَا السَّيْعَاتِ تُضَاعَفُ بِكَا الْمُصَرِّحةَ الْمُصَرِعةَ أَلْ اللهُ عَلَى اللهُ الله

## \_\_\_\_Q [بَابُ دُخُولِ الْمُحْرِمِ مَكَّة]

(بَابُ دُخُولِهِ مَكَّةً) (قَوْلُهُ: وَخُصَّ) أَيْ الْمُحْرِمُ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَكَثِيرٌ إِنَّى) بَلْ إِنَّمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَقَطْ (قَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ إِنِّى) وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُوافِقُ الْحُذْفَ بِأَنْ يُجْعَلَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الدَّاخِلِ الْمَفْهُومِ مِنْ دُخُولِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ يُوافِقُ الْحَدْفِ بِلِنَّكُ لِا يُنَاسِبُ إِلَّا الْمُحْرِمَ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْوِمًا سم (قَوْلُهُ: تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ) الْوُقُوفِ حَيْثُ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْمُحْرِمَ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْوِمًا سم (قَوْلُهُ: وَيُرَدُّ إِنَّى النَّابِيهِ) التَّنْبِيهِ أَيْ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَانِيِّ (فَوْلُهُ: لَمَا بِهَا) يَعْنِي لِوْقُوفِ عَرَفَةً بِدُخُولِ مَكَّةً (قَوْلُهُ: وَيُرَدُّ إِنَّى الْمُعْنَونِ إِلَّا نِسْبِيَّةً، وَإِنَّى الْمُعْنَونِ إِلَّا نِسْبِيَّةً، وَإِنَّى الْمُعْنَونِ اللَّهُ لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الصِّحَةِ فَتَأَمَّلُهُ سم (فَوْلُهُ: لِلْبَلَدِ) وَلَمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَلِلهُ اللهُ عَلَى وَلِكُ اللهُ عَلَى وَلِكُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَلَا إِنَّ لِللهِ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَّى قِيلَ إِنَّ لِللهِ تَعَالَى أَلْفَ اسْمٍ وَلِرَسُولِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَّى قِيلَ إِنَّ لِلَهِ تَعَالَى أَلْفَ اسْمٍ وَلِرَسُولِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَتَى قِيلَ إِنَّ لِللهِ تَعَالَى أَلْفَ اسْمٍ وَلِرَسُولِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَتَى قَيلَ إِنَّ لِللهِ تَعَالَى أَلْفَ اسْمٍ وَلِرَسُولِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْفَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ ا

(قَوْلُهُ: وَهِيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِيُسْتَشْعَرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَا عَارَضَهُ إِلَى التَّرْبَةَ وَقَوْلُهُ وَالتَّفْضِيلُ إِلَى وَتُسَنُّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ حَتَّى مِنْ الْعَرْشِ (قَوْلُهُ: عِنْدَنَا إِلَىٰ أَيْ عِنْدَا إِلَىٰ أَيْ عِنْدَا إِلَىٰ التَّرْبَةَ إِلَىٰ اللَّرْبَقِ مِنْ بَقِيَّةِ الْكُتُبِ الْإِلْمِيَّةِ أَنَّ الثَّوَابَ الْمُتَرَبِّبَ عَلَى تِلَاوَتِهِ مَثَلًا أَكْتُلِ الْإِلْمِيَّةِ أَنَّ الثَّوَابَ الْمُتَرَبِّبَ عَلَى تِلَاوَتِهِ مَثَلًا أَكْتُلُ الْمُعْنِي إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ أَنْ الْمُتَرَبِّبِ عَلَيْهَا بَصْرِيُّ (قَوْلُهُ: إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ عَبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا أَنْ الشَّوَابِ الْمُتَرَبِّبِ عَلَيْهَا بَصْرِيُّ (قَوْلُهُ: إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ عَبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا أَنْ الثَّوَابِ الْمُتَرَبِّبِ عَلَيْهَا بَصْرِيُّ (قَوْلُهُ: إلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ عَبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا أَنْ التَّوَابِ الْمُتَرَبِّبِ عَلَى ظَيْهِ وَقُوعُ مَعْذُورٍ مِنْهُ هِمَا اهد.

(قَوْلُهُ: إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ مِنْ نَفْسِهِ بِالْقِيَامِ بِتَغْظِيمِهَا وَحُرْمَتِهَا وَاجْتِنَابِ مَا يَنْبَغِي إِلَىٰ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَيّهِ أَنّهُ إِنْ فَارَقَهَا وَقَعَ مِنْهُ الْمَحْدُورُ فِي غَيْرِهَا أَيْضًا بَلْ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْدُورُ فِي غَيْرِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا، وَهُو طَاهِرٌ إِنْ قِيلَ بِتَضَاعُفِ السَّيِّئَةِ فِيهَا، وَهُو مَرْجُوحٌ لَكِنّا، وَإِنْ لَمْ نَقُلُ بِالْمُضَاعَفَةِ فَمُفَارَقَتُهَا فِيهِ صَوْنٌ لَمَا عَنْ انْتِهَاكِهَا بِالْمَعَاصِي مَعَ شَرَفِهَا ع ش. وَإِنْ لَمَ نَقُلُ بِالْمُضَاعَفَةِ فَمُفَارَقَتُهَا فِيهِ صَوْنٌ لَمَا عَنْ انْتِهَاكِهَا بِالْمَعَاصِي مَعَ شَرَفِهَا ع ش. (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ الْأَلَمُ مَقُولًا بِالتَشْكِيكِ) يَغْنِي أَنَّ الْأَلَمَ يُوجِدُ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ وَأَقْرَادِهِ وَلَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ الْأَلَمُ مَقُولًا بِالتَشْكِيكِ) يَغْنِي أَنَّ الْأَلَمَ يَوجَدُ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ وَأَقْرَادِهِ وَلَوْكُهُ: وَإِنْ كَانَ الْأَلَمُ مَقُولًا بِالتَشْكِيكِ ) يَغْنِي أَنَّ الْأَلَمَ عَلَى قَدْرِ الْمَعْصِيةِ شِدَّةً وَضَعْفًا وَالْمُعْمِيةِ اللَّهُ عَلَى قَدْرِ الْمَعْصِيةِ اللَّهُ الْمُحَالِقِةِ ذَلِكَ لَكَنَّ حُصُولَ مَعْنَاهُ فِي بَعْضِهَا أَشَدُ الْمَحْالَقِةِ وَلِي عَلَى الْمُعْولِي بِعَصِيةٍ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْمُعْولِي اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى الْمُعْولِي السَّيْوِ عَلَى وَجُهِ الْخُلُورِ مِنْ غَيْرٍ عَنْمٍ وَتَصْمِيمٍ مَعَ أَنَّ لَلْهُ لَا يُعَاقَبُ عَلَى الْمُعْولِ مِنْ غَيْرٍ عَنْمٍ وَتَصْمِيمٍ أَنْ الْمُعْولِ مِنْ غَيْرٍ عَنْمٍ وَتَصْمِيمِ أَنْ الشَّورِ وَرَقُولُهُ وَاللَّهُ لِلْ يُعَاقِبُ عَلَى الْمُعْولِ الشَّارِحِ فَرَتَبَ إِلَى الْمُعْولُ مِن عَلَى الْمُعْولُ الشَّارِحِ فَرَتَّبَ إِلَى الْمُعْولُ عَلَى الْمُعْولُ الشَّارِحِ فَرَتَّبَ إِلَى الْمُولُ الشَّورِ وَقَولُهُ الْمُعْولُ الشَّارِحُ فَرَقَبُهُ وَالْمُؤْولُ الشَّارِحُ وَرَقُولُهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْمُؤْمِلُ الشَّارِعُ وَلَو عَلَى الشَّارِحِ فَرَقَبُ الْمُؤْمِلُ الشَاعِقِ عَلَى الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الشَّامِ عَلَى عَلَى الْمُؤْمِلُ الشَّامِ وَالْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُو

(قَوْلُهُ: أَحَذُوا مِنْهُ إِلَىٰ أَيْ مِنْ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ﴾ [الحج: ٢٥] إِلَا (قَوْلُهُ: أَيْ تَعْظُمُ فِيهَا إِلَىٰ ﴾ هَذَا التَّفْسِيرُ خِلَافُ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ وَلَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ

\_\_\_\_ إِبَابُ دُخُولِهِ مَكَّةً) (قَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ) يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُوافِقُ الْخَذْفَ بِأَنْ يُجْعَلَ مَرْجِعُهُ الدَّاخِلَ أَيْ دَاخِلَ الْمَفْهُومِ مِنْ دُخُولِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ الْخَذْفَ بِأَنْ يُجْعَلَ مَرْجِعُهُ الدَّاخِلَ أَيْ دَاخِلَ الْمَفْهُومِ مِنْ دُخُولِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ

حَيْثُ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْمُحْرِمَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْرِمًا وَلَوْ كَانَ يُنَافِيهِ بَطَلَ فَائِدَةً قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ إِلَيْ فَتَأَمَّلُهُ (قَوْلُهُ: وَيَرُدُّ إِخَّ) هَذَا لَا يَرُدُّ دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ إِلَّا نِسْبِيَّةً فَلَيْسَ رَدًّا لِاعْتِرَاضِهِ، ثُمَّ إِلَّا يَكُونُ رَدًّا لَهُ لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الصِّحَّةِ فَتَأَمَّلُهُ (فَوْلُهُ: يَسْتَدْعِي كُلَّ ذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ بَعْدَ مَا مِنْ يَكُونُ رَدًّا لَهُ لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الصِّحَّةِ فَتَأَمَّلُهُ (فَوْلُهُ: يَسْتَدْعِي كُلَّ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي الدُّحُولَ فَهُو أَعَمُّ وَالْمَطْلُوبُ بَيَانُهُ بِالْوَجْهِ الْأَعْمِ لَا يَعْدَ مَا لِيَعْمَ لَا يَعْدَ مَا لَا يُعْدَى الْأُولُويَّةِ فِي خَلِهَا وَمَا ذُكِرَ فِي رَدِّهَا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَلْيُتَأَمَّلُ بِوَجْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الدُّحُولِ فَدَعْوَى الْأُولُويَّةِ فِي خَلِهَا وَمَا ذُكِرَ فِي رَدِّهَا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَلْيُتَأَمَّلُ بِوَجْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الدُّحُولِ فَدَعْوَى الْأُولُويَّةِ فِي خَلِهَا وَمَا ذُكِرَ فِي رَدِّهَا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَلْيُتَأَمَّلُ إِوْجُهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الدُّحُولِ فَدَعْوَى الْأُولُويَّةِ فِي خَلِهَا وَمَا ذُكِرَ فِي رَدِّهَا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَلْيُتَأَمَّلُ إِنَّ مِنْ تَوَابِعِ الدُّكُولِ فَلَا يَقَلَى الْمُعَرَعِةُ مِنْ تَوَابِعِ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِقِ الْمُعَرِّعِةُ مَا فِي الْأَيْفَاقِ مَا فَيُقَالُمُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ (فَوْلُهُ: وَاللَّكَوْدِيثُ مُومُ وَالْخُصُوصُ لَا يُنَافِيهِ بَلْ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ (فَوْلُهُ: وَالْأَحَادِيثُ عُمُومٌ وَالْخُصُوصُ لَا يُنَافِيهِ بَلْ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ (فَوْلُهُ:

٢٢٩. "مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا (مِنْ مَسَاكِينِ الْحُرَمِ) الشَّامِلِينَ لِفُقْرَائِهِ الْحُصَرُوا أَوْ لَا وَالْمُرَادُ هِمْ حَيْثُ أُطْلِقُوا الْمَوْجُودُونَ فِيهِ حَالَةَ الْإِعْطَاءِ لَكِنْ الْمُسْتَوْطِنُ أَوْلَى مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ أَحْوَجَ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْرَاجُ الْمِثْلِ حَيًّا (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ) لَا الصَّيْدُ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْرَاجُ الْمِثْلِ حَيًّا (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ) لَا الصَّيْدُ خِلَافًا لِمَالِكِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْرَاجُ الْمِثْلِ حَيًّا (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ) لَا الصَّيْدُ خِلَافًا لِمَالِكِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَعُوزُ إِحْرَاجُ الْمِثْلُ حَيَّا (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ ) لَا الصَّيْدُ خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالتَّقُومِ عَدْلَانِ عَارِفَانِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَاتِلَهُ حَيْثُ لَمْ يَفْسُقُ لَوْ اللَّهُ عَنْهُ وَيَعْتَبَرُ فِي التَّقُومِ عَدْلَانِ عَارِفَانِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَاتِلَهُ حَيْثُ لَمْ يَفْسُقُ لَنْ عَرْمَ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَنَّهُ الْخَالِبَةُ فِي التَّقُومِ، وَإِلَّا فَالْعِبْرَةُ بِقِيمَتِهِ بِالنَّقُدِ الْغَالِبِ عِكَدًّ يَوْمَ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَنَّا مَلُ الذَّبْحِ فَإِذَا عَدَلَ عَنْهُ لِلْقِيمَةِ أَعْتُمِ مَا لَا لَا الْكَبْحِ فَإِذَا عَدَلَ عَنْهُ لِلْقِيمَةِ أَعْتُبِرَ مَا الْوَالِبِ عِمَدَةِ الْعَالِبِ عِمَكَةً يَوْمَ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَنَّا مَكَلُّ الذَّابِحُ فَإِذَا عَدَلَ عَنْهُ لِلْقِيمَةِ أَنْهُ لَلْ لَنْ الْوَقْتَ.

وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ هِكَنَّةَ جَمِيعُ الْحَرَمِ، وَأَنَّمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ بِقَاعِهِ جَازَ لَهُ اعْتِبَارُ أَقَلِّهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ أَجْزَأَهُ (وَيَشْتَرِي هِمَا) يَعْنِي يُخْرِجُ هِمَّا عِنْدَهُ أَوْ مِمَّا يُحْتِلُهُ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْ كُرْجُ مِمَّا عِنْدَهُ أَوْ مِمَّا يُحْتِلُهُ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ مَا يُسَاوِيهَا (طَعَامًا) يُجْزِئُ فِي الْفِطْرَةِ بِسِعْرِ مَكَّةَ عَلَى الْأَوْجَهِ وَيَأْتِي هُنَا مَا ذَكُرْتِه أَيْضًا (هُمُّمُ) أَيْ لِأَجْلِهِمْ بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ وَحَيْثُ وَجَبَ صَرُفُ الطَّعَامِ إلَيْهِمْ فِي غَيْرِ دَمِ التَّعْرِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مِنْهُمْ مُدُّ بَلْ يَجُوزُ دُونَهُ وَفَوْقَهُ فَإِنْ قُلْت هَلْ يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مِنْهُمْ مُدُّ بَلْ يَجُوزُ دُونَهُ وَفَوْقَهُ فَإِنْ قُلْت هَلْ يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُ وَلِكَ فِي دَمِ خَوْ التَّمَتُّعِ؟ . قُلْت نَعَمْ بِأَنْ يَمُوتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُهُ فَيُطْعِمُ الْوَلِيُّ عَنْهُ فَإِنْ قُلْت نَعَمْ الَّذِي لَا يَتَعَيَّدُ بِهِ قُلْت نَعَمْ الَّذِي يُتَعَيِّنُ عِيْ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الصَّوْمِ الَّذِي لَا يَتَقَيَّدُ بِهِ قُلْت نَعَمْ وَحِينَاذِ يَتَعَيَّنُ عَدُّ التَّمَتُّع مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِي طَعَامِهِ الْمُدُّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُتَ مَنَّ بَدَلُ عَنْ يَوْمِ وَعِينَاذٍ يَتَعَيَّنُ عَدُّ التَّمَتُع مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِي طَعَامِهِ الْمُدُّ لِكُلِ مِسْكِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُتَ بَدَلُ عَنْ يَوْمِ وَيَعْفِهُ مَا يَتَعَيِّنُ عَدُّ التَّمَتُع مِمَّا يَتَعَيِّنُ فِي طَعَامِهِ الْمُدُّ لِكُلِ مِسْكِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُنْ بَدَلُ عَنْ يَوْمِ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٦٤/٤

وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ نَقْصٌ وَلَا زِيَادَةُ بَعْضِ مُدِّ آخَرَ بِخِلَافِ زِيَادَةِ مُدِّ آخَرَ، وَفَارَقَ التَّمَتُّعُ وَدَمُ التَّحْيير وَالتَّقْدِير مَا عَدَاهُمَا

\_\_\_\_\_\_ وَهَايَةٌ وَمُغْنِي (قَوْلُهُ: مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا) يُفِيدُ جَوَازَ تَمْلِيكِهِمْ جُمْلَتَهُ مُتَفَاوِتًا سم (قَوْلُهُ: الْحُصَرُوا إِخٌ) كَالصَّرِيحِ فِي عَدَم مِلْكِ الْمُنْحَصِرِينَ قَبْلَ الدَّفْعِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُمْ سم (قَوْلُهُ: الْمَوْجُودُونَ إِخٌ) كَالصَّرِيحِ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الدِّمَاءِ لِتِلْمِيذِهِ مَا نَصُّهُ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْوَاجِبَ (قَوْلُهُ: الْمَوْجُودُونَ إِخٌ) وَفِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الدِّمَاءِ لِتِلْمِيذِهِ مَا نَصُّهُ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْوَاجِبَ صَرْفُهُ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا خَارِجَهُ بِأَنْ كَانَ كُلُّ مِنْ الصَّارِفِ وَالْمَصْرُوفِ إِلَيْهِ فِي الْخَارِحِ وَهُو كَذَلِكَ. انْتَهَى.

وَقَالَ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي سم عِبَارَةُ الْعُبَابِ يَجِبُ التَّفْرِقَةُ عَلَى الْمَسَاكِينِ فِي الْحَرَمِ قَالَ شَارِحُهُ قَطَيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إعْطَاؤُهُمْ حَارِجَهُ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ كَمَا مَرَّ. اه. وَحَالَفَ م ر فَصَمَّمَ عَلَى قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إعْطَاؤُهُمْ حَارِجَهُ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ كَمَا مَرَّ. اه. وَحَالَفَ م ر فَصَمَّمَ عَلَى قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بِأَنْ حَرَجَ هُوَ وَهُمْ عَنْهُ ثُمَّ فَرَقَهُ عَلَيْهِمْ حَارِجَهُ النَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بِأَنْ حَرَجَ هُوَ وَهُمْ عَنْهُ ثُمَّ فَوَقَهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَهُ النَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُو فِيهِ بِأَنْ حَرَجَ هُوَ وَهُمْ عَنْهُ ثُمَّ فَوَقَهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَهُ النَّهُ لَلْ يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بِأَنْ حَرَجَ هُو وَهُمْ عَنْهُ ثُمَّ فَوْلَا لَا يَعْوَلُ مَا لَا يُعْمَلُونَ اللّهُ عَلَيْهِمْ عَنْهُ شَوْ وَلَا لَهُ مَا لَا عُلَامُ اللّهُ عَلَيْهِمْ عَنْهُ مَلَاقًا لَهُ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ الْوَنَائِيُ مُ مَقَالَةً شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ الْوَنَائِي مُ اللّهُ مَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَا عُمَا لَا لَا لَا لَا لَا لَهُ لَا لَا لَا لَا لَا لَهُ عَلَيْهُ لَوْ لِمَا لَهُ فَيْهِ لِلْ لَا عَنِهُ لَوْ وَلَمْ مَنْ لَمُ لَا لَهُ عَلَيْهِ مَا عَلَا لَا لَا لَا لَا لَكُولُ اللّهُ لَا عَلَالَهُ لَا لَمُ عَلَيْهِ لَا عَلَى اللّهُ عَلَالَةً عَلَالَةً عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ عَلَالَةً لَا عَلَالَةً عَلَالَةً عَلَالَةً عَلَالِهُ فَاللّهُ عَلَالَهُ عَلَالُهُ عَلَيْهُ عَلَا لَا عَلَالَهُ عَلَى عَلَالَهُ عَلَيْكُولُ

الْحَرَمِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ. اه وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ سم عِبَارَةُ الْوَنَائِيِّ وَيُجْزِئُ إِعْطَاؤُهُمْ حَارِجَ الْحَرَمِ كَمَا فِي الْإِمْدَادِ وَشَرْحِ الْعُبَابِ خِلَافًا لِلْحَاشِيَةِ وَمِّ ر اه قَالَ عُجُزِئُ إِعْطَاؤُهُمْ إِلَّ أَيْ الْقَاطِنِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْكُرْدِيّ. اه.

(قَوْلُهُ: فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ) أَيْ كَمَا هُنَا عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَفِي الطَّعَامِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مُدُّ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ جَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ وَالنَّقْصُ مِنْهُ وَقِيلَ مُتَنَعَانِ وَحَحَلُ الْخِلَافِ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُ النَّهُ وَاحِدٍ مِنْ شَلْوَلُهُ فِي السُّوْالِ جَرَيَانُ ذَلِكَ مُحُرَّدُ جَرَيَانِ قُلْهُ وَحِينَفِذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَى السُّوْالِ جَرَيَانُ ذَلِكَ مُحَرَّدُ جَرَيَانِ الْمُدِي وَعِينَذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَى السُّوالِ جَرَيَانُ ذَلِكَ مُحَرَّ لَكُلِ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحِينَفِذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَى السُّوالِ مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُدِ لِكُلِّ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحِينَفِذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَى السُّوالِ مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُدِ لِكُلِّ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحِينَفِذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَى السَّولِ الرِّيَادَةِ وَالنَّقُصِ فِي دَمِ التَّمَتُعِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَاكَ

(قَوْلُهُ: فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلَيْ) كَمَا هُنَا (قَوْلُهُ: قُلْت نَعَمْ بِأَنْ يَمُوتَ إِلَىٰ) هَذَا لَا يَقْتَضِى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي السُّؤَالِ جَرَيَانُ ذَلِكَ مُجَرَّدُ جَرَيَانِ الْإِطْعَامِ لَا مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُدِّ

لِكُلِّ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَىٰ (قَوْلُهُ: وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ عَدَمُ التَّمَتُّعِ إِلَىٰ ) يُتَأَمَّلُ مَعَ مَا مَرَّ."
(١)

٢٣٠. "صُدِّقَ الْبَائِعُ وَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي بِيمِينِهِ فِي عَدَمِ تَقْصِيرِهِ فِي الرَّدِّ وَفِي جَهْلِهِ بِالْعَيْبِ الْ عَيْبِ الْعَيْبِ الْمُلْقَ وَلَيْ الْمُلْقَ وَلَيْ الْمُلْقَ وَالْمَائِعُ وَفِي الْبَائِعُ وَفِي أَنَّهُ ظَنَّ مَا رَآهُ الْ أَمْكَنَ حَفَاءُ مِثْلِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الرُّوْلَيَةِ وَإِلَّا كَقَطْعِ أَنْفٍ صُدِّقَ الْبَائِعُ وَفِي أَنَّهُ ظَنَّهُ الْمَائِعُ وَفِي أَنَّهُ إِنَّهُ طَنَّهُ الْعَيْبِ الْفُلَانِيَّ وَقَدْ بِعَيْبِهِ لِأَنَّهُ الْعَيْبُ الْفُلَانِيَّ وَقَدْ بَانَ أَعْشِهِ لِأَنَّهُ وَأَمْكَنَ اشْتِبَاهُهُ بِهِ وَكَانَ الْعَيْبُ الَّذِي بَانَ أَعْظَمَ ضَرَرًا فَيَتْبُثُ لَهُ الرَّدُّ فِي الْكُلِ

(وَالرِّيَادَةُ) فِي الْمَبِيعِ أَوْ التَّمَنِ (الْمُتَّصِلَةُ كَالسِّمَنِ) وَكِبَرِ الشَّجَرَةِ وَتَعَلَّمِ الصَّنْعَةِ وَلَوْ بِمُعَلِّمٍ بِأَجْرَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إطْلاقُهُمْ هُنَا لَكِنَّهُمْ فِي الْفَلْسِ قَيَّدُوهُ بِصَنْعَةٍ بِلَا مُعَلِّمٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا لَكِنَّهُمْ فِي الْفَلْسِ قَيَّدُوهُ بِصَنْعَةٍ بِلَا مُعَلِّمٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا الْكِنَّهُمْ فِي الْفَلْسِ فَيَدُوهُ عَلَيْهِ وَلَا يُنَافِيهِ الْفُرْقُ الْآتِي بَيْنَهُمَا فِي الْحُمْلِ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ لَا يُعْرَمُ مَالً فِي مُقَابَلَتِهِ فَحُكِمَ بِهِ لِمَنْ لَمْ يَنْشَأُ الرَّدُ عَنْهُ (تَتْبَعُ الْحُمْلِ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ لَا يُعْرَمُ مَالً فِي مُقَابَلَتِهِ فَحُكِمَ بِهِ لِمَنْ لَمْ يُنشَأُ الرَّدُ عَنْهُ (تَتْبَعُ الْخَمْلِ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ لَا يَعْرَمُ مَالً فِي مُقَابَلِتِهِ فَحُكِمَ بِهِ لِمَنْ لَمْ يُعَلِّ وَالْتَهُ وَمِنْ الْمَعْرَمُ مَالًا فِي مُقَابَلَتِهِ فَحُكِمَ بِهِ لِمَنْ لَمْ يُعَلِّ وَالنَّابِثُ الْمُشْرَى بِخِلَافِ الطَّوْمِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَرُدُهُ تَبَعًا مَا لَمْ يُجَرَّ وَكَذَا اللَّبَلُ الْخَادِثُ فِي اللْمُشْرَى بِخِلَافِ السِّيمِ فَيْرَةُ وَإِنَّهُ مَا كَالسِّمَنِ بِخِلَافِ الْمُولِ الْمُولِ الْمُسْرَى مُولُ الطَّهِرُ مِنْهُمَا فِي الْبَيْدَاءِ الْبَيْعِ لَا يَدْحُلُ فِيهِ الطَّورُ مِنْهُمَا وَلُو جُرَّ بَعْدَ أَنْ طَالَ ثُمَّ عَلَى أَنَّ خُو الصُّوفِ الْحَادِثِ لِلْمُشْرَى مُصْلَقًا وَلُو جُرَّ بَعْدَ أَنْ طَالَ ثُمَّ عَلَى اللَّيْ فِي اللَّهُ فِي وَلِي الْمُؤْمِ وَيَاسُ نَظَائِوهِ أَنَّهُ لَا وَمُو عَيْدً وَالْمُولِ وَيُولُ السَّبَرِعُ فَيْرَدُ وَالْمُ مُنَا وَهُو عَيْدُ وَالْمُولِ وَعَلَى مَنْ الْمَعْمُولِ وَعَلَى مَنْ الْمَوْمُ وَعَيْلُ مُ الرَّيْ فِي مِقْدَارِ مَا لِكُلِ مِنْهُمَا وَهُو عَيْبُ مَانِعٌ مِنْ الرَّودِ وَعَلَى مَنْ الْمُ اللَّيْكِ مِنْ الْمَوْعُودَ عَيْدُ وَالْمُولِ فِي مِقْدَارِ مَا لِكُلِ مِنْ الْمُؤْمَ وَيُولُولُ عَيْبُ مَانِعُ مِنْ الرَّاعُ فِي مِقْدَارِ مَا لِكُلِ مِنْ مُولَ عَيْبُ مَائِولُ مَالِكُ عَيْبُ مَا السَّالِ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ عَيْبُ الْوَالِمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ

(وَ) الزِّيَادَةُ (الْمُنْفَصِلَةُ) عَيْنًا وَمَنْفَعَةً (كَالْوَلَدِ وَالْأُجْرَةِ لَا تَمْنُعُ الرَّدَّ) عَمَلًا بِمُقْتَضَى الْعَيْبِ نَعَمْ وَلَدُ الْأَمَةِ النَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَمَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَمْةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَمْةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَرْشُ لِلَّانَّ تَعَذَّرُ الرَّدِ بِامْتِنَاعِهِ

\_\_\_\_Qالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الْعَيْبِ أَوْ صِفَةٍ هَلْ هِيَ عَيْبٌ أَوْ لَا صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ وَدَوَامُ الْعَقْدِ هَذَا إِذَا لَمْ يُعْرَفْ الْحَالُ مِنْ غَيْرِهِمَا فَإِنْ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ١٩٦/٤

عُرِفَ مِنْ غَيْرِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِ عَدْلَيْنِ عَارِفَيْنِ بِذَلِكَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُمْ ابْنُ الْمُقْرِي وَقِيلَ يَكْفِي كَمَا قَالَهُ الْبَغَوِيّ وَاحِدٌ اه.

(قَوْلُهُ: صُدِّقَ الْبَائِعُ) أَيْ بِيَمِينِهِ نِهَايَةٌ وَمُعْنِي ع ش قَوْلُهُ: صُدِّقَ الْبَائِعُ إِلَّ أَيْ ظَاهِرًا فَلَا رَدَّ وَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْحُ بَاطِنَا إِذَا كَانَ مُحِقًّا أَوْ لَا وَهَلْ لَهُ إِذَا لَمْ يَفْسَحْ أَخْذُ الْأَرْشِ أَيْضًا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ فِيهِمَا الْأَوْلُ أَمَّا الْفَسْحُ فَلِوْجُودِ مُسَوِّغِهِ بَاطِنًا وَأَمَّا الْأَرْشُ فَلِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِخَلْفِهِ نُزِلَ مَنْزِلَةَ عَيْبٍ حَادِثٍ يَمْنَعُ مِنْ الرَّدِّ الْقَهْرِيِّ وَيُحْتَمَلُ فِي التَّانِيَةِ مَنْعُ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِخَلْفِهِ نُزِلَ مَنْزِلَةَ عَيْبٍ حَادِثٍ يَمْنَعُ مِنْ الرَّدِّ الْقَهْرِيِّ وَيُحْتَمَلُ فِي التَّانِيَةِ مَنْعُ أَخْذِ الْأَرْشِ لِأَنَّهُ حَيْثُ مَنْ الْفَسْخِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ مِنْ بَابِ الظَّفْرِ جُعِلَ كَالْقَادِرِ عَلَى الرَّدِ وَهُو حَيْثُ قَدَرَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَرْشِ مِنْ الْبَائِعِ وَلَوْ بِالرِّضَا بَلْ إِنْ تَصَالَحُ مِنْ الْبَائِعِ اللَّرَشِ لِيَرْضَى بِالْمَبِيعِ وَلَا يَرُدُّهُ لَمْ يَصِحَّ وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ إِنْ عَلِمَ بِقَسَادِ الصَّلُحِ اهِ الرَّوْفُلُهُ: وَيُعْتَمَلُ إِلَى لَيَرْضَى بِالْمَبِيعِ وَلَا يَرُدُّهُ لَمْ يَصِحَّ وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ إِنْ عَلِمَ بِقَصَادِ الصَّلُحِ اهِ (وَقَوْلُهُ: وَيُعْتَمَلُ إِلَى لَيَرْضَى بِالْمَبِيعِ وَلَا يَرُدُّهُ لَمْ يَصِحَ وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ إِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الصَّلُحِ اهِ (وَقَوْلُهُ: وَيُعْتَمَلُ إِلَى التَّرْمِ فَي النَّرِحِ قُبَيْلَ فَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلُو هَلَكَ الْمَبِيعُ مَا يُفِيدُ عَدَمَ الْيَمِينِ وَعَنْ ع ش وَتَقَدَّمَ فِي النَّرْحِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلُو هَلَكَ الْمَمِينِ عَلَى النَّهُ عِلَى النَّرِي عِلْ اللَّهُ الْمُعَنِي وَعَلْ الْمُصَنِّفِ وَلُو هَلَكَ الْمَمِينِ عَلَى النَّرِي عَلَى النَّيْمِينَ وَعَنْ ع شَلَاكَ الْمَمِينِ عِلَاكَ الْمَعِيدُ عِلْمَ الْمُعَلِقُ عَلَى الْمُعَلِقُ عَلَى اللْمُعَلِقُ عَلَى الْمُعَلِقُ الْمُؤَلِ الْمُصَافِقُ وَلَا الْمُعَنِقِ وَلُو الْمُعَرِقِ اللْمُعَلِقُ اللْمُ الْمُعَلِقُ الْمَلْكَ الْمُعَرِقُ الْمُعَلِقُ الْمُلْعِلِهُ الْمُعَلِقُ الْمَعَيْفِ عَلْ عَلَى الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ اللْمُعَلِقُ ا

(قَوْلُهُ: وَكِبَرِ الشَّجَرَةِ) أَيْ كِبَرًا يُشَاهَدُ كُنُمُوّهَا بِغِلَظِ حَشَبِهَا وَجَرِيدِهَا اه ع ش (قَوْلُهُ: وَلَوْ فَوْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأُجْرَةٍ بِمُعَلِّمٍ بِأُجْرَةٍ) وِفَاقًا لِظَاهِرِ إطْلَاقِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأُجْرَةٍ بِمُعَلِّمٍ بِأُجْرَةٍ وَفَاقًا لِظَاهِرِ إطْلَاقِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأُجْرَةٍ أَوْ لَا وَالْقُصَارَةُ وَالصَّبْغُ كَالْمُتَّصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا شَيْءَ فِي نَظِيرِهَا عَلَى الْبَائِعِ فِي الرَّدِ وَكَالْمُنْفَصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ مَعَهَا عَلَى الرَّدِ فَلَهُ الْإِمْسَاكُ وَطَلَبُ الْأَرْشِ كَذَا قَالُهُ شَيْخُنَا فَتَأَمَّلُهُ قَلْيُونِيُّ عَلَى الْجُلَالِ اه.

(قَوْلُهُ: الْفَرْقُ الْآتِي) أَيْ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَظْهَرِ (بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا فِي الْأَظْهَرِ (بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا فِي الْمُفْلِسِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: لَتَعَذُّرِ إِفْرَادِهَا) وَلِأَنَّ الْمِلْكَ قَدْ بَحَدَّدَ بِالْفَسْخِ فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ الْمُقْلِسِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مَ رَكَالْعَقْدِ أَيْ كَمَا أَهَا الْمُتَّصِلَةُ فِيهِ تَابِعَةً فِيهِ تَابِعَةً لِلْأَصْلِ كَالْعَقْدِ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ركالْعَقْدِ أَيْ كَمَا أَهَا تَابِعَةٌ فِي الْمِلْكِ لِلْعَقْدِ اهد.

(فَوْلُهُ: فَالنَّابِثُ إِلَّى) دَفَعَ بِهِ مَا قَدْ يُتَوَهَّمُ أَهَّا مِنْ الْمُتَّصِلَةِ لِكَوْنِهَا نَاشِئَةً مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ فَكَأَهًا جُزْءٌ مِنْهُ وَقَالَ سم قَالَ شَيْخُنَا الشِّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصُّوفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمْلِ فَكَأَهًا جُزْءٌ مِنْهُ وَقَالَ سم قَالَ شَيْخُنَا الشِّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصُّوفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمْلِ النَّهَى أَيْ فَيَكُونُ الْحَادِثُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءٌ انْفَصَلَ قَبْلَ الرَّدِ أَمْ لَا وَمِثْلُهُمَا الْبَيْضُ كَمَا هُوَ انْتَهَى أَيْ فَيكُونُ الْحَادِثُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءٌ انْفَصَلَ قَبْلَ الرَّدِ أَمْ لَا وَمِثْلُهُمَا الْبَيْضُ كَمَا هُوَ

ظَاهِرُ انْتَهَى وَيَرْجِعُ فِي كَوْنِ اللَّبَنِ حَادِثًا أَوْ قَدِيمًا لِمَنْ هُوَ تَعْتَ يَدِهِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِيهِ بِيَمِينِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الصُّوفِ اه ع ش (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ تِلْكَ) أَيْ النَّابِتِ مِنْ ذَلِكَ الْأُصُولِ فَكَانَ الْأَوْلَى التَّنْكِيرَ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ مِنْهَا الْآتِي (قَوْلُهُ: وَجَرَى جَمْعٌ إِلَا) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي وِفَاقًا لِلشِّهَابِ الرَّمْلِيِّ (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ جُزَّ أَوْ لَا (قَوْلُهُ: يُصَدَّقُ ذُو الْيَدِ) النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي وِفَاقًا لِلشِّهَابِ الرَّمْلِيِّ (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ جُزَّ أَوْ لَا (قَوْلُهُ: يُصَدَّقُ ذُو الْيَدِ) أَيْ التَّنَازُعَ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: وَعَلَى هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ لَا رَدِّي الْقَدْرِ الَّذِي طَالَ (وَقَوْلُهُ: وَقَنْ ذَلِكَ) أَيْ التَّنَازُعَ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: وَعَلَى هَذَا) أَيْ عَنْ الصُّوفِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِقْدَارِ مَا لِكُلِّ إِلَيْ إِلَى الْكَارِ عَنْ الْصُّوفِ اه كُرْدِيُّ

(قَوْلُهُ: عَيْنًا) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَوْ بَاعَهَا فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَيَجِبُ الْأَرْشُ إِلَى الْمُتْنِ (كَالْوَلَدِ وَالْأُجْرَة) أَيْ وَكُسْبِ الرَّقِيقِ وَرِكَازٍ وَجَدَهُ أَيْ الرَّقِيقُ وَمَا وُهِبَ لَهُ فَقَبِلَهُ وَقَبَضَهُ وَمَا وُصِي لَهُ بِهِ فَقَبِلَهُ وَمَهْرِ الْجَارِيَةِ إِذَا وُطِئَتْ بِشَبْهَةٍ وَجَمَعَ الْمُصِيّفُ بَيْنَ الْوَلَدِ وَالْأُجْرَةِ لِيُعَرِّفِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ المُتِنَاعِ الرَّدِّ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ كَالْوَلَدِ بِخِلَافِ التَّمَرَةِ وَغَيْرِهَا كَالْأُجْرَةِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَإِنَّكَا مَثَلَ لِلْمُتَولِّدِ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ التَّمَرَةِ وَغَيْرِهَا لَكُبُوفَ النَّمَةِ وَإِنَّكَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ خِلَافًا لِمَالِكٍ مُغْنِي وَغِايَةٌ (فَوْلُهُ: وَلَكُ لِيُعَوِّفِكَ أَثُمُّ اللَّهُ وَلَدُ الْبَهِيمَةِ الَّذِي لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْ اللَّبَنِ اه ع ش (قَوْلُهُ: لِأَنَّ لَا يَسْتَحِقُ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ مَعَ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ مَعَ النَّامِ وَدِهِ النَّهُ هُنَا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ مَعَ الْتَعْرِ الْوَلَدِ اهِ ع ش وَالْأَوْلَى التَّفْرِيقُ وَكَذَا الضَّمِيعِ بَعْدَ عَلْمِ الْمُنْصُوبُ وَقَيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ وَوْلُهُ لَا يَسْتَحِقُ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ وَدِ الْمَبِعِ بَعْدَ غَيْيِزِ الْوَلَدِ اه ع ش وَالْأَوْلَى التَّفْرِيقُ وَكَذَا الضَّمِيمِ الْمُنْصُوبُ الْمَنْعُوبُ الْمَنْعُوبُ الْمَالِي الْمُعْتَعِي الْمُنْعُوبُ الْمُنْعُوبُ الْمُنْعُولُ عَلَا الْمَالِي الْمَنْعُوبُ الْمَنْعُوبُ الْمُؤْلِ الْمَالِي الْمُعْلَى وَلِي النَّهُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ وَكَذَا الضَّمِيمِ الْمُنْعُوبُ الْمُؤْلِ الْمُولِ الْمُؤْلِ الْمُ

\_\_\_\_ كَا قَرَّرُوهُ فِي الدَّعَاوَى وَإِلَّا لَمَا اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَالَهُ هُنَا أَوْ لَتَرَّكُهُ رَأْسًا فَتَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: صُدِقَ الْبَائِعُ) هَلْ بِلَا يَمِينِ

(قَوْلُهُ: وَجَرَى جَمْعٌ عَلَى أَنَّ نَحْوَ الصُّوفِ إِلَيْ) قَالَ شَيْخُنَا الشِّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصُّوفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمْلِ اهـ." (١)

٢٣١. "لِجِيَالِهَا أَوْ حَمْلِهَا مِنْ زِنَا، وَهِيَ تَجِيضُ وَطَلَّقَهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ فِي طُهْرٍ قَبْلَ ٢٣١. آخِرِهِ أَوْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا مِمْضِيّ بَعْضِهِ أَوْ بِآخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ، وَلَمْ يَطَأْهَا فِي طُهْرٍ طَلَّقَهَا فِيهِ أَوْ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٣٨٥/٤

عَلَّقَ طَلَاقَهَا بِمُضِيِّ بَعْضِهِ، وَلَا وَطِئَهَا فِي خُو حَيْضٍ طَلَّقَ مَعَ آخِرِهِ أَوْ عَلَّقَ بِآخِرِهِ (وَيَحِلُ خُلْعُهَا) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْحَائِضِ وَقِيلَ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ هُنَا لِرِعَايَةِ الْوَلَدِ فَلَمْ يُؤَثِّرُ فِيهِ الرِّضَا خُلْعُهَا) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْحُرْمَة هُنَا لَيْسَتْ لِرِعَايَةِ الْوَلَدِ وَحْدَهَا بَلْ الْعِلَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَلِكَ مَعَ نَدَمِهِ بِخِلَافِهِ ثَمَّ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْحُرْمَة هُنَا لَيْسَتْ لِرِعَايَةِ الْوَلَدِ وَحْدَهَا بَلْ الْعِلَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَلِكَ مَعَ نَدَمِهِ بِخِلَافِهِ ثَمَّ وَيُهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ وَبِأَحْدِهِ الْعِوْضَ تَتَأَكَّدُ دَاعِيَةُ الْفِرَاقِ، وَيَبْعُدُ احْتِمَالُ النَّدَمِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ خُلْعِ الْأَجْنِيِّ وَغَيْرِهِ (وَ) يَحِلُّ (طَلَاقُ مَنْ ظَهَرَ حَمْلُهَا) لِزَوَالِ النَّدَمِ (تَنْبِيهٌ) وَقَعَ تَرَدُّدٌ فِي طَلَاقِ وَكِيلٍ بِدْعِيًّا لَمْ يَنُصَ لَهُ عَلَيْهِ وَالْوَجْهُ وِفَاقًا لِحِمْعِ مِنْهُمْ الْبُلْقِينِيُّ وُقُوعُهُ كَمَا يَقَعُ مِنْ مُوكِّلِهِ وَكِيلٍ بِدْعِيًّا لَمْ يَنُصَ لَهُ عَلَيْهِ وَالْوَجْهُ وِفَاقًا لِحَمْعِ مِنْهُمْ الْبُلْقِينِيُّ وُقُوعُهُ كَمَا يَقَعُ مِنْ مُوكِلِهِ

(وَمَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا سُنَ لَهُ) مَا بَقِيَ الحُيْضُ الَّذِي طَلَّقَ فِيهِ أَوْ الطُّهُرُ الَّذِي طَلَقَ فِيهِ وَالحُيْضُ الَّذِي بَعْدَهُ لَا فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ لِانْتِقَالِمَا إِلَى حَالَةٍ يَحِلُّ طَلَاقُهَا فِيهَا (الرَّجْعَةُ) وَيُكْرَهُ تَرَّكُهَا كَمَا الَّذِي بَعْدَهُ لَا فِيمَا بَعْدَهُ لَا يَقْوَمُ مَقَامَ النَّهْيِ عَنْ التَّرُكِ كَعُسْلِ الجُمُعَةِ وَمَرَّ فِي الْقَصَاءِ هَا، وَقَدْ يَشْمَلُهَا الجُمُعَةِ وَمَرَّ فِي الْقَصَاءِ هَا، وَقَدْ يَشْمَلُهَا الْمُثُنُ (ثُمُّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ طُهْرٍ) لِجَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - اللهُ عَنْهُمَا - اللهُ عَنْهُمَا - اللهُ عَنْهُمَا فَقَالَ - صَلَّى اللهُ عَنْهِ وَسَلَّمَ - لِعُمْرَ مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمُّ لِيُمْسِكُها حَيَّ لَلْهُمْ وَاللهُ أَنْ اللهُ أَنْ اللهُ عَنْهُمَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُمَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ وَاللهُ وَلَى اللهُ وَلِهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَوْلَ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَاللهُ وَاللهُ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَلَالِهُ وَاللهُ وَلَاللهُ وَلَالهُ وَلَاللهُ وَلَى اللهُ وَاللهُ وَلَاللهُ وَلَمُ اللهُ اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَاللهُ وَاللهُ وَلَاللهُ وَاللهُ وَلَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَلَالِهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلِي اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

\_\_\_\_Qالطُّهْرِ الَّذِي وَطِئَهَا فِيهِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ رَاجِعٌ إِلَى الطُّهْرِ لَكِنْ بِدُونِ قَيْدِ وَطِئَهَا فِيهِ، وَهَذَا التَّكَلُّفُ أَحْوَجَنَا إِلَيْهِ الْقَلْبُ الْآتِي آنِفًا، وَقَوْلُهُ: أَوْ وَطِئَهَا إِلَا عَطْفُ عَلَى وَوْلُهُ: أَوْ وَطِئَهَا إِلاَّ عَطْفُ عَلَى وَوْلِهِ: فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا إِلاَّ، وَهُو وَطِئَهَا فِيهِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ فِي خُو حَيْضٍ إِلاَّ لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا إِلاَّ، وَهُو طَاهِرٌ، وَلَا عَلَى قَوْلِهِ: فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ إِلَا اللهَّارِةِ الْعَبَارَةِ لِشَوْحِ الْمَنْهَجِ لَكِنْ الشَّارِحُ قَلَبَ وَطِئَهَا فِي خُو حَيْضٍ إِلَا ، وَلَا يَغْفَى مَا فِيهِ، وَأَصْلُ الْعِبَارَةِ لِشَوْحِ الْمَنْهَجِ لَكِنْ الشَّارِحُ قَلَبَ

قَوْلَهُ: أَوْ يَطَوُّهَا فِي طُهْرٍ طَلَّقَهَا فِيهِ إِلَى أَوْ يُطَلِّقُهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِيهِ فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ وَلَوْ قَوْلَهُ: أَوْ يَطَلِّقُهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِيهِ فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ وَلَوْ قَالَ هُنَا: وَيُطَلِّقُهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ يُعَلِّقُ طَلَاقَهَا بِهِ لَسَلِمَ عَنْ الْإِشْكَالِ (قَوْلُهُ لِحِيَالِمًا) قَالَ هُنَا: وَيُطَلِّقُهَا مَعَ آخِر فَعُولُ الْمَثْنِ وَيَحِلُّ خُلْعُهَا) أَيْ الْمَوْطُوءَةِ فِي الطُّهْرِ فِهَايَةٌ أَوْ مُغْنِي أَيْ عَدَمِ حَمْلِهَا اه ع ش (فَوْلُ الْمَثْنِ وَيَحِلُّ خُلْعُهَا) أَيْ الْمَوْطُوءَةِ فِي الطُّهْرِ فِهَايَةٌ أَوْ مُغْنِي أَيْ وَالْمَوْطُوءَةُ فِي الطُّهْرِ فَهَايَةٌ أَوْ مُغْنِي أَيْ وَالْمَوْطُوءَةُ فِي الْحُيْضِ، وَقَدْ طَهُرَتْ

(قَوْلُهُ: بَلْ الْعِلَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَىٰ إِلَىٰ إِلَىٰ مِلْ الْأَوْضَحُ بَلْ لِذَلِكَ مَعَ نَدَمِهِ (قَوْلُهُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ) الْأَوْلَى حَذْفُهُ (قَوْلُهُ: وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَىٰ إَيْ بِالْجُوَابِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ: وَقُوعُهُ إِلَىٰ أَيْ مَعَ الْحُرْمَةِ اللَّوْلَى حَذْفُهُ (قَوْلُهُ: وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَىٰ أَيْ بِالْجُوَابِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ: وَقُوعُهُ إِلَىٰ أَيْ مَعَ الْحُرْمَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَهَلْ الْحُكْمُ كَذَلِكَ لَوْ نَهَاهُ عَنْ الْبِدْعِيّ مَحَلُ تَأْمُّلٍ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: لَمَّ يَنُصَ إِلَىٰ أَنَّهُ لِا يَقَعُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقْطَعَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ تَصَرُّفُ عَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ عَبُارَةً ع ش ثُمَّ إِنْ عَلِمَ أَيْ الْوَكِيلُ كُونَهُ بِدْعِيًّا أَيْمَ، وَإِلَّا فَلَا اه

(قَوْلُ الْمَثْنِ: وَمَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا) أَيْ: وَلَمْ يَسْتَوْفِ عَدَدَ الطَّلَاقِ فِهَايَةٌ وَمُغْنِي (قَوْلُهُ: مَا بَقِي الْخَيْضُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى الْمُثْنِ وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى الْمُثْنِ (فَوْلُهُ: مَا بَقِيَ الْحَيْضُ إِلَىٰ عَبَارَةُ الْمُغْنِي مَا لَمْ يَدْخُلُ الطُّهُرُ الثَّانِي إِنْ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ الْمَثْنِ (فَوْلُهُ: مَا بَقِيَ الْحَيْضُ إِلَى آخِرِ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا اه وَقَوْلُهُ: جَامَعَهَا فِيهِ أَمَّا إِذَا طَلَقَهَا فِي الْحَيْضِ قَبْلَهُ فِيهِ أَيْ آخِرِ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا اه وَقَوْلُهُ: جَامَعَهَا فِيهِ أَيْ وَيْ خَوْ حَيْضِ قَبْلَهُ

(فَوْلُهُ: لِانْتِقَالِهَا إِلَىٰ عِلَّةُ لِقَوْلِهِ لَا فِيمَا بَعْدَ إِلَىٰ (فَوْلُ الْمَثْنِ: الرَّجْعَةُ) أَيْ أَوْ التَّجْدِيدُ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا اه بُحِيْرِمِيُّ عَنْ الشَّوْبَرِيِّ عَنْ الْإِمْدَادِ

(قَوْلُهُ: وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا إِلَا ) وَجَرَى الْمُغْنِي وَالْأَسْنِي عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ

(فَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ مَا بَحَثَهُ الرَّوْضَةُ مِنْ الْكَرَاهَةِ، وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْخِلَافَ إِلَىْ أَيْ حَيْثُ كَانَ قَوِيًّا الْحَراهَةِ مَنْ الْكَرَاهَةِ الْكَرَاهَةِ الْكَرَاهَةِ الْكَرَاهَةِ الْعَلَافَ الْخَيْلَافَ إِلَىٰ أَيْ حَيْثُ كَانَ قَوِيًّا الله ع ش

(فَوْلُهُ: لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا إِلَىٰ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ فِي مَعْنَى النِّكَاح، وَهُوَ لَا يَجِبُ اه

(فَوْلُهُ: لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ إِخَّ) دَلِيلٌ لِسَنِّ الرَّجْعَةِ (فَوْلُهُ: وَأُلُونَ بِهِ) أَيْ بِالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ النَّذِي فِي الْحَيْضِ الَّذِي فِي الْحَيْشِ النَّهُ عَنْ الطَّهْرِ أَيْ النَّهُ الَّذِي وَطِئَ فِيهِ اه ع ش أَيْ أَوْ فِي حَيْضٍ الَّذِي فِي الْحَيْفِ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - اه مُغْنِي قَبْلَهُ (فَوْلُهُ: وَلَمْ تَجَبْ الرَّجْعَةُ) أَيْ خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - اه مُغْنِي

(قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا إِلَيُّ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ» اهم مُغْنِي (قَوْلُهُ لِكَوْنِك وَالِدَهُ) أَيْ فَيَكُونُ الْوُجُوبُ لِأَجْلِ أَمْرِ الْوَالِدِ الْوَالِدِ الْمَعْنَى

(قَوْلُهُ: ارْتَفَعَ الْإِثْمُ) كَذَا فِي الْمُغْنِي

(قَوْلُهُ: الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهَا) أَيْ أَمَّا الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهِ - تَعَالَى، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ رَشِيدِيُّ وَعُلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ رَشِيدِيُّ وع ش (قَوْلُهُ مِنْ أَصْلِهِ) فِيهِ نَظَرُ اه سم

(قَوْلُهُ: وَبِهِ فَارَقَ دَفْنَ الْبُصَاقِ إِخُّ) ، وَقَدْ يُقَالُ: دَفْنُ الْبُصَاقِ وَاجِبٌ عَلَى التَّخْييرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُصَاقِ وَاجِبٌ عَلَى التَّخْييرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِزَالَةِ فَإِذًا تَقَرَّرَ وُجُوبُ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ أَفَادَ أَنَّ الْحُاصِلَ بِالرَّجْعَةِ أَبْلَغُ مِنْ الْحَاصِلِ بِأَحَدِهِمَا فَهِي أَوْلَى

(قَوْلُهُ: وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا كَمَا بَحَثَهُ فِي الرَّوْضَةِ) وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيَنْبَغِي كَرَاهَتُهُ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ فِيهَا وَلِدَفْعِ الْإِيذَاءِ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ يَعْنِي صَاحِبَ الرَّوْضِ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا قَالَهُ بِإِجْمَاعِ الْإِيذَاءِ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ يَعْنِي صَاحِبَ الرَّوْضِ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا قَالَهُ بِإِجْمَاعِ أَصْحَابِنَا وَالِاسْتِنَادِ إِلَى الْخَبَرِ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا نَهْيَ فِيهِ اه

(قَوْلُهُ:؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ قَاطِعَةٌ لِلضَّرَرِ مِنْ أَصْلِهِ) فِيهِ نَظَرٌ. " (١)

٢٣٢. "وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ بَلْ ثُسَنُّ تَسْمِيَةُ سَقْطٍ نُفِحَتْ فِيهِ الرُّوحُ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَذَكُرُ أَوْ أُنْفَى سُمِّيَ بِمَا يَصْلُحُ هَٰمُمَا كَهِنْدٍ وَطَلْحَةً وَوَرَدَتْ أَخْبَارُ صَحِيحَةٌ بِتَسْمِيتِهِ يَوْمَ الْوِلَادَةِ وَحَمَلَهَا الْبُحَارِيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَّ يَوْمَ السَّابِعِ وَظَاهِرُ كَلَامٍ أَيْمَّتِنَا نَدْبُهَا يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَّ يَوْمَ السَّابِعِ وَظَاهِرُ كَلَامٍ أَيْمَّتِنَا نَدْبُهَا يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَّ وَوَكَامِ وَظَاهِرُ كَلَامٍ أَيْمَتِنَا نَدْبُهَا يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدُ الْعَقَ يَوْمَ السَّابِعِ وَظَاهِرُ كَلَامِ أَيْمَتِنَا نَدْبُهَا يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدُ الْعَقَ وَعَبْدُ الرَّحْمَن وَكَالَمْ أَوْا أَنَّ إِخْبَارَهُ صَحَ وَفِيهِ مَا فِيهِ، يُسَنُّ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءُ وَأَحَبُّهَا عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَن وَكَالَمُ مُنَ أَوْا أَنَّ إِخْبَارَهُ صَحَ وَفِيهِ مَا فِيهِ، يُسَنُّ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءُ وَأَحَبُّهَا عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَن

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٧٩/٨

وَلَا يُكْرَهُ اسْمُ نَبِيٍّ أَوْ مَلَكٍ بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلُ عَلَيْهِ وَمِنْ ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي تَسْمِيةِ وَلَدِهِ مُحَمَّدًا سَمَّيْتُهُ بِأَحَبِ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلَهُ مَعْنَى خَبَرِ مُسْلِمٍ يَسْمِيةِ وَلَدِهِ مُحَمَّدًا سَمَّيْتُهُ بِأَحَبِ الْأَسْمَاءِ إِلَى وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلَهُ مَعْنَى خَبَرِ مُسْلِمٍ «أَحَبُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللّهِ عَبْدُ اللّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» إِنَّمَا أَحَبِيَّةٌ مَعْصُوصَةٌ لَا مُطْلَقَةٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ عَبْدَ الدَّارِ وَعَبْدَ الْعُزَّى

فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةُ لِلْعُبُودِيَّةِ هَذَانِ لَا مُطْلَقًا لِأَنَّ أَحَبَّهَا إِلَيْهِ كَذَلِكَ مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ إِذْ لَا يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا الْأَفْضَلَ اه. وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ مُخَالِفٌ لِمَا دَرَجُوا عَلَيْهِ وَمَا عَلَّلَ بِهِ لَا يُنْتَجُ لَهُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -عَبْدَ اللَّهِ كَمَا فِي سُورَةِ الْجِنِّ وَلِأَنَّ الْمَفْضُولَ قَدْ يُؤْثَرُ لِحِكْمَةٍ هِيَ هُنَا الْإِشَارَةُ إِلَيَّ حِيَازَتِهِ لِمَقَامِ الْحُمْدِ وَمُوَافَقَتِهِ لِلْمَحْمُودِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَمَّى وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ دُونَ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ لِإِحْيَاءِ اسْمِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيّ؛ لِأَنَّ عُدُولَهُ عَنْ الْأَفْضَلِ لِنُكْتَةٍ لَا تَقْتَضِي أَنَّ مَا عُدِلَ إِلَيْهِ هُوَ الْأَفْضَلُ مُطْلَقًا وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَحَبَّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ أَيْ بَعْدَ ذَيْنِك فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ اعْتَمَدَهُ غَيْرَ مُبَالٍ لِمُحَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ وَيُكْرَهُ قَبِيحٌ كَشِهَابٍ وَحَرْبٍ وَمُرَّةَ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ كَيسَارٍ وَنَافِع وَبَرَكَةٍ وَمُبَارَكٍ وَيَحْرُمُ مَلِكُ الْمُلُوكِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا عَبْدُ النَّبِيّ أَوْ الْكَعْبَةِ أَوْ الدَّارِ أَوْ عَلِيّ أَوْ الْخُسَيْنِ لِإِيهَامِ التَّشْرِيكِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ حُرْمَةُ التَّسْمِيَةِ بِجَارِ اللَّهِ وَرَفِيقِ اللَّهِ وَخُوهِمَا لِإِيهَامِهِ الْمَحْذُورَ أَيْضًا وَحُرْمَةُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَامَّةِ إِذَا حَمَلَ تَقِيلًا الْحِمْلَةُ عَلَى اللَّهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَقْلًا \_\_\_\_Qالسَّابِقِ وَيَقُولُ عِنْدَ ذَبْحِهَا بِسْمِ اللَّهِ إِلَا اللهِ إِلَا اللهِ وَانْ مَاتَ قَبْلَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسَمَّى فِي السَّابِعِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتُؤَخَّرُ التَّسْمِيَةُ لِلسَّابِعِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ غَايَةٌ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهَا فِي السَّابِعِ فَلْيُرَاجَعْ اه رَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ أُسْتُحِبَّ تَسْمِيَتُهُ بَلْ يُسَنُّ تَسْمِيَةُ السِّقْطِ اه وَهَذَا الصَّنِيعُ كَالصَّرِيحِ فِيمَا ذَكَرَهُ آخِرًا (قَوْلُهُ وَوَرَدَتْ إلَىٰ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا بَأْسَ بِتَسْمِيَتِهِ قَبْلَهُ وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ أَنَّ السُّنَّةَ تَسْمِيتُهُ يَوْمَ السَّابِعِ أَوْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ وَاسْتَدَلَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِأَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ وَحَمَلَ الْبُحَارِيُّ أَخْبَارَ يَوْمِ الْوِلَادَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَّ وَأَخْبَارَ يَوْمِ السَّابِعِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ شَارِحُهُ وَهُوَ جَمْعٌ لَطِيفٌ لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ اهد.

(قَوْلُهُ وَحَمَلَهَا الْبُحَارِيُّ إِلَا) هَذَا الْحُمْلُ حَسَنٌ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ سم اه بُجَيْرِمِيُّ (قَوْلُهُ

وَكَأَنَهُمْ) أَيْ أَيْمَتَنَا (قَوْلُهُ أَنَّ أَخْبَارَهُ) أَيْ نَدَبَهَا يَوْمَ السَّابِعِ (قَوْلُهُ وَيُسَنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ قَالَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي (قَوْلُهُ وَيُسَنُ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءِ) لِخَبَرِ «إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي (قَوْلُهُ وَيُسَنُ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءِ) لِخَبَرِ «إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَعَبَّرَ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ فَحَسِّنُوا أَسْمَاءَكُمْ» اهم مُغْنِي (قَوْلُهُ ثُمَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ بِثُمَّ وَعَبَّرَ الْمُغْنِي بِالْوَاهِ (قَوْلُهُ اسْمُ نَبِي آَوْ مَلَكٍ) ويس وَطَه خِلاقًا لِمَالِكٍ اهم مُغْنِي.

(قَوْلُهُ بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلُ إِلَّى وَفِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ لِابْنِ سَبْعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتُهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ أَلَا لِيَقُمْ مَنْ اسْمُهُ مُحُمَّدٌ فَلْيَدْ حُلْ الْجُنَّةَ كَرَامَةً لِنَيِيهِ مُحُمَّدٍ مَنَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي سَلَمَةً أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَنْ الْوَلَدِ وَمَ يُسْمَ أَحَدَهُمْ بِمُحَمَّدٍ فَقَدْ جَهِلَ» قَالَ مَالِكَ سَمِعْت أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رُزِقُوا رِزْقَ حَيْرٍ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ يُحْتَمَالُ أَنْ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رُزِقُوا رِزْقَ حَيْرٍ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ يُحْتَمَالُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا عَرَفُوا خَرُفُوا ذَلِكَ بِالتَّجْرِبَةِ أَوْ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ اه مُغْنِي (قَوْلُهُ فِي تَسْمِيَةٍ إِلَى أَيْ سَبَبُهَا الْمُعْرَفِ وَعُولُ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ مَعْنَى حَبَّرَ إِلَيَّ ) مَقُولُ الْبَعْضِ (قَوْلُهُ وَكُأَنَّ) بِشَدِ النَّونِ (قَوْلُهُ مِنْهُ) أَيْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ مَعْنَى حَبَرَ إِلَيْهِ) أَيْ مُشَافِعَةً إِلَى الْمَنْمُونِةُ أَيْهُ الْمُصَافَةً إِلَى الْمَسْمِيةِ إِلَيْهِ إِلْهُ لِكَا اللهَ وَعَرْدُ لَا يُعْضِ اللّهِ وَعَبْدِ اللهِ وَعَبْدَ اللّهِ وَعَبْدَ اللّهِ وَعَبْدِ الرَّمْنِ وَمُحَمَّدٍ وَاعْوَلُهُ وَلَاكُ أَيْ لِلْمُعْفِ اللّهَ وَعَبْدِ اللّهِ وَعَبْدِ الرَّمْنِ وَمُحَمَّلَ وَلَاكُ وَلَاكُ وَلَاكُ أَيْ اللّهُ عَلْمُ لِلْ اللّهُ وَمُؤَلِدُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلُولُهُ وَلَاكُ الْأَرْبُعَةِ) أَيْ عَبْدِ اللّهِ وَعَبْدِ الرَّمْنِ وَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ وَلَاكُ وَلَاكُ اللَّوْمِ اللّهُ عَلِلَ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا

(قَوْلُهُ إِلَيْهِ) أَيْ الشَّافِعِيُّ (قَوْلُهُ أَيْ بَعْدَ ذَيْنِك) أَيْ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ (قَوْلُهُ فَتَأَمَّلُهُ) وَيَظْهَرُ أَنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ الْإِطْلَاقِ وَمَنْشَؤُهُ كَمَالُ مَحَبَّتِهِ لَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (قَوْلُهُ بِمَنْ اعْتَمَدَهُ) أَيْ قَوْلُ الْبَعْضِ (قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (قَوْلُهُ بِمَنْ اعْتَمَدَهُ) أَيْ قَوْلُ الْبَعْضِ (قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأُنْبَهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَيُكُرُهُ قَبِيحٌ) فِي النَّهْ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُعْنِي إِلَّا مَا سَأُنْبَهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَيُكُرُهُ قَبِيحٌ) أَيْ مِنْ الْأَسْمَاءِ وَيُسَنُّ أَنْ تُعَيَّرَ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ مُعْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ (فَوْلُهُ وَيُكُرُهُ مَلِكُ الْمُلُوكِ ) وَشَاهَانْ شَاهُ وَمَعْنَاهُ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ مُغْنِي وَزِيَادِيُّ وَالْأَوْلِ وَكَذَا عَبْدُ الْكُولِ . (قَوْلُهُ وَيُكُومُ مَلِكُ النَّهُ لِلْأَوْلِ وَكَذَا عَبْدُ الْكَعْنِي حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوّلِ وَكَذَا عَبْدُ الْكُعْبَةِ أَوْ النَّارِ (قَوْلُهُ عَبْدُ النَّبِيّ) خِلَافًا لِلنِهَايَةِ وَالْمُعْنِي حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوّلِ وَكَذَا عَبْدُ الْكَعْبَةِ أَوْ النَّارِ

إِخْ وَمِثْلُهُ عَبْدُ النَّبِيِّ أَيْ أَوْ عَبْدُ الرَّسُولِ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَكْتَرُونَ وَالْأَوْجَهُ جَوَازُهُ أَيْ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَا سَيَّمَا عِنْدَ إِرَادَةِ النِّسْبَةِ لَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الله بِزِيَادَةِ تَفْسِيرٍ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ عِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ إِرَادَةِ النِّسْبَةِ لَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الله بِزِيَادَةِ تَفْسِيرٍ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ عِ شَلْ (قَوْلُهُ وَمِنْهُ يُؤْخَهُ أَيْ مِنْ التَّعْلِيلِ (قَوْلُهُ لِإِيهَامِهِ الْمَحْذُورَ) شَلْ وَمُنْهُ يُؤْخَذُ ) أَيْ مِنْ التَّعْلِيلِ (قَوْلُهُ لِإِيهَامِهِ الْعَامَةِ إِلَىٰ كَنُوهُمَا (قَوْلُهُ لِإِيهَامِهِ الْمَحْذُورَ) أَيْ التَّشْرِيكَ الله ع ش (قَوْلُهُ وَحُرْمَةُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَامَةِ إِلَىٰ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ

\_\_\_\_\_ كَوَيُكْرَهُ قَبِيحٌ كَشِهَابٍ وَحَرْبٍ وَمُرَّةَ إِلَىٰ ) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّسْمِيَةُ بِسِتِّ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ." (١)

٢٣٣. "وَهُوَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ التَّفْصِيلِ وَهُوَ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْقَبُولِ إِنْ شَهِدَ بِالشُّرُوطِ وَحُدَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَ بِهَا مَعَ أَصْلِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهَا يَرْجِعُ إِلَى بَيَانِ وَصْفِ الْوَقْفِ وَحْدَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَ بِهَا مَعَ أَصْلِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهَا يَرْجِعُ إِلَى بَيَانِ وَصْفِ الْوَقْفِ وَحْدَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَ كِمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ.

وَإِذَا لَمُ تَثْبُتْ التَّفَاصِيلُ فُسِيَمتْ الْغَلَّةُ عَلَى أَرْبَاكِمَا بِالسَّوِيَّةِ فَإِنْ كَانَ عَلَى مَدْرَسَةٍ تَعَذَّرَتْ شُرُوطُهَا صَرَفَهَا النَّاظِرُ فِيما يَرَاهُ مِنْ مَصَالِيهَا أَهَمَّ كَمَا مَرَ فِي الْوَقْفِ. وَبَحَثُ الْبُلْقِينِيُ تُبُوتَ شُرُوطُهَا صَرَفَهَا النَّاظِرُ فِيما يَرَاهُ مِنْ مَصَالِيهَا أَهَمَّ كَمَا مَرُ فِي الْوَقْفِ. وَبَحَثُ الْبُلْقِينِيُ تُبُوتَ شَرْطِ يَسْتَفِيضُ عَالِبًا كَكُونِهِ عَلَى حَرَمِ مَكَّةَ قَالَ وَمَكُلُ الْخِلافِ فِي غَيْرِ حُدُودِ الْعَقَارِ فَهِي لَا تَثْبُثُ بِذَلِكَ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَإِنْ اقْتَصَى كَلَامُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ خِلاَفَةُ وَلِلسَّبُكِي تَثْبُثُ بِينَةٍ صَوِيحٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ صَرِيحةٍ بِأَنَّ الْمُنْتَلَكَاتِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ كُتَابَعَا لَا يَعْمَدُونَ فِيهَا عَالِبًا عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ صَرِيحةٍ بِأَنَّ الْمُنْتَلَكَانِ يَعْمَدُونَ فِيهَا عَالِبًا عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ صَرِيحَةٍ بِأَنَّ الْمُنْ الْفُلَانِيَّ مِلْكُ لِلْمُلَانِيَّةِ وَحِيَازَهَا لِفُلُونِ لَا يَنْبُثُ كُونَا الْمُلْونِ اللَّهُ لِلْمَانَ اللَّهُ وَعَلَى الْمُسْتَنَفَاتِ مِنْ أَوْنُ ذَكُرُوا الْمُلْونَةِ فِلْ الْمُنْتَلَقَ وَلَوْ فَلَا يُسَعِلُ الْمُعْفِقِ فَلْ الْمُسْتَقِيقِ الْمُسْتَنَدَاتِ مِنْ أَقَرَّ مَثْلًا فُلَانُ بِيُ فَلَانٍ بِكَذَا فَلَا تَنْبُثُ بِلَكِكَ بُنُونُ فُلَانٍ بِكَذَا فَلَا تَنْبُثُ بِلِكَ كُلُكَ كُونُ الْلَيْ وَيَعْمُ فَلَانُ السَّامِ وَعَعَلَى الْفَلَوقِ ضِمْنًا وَلَقَلَ اللَّهُ وَلَعْلُولِهِ وَالْمُولِهِ وَالْمُلْولِهِ وَالْمُؤْوِ وَلَى الْفَتَاوَى اعْتَرَضَتِه بِأَنَّ الشَّاهِدَ لَوْ قَالَ أَشْهُدُ أَنَّ الشَّاهِ فَلَا أَشْهُدُ أَنَّ اللَّامِ الْمُعْدُونَ فِي الْفُسَتَقَلِ كَالُونَ الْمُعْدُونَ الْمُنْ وَالْمُقَالُونَ اللَّامِ وَالْمَالُولُهِ وَلَا اللَّامُ وَلَا اللَّامِ اللَّامِ الْمُعْتُلُ مِنْ الْمُسْتَفَالُ وَالْمُ اللَّامِ وَالْمُ اللَّامِ اللَّامِ اللَّامِ اللَّامِ اللَّامِ اللَّامِ الْمُسْتَلِكُ مَا لَلْكُولُولُ الْمُسْتَلُولُ اللَّامِ الْمُعْل

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٣٧٣/٩

مِنْ ذِكْرِ الْحُدُودِ إِلَّا إِنْ صَرَّحَ الشَّاهِدُ بِأَنَّهُ يَشْهَدُ كِمَا وَلَوْ ضِمْنًا كَمَا تَقَرَّرَ أَوْ يَشْمَلُهَا الْحُكُمُ كَأَنْ يَقُولَ: حَكَمْت بِجَمِيعِ مَا فِيهِ وَلَمَّا بَسَطْت ذَلِكَ فِي الْفَتَاوَى قُلْت: نَعَمْ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الْبُنُوَّةِ وَالْحُدُودِ مَا مَرَّ إِلَّا مِنْ شَاهِدٍ مَشْهُورٍ بِمَزِيدِ التَّحَرِّي وَالضَّبْطِ وَالْمَعْرِفَةِ بِحَيْثُ يُقْبَلُ فِي الْبُنُوَّةِ وَالْحُدُودِ مَا مَرَّ إلَّا مِنْ شَاهِدٍ مَشْهُورٍ بِمَزِيدِ التَّحَرِّي وَالضَّبْطِ وَالْمَعْرِفَةِ بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرُ الْبُنُوَّةَ وَالْحُدُودَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ اسْتَنَدَ بِهِمَا إِلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ يُجَوِّرُ لَهُ اعْتِمَادَهُ فِيهِمَا وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ دَالٌ عَلَى ذَلِكَ وَمِمَّا يَنْبُثُ بِذَلِكَ أَيْضًا وِلَايَةُ قَاضٍ لَهُ اعْتِمَادَهُ فِيهِمَا وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ دَالُّ عَلَى ذَلِكَ وَمِمَّا يَنْبُثُ بِذَلِكَ أَيْضًا وِلَايَةُ قَاضٍ لَهُ اعْتِمَادَهُ فِيهِمَا وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ دَالُّ عَلَى ذَلِكَ وَمِمَّا يَثْبُثُ بِذَلِكَ أَيْضًا ولَايَةُ قَاضٍ وَاسْتِحْقَاقُ زَكَاةٍ وَرَضَاعٍ وَجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَإِعْسَارٍ وَرُشُدٍ وَعَصْبٍ وَأَنَّ هَذَا وَارِثُ فَلَانٍ أَوْ لَا الشَّهَاوَةُ بِكُوْنِ الْمَالِ بِيَدِ زَيْدٍ بِالْمُشَاهَدَةِ دُونَ وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ وَالْ الْمُرْوِيُ إِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(تَنْبِيهٌ)

نَقَلَ فِي الْمُتَوسِّطِ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مَسْأَلَةً وَقَالَ إِنَّا كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَهِي أَنَّ الْمَتَوسِّطِ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مَسْأَلَةً وَقَالَ إِنَّا كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَهِي أَنَّ النَّظَرَ فِي الْوَقْفِ الْفُلَافِيِّ لِزَيْدٍ وَلَا يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ وَلاَ يَكُونُوا شَهِدُوا عَلَى الْوَاقِفِ أَيْ: لَمْ يُدْرِكُوهُ وَلَا قَالُوا إِنَّ مُسْتَنَدَهُمْ الِاسْتِفَاضَةُ وَسُئِلُوا عَنْ مُسْتَنَدِهِمْ فَلَمْ يُبْدُوهُ بَلْ الْوَاقِفِ أَيْ: لَمْ يُدْرِكُوهُ وَلَا قَالُوا إِنَّ مُسْتَنَدَهُمْ الِاسْتِفَاضَةُ وَسُئِلُوا عَنْ مُسْتَنَدِهِمْ إِلَى الإسْتِفَاضَةِ صَمَّمُوا عَلَى الشَّهَادَةِ وَأَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ هَذَا مُحْمُولُ عَلَى اسْتِنَادِهِمْ إِلَى الإسْتِفَاضَةِ وَالشَّهَادَةِ وَالشَّهَادَةِ وَأَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ هَذَا مُحْمُولُ عَلَى اسْتِنَادِهِمْ إِلَى الإسْتِفَاضَةِ وَالشَّهَادَةِ وَالْتَلَيْ وَإِذَا أَطْلَقَ وَاللَّا وَاللَّهُ مُولًا السَّبَبِ مُقْتَضَاهُ لِرَدِّ الشَّهَادَةِ بِالْإِرْثِ اهِ. وَأَنْتَ حَبِيرٌ مِنْ قَوْلِي الْآتِي وَإِذَا أَطْلَقَ

 رَأَيْت قَوْلَهُ الْآتِيَ قُلْتُ نَعَمْ إِخْ وَهُوَ كَلَامٌ نَفِيسٌ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

(قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ: دُكِرَتْ الْحُدُودُ فِيهَا أَصْلًا أَوْ ضِمْنًا. (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْضِّمْنِ وَالتَّبَعِيَّةِ. (قَوْلُهُ: مِنْ أَقَرَّ فُلَانٌ إِلَّى) بَيَانٌ لِمَا. (قَوْلُهُ: فَلَا تَقْبُتُ بِذَلِكَ) أَيْ: بِالشَّهَادَةِ بِذَلِكَ الْإِقْرارِ. (قَوْلُهُ: عَنْهُ) أَيْ: السُّبُكِيّ. (قَوْلُهُ: فَلَا تَقْبُتُ بِذَلِكَ) أَيْ: بِالشَّهَادَةِ بِذَلِكَ الْإِقْرارِ. (قَوْلُهُ: وَقِيَاسُهَا) أَيْ: مَسْأَلَةِ الْبُنُوَةِ. (قَوْلُهُ: فَلَا تُبْبُونِ ضِمْنًا) تَقَدَّمَ عَنْ الْمُغْنِي اعْتِمَادُهُ. (قَوْلُهُ: وَقِيَاسُهَا) أَيْ: مَسْأَلَةِ الْبُنُوقِةِ. (قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ اللَّارَ الْمُحْدُودَةَ بِكَذَا أَقَرَّ بِكَذَا أَقَرَّ بِكَذَا أَقَرَّ بِكَذَا أَقَرَّ بِكَذَا أَقَرَّ بِكَذَا أَقَرَّ بِكَذَا أَقَرَ بِكَذَا أَقَرَ بِكَذَا أَقَرَ بِكَذَا فَوْلُهُ: وَرَضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي شَرْحٍ وَلَا بَعُورُ شَهَادَةٌ عَلَى (قَوْلُهُ: وَرَضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي النِهَاعَةُ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَا سُقِعَاضَةٍ وَكَذَا قَوْلُهُ وَإِعْسَارٍ وَعَصْبٍ. (قَوْلُهُ: وَرَضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي شَرْحٍ وَلَا بَعُورُ شَهَادَةٌ عَلَى (قَوْلُهُ: وَرَعَا عِلَا إِلَا سُقِعَانَ فِي الْمُعْنِي الْلَهُ عَلَى الرَّافِعِيُ إِلَا سُتِقَاضَةٍ. (قَوْلُهُ: وَرَضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي الْمُعْنِي الْمَعْنِي اللَّهُ عَلَى الْبُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنَافِيهِ فِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِقِ وَكَوْلُهُ وَالْمُؤْمِنُوا الرَّوْفُهُ وَاللَّهُ لِلْاسْتِقَاضَةِ وَلَالًا وَالْوَجُهُ الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِقِ وَلَالْ وَالْوَجُهُ الْوَالْمُ الْوَعُولُ الْوَلُهُ وَلَالَةُ الْوَلُهُ وَاللَهُ الْوَلُهُ وَاللَّهُ الْمُعْنِقُ وَلَالًا الرَّوْفُهُ وَاللَهُ الْمُعْنِقُ وَلَالًا الْوَالْمُعُولِ الْمُعْنِولُ الْمُعْولُ الْمُعْنُولُ الْمُعْفِلُ الْوَلُهُ الْمُعْفِلِ الْمُعْفِلِ الْمُعْفِلِ الْمُعْلِقُ الْمُعْفِلِ الْمُعْفِلِ الْمُعْفِلِ الْمُعْفِلُ الْمُعْفِلِ الْمُعْفِلِ الْفُلُولُهُ الْمُعْفِلِ الْمُعْفِل

. (قَوْلُهُ نَقَلَ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ صَاحِبُ التَّوَسُّطِ. (قَوْلُهُ: وَأَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ) أَيْ: عَنْ السُّؤَالِ عَنْ الشَّهَادَةِ الْمَذْكُورَةِ. (قَوْلُهُ: وَالشُّرُوطُ لَا تَثْبُتُ إِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَلَا إِشْكَالَ عَنْ الشَّهَادَةِ الْمَذْكُورَةِ. (قَوْلُهُ: وَالشُّرُوطُ لَا تَثْبُتُ إِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَلَا إِشْكَالَ وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فَهُوَ مُنَافٍ لِمَا سَبَقَ عَنْهُ سَيِّدُ عُمَرُ وَتُدْفَعُ الْمُنَافَاةُ بِأَنَّ مَا وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فَهُو مُنَافٍ لِمَا سَبَقَ عَنْهُ سَيِّدُ عُمَرُ وَتُدْفَعُ الْمُنَافَاةُ بِأَنَّ مَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ فِي الشَّهَادَةِ كِمَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ فِي الشَّهَادَةِ كِمَا مُعْ أَصْلِ الْوَقْفِ. (قَوْلُهُ: قَالَ) أَيْ: ابْنُ الصَّلَاحِ. (قَوْلُهُ: الْآتِي) أَيْ: فِي شَرْحِ وَقِيلَ يَكْفِي مِنْ عَدْلَيْنِ.

(قَوْلُهُ:

\_\_\_\_Sفَيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ بِهِ لِيُثْبِتَ النَّسَبَ اهـ.

(قَوْلُهُ: قَالَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنَّمَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِكُوْنِ الْمَالِ بِيَدِ زَيْدٍ بِالْمُشَاهَدَةِ دُونَ

الاِسْتِفَاضَةِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَلَا يَتْبُتُ دَيْنُ بِاسْتِفَاضَةٍ اه قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّمَا لَا تَقَعُ فِي قَدْره كَذَا عَلَّلَهُ." (١)

7٣٤. "بَابُ صَلَاةِ الْخُوْفِ هِيَ أَنْوَاعُ: الْأَوَّلُ يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ فَيُرِتِّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَّيْنِ وَيُصَلِّي بِهِمْ فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ صَفَّ سَجْدَتَيْهِ وَحَرَسَ صَفَّ فَإِذَا قَامُوا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ أُوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ أُوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بِالصَّفَيْنِ وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعُسْفَانَ، وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعُسْفَانَ، وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةً رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعُسْفَانَ، وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةً لَوْفِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعُسْفَانَ،

(بَابُ صَلَاةِ الْخُوْفِ) أَيْ كَيْفِيَّتِهَا، وَالْخُوْفُ ضِدُّ الْأَمْنِ، وَحُكُمُ صَلَاتِهِ كَصَلَاةِ الْأَمْنِ، وَإِنَّا وَالْمَانِ وَ الصَّلَاةِ الْأَمْنِ، وَإِنَّا الْمَانِةِ وَغَيْرِهَا مَا لَا يَخْتَمِلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَى الْمُعْرَةِ وَغَيْرِهَا مَا لَا يَخْتَمِلُ فِيهَا عَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَمُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: السَّمَوتُ أُولِيقَا وَلْهُ بَعَالَى عَنْهُمْ – عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ، وَأَمَّا دَعْوَى الْمُزَيِّ نَسَحَهَا لِتَرَكِهِ – الصَّكَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَهَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ فَأَجَابُوا عَنْهَا بِتَأْخُرِ نُزُولِهَا عَنْهُ ﴾ لِأَثْمَا نَزَلَتْ سَنَةَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَهَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ فَأَجَابُوا عَنْهَا بِتَأْخُرِ نُزُولِهَا عَنْهُ ﴾ لِأَثْمَا نَزلَتْ سَنَة سَنَة أَرْبُعِ أَوْ خَمْسٍ، وَبَحُورُ فِي الْحُضَرِ كَالسَّقَوِ خِلْاقًا لِمَالِكٍ (هِي أَنْوَاعُ ) مِنْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَى سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بَعْضُهَا، وَمُعْظَمُهَا فِي سُنَنِ أَي عَنْهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَفْعَلُ مَا هُو كَانَ حَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَى عَنْهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَنْهُ الللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَنْهُ اللَّلُومِ وَكُورَ مُعَهَا الرَّابِعَ الْآئِنِ وَجَاءَ بِهِ وَبِالثَّالِثِ الْقُرْآلُ الْكَرِيمُ.

النَّوْعُ (الْأَوَّلُ) مِنْهَا الصَّلَاةُ بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ (يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي) جِهَةِ (الْقِبْلَةِ) وَلَا سَاتِرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَفِينَا كَثْرَةٌ بِحَيْثُ تُقَاوِمُ كُلُّ فِرْقَةٍ الْعَدُوَّ (فَيُرَتِّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَيْنِ) فَأَكْثَرَ سَاتِرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَفِينَا كَثْرَةٌ بِحَيْثُ تُقَاوِمُ كُلُّ فِرْقَةٍ الْعَدُوَّ (فَيُرَتِّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَيْنِ) فَأَكْثَرَ (وَيُصَلِّي بِهِمْ) جَمِيعًا إِلَى اعْتِدَالِ الرَّكُعةِ الْأُولَى، لِأَنَّ الْحِرَاسَةَ الْآتِيَةَ مَعَلُهَا الاعْتِدَالُ لَا الرَّكُوعُ كُمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ (فَإِذَا سَجَدَ) الْإِمَامُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى (سَجَدَ مَعَهُ صَفُّ سَجْدَتَيْهِ وَحَرَسَ) حَينَئِذٍ (صَفُّ) آحَرُ فِي الاِعْتِدَالِ الْمَذْكُورِ (فَإِذَا قَامُوا) أَيْ الْإِمَامُ وَالسَّاجِدُونَ مَعَهُ (سَجَدَ حِينَئِذٍ (صَفُّ) آحَرُ فِي الاِعْتِدَالِ الْمَذْكُورِ (فَإِذَا قَامُوا) أَيْ الْإِمَامُ وَالسَّاجِدُونَ مَعَهُ (سَجَدَ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٢٦٤/١٠

مَنْ حَرَسَ) فِيهَا (وَلَحِقُوهُ وَسَجَدَ مَعَهُ) أَيْ الْإِمَامِ (في) الرَّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أَوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ) أَيْ الْفِرْقَةُ السَّاحِدَةُ مَعَ الْإِمَامِ (فَإِذَا جَلَسَ) الْإِمَامُ لِلتَّشَهُّدِ (سَجَدَ مَنْ حَرَسَ) في الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (وَتَشَهَّدَ) الْإِمَامُ (بِالصَّقَّيْنِ وَسَلَّمَ) بِمِمْ (وَهَذِهِ) الْكَيْفِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ (صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) أَيْ صِفَةُ صَلَاتِهِ (بِعُسْفَانَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمُهْمَلَتَيْن، قَرْيَةٌ بِقُرْبِ حَلِيصَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَرْبَعَةُ بُرُدٌ، سُمِّيَتْ بهِ لِعَسْف السُّيُولِ فِيهَا، وَعِبَارَتُهُ كَغَيْرِهِ فِي هَذَا صَادِقَةٌ بأَنْ يَسْجُدَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَالثَّانِيةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهَا بِمَكَانِهِ أَوْ تَحَوَّلَ بِمَكَانِ الْآحَرِ وَبِعَكْسِ ذَلِكَ فَهِيَ أَرْبَعُ كَيْفِيَّاتٍ وَكُلُّهَا جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ تَكْثُرْ أَفْعَالْهُمْ فِي التَّحَوُّلِ، وَالَّذِي فِي حَبَرٍ مُسْلِم سُجُودُ الْأَوَّلِ فِي الْأُولَى، وَالنَّانِي فِي التَّانِيَةِ مَعَ التَّحَوُّلِ فِيهَا وَلَهُ أَنْ يُرَتِّبَهُمْ صُفُوفًا كَمَا مَرَّ، ثُمُّ يَحْرُسُ صَفَّانِ فَأَكْثَرُ، وَإِنَّا." (١) ٢٣٥. "وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ: لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَة، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيتِهِ صَلَّى عَلَى النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الْجُنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنْ النَّارِ. \_\_\_\_Qرَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَبَيْكَ لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْك وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. زَادَ البِّرْمِذِيُّ بَعْدَ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ وَهُوَ مَا أَوْرَدَهُ الرَّافِعِيُّ (وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ) أَوْ يَكْرَهُهُ وَتَرَكَهُ الْمُصَنِّفُ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ مُقَابِلِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١] [النَّحْلَ] أَيْ وَالْبَرْدَ (قَالَ) نَدْبًا (لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ) أَيْ الْحَيَاةَ الْمَطْلُوبَةَ الدَّائِمَةَ الْهَنِيَّةَ (عَيْشُ) أَيْ حَيَاةُ الدَّار (الْآخِرَة) قَالَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ وَرَأًى جَمْعَ الْمُسْلِمِينَ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا.

وَقَالَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَشَدِّ أَحْوَالِهِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا. وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّلْبِيَةَ بِالْعَرَبِيَّةِ يُلَتِي بِلْعَبِهِ. وَهَلْ يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يُلَتِي بِالْعَجَمِيَّةِ؟ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّلْبِيةِ بَالْعَرَبِيَّةِ فَلَتِي بِلْعَبِهِ مِنْ تَسْبِيحَاتِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضَاهُ عَدَمُ الجُوَازِ، وَجُهَانِ بَنَاهُمَا الْمُتَولِي عَلَى الْخِلَافِ فِي نَظِيرِهِ مِنْ تَسْبِيحَاتِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضَاهُ عَدَمُ الجُوازِ، وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُ هُنَا الجُوَازُ؛ لِأَنَّ الْكَلامَ فِي الصَّلَاةِ مُفْسِدٌ مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ بِخِلَافِ التَّابِيةِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ الْبِنَاءِ الإِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ (وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيتِهِ صَلَّى) وَسَلَّمَ (عَلَى النَّبِيِّ التَّلْبِيةِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ الْبِنَاءِ الإِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ (وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيتِهِ صَلَّى) وَسَلَّمَ (عَلَى النَّبِي الشَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) عَقِبَ فَرَاغِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرِكَ ﴾ [الشرح: ٤]

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٥٧٤/١

[الشَّرْحَ:] أَيْ لَا أُذْكَرُ إِلَّا وَتُذْكَرُ مَعِي لِطَلَبِي وَتَقُولُ ذَلِكَ بِصَوْتٍ أَخْفَضَ مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيَةِ لِيَتَمَيَّزَ عَنْهُ.

قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ: (١) وَيُصَلِّي عَلَى آلِهِ (وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى) بَعْدَ ذَلِكَ (الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنْ النَّارِ) كَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ فِعْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. لَكِنْ قَالَ فِي النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. لَكِنْ قَالَ فِي النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. لَكِنْ قَالَ فِي النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَنْ فَعْلِهِ عَلْهُ عَنْ فَعْلِهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ وَالْجَمْهُولُ ضَعَّقُوهُ، وَيُسَنُّ أَنْ يَدْعُو بَعْدَ ذَلِكَ عِمَا أَحَبَّ دِينًا وَدُنْيَا.

قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ: فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لَك وَلِرَسُولِك وَآمَنُوا بِكَ، وَوَثِقُوا بِكَ وَلِرَسُولِك وَآمَنُوا بِكَ، وَوَثِقُوا بِعَهْدِك، وَاتَّبَعُوا أَمْرَك، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَفْدِك الَّذِينَ رَضِيت وَارْتَضَيْت، اللَّهُمَّ يَوَعْدِك، وَوَفَوْا بِعَهْدِك، وَاتَّبَعُوا أَمْرَك، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَفْدِك الَّذِينَ رَضِيت وَارْتَضَيْت، اللَّهُمَّ يَاكِرِيمُ.

حَاتِمَةُ: يُسَنُّ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي التَّلْبِيَةِ إِلَّا بِرَدِّ سَلَامٍ فَإِنَّهُ مَنْدُوبٌ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا أَحَبُّ، وَقَدْ يَجِبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِعَارِضٍ كَأَنْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ بِبِعْرٍ، وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يَجِبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِعَارِضٍ كَأَنْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ بِبِعْرٍ، وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يَجْبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِعَارِضٍ كَأَنْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ بِبِعْرٍ، وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يَكُونُ أَنْ يَقْطَعَهَا.

# [بَابُ دُخُولِ مَكَّة]

(بَابُ دُخُولِ مَكَّة) زَادَهَا اللَّهُ شَرَفًا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ يُقَالُ: مَكَّةُ بِالْمِيمِ وَبَكَّةَ بِالْبَاءِ لُغَتَانِ، وَقِيلَ بِالْمِيمِ الْبَلَدُ، وَبِالْبَاءِ الْبَيْتُ مَعَ الْمَطَافِ، بِالْمِيمِ النَّبَلُدُ، وَبِالْبَاءِ الْبَيْتُ مَعَ الْمَطَافِ، وَقِيلَ بِالْمِيمِ الْبَلَدُ، وَبِالْبَاءِ الْبَيْتُ مَعَ الْمَطَافِ، وَقِيلَ بِدُونِهِ، وَلَمَا أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ تَقُرُبُ مِنْ ثَلَاثِينَ اسْمًا ذَكَرَهَا الدَّمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَلا وَقِيلَ بِدُونِهِ، وَلَمَا أَسْمًاءٌ كَثِيرَةٌ تَقُرُبُ مِنْ ثَلَاثِينَ اسْمًا ذَكَرَهَا الدَّمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَلا نَعْلَمُ بَلَدًا أَكْثَرَ اسْمًا مِنْ مَكَّةً وَالْمَدِينَةِ لِكَوْنِهِمَا أَفْضَلَ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ الصِّفَاتِ لَعْلَمُ بَلَدًا أَكْثَرَ اسْمًا مِنْ مَكَّةً وَالْمَدِينَةِ لِكَوْنِهِمَا أَفْضَلَ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ الصِّفَاتِ اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَّى قِيلَ: إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَلْفَ اسْمٍ وَلِرَسُولِهِ – صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ – حَتَّى قِيلَ: إِنَّ لِيقِ تَعَالَى أَلْفَ اسْمٍ وَلِرَسُولِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَذَلِكَ. وَمَكَّةُ أَفْضَلُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ، وَنَقَلَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَذَلِكَ. وَمَكَّةُ أَفْضَلُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا خِلَافً لِمَالِكٍ فِي تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ، وَنَقَلَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَفْضَلُ الْأَرْضِ، وَلَا فَي عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَفْضَلُ الْأَرْضِ، وَلِلْفَ فِيمَا. " (٢)

 $<sup>7 \</sup>cdot 7 \cdot 7 \cdot m = (1)$ 

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٢٣٩/٢

### ٢٣٦. "وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الْأَصَحّ.

وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفُصَلَ رَدَّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ.

\_\_\_\_\_عَلَى الْمَبِيعِ الثَّمَنُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمَغْصُوبُ وَالْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَوْ تَلِفَ تَحْتَ ذِي الْيَدِ ضَمِنَهُ وَلَيْسَ لَهُ حَرَاجُهُ؟ . أُجِيبَ بِأَنَّ الضَّمَانَ هُنَا مُعْتَبَرُ بِالْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ الضَّمَانُ الْمَعْهُودُ فِي الْخَبَرِ، وَوُجُوبُ الضَّمَانِ عَلَى ذِي الْيَدِ فِيمَا ذُكِرَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مِلْكَهُ، بَلْ لِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى مِلْكِ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ مُضَمَّنٍ عَلَى ذِي الْيَدِ فِيمَا ذُكِرَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مِلْكَهُ، بَلْ لِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى مِلْكِ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ مُضَمَّنٍ عَلَى ذي الْيَدِ فِيمَا ذُكِرَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مِلْكَهُ، بَلْ لِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى مِلْكِ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ مُضَمَّنٍ وَكَذَا) إنْ رَدَّهُ (قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ، وَهُو الْأَصَحُ، وَمُقَالِلُهُ مَبْنَيُّ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ مِنْ أَصْلِهِ.

تَنْبِيهُ إِنَّا جَمَعَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّمْثِيلِ بَيْنَ الْأُجْرَةِ وَالْوَلَدِ لِيُعَرِّفِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ امْتِنَاعِ الرَّدِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ كَالْوَلَدِ أَمْ لَا كَالْأُجْرَةِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا إِذَا كَانَ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ، وَإِنَّمَا مَثَّلَ لِلْمُتَوَلِّدِ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ الثَّمَرةِ وَغَيْرِهَا لِيُعَرِّفِكَ أَثَّا نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ الثَّمَرةِ وَغَيْرِهَا لِيُعَرِّفِكَ أَثَّا نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ الثَّمَرةِ وَغَيْرِهَا لِيُعَرِّفِكَ أَثَّا لَمُ اللّهِ مِنْ عَلَى اللّهُ مَنْ عَلَى اللّهُ اللّهِ مَنْ عَلَى اللّهُ مَنْ عَلَى اللّهُ اللّهِ مِنْ عَلَى اللّهُ الْإِسْنَوِيُ قَالَ: وَهُوَ مِنْ مَاسِنِ كَلَامِهِ. كَانَتُ مِنْ حِنْسِ الْأَصْلِ خِلَافًا لِلْمَالِكِ، قَالَهُ الْإِسْنَوِيُ قَالَ: وَهُو مِنْ مَاسِنِ كَلَامِهِ.

(وَلُوْ بَاعَهَا) أَيْ الْجَارِيَة أَوْ الْبَهِيمَة (حَامِلًا) وَهِيَ مَعِيبَةٌ مَثَلًا (فَانْفَصَلَ) الْحَمْلُ (رَدَّهُ مَعَهَا) إِنْ لَمْ تَنْقُصْ بِالْوِلَادَةِ (فِي الْأَظْهَرِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَمْلُ يُعْلَمُ وَيُقَابَلُ بِقِسْطٍ مِنْ التَّمَنِ. وَالتَّانِي: لَا بِنَاءً عَلَى مُقَابِلِهِ. أَمَّا إِذَا نَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الرَّدُّ قَهْرًا كَسَائِرِ الْعُيُوبِ وَالتَّانِي: لَا بِنَاءً عَلَى مُقَابِلِهِ. أَمَّا إِذَا نَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الرَّدُّ قَهْرًا كَسَائِرِ الْعُيُوبِ الْخَادِثَةِ. نَعَمْ إِنْ جَهِلَ الْحُمْلُ وَاسْتَمَرَّ إِلَى الْوَضْعِ فَلَهُ الرَّدُّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْحَادِثَ بِسَبَبٍ مُتَقَدِّمِ الْحُيْوةِ الْقَصْلَ قَبْلُ الْقَبْضِ فَلِلْبَائِعِ حَبْسُهُ لِاسْتِيفَاءِ التَّمَنِ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي بَيْعُهُ قَبْلُ كَالْمُتَقَدِّمِ وَلَوْ انْفَصَلَ قَبْلُ الْقَبْضِ فَلِلْبَائِعِ حَبْسُهُ لِاسْتِيفَاءِ التَّمَنِ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي بَيْعُهُ قَبْلُ كَالُمُتَقَدِّمِ وَلَوْ انْفَصَلَ قَبْلُ الْقَبْضِ كَأُمِّةِ فَاللَّهُ الْمُعْولِ فَإِنَّهُ يَوْلُهِ: فَالْقَرْدِيُّ، وَعَلَيْهِ قَالَ الْمُاورُدِيُّ، وَعَيْرُهُ: الْقَبْضِ كَأُمِّةِ فَقَلُ الْمَاوَرُدِيُّ، وَعَيْرُهُ: وَلَا انْفَصَلَ عَمَّا إِذَا انْفَصَلَ، وَعَلَيْهِ قَالَ الْمَاوَرُدِيُّ، وَغَيْرُهُ: وَلَهُ مُلْكِهِ مَلْكِهِ مَلْكِهِ لَمْ الرَّدِ بَلْ هُو لَهُ يَأْخُذُهُ إِذَا انْفَصَلَ، وَعَلَيْهِ قَالَ الْمَاوَرُدِيُّ، وَغَيْرُهُ:

وَحُدُوثُ حَمْلِ الْأَمَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ يَمْنَعُ الرَّدَّ قَهْرًا إِنْ نَقَصَتْ بِهِ، وَالطَّلْعُ كَالْحَمْلِ، وَالتَّأْبِيرُ كَالْوَضْعِ، فَإِذَا اشْتَرَى نَخْلَةً عَلَيْهَا طَلْعُ غَيْرُ مُؤَبَّرٍ وَعَلِمَ عَيْبَهَا بَعْدَ التَّأْبِيرِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّمَا عَلَى

\_\_\_\_Q «إنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ فَحَسِّنُوا أَسْمَاءَكُمْ». وَأَفْضَلُ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لِخَبْرِ مُسْلِمٍ «أَعْبُ وَمُرَّةُ» وَتُكْرَهُ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ، كَشَيْطَانِ زَادَ أَبُو دَاوُد وَأَصْدَقُهَا حَارِثُ وَهُمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةُ» وَتُكْرَهُ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ، كَشَيْطَانِ وَظَالِمٍ وَشِهَابٍ وَحِمَارٍ وَكُلَيْبٍ، وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ عَادَةً، كَنَجِيحٍ وَبَرَكَةَ لِخَبَرِ «لَا تُسَمِّيَنَّ غُلَامَكُ وَظَالِمٍ وَشِهَابٍ وَحِمَارٍ وَكُلَيْبٍ، وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ عَادَةً، كَنَجِيحٍ وَبَرَكَةَ لِخَبَرِ «لَا تُسَمِّيَنَّ غُلَامَكُ أَفْلُكَ وَلَا يَسَارًا وَلَا رَبَاحًا فَإِنَّكَ إِذَا قُلْت أَثَمَّ هُو؟ قَالَ لَا»، ويُسَنُّ أَنْ تُغَيَّرَ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ، وَقَالَ الْنَ جَمِيلَةً».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ فَقِيلَ تُزَيِّي نَفْسَهَا، فَسَمَّاهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - زَيْنَبَ» ، وَيُكْرَهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ التَّسْمِيَةُ بِسِتِ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْقُضَاةِ أَوْ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَلاَ تُعْرَفُ السِّتُ إِلَّا فِي الْعَدَدِ، وَمُرَادُ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْقُضَاةِ أَوْ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَلاَ تُعْرَفُ السِّتُ إِلَّا فِي الْعَدَدِ، وَمُرَادُ الْعَوَامِ بِذَلِكَ سَيِّدَةٌ، وَلاَ بَحُورُ التَّسْمِيَةُ بِمِلكِ الْأَمْلَاكِ وَشَاهَانْ شَاهْ، وَمَعْنَاهُ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ، وَلَا اللَّهُ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ إِلَّا اللَّهُ، وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ التَّحْرِيمَ فِي قَاضِي الْقُضَاةِ وَلَا اللَّهُ مِنْهُ حَاكِمُ الْكُكَامِ، وَفِي مِنْهَاجِ الْخُلِيمِيِّ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَبْلَغُ مِنْهُ حَاكِمُ الْكَكَامِ، وَفِي مِنْهَاجِ الْخَلِيمِيِّ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَبْلَغُ مِنْهُ حَاكِمُ الْكَكَامِ، وَفِي مِنْهَاجِ الْخَلِيمِيِّ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَاعِلُ وَأَمْ الطَّبِيبُ فَهُولُوا الطَّبِيبَ وَقُولُوا الرَّفِيقَ فَإِنَّمَا الطَّبِيبُ اللَّهُ مِ وَالْمَالِكِ وَالْقَادِرُ عَلَى الطَّبِيبُ فَهُو الْعَالِمُ بِحَقِيقَةِ الدَّاءِ وَالْقَادِرُ عَلَى الطَبِّيثِ وَالْشِقَاءِ، وَلَيْسَ

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٤٤٧/٢

عِمَذِهِ الصِّفَةِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا تُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ الْمَلَاثِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَيس وَطَه خِلَافًا لِمَالِثِ الصِّفَةِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ﴿ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ ﴾ لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ ﴾ [الحشر: ٢٣]

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ التَّوْحِيدِ مِنْ النَّارِ وَأَوَّلُ مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ نَبِي عَنَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ فِيهَا مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ نَبِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يَوْمُ مَنْ النَّهُ الْمُهْ الْمُوْمِنُونَ وَأَنَا الْمُؤْمِنُ، فَيُحْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ بِبَرَّكَةِ هَذَيْنِ الْمُسْلِمُونَ وَأَنَا السَّلَامُ وَأَنْتُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَنَا الْمُؤْمِنُ، فَيُحْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ بِبَرَكَةِ هَذَيْنِ الإسْمَيْنِ» وَفِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ لِابْنِ سَبْعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ أَلَا لِيَقُمْ مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ فَلْيَدْخُلُ الجُنَّةَ كَرَامَةً لِنَبِيّهِ مُحَمَّدٍ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ مُسْنَدِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةً أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلاَثَةٌ مِنْ مُسْنَدِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةً أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلاَثَةٌ مِنْ الْهُلُودِيَةِ فَولُونَ مَا مِنْ الْهُمُ عُمَّدٍ فَقَدْ جَهِلَ» وَقَالَ مَالِكُ سَمِعْتَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ الْمُهُ عُمَّدٍ فَيْ ذَلِكَ أَثَوْرُ وَلُولُ وَقَالَ مَالِكٌ سَمِعْتُ أَهْلُ لَكُونُوا عَرَفُوا ذَلِكَ الْمَدِيقِةِ وَعُولُونَ مَا مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عُمْدِي قِلُولُونَ مَا مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ وَعُولُونَ مَلَ الْمَدِيقِةِ الْعُبُودِيَّةِ وَعُلْدَ الْعَبُودِيَّةِ وَعَلْدَ الْمُعْمِولِ وَقَالَ لَهُ الْمَالِقُلُهُ وَعَلْكَ وَلَاللَهُ الْمُعْودِيَةِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّسَمِي بِعَبْدِ الْكَعْبَةِ وَعَبْدِ الْعُرَى قِيلَ شَهِمَ لَهُ عَلْ حَرْمِلُ فَقَالَ لَهُ الْمُؤْدِيَةِ وَعَبْدِ الْعُرَى قِيلَ شَهُودِيَةٍ وَلَا عَلَولُ اللْمُؤْدِي قَالَ لَهُ الْمُعْرِفُ فَقَالَ لَهُ الْمُؤْدِي وَقَالَ لَهُ الْمُؤْدِي قَالَ لَلْمُ الْمُؤْدِي فَقَالَ لَهُ الْمُؤْدِي فَقَالَ لَهُ الْمُؤْدِي فَقَالَ لَهُ اللْمُؤْدِي فَقَالَ لَلَهُ اللْعُودِي الْعُودِي الْمُؤْدِي الْمُؤْدِي الْمُؤْدِي الْمُؤْ

٢٣٨. "وَبَازٍ وَشَاهِينِ وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ وَعُقَابٍ وَكَذَا ابْنُ آوَى وَهِرَّةُ وَحْشٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحْرُمُ مَا نُدِبَ قَتْلُهُ كَحَيَّةٍ وَعَقْرَبِ وَغُرَابِ أَبْقَعَ وَحِدَأَةٍ وَفَأْرَةٍ

\_\_\_\_\_\_\_الشَّيْءَ بِيَدِهِ، وَيَأْنَسُ بِالنَّاسِ، وَالذَّكُرُ شَدِيدُ الْغَيْرَةِ عَلَى الْإِنَاثِ، وَمِنْ ذِي النَّابِ الْكَلْبُ وَالْفَهْدُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا، وَالْبَبْرُ بِبَاءَيْنِ مُوَحَّدَتَيْنِ الْكُلْبُ وَالْفَهْدُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا، وَالْبَبْرُ بِبَاءَيْنِ مُوحَّدَتَيْنِ الْلُولِي مَفْتُوحَةً، وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةً، وَهُو ضَرْبٌ مِنْ السِّبَاعِ يُعَادِي الْأَسَدَ مِنْ الْعَدْوِ لَا مِنْ الْمُعَادَاةِ، وَيُقَالُ لَهُ الْفُرَانِقُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ النُّونِ، شَبِيهٌ بِابْنِ آوَى (وَ) ذِي الْمِحْلَبِ نَوْ (بَازٍ) مِنْ أَشَدِ الْحَيَوَانِ وَأَصْيَقِهِ حَلْقًا، وَهُو مُذَكَّرٌ، وَيُقَالُ فِي التَّشْنِيَةِ بَازَانِ، وَفِي الْجَمْعِ بُزَاةٌ (وَشَاهِينِ) هُو فَارِسِيُّ مُعَرَّبٌ (وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَيُقَالُ بِتَثْلِيثِهَا (وَعُقَابٍ) وَكُنْيَتُهُ (وَشَاهِينِ) هُو فَارِسِيُّ مُعَرَّبٌ (وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَيُقَالُ بِتَثْلِيثِهَا (وَعُقَابٍ) وَكُنْيَتُهُ

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ١٤١/٦

# أَبُو الْحَجَّاج

تَنْبِيهُ: دَخَلَ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ جَوَارِحِ الطَّيْرِ لِاسْتِخْبَاثِهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ يُكْرَهُ، وَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ الصَّقْرَ قَسِيمًا لِلْبُزَاةِ وَالشَّوَاهِينِ الْتُنْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِلْبُزَاةِ وَالشَّوَاهِينِ الْمُصَنِّفُ الصَّقْرُ.

وَأَجَابَ بِأَنَّهُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِ بَعْدَ الْعَامِ. وَيُجَابُ عَنْهُ هُنَا بِمَا أَجَابَ، وَيُسْتَنْنَى مِنْ ذِي الْمِحْلَبِ الضَّبُعُ وَالتَّعْلَبِ وَالْيَرْبُوعُ (وَكَذَا ابْنُ آوَى) بِالْمَدِّ بَعْدَ الْهُمْزِ، وَهُوَ فَوْقَ التَّعْلَبِ وَدُونَ الْمُحْلِبِ الضَّبُعُ وَالتَّعْلَبِ، وَسُمِّي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَأْوِي إِلَى الْكُلْبِ طَوِيلُ الْمَحَالِبِ، فِيهِ شَبَهُ مِنْ الذِّنْبِ وَشَبَهُ مِنْ التَّعْلَبِ، وَسُمِّي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَأْوِي إِلَى الْكُلْبِ طَوِيلُ الْمَحَالِبِ، فِيهِ شَبَهُ مِنْ الذِّنْبِ وَشَبَهُ مِنْ التَّعْلَبِ، وَسُمِّي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَأْوِي إِلَى عُواءِ أَبْنَاءِ حِنْسِهِ، وَلَا يَعْوِي إِلَّا لَيْلًا إِذَا اسْتَوْحَشَ وَبَقِي وَحْدَهُ، وَصِيَاحُهُ يُشْبِهُ صِيَاحَ عُواءِ أَبْنَاءِ حِنْسِهِ، وَلَا يَعْوِي إِلَّا لَيْلًا إِذَا اسْتَوْحَشَ وَبَقِي وَحْدَهُ، وَصِيَاحُهُ يُشْبِهُ صِيَاحَ الْصِّبْيَانِ (وَهِرَّةُ وَحْشٍ) يَحْرُمَانِ (فِي الْأَصَحِّ) . أَمَّا ابْنُ آوَى فَلِأَنَّهُ مُسْتَحْبَثُ، وَلَهُ نَابٌ يَعْدُو الطَّبِبْيَانِ (وَهِرَّةُ وَحْشٍ يَ عَدُو اللَّهُ عَلَي الْمَالَقِيقِ فَلَا عَلَى الْمَعْتِقِ مَنْهُ وَيَحْرُهُ الْأَهْلِيَ عَلَي الْمَالِيَةِ فَإِنَّا مُنْ اللَّهُ لِيَةِ فَإِنَّا مُؤْلًى الْمَالِيَةِ وَالْمُ الْمَالِيَةِ فَإِنَّا عَلَى الصَّحِيحِ، فَفِي الْحَيْتِ أَنَّكَ سَبُعٌ، وقِيلُ وَحِيلُ الْوَحْشِيَّةِ عَنْ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّا عَلَى الصَّحِيحِ، فَفِي الْحَيْتِ أَنَّا سَبُعٌ، وقِيلُ وَاللَّهُ فِي نَاجِمَا

تنبية: قَالَ الدَّمِيرِيُّ لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهِرَّةُ وَحَذَفَ لَفْظَ وَحْشٍ لَكَانَ أَشْمَلَ وَأَخْصَرَ انْتَهَى. وَقَدْ يُعْتَذَرُ عَنْهُ بِالْحِيلَافِ التَّصْحِيحِ كَمَا عُلِمَ مِنْ التَّقْرِيرِ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ الْجُزْمَ بِحُرْمَتِهَا وَأَمَّا ابْنُ مُقْرِضٍ، وَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الدَّلَقُ بِفَتْحِ اللَّامِ فَلَا ابْنُ مُقْرِضٍ، وَهُو بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الدَّلَقُ بِفَتْحِ اللَّامِ فَلَا يَحْرُمُ، لِأَنَّ الْعُرَبَ تَسْتَطِيبُهُ وَنَابُهُ ضَعِيفٌ، هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقْرِي وَهُو مُقْتَضَى كَلَامِ الرَّوْفِي وَهُو مُقْتَضَى كَلَامِ الرَّوْفِي وَهُو مُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَالَّذِي نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ عَنْ صَحِيحِ الْأَكْثَرِينَ وَمَا صَحَحَهُ الْمُصَيِّفُ فِي جُمُوعِهِ الرَّافِعِيِّ وَالَّذِي نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ عَنْ صَحِيحِ الْأَكْثَرِينَ وَمَا صَحَحَهُ الْمُصَيِّفُ فِي جُمُوعِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُو دُويْبَةٌ أَكُهِلُ اللَّوْنِ، طَوِيلُ الظَّهْرِ، وَصُحِيعٍ الْأَكْثَرِينَ وَمَا صَحَحَهُ الْمُصَيِّفُ فِي جُمُوعِهِ مَنْ الْفَأْرِ يَقْتُلُ الْحُمَامَ، وَيَقْرِضُ القِيّابَ وَأَمَّا النِيْمُسُ الَّذِي يَأُوكِ الْخُوابَ مِنْ اللَّوْنِ، الْقُورِ وَيَعْ مِنْ الْقَرَدَةِ فَيَحْرُمُ، لِأَنَّهُ يَفْتَرِسُ الدَّجَاجَ فَهُو كَابْنِ آوَى.

(وَيَحْرُمُ) أَكُلُ (مَا نُدِبَ قَتْلُهُ) لِإِيذَائِهِ (كَحَيَّةٍ) وَيُقَالُ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى (وَعَقْرَبٍ) اسْمٌ لِلْأُنْثَى، وَيَقَالُ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى (وَعَقْرَبٍ) اسْمٌ لِلْأُنْثَى، وَيَقَالُ لِلذَّكْرِ عُقْرُبَانٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ (وَغُرَابٍ أَبْقَعَ) وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، وَتَقْيِيدُ

الْمُصَنِّفِ بِهِ يُوهِمُ حِلَّ غَيْرِهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ (وَحِدَأَةٍ) بِوَزْنِ عِنبَةٍ (وَفَأْرَةٍ) بِالْهُمْزَةِ وَكُنْيَتُهَا أُمُّ حَرَابِ وَجَمْعُهَا فِئَرَةً." (١)

٢٣٩. "وَفِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ أَلْيَقُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الِاسْمُ وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ، وَأَنَّ وَقْتَ وُجُوبِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ، وَيُسْتَحَبُّ الرُّبُعُ، وَإِلَّا فَالسُّبُعُ.

وَيُحْرُمُ وَطْءُ مُكَاتَبَتِهِ، وَلَا حَدَّ فِيهِ،

\_\_\_Qوالْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ فِي الْأُمِّ أَنَّ الْحُطَّ أَصْلُ وَالْإِيتَاءَ بَدَلٌ عَنْهُ (وَ) الْحُطُّ أَوْ الدَّفْحُ (فِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ أَلْيَقُ) ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعِتْقِ، وَقَدْ رَوَى مَالِكُ فِي الْمُوطَّا عَنْ ابْنِ عُمَر رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا – أَنَّهُ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْقًا وَوَضَعَ مِنْهَا خَمْسَةَ آلَافٍ، وَذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – أَنَّهُ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْقًا وَوَضَعَ مِنْهَا خَمْسَةَ آلَافٍ، وَذَلِكَ مِنْ آلِمَالِ (وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ) مِنْ آخِرِ نَجْمِهِ (وَالْأَصَحُ أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الإسْمُ) مِنْ الْمَالِ (وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ) وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ (وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ) وَقَلَّ الزَّوْضَةِ أَقَلُ مُتَمَوِّلٍ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ عِبَارَةُ الرَّوْضَةِ أَقَلُ مُتَمَوِّلٍ وَهُو الْمُرَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْكَتِيتِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْحَةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْكَوْمِ فِي قَوْله تَعَلَى: ﴿ وَاللَّهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي كُو الشَّولِ فِي قَوْله تَعَلَى: ﴿ وَالْمَالُ اللَّهُ الْمُعْلِى اللَّهُ الْمُعْلَى الللَّهُ الْمُعْلِى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِى اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

تَنْبِيهُ: لَوْ كَاتَبَ شَرِيكَانِ مَثَلًا عَبْدًا لَزِمَ كُلًّا مِنْهُمَا مَا يَلْزَمُ الْمُنْفَرِدَ بِالْكِتَابَةِ كَمَا جَتَهُ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ (وَ) الْأَصَحُ (أَنَّ وَقْتَ وُجُوبِهِ) أَيْ الْحُطِّ أَوْ الدَّفْعِ (قَبْلَ الْعِتْقِ) لِيَسْتَعِينَ بِهِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ مُعَانٌ بِمَالَيْنِ زَكَاةٍ وَإِيتَاءٍ، فَلَمَّا كَانَتْ الزَّكَاةُ قَبْلَ الْعِتْقِ فَكَذَلِكَ الْإِيتَاءُ. وَالثَّابِي بَعْدَهُ لِلْأَنَّهُ مُعَانٌ بِمَالَيْنِ زَكَاةٍ وَإِيتَاءٍ، فَلَمَّا كَانَتْ الزَّكَاةُ قَبْلَ الْعِتْقِ فَكَذَلِكَ الْإِيتَاءُ. وَالثَّابِي بَعْدَهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ فِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ، وَيَجُوزُ مِنْ أَوَّلِ عَقْدِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّمَا سَبَبُ الْوُجُوبِ كَمَا نَقُولُ: الْفِطْرَةُ تَجِبُ بِغُرُوبِ شَمْسِ لَيْلَةِ الْعِيدِ، وَوَقْتُ الجُوازِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُجُوبِ مَنْ النَّهِمُ الْأَخِيرِ، الصَّبَّاغِ وَقِيلَ: يَجِبُ بِالْعِتْقِ وُجُوبًا مُوسَعًا وَيَتَضَيَّقُ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُجُوبِ هَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاغِ وَقِيلَ: يَجِبُ بِالْعِتْقِ وُجُوبًا مُوسَعًا وَيَتَضَيَّقُ إِذَا بَقِيَ مِنْ النَّجْمِ الْأَخِيرِ الْقَدْرُ عِنْ التَّهْذِيبِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ يَتَضَيَّقُ إِذَا بَقِيَ مِنْ النَّجْمِ الْأَخِيرِ الْقَدْرُ

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ١٥٠/٦

الَّذِي يَحْمِلُهُ أَوْ يُؤْتِيهِ إِيَّاهُ، وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ صَادِقَةٌ بِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ، وَعَلَى كُلِّ لَوْ أَخْرَ عَنْ الْعِثْقِ أَثِمَ وَكَانَ قَضَاءً، فَقَوْلُ الرَّوْضَةِ وَيَجُوزُ بَعْدَ الْأَدَاءِ وَالْعِتْقِ لَكِنْ يَكُونُ قَضَاءً فِيهِ تَسَمُّحُ الْعِثْقِ أَثِمَ وَكَانَ قَضَاءً، فَقَوْلُ الرَّوْضَةِ وَيَجُوزُ بَعْدَ الْأَدَاءِ وَالْعِتْقِ لَكِنْ يَكُونُ قَضَاءً فِيهِ تَسَمُّحُ (وَيُلا فَالسُّبُعُ) رَوَى حَطَّ (وَيُسْتَحَبُّ الرُّبُعُ اللَّهُ عَنْهُ رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ الرَّبُعِ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: وَرَوَى عَنْهُ رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ وَمَوْلَ أَبِي عَلَيْ عَنْهُ مَا لِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّبُعِ مَالِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النُّبُعِ وَسَلَّمَ - وَرَوَى حَطَّ السُّبُعِ مَالِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّبُعِ مَالِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي شَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي أُسِيدٍ.

(وَيَحْرُمُ) عَلَى السَّيِّدِ (وَطْءُ مُكَاتَبَيهِ) كِتَابَةً صَحِيحةً لِاخْتِلَالِ مِلْكِهِ فِيهَا بِدَلِيلِ خُرُوجِ اكْتِسَاكِهَا عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ مِلْكَهُ عَنْهَا كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، وَلَوْ شَرَطَ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ يَطَأَهَا وَنْ لَمْ يَقْطَعْ مِلْكَهُ عَنْهَا كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، وَلَوْ شَرَطَ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ يَطَأَهَا فَسَدَ الْعَقْدُ وَإِنْ عَلَى السَّيِّدِ (فِيهِ) أَيْ فَسَدَ الْعَقْدُ وَيَلْعُو الشَّرْطُ (وَلَا حَدَّ) عَلَى السَّيِّدِ (فِيهِ) أَيْ فَسَدَ الْعَقْدُ وَيَلْعُو الشَّرْطُ (وَلَا حَدَّ) عَلَى السَّيِّدِ (فِيهِ) أَيْ وَطْءِ مُكَاتَبَتِهِ وَإِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ لِشُبْهَةِ الْمِلْكِ، لَكِنْ يُعَزَّرُ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَطْءِ مُكَاتَبَتِهِ وَإِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ لِشُبْهَةِ الْمِلْكِ، لَكِنْ يُعَزَّرُ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمَ عَلَى الصَّحِيحِ. وَكَذَا هِيَ.

تَنْبِيهُ: اقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْوَطْءِ قَدْ يُفْهِمُ جَوَازَ مَا عَدَا الْإسْتِمْتَاعَ، وَلَيْسَ مُرَادًا، فَقَدْ." (١)

۲٤٠. "وودي ودم وقيح وقيء معدة،

أصفر رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية.

وودي بمهملة وهو ماء أبيض كدر ثخين يخرج غالبا عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل. ودم حتى ما بقى على نحو عظم لكنه معفو عنه.

واستثنوا منه الكبد والطحال والمسك أي ولو من ميت إن انعقد والعلقة والمضغة ولبنا خرج بلون دم ودم بيضة لم تفسد.

وقيح لأنه دم مستحيل وصديد: وهو ماء رقيق يخالطه دم.

وكذا ماء جرح وجدري ونفط إن تغير وإلا فماؤها طاهر.

وقئ معدة وإن لم يتغير وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء.

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٤٩٢/٦

أما الراجع قبل الوصول إليها يقينا أو احتمالا فلا يكون نجسا ولا متنجسا خلافا للقفال. وأفتى شيخنا أن الصبي إذا ابتلي بتتابع القيء عفي عن ثدي أمه الداخل في فيه لا عن مقبله أو مماسه.

وكمرة ولبن غير مأكول إلا الآدمي وجرة نحو بعير.

أما المني فطاهر خلافا لمالك وكذا بلغم غير معدة من رأس أو صدر وماء سائل من فم نائم ولو نتنا أو أصفر ما لم يتحقق أنه من معدة إلا ممن ابتلي به فيعفى عنه وإن كثر. ورطوبة فرج أي:." (١)

٢٤١. "فرع: يزوج عتيقة امرأة حية وليها بإذن عتيقة وأمة بالغة وليها بإذنها وحدها وأمة صغيرة بكر أو صغير أب لغبطة لا يزوج عبدهما،

أو لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خط قاض من كل ما ليس بحجة شرعية. فرع [في بيان تزويج العتيقة والأمة]: يزوج عتيقة امرأة حية عدم ولي عتيقتها نسبا وليها أي المعتقة تبعا لولايته عليها فيزوجها أبو المعتقة ثم جدها بترتيب الأولياء ولا يزوجها ابن المعتقة ما دامت حية بإذن عتيقة ولو لم ترض المعتقة: إذ لا ولاية لها فإذا ماتت المعتقة زوجها ابنها. ويزوج أمة امرأة بالغة رشيدة وليها أي ولي السيدة بإذنحا وحدها لأنحا المالكة لها فلا يعتبر

ويشترط أن يكون إذن السيدة نطقا وإن كانت بكرا.

إذن الأمة لان لسيدتها إجبارها على النكاح.

ويزوج أمة صغيرة بكر أو صغير أب فأبوه لغبطة وجدت كتحصيل مهر أو نفقة.

لا يزوج عبدهما لانقطاع كسبه عنهما خلافا لمالك إن ظهرت مصلحة ولا أمة ثيب صغيرة لأنه لا يلي نكاح مالكتها ولا يجوز للقاضي أن يزوج أمة الغائب وإن احتاجت إلى النكاح وتضررت بعدم." (٢)

٢٤٢. "وسيد أمته ولو صغيرة ولا ينكح عبد إلا بإذن سيده.

<sup>(</sup>١) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، زين الدين المعبري ص/٧٢

<sup>(</sup>٢) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، زين الدين المعبري ص/٤٧٦

النفقة نعم: إن رأى القاضي بيعها لان الحظ فيه للغائب من الإنفاق عليها باعها.

ويزوج سيد بالملك ولو فاسقا أمته المملوكة كلها له لا المشتركة ولو باغتنام بينه وبين جماعة أخرى بغير رضا جميعهم ولو بكرا صغيرة أو ثيبا غير بالغة أو كبيرة بلا إذن منها لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وله إجبارها عليه لكن لا يزوجها لغير كفء بعيب مثبت للخيار أو فسق أو حرفة دنيئة إلا برضاها وله تزويجها برقيق ودنيء نسب لعدم النسب لها.

وللمكاتب لا لسيده تزويج أمته إن أذن له سيده فيه ولو طلبت الأمة تزويجها لم يلزم السيد لأنه ينقص قيمتها.

قال شيخنا: يزوج الحاكم أمة كافر أسلمت بإذنه والموقوفة بإذن الموقوف عليهم أي إن انحصروا وإلا لم تزوج فيما يظهر.

ولا ينكح عبد ولو مكاتبا إلا بإذن سيده ولو كان السيد أنثى سواء أطلق الإذن أم قيد بامرأة معينة أو قبيلة فينكح بحسب إذنه ولا يعدل عما أذن له فيه مراعاة لحقه فإن عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلا إذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما خلافا لمالك فإن وطئ فلا شيء عليه لرشيدة مختارة أما السفيهة والصغيرة فيلزم فيهما مهر المثل.

ولا يجوز للعبد ولو مأذونا في التجارة أو مكاتبا أن يتسرى وإن جاز له." (١)

15. "الآتية والأصل فيها قوله تعالى ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ﴾ الآية والاخبار الآتية مع خبر صلوا كما رأيتوني اصلي واستمرت الصحابة رضي الله عنهم على فعلها بعده صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق أجيب عنه بتأخر نزولها عنه لأنها نزلت سنة ست والخندق سنة أربع وقيل خمس وتجوز في الحضر خلافا لمالك (أنواعها ثلاثة فإن لم يكن عدونا في غير قبله) أي في غير وجهتها أو فيها وحال دونهم حائل يمنع رؤيتهم (فسن تحرس) بتقدير أن في محل رفع نائب فاعل سن أي سن حراسة (فرقة وصلى من يؤم بالفرقة الركعة الأولى) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها (وتتم وحرست) أي يسن أن يفرقهم الإمام فرقتين تقف فرقة في وجه العدو وتحرس وينحاز

<sup>(</sup>۱) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، زين الدين المعبري ص/ $\sqrt{2}$ 

بالفرقة الأخرى بحيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلى بهم الركعة الأولى فإذا قام للثانية فارقته بنية المفارقة وأتمت لنفسها وذهبت إلى وجه العدو لتحرس ولو فارقته عند رفع لرأسه من السجدة الثانيه جاز (ثم يصلي ركعة بالفرقة الأخرى ولو في جمعة ثم أتمت وبهم يسلم) أي تأتى الفرقة الأخرى التي كانت في وجه العدو فاقتدوا به في الثانية ويطيل القراءة ليلحقوا ويصلى بمم الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا واتمموا ثانيتهم فإذا لحقوه سلم بمم فتحوز الفرقة الأولى فضيلة التحرم مع الإمام والثانية فضيله التسليم معه ويقرأ الإمام في أنتظاره الفرقة الثانيه في القيام ويتشهد في أنتظارها في الجلوس لأنه لو لم يقرأ ولم يتشهد فإما أن يسكت أو يأتي بغير القراءة والتشهد وكل ذلك خلاف السنة ويندب لهم تخفيف ثانيتهم لئلا يطول الانتظار وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان ولو لم تفارقه الأولى بل ذهبت إلى العدو وجاءت الأخرى إلى محل الصلاة وأتمت وذهبت إلى العدو وجاءت الأولى وأتمت صحت على المشهور وهذه رواية ابن عمر والأولى رواية سهل بن ابي خيثمة واختارها الشافعي لأنها أوفق للقرآن ولإشعار ﴿ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ﴾ بصلاة الأولى ولأنها أليق بالصلاة لقلة الأفعال ولأنها أحوط للحرب فإنها أخف على الطائفتين وأنما صحت الصلاة على رواية ابن عمر مع كثرة الأفعال فيها من غير غرض لصحة الخبر بما مع انتفاء المعارضة إذ إحدى الرواتين كانت في يوم والأخرى في آخر ودعوى النسخ غير صحيحة لاحتياجه لمعرفة التاريخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما وأما صلاة ذات الرقاع لو كانت في جمعه بأن يكون الخوف ببلده فإنما تجوز بشرط أن يخطب بجميعهم ثم يفرقهم فرقتين لا تنقص كل منهما عن اربعين أو بفرقة ثم بجعل منها مع كل فرقة أربعين فلو خطب بفرقة وصلى بأخرى أو نقص العدد فيهما أو في الأولى ولم تنعقد الجمعة أو الثانيه لم يضر ولو أقيمت الجمعة بعسفان صحت أيضا لا ببطن نخل إذ لا تقام جمعه بعد أخرى فإن صلى مغربا فبفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو الأفضل من عكسه الجائز له أيضا لأن السابقة أحق بالتفصيل ولسلامته من التطويل في عكسه بزيادة التشهد في أولى الثانية وينتظر في جلوس تشهده أو قيام الثالثه وهو أفضل لأنه محل للتطويل بخلاف جلوس التشهد الأول أو رباعية فبكل ركعتين ولو صلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع وتجوز في هذه الحالة صلاة بطن نخل وهي أن يجعل الإمام الناس فرقتين فرقة في وجه العدو وفرقة ينحاز بها بحيث لا تبلغها سهام العدو ويصلي بها جميع الصلاة سواء أكانت ركعتين أم ثلاثة أم أربعا فإذا سلم بها ذهبت إلى وجه العدو وجاءت الأخرى فيصلى بهم مرة ثانيه وهذه الصلاة وإن جازت في غير الخوف ندب إليها فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة لكن صلاة ذات الرقاع افضل منها لسلامتها من اقتداء المفترض بالمتنفل المختلف فيه ولأنها اخف وأعدل بين." (١)

٢٤٤. "مَنْ يُحَرِّكُ يَدَهُ عِنْدَهُ بِنَحْوِ سَيْفٍ أَوْ مِنْ سِلَاحِهِ أَوْ نَحْوِ تَوْبِهِ مُلَطَّخٍ بِدَمٍ مَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ خُو سُبُعٍ أَوْ رَجُلٍ آحَرَ أَوْ تَرْشِيشُ دَمٍ أَوْ أَثَرُ قَدَمٍ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ ذِي السِّلَاحِ، وَفِيمَا لَوْ ثُمَّ خُو سُبُعٍ أَوْ رَجُلٍ آحَرُ يَنْتَفِي كَوْنُهُ لَوْتًا فِي حَقِّهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُلَطَّخُ بِالدَّمِ عَدُوّهُ حَاصَّةً فَنِي حَقِّهِ فَقَطْ، وَالْأَقْرَبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِوِجْدَانِ رَجُلٍ عِنْدَهُ بِلَا سِلَاحٍ فَفِي حَقِّهِ فَقَطْ، وَالْأَقْرَبُ كَمَا هُو ظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِوِجْدَانِ رَجُلٍ عِنْدَهُ بِلَا سِلَاحٍ وَلَا تَلْطِيخٍ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ قَتْلٍ وَذَاكَ عَدُوّهُ، وَلَا يُنَافِيهِ تَفَرُّقُ الجُمْعِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ التَّقَرُّقُ عَنْهُ وَلِا تَلْطِيخٍ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ قَتْلٍ وَذَاكَ عَدُوّهُ، وَلَا يُنَافِيهِ تَفَرُّقُ الْجُمْعِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ التَّقَرُّقَ عَنْهُ وَلِا يَقْرَقُوا فِيهِ بَيْنَ أَصْدِقَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، وَعُجُودُ الْعَدَاؤِةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامٍ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ وَعُجُودُ الْعَدَاؤِةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامٍ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ وَيُعَودُ الْعَدَاؤِةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامُ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُجُودُ الْعَدَاؤَةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامُ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ

(وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ) الْوَاحِدِ: أَيْ إِخْبَارُهُ وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى بِأَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ (لَوْثُ) ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الطَّنَّ وَشَهَادَتُهُ بِأَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ قَتَلَهُ لَوْثُ فِي حَقِّهِمَا كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ فَيُعَيِّنُ الْوَلِيُ الطَّنَّ وَشَهَادَتُهُ بِأَنَّ أَكْثَرَ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ، وَفِي الطَّنَّ وَشَهَا أَوْ كِلَيْهِمَا وَيُقْسِمُ (وَكَذَا عَبِيدٌ أَوْ نِسَاءٌ) يَعْنِي إِحْبَارَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ أَنَّ فُلانًا قَتَلَهُ، وَفِي الْوَحِيزِ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّ قَوْلَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَوْثُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْخُاوِي الصَّغِيرِ فَقَالَ: وَقَوْلُ رَاوٍ، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْخُاوِي الصَّغِيرِ فَقَالَ: وَقَوْلُ رَاوٍ، وَجَرَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُو الْمُعْتَمَدُ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ) لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو، وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالُهُ وَجَرَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُو الْمُعْتَمَدُ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ) لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو، وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالُهُ كَامِتِهُ إِلَا النَّوَالِ وَهُو الْمُعْتَمَدُ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُقُهُمْ) لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو، وَرُدَّ بِأَنَّ الْعَيْلِ الْعَدْلِ (وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِبْيَانٍ وَكُفَّارٍ لَوْثُ فِي الْأَصَحِ") ؛ لِأَنَّ الْجَيْمَاعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ يُؤَكِّدُ ظَنَّهُ. وَالتَّانِي قَالَ لَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِمِمْ فِي الشَّرَعَ فَلَا لَا عَلَى ذَلِكَ يُؤَكِّدُ ظَنَّهُ. وَالتَّانِي قَالَ لَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِمُ فِي الشَّرَع

(وَلَوْ) (ظَهَرَ لَوْثُ) فِي قَتِيلٍ (فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ) مَثَلًا (قَتَلَهُ فُلَانٌ وَكَذَّبَهُ) الِابْنُ (الْآحَرُ) صَرِيحًا (بَطَلَ اللَّوْثُ) فَلَا يُخَالَفُ الْمُسْتَحِقُ لِانْخِرَامِ ظَنِّ الصِّدْقِ بِالتَّكْذِيبِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ قَتْلِهِ؛ (بَطَلَ اللَّوْثُ) فَلَا يُخَالَفُ الْمُسْتَحِقُ لِانْخِرَامِ ظَنِّ الصِّدْقِ بِالتَّكْذِيبِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ قَتْلِهِ؛ إذْ جِبِلَّةُ الْوَارِثِ عَلَى التَّشَفِّي فَنَفْيُهُ أَقْوَى مِنْ إثْبَاتِ الْآحَرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُكَذِّبُهُ كَذَلِكَ إِنْ

<sup>(</sup>١) غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، الرملي، شمس الدين ص/١٢١

بِأَنْ صَدَّقَهُ أَوْ سَكَتَ، أَوْ قَالَ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَوْ قَالَ: إِنَّهُ قَتَلَهُ، \_\_\_\_\_\_ كَذَلِكَ وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ بِهِ أَتَرٌ) غَايَةٌ

(قَوْلُهُ: وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ) ع: وَأَمَّا قَوْلُهُ: فُلَانٌ قَتَلَنِي فَلَا عِبْرَةَ بِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكِ. قَالَ: لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْحُالَةِ لَا يَكْذِبُ فِيهَا. وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِالْعَدَاوَةِ وَخُوِهَا، لِأَنْ مِثْلَ هَذِهِ الْحُالَةِ لَا يَكْذِبُ فِيهَا. وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِالْعَدَاوَةِ وَخُوهَا، قَالَ الْقَاضِي: وَيَرُدُّ عَلَيْهَا مِثْلُ هَذَا فِي قَبُولِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ اهد. أَقُولُ: قَدْ يُفَرَّقُ بِخَطَرِ الدِّمَاءِ فَضَيَّقَ فِيهَا، وَأَيْضًا فَهُوَ هُنَا مُدَّع فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ اه سم عَلَى مَنْهَجِ.

وَقَوْلُهُ: فَلَانٌ قَتَلَنِي وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ رَأَى الْوَارِثُ فِي مَنَامِهِ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَ مُوَرِّقُهُ، وَلَا بِإِخْبَارِ مَعْصُومٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْحَلِفِ اعْتِمَادًا عَلَى ذَلِكَ بِمُجَرَّدِهِ، وَمَعْلُومٌ بِالْأَوْلَى عَدَمُ جَوَازِ قَتْلِهِ لَهُ قِصَاصًا لَوْ ظَفِرَ بِهِ خِفْيَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ قَتْلُهُ لَهُ بَلْ وَلَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ حِحَقَةِ رُؤْيَةِ الْمَعْصُومِ فِي الْمَنَامِ فَالرَّائِي لَا يَضْبِطُ مَا رَآهُ فِي مَنَامِهِ

(قَوْلُهُ: لَوْثٌ) أَيْ حَيْثُ لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ كَأَنْ ادَّعَى بِغَيْرِ لَفْظِهَا فَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْحَقَّ ثَبَتَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِلَوْثٍ

(فَوْلُهُ: لِأَنَّهُ) أَيْ إِخْبَارَهُ (فَوْلُهُ: كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ) الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ وَكَانَ ثُمُّ لَوْثُ حَلَّفَهُمْ، وَمُفْتَضَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَلِّفَ حَيْثُ وُجِدَ اللَّوْثُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَحَدُهُمْ وَكَانَ ثُمُّ لَوْثُ حَلَّفَهُمْ، وَمُفْتَضَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَلِّفَ حَيْثُ وُجِدَ اللَّوْثُ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ مَعَ وُجُودِ اللَّوْثِ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ فَلَيْتَأَمَّلُ فَلَيْتَأَمَّلُ اللَّهُ مَعَ وُجُودِ اللَّوْثِ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ مَعَ وُجُودِ اللَّوْثِ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ فَلَيْتَأَمَّانُ

(قَوْلُهُ: أَوْ كِلَيْهِمَا) بِأَنْ يَقُولَ قَتَلَهُ هَذَانِ لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِ الشَّاهِدِ قَتَلَهُ أَحَدُهُمَا فَلْيُتَأَمَّلُ (فَوْلُهُ: أَوْ كُلُهُ (وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِبْيَانٍ) هَلْ التَّعْبِيرُ بِالْجَمْعِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَيُشْتَرَطُ (فَوْلُهُ: وَقَوْلُ) أَيْ لَوْتُ قَوْلُهُ (وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِبْيَانٍ) هَلْ التَّعْبِيرُ بِالْجَمْعِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَيُشْتَرَطُ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ بِالِاكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِإِحْبَارِهِمَا، وَفِي الْعُبَابِ عَدَمُ الِاكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ، وَفِي الْعُبَابِ عَدَمُ الِاكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ، وَفِي

\_\_\_\_\_Qقَوْلُهُ: مَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ سَبُعٌ إِلَاً.) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَرُؤْيَةٌ إِلَاً. كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: فِي غَيْرِ جِهَةِ ذِي السِّلَاحِ رَاجِعٌ لِلتَّرْشِيشِ وَمَا بَعْدَهُ (قَوْلُهُ: وُجُودَ تَأْثِيرٍ مُبْهَمٍ مِنْهُمْ فِيهِمْ) لَعَلَّ غَيْرِ جِهَةِ ذِي السِّلَاحِ رَاجِعٌ لِلتَّرْشِيشِ وَمَا بَعْدَهُ (قَوْلُهُ: وُجُودَ تَأْثِيرٍ مُبْهَمٍ مِنْهُمْ فِيهِمْ) لَعَلَّ

قَوْلَهُ مِنْهُمْ التَّانِي بِالنُّونِ مُتَعَلِّقُ بِتَأْثِيرٍ وَقَوْلُهُ: فِيهِمْ مُتَعَلِّقُ بِمُبْهَمٍ الْأَوَّلِ بِالْبَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ النَّهِ إِذْ لَا دَخْلَ لِلْإِجْمَامِ وَضِدِّهِ هُنَا، وَعِبَارَةُ التُّحْفَةِ: وُجُودُ تَأْثِيرٍ مِنْهُمْ فِيهِ." (١) إلَيْهِ إِذْ لَا دَخْلَ لِلْإِجْمَامِ وَضِدِّهِ هُنَا، وَعِبَارَةُ التُّحْفَةِ: وُجُودُ تَأْثِيرٍ مِنْهُمْ فِيهِ." (١) ٢٤٥. "إنسان وفيه ظفر المديون بجنس حقه أو بغيره إلى غير ذلك.

#### [باب مسائل الزكاة]

إذا أمر أحد الشريكين الآخر بأداء زكاة نصيبه فأدى المأمور بعد أداء صاحبه ضمن عند أبي حنيفة سواء علم به أو لم يعلم وكذا الوكيل بأداء الزكاة إذا أدى بعد ما أدى الموكل ضمن عنده علم به أو لم يعلم وقال أبو يوسف ومحمد: إن علم بأداء صاحبه أو موكله ضمن وإلا يضمن من الوجيز وقولهما رواية عن أبي حنيفة ذكره في الخلاصة.

الوكيل بأداء الزكاة إذا صرف إلى ولده الكبير والصغير أو امرأته وهم محاويج جاز ولا يمسك لنفسه شيئا من البزازية.

إذا عجل الساعي الزكاة فدفعها إلى فقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز ولم يضمن الساعي عندنا خلافا لمالك والشافعي كما في درر البحار قال في شرح المجمع: إذا لم يكن الدفع بسؤال المالك أو الفقير من الساعي فإن كان فالضمان على من سأله ولو دفع المالك الزكاة إلى الفقير بنفسه فللإمام أخذها، ثانيا في الأموال الظاهرة إذا ليس له ولاية الدفع إلى الفقير في السائمة فيكون فضوليا فيضمنه ومن ثمة قيل: الأول نفل والثاني الزكاة، وقيل: الأول الزكاة والثاني سياسة والأول أصح لما بينا قيدنا بقولنا في الأموال الظاهرة؛ لأنه لو ادعى الدفع إلى الفقير بنفسه في الأموال الباطنة وهي ما عدا السائمة يصدق مع اليمين ولا يؤخذ منه ثانيا والمسألة مسطورة في سائر الكتب، وقيل: لو علم الإمام أنه دفع الزكاة إلى الفقير لا يأخذ منه ثانيا مطلقا على ما ذكر في الوجيز.

لو هلك المال بعد وجوب الزكاة تسقط الزكاة.

<sup>(</sup>١) نماية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي، شمس الدين ٣٩١/٧

وقال الشافعي: يضمنه وقيل: إن هلك بعد التمكن من الأداء وبعد طلب الساعي يضمنه عندنا أيضا وفي الاستهلاك يضمنه بالاتفاق من الهداية.

رجل له ألف درهم حال عليها الحول ثم اشترى بها عبدا للتجارة فمات العبد بطلت عنه زكاة الألف؛ لأنه نقل مال الزكاة ولو كان اشترى بها عبدا للخدمة لا تسقط بهلاك العبد ويضمن قدر الزكاة من الخلاصة.

رجلان دفعا زكاتهما إلى رجل ليؤدي عنهما فخلط المأمور ماليهما فتصدق ضمن الوكيل ماليهما من ضمان الطحان من الفصولين.

العالم إن سأل للفقراء أشياء وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لأربابها ولا يجزيهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أولا بالأخذ ليصير وكيلا عنهم بقبضه فيصير خالطا ماله بماله فلا يضمنه من أمانات الأشباه.

رجل أمر آخر بأداء زكاة ماله عنه من مال نفسه فأدى لا يرجع على آمره بلا شرط الرجوع من الآمر بالإنفاق من الآمر بالإنفاق وأداء الدين من الفصولين وفيه عن ظهير الدين المرغيناني: الأمر بالإنفاق وأداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط إلا في رواية عن أبي يوسف اه.

لا يحل الأكل من الغلة قبل أداء الخراج والعشر إلا إذا كان عازما على الأداء وإن أكل قبله ضمن عشره وفي العتابي عن الإمام الثاني أنه لا يضمن لكن بعدما أكل من النصاب وفي رواية أنه يترك له ما يكفيه ولعياله وإن أكل فوق الكفاية ضمن من البزازية.

السلطان إذا أخذ الخراج من الأكار أو المستأجر يرجع على." (١)

7٤٦. "الفضة يوم الغصب، وقال محمد: عليه القيمة في آخر يوم كانت رائجة فكسدت لكن والدي - رحمه الله تعالى - كان يفتي بقول محمد رفقا بالناس فنفتي كذلك، والعددي

V/w جمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي ص

كالفلوس من غير تفاوت من الصغرى.

واللحم يضمن بالمثل هذه في السلم من الهداية.

وفي الفصولين عن القاضي ظهير الدين اللحم يضمن بالقيمة لو مطبوخا بالإجماع، وكذا لو نيئا وهو الصحيح انتهى.

وفي الصغرى اللحم مثلى عندهما خلافا لأبي حنيفة، والفول من ذوات الأمثال انتهى.

وفي القنية في كون الغزل مثليا روايتان كالإبريسم، والدبس من ذوات القيم فلو أتلف دبس غيره فعليه قيمته؛ لأن كل ما كان من صنع العباد لا يمكن فيه عادة المماثلة لتفاوتهم في الصناعة انتهى.

والماء قيمي عند أبي حنيفة وأبي يوسف مثلي عند محمد، والكاغد مثلي، والخبز قيمي هو الصحيح، ومثلى بإطلاق لفظ الطحاوي.

كل ما يكال أو يوزن، وليس في تبعيضه مضرة غير المصنوع فهو مثلي، وكذا العددي المتقارب كجوز وبيض ونحوهما ذكره في الفصولين.

واستيفاء الكلام في المثلي والقيمي على التفصيل يحتاج إلى بسط وتطويل وقد أتى صاحب الفصولين بما يغنى فليرجع إليه وقت الحاجة.

وإن ادعى الهلاك، وأنكر الطالب حبسه الحاكم حتى يعلم أنها لو كانت باقية لأظهرها ثم قضى عليها ببدلها وإذا قضى عليه بالبدل ملكها عندنا خلافا لمالك والشافعي وأحمد ذكره في درر البحار، وإن اختلفا في القيمة فالقول للغاصب مع يمينه إن لم يقم المالك حجة على الزيادة فإن ظهرت العين بعد القضاء والضمان، وقيمتها أكثر مما ضمن، وقد ضمنها بقول المالك، أو ببينة أقامها المالك على قيمتها أو بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك، وهو للغاصب إذ ملكها لما ضمنها، وقد كان الضمان بقول المالك فتم الملك للغاصب بسبب اتصل به رضا المالك حيث ادعى هذا المقدار ذكره في الإيضاح، وإن كان ضمان القيمة بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار إن شاء أمضى الضمان، وإن شاء أخذ العين، ورد العوض، ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل الأخير فكذلك

الجواب في ظاهر الرواية، وهو الأصح خلافا لما قاله الكرخي إنه لا خيار له من الهداية.

غصب جارية وعيبها، واختلفا في القيمة فقال صاحبها: كانت قيمتها ألفين، وقال الغاصب: كانت قيمتها ألفا، وحلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بألف لا يحل للغاصب بعد أن يستخدمها، ولا يطأها، ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تامة فإن أعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه، وعليه تمام القيمة من قاضى خان.

غصب العبد المديون، ومات عنده فلأرباب الديون مطالبته من القنية.

ولو غصب المغصوب من الغاصب فالمالك بالخيار إن شاء ضمن الغاصب، وإن شاء ضمن غاصب الغاصب إلا في الوقف إذا غصب من الغاصب وكان الثاني أملاً من الأول فإن المتولي إنما يضمن الثاني، وإن ضمن الأول يرجع على الثاني، وإن ضمن الثاني لا يرجع على الأول.

وكذا السارق من الغاصب لا يرجع بما ضمن، ولو اختار المالك تضمين أحدهما لا يبرأ الآخر عندهما خلافا لأبي يوسف." (١)

٢٤٧. "الغائب فلم يتكلم بشيء واقتسموا لم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فأراد الغائب أن يضمن شريكيه فإن الربح على ما اشترطوا ولا ضمان عليهما وعمله بعد ذلك رضا بالشركة من الخلاصة.

ولو اشترى أحدهما من جنس تجارتهما وأشهد عند تجارتهما فهو له خاصة ولأحدهما أخذ المال مضاربة والربح له خاصة، وإن أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتهما، أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون الربح نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال، من الوجيز.

ولا يملك أحد الشريكين تزويج عبد من الشركة بلا إذن صاحبه ولا إعتاقه ولو بمال، ولا بيع عبد لنفسه ولا هبة شيء من مالهما، ولو بعوض ولا إقراضه ولا تصدقه إلا بيسير هذه

<sup>(</sup>١) مجمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي ص/١١٨

الجملة في المكاتب، من الوقاية.

إقرار شريك العنان في بيع، أو شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وبشراء شيء مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه هذه في الإقرار، من الوجيز.

مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كما لو مات مجهلا للعين، من القنية

### [الفصل الرابع في شركة الصنائع]

(الفصل الرابع في شركة الصنائع) وتسمى شركة التقبل فالخياطان والصياغان يشتركان على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك عندنا خلافا للشافعي كما في الهداية والكسب بينهما، وإن عمل أحدهما فقط صرح به في الوقاية ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لمالك وزفر، ولو شرط العمل نصفين والمال أثلاثا جاز وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزم شريكه حتى إن كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالأجر ويبرأ الدافع بالدفع إليه، من الهداية وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند استجماع شرائط المفاوضة بأن شرطا تساويهما في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بالشركة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة بما وجب على صاحبه ومتى كانت عنانا فإنما يطالب به من يباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فإن أطلقت هذه الشركة كانت عنانا، وإن شرطا المفاوضة كانت مفاوضة فإذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عنان أو مفاوضة كان الأجر بينهما على ما شرطا، ولو شرطا لأحدهما فضلا فيما يحصل من الأجرة جاز إذا كانا شرطا التفاضل في ضمان ما يتقبلانه.

وعن أبي يوسف إذا مرض أحد الشريكين، أو سافر، أو بطل فعمل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر وإلى أيهما دفع الأجر برئ، وإن لم يتفاوضا وهذا استحسان؛ لأن تقبل أحدهما العمل جعل كتقبل الآخر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما أنه دفع إليه ثوبا للخياطة وأقر به الآخر صح

إقراره بدفع الثوب ويأخذ الأجر؛ لأنهما كالمتفاوضين فإقرار أحدهما يصح في حق الآخر. وعن محمد أنه لا يصدق المقر في حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الآخر، من قاضى خان

وفي الوجيز: ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون." (١) ٢٤٨. "وَرَحْمَنِ) ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِغَيْرِهِ تَعَالَى.

(وَلَا يُكْرَهُ) أَنْ يُسَمَّى (بِجِبْرِيلَ) وَخُوهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَلَائِكَةِ (وَيَاسِين) قُلْت: وَمِثْلُهُ طَه، خِلَافًا لِمَالِكِ فَقَدْ كَرِهَ التَّسْمِيَةَ بِحِمَا.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي التُّحْفَةِ وَمِمَّا يُمْنَعُ التَّسْمِيةُ بِأَسْمَاءِ الْقُرْآنِ، وَسُورِهِ مِثْلُ طَه وَيس، وَحُمَّ وَقَدْ نَصَّ مَالِكُ عَلَى كَرَاهَةِ التَّسْمِيةِ بِ يس ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ وَأَمَّا مَا يَذْكُرهُ الْعَوَامُّ مِنْ أَنَّ يس وَطَه مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَغَيْرُ صَحِيحٍ لَيْسَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَلا مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلْهُ وَمَ وَالر وَخُوهِا الله لَكِنْ عَسَنٍ وَلا مُرْسَلٍ وَلا أَثَرٍ عَنْ صَاحِبٍ وَإِنَّمَا هَذِهِ الخُرُوفُ مِثْلُ الْم وَحم وَالر وَخُوهِا الله لَكِنْ قَالَ الْعَلَائِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ فِي سُورَةِ طَه: وَقِيلَ هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الللهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الله

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيْضًا لَا بَحُوزُ تَسْمِيَةُ الْمُلُوكِ بِالْقَاهِرِ وَالظَّاهِرِ (قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيم كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللّهِ) تَعَالَى (كَعَبْدِ الْعُزَّى وَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ عَلِيٍّ وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ وَمَا تَحْرِيم كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللّهِ) تَعَالَى (كَعَبْدِ الْعُزَى وَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ عَلْيٍ وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ وَمَا أَشَاء النَّيِ وَعَبْدُ النَّيِ وَعَبْدُ الْخُسَيْنِ كَعَبْدِ الْمَسِيحِ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَ) أَمَّا (قَوْلُهُ وَسَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» فَلَيْسَ مِنْ بَابِ إِنْشَاءِ التَّسْمِيةِ، بَلْ مِنْ عَبْدِ الْمُطَلِبِ» فَلَيْسَ مِنْ بَابِ إنْشَاءِ التَسْمِيةِ، بَلْ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالِاسْمِ الَّذِي عُرِفَ بِهِ الْمُسَمَّى وَالْإِخْبَارُ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ تَعْرِيفِ الْمُسَمَّى وَالْإِخْبَارُ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ تَعْرِيفِ الْمُسَمَّى لَا يَكُومُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِنْ التَسْمِية عَنْ إِطْلَاقِ قَاضِى الْقُصَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ) قِيَاسًا عَلَى مَا يُبْغِضُهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ التَسْمِيةِ عَنْ إِطْلَاقِ قَاضِى الْقُضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ) قِيَاسًا عَلَى مَا يُبْغِضُهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ التَسْمِيةِ عَنْ إِطْلَاقِ قَاضِى الْقُضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ) قِيَاسًا عَلَى مَا يُبْغِضُهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ التَسْمِيةِ عَنْ إِطْلَاقِ قَاضِى الْقُضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ) قِيَاسًا عَلَى مَا يُبْغِضُهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ التَسْمِيةِ

<sup>(</sup>١) مجمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي ص/٣٠٢

بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ (وَهَذَا مَحْضُ الْقِيَاسِ قَالَ: وَكَذَلِكَ تَحْرِيمُ التَّسْمِيَةِ بِسَيِّدِ النَّاسِ وَسَيِّدِ الْكُلِّ كَمَا يَحْرُمُ بِسَيِّدٍ وَلَدِ آدَمَ انْتَهَى) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

(وَمَنْ لُقِّبَ بِمَا يُصَدِّقُهُ فِعْلُهُ) بِأَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ مُوَافِقًا لِلَقَبِهِ (جَازَ، وَيَحْرُمُ) مِنْ الْأَلْقَابِ (مَا لَمْ يَقَعْ عَلَى مَعْرَجٍ صَحِيحٍ) ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ (عَلَى أَنَّ التَّأُويِلَ فِي كَمَالِ الدِّينِ، وَشَرَفِ الدِّينِ: أَنَّ يَقَعْ عَلَى مَعْرَجٍ صَحِيحٍ) ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ (عَلَى أَنَّ التَّأُويِلَ فِي كَمَالِ الدِّينِ، وَشَرَفِ الدِّينِ: أَنَّ الدِّينَ كَمَّلَهُ وَشَرَّفَهُ قَالَهُ) يَحْيَى بْنُ هُبَيْرَةَ.

(وَلَا يُكْرَهُ التَّكَنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) وَصَوَّبَهُ فِي تَصْحِيحِ الْهُرُوعِ قَالَ وَقَدْ وَقَعَ فِعْلُ ذَلِكَ مِنْ الْأَعْيَانِ، وَرِضَاهُمْ بِهِ يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ. " (١)

٢٤٩. "أَيْ فِي كَوْنِهِ مَانِعًا مِنْ قَبُولِ لِلشَّهَادَةِ أَوْ الْحُكْمِ (صَادَفَ مَا حَكَمَ بِهِ) الْحَاكِمُ
 (وَجَهِلَهُ) الْحَاكِمُ فَيَنْقُضُهُ إِذَا كَانَ لَا يَرَى الْحُكْمَ مَعَهُ لِفَقْدِ شَرْطِهِ (خِلَافًا لِمَالِكٍ وَتَقَدَّمَ ) بَعْضُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ) مُوَضَّحًا.

# [بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي]

(بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي) وَالْأَصْلُ فِي الْمُكَاتَبَةِ الْإِجْمَاعُ وَسَنَدُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّ النَّبِيُّ أَلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابُ كَرِيمٌ ﴿ [النمل: ٣٠] ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ [النمل: ٣٠] الْآيةَ وَكَتَبَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالنَّجَاشِيِّ وَمُلُوكِ الْأَطْرَافِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلامِ وَكَانَ يَكْتُبُ إِلَى عُمَّالِهِ وَسُعَاتِهِ وَالْحَاجَةُ دَاعِيَة إِلَى قَبُولِهِ فَإِنَّ مَنْ لَهُ حَقُّ فِي بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ لَا يُكْتُبُ إِلَى عُمَّالِهِ وَسُعَاتِهِ وَالْحَاجَةُ دَاعِيَة إِلَى قَبُولِهِ فَإِنَّ مَنْ لَهُ حَقُّ فِي بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ لَا يُمْكِنُهُ إِثْبَاتُهُ وَلَا مُطَالَبَتُهُ إِلَّا بِكِتَابِ الْقَاضِي وَذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُوبَ قَبُولِهِ.

(لَا يُقْبَلُ) كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي (فِي حَدِّ اللهِ - تَعَالَى - كَزِنًا وَخُوهِ) كَحَدِّ الشُّرْبِ وَكَالْعِبَادَاتِ لِأَنَّ حُقُوقَ اللهِ - تَعَالَى - مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامِحَةِ وَالسِّتْرِ وَالدَّرْءِ بِالشُّبُهَاتِ وَكَالْعِبَادَاتِ لِأَنَّ حُقُوقَ اللهِ - تَعَالَى - مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامِحَةِ وَالسِّتْرِ وَالدَّرْءِ بِالشُّبُهَاتِ وَلَاسُقُوطِ بِالرُّجُوعِ عَنْ الْإِقْرَارِ بِهَا وَلِهِذَا لَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ فَكَذَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى وَالسُّقُوطِ بِالرُّجُوعِ عَنْ الْإِقْرَارِ بِهَا وَلِهِذَا لَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ فَكَذَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي إِلَى كُلِّ حَقِّ آدَمِيٍّ مِنْ الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ كَالْقَرْضِ الْقَاضِي (وَيُقْبَلُ) كِتَابُ الْقَاضِي (فِي كُلِّ حَقِّ آدَمِيٍّ مِنْ الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ كَالْقَرْضِ

<sup>(</sup>١)كشاف القناع عن متن الإقناع، البُهُوتي ٢٧/٣

وَالْغَصْبِ وَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالصُّلْحِ وَالْوَصِيَّةِ لَهُ) أَيْ لِزَيْدٍ مَثَلًا.

(وَ) الْوَصِيَّةِ (إِلَيْهِ وَ) الْوَصِيَّةِ (فِي الْجِنَايَةِ وَالْقِصَاصِ وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْعِتْقِ وَالنَّسَبِ وَلِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٌّ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ وَلِأَنَّ وَالْكِتَابَةِ وَالتَّوْكِيلِ) فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ (وَحَدِ الْقَذْفِ) لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٌّ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ وَلِأَنَّ وَالْكِتَابَةِ وَالتَّوْكِيلِ) فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ (وَحِدِ الْقَذْفِ) لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيُّ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ وَلِأَنَّ هَذَهِ الْمَسْأَلَةِ) وَهِيَ أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي لَا يُقْبَلُ فِيهِ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ.

(ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي) إِلَى الْغَائِبِ (حُكْمُهُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ لِأَثَّهُ) أَيْ كِتَابَتَهُ (شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ وَذَكَرُوا) أَيْ الْأَصْحَابُ (فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَتْ حَالُ لَهُ أَنَّهُ) أَيْ كِتَابِهِ (فَرْعٌ فَلَا يَسُوغُ) لِقَاضٍ (نَقْضُ الْخُكْمِ) مِنْ الْقَاضِي الْكَاتِبَ (أَصْلُ وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ) بِكِتَابِهِ (فَرْعٌ فَلَا يَسُوغُ) لِقَاضٍ (نَقْضُ الْخُكْمِ) مِنْ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَلَا يَقْدَحُ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ بَلْ يَمُنْعُ إِنْكَارُهُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ (بِإِنْكَارِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَلَا يَقْدَحُ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ بَلْ يَمُنْعُ إِنْكَارُهُ وَمَنْ شَهُودِ الْأَصْل)." (١)

. ٢٥٠ "الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ) لِحُرْمَةِ تَنَاوُلِهَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ [المائدة: ٣] وَمَيْتَةُ السَّمَكِ وَالجُرَادِ طَاهِرَةٌ لِحِلِّ تَنَاوُلِهِ مَا لَهُ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠] تَنَاوُلِهِ مَا لَكُفًا، وَكَذَا مَيْتَةُ الْآدَمِيِّ فِي الْأَظْهَرِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠] وَقَضِيَّةُ التَّكْرِيمِ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِنَجَاسَتِهِمْ بِالْمَوْتِ، وَسَوَاءٌ الْكُفَّارُ وَالْمُسْلِمُونَ

(وَدَمٍ) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيمِهِ (وَقَيْحٍ) لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ (وَقَيْءٍ) كَالْغَائِطِ (وَرَوْثٍ) بِالْمُثَلَّثَةِ كَالْبَوْلِ (وَبَوْلٍ) لِلْأَمْرِ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ

(وَمَذْيٍ) بِسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ لِلْأَمْرِ بِعَسْلِ الذَّكَرِ مِنْهُ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي قِصَّةِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -، وَيَحْصُلُ عِنْدَ ثَوَرَانِ الشَّهْوَةِ (وَوَدْيٍ) بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ كَالْبَوْلِ وَهُوَ يَخْرُجُ عَقِبَهُ أَوْ عِنْدَ حَمْلِ شَيْءٍ

\_\_\_\_ \$ وَمِنْهَا مَذْبُوحُ مَنْ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ كَالْمَجُوسِ وَمَذْبُوحُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ، وَلَيْسَ مِنْهَا جَنِينُ الْمُذَكَّاةِ وَلَا جَنِينُ فِي جَوْفِ هَذَا الْجُنِينِ وَلَا صَيْدٌ مَاتَ بِثِقَلِ جَارِحَةٍ، وَلَا بَعِيرٌ عُقِرَ

<sup>(</sup>١) كشاف القناع عن متن الإقناع، البُّهُوتي ٣٦١/٦

حِينَ شَرَدَ وَخُو دَلِكَ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْآدَمِيِّ) وَكَالْآدَمِيِّ الْجِنُّ وَالْمَلَكِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِيهِ اعْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلُهُ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِيهِ اعْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلُهُ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِيهِ اعْتِرَاضٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ وَمُقَابِلُهُ أَنَّ الْمَيِّتَ نَجِسٌ، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَة، وَعَلَيْهِ تُسْتَثْنَى الْأَنْبِيَاءُ. الْمُصَنِّفِ وَمُقَابِلُهُ أَنَّ الْمَيِّتَ نَجِسٌ، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَة، وَعَلَيْهِ تُسْتَثْنَى الْأَنْبِيَاءُ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالشُّهَدَاءُ، وَهَلْ يَطْهُرُ بِالْغُسْلِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَة وَالْبَغُويُّ مِنْ أَئِهُ يَعْضُهُمْ: وَالشُّهُدَاءُ، وَهُلْ يَطْهُرُ بِالْغُسْلِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَة وَالْبَغُويُّ مِنْ أَئِي قَضِيَّةُ عُمُومِهِ فِي الْمَدْهَبِ خِلَافَهُ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ التَّكْرِيمِ) أَيْ قَضِيَّةُ عُمُومِهِ فِي الْآيَةِ إِذْ لَمْ يَرِدْ تَخْصِيصٌ.

قَوْلُهُ (الْكُفَّارُ) وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ [التوبة: ٢٨] فَالْمُرَادُ نَجَاسَةُ الْكُفَّارِ، وَالْمَوْتُ اعْتِقَادِهِمْ أَوْ الْمُرَادُ بِهِمْ مُطْلَقُ الْكُفَّارِ، وَالْمَوْتُ كَالْتَبَابُهُمْ كَالنَّجَسِ، وَغَيْرُ الْمُشْرِكِينَ مِثْلُهُمْ، أَوْ الْمُرَادُ بِهِمْ مُطْلَقُ الْكُفَّارِ، وَالْمَوْتُ كَالْحَيَاةِ.

قَوْلُهُ: (دَمُّ مُسْتَحِيلٌ) أَيْ إِلَى فَسَادٍ فَلَا يَرِدُ نَحُو الْمَنِيِّ كَاللَّبَنِ قَوْلُهُ: (وَقَيْءٍ) حَيْثُ وَصَلَ إِلَى الْمَعِدَةِ الْمَعِدَةِ النَّيِي هِيَ الْمُنْخَسِفُ تَحْتَ الصَّدْرِ، وَلَوْ مَاءً وَعَادَ حَالًا بِلَا تَغَيُّرٍ، لِأَنَّ شَأْنَ الْمَعِدَةِ الْمَعِدَةِ النِّي هِيَ الْمُنْخَسِفُ تَحْتَ الصَّدْرِ، وَلَوْ مَاءً وَعَادَ حَالًا بِلَا تَغَيُّرٍ، لِأَنَّ شَأْنَ الْمَعِدَةِ الْإِحَالَةُ فَلَا يَجِبُ تَسْبِيعُ فَمِ مَنْ تَقَيَّأً مُغَلَّظًا قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ وَلَا دُبُرِهِ لِذَلِكَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِوُجُوبِ تَسْبِيعِ الْفَمِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيلِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ بِوُجُوبِ تَسْبِيعِ الدُّبُرِ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيل. نَعَمْ مَا أَلْقَاهُ الْحَيَوَانُ مِنْ حَبِّ لَوْ رُرِعَ لَنَبَتَ، وَبَيْضٍ لَوْ حُضِنَ لَفَرَّخَ مُتَنَجِّسٌ يَطْهُرُ بِالْغَسْلِ، لَا نَجِسٌ، وَكَذَا نَحْوُ حَصَاةٍ وَعَظْم.

(فَرْعٌ) يُعْفَى عَنْ الْقَيْءِ لِمَنْ ٱبْتُلِيَ بِهِ وَإِنْ كَثُرَ فِي تَوْبِهِ وَبَدَنِهِ، وَعَنْ مَاءٍ يَخْرُجُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ إِذَا عُلِمَ نَجَاسَتُهُ بِأَنْ كَانَ مِنْ الْمَعِدَةِ، وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ مِنْهَا بِتَعَيَّرِهِ وَإِلَّا فَهُوَ طَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (وَرَوْثٍ) إِذَا عُلِمَ نَجَاسَتُهُ بِأَنْ كَانَ مِنْ الْمَعِدَةِ، وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ مِنْهَا بِتَعَيَّرِهِ وَإِلَّا فَهُوَ طَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (وَرَوْثٍ) وَلَوْ مِنْ مَأْكُولِ اللَّحْمِ خِلَافًا لِمَالِكٍ فَهُو أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِالْعُذْرَةِ لِأَنَّهَا فَضْلَةُ الْآدَمِيِ وَلَوْ مِنْ مَأْكُولِ اللَّحْمِ خِلَافًا لِمَالِكٍ فَهُو أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِالْعُذْرَةِ لِأَنَّهَا فَضْلَةُ الْآدَمِيِ حَاصَةً، وَمِثْلُهُ الْبَوْلُ.

قَوْلُهُ: (وَمَذْيِ بِسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ) أَيْ مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَبِكَسْرِ الذَّالِ مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ وَوَيْلَ أَبْيَضُ تَخِينٌ فِي الشِّتَاءِ وَأَصْفَرُ وَقِيلَ أَبْيَضُ تَخِينٌ فِي الشِّتَاءِ وَأَصْفَرُ وَقِيلٌ أَبْيَضُ تَخِينٌ فِي الشِّتَاءِ وَأَصْفَرُ وَقِيلٌ أَبْيَضُ تَخِينٌ فِي الشِّتَاءِ وَأَصْفَرُ وَقِيلٌ أَبْيَضُ تَخِينٌ فِي الشِّتَاءِ وَأَصْفَرُ وَقِيقٌ فِي الصَّيْفِ. نَعَمْ يُعْفَى عَنْهُ لِمَا أَبْتُلِي بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجِمَاعِ.

(فَرْعٌ) قَالَ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ: يَحْرُمُ جِمَاعُ غَيْرِ الْمُسْتَنْجِي بِالْمَاءِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ الْمَاءِ. قَوْلُهُ: فِي قِصَّةِ «عَلِيِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَمَّا قَالَ كُنْت رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْت أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِقُرْبِ ابْنَتِهِ مِنِي، فَأَمَرْت الْمُغِيرة، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: يَغْسِلُ ذَكْرَهُ وَسَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِقُرْبِ ابْنَتِهِ مِنِي، فَأَمَرْت الْمُغِيرة، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: يَغْسِلُ ذَكْرَهُ وَيَتَوَضَّأَهُ . قَوْلُهُ: (وَوَدْي بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ) وَفِي ضَبْطِهِ وَوَصْفِهِ مَا مَرَّ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَمَنِي بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ) وَفِي ضَبْطِهِ وَوَصْفِهِ مَا مَرَّ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَمَنِي اللَّهُ وَلَوْ حَصِيًّا وَمُشُوحًا وَعِنِينًا وَحُنْثَى، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَوَانُهُ كَابْنِ دُونِ رَمِي الْآدَمِيّ) إِنْ بَلَغَ أَوَانُهُ وَلَوْ حَصِيًّا وَمُمْسُوحًا وَعِنِينًا وَحُنْثَى، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَوَانُهُ كَابْنِ دُونِ رَسِينَ فَقَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُ بِطَهَارَتِهِ قِيَاسًا عَلَى لَبَنِ الصَّغِيرِ وَهُو مَرْدُودٌ،

\_\_\_\_\_\_\_ وَمَنْ جِهَةٍ أُخْرَى شَرَعَ الْمُؤَلِّفُ فِي ضَبْطِ الْأَعْيَانِ النَّجِسَةِ لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا عَدَاهَا فِي حُكْمِ الطَّهَارَةِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى نَجَاسَةِ الْخَمْرِ بِالْإِجْمَاعِ، حَكَاهُ أَبُو حَامِدٍ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: كَأَنُّهُمَا أَرَادَا إِجْمَاعَ الطَّبَقَةِ الْمُتَأَجِّرَةِ مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ وَإِلَّا فَقَدْ حَالَفَ فِي ذَلِكَ وَبِيعَةُ شَيْخُ مَالِكٍ وَالْمَزْنِيُّ.

. قَوْلُ الشَّارِحِ: (لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ بِحَالٍ) نَقَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِالْحَشَرَاتِ، انْتَهَى. وَذَهَبَ مَالِكُ - رَحِمَهُ اللهُ - إِلَى طَهَارَةِ الْكَلْبِ وَالْحِنْزِيرِ، وَلَكِنْ يُغْسَلُ مِنْ وُلُوغِهِمَا تَعَبُّدًا. (تَنْبِيهُ ) مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ الْحَيَوَانَاتِ طَاهِرٌ إِلَّا الدُّودَ الْمُتَوَلِّدَ مِنْ الْمَيْتَةِ، وَالْحَيَوَانُ الْمُرَبَّى بِلَبَنِ كَالْبَةٍ عَلَى وَجْهٍ مَرْجُوحٍ فِيهِمَا.

قَوْلُ الشَّارِحِ (وَكَذَا مَيْتَةُ الْآدَمِيِّ فِي الْأَظْهَرِ) حَصَّ الْأَحْوَذِيُّ فِي شَرْحِ البِّرْمِذِيِّ الْخَلَافَ بِغَيْرِ الشَّهِيدِ، ثُمُّ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ الْمَيِّتِ يَطْهُرُ بِالْغُسْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحْتَارَهُ الْبَغَوِيّ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَالْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِنَا خِلَافُ ذَلِكَ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقَيْءٌ) لَوْ قَاءَ الْمَاءَ أَوْ نَحْوَهُ قَبْلَ الْاسْتِحَالَةِ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنْ لَا يَكُونَ نَجِسَ الْعَيْنِ بَلْ يَطْهُرُ الْمَاءُ بِالْمُكَاتَرَةِ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَبِّ الصَّحِيحِ إِذَا أَلْقَتْهُ الدَّابَّةُ. يَكُونَ نَجِسَ الْعَيْنِ بَلْ يَطْهُرُ الْمَاءُ بِالْمُكَاتَرَةِ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَبِ الصَّحِيحِ إِذَا أَلْقَتْهُ الدَّابَةُ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَرَوْثُ) قَالَ فِي الدَّقَائِقِ: هُو شَامِلٌ لِلْحَارِجِ مِنْ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْعُذْرَةِ فَيْ الدَّقَائِقِ: هُو شَامِلٌ لِلْحَارِجِ مِنْ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْعُذْرَةِ فَيْ اللَّهُ اللَّالَةِ الللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللْهُ اللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللللْمُولِ الللللْمُولِ الل

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٨٠/١

٢٥١. "«مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى تَاعِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ» وَالْمُرَادُ بِالنَّائِمِ الْمُضْطَحِعُ وَالْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنْ الْيَسَارِ كَمَا قَالَهُ نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ» وَالْمُرَادُ بِالنَّائِمِ الْمُضْطَحِعُ وَالْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنْ الْيَسَارِ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَيَقْعُدُ لِلرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقِيلَ: يُومِئُ بِهِمَا وَمُقَابِلُ الْأَصَحِ يَقُولُ لِمَنْ يَقِيسُ الْاضْطِجَاعَ عَلَى الْقُعُودِ: الْإضْطِجَاعُ يَمْحُو صُورَةَ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْقُعُودِ. الْإضْطِجَاعُ مَعْ إِمْكَانِ الْإضْطِجَاعِ لَمْ يَصِحَ. قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فَإِنْ اسْتَلْقَى مَعَ إِمْكَانِ الْإضْطِجَاعِ لَمْ يَصِحَ.

(الرَّابِعُ الْقِرَاءَةُ) أَيْ لِلْفَاتِحَةِ كَمَا سَيَأْتِي. (وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ) لِفَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ (دُعَاءُ الِافْتِتَاحِ) نَحْوُ " وَجَّهْت وَجْهِي

\_\_\_\_\_\_ الْفَرَادُهُ فِيهِ الْقِيَامُ الْقِيَامُ الْقِيَامُ الْقِيَامُ الْقِيَامِ دُونَ السُّورَةِ جَازَ لَهُ فِعْلُهَا مِنْ قُعُودٍ وَتَرَّكُهَا أَفْضَلُ. وَلَوْ أَمْكَنَهُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ دُونَ السُّورَةِ جَازَ لَهُ فِعْلُهَا مِنْ قُعُودٍ وَتَرَّكُهَا أَفْضَلُ. (فَرْعٌ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الرِّيَادِيِّ وَشَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ تَفْضِيلُ عَشْرِ رَكَعَاتٍ مِنْ قِيَامٍ عَلَى وَشْرِينَ رَكْعَةً مِنْ قُعُودٍ لِأَنَّ الْقِيَامَ أَفْضَلُ وَأَشَقُّ، وَاعْتَمَدَ ابْنُ حَجَرٍ تَفْضِيلَ الْعِشْرِينَ مِنْ عَيْثُ الْبُلْقِينِيُّ فِي عَيْثُ الْبُلْقِينِيُّ فِي حَيْثُ الْقِيَامُ أَفْضَلُ الْعَشْرِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ، وَتَوَقَّفَ شَيْخُنَا الْبُلْقِينِيُّ فِي حَيْثُ الْقِيَامُ أَنْ تَتَّفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّدَبُّرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ ذَلِكَ لِوْجُوهٍ، مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَكَادُ أَنْ تَتَّفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّدَبُّرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ ذَلِكَ لِوْجُوهٍ، مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَكَادُ أَنْ تَتَّفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّدَبُّرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ ذَلِكَ لِوْجُوهٍ، مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَكَادُ أَنْ تَتَفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّدَبُرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ النَّفْسِ وَالْقِرَاءَةِ وَالْأَذُكَارِ.

قَالَ: وَالْوَجْهُ أَنْ يُحْمَلَ التَّفْصِيلُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى حُصُوصِ الْقِيَامِ مُجُرَّدًا عَنْ غَيْرِ مُوَلَّى بِهِ أَسُوةٌ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ جَلِيٌّ. قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالنَّائِمِ) أَيْ فِي الْحَدِيثِ الْمُضْطَحِعُ لَا حَقِيقَةُ النَّائِمِ لِلْعِلْمِ بِانْتِفَائِهِ بِنَقْضِ وُضُوئِهِ بِالنَّوْمِ، وَتَسْمِيتُهُ نَائِمًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ عَلَى صُورَتِهِ فَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَالْيَمِينُ) أَيْ الْجُنْبُ الْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنْ الْجُنْبِ الْيَسَارِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِمَا مَعًا وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْمَقْدُورُ وَالْيَمِينُ) أَيْ الْجُنْبُ الْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنْ الْجُنْبِ الْيَسَارُ عَلَى نَظِيرِ مَا مَرَّ فِي الْعَاجِزِ فِي الْفَرْضِ فَرَاجِعْهُ. وَالْيَمِينُ أَوْضُ فَرَاجِعْهُ. وَالسَّجُودِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى جَنْبِهِ، وَالْإِيمَاءُ عَلَى هَذَا وَقِيلَ يُومِئُ هِمَا) أَيْ الرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى جَنْبِهِ، وَالْإِيمَاءُ عَلَى هَذَا وَتَرْدُهُ الْاَتَانِي مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَوْلِ فَرَاجِعْ ذَلِكَ وَحَرِّرُهُ.

قَوْلُهُ: (الْقِرَاءَةُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرُّكْنَ هُوَ مُطْلَقُ الْقِرَاءَةِ، وَكَوْهُمَا لِلْفَاتِحَةِ شَرْطٌ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَعْيِينِهَا، وَلَذَلِكَ كَفَى بِغَيْرِهَا عِنْدَ مَنْ لَا يُعَيِّنُهَا، وَكَوْهُمَا فِي الْقِيَامِ مَعْلُومٌ مِنْ التَّرْتِيبِ الْآتِي،

وَمِنْ ذِكْرِهَا عَقِبَهُ فَتَأَمَّلُهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) أَيْ لِكُلِّ مُصَلِّ وَلَوْ أُنْثَى أَوْ خُنْثَى أَوْ عَاجِزًا عَنْ الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ مَأْمُومًا سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي. قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) أَيْ لَا قَبْلَهُ خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكِ، وَشَمَلَ مَا بَعْدَ التَّحَرُّمِ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي التَّعَوُّذِ أَوْ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ يَفُوتُ بِذَلِكَ وَلَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا، وَمُرَادُ مَنْ عَبَّرَ بِعَقِبِ الإِفْتِتَاحِ كَالْمَنْهَجِ تَقْدِيمُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ لَا حَقِيقَةُ الْعَقِبِيَّةِ، وَيَفُوتُ أَيْضًا بِالسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ وَلَوْ لِتِلَاوَةٍ لَا بِتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ. قَوْلُهُ: (لِفَرْض) أَيْ غَيْرِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَلَوْ عَلَى الْقَبْرِ وَغَيْرِ مَا أَحْرَمَ كِمَا فِي وَقْتِ الْخُرْمَةِ وَخُو ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَفْلِ) أَيْ مِنْ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ لَا سَجْدَةُ تِلَاوَةٍ وَشُكْرٍ وَيَظْهَرُ عَدَمُ نَدْبِهِ فِي نَفْل يَخْرُجُ بِهِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ عَنْ وَقْتِهِ لِأَنَّ وُقُوعَهُ كُلِّهِ فِي وَقْتِهِ أَوْلَى وَفِي ذِي سَبَب يَخْرُجُ بِهِ سَبَبُهُ قَبْل فَرَاغِهِ. قَوْلُهُ: (دُعَاءُ الإفْتِتَاح) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَوْنِهِ فِي مُفْتَتَح الصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (خُو وَجَّهْت) فَلَا يَتَقَيَّدُ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْمَأْثُورِ، لَكِنَّ الْمَأْثُورَ أَفْضَلُ، وَمِنْهُ هَذَا الْمَذْكُورُ، وَمَعْنَى وَجَّهْت وَجْهِي أَقْبَلْت بِذَاتِي أَوْ بِعِبَادَتِي، وَفَطَرَ أَوْجَدَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْر مِثَالِ سَبَقَ، وَالسَّمَوَاتُ جَمْعُ سَمَاءٍ وَهِيَ لُغَةً اسْمٌ لِمَا عَلَا وَالْمُرَادُ كِمَا هُنَا الْأَجْرَامُ الْمَحْصُوصَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالْأَفْلَاكِ الْعُلُوِيَّةِ الدَّائِمَةِ الْحُرَكَةِ لِنَفْعِ الْعَالَمِ، وَجَمَعَهَا لِانْتِفَاعِنَا بِجَمِيعِ الْأَجْرَامِ الَّتِي فِيهَا مِنْ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ \_\_\_\_Qَفَرْعٌ) لَوْ صَلَّى مُنْفَرِدًا لَصَلَّى قَائِمًا، وَلَوْ صَلَّى مَعَ جَمَاعَةٍ قَعَدَ فِي بَعْضِهَا الْأَوْلَى أَنْ يُصَلِّىَ مُنْفَردًا، كَذَا قَالُوهُ، وَغَرَضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ قَائِمًا مَعَ الجُمَاعَةِ، ثُمَّ إذا عَرَضَ لَهُ الْعَجْزُ جَلَسَ فَلْيُعْلَمْ ذَلِكَ.

قَوْلُ الشَّارِحِ: (لِحِدِيثِ الْبُحَارِيِّ إِلَّى) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: هُوَ وَارِدُ وَإِلَّا لَمْ يَنْقُصْ الْأَجْرُ. قَوْلُ الشَّارِحِ: (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِ إِلَىٰ عِبَارَةُ السُّبْكِيّ: وَصَاحِبُ هَذَا الْوَجْهِ يَحْمِلُ الْحُدِيثَ عَلَى الشَّارِحِ: (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِ إِلَىٰ عِبَارَةُ السُّبْكِيّ: وَصَاحِبُ هَذَا الْوَجْهِ يَحْمِلُ الْحُدِيثَ عَلَى الْفَرْضِ، وَيَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَرِيضُ الَّذِي يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ أَوْ الْقُعُودُ مَعَ شِدَّةِ مَشَقَّةٍ فَيَجُوزُ الْعُدُولُ الْفَرْضِ، وَيَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَرِيضُ الَّذِي يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ أَوْ الْقُعُودُ مَعَ شِدَّةِ مَشَقَّةٍ فَيَجُوزُ الْعُدُولُ الْفَرْضِ، وَيَقُولُ الْمُشَقَّةَ وَأَتَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَمَّ إِلَى الْقُعُودِ أَوْ الْإِضْطِجَاعِ، وَالْأَجْرُ عَلَى النِّصْفِ، وَإِنْ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَأَتَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَمَّ الْمُشَعُودِ أَوْ الْإِضْطِجَاعِ، وَالْأَجْرُ عَلَى النِّصْفِ، وَإِنْ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَأَتَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَمَّ أَجُرُهُ، وَذَكَرَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ مِنْ شَرْحِهِ. قَوْلُ الشَّارِحِ: (لِمَنْ يَقِيسُ الاَصْطِجَاعَ النَّقِيسُ أَنْ تَقُولُ: هَذَا ثَابِتُ بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَشَرْطُ الْمَقِيسِ أَنْ لَا يَكُونَ ثَابِتًا بِالنَصِّ. إلَى الْمُقِيسِ أَنْ لَا يَكُونَ ثَابِتًا بِالنَّصِّ.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ) خِلَافًا لِمَالِكِ فِي اسْتِحْبَابِهِ قَبْلَهُ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (دُعَاءُ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ الْاِفْتِتَاحِ) لَوْ تَعَوَّذَ قَبْلَهُ وَلَوْ سَهْوًا لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ وَلَا يَفْعَلُهُ الْمَسْبُوقُ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ وَلَا يَفْعَلُهُ الْمَسْبُوقُ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ وَقَعَدَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمُّ قَامَ بَعْدَ سَلَامِهِ. قَوْلُ الشَّارِحِ: (خَوْ وَجَهْت) أَقْبَلْت بِوَجْهِي وَقِيلَ قَصَدْت بِعَبَادَتِي، وَفَطَرَ ابْتَدَأً الْخُلْقَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ، وَجَمَعَ السَّمَوَاتِ فَقَطْ دُونَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ الشَّرَفُ. بِعِبَادَتِي، وَفَطَرَ ابْتَدَأً الْخُلْقَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ، وَجَمَعَ السَّمَوَاتِ فَقَطْ دُونَ الْأَرْضِ لِأَنَّا أَشْرَفُ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: لِأَنَّهُ لَا." (١)

7. "(شُرُوطٌ) خَسْتَةٌ (أَحَدُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ) بِأَنْ تُفْعَلَ كُلُّهَا فِيهِ. رَوَى الْبُحَارِيُّ عَنْ أَنسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يُصَلِّي الجُّمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ» ، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «كُنتَا نُجُقِعُ مَعَ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِذَا رَالتُ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَتْبَعُ الْفَيْءَ» (فَلَا تُقْضَى) إِذَا فَاتَتْ (جُمُعَةً) بَلْ تُقْضَى ظُهْرًا (فَلَوْ ضَاقَ) الْوَقْتُ (عَنْهَا) بِأَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَسْعَ خُطْبَتَيْنِ وَرَكْعَتَيْنِ يُقْتَصَرُ فِيهِمَا عَلَى مَا لَا بُكَ مِنْهُ الْمُونِ اللهُ فَرْ رَعِنُهُ وَسَلَّعُ مِنْهُا فَيُسِرُ مِنْهُ (صَلَّوْا ظُهْرًا وَلَوْ حَرَجَ) الْوَقْتُ (وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً) عَلَى مَا فَعَلَ مِنْهَا فَيُسِرُ وَالْقِرَاءَةِ مِنْ حِينَفِدٍ (وَفِي قَوْلِ اسْتِغْنَافًا) فَيَنُوي الظُّهْرَ حِينَفِدٍ وَيَنْقَلِبُ مَا فَعَلَ مِنْهَا فَيُسِرُ الْقِرَاءَةِ مِنْ حِينَفِدٍ (وَفِي قَوْلِ اسْتِغْنَافًا) فَيَنُوي الظُّهْرَ حِينَفِدٍ وَيَنْقَلِبُ مَا فَعَلَ مِنْهَا فَيُسِرُ الْوَقِيْقِ وَيْ الْمُؤْمِ الْمُؤَوْقُ لَوْ شَلَقَ هَلْ حَرَجَ الْوَقْتُ وَهُمْ فِيهَا أَمُومِ الْمُوفِقِيْنِ (وَالْمُسْبُوقُ) الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ الْمُوفِقَيْنِ (وَالْمُسْبُوقُ) الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ وَلَعْمَ لَلْهُ الْمُومِ الْمُوفِقِيْنِ (وَالْمُسْبُوقُ) الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ وَكُعَةً الْمُومِ الْمُوفِقِيْنِ (وَالْمُسْبُوقُ) الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ وَكُعَةً الْمُعَرِهِ الْمُعَوْقِيْنِ (وَالْمُسْبُوقُ) الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ وَلَعْمَ الْمُومِ الْمُوفِقِيْنِ (وَالْمُسْبُوقُ) الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ وَلَوْقَتُ قَبْلَ سَلَامِهِ يُبَمُّ صَلَاتَهُ ظُهْرًا. (وَقِيلَ: يُتِمُهَا جُمُعَةً) لِأَمَّامِ وَلَامَامُ وَيَعَمُ الْمُعَلِقِيْنِ (وَالْمُسَامِقِيْ وَلَا اللهَامُ وَيَعَلَى اللللَّهُ الْمُومِ الْمُوفِقِيْنِ (وَالْمُسَامِقُولُ الللَّهُ الْمُومِ الْمُؤَاءِ الْمُؤَاءِ الْمُؤَاءِ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقِيْنَ اللْمُوفِقِيْنَ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِقُولُ اللَّهُ الْمُؤَاءِ اللْمُؤَاءِ الْمُؤَاءِ الْمُؤَاءِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤَاءِ

(الثَّانِي)

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٦٧/١

قَوْلُهُ: (نَتْبَعُ الْفَيْءَ) أَيْ نَتَحَرَّى الْمَشْيَ فِي الظِّلِّ. قَوْلُهُ: (فَلَا تُقْضَى) أَيْ وَلَوْ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أُخْرَى كَمَا يُفِيدُهُ التَّقْرِيعُ فَالتَّقْرِيعُ فِي حَلِّهِ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ) أَيْ يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَوْ جَبَرٍ عَدْلِ الرِّوَايَة. وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِيهِ وَلَهُمْ فِي هَذِهِ تَعْلِيقُ النِّيَّةِ قَالَهُ شَيْحُنَا وَيْ يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَوْ جَبِرٍ. قَوْلُهُ: (صَلَّوْا ظُهْرًا) أَيْ أَحْرَمُوا كِمَا وَلَا تَنْقَلِبُ ظُهْرًا فَقُولُهُ: وَلَوْ حَرَجَ الْوَقْتُ ضِيقَةً بَعْدَ إحْرَامِهِمْ كِمَا تَبَيَّنَ بُطْلَانُ الْإِحْرَامِ كِمَا، وَلَا تَنْقَلِبُ ظُهْرًا فَقُولُهُ: وَلَوْ حَرَجَ الْوَقْتُ وَكَانَ الْإِحْرَامُ فِي وَقْتٍ يَسَعُهَا يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَا يَنْقَلِبُ ظُهْرًا فَقُولُهُ: وَلَوْ حَرَجَ الْوَقْتُ وَكَانَ الْإِحْرَامُ فِي وَقْتٍ يَسَعُهَا يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَا يَقْهُمُ وَعِلَمُوا بَعْنِيقَهِ عَمَّى بَقِي مِنْهَا لَمْ تَنْقَلِبُ حَتَى يَكُمْ. فَوْ عَلِمُوا بِضِيقِهِ عَمَّى بَقِيَ مِنْهَا لَمُ تَنْقَلِبُ حَتَى يَكُمْ لَوْ عَلِمُوا بِضِيقِهِ عَمَّى بَقِيَ مِنْهَا لَمْ تَنْقَلِبُ حَتَى يَكُمْ وَلَا يُعْمَلُهُ وَكُمَا عُلِمَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَرَجَ الْوَقْتُ إِبَاعً إِلَى فَعَلُوا رَبُعَةً أَوْ أَكْثَلُ خَلَاقًا لِلْإِمَامِ الْوَقْتُ وَيْ ابْنِ حَجَرٍ خِلَافُهُ. وَلَا يُعْتَمِدُهُ شَيْخُنَا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخَلِفِ: لَيَنْفِي وَلَوْ الْمُعْنَاقُ الْإِمْمَامِ الطَّهُرُ وَقُلُهُ وَلَهُ: (فَيَنُوي الظُّهُرُ) وَإِنْ فَعَلُوا رَكْعَةً أَوْ أَكْثَرَ خِلَافًا لِلْإِمَامِ الْلُكِ قَوْلُهُ: (فِي جَبَتْ الْجُمُعَةُ، وَتَنْقَلِبُ الظُّهُرُ نَفْلًا مُطْلَقًا إِنْ أَتَمُوهَا قَبْلَ التَّبَيُّنِ وَإِلَا مَالُولُونَ وَجَبَتْ الْجُمُعَةُ، وَتَنْقَلِبُ الظُّهُرُ نَفْلًا مُطْلَقًا إِنْ أَتَمُومَا قَبْلَ التَّبَيُّنِ وَإِلَا لَلْمُ الْفُلُهُ وَلَا الْقُلُهُ الْوَلُونُ الْوَلُولُونَ وَلَوْ فَي الْمُ اللَّهُ الْوَلَا الْمُؤْلِقُولُهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُهُ الْمُؤْلُولُهُ وَلَا اللَّهُمُ الْمُؤْلُولُولُهُ الْمُؤْلُولُهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُؤْلُولُهُ اللْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُولُهُ الْمُؤْلُولُولُ

قَوْلُهُ: (وَيَنْقَلِبُ إِنَّى أِبِلَا تَشَهُّدٍ وَسَلَامٍ وَلَمْ يَرْتَضِهِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَكَّ) أَيْ تَرَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ لِأَهَّمُ فِي ظَنِّ خُرُوجِهِ وَلَوْ بِحَبَرِ عَدْلٍ يَلْزَمُهُمْ الاسْتِغْنَافُ. كَمَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ وَرَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ لِأَهَّمُ فِي ظَنِّ خُرُوجِهِ وَلَوْ بِحَبَرِ عَدْلٍ يَلْزَمُهُمْ الاسْتِغْنَافُ. كَمَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (قَبْلُ سَلَامِهِ) وَتَجِبُ الْمُفَارَقَةُ عَلَى مَنْ يُمْكِنُهُ مَعَهَا السَّلَامُ فِي الْوَقْتِ بِالِاقْتِصَارِ عَلَى أَحَفِ مُمْكِنٍ. وَتَتِمُّ الجُمُعَةُ لَمُمْ إِنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ وَإِلَّا لَزِمَهُمْ الظُّهْرُ اسْتِغْنَافًا. بِالاقْتِصَارِ عَلَى أَحَفِ مُمْكِنٍ. وَتَتِمُّ الْجُمُعَةُ لَمُمْ إِنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ وَإِلَّا لَزِمَهُمْ الظُّهْرُ اسْتِغْنَافًا. فَوْلُهُ: (وَالْمَسْبُوقُ) أَيْ الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً فَأَكْتَرَ كَغَيْرِهِ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ. قَوْلُهُ: (يُتِمُّ صَلَاتَهُ ظُهُرًا) لِأَنَّهُ لَمْ يُدُولُ الْوَقْتَ حَقِيقَةً وَلَا

\_\_\_\_\_Qإلَى رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنْ الرَّكْعَةِ التَّانِيَةِ. قَوْلُهُ: (أُسْتُحِبَّ لَهُ التَّأْخِيرُ) أَيْ كَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقْتُ الظُّهْرِ) قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ لِأَنْهُمَا صَلَاتًا وَقْتٍ عَلَى الْبَدَلِ فَكَانَ وَقْتُ أَحَدِهِمَا وَقْتُ الْمَثْنِ: (وَقْتُ الظُّهْرِ) قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ لِأَنْهُمَا صَلَاتًا وَقْتِ عَلَى الْبَدَلِ فَكَانَ وَقْتُ أَنْ يَكُونَ وَقْتَ الْآخَرِ كَصَلَاةِ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ وَلِأَنَّ آخِرَ الْوَقْتِ فِيهِمَا وَاحِدٌ إِجْمَاعًا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَلَا تُقْضَى) .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَهُوَ بِالْوَاوِ لَا بِالْفَاءِ لِأَنَّ عَدَمَ الْقَضَاءِ لَا يُؤْخَذُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْوَقْتِ لِأَنَّ ثَمَّ

وَاسِطَةٌ وَهِيَ الْقَضَاءُ فِي وَقْتِ ظُهْرِ يَوْمٍ آخَرَ كَمَا فِي رَمْي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

قَوْلُهُ: (إِذَا فَاتَتْ) لَوْ فَاتَتْهُ فَأَخَّرَ الْقَضَاءَ إِلَى الجُّمُعَةِ الْأُخْرَى فَصَلَّى الْحَاضِرَةَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ أَدْرَكَ جُمُعَةً ثَانِيَةً فِي الْبَلَدِ فَأَرَادَ قَضَاءَ الثَّانِيَةِ مَعَهُمْ فَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (الْوَقْتُ) أَدْرَكَ جُمُعَةً ثَانِيَةً فِي الْبَلَدِ فَأَرَادَ قَضَاءَ الثَّانِيَةِ مَعَهُمْ فَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (الْوَقْتُ بَلْ يَحُرُمُ فِعْلُ الظُّهْرِ وَلَا يَصِحُ قَبْلَ الضِّيقِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَجَبَ الظُّهْرُ) أَيْ وَلَوْ فَعَلُوا فِي الْوَقْتِ زَكْعَةٌ لَنَا إِنَّا عَبَادَةٌ لَا يَجُورُ الْمَثْنِ: (وَقِي قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِي قَوْلُ الْمَثْنِ بِنَاءً أَيْ وُجُوبًا. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَافًا) .

قَالَ الرَّافِعِيُّ الْقَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَغَّا ظُهْرٌ مَقْصُورَةٌ أَوْ مُسْتَقِلَّةٌ لَكِنْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ فِي الرَّوَائِدِ النَّوَائِدِ النَّوَائِدِ النَّوَائِدِ النَّانِيَةَ مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ الْبِنَاءُ كَمَا سَلَفَ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ ظُهْرًا) أَيْ كَالشَّكِّ فِي خُرُوجِ الْوَقْتِ قَبْلَ الشُّرُوع فِيهَا.

(فَرْعٌ) لَوْ أَخْبَرَهُمْ عَدْلٌ وَهُمْ فِيهَا بِخُرُوجِهِ قَالَ الدَّارِمِيُّ: أَتَمُّوا جُمُعَةً إِلَّا أَنْ يَعْلَمُوا اهـ. وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الشَّارِحِ الْآتِيَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمَتْنِ وَقِيلَ: بِأَوَّلِ الْخُطْبَةِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (كَغَيْرِهِ)

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الدَّلِيلِ وَهُوَ الْقِيَاسُ. فَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا إِلَمْ) أَيْ. " (١)

٣٥٢. "النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ» الْحَدِيثَ (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَالْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ (وَلَفْظُهُمَا) أَيْ الْحُمْدِ وَالصَّلَاةِ (مُتَعَيِّنٌ) رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَالْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ (وَلَفْظُهُمَا) أَيْ الْحُمْدِ وَالصَّلَاةِ (مُتَعَيِّنٌ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ فَيَكْفِي الْحُمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللّهِ (وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) لِلِاتِبَاعِ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى بِالتَّقْوَى فِي خُطْبَتِهِ» . (وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا) أَيْ الْوَصِيَّةِ بِالتَّقْوَى (عَلَى الصَّحِيح) لِأَنَّ فِاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِالتَّقُوى (عَلَى الصَّحِيح) لِأَنَّ فَوْمَ عَالِمُ فَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِالتَّقُوى (عَلَى الصَّحِيح) لِأَنَّ وَلِي الْتَقُوى (عَلَى الْصَحِيح) لِأَنَّ وَعَلَى الْوَصِيَّةِ بِالتَّقُوى (عَلَى الصَّحِيح) لِأَنَّ فِي الْفُولِي وَقِيلَ فِي خُلِم اللَّهُ عَلَى أَوْطِيمُ اللَّهُ عَلَى وَقَلْ لَهِ عَيْمِ الْمُعْوَى أَوْلِهُ الْمُعْوَى (وَقِيلَ لَا جُحِبُ فَا اللَّهُ وَلَا قَيْعُ فِي الْفُولِي وَقِيلَ فِي الْأُولَى وَقِيلَ فِيهِمَا) أَيْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَقِيلَ لَا جَعِبُ ) فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَلُ وَقِيلَ فِي الْأُولَى وَقِيلَ فِيهِمَا) أَيْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَقِيلَ لَا جَعِبُ ) فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَلْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢١٤/١

تُسْتَحَبُّ، وَسَكَتُوا عَنْ مَحَلِّهِ وَيُقَاسُ بِمَحَلِّ الْوُجُوبِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ، يُسْتَحَبُّ جَعْلُهَا فِي الْأُولَى.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى الشَّيْحَانِ عَنْ «يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ سَمِعْت النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ ﴾ [الزخرف: ٧٧] » وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الدَّالَةِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْخُطْبَةِ، وَذَلِكَ مُحْتَمِلُ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ وَصَادِقٌ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَفِي عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْخُطْبَةِ، وَذَلِكَ مُحْتَمِلُ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ وَصَادِقٌ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَفِي عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيةِ وَذَلِكَ مُحْتَمِلُ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ وَصَادِقٌ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَفِي إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، وَعَيَّنَ الثَّانِي الْأُولَى لِتَكُونَ الْقِرَاءَةُ نَسِيَهَا فِي مُقَابَلَةِ الدُّعَاءِ فِي الثَّانِيةِ وَحَكَى الْوُجُوبِ وَالْإِسْتِحْبَابَ قَوْلَيْنَ أَيْضًا وَسَوَاءٌ فِي الْآيَةِ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَالْحِكَمُ وَالْقِصَةُ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَيُعْتَبَرُ كُوْهُمَا مُفْهِمَةً فَلَا يَكُفِي ثُمُّ نَظَرَ وَإِنْ عُدَّ آيَةً وَلَا يَبْعُدُ الْاكْتِفَاءُ بِشَطْرِ آيَةٍ طَوِيلَةٍ. (وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخُلَفُ طَوِيلَةٍ. (وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخُلَفُ (وَقِيلَ: لَا يَجِبُ) بَلْ يُسْتَحَبُ، وَحَكَى الْخِلَافَ قَوْلَيْنِ أَيْضًا وَالْمُرَادُ بِالْمُؤْمِنِينَ الْجِنْسُ الشَّامِلُ لِلْمُؤْمِنَاتِ وَهِمَا عَبَرَ فِي الْوَسِيطِ وَفِي التَّنْزِيل

\_\_\_\_\_\_\_\_ خَلَافًا لِمَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَة، وَلَا نَحْوُ " الشُّكُرُ لِلَهِ " وَلَا غَيْرُ لَفْظِ اللَّهِ كَالرَّحْمَنِ. قَوْلُهُ: (وَالصَّلَاةُ) أَيْ مَصْدَرُهَا وَمَا أَشْتُقَ مِنْهُ قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ: وَلَا يَضُرُّ فِيهَا قَصْدُ الْخَبَرِيَّةِ وَلَا يَضُرُّ فِيهَا وَصَدُ الْخَبَرِيَّةِ وَلَا يَضُونُ فَيها وَمَا أَشْتُقَ مِنْهُ قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ: وَلَا يَضُرُّ فِيهَا قَصْدُ الْخَبَرِيَّةِ وَلَا يَضُولُ اللَّهِ وَخَرَجَ خَوْ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَتُنْدَبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَلَا صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَنُوزِعَ فِيهِ، وَحَرَجَ خَوْ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَتُنْدَبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَلَا يَعْفِي وَالْ اللَّهِ وَكَرَجَ بِأَسْمَائِهِ ضَمِيرُهُ وَالصَّحْبِ. قَوْلُهُ: (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ) وَكَذَا بَقِيَّةُ أَسْمَائِهِ كَالْعَاقِبِ وَالْخَاشِرِ وَحَرَجَ بِأَسْمَائِهِ ضَمِيرُهُ وَالصَّكَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَكْفِي وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ مَرْجِعٌ.

قَوْلُهُ: (يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ رَسُولِهِ) أَيْ غَالِبًا فَلَا يُرَدُّ الذَّبْحُ لِوْجُودِ الْمَانِعِ فِيهِ بِإِيهَامِ التَّشْرِيكِ. قَوْلُهُ: (وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيَّنٌ) أَيْ عَلَى مَا مَرَّ وَخَالَفَا غَيْرِهُمَا لِلتَّعَبُّدِ بِلَفْظِهِمَا كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي قَوْلُهُ: (وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) فَلَا يَكْفِي التَّحْذِيرُ مِنْ الدُّنْيَا وَغُرُورِهَا مِنْ غَيْرِ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ. قَوْلُهُ: (وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) فَلَا يَكْفِي التَّحْذِيرُ مِنْ الدُّنْيَا وَغُرُورِهَا مِنْ غَيْرِ حَتْ الْمُهَذَّبِ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ حَتِّ عَلَى الطَّاعَةِ قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ التَّقُوى لَا خِلَافَ فِيهِ. كَذَا فِي الْإِسْنَوِيِّ وَظَاهِرُ كَلامِ الشَّارِح خِلَافُهُ. الشَّارِح خِلَافُهُ.

قَوْلُهُ: (آيَةٍ) أَيْ كَامِلَةٍ، وَكَذَا بَعْضُ آيَةٍ بِقَدْرِ آيَةٍ كَمَا سَيَأْتِي وَيَجْرِي فِيهَا مَا فِي الْفَاتِحَةِ مِنْ اللَّحْنِ وَالْعَجْزِ عَنْهَا. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِيهِمَا) لِأَنَّمَا رُكْنٌ فَأَشْبَهَتْ مَا قَبْلَهَا. قَوْلُهُ: ﴿وَنَادَوْا يَا اللَّحْنِ وَالْعَجْزِ عَنْهَا. قَوْلُهُ: ﴿وَنَادَوْا إِلَى آخِرِهَا لَا ذَلِكَ اللَّفْظَ فَقَطْ، وَلَوْ أَتَى بِآيَاتٍ مَالِكُ ﴾ [الزخرف: ٧٧] أَيْ آيَةً وَنَادَوْا إِلَى آخِرِهَا لَا ذَلِكَ اللَّفْظَ فَقَطْ، وَلَوْ أَتَى بِآيَاتٍ

تَتَضَمَّنُ جَمِيعَ الْأَزْكَانِ لَمْ يُعْتَدَّ عِمَا لِأَنْكَا لَا تُسَمَّى خُطْبَةً عُرْفًا أَوْ بِآيةٍ تَتَضَمَّنُ رُكْنًا مِنْهَا أَعْتُدَ بِهِ إِنْ قَصَدَ عِمَا ذَلِكَ الرُّكُنَ فَقَطْ، فَلَوْ قَصَدَ عِمَا رُكْنَيْنِ لَمْ تَكُفِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ غَيْرَ الْآيَةُ وَقَصَدَهُمَا فَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا كَابْنِ حَجَرٍ الْآيَةِ كَالصَّلَاةِ وَالْوَصِيَّةِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا هُوَ الْآيَةُ وَقَصَدَهُمَا فَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا كَابْنِ حَجَرٍ الْآيَةِ كَالصَّلَاةِ وَالْوَصِيَّةِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا هُو الْآيَةُ وَقَصَدَهُمَا فَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا كَابْنِ حَجَرٍ الْآيَةُ كَالُومَ يَعْنُ الْقُرْآنِ كَمَا لَوْ قَصَدَهُ وَحْدَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَفِيهِ نَظُرٌ فَرَاجِعْهُ. قَوْلُهُ: (وَالْقِصَّةُ ) وَكَذَا الْحِكْمَةُ وَمَنْسُوخُ الْحُكْمِ دُونَ التِّلَاوَةِ يُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةٍ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يَرْضَ وَكَذَا الْحِكْمَةُ وَمَنْسُوخُ الْحُكْمِ دُونَ التِلَاوَةِ يُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةٍ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْحَرُومِ وَنَا اللَّكُمْ مُونَ فِي الْحُلْقِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ عَلَيْهُمُ وَيَنْبَعِي أَنَّ مَحْلَهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَعَدُّدُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَفِيهِ نَظُرٌ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ التَّحَرُّمُ. قَوْلُهُ: (وَيُعْتَبَرُ كُوهُمَا مُفْهِمَةً) مُعْتَمَدُ. يَكُنْ تَعَدُّدُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَفِيهِ نَظُرٌ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ التَّحَرُّمُ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَبْعُدُ إِلَى مُعْتَمَدُ الْحَلِي مُعْتَمَدُ الْحَلَى اللَّهُ عَنْمَدُ إِلَى الْمُعْتَمَدُ الْحَلِي مُعْتَمَدُ وَلَا يَبْعُدُ إِلَى الْمُعْتَمَرُ الْتَحَرُّمُ مُنْ وَلَا يَبْعُدُ إِلَى الْمُعْتَمَدُ الْحَلَى الْمُعْتَمَدُ وَلَا يَبْعُدُ إِلَى الْمُعْتَمَةُ وَلَقُولُهُ الْمُعْتِمِ وَلِعُلُو اللَّهُ عَلَى الْقُومَةُ الْمُعْتَمَةُ الْمُعْتَمِ الْمُعْتَمِ الْمُعْتَمِ اللَّهُ وَالْمُعُومُ الْمُعْتَمَا وَلَوْلُهُ الْمُعْتَمِ الْولَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْتَمِ الْمُعْتَمِ الْعُومِ الْحَلَقُ الْمُؤْمِلَ الْمُؤْمِلَ الْمُوالِقُولُ الْفُومُ الْمُؤْمِلَ الْمُعْتَمَا الْمُعْتَمِ الْمُولِقُولُهُ الْمُعْتَمِ الْمُؤْمِلُ الْمُعْتَمِ الْمُعْتَمَا الْمُعْتَ

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ إِلَيْ) أَيْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّفْهِيمِ مَنْدُوبًا وَلَا يَحْتَاجُ فِي دُحُولِ الْإِنَاثِ فِيهِ إِلَى قَصْدِ تَغْلِيبٍ أَوْ مِنْ حَيْثُ

\_\_\_\_\_ إلْإِسْنَوِيُّ وَهَذَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ.

قَوْلُهُ: (الْحَدِيثَ) مِنْهُ عَقِبَ هَذَا ثُمَّ يَقُولُ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ مَنْ يَهْدِهِ اللّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ إِلَىٰ قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –) الظَّاهِرُ اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (مُتَعَيَّنُ) فَلَوْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ لَمْ يَكُفِ خِلَافًا اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (مُتَعَيَّنُ) فَلَوْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ لَمْ يَكُفِ خِلَافًا السَّيَحْبَابُ الصَّلَاةِ عَلَى اللّهِ عَنْهُمَا –. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ غَرَضَهُمَا الْوَعْظُ) لَمْ يَقُولُوا فِي الْحَمْدِ لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا –. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ غَرَضَهُمَا الْوَعْظُ) لَمْ يَقُولُوا فِي الْحَمْدِ إِلَّا اللّهُ لَا اللّهُ اللّهُ عَنْهُمَا عَلَى اللّهُ عَرْضَهُمَا الْوَعْظُ الْمَالُونِيّ وَالثّانِي قَاسَ عَلَى الْخَمْدِ وَالصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (وَالثّانِي وَقَفَ إِلَىٰ عَبَارَةُ الْإِسْنَوِيّ وَالثّانِي قَاسَ عَلَى الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (أَيْ فِي كُلّ مِنْهُمَا) .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ خُطْبَةٌ، وَلِلاتِّبَاعِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقِيلَ: فِيهِمَا) عَلَّلَ بِأَنْهُمَا بَدَلُّ مِنْ رَكْعَتَيْنِ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَا أَعْلَمُ عَلَى رُكْنِيَّتِهِ دَلِيلًا وَلَا عَلَى تَخْصِيصِهِ بالثَّانِيَةِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقِيلَ لَا يَجِب) أَيْ لِأَنَّهُ." (١)

٢٥٤. "إلَّا اللَّهُ» ، وَأَقَلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ (وَقِيلَ:) يَجِبُ (أَرْبَعَةٌ) كَمَا يَجِبُ عِنْدَ قَائِلِهِ أَنْ يَحْمِلَ الْجِنَازَةَ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّ فِي أَقَلَ مِنْهَا ازْدِرَاءً بِالْمَيِّتِ، قَالَ: وَسَوَاءٌ صَلُّوا جَمَاعَةً أَمْ أَفْرَادًا،

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٢١/١

كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ: وَمَنْ اعْتَبَرَ الْعَدَدَ قَالَ سَوَاءٌ إِكُّ، وَاقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى حِكَايَةِ الْأُوّلِ وَالتَّالِثِ قَوْلَيْنِ وَالرَّافِعِيُّ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ بَعْدَ تَعْبِيرِهِ بِالْوُجُوهِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَيَعْضُ الْمَأْمُومِينَ إِنْ بَقِي الْوُجُوهِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَيَعْضُ الْمَأْمُومِينَ إِنْ بَقِي الْعُدَدُ الْمُعْتَبَرُ سَقَطَ الْفُرْضُ وَإِلَّا فَلَا وَهَلْ الصِّبْيَانُ الْمُمْيَرُونَ كَالْبَالِغِينَ عَلَى الْحِيلَافِ الْوُجُوهِ؟ فِيهِ وَجُهَانِ الْمُشَرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الجُمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِسَاءِ وَهُمَاكَ رِجَالٌ فِي الْمَشْرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الجُمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِسَاءِ وَهُمَاكَ رِجَالٌ فِي الْمَشْرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الجُمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِسَاءِ وَهُمَاكَ رِجَالٌ فِي الْمَشْرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الجُمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِسَاءِ وَهُمَاكَ وَجَالَ فِي الْمُعَلِّقِينَ وَجَاعَهُمْ أَقْرُبُ إِلَى الْإِجَابَةِ، وَالنَّانِي اسْتَنَدَ إِلَى صِحَّةِ صَلَاقِينَ وَهُمَاكَ وَمُعَالِ إِلَى الْإِجَابَةِ، وَالنَّانِي اسْتَنَدَ إِلَى صِحَّةِ صَلَاقِينَ وَهُمَاعَتِهِنَّ كَالرِجَالِ فَي فَعَلَى الْوَجُوهُ السَّابِقَةُ فِيهِمْ، وَعَلَى الْأَصَحِ فِيهِنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلٌ صَلَّيْنَ لِلصَّرُورَةِ مُنْفَودَاتٍ وَمَنَاكَ لِمَ يَعْضُرُ اللَّاسِ الْمُعْرَورَةِ مُنْ الْمُرْقِقِ فَي هَذَا الْفَصْلِ كَالْمَوْقِي وَقَيلَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا لِيَسْفَطُ لِهِ الْفَرْضُ عَلَيْهِنَّ، وَإِذَا حَضَرُنَ مَعَ الرِّجَالِ لَمْ يَعْفُولُ فِيهِ عَلَى الْمُولِ وَلَالَاللَّهُمْ وَلَا الْمُعْرَاقِ فَلَا يَسْفُطُ لِهِ الْفَرْضُ عَلَيْهِنَّ فَلَا يَسْفُطُ بِهِ الْفَرْضُ عَلَيْهِنَ فَلَا يَسْفُطُ لِهِ الْفَرْضُ عَلَى الْمُولِ الْمُعْرَةِ فَلَا يَسْفُطُ بِهِ الْفَرْضُ عَلَى الْمُرْأَةِ فَلَا يَسْفُطُ بِهِ الْفَرْضُ فِي الْمُرَاةِ فَلَا يَسْفُطُ بِهِ الْفَرْضُ فِي الْمُوالِ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْمُؤْمِقُ فَلَا يَسْفُطُ بِهِ الْفَرْضُ فَلَا الْفُصُولُ كَالْمُولِ فَلَا عَلَا الْمُؤْمِقُولُ الْمُؤْمِقُ فَلَا يَسْفُطُ ا

. (وَيُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ عَنْ الْبَلَدِ) ﴿ لِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْبَرَهُمْ بِمَوْتِ النَّجَاشِيِّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، ثُمُّ حَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا » ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَمْ لَا ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَمْ لَا ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَمْ لَا ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَة تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي حِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقُصْرِ أَمْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْتَرُ مِنْ أَمَا لِيَالِهُ فَلَا يُصَلِّى عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْتَرُ مِنْ تَطَرَقُ فَي الْبَلَدِ فَلَا يُصِلِّى عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْتَرُ مِنْ تَلَامُ لِحَالِهُ فِي رَاعٍ -

\_\_\_\_\_\_ الْمِعْمَا، وَاكْتَفَى بِالصَّبِيِّ لِأَنَّ دُعَاءَهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ الْمَقْصُودَةِ، فَلَا يُنَافِي عَدَمَ الإَكْتِفَاءِ بِهِ فِي إِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ وَرَدِّ السَّلَامِ عَلَى الْبَالِغِ. قَوْلُهُ: (وَسَوَاءٌ إِلَّ ) رَاجِعٌ لِلْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ لِالْكَتِفَاءِ بِهِ فِي إِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ وَرَدِّ السَّلَامِ عَلَى الْبَالِغِ. قَوْلُهُ: (وَسَوَاءٌ إِلَّ ) رَاجِعٌ لِلْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ بِدَلِيلِ عِبَارَةِ الرَّوْضَةِ. قَوْلُهُ: (أَصَحُّهُمَا نَعَمْ) هُو الْمُعْتَمَدُ، وَأَفْرَدَهُمْ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمْ فِيلِو عِبَارَةِ الرَّوْضَةِ. قَوْلُهُ: (أَصَحُّهُمَا نَعَمْ) هُو الْمُعْتَمَدُ، وَأَفْرَدَهُمْ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمْ طُرُقُ. قَوْلُهُ: (وَهُنَاكَ) أَيْ طُرُقُ. قَوْلُهُ: (عَدَدُ زَائِدٌ) سَوَاءٌ صَلُّوا مَعَ غَيْرِهِمْ، أَوْ وَحْدَهُمْ، أَوْ فُرَادَى. قَوْلُهُ: (وَهُنَاكَ) أَيْ فَي الْعُائِبِ وَهُو فَي حَلِي يَجِبُ السَّعْيُ فِيهِ لِلْجُمُعَةِ بِسَمَاعِ النِّذَاءِ، وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِمَا يَأْتِي فِي الْعُائِبِ وَهُو فَيْ فَي الْعُائِبِ وَهُو لَا يَأْتِي فِي الْعُائِبِ وَهُو الْمُعْتَمَدُ فَي وَلِهُ لِللْمُعْتَمِ بِسَمَاعِ النِّذَاءِ، وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِمَا يَأْتِي فِي الْعُائِبِ وَهُو الْمُعْتَمِ فَي فِيهِ لِلْجُمُعَةِ بِسَمَاعِ النِّذَاءِ، وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِمَا يَأْتِي فِي الْعَائِبِ وَهُو الْمُعْتَدِ الْسَعْيُ فِيهِ لِلْجُمُعَةِ بِسَمَاعِ النِّذَاءِ، وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِمَا لَالْتَعْلُ فِي الْعَائِبِ وَهُو الْمُؤْتِ الْمُعْتَلُهُ مُعْتَعَةً بِسَمَاعِ النِّذَاءِ ، وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ عِلَا اللَّهُ الْمُ

الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (رِجَالُ) أَيْ ذُكُورٌ وَلَوْ وَاحِدًا مِّنْ تَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ، وَإِلَّا فَهُمْ كَالْعَدَمِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَيَتَوَجَّهُ عَلَى النِّسَاءِ مَعَ الصَّبِيِّ أَمْرُهُ بِالصَّلَاةِ وَضَرْبُهُ عَلَيْهِا، فَإِنْ امْتَنَعَ صَلَّيْنَ وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ صَلَاتِينَ أَوْ صَلَاةِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَجُلٌ لَمْ بَجِبْ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ صَلَّيْنَ وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ صَلَاتِينَ أَوْ صَلَاةِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَجُلٌ لَمْ بَجِبْ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ عَلَيْنَ وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ صَلَاتِينَ أَوْ صَلَاةٍ وَاحِدةٍ مِنْهُنَّ رَجُلٌ لَمْ بَجُنْ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَتَقَعْ صَلَاتُهُنَّ مَعَ الإَكْتِفَاءِ بِسَيْرِهِنَّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَتَقَعْ صَلَاتُهُنُ مَعَ الاَكْتِفَاءِ بِسَيْرِهِنَّ نَوْلُهُ: (إِنَّ الْخُنْثَى كَالْمَرْأَةِ) أَيْ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الاِكْتِفَاءِ بِهِ مَعَ الذُّكُورِ، إِذْ لَا نَافِلَةً كَمَا عَلْقَ البِسَاءِ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَمْ تَسْقُطْ إِلَّا بِصَلَاةِ الجِّمِيعِ، وَيَسْقُطُ بِحِنَّ لَلْقَرْضُ عَنْ البِّسَاءِ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَمْ تَسْقُطْ إِلَّا بِصَلَاةِ البِّسَاءِ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَمْ تَسْقُطْ إِلَّا بِصَلَاةٍ البِّسَاءِ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَمْ تَسْقُطْ إِلَّا بِصَلَاةِ البِسَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَلَوْ فِي جِنَازَةِ الرِّجَالِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِخُ

. قَوْلُهُ: (عَلَى الْغَائِبِ) خِلَافًا لِمَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَحَلُّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ طُهْرَهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْخُضُورُ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. قَوْلُهُ: (فَصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّ ) أَيْ النَّجَاشِيِّ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْخُضُورُ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. قَوْلُهُ: (فَصَلَّى عَلَيْهِ إِلَىٰ إِلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا صَلَاةً عَلَى غَائِبٍ، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ رُفِعَ وَهُوَ بِالْحُبَشَةِ إِلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِيحٌ فِي أَنَّهَا صَلَاةً عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِيمٌ - مَعْمُولُ عَلَى رَفْعِ الْحَاجِبِ

\_\_\_\_\_ فَهُا، فَكَذَلِكَ الْعَدَدُ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (اثْنَانِ) لِأَنَّهُ لَمُ يُنْقَلْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. هَكَذَا اسْتَدَلَّ الْإِسْنَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَلَكَ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا تَعْرِفُهُ مِنْ بَقِيَّةٍ كَلَامِهِ الْآتِي.

وَقَوْلُهُ: وَأَقَلُ الْجُمْعِ اثْنَانِ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ اثْنَانِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ ثَلَاثَةٌ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ، وَقَوْلُهُ: أَوْ ثَلَاثَةٌ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ، وَقَوْلُهُ: قَالَ وَسَوَاءٌ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: عِنْدَ قَائِلِهِ.

قَوْلُهُ: (وَاقْتَصَرَ فِيهَا إِخَّ) غَرَضُهُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ فِي الرَّوْضَةِ ذَكَرَ الْأَوَّلَ وَالثَّالِثَ قَوْلُهُ: (عَلَى حِكَايَةِ الْأَوَّلِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا فِي قَوْلِ الْمَثْنِ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا الثَّانِيَ وَالرَّابِعَ وَجْهَيْنِ. قَوْلُهُ: (عَلَى حِكَايَةِ الْأَوَّلِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا فِي قَوْلِ الْمَثْنِ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَهُنَاكَ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا غَابَ عَنْ الْمَجْلِسِ أَوْ الْبَلَدِ، فَإِنَّ الْمُتَّجَةَ إِلْحَاقُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ، فَإِنْ كَانَ فِي صَحْرَاءَ فَيُحْتَمَلُ إِلْخَاقُهُ فِإِلْكَ الْمُعَلِّ الْمُتَّامِةِ عَلَى الْغَائِبِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ، فَإِنْ كَانَ فِي صَحْرَاءَ فَيُحْتَمَلُ إِلْخَاقُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ، فَإِنْ كَانَ فِي صَحْرَاءَ فَيُحْتَمَلُ إِلْخَاقُهُ بِطَلَبِ الْمَاءِ كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: رِجَالٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مِثْلُهُمْ الْوَاحِدُ وَالصَّبِيُّ، وَفِي بِطَلَبِ الْمَاءِ كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: رِجَالٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مِثْلُهُمْ الْوَاحِدُ وَالصَّبِيُّ، وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِمُؤلِّفِهِ مَا يُخَالِفُ كَلَامَهُ فِي مَسْأَلَةِ الصَّبِيِّ قُلْت: وَمَا أَدْرِي مَاذَا يَقُولُ الْإِسْنَوِيُّ

فِيمَا إِذَا لَمْ يُوجَدْ بِالْبَلَدِ إِلَّا النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَإِنَّ الْفَرْضَ يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ بِلَا رَيْبٍ، وَأَمَّا صِحَّتُهَا مِنْهُنَّ فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، فَإِنْ قَالَ بِصِحَّتِهَا وَتَعَلَّقَ الْفَرْضُ بِهِنَّ وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ مِنْهُنَّ فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، فَإِنْ قَالَ بِصِحَّتِهَا وَتَعَلَّقَ الْفَرْضُ بِهِنَّ وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ مِنْهُنَّ وَاللَّهُ إِلَّا بِشَعْدِ، وَهَذَا الْفَرْعُ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْ بِهِ فِي عَصْرٍ بَلْ قَالَهُ أَوَّلًا، وَاللَّهُ إِلَّا بِفِعْلِ الصَّبِيِّ فَفِي غَايَةِ الْبُعْدِ، وَهَذَا الْفَرْعُ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْ بِهِ فِي عَصْرٍ بَلْ قَالَهُ أَوَّلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَكُهُ: (لَمْ يَتَوَجَّهُ الْفَرْضُ عَلَيْهِنَّ) بَلْ تَقَعُ صَلَاثُهُنَّ مَعَهُمْ نَافِلَةً. قَوْلُهُ: (لِلَّا بِثَلَاثَةٍ) كَذَا يُقَالُ لَوْ قُلْنَا بِاثْنَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَةٍ.

[الصَّلَاة عَلَى الْغَائِب]

قَوْلُ الْمَتْنِ: (عَنْ الْبَلَدِ) قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الشَّرْطَ غَيْبَتُهُ بِحَيْثُ." (١) ٢٥٥. "قَضَاءُ مَا فَاتَ بِهِ إِذَا أَسْلَمَ تَرْغِيبًا فِي الْإِسْلَامِ.

(وَالصِّبَا وَالْجُنُونُ) فَلَا يَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِهِمَا لِعَدَمِ مُوجِبِهِ، وَلَوْ اتَّصَلَ الْجُنُونُ بِالرِّدَّةِ وَجَبَ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اتَّصَلَ بِالسُّكْرِ، لِأَنَّ حُكْمَ الرِّدَّةِ مُسْتَمِرٌ بِخِلَافِ السُّكْرِ.

(وَإِذَا بَلَغَ) الصَّبِيُّ (بِالنَّهَارِ صَائِمًا) بِأَنْ نَوَى لَيْلًا. (وَجَبَ) عَلَيْهِ (إِثْمَامُهُ بِلَا قَضَاءٍ) وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ إِثْمَامُهُ وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْفَرْضَ. (وَلَوْ بَلَغَ) الصَّبِيُّ (فِيهِ مُفْطِرًا أَوْ أَفَاقَ) الْمَجْنُونُ فِيهِ (أَوْ أَسْلَمَ) الْكَافِرُ فِيهِ. (فَلَا قَضَاءَ) عَلَيْهِمْ

(في الْأَصَحِّ) لِأَنَّ مَا أَدْرَكُوهُ مِنْهُ لَا يُمْكِنُهُمْ صَوْمُهُ، وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِالْقَضَاءِ وَالتَّابِي يَلْزَمُهُمْ الْقَضَاءُ كَمَا تَلْزَمُهُمْ الصَّلَاةُ إِذَا أَدْرَكُوا مِنْ آخِرِ وَقْتِهَا مَا لَا يَسَعُهَا، (وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ) بِنَاءً عَلَى عَدَم لُرُومِ الْقَضَاءِ وَالثَّابِي مَبْنِيُّ عَلَى لُرُومِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَس، ذَلِكَ فَبَنَى خِلَافَ الْقَضَاءِ عَلَى خِلَافِ الْإِمْسَاكِ وَقِيلَ مَنْ يُوحِبُ الْإِمْسَاكَ يَكْتَفِي بِهِ وَلَا يُوحِبُ الْقِضَاء، وَمَنْ يُوجِبُ الْقِضَاء عَلَى خِلَافِ الْإِمْسَاكُ دُونَ الْقَضَاء وَلَيْ الْمُسَاكُ يَعْبَانِ لَا يَجِبَانِ لَا يَجِبُانِ لَا يَجِبُانِ لَا يَجِبُانِ لَا يَجِبُانِ لَالْقَضَاء دُونَ الْقَضَاء دُونَ الْقَضَاء (وَيَلْزَمُ) أَيْ الْإِمْسَاكُ (مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ نَسِيَ النِيَّة) لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ الْاهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ فَهُو ضَرْبُ تَقْصِيرٍ. (لَا يُطِلُو أَوْ نَسِيَ النِيَّة) لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ الْاهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ فَهُو ضَرْبُ تَقْصِيرٍ. (لَا يُسِيَ النِيَّة) لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ الْاهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ فَهُو ضَرْبُ تَقْصِيرٍ. (لَا مُسَافُ لَكِنْ يُسْيَانُهُ لَكِنْ يُسْتَعَلُمُ الْمُلُولُ وَمَرِيضًا زَالَ عُذُرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ) بِأَنْ أَكَلَا أَيْ لَا يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ لَكِنْ يُسْتَحَبُ مُسَافً لَكِنْ يُسْتَعَلَلُكُ لَكِنْ يُسْتَعَلَى لَعَا الْمُعْمَا الْإِمْسَاكُ لَكِنْ يُسْتَحَبُ عُلِي الْمُؤْمِ الْعَلَيْمُ الْمُ الْمُلْكُ لَكِنْ يُسْتَحَبُ لَيْ لَا يَلْوَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ لَكِنْ يُسْتَحَبُ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١/١٣

لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ، فَإِنْ أَكَلَا فَلْيُحْفِيَاهُ كَيْ لَا يَتَعَرَّضَا لِلتُّهْمَةِ وَعُقُوبَةِ السُّلْطَانِ. (وَلَوْ زَالَ) عُذْرُهُمَا (فَبُلُ أَنْ يَأْكُلَا وَلَمْ يَنْوِيَا لَيْلًا فَكَذَا) أَيْ لَا يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ. (فِي الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ مَنْ أَصْبَحَ تَارِكًا لِلنِّيَّةِ فَقَدْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَكَانَ كَمَا لَوْ أَكَلَ. وَقِيلَ: يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ حُرْمَةً لِلْيَوْمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَطَعَ بِالْأَوَّلِ. (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُ) الْإِمْسَاكُ.

(مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشَّكِّ \_\_\_\_\_Sردَّةٍ كَمَا يَأْتي.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ) قَالَ شَيْحُنَا الرَّمْلِيُّ: وَلَا يُنْدَبُ فَلَوْ قَضَاهُ لَمْ يَنْعَقِدْ إِلَّا يَوْمَ إِسْلَامِهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ يُنْدَبُ لَهُ الْقَضَاءُ مُطْلَقًا وَيُنْدَبُ فِي الصَّبِيِّ قَضَاءُ مَا فَاتَ فِي زَمَنِ التَّمْييزِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْمَجْنُونُ كَالْكَافِرِ فِيمَا ذُكِرَ وَأَوْجَبَ الْإِمَامُ مَالِكُ الْقَضَاءَ عَلَى الْمَجْنُونِ كَالْمُعْمَى غَيْرِهِ وَالْمَجْنُونُ كَالْكَافِرِ فِيمَا ذُكِرَ وَأَوْجَبَ الْإِمَامُ مَالِكُ الْقَضَاءَ عَلَى الْمَجْنُونِ كَالْمُعْمَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اتَّصَلَ إِلَيُّ ) الْمُرَادُ بِاتِصَالِ الجُّنُونِ بِالرِّدَّةِ وُقُوعُهُ فِي زَمَنِهَا لَا بَعْدَهَا وَبِاتِصَالِهِ بِالسَّكْرِ وُقُوعُهُ بِعْدَهُ لَا فِيهِ وَحِينَئِذٍ فَالْوَاقِعُ فِي زَمَنِ كُلِّ مِنْهُمَا يَقْضِيهِ وَالْوَاقِعُ بَعْدَهُ فِيهِمَا لَا بَعْدَهُ الْمُورِ بَالرِّدَةِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ أَصْلُ مُسْلِمٍ قَبْلَ رِدَّتِهِ يَقْضِيهِ، كَإِسْلَامٍ أَحَدِ أَبَوَيْهِ فِي الرِّدَّةِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ أَصْلُ مُسْلِمٍ قَبْلَ رِدَّتِهِ يَعْفَضِ مِنْ زَمَنِ الْجُنُونِ شَيْئًا.

قَوْلُهُ (وَجَبَ عَلَيْهِ إِثْمَامُهُ) قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ: حَتَّى لَوْ جَامَعَ فِيهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ. وَفَلَهُ: (فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ) أَيْ مَنْ بَلَغَ مُفْطِرًا أَوْ أَسْلَمَ أَوْ أَفَاقَ بَلْ يُنْدَبُ هَمُّمْ. قَوْلُهُ: (كَمَا تَوْلُهُ وَلَا كَذَلِكَ الصَّوْمُ تَلْرَمُهُمْ الصَّلَاةِ أَمْكَنَهُ أَنْ يُتِمَّهَا وَلَا كَذَلِكَ الصَّوْمُ تَلْرَمُهُمْ الصَّلَاةُ إِنَّ يُلْدَبُ هُمُ الْإِمْسَاكُ وَفَارَقَ إِسْلَامَ الْكَافِرِ مَنْ سَافَرَ لِبَلَدٍ أَهْلُهَا قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُمْ) أَيْ بَلْ يُنْدَبُ هُمُ الْإِمْسَاكُ وَفَارَقَ إِسْلَامَ الْكَافِرِ مَنْ سَافَرَ لِبَلَدٍ أَهْلُهَا صَيْامٌ حَيْثُ يَلْزَمُهُمْ الْإِمْسَاكُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ وَصَارَ مِنْهُمْ. وَيُنْذَبُ إِخْفَاءُ الْفِطْرِ عِنْدَ مَنْ جَهِلَ عُذْرَ الْمُفْطِرِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ. قَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُهُمَا) أَيْ قَطْعًا وَفَارَقَ جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيمَا عَنْدَ الْمُفْطِرِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ. قَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُهُمَا) أَيْ قَطْعًا وَفَارَقَ جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيمَا بَعْدَهُ إِنَّا لَا عَلَى الْعَالَةُ الصَّوْمِ لَوْ كَانَ نَفْلًا.

 قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْجُنُونِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَسْأَلَةِ الْجُنُونِ فَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ بِهِ كَالْإِغْمَاءِ

قَوْلُ الْمَثْنِ: (بِلَا قَضَاءٍ) لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ فَلَوْ جَامَعَ بَعْدَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَالْقَضَاءُ قَوْلُ الْمَثْنِ: (لَا يُمْكِنُهُمْ صَوْمُهُ) أَيْ فَأَشْبَهَ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ بَعْضِ يَوْمٍ، فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ وَالْقَضَاءُ قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِمْسَاكُ إِلَى الْمَعْدُورِ عَلَى اللَّافِعِيُّ: وَيَجُورُ أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّ الْأَكُلَ فِي كَارِ الْخَلْدِفِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ إِلَى اللَّافِعِيُّ: وَيَجُورُ أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّ الْأَكُلَ فِي كَارِ الْخَلْدِفِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَنْفِعُ التَّحْرِيمُ. قَوْلُهُ: (أَيْ لَكُنْ يَعْمُ الْمُسْاكُ) لِعَدَم التَّقْصِيرِ كَمَا لَوْ قَصَرَ الْمُسَافِرُ ثُمُّ أَقَامَ وَمِثْلُهُمَا الْإِمْسَاكُ) لِعَدَم التَّقْصِيرِ كَمَا لَوْ قَصَرَ الْمُسَافِرُ ثُمُّ أَقَامَ وَمِثْلُهُمَا الْإِمْسَاكُ وَلَى الْمُشْعَلِ الْمُعْدُورِ وَلَا الْمُعْدُورِ وَالْأَطْهَرُ عَلَى اللَّمُعْرَا الْمُسَافِرُ ثُمُّ الْقَامَ وَمِثْلُهُمَا الْخَافِضُ وَالتَّفَسَاءُ إِذَا زَالَ عُذْرُهُمَا كَارًا بِالْأُولَى. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُسْتَحَبُ ) وَكَذَا يُسْتَحَبُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْلَيْقَسَاءُ إِذَا زَالَ عُذْرُهُمَا كَارًا بِالْأُولِى. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُسْتَحَبُ ) وَكَذَا يُسْتَحَبُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُسْلُولِ الْمُسْتَحِي الْمُسْلَاقِ مُ مُنْ رَمُضَانَ فَيْهِ الْأَعْهِرُ ) عِبَارَةُ الرَّوْضَةِ فِيمَا حَكَاهُ الْإِسْنَويُ إِنَّ الْمُسْلَكِةُ فِي الْأَطْهَرِ. قَالَ فِي التَّتِمَةِ: الْقُولُانِ السَّتِي مُ مِنْ وَمَضَانَ قَبْلَ الْأَكُولِ ، فَإِنْ بَانَ بَعْدَهُ فَطَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَجِبُ الْإِمْسَاكُ وَلَى اللَّالَةِ اللَّالَةُ فِي الْأَنْهُولِ الْمُثَالِ الْمُسْتَاكُ اللَّومُونِ الْمَالِي الْقَوْلَانِ الصَّعْمِ عَنْهُمَا وَجُهَانِ الصَّوْمَ اللَّومُونِ الْمَالِي الْمُعْمَا وَجُهَانِ الصَّحِيمُ مِنْهُمَا الْوُجُوبُ الْمَالِي الْمَالِقُولُ الْمُلْهُمُ اللَّهُ وَلَا الْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُعْمَا وَحُهُمَا وَالْمُعْمَا وَالْمُعُولِ الْمُعْمَا الْوَجُوبُ الْمُعْمَا وَالْمُعْمَا وَالْمُعْمَا وَالْمُعْمَا وَالْمُعْمَا وَالْمُعْمَا وَالْمُعْمَا الْمُعْمَا الْمُؤْلُولُ الْمُعْرَالِ الْمُعْرَالِ الْمُعْمَا وَل

وَكِمَا اعْتَرَضَ الْإِسْنَوِيُّ عَلَى الْمِنْهَاجِ حَيْثُ فَرَضَ الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ أَكُلَ مَعَ أَنَّ مَحَلَّهُمَا قَبْلَ الْأَكْلِ قَيمَنْ أَكُلَ مَعَ أَنَّ مَكَلَّهُمَا قَبْلَ الْأَكْلِ قَالَ: نَعَمْ الْأَكْلِ قَالَ: نَعَمْ الْأَكْلِ قَالَ: نَعَمْ كَلِ قَالَ: نَعَمْ كَلِ قَالَ: فَعَمْ كَلُومُ الْمِنْهَاجِ صَوَابٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى الْقَطْعِ بِالْوُجُوبِ عِنْدَ." كَلَامُ الْمِنْهَاجِ صَوَابٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى الْقَطْعِ بِالْوُجُوبِ عِنْدَ." (1)

٢٥٠. "قَضَاءَ) قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُد وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِي وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُد «أَنَّ أُمَّ هَانِي كَانَتْ صَائِمَةً صَوْمَ تَطَوُّعٍ فَحَيَّرَهَا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَيْنَ أَنْ تُفْطِرَ بِلَا قَضَاءٍ، وَبَيْنَ أَنْ تُتِمَّ صَوْمَهَا» وَقِيسَ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّوْمِ فِي الْأَمْرَيْنِ (وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ) قَضَاءٍ، وَبَيْنَ أَنْ تُتِمَّ صَوْمَهَا» وَقِيسَ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّوْمِ فِي الْأَمْرَيْنِ (وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ) لِلصَّوْمِ الْفَائِتِ مِنْ رَمَضَانَ (حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ) قَضَاؤُهُ. (عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ صَوْمُ مَنْ لِلصَّوْمِ الْفَائِتِ مِنْ رَمَضَانَ (حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ) قَضَاؤُهُ. (عَلَى الْفَوْرِ وَهُو صَوْمُ مَنْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٨٣/٢

تَعَدَّى بِالْفِطْرِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ. فِي الْأَصَحِّ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ) وَالثَّانِي يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِالشُّرُوعِ فِيهِ فَلَا يَلْزَمُهُ إِثْمَامُهُ.

\_\_\_\_\_ اللَّهُ عَلَى مَا مَضَى فِيمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نِيَّةٍ دُونَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: (وَلَا قَضَاءَ) خِلَافًا لِلْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِقَضَاءِ الْمُؤَقَّتِ مِنْهَا نَدْبًا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَضَاءَ) خِلَافًا لِلْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةُ عَلَى الصَّوْمِ) وَقِيسَ عَلَيْهِ أَيْضًا بَقِيَّةُ النَّوَافِل وَفَرْضُ الْكِفَايَةِ لِعَدَم تَعَيُّنِهِ.

قَوْلُهُ: (بِقَضَاءٍ) لَيْسَ قَيْدًا. قَوْلُهُ: (مِنْ رَمَضَانَ) لَيْسَ قَيْدًا أَيْضًا بَلْ كُلُّ فَرْضٍ عَيْنِيِّ كَذَلِكَ نَعَمْ لَا يَحْرُمُ قَطْعُ تَعَلَّمِ الْعِلْمِ لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُرْمَةُ قَطْعِ الْمَسْأَلَةِ الْعَمْ لَا يَحْرُمُ قَطْعُ تَعَلَّمِ الْعِلْمِ لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُرْمَةُ قَطْعِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةِ مَسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُرْمَةُ قَطْعِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةِ مَسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ أَنْ تَصُومَ الْمَرْأَةُ تَطَوُّعًا الْوَاحِدَةِ فَوْرِيِّ وَيَحْرُمُ أَنْ تَصُومَ الْمَرْأَةُ تَطَوُّعًا فِي اللّهُ عَيْرَ فَوْرِيِّ وَيَحْرُمُ أَنْ تَصُومَ الْمَرْأَةُ تَطَوُّعًا عِمْدُ وَمَنِي مَنَاهُ اللّهُ يَتَكَرَّرُ كَعَرَفَةَ وَسِتَّةِ شَوَّالٍ، فَلَهَا مَنْ عَلَا إِلّا إِنْ مَنَعَهَا وَلَيْسَ الصَّلَاةُ كَالصَّوْمِ لِقِصَرِ زَمَنِهَا.

فَرْغُ: الْمُتَعَدِّي بِالْفِطْرِ يَلْزَمُهُ الْفَوْرُ فِي الْقَضَاءِ، وَإِنْ سَافَرَ وَيُكْرَهُ أَنْ يَصُومَ تَطَوُّعًا قَبْلَ قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ سَوَاءٌ فَإِنَّهُ بِعُذْرِ أَمْ لَا.. " (١)

٧٥٧. "مَلْبُوسٍ، فَلَوْ ارْتَدَى بِقَمِيصٍ أَوْ اتَّزَرَ بِسَرَاوِيلَ فَلَا فِدْيَةَ، كَمَا لَوْ اتَّزَرَ بِإِزَارٍ مُلَفَّقٍ مِنْ رِقَاعٍ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ رِدَاءً، لَمْ يَجُزْ لَهُ لُبْسُ الْقَمِيصِ بَلْ يَرْتَدِي بِهِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا وَوَجَدَ سَرَاوِيلَ يَتَأَتَّى الْاِتِزَارُ بِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ اتَّزَرَ بِهِ وَلَمْ يَجُزْ لَهُ لُبْسُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالْمُرَادُ يَتَأَتَّى الْاِتِزَارُ بِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ اتَّزَرَ بِهِ وَلَمْ يَجُزْ لَهُ لُبْسُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ وَجْدَانِ الْإِزَارِ أَوْ النَّعْلَيْنِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مِلْكِهِ وَلَا يَقْدِرَ عَلَى عَدَمِ وَجْدَانِ الْإِزَارِ أَوْ النَّعْلَيْنِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مِلْكِهِ وَلَا يَقْدِرَ عَلَى قَيْمِ الْمِنَةِ بِعِوَضٍ مِثْلِهِ أَوْ اسْتِعَارَةٍ بِخِلَافِ الْهِبَةِ، فَلَا يَلْزَمُ قَبُولُمَا لِعِظَمِ الْمِنَّةِ فِيهَا وَإِذَا وَجَدَ الْإِزَارَ أَوْ النَّعْلَيْنِ بَعْدَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ أَوْ الْخُقَيْنِ الْجُائِزِ لَهُ وَجَبَ نَرْعُ ذَلِكَ فَإِنْ فِيهَا وَإِذَا وَجَدَ الْإِزَارَ أَوْ النَّعْلَيْنِ بَعْدَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ أَوْ الْخُفَيْنِ الْجُائِزِ لَهُ وَجَبَ نَرْعُ ذَلِكَ فَإِنْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢/٥٥

أَحَّرَ، وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الْإِزَارَ وَيَشُدَّ عَلَيْهِ حَيْطًا لِيَثْبُتَ وَأَنْ يَغْوَلُ لَهُ مِثْلَ الْإِزَارَ وَيَشُدَّ عَلَيْهِ حَيْطًا لِيَثْبُتَ وَأَنْ يَغْوِزُ عَقْدُ الْإِزَاءِ الْكُجْزَةِ وَيُدْخِلَ فِيهَا التِّكَةَ إحْكَامًا، وَأَنْ يَعْرِزَ طَرَفَ رِدَائِهِ فِي طَرَفِ إِزَارِهِ وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الرِّدَاءِ وَلَا حَلُّهُ بِخِلَالٍ أَوْ مِسَلَّةٍ وَلَا رَبْطُ طَرَفِهِ إِلَى طَرَفِهِ بِخَيْطٍ وَخُوهِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسْتَمْسِكٌ بِنَفْسِهِ، قَالَهُ فِي شَرْح الْمُهَذَّبِ.

وَلَا بُدَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتُرَ مِنْ الْوَجْهِ الْقَدْرَ الْيَسِيرَ الَّذِي يَلِي الرَّأْسَ إِذْ لَا يُمْكِنُ اسْتِيعَابُ سَتْرِ الرَّأْسِ الْوَاحِبِ إِلَّا بِهِ وَلَمَا أَنْ تَسْدُلَ عَلَى وَجْهِهَا ثَوْبًا مُتَجَافِيًا عَنْهُ بِحَشَبَةٍ، وَخُوهَا لِحَاجَةٍ مِنْ الرَّأْسِ الْوَاحِبِ إلَّا بِهِ وَلَمَا أَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَإِنْ وَقَعَتْ الْحُشَبَةُ فَأَصَابَ التَّوْبُ وَجْهَهَا بِغَيْرِ الْوَ فِتْنَةِ، وَخُوهِا أَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَإِنْ وَقَعَتْ الْحُشْبَةُ فَأَصَابَ التَّوْبُ وَجْهَهَا بِغَيْرِ الْحَبِيرِ الْوَقِعَتْ الْحُشْبَةُ فَأَصَابَ النَّوْبُ وَجْهَهَا بِغَيْرِ الْحَبِيرِ عَاجَةٍ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا أَوْ اسْتَدَامَتُهُ لَزِمَهَا الْفِدْيَةُ، قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ مَا ذُكِرَ فِي إِحْرَامِ الْمَرْأَةِ وَلُبْسِهَا لَمْ يُقْوِقُوا فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ وَشَذَّ الْقَاضِي أَبُو الْمُهَذَّبِ مَا ذُكِرَ فِي إِحْرَامِ الْمَرْأَةِ وَلُبْسِهَا لَمْ يُقُولُونُ فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ وَشَدَّ الْقَاضِي أَبُو الطَيِّبِ فَحَكَى وَجُهًا أَنَّ الْأَمَةَ كَالرَّجُلِ فِي حُكْمِ الْإِحْرَامِ، وَوَجْهَيْنِ فِيمَنْ نِصْفُهَا حُرُّ وَنِصْفُهَا الطَيِّبِ فَحَكَى وَجْهًا أَنَّ الْأَمَةِ كَالرَّجُلِ فِي حُكْمِ الْإِحْرَامِ، وَوَجْهَيْنِ فِيمَنْ نِصْفُهَا حُرِّ وَنِصْفُهَا وَلِهُ عَلَى الْمُشْكِلُ رَأْسَهُ فَقَطْ أَوْ وَجْهَهُ فَقَطْ فَلَا فِذِيةَ وَإِنْ سَتَرَهُمَا وَكَاخُومِ وَلَيْسَ لَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ وَلِنْ سَتَرَهُمَا وَكَامُ وَيُعْمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمِ وَلَا لَلْعَامِدِ، وَلَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمِ وَلَا لَكَوْمَ وَلَيْسَ لَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمَةِ وَلَا لَلْمُهَا الْمُعْرَامِ الْمَعْوَى وَلَيْسَ لَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمِ وَلَا لَلْ مَاحِبُ الْبَيَانِ: وَقِيَاسُهُ وَلَيْسُ الْمَحْوِمِ الْمُهَالِي الْهَالِكُومِ وَلَالَ مَلِهِ الْمُ الْمُهَا لِلْأَلَهُ وَلَا لَلْ الْقَافِي الْمُؤْلُومُ الْمُعْرَاقِهُ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُؤْلِقِهُ الْمُعْلِقُومُ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِهُ الْمُعْرَاقِهُ الْقُافِي الْمُعْلِقُومُ الْمُعَلِي الْمُعْلَى الْمُعْمَا الْمُعْرَاقُ الْمُعْمُ الْمُومُ الْمُعْرَاقِهُ الْمُعْمَا لِلْف

\_\_\_\_ \$ وَأَجَازَ الْحَنَفِيَّةُ نَحْوَ الزُّرْمُوزَةِ مُطْلَقًا قَوْلُهُ: (مَثَلًا) فَبَقِيَّةُ أَعْضَائِهِ كَسَاعِدِهِ، نَعَمْ لَا يَضُرُّ لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَصْلَقُوا فَا لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَضُونُ لَا يَضُونُ لَا يَضُونُ لَا يَضُونُونُ فَا لِلْمُ لَا يَعْمُ لَا يَضُونُونُ لَمْ لَا يَصْلَقُوا فَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا يَضُمُّ لَا يَضُمُّ لَا يَضُونُ لَا يَضُمُّ لَا يَضُمُّ لَا يَضُونُ لَا يَصْلَقُونُ لَا يَعْمُ لَا يَضُونُ لِللَّهُ لَا يَعْمُ لَا يَضُونُ لِمُ لَا يَضُونُ لِللَّهُ لَا يَعْمُ لَا يَصْلَقُونُ لَا يَصْلَقُونُ لَمُ لَا يَعْمُ لَا يَضُونُ لَا يَصْلَقُونُ لَمْ لَا يَصْلَوْنُ لَا يَصُلُونُ لَا يَعْمُ لَا يَصْلَقُلُونُ لَا يَعْمُ لَا يَعْمُ لَا يَعْمُ لَا يَصُلْلُقًا فَوْلُهُ لَا يَعْمُ لَا يَقَلِي عَلَى اللّهُ لَمْ يَدِهِ وَيَكُونُ مُ رَبُطُهُما عَلَيْهُا.

قَوْلُهُ: (أَوْ لِلِحْيَتِهِ حَرِيطَةً) وَكَذَا لِوَجْهِهِ. قَوْلُهُ: (وَوَجْهُ الْمَوْأَةِ) أَيْ وَإِنْ تَعَدَّدَ كَمَا فِي الْوُضُوءِ. قَوْلُهُ: (يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ) أَيْ الْكَفَّيْنِ، أَمَّا مَا يُعْمَلُ لِلسَّاعِدَيْنِ فَيَجُوزُ لِلْمَوْأَةِ لَا لِلرَّجُلِ وَتَلْزَمُهُ الْفَدْيَةُ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بَنَاتَه إِلَيْ) هَذَا دَلِيلٌ مُقَابِلٌ الْأَظْهَرَ الَّذِي سَكَتَ عَنْهُ الشَّارِحُ. وَقُلُهُ: (فِلَا فِدْيَةَ) أَيْ فِي الِارْتِدَاءِ بِالْقَمِيصِ وَإِنْ أَلْقَى كُمَّيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ. وَكَذَا الارْتِدَاءُ بِالْقَبَاءِ بِعُنْثُ لَا يَسْتَمْسِكُ فِي قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ. وَكَذَا لَوْ أَدْحَلَ رِجْلَيْهِ فِي سَاقَيْ الْخُفْقِ أَوْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ بِعَنْثُ لَا يَسْتَمْسِكُ فِي قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ. وَكَذَا لَوْ أَدْحَلَ رِجْلَيْهِ فِي سَاقَيْ الْخُفْقِ أَوْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ فِي الْحَدَى رِجْلَيْهِ وَيَا مَوْ لَكُو مِنْهُ عِلْمُ اللَّيْ وَالْمُعْدَ وَيَجُوزُ لَفُ خُو عِمَامَةٍ فِي الْحَدَى رِجْلَيْهِ وَلَا عَقْدٍ وَإِدْحَالُ يَدِهِ فِي كُمِّ غَيْرِهِ، وَالِاحْتِوَاءُ بِحُبْوَةٍ مَثَلًا وَلُبْسُ نَعْوِ حَاتَم لَا فَرَاكِ وَيَعُوزُ لَكُ أَنْ يَعْقِدَ الْإِزَارَ فِي وَرَادِيَّةٍ. قَوْلُهُ: (بَلْ يَرْتَدِي بِهِ) وَلَهُ التَّعْطِيةُ بِهِ عِنْدَ التَّوْمِ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الْإِزْرَارُ فِي وَرَادِيَّةٍ. قَوْلُهُ: (بَلْ يَرْتَدِي بِهِ) وَلَهُ التَّعْطِيةُ بِهِ عِنْدَ التَّوْمِ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ لَهُ فَلَا وَلَا فَلَا. وَأَمَّا الْأَزْرَارُ فِي وَوَافَقَهُمْ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْمُتَبَاعِدَةِ. قَوْلُهُ: (وَلْ تَبَاعَدَتْ وَإِلَّا فَلَا. وَأَمَّا الْأَزْرَارُ وَيُ الْمُتَبَاعِدَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا تُعَدِّمُ وَإِنْ تَبَاعَدَ وَ فَرَجَ بِالْعَقْدِ وَافَقَهُمْ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْمُتَبَاعِدَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا ثُولَا لِلْكَنَوْقُ قُولُهُ اللَّذَا لَولَا فَلَا الْمُتَبَاعِدَةٍ. فَوْلُهُ وَالْ لَالْمُتَبَاعِدَةٍ. قَوْلُهُ: (وَلَا تُعَدِّمُ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ وَلِأَنُ الْمُعَلِي الْمُعَلِي وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُهُ اللَّهُ الْمُعَلِي الْمُعَلِي وَلَا الْمُؤْولُ لَلْ الْمُعَلِي وَلَا الْمُوالِقُولُهُ اللْهُ لِلْمُولِقُولُهُ اللْفُلُولُ وَلَا لَالْمُولِلَا الْمُ

النَّاءِ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَغْرِزَ إِلَّ) أَيْ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَزَايٍ مُعْجَمَةٍ، وَهِيَ مَا يَدْخُلُ فِيهَا التِّكَةُ بِكَسْرِ التَّاءِ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَغْرِزَ إِلَّ ) أَيْ مَعَ الْكَرَاهَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدَ. وَحَرَجَ بِغَرْزِهِ فِيهِ جَعْلُ التَّاءِ. قَوْلُهُ: (وَلَا حَلَّهُ بِخِلَالٍ أَوْ مِسَلَّةٍ) فَيَحْرُمُ خِلَافًا لِلْحَنفِيَّةِ أَرْرَارٍ بَيْنَهُمَا فَتَحْرُمُ خِلَافًا لِلْحَنفِيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا حُلَّهُ بِخِلَالٍ أَوْ مِسَلَّةٍ) فَيَحْرُمُ خِلَافًا لِلْحَنفِيَّةِ أَرْرَارٍ بَيْنَهُمَا فَتَحْرُمُ خِلَافًا لِلْحَنفِيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا جُلَّهُ لِلْمَرْأَةِ) أَيْ الْخُرَّةِ أَنْ تَسْتُرَ إِلَى فَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ فِي اللَّهُ عِلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَا عُلْهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ. قَوْلُهُ: (لَا مُعْتَمَدُ اللَّهُ فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ فِي النَّالِقِ سَتَرَجُمُ الْمُعْتَمَدِ. قَوْلُهُ: (فَلَا فِدْيةَ وَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلُولُهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ مُنَاكُولُ وَدُكُورَتِهِ فِي اللَّالِينَ وَلِلْكَ لَوْ سَتَرَاهُمُ الْمُعْتَمَد اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ جَوَالُا بَعْدَالُولُ وَلَا اللَّهُ الْمُعْتَمَد الْوَجْهِ) أَيْ يَجِبُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ جَوَالَا بَعْدَالَ اللَّهُ الْمُعْتَمَلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُول

٢٥٨. "(فَلَا) يُشْتَرَطُ مَا ذَكَرَ وَيَتَعَيَّنُ مَوْضِعُ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ، وَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَهُ تَعَيَّنَ وَالْمَسْأَلَةُ وَيِهَا نَصَّالِ عَيَّنَ غَيْرَهُ وَيَتَعَيَّنُ مَوْضِعُ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ، وَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَهُ تَعَيَّنَ وَالْمَسْأَلَةُ وَيِهَا نَصَّالِ فِي حَالَيْنِ قِيلَ: فِي غَيْرِ الصَّالِحِ وَعُدَمِهِ. فَقِيلَ: هُمَا مُطْلَقًا وَقِيلَ: هُمَا فِي حَالَيْنِ قِيلَ: فِي غَيْرِ الصَّالِحِ وَمُقَابِلِهِ.

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢/٢٧

وَقِيلَ: فِيمَا لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ وَمُقَابِلِهِ. وَقِيلَ هُمَا فِي الصَّالِحِ. وَيُشْتَرَطُ فِي غَيْرِهِ وَقِيلَ: هُمَا فِيمَا لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ، وَيُشْتَرَطُ فِي مُقَابِلِهِ وَقِيلَ: هُمَا فِيمَا لَيْسَ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ، وَيُشْتَرَطُ فِي مُقَابِلِهِ وَالْمُفْتَى بِهِ مُؤْنَةٌ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي مُقَابِلِهِ وَالْمُفْتَى بِهِ مَا تَقَدَّمَ. وَالْكَلَامُ فِي السَّلَمِ الْمُؤَجَّلِ. أَمَّا الْحَالُ فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ مَوْضِعُ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ وَلَوْ عَيَّنَا عَيْرَهُ جَازَ وَتَعَيَّنَ وَالْمُرَادُ بِمَوْضِع الْعَقْدِ تِلْكَ الْمَحَلَّةُ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ يُعَيِّنُهُ

(وَيَصِحُّ) السَّلَمُ (حَالًا وَمُؤَجَّلًا) بِأَنْ يُصَرِّحَ بِهِمَا وَيَصْدُقُ بِهِمَا تَعْرِيفُهُ السَّابِقُ (فَإِنْ أُطْلِقَ) عَنْ الْخُلُولِ وَالتَّأْجِيلِ (انْعَقَدَ حَالًا) كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ (وَقِيلَ لَا يَنْعَقِدُ) لِأَنَّ الْمُعْتَادَ فِي السَّلَمِ التَّأْجِيلُ فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ كَمَا لَوْ ذَكَرَ أَجَلًا بَحْهُولًا.

(وَيُشْتَرَطُ) فِي الْمُؤَجَّلِ (الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ فَإِنْ عَيَّنَ شُهُورَ الْعَرَبِ أَوْ \_\_\_\_\_\$مِمَّا يُخَالِفُ مَا ذُكِرَ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ.

قَوْلُهُ: (مَا تَضَمَّنَهُ) قَدْرُ ذَلِكَ لِيَصِحَّ الْحَمْلُ. قَوْلُهُ: (وَلِحَمْلِهِ) أَيْ مِنْ الْمَحَلِّ الَّذِي يُطْلَبُ مَنْ عَلِي الْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنُ مَوْضِعُ الْعَقْدِ) إِنْ كَانَ صَالِحًا وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ الْبَيَانِ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ هُمَا فِي الصَّالِحِ) وَسَكَتَ عَنْ عَكْسِ هَذِهِ الطَّرِيقِ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ فِي كَلامِ الْمُصَيِّفِ أَوْ لَا فَجُمْلَةُ الطُّرُقِ حِينَئِدٍ وَسَكَتَ عَنْ عَكْسِ هَذِهِ الطَّرِيقِ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ فِي كَلامِ الْمُصَيِّفِ ثَانِيًا لِأَنْهَا مُلَقَّقَةٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَةُ فِي كَلامِ الْمُصَيِّفِ ثَانِيًا لِأَنْهَا مُلَقَّقَةٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنْ الْمَدْكُورَةُ فِي كَلامِ الْمُصَيِّفِ ثَانِيًا لِأَنْهَا مُلَقَّقَةٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنْ الْمَدْكُورَةُ وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا الزَّرْكَشِيُّ ثَلَاثَةَ أَوْجُهِ فَتَأَمَّلُ.

قَوْلُهُ: (مَوْضِعُ الْعَقْدِ) أَيْ حَيْثُ صَلَحَ وَإِنْ كَانَ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ تَعَيَّنَ الْبَيَانُ وَمَتَى عَيَّنُوا غَيْرَ صَالِحِ بَطَلَ الْعَقْدُ، وَمَتَى حَرَجَ مَحَلُّ التَّسْلِيمِ عَنْ الصَّلَاحِيَّةِ تَعَيَّنَ أَقْرَبُ مَحَلِّ إلَيْهِ، وَلَوْ أَبْعَدَ مِنْ الْأُوَّلِ وَلَا أُجْرَةَ وَلَا خِيَارَ بَلْ لُوْ طَلَبَ الْمُسْلِمُ التَّسْلِيمِ فِي الَّذِي حَرَجَ عَنْهَا لَمْ وَلَوْ أَبْعَدَ مِنْ الْأُوَّلِ وَلَا أُجْرَةَ وَلَا خِيَارَ بَلْ لُوْ طَلَبَ الْمُسْلِمُ التَّسْلِيمِ فِي الَّذِي حَرَجَ عَنْهَا لَمْ يَجِبْ إلَيْهِ لِتَعَيُّنِ الْأَقْرَبِ شَرْعًا كَالنَّصِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (تِلْكَ الْمَحَلَّةُ) فَيَكْفِي أَيُّ مَوْضِعٍ مِنْهَا لَيَ يَجِبْ إلَيْهِ لِتَعَيُّنِ الْأَقْرَبِ شَرْعًا كَالنَّصِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (تِلْكَ الْمَحَلَّةُ) فَيَكْفِي أَيُّ مَوْضِعٍ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ الْمُسْلِمُ وَلَا يَلْزَمُهُ انْتِقَالُهُ إِلَى مَنْزِلِهِ وَلَوْ قَالَ فِي أَيِّ مَكَان مِنْ الْمَحَلَّةِ أَوْ الْبَلَدِ فَقَالَ فِي أَيِّ مَكَان مِنْ الْمَحَلَّةِ أَوْ الْبَلَدِ عَنْ الْمَلَادِ شِقْتَ أَوْ فِي بَلَدِ كَذَا أَوْ بَلَدِ كَذَا أَلُو الْمُسْلِمُ وَلَا لَيْ فَيْ بَلِهِ لَا فَالَ فِي أَيْ الْمِنْ لِلَهُ فَلِي لَا لَكُو لَا لَوْ فَالَ فَي عَالَتْ فَي الْمُعْلِقُ فَلُهُ إِلْكُ الْمُسْلِمُ وَلَا لَكُو الْمُعْمَولِهِ عَلَيْهِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُولِلَةُ وَلِي الْمُعْلَاقِ الْمُعْلِيقِ الْمُؤْلِةُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ أَلَا أَلُو الْمُؤْمِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمُلُهُ الْقُولُهُ الْمُعْلِقُ لِلْهِ الْمُعْلَقُ أَلُوا الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُولِقُولُوا الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِل

قَوْلُهُ: (حَالًا) خِلَافًا لِلْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَلَا تَرِدُ الْكِتَابَةُ لِعَجْزِ الرَّقِيقِ فِيهَا

قَوْلُهُ: (الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ) أَيْ لِلْعَاقِدَيْنِ وَيَكُفِي عَنْهُمَا أَنْ يَكُونَ فِي مَسَافَةِ عَدُوى مِمَّنْ يَعْرِفَهُ عَدُلَانِ، أَوْ عَدَدٌ تَوَاتَرَ فِي الْمُحْبِرِ أَوْ الْمُحْبَرِ عَنْهُ وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ، وَلَا يَكُفِي عَدْلُ وَاحِدٌ. عَدْلَانِ، أَوْ عَدَدٌ تَوَاتَرَ فِي الْمُحْبِمُ وَيُحْمَلُ أَوَّلُهُ وَغُرَّتُهُ وَهِلَالُهُ عَلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ وَآخِرُهُ وَهُلَالُهُ عَلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ فَإِنْ قَالَ فِيهِ: لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ وَالْأَجَلُ بِالنَّيْرُونِ وَسَلْحُهُ وَفَرَاغُهُ عَلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ فَإِنْ قَالَ فِيهِ: لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ وَالْأَجَلُ بِالنَّيْرُونِ صَحِيحٌ، وَهُو نُرُولُ الشَّمْسِ أَوَّلَ بُرْجِ الْمِيزَانِ وَهُو نِصْفُ شَهْرِ تُوتَ الْقِبْطِيِ وَالْمَشْهُورُ الْأَنَ وَصَحِيحٌ، وَهُو نُرُولُ الشَّمْسِ أَوَّلُ الشَّمْسِ أَوَّلُ الْمَعْرَجِانِ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهُو نَرُولُ الشَّمْسِ أَوَّلُ الشَّمْسِ أَوَّلُ بُرْجِ الْمِيمِ وَهُو نَرُولُ الشَّمْسِ أَوَّلُ بُرْجِ الْمَيْعِ وَالْمَشْهُورُ الْأَنَ فِي وَمِنْ الْمَيْمِ وَهُو نَرُولُ الشَّمْسِ أَوَّلُ بُرْجِ الْمَعْمَالُ وَهُو نِصْفُ شَهْرِ بُوتَ الْقِبْطِيّ، وَلا يَجُودُ بِفِصْحِ النَّصَارَى بِكَسْرِ الشَّافِعِيُّ وَلَا يَهُولُ الشَّمْسِ أَوْلُ بُولُ الشَّافِعِيُّ وَلَا يَهُولُ الشَّافِعِيُّ وَلَا يَعْمُلُونُ الشَّافِعِيُّ وَلَا يَهُولُ اللَّهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ وَلَا يَهُولُ اللَّهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ وَلَا يَهُمُا الْلَانَ فِي زَمَنِ مُعَيِّنِ الشَّافِعِيُّ وَلَا لَهُمُ مَا قَلْ بَعَمُهُمُ اقَدْ يَتَقَدَّمُ وَقَدْ

\_\_\_\_\_ فَعَلَى هَذَا لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ وَلَا يَجُوزُ الِاعْتِيَاضُ عَنْهُ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِس، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ الإعْتِيَاضُ عَنْ الثَّوْبِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَيَجُوزُ الْأَوَّلَانِ.

قَوْلُهُ: (فَقِيلَ هُمَا مُطْلَقًا إِلَىٰ يُرِيدُ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ سِتُّ طُرُقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي فِي الْمَتْنِ، فَقَدْ ذَكَرَ السُّبْكِيُّ أَنَّمَا طَرِيقَةٌ سَابِعَةٌ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ حِكَايَةِ السِّتِّ وَالسَّابِعِ، إِنْ لَمْ يَصْلُحْ وَجْهُ بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ فَتُلَاثَةُ أَوْجُهٍ ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ وَجَبَ وَإِلَّا فَلَا. قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ) بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ فَتَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ وَجَبَ وَإِلَّا فَلَا. قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ) بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَصْلُح لِأَنَّ السَّلَمَ يَقْبَلُ التَّأْجِيلَ فَقَبِلَ شَرْطًا يَتَضَمَّنُ التَّأْخِيرَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ.

## [السَّلَمُ حَالًا وَمُؤَجَّلًا]

قَوْلُ الْمَتْنِ: (حَالًا وَمُؤَجَّلًا) أَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَبِالِاتِّفَاقِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وَأَمَّا الْحَالُ فَحَالَفَ فِيهِ الْأَئِمَّةَ الثَّلَاثَةَ لِمَا أَنَّهُ إِذَا جَازَ مُؤَجَّلًا فَفِي الْحَالِ أَجُورُ لِأَنَّهُ عَنْ الْغَرَر أَبْعَدُ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ) أَيْ فَلَا يَصِحُ بِالْمَيْسَرَةِ خِلَافًا لِابْنِ خُزَيْمَةً، وَلَا بِالْحَصَادِ وَالدِّرَاسِ،

وَقُدُومِ الْحَاجِ خِلَافًا لِمَالِكٍ لَنَا الْآيَةُ وَحَدِيثُ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَالْقِيَاسُ عَلَى مِجِيءِ الْمَطَوِ وَقُدُومِ رَيْدٍ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَإِنْ عَيَّنَ إِلَىٰ) شُهُورُ الْعَرَبِ وَاحِدٌ ثَلاَثُونَ وَوَاحِدٌ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ وَخُمُسٌ وَسُدُسٌ فَالسَّنَةُ الْعَرَبِيَّةُ ثَلاَثُمَاتَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ وَخُمُسٌ وَسُدُسٌ فَالسَّنَةُ الْعَرَبِيَّةُ ثَلاَثُمَاتَةٍ وَثَلَاثُونَ، وَأَمَّا شُهُورُ الرُّومِ وَسُدُسٌ يَوْمٍ، وَشُهُورُ الْفُرْسِ كُلُّ وَاحِدٍ ثَلاَثُونَ إِلَّا الْآخِيرَ فَحَمْسَةٌ وَثَلاَثُونَ، وَأَمَّا شُهُورُ الرُّومِ فَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَلَامُ وَمُعْتَا وَعِيْتُ وَلِهُ وَلَّامُ السَّنَةِ ثَلَامُ وَمُعْمَ وَوْ وَالْمُومِيَّةِ إِلَّا فِي التَسْمِيَةِ، وَجُمْورُ التَّوْقِيتُ بِالتَّيْوُونِ وَالْمُهُورِ وَالْمُهُودِ وَالْمُهُودِ وَالْمُومِي وَعُطِيرِ الْيَهُودِ." (١)

٥٥٠. "تَسْلِيمَهُ إِلَى الْمُرْتَمِنِ فَأَنْكَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فَإِذَا حَلَفَ أَحَذَ حَقَّهُ مِنْ الرَّاهِنِ وَرَجَعَ الرَّاهِنُ عَلَى الْعَدْلِ وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ

(وَلُوْ تَلِفَ مَّنَهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ ثُمُّ اسْتَحَقَّ الْمَرْهُونُ الْمَبِيعَ فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ) فَيَرْجِعُ الْعَدْلُ الْعَارِمُ عَلَيْهِ وَلَوْ مَاتَ الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ) فَيَرْجِعُ الْعَدْلُ الْعَارِمُ عَلَيْهِ وَلَوْ مَاتَ الرَّاهِنِ، وَلَا يَكُونُ الْعَدْلُ بِيَيْعِهِ فَبَاعَ وَتَلِفَ الثَّمَنُ ثُمُّ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعَ رَجَعَ الْمُشْتَرِي فِي مَالِ الرَّاهِنِ، وَلَا يَكُونُ الْعَدْلُ الْعَدْلُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْحَاكِمِ وَهُو لَا يَضْمَنُ، وَقِيلَ يَكُونُ طَرِيقًا كَالْوَكِيلِ (وَلَا الْعَدْلُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْحَاكِمِ وَهُو لَا يَضْمَنُ، وَقِيلَ يَكُونُ طَرِيقًا كَالْوَكِيلِ (وَلَا يَعِيمُ الْعَدْلُ) الْمَرْهُونَ (إلَّا بِتَمَنِ مِثْلِهِ حَالًّا مِنْ نَقْدِ بَلَدِهِ) كَالْوَكِيلِ فَإِنْ أَحَلَّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ السَّرُوطِ لَمْ يَصِحَ الْبَيْعُ، وَالْمُرَادُ بِالنَّقُصِ عَنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ النَّقْصُ بِمَا لَا يَتَعَابَنُ بِهِ النَّاسُ فَالنَقْصُ بَيْتِ الشَّرُوطِ لَمْ يُولِ الْمُحَرِّرِ كَالشَّرُطِ قَبْلَ التَّقَرُقِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ قَالَ فِيهَا وَلَوْ زَادَ الرَّاغِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيارِ فَلَا النَّعْرُ الْمَاسِ وَالشَّرُطِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ قَالَ فِيهَا وَلَوْ زَادَ الرَّاغِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ فَلَا أَنْ لِلْتِيَادَةِ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٠٧/٢

(وَمُؤْنَةُ الْمَرْهُونِ) الَّتِي هِمَا يَبْقَى كَنَفَقَةِ الْعَبْدِ وَكِسْوَتِهِ وَعَلَفِ الدَّابَّةِ، وَفِي مَعْنَاهَا سَقْيُ الْأَشْجَارِ وَجِدَادُ الثِّمَار

\_\_\_\_\_ اَذِنَ بِشَرْطِ جَوَازِ الْبَيْعِ، وَلَكِنْ يَبْطُلُ بِعَزْلِهِ إِذْنُهُ لَهُ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَنْعَزِلُ) أَيْ عَنْهُمَا كَمَا فِي عَزْلِ الرَّاهِنِ. قَوْلُهُ: (مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُمَا جَعَلَاهُ مِنْ كَمَا فِي عَزْلِ الرَّاهِنِ، وَلَوْ زَادَ فَلَا مُطَالَبَةَ بِالرِّيَادَةِ ضَمَانِ الْمُرْتَّضِنِ، وَأَنْ يَسْقُطَ بِتَلَفِهِ قَدْرُهُ مِنْ الدَّيْنِ عَنْ الرَّاهِنِ، وَلَوْ زَادَ فَلَا مُطَالَبَةَ بِالرِّيَادَةِ وَسَيَأْتِي. قَوْلُهُ: (قَبْلَ قَوْلِهِ بِيَمِينِهِ) فَإِنْ ذَكَرَ سَبَبًا فَفِيهِ مَا فِي الْوَدِيعَةِ. قَوْلُهُ (فَالْقُولُ قَوْلُهُ) أَيْ وَسَيَأْتِي. قَوْلُهُ: (فَالْقُولُ قَوْلُهُ) أَيْ الْمُرْتَضِ بِيَمِينِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ) وَكَذَا لَوْ صَدَّقَهُ فِي التَّسْلِيمِ، أَيْ لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ، فَإِنْ قَالَ أَشْهَدْت وَمَاتُوا أَوْ غَابُوا، فَإِنْ صَدَّقَهُ الرَّاهِنُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا رَجَعَ فَإِنْ كَانَ شَرَطَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا رَجَعَ فَإِنْ كَانَ شَرَطَ عَلَيْهِ عَدَمَ الْإِشْهَادِ، لَمْ يَضْمَنْ قَطْعًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ إِلَيْ) نَعَمْ إِنْ تَلِفَ بِتَقْصِيرٍ مِنْ الْعَدْلِ فِي هَذِهِ، وَالَّتِي بَعْدَهَا فِي الشَّرْحِ اخْتَصَّ الضَّمَانُ وَالْغُرُمُ بِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَلَا يُطَالِبُهُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ حَرَجَ السَّرْحِ اخْتَصَّ الضَّمَانُ وَالْغُرُمُ بِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَلَا يُطالِبُهُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ حَرَبَ الرَّهْنُ الْمُسْتَعَارُ مُسْتَحَقًّا طُولِبَ الرَّاهِنُ وَالْعَدْلُ وَالْمُعِيرُ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ. قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ) لِأَنَّهُ بِإِذْنِهِ لِلْعَدْلِ فِي الْبَيْعِ، كَأَنَّهُ أَجْنًا الْمُشْتَرِي بِدَفْعِ الثَّمَنِ لَهُ فَسَاغَتْ مُطَالَبَتُهُ. قَوْلُهُ: (فَيَرْجِعُ الْعَدْلُ) وَالْمُرْتَعِنُ إِذَا بَاعَ كَالْعَدْلِ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَبِيعُ الْمَدْلُ) وَمِثْلُهُ الْمُرْتَعِنُ، وَكَذَا الرَّاهِنُ إِنْ لَمْ يَفِ ثَمَنهُ بِالدَّيْنِ، وَإِلَّا جَازَ لَهُ وَهُمُمَا بِإِذْنِهِ الْبَيْعُ بِدُونِ ثَمَن الْمِثْلُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ نَقْدِ بَلَدِهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، وَيَبْذُلُهُ لِلْحَاكِمِ بِجِنْسِهِ فَإِنْ لَمَ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ جَازَ. قَوْلُهُ: (كَالْوَكِيلِ) مِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْوَيْيَارُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ وَإِلَّا ضَمِنَ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ) وَيَضْمَنُ الْجَيْلُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ وَإِلَّا ضَمِنَ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ) وَيَضْمَنُ الْبَدَلَ بِالتَّسْلِيمِ وَلَهُ إِذَا رَدَّهُ بَيْعُهُ بِالْإِذْنِ السَّابِقِ، بِقَيْدِهِ الْآتِي آنِقًا، وَإِذَا بَاعَهُ فَتَمَنُهُ أَمَانَةً، الْبَدَلَ بِالتَّسْلِيمِ وَلَهُ إِذَا رَدَّهُ بَيْعُهُ بِالْإِذْنِ السَّابِقِ، بِقَيْدِهِ الْآتِي آنِقًا، وَإِذَا بَاعَهُ فَتَمَنُهُ أَمَانَةً، فَإِذَا تَلِفَ الْمَشْتَرِي فَلُهُ إِنْ السَّابِقِ، وَالْعَدْلُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ. قَوْلُهُ: (لَا يَضُرُّ ) أَيْ فَإِذَا تَلِفَ الْمُشْتَرِي لَكُنْ الْمُشْتَرِي فَالْقُرَارُ عَلَيْهِ، وَالْعَدْلُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ. قَوْلُهُ: (لَا يَضُرُّ ) أَيْ فَإِذَا تَلِفَ الْمُشْتَرِي لَكُونَ الْفَسِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُ بِالرِّيَادَةِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَغَيْرُ الْعَدْلِ وَحُدُهُ وَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَغُونُ انْفَسَحَ) بِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُ بِالرِّيَادَةِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَغَيْرُ الْعَدْلِ وَخُدُهُ. وَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُ بِالرِّيَادَةِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَغَيْرُ الْعَدْلِ

مِنْ الْوُكَلَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ مِثْلُهُ، فِي أَمْرِ الْبَيْعِ وَالْفَسْخِ، وَالْأَحْوَطُ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَيْرِ فَسْخِ، وَيَكُونُ بَيْعُهُ فَسْخًا وَلَا يَخْتَاجُ فِي بَيْعِهِ إِلَى إِذْنِ الرَّاهِنِ، لِعَدَم حُرُوحِ الْمَبِيعِ عَلَى مِلْكِهِ، فَسُخِ، وَيَكُونُ بَيْعُهُ الْوَكِيلُ، إلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ فَلَا يُنَافِي مَا فِي خِيَارِ الْعَيْبِ مِنْ أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا رُدَّ بِعَيْبٍ لَمْ يَبِعْهُ الْوَكِيلُ، إلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ فَلَا يُنَاقِي مَا فِي خِيَارِ الْعَيْبِ مِنْ أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا رُدَّ بِعَيْبٍ لَمْ يَبِعْهُ الْوَكِيلُ، إلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ فِيهَا حَرَجَ عَنْ مِلْكِ الْمُوَكِّلِ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ أَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِللْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِللْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِللَّهِ اللَّهِ عِنْ الْمُوكِيلِ اللَّهُ بَيْعِهِ لِلرَّاغِبِ، وَارْتِفَاعُ الْأَسْوَاقِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ كَالرَّاغِبِ هُنَا لِللَّهِ اللَّهُ مِنَاءٍ كَالْوَكِيلِ وَالْوَصِيّ.

\_\_\_\_\_Qوَأَذِنَ أُحْتِيجَ إِلَى تَوْكِيلٍ مِنْ الرَّاهِنِ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (ضَمَانُ الرَّاهِنِ) حَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالَا بَلْ هُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَحِن.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ) أَيْ لَوْ وَضَعَ يَدَهُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ، وَجُهُ ذَلِكَ أَنَّهُ بِالتَّوْكِيلِ أَجُا الْمُشْتَرِي شَرْعًا إِلَى تَسْلِيمِ النَّمْنِ لِلْعَدْلِ، هَذَا غَايَةُ مَا قِيلَ فِيهِ وَإِلَّا فَالْمُطَالَبَةُ لَهُ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ وَلَا عَقْدَ وَلَا يَضْمُنُ بِالتَّقْرِيرِ، وَلَوْ تَلِفَ بِتَغْرِيطٍ فَهَلُ يُخْتَصُ الضَّمَانُ لِمُ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ وَلَا عَقْدَ وَلَا يَضْمُنُ بِالتَّقْرِيرِ، وَلَوْ تَلِفَ بِتَغْرِيطٍ فَهَلُ يَخْتَصُ الضَّمَانُ بِالْعَبْنِ فِيهِ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، فَلَا يَضُرُّ لِتَسَامِحِهِمْ فِيهِ. قَوْلُ الْمَثْنِ بِالْغَبْنِ فِيهِ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، فَلَا يَضُرُّ لِتَسَامِحِهِمْ فِيهِ. قَوْلُ الْمَثْنِ بِالْغَبْنِ فِيهِ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، فَلَا يَضُرُّ لِتَسَامِحِهِمْ فِيهِ. قَوْلُ الْمَثْنِ لِالْمُشْتِي بِالْعَيْسِ أَوْ فَسَحَ الْبَيْعِ الْمَشْرُوطَ فِيهِ، الْخِيارُ لِلْمُشْتَرِي." (1) (وَلْيَبِعُهُ) هَذَا إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ الْمَبِيعَ بِالْعَيْسِ أَوْ فَسَحَ الْبَيْعِ الْمَشْرُوطَ فِيهِ، الْخِيارُ لِلْمُشْتَرِي." (1) بِأَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا أَنْ الْمَنْمِ بَالْعَلَسِ أَيْ لِلْبَائِعِ (فَسُحُ الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَاهُ الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ أَيْ يَسِبَهِ وَالْمَرْدِ وَالْمُولِ الْمُنْفِى الْمَنْعِ وَالْمَالُ الْمُسْتَرِي وَالْمُولِ الْمُكْورِ وَلَالْمَ عُولُ الْمُسْتَرِي وَالْمُولِ وَمَنَ الْمُعْرَاءِ وَعَلَى الْمُسْتَعِ وَالْمُولِ فِي الْمُنْتِ لِكُولِهِ وَالْمُولِ وَعَلَى الْمُنْ فِي الْمُنْ لِكُولُولُ وَعَلَى الْمُنْ فِي الْمُنْفِى وَالْمُولِ فَلَتَلَى وَالْمُولِ فِي الْمُؤْمِ وَلَى الْمُنْفِي وَالْمُولِ وَعَلَى الْمُنْفِقِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمَاتُ الْمُنْفِقِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْلِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَلَلَهُ وَلَالْمُعَ وَالْمُؤْمِ وَلَالُولُ وَعَلَى الْمُنْفِقِ الْمُؤْمِ وَلَالْمُعَ وَلَوْلُولُ وَعَلَى الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَلَوْلُولُ وَلَالَعُمُ وَلَوْمُولُ الْمُعَلِي وَالْمُؤَلِي وَالْمُؤْمِ وَلَوْلُهُ وَلَوْمُ وَلَا فَلَمْ مُنَالِمُ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٤٢/٢

## إِذْنِ الْحَاكِمِ فِي الْأَصَحِ

(وَلَهُ) أَيْ لِلشَّخْصِ (الرُّجُوعُ) فِي عَيْنِ مَالِهِ بِالْفَسْخِ (فِي سَائِرِ

\_\_\_\_\_ الحُبْسُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ رَآهُ الْقَاضِي مَصْلَحَةً، وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ حُبِسَ لَهُ، وَإِنْ تَعَدَّدَ وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ السِّجْنِ وَالسَّجَّانِ، ثُمَّ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ثُمُّ الْمُسْلِمِينَ الْمُوسِرِينَ، وَلَوْ انْفَلَتَ مَنْ الْحُبْسِ لَمْ يَلْزَمُ الْقَاضِي طَلَبُهُ، وَإِعَادَتُهُ إِلَّا بِطَلَبِ حَصْمِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَيَسْأَلُهُ لِمَ هَرَبَ، فَإِنْ عَلَيْهِ وَيَسْأَلُهُ لِمَ هَرَبَ، فَإِنْ عَلَيْهُ اللهُ بِعَرِّرَهُ، وَإِلَّا عَزَّرَهُ إِنْ رَآهُ مَصْلَحَةً.

فَرْعُ: مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى لَوْ حَلَفَ، أَنَّهُ يُوفِي فُلَانًا حَقَّهُ فِي وَقْتِ كَذَا، ثُمُّ ادَّعَى الْإِعْسَارَ فِيهِ فَفِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ فِي الْمُفْلِسِ، فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ مَالُ، وَيُعَذَّرُ بِغَيْبَةِ صَاحِبِ الدَّيْنِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَبِغَيْبَتِهِ هُوَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَنُوزِعَ فِيهِ. قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: وَلْيَنْظُرْ صَاحِبِ الدَّيْنِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَبِغَيْبَتِهِ هُوَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَنُوزِعَ فِيهِ. قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: وَلْيَنْظُرْ مَا الْمُولُدُ بِالْإِعْسَارِ هُنَا، هَلْ هُوَ الْمُفْلِسُ، فَلَا يَحْنَثُ بِمَا يَتْرُكُ لَهُ أَوْ الْمُوادُ عَجْزُهُ عَنْ جِنْسِ مَا الْمُولُدُ بِالْإِعْسَارِ هُنَا، هَلْ يُكُونُ بِالْغُوصِ بَلْ بِالْفِضَّةِ أَوْ بِالذَّهَبِ مَثَلًا، هَلْ يُصدَّقُ فِي كُلِّ مَا يُشْعِرُ حَالُهُ، بِأَنَّهُ يَحْفَى عَلَيْهِ، وَلَوْ حُبِسَتْ وَيُعَذَّرُ فِيهِ رَاحِعْ وَحَرِّرْ وَيُتَجَهُ أَنَّهُ يُصَدَّقُ فِي كُلِّ مَا يُشْعِرُ حَالُهُ، بِأَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْهِ، وَلَوْ حُبِسَتْ الزَّوْجَةُ فَلَا نَفَقَةً هَا، وَلَوْ مِنْ الزَّوْجِ ظُلْمًا وَكَذَا عَكْسُهُ إِلَّا إِنْ حَبَسَتْهُ بِعَقِ فَلَهَا النَّفَقَةُ.

فَصْلُ فِي الرُّجُوعِ عَلَى الْمُفْلِسِ فِي الْمُعَامَلَةِ مَعَهُ وَمَا يَتْبَعُهُ. قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ إِفْلاسِهِ) حَرَجَ بِهِ حَجْرُ السَّفَهِ، وَغَيْرُ الْحَجْرِ فَلَا فَسْحَ وَلَا رُجُوعَ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ) جَوَازًا فِي الْمُتَصَرِّفِ عَنْ نَفْسِهِ، وَوْجُوبًا فِي الْمُتَصَرِّفِ عَنْ غَيْرِهِ، وَفِيهِ غِبْطَةٌ نَعَمْ. إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمِنْعِهِ امْتَنَعَ، وَلَا يَنْقُضُ وَوُجُوبًا فِي الْمُتَصَرِّفِ عَنْ غَيْرِهِ، وَفِيهِ غِبْطَةٌ نَعَمْ. إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمِنْعِهِ امْتَنَعَ، وَلَا يَنْقُضُ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مُعَارَضَةٌ لِلنَّصِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ أَحَقُ كِمَا أَيْ بِثَمَنِهَا، وَلَا يَلْزَمُ فِي كَلُولُ النَّمْنِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ دَفْعُ الْإِشْكَالِ. قَوْلُهُ: (وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ) أَيْ كُلِهِ خَلَافًا لِمَالِكُ فِي الْمَيِّتِ، وَلاَ يَلْمَنِ بَعْضَ النَّمَنِ، وَلاَ الْقَمْنِ عَيْمَ اللَّهُمْنِ وَلَهُ الْفَمْنِ عَيْمِ اللَّهُ فِي بَعْضِهِ، وَإِنْ لاَ يَكُنْ قَبَضَ شَيْعًا مِنْ الشَّمَنِ كَمَا وَلِي عَلِيهِ الْمُعْتَمَدُ اللَّهُمْنِ عَلَى يَبْعُلُهُ وَالْمُعْتَمَدُ الْمُعْتَمَدُ الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّمْنِ بَعْدَهُ الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّمْنِ بَعْدَهُ . قَوْلُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَلِّ لِمَالُكُ فَيَامُلُ فَي الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَلِّلُ فِي جَهْلِهِ الْمُحْرَالُ فَي الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَذَّرُ فِي جَهْلِهِ إِللْكَ فَسَادُ الْخُجْرِ عَلَيْهِ الْمُرَتَّبِ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ فَتَأَمَّلُ . قَولُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَلِّدُ فِي بَعْدَهُ وَلَهُ النَّهُورِ) هُو الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَولُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَلِّدُ فِي جَهْلِهِ الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَولُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَلِّقُ فَي اللَّهُ فَي الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَولُهُ أَنْ الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَشْبُعِي اللْمُعْتَمَدُ الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّهُ الْمُعْتَمَدُ أَنْهُ الْمُعْتَمَدُ الْمُعْتَمَدُ أَنْهُ الْمُعْتَمَدُ أَنْهُ الْمُعْتَم

وَلَوْ صَالَحَ بِعِوَضٍ جَاهِلًا بِثُبُوتِهِ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْأَصَحِّ. قَوْلُهُ: (عَلَى التَّرَاخِي) هُو مَرْجُوحٌ وَعَلَيْهِ قَالَ فِي الْحَاوِي: يَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يَعْزِمَ الْقَاضِي عَلَى بَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ، فَهُو مُقَابِلُ قَوْلِ وَعَلَيْهِ قَالَ فِي الْحَاوِي: يَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يَعْزِمَ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ) الْقَاضِي الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ) الْقَاضِي الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ) وَفَرَّقَ بِعَدَمِ الضَّرَرِ هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ) وَفَرَّقَ بِعَدَمِ الضَّرَرِ هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ وَفَرَقَ بِعَدَمِ الضَّرَرِ هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ وَفَرَقَ بِعَدَمِ السِّقُرَارِ الْمِلْكِ فِي زَمَنِ الْخِيارِ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ) أَيْ هُو أَمْرٌ لَا يَخْفَى، فَلِذَلِكَ سَكَتَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ أَوْ هُو مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِ حَيْثُ جَعَلَ الْخِلَافَ فِي الْفِعْلِ حَاصَّةً. قَوْلُهُ: (وَلَا يُفْتَقُرُ إِلَيْ) ظَاهِرُهُ رُجُوعُ الْوَجْهَيْنِ لِلْقَوْلِ، وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ وَيُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ لِلْفِعْلِ (وَلَا يُفْتَقُرُ إِلَيْ) ظَاهِرُهُ رُجُوعُ الْوَجْهَيْنِ لِلْقَوْلِ، وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ وَيُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ لِلْفِعْلِ أَيْهُولَ ، وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ وَيُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ لِلْفِعْلِ أَيْعَالًى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعَمِّلِ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِ عَلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِلَةُ الْمُعْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُؤْلِى الْمُعْلِى الْعُولِي الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْ

\_\_\_\_ [فَصْلُ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ حَتَّى حُجِرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ]

فَصْلُ: مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ حَتَّى مُحِرَ عَلَى الْمُشْتَرِي يُفِيدُ أَنَّ الْبَيْعَ فِي حَالِ الْحَجَرِ لَكَبْرِ مُعَلَى الْمُشْتَرِي يُفِيدُ أَنَّ الْبَيْعَ فِي حَالِ الْحَجَرِ لَكَبْرِ مُحَرَّدُ الْإِفْلَاسِ، وَحَرَجَ بِقَيْدِ الْحَجْرِ مُجَرَّدُ الْإِفْلَاسِ، وَحَرَجَ بِقَيْدِ الْحَجْرِ مُجَرَّدُ الْإِفْلَاسِ، وَحَرَجَ بِقَيْدِ الْحَجْرُ بِالسَّفَهِ وَخُوهِ كَالْجُنُونِ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَلَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ) حَالَفَ ابْنُ حَرْبَوَيْهِ فَقَالَ: لَا يُفْسَخُ بَلْ يُقَدَّمُ بِثَمَنِهِ كَالْمَرْهُونِ، وَمَنَعَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ الْفَسْخِ وَوَافَقَنَا مَالِكُ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ خَالَفَ فِيمَنْ مَاتَ مُفْلِسًا مِنْ غَيْرِ حَجْرٍ. قَوْلُهُ: (وَالتَّانِي عَلَى التَّرَاخِي) قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: عَلَيْهِ يَمْتُدُ إِلَى أَنْ يُقْدِمَ الْقَاضِي عَلَى حَجْرٍ. قَوْلُهُ: (وَالْإَعْتَاقِ) وَلَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ فَالْقِيَاسُ كَمَا. " (١)

77. "وَالْقَوْلُ الثَّانِي مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ وَقُوَّةِ كَلَامِ الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا يَقْتَضِي الْقَطْعَ بِالْأَوَّلِ لِلْآيَةِ، (وَالرِّقَابُ الْمُكَاتَبُونَ)، فَيُدْفَعُ إلَيْهِمْ مَا يُعِينُهُمْ عَلَى الْعِتْقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يَفِي لِلْآيَةِ، (وَالرِّقَابُ الْمُكَاتَبُونَ)، فَيُدْفَعُ إلَيْهِمْ مَا يُعِينُهُمْ عَلَى الْعِتْقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يَفِي بِنُجُومِهِمْ، وَيُعْثِر إِذْنِ السَّيِّدِ، بِنُجُومِهِمْ، وَيُعْثِر أَلْكِتَابَةِ صَحِيحةً، وَيَجُوزُ الدَّفْعُ قَبْلِ حُلُولِ النَّجْمِ، وَبِعَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ، (وَالْغَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيةٍ) كَنَفَقَةِ عِيَالِهِ، (أُعْطِي) بِخِلَافِ الْمُسْتَدِينِ فِي مَعْصِيةٍ، كَاخْمُ وَالْإِسْرَافِ فِي النَّفَقَةِ فَلَا يُعْطَى، (قُلْت: الْأَصَحُ يُعْطَى إِذَا تَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) مَعْصِيةٍ، كَاخْهُمْ وَالْإِسْرَافِ فِي النَّفَقَةِ فَلَا يُعْطَى، (قُلْت: الْأَصَحُ يُعْطَى إِذَا تَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ صَحَيَةٍ، كَاخْهُمُ وَالْإِسْرَافِ فِي النَّفَقَةِ فَلَا يُعْطَى، (قُلْت: الْأَصَحُ يُعْطَى إِذَا تَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ صَحَحَهُ فِي الرَّوْضَةِ أَيْضًا، وَوُجِّةَ مُقَابِلُهُ بِأَنَّهُ يَتَّخِذُ لَهُ التَّوْبَةَ ذَرِيعَةً لِلْأَخْذِ، وَيَعُودُ وَالرَّافِعِيُ حَكَى الْوَجْهَيْنِ، وَتَصْحِيحُ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ جَمَاعَةٍ (وَالْأَظْهُرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ) بِأَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى وَفَاءِ مَا اسْتَدَانَهُ، وَالثَّانِي لَا يُشْتَرَطُ لِعُمُومِ الْآيَةِ (دُونَ حُلُولِ الدَّيْنِ) فَلَا يُشْتَرَطُ (قُلْت

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٦٥/٢

الْأَصَحُ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى وَفَائِهِ، وَالْأَوَّلُ يُنْظَرُ إِلَى وُجُوبِهِ (أَوْ) اسْتَدَانَ (لإصْلاح ذَاتِ الْبَيْنِ) أَيْ الْحَالِ بَيْنَ الْقَوْمِ كَانَ يَخَافُ فِتْنَةً بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ تَنَازَعَتَا فِي قَتِيل، لَمْ يَظْهَرْ قَاتِلُهُ فَيَتَحَمَّلُ الدِّيةَ تَسْكِينًا لِلْفِتْنَةِ، (أُعْطِيَ مَعَ الْغِنَى) ، بِالْعَقَارِ وَالْعَرَضِ وَالنَّقْدِ لِعُمُومِ الْآيَةِ، (وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلا) يُعْطَى، وَالْفَرْقُ أَنَّ إِخْرَاجَهُ فِي الْغُرْمِ لَيْسَ، فِيهِ مَشَقَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ، أَوْ الْعَرَضِ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ الشَّرُّ مُتَوَقَّعًا فِي مَالٍ فَتُحْمَلُ قِيمَةُ الْمُتْلِفِ فَفِي إعْطَائِهِ مَعَ الْغِنَى وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ لِمَا فِيهِ مِنْ الْمَصْلَحَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَالثَّابِي: الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ فِتْنَةَ الدَّمِ أَشَدُّ، وَلَوْ لَزمَهُ الدَّيْنُ بِالضَّمَانِ بِغَيْرِ إِذْنِ، وَهُوَ مُعْسِرٌ أُعْطِى مَا يَقْضِي \_\_\_\_Sقَوْلُهُ: (وَنِيَّتُهُ ضَعِيفَةٌ) أَيْ لَيْسَ لَهَا قُوَّةُ مَنْ نَشَأَ مُسْلِمًا؛ لِأَنْهَا مُزَلْزَلَةٌ فِي الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَهُ شَرَفٌ) أَيْ أَوْ مَنْ قَوِيَ إِسْلَامُهُ لَكِنْ لَهُ شَرَفٌ إِلَّا. قَوْلُهُ: (يُعْطَوْنَ مِنْ الزَّكَاةِ) أَيْ سَوَاةٌ قَسَمَ الْإِمَامُ أَوْ الْمَالِكُ وَسَوَاةٌ أُحْتِيجَ إِلَيْهِمْ أَوْ لَا وَمَا فِي الْمَنْهَج مِنْ شَرْطِ أَنْ يَقْسِمَ الْإِمَامُ، وَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِمْ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، وَقَدْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْقِسْمَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ مِنْ الْمُؤَلَّفَةِ. وَهُمْ مَنْ يَكْفِينَا شَرَّ مَنْ يَلِيهِ مِنْ الْكُفَّارِ، أَوْ مَانِعِي الزَّكَاةِ فَإِنْ خُمِلَ كَلَامُهُ عَلَى ذَلِكَ فَوَاضِحٌ. قَوْلُهُ: (وَالرِّقَابُ) جَمْع رَقَبَةٍ عَبَّرَ كِمَا عَنْ الشَّخْص؛ لِأَنَّ الرِّقّ كَالْحِبْلِ فِي عُنُقِهِ ثُمَّ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُكَاتَبِينَ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. قَوْلُهُ: (فَيَدْفَعُ) أَيْ يَدْفَعُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا أَوْ الْمَالِكُ غَيْرُ السَّيِّدِ أَوْ السَّيِّدُ مِنْ غَيْرِ زَّكَاةِ نَفْسِهِ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ: لِأَنَّهُ مَمْلُوكُ لَهُ، وَهُو لَا يَدْفَعُهَا لِمَمْلُوكِهِ. قَوْلُهُ: (إلَيْهِمْ) أَوْ إِلَى سَيّدِهِمْ وَهُوَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْكِتَابَةِ صَحِيحَةً) وَأَنْ تَكُونَ لِجَمِيعِهِ، وَأَمَّا مُكَاتَبُ الْبَعْض فَإِنْ كَانَ بَاقِيهِ خُرًّا فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا يُعْطَى شَيْئًا؛ لِأَنَّ كِتَابَتَهُ فَاسِدَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهَا، وَلَا عِبْرَةَ بِمُهَاياًةٍ كَمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَوْلُهُ: (وَالْغَارِمُ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ إمَّا لِنَفْسِهِ أَوْ لِإِصْلَاح ذَاتِ الْبَيْنِ أَوْ لِضَمَانٍ، وَيُعْتَبَرُ الْفَقْرُ فِي غَيْرِ التَّابِي كَمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (لِنَفْسِهِ) وَمِثْلُهُ لِإِقْرَاءِ ضَيْفٍ أَوْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ أَوْ رِبَاطٍ وَخُو ذَلِكَ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْخَاجَةُ الْآتِيَةُ. قَوْلُهُ: (في غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) وَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِقَصْدِهِ ذَلِكَ تَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ. قَوْلُهُ: (أَعْطَى) وَإِنْ صَرَفَهُ فِي مَعْصِيةٍ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُسْتَدِينِ فِي مَعْصِيَةٍ) أَيْ وَصَرَفَهُ فِيهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِح، وَإِلَّا أُعْطِىَ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَالْإِسْرَافِ فِي النَّفَقَةِ فَلَا يُعْطَى) وَهُوَ جَوْرُورٌ عَطْفًا عَلَى الْخَمْر فَهُوَ حَرَامٌ لِكَوْنِهِ بِاسْتِدَانَةٍ أَمَّا لَوْ كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَهُ فَلَا يَحْرُمُ. قَوْلُهُ: (إِذَا تَابَ) وَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى

تَوْبَتِهِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَوُجِّهَ مُقَابِلُهُ) بِضَمِّ الْوَاوِ مَعَ تَشْدِيدِ الجْيِمِ الْمَكْسُورَةِ بِأَنَّهُ قَدْ يَتَّخِذُ التَّوْبَةَ ذَرِيعَةً لِلْأَخْذِ وَيَعُودُ وَمُنِعَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَا يَقْدِرَ) أَيْ يُفْقَدَ عِنْدَهُ وَلَا يُكلَّفُ الْكَسْبَ وَإِنْ عَصَى وَلَا يُكلَّفُ الْكَسْبَ وَإِنْ عَصَى وَلَا يُكلَّفُ الْكَسْبَ وَإِنْ عَصَى بِالدَّيْنِ، وَلَوْ وَفَى دَيْنَهُ مِنْ قَرْضٍ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِمَا أَحْذَهُ لِبَقَاءِ الدَّيْنِ، أَوْ بِإِبْرَاءٍ اسْتَرَدَّ، وَإِنْ طَرَأً دَيْنُ بَعْدَهُ قَبْلَ الرَّدِّ. قَوْلُهُ: (الْأَصَحُ عَلَيْهِ عَنَ الْأَظْهَرِ الْمُعَبَّرِ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَتَبِعَهُ الْمُصَدِّدِ وَتَبِعَهُ الشَّرْحِ لِيُوافِقَ اصْطِلَاحَهُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْخَالُ بَيْنَ الشَّرْحِ لِيُوافِقَ اصْطِلَاحَهُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْخَالُ بَيْنَ الْمُعَرِّرِ وَتَبِعَهُ الْمُصَدِّ لِيُوافِقَ اصْطِلَاحَهُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْخَالُ بَيْنَ الْشَوْحِ لِيُوافِقَ اصْطِلَاحَهُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْخَالُ بَيْنَ الْمُعَرِّرِ وَتَبِعَهُ الْمُصَدِّ فَي لِيُعْلِدَ أَنَّ الْخِلَافَ أَوْجَهُ، كَمَا فِي الشَّرْحِ لِيُوافِقَ اصْطِلَاحَهُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْخَالُ بَيْنَ الْمُعَرِّ وَيَبَعُهُ اللَّهُ وَمِ اللْمُعَرِّرِ وَتَبِعَهُ اللْمُعَرِّ فَي الْلُمُ لَيْ لِيَا الْمُعَرِّ فَي اللَّهُ وَالْهُ وَالْفَقَ اصْطِلَاحَهُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْخَالُ بَيْنَ الْمُعَرِّرِ وَتَبِعَهُ اللْمُعَرِّ وَلَالًا لَكُونُ الْمُعَرِّ وَلَوْقَ الْمُعَرِّ وَلَالُهُ وَالْمُ الْمُعَالِلَاكَ لَا لَاللَّهُ وَالْمُعَالِلِهُ عَلَى اللْعَلْمِ الْمُعَالِلْ وَالْمُعَالِلْوَافِقَ الْمُعَلِدِهُ وَلَاهُ الْمُعْرَادِ وَلَالُهُ الْمُعَالِلْ الْمُعَلِي الْمُولِلْمُ الْمُعْرِقِ الْمُعْلِلُونَ الْمُعْرَادِ وَلَوْلُهُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقِ الْمُعْتَقِلُهُ الْمُعُلِي الْمُعْرِقُولُ الْعُلُولُ الْمُعْتَرِ وَالْمُولُ وَالْمُلِلِلْ الْعُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ الْمُعْتَلِقُولُهُ وَالْمُولُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُولُولُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُولُولُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْم

قَوْلُهُ: (فِي قَتِيلٍ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ آدَمِيٍّ كَنَحْوِ كُلْبٍ بَلْ لَيْسَ قَيْدًا كَمَا سَيَذْكُرُهُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَظْهَرْ) لَيْسَ قَيْدًا بَلْ الْقِيمَةُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: لَيْسَ قَيْدًا بَلْ الْقِيمَةُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (الدِّيَةَ) قَدْ عُلِمَ أَنَّا لَيْسَتْ قَيْدًا بَلْ الْقِيمَةُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (أُعْطِيَ إِلَّ ) أَيْ إِنْ كَانَ مَا اسْتَدَانَهُ بَاقِيًا وَحَلَّ أَجَلُهُ، فَإِنْ وَقَاهُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ لَمْ يَحِلَّ أَجَلُهُ لَمْ وَأُولُهُ: (فِي مَالٍ) لَيْسَ قَيْدًا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَصَحُهُمَا نَعَمْ) لِأَنَّ الْمَالَ كَالنَّفْسِ يُعْظُ شَيْئًا. قَوْلُهُ: (فِي مَالٍ) لَيْسَ قَيْدًا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَصَحُهُمَا نَعَمْ) لِأَنَّ الْمَالَ كَالنَّفْسِ لَمَا عَلَى بِهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنٍ) وَكَذَا بِإِذْنٍ وَأَعْسَرَ هُوَ وَالْأَصِيلُ. قَوْلُهُ:

\_\_\_\_\_Qولايَةِ الْقَاضِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَقَامَ لَمَا الْزَرَّكُشِيُ وَلَوْ فَرَقَ الْمَالِكُ سَقَطَ سَهْمُ الْمَصَالِحِ) أَنْظُرْ مَا الْجُوَابُ عَنْ الْآيَةِ حِينَئِذٍ، قَالَ الزَّرَكَشِيُ وَلَوْ فَرَقَ الْمَالِكُ سَقَطَ سَهْمُ الْمُوَلَّفَةِ أَيْ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي يُعْطِيهِمْ إِذَا دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ وَدَعَا إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، الْمُوَلَّفَةِ أَيْ؛ لِأَنَّ الرِّفْعَةِ وَالْمَاوَرْدِيُ وَغَيْرُهُمَّا. قَوْلُ الْمَتْنِ: (الْمُكَاتَبُونَ) أَيْ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي عَلِهِمَا الْمُرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِذَلِكَ رِقَابَ الْعِتْقِ؛ لِأَثْمَمُ اقْتِرَاثُهُمْ فِي الْآيَةِ مَعَ الْغَارِمِينَ وَكَمَا أَنَّهُ عَلِهِمَا الْمُرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِذَلِكَ رِقَابَ الْعِتْقِ؛ لِأَثْهُمْ اقْتِرَاثُهُمْ فِي الْآيَةِ مَعَ الْغَارِمِينَ وَكَمَا أَنَّهُ كَلُهُمُ اللْعَلَومِينَ كَذَلِكَ الرِّقَابُ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ كَالْمُكَاتَبِ). فَائِدَةً عَلَيْ الْمُعْرِمِينَ كَذَلِكَ الرِّقَابُ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ كَالْمُكَاتَبِ). فَائِدَةً عَلَيْ الْمُؤْرِمِينَ كَذَلِكَ الرِّعْطَاءِ مِنْ الْحَاجِةِ قَطْعًا وَلُو قَدَرَ عَلَى الْخَارِمِينَ كَمَا أَنَهُ وَلَالِكَ الْمُعْرِيقِةِ وَإِلَّا فَلَا بُدُي فِي مَعْصِيةٍ فَمَحَلُ نَظِرٍ. فَوْلُ الْمَثْنِ وَمُو مَا فِي الشَّرْحِيْنِ وَصَدُلُ نَطْرٍ. عَوْلُ الْمَثْنِ وَمُعَلِي الْمُعْرِيقِ أَنَّهُ فَوْلَانِ. الْقَيْبَ الْمُعْرِيقِ أَنْ الْمُلْمِورِ كَذَلِكَ النَّهُمُ وَلَعْلَى الْمُعْرِيقِ وَلَمَا كَانَتْ مُلَابَسَةً وُصِفَتْ بِهِ فَقِيلَ لَمَا الْمُعْرِيقِ كَمَا قِيلَ لِلْإِسْرُارِ ذَاتُ الصَّدُورِ كَذَلِكَ النَّهُمُ وَلَمَا كَانَتْ مُلَابَسَةً وُصِفَتْ بِهِ فَقِيلَ لَمَا الْمُعْرِي وَمُعْولَ مَعْ الْعَيْقِ ) لَوْ الْمَنْزِ وَالَ الْمُعْرِيقِ كَمَا قِيلَ لِلْإِمْمُولِ وَلَاكَ الْمُعْرَدِ: (أَعْطِي مَعَ الْغَيْقِ) لَوْ الْمُنْ فَولُلُ الْمُعْرِيقِ وَلَو الْمُعْرَدِ وَالْمَالُونَ الْمُعْفِى الْمُعْرِقِ عَلَى الْمُعْرِيقِ عَلَى الْمُعْرِيقِ عَلَى الْمُعْرِيقِ الْمُلْوِقِ فَلَالْمُولِ وَلَوْلُولُ الْمُعْرَالُ الْمُعْرِيقُ الْمُعْرِيقِ عَلَى الْمُعْرَاقِ الْمُعْرِيقِ وَالْمُ الْمُ

اسْتَدَانَ لِعِمَارَةِ مَسْجِدٍ أَوْ إِقْرَاءِ ضَيْفٍ لَمْ يُعْطَ مَعَ الْغِنَى. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالِاسْتِدَانَةِ لِنَفْسِهِ.." (١)

٢٦٢. "بِهِ الدَّيْنَ (وَسَبِيلُ اللَّهِ تَعَالَى غُزَاةٌ لَا فَيْءَ هَمُمْ) بِأَنْ نَشِطُوا لِلْجِهَادِ، وَلَمْ يَتَجَرَّدُوا لَهُ وَهُمْ الْمُرْتَزِقَةُ الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ فِي الْفَيْءِ، فَلَا يُعْطَوْنَ مَعَ الْغِنَى) بِخِلَافِ مَنْ جَرَّدُوا لَهُ، وَهُمْ الْمُرْتَزِقَةُ الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ فِي الْفَيْءِ، فَلَا يُعْطَوْنَ مِنْ النَّكَاةِ (وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِئُ سَفَرٍ) مِنْ بَلَدِهِ أَوْ بَلَدٍ كَانَ مُقِيمًا بِهِ (أَوْ مُجْتَازُ) بِبَلَدٍ فِي سَفَرِهِ مِنْ الزَّكَاةِ (وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِئُ سَفَرٍ) مِنْ بَلَدِهِ أَوْ بَلَدٍ كَانَ مُعَهُ مَا يَخْتَاجُ إلَيْهِ فِي سَفَرِه، أَوْ كَانَ سَفَرُهُ (وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيةِ) بِسَفَرِه، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَا يَخْتَاجُ إلَيْهِ فِي سَفَرِه، أَوْ كَانَ سَفَرُهُ مَعْصِيةً، لَمْ يُعْطَى فِي الطَّاعَةِ كَالسَّفَرِ لِلْحَجِّ، وَالزِّيَارَةِ وَفِي الْمُبَاحِ كَالسَّفَرِ لِطَلَبِ الْآبِقِ، وَالنَّزَهَةِ وَفِيهِ وَجُهٌ أَنَّهُ لَا يُعْطَى

(وَشَرْطُ آخِذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ التَّمَانِيَةِ الْإِسْلَامُ) ، فَلَا تُعْطَى لِكَافِرٍ لِجَدِيثِ الشَّيْحَيْنِ «صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ» ، (وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا، وَلَا مُطَّلِبِيًّا) ، فَلَا حَلُ فُمُمَا قَالَ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «إنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، إنَّمَا هِي أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَجِلُ فَهُمَا قَالَ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «إنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، إنَّمَا هِي أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَ لَا تَجِلُ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْ الصَّدَقَاتِ لَا يَكُولُ لِلْمُحَمَّدِ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ «لَا أُحِلُ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْ الصَّدَقَاتِ مَنْ الصَّدَقَاتِ مِنْ الصَّدَقَاتِ مِنْ الصَّدَقَالَ وَلَا يَعْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيكُمْ » ، أَيْ بَلْ يُغْنِيكُمْ شَيْعًا، وَلَا غُسَالَةَ الْأَيْدِي إِنَّ لَكُمْ فِي خُمُسِ الْخُمُسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيكُمْ» ، أَيْ بَلْ يُغْنِيكُمْ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ) أَيْ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، فَلَا تَجِلُ لَهُ (فِي الْأَصَحِ) لِخُمُسِ عَوْلَ الْقَوْمِ مِنْهُمْ صَحَّحَهُ البَرِّمِذِي يُ وَغَيْرُهُ، وَالثَّانِي قَالَ الْمَنْعُ فِيهِمْ لِاسْتِغْنَائِهِمْ بِخُمُسِ الْخُمُسِ، كَمَا تَقَدَّمَ وَلَا حَقَّ لِمَوْلَاهُمْ فِيهِ فَتَحِلُّ لَهُ.

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٩٨/٣

أَشَقُّ، وَالْحَاجَةُ فِيهِ أَشَدُّ. قَوْلُهُ: (وَالنُّزْهَةِ) فَيُعْطَى وَإِنْ كَانَتْ حَامِلَةً عَلَى سَفَرِه، وَلَوْ تَابَ الْعَاصِي بِسَفَرِه أُعْطِي مِنْ حِينِ التَّوْبَةِ، وَلَا يُعْطَى الْمَائِمُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْعَاصِي بِسَفَرِه أُعْطِي مِنْ حِينِ التَّوْبَةِ، وَلَا يُعْطَى الْمَائِمُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْعَاصِي فِي سَفَرِه؛ لِأَنَّهُ كَمَا عُلِمَ مِنْ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيْ فِي السَّفَرِ الْمُبَاحِ، الْعَاصِي فِي سَفَرِه؛ لِأَنَّهُ كَمَا عُلِمَ مِنْ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيْ فِي السَّفَرِ الْمُبَاحِ، وَلَمَنْدُوبُ وَسَكَتَ عَنْ الْمَكْرُوهِ، كَسَفَرِ التِّجَارَةِ فِي أَكْفَانِ الْمَوْتَى وَدَحُلَ فِي الطَّاعَةِ الْوَاحِبُ وَالْمَنْدُوبُ وَسَكَتَ عَنْ الْمَكْرُوهِ، كَسَفَرِ التِّجَارَةِ فِي أَكْفَانِ الْمَوْتَى فَيُعْطَى فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ ذَكْرَهُ بَدَلَ الْمُبَاحِ أَوْ مَعَهُ لَكَانَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ آخِدِ فَيُعْطَى فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ ذَكْرَهُ بَدَلَ الْمُبَاحِ أَوْ مَعَهُ لَكَانَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ آخِدِ النَّكَامِةُ ) أَيْ مِنْ حَيْثُ كُونُهُ الْكَامِلَةُ إِلَّا فِي الْمُكَاتَ بِ كَمَا مَرَّ مِنْ عَنْ أَعُلُو كَانَ بِإِجَارَةٍ، وَلَوْ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ جَازَتْ مِنْ كَافِر وَهَا النَّامِةُ إِلَّا فِي الْمُكَاتَ كِمَا مَرَّ، وَلَا يُعْطَى الْمُبَعْضُ شَيْعًا كُمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَكُونَ) أَيْ الْآخِذُ وَلَوْ أُنْتَى. قَوْلُهُ: (هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا) أَيْ مُنْتَسِبًا إلَيْهِمْ أَوْ لِأَحْدِهِمَا فَحَرَجَ أَوْلَادُ بَنَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي خُمُسِ الْخُمُسِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ) أَيْ عَتِيقُهُمْ، وَلَوْ أُنْتَى وَكَذَا أَوْلَادُهُ وَمَنْ لَهُ الْوَلَاءُ عَلَيْهِ أَيْضًا نَعَمْ يُتَّجَهُ إعْطَاءُ أَوْلَادِ بَنَاتِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ بِالْأُولَى.

تَنْبِيهُ: ذَكَرَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالزَّكَاةِ فِي شَرْطِ الْآخِذِ الْمَذْكُورِ كُلُّ وَاحِبٍ بِأَصْلِ الشَّرْعِ كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ الْوَاحِبَةِ انْتَهَى، وَفِيهِ بَحْثُ ظَاهِرٌ يُدْرَكُ بِمُرَاجَعَةِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ الْوَاحِبَةِ انْتَهَى، وَفِيهِ بَحْثُ ظَاهِرٌ يُدْرَكُ بِمُرَاجَعَةِ مَوَاضِعِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فَرَاحِعْهُ. قَوْلُهُ: (مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ) أَيْ مَنْسُوبٌ إلَيْهِمْ وَيَرِثُونَهُ فَحَرَجَ مَوَاضِعِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فَرَاحِعْهُ. قَوْلُهُ: (مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ لِعَدَمِ مَا ذُكِرَ.

تَنْبِيهُ: عُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ لِلْأَعْمَى دَفْعَهَا وَقَبْضَهَا لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ. وَأَنَّهُ يَصِحُّ قَبْضُهَا لَيْلًا وَهَارًا وَهَارًا وَهَارًا وَهَارًا وَهَارًا مُوَّا عَنْهُ فِي وَمَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِصِفَتِهَا، كَذَا قَالَ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ إِنْ اعْتَمَدَهُ هُنَا، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْهُ فِي الْهُبَةِ أَنَّ الصَّدَقَة وَالْهَلِيَّةَ لَا تَصِحُ مِنْ الْأَعْمَى، وَلَا لَهُ فَلَعَلَّ الْوَجْهَ أَنَّ مَا هُنَاكَ كَمَا هُنَا فَلُمُرَاجَعْ.

فَرْعُ: ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّكُمَا نُقِلَ عَنْهُ أَنَّ زَوْجَاتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يُعْطَوْنَ مِنْ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهُ وَلِي عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهُ وَلَا إِلَا عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَالْمُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا إِلْهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلْمُ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ وَالْعَلَالَةُ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ وَلَا عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَل

\_\_\_\_\_Qقَوْلُ الْمَثْنِ: (أَوْ مُجْتَازُ) هَذَا بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَحَالَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ هُوَ الطَّرِيقُ، فَلَا يُضَافُ إِلَّا لِمَنْ لَابَسَهُ وَقَوَّاهُ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ

مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا لِمَجَازِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَجَازُ مَعْلُوبٌ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُقِيقَةِ الْغَالِيَةِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ لَا يَحْنَثُ بِالنَّوْمِ عَلَى الْأَرْضِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِلَيْ) لَوْ كَانَ كَسُوبًا جَازَ الْإِعْطَاءُ وَفَارَقَ مَا سَلَفَ فِي الْفَقِيرِ لِضَرُورَةِ السَّفَرِ هُنَا. كَانَ مَعَهُ إِلَيْ) لَوْ كَانَ كَسُوبًا جَازَ الْإِعْطَاءُ وَفَارَقَ مَا سَلَفَ فِي الْفَقِيرِ لِضَرُورَةِ السَّفَرِ هُنَا. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَلَا مُطَّلِبًا) قَالَ بَعْضُهُمْ: أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ دَفْعِهَا لِبَنِي الْمُطَّلِبِ إِلَّا الشَّافِعِيَّ قُولُ الْمَثْنِ: (وَلَا مُطَّلِيكًا) قَالَ بَعْضُهُمْ: أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ دَفْعِهَا لِبَنِي الْمُطَّلِبِ إِلَّا الشَّافِعِيَّ وَفُلُ الْمَثْنِ: (وَلَا مُطَّلِيكًا) قَالَ بَعْضُهُمْ: أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ دَفْعِهَا لِبَنِي الْمُطَّلِبِ إِلَّا الشَّافِعِيَّ وَهُو مِنْهُمْ فَرْعٌ أَوْلاَدُ بَنَاتِ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ تَحِلُّ هُمُ الصَّدَقَةُ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ هُمُ فِي وَهُو مِنْهُمْ فَرْعٌ أَوْلاَدُ بَنَاتِ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ تَكِلُّ هُمُ الصَّدَقَةُ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ هُمُ فِي الْمُعْمُدُ اللَّهُمُ الصَّدَقَةُ بِاتِفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ هُمُ فِي الْمُعْمُلِدِ اللَّهُ الْمَالِدِ الْعَلَامِ الْعَلَقَ مُا الْمَالِقِ الْفَقِيمِ الْمَوْرَا الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمُ الْمَالِقُ الْمُولِ الْمُعْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمَالِقِ اللْمَالِقِ اللْمَالِقِيقَ الْمُعْلِقِ الْمُعَلِّقِ الْمُلْمِقُ الْمُؤْلِقِ الْمِلْمِ الْمُ الْمُهُمُ الْمُعَلِّقِ الْمَالِقَ الْمَالِقُ الْمَالِقُ اللْمِلْمِ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُلْمِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُلْمِ الْمُ الْمُعُلِقِ الْمُعُلِقِ الْمُعَلِقِ الْمَعْلِقِ الْمُعَلِّقِ الْمُؤْلِقُ الْمُعُلِقِ الْمُؤْلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ اللْمُعُلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُعَلِّقُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُعُلِقِ الْمُؤْلُولُولُولُ الْمُعَلِّقِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُولُولُولُولُولُ الْمُعُلِقُ الْمُلِعُلُولُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُولُولُولُولُ الْم

٢٦٣. "وَغَيْرُهُ إِنْ تَعَيَّنَ) كَأَخٍ وَاحِدٍ أَوْ عَمِّ وَاحِدٍ (إِجَابَةُ مُلْتَمِسَةِ التَّزْوِيجِ) تَحْصِينًا لَهَا (فَإِنْ لَا يَتَوَاكَلُوا، لَا يَتَعَيَّنْ كَإِخْوَةٍ فَسَأَلَتْ بَعْضَهُمْ) ، أَنْ يُزَوِّجَهَا (لَزِمَهُ الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ) كَيْ لَا يَتَوَاكَلُوا، فَلَا يُعِفُّونَهَا، وَالثَّانِي لَا يَلْزَمُهُ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ لِلْوِلَايَةِ.

، (وَإِذَا اجْتَمَعَ أُوْلِيَاءٌ فِي دَرَجَةٍ) كَإِحْوَةٍ أَوْ أَعْمَامٍ (أُسْتُحِبَّ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَفْقَهَهُمْ) بِالنَّظِرِ إِلَى غَيْرِهِ لِزِيَادِ جُّرِبِتِهِ، وَكَذَا أُورَعَهُمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِشَرَائِطِ النِّكَاحِ، (وَأَسَنَّهُمْ) بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ لِزِيَادِ جُّرِبِتِهِ، وَكَذَا أُورَعَهُمْ؛ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ وَأَحْرَصُ عَلَى طَلَبِ الحِّفْظِ (بِرِضَاهُمْ) أَيْ بِرِضَا بَاقِيهِمْ لِتَجْتَمِعَ الْآرَاءُ، وَلَا يَتَشَوَّشَ الشَّفَقُ وَأَحْرَصُ عَلَى طَلَبِ الحِفْظِ (بِرِضَاهُمْ) أَيْ بِرِضَا بَاقِيهِمْ لِتَجْتَمِعَ الْآرَاءُ، وَلَا يَتَشَوَّشَ بَعْضُهُمْ بِاسْتِعْتَارِ الْبَعْضِ، (فَإِنْ تَشَاحُوا) بِأَنْ لَمْ يَرْضُوا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَأَرَادَ كُلُّ مِنْهُمْ أَنْ يُزَوِّجَهَا (صَحَّ) تَزْوِيجُهُ (فِي بَعْضُهُمْ فِمَنْ حَرَجَتْ قُرْعَتُهُ، (وَقَدْ أَذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) أَنْ يُزَوِّجَهَا (صَحَّ) تَزْوِيجُهُ (فِي الْقَرْعَةِ فَائِدَةٌ وَأُحِيبَ، بِأَنَّ فَائِدَهَا قَطْعُ النِزَاعِ بَيْنَهُمْ لَا لَيْكُونَ لِلْقُرْعَةِ فَائِدَةٌ وَأُحِيبَ، بِأَنَّ فَائِدَهَا قَطْعُ النِزَاعِ بَيْنَهُمْ لَا نَعْمُ وَلاَيَةِ الْبَعْضِ. لَا لَيْكُونَ لِلْقُرْعَةِ فَائِدَةٌ وَأُحِيبَ، بِأَنَّ فَائِدَهَا قَطْعُ النِزَاعِ بَيْنَهُمْ

(وَلُوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَالْآحَرُ عُمَرًا) وَقَدْ أَذِنَتْ هَكُمْ فِي التَّزْوِيجِ وَسَبَقَ أَحَدُ التَّزْوِيجَيْنِ، (فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ) مِنْهُمَا (فَهُوَ الصَّحِيحُ) وَالْآحَرُ بَاطِلٌ (وَإِنْ وَقَعَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ (فَإِنْ عُرِفَ السَّبْقُ السَّبْقُ السَّبْقُ السَّبْقُ الْمُحَقَّقَةِ أَوْ الْمُحَقَّقَةِ أَوْ الْمُحْتَمَلَةِ؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنْ وَالْمَعِيَّةُ فَبَاطِلَانِ) لِتَدَافُعِهِمَا فِي الْمُعِيَّةِ الْمُحَقَّقَةِ أَوْ الْمُحْتَمَلَةِ؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنْ الْمَحْتَمَلِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ الْآحَرِ فِيهَا مَعَ امْتِنَاعِ الجُمْعِ بَيْنَهُمَا وَلِتَعَدُّرِ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ الْآحَرِ فِيهَا مَعَ امْتِنَاعِ الجُمْعِ بَيْنَهُمَا وَلِتَعَدُّرِ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ الْآحَرِ فِيهَا مَعَ امْتِنَاعِ الْجُمْعِ بَيْنَهُمَا وَلِتَعَدُّرِ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ الْمَحْدُمُ مَنَ اللَّالِي الْمَلْمِلُونِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) أَمَّا التَّانِي لَعَلَم وَقَعَلُ الْأَوْلُ فَلِتَعَدُّرِ إِمْضَائِهِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ، وَفِي قَوْلٍ مُحْرَجِ: يُوقَفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْ فَلَا الْأَوْلُ فَلِتَعَدُّرِ إِمْضَائِهِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ، وَفِي قَوْلٍ مُحْرَجِ: يُوقَفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٩٩/٣

وَبَعْضُهُمْ أَبَى تَخْرِيجَهُ وَقَطَعَ بِالْأَوَّلِ، (وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنُ ثُمَّ اشْتَبَهَ) بِالْآحَرِ، (وَجَبَ التَّوَقُّفُ حَتَّى يُبَيِّنَ) ، فَلَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطُؤُهَا، وَلَا لِثَالِثٍ نِكَاحُهَا قَبْلَ أَنْ يُطَلِّقَاهَا أَوْ يَمُوتَا أَوْ يُطَلِّقَ عُبَيِّنَ) ، فَلَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطُؤُهَا، وَلَا لِثَالِثٍ نِكَاحُهَا قَبْلَ أَنْ يُطَلِّقَاهَا أَوْ يَمُوتَا أَوْ يُطَلِّقَ أَعْدُهُمَا وَيَمُوتَ الْآحَرُ، وَتَنْقَضِيَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَبَعْضُهُمْ أَجْرَى هُنَا قَوْلَ الْبُطْلَانِ فِيمَا قَبْلَهُ، (فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْج) عَلَيْهَا (فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْج) عَلَيْهَا

قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) أَيْ وَاتَّفَقَ الزَّوْجَانِ فِي الْكَفَاءَةِ أَوْ أَسْقَطُوهَا وَهَذَا تَصْوِيرٌ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَحَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَذِنَتْ لِمُعَيَّنٍ مُفْرَدٍ مِنْهُمْ فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْعَقْدِ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ مَعَ فَقْدِ وَاحِدٍ مِمَّنْ عَيَّنَتُهُ كَمَا مَرَّ فَتْرُهِ، وَمَا لَوْ عَيَّنَتْ اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى الْعَقْدِ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ مَعَ فَقْدِ وَاحِدٍ مِمَّنْ عَيَّنَتُهُ كَمَا مَرَّ فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَالْآحَرُ بَاطِلٌ) أَيْ التَّانِي، وَإِنْ دَحَلَ بِهَا خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الدُّحُولِ، إذَا لَمْ يَعْلَمْ بِعَقْدِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (فَبَاطِلَانِ) ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فِي الْأُولَى بِعَقْدِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (فَبَاطِلَانِ) ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فِي الْأُولَى

وَظَاهِرًا فِي النَّانِيَةِ، فَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ لَهُ نَعَمْ إِنْ وَقَعَ الْفَسْخُ مِنْ الْحَاكِمِ انْفَسَخَ بَاطِنًا وَطَاهِرًا فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ) نَعَمْ إِنْ رُجِي أَيْضًا فَلَا تَعُودُ لَهُ، وَإِنْ عَلِمَ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ) نَعَمْ إِنْ رُجِي وَجَبَ التَّوَقُّفُ. قَوْلُهُ: (لَوْ عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا) أَيْ وَلَوْ لَمْ يُرْجَ زَوَالُهُ وَإِلَّا وَجَبَ أَنْ يَتَوَقَّفَ وَجَبَ التَّوَقُّفُ. قَوْلُهُ: (لَوْ عُرِفَ سَبْقِ إِحْدَى الجُمُعَتَيْنِ وَفَرَّقَ بِأَنَّ الجُمُعَةَ إِذَا صَحَّتُ لَا يَطْرَأُ وَجَبَ أَيْ مِنْ سَبْقِ إِحْدَى الجُمُعَتَيْنِ وَفَرَّقَ بِأَنَّ الجُمُعَةَ إِذَا صَحَّتُ لَا يَطْرَأُ وَجَبَ عَلَيْهَا إِبْطَالُ بِخِلَافِهِ هُنَا، كَمَا لَوْ فَسَحَهُ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ هُنَا فَسْحُهُ. قَوْلُهُ: (وَجَبَ عَلَيْهَا إِبْطَالُ بِخِلَافِهِ هُنَا، كَمَا لَوْ فَسَحَهُ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ هُنَا فَسْحُهُ. قَوْلُهُ: (وَجَبَ التَّوَقُفُ) وَلَمَا رَفْعُ أَمْرِهَا لِلْحَاكِمِ لِأَجْلِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ كَمَا يَأْتِي وَلَهُ الْفَسْخُ إِذَا سَأَلَتُهُ لِلضَّرُورَةِ. التَّوقُفُ فَي وَلَهُ الْفَسْخُ إِذَا سَأَلَتُهُ لِلضَّرُورَةِ. وَمَهُرُهُا وَلَكُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْمُسَمَّى. التَّوَقُفُ وَلَهُ: (أَوْ يَمُونَا) وَيُوقَفَ مِنْ تَرِكَةِ كُلِّ مَيْتٍ مِنْهَا إِرْثُ زَوْجَةٍ وَمَهُرُهَا.

تَنْبِيهُ: يَجِبُ عَلَيْهِمَا نَفَقَتُهَا مُدَّةَ التَّوَقُّفِ بِحَسَبِ حَالِمِمَا يَسَارُ أَوْ غَيْرُهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَسْبُوقُ عَلَيْهُا بِمَا أَنْفَقَهُ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ثُمَّ بِإِشْهَادٍ، وَهِيَ تَرْجِعُ عَلَى السَّابِقِ بِتَمَامِ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ النَّفَقَةِ الْكَامِلَةِ كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيِّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْوَجْهُ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا م ر عَدَمُ الْتَقَقَةِ الْكَامِلَةِ كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيِّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْوَجْهُ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا م ر عَدَمُ اعْتِمَادِهِ فَلْيُرَاجِعْ.

\_\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ: (بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقِيهًا فِي عُرْفِ الشَّرْعِ وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ الْأَوْرَعَ وَالْأَسَنَّ هَذَا مُرَادُهُ، فِيمَا يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (وَالتَّانِي إِلَّ ) قَالَ الْإِمَامُ لَا أَدْرِي هَلْ الْأَوْرَعَ وَالْأَسَنَّ هَذَا مُرَادُهُ، فِيمَا يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (وَالتَّانِي إِلَّ ) قَالَ الْإِمَامُ لَا أَدْرِي هَلْ قَالِهُ هَذَا يَخُصُّهُ بِقُرْعَةِ السُّلْطَانِ أَوْ يَعُمُّ. قَالَ: وَعَلَى الْأَصَحِ يُكْرَهُ التَّزْوِيجُ فِي قُرْعَةِ السُّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ اهـ.

قَوْلُهُ: (وَالْآحَرُ بَاطِلٌ) أَيْ سَوَاءٌ دَحَلَ عِمَا الثَّانِي أَمْ لَا خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَهُ النَّرْكَشِيُّ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَبَاطِلَانِ) أُسْتُشْكِلَ الْبُطْلَانُ فِي الثَّانِيَةِ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَعِيَّةِ. قَوْلُ الْرَّرُّكَشِيُّ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَإِنْ الْمَعْنَى أُنُ رَوْجٍ إِلَيْ). لَيْسَ تَفْرِيعًا عَلَى الْخَامِسَةِ بَلْ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَتْنِ: (فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْجٍ إِلَيْ). لَيْسَ تَفْرِيعًا عَلَى الْخَامِسَةِ بَلْ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَتْنِ: (فَإِنْ الْمَعْنَى أَنَّ الْحَالَ كَمَا ذُكِرَ فَإِنْ تَنَازَعًا وَزَعَمَ كُلُّ أَنَّهُ السَّابِقُ، وَأَنَّكَ اتَعْلَمُ ذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ النَّوْجَانِ بِأَنَّ الْحَالَ كَمَا ذُكِرَ فَإِنْ تَنَازَعًا وَزَعَمَ كُلُّ أَنَّهُ السَّابِقُ، وَأَنَّكَ اتَعْلَمُ ذَلِكَ فَيْمِ هَذَا التَّفْصِيلُ يُعْرَفُ هَذَا بِمُرَاجَعَةِ الرَّافِعِيّ الْكَبِيرِ.." (١)

٢٦٢. "إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَيَمِينٌ) خُوُ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَن كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (وَنَذْرٌ) خُوُ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَنْ عَلَن كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَكُوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ أَتَصَدَّقَ بِمِائَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَكُلُّ تَصَرُّفٍ) غَيْرُ مَا ذَكَرَ كَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ، (وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ أَتَصَدَّقَ بِمِائَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَكُلُّ تَصَرُّفٍ) غَيْرُ مَا ذَكَرَ كَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ، (وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢٣٢/٣

شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِ) نَظَرًا لِصُورَةِ النِّدَاءِ الْمُشْعِرِ بِحُصُولِ الطَّلَاقِ حَالَتَهُ وَالْحَاصِلُ لَا يُعَلَّقُ بِالْمَشِيئَةِ.

وَالثَّانِي لَا يَقَعُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِالنِّدَاءِ إِنْشَاءُ الطَّلَاقِ وَهُوَ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيئَةِ، (أَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) أَيْ الطَّلَاقَ (فَلَا) يَقَعُ فِي الْأَصَحِ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمَشِيئَةِ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَيْ الطَّلَاقَ (فَلَا) يَقَعُ فِي الْأَصَحِ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمَشِيئَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ لَا يَقَعُ يُوحِبُ حَصْرَ الْوُقُوعِ فِي حَالَةِ عَدَمِ الْمَشِيئَةِ وَذَلِكَ تَعْلِيقٌ بِعَدَمِ الْمَشِيئَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ وَالتَّانِي يَقَعُ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ وَجَعَلَ الْمَخْلَصَ عَنْهُ الْمَشِيئَةَ وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَحْصُلُ الطَّلَاقُ فِيهِ وَالتَّانِي يَقَعُ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ وَجَعَلَ الْمَخْلَصَ عَنْهُ الْمَشِيئَةَ وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَكُصُلُ الْمَخْلَصَ عَنْهُ الْمَشِيئَةَ وَهِي غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَكُصُلُ الْخَلَاصُ.

فَصْلٌ: شَكَّ فِي طَلَاقٍ مُنْجَزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ: أَيْ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ أَوْ لَا (فَلَا) يُحْكَمُ بِوْقُوعِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ (أَوْ فِي عَدَدٍ) كَأَنْ شَكَّ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلْقَتَانِ أَوْ وَاحِدَةٌ (فَالْأَقَلُ) يَأْخُذُ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ (أَوْ فِي عَدَدٍ) كَأَنْ شَكَّ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلْقَتَانِ أَوْ وَاحِدَةٌ (فَالْأَقَلُ) يَأْخُذُ بِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، (وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ) فِيمَا ذَكْرَ بِأَنْ يُحْتَاطَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الشَّكُ فِي الْوَرَعُ وَيَا الشَّكُ فِي الْوَرَعُ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ وَيَعِيْهِ مِنْ الْحِلِّ أَوْ الْبَائِنِ بِدُونِ ثَلَاثٍ جَدَّدَ النِّكَاحَ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ رَاجَعَ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ الْحِلِّ أَوْ الْبَائِنِ بِدُونِ ثَلَاثٍ جَدَّدَ النِّكَاحَ أَوْ بِثَلَاثٍ أَوْ الْبَائِنِ بِدُونِ ثَلَاثٍ جَدَّدَ النِّكَاحَ أَوْ بِثَلَاثٍ أَمْ اللَّهُ عَنْهَا، وَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ يَقِينًا وَإِنْ كَانَ

\_\_\_\_Sلِلْجَزْمِ الْمُعْتَبَرِ فِي صِحَّةِ النِّيَّةِ فِيهَا.

قَوْلُهُ: (لَأَفْعَلَنَ) هُوَ لِلْمُسْتَقْبِلِ وَيُمْنَعُ فِي الْمَاضِي أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ فِي قَوْلِهِ فِي شَيْءٍ فَعَلَهُ، وَاللّهِ مَا فَعَلْته إِنْ شَاءَ اللّهُ. قَوْلُهُ: (لِصُورَةِ النِّدَاءِ) وَلِذَلِكَ لَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقُ لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ وَاللّهِ مَا فَعَلْته إِنْ شَاءَ اللّهُ، أَوْ يَا طَالِقُ ثَلَاثًا يَا طَالِقُ أَلْتُ النّهُ اللّهُ، أَوْ يَا طَالِقُ أَنْتِ طَالِقُ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللّهُ فَيَقَعْ فِيهِمَا وَاحِدَةً بِالنِّدَاءِ، وَتَقْدِيمُ الْمَشِيئَةِ اللّهُ، أَوْ يَا طَالِقُ أَنْتِ طَالِقُ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللّهُ فَيَقَعْ فِيهِمَا وَاحِدَةً بِالنِّدَاءِ، وَتَقْدِيمُ الْمَشِيئَةِ كَتَأْخِيرِهَا كَقُولِهِ إِنْ شَاءَ اللّهُ يَا طَالِقُ أَنْتِ طَالِقُ ثَلَاثًا، فَيَقَعْ فِيهِمَا وَاحِدَةً أَيْضًا وَالْعَطْفُ كَتَأْخِيرِهَا كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللّهُ يَا طَالِقُ أَنْتِ طَالِقُ أَنْتِ طَالِقٌ قَلَاثًا، فَيَقَعْ فِيهِمَا وَاحِدَةً أَيْضًا وَالْعَطْفُ كَتَأْخِيرِهَا كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللّهُ يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللّهُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِمَا حَيْثُ قَصَدَهُمَا عَلَى كَثَرْجِعُ إِلَيْهِمَا كَيْثُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِمَا كَيْثُ قَصَدَهُمَا عَلَى اللّهُ اللّهُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِمَا كَيْثُ فَو مَنْدُ طَالِقٌ، وَزَيْنَبُ طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللّهُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِمَا حَيْثُ قَصَدَهُمَا عَلَى اللّهُ عَنَمُهِ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ لَا يُعَلَّقُ) وَبِذَلِكَ فَارَقَ أَنْتِ طَالِقٌ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي قَرِيبِ الْحُصُولِ، وَمُتَوَقَّعِهِ كَمَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ أَنْتَ صَحِيحٌ.

تَنْبِيهُ: عُلِمَ مِمَّا ذَكرَ أَنَّ الْفَصْلَ بِقَوْلِهِ يَا طَالِقُ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالْمُعَلَّقِ لَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجْنَبِيًّا قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا وَمِنْهُ مَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَرَاجِعْهُ.

فَرْغُ: لَوْ قَالَ قَصَدْت بِقَوْلِي يَا طَالِقُ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ الَّذِي قَبْلَهُ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يُقْبَلْ وَيَدِينُ.

فَصْلٌ: فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ وَهُو أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ لِأَنَّهُ إِمَّا شَكُّ فِي أَصْلِهِ، أَوْ فِي عَدَدِهِ أَوْ فِي عَدَدِهِ أَوْ فِي عَدَدِهِ أَوْ فِي الطَّلَاقِ وَهُو أَنْ يَتَكَلَّمُ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهَا وَقِيَاسُ مَحِلِهِ أَوْ فِي صِيغَتِهِ الْوَاقِعَةِ مِنْهُ قَبْلَ تَنْجِيزٍ أَوْ تَعْلِيقٍ، وَهَذِهِ لَمْ يَتَكَلَّمُ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهَا وَقِيَاسُ مَا مَرَّ آنِفًا مِنْ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ شَكَّ، هَلْ قَصَدَ التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيئَةِ أَوْ لَا أَنْ يَقَعَ هُنَا فَرَاجِعْهُ. وَوُلُهُ: (شَكَّ) أَيْ تَرَدَّدَ.

قَوْلُهُ: (هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ) وَهُوَ فِي الْمُعَلَّقِ شَكَّ فِي وُجُودِ صِفَتِهِ. قَوْلُهُ: (فَالْأَقَلُّ) خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكِ.

قَوْلُهُ: (الْوَرَعُ) هُوَ فِي الْأَصْلِ الْكَفُّ عَنْ الْحَرَامِ ثُمَّ ٱسْتُعِيرَ هُنَا لِلْكَفِّ عَنْ الْحَلَالِ. قَوْلُهُ: (رَاجَعَ) احْتِيَاطًا وَيَعْتَدُّ بِهَذِهِ الرَّجْعَةِ لَوْ تَبَيَّنَ لَهُ وُقُوعُ الطَّلَاقِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهَا.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِلَىٰ فَرَقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَنْتِ طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِأَنْ يَا كَذَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ يَقْتَضِي حُصُولَ الْوَصْفِ حَالَةَ النِّدَاءِ، وَلَا يُقَالُ لِلْحَاصِلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَنْتِ كَذَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَتَوَقُّعِ الْحُصُولِ كَمَا يُقَالُ لِلْقَرِيبِ مِنْ الْوُصُولِ وَاصِلٌ وَلِقَرِيبِ الشِّفَاءِ أَنْتَ عَنْدَ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَتَوَقُّعِ الْحُصُولِ كَمَا يُقَالُ لِلْقَرِيبِ مِنْ الْوُصُولِ وَاصِلٌ وَلِقَرِيبِ الشِّفَاءِ أَنْتَ صَحِيحٌ فَيَصِحُ الْاسْتِثْنَاءُ وَيَنْتَظِمُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَدَّمَ) أَيْ فَالْعِلَّةُ هُنَاكَ هِي الْعِلَّةُ هُنَا. قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْصُلُ الْحُلَاصُ) كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ، وَلَا تَعْلَمْ مَشِيئَتَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيُفَرَّقُ بِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ فِي هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ إِنَّ الْوَجْهَ التَّانِي رَجَّحَهُ الْقَاضِي وَالْبَعُويُّ وَالْمَاوْرُدِيُّ.

فَرْعٌ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ فَشَهِدَا أَنَّكَ قُلْت عَقِبَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي إِنْ كَانَ لَهُ حَالَةُ غَضَبٍ أُخِذَ بِقَوْلِهِمَا، وَإِلَّا لَمْ يُلْتَفَتْ إلَيْهِمَا وَنَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ، بِأَنَّ فِعْلَ الشَّخْص لَا يُرْجَعُ فِيهِ لِلْغَيْرِ كَالْمُصَلِّى وَالشَّاهِدِ.

## [فَصْلٌ شَكَّ فِي طَلَاقٍ مُنْجَزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ]

فَصْلٌ قَوْلُهُ: (شَكَّ فِي طَلَاقٍ) أَيْ بِاسْتِوَاءٍ أَوْ رُجْحَانٍ كَنَظِيرِهِ فِي الْحَدَثِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ بَقَاءُ النِّكَاحِ) كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ التَّحْرِيمُ عِنْدَ الشَّكِّ فِي النِّكَاحِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَّا لَيْكَاحِ) كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَّا لَيْكَاحِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَيْكَاحِ) كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ التَّحْرِيمُ عِنْدَ الشَّكِ فِي النِّكَاحِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَيْكَاحِ) كَمْ النَّكُ فِي عَيْرِهِ، وَإِنَّمَا نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ تَحَقَّقُهُا لَيْسَتْ فِي قَدْرٍ مَعْلُومٍ مِنْ الثَّوْبِ كَيْ يُسْتَصْحَبُ الْعَدَمُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ تَحَقَّقُهُا فِي طَرَفٍ مِنْ الثَّوْبِ مَعَ الشَّكِ فِي إصَابَةِ غَيْرِهِ." (١)

٢٦٥. "مِنْهُنَّ فِي الْحَالِ لِحُصُولِ الْحِنْثِ بِوَطْءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ.

(وَلُوْ قَالَ) وَاللّهِ (لَا أُجَامِعُكِ إِلَى سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً فَلَيْسَ بِمُولٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوَطْءِ مَرَّةً شَيْءٌ لِاسْتِثْنَائِهَا (فَإِنْ وَطِئَ وَ) قَدْ (بَقِيَ مِنْهَا) أَيْ مِنْ السَّنَةِ (أَكْتَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ الشَّهُرِ، أَوْ أَقَلُ فَهُوَ أَشْهُرٍ فَمُولٍ) مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحُصُولِ الْحِنْثِ بِالْوَطْءِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ بَقِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، أَوْ أَقَلُ فَهُو أَشْهُرٍ فَمُولٍ الْحِنْثِ بِالْوَطْءِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ بَقِي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، أَوْ أَقَلُ فَهُو كَالِفٌ وَلَيْسَ بِمُولٍ، وَالتَّانِي هُوَ مُولٍ فِي الْحَالِ، لِأَنَّهُ بِالْوَطْءِ مَرَّةً يَقْرُبُ مِنْ الْحِنْثِ فَتُضْرَبُ الْمُدَّةُ وَلَيْكَ إِلَى الْمُدَّةُ وَلَيْكَ إِلَى الْمُدَّةُ وَلَيْكَ إِلَى الْمُدَّةُ وَلَيْلَ إِنْ بَقِيَ مِنْ السَّنَةِ الْمُدَّةُ وَتُطَالِئِهُ بَعْدَهَا، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ تُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا إِنْ بَقِيَ مِنْ السَّنَةِ مُدَّةُ الْإِيلَاءِ.

فَصْلٌ. يُمْهَلُ الْمُولِي (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) فِي زَوْجَةٍ (مِنْ الْإِيلَاءِ بِلَا قَاضٍ وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنْ الرَّجْعَةِ) لَا مِنْ الْإِيلَاءِ بِلَا قَاضٍ لِثُبُوتِهِ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ، مِنْ الْإِيلَاءِ الْعُنَّةِ، لِأَشًا مُحْتَمَالِ أَنْ تَبِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُحْتَجْ فِي الْإِمْهَالِ إِلَى قَاضٍ لِثُبُوتِهِ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ، بِإِللَّا يَقَ السَّابِقَةِ، بِخِلَافِ الْعُنَّةِ، لِأَنَّمَا مُجْتَهَدُ فِيهَا

وَقَوْلُهُ مِنْ الْإِيلَاءِ أَيْ فِي الْمُطِيقَةِ لِلْوَطْءِ أَمَّا غَيْرُهَا، كَصَغِيرَةٍ أَوْ مَرِيضَةٍ فَمِنْ حِينِ إطَاقَةِ الْوَطْءِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي.

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٤٤/٣

(وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُحُولِ الْمُدَّةِ انْقَطَعَتْ) لِأَنَّ النِّكَاحَ يَغْتَلُ بِالرِّدَّةِ فَلَا يُحْسَبُ زَمَنُهَا مِنْ الْمُدَّةِ إِذَا أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ (فَإِذَا أَسْلَمَ أُسْتُوْنِفَتْ) فَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا مَا مَضَى قَبْلَ الرِّدَّةِ، لِأَنَّ الْمُدَّةِ إِنْ وُجِدَ الْمُدَّةِ إِنْ مُتِنَاعِ الْمُتَوَالِي فِي نِكَاحٍ سَلِيمٍ (وَمَا مَنَعَ الْوَفَاءَ وَلَمْ يُخِلَّ بِنِكَاحٍ إِنْ وُجِدَ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْسَبُ زَمَنُهُ مِنْ الْمُدَّةِ فِيهِ) أَيْ فِي الرَّوْجِ (لَمْ يَمْتُعُ الْمُدَّةَ كَصَوْمٍ، وَإِحْرَامٍ وَمَرَضٍ وَجُنُونٍ) أَيْ يُحْسَبُ زَمَنُهُ مِنْ الْمُدَّةِ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ) سَوَاءٌ قَارَكُنَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ) الْمُدَّةَ قَارَكُنَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ) الْمُدَّةَ قَارَكُنَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ الْمُدَّةَ فَلَا يُبْتَنَأُ أَمْ الْمُدَّةَ فِي الْمُدَّةِ فَلَا يُعْتَمِ فِي الْمُدَّةَ فَلَا يُنْتَعَلَوْ الْمُنْ الْمُعْتَمِ فِي الْمُدَّةِ فَلَا يَلْكُونُ الْمُؤَلِي الْمُعْتَمِ فِي الْمُدَّةِ وَلَوْ الْمُؤَلِ الْمُعْتَمِ فِي الْمُدَّةِ مِنْهُ اللَّهُ الْمُدَّةِ فَوْمُ مُتَمَكِّنَ فِي صَوْمٍ النَّفُلِ مِنْ لَيْكُم الْمُدَّةِ مِنْهُ لَيْلًا لَمَ عَلْهُ مِنْ الْمُدَّةِ مِنْهُ لَيْلُولُ وَقِيلَ: لَا يَمْتُعُ لِتَمَكُّنِ فِي مَوْمِ النَّفُلِ مِنْ عَلْمِ وَلِي الْمُدَّةِ مُنْ وَقِيلَ لَا لِنُفُولُ مَنْ عَنْ حَيْضٍ عَالِينًا وَيَمَالُ لَا لِيُنْولِولَ لَا لِمُونَ فِي الْوَصُومِ الْوَلْمَ وَقِيلَ لَا لِنُقُولُ مَنْ عَلْمَ لَكُونُ الْمُؤَلِقُ وَلَى الْمُؤَلِقُ مَنْ مَنْهُ الْمَعْمُ لِعَلَى الللَّهُ الْمُؤَلِقُ مَنْ مَنْ الْمُدَّةُ مَنْ مَنْ اللَّهُ الْمُعَلِى الْمُؤْمِ وَلِي الْمُؤْمُ وَلِي الْمُؤْمُ وَلَى الْمُؤْمِ وَلِي الللْمُؤَلِقُولُ مَا اللَ

(فَإِنْ وَطِئ فِي الْمُدَّةِ) فَظَاهِرُ أَنَّ الْإِيلَاءَ انْحَلَّ وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى (وَإِلَّا) أَيْ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ فِيهَا، (فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ) بَعْدَهَا (بِأَنْ يَفِيءَ) أَيْ يَرْجِعَ إِلَى الْوَطْءِ الَّذِي امْتَنَعَ مَنْهُ بِالْإِيلَاءِ (أَوْ يُطَلِّقَ) لِلْآيَةِ السَّابِقَةِ وَلَيْسَ لِسَيِّدِ الْأَمَةِ

\_\_\_\_\_ كَافُولُهُ: (فَمُولٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ) فَلَوْ وَطِئَ وَاحِدَةً اخْلَ الْإِيلَاءُ فِي الجُمِيعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ وَاحِدَةٌ، وَهَذِهِ مِنْ بَابِ عُمُومِ السَّلْبِ أَيْ النَّفي وَالَّتِي قَبْلَهَا مِنْ بَابِ سَلْبِ الْعُمُومِ.

قَوْلُهُ: (إِلَى سَنَةٍ) فَإِنْ لَمْ يَنْكُرْ لَفْظَ سَنَةٍ فَمَتَى وَطِئَ صَارَ مُولِيًا. قَوْلُهُ: (أَوْ أَقَلُ) أَوْ لَمْ يَطَأْ

فَصْلٌ: فِي أَحْكَامِ الْإِيلَاءِ

مَنْ ضَرَبَ مُدَّةً وَغَيْرَهَا. قَوْلُهُ: (يُمُهَلُ) وُجُوبًا وَلَوْ بِلَا قَاضٍ. قَوْلُهُ: (الْمُولِي) وَلَوْ رَقِيقًا <mark>خِلَافًا</mark> لِمَالِكٍ فِي اكْتِفَائِهِ بِشَهْرَيْنِ فِيهِ. قَوْلُهُ: (فِي زَوْجَةٍ) وَلَوْ رَقِيقَةً خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي اكْتِفَائِهِ فِيهَا بِشَهْرَيْنِ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْإِيلَاءِ) أَيْ مِنْ تَلَقُّظِهِ بِهِ وَلَوْ فِي مُبْهَمَةٍ عَيَّنَهَا كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (لَا مِنْ الْإِيلَاءِ) وَإِنْ وَقَعَ فِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ، وَوَطْءُ الشُّبْهَةِ كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيّ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا فِي الْمُدَّةِ) أَيْ مُدَّةِ الضَّرْبِ، وَكَذَا بَعْدَهَا كَمَا فِي الْمَنْهَجِ وَغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (أُسْتُؤْنِفَتْ) إِنْ بَقِيَ أَكْتَرُ مِنْ الْأَرْبَعَةِ مِنْ مُدَّةِ الْإِيلَاءِ، وَبِهَذَا يُقَالُ رَجُلُّ وَقَعَ مِنْهُ إِيلَاءُ وَضُربَ لَهُ مُدَّتَانِ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحِلَّ) احْتِرَازُ عَنْ الرِّدَّةِ وَخُوهِا. قَوْلُهُ: (كَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ) هَذَا مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، وَأَمَّا الْمَرَضُ وَالْجُنُونُ فَمَانِعٌ حِسِيٌّ. قَوْلُهُ: (مَنَعَ) إِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَطْءٌ مَعَهُمَا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (حَدَثَ الْمَرَضُ وَالْجُنُونُ فَمَانِعٌ حِسِيٌّ. قَوْلُهُ: (مَنَعَ) إِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَطْءٌ مَعَهُمَا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ) لَا بَعْدَهَا فَلَهَا الطَّلَبُ. قَوْلُهُ: (وَيَمَنَعُ) أَيْ مِنْ حُسْبَانِ الْمُدَّةِ تَلَبُّسُهَا عِمَا هُوَ فَرْضٌ مِنْ صَوْمٍ وَلَوْ نَذْرًا، أَوْ كَفَّارَةً أَوْ قَضَاءً فَوْرِيًّا، وَكَذَا قَضَاءً مُوسَّعًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ، وَالإعْتِكَافُ الْوَاحِبُ كَذَلِكَ، وَيَمْنَعُ الْإِحْرَامُ وَلَوْ نَفْلًا أَوْ بِلَا إِذْنِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَا يُكَلَّفُ فِي نَعْوِ الصَّوْمِ الْوَطْءَ لَيْلًا. قَوْلُهُ: (وَالنِّفَاسُ كَالْحَيْضِ) لَا يَمْنَعُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

قَوْلُهُ: (فَلَهَا) لَا لِوَلِيِّهَا وَلَا لِسَيِّدِهَا مُطَالَبَتُهُ بَعْدَهَا أَيْ الْمُدَّةِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا عُلِّقَ بِهِ يَقَعُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ بِلَا طَلَبٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ يُطَلِّقَ) أَفَادَ أَهَّا عَنْهُ - فِي أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا عُلِّقَ بِهِ يَقَعُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ بِلَا طَلَبٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ يُطَلِّقَ) أَفَادَ أَهَّا تُرَيِّبُ الطَّلَبَ تُرَدِّدُ الطَّلَبَ بَيْنَ الْفَيْئَةِ وَالطَّلَاقِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَنْهَجِ مِنْ أَنَّهَا تُرَيِّبُ الطَّلَبَ بِالْفَيْئَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ

\_\_\_\_في الْبَاقِيَاتِ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: لَا أُجَامِعُكِ إِلَىٰ لُوْ تَرَكَ الْوَطْءَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي زَوَائِدِ الرَّوْضَةِ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَنْعُ الزِّيَادَةِ.

[فَصْلٌ يُمْهَلُ الْمُولِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي زَوْجَةٍ مِنْ الْإِيلَاءِ] فَصْلٌ يُمْهَلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَىٰ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُخِلَّ بِنِكَاحٍ إِلَّ ) احْتَرَزَ عَنْ مَسْأَلَةِ الرِّدَّةِ وَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ السَّابِقَيْنِ، قَوْلُهُ: (كَصَوْمٍ) مَانِعٍ شَرْعِيٍّ وَمَرَضٍ مَانِعٍ حِسِّيٍّ قَوْلُهُ: (كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ) أَيْ مَانِعَيْنِ مِنْ إِيلَاجِ الْحَشَفَةِ، قَوْلُهُ: (كَصِغرٍ وَمَرَضٍ) أَيْ مَانِعَيْنِ مِنْ إِيلَاجِ الْحَشَفَةِ، قَوْلُهُ: (وَصَوْمِ نَفْلٍ) اقْتَضَى صَنِيعُهُ عَدَّهُ مِنْ الْمَوَانِعِ وَهُوَ لَا يَحْسُنُ، لِأَنَّ الزَّوْجَ مُتَمَكِّنُ فِيهِ مِنْ الْوَطْءِ. الْوَطْءِ.

[وَطِئَ فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ]

قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ إِلَىٰ حَالَفَ الْحَنفِيَّةُ وَادَّعَوْا أَنَّمَا تَطْلُقُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ، لِأَنَّهُ كَانَ طَلَاقًا فِي." (١)

77. "وَالنِّسْيَانُ لَا يُجْعَلُ عُذْرًا فِي تَرْكِ الْمَأْمُورَاتِ، وَهَلْ يَبْطُلُ مَاضٍ، أَوْ يَنْقَلِبُ نَفْلًا فِيهِ قَوْلَانِ (وَكَذَا) بِفَوَاتِهِ (بِمَرَضٍ) بِأَنْ أَفْطَرَ فِيهِ (فِي الجُّدِيدِ) لِأَنَّ الْمَرَضَ لَا يُنَافِي الصَّوْمَ، وَإِنَّمَا وَوَكَذَا) بِفَوَاتِهِ (بِمَرَضٍ بِأَنْ أَفْطَرَ فِيهِ (فِي الجُّدِيدِ) لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِاحْتِيَارِهِ (لَا حَرَجَ مِنْهُ بِفِعْلِهِ وَالْقَدِيمُ لَا يَزُولُ التَّتَابُعُ بِالْفِطْرِ لِلْمَرَضِ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِاحْتِيَارِهِ (لَا جَرَجَ مِنْهُ بِفِعْلِهِ وَالْقَدِيمُ لَا يَزُولُ التَّتَابُعُ بِالْفِطْرِ لِلْمَرَضِ لِأَنَّهُ وَلا تَخْلُو عَنْهُ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ فِي الشَّهْرِيْنِ بِحَيْضٍ وَقِيلَ يَقْطَعُ التَّتَابُعَ لِنُدْرَتِهِ (وَكَذَا عُلْلِيًا، وَالتَّأُخِيرُ إِلَى سِنِّ الْيَأْسِ فِيهِ حَطَرٌ وَالنِّفَاسُ كَالْحَيْضِ وَقِيلَ يَقْطَعُ التَّتَابُعَ لِنُدْرَتِهِ (وَكَذَا عُنُونَ) فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ بِهِ التَّتَابُع (عَلَى الْمَذَهِبِ) لِمُنَافَاتِهِ لِلصَّوْمِ كَالْحَيْضِ وَالطَّرِيقُ التَّانِي فِيهِ خَطُرٌ وَالنِّفَاسُ كَالْمَرْضِ وَلِلْ الْمَرْضِ.

ثُمُّ أَحَذَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ الْخَصْلَةِ الثَّالِئَةِ فَقَالَ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمٍ بِهَرَمٍ، أَوْ مَرَضٍ قَالَ الْأَكْثَرُونَ) مِنْ الْأَصْحَابِ (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) وَقَالَ الْأَقَلُونَ كَالْإِمَامِ وَالْعَزَالِيِّ يَدُومُ شَهْرَيْنِ فِيمَا الْأَكْثَرُونَ) مِنْ الْأَصْحَابِ (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) وَقَالَ الْأَقَلُونَ كَالْإِمَامِ وَالْعَزَالِيِّ يَدُومُ شَهْرَيْنِ فِيمَا يُظَنُّ بِالْعَادَةِ، أَوْ بِقَوْلِ الْأَطِبَّاءِ (أَوْ لَحِقَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةُ شَدِيدَةٌ، أَوْ حَافَ زِيَادَةَ مَرَضٍ كَفَّرَ بِيْطَعُامِ سِتِينَ مِسْكِينًا) لِلْآيَةِ السَّابِقَةِ (أَوْ فَقِيرًا) لِأَنَّهُ أَشَدُّ حَالًا مِنْهُ كَمَا تَبَيَّنَ فِي قَسْمِ الصَّدَقَاتِ (لَا كَافِرًا وَلَا هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَلِّبِيًّا) كَمَا فِي الزَّكَاةِ (سِتِينَ مُدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مُدُّ (مِمَّ يَكُونُ فِطْرَةً) يَكُونُ فِطْرَةً)

\_\_\_\_ الشَّهْرَيْنِ كَيَوْمٍ وَاحِدٍ وَيُحَرَّمُ الْوَطْءُ فِيهِمَا وَلَوْ لَيْلًا لَكِنَّهُ فِيهِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ خِلَاقًا لِخَلَالًا لَكِنَّهُ فِيهِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ خِلَاقًا لِعَلَالٍ، لِمُالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَيُعْتَبَرُ الشَّهْرَانِ بِالْهِلَالِ فَإِنْ صَامَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ حَسَبَ مَا بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ،

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٣/٤

وَكُمَّلَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ الثَّالِثِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا قَوْلُهُ: (بِلَا عُذْرٍ) بِأَنْ نَسِيَ النِّيَّةَ لَيْلًا، أَوْ عَلِمَ الْحُوْمَةَ، وَإِنْ جَهِلَ الْقَطْعَ نَعَمْ إِنْ عُذِرَ فِي الْجُهْلِ لَمْ يَقْطَعْ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَيْسَ مِنْ الْعُذْرِ الْحُدُرِ فَي الْجُهْلِ لَمْ يَقْطَعْ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَيْسَ مِنْ الْعُذْرِ الْحُدُونِ كَإِغْمَاءٍ وَلَوْ غَيْرَ مَسْبُوقٍ حَيْثُ لَمْ يَنْوِ لَيْلًا. الْمَرَضُ، وَإِنْ جَازَ بِهِ الْفِطْرُ بِخِلَافِ خَوْ الْجُنُونِ كَإِغْمَاءٍ وَلَوْ غَيْرَ مَسْبُوقٍ حَيْثُ لَمْ يَنْوِ لَيْلًا. قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَبْطُلُ إِلَّ ) أَيْ إِذَا وَقَعَ صَحِيحًا وَلَوْ شَرَعَ فِي وَقْتٍ يَعْلَمُ أَنَّ فِي الْمُدَّةِ يَوْمًا لَا يَصِحُ صَوْمُهُ كَالْعِيدِ فَشُرُوعُهُ بَاطِلٌ.

قَوْلُهُ: (فِيهِ قَوْلَانِ) أَصَحُّهُمَا عَنْ وَالِدِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ وُقُوعُهُ نَفْلًا، وَفِي الْأَنْوَارِ إِنْ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ بَطَلَ وَإِلَّا وَقَعَ نَفْلًا، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَشَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: (فِي كَفَّارَةِ الْمَرْأَةِ عَنْ الْقَتْلِ) هُوَ اعْتِرَاضٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِذِكْرِ هَذَا مَعَ تَخْصِيصِ كَلَامِهِ فِي الْأُوَّلِ بِالظِّهَارِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هُوَ إِفَادَةُ حُكْمٍ زَائِدٍ، وَهُوَ غَيْرُ مَعِيبٍ وَعَدَلَ الشَّارِحُ عَنْ قِي الْأُوَّلِ بِالظِّهَارِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هُوَ إِفَادَةُ حُكْمٍ زَائِدٍ، وَهُو غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَإِنْ تَبِعَهُ شَيْحُنَا تَصْوِيرِ الزَّرْكَشِيّ لَهُ بِصَوْمِ الْمَرْأَةِ عَنْ ظِهَارِ قَرِيبِهَا الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَإِنْ تَبِعَهُ شَيْحُنَا الرَّمْلِيُّ فِيهِ تَبَعًا لِابْنِ حَجَرِ لِعَدَمِ وُجُوبِ التَّتَابُعِ عَلَيْهَا حِينَئِذٍ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تَخْلُو عَنْهُ إِلَىٰ ) يُفِيدُ أَهَّا لَوْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ تَخْلُو فِيهَا قَدْرَ الْمُدَّةِ وَشَرَعَتْ فِي الصَّوْمِ فِي الصَّوْمِ فِي وَقْتٍ يَطْرَأُ فِيهِ حَيْضٌ لَمْ يَصِحَّ، وَبِهِ قَالَ شَيْخُنَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ عَلَى هَذَا غَالِبًا لَا مَفْهُومَ لَهُ.

قَوْلُهُ: (لَا يَزُولُ بِهِ التَّتَابُعُ) مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِالْخُلُوِّ مِنْهُ مُدَّةً تَسَعُ الْكَفَّارَةَ كَمَا مَرَّ فِي الْخَيْضِ، وَالْإِغْمَاءُ كَالْجُنُونِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ) فِي وَقْتِ إِرَادَتِهِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ قَدَرَ فِي غَيْرِهِ كَأَنْ أَرَادَ فِي وَقْتِ الصَّيْفِ وَهُوَ قَادِرٌ فِي الشِّتَاءِ.

قَوْلُهُ: (عَنْ صَوْمٍ) فِيهِ إشْعَارٌ بِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْإِطْعَامِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَمَّا مَرَّ فِي اعْتِبَارِ الْعِتْقِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَفِي بِقِيمَةِ رَقِيقِ يُعْتِقُهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مَرَضٍ) عَطْفٌ عَامٌ قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْأَقَلُونَ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَفَارَقَ غَيْبَةَ الْمَالِ كَمَا مَرَّ؟ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمَالِ أَنْ يُقْدَرَ عَلَى إحْضَارِه، وَلأَنَّهُ لَا يُقَالُ مَعَهُ: إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ.

قَوْلُهُ: (بِالْعَادَةِ) أَيْ الْغَالِبَةِ لِذَلِكَ الشَّحْصِ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ. قَوْلُهُ: (بِقَوْلِ الْأَطِبَّاءِ) أَيْ عَدْلَيْنِ مِنْهُمْ.

فَائِدَةُ: ذَكَرَ بَعْضُهُمْ حِكْمَةً لِكَوْنِهِمْ سِتِينَ مِسْكِينًا، وَهِيَ مَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَلَقَ آدَمَ مِنْ سِتِينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْأَرْضِ الْمُخْتَلِفَةِ كَالْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ وَالْأَسْوَدِ وَالسَّهْلِ وَالْوَعْرِ وَالْخُلُو سِتِينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْأَرْضِ الْمُخْتَلِفَةِ كَالْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ وَالْأَسْوَدِ وَالسَّهْلِ وَالْوَعْرِ وَالْخُلُو وَالْعَدْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاحْتَلَفَتْ أَنْوَاعُ أَوْلَادِهِ كَذَلِكَ فَكَأَنَّ الْمُكَفِّرَ عَمَّ جَمِيعَ الْأَنْوَاعِ بِصَدَقَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ حِكْمَةُ كُونِ الصَّوْمِ سِتِينَ يَوْمًا كَذَلِكَ.

\_\_\_\_\_\_ وَالتَّتَابُعُ، بَاقٍ بِحَالِهِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، احْتَجَّ الشَّافِعِيُ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِأَنَّا لَوْ أَوْجَبْنَا الاسْتِغْنَافَ لَوَقَعَ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ بَعْدَ الْتِمَاسِ وَلَوْ لَمْ نُوجِبْهُ لَكَانَ بَعْضُهُمَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ مِنْ الْأَوَّلِ وَاحْتَجَّ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ جِمَاعٌ لَا يُؤَثِّرُ بِعَامُهُمَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ مِنْ الْأَوَّلِ وَاحْتَجَّ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ جِمَاعٌ لَا يُؤَثِّرُ فِي صِفَتِهِ كَالْأَكُل لَيْلًا وَجِمَاعٍ غَيْرِ الْمُظَاهِرِ عَنْهَا.

فَرْعٌ: لَوْ أَفْطَرَ نَهَارًا عَمْدًا جَاهِلًا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ فَفِي فَتَاوَى ابْنِ الْبَزْرِيِّ تِلْمِيذِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ وَفِيهِ نَظَرٌ، قَوْلُهُ: (عَنْ الْقَتْل) أَمَّا الظِّهَارُ فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (هِرَمْ، أَوْ مَرَضٍ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَقَدْ اسْتَحْسَنُوا قَوْلُ كَالِينُوسَ الْمَرَضُ هَرَمٌ عَارِضٌ وَالْمُرُمُ مَرَضٌ طَبِيعِيُّ، قَوْلُهُ: (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) أَيْ بِخِلَافِ الَّذِي جَالِينُوسَ الْمَرَضُ هَرَمٌ عَارِضٌ وَالْمُرُمُ مَرَضٌ طَبِيعِيُّ، قَوْلُهُ: (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ فَإِنَّهُ لَا يَعْدِلُ بِهِ إِلَى الْإِطْعَامِ كَالْمَالِ الْغَائِبِ الْقَادِرِ بِهِ عَلَى الْعِتْقِ، قَوْلُهُ: (كَفَّرَ يُولُهُ: (كَفَّرَ بِإِطْعَامِ كَالْمَالِ الْغَائِبِ الْقَادِرِ بِهِ عَلَى الْعِتْقِ، قَوْلُهُ: (كَفَّرَ بِإِطْعَامِ كَالْمَالِ الْغَائِبِ الْقَادِرِ بِهِ عَلَى الْعِتْقِ، قَوْلُهُ: (كَفَّرَ بِإِطْعَامِ كَالْمَالِ الْعَامِ كَالْمَالِ الْعَامِ كَالْمَالِ الْعَامِ عَلَى الْعَبْ مَلُولُ اللهِ بِإِطْعَامِ إِلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الجُدَّةَ السُّدُسَ»." (1)

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢٧/٤

77٧. "فَهَلَكَ (فَلَا دِيةَ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ الْمُهْلِكُ نَفْسَهُ بِإِعْرَاضِهِ عَمَّا يُنْجِيهِ، وَالتَّابِي يَقُولُ قَدْ يَمْنَعُهُ مِنْهَا دَهْشَةٌ وَعَارِضُ بَاطِنٍ، (أَوْ فِي نَارٍ يُمْكِنُ الْخَلَاصُ مِنْهَا فَمَكَثَ فِيهَا) حَتَّى قَدْ يَمْنَعُهُ مِنْهَا دَهْشَةٌ وَعَارِضُ بَاطِنٍ، (أَوْ فِي نَارٍ يُمْكِنُ الْخَلَاصُ مِنْهَا فَمَكَثَ فِيهَا) حَتَّى هَلَكَ، (فَفِي الدِّيَةِ الْقَوْلانِ) أَظْهَرُهُمَا عَدَمُ وُجُوهِكَا، (وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ) أَيْ الْمَاءِ وَالنَّارِ وَجُهٌ) وَجُوبِهِ بِنَاءً عَلَى وُجُوبِ الدِّيةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَالْفَرْقُ أَنَّ النَّارَ تُوَثِّرُ بِأَوَّلِ وَفِي النَّارِ وَجُهٌ) بِوُجُوبِهِ بِنَاءً عَلَى وُجُوبِ الدِّيةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَالْفَرْقُ أَنَّ النَّارَ تُوَثِّرُ بِقَوْلِهِ الْمَسِ جِرَاحَةً يَخَافُ مِنْهَا بِخِلَافِ الْمَاءِ، وَقِيلَ بِوُجُوبِ الْقِصَاصِ فِيهِ أَيْضًا وَاحْتُرِزَ بِقَوْلِهِ الْمَسِ جِرَاحَةً يَخَافُ مِنْهَا عِمَّا لَا يُمْكِنُ لِعَظَمِهَا أَوْ كَوْنِهَ وَهْدَةٍ أَوْ كَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنًا فَمَاتَ يَعْظَمِهَا أَوْ كَوْنِهِ وَهْدَةٍ أَوْ كَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنًا فَمَاتَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ مِنْهَا عَمَّا لَا يُمْكِنُ لِعَظَمِهَا أَوْ كَوْنِهَا فِي وَهْدَةٍ أَوْ كَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنًا فَمَاتَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ.

(وَلَوْ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ آحَرُ أَوْ حَفَرَ بِغْرًا فَرَدَّاهُ فِيهَا آحَرُ أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ) ، أَيْ مَكَانَ عَالٍ (فَتَلَقَّاهُ آحَرُ فَقَدَهُ) أَيْ قَطَعَهُ بِالسَّيْفِ نِصْفَيْنِ (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْمُرْدِي وَالْقَادِ فَقَطْ) أَيْ دُونَ الْمُمْسِكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي (وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ فَالْتَقَمَهُ حُوتٌ وَجَبَ

\_\_\_\_ \$ قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ الْخَلَاصُ إِلَىٰ) . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْخَلَاصُ فَهُوَ عَمْدٌ وَفِيهِ الْقِصَاصُ. قَوْلُهُ: (فَمَكَثَ فِيهَا) أَيْ بِلَا عَارِضِ وَإِلَّا فَشِبْهُ عَمْدٍ كَمَا مَرَّ قَبْلَهُ فِي الْمَاءِ.

قَوْلُهُ: (الْأَظْهَرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَوْلُهُ: (وَاحْتَرَزَ إِلَيٌ) لَوْ جَعَلَ هَذَا الْمُحْتَرَزُ رَاجِعًا لِلْمَاءِ أَيْضًا لَكَانَ أَوْلَى كَذَا قِيلَ وَهُوَ مَرْدُودٌ لِمَا فِيهِ مِنْ لُزُومِ التَّكْرَارِ فَتَأَمَّلُهُ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَمْسَكَهُ) وَلَوْ لِغَيْرِ الْقَتْلِ وَهَذَا مِنْ الشَّرْطِ كَالْحَفْرِ بَعْدَهُ.

فَرْعُ: لَوْ قَدَّمَ صَبِيًّا لِهِكَ فِ فَأَصَابَهُ سَهْمُ رَامٍ فَعَلَى الرَّامِي الضَّمَانُ بِالْقَوَدِ إِنْ عَلِمَ بِهِ قَبْلَ رَمْيِهِ وَإِلَّا فَحَطَأٌ فَإِنْ قَدَّمَهُ أَحَدٌ بَعْدَ ابْتِدَاءِ رَمْيِ الرَّامِي فَالضَّمَانُ بِالْقَوَدِ أَوْ الدِّيَةُ عَلَى الْمُقَدَّمِ قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَفِيهِ تَقْدِيمُ الشَّرْطِ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ فَرَاجِعْهُ وَالْوَجْهُ فِيهِ وُجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُفَدَّمِ وَوُجُوبُ نِصْفِ دِيَةٍ خَطَأٍ عَلَى الرَّامِي.

قَوْلُهُ: (فَرَادَّهُ) هُوَ مِنْ الْمُبَاشَرَةِ بَعْدَ الشَّرْطِ فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْمُرَدِّي فَهُوَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُرَدِّي مَوْلُهُ: (فَرَادَّهُ) هُوَ مِنْ الْمُبَاشِرُة بَعْدَ الشَّرْعِ فَإِنْ مُبَاشَرَةً تَارَةً وَسَبَبًا أُخْرَى وَلَا مَانِعَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَلْقَاهُ) هُوَ مِنْ السَّبَبِ الْحِسِّيِّ وَتَلَقِّيه مِنْ الْمُبَاشَرَةِ.

قَوْلُهُ: (فَتَلَقَّاهُ آخَرُ) أَيْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُلْقَى حَالَ إِلْقَائِهِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِمَا الْقَوَدُ كَمَا لَوْ دَفَعَهُ عَلَى قَوْلُهُ: (فَتَلَقَّاهُ آخِرُ) أَيْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُلْقَى حَالَ إِلْقَائِهِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مُسَاوَاةُ السَّبَبِ لِلْمُبَاشَرَةِ كَالْإِكْرَاهِ مَنْ بِيَدِهِ سِكِينٌ فَتَلَقَّاهُ كِمَا لِأَنَّهُ قَتْلُ تَعَاوَنَ عَلَيْهِ اثْنَانِ وَفِيهِ مُسَاوَاةُ السَّبَبِ لِلْمُبَاشَرَةِ كَالْإِكْرَاهِ فَرَاجِعْهُ.

قَوْلُهُ: (أَيْ قَطَعَهُ نِصْفَيْنِ) أَصْلُ الْقَدِّ لُغَةً الشَّقُّ طُولًا وَالْقَطُّ الْقَطْعُ عَرْضًا وَالْقَطْعُ يَعُمُّهُمَا وَهُوَ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا فَلِذَلِكَ حَمَلَ الشَّارِحُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ بَلْ الْمُرَادُ الْأَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا فَلِذَلِكَ حَمَلَ الشَّارِحُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ بَلْ الْمُرَادُ الْأَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُو حُصُولُ قَتْلِهِ بِهِ، وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ نِصْفَيْنِ لَيْسَ قَيْدًا وَلَعَلَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ قَطْعِ أُصْبُعِ مَثَلًا فَتَلْهِ بِهِ، وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ نِصْفَيْنِ لَيْسَ قَيْدًا وَلَعَلَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ قَطْعِ أُصْبُعِ مَثَلًا فَتَامًا مَانَ اللّهُ اللّهَ الْمُعَلِّمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الل

قَوْلُهُ: (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ إِلَىٰ هُو لَفُّ مُرَتَّبٌ وَهَذَا إِنْ كَانُوا أَهْلًا لِلضَّمَانِ فَإِنْ كَانَ وَلا وَالْمُنْ وَلا وَالْمُنْ وَلا ضَمَانَ عَلَى شَرِيكِهِ لِقَطْعِ أَثَرِ فِعْلِهِ بِمَنْ هُوَ مِنْ جِنْسِ مَنْ يَضْمَنُ وَلا وَالْمُلْقِي عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْتِرَامِهِ، وَإِنْ كَانَ جَعْنُونًا أَوْ نَحْو سَبُعِ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُمْسِكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْتِرَامِهِ، وَإِنْ كَانَ جَعْنُونًا أَوْ نَحْو سَبُعِ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُمْسِكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي عَلَيْ لِعَدَمِ الْتَرَامِهِ، وَإِنْ كَانَ جَعْنُونًا أَوْ نَحْو سَبُعِ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُمْسِكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي وَالْمُقَامِ لِي فَيْ وَالْمُلْمُونِ وَالْمُلْمُولِ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُ لُولُولُ وَالْمُ لِلْمُ مَا لَكُلِ اللَّهُ وَالْمُلْمُ وَلَيْ لِيكُولِ وَالْمُ لَا اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ وَلَيْمُ وَالْمُ لَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُ لَالَهُ وَالْمُ لَالَالُكُ وَالْمُ لَالُولُ مُنْ اللَّهُ مُسَاكُ وَالْمُ لِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَاقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللّلِي الللللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللللَّهُ اللللللَّهُ الللللللَّهُ الللللَّهُ الللللللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ اللللللَّهُ الللللللللْمُ اللللللللللللَّهُ اللللللللَّهُ اللللللللللللللّل

تَنْبِيهُ: إِذَا لَمْ نُوجِبْ اللِّيَةَ فِي النَّارِ وَجَبَ عَلَى الْمُلْقِي أَرْشُ مَا عَلَّقَ فِيهِ النَّارَ إِلَى وَقْتِ إِمْكَانِ الْخُلُوصِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ فَلَا شَيْءَ سِوَى التَّعْزِيرِ، قَوْلُهُ: (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ إِلَّ ). كلِيلُ الْأَوَّلِ حَدِيثٌ وَرَدَ عِمَعْنَى ذَلِكَ وَقِيَامًا عَلَى الْمَرْأَةِ تُمْسَكُ لِزِنَى الْغَيْرِ وَسَوَاءٌ أَمْسَكُهُ لِلْقَتْلِ كَلِيلُ الْأَوَّلِ حَدِيثٌ وَرَدَ عِمَعْنَى ذَلِكَ وَقِيَامًا عَلَى الْمَرْأَةِ تُمْسَكُ لِزِنَى الْغَيْرِ وَسَوَاءٌ أَمْسَكُهُ لِلْقَتْلِ كَلَا الْمَقْتُولُ عَبْدًا جَازَ مُطَالَبَةُ الْمُمْسِكِ وَالْقَرَارُ عَلَى الْقَاتِلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمْسَكَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا فَقَتَلَهُ حَلَالٌ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَاعْلَمْ أَقَدُمُ لَمْ يَلْعُوا فِعْلَ الْمُمْسِكِ فِي السَّلَبِ بَلْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَمَانُ يَدٍ لَا ضَمَانُ إِثْلَافٍ وَعَلَمْ أَقَدُمُ لَمْ يَلْعُوا فِعْلَ الْمُمْسِكِ فِي السَّلَبِ بَلْ مَوَا بَيْنَهُمَا ثُمَّ هَذَا كُانَ الْقَاتِلُ مُكَلَّقًا أَمَّا لَوْ أَمْسَكَهُ وَعَرَّضَهُ لِمَجْنُونٍ أَوْ سَبُعٍ ضَارٍ مَوَقًا بَيْنَهُمَا ثُمَّ هَلَا الشَّائِيَةُ فَتَقْدِعًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا الثَّالِيَةُ فَتَقْدِعًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا الثَّالِيَةُ فَتَقْدِعًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا الثَّالِيَةُ فَتَقْدِعًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا الثَّالِيَةُ فَتَقْدِعًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا الثَّالِيَةُ فَالْفَالِقُونِ أَوْ اللَّالِولَ عَلَى الْمُمْسِكِ وَالْمَاسِلُولُ وَالْمَاسُولُ وَالْمُعْلِقِ فَا لَوْ أَمْسَكُهُ وَعَرَّضَهُ لِمُعَالِمُ وَالْمُعْلِلُ فَالْمَاسُولُ وَلَا الثَّالِيَةُ فَالْمُ اللَّهُ الثَالِهُ الْفَالِيَةُ الْمُعْسِلُ فَي السَلَا الثَّالِيَةُ لَا أَنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْمَالُ وَالْمُولِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْعُلُولُ الْمُعْمِلِيلُ وَلَا السَّلَا الْقَالِقُ الْمُعْمَاءُ وَالْمُعُلُولُ الْقُالِقُلُولُ اللْمُالِقُولُ الْمُعْمِلُ وَالْمُوسِلُ الْمُعْمَالِ اللْفَالِيْ الْمُنْ الْمُولِ الْمُعْمِلُ عَلَا ا

فَتَقَّدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ عَلَى السَّبِ وَلِأَنَّ الْإِلْقَاءَ إِذَا طَرَأَتْ عَلَيْهِ مُبَاشَرَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ انْقَلَبَتْ شَرْطًا مُحَّضًا ثُمُّ مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الشَّاهِقُ يَمُوثُ مِنْهُ غَالِبًا قَالَ الْإِمَامُ فِي بَابِ وَضْعِ الْحِجْرِ وَلَوْ مَعْمًا ثُمُّ مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الشَّاهِقُ يَمُوثُ مِنْهُ غَالِبًا قَالَ الْإِمَامُ فِي بَابِ وَضْعِ الْحِجْرِ وَلَوْ أَلْقَى إِنْسَانًا عَلَى سِكِينٍ بِيَدِ إِنْسَانٍ فَتَلَقَّاهُ صَاحِبُ السِّكِينِ بِهَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا وَفَرَّقَ ابْنُ اللَّهُ عَلَى سِكِينٍ بِيعِدِ إِنْسَانٍ فَتَلَقَّاهُ صَاحِبُ السِّكِينِ بِهَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا وَفَرَقَ ابْنُ اللَّهُ عَلَى إِنْسَانًا عَلَى إِنْ سَانًا عَلَيْهِمَ وَاحِدٍ تَعَاوَنَا عَلَيْهِ، وَهُنَاكَ قَصَدَ الْمُلْقِي الْإِهْلَاكَ بِالصَّدْمَةِ الرَّفَعَةِ بِأَنَّ التَّلَفَ فِيهَا حَصَلَ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ تَعَاوَنَا عَلَيْهِ، وَهُنَاكَ قَصَدَ الْمُلْقِي الْإِهْلَاكَ بِالصَّدْمَةِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّلَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللللَّهُ الللللْهُ الللللللَّهُ الللللللَّهُ ا

٢٦٨. "هِيَ أَسْفَلُهُ (إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ) وَسَيَأْتِي أَنَّ ذَكَاتَهُ بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلْقُومِ وَالْمَرِيءِ فَهُوَ مَعْنَى اللَّهُوحِ الْعَيْنِ (مُزْهِقٍ) لِلرُّوحِ النَّابْحِ وَذَاهُمُمَا مُعْجَمَةٌ (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ (فَبِعَقْرٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ (مُزْهِقٍ) لِلرُّوحِ النَّابُهُ. (حَيْثُ) أَيْ فِي أَيِّ مَوْضِعِ (كَانَ) ذَكَاتُهُ.

(وَشَرْطُ ذَابِحٍ) وَعَاقِرٍ (وَصَائِدٍ) لِيَحِلَّ مَذْبُوحُهُ وَمَعْقُورُهُ وَمَصِيدُهُ (حِلُّ مُنَاكَحَتُهُ) بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّةٍ ) وَإِنْ لَمْ تَحِلُّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] (وَتَحِلُّ ذَكَاةُ أَمَةٍ كِتَابِيَّةٍ) وَإِنْ لَمْ تَحِلُ مُنَاكَحَتُهَا وَالْفَرْقُ أَنَّ الرِّقَ مَانِعُ فِي النَّرْطِ وَحَرَجَ بِهِ الْمَجُوسِيُّ وَغَيْرُهُ فِي النِّكَاحِ دُونَ الذَّبْحِ وَهَذَا مُسْتَقْئًى مِنْ مَفْهُومِ الشَّرْطِ وَحَرَجَ بِهِ الْمَجُوسِيُّ وَغَيْرُهُ

(وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ) قَاتِلٍ كَأَنْ أَمَرًا سِكِّينًا عَلَى حَلْقِ شَاةٍ أَوْ قَتَلَا صَيْدًا بِسَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ (حَرُمَ) الْمَذْبُوحُ وَالْمُصْطَادُ تَغْلِيبًا لِلْحَرَامِ

(وَلَوْ أَرْسَلَا كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ فَقَتَلَ) الصَّيْدَ (أَوْ أَضَاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ حَلَّ وَلَوْ انْعَكَسَ) مَا ذُكِرَ (أَوْ جَرَحَاهُ مَعًا أَوْ جَهِلَ) ذَلِكَ (أَوْ مُرَتَّبًا وَلَمْ يَقْذِفْ أَحَدُهُمَا) بإعْجَامٍ وَإِهْمَالٍ أَيْ لَمْ يَقْتُلُ سَرِيعًا فَهَلَكَ بِهِمَا (حَرُمَ) تَعْلِيبًا لِلْحَرَامِ وَمَسْأَلَةُ الجُهْلِ مَزِيدَةٌ وَفِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا بَدَهُمًا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَيَّهِمَا قَتَلَهُ فَحَرَامٌ.

(وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيّ مُمَيِّزٍ وَكَذَا غَيْرُ مُمُيِّزٍ مَجْنُونٌ وَسَكْرَانٍ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ لَهُمْ قَصْدًا وَإِرَادَةً فِي

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٠١/٤

الجُمْلَةِ وَالثَّانِي لَا يَحِلُّ لِفَسَادِ قَصْدِهِمْ

(وَتُكْرَهُ ذَكَاةُ أَعْمَى) لِأَنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ الْمَذْبَحَ (وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ بِرَمْيٍ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ وَالثَّانِي يَحِلُّ كَذَيْجِهِ أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ

قَوْلُهُ: (حِلُّ مُنَاكَحَتِهِ) مِنْ أَوَّلِ إِجْرَاءِ الْفِعْلِ وَلَوْ بِإِرْسَالِ جَارِحَةٍ إِلَى الزُّهُوقِ فَلَوْ تَخَلَّلَ أَوْ الْمُنَاكَحَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فِي ذَاتِ الْمَنْكُوحِ اقْتَرَنَ بِجُزْءِ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ لَمْ يَجِلَّ، وَالْمُرَادُ حِلُّ الْمُنَاكَحَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فِي ذَاتِ الْمَنْكُوحِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا فَلَا يَرُدُّ الْحُرْمَةَ لِعَارِضٍ حَاصٍ كَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لِأَهْلِ مِلَّتِهِ لِتَدْخُلَ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدِ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدَةِ وَالْمُرْتَدَةُ وَالْمُونُ وَالْمُرْتَدَةُ وَالْمُرْتَدَةُ وَالْمُونَةُ الْمُعْتَرِفُ الْمُعْتَرِقُ الْمُسْلُقِةِ الْمُعْتَوِقُ الْمُسْلُقِةِ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُمْرَدُ الْمُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُسْلُقِةِ الْمُعْتَقِقُ وَالْمُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَواقِ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَدِ وَالْمُعْتِولِ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَمِعُ اللَّهُ الْمُعْتِدِ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرَقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَعُولُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَعُولُ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَعُولُ الْمُعْتِولُ الْمُعْتَعُولُ الْمُعْتَعُولُ الْمُعْتُولُ الْمُعُمُولُ الْمُعُمُولُ الْمُعْتِعُ الْمُعْتَعُولُ الْمُعْتَعُولُ الْمُعْتِعُ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيُّ) وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا فِيمَا لَوْ وَقَعَ الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا فِيمَا لَوْ وَقَعَ الْفِعْلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَلَوْ أَكْرَهَ الْمَجُوسِيُّ مُسْلِمًا أَوْ الْمُحْرِمُ حَلَالًا عَلَى الرَّمْي أَوْ الذَّبْح كَانَ

حَلَالًا كَمَا فِي شَرْحِ شَيْخِنَا وَانْظُرْ حُكْمَ عَكْسِهِ، قَوْلُهُ: (حَرُمَ) وَيَضْمَنُهُ الْمَجُوسِيُّ إِنْ أَزْمَنَهُ الْمُسْلِمُ أَوَّلًا.

قَوْلُهُ: (وَفِي الرَّوْضَةِ إِلَّى) وَهِيَ أَوْلَى لِشُمُولِهَا لِلْمَعِيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ كَذَا قِيلَ: وَالْوَجْهُ تَسَاوِيهِمَا لِقَوْلِ الشَّارِحِ ذَلِكَ. فَذِكْرُهُ لِعِبَارَةِ الرَّوْضَةِ اسْتِشْهَادٌ لِكَلَامِهِ فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍ مُمَيَزٍ) هُو مِنْ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى فَاعِلِهِ وَرَمْيُهُ وَإِرْسَالُهُ جَارِحَةً كَذَبْهِ كَمَا سَيَدْكُرُهُ، وَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ وَكَالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ الْأُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالنَّفَسَاءُ وَالْأَحْرَسُ وَالْأَقْلُفُ وَالْمُكُرُهُ، قَوْلُهُ: (وَكَذَا غَيْرُ مُمُيِّزٍ) أَيْ فَهُو عَطْفُ عَلَى مُمِيِّ قَبْلُهُ فَهُو فِي السَّبِيِّ وَيَدُلُّ لَهُ عَطْفُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ وَرُجُوعُ الْخِلَافِ لِلْجَمِيعِ وَلَا يَخْتَصُ بِمَا لَهُ نَوْعُ تَمْيِيزٍ وَيَدُلُّ لَهُ عَطْفُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ وَرُجُوعُ الْخِلَافِ لِلْجَمِيعِ وَلَا يَخْتَصُ بِمَا لَهُ نَوْعُ تَمْييزٍ وَقِيلَ: عَطْفُ عَلَى صَبِيٍّ فَعَطْفُ مَا بَعْدَهُ حَاصٌ بَعْدَ عَامٍ، وَعَلَيْهِ فَيُسْتَثْنَى مِنْهُ خَوُ النَّائِمِ وَقِيلَ: عَطْفُ عَلَى صَبِيٍّ فَعَطْفُ مَا بَعْدَهُ حَاصٌ بَعْدَ عَامٍ، وَعَلَيْهِ وَيَسْتَثْنَى مِنْهُ خَوُ النَّائِمِ وَلَا يَعْفِهُ مَا عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هُمُّ ) أَيْ حَالَةُ الْفِعْلِ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمِنْهُ وَلَا يَعِمْ عَلَيْهِ، وَيُعْمَلُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هُمُّ ) أَيْ حَالَةُ الْفِعْلِ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمِنْهُ يَعْلَمُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هُمُّ ) أَيْ حَالَةُ الْفِعْلِ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمِنْهُ يُعْلَمُ عَدَمُ صِحَةٍ ذَبْحِ مَنْ صَارَ كَالْخَشَبَةِ الْمُلْقَاةِ مِنْ السَّكْرَانِ أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ الْمُعْمَى عَلَيْهِ، وَيُعْلِ أَنَّهُ حِينَذٍ أَسُوا مِنْ النَّائِم وَهُو وَاضِحٌ لَكِنَّ تَعْبِيرَهُ بِقُولِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَبُمَ وَاضِحُ لَكُونَ النَّائِم وَهُو وَاضِحٌ لَكِنَّ تَعْبِيرَهُ بِقُولِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَبُمَ وَاضِعَ لَكُونَ السَّكُونِ أَوْ الْمُعْمَى عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (فِي الْأَصَحِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَيَحْرُمُ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الصَّيْدَ فَلَا يُمْكِنُ قَصْدُهُ

\_\_\_\_\_كُمْهُ لَوْنًا وَطَعْمًا، قَوْلُهُ: (بِذَبْحِهِ إِخْ) أَيْ بِالْإِجْمَاعِ قِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ أَسْرَعُ إِلَى خُرُوجِ الرُّوحِ وَأَحَفُ، ثُمَّ مُرَادُهُ بِالذَّبْحِ هُنَا مُطْلَقُ الْقَطْعِ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ مِنْ خُرِ الرُّوحِ وَأَحَفُ، ثُمَّ مُرَادُهُ بِالذَّبْحِ هُنَا مُطْلَقُ الْقَطْعِ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ مِنْ خُرُ إِبِلَ وَذَبْحِ بَقَرٍ وَغَنَمٍ، قَوْلُهُ: (فَبِعَقْرٍ) أَيْ وَلَكِنْ يُسْتَثْنَى عَقْرُ الْكَلْبِ لِلتَّرَدِّي كَمَا سَيَأْتِي وَهُو عَبْرُ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَهُو قَوْلُ الشَّارِح ذَكَاتُهُ

[شُرُوطُ الذَّابِحِ وَالْعَاقِرِ وَالصَّائِدِ]

قَوْلُهُ: (حِلُّ مُنَاكَحَتِهِ) أَيْ وَلَوْ كَانَ يَرَى عَدَمَ حِلِّ ذَلِكَ الْمَذْبُوحِ كَالْإِبِلِ خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَلَوْ قَالَ: نِكَاخُنَا لَهُ بَدَلَ صِيغَةِ الْمُفَاعَلَةِ لَكَانَ أَوْضَحَ وَلَوْ أُكْرِهَ الشَّحْصُ عَلَى الذَّبْحِ. صَحَّ وَحَلَّ أَكُلُهُ.

قَوْلُهُ: (أُوتُوا الْكِتَابَ) الْمُرَادُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي الْمَجُوسِ سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ وَلَا نَاكِحِي نِسَائِهِمْ

قَوْلُهُ: (قَاتِلٍ) حَرَجَ الِاشْتِرَاكُ فِي مُجَرَّدِ الإصْطِيَادِ أَيْ الإصْطِيَادُ غَيْرُ الْقَاتِلِ

قَوْلُهُ: (صَبِيٍّ مُمُيِّزٍ) أَيْ وَلَوْ كِتَابِيًّا قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَبْخُهُ وَكَذَا ذَبْحُ الْحَائِضِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَبْحِ الْحَائِضِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَبْحِ الْكِتَابِيِّ الْكِتَابِيِّ

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَصْدُ) أَيْ فَصَارَ كَمَا لَوْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبَ بِنَفْسِهِ.." (١) ٢٦٩. "وَأَشَارَ بِكُلِّ إِلَى أَنَّهُ يَضُرُّ بَقَاءُ يَسِيرٍ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْحِلِّ. .

(وَلَوْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ عَصَى فَإِنْ أَسْرَعَ) فِي ذَلِكَ (فَقَطَعَ الْحُلْقُومَ وَالْمَرِيءَ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ عَلَى إِلَّا فَلَا) يَجِكُ (وَكَذَا إِدْحَالُ سِكِينٍ بِأُذُنِ تَعْلَبٍ) لِيَذْبَحَهُ إِنْ أَسْرَعَ فَقَطَعَ الْحُلْقُومَ وَالْمَرِيءَ دَاخِلَ الْجِلْدِ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ حَلَّ وَإِلَّا فَلَا يَجِلُ 
دَاخِلَ الْجِلْدِ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ حَلَّ وَإِلَّا فَلَا يَجِلُ

(وَيُسَنُّ خَوْ إِبِلٍ) فِي اللَّبَةِ (وَذَبْحُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ) فِي الْحَلْقِ لِلاتِبَاعِ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا. (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) أَيْ ذَبْحُ إِبِلٍ وَخَرُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ غَيْ، (وَأَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولُ رَقَبَتُهُ) رَوَى الشَّيْحَانِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولُ رَقَبَتُهُ) رَوَى الشَّيْحَانِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولُهُ الْيُسْرَى وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي رِوَايَةٍ أَبِي وَسَلَّمَ - وَفِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْمَعْقُولَةُ الْيُسْرَى وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي رِوَايَةٍ أَبِي كَاللَّهُ عَلَيْهِ وَايَةٍ أَبِي الْقَاسِمِ - عَنْ جَابِرِ «فَإِنْ لَمْ يُنْحَرْ قَائِمًا فَبَارِكًا» .

(وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ مُضْجَعَةً لِجِنْبِهَا الْأَيْسَرِ) الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى الذَّابِحِ فِي أَخْذِهِ السِّكِينَ بِالْيَمِينِ، وَإِمْسَاكِهِ الرَّأْسَ بِالْيَسَارِ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. (وَتُتْرَكُ رِجُلُهَا الْيُمْنَى) بِلَا شَدِّ لِتَسْتَرِيحَ بِتَحْرِيكِهَا (وَتُشَدُّ بَاقِي الْقُوائِمِ) لِئَلَّا تَضْطَرِبَ حَالَةَ الذَّبْحِ فَيَزِلُّ اللَّهُمْنَى) بِلَا شَدِّ لِتَسْتَرِيحَ بِتَحْرِيكِهَا (وَتُشَدُّ بَاقِي الْقُوائِمِ) لِئَلَّا تَضْطَرِبَ حَالَةَ الذَّبْحِ فَيَزِلُّ اللَّهُمْنَى) بِلَا شَدِّ لِتَسْتَرِيحَ بِتَحْرِيكِهَا (وَتُشَدُّ بَاقِي الْقُوائِمِ) لِئَلَا تَضْطَرِبَ حَالَةَ الذَّبْحِ فَيَزِلُّ اللَّهُمْنَى فَيُولِ مَلْمِ «وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ» ، الذَّابِحُ (وَأَنْ يُحِدَّ شَفْرَتَهُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الشِّينِ لِحِدِيثِ مُسْلِمٍ «وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ» ، وَالسِّكِينُ الْعَظِيمَةُ (وَيُوجِهُ لِلْقِبْلَةِ ذَيِيحَتَهُ) بِأَنْ يُوجِهَ مَذْبُكَهَا وَقِيلَ جَمِيعَهَا وَيَتَوجَهُ هُوَ وَهِي السِّكِينُ الْعَظِيمَةُ (وَيُوجِهُ لِلْقِبْلَةِ ذَيِيحَتَهُ) بِأَنْ يُوجِهَ مَذْبُكَهَا وَقِيلَ جَمِيعَهَا وَيَتَوجَهُ هُو

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢٤١/٤

لَمَا أَيْضًا. (وَأَنْ يَقُولَ) عِنْدَ الذَّبْحِ (بِاسْمِ اللَّهِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا يَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ مُحَمَّدٍ)، أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِإِيهَامِهِ التَّشْرِيكَ وَدَلِيلُ الْإِضْجَاعِ وَالتَّوْجِيهِ وَلَا يَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ مُحَمَّدٍ)، أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِإِيهَامِهِ التَّشْرِيكَ وَدَلِيلُ الْإِضْجَاعِ وَالتَّوْجِيهِ وَالنَّيْ فِي اللَّهُ عَيْرِ ذَلِكَ لِإِيهَا، فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالضَّأْنِ وَإِلْحَاقِ غَيْرِ ذَلِكَ بِهِ وَالتَّسْمِيةِ الْإِنْبَاعُ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالضَّأْنِ وَإِلْحَاقِ غَيْرِ ذَلِكَ بِهِ وَالتَّسْمِيةِ الْإِنْبَاعُ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالضَّأْنِ وَإِلْحَاقِ غَيْرِ ذَلِكَ بِهِ وَالتَّسْمِيةِ النَّابِي فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحِيْقِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الذَّابِحِ لَمَا وَسَنُّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الذَّابِحِ كَا وَسَنُّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الذَّابِحِ لَمَا وَسَنُّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الذَّابِحِ كَا وَسَنُّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الذَّابِحِ لَمَا وَسَنُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الذَّابِحِ كَا وَسَنُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الدَّابِعِ لَمَا وَسَنُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِي فِي حَالَةِ الدَّابِعِ لَي السَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – . . .

\_\_\_\_ كَأَصْلِهَا.

قَوْلُهُ: (بِقَطْعِ) يُفِيدُ أَنَّهُ بِمُحَدَّدٍ مِنْ آلَاتِ الذَّبْحِ فَحَرَجَ خَوْ حَنْقٍ وَبُنْدُقَةٍ وَنَزْعِ رَأْسِ خَوْ عُصْفُورٍ بِيَدِهِ. قَوْلُهُ: (خُرْجَ) أَيْ مَحِلُ الْخُرُوجِ وَيَلْزَمُهُ الدُّحُولُ فَهُوَ مُسَاوٍ لِمَا فِي الرَّوْضَةِ. عُصْفُورٍ بِيَدِهِ. قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ إِلَيْ) وَلَا يَحْرُمُ قَطْعُ مَا زَادَ وَلَوْ بِانْفِصَالِ رَأْسِهِ وَقَالَ مَالِكُ بِوُجُوبِ قَطْعِ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ إِلَيْ) وَلَا يَحْرُمُ قَطْعُ مَا زَادَ وَلَوْ بِانْفِصَالِ رَأْسِهِ وَقَالَ مَالِكُ بِوُجُوبِ قَطْعِ الْوَدَجَيْنِ وَيُسَمَّيَانِ الْوَرِيدَيْنِ دُونَ الْحُلْقُومِ وَالْمَرِيء، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة بِوُجُوبِ قَطْعِ الْوَدَجَيْنِ الْوَرِيدَيْنِ دُونَ الْحُلْقُومِ وَالْمَرِيء، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة بِوُجُوبِ قَطْعِ الْوَدَجَيْنِ أَيْضًا، وَلَوْ ذَبَحَهُ بِآلَتَيْنِ مِنْ خَلْفٍ وَأَمَامٍ فَالْتَقَيَا لَمْ يَحِلُ عَلَى الْأَصَحِ كَمَا لَوْ أَحْرَجَ شَحْصُ لَا اللّهُ اللّهُ عَلَى الْأَصَحِ كَمَا لَوْ أَحْرَجَ شَحْصُ حَشُونَهُ أَوْ خَنَسَهُ فِي خَاصِرَتِهِ حَالَةَ ذَبْهِهِ.

قَوْلُهُ: (حَلَّ) أَيْ مَعَ الْعِصْيَانِ وَالتَّعْلَبُ مِثَالً.

قَوْلُهُ: (غَرُ إِبِلٍ) وَكُلِّ مَا عُنْقُهُ كَذَلِكَ كَالنَّعَامِ لِأَنَّهُ أَقْرِبُ لِمُفَارَقَةِ الْحَيَاةِ. قَوْلُهُ: (وَذَبْحُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ) وَكُلِّ مَا قَصُرَ عُنُقُهُ كَالْحَيْلِ. قَوْلُهُ: (لِجَنْبِهَا الْأَيْسَرِ) لَا الْأَيْمَنِ وَإِنْ عَسُرَ عَلَيْهِ لِكَوْنِ عَلَيْهِ بِيَدِهِ الْيُسْرَى بَلْ يَسْتَنِيبُ غَيْرَهُ. قَوْلُهُ: (الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ) الْمُرَادُ بَيَانُ عَادَةِ النَّاسِ لَا أَنَّهُ دَلِيلٌ قَوْلُهُ: (وَهِيَ السِّكِينُ الْعَظِيمَةُ) بَيَانٌ لِلشَّفْرَةِ لَغَةً وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَعَمُّ وَيُنْدَبُ إِلنَّاسٍ لَا أَنَّهُ دَلِيلٌ قَوْلُهُ: (وَهِيَ السِّكِينُ الْعَظِيمَةُ) بَيَانٌ لِلشَّفْرَةِ لَغَةً وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَعَمُّ وَيُنْدَبُ إِلنَّالِ لِللَّهُ يَرِفُقِ وَأَنْ لَا يَذِيدَ عَلَى الْقَطْعِ الْمُطْلُوبِ، وَأَنْ لَا يَجْرَى، بِحَيْثُ تَنْظُرُ إِلَيْهَا وَأَنْ لَا يُبَيِّنَ رَأْسَهَا وَأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى الْقَطْعِ الْمُطْلُوبِ، وَأَنْ لَا يَرْبَحُ بَرِفُقٍ وَأَنْ لَا يَقْطُهُا عَنْ مُحِلِّهَا قَبْلَ مَوْتِهَا وَأَنْ لَا يَرْبِكَ عَلْهُا عَنْ مُحِلِّهَا وَأَنْ لَا يَعْرِضَ عَلَيْهَا وَأَنْ لَا يَرْبَحُ بِرِفْقٍ وَأَنْ يَعْرِضَ عَلَيْهَا مَاءً لِلشُّرْبِ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَغُولُ بِسْمِ اللَّهِ) عِنْدَ الذَّبِحِ بِمُقَوِلِهِ لَا يُجُورُ إِلَا يَقُلُهُ عَصْدِ التَّشْرِيكِ، وَإِلَّا فَلَا فَلَا النَّابِيحَةُ وَالْقَوْلُ عِنْمُ اللَّهِ عَرْهُ وَلَا عَلْكُولُ عِنْدَ اللَّهُ مُولِكُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُولُ عِنْدَ قَصْدِ التَّشْرِيكِ، وَإِلَّا فَلَا فَلَا فَلَا اللَّيتِحَةُ وَالْقُولُ عِنْدَ قَصْدِ التَّشْرِيكِ، وَإِلَّا فَلَا فَلَا فَلَا فَلَا فَلَا اللَّهُ يَعْدِلُ النَّالِ الْخُورُ إِلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْ عَلَا التَّالِيكُونُ الْمُعْولُ عِنْدُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُ عِنْدُ وَالْعُلُولُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُ عَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

تَحْرُمُ الذَّبِيحَةُ مُطْلَقًا وَلَكِنْ يُكْرَهُ الْقَوْلُ إِنْ قَصَدَ التَّبَرُّكَ، وَيَحْرُمُ إِنْ أَطْلَقَ وَلَوْ ذَبَحَ عَلَى اسْمِ الْكَعْبَةِ أَوْ التَّقَرُّبِ لِلْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ فِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيعَدَمِ قَصْدِ التَّشْرِيكِ.

\_\_\_\_Qوَالْمَرِيءُ) جَمْعُهُ مُرُوُّ كَسَرِيرٍ وَسُرُر، قَوْلُهُ: (وَهُمَا عِرْقَانِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُمَا الْوَرِيدَانِ فِي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: تَحْرُمُ الزِّيَادَةُ لِأَهَّا فِي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: تَحْرُمُ الزِّيَادَةُ لِأَهَّا فِي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: تَحْرُمُ الزِّيَادَةُ لِأَهَا فَي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ:

قَوْلُهُ: (وَيَجُورُ عَكْسُهُ) أَيْ خِلَاقًا لِمَالِكِ حَيْثُ قَالَ: لَا يَجُورُ ذَبْحُ الْإِبِلِ وَلَا خَرُ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا حَرَّمَ ذَلِكَ وَإِثَمَا كَرِهَهُ مَالِكٌ فَقَطْ، قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ اللّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ ﴿ [الحج: ٣٦] ، قَالَ ابْنُ الْبَعِيرُ) أَيْ لِقَوْلِ اللّهِ تَعَالَى ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ ﴾ [الحج: ٣٦] ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قِيَامًا عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمَ، قَوْلُهُ: (مَعْقُولٌ) هُو نُصِبَ عَلَى أَنَّهُ حَبَرٌ ثَانٍ لَا عَلَى الْخَالِ لِإَضَافَتِهِ إِلَى مَعْوِفَةٍ. قَوْلُهُ: (مُضْجَعَةً) ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الشَّاةِ وَقِيسَ بِهِ الْبَقَرَةُ وَحَكَى فِي شَرْحِ لِمِضَافَتِهِ إِلَى مَعْوِفَةٍ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ إِلَيْ ) خَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَمُ مُسْلِمِ الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ إِلَيْ ) خَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَمُ مُسْلِمٍ الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ إِلَيْ الْكِيْعَابِ وَهُمْ لَا يَذْكُرُونَهَا وَفِي الْحَدِيثِ أَيْفًا ﴿ أَيْفَا عَمْدًا لَمُ عَلَى إِلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا قَتْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ مِنْ الْأَعْرَابِ يَأْتُونَا بِاللّحْمِ لَا نَدْرِي أَدْكُرُوا اسْمَ اللّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا فَقَالَ: - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْأَعْرَابِ يَأْتُونَا بِاللّحْمِ لَا يَذْعَلُونَ أَوْلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَ اللّهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا قَوْلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكُلَ مَنْ أَكُلَ وَكُولُ الْوَاوِ لِلْحَالِ . فَقَالَ دَلِيلًا عَلَى مُولِولًا لِهُ عَلَى الْآلَاقُولِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنْ أَنْ يُرَادَ عِمَا مَا أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ وَلَا اللّهِ عَلَى الْوَاوِ لِلْحَالِ .

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٤/٤٢

(وَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَعْزُولٍ) أَيْ ذَكَرَ لِلْقَاضِي (أَنَّهُ أَحَدَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ) أَيْ عَلَى سَبِيلِ الرِّشْوَةِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَالرَّاءُ مُثَلَّنَةٌ (أَوْ شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مَثَلًا) أَيْ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَا الرِّشْوَةِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَالرَّاءُ مُثَلَّقَةٌ (أَوْ شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مَثَلًا) أَيْ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمُدَّعِي (أُحْضِرَ وَفُصِلَتْ خُصُومَتُهُمَا وَإِنْ قَالَ حَكَمَ بِعَبْدَيْنِ وَلَمْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمُدَّعِي (أُحْضِرَ وَفُصِلَتْ خُصُومَتُهُمَا وَإِنْ قَالَ حَكَمَ بِعَبْدَيْنِ وَلَمْ يَنِينَةٌ بِدَعْوَاهُ).

قَالَ فِي الْمُحَرَّرِ وَرَجَّحَهُ مُرَجِّحُونَ وَفِي الشَّرْحِ أَنَّهُ أَصَحُّ عِنْدَ الْبَغَوِيِّ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ عِنْدَ الرُّويَانِيِّ وَالْمَعَلُ عَنْدِ الرُّويَانِيِّ وَعَيْرِهِ، وَجَزَمَ أَصْلُ الرَّوْضَةِ بِتَصْحِيحِهِ (فَإِنْ حَضَرَ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَادَّعَى عَلَيْهِ. (وَأَنْكُرَ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ أَمِينُ الشَّرْعِ فَيُصَانُ مَنْصِبُهُ عَنْ التَّحْلِيفِ وَالِابْتِذَالِ بِالْمُنَازَعَاتِ بِلَا يَمِينٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ أَمِينُ الشَّرْعِ فَيُصَانُ مَنْصِبُهُ عَنْ التَّحْلِيفِ وَالِابْتِذَالِ بِالْمُنَازَعَاتِ (فُلْتَ الْأَصَحُّ بِيَمِينٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَالْمُودِعِ وَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ إذَا ادَّعَى عَلَيْهِمْ خِيَانَةً وَفِي الْمُحَرَّرِ وَلُكُمْ بَيْمِينٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَالْمُودِعِ وَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ إذَا ادَّعَى عَلَيْهِمْ خِيَانَةً وَفِي الْمُحَرَّرِ وَلَيْتُ الشَّيْحِ أَيِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ وَلَاللَّانَ عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيْ أَصَحُ عِنْدَ الشَّيْحِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيْ أَصَحُ عِنْدَ الشَّيْحِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيَ أَصَحُ عِنْدَ الشَّيْحِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيَ أَصَحُ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالرُّويَانِيِّ . .

(وَلُوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ جَوْرًا فِي حُكْمٍ لَمْ يُسْمَعْ) ذَلِكَ لِأَنَّهُ أُمِينٌ شَرْعًا (وَيُشْتَرَطُ بَيِّنَةٌ) بِهِ فَلَا يَكُونُ وَلِقُ اللَّهِ (بِحُكْمِهِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا) فِيهِ (حَلِيفَتُهُ أَوْ غَيْرُهُ) يَكُلِفُ فِيهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ) مَا يَدَّعِي بِهِ عَلَيْهِ (بِحُكْمِهِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا) فِيهِ (حَلِيفَتُهُ أَوْ غَيْرُهُ) أَيْ قَاضِ آخَرُ.

فَصْلٌ فِي آدَابِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا (لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ لِمَنْ يُولِيهِ) الْقَضَاءَ بِبَلَدٍ كِتَابًا بِهِ وَإِنَّمَا يُعْتَاجُ الْإِمَامُ لِمَنْ يُولِيهِ) الْقَضَاءَ بِبَلَدٍ كِتَابًا بِهِ وَإِنَّمَا يُعْتَاجُ إِلَى الْيَمَنِ» ، رَوَاهُ الْيَمِنِ» ، رَوَاهُ أَصْحَابُ

\_\_\_\_ كَضُرُورَةٍ فَلَيْسَ ذِكْرُ جَائِزًا لِحُكْمٍ قَيْدًا وَلَعَلَّ ذِكْرَهُ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ شُمُولِ حَاكِمِ الشُّرْطَةِ وَفِيهِ نَظْرٌ. قَوْلُهُ: (قَبِلَتْ) مَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَشْهُودُ عِنْدَهُ أَنَّهُ يَعْنِي نَفْسَهُ وَإِلَّا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ. قَوْلُهُ: (حَكَمْت بِكَذَا) وَلَوْ بِطَلَاقِ نِسَاءِ (وَيُقْبَلُ) وَلَوْ قَاضِيَ ضَرُورَةٍ وَبَيَّنَ السَّبَبَ كَمَا تَقَدَّمَ، قَوْلُهُ: (حَكَمْت بِكَذَا) وَلَوْ بِطَلَاقِ نِسَاءِ قَرْبَيْهِ. قَوْلُهُ:

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى) أَيْ أَخْبَرَكَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِخُ. قَوْلُهُ: (عَلَى سَبِيلِ الرِّشْوَةِ) الْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةُ فَالْمُدَّعَى بِهِ هُوَ الرِّشْوَةُ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ) عَطْفٌ عَلَى رِشْوَةٍ فَالْمَالُ الْمَأْخُوذُ غَيْرُ الْمُدَّعِي وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِدَفْعِهِ مَا يَعُمُّ أَمْرَ الْقَاضِي الرِّشْوَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمُدَّعِي وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِدَفْعِهِ مَا يَعُمُّ أَمْرَ الْقَاضِي

لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِإِعْطَاءِ الْمَالِ لِلْمُدَّعِي وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِدَفْعِهِ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَحْدَ مَالَهُ إِخْ، وَلَا يُحْضُرُ قَبْلَ الْإِحْبَارِ بِمَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصْدَ ابْتِذَالَهُ. قَوْلُهُ: (أَحْضِرَ) وَلَوْ بِوَكِيلِهِ ثُمَّ تُعَادُ الدَّعْوَى وَلَا يَحْضُرُ قَبْلَ الْإِحْبَارِ بِمَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصْدَ ابْتِذَالَهُ. قَوْلُهُ: (وَفَصَلَتْ خُصُومَتُهُمَا) بِأَنْ يُعِيدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الدَّعْوَى عَلَى الْقَاضِي الْمَعْزُولِ وَيَأْمُرُهُ الْمُدَّعَى الْقَاضِي الْمُدَّعِي عِنْدَهُ بِإِعَادَةِ مَا أَحَذَهُ بِالرِّشْوَةِ، وَبِإِعَادَةِ مَا أَحْذَهُ الْمُدَّعِي مِنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَهُ عَذَهُ الْمُدَّعِي عِنْدَهُ بِإِعَادَةِ مَا أَحْذَهُ بِالرِّشْوَةِ، وَبِإِعَادَةِ مَا أَحْذَهُ الْمُدَّعِي مِنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَهُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ إِلَّ ) الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُهُ حَتَى يُخْبِرُهُ الْمُدَّعِي بِأَنَّ مَعَهُ عَلَيْهِ لَهُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ إِلَّ ) الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَصْمُرُهُ حَتَى يُغْرِهُ الْمُدَّعِي بِأَنَّ مَعَهُ الْمُعَنِّمُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَلَى الشَّهَدُ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَعْضُرُهُ حَتَى يُغِيهُ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَصْمُونُ الْمُعْتَمَدُ الْمُعْتَمَدُ إِلَى الشَّهَادَةِ فَالصَّعِيخِ الْأَوْلُ، وَهَذَا جَمْعُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الشَّهَادَةِ فَالصَّحِيخُ الْأَوْلُ، وَهَذَا جَمْعُ الْمُعَيْنِ لَكِنْ يَلْمُ عَلَيْهِ إِحَالَةُ الْخِلَافِ فَافْهُمْ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُ بِيَمِينٍ) بَلْ لَوْ عَزَلَ بِجَوْرٍ أَوْ فِسْقٍ حَلَفَ قَطْعًا قَالَهُ الزَّرَّكَشِيُّ. قَوْلُهُ: (وَسَائِرِ الْأُمنَاءِ) وَلَوْ أُمَنَاءَهُ حَتَّى لَوْ حُوسِبُوا وَظَهَرَ مَعَهُمْ مَالُ وَقَالُوا أَحَذْنَاهُ عَنْ أُجْرَتِنَا رَجَعَ عَلَيْهِمْ عِلَيْهِمْ عِلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُ عَلَى أَجْرَةٍ مِثْلِهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَى أَعْلَهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَى أَوْلُوا أَمْنَاءَهُ عَلَى أُعْمُونَ عَلَيْهُمْ عَلَى أَعْمُ عَلَى أَعْلَوا أَحْدُنَاهُ عَنْ أُعْرَتِهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَى أَلَاهُمْ عَلَى أُعْمُ عَلَى أُعْمُ عَلَيْهُمْ عَلَى أَعْلَى عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلَى عَلَى أَعْلَى عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلَى عُلْمُ عَلَى أَعْلِهُ عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلَيْهُ عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلِهُمْ عَلَى أَعْلِهُ عَلَى أَعْلَى عَلَى أُعْلِهِمْ عَلَى أَنْ عَلَى أَعْلِهُ عَلَى عَلَى أَعْلَى عَلَى أَعْلَى عَلَى أَعْلِهِمْ عَلَى أَعْلَاعُ عَلَى أَعْلَاقُوا أَعْلَاعُ عَلَى أَعْلَاقِهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى أَعْلَاقُوا أَعْلَاهُ عَلَى أَعْلَاقُوا أَعْلَقُ عَلَى أَعْلَاهُ عَلَى أَعْلَاقُوا أَعْلَاقُوا أَعْلَاقُوا أَعْلَاعُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَا عَلَاهُ عَلَا عَلَاهُ ع

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ) أَيْ حَسَنِ السِّيرَةِ ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ حَالَ وِلَايَتِهِ فِي مَحَلِّهَا وَإِلَّا حَلَفَ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِحُكْمِهِ) أَيْ وَلَا يَقْدَحُ فِي وِلَايَتِهِ كَمَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ.

[فَصْلُ فِي آدَابِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا]

مِنْ حَيْثُ التَّوْلِيَةُ وَغَيْرُهَا

وَعُلِمَ مِنْ ذِكْرِ الْآدَابِ أَنَّمَا مَنْدُوبَةُ عَلَى الْأَصْلِ أَيْ غَالِبًا. قَوْلُهُ: (لِيَكْتُبَ) أَيْ نَدْبًا وَكَذَا جَمِيعُ

\_\_\_\_\_\_\_\_قَادِرٍ عَلَى الْإِنْشَاءِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِقْرَارِ، قَوْلُ الْمَتْنِ: (جَائِزُ الْحُكْمِ) قِيلَ هُوَ تَأْكِيدُ قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ لَا يُقْبَلُ: إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لَنَا الْقِيَاسُ عَلَى وَلِيّ قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ لَا يُقْبَلُ: إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لَنَا الْقِيَاسُ عَلَى وَلِيّ الْمُرْقِ بِوُفُورِ الشَّفَقَةِ.

فَرْعُ: لَوْ وَلَاهُ قَاضٍ قَضَاءَ بَلَدٍ وَوَلَاهُ آخَرُ قَضَاءُ بَلَدٍ آخَرَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ امْرَأَةً وَهُوَ فِي فَرْعُ: لَوْ وَلَاهُ قَاضٍ قَضَاءُ بَلَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَلْدَةِ الْأُحْرَى الظَّاهِرُ لَا لِأَنَّ مُسْتَنِيبَهُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ عَاجِزٌ عَنْ ذَلِكَ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (فِي غَيْرٍ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ضَابِطُ ذَلِكَ فِي الْبَلَدِ الْوُصُولَ إِلَى حَدِّ قَوْلُ الْمَثْنِ: (فِي غَيْرٍ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ضَابِطُ ذَلِكَ فِي الْبَلَدِ الْوُصُولَ إِلَى حَدِّ

تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ.

قَوْلُهُ: (أَيْ عَلَى سَبِيلِ الرِّشْوَةِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْمُدَّعَى بِهِ نَفْسُ الرِّشْوَةِ الْمَأْخُوذَةِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (بِعَبْدَيْن) . (أَحْضَرَ) أَيْ وَلَوْ وُكِّلَ كَفَى قَوْلُ الْمَتْنِ: (بِعَبْدَيْن) .

قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَأَنَا أُطَالِبُهُ بِالْغُرْمِ. أَقُولُ أَنْظُرْ ذَلِكَ مَعْ قَوْلِ الْمِنْهَاجِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَالًا. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقِيلَ لَا) أَيْ لِأَنَّهُ كَانَ أَمِينَ الشَّرْعِ وَالظَّاهِرُ مِنْ أَحْكَامِ الْفُضَاةِ مُضِيُّهَا عَلَى الصِّحَةِ وَمَنْصِبُهُ يُصَانُ عَلَى الاِبْتِذَالِ بِالْإِرْسَالِ حَلْفُهُ قَبْلَ تَبَيُّنِ الْحَالِ، الْقُضَاةِ مُضِيُّهَا عَلَى الصِّحَةِ وَمَنْصِبُهُ يُصَانُ عَلَى الْمُدَّعِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْحُكْمِ لِأَنَّهُ يَقَعُ ظَاهِرًا وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الرِّشُوةِ لِأَنَّهُ يَسْهُلُ عَلَى الْمُدَّعِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْحُكْمِ لِأَنَّهُ يَقَعُ ظَاهِرًا بِخَلَافِ أَخْذِ الْمَالِ، ثُمُّ مَعْنَى الْبَيِّنَةِ إِقَامَتُهَا لِيَتَبَيَّنَ الْحُاكِمُ الْحُالَ كَيْ يَحْضُرَهُ عَلَى بَصِيرةٍ وَلَا بِخِلَافِ أَخْذِ الْمَالِ، ثُمُّ مَعْنَى الْبَيِّنَةِ إِقَامَتُهَا لِيَتَبَيَّنَ الْحُاكِمُ الْحُالَ كَيْ يَحْضُرَهُ عَلَى بَصِيرةٍ وَلَا يَعْفَى الْبَيِّنَةِ إِقَامَتُهَا لِيَتَبَيَّنَ الْحُلَامِ الْمُدَّعِي وَلِكَ عَنْ إِعَادَقِهَا بَعْدَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (كَالْمُودِعِ وَسَائِرِ الْأُمْنَاءِ إِلَى وَلِعُمُومِ حَدِيثِ «الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيُمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ» وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا جَتَهُ الزَّرُكَشِيُّ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا جَتَهُ الزَّرُكَشِيُّ وَجَمْ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى الْمَدَّعِ عَلَى مَنْ أَنْكُرَهُ » وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا جَتَهُ الزَّرُكَشِيُ وَلَا لَكُولُ عَمْ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى الْمَالِ الْمُدَّعِي وَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكُوهُ وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا جَتَهُ الرَّرُكُونِي الللَّهُ لَيْنَا إِلَا لَهُ اللَّهُ لَتَنَاقًا اللَّهُ الْعَلَى الْمُعْتَقُولُ الْمُعَلِي عَلَى مَنْ أَنْكُونُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُعَالِي عَلَى الْمُعْتَقُولُ الْمُؤْمِ عَلَيْ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى مَنْ أَنْكُونُ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُل

فَصْلٌ لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ إِلَى قَوْلُهُ: (أَيْ الْمَكْتُوبُ) وَلِذَا قَالَ فِي التَّنْبِيهِ وَيَشْهَدُ عَلَى التَّوْلِيَةِ قَوْلُ الْمَثْنِ: (لَا مُجُرَّدَ كِتَابٍ) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي زَوَائِدِ الرَّوْضَةِ وَشَرْحِ الْمُهَذَّبِ." (١)

(وَمَنْ طُولِبَ بِزِكَاةٍ فَادَّعَى دَفْعَهَا إِلَى سَاعٍ آحَرَ أَوْ غَلِطَ حَارِصٌ وَأَلْزَمْنَاهُ الْيَمِينَ) . عَلَى وَجْهٍ (فَنَكَلَ وَتَعَذَّرَ رَدُّ الْيَمِينِ) بِأَنْ لَمْ يَنْحَصِرْ الْمُسْتَحِقُّونَ فِي الْبَلَدِ وَلَا رَدَّ عَلَى السُّلْطَانِ وَالسَّاعِي

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢٠١/٤

(فَالْأَصَحُّ أَنَّا تُؤْخَذُ مِنْهُ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِدَافِعِ، وَالثَّانِي لَا إِذْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ وَإِنْ الْخُصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ وَمَنَعْنَا نَقْلَ الزَّكَاةِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ رُدَّتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِمْ وَيَتَعَذَّرُ الرَّدُّ عَلَى الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ وَمَنَعْنَا نَقْلَ الزَّكَاةِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ رُدَّتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِمْ وَيَتَعَذَّرُ الرَّدُّ عَلَى النَّبَاتِ السُّلْطَانِ وَالسَّاعِي، وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِ الْيَمِينِ وَهُوَ الْأَصَحُ الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ السُّلْطَانِ وَالسَّاعِي، وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِ الْيَمِينِ وَهُو الْأَصَحُ الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ لَمْ يُطَالَب بِشَيْءٍ، (وَلَوْ ادَّعَى وَلِيُّ صَبِي دَيْنًا لَهُ) عَلَى شَخْصٍ (فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ) عَنْ الْحُلِف (لَمْ يُطَلِقُ الْوَلِيُّ) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ إِنْ اللهُ فَلَا يَحْلِفُ بَعِيدٌ (وَقِيلَ يَخْلِفُ) ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ إِنْ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ إِنْ اللهُ فَلَا يَحْلِفُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ إِنْ اللهُ فَلَا يَعْلِفُ الْوَلِيُ عَلَى عَلَى مُعَاشِرَةً سَبَيهِ حَلَفَ) وَإِلَّا فَلَا يَعْلِفُ . .

فَصْلٌ إِذَا (ادَّعَيَا) أَيْ كُلُّ مِنْ اثْنَيْنِ (عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ) أَنْكَرَهُمَا (وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً) هِمَا (سَقَطَتَا) فَيُصَارُ إِلَى التَّحْلِيفِ فَيَحْلِفُ لِكُلِّ مِنْهُمَا

فَرْغُ: لَوْ نَكُلَ مُدَّعًى عَلَيْهِ بِنَحْوِ وَقْفٍ عَامٍّ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ مَالِ مَيِّتٍ بِلَا وَارِثٍ أَوْ عَلَى وَارِثٍ فَرْغُ: لَوْ نَكُلَ مُدَّعًى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُقِرَّ، أَوْ يَحْلِفُ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ الْقَضَاءِ بِوَصِيَّةٍ مِنْ تَرِكَةِ مَيِّتِهِ حُبِسَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُقِرَّ، أَوْ يَحْلِفُ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ الْقَضَاءِ بِالنَّكُولِ بَلْ لِعَدَمِ الدَّافِع.

قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ) أَيْ مَرْجُوحٍ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ قَوْلُهُ: (فَالْأَصَحُّ) أَيْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَكُذَا مَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ: (لَمْ يُطَالِبْ بِشَيْءٍ) وَإِنْ الْخُصَرَ وَكُذَا مَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ: (لَمْ يُطَالِبْ بِشَيْءٍ) وَإِنْ الْخُصَرَ الْمُعْتَمَدُ قَوْلُهُ: (لَمْ يُطَالِبْ بِشَيْءٍ) وَإِنْ الْخُصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ وَأَنْكُرُوا الدَّفْعَ.

فَرْغُ: مَنْ طُولِبَ بِجِزْيَةٍ فَادَّعَى مُسْقِطًا فَإِنْ أَمْكَنَ كَأَنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَ مُضِيّ الْحُوْلِ، وَكَانَ غَائِبًا وَحَلَفَ لَمْ يُطَالَبْ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَوْ أَمْكَنَ وَلَمْ يَحْلِفْ أُخِذَتْ مِنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ الْقَضَاءِ بِالنُّكُولِ بَلْ لِعَدَمِ الدَّافِعِ قَوْلُهُ: (وَلِيُّ صَبِيٍّ) وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْوَكِيلَ وَالْوَصِيَّ وَالْقَيِّمَ، وَكَذَا

السَّاعِي كَالْوَلِيِّ وَكَالصَّبِيِّ الْمَجْنُونُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَعْلِفْ الْوَلِيُّ) حَرَجَ بِالْحَلِفِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ فَيَغْرَمُ السَّاعِي كَالْوَلِيِّ وَكَالصَّبِيِّ الْمَجْنُونُ. قَوْلُهُ: (خَلَفَ) حَرَجَ بِالْحَلِف إِذَا حَلَفَ عِمَا فَإِنْ ادَّعَى مُسْقِطًا كَأَدَاءٍ أُخِرَ إِلَى الْكَمَالِ وَيُحَلِّفُهُ قَوْلُهُ: (حَلَفَ) حَكُلُّ الْخِلَافِ إِذَا حَلَفَ عَلَى ثَبُوتِ الدَّيْنِ أَمَّا إِذَا أَرَادَ إِثْبَاتَ تَصَرُّفِهِ فَلَهُ الْحَلِفُ قَطْعًا وَيَثْبُتُ الْمَالُ تَبَعًا.

فَصْلٌ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ قَوْلُهُ: (أَيْ كُلُّ إِلَىٰ فِيهِ دَفْعُ تَوَهُّمٍ أَنَّ الْعَيْنَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا وَأَنَّ فَصْلٌ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَةِ مِنْهَا فَتَأَمَّلُ قَوْلَهُ: (أَنْكَرَهُمَا) فَإِنْ أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا وَلَوْ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ كُلَّ وَاحِدٍ يَدَّعِي بِحِصَّةٍ مِنْهَا فَتَأَمَّلُ قَوْلَهُ: (أَنْكَرَهُمَا) فَإِنْ أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا وَلَوْ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَلَ بِإِقْرَارِهِ. قَوْلُهُ: (وَسَكَتَ فِي الرَّوْضَةِ إِلَىٰ ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الجُّمْهُورِ تَرْجِيحُ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِإِقْرَارِهِ. قَوْلُهُ: (فِي أَعْدَلُ قَوْلُهُ: (فِي

\_\_\_\_\_Qالْمَتْنِ: (لَمْ تُسْمَعْ) قَدْ حَالَفَ الشَّيْحَانِ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ وَقَالًا بِالسَّمَاعِ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ تَقْدِيرِيُّ وَصَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ قَوْلُ الْمَتْنِ: (سَقَطَ حَقُّهُ) أَيْ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمِنْزِلَةِ حَلِفِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَلَا يَتَوَقَّفُ شُقُوطُ حَقِّهِ عَلَى الْيَمِينِ عَلَى حُكْمِ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ، قَوْلُ الْمَثْنِ: (لِيَنْظُرَ حِسَابَهُ) حَرَجَ مَا لَوْ طَلَبَ الْإِمْهَالَ لِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ فَإِنَّهُ يُمْهَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَلَيْنْظُرَ حِسَابَهُ وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ عَائِبَةٌ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِمْهَالَ وَقَدْ تَعَرَّضَ لِنَحْوِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَثْنِ الرَّوْضِ فِي الْكَلَامِ عَلَى بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ،

قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَالْأَصَحُّ إِلَىٰ) هَذَا كَالْمُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ لَا يُحْكَمُ بِالنُّكُولِ بَلْ بِالْيَمِينِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهِمَا بِالنُّكُولِ بَلْ الْحُكْمُ مُسْتَنَدُ لِلْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالنُّكُولِ لَيْسَ فِي مَذْهَبِنَا. وَقُولُ الْمَثْنِ: (لَمْ يَحْلِفُ الْوَكِيلُ انْتَهَى. فَلْيُتَنَبَّهُ قَوْلُ الْمَثْنِ: (لَمْ يَحْلِفُ الْوَكِيلُ انْتَهَى. فَلْيُتَنَبَّهُ لِمَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ لِمَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ لِمَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ يَمُسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ يَعْلَى الْمُعْرَبِ فِيمَا يُبَافِي مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفُ عَنْ الْبُويْطِيِّ جَوَازَ افْتِدَائِهَا بِالْمَالِ وَالْمَذْهَ بِالْمَالِ وَالْمَذْهُ بَيْ وَيْ الشَّافِعِيِّ حَوْلِ النَّهُ وَيْكِ الشَّافِعِيِّ حَوْلُ الشَّافِعِيِّ حَرَاقِي اللَّهُ عَنْهُمَا حَالَ شُرَيْحُ فِي الْمَالِ وَالْمَذْهُ بُولِ اللَّهُ وَيْطِي خَوْلِ اللَّهُ وَلِي الشَّافِعِيِّ حَوْلِ اللَّهُ وَيْطِي لَوْمُ عَلْ اللَّهُ عَنْهُمَا حَقَلَ شُرَيْحُ فِي الْمَالِ وَالْمَالَو وَالْمَالِ وَالْمَالِولُ وَلِولَا اللَّهُ وَيُعِلِ اللْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالَوْلُولُ وَلَا اللَّهُ وَيُولِ الْمُعْوِلُ الْمُعْمَالِ وَلَولَا اللْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَلَا اللْمُعْلِقُ وَلَا اللْمُؤْلُ الْمُعْلِقُ وَلَا اللَّهُ وَيُعْلِى الْمُعْوِلِ الْمُعْرِي فَلَولِ الْمُعْلِقُ وَلَا اللْمُولِ وَلِهُ اللْمُولِ الْمُؤْلِقُولِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ وَلَا الْمُعْمَالِ وَلْمُعْمَالِ وَلَا اللَّهُ وَلِي الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِي الْمَعْلِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِ

[فَصَلِ فِي تعارض الْبَيِّنَتَيْنِ]

فَصْلُ ادَّعَيَا عَيْنًا إِلَى قَوْلُ الْمَتْنِ: (سَقَطَتَا) ؛ لِأَنْهُمَا مُتَعَارِضَا الْمُوجِبِ فَأَشْبَهَا الدَّلِيلَيْنِ إِذَا تَعَارَضَا. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَفِي قَوْلُ تُسْتَعْمَلَانِ) أَيْ صِيَانَةً عَنْ الْإِسْقَاطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَقَوْلُهُ، تَعَارَضَا. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَفِي قَوْلٍ تُسْتَعْمَلَانِ) أَيْ صِيَانَةً عَنْ الْإِسْقَاطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَقَوْلُهُ، فَفِي قَوْلِ اسْتَدَلَّ بِعَدِيثِ «شَحْصَيْنِ اخْتَصَمَا فِي شَيْءٍ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةً فَجُعِلَ بَيْنَهُمَا» فَفِي قَوْلِ اسْتَدَلَّ بِعَدِيثٍ رُويَ." (١)

٧٧. "مَا دَامَتْ عَلَى الْعُضْوِ وَإِذَا انْفَصَلَتْ تَصِيرُ مُسْتَعْمَلَةً بِلَا خِلَافٍ كَمَا عَرَفْت آنِفًا وَبِذَلِكَ ظَهَرَ ضَعْفُ مَا قِيلَ وَكَيْفِيَّةُ أَنْ يَضَعَ كَفَيْهِ وَأَصَابِعَهُ عَلَى مُقَدَّمِ الرَّأْسِ وَيَمُدَّهُمَا إِلَى قَفَاهُ عَلَى وَجْهٍ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ وَيَمْسَحَ أُدُنَيْهِ بِإصْبَعَيْهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا تَدَبَّرُ عَلَى وَجْهٍ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ وَيَمْسَحَ أُدُنَيْهِ بِإصْبَعَيْهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا تَدَبَّرُ (وَقِيلَ هَذِهِ التَّلَاثَةُ) أَيْ النِيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَاسْتِيعَابُ الرَّأْسِ (مُسْتَحَبَّةٌ) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقُدُورِيِ وَقِيلَ هَذِهِ التَّلَاثَةُ) أَيْ النِيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَاسْتِيعَابُ الرَّأْسِ (مُسْتَحَبَّةٌ) وَهُو الْمَيْقِ وَهُمَا النِيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَجَعَلَ صَاحِبُ الْمُخْتَارِ اثْنَيْنِ مِنْهَا سُنَةً، وَهُمَا النِيَّةُ وَالْتَرْتِيبُ وَجَعَلَ صَاحِبُ الْمُخْتَارِ اثْنَيْنِ مِنْهَا سُنَةً، وَهُمَا النِيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَجَعَلَ اسْتِيعَابَ الرَّأْسِ مُسْتَحَبًا (وَالْوِلَاءُ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ بِعَعْنَى التَّتَابُعِ، وَحَدُّهُ النَيَّةُ وَلَا اللَّيْقِ وَلَوْ وَالْمَدِ عِنْفَ اللَّهُ وَلَامَةً عَلَى الْمَتَوْضِيُّ عَلَى اللَّيْقَالُ الْوَضُوءِ بِعَمَلٍ لَيْسَ مِنْهُ وَهُو لَيْسَ بِشُوطٍ عِنْدَنَا الْمُعْتَارُ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَالِ الْمُعْتَارِ الْمُعْتَالِ الْمُعْتَارِ الْمُعَلِقُ لِلْمَا لِلْمُعْتَارِ الْمُواطِنِيقِ وَلِكَ اللَّهُ وَلُو اللَّهُ وَلُولَةً لِلْمُالِقُ وَلُولَا اللَّهُ وَلِكَ اللَّهُ وَلَالَتُهُ وَلِيلًا الْمُواطِنَةَ وَلِيلَ الْفُوسُ وَلِيلً الْفُوسُ فَي اللَّهُ وَلَالَ الْمُواطِنِيلُ اللَّهُ وَلَالَ الْمُواطِنَةُ وَالسَّلَامُ وَالْمَلِيلُ اللَّهُ اللَّهُ وَلِيلً اللَّهُ وَالْمَلِيلُ الللَّهُ وَلِيلً اللَّهُ وَلَيْهَا لِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلِيلُ الْمُعْلِلُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْ

(وَمَسْحُ الْأُذْنَيْنِ بِمَاءِ الرَّأْسِ) أَيْ بِمَاءِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِمَاءٍ جَدِيدٍ لِمَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - اغْتَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ وَمَسَحَ بِمَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ» فَيُحْمَلُ مَا رَوَاهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَبْقَ فِي كَفِّهِ بَلَّةً.

(وَمُسْتَحَبُّهُ) أَيْ الْوُضُوءِ (التَّيَامُنُ) الْمُسْتَحَبُّ مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُلَامُ عَلَى تَرْكِهِ التَّيَامُنُ وَي الشَّيَامُنُ اللَّهُ يُحِبُ التَّيَامُنَ فِي الشُّرُوعُ مِنْ جَانِبِ الْيَمِينِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ التَّيَامُنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى التَّنَعُلِ وَالتَّرَجُّلِ» التَّرَجُّلُ امْتِشَاطُ الرَّجُلِ شَعْرَهُ فَإِنْ قُلْت قَدْ وَاظَبَ النَّبِيُّ - كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى التَّنَعُلِ وَالتَّرَجُّلِ» التَّرَجُّلُ امْتِشَاطُ الرَّجُلِ شَعْرَهُ فَإِنْ قُلْت قَدْ وَاظَبَ النَّبِيُّ - عَلَى التَّيَامُن فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ السُّنَن

قُلْت إِنَّمَا وَاطَبَ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْعَادَةِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي السُّنِيَّةِ الْمُوَاظَبَةُ عَلَى سَبِيلِ الْعِبَادَةِ وَلَيْسَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ حَصْرَ (وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ) لَا الْخُلْقُومِ فَإِنَّ مَسْحَهُ بِدْعَةٌ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ وَلَيْسَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ حَصْرَ مُسْتَحَبَّاتٍ كَثِيرةً وَعَبَّرَ عَنْهَا بَعْضُهُمْ بِالْآدَابِ فَقَالُوا: وَمِنْ آدَابِهِ مُسْتَحَبَّاتٍ كَثِيرةً وَعَبَّرَ عَنْهَا بَعْضُهُمْ بِالْآدَابِ فَقَالُوا: وَمِنْ آدَابِهِ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٤/٤٣

أَيْ بَعْضِ آدَابِهِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ وَدَلْكُ أَعْضَائِهِ، وَإِدْخَالُ خِنْصِرِهِ صِمَاحَ أُذُنِهِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْوَقْتِ لِغَيْرِ الْمَعْذُورِ وَتَحْرِيكُ حَاتَمِهِ الْوَاسِعِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا يَجِبُ نَزْعُهُ أَوْ تَعْدِيكُهُ، وَعَدَمُ الإَسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ وَعَنْ الْوَبَرِيِّ لَا بَأْسَ بِصَبِّ الْحَادِمِ، وَعَدَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ تَحْرِيكُهُ، وَعَدَمُ الإَسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ وَعَنْ الْوَبَرِيِّ لَا بَأْسَ بِصَبِّ الْحَادِمِ، وَعَدَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ النَّاسِ، وَالْجُلُوسُ فِي مَكَان مُرْتَفِعِ احْتِرَازًا عَنْ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَالجُمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ النَّاسِ، وَالجُلُوسُ فِي مَكَان مُرْتَفِعِ احْتِرَازًا عَنْ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَالجُمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ النَّاسِ، وَالتَّسْمِيَةُ عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ وَالدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورَاتِ مِنْ الْأَدْعِيةِ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ بِأَنْ اللّسَانِ، وَالتَّسْمِيَةُ عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ وَالدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورَاتِ مِنْ الْأَدْعِيةِ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ بِأَنْ اللّسَانِ، وَالتَّسْمِيةُ اللّهُمَّ أَعِيْ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى ذِكْرِكُ وَشُكْرِكُ وَحُسْنِ عِبَادَتِك يَقُومُ وَعَدْدَ الْاسْتِنْشَاقِ " اللَّهُمَّ أُوبِي وَالْحَةَ الْجُنَّةِ " وَعِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ " اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمُ وَعَنْدَ عَسْلِ وَجْهِهِ " اللَّهُمَّ بَيْضِ وَحُاسِبْنِي وَحَاسِبْنِي وَحُوهُ وَتَسْودُ وَجُوهٌ " وَعِنْدَ غَسْلِ يَدِهِ اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي وَحَاسِبْنِي وَحَاسِبْنِي وَالْمَالُ وَالْمُولُ وَالْعَلِي وَقِيْدَ عَسْلِ يَدِهِ اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي وَكَالِهُ وَلَوْلُ وَالْتَسْمِولِ وَالْوَلِهِ وَكَالِهُ وَلَا لَاللَّهُمُ اللَّهُمُ وَالْعَلَى فَعُولُ عَلَى الْعَلَى عَلَى الللَّهُمُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُمُ وَالْعَلَى وَلَوْلُولُ وَلَا لَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعْلَى الْعَلَى فَلَالَةُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى فَعَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَقُولُ وَالْعَلَى عَلَى الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَيْمُ الْوَلَالِهُ وَاللَّهُ الْعَلَيْمُ الْعَلَيْمِ وَالْمُولُ وَالْمُعِلَى اللْعُلَامِ

٢٧٣. "أَوْ رَاكِعٍ أَوْ سَاجِدٍ) فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي خَارِجِهَا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ مُطْلَقًا.

وَفِي الْمُحِيطِ إِنَّمَا لَا يَنْقُضُ نَوْمُ السَّاجِدِ إِذَا كَانَ رَافِعًا بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ جَافِيًا عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَإِنْ مُلْتَصِقًا بِفَخِذَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى ذِرَاعَيْهِ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

(وَلَا حُرُوجُ دُودَةٍ مِنْ جُرْحٍ) وَكَذَا مِنْ أُذُنٍ أَوْ أَنْفٍ؛ لِأَنْهَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ لَحْمٍ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهَا قَلِيكٌ، وَالْقَلِيلُ غَيْرُ نَاقِضِ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ.

(وَلَحْمٌ) بِالرَّفْعِ عَطْفُ عَلَى خُرُوجُ (سَقَطَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْجُرْحِ (وَمَسُّ ذَكَرٍ) بِبَاطِنِ الْكَفِّ (وَالْمَرُأَةِ) أَيْ مِنْ الْجُرْحِ (وَمَسُّ ذَكَرٍ) بِبَاطِنِ الْكَفِّ (وَالْمَرَأَةِ) أَيْ مَسُّ بَشَرَتِهَا وَكَذَا مَسُّ الدُّبُرِ وَالْفَرْجِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ فِي الْكُلِّ.

(وَفَرْضُ الْغُسْلِ) وَالْجِنَابَةِ وَالْحِيْضِ وَالنِّفَاسِ أَحَّرَ الْغُسْلَ عَنْ الْوُضُوءِ اقْتِدَاءً بِعِبَارَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّ الْغُسْلَ مَذْكُورٌ مُؤَخَّرًا عَنْ الْوُضُوءِ فِي النَّظْمِ الدَّالِ عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْوُضُوءِ أَكْثَرُ الْغُسْلَ مَذْكُورٌ مُؤَخَّرًا عَنْ الْوُضُوءِ فِي النَّظْمِ الدَّالِ عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْوُضُوءِ أَكْثَرُ فَقَدَّمَهُ اهْتِمَامًا الْغُسْلُ بِضَمِّ الْعُيْنِ اسْمٌ مِنْ الاغْتِسَالِ، وَهُو تَمَامُ عَسْلِ الجُسَدِ، وَاسْمٌ لِلْمَاءِ اللَّهَ وَبِالضَّمِّ النَّهُ عَسْلُ وَبِالْفَتْحِ مَصْدَرُ غَسَلَ وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ وَبِالضَّمِّ النَّذِي يُغْسَلُ بِهِ أَيْضًا وَبِالْفَتْحِ مَصْدَرُ غَسَلَ وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ وَبِالضَّمِّ الْذِي يُغْسَلُ بِهِ أَيْضًا وَبِالْفَتْحِ مَصْدَرُ غَسَلَ وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ وَبِالضَّمِّ الْفَقَهَاءِ وَرُكْنُهُ إِسَالَةُ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ مَا يُمْكِنُ إِسَالَتُهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ مَرَّةً وَالْعَنْثُ أَلْفُسُلُ فَمَا فِي غُسْلِهِ حَرَجٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنِ وَاحِدَةً حَتَى لَوْ بَقِيَتْ لُمْعَةً لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتِمَّ الْغُسُلُ فَمَا فِي غُسْلِهِ حَرَجٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنِ وَاحِدَةً حَتَى لَوْ بَقِيَتْ لُمُعَةً لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتِمَّ الْغُسُلُ فَمَا فِي غُسْلِهِ حَرَجٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنِ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٦/١

يَسْقُطُ (غَسْلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ) هُمَا فَرْضَانِ عَمَلًا لَا اعْتِقَادًا حَتَّى لَا يُكَفَّرَ جَاحِدُهُمَا وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ غَسْلُهُمَا فِي الْغُسْلِ سُنَّةٌ كَمَا حَقَّقَ فِي مَوْضِعِهِ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ رَجُلُ اغْتَسَلَ وَنَسِيَ الْمَضْمَضَةَ لَكِنْ شَرِبَ الْمَاءَ إِنْ شَرِبَ عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ لَا يَخْرُجُ عَنْ الْجِنَابَةِ، وَإِنْ شَرِبَ لَا عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ يَخْرُجُ.

وَفِي وَاقِعَاتِ النَّاطِفِي لَا يَخْرُجُ مَا لَمْ يَمُجَّهُ وَهَذَا أَحْوَطُ.

(وَسَائِرُ الْبَدَنِ) مَرَّةً حَتَى دَاخِلِ الْقُلْفَةِ فِي الْأُصَحِّ وَيَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِهَا؛ إِذْ لَا حَرَجَ فِيهِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَكَذَا غَسْلُ السُّرَّةِ وَالشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ بِكَيْثُ يَصِلُ إِلَى أُصُولِهَا؛ إِذْ لَا حَرَجَ فِيهِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَكَذَا غَسْلُ السُّرَّةِ وَالشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ وَلَوْ بَقِي الْعَجِينُ فِي الظُّفُرِ فَاغْتَسَلَ لَا يَكْفِي وَفِي الدَّرَنِ وَالطِّينِ يَكْفِي؛ لِأَنَّ وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ وَلَوْ بَقِي الْعَجِينُ فِي الطُّفُرِ فَاغْتَسَلَ لَا يَكْفِي وَفِي الدَّرَنِ وَالطِّينِ يَكْفِي؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَنْفُذُ وَكَذَا الصِّبْغُ وَالْحِبْثُ وَالْخِنَّاءُ (لَا دَلْكُهُ) بَلْ هُو سُنَّةُ فِي رِوَايَةٍ، وَمُسْتَحَبُّ فِي أُحْرَى وَوَاجِبُ الْمُاءَ يَنْفُذُ وَكَذَا الصِّبْغُ وَالْخِنَّاءُ (لَا دَلْكُهُ) بَلْ هُو سُنَّةٌ فِي رَوَايَةٍ، وَمُسْتَحَبُّ فِي أُخْرَى وَوَاجِبُ فَي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَإِثْمَا لَعُرَضَ الْمُصَنِّفُ لِنَفْي فَرْضِيَّةِ الدَّلْكِ صَرِيعًا؛ لِأَنَّ صِيغَة الْمُبَالَغَةِ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَإِثْمَا لَكُونَ الْمُصَنِّفُ لِنَفْي فَرْضِيَّةِ الدَّلْكِ صَرِيعًا؛ لِأَنَّ صِيغَة الْمُبَالَغَةِ مَنْ أَبِي يُوسُفَ وَإِثْمَا لِمُعَلِقُ وَلَا إِدْخَالُ الْمَاءِ جِلْدَةَ الْأَقْلَفِ) قَالَ صَاحِبُ فَتْحِ الْقَدِيرِ: إِنَّهُ مُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ فِي إِذْخَالِهِ حَرَجًالُ الْمَاءِ جِلْدَةَ الْأَقْلَفِ) قَالَ صَاحِبُ فَتْحِ الْقَدِيرِ: إِنَّهُ مُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ فِي إِذْخَالِهِ حَرَجًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ: لَا يَجِبُ إيصَالُ الْمَاءِ إِلَى دَاخِلِ الْقُلْفَةِ مَعَ أَنَّهُ يُنْتَقَضُ الْوُضُوءُ بِهِ إِذَا نَزَلَ الْبَوْلُ إِلَيْهَا فَلَهَا حُكْمُ الْبَاطِنِ فِي الْغُسْلِ وَحُكْمُ الظَّاهِرِ فِي انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ انْتَهَى هَذَا لَيْسَ بِصَحِيح؛ إِذْ لَا حَرَجَ فِيهِ وَالْمَقَامُ مَقَامُ الإحْتِيَاطِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ وَغَيْرِهِ.

(وَسُنَّتُهُ) أَيْ الْغُسْلِ آثَرَ صِيغَةَ الْإِفْرَادِ فَإِنَّهُ لَوْ جَمَعَهَا لَتَبَادَرَ إِلَى الْأَفْهَامِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْغُسْلِ آثَرَ صِيغَةَ الْإِفْرَادِ فَإِنَّهُ لَوْ جَمَعَهَا لَتَبَادَرَ إِلَى الْأَفْهَامِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ سُنَّةٌ عَلَى حِدَةٍ ثَبَتَتْ مُواظَبَتُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ، وَذَلِكَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ سُنَّةٌ عَلَى حِدَةٍ ثَبَتَتْ مُواظَبَتُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ، وَذَلِكَ عَيْرُ." (١)

٢٧٤. "وَاللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فُلَانَةَ وَاللَّهُمَّ اقْضِ دَيْنِي الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَا يَسْتَحِيلُ السُّؤَالُ مِنْ النَّاسِ فَلَيْسَ بِكَلَامِهِمْ وَمَا لَا يَسْتَحِيلُ مِنْهُمْ فَهُوَ كَلَامُهُمْ فَيُفْسِدُ الصَّلَاةَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ بِكُلِّ مَا جَازَ خَارِجَهَا، وَلَوْ قَالَ لَا بِمَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ لَكَانَ مُنَاسِبًا لِمَا قَبْلَهُ تَدَبَّرْ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢١/١

(ثُمُّ يُسَلِّمُ) الْمُصَلِّي (عَنْ يَمِينِهِ مَعَ الْإِمَامِ) كَمَا فِي التَّحْرِيمَةِ وَعِنْدَهُمَا بَعْدَهُ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ الْإِمَامِ (ثُمُّ يُسَلِّمُ) الْمُصَلِّي (عَنْ يَمِينِهِ مَعَ الْإِمَامِ) كَمَا فِي التَّحْرِيمَةِ وَعِنْدَهُمَا بَعْدَهُ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ الْإُولَى (فَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ) إلى جَانِبَيْهِ وَالسُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ التَّانِيَةُ أَخْفَضَ مِنْ الْأُولَى وَلَا يَقُولُ: وَبَرَكَاتُهُ.

(وَ) يُسَلِّمُ (عَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ مَرَّةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ لِمَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - يُسَلِّمُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ» وَلَنَا مَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اللهُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ حَدَّيْهِ» وَلَوْ سَلَّمَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ يُصْرُفُ ذَلِكَ عِنْدَنَا إِلَى اللّهَ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ حَدَّيْهِ» وَلَوْ سَلَّمَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ يُصْرُفُ ذَلِكَ عِنْدَنَا إِلَى اللّهَ مِينِ فَيُعِيدُهُ عَنْ يَسَارِهِ.

(وَيَنْوِي الْإِمَامُ بِهِ) أَيْ بِالتَّسْلِيمِ (مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنْ الْخَفَظَةِ) وَاحْتُلِفَ فِي هَذِهِ النِّيَّةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَنْوِي الْكِرَامَ الْكَاتِبِينَ، وَهُمَا اثْنَانِ وَاحِدٌ عَنْ يَمِينِهِ وَوَاحِدٌ عَنْ شِمَالِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يَنْوِي الْحِطَةِ؛ لِأَنَّ الْآثَارَ قَدْ أَنْ يَنْوِي الْحَفَظَةَ وَلَا يَنْوِي عَدَدًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ بِطَرِيقِ الْإِحَاطَةِ؛ لِأَنَّ الْآثَارَ قَدْ الْحَتَلَفَتْ فَقِيلَ: مَعَ كُلِّ مَلكَانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ سِتُّونَ وَقِيلَ مِائَةٌ وَسِتُّونَ الْحَتَلَقَتْ فَقِيلَ: مَعَ كُلِّ مَلكَانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ سِتُّونَ وَقِيلَ مِائَةٌ وَسِتُّونَ (وَالنَّاسَ الَّذِينَ) كَانُوا (مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ) فَلَا يَنْوِي مَنْ لَا شَرِكَة لَهُ فِي صَلاَتِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَشَايِخِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ يَنْوِي جَمِيعَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَقِيلَ: لَا يَنْوِي النِّسَاءَ فِي زَمَانِنَا الْمَشَايِخِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ يَنْوِي جَمِيعَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَقِيلَ: لَا يَنْوِي النِّسَاءَ فِي زَمَانِنَا لِعَدَم حُضُورِهِنَ الجُمْاعَة وَلُو قَدَّمَ الْبَشَرَ عَلَى الْمَلْكِ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ يُقِلَ الْمَقَلَقِ الْمَقَلَقِ الْمَقَلَقِ الْمَقَلَ الْمَقَالَ: الْوَاوُ لِمُطْلَقِ وَأُوسَاطِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَشَايِخِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْوَاوُ لِمُطْلَقِ وَأُوسَاطَهُ أَفْضَلُ مِنْ حَوَاصِّ الْمَقَدَمِ .

(وَالْمُقْتَدِي كَذَلِكَ) أَيْ يَنْوِي فِي جِهَتَيْهِ الْحَفَظَةَ وَالنَّاسَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ (وَيَنْوِي) الْمُقْتَدِي كَذَلِكَ الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ) أَيْ الْإِمَامُ (فِيهِ) أَيْ ذَلِكَ الْجَانِبِ يَعْنِي إِنْ كَانَ الْمُقْتَدِي أَيْضًا (إِمَامَهُ فِي الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ) أَيْ الْإِمَامُ (فِيهِ) أَيْ ذَلِكَ الْجَانِبِ يَعْنِي إِنْ كَانَ الْإِمَامُ عَنْ يَمِينِهِ نَوَاهُ فِي التَّانِي، وَإِنَّ كَانَ فِي شَمَالِهِ نَوَاهُ فِي التَّانِي، وَإِنَّمَا مَامَ الْإِمَامُ عَنْ يَمِينِهِ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ فِي شَمَالِهِ نَوَاهُ فِي التَّانِي، وَإِنَّمَامُ الْإِمَامُ الْإِمَامُ الْإِمَامُ وَلِي التَّانِي، وَإِنَّمَامُ الْإِمَامُ الْإِمَامُ وَلِنَيَّةِ مَعَ ذُخُولِهِ فِي الخَّاضِرِينَ؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنَ إلَيْهِ بِالْتِرَامِ صَلَاتِهِ صِحَّةً وَفَسَادًا.

(وَفِيهِمَا إِنْ حَاذَاهُ) أَيْ إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ مُحَاذِيًا لِلْإِمَامِ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ حَظًّا مِنْ الجُانِيَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: نَوَاهُ فِي الْأُولَى فَقَطْ (وَ) يَنْوِي (الْمُنْفَرِدُ الْحَفَظَةَ) فِي الْجَانِبَيْنِ (فَقَطْ) إذْ لَيْسَ مَعَهُ سِوَاهُمْ لَا يَصِحُّ خِطَابُ الْغَائِبِ.

وَفِي الْجَامِعِ الْأَصْغَرِ: يَنْوِي رِجَالَ الْعَالَمِ وَنِسَاءَهُ، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يَنْوِيَ لِلنَّسْلِيمَتَيْنِ جَمِيعَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[فَصْلٌ فِي أَحْكَام الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاة] فَصْلٌ

لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَّتِهَا وَأَرْكَافِهَا وَفَرَائِضِهَا وَوَاحِبَاتِهَا. " (١)

٢٧٥. "وسُنَتِهَا شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْقِرَاءَةِ فِي فَصْلٍ عَلَى حِدَةٍ لِزِيَادَةِ أَحْكَامٍ تَعَلَّقَتْ هِمَا دُونَ سَائِرِ الْأَرْكَانِ وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الجُهْرِ وَالْإِحْفَاءِ دُونَ ذِكْرِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّ الجُهْرَ وَالْإِسْرَارَ وَاحِبٌ دُونَ سَائِرِ الْأَرْكَانِ وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الجُهْرِ وَالْإِحْفَاءِ دُونَ ذِكْرِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّ الجُهْرَ وَالْإِسْرَارَ وَاحِبٌ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمِقْدَارُ الزَّائِدُ عَلَى الرُّكْنِ سُنَّةُ (يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْفَجْرِ وَأُولَيَيْ الْمِعْمَاء وَقَضَاءً) هُو قَيْدٌ لِلثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ فَلَا وَأُولَيَيْ الْعِشَاء يُنِ) يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاء تَغْلِيبًا (أَدَاءً وَقَضَاءً) هُو قَيْدٌ لِلثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ فَلَا وَلُولَيْنَ الْعُشَاء يُنِ) يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاء تَغْلِيبًا (أَدَاءً وَقَضَاءً) هُو قَيْدٌ لِلثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ فَلَا يَعْشَاء يَنْ الطَّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ كَانَ بِعَرَفَاتٍ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَأْثُورُ الْمُتَوَارَثُ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللّهِ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ خِلَاقًا لِمَالِكِ فِيهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمِنَحِ: وَيَجْهَرُ فِي تَرَاوِيحَ وَوِثْرٍ بَعْدَهَا وَقَيَّدْنَا الْوِثْرَ بِكَوْنِهِ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّا يَجْهَرُ فِي الْوِثْرِ إِذَا كَانَ فِي رَمَضَانَ لَا فِي غَيْرِهِ كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ النُّجَيْمِ فِي بَحْرِهِ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى إِظْلَاقِ الزَّيْلَعِيِّ الْجُهْرَ فِي الْوِثْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى الْوِثْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى الْوِثْرِ فِي الْمُوثْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى الْوِثْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلامٌ؛ وَهُو الصَّحِيخُ فَفِي تَقْيِيدِهِ بِبَعْدِهَا وَإِيرَادِهِ رَمَضَانَ يَجْهَرُ سَوَاءٌ كَانَ صَلَّى التَّرَاوِيحَ أَوْ لَمْ يُصَلِّى، وَهُو الصَّحِيخُ فَفِي تَقْيِيدِهِ بِبَعْدِهَا وَإِيرَادِهِ عَلَى إِيرَادِ الزَّيْلَعِيِّ نَظُرٌ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الْوِثْرِ بِالْجُمَاعَةِ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ إِلَّا مَعَ الْكَرَاهَةِ عَلَى الصَّحِيح، وَالْإِمَامَةُ لَا تُتَصَوَّرُ بِغَيْرِ الْجُمَاعَةِ فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ فِيهِ فَالْإِطْلَاقُ يَكُونُ فِي مَكِلّهِ تَدَبَّرْ. الْعَمَاعَةِ فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ فِيهِ فَالْإِطْلَاقُ يَكُونُ فِي مَكِلّهِ تَدَبَّرْ.

(وَحُيِّرَ الْمُنْفَرِدُ) بَيْنَ الجُهْرِ وَالْإِحْفَاءِ (فِي نَفْلِ اللَّيْلِ) ؛ لِأَنَّ النَّوَافِلَ أَتْبَاعُ الْفَرَائِضِ لِكَوْنِهَا مُكَمِّلَاتٍ لَهَا فَيُحَيِّرُ فِيهَا كَمَا يُخَيِّرُ فِي الْفَرَائِضِ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا جَهَرَ لِمَا ذُكِرَ مِنْ أَخَّا أَتْبَاعُ الْفَرَائِضِ؛ وَلِهَذَا يُخْفِى فِي نَوَافِلِ النَّهَارِ، وَلَوْ كَانَ إِمَامًا.

(وَفِي الْفَرْضِ الْجَهْرِيِّ إِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ) أَيْ إِذَا أَرَادَ الْمُنْفَرِدُ أَدَاءَ الْجَهْرِيِّ حُيِّرَ إِنْ شَاءَ جَهَرَ لِكَوْنِهِ إِمَامَ نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتَ؛ إِذْ لَيْسَ حَلْفَهُ مَنْ يُسْمِعُهُ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٠٢/١

(وَفُضِّلَ الْجُهْرُ) لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجُمَاعَةِ وَرُوِيَ أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى تِلْكَ الْمَيْئَةِ صَلَّتْ بِصَلَاتِهِ صُفُوفٌ مِنْ الْمَلَائِكَةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْفَرَائِدِ وَقَيَّدَ بِالْجَهْرِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ فِي غَيْرِهِ بَلْ يُخَافِتُ حَتَّمًا وَقَيَّدَ بِقُولِهِ: إِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَرِدَ إِذَا قَضَى الجُهْرَ يُخَافِتُ وَلَا يَتَحَيَّرُ حَتَّى قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ: وَمَنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَرِدَ إِذَا قَضَى الجُهْرَ يُخَافِثُ وَلَا يَتَحَيَّرُ حَتَّى قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ: وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِشَاءِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِنْ أَمَّ فِيهَا جَهَرَ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ حَافَتَ وَلَا يَتَحَيَّرُ هُو الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الجُهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالجُمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ وَلَا يَتَحَيَّرُ هُو الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الجُهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالجُمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجُهِ التَّحْيِيرِ، وَلَمْ يُوجَدْ أَحَدُهُمَا انْتَهَى لَكِنْ هَذَا الْحُصْرُ مَمُنُوعٌ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْجَهْرِ عَلَى وَجُهِ التَّحْيِيرِ، وَلَمْ يُوجَدْ أَحَدُهُمَا انْتَهَى لَكِنْ هَذَا الْحُصْرُ مَمُنُوعٌ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْجَهْرِ سَبَّ آخَرُ وَهُو مُوافَقَةُ الْأَدَاءِ كَمَا اخْتَارَهُ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ وَفَحْرُ الْإِسْلَامِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ الْمُتَأَخِرِينَ، وَفِي الْخَانِيَّةِ: هُو الصَّحِيخ.

وَفِي الذَّخِيرَةِ: هُوَ الْأَصَحُّ.

(وَيُخْفِيَانِ) أَيْ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ (حَتْمًا) أَيْ وُجُوبًا (فِيمَا سِوَى ذَلِكَ) أَيْ فِيمَا سِوَى الْمَذْكُورَةِ، وَإِنَّا لَمْ يَذْكُرْ التَّرَاوِيحَ وَالْوِتْرَ لِعَدَمِ الْتِفَاتِهِ إِلَى مَا سِوَى الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ الْمُسْتَقِلَّةِ.

(وَأَدْنَى الْجَهْرِ) فِي حَقِّ الْإِمَامِ (إسْمَاعُ غَيْرِهِ) أَيْ أَحَدًا سِوَاهُ فَإِنَّ الْغَيْرَ بِمَعْنَى الْمُغَايَرَةِ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ وَأَعْلَاهُ أَنْ يُسْمِعَ الْكُلَّ لَكِنْ الْأَوْلَى أَنْ لَا يَجْتَهِدَ نَفْسَهُ بِالْجَهْرِ، فَإِنَّ سَمَاعَ بَعْضِ الْقُهُ اللهُ عَلَاهُ أَنْ يُسْمِعَ الْكُلَّ لَكِنْ الْأَوْلَى أَنْ لَا يَجْتَهِدَ نَفْسَهُ بِالْجَهْرِ، فَإِنَّ سَمَاعَ بَعْضِ الْقُوْمِ يَكُفِي كَمَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ وَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ إِسْمَاعُ الْكُلِّ فَلَوْ سَمِعَ رَجُلَانِ الْقُوْمِ يَكُفِي كَمَا فِي أَكْثَرِ الْكُلُّ وَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ إِسْمَاعُ الْكُلِّ فَلَوْ سَمِعَ رَجُلَانِ اللهُ عَافَيْهِ لَمْ يَكُنْ." (١)

٢٧٠. "الصَّوْمَ فَإِنَّ مُرَادَهُ بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ نِيَّةُ مُطْلَقِ الصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِكَوْنِهِ نَفْلًا أَوْ فَرْضًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الصَّوْمَ يَصِحُ بِالنِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ حَيْثُ إِضَّا نِيَّةٌ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الصِّفَةِ الْمُطْلَقِ لَكَانَ أَوْلَى وَبِعَذَا انْدَفَعَ مَا قَالَهُ الْقُهُسْتَانِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُ إِلَى الْمَوْصُوفَةِ بِالْإِطْلاقِ فَإِضَافَتُهَا عَلَى مَا فِي صَوْمُهُ بِنِيَّةٍ نَفْلٍ وَيَصِحُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ بِإِعَادَةِ النِّيَّةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْإِطْلاقِ فَإِضَافَتُهَا عَلَى مَا فِي صَوْمُهُ بِنِيَّةٍ نَفْلٍ وَيَصِحُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ بِإِعَادَةِ النِّيَّةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْإِطْلاقِ فَإِضَافَتُهَا عَلَى مَا فِي بَعْضِ النَّسَخ مِمَّا لَا يَنْبَغِي. تَدَبَّرُ وَيُشْتَرَطُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِيَّةٌ عِنْدَنَا خِلَاقًا لِمَالِكِ.

(وَبِنِيَّةِ النَّفْلِ) وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَصِحُّ أَدَاءُ رَمَضَانَ إَلَّا بِنِيَّةٍ عَلَى التَّعْيِينِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَلَنَا أَمَّا فِي النِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ؛ فَلِأَنَّ رَمَضَانَ مُتَعَيِّنُ لِلْفَرْضِ لَا يَسَعُ غَيْرَهُ وَالْإِطْلَاقُ فِي

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٠٣/١

الْمُتَعَيِّنِ تَعَيُّنُ كَمَا نَادَى زَيْدًا الْمُنْفَرِدَ فِي الدَّارِ بِيَا إِنْسَانُ فَإِنَّ فِيهِ تَعْيِينًا لَهُ وَأُمَّا فِي نِيَّةِ النَّفْلِ؛ فَلِأَنَّ وَصْفَهُ بِالنَّفْلِ حَطَأٌ فَيَبْطُلُ وَيَبْقَى الْإِطْلَاقُ وَهُوَ تَعْيِينٌ، وَلَوْ صَامَ مُقِيمٌ عَلَى غَيْرِ رَمَضَانَ لِجَهْلِهِ بِهِ فَوَافَقَهُ فَهُوَ عَنْهُ.

(وَ) يُؤَدَّى (صَوْمُ رَمَضَانَ بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آخَرَ لِلصَّحِيحِ الْمُقِيمِ) يَعْنِي يَصِحُّ أَدَاءُ رَمَضَانَ إِذَا نَوَى أَنْ يَكُونَ عَنْ وَاجِبٍ آحَرَ عَلَيْهِ نَحْوِ كَفَّارَةِ قَتْلِ غَيْرِ الْعَمْدِ أَوْ ظِهَارٍ (لَا) يُؤَدَّى (النَّذُرُ النَّعْيَثُ) بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آحَرَ (بَلْ) يَقَعُ الْأَدَاءُ (عَمَّا نَوَاهُ) كَمَا أَنَّ النَّفَلَ لَا يُؤَدَّى بِنِيَّةِ وَاجِبِ المُعَيَّثُ) بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آحَرَ (بَلْ) يَقَعُ الْأَدَاءُ (عَمَّا نَوَاهُ) كَمَا أَنَّ النَّفَلَ لَا يُؤَدَّى بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آحَرَ بَلْ يَقَعُ عَمَّا نَوَى هَذَا إِنْ نَوَى بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى بَعْدَمَا أَصْبَحَ فِي يَوْمِ التَّعْيِينِ عَنْ آجَرَ بَلْ يُقِى هَذَا إِنْ نَوَى بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى بَعْدَمَا أَصْبَحَ فِي يَوْمِ التَّعْيِينِ عَنْ وَاجِبٍ آحَرَ يَكُونُ عَنْ نَذْرِهِ سَوَاءٌ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا اللَّعْيِينَ إِنَّا جُعِلَ بِولِلاَيَةِ النَّاذِرِ، وَلَهُ حَقُّ إِبْطَالِ صَلَاحِيَّةِ مَا لَهُ وَهُوَ النَّقَلُ لَا مَا عَلَيْهِ وَهُو النَّقُلُ لَا مَا عَلَيْهِ وَهُو الْقَضَاءُ وَخُوهُ وَرَمَضَانُ مُتَعَيِّنٌ بِتَعْيِينِ الشَّارِعِ.

(وَلُوْ نَوَى الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ فِيهِ) أَيْ فِي رَمَضَانَ (وَاجِبًا آحَرَ) كَالْقَضَاءِ وَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالطِّهَارِ (وَقَعَ) صَوْمُهُ (عَمَّا نَوَى) هَذِهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ عَلَى رِوَايَةِ الْحُسَنِ عَنْ الْإِمَامِ لَكِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا شَمْسُ الْأَثِمَّةِ وَفَحْرُ الْإِسْلَامِ فِي أُصُولَيْهِمَا: وَوَجْهُهُ أَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ الْإِمَامِ لَكِنْ فَرَقَ بَيْنَهُمَا شَمْسُ الْأَثِمَّةِ وَفَحْرُ الْإِسْلَامِ فِي أُصُولَيْهِمَا: وَوَجْهُهُ أَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ لَهُ عَنْدَ الْعَجْزِ عَنْ أَدَاءِ الصَّوْمِ فَأَمَّا عِنْدَ الْقُدْرَةِ فَهُو وَالصَّحِيحُ سَوَاءٌ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ فَإِنَّ اللَّهُ وَالصَّحِيحُ سَوَاءٌ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ فَإِنَّ اللَّهُ وَالصَّحِيحُ مَوَاءً بِخَوْد. اللَّهُ وَهُو مَوْجُودٌ.

وَفِي الْإِيضَاحِ أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَالصَّحِيحُ أَغُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَهُوَ احْتِيَارُ الْكَرْخِيِ وَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهِمَا وَأَكْثَرِ مَشَايِخِ بُحَارَى وَبِهِ أَحَذَ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ رُحْصَتَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَوْفِ وَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهِمَا وَأَكْثَرِ مَشَايِخِ بُحَارَى وَبِهِ أَحَذَ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ رُحْصَتَهُ مُتَعَلِقَةٌ بِحَوْدِ الْمُرَضِ لَا بِحَقِيقَةِ الْعَجْزِ فَكَانَ كَالْمُسَافِرِ فِي تَعَلُّقِ الرُّحْصَةِ لِعَجْزٍ مُقَدَّرٍ (وَعِنْدَهُمَا) الْدِيَادِ الْمَرْضِ لَا بِحَقِيقَةِ الْعَجْزِ فَكَانَ كَالْمُسَافِرِ فِي تَعَلُّقِ الرُّحْصَة كَيْ لَا تَلْزَمُ الْمُعْدُورِ مَشَقَّةٌ فَإِذَا تَحَمَّلَهَا الْتَحَقَ بِغَيْرِ الْمَعْدُورِ يَقَعُ (عَنْ رَمَضَانَ) ؛ لِأَنَّ الرُّحْصَة كَيْ لَا تَلْزَمُ الْمُعْدُورِ مَشَقَّةٌ فَإِذَا تَحَمَّلَهَا الْتَحَقَ بِغَيْرِ الْمُعْدُورِ يَقَعُ (عَنْ رَمَضَانَ) ؛ لِأَنَّ الرُّحْصَة كَيْ لَا تَلْزَمُ الْمُعْدُورِ مَشَقَةٌ فَإِذَا تَحَمَّلَهَا الْتَحَقَ بِغَيْرِ الْمُعْدُورِ وَمُشَانَ إِلَى وَعَيْرِهِمَا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ إِلَى وَوَجُهُ قَوْلِ الْإِمَامِ أَخْمُ اللَّعَلِي الْوَقْتَ بِالْأَهُمِ لِلْخَوْمِ الْمُعَلِّيْرِهِمَا فِي صَوْمٍ رَمَضَانَ إِلَى الْمُعَدُورِ الْإِمَامِ أَخْمُ اللَّوَ الْمُعَلِ الْمُعَلِّيْةُ اللَّهُ عَنْ رَمَضَانَ عَلَى جَمِيعِ إِلْمُ اللَّوْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُسَافِرُ فَالْأَصَةُ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ عَلَى جَمِيعِ الرِّواتِ الْمَوْرِ الْلِقَ الْمُسَافِرُ فَالْأَصَامِ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ عَلَى جَمِيعِ الْوَاتِ كَالْمَونِ فَالْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُسَافِرُ وَالْمُ اللَّهِ الْمُسَافِلُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّي الْمُعَلِي وَلَا الْمُلْوَى الْمُعَلِّي الْمُسَافِقُ الْمُسَافِلُ وَلَا الْمُعَلِي وَعَلَى الْمُعَلِي وَلَا الْمُعَلِّي الْمُنَاقِلُ اللَّولُ الْمُعِلَى الْمُعَلِّي الْمُعْمَالِ وَالْمُعَلِّي الْمُعَالِقُولُ الْمُعَلِي وَالْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعْرِقِ الْمُعْلَى اللْمُعَلِي الْمُعْلَى الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعْلَى الْمُعَلِي الْمُعْمِي الْمُعْمَالِقُ اللْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقِ الْمُعَلِي الْمُعْلَى الْمُعْلِقِلُ الْمُعْلَى ا

(وَالنَّفَلَ كُلَّهُ) وَفِي الْقُهُسْتَانِيِّ عَدَمُ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ وَشُرِطَ لِقَضَاءِ رَمَضَانَ وَالنَّفْلِ وَالنَّفْلِ الْفَاسِدِ أَنْ يُبَيِّتَ. تَدَبَّرْ (يَجُوزُ." (١)

٢٧٧. "بِنِيَّةٍ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ) مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا خِلَافًا لِمَالِكٍ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «بَعْدَ مَا كَانَ يُصْبِحُ غَيْرَ صَائِمٍ إِنِيِّ إِذَنْ لَصَائِمٌ» وَهَذَا حُجَّةُ عَلَى قَوْلِ مَالِكِ وَالسَّلَامُ - «لَا فَإِنَّهُ قَالَ لَا بُدَّ مِنْ النِّيَّةِ فِي اللَّيْلِ وَيَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا فَإِنَّهُ قَالَ لَا بُدَّ مِنْ النَّيْةِ فِي اللَّيْلِ وَيَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ مِنْ اللَّيْلِ» وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ بَعْدَهُ أَيْضًا وَيَصِيرُ صَائِمًا حِينَ نَوَى إِذْ هُو مَنْ اللَّيْلِ» وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ بَعْدَهُ أَيْضًا وَيَصِيرُ صَائِمًا حِينَ نَوَى إِذْ هُو مُنْ اللَّيْلِ» وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ بَعْدَهُ أَيْضًا وَيَصِيرُ صَائِمًا حِينَ نَوَى إِذْ هُو مُنْ شَرْطِهِ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ.

(وَالْقَضَاءُ) أَيْ قَضَاءُ رَمَضَانَ (وَالنَّذُرُ الْمُطْلَقُ) غَيْرُ الْمُعَيَّنِ كَالنَّذْرِ لِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ شِهْدٍ (وَالْكَفَّارَاتُ) أَيْ كَفَّارَةُ رَمَضَانَ وَالظِّهَارِ وَالْيَمِينِ وَالْقَتْلِ وَالْإِحْصَارِ وَالصَّيْدِ وَالحُلْقِ شِبْهِهِ (وَالْكَفَّارَاتُ) أَيْ كَفَّارَةُ رَمَضَانَ وَالظِّهَارِ وَالْيَمِينِ وَالْقَتْلِ وَالْإِحْصَارِ وَالصَّيْدِ وَالْخَلْقِ وَمُتْعَةِ الْحُجِّ (لَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ اللَّيْلِ) السَّابِقِ، وَلَوْ عِنْدَ الطُلُوعِ بَلْ هُو الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْوَاحِبَ قِرَانُ النِيَّةِ بِالصَّوْمِ لَا تَقْدِيمُهَا، وَإِنَّ التَّقْدِيمُ لِلْعُسْرِ فَلَوْ نَوَى بَعْدَ الطُّلُوعِ كَانَ تَطَوُّعًا وَإِثْمَامُهُ مُسْتَحَبُّ وَلَا قَضَاءَ بِإِفْطَارِهِ، وَلَوْ نَوَى لَيْلًا بِأَنْ يَصُومَ غَدًا ثُمُّ عَزَمَ فِي كَانَ تَطَوُّعًا وَإِثْمَامُهُ مُسْتَحَبُّ وَلَا قَضَاءَ بِإِفْطَارِهِ، وَلَوْ نَوَى لَيْلًا بِأَنْ يَصُومَ غَدًا ثُمُّ عَزَمَ فِي اللَّيْلِ عَلَى الْفِطْرِ لَمْ يَصِرْ صَائِمًا ثُمُّ إِذَا أَفْطَرَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَمَضَانُ، وَلَوْ نَوَى اللَّيْلِ عَلَى الْفِطْرِ لَمْ يُقُومُ شَعْ عَلَى فَعَنْ الْحُلُولِي السَّائِمُ الْفَطْرِ لَمْ يُقَالَ اللَّهُ طَوْلُ وَقَالَ نَوَيْتَ صَوْمَ غَدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَعَنْ الْحُلُولِيّ يَعُولُ الْقَلْبِ وَصَحَّحَهُ فِي الظَّهِيرِيَّةِ.

#### [مَا يَثْبُتُ بِهِ رَمَضَانُ]

(وَيَتْبُتُ) رَمَضَانُ أَيْ دُخُولُهُ وَابْتِدَاؤُهُ (بِرُوْيَةِ هِلَالِهِ أَوْ بَعْدَ شَعْبَانَ) أَيْ بِأَنْ يُعَدَّ شَعْبَانُ (ثِكْرْثِينَ) يَوْمًا لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ (ثَلَاثِينَ) يَوْمًا لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ الْطُهُورِ لِعِلَّةٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ الْفَيْمُ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الظُّهُورِ لِعِلَّةٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ لِقُرْبِهِ مِنْ الشَّمْسِ.

(وَلا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ) لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - «لَا تَقَدَّمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٣٣/١

يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» الْحَدِيث. وَمَا رَوَاهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ وَلَا يُصَامُ الَّذِي شُكَّ فِيهِ إِلَّا تَطَوُّعًا» لَا أَصْلَ لَهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ لَكِنْ فِي الْفَتْحِ خِلَافُهُ تَدَبَّرْ (إِلَّا تَطَوُّعًا) أَيْ نَفْلًا بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي الْأَصَحِ (وَهُو) أَيْ التَّبْيِينِ لَكِنْ فِي الْفَتْحِ خِلَافُهُ تَدَبَّرْ (إِلَّا تَطَوُّعًا) أَيْ نَفْلًا بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي الْأَصَحِ (وَهُو) أَيْ التَّبْيِينِ لَكِنْ فِي الْفَتْحِ خِلَافُهُ تَدَبَّرْ (إلَّا تَطَوُّعًا) أَيْ نَفْلًا بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي الْأَصَحِ (وَهُو) أَيْ الطَّوْمُ (أَحَبُ إِنْ وَافَقَ) صَوْمُهُ مِنْ الْخُواصِّ وَالْعَوَامِّ (صَوْمًا يَعْتَادُهُ) كَصَوْمِ يَوْمِ الْخَمِيسِ أَوْ الطَّوْمُ (أَحَبُ إِنْ وَافَقَ) صَوْمُهُ مِنْ الْخِواصِّ وَالْعَوَامِّ (صَوْمًا يَعْتَادُهُ) كَصَوْمِ يَوْمِ الْخَمِيسِ أَوْ اللَّانَيْنِ أَوْ ثَلَاتَةٍ مِنْ آخِرِ شَهْرِ، وَلَوْ صَامَ يَوْمَيْنِ كُرِهَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةُ يَصُومُ وَإِلَّا فَلَا (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمُ يُوافِقْ صَوْمًا يَعْتَادُهُ (فَيَصُومُ الْخُواصُّ) أَيْ الْعُلَمَاءُ أَوْ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ نِيَّتَهُ وَهِيَ أَنْ يَقْصِدَ التَّطَوُّعَ بِنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ يَنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ اللَّذِينَ يَعْلَمُونَ نِيَّتَهُ وَهِيَ أَنْ يَقْصِدَ التَّطَوُّعَ بِنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ يَنْهُمُ مِعْدَ نِصْفِ النَّهَارِ) نَفْيًا لِتُهْمَةِ ارْتِكَابِ النَّهْيِ بِنِيَّةِ النَّقُلِ بِلَا قَصْدِ رَمَضَانَ (وَيُفْطِرُ غَيْرُهُمْ بَعْدَ نِصْفِ النَّهَارِ) نَفْيًا لِتُهْهُمَةِ ارْتِكَابِ النَّهْي بِنِيَّةِ النَّاسَ يَوْمَ الشَّكِّ بِالْفِطْرِ بَعْدَ التَّلَوُّمِ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ لِللَّ لَوْعَ النَّاسَ يَوْمَ الشَّكِ بِالْفِطْرِ بَعْدَ التَّلَوُّمِ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُ فَي النَّاسَ يَوْمَ الشَّكِ مُفْطِرِينَ مُتَلَوِّمِينَ» أَيْ غَيْرَ آكِلِينَ وَلَا صَائِمِينَ قِيلَ الْأَفْضَلُ – أَنَّهُ قَالَ «أُصْحُوا يَوْمَ الشَّكِ مُفْطِرِينَ مُتَلَوِّمِينَ» أَيْ غَيْرَ آكِلِينَ وَلَا صَائِمِينَ قِيلَ الْأَفْضَلُ الْفِطْرُ." (١)

### ٢٧٨. "عَلَيْهِ قِيمَتُهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا جَزَاءَ فِيمَا لَا يُؤْكُلُ وَلَنَا أَنَّ السَّبُعَ صَيْدٌ وَلَيْسَ مِنْ الْفَوَاسِقِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْتَدِئُ بِالْأَذَى حَتَى لَوْ ابْتَدَأَكَانَ مِنْهَا فَلَا يَجِبُ بِقَتْلِهِ شَيْءٌ فَلِهَذَا قَالَ (وَإِنْ صَالَ فَلَا شَيْءَ بِقَتْلِهِ لَا يَجِبُ بِقَتْلِهِ شَيْءٌ فَلِهَذَا قَالَ (وَإِنْ صَالَ فَلَا شَيْءَ بِقَتْلِهِ) خِلَافًا لِرُفَرَ اعْتِبَارًا بِالْجَمَلِ الصَّائِلِ.

وَفِي الْمُنْتَقَى أَنَّهُ إِذَا أَمْكَنَهُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ سِلَاحٍ فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَأَرَادَ بِالسَّبُعِ كُلَّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكِلُ مِمَّا لَيْسَ مِنْ الْفَوَاسِقِ وَالْحَشَرَاتِ.

(وَإِنْ أَضْطُرُّ الْمُحْرِمُ إِلَى قَتْلِ الصَّيْدِ) لِلْأَكْلِ (فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ) ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِالْكَقَّارَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَفَائِدَتُهُ رَفْعُ الْحُرْمَةِ (وَلِلْمُحْرِمِ ذَبْحُ شَاقٍ) وَلَوْ أَبُوهَا ظَبْيًا؛ لِأَنَّ الْأُمَّ هِيَ الْأَصْلُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَفَائِدَتُهُ رَفْعُ الْحُرْمَةِ (وَلِلْمُحْرِمِ ذَبْحُ شَاقٍ) وَلَوْ أَبُوهَا ظَبْيًا؛ لِأَنَّ الْأُمَّ هِيَ الْأَصْلُ (وَبَقَرَةٍ وَبَعِيرٍ وَدَجَاجٍ وَبَطٍّ أَهْلِيٍّ) احْتِرَازًا عَنْ الَّذِي يَطِيرُ فَإِنَّهُ صَيْدٌ فَيَجِبُ الْجُزَاءُ (وَ) لِلْمُحْرِمِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمُحْرِمِ (الْجُزَاءُ بِذَبْحِ حَمَامٍ مُسَرُولٍ) (صَيْدُ سَمَكِ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمُحْرِمِ (الْجُزَاءُ بِذَبْحِ حَمَامٍ مُسَرُّولٍ) بِفَتْحِ الْوَاوِ حَمَامٍ فِي رِجْلَيْهِ رِيشٌ كَالسِيرُوالِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (أَوْ) بِذَبْحِ (ظَبْيٍ مُسْتَأْنَسٍ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ السَّنْ فَالِكُ وَإِنْ السَّتَأْنَسَ بِالْمُحَالَطَةِ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٣٤/١

(وَلَوْ ذَبَحَ) الْمُحْرِمُ (صَيْدًا فَهُوَ مَيْتَةٌ) لَا يَحِلُ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ حَرَامٌ فَيَكُونُ ذَكَاةً مُبِيحَةً بَلْ تَصِيرُ كَذَبِيحَةِ الْمَجُوس.

(وَلَوْ أَكُلَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الصَّيْدِ (فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا أَكُلَ مَعَ الْجُزَاءِ) عِنْدَ الْإِمَامِ وَعِنْدَهُمَا وَالْأَئِمَّةِ التَّلَاثَةِ لَا يَضْمَنُ الذَّابِحُ بِأَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الاسْتِغْفَارُ (بِخِلَافِ مُحْرِمٍ آخَرَ أَكُلَ الثَّلَاثَةِ لَا يَضْمَنُ الذَّابِحُ بِأَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الاسْتِغْفَارُ (بِخِلَافِ مُحْرِمٍ آخَرَ أَكُلَ مِنْهُ) فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا غَيْرَ الْإسْتِغْفَارِ.

(وَيَحِلُ لِلْمُحْرِمِ لِحَمُ صَيْدٍ صَادَهُ حَلَالٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا صَادَهُ مُحْرِمٌ (وَذَبَحَهُ إِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَا أَعَانَهُ) وَهُوَ الْمُحْتَارُ وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ الصَّيْدَ لَا يَحْرُمُ بِالدَّلَالَةِ.

وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ اصْطَادَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ لَا يَحِلُّ تَنَاوُلُهُ (وَمَنْ دَحَلَ الْحُرَمَ) وَهُو حَلَالُ وَإِنَّا وَإِنَّا فَيَدْنَا لِيَظْهَرَ فَائِدَةُ قَيْدِ الدُّحُولِ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّ وُجُوبَ الْإِرْسَالِ عَلَى الْمُحْرِمِ لَا يَتَوَقَّفُ وَإِنَّا فَيَدْنَا لِيَظْهَرَ فَائِدَةُ قَيْدِ الدُّحُولِ فِي الْحَرَامِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ وَغَيْرِهِ وَبِعَذَا عَلَى دُحُولِهِ الْحَرَمَ؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْإِحْرَامِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ وَغَيْرِهِ وَبِعَذَا يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا قِيلَ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا (وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ فَعَلَيْهِ إِرْسَالُهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ إِرْسَالِهِ يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا قِيلَ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا (وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ فَعَلَيْهِ إِرْسَالُهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ إِرْسَالِهِ تَسْعِيبَهُ؛ لِأَنَّ تَسْيِيبَ الدَّابَّةِ حَرَامٌ بَلْ يُطْلِقُهُ عَلَى وَجْهٍ لَا يَضِيعُ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ حَتَى لَوْ تَسْعِيبَهُ؛ لِأَنَّ تَسْيِيبَ الدَّابَّةِ حَرَامٌ بَلْ يُطْلِقُهُ عَلَى وَجْهٍ لَا يَضِيعُ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ حَتَى لَوْ عَرْمُ إِلَى الْحِلِقَ فَلَهُ أَنْ يُمْسِكُهُ وَلَوْ أَخَذَهُ إِنْسَانٌ يَسْتَرِدَّهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِرْسَالُهُ (فَإِنْ بَاعَهُ) أَيْ الصَّيْدَ. " (١)

٢٧٩. "لِيَشْتَرِيَ مِكَّةَ (تُذْبَحُ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ).

وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَذْبَحُ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّى يَذْبَحَ، أَوْ يَطُوفَ وَيَكْفِيهِ سُبْعُ بَدَنَةٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُقَوِّمُ الْمُدْيَ فَيُطْعِمُ الْمَسَاكِينَ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الطَّعَامَ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا وَهُوَ قَوْلُ يُقَوِّمُ الْمُدْيَ فَيُطْعِمُ الْمَسَاكِينَ وَإِنْ لَمْ يَجِدُ الطَّعَامَ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ (فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ) ؟ لِأَنَّ التَّحَلُّلُ مَوْقُوفٌ عَلَى الذَّبْحِ فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ زَمَانِهِ حَتَّى يَقَعَ الشَّافِعِيِّ (فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ) ؟ لِأَنَّ التَّحَلُّلُ مَوْقُوفٌ عَلَى الذَّبْحِ فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ زَمَانِهِ حَتَّى يَقَعَ التَّعَيِّلُ مُعْتَلِ مُعْدَدُهُ وَالتَّعَيُّنُ مُحْتَاجٌ عِنْدَ الْإِمَامِ لَا عِنْدَهُمَا (وَيَتَحَلَّلُ بَعْدَ ذَبْحِهَا مِنْ غَيْرِ حَلْقٍ وَلَا التَّحَلُّلُ بَعْدَهُ وَالتَّعَيُّنُ مُحْتَاجٌ عِنْدَ الْإِمَامِ لَا عِنْدَهُمَا (وَيَتَحَلَّلُ بَعْدَ ذَبْحِهَا مِنْ غَيْرِ حَلْقٍ وَلَا التَّحَلُلُ بَعْدَهُ وَالتَّعَيُّنُ مُحْتَاجٌ عِنْدَ الْإِمَامِ لَا عِنْدَهُمُا (وَيَتَحَلَّلُ بَعْدَ ذَبْحِهَا مِنْ غَيْرِ حَلْقٍ وَلَا تَتَعَلِي عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ (خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ) فَإِنَّهُ يَقُولُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقْعَلُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ كَا شَيْء

(وَإِنْ كَانَ) الْمُحْصَرُ (قَارِنًا يَبْعَثُ دَمَيْنِ) لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيّ يَبْعَثُ دَمًا وَفِيهِ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٠٠/١

إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِذَبْحِ أَحَدِهِمَا وَإِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا لِلْحَجِّ وَالْآخَرِ لِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا لِلْحَجِّ وَالْآخَرِ لِلْعُمْرَةِ وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ بَعَثَ دَمًا لَمْ يَتَحَلَّلُ بِذَبْحِهِ عَنْ أَحَدِ الْإِحْرَامَيْنِ (وَيَجُوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ يَوْمِ للْعُمْرَةِ وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ بَعَثَ دَمًا لَمْ يَتَحَلَّلُ بِذَبْحِهِ عَنْ أَحَدِ الْإِحْرَامَيْنِ (وَيَجُوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ) أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ عِنْدَ الْإِمَامِ (لَا فِي الْحِلِّ).

وَقَالَ الشَّافِعِيُ يَذْبَحُ فِي مَوْضِعٍ أُحْصِرَ فِيهِ (وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُورُ) ذَجُهَا (قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ إِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْعُمْرَةِ يَجُورُ وَلَا يَتَوَقَّفُ بِالرَّمَانِ إِجْمَاعًا (وَعَلَى مُحْصَرًا بِالْعُمْرَةِ يَجُورُ وَلَا يَتَوَقَّفُ بِالرَّمَانِ إِجْمَاعًا (وَعَلَى الْمُحْصَرِ بِالْحَجِّ) فَرْضًا، أَوْ نَفْلًا إِذَا تَعَلَّلُ (قَضَاهُ حَجٍّ) مِنْ قَابِلٍ لِلْزُومِهِ لَهُ بِالشُّرُوعِ (وَعُمْرَةٍ) الْمُحْصَرِ بِالْحَجِّ النَّحْلُلُ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ لَكِنْ إِذَا قَضَاهُ فِي عَامِهِ ذَلِكَ لَا جَجِّ عَلَيْهِ وَلَا لَأَنَّ عَلَى فَائِتِ النَّعْيِينِ عِنْدَ الْإِمَامِ فَلَوْ قَضَاهُ مِنْ قَابِلٍ فَهُو مُحْتَرٌ إِنْ شَاءَ أَتَى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ يَعْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ التَّعْيِينِ عِنْدَ الْإِمَامِ فَلَوْ قَضَاهُ مِنْ قَابِلٍ فَهُو مُحْتَرٌ إِنْ شَاءَ أَتَى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُحْصَرِ قَضَاءُ (عُمْرَة) الْإِحْصَارِ عَنْهَا مُتَحَقِّقٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِ (وَعَلَى الْمُعْتَعِر) الْمُحْصَرِ وَحَمَّد قَضَاءُ (عُمْرَة) الْإِحْصَارِ عَنْهَا مُتَحَقِقٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِي (وَعَلَى الْمُعْتَعِر) الْمُحْصَرِ وَحَمَّدُ (حَمْرَة) الْإِحْصَارِ عَنْهَا مُتَحقِقٌ عِنْدَنَا خِلَاقًالِكِ وَالشَّافِعِي وَالشَّافِعِي (وَعَلَى الْمُعْتَعِيلِ الْمُحْصَرِ (حَجَّةُ وَعُمْرَتَانِ) الْأُولَى لِلْقِرَانِ وَالنَّانِيَةُ لِكَوْمُنَا كُولِكَ الْمُولِي النَّانِيَةُ لِكَوْمُنَا كُالْقَائِتِ وَعِنْدَ الثَّافِيةِ وَعُمْرَقًا لا عُمْرَتَانِ (فَإِنْ الْإِحْصَارُ بَعْفَى اللَّهُ عِنْ اللَّانِي الْمُعْتَى وَاللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْتَى وَلَا الْمُعْتَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْتِي الْمُعْتَى الْمُعْتَى وَلَوْمَ الْمُعْتِي الْمُعْتَى الْقَائِقَةُ (وَالْمُ الْمُحْتِلُ الْمُعْتِي (وَالْمُ الْمُحْتَى اللَّهِ الْمُعْتِي الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى اللَّهُ عَجْزَعَلُ الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُولِ وَالْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْتَى الْمُقَلِعَلَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى اللَّهُ الْمُعْتَى الْمُعَلِي وَلِهُ الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْلَى الْمُقَلِقِ الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُ

[بَابُ الْهَدْي]

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٠٦/١

َ (هُوَ) اسْمُ مَا يُهْدَى مِنْ النِّعَمِ إِلَى الْحَرَمِ لِيَتَقَرَّبَهُ (مِنْ إِبِلِ، أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ) وَهُو مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (وَأَقَلُهُ شَاةٌ وَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ) أَيْ الْهُدْيِ وَقَدْ بَيَّنَاهُ آنِفًا (وَيُجْزِئُ فِيهِ مَا يُجْزِئُ فِيهِ الْأُضْحِيَّةِ) ؟ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ تَعَلَّقَتْ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ كَالْأُضْحِيَّةِ (وَجُحْزِئُ الشَّاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْأَنْهُ قُرْبَةٌ تَعَلَّقَتْ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ كَالْأُضْحِيَّةِ (وَجُحْزِئُ الشَّاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْكُلِّ أَيْ الْبُكُلِّ أَيْ الشَّاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْكُلِّ أَيْ الْمُنْعَةِ وَالْمَرْهَا (إلَّا إِذَا طَافَ لِلرِّيَادَةِ) أَيْ حَالَ كَوْنِهِ (جُنْبًا أَوْ جَامَعَ بَعْدَ وُقُوفِ الْكُلِّ أَيْ الْجُنَايَاتِ وَغَيْرِهَا (إلَّا إِذَا طَافَ لِلرِّيَادَةِ) أَيْ حَالَ كَوْنِهِ (جُنْبًا أَوْ جَامَعَ بَعْدَ وُقُوفِ الْكُلِّ أَيْ الْجُنْاقِ فَلَا يُجْزِئُ فِيهِمَا إِلَّا الْبَدَنَةُ) ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ التَّعْمِيمَ فَإِنَّ مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً أَوْ جَزُورًا لا بُعْمِيمَ فَإِنَّ مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً أَوْ جَزُورًا لا بُعْفِيهِ الشَّاةُ (وَيَأْكُلُ ) اسْتِحْبَابًا (مِنْ هَدْيِ التَّطُوعِ) إِذَا بَلَغَ مَحِلَّهُ (وَالْمُنْعَةُ وَالْقِرَانِ (لَا) يَأْكُلُ (مِنْ غَيْرِهَا) ؟ لِأَنْهَا دِمَاءُ كَفَّارَاتٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِي مِنْ دَمِ الْمُنْعَةِ وَالْقِرَانِ لِأَيَّامِ النَّحْرِ دُونَ غَيْرِهِمَا) أَيْ يُجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهُدَايَا فِي أَيْ اللَّهُ فِعِيّ قَالِكُونَ فَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْتَةِ وَالْقِرَانِ لِأَيَّامِ النَّحْرِ دُونَ غَيْرِهِمًا) أَيْ يُجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهُدَايَا فِي أَيْ وَلَا لِلللَّافِعِيّ.

(وَ) حُصَّ (الْكُلُّ بِالْحُرَمِ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَاعْلَمْ أَنَّ الدِّمَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ مَا يَخْتَصُّ بِالرَّمَانِ وَهُو دَمُ الْقِرَانِ وَدَمُ التَّطُوعِ فِي رِوَايَةِ الْقُدُورِيِّ وَدَمُ الْإِحْصَارِ عِنْدَهُمَا وَمَا يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ دُونَ الرَّمَانِ وَهُو دَمُ الْجِنَايَاتِ وَدَمُ الْإِحْصَارِ عِنْدَهُ وَالتَّطَوُّعُ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَمَا كَانَ بِالْمَكَانِ دُونَ الرَّمَانِ وَهُو دَمُ الْجِنَايَاتِ وَدَمُ الْإِحْصَارِ عِنْدَهُ وَالتَّطَوُّعُ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَمَا كَانَ عَلْسَهُ وَهُو دَمُ اللَّمَانِ وَهُو دَمُ اللَّمَانِ وَعِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَعِنْدَ أَلِي يُوسُفَ عَكْسَهُ وَهُو دَمُ اللَّهُ وَعِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَكْسَهُ وَهُو دَمُ اللَّهُ وَعَيْرِهِ) مِنْ الْفُقَرَاءِ يَتَعَدَّقُ بِهِ) أَيْ الْمُدْيِ (عَلَى فَقِيرِ الْحُرَمِ وَغَيْرِهِ) مِنْ الْفُقَرَاءِ الْمُسْتَحِقِّينَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَخْتَصُّ بِهِ (وَيَتَصَدَّقُ بِجُلِّهِ) وَهُوَ بِالضَّمِّ مَا يُطْرَحُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَةِ (وَحِطَامِهِ) بِالْكَسْرِ وَهُوَ حَبْلُ يُجْعَلُ فِي عُنُقِ الْبَعِيرِ (وَلَا يُعْطِي أَجْرَ الْجُزَّارِ) أَيْ الذَّابِحِ (مِنْهُ) أَيْ مِنْ بِالْكَسْرِ وَهُوَ حَبْلُ يُجْعَلُ فِي عُنُقِ الْبَعِيرِ (وَلَا يُعْطِي أَجْرَ الْجُزَّارِ) أَيْ الذَّابِحِ (مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْمُدْي وَلَكِنْ لَوْ تَصَدَّقَ شَيْئًا عَلَيْهِ سِوَى أُجْرَتِهِ جَازَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ." (١)

٢٨١. "عِنْدَنَا عَلَى أَنَّ اللَّازِمَ عَلَى تَقْدِيرِ حُجَّتِهِ الْمَفْهُومِ عَدَمُ إِبَاحَةِ نِكَاحِهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكَرَاهَتِهِ لَا لِعَدَمِ صِحَّتِهِ وَخَنْ لَا نُنَازِعُ فِيهَا كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ. وَفَي الْمَبْسُوطِ الْأَوْلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ.

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (الْحُرَّةِ عَلَى الْأَمَةِ) ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَتُنْكَحُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ» .

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣١٠/١

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (أَرْبَعِ) نِسْوَةٍ (فَقَطْ لِلْحُرِّ) مِنْ (حَرَائِرَ وَإِمَاءٍ) ، أَوْ مِنْهُمَا بِشَرْطِ تَأْخِيرِ الْحُرِّ وَلِهَ تِعَالَى ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء: ٣] وَالِاقْتِصَارُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء: ٣] وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْبَعِ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ هَذَا رَدُّ عَلَى مَنْ عَلَى الْأَرْبَعِ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ هَذَا رَدُّ عَلَى مَنْ الْحُرَائِرِ، أَوْ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ هَذَا بَحْثُ طَوِيلٌ فَلْيُطْلَبْ مِنْ شُرُوحِ الْمِدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَأَمَا الْجُوَارِي فَلَهُ مَا شَاءَ مِنْهُنَ حَتَّى قَالَ فِي الْفَتَاوَى رَجُلُّ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَأَلْفُ جَارِيَةٍ وَأَرَادَ وَلَا لَا يُعْرَى عَلَيْهِ الْكُفْرَ وَقَالُوا إِذَا تَرَكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ كَيْ لَا يُدْخِلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ كَيْ لَا يُدْخِلَ الْخُمَّ عَلَى زَوْجَتِهِ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ كَانَ مَأْجُورًا.

(وَلِلْعَبْدِ) قِنَّا، أَوْ مُدَبَّرًا أَوْ مُكَاتَبًا، أَوْ ابْنَ أُمِّ الْوَلَدِ (ثِنْتَانِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ فِي حَقِّ النِّكَاحِ بِمُنْزِلَةِ الْحُرَّةِ عِنْدَهُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ التَّسَرِّي وَلَا أَنْ يُسَرِّيَهُ مَوْلَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا إِلَّا الطَّلَاقَ.

## [نِكَاحُ حُبْلَى مِنْ زِنًا]

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (حُبْلَى مِنْ زِنًا) عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِدُخُولِمِا تَحْتَ النَّصِّ وَفِيهِ إِشْعَارُ الْأَبِي يُوسُفَ) قِيَاسًا عَلَى الْحُبْلَى مِنْ غَيْرِهِ (وَلَا بِأَنَّهُ لَوْ نَكَحَ الرَّانِي فَإِنَّهُ جَائِزُ بِالْإِجْمَاعِ (خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ) قِيَاسًا عَلَى الْحُبْلَى مِنْ غَيْرِهِ (وَلَا تُوطأُ) الْحُبْلَى مِنْ الزِّنَا أَيْ يَحُرُمُ الْوَطْءُ، وَكَذَا دَوَاعِيهِ وَلَا تَجَبُ النَّفَقَةُ (حَتَّى تَضَعَ) الْحَمْلُ تُوطأُ) الْحُبْلَى مِنْ الزِّنَا أَيْ يَحُرُمُ الْوَطْءُ، وَكَذَا دَوَاعِيهِ وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ (حَتَّى تَضَعَ) الْحَمْلُ الْوَطْءُ، وَكَذَا دَوَاعِيهِ وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ (حَتَّى تَضَعَ) الْحَمْلُ التَّفَاقُلُومِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِيَنَ مَاءَهُ التَّفَاقُ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِينَ مَاءَهُ رَرْعَ غَيْرِهِ» يَعْنِي إِنْيَانَ الْحَبَالَى خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ.

وَفِي الْفَوَائِدِ عَنْ النَّوَازِلِ أَنَّهُ يَجِلُ الْوَطْءُ عِنْدَ الْكُلِّ وَتُسْتَحَقُّ النَّفَقَةُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (مَوْطُوءَةِ سَيِّدِهَا) أَيْ أَمَةٍ وَطِئَهَا سَيِّدُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِفِرَاشٍ لِمَوْلَاهَا فَإِهَّا لَوْ رَوْطُوءَةِ سَيِّدِهَا) أَيْ أَمَةٍ وَطِئَهَا سَيِّدُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِفِرَاشَيْنِ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا لَوْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَا يَثْبُثُ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ فَلَا يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْفِرَاشَيْنِ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا فَوْ اللَّهُ عَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا صِيَانَةً لِمَاتِهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا أُحِبُّ أَنْ يَطَأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا وَاخْتَارَهُ أَبُو اللَّيْثِ، وَلَوْ قَالَ وَمَوْطُوءَةُ السَّيِّدِ لَكَانَ أَوْلَى (أَوْ) مَوْطُوءَةُ (زَانٍ) بِأَنْ رَأَى امْرَأَةً تَزْنِي فَتَزَوَّجَهَا جَازَ وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ أَمَّا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَالزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إِلا زَانٍ ﴾ [النور: ٣] فَمَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَالزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إِلا زَانٍ فِيهِ الْوَطْءُ وَمَا فِي النِّكَاحِ فِيهِ الْوَطْءُ يَعْنِي الزَّانِيَةَ لَا يَطَوُّهَا إِلَّا زَانٍ فِي حَالَةِ الزِّنَا وَمَا فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَنَتْ زَوْجَتُهُ لَا يَطْؤُهَا إِلَّا زَانٍ فِي حَالَةِ الزِّنَا وَمَا فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَنَتْ زَوْجَتُهُ لَا يَقْرَجُهَا حَتَّى تَحِيضَ لِاحْتِمَالِ عُلُوقِهَا فَضَعِيفٌ تَأَمَّلْ.

(وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ وَإِحْدَاهُمَا مُحْرِمَةٌ صَحَّ نِكَاحُ الْأُخْرَى) وَبَطَلَ نِكَاحُ الْمُحْرِمَةِ. (وَ) الْمَهْرُ (الْمُسَمَّى." (1)

٢٨١. "وَكِيلُهُ أَوْ وَلِيُّهُ قَبِلْت يَقَعُ لِلْمَوْلَى وَالْمُوَكِّلِ وَأَنْ يُضَفْ إلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْجُوَابَ يَقْتَضِي إعَادَةَ مَا فِي السُّوَالِ (وَلَوْ زَوَّجَهُ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدَةٍ) وَاحِدَةٍ (لَا يَلْزُمُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا) فَلَا وَجْهَ إِلَى السَّوْالِ (وَلَوْ زَوَّجَهُ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدَةٍ) وَاحِدَةٍ (لَا يَلْزُمُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا) فَلَا وَجْهَ إِلَى التَّعْيِينِ لِعَدَمِ إِلَى تَنْفِيذِهِمَا لِلْمُحَالَفَةِ وَلَا إِلَى التَّنْفِيذِ فِي إحْدَاهُمَا غَيْرَ عَيْنٍ لِلْجَهَالَةِ وَلَا إِلَى التَّعْيِينِ لِعَدَمِ الْإَجَارَة. الْأَوْلُويَّةِ فَتَعَيَّنَ التَّفْرِيقُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِجَارَة.

وَلُوْ قَالَ لَا يَنْفُذُ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُجِيزَ نِكَاحَهُمَا، أَوْ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا أَيَّتِهِمَا شَاءَ غَيْرَ وَلَوْ قَالَ لَا يَنْفُذُ لِغَيْرِ رِضَاهُ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فَيَتَعَيَّنُ التَّفْرِيقُ مُسْتَقِيمٌ؛ لِأَنَّ تَعَيُّنَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِنْ لَا يَنْفُذُ بِغَيْرِ رِضَاهُ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فَيَتَعَيَّنُ التَّفْرِيقُ مُسْتَقِيمٌ؛ لِأَنَّ تَعَيُّنَهُ عِنْدَ عَدَمِ الرِّضَا فَلَا وَجْهَ لِعَقْدَيْنِ فَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ دُونَ الرِّضَا فَلَا وَجْهَ لِعَقْدَيْنِ فَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ دُونَ الثَّانِي وَلَوْ عَيَّنَ امْرَأَةً فَزَوَّجَهَا مَعَ أُخْرَى لَزِمَتْ الْمُعَيَّنَةُ.

(وَلُوْ زَوَّجَ الْأَبُ، أَوْ الْجَدُّ الصَّغِيرَ، أَوْ الصَّغِيرَةَ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمَهْرِ) بِأَنْ زَوَّجَ الْبِنْتَ وَنَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا أَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ وَزَادَ عَلَى مَهْرِ امْرَأَتِهِ (أَوْ مِنْ غَيْرٍ كُفْءٍ) بِأَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ أَمَةً، أَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ أَمَةً، أَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا (جَازَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِوُجُودِ الشَّفَقَةِ (خِلَافًا لَمُهُمَا) ؛ لِفَوَاتِ النَّظَرِ وَالْوِلَايَةُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا (جَازَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِوُجُودِ الشَّفَقَةِ (خِلَافًا لَمُهُمَا) ؛ لِفَوَاتِ النَّظَرِ وَالْوِلَايَةُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا (جَازَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِوُجُودِ الشَّفَقَةِ (خِلَافًا لَمُهُمَا) ؛ لِفَوَاتِ النَّظَرِ وَالْوِلَايَةُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا إِذَا لَمْ يُعْرَفُ بِسَوْءِ الإِحْتِيَارِ أَمَّا لَوْ كَانَ الْأَبُ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الإِحْتِيَارِ جَانَةً وَفِسْقًا كَانَ الْعَبْنِ وَغَيْرِ الْعَبْنِ وَغَيْرِ الْعَبْنِ وَغَيْرِ الْعَبْنِ وَغَيْرِ الْأَبِ وَالْجِيْرِ الْأَبِ وَالْجِيرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (وَلَيْسَ ذَلِكَ) أَيْ تَرْوِيجُهُمَا بِالْغَبْنِ وَغَيْرِ الْكُفْءِ (لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِ).

وَفِي التَّلْوِيحِ وَلَوْ زَوَّجَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ، أَوْ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَمْ يَصِحَّ أَصْلًا فَعْلَى هَذَا قَالَ فِي الْإِصْلَاحِ وَمَنْ وَهَمَ أَنَّهُ يَصِحُّ لَكِنْ يَتْبُتُ حَقُّ الْفَسْخِ فَقَدْ وَهَمَ، انْتَهَى.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٢٩/١

لَكِنْ فِي الْجُوَاهِرِ وَيَصِحُ تَزْوِيجُ غَيْرِهِمَا بِغَبْنِ فَاحِشِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

وَفِي الْجُوَامِعِ وَبِغَيْرِ كُفْءٍ عَلَى مَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الرِّوايَةِ لَا عَلَى عَدَمِهَا كَمَا لَا يَخْفَى فَلَا وَجْهَ لِرَدِّ صَاحِبِ الْإِصْلَاحِ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الرِّصْلَاحِ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الرِّوايَةِ لَا عَلَى عَدَمِهَا كَمَا لَا يَخْفَى فَلَا وَجْهَ لِرَدِّ صَاحِبِ الْإِصْلَاحِ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ التَّلُويحِ وَلَمْ يَصِحَ أَصْلًا تَدَبَّرَ.

### [بَابُ الْمَهْرِ]

هُوَ حُكْمُ الْعَقْدِ فَإِنَّ الْمَهْرَ يَجِبُ بِالْعَقْدِ أَوْ بِالتَّسْمِيَةِ فَكَانَ حُكْمًا لَهُ فَيَعْقُبُهُ وَلَهُ أَسْمَاءُ: الْمَهْرُ وَالنِّحْلَةُ وَالصَّدَاقُ وَالْعُقْرُ وَالْعَطِيَّةُ وَالْفَرِيضَةُ وَالْأُجْرَةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْعَلَاقُ (يَصِحُّ النِّكَاحُ بِلَا ذِكْرِهِ) إِجْمَاعًا لِأَنَّ النِّكَاحَ عَقْدُ ازْدِوَاجٍ وَذَلِكَ يَتِمُّ بِالزَّوْجَيْنِ وَالْمَالُ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ أَصْلِيٍّ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكْرُهُ.

(وَ) كَذَا (مَعَ نَفِيهِ) أَيْ يَصِحُّ النِّكَاحُ مَعَ نَفْي الْمَهْرِ وَيَكُونُ النَّفْيُ لَغْوًا خِلَافًا لِمَالِكِ.

### [قِيمَة الْمَهْر]

(وَأَقَلُهُ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ) وَزْنُ سَبْعَةِ مَثَاقِيلَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَسْكُوكَةً بَلْ تِبْرًا وَإِنَّا أَشْتُرِطَ الْمَسْكُوكَةُ وَالْتَقْلَمَ كَلَامُهُ بِالدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى فِي نِصَابِ السَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ تَقْلِيلًا لِوُجُودِ الْحَدِّ وَانْتَظَمَ كَلَامُهُ بِالدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى فِي نِصَابِ السَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ تَقْلِيلًا لِوُجُودِ الْحَدِّ وَانْتَظَمَ كَلَامُهُ بِالدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَشَرَةٍ دَيْنٍ لَهُ عَلَى فُلَانٍ صَحَحَّتْ التَّسْمِيَةُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مَالُ، فَإِنْ شَاءَتْ أَحَدَتْهُ مِنْ الزَّوْجِ أَوْ عَشَرَةٍ دَيْنٍ لَهُ عَلَى فُلَانٍ صَحَحَّتْ التَّسْمِيَةُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مَالُ، فَإِنْ شَاءَتْ أَحَدَتْهُ مِنْ الزَّوْجِ أَوْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ كَمَا فِي الْبَحْر.

وَقَالَ مَالِكٌ رُبْعُ دِينَارٍ وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ كُلُّ مَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعِوَضِ عَنْهُ يَصْلُحُ مَهْرًا فَتَعَلَّمُ الْقُرْآنِ وَطَلَاقُ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَالْعَفْوُ عَنْ. " (١)

## ٢٨٣. "[بَابُ نِكَاحِ الرَّقِيقِ]

لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ نِكَاحٍ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ شَرَعَ فِي بَيَانِ نِكَاحٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ الرَّقِيقُ فِي اللَّغَةِ الْعَبْدُ وَيُقَالُ لِلْعَبِيدِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَمْلُوكُ مِنْ الْآدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا أُسِرَ فِي اللَّغَةِ الْعَبْدُ وَيُقَالُ لِلْعَبِيدِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَمْلُوكُ مِنْ الْآدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا أُسِرَ فِي دَارِ الْحُرْبِ فَهُو رَقِيقٌ لَا مَمْلُوكُ وَإِذَا أُخْرِجَ فَهُو مَمْلُوكُ فَعَلَى هَذَا كُلُّ مَمْلُوكِ مِنْ الْآدَمِيِّ رَقِيقٌ، وَلَا عَكْسَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِنِّ أَنَّ الرَّقِيقَ هُوَ الْمَمْلُوكُ كُلَّا، أَوْ بَعْضًا

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٤٥/١

وَالْقِنَّ هُوَ الْمَمْلُوكُ كُلَّا كَمَا فِي الْمِنَحِ (نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ) سَوَاءٌ كَانَتْ قِنَّا، أَوْ مُكَاتَبَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً الْعَبْدِ وَالْمُدَبَّرِ وَالْمُدَبَّرِ وَالْمُكَاتَبِ وَأَمِّ الْوَلَدِ بِلَا إِذْنِ السَّيِّدِ) (مَوْقُوثُ) خِلَاقًا لِمَالِكِ فِي الْعَبْدِ مُطْلَقًا قَاسَهُ عَلَى الطَّلَاقِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَوْلَى مِنْ عِبَارَةِ الْكَنْزِ وَهِيَ لَمْ جُخْزُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَدَمُ مُطْلَقًا قَاسَهُ عَلَى الطَّلَاقِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَوْلَى مِنْ عِبَارَةِ الْكَنْزِ وَهِيَ لَمْ جُخْزُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَدَمُ الْجُوازِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَائِزُ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ (فَإِنْ أَجَازَ) الْمَوْلَى النِّكَاحَ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ الْجُوازِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَائِزُ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ (فَإِنْ أَجَازَ) الْمَوْلَى النِّكَاحَ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ الْجُوازِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَائِزُ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ (فَإِنْ أَجَازَ) الْمَوْلَى النِّكَاحَ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ بَعْدَهُ كُرِهُ لَهُ وَطُؤُهَا بِلَا نِكَاحٍ آخَرَ كَمَا بِعْدَهُ صَرِيعًا، أَوْ دَلَالَةً (نَفَذَ) النِّكَاحُ لَكِنْ لَوْ أَذِنَ بَعْدَهُ كُرِهَ لَهُ وَطُؤُهَا بِلَا نِكَاحٍ آخَرَ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيّ.

(وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ) لِأَنَّهُ عَيْبٌ وَالْمُرَادُ بِالْمَوْلَى هُنَا مَنْ لَهُ وِلاَيَةُ تَرْوِيجِ الرَّقِيقِ وَلَوْ غَيْرَ مَالِكٍ لَهُ وَلِمَنَا كَانَ لِلْأَبِ وَالْجُدِّ وَالْقَاضِي وَالْوَصِيِّ تَرْوِيجُ أَمَةِ الْيَتِيمِ وَلَيْسَ لَمُهُمْ تَرْوِيجُ الْعَبْدِ لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْمَصْلَحَةِ (وَقَوْلُهُ) أَيْ السَّيِّدِ (طَلِّقْهَا رَجْعِيَّةً إِجَازَةٌ) ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَكُونُ إِجَازَةً لَوْ قَالَ لَهُ (طَلِّقْهَا لَا بَعْدَ سَبْقِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ فَيَدُلُّ عَلَى إِذْنٍ (لَا) أَيْ لَا يَكُونُ إِجَازَةً لَوْ قَالَ لَهُ (طَلِّقْهَا أَوْ فَارِقْهَا) ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِلُ الرَّدَّ وَهُوَ الظَّهِرُ هُنَا حَيْثُ تَزَوَّجَ بِغَيْرٍ أَمْرِهِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَفِيهِ إِشَارَةً بَوْ فَارِقْهَا) ؛ لِأَنَّهُ يَعْدَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِإِجَازَةٍ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ (فَإِنْ نَكَحُوا بِإِذْنِهِ) أَيْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ (فَالْمَهْرُ بَأَنَّ سُكُونَةُ بَعْدَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِإِجَازَةٍ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ (فَإِنْ نَكَحُوا بِإِذْنِهِ) أَيْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ (فَالْمَهْرُ لَا يُمَاعُ الْمَوْلَ عَلَى الْمَدْحُورِينَ فَلَوْ طَلَبَتْ (يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهِ) فَلَوْ بِيعَ فَلَمْ يَفِ غَلَيْهُ بِالْمُهْرِ لَا يُمَاعُ وَلَا لَعْهُ عَلَى الْمَدْحُورِينَ فَلُو طَلَبَتْ (يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهِ) فَلَوْ بِيعَ فَلَمْ يَفِ غَلَمُ الْمُهُولِ لَا يُمُهُ وَالنَّعْفُ الْمَوْلَ عَلَى الْمَدْعُولِ الْمَوْلَ عَلَى الْمَالِقَةُ وَلَوْلَ عَلَى الْمَدْعُولِ اللَّهُ فَيَا الْمَهْرُ وَالنَّقَقَةُ كَيْتُ يُبِلِهُ فِيهِ إِلْمُهُمْ مِنْ عَبْدِهِ لَا يَنْ فَلَوْ رَوَّجَ الْمُؤْلِ أَمْولَ عَلَى الْمُدَاعِلَ لَكُولِ الْمُؤْلُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَلَا لَعْنُهُ مِنْ عَبْدِهِ لَا يَعْهُ وَالْوَاتِ مَعْلِ الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ وَلَوْلَ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْفُولُولِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْ

### ٢٨٤. "[فَصْلٌ إضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الزَّمَانِ]

فَصْلٌ يَعْنِي فِي إضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الرَّمَانِ اعْلَمْ أَنَّ كِتَابَ الطَّلَاقِ صِنْفُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ وَمَا تَحْتَهُ صِنْفُ مُسَمَّى بِالْفَصْلِ وَالْكُلُّ تَحْتَ الصِّنْفِ الَّذِي تَحْتَهُ صِنْفُ مُسَمَّى بِالْفَصْلِ وَالْكُلُّ تَحْتَ الصِّنْفِ الَّذِي هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ الْمُدَوَّنِ فَإِنَّهُ صِنْفُ عَالٍ وَالْعِلْمُ مُطْلَقًا بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ جِنْسُ وَتَحْتَهُ مِنْ الْيَقِينِ هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ الْمُدَوَّنِ فَإِنَّهُ صِنْفُ عَالٍ وَالْعِلْمُ مُطْلَقًا بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ جِنْسُ وَتَحْتَهُ مِنْ الْيَقِينِ هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ الْمُلَقِ فِي غَلِي الطَّلَاقُ (عِنْدَ وَالطَّنِ نَوْعٌ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ (قَالَ) لِامْرَأَتِهِ (أَنْتِ طَالِقُ غَدًا، أَوْ فِي غَدٍ يَقَعُ) الطَّلَاقُ (عِنْدَ الصُّبْح) لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ فِي جَمِيعِ الْعَدِ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَهُ هُو مُسَمَّى الْعَدِ فَتَعَيَّنَ الصَّبْح) لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ فِي جَمِيعِ الْعَدِ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَهُ هُو مُسَمَّى الْعَدِ فَتَعَيَّنَ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٦٤/١

الْجُزُّءُ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ الْمُزَاحِمِ وَفِي الثَّانِي وَصَفَهَا فِي جُزْءٍ مِنْهُ وَأَفَادَ أَنَّهُ إِذَا أَضَافَهُ إِلَى وَقْتٍ فَإِنَّهُ الْجُزُّءُ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ الْمُزَاحِمِ وَفِي الثَّافِي وَصَفَهَا فِي جُزْءٍ مِنْهُ وَأَفَادَ أَنَّهُ إِذَا أَضَافَهُ إِلَى وَهُوَ مَنْقُوضٌ لَا يَقَعُ لِلْحَالِ وَهُوَ مَنْقُوضٌ لِلَا يَقَعُ لِلْحَالِ وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِالتَّدَبُّر.

(وَإِنْ نَوَى الْوُقُوعَ وَقْتَ الْعَصْرِ) فِي قَوْلِهِ غَدًا (صَحَّتْ دِيَانَةً) لَا قَضَاءً؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى الْعَدِ وَالْغَدُ اسْمٌ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَإِذَا عَنَى الْوُقُوعَ إِلَى الْعَدِ وَالْغَدُ اسْمٌ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ مُونَ الْجُمِيعِ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ لِإِرَادَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ الْعُمُومِ فَلَا فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ دُونَ الْجَمِيعِ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ لِإِرَادَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ الْعُمُومِ فَلَا يُصَدَّقُ وَيَانَةً؛ لِاحْتِمَالِ كَلَامِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامَّ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ وَهُو آخِرُ يُصَدَّقُ وَلَكِنْ يُصَدَّقُ دِيَانَةً؛ لِاحْتِمَالِ كَلَامِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامَّ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ وَهُو آخِرُ النَّهَارِ فَإِنْ قِيلَ: الْعَامُ مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُتَّفِقَةَ الْحُدُودِ وَلَفْظُ غَدًا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ نَكِرَةً فِي النَّهَارِ فَإِنْ قِيلَ: الْعَامُ مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُتَّفِقَةَ الْحُدُودِ وَلَفْظُ غَدًا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ نَكِرَةً فِي النَّهُ إِلَّ قَيلَ: الْعَامُ مِنْ عِيغِ الْعُمُومِ أُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَنْزِيلِ الْأَجْزَاءِ مَنْزِلَةَ مَوْلِ الْأَفْرَادِ مِحَازًا كَمَا فِي الْمُطْلَب.

(وَ) إِنْ نَوَى الْوُقُوعَ وَقْتَ الْعَصْرِ (فِي التَّانِي) أَيْ فِي عَدِ (يُصَدَّقُ) قَضَاءً (أَيْضًا) أَيْ كَمَا يُصَدَّقُ دِيَانَةً عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يُوجِبُ اسْتِيعَابَ الْمَظْرُوفِ يُصَدَّقُ دِيَانَةً عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يُوجِبُ اسْتِيعَابَ الْمَظْرُوفِ وَإِنَّمَ النَّيَّةِ؛ لِعَدَمِ النُمْزَاحَمَةِ (خِلَافًا لَمُمَا) فَإِنَّ عِنْدَهُمَا هُوَ وَالْأَوَّلُ مَنَاءً؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُمَا الظَّرْفِيَّةُ فَإِنْ نَصَبَ عَدًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فَلا فَرْقَ وَجَوَابُهُ أَنَّ قَوْلَهُ غَدًا لِلاسْتِيعَابِ؛ لِأَنَّهُ شَابَهُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ لَا أُكلِّمُكَ شَهْرًا، وَفِي الشَّهْرِ وَدَهْرًا، وَفِي اللَّهْمِ وَدَهْرًا، وَفِي اللَّهُمْ وَدُهُولُ اللَّهُمْ وَنَا اللَّهُمْ وَقُلُهُ لَا أُكلِّمُكَ شَهْرًا، وَفِي الشَّهْرِ وَدَهْرًا، وَفِي اللَّهُمْ وَدُهُ اللَّهُمْ وَلَا اللَّهُمْ وَلَى اللَّهُمْ وَلَى اللَّهُمْ وَلَى اللَّهُمْ وَلَى اللَّهُمْ وَلَى اللَّهُولِ كَمَا الظَّاهِرِ كَمَا الظَّاهِرِ كَمَا الظَّاهِرِ كَمَا الظَّاهِرِ كَمَا الظَّاهِرِ كَمَا الظَّوْقِيَّ أَوْلَى مِنْ الضَّرُورِيِّ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: بَيَّنَاهُ أَمَّا إِذَا عَيَّنَ آخِرَ النَّهَارِ فَكَانَ التَّعْيِينُ الْقَصْدِيُّ أَوْلَى مِنْ الضَّرُورِيِّ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: أَنْ طَالِقُ فِي رَمَضَانَ وَنَوَى آخِرَهُ.

وَفِي الْمِنَحِ وَمِمَّا يَتَفَرَّعُ عَلَى حَذْفِ فِي وَإِثْبَاتِهَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّ يَوْمٍ تَقَعُ وَاحِدَةً وَعِنْدَ وَفِي الْمِنَحِ وَمِمَّا يَتَفَرَّعُ عَلَى حَذْفِ فِي وَإِثْبَاتِهَا لَوْ قَالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَلُقَتْ ثَلَاثًا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدَةً إِجْمَاعًا كَمَا لَوْ قَالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَلُقَتْ ثَلَاثًا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدَةً إِجْمَاعًا كَمَا لَوْ قَالَ عِنْدَ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ كُلَّمَا مَضَى يَوْمٌ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ كُلِّ يَوْمٍ تَطْلِيقَةً فَإِنَّهَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا سَاعَةَ حَلَفَ (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ

طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا، أَوْ غَدًا الْيَوْمَ يُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ ذِكْرًا حَتَّى يَقَعَ فِي الْأَوَّلِ فِي النَّافِي فِي غَدٍ؛ لِأَنَّهُ حِينَ ذَكَرَهُ ثَبَتَ حُكْمُهُ تَنْجِيزًا، أَوْ تَعْلِيقًا فَلَا يَحْتَمِلُ التَّغْييرَ بِذِكْر الثَّابِي." (١) ٢٨٥. "مَعَ حَلّ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ لَوْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا وَالْمَرْأَةُ مَدْخُولَةٌ مُحَرَّمَةٌ بِالْمُصَاهَرَة لَمْ يَصِحّ التَّعْلِيقُ فِيهِ فَمِنْ بَعْضِ الظَّنِّ تَأْوِيلُ الْمِلْكِ بِوُجُودِ النِّكَاحِ، وَالْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمِلْكَ لَمْ يُشْتَرَطْ لِصِحَّةِ التَّنْجِيزِ وَلَيْسَ ذَلِكَ وَبَقَاءُ الْمِلْكِ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَأَمَّا فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ فَفِيهِ خِلَافٌ كَمَا فِي الْقُهُسْتَايِيّ (كَقَوْلِهِ لِمَنْكُوحَتِهِ) أَوْ لِمُعْتَدَّتِهِ (إِنْ زُرْت فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَيَقَعُ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ الرِّيَارَةُ، وَلَوْ كَانَ الْمُعَلَّقُ عَاقِلًا وَقْتَ التَّعْلِيقِ ثُمَّ جُنَّ عِنْدَ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ إِيقَاعٌ حُكْمًا. أَلَا يُرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنِّينًا أَوْ جَعْنُونًا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَيُجْعَلُ طَلَاقًا (أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمِلْكِ) بِأَنْ يُعَلَّقَ عَلَى نَفْسِ الْمِلْكِ، نَحُوُ إِنْ مَلَكْتِ طَلَاقَكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ عَلَى سَبَبِهِ (كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ إِنْ نَكَحْتُك) أَيْ تَزَوَّجْتُك (فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَإِنَّ النِّكَاحَ سَبَبٌ لِلْمِلْكِ فَاسْتُعِيرَ السَّبَبُ لِلْمُسَبَّبِ أَيْ مَلَكْتُك بِالنِّكَاحِ (فَيَقَعُ إِنْ نَكَحَهَا) لِوُجُودِ الشَّرْطِ. وَفِي الزَّاهِدِيِّ قَدْ ظَفِرْت بِروَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَوْ أَضَافَ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ لَمْ يَصِحَّ التَّعْلِيقُ كَمَا قَالَ بِشْرٌ الْمَرِيسِيُّ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَتْبُتُ عَقِيبَ سَبَبِهِ وَالْجُزَاءُ يَقَعُ عَقِيبَ شَرْطِهِ فَلَوْ صَحَّ تَعْلِيقُهُ بِهِ لَكَانَ الطَّلَاقُ مُقَارِنًا لِثُبُوتِ الْمِلْكِ وَالطَّلَاقُ الْمُقَارِنُ لِثُبُوتِ الْمِلْكِ أَوْ لِزَوَالِهِ لَمْ يَقَعْ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ نِكَاحِك أَوْ فِي نِكَاحِك أَوْ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِك، وَتَمَامُهُ فِي التَّبْيينِ فَلْيُطَالَعْ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا حُصَّصَ أَوْ عَمَّ كَقَوْلِهِ كُلُّ امْرَأَةٍ خِلَافًا لِمَالِكِ فَإِنَّهُ قَالَ إِذَا لَمْ يُسَمِّ امْرَأَةً بِعَيْنِهَا أَوْ قَبِيلَةً أَوْ أَرْضًا أَوْ نَحْوَ هَذَا فَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيقُ الْمُضَافُ إِلَى الْمِلْكِ، وَتَفْصِيلُ دَلِيلِنَا وَدَلِيلِهِمَا مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ فَلْيُطَالَعْ. ثُمُّ التَّعْلِيقُ قَدْ يَكُونُ بِصَرِيحِ الشَّرْطِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَاهُ وَيُشْتَرَطُ وَلَهُ وَلَاتِ فَلْيُطَالَعْ. ثُمُّ التَّعْلِيقُ قَدْ يَكُونُ بِصَرِيحِ الشَّرْطِ وَهُو ظَاهِرٌ، وَقَدْ يَكُونُ بِعَنَاهُ وَيُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ غَيْرً مُعَيَّنَةٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ بِخِلَافِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ فَتَزَوَّجَهَا لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَكَّا لَمَّا تَعَرَّفَتْ بِالْإِشَارَةِ لَمْ يُرَاعِ فِيهَا صِفَةَ التَّزَوُّجِ بَلْ الصِيقَةُ فِيهَا لَعْقُ فَبَوَى قَوْلُهُ هَذِهِ طَالِقٌ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٩٢/١

(وَلَوْ) (قَالَ) الظَّاهِرُ بِالْفَاءِ لِكَوْنِهِ تَفْرِيعًا لِمَا قَبْلَهُ (لِلْأَجْنَبِيَّةِ إِنْ زُرْت فَأَنْتِ طَالِقٌ فَنَكَحَهَا فَزَارَتْ) (لَا تَطْلُقُ) لِعَدَمِ الْمِلْكِ وَلَا الْإِضَافَةِ." (١)
فَزَارَتْ) (لَا تَطْلُقُ) لِعَدَمِ الْمِلْكِ وَلَا الْإِضَافَةِ." (١)
٢٨٦. "شَيْعًا؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا إِيلَاءً.

(وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي فَإِنْ نَوَى الْكَرَامَةَ صُدِّقَ أَوْ) نَوَى (الظِّهَارَ فَظِهَارٌ أَوْ) نَوَى (الظِّهَارَ فَظِهَارٌ أَوْ) نَوَى (الطَّلَاقَ فَبَائِنٌ) ؟ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ كُلَّا مِنْهَا فَمَا تَرَجَّحَ بِالنِيَّةِ تَعَيَّنَ.

(وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ) عِنْدَ الشَّيْحَيْنِ لِتَعَارُضِ الْمَعَانِي وَعَدَمِ الْمُرَجِّحِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ ظِهَارٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُهُ إِذَا كَانَ فِي حَالِ الْغَضَبِ.

وَعَنْهُ أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً (وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَنَوَى ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَكَمَا نَوَى) ؟ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِيلَاءٌ أَيْضًا وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظِهَارٌ وَرُويَ أَيْضًا عَنْ الْإِمَامِ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(وَلُوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً فَهُوَ ظِهَارٌ) عِنْدَ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا) وَالشَّافِعِيِّ فِي قَوْلٍ يَقَعُ (مَا نَوَى) إِلَّا أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِذَا نَوَى الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ ظِهَارًا وَعِنْدَ وَالطَّلَاقُ بِنِيَّتِهِ وَقُيِّدَ بِقَوْلِهِ وَنَوَى؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَي يُوسُفَ يَكُونَانِ مَعًا الظِّهَارُ بِلَفْظِهِ وَالطَّلَاقُ بِنِيَّتِهِ وَقُيِّدَ بِقَوْلِهِ وَنَوَى؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوَى ظِهَارًا فَهُو ظِهَارُ اتِّفَاقًا (وَلَا ظِهَارَ إِلَّا مِنْ الزَّوْجَةِ) ابْتِدَاءً سَوَاءٌ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً أَوْ نَوَى ظِهَارًا فَهُو ظِهَارُ اتِفَاقًا (وَلَا ظِهَارَ إِلَّا مِنْ الزَّوْجَةِ) ابْتِدَاءً سَوَاءٌ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً أَوْ كَتَابِيَّةً قَيَّدُنَا بِالِابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَقَاءِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَوْنِهَا زَوْجَةً فَلَوْ ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ أَوْ كَتَابِيَّةً قَيَّدُنَا بِالإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَقَاءِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَوْنِهَا زَوْجَةً فَلُو ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ أَوْ أَمَةً أَوْ كَتَابِيَةً وَيَدُنَا بِالإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَقَاءِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَوْفِيَا زَوْجَةً فَلَوْ ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ وَلَامَالَةً مَعَ أَنَّهًا عُلِمَتْ ضِمْنَا فَعْ الطِّهَارُ (فَلَا ظِهَارُ (فَلَا ظِهَارُ مَنْ النَّوْلُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ يَصِحُ الظِّهَارُ عَلَى الْخَلِهُ وَقْتَ الظِّهَارِ ( مِثَنْ نَكَحَهَا بِلَا أَمْرِهَا فَظَاهَرَ مِنْهَا فَأَجَازَتْ النِّكَاحَ) بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِقُ قَالَ الطِّهَارِ فَلَا الْلَهُ مِنْ نَكَحَهَا بِلَا أَمْ الْمَوْلُ مَالِكٍ عَلَى النِّولِهُ الْوَلِهُ الْمَالِقُ عَلَى الْمُعْلَى الْفَاهُمَ مِنْهُا فَأَجَارُتُ النِكَاحَ) بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِقُ قَالَ الْمَالِقُ الْمَالِقُ مَا الطَلَهُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَعْلَاقُ الْمُؤْمِ الْمَالِقُ الْمَلْولِ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمُؤَامِلُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ الْمُؤَامِلُ الْمَالِقُ الْمُؤَامِلُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِق

(وَلُوْ قَالَ لِنِسَائِهِ أَنْثُنَّ عَلَيَّ) أَوْ مِنِي أَوْ عِنْدِي أَوْ مَعِي (كَظَهْرِ أُمِّي كَانَ مُظَاهِرًا مِنْهُنَّ) جَمِيعًا (وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ) مِنْهُنَّ (كَفَّارَةٌ) ؛ لِأَثَّمَا لِلْحُرْمَةِ فَتَعَدَّدَ بِتَعَدُّدِهَا خِلَافًا لِمَالِكِ. (وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِرَارًا فِي مَجْلِسِ أَوْ) فِي (مَجَالِسَ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ ظِهَارِ كَفَّارَةٌ) وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرُ (وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ مِرَارًا فِي مَجْلِسِ أَوْ) فِي (مَجَالِسَ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ ظِهَارِ كَفَّارَةٌ) وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤١٧/١

الْعَزْمُ إِلَّا إِذَا عَنِي بِمَا بَعْدَ الْأُولَى تَأْكِيدًا فَيُصَدَّقُ قَضَاءً.

وَفِي السِّرَاجِ هَذَا إِذَا قَالَ." (١)

٢٨٧. "فَقِيرًا أَوْ غَنِيًّا حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ؛ وَلأَنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الإحْتِبَاسِ وَمَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقِّ شَحْصٍ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَأَصْلُهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي جَزَاءُ الإحْتِبَاسِ وَمَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقِّ شَحْصٍ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَأَصْلُهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي السَّامَةَ وَالْوَصِيُّ وَالْمُضَارِبُ إِذَا سَافَرَ بِمَالِ الْمُضَارِبَةِ وَالْوَصِيُّ.

(وَلَوْ) كَانَ الزَّوْجُ (صَغِيرًا) لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ مِنْ قِبَلِهِ فَكَانَ كَالْمَجْبُوبِ وَالْعِنِينِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ (مُسْلِمَةً كَانَتْ) الزَّوْجَةُ (أَوْ كَافِرَةً) مَوْطُوءَةً أَوْ غَيْرَهَا حُرَّةً أَوْ أَمَةً وَلَوْ وَالْعِنِينِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ (مُسْلِمَةً كَانَتْ) الزَّوْجَةُ (أَوْ كَافِرَةً) مَوْطُوءَةً أَوْ غَيْرِهَا عُنَهُ لِلْأَنَّ لِلْوَطْءِ فِي الجُمْلَةِ غَنِيَّةً؛ لِأَنَّ الدَّلائِلَ لَا فَضْلَ فِيهَا (كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً) الَّتِي (تُوطأً) أَيْ تَصْلُحُ لِلْوَطْءِ فِي الجُمْلَةِ بِلَا مَنْعِ نَفْسِهَا عَنْهُ فَتَحِبُ نَفَقَةُ الرَّتْقَاءِ وَالْقَرْنَاءِ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا لَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَا اعْتِبَارَ لِكَوْنِهَا بِلَا مَنْعِ نَفْسِهَا عَنْهُ فَتَحِبُ نَفَقَةُ الرَّتْقَاءِ وَالْقَرْنَاءِ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا لَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَا اعْتِبَارَ لِكَوْنِهَا مُثَا لَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَا الْحَبْعِينَةُ مُنْهُ وَمِنْ مُشْتَهَاةً عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ لَكِنْ فِي أَكْثِرِ الْكُتُبِ قَالُوا إِنْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ مُشْتَهَاةً عِلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ لَكِنْ فِي أَكْثِرِ الْكُتُبِ قَالُوا إِنْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ مُنْهُ وَمِنْ مُشْتَهَاةً بِكِيْثُ يُمُونُ التَّلَذُذُ مِنْهَا جَبِبُ لَمَا النَّفَقَةُ فَعَلَى هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَطْءِ أَعَمُّ مِنْهُ وَمِنْ اللَّوْعِي تَدَبَّرْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَهَا النَّفَقَةُ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْمَهْدِ (إِذَا سَلَّمَتْ) الزَّوْجَةُ ظَرْفُ لِقَوْلِهِ تَجِبُ (إلَيْهِ) أَيْ إِنَ كَانَتْ فِي مَنْزِلِهِ) أَيْ فِي مَنْزِلِهِ ) أَيْ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا.

وَفِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ تَسْلِيمُهَا نَفْسَهَا شَرْطٌ فِي وُجُوبِ النَّفَقَةِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ.

وَفِي النِّهَايَةِ هَذَا الشَّرْطُ لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ الرَّوْءِ قُمَّ قَالَ. بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ النَّفَقَةُ وَاحِبَةٌ لَهَا وَإِنْ لَمْ تُنْقَلْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ ثُمَّ قَالَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ مِنْ أَئِمَّةِ بَلْخِي لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ إِذَا لَمْ تُزَفَّ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

وَفِي الْكَافِي الْفَتْوَى عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَكَذَا فِي الدُّرَرِ وَغَيْرِهِ قَالُوا هَذَا إِذَا لَمْ يُطَالِبْهَا الزَّوْجُ بِالإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا بِالإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا بِالإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا فِي الْإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ الْمُحَالَفَةُ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ فِي صُورَةِ عَدَمِ الامْتِنَاعِ؛ لِأَثْمَا سَلَّمَتْ فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ الْمُحَالَفَةُ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ فِي صُورَةِ عَدَمِ الامْتِنَاعِ؛ لِأَثْمَا سَلَّمَتْ إِلَيْهِ نَفْسَهَا مَعْنَى لَكِنَّ التَّقْصِيرَ وُحِدَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ حَيْثُ تَرَكَ النَّقْلَ تَأْمَّلُ (أَوْ لَمْ تُسَلِّمْ)

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤٤٩/١

نَفْسَهَا (لِحَقٍّ لَمَا) كَالْمَهْرِ الْمُعَجَّلِ فَإِنَّهُ مَنْعٌ بِحَقٍّ فَتَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ (أَوْ لَمْ) تُسَلِّمْ نَفْسَهَا (لِعَدَمِ طَلَبِهِ) أَيْ لِعَدَمِ طَلَبِ الرَّوْجِ الرَّوْجَة؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ حَقُّهُ وَإِذَا لَمْ يُطَالِبْهَا كَانَ تَارِكًا حَقَّهُ فَتَسْتَحِقُ طَلَبِهِ) أَيْ لِعَدَمِ طَلَبِ الرَّوْجِ الرَّوْجَة؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ حَقَّهُ وَإِذَا لَمْ يُطَالِبْهَا كَانَ تَارِكًا حَقَّهُ فَتَسْتَحِقُ النَّفَقَة؛ لِأَنَّ الطَّلَبِ عَقْهِ (وَتُفْرَضُ النَّفَقَةُ) أَيْ تُقدَّرُ (فِي كُلِّ شَهْرٍ النَّفَقَةُ) أَيْ تُقدَّرُ (فِي كُلِّ شَهْرٍ وَتُسْلَمُ إِلَيْهَا)." (١)

"الْجُهْدِ، وَالِاحْتِيَاطِ فِي الْإحْتِيَالِ لِدَرْءِ الْحُدُودِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -«ادْرَءُوا الْحُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فَالْأَحْسَنُ الِاحْتِرَازُ عَنْ الْكُلِّ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيّ (وَأَيْنَ زَنَى) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ زَنَى فِي دَارِ الْحُرْبِ أَوْ الْبَغْي (وَمَتَى زَنَى) ؛ لِأَنَّ الزِّنَى الْمُتَقَادِمُ أَوْ فِي حَالِ الصِّبَا أَوْ الْجُنُونِ لَا يُوحِبُ الْحَدَّ وَرُدَّ بِأَنَّ الزِّنِيَ الْمُتَقَادِمُ لَيْسَ عَلَى إطْلَاقِهِ فَإِنَّهُ يُوحِبُ إِذَا كَانَ ثُبُوتُهُ بِالْإِقْرَارِ وَجَوَابُهُ أَنَّ التَّقَادُمَ إِنَّمَا يَمْنَعُ لِإِيجَابِهِ التُّهْمَةَ بِالتَّأْخِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ التَّأْخِيرُ لِعُذْرِ بِخِلَافِ الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ التَّقَادُمَ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِى التُّهْمَةَ، وَالتَّقَادُمُ فِي الزِّنَا يَثْبُتُ بِشَهْرِ وَمَا فَوْقَهُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ يُفَوَّضُ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي (وَبَمَنْ زَنَى) هَذَا السُّؤَالُ عَنْ الْمُزَنِيَّةِ إِذَا كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الزَّانِي وَفَائِدَتُهُ الإسْتِكْشَافُ عَنْ الشُّبْهَةِ وَعَنْ الزَّانِي إِذَا كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُزَنِيَّةِ وَفَائِدَتُهُ الْإَسْتِكْشَافُ عَنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تُوجَدُ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ فَمَنْ قَالَ إِنَّ السُّؤَالَ عَنْ الْمَاهِيَّةِ يُغْنِي عَنْهُ أَوْ حَصَّ السُّؤَالَ بِالْأَوَّلِ فَقَدْ أَخْطأ تَأُمَّلْ (فَبَيَّنُوهُ) عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ (وَقَالُوا رَأَيْنَاهُ وَطِئَهَا) بِصِيغَةِ الْفِعْلِ (في فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحُلَةِ) بِضَمِّ الْمِيمِ، وَالْحَاءِ آلَةُ مَخْصُوصَةُ لِلْكُحْلِ، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى بَيَانِ الْكَيْفِيَّةِ، وَهُوَ زِيَادَةُ بَيَانٍ احْتِيَالًا لِلدَّرْءِ وَإِلَّا يُغْنِي مَا ذُكِرَ عَنْ ذَلِكَ (وَعُدِّلُوا) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ أَيْ الشُّهُودُ تَعْدِيلًا (سِرًّا وَعَلَانِيَةً) عِنْدَ مَنْ لَا يَكْتَفِي بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ فِي غَيْرِ الْحَدِّ مِنْ الْحُقُوقِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ مَنْ يَكْتَفِي احْتِيَالًا لِلدَّرْءِ وَفِي أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَيَحْبِسُهُ الْإِمَامُ حَتَّى يَسْأَلَ عَنْ الشُّهُودِ كَىْ لَا يَهْرُبَ وَلَا وَجْهَ لِأَخْذِ الْكَفِيلِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ نَوْعُ احْتِيَاطٍ فَلَا يَكُونُ مَشْرُوعًا فِيمَا يُبْتَنَى عَلَى الدَّرْءِ وَحَبْسُهُ لَيْسَ بِطَرِيقِ الإحْتِيَاطِ، بَلْ بِطَرِيقِ التَّعْزِيرِ انْتَهَى لَكِنْ يُشْكِلُ الْأَمْرُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّعْزِيرِ، وَالْحَدِّ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا حُدَّ بَعْدَهُ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْحُبْسُ احْتِيَاطًا لَا تَعْزِيرًا عَلَى أَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ تَعْلِيلِ الْحَبْسِ بِقَوْلِهِمْ كَيْ لَا يَهْرُبَ يُؤَيِّدُهُ تَأَمَّلْ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤٨٥/١

٢٨٩. "أَيْ: بِالْفِدَاءِ بِأَخْذِ الْمَالِ (عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ) أَيْ: إِلَى أَخْذِ الْمَالِ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ فِي السِّيَرِ الْكِيرِ اسْتِدْلَالًا بِأَسَارَى بَدْرٍ (وَيَجُوزُ) الْفِدَاءُ (بِالْأَسَارَى) أَيْ: بِأَسَارَى الْمُسْلِمِينَ فِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ اسْتِدْلَالًا بِأَسَارَى بَدْرٍ (وَيَجُوزُ) الْفِدَاءُ (بِالْأَسَارَى) أَيْ: بِأَسَارَى الْمُسْلِمِينَ (عِنْدَهُمَا) تَخْلِيصًا لِلْمُسْلِمِ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ فِي الْمُفَادَاةِ تَكْتِيرَ سَوَادِ الْكَفَرَةِ، وَفِي التَّرُكِ رَجَاءَ إِسْلَامِهِمْ قَالَ الْإِسْبِيجَابِيُّ، وَالصَّحِيخُ قَوْلُ الْإِمَامِ وَاعْتَمَدَهُ النَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ فِي التَّرْكِ رَجَاءَ إِسْلَامِهِمْ قَالَ الْإِسْبِيجَابِيُّ، وَالصَّحِيخُ قَوْلُ الْإِمَامِ وَاعْتَمَدَهُ النَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ فِي التَّبْيينِ.

وَعَنْ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُفَادِي بِهِمْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ أَنَّ هَذَا هُوَ أَظْهَرُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ الْإِمَامِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ ذَلِكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ السِّيَرِ الْكَبِيرِ أَنَّ هَذَا هُوَ أَظْهَرُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ الْإِمَامِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ ذَلِكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لَلْ بَعْدَهَا انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ وَيَجُوزُ بِالْأَسَارَى عِنْدَهُمَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِلَّا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ وَاخْتَارَ أَحَدَهُمَا تَدَبَّرْ.

، وَفِي أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ، وَلَوْ أَسْلَمَ الْأَسِيرُ لَا يُفَادَى بِمُسْلِمٍ أَسِيرٍ إِلَّا إِذَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ، وَهُوَ مَأْمُونٌ عَلَى إِسْلَامِهِ.

(وَتُذْبَحُ مَوَاشِ) جَمْعُ مَاشِيَةٍ، وَهِيَ الْإِبِل، وَالْبَقَر، وَالْغَنَمُ وَلَا تُتْرَكُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ (شَقَّ نَقْلُهَا)

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٥٨٦/١

أَيْ: إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ وَمَعَهُ مَوَاشٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ذَبَحَهَا (وَتُحْرَقُ) قَطْعًا (وَلَا تُعْقَرُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ هَمُمَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «لَا تَذْبَحَنَّ شَاةً وَلَا بَقَرَةً إِلَّا لَمَا كُلَةٍ» وَلَنَا إِنَّ فِي التَّرُكِ تَقْوِيةً لَهُمْ، وَفِي الْعَقْرِ تَعْذِيبًا وَمُثْلَةً، وَالذَّبْحُ لِلْمَصْلَحَةِ جَائِزٌ وَإِلَّاقُ الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِمَّا تُحْرَقُ لِغَلَّا تَنْتَفِعَ هِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلَا الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِمَّا تُحْرَقُ لِغَلَّا تَنْتَفِعَ هِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلا الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِمَّا تُحْرَقُ لِغَلَّا تَنْتَفِعَ هِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلا الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِمَّا تُحْرَقُ لِغَلَا تَنْتَفِعَ هِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلا اللَّذِي يَشُقُ إِخْرَاجُهَا فَإِنَّا تُرْرَكُ فِي أَرْضٍ حَرِبَةٍ حَتَى يَمُوتُوا جُوعًا وَعَطَشًا كَمَا فِي الْبَحْرِ وَيُحْرَقُ لِللَّذِي يَشُقُ إِخْرَاجُهَا فَإِنَّا لَا يَكْفَلُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ إِبْطَالًا سِلَاحٌ شَقَ نَقُلُهُ وَمَا لَا يُحْرَقُ مِنْهَا كَالْحَدِيدِ يُدْفَنُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ إِبْطَالًا لِلْمَنْفَعَةِ عَلَيْهِمْ،.

وَفِي التَّنْوِيرِ وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ حَيَّةً، أَوْ عَقْرَبًا فِي رِحَالِهِمْ ثُمَّةَ يَنْزِعُونَ ذَنْبَ الْعَقْرَبِ وَأَنْيَابَ الْحُيَّةِ بِلَا قَتْلٍ هَٰكُمَا دَفْعًا لِضَرَرِهِمَا عَنْ الْمُسْلِمِينَ مَا دَامُوا فِي دَارِ الْحُرْبِ وَإِبْقَاءً لِنَسْلِهِمَا.

(وَلَا تُقْسَمُ غَنِيمَةٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ). "(١)

٠٩٠. "وَجْهُ الْبَدَلِ وَالْوَثِيقَةِ فَصَارَ كَالْوَدِيعَةِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ لِشَرِيكِهِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ شَرِيكِهِ وَيَضْمَنُ بِالتَّعَدِّي كَمَا يَضْمَنُ الشَّرِيكُ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا نَصِيبَ صَاحِبِهِ وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ وَالْقَوْلُ بِعَدَمِ الضَّمَانِ إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا غَلَطٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ.

### [شَرِكةِ الصَّنَائِع]

(وَشَرِكَةِ الصَّنَائِعِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَشَرِكَةِ الْعِنَانِ وَهِيَ جَمْعُ الصَّنِيعَةِ كَالصَّحَائِفِ وَالصَّحِيفَةِ أَوْ جَمْعُ صِنَاعَةٍ كَرَسَائِلَ وَرِسَالَةٍ فَإِنَّ الصِّنَاعَةَ كَالصَّنِيعَةِ حِرْفَةُ الصَّانِعِ وَعَمَلُهُ وَلِذَا يُقَالُ شَرِكَةُ الْمُحْتَرَفَةِ.

(وَ) شَرِكَةُ (التَّقَبُّلِ) مِنْ قَبُولِ أَحَدِهِمَا الْعَمَلَ وَإِلْقَائِهِ عَلَى صَاحِبِهِ (وَهِيَ) أَيْ شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ وَالتَّقَبُّلِ (أَنْ يَشْتَرِك حَيَّاطَانِ أَوْ صَبَّاغٌ وَحَيَّاطٌ عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ) أَيْ مَحَلَّهَا فَإِنَّ الْعَمَلَ وَالتَّقَبُّلِ (أَنْ يَشْتَرِك حَيَّاطَانِ أَوْ صَبَّاغٌ وَحَيَّاطٌ عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ) أَيْ مَحَلَّهَا فَإِنَّ الْعَمَلَ عَرْضٌ لَا يَقْبُولُ الْقَبُولُ (وَيَكُونُ الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَحُوزُ هَذِهِ الشَّرِكَةُ وَهَذِهِ إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ زُفَرَ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الرِّبْحِ تَبْتَنِي

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٦٤١/١

عَلَى الشَّرِكَةِ فِي رَأْسِ الْمَالِ عَلَى أَصْلِهِمَا وَلَا مَالَ لَمُمَا فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ التَّمْيِيرُ بِدُونِ الْأَصْلِ وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ تَحْصِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِمَّا يَقْبَلُ التَّوْكِيلَ فَيَجُوزُ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ تَحْصِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِمَّا يَقْبَلُ التَّوْكِيلَ فَيَجُوزُ مُونِهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ تَحْصِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِمَّا لِلْهُ وَزُفَرَ فِيهِمَا لِعَجْزِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ الصَّنْعَةِ التَّوْكِيلِ وَالْمَكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَزُفَرَ فِيهِمَا لِعَجْزِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ الصَّنْعَةِ التَّوْكِيلِ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ صَحِيحٌ النَّي يَتَقَبُّلُهَا شَرِيكُهُ وَلَنَا أَنَّ صِحَّةَ هَذِهِ الشَّرِكَةِ بِاعْتِبَارِ الْوَكَالَةِ وَالتَّوْكِيلِ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ صَحِيحٌ الْتَعْمَلِ مِنَا الْمُوكِلِ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ بِأُجْرَةٍ.

(وَلَوْ شَرَطَا) أَيْ الشَّرِيكَانِ (الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ وَالرِّبْحَ أَثْلَاثًا جَازَ) لِأَنَّ الْأَجْرَ بَدَلُ عَمَلَيْهِمَا وَأَخْمَا يَتَفَاوَتَانِ فَيَكُونُ أَحَدُهُمَا أَجْوَدَ عَمَلًا وَأَحْسَنَ صِنَاعَةً فَيَجُوزُ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَجُوزَ وَهُو وَأَخَمَا يَتَفَاوَتَانِ فَيكُونُ أَحَدُهُمَا أَجْوَدَ عَمَلًا وَأَحْسَنَ صِنَاعَةً فَيَجُوزُ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَجُوزَ وَهُو وَأَخَمُما يَتَفَاوَتَانِ فَيكُونُ أَكُونُ الْخَبُونُ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَجُوزَ وَهُو وَوَلُ زُفَرَ لِأَنَّهُ يُؤدِي إِلَى رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ الْعَمَلِ فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ زِيَادَةُ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ وَجُهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْوُجُوهَ." (١)

٢٩١. "بِالْحُضْرَةِ عِلْمُ صَاحِبِهِ أَوْ عِلْمُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ لِأَنَّ الْفَسْحُ تَصَرُّفٌ فِي حَقِّهِ صَاحِبِهِ وَذَا لَا يَجُورُ بِدُونِ عِلْمِهِ كَالْوَكِيلِ إِذَا عَزَلَ الْمُوَكِّلَ لَا يَشْبُتُ حُكْمُ عَزْلِهِ فِي حَقِّهِ مَا لَمٌ يَعْلَمْ فَالْحِيَارُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ (خِلَافًا لِأَي يُوسُفَ) وَهُو قَوْلُ رُفَرَ وَالْأَرْمَةِ النَّلاَثَةِ فَإِثَمَّهُ مَا لَمٌ يَعْلَمُ فَالْحِيْرِ بَاقِي عَلَى حَالِهِ (خِلَافًا لِأَيْهُ مُسَلَّطٌ عَلَى الْفُسْخِ مِنْ طَرَفِ صَاحِبِهِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى يَقُولُونَ يَفْسَخُ بِالْقُولِ وَلَوْ كَانَ بِالْفِعْلِ عِلْمِهِ عِلْمِهِ عَذَا إِذَا كَانَ الْفُسْخُ بِالْقُولِ وَلَوْ كَانَ بِالْفِعْلِ عِلْمِهِ عَلَا إِنَّهُ مُكْمِي وَلا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ فِي الْحُكْمِي وَلَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ فِي الْحُكْمِي وَلَا عِثْمَ وَلِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا يَصِحُ فَسْحُهُ بِعَيْرِ عِلْمِهِ وَوَي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا يَصِحُ فَسْحُهُ بِعَيْرِ عِلْمِهِ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُ أَنَّ خِيَارَ الْوُؤْيَةِ عَلَى هَذِهِ الْحِلْمَ وَفِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا يَصِحُ فَسْحُهُ بِعَيْرِ عِلْمِهِ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُ أَنَّ خِيَارَ الْوَقْنِ عَلَى هَذِهِ الْحِلْمِ وَفِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا يَصِحُ فَسْحُهُ بِعَيْرِ عِلْمِهِ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُ أَنَّ لَكُولِ الْمُلْعِ فِي إِلْقِضَاءِ (فَإِنْ فَسَحَ) مَنْ لَهُ الْخِيْرِ فِي الْمُدَّةِ وَلَي اللهُ عَلَمُ لِهِ الْمُدَّةِ الْمُؤْمِةِ الْعَلْمُ فِي الْمُدَّةِ الْوَسَعُ لَا يَعْمُ لَهُ لَكُو الْمَلْعُ لَا يَعْلَمُ لِهِ الْمُدَّةِ الْمُلْعِ فَلَا يَصِلُ الْيَهِ الْجَبُرُ فِي الْمُدَّةِ الْمُقَلِ الْعَلْمُ فِي الْمُدَّةِ فَلَا يَصِلُ النِهِ الْمُنْ فَي الْمُدَّةِ الْمُلْعِلُمُ عَلَى الْمُلْعُ وَلَكُ الْمُلْولِ الْمُلْعِلَى الْمُلْعِ الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعَلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعُلِلَا الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلِلَا يَعْلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِل

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٧٢٦/١

(وَيَتِمُّ الْعَقْدُ أَيْضًا مِمَوْتِ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ) وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَرَتَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُورَثُ عَنْهُ لِأَنَّهُ حَقُّ لَازِمٌ لَهُ فِي الْبَيْعِ فَيَجْرِي فِيهِ الْإِرْثُ كَخِيَارِ الْعَيْبِ وَبِهِ قَالَ مَالِكُ وَلَنَا أَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ التَّأَمُّلُ لِغَرَضِ نَفْسِهِ وَقَدْ بَطَلَتْ أَهْلِيَّةُ التَّأَمُّلُ بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَيْبِ لِأَنَّ الْمُورِثَ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعَ سَلِيمًا فَكَذَا الْوَارِثُ لَا أَنَّهُ وَرِثَ خِيَارَهُ كَذَا قَالُوا إِذَا عَرَّ الْبَائِعِ الْمُشْتَرِيَ أَوْ بِالْعَكْسِ وَوَقَعَ الْبَيْعُ الْمُشْتَرِي أَوْ بِالْعَكْسِ وَوَقَعَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَا يُورَثُ لِأَنَّهُ مُرَّدُ حَقِّ ثَبَتَ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي كَمَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ بَيْنَهُمَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَا يُورَثُ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ حَقِّ ثَبَتَ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي كَمَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ كَمَا فِي الْمُشْتَرِي كَمَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ كَمَا فِي الْمَنْحِ وَقَيَّدَ بِمَوْتِ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ لِأَنَّ الْخِيَارُ لَا يَبْطُلُلُ بِمُوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الْخِيَارُ الْقَاقًا.

(وَكَذَا) يَتُمُّ الْعَقْدُ وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ (بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ) فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ أَوْ نَامَ أَوْ سَكِرَ بِحَيْثُ لَا يَعْلَمُ حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْقُطُ الْخِيَارُ كَمَا فِي الِاخْتِيَارِ خِلَافًا لِمَالِكِ.

(وَ) يَتِمُّ (بِالْأَخْذِ بِشُفْعَةٍ بِسَبَبِ الْمَبِيعِ) بِشَرْطِ الْخِيَارِ يَعْنِي لَوْ اشْتَرَى دَارًا عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فَبِيعَتْ دَارُ أُخْرَى بِجَنْبِهَا فِي مُدَّةٍ وَطَلَبَهَا بِطَرِيقِ الشُّفْعَةِ فَهَذَا الطَّلَبُ رِضًى بِتَمَلُّكِ الدَّارِ الشُّفْعَةُ لَا تَصِيرُ اللَّوٰلِيَ لِأَنَّ طَلَبَ الشُّفْعَةُ لِا تَصِيرُ اللَّوٰلِيَ لِأَنَّ طَلَبَ الشُّفْعَةُ لَا تَصِيرُ اللَّوٰلِيَ لِأَنَّ طَلَبَ الشُّفْعَةِ عِمَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ الْخِيَارِ وَإِجَازَةَ الشِّرَاءِ سَابِقًا إِذْ الشُّفْعَةُ لَا تَصِيرُ اللَّوٰلِيَ الشَّالِ وَقَيَّدْنَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِأَنَّ طَلَبَهَا لَا يُسْقِطُ خِيَارَ الرُّوْيَةِ وَالْعَيْبِ وَلَوْ قَالَ وَبِالطَّلَبِ إِلَّا لِللَّهِ الْمِعْرَاجِ فَلِهَذَا قُلْنَا فِي تَصْوِيرِهَا بِشُفْعَةٍ لَكَانَ أَوْلَى لِأَنَّ طَلَبَهَا مُسْقِطٌ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ فَلِهَذَا قُلْنَا فِي تَصْوِيرِهَا وَطَلَبَهَا بَطُرِيق." (١)

٢٩٢. "بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ إِنْ هَبَّتْ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ، وَكَذَا إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا، إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ لَا تَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ.

وَفِي التَّبْيِينِ: وَهَذَا سَهْوٌ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ أَنَّ التَّعْلِيقَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُهُ الْمَالُ لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُهُ الْمَالُ لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُهُ، مُلَائِمٍ، فَصَارَ كَمَا لَوْ عَلَّقَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ وَخُوهِ مِمَّا لَيْسَ بِمُلَائِمٍ، ذَكَرَهُ قَاضِي حَانْ وَغَيْرُهُ، مُلَائِمٍ، فَصَارَ كَمَا لَوْ عَلَقَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ وَخُوهِ مِمَّا لَيْسَ بِمُلَائِمٍ، ذَكَرَهُ قَاضِي حَانْ وَغَيْرُهُ، وَأَجَابَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ لَكِنْ لَا يَخْلُو عَنْ التَّعَسُّفِ بَلْ إِذَا تَأَمَّلْت حَقَّ التَّأَمُّلِ ظَهَرَ لَك أَنَّ وَأَجَابَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ لَكِنْ لَا يَخْلُو عَنْ التَّعَسُّفِ بَلْ إِذَا تَأَمَّلُت حَقَّ التَّأَمُّلِ ظَهَرَ لَك أَنَّ الشَّوْالَ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، وَلَا يَنْدَفِعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُمْكِنُ الجُوَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٩/٢

وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا قَيْدُ لِقَوْلِهِ: وَكَذَا إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا فَقَطْ فَحَاصِلُهُ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيقُ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ، وَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ أَيْضًا، وَكَذَا التَّأْجِيلُ إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا التَّاعْلِيقُ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ، وَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ أَيْضًا، وَكَذَا التَّأْجِيلُ إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا فَإِنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا.

لَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالتَّعْلِيقِ بِالشَّرْطِ اللَّنَّهُ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ الْأَنَّهُ الْمَحْذُورُ، وَيَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ، تَدَبَّرْ. التَّا أَجِيلَ مَجَازًا أَيْ بِأَجَلٍ مُتَعَارَفٍ فَلَا يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ، وَيَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ، تَدَبَّرْ.

(وَلِلطَّالِبِ مُطَالَبَةُ أَيِّ شَاءَ مِنْ كَفِيلِهِ وَأَصِيلِهِ) أَيْ يَتْبُتُ الْخِيَارُ فِي الْمُطَالَبَةِ إِنْ شَاءَ طَالَبَهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّهُ مُوجَبُ الْكَفَالَةِ إِذْ هِيَ تُنْبِئُ الْأَصِيل، وَإِنْ شَاءَ طَالَبَهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّهُ مُوجَبُ الْكَفَالَةِ إِذْ هِيَ تُنْبِئُ عَنْ الضَّمِّ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيَامَ الذِّمَّةِ الْأُولَى لَا الْبَرَاءَةَ (إِلَّا إِذَا شَرَطَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ عَنْ الضَّمِّ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيَامَ الذِّمَّةِ الْأُولَى لَا الْبَرَاءَةَ (إِلَّا إِذَا شَرَطَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ فَتَالَةً عَنْ الْعَبْرَةَ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَايِي فَتَكُونُ حَوَالَةً كَمَا أَنَّ الْحُوالَة بِشَرْطِ عَدَمِ بَرَاءَةِ الْمُحِيلِ كَفَالَةً) لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَايِي خَازًا لَا لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَبَايِي.

(وَلَوْ طَالَبَ) الطَّالِبُ (أَحَدَهُمَا) كَانَ (لَهُ مُطَالَبَةُ الْآخَرِ) بِخِلَافِ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ إِذَا احْتَارَ أَحَدِهِمَا يَتَضَمَّنُ التَّمْلِيكَ مِنْهُ عِنْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي بِهِ، وَلَا يُمْكِنُهُ التَّمْلِيكَ مِنْهُ عِنْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي بِهِ، وَلَا يُمْكِنُهُ التَّمْلِيكُ مِنْ الْآخَرِ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْمُطَالَبَةُ بِالْكَفَالَةِ لَا تَقْتَضِيهِ مَا لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ حَقِيقَةُ الإسْتِيفَاءِ التَّمْلِيكُ مِنْ الْآخَرِ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْمُطَالَبَةُ بِالْكَفَالَةِ لَا تَقْتَضِيهِ مَا لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ حَقِيقَةُ الإسْتِيفَاءِ (فَإِنْ كَفَلَ مِمَالِهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ فَبَرْهَنَ) الطَّالِبُ (عَلَى أَلْفٍ لَزِمَهُ) أَيْ لَزِمَ الْأَلْفُ الْكَفِيلَ، لِأَنَّ التَّابِتَ (فَإِنْ كَفَلَ مِمَالِهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَكُونُ قَوْلُ الطَّالِبِ حُجَّةً عَلَيْهِ كَمَا لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْأَصِيلِ لِأَنَّةُ مُدَّع.

(وَإِنْ لَمْ يُبَرُهِنْ) الطَّالِبُ (صُدِّقَ الْكَفِيلُ فِيمَا أَقَرَّ بِهِ مَعَ يَمِينِهِ) أَيْ فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ فِيمَا يُقِرُّ بِهِ مَعَ يَمِينِهِ) أَيْ فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ فِيمَا يُقِرُّ بِهِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى نَفْي الْعِلْمِ لَا عَلَى الْبَتَاتِ كَمَا فِي الْإِيضَاحِ.

(وَ) صُدِّقَ (الْأَصِيلُ فِي إِقْرَارِهِ بِأَكْثَرَ) مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْكَفِيلِ (عَلَى نَفْسِهِ حَاصَّةً) لَا عَلَى الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ إِقْرَارُ عَلَى الْغَيْرِ، وَقَيَّدَ عِمَا لَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَفَلَ عِمَا ذَابَ أَيْ حَصَلَ لَك عَلَى فُلَانٍ أَوْ لِأَنَّهُ إِقْرَارُ عَلَى الْغَيْرِ، وَقَيَّدَ عِمَا لَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَفَلَ عِمَا ذَابَ أَيْ حَصَلَ لَك عَلَى فُلَانٍ أَوْ عَلَى إِمَّا ثَمَ الْعَلَمْ يَلْزَمُ الْكَفِيلَ، أَمَّا لَوْ أَبَى الْأَصِيلُ الْيَمِينَ فَأَلْزَمَهُ الْقَاضِي فَلَمْ يَلْزَمُ الْكَفِيلَ، أَمَّا لَوْ أَبَى الْأَصِيلُ الْيَمِينَ فَأَلْزَمَهُ الْقَاضِي فَلَمْ يَلْزَمُ الْكَفِيلَ؛ لِأَنَّ النَّكُولَ لَيْسَ بِإِقْرَارِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ (فَإِنْ كَفَلَ بِلَا أَمْرِهِ) أَيْ الْمَكْفُولِ عَنْهُ (لَا لَكَفِيلَ؛ لِأَنَّ النَّكُولَ لَيْسَ بِإِقْرَارِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ (فَإِنْ كَفَلَ بِلَا أَمْرِهِ) أَيْ الْمَكْفُولِ عَنْهُ (لَا يَعْفِيلُ وَعَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ (عَلَيْهِ بِغَيْرِ رُجُوعٍ يَنْهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِأَدَائِهِ بِغَيْرِ رُجُوعٍ يَرْجِعُ) الْكَفِيلُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ (عَا أَدَّى عَنْهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِأَدَائِهِ بِغَيْرِ رُجُوعٍ يَوْمَا لَا لَكُولِ عَلْهُ الْمَكُولُ عَنْهُ (عَلَيْهِ) الْكَفِيلُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ (عِمَا أَدَّى عَنْهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِأَدَائِهِ بِغَيْرِ رُجُوعٍ

# خِلَافًا لِمَالِكٍ.

(وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (أَجَازَهَا)." (١)

٢٩٢. "أَوْ مُعْتَقَ الْبَعْضِ (وَالصَّبِيَّ) ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَلَا وِلَايَةَ هُمُا (إلَّا إنْ الثَّهَادَةَ (حَالَ الرِّقِ وَالصِّغِرِ وَأَدَّيَا بَعْدَ الْعِتْقِ وَالْبُلُوغِ) ؛ لِأَغْمُمَا أَهْلُ لِلتَّحَمُّلِ؛ لِأَغْمُمَا أَهْلُ لِلتَّحَمُّلِ؛ لِأَنْ الشَّهَادَةِ وَالسَّمَاعِ وَيَبْقَى إلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ بِالضَّبْطِ وَهُمَا لَا يُنَافِيَانِ ذَلِكَ وَهُمَا لِأَنَّ النَّوْجُ النَّوْجُ النَّوْجُ الْأَدَاءِ وَأَشَارَ إلَى أَنَّ الْكَافِرَ إذَا تَحَمَّلَهَا عَلَى مُسْلِمٍ ثُمُّ أَسْلَمَ فَأَدَّاهَا تُقْبَلُ وَكَذَا الزَّوْجُ إذَا تَحَمَّلَهَا عَلَى مُسْلِمٍ ثُمُّ أَسْلَمَ فَأَدَّاهَا تُقْبَلُ وَكَذَا الزَّوْجُ إذَا تَحَمَّلَهَا عَلَى مُسْلِمٍ ثُمُّ أَسْلَمَ فَأَدَّاهَا تُقْبَلُ وَكَذَا الزَّوْجُ إذَا تَحَمَّلَهَا عَلَى مُسْلِمٍ ثُمُّ أَسْلَمَ فَأَدَّاهَا تُقْبَلُ وَكَذَا الزَّوْجُ إذَا تَحَمَّلَهَا لِامْرَأَتِهِ فَأَبَاكُا ثُمُّ شَهِدَ لَهَا.

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَمَتَى رُدَّتْ الشَّهَادَةُ لِعِلَّةٍ ثُمَّ زَالَتْ الْعِلَّةُ فَشَهِدَ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ لَا تُقْبَلُ إلَّا فِي الْخُلَاصَةِ وَمَتَى رُدَّتْ الشَّهَادَةُ لِعِلَّةٍ ثُمَّ زَالَتْ الْعِلَّةِ فَشَهِدَ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ لَا تُقْبَلُ إلَّا فِي الْمُسْلِمِ وَالْأَعْمَى وَالصَّبِيُّ.

وَفِي النِّصَابِ إِذَا شَهِدَ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ فَرُدَّتْ ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَ الْعِتْقِ لَا تُقْبَلُ وَالْمُرَادُ مِنْ الصِّغِرِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ تَمْيِيزٍ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصِّغِرِ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِتَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ: يَكُونَ صَاحِبَ تَمْيِيزٍ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصِّغِرِ لَكَانَ أَوْلَى وَفِيمَا قَالَهُ يَعْقُوبُ بَاشَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُونُ وَالتَّمْيِينُ مَكَانُ الصِّغِرِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ لَكَانَ أَوْلَى وَفِيمَا قَالَهُ يَعْقُوبُ بَاشَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُونُ لِلقَاضِي أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ وَيَحْكُمَ بِهِ وَإِنْ حَكَمَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ، فِيهِ كَلامٌ؛ لِلقَاضِي أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ وَيَعْكُمَ بِهِ وَإِنْ حَكَمَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ، فِيهِ كَلامٌ؛ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ وَيَعْمُلُوكِ وَالصَّبِي خِلَافًا لِمَالِكٍ فيهِمَا فَيَكُونَانِ مُجْتَهِدًا لِللَّا لِمَالِكٍ فيهِمَا فَيَكُونَانِ مُجْتَهِدًا لِللَّا لَهُ عَلَى وَرَدُّ شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ وَالصَّبِي خِلَافًا لِمَالِكٍ فيهِمَا فَيَكُونَانِ مُجْتَهِدًا فِيهِمَا تَتَبَعْ.

(وَلا) تُقْبَلُ (شَهَادَةُ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفٍ) أَيْ لِقَذْفِهِ (وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (تَابَ) عِنْدَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لِلا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [النور: ٥] اسْتِتْنَاءٌ ﴿ وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ [النور: ٤] وقوله تَعَالَى ﴿ إِلا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [النور: ٥] اسْتِتْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤] كَلامٌ مُبْتَدَأٌ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ إِذْ هُوَ إِخْبَارٌ وَمَا قَبْلَهُ أَمْرٌ وَهَيْ فَلَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى فَإِذَا صَارَ مُنْقَطِعًا عَنْ الْأَوَّلِ لَا يَنْصَرَفُ الِاسْتِثْنَاءُ الْمَذْكُورُ إِلَى مَا قَبْلَهُ.

وَفِي الْبَحْرِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ فَلْيُرَاجَعْ؛ وَلِأَنَّ رَدَّ شَهَادَتِهِ مِنْ تَمَامِ حَدِّهِ وَفِيهِ الْبَحْرِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ فَلْيُرَاجَعْ؛ وَلِأَنَّ رَدَّ شَهَادَتِهِ مِنْ تَمَامِ حَدِّهِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ قَبْلَ الْحَدِّ تُقْبَلُ.

وَفِي الْمَبْسُوطِ لَا تَسْقُطُ شَهَادَةُ الْقَاذِفِ مَا لَمْ يُضْرَبْ تَمَامَ الْحَدِّ وَعَنْ الْإِمَامِ سُقُوطُهَا يُضْرَبُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٣٢/٢

الْأَكْثَرُ وَعَنْهُ أَيْضًا سُقُوطُهَا بِضَرْبِ وَاحِدٍ وَعِنْدَ الْأَيْمَةِ النَّلاثَةِ تُقْبَلُ إِذَا تَابَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِلا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥] إذْ الإسْتِثْنَاءُ مَتَى يَعْقُبُ كَلِمَاتٍ مَعْطُوفَاتٍ يَنْصَرِفُ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ؛ وَلِأَنَّ الْمُوجِبَ لِرَدِّ شَهَادَتِهِ فِسْقُهُ وَقَدْ ارْتَفَعَ بِالتَّوْبَةِ لَكِنْ رَدُّ الشَّهَادَةِ لِأَجْلِ أَنَّهُ كَدُّ لَا لِلْفِسْقِ وَلِهَذَا لَوْ أَقَامَ أَرْبَعَةً بَعْدَمَا حُدَّ عَلَى أَنَّهُ زَنِى تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ فِي حَدُّ لَا لِلْفِسْقِ وَلِهَذَا لَوْ أَقَامَ أَرْبَعَةً بَعْدَمَا حُدَّ عَلَى أَنَّهُ زَنِى تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهُ لَمْ يُحَدِّ فَكَذَا لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي التَّبْيِنِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَيَّدَ لِلسَّجِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهُ لَمْ يُحَدِّ فَكَذَا لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي التَّبْيِنِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَيَّدَ بِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يُقِيمٌ بَيِّنَةً عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ لَكَانَ، أَوْلَى تَدَبَّرُ (إِلَّا إِنْ حُدَّ كَافِرُ ثُمُّ أَسْلَمَ) فَتُقْبَلُ فَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يُقِيمٌ بَيِّنَةً عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ لَكَانَ، أَوْلَى تَدَبَرُ (إِلَّا إِنْ حُدَّ كَافِرُ ثُمَّ أَسْلَمَ) فَتُعْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَى اللّهُ الْمَدِهِ وَعَلَى أَهُ لِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَلِعُهُ لِلْعَبْدِ أَصُلَامُ فِي عَلَى حُدُوثِهَا فَإِذَا حَدَثَ كَانَ رَدُّ لَلْ شَهَادَةً لِلْعَبْدِ أَصْ الْعَبْدِ أَوْلَا عَلَى حُدُوثِهَا فَإِذَا حَدَثَ كَانَ رَدُّ لَكُ الشَّهَادَةِ لِهِ بَعْدَ الْفِتْقِ مِنْ ثَمَامٍ حَدِهِ.

(وَلَا) تُقْبَلُ (الشَّهَادَةُ لِأَصْلِهِ وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (عَلَا) سَوَاءٌ كَانَ الْجِدُّ صَحِيحًا." (١) ٢٩٤. "الْوِلَادَةِ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ وَقِيلَ إِلَى اثْنَتَىْ عَشْرَةَ.

(وَ) تُقْبَلُ شَهَادَةُ (الْخَصِيِّ) فَإِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَبِلَ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخَصِيِّ؛ وَلِأَنَّهُ قُطِعَ مِنْهُ عُضْوٌ ظُلْمًا كَمَا لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ ظُلْمًا وَكَذَا الْأَقْطَعُ إِذَا كَانَ عَدْلًا لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فِي سَرِقَةٍ ثُمُّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْهَدُ فَتُقْبَلُ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فِي سَرِقَةٍ ثُمُّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْهَدُ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي الْمِنَحِ (وَوَلَدِ الزِّنَاءِ) ؛ لِأَنَّ فِسْقَ الْأَبَويْنِ لَا يُوجِبُ فِسْقَ الْوَلَدِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَالنَّهُ الْمَالِكِ وَالنَّا مُشْكِلًا وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا يُجْعَلُ امْرَأَةً فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ الْحَبِيَاطًا

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُقْبَلَ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ كَالنِّسَاءِ (وَالْعُمَّالِ) وَالْمُرَادُ هِمْ عُمَّالُ السُّلْطَانِ النَّلْطَانِ النَّلْطَانِ النَّلْطَانِ السُّلْطَانِ النَّاسِ بِفِسْقِ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ الْحُقُوقَ الْوَاجِبَةَ كَالْخُرَاجِ وَخُوهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ لَيْسَ بِفِسْقِ اللَّذِينَ يَأْخُذُونَ الْخُقُوقَ الْوَاجِبَةَ كَالْخُرَاجِ وَخُوهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ لَيْسَ بِفِسْقِ فَتُقْبَلُ إِلَّا إِذَا كَانُوا عَلَى الظُّلْمِ فَلَا تُقْبَلُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقِيلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ ذَا مُرُوءَةٍ لَا يُجَازِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ وَالْحَاصِلُ أَثَمَّمُ إِنْ كَانُوا عُدُولًا تُقْبَلُ وَإِلَّا فَلَا وَقِيلَ النَّاسِ ذَا مُرُوءَةٍ لَا يُجَازِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ وَالْحَاصِلُ أَثَمَّمُ إِنْ كَانُوا عُدُولًا تُقْبَلُ وَإِلَّا فَلَا وَقِيلَ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٩٦/٢

أَرَادَ بِالْعُمَّالِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَيُؤَاحِرُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلْعَمَلِ؛ لِأَنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ رَدَّ شَهَادَهَمُّ مِنْ أَوَادَ بِالْعُمَّالِ الْعَبَاتِ الْخَسِيسَةِ فَأَفْرَدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِإِظْهَارِ مُخَالَفَتِهِمْ.

وَفِي الْبَحْرِ وَذَكَرَ الصَّدْرُ أَنَّ شَهَادَةَ الرَّئِيسِ لَا تُقْبَلُ وَكَذَا الْجَابِي وَالْمُرَادُ بِالرَّئِيسِ رَئِيسُ الْقَرْيَةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي بِلَادِنَا شَيْحُ الْبَلَدِ وَمِثْلُهُ الْمُعَرِّفُونَ فِي الْمَرَاكِبِ وَالْعُرَفَاءِ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي بِلَادِنَا؛ لِأَكَّهُمْ كُلَّهُمْ أَعْوَانٌ عَلَى الظُّلْمِ كَمَا فِي الْفَتْح.

(وَ) تُقْبَلُ شَهَادَةُ (الْمُعْتَقِ) بِفَتْحِ التَّاءِ (لِمُعْتَقِهِ) وَعَكْسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُحْمَةَ فِيهَا وَقَدْ قَبِلَ شُرَيْحُ شَهَادَةَ قَنْبَرٍ وَهُوَ جَدُّ سِيبَوَيْهِ لِعَلِيِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَكَانَ عَتِيقَهُ فِيهِ إِشْعَارُ بِأَنَّ الْعَبْدَانِ بَعْدَ الْعِتْقِ عَلَى التَّمَنِ النَّعَتِيقَ لَوْ كَانَ مُتَّهَمًا لَمْ تُقْبَلُ وَلِذَا قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ وَلَوْ شَهِدَ الْعَبْدَانِ بَعْدَ الْعِتْقِ عَلَى التَّمَنِ النَّهُ مَنِ الْمُقْتَضِي لَوْ كَانَ مُتَهَمًا لَمْ تُقَعًا بِإِثْبَاتِ كَذَا عِنْدَ احْتِلَافِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنْهُمَا يَجُرَّانِ نَفْعًا لِأَنْفُسِهِمَا نَفْعًا بِإِثْبَاتِ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا شَهَادَقُهُمَا لَتَحَالَفَا وَفُسِخَ الْبَيْعُ الْمُقْتَضِي لِإِبْطَالِ الْعِتْقِ.

وَفِي الْمِنَحِ وَلَا يُعَارِضُ مَا فِي الْخُلَاصَةِ لَوْ اشْتَرَى غُلَامَيْنِ وَأَعْتَقَهُمَا فَشَهِدَا لِمَوْلَاهُمَا عَلَى أَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى التَّمَنَ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجُرَّانِ كِمَا نَفْعًا وَلَا يَدْفَعَانِ مَعْرَمًا وَشَهَادَتُهُمَا فَدُ اسْتَوْفَى التَّمَنَ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا لَا يَجُرَّانِ كِمَا فِي الْخَانِيَّةِ. بِأَنَّ الْبَائِعَ أَبْرَأُ الْمُشْتَرِي مِنْ التَّمَن كَشَهَادَتِهِمَا بِالْإِيفَاءِ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ.

(وَالْمُعْتَبَرُ حَالَ الشَّاهِدِ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا) وَقْتُ (التَّحَمُّل) كَمَا بَيَّنَّاهُ.

(وَلَوْ شَهِدَا) أَيْ ابْنَا الْمَيِّتِ (أَنَّ أَبَاهُمَا، أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ) أَيْ جَعَلَهُ وَصِيًّا (وَزَيْدُ يَدَّعِيه) أَيْ الْوَصِيُّ يَرْضَى انْتَهَى. الْإِيصَاءُ قَالَ الْمَوْلَى سَعْدِيُّ وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْوَصِيُّ يَدَّعِي أَيْ الْوَصِيُّ يَرْضَى انْتَهَى. لَكِنَّ الدَّعْوَى تَسْتَلْزِمُ الرِّضَا بِطَرِيقِ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ تَدَبَّرْ (قُبِلَتْ) شَهَادَتُهُمَا.

(وَإِنْ أَنْكَرَ) ذَلِكَ الْوَصِيُّ (فَلَا) أَيْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَمْلِكُ إجْبَارَ أَحَدٍ عَلَى قَبُولِ الْوَصِيَّةِ.

(وَلَوْ شَهِدَا أَنَّ أَبَاهُمَا الْغَائِبَ وَكَّلَهُ) أَيْ زَيْدًا بِقَبْضِ دَيْنِهِ، أَوْ وَكَّلَهُ بِالْخُصُومَةِ (لَا تُقْبَلُ وَإِنْ) وَصُلِيَّةُ (ادَّعَاهُ) ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ." (١)

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٠٢/٢

790. "فِي السِّرَاجِ فَعَلَى هَذَا إِنَّ ذِكْرَ الثَّلَاثَةِ لَيْسَ بِحَصْرٍ (أَوْ سَفَرٍ) شَرْعِيٍّ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ جَوَازَهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَإِثَمَا عَنْدَ عَجْزِ الْأَصْلِ وَبِعَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَتَحَقَّقُ الْعَجْرُ بِلَا مِرْيَةٍ فَلَوْ كَانَ الْفَرْعُ بِحَيْثُ لَوْ حَضَرَ الْأَصْلُ بَجْلِسَ الْحُكْمِ أَمْكَنَهُ الْبَيْتُوتَةُ فِي مَنْزِلِهِ الْعَجْرُ بِلَا مِرْيَةٍ فَلَوْ كَانَ الْفَرْعُ بِحَيْثُ لَوْ حَضَرَ الْأَصْلُ بَجْلِسَ الْحُكْمِ أَمْكَنَهُ الْبَيْتُوتَةُ فِي مَنْزِلِهِ لَا عَجْرُ بِلَا مِرْيَةٍ فَلَوْ كَانَ الْفَرْعُ بِحَيْثُ لَوْ حَضَرَ الْأَصْلُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي السِّرَاجِيَّةِ وَالْمُضْمَرَاتِ قَالُوا الْأَوْلُ أَحْسَنُ وَالثَّانِي أَرْفَعُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَجُوزُ كَيْفَ مَا كَانَ وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمَصْر.

 $(\tilde{\varrho})$  شَرْطُ (أَنْ يَشْهَدَ عَنْ كُلِّ أَصْلٍ اثْنَانِ) ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ خِلَافًا لِمَالِكٍ (لَا) يَشْتَرِطُ (تَعَايُرَ فَرْعَيْ الشَّاهِدَيْنِ) بَلْ يَكْفِي الْفُرْعَانِ لِلْأَصْلَيْنِ فَلَوْ بَعُجَّةٍ خِلَافًا لِمَالِكٍ (لَا) يَشْتَرِطُ (تَعَايُرَ فَرْعَيْ الشَّاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ أَصْلٍ آحَرَ فِي شَهِدَ هَذَانِ الشَّاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ أَصْلٍ آحَرَ فِي شَهِدَ وَاحِدَةٍ تُقْبَلُ عِنْدَنَا لِقَوْلِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ – لَا جَعُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ كَادِثَةٍ وَاحِدَةٍ تُقْبَلُ عِنْدَنَا لِقَوْلِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ – لَا جَعُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ اللَّهُ عَالَى عَنْهُ عَنْهُ خِلَافَهُ فَحَلَّ مَكَلَّ الْإِجْمَاعِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَيْمِ وَلَا لَكُنْ إِلَّا شَهُودُ الْفَرْعِ أَرْبَعَةً وَلَا عَلَى شَهَادَةٍ شَاهِدَيْنِ قَامَا مَقَامَ أَصْلٍ وَاحِدٍ فَصَارًا كَالْمَرْأَتَيْنِ وَذَكَرَ فِي الْكَنْزِ إِنْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةٍ شَاهِدَيْنِ انْتَهَى. وَلَا شَهْودُ الْفُرْعِ أَرْبَعَةً وَ لَالْمَرْأَتَيْنِ وَذَكَرَ فِي الْكَنْزِ إِنْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةٍ شَاهِدَيْنِ انْتَهَى. وَلَا مُؤْلَتُ إِنْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةٍ شَاهِدَيْنِ انْتَهَى.

وَظَاهِرُهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ عَلَى الشَّهَادَةِ كَمَا قَالَهُ الْمَقْدِسِيُّ فِي الْحُاوِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ سَهْوٌ وَمَا وَقَعَ فِي الْكَنْزِ اتِّفَاقِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا رَجُلُّ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَقِ لِلْمَرْأَةِ لِللَّهُ مَا وَقَعَ لِي الْمَشْهُودُ عَلَى شَهَادَتِهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَتَيْنِ وَيُشْتِرَطُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ الشَّهَادَةِ كَلِّ الشَّهَادَةِ كَلِي التَّبْيينِ وَغَيْرِهِ.

(وَصِفَتُهَا) أَيْ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ (أَنْ يَقُولَ) الشَّاهِدُ (الْأَصْلُ) أَيْ أَصْلُ كُلِّ مِنْ الْفَرِيقَيْنِ عِنْدَ التَّحْمِيلِ مُخَاطِبًا لِلْفَرْعِ (اشْهَدْ) عِنْدَ الْحَاجَةِ أَمْرٌ مِنْ الثَّلَاثِي فَلَوْ أَشْهَدَ رَجُلًا وَهُنَاكَ رَجُلٌ عِنْدَ التَّحْمِيلِ مُخَاطِبًا لِلْفَرْعِ (اشْهَدْ) عِنْدَ الْحَاجَةِ أَمْرٌ مِنْ الثَّلَاثِي فَلَوْ أَشْهَدَ رَجُلًا وَهُنَاكَ رَجُلُ يَسْمَعُهُ لَمْ يَجُونْ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ يَسْمَعُهُ لَمْ يَجُونْ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ كَمَا فِي الْمُحِيطِ (أَيِّي أَشْهَدُ بِكَذَا) أَيْ بِأَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانِ بْنِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ أَقَرَّ عِنْدِي لَهُ بِأَلْفِ كَمَا فِي الْمُجْرُورِ قَيَّدَ بِقَوْلِهِ عَلَى شَهَادَتِي ؟ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: اشْهَدْ عَلَيَّ بِذَلِكَ لَمْ يَخُونُ لَهُ كُمَا فِي التَّبْيِينِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةِ يَخُونُ لَهُ كُمَا فِي التَّبْيِينِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةِ يَخُونُ لَهُ كُمَا فِي التَّبْيِينِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى بَذَلِكَ لَمْ عَلَى الشَّهَادَةُ وَقَيَّدَ بِعَلَيَّ ؟ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَتِي لَمْ تَحُونُ لَهُ كُمَا فِي التَّبْيِينِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةِ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَقِي لَمْ يَخُونُ لَهُ كُمَا فِي التَّبْيِينِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى اللَّهُ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَةِ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَةٍ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَةٍ لَهُ كُونُ لَهُ كُمَا فِي التَّبْيِينِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةِ

عَلَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي صَحِيحَةٌ وَإِنْ لَمْ يُشْهِدُهُمَا الْقَاضِي عَلَيْهِ، وَذَكَرَ فِي الْخُلَاصَةِ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ فِيمَا إِذَا سَمِعَاهُ فِي غَيْرِ جَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَأَشَارَ بِعَدَمِ فِي الْخُلَاصَةِ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ فِيمَا إِذَا سَمِعَاهُ فِي غَيْرِ جَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَأَشَارَ بِعَدَمِ الشَّرَاطِ قَوْلِهِ إِلَى أَنَّ سُكُوتَ الْفَرْعِ عِنْدَ تَكَمُّلِهِ يَكْفِي لَكِنْ لَوْ قَالَ: لَا قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِيرَ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ." (١) شَاهِدًا كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ." (١)

٢٩٦. "الْخَارِجَ كَأَنَّهُ قَبَضَهُ ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ بَائِعَهُ وَهُوَ ذُو الْيَدِ تَصْحِيحًا لِلْعَقْدِ انْتَهَى.

(وَإِنْ أَثْبَتَا قَبْضًا قَضَى لِذِي الْيَدِ اتِّفَاقًا) ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَيْنِ جَائِزَانِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ بَاعَهُ عَلَى بَائِعِهِ بَعْدَمَا قَبَضَهُ وَذَلِكَ صَحِيحٌ.

(وَإِنْ كَانَ وَقْتُ ذِي الْيَدِ أَسْبَقُ قَضَى لِلْحَارِجِ فِي الْوَجْهَيْنِ) فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ ذَوِي الْيَدِ وَقَبَضَ ثُمَّ بَاعَ وَلَمْ يُسَلِّمْ أَوْ سَلَّمَ ثُمَّ وَصَلَ إِلَيْهِ بِسَبَبِ آخَرَ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ لَكِنْ فِي الْبَحْرِ. وَفِي الْمَبْسُوطِ مَا يُخَالِفُهُ كَمَا عُلِمَ مِنْ الْكَافِي وَتَمَامُهُ فِيهِ فَلْيُطَالَعْ قَالَ ابْنُ الشَّيْخ فِي شَرْح الْوقَايَةِ قَالُوا حَاصِلُ الْكَلَامِ فِي ضَبْطِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِنْ كَانَ تَارِيخُ أَحَدِ الْمُدَّعِييْنِ عِنْدَ إِقَامَتِهِمَا الْبَيِّنَةَ سَابِقًا فَهُوَ أَحَقُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَابِقًا بَلْ كَانَ مُسَاوِيًا بِأَنْ أَرَّحَا مُوَافِقًا أَوْ لَمْ يُؤَرِّحَا أَصْلًا أَوْ أَرَّحَ أَحَدُهُمَا وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُ يَدٍ أَوْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا حَارِجًا فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ أَوْ فِي الْمِلْكِ بِسَبَبِ فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ إِلَّا إِذَا تَلَقَّيَا مِنْ وَاحِدٍ وَأَرَّخَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ أَحَقُّ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَ يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجًا فَالْخَارِجُ أَحَقُّ فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ عِنْدَ التَّسَاوي فِي التَّارِيخِ إِلَّا إِذَا ادَّعَيَا مَعَ الْمِلْكِ فِعْلًا بِأَنْ قَالَ هُوَ عَبْدِي أَعْتَقْته أَوْ دَبَّرْته فَذُو الْيَدِ أَحَقُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ هُوَ عَبْدِي كَاتَبْته فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ لِكَوْنِهِمَا خَارِجَيْن إِذْ لَا بُدَّ فِي عَقْدِ الْكِتَابَةِ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْعَاقِدَيْنِ فَإِذَا عَقَدَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُعْتِقًا يَدًا فَلَا يُتَصَوَّرُ الْيَدُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُعْتَقِ فَإِنَّهُ فِي يَدِ الْمَوْلَى إِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لَا يُعْرَفُ عِتْقُهُ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا هُوَ عَبْدِي كَاتَبْته وَقَالَ الْآخَرُ دَبَّرْته أَوْ أَعْتَقْته فَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ كُلَّ بَيِّنَةٍ يَكُونُ أَكْثَرَ إِنْبَاتًا فَهُوَ أَحَقُّ، هَذَا فِي الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ فِي الْمُطْلَقِ أُمَّا فِي الْمِلْكِ بِسَبَبٍ فَإِنَّ ذِكْرَ الْخَارِجِ وَذُو الْيَدِ سَبَبًا وَاحِدًا وَتَلَقَّيَا مِنْ وَاحِدٍ فَذُو الْيَدِ أَحَقُّ وَإِنْ تَلَقَّيَا مِنْ اثْنَيْنِ فَالْخَارِجُ أَحَقُّ عِنْدَ التَّسَاوِي في التَّارِيخ وَإِنْ ذَكَرًا سَبَبَيْنِ كَالشِّرَاءِ وَالْهِبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَنْظُرُ إِلَى قُوَّةِ السَّبَبِ انْتَهَى.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢١٢/٢

(وَلَا تَرْجِيحَ بِكَثْرَةِ الشُّهُودِ) ؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ عِنْدَنَا بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ لَا بِكَثْرَتِهِ حَتَّى لَوْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُدَّعِيْنِ شَاهِدَيْنِ شَاهِدَيْنِ وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً فَهُمَا سَوَاءٌ إِذْ شَهَادَتُهُمَا لَيْسَتْ أَقَلَ مِنْ شَهَادَتِهِمْ فِي إِثْبَاتِ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الِاثْنَيْنِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ مُوحِبَةٌ لِلْحُكْمِ فَالْكَثْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ؛ وَلِهَذَا لَا تُرجَّحُ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الِاثْنَيْنِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ مُوحِبَةٌ لِلْحُكْمِ فَالْكَثْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ؛ وَلِهَذَا لَا تُرجَّحُ الْمُدَّعِي اللَّهُ عَرَى وَلَا الْخَبَرُ بِالْخَبَرُ وَإِنَّمَا مُنَوَاتِرًا وَالْآخَرُ مِنْ الْمُحَتَّمَلِ وَالْمُنَوَاتِرًا وَالْآخَرُ مِنْ الْقَلْبَ أَعْرَى وَلَا الْخَبَرُ وَإِنَّا مُرْجَعِحُ الْمُفَسِّرُ عَلَى الْمُحْتَمَلِ وَالْمُتَوَاتِرُ عَلَى الْاَحْدُومُ مِنْ الْمُحْتَمَلِ وَالْمُتَواتِرُ عَلَى الْمُحْتَمَلِ وَالْمُتَواتِرُ عَلَى الْاَحْدِ لِقُوَةٍ وَصْفٍ فِيهِ وَقِيلَ يَقْضِي لِأَكْثَرِهِمَا عَدَدًا؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ أَمِيلُ إِلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ وَكَذَا لَا تَرْجِيحَ بِزِيَادَةِ الْعُدَالَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهِي لَيْسَتْ بِذِي حَدِّ فَلَا لَتَرْجِيحَ بِزِيَادَةِ الْعُدَالَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهِي لَيْسَتْ بِذِي حَدِّ فَلَا لِمُعْتَبَرَةً فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهِي لَيْسَتْ بِذِي حَدِ فَلَا لِمُنَالِكِ.

(وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُ حَارِجَيْنِ نِصْفَ دَارٍ وَالْآحَرُ كُلَّهَا) وَبَرْهَنَا عَلَى ذَلِكَ (فَالرُّبْعُ لِلْأَوَّلِ) عِنْدَ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا) لِلْأَوَّلِ (الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْآحَرِ) ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ اعْتَبَرَ طَرِيقَ الْمُنَازَعَةِ، وَهُو أَنَّ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا) لِلْأَوَّلِ (الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْآحَرِ) ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ اعْتَبَرَ طَرِيقَ الْمُنَازَعَةِ، وَهُو أَنَّ صَاحِبَ النِّصْفِ فَسَلَّمَ لَهُ النِّصْفِ وَاسْتَوَتْ مُنَازَعَتُهُمَا." صَاحِبَ النِّصْفِ فَسَلَّمَ لَهُ النِّصْفِ وَاسْتَوَتْ مُنَازَعَتُهُمَا." (1)

٢٩٧. "التَّمْلِيكُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَهَبْت لِإِنْشَاءِ الْهِبَةِ حَالًا كَبِعْت فَلَا حَاجَةً إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: هِي مَّلْيكُ مَالٍ لِلْحَرالِ لِلِلاحْتِرَازِ عَنْ الْوَصِيَّةِ؛ وَلِأَنَّ الْعَيْنَ قَدْ لَا يَكُونُ مَالًا تَدَبَّرْ. فَخَرَجَتْ عَنْ هَذَا التَّعْرِيفِ الْإِبَاحَةُ وَالْعَارِيَّةُ وَالْإِجَارَةُ وَالْبَيْعُ وَهِبَةُ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَإِنَّ عَنْ هَذَا التَّعْرِيفِ الْإِبَاحَةُ وَالْعَارِيَّةُ وَالْإِجَارَةُ وَالْبَيْعُ وَهِبَةُ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مَنْدُوبٌ وَصُنْعٌ مَحْمُودٌ مَخْبُوبٌ قَالَ – صَلَّى عَقْدَ الْهِبَةِ وَهِي أَمْرُ مَنْدُوبٌ وَصُنْعٌ مَحْمُودٌ مَخْبُوبٌ قَالَ – صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «هَادَوْا تَحَابُوا» وَقَبُولُهَا سُنَّةً، «فَإِنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ – قَبِلَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «هَادَوْا تَحَابُوا» وَقَبُولُهَا سُنَّةً، «فَإِنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلامُ – قبِلَ هَدِيَّةً الْعَبْدِ» وَقَالَ «فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ: هُو هَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» ، وَقَالَ – عَلَيْهِ السَّلامُ –: هَلِيَّ هَوْلُهُ مَنْ الْعَبْدِ» وَقَالَ «فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ: هُو هَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» ، وَقَالَ – عَلَيْهِ السَّلامُ –: «لَوْ أُهْدِيَ إِلَيْ طَعَامٌ لَقَبْلْت، وَلَوْ دُعِيت إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْت» ، وَإِلَيْهَا أَيْ الْإِجَابَةِ الْإِشَارَةُ وَلَا عَدِيثَ إِلَى هُولِهِ تَعَالَى هُولِهُ عَنْ شَيْءً عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا ﴾ [النساء: ٤] أَيْ مَسْرُورًا مَرْيِئًا أَيْ رَاضِيًا عَلَى الْأَكُلِ

وَهِيَ نَوْعَانِ تَمْلِيكٌ وَإِسْقَاطٌ، وَعَلَيْهِمَا الْإِجْمَاعُ كَمَا فِي الِاخْتِيَارِ، وَسَبَبُهَا إِرَادَةُ الْخَيْرِ لِلْوَاهِبِ دُنْيُويٌ كَالْعِوضِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ وَالْمَحَبَّةِ مِنْ الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَأُخْرَوِيُّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ دُنْيُويٌ كَالْعِوضِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ وَالْمَحَبَّةِ مِنْ الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَأُخْرَوِيُّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٨٠/٢

يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُعَلِّمَ وَلَدَهُ الْجُودَ وَالْإِحْسَانَ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعَلِّمَهُ التَّوْحِيدَ وَالْإِيمَانَ إِذْ حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ حَطِيئَةٍ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

## [شُرُوط صِحَّة الْهِبَة]

وَشَرَائِطُ صِحَّتِهَا فِي الْوَاهِبِ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْمِلْكُ وَفِي الْمَوْهُوبِ أَنْ يَكُونَ مَقْبُوضًا غَيْرَ مَشْغُولٍ، وَحُكْمُهَا ثُبُوتُ الْمِلْكِ فِي الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةِ غَيْرُ لَازِمٍ وَعَدَمُ صِحَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ فِيهَا وَأَنَّا لَا تَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَمَا سَيَأْتِي.

#### [أَزَّكَانَ الْهِبَة]

وَرُكْنُهَا هُوَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، وَعَنْ هَذَا قَالَ: (وَتَصِحُّ) الْهَبَةُ (بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ) عَلَى مَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّمَا عَقْدٌ وَقِيَامُ الْعَقْدِ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَإِنَّمَا حَنِثَ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ فِيمَا إِذَا كَافِي وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّمَا عَقْدٌ وَقِيَامُ الْعَقْدِ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَإِنَّمَا حَنِثَ بِمُجَرَّدِ الْإِظْهَارُ لَكِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ فَوَهَبَ وَلَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ عَدَمُ إظْهَارِ الجُودِ، وَقَدْ وُجِدَ الْإِظْهَارُ لَكِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ فَوَهَبَ وَلَمْ يُؤْمِنُ عَلَمُ الْفَبُولُ لَيْسَ بِرُكُنٍ كَمَا أَشَارَ إلَيْهِ فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا.

وَفِي الْمَبْسُوطِ الْقَبْصُ كَالْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ؛ وَلِذَا لَوْ وَهَبَ الدَّيْنَ مِنْ الْغَرِيمِ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْقَبُولِ. وَفِي الْقَهُسْتَانِيِّ وَلَعَلَّ الْحُقَّ هَذَا، فَإِنَّ فِي التَّأُويلَاتِ التَّصْرِيحَ بِالْهِبَةِ غَيْرُ لَازِمٍ؛ وَلِذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: لَوْ وَضَعَ مَالَهُ فِي طَرِيقٍ لِيَكُونَ مِلْكًا لِلرَّافِعِ جَازَ انْتَهَى. لَكِنْ يُمْكِنُ الجُوَابُ بِأَنَّ الْقَبُولَ كَمَا يَكُونُ بِالصَّرِيحِ يَكُونُ بِالدَّلاَلَةِ فَيَكُونُ أَحْذُهُ قَبُولًا دَلالَةً.

(وَتَتِمُّ) الْهَبَةُ (بِالْقَبْضِ الْكَامِلِ) ، وَلَوْ كَانَ الْمَوْهُوبُ شَاغِلًا لِمِلْكِ الْوَاهِبِ لَا مَشْغُولًا بِهِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا بَجُوزُ الْهِبَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً» وَالْمُرَادُ هُنَا نَفْيُ الْمِلْكِ لَا الجُوَازُ؛ لِأَنَّ كِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا بَجُوزُ الْهِبَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً» وَالْمُرَادُ هُنَا نَفْيُ الْمِلْكِ لَا الجُوَازُ؛ لِأَنَّ جَوَازَهَا بِدُونِ الْقَبْضِ ثَابِتٌ خِلَافًا لِمَالِكٍ، فَإِنَّ عِنْدَهُ لَيْسَ الْقَبْضُ بِشَرْطِ الْهَبَةِ قَالَ صَاحِبُ الْمِنَحِ: هِبَةُ الشَّاغِلِ بَّكُوزُ، وَهِبَةُ الْمَشْغُولِ لَا بَحُوزُ، وَالْأَصْلُ فِي حِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْمُشْغُولِ لَا بَحُوزُ، وَالْأَصْلُ فِي حِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الشَّغَالَ الْمَوْهُوبِ بِمِلْكِ الْوَاهِبِ يَمْنَعُ مَامَ الْهِبَةِ مِثَالُهُ: وَهَبَ جِرَابًا فِيهِ طَعَامٌ لَا بَحُوزُ، وَلَوْ الشَيْعَالُ الْمَوْهُوبِ بِمِلْكِ الْوَاهِبِ يَمْنَعُ مَامَ الْهِبَةِ مِثَالُهُ: وَهَبَ جِرَابًا فِيهِ طَعَامٌ لَا بَحُوزُ، وَلُو

وَهَبَ طَعَامًا فِي حِرَابٍ جَازَتْ وَاشْتِغَالُ الْمَوْهُوبِ بِمِلْكِ غَيْرِ الْوَاهِبِ هَلْ يَمْنَعُ تَمَامَ الْهِبَةِ ذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَعَارَ دَارًا مِنْ إِنْسَانٍ." (١)

٢٩٨. "وَالنَّحْلَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ فَلَا يَدْخُلُ عِنْدَ الْأَخْدِ
فِي الْمَبِيعِ إِلَّا تَبَعًا فَلَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنْ الثَّمَنِ

وَفِي التَّنْوِيرِ قَضَى الشُّفْعَةَ لِلشَّفِيعِ لَيْسَ لَهُ تَرْكُهَا الطَّلَبَ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ وَقْتَ انْقِطَاعِ حَقِّ الْبَائِعِ اتِّفَاقًا.

## [بَاب مَا تَجِبُ فِيهِ الشُّفْعَة وَمَالًا تجب]

(بَابُ مَا جَبِ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَمَالًا) جَبِ (وَمَا يُبْطِلُهَا) أَيْ الشُّفْعَةَ ذَكَرَ تَفْصِيلَهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوُجُوبِ مُجْمَلًا؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ بَعْدَ الْإِجْمَالِ (إِنَّمَا بَحِبُ) أَيْ تَنْبُتُ (الشُّفْعَةُ قَصْدًا فِي عَقَارٍ) الْوُجُوبِ مُجْمَلًا؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ بَعْدَ الْإِجْمَالِ (إِنَّمَا بَحِبُ الْعَقَارِ كَالتَّمْرِ وَالشَّجْرِ كَمَا فِي الدُّرَرِ وَقَوْلُهُ إِنَّمَا قَالَ قَصْدًا لِأَنَّهَ فِي عَيْرِ الْعَقَارِ بِتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ كَالتَّمْرِ وَالشَّجْرِ كَمَا فِي الدُّرَرِ وَقَوْلُهُ (مُلِكَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ صِفَةُ عَقَارٍ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (بِعِوضٍ عَيْرِ مَالٍ كَالْمَهْرِ وَخُوهِ فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لَا جَبِ فَي عَيْرِ مَالٍ كَالْمَهْرِ وَخُوهِ فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لَا جَبِ فَي عَيْرِ مَالًى كَالْمَهْرِ وَخُوهِ فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لَا جَبِ فَي مَا لِكَالْمَهْرِ وَكُوهِ فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لَا جَبِ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي (وَإِنْ) وَصْلِيَةٌ (لَمْ يَكُنْ قِسْمَتُهُ كَرَحًى وَحَمَّامٍ وَبِعْرٍ) وَبَيْتٍ صَغِيرٍ الشُّفْعَةَ لِا تَجْبُ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي (وَإِنْ) وَصْلِيَةٌ (لَمْ يَكُنْ قِسْمَتُهُ كَرَحًى وَحَمَّامٍ وَبِعْرٍ) وَبَيْتٍ صَغِيرٍ لَا شُفْعَةَ فِيمَا لَا تُقَسَّمُ؛ لَا يُعْرَبُ الشَّفْعَةَ فِيمَا لَا تُقَسَّمُ؛ لِلشَّافِعِي إِذْ عِنْدَهُ لَا شُفْعَةَ فِيمَا لَا تُقَسَّمُ؛ لِلْ قَيمَا يُقَسَّمُ اللَّهُ فِيمَا يُقَسَّمُ .

(فَلَا تَجِبُ) الشُّفْعَةُ (فِي عَرْضٍ وَفُلْكٍ) ؛ لِأَنْهُمَا لَيْسَا بِعَقَارٍ قَالَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا شُفْعَةَ إلَّا فِي رَبْعٍ أَوْ حَائِطٍ» خِلَافًا لِمَالِكِ فِي السَّفِينَةِ (وَبِنَاءٍ وَشَجَرٍ بِيعَا) صِفَةُ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ (بِدُونِ الْأَرْضِ) ؛ لِأَنَّهُمَا مَنْقُولَانِ وَإِنْ بِيعَا مَعَ الْأَرْضِ بَجِبُ فِيهِمَا الشُّفْعَةُ تَبَعًا لِلْأَرْضِ (وَلَا) بَجِبُ (فِي إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ) ؛ لِأَنَّ تَمْلِيكَهُمَا لَيْسَ بِمُقَابَلَةِ مَالٍ (وَهِبَةٍ بِلَا عِوْضٍ لِلْأَرْضِ (وَلَا) بَجِبُ (فِي إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ) ؛ لِأَنَّ تَمْلِيكَهُمَا لَيْسَ بِمُقَابَلَةِ مَالٍ (وَهِبَةٍ بِلَا عِوْضٍ مَشُرُوطٍ) فِي الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ عُوِضَ دَارًا أُخْرَى لَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ أَيْضًا فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْوِيضَ مَشْرُوطٍ) فِي الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ عُوِضَ دَارًا أُخْرَى لَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ أَيْضًا فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْوِيضَ مَثْرُوطٍ) فِي الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ عُوضَ دَارًا أُخْرَى لَا تَجِبُ الشُفْعَةُ أَيْضًا فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْوِيضَ مَثَرُّ فَلَا عَوْضُ حَقِيقَةً عَنْ الْمِبَةِ

وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ الْعِوَضَ تَجِبُ؛ لِأَنَّهَا بَيْعُ انْتِهَاءٍ كَمَا مَرَّ فِي الْهِبَةِ وَأَمَّا إِذَا وَهَبَ لَهُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٥٣/٢

هِبَةً ثُمُّ عَوَّضَ عَنْهَا بِغَيْرِ شَرْطٍ لَا تَجِبُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ.

(وَمَا بِيعَ) أَيْ لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي عَقَارٍ بِيعَ (جِيَارِ الْبَائِعِ) ؛ لِأَنَّهُ يَمْنُعُ زَوَالَ الْمِلْكِ عَنْ الْبَائِعِ (أَوْ) بِيعَ الْعَقَارُ (بَيْعًا فَاسِدًا) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى عَقَارًا شِرَاءً فَاسِدًا فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا أَمَّا قَبْلَ الْقَبْضِ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْقَبْضِ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْقَبْضِ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْمُتَاتِعِ فِيهَا وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ فِي الْبَيْعِ بِكِيَارِ الْبَائِعِ بِأَنْ سَقِطَ حَقُّ الْفَسْخِ فِي الْبَيْعِ بِكِيَارِ الْبَائِعِ بِأَنْ الشَّوَى وَإِنْ الشَّرَى فَيلَا اللَّهُ فَعَةُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَإِنْ الشَّرَى الْمُسْتَرِي فِيهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَجِبُ الشَّفْعَةُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَإِنْ الشَّرَى لِكُلِ الشَّفْعِ الشَّفْعِةُ اللِّهِ مِنْ فَاللَّهُ فِيهِ اللْمُنْ فَي الْمُقْتَالِ فَي الْمُسْتَرِي فِيهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَجِبُ الشَّفْعَةُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَإِنْ الشَّرَى فَلِلشَّفِيعِ الشَّفْعَةُ الْإِلْمِ مِنْ فَاللَّهُ اللَّهُ فَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَعَةُ اللَّكُولِ الْمَانِعِ وَإِنْ السَّرِي الْمُسْتَعِ الللَّالْمَانِعِ الللَّهُ فِي الْمَانِعِ وَإِنْ الْمَعْدَ اللْمُعْتِمِ الللْهُ فَعَلَالِقُ لِلْكُولِ اللْمُلْعِ اللْمُعْتَالِ اللْمُلْعِ الْمُلْعِلَالْمُ الْمُلْعِ اللْمُعْلَى اللْمُعْتَالِ اللْمُلْعِلَالِي اللْمُلْعِلَعِ اللْمُلْعِلِي الْمُلْعِلِي الْمُلْعِلَى الْمُلْعِي الْمِلْعِلَالْمُلْعِ اللْمُلْعِ اللْمُلْعِلَى اللْمُلْعِ اللْمُلْعِلِي الْمُلْعِلِي اللْمُلْعِ الللْمُلْعِلَالِهُ الْمُلْعِلِ

(وَلا) تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي عَقَارٍ (فِيمَا قُسِّمَ بَيْنَ. " (١)

٢٩٩. "عَلَى ذَبِيحَتِهِ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَيُسْمَعُ كَلَامُهُ لَمْ تُؤْكُلْ وَمَنْ لَمْ يُشَاهِدْ ذَبْحُهُ مِنْهُمْ حَلَّ أَكُلُ ذَبِيحَتِهِ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَيُسْمَعُ كَلَامُهُ لَمْ تُؤْكُلْ وَمَنْ لَمْ يُشَاهِدْ ذَبْحُهُ مِنْهُمْ حَلَّ أَكُلُ ذَبِيحَتِهِمْ لَكِنْ فِيهِ كَلَامٌ قَدْ قَرَّرْنَاهُ فِي النِّكَاحِ.

(وَلَوْ) كَانَ الذَّابِحُ (امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا يَعْقِلَانِ) حَلَّ الذَّبِيحَةُ بِالتَّسْمِيَةِ وَيَضْبِطَانِ شَرَائِطَ الذَّبِحَةُ بِالتَّسْمِيَةِ وَيَضْبِطَانِ شَرَائِطَ الذَّبْح وَيَقْدِرَانِ عَلَى الذَّبْح.

وَفِي الْإِصْلَاحِ فَمَنْ لَا يَعْقِلْ وَلَا يَضْبِطُ لَا تَجِلُ ذَبِيحَتُهُ (أَوْ) كَانَ الذَّابِحُ (أَحْرَسَ) لِأَنَّ الْإَصْلَاحِ فَمَنْ لَا يَعْقِلْ وَلَا يَضْبِطُ لَا تَجِلُ ذَبِيحَتُهُ (أَوْ) كَانَّاسِي بَلْ أَوْلَى (أَوْ أَقْلَفَ) الْأَحْرَسَ عَاجِزُ عَنْ الذِّكْرِ مَعْذُورٌ وَتَقُومُ الْمِلَّةُ مَقَامَ تَسْمِيتِهِ كَالنَّاسِي بَلْ أَوْلَى (أَوْ أَقْلَفَ) وَإِنَّا ذَكَرَ الْأَقْلَفَ مَعَ أَنَّ حِلَّ ذَبِيحَتِهِ يُفْهَمُ مِمَّا سَلَفَ احْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَإِنَّهُ يَقُولُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ وَذَبِيحَتُهُ لَا تَجُوزُ مَنْعًا عَنْ تَرْكِ الْخَنْنِ بِلَا عُذْرٍ.

(لَا) عَلُ (ذَبِيحَةُ وَتَنِيّ) لِأَنَّهُ مُشْرِكُ كَالْمَجُوسِ وَهُوَ الَّذِي يَعْبُدُ الْوَثَنَ وَهُوَ الصَّنَمُ هَذَا عِنْدَهُمَا وَأَمَّا عِنْدَهُ تَحِلُ لَكِنْ لَا خِلَافَ حَقِيقَةً عَلَى مَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ (أَوْ مَجُوسِيّ) ؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكُ لَيْسَ لَهُ احْتِمَالُ مِلَّةِ التَّوْحِيدِ (أَوْ مُرْتَدٍّ) لِأَنَّهُ لَا مِلَّةً لَهُ حَيْثُ تَرَكَ مَا عَلَيْهِ وَلَمْ يُقِرَّ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ احْتِمَالُ مِلَّةِ التَّوْحِيدِ (أَوْ مُرْتَدٍّ) لِأَنَّهُ لَا مِلَّةً لَهُ حَيْثُ تَرَكَ مَا عَلَيْهِ وَلَمْ يُقِرَّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا بِخِلَافِ الْيَهُودِيّ إِذَا تَنَصَّرَ أَوْ الْعَكْسُ أَوْ تَنَصَّرَ الْمَجُوسِيُّ أَوْ تَمَوَّدَ؛ لِأَنَّهُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤٨٠/٢

يُقِرُّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا فَيُعْتَبَرُ مَا هُوَ عَلَيْهِ عِنْدَ الذَّبْحِ حَتَّى لَوْ تَمَجَّسَ يَهُودِيُّ أَوْ نَارِكِ التَّسْمِيَةِ) حَالَ كَوْنِهِ (عَمْدًا) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كِتَابِيًّا فَصْرَانِيٌّ لَا يَحِلُ صَيْدُهُ وَلَا ذَبِيحَتُهُ (أَوْ تَارِكِ التَّسْمِيَةِ) حَالَ كَوْنِهِ (عَمْدًا) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كِتَابِيًّا عِنْدَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١] خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ عِنْدَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذُكُرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١] خِلَافًا لِلشَّافِعِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِلا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣] قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالْمَشَايِحُ عَلَى أَنَّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيةِ عَلَى أَنَّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيةِ عَلَى أَنَّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيةِ عَلَى أَلَا يَسْعُ فِيهِ الإَجْتِهَادُ وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِ بَيْعِهِ لَا يَنْفُذُ.

وَفِي شَرْحِ الْوِقَايَةِ لِصَدْرِ الشَّرِيعَةِ تَفْصِيلٌ وَلِحَاشِيَتِهِ لِلْآخَرِ مُنَاقَشَةٌ فَلْيُرْجِعْهُمَا

وَفِي الْهِدَايَةِ لِكُوْنِهِ مُحَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ وَفِي الْقُهُسْتَانِيّ وَفِيهِ إِشْعَارُ التَّسْمِيَةِ شَرْطٌ لِلْحِلِّ وَيَدْحُلُ فِيهِ كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى فَلَوْ قَالَ اللّهُ أَوْ غَيْرُهُ مَرِيدًا لَهُ جَازَ فَلَوْ سَمَّى وَلَا يَنْوِ الذَّبْحَ لَمْ يَجُلُ وَحَسَنٌ بِاسْمِ اللّهِ وَاللّهُ أَكْبَرُ وَكَذَا عِنْدَ الْحُلُوانِيُ وَحَسَنٌ بِاسْمِ اللّهِ وَاللّهُ أَكْبَرُ وَكَذَا عِنْدَ الْحُلُوانِيُ إِلاَّ إِنَّهُ كَوْمَهُ مَعَ الْوَاوِ وَلَكِنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ الْأَنْرِ بِالْوَاوِ فَلَا يُكْرُهُ وَإِنَّمَا حَلَّ الْأَكُلُ إِذَا سَمَّى عَلَى اللّهُ اللّهُ كُوهُ مَعَ الْوَاوِ وَلَكِنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ الْأَنْرِ بِالْوَاوِ فَلَا يُكْرُهُ وَإِنَّمَا حَلَّ الْأَكُلُ إِذَا سَمَّى عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ لَوْ سَمَّى عِنْدَ الذَّبْحِ لِافْتِتَاحِ عَمَلٍ آخَرَ لَمْ يَجِلًّ لِمَا فِي التَّنْوِيرِ وَلَوْ سَمَّى وَلَا يَخْصُرُهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ لَا يَصِحُ كُمَا لَوْ قَالَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ لَا يَصِحُ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ بِالتَسْمِيةِ التَّيْرُو فِي ابْتِدَاءِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُ كُمَا لَوْ قَالَ الللهُ اللّهُ الْنَبْعُ لِلْ اللّهُ اللّهُ لَا يَصِحُ كُمَا لَوْ قَالَ الللهُ اللّهُ لَا يَتِهُ فَا السَّلَاقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنُ لَهُ نِيَّةً فِي التَسْمِيةِ وَكَذَا لَوْ سَمَّى وَذَبَحَ لِقُدُومِ الْأَمِيرِ أَوْ وَكَذَا لَوْ سَمَّى وَذَبَحَ لِقُدُومِ الْأَمِيرِ أَوْ يَكُنُ لَهُ نِيَةً فِي التَسْمِيةِ عِمَلٍ كَثِيرِ لَمْ يَكُنُ لَلْ يَتَهُ فِي الْمَالِونَ مَنْ الْعُظَمَاءِ لَا يَعِلُ لِأَولِ الْمَالِي بِعِمَلِ كَثِيمَ لَكُ لِللّهِ تَعَالَى فِي الْمَالِي عِلْمَا لَا إِنْ تَرَكَهَا) أَيْ التَسْمِيةَ (نَاسِيًا تَحِلُهُ) ذَيهِ التَسْمِيةَ (نَاسِيًا تَحِلُ ) ذَبِيحَتُهُ وَلَاثَ النِسْمَيانَ مَرْفُوعٌ حُكْمُهُ خُكُمُهُ وَلَاللّهِ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمَالِلُهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللِهُ اللللللْهُ اللللللللّهُ اللللللللللِهُ الللللللَهُ ا

(وَكَرِهَ) الْمَذْبُوحُ (أَنْ يَذْكُرَ مَعَ اسْمِ اللّهِ تَعَالَى غَيْرَهُ وَصْلًا دُونَ عَطْفٍ) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ بِاسْمِ اللّهِ." (١)

٠٠٠. "عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ مَتَى صَلَحَتْ لِلتَّعَرُّفِ عَنْ شُغْلٍ يُوهِمُ بِالنِّكَاحِ فِي الْإِمَاءِ فَلَأَنْ يَحْصُلَ لِلتَّعَرُّفِ عَنْ شُغْلِ يُتَوَهَّمُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَهُوَ دُونَهُ أَوْلَى.

(وَفِي) الْأَمَةِ (الْحَامِلِ) الإسْتِبْرَاءُ (بِوَضْعِهِ) أَيْ بِوَضْع حَمْلِهَا لِمَا رَوَيْنَا آنِفًا.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٥٠٨/٢

(وَلَوْ) وَصْلِيَّةٌ (كَانَتْ) الْأَمَةُ (بِكْرًا) مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ يَحْرُمُ (أَوْ مَشْرِيَّةً مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ) مِنْ (مَالِ طَفْلِ) بِأَنْ بَاعَ أَبُوهُ أَوْ وَصِيَّهُ وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ كَمَا فِي الْغَايَةِ (أَوْ عِلْمُ عِلَيْهِ وَطُوْهَا) كَالْمُحَرَّمِ رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً أَوْ خَوْ ذَلِكَ وَلَكِنْ غَيْرُ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِثَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطُوْهَا) كَالْمُحَرَّمِ رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً أَوْ خَوْ ذَلِكَ وَلَكِنْ غَيْرُ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ حَتَّى لَا تَعْتِقَ الْأَمَةُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ إِقَامَةً لِتَوَهُّمِ شَعْلِ الرَّحِمِ مَقَامَ تَحَقُّقِهِ لِوُجُودِ السَّبَبِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا تَيَقَّنَ بِفَرَاغِ رَحِمِهَا مِنْ مَاءِ وَهُو الْمِلْكُ وَالْيَدُ إِذْ الْحُكْمُ يُذَارُ عَلَى السَّبَبِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا تَيَقَّنَ بِفَرَاغِ رَحِمِهَا مِنْ مَاءِ وَهُو الْبَائِعِ لَمْ يُسْتَبْرَأْ.

وَفِي الْإِصْلَاحِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ كَلَامٌ.

وَفِي شَرْحِ الْوِقَايَةِ لِابْنِ الشَّيْخِ جَوَابٌ إِنْ شِئْت فَرَاجِعْهُمَا.

(وَيُسْتَحَبُّ الِاسْتِبْرَاءُ لِلْبَائِعِ) أَيْ يُسْتَحَبُ لِمَنْ يُرِيدُ بَيْعَ أَمْتِهِ الْمَوْطُوءَةَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا بِبَرْكِ الْوَطْءِ بَحَنُبًا عَنْ احْتِمَالِ اشْتِعَالِ رَحِم مَا أَرَادَ بَيْعَهَا بِمَائِةٍ (وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ) لِأَنَّ مِلْكَ الْبَائِعِ الْوَطْءِ بَحُازُ وَطْئِهَا خِلَافًا لِمَالِكِ (وَلَا تَكْفِي) فِيمَا يَكْفِي فِي الْاسْتِبْرَاءِ (حَيْضَةٌ قَائِمٌ وَيَقْتَضِي جَوَازُ وَطْئِهَا خِلَافًا لِمَالِكِ (وَلَا تَكْفِي) فِيمَا يَكْفِي فِي الْاسْتِبْرَاءِ (حَيْضَةٌ مَلَكَهَا) الْمُشْتَرِي (فِيهَا) أَيْ فِي الْحُيْضَةُ الْكَامِلَةُ (وَلَا) تَكْفِي الْحَيْضَةُ (الَّتِي اشْتَرَى كِمَا فِي خِلَالِ الْمُشْتَرِي (فِيهَا) أَيْ فِي الْمُشْتَرِي لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَيْضَةُ (الَّتِي الْمُشْتَرِي كَمَا الْمُيْفَةُ (الَّتِي عَلَيْهَا الْحَيْضَةُ الْكَامِلَةُ (وَلَا) تَكْفِي الْحَيْضَةُ (الَّتِي) حَدَثَتْ بَعْدَ مَلَّكُهَا الْمُيْضَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا الْمُيْضَةُ الْكَامِلَةُ (وَلَا) تَكْفِي الْحَيْضَةُ (الَّتِي) حَدَثَتْ بَعْدَ مَلَلُكُ وَالْيَدُ الْمُسْبَبِ مِنْ الْأَسْبَابِ (قَبْلَ الْقَبْضِ) أَيْ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّى الْوَاجِبَ عَلَيْهَا الْمُيْتَقِي الْمُلْكُ وَالْيَدُ وَلَا الْمِنْتَ فِي الْمُشْتَرِي كَامَةً وَجِدَتْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْخَاصِلِ بَعْدَ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْخَاصِلِ بَعْدَ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلُ الْإِنْوَاءِ الْقَاسِدِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا شِرَاءً صَحِيحًا لِالْتِقَاءِ الْعِلَّةِ.

(وَكَذَا الْوِلَادَةُ) أَيْ لَا تَكْفِي الْوِلَادَةُ الَّتِي حَصَلَتْ بَعْدَ سَبَبِ الْمِلْكِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ (وَتَكْفِي حَيْضَةٌ وُحِدَتْ) تِلْكَ الْحَيْضَةُ (بَعْدَ الْقَبْضِ وَهِيَ) أَيْ وَالْحَالُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ (وَتَكْفِي حَيْضَةٌ وُحِدَتْ) تِلْكَ الْمَيْضَةُ (بَعْدَ الْقَبْضِ وَهِيَ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّ الْأَمَةَ (بَحُوسَيَّةٌ فَأَسْلَمَتْ) ؛ لِأَنَّهَا وُحِدَتْ بَعْدَ سَبَيِهِ وَحُرْمَةُ الْوَطْءِ لِمَانِعٍ وَقَدْ زَالَ كَمَا فِي حَالَةِ الْخَيْضِ وَكَذَا الْمُكَاتَبَةُ بِأَنْ كَاتَبَهَا بَعْدَ الشِّرَاءِ فَعَجَزَتْ.

(وَيَجِبُ) الِاسْتِبْرَاءُ (عِنْدَ مَمَلُّكِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ) فِي الْأَمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ قَدْ

تَمَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَالْحُكْمُ يُضَافُ إِلَى تَمَامِ الْعِلَّةِ (لَا) يَجِبُ (عِنْدَ عَوْدِ) الْأَمَةِ (الْآبِقَةِ وَرَدِّ الْمَغْصُوبَةِ وَالْمُسْتَأْجَرَة) عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ (وَفَكِّ الْمَرْهُونَةِ)." (١)

٣٠١. "الْمَضْمُونَةِ وَالرَّهْنُ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُرْتَعِنِ.

وَفِي التَّتَارْحَانِيَّة وَيُصَدَّقُ الْمُرْهَِنُ فِي دَعْوَى الْهَلَاكِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الرَّدِّ.

وَفِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَمِنُ هَلَاكَ الرَّهْنِ وَلَمْ يُقِمْ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ عِنْدَنَا سَوَاءٌ كَانَ الرَّهْنُ مِنْ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَوْ الْبَاطِنَةِ خِلَافًا لِمَالِكِ فِي الْبَاطِنَةِ.

[بَاب مَا يَجُوزُ ارْقِمَانُهُ وَالرَّهْنُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ]

أُ لَمَّا ذَكَرَ مُقَدَّمَاتِ الرَّهْنِ شَرَعَ فِي تَفْصِيلِ مَا يَجُوزُ رَهْنُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ إِذْ التَّفْصِيلُ بَعْدَ الْإِجْمَالِ (لَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ كَانَ الْمُشَاعُ (مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ) بِخِلَافِ الْإِجْمَالِ (لَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ كَانَ الْمُشَاعُ (مِنَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ) بِخِلَافِ الْقِسْمَةَ (أَوْ) كَانَ (مِنْ الشَّرِيكِ) هَذَا عِنْدَنَا لِأَنَّ مُوجِبَ الْفِيهَةِ حَيْثُ يَجُوزُ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ (أَوْ) كَانَ (مِنْ الشَّرِيكِ) هَذَا عِنْدَنَا لِأَنَّ مُوجِبَ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢/٤٤٥

تُبُوتِ يَدِ الْإَسْتِيفَاءِ لِلْمُرْتَمِنِ وَيَدُ الْإَسْتِيفَاءِ فِي الْجُزْءِ الشَّائِعِ لَا يَثْبُتُ لِأَنَّ شَرْطَ الصِّحَّةِ هُوَ التَّمْيِيزُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ لِأَنَّ التَّمْيِيزُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ لِأَنَّ مُوجِبَ الرَّهْنِ اسْتِحْقَاقُ الْبَيْعِ فِي الدَّيْنِ وَالْمُشَاعُ يَجُوزُ بَيْعُهُ فَيَجُوزُ رَهْنُهُ كَالْمَقْسُومِ.

(وَلَوْ طَرَأً) الشُّيُوعُ بَعْدَ الاِرْتِهَا فِ (فَسَدَ) عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَقِيلَ إِنَّهُ بَاطِلٌ لَا يُتَعَلَّقُ بِهِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ الْبَاطِلَ مِنْهُ هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الرَّهْنُ مَالًا أَوْ لَمْ يَكُنْ الْقَابِلُ بِهِ مَضْمُونًا وَمَا غَنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطُ تَمَامِ الْعَقْدِ لَا شَرْطُ جَوَازِهِ وَصُورَةُ الشُّيُوعِ لَكُنْ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطُ تَمَامِ الْعَقْدِ لَا شَرْطُ جَوَازِهِ وَصُورَةُ الشُّيُوعِ الطَّارِئِ أَنْ يَرْهَنَ الْجُمِيعَ ثُمُّ يَتَفَاسَحَا فِي الْبَعْضِ وَأَذِنَ.." (١)

٣٠٢. "وقال أحمد: إن طال نوم القاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء ١.

\*وعند الثلاثة إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث بقي على طهارته ٢، خلافا لمالك ٣.

\* \* \* \* \*

١ وعن أحمد: أنه ينقض بكل حال. وانظر: المذهب الأحمد (٨) ، المغني (١٧٤/١) .

٢ المبسوط (٨٦/١) ، فتح العزيز (٤٠/١) ، المغنى (٨٦/١) .

٣ فإنه قال: من تيقن الطهارة وشك في الحدث أعاد الوضوء.

انظر: المدونة (١٣/١ - ١٤) ، أسهل المدارك (٩٩/١) .. " (٢)

٣٠٣. "وقال أبو حنيفة: إذا كان ثلاثة أيام وجب القصر في طويل السفر وقصيره ١. \* وإذا كان السفر ثلاثة أيام فالقصر أفضل بالاتفاق ٢، ويجوز الإتمام ٣، إلا عند أبي حنيفة

<sup>. . . . \*</sup> 

<sup>\*</sup>ولا يجوز القصر إلا بعد مفارقة عمران / ٥ بلده ٦.

وقال الحارث ٧: متى عزم على السفر جاز له القصر ولو في منزله ٨.

<sup>\*</sup>وإذا اقتدى المسافر بمقيم لزمه الإتمام عند الثلاثة ٩، خلافا لمالك حيث قال: إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة لزمه الإتمام وإلا فلا ١٠.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٩١/٢ ٥

<sup>(</sup>٢) مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة، المحلي، حسين بن محمد ص/٦٧

١ تبيين الحقائق (٢٠٩/١) ، ملتقى الأبحر (١٣٩/١) .

٢ الإشراف للقاضى عبد الوهاب (١١٨/١) ، المهذب (١٠٢/١) ، العدة (٧٦٥) .

 $^{\circ}$  التفريع (٢٥٨/١) ، حلية العلماء (٢٩٤/٢) ، المذهب الأحمد ( $^{\circ}$ 7) .

٤ الاختيار (٧٩/١) ، مجمع الأنحر (١٦١/١) .

٥ نماية لـ (١٥) من (س) .

٦ البحر الرائق (١٣٨/٢) ، المدونة (١١٨/١) ، أسنى المطالب (٢٣٥/١) ، المقنع (٢٢٣/١) .

٧ هو الحارث بن أبي ربيعة، روى عن عمر، وروى عنه سعيد بن جبير، والشعبي، ومجاهد، والزهري.

ترجمته في: الجرح والتعديل (٧٤/٣) .

٨ قول الحارث في:

حلية العلماء (١٩٤/٢) ، المغنى (٢٦٠/٢) ، المجموع (٣٤٩/٤) .

٩ مجمع الأنمر (١٦٣/١) ، التنبيه (٤١) ، المقنع (٢٢٥/١) .

١٠ المدونة (١٠/١).

وهو رواية عن أحمد

الإنصاف (٢/٣٢) .. " (١)

٣٠٤. "تِلْكَ الْأَرْضِ (وَمَنْ كَانَ كِمَا فَلَا يَخْرُجُ) مِنْهَا (فِرَارًا مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْوَبَاءِ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ - مَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَالنَّهْيُ نَهْيُ كَرَاهَةٍ، وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَخْرُجُ لِشُغْلِ.

ثُمُّ انْتَقَلَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الطِّيرَةِ فَقَالَ: (وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَ (السَّلَامُ) فِي الْمُوَطَّا (فِي) شَمُّ انْتَقَلَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الطِّيرَةِ فَقَالَ: (وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَ (السَّلَامُ) فِي الْمُوطَّةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بِلَا هَمْزٍ وَقَدْ تُهْمَزُ سَاكِنَةً «إِنْ كَانَ» لَهُ حُكْمٌ شَائِنَةً «إِنْ كَانَ» لَهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ «فَفِي» ثَلَاتَةِ أَشْيَاءَ «الْمَسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ» شُؤْمُ الْمَسْكَنِ سُوءُ الجِيرَانِ، وَشُؤْمُ الْفَرَسِ تَكُرُّرُ الْغَزْوِ عَلَيْهِ. «وَكَانَ» النَّبِيُّ «عَلَيْهِ» الْمَرْأَةِ قِلَّةُ نَسْلِهَا وَقِيلَ سُوءُ خُلُقِهَا، وَشُؤْمُ الْفَرَسِ تَكَرُّرُ الْغَزْوِ عَلَيْهِ. «وَكَانَ» النَّبِيُّ «عَلَيْهِ» الصَّلَاةُ وَ «السَّلَامُ يَكُرُهُ سَيِّئَ الْأَسْمَاءِ» كَمُرَّةَ وَحَنْظَلَةَ وَحَرْبٍ كَذَا فِي الْمُوطَّا (وَ) كَانَ الصَّلَاةُ وَ وَرْبٍ كَذَا فِي الْمُوطَّا (وَ) كَانَ -

<sup>(</sup>١) مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة، المحلي، حسين بن محمد ص/١٣٨

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (يُحِبُّ الْفَأْلَ الْحُسَنَ) ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هَكَذَا قَالَ الْفَأْلُ بِالْهُمْزَةِ وَالْجُمْعُ فُؤُولُ، وَفِي الصَّحِيحِ «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» فَؤُولُ، وَفِي الصَّحِيحِ «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» مِثَالُهُ إِذَا حَرَجَ لِسَفَر أَوْ عِيَادَةِ مَرِيض وَلَمْ

\_\_\_\_Q تَحْصُلُ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ مَعَ لَهَبٍ وَاسْوِدَادٍ حَوْلَهَا مِنْ وَخْزِ الْجِنِّ يَحْدُثُ مِنْهَا وَرَمُّ فِي الْعَالِبِ وَقَيْءٌ وَحَفَقَانٌ فِي الْقَلْبِ يَحْدُثُ غَالِبًا فِي الْمَوَاضِعِ الرِّحْوَةِ كَتَحْتِ الْإِبْطِ.

[قَوْلُهُ: وَالنَّهْيُ هَيْ كَرَاهَةٍ] أَيْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى الْمَدْهَبِ.

قَالَ كَ: وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ الْقُدُومِ مَخَافَةً أَنْ يُصِيبَهُ مَا أَصَابَهُ أَهْلُ الْمَوْضِعِ، فَيَقُولُ: لَوْلَا قُدُومِي مَا أَصَابَنِي، وَمَنْ كَانَ قَوِيًّا فِي دِينِهِ لَا يَخَافُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ لَهُ هَذَا، وَنَهَى عَنْ الْخُرُوجِ مَا أَصَابَنِي، وَمَنْ كَانَ قَوِيًّا فِي دِينِهِ لَا يَخَافُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ لَهُ هَذَا، وَنَهَى عَنْ الْخُرُوجِ مَخَافَةَ أَنْ يَتَوَالَى النَّاسُ عَلَى الْفِرَارِ فَيَضِيعُ مِنْ هُنَالِكَ مِنْ الْمَرْضَى أَوْ لِئَلَّا يَنْجُو فَيَتَزَلْزَلَ يَقِينُهُ هَذَا فِي أَرْضِ الْوَبَاءِ.

وَأَمَّا فِي أَرْضِ الْوَخْمِ فَيُنْدَبُ الْخُرُوجُ مِنْهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْجُزُولِيُّ خِلَافًا لَمَالِكِ، وَالْوَخْمُ هُوَ سَبَبُ الْمَرَضِ كَالرِّيحِ الْمُتَغَيِّرِ الْمُقْتَضِي لِلْمَرَضِ، وَقَوْلُهُ: وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ. . . إِخْ عَامٌّ فِيمَنْ سَبَبُ الْمَرَضِ كَالرِّيحِ الْمُتَغَيِّرِ الْمُقْتَضِي لِلْمَرَضِ، وَقَوْلُهُ: وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ. . . إِخْ عَامٌ فِيمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ أَوْ غَيْرِهَا، وَتَخْصِيصُ تت لَهُ بِمَنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ عَلْمَ مَنْ أَهْلِ مَا لَهُ عَلَى اللَّهُ عَج

[قَوْلُهُ: ثُمَّ انْتَقَلَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الطِّيرَةِ] قَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهَا وَهُوَ لَا يُنَاسِبُ مَا هُوَ دَاخِلُ عَلَيْهِ مِنْ الشُّؤْمِ.

[قَوْلُهُ: فِي شَأْنِ الشُّوْمِ] قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هُوَ وُصُولُ الْمَكْرُوهِ إِلَى الشَّحْصِ بِسَبَبٍ يَصِلُ إلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ أَوْ مُخَالَطَةٍ فَيَدْ حُلُ فِيهِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرَسُ اهِ، وَفَسَّرَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي غَرِيبِ الرِّسَالَةِ بِالْمَكْرُوهِ.

[قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ لَهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ] أَيْ وُجُودٌ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَأَرَادَ بِالْحُكْمِ الْمَحْكُومَ بِهِ وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ لَهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ ] أَيْ وُجُودُ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ فَلَا وُجُودَ لَهُ أَصْلًا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَجْهُ وَقَوْلُهُ: فَفِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ إِلَّا أَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ فَلَا وُجُودَ لَهُ أَصْلًا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَجْهُ ثَخْصِيصِ الثَّلَاثِ بِالذِّكْرِ مَعَ جَرْيِ هَذَا فِي كُلِّ مُتَطَيَّرٍ بِهِ مُلاَزَمَتُهَا لِلْإِنْسَانِ وَأَهَّا أَكْثَرُ مَا ثَكُلِّ مُتَحَقِّقًا يُتُمْ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا يُتَعَلَّمُ مُعْ حَرْي هَذَا الْحُدِيثِ أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا لِوُجُودِ الشُّوْمِ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا تَكَلَّمَ ثُمَّ عَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْحُدِيثِ لِي الْحُدِيثِ لَوْجُودِ الشُّوْمِ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا تَكَلَّمَ ثُمَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا مَكُلُم مُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ اللَّهُ مُ الْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَي ثَلَاثٍ فِي الثَّلَاثِ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا تَكَلَّمَ أَنَّ عَلَيْهِ وَلَالَ الشَّوْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الثَّلَاثِ لَقَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَاثُ فِي النَّلَاثِ فِي التَّلَاثِ فِي التَّلَاثِ فِي الْعَلَالِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَى الْعَلَيْلِ اللَّلَاثِ فِي التَّلَاثِ فِي التَّلَاثِ فِي التَّلَاثِ فِي الْعَلَى الْمَالِيْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْقَلَالِ السَّوْمِ فِي التَلْعُ فِي التَّلَاثِ فِي الْعَلْمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ الْعَلَى الْمَالِ السَّلَامُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْمُعْمَلُ اللَّهُ عَلَى الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلَالَ اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى السَّلَاقِ الْعَلَى الْمُعْمَالَ الْمُعْمِي الْعَلَى الْعُلَالَ الْعَلَى الْمُعْلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلْمُ الْعَلَى الْعُلِي الْعُلْمُ الْعَلَى ال

وَقَالَ غَيْرُهُ: حَصَّهَا بِالذِّكْرِ لِمُلازَمْتِهَا ثُمَّ أَعْلَمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِأَنَّ فِيهَا الشُّوْمُ، فَقَالَ: «الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ» هَكَذَا قَالَ شُرَّاحُ الْحُدِيثِ، فَإِذَا عَلِمْت ذَلِكَ فَنَقُولُ إِنَّ الشُّوْمُ فَقَالَ: «الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ» هَكَذَا قَالَ شُرَّاحُ الْحُدِيثِ، فَإِذَا عَلِمْت ذَلِكَ فَنَقُولُ إِنَّ الشُّوْمُ الْمُتَعَلِق بِالدَّارِ وَغَيْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَمْرٌ مُقَرَّرٌ عَادَةً قَدِيمًا وَحَدِيثًا فَلَا يُعْقَلُ كُونُ المُتَعَلِق بِالدَّارِ وَغَيْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَمْرٌ مُقَرَّرٌ عَادَةً قَدِيمًا وَحَدِيثًا فَلَا يُعْقَلُ كُونُ المُتَعَلِق بِالدَّارِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَنْفِيهِ ثُمَّ يُعْلِمُ بِهِ فَيَقَعُ الْجُرْمُ مِنْهُ فَالْأَحْسَنُ مَا فَسَرَهُ بِهِ الْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ أَوَّلًا لَمْ يَعْلَمْ هِمَذَا الرَّبْطِ الْعَادِي فَنَفَاهُ ثُمَّ وَالْمَرْأَةُ فَالْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ أَوَّلًا لَمْ يَعْلَمْ هِمَذَا الرَّبْطِ الْعَادِي فَنَفَاهُ ثُمُّ وَاللَمْ أَةُ فَالْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ أَوَّلًا لَمْ يَعْلَمْ هِهَذَا الرَّبْطِ الْعَادِي فَنَفَاهُ ثُمُّ وَاللَمْ أَوْلًا أَنَّ مَا حَصَلَ لِصَاحِبِ الدَّارِ مَنَاهَا أَمْرٌ اتِقَاقِيُّ لَا لِكُونِ الدَّارِ سَبَبًا عَادِيًّا.

[قَوْلُهُ: شُؤْمُ الْمَسْكَنِ. . . إِخْ] أَيْ الْمَكْرُوهُ مِنْهَا وَهَكَذَا، وَالْكَرَاهَةُ إِمَّا شَرْعِيَّةٌ أَوْ عَادِيَّةٌ الشَّرْعِيَّةُ تَرْكُ الْعَرْوِ عَلَيْهَا وَالْعَادِيَّةُ ظَاهِرَةٌ فِي الْأَمْثِلَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْعَرْوِ عَلَيْهَا مَا يَشْمَلُ الشَّرْعِيَّةُ تَرْكُ الْعَرْوِ عَلَيْهَا وَالْعَادِيَّةُ ظَاهِرَةٌ فِي الْأَمْثِلَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْعَرْوِ عَلَيْهَا مَا يَشْمَلُ وَشَدِّ الْعَرْوِ عَلَيْهَا مَا يَشْمَلُ وَتَعَلِّ عَيْرُ وَالْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْعَلَقِ مَعْدَا لِيَّا عَلَيْهُ الْعَلَقِ مَالْعَلَقِ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْمَالِمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلِيْهُ الْعَلَيْمِ وَاللَّهُ الْعَلَيْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْعَلْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْعَلَيْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَيْمُ الْعَلَيْمُ الْمُعُلِي الْعَلَيْمِ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعُلِيْمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَيْمُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْمُعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْمُعُلِمُ اللْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِ

[قَوْلُهُ: كَذَا فِي الْمُوطَّا ] لَيْسَ فِيمَا رَأَيْت مِنْ الْمُوطَّا حَنْظَلَةُ بَلْ إِنَّا فِيهَا مُرَّةُ وَحَرْبٌ لَا حَنْظَلَةُ وَصَلَّم اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – قَالَ لِلَقْحَةِ وَنَصَّهَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم –: مَا اسْمُك؟ غُلْبُ: مَنْ يَحْلُبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم –: اجْلِسْ ثُمُّ قَالَ: مَنْ." (١) فَقَالَ الرَّجُلُ: مُرَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: اجْلِسْ ثُمُّ قَالَ: مَنْ." (١) فقالَ الرَّجُلُ: مُرَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: اجْلِسْ ثُمُّ قَالَ: مَنْ." (١) مَنْ الرَّهُ فَالَ يَكُونُ لِلْوَاقِفِ، وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ (وَفَوَائِدُهُ) أَيْ الْجَادِثَةُ بَعْدَ الْوَقْفِ (كَأُجْرَةٍ وَمَهْ إِي بَوَطْءٍ أَوْ نِكَاحٍ (مِلْكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَمُهْ وَالْمَقْصُودُ مِنْ الْوَقْفِ فَيَسْتَوْفِي مَنَافِعَهُ بِنَفْسِهِ وَبِعَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ وَمَهْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَيَسِهُ وَبِعَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ وَمَهْ لِلْمُوفُوفِ عَلَيْهِ فَوَائِدُهُ فَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مَا لِكُونُ لِلْوَاقِفِ) خِلَاقًا لِمَالِكُ ، وَقَوْلُهُ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَوَائِدِهِ فَالْقِنُ مُؤْنَتُهُ مِنْ كَسْبِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْوَلُ لَمَا لِكُونُ لِلْوَاقِفِ) خَلَاقً لِمَالِكُ ، وَقَوْلُهُ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَاللّهِ فَاللّهِ لَلْ مُؤْفِقُ فَى الْمَوْلُوفِ وَعِمَارَتُهُ مِنْ فَوَائِدِهِ فَالْقِنُ مُؤْنَتُهُ مِنْ كَسْبِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْ وَلَا لِلْمُؤْفُوفِ عَلَاقِلُ لَمُؤْلِكُ وَلَاللّهُ مُنْ مَلْ اللّهُ اللّهُ وَلَا لِلْمُؤْلِقُ فَاللّهُ مَنْ مُؤْلِكُ مَلْ اللّهُ وَلَا لِلْمُؤْلُولُ وَلَو لِلْوَاقِفِ وَلَاللّهُ وَلَا لِلْمُؤْلِقُولِ وَعَمَارَتُهُ مِنْ فَوائِدِهِ وَالْمَالِقُولُ مَا لِلْمُؤْلِقُولُ اللّهُ وَلَا لِلْوَلِهُ فَلَا لِللّهُ مُؤْلِولًا لِللللّهُ عَلَا لَا لَهُ وَلَا لِلللّهُ عَلَا لَهُ الللّهُ عَلَا لَهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلْمُ لِلْ الللّهُ و الللّهُ الللللّهُ عَلَا لَهُ اللللللّهُ عَلَا لِلللللْفُولُ اللّ

<sup>(</sup>١) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي العدوي ٩٣/٢

بِذَلِكَ فَفِي بَيْتِ الْمَالِ فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعَقَارُ عِمَارَتُهُ فِي غَلَّتِهِ اه. ح ل. وَعِبَارَةُ الْمِنْهَاجِ مَعَ شَرْحِ الْمَحَلِّيِ فَلَا يَكُونُ مِلْكًا لِلْوَاقِفِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَقِيلَ لَا يَنْفَكُ عَنْ مِلْكِهِ بِدَلِيلِ اتِّبَاعِ شَرْطِهِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَقِيلَ الْمِلْكُ لَهُ كَالصَّدَقَةِ وَسَوَاءٌ فِي مِلْكِهِ بِدَلِيلِ اتِّبَاعِ شَرْطِهِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَقِيلَ الْمِلْكُ لَهُ كَالصَّدَقَةِ وَسَوَاءٌ فِي الْخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مُعَيَّنِ أَوْ جِهَةٍ عَامَّةٍ انْتَهَتْ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَلَا يَكُونُ لِلْوَاقِفِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَيْ كَمَا قِيلَ بِهِمَا فِي الْمُذْهَب، وَمَحَلُّ الْجُبُطُ الْخِلَافِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ تَمَلُّكُ رَيْعِهِ بِخِلَافِ مَا هُوَ تَحْرِيرُ نَصِّ كَالْمَسْجِدِ وَالْمَقْبَرَةِ، وَكَذَا الرُّبُطُ وَالْمَدَارِسُ انْتَهَتْ أَيْ فَالْمِلْكُ فِيهِ لِللهِ بِاتِّفَاقِ.

وَفِي سم مَا نَصُّهُ لَوْ أَجَّرَهُ النَّاظِرُ مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً وَقَبَضَ الْأُجْرَةَ قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ صُرِفَتْ إِلَّا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْمَنْقُولُ خِلَافُهُ فَقَدْ صَرَّحَ الْقَفَّالُ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَّا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْمَنْقُولُ خِلَافُهُ فَقَدْ صَرَّحَ الْقَفَّالُ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يَمْضِي مِنْ الزَّمَانِ شَيْئًا فَشَيْئًا خَشْيَةَ انْتِقَالِهَا لِغَيْرِهِ، فَإِنْ خَالَفَ فَمَاتَ الْآخِذُ فَعَلَى الدَّافِع الضَّمَانُ، وَكَذَا صَرَّحَ الْإِصْطَحْرِيُّ فِي أَدَبِ الْقَضَاءِ اهد.

وَتَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ وَأَخْقَ الْمَسْأَلَةَ بِالصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُشْبِهُهَا اه. وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ مَا قَالَهُ ابْنُ الرِّفْعَةِ قَالَ، وَإِذَا مَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ الْإِجَازَةِ أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ مَا قَالَهُ ابْنُ الرِّفْعَةِ قَالَ، وَإِذَا مَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ مُضِيِّ مُدَّةِ الْإِجَازَةِ مَا بَقِي وَلَا رُجُوعَ لَهُمَا عَلَى النَّاظِرِ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ كَانَ رَجَعَ الْبَطْنُ الثَّانِي عَلَى تَرِكَتِهِ بِحِصَّةِ مَا بَقِي وَلَا رُجُوعَ لَهُمَا عَلَى النَّاظِرِ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ كَانَ سَائِعًا لَهُ شَرْعًا وَتَقَدَّمَ فِي الْإِجَازَةِ قَالَ ع.

(فَرْعٌ)

لَوْ اَجَرُهُ النَّاظِرُ بِدُونِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ فَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَإِذَا تَعَجَّلُ وَمَاتَ رَجَعَ الدَّافِعُ عَلَيْهِ اهد. (قَوْلُهُ وَأَغْصَانِ خِلَافٍ) فِي الْمِصْبَاحِ الحُلِلَافُ بِوَرْنِ كِتَابٍ شَجَرٌ مَعْرُوفٌ الْوَاحِدَةُ خِلافَةٌ وَنَصُّوا عَلَى تَخْفِيفِ اللَّامِ وَزَادَ الصَّاعَانِيُ تَشْدِيدُهَا مِنْ خَيْرِ الْعَوَامِ اهد. (قَوْلُهُ بِوَطْءٍ أَوْ نِكَاحٍ) عِبَارَةُ م ر مَعَ زِيَادَةٍ لِلشَّيْخِ سُلْطَانِ إِذَا وُطِقَتْ مِنْ عَيْرِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِشُبْهَةٍ مِنْهَا كَانَ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ مُطَاوِعَةً لَا يُعْتَدُ بِفِعْلِهَا لِصِعْرٍ أَوْ اعْتِقَادٍ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِشُبْهَةٍ مِنْهَا كَانْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ مُطَاوِعَةً لَا يُعْتَدُ بِفِعْلِهَا لِصِعْرٍ أَوْ اعْتِقَادٍ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَا يَلْوَمُهُ الْمُهُرُ وَلَا قِيمَةُ وَلَا يَعْوَلُهُ وَلَا يَعْوَلُهُ الْمُهُرُ وَلَا قِيمَةُ وَلَا يَعْوَلُهُ وَعَلَيْهِ وَلَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَا يَلْوَمُهُ الْمُهُمُ الْمُهُمُ وَلَا يَلِكُولُ الْمُؤْوفِ عَلَيْهِ وَلَوْ الْمُؤْلُوفَةِ الْمُؤْلُوفَةِ الْمُؤْلُوفَةِ الْمُولُوفِ عَلَيْهِ وَلَا يَوْلُونُ النَّوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَا يَعْبَعُ الْمُؤْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا يَعْفُولُ الْمُؤْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا النَّاقِ عَلَيْهِ وَلَا يَعْفُولُ الْمُؤْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَوْهُ اللَّهُ مِنْ عَيْرٍ إِذْنِ مَالِكِ النَّوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَوْمَلُ اللَّهُ وَلَا يُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُوسَى لَهُ أَنَّ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ وَلَا تُولُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا اللَّهُ وَلَولُولُولُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّ

وَأَنْ لَا يُزِيلَ شَيْئًا مِنْ عَيْنِهِ بَلْ يَنْقُلُهُ مِنْ جَانِبٍ إِلَى آخَرَ وَأَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً." (١)
٣٠٠. "وَالْفَرْقُ أَثَمًا فِي الدَّيْنِ لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ مَالًا وَلَمْ تَتَحَصَّلْ عَلَى شَيْءٍ بِخِلَافِهَا فِي هِبَةِ الْعَيْنِ.

(وَلَيْسَ لِوَلِيّ عَفْقُ عَنْ مَهْرٍ) لِمُولِّيتِهِ كَسَائِرِ دُيُونِهَا وَحُقُوقِهَا وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فِي قَوْله

<sup>(</sup>١) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل ٥٨٨/٣

تَعَالَى ﴿ إِلا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] هُوَ الزَّوْجُ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهَا بِالْفُرْقَةِ فَيَعْفُو عَنْ حَقِّهِ لِيَسْلَمَ لَمَا كُلُّ الْمَهْرِ لَا الْوَلِيُّ إِذْ لَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ بَعْدَ الْعَقْدِ عُقْدَةٌ.

(فَصْلٌ) فِي الْمُتْعَةِ وَهِيَ مَالٌ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعُهُ

(قَوْلُهُ وَلَيْسَ لِوَلِيِّ عَفْوٌ عَنْ مَهْرٍ) أَيْ عَلَى الْمَدْهَبِ الجَدِيدِ، وَالْقَدِيمِ لَهُ ذَلِكَ، وَلَهُ شُرُوطُ: أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدَّا، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَ الدُّحُولِ، وَأَنْ تَكُونَ بِكْرًا صَغِيرةً عَاقِلَةً وَأَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدَّا الدُّوْجِ لَمْ يُقْبَضْ اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَأَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الرَّوْجِ لَمْ يُقْبَضْ اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) مُبْتَدَأٌ حَبَرُهُ هُوَ الزَّوْجُ، وَقَصَدَ بِهَذَا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الْعَفْوِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ فَعُلَّطَهُ الشَّارِحُ. وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَبْقَ إِلَى فِيهِ أَنَّ الْآيَةَ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا بَعْدَ الْفِرَاقِ وَاسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ فَعُلَّطَهُ الشَّارِحُ. وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَبْقَ إِلَى فِيهِ أَنَّ الْآيَةَ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا بَعْدَ الْفِرَاقِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الزَّوْجُ كَالْوَلِيِّ فِي أَنَّ كُلًا مِنْهُمَا لَيْسَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَلَا يَظْهَرُ مَا قَالُهُ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الزَّوْجُ كَالْوَلِيِّ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَلَا يَظْهَرُ مَا قَالُهُ الشَّارِحُ اه شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ حِ لَ قَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ بَعْدَ الْعَقْدِ عُقْدَةٌ فِيهِ أَنَّ الزَّوْجَ أَيْضًا لَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ بَعْدَ الْفِرَاقِ عُقْدَةٌ. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) غَرَضُهُ كِهَذَا الْجُوَابِ عَنْ دَلِيلِ الْقَوْلِ الثَّانِي الْقَائِلِ عُقْدَةٌ. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) غَرَضُهُ كِهَذَا الْجُوَابِ عَنْ دَلِيلِ الْقَوْلِ الثَّانِي الْقَائِلِ بِأَنَّ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوَ عَنْ الْمَهْرِ وَاسْتَدَلَّ كِهَذِهِ الْآيَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ شَرْحِ م ر.

وَعِبَارَةِ الْرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَصْلِ الْوَلِيُّ لَا يَعْفُو عَنْ صَدَاقٍ لِمُولِّيَتِهِ وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ مُطْلَقًا أَيْ مُجْبَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُجْبَرٍ قَبْلَ الْفُرْقَةِ أَوْ بَعْدَهَا صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً عَاقِلَةً أَوْ مَجْنُونَةً بِكُرًا أَوْ ثَيِبًا دَيْنَا كَانَ الصَّدَاقُ أَوْ عَيْنًا كَسَائِر دُيُونِهَا وَحُقُوقِهَا انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) أَيْ النِّسَاءُ قَالُوا وَلاَمَ الْكَلِمَةِ وَالنُّونُ ضَمِيرُ النِّسْوَةِ بُنِيَ الْفِعْلُ مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ وَمِنْ ثَمَّ نُصِبَ الْمَعْطُوفُ، وَتَحْوِيزُ الْقَاضِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ ضَمِيرًا وَالنُّونُ عَلاَمَةَ الرَّفْعِ السُّكُونِ وَمِنْ ثَمَّ نُصِبَ الْمَعْطُوفُ، وَتَحْوِيزُ الْقَاضِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ ضَمِيرًا وَالنُّونُ عَلاَمَةَ الرَّفْعِ فِي السُّكُونِ وَمِنْ ثُمَّ لَا يَصِحُ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ قُرِئَ، وَلَوْ شَاذًّا وَيَعْفُو بِالرَّفْعِ وَإِلَّا فَكَيْفَ تَكُونُ أَنْ فَي فَعْمَلَةً بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْطُوفِ وَأَيْضًا تَصِيرُ الْآيَةُ مُحْتَمِلَةً مُعْتَمِلَةً بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْطُوفِ وَأَيْضًا تَصِيرُ الْآيَةُ مُحْتَمِلَةً

لِلْأُوْلِيَاءِ وَالْأَزْوَاجِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِ مِنْ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الْأَزْوَاجِ لَا الْأَوْلِيَاءُ وَالْأَوْلِيَ الْمُولِيُ اللَّهُ وَالرَّوْجُ لِللَّقُوى فَوْلَه تَعَالَى ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقُوى مِنْ عَفُو الرَّوْجَةِ اللَّقَوْدِ اللَّوْجَةِ اللَّهُ اللَّهُ لَوْ أُرِيدَ الْوَلِيُّ أَنْ يُعْسَلُ أَنْ يُقَالَ عَفُو الْوَلِيِّ أَقْرَبُ لِلتَّقُوى مِنْ عَفُو الرَّوْجَةِ اللَّهُ وَلَا يُعْفُو حِينَفِذٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ حَمْلِهِ عَلَى الرَّوْجِ لَكِنْ قَدْ يُعْتَرضُ هَذَا بِأَنَّهُ يَجُورُ أَنْ الْمُقَلِقِ وَالنَّهُ اللَّهُ وَأَنْ تَعْفُوا ﴿ [البقرة: ٢٣٧] رَاحِعًا لِلْأَزْوَاجِ وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ تَفْسِيرُ ﴿ اللَّذِي يَكُونَ قَوْلُهُ ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾ [البقرة: ٢٣٧] رَاحِعًا لِلْأَزْوَاجِ وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ تَفْسِيرُ ﴿ اللَّذِي يَكُونَ قَوْلُهُ ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾ [البقرة: ٢٣٧] رَاحِعًا لِلْأَزْوَاجِ وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ تَفْسِيرُ ﴿ اللَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَإِنْ كَانَ مُرَجِّحًا أَعْنِي قَوْلُه تَعَالَى ﴿ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَإِنْ كَانَ مُرَجِّحًا لِلْقَدِيمِ جَسَبِ الظَّاهِرِ فَيُجَابُ بِأَنَّ الإلْقِفَاتَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاعَةِ، ثُمُّ وَجُهُ التَّقْدِيمِ تَرْغِيبُ الْمُولِيَةِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَيُجَابُ بِأَنَّ الإلْتِفَاتَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاعَةِ، ثُمُّ وَجُهُ التَّقْدِيمِ تَرْغِيبُ الْمُولِيَةِ بِحَسَبِ مُعَامَلَةِ أَوْلِيَائِهَا بِرَ قَالَ ع ش.

## [فَصْلُ فِي الْمُتْعَةِ] ١

(تنبية) هَلْ لِلْقَاضِي صَرُفُ مَالِ الْيَتِيمَةِ فِي جِهَازِهَا مَعَ أَنَّهُ يَتْلَفُ بِالِاسْتِعْمَالِ عَنْ ابْنِ الْحُدَّاتِ عَنْدَ الْقَاضِي أَبِي عُبَيْدِ بْنِ حَرْبَوَيْهِ فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيزِيُّ أَيُّهَا الْقَاضِي فِي حَجْرِي يَتِيمَةٌ، وَقَدْ أَذِنْت فِي تَزْوِيجِهَا وَطَلَبَ أَهْلُهَا الْجِهَازَ فَمَا تَأْمُرُ فَقَالَ جَهِّزْ بِقَدْرِ صَدَاقِهَا عَلَى ابْنُ الْحَدَّادِ فَقُلْت فِي نَفْسِي أَظُنُّهُ يُجَارِي فِي هَذَا الْقَوْلِ مَالِكًا - رَجْمَهُ اللهُ تَعَالَى - فَقُلْت قَالَ ابْنُ النَّهُ تَعَالَى الْقَاضِي أَعَلَى غَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ؟ قَالَ لَا قُلْت فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ؟ قَالَ لَا قُلْتِ فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَزَ؟ قَالَ لَا قُلْت فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ؟ قَالَ لَا قُلْتِ فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ؟ قَالَ لَا قُلْتِ قَالَ الْبَرْبِيعِ فَقَالَ لَا لَا تُحْرِيقِيهِ مَنَعَا ذَلِكَ، وَهُو ظَاهِرْ، وَلَيْ وَلَيْ مَالِكٍ قَالَ الزَّرِكُشِيُّ فَهَذَا ابْنُ الْحُدَّادِ وَابْنُ حَرْبَويْهِ مَنَعَا ذَلِكَ، وَهُو ظَاهِرْ، عُلَا مُعْمَى مَا قَالَ وَلَعَلَ مَسْأَلَةَ ابْنِ الْحَدَّادِ وَالْقَاضِي كَلَا مُعْرَادٍ عَلَى ذَلِكَ، وَلِيمَالِكِ قَالَ الْبَاحِيَّ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – عَدَمُ إِجْبَارِ عَلَى ذَلِكَ، وَلِمَذَا قَالَ الْبَاحِيَّ مَذْهَبُ الشَّافِعِي بُولِ عَلَى الْجَهَازِ خِلَاقًا لِهَالْتِ الْمُحْرَادِ عَلَى الْجُهَازِ خِلَاقًا لِهَالِكِ الْهُ الْمَالِكِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالِلَةُ الْمِنْ الْمُعْلَى الْمُعْلِي الللهُ الْمَالِكِ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِلِهُ الْمُعْلِلُهُ الْمُعْلِى الْمُعْلِلُولُ الللللهُ ا

(فَصْلٌ فِي الْمُتْعَةِ) وَهِيَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا لُغَةً التَّمَتُّعُ كَالْمَتَاعِ، وَهُوَ مَا يُتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ الْحَوَائِجِ وَأَنْ يَتَرَوَّجَ الْمُرَّةَ الْهَ شَرْحُ م ر فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَأَنْ يَضُمَّ لِحَجَّةٍ عُمْرَةً اه شَرْحُ م ر فَقَوْلُ الشَّارِح

وَهِيَ مَالٌ إِلَا يَعْنِي شَرْعًا وَمِثْلُ الشَّارِحِ فِي التَّعْبِيرِ بِالْمَالِ م ر وحج وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَالٍ كَمَنْفَعَةٍ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَة يَصِحُّ كَوْهُمَا إصْدَاقًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَنْفَعَةَ مَالُ تَكُونَ غَيْرَ مَالٍ كَمَنْفَعَةٍ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ يَصِحُّ كَوْهُمَا إصْدَاقًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَنْفَعَةَ مَالُ تَكُونَ غَيْرَ مَالٍ كَمَنْفَعَةٍ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَة يَصِحُّ كَوْهُمَا إِصْدَاقًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَنْفَعَة مَالُ تَتُعْلِي وَفِي السَّمِّ لِلْمَالِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعُهُ لِامْرَأَتِهِ لِمُفَارَقَتِهِ إِيَّاهَا اه وَفِي قَ لَ عَلَى الْجَلَالِ وَفِي حَاشِيَةٍ شَيْخِنَا عَنْ النَّوْوِيِّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِامْرَأَتِهِ لِمُفَارَقَتِهِ إِيَّاهَا اه وَفِي قَ لَ عَلَى الْجَلَالِ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَنْ النَّوْوِيِّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمُفَارَقَتِهِ إِيَّاهَا اه وَفِي قَ لَ عَلَى الْجَلَالِ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَنْ النَّوْوِيِّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَا لِمُعْنَى وُجُوعِمَا لُلْومُهَا لِلزِمَّةِ الزَّوْجِ تَعْلِيمُهَا لِلنِسَاءِ وَيُشَاعُ أَمْرُهَا بَيْنَهُنَّ لِيَعْرِفْنَهَا، وَانْظُرُ هَلْ مَعْنَى وُجُوعِمَا لُؤُومُهَا لِذِمَّةِ الزَّوْجِ مَا أَوْ مُضَيَّقًا فَيَأَنَّ مُ بَتَأْخِيرِهَا أَوْ يَتَوَقَّفُ." (١)

٣٠. "عَنْ إِعْتَاقٍ حِسًّا أَوْ شُرْعًا (وَقْتَ أَدَاءٍ) لِلْكَقَارَةِ (صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَاءً) عَنْ كَفَّارَةِهِ فَالرَّقِيقُ لَا يُكَفِّرُ إِلَّا بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ مُعْسِرٌ إِذْ لَا يَمْلِكُ شَيْعًا وَلِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ مِنْ الصَّوْمِ إِنْ أَضَرَ بِهِ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ لِتَضَرُّرُهِ بِدَوَامِ التَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا أَعْتُبِرَ الْعَجْرُ وَقْتَ الْأَدَاءِ لَا وَقْتَ الْوُجُوبِ بِهِ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ لِتَضَرُّرُهِ بِدَوَامِ التَّعْرِيمِ، وَإِنَّمَا أَعْتُبِرَ الْعَجْرُ وَقْتَ الْأَوْلُ } فَيْئَةٌ فِي قَيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَتَكْفِيهِ نِيَّةُ صَوْمِ الْكَفَّارَةِ (، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ) أَيْ الْوَلَاءُ لِلَّاقُولُ الْإِنَّالُ الْعَبَادَةِ وَالْمُيْفَةُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَمَا فِي النِّيَّةِ (فَإِنْ انْكَسَرَ) الشَّهْرُ (الْأَوَّلُ) بِأَنْ ابْتَدَأَ بِالصَّوْمِ فَي النِّيَةِ (فَإِنْ انْكَسَرَ) الشَّهْرُ (الْأَوَّلُ) بِأَنْ ابْتَدَأَ بِالصَّوْمِ فَي النِّيَةِ (فَإِنْ انْكَسَرَ) الشَّهْرُ (الْأَوَّلُ) بِأَنْ ابْتَدَأَ بِالصَّوْمِ وَلَوْ كَانَ الْفَائِثِ الْمُومِ الْوَلَاءُ بِفَوَاتِ يَوْمِ لَوْ وَلَوْ كَانَ الْفَائِثِ الْيَقِمُ الْالْوَلَاءُ بِفَوَاتِ يَوْمِ لَوْهِ وَلَوْ كَانَ الْفَائِثُ الْيُومَ الْأَوْرَ فِي الشَّهْرِينِ عَالِيا، وَأَخْوقِ لِهِ النِقَاسُ، فَي فِي الشَّهْرِيْنِ عَالِيًا، وَأُخْوقِ مِنْ زِيَادَقِ فِي الشَّهْرِيْنِ عَالِيًا، وَأُخْوقَ مِنْ زِيَادَقِ وَلَا اللَّالَةِ فِي الشَّهْرِيْنِ عَالِيًا، وَأُخْوقَ مِنْ زِيَادَقِ فَى الشَّهْرِيْنِ عَالِيَّا، وَأُخْوقُ مِنْ زِيَادَقِ وَلَا الْمَرْضِ وَخُو مِنْ زِيَادَقِ فِي كَفَّارَةِ الْجِمَاعِ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ صَوْمٍ أَوْ وَكَانَ الْمُرَضِ وَخُولُ عَنْ صَوْمٍ أَوْ وَكَانَ الْمُولِومُ شَهْرَيْنِ

<sup>(1)</sup> حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل (1)

الْجَلَالِ. (فَوْلُهُ: صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَاءً) فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْإِعْتَاقِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ لَكِنَّهُ يَلْوَمُهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ لَكِنَّهُ يُنْدَبُ وَيَقَعُ مَا فَعَلَهُ تَطَوُّعًا كَمَا لَوْ عَدَلَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَعْتَقَ إِلَيْ، وَكَذَا يُنْدَبُ وَيَقَعُ مَا فَعَلَهُ تَطَوُّعًا كَمَا لَوْ عَدَلَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَعْتَقَ إِلَيْ وَكَذَا يُتُلِدُ فَي الْإِطْعَامِ مَعَ الصَّوْمِ أَوْ الْعِتْقِ. اه ق ل عَلَى الجُلَلْلِ.

(قَوْلُهُ: وَلاءً) ، أُسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَهُمَا عَالِمًا طُرُوُ مَا يَقْطَعُ الْوَلاءَ كَيَوْمِ النَّحْرِ أَيْ أَوْ الْجَاهِ اللَّذِي دَكَرُوهُ؛ جَاهِلًا فِيمَا يَظْهَرُ لَمْ يُعْتَدَّ بِمَا فَعَلَهُ وَلَكِنْ يَقَعُ فِي صُورَةِ الجُهْلِ نَفْلًا لَا فِي الْعِلْمِ الَّذِي دَكَرُوهُ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ لِصَوْمِ الْكَفَّارَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِطُرُقٍ مُبْطِلِهِ تَلاعُبٌ فَهُوَ كَالْإِحْرَامِ بِالظَّهْرِ قَبْلَ وَقْتِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِلَلِكَ. اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ: فَالرَّقِيقُ لَا يُكَفِّرُ إلَّا بِالصَّوْمِ) ، وَكَذَا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ وَقَوْلُهُ: إلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ، الشَّغَهُ وَقُولُهُ: إلَّا بِالصَّوْمِ) ، وَكَذَا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ وَقَوْلُهُ: إلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ، بِالسَّفَهِ وَقَوْلُهُ: إلَّا فِي كَفَّارَةِ الْيَهِيْقِ هُوَ وَلَهُ اللَّهَالِ وَالْمُبَعْضُ كَالْتِ وَلَيْهَ لَوْ عَنِثَ بِإِذْنِهِ وَذَلِكَ فِي كَفَّارَةِ الْيُمِينِ. اه ح ل وَفِي ق ل عَلَى الْجُلَلِ وَالْمُبَعْضُ كَالْتِ وَلَيْهَ لَوْ عَنِكُ لِللَّيْقِ هُوَ وَلِلْإِحْرَاجِ وَلِيُّهُ . (فَوْلُهُ: وَلِيَّهُ مِنَا وَالْمُبَاشِرُ لِلنِيَّةِ هُوَ وَلِلْإِحْرَاجِ وَلِيُّهُ. (فَوْلُهُ: وَإِنَّ مَا النَّانِي الْإِعْتَاقِ فَلَا يُكَفَّرُ بِهِ وَالسَّفِيهُ كَعَيْرِهِ هُنَا وَالْمُبَاشِرُ لِلنِيَّةِ هُوَ وَلِلْإِحْرَاجِ وَلِيُّهُ . (فَوْلُهُ: وَلِيَّهُ مِنَا وَلَيْعَ اللَّهُ عَلَى الْمُكَلِّ مُنَا وَلَّ مَعْمَى الْمُكَلِّ مُولِكَ فِي عَقَلُهُ الرَّوطُ وَقَعْ الْمُعَلَى وَالْمَعْمَاءُ وَالْمُولِ وَالْمَعْوْدِ وَالْمِقَارِ الْقَالِي وَلَيْ الْمُعْرَادِ وَالْمُولِي وَلَاللَّهُ وَلَى فِي كَفَّارَ الظِهَارِ أَنْ أَدُولِكَ فِي كَفَّارَةِ الظِهَارِ إِنْ أَحْرَجُهَا الْمُولِي فِي الْمُولِي فَي كَفَّارَةِ الظِهَارِ إِنْ أَحْرَجُهَا الْمُولِولِي فَي كَفَّارَةِ الظِهَارِ إِنْ أَحْرَجُهَا الْمُولِي فَي كَفَّارَة الظِهَارِ أَنْ أَوْمُولُولَ فِي كَفَّارَة الْظِهَارِ إِنْ أَحْرَجُهُا لَالْمُولِي فَي الْمُولِ وَالْمُولِي فَي كَفَارَة أَوْمُ اللَّهُ اللَّهُ الرَّولُونَ الْمُؤْمِلِي الْمُؤْلِقُ فَي الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُهُ اللَّولُولُهُ اللَّولُولُولُولُ

- 1

(قَوْلُهُ: وَإِثَّا أُعْتُبِرَ الْعَجْزُ وَقْتَ الْأَدَاءِ) أَيْ إِرَادَةُ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَثَّمَّا لَا تَجِبُ فَوْرًا، وَإِنْ عَصَى بِسَبَبِهَا وَقَوْلُهُ: فِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ، كَالْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّم. اه ح ل. (قَوْلُهُ: وَتَكْفِيهِ نِيَّةُ صَوْمِ الْكَفَّارَةِ إِلَيْ) وَلَا بُدَّ مِنْ تَبْيِيتِ النِيَّةِ كُلَّ لَيْلَةٍ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ، وَلَا بُدَّ أَنْ صَوْمِ الْكَفَّارَةِ إِلَيْ) وَلَا بُدَّ مِنْ تَبْيِيتِ النِيَّةِ كُلَّ لَيْلَةٍ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ النِيَّةُ وَاقِعَةً بَعْدَ فَقْدِ الرَّقَبَةِ لَا قَبْلَهُ. اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ: وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ إِلَى وَيَحْرُمُ الْوَطْءُ فِيهِمَا وَلَوْ لَيْلًا عَلَى الْمُظَاهِرِ لَكِنَّهُ وَلَعْهُ بِلَا عُذْرٍ ؟ لِأَنَّ الشَّهْرَيْنِ كَيَوْمٍ وَاحِدٍ، وَيَحْرُمُ الْوَطْءُ فِيهِمَا وَلَوْ لَيْلًا عَلَى الْمُظَاهِرِ لَكِنَّهُ فَطْعُ التَّابُعَ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَإِي حَنِيفَةً. اه ق ل عَلَى الجُلَالِ. (قَوْلُهُ: لِلآيَةِ) دَلِيل فِيهِ لَا يَقْطَعُ الْوَلَاءُ إِلِي كَنَا لِمُعَالِي وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ إِلَى السَّهُمُ وَلَاءً وَدَكَرَهُ بِجَنْبِهِ كَمَا صَنَعَ م ر لَكَانَ لِقُولُهِ وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ لِلْآيَةِ وَلَوْ السَّتَدَلَّ بِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَلَاءً وَدَكَرَهُ بِجَنْبِهِ كَمَا صَنَعَ م ر لَكَانَ لِقُولِهِ وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ لِلْآيَةِ وَلَاءً وَتَلَتْ أَوْ إِذَا وُطِئَتْ فِي رَمَضَانَ إِلَا يُتَكَنَّ مُو لِلْهُ وَلَاءً وَتَلَتْ أَوْ إِذَا وَطِئَتْ فِي رَمَضَانَ إِلَا يُتَكَلِّ مُنْ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ عَلَيْهَا. اه شَيْخُنَا. (قَوْلُهُ: وَإِغْمَاءٍ إِذْ يُتَلَتْ أَوْ إِذَا وَلَاءً لَا التَّكُومِ وَيَنْ فَلَا التَّكُومُ وَجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْمُ مَنْ أَولِهِ عَلَيْهَا. اللَّيْكُومُ اللَّهُ عُلُومُ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا وَالْمُوالِ وَلَاءً وَاللَّهُ عَلَى عَلَى الْوَالْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ فَا التَلْوَلَاءُ وَلَا عَلَى عَلَى الْمَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالِقُولُهُ وَالْمَالِي الْمَالِقُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلِي الْعَلَاقُولُهُ اللْوَلَاءُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَاقُ الْوَلَاءُ اللْوَ

مُسْتَغْرِقٍ) أَيْ لِجَمِيعِ النَّهَارِ فَلَوْ كَانَ يُفِيقُ فِيهِ لَحْظَةً فَإِنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ. اه رَشِيدِيُّ. (قَوْلُهُ: وَلِأَنَّ الْحُيْضَ لَا تَخْلُو عَنْهُ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ فِي الشَّهْرَيْنِ غَالِبًا) فَلَوْ حَلَتْ عَنْهُ فِيهِمَا بِأَنْ اعْتَادَتْ الْقَطَاعَهُ شَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ لَزِمَهَا تَحَرِّي وَقْتَ الاِنْقِطَاعِ، وَإِيقَاعُ الصَّوْمِ فِيهِ فَلَوْ لَمْ تَتَحَرَّ بِأَنْ الْقِطَاعَةُ شَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ لَزِمَهَا تَحَرِّي وَقْتِ الاِنْقِطَاعِ، وَإِيقَاعُ الصَّوْمِ فِيهِ فَلَوْ لَمْ تَتَحَرَّ بِأَنْ شَهْرَيْنِ فَطَرَقَهَا الْحَيْضُ فِي أَثْنَائِهِمَا شَهْرَيْنِ فَطَرَقَهَا الْحَيْضُ فِي أَثْنَائِهِمَا الْمُعْتَادِ فَلَ الْمُعْتَادِ لَمَا. اه أَفَادَهُ ح ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحٍ م ر.

لَا بِحَيْضِ مَنْ لَمْ تَعْتَدُ انْقِطَاعَهُ شَهْرَيْنِ أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ ذَلِكَ فَشَرَعَتْ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُهُ الْيُضْ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِي نَعَمْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ إِلْحَاقُهُمْ النِّقَاسَ بِالْحَيْضِ إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بِأَنَّ الْعَادَةَ فِي جَيِءِ النِّفَاسِ أَيْ فَلَهَا الْمُيْضِ أَصْبُطُ مِنْهَا فِي جَيءِ النِّفَاسِ أَيْ فَلَهَا النَّيْضِ أَصْبُطُ مِنْهَا فِي جَيءِ النِّفَاسِ أَيْ فَلَهَا الشُّرُوعُ فِي الصَّوْمِ قَبْلَ وَضْعِ الْحَمْلِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنَهَا طُرُو النِّفَاسِ قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةِ الصَّوْمِ، وَالْمُدُّو النِّفَاسِ قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةِ الصَّوْمِ عَنْ أَوَّلِ الْحَمْلِ مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ فِيهِ، وَيُمُكُنِ وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَ الْإِجْزَاءُ، وَإِنْ أَخَرَتْ ابْتِدَاءَ الصَّوْمِ عَنْ أَوَّلِ الْحُمْلِ مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ فِيهِ، وَيُمُكِنُ وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَ الْإِجْزَاءُ، وَإِنْ أَخَرَتْ ابْتِدَاءَ الصَّوْمِ عَنْ أَوَّلِ الْحُمْلِ مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ فِيهِ، وَيُمُكِنُ وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَ الْإِجْزَاءُ، وَإِنْ أَكُم لَيْسَ الْمُدَّقِ لَا تُأْمَلُ حُصُولَ إِجْهَاضٍ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ لَكَ عُشَالً عَشَى وَقِلْ الْمُدَّةِ لَا يُقَالُ الْمَرْضِ لَا يُعْتَظِعُ الصَّوْمَ وَلِأَنَّ خُضُورَ الْمَالِ مُتَعَلِقٌ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ رَوَالِ الْمَرْضِ لَلْعَاجِزِ بِالْمَرْضِ لَا يَسْتَطِعْ الصَّوْمَ وَلِأَنَّ خُصُورَ الْمَالِ مُتَعَلِقٌ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ رَوَالِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ لَا يَعْمَلُ اللْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْفِ الْمَالُ الْمَالُ الْمَرْضِ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمُعْرِقِ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَوْلِ الْمَالُ الْم

وَعِبَارَةُ ح ل قَوْلُهُ: لِمَرَضٍ يَدُومُ بِخِلَافِ الْمَالِ الْغَائِبِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إَحْضَارِهِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرَيْن." (١)

# ٣٠٨. "أَوْ بَعْضُهُ)

وَهُوَ مِنْ زِيَادَتِي (فِي مَحَلَّةٍ) مُنْفَصِلَةٍ عَنْ بَلَدٍ كَبِيرٍ (أَوْ) فِي (قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ) فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا وَلَمْ يُخَالِطْهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ أَصْدِقَاءِ الْقَتِيلِ وَأَهْلِهِ (أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ) جَمْعُ (مَحْصُورُونَ) يُتَصَوَّرُ دُنْيَا وَلَمْ يُخَالِطْهُمْ عَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ أَصْدِقَاءِ الْقَتِيلِ وَأَهْلِهِ (أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ) جَمْعُ (مَحْصُورُينَ أَصْدِقَاءِ الْقَتِيلِ وَأَهْلِهِ (أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ) جَمْعُ (مَحْصُورِينَ مُكِّنَ مِنْ الْجَيْمَاعُهُمْ عَلَى عَدَدٍ مِنْهُمْ مَحْصُورِينَ مُكِّنَ مِنْ الدَّعْوى وَالْقَسَامَةِ وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْجَمْعِ (أَوْ أَحْبَرَ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ الدَّعْوَى وَالْقَسَامَةِ وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْجَمْعِ (أَوْ أَحْبَرَ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ

<sup>(</sup>١) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل ٢١/٤

شَهِدَ (بِقَتْلِهِ) ، وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى (عَدْلُ أَوْ عَبْدَانِ أَوْ امْرَأْتَانِ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ فَسَقَةٌ أَوْ كُفَّارٌ) وَإِنْ كَانُوا مُجْتَمَعِينَ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِ وَلِأَنَّ اتِّفَاقَ كُلِّ مِنْ الْأَصْنَافِ الْأَخِيرةِ عَلَى الْإِحْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ وَاحْتِمَالُ التَّوَاطُو فِيهَا كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ عَلَى الْإِحْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ وَاحْتِمَالُ التَّوَاطُو فِيهَا كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ عَلَى الْإِحْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ وَاحْتِمَالُ التَّوَاطُو فِيهَا كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ عَلَى الْإِحْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ وَاحْتِمَالُ التَّوَاطُو فِيهَا كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ عَلَى الْإِحْبَارِ الْعَدْلِ وَتَعْبِيرِي بِعَبْدَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ هُو مَا فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَعْبِيرُ إِلَّ الْمَالِهِ عَبِيدٍ وَنِسَاءٍ.

(وَلَوْ تَقَاتَلَ) بِالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ قَبْلَ اللَّامِ (صَفَّانِ) بِأَنْ الْتَحَمَ قِتَالُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ بِأَنْ وَصَلَ سِلَاحُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ (وَانْكَشَفَ عَنْ قَتِيلٍ) مِنْ أَحَدِهِمَا (فَلَوْثُ فِي حَقِّ) الصَّفِّ (الْآخِرِ) ؛ لِأَنَّ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ (وَانْكَشَفَ عَنْ قَتِيلٍ) مِنْ أَحَدِهِمَا (فَلَوْثُ فِي حَقِّ) الصَّفِّ (الْآخِرِ) ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ صَفَّهُ لَا يَقْتُلُهُ.

(وَلُوْ ظَهَرَ لَوْتُ) فِي قَتِيلٍ (فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ) مَثَلًا (قَتَلَهُ زَيْدٌ وَكَذَّبَهُ الْآخِرُ، وَلَوْ فَاسِقًا) وَلَمْ يَثْبُتْ اللَّوْتُ بِعَدْلٍ (بَطَلَ) أَيْ اللَّوْتُ فَلَا يَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُ لِانْجِرَامِ ظَنِّ الْقَتْلِ بِالتَّكْذِيبِ يَتْبُتُ اللَّوْتُ بِعَدْلٍ (بَطَلَ) أَيْ اللَّوْتُ فَلَا يَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُ لِانْجِرَامِ ظَنِّ الْقَتْلِ بِالتَّكْذِيبِ اللَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلُهُ؛ لِأَنَّ النَّفُوسَ بَحْبُولَةٌ عَلَى الاِنْتِقَامِ مِنْ قَاتِلِ مُورِّتِهَا بِحِلَافِ مَا إِذَا لَمْ اللَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلُهُ وَتَبَتَ اللَّوْثُ بِعَدْلٍ (أَوْ) قَالَ لا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَوْ كَذَّبَهُ وَتَبَتَ اللَّوْثُ بِعَدْلٍ (أَوْ) قَالَ لا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَوْ كَذَّبَهُ وَتَبَتَ اللَّوْثُ بِعَدْلٍ (أَوْ) قَالَ الْمَحْرُ وَكَدُهُمُ اللَّهُ عَتَلَهُ (عَمْرُو وَجَعْهُولُ حَلَقَ كُلُّ) مِنْهُمَا (عَلَى اللَّهُ عَيْنَهُ الْآخِرُ (وَلَهُ) مَنْ عَيَّنَهُ الْآخِرُ (وَلَهُ) أَنْ الْذِي أَيْعَمَهُ كُلُّ مِنْهُمَا مَنْ عَيَّنَهُ الْآخِرُ (وَلَهُ) أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا (رُبُعُ دِيَةٍ) لِاعْتِرَافِهِ بِأَنَّ الْوَاحِبَ نِصْفُهَا وَحِصَّتُهُ مِنْهُ نِصْفُهُ.

(وَلَوْ أَنْكُرَ مُدَّعًى عَلَيْهِ اللَّوْثَ) فِي حَقِّهِ كَأَنْ قَالَ

\_\_\_\_\_\_الثَّوْبُ بِذَلِكَ اهـ.

(قَوْلُهُ قَرِينَةٌ) أَيْ حَالِيَّةٌ أَوْ مَقَالِيَّةٌ اه ح ل وَيُشْتَرَطُ ثُبُوتُ هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَيَكْفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي اه حَجّ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقَسَامَةِ ظُهُورُ دَمٍ وَلَا جُرْحٍ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخُنْقِ الْقَاضِي اه حَجّ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقَسَامَةِ ظُهُورُ دَمٍ وَلَا جُرْحٍ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخُنْقِ وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَخُوهِمَا، فَإِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ قَامَ مَقَامَ الدَّمِ فَلَوْ لَمْ يُوجَدُ أَثَرُ أَصْلًا فَلَا قَسَامَةَ عَلَى الصَّحِيح فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا اه س ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَثَرِ قَتْلٍ وَإِنْ قَلَّ وَإِلَّا فَلَا قَسَامَةَ، وَكَذَا فِي سَائِرِ الصُّورِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ انْتَهَتْ. (فَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ) ، وَلَوْ وُجِدَ بَعْضُهُ فِي مَحَلَّةٍ وَبَعْضُهُ فِي أُخْرَى فَلِلْوَلِيّ

أَنْ يُعَيِّنَ وَيَقْسِمَ اه زي. (قَوْلُهُ أَوْ فِي قَرْيَةٍ صَغِيرةٍ لِأَعْدَائِهِ) حَرَجَ بِالصَّغِيرةِ لِكَبِيرةٍ فَلَا لَوْتَ الْنُ وَجِدَ فِيهَا قَتِيلٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ الْمُرَادُ كِمَا مَنْ أَهْلُهُ غَيْرُ مُحْصُورِينَ وَعِنْدَ انْتِفَاءِ حَصْرِهِمْ لَا يَتَحَقَّقُ الْعَدَاوَةُ بَيْنَهُمْ فَتَنْتَفِي الْقَرِينَةُ اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ وَلَا يُخَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ) لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ الشَّرْطُ أَنْ لَا يُسَاكِنَهُمْ غَيْرُهُمْ كَمَا اعْتَمَدَهُ م ر اه س ل. (قَوْلُهُ أَوْ تَقَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ) الظَّهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ اثْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مَحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ وَالْإِحَاطَةُ كِمْ الْطَاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ اثْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مَحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ وَالْإِحَاطَةُ كِمْ الْطَاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ الْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مُحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ وَالْإِحَاطَةُ كِمْ الظَّهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ الْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مُحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ كَذَلِكَ اه ع ش إِذَا وَقَفُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ وَبِغَيْرِ الْمَحْصُورِينَ مَنْ يَعْشُرُ عَدُّهُمْ كَذَلِكَ اه ع ش إِذَا وَقَفُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ وَبِغَيْرِ الْمَحْصُورِينَ مَنْ يَعْشُرُ عَدُّهُمْ كَذَلِكَ اه ع ش عَلَى مَ ر. (فَوْلُهُ أَوْ أُخْبِرَ بِقَتْلِهِ إِلَيْ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وُجِدَ فَهُو مِنْ جُمْلَةِ الْقَرِينَ مَنْ يَعْشُرُ عَدُنَا عَرْلُولُ الْمُقْتُولِ فُلُانُ قَتَلَنِي فَلَا عِبْرَةَ بِهِ عِنْدَنَا عِلْهُ لِمَالِكُ قَالَ؛ لِأَنَّ مِثْلُ هَذِهِ الْحَالِكُ فَقَوْلُهُ فَيْ الْمُؤْلُولُ فَلَا هُولَ فَيْ الْمُهُلُ عَيْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْمِلُ فَيْهِ الْمُؤْمِلُ فَلَا عَبْنَا هُولَ الْمُؤْمِلُ فَيْكُولُ فَلَا عَبْرَا هُولُ الْمُؤْمِلُ فَلَا عَيْمُ الْمُؤْمُ فَيْ الْمُؤْمِلُ فَيْ الْمُؤْمِلُولُ فَلَا عَلَى الْمُؤْلُولُ فَلَا عَلَى الْمُؤْمِلُ فَلَا عَلَى الْمُؤْمُ الْمُهُمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَمِّ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَمِّ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُو

وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُذِبُ بِسَبَبِ الْعَدَاوَةِ وَخُوهِمَا قَالَ الْقَاضِي وَيَوِدُ عَلَيْنَا مِثْلُ هَذَا مُلَّعِي صُورَةِ الْإِفْرَارِ لِلْوَارِثِ اه (أَقُولُ) قَدْ يُفَرَّقُ جُطَرِ الدِّمَاءِ فَضَيَّقَ فِيهَا وَأَيْضًا فَهُو هُنَا مُورِثَهُ، فَلا يُقْبَلُ قَوْلُهُ اه سم عَلَى الْمَنْهَجِ وَمِثْلُ هَذَا مَا لَوْ رَآهُ الْوَارِثُ فِي مَنَامِهِ أَنَّ فُلاناً قَتَلَ مُورِثَهُ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ مَعْصُومٍ فَلَا يَجُورُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْخَلِفِ اعْتِمَادًا عَلَى مُجُرِّدِ الرُّوْقِي وَمَعْلُومٌ بِالْأُولِي عَلَمُ جَوَازِ قَتْلِهِ لَهُ قِصَاصًا لَوْ طَهْرَ بِهِ خُفْيَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ قَتْلُهُ لَهُ بَلْ وَلَا ظُمُّهُ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ صِحَّةٍ رُؤْيَةِ الْمُعْصُومِ فِي الْمُنَامِ فَالرَّائِي لَا يَضْبِطُ مَا رَآهُ فِي مَنَامِهِ اه ع ش عَلَى م ر. (قَوْلُهُ مُو مَنْ فَوْلِهِ شَهِدَ) أَيْ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا تُقَالُ بَيْنَ يَدَيْ حَاكِمٍ أَوْ مُحْكُمٍ بَعْدَ تَقَدُّم وَعُولُ الْمَوْرُأَةُ الْوَاحِدُ كَذَلِكَ، هُو أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ شَهِدَ) أَيْ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا تُقَالُ بَيْنَ يَدَيْ حَاكِمٍ أَوْ مُحْكَمٍ بَعْدَ تَقَدُّم وَكُنِ الشَّهُدُ بِقَتْلِهِ عَمْدًا أَوْ عَيْرِهِ اه زي. (قَوْلُهُ أَوْ عَبْدَانِ) وَالْعَبْدُ الْوَاحِدُ كَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ أَوْ عَبْدَانِ) وَالْعَبْدُ الْوَاحِدُ كَذَلِكَ، وَعَلَى الْمَوْلِ اللَّهُ عِنْمَدُ خَلَاقًا لِمَا فِي الرَّوْفَةِ اه زي ي وَهَا الْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةُ كَمَا فِي الْعُبُولِ عَنْمُولِ وَمَنَامِ فَلُو مُنَاقِةً أَوْ فَضَقَةً أَوْ كُفَّارٌ) وَهَلْ التَّغِيمُ والْخُنْهُ عِلَى عَلَى حَقِيقَتِهِ وَيَعْمَلُوا مِنْ فَلَوْلُهُ أَوْ صَبِيَةً أَوْ فَسَقَةً أَوْ كُفَّارٌ) وَهُ الْعَبْدِ عَلَى عَلَى الْمَعْتِهُ وَمِنَا وَلَهُ وَلَا الْمُؤْلِقُ لِمَا لَا عَبْدِ الْحُقِقِ الْإِنْمِي عَلَى عَلَى عَلَى الْمُؤْلِ لَلْمُ اللَّاقِرِمُ لِهُ الْمُعْتَاءِ وِاثْنَيْنِ فِي الْعُبُولِ عَلَى اللَّهُ الْمَهِ الْمُؤْلُ الْمَالِقُ فَلَامُ وَلَى الْمُولِ الْمَنْ عَلَى الْمَالِولُولُ لِمَا اللَّعْتَلَا وَلَا الْمُؤْلُ اللَّوْمُ الْمَلْكُولُ اللَّاقِرُولُ لَمَا اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤْلُقُ الْمَالِ الْمُقَالُ الْمَنْ اللَّعْمُولُ ا

(قَوْلُهُ وَإِنْ كَانُوا مُجْتَمَعِينَ) يُشِيرُ كِهَذَا إِلَى أَنَّ أَوْ فِي الْمَثْنِ مَانِعَةٌ خُلُوَّ جَوُّزِ الجُمْعِ أَيْ، وَلَوْ الْجَمَعَ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافُ وَأَخْبَرُوا جَمِيعًا فَإِخْبَارِهِمْ إِنَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ وَلَا يُفِيدُ الْيَقِينَ حَتَّى يُوجِبَ الْقَوَدَ، وَغَرَضُهُ كِهَذَا الرَّدُّ عَلَى الضَّعِيفِ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُوِ وَرَدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرَدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرَدَّ بِأَنَّهُ كِعَدَا الرَّدُ عَلَى الضَّعِيفِ الْكُلِّ إِلَيْ ) غَرَضُهُ بِعَذَا الرَّدُ عَلَى الضَّعِيفِ الْكَذِبِ فِي الْمَنْ عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر.

(قَوْلُهُ فَلَوْثُ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخَرِ) أَيْ إِنْ ضَمِنُوا وَإِلَّا كَأَهْلِ عَدْلٍ مَعَ بُغَاةٍ فَلَا اه ق ل عَلَى الْمَحَلِّيِّ.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثُ فِي قَتِيلٍ إِلَيْ) شُرُوعٌ فِي دَوَافِعِ اللَّوْثِ مِنْهَا تَكَاذُبُ الْوَرَثَةِ، وَقَدْ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثُ إِلَيْ وَمِنْهَا إِنْكَارُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ أَنْكَرَ إِلَىٰ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ أَنْكَرَ إِلَىٰ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ أَنْكَرَ إِلَىٰ الْمَدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ أَنْكَرَ إِلَىٰ الْمَدَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي اللَّهُ وَمِنْهَا إِنْكَارُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ طَهُرَ لَكُونُ اللَّهُ الْمُلْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللللِّ

وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ مَوَانِعِ اللَّوْثِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَ أَسْبَابَهُ انْتَهَتْ. (قَوْلُهُ: وَلَوْ فَاسِقًا) أَخَذَهُ غَايَةً لِمَا فِيهِ مِنْ الْخِلَافِ اه ع ش.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ أَنْكُرَ مُدَّعًى عَلَيْهِ اللَّوْثَ حَلَفَ) أَيْ خَمْسِينَ يَمِينًا عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَيَمِينًا وَلَا قَالَهُ الزِّيَادِيُّ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَيْسَتْ عَلَى وَاحِدَةً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ زِي كَذَا بِهَامِشٍ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ الزِّيَادِيُّ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَيْسَتْ عَلَى وَاحِدَةً عَلَى عَدَمِ الْخُصُورِ مَثَلًا وَإِنْ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ سُقُوطُ الدَّمِ وَنُقِلَ فِي الدَّرْسِ قَتْلٍ وَلَا جِرَاحَةٍ بَلْ عَلَى عَدَمِ الْخُصُورِ مَثَلًا وَإِنْ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ سُقُوطُ الدَّمِ وَنُقِلَ فِي الدَّرْسِ عَنْ زِي أَنَّا خَمْسُونَ يَمِينًا فَلْيُرَاجَعْ. " (١)

٣٠٩. "الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ.

(وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ شَحْصٍ أَوْ رَأَى فِعْلَهُ وَعَرَفَهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ) وَلَوْ بَعْدَ تَحَمُّلِهِ (شَهِدَ بِهِمَا إِنْ عَابَ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِبِ (أَوْ مَاتَ وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَغِبْ وَلَا يَمُّتُ فَابَ ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِبِ (أَوْ مَاتَ وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَغِبْ وَلَا يَمُّتُ (فَبِإِشَارَةٍ) يَشْهَدُ عَلَى عَيْنَيْهِ فَلَا يَشْهَدُ بِهِمَا (كَمَا لَمْ يَعْرِفْهُ بِهِمَا وَمَاتَ وَلَمْ يُدُفَنْ) فَإِنَّهُ إِنَّا إِنَّا إِنْ الْمَعْنَى بَيْمِوْهُ لَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِهِمَا فَلَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِعِمَا فَلَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِعِمَا فَلَا يَشْهَدُ بِالْإِشَارَةِ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْفِقُهُ إِنْ لَمْ يَعْفِقُهُ إِنْ لَمْ يَعْرَفْهُ وَلَا الْعُزَالِيُّ: إِنْ اشْتَدَّتْ الْخَاجَةُ إِلَيْهِ وَلَا يَتَعَيَّرُ نُبِشَ.

<sup>(</sup>١) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل ١٠٦/٥

(وَلَا يَصِحُ تَحَمُّلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُنْتَقِبَةٍ) بِنُونٍ ثُمَّ تَاءٍ مِنْ انْتَقَبَ كَمَا قَالَهُ الْجُوْهَرِيُّ (اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا) فَإِنَّ الْأَصْوَاتَ تَتَشَابَهُ (فَإِنْ عَرَفَهَا بِعَيْنِهَا.

\_\_\_\_\_\_ وَالنَّسَبِ مَعْطُوفٌ عَلَى حَبَرِهَا وَهُوَ الظَّرْفُ فَفِي الْكَلَامِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ جَائِزٌ.

(قَوْلُهُ: وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ شَخْصٍ) أَيْ وَرَآهُ حَالَ الْقَوْلِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ رَأَى فِعْلَهُ أَيْ مَعَ رُؤْيَةٍ لَهُ حَالَةَ الْفِعْلِ يَدُلُّ لِهِنَذَا مَا تَقَدَّمَ فَكَأَنَّهُ تَرَكَهُ اتِّكَالًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ: " وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ شَخْصٍ أَوْ رَأَى فِعْلَهُ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَاسْمَهُ وَنَسَبَهُ. . . إِلَّ انْتَهَتْ " فَفِيهَا زِيَادَةُ لَفْظَةِ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَهِيَ تُفِيدُ مَا قُلْنَاهُ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ انْتَهَتْ " فَفِيهَا زِيَادَةُ لَفْظَةِ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَهِيَ تُفِيدُ مَا قُلْنَاهُ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ فَصْلُ الْغَائِبُ الَّذِي تُسْمَعُ الْخُجَّةُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ فَصْلُ الْغَائِبُ الَّذِي تُسْمَعُ الْخُجَّةُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ مِنْ فَوْقِ عَدُوى أَوْ تَوَارَى أَوْ تَعَزَزَ انْتَهَتْ وَقَوْلُهُ أَوْ مَاتَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَإِنْ لَمْ يُدْفَنْ.

وَعِبَارَةُ سَمَ قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ هُوَ الْغَائِبُ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى وَهَذَا كَمَا تَرَى يَقْتَضِيَ أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَاضِي بِحَقِّ ثُمُّ غَابَ عَنْ جُلِسِ الْقَاضِي بِالْبَلَدِ أَوْ بِمَسَافَةِ الْعَدْوَى وَكَانَ مَعْرُوفَ الْإَسْمِ، وَالنَّسَبِ لَا تَصِحُّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ إِلَّا بِحُضُورِهِ كَمَا أَنَّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ لَا تَصِحُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ إِلَّا بِحُضُورِهِ كَمَا أَنَّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ لَا تَصِحُ إِلَّا فَهُوَ مَوْضِعُ نَظَرَ فَلْيُحَرَّرُ انْتَهَتْ. تَصِحُ إِلَّا فَهُوَ مَوْضِعُ نَظَرَ فَلْيُحَرَّرُ انْتَهَتْ.

وَعِبَارَةُ حِ لَ وَالْمُعْتَمَدُ الِاكْتِفَاءُ بِالْعَيْبَةِ عَنْ الْمَجْلِسِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَرِّزًا وَلَا مُتَوَارِيًا وَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي مَحِلِ يَسُوغُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا اللَّهُ لَا بُدَّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَاضِرِ مِنْ الْإِشَارَةِ الْمُعَلِيّ فَإِنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَشْهَدُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ وَكَذَا إِلَيْهِ الْه وَقَوْلُهُ كَمَا لَمْ يَعْرِفْهُ بِمِمَا قَالَ فِي الْمَحَلِيّ فَإِنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَشْهَدُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ وَكَذَا إِنْ لَمْ عَلِيّ فَإِنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَشْهَدُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ وَكَذَا الْمُعْرِفَةِ الْمُعَلِيقِ الْمَعْرِفَةِ اللهُ يَعْرِفُهُ بِهِمَا قَالَ فِي الْمَحَلِيقِ الْمَعْرِفَةِ اللهُ يَعْوِفُهُ عِمَا) أَيْ وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْوفَةِ الْمُعْرِفَةِ اللهُ عَلَى السَّعْفَاضَةِ وَإِذَا كَتَبَ فِي الْوَثِيقَةِ فَيَنْبَعِي أَنْ يَقُولَ أَقَرَّ مَنْ إِحْبَارُهُ بِاهِمِهِ وَنَسَبِهِ بَلُ لَا بُدَّ مِنْ الإِسْتِفَاضَةِ وَإِذَا كَتَبَ فِي الْوَثِيقَةِ فَيَنْبَعِي أَنْ يَقُولَ أَقَرَّ مَنْ إِحْبَارُهُ بِاهِمِهِ وَنَسَبِهِ بَلْ لَا لَهُ مَنْ الاَسْتِفَاضَةِ وَإِذَا كَتَبَ فِي الْوَثِيقَةِ فَيَنْبَعِي أَنْ يَقُولَ أَقَرَّ مَنْ يَعْرِفُهُ كِمِنَا هَذَا مَذُهُ بَاللهُ مُؤْلَى الشَّهُ اللهُ تَعَالَى حَيْمِتُ عَلَى الشَّاهِدِ اجْتِنَابُ ذَلِكَ وَالْتَلَابِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوِفُونَ الشَّهَادَةَ فِي الْعَالِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوِفُونَ الشَّهَادَةَ فِي الْعَالِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوِفُونَ الشَّهُودَ يَتَحَمَّلُونَ الشَّهُودَ فِي الْعَالِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوِفُونَ الشَّهُودَ يَتَحَمَّلُونَ الشَّهُودَةَ فِي الْعَلْمِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوِفُونَ السَّهُ وَلَا لَكُولُ الْمُعْودَ يَتَحَمَّلُونَ الشَّهُودَ فَي الْعَلْمِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوِلُونَ السَّاهِ فَي الْعَلْمِ عَلَى الْمَالِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوِلُونَ السَّهُ اللهُ اللهُ الْمُعْمُودَ الْمَعْمِ الْمَالِ الْمَتَالِقُ الْعَلْمِ عَلَى الْمَالِعُ عَلَى الْمَالِ الْمُونَ السَّاهِ الْمُعْمِ لَا عَلَى الْمَالِ الْعُلُولُ الْمُؤْلِقُ

نَسَبَهُ إِلَّا بِإِخْبَارِهِ ثُمَّ يُؤَدُّونَ فِي غَيْبَتِهِ وَيَحْكُمُ الْقَاضِي وَهُوَ حُكْمٌ بَاطِلٌ سَوَاءٌ ذَكَرُوا مَعَ ذَلِكَ صِفَةَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَمْ لَا اه سم (قَوْلُهُ: فَلَا يُنْبَشُ قَبْرُهُ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُهَالَ عَلَيْهِ التَّرَابُ وَقَوْلُهُ، وَقَالَ الْعَزَالِيُّ. إِلَّ ضَعِيفٌ اه ح ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُدْفَنْ أُحْضِرَ لِيَشْهَدَ عَلَى عَيْنِهِ إِنْ لَمْ يَتَرَتَّبْ عَلَى ذَلِكَ فِعْلُ مُحَرَّمٌ وَلَا تَعَيُّرٌ لَهُ أَمَّا بَعْدَ دَفْنِهِ فَلَا يُحْضَرُ وَإِنْ أُمِنَ تَعَيُّرُهُ وَاشْتَدَّتْ الْحَاجَةُ لِحُضُورِهِ خِلَافًا لِلْعَزَالِيِّ كَمَا مَرَّ فِي الْجُنَائِزِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَصِحُ تَحَمُّلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُنْتَقِبَةٍ) أَيْ لِلْأَدَاءِ عَلَيْهَا أَمَّا لَا لِلْأَدَاءِ عَلَيْهَا كَأَنْ تَحَمَّلَا أَنَّ مُنْتَقِبَةً بِوَقْتِ كَذَا مِمَجْلِسِ كَذَا قَالَتْ كَذَا وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّ هَذِهِ الْمَوْصُوفَة فُلانُهُ بِنْتُ أَنَّ مُنْتَقِبَةً بِوَقْتِ كَذَا مِمَجْلِسِ كَذَا قَالَتْ كَذَا وَشَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا فَسَأَهُمُ الْقَاضِي أَتَعْرِفُونَ فُلانٍ جَازَ وَثَبَتَ الْحُقُ بِالْبَيِّنَتَيْنِ، وَلَوْ شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا فَسَأَهُمُ الْقَاضِي أَتَعْرِفُونَ فُلانٍ جَازَ وَثَبَتَ الْحُقُ بِالْبَيِّنَتَيْنِ، وَلَوْ شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا فَسَأَهُمُ الْقَاضِي أَتَعْرِفُونَ عَيْنَهَا أَمْ اعْتَمَدْتُم مَوْقَهَا لَمْ تَلْزَمْهُمْ إَجَابَتُهُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَحَكِلُهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَشْهُورِي عَيْنَهَا أَمْ اعْتَمَدْتُم صَوْقَهَا لَمْ تَلْزَمْهُمْ إَجَابَتُهُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَحَكِلُهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَشْهُورِي اللَّذِيانَةِ، وَالضَّبْطِ وَإِلَّا لَزِمَهُ مُ الْإِجَابَةُ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُ وَالْحَرُونَ اهِ الدِّيَانَةِ، وَالضَّبْطِ وَإِلَّا لَزِمَهُ مُ الْإِجَابَةُ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُ وَالزَّرْكَشِيُّ وَالْرَوْكُ فَى الْمُؤْمُ الْهُ الْشَعْرَاقِ وَمُعَلِّلُهُ مَرْحُ مَ ر (قَوْلُهُ: مُنْتَقِبَةٍ) أَيْ لَابِسَةٍ لِلنِقَابِ وَهُو مَا يُعَظِي وَجْهَهَا كَالْبُرُقُعِ اهِ شَيْحُنَا.

وَفِي الْمِصْبَاحِ: وَنِقَابُ الْمَرْأَةِ جَمْعُهُ نُقُبٍ مِثْلُ كِتَابٍ وَكُتُبٍ، وَانْتَقَبَتْ وَتَنَقَّبَتْ غَطَّتْ وَجْهَهَا بِالنِّقَابِ وَهُوَ مَا وَصَلَ إِلَى مَحْجَرِ عَيْنِهَا اه.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ عَرَفَهَا بِعَيْنِهَا) أَيْ وَلَوْ بِدُونِ رَفْعِ النِّقَابِ كَمَا يَقَعُ لِكَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ أَهَّمُ يَعْرِفُونَ الْمَرْأَةَ بِعَيْنِهَا فِي نِقَاكِمَا اه شَيْخُنَا وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهَا مِنْ وَرَاءِ نِقَابٍ حَفِيفٍ صَحَّ وَكَذَا لَوْ تَحَقَّقَ الْمَرْأَةَ بِعَيْنِهَا فِي الْمَطْلَبِ شَرْطُهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا صَوْرَهَا مِنْ وَرَاءِ النِّقَابِ وَلَازَمَهَا حَتَّى أَدَى عَلَى عَيْنِهَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ شَرْطُهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا بَعْدِ فَ الْقَاضِي صُورَهَا وَإِنْ لَمْ يَرَهَا الشَّاهِدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَهِي كَاشِفَةٌ عَنْ وَجْهِهَا لِيَعْرِفَ الْقَاضِي صُورَهَا وَإِنْ لَمْ يَرَهَا الشَّاهِدُ فَلَوْ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَهِي كَاشِفَةٌ عَنْ وَجْهِهَا لِيَعْرِفَ الْقَاضِي صُورَهَا وَإِنْ لَمْ يَرَهَا الشَّاهِدُ فَلَوْ كَاسْتِمَاع كَمَا قُلْنَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ النِّكَاحِ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُنْتَقِبَةِ أَنْ يَرَاهَا الشَّاهِدَانِ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَوْ عَلَى عَلَى الْمُنْتَقِبَةُ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْعَاقِدَانِ لَمْ يَصِحَ ؟ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الشَّاهِدِ الْعَقْدَ كَاسْتِمَاعِ عَلَيْهَا، وَهِي مُنْتَقِبَةٌ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْعَاقِدَانِ لَمْ يَصِحَ ؟ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الشَّاهِدِ الْعَقْدَ كَاسْتِمَاعِ الْخُلَكِمِ الشَّهَاءَةُ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْعَاقِدَانِ لَمْ يُعِقَدِ فَلَوْ الْمَاقِدَانِ لَمْ يُعِيمُهُ لَعَلَيْهَا، وَهِي مُنْتَقِبَةٌ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْعَاقِدَانِ لَمْ يَصِحَ ؟ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الشَّاهِدِ الْعَقْدَ كَاسْتِمَاعِ الشَّهَاءَةُ وَلَا الْشَهْهَاءَ وَلَا الْعَلْمَا لِيَتَعْبَةً وَلَمْ لَيَعْدِ الْفَاقِدَانِ لَقَاقِدَانِ عَلَى الْقَلَاقِهُ وَلَهُ الْعَلْمُ لَا لَقُولُولُ الْقَاقِدَانِ لَمْ يَعْرِفْهَا الْعَلْقِدَانِ لَعْ الْمُعْلِقِهُ الْقَاقِدَانِ لَهُ الْفَاقِدَانِ لَهُ الْعَلْمَا الْمُنْقَاقِدُ الْقَاقِدَانِ لَوْ الْعَلْمُ لَعُلْمُ لَعُلُولُونَا الْعَلْمُ الْعُلْلَالُولُولُونُ الْعَلْعِلَالِ الْعَلْمِ لَلْمَالِمُ الْعَالْمُعُنَاقِهُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ لَعْلَقَلَا لَعْلَالِهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْمُعَلِيْمُ

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَسْأَلَةُ النِّكَاحِ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ جَعْهُولَةَ النَّسَبِ وَإِلَّا فَيَصِحُّ وَنَبَّهَ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرِّفْعَةِ فِيهَا مَنْقُولُ عَنْ الْمُتَوَلِّي وَاعْلَمْ أَنَّا مَسْأَلَةٌ نَفْسِيَّةٌ، وَالْقُضَاةُ الْآنَ لَا يَعْلَمُونَ

كِمَا فَإِنَّهُمْ يُزَوِّجُونَ الْمُنْتَقِبَةَ الْحَاضِرَةَ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةِ الشُّهُودِ لَمَا اكْتِفَاءً بِحُضُورِهَا وَإِحْبَارِهَا وَقَدْ تَعَرَّضَ لِلْمَسْأَلَةِ فِي الْخَادِمِ فِي بَابِ النِّكَاحِ بِأَبْسَطَ مِنْ هَذَا فَرَاجِعْهُ اه سم. وَعِبَارَةُ." (١)

٣١. "فَصْلُ فِي بَيَانِ مَا يَطْهُرُ بِدِبَاغِهِ وَمَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ الْآنِيَةِ وَمَا يَمْتَنِعُ (وَجُلُودُ) الْحَيَوَانَاتِ (الْمَيِّتَةِ) كُلِّهَا (تَطْهُرُ) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (بِالدِّبَاغِ) وَلَوْ بِإِلْقَاءِ الدَّابِغِ عَلَيْهِ بِنَحْوِ رِيحٍ أَوْ بِإِلْقَائِهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. عَلَى الدَّابِغِ كَذَلِكَ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ: «هَالَّ أَحَذْتُمْ إِهَابَهَا فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ» وَالظَّهِرُ مَا لَاقَى الدَّابِغَ وَالْبَاطِنُ مَا لَمْ يُلَقِ الدَّابِغَ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَيِّبَةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَأْكُولَةَ اللَّحْمِ أَمْ لَا.

كَمَا يَقْتَضِيه عُمُومُ الْحَدِيثِ. وَالدَّبْغُ نَزْعُ فَصُولِهِ وَهِيَ مَائِيَّتُهُ وَرُطُوبَتُهُ الَّتِي يُفْسِدُهُ بَقَاؤُهَا وَيُطَيِّبُهُ نَزْعُهَا بِحَيْثُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّقْنُ وَالْفَسَادُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْمُلُ بِحِرِيفٍ وَيُطَيِّبُهُ نَزْعُهَا بِحَيْثُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّقْنُ وَالْفَسَادُ، وَذَلِكَ إِنَّمَانِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الطَّاهِرِ كَمَا ذَكْرَ وَالنَّجِسِ كَذَرْقِ الطُّيُورِ، وَلَا يَكْفِي التَّجْمِيدُ بِالتُّرَابِ وَلَا بِالشَّمْسِ وَخُو الطَّاهِرِ كَمَا ذَكْرَ وَالنَّجِسِ كَذَرْقِ الطُّيُورِ، وَلَا يَكْفِي التَّجْمِيدُ بِالتُّرَابِ وَلَا بِالشَّمْسِ وَخُو ذَلِكَ مِثَا لَا يَنْزِعُ الْفُضُولَ، وَإِنْ جَفَّ الْجِلْدُ وَطَابَتْ رَائِحَتُهُ لِأَنَّ الْفَضَلَاتِ لَمْ تَزَلْ، وَإِنَّا وَلَيْعَ فِي الْمَاءِ عَادَتْ إِلَيْهِ الْعُفُونَةُ وَيَصِيرُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِللَّهُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ عَادَتْ إِلَيْهِ الْعُفُونَةُ وَيَصِيرُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِللَّا وَيَعِيلُ أَنَّهُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ عَادَتْ إِلَيْهِ الْعُفُونَةُ وَيَصِيرُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِللَّا وَيَعِيلُ أَنَّهُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ عَادَتْ إِلَيْهِ الْعُفُونَةُ وَيَصِيرُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِللَّا مُنْ إِلَيْهِ الْنَجِسَةِ، أَوْ الَّتِي تَنَجَسَتْ بِهِ قَبْلَ طُهُو عَيْنِهِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ لِذَلِكَ، فَلَا يُصَلِّي فِيهِ وَلَا عَلَيْهِ قَبْلَ غَسْلِهِ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلُهُ مَا لَمْ يُمْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، وَلَا يَجِلُ أَكُمُهُ سَوَاءٌ

\_\_\_\_\_\_ وَوْلُهُ: (الْمَيِّتَةِ) أَيْ وَكَذَا جُلُودُ الْحَيِّ الَّذِي يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالْمَيِّتَةِ لِلْغَالِبِ فَلَوْ سُلِحَ جِلْدُهُ مَعَ حَيَاتِهِ طَهُرَ أَيْضًا بِالدِّبَاغِ. اه. م د. وَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ الْمُصَنِّفُ الْمُصَنِّفُ الْمُعَتِّاتِ، لِأَنَّ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مُلْحَقُ بِجُمُوعِ الْقِلَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخُلَاصَةِ، وَالْأَفْصَحُ الْمَيْتَاتِ، لِأَنَّ جَمْعَ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ مُلْحَقُ بِجُمُوعِ الْقِلَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخُلَاصَةِ، وَالْأَفْصَحُ فِيهَا الْمُطَابَقَةُ كَمَا فِي النَّظْمِ الْمَشْهُورِ فَمَا هُنَا مِنْ غَيْرِ الْأَحْسَن.

قَوْلُهُ: (كُلُّهَا) تَأْكِيدٌ لِلْجُلُودِ أَوْ لِلْمَيِّتَةِ وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ ق ل.

قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي قَوْلِهِ: يَطْهُرُ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ، فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لَا فِيهِ. وَعَنْ مَالِكٍ لَا تَطْهُرُ جُلُودُ الْمَيِّتَاتِ أَصْلًا، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَقَالَ الْإِمَامُ

<sup>(</sup>١) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل ٣٩٦/٥

أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ الْجُلُودَ كُلَّهَا تَطْهُرُ بِالدِّبَاغِ إِلَّا جِلْدَ الْخِنْزِيرِ. وَقَالَ الرُّهْرِيُّ: إِنَّهُ يُنْتَفَعُ بِجُلُودِ الْمُيِّتَةِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ دِبَاغٍ، وَحَمْلُ أَحَادِيثِ الدِّبَاغِ عَلَى الاِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ، وَتَوْجِيهُ الْمَيِّتَةِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ دِبَاغٍ، وَحَمْلُ أَحَادِيثِ الدِّبَاغِ عَلَى الاِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ، وَتَوْجِيهُ بَاقِي الْمَذْكُورَةُ بَا فَي الْمِيزَانِ. قَوْلُهُ: (بِالدِّبَاغِ) مِمَعْنَى الْإِنْدِبَاغِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ الْغَايَةُ الْمَذْكُورَةُ قُ لَهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ بِإِلْقَائِهِ) أَيْ الجِلْدِ. وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ بِنَحْوِ رِيحٍ فَلَا يُشْتَرَطُ فِعْلُ وَلَا قَصْدُ. قَوْلُهُ: (أَيُّمَا إِهَابُ بِكَسْرِ الْهُمْزَةِ كَكِتَابٍ اسْمُ لِلْجِلْدِ قَبْلَ دَبْغِهِ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ أُهْبَةُ لَا عَيْرُ. لِلْحَلَّدِ قَبْلَ دَبْغِهِ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ أُهْبَةُ لِلْحَيِّ أَيْ يَنْتَفِعُ بِهِ وَبَقَاءٌ لِحِمَايَةِ جَسَدِهِ كَمَا قِيلَ لَهُ الْمِسْكُ لِإِمْسَاكِهِ مَا وَرَاءَهُ وَمَا زَائِدَةً، وَطَهُرَ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ. وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَبِالضَّمِّ لَا غَيْرُ.

قَوْلُهُ: (وَالْبَاطِنُ مَا لَمُ يُلَاقِ الدَّابِعَ) الْمَحَلُّ لِلْإِضْمَارِ. وَفِي الْخَادِمِ لِلزَّرْكَشِيِّ: وَالْمُرَادُ بِبَاطِنِهِ مَا بَطَنَ وَهُوَ مَا لَوْ شُقَّ لَظَهَرَ، وَبِالظَّاهِرِ مَا ظَهَرَ مِنْ وَجْهَيْهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: إِذَا قُلْنَا بِطَهَارَةِ ظَاهِرِهِ بَطَنَ وَهُو مَا لَوْ شُقَّ لَظَهَرَ، وَبِالظَّاهِرِ مَا ظَهَرَ مِنْ وَجْهَيْهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: إِذَا قُلْنَا بِطَهَارَةِ ظَاهِرِهِ فَقَدْ رَأَيْت مَنْ يَغْلَطُ فِيهِ شَرْحُ م ر.

قَوْلُهُ: (مَأْكُولَةَ اللَّحْمِ) أَيْ كَالْخَيْلِ وَالْقَنَافِذِ، وَقَوْلُهُ: (أَمْ لَا) كَالذِّئَابِ وَالْفِئْرَانِ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّتْنُ) أَيْ عَنْ قُرْبٍ، أَمَّا لَوْ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ فَلَا يَضُرُّ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ الصُّلْبَةَ إِذَا مَكَثَتْ فِي الْمَاءِ مُدَّةً طَوِيلَةً رُبَّمًا حَصَلَ لَهَا الْعُفُونَةُ.

قَوْلُهُ: (وَالْفَسَادُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ أَوْ عَامٍّ عَلَى حَاصٍّ. وَقَالَ ق ل: عَطْفُ مُرَادِفٍ. قَالَ م ر: وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مَا عَدَا النَّتْنَ إِنْ قَالَ حَبِيرانِ إِنَّهُ لِفَسَادِ الدَّبْغِ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا. لِأَنَّا نَجِدُ مَا أُتْقِنَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مَا عَدَا النَّتْنَ إِنْ قَالَ حَبِيرانِ إِنَّهُ لِفَسَادِ الدَّبْغِ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا. لِأَنَّ نَجِدُ مَا أُتْقِنَ دَبْغُهُ يَتَأَثَّرُ بِالْمَاءِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ لِمُطْلَقِ التَّأَثُّرِ بِهِ بَلْ يُنْظَرُ لِلدَّبْغ.

قَوْلُهُ: (كَالْقَرَظِ) بالظَّاءِ الْمُشَالَةِ ثَمَرُ السَّنْطِ.

قَوْلُهُ: (وَالنَّحِسِ) وَلَوْ مِنْ مُغَلَّظٍ. لَكِنْ يَحْرُمُ التَّضَمُّخُ بِهِ إِذَا وُحِدَ مَا يَقُومُ مُقَامَهُ. قَوْلُهُ: (وَالنَّحِسِ) وَلَوْ مِنْ مُغَلَّظٍ. لَكِنْ يَحْرُمُ التَّضَمُّخُ بِهِ إِذَا وُحِدَ مَا يَقُومُ مُقَامَهُ. قَوْلُهُ: (كَذَرْقِ الطَّيُورِ) هُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَبِالزَّايِ أَيْضًا كَمَا فِي الْمُخْتَارِ قَالَ فِيهِ زَرَقَ الطَّائِرُ زَرْقًا وَبَابُهُ ضَرَبَ وَنَصَرَ.

قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَالْمِلْح.

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا جَمَدَتْ) بِفَتْحُ الْمِيمِ وَبَابُهُ نَصَرَ وَدَخَلَ. اهـ. مُخْتَارٌ.

قَوْلُهُ: (عَادَتْ إلَيْهِ الْعُفُونَةُ) أَيْ لِأَنَّا كَامِنَةُ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ غَسْلُهُ) وَلَوْ سَبْعًا بِثُرَابٍ إِنْ كَانَ الدَّابِغُ نَحْوَ رَوْثِ كَلْبٍ ق ل. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ

أَصَابَهُ قَبْلَ الدَّبْغِ نَجَاسَةٌ مُغَلَّظَةٌ فَغُسْلُهُ قَبْلَهُ سَبْعًا إحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَطْهِيرِهِ بَعْدَ الدِّبَاغِ بِسَبْعٍ إحْدَاهُنَّ بِثُرَابٍ، لِأَنَّهُ قَبْلَ الدَّبْغِ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلتَّطْهِيرِ، وَأَحَذَ مِنْهُ أَيْ مِنْ الدَّبْغِ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلتَّطْهِيرِ، وَأَحَذَ مِنْهُ أَيْ مِنْ التَّعْلِيلِ سم أَنَّ عَظْمَ الْمَيِّتَةِ أَيْ وَشَعْرَهَا إِذَا أَصَابَهُ مُغَلَّظٌ لَمْ يَطْهُرْ بِالتَّسْبِيعِ وَالتَّتْرِيبِ، فَإِذَا أَصَابَهُ مُغَلَّظٌ لَمْ يَعْهُمُ نَفِيسَ. اهـ. م د، أَصَابَهُ مُعَلَّظُةً وَهُو أَقْيَسُ.

قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِتَنَجُّسِهِ.

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ." (١)

٣١. "وَمُمَّا يُضَعِّفُ النَّقْضَ بِهِ أَنَّ الْقَائِلَ بِهِ لَا يُعَدِّيهِ إِلَى شَحْمِهِ وَسَنَامِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَلَا بِالْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِلَّا لَمَا اخْتَصَّ النَّقْضُ كِمَا كَسَائِرِ النَّوَاقِضِ، وَمَا رُوِيَ مِنْ أَضًا تَنْقُضُ فَضَعِيفٌ، وَلَا بِالنَّجَاسَةِ الْخَارِجَةِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ كَالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُد بِالنَّجَاسَةِ الْخَارِجَةِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ كَالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَرَسَا الْمُسْلِمِينَ فِي غَرْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَقَامَ أَحَدُهُمَا يُصَلِّي فَرَمَاهُ رَجُلُّ مِنْ الْكُقَّارِ بِسَهْمٍ فَنَزَعَةُ وَصَلَّى وَدَمُهُ فِي غَرْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَقَامَ أَحَدُهُمَا يُصلِّي فَرَمَاهُ رَجُلُّ مِنْ الْكُفَّارِ بِسَهْمٍ فَنَزَعَهُ وَصَلَّى وَدَمُهُ يَعْرُوهِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَقَامَ أَحَدُهُمَا يُصلِّي فَرَمَاهُ رَجُلُّ مِنْ الْكُفَّارِ بِسَهْمٍ فَنَزَعَهُ وَصَلَّى وَدُمُهُ يَخْرُوهُ وَ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَقَامَ أَحَدُهُمُا يُصلِّي فَرَمَاهُ رَجُلُ مِنْ الْكُفَّارِ بِسَهْمٍ فَنَزَعَهُ وَصَلَّى وَدُمُهُ يَجْرِي، وَعَلِمَ النَّيْقُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِهِ وَلَمْ يُرْتَفِعْ فَكَيْفَ يَصِعُ عَدُّ الشِّفَاءِ سَبَبًا لَهُ مَعَ الْحَرْمُ، مِنْهُ وَلَا بِشِفَاءِ وَائِم الْحَدَثِ؛ لِأَنَّ حَدَثَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ فَكَيْفَ يَصِعُ عَدُّ الشِّفَاءِ سَبَبًا لَهُ مَعَ لَكَ مُنْ الْمَذْهَبِ اجْ. وَيُسْتَنَدُ عَلَيْهِ فِي عَدَمِ النَّقْضِ بِهِ قَوْلُ الْخُلُقَاءِ إِلَيْ

قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي عَدَمِ النَّقْضِ.

قَوْلُهُ: (قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ) أَيْ بِعَدَمِ النَّقْضِ فَمَقُولُ الْقَوْلِ مَحْذُوفٌ أَيْ فَهُو إِجْمَاعٌ، وَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لِاحْتِمَالِ نَسْخِهَا، أَوْ؛ لِأَنَّمَا مُحْرَجَةٌ عَلَى سَبَبٍ كَمَا فِي وَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لِاحْتِمَالِ نَسْخِهَا، أَوْ؛ لِأَنَّمَا مُحْرَجَةٌ عَلَى سَبَبٍ كَمَا فِي وَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لِاحْتِمَالِ نَسْخِهَا، أَوْ؛ لِأَنَّمَا مُحْرَبًةٌ عَلَى سَبَبٍ كَمَا فِي وَالْإِجْمَاعُ مُقَولِ قَوْلِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِخٌ. لِمَا عَلَمْت أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، وَأَمَّا حَبَرُّ: «مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ فَلْيَتَوَضَّأَ» فَمَنْسُوخٌ بِمَا رَوَاهُ جَابِرٌ: «مَنْ أَكَلَ لَحْمَ الْجُرُورِ فَلْيَتَوَضَّأَ» فَمَنْسُوخٌ بِمَا رَوَاهُ جَابِرٌ: «ثَرَكَ النَّيِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَرَتْهُ النَّارُ». الشَّامِلُ لِلَّحْمِ الجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ وَاعْتُرِضَ هَذَا بِأَنَّهُ عَامٌ، فَأَحْرَجَ مِنْهُ الْخَاصَّ الَّذِي هُوَ لَحْمُ الْجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ وَاعْتُرِضَ هَذَا بِأَنَّهُ عَامٌ، فَأَحْرَجَ مِنْهُ الْخَاصَّ الَّذِي هُوَ لَحْمُ الْجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكُلَ لَحْمَ جَرُورٍ وَاعْتُرضَ هَذَا بِأَنَّهُ عَامٌ، فَأَحْرَجَ مِنْهُ الْخُاصَّ الَّذِي هُوَ لَحْمُ الْجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكُلَ لَحْمَ جَرُورٍ

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٩٩/١

فَلْيَتَوَضَّأُ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ، وَرَدَّهُ سم بِأَنَّهُ لَيْسَ عَامًّا؛ لِأَنَّ إعْرَاضَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْهُ النَّارُ لَا يُسَمَّى عَامًّا؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ الْأَلْفَاظِ، وَالنَّبِيُّ - عَنْ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْهُ النَّارُ لَا يُسَمَّى عَامًّا؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ الْأَلْفَاظِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ لَفْظُ، وَإِنَّا حَصَلَ مِنْهُ إِعْرَاضٌ. وَحَكَى ذَلِكَ جَابِرٌ عَنْهُ فَلا عُمُومَ أَصْلًا، وَهَذَا كَلَامٌ وَحِيهُ، وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الأَجْهُورِيُّ. اه. قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ فَلَا عُمُومَ أَصْلًا، وَهَذَا كَلَامٌ وَحِيهُ، وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الأَجْهُورِيُّ. اه. قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَالشَّعْمِ وَالشَّحْمِ وَالسَّنَامِ. قَالَ م ر: وَرَدُّ ذَلِكَ بِأَثَّهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ خَمَّا كَمَا فِي الْأَيْمَانِ فَأَخَذَ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَالسَّنَامِ. قَالَ م ر: وَرَدُّ ذَلِكَ بِأَثَّهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ خَمَّا كَمَا فِي الْأَيْمَانِ فَأَخَذَ بِشَاهُولِ الشَّحْمِ مَعَ شُمُولِهِ لِشَحْمِ الظَّهْرِ، وَالجُنْبُ اللَّذِي حَكَمَ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَيْمَانِ بِشُمُولِ اللَّحْمِ لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا بِالْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ) خِلَافًا لِلْحَنفِيَّةِ، وَعِبَارَةُ الْكَنْزِ: وَيُبْطِلُهُ قَهْقَهَةُ مُصَلِّ بَالِغِ صَلَاةً كَامِلَةً حَتَّى لَا تَكُونَ نَقْضًا فِي الْجِنَازَةِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ غَيْرِ الْمُصَلِّي، وَبِقَوْلِهِ بَالِغُ عَنْ غَيْرِ الْبَالِغِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِجِنَايَةٍ فِي حَقِّهِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ عَمْدُ الْبَالِغِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِجِنَايَةٍ فِي حَقِّهِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ مُطْلَقًا. اه.

قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَمَا احْتَصَّ النَّقْضُ عِمَا) أَيْ بِالصَّلَاةِ أَيْ إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْقَهْقَهَةَ نَاقِضَةٌ سَاوَتْ النَّواقِضَ، وَالنَّاقِضُ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِ. وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ ق ل: لَا مَحَلَّ لِهَذِهِ النَّواقِضَ، وَالنَّاقِضُ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِ. وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ ق ل: لَا مَحَلَّ لِهَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَكَانَ الْأَوْلَى إِسْقَاطَ اللَّامِ مِنْ لَمَا؛ لِأَنَّ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ لَا يَقْتَرِنُ جَوَالَجُمَّا اللَّامِ، وَإِنَّمَ ذَلِكَ فِي " لَوْ " فَهُو حَطَأُ حَصَلَ لِلْمُؤلِّفِينَ مِنْ غَيْرٍ قَصْدٍ، أَوْ أَشَّمُ حَمَلُوا إِنْ الشَّرْطِيَّةَ هُنَا مُدْغَمَةٌ فِي " لَا " وَأَصْلُهَا: وَإِنْ لَا.

قَوْلُهُ: (وَلَا بِالنَّجَاسَةِ الْخَارِجَةِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ) خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَعِبَارَةُ الْكَنْزِ وَشَرْجِهِ: وَيَنْقُضُهُ كُلُّ حَارِجٍ نَجِسٍ مِنْهُ أَيْ الْمُتَوَضِّئِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإعْتِيَادِ أَوْ لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لِمَالِكٍ كُلُّ حَارِجٍ نَجِسٍ مِنْهُ أَيْ الْمُتَوَضِّئِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإعْتِيَادِ أَوْ لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ.

قَوْلُهُ: (فَنَزَعَهُ) أَسْقَطَ كَلِمَةً مِنْ الْحَدِيثِ هُنَا وَجُمَلًا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ: «فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ فَنَزَعَهُ، ثُمُّ رَمَاهُ بِآحَرَ ثُمَّ بِثَالِثٍ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ وَدِمَاؤُهُ تَجْرِي، وَعَلِمَ بِهِ النَّبِيُّ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ فَنَزَعَهُ، ثُمُّ رَمَاهُ بِآحَرَ ثُمَّ بِثَالِثٍ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ وَدِمَاؤُهُ تَجْرِي، وَعَلِمَ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - » . الْحُدِيثَ. وَلَا يُعْتَرَضُ بِأَنَّ فِيهِ أَفْعَالًا كَثِيرَةً لِاحْتِمَالِ عَدَمِ تَوالِيهَا، فَفِي الْحَدِيثِ إِشْكَالَانِ فَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَصَلَّى) أَيْ اسْتَمَرَّ فِي صَلَاتِهِ.

قَوْلُهُ: (فَلِقِلَّةِ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ) أَيْ أَوْ أَنَّ دَمَ الشَّحْصِ نَفْسِهِ يُعْفَى عَنْهُ، وَإِنْ كَثُر إِنْ كَانَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ ع ش. قَالَ ق ل: وَفِي حَمْلِ الدَّمِ عَلَى الْقَلِيلِ مَعَ التَّصْرِيحِ

بِأَنَّهُ يَجْرِي بُعْدُ كَبِيرٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَا بِشِفَاءِ دَائِمِ الْحَدَثِ) فَإِنْ حَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ مَعَهُ بَطَلَ الْوُضُوءُ بِشِفَائِهِ، وَحِينَئِذٍ فَبُطْلَانُهُ بَعْدَ حُرُوجٍ ذَلِكَ بِشِفَائِهِ مَنْسُوبٌ إِلَى ذَلِكَ الْخَارِجِ الَّذِي كَانَ مَعْفُوًّا عَنْهُ وَحِينَئِذٍ فَبُطْلَانُهُ بَعْدَ حُرُوجٍ ذَلِكَ بِشِفَائِهِ مَنْسُوبٌ إِلَى ذَلِكَ الْخَارِجِ الَّذِي كَانَ مَعْفُوًّا عَنْهُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ، وَقَدْ زَالَتْ، فَهُو لَمْ يَخْرُجْ عَنْ النَّوَاقِضِ الْمَذْكُورَةِ ق ل.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ حَدَثَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ) أَيْ رَفْعًا عَامًّا، وَإِلَّا فَيَرْتَفِعُ رَفْعًا مُقَيَّدًا. قَوْلُهُ: (فَكَيْفَ يَصِحُّ عَدُّ الشِّفَاءِ) أَيْ فَنِسْبَةُ الْحَدَثِ لِلْحَارِجِ لَا لِلشِّفَاءِ اج.

قَوْلُهُ: (سَبَبًا لَهُ) أَيْ إِنْ أُرِيدَ بِالْحَدَثِ السَّبَب، وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَنْعُ الْمُتَرِّب عَلَى الْأَسْبَابِ.

فَلا شَكَّ أَنَّ شِفَاءَ الْحَدَثِ سَبَبٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالشِّفَاءِ مُنِعَ مِنْ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا فَتَأَمَّلْ.." (١)

٣١. "وَالتَّلَفُّظُ بِقُرْبَةٍ كَنَدْرٍ وَعِتْقٍ بِلَا تَعْلِيقٍ، وَخِطَابٍ وَلَوْ كَانَ النَّاطِقُ بِذَلِكَ مُكْرَهًا لِنُدْرَةِ الْإِكْرَاهِ فِيهَا، وَشَرْطُهُ فِي الإِحْتِيَارِ (الْعَمْدُ) مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ وَأَنَّهُ فِي صَلَاةٍ فَلَا تَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْإِكْرَاهِ فِيهَا، وَشَرْطُهُ فِي الإِحْتِيَارِ (الْعَمْدُ) مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ وَأَنَّهُ فِي صَلَاةٍ فَلَا تَبْطُلُ بِقلِيلِ كَلَامٍ نَاسِيًا لِلصَّلَاةِ، أَوْ سَبَقَ إلَيْهِ لِسَانُهُ، أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ فِيهَا وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ حِنْسِ الْكَلَامِ فِيهَا وَقَرُبَ مِنْ الْعُلَمَاءِ لِتَقْصِيرِهِ فِيهَا وَقَرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ بَعُدَ عَنْ الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِ مَنْ بَعُدَ إِسْلَامُهُ وَقَرُبَ مِنْ الْعُلَمَاءِ لِتَقْصِيرِهِ بِيَرْكِ التَّعَلُّمِ، وَالتَّنَحْنُحُ وَالضَّحِكُ وَالْبُكَاءُ وَلَوْ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ، وَالْأَنِينُ وَالتَّأَوُّهُ وَالنَّفُحُ مِنْ بِتَرْكِ التَّعَلُّمِ، وَالتَّنَحْنُحُ وَالضَّحِكُ وَالْبُكَاءُ وَلَوْ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ، وَالْأَنِينُ وَالتَّأَوُّهُ وَالنَّفُحُ مِنْ الْعُلَمَاءِ لِتَقْطِيمِ الْلَاعْمُ أَوْ الْأَنْفِ إِنْ ظَهَرَ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ حَرْفَانِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ سَلَّمَ إَمْ فَلَا أَوْلُ لَهُ الْمَأْمُومُ وَيُنْذَبُ لَهُ شُجُودُ السَّهُو لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ صَلَامً لَا مُعْمَا، وَيُسَلِّمُ الْمَأْمُومُ وَيُنْذَبُ لَهُ شُجُودُ السَّهُو لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٢٠١/١

فَمَفْهُومُ الْعَمْدِ فِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنَّهُ فِي الْكَثِيرِ يَضُرُّ مُطْلَقًا قَوْلُهُ: (أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ) أَيْ وَمَا أَتَى بِهِ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَوْلَى صِحَّةُ صَلَاةٍ نَحْوَ الْمُبَلِّغِ وَالْفَاتِحِ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ وَالْفَتْحِ الْجَاهِلِينَ بِهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَوْلَى صِحَّةُ صَلَاةٍ نَحْوَ الْمُبَلِّغِ وَالْفَاتِحِ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ وَالْفَتْحِ الْجَاهِلِينَ بِالْمُتِنَاعِ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمْنَا المُتِنَاعَ جِنْسِ الْكَلَامِ سَم عَلَى حَجّ.

وَزَادَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمَتْنِ: بَلْ يَنْبَغِي صِحَّتُهَا حِينَئِدٍ وَإِنْ لَمْ يَقْرُبْ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ وَلَا نَشَأَ وَإِنَا لَمَ يَعْدُا وَالْمَاعِ لِمَزِيدِ حَفَاءِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ الدَّقَائِقِ. تَنْبِيةٌ: إعْذَارُ الْجَاهِلِ مِنْ بَابِ التَّحْفِيفِ بَعِيدًا عَنْ الْعُلْمَاءِ لِمَزِيدِ حَفَاءِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ الدَّقَائِقِ. تَنْبِيةٌ: إعْذَارُ الْجَاهِلِ مِنْ بَابِ التَّحْفِيفِ لَا مِنْ حَيْثُ جَهْلُهُ وَإِلَّا لَكَانَ الْجَهْلُ حَيْرًا مِنْ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ يَعُطُّ عَنْ الْعَبْدِ أَعْبَاءَ التَّكْلِيفِ لَا مِنْ حَيْثُ جَهْلُهُ وَإِلَّا لَكَانَ الجَهْلُ حَيْرًا مِنْ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ يَعُطُّ عَنْ الْعَبْدِ أَعْبَاءَ التَّكْلِيفِ أَيْ يَعْفِلُهُ وَيُرِيحُ قَلْبَهُ عَنْ ضُرُوبِ التَّعْنِيفِ، وَلَا حُجَّةً لِلْعَبْدِ فِي جَهْلِهِ بِالْحُكْمِ بَعْدَ التَّبْلِيغِ وَلِكَ لَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ [النساء: ١٦٥] قَالَهُ الشَّافِعِيُ وَالتَّمَكُّنِ ﴿ لِلْعَلْا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ [النساء: ١٦٥] قَالَهُ الشَّافِعِيُ شَرْحُ الْعُبَابِ اه خ ض.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جِنْسِ الْكَلَامِ) مُشْكِلٌ بِأَنَّ الْجِنْسَ لَا تَحَقُّقَ لَهُ إِلَّا فِي ضِمْنِ أَفْرَادِهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ بَعْضَ أَفْرَادِ الْكَلَامِ لَا يَحْرُمُ لِكَوْنِهِ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ كَأَنْ أَرَادَ إِمَامُهُ أَنْ يَقُومَ فَقَالَ لَهُ: أَقْعُدْ أَيْ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجِنْسِ حَقِيقَتَهُ، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْلَمُ حُرْمَةَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ حُرْمَةَ مَا أَتَى بِهِ ع ش. وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافَيْنِ أَيْ وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعُدَ عَنْ الْعُلَمَاءِ) وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْبُعْدِ بِمَا لَا يَجِدُ مُؤْنَةً يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلْهَا فِي الْحَجّ تُوصِّلُهُ إِلَيْهِ. اه. حَجّ. وَالْمُرَادُ بِالْعُلَمَاءِ هُنَا الْعَالِمُونَ بِهَذَا الْحُكْمِ الْمَجْهُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عُلَمَاءَ عُرْفًا. اه. شَوْبَرِيُّ قَوْلُهُ: (وَالتَّنَحْنُحُ) أَيْ لِغَيْرِ غَلَبَةٍ وَلَا لِتَعَذُّرِ رُكْنٍ قَوْلِيّ ق ل. وَالتَّنَحْنُحُ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ الْآتِي فِي قَوْلِهِ إِنْ ظَهَرَ بِوَاحِدٍ حَرْفَانِ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ) الْأَوْلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ الْأَنِينِ وَالتَّأَوُّهِ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا أَيْضًا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهَا: وَلَوْ كَانَ كُلُّ مِنْ الثَّلَاثَةِ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ أَصْحَابِنَا، فَالْغَايَةُ لِلرَّدِّ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْبُطْلَانِ فِي الْكُلِّ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ قَوْلُهُ: (حَرْفَانِ) أَيْ أَوْ حَرْفٌ مُفْهِمُ إِكَّ قَوْلُهُ: (لَمْ تَبْطُلُ صَلَاةُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لِأَنَّ مَا وَقَعَ مِنْهُمَا مِنْ الْكَلَامِ قَلِيلٌ عُرْفًا بِعُذْرِ فَإِنَّ سَلامَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَقَعَ نِسْيَانًا، وَكَلَامُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ الثَّابِي بَعْدَ فَرَاغ الصَّلَاةِ، وَسَلَامُ الْمَأْمُومِ أَيْ مَعَ الْإِمَامِ وَكَلَامُهُ أَيْ قَوْلُهُ قَدْ سَلَّمْت قَبْلَ هَذَا لِظَنِّهِ فَرَاغَ الصَّلَاةِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْقُدْوَةِ أَيْ بِسَلَامِ الْإِمَامِ الثَّانِي فَلَمْ يَتَحَمَّلْ عَنْهُ الْإِمَامُ مُقْتَضَى السُّجُودِ وَهُوَ السَّهُوْ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي عَدَمِ الْبُطْلَانِ مَا لَوْ ظَنَّ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ بِكَلَامِهِ نَاسِيًا ثُمُّ تَكَلَّمَ يَسِيرًا عَامِدًا اه اج.." (١)

٣١٣. "وَهُوَ ضِدُّ الْأَمْنِ، وَحُكْمُ صَلَاتِهِ حُكْمُ صَلَاةِ الْأَمْنِ، وَإِنَّا أُفْرِدَ بِفَصْلٍ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. وَالْأَصْلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. وَالْأَصْلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَمُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَةُ وَالْأَحْبَارُ الْآتِيَةُ مَعَ حَبَرِ: ﴿ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ﴾ وَبَحُوزُ فِي الْحَضَرِ كَالسَّقَرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَصَلَاةُ الْآتِيَةُ مَعَ حَبَرِ: ﴿ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ﴾ وَبَحُوزُ فِي الْخَضَرِ كَالسَّقَرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَصَلَاةُ الْآتِيَةُ مَعَ حَبَرِ: وَمُلَوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ﴾ وَبَحُوزُ فِي الْخَضَرِ كَالسَّقَرِ خِلافًا لِمَالِكٍ (وَصَلَاةُ الْقَرْآنِ: (أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْعَدُونُ بَلُ الْأَجْبَارِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ: (أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْعَدُونُ الْعَدُونُ الْعَدُونُ الشَّافِعِيُّ رَابِعَهَا وَجَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَاحْتَارَ مَعْتُمَ مَنْ مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا مَذْكُورَةٍ فِي الْأَحْبَارِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ: (أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْعَدُونُ الْعَدُونُ فِي الْمُسْلِمِينَ كُثُرَةٌ وَخِيفَ هُجُومُهُ (فَيُقَرِقُهُمْ الْعِمُ وَقَيْ الْمُسْلِمِينَ كُثُرَةٌ وَخِيفَ هُجُومُهُ (فَيُقَرِقُهُمْ الْعَدُو (فِرْقَةٌ تَقِفُ فِي الْمُسْلِمِينَ كُثْرَةٌ وَخِيفَ هُجُومُهُ (فَيُقَرِقُهُمْ الْعَدُو (فِرْقَةٌ تَقِفُ فِي الْمُسْلِمِينَ كُثُرَةٌ وَخِيفَ هُجُومُهُ (فَيُقَوْتُهُ الْعَلُومُ الْعَدُوقُ (فِرْقَةٌ تَقِفُ فِي الْمُسْلِمِينَ كُثُونُ الْعَدُولُ وَلَا لَكُمُ الْعَلُومُ الْعَدُولُ وَلَا الْعَدُولُ الْعُلُومُ الْعَلُومُ الْعُدُولُ وَلَوْلُهُ الْعَدُولُ الْعُلُومُ الْعَدُولُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعَلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعُلُولُ الْعُلُومُ الْمُسْلِمِينَ كُنْ فِي الْمُسْلِمِينَ كُمُولُومُ الْعُلُومُ الْعُلُ

قَوْلُهُ: (عِنْدَهُ) أَيْ الْخَوْفِ وَقَوْلُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ أَيْ الْأَمْنِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا كُنْتِ فِيهِمْ. . . إِخَّ) يَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَارِدَةً فِي صَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ أَوْ فِي بَطْنِ غَلْلٍ ، فَقُولُهُ فِيهَا: " فَإِذَا سَجَدُوا " إِنْ حُمِلَ عَلَى فَرَغُوا مِنْ السُّجُودِ وَمِنْ ثَمَامِ رَكْعَتِهِمْ كَانَتْ ضَلَاةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى صَلُّوا أَيْ فَرَغُوا مِنْ الصَّلَاةِ كَانَتْ بَطْنَ غَيْلٍ وَهُوَ الَّذِي صَلَاةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى صَلُّوا أَيْ فَرَغُوا مِنْ الصَّلَاةِ كَانَتْ بَطْنَ غَيْلٍ وَهُوَ الَّذِي دَكَرُهُ الجُنَلالُ، وَذَكَرَ الرَّشِيدِيُّ أَكُمَا وَارِدَةٌ فِي ذَاتِ الرِّقَاعِ وَلَا تَشْمَلُ شِدَّةَ الْخُوْفِ فَهِي دَلِيلُ ذَكَرُهُ الجُنْمُلَةِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف وَحَاصِلُ الصَّلَاةِ الْزَبِي تُفْعَلُ فِي الْخُوفِ أَكُمَا إِنْ كَانَتْ فَوْ فَهِي وَلَا تَشْمَلُ الْمُطْلَقُ فَلَا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الرَّابِعِ وَهُوَ شِدَّةُ الْخُوفِ، وَأَمَّا النَّقَلُ الْمُطْلَقُ فَلَا يُفْعَلُ أَصْلًا، وَأَمَّا لَا فَلَا يُفْعِلُ أَصْلًا أَنْ المَعْلَقُ فَلَا يُفْعَلُ أَصْلًا، وَأَمَّا لَنُ فَلِا يُقْعَلُ أَصْلًا، وَأَمَّا لَا فَعَلَ الْمُعْلَقُ فَلَا يُفْعَلُ أَصْلًا، وَأَمَّا ذُو

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٨٢/٢

السَّبَ فَيُفْعَلُ مِنْهُ الْخُسُوفُ وَالْكُسُوفُ فِي الرَّابِعِ فَقَطْ؛ وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْأَدَاءِ، أَمَّا الْقَضَاءُ فَإِنْ كَانَ فَائِتًا بِعُنْرٍ عُنْرٍ عَنْرٍ فَعَلَ فِي الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا. كَانَ فَائِتًا بِعُنْرٍ عُنْرٍ عُنْرٍ فَعَلَ فِي الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا. قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ إِلَىٰ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الرَّابِعَ وَهُوَ بَطْنُ نَخْلٍ يَجُوزُ فِي الْخُوْفِ قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ إِلَىٰ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الرَّابِعَ وَهُو بَطْنُ نَخْلٍ يَجُوزُ فِي الْخُوْفِ وَالْأَمْن.

قَوْلُهُ: (ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ) أَيْ اخْتَصَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ يَخْتَاجُ بَقِيَّةُ الْأَئِمَّةِ لِلْجَوَابِ عَنْ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ) أَيْ اخْتَصَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ، لَكُنْ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرُوهُ وَأَخْبَرِنِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ بِأَثَّمُ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي يَذْكُرُوهُ وَأَخْبَرِنِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ بِأَثَّهُمْ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي يَذْكُرُوهُ وَأَخْبَرِنِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ بِأَثَّهُمْ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي الْفَرَدُ بِهِ الشَّافِعِيُّ صَلَاةً شِدَّةِ الْخُوْفِ جَمَاعَةً؛ وَقَوْلُهُ " رَابِعُهَا " أَيْ رَابِعُهَا فِي كَلامِ عَيْرِ الْمُورَادُ الشَّارِحِ، إِذْ الرَّابِعُ فِي كَلامِ الشَّارِحِ صَلَاةُ بَطْنِ غَيْلٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِالرَّابِعِ بَلْ الْمُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ، إِذْ الرَّابِعُ فِي كَلامِ الشَّارِحِ صَلَاةُ بَطْنِ غَيْلٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِالرَّابِعِ بَلْ الْمُرَادُ الشَّارِحِ مِنْ الشَّارِحِ مِنْ الْمُصَنِّفِ وَلَعُلَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ سَرَتْ لِلشَّارِحِ مِنْ الْمُصَنِّفِ وَلَعَلَّ هَذِهِ الْعَبَارَةَ سَرَتْ لِلشَّارِحِ مِنْ الْمُعَرِفِ وَهُو ثَالِثُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَعَلَ هَذِهِ الْمُعَارَةَ سَرَتْ لِلشَّارِحِ مِنْ الْمُنْ مُ الْمُعَلِقُ وَلَوْ وَهُو ثَالِثُ فِي كَلَامِ المُصَابِقِ وَلَعَلَ هَذِهِ الْمَنْهُ مِنْ الْمُعْمَارِةُ وَلَوْلِ وَهُو ثَالِثُ فِي كَلَامِ المُصَافِقِي وَلَعُلَ هُ الْمُعَلِقُ الْمُعَارِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعُولُ الْمُنْ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُولِ وَلَا لَلْمُ اللْمُ الشَّالِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْعَلَامِ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤَلِقُ اللْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤَامِلُولُولُولُولِيْسِ الْمُؤَامِ اللْمُعَلِقُ اللْمُعُولُ اللْمُعُلِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤَامِ الْمُعَلِقُ اللْمُولُولُ اللَّهُ الْمُؤْمُ

قَوْلُهُ: (وَجَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ) أَيْ صَرِيحًا فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ جَاءَ بِذَاتِ الرِّقَاعِ أَوْ بَطْنِ نَخْلٍ لِكَوْنِهِ لَيْسَ نَصَّا فِي أَحَدِهِمَا، فَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُ ق ل بِقَوْلِهِ الْأَوْلَى حَذْفُ قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ وَبَعْضُهَا فِي نَصَّا فِي أَحَدِهِمَا، فَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُ ق ل بِقَوْلِهِ الْأَوْلَى حَذْفُ قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَجِي بِغَيْرِهِ. الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَجِي بِغَيْرِهِ. الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَجِي بِغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ بَقِيَّتَهَا) أَيْ لِقِلَّةِ أَفْعَالِمَا قَوْلُهُ: (مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ) تَنَازَعَ فِيهِ ذَكَرَ وَاخْتَارَ فَعَلَى قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ بَقِيَّتَهَا) أَيْ لِقِلَّةِ أَفْعَالِمًا قَوْلُهُ: (مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ) تَنَازَعَ فِيهِ ذَكَرَ وَاخْتَارَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الرَّابِعُ الْمُخْتَارَ لِلشَّافِعِيِّ مِنْ السِتَّةِ عَشَرَ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّا سَبْعَةَ عَشَرَ وَأَنَّ اللَّابِعَ زَائِدٌ عَلَى السِتَّةَ عَشَرَ.

قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ إِكُّ) أَيْ الصَّلَاةُ بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ " أَنْ يَكُونَ إِكُّ " وَإِلَّا فَقَوْلُهُ " أَنْ يَكُونَ إِكُّ " وَإِلَّا فَقَوْلُهُ " أَنْ يَكُونَ إِكُ " لَيْسَ صَلَاةً أُنْظُرُ م ر.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ الْعَدُوُ قَلِيلٌ قَوْلُهُ: (وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ) الْمُرَادُ بِالْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُونَ مِثْلَهُمْ فِي الْعُدَدِ بِأَنْ يَكُونُوا مِائَتَيْنِ وَالْكُفَّارُ مِائَتَيْنِ مَثَلًا، فَإِذَا صَلَّى بِطَائِفَةٍ وَهِيَ مِائَةٌ يَبْقَى مِائَةٌ يَبْقَى مِائَةٌ فِي مُقَابَلَةِ مِائَتَيْ الْعَدُوِ، وَهَذِهِ أَقَلُّ دَرَجَاتِ الْكَثْرَةِ، اه شَرْحُ م ر.

قَوْلُهُ: (فَيُفَرِّقُهُمْ الْإِمَامُ) وَلَوْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَإِنْ رُجِيَ زَوَالُ الْخَوْفِ، وَقَوْلُهُ: " الْإِمَامُ " لَيْسَ بِقَيْدٍ،." (١)

؟ ٣١. "(وَ) الثَّالِثُ (الْمِلْكُ التَّامُّ) فَلَا تَجِبُ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ مِلْكًا تَامَّا كَمَالِ كِتَابَةٍ إِذْ لِلْعَبْدِ اسْقَاطُهُ مَتَى شَاءَ، وَتَجِبُ فِي مَالِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَالْمُحَاطَبُ بِالْإِحْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَا تَجِبُ فِي مَالِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَالْمُحَاطَبُ بِالْإِحْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَا تَجِبُ فِي مَالِ وَقْفِ لِجِنِينِ إِذْ لَا وُتُوقَ بِوُجُودِهِ وَحَيَاتِهِ.

وَجَحِبُ فِي مَغْصُوبٍ وَضَالٍ وَجَمْحُودٍ وَغَائِبٍ، وَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ وَمَمْلُوكٍ بِعَقَّدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ لِأَهَّا مُلِكَتْ مِلْكًا تَامًّا، وَفِي دَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ بِجَارَةٍ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَلَوْ حُجِرَ مِلْكَتْ مِلْكًا تَامًّا، وَفِي دَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ بِجَارَةٍ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَلَوْ حُجِرَ بِهِ وُجُوبَهَا، وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ وَدَيْنُ آدَمِيّ فِي تَرِكَةٍ بِأَنْ مَاتَ

\_\_\_\_Qفَاسِدَةً، فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ صَارَ مَا بِيَدِهِ لِسَيِّدِهِ وَابْتَدَأَ حَوْلَهُ مِنْ حِينَئِذٍ وَإِنْ عَتَقَ ابْتَدَأً حَوْلَهُ مِنْ حِينِ عِتْقِهِ.

قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَلَا زَكَاةَ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا مُكَاتَبِهِ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكًا لِلسَّيِّدِ وَالْمُكَاتَبِ وَلَا مُكَاتَبِهِ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنْ زَالَتْ الْكِتَابَةُ لِعَجْزٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ غَيْرِهِ انْعَقَدَ لِلسَّيِّدِ وَالْمُكَاتَبُ لَيْسَ بِحُرِّ وَمِلْكُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنْ زَالَتْ الْكِتَابَةُ لِعَجْزٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ غَيْرِهِ انْعَقَدَ حَوْلُهُ مِنْ حِين زَوَالْهَا اه.

قَوْلُهُ: (الْمِلْكُ) دَحَلَ الْأَنْبِيَاءُ لِأَنْهُمْ يَمْلِكُونَ فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ، خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ لِأَغَّمْ لَا مِلْكَ لَمُمْ مَعَ اللهِ، وَأَنَّ مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ وَدَائِعِ اللهِ لَمُمْ يَبْذُلُوهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ لِأَغَّمُ لَا مِلْكَ لَهُمْ مُبَرَّءُونَ مِنْ الدَّنسِ أَجِ مُلَخَّصًا. قَوْلُهُ (كَمَالِ كِتَابَةٍ) لِمَنْ يَسْتَجِقُهُا، وَلأَنَّ الزَّكَاةَ طُهْرَةٌ وَهُمْ مُبَرَّءُونَ مِنْ الدَّنسِ أَجِ مُلَخَصًا. قَوْلُهُ (كَمَالِ كِتَابَةٍ أَيْ فَلا يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ زَكَاةُ لَجُومِ الْكِتَابَةِ قَبْلَ قَبْضِهَا، فَانْدَفَعَ قَوْلُ مِ د إِنَّ مَالَ الْكِتَابَةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ عَلَى السَّيِّدِ الْجُرِيَّةِ عَدَمُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ عَلَى النَّيِّدِ الْجُرِيَّةِ عَدَمُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ فِيهَ السَّيِّدِ أَيْ فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ فِي السَّيِّدِ أَيْ فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ فِي السَّيِّدِ أَيْ فِي السَّيِّدِ أَيْ فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فِي النَّهُ وَمُ الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي السَّيِّدِ أَيْ فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فِي النَّهُ وَمُ الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي السَّيِّدِ أَيْ فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فِي النَّهُ وَمُ الْنُ وَتَعَرِهُ وَ قَبْلَ قَبْطِهُمَا.

قَوْلُهُ: (فِي مَالِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ) وَهُوَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهُ وَتَلْزَمُ النِّيَّةُ الْوَلِيَّ عَنْ مَحْجُورِهِ، فَلَوْ دَفَعَ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعَ وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ وَلِوَلِيِّ السَّفِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُفَوِّضَ النِّيَّةَ لَهُ كَغَيْرِهِ شَرْحُ الْمَنْهَج.

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٢٥١/٢

قَوْلُهُ: (وَالْمُحَاطَبُ بِالْإِخْرَاجِ إِخْ) وَمَحِلُ وُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ وُجُوبَهَا عَلَى الْمُوَلَّى عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ كَحَنَفِيّ فَلَا وُجُوبَ وَالِاحْتِيَاطُ لَهُ أَنْ يَحْسُبَ زَّكَاتَهُ، فَإِذَا كَمُلَ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ وَلَا يُخْرِجْهَا فَيُغَرِّمَهُ الْحَاكِمُ شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (وَلَا تَجِبُ فِي مَالِ وَقْفٍ) لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ " وَتَجِبُ فِي مَالِ إِلَا " لَكَانَ أَوْلَى لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عَدَمِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ.

وَفِي شَرْحِ م ر تَفْرِيعُ هَذَا عَلَى شَرْطٍ آخَرَ، وَعِبَارَتُهُ: وَيَتَعَيَّنُ وُجُودُ الْمَالِكِ فَلَا زَكَاةً فِي مَالِ وَقْفٍ لِجَنِينِ إِلَاْ.

قَوْلُهُ: (الْجَنِينُ) أَيْ وَلَوْ انْفَصَلَ حَيًّا كَمَا قَالَهُ سم، وَاللَّامُ فِي " لِجَنِين " تَعْلِيليَّةُ أَيْ لِأَجْل جَنِينِ، فَيَشْمَلُ التَّرِكَةَ كُلَّهَا حَتَّى لَوْ انْفَصَلَ مَيِّتًا لَا تَجِبُ عَلَى الْوَرَثَةِ لَا فِي نَصِيبِهِ وَلَا فِي نَصِيبِهِمْ لِضَعْفِ مِلْكِهِمْ بِمَنْعِهِمْ مِنْ التَّصَرُّفِ كَمَا قَالَهُ ع ش عَلَى م ر وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَا وُثُوقَ بِوُجُودِهِ) أَيْ شَأْنُهُ ذَلِكَ، فَلَوْ تَيَقَّنَ وُجُودَهُ لَا تَجِبُ أَيْضًا؛ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ: فَلَوْ انْفَصَلَ الْجَنِينُ مَيِّتًا، قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: الْمُتَّجَهُ عَدَمُ لُزُومِهَا بَقِيَّةَ الْوَرْتَةِ لِضَعْفِ مِلْكِهِمْ اهـ.

قَالَ ع ش: قَوْلُهُ " الْمُتَّجَهُ عَدَمُ لُزُومِهَا " أَيْ فِي جَمِيعِ الْمَالِ الْمَوْقُوفِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ لَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْجِنِينِ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا زَّكَاةَ عَلَى الْوَرَثَةِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْحُمْلِ لِلتَّرَدُّدِ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ الْمَالُ فِي عَيْنِ مَنْ انْتَقَلَ الْمَالُ لَهُ، وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ زِي وُجُوبُ الزَّكَاةِ فِيمَا لَوْ تَبَيَّنَ لَا حَمْلَ لِخُصُولِ الْمِلْكِ لِلْوَرَثَةِ بِمَوْتِ الْمُورِّثِ اهـ.

وَهَذِهِ الْعِلَّةُ بِعَيْنِهَا مَوْجُودَةٌ فِيمَا لَوْ انْفَصَلَ مَيِّتًا اه بالْحُرْفِ.

وَفِي وُجُوهِا فِي ذَلِكَ وَقْفَةً.

قَوْلُهُ: (وَبَّحِبُ فِي مَغْصُوبِ إِلَّى) وَمِنْهُ الْمَسْرُوقُ، وَالْمُرَادُ بِوُجُوكِا فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ اسْتِقْرَارُهَا فِي ذِمَّتِهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِخُضُورِهَا أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْمَنْهَج، قَالَ م ر: وَٱلَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَغْصُوبِ وَفِي نَحْو الْغَائِبِ بِمُسْتَحِقّي مَحَلّ الْوُجُوبِ لَا التَّمَكُّنِ اهِ؛ أَيْ فَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ لِمُسْتَحِقِّ الْبَلَدِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا حَالَةَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ أَيْ حَالَة حَوَلَانِ الْحُوْلِ وَقَوْلُهُ وَضَالِّ، وَمِنْهُ الْوَاقِعُ فِي بَحْر وَالْمَدْفُونُ الْمَنْسِئُ مَحَلُّهُ وَيَتَصَوَّرُ إِسَامَةَ الضَّالَّةِ بِأَنْ يَقْصِدَ مَالِكُهَا إِسَامَتَهَا وَتَسْتَمِرُ سَائِمَةً وَهِيَ ضَالَّةٌ إِلَى آخِرِ الْحُوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدُ

الْإِسَامَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ كَمَا قَالَهُ الْعَنَانِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَجَحْحُودٍ) أَيْ مُودَع جَحَدَهُ الْوَدِيعُ أَوْ دَيْنٌ جَحَدَهُ مَنْ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ) أَيْ أَخْذُ كُلِّ مِنْ الْأَرْبَعَةِ. قَوْلُهُ: (وَمَمْلُوكٍ بِعَقْدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ) بِأَنْ بَاعَ شَيْئًا وَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ الْحُوْلِ، أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ الْحُوْلُ. قَوْلُهُ: (لِأَثَّهُ مَلِكُ اللَّهُ اللَّوْبُضِ. قَوْلُهُ: قَوْلُهُ: (لِأَثَّهُ مُلِكُ أَنْ الْقَبْضِ. قَوْلُهُ: (وَعَرْضِ بِجَارَةٍ) كَأَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِكِ لَمَا اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللْلِلْفُ الللْمُولِي اللللْمُ اللَّهُ الللْمُولِقُولُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّلْمُ اللللْمُولِي اللللْمُولِلَّةُ الل

٣١٥. "شَرْعِيٍّ يَتَأَتَّى مِنْهُ تَحْصِيلُهُ وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا ٢٠. "شَرْعِيٍّ يَتَأَتَّى مِنْهُ وَكُتُبٌ لَهُ يَحْتَاجُهَا، وَلَا مَالَ لَهُ غَائِبٌ بِمَرْحَلَتَيْنِ أَوْ مُؤَجَّلٌ فَيُعْطَى مَا مَسْكَنُهُ وَحَادِمُهُ وَثِيَابُهُ وَكُتُبٌ لَهُ يَحْتَاجُهَا، وَلَا مَالَ لَهُ غَائِبٌ بِمَرْحَلَتَيْنِ أَوْ مُؤجَّلٌ فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى مَالِهِ أَوْ يَحِلَّ الْأَجَلُ لِأَنَّهُ الْآنَ فَقِيرٌ أَوْ مِسْكِينٌ. .

وَالثَّالِثُ الْعَامِلُ عَلَى الزَّكَاةِ كَسَاعٍ يُجْبِيهَا وَكَاتِبٍ يَكْتُبُ مَا أَعْطَاهُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَقَاسِمٍ وَحَاشِرِ يَجْمَعُهُمْ أَوْ

<sup>(1)</sup> حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي

السُّبْكِيُّ، وَإِنَّا لَمْ يُبَعْ الْمَسْكَنُ هُنَا وَبِيعَ عَلَى الْمُفْلِسِ لِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ اللَّهِ فَسُومِحَ فِيهَا بِخِلَافِ حَقِّ الْآدَمِيِّ، شَرْحُ عب قَوْلُهُ: (وَخَادِمُهُ) وَلَوْ لِمُرُوءَتِهِ بِأَنْ اخْتَلَتْ مُرُوءَتُهُ بِخِدْمَةِ نَفْسِهِ أَوْ شَقَّتْ عَلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. اهد. م ر قَوْلُهُ: (وَثِيَابُهُ) وَلَوْ لِلتَّجَمُّلِ؛ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ إِفْتَاءِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ حَلِيَّ الْمَرْأَةِ الْمُحْتَاجَةِ لِلتَّرَبُّنِ بِهِ عَادَةً لَا يَمْنَعُ فَقْرَهَا، اهد. ز ي قَوْلُهُ: (وَكُتُبُ ) وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَنْوَاعُهَا، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ ي قَوْلُهُ: (وَكُتُبُ ) وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَنْوَاعُهَا، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَوْ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَوْلُهُ: (وَكُتُبُ ) وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَنْوَاعُهَا، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَا إِلَّا فَنْ عَدَرَسٍ وَاخْتَلَفَ حَجْمُهَا ق ل. وَعِبَارَةُ شَرْحٍ م ر: وَلَوْ تَكَرَّرَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ مِنْ فَنْ وَاحِدٍ بَقِيَتْ كُلُّهَا لِمُدَرِّسٍ وَاخْتَلَفَ حَجْمُهَا ق ل. وَعِبَارَةُ شَرْحٍ م ر: وَلَوْ تَكَرَّرَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ مِنْ فَنْ وَاحِدٍ بَقِيتَ كُلُّهَا لِمُدَرِّسٍ وَالْمَبْسُوطُ لِغَيْرِهِ فَيَبِيعُ الْمُوجَزَ إِلّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا لَيْسَ فِي الْمَبْسُوطِ فِيمَا يَظُهُرُ أَوْ نُسِحَ مِنْ كِتَابٍ بَقِى لَهُ الْأَصَحُ لَا الْأَحْمَنُ الْهُ الْمُعْمَلُ اللَّهُ حَسَنُ اهد.

وَأَمَّا الْمُصْحَفُ فَيُبَاعُ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ تَسْهُلُ مُرَاجَعَةُ حَفَظَتِهِ، فَلَوْ كَانَ بِمَحَلّ لَا حَافِظَ فِيهِ تُرِكَ لَهُ سَمَ عَلَى ابْنَ حَجَرِ قَوْلُهُ: (وَلَا مَالَ لَهُ غَائِبٌ) أَيْ أَوْ حَاضِرٌ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ اه خ ض تَنْبِيةُ: عُلِمَ مِمَّا تُقَرِّرُ أَنَّ الْمِسْكِينَ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى سَمَّى مَالِكِي السَّفِينَةِ مَسَاكِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمِسْكِينَ مَنْ يَمْلِكُ مَا مَرَّ، وَهُوَ غَالِبًا يَخْصُلُ مَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ الْكِفَايَةِ؛ وَلأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «تَعَوَّذَ مِنْ الْفَقْر» في حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ وَسَأَلَ الْمَسْكَنَةَ فِي حَدِيثِ البِّرْمِذِيّ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ؛ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرُويَ أَنَّهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَعَاذَ مِنْ الْمَسْكَنَةِ أَيْضًا. ثُمَّ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ وَالْمَسْكَنَةِ اللَّذَيْنِ مَرْجِعُ مَعْنَاهُمَا إِلَى الْقِلَّةِ كَمَا اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ دُونَ حَالِ الْفَقْر وَمِنْ فِتْنَةِ الْغِنَى دُونَ حَالَةِ الْغِنَى؛ لِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَاتَ مَكْفِيًّا عِمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ وَالْمَسْكَنَةُ الَّتِي سَأَلَهَا إِنْ صَحَّ حَدِيثُهَا مَعْنَاهَا التَّوَاضُعُ وَأَنْ لَا يُحْشَرَ فِي زُمْرَةِ الْمُتَكَبِّرِينَ وَالْأَغْنِيَاءِ الْمُتَرَفِّهِينَ اه، ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ خَلَائِقَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّهُمْ قَائِلُونَ بِمِثْلِ مَذْهَبِنَا مِنْ أَنَّ الْفَقِيرَ أَسْوَأُ حَالًا مِنْ الْمِسْكِينِ، خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -حَيْثُ قَالًا: الْمِسْكِينُ أَسْوَأُ حَالًا مِنْ الْفَقِيرِ بِدَلِيلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٦] أَيْ لَاصِقًا أَنْفَهُ بالتُّرَاب؛ لَكِنْ لَا فَائِدَةَ لِلْخِلَافِ هُنَا لِأَنَّ عِنْدَهُمَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى وَاحِدٍ بَلْ فِي نَحْوِ الْوَصِيَّةِ لِأَحْوَجَ مِنْهُمَا، شَرْحُ الْعُبَابِ. يَعْنِي أَنَّ ثَمَرَةَ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا أَوْصَى لِلْأَحْوَجِ مِنْ الْفَقِيرِ أَوْ الْمِسْكِينِ فَتُصْرَفُ الْوَصِيَّةُ لِلْأَوَّلِ عِنْدَنَا وَلِلثَّانِي عِنْدَهُمَا اه.

قَوْلُهُ: (الْعَامِلُ) وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا، وَشَرْطُهُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَاتِ وَفِقْهُ زَكَاةٍ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ مَا يَأْخُذُ وَمَنْ يُؤْخَذُ، وَإِلَّا فَلَا." (١)

٣١٦. "الْمِثْلِ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّمَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْفَاسِحَةُ فَهِيَ الْمُخْتَارَةُ لِلْفُرْقَةِ، فَكَأَنَّمَا وَالْفَاسِحَةُ فَهِيَ الْمُخْتَارَةُ لِلْفُرْقَةِ، فَكَأَنَّمَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْفَاسِحُ بِعَيْبِهَا فَكَأَنَّمَا هِيَ أَتْلَفَتْ الْمُعَوَّضَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيَسْقُطُ الْعِوَضُ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْفَاسِحُ بِعَيْبِهَا فَكَأَنَّمَا هِيَ الْفَاسِحَةُ.

تَنْبِيهُ: لَوْ ارْتَدَّا مَعًا فَهَلْ هُوَ كَرِدَّتِهَا فَيَسْقُطُ الْمَهْرُ أَوْ كَرِدَّتِهِ فَبِنِصْفِهِ؟ وَجْهَانِ، صَحَّحَ الْأَوَّلُ النَّهِ فَالْمَهْرُ أَوْ كَرِدَّتِهِ فَبِنِصْفِهِ؟ وَجْهَانِ، صَحَّحَ الْأَوْيَانِيُّ وَالنَّشَائِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَ الثَّانِي الْمُتَولِّي وَالْفَارِقِيُّ وَابْنُ أَبِي عَصْرُونٍ اللَّويَانِيُّ وَالنَّشَائِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَ الثَّانِي الْمُتَولِّي وَالْفَارِقِيُّ وَابْنُ أَبِي عَصْرُونٍ وَغَيْرِهِمْ؛ وَهُوَ أَوْجُهُ.

تَتِمَّةُ: يَجِبُ لِمُطَلَّقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ مُتْعَةٌ إِنْ لَمْ يَجِبْ لَهَا شَطْرُ مَهْرٍ بِأَنْ كَانَتْ مُفَوِّضَةً وَلَمْ يُفْرَضْ لَمَا شَيْءٌ، وَادَّعَى

\_\_\_\_\_\_ ينصف مهر الْكبِيرة وَيَجِبُ لِلصَّغِيرة نِصْفُ الْمَهْرِ وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَى الْكبِيرة بِنِصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ وَإِنْ كَانَتْ فَوَّتَتْ عَلَيْهِ الْبُضْعَ بِتَمَامِهِ اعْتِبَارًا لِمَا يَجِبُ لَهُ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ؛ قَرَّرَهُ مَهْرِ الْمِثْلِ وَإِنْ كَانَتْ فَوَّتَتْ عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا وَكَذَا الصَّغِيرةُ إِنْ كَانَ دَحَلَ بِالْكبِيرةِ اهد. وَقَوْلُهُ: شَيْخُنَا. قَالَ الْخُلِيُّ: وَتَحْرُمُ الْكبِيرةُ عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا وَكَذَا الصَّغِيرةُ إِنْ كَانَ دَحَلَ بِالْكبِيرةِ اهد. وَقَوْلُهُ: وَإِرْضَاعِهَا زَوْجَةً لَهُ صَغِيرةً مِثْلُهُ ارْتِضَاعُهَا بِنَفْسِهَا مِنْ أُمِّ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ زَوْجَتِهِ الْكبِيرةِ، فَإِنَّهُ يُسْقِطُ الْمَهْرَ كَمَا فِي شَرْح م ر.

قَوْلُهُ: (كَفَسْخِهِ بِعَيْبِهَا) قَالَ م ر؛ لِأَنَّ فَسْحَهُ النَّاشِئَ عَنْهَا كَفَسْخِهَا.

فَإِنْ قُلْت: لَمْ جَعَلْتُمْ عَيْبَهَا كَفَسْخِهَا لِكَوْنِهِ سَبَبَ الْفَسْخِ وَلَمْ بَخْعَلُوا عَيْبَهُ كَفَسْخِهِ؟ قُلْنَا: الرَّوْجُ بَذَلَ الْعِوَضَ فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعِهَا، فَإِذَا كَانَتْ مَعِيبَةً فَالْفَسْخُ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ إِذْ لَمْ يَسْلَمْ لَهُ حَقَّهُ وَالزَّوْجَةُ لَمْ تَبْذُلْ شَيْئًا فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعِ الرَّوْجِ وَالْعِوَضُ الَّذِي مَلَكَتْهُ سَلِيمٌ، يَسْلَمْ لَهُ حَقَّهُ وَالزَّوْجَةُ لَمْ تَبْذُلْ شَيْئًا فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعِ الرَّوْجِ وَالْعِوَضُ الَّذِي مَلَكَتْهُ سَلِيمٌ، فَكَانَ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَا فَسْحَ لَهَا؛ إِلَّا أَنَّ الشَّارِعَ أَثْبَتَ لَمَا الْفَسْحَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا، فَإِذَا كَانَتْ مُعَارَتُهُ لَزَمَهَا رَدُّ الْبَدَلِ كَمَا لَوْ ارْتَدَّتْ. اه. شَرْحُ الرَّوْضِ وَشَرْحُ م ر.

قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَفْرُوضَ الصَّحِيحَ) أَيْ فِي الْمُفَوِّضَةِ. قَوْلُهُ: (وَمَهْرَ الْمِثْلِ) أَيْ فِيمَا إذَا لَمْ يُسَمِّ مَهْرًا وَلَمْ تَكُنْ مُفَوِّضَةً.

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٣٦١/٢

قَوْلُهُ: (فِي كُلّ مَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بِيُسْقِطُ.

قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ هِيَ الْفَاسِحَةُ) يَرْجِعُ لِلْفُرْقَةِ الَّتِي وُجِدْت مِنْهَا كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا. وَهَذَا التَّعْلِيلُ قَاصِرٌ إِذْ لَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الرَّضَاعِ وَالرِّدَّةِ، وَقَدْ عَلَّلَ تِلْكَ الصُّورَةَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ الْفِرَاقَ مِنْ جِهَتِهَا لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ يُشْبِهُ التَّعْلِيلَ بِالْمُدَّعَى اهد.

قَوْلُهُ: (فَكَأَنَّهَا هِيَ الْفَاسِخَةُ) أَيْ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ بِسَبَبِهَا.

قَوْلُهُ: (وَهُو أَوْجَهُ) مُعْتَمَدٌ. قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرةُ: تَتِمَّةٌ: هَلْ لِلْقَاضِي صَرْفُ مَالِ الْيَتِيمَةِ فِي جِهَازِهَا مَعَ أَنَّهُ يَتْلَفُ بِالإِسْتِعْمَالِ؟ عَنْ ابْنِ الْخَدَّادِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - كُنْتُ عِنْدَ الْقَاضِي فِي حِجْرِي يَتِيمَةٌ وَقَدْ أَبِي عُبَيْدِ بْنِ حَرْبَوَيْهِ فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيزِيُّ: أَيُّهَا الْقُاضِي فِي حِجْرِي يَتِيمَةٌ وَقَدْ أَنِي عُبَيْدِ بْنِ حَرْبَوَيْهِ فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيزِيُّ: أَيُّهَا الْقُاضِي فِي حِجْرِي يَتِيمَةٌ وَقَدْ أَذِنْتُ فِي تَرْوِيجِهَا وَطَلَبَ أَهْلُهَا الْجِهَازَ فَمَاذَا تَأْمُو؟ فَقَالَ: جَهِزْ بِقَدْرِ صَدَاقِهَا، فَقَالَ ابْنُ الْجُنَونِ فِي هَذَا قَوْلَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ -، فَقُلْت: أَيَّدَ اللهُ الْخَدَّادِ: فَقُلْت فِي عَبْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ؟ قَالَ: لَا، قُلْت: فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَوْلَى. اللهَاضِي أَعَلَى غَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ؟ قَالَ: لَا، قُلْت: فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَوْلَى. وَلَيْقَعَلُوا مَا أَرَادُوا فَسُرِرْت بِرُجُوعِهِ فَالْتَقْتَ إِلَى الرَّبِيعِ فَقَالَ: لَا لاَ كُورَةِ فِي الْوَصْلَةِ عَلَى اللهُ وَلَيْ وَلِمَا فِيهِ مِنْ رَغْبَةِ الْأَرْوَاجِ فِي الْوَصْلَةِ هِمَا، لَكِنَّ مُقْتَصَى كَلامِهِ رَأَيْتِ لِابْنِ الْجَرْمَ بِالْجُوازِ لِمَا فِيهِ مِنْ رَغْبَةِ الْأَرْوَاجِ فِي الْوَصْلَةِ هِمَا، لَكِنَّ مُقْتَصَى كَلامِهِ رَأَيْتِ لِابْلِ وَعَلَى الْجَوْرُ لِمَا فِيهِ مِنْ رَغْبَةِ الْأَرْوَاجِ فِي الْوَصْلَةِ هِمَا، لَكِنَّ مُقْتَصَى كَلامِهِ يَعْ فَلِكَ وَهُو طَاهِرَ وَالْمَعْنَى يَقْتَصَى كَلَامِهِ عَلَى الْمُوسُلِقِ عَلَى الْجُهَارِ وَلَامَعْنَى يَقْتَصَى كَلَقَ فِي الْوَصْلَةِ عَلَى الْجُهَارِ وَلِكَ وَلِكَ وَلِكَ وَلِمْذَا قَالَ الْبَاجِيُّ : مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ عَدَمُ إِجْبَارِ الْمُرْأَةِ عَلَى الْجُهَارِ وَلَامَعُنَى الْجُهَارِ وَلَالَعُمْ عَلَى الْجُهَارِ وَلَالَكُ عَلَى الْجُهَارِ وَلَهُ الللهَ الْمُلُولِ الْمُعْلَى الْمُولِكَ وَلِكَ وَلِكَ الْمُؤْلِقَ عَلَى الْجُهَالِ وَلَالَعُلُولُ اللهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقَ عَلَى الْجُهَالِ فَا الللهُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِقِ عَلَى الْمُعْلَى الْمُؤْلِق

قَوْلُهُ: (لِمُطَلَقَةٍ) لَا فَرْقَ فِي الطَّلَاقِ بَيْنَ الْبَائِنِ وَالرَّجْعِيِّ وَإِنْ رَاجَعَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَتَتَكَرَّرُ بِتَكُرُّرِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ م ر لِعُمُومِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ أَخْذًا مِنْ جَعْلِهِمْ الرَّجْعِيَّةَ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ أَخْذًا مِنْ جَعْلِهِمْ الرَّجْعِيَّةَ كَالرَّوْجَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشِّهَابُ الرَّمْلِيُ وَاعْتَمَدَهُ كَالزَّوْجَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشِّهَابُ الرَّمْلِيُ وَاعْتَمَدَهُ كَالرَّوْجَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشِّهَابُ الرَّمْلِيُ وَاعْتَمَدَهُ رَي وسم. قَوْلُهُ: (مُتْعَةٍ) الْمُتْعَةُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا لُغَةً مِنْ التَّمَتُّعِ هَذَا بَيَانٌ لِلْمَأْخُودَةِ مِنْهُ لَا بَيَانٌ لِلْمَأْخُودَةِ مِنْهُ لَا بَيَانٌ لِمَعْنَاهَا اللَّعُويِّ وَمَعْنَاهَا اللَّعُويِّ وَمَعْنَاهَا اللَّعُويِّ وَمَعْنَاهَا اللَّعَوِيُ ." (١)

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٤٤٩/٣

٣١٧. "الحُيْضِ ثَانِيَةً. وَمِنْهَا مَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى عِوضٍ، لِإِطْلَاقِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَلِحَاجَتِهَا إِلَى الْخَلَاصِ بِالْمُفَارَقَةِ مِنْ حَيْثُ افْتَدَتْ عِلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ولِحَاجَتِهَا إلى الْخُلاصِ بِالْمُفَارَقَةِ مِنْ حَيْثُ افْتَدَتْ بِالْمَالِ، وَهَذَا لَيْسَ بِسُنِيٍّ وَلَا بِدْعِيٍّ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَضَرْبُ لَيْسَ فِي طَلَاقِهِنَّ سُنَّةٌ وَلَا بِدْعَةٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ الْمَذْهَبِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ (وَهُنَّ أَرْبَعُ) الْأُولَى (الصَّغِيرَةُ) النَّالِئَةُ الَّتِي لَمْ يَحِضْ (وَ) التَّالِيَةُ (الآيِسَةُ) ؛ لِأَنَّ عِدَّتَمُمَا بِالْأَشْهُرِ فَلَا ضَرَرَ يَلْحَقُهُمَا (وَ) التَّالِئَةُ الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا؛ لِأَنَّ عِدَّتَمَا فَلَا تَعْتَلِفُ الْمُدَّةُ فِي حَقِّهَا وَلَا نَدَمَ بَعْدَ ظُهُورِ (الْحُامِلُ) الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا فَلَا تَعْتَلِفُ الْمُدَّةُ فِي حَقِّهَا وَلَا نَدَمَ بَعْدَ ظُهُورِ الْحَامِلُ) الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا؛ لِأَنَّ عِدَّقَا بِوَضْعِهَا فَلَا تَعْتَلِفُ الْمُدَّةُ فِي حَقِّهَا وَلَا نَدَمَ بَعْدَ ظُهُورِ الْحَامِلُ) الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا؛ لِأَنَّ عِدَّهَا فَلَا عَتَلِفُ الْمُدَّةُ فِي حَقِّهَا وَلَا نَدَمَ بَعْدَ ظُهُورِ الْحَامِلُ (وَ) الرَّابِعَةُ (الْمُحْتَلِعَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلُ بِهَا) إِذْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

تَتِمَّةُ: مَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا سُنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ تَمَامِ طُهْرٍ، لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ

\_\_\_\_\_ كِنُقَالُ بِدْعِيُّ لِلتَّغْلِيظِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (ثُمُّ طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ ثَانِيَةً) وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا بِدْعِيًّا؛ لِأَنَّمَا لَا تَسْتَأْنِفُ لِلطَّلَاقِ التَّانِي عِدَّةً لِعَدَمِ لُزُومِهَا بِهِ مَرْحُومِيٌّ.

قَوْلُهُ: (مَا لَوْ خَالَعَهَا) أَيْ وَكَانَتْ مَدْخُولًا هِمَا؛ لِأَنَّ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ هِمَا سَتَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا فِيهِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى عِوَضٍ) أَيْ مِنْهَا وَكَانَتْ رَشِيدَةً أَيْ سَوَاءٌ بَاشَرَتْ الْخُلْعَ أَوْ أَذِنَتْ لِأَجْنَبِي، بِخِلَافِ مَا إِذَاكَانَ الْأَجْنَبِيُّ يُخَالِعُ مِنْ مَالِهِ فَبِدْعِيُّ وَلَوْ بِإِذْنِهَا.

قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِ) أَيْ فَهُوَ شَامِلٌ لِزَمَنِ الْحَيْضِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ طَلَاقُ الْحُكَمَيْنِ وَمَا بَعْدَهُ، أَيْ مَا ذَكَرَ فِي التَّنْبِيهِ التَّالِثِ مِنْ الْأَقْسَامِ السَّبْعِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ وَارِدٌ إِكَّ) فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ انْحِصَارُ هَذَا الضَّرْبِ فِي التَّنْبِيهِ الثَّالِثِ أَوْ رَاجِعٌ لِلْأَخِيرِ فَقَطْ، هَذَا الضَّرْبِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِمَا فِي التَّنْبِيهِ التَّالِثِ أَوْ رَاجِعٌ لِلأَخِيرِ فَقَطْ، وَإِنَّا كَانَ الْأَخِيرُ وَاردًا مَعَ أَنَّ الْمَثْنَ ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَهُ بِاللَّتِي لَمْ يُدْخَلُ بِهَا وَهَذَا أَعَمُّ.

قَوْلُهُ: (لَيْسَ فِي طَلَاقِهِنَّ سُنَّةُ إِلَىٰ ) أَيْ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ سُنِيًّا وَلَا بِدْعِيًّا وَإِنْ كَانَ جَائِزًا. قَوْلُهُ: (وَهُنَّ) أَيْ هَذَا الضَّرْبُ وَأَنَّتُهُ وَجَمَعَهُ بِاعْتِبَارِ الْخَبَرِ.

قَوْلُهُ: (الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَمْ تَحِضْ) سَوَاءٌ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ أَمْ لَا بِأَنْ اسْتَدْحَلَتْ مَاءَهُ الْمُحْتَرَمَ لِتَكُونَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْآيِسَةِ وَالْخَامِلِ اه ب ش.

قَوْلُهُ: (الَّتِي لَمْ تَحِضْ) كَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ مُرَادٌ لِلصَّغِيرَةِ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي هَذَا التَّعْمِيمِ مُسَلَّمٌ.

قَوْلُهُ: (الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا) أَيْ مِنْهُ لَا مِنْ شُبْهَةٍ وَلَا مِنْ زِنًا. وَقَيَّدَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَلَاقَ الْحَامِلِ الَّتِي لَمْ يَظْهَرْ حَمْلُهَا بِدْعِيُّ لِمَا فِيهِ مِنْ النَّدَمِ، قَالَ ق ل: وَهُوَ تَصْوِيرٌ لِقَوْلِهِ وَلَا نَدَمَ وَإِلَّا فَلَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ فَرَاجِعْهُ.

قَوْلُهُ: (الْمُحْتَلِعَةُ) هِيَ مَحَلُ الْقِسْمِ الرَّابِعِ وَلَا حَاجَةَ لِتَقْيِيدِهَا بِعَدَمِ الدُّحُولِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُحْتَلِعَةُ) هِيَ مَطْلَقًا بِخُلْعِ أَوْ لَا، قَالَ سم: وَلَعَلَّ الْعَدَدَكَانَ خَمْسًا بَدَلَ قَوْلِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ مُطْلَقًا بِخُلْعِ أَوْ لَا، قَالَ سم: وَلَعَلَّ الْعَدَدَكَانَ خَمْسًا بَدَلَ قَوْلِهِ أَرْبَعُ وَكَانَ قَوْلُهُ: الَّتِي إِلَى مَقْرُونًا بِالْوَاوِ لِإِثْمَامِ الْخَمْسِ فَعَيَّرُهُ النُّسَّاخُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ كَانَ الْأَوْلَى أَرْبَعِ. أَنْ يَقُولَ وَلَقُولَ وَيَقُولَ خَمْسٌ بَدَلَ أَرْبَعٍ.

قَوْلُهُ: (تَتِمَّةُ مَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا) أَيْ بِسَبَبِ الحَيْضِ سُنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ، وَكُرِهِ تَرْكُهَا مَا دَامَ زَمَنِ الْبِدْعَةِ فَهُو فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ أَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ بِفَرَاغِهِ الْبِدْعَةِ فَمُونَ فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ أَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ بِفَرَاغِهِ مَعَ زَمَنِ الحِيْضِ بَعْدَهُ وَفِي حَيْضٍ حَالٍ عَنْ الْوَطْءِ بِفَرَاغِهِ وَبِالرَّجْعَةِ سَقَطَ الْإِثْمُّ؛ لِأَنَّهُ لَحِقَهَا وَقَدْ وَفَّاهُ، وَإِنَّمَا لَمُ بَعِبُ وَإِنْ كَانَتْ تَوْبَةً خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَيْفَةَ نَظُرًا لِمَا ذُكِرَ وَهُو النِّهَاءُ وَقَدْ وَقَالُهُ: " أَيْ بِسَبَبِ وَيُولُهُ: " أَيْ بِسَبَبِ عَيْضٍ " لَيْسَ قَيْدًا بَلْ كُلُّ مَنْ طَلَّقَ طَلَاقًا بِدْعِيًّا أَعَمُّ أَنْ يَكُونَ بِسَبَبِ حَيْضٍ أَوْ كَانَ طَلَقَهَا الْمُعَيِّفِ وَلَا اللَّهُ فِي وَهِيَ جَمَّنُ حَبُلُ كَمَا ذَكْرَهُ الْمُصَيِّفُ وَالشَّارِحُ؛ لَكِنَّ كُونَ الرَّجْعَةِ سُنَّةً فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ وَهِيَ جَمَّنُ تَحْبَلُ كَمَا ذَكْرَهُ الْمُصَيِّفُ وَالشَّارِحُ؛ لَكِنَّ كُونَ الرَّجْعَةِ سُنَّةً فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ وَهِيَ جَمِّنُ تَجْبَلُ كَمَا ذَكْرَهُ الْمُصَيِّفُ وَالشَّارِحُ؛ لَكِنَّ كُونَ الرَّجْعَةِ سُنَةً فِي عَيْرِهِ فَي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ وَهِيَ جَمِّنُ عُبَلُ كَمَا ذَكْرَهُ الْمُصَيِّفُ وَالشَّارِحُ؛ لَكِنَّ كُونَ الرَّجْعَةِ سُنَةً فِي عَيْرِهِ الْوَارِدُ فِي السُنَّةِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا السُنَّةُ فِي عَيْرِهِ الْوَارِدُ فِي السُنَّةِ فِي خَبَرِ الْمُحْتِي قَيْدَ بِلَلِكَ لِكُونِهِ الْوَارِدُ فِي السُنَّةِ فِي حَبَرِ الْمُحْتِي قَيْدَ بِلَكِكَ لِكُونِهِ الْوَارِدُ فِي السُنَّةِ فِي حُبَرٍ الْمُحْرِقِي الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعْرِةِ الْوَارِدُ فِي الْمُعْرِدِ وَلَوْلُولُ وَمَنِ الْمُعْرِدِ الْمُعْرِي وَلَوْلُ أَنْ وَمُنِ الْخِيْضِ أَيْضًا وَاللَّهُ وَمِلَ وَلَوْ لَوْمَ فِي الْمُؤْرِ فَي الطُهُرِ وَالْمُ وَمِي الطُهُو وَقُولُهُ: " مَعَ فَرَاخُ زَمَنِ الْخَيْضِ أَيْفًا وَاللَّهُ وَالْمُ وَي الْمُؤْرِ فَي الطُهُورِ فِي الطُهُورِ فِي الطُهُورِ فِي الطُهُورِ فَي الطُهُورِ اللَّالِي وَالْمَا وَالْمُ الْمُعَالَ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالَالْمُ وَالْمَا الْمُعْرَافِ وَلَالِ وَالِهُ

قَوْلُهُ: (سُنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ) أَوْ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا اه إمْدَادٌ.

قَوْلُهُ: (بَعْدَ تَمَامِ طُهْرٍ) الْأَوْلَى حَذْفُ تَمَامٍ." (١)

٣١٨. "بِخِلَافِهَا عَلَى قَبْرِ نَبِيِّ لِخَبَرِ الشَّيْحَيْنِ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» وَلِأَنَّا لَمْ نَكُنْ أَهْلًا لِلْفَرْضِ وَقْتَ مَوْتِهِمْ وَتَعْبِيرِي بِنَبِيِّ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِرَسُولِ اللَّهِ.

<sup>0 · 0</sup> ماشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي -0.0

(وَ) تَصِحُّ (عَلَى غَائِبٍ عَنْ الْبَلَدِ) وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَفِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَالْمُصَلِّي مُسْتَقْبِلُهَا «؛ لِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْبَرَهُمْ بِمَوْتِ النَّجَاشِيِّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ثُمَّ حَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.» رَوَاهُ الشَّيْحَانِ وَذَلِكَ فِي رَجَبَ سَنَةَ فِيهِ ثُمَّ حَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.» رَوَاهُ الشَّيْحَانِ وَذَلِكَ فِي رَجَبَ سَنَةَ تِسْعِ لَكِنَّهَا لَا تُسْقِطُ الْفَرْضَ أَمَّا الْحَاضِرُ بِالْبَلَدِ فَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ وَإِنَّمَا تَصِحُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ وَالْغَائِبِ عَنْ الْبَلَدِ مِثَنْ كَانَ (مِنْ أَهْلِ فَرْضِهَا وَقْتَ مَوْتِهِ) قَالُوا لِأَنَّ غَيْرَهُ مُتَنَقِّلٌ وَهَذِهِ لَا يُتَنَقَّلُ هِمَا وَنَازَعَ الْإِسْنَوِيُّ فِي اعْتِبَارِ وَقْتِ الْمَوْتِ قَالَ:

\_\_\_\_ كَعْلَى الْجِنَازَةِ الْمُسَمَّرَةِ عَلَيْهَا الْقُبَّةُ بِوُرُودِ النَّصِّ فِي الْقَبْرِ دُونَهَا ح ل مُلَحَّصًا. (قَوْلُهُ: بِخِلَافِهَا عَلَى قَبْرِ نَبِيّ) أَيْ: بِخِلَافِهَا عَلَى نَبِيّ فِي قَبْرِهِ فَلَا تَصِحُّ (قَوْلُهُ: لِخَبَرِ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِلَّا وَلَالَةُ هَذَا عَلَى الْمُدَّعَى إِنَّمَا هِيَ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كَانُوا يُصَلُّونَ الْمَكْتُوبَةَ لِقُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُدَّعَى هُنَا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ فَتُقَاسُ عَلَى الْمَكْتُوبَةِ الَّتِي وَرَدَ اللَّعْنُ فِيهَا وَقَوْلُهُ: اتَّخَذُوا يُشْعِرُ بِالتَّكَرُّرِ وَالْمُدَّعَى هُنَا أَعَمُّ وَقَوْلُهُ: مَسَاجِدَ أَيْ: قِبَلًا يُصَلُّونَ إِلَيْهَا قَالَ: السُّيُوطِيّ هَذَا فِي الْيَهُودِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ نَبِيَّهُمْ وَهُوَ مُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَاتَ وَفِي النَّصَارَى مُشْكِلٌ لِأَنَّ نَبِيَّهُمْ عِيسَى لَمُ تُقْبَضْ رُوحُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَهُمْ أَنْبِيَاءَ بِزَعْمِهِمْ كَالْحُوَارِيِّينَ وَمَرْيَمَ اه أَوْ الْمُرَادُ بِالْأَنْبِيَاءِ مَا يَشْمَلُ الصُّلَحَاءَ شَيْخُنَا ح ف. (قَوْلُهُ: اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) أَيْ: بِصَلَاتِهِمْ إلَيْهَا كَذَا قَالُوا وَحِينَئِذٍ فَفِي الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ الدَّلِيل وَالْمُدَّعَى نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْمُدَّعَى الصَّلاةُ عَلَيْهِ لَا إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا حَرُمَتْ الصَّلَاةُ إِلَيْهِ حَرْمَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ الِاتِّخَاذُ لَا يَشْمَلُ اتِّفَاقَ الْفِعْلِ مَرَّةً مَثَلًا شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَلأَنَّا لَمْ نَكُنْ أَهْلًا لِلْفَرْضِ إِلَّى وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى قَبْرِ عِيسَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْل فَرْضِهَا ذَلِكَ الْوَقْتِ وَجَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِرِينَ وَكَذَلِكَ تَقْتَضِي جَوَازَ صَلَاةِ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبْرِ نَبِيِّنَا إِذَا كَانُوا أَهْلًا لِلْفَرْضِ وَقْتَ مَوْتِهِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ الْمَنْعُ فِيهِمَا كَغَيْرِهِمَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْمَنْعِ النَّهْيُ فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ دَفْنِهِمْ دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَعَلَى قُبُورِهِمْ حَارِجَةٌ بِالنَّهْي وَلِهَذَا قَالَ: الزَّرْكَشِيُّ فِي خَادِمِهِ وَالصَّوَابُ أَنَّ عِلَّةَ مَنْعِ الصَّلَاةِ النَّهْيُ عَنْ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ لَعَنَ إِلَخٌ شَرْحُ م ر بِزِيَادَةٍ.

(قَوْلُهُ: وَتَصِحُّ عَلَى غَائِبٍ عَنْ الْبَلَدِ) خِلَاقًا لِمَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَكُلُّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ طُهْرَهُ وَالْمُوادُ بِهِ مَنْ يَشُقُّ الْحُضُورُ إِلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. (قَوْلُهُ: فَصَلَّى عَلَيْهِ) وَالْمُوادُ بِهِ مَنْ يَشُقُ الْحُضُورُ إِلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. (قَوْلُهُ: فَصَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّمًا صَلَاةٌ عَلَيْهِ وَمَا قِيلَ مِنْ رَفْعِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَّى شَاهَدَهُ وَهَذَا لَا عَلَى الجُلَلِ وَنَصُّهُ وَجَاءَ أَنَّ سَرِيرَهُ رُفِعَ لَهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا لَلْمَحَلِ عَيْرُ صَحِيحٍ قَ لَكَ عَلَى الجُلَلِ وَنَصُّهُ وَجَاءَ أَنَّ سَرِيرَهُ رُفِعَ لَهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهِذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلْهُ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هِي صَلَاةُ غَائِبٍ بِالنِسْبَةِ لِأَصْحَابِهِ اه وَعِبَارَةُ مِ رَفِى شَرْجِهِ فَإِنْ قِيلَ لَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى رَاهُ أَجِيبُ عَنْهُ وَجَبَارَةُ مِ رَفِى شَرْجِهِ فَإِنْ قِيلَ لَعَلَى اللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَوْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَلَا الْعَلَى اللهَ عَلَى اللهَ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ عَلَاهُ وَلَا اللهَ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا اللهَ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَ

(قَوْلُهُ: فِي رَجَبَ) عِنْعِ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ مِنْ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ ع ش وَالْمَانِعُ لَهُ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعَدُلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعَ نَوْ الْمَانِعِ لَهُ الْعَلَمُوا بِصَلَاةِ مَعْدُولٌ عَنْ الرَّجَبِ (فَوْلُهُ: لَكِنَّهَا لَا تُسْقِطُ الْفَرْضَ) أَيْ: عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِصَلَاةٍ عَيْرِهِمْ فَإِنْ عَلِمُوا سَقَطَ عَنْهُمْ الْفُرْضُ وَإِنْ أَيْجُوا بِتَأْخِيرِهَا ع ش مَعَ زِيَادَةٍ. (فَوْلُهُ: أَمَّا الْحَاضِرُ بِالنَّبَلَدِ) وَإِنْ كَبِرَتْ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِتَيَسُّرِ الْحُضُورِ غَالِيًا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ الْحُصُورُ عِنْدَهُ لِنَحْوِ عَنْدَهُ لِنَحْوِ عَلَيْكَ وَلِكَ بِتَيَسُّرِ الْحُصُورِ غَالِيًا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ الْحُصُورُ عِنْدَهُ لِنَحْوِ عَلَى الْأَوْجَهِ وَالْحَارِجُ عَنْ السُّورِ قَرِيبًا مِنْهُ كَدَاخِلِهِ أَيْ: لِعَدَمِ مَشَقَّةِ الْخُصُورِ فَلَا نَظَرَ لِجَوَازِ الْقَصْرِ فِيهِ زِي قَالَ: حَجِّ الْمُتَّجَهُ أَنَّ الْمُعْتَبِرَ الْمَشَقَّةُ وَعَدَمُهَا فَحَيْثُ السُّورِ فَلِ اللَّهُ وَعَلَى الْمُعَنِّذِ وَعَلَمُهَا فَحَيْثُ السُّورِ فَلَانَهُ وَعَلَمُ اللَّهُ وَعَلَمُ لَا وَلُو حَارِجَ الْمُعْتَبِرَ الْمُسَلِّقُةُ وَعَدَمُهَا فَحَيْثُ لَا وَلُو حَارِجَ الْمُعْتَورِ فَلَا أَوْدِ وَاللَّورِ لَمْ وَعَلَمُ وَلَوْ فِي الْمُنَعِ الْفُورِ عَلَى اللَّهُ وَعَلَى اللَّورِ الْمَلَيْقِ الْوَاحِدَةِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ: السُّورِ لَمْ تَصِحَ وَالْاَورِ عَنْ الْعُرْفِ وَعُورِ الرِّجَالِ فِي الْمُرْتِقِ الْمُعَرِّ وَمُو مُشْكِلُ فَلُكَورَ وَلُولُ أَنْ الْمُعَلِّ وَلُولُ مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ فِي الْمَيِّتِ الْخُاضِرِ دُونَ الْغَائِبِ وَالْقَبْرِ وَهُو مُشْكِلٌ فَلْيُحَرِّرُ فَرُقٌ وَاضِحٌ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ فِي الْمَيِّتِ الْخَاضِرِ دُونَ الْغَائِبِ وَالْقَبْرِ وَهُو مُشْكِلٌ فَلُومَ وَلَا فَرَالِ فَرْفُو مُ الْمُعَيِّ وَلُولُ فَرَقُو مُ الْمُكَيِّزِ وَلَا الْمُعَالِقُ وَلَقُو الْمُعَلِي وَلَا الْمُعَلِقُ وَلَوْ الْفَرْفِ الْعَلَيْ وَالْمَا لَمُ الْمُعَمِّ وَالْمُولُ الْمُعَلِي وَالْمَلْقُولُ فَرَاللَّهُ الْمُ الْمُولِ الْمُعَلِي وَالْمُعَلِي وَلَا الْمُعَالِلُهُ الْمُعَلِقُولُ الْمُعَلِقُولُ الْمُعْولِ الْمُعَلِقُولُ الْمُعَلِقُولُ

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ غَيْرُهُ مُتَنَفِّلٌ) قَدْ يَرِدُ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ صِحَّتُهَا مِنْ الْمُمَيِّزِ مَعَ الرِّجَالِ وَسُقُوطُ الْفَوْضِ." (١)

٣١٩. "وَأَنْ يَغْرِزَ طَرَفَ رِدَائِهِ فِي طَرَفِ إِزَارِهِ دَاخِلَ رِدَائِهِ بِنَحْوِ مِسَلَّةٍ وَلَا رَبْطُ طَرَفِ بِآخَرَ بِنَحْوِ حَيْطٍ وَلَا رَبْطُ طَرَفِ بِآخَرَ بِنَحْوِ مِنْ زِيَادَتِي. بِنَحْوِ حَيْطٍ وَلَا رَبْطُ شَرَجٍ بِعُرَى وَقَوْلِي: وَنَحْوِهِ مِنْ زِيَادَتِي.

(وَ) حَرُمَ بِهِ (عَلَى امْرَأَةٍ) حُرَّةٍ، أَوْ عَيْرِهَا (سَتُرُ بَعْضِ وَجْهِهَا) بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا وَعَلَى الْحُرَّةِ أَنْ تَكْشِفَ مِنْ تَسْتُرُ مِنْهُ مَا لَا يَتَأَتَّى سَتُرُ جَمِيعِ رَأْسِهَا إلَّا بِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ السَّتُرُ أَحْوَطُ مِنْ الْكَشْفِ (وَلُبْسُ قُقَّانٍ) وَهُوَ مَا يُعْمَلُ لِلْيَدِ وَيُحْشَى بِقُطْنٍ وَيُرَرُّ عَلَى السَّاعِدِ لِيَقِيَهَا الْبَرُدَ فَلَهَا لُبْسُ الْمَجْيطِ فِي الرَّأْسِ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ لِلْيَدِ وَيُحْشَى بِقُطْنٍ وَيُرَرُّ عَلَى السَّاعِدِ لِيَقِيمَهَا الْبَرْدَ فَلَهَا لُبْسُ الْمَجيطِ فِي الرَّأْسِ وَهُو مَا يُعْمَلُ لِلْيَدِ وَيُحْشَى بِقُطْنٍ وَيُرَرُّ عَلَى السَّاعِدِ لِيَقِيمَهَا الْبَرْدَ فَلَهَا لُبْسُ الْمَجيطِ فِي الرَّأْسِ وَعُنِهِ وَلَا كَشَعْهَا عَنْهُ بِخَشْبَةٍ، أَوْ خُوهَا فَإِنْ وَقَعَتْ فَأَصَابَ النَّوْنِ وَلَا كَشَعْهُمَا فَلَوْ سَتَرَهُمَا الْوَدْيَةُ لِسَتَرُوهِ مَا لَيْسَ لِلْحُنْثَى سَتُرُ الْوَجْهِ مَعَ الرَّأْسِ، أَوْ بِدُونِهِ وَلَا كَشْفُهُمَا فَلَوْ سَتَرَهُمَا لَوْمِنَّهُ الْفِدْيَةُ لِسَتْرُهِ مَا لَيْسَ لَهُ سَتُرُهُ الْوَدْيَةُ لِسَتَرُهِ مَا لَيْسَ لَهُ سَتُرَهُ الْوَدْيَةُ لِسَتْرُهِ مَا لَيْسَ لَهُ سَتُرُهُ لَوْ الْمَنْعَ الْوَلِيّ مَنْعُ الصَّيِيِّ مِنْ عُولِكَ فِي شَرِهِ وَلَا كَشْفُهُمَا وَقَدْ بَسَطْتِ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْهِ الرَّوْفِ وَعَلَى الْوَلِيّ مَنْعُ الصَّيِيِّ مِنْ عُرَمَاتِ الْإِحْرَامِ وَإِذَا وَجَبَتْ فِلْيَةٌ فَهِي عَلَى الْوَلِيّ ، نَعَمْ إِنْ طَيَبَهُ وَعَلَى الْوَلِيّ مَنْعُ الصَّيِيِّ مِنْ عُرَامِ عَلَى مَنْ ذُكُورَ سَتَرُهُ أَوْ لُبُسُ مَا مُنِعَ مِنْهُ لِعَدَمٍ وُجْدَانِ وَعَيْمَ فَلَو الْمُدَاوَاةِ، أَوْ لَكُومَ عَلَى مَنْ ذُكُورَ سَتَرُهُ الْ يَلْمَلُوا لِلْعَلَمِ الْعَلَى مَنْ ذُكُورَ سَتَرُهُ الْ يَلْبَى الْقَمِيصَ لِفَقَدِ الرِدَاءِ بَلْ يَرَدِ، أَوْ خَوْمِهَا. نَعَمْ لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ لِفَقَدِ الرِدَاءِ بَلْ يُولِكُ فِي الْمُنَاقِقِ الْمُؤْمِ مَا مُنِعَ مِنْهُ لِكُومَ الْمَالِعُ وَلَى الْمُؤْمِ وَالْمَالُولِ الْمِالِقُولِ الْمُؤْمِ وَلَا لَعُمْ الْمُؤْمِ وَالْمُعُولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَلْعُولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالُولِ الْمُؤْمِ الْمِلَا لِلْمُؤْمِ ا

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ٤٧٩/١

شَرْحُ م ر وَعِبَارَةُ ع ش وَلَا رَبْطِ شَرَجِ الشَّرَجُ هِيَ الْأَزْرَارُ كَمَا لَوْ كَانَ لِخِفَّةِ أَزْرَارٍ وَعَرَاوِي اهـ، وَفِيهِ أَنَّهُ يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي الْخُفِّ مِنْ أَنَّ الشَّرَجَ هُوَ الْعُرَى فَلَعَلَّهُ مُشْتَرَكُ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا الْمُرَادُ الْمُرَادُ الْمُرَادُ الْمُرَادُ الْمُرَادُ الْمُرَادُ الْمُعَنَى وَلَا رَبْطِ عُرَى يَكُونُ الْكَلَامُ مُتَهَافِتًا؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْمَعْنَى وَلَا رَبْطِ عُرًى بِعُرًى فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الشَّرَجِ هُنَا عَلَى الْأَزْرَارِ

. (قَوْلُهُ: وَعَلَى الْحُرَّةِ أَنْ تَسْتُر) أَيْ: فِي الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّ رَأْسَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فِي الصَّلَاةِ فَقَوْلُهُ: مَا لَا يَتَأَتَّى سَتْرُ جَمِيع رَأْسِهَا إلَّا بِهِ أَيْ: إذَا وَجَبَ عَلَيْهَا سَتْرُ ذَلِكَ وَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ ح ل وَهَذَا الْخُكْمُ دَخِيلٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ وَالْأَمَةُ فِيهِ كَالْخُرَّة. (فَرْعٌ) إِذَا لَبِسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا فَوْقَ آخَرَ مَعَ اخْتِلَافِ الزَّمَانِ فَإِنْ سَتَرَ الثَّابِي مَا لَمْ يَسْتُرُهُ الْأَوَّلُ تَعَدَّدَتْ الْفِدْيَةُ وَإِلَّا فَلَا وَكَذَا لَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ بِسَاتِرٍ فَوْقَ سَاتِرٍ فَإِنْ سَتَرَ الثَّابِي مَا لَمْ يَسْتُرْهُ الْأَوَّلُ تَعَدَّدَتْ الْفِدْيَةُ وَإِلَّا فَلَا وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِيهِمَا خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا م ر سم وَق ل (قَوْلُهُ: مَا يَعْمَلُ لِلْيَدِ) أَيْ: الْكَفِّ ع ش (قَوْلُهُ: وَيُحْشِي بِقُطْنِ) قَيَّدَ لِلتَّسْمِيَةِ لَا لِلْحُرْمَةِ. (قَوْلُهُ: عَلَى السَّاعِدِ) أَيْ: عَلَى طَرَفِهِ مِنْ جِهَةِ الْكَفِّ قَالَ الْعَلَّامَةُ الزِّيَادِيُّ: وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ لَهَا أَنْ تَسْدُلَ كُمَّيْهَا عَلَى يَدَيْهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ السَّتْرِ بِغَيْرِ الْقُفَّازِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ وَقَوْلُهُ: تَسْدُلُ بَابُهُ نَصَرَ. (قَوْلُهُ: وَلَيْسَ لِلْحُنْثَى) مُحَصَّلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآبِي وَلَا كَشْفُهُمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ سَتْرُ رَأْسِهِ وَكَشْفُ وَجْهِهِ م ر. وَحَاصِلُ مَسْأَلَةِ الْخُنْثَى أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَسْتُرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، أَوْ يَكْشِفَهُمَا أَوْ يَسْتُرَ الْوَجْهَ وَيَكْشِفَ الرَّأْسَ، أَوْ يَعْكِسَ فَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَأْتُمُ وَجِّبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالَّةِ يَأْثُمُ وَلَا فِدْيَةَ، وَفِي الرَّابِعَةِ لَا إثْمَ وَلَا فِدْيَةَ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا حِ ف. وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ: حَاصِلُ مَا حُرِّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْخُنْثَى أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِحْرَامِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا كَشْفُ وَجْهِهِ وَإِنْ أَسْتُحِبَّ لَهُ مَعَ ذَلِكَ تَرْكُ لُبْسِ الْمُحِيطِ فَلَوْ سَتَرَ وَجْهَهُ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ إِنْ سَتَرَ مَعَهُ الرَّأْسَ وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ لَبِسَ الْمَخِيطَ وَبِالنِّسْبَةِ لِلْأَجَانِبِ يَجِبُ عَلَيْهِ سَتْرُ رَأْسِهِ وَسَتْرُ بَدَنِهِ وَلَوْ بِمُحِيطٍ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَجْنَبِيٌّ جَازَ لَهُ كَشْفُهُ فِي الْخَلُوةِ اه. (قَوْلُهُ: لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أُنْثَى فَقَدْ سَتَرَ وَجْهَهُ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ سَتَرَ رَأْسَهُ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ أَثِمَ فِيهِمَا) أَيْ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِيهِمَا لِلشَّكِّ وَلَوْ اتَّضَحَ بِالذُّكُورَةِ ع ش وَاعْتَرَضَ

إِثّٰهُ فِيمَا إِذَا كَشَفَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ كَشَفَ رَأْسَهُ الْوَاحِبَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَقَدْ كَشَفَ وَجْهَهُ الْوَاحِبَ عَلَيْهَا. (قَوْلُهُ: وَعَلَى الْوَلِيّ مَنْعُ الصّبِيّ) مَحَلّٰهُ إِذَا كَانَ الصّبِيُّ مُمَيِّرًا أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا فِدْيَةَ مُطْلَقًا ابْنُ شَوْبَرِيّ فَيَكُونُ تَقْيِيدُهُ بِالْمُمَيِّزِ بِالنِّسْبَةِ لِوُجُوبِ الْفِدْيَةِ فَقَطْ وَأَمَّا الْمَنْعُ فَهُو عَامٌ لِلْمُمَيِّزِ وَغَيْرِهِ كَمَا قَرَرُهُ ح ف. (قَوْلُهُ: فَهِيَ عَلَى الْوَلِيّ) أَيْ: فَإِذَا وَطِئَ الصّبِيُ الْمُمُيِّرُ فَسَدَ حَجُّهُ وَوَجَبَتْ الْبَدَنَةُ عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرُمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنّهُ الْمُمَيِّزُ فَسَدَ حَجُّهُ وَوَجَبَتْ الْبَدَنَةُ عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرُمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنّهُ اللّهُمْيَرُ فَسَدَ حَجُّهُ وَوَجَبَتْ الْبَدَنَةُ عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرُمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنّهُ اللّهُمَيِّرُ فَسَدَ حَجُّهُ وَوَجَبَتْ الْبَدَنَةُ عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرُمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ اللّهُ مَوْرُ فَسَدَ حَجُّهُ وَوَجَبَتْ الْبَدَنَةُ عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرَمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ اللّهُ عَنَوْ وَرَّطُهُ فِي الْإِحْرَامِ ع ش. (قَوْلُهُ: فَعَلَيْهِ) أَيْ: الْأَجْنَبِي ع ش. (قَوْلُهُ: إِلَّا لِحَاجَةٍ) ويَظْهُرُ ضَعَى النَّالِ إِلَيْهَا اللْمُحَرَّمِ فَيَجُورُ حِينَئِذٍ وَجِّبُ الْفِدْيَةُ م ر. وَيُؤَلِّذُ وَيَجِبُ عِنَا ذُكِرَ ) رَاحِعٌ " (١)

٣٢٠. "في) حُرْمَةِ (التَّعَرُّضِ) لِصَيْدِهِمَا وَنَابِتِهِمَا رَوَى الشَّيْحَانِ حَبَرَ «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةً وَإِنِي حَرَّمْتِ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا» زَادَ مُسْلِمٌ «وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا» وَفِي حَبَر أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «لَا يُخْتَلَى حَلَاهَا وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا» ، وَرَوَى أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ حَبَر أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «لَا يُخْتَلَى حَلَاهَا وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا» ، وَرَوَى أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ حَبَر أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «لَا يُخْتَلَى حَلَاهَا وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا» ، وَرَوَى أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ حَبَر أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «لَا يُخْتَلَى حَلَامٌ مُحَرَّمٌ» وَاللَّابَتَانِ الْحَرَّتَانِ تَثْنِيَةً لَابَةٍ وَهِي أَرْضٌ ذَاتُ حَبَرَ «أَلَّا أَنَّ صَيْدَ وَجٍ وَعِضَاهَهُ حَرَامٌ مُحَرَّمُ » وَاللَّابَتَانِ الْحُرَّتَانِ تَثْنِيَةً لَابَةٍ وَهِي أَرْضٌ ذَاتُ حِبَرَ هُمَا شَرْقِيُّ الْمَدِينَةِ وَغَرْبِيُّهَا فَحَرَّمَهَا مَا بَيْنَهُمَا عَرْضًا وَمَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا عَيْرٍ وَتُورِ طُولًا (فَقَطْ) أَيْنَ جَبَلَيْهَا عَيْرٍ وَتُورِي ضَمَانِهِمَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّمُ لَيْسَ مَعَلَّا لِلنَّسُكِ وَتَعْبِيرِي عِمَا ذَكُورَ أَعَمُّ مِنْ طُولًا (فَقَطْ) أَيْنَ دُونَ ضَمَانِهِمَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُمَا لَيْسَ مَعَلَّا لِلنَّسُكِ وَتَعْبِيرِي عِمَا ذَكُورَ أَعَمُّ مِنْ وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ وَلَا يُضْمَنُ.

(وَفِي) جَزَاءِ صَيْدٍ (مِثْلِيٍ ذَبَحَ مِثْلَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ) أَيْ الشَّامِلِينَ لِفُقَرَائِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يَشْمَلُ الْآحَرَ عِنْدَ الإنْفِرَادِ وَذَلِكَ بِأَنْ يُفَرِّقَ لَحْمَهُ وَمَا يَتْبَعُهُ عَلَيْهِمْ، أَوْ يُكَلِّكُهُمْ جُمْلَتَهُ مَذْبُوحًا (أَوْ إعْطَاؤُهُمْ بِقِيمَتِهِ) أَيْ: بِقَدْرِ قِيمَةِ مِثْلِهِ (طَعَامًا يُجْزِئُ) فِي الْفِطْرَةِ يُمَلِّكُهُمْ جُمْلَتَهُ مَذْبُوحًا (أَوْ إعْطَاؤُهُمْ بِقِيمَتِهِ) أَيْ: بِقَدْرِ قِيمَةِ مِثْلِهِ (طَعَامًا يُجْزِئُ) فِي الْفِطْرَة وَهَذَا أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا هَمُّ (أَوْ صَوْمٌ) حَيْثُ كَانَ (لِكُلِّ مُدِّ يَوْمًا) قَالَ تَعَالَى ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: يَوْمًا) قَالَ تَعَالَى ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: 90]

وَلَمْ يَعْتَبِرُوا فِي الصَّوْمِ كَوْنَهُ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لِلْمَسَاكِينِ فِيهِ لَكِنَّهُ فِي الْحَرَمِ أَوْلَى لِشَرَفِهِ.

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ١٤٨/٢

(وَ) فِي جَزَاءِ صَيْدٍ (غَيْرِ مِثْلِيّ)

\_\_\_\_\_Qالْبِشْبِيشِيُّ. (قَوْلُهُ: فِي حُرْمَةِ التَّعَرُّضِ لِصَيْدِهِمَا) وَلَوْ ذَبَكَهُ الْحَلَالُ لَا يَصِيرُ مَيْتَةً وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ مَيْتَةٌ حِل وَمِثْلُهُ عِشْ عَلَى م ر. (قَوْلُهُ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةً) أَيْ: أَنْهُ مَيْتَةٌ حِل وَمِثْلُهُ عِشْ عَلَى م ر. (قَوْلُهُ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةً) أَيْ: ابْتَدَأْت تَحْرِمَهَا فَهُو حَادِثُ أَظْهَرَ تَحْرِمَهَا؛ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ ق ل. (قَوْلُهُ: وَإِنِي حَرَّمْت الْمَدِينَة) أَيْ: ابْتَدَأْت تَحْرِمَهَا فَهُو حَادِثُ ق ل وَشَوْبَرِيُّ. (قَوْلُهُ: مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا) بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ اللَّابَتَيْنِ مَا بَيْنَ اللَّابَتَيْنِ مَا بَيْنَ اللَّابَتَيْنِ مُشَعْمِلُ عَلَى الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ اللَّابَتَيْنِ مُشَعْمِلُ عَلَى الْمَدِينَةِ؛ وَفِي حَبَرِ أَبِي دَاوُد) ذَكْرَهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ لِشُمُولِهِ الْحَشِيشَ وَتَنْفِيرَ وَكُسْرِهَا كَمَا فِي الْمَدِينَةِ. وُعِضَاهَهُ أَيْ شَجَرُهُ وَهُو بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا كَمَا فِي الصَّيْدِ دُونَ اصْطِيَادِهِ ع ش. (قَوْلُهُ: وَعِضَاهَهُ) أَيْ شَجَرُهُ وَهُو بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا كَمَا فِي عَش.

(فَوْلُهُ: عَيْرٍ وَثَوْرِ) أَعْتُرِضَ بِأَنَّ ذِكْرَ ثَوْرٍ هُنَا وَهُوَ بِمَكَّةَ مِنْ غَلَطِ الرُّوَاةِ وَأَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ أَحُدُ وَدُفِعَ بِأَنَّ وَرَاءَهُ جَبَلًا صَغِيرًا يُقَالُ لَهُ ثَوْرٌ وَهُوَ غَيْرُ ثَوْرِ الَّذِي بِمَكَّةَ زي

(قَوْلُهُ: وَفِي جَزَاءِ صَيْدٍ) شَرَعَ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الدِّمَاءِ وَهِي أَرْبَعَةُ؛ لِأَنَّ الدَّمَ إِمَّا مُحَيَّرُ أَوْ مُرَتَّبُ وَكُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا مُعَدَّلُ، أَوْ مُقَدَّرُ وَبَدَأَ بِالْمُحَيِّرِ الْمُعَدَّلِ فَقَالَ: وَفِي جَزَاءِ إِلَخُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ وَكُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا مُعَدَّلُ، أَوْ مُقَدَّرُ وَبَدَأَ بِالْمُحَيِّرِ الْمُعَدَّلِ فَقَالَ: وَفِي جَزَاءِ إِلَىٰ الْإِطْعَامِ زِي وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: وَفِي مِثْلِيِّ إِلَىٰ الْقِسْمِ أَمَرَ فِيهِ بِالتَّقْوِيمِ وَالْعُدُولِ إِلَى الْإِطْعَامِ زِي وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: وَفِي مِثْلِي إِلَىٰ الْإِطْعَامِ زِي وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: وَفِي مِثْلِي إِللَّ إِلَىٰ الْقِسْمِ النَّابِتِ وَذَكَرَهُ النَّابِتِ وَذَكَرَهُ النَّابِتِ وَذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ: ثُمَّ إِنْ شَاءَ ذَبَحَ، وَقَدْ جَمَعَهَا ابْنُ الْمُقْرِي بِقَوْلِهِ:

وَالثَّالِثُ التَّحْيِيرُ وَالتَّعْدِيلُ فِي ... صَيْدٍ وَأَشْجَارٍ بِلَا تَكَلُّفِ

إِنْ شِئْت فَاذْبَحْ أَوْ فَعَدِّلْ مِثْلَ مَا ... عَدَّلْت فِي قِيمَةِ مَا تَقَدَّمَا

اه. (قَوْلُهُ: عَلَى مَسَاكِينِ الْحُرَمِ) وَيَكْفِي مِنْهُمْ ثَلَاثَةُ. (قَوْلُهُ: بِأَنْ يُفَرِّقَ لَحُمهُ) فَلَوْ تَأَخَّرَ الصَّرُفُ حَتَّى صَارَ قَدِيدًا هَلْ يُجْزِئُ؟ مَحَلُّ نَظرٍ اه شِهَابٌ عَمِيرَةُ (قَوْلُهُ: وَمَا يَتْبَعُهُ) كَالْجِلْدِ وَالْكَرِشِ وَالشَّعْرِ وَلَا يَجُوزُ أَكُلُ شَيْءٍ مِنْهُ م ر وَلَوْ تَلِفَ قَبْلَ صَرْفِهِ بِنَحْوِ غَصْبٍ، أَوْ سَرِقَةٍ وَالْكَرِشِ وَالشَّعْرِ وَلَا يَجُوزُ أَكُلُ شَيْءٍ مِنْهُ م ر وَلَوْ تَلِفَ قَبْلَ صَرْفِهِ بِنَحْوِ غَصْبٍ، أَوْ سَرِقَةٍ وَلَوْ مِنْ فُقَرَاءِ الْحَرَمِ لَمُ يَجْزِهِ لَكِنْ لَهُ شِرَاءُ لَحْمِهِ بَدَلَهُ وَيُفَرِّقُهُ كَمَا قَالَهُ ق ل عَلَى الجُلَلِ وَمَحَلُ عَدَم الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا أَحْذَهُ فُقَرَاءُ الْحَرَمِ إِذَا كَانَ قَبْلَ النِيَّةِ وَإِلَّا أَجْزَأً

(قَوْلُهُ: أَوْ يُمُلِّكُهُمْ جُمْلَتَهُ مَذْبُوحًا) وَلَوْ قَبْلَ سَلْخِهِ مُتَسَاوِيًا، أَوْ مُتَفَاوِتًا حَجّ فَيُفِيدُ جَوَازَ

مَنْكُمْ نِصْفَهَا وَآحَرَ ثُلُقَهَا وَآحَرَ سُدُسَهَا. (وَوْلُهُ: أَوْ إِعْطَاؤُهُمْ بِقِيمَتِهِ طَعَامًا) وَحَيْثُ وَجَبَ مِنْكُمْ نِصْفَهَا وَآحَرَ ثُلُقَهَا وَآحَرَ سُدُسَهَا. (وَوْلُهُ: أَوْ إِعْطَاؤُهُمْ بِقِيمَتِهِ طَعَامًا) وَحَيْثُ وَجَبَ مِنْهُمْ فَدِّ بَلْ يَجُورُ دُونَهُ، صَرُفُ الطَّعَامِ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مُدُّ بَلْ يَجُورُ دُونَهُ، صَرُفُ الطَّعَامِ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ إِنْ كَانَ مُحَيَّرًا فَالرِّيَادَةُ عَلَى الْمُدِّ وَالرِّيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَالرِيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَالرِيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَالرِيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَلِيقِيمِ لِكُلِ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ وَإِنْ كَانَ مُرَبِّبًا فَلَا إِطْعَامَ فِيهِ عَلَى الْمُدِ وَالْمَلَّةِ اللسَّونِ السَّالِحُ لِلْفَيْمِ عِلْمِ لَوْلِهِ أَيْ وَمُنْ وَلِهُ اللَّذِي يُلِدِّةُ وَالْكُلَامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ كَمَا قَدَّرَهُ الشَّارِحُ بِقِيمِةِ مِثْلِهِ فَقُولُهُ: مِثْلِهِ تَفْسِيرٌ لِلصَّمِيرِ. (قَوْلُهُ: قِيمَةِ مِثْلِهِ) أَيْ: لَا الصَّيْدِ بِقِيمَةِ مِثْلِهِ فَقُولُهُ: وَيُعْبَرُ فِي التَّقُومِ عَدْلَانِ عَارِفَانِ وَإِنْ كَانَ أَحْدُهُمَا لَالْمَالُ وَالْمُعْلَمُ عِنْدَهُ وَيَشْتُرِي لَعْمَا تَقَدَّمُ وَصَرَحَ بِهِ مِ مَ الْيَضَا. (قَوْلُهُ: وَهَذَا أَعُولُهُ عَمْدًا فَسَقَ؛ لِأَنَّ قَتْلُهُ عَيْدَاهُ وَيَشْتَرِي لَيْسَ بِقَيْدٍ الْهُ الْمَدَارَ عَلَى النَّقُولِهِ الْعَلَامُ عِنْدَهُ وَكَذَا قَوْلُهُ: يُقَوّمُ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ لَكُولُهُ وَيَشْتَرِي لَيْسَ بِقَيْدٍ الْمَ الْمَدَارَ عَلَى النَّقُلِهِ الْعَلَامُ عِنْدَهُ وَكَذَا قَوْلُهُ: يُقَوّمُ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ لَيْسَ اللَّعَلَى النَّقُولِهِ الْعَلَامُ عَنْدُهُ وَكَذَا وَوْلُهُ: يُقَومُ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ لَلْمَالُ وَلِهُ لَكُولُهُ الْمَالُ وَلَا الْعَلَامُ وَيَنْ الْمَالُ وَلَا الْمُؤْلِهُ الْمَدَارَ عَلَى اللْقَلُولُ الْمَالِلُ كَالِهُ الْمَالُ وَلَا الْمُؤْلُهُ الْمَالُولُولُهُ الْمَالُولُ الْمُعْلَى ا

(قَوْلُهُ: يُقَوِّمُ إِلَىٰ هَذَانِ الْفِعْلَانِ فِي عِبَارَةِ الْأَصْلِ مَنْصُوبَانِ وَنِصْفُهَا: وَبَيْنَ أَيْ: وَيُحُيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُوعِ الْخَافِضِ شُذُوذًا حَجّ. (قَوْلُهُ: يُقَوِّمَ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِيَ إِلَىٰ. (قَوْلُهُ: دَرَاهِمَ) نُصِبَ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ شُذُوذًا حَجّ. (قَوْلُهُ: هَدْيًا) حَالٌ مِنْ جَزَاءُ فِي قَوْلِهِ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا طَعَامًا لَهُمْ) أَيْ: لِأَجْلِهِمْ ابْنُ حَجَرٍ. (قَوْلُهُ: هَدْيًا) حَالٌ مِنْ جَزَاءُ فِي قَوْلِهِ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ أَيْ حَالَ كَوْنِ الْجُزَاءِ هَدْيًا وَالْمُرَادُ بِالْكَعْبَةِ جَمِيعُ الْحَرَمِ مِنْ إطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ أَيْ حَالَ كَوْنِ الْجُزَاءِ هَدْيًا وَالْمُرَادُ بِالْكَعْبَةِ جَمِيعُ الْحَرَمِ مِنْ إطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكَعْبَةِ أَيْ: يَبْلُغُ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ وَيَذْبَحُ فِيهِ." (١)

(وَعَلَيْهِ) أَيْ: الرَّاهِنِ الْمَالِكِ (مُؤْنَةُ مَرْهُونٍ) كَنَفَقَةِ رَقِيقِ وَكِسْوَتِهِ وَعَلَفِ دَابَّةٍ وَأُجْرَةِ سَقْيِ أَشْجَارٍ وَجُذَاذِ ثِمَارٍ وَبَّخْفِيفِهَا وَرَدِّ آبِقٍ وَمَكَانِ حِفْظٍ فَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَمِنِ

(وَلَا يُمْنَعُ) الرَّاهِنُ (مِنْ مَصْلَحَتِهِ) أَيْ: الْمَرْهُونِ (كَفَصْدٍ وَحَجْمٍ) وَمُعَالِجَةٍ بِأَدْوِيَةٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ١٥٧/٢

إلَيْهَا حِفْظًا لِمِلْكِهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا (وَهُوَ أَمَانَةٌ بِيَدِ الْمُرْهِنِ) لِخَبَرِ «الرَّهْنُ مِنْ رَاهِنِهِ» أَيْ: مِنْ ضَمَانِهِ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْحَيْنِ؛ فَلَا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ ضَمَانِهِ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْحَيْنِ؛ فَلَا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ كَمُوْتِ الْكَفِيلِ بِجَامِعِ التَّوَتُّقِ وَلَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَقِنُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى فِيهِ أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ مِنْ الدَّيْنِ.

### [دَرْس] (وَأَصْلُ فَاسِدِ كُلِّ عَقْدٍ) صَدَرَ

\_\_\_\_\_ التَّالِثَ مُقَامَهُ وَجَعَلَ يَدَهُ كَيَدِهِ فَإِذَا فَرَّطَ فَقَدْ اسْتَقَلَّ بِالْغُدُوانِ فَلْيَسْتَقِلَّ بِالضَّمَانِ ح ل.

(قَوْلُهُ فِيمَا ذُكِرَ) أَيْ: فِي التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّم مِنْ قَوْلِهِ، وَالثَّمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ إِلَى هُنَا وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُرْتَقِنَ إِذَا بَاعَهُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ لَا يَمْلِكُ ثَمَنَهُ بِقَبْضِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ دَيْنِهِ هُنَا وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُرْتَقِنَ إِذَا بَاعَهُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ لَا يَمْلِكُ ثَمَنهُ بِقَبْضِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ دَيْنِهِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ فِيهِ الجِّادَ الْقَابِضِ وَالْمَقْبِضِ تَأَمَّلْ، وَحَرِّرْ.

(فَوْلُهُ أَيْ: الرَّاهِنُ الْمَالِكُ) وَأَمَّا فِي الْمُسْتَعِيرِ فَعَلَى مَالِكِ الْمَرْهُونِ وَهُوَ الْمُعِيرُ. ح ل وَشَوْبَريُّ.

(قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ مُؤْنَةُ مَرْهُونِ) أَيْ: الَّتِي هِمَا بَقَاؤُهُ فَحَرَجَ خُوْ أُجْرَةٍ طَبِيبٍ وَثَمَنَ دَوَاءٍ، فَهِيَ وَاحِبَةٌ وَلَوْ لِغَيْرِ مَرْهُونِ وَخُو مُؤْنَةِ سَمْنٍ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا وَلَوْ تَعَذَّرَتْ الْمُؤْنَةُ مِنْ الرَّاهِنِ لِغَيْبَتِهِ أَوْ الْعُسْارِهِ مَالَهُ الْحُاكِمُ مِنْ مَالِهِ إِنْ رَأَى لَهُ مَالًا، وَإِلَّا فَيُقْتَرَضُ عَلَيْهِ أَوْ يَبِيعُ جُزْءًا مِنْهُ، وَلَوْ مَالَهُ الْمُوْتَى رَجَعَ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ أَوْ بِإِشْهَادٍ عِنْدَ فَقْدِهِ، وَإِلَّا فَلَا ق ل عَلَى الجُلَالِ. . الْمُمْتَقَة رَقِيقٍ) وَمِمَّا يَلْزَمُ كَالْمُؤَنِ إِعَادَةُ مَا الْهُدَمَ مِنْ الْمَرْهُونِ وَإِثَمَا لَمْ يَجِبُ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي اللَّهُ وَيَقِي ) وَمِمَّا يَلْزَمُ كَالْمُؤَنِ إِعَادَةُ مَا الْهُدَمَ مِنْ الْمَرْهُونِ وَإِثَمَا لَمْ يَجِبُ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي اللَّهُ وَيَقِي ) وَمِمَّا يَلْزَمُ كَالْمُؤَنِ إِعَادَةُ مَا الْهُدَمَ مِنْ الْمَرْهُونِ وَإِثَمَا لَمْ يَجِبُ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي اللَّهُ وَيَقِي إِللَّهُ عَلَيْهُ الْمَوْبَوِلُهُ وَيَقِيقٍ ) وَمِمَّا يَلْزَمُ كَالْمُؤَنِ إِعَادَةُ مَا الْهُدَوْ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَهُ فِي الْإِيعَابِ شَوْبَرِيُّ . اللَّهُ إِلَى الْعَادَةُ اللَّهُ وَيُ الْمُؤْمِنِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ هَذَا مَا يُتَجَهُ فِي الْفُرْقِ كَمَا لَا يَغْفَى قَالَهُ فِي الْإِيعَابِ شَوْبَرِيُّ . (وَقُولُهُ فَيُجْبَرُ عَلَيْهِ اللَّهُ بَعُنْهُ الْحَقِقِ اللْمُرْعُونِ ) أَيْ: لا مِنْ حَيْثُ الْمُلْكُ؛ لِأَنَّ لَلْهُ تَرْكُ سَقِي زَرْعِهِ وَعِمَارَة اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَيَعْلِلُ عَلَى الْمُؤْمِنِ عَلَى لاِحْتِصَاصِهِ بِذِي الرُّوحِ، وَإِثَمَا لاَ يُغْفَى قَالَهُ وَيُعْمُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ عَلَى اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ وَيُعْرَاقُ اللَّهُ وَيَعْمُونَ عَمَارَةً اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ فِي الْفُونِ وَلَا عَلَى الْمُولِ الْمُؤْمِنِ وَلَا لَمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمَلِ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُونِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُونِ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُونِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُونِ وَالْمُؤَمِّةُ اللْمُؤْمُ وَاللَالُو الْمُؤْمُ الْمُؤْمُونِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمُونِ الْمُؤْمُ اللَّهُ

(قَوْلُهُ وَلَا يَمْنَعُ الرَّاهِنَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ) لَا مِنْ حَيْثُ الْمِلْكُ وَلَا مِنْ حَيْثُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى

لِاخْتِصَاصِهِ بِذِي الرُّوحِ، وَلَهُ خِتَانُ الرَّقِيقِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا إِنَّ لَمْ يَخَفْ مِنْهُ وَكَانَ يَنْدَمِلُ قَبْلُ الْخُلُولِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ السَّلَامَةُ وَلَهُ قَطْعُ سِلْعَةٍ إِنْ غَلَبَتْ السَّلَامَةُ، وَإِلَّا فَلَا ح ل وَق ل الْعُلَّامَةُ الشَّوْبَرِيُّ وَلَمْ يُقَيَّدُ بِالْمَالِكِ كَسَابِقِهِ، وَلَعَلَّهُ حَذَفَهُ مِنْهُ لِدَلَالَةٍ سَابِقَةٍ كَمَا يُرْشِدُ قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّوْبَرِيُّ وَلَمْ يُقَيَّدُ بِالْمَالِكِ كَسَابِقِهِ، وَلَعَلَّهُ حَذَفَهُ مِنْهُ لِدَلَالَةٍ سَابِقَةٍ كَمَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ حِفْظًا لِمِلْكِهِ وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي الْمُسْتَعِيرِ الرَّاهِنِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ؟ لِأَنَّهُ مِنْ الْمُصَالِحِ، وَمِثْلُهُ الْوَدِيعُ أَوْ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْخُاكِمِ أَوْ الْمَالِكِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْمُصَالِحِ، وَمِثْلُهُ الْوَدِيعُ أَوْ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْخُاكِمِ أَوْ الْمَالِكِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْمُسَاكِمِ، وَمِثْلُهُ الْوَدِيعُ أَوْ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْخُاكِمِ أَوْ الْمَالِكِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ فَلْيُرَاجَعْ (فَوْلُهُ كَفَصْدٍ وَحَجْمٍ) وَكَذَا حَثْنُ وَلَوْ لِكَبِيرٍ مَعَ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ، وَقَطْعِ سِلْعَةٍ كَذَلِكَ. قَلْ الْمُاوَرُدِيُ قُلْ لِكَبِيرٍ مَعَ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ، وَقَطْعِ سِلْعَةٍ كَذَلِكَ. قَلْ الْمُاوَرُدِيُ فَى لَكُنْ حَاجَةٌ مُنِعَ مِنْ الْقَصْدِ دُونَ الْحَاجَةِ قَالَ الْمَاوَرُدِيُ وَاللَّوْيَانِيُّ لِكَبِرِ رُوي وَعَ مَسْقَمَةً وَالْحِجَامَةُ حَيْرٌ مِنْهُ » شَرْحُ م ر.

(فَوْلُهُ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا) أَيْ: لِحَقِّ الْمُرْتَمِنِ فَلَا يُنَافِي وُجُوبَهَا عَلَى السَّيِّدِ لِحَقِّ الرَّقِيقِ كَمَا فِي النَّفَقَاتِ. شَوْبَرِيُّ.

(قَوْلُهُ وَهُوَ أَمَانَةٌ بِيَدِ الْمُرْتَمِنِ) وَاسْتَثْنَى الْبُلْقِينِيُّ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ تَبَعًا لِلْمَحَامِلِيِّ ثَمَانِ مَسَائِلَ مَا لَوْ تَحَوَّلَ الْمَرْهُونُ عَارِيَّةً أَوْ تَحَوَّلَ الْمُسْتَعَالُ مَا لَوْ تَحَوَّلَ الْمَرْهُونُ عَارِيَّةً أَوْ تَحَوَّلَ الْمُسْتَعَالُ مَا لَوْ تَحَوَّلَ الْمُسْتَعَالُ الْمُرْهُونُ عَارِيَّةً أَوْ فَسْخِ رَهْنَا أَوْ رَهْنِ مَقْبُوضٍ بِسَوْمٍ أَوْ رَهْنٍ مَا بِيَدِهِ بِإِقَالَةٍ أَوْ فَسْخِ وَهْنَا أَوْ رُهِنَ الْمَقْبُوضُ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ، أَوْ رَهْنٍ مَقْبُوضٍ بِسَوْمٍ أَوْ رَهْنٍ مَا بِيكِهِ بِإِقَالَةٍ أَوْ فَسْخِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِّنْ حَالَعَهُ. شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ أَيْ: مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَقِنِ فَاللَّالَالَةُ عَلَى الْمُدَّعِي مَفْهُومُ الْحَدِيثِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَضَمَانِ الْمُرْتَقِنِ فَاللَّلَالَةُ عَلَى الْمُدَّعِي مَفْهُومُ الْحَدِيثِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَقَى الْمُرْتَقِنِ فَاللَّالِلَهُ عَلَى الْمُدَّعِي مَفْهُومُ الْحَدِيثِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالْمُوسِ وَاللَّهُ فِلْ مُطَالَبَةَ بِالرِّيَادَةِ كَمَا فِي قَ لَ وَمَحَلُ سُقُوطِ قَدْرِهِ مِنْ الدَّيْنِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِذَا وَلَوْ زَادَ فَلَا مُطَالَبَةَ بِالرِّيَادَةِ كَمَا فِي قَ لَ وَمَحَلُ سُقُوطٍ قَدْرِهِ مِنْ الدَّيْنِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِذَا وَلَا لَا كَنْفَى كَالدَّوابٌ وَلَا تَقُمْ بَيّنَةٌ عَلَى التَّلَفِ.

(قَوْلُهُ فَلَا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ) أَيْ: سَوَاءٌ تَلِفَ بِتَفْرِيطٍ أَوْ بِدُونِهِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ التَّقْرِيطِ يَضْمَنُ قِيمَتَهُ، وَمَعَ ضَمَانِهِ لَمَا دَيْنُهُ بَاقٍ وَقَوْلُهُ بِجَامِعِ التَّوَتُّقِ الظَّاهِرِ أَنَّ الْمَعْنَى بِجَامِعِ التَّوَتُّقِ الظَّاهِرِ أَنَّ الْمَعْنَى بِجَامِعِ فَوَاتِ التَّوَتُّقِ يَعْنِي مَعَ بَقَاءِ الدَّيْنِ بِحَالِهِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَسْقُطُ أَقَلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيمَتِهِ فَوَاتِ التَّوَتُّقِ يَعْنِي مَعَ بَقَاءِ الدَّيْنِ بِحَالِهِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَسْقُطُ أَقَلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيمَتِهِ وَالدَّيْنِ وَعِنْدَ مَالِكٍ كَذَلِكَ إِنْ تَلِفَ بِسَبَبٍ حَفِيّ وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي ق ل (قَوْلُهُ أَوْ الْمَتَنَعَ مِنْ وَلِي اللّهُ اللّهُ أَمَانَةٌ، وَالْمُرَادُ بِرَدِّهِ تَعْلَيَ عُلَى اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللهُ الللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللللهُ اللّهُ الللللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ

(قَوْلُهُ وَأَصْلُ فَاسِدِ كُلِّ عَقْدٍ إِخُّ) الْمُرَادُ بِالْأَصْلِ الْكَثِيرُ وَالْغَالِبُ قَالَ خ ط: وَلَوْ قِيلَ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ كُلُّ عَيْنٍ لَا تَعَدِّيَ فِيهَا، وَكَانَتْ مَضْمُونَةً بِعَقْدٍ." (١)

٣٢٢. "لِإِيهَامِهِ بُطْلَانَ التَّفْسِيرِ

(وَإِنَّمَا تَثْبُتُ الْقَسَامَةُ فِي قَتْلٍ وَلَوْ لِرَقِيقٍ) لَا فِي غَيْرِهِ كَقَطْعِ طَرَفٍ وَإِتْلَافِ مَالِ غَيْرِ رَقِيقٍ؛ لِأَنَّمَا خِلَافُ الْقَتْلُ فَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى لِأَنَّمَا خِلَافُ الْقَتْلُ فَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ مَعَ اللَّوْثِ وَعَدَمِهِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْقَتْلِ (بِمَحَلِّ لَوْثٍ) بِمُثَلَّتَةٍ (وَهُو) أَيْ اللَّوْثُ (قَرِينَةٌ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ مَعَ اللَّوْثِ وَعَدَمِهِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْقَتْلِ (بِمَحَلِّ لَوْثٍ) بِمُثَلَّتَةٍ (وَهُو) أَيْ اللَّوْثُ (قَرِينَةٌ تَعِيلُ أَوْ لَيَتَى اللَّوْثُ وَعَدَمِهِ وَيُعْتَبَرُ كُوْنُ الْقَتْلِ صِدْقَهُ (كَأَنْ) هُو أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ بِأَنْ (وُجِدَ قَتِيلُ أَوْ يَتَعَرِقُ لِأَعْدَائِهِ) فِي الْقَلْبِ صِدْقَهُ (كَأَنْ) هُو أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ بِأَنْ (وُجِدَ قَتِيلُ أَوْ يَتَعَرِقُ لِأَعْدَائِهِ) فِي وَمُعَنِقٍ لِأَعْدَائِهِ) فِي وَمُعْ مِنْ زِيَادَتِي (فِي مَحَلَّةٍ) مُنْفَصِلَةٍ عَنْ بَلَدٍ كَبِيرٍ (أَوْ) فِي (قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ) فِي الْقَنْيل وَأَهْلِهِ وَلَا عُنْولُهُمْ مِنْ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرٍ أَصْدِقَاءِ الْقَتِيل وَأَهْلِهِ.

(أَوْ تَفُرَقَ عَنْهُ) جَمْعٌ (مَحْصُورُونَ) يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ وَإِلَّا فَلَا قَسَامَةَ نَعَمْ إِنْ ادَّعَى عَدَدٍ مِنْهُمْ مَحْصُورِينَ مُكِّنَ مِنْ الدَّعْوَى وَالْقَسَامَةِ، وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أُولَى مِنْ تَعْبِيرِهِ عَلَى عَدَدٍ مِنْهُمْ مَحْصُورِينَ مُكِّنَ مِنْ الدَّعْوَى وَالْقَسَامَةِ، وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أُولَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْمَحْصُورِينَ أُولَى مِنْ قَوْلِهِ شَهِدَ (بِقَتْلِهِ) وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى (عَدْلُ أَوْ عَبْدَانِ أَوْ الْجُمْعِ (أَوْ أَخْبَرَ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ شَهِدَ (بِقَتْلِهِ) وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى (عَدْلُ أَوْ عَبْدَانِ أَوْ الْجُمْعِ (أَوْ أَخْبَرَ عَلْ اللَّعْوَى (عَدْلُ أَوْ عَبْدَانِ أَوْ الْمَعْفَى الْإِخْبَانِ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ فَسَقَةٌ أَوْ كُفَّالٌ) وَإِنْ كَانُوا مُحْتَمَعِينَ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ؛ وَلِأَنَّ اتِّفَاقَ كُلِّ مِنْ الْأَصْنَافِ الْأَخِيرَةِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ، وَلَا التَّوَاطُؤ فِيهَا

\_\_\_\_كَكِنْ جَزَمَ بِتَجْدِيدِهَا ابْنُ دَاوُد فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ اه. زي

(قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا تَثْبُتُ) لَمَّا فَرَغَ مِنْ شُرُوطِ الدَّعْوَى شَرَعَ فِي الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهَا وَهِي الْقَسَامَةُ مُتَعَرِّضًا لِمَحَلِّهَا فَقَالَ وَإِنَّمَا تَثْبُتُ إِخُرْ يِي (قَوْلُهُ: بِيَمِينِهِ) لَكِنَّهَا خَمْسُونَ يَمِينًا فِي قَطْعِ الطَّرَفِ وَالجُرُّحِ؛ لِمَحَلِّهَا فَقَالَ وَإِنَّمَا تَثْبُتُ إِخُرْ يَ (قَوْلُهُ: لِيَمِينِهِ) لَكِنَّهَا خَمْسُونَ يَمِينًا فِي قَطْعِ الطَّرَفِ وَالجُرُّحِ؛ لِأَنَّمَا يَمِينُ دَمٍ فَتَفَطَّنْ لِذَلِكَ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ الطَّلَبَةِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا يَمِينُ وَاحِدَةٌ اهد. زي (قَوْلُهُ: يَكَوَهَمُ أَنَّهَا يَمِينُ وَاحِدَةٌ اهد. زي (قَوْلُهُ: عَمْنَ الْقُوتِ لِقُوتِهِ بِتَحْوِيلِ الْيَمِينِ لِجَانِبِ الْمُدَّعِي أَوْ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ الْأَيْمَانَ عَمْنَى الْقُوقِ لِقُوتِهِ بِتَحْوِيلِ الْيَمِينِ لِجَانِبِ الْمُدَّعِي أَوْ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ اللَّمْعَلِ اللَّهِ فَعَيْفَةُ وَالتَّعْبِيرُ بِالْمَحَلِ هُمَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ لَا الْمَحَلِ اللَّهُ فَا اللَّهُ فَا اللَّهُ فَا اللَّهُ مِنْ الْمُولِ الْمُولِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهُ فَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُعَالَ الْمُعَالَ اللَّهُ فَا اللَّهُ فَقَوْلَهُ اللَّهُ فِي اللَّهُ الْمُعَالِ الْمَعَلِ الْمُعَلِقِ اللْمُونَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُ اللَّهُ فَلَا لَكُونُ اللَّوْفَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُولَالَةُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْمُولِ الْمُعَالِ الْمُعَالَ لَكُونَ اللَّهُ فَلَا لَلْهُ لِلْ يَوْلَعُونُ اللَّهُ اللْعُلُولُ اللَّهُ الْمُعَالَى اللَّهُ الْمُولَالَةُ الْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُعَالِقُلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّوْلُ اللَّهُ اللْمُؤَلِي اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُقُ اللْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِلَ الللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْم

 $<sup>70 \</sup>times 10^{-2}$  التجريد لنفع العبيد، البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي على شرح المنهج

كَالشَّهَادَةِ الْآتِيَةِ فَالتَّعْبِيرُ بِهِ إِمَّا لِلْعَالِبِ أَوْ جَازٌ عَمَّا يَجِلُّهُ اللَّوْثُ مِنْ الْأَحْوَالِ الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا تِلْكَ الْقُرَائِنُ الْمُؤَكِّدَةُ شَرْحُ م ر وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ بَيَانِيَّةٌ وَالْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ وَمِنْ اللَّوْثِ اللَّوْثِ اللَّيُوعُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ بِأَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ ق ل عَلَى الْجُلَالِ وَلَيْسَ مِنْ اللَّوْثِ مَا لَوْ الشَّيُوعُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامِ وَالْحُاصِّ بِأَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ ق ل عَلَى الْجُلَلِ وَلَيْسَ مِنْ اللَّوْثِ مَا لَوْ وَجِدَ مَعَهُ ثِيَابُ الْقَتِيلِ وَلَوْ كَانَتْ مُلَطَّحَةً بِالدَّمِ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: قَرِينَةٌ) وَيُشْتَرَطُ ثُبُوتُ هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَيَكُفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي حَجِّ س ل (قَوْلُهُ: تُصَدِّقُ الْمُدَّعِي) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَيَكُفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي حَجِّ س ل (قَوْلُهُ: تُصَدِّقُ الْمُدَّعِي) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقَسَامَةِ ظُهُولُ دَمْ وَلَا جُرْحٍ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخُنْقِ وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَخُوهِمَا فَإِذَا اللَّوْثِ وَالْقَسَامَةِ ظُهُولُ دَمْ وَلَا جُرْحٍ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخُنْقِ وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَخُوهِمَا فَإِذَا طَهَرَ أَثَرُهُ قَامَ مَقَامَ الدَّمِ فَلَوْ لَمْ يُوجَدُ أَثَرٌ قَتْلٍ وَإِنْ قَلَ وَإِلَّا فَلَا قَسَامَةَ خِلَافًا لِلْإِسْنَويِ س ل وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَا بُدّ مِنْ وُجُودٍ أَثَرَ قَتْلٍ وَإِنْ قَلَ وَإِلّا فَلَا قَسَامَةَ خِلَافًا لِلْإِسْنَويِ الْوَلِهُ اللَّهُ فَلَا قَسَامَةَ خِلَافًا لِلْإِسْنَويَ

(قَوْلُهُ: أَوْ صَبِيَّةٌ) تَعْبِيرُهُ بِالْجَمْعِ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ يَقْتَضِي عَدَمَ الْإَكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ مِنْهُمْ كَمَا فِي عَنَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ مِنْهُمْ كَمَا فِي عَنَم الْأَكْتِفَاءِ بِاثْنَتْ فِي مِنْهُمْ كَمَا فِي عَنَم الْأَكْتِفَاءِ بَاثْنَا مُعْتَمِعِينَ) أَيْ ع ب وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ يَكْتَفِي بِاثْنَتَيْنِ اه. ع ش (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانُوا مُجْتَمِعِينَ) أَيْ

فَاجْتِمَاعُهُمْ لَا يُفِيدُ الْيَقِينَ حَتَّى يُوجِبَ الْقُودَ وَأَشَارَ الشَّارِحُ كِمَذَا إِلَى أَنَّ أَوْ فِي الْمَثْنِ مَانِعَةُ خُلُوٍ بُحُوزُ الجُمْعَ، وَلَوْ اجْتَمَعَ هَوُلَاءِ الْأَصْنَافُ وَأَخْبَرُوهُ، وَغَرَضُهُ كِمَذَا الرَّدُ عَلَى الضَّعِيفِ حُلُوّ بُحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُقُهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرُدَّ بِأَنَّ الْعَبِيدِ وَالنِسَاءِ كَمَا هُو فِي شَرْحِ م ر وَظَاهِرُ الْعَدْلِ اهد. لَكِنَّ هَذَا الضَّعِيفُ مَفْرُوضٌ فِي الْعَبِيدِ وَالنِسَاءِ كَمَا هُو فِي شَرْحِ م ر وَظَاهِرُ الشَّرْحِ رُجُوعُهُ لِلْجَمِيعِ فَلْيُحَرَّرُ (فَوْلُهُ: وَلِأَنَّ اتِّفَاقَ كُلِّ إِلَيُّ عَرَضُهُ كِمَا الرَّدُ عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فَوْلُهُمْ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَلَا يَحْصُلُ بِإِخْبَارِهِمْ لَوْثُ الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فَوْلُهُمْ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَلَا يَحْصُلُ بِإِخْبَارِهِمْ لَوْثُ الصَّعْفِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فَوْلُهُمْ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَلَا يَحْتَبَرُ وَيُهُمْ لِحَيْمَالِهُ عَبْرَهُ بِهِ عِنْدَنَا خِلَاقًا لِمَالِكٍ قَالَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْخُنَاقُ لِمَالِكُ فَيْهُا لَمُقَالًا لِمُالِكُ فَيَالًا لِمَالِكُ وَاللَّالِ فَلْ الْمَقْتُولِ فَلَا الْمَالِكُ فَي الشَّرِهِ مِالْمُ الْمُقَالِ فِي الْمَالِكُ وَيَقَالَ الْمُعْتُولِ فَلَا الْمَالِكُ وَلِكُ الْمَالِكِ فَي الْمَالِكُ وَلَا الْمَالِكُ وَلَا الْمَالِكُ وَلِلُو اللْمَالِكُ وَلَكُونَ الْمَالِكُ وَلَا الْمُؤْولُ فَلَا عَلَاهُ الْمَالِكُ وَلَا الْمَقْتُولُ فَلَا الْمَالِكُ و الْمَالِكُ وَلَا الْمَعْرَالُ الْمُعْرَالُ وَلَا الْمُؤْلِ الْمَالِقُ فَلَا عَلَا الْمَالِكُ وَلَا الْمَالُولُ وَلَى الْمَالِقُ لَلْمَالُ الْمَالِلِ لَا لَعُنَالَ الْمَعْتُولُ فَلَا الْمَعْرُو

وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِسَبَبِ الْعَدَاوَةِ وَخَوْهِا قَالَ الْقَاضِي وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا فِي وَأَجْابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِسَبَبِ الْعَدَاوَةِ وَخَوْهِا قَالَ الْقَاضِي وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا فِي صُورَةِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ اهد. أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بِخَطَرِ الدِّمَاءِ فَضُيِّقَ فِيهَا وَأَيْضًا فَهُوَ هُنَا مُدَّعٍ فِي صُورَةِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ اهد. أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بِخَطَرِ الدِّمَاءِ فَضُيِّقَ فِيهَا وَأَيْضًا فَهُوَ هُنَا مُدَّعٍ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: اهد سم. " (١)

٣٢٣. ""باب صلاة المسافر".

من باب إضافة الشرط إلى شرطه ويقال إلى محله أو الفعل إلى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشرع مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه بقوله "أقل" مدة "سفر تتغير به" أي السفر "الأحكام" وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الإسقاط. واعلم أن الرخصة

باب صلاة المسافر

هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف وزنا ومعنى لأنه يكشف عن أخلاق الرجال يقال سفر الرجل سفرا من باب ضرب فهو سافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب وصاحب وصحب فهو للمصدر والجمع لكن استعمال الفعل واسم الفاعل منه مهجور مصباح والسفر بفتحتين اسم منه وجمعه أسفار سمي به لأنه يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال فالمفاعلة ليست على بابحا لأنحا لا تكون إلا بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي على بابحا باعتبار أنه أسفر أي انكشف عن المكان وهو عنه اه قوله:

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ١٩٤/٤

"إلى شرطه" فيه أن الشرط السفر لا المسافر سيد عن الحموي قوله: "ويقال إلى محله" كل فاعل محل قوله: "والسفر في اللغة قطع المسافة" التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد فهو بمعنى قول السعد في التلويح هو في اللغة الخروج المديد وشرعا خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه قوله: "أقل مدة سفر تتغير به الأحكام" السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كالحج والجهاد وسفر مباح كالتجارة وسفر معصية كقطع الطريق والأولان سببان للرخصة إتفاقا وأما الأخير فكذلك عندنا وبه قال الأوزاعي والثوري وداود والمزيي وبعض المالكية خلافا لمالك والشافعي وأحمد فإنهم قالوا: سفر المعصية لا يفيد الرخصة لأنها تثبت تخفيفا وماكان كذلك لا يتعلق بما يوجب التغليظ أعنى المعصية ذكره العلامة نوح وفي الحلبي الكبير وللمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كإباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعيدين والأضحية ومن ذلك قصر ذوات الأربع من الصلاة اه قوله: "وهي لزوم قصر الصلاة" الضمير للأحكام ولا يحسن هذا التفسير والأولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعدين والأضحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم وغير ذلك اه قوله: "كرخصة الاسقاط" الأولى أن يقول وهو رخصة إسقاط أي مسقطة للحكم أصلا لا إلى بدل فإن الشفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضيه بعد الإقامة فالفرض في حقه ركعتان فلم يوجد التغير من العسر إلى اليسر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الإسقاط والعزيمة شيء واحد في الما صدق وإن اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح ومن حكى خلافا بين المشايخ في أن القصر عزيمة عندنا أو رخصة فقد غلط لأن من قال رخصة." (١)

٢٢. "مُسْتَوْعِبَةً، فَلَوْ تَرَكَهُ وَدَوَامَ عَلَيْهِ أَثِمَ

(وَأُذُنَيْهِ) مَعًا وَلَوْ (بِمَائِهِ) -

\_\_\_\_\_ حَمَلَ فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ رِوَايَةِ التَّثْلِيثِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْمَاءَ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِالْمَرَّةِ الْأُولَى، فَكَيْفَ يُسَنُّ التَّكْرَارُ؟ لِمَا فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ مِنْ أَنَّكُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ مَا دَامَ فِي الْعُضُو لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا (فَوْلُهُ: مُسْتَوْعِبَةً) هَذَا

<sup>(</sup>١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، الطحطاوي ص/١٩

سُنَّةُ أَيْضًا، كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْفَتْحِ، ثُمَّ نُقِلَ عَنْ الْقُنْيَةِ أَنَّهُ إِذَا دَاوَمَ عَلَى تَرْكِ الِاسْتِيعَابِ بِلَا عُدْرٍ يَأْثُمُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ لِظُهُورِ رَغْبَتِهِ عَنْ السُّنَّةِ، قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَتَكَلَّمُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْمَسْحِ. عُدْرٍ يَأْثُمُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ لِظُهُورِ رَغْبَتِهِ عَنْ السُّنَةِ، قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَتَكَلَّمُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْمَسْحِ. وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَضَعَ كَفَيْهِ وَأَصَابِعَهُ عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهِ وَيَمُدَّهُمَا إِلَى الْقَفَا عَلَى وَجْهِ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ ثُمَّ يَمْسَحُ أَذُنَيْهِ بِأُصْبُعَيْهِ. اه. وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يُجَافِي الْمُسَبِّحَتَيْنِ وَالْإِجْمَامَيْنِ لِيَمْسَحَ بِهِمَا الرَّأْسِ خَشْيَةَ الاسْتِعْمَالِ، فَقَالَ فِي الْفَتْحِ: لَا أَصْلَ لَهُ اللَّذُذُنَيْنِ وَالْكَفَيْنِ لِيَمْسَحَ هِمَا جَانِيَيْ الرَّأْسِ خَشْيَةَ الاسْتِعْمَالِ، فَقَالَ فِي الْفَتْحِ: لَا أَصْلَ لَهُ اللَّذُذُنَيْنِ وَالْكَفَيْنِ لِيَمْسَحَ هِمَا جَانِيَيْ الرَّأْسِ خَشْيَةَ الاسْتِعْمَالِ، فَقَالَ فِي الْفَتْحِ: لَا أَصْلَ لَهُ السُّنَةِ؛ لِأَنَّ الاِسْتِعْمَالَ لَا يَثْبُتُ قَبْلُ الاِنْفِصَالِ، وَالْأَذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ. [تَنْبِيةً]

لَوْ مَسَحَ ثَلَاثًا عِمِيَاهِ، قِيلَ: يُكْرَهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ بِدْعَةُ، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَفِي الْخَانِيَّةِ لَا يُكْرَهُ وَلَا يَكُونُ سُنَّةً وَلَا أَدَبًا، قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ الْأَوْلَى إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ. اه. قُلْت: لَكِنْ الْكُونُ سُنَّةً وَلَا أَدَبًا، قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ الْأَوْلَى إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ. اه. قُلْت: لَكِنْ اسْتَوْجَبَهُ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ، وَذَكَرْت مَا يُؤَيِّدُهُ فِيمَا عَلَّقْتِه عَلَى الْبَحْرِ فَرَاجِعْهُ وَسَيَأْتِي فِي الْمَتْنِ عَدُّهُ مِنْ الْمَنْهِيَّاتِ.

(فَوْلُهُ: وَأُذُنَيْهِ) أَيْ بَاطِنَهُمَا بِبَاطِنِ السَّبَّابَتَيْنِ، وَظَاهِرَهُمَا بِبَاطِنِ الْإِجْمَامَيْنِ قُهُسْتَايِيٌّ (فَوْلُهُ: مَعًا) أَيْ فَلَا تَيَامُنَ فِيهِمَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ (قَوْلُهُ: وَلَوْ بِمَائِهِ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ: لَوْ أَحَذَ لِلْأُذُنَيْنِ مَعًا) أَيْ فَلَا تَيَامُنَ فِيهِمَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ (قَوْلُهُ: وَلَوْ بِمَائِهِ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ: لَوْ أَحَذَ لِلْأُذُنَيْنِ مَعًا أَيْ عَنِيهَ الْخُلَاصَةِ: لَوْ أَحَذَ لِلْأُذُنَيْنِ مَا عَلَى الْمُؤَلِّهُ عَلَى الْمُؤَلِّهُ الْمُعَامِنَ وَدَكَرَهُ مُلَّا مِسْكِينُ رِوَايَةً عَنْ أَبِي حَنِيفَةً.

قَالَ فِي الْبَحْرِ: فَاسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذْ مَاءً جَدِيدًا وَمَسَحَ بِالْبِلَّةِ الْبَاقِيَةِ هَلْ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَّةِ؟ فَعِنْدَنَا نَعَمْ، وَعِنْدَهُ لَا. أَمَّا لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا مَعَ بَقَاءِ الْبِلَّةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَّةِ اتِّفَاقًا اه وَأَقَرَّهُ فِي النَّهْرِ.

أَقُولُ: مُقْتَضَاهُ أَنَّ مَسْحَ الْأَذُنَيْنِ عِمَاءٍ جَدِيدٍ أَوْلَى مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ؛ لِيَكُونَ آتِيًا بِالسُّنَةِ اتِّفَاقًا، وَهُوَ مُقَادُ تَعْبِيرِ الشَّارِحِ بِلَوْ الْوَصْلِيَّةِ تَبَعًا لِلشُّرُنْبُلَالِيِّ وَصَاحِبِ الْبُرْهَانِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تِلْكَ الرِّوَايَةِ، لَكِنَّ تَقْيِيدَ سَائِرِ الْمُتُونِ بِقَوْلِمِمْ عِمَائِهِ يُفِيدُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَكَذَا تَقْرِيرُ شُرَّاحِ الْهِدَايَةِ الرِّوَايَةِ، لَكِنَّ تَقْيِيدَ سَائِرِ الْمُتُونِ بِقَوْلِهِمْ عِمَائِهِ يُفِيدُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَكَذَا تَقْرِيرُ شُرَّاحِ الْهِدَايَةِ وَعَيْرِهَا، وَاسْتِدْلَا أَهُمُ «بِفِعْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – أَنَّهُ أَحْذَ غَرْفَةً فَمَسَحَ عِمَا رَأْسَهُ وَأُذُنيهِ» وَعَيْرِهَا، وَاسْتِدْلَا أَمُنُ مِنْ الرَّأْسِ» وَكَذَا جَوَاهُمُ مُ عَمَّا رُوِيَ أَنَّهُ أَحْذَ غَرْفَةً فَمَسَحَ عِمَا رَأْسَهُ وَاللَّهُ وَسَلَّمَ – أَخَذَ وَلِكَ، وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَخَذَ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا رُويَ أَنَّهُ أَوْلِكَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَوْ كَانَ أَخْذُ الْمَاءِ الْجَدِيدِ مُقِيمًا لِلسُّنَةِ لَمَا أُخْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ.

وَفِي الْمِعْرَاجِ عَنْ الْخَبَّازِيَّةِ: وَلَا يُسَنُّ تَخْدِيدُ الْمَاءِ فِي كُلِّ بَعْضٍ مِنْ أَبْعَاضِ الرَّأْسِ، فَلَا يُسَنُّ

فِي الْأَذُنَيْنِ بَلْ أَوْلَى لِأَنَّهُ تَابِعٌ اه وَفِي الْحِلْيَةِ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَحْمَدَ أَنْ يَكُونَ بِمَاءِ الرَّأْسِ، خِلَافًا لِمَالِكِ وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ اه وَفِي التَّتَارْ حَانِيَّة: وَمِنْ السُّنَّةِ مَسَحَهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ، وَلا يَأْخُذُ لَهُمَا مَاءً جَدِيدًا. اه. وَفِي الْهِدَايَةِ وَالْبَدَائِعِ: وَهُوَ سُنَّةٌ بِمَاءِ الرَّأْسِ، قَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَيْ وَلا يَأْخُذُ لَهُمَا مَاءً جَدِيدًا. اه. وَفِي الْهِدَايَةِ وَالْبَدَائِعِ: وَهُو سُنَّةٌ بِمَاءِ الرَّأْسِ، قَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَيْ لَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ، وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ: وَفِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ لِلْعَيْنِيِّ اسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ سُنَّةٌ، وَلا يَتِمُّ بِدُوفِهِمَا حَيْثُ جُعِلَتَا مِنْ الرَّأْسِ أَيْ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَارِ. وَفِي شَرْحِ اللَّالِيَّ وَاللَّهُ اللَّالُولُ الشَّافِعِيُّ لَصَارًا أَصْلَيْنِ، وَذَا الدُّرَرِ لِلشَّيْخِ اسْمَاعِيلَ: وَلَوْ أُفْرِدَا بِالْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَصَارًا أَصْلَيْنِ، وَذَا الدُّرَرِ لِلشَّيْخِ اسْمَاعِيلَ: وَلَوْ أُفْرِدَا بِالْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَصَارًا أَصْلَيْنِ، وَذَا اللَّي مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ مُخَالِفٌ لِلرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ مُخَالِفٌ لِلرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَشَى

عَلَيْهَا أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ الْمَوْضُوعَةِ لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.." (١) ٢٥٥. "لِأَنَّ الْمَجَّ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ (وَأَنْفِهِ) حَتَّى مَا تَحْتَ الدَّرَنِ (وَ) بَاقِي (بَدَنِهِ) ٢٢٥. لَكِنْ فِي الْمُغْرِبِ وَغَيْرِهِ: الْبَدَنُ مِنْ الْمَنْكِبِ إِلَى الْأَلْيَةِ، وَحِينَئِذٍ فَالرَّأْسُ وَالْعُنُقُ وَالْيَدُ وَالرِّجْلُ لَكِنْ فِي الْمُغْرِبِ وَغَيْرِهِ: الْبَدَنُ مِنْ الْمَنْكِبِ إِلَى الْأَلْيَةِ، وَحِينَئِذٍ فَالرَّأْسُ وَالْعُنُقُ وَالْيَدُ وَالرِّجْلُ لَكَنْ فِي الْمُغْرِبِ وَغَيْرِهِ: الْبَدَنُ مِنْ الْمَنْكِبِ إِلَى الْأَلْيَةِ، وَحِينَئِذٍ فَالرَّأْسُ وَالْعُنُقُ وَالْيَدُ وَالرِّجْلُ كَاللَّهُ مَتَمِّمٌ، فَيَكُونُ مُسْتَحَبًّا لَا شَرْطًا، خِلَاقًا لِمَالِكٍ كَارِجَةٌ لُغَةً دَاخِلَةٌ تَبَعًا شَرْعًا (لَا دَلْكُهُ) لِأَنَّهُ مُتَمِّمٌ، فَيَكُونُ مُسْتَحَبًّا لَا شَرْطًا، خِلَاقًا لِمَالِكٍ

(وَيَجِبُ) أَيْ يُفْرَضُ (غَسْلُ) كُلِّ مَا يُمْكِنُ مِنْ الْبَدَنِ بِلَا حَرَجٍ مَرَّةً كَأُذُنٍ وَ (سُرَّةٍ وَشَارِبٍ وَكَوْ مُتَبَلِّدًا لِمَا فِي - ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] - مِنْ وَحَاجِبٍ وَ) أَثْنَاءِ (لِحِيَةٍ) وَشَعْرِ رَأْسٍ وَلَوْ مُتَبَلِّدًا لِمَا فِي - ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] - مِنْ الْمُبَالَغَةِ (وَفَرْجٍ حَارِجٍ) لِأَنَّهُ كَالْفَمِ لَا دَاخِلٍ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ، وَلَا تُدْخِلُ أُصْبُعَهَا فِي قُبُلِهَا بِهِ الْمُبَالَغَةِ (وَفَرْجٍ حَارِجٍ) لِأَنَّهُ كَالْفَمِ لَا دَاخِلٍ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ، وَلَا تُدْخِلُ أُصْبُعَهَا فِي قُبُلِهَا بِهِ يُفْتِي.

(لَا) يَجِبُ (غَسْلُ مَا فِيهِ حَرَجٌ كَعَيْنٍ) وَإِنْ اكْتَحَلَ بِكُحْلٍ نَجِسٍ (وَثُقْبِ انْضَمَّ وَ) لَا (دَاخِلَ قُلْفَةٍ)

\_\_\_\_Qالْجَاهِلَ يَعُبُّ وَالْعَالِمُ يَشْرَبُ مَصَّاكَمَا هُوَ السُّنَّةُ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَجَّ) أَيْ طَرْحَ الْمَاءِ مِنْ الْفَمِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلْمَضْمَضَةِ، خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ فِي الْخُلَاصَةِ، نَعَمْ هُوَ الْأَحْوَطُ مِنْ حَيْثُ الْخُرُوجُ عَنْ الْخِلَافِ، وَبَلْعُهُ إِيَّاهُ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي الْحِلْيَةِ. الْخُلَاصَةِ، نَعَمْ هُوَ الْأَخْوِ مَنْ حَيْثُ الْخُرُوجُ عَنْ الْخِلَافِ، وَبَلْعُهُ إِيَّاهُ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي الْخُلِيةِ. (قَوْلُهُ: حَتَّى مَا تَحْتَ الدَّرَنِ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَالدَّرَنُ الْيَابِسُ فِي الْأَنْفِ كَالْخُبْزِ الْمَمْضُوغِ وَالْعَجِينِ يَمْنَعُ. اه. وَهَذَا غَيْرُ الدَّرَنِ الْآتِي مَتْنًا، وَقَيَّدَ بِالْيَابِسِ لِمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٢١/١

أَنَّ فِي الرَّطْبِ اخْتِلَافَ الْمَشَايِخِ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ عَنْ الْمُحِيطِ.

(قَوْلُهُ: لَكِنْ) اسْتِدْرَاكُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَتْنِ حَيْثُ أَطْلَقَ الْبَدَنَ عَلَى الْجَسَدِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَعُمُّ الْأَطْرَافَ. وَالنَّأْسِ ط. الْأَطْرَافَ. وَالنَّأْسِ ط.

(قَوْلُهُ: فِي الْمُغْرِبِ) بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ فَغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ: اسْمُ كِتَابٍ فِي اللَّغَةِ لِلْإِمَامِ الْمُطَرِّزِيُّ تِلْمِيذُ الْإِمَامِ الْمُغْرِبِ) بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ فَغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ: اسْمُ كِتَابٍ فَقَهَائِنَا، وَلَهُ كِتَابُ أَكْبَرُ مِنْهُ تَلْمِيذُ الْإِمَامِ الزَّعَشْرِيِّ ذَكَرَ فِيهِ الْأَلْفَاظَ اللَّعَوِيَّةَ الْوَاقِعَةَ فِي كُتُبِ فُقَهَائِنَا، وَلَهُ كِتَابُ أَكْبَرُ مِنْهُ سَمَّاهُ الْمُعْرِبَ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ) وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا كَمَا فِي الْفَتْحِ.

(قَوْلُهُ أَيْ يُفْرَضُ) أَيْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْوَاحِبِ الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: وَشَارِبٍ وَحَاجِبٍ) أَيْ بَشَرَةً وَشَعْرًا وَإِنْ كَثُفَ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي النِّيَّةِ.

(قَوْلُهُ: لِمَا فِي " ﴿ فَاطَّهَّرُوا ﴾ [المائدة: ٦] " مِنْ الْمُبَالَغَةِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَيَجِبْ، وَكَانَ الْأَوْلَى مِنْ تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ وَفَرْجٍ حَارِجٍ إِلَّ أَيْ لِأَثَّمَا صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ تَقْتَضِي وُجُوبَ غَسْلِ مَا يَكُونُ مِنْ تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ وَفَرْجٍ حَارِجٍ إِلَّ أَيْ لِأَثَّمَا صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ تَقْتَضِي وُجُوبَ غَسْلِ مَا يَكُونُ مِنْ ظَاهِرِ الْبَدَنِ وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ كَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ دُرَرٌ. بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ ظَاهِرِ الْبَدَنِ وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ كَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ دُرَرٌ. بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ طَاهِرِ الْمُشَدَّدَتُيْنِ أَصْلُهُ تَطَهَّرَ قُلِبَتْ التَّاءُ ثُمُّ مَصْدَرُهُ اطَّهَرَ بِكَسْرِ الْمُمْرَةِ وَفَتْحِ الطَّاءِ وَضَمِّ الْمُاءِ الْمُشْدَّدَتَيْنِ أَصْلُهُ تَطَهَّرَ قُلِبَتْ التَّاءُ ثُمُّ مَنْ جِيءَ هِمْزَةِ الْوَصْلِ وَجُحَرَّدُهُ طَهُرَ بِالتَّخْفِيفِ وَزِيَادَةُ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيادَةِ الْمُعْنَى، وَلِيمَا عَلَقْنَاهُ عَلَى زِيادَةِ الْمُعْنَى، وَلِيمَا عَلَقْنَاهُ عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: لَا دَاخِلَ) أَيْ لَا يَجِبُ غَسْلُ فَرْجِ دَاخِلٍ.

(قَوْلُهُ: وَلَا تُدْخِلُ إصْبَعَهَا) أَيْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ كَمَا فِي الشُّرُنْبُلَالِيَّةِ ح. أَقُولُ: وَهُو مَأْخُوذُ مِنْ قَوْلِ الْفَتْحِ وَلَا يَجِبُ إِدْ حَالْهَا الْأُصْبُعَ فِي قُبُلِهَا وَبِهِ يُفْتِي اه فَافْهَمْ. وَفِي التَّتَارْحَانِيَّة: وَلَا تُدْخِلُ الْمُرْأَةُ إِصْبَعَهَا فِي فَرْجِهَا عِنْدَ الْغُسْلِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تُدْخِلُ الْأُصْبُعَ فَلَيْسَ بِتَنْظِيفٍ الْمَرْأَةُ إِصْبَعَهَا فِي فَرْجِهَا عِنْدَ الْغُسْلِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تُدْخِلُ الْأُصْبُعَ فَلَيْسَ بِتَنْظِيفٍ وَالْمَحْتَارُ هُوَ الْأُولُ الشَّرُنْبُلَالِيَّةِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ لَا يَجِبُ إِدْ حَالْهَا رَدُّ لِهِ يَكِوهِ الرِّوَايَةِ. وَظَاهِرُهُ أَلَّ الْمُرَادَ بِهَا الْوُجُوبُ وَهُو بَعِيدٌ تَأَمَّلُ.

(قَوْلُهُ: كَعَيْنٍ) لِأَنَّ فِي غَسْلِهَا مِنْ الْحَرِجِ مَا لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّا شَحْمٌ لَا تَقْبَلُ الْمَاءَ، وَقَدْ كُفَّ بَصَرُ مَنْ تَكَلَّفَ لَهُ مِنْ الصَّحَابَةِ كَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ بَحْرٌ. وَمُفَادُهُ عَدَمُ وُجُوبٍ غَسْلِهَا

عَلَى الْأَعْمَى خِلَافًا لِلْحَانُوتِ حَيْثُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ أَنَّهُ يُورِثُ الْعَمَى، وَلِهَذَا نَقَلَ أَبُو السُّعُودِ عَنْ الْعَلَّامَةِ سَرِيِّ الدِّينِ أَنَّ الْعِلَّةَ الصَّحِيحَةَ كَوْنُهُ يَضُرُّ وَإِنْ لَمْ يُورِثْ الْعَمَى، فَيَسْقُطُ حَتَّى عَنْ الْأَعْمَى اه.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ اكْتَحَلَ إِلَيْ) الظَّاهِرُ أَنَّمَا شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَائُهَا مَعْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهَا فَهُوَ الشَّوْنُافٌ لِبَيَانِ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ الْمَذْكُورَ قَبْلَ غَسْلِ نَجَاسَةٍ حُكْمِيَّةٍ وَهَذَا غَسْلُ الْمَذْكُورَ قَبْلَ غَسْلِ نَجَاسَةٍ حُكْمِيَّةٍ وَهَذَا غَسْلُ نَجَاسَةٍ حَقِيقِيَّةٍ فَلَا يَصِحُ جَعْلُ إِنْ وَصْلِيَّةً تَأْمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَثَقْبِ انْضَمَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ: وَإِنْ انْضَمَّ الثُّقْبُ بَعْدَ نَزْعِ الْقُرْطِ وَصَارَ بِحَالِ إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ يَدْخُلُهُ وَإِنْ غَفَلَ لَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِمْرَارِهِ وَلَا يَتَكَلَّفُ لِغَيْرِ الْإِمْرَارِ مِنْ إِدْحَالِ عُودٍ مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ يَدْخُلُهُ وَإِنْ غَفَلَ لَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِمْرَارِهِ وَلَا يَتَكَلَّفُ لِغَيْرِ الْإِمْرَارِ مِنْ إِدْحَالِ عُودٍ وَغَانَ الْمُرَجَ مَدْفُوعٌ. اه.

(قَوْلُهُ: وَدَاخِلَ قُلْفَةٍ) الْقُلْفَةُ وَالْغُلْفَةُ." (١)

٣٢٦. "وَلَوْ كُلْبَ الْمَاءِ وَخِنْزِيرَهُ (كَسَمَكٍ وَسَرَطَانٍ) وَضِفْدَعٍ إِلَّا بَرِّيًّا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ، وَهُو مَا لَا سُتْرَةَ لَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَيَفْسُدُ فِي الْأَصَحِّ كَحَيَّةٍ بَرِّيَّةٍ، إِنْ لَمَا دَمٌ وَإِلَّا لَا (وَكَذَا) الْحُكْمُ (لَوْ لَا شُتْرَةَ لَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَيَفْسُدُ فِي الْأَصَحِّ كَحَيَّةٍ بَرِّيَّةٍ، إِنْ لَمَا دَمٌ وَإِلَّا لَا (وَكَذَا) الْحُكْمُ (لَوْ مَاتَ) مَا ذُكِرَ (حَارِجَهُ وَبَقِيَ فِيهِ) فِي الْأَصَحِّ، فَلَوْ تَفَتَّتَ فِيهِ نَحْوُ ضِفْدَعٍ جَازَ الْوُضُوءُ بِهِ لَا شُرْبُهُ لِحُرْمَةٍ لَحْمِهِ.

(وَيَنْجُسُ) الْمَاءُ الْقَلِيلُ (بِمَوْتِ مَائِيٍّ مَعَاشٍ بَرِّيٍّ مُولَّدٍ) فِي الْأَصَحِّ (كَبَطٍّ وَإِوَنٍّ) وَحُكْمُ سَائِرِ الْمَائِعَاتِ كَالْمَاءِ فِي الْأَصَحِّ، حَتَّى لَوْ وَقَعَ بَوْلٌ فِي عَصِيرٍ عُشْرٌ فِي عُشْرٍ لَمْ يَفْسُدْ، وَلَوْ سَالَ دَمُ رِجْلِهِ مَعَ الْعَصِيرِ لَا يَنْجُسُ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ذَكْرَهُ الشُّمُنِيُّ وَغَيْرُهُ (وَبِتَغَيُّرُ أَحَدِ أَوْصَافِهِ) مِنْ لَوْنِ أَوْ طَعْمِ أَوْ رِيحٍ (يَنْجُسُ وَلَوْ جَارِيًا إِجْمَاعًا، أَمَّا الْقَلِيلُ فَيَنْجُسُ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ لَوْنِ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رِيحٍ (يَنْجُسُ ) الْكَثِيرُ وَلَوْ جَارِيًا إِجْمَاعًا، أَمَّا الْقَلِيلُ فَيَنْجُسُ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ خَلَافًا لِمَالِكِ

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_قَدَعِ، بِخِلَافِ مَا يَتَوَالَدُ فِي الْبَرِّ وَيَعِيشُ فِي الْمَاءِ كَالْبَطِّ وَالْإِوَزِّ كَمَا يَأْتِي. (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَلْبَ الْمَاءِ وَخِنْزِيرَهُ) أَيْ بِالْإِجْمَاعِ خُلَاصَةٌ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَبِرُ الْقَوْلَ الضَّعِيفَ الْمَحْكِيَّ فِي الْمِعْرَاجِ أَفَادَهُ فِي الْبَحْرِ.

(قَوْلُهُ: كَسَمَكٍ) أَيْ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ وَلَوْ طَافِيًا خِلَافًا لِلطَّحَاوِيِّ كَمَا فِي النَّهْرِ.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٥٢/١

(قَوْلُهُ: وَسَرَطَانٍ) بِالتَّحْرِيكِ، وَمَنَافِعُهُ كَثِيرَةٌ بَسَطَهَا فِي الْقَامُوسِ.

(قَوْلُهُ: وَضِفْدَعٍ) كَزِبْرِجٍ وَجَعْفَرٍ وَجُنْدُبٍ وَدِرْهَمٍ وَهَذَا أَقَلُ أَوْ مَرْدُودٌ قَامُوسٌ.

(قَوْلُهُ: فَيَفْسُدُ فِي الْأَصَحِ) وَعَلَيْهِ فَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ مِنْ عَدَمِ الْإِفْسَادِ بِالضِّفْدَعِ الْبَرِّيِّ وَصَحَّحَهُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ عَنْ الْحِلْيَةِ.

(قَوْلُهُ: كَحَيَّةٍ بَرِيَّةٍ) أَمَّا الْمَائِيَّةُ فَلَا تَفْسُدُ مُطْلَقًا كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ وَكَالْحَيَّةِ الْبَرِيَّةِ الْوَزَغَةُ لَوْ كَبِيرَةً لَهَا دَمُّ سَائِلٌ مُنْيَةٌ.

(قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلضِّفْدَعِ الْبَرِّيَّةِ وَالْحَيَّةِ الْبَرِّيَّةِ دَمْ سَائِلٌ فَلَا يَفْسُدُ.

(قَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ مَائِيِّ الْمُوَلَّدِ وَغَيْرُ الدَّمَوِيِّ ط.

(قَوْلُهُ: لِخُرْمَةِ كَحْمِهِ) لِأَنَّهُ قَدْ صَارَتْ أَجْزَاؤُهُ فِي الْمَاءِ فَيُكْرَهُ الشُّرْبُ تَحْرِيمًا كَمَا فِي الْبَحْرِ.

(قَوْلُهُ: الْقَلِيلُ) أَمَّا الْكَثِيرُ فَيَأْتِي حُكْمُهُ بَعْدُ.

(قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِ) أَيْ مِنْ الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّ لَهُ نَفْسًا سَائِلَةً، وَاتَّفَقَتْ الرِّوَايَاتُ عَلَى الْإِفْسَادِ فِي الْمُحْتَبَى مِنْ تَصْحِيحِ عَدَمِ الْإِفْسَادِ فِي الْمُجْتَبَى مِنْ تَصْحِيحِ عَدَمِ الْإِفْسَادِ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِ غَرْرُ.

(قَوْلُهُ: كَبَطٍّ وَإِوَرٍّ) فَسَّرَ فِي الْقَامُوسِ كُلَّا مِنْهُمَا بِالْآحَرِ فَهُمَا مُتَرَادِفَانِ، وَالْإِوَنُّ بِكَسْرٍ فَفَتْحٍ وَوَلَهُ: كَبَطٍ وَإِوَرٍّ) فَسَّرَ الْمَائِعَاتِ كَالْمَاءِ فِي الْأَصَحِ.

(قَوْلُهُ: وَحُكْمُ سَائِرِ الْمَائِعَاتِ إِلَىٰ فَكُلُّ مَا لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ لَا يُفْسِدُ غَيْرَ الْمَاءِ وَهُوَ الْأَصَحُ مُحِيطٌ وَتُحْفَةٌ وَالْأَشْبَهُ بِالْفِقْهِ بَدَائِعُ. اه. بَحْرٌ، وَفِيهِ مِنْ مَوْضِعِ آخَرَ وَسَائِرُ الْمَائِعَاتِ كَمَاءٍ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، يَعْنِي كُلُّ مِقْدَارٍ لَوْ كَانَ مَاءً تَنَجَّسَ، فَإِذَا كَانَ غَيْرَهُ يَنْجُسُ اه وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ. (قَوْلُهُ: فِي عَصِيرٍ ط.

(قَوْلُهُ: لَمْ يَفْسُدْ) أَيْ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَتَرُ النَّجَاسَةِ.

(قَوْلُهُ: مَعَ الْعَصْرِ) أَيْ وَالْعَصِيرُ يَسِيلُ وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِ أَثَرُ الدَّمِ كَمَا فِي الْمُنْيَةِ عَنْ الْمُحِيطِ.

(قَوْلُهُ: لَا يَنْجُسْ) أَيْ وَيَحِلُ شُرْبُهُ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ فِي حُكْمِ الْمَاءِ فَتُسْتَهْلَكُ فِيهِ النَّجَاسَةُ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الضِّفْدَع الْمُتَقَدِّمَةِ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ) أَفَادَ أَنَّ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمُنْيَةِ.

(قَوْلُهُ: وَبِتَغَيُّرٍ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِمَوْتِ مَائِيٍّ الْمُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ وَيَنْجُسُ، وَقَوْلُهُ بِنَجِسٍ جَارٍّ وَجَرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَغَيُّر، وَقَوْلُهُ الْكَثِيرُ فَاعِلُ يَنْجُسُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ بِتَغَيُّر، وَقَوْلُهُ الْكَثِيرِ وَجُرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَغَيَّر، وَقَوْلُهُ الْكَثِيرِ النَّسَخِ إِصَّلَاحًا لِعِبَارَةِ الْمَثْنِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَلِيلِ وَلَا يَصِحُّ إِرَادَتُهُ هُنَا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ إِصْلَاحًا لِعِبَارَةِ الْمُثَنِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَلِيلِ وَلَا يَصِحُ إِرَادَتُهُ هُنَا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ إِصْلَاحًا لِعِبَارَةِ الْمُثَنِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَلِيلِ وَلَا يَصِحُ إِرَادَتُهُ هُنَا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُحَشِّينَ لَمْ تَقَعْ هُمُ نُسْحَةٌ صَحِيحةً لَنْ الْمُحَشِّينَ لَمْ تَقَعْ هُمُ نُسْحَةً صَحِيحةً فَاعْتَرَضُوا عَلَى مَا رَأُوا فَافْهَمْ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ) فَإِنَّ مَا هُوَ قَلِيلٌ عَنْدَنَا لَا يَنْجُسُ عِنْدَهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّر، وَالْقَلِيلُ عِنْدَهُمَا تَغَيَّر، وَالْقَلِيلُ مَا دُونَهُ. وَأَمَّا عِنْدَنَا تَغَيَّر، وَالْقَلِيلُ مَا دُونَهُ. وَأَمَّا عِنْدَنَا فَسَيَأْتِي الْفُرْقُ بَيْنَهُمَا." (١)

٣٢٧. "(وَكُلُّ إِهَابٍ) وَمِثْلُهُ الْمَثَانَةُ وَالْكِرْشُ. قَالَ الْقُهُسْتَانِيُّ: فَالْأَوْلَى وَمَا (دُبِغَ) وَلَوْ بِشَمْسٍ (وَهُوَ يَحْتَمِلُهَا طَهُرَ) فَيُصَلَّى بِهِ وَيُتَوَضَّأُ مِنْهُ (وَمَا لَا) يَحْتَمِلُهَا (فَلَا) وَعَلَيْهِ (فَلَا يَطْهُرُ جِلْدُ حَلَّهُ عَيْرَةٍ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ، أَمَّا قَمِيصُهَا فَطَاهِرُ (وَفَأْرَةٍ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَطْهُرُ بِذَكَاةٍ حَيَّةٍ) صَغِيرَةٍ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ، أَمَّا قَمِيصُهَا فَطَاهِرُ (وَفَأْرَةٍ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَطْهُرُ بِذَكَاةٍ

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ التَّجْنِيسِ: أَصْلَحَ أَمْعَاءَ شَاةٍ مَيِّتَةٍ فَصَلَّى وَهِيَ مَعَهُ جَازَ؛ لِأَنَّهُ يُتَّحَدُ مِنْهَا الْأُوْتَارُ وَهُوَ كَالدَّبَّاغِ. وَكَذَلِكَ لَوْ دَبَعَ الْمَثَانَةَ فَجَعَلَ فِيهَا لَبَنُّ جَازَ، وَكَذَلِكَ الْكِرْشُ إِنْ كَانَ الْأُوْتَارُ وَهُوَ كَالدَّبُ عِلَى إصْلَاحِهِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي الْإِمْلَاءِ إِنَّهُ لَا يَطْهُرُ؛ لِأَنَّهُ كَاللَّحْمِ. اه (قَوْلُهُ يَقْدِرُ عَلَى إصْلَاحِهِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي الْإِمْلَاءِ إِنَّهُ لَا يَطْهُرُ؛ لِأَنَّهُ كَاللَّحْمِ. اه (قَوْلُهُ فَلُورُ عَلَى إصْلَاحِهِ، فَالْأَوْلَى الْإِتْيَانُ " بِمَا " فَالْأَوْلَى وَمَا دُبِغَ) أَيْ حَيْثُ كَانَ الْخُكْمُ غَيْرَ قَاصِرٍ عَلَى الْإِهَابِ، فَالْأَوْلَى الْإِتْيَانُ " بِمَا "

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٨٥/١

الدَّالَّةُ عَلَى الْعُمُومِ ط (قَوْلُهُ دُبِغَ) الدِّبَاغُ مَا يَمْنَعُ النَّتْنَ وَالْفَسَادَ.

وَالَّذِي يَمْنَعُ عَلَى نَوْعَيْنِ: حَقِيقِيِ كَالْقَرَظِ وَالشَّبِ وَالْعَفْصِ وَخُوهِ. وَحُكْمِيٍ كَالتَّرْيبِ وَالتَّشْمِيسِ وَالْإِلْقَاءِ فِي الرِّيحِ، وَلَوْ جَفَّ وَلَا يَسْتَحِلْ لَا يَطْهُرْ زَيْلَعِيُّ: وَالْقُرَظُ بِالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالتَّشْمِيسِ وَالْإِلْقَاءِ فِي الرِّيحِ، وَلَوْ جَفَّ وَلَا يَسْتَحِلْ لَا يَطْهُرْ زَيْلَعِيُّ: وَالْقُرَظُ بِالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ لَا بِالشَّاءِ: وَرَقُ شَجَرِ السَّلَمِ بِفَتْحَتَيْنِ. وَالشَّبُ بِالْبَاءِ الْمُوَحَدةِ وَقِيلَ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّقَةِ، وَذَكرَ اللَّاعِ الْمُوَعَدةِ وَقِيلَ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّقَةِ، وَذَكرَ اللَّاعِ الْمُؤَمِّدِيُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَهُو نَبْتُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ مُرُّ الطَّعْمِ يُدْبَغُ بِهِ، أَفَادَهُ فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ اللَّرْهَرِيُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَهُو نَبْتُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ مُرُّ الطَّعْمِ يُدْبَغُ بِهِ، أَفَادَهُ فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ وَلَوْ بِشَمْسٍ) أَيْ وَخُوهِ مِنْ الدِّبَاغِ الْحُكْمِي، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى خِلَافِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَإِلَى أَنَّهُ لَوْعَى الدِّبَاغَةِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ.

قَالَ الْبَحْرُ إِلَّا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ بَعْدَ الدِّبَاغِ الْحَقِيقِي لَا يَعُودُ نَجِسًا بِاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ، وَبَعْدَ الْحُكْمِيِ فِيهِ رِوَايَتَانِ. اه. وَالْأَصَحُ عَدَمُ الْعَوْدِ قُهُسْتَانِيُّ عَنْ الْمُضْمَرَاتِ، وَقَيَّدَ الْخِلَافَ فِي مُخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ بِمَا إِذَا دُبِغَ بِالْحُكْمِيِ قَبْلَ الْعَسْلِ بِالْمَاءِ قَالَ: الْمُضْمَرَاتِ، وَقَيَّدَ الْخِلَافَ فِي مُخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ بِمَا إِذَا دُبِغَ بِالْحُكْمِيِ قَبْلَ الْعَسْلِ بِالْمَاءِ قَالَ: فَلَوْ بَعْدَهُ لَا تَعُودُ نَجَاسَتُهُ اتِّفَاقًا (قَوْلُهُ هُو يَحْتَمِلُهَا) أَيْ الدِّبَاغَةَ الْمَأْخُوذَةَ مِنْ دَبَغَ. وَأَفَادَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَا حَاجَةً إِلَى هَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَكُلُّ إِهَابٍ لَا يَتَنَاوَلُ مَا لَا يَحْتَمِلُ الدِّبَاغَة كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْفَتْح.

(قَوْلُهُ طَهُرَ) بِضَمِّ الْهَاءِ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ حَمَوِيُّ (قَوْلُهُ فَيُصَلِّي بِهِ إِنَّ) أَفَادَ طَهَارَةَ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ لِإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ، لَكِنْ إِذَا كَانَ جِلْدَ حَيَوَانٍ مَيِّتٍ مَأْكُولِ اللَّحْمِ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] وَهَذَا الْجُرْءُ مِنْهَا. وَقَالَ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وَهُو الصَّحِيحُ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] وَهَذَا الْجُرْءُ مِنْهَا. وَقَالَ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وَهُو الصَّحِيحُ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] وَهَذَا الْجُرْءُ مِنْ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا» حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي شَاةِ مَيْمُونَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ﴿ إِنَّمَا يَكُومُ مِنْ الْمَيْتَةِ أَكُلُهَا» مَعَ أَمْرِهِ هَمُّ بِالدِّبَاغِ وَالِانْتِفَاعِ، أَمَّا إِذَا كَانَ جِلْدَ مَا لَا يُؤْكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكُلُهُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ مَعْ أَمْرِهِ هَمُّ بِالدِّبَاغِ وَالِانْتِفَاعِ، أَمَّا إِذَا كَانَ جِلْدَ مَا لَا يُؤْكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ أَكُلُهُ إِنَّهُ لَا يَجُورُ أَكُلُهُ إِنَّهُ لَا يَعْوَى مِنْ الذَّكَاةِ، وَذَكَاتُهُ لَا تُبِيحُهُ فَكَذَا دِبَاغُهُ بَحُرٌ عَنْ السِّرَاج.

(قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ) أَيْ وَبِنَاءً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ مَا لَا يَخْتَمِلُ الدِّبَاغَةَ لَا يَطْهُرُ (قَوْلُهُ جِلْدُ حَيَّةٍ صَغِيرةٍ) أَيْ لَمَا دَمٌ، أَمَّا مَا لَا دَمَ لَهَا فَهِيَ طَاهِرَةٌ، لِمَا تَقَدَّمَ أَهَّا لَوْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ لَا تُفْسِدُهُ أَقَادُهُ ح (قَوْلُهُ أَمَّا قَمِيصُهَا) أَيْ الْحَيَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ السِّرَاجِ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَبِيرةً. قَالَ أَفَادَهُ ح (قَوْلُهُ أَمَّا قَمِيصُهَا) أَيْ الْحَيَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ السِّرَاجِ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَبِيرةً. قَالَ

الرَّحْمَتِيُّ: لِأَنَّهُ لَا تُحِلُّهُ الْحَيَاةُ، فَهُوَ كَالشَّعْرِ وَالْعَظْمِ (قَوْلُهُ وَفَأْرَةٍ) بِالْهَمْزَةِ وَتُبْدَلُ أَلِفًا (قَوْلُهُ وَفَأْرَةٍ) بِالْهَمْزَةِ وَتُبْدَلُ أَلِفًا (قَوْلُهُ بِذَكَاةٍ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: أَيْ ذَبْح." (١)

٣٢٨. "الْمُصَحَّح الْمُعْتَمدِ، كَذَا فِي الْأَشْبَاهِ.

وَنَقَلَ الْحَلَبِيُّ عَنْ الْحَاوِي أَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى (وَغُرُوبٍ، إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ) فَلَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ لِأَدَائِهِ كَمَا وَجَبَ

\_\_\_\_\_Qقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: فِي إسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ، وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ لَهُ شَوَاهِدَ ضَعِيفَةً إِذَا ضُمَّتْ قَويَ. اه.

(قَوْلُهُ: الْمُصَحَّح الْمُعْتَمَدِ) أَعْتُرِضَ بِأَنَّ الْمُتُونَ وَالشُّرُوحَ عَلَى خِلَافِهِ.

(قَوْلُهُ: وَنَقُل الْحَلَيْ ِ الْمُ الْمُ عَنْ الْحَلْمَةِ الْمُحَقِّقُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ عَنْ الْحَاوِي: أَيْ الْحُاوِي الْقُدْسِيِ كَمَا رَأَيْته فِيهِ، لَكِنَّ شُرَّاحَ الْمِدَايَةِ انْتَصَرُوا لِقَوْلِ الْإِمَامِ. وَأَجَابُوا عَنْ الْحُدِيثِ الْمُدُّكُورِ بِأَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنْ الصَّلَاةِ وَقْتَ الإسْتِوَاءِ فَإِثَمَا مُحْرَمَةً. وَأَجَابُوا عَنْ الْمُعْيِ بِعُلْ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَظَاهِرُهُ تَرْجِيحُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَوَافَقَهُ فِي الْحِيْيَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ، لَكِنَّ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كُتُبِ الْأُصُولِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْطِقٌ وَغَيْرَهُ وَيُعَيِّةِ الْمُسْتَحِدِ وَرَكُعَيَّ الطَّوافِ وَخُو ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَالِمُ وَلِنَّ عَلَمَا وَيَلُومُ مَنْ كُتُبِ الْأُصُولِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَيُعِيَّةِ الْمُسْتِحِدِ وَرَكُعَيَّ الطَّوافِ وَخُو ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَاطِرُّ وَلِذَا مَنَعَ عُلَمَاوُنَ الْمُسْلِمُ وَغَيْرُهُ وَيُقِقِةِ الْمُسْتِحِدِ وَرَكُعَيَّ الطَّوافِ وَخُو ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَاظِرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُبِيحِ. وَمُعْيَةِ الْمُسْتِحِدِ وَرَكُعَيَّ الطَّوافِ وَخُو ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَاطِرَاءُ وَلِمُ الْمُسْلَاقِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُسْلِمِ عَلَمَ وَمُونِهِ عَلَمَ الْمُسْلَقِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُسْلَقِ فِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْعُومُ الْمُولِي وَلَالَ الْمُسْلَقِ فِي الْمُولِي وَلِي الْمُعْلِمُ وَعَلَمُ مُنْ الْمُعْورِ وَلَاكُ مُولِولِهِ الْمُسْلَقِ فِي الْمُسْلَقِ فِي الْمُولِي وَلَا اللَّيْونِ وَلَالِقُ وَلَى الْمُسْلَقِ وَعَلَيْكُ وَلَو وَلَا الْمُسْلَقِ وَالْمُولِي وَلَالَةً عَلَيْمَ مَا وَمُ وَعَلِي الْمُسْلِمُ وَمُ عَلَمَامُ وَلَا السَّلَافِ وَلَاللَهُ وَلَعْ مُنْهُ وَالْمُ وَلَوْ اللَّهُ الْمُسْلَلُهُ وَالْمُ الْمُسْلُولُ فِي مُعَالِولِهِ الْمُسْلُولُ فِي الْمُسْلُولُ فِي مُعَالِقِ الْمُسْلُولُ فِي مُعَالِمِ الْمُسْلُولُ فِي الْمُعْلَمُ اللَّهُ وَالْمُولُولُ وَلَاللَعُولُ وَلَاللَهُ وَلَاللَهُ الْمُسْلُولُ وَلَاللَهُ عَلْمُ اللَّولُولِ اللْعُلُولُ اللْمُعْلِمُ الللْعُلِي الْمُعْلَالُولُ الْمُعْلِقِ الْمُعْولُولُ الْمُولِي الْمُعْلَا

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٠٣/١

وَكَذَا رِوَايَةُ اسْتِثْنَاءِ يَوْمِ الجُمُعَةِ غَرِيبٌ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْمَشْهُورِ بِهِ اه وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(قَوْلُهُ: وَغُرُوبٍ) أَرَادَ بِهِ التَّغَيُّرُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخَانِيَّةِ حَيْثُ قَالَ عِنْدَ احْمِرَارِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ بَحْرٌ وَقُهُسْتَانِيُّ.

(قَوْلُهُ: إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ) قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّ عَصْرَ أَمْسِهِ لَا يَجُوزُ وَقْتَ التَّغَيُّرِ لِثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ كَامِلًا، لِاسْتِنَادِ السَّبَبِيَّةِ فِيهِ إِلَى جَمِيعِ الْوَقْتِ كَمَا مَرَّ.

(قَوْلُهُ: فَلَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِثْبَاتُ الْكَرَاهَةِ لِلشَّيْءِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ، وَقِيلَ الْأَدَاءُ أَيْضًا مَكْرُوهٌ. اهـ. كَافِي النَّسَفِيّ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْكَرَاهَةِ فِي التَّأْخِيرِ فَقَطْ دُونَ الْأَدَاءِ أَوْ فِيهِمَا، فَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَنَسَبَهُ فِي الْمُحِيطِ وَالْإِيضَاحِ إِلَى مَشَايِخِنَا، وقِيلَ بِالتَّانِي وَعَلَيْهِ مَشَى فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَالتُّحْفَةِ وَالْبَدَائِعِ وَالْحَاوِي وَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّهُ الْمَدْهَبُ بِلَا حِكَايَةِ خِلَافٍ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ وَالْبَدَائِعِ وَالْحَاوِي وَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّهُ الْمَدْهَبُ بِلَا حِكَايَةِ خِلَافٍ، وَهُو الْأَوْجَهُ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ وَعَيْرِهِ عَنْ أَنسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنِيَّ الشَّيْطَانِ قَامَ يَنْقُرُ أَرْبَعًا لَا يَدْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا» اه حِلْيَةٌ، وَتَبِعَهُ فِي الْبَحْر.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ مَاشٍ عَلَى الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي، فَافْهَمْ، قَالَ فِي الْقُنْيَةِ: وَيَسْتَوْفِي سُنَّةَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي التَّأْخِيرِ لَا فِي الْوَقْتِ. اه.

(قَوْلُهُ: لِأَدَائِهِ كَمَا وَجَبَ) لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي يَتَّصِلُ بِهِ الْأَدَاءُ، وَهُو هُنَا نَاقِصٌ فَقَدْ وَجَبَ كَامِلًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِيهِ جَمِيعُ وَجَبَ نَاقِصًا فَيُؤَدَّى كَذَلِكَ. وَأَمَّا عَصْرُ أَمْسِهِ فَقَدْ وَجَبَ كَامِلًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِيهِ جَمِيعُ الْوَقْتِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلُ الْأَدَاءُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ، لَكِنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ لَا الْوَقْتِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلُ الْأَدَاءُ فِي الْأَدَاءِ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ التَّسَبُهِ بِعَبَدَةِ الشَّمْسِ، وَلَمَّا كَانَ نَقْصَانَ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ نَفْسِهِ بَلْ فِي الْأَدَاء فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ التَّسَبُهِ بِعَبَدَةِ الشَّمْسِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَدَاءُ وَاجِبًا فِيهِ تَحَمَّلُ ذَلِكَ النَّقْصَانَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤَدِّ فِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا الْأَدَاءُ وَاجِبًا فِيهِ تَحَمَّلُ ذَلِكَ النَّقْصَانَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤَدِّ فِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا وَجَبًا فِيهِ تَعَمَّلُ ذَلِكَ النَّقْصَانَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤَدِّ فِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا وَعِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا فِيهِ عَلَى مَنْ بَلَعَ وَأَسْلَمَ فِي نَاقِصِ وَكَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْحَاصِلُ كَمَا فِي الْفَتْحِ أَنَّ مَعْنَى نُقْصَانِ الْوَقْتِ نُقْصَانُ مَا اتَّصَلَ بِهِ فِعْلُ الْأَرْكَانِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلتَّشَبُّهِ بِالْكُفَّارِ،." (١)

٣٢٠. "(فِي الْفَجْرِ وَأُولَى الْعِشَاءَيْنِ أَدَاءً وَقَضَاءً وَجُمُّعَةٍ وَعِيدَيْنِ وَتَرَاوِيحَ وَوِتْرٍ بَعْدَهَا) أَيْ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ لِلتَّوَارُثِ: قُلْت: فِي تَقْيِيدِهِ بِبَعْدِهَا نَظَرٌ لِجَهْرِهِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ التَّرَاوِيحَ عَلَى رَمَضَانَ فَقَطْ لِلتَّوَارُثِ: قُلْت: فِي تَقْيِيدِهِ بِبَعْدِهَا نَظُرٌ لِجَهْرِهِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ التَّرَاوِيحَ عَلَى الصَّجيحِ كَمَا فِي جَعْمَعِ الْأَغْرِ، نَعَمْ فِي الْقُهُسْتَانِيُّ تَبَعًا لِلْقَاعِدِيِّ لَا سَهْوَ بِالْمُحَافَتَةِ فِي غَيْرِ السَّكِرَةُ وَالسَّلَامُ الْفَرَائِضِ كَعِيدٍ وَوِتْرٍ، نَعَمْ الجُهْرُ أَفْضَلُ (وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) «وَكَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – الْفَرَائِضِ كَعِيدٍ وَوِتْرٍ، نَعَمْ الجُهْرُ أَفْضَلُ (وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) «وَكَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – الْفَرَائِضِ كَعِيدٍ وَوِتْرٍ، نَعَمْ الجُهْرُ أَفْضَلُ (وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) «وَكَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اللَّهُ وَالسَّلَامُ عَيْرَهُمُ اللَّهُ وَالسَّلَامُ وَيُكَتَّفُ لِللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَالْعَصْرِ لِلَفْعِ أَذَى الْكُفَّارِ » كَافِي (كَمُتَنَقِلِ بِالنَّهَارِ) فَإِنَّهُ يُعِيدُ وَيُ الْجُهْرِ) وَهُو أَفْضَلُ وَيُكْتَفَى بِأَدْنَاهُ (إِنْ أَدَى) وَفِي السَّرِيَّةِ يُخَافِثُ حَتْمًا عَلَى الْمَذْهَبِ كَمُتَنَقِلِ بِاللَّيْلِ مُنْفَرِدًا؛ فَلَوْ أَمَّ جَهَرَ لِتَبَعِيَّةِ النَّفْلِ لِلْفُرْضِ زَيْلَعِيُّ عَلَى الْمَذْهَبِ كَمُتَنَقِلٍ بِاللَّيْلِ مُنْفَرِدًا؛ فَلَوْ أَمْ جَهَرَ لِتَبَعِيَّةِ النَّفْلِ لِلْفُرْضِ زَيْلُعِيُّ عَلَى الْمَذْهَبِ كَمُتَنَقِلٍ بِاللَّيْلِ مُنْفَرِدًا؛ فَلَوْ أَمْ جَهَرَ لِتَبَعِيَّةِ النَّوْلُ لِلْفُرْضِ زَيْلُعِيُّ وَيُسُلِ عَلَى الْمَالِ اللَّيْلِ مُنْفَرِدًا؛ فَلَوْ أَمْ جَهَرَ لِتَبَعِيَّةِ النَّفُلُ لِلْفُرْضِ زَيْلُعِيُّ فِي السَّرِيَةِ فَي الْمُولِ الْمُؤْمِلُ لِلْمُولِ لِلْمُولِ لِلْمُولِ لِلْمُولِ لِلْمُولِ الْمُؤْمِلُ وَلَا لَوْ أَمْ عَلَوْ أَمْ عَلَى أَلُو الْمَلْ لِلْمُولِ لِلللْمُولِ لِلْمُؤْمِلُ وَلَالْمُ الْمُؤْمِلُ وَلَا لَعُلُوا لِلْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُقْلِ الْمُؤْمِ الْ

(وَيُخَافِتُ) الْمُنْفَرِدُ (حَتْمًا) أَيْ وُجُوبًا (إِنْ قَضَى) الجُهْرِيَّةَ فِي وَقْتِ الْمُحَافَتَةِ، كَأَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْس، كَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَيِّفُ بَعْدَ عَدِّ الْوَاحِبَاتِ.

 $Q_{\xi} = Q_{\xi} = Q_{$ 

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٣٧٢/١

غَيْرُ وَارِدٍ (قَوْلُهُ نَعَمْ فِي الْقُهُسْتَانِيّ) فِيهِ أَنَّ الْقُهُسْتَانِيَّ صَرَّحَ بَعْدَهُ بِتَصْحِيحِ خِلَافِهِ (قَوْلُهُ وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) وَهُوَ الثَّالِثَةُ مِنْ الْمَغْرِبِ وَالْأُخْرَيَانِ مِنْ الْعِشَاءِ، وَكَذَا جَمِيعُ رَكَعَاتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي غَيْرِهَا) وَهُوَ الثَّالِثَةُ مِنْ الْمَعْرِبِ وَالْأُخْرَيَانِ مِنْ الْعِشَاءِ، وَكَذَا جَمِيعُ رَكَعَاتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَإِنْ كَانَ بِعَرَفَة خِلَافًا لِمَالِكٍ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ (قَوْلُهُ وَهُو أَفْضَلُ) لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ، وَلِهَذَا كَانَ أَدَاؤُهُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ أَفْضَلُ. وَرُويَ فِي الْجَبَرِ «أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ صَلَّتُ بِصَلَاتِهِ صُفُوفٌ مِنْ الْمَلَائِكَةِ» مِنَحٌ (قَوْلُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ) كَذَا فِي الْبَحْرِ رَادًّا عَلَى مَا فِي الْعِنَايَةِ مِنْ أَنَ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ مُخَيَّرُ.

أَقُولُ: مَا فِي الْعِنَايَةِ صَرَّحَ بِهِ أَيْضًا فِي النِّهَايَةِ وَالْكِفَايَةِ وَالْمِعْرَاجِ. وَنَقَلَ فِي الْقِدَايَةِ فِي بَابِ الْمُحِيطِ أَنَّهُ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ إِذَا جَهَرَ فِيمَا يُخَافِتُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتُرُكُ وَاحِبًا، وَعَلَّلَهُ فِي الْمِدَايَةِ فِي بَابِ الْمُحُودِ السَّهْوِ بِأَنَّ الجُهْرَ وَالْمُحَافَتَةَ مِنْ حَصَائِصِ الجُمَاعَةِ. وَقَالَ الشُّرَّاحُ: إِنَّهُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ النَّوادِرِ فَإِنَّهُ يَلْرَمُهُ السَّهْوُ. وَفِي الذَّخِيرَةِ: إِذَا جَهَرَ فِيمَا يُخَافِتُ عَلَيْهِ الرَّوَايَةِ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ، نَعَمْ صَحَّحَ فِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهْوُ. وَفِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهْوُ. وَفِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهْوُ. وَقِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهُو. وَالْمَنَحِ. وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ الشَّهُو وَالْمَنَحِ. وَقَالَ فِي الْفَتْحِ: فَحَيْثُ كَانَتْ الْمُحَافَتَةِ، وَمُشَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ وَالْبَعْرِ وَالنَّهْرِ وَالْمِنَحِ. وَقَالَ فِي الْفَتْحِ: فَحَيْثُ كَانَتْ الْمُحَافَتَةِ، وَمُشَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْمُنْفِي وَالْبَعْرِ وَالنَّهْرِ وَالْمَنَحِ. وَقَالَ فِي الْفَتْحِ: فَحَيْثُ كَانَتُ الْمُحَافَتَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْمُنْفَرِدِ يَنْبَعِي أَنْ يَجِبَ بِتَرَكِهَا السَّجُودُ اهِ فَتَأْمَّلُ (قَوْلُهُ فَلُو أَمَّ إِلَّيْكِي إِللَّالِهِ إِمَامًا جَهَرَ، وَمُفْتَضَاهُ أَنَّ الْوِتْرَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ لُورَةِ لَى وَلِكُونَ فِي الْوِتْرِ كَمَا أَفْهَمَتُهُ عَبَارَةُ الرَّهُمَةِيُّ أَقْلَا يَجِبُ

مَطْلَبٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجَهْرِ وَالْمُحَافَتَةِ (قَوْلُهُ وَيُخَافِتُ الْمُنْفَرِدُ إِلَىٰ) أَمَّا الْإِمَامُ فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَجْهَرُ أَدَاءً وَقَضَاءً (قَوْلُهُ فِي وَقْتِ الْمُحَافَتَةِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِنْ قَضَى فِي وَقْتِ الْجُهْرِ حُيِرَكَمَا لَا يَجْهَرُ أَدَاءً وَقَضَاءً (قَوْلُهُ بِعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَقْتُ جَهْرٍ فَيُحَيَّرُ فِيهِ، لَكِنْ." (١) لَا يَخْفَى ح (قَوْلُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَقْتُ جَهْرٍ فَيُحَيَّرُ فِيهِ، لَكِنْ." (١) ٣٣. "بَابُ الاسْتِسْقَاءِ (هُو دُعَاءٌ وَاسْتِغْفَارٌ) لِأَنَّهُ السَّبَبُ لِإِرْسَالِ الْأَمْطَارِ (بِلَا جَمَاعَةٍ) مَسْنُونَةٌ بَلْ هِي جَائِزَةٌ (وَ) بِلَا (حُطْبَةٍ) وَقَالَا: تُفْعَلُ كَالْعِيدِ وَهَلْ يُكَبِّرُ لِلزَّوَائِدِ؟ خِلَافٌ (وَ) بِلَا (حُطْبَةٍ) وَقَالَا: تُفْعَلُ كَالْعِيدِ وَهَلْ يُكَبِّرُ لِلزَّوَائِدِ؟ خِلَافٌ (وَ) بِلَا (حُطْبَةٍ فَوَالَا: تُفْعَلُ كَالْعِيدِ وَهَلْ يُكَبِّرُ لِلزَّوَائِدِ؟ خِلَافٌ (وَ) بِلَا (حُطُبةٍ (وَ) بِلَا (حُطُودِ ذِمِّيٍّ)) وَلَا لَا مُحَمَّدٍ (وَ) بِلَا (حُطُودِ ذِمِّيٍّ)

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥٣٣/١

ِ هُوَ لُغَةً: طَلَبُ السَّقْى وَإِعْطَاءُ مَا يَشْرَبُهُ وَالِاسْمُ السُّقْيَا بِالضَّمِّ. وَشَرْعًا: طَلَبُ إنْزَالِ الْمَطَرِ بِكَيْفِيَّةٍ تَخْصُوصَةٍ عِنْدَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ بِأَنْ يُحْبَسَ الْمَطَرُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَوْدِيَةٌ وَآبَارٌ وَأَنْحَالُ يَشْرَبُونَ مِنْهَا وَيَسْقُونَ مَوَاشِيَهُمْ وَزَرْعَهُمْ أَوْ كَانَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكْفِي فَإِذَا كَانَ كَافِيًا لَا يُسْتَسْقَى كَمَا فِي الْمُحِيطِ قُهُسْتَانِيُّ (فَوْلُهُ هُوَ دُعَاءٌ) وَذَلِكَ أَنْ يَدْعُوَ الْإِمَامُ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ، وَالنَّاسُ قُعُودٌ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَى دُعَائِهِ بِاللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَنِيمًا مَرِيمًا مُرِيعًا غَدَقًا مُجَلَّلًا سَحًّا طَبَقًا دَائِمًا وَمَا أَشْبَهَهُ سِرًّا وَجَهْرًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ شُرُنْبُلَالِيَّةٌ وَشَرْح أَلْفَاظِهِ فِي الْإِمْدَادِ وَزَادَ فِيهِ أَدْعِيَةً أُحْرَ (قَوْلُهُ: وَاسْتِغْفَارٌ) مِنْ عَطْفِ الْخَاصّ عَلَى الْعَامّ لِأَنَّهُ الدُّعَاءُ بِخُصُوصِ الْمَغْفِرَةِ أَوْ يُرَادُ بِالدُّعَاءِ طَلَبُ الْمَطَرِ حَاصَّةً فَيَكُونُ مِنْ قَبِيل عَطْفِ الْمُغَايرِ ط (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ السَّبَبُ) بِدَلِيلِ أَنْ رَتَّبَ إِرْسَالَ الْمَطَرِ عَلَيْهِ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ [نوح: ١٠] الْآيَةَ (قَوْلُهُ بِلَا جَمَاعَةٍ) كَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ لَهُ صَلَاةٌ بِلَا جَمَاعَةٍ كَمَا قَالَ فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ ح وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ. وَقَالَ مُحُمَّدُ: يُصِلِّي الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ رَكْعَتَيْنِ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَخْطُبُ أَيْ يُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ مَعَ مُحَمَّدٍ فَكُر (قَوْلُهُ: بَلْ هِيَ) أَيْ الْجَمَاعَةُ جَائِزَةٌ لَا مَكْرُوهَةٌ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي السُّنِيَّةِ لَا فِي أَصْلِ الْمَشْرُوعِيَّةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ مَعْزِيًّا إِلَى شَرْحِ الطَّحَاوِيّ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَالْكَنْزِ يُفِيدُ عَدَمَ الْمَشْرُوعِيَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَتَمَامُهُ فِي النَّهْرِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْفَتْح تَرْجِيحُهُ. وَذَكَرَ فِي الْحِلْيَةِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُتَّجَهٌ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ فَلْيَكُنْ عَلَيْهِ التَّعْويلُ اه وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ الْكَبِيرِ بَعْدَ سَوْقِهِ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ.

فَاكْمَاعِةِ وَعَدَمِهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَصِحُ بِهِ فَاكْمَاعَةِ وَعَدَمِهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَصِحُ بِهِ الْخَاصِلُ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ لَمَّا اخْتَلَفَتْ فِي الصَّلَاةِ بِالْجُمَاعَةِ وَعَدَمِهَا عَلَى وَجْهٍ لَا يَصِحُ بِهِ إِثْبَاتُ السُّنِيَّةِ لَمْ يَقُلُ أَبُو حَنِيفَةَ بِسُنِيَّتِهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا قَوْلُهُ بِأَثَمَا بِدْعَةٌ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الْمُتَعَصِّبِينَ بَلْ هُوَ قَائِلٌ بِالْجُوَازِ اهد:

قُلْت: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّدْبُ وَالإسْتِحْبَابُ لِقَوْلِهِ فِي الْهِدَايَةِ قُلْنَا: «إِنَّهُ فَعَلَهُ - عَلَيْهِ وَالْفِعْلُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَرَّةً وَتَرَكَهُ أُخْرَى» فَلَمْ يَكُنْ سُنَّةً اه أَيْ لِأَنَّ السُّنَّةَ مَا وَاظَبَ عَلَيْهِ وَالْفِعْلُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَرَّةً وَتَرَكَهُ أُخْرَى» فَلَمْ يَكُنْ سُنَّةً اه أَيْ لِأَنَّ السُّنَةَ مَا وَاظَبَ عَلَيْهِ وَالْفِعْلُ مَرَّةً مَعَ التَّرْكِ أُخْرَى يُفِيدُ النَّدْبَ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ كَالْعِيدِ) أَيْ بِأِنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ يَخْطُبَ بَعْدَهَا قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ سَيْفٍ بِالْقِرَاءَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ يَخْطُبَ بَعْدَهَا قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ سَيْفٍ إِلْقَرَاءَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ يَخْطُبَ بَعْدَهَا قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ عَصًا خُطْبَتَيْنِ عِنْدَ خُكَمَّةٍ وَخُطْبَةً وَاحِدَةً عَنْ أَبِي يُوسُفَ حِلْيَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافٌ) فَفِي رِوَايَةِ أَنْ عَمَا خُطْبَتَيْنِ عِنْدَ خُكَمَّةٍ وَخُطْبَةً وَاحِدَةً عَنْ أَبِي يُوسُفَ حِلْيَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافٌ) فَفِي رِوَايَةِ

ابْنِ كَاسٍ عَنْ مُحُمَّدٍ يُكَبِّرُ الزَّوَائِدَ كَمَا فِي الْعِيدِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ الرِّوَايَةِ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ كَمَا فِي الْحِيدِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ الرِّوَايَةِ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ كَمَا فَيْ الْأَيْسِ فِي الْحِيْدِ وَإِنْ كَانَ مُدَوَّرًا جَعَلَ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسِ فَإِنْ كَانَ مُرَبَّعًا جَعَلَ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسِ وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَإِنْ كَانَ قَبَاءً جَعَلَ الْبِطَانَةَ حَارِجًا، وَالظِّهَارَةَ دَاخِلًا حِلْيَةٌ. وَعَنْ أَبِي وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَإِنْ كَانَ قَبَاءً جَعَلَ الْبِطَانَةَ حَارِجًا، وَالظِّهَارَةَ دَاخِلًا حِلْيَةٌ. وَعَنْ أَبِي وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَإِنْ كَانَ قَبَاءً جَعَلَ الْبِطَانَةَ حَارِجًا، وَالظِّهَارَةَ دَاخِلًا حِلْيَةٌ. وَعَنْ أَبِي وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَ وَايَتَانِ وَاخْتَارَ الْقُدُورِيُّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – فَعَلَ ذَلِكَ غَثْرُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ دُرِ الْبِحَارِ قَالَ فِي النَّهْرِ وَأَمَّا الْقَوْمُ فَلَا يَقْلِمُونَ أَرْدِيَتَهُمْ عِنْدَ كَافَّةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ الْبِحَارِ قَالَ فِي النَّهْرِ وَأَمَّا الْقَوْمُ فَلَا يَقْلِمُونَ أَرْدِيتَهُمْ عِنْدَ كَافَةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَظَاهِرُهُ أَكُمْ لَا يُمْتَعُونَ مِنْ الْخُرُوحِ وَحْدَهُمْ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمِعْرَاجِ لَكِنْ مَنَعَهُ فِي الْفَتْحِ بَالِكُ وَظَاهِرُهُ أَكُمْ لَلَا يُعْرَاحِ لَكِنْ مَنَعَهُ فِي الْفَتْحِ وَالْحَدِمُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمِعْرَاجِ لَكِنْ مَنَعَهُ فِي الْفَتْحِ وَالْعَلَمُ أَنْ يُسْقُوا فَيَفْتَتِنَ بِهِ ضُعْفَاءُ الْعَوَامَ .." (١)

٣٣١. "(وَ) أَنَّهُ (يُكْرَهُ الْإِحْرَامُ) لَهُ (قَبْلَهَا) وَإِنْ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ الْمَحْظُورِ لِشَبَهِهِ بِالرُّكْنِ ٣٣١. كَمَا مَرَّ وَإِطْلَاقُهَا يُفِيدُ التَّحْرِيمَ

(وَالْعُمْرَةُ) فِي الْعُمُرِ (مَرَّةً سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) عَلَى الْمَذْهَبِ وَصَحَّحَ فِي الْجَوْهَرَةِ وُجُوبَهَا. قُلْنَا الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْآيَةِ الْإِثْمَامُ وَذَلِكَ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَبِهِ نَقُولُ (وَهِيَ إِحْرَامٌ وَطَوَافٌ وَسَعْيٌ) وَحَلْقُ أَوْ تَقْصِيرٌ فَالْإِحْرَامُ شَرْطٌ، وَمُعْظَمُ الطَّوَافِ رُكْنُ

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_فُلْت: فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ طَوَافَ الرِّيَارَةِ يَجُوزُ فِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ كَمَا عَلِمْته وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَفْضَلُ فَالْمُنَاسِبُ الْجُوَابُ عَنْ الْإِشْكَالِ بِأَنَّ فَائِدَةَ التَّوْقِيتِ الْبُتَدَاءُ عَدَم جَوَازِ الْأَفْعَالِ قَبْلَهُ وَانْتِهَاءُ الْفُوَاتِ بِفَوْتِ مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ وَهُوَ الْوُقُوفُ، وَلَا يَلْزَمُ حُرُوجُ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ لِمَا عَلِمْته مِنْ جَوَازِهِ فِيهِ عِنْدَ الِاشْتِبَاهِ بِخِلَافِ الْحَادِي عَشَرَ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَافْهَمْ (قَوْلُهُ وَأَنَّهُ يُكُرَهُ الْإِحْرَامُ إِخْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ وَهُو ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ أَرَادَ بِأَفْعَالِ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَافِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَحَرِّهِ فَافْهَمْ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَافِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَحَرِّهِ فَافْهَمْ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَاقِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَحْزِهِ فَافْهَمْ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَاقِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَخْرَهِ فَا اللَّهُمْ وَيَعْرَامٍ الْمُعَلِ اللَّهُ فِي النَّهُ إِنْ لَهُ اللَّهُ عَلَى وَلَوْ لِعَامٍ قَالِ لَا يُكْرَهُ، وَلِذَا قَالَ فِي النَّهُمِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ أَشْهُو إِنْهُ لَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِ يَوْمَ النَّهُ وَيَعْمُ وَلَا لَاللَّهِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكُونَ مَكُونَا الْمُؤْمِلُ وَيَالِمُ فِي النَّهُ وَالْ يَعْلِ اللَّهُ وَيَالِكُونَ مَكُونَ مَلَا فَي النَّهُمْ وَيَنْبُعِي أَنْ يَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَكُونَ مَلْكُونَ مَكُونَ مَنْ اللَّهُ وَالْمُ الْمُؤْمِ اللْعُورَا الْمُوالِ الْفَلَا فِي النَّهُمْ وَيَعْتُ إِلَا عَلَى فَي النَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْعُورَا الْمُؤْمِ اللْهُورَا الْمُعْمَالِهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْعُولِ الْمُؤْمِ الْمُعْرَا

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٨٤/٢

حَيْثُ لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (قَوْلُهُ لِشَبَهِهِ بِالرُّكْنِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ يُكْرَهُ أَيْ وَلَوْ كَانَ رُكْنًا حَقِيقَةً لَمْ يَصِحَّ قَبْلَهَا فَإِذَا كَانَ شَبِيهًا بِهِ كُوهَ قَبْلَهَا لِشَبَهِهِ وَقُوْبِهِ مِنْ عَدَمِ وَلَوْ كَانَ رُكْنًا حَقِيقَةً لَمْ يَصِحَ قَبْلَهَا فَإِذَا كَانَ شَبِيهًا بِهِ كُوهَ قَبْلَهَا لِشَبَهِهِ وَقُوْبِهِ مِنْ عَدَمِ الصِّحَةِ بَحْرُ (قَوْلُهُ وَإِطْلَاقُهَا) أَيْ الْكَرَاهَةِ يُفِيدُ الصِّحَةِ بَحْرُ (قَوْلُهُ وَإِطْلَاقُهَا) أَيْ الْكَرَاهَةِ يُفِيدُ الصِّحَةِ بَحْرِيمَ، وَبِهِ قَيَّدَهَا الْقُهُسْتَانِيُّ وَنَقَلَ عَنْ التُّحْفَةِ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ التَّوْمِ فِي عَعْظُورٍ أَوْ لَا قَالَ: وَمَنْ فَصَلَ كَصَاحِبِ الظَّهِيرِيَّةِ قِيَاسًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ بَيْنَ حَوْفِ الْوُقُوعِ فِي مَحْظُورٍ أَوْ لَا قَالَ: وَمَنْ فَصَلَ كَصَاحِبِ الظَّهِيرِيَّةِ قِيَاسًا عَلَى الْمُحِيطِ التَّفْصِيلَ ثُمَّ قَالَ عَنْ الْمُحِيطِ التَّفْصِيلَ ثُمَّ قَالَ الْقُهُسْتَانِيُّ أَيْضًا عَنْ الْمُحِيطِ التَّفْصِيلَ ثُمَّ قَالَ الْقُهُسْتَانِيُ أَيْضًا عَنْ الْمُحِيطِ التَّفْصِيلَ ثُمَّ قَالَ الْقُهُ مُنْ أَيْ الْنَظْمِ عَنْهُ أَنَّهُ يُكُوهُ إِلَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُف

#### [مطلب فِي أَحْكَام الْعُمْرَة]

مَطْلَبُ أَحْكَامِ الْعُمْرَةِ (قَوْلُهُ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً سُنَّةُ مُؤَكَّدَةٌ) أَيْ إِذَا أَتَى بِمَا مَرَّةً فَقَدْ أَقَامَ السُّنَةَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ غَيْرِ مَا ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا فِيهِ إِلَّا أَثَّا فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ هَذَا إِذَا أَفْرَدَهَا السُّنَّةَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ غَيْرِ مَا ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا فِيهِ إِلَّا أَثَّا فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ هَذَا إِذَا أَفْرَدَهَا فَلَا يُنَافِيهِ أَنَّ الْقُمْرَةِ.

فَا لِحُنَاصِلُ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْإِتْيَانَ بِالْعُمْرَةِ عَلَى وَجْهِ أَفْضَلَ فِيهِ فَبِأَنْ يَقْرِنَ مَعَهُ عُمْرَةً فَتْحٌ، فَلَا يُكْرَهُ الْإِكْثَارُ مِنْهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ، بَلْ يُسْتَحَبُّ عَلَى مَا عَلَيْهِ الجُّمْهُورُ وَقَدْ قِيلَ سَبْعُ أَسَابِيعَ يُكْرَهُ الْإِكْثَارُ مِنْهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ، بَلْ يُسْتَحَبُّ عَلَى مَا عَلَيْهِ الجُّمْهُورُ وَقَدْ قِيلَ سَبْعُ أَسَابِيعَ مِنْ الْأَطْوِفَةِ كَعُمْرَةِ شَرْحِ اللَّبَابِ (قَوْلُهُ وَصَحِيحٌ فِي الْجُوْهَرَةِ وُجُوبُكَا) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَاحْتَارَهُ فِي الْبَحْرِ وَاخْتَارَهُ فِي الْبَحْرِ وَقَالَ إِنَّهُ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ اسْمَ السُّنَّةِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ. اللَّبَابِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ اسْمَ السُّنَّةِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ. اللَّهُ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ اسْمَ السُّنَّةِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ الرِّوَايَةِ السُّنِيَّةُ فَإِنَّ مُحَمَّدًا نَصَّ عَلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ تَطَوُّعُ اه وَمَالَ إِلَى ذَلِكَ فِي الْفَتْحِ وَقَالَ بَعْدَ سَوْقِ الْأَدِلَّةِ تَعَارَضَ مُقْتَضَيَاتُ الْوُجُوبِ وَالنَّفَلِ، فَلَا تَتْبُتُ وَيَبْقَى مُجُرَّدُ فِعْلِهِ وَقَالَ بَعْدَ سَوْقِ الْأَدِلَّةِ تَعَارَضَ مُقْتَضَيَاتُ الْوُجُوبِ وَالنَّفِلِ، فَلَا تَثْبُتُ وَيَبْقَى مُجُرَّدُ فِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، وَذَلِكَ يُوجِبُ السُّنَةَ فَقُلْنَا بِهَا (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَأْمُورُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، وَذَلِكَ يُوجِبُ السُّنَةَ فَقُلْنَا بِهَا (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَأْمُورُ إِلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْوَجُوبِ، ثُمُّ آجَابَ عَنْهُ بِمَا إِلَيْ الْمُرَادَ بِالْإِثْمَامِ تَتْمِيمُ ذَاتِهِمَا أَيْ تَتْمِيمُ أَلُومُونُ وَعَلَيْهِ مَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ فَسَرَّتْ الْإِثْمَامَ بِأَنْ يُحْرِمَ أُرِيدَ بِهِ إِكْمَالُ الْوَصْفِ وَعَلَيْهِ مَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ فَسَرَّتْ الْإِثْمَامَ بِأَنْ يُحْرِمَ أُرِيدَ بِهِ إِكْمَالُ الْوَصْفِ وَعَلَيْهِ مَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ فَسَرَّتْ الْإِثْمَامَ بِأَنْ يُحْرِمَ أُولِ لِلِاتِقَاقِ عَلَى أَنَّ الْإِثْمَامَ مِنْ ذُويْرَةِ أَهْلِهِ، وَمِنْ الْأَمَاكِنِ الْقَاصِيةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجُوابِ لِلِاتِفَاقِ عَلَى أَنَّ الْإِثْمَامَ مِنْ ذُويْرَةٍ أَهْلِهِ، وَمِنْ الْأَمَاكِنِ الْقَاصِيةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجُوابِ لِلِاتِفَاقِ عَلَى أَنَّ الْإِنْمَامِ

هِهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ وَاجِبٍ فَالْأَمْرُ فِيهِ لِلنَّدَبِ إِجْمَاعًا فَلَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةِ فَافْهَمْ (قَوْلُهُ وَحَلْقُ أَوْ تَقْصِيرٌ) لَمْ يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ." (١)

٣٣٢. "شَرَطُوا الْكَفَاءَةَ أَوْ أَخْبَرَهُمْ بِهِمَا وَقْتَ الْعَقْدِ فَزَوَّجُوهَا عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ طَهَرَ أَنَّهُ غَيْرُ كُفْءٍ كَانَ لَهُمُ الْخِيَارُ وَلْوَالجِيَّةُ فَلْيُحْفَظْ.

(وَتُعْتَبُرُ) الْكَفَاءَةُ لِلْرُومِ النِّكَاحِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (نَسَبًا فَقُرَيْشٌ) بَعْضُهُمْ (أَكْفَاءُ) بَعْضٍ (وَ) بَقِيَةُ (الْعَرَبِ) بَعْضُهُمْ (أَكْفَاءُ) بَعْضٍ وَاسْتَثْنَى فِي الْمُلْتَقَى تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ بَنِي بَاهِلَة بَقِيّةُ (الْعَرَبِ) بَعْضُهُمْ (أَكْفَاءُ) بَعْضٍ وَاسْتَثْنَى فِي الْمُلْتَقَى تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ بَنِي بَاهِلَة صَلَّ الْعَقْدُ وَكَمَا إِذَا كَانَ الْأَبُ مَاحِنًا أَوْ سَكْرَانَ، لَكِنْ كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ لَا يَصِحُ الْعَقْدُ أَصْلًا كَمَا فِي الْأَبِ الْمَاحِنِ وَالسَّكْرَانِ مَعَ أَنَّ الْمُصَرِّحَ بِهِ أَنَّ لَمَا إِبْطَالَهُ بَعْدَ الْبُلُوخِ وَهُو فَرْخُ صَحَّتِهِ فَلْيُتَأَمَّلُ (قَوْلُهُ كَانَ لَمُمُ الْخِيَارُ) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطُ الْكَفَاءَةَ كَانَ عَدَمُ الرِّضَا بِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ مِنْ الْوَلِيِّ وَمِنْهَا تَابِتًا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ لِمَا ذَكُرْنَا أَنَّ حَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ لَكُونَ مُولِي وَمِنْهَا تَابِتًا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ لِمَا ذَكُرْنَا أَنَّ حَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ لَكَ لَكُونَ مَنْ الْوَلِيِّ وَمِنْهَا تَابِتًا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ لِمَا ذَكُرْنَا أَنَّ حَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ كَالَ الرَّوْحِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ كَالَ الرَّوْحِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ كَالَ الرَّوْنَ عَدَمُ الْكَفَاءَةِ حَالَ عَدَم الْكَفَاءَةِ مِنْ كُلِ وَجْهٍ فَلَا يَغْبَثُ حَالَ وُجُودِ الرِّضَا بِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ مِنْ كُلِ وَجْهٍ فَلَا يَقْبُثُ حَالَ وُجُودِ الرِّضَا بِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ مِنْ كُلِ وَجْهٍ فَلَا يَعْبَثُ حَالَ وَهُودِ الرِّضَا بِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ مِنْ وَجْهٍ فَلَا يَقْبُثُ حَالَ وَهُودِ الرِّضَا بِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ مِنْ وَجْهٍ فَلَا يَقْبُثُ كَالَ وَلُو الْمُلْكَاءَةِ مِنْ كُلِ وَجْهٍ فَلَا يَقْبُلُ مَا الْوَلُو الْمِلْكَفَاءَةِ مِنْ كُولُهُ الْمُلِلَةُ الْمُلْعَاءَةِ وَالْمَاعِقَ مِنْ وَجُهٍ فَا الْمَاعِلَ فَلَا عَلَا لَوْلُو الْمُلْعَاءَةُ وَالْمَاعُ مَا عَلَا لَوْلُو الْمَلْمُ الْمُلْعَاءَةُ وَالْمُلْعُلُولُ الْمُلْعَاءَ وَالْمُولِهِ الْمُؤْدِ الْمُلْعَاءَةُ وَالْمُلْعَاءَ الْمُؤْلُولُولُ الْمُلْعُلُولُ الْمُلْعُلُولُولُولُولُولُولُ الْمُلْعُلُولُ الْمُلْعُلُ

(قَوْلُهُ لِلْزُومِ النِّكَاحِ) أَيْ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوايَةِ وَلِصِحَّتِهِ عَلَى رِوَايَةِ الْحُسَنِ الْمُخْتَارَةِ لِلْفَتْوَى (قَوْلُهُ لِلْأَوْلِي وَالْتَوْرِيِّ وَالْكَرْخِيِّ مِنْ مَشَاكِئِنَا، كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ، فَكَانَ الْأَوْلَى ذِكْرَ الْكَرْخِيِّ وَفِي حَاشِيَةِ الدُّرَرِ لِلْعَلَّامَةِ نُوحٍ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْحُسَنِ الْقَدِيرِ، فَكَانَ الْأَوْلَى ذِكْرَ الْكَرْخِيِّ وَفِي حَاشِيَةِ الدُّرَرِ لِلْعَلَّامَةِ نُوحٍ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ الْجَصَّاصَ وَهُمَا مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنْ مَشَايِخِ الْكَرْخِيُّ وَالْإِمَامَ أَبًا بَكْرٍ الْجَصَّاصَ وَهُمَا مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنْ مَشَايِخِ الْكَوْرِيِّ وَالْإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ الْجُصَّاصَ وَهُمَا مِنْ كَبَارِ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنْ مَشَايِخِ الْعَرَاقِ لَمْ يَعْتَبِرُوا الْكَفَاءَةَ فِي النِّكَاحِ، وَلَوْ لَمْ تَقْبُدُهُمْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَمَا الْعَرَاقِ لَمْ يَعْتَبِرُوا الْكَفَاءَة وَي النِّكَاحِ، وَلَوْ لَمْ تَقْبُرُةٌ فِيهِ وَلِقَاضِي الْقُضَاةِ سِرَاجُ الدِّينِ الْهِنْدِيُ الْمُنْدِيُ الْمُنْدِي الْمُنْدِي الْمُنْدِي الْمُنْكِي الْمُقَاعَةِ ذَكَرَ فِيهِ الْقُولُيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ وَبَيَّنَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا مِنْ السَّنَدِ وَلَقَلْ يَقِ النَّكَفَاءَةُ ذَكَرَ فِيهِ الْقُولُيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ وَبَيَّنَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا مِنْ السَّنَدِ وَلَقَلْهُ الْمُؤْلِدُ اللَّهُ الْمَاهُ الْعَلَامُةُ الْمُمُولُ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَة وَلَالَالِيلِ. اهد. (فَوْلُهُ نَسَبًا) أَيْ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ وَنَظَمَ الْعَلَامَةُ الْمُتَوى مُنْ عَلَى الْكَفَاءَة وَاللَّهُ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ وَنَظَمَ الْعَلَامَةُ الْمُتَوى مُنْ الْمَلْكُولِ الْمُؤْلِدُ الْمُؤْلِقِيلِ الْمُعْتَرَا فِيهِ الْكَفَاءَة وَالْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْتَمَا الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمِلْعُلِي الْمُقْفَاءَةُ الْمُو

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٤٧٢/٢

إِنَّ الْكَفَاءَةَ فِي النِّكَاحِ تَكُونُ فِي ... سِتٍّ لَمَا بَيْتُ بَدِيعٌ قَدْ ضُبِطْ نَسَبٌ وَإِسْلَامٌ كَذَلِكَ حِرْفَةٌ ... حُرِيَّةٌ وَدِيَانَةٌ مَالٌ فَقَطْ

قُلْت: وَفِي الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ عَنْ وَاقِعَاتِ قَدْرِي أَفَنْدِي عَنْ الْقَاعِدِيَّةِ غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنْ الْقَدْرَةَ عَلَى الْجِمَاعِ شَرْطُ الْكَفَاءَةِ الْأَوْلِيَاءِ لَوْ زَوَّجَ الصَّغِيرَةَ مِنْ عِنِينٍ مَعْرُوفٍ لَمْ يَجُزْ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْجُمَاعِ شَرْطُ الْكَفَاءَةِ كَالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ بَلْ أَوْلَى اه وَأَمَّا الْكَبِيرَةُ فَسَنَذْكُرُ عَنْ الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَهَا الْوَكِيلُ عَنْ الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ رَوَّجَهَا الْوَكِيلُ عَنْ الْبَعْرِ قَالَا عَلَى الْمَعْلِيلُ عَلَى الْمُعْرِ وَالنَّفُولِقُ بَعْدَ اللَّهُ عَلَى الْمُعْرِ وَالْ كَانَ لَهُ التَّفُرِيقُ بَعْدَ.

(قَوْلِهِ فَقْرِيْشٌ إِلَيْ) الْقُرْشِيَّانِ مَنْ جَعَهُمَا أَبٌ هُوَ النَّضْرُ بْنُ كِنَانَةَ فَمَنْ دُونَهُ، وَمَنْ لَمْ يَنْتُسِبُ اللَّهِ لِأَبٍ فَوْقَهُ فَهُو عَيْرُ قُرَشِي وَالنَّصْرُ هُوَ الجُدُّ الثَّابِيَ عَشَرَ لِلنَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ بْنِ هَاشِم بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيّ بْنِ كِلَابِ بْنِ فَإِنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَلْدِ بْنِ عَالِبِ بْنِ فَالِبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّصْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُرَمْةَ بْنِ مُدْرِكَة مُرَّةً بْنِ مُدْرِكَة بْنِ مُدْرِكَة بْنِ مُدْرِكَة وَهُو عَالِبٍ بْنِ عَلْدِ بْنِ عَلْدُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ الْأَرْبَعَةُ كُلُهُمْ مِنْ الْمُاشِيقِ وَلَمْ وَهُو عَدَوِي وَعَيْرِهِمْ، وَلِهَذَا أَنَّةَ قُرَشِيًّا غَيْرَ هُو عَدَوِي وَعَيْرِهِمْ، وَلِهَذَا زَوَّجَ عَلِيٌ وَهُو هَاشِمِي لَا لَكُورِ وَلَوْلُهُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ الْعَرَبِيَةِ أَعْجَمِيَّة قُرَشِيًّا غَيْرَ هُو عَدَوِي قُهُ سُتَانِيٌّ فَلَوْ تَزَوَّجَتْ هَاشِمِيَّةٌ قُرَشِيًّا غَيْرَ هُو عَدَوِي قُهُ سُتَانِيٌّ فَلَوْ تَزَوَّجَتْ هَاشِمِيَّةٌ قُرَشِيًّا غَيْرَ هُو عَدَوِي وَعَيْرِهِمْ، وَلِهَدَا رَوَّجَ عَلِيٌ وَهُو هَاشِمِي لَمُ يُوعِي وَعَيْرِهِمْ، وَلِهَدَا رَوَّجَ عَلِيٌ وَهُو هَاشِمِي لَمْ يُوعِ وَالتَّيْمِي وَالتَّيْمِي وَالتَيْوِي وَعَيْرِهِمْ، وَلِهَدَا أَنْ وَقُولُهُ لَمْ يُرَوي عَلَيْ وَالْعَرَبِي فَى الْمُعْرَاتِ فَقُولُهُ فِي الْفَيْضِ وَلَا النَّسَاخِ رَمِيْكُ لَا يَكُونُ كُفُولُهُ لِي النَّيْسِ عَلَى النَّسَاخِ رَمْلِيٌ لَا يَكُونُ كُفُولُهُ لَا يَهُ فِي الْفَيْضِ النَّسَاخِ رَمْلِيٌّ لَا يَكُونُ كُفُولُهُ لَا يَهُ فِي الْفَيْضِ النَّسَاخِ رَمْلِيٌّ .

(قَوْلُهُ وَبَقِيَّةُ الْعَرَبِ أَكْفَاءٌ) الْعَرَبُ صِنْفَانِ: عَرَبٌ عَارِبَةٌ: وَهُمْ أَوْلَادُ قَحْطَانَ وَمُسْتَعْرِبَةٌ: وَهُمْ أَوْلَادُ الْعَرَبِ أَوْلَادُ إِسْمَاعِيلَ وَالْعُرَبِ الْمَوَالِي وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ أَوْلَادُ إِسْمَاعِيلَ وَالْعُرَبِ وَهُمْ الْمَوَالِي وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ وَهُمْ الْمَوَالِي وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ وَالْعُرَبُ وَهُمْ الْمَوَالِي وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ وَالْعُرَبِ وَالْعُرَبُ وَالْعُرَبُ عَلَى وَتَرَكَتُهُمْ أَحْرَارًا بَعْدَ أَنْ كَالَهُ هُمْ وَتَرَكَتُهُمْ أَحْرَارًا بَعْدَ أَنْ كَالَهُ هُمْ وَتَرَكَتُهُمْ أَحْرَارًا بَعْدَ أَنْ كَالَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالْعَرَبَ عَلَى قَتْلِ الْكُفَّارِ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالْعَرَبَ عَلَى قَتْلِ الْكُفَّارِ وَالنَّاصِرُ وَالْعَرَبُ عَلَى مَوْلًى فَوْلًا فَي وَمُولًا فَي مَوْلًى فَوْدُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّاصِرُ وَالْعَرَبُ عَلَى مَوْلًى فَوْدُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَعُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا عَلَى مَوْلًى فَوْدُ اللَّهُ الْمُولِ اللَّهُ وَلَا عَلَالًا عَرَبُ عَلَى الْعَرْبُ عَلَى الْعَالِ الْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا الْعَرْبُ عَلَى الْعَرْبُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَالَاقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلَاقِ وَاللَّهُ وَالْمُولِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَالْعُولُ وَاللَّهُ وَلَّا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَ

(قَوْلُهُ بَنِي بَاهِلَةَ) قَالَ فِي الْبَحْرِ:." (١)

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٨٦/٣

٣٣٣. "وَمَفَادُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَبِلْت وَقَعَ عَنْ الْآمِرِ (وَالْوَلَاءُ لَمَا) وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ وَسَقَطَ الْمَهْرُ (وَالْوَلَاءُ لَمَا) وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ وَسَقَطَ الْمَهْرُ (وَالْوَلَاءُ (وَالْوَلَاءُ لَا يَفْسُدُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ (وَالْوَلَاءُ لَوَيَقَعُ) الْعِتْقُ (عَنْ كَفَّارَهِا إِنْ نَوَتْهُ) عَنْهَا (وَلَوْ لَمْ تَقُلْ بِأَلْفٍ لَا) يَفْسُدُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ (وَالْوَلَاءُ لَهُ اللهُ عَتَقُ، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

## بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ

يَشْمَلُ الْمُشْرِكَ وَالْكِتَابِيَّ. وَهَاهُنَا ثَلَاثَةُ أُصُولٍ:

الْأَوَّلُ أَنَّ (كُلَّ نِكَاحٍ صَحِيحٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ صَحِيحٌ بَيْنَ أَهْلِ الْكُفْرِ) خِلَافًا لِمَالِكِ، وَيَرُدُّهُ قَوْله تَعَالَى - ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤] - وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - هُولِدْت مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ »

# (وَ) الثَّابِي أَنَّ (كُلَّ نِكَاحٍ حَرُمَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِفَقْدِ شَرْطِهِ)

(قَوْلُهُ لَوْ قَالَ) أَيْ الْآمِرُ، وَالْأَوْلَى التَّصْرِيحُ بِهِ وَالْإِتْيَانُ بَعْدَهُ بِضَمِيرِهِ (قَوْلُهُ وَسَقَطَ الْمَهْرُ) لِاسْتِحَالَةِ وُجُوبِهِ عَلَى عَبْدِهَا كَثْرُ (قَوْلُهُ لَا يَفْسُدُ) أَيْ النِّكَاحُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُف، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

# [بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ]

لَمَّا فَرَغَ مِنْ نِكَاحِ الْأَحْرَارِ وَالْأَرِقَّاءِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ شَرَعَ فِي نِكَاحِ الْكُفَّارِ وَتَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ الْمَهْرِ حُكْمُ مَهْرِ الْكَافِرِ، وَأَنَّهُ تَتْبُثُ بَقِيَّةُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ فِي حَقِّهِمْ كَالْمُسْلِمِينَ: مِنْ وُجُوبِ الْمَهْرِ حُكْمُ مَهْرِ الْكَافِرِ، وَأَنَّهُ تَتْبُثُ بَقِيَّةُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ فِي حَقِّهِمْ كَالْمُسْلِمِينَ: مِنْ وُجُوبِ النَّفَقَةِ فِي النِّكَاحِ، وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ وَخُوهِمَا: كَعِدَّةٍ وَنَسَبٍ، وَخِيَارِ بُلُوغٍ، وَتَوَارُثٍ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَحُرْمَةِ مُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا وَنِكَاحِ مَحَارِمَ (قَوْلُهُ يَشْمَلُ الْمُشْرِكَ وَالْكِتَابِيَّ) لَوْ قَالَ يَشْمَلُ الْمُشْرِكَ وَلَاكِتَابِيَّ كَالدَّهْرِيِّ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ الْمُكَافِي وَلَاكِتَابِيَّ كَالدَّهْرِيِّ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ الْمُكَافِي إِلْمُشْرِكِ وَلَاكِتَابِيَّ كَالدَّهْرِيِّ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ الْمُدَايَةِ تَبَعًا لِلْقُدُورِيِّ بِالْمُشْرِكِ. اهد. ح وَاعْتَذَرَ فِي الْكَافِرِ لِشُمُولِهِ الْكِتَابِيَّ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْمُدَايَةِ تَبَعًا لِلْقُدُورِيِّ بِالْمُشْرِكِ. اهد. ح وَاعْتَذَرَ فِي الْكَافِرِ لِشُمُولِهِ الْكِتَابِيَّ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْمُدَايَةِ تَبَعًا لِلْقُدُورِيِّ بِالْمُشْرِكِ. اهد. ح وَاعْتَذَرَ فِي

الْفَتْحِ عَنْ الْهِدَايَةِ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُشْرِكِ مَا يَشْمَلُ الْكِتَابِيَّ إِمَّا تَغْلِيبًا أَوْ ذَهَابًا إِلَى مَا اخْتَارَهُ الْفَتْحِ عَنْ الْهِدَايَةِ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُشْرِكِينَ، أَوْ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ الْبَعْضُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ دَاخِلُونَ فِي الْمُشْرِكِينَ، أَوْ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَالْكِبْرِيَاءِ. وَالْكِبْرِيَاءِ.

(قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ) فَلَا يَقُولُ بِصِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ وَلَوْ صَحَّتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَحَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ بِالْأَوْلِى طَ (قَوْلُهُ وَيَرُدُّهُ) أَيْ قَوْلَ مَالِكِ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ خِلَافًا لَا يَقُولُ بِالْأَوْلَى طَ (قَوْلُهُ وَيَرُدُّهُ) أَيْ قَوْلَ مَالِكٍ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ خِلَافًا لَا يَصِحُ طَ (قَوْلُهُ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْخَطَبِ) أَيْ فَهَذِهِ الْإِضَافَةُ وَامْرَأَتُهُ مَمَّالَةَ الْخَطَبِ) أَيْ فَهَذِهِ الْإِضَافَةُ وَاضِيَةٌ عُرْفًا وَلُغَةً بِالنِّكَاحِ، وَقَدْ قَصَّهَا اللّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مُفِيدَةً لِهِنَا الْمَعْنَى طَ (قَوْلُهُ «وُلِدْت قَاضِيَةٌ عُرْفًا وَلُغَةً بِالنِّكَاحِ، وَقَدْ قَصَّهَا اللّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مُفِيدَةً لِهِنَا الْمُعْنَى طَ (قَوْلُهُ «وُلِدْت قاضِية عُرْفًا وَلُغَةً بِالنِّكَاحِ، وَقَدْ قَصَّهَا اللّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مُفِيدَةً لِهِنَا الْمُعْنَى طَ (قَوْلُهُ «وُلِدْت وَلَا مَنْ بِكَاحِ لَا مِنْ سِفَاحٍ» ) أَيْ لَا مِنْ زِنًا، وَالْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجُاهِلِيَّةُ مِنْ أَنَّ الْمَافِحُ رَجُلًا مُدَّةً ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا. وَوَجْهُهُ الْمُولِيَّةِ نِكَاحًا لَيْ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – سَمَّى مَا وُجِدَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنْكِحَةِ الْجُاهِلِيَّةِ نِكَاحًا.

مَطْلَبٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَبَوَيْ النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَهْلِ الْفَتْرَةِ

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ فِيهِ إِسَاءَةَ أَدَبٍ لِاقْتِضَائِهِ كُفْرَ الْأَبَوَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْيَاهُمَا لَهُ وَآمَنَا بِهِ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ. لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْحَدِيثَ أَعَمُّ بِدَلِيلِ رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ وَأَبِي وَآمَنَا بِهِ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ. لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْحَدِيثَ أَعَمُّ بِدَلِيلِ رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ وَأَبِي نَعْمُ وَابْنِ عَسَاكِرَ «حَرَجْت مِنْ نِكَاحٍ وَلَمُ أَخْرُجْ مِنْ سِفَاحٍ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ وَلَدَنِي أَبِي نُعْيَمٍ وَابْنِ عَسَاكِرَ «حَرَجْت مِنْ نِكَاحٍ وَلَمُ أَخْرُجْ مِنْ سِفَاحٍ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ وَلَدَنِي أَبِي وَأُمِّي لَمُ يُعِيمُ وَابْنِ عَسَاكِرَ «حَرَجْت مِنْ نِكَاحٍ وَلَمُ أَخْرُجْ مِنْ سِفَاحٍ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ وَلَدَنِي أَبِي وَوَلَمْ النِّكَاحِ وَأُمِّ مِنْ سِفَاحٍ الْجَاهِلِيَّةِ شَيْءٌ ﴾ وَإِحْيَاءُ الْأَبَوَيْنِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا لَا يُنَافِي كُوْنَ النِّكَاحِ كَانُ فِي زَمَن الْكُفْرِ.

وَلَا يُنَافِي أَيْضًا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ فِي الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ مِنْ أَنَّ وَالِدَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَاتَا عَلَى الْكُفْرِ، وَلَا مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «اسْتَأْذَنْت رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي» وَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «اسْتَأْذَنْت رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي» وَمَا فِيه أَيْضًا." (١)

٣٣٤. "رَاجِعٍ لِلْجَمِيعِ إِذْ الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ، وَلَا بَأْسَ بِأَسْوَدَ وَأَزْرَقَ وَمُعَصْفَرٍ حَلَقٍ لَا رَائِحَةَ لَهُ (لَا) حِدَادَ عَلَى سَبْعَةٍ: كَافِرَةٍ وَصَغِيرَةٍ، وَمُجْنُونَةٍ وَ (مُعْتَدَّةِ عِتْقٍ) كَمَوْتِهِ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ (وَ) مُعْتَدَّةِ (نِكَاحٍ فَاسِدٍ) أَوْ وَطْءٍ بِشُبْهَةٍ أَوْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ.

\_\_\_\_\_ وَقَصَبِيٌّ عَلَى النِّسْبَةِ.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٨٤/٣

(قَوْلُهُ: رَاحِعٌ لِلْجَمِيعِ) فَإِنْ كَانَ وَجَعٌ بِالْعَيْنِ فَتَكْتَحِلُ، أَوْ حَكَّةٌ فَتَلْبَسُ الْحَرِيرَ، أَوْ تَشْتَكِي رَأْسَهَا فَتَدْهُنُ وَتَمْشُطُ بِالْأَسْنَانِ الْعَلِيظَةِ الْمُتَبَاعِدَةِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ الرِّينَةِ لِأَنَّ هَذَا تَدَاوٍ لَا زِينَةٌ كَوْشَهُ فَي وَتُسْفُ فِي الْكَافِي إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَمَا تَوْبُ إِلَّا الْمَصْبُوغُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ جَوْهَرَةٌ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَفِي الْكَافِي إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَمَا تَوْبُ إِلَّا الْمَصْبُوغُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِضَرُورَةِ سَتْرِ الْعَوْرَةِ، لَكِنْ لَا تَقْصِدُ الرِّينَةَ؛ وَيَنْبَغِي تَقَيُّدُهُ بِقَدْرِ مَا تَسْتَحْدِثُ ثَوْبًا غَيْرَهُ إِمَّا لِضَرُورَةِ سَتْرِ الْعَوْرَةِ، لَكِنْ لَا تَقْصِدُ الرِّينَةَ؛ وَيَنْبَغِي تَقَيُّدُهُ بِقَدْرِ مَا تَسْتَحْدِثُ ثَوْبًا غَيْرَهُ إِمَّا بِبَيْعِهِ وَالِاسْتِخْلَافِ بِثَمَنِهِ، أَوْ مِنْ مَالِهَا إِنْ كَانَ لَهَا. اهد.

قُلْت: وَقَيَّدَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ الْإِكْتِحَالَ لِلْعُذْرِ بِكَوْنِهِ لَيْلاَ ثُمَّ تَنْزِعُهُ كَارًا كَمَا وَرَدَ فِي الْحُدِيثِ، وَأَخْرَجَ الْحُدِيثَ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا، وَلَمْ أَرَ مَنْ قَيَّدَ بِذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَكَأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَاعِدَةِ وَأَخْرَجَ الْحُدِيثَ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا، وَلَمْ أَرْ مَنْ قَيَّدَ بِذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَكَأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَاعِدَةِ إِنَّ الضَّرُورَةَ تُتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، لَكِنْ إِنْ كَفَاهَا اللَّيْلَ، أَوْ النَّهَارَ اقْتَصَرَتْ عَلَى اللَّيْلِ وَلَا تَعْكِسُ إِنَّ الطَّيْلِ وَلَا تَعْكِسُ لِأَنَّ اللَّيْلِ وَلَا تَعْكِسُ لِأَنَّ اللَّيْلَ أَحْفَى لِزِينَةِ الْكُحْلِ وَهُو خَمْمُلُ الْحُدِيثِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ. (قَوْلُهُ: وَلَا بَأْسَ لِأَنْهُ لَا يُقْتَحِ: وَيُبَاحُ لَمَا لُبُسُ الْأَسْودِ عِنْدَ الْأَثِمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَجَعَلَهُ الظَّاهِرِيَّةُ كَالْأَحْمَرِ بِأَسُودَ) فِي الْفَتْحِ: وَيُبَاحُ لَمَا لُبُسُ الْأَسْودِ عِنْدَ الْأَثِمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَجَعَلَهُ الظَّاهِرِيَّةُ كَالْأَحْمَرِ وَاللَّهُ خَصَرِ. اه. وَعَلَّلَ الزَّيْلَعِيُّ جَوَازَهُ بِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ الزِّينَةُ.

قُلْت: وَالْمُرَادُ الْأَسْوَدُ مِنْ غَيْرِ الْحَرِيرِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ كَمَا مَرَّ. (قَوْلُهُ: وَأَزْرَقَ) ذَكَرَهُ فِي النَّهْرِ الْخَوْدِ خِلَاقًا مِمَافِيَ اللَّوْنِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ حِينَئِذٍ بَحْقًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا إِذَا كَانَ بَرَّاقًا صَافِيَ اللَّوْنِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ حِينَئِذٍ قَصْدُ الرِّينَةِ. (قَوْلُهُ: وَمُعَصْفَرٍ حَلَقٍ إِلَيُّ) فِي الْبَحْرِ: وَيُسْتَثْنَى مِنْ الْمُعَصْفَرِ وَالْمُزَعْفَرِ الْخَلَقُ النَّيْنَةِ. (قَوْلُهُ: وَمُعَصْفَرٍ حَلَقٍ إِلَيْ) فِي الْمِدايَةِ اه فَافْهَمْ. قَالَ الرَّحْمَتِيُّ: وَالْمُرَادُ بِمَا لَا رَائِحَةً لَهُ اللَّائِحَةَ لِلْا رَائِحَةً لَهُ الرَّائِحَةَ لِلْا لِرَائِحَةً لِلْا لِرَائِحَةً لِلْا لِرَائِحَةً لِلْا لِرَائِحَةً لِلْا لِرَائِحَةً لِلْا لِرَائِحَةً لِلْا لَوَائِحَةً لِلْا لِرَائِحَةً لِلْا لَوَائِحَةً بِخِلَافِ الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً فَلَا الرَّائِحَةً لِللَّهُ الْمُعَرِّمِ وَالْمُرَادُ عَلَى الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً فَلَا الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً فَلَا الرَّائِحَة فِي الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَة فَي الْمُعَرَةِ وَلَا رَائِحَةً اللَّا لِمُحَرَّمٍ وَلَا رَائِحَة اللْمُعَرِةِ وَلَا رَائِحَةً الْمُعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً اللْمُعْرَةِ وَلَا رَائِعَالُهُ الْمُعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِعَالَى مَنْ الْمُعَرِقُ وَلَا رَائِعَالِ اللْمُعَلِّي الْمُعْرَةِ وَلَا رَائِعُولُولِ الْمُعْرَةِ وَلَا الْمُعْرَةِ وَلَا اللْمُعْرَةِ وَلَا الْمُعْرَةِ وَلَا لَالْمُولِ الْمُلْولِ الْمُعْرَةِ وَلَا اللْمُعْرَةِ وَلَا لَالْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعَلِي لَا الرَّائِعِ لَا لِلْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْلِقُولُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْرَاقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْرِقُولُ الْمُعْرِقُولُ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرِقُولُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُولِ الْمُعْرَاقِ الْ

قُلْت: وَأَعَمُّ مِنْهُ قَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ: وَذَكَرَ الْحُلُوانِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالثِيّابِ الْمَذْكُورَةِ الْجَدِيدُ مِنْهَا، أَمَّا لَوْ كَانَ خَلَقًا لَا تَقَعُ فِيهِ الزِّينَةُ فَلَا بَأْسَ بِهِ اه وَمِثْلُهُ مَا مَرَّ عَنْ الْقُهُسْتَانِيِّ. وَفِي الْقَامُوسِ: خَلَقَ التَّوْبُ كَنَصَرَ وَكُرُمَ وَسَمِعَ خُلُوقَةً وَخَلَقًا مُحُرَّكَةً بَلِي. [تَنْبِيهُ]

مُقْتَضَى اقْتِصَارِهِمْ عَلَى مَنْعِهَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْإِحْدَادَ حَاصُّ بِالْبَدَلِ، فَلَا ثُمْنُعُ مِنْ بَحْمِيلِ فِرَاشٍ وَأَثَاثِ بَيْتٍ، وَجُلُوسٍ عَلَى حَرِيرٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ. وَنُقِلَ فِي الْمِعْرَاجِ أَنَّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ وَأَثَاثِ بَيْتٍ، وَجُلُوسٍ عَلَى حَرِيرٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ. وَنُقِلَ فِي الْمِعْرَاجِ أَنَّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ لَمَا أَنْ تَدْخُلَ الْحُمَّامَ وَتَغْسِلَ رَأْسَهَا بِالْخِطْمِيِّ وَالسِّدْرِ اه وَلَمْ يُذْكُرْ حُكْمُهُ عِنْدَنَا. قَالَ الثَّلَاثَةِ لَمَا أَنْ تَدْخُلَ الْحُمَّامَ وَتَغْسِلَ رَأْسَهَا بِالْخِطْمِيِّ وَالسِّدْرِ اه وَلَمْ يُذُكُرْ حُكْمُهُ عِنْدَنَا. قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَاقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى تَرْكِ مَا ذُكِرَ يُفِيدُ جَوَازَ دُخُولِ الْحُمَّامِ لَمَا. (قَوْلُهُ: لَا حِدَادَ) أَيْ وَاحِبُ كَمَا فِي الزَّيْلَعِيِّ. (قَوْلُهُ: عَلَى سَبْعَةٍ إِلَيْ) شُرُوعٌ فِي مُحْتَرَزَاتِ الْقُيُودِ الْمَارَةِ حِدَادَ) أَيْ وَاحِبُ كَمَا فِي الزَّيْلَعِيِّ. (قَوْلُهُ: عَلَى سَبْعَةٍ إِلَيْ) شُرُوعٌ فِي مُحْتَرَزَاتِ الْقُيُودِ الْمَارَةِ

وَيُزَادُ ثَامِنَةٌ، وَهِيَ الْمُطَلَّقَةُ قَبْلَ الدُّحُولِ، مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً. (قَوْلُهُ: كَافِرَةٍ وَصَغِيرَةٍ وَجَمُنُونَةٍ) لَكِنْ لَوْ أَسْلَمَتْ الْكَافِرَةُ فِي الْعِدَّةِ لَزِمَهَا الْإِحْدَادُ فِيمَا بَقِيَ مِنْهَا كَمَا مَرَّ عَنْ الْجُوْهَرَة، وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَأَفَاقَتْ كَمَا فِي الْبَحْرِ، وَإِثَمَا لَزِمَتْ وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَأَفَاقَتْ كَمَا فِي الْبَحْرِ، وَإِثَمَا لَزِمَتْ الْعِدَّةِ عَلَيْهِنَ دُونَ الْإِحْدَادِ لِأَنَّهُ حَقُّ اللّهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ الْعُدَّةِ عَلَيْهِنَ دُونَ الْإِحْدَادِ لِأَنَّهُ حَقُّ اللّهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ الْقَيْرِةُ وَلَا اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُتُ شَرْعًا عَدَمُ صِحَّةِ نِكَاحِهِنَّ فِي مُلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهُو بِالْأَسْبَابِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُتُ شَرْعًا عَدَمُ صِحَّةٍ نِكَاحِهِنَّ فِي مُلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهُو بِالْأَسْبَابِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُتُ شَرْعًا عَدَمُ صِحَّةٍ نِكَاحِهِنَّ فِي مُلَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهُو بِالْأَسْبَابِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُكُ مِنْ اللَّهُ وَلِهُ اللَّي مَاتَ عَنْهَا مَوْلَاهَا فَإِنَّا عَنَقَهَا مَوْلَاهَا، وَمِثْلُهَا النَّي مَاتَ عَنْهَا مَوْلَاهَا فَإِنَّا عَنَقَةً الْعَلْمُ وَلَاهَا وَمُعْلَقَةً اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الشَّالِحُ وَسَكَتَ عَنْ الْأُولِي لِظُهُورِهَا فَافْهُمْ (فَوْلُهُ: أَوْ وَلَكُ اللّهُ الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ مَعَ مُعْتَدَةً الْعِنْقِ. (فَوْلُهُ: أَوْ وَلَهُ اللّهُ وَلِهُ اللّهُ اللّهُ وَلِهُ اللّهُ اللّهُ وَلَاهُ الللللّهُ وَلَا الللّهُ اللّهُ وَلِهُ اللّهُ الْعَلَقَ الللللّهُ اللّهُ وَلِهُ الْمُنَاسِلُهُ وَكُونُ الْمُنَاسِلُهُ وَلُولُهُ اللّهُ وَلِهُ الْمُنَاسِلُهُ وَلُولُهُ الْمُعْتَدَةُ الْعِنْ الْمُعْلِقِ الْمُعْتَدَةُ الْعَلْمُ اللّهُ الْمُعَلِي الللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الْمُؤَلِّةُ الللللْهُ الْعُلُولُ اللْمُولِ الْمُعْت

٣٣٥. "قَوْلُهُ حَسَنًا أَوْ أَحْسَنْت.

\_\_\_\_\_ وَالْخِيصِ الْجَامِعِ لَوْ قَالَ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ إِنْ كَلَّمْتُك فَأَنْتِ طَالِقٌ اخْلَتْ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ لِالْتَانِيَةِ لِاسْتِثْنَافِ الْكَلَامِ بِخِلَافِ فَاذْهَبِي يَا عَدُوَّةَ اللَّهِ اه وَحَيْثُ الْخُلَّتْ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ لَا

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥٣٢/٣

يَقَعُ بِالثَّالِثَةِ شَيْءٌ لِأَغَّا بَانَتْ لَا إِلَى عِدَّةٍ بِخِلَافِ الْمَدْخُولِ عِمَا (قَوْلُهُ حَسَنًا أَوْ أَحْسَنْت) لِأَنَّ قَوْلُهُ أَنْظُرْ حَسَنًا يُفِيدُ التَّفْرِيعَ بِأَنَّكَ لَمْ تَتَأَمَّلُ فِي الْجُوَابِ وَقَوْلُهُ أَحْسَنْت وَإِنْ كَانَ تَصْوِيبًا إِلَّا أَنَّهُ لَهُ يُحْسِنْ قَوْلُهُ فَكُلُّ مِنْ الْكَلِمَتَيْنِ مُوجِعٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُحْسِنْ قَوْلُهُ فَكُلُّ مِنْ الْكَلِمَتَيْنِ مُوجِعٌ

(فَوْلُهُ أَوْ حَلَفَ إِلَىٰ عَطْفُ عَلَى فَوْلِ الْمُصَنِّفِ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ وَقَوْلُهُ حَنِثَ جَوَابُ الْمُسْأَلَتَيْنِ (فَوْلُهُ لِاشْتِقَاقِ الْإِذْنِ) أَيْ اشْتِقَاقًا كَبِيرًا كَمَا فِي النَّهْرِ مِنْ الْأَذَانِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ حَ.

قُلْت: وَفِيهِ نَظُرٌ يُعْلَمُ مِمّا قَدَّمْنَاهُ فِي الْوُضُوءِ (قَوْلُهُ فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُحْتَفَى بِمُجَرَّدِ السَّمَاعِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ الْعِلْمِ بِمَعْنَاهُ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ حَاطَبَهُ بِلْغَةٍ لَا يَهْهَمُهَا كَمَا قَدَّمْنَا نَظِيرُهُ فِي حَلِفِهِ لَا يَخْرُجِي إِلَّا بِإِذِينِ (قَوْلُهُ فَرَضِيَ) أَيْ بِأَنْ أَحْبَرُهُ بَعْدَ الْكَلَامِ بِأَنَّهُ كَانَ رَضِيَ (قَوْلُهُ فَرَخِي) فَلَا يَخْتَتُ بِإِشَارَةٍ وَكِتَابَةٍ) وَكَذَا بِإِرْسَالِ رَسُولٍ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا عُرَفًا لِمَالِكِ وَقُلَهُ فَلَا يُعْمَى اللَّهُ يَعَلَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ يَعَلَى – ﴿ وَمَاكَانَ لِيَشَرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا ﴾ وَأَمْدَ رَحِمُهُمَا اللَّهُ يَعَلَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ يَعَلَى – ﴿ وَمَاكَانَ لِيَشَرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا ﴾ وأَمْدَ رَحِمُهُمَا اللَّهُ يَعَلَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ يَعَلَى – ﴿ وَهَمَاكَانَ لِيَشَرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا ﴾ وأَمْدَ رَحِمُهُمَا اللَّهُ يَعَلَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ عَمْلِهِ وَالسُولا ﴾ [الشورى: ١٥] – أَجِيب عَنْهُ بِأَنَّ مَبْنَى اللهُورى: ١٥] – إلَى قَوْلِهِ بَوْلُهُ عَنْ الْجُامِعِ عَنْ الْمُولِ ﴾ [الشورى: ١٥] – أُجِيب عَنْهُ بِأَنَّ مَبْنَى الْكُونِ عَلَى الْعُرْفِ فَعْهُ لِكُولُهُ عَنْ الْجَامِعِ عَنْ الْجَامِعِ لَكُونَ بِالْكِسْنِ وَلَا لَهُ يَكَلِّمُ فُلْكُونَ بِالْكِسْنِ وَلَا لَهُ وَلَاهُ وَاللّهِ فَاللَّهُ وَالْمُولُولُهُ وَالْوَلُهُ وَالْإِظْهَانَ وَكَانَهُ أَنْ الْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ اللْمُعْلِيَرَةُ (قَوْلُهُ وَالْإِظْهَارُ إِلَيَّ بِاللِسَانِ وَلَمْ مُبْتَدَالًا وَالْمُولِ فَالْعَامِ اللْمُعْلَى الْعُولُ اللْقُولُهُ وَالْإِعْلَهُ وَالْإِظْهَارُ إِلَّ الْكُونُ بِاللِسَانِ وَلَمْ يُلِكُونَ بِالْيَالِمِ وَالْعَلْمُ وَالْمُعَلِي الْمُؤْمِ وَلَوْلِهُ وَالْإِظْهَارُ إِلَى اللَّهُ عَلْمُ الللَّهُ وَالْإِعْمُ اللَّهُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُعْمَالُ فَي الْعَطْفِ اللْمُعْلِقَ الْمُؤْلِ الْمُؤْمِلُهُ وَالْإِظْهَارُهُ إِلَى الللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ الللَّهُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُ اللَّهُ الللَّهُ الللْمُؤَلِلَهُ الللْفُولُهُ اللَّهُ اللْ

(قَوْلُهُ وَالْإِنْشَاءُ) كَذَا فِي النُّسَخِ، وَالَّذِي فِي الْفَتْحِ وَالْمِنَحِ: الْإِفْشَاءُ بِالْفَاءِ أَيْ لَوْ حَلَفَ لَا يُطْهِرُهُ أَوْ لَا يُعْلِمُ بِهِ يَحْنَثُ بِالْكِتَابَةِ وَبِالْإِشَارَةِ (فَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ إِلَىٰ لَا يُفْشِي سِرَّ فُلَانٍ أَوْ لَا يُطْهِرُهُ أَوْ لَا يُعْلِمُ بِهِ يَحْنَثُ بِالْكِتَابَةِ وَبِالْإِشَارَةِ (فَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ إِلَىٰ قَالَ إِلَىٰ فَقَالَ إِلَىٰ فَقَالَ إِلَىٰ فَي الْبِظْهَارِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِعْلَامِ وَالْإِحْبَارِ كَوْنَهُ وَلَا حُبَارِ كَوْنَهُ بِالْمِحْرِ: فَإِنْ نَوَى فِي ذَلِكَ كُلِهِ أَيْ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِحْبَارِ كَوْنَهُ بِالْمِحْرِةِ فَإِنْ نَوَى فِي ذَلِكَ كُلِهِ أَيْ وَيَنَ اللّهِ تَعَالَى اه وَهَكَذَا فِي الْفَتْحِ، وَخُوهُ فِي الْبَرَّازِيَّةِ بِالْمُؤْمُ وَلَهُ وَلَهُ اللّهُ عَلَى اللّهِ تَعَالَى اه وَهَكَذَا فِي الْفَتْحِ، وَخُوهُ فِي الْبَرَّازِيَّةِ وَلَا عَرَاهُ فِي النَّهُمِ الْإِحْبَارَ، وَهُو الظَّاهِرُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْإِحْبَارَ لَا يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ فَمَا مَعْنَى أَنَّهُ وَيَنْ إِنْ إِنْ اللَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي يَدِينُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَنُو بِهِ الْإِشَارَةَ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: دُيِّنَ إِلَىٰ أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي يَدِينُ فِي أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي يَدِينُ فِي أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي

التَّتَارْحَانِيَّة إِلَى عَامَّةِ الْمَشَايِخِ، وَفِيهَا وَكُلُّ مَا ذَكُرْنَا أَنَّهُ يَحْنَثُ بِالْإِشَارَةِ إِذَا قَالَ أَشَرْت وَأَنَا لَا أُرِيدُ الَّذِي حَلَفْت عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ جَوَابًا لِشَيْءٍ سُئِلَ عَنْهُ لَمْ يَصْدُقْ فِي الْقَضَاءِ وَيَدِينُ (قَوْلُهُ أُرِيدُ الَّذِي حَلَفْت عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ جَوَابًا لِشَيْءٍ سُئِلَ عَنْهُ لَمْ يَصْدُقْ فِي الْقَضَاءِ وَيَدِينُ (قَوْلُهُ أَوْ لَا يُسِرُّهُ مِنْ أَوْ لَا يُبَشِّرُهُ مِنْ الْمِشَارَةُ تَكُونُ بِالْكِتَابَةِ. اه. ح وَلَعَلَّهُ أَوْ لَا يُسِرُّهُ مِنْ الْإِسْرَارِ (قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتِنِي أَوْ أَعْلَمْتنِي إِلَىٰ وَكَذَا الْبِشَارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ لَا الْإِسْرَارِ (قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتنِي أَوْ أَعْلَمْتنِي إِلَىٰ وَكَذَا الْبِشَارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ لِمُ الْإِسْرَارِ (قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتنِي أَوْ أَعْلَمْتنِي إِلَىٰ وَكَذَا الْبِشَارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ لِمِنَا الْمِسْرَارِ (قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتنِي أَوْ أَعْلَمْتنِي إِلَىٰ الْإِعْلَامُ كَالْبِشَارَةِ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ الصِيدُقِ لِمَا سَيَذْكُونُهُ فِي الْبَابِ الْآيَتِ عَنْ الْبَدَائِعِ مِنْ أَنَّ الْإِعْلَامُ كَالْبِشَارَةِ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ الصِيدِقِ وَلُو بُلَا بَاءٍ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي " (1)

٣٣٦. "وَهُوَ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ فِي الْآيَةِ: وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ تَوْزِيعُ الْأَجْزِيَةِ عَلَى الْأَحْوَالِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ (بَعْدَ التَّعْزِيرِ) لِمُبَاشَرَةِ مُنْكَرِ التَّحْوِيفِ (حَتَّى يَتُوبَ) لَا بِالْقَوْلِ بَلْ بِظُهُورِ سِيمَا الصُّلَحَاءُ (أَوْ يَمُوتَ)

الصُّلَحَاءُ (أَوْ يَمُوتَ)

(وَإِنْ أَحَذَ مَالًا مَعْصُومًا) بِأَنْ يَكُونَ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ كَمَا مَرَّ (وَأَصَابَ مِنْهُ كُلَّا نِصَابٌ قُطِعَ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ) لِئَلَّا يَقُوتَ نَفْعُهُ وَهَذِهِ حَالَةٌ ثَانِيَةٌ.

(وَإِنْ قَتَلَ) مَعْصُومًا (وَلَمْ يَأْخُذْ) مَالًا (قُتِلَ) وَهَذِهِ حَالَةٌ ثَالِثَةٌ (حَدًّا) لَا قِصَاصًا (فَ) لِذَا (لَا يَعْفُوهُ وَلِيٌّ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ) الْقَتْلُ (مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ) لِوُجُوبِهِ جَزَاءً لِمُحَارَبَتِهِ لِلّهِ (لَا يَعْفُوهُ وَلِيٌّ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ) الْقَتْلُ (مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ) لِوُجُوبِهِ جَزَاءً لِمُحَارَبَتِهِ لِلّهِ تَعَالَى بِمُحَالَفَةٍ أَمْره

\_\_\_\_\_\_ كَانَعَزَّرُ وَيُحَلَّى سَبِيلُهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ فَتْحُ، وَأَفَادَ أَيْضًا أَنَّ الْحُبْسَ فِي بَلَدِهِ لَا فِي غَيْرِهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ فِي الْآيَةِ) ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ مُحَالُ وَإِلَى بَلَدٍ أُخْرَى فِيهِ إِيذَاءُ أَهْلِهَا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجُبْسُ، وَالْمَحْبُوسُ يُسَمَّى مَنْفِيًّا مِنْ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَلَدٍ أُخْرَى فِيهِ إِيذَاءُ أَهْلِهَا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجُبْسُ، وَالْمَحْبُوسُ يُسَمَّى مَنْفِيًّا مِنْ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِطَيِّبَاتِ الدُّنْيَا وَلَذَّاتِهَا، وَلَا يَجْتَمِعُ بِأَقَارِيهِ وَأَحْبَابِهِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ قَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ يَنْتَفِعُ بِطَيِّبَاتٍ الدُّنْيَا وَلَذَّاتِهَا، وَلَا يَجْتَمِعُ بِأَقَارِيهِ وَأَحْبَابِهِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ قَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُرُوسِ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ فِي الْغُرَر:

حَرَجْنَا مِنْ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا ... فَلَسْنَا مِنْ الْأَحْيَاءِ فِيهَا وَلَا الْمَوْتَى إذَا جَاءَنَا السَّجَّانُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ ... عَجِبْنَا وَقُلْنَا جَاءَ هَذَا مِنْ الدُّنْيَا

(قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ إِلَيْ) أَيْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَا قَالَهُ بَعْضُ السَّلَفِ أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٧٩٢/٣

الْأَجْزِيَةِ الْأَرْبَعَةِ إِذْ مِنْ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنَّمَا أَجْزِيَةٌ عَلَى جِنَايَةِ الْقَطْعِ الْمُتَفَاوِتَةِ خِفَّةً وَعِلَظًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَتَّبَ عَلَى أَعْلَظُ الْأَجْزِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُرَتَّبَ عَلَى أَعْلَظُ الْأَجْزِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَدْفَعُهُ قَوَاعِدُ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِالتَّوْزِيعِ عَلَى أَحْوَالِ الْجِنَايَاتِ؛ لِأَنَّمَا مُقَابَلَةٌ بِهَا يَدْفَعُهُ قَوَاعِدُ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، فَوجَبَ الْقَوْلُ بِالتَّوْزِيعِ عَلَى أَحْوَالِ الْجِنَايَاتِ؛ لِأَنَّهَا مُقَابَلَةٌ بِهَا فَاقْتَضَتْ الاِنْقِسَامَ.

فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ أَنْ يُقْتَلُوا إِنْ قَتَلُوا، أَوْ يُصْلَبُوا إِنْ قَتَلُوا وَأَحَذُوا الْمَالَ أَوْ تَقَطُّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَمَنْ خِلَافٍ إِنْ أَحَدُوا الْمَالَ أَوْ يُنْفَوْا إِنْ أَحَافُوا، وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ وَالزَّيْلَعِيِّ (قَوْلُهُ بَعْدَ التَّعْزِيرِ) مِنْ خِلَافٍ إِنْ أَحَدُوا الْمَالَ أَوْ يُنْفَوْا إِنْ أَحَافُوا، وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ وَالزَّيْلَعِيِّ (قَوْلُهُ بَعْدَ التَّعْزِيرِ) أَيْضًا كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ (قَوْلُهُ أَوْ يَمُوتَ) عَطْفُ عَلَى يَتُوبَ أَيْ إِللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ أَوْ يَمُوتَ) عَطْفُ عَلَى يَتُوبَ

(قَوْلُهُ وَإِنْ أَحَدَ) أَيْ الْقَاطِعُ أَيْ حِنْسُهُ السَّابِقِ بِالْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ (فَوْلُهُ وَأَصَابَ مِنْهُ كُلَّا فِصَابُ السَّرِقَةِ الصَّعْرَى (فَوْلُهُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ) نِصَابُ السَّرِقَةِ الصَّعْرَى (فَوْلُهُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ) حَتَّى لَوْ كَانَتْ يُسْرَاهُ شَلَّاءَ لَمْ تُقُطَعْ يَمِينُهُ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَوْ كَانَ مَقْطُوعَ الْيُمْنَى لَمْ تُقْطَعْ لَهُ يَدُ وَكَذَا الرِّجْلُ الْيُسْرَى غَمْرٌ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى شَلَّاءَ أَوْ النَّيْمَى شَلَّاءَ أَوْ النَّيْمَ فَى لَا يَقُولِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ عَيْرُ الْمُسْتَحَقَّةِ لِلْقَطْعِ أَوْ الجَّمْعُ لِمَا الْكَامِلِ جَائِزٌ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ عَيْرُ الْمُسْتَحَقَّةِ لِلْقَطْعِ أَوْ البَّعْودِ (فَوْلُهُ الْكَامِلِ جَائِزٌ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ عَيْرُ الْمُسْتَحَقَّةِ لِلْقَطْعِ أَوْ البَّعْمُ لِمَا لَعَوْدِ (فَوْلُهُ وَقُ الْوَاحِدِ أَوْ يُرَادُ بِالصَّحِيحِ مَا يُقَابِلُ الْمَقْطُوعَ دُونَ الْأَشَلِ أَفَادَهُ السَّيِّدُ أَبُو السَّعُودِ (فَوْلُهُ لَوْلُهُ لَوْلَهُ وَلَهُ لُعُولِهِ مِنْ خِلَافِ طَ

(قَوْلُهُ فَلِذَا لَا يَعْفُوهُ وَلِيٌّ) أَيْ لِكَوْنِهِ حَدًّا حَالِصَ حَقِّ لِلّهِ تَعَالَى لَا يَسَعُ فِيهِ عَفْوُ غَيْرِهِ فَمَنْ عَفَا عَنْهُ عَصَى اللهَ تَعَالَى فَتْحُ. قَالَ وَفِي فَتَاوَى قَاضِي حَانْ: وَإِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ يُقْتَلُ وَصَاصًا وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ إِذَا أَمْكَنَهُ أَخْذُ الْمَالِ فَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا وَصَاصًا وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكُرْنَاهُ إِلّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ إِذَا أَمْكَنَهُ أَخْذُ الْمَالِ فَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا وَمَالَ إِلَى الْقَتْلِ فَإِنّا سَنَذْكُرُ فِي نَظِيرِهَا أَنّهُ يُقْتَلُ قِصَاصًا خِلَافًا لِعِيسَى بْنِ أَبَانَ اه وَالْمُرَادُ بِمَا سَيَذْكُرُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ مِنْ الْعَرَائِبِ. قُلْت: لَكِنْ مَا أَوَّلَ بِهِ عِبَارَةَ الْخَانِيَّةِ بَعِيدٌ وَالْأَقْرَبُ تَأُويلُهَا مِنْ الْعَرَائِبِ. قُلْت: لَكِنْ مَا أَوَّلَ بِهِ عِبَارَةَ الْخَانِيَّةِ بَعِيدٌ وَالْأَقْرَبُ تَأُويلُهَا مِنْ الْعَرَائِبِ. قُلْت الْمَالَ أَيْ النِصَابَ بَلْ أَحَذَ مَا دُونَهُ، وَتَصِيرُ الْمَسْأَلَةُ حِينَئِذِ عَيْنَ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَأْخُذُ الْمَالَ أَيْ النِصَابَ بَلْ أَحَذَ مَا دُونَهُ، وَتَصِيرُ الْمَسْأَلَةُ حِينَئِذٍ عَيْنَ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَأُولُهُ وَلَا يُشْتَرَطُ إِلَىٰ إِلَى الْمُسْأَلَةُ وَلَا يُشْتَرَطُ إِلَى الْمُسْأَلَةُ وَلَا يُشْتَرُطُ إِلَى إِلَيْكُونَ لَا لَا يَقَالُ الْقَاتِلُ." (1)

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١١٤/٤

٣٣٧. "قُلْت: لَكِنَّ فِي مَعْرُوضَاتِ الْمُفْتِي أَبِي السُّعُودِ أَنَّ الْقُضَاةَ وَأُمَنَاءَ بَيْتِ الْمَالِ فِي زَمَنِنَا مَامُورِينَ مَامُورِينَ مَا مُورُونَ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يُخَفْ فَسَادُهُ فَإِنْ ظَهَرَ حَيًّا فَلَهُ التَّمَنُ لِأَنَّ الْقُضَاةَ غَيْرُ مَأْمُورِينَ بِفَائِيْ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يُخَفْ فَسَادُهُ فَإِنْ ظَهَرَ حَيًّا فَلَهُ التَّمَنُ لِأَنَّ الْقُضَاةَ غَيْرُ مَأْمُورِينَ بِفَائِي فَاحِشٍ فَلَهُ فَسْحُهُ اه فَلْيُحْفَظْ.

(وَيُنْفِقُ عَلَى عُرْسِهِ وَقَرِيبِهِ وِلَادًا) وَهُمْ أُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ (وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَلَوْ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِ سِنِينَ) خِلَاقًا لِمَالِكٍ

\_\_\_\_\_Qَلُوْ كَانَ الْمَبِيعُ مَنْقُولًا لَا لَوْ عَقَارًا. وَعَلَى هَذَا لَوْ رَهَنَ الْمَدْيُونُ وَغَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً فَرَفَعَ الْمُرْتَمِنُ الْأَمْرِ لِلْقَاضِي لِيَبِيعَ الرَّهْنَ بِدَيْنِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ كَمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. اه. قُلْت: وَمَسْأَلَةُ بَيْعِ الْمَبِيعِ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي مُتَفَرِّقَاتِ الْبُيُوعِ، وَذَكَرَ فِي النَّهْرِ هُنَاكَ أَنَّهُ لَوْ قُلْت: وَمَسْأَلَةُ بَيْعِ الْمَبِيعِ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي مُتَفَرِّقَاتِ الْبُيُوعِ، وَذَكَرَ فِي النَّهْرِ هُنَاكَ أَنَّهُ لَوْ غَابَ بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ لَيْسَ لِلْقَاضِي بَيْعُهُ، وَمَسْأَلَةُ بَيْعِ الرَّهْنِ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ فِي كِتَابِ غَابَ بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ لَيْسَ لِلْقَاضِي بَيْعُهُ، وَمَسْأَلَةُ بَيْعِ الرَّهْنِ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ فِي كِتَابِ فَابَ بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ لَيْسَ لِلْقَاضِي بَيْعُهُ، وَمَسْأَلَةُ بَيْعِ الرَّهْنِ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ فِي كِتَابِ الرَّهْنِ، وَمُقْتَضَى قِيَاسِ هَذِهِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَخْصِيصُ الرَّهْنِ بِكَوْنِهِ مَنْقُولًا تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: اللَّهُونِ، وَمُقْتَضَى قِيَاسِ هَذِهِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَخْصِيصُ الرَّهْنِ بِكَوْنِهِ مَنْقُولًا تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: مَامُورُونَ بِالْبَيْعِ) أَيْ أَمْرَهُمْ السُّلْطَانُ بِذَلِكَ.

أَقُولُ: كَيْفَ يُتَّجَهُ هَذَا الْأَمْرُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِمَا فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ كَالْهِ وَعَيْرِهَا وَكَافِي الْحُاكِمِ الشَّهِيدِ بِلَا حِكَايَةِ خِلَافٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ إِذْنٌ لِلْقُضَاةِ بِالحُكْمِ كَالْهِ وَغَيْرِهَا وَكَافِي الْحَاكِمِ الشَّهِيدِ بِلَا حِكَايَةِ خِلَافٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ إِذْنٌ لِلْقُضَاةِ بِالحُكْمِ عَلَى مَذْهَبِ كَلَامٌ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، عَلَى مَذْهَبِ كَلَامٌ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، عَلَى أَنْ أَمْرَ قُضَاةٍ زَمَانِهِ لَا يَسْرِي عَلَى غَيْرِهِمْ كَمَا حَرَّرَهُ فِي الْخَيْرِيَّةِ.

(قَوْلُهُ: وَيُنْفِقُ) أَيْ الْوَكِيلُ الْمَنْصُوبُ كَثْرُ: أَيْ يُنْفِقُ مِنْ مَالِ الْمَفْقُودِ الْحَاصِلِ فِي بَيْتِهِ وَالْوَاصِلِ مِنْ ثَمَٰنِ مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَمِنْ مَالٍ مَوْدُوعِ عِنْدَ مُقِرِ وَدَيْنِ عَلَى مُقِرِ، وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ (قَوْلُهُ: وَهُمْ أُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ) أَعَادَ الضَّمِيرَ بِالجُمْعِ وَالْبَحْرِ (قَوْلُهُ: وَهُمْ أُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ) أَعَادَ الضَّمِيرَ بِالجُمْعِ عَلَى التَّمْييزِ غَثْرُ (قَوْلُهُ: وَهُمْ أُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ) أَعَادَ الضَّمِيرَ بِالجُمْعِ عَلَى الْقَرِيبِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ، وَالْمُرَادُ الْأُصُولُ وَإِنْ عَلَوْا وَالْفُرُوعُ وَإِنْ سَقلُوا وَلَمْ يُولِ اللّهُ مُولُ اللّهُ وَعَلَى الْقَوْرِ فَإِنْ سَقلُوا وَلَمْ اللّهُ عَلَى الْقَصْرِ السَّغِنْاءً عِمَا مَرَّ فِي النَّفَقَاتِ؛ وَإِثَمَا يُنْفَقُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ وَلَا يُتَوقَقُنُ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَانَ إِعَانَةً لَمُمْ، لِخِلَافِ عَيْرِ الْولَادِ مِنْ الْأَخِ وَخُوهِ فَإِنَّ النَّفَقَةِ لَهُمْ وَلَا يُتَوقَقُفُ عَلَيْهِمْ وَلَا يُتَوقَقُفُ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَانَ إِعَانَةً لَمُمْ، لِخِلَافِ عَيْرِ الْولَادِ مِنْ الْأَخِ وَخُوهِ فَإِنَّ وَجُوبَ اللّهُ اللّهُ مُولِ اللّهَ عَلَى الْقَائِبُ وَهُو لَا يَجُودُهُ وَلَا يَتَوقَقُفُ عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَوقَقُفُ عَلَيْهِمْ وَاللّهُ لَا يَعُودُ وَهُولَ لَا يَجُودُ وَهَدَا الْإِطْلَاقُ مُقَيَّدٌ بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَالتِبْرِ وَالتِبْرِ وَالتِبْرِ وَالتِيرِ وَالتِبْرِ وَالتِبْرِ وَالتِبْرِ وَالتِيرِ وَالتَيْرِ وَالْوَلُومُ وَالْمَلْعُومِ وَالْمَلْمُوسِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي مَالِهِ أُحْتِيجَ إِلَى وَاللّهُ اللّهُ وَلَا يَتُولُو اللّهُ الْنَ مَلْوِ الْمَلْعُومِ وَالْمَلْبُوسِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي مَالِهِ أَحْتِيجَ إِلَى وَلَا لَكَ فِي مَالِهِ أَحْتِيجَ إِلَى الْمَلْعُومِ وَالْمَلْمُوسِ، فَإِنْ لَمُ يَكُنْ ذَلِكَ فِي مَالِهِ أَحْدِيمَ إِلَى الْمُعْمُومِ وَالْمَلْمُولُومُ وَالْمَلْعُومُ وَلَا عَلَى الْعَلَاقُ وَلَا الْمُلْعُومُ وَالْوَلِولُومُ وَالْمُؤْلِقُومُ وَالْمَلْعُومُ وَالْمَلْعُومُ وَالْمُؤْفِلُومُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُومُ لَلْكُومُ وَالْمُؤْمِ وَالْمَلْعُو

الْقضَاءِ بِالْقِيمَةِ وَهِيَ النَّقْدَانِ، وَقَدْ عَلِمْت أَنَّهُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْأَبِ فَإِنَّ لَهُ بَيْعَ الْعُرْضِ لِنَفَقَتِهِ اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ، وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ فِي النَّفَقَاتِ أَنَّ لِحُولَاءِ أَخْذَ الْعُرْضِ لِنَفَقَتِهِ اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ، وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ فِي النَّفَقَاتِ أَنَّ لِحُولَاءِ أَخْذَ الْقَاضِي، فَإِنْ النَّفَقَةِ مِنْ مُودَعِهِ وَمَدْيُونِهِ الْمُقِرَّيْنِ بِالنِّكَاحِ وَالنَّسَبِ إِذَا لَمْ يَكُونَا ظَاهِرَيْنِ عِنْدَ الْقَاضِي، فَإِنْ ظَهَرًا لَمْ يُشْتَرَطْ أَوْ أَحَدُهُمَا أُشْتُرِطَ الْإِقْرَارُ بِمَا حَفِي هُوَ الصَّحِيخُ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْوَدِيعَةَ وَالدَّيْنَ لَمْ ظَهَرًا لَمْ يُشْتَرَطْ أَوْ أَحَدُهُمَا أُشْتُرِطَ الْإِقْرَارُ بِمَا حَفِي هُوَ الصَّحِيخُ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْوَدِيعَةَ وَالدَّيْنَ لَمْ طَهَرًا لَمْ يُشْتَرَطْ أَوْ أَحَدُهُمَا أُشْتُرِطَ الْإِقْرَارُ بِمَا حَفِي هُوَ الصَّحِيخُ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْوَدِيعَةَ وَالدَّيْنَ لَمْ يَتُصِبْ أَحَدُ مِنْ هَؤُلَاءِ حَصْمًا فِيهِ وَالْمَسْأَلَةُ بِقُرُوعِهَا مَرَّتْ غَرِّرُ: أَيْ مَرَّتْ فِي النَّفَقَاتِ. مَلْكَبُ فِي الْإَفْتَاءِ بِمَذْهَبِ مَالِكِ فِي زَوْجَةِ الْمَفْقُودِ فِي الْمَفْقُودِ فَي الْإَفْتَاءِ بِمَذْهَبِ مَالِكِ فِي زَوْجَةِ الْمَفْقُودِ

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكِ) فَإِنَّ عِنْدَهُ تَعْتَدُّ زَوْجَةُ الْمَفْقُودِ عِدَّةَ الْوَفَاةِ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ مَا كَمَدْهَبُنَا فِي التَّقْدِيرِ بِتِسْعِينَ سَنَةً، أَوْ الرُّجُوعِ مَذْهَبُهُ مَا كَمَدْهَبُنَا فِي التَّقْدِيرِ بِتِسْعِينَ سَنَةً، أَوْ الرُّجُوعِ إِلَى رَأْيِ الْخَاكِمِ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ إِنْ كَانَ يَغْلِبُ عَلَى حَالِهِ الْهُلَاكُ كَمَنْ فُقِدَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ أَوْ فِي إِلَى رَأْيِ الْخَاكِمِ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ إِنْ كَانَ يَغْلِبُ عَلَى حَالِهِ الْهُلَاكُ كَمَنْ فُقِدَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ أَوْ فِي مَرْكِبٍ قَدْ انْكَسَرَ أَوْ حَرَجَ لِحَاجَةٍ قَرِيبَةٍ فَلَمْ يَرْجِعْ وَلَمْ يُعْلَمْ حَبُرُهُ فَهَذَا بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ يُقْسَمُ مَالُهُ وَتَعْتَدُّ رَوْجَتُهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ الْهُلَاكُ كَالْمُسَافِرِ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِسِيَاحَةٍ فَإِنَّهُ مَالُهُ وَتَعْتَدُّ رَوْجَتُهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ الْهُلَاكُ كَالْمُسَافِرِ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِسِيَاحَةٍ فَإِنَّهُ مَالُهُ وَتَعْتَدُّ رَوْجَتُهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ الْهُلَاكُ كَالْمُسَافِرِ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِسِيَاحَةٍ فَإِنَّهُ لَكُ كَالْمُسَافِرِ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِسِيَاحَةٍ فَإِنَّهُ لَلْ السِّحْنَةِ فَاللَهُ عَلَيْهُ مَا أَنْهُ لَا حَاجَةَ لِلْحَنَفِي إِلَى ذَلِكَ أَيْهُ لِلْ كَاللَى عَلَيْهِ فِي اللَّهُ لِللَّهُ الْمُدَاتِقِي: لَوْ أَفْقَى بِهِ فِي مَوْضِع الضَّرُورَةِ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى مَا أَظُنُ اهِ. " (1)

٣٣٨. "فَحَرُمَ بَيْعُ كَيْلِيٍّ وَوَزْيِيٍّ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا وَلَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (كَجِصِّ) كَيْلِيِّ

(وَحَدِيدٍ) وَزْنِيٍّ ثُمُّ اخْتِلَافُ الْجِنْسِ يُعْرَفُ بِاخْتِلَافِ الْإَسْمِ الْخَاصِّ وَاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ كَمَا بَسَطَهُ الْكَمَالُ (وَحَلَّ) بَيْعُ ذَلِكَ (مُتَمَاثِلًا) لَا مُتَفَاضِلًا (وَبِلَا مِعْيَارٍ شَرْعِيٍّ) فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَسَطَهُ الْكَمَالُ (وَجَلَّ) بَيْعُ ذَلِكَ (مُتَمَاثِلًا) لَا مُتَفَاضِلًا (وَبِلَا مِعْيَارٍ شَرْعِيٍّ) فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُقَدِّرْ الْمِعْيَارَ بِالذَّرَّةِ وَبِمَا دُونَ نِصْفِ صَاع (كَحَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ) وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ

\_\_\_\_\_Qلِا خْتِلَافِ الْقَدْرِ لِكُوْنِ الْحِنْطَةِ مَكِيلًا وَالزَّيْتِ مَوْزُونًا. وَبَقِيَ مَا لَوْ أَسْلَمَ الْحِنْطَةَ فِي صَعِيرٍ وَزَيْتٍ أَيْ فِي كَافِي الْحَاكِمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَيَعْرِ وَنَوْدِنِ وَقَدْ نَصَّ فِي كَافِي الْحَاكِمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ عِنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ عِنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْمُعْلَمِ وَمُؤْرُونٍ وَيَعْرَبُونَ الْمُؤْمِونُ عَنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمِنُ وَمُؤْرُونٍ وَقَدْ نَصَّ فِي كَافِي الْخَاكِمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُونُ والْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِولِهِ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وا

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٩٥/٤

(قَوْلُهُ مُتَفَاضِلًا) أَيْ وَنَسِيعَةً وَتَرَكَهُ لِفَهْمِهِ لُرُومًا فَإِنَّهُ كُلَّمَا حَرُمَ الْفَضْلُ حَرُمَ النَّسَاءُ وَلَا عَكْسَ (فَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ) فَإِنَّهُ جَعَلَ الْعِلَّة الطَّعْمَ وَكُلَّمَا حَلَّ النَّسَاءُ حَلَّ الْفَضْلُ وَلَا عَكْسَ (فَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ) فَإِنَّهُ جَعَلَ الْعِلَّة الطَّعْمَ وَالتَّمَنِيَّة فَمَا لَيْسَ بِمَطْعُومٍ وَلَا ثَمَنٍ فَلَيْسَ بِرِبَوِيٍّ (قَوْلُهُ كَيْلِيٍّ) قَيَّدَ بِهِ احْتِرَازُ عَمَّا إِذَا اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى بَيْعِهِ جُزَافًا فَإِنَّ التَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَزْنِيٍّ فَإِنَّهُ احْتِرَازُ عَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَارَفُوا النَّاسُ عَلَى بَيْعِهِ جُزَافًا فَإِنَّ التَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَزْنِيٍّ فَإِنَّهُ احْتِرَازُ عَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَارَفُوا وَزْنِي فَإِنَّهُ الْعَيْفِ اهِ ح أَيْ فَإِنَّ السَّيْفَ حَرَجَ بِالصَّنْعَةِ عَنْ كَوْنِهِ وَزْنِيًّ فَوْلُهُ أَوْ عَنْ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ كَالسَّيْفِ اه ح أَيْ فَإِنَّ السَّيْفَ حَرَجَ بِالصَّنْعَةِ عَنْ كَوْنِهِ وَزْنِيًّا فَوْلُهُ مُرَّ الْعَيْفُ وَإِنْ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ كَالسَّيْفِ اه ح أَيْ فَإِنَّ السَّيْفَ حَرَجَ بِالصَّنْعَةِ عَنْ كَوْنِهِ وَزْنِيًّا فَيُولُهُ ثُمَّ اخْتِلَافُ الْجِنْسِ إِلَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلُهُ فَي الْمُ لِيعْلَمَ مَا يَتَّحِدُ بِهِ. هَا لَمُ اللَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلُهُ بِاللَّعْلَمَ مَا يَتَّحِدُ بِهِ.

(قَوْلُهُ كَمَا بَسَطَهُ الْكَمَالُ) حَيْثُ قَالَ بَعْدَمَا تَقَدَّمَ فَالْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ جِنْسَانِ، حِلْاقًا لِمَالِكِ لِأَقَّمُمَا مُحْتَيَلِقَانِ اسْمًا وَمَعْنَى وَإِفْرَادُ كُلِّ عَنْ الْآخَرِ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْحِنْطَةُ لِأَخْمُما مُحْتَيَلِقَانِ اسْمًا وَمَعْنَى وَإِفْرَادُ كُلِّ عَنْ الْآخَرِ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمَرُويُ الْمَنْسُومُ بِالطَّعَامِ وَالتَّوْبُ الْمُرُويُ وَالْمَرُويُ وَالْمَرُويُ وَالْمَرُويُ وَالْمَرُويُ وَالْمَرُويُ وَالْمَرُويُ وَالْمَنْوِيُ وَالْمَنْوِيُ وَالْمَنْوَةُ بِبَعْدَادَ وَحُرَاسَانَ وَاللَّبَدُ الْأَرْمَنِيُ وَالطَّالَقَانِيُ جِنْسَانِ وَالتَّمْرُ كُلُّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَالْمُعْزِ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ وَالطَّالَقَانِيُ جِنْسَانِ وَالتَّمْرُ كُلُّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ وَلَحْمُ الْبَعْنِ وَالْمَعْزِ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ وَلَحْمَانِ وَالْمَعْزِ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَعْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ الْمَثْوفِ وَالْمَعْزِ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ الْمَلْوفِ بِوطْلِ وَلَا مُولِكُ أَنْ الطِيبَ زِيَادَةٌ أَصُولُهُمَا أَجْنَاسٌ وَلَا يَعْوَلُهُ مُتَمَاثِكُمُ الشَّارِحُ أَنَّ الإِحْتِلَافَ الْمُعْوِدِ أَوْ بِبَدُلُ الصِيقَةِ وَيَأْتِي بَيَانُهُ (قَوْلُهُ مُتَمَاثِكُمُ الشَّارِحُ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْمُسَاوِيَةِ عِنْدَ الْعَقْدِ شَرْطُ الْمُقَادِ شَرْطُ الْمُقَادِ شَرْطُ الْمُقَالِ الْمَقْولُ الْمُقْتَولِ لَمْ الْمُقَالِ الْمَقْولُ وَلَولُهُ الْمُؤْمِ الْمُقْتَولِ الْمُقْولُ وَلَولُهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ وَلَالُهُ وَلَالُهُ مُتَالُومُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللَّهُ وَلَولُهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْم

لَكِنْ ذَكُرَ فِي الْبَحْرِ أُوَّلَ كِتَابِ الصَّرْفِ عَنْ السِّرَاجِ: لَوْ تَبَايَعَا ذَهَبًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةً بِفِضَّةٍ فَكِنْ ذَكُرَ فِي الْبَحْرِ أُوَّلَ كَتَابِ الصَّرْفِ عَنْ الْمَجْلِسِ وَتَفَرَّقَا عَنْ قَبْضٍ صَحَّ اه فَيُحْمَلُ الْأُوَّلُ عَلَى مُجَازَفَةً لَمْ يَجُزْ فَإِنْ عُلِمَ التَّسَاوِي فِي الْمَجْلِسِ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ لَا مُتَفَاضِلًا) صَرَّحَ بِهِ وَإِنْ عُلِمَ بِالْمُقَابَلَةِ بِمَا مَنَا إِذَا عُلِمَ التَّسَاوِي بَعْدَ الْمَجْلِسِ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ لَا مُتَفَاضِلًا) صَرَّحَ بِهِ وَإِنْ عُلِمَ بِالْمُقَابَلَةِ بِمَا قَبْلَهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ التَّمَاثُلُ فِي الْقَدْرِ فَقَطْ لِمَا قَدَّمَهُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُ بَيْعُ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمِ اسْتَوَيَا وَزْنًا وَصِفَةً لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُفِيدٍ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ وَبِلا مِعْيَارٍ شَرْعِيّ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: لَمَّا حَصَرُوا الْمُعَرَّفَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ أَجَازُوا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ مُجَازِفَةً كَتُقَاحَةٍ الْفَتْحِ: لَمَّا حَصَرُوا الْمُعَرَّفَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ أَجَازُوا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ مُجَازِفَةً كَتُقَاحَةٍ الْفَتْحِ: لَمَّا حَصَرُوا الْمُعَرَّفَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ أَجَازُوا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ مُجَازِفَةً كَتُقَاحَةٍ

بِثُفًا حَتَيْنِ وَحَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمِعْيَارِ الْمَعْرُوفِ لِلْمُسَاوَاةِ، فَلَمْ يَتَحَقَّقُ الْفَضْلُ، وَلِمِنَا كَانَ مَضْمُونًا بِالْقِيمَةِ عِنْدَ الْإِنْلَافِ لَا بِالْمِثْلِ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ كُلُ وَاحِدٍ مِنْ الْبَدَلَيْنِ نِصْفَ صَاعٍ، فَلَوْ بَلَغَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجُزُ حَتَّى لَا يَجُوزَ بَيْعُ نِصْفِ صَاعٍ فَصَاعِدًا بِحَفْنَةٍ اهد. فَعْفَ صَاعٍ، فَلَوْ بَلَغَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجُزُ حَتَّى لَا يَجُوزَ بَيْعُ نِصْفِ صَاعٍ فَصَاعِدًا بِحَفْنَةٍ اهد. ثُمَّ رَجَّحَ الْحُرْمَةَ مُطْلَقًا وَيَأْتِي بَيَانُهُ (قَوْلُهُ لَمْ يُقَدِّرُ الْمِعْيَارَ بِالذَّرَةِ) وَقَالَ فِي الْبَحْرِ: لَوْ بَاعَ مَا لَا يَدْخُلُ ثَحْتَهُ جَازَ لِعَدَمِ التَّقْدِيرِ شَرْعًا إِذْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَهُ جَازَ لِعَدَمِ التَّقْدِيرِ شَرْعًا إِذْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَهُ جَازَ لِعَدَمِ التَقْدِيرِ شَرْعًا إِذْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَهُ جَازَ لِعَدَمِ التَقْدِيرِ شَرْعًا إِذْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَهُ جَازَ لِعَدَمِ التَقْدِيرِ شَرْعًا إِذْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَ الْوَزْنِ اه وَظَاهِرُ قَوْلِهِ كَالذَّرَةِ أَهًا غَيْرُ قَيْدٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَذَرَّةٌ مِنْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَ الْوَزْنِ اه وَظَاهِرُ قَوْلِهِ كَالذَّرَةِ أَهًا غَيْرُ قَيْدٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَذَرَّةٌ مِنْ الْمُعَرِقِ الْقَوْمَةِ لَا يَوْرَنُ، وَالظَّهِرُ أَنَّ الْحَبَّةَ مِعْيَارٌ شَرْعًا نِصْفُ دِرْهَمٍ لِنَامُ اللَّذَرَةِ مُنَا مَا لَا يَبْلُغُ حَبَّةً فَافْهُمْ (فَوْلُهُ كَحَفْنَةٍ) بِفَتْحِ الْمُهُمْمَلَةِ." (1)

الدره، فالمُرَاد بِالدرهِ هَنَا مَا لَا يَبِلَعَ حَبِهُ فَافَهُمْ (فُولَهُ دَحَفَنَهُ) بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ. (١) يَصِحُ (فِي) ٣٣٩. "وَالْحَرِيرَ كُلَّمَا حَفَّ وَزْنُهُ زَادَتْ قِيمَتُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ مَعَ الذَّرْعِ (لَا) يَصِحُ (فِي) عَدَدِي (مُتَفَاوِتٍ) هُوَ مَا تَتَفَاوَتُ مَالِيَّتُهُ (كَبِطِّيخٍ وَقَرْعٍ) وَدُرِّ وَرُمَّانٍ فَلَمْ يَجُزْ عَدَدًا بِلَا مُمُيَزٍ وَمَا جَازَ عَدًّا جَازَ كَيْلًا وَوَزْنًا فَمْنُ

(وَيَصِحُّ فِي سَمَكٍ مَلِيحٍ) وَمَالِحٌ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ (وَ) فِي طَرِيٍّ (حِينَ يُوجَدُ وَزْنًا وَضَرْبًا) أَيْ نَوْعَا قَيْدٍ لَمُمَا (لَا عَدَدًا) لِلتَّفَاوُتِ (وَلَوْ صِغَارًا جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) وَفِي الْكِبَارِ رِوَايَتَانِ مُحْتَبَى (لَا فِي قَيْدٍ لَمُمَا (لَا عَدَدًا) لِلتَّفَاوُتِ (وَلَوْ صِغَارًا جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) وَفِي الْكِبَارِ رِوَايَتَانِ مُحْتَبَى (لَا فِي حَيَوَانٍ مَا) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (وَأَطْرَافِهِ) كَرُءُوسٍ وَأَكَارِعَ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَجَازَ وَزْنًا فِي رِوَايَةٍ (وَ) لَا فِي (حَطَبٍ)

\_\_\_\_ كَنَوْعٌ مِنْ الْحَرِيرِ (فَوْلُهُ وَالْحَرِيرُ إِلَيْ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: هَذَا عُرْفُهُمْ وَعُرْفُنَا تِيَابُ الْحَرِيرِ أَيْضًا وَهِيَ الْمُسَمَّاةُ بِالْكَمْحَاءِ كُلَّمَا تَقْلَتْ زَادَتْ الْقِيمَةُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْوَزْنِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْقِيمَةُ تَزِيدُ بِالثِّقَلِ أَوْ بِالْخِقَّةِ اه (قَوْلُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ مَعَ الذَّرْعِ) هُوَ الصَّحِيخُ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ، وَلَوْ ذَكَرَ الْوَزْنَ بِدُونِ الذَّرْعِ لَا يَجُوزُ بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ مَعَ الذَّرْعِ) هُوَ الصَّحِيخُ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ، وَلَوْ ذَكْرَ الْوَزْنَ بِدُونِ الذَّرْعِ لَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ وَقَيَّدَهُ خُوَاهَرْ زَادَهْ بِمَا إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ لِكُلِّ ذِرَاعٍ ثَمْنًا فَإِنْ بَيَّنَهُ جَازَ كَذَا فِي التَّتَارْحَانِيَّة غَرُّ (قَوْلُهُ وَلَهُ بِلَا مُنَاتِئَةُ أَفْرَادِهِ (فَوْلُهُ بِلَا مُمَيِّزٍ) أَيْ بِلَا ضَابِطٍ غَيْرٍ مُجَرَّدِ الْعَدَدِ كَطُولٍ مَا تَتَفَاوَتُ مَالِيَّةُ ) أَيْ مَالِيَّةُ أَفْرَادِهِ (فَوْلُهُ بِلَا مُمْيَزٍ) أَيْ بِلَا ضَابِطٍ غَيْرٍ مُجَرَّدِ الْعَدَدِ كَطُولٍ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٧٤/٥

وَغِلَظٍ وَخُو ذَلِكَ فَتْحٌ (قَوْلُهُ وَمَا جَازَ عَدًّا جَازَ كَيْلًا وَوَزْنًا) وَمَا يَقَعُ مِنْ التَّحَلْخُلِ فِي الْكَيْلِ وَغِلَظٍ وَخُو ذَلِكَ فَتْحٌ (قَوْلُهُ وَمَا جَازَ عَدًّا جَازَ كَيْلًا وَوَزْنًا) وَمَا يَقَعُ مِنْ التَّحَلُخُلِ فِي الْكَيْلُ مَعْ تَعَلَى مِقْدَارِ مَا يَمْلأُ هَذَا الْكَيْلُ مَعَ تَعَلَّخُلِهِ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ ذَلِكَ فِي أَمْوَالِ الرِّبَا إِذَا قُوبِلَتْ بِجِنْسِهَا، وَالْمَعْدُودُ لَيْسَ هَذَا الْكَيْلُ مَعَ تَعَلَّخُلِهِ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ ذَلِكَ فِي أَمْوَالِ الرِّبَا إِذَا قُوبِلَتْ بِجِنْسِهَا، وَالْمَعْدُودُ لَيْسَ هَذَا الْكَيْلُ مَعَ تَعَلَّخُلِهِ، وَإِنَّمَا كُنْعُ ذَلِكَ فِي أَمْوَالِ الرِّبَا إِذَا قُوبِلَتْ بِجِنْسِهَا، وَالْمَعْدُودُ لَيْسَ مِنْهَا وَإِنَّا الْكَيْلُ مَعَ تَعَلَّدُهِمَا، فَلَا يَصِيرُ بِذَلِكَ مَكِيلًا مُطْلَقًا لِيَكُونَ رِبَوِيًّا وَإِذَا أَجَزْنَاهُ كَيْلًا مُؤَلِّ الْوَلِيَ الْمُعْلَولَ وَبِولِيًّا وَإِذَا أَجَزْنَاهُ كَيْلًا فَوَرْنَا أَوْلَى فَتْحٌ.

وَكَذَا مَا جَازَ كَيْلًا جَازَ وَزْنًا وَبِالْعَكْسِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِوُجُودِ الضَّبْطِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ الْبَحْرِ: أَيْ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ فِيهِ عُرْفٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي الرِّبَا قُبَيْلَ قَوْلِهِ وَالْمُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الرِّبَوِيِ

(قَوْلُهُ وَيَصِحُ فِي سَمَكٍ مَلِيحٍ) فِي الْمُغْرِبِ سَمَكٌ مَلِيحٌ وَمُمْلُوحٌ وَهُوَ الْقَدِيدُ الَّذِي فِيهِ الْمِلْحُ (قَوْلُهُ وَمَالِحٌ لُغَةٌ رَدِيَةٌ) كَذَا فِي الْمِصْبَاحِ، وَذَكَرَ أَنَّ قَوْلُهُمْ مَاءٌ مَالِحٌ لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ وَاسْتَشْهَدَ لَمَا وَأَطَالَ. (فَوْلُهُ وَفِي طَرِيٍ حِينَ يُوجَدُ) فَإِنْ كَانَ يَنْقَطِعُ فِي بَعْضِ السَّنَةِ كَمَا قِيلَ إِنَّهُ يَنْقَطِعُ فِي الشِّتَاءِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ: أَيْ لِالْجِمَادِ الْمَاءِ فَلَا يَنْقَطِعُ فِي الشِّتَاءِ وَلَوْ أَسْلَمَ فِي الصَّيْفِ فِي الشِّتَاءِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ: أَيْ لِالْجِمَادِ الْمَاءِ فَلَا يَنْقَطِعُ فِي الشِّتَاءِ وَلَوْ أَسْلَمَ فِي الصَّيْفِ فِي الشِّتَاءِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ: أَيْ لِالْجِمَادِ الْمَاءِ فَلَا يَنْقَطِعُ فِي الشِّتَاءِ وَلَا أَسْلَمَ فِي الصَّيْفِ وَجَبَلُ كُونَ السَّلَمُ مَعَ شُرُوطِهِ مَعَ حِينِهِ كَيْ لَا يَنْقَطِعُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْخُلُولِ، وَإِنْ وَجَدِهِ يَعْنِي أَنْ يَكُونَ السَّلَمُ مَعَ شُرُوطِهِ مَعَ حِينِهِ كَيْ لَا يَنْقَطِعُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْخُلُولِ، وَإِنْ وَكِينِهِ كَيْ لَا يَنْقَطِعُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْخُلُولِ، وَإِنْ لَا عَدَدًا لِمَا ذَكُونَا مِنْ التَّقَاوُتِ فِي الْمُنَوقِ وَالْمُولِ فَلَا يَنْقَطِعُ بَكَى لَوْ كَانَ يَنْقَطِعُ فِي بَعْضِ الْأَحْوِلِ لَا كَنَوْلُ الْمُهَاقِ إِلَّا نَادِرًا (فَوْلُهُ جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) أَيْ بَعْدَ بَيَانِ النَّوْعِ لِقَطْعِ الْمُنَازِعَ قِيلًا لِلْمُنَاوِقِ إِلَّا نَادِرًا (فَوْلُهُ جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) أَيْ بَعْدَ بَيَانِ النَّوْعِ لِقَطْعِ الْمُنَازِعَةِ لِلْمُعْلِمُ الْمُنَازِعِ لِقَطْعِ الْمُنَازِعَ قِيلًا لَمُنَاوَعِ الْمُنَاوَعِ إِلَّا نَادِرًا (فَوْلُهُ جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) أَيْ بَعْدَ بَيَانِ النَّوْعِ لِقَطْعِ الْمُنَارَعِ لِقَطْعِ الْمُنَارَعِ لِقَطْعِ الْمُنَارَعِ لِقَطْعِ الْمُنَاوَعِ لِقَطْعِ الْمُنَاوَعِ لِقَطْعِ الْمُنَاوَعِ الْمُعْولِ الْمُعْولِي الْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُنَاوِعِ الْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُؤْلِلُهُ لَا يُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ إِلَّا نَادِرًا (فَوْلُهُ جَازَ وَزْنًا وَكُيْلًا) أَيْ بَعْدَ بَيَالِ اللْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُعْولِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ

(قَوْلُهُ وَفِي الْكِبَارِ) أَيْ وَزْنَا وَلَا يَجُوزُ كَيْلًا رِوَايَةً وَاحِدَةً أَفَادَهُ أَبُو السُّعُودِ ط (قَوْلُهُ رِوَايَتَانِ) وَالْمُحْتَارُ الْجَوَازُ، وَهُو قَوْلُهُمَا لِأَنَّ السِّمَنَ وَالْمُزَّالَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِيهِ عَادَةً، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي لَيْمُ الْكِبَارِ مِنْهُ كَذَا فِي الإحْتِيَارِ وَفِي الْفَتْحِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي الْكِبَارِ الَّتِي تُقْطَعُ كَمَا يُقْطَعُ اللَّحْمُ الْكِبَارِ مِنْهُ كَذَا فِي الإحْتِيَارِ وَفِي الْفَتْحِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي الْكِبَارِ الَّتِي تُقْطَعُ كَمَا يُقْطَعُ اللَّحْمُ الْكِبَارِ مِنْهُ كَذَا فِي الْإِحْتِيَارِ وَفِي الْفَتْحِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي الْكِبَارِ الَّتِي تُقْطَعُ كَمَا يُقْطَعُ اللَّحْمُ لَا يَعْبَارًا بِالسَّلَمِ فِي اللَّحْمِ اه (قَوْلُهُ لَا فِي حَيَوَانٍ مَا) أَيْ دَابَّةً كَانَ أَوْ لَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي خَمِهَا اعْتَبَارًا بِالسَّلَمِ فِي اللَّحْمِ اه (قَوْلُهُ لَا فِي حَيَوانٍ مَا) أَيْ دَابَّةً كَانَ أَوْ رَقِيقًا وَيَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ أَجْنَاسِهِ، حَتَى الْحَمَامُ وَالْقُمْرِيُّ وَالْعَصَافِيرُ هُو الْمَنْصُوصُ عَنْ مُحَمَّدٍ، وَقَالَ فِي الْفَتْحِ إِنْ شُرِطَتْ حَيَاتُهُ أَيْ إِلَا اللَّهُ مُومِهِ السَّمَكَ فَوْرُ قَالَ فِي الْبُحْرِ: لَكِنْ فِي الْفَتْحِ إِنْ شُرطَتْ حَيَاتُهُ أَيْ

السَّمَكِ فَلَنَا أَنْ غَنْعَ صِحَّتَهُ اه وَأَقَرَّهُ فِي النَّهْرِ وَالْمِنَحِ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ) وَمَعَهُ مَالِكُ وَأَحْمَدُ وَأَطَالَ فِي الْفَتْحِ فِي تَرْجِيحِ أَدِلَّةِ الْمَذْهَبِ الْمَنْقُولَةِ وَالْمَعْقُولَةِ ثُمَّ ضَعَّفَ الْمَعْقُولَة وَحَطَّ كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ النَّهْيُ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ كَمَا قَالَهُ مُحَمَّدُ أَيْ فَهُو تَعَبُّدِيُّ (قَوْلُهُ وَأَكَارِعَ) كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ النَّهْيُ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ كَمَا قَالَهُ مُحَمَّدُ أَيْ فَهُو تَعَبُّدِيُّ (قَوْلُهُ وَأَكَارِعَ) جَمْعُ كُرَاعٍ وَهُو مَا دُونَ الرُّكْبَةِ فِي الدَّوَاتِ فَتْحُ (قَوْلُهُ وَجَازَ وَزْنًا فِي رِوَايَةٍ) فِي السِّرَاجِ لَوْ أَسْلَمَ فِيهِ وَزْنًا اخْتَلَقُوا فِيهِ فَمْرٌ. وَاخْتَارَ هَذِهِ الرِّوايَةَ فِي الْفَتْحِ حَيْثُ قَالَ: وَعِنْدِي لَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِيهِ وَزْنًا اخْتَلَقُوا فِيهِ فَمْرٌ. وَاخْتَارَ هَذِهِ الرِّوايَة فِي الْفَتْحِ حَيْثُ قَالَ: وَعِنْدِي لَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِي الرُّوسِ وَالْأَكَارِعِ وَزْنًا بَعْدَ ذِكْرِ النَّوْع، وَبَاقِي." (١)

٣٤. "بَحْرٌ وَالْاسْتِهْزَاءُ بِشَيْءٍ مِنْ الشَّرَائِعِ كُفْرٌ ابْنُ كَمَالٍ (وَحَصِيٍّ) وَأَقْطَعَ (وَوَلَدِ الزِّنَا) وَلَوْ بِالزِّنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَحُنْثَى) كَأُنْثَى لَوْ مُشْكِلًا وَإِلَّا فَلَا إِشْكَالَ (وَعَتِيقٍ لِمُعْتِقِهِ وَعَكْسُهُ) بِالزِّنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَحُنْثَى) كَأُنْثَى لَوْ مُشْكِلًا وَإِلَّا فَلَا إِشْكَالَ (وَعَتِيقٍ لِمُعْتِقِهِ وَعَكْسُهُ) إلَّا لِتُهْمَةٍ لِمَا فِي الْخُلَاصَةِ شَهِدَا بَعْدَ عِتْقِهِمَا أَنَّ الثَّمَنَ كَذَا عِنْدَ احْتِلَافِ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ لَمُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ عُرَيِّم رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً) إلَّا إِذَا امْتَدَّتْ تُقْبَلُ لِحِرِّ النَّفْعِ بِإِثْبَاتِ الْعِتْقِ (وَلِأَخِيهِ وَعَمِّهِ وَمِنْ مُحَرَّمٍ رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً) إلَّا إِذَا امْتَدَّتْ الْخُصُومَةُ وَحَاصَمَ مَعَهُ عَلَى مَا فِي الْقُنْيَةِ.

وَفِي الْخِزَانَةِ: تَخَاصَمَ الشُّهُودُ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ تُقْبَلُ لَوْ عُدُولًا (وَمِنْ كَافِرٍ عَلَى عَبْدٍ كَافِرٍ مَوْلَاهُ مُسْلِمٌ أَوْ) عَلَى وَكِيلٍ (حُرِّ كَافِرٍ مُوَكِّلُهُ مُسْلِمٌ لَا) يَجُوزُ (عَكْسُهُ) لِقِيَامِهَا عَلَى مُسْلِمٍ قَصْدًا وَفِي الْأَوَّلِ ضِمْنًا.

(وَ) تُقْبَلُ (عَلَى ذِمِّيِ مَيِّتٍ وَصِيَّةُ مُسْلِمٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنُ لِمُسْلِمٍ)

\_\_\_\_\_Qإلَى رَأْيِ الْقَاضِي وَالْمُعَدِّلِ. وَفِي الْخُلَاصَةِ: وَلَوْ كَانَ عَدْلًا فَشَهِدَ بِزُورٍ ثُمَّ تَابَ فَشَهِدَ تُقْبَلُ مِنْ غَيْرِ مُدَّةٍ اه وَقَدَّمْنَا أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا كَانَ فَاسِقًا سِرًّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْبِرَ بِفِسْقِهِ كَيْ لَا تُعْبَلُ مِنْ غَيْرِ مُدَّةٍ اه وَقَدَّمْنَا أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا كَانَ فَاسِقًا سِرًّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْبِرَ بِفِسْقِهِ كَيْ لَا يَبْطُلُ حَقُّ الْمُدَّعِي وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْعُمْدَةِ أَيْضًا اه.

[فَائِدَةُ] مَنْ أُتُّهِمَ بِالْفِسْقِ لَا تَبْطُلُ عَدَالَتُهُ، وَالْمُعَدِّلُ إِذَا قَالَ لِلشَّاهِدِ هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْفِسْقِ لَا تَبْطُلُ عَدَالَتُهُ حَالِيَّةً.

(قَوْلُهُ بَحْرٌ) مِثْلُهُ فِي التَّتَارْحَانِيَّة.

(قَوْلُهُ كُفْرٌ) أَشَارَ إِلَى فَائِدَةِ تَقْيِيدِهِ فِي الْهِدَايَةِ بِأَنْ لَا يَتْرُكَ الْخِتَانَ اسْتِحْفَافًا بِالدِّينِ: وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ وَالْمُحْتَارُ أَنَّ أَوَّلَ وَقْنِهِ سَبْعٌ وَآخِرَهُ اثْنَتَا عَشْرَةً.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢١١/٥

(قَوْلُهُ وَحَصِيٍّ) لِأَنَّ حَاصِلَ أَمْرِهِ أَنَّهُ مَظْلُومٌ، نَعَمْ لَوْ كَانَ ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَفَعَلَهُ مُخْتَارًا مُنِعَ. وَقَدْ قَبِلَ عُمَرُ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخُصِيِّ عَلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنَحٌ. وَقَدْ قَبِلَ عُمَرُ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخُصِيِّ عَلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنَحٌ. (قَوْلُهُ وَأَقْطَعَ) لِمَا رُويَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فِي سَرِقَةٍ ثُمَّ كَانَ رَعُلُ فِي سَرِقَةٍ ثُمَّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْهَدُ فَقَبِلَ شَهَادَتَهُ» مِنَحٌ.

(فَوْلُهُ بِالزِّنَا) أَيْ وَلَوْ شَهِدَ بِالزِّنَا عَلَى غَيْرِهِ تُقْبَلُ. قَالَ فِي الْمِنَحِ: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدِ الزِّنَا لِأَنَّ لِأَنَّ فِي الْمِنَحِ: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدِ الزِّنَا لِأَنَّ فِي فَيْرِهِ تُقْبَلُ مَا إِذَا شَهِدَ بِالزِّنَا أَوْ بِغَيْرِهِ خِلَافًا فِسْقَ الْأَبَويْنِ لَا يُوحِبُ فِسْقَ الْوَلَدِ كَكُفْرِهِمَا، أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا شَهِدَ بِالزِّنَا أَوْ بِغَيْرِهِ خِلَافًا لِمُالِكٍ فِي الْأَوَّلِ اه مَدَنِيُّ.

(قَوْلُهُ كَأُنْثَى) فَيُقْبَلُ مَعَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَوَدٍ.

(قَوْلُهُ بِإِثْبَاتِ الْعِتْقِ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا تَحَالُفَ بَعْدَ خُرُوجِ الْمَبِيعِ عَنْ مِلْكِهِ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي التَّحَالُفِ فَرَاجِعْهُ، وَقَوْلُهُ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ لَوْلَا شَهَادَتُهُمَا لَتَحَالَفَا وَفُسِحَ الْبَيْعُ الْمُقْتَضِي لِإِبْطَالِ التَّحَالُفِ فَرَاجِعْهُ، وَقَوْلُهُ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ لَوْلَا شَهَادَتُهُمَا لَتَحَالَفَا وَفُسِحَ الْبَيْعُ الْمُقْتَضِي لِإِبْطَالِ الْعَتْقِ مِنَحُ.

(فَوْلُهُ وَمِنْ مُحَرَّمٍ رَضَاعًا) قَالَ فِي الْأَقْضِيَةِ: تُقْبَلُ لِأَبَوَيْهِ مِنْ الرَّضَاعِ وَلِمَنْ أَرْضَعَتْهُ امْرَأَتُهُ وَلِأُمِّ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا بَزَّازِيَّةُ مِنْ الشَّهَادَةِ فِيمَا تُقْبَلُ وَفِيمَا لَا تُقْبَلُ اه. وَتُقْبَلُ لِأُمِّ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا وَلِزَوْجِ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا وَلِزَوْجِ الْمُرَأَتِهِ وَلامْرَأَةِ ابْنِهِ وَلامْرَأَةِ أَبِيهِ وَلامْرَأَةِ امْرَأَتِهِ اه كذَا فِي الْهَامِشِ عَنْ الْخَامِدِيَّةِ مَعْزِيًّا لِلْحُلَاصَةِ. (قَوْلُهُ امْتَدَّتْ الْخُصُومَةُ) أَيْ سَنَتَيْنِ مِنَحُ.

(قَوْلُهُ لَوْ عُدُولًا) قَالَ فِي الْمِنَحِ عَنْ الْبَحْرِ: وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُسَاعِدْ الْمُدَّعِي فِي الْخُصُومَةِ أَوْ لَمْ يُكْثِرْ ذَلِكَ تَوْفِيقًا اه. وَوَفَّقَ الرَّمْلِيُّ بِغَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ: مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَوْ عُدُولًا أَفْهُمْ إِذَا كَانُوا مَسْتُورِينَ لَا تُقْبَلُ وَإِنْ لَمْ تَمُتَدَّ الْخُصُومَةُ لِلتَّهْمَةِ بِالْمُحَاصَمَةِ، وَإِذَا كَانُوا عُدُولًا تَوْفِيقًا، تُقْبَلُ لِارْتِفَاعِ التُّهْمَةِ مَعَ الْعَدَالَةِ؛ فَيُحْمَلُ مَا فِي الْقُنْيَةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُونُوا عُدُولًا تَوْفِيقًا، وَمَا قُلْنَاهُ أَشْبَهُ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ الْعَدَالَةُ.

(قَوْلُهُ عَلَى ذِمِّيٍّ مَيِّتٍ) نَصْرَايِ مَّاتَ وَتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَأَقَامَ مُسْلِمٌ شُهُودًا مِنْ النَّصَارَى عَلَى الْفَ عِلْدَهُ وَعِنْدَ أَبِي الْفَ عَلَى الْمَيِّتِ وَأَقَامَ نَصْرَانِيُ آخِرِينَ كَذَلِكَ فَالْأَلْفُ الْمَتْرُوكَةُ لِلْمُسْلِمِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَبِي لُوسُفَ يَتَحَاصَّانِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْقَبُولَ عِنْدَهُ فِي حَقِّ إِثْبَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَطْ دُونَ يُوسُفَ يَتَحَاصَّانِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْقَبُولَ عِنْدَهُ فِي حَقِّ إِثْبَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَطْ دُونَ إِثْبَاتِ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَعَلَى قَوْلِ التَّانِي فِي حَقِّهِمَا ذَخِيرَةٌ مُلَحَّطًا وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ الْمُسْلِمِ وَعَلَى قَوْلِ التَّانِي فِي حَقِّهِمَا ذَخِيرَةٌ مُلَحَّصًا وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ وَبُولُهُا عَلَى الْمَيِّتِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنُ لِمُسْلِمٍ، نَعَمْ هُوَ قَيْدٌ لِإِثْبَاتِهَا الشَّرِكَةَ بَيْنَهُ وَبُولُمَا عَلَى الْمُيِّتِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنُ لِمُسْلِمٍ، نَعَمْ هُوَ قَيْدٌ لِإِثْبَاتِهَا الشَّرِكَةَ بَيْنَهُ

وَبَيْنَ الْمُدَّعِي الْآحَرِ فَإِذَا كَانَ الْآحَرُ نَصْرَانِيًّا أَيْضًا يُشَارِكُهُ وَإِلَّا فَالْمَالُ لِلْمُسْلِمِ، إِذْ لَوْ شَارَكَهُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُوَ ضِيقُ التَّرِكَةِ عَنْ لَزِمَ قِيَامُهَا عَلَى الْمُسْلِمِ، وَظَهَرَ أَيْضًا أَنَّ الْمُصَنِّفَ تَرَكَ قَيْدًا لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُو ضِيقُ التَّرِكَةِ عَنْ الدَّيْنَيْنِ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ قِيَامُهَا عَلَى الْمُسْلِمِ كَمَا لَا يَخْفَى، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي بَعْدَ التَّنْقِيرِ التَّامِّ الدَّيْنَيْنِ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ قِيَامُهَا عَلَى الْمُسْلِمِ كَمَا لَا يَخْفَى، هَذَا مَا ظَهرَ لِي بَعْدَ التَّنْقِيرِ التَّامِّ كَتَّ طَفِرْتُ بِعِبَارَةِ الذَّخِيرَةِ، فَاغْتَنِمْ هَذَا التَّحْرِيرَ وَادْعُ لِي. وَفِي حَاشِيَةِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ الْمُسْلِمِ كَمَا التَّحْرِيرَ وَادْعُ لِي. وَفِي حَاشِيةِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ الْمُسْلِمُ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ الْمُسْلِمِ كَمَا التَّحْرِيرَ وَادْعُ لِي. وَفِي حَاشِيةِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ الْمُسْلِمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ كَمَا لَا شَعْرَانِيُ وَاعِدِ مِنْهُمَا الْبَيْنَةَ أَنَّ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَا لَعْقَيْلِيّ: فَعْرَانِي مُعْوَدُ النَّصْرَانِيُ وَمِيّيْنَ أَوْ شُهُودُ الْفُرِيقَيْنِ ذِمِيّيِينَ أَوْ شُهُودُ النَّصْرَانِي وَمِيّينَ أَوْ شُهُودُ النَّصْرَانِي وَمِيّينَ أَوْ شُهُودُ النَّصْرَانِي وَمِيّينَ أَوْ شُهُودُ النَّصْرَانِي وَمِيّينَ أَلْ مُنْ الْمُسْلِمُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءَ الْ أَلَا لَا عَلَى الْمُسْلِمُ، فَإِنْ قَضَلَ شَيْءَ الْ الْمُسْلِمُ مُنْ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ وَلَا لَكَانَ شُهُودُ الْفُولِيقَيْنِ ذِمِيّيِينَ أَوْ لُومِي الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ اللْمُسْلِمُ الْمُعْلِى الْمُ لَا مُنْ فَضَلَ شَعْمُ اللْمُ الْمُعْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُعْدِلَ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُعْلِم

٣٤١. "(وَالظِّنَّرُ) بِكَسْرٍ فَهَمْزٍ: الْمُرْضِعَةُ (بِأَجْرٍ مُعَيَّنٍ) لِتَعَامُلِ النَّاسِ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْخِيَوانَاتِ لِعَدَمِ التَّعَارُفِ (وَ) كَذَا (بِطَعَامِهَا وَكُسْوَقِمَا) وَلَمَّا الْوَسَطُ، وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ لِجَرِيَانِ الْحُيَوانَاتِ لِعَدَمِ التَّعَارُفِ (وَ) كَذَا (بِطَعَامِهَا وَكُسْوَقِمَا) وَلَمَّا الْوَسَطُ، وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِالتَّوْسِعَةِ عَلَى الظِّرِ شَفَقَةً عَلَى الْوَلَدِ (وَلِلرَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا) خِلَاقًا لِمَالِكِ (لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ) ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ فَلَا يَدْخُلُهُ (إلَّا بِإِذْنِهِ، وَ) الرَّوْجُ (لَهُ فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ) أَيْ مَعْلُومِ بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ (فَسْخُهَا مُطْلَقًا) شَانَهُ إِجَارَهُمَا أَوْ لَا فِي الْأَصَحِّ (وَلَوْ غَيْرَ ظَاهِرٍ) بِأَنْ عَلِمَ بِإِقْرَارِهِمَا بِعَيْرِ الْإِقْرَارِ (فَسْخُهَا مُطْلَقًا) شَانَهُ إِجَارَهُمَا أَوْ لَا فِي الْأَصَحِّ (وَلَوْ غَيْرَ ظَاهِرٍ) بِأَنْ عَلِمَ بِإِقْرَارِهِمَا وَمَرَضِهَا وَمَرَضِهَا وَمَرَضِهَا وَمَرَضِهَا وَمَرَضِهَا وَمُرَضِهَا وَمُرَضِهَا وَمُوهَا) فُجُورًا بَيّنًا وَخُو ذَلِكَ مِنْ الْأَعْذَارِ

\_\_\_\_Q «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنَّ لِي عِيَالًا وَغُلَامًا حَجَّامًا أَفَأُطْعِمُ عِيَالًى وَغُلَامًا حَجَّامًا أَفَأُطْعِمُ عِيَالِي مِنْ كَسْبِهِ؟ قَالَ نَعَمْ» زَيْلَعِيُّ.

وَأَجَابَ الْأَتقاني يُخْمَلُ حَدِيثُ الْخُبْثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ طَبْعًا مِنْ طَرِيقِ الْمُرُوءَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ الْخِسَّةِ وَالدَّنَاءَةِ.

قَالَ: عَلَى أَنَّا نَقُولُ رَاوِيهُ رَافِعٍ لَيْسَ كَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ وَالْفِقْهِ فَيُعْمَلُ بِحَدِيثِ الْبَنِ عَبَّاسٍ دُونَهُ اهـ.

وَفِي الْجَوْهَرَةِ: وَإِنْ شَرَطَ الْحَجَّامُ شَيْئًا عَلَى الْحِجَامَةِ كُرِهَ

(قَوْلُهُ وَالظِّنْرِ) بِالْجُرِّ عَطْفًا عَلَى الْحَمَّامِ. (قَوْلُهُ بِكَسْرٍ فَهَمْزٍ) أَيْ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا حَمَويُّ. (قَوْلُهُ الْمُرْضِعَةُ) حَبَرُ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥/٤٧٤

وَفِي الْقَامُوسِ: الظِّقُرُ الْعَاطِفَةُ عَلَى وَلَدِ غَيْرِهَا الْمُرْضِعَةُ لَهُ فِي النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ لِلذَّكِرِ وَالْأُنْنَى وَجُمْعُهُ أَظُورٌ وَظُنُورٌ وَظُنُورٌ وَظُنُورٌ وَظُورٌ وَلَا النَّاسُ) عِلَّةٌ لِلْجَوَازِ وَهَذَا السَّيْحُسَانٌ؛ لِأَهَّا تَرِدُ عَلَى اسْتِهْ اللَّهِ الْعَيْنِ وَهُوَ اللَّبَنُ: وَيُشْتَرَطُ التَّوْقِيتُ إِجْمَاعًا حَموِيٌّ عَنْ الْمَنْصُورِيَّةِ: وَالْإِطْلَاقُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تُؤجِّرَ نَفْسَهَا لِإِرْضَاعِ وَلَدِ الْكَافِرِ وَبِهِ الْمَنْصُورِيَّةِ: وَالْإِطْلَاقُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّةُ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تُؤجِّرَ نَفْسَهَا لِإِرْضَاعِ وَلَدِ الْكَافِرِ وَبِهِ الْمَنْعَودِ (فَوْلُهُ كِلَافِ مَا إِذَا أَجَرَتْ نَفْسَهَا لِخِدْمَةِ الْكَافِرِ فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ، قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ: اسْتَأْجَرَ نَصْرَائِيُّ مُسْلِمًا لِلْخِدْمَةِ لَمْ يَجُورُ، وَلِغَيْرِهَا جَازَ إِنْ وَقَتَ أَبُو السَّعُودِ (فَوْلُهُ كِلَافِ بَقِيَّةِ السَّعُودِ (فَوْلُهُ كِلَافِ بَقِيَّةِ الْسَيْعُودِ (فَوْلُهُ كِيلَافِ بَقِيَةِ السَّالُجِرَ بَعْرَةً لِيَعْرَبُونَ السَّعُودِ (فَوْلُهُ كِيلَافِ بَقِيَة الْمَتَاءُ جَرَ بَعْرَةً وَالسَّونِ وَالْقُومِيلِ } لِأَنَّهُ مِلْكُ الْآجِرِ وَقَدْ اسْتَوْفَاهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، بِخِلَافِ مَا كَرُمًا أَوْ شَاءً لِيَحْرً أَرْضَهُ لِيَرْعَى الْكَالَا . (فَوْلُهُ وَكَذَا بِطَعَامِهَا وَكِسُوتِهَا) أَشَارَ إِلَى أَثَمَ مَسْأَلَةً مُسْتَقَلَةً وَكَلَاهِ فِي عَلَيْهِ وَلِي الْعَلْدِ، وَقَلْهُ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ إِلَى الْمُعْرَةِ وَلَكُمُ الْمُنْ الْمُعْرَادِ الْعَامِهِ وَلِي الْعَلْدِ (قَوْلُهُ لِحِرَيَانِ الْعَادَةِ إِلَى الْمُعْمُولِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِالْعَقْدِ. (قَوْلُهُ لِحِرَيَانِ الْعَادَةِ إِلَى الْمُعْرَةِ عَلَى الْمُسْتَأَجِرِ بِالْعَقْدِ. (قَوْلُهُ لِحِرَيَانِ الْعَادَةِ إِلَى الْعَلَامُ عَلَى الْمُسْتَأُجِرِ الْمُقْدِدِ (قَوْلُهُ لِحِرَيَانِ الْعَادَةِ إِلَى الْمُعْمُولِ الْعَلَامُ الْمُعْمُولُ الْمُؤْولُولُهُ وَلَالُهُ وَلِي الْعَلَامُ الْمُؤْولُهُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْولِقُولُهُ الْمُؤْمِولُولُهُ الْمُعْمِلُكُ اللْمُعْمِلِكُ

وَوجْهُهُ أَنَّ الْعَادَةَ لَمَّا جَرَتْ بِالتَّوْسِعَةِ عَلَى الظِّنْرِ شَفَقَةً عَلَى الْوَلَدِ لَمْ تَكُنْ الْجُهَالَةُ مُفْضِيَةً إِلَى النِّرَاعِ، وَالجُهَالَةُ لَيْسَتْ عِمَانِعَةٍ لِذَاتِهَا بَلْ لِكَوْنِهَا مُفْضِيَةً إِلَى النِّرَاعِ. (فَوْلُهُ وَلِلرَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا) أَيْ وَإِنْ رَضِيَ بِالْإِجَارَةِ فَلَيْسَ لِلْهُسْتَأْجِرِ مَنْعُهُ تَخَافَةَ الْجَبَلِ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مَوْهُومٌ وَالْمَنْعَ مِنْ الْوَطْءِ ضَرَرٌ مُتَحَقِّقٌ وَلَيْسَ لِلظِّقْرِ أَنْ تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا إِنْقَانِيٌّ. (فَوْلُهُ شَانَهُ إِجَارَهُمَا أَوْ لا) أَيْ الْوَطْءِ ضَرَرٌ مُتَحقِقٌ وَلَيْسَ لِلظِّقْرِ أَنْ تَمْنَعُهُ بِأَنْ كَانَ وَجِيهًا بَيْنَ النَّاسِ أَوْ لاَ، لِمَا أَنْ لَهُ أَنْ لَهُ أَنْ لَمُسْتَهُ وَلَيْسَ الْإِجَارَةُ تَشِينُ الرَّوْعِجَ وَأَنْ يَمْنَعُ الصَّبِيَّ الدُّحُولَ عَلَيْهَا وَلاَنَ وَجِيهًا بَيْنَ النَّاسِ أَوْ لاَ، لِمَا أَنْ لَهُ أَنْ لَهُ أَنْ لَكُونَ عَلَيْهِا وَلاَنَى الْإِرْضَاعَ وَالسَّهُمَ بِاللَّيْلِ يُضْعِفُهَا وَيُذَهِبُ جَمَاهُمَا فَكَانَ لَهُ الْمَنْعُ كَمَا يَمْتَعُهَا مِنْ الصِّيَامِ تَطَوُّعًا رَيْلَعِيٍّ. (قَوْلُهُ وَلِلْمُسْتَأْجِرِ وَهِي يَضُرُهُمَا أَيْضًا الرَّضَاعُ وَلِلْمُسْتَأْجِر وَلَيْهِ الْمُنْعِلَٰهِ الْمُسْعُ عَلَى مَا قِيلَ: بَخُوعُ الْجَرْقُ وَلا تَلْعَلَى الْفَسْعُ وَلَا فَلَا إِلْكَالُ بِعَدْيَهُمَا الْمُسْعُ وَعَلَيْهِ الْفَلْوَى كَمَا بَسَطَهُ فِي الْمَالِ الْعَلْمُ وَعَلَيْهِ الْفَلْوَى كَمَا بَسَطَهُ فِي الْعَلْمَ لَعْنَا لَكَالُ وَلَا فَلَوْلُ الْمَوْقِ وَلَا فَلَيْهِ الْفَلْوَى كَمَا بَسَطَهُ فِي التَعْلِي الْعَلْمُ لِهُ عَلَى مَا قِيلَ لِلْمَانِ أَوْ سَارِقَةً أَوْ يَتَقَيَّا لَبَنَ الْمُ الْفَلْمُ وَعَلَمْ الْفَلْمُ وَلَعُورِهَا ) أَيْ وَلَكُو وَلَعُورِهَا ) أَيْ وَلَاهُ وَلَوْلُهُ وَلَا وَلَا الْمَلْوِ الْفَلْمُ وَعَلَمُ اللّهُ الْمُ الْقَلْمُ وَالْمُولِ الْفَلْمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَعُورِهَا إِلْوَالْمُ الْمُلِلْمُ الْفَلْمُ وَعَلَمُ وَلَعُورِهَا إِلَا فَلَامُ الْفَلْمُ وَلَعُولِهُ الْمُولِ وَلَعُولُوا الْمَلْمُ الْمُؤْلِلُكُولُ الْمُلُمُ اللْمُلْعُلُ الْمُلْمُ الْمُلْلُولُ الْمُنْ وَلَعُلُوا الْمُلِهُ وَلَلْمُ وَلَعُولِ الْمَالُولُ وَلَيْهُ الْوَلُولُ وَلْمُلْ

لَا يَأْخُذُ ثَدْيَهَا، وَكَذَا كُلُّ مَا يَضُرُّ بِالصَّبِيِّ لَا مَحَالَةَ نَحُو الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ زَمَانًا كَثِيرًا وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهَا عَنْهُ لَا مَا لَا يَضُرُّ، وَأَمَّا مَا كَانَ فِيهِ وَهُمُ الضَّرَرِ فَلَيْسَ لَهُمْ مَنْعُهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ فَلَمْ مَنْعُهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهُمْ أَنْ يَمْنُعُوهَا عَنْهُ لَا مَا لَا يَضُرُّ، وَأَمَّا مَا كَانَ فِيهِ وَهُمُ الضَّرَرِ فَلَيْسَ لَهُمْ مَنْعُهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تُرْضِعَهُ." (1)

٣٤٢. "بِالسُّكُونِ مَا لَيْسَ بِعَقَارٍ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ (وَفُلْكِ) فِي الْقَالِ لِمَالِكِ (وَبِنَاءٍ وَخُلْلٍ) إِذَا (بِيعَا قَصْدًا) وَلَوْ مَعَ حَقِّ الْقَرَارِ خِلَافًا لِمَا فَهِمَهُ ابْنُ الْكَمَالِ لِمُحَالَفَتِهِ الْمَنْقُولَ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ (وَلَا) فِي (إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ لَا بِعِوَضٍ) مَشْرُوطٍ لِمُحَالَفَتِهِ الْمَنْقُولَ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ (وَلَا) فِي (إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ لَا بِعِوَضٍ) مَشْرُوطٍ (وَإِنْ وَدَارٌ قُسِّمَتْ) أَوْ جُعِلَتْ أُجْرَةً أَوْ بَدَلَ خُلْعٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ صُلْحٍ عَنْ دَمِ عَمْدٍ أَوْ مَهْ (وَإِنْ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا) أَيْ الدَّارِ (مَالُّ) لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ، وَأَوْجَبَاهَا فِي حِصَّةِ الْمَالِ (أَوْ) دَارٍ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا) أَيْ الدَّارِ (مَالُّ) لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ، وَأَوْجَبَاهَا فِي حِصَّةِ الْمَالِ (أَوْ) دَارٍ فُوبِلَ بِبَعْضِهَا) أَيْ الدَّارِ (مَالُّ) لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ، وَأَوْجَبَاهَا فِي حِصَّةِ الْمَالِ (أَوْ) دَارٍ (بِيعَتْ بِخِيَارِ الْبَائِعِ وَلَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ، فَإِنْ سَقَطَ وَجَبَتْ إِنْ طَلَبَ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ) فِي الصَّحِيح، وَقِيلَ عِنْدَ

\_\_\_\_\_\_ فَايَةٌ، وَفِي الطُّورِيِّ عَنْ الْمُحِيطِ: وَيَدْخُلُ فِي الرَّحَى الْحُجَرُ الْأَسْفَلُ دُونَ الْأَعْلَى، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ بِالْأَرْضِ (قَوْلُهُ بِالسُّكُونِ) أَيْ سُكُونِ الرَّاءِ. وَفِي الْمُغْرِبِ: الْعَرَضُ بِفَتْحَتَيْنِ وَيُجْمَعُ عَلَى عُرُوضٍ حُطَامُ الدُّنْيَا (قَوْلُهُ مَا لَيْسَ بِعَقَارٍ) تَفْسِيرُ مُرَادٍ هُنَا قَالَ فِي الصِّحَاحِ: وَالْعَرْضُ بِسُكُونِ الرَّاءِ الْمَتَاعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ عَرْضٌ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: بِسُكُونِ الرَّاءِ الْمَتَاعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ عَرْضٌ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الْعُرُوضِ الْأَمْتِعَةُ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا كَيْلُ وَلَا وَزْنٌ، وَلَا تَكُونُ حَيَوانًا وَلَا عَقَارًا

(قَوْلُهُ إِذَا بِيعَا قَصْدًا) أَيْ بَيْعًا قَصْدِيًّا فَتَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِيهِمَا بِتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ، فَلَوْ اشْتَرَى خَلْلَةً بِأَرْضِهَا فَفِيهَا الشُّفْعَةُ تَبَعًا لِلْأَرْضِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى لِيَقْلَعَهَا حَيْثُ لَا شُفْعَةَ فِيهَا لِأَهَّا فِي بِأَرْضِهَا فَفِيهَا الشُّفْعَةُ فِيهَا لِلْأَرْضِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى لِيَقْلَعَهَا حَيْثُ لَا شُفْعَةَ فِيهَا لِأَهُ نَقُلِيَّةٌ كَمَا فِي الْبِنَاءِ وَالزَّرْعِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ قُهُسْتَانِيٌّ (قَوْلُهُ وَلَوْ مَعَ حَقِّ الْقَرَارِ) قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِيهِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَلَا فِي إِرْثِ) أَيْ مَوْرُوثٍ دُرَرٌ لِأَنَّ الْوَارِثَ يَمْلِكُ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ فِيهِ بِالْعَيْبِ فَكَأَنَّ مِلْكَ الْمَيِّتِ لَمْ يَرُلُ أَتَقَانِيٌّ، فَهُو أَيْضًا مُحْرَرُ قَوْلِهِ الْمَيِّتِ وَلِمِنَا أَيْدَا يُرَدُّ عَلَى بَائِعِهِ بِالْعَيْبِ فَكَأَنَّ مِلْكَ الْمَيِّتِ لَمْ يَرُلُ أَتَقَانِيُّ، فَهُو أَيْضًا مُحْرَرُ قَوْلِهِ الْمَيِّتِ وَلِمِنَا أَنْقَانِيُّ، فَهُو أَيْضًا مُحْرَرُ قَوْلِهِ مِلْكِ تَأَمَّلُ (فَوْلُهُ وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ إِلَى لِأَهُمَا لَيْسَتْ بِمُعَاوضَةِ مَالٍ بِمَالٍ فَصَارَتْ كَالْإِرْثِ مِنَحُ (فَوْلُهُ وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ إِلَى لِللَّاعَيْتِ مَالًا فَالِدَةُ وَلَاهُ وَمَدَقَةٍ مِنْ مَا الْفَعْقَةُ لَمْ يَعُولُ الللهُ عَلَى الْمُعْلَقَةِ مِنَعُ الْإِفْرَاذِ وَلِهُ لَا بِعِوضٍ مَشْرُوطٍ) قَدَّمْنَا فَائِدَتَهُ (قَوْلُهُ وَدَارٍ قُسِمَتْ) أَيْ بَيْنَ الشُوكَاءِ لِأَنَ الْقِسْمَة فَيْ الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنَحٌ (قَوْلُهُ فَهُ لَا يَعِوضٍ مَشْرُوطٍ) قَدَّا فَائِدَتَهُ (قَوْلُهُ وَدَارٍ قُسِمَتْ) أَيْ الْمُعْلَقَةِ مِنَحُ (قَوْلُهُ وَالْ فَيْ الْمُبَادَلَةِ الْمُعْلَقَةِ مِنَحُ (قَوْلُهُ وَدَارٍ فُولِمُ الْمُعْلِقَةِ مِنَحُ (قَوْلُهُ وَلَا لَاللهُ عَلَى الْمُعْلَقَةِ مِنَحُ وَلَا لَوْ اللْمُعْلَقَةُ مَا الْمُعْلَقَةِ مِنَحُ الْمُعْلَقَةِ مِنَا الْمُعْلِقَةِ مِنَا الْمُعْلَقَةِ مِنَا الْمُعْلُقَةِ مِنَا الْمُعْلُقَةُ مُنَا الللْمُولِي الْمُعْلِقَةِ مِنْ الْمُعْلِقَةُ الْمُعْلِقَةُ مُنَا الْمُعْلَقَةُ مَا الْمُعْلُولُهُ الْمِلْ الْمُعْلَقَةُ مُولُهُ الْمُعْلِقَةً وَاللْمُ اللْمُعْلُقَةً الْم

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٦/٣٥

أَوْ جُعِلَتْ أُجْرَةً إِكَّى الْأَمَّا ثَبَتَتْ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالْآثَارِ فِي مُعَاوَضَةِ مَالٍ مِمَالٍ مُطْلَقٍ فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا مِنَحٌ (قَوْلُهُ أَوْ صُلْحٍ عَنْ دَم عَمْدٍ) قَيَّدَ بِهِ لِمَا فِي الْمَبْسُوطِ: لَوْ كَانَ عَنْ جِنَايَةِ حَطَاً بَكِبُ الشَّفْعَةُ، فَلَوْ عَنْ جِنَايَتَيْنِ عَمْدٍ وَحَطَاً لَا شُفْعَةَ عِنْدَهُ. وَعِنْدَهُمَا بَجِبُ فِيمَا يَخُصُّ الْخَطَأَ الْمَطُورِيُّ، وَإِنْ ادَّعَى حَقًّا عَلَى إنْسَانٍ فَصَالَحَهُ عَلَى دَارٍ لِلشَّفِيعِ أَخْذُهَا سَوَاءٌ كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ السَّفَعَةِ وَلَا اللَّهُ فِيعِ أَخْذُهَا سَوَاءٌ كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ أَوْ الْمُكُوتِ لِزَعْمِ الْمُدَّعِي أَنَّا عِوضُ حَقِّهِ فَيُوَاحَذُ بِزَعْمِهِ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَارًا وَ إِنْكَارٍ أَوْ سُكُوتٍ لِزَعْمِ الْمُدَّعِي أَنَّا عِوضُ حَقِّهِ فَيُوَاحَذُ بِزَعْمِهِ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَارًا وَانْكَارٍ لَوْ سُكُوتٍ لِزَعْمِ الْمُدَّعِي أَنَّا عُوضُ حَقِّهِ فَيُوَاحَذُ بِزَعْمِهِ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَارًا وَ الْمُعْمِ مِلْكَهَا بِعِوضٍ لَا إِنْ كَانَ عَنْ إِنْكَارٍ لِرَعْمِهِ أَنَّ الْمُعْطَى لِاقْتِدَاءِ بَمِينِهِ كَمَا فِي دُرَرِ الْبِحَارِ (فَوْلُهُ أَوْ مَهْرًا بِالنَّصْبِ كَمَا فِي الْغُورِ عَطْفًا عَلَى أُجْرَةً، إِذْ لَوْ جُعِلَتْ بَدَلَ مَهْ الْمُهْوِ كَمَا فِي النَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ لِأَنَّهُ بَدَلً عَمَّا فِي الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ لِأَنَّهُ بَدَلً عَمَّا فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ عَلَى الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالَ لِلْ اللَّهُ مِنَ الْمُهْرِكَمَا فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ عَلَى الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالًا لِلْ اللَّهُ بِعِلَى الْمُعْرَةِ مِنْ الْمُهُو كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةً مَالٍ بِمَالَ لَلْهُ مَى الْمُعْلَى السَّلَةِ مِنْ الْمُهُ وَكُمَا فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ السَّفَا عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ مِنْ الْمُعْلَى عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمَا عَلَى الْمُعْمَا فِي

(قَوْلُهُ وَإِنْ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا مَالٌ) بِأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَوُدَّ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُقْعَة فِي شَيْءٍ مِنْهَا مِنَحٌ (قَوْلُهُ لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ) أَيْ فِي هَذَا الْعَقْدِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ اشْتَمَلَ شُفْعَة فِي عَلَى نِكَاحٍ وَبَيْعٍ لَكِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التِّكَاحُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلَقْظِ التِّكَاحِ، وَلَا شُقْعَة فِي عَلَى نِكَاحٍ وَبَيْعٍ لَكِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التِّكَاحُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلَقْظِ التِّكَاحِ، وَلَا شُقْعَة فِي عَلَى نِكَاحٍ وَبَيْعٍ لَكِنَ الْمَشْتَرِي وَهَذَا فِي الَّتِي فِيهَا الْخِيَارُ، فَلَوْ بِيعَتْ دَارٌ بِجَنْبِهَا وَالْخِيَارُ لِأَحَدِهِمَا فَلَهُ الشَّفَعَةُ، فَلَوْ لِلْبَائِعِ سَقَطَ لِإِرَادَتِهِ الإسْتِبْقَاءَ وَكَذَا الْمُشْتَرِي وَتَصِيرُ إِجَازَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا الشُّفْعَةُ، فَلَوْ لِلْبَائِعِ سَقَطَ لِإِرَادَتِهِ الإسْتِبْقَاءَ وَكَذَا الْمُشْتَرِي وَتَصِيرُ إِجَازَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا الشُّفْعَةُ، فَلَوْ لِلْبَائِعِ سَقَطَ لِإِرَادَتِهِ الإسْتِبْقَاءَ وَكَذَا الْمُشْتَرِي وَتَصِيرُ إِجَازَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا الشَّمَالِي فَكَيْفَ بِدَلَالَتِهِ؟ ثُمُّ إِذَا حَضَرَ شَفِيعُ الْأُولِي لَهُ أَخْذُهَا دُونَ الثَّانِيَةِ لِانْعِدَامِ مِلْكِهِ فِي الْشَوْلِ الْمُشْتَرِي وَلَوْ النَّائِيةِ وَمِعْرَاحِ النَّائِيةِ عِنَايَةٌ مُلَحَصًا (قَوْلُهُ فِي الصَّحِيحِ) كَذَا فِي الْهِذَايَةِ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْبَيْعَ لِلْتُهُ فِي الْمَتَى وَمِعْرَاحِ النَّائِيةِ وَمِعْرَاحِ النَّرَايَةِ: وَقَوْلُهُ فِي الصَّحِيحِ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَايِخِ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ وَمِعْرَاحِ الدِّرَايَةِ: وَقَوْلُهُ فِي الصَّحِيحِ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَايِخِ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ الطَلَكِ عِنْدَ وَلِكَ، وَقُولُهُ فِي الصَّعِجِعِ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَاعِخِ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ الْمَالِكَ عِنْهُ الْمَالِحُ الْكَرَاحِ الْكَرَاحِيْقِ الْمَلْعُ السَّبَعِ الْمَكَافِقُ الْمُسْتَاعِ إِنَّهُ الْمَالِعُ الْمَلْعُ الْمَالِعُ الْمُعْتَى الْمُعْتَالِهُ الْمِنَاعِ الْمُؤِولِ الْمَالِعِ الْمَالِعَ الْمَالِعُ الْمَلْعُ الْمَلْعُ الْمَلْعُ الْمَل

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٣٣/٦

٣٤٣. "(وَقُسِمَ عُرُوضٌ اتَّكَدَ جِنْسُهَا لَا الْجِنْسَانِ) بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ لِوُقُوعِهِمَا مُعَاوَضَةً لَا تَمْسِرًا فَتَعْتَمِدُ التَّرَاضِيَ دُونَ جَبْرِ الْقَاضِي (وَ) لَا (الرَّقِيقُ) وَحْدَهُ لِفُحْشِ التَّفَاوُتِ فِي الْآدَمِيِّ. وَقَالَا: يُقْسَمُ لَوْ ذُكُورًا فَقَطْ وَإِنَاثًا فَقَطْ كَمَا تُقْسَمُ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ وَرَقِيقُ الْمَعْنَمِ (وَ) لَا (الجُواهِرُ) لِفُحْشِ تَفَاوُعِمَا (وَالْحَمَّامُ) وَالْبِثْرُ وَالرَّحَى وَالْكُتُبُ وَكُلُّ مَا فِي قَسْمِهِ ضَرَرٌ (إلَّا بِرِضَاهُمْ) لِمَا لِفُحْشِ تَفَاوُعِمَا (وَالْحَمَّامُ) وَالْبِثْرُ وَالرَّحَى وَالْكُتُبُ وَكُلُّ مَا فِي قَسْمِهِ ضَرَرٌ (إلَّا بِرِضَاهُمْ) لِمَا لِفُحْرَ، وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ وَأَبَى الْآحَرُ لَمْ يُغِيرَ عَلَى بَيْعِ نَصِيبِهِ خِلَافًا لِمَالِكٍ. وَفِي الجُوَاهِرِ لَا تُقْسَمُ الْكُتُبُ وَلُو بُرِضَاهُمْ؛ وَكُلُ بِالْمُهَايَأَةِ، وَلَا تُقْسَمُ الْكُتُبُ وَيَأْفُورَاقِ وَلَوْ بِرِضَاهُمْ؛ وَكَذَا تُو كُلُ بَعْضَهَا بِالْقِيمَةِ لَوْ كَانَ كِتَابًا ذَا مُحَلَّدَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ تَرَاضَيَا أَنْ تُقَوَّمَ الْكُتُبُ وَيَأْخُذَ كُلُّ بَعْضَهَا بِالْقِيمَةِ لَوْ كَانَ كِتَابًا ذَا مُحَلَّدَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ تَرَاضَيَا أَنْ تُقَوَّمَ الْكُتُبُ وَيَأْخُذَ كُلُّ بَعْضَهَا بِالْقِيمَةِ لَوْ كَانَ كِتَابًا ذَا مُحَلَّدَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ تَرَاضَيَا أَنْ تُقَوَّمَ الْكُتُبُ وَيَأْخُذَ كُلُّ بَعْضَهَا بِالْقِيمَةِ لَوْ كَانَ كِتَابًا ذَا مُحَلَّدَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ تَرَاضَيَا أَنْ تُعَوَّمَ الْكُتُبُ وَيَأْخُونَ فِي الْمُهَايَاقِيمَةِ لَوْ لَا لَا يَرْضَى جَازَ وَإِلَّا لَا حَانِيَةً .

دَارٌ أَوْ حَانُوتٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يُمْكِنُ قِسْمَتُهَا تَشَاجَرًا فِيهِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لَا أَكْرِي وَلَا أَنْتَفِعُ، وَقَالَ الْآخَرُ أُرِيدُ

\_\_\_\_\_ وَنَحْوِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ

(قَوْلُهُ وَقُسِمَ عُرُوضٌ اتَّكَدَ جِنْسُهَا) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ تُمُيِّرُ الْحُقُوقَ وَذَلِكَ مُكْكِنٌ فِي الصِّنْفِ الْوَاحِدِ كَالْإِبِلِ أَوْ الْبَقرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ النِّيَابِ أَوْ الدَّوَابِ أَوْ الْجِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ يُقْسَمُ كُلُّ صِنْفٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حِدَةٍ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ) أَيْ بِإِدْحَالِ بَعْضٍ فِي بَعْضٍ، بِأَنْ أُعْطِي ذَلِكَ عَلَى حِدَةٍ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ ذَاكَ دُرَرٌ (قَوْلُهُ فَتَعْتَمِدُ التَّرَاضِيَ أَحَدُهُمَا بَعِيرًا وَالْآحَرُ شَاتَيْنِ مَثَلًا جَاعِلًا بَعْضَ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ ذَاكَ دُرَرٌ (قَوْلُهُ فَتَعْتَمِدُ التَّرَاضِيَ أَحَدُهُمَا بَعِيرًا وَالْآحَرُ شَاتَيْنِ مَثَلًا جَاعِلًا بَعْضَ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ ذَاكَ دُرَرٌ (قَوْلُهُ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ أَحُدُهُمَا بَعِيرًا وَالْآحَرِ لِلْقَاضِي تَثْبُثُ بِمَعْنَى التَّمْيِيزِ لَا الْمُعَاوِضَةِ دُرَرٌ (قَوْلُهُ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوِنَةِ دُرَرٌ (قَوْلُهُ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوِنَةِ وَلِا جْبَارِ لِلْقَاضِي تَثْبُثُ بِمَعْنَى التَمْيِيزِ لَا الْمُعَاوضَةِ دُرَرٌ (قَوْلُهُ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوضَةِ دُرَرٌ (قَوْلُهُ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوِنَ وَلِا عَبْلُ وَالْمَعْوَدَةَ مِنْهُ اللَّهُ وَلَا الْمُعَافِقَ وَذَلِكَ لَا يُعْفِلُ اللَّقَالُ وَالْفَقِالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْمَالُواقِ وَلَالَاثَ عَلَى الْعَلَامُ وَالْمَعْوَلُهُ مُ عَلَى الْخُذِمَةِ وَالِاحْتِمَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَلَا لَا اللَّهُ عَلَى الْمُعْرَامِ مَنْ أَلْفٍ مِنْ عَلَى الْمُعْتَلِهُ مَالُوا عَلَى الْمُعْتَلِقَةِ، وَقَدْ يَكُونُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ حَيْرًا مِنْ أَلْفٍ مِنْ جِنْسِهِ وَلَا اللَّهُ عَلَى الشَّعِولِ اللْمُعْلَلُ وَالْمَلَامُ وَالْمَالُولُ الْمُعْلِقِةِ وَلَاللَّالِمُ اللَّهُ الْمُعْرَاقِ مَنْ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْرَاقِ مَلْ اللْمُعْلِقَةِ وَالْمُعْمَالُولُ وَالْمُعُلِقِ الْمُعْلِقُ وَالْمَالُولُولُولُولُهُ الْمُعْلِقِ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِقُولُ الْمُؤْمِلُولُهُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْمَالُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُهُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ اللْمُعْلِقُولُ الْمُ

وَلَمْ أَرَ أَمْثَالَ الرِّجَالِ تَفَاوُتًا ... إِلَى الْفَصْلِ حَتَّى عُدَّ أَلْفٌ بِوَاحِدِ

بِخِلَافِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ لِأَنَّ تَفَاوُهَا يَقِلُّ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنْ بِخِلَافِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ وَحْدَهُ) اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ وَمِنْ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ وَحْدَهُ) اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ

دَوَابُّ أَوْ عُرُوضٌ أَوْ شَيْءٌ آخَرُ قَسَمَ الْقَاضِي الْكُلَّ فِي قَوْلِهِمْ وَإِلَّا فَإِنْ ذَكُورًا أَوْ إِنَاثًا فَكَذَلِكَ عِنْدَهُ، وَإِنْ ذَكُورًا وَإِنَاثًا فَلَا إِلَّا بِرِضَاهُمْ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ الْجِبْرُ عَلَى قِسْمَةِ الرَّقِيقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ آخَرُ هُوَ مَحِلٌ لِقِسْمَةِ الْجَمْعِ كَالْغَنَمِ وَالثِّيَابِ فَيُقْسَمُ الْكُلُّ قِسْمَةَ جَمْعٍ. وَكَانَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيِّ يَقُولُ: تَأْوِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يَقْسِمُ بِرِضَا الشُّركَاءِ فَأَمَّا مَعَ كَرَاهَةِ بَعْضِهِمْ فَالْقَاضِي لَا يَقْسِمُ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ قِسْمَةَ الْجُبْرِ تَحْرِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْجِنْسَ الْآحَرَ الَّذِي مَعَ الرَّقِيقِ يُجْعَلُ أَصْلًا فِي الْقِسْمَةِ، وَالْقِسْمَةُ جَبْرًا تَتْبُتُ فِيهِ فَتَثْبُتُ فِي الرَّقِيقِ أَيْضًا تَبَعًا. وَقَدْ يَتْبُتُ حُكْمُ الْعَقْدِ فِي الشَّيْءِ تَبَعًا وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ مَقْصُودًا كَالشِّرْبِ وَالطَّرِيقِ فِي الْبَيْعِ وَالْمَنْقُولَاتِ فِي الْوَقْفِ، كَذَا فِي شُرُوحِ الْهِدَايَةِ وَالْكَنْزِ وَالدُّرَرِ، فَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي الْمِنَح خِلَافُ الْأَظْهَرِ (قَوْلُهُ كَمَا تُقْسَمُ الْإِبِلُ) أَيْ وَخُوهَا كَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ (قَوْلُهُ وَرَقِيقُ الْمَغْنَمِ) قَدَّمْنَا عَنْ الزَّيْلَعِيّ وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَقِيقِ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَالْحَمَّامُ وَالْبِئْرُ وَالرَّحَى) يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ صَغِيرًا لَا يُمْكِنُ لِكُلِّ مِنْ الشَّرِيكَيْنِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَمَا كَانَ، فَلَوْ كَبِيرًا بِأَنْ كَانَ الْحُمَّامُ ذَا خِزَانَتَيْن وَالرَّحَى ذَاتَ حَجَرَيْن يُقْسَمُ. وَقَدْ أَفْتَى فِي الْحَامِدِيَّةِ بِقِسْمَةِ مِعْصَرَةِ زَيْتٍ لِاثْنَيْنِ مُنَاصَفَةً وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى عُودَيْنِ وَمَطْحَنَيْنِ وَبِعْرَيْنِ لِلزَّيْتِ قَابِلَةٌ لِلْقِسْمَةِ بِلَا ضَرَرِ، مُسْتَدِلًا بِمَا فِي خِزَانَةِ الْفَتَاوَى: لَا يُقْسَمُ الْحَمَّامُ وَالْحَائِطُ وَالْبَيْتُ الصَّغِيرُ إِذَا كَانَ بِحَالٍ لَوْ قُسِمَ لَا يَبْقَى لِكُلّ مَوْضِعُ يَعْمَلُ فِيهِ (قَوْلُهُ وَكُلُّ مَا فِي قَسْمِهِ ضَرَرٌ) فَلَا يُقْسَمُ ثَوْبٌ وَاحِدٌ لِاشْتِمَالِ الْقِسْمَةِ عَلَى الضَّرَرِ إِذْ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْقَطْعِ هِدَايَةً، لِأَنَّ فِيهِ إِتْلَافَ جَزْءٍ عِنَايَةً، وَلَا يُقْسَمُ الطَّرِيقُ لَوْ فِيهِ ضَرَرٌ بَرَّازِيَّةٌ (قَوْلُهُ لِمَا مَرَّ) مِنْ قَوْلِهِ لِئَلَّا يَعُودَ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ وَهُوَ عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْقِسْمَةِ (قَوْلُهُ وَلَا تُقْسَمُ بِالْأَوْرَاقِ وَلَوْ بِرِضَاهُمْ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يُبَاشِرُ الْقَاضِي قِسْمَتَهَا، لِمَا مَرَّ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُبَاشِرُ ذَلِكَ وَلَا يَمْنُعُهُمْ مِنْهُ، وَتَأَمَّلْ عِبَارَةَ الْمِنَحِ.. " (١)

٣٤٤. "وَلَوْ أَبُوهُ جَبْرِيًّا حَلَّتْ أَشْبَاهُ، لِأَنَّهُ صَارَ كَمُرْتَدٍ قُنْيَةُ، بِخِلَافِ يَهُودِيٍّ أَوْ بَحُوسِيٍّ تَنَصَّرَ لِأَنَّهُ يُقَرَّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّبْحِ؛ حَتَّى لَوْ تَمَجَّسَ يَهُودِيُّ لَا تَنَصَّرَ لِأَنَّهُ يُقَرَّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّبْحِ؛ حَتَّى لَوْ تَمَجَّسَ يَهُودِيُّ لَا تَنَصَّرَ لِأَنَّهُ يُقَرَّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّبْحِ؛ حَتَّى لَوْ تَمَجَّسَ يَهُودِيُّ لَا تَنَصَّرَ لِأَنَّهُ أَحْفُ تَعَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ وَكِتَابِيٍّ كَكِتَابِيٍّ لِأَنَّهُ أَحْفُ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٦١/٦

## (وَتَارِكُ تَسْمِيَةٍ عَمْدًا) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (فَإِنْ) (تَرَكَهَا نَاسِيًا) (حَلَّ) <mark>خِلَافًا لِمَالِكِ.</mark>

(وَإِنْ) (ذَكَرَ مَعَ اسْمِهِ) تَعَالَى (غَيْرَهُ) (، فَإِنْ وَصَلَ) بِلَا عَطْفٍ

\_\_\_\_\_Qفإذَا عَلِمْت ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ هَذَا الْفُرْعَ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى عَقَائِدِ الْمُغْتَزِلَةِ فَهُو بَالْمُ اللَّهُ الْمُعْتَزِلَةِ فَهُو الْمُغَتَزِلَةِ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى عَقَائِدِنَا، وَصَاحِبُ الْأَشْبَاهِ قَاسَهُ عَلَى تَفْرِيعِ الْمُغْتَزِلَةِ وَمُوصَةُ فِي أَمْنَافِمْ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ لَوْ سُنِيًّا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافِ الرَّاحِح، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ وَلَا التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَنْبَغِي الْقَوْلُ بِعَدَم حِلِّ ذَبِيحَتِهِ مَعْ قَوْلِنَا بِحِلّ وَمَا كَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ وَلَا التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَنْبَغِي الْقَوْلُ بِعَدَم حِلِّ ذَبِيحَتِهِ مَعْ قَوْلِنَا بِحِلّ وَمِا كَانَ يَنْبَعِنِ إِلَى مَذْهَبِ الجُبْرِيَّةِ لَمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّوْفِيقِ وَوَنْقَالُهُ عَنْ مَذْهُ لِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّوْفِيقِ (وَوْلُهُ لِأَنَّهُ مِنْ اللَّوْفِيقِ إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَى التَّوْفِيقِ (فَوْلُهُ لِأَنَّهُ صَارَ كَمُرْتَةٍ) عِلَا اللَّه مُعْلِقالِ اللَّهُ لِكَ اللَّهُ لِلْ اللَّهُ الْمُعَلِي وَاللَّهُ اللَّهُ اللللْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّه

(قَوْلُهُ وَتَارِكِ تَسْمِيَةٍ عَمْدًا) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى وَتَنِيِّ: أَيْ وَلَا تَجِلُّ ذَبِيحَةُ مَنْ تَعَمَّدَ تَرْكَ التَّسْمِيَةِ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا لِنَصِ الْقُرْآنِ وَلِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ مِمَّنْ قَبْلَ الشَّافِعِيِّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْخِلافُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا لِنَصِ الْقُرْآنِ وَلِانْعِقَادِ الْإِجْتِهَادُ، وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي جِوَازِ بَيْعِهِ لَا يَنْفُذُ، كَانَ فِي النَّاسِي وَلِذَا قَالُوا لَا يُسْمَعُ فِيهِ الإجْتِهَادُ، وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي جِوَازِ بَيْعِهِ لَا يَنْفُذُ، وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْلِمُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللهِ سَمَّى أَوْ لَمْ يُسَمِّ» مَحْمُولُ عَلَى وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْلِمُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللهِ سَمَّى أَوْ لَمْ يُسَمِّ» مَحْمُولُ عَلَى كَالَةِ النِّسْيَانِ دَفْعًا لِلتَّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - حِينَ سَأَلَهُ عَدِيُّ حَالَةِ النِّسْيَانِ دَفْعًا لِلتَّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - حِينَ سَأَلَهُ عَدِيُّ عَلْهُ حَلَيْهِ الْمَالِمُ عَنْهُ - عَمَّا إِذَا وَجَدَ مَعَ كُلْبِهِ كُلْبًا آخَرَ لَا تَأْكُلُ، إِنَّا سَمَيْت

عَلَى كَلْبِكُ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبِ غَيْرِكَ» عَلَّلَ الْحُرْمَةَ بِتَرْكِ التَّسْمِيَةِ، وَتَمَامُ الْمَبَاحِثِ فِي الْهِدَايَةِ وَشُرُوحِهَا، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ إِرْسَالِ الْبَازِي وَالْكَلْبِ وَعِنْدَ الرَّمْيِ وَشُرُوحِهَا، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ إِرْسَالِ الْبَازِي وَالْكَلْبِ وَعِنْدَ الرَّمْيِ هِدَايَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ) يُوجَدُ بَعْدَهُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلإِجْمَاعِ قَبْلَهُ كَمَا هِدَايَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ) يُوجَدُ بَعْدَهُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: وَهُو مُخَالِفٌ لِلإِجْمَاعِ قَبْلَهُ كَمَا بَسَطَهُ الزَّيْلَعِيُّ (قَوْلُهُ فَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا حَلَّ) قَدَّمْنَا عَنْ الْخَقَائِقِ وَالْبَزَّازِيَّةِ أَنَّ فِي مَعْنَى النَّاسِي مَنْ تَرَكَهَا جَهْلًا بِشَرْطِيَّتِهَا.

وَاسْتُشْكِلَ بِمَا فِي الْبَرَّازِيَّةِ وَغَيْرِهَا: لَوْ سَمَّى وَذَبَحَ بِهَا وَاحِدَةً ثُمَّ ذَبَحَ أُخْرَى وَظَنَّ أَنَّ الْوَاحِدَةَ تُكُفِى لَمَا لَا تَحِكُ. تَكْفِى لَمَا لَا تَحِكُ.

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ غَيْرِ الْعَالِمِ بِالشَّرْطِيَّةِ أَصْلًا وَبَيْنَ الْعَالِمِ هِمَا بِالجُمْلَةِ، فَيُعْذَرُ الْأُولُ وَنِ التَّسْمِيَةِ الْفَوْرُ كَمَا يَأْتِي وَبِذَبْحِ دُونَ التَّانِي لِوُجُودِ عِلْمِهِ بِأَصْلِ الشَّرْطِيَّةِ، عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ فِي التَّسْمِيةِ الْفَوْرُ كَمَا يَأْتِي وَبِذَبْحِ الْلُّولَى انْقَطَعَ الْفَوْرُ فِي النَّانِيَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِالشَّرْطِيَّةِ تَأْمَّلْ، لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْبَدَائِعِ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ ظَنَّهُ الْأُولَى انْقَطَعَ الْفَوْرُ فِي الثَّانِيةِ مَعَ عِلْمِهِ بِالشَّرْطِيَّةِ تَأْمَّلْ، لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْبَدَائِعِ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ ظَنَّهُ اللَّ الْمُعْفِرِ، وَنَاسِيًا يُؤْكُلُ غُرُم الشَّرْعِ وَذَلِكَ لَيْسَ بِعُذْرٍ، وَنَاسِيًا يُؤْكُلُ غُرَرُ الْأَفْكَارِ الْكَالِكِ كَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمُشْهُورِ، وَنَاسِيًا يُؤْكُلُ غُرَرُ الْأَفْكَارِ الْمَشْهُورِ، وَنَاسِيًا يُؤْكُلُ غُرَرُ الْأَفْكَارِ الْمَالَةُ فَكَارِ الْمَشْهُورِ، وَنَاسِيًا يُؤْكُلُ غُرَرُ الْأَفْكَارِ

(قَوْلُهُ بِلَا عَطْفٍ) أَفَادَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَصْلِ هُنَا تَرْكُ." (١)

٣٤٥. "وَسُنَّةُ الْأَكْلِ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلَهُ وَالْحَمْدُ لَهُ آخِرَهُ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَيُبْدَأُ بِالشَّبَابِ قَبْلَهُ وَبِالشَّيُوخِ بَعْدَهُ مُلْتَقًى

(وَكُرِهَ كَمُ الْأَتَانِ) أَيْ الحِمَارَةِ الْأَهْلِيَّةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَلَبَنُهَا وَ) لَبَنُ (الجُلَّالَةِ) الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذِرَةَ (وَ) لَبَنُ (الرَّمَكَةِ) أَيْ الْفَرَسِ وَبَوْلُ الْإِبِلِ، وَأَجَازَهُ أَبُو يُوسُفَ لِلتَّدَاوِي (وَ) كُرِهَ الْعَذِرَةَ (وَ) لَبَنُ (الرَّمَكَةِ) أَيْ الْفَرَسِ وَبَوْلُ الْإِبِلِ، وَأَجَازَهُ أَبُو يُوسُفَ لِلتَّدَاوِي (وَ) كُرِهَ (لَحَمُهُمَا) أَيْ خَمُ الجُلَّالَةِ وَالرَّمَكَةِ، وَتُحْبَسُ الجُلَّالَةُ حَتَّى يَذْهَبَ نَتَنُ خَمِهَا. وَقُدِّرَ بِتَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلدَّجَاجَةِ وَأَرْبَعَةٍ لِشَاةٍ، وَعَشَرَةٍ لِإِبِلٍ وَبَقَرٍ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَلَوْ أَكَلَتُ النَّجَاسَةَ وَغَيْرَهَا بِحَيْثُ لَمْ لَيْخُهُمَا كُنْ لَكُمُهَا

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٩٩/٦

(قَوْلُهُ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَهُ) لِنَفْي الْفَقْرِ وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ لِيَبْقَى أَثَرُ الْغَسْلِ وَبَعْدَهُ لِنَفْي اللَّمَم وَيَمْسَحُهَا لِيَزُولَ أَثَرُ الطَّعَامِ، وَجَاءَ أَنَّهُ بَرَكَةُ الطَّعَامِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ بِدَقِيقِ، وَهَلْ غَسْلُ فَمِهِ لِلْأَكْلِ سُنَّةٌ كَغَسْل يَدِهِ، الْجُوَابُ لَا لَكِنْ يُكْرَهُ لِلْجُنُبِ قَبْلَهُ، بِخِلَافِ الْخَائِض دُرٌّ مُنْتَقًى، وَمِثْلُهُ فِي التَّتَارْحَانِيَّة (قَوْلُهُ وَيَبْدَأُ) أَيْ فِي الْغَسْل كَمَا فِي التَّتَارْحَانِيَّة (قَوْلُهُ بِالشَّبَابِ قَبْلَهُ) لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ أَكْلًا وَالشُّيُوخُ أَقَلُ دُرٌّ مُنْتَقًى (قَوْلُهُ وَبِالشُّيُوخِ بَعْدَهُ) لِحِدِيثِ «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوَقِّرْ كَبِيرَنَا» وَهَذَا مِنْ التَّوْقِيرِ ط. [تَتِمَّةً] يُكْرَهُ وَضْعُ الْمَمْلَحَةِ وَالْقَصْعَةِ عَلَى الْخُبْزِ وَمَسْحُ الْيَدِ أَوْ السِّكِّينِ بِهِ وَلَا يُعَلِّقُهُ بِالْحِوَانِ، وَلَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ مُتَّكِئًا أَوْ مَكْشُوفَ الرَّأْسِ فِي الْمُخْتَارِ، وَمِنْ الْإِسْرَافِ أَنْ يَأْكُلَ وَسَطَ الْخُبْزِ وَيَدَعَ حَوَاشِيَهُ أَوْ يَأْكُلَ مَا انْتَفَخَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ يَأْكُلُ مَا تَرَكَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا لَوْ احْتَارَ رَغِيفًا دُونَ رَغِيفِ. وَمِنْ إِكْرَامِ الْخُبْزِ أَنْ لَا يَنْتَظِرَ الْإِدَامَ إِذَا حَضَرَ، وَأَنْ لَا يَتْرُكَ لُقُمَةً سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ فَإِنَّهُ إِسْرَافٌ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَبْتَدِئَ هِمَا. وَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْ وَسَطِ الْقَصْعَةِ فَإِنَّ الْبَرِّكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسَطِهَا، وَأَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَوْضِع وَاحِدٍ لِأَنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ، بِخِلَافِ طَبَقِ فِيهِ أَلْوَانُ الثِّمَارِ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ لِأَنَّهُ أَلْوَانٌ؛ بِكُلِّ ذَلِكَ وَرَدَ الْآثَارُ، وَيَبْسُطُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى، وَلَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ حَارًّا وَلَا يَشُمُّهُ. وَعَنْ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الطَّعَامِ إِلَّا بِمَا لَهُ صَوْتٌ نَحْوَ أُفٍّ وَهُوَ مَحْمَلُ النَّهْي. وَيُكْرَهُ السُّكُوتُ حَالَةَ الْأَكْلِ لِأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِالْمَجُوسِ وَيَتَكَلَّمُ بِالْمَعْرُوفِ. وَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ أَكَلَ مِنْ قَصْعَةٍ ثُمَّ لَحِسَهَا تَقُولُ لَهُ الْقَصْعَةُ أَعْتَقَكَ اللَّهُ مِنْ النَّارِ كَمَا أَعْتَقْتني مِنْ الشَّيْطَانِ» وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ «اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ» " وَمِنْ السُّنَّةِ الْبُدَاءَةُ بِالْمِلْحِ وَالْخَتْمُ بِهِ بَلْ فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ سَبْعِينَ دَاءً، وَلَعْقُ الْقَصْعَةِ وَكَذَا الْأَصَابِعُ قَبْلَ مَسْحِهَا بِالْمِنْدِيلِ وَعَامُهُ فِي الدُّرِّ الْمُنْتَقَى وَالْبَزَّازِيَّةِ وَغَيْرُهُمْ

(قَوْلُهُ الْأَهْلِيَّةُ) بِخِلَافِ الْوَحْشِيَّةِ فَإِنَّمَا وَلَبَنَهَا حَلَالَانِ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ) وَلِلْخِلَافِ لَمْ يَقُلْ

حَرُمَ مِنَحٌ أَيْ فَإِنَّهُ دَلِيلُ تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ (فَوْلُهُ وَلَبَنُهَا) لِتَوَلُّدِهِ مِنْ اللَّحْمِ فَصَارَ مِثْلَهُ مِنَحٌ (فَوْلُهُ النِّي تَأْكُلُ الْعَذِرَةَ) أَيْ فَقَطْ حَتَّى أَنْتَنَ لَحُمُهَا قَالَ فِي شَرِحِ الْوَمْبَانِيَّةِ: وَفِي الْمُنْتَقَى: الْجَلَّالَةُ النِّي تَأْكُلُ الْعَذِرَةَ) أَيْ فَقَطْ حَتَّى أَنْتَنَ لَحُمُهَا قَالَ فِي شَرْبُ لَبَنُهَا. وَلا يُعْمَلُ عَلَيْهَا الْمَكْرُوهَةُ الَّتِي إِذَا قَرُبَتْ وَجَدْت مِنْهَا رَائِحَةً فَلَا تُؤْكُلُ وَلَا يُشْرَبُ لَبَنُهَا. وَلا يُعْمَلُ عَلَيْهَا وَقِبَتُهَا وَقِبْتُهَا وَقِلْكَ حَالْهَا، وَذَكْرَ الْبَقَالِيُّ أَنَّ عَرَقَهَا نَجِسٌ اه وَقَدَّمْنَاهُ فِي الذَّبَائِحِ عَنْ الْمُصَنِّفِ أَنَّةً لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّةُ لِلاَ بَأْسَ بِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّةُ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّةُ لَيْسَ فِي شُرْبِهِ تَقْلِيلُ آلَةِ الْجِهَادِ، وَقَدَّمْنَا هُنَاكَ أَنَّ الْمُعَتَمَدَ أَنَّ الْمُعَتَمَدَ أَنَّ الْإِمامَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ صَاحِبَيْهِ لَيْسَ فِي شُرْبِ بَقْلِيلُ آلَةِ الْجِهَادِ، وَقَدَّمْنَا هُنَاكَ أَنَّ الْمُعَتَمَدَ أَنَّ الْمُعَلِيلُ الْعَلَى الْقَرْسِ لِلتَّدَاوِي كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ اه ط. قُلْت: وَفِي الْخَانِيَّةِ أَدْحُلَ بِأَبُولُ الْإِبِلِ وَخَمِ الْفَرَسِ لِلتَّدَاوِي كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ اه ط. قُلْت: وَفِي الْخَانِيَّةِ أَدْحَلَ بَأَنُوا لِلْمُ الْمُعَلِيلُ الْفِرُ أَيْ يُوسُفَ عَدَمُهَا، وَهُو عَلَى مَا لِكُولِ الْإِنْكِ فِي شُولُ أَي يُوسُفَ أَحْدَ أَبُو اللَّيْثِ اه.

(قَوْلُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) قَالَ. " (١)

٣٤٠. "(وَالْمُسْلِمُ بِالذِّمِيِّ) خِلَافًا لَهُ (لَا هُوَ بِمُسْتَأْمَنِ بَلْ هُوَ بِمِثْلِهِ قِيَاسًا) لِلْمُسَاوَاةِ لَا اسْتِحْسَانًا لِقِيَامِ الْمُبِيحِ هِدَايَةٌ وَجُعْتَبَى وَدُرَرٌ وَغَيْرُهَا. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَى اسْتِحْسَانًا لِقِيَامِ الْمُبِيحِ هِدَايَةٌ وَجُعْتَبَى وَدُرَرٌ وَغَيْرُهَا. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَى الْاسْتِحْسَانِ لِقِيَامِ الْمُهُمِ بِالْعَمَلِ بِهِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مَضْبُوطَةٍ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا، وَقَدْ اقْتَصَرَ مُنْلَا خُسْرو فِي مَثْنِهِ عَلَى الْقِيَاسِ آه، يَعْنِي فَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى عَادَتِهِ. قُلْت: وَيَعْضُدُهُ عَامَّةُ الْمُتُونِ حَتَّى الْمُلْتَقَى

(وَ) يُقْتَلُ (الْعَاقِلُ بِالْمَجْنُونِ وَالْبَالِغُ بِالصَّبِيِّ وَالصَّحِيحُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمِنِ وَنَاقِصِ الْأَطْرَافِ وَالرَّجُلُ بِالْمَرْأَقِ) بِالْإِجْمَاعِ. (وَالْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا لَا بِعَكْسِهِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِيمَا إِذَا ذَبَحَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَقِ) بِالْإِجْمَاعِ. (وَالْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا لَا بِعَكْسِهِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِيمَا إِذَا ذَبَحَ الْنَهُ ذَبُعًا أَيْ لَا يَقْتَصُّ الْأُصُولُ وَإِنْ عَلَوْا مُطْلَقًا وَلَوْ إِنَاثًا مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ فِي نَفْسٍ أَوْ أَطْرَافٍ بِفُرُوعِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا يُقَادُ الْوَالِدُ

\_\_\_\_\_ اَقُولُ: الْمُرَادُ إِظْهَارُ الْحُكْمِ بِأُسْلُوبٍ لَطِيفٍ، فَلَا يُدَقَّقُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يُعْتَرَضَ بِأَنَّهُ قَالَ مَنْ رَامَ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالْقَتْلِ، وَبِأَنَّ الْقَتْلَ بِمُجَرَّدِ اللَّحْظِ لَا يُقَادُ بِهِ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ الْعَمْدِ، وَقَدْ نَظَمْت ذَلِكَ حَالِيًا عَنْ الطَّعْنِ مَعَ الْأَدَبِ وَمُرَاعَاةِ مَا لِلْحَبِيبِ عَلَى عَلَيْهِ تَعْرِيفُ الْعَمْدِ، وَقَدْ نَظَمْت ذَلِكَ حَالِيًا عَنْ الطَّعْنِ مَعَ الْأَدَبِ وَمُرَاعَاةِ مَا لِلْحَبِيبِ عَلَى

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٣٤٠/٦

مَنْ أَحَبَّ فَقُلْت:

دَعُوا مَنْ بِرُمْحِ الْقَدِّ قَدْ قَدَّ مُهْجَتِي ... وَصَارِمِ لَحُظٍ سَلَّهُ لِي عَلَى عَمْدِ فَكُو مَنْ بِرُمْحِ الْقَدِّ فِي قَتْل مَوْلًى لِعَبْدِهِ ... وَإِنْ كَانَ شَرْعًا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ

(قَوْلُهُ وَالْمُسْلِمُ بِاللّهِمِيِّ) لِإِطْلَاقِ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ وَحَدِيثِ ابْنِ السَّلْمَانِيَّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ " ' «أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنِيَ بِرَجُلٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قَتَلَ مُعَاهَدًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَأَمَرَ بِهِ فَصُرِبَ عُنُقُهُ وَقَالَ أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ» وَقَالَ عَلِيُّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ وَقَالَمَ الْجُوزِيَةَ لِتَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كَدِمَائِنَا وَأَمْوَالُمُمْ كَامُوالِنَا، وَلِمُتَا يُقْطَعُ الْمُسْلِمُ بِسَوِقَةِ مَالِ النِّرِيِّ مَعَ أَنَّ أَمْرَ الْمَالِ أَهْوَنُ مِنْ النَّهُسِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ – «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ مَعْ إِنَّ أَمْرَ الْمَالِ أَهْوَنُ مِنْ النَّهُسِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ – «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ مَوْمِيٌّ بِكَافِرٍ حَرْبِيِّ، فَقُولُهُ وَلا دُو عَهْدٍ بِ كَافِرٍ فَعَلَى الْجُوارِ تَوْفِيقًا مُؤْمِنٌ وَلا ذِمِيٍّ بِكَافِرٍ عَهْدٍ بِالْجَوِ فَعَلَى الْجُوارِ تَوْفِيقًا مُؤْمِنٌ وَلا يُومِيَّ بِكَافِرٍ عَهْدٍ بِالْجَوْفِ وَلَا يُعْفِي اللّهُ عَلَى الْجُوارِ تَوْفِيقًا بَوْنِيَةُ فَلَا اللّهُ سُلِمُ وَالذِّيِيُ بُعُسْتَأْمَنِ وَالْمُولِمِ وَلَى السَّيْفِي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ فِي الْمُسْتَأْمَنِ مِنْ حَيْثُ مُنَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الْمُسْتَأْمَنِ وَيَعْتَلِدُهُ وَلَا مَوْلُهُ وَيَعْتَلِدُ وَاللّهُ فِي الْكُنْزِ وَالْمُحْمَعِ وَالْمُولِمِ وَدُرَو وَلِلْهُ وَلِي الْمُسْتَأْمَنِ وَيُعْمَلِ وَلَمُ الللّهُ عَلَى الْمُسْتَامُ مَنَ فِي الْمُؤْمِلُ وَاللّهُ عَلَى الْمُعْرَادِ وَلِلْهُ وَيُعْتَلِهُ وَلِلللللّهُ عَلَى الْمُسْتَأْمَنَ وَلِيلًا مُعْلِولُ اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الل

(قَوْلُهُ وَالْبَالِغُ بِالصَّبِيِّ) قَتَلَ صَبِيًّا حَرَجَ رَأْسُهُ وَاسْتَهَلَّ فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ، وَلَوْ حَرَجَ نِصْفُهُ مَعَ الرَّأْسِ أَوْ الْأَكْثَرِ مَعَ الْقَدَمَيْنِ فَفِيهِ الْقَوَدُ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي قَطْعِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ مُجْتَبَى وتتارخانية عُنْ الْمُنْتَقَى (قَوْلُهُ وَالصَّحِيحُ) عَبَرَ ابْنُ الْكَمَالِ بِالسَّالِمِ، ثُمُّ قَالَ لَمْ يَقُلْ وَالصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْمُفْقُودَ فِي الْأَعْمَى هُوَ السَّلَامَةُ دُونَ الصِّحَّةِ، وَلِذَا أُحْتِيجَ إِلَى ذِكْرِ سَلَامَةِ الْعَيْنَيْنِ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَفْقُودَ فِي الْأَعْمَى هُوَ السَّلَامَةُ دُونَ الصِّحَّةِ، وَلِذَا أُحْتِيجَ إِلَى ذِكْرِ سَلَامَةِ الْعَيْنَيْنِ بَعْدَ ذِكْرِ الصِّحَةِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ (قَوْلُهُ وَالزَّمِنُ) هُو مَنْ طَالَ مَرَضُهُ زَمَانًا مُغْرِبٌ (فَوْلُهُ وَنَاقِصُ الْأَطْرَافِ وَالْأَوْصَافِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْعُمُومَاتِ، وَلِأَنَّا لَوْ اعْتَبَرْنَا التَّفَاوُتَ فِيمَا وَرَاءَ الْعِصْمَةِ مِنْ الْأَطْرَافِ وَالْأَوْصَافِ

امْتَنَعَ الْقِصَاصُ وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى التَّقَاتُلِ وَالتَّغَابُنِ اخْتِيَارُ، حَتَّى لَوْ قَتَلَ رَجُلًا مَقْطُوعَ الْيَدَيْنِ وَالْمُذَاكِيرِ وَمَفْقُودَ الْعَيْنَيْنِ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا جَوْهَرَةٌ عَنْ وَالْمُذَاكِيرِ وَمَفْقُودَ الْعَيْنَيْنِ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا جَوْهَرَةٌ عَنْ الْرَّجْلَيْنِ وَالْمُذَاكِيرِ وَمَفْقُودَ الْعَيْنَيْنِ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا جَوْهَرَةٌ عَنْ الْبُاءِ (قَوْلُهُ أَيْ لَا يُقْتَصُ إِلَى اللَّامِ (١)

٣٤٧. "والعصبة إنما يزوجون بإدلائهم بها، فلا أقل من مراجعتها (قوله: فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقتها زوجها ابنها) أي ثم أبوها على ترتيب عصبات الولاء، ولو قال ولو ماتت المعتقة زوج عتيقتها من له الولاء عليها لكان أولى، لشموله لجميع ذلك قوله ويزوج أمة لما بين حكم تزويج العتيقة شرع في بيان حكم تزويج الأمة غير العتيقة.

وقوله امرأة: قيد خرج به أمة الرجل فإنه هو الذي يزوجها.

وقوله بالغة رشيدة: نعتان لامرأة.

ولو اقتصر على الثانية لكان أولى لإغنائها عن الأولى وذكر محترز الأولى بقوله ويزوج أمة صغيرة ولم يذكر محترز الثانية وهو المجنونة والمحجور عليها بسفه فيزوج أمتهما ولي مال ونكاح لهما من أب وإن علا وسلطان، لكن تزوج أمة السفيهة إلا بإذنها كأمة السفيه، إذ لا فرق، كما يستفاد من عبارة شرح المنهج، ونصها

مع الأصل: ولولي نكاح ومال من أب وإن علا وسلطان تزويج أمة موليه من ذي صغر وجنوه وسفه ولو أنثى بإذن ذي السفه اكتسابا للمهر والنفقة.

بخلاف عبده أي المولي لما فيه من انقطاع اكتسابه عنه.

اه.

وخرج بقوله ولي نكاح الأمة المملوكة لصغيرة عاقلة ثيب فلا تزوج أصلا لأنها تابعة لسيدتها وهي لا تزوج أصلا: إذ لا يلي نكاحها أحد حينئذ.

كما تقدم، وكما قال ابن رسلان: وثيب زواجها تعذرا وخرج به أيضا الأمة المملوكة لصغير وصغيرة بكر فيزوجها ما عدا السلطان من الأب والجد، وأما السلطان فلا يزوجها لأنه لا يلي نكاحهما حينئذ فلا يلي نكاح أمتهما، بخلاف الأب والجد فإنهما يليان نكاحهما فيليان نكاح أمتهما تبعا.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥٣٤/٦

وسيصرح المؤلف ببعض ما ذكر (قوله: وليها) أي مطلقا، أصلا كان أو غيره، وهو فاعل يزوج (قوله: بإذنها) أي السيدة.

وقوله وحدها: حال من المضاف إليه: أي حالة كونها متوحدة في الإذن، أي منفردة به فلا يعتبر إذن الولي ولا إذن الأمة، كما سيصرح بهذا، وليس للأب إجبار أمتها على النكاح وإن كان له إجبار سيدتها عليه (قوله: لأنها) أي السيدة، وهو علة لكون التزويج يكون بإذنها وحدها.

وقوله المالكة لها: أي للأمة (قوله: فلا يعتبر الخ) تفريع على اشتراط إذن السيدة وحدها: أي وإذا اشترط إذن السيدة وحدها فلا يعتبر إذن الأمة لو لم تأذن السيدة (قوله: لأن لسيدتما إجبارها على النكاح) أي فلا فائدة حينئذ في إذن الأمة (قوله: ويشترط) أي في صحة إذنها.

وقوله نطقا: أي إن كانت ناطقة فإن كانت خرساء فيكفي في إذنها إشارتها المفهمة. وقوله وإن كانت بكرا: غاية في اشتراط الإذن نطقا: أي يشترط ذلك وإن كانت السيدة بكرا، وذكر لأنها لا تستحي في تزويج أمتها (قوله: ويزوج أمة صغيرة) هو تركيب إضافي. وقوله بكر: صفة للمضاف إليه.

وسيأتي محترزه (قوله: أو صغير) بالجر معطوف على صغيرة: أي أو أمة صغيرة (قوله: أب) فاعل يزوج.

وقوله فأبوه: أي فقط لأن لهما إجبار سيديهما فجاز لهما إجبارهما تبعا لسيديهما فلا يزوجهما غيرهما من السلطان ونحوه من بقية الأولياء (قوله: لغبطة) متعلق بيزوج: أي يزوجانها عند وجود غبطة، أي منفعة للسيدة أو السيد (قوله: كتحصيل مهر الخ) تمثيل للغبطة. قال في المغني، وقيل لا يزوجها، أي الأب والجد، لأنه قد تنقص قيمتها، وقد تحبل فتهلك.

(قوله: لا يزوج عبدهما) أي الصغيرة والصغير: أي والمجنون والسفيه ذكرا أو أنثى. وهذا مفهوم قوله أمة (قوله: لانقطاع كسبه عنهما) أي عن الصغيرة والصغير فلم يكن لهما مصلحة في التزويج حينئذ.

قال في التحفة: ولم ينظروا إلى أنها ربما تظهر مع تزويجه لندرته اه.

(قوله: خلافا لمالك) رضي الله عنه: أي فإنه قال بجواز

تزويج عبدهما إن ظهرت مصلحة فيه، وذلك بأن يكون إذا تزوج يكتسب ما يكفي زوجته ويكفيهما، وإذا لم يتزوج ربما انقطع عن ذلك بسبب ما يتولد عنه من الأمراض (قوله: ولا أمة ثيب صغيرة) محترز قوله بكرى أي ولا يزوج الأب فأبوه." (١)

٣٤٨. "بحسب إذنه له (قوله: ولا يعدل) أي العبد في نكاحه.

وقوله عما أذن: أي عن الأمر الذي أذن السيد.

وقوله له، أي للعبد.

وقوله فيه، أي في ذلك الأمر، فالضمير يعود على ما.

وقوله مراعاة لحقه: أي السيد، وهو تعليل لكونه ينكح بحسب الإذن ولا يعدل إلى غيره (قوله: فإن عدل عنه) أي عما أذن له فيه (قوله: لم يصح النكاح) أي وإن كانت المعدول إليها دونها مهرا وخيرا منها جمالا ونسبا ودينا وأقل مؤنة.

قال في التحفة: نعم لو قدر له مهرا فزاد عليه أو زاد على مهر المثل عند الإطلاق صحت الزيادة ولزمت ذمته فيتبع بما إذا عتق لأن له ذمة صحيحة.

اه.

(قوله: ولو نكح العبد بلا إذن سيده بطل النكاح) أي لحجره وللخبر المار.

قال في النهاية ومثله في التحفة: وقول الأذرعي يستثنى من ذلك ما لو منعه سيده فرفعه إلى حاكم يرى إجباره فأمره فامتنع فأذن له الحاكم أو زوجه فإنه يصح جزما، كما لو عضل الولي محل نظر، لأنه إن أراد صحته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء أو على قولنا فلا وجه له.

٠.

وفي المغني: قال في الأم ولا أعلم من أحد لقيته ولا حكى لي عنه من أهل العلم اختلافا في أنه لا يجوز نكاح العبد إلا بإذن مالكه.

اه.

<sup>(</sup>١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، البكري الدمياطي ٣٧٣/٣

ولا ينافي قوله لا أعلم ما حكاه الرافعي عن أبي حنيفة أن نكاحه موقوف على إجازة السيد، وعن مالك أنه يصح وللسيد فسخه لأنه لم يبلغه ذلك.

اه.

(قوله: ويفرق بينهما) أي العبد وزوجته.

والذي يفرق هو الحاكم، كما يستفاد من عبارة ش ق (قوله: خلافا لمالك) أي في قوله بصحة نكاح العبد بلا إذن سيده، لكن للسيد فسخه، كما تقدم آنفا عن المغني، (قوله: فإن وطئ) أي العبد زوجته بهذا النكاح الباطل.

وقوله فلا شئ عليه لرشيدة مختارة: الذي في التحفة والنهاية أن عليه لها مهر المثل ويتعلق بذمته فقط، ولفظهما وإذا بطل لعدم الإذن تعلق مهر المثل بذمته فقط ويتجه أن محله في غير نحو الصغيرة، وإلا تعلق برقبته.

اه.

وما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى إنما هو في السفيه لا في العبد، كما هو صريح عبارة المنهاج، ونصها مع التحفة، ولو نكح السفيه بلا إذن فباطل، فإن وطئ منكوحته الرشيدة المختارة لم يلزمه شئ، أي حد، قطعا للشبهة، ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهرا ولو بعد فك الحجر وإن لم تعلم سفهه لأنها مقصرة بترك البحث مع كونها سلطته على بعضها، بخلافه باطنا بعد فك الحجر عنه، كما نص عليه في الأم، واعتمدوه، بخلاف صغيرة مجنونة ومكرهة ومزوجة بالإجبار ونائمة فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطهن.

اه.

إذا علمت ذلك تعلم ما في كلامه من التخليط.

ثم رأيت في المغني نص على أن بعض الشارحين توهم أن العبد كالسفيه، ولعل شارحنا تبع هذا البعض في ذلك، ونص عبارته:

(تنبيه) قول المصنف باطل يقتضي أنه إذا وطئ لا يلزمه شئ كالسفيه، وليس مرادا، كما توهمه بعض الشارحين، بل يلزمه مهر المثل في ذمته، كما صرح به المصنف في نكاح العبد.

(قوله: أما السفيهة والصغيرة) أي ونحوهما من كل من ليست برشيدة مختارة مما تقدم.

وقوله فيلزم فيهما مهر المثل: أي ويتعلق برقبته، كما علمت (قوله: ولا يجوز للعبد) أي لا يصح ولو أذن له السيد فيه لأن العبد لا يملك ولو بتمليك سيده والتسري يفيد دخول المتسري بها في ملك المتسري.

وقوله ولو مأذونا في التجارة: أي ولو كان العبد مأذونا له في التجارة فلا يجوز له ذلك لأن التجارة لا تتناول ذلك.

وقوله أو مكاتبا: أي ولو مكاتبا (قوله: أن يتسرى) المصدر المؤول فاعل يجوز.

والتسري مطلق الوطئ، وشرعا يعتبر فيه ثلاثة أمور: الوطئ والإنزال ومنع الخروج.

والمراد به الأول لأن الرقيق يمنع من الوطئ، مطلقا، سواء وجد إنزاله ومنع الخروج أم لا، ولو عبر بيطأ، كما عبر به شيخ الإسلام، لكان أولى لئلا يوهم أن المراد به المعنى الشرعي مع أنه ليس كذلك.

فتنبه (قوله: لأن المأذون له) أي في التجارة وغيره بالأولى وهو علة لعدم جواز التسري بالنسبة لغير المكاتب.

وقوله لا يملك: أي ولو بتمليك سيده، كما علمت، لأنه ليس أهلا للملك، وأما الإضافة التي ظاهرها الملك في خبر الصحيحين: من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع فهى للاختصاص، لا." (١)

٣٤٩. "باب في العيدين والصلاة بعرفات والتكبير في أيام التشريق

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة (رضي الله عنهم) عيدان اجتمعا في يوم واحد فالأول سنة والآخر فريضة ولا يترك واحد منهما ويجهر

قوله ويكره إلخ لأن في عقد الجماعة للظهر معارضة بالجمعة على سبيل المخالفة والمعارضة على سبيل الموافقة بدعة فهذا أولى

قوله في قولهم جميعا لأنها مفازة وأما منى فمحمد يقول إنها قرية وليس بمصر والمصر شرطه وهما يقولان بلى في عامة السنة كذلك لكنها تمصرت أيام الموسم لوجود شرائط المصر وفي

20 Y

.

<sup>(</sup>١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، البكري الدمياطي ٣٧٦/٣

المصر الذي تقام فيه الجمعة أقوال ذكر الكرخي أنه كل موضع فيه وال ومفت فهو مصر جامع وعن أبي يوسف كل موضع فيه أمير وقاض تنفذ الأحكام ويقيم الحدود فهو مصر جامع وهو قريب من الأول وعن عبد الله الثلجي أحسن ما سمعت أنهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم فيه فهو مصر جامع

قوله وقالا لا تجزيه إلخ لأن الواجب خطبة وليس كل كلام خطبة فينصرف إلى المعتاد وأبو حنيفة يقول قال الله تعالى وفاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وهو أمر مطلق من غير فصل بين ذكر وذكر فوجب العمل بالسنة في حق التكميل دون النسخ لأن في النسخ إلغاء وصف الإطلاق وأنه خلاف الأصل ولأن العمل بالكتاب أولى من العمل بالسنة

باب في العيدين والصلاة بعرفات والتكبير في أيام التشريق

قوله فالأول سنة إلخ فلا يترك واحدا منها أما فرضية الثانية فلأنها واجبة والأولى واجبة وإنما سماه سنة لأنه ثبت وجوبها بالسنة

قوله ويجهر كذلك رواه زيد بن أرقم ونعمان بن بشير ولا يجهر في الظهر والعصر وهو عندنا خلافا لمالك لأنهما شرعتا في وقتهما فلا يتغيران عما شرعا عليه." (١)

. ٣٥. "يَتَزَوَّج أُو يَشْتَرِي ختانة تختنه.

وَذَكُرُ الْكُرْخِي فِي الْكَبِيرِ: يختنه الحمامي، وَكَذَا عَن ابْن مَقَاتل.

مطلب: لَا بَأْس للحمامي أَن يطلي عَورَة غَيره بالنورة إِذا غُصْن بَصَره حَالَة الضَّرُورَة لَا بَأْس للحمامي أَن يطلي عَورَة غَيره بالنورة انْتهي.

لَكِن قَالَ فِي الْهِنْدِيَّة بعد أَن نقل عَن التاترخانية أَن أَبَا حنيفَة كَانَ لَا يرى بَأْسا بِنَظَر الحمامي إِلَى عَورَة الرجل، وَنقل أَنه مَا يُبَاح من النّظر

للرجل من الرجل يُبَاح الْمس، وَنَقله عَن الْهِدَايَة وَنقل مَا نَقَلْنَاهُ، لَكِن قَيده بِمَا إِذَا كَانَ يغص بَصَره.

وَنقل عَن الْفَقِيه أَبِي اللَّيْث أَن هَذَا فِي حَالَة الضَّرُورَة لَا فِي غَيرهَا، وَقَالَ: وَيَنْبَغِي لكل وَاحِد أَن يتَوَلَّى عانته بِيَدِهِ إِذا تنور كَمَا فِي الْمُحِيط، فَلْيحْفَظ.

80 A

<sup>(</sup>١) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، اللكنوي، أبو الحسنات ص/١١٣

أَقُول: وَمعنى يَنْبَغِي هُنَا الْوُجُوبِ كَمَا يظْهر، فَتَأْمل.

قَوْله: (بَحر) وَمثله فِي التاترخانية.

قَوْله: (والاستهزاء بشئ من الشَّرَائِع كُفْرٌ) أَشَارَ إِلَى فَائِدَةِ تَقْيِيدِهِ فِي الْهِدَايَةِ بِأَن لَا يتْرك الْخِتَان اسْتِخْفَافًا بِالدِّينِ.

قَوْله: (ابْن كَمَال) عِبَارَته: والاقلف لانه لَا يخل بِالْعَدَالَةِ إِذا تَرَكه اسْتِحْفَافًا بِالدّينِ.

قَالَ الرَّازِيِّ: لم يرد بالاستخفاف الِاسْتِهْزَاء، لَان الِاسْتِهْزَاء بشئ من الشَّرَائِع كفر، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ التواني والتكاسل اه ح.

وَكَذَا ذكر مثله عزمي زَاده مؤولا عبارَة الدُّرر.

مطلب: فِي شُهَادَة الْخصي

قَوْله: (وَخصي) بِفَتْح الْخَاء: منزوع الخصا، لَان عمر رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ قبل شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخَصِيّ عَلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ، رَوَاهُ ابْن شيبَة (١) ولانه قطع مِنْهُ عُضْو ظلما فَصَارَ كمن قطعت يَده ظلما فَهُوَ مَظْلُومٌ.

نَعَمْ لَوْ كَانَ ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَفَعَلَهُ مُخْتَارًا منع.

فتح.

قَوْله: (وأقطع) إِذَا كَانَ عدلا، لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله قطع يَد رجل فِي السّرقة، ثُمَّ كَانَ بعد ذَلِك يشْهد فَيقبل شَهَادَته.

منح.

قَوْله: (وَولد الزِّنَا) لَان فسق الْوَالِدين لَا يُوجب فسق الْوَلَد ككفرهما.

منح.

قَوْله: (وَلُو بِالزِّنَا) أَيْ وَلَوْ شَهِدَ بِالزِّنَا عَلَى غَيْرِهِ تقبل، أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا شَهِدَ بِالزِّنَا أَوْ

بِغَيْرِهِ، خلافًا لمَالِك فِي الاول كَمَا فِي الْمنح.

قَوْلُهُ: (كَأُنْثَى) فَيُقْبَلُ مَعَ رَجُل وَامْرَأَةٍ فِي غير حد وقود.

قوه: (لُو مُشكلا) في كل الاحكام.

شرنبلالية، والاولى أَن يَقُول وَهُوَ كَأَنثي.

قَوْله: (وعتيق لمعتقه) أي تقبل شَهَادَته، لان شريحا قبل شَهَادَة قنبر لعَلي وَهُوَ عتيقه.

وَأَشَارَ بِاللَّامِ إِلَى أَن شَهَادَته على الْمُعْتق تقبل بالاولى كَمَا صرح بِهِ متْنا بقوله.

(وَعَكسه) وقنبر بِفَتْح الْقَاف، وَأَمَا بِضَم الْقَاف فجد سِيبَوَيْهٍ.

ذكره الذَّهبيّ في مشتبه الانساء والاسماء.

مطلب: فِي تَرْجَمَة شُرَيْح القَاضِي وَشُرَيْح بن الْحَارِث بن قيس الْكُوفِي النَّخعِيّ القَاضِي أَبُو أُمُوتُهُ، تَابِعِيّ ثِقَة.

وَقيل لَهُ صُحْبَة،

مَاتَ قبل الثَّمَانِينَ أَو بعْدهَا وَله مائَة وثمان سِنِين أَو أكثر، واستقضاه عمر رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ على الْكُوفَة، وَلم يزل بعد ذَلِك قَاضِيا خُمْسا وَسبعين سنة، إِلَّا ثَلَاث سِنِين امْتنع فِيهَا من الْقَضَاء فِي فتْنَة الحُجَّاج فِي حق ابْن الزبير حَيْثُ استعفى الحُجَّاج من الْقَضَاء فأعفاه، وَلم يقْض إِلَى أَن مَاتَ الحُجَّاج

(١)

قَوْله: (ابْن شيبَة) هَكَذَا بِأَصْلِهِ وَلَعَلَّ الصَّوَابِ ابْن أبي شيبَة فَليُحرر اه.

مصححه.." (۱)

٣٥. "بلغ الصبي رشيدا) بأن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله انفك الحجر عنه بنفس البلوغ أو بلغ غير رشد ثم رشد انفك بنفس الرشد لأن هذا حجر ثبت من غير حاكم فارتفع من غير فكه بخلاف حجر السفه الطارىء فإنه يجب على القاضي الحجر

<sup>(</sup>١) قره عين الأخيار لتكملة رد المحتار علي الدر المختار، علاء الدين بن محمد بن عابدين ٣١/٧٥

على السفيه بتبذير طارىء على من بلغ رشيدا ويسن له الإشهاد على الحجر لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا على أيدي سفهائكم و (أعطي ماله) ولو كان الرشيد الذي يعطي ماله امرأة فيصح تصرفها حينئذ من غير إذن زوجها خلافا لمالك حيث ذهب إلى أنه لا يسلم للمرأة الرشيدة مالها حتى تتزوج وحينئذ لا ينفذ تبرعها بما زاد على الثلث بغير إذنه ما لم تصر عجوزا ثم بعد إفاقة المجنون وبلوغ الصبي يرتفع حجر الجنون والصبا ويخلفه حجر السفه إن لم يوجد رشد وحكم السفيه المحجور عليه حسا أو شرعا أنه يصح منه إسلام وعبادة ما عدا صرف الزكاة إلا إن عين له المدفوع له لكن ينبغي أن يكون بحضرة الولي أو نائبه وتصرف غير مالي كطلاق وخلع ولو بدون مهر المثل ونفي نسب واستلحاق وينفق على المستلحق من بيت المال وكإقراره بموجب قود أو حد

## فصل في الحوالة

بفتح الحاء وهي عقد يقتضي تحول دين من ذمة إلى ذمة وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه ويسن قبولها على ملىء باذل لا شبهة بماله

وأركانها سبعة محيل ومحتال ومحال عليه ودين للمحيل على المحال عليه ودين للمحتال على المحيل وإيجاب وقبول

(تصح حوالة) بوجود تلك الأركان كلها بشروطها وإنما تحصل صحة الحوالة (بصيغة) وهي إيجاب المحيل وقبول المحتال فالإيجاب كقوله أحلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك علي فهو صريح وإن لم يقل بالدين الذي لك علي ولم ينوه كما قاله الرملي خلافا لابن حجر ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدي معناها كنقلت حقك إلى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكتك الدين الذي عليه بحقك ولو قال أحلني فكقوله بعني فيكون استيجابا قائما مقام القبول ومثله ما لو قال احتل على فلان بمالك علي من الدين فقال احتلت أو قبلت فيكون استقبالا قائما مقام الإيجاب (ورضا محيل) وإنما يشترط رضاه لأن له إيفاء الحق من حيث شاء ومعرفة رضاه إنما تحصل بالصيغة (ومحتال) وإنما يشترط رضاه لأن حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل لغيره إلا برضاه أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لأنه محل الحق كالرقيق المبيع ولأن الحق للمحيل فلم يتعين استيفاؤه بنفسه كما أن له أن يوكل (ويلزم

بها) أي الحوالة حق المحتال ذمة المحال عليه و (دين محتال) وهو محال به (محالا عليه) للمحتال فيبرأ المحيل بالحوالة عن دين المحتال ويبرأ المحال عليه عن دين المحيل لأن ذلك هو فائدة الحوالة (فإن تعذر أخذه) أي." (١)

٣٥٧. "قَوْلُهُ: (وَلَا تَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ). قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: لَيْسَ الْوَرْسُ مِنْ الطِّيبِ وَمَا يُشْبِهُهُ فِي مُلَايَمَةِ الشَّمِّ، فَيُوْحَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَنْوَاعِ الطِّيبِ وَمَا يُشْبِهُهُ فِي مُلَايَمَةِ الشَّمِّ، فَيُوْحَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَنْوَاعِ الطِّيبِ عَلَى الْمُحْرِمِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّطَيُّبُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: مَسَّهُ، تَحْرِيمُ مَا صُبغَ كُلُّهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَهُو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّطَيُّبُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: مَسَّهُ، تَحْرِيمُ مَا صُبغَ كُلُّهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَهُو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّطَيُّبُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: مَسَّهُ، تَحْرِيمُ مَا صُبغَ كُلُهُ أَوْ بَعْضُهُ وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ عِنْدَ الجُمْهُورِ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلْمَصْبُوغِ رَائِحَةٌ فَإِنْ ذَهَبَتْ جَازَ لُبْسُهُ خِلَافًا لِمَالِكِ.

قَوْلُهُ: «إِلا أَنْ لا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ». فِي لَفْظِ الْبُحَارِيِّ زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ كِمَا يَرْتَبِطُ ذِكْرِ النَّعْلَيْنِ عِمَا قَوْلُهُ: «إِلا أَنْ لا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ الْخُفَّيْنِ». وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَاجِدَ النَّعْلَيْنِ لا يَلْبِسِ الْخُفَّيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ، وَهُو قَوْلُ الجُمْهُور.

قَوْلُهُ: (فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ). هُمَا الْعَظْمَانِ النَّاتِعَانِ عِنْدَ مِفْصَلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى مَنْ لَبِسَهُمَا إِذَا لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ. وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى وَالْقَدَمِ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى مَنْ لَبِسَهُمَا إِذَا لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ. وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَاجِبٌ أَنَّ الْقَطْعِ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَجَابَ عَنْهُ الجُّمْهُورُ بِأَنَّ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَاجِبٌ وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْخَنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكر الْمُصَنِّفُ. وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْخَنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكرَ الْمُصَنِّفُ. وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْخَنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكرَ الْمُصَنِّفُ. وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْخُنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكرَ الْمُصَنِّفُ. وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ عَنْ هَذَا فَقَالَ: كِلَاهُمَا صَادِقٌ حَافِظٌ، وَزِيادَةُ ابْنِ عُمَرَ لَا تُخَلِفُ وَالِمَا السَّافِعِيُّ فِي الْأُمْ عَنْ هَذَا فَقَالَ: كِلَاهُمَا صَادِقٌ حَافِظٌ، وَزِيَادَةُ ابْنِ عُمْرَ لَا تُخْتِم بُعْضُ رُواتِهِ. وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِقِيَاسِ الْخُفْتِ عَلَى السَّرَاوِيلِ فِي تَرْكِ الْقَطْعِ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ مُصَادِمٌ الْفَسَادَ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ مَعْمُ لَا يُحِبُ الْفَسَادَ، وَرُدَ بِأَنَّهُ عَلَى السَّرَولِ فَي تَرْكِ الْقَطْعُ فَسَادٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُ الْفَسَادَ، وَرُدَ بَأِنَّ فَالْ مَا يَكُونُ عَنَى السَّرَولِ عَطَاءٍ: إِنَّ الْقَطْعُ فَسَادٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُ الْفُسَادَ، وَرُدُ بَأَنَّهُ مَا يَكُونُ عَنَادٌ، وَلَا الْفَسَادَ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُ الْفُسَادَ، وَلَا لَا الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُ الْعُلْعُ عَلَى السَّولِ عَطَاءٍ: إِنَّ الْقَطْعُ فَسَادٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُ الْفَسَادَ، وَلَا عَلَا مَا عَلَا مَا الْمُعْلِ عَلَاهِ الْمُعْلِ عَلَى الْمُعْلِ عَلَى الْمُعْلِعُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى

فِيمَا نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ لَا فِيمَا أَذِنَ فِيهِ بَلْ أَوْجَبَهُ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ مُطْلَقٍ وَمُقَيَّدٍ فِيمَا نَهُ عَنْهُ الشَّارِعُ لَا فِيمَا أَذِنَ فِيهِ بَلْ أَوْجَبَهُ. وَالْجَمْعُ مَا أَمْكَنَ هُوَ الْوَاجِبُ. انْتَهَى لِإِمْكَانِ الْجُمْعُ مَا أَمْكَنَ هُوَ الْوَاجِبُ. انْتَهَى

<sup>(</sup>١) نماية الزين، نووي الجاوي ص/٢٤٨

مُلَحَّصًا. قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: الْأَوْلَى قَطْعُهُمَا عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَخُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ.

بَابُ مَا يَصْنَعُ مَنْ أُحْرَمَ فِي قَمِيصٍ

٢٤٤٣ - عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - جَاءَهُ رَجُلُ مُتَضَمِّخُ بِطِيبٍ؟." (١)

٣٥٣. "أو بين الوحشي وغيره، تغليبًا للحظر ١) (أو تلف) الصيد المذكور (في يده) بمباشرة ٢) أو سبب كإشارة ودلالة، وإعانة ولو بمناولة آلة ٣).

بُرَحُ النَّكُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عِلَيْمُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَيْمِ عِلْمُ عِلَيْمِ عِلَيْمِ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَيْمِ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمِ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلْمِ عِلْمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمُ عِلِمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمِ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمِ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلْمِ عِلْمِ عِلْمِ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمُ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِلْمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَمِ عِلَم

1) وهو الجانب الذي من جهة صيد البر، والوحشي من دواب البر ما لا يستأنس غالبا، والجمع الوحوش، وقال الجوهري: الوحوش حيوان البر.

٢) فعليه جزاؤه لأنه تحت يد عادية، أشبه ما لو أتلفه، إذ الواجب إما إرساله أو رده على مالكه.

٣) أو إعارة ليقتله أو ليذبحه، سواء كان مع الصائد ما يقتله أو يذبحه أو لا، لأنه وسيلة إلى الحرام فكان حراما، كسائر الوسائل وفاقا، لحديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي، فأبصرته ثم ركبت ونسيت الرمح، قال: فقلت لهم: ناولوني فقالوا: لا والله لا نعينك عليه بشيء، إنا محرمون قال: فتناولته فأتيت الحمار فعقرته، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أشار إليه إنسان منكم أو أمره بشيء؟ قالوا: لا فعلق الحكم بالإشارة أو الأمر، وكان أمرا معلوما متقررا عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك قالوا: «لا والله، لا نعينك عليه بشيء، إنا محرمون» ، فيضمن المحرم الصيد بالدلالة والإشارة والإعانة ونحو ذلك.

قال القاضي: «لا خلاف أن الإعانة توجب الجزاء فكذا الإشارة والدلالة» خلافا لمالك، والشافعي، ولأن المحرم قد التزم بالإحرام أن لا يتعرض للصيد بما يزيل أمنه، والأمر به، والدلالة عليه، والإشارة إليه يزيل الأمن عنه فيحرم ولما مر النبي صلى الله عليه وسلم بالإثاية، إذا ظبي حاقف، في ظل فيه سهم، فأمر رجلا أن يقف عنده، لا يريبه أحد من الناس، حتى

<sup>(</sup>١) بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار، فيصل المبارك ٦٥٦/١

يجاوزوه وأما الآلة فمقصودة هنا، بخلاف ما يأتي من: أن من دفع لشخص آلة، فقتل بما شخصا انفرد

القاتل بالضمان، والفرق أن الآدمي لما كان من شأنه الدفع عن نفسه، ولا يقدر عليه إلا عزيد قوة، تقدمت المباشرة فلم يلحق بها السبب بخلاف الصيد، فإن من شأنه أن لا يدفع عن نفسه، فضعفت المباشرة، فألحق بها السبب.." (١)

٣٥٤. "(وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره بأشهر الحج ١) ولا يوم النحر أو عرفة ٢) ويكره الإكثار ٣) والموالاة بينها باتفاق السلف، قاله في المبدع ٤).

بِرَجِي اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِي المِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِي اللهِ اللهِ

1) قال الوزير وغيره: أجمعوا أن فعلها في جميع السنة جائز، فقد ندب صلى الله عليه وسلم عليها، وفعلها في أشهر الحج، وقال «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» ويكفي كون النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة من التنعيم، سوى عمرتها التي كانت أهلت بها مع الحج، قال ابن القيم: هو أصل في جواز العمرتين في سنة في سنة بل في شهر اه فثبت الاستحباب من غير تقييد، خلافًا لمالك، وأبى حنيفة، فاستثنى أبو حنيفة الخمسة الأيام، ومالك لأهل منى، وكراهة أحمد على الإطلاق، قال الشيخ وغيره: ولا وجه لمن لم يتلبس بأعمال الحج. ٢) أي ولا تكره العمرة يوم النحر، أو يوم عرفة، لمن لم يكن متلبسًا بالحج باتفاق الأئمة. ٣) أي من العمرة، وتكرارها في غير رمضان وكره مالك والحسن العمرة في كل شهر مرتين، وقال مالك: يكره في السنة مرتين، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في سنةمرتين.

٤) والموفق وقدمه في الفروع، وقال: اختاره الموفق وغيره، وقال أحمد: إن شاء كل شهر وتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة، ولم يأت نص بالمنع من العمرة ولا بالتقرب إلى الله بشيء من الطاعات، ولا من الازدياد من الخير، وهذا قول الجمهور، وقوله: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» دليل على التفريق بين الحج والعمرة في التكرار، وتنبيه على ذلك إذ لو كانت لا تفعل في السنة إلا مرة، لسوى بينهما ولم يفرق.." (٢)

<sup>(</sup>١) حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن قاسم ٢١/٤

<sup>(</sup>٢) حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن قاسم ١٩٨/٤

٣٥٥. "وحيث كان الماء في ذلك المقر

وفاضلاً عن حاجة الذي حفر

فلا يجوز مطلقًا أن يمنعه

من شرب شخص أو بهيمة معه

ولم يجب لسقي زرع أو بنا

ولا لشرب أن يحزه في إنا

وتقدم لك مذهب الإمام أحمد والرواية الثانية عنه أنه لا يلزمه؛ لان الزرع لا حرمة له فعليها يجوز بيعه بكيل أو وزن، ويحرم بيعه مقدرًا بمدة معلومة خلافًا لمالك، ويحرم أيضًا بيعه مقدرًا بالري أو جزافًا قاله القاضي وغيره، والقول الأول هو الذي تميل إليه النفس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأقسام الموات خمسة؛ لأنه إما أن لا يجري عليه ملك لأحد ولم يوجد فيه عمارة أو يجري عليه ملك مالك، فالأول يملك بالإحياء بغير خلاف بين القائلين بالإحياء.

والقسم الثاني: وهو ما جرى عليه ملك مالك إما أن يكون المالك معينًا أو لا، والأول: وهو المالك المعين إما أن يملكه بنحو شراء فلا يملك بالإحياء بغير خلاف.

وإما أن يملك بالإحياء ثم تركه حتى دثر وصار مواتًا فلا يملك كالذي قبله، والثاني: الذي لم يجر عليه ملك لمعين بل وجد فيه آثار ملك نوعان؛ لأنه إما أن يكون أثر الملك جاهليًا أو إسلاميًا فيملك فيهما.

ومن حفر بئرًا بأرض موات لنفع المجتازين فحافرها كغيره من

المجتازين بهاكمن بني مسجدًا فيكون كأحدهم في السقي والزرع." (١)

<sup>(</sup>١) الأسئلة والأجوبة الفقهية، عبد العزيز السلمان ٢٣٩/٦

ابن الأخت قد يكون ابن أخت شقيقة أو لأب أو لأم، أما الابن رضاعا من الأخت النسبية أو الابن النسبي من الأخت الرضاعية فيرجع فيه إلى رضاع.

وابن الأخت رحم محرم لخالته فيحرم عليه نكاحها.

ميراث ابن الأخت:

يشمل الكلام في ميراث ابن الأخت نقطتين:

الأولى: ميراثه باعتباره من ذوى الأرحام والثانية: كيفية توريثه عند من يقول بتوريثه.

وقد اختلف الفقهاء في النقطة الأولى: فمذهب الحنفية والحنابلة والإمامية والزيدية والإباضية أنه من الوارثين باعتباره من ذوى الأرحام، لأن ذوى الأرحام يرثون عندهم. أما المالكية فلهم في ذلك آراء: فرأى متقدميهم أن ذوى الأرحام لا ميراث لهم، ويعطى المال الباقى بعد أصحاب الفروض والعصبات أو المال كله عند عدم وجود أحد منهم لبيت المال، ولو كان غير منتظم، واتفق شيوخ المالكية المعتد بهم بعد المائتين على توريث ذوى الأرحام، إذا كان بيت المال غير منتظم، وقيل أن بيت المال إذا كان غير منتظم يتصدق بالمال عن المسلمين، لا عن الميت، والقياس صرفه في مصارف بيت المال إن أمكن، وذو الرحم أولى إن كان من مصارف بيت المال.

وعند الشافعية رأيان: الأول: وهو المذهب عدم توريث ذوى الأرحام ويصرف في مصالح المسلمين.

والثانى: أنهم يرثون بعد أصحاب الفروض والعصبات.

وابن حزم الظاهري يرى عدم توريث ذوى الأرحام ومن بينهم ابن الأخت.

أما فى النقطة الثانية: فالحنفية يقسمون ذوى الأرحام إلى أصناف أربعة: فروع الميت وأصوله، وفروع أبويه وفروع أجداده، فيكون ابن الأخت عنهم من الصنف الثالث، وإنما يرث عند عدم وجود أحد من الصنفين الأولين، فإذا انفرد أخذ كل التركة، فإذا اشترك معه غيره من الصنف الثالث قدم الأقرب درجة، ثم الأقوى قرابة، وعند الاستواء يكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

وعند الحنابلة والزيدية والإمامية والإباضية ومن يورثه من المالكية والشافعية: ينزل منزلة أصله الذي يدلى به إلى الميت، وهو الأصح عند المالكية ممن يورثون، فيعطى ابن الأخت على هذا نصيب أمه (١).

## الهبة لابن الأخت:

إذا وهب الرجل لابن أخته فتمت الهبة بالقبض امتنع عليه الرجوع في جميع المذاهب اتفاقا، أما قبل القبض فإن الهبة لم تتم، وعلى ذلك يكون الرجوع في هذه الحالة رجوعا عن الإيجاب، وهو جائز سواء أكان ذلك قبل القبول أم بعده، خلافا لمالك، فإنه يمتنع عليه الرجوع بعد إيجابه على المشهور ولو بعد القبول (٢).

مذهب الحنفية والظاهرية والإباضية والزيدية تجب النفقة لذى الرحم المحرم، ومنهم ابن الأخت بشروط وجوبها (انظر نفقة) ، أما الحنابلة فعندهم روايتان: الأولى تقضى بعدم وجوبها إن كانوا من غير ذوى الرحم، نص عليها أحمد، والثانية وهى رواية أبى الخطاب تقضى بأن النفقة تلزمهم عند عدم العصبات، وذوى الفروض، لأنهم وارثون فى تلك الحالة (٣) . ابن الأخت فى أحكام الجنازة:

الحنفية: إذا ماتت المرأة ولا امرأة معها تغسلها، ولكن معها ذو رحم محرم منها كابن أختها فإنه ييممها باليد لا بالخرقة، ولا فرق بين العجوز والشابة.

المالكية والشافعية والزيدية: يغسل الميتة ذو الرحم المحرم منها، يدلك ما ينظره ويصب على العورة مستترة.

الإباضية: ورد في مذهبهم أقوال: منشؤها هل يجوز للرجل مس ما يباح النظر إليه من المرأة أم لا؟

وبهذا قالوا: إذا كان الرجل منفردا أو المرأة منفردة فالرجل تغسله ذات الرحم المحرم كالخالة مثلا، غير الفرجين، لا العكس أى لا يغسل الرجل ذات الرحم المحرم منه بل ييممها، وقيل يغسل كل منهما الآخر من فوق ثوب ويدلك بما يصلح للتدليك، وقيل يصب الماء عليه صبا، والطفل إلى سن السابعة يغسله الرجال والنساء.

الظاهرية والإمامية: ذو الرحم المحرم وذات الرحم المحرم يغسل كل منهما الآخر من فوق الثياب فلا يحل تركه (٤) .

ابن الأخت في الزكاة:

مذهب الحنفية: يجوز دفع الزكاة إلى القريب الفقير، كابن الأخت مثلا، حتى ولو كان في عيال المزكى بشرط ألا يفترض القاضى له نفقة على المزكى، فإن كانت له نفقة مفروضة من القاضى فدفعها إليه بنية الزكاة لا يجوز، لأنه أداء واجب بواجب آخر، وهذا لا يجوز، أما إذا دفعها إليه ولم تحسب من النفقة المفروضة عليه، فذلك جائز، لأنه صدقة وصلة، والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والإمامية يجوز عندهم دفعها له بشرطين، ألا يكون وارثا، وألا يكون له نفقة مفروضة من القاضى، لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الصدقة على المسكين صدقة وهى لذى الرحم ثنتان، صدقة وصلة) .

الإباضية: لا يجوز دفعها إلى القريب الفقير إلا بإذن الإمام أو نائبه.

الظاهرية: لا يجوز دفع الزكاة إلى ذى الرحم المحرم كابن الأخت مثلا وغيره، إلا إذا كان من الأصناف المستحقة للزكاة، فإذا كان من المستحقين فهو أولى، لكونها صدقة وصلة، وإن دفعت إليه وهو غير مستحق استردت منه إن كانت قائمة، وإلا أعاد إخراجها لحديث: (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) (٥).

ابن الأخت في حد السرقة:

إذا سرق الرجل مقدار نصاب من مال ذى الرحم المحرم كخاله وخالته وبالعكس فهل تقطع يده حدا؟ قال الحنفية: لا حد عليه، لأنه مال ذى رحم محرم، ولا قطع فى سرقته، لأنها قرابة تمنع النكاح وتبيح النظر وتوجب النفقة، أشبه بقرابة الولادة، وفى وجوب الحد عليه تفصيل فى المذاهب الأخرى (انظر سرقة) (٦).

<sup>1)</sup> راجع للحنفية الميداني على مختصر القدوري ٣ ص٣٢٧. وللمالكية حاشية الدسوقي ٤ ص٨٢٥. وللشافعية أسنى المطالب ٣ ص٣١، ٣٦. وللحنابلة المغنى ٧ ص٩٥ وما بعدها. وللظاهرية المحلى ٩ ص٣١٦. وللزيدية البحر الزخار ٥ ص٣٥٢. وللإباضية شرح النيل ٨ ص١٥١. وللإمامية شرح تحرير الأحكام ٢ ص١٥٥.

٢) راجع للحنفية: فتح القدير ٧ ص١٣٤. وللمالكية: حاشية الدسوقي باب الهبة ٤. وللشافعية: أسنى المطالب ٢ ص٤٨٣. وللحنابلة: المغنى ٦ باب الهبة. وللزيدية: البحر

الزخار ٤ ص١٣٥ وما بعدها. وللظاهرية: المحلى ٩ ص١٣٧. وللإباضية: شرح النيل ٦ ص٣٥. وللإمامية: تحرير الأحكام ١ ص٢٨٢.

٣) راجع للحنفية: فتح القدير ٣ ص٣٥. وللحنابلة: المغنى ٩ ص٢٦٠. وللزيدية: البحر الزخار ٣ ص٢٤١ وما بعدها. وللظاهرية: المحلى ١٠ ص١٠٠. وللإباضية: شرح النيل ٧ باب النفقة.

٤) راجع للحنفية: فتح القدير ١ ص٥٥ - ٥٥٦. وللشافعية: أسنى المطالب ١ ص٣١٣. وللظاهرية: المحلى ٥ ص٩٥. وللزيدية: البحر الزخار ٢ باب غسل الميت. وللإباضية: شرح النيل ١ ص٣٦٨ - ٣٧٩. وللإباضية: تحرير الأحكام الشرعية ١ ص١١٨. وللمالكية: الدردير ١ ص١٨١، ١٨٢.

٥) راجع الحنفية: فتح القدير ٢ ص٢٢. وللمالكية: حاشية الدسوقى ١ باب الزكاة.
 وللشافعية: أسنى المطالب ١ ص٣٣٨. وللحنابلة: المغنى ٢ ص١٥. وللظاهرية: ٦ ص٢٤. وللإباضية: شرح النيل ٢ ص٢١. وللإمامية: تحرير الأحكام الشرعية ١ ص٥٨.

٦) فتح القدير ٤ ص٢٢٦..." (١)

٣٥٧. "الْعَدَدِ، فَيَشْتَرِيهِ بِكَيْلٍ، وَيَبِيعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْلِ. أَمَّا لَوِ الْعَدَدِ، فَيَشْتَرِيهِ بِكَيْلٍ، وَيَبِيعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْلِ (١) اشْتَرَاهُ جُزَافًا، ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، فَيكُونُ بَيْعُهُ جَائِزًا، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْلِ (١) . وَعَلَى هَذَا:

فَلُو اشْتَرى طَعَامًا كَيْلاً، لَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، لا جُزَافًا وَلا كَيْلاً.

وَلُو اشْتَرَاهُ جُزَافًا، جَازَ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، مُطْلَقًا، جُزَافًا أَوْ كَيْلاً (٢).

وفي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رِوَايَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الْمَمْنُوعِ بَيْعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ مِنَ الأَّ مُوَال، سَبَقَ بَعْضُهَا (٣) :

فَرُوِيَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الطَّعَامِ وَمَا أَشْبَهَهُ قَبْلِ قَبْضِهِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ أَكَانَ مَكِيلاً أَمْ مَوْزُونًا، أَمْ لَوُونَ كَمَا قَدَّمْنَا (٤) ، وَذَلِكَ لَمُ يَكُنْ كَذَلِكَ، خِلاَفًا لِمَالِكٍ اللَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ الْكَيْلِ أَوِ الْوَزْنَ كَمَا قَدَّمْنَا (٤) ، وَذَلِكَ

<sup>(</sup>١) موسوعة الفقه المصرية، مجموعة من المؤلفين -(1)

لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ ﴿ مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ ﴾ (٥). وَلِقَوْلِ الأَّ تُرْمِ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، عَنْ قَوْلِهِ:

\_\_\_\_\_\_

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٣ / ١٥٢. وانظر أيضا القوانين الفقهية ١٧١.

- (٢) حاشية الدسوقي ٣ / ١٣٥.
- (٣) راجع فيما تقدم مذهب الشافعي ومن وافقه، ففيه رواية عن أحمد.
  - (٤) راجع فيما تقدم الفقرة السابقة.
- (٥) حديث: " من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ". سبق تخريجه ف / ١.. " (١)

٣٥٨. "لم يكن حريماً، لهذه القرية التي هي ١ بجنبها جبلاً كان أو أرضاً، لأن الأرض التي لا٢ يعلوها الماء، وإن نسبت إلى قرية، أو قبل مفازة كورة، كنحو مفازة آمل٣، أو مفازة كرمان٤، أو ما أشبههما، فإن من أحيا منها: فهو مباح له، إذا لم يكن يعرض لها متعرض قَبْلُ فأحياها، فإن الذي يحيى مثل هذه الموات، فقد ملك الرقبة٥.

٣ آمل: اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل، لأن طبرستان سهل وجبل، وهي في الإقليم الرابع، وقد خرج منها كثير من العلماء ولكنهم قل ما ينسبون إلى غير طبرستان، فيقال لهم الطبري، منهم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. معجم البلدان ٥٧/١.

٤ كرمان: ولاية مشهورة، وناحية كبيرة، معمورة، ذات بلاد، وقرى، ومدن واسعة، تقع بين فارس، ومكران، وسجستان، وخراسان. المرجع السابق ٤/٤٥٤.

٥ ورد في مسائل أبي داود ٢١١، قلت لأحمد: أرض ميتة أحياها رجل؟ قال: إذا كانت لم تملك، فإن ملكت: فهي فيء للمسلمين، مثل رجل مات، وترك مالاً لا يعرف له وارث.

١ في نسخة ع: "أو هي".

٢ حرف "لا" ناقص نسخة ع.

<sup>(</sup>١) الموسوعة الفقهية الكويتية، مجموعة من المؤلفين ١٢٦/٩

وفي مسائل صالح ورقة ١١٨ مثل ذلك، وهكذا يرى الخرقي في مختصره ١٠٦ أن الموات: هي الأرض التي تملك مالم تكن أرض ملح، أو ماء للمسلمين فيه منفعة.

وقال الحافظ في الفتح كتاب المزارعة ١٨/٥: الموات: الأرض التي لم تعمر، شبهت العمارة بالحياة، وتعطيلها بفقد الحياة.

أما ابن قدامة فقد ذكر في المغني ٥/٤١٦: أن الموات: هو الخراب الدارسة تسمى ميتة، ومواتاً وموتاناً. وهو قسمان:

القسم الأول: مالم يجر عليه ملك لأحد، ولا يوجد فيه أثر عمارة، فهذا يملك بالإحياء، بغير خلاف بين القائلين بالإحياء.

القسم الثانى: ما جرى عليه ملك مالك، وهو أنواع:

النوع الأول: ماله مالك معين، وهو ضربان:

الأول: ما ملك بشراء، أو عطية، فهذا لا يملك بالإحياء بغير خلاف.

الثانى: ما ملك بالإحياء، ثم ترك حتى دثر، وعاد مواتاً، فهو كالذي قبله سواء، لأن مالكها معروف، فلا تملك بالإحياء. خلافاً لمالك، لعموم الحديث، ولأن الأصل في الأرض الإباحة. النوع الثاني: ما يوجد فيه آثار ملك قديم جاهلي، كآثار الروم، ومساكن ثمود ونحوها، فهذا يملك بالإحياء، لأن ذلك الملك، لا حرمة له.

النوع الثالث: ما جرى عليه الملك في الإسلام، لمسلم أو ذمي غير معين.

فظاهر كلام الخرقي: أنما لا تملك بالإحياء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، والرواية الثانية: أنما تملك بالإحياء لعموم النص.." (١)

٣٥٩. "باب نكاح المريض

٧٥٢٢ إذا نكح المريض امرأة، صح النكاح وفاقاً، والمنكوحة ترث الزوج خلافاً لمالك (١) رحمه الله، وإياه قصد الشافعي رضي الله عنه بالرد، وقد أسرف مالك رضي الله عنه في طرفي نقيض، فقال: المنكوحة في المرض لا ترث، والمبتوتة في المرض ترث وإن انقضت عدتُما قبل موت الزوج، وذكر الأستاذ أبو منصور مذاهب للسلف مختلفة في نكاح المريض، لسنا

<sup>(</sup>١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، إسحاق الكوسج ٣١٠٠/٦

لها.

فصل

قال الشافعي رضي الله عنه: "ويلحق الميتَ من فعل غيره [وعمله ثلاث] ... إلى آخره" (٢) .

٧٥٢٣ - روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات ابنُ آدم، انقطع عنه (٣) عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له" (٤). وقال

(١) ر. الرسالة لأبي زيد مع غرر المقالة: ٢٥٥، ٢٥٦، والكافي لابن عبد البر: ٢٤٨، وأيضاً: التسهيل: تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك: ٢٢/٤.

(٢) ر. المختصر: ١٦٨/٣. هذا. وفي الأصل: ويحمله ثلاثة. والمثبت من (س) وعبارة المختصر: قال في الإملاء: "يلحق الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدّى، ومال يتصدق به عنه، أو دين يقضى، ودعاء" ا. ه. بنصه.

(٣) هذا اللفظ (عنه) ليس في رواية النسائي ولا الترمذي، ولكنه عند أبي داود. مما يدفع التهمة الموجهة إلى الإمام بأنه لم ير (سنن أبي داود) ، وأنه كان لا يدري الحديث.

(٤) حديث "إذا مات ابن آدم ... إلخ": رواه مسلم في الوصية: باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ح ١٦٣١، وأبو داود في الوصية: باب ما جاء في الصدقة عن الميت، ح ٢٨٨٠، والنسائي في الوصايا: باب فضل الصدقة عن الميت، ح ٢٨٨٠، والترمذي في الأحكام: باب الوقف، ح ١٣٧٦، والبخاري في الأدب المفرد: ٢٠.." (١)

.٣٦٠. "بين الحرة والأَمَة على [التفاضل] (١) عندنا وعند أبي حنيفة، خلافاً لمالك (٢) ، فإنه قال: لا فرق في القسم بين الحرة والأَمَة، وهذا غير سديد.

ومعتمدنا: أولاً: ما روى الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "للحرة ثُلثا القسم وللأمة ثُلثه " (٣). وفراشُ الأَمَة المنكوحة ناقص، وتمكُّنُ الزوج من الاستمتاع بها ناقصٌ، ويلحق الولدَ نقصُ الرق، فيليق بهذا ألا يسترسل الزوج في الاستمتاع بها توقياً من

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٧٣/١١

الولد، ولذلك لم يثبت نكاح الرقيقة في حق الحر إلا في محل الحاجة.

فإذا ثبت ذلك؛ فإذا كان تحته حرة وأمة، فالحرة على ضعف الأَمَة في القسم، فيقسم للحرة ليلتين وللأمة ليلة.

٣-٨٦٠٧ ثم إذا فرض طريان العتق على الأمة؛ فأصل المذهب لا غموض فيه، ولكن قد تلتبس الصور، فالأولى الاعتناء بتفصيل الصور، [فنبدأ] (٤) بذكر التفصيل فيه إذا وقعت البداية في نُوب القَسْم بالحرة، ثم نذكر إذا ما وقعت البداية بالأمة.

فإن وقعت البداية بالحرة، فعتقت الأمة، فلا يخلو إما أن تعتق في نوبة الحرة، أو في نوبة نفسها، فإن في نوبة الحرة، وكان يقسم للحرة ليلتين وللأمة ليلة، فالجواب المجمل إلى أن يفصل أغطل أذا عتقت في نوبة الحرة، صارت بمثابة الحرة الأصلية في القسم في مستقبل الزمان، وكأنَّ الرقَّ لم يكن، والتفصيل أنها إذا أعتقت في الليلة الأولى من ليلتي الحرة، فيكملُ الزوج الليلة الأولى للحرة، ثم هو بالخيار إن شاء اقتصر في حقها على هذه الليلة، وأقام عند العتيقة ليلة، ثم استدار عليهما ليلة ليلة،

٣٦١. "باب الطلاق بالوقت وطلاق المكره

قال الشافعي: "وأي أجل طلّق إليه لم يلزمه قبل وقته ... إلى آخره" (١) .

<sup>(</sup>١) في الأصل: التفاصيل.

<sup>(</sup>٢) ر. المدونة: ١٩٨/٢، الإشراف على نكت مسائل الخلاف: ٧٢٣٢ مسألة رقم ١٣٠٧.

<sup>(</sup>٣) حديث: "للحرة ثلثا القسم وللأمة ثلثه ": "رواه البيهقي من حديث سليمان بن يسار بهذا المعنى، ورواه أبو نعيم في المعرفة من حديث الأسود بن عويم، وروي عن علي مرسلاً " كذا قال الحافظ في التلخيص: ٣/٩٠٤ ح ٢١٧١، وانظر السنن الكبرى للبيهقي: ٢٠٠٠، وانظر السنن الكبرى للبيهقي: ٣٠٠، ٢٩٩٧).

<sup>(</sup>٤) في الأصل: "فنقول".." (١)

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٣٣١/١٣

٩٠٣٨ - إذا علق الرجل طلاق زوجته بأمرٍ في الاستقبال، تعلّق به، ولم يقع قبل تحققه، ولا فرق بين أن يكون الظن متردداً فيه: قد فرق بين أن يكون ما علّق الطلاق به مما يأتي لا محالة، وبين أن يكون الظن متردداً فيه: قد يكون وقد لا يكون؛ فإذا قال: إن دخلت الدار، فأنت طالق، فهذا مما لا يقطع بكونه (٢)

.

فإذا قال: إذا طلع الشمس، فأنتِ طالق، فهذا مما يكون لا محالة، والطلاق لا يقع في الموضعين قبل تحقق الصفة؛ خلافاً لمالك (٣) ؛ فإنه قال: إذا علق الزوج الطلاق بما يكون لا محالة، انتجز الطلاق في الحال، وإنما يقف وقوفه على وجود الصفة إذا لم تكن مستيقنة الكون، قد تكون وقد لا تكون.

9.٣٩ - ثم ذكر الشافعي مسائل في ذكر الأوقات التي تُفرض متعلقاً للطلاق والعتاق، والغرض منها بيان معاني الألفاظ المستعملة فيها، فقال: "لو قال في شهر كذا ... إلى آخره" (٤) .

إذا قال الزوج لزوجته: أنت طالق، في أول شهر رمضان، طلقت كما (٥) أهل الهلال.

\_\_\_\_\_

٣٦٢. "هل تغرّم للمطلّق الذي ادعى الرجعة المهرّ، فعلى قولين، تمهّد أصلُهما، ووضح فرعهما في كتاب النكاح، فقال الأئمة: عرض اليمين عليها إذا أنكرت يخرّج على القولين في أنها لو أقرت هل تغرّم للمقر له [المهر] (١) فإن قلنا: إنها تغرم، فاليمين معروضة عليها فعساها تُقرّ أو تنكُل عن اليمين إذا عُرضت عليها، فيحلف المدير يمين الرد، ويغرّمُها.

<sup>(</sup>١) ر. المختصر: ٤/٧٧.

<sup>(</sup>٢) بكونه: أي بوجوده.

<sup>(</sup>٣) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٧٤٨/٢ مسألة ١٣٥٧، وعيون المجالس له: ٨٢٧/٣ مسألة ٨٥٤.

<sup>(</sup>٤) ر. المختصر: ٤/٧٧.

<sup>(</sup>٥) كما: بمعنى عندما.." (١)

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٠٩/١٤

وإن قلنا: إنها لا تغرم، فلا فائدة في عرض اليمين.

ثم إن عرضنا اليمين، فجحدت ونكلت، وحلف الرجل يمين الرد، فالمذهب أن النكاح لا يُردُّ في حق الثاني.

وأبعد بعض أصحابنا، فقال: إذا حكمنا بأن يمين الرد بمثابة البينة المقامة، فالنكاح يبطل، وترتد هذه إلى النكاح الأوّل.

وقد ذكرت هذا الوجة وزيفته في النكاح، وبنيت عليه أنا إذا كنا نرى ردّ النكاح، فلا يتوقف عرضُ اليمين على مصيرنا إلى أنها تغرَم لو أقرت، بل نعرض اليمين ونحن نتوقع ارتداد النكاح الجديد، وهذا بعيدٌ لا تعويل عليه. ولا أثر عندنا لدخول الزوج الثاني بما خلافاً لمالك (٢). وهذا مما قدمته أيضاً في كتاب النكاح.

٩٣٥٤ - ولو أراد من يدّعي الرّجعة أن يوجه الدعوى على الزوج، فالمذهب أنه لا يجد إلى ذلك سبيلاً؛ لأنّه لا يد للزوج [إلا] (٣) على زوجته، فليدّع على الزوجة لا غير.

وذكر العراقيون وجهاً أنه لو أراد أن يدعي على الزوج، جاز لاستيلائه حكماً عليها، وهذا له غَوْرٌ وغائلةٌ، وسنستقصي أسراره في كتاب الدعاوى، فليس هذا من خواصِّ كتاب الرجعة. ٩٣٥٥ - ومما يتعلق بهذا الفصل أن العدة إذا انقضت في ظاهر الحال، وادّعى

٣٦٣. "وذكر بعض الأصحاب في التخفيف من الغيرة تزويج المطلقة من عبدٍ صغير -إذا قلنا: يقبل السيد النكاح لعبده الصغير - ثم يولج القدر المرعيَّ، ويوهَب العبد منها، فينفسخ النكاح.

ولا شك أن وطء الخصى كوطء الفحل.

٩٣٨١ - ومما نذكره الكلامُ في حالاتِ مُحرّمةِ الوطء، مع دوام النكاح، فنقول: إذا أصابحا

<sup>(</sup>١) زيادة من المحقق.

<sup>(</sup>٢) ر. الإشراف: ٢٥٩/٢ مسألة: ١٣٨٧.

<sup>(</sup>١) زيادة اقتضاها السياق.." (١)

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٥٦/١٤

الزوج صائمة، أو مُحْرمة، أو حائضاً، حلت بالإصابة، وإن كانت محرّمةً، خلافاً لمالك (١)

.

ومقصود الفصل أنه لو أصابحا وهي مرتدة أو هو مرتد، أو أصابحا وهي في عدّة الرجعة، ثم زالت الردّة، فكيف السبيل؟ وهل نقضي بأن التحليل يحصل؟ تكلم الشافعي رضي الله عنه فيما ذكرناه، وأنكر المزين (٢) تصوّر المسألة؛ فإن الردة من غير دخول [تبت] (٣) النكاح، والطلاق من غير مسيس يستعقب البينونة، فكيف تصوير المسألة (٤) ؟ فقيل له: إذا استدخلت ماء الرجل تلتزم العدة ولا تحل لزوجها، والإتيان في الدبر يوجب العدة، ولا يتعلق به التحليل، كما قدمناه، والخلوة -في القول البعيد- توجب العدة، ولا تحلل، فهذا تصوير المسألة.

\_\_\_\_

ومثلها الرجعية، فلو أصابها قبل الطلاق، فقد حلت بهذه الإصابة، ولا عبرة بالوطء في العدة حصل أو لم يحصل، وأما إذا طلقها قبل الإصابة، فقد انبت نكاحها، فكيف يتصوّر وطء في عدة الرجعة، ولا رجعة له عليها ما لم يكن أصابها، أي دخل بها، أي حصل الوطء. هذا وجه استبعاد المزني وإنكاره تصوّر المسألة، والردّ عليه بتصوير الاستدخال والوطء في الدبر، حيث لا تحليل بذلك، مع أنه يوجب العدة، فلو وطأ في هذه العدة هل تحلّ له بهذا الوطء؟ هذه صورة المسألة.." (١)

<sup>(</sup>١) ر. الإشراف: ٧٥٧/٢ مسألة ١٣٨١، حاشية العدوي: ٧٢/٢.

<sup>(</sup>۲) ر. المختصر: ۹۳/٤.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: تثبت، وفي ت ٢: من غير نكاح تثبت النكاح.

<sup>(</sup>٤) ينكر المزني تصوّر المسألة، لأن هذه المطلقة ثلاثاً ً إذا تزوجت الزوج الآخر، فإن أصابحا قبل الرّدة، ثم ارتدت وعادت، فقد حلّت بالوطء قبل الردة، ولكنها لو ارتدت قبل الدخول، فقد انبتّ النكاح، فكيف يتصوّر وطءٌ للمرتدّة بعد البينونة؟

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٤/٣٧٨

٣٦٤. "يجري في الخصوم إذا ازد حموا، كما سيأتي ذكره في كتاب أدب القاضي.

ومن أئمتنا من خصص هذا التردد بالقذف واللعان في الصورة التي ذكرناها؛ من حيث اعتقد أن الأمر قريب والخصومة متجانسة.

9٧١٧ - ثم قال: "فلو أقر أنه أصابحا في الطهر الذي رماها فيه ... إلى آخره" (١) . إذا أراد نفي الولدِ المتعرضِ للثبوت باللعان، فله ذلك، كما قدمناه، فلو اعترف بأي وطئتها، ولم يدّع استبراء بعد الوطء، وقد أتت بالولد لزمان يُختَمل أن يكون العلوق به من الوطء الذي اعترف به، فله أن ينفي الولدَ باللعان -وإن لم يدّع بعد الوطء استبراءً - خلافاً لمالك (٢) ؛ فإنه قال: إذا اعترف بالوطء، لم يكن له أن يلاعن حتى يدّعي الاستبراء بعد الوطء، فإذا ادعاه، كان له الالتعان، ويكفي الدعوى، فلا حاجة إلى إثبات الاستبراء بإقامة البينة على إقرارها به.

ثم لما ذكر الشافعيُّ مذهب مالك [قال: وقد نجد] (٣) لمذهبه متعلقاً من قصة العجلاني؛ فإنه لما قذف امرأته بشريك بن السحماء، قال فيما قال: لم أقربها في الطهر الذي زنت فيه، فكان ذلك ادّعاء استبراء منه. ثم أجاب الشافعي بأن العجلاني إنما قال ما قال، اتفاقاً، لا أنه شرط، فليس كل ما أجراه العجلاني يجب أن يُعتَقَد شرطاً؛ فإنه سمى المدَّعَى به، وذكر أنه ما أصابها منذ أشهر، وتعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لأوصاف المولود فقال: إن جاءت به أُدَيعج حَدَج الساقين، فلا أراه إلا وقد صدق عليها، وكل ذلك مما لا يشترط. ومن تمام كلام الشافعي أنه قال: ولا معنى للاستبراء في انتفاء الولد؛ فإنها قد ترى الدم على الحبَل، وإن اختلف العلماء في أنها حيض أم فساد. فأشار بهذا إلى أن

<sup>(</sup>١) ر. المختصر: ١٨٠/٤.

<sup>(</sup>٢) ر. القوانين الفقهية: ٢٤٢، جواهر الإكليل: ٢٨٧/٢.

<sup>(</sup>٣) زيادة اقتضاها السياق، وعبارة الشافعي في المختصر: "وذهب بعض من ينسب إلى

العلم أنه إنما ينفي الولد إذا قال: " استبرأتها "، كأنه ذهب إلى أن نفي ولد العجلاني إذا قال: لم أقربها منذ كذا وكذا" (ر. المختصر: ١٨٠/٤).." (١)

٣٦٥. "الزوج لا يلزمه ذكر الاستبراء، ولكن خَتْمُ كلام الشافعي ما ذكرناه من إسقاط أثر الاستبراء.

فانتظم من هذا إشكال، والظاهر الذي ذكره الأئمة: " أنه لا يحل نفي النسب إذا جرى وطء في الطهر وزِناً بعده، ولم يتخلل بينهما استبراء "، ولكن وإن كان كذلك، فلا يجب على الزوج ذكر الاستبراء، خلافاً لمالك، فإنه أوجب الذكر، وما احتج له الشافعي ولكن تعلق بقصة العجلاني وأنه ذكر الاستبراء.

هذا هو الظاهر.

9 ٩ ٩ ٩ - ولا [يمتنع] (١) أن يقال: يجوز نفيُ الولد، وإن لم يجر استبراءٌ؛ تعلقاً بنص الشافعي في الآخِر، ثم هذا لو كان مذهباً لا يعدِم ناصره تعليلَه بما ذكره الشافعي من أن الاستبراء لا أثر له؛ فإنه لا يفيد القطع، وإذا لم يُفد، فالاحتمال كافٍ في إلحاق النسب، فإن لم نشترط الاستيقان، فلا معنى لترجح ظن واستواء احتمالين في نفي النسب، مع ابتناء القاعدة على أن النسب يَعْتَمِد أدبى إمكان.

ويعتضد هذا أيضاً بما نصفه، ونقول: إذا وطيء الرجل زوجته في طهر، ثم وطئها واطيء بشبهة في ذلك الطهر، فما وقع من اللبس يدرؤه القائف، فإذا جرى زناً ووطءٌ، فلا قائف، واحتمال النسب مع تلطيخ الفراش عظيم، -والانتساب إلى الآباء ليس أمراً مقطوعاً به، فلا يبعد أن يثبت اللعان-.

هذا منتهى الإمكان. والتعويل على المسلك الأول.

فصل

قال: " ولو زنت بعد القذف أو وُطِئَت وطْئاً حراماً ... إلى آخره " (٢) .

• ٩٧٢٠ - هذا الفصل مضمونه التعرض للحصانة، وهو من الأصول، وقد كثر فيه الخبط على ظهوره، فنقول والله المستعان: نشترط أن يكون المقذوف بالغاً، عاقلاً، حراً، مسلمة،

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٠٣/١٥

عفيفاً من الزنا.

\_\_\_\_\_\_

- (١) في الأصل: " لا يلتزم ".
- (۲) ر. المختصر: ۱/۵... (۱)

٣٦٦. "الاستقلال بالعقل. والثالث - الأمانة. والرابع - الفراغ. والخامس - الإسلام إذا كان الولد مسلماً.

أما الحرية إنما شرطناها لتتفرغ إلى الحضانة؛ فإن الرقيقة مستوعَبَةُ المنافع، والحضانةُ ضرب من الولاية، وإن كانت المرأة تستحقها، والرقُّ يباين الولايات، وأما الاستقلال، فهو الأصل، وكذلك الأمانة.

حقها من الحضانة وفاقاً، ولو رضي الزوج بأن تحتضنه، فلا يعود حقها لرضا الزوج بات تحتضنه، فلا يعود حقها لرضا الزوج بات تحتضنه، فلا يعود حقها لرضا الزوج باحتضانها، كما لا يثبت حق الحضانة للرقيقة [وإن] (١) رضي مولاها، فلو طلقها الزوج، نظر: فإن أبانها، عاد حقُّها في الحضانة، خلافاً لمالك (٢) رضي الله عنه، فإنه قال: إذا بطل حقها من الحضانة بالنكاح، لم يعد بالإبانة، ولا خلاف أنها لو جُنت، ثم أفاقت، فحقها يعود بالإفاقة.

هذا إذا طلقها الزوج طلاقاً مبيناً، وأما إذا طلقها طلاقاً رجعياً، فالمنصوص عليه للشافعي رضي الله عنه أن حقها يعود بالطلاق الرجعي؛ فإن الرجعية تنعزل عن زوجها، وتتربص للاعتداد، فإذا انقطع عنها شغل مستمتع الزوج، كانت في الغرض المطلوب بمثابة البائنة. وذهب المزني إلى أن حقها لا يعود؛ فإن سلطان الزوّج مطرد عليها: يرتجعها متى شاء، وهي في حكم الزوجات، فيبعد أن يعود حقها من الحضانة، وهي بعد على حكم الزوجية، وقد خرج ابن سريج وغيره قولاً موافقاً للذهب المزني، وهو منقاس حسن، ووجهه ما ذكرناه. ثم مما يجب التنبّه له أن البائنة لو كانت في مسكن الزوج، وكانت تعتد فيه، فللزوج أن يمنعها من إدخال ذلك المسكن الولد، وكذلك لو كانت رجعية، ولو كان اتفق النكاح في مسكن من إدخال ذلك المسكن الولد، وكذلك لو كانت رجعية، ولو كان اتفق النكاح في مسكن

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ١٠٥/١٥

المرأة، وكانت تعتد فيه، فحينئذ حكم عود الحضانة على

(١) في الأصل: فإن.

(۲) ر. المدونة: ۲/٤٤/۲، عيون المجالس: ۱٤٠٧/۳ مسألة ۹۸۸، القوانين الفقهية: ۲۲..." (۱)

٣٦٧. "وقد قال صاحب التقريب: من أصحابنا من قال في التفريع على النص: إذا قطع وليُّ القصاص اليدين، وبقي حقه في النفس، فله الرجوع إلى الدية الكاملة، ولا يقع القصاص [في اليدين] (١) موقع الدية، وليس في المصير إلى ذلك ما يخالف القياس؛ فإن القصاص على النص لا تداخل فيه، فهو يجري على موجبه، والدية تجب في النفس بكمالها، وإذا أراد العفو والأطراف ساقطة الاعتبار في الدية، وهي مرعية في القصاص، فليقع القصاص فيها عن جهة القصاص، ولتبق الدية الكاملة إذا فرض العفو عن النفس.

وهذا منقاس فقيه، [ولعلي] (٢) أعيده في أحكام موجب العمد إن شاء الله. فصل

قال: "ولو تداوى المجروح بسمّ ... إلى آخره" (٣) .

عدمنا أنه إذا اشترك جماعة، فقتلوا شخصاً عمداً، وجب القصاص عليهم، ولو جرح رجل قدمنا أنه إذا اشترك جماعة، فقتلوا شخصاً عمداً، وجب القصاص عليهم، ولو جرح رجل رجلاً خطأ، وجرحه آخرُ عمداً، فلا قصاص على العامد الذي شريكه خاطىء، خلافاً للك (٤) ، فإنه أوجب القصاص على العامد، وقدّره كأنه منفرد بالجرح؛ إذ لو لم يكن كذلك، [لما وجب ولا التُزم القود] (٥) ، وهذا مذهب المزني واختياره.

وكنت أود لو كان هذا قولاً معدوداً من المذهب.

ولو اشترك في القتل أبُ القتيل وأجنى، فيجب القصاص على شريك الأب

(١) زيادة من المحقق، لا يتضح المعنى إلا بما.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٥٤٣/١٥

- (٢) في الأصل: "ولعل".
- (٣) ر. المختصر: ٥/: ٩٨.
- (٤) ر. الإشراف: ٨١٩/٢ مسألة ١٥٦٣، عيون المجالس: ١٩٩٨/٥ مسألة: ١٤٢٩، المعونة: ٣/٠٢٣، القوانين الفقهية: ٣٤١.
  - (٥) في الأصل: لما وجب لا لتزم القود.. " (١)
- ٣٦٨. "مشرفاً على الهلاك، فقال: خذوا فلاناً بدمي، فإنه قاتلي. قال: يقبل قوله، ويؤخذ ذلك الشخص بقوله، ونحكم عليه بالدم، فإنه لا يكذب في هذه الحالة.

وهذا كلام عري عن الإحاطة بقواعد الشرع " فإن الكذب ممكن، والحكم على الغير بالدعوى المجردة محال، ولو كان يقول: هذا لوث، فيقسم الولي، لكان أمثل، على أنه لو قُتل به، فهو باطل، [فإن اللوث لا يثبت] (١) بالدعوى (٢).

٥٠٠٥ - ثم قال: "ولورثة القتيل أن يقسموا وإن كانوا غُيباً ... إلى آخره " (٣) . إذا كان الولي المقسم غائباً، ثم حضر وأراد أن يقسم عند ظهور اللوث، فله ذلك " لأن معتمده اللوث، ولا يشترط أن يكون [فرعاً] (٤) من القتيل، وإذا كان كذلك، فقد يثبت عنده بقول الأثبات والثقات ما يقسم عليه، أو باعتراف القاتل، وغير ذلك من الوجوه، وفي كلام الأصحاب ما يدل على أن المقسم لا يكتفي باللوث الذي يكتفي القاضي به، بل ينبغى أن يعتمد أمراً أقوى من اللوث.

ثم الذي يمكن ضبط هذا الكلام به أن يثبت عنده ما لو كان قاضياً، لقضى بالقتل به، وهذا إقرارٌ أو قولُ عدلين، ولا يشترط مقامُ الشهادة، فإن الشهادة لا تقوم إلا في مجلس القاضى، ولا يشترط لفظُ الشهادة أيضاً، [وإن] (٥) كنا قد نشترط لفظ الشهادة

(٢) المعنى: إن اللوث لا يثبت بالدعوى -عندنا- وعبر الغزالي عن ذلك قائلاً: " لو عاش

<sup>-7/7</sup>، القوانين الفقهية: 7/7، حاشية الدسوقى: 1/7/7.

<sup>(</sup>١) في الأصل: " وإن اللوث يثبث بالدعوى ".

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٧٧/١٦

الجريح زماناً، وقال: قتلني فلان، لم يكن لوثاً، لأنه صاحب حق، فلا معتبر بقوله، بل قوله كقول المدعي الوارث، خلافاً لمالك رحمه الله، فإنه جعل ذلك لوثاً " (ر. البسيط: ٥٧/٥ شمال) ، وأما النووي، فقد قال: " ولو قال المجروح: جرحني فلان، أو قتلني، أو دمي عنده، فليس بلوث؛ لأنه مدّع " (ر. الروضة: ١١/١٠).

ومعنى هذا الكلام مع الذي قبله: أن مالكاً لو جعله لوثاً، لكان أمثل، ومع ذلك، فهذا اللوث لا يقتل به، أي لا يثبت به القود، خروجاً من عهدة الخلاف، فهو غير ثابت عندنا، كما أكدنا ذلك آنفاً.

- (٣) ر. المختصر: ٥/١٤٨.
  - (٤) في الأصل: " ورعاً ".
- (٥) في الأصل: " فإن ".." (١)

٣٦٩. "وليس يخفى بعد هذا التمهيدِ والتنبيهِ تفريغ، ولسنا نكثِّر بعد الوضوح.

ثم قال الشافعي: " ويقطع العبد آبقاً وغيرَ آبق ... إلى آخره " (١) .

• ١١١٢- إذا سرق العبد في إباقه، وجب القطع بالسرقة، خلافاً لمالك (٢) وإياه قصد الشافعي بالرد، ومسلك المعنى واضح، وقد روي " أن ابن عمر أبق له عبد، فسرق، فرفعه إلى [سعيد بن العاص] (٣) أمير المدينة، فقال: إنه آبق، ولا قطع على آبق، فقال: " في أي كتاب الله وجدت، وفطع يده " (٤).

فصل

قال: " ويقطع النبّاش إذا أخرج الكفن ... إلى آخره " (٥) .

1111 - إذا نَبَش قبراً في بيت وثيق يعد حرزاً، وأخرج الكفن من القبر، ثم من البيت، وجب القطع عليه؛ إذا بلغ المأخوذ نصاباً. وإن نبش قبراً في مقبرة محفوفة بالعمارة يخلف الطارقين عنها في زمان يتأتّى في مثله النبش، أو كان عليها حراس مرتبون، فهي بمثابة البيت. وإن كانت المقبرة على طرف العمارة، فإن كان لها حارس، فهي محرزة، وإلا فوجهان: أحدهما - أنها ليست محرزة. والثاني - أنها محرزة لأن الطروق ليس نادراً

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٩/١٧

(١) ر. المختصر: ٥/١٧١.

(٢) ر. الإشراف: ٩٤٩/٢ مسألة ٩٠٩، عيون المجالس: ٢١٣٧/٥ مسألة ١٥٥١.

(٣) في الأصل: " سعيد بن جبير "، والتصويب من كتب الحديث والآثار.

وسعيد بن العاص هو سعيد بن العاص بن سعيد بن أمية، صحابي، توفي الرسول صلى الله عليه وسلم ولسعيد تسع سنين، وهو أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان. ولي الكوفة في عهد عثمان، والمدينة في عهد معاوية. توفي سنة ٥٩، وقيل سنة سبع أو ثمان وخمسين، رضى الله عنه (ر. تمذيب الأسماء واللغات: ٢١٨/١، الإصابة: ٤٧/٢).

(٤) أثر عبد الله بن عمر رواه الشافعي (ترتيب المسند ١٣/٢ رقم ٢٦٩، وعبد الرزاق في مصنفه (١٨٩٧٩) . وانظر التلخيص ١١٤/٤، ح ٢٠٦١) .

(٥) ر. المختصر: ٥/١٧١.. " (١)

• ٣٧٠. "بالنسوة فيما يتعلق بالنساء ليس لانحطاط خطر هذا الأمر، وإنما هو لتعذُّر اطلاع الرجال.

ولو شهد على المال امرأتان، وأراد الطالب أن يحلف معهما، لم يَجُز عندنا، خلافاً لمالك (١) رحمة الله عليه. وسيأتي ذلك، إن شاء الله.

وحيث جوزنا شهادة الرجل والمرأتين لم يتوقف ذلك على العجز عن إشهاد رجلين، هذا مما اتفق عليه أصحابنا والمفتون في الأمصار.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] محمول على أن الأولى ألا يكلفن التبرج إلا عند مسيس الحاجة.

فصل

قال: " ولا يحيل حكمُ الحاكم الأمورَ عما هي عليه ... إلى آخره " (٢) .

١٢٠٣٧ – أراد الرد على أبي حنيفة (٣) رضي الله عنه؛ فإنه صار إلى أن القضاء إذا استند إلى شهادة الزور في العقود والحلول التي قد ينشئها القاضي بحكم الولاية، فإنه يتضمن تغيّر

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالى ٢٥٥/١٧

حكم الله في الباطن، ولا يخفى مذهبه في ذلك.

ومذهبنا أن أحكام الله لا تحول بقضاء القضاة، فإن وافقتها لشهادة الصدق، فليس ثبوتها بالقضاء، وإنما يتعلق القضاء بالظاهر، وإن جرى القضاء على خلاف حكم الله، لم يزُل حكم الله، وإن كان ظاهرُ القضاء متبَعاً إلى التبيّن؛ قال رسول الله

(٣) ر. مختصر الطحاوي: ٣٥٠، المبسوط: ١٨٠/١، رؤوس المسائل: ٢٨٥ مسألة: ٣٨٧، البدائع: ١٥/٧، شرح أدب القاضي للخصاف: ١٧٢/٣، روضة القضاة للسمناني: ١/٠٣، طريقة الخلاف للأسمندي: ٣٨٢ مسألة: ١٦٠، إيثار الإنصاف: ٣٤٤، الغرة المنيفة: ١٨٩.

وفيها تجد أن الأمركما قال إمام الحرمين، فيختص أبو حنيفة بهذا القول، ويخالفه محمد، وكذا أبو يوسف في قوله الثاني، بعد أن كان موافقاً له.. " (١)

٣٧١. "الصلاة، وبين ألا يكون كذلك، خلافاً لمالك ١)، ولو جاز الكلام في مصلحة الصلاة، لما أمر الرجل بالتسبيح والمرأة بالتصفيق إذا ناب الإمامَ شيءٌ.

ثم مضمون هذا الفصل يوضحه أمران: أحدهما - في كلام من ليس معذوراً، والثاني - في المعذور وتفاصيل العذر.

فأما غير المعذور، فمهما ٢) عمد المصلّي مع ذكر الصلاة وعلمه بتحريم الكلام كلاماً ٣) خارجاً عن مراسم الشرع، في القراءة والتسبيح والدعاء، بطلت صلاته. ثم ما يأتي به، ينقسم إلى كلام مفهوم، وإلى حروف لا تفهم: فأما ما يفهم، فإنه على الشرائط التي ذكرناها، تبطل الصلاة وإن كان حرفا واحداً، فإذا قال: (ع) أو (قِ) أو (شِ) من وعى ووقى ووشى، بطلت صلاته.

<sup>(</sup>۱) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٩٦٥/٢ مسألة ١٩٤٧، عيون المسائل: ١١٠٤، مسألة ١١٠٤.

<sup>(</sup>۲) ر. المختصر: ٥/٢٤٧.

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٩٩/١٨ ٥٩٥

وإن كان أتى بحرف لا يُفهِم معنى، فالحرف الواحد لا يبطل الصلاة، وإن والى بين حرفين، بطلت صلاته؛ فإن أقل مباني الكلام في أصل اللسان حرفان.

ولو استرسل منه صوت غُفْل لا تقطّع فيه، ولا يسمى حرفاً، فسماعي عن شيخي فيه أنه لا يبطل الصلاة، ولو ذكر حرفاً ووصله بصوت غُفل؛ فإنه كان يتردد فيه، وهو لعمري محتمل؛ فإن الكلام حروف، والأصوات المرسلة من مباني الكلام.

والأظهر عندي أنه مع الحرف كحرف مع حرف؛ فإن الصوت الغُفل مَدّة، والمدّات تقع الفا أو واواً أو ياءً، وهي -وإن كانت إشباعاً لحركات- معدودةٌ حرفاً، وعندي أن شيخي ما تردد فيها، وإنما تردد في صوت غُفل مع حرف إذا لم يكن ذلك الصوت مَدّة، وإشباعاً لإحدى الحركات الثلاث.

٩١٢ - ومما يتعلق بهذا الكلام القولُ في التنحنح، فمن تنحنح فاتحاً فاه مغلوباً

بِرَجُهُ اللَّهُ عِنْ اللَّهُ عِنْ اللَّهُ عِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ

= العاطس في الصلاة، ح ٩٣٠، والنسائي: السهو، باب الكلام في الصلاة، ح ١٢١٨، التلخيص: ٢٨١/١ ح ٤٤٩) .

١) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٢٦٣/١ مسألة: ٢٧٨، عيون المجالس: ٣٢٣/١
 مسألة: ١٥٢، حاشية الدسوقي: ٢٨٢/١.

- ٢) "فمهما" بمعنى (فإذا) .
- ٣) "كلاماً" مفعول لـ " عمد " والمعنى: إذا قصد كلاماً خارجاً...." (١)
  - ٣٧٢. "كتاب الصيام

٥٢٢٦- الأصل في وجوب الصوم قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣] قيل: أراد بها أيام رمضان، فذكرها على صفة التقليل، تقويناً، وتقريباً، وجرى قوله شهر رمضان تفسيراً لها وبياناً، وقيل: المراد بالمعدودات أيامٌ من كل شهر، وعن معاذٍ رضي الله عنه، أنه قال: " فُرض صوم يوم عاشوراء، ثم نسخ وجوبه، وفُرض صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وهي الأيام البيض، ثم

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٠٠/٢

نسخت فرضيتُها بصوم رمضان " (١) . فعلى هذا الأيام المعدودات هي الأيام الثلاثة، وصوم رمضان ناسخٌ لها.

فصل

قال: " ولا يجزئ لأحدٍ صيامُ فرضٍ ... الفصل " (٢) .

٢٢٦٦ - الصومُ قُربةٌ مفتقرةٌ إلى النية، ولا فرق بين نوعٍ ونوعٍ، فصوم رمضان إذاً لا يصح الا بالنية، خلافاً لزفر (٣). وكل صومٍ في يومٍ عبادةٌ على حيالها، مفتقرةٌ إلى النية. والنية الواحدة في أول الشهر لا اكتفاء بها، خلافاً لمالك (٤). ثم لو نوى صوم

(١) حديث معاذ لم أجده إلا عند البيهقى: ٢٠٠/٤، باب ما قيل في بدء الصوم.

(٢) ر. المختصر: ٢/٢. واللفظ في المختصر: " ولا يجوز ".

(٣) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري. من كبار أصحاب أبي حنيفة، وأحد العباد، والمحدِّثين، غلب عليه الرأي. توفي: ١٥٨ ه. (شذرات الذهب: ٢/٣١، الأعلام) وعن رأي زفر في عدم اشتراط النية انظر مختصر اختلاف العلماء: ٩/٢ مسالة: ٤٨٨.

(٤) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٢١٤/١ مسألة: ٦٢٣، جواهر الإكليل: ١/١٤٨/١..." (١)

٣٧٣. "٢٧١٤ وتمام البيان في المسألة أن من جامع مراراً، وكفَّر عن الجماع الأول، ففي الجماع الأول، ففي الجماع الثاني من التفصيل ما ذكرناه.

فأما إذا لم يتخلل التكفير، فهذا يندرج تحت الفصل الجامع الذي ذكرناه، في تكرر موجبات الكفارة، وتداخل الكفارات عند التواصل، وعند الانقطاع، وقد مضى ذلك، مع أمثاله في فصل جامع.

ولو جامع مراراً في مكان واحد، وهو يقضي من كل جماع وطره، فقد سبق منا رمزٌ إلى ذلك، في الفصل المشتمل على تداخل الكفارات، وقد ذكر صاحب التقريب في ذلك جوابين: أحدهما - أن المواقعات، وإن تواصلت أزمنتها، فهي بمثابة ما لو تفرقت. وهذا

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٤/٥

متّجه في المعنى ظاهرٌ. والوجه الثاني - أنها تلحق بأعدادٍ من اللُّبس مع اتحاد المكان والزمان، حتى يقطع باتحاد الموجب.

ولا خلاف أنه لو كان ينزع ويعود، والأفعال متواصلة، وقضاء الوطر حصل آخراً، فالكل وقاع واحد.

فرع (١) :

٥ ٢٧١ متصل بما نحن فيه.

المباشرة بين المحرم والمرأة إذا تحقق فيها التقاء البشرتين، فلا نقضي بفساد الحج بها، أنزل أو لم ينزل، خلافا لمالك (٢) ؛ فإنه قال: إذا اتصل الإنزال بها أفسدت الحج.

ثم الفدية تجب بالمباشرة، وهي دم شاة، ولا فرق بين أن يتصل الإنزال بها أو لا يتصل. نص عليه الأصحاب في طرقهم، وضبطوا المباشرة الموجبة للفدية، بما يوجب نقض الطهارة، ثم مسائل الملامسة في الطهارة تنقسم إلى وفاق وخلاف، والأمر في الحج ينطبق على قياسها، وفاقاً وخلافاً، وأما الصوم، فالمباشرة المحضة لا تؤثر فيه.

فهذه مراتب المباشرة وحكمها. وانتقاضُ الطهارة، ووجوب الفدية في الحج

فعلى هذا إذا قال البائع: بعتك هذه الدار بألف درهم بشرط أن ترهنني ثوبك، فقال: اشتريت ورهنت. فقوله بشرط أن ترهنني هل ينزل منزلة قوله بعت منك بألف وارهنيّ ثوبَك؛

٤٨٧

<sup>(</sup>١) في الأصل فصلٌ. ولكن الكلام متصل، فرجحنا (فرع) اتباعاً كما في (ط) ، (ك) .

<sup>(</sup>٢) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٢/٧٨ مسألة ٧٨٨، تمذيب المدونة: ٥٩٥/١)

٣٧٤. "بعني عبدك هذا بألف، فقال البائع: بعته منك بالألف، فما تقدم من الاستيجاب واستدعاء الإيجاب هل يكفي؟ وهل يحل محل التصريح بالاشتراء والقبول؟ فيه قولان وترتيب نصوص سنذكرها في موضعها. فإن قلنا: الاستيجاب لا يكفي، فلا كلام. وإن قلنا: الاستيجاب يكفي في البيع، فإنه كاف في الرهن أيضاً.

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٣٤٧/٤

فيه تردُّدٌ. والأصح في القياس ما ذكره القاضي. وإن كان الأشهر غيره.

فصل

قال: " ولا معنى للرهن حتى يكون مقبوضاً ... إلى آخره " (١) .

خلاف مطرد الخلاف مطرد القبض، خلافاً لمالك (٢) -رحمه الله- وهذا الخلاف مطرد معه في الهبة والعارية المؤقتة. والتأجيل في القرض واعتبار الرهن بالهبة قريب؛ من قبل أن كل واحد منهما تبرع، والمتبرع قد يتعرض للندم، والمعاوضات تبعد عن إمكان الندم. ثم جعل الشارع لما ذكرناه من توقع الندم منتهى ومَردّاً، وهو القبض، ولسنا نتمسك بهذا المعنى تمسك من يقصد الاستقلال به، بل مقصودُنا تشبيه الرهن بالهبة، وهو ظاهر.

ثم المعتمد في الهبة حديمث لأبي بكر -رضي الله عنه- في ذلك، سنذكره في كتاب الهبات، إن شاء الله تعالى.

ثم قال الشافعي: "حتى يكون مقبوضاً من جائز الأمر حين رهَنَ، وحين أقبض ... إلى آخره " (٣) .

٣٧٥. "الفصل الثالث

قال: " وإذا أراد الذي عليه انحق إلى أجلِ السفرَ ... إلى آخره" (١) .

٥٥٠ ٤ - من عليه دينٌ حالٌ، ولم يثبت إعساره، إذا هم بالسفر، استمكن مستحِق الدين

(٢) من منعه من المسافرة.

وحقيقةُ القول في ذلك أنه لا يمنعه عن السفر في عينه منع السيد عبدَه، والزوجِ زوجتَه، ولكنه يتمكن من شغله عن السفر، برفعه إلى مجلس الحُكم، والتشبثِ به إلى تَوْفية الحق. ٥٦ - ولو كان الدين مؤجَّلاً، لم يمتنع على من عليه السفرُ؛ إذْ ليس (٣) لمستحق الدّين

<sup>(</sup>١) ر. المختصر: ٢١٠/٢.

<sup>(</sup>٢) ر. الإشراف: ٢/ ٥٧٦ مسألة: ٩٥٥، حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣١.

<sup>(</sup>۱) ر. المختصر: ۲۱۰/۲..." (۱)

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٧٨/٦

التشبث به قبل حلول الأجل.

وهذا مُطرّدٌ في الأسفار، خلا سفر الغزو؛ فإن أصحابنا اختلفوا فيه، فذهب بعضهم إلى أنه يجوز منعه؛ فإن مسيره ومصيره إلى مصرعه، وهو سبب حلول الدين. وهذا بعيدٌ، لا أصل له.

والأصح أنه لا يمتنع على من عليه الدين المؤجل أن يسافر نحو الغزو، فإن النظر إلى الحالِّ. ٧٥٠ - ولوْ همَّ من عليه الدين المؤجل بالسفر، فساوقه مستحق الدين، عازماً على أن يلزمه حيث يحل الدين، فلا يمنع من الخروج معه، إذا كان لا يؤذيه إيذاء المراقب، والجادّة (٤) مَطْرَق الخلق.

١٠٥٨ - ولو قال مستحق الدين المؤجل لمن عليه الدين: لا تسافر حتى تعطيني كفيلاً بالدين أو رهناً، لم يكن على من عليه الدين إسعافُه، خلافاً لمالك (٥).

٣٧٦. "الوجه المستوي إلى الجانب الذي يليه، ولا تعويل على ذلك، ولا ترجيح <mark>خلافاً</mark> لمالكِ (١) .

٣٦٦٥ - ولو كان لأحد المتنازعين في الجدار على الجدار أُزَجٌ (٢) ، نظر: فإن [كان] (٣) على منتهاه، فهو بمثابة وضع الجذوع بعد تمام البناء، وقد ذكرنا أنه لا تعلق بوضع الجذوع، ولو كان الجدار من أصله مقوساً من جهة أحدهما إلى منتهى الأزَج، فإذا فرض النزاع والحالة هذه، فصاحبُ الأزَج صاحب الجدار؛ فإن الجدار جزء من الأزَج، وليس الأزَج موضوعاً بعد بناء الجدار، ولا يعد مثل هذا سوراً في جانب جدارٍ من الأزج له، فإذا كان البيت المؤرَّج

٤٨٩

<sup>(</sup>١) ر. المختصر: ٢٢٣/٢.

<sup>(</sup>٢) (ت ٢) : الحق.

<sup>(</sup>٣) (ت ٢) : وليس.

<sup>(</sup>٤) الجادّة: الطريق. ومَطْرق مكان الطريق، والطروق. (معجم).

<sup>(</sup>٥) ر. القوانين الفقهية لابن جزي: ٣١٤.. "(١)

<sup>(</sup>١) نماية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٢٨/٦

لأحدهما وفاقاً، فالجدار الذي ذكرنا من غير الأُزَج. فهذا منتهى القول في ذلك.

١٦٧ ع - ثم ردد الشافعي قوله في أمر نحن [نوضِّحه] (٤) ونستعين بالله تعالى فيه، فنقول: إذا كان بين رجلين جدار مشترك، فأراد أحدهما أن يضع عليه جذوعاً، لم يكن له أن ينفرد به دون إذن شريكه؛ فإن انفراد أحد الشركاء بالتصرف في الملك المشترك لا مساغ له.

وقال الشافعي رضي الله عنه في القديم: إن ثبتت حاجة الجار إلى الجذوع على الجدار، وجب إسعافه، ولا يختص هذا بالجدار المشترك؛ فإنه لو كان الجدار ملكاً خالصاً للجار، ومستت إليها حاجة الآخر - كما ذكرناه- لم يُمنع من وضع الجذوع على الجدار، واعتمد في القديم ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فلا يمنع جاره بأن

٣٧٧. "وَالنَّوَافِلِ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ) ، وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِنَّ دَمَ الْمُسْتَحَاضَةِ حَالَةً عَالَى - وَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَإِنَّهُ حَدَثٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَإِنَّهُ يَعَالَى - فَإِنَّهُ يَعَالَى - فَإِنَّهُ يَعُونُ حَدَثًا. يَقُولُ: مَا لَيْسَ عِمُعْتَادٍ مِنْ الْخَارِجِ لَا يَكُونُ حَدَثًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ حَدَثُ قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ» ، ثُمَّ عِنْدَنَا يَلْزَمُهَا الْوُضُوءُ فِي كُلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - صَلَاةٍ» ، ثُمَّ عِنْدَنَا يَلْزَمُهَا الْوُضُوءُ فِي كُلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، وَلَهَا أَنْ تُصَلِّي مَا شَاءَتْ مِنْ النَّوَافِلِ بِذَلِكَ، وَلَا بَحْمَعُ بَيْنَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِفَاطِمَةً بِنْتِ قَيْسٍ حِينَ أُسْتُحِيضَتْ الْفُرْضَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ «لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِفَاطِمَةً بِنْتِ قَيْسٍ حِينَ أُسْتُحِيضَتْ

<sup>(</sup>۱) ر. الإشراف للقاضي عبد الوهاب: ٢/٩٥ مسألة ١٠٠٣، عيون المسائل: ١٦٥٢/٤ مسألة ١٦٥٦.

<sup>(</sup>٢) الأزج بفتحتين: البناء المستطيل المقوس السقف. والمراد هنا أن يكون لأحدهما قوسٌ بالبناء، يتكىء بأحد طرفيه على الجدار محل النزاع. (مصباح، ومعجم).

<sup>(</sup>٣) زيادة اقتضاها السياق.

<sup>(</sup>٤) في الأصل: نوضعه.." (١)

<sup>(</sup>١) نحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، أبو المعالي ٦/١٨

تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» ، وَمُطْلَقُهُ يَتَنَاوَلُ الْمَكْتُوبَةَ، وَلأَنَّ طَهَارَهَا طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ لِاقْتِرَانِ الْحَدَثِ عِامَ، وَيَتَجَدَّدُ بِاعْتِبَارِ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ ضَرُورَةً فَيَلْزَمُهَا وُضُوءٌ جَدِيدٌ فَأَمَّا النَّوَافِلُ تَبَعُ لِلْفَرَائِضِ فَتُبُوتُهُ وَيَ التَّبَع. فَتُبُوتُهُ فِي التَّبَع.

(وَلَنَا) حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ».

مَا رُوِيَ «لِكُلِّ صَلَاةٍ» فَالْمُرَادُ مِنْهُ الْوَقْتُ فَالصَّلَاةُ تُذْكُرُ بِمَغْنَى الْوَقْتِ قَالَ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوْلًا، وَآخِرًا» أَيْ لِوَقْتِ الصَّلَاةِ، وَالرَّجُلُ يَقُولُ لِغَيْرِهِ: آييكَ صَلَاةَ الظَّهْرِ أَيْ وَقْتَهُ، وَالْمُعْنَى فِيهِ أَنَّ الْأَوْقَاتَ مَشْرُوعَةٌ لِلتَّمَكُنِ مِنْ الْأَدَاءِ فِيهَا فَإِنَّ النَّاسَ فِي الظَّهْرِ أَيْ وَقْتَهُ، وَالْمُعْنَى فِيهِ أَنَّ الْأَوْقَاتَ مَشْرُوعَةٌ لِلتَّمَكُنِ مِنْ الْأَدَاءِ فِيهَا فَإِنَّ النَّاسَ فِي الْفَقْتُ مَقَامَ الصَّلَاةِ لِهَيْ الْوَقْتُ يَعْعَلُ الصَّرُورَة يَكُونُ بِتَجَدُّدِ الْوَقْتِ، وَمَا بَقِي الْوَقْتُ يَعْعَلُ الصَّرُورَة يَكُونُ بِتَجَدُّدِ الْوَقْتِ، وَمَا بَقِي الْوَقْتُ يَعْعِلُ الصَّرُورَة يَكُونُ بِتَجَدُّدِ الْوَقْتِ، وَمَا بَقِي الْوَقْتُ يَعْعِلُ الصَّرُورَة يَكُونُ بِتَجَدُّدِ الْوَقْتِ، وَمَا بَقِي الْوَقْتُ يَعْعِلُ الصَّرُورَة يَكُونُ بِتَجَدُّدِ الْوَقْتِ، وَمَا بَقِي الْوَقْتُ مِنْ الْأَدَاءِ إِنْ الْمَقَامِ الْمَاتِي الْقَوْتِ مَقَامَ الْوَقْتِ عِنْدَ أَلُوهُ إِنَّ الْوَقْتِ عِنْدَ أَلِي عَلَى الْمَعْلَى النَّوْلُولَ؟ كُمُّ مَلَى اللَّهُ الْمَاتِي النَّوْقِلِ إِنَّ لَمُ تَبْعَ طَهَارَكُمَّا لَيْسَ لَمُا أَنْ تُصَلِّى النَّوْلِ الْمَاتِي النَّوْقِ عَنْ الْمُعْرَاقِ الْمَاتِقُ الْمَاتِ السَّهُ مِنْ مَنْ وَلِي الْمَالِ الْوَقْتِ عَنْدَ الْمَعْرَفِي الْمَعْمِ وَقِي الْمَالِي عَلَى اللَّهُ مَعْلَى السَّلَهُ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عَلَى اللَّهُ مَنْ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ اللَ

(وَلَنَا) أَنَّ انْتِقَاضَ طَهَارَهِا بِوُقُوعِ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، وَذَلِكَ بِحُرُوجِ الْوَقْتِ، ثُمَّ صَاحِبُ الْجُرْحِ السَّائِلِ عِنْدَنَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَحَاضَةِ؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ حَدَثُ عِنْدَنَا فَيتَوَضَّأُ لِوَقْتِ السَّائِلِ عِنْدَنَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَحَاضَةِ؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ حَدَثُ عِنْدَنَا فَيتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَوْ قُلْنَا بِمَا قَالَهُ زُفَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَأَدَّى إِلَى الْحُرَجِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْتُهُ بَعِيدًا عَنْ الْجَامِعِ فَلَوْ انْتَظَرَ لِلْوُضُوءِ." (١)

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ١/٨٤

٣٧٨. "يُحْتَرِقُ كَالْحُدِيدِ يَنْبَغِي أَنْ يَدْفِنَهُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحُرْبِ فَيَسْتَعِينُوا بِهِ وَأَمَّا الدَّوَابُ وَالْمَوَاشِي إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَعْقِرُهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِمَا فِي التَّرْكِ مِنْ تَقَوِّي وَقَدْ بَيَّنَا هَذَا وَلَا يَتْرُكُهَا كَذَلِكَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِمَا فِي التَّرْكِ مِنْ تَقَوِّي الْمُشْرِكِينَ بِمَا وَلَكِنَّهُ يَذْبُحُهَا ثُمَّ يُحَرِّقُهَا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِمَا فِي التَّرْكِ مِنْ تَقَوِّي الْمُشْرِكِينَ بِمَا وَلَكِنَّهُ يَذْبُحُهَا ثُمَّ يُحَرِّقُهَا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِمَا فِي التَّرْكِ مِنْ تَقَوِّي الْمُشْرِكِينَ بِمَا وَلَكِنَّهُ يَذْبُحُهَا ثُمَّ يُكِرِقُهَا لِللَّا يَنْتَفِعَ بِمَا الْعَدُو فَالذَّبْحُ عِنْدَ الْخَاجَةِ مُبَاحُ شَرْعًا فِي مَأْكُولِ اللَّحْمِ وَبَعْدَ الذَّبْحِ رُبَّمَا يَتَقَوَّوْنَ بِلَحْمِهَا فَيَقُطَعُ ذَلِكَ عَنْهُمْ وَقَدْ بَيَنَا جَوَازَ التَّحْرِيبِ بِالْإِحْرَاقِ بِالنَّارِ كَمَا يَفْعَلُ بِالثِيَّابِ وَالْمَتَاعِ وَفِي هَذَا كَبْتُ وَغَيْظُ لَمُهُمْ، وَقَدْ بَيَنَّا جَوَازَ التَّحْرِيبِ وَالْإِحْرَاقِ فِيمَا يَكُونُ فِيهِ الْكَبْتُ وَالْغَيْظُ لِلْمُشْرِكِينَ.

وَمَا ظَهَرُوا عَلَيْهِ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ فَالْإِمَامُ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ خَمَّسَهَا وَقَسَّمَهَا بَيْنَ الْغَافِينَ كَمَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِخَيْبَرَ، وَإِنْ شَاءَ مَنَّ بِهَا عَلَى أَهْلِهَا فَتَرَّكَهُمْ أَحْرَارَ الْأَصْلِ ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْأَرَاضِيُ مَمْلُوكَةٌ لَهُمْ وَجَعَلَ الْجِزْيَةَ عَلَى رِقَابِهِم، وَالْخَرَاجَ عَلَى أَرَاضِيهِمْ عِنْدَنَا كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالسَّوَادِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: لَهُ ذَلِكَ فِي الرِّقَابِ، فَأَمَّا فِي الْأَرَاضِي لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُقَسِّمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَيَصْرِفَ الْحُمُسَ إِلَى مَصَارِفِهِ، وَيَنْبَنِي هَذَا الْكَلَامُ عَلَى فَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي السَّوَادِ أَنَّمَا فَتِحَتْ عَنْوَةً أَوْ صُلْحًا وَقَدْ بَيَّنَّا، وَالثَّانِي فِي فَتْحِ مَكَّةَ فَإِنَّهَا فُتِحَتْ عَنْوَةً وَقَهْرًا عِنْدَنَا وَزَعَمَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّمَا فُتِحَتْ صُلْحًا، قَالَ الْكَرْخِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ: وَمَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالسِّيَرِ وَالْفُتُوحِ لَا يَقُولُ كِهَذَا وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ مُجْمِعِينَ عَلَى فَتْحِ مَكَّةَ عَنْوَةً وَقَهْرًا حَتَّى حَدَثَ قَوْلٌ بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ أَنَّكَا فُتِحَتْ صُلْحًا، وَإِنَّمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هَذَا لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَرَكَ لَهُمْ الْأَرَاضِيَ وَالنَّخِيلَ الَّتِي هِيَ حَوْلَ مَكَّةَ فَلَمْ يَجِدْ بُدًّا فِي إِجْرَاءِ مَذْهَبِهِ مِنْ هَذَا، (قَالَ): وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ عَلَى أَنْ وَضَعَ الْحُرْبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَشْرَ سِنِينَ ثُمَّ دَخَلَهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ شَهْرًا» ، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ دَحَلَهَا بِذَلِكَ الصُّلْحِ وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَهُو الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ۗ [الفتح: ٢٤] ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ عَلَى أَرَاضِيهِمْ وَظِيفَةً وَفِي الْبِلَادِ الْمَفْتُوحَةِ عَنْوَةً وَقَهْرًا لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْأَرَاضِي لَهُمْ

بِغَيْرِ وَظِيفَةٍ.

(وَحُجَّتُنَا) فِي ذَلِكَ أَنَّ الْآثَارَ اشْتَهَرَتْ بِنَقْضِ قُرَيْشٍ الصُّلْحَ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّ بَنِي خُزَاعَةَ دَحَلُوا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَئِذٍ وَبَنِي بَكْرٍ فِي رُوِيَ أَنَّ بَنِي خُزَاعَةَ دَحَلُوا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَئِذٍ وَبَنِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ قُرَيْشُ بِالْأَسْلِحَةِ وَالْأَطْعِمَةِ." (١)

٣٧٩. "ذَلِكَ فِي الْعَطِيَّةِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿: فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيقًا ﴾ [النساء: ٤]. وَإِبَاحَةُ الْأَكْلِ بِطَرِيقِ الْهِبَةِ دَلِيلُ جَوَازِ الْهِبَةِ. وَالسُّنَّةُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَرِيثًا ﴾ [النساء: ٤]. وَإِبَاحَةُ الْأَكْلِ بِطَرِيقِ الْهِبَةِ دَلِيلُ جَوَازِ الْهِبَةِ. وَالسُّنَّةُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَرَيْقَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْوَاهِبُ أَحَقُّ بِهِبَتِهِ - مَا لَمْ يُشْهَا» -. وَلِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ، وَاكْتِسَابِ سَبَبِ التَّوَدُّدِ بَيْنَ الْإِحْوَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَتُسَابِ سَبَبِ التَّودُّدِ بَيْنَ الْإِحْوَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَنْ بَابِ الْإِحْسَانِ، وَاكْتِسَابِ سَبَبِ التَّودُّدِ بَيْنَ الْإِحْوَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَنْ بَابِ الْإِحْسَانِ، وَاكْتِسَابِ سَبَبِ التَّودُّدِ بَيْنَ الْإِحْوَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَنْهُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ «تَعَادَوْا مَنُولُ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ «تَعَادَوْا ثَعَالُهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ «تَعَادَوْا ثَعَادُوا . فَكَابُوا» .

ثُمُّ الْمِلْكُ لَا يَنْبُثُ فِي الْمِيَةِ بِالْعَقْدِ قَبْلُ الْقَبْضِ – عِنْدَنَا – وَقَالَ مَالِكٌ – رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى ، يَغْبُثُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ تَمْلِيكِ؛ فَلَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوثُ الْمِلْكِ بِهِ عَلَى الْقَبْضِ كَعَقْدِ الْبَيْعِ، بَلْ: أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مَاكَ الْحَاجَةُ إِلَى إِثْبَاتِ الْمِلْكِ مِنْ الجَّانِيمْنِ فَمِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ أَوْلَى، وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ لَا لَمْنَ هُمَاكُ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ –: «لَا بَحُورُ الْمِيتَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً» مَعْنَاهُ: لَا يَتْبُثُ الْمُلْكُ وَلِي عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ –: «لَا بَحُورُ الْمِيتَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً» مَعْنَاهُ: لَا يَثْبُثُ الْمِلْكُ فِيهِ بِمُجَرِّدِ الْقَبُولِ كَالْوَصِيّةِ، وَلَمْ لَكُ النَّيْمِ فَلَا يَثْبُثُ الْمِلْكُ فِيهِ بِمُجَرِّدِ الْقَبُولِ كَالْوَصِيّةِ، وَلَا يَشْبُع ضَعِيفٌ فِي نَفْسِهِ؛ وَلِمْذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صِفَةُ اللَّرُومِ. وَالْمِلْكُ التَّابِثُ وَتَالِيلُهُمْ فِي الْكَتَابِ؛ وَلَا بَالسَّبَ الصَّعِيفِ حَتَى يَنْصَمَّ إِلَيْهِ مَا يَتَأَيَّدُ بِهِ: وَهُو مَوْتُهُ فِي الْوَصِيَّةِ، لِكَوْدِ الْمَلْكُ التَّابِثُ الْمُلْكُ التَّابِثُ لَلْهُ فِي مَا يَتَأَيِّهُ لَا يُومِلُكُ النَّابِيثُ لَا يَعْبُوهِ عَلْمَ الْمُلْكُ الْمَلْكُ الْمُعْرَومِ وَلَاكُ الْمُلْكُ الْمُعْرُومِ وَلَاكُ الْمُلْكُ لِلْمُومُ وَلَاكَ الْمَالِكُ لِلْمُومُ وَلَاكَ الْمُلْكُ لِلْمُومُ وَالْمَلِكُ لِلْمُومُ وَلَاكُ الْمُلْكُ لِلْمُومُومِ النَّيْسِلِيمُ وَجَبُ السَّبِعُقَى مَا لَمُ يَتَبَرَّعُ فِي عَلَيْهِ وَهُ الْيَدُ –. وَلَوْ أَنْبَعْنَا الْمِلْكُ لِلْمُومُ وَالْكُ الْمُعْرُومِ النَّمُ الْمَلْكُ لِلْمُومُ وَالْمَاكُ الْمُعْرَافِ مَالِكُ الْمُعْرَافِ عَلْمُ وَالْمَاكُ لِلْمُومُ وَالْمَاكُ الْمُعْرُومِ وَالْمَاكُ لِلْمُعْورَ النَّمُ الْمُلْكُ لِلْمُعْورَ النَّمُ الْمُولِ التَسْلِيمُ وَجَبُ الْمِلْكُ الْمُلْكُ لِلْمُومِ الْمُلْكُ لِلْمُلْكُ لِلْمُ لَا اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ ا

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ٢٧/١٠

بِالْقَبْضِ خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَفِي الصَّدَقَةِ خِلَافٌ بَيْنِ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ -، وَكَانَ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ا - يَقُولَانِ: إِذَا أَعْلَمْت الصَّدَقَةَ جَازَتْ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاذٌ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يَقُولَانِ لَا بَجُوزُ الصَّدَقَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً. وَعَنْ شُرَيْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّحَعِيّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى - فِيهِ رِوَايَتَانِ ذَكَرَهُمَا فِي الْكِتَابِ؛ فَأَحَذْنَا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَحَمَلْنَا قَوْلَ عَلِيّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى صَدَقَةِ الرَّجُلِ عَنْهُمَا -، وَحَمَلْنَا قَوْلَ عَلِيّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى صَدَقَةِ الرَّجُلِ عَلَيْم يَتِمُّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَابِطًا لَهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ عَلَيْم يَتِمُّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَابِطًا لَهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّغِيرِ، وَذَلِكَ بِالْإِعْلَامِ يَتِمُّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَابِطًا لَهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّغِيرَ، وَذَلِكَ بِالْإِعْلَامِ مِيتَمُّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَابِطًا لَهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّلَامُ - «يَقُولُ ابْنُ آدَم: مَالِي مَالِي، وَهَلْ لَك مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْت فَأَفْنَيْت، أَوْ تَصَدَّقْت فَأَمْضَيْت، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ مَالُ الْوَارِثِ» . فَقَدْ شَرَطَ النَّيُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ." (1)

به المُكُلِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ وَجُودُ صِفَةِ الْمَالِيَّةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي شَيْءٍ مِمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ يُجْعَلُ كُوجُودِهِ فِي الْمَالِكِ فَإِنَّهُ يَقُولُ وَجُودُ صِفَةِ الْمَالِيَّةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي شَيْءٍ مِمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ يُجْعَلُ كُوجُودِهِ فِي الْكُلِّ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ كَمَا أَنَّ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ يَجْعَلُ وُجُودَ جُزْءٍ مِنْ الْمَنْفَعَةِ كَوُجُودِ الْكُلِّ فِي حَقِّ جَوَازِ الْعَقْدِ أَوْ يَبْعَلُ مَا حَرَجَ أَصْلًا وَمَا لَمْ يَكُوجُ مِنْهُ جُعِلَ تَبَعًا لَهُ فِي حَقِّ جَوَازِ الْعَقْدِ الْمَعْدُومِ وَالْمَعْدُومِ وَالْمَعْدُومَ لَا يَقْبَلُ الْبَيْعَ فِي الْعَقْدِ بَيْنَ الْمَعْدُومِ وَالْمَعْدُومَ حَقِيقَةً مَوْجُودِ وَالْمَعْدُومُ لَا يَقْبَلُ الْبَيْعَ فِي الْعَقْدِ بَيْنَ الْمَعْدُومِ وَالْمَعْدُومَ حَقِيقَةً مَوْجُودِ وَصَّةً الْمُوجُودِ مِنْ الْبَدَلِ عَيْرُ مَعْلُومِ فَلَا يَجُورُ الْعَقْدُ وَجَعَلَ الْمَعْدُومَ حَقِيقَةً مَوْجُودِ وَصَّةً الْمُوجُودِ مِنْ الْبَدَلِ عَيْرُ الْعَقْدُ بَعْدَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً فَأَمَّا التِّمَالُ الْعَقْدُ بَعْدَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً فَأَمَّا التِّمَالُ الْعَقْدُ وَذَلِكَ فِيمَا لَا يَقْبُلُ الْمَعْدُومَ وَوَلِكَ فِيمَا لَا يَقْبَلُ الْعَقْدُ بَعْدَ الْوَجُودِ حَقِيقَةً فَأَمَّا التِّمَالُ الْعَقْدُ بَعْدَ الْوَجُودِ وَقِيقَةً فَأَمَّا التِّمَامُ الْمَعْدُومَ وَوَلَاكَ فِيمَا لَا يَعْدُلُ الْمَعْدُومَ وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَنْفِقِي بِجَوازِ هَذَا الْبَيْعِ فِي التِمَالِ وَالْمَعْدُومَ وَوَا النَّاسِ عَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَيْنِ وَلَكَ عَامَةً قَالًا الْمَوْدُ فِي بَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْأَسْجَالِ النَّاسِ عَلَى الْمُؤْدِ مَقَلًا وَقَدْ الْمُرْدِ عَلَى الْأَلْسُ فَالَ الْمُؤْدِ وَلَى الْمُؤْدِ وَلَى الْمُؤْدِ عَلَى الْأَلْسُ عَلْ وَلَا الْمَوْدِ عَلَى الْأَلْسُ عَلَى الْمُؤْدِ عَلَى الْمُؤْدِ عَلَى الْمُؤْدِ فَى الْكُرِي عَلَى الْمُؤْدِ وَلَى الْمُؤْدِ عَلَى الْأَلْسُولِ عَلَى الْمُؤْدُ وَلَلْ الْمُؤْدُ فَى بَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْأَلْسُ عَلْ الْمُؤْدِ فِي بَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْمُؤْدِ فَى الْكُرِي عَلَى الْمُؤْمُ الْ الْمَوْدُ فِي بَيْعِ الْوَرْدِ عَلَى الْمُؤْدُ وَاللَّا الْمُؤْمُولُ الْمُؤْدُ وَلِ

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ٤٨/١٢

قَالَ: الشَّيْخُ الْإِمَامُ وَلَكِنَّ الْأُوَّلَ عِنْدِي أَصَحُّ لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى هَذَا الطَّرِيقِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ وَلا ضَرُورَةَ فِي الْبَاذِنْجَانِ وَالْبِطِّيخِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَبِيعَ أُصُوهَا حَتَّى يَكُونَ مَا يَحْدُثُ مِنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي لَهُ وَفِي الْبِّمَارِ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ الْمُنْتَفَعَ بِهِ بِبَعْضِ الثَّمَنِ ثُمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ وَفِي القِّمَارِ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ الْمُنْتَفَعَ بِهِ بِبَعْضِ الثَّمَنِ وَيَحِلُ لِلْبَائِعِ لِيُعَرِّرَ الْعَقْدَ فِيمَا بَقِيَ إِلَى أَنْ يَصِيرَ مُنْتَفَعًا بِهِ أَوْ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ لِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَيَحِلُّ لِلْبَائِعِ لَيُعْتَفِعَ عِمَا يَعْدُثُ فَيَحْصُلُ مَقْصُودُهُمَا عِمَذَا الطَّرِيقِ

قَالَ: (وَإِنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِطَعَامٍ مِثْلِهِ فَعَجَّلَهُ لَهُ وَتَرَكَ النَّذِي اشْتَرَى وَلَمْ يَقْبِضْ حَتَّى افْتَرَفًا فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَنَا) وَقَالَ: الشَّافِعِيُ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَالتَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ شَرْطُ عِنْدِي وَاسْتَدَلُّوا مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُو شَرْطُ عِنْدِي وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ يَدًا بِيَدٍ وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَبْضُ أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَفَادَ شَرْطَ الْقَبْضِ ثُمُّ قَالَ: فِي آخِرِ الْحُدِيثِ وَإِذَا الْحَتَلَفَ النَّوْعَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ يَدًا بِيَدٍ وَهَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى جَمِيعِ مَا سَبَقَ ثُمُّ فَهِمَ النَّوْعَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ يَدًا بِيَدٍ وَهَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى جَمِيعِ مَا سَبَقَ ثُمُّ فَهِمَ النَّوْعَانِ فَيِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ يَدًا بِيَدٍ وَهَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْأَرْبَعَةِ وَلِأَنَّ الْعَقْدَ الْمُجْلِسِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَشْيَاءِ الْأَرْبُعَةِ وَلَأَنَّ الْعَقْدَ الْمُعْرِفِ لَوْ قُوبِلَ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخِنْسِهِ عَيْنًا يَكُومُ التَّقَاضُلُ بَيْنَهُمَا فَيُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ كَبَيْعِ الذَّهَبِ وَالْمُونَةِ وَهَذَا. " (1)

٣٨١. "بدفعات وشهوة ويعقب خُرُوجه فتور وتشبه رائحتة رَائِحَة الطّلع

فَلُو فقد من هَذِه الصِّفَات التَّلَذُّذ بِخُرُوجِهِ بِأَن يخرِج بِمَرَض وَجب الْغسْل خلافًا لأبي حنيفَة وَكَذَا إِن خرج بعد الْغسْل من بقيه الأول خلافًا لمَالِكُ لِأَن بَقِيَّة الصِّفَات معرفَة كُونه منيا وَكَذَا إِن خرج على لون الدَّم لاستكثار الجِمَاع وَجب الْغسْل

فخواصه ثَلَاث التَّلَذُّذ ورائحة الطّلع والتدفق بدفعات فَإِن وجد وَاحِد من هَذِه الصِّفَات كفي

فَلُو تنبه من النَّوم وَوجد رَائِحَة الطَّلع من البلل لزمَه الْغسْل وَإِن لم ير إِلَّا." (٢)

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، السرخسي ١٩٧/١٢

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٤١/١

٣٨٢. "الْمُسْتَحَاضَة في بِنَاء اللّبْس عَلَيْهِ

الشَّرْط الثَّانِي أَن يكون الملبوس ساترا قَوِيا مَانِعا للْمَاء من النَّفُوذ حَلَالا فَهَذِهِ أَرْبَعَة قيود

الْمُرَاد بِالْأُولِ أَن الْخُف يَنْبَغِي أَن يكون ساترا إِلَى مَا فَوق الْكَعْبَيْنِ فَلَو تخرق وبدا جُزْء من مَحل الْفَرْض لم يجز الْمسْح عَلَيْهِ خلافًا لَمَالِكُ فَإِنَّهُ جوز وَهُوَ قُول قديم والملبوس." (١)

٣٨٣. "الثَّانِي نَقله ابْن أبي هُرَيْرَة عَن الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ أَن التنحنح لَا يبطل أصلاً لِأَنَّهُ لَيْسَ من جنس الْكَلَام

الثَّالِث قَالَ الْقفال لَو كَانَ مطبقا شَفَتَيْه لَا يبطل لِأَنَّهُ لَا يكون على هَيْئَة الْخُرُوف وَإِن كَانَ فاتحا فَاه بَطل وَالْأُول هُوَ الْأَصَح هَذَا فِي غير الْمَعْذُور

أما أعذار الْكَلَام فخمسة

الأول أن يتَكلَّم لمصْلحَة الصَّلَاة فَتبْطل صلَاته خلافًا لمَالِك وَيدل عَلَيْهِ أَمر التَّنْبِيه على سَهْو الإِمَام بالتسبيح والتصفيق مَعَ أَن تنبيهه من مصلحَة الصَّلَاة

الثَّانِي النسْيَان وَهُوَ عذر فِي قَلِيلِ الْكَلَام لِحَدِيث ذِي الْيَدَيْنِ خلافًا لأبي حنيفَة." (٢) ٢٨٥. "- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَابِ الثَّالِث فِي شَرَائِطِ الْقَدْوَة - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وشروطها الْمُتَابَعَة قصدا وفعلا وموقفا وَيرجع ذَلِك إِلَى شُرُوط سِتَّة

الأول أَن لَا يتَقَدَّم فِي الْموقف على الإِمَام فَإِن فعل بطلت صلَاته على الجُدِيد خلافًا لمَالِك وَلَا تبطل بتقدمه صَلَاة الإِمَام وَلَا بتقدم الْمَرْأَة إِذا اقتدت خلافًا لأبي حنيفَة

وَلَو ساواه جَازَ وَلَكِن التَّحَلُّف قَلِيلا أحب ثمَّ التعويل على مُسَاوَاة الكعب فَإِن الْمشْط قد يطول

وَالْمُسْتَحِب إِذَا كَانُوا ثَلَاثَة أَن يصطفوا حَلفه وَالْوَاحد يقف على يَمِينه والاثنان يصطفان عندنا وَقَالَ ابْن مَسْعُود يقف أحدهما عن يَمِينه وَالْآخر عَن يسَاره

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٩٨/١

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ١٧٨/٢

وَلُو أَم بِرَجُل وامراة وقف الرجل عَن يَمِينه وَالْمَرْأَة خَلفه وَلُو أَم بِامْرَأَة وَخُنْثَى وقفت الْمَرْأَة خَلفه الْخُنْتَى خلف الْخُنْتَى

وَمِمّا يَسْتَحَبّ فِي الْمُوقَف أَن لَا يقف الدَّاخِل مُنْفَرِدا إِذا وجد صفا فَلْيدْخلُ الصَّفّ أَو عِمْا يَعْدَب إِلَى نَفْسه وَاحِدًا مِنْهُم إِن ضَاقَ الصَّفّ وَحقّ الْمَجْرُور أَن يساعده وَصَلَاة." (١) يَجْدَب إِلَى نَفْسه وَاحِدًا مِنْهُم إِن ضَاقَ الصَّفّ وَحقّ الْمَجْرُور أَن يساعده وَصَلَاة." (١) ٣٨٥. "والأحب لغيره أَن يَقُول أجرك الله فِيمَا أَعْطَيْت وَجعله طهُورا وَبَارك لَك فِيمَا أَبقيت لِأَن الصَّلَاة على غير رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَكْرُوه إِذْ فِيهِ مُوافقة الروافض وَلأَن الْعَصْر الأول خصصوا الصَّلَاة وَالسَّلَام بِهِ كَمَا خصصوا عز وَجل بِالله وكما لَا يحسن أَن الْعَصْر الأول خصصوا الصَّلَاة وَالسَّلَام بِهِ كَمَا خصصوا عز وَجل بِالله وكما لَا يحسن أَن يُقَال مُحَمَّد عز وَجل وَإِن كَانَ عَزِيزًا جَلِيلًا لَا يحسن أَن يُقَال أَبُو بكر صلوَات الله عَلَيْهِ وَإِن كَانَ الصَّلَاة هُوَ الدُّعَاء

نعم لرَسُول الله أَن يُصَلِّي على غَيره فَإِنَّهُ منصبه الْمَحْصُوص بِهِ وَلنَا أَن نصلي على آله بالتبعية فَيَقُول صلى الله عَلَيْهِ وعَلى آله

الْقسم الثَّانِي فِي التَّعْجِيلِ وَالنَّظَرِ فِيهِ فِي ثَلَاثَة أُمُور

الأول فِي وقته

وَيجوز تَعْجِيل الزَّكَاة قبل تَمَام الحُول خلافًا لمَالِك لما رُوِيَ أَن الْعَبَّاس استسلف مِنْهُ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم صَدَقَة عَاميْنِ

وَلَا يَجُوز تَعْجِيله قبل كَمَال النّصاب وَلَا قبل السّوم لِأَن الْحُول فِي حكم أجل ومهلة فَلذَلِك عجل عَلَيْهِ وَلُو ملكه مائة وَعشْرين شَاة واجبه شَاة وَهُوَ يرتقب حُدُوث سخلة فِي آخر السّنة فَعجل شَاتين فَفِي تَعْجِيل شَاتين وَجْهَان مرتبان على الْوَجْهَيْنِ فِي تَعْجِيل صَدَقة عَاميْن." (٢)

٣٨٦. "فَإِن قُلْنَا تفرد ليَالِي منى بِدَم فَمن نفر فِي النَّفر الأول فَفِي لَيْلَتي منى فِي حَقه وَجْهَان أَحدهمَا دم لِأَنَّهُ جنس بِرَأْسِهِ وَالثَّانِي يجب مدان أَو دِرْهَمَانِ أَو ثلثا دم كَمَا فِي شعرتين وَحكي

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢٣٠/٢

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢/٢ ٤٤

قَول أَنه يجب لكل لَيْلَة دم كَمَا سيحكيه فِي رمي كل يَوْم

وَلَا خلاف فِي أَن الْمَعْذُور لَا يلْزمه دم وَهُوَ الذي لَم يدْرك عَرَفَة إِلَّا لَيْلَة النَّحْر فَلم يبت بِمُزْدَلِفَة وَكَذَا رعاه الْإِبِل فَإِنَّهُم يغيبون عَن منى لَيْلًا لتستريح الْإِبِل وَكَذَلِكَ أهل سِقَايَة الْعَبَّاس فَإِنَّهُم يقومُونَ بتعهد اللَّه وَلَا يَخْتَص ذَلِك ببني الْعَبَّاس عندنا بل كل من يتعهد السِّقَايَة خلافًا فَإِنَّهُم يقومُونَ بتعهد اللَّه وَلَا يَخْتَص ذَلِك ببني الْعَبَّاس عندنا بل كل من يتعهد السِّقَاية خلافًا لللهُ وَهل تلتحق غير هَذِه الْأَعْذَار من تمريض أَو غيره برعاية الْإِبِل وتعهد المَاء فِيهِ وَجْهَان."

(1)

٣٨٧. "- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَابِ الثَّانِي فِي الْقَبْضِ والطوارئ قبله وَفِيه قِسْمَانِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَابِ الثَّانِي فِي الْقَبْضِ الْقسم الأول فِي الْقَبْض

وَهُوَ رَكَن فِي الرَّهْن لَا يلْزِم إِلَّا بِهِ خَلافًا لَمَالِك رَحْمَه الله فَإِنَّهُ قَالَ يلْزِم بِنَفسِهِ وطرد ذَلِك فِي الْهِبَة والإعارة وكل تبرع

ثمَّ يشْتَرط لصِحَّة الْقَبْض من التَّكْلِيف والأهلية مَا يشْتَرط للْعقد وَالْيَد مُسْتَحقَّة للْمُرْتَمَن." (٢)

٣٨٨. "وَمن صَحَّ اكْتفى بِقَبض الدّين بتعيينه

وَقيل يطرد هَذَا الْوَجْه فِي رهن الدّين وَهُوَ فِيهِ أبعد إِذْ الْوَثِيقَة مُتَعَلَقَة بِالْقَبْضِ فِيهِ فَأمر الْقَبْض فِيهِ آكِد الرُّكْن الثَّالِث الْقَبْض

وَاهْبَة لَا تَفْسِيرِ الْملك عندنَا إِلَّا بعد الْقَبْضِ خلافًا لَمَالِكُ رَحْمَة الله وَذَلِكَ لِأَن أَبَا بكر الصّديق رَضِي الله عَنهُ أَخل عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا جدَاد عشْرين وسْقا من التَّمْر ثمَّ مرض وَقَالَ وددت لَو كنت حُزْته والآن هُوَ مَال الْوَارِث

وَمن أَصْحَابنا من قَالَ إِذا قبض تَبينا خُصُول الْملك عِنْد العقد

وتسلم للمتهب الزَّوَائِد الْحَاصِلَة قبل الْقَبْض وَأَخذ ذَلِك من نَص الشَّافِعِي رَضِي الله." (٣)

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٦٦٦/٢

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٤٨٥/٣

<sup>(</sup>٣) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢٦٩/٤

٣٨٩. "الثَّانِيَة أَن تكون صَغِيرَة فَهَل تقع فِي الْحَال وَاحِدَة فِيهِ وَجْهَان مأخذهما أَن الِانْتِقَال من الطُّهْر إِلَى الْحَيض هَل هُوَ قرء أَو الْقُرْء طهر محتوش بحيضتين

التَّالِثَة أَن تكون آيسة فَهَل تقع فِي الْحَال وَاحِدَة فِيهِ أَيْضا وَجْهَان كَمَا فِي الصَّغِيرَة

الرَّابِعَة أَن تكون مَدْخُولا بَهَا من ذَوَات الإقراء وَهِي حَائِل فَيَقَع فِي طهرهَا طَلْقة وتشرع فِي العدة وتلحقها الثَّانِيَة وَالثَّالِثَة فِي الطهرين الآخرين وهل يسْتَأْنف الْعدة أو تبني على عدتها فبه خلاف

الْخَامِسَة أَن تكون حَامِلا فَإِن كَانَت لَا ترى الدَّم أُو قُلْنَا دم الْحَامِل دم فاسد وَقع فِي الْحَال وَاحِدَة وَتبين بِالْولادَة وَإِن كَانَت ترى الدَّم وقضينا بِأَنَّهُ حيض وَقعت وَاحِدَة وَهل يتَكرَّر الطُّهْر فِي مُدَّة الْحمل فِيهِ وَجْهَان

أُحدهما نعم لِأَنَّهُ طهر بَين حيضتين

وَالثَّايِي لَا لِأَن الْقُرْء مَا يدل على الْبَرَاءَة وَهَذَا لَا دلَالَة لَهُ أصلا

الْمَسْأَلَة الْخَامِسَة إِذَا قَالَ أَنْت طَالِق ثَلَاثًا للسّنة ثمَّ قَالَ أَردْت التَّفْرِيق على الإقراء لم يقبل ظَاهرا لِأَنَّهُ لا سنة فِي تَفْرِيق الطَّلاق عندنا وَاللَّفْظ لَا يُنبئ عَنهُ وَكَذَلِكَ لَو قَالَ أَنْت طَالِق ثَمَّ ثَلَاثًا وَلم يقل للسّنة ثمَّ فسرنا بِالتَّفْرِيقِ فَهَل يدين بَاطِنا فِيهِ وَجْهَان كَمَا لَو قَالَ أَنْت طَالِق ثمَّ قَالَ أَردْت بِهِ إِن دخلت الدَّار ومأخذه أَن مُجَرِّد النِّيَّة لَا تُؤثِر فَإِن لَو طلق بِالنِّيَّة لم يَقع خلافًا فَال أَردْت بِهِ إِن دخلت الدَّار ومأخذه أَن مُجَرِّد النِّيَّة لَا تُؤثِر فَإِن لَو طلق بِالنِّيَّة لم يَقع خلافًا لَا للله وَإِن ذكر لفظا وَنوى مَعَه أمرا وَلُو صرح بِهِ لَا نتظم." (١)

• ٣٩. "أما الْوَطْء فَيدْخل فِيهِ تغييب الْحَشَفَة من الخْصي وتغييب قدر الْحَشَفَة من الْمَجْبُوب بعضه ونزول الْمَرْأَة على الزَّوْج واستدخالها بالأصبع من غير انتشار إِلَّا فِي استدخال ذكر الْعنين فَفِيهِ خلاف وَالظَّهِر أَنه مُحَلل وَالصَّحِيح أَن وَطْء الصَّبِي مُحَلل والإيتيان في غير المأتى غير مُحَلل وَكَذَا تغييب بعض الْحَشَفَة

وَأَمَا النِّكَاحِ فَيخرِجِ مِنْهُ الْوَطْءِ فِي ملك الْيَمِينِ فَإِنَّهُ لَا يُحلَل وَكَذَا الْوَطْء فِي النِّكَاحِ الْفَاسِد على القَوْل الصَّحِيحِ وَفِيه قَول وَفِي الْوَطْء بِالشُّبْهَةِ خلاف مُرَتب وَأُولى بِأَن لَا يحصل ثمَّ ذَلِك إِذَا ظن أَنَّا منكوحته فَإِن ظن أَنَّا مُلُوكته فَلَا يَزِيد ظن الْملك على حَقِيقته ذَلِك إِذَا ظن أَنَّا منكوحته فَإِن ظن أَنَّا مُلُوكته فَلَا يَزِيد ظن الْملك على حَقِيقته

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٦٩/٥

وَأُما غير المختل فاحترزنا بِهِ عَن الْوَطْء بعد طَلَاق رَجْعِيّ ثبتَتْ الرّجْعَة فِيهِ باستدخال المَاء لا بِالْوَطْءِ فالنص أَنه لا يحلل لِأَنَّهُ محرم وَيحْتَمل التَّحْلِيل إِذا لم نوجب الْمهْر بِهِ وَإِن فرعنا على أَنه يحلل فِي النِّكَاح الْفَاسِد فَهُوَ أولى وَلُو وَطئهَا بعد الارتداد فالنص أَنه لا يحلل وَلَيْسَ كَالنِّكَاحِ الْفَاسِد فَإِنَّهُ عَالم بِالتَّحْرِيمِ أما فِي حَال الحيض وَالصَّوْم فَمحل لِأَنَّهُ لم يختل النِّكَاح وَكَذَا فِي حَال إللَّهُ مَا اللَّهُ وَكَدَا فِي حَال إحرامها خلافًا لمَالِك رَحْمَه الله

ثُمَّ مهما ادَّعَت أَن الْمُحَلِّل وَطِئهَا كَانَ للزَّوْجِ تصديقها بِغَيْر بَيِّنَة لِأَن بِنَاء الْعُقُود على قَول." (١)

٣٩١. "أما إِذا قَالَ لَيْسَ الْوَلَد مني وَلَم يضف إِلَى جِهَة فَفِيهِ تردد لِأَنَّهُ دائر بَين المستكرهة وَبَين النَّبُهَة وَبَين الزِّنَا

وَلَا يَشْتَرَط فِي الْقَذْف أَن يَقُول رَأَيْتَهَا تَزِي وَلَا أَن يَدعِي الاِسْتِبْرَاء خلافًا لَمَالِك رَحْمَة الله عَلَيْه." (٢)

٣٩٢. "الْقسم الثَّانِي من الْكتاب فِي عدَّة الْوَفَاة وَحكم السُّكْنَى

وَفِيه بَابَانِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَابِ الأول فِي مُوجبِ الْعدة وقدرها وكيفيتها وَفِيه فُصُول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -الْفَصْل الأول فِي الْمُوجِب وَالْقدر

فَنَقُول الْمُتَوفَّى عَنْهَا زَوجهَا عَلَيْهَا عدَّة الْوَفَاة ممسوسة كَانَت أُو لَم تكن وَإِن كَانَت حَامِلا فمهما وضعت حلت وَلَو فِي السَّاعَة وَيحل لَهَا غسل الزَّوْج عندنا بعد الْعدة وَبعد نِكَاح زوج آخر وَإِن كَانَت حَائِلا فَتعْتَد أَرْبَعَة أشهر وَعشرا وَالْأَمة تَعْتَد بشهرين وَخَمْسَة أَيَّام وتنقضي الْعدة وَإِن كَانَت حَائِلا فَتعْتَد أَرْبَعَة أشهر وَعشرا وَالْأَمة تَعْتَد بشهرين وَخَمْسَة أَيَّام وتنقضي الْعدة وَإِن لَم تَحض فِي هَذِه الْمدَّة خلافًا لَمالِك رَحمَه الله لِأَن الله تَعَالَى لَم يتَعَرَّض للْحيض

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٩٩/٥

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٩٥/٦

مَعَ تعرض النِّسَاء لَهُ وَمَالك رَحْمَه الله يَقُول لَا أقل من حَيْضَة وَاحِدَة أُو وُقُوع الْحيض الْمُعْتَاد مرّة أُو مَرَّات." (١)

٣٩٣. "الطّرف الثَّالِث فِي اجْتِمَاع السَّبَب والمباشرة

أما الشَّرْط فَلَا يخفى سُقُوطه مَعَهُمَا كالممسك مَعَ الْقَاتِل والحافر مَعَ المردي إِذْ لَا قصاص عَلَيْهِمَا وَلَا ضَمَان خلافًا للَالِكُ رَضِي الله عَنهُ فَإِنَّهُ جعل الممسك شَرِيكا وَأما الْمُبَاشرَة مَعَ السَّبَب فعلى مَرَاتِب

الأولى أن يغلب السَّبَب الْمُبَاشرة وَذَلِكَ إِذَا لَم تَكُنَ الْمُبَاشرة عُدُوانًا كَقَتل القَاضِي والجلاد مَعَ شَهَادَة الزُّور فالقصاص على الشُّهُود فَإِن كَانَ عُدُوانًا بِأَن اعْترف ولي الْقصاص بِكَوْنِهِ عَالمًا بالتزوير فَلا قصاص على الشُّهُود وَلا دِيَة لِأَنَّهُ لَم يلجأ حسا وَلا شرعا فَصَارَ قَوْلهم شرطا مَحْضا كالإمساك

التَّانِيَة أَن يصير السَّبَب مَغْلُوبًا بِالْمُبَاشرَةِ كَمَا إِذَا أَلْقَاهُ مِن شَاهِق الجُبَل فَتَلقاهُ إِنْسَان بِسَيْفِهِ فَقَده بنصفين فَلَا قصاص على الملقي عرف أو لم يعرف لِأَن القاءه صَار شرطا مَحْضا لما ورد عَلَيْه مُبَاشرَة مُسْتَقلَّة." (٢)

٣٩٤. "النّظر الثَّانِي فِي الْقسَامَة

وَالنَّظَر فِي أَرْبَعَة أَرْكَان

الأول بَيَان مظنته وَهُوَ قتل الحُر فِي مَحل اللوث فَلَا قسَامَة فِي الْأَمْوَال والأطراف لِأَن الْبِدَايَة بالمُدعي وتعديد الْيَمين خمسين حَارج عَن الْقيَاس ثَبت لِحُرْمَة الدَّم فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ الطَّرف وَالْمَال وَإِذَا جرح مُسلما فَارْتَد وَمَات وَقُلْنَا وَالْمَال وَإِذَا جرح مُسلما فَارْتَد وَمَات وَقُلْنَا الْوَاحِب بعض الدِّيَة جرت الْقسَامَة فِيهِ لِأَنَّهُ بعض بدل الدَّم

وَأَمَا اللوث فنعني بِهِ عَلامَة تغلب على الظَّن صدق الْمُدَّعِي وَهُوَ نَوْعَانِ قرينَة حَال وإخبار أما الْحَال فَهُوَ أَن يُصَادف قَتِيلا فِي محلّة بَينه وَبينهمْ عَدَاوَة أُو دخل عَلَيْهِم ضيفا فَوجدَ قَتِيلا

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ١٤٦/٦

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٢٦٢/٦

أُو تفرق جَمَاعَة محصورون عَن قَتِيل أُو تفرق صفان متقاتلان عَن قَتِيل فِي صف الخصم أُو وجد قَتِيل فِي الصَّحرَاء وعَلى رَأسه رجل وَمَعَهُ سكين متضمخ بِالدَّمِ فَهَذَا وَأَمْثَاله هُوَ اللوث وَقُول الْمَجْرُوح قتلني فلَان لَيْسَ بلوث لِأَنَّهُ مُدع خلافًا لمَالِك رَحمَه الله

وَأَمَا الْإِخْبَارِ فَشَهَادَة عَدَلَ وَاحِدَ تَقْبَلَ شَهَادَته لُوثُ وَكَذَا مِن تَقْبَلَ رِوَايَته على الأقيس وقيل لَا بُد فِي النسوان وَالْعَبِيد من عدد." (١)

٣٩٥. "جَائِر وَلُو اشْتَرَكَا فِي شَاتين مشاعين مِنْهُمَا فَوَجْهَانِ والبدنة تجزىء عَن سَبْعَة وَكَذَا الْبَقَرَة وَلُو وَجب عَلَيْهِ سبع شِيَاه بأساب مُخْتَلَفَة أَجزَأَهُ بَدَنَة أُو بقرة إِلَّا أَن يكون من جَزَاء الْبَقَرَة وَلُو وَجب عَلَيْهِ سبع شِيَاه بأساب مُخْتَلَفَة أَجزَأَهُ بَدَنَة عَن سبع ظباء الصَّورة فَلَا يتجزىء الْبَدنَة عَن سبع ظباء

وَلَا يَشْتَرَط فِي الْإِشْتَرَاك فِي الْبَدَنَة وَالْبَقَرَة أَن يَكُونُوا مِن أَهِل بَيت وَاحِد خلافًا لَمَالِك رَحْمَه الله وَلَا أَن يَكُونُوا بأجمعهم متقربين خلافًا لأبي حنيفة رَحْمَه الله لَكِن من." (٢)

٣٩٦. "هَذِه مجامع مَا ترد بِهِ الشَّهَادَة أما شَهَادَة الْقَرَوِي على البدوي والبدوي على الْقَرَوِي فمقبولة خلافًا لَمَالِك رَحمَه الله

وَشَهَادَة الْمَحْدُود فِي الْقَذْف إِذَا تَابَ مَقْبُولَة خلافًا لأبي حنيفَة رَحْمَه الله وَشَهَادَة." (٣) . "وَأَمَا الْحُدَث الْحُكِمِي نَوْعَانِ أَحدهمَا مَا يكون دَالا على وجود الْحُدث الْحُقِيقِيّ . ٣٩٧. غَالِبا فأقيم مقَامه شرعا احْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ

وَهُوَ أَنْوَاعٍ مِنْهَا الْمُبَاشِرَة الْفَاحِشَة وَهُوَ أَن يُبَاشِر الرجل امْرَأَته لشَهْوَة وَقد انْتَشَر لَهَا وَلَيْسَ بَينهمَا ثوب وَلِم ير بللا

فَعِنْدَ أبي حنيفة وَأبي يُوسُف يكون حَدثا

وَلَمْ يَشْتَرَطُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَة مماسة الفرجين عِنْدهمَا وَشرط ذَلِك فِي النَّوَادِر

وَعند مُحَمَّد لَيْسَ بِحَدَث

وَالصَّحِيحِ قَوْلهُمَا لِأَن الْمُبَاشِرَة على هَذَا الْوَجْه سَبَب لِخُرُوجِ الْمَذْي غَالِبا

فَأَما مُجَرّد مس الْمَرْأَة لشَهْوَة أُو غير شَهْوَة أُو مس ذكره أُو ذكر غَيره فَلَيْسَ كِحَدَث عِنْد عَامّة

<sup>(</sup>١) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٩٨/٦

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ١٣٨/٧

<sup>(</sup>٣) الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي ٣٦١/٧

الْعلمَاء مَا لَم يَخرِج مِنْهُ شَيْء خلافًا لَمَالِك وَالشَّافِعِيّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَب لِلْخُرُوجِ غَالِبا وَمن هَذَا النَّوْع الْإِغْمَاء وَالْجُنُون وَالسكر الَّذِي يستر الْعقل لِأَنَّهُ سَبَب يدل على الْحُدث غَالِبا

وَمن هَذَا النَّوْع أَيْضا النّوم مُضْطَجعا أَو متوركا بِأَن نَام على إِحْدَى وركيه فَهُوَ حدث على كل حَال لِأَنَّهُ سَبَب لِخُرُوج الرّيح غَالِبا

فَأَما النّوم فِي غير هَاتين الْحَالَتَيْنِ فَينْظر إِن كَانَ فِي حَالِ الصَّلَاة لَا يكون حَدثا كَيْفَمَا كَانَ فِي جَوَابِ ظَاهر الرّوَايَة

وَعَن أَبِي يُوسُف إِن نَام مُعْتَمدًا فَحدث وَإِن غلب عَلَيْهِ النّوم. " (١)

٣٩٨. "وَلَا يَنْبَغِي أَن يخرج أهل الذِّمَّة مَعَ الْمُسلمين فِي الاسْتِسْقَاء عِنْد عَامَّة الْعلمَاء بل يَمْنَعُونَ عَن الْخُرُوج خلافًا لَمَالِك لأَنْهم يخرجُون لطلب الرَّحْمَة والكفرة أهل السخط والعقوبة دون الرَّحْمَة وَالله أعلم." (٢)

٣٩٩. "وَأَمَا مَا يبطل حق الرَّد وَيمْنَع وجوب الْأَرْش وَمَا لَا يمْنَع فَنَقُول أَصل الْبَاب أَن الرَّد بِهُ وَ عَنْد الْمُشْتَرِي عندنَا خَلافًا لَمَالِك وَالشَّافِعِيّ فِي بِالْعَيْبِ عِنْد الْمُشْتَرِي عندنَا خَلافًا لَمَالِك وَالشَّافِعِيّ فِي أَحد قوليه

وَالصَّحِيح قَوْلنَا لِأَن الْمَبِيع خرج عَن ملكه معيبا بِعَيْب وَاحِد فَلُو رد يرد بعيبين وَشرط الرَّد أَن يرد على الْوَجْه الَّذِي أَخذ وَلِم يُوجد

وَمِنْهَا الزَّوَائِد الْمُنْفَصِلَة المتولدة من الْعين بعد الْقَبْض كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرَة أُو المستفادة بِسَبَب الْعين كالأرض والعقر تمنع الرَّد بِالْعَيْبِ وَسَائِر أُسبَابِ الْفَسْخ كالإقالة وَالرَّد بِخِيَار الرُّوْيَة وَالشَّرط فِي قَول عُلَمَائِنَا

وَقَالَ الشَّافِعِي لَا تمنع

وَأَجْمَعُوا أَن الْكَسْبِ أُو الْعَلَّة الَّتِي تحدث بعد الْقَبْض لَا تمنع فسخ العقد

وَأَجْمِعُوا أَن الزَّوَائِد الْمُنْفَصِلَة قبل الْقَبْض لَا تمنع الْفَسْخ بل يفْسخ على الأَصْل والزوائد جَمِيعًا

<sup>(</sup>١) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ٢٢/١

<sup>(</sup>٢) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ١٨٧/١

فَأُما فِي الزَّوَائِد الْمُتَّصِلَة كالسمن وَالجُمال وَنَحُوهَا وَقد حدثت بعد الْقَبْض فَإِنَّهُ لَا يمنَع الرَّد بإلْعَيْبِ إِذَا رَضِي الْمُشْتَرِي لكونهَا تَابِعَة للْأَصْل حَقِيقَة وَقت الْفَسْخ فَإِذَا انْفَسَخ العقد على الأَصْل يفْسخ فِيهَا تبعا

فَأَما إِذَا أَبِي الْمُشْتَرِي أَن يرد وَأَرَادَ الرُّجُوعِ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ وَقَالَ البَائِعِ لَا أُعْطِيك نُقْصَانِ الْعَيْبِ وَقَالَ البَائِعِ لَا أُعْطِيك نُقْصَانِ الْعَيْبِ وَلَكِن رد عَلَى الْمَبِيعِ حَتَّى أرد عَلَيْك الثّمنِ هَل للْبَائِعِ ذَلِك." (١)

٤٠٠ "وعند ابن أبي ليلى يُوجب الْبَرَاءَة وَهَذَا فَاسد لِأَنَّهُ يصير الْكَفَالَة وَالْحُوالَة سَوَاء وَأَيهمَا اخْتَار مُطَالبَته لَا يبرأ الآخر بِخِلَاف غَاصِب الْغَاصِب مَعَ الْغَاصِب فَإِن للْمَالِك أَن يضمن أَيهمَا شَاءَ وَإِذَا اخْتَار تضمين أُحدهمًا لم يكن لَهُ اخْتِيَار الآخر

وَكَذَا فِي إِعْتَاق أحد الشَّرِيكَيْنِ الشَّرِيك السَّاكِت بِالْخِيَارِ بَين أَن يضمن الْمُعْتق إِن كَانَ مُوسِرًا وَبَين أَن يَسْتسعى العَبْد فَإِذا احْتَار أَحدهمَا لَيْسَ لَهُ أَن يُخْتَار الآخر

وَجُمْلَة هَذَا أَن الْكَفِيل لَيْسَ لَهُ أَن يُطَالِب الْمَكْفُول عَنهُ بِالْمَالِ قبل أَن يُؤَدِّي عَنهُ شَيْئا إِلَّا أَنه إِذا طُولِبَ طَالِب الْمَكْفُول عَنهُ بالخلاص

فَإِن حبس كَانَ لَهُ أَن يحبس الْمَكْفُول عَنهُ

أما إذا أدّى فَينْظر إن كَانَ كَفل بِغَيْر أمره فَلَا يرجع عندنا خلافًا لمَالِك لِأَنّهُ تبرع بِقضاء دين غَيره وَإِن كَفل عَنهُ بأَمْره وَهُوَ مِمَّن يجوز إِقْرَاره على نَفسه بِالدّينِ وَيَملك التَّبَرُّع يرجع عَلَيْهِ لِأَن الْكَفَالَة فِي حق الْمَكْفُول عَنهُ استقراض وَهُوَ طلب الْقَرْض وَالْكَفِيل بِالْأَدَاءِ مقرض للمكفول عَنهُ ونائب عَنهُ فِي الْأَدَاء إِلَى الْمَكْفُول لَهُ وَفِي حق الْمَكْفُول لَهُ تَمْلِيك مَا فِي ذَمَّة المَكْفُول عَنهُ من الْكَفِيل بِالْأَدَاء إِلَى الْمَكْفُول لَهُ وَفِي حق الْمَكْفُول لَهُ تَمْلِيك مَا فِي ذَمَّة المَكْفُول عَنهُ من الْكَفِيل بِمَا أَخذه من المَال فَيرجع عَلَيْهِ بِمَا أَقْرضهُ حَتَّى إِن الصَّبِي الْمَحْجُور إِذَا أَمر رجلا بِأَن يكفل عَنهُ فكفل وَأَدّى لَا يرجع عَلَيْهِ لِأَن استقراض الصَّبِي لَا يتَعَلَّق بِهِ الطَّمَان وَأَما العَبْد الْمَحْجُور فَلَا يرجع عَلَيْهِ إِلَا بعد الْعَتْق لما قُلْنَا

وَلُو وهب صَاحب الدّين المَال لأَحَدهمَا جَازَ وَذَلِكَ بِمُنْزِلَة أَدَاء المَال

وَكَذَا لَو مَاتَ الطَّالِب فورثه أَحدهمَا لِأَن بِالْهبةِ وَالْمِيرَاث يملك مَا فِي ذَمَّته فَإِن كَانَ الْمُؤهُوب." (٢)

<sup>(</sup>١) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ٢/٠٠٠

<sup>(</sup>٢) تحفة الفقهاء، السمرقندي، علاء الدين ٣/٣٣

٤٠١. "دليلنا: قَوْله تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] [المائدة: ٣] .

وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «هلا أخذتم إهابها، فدبغتموه، فانتفعتم به» فعلق الانتفاع به بالدباغ، فدل على أنه لا يجوز قبله.

وأما إذا دبغ الجلد.. جاز الانتفاع به في الأشياء الرطبة واليابسة، خلافًا لمالك في الأشياء الرطبة.

ودليلنا عليه: قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» وهذا عام في البيع وغيره، وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في جلد الشاة الميتة: «هلا أخذتم إهابها، فدبغتموه، فانتفعتم به» وهذا عام في الانتفاع بالأشياء اليابسة والرطبة.

وهل يجوز بيعه؟ فيه قولان:

[الأول]: قال في القديم: (لا يجوز). وبه قال مالك؛ لأن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خص الانتفاع، ولم يذكر البيع.

و [الثاني]: قال في الجديد: (يجوز) وبه قال أبو حنيفة، وهو الصحيح؛ لأن البيع من جملة الانتفاع، ولأنه طاهر منتفع به ليس في بيعه إبطال حق فجاز بيعه، كجلد الشاة المذكاة. فقولنا: (طاهر) احتراز منه قبل الدباغ.

وقولنا: (منتفع به) احتراز مما لا يؤكل من [نحو] الغراب، وما لا ينتفع به من الأعيان الطاهرة. وقولنا: (ليس في بيعه إبطال حق) احتراز من أم الولد والوقف.

[فرع: أكل جلد الميتة بعد الدبغ]

وأما أكله بعد الدباغ، فإن كان من حيوان مأكول.. ففيه قولان:." (١)

٤٠٢. "[الأول]: قال أبو علي بن أبي هريرة: تصح صلاته؛ لأن النجاسة لا تخرج منها، فهي كالنجاسة التي في جوف الحيوان.

والثاني: لا تصح، وهو المذهب؛ لأنها نجاسة غير معفو عنها في غير محلها، فهي كما لو كانت ظاهرة.

فأما إذا سدها بخرقة، أو شمع، وما أشبهه. . قال أكثر أصحابنا: لا تصح صلاته، وجهًا

<sup>(1)</sup> البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني (1)

واحدًا.

وذكر الشيخ أبو إسحاق: إذا سدها. . فهل تصح صلاته؟ فيه وجهان، من غير تفصيل، ولعله أراد ما قالوا.

## [مسألة طهارة المكان]

]: طهارة الموضع الذي يصلى عليه شرط في صحة الصلاة، خلافًا لمالك، وقد ذكرناه. وقال أبو حنيفة: (إذا كان موضع قدميه طاهرًا. . صحت صلاته وإن كان موضع ركبتيه نجسًا) . وفي موضع الجبهة: روايتان.

دليلنا: ما روى عمر بن الخطاب: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «سبعة مواطن لا تجوز الصلاة فيها: المجزرة، والمقبرة، والمزبلة، ومعاطن الإبل، والحمام، وقارعة الطريق، وفوق بيت الله العتيق» .. " (١)

3. "وإن أودعه الدراهم في شيء مكشوف، فأخذ المودع منها درهما من غير أن يحصل منه تعد في الباقي.. فإنه يضمن الدراهم؛ لأنه تعدى بأخذه، فإن لم ينفقه، بل رده بعينه على الدراهم، فإن كان ذلك الدرهم متميزا عن باقي الدراهم.. لزمه ضمانه، ولا يلزمه ضمان الباقي؛ لأنه إنما تعدى به دون غيره، وإن كان غير متميز عن باقي الدراهم.. ففيه وجهان: أحدهما . وهو المنصوص .: (أنه لا يضمن إلا ذلك الدرهم) ؛ لأنه لم يوجد منه فعل فيما عداه.

قال المسعودي [في " الإبانة " ق ٢٤٣] : فعلى هذا: يضمن عشر الدراهم.

والثاني . وهو قول الربيع .: أنه يضمن الجميع؛ لأنه خلط المضمون بغيره، ولم يتميز، فضمن الجميع.

وإن أنفق الدرهم، ورد بدله إلى الدراهم، فإن كان المردود متميزا عن الباقي.. لم يضمن باقي الدراهم، الدراهم، لأنه لم يتعد بها، وإن لم يتميز المخلوط عن باقي الدراهم.. ضمن جميع الدراهم، خلافا لمالك، وقد مضى.

ودليلنا: أنه خلط ماله بمال المودع، ولم يتميزا، فضمنه.

<sup>(</sup>١) البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني ١٠٤/٢

[مسألة: النفقة على البهيمة المودعة]

] : إذا أودعه بهيمة، أو غيرها من الحيوان.. ففيها ثلاث مسائل:

إحداهن: أن يأمره بعلفها وسقيها، فيجب على المودع أن يعلفها ويسقيها؛ لأن للبهيمة حرمتين: حرمة بنفسها، بدليل: أن من ملك بهيمة.. يجب عليه علفها وسقيها، وحرمة لمالكها، وقد اجتمعتا. فإذا علفها وسقاها.. رجع على المالك بما أنفق عليها؛ لأنه أخرجها بإذنه، فإن اختلفا في قدر النفقة، فإن ادعى المودع أنه أنفق أكثر من قدر النفقة بالمعروف.. لم يرجع بالزيادة؛ لأنه متطوع به. وإن ادعى المودع النفقة بالمعروف، وادعى المالك أنه أنفق دون ذلك.. فالقول قول المودع مع يمينه؛ لأنه أمين، فقبل قوله في ذلك مع يمينه. وإن اختلفا في قدر المدة التي أنفق فيها..." (١)

٤٠٤. "وقال مالك وأحمد: (إذا كانت اليمين على النفي.. تعلقت بالبعض، فمتى أكل بعض الرغفيفين، أو بعض الرغيف.. حنث في يمينه).

دليلنا: أن اليمين تعلقت بالجميع، فلم يحنث بالبعض، كاليمين على الإثبات.

## [فرع: حلف ليشربن ماء الإناء]

وإن قال: والله لأشربن ماء هذه الإداوة، أو ماء هذا الكوز، أو ما أشبه ذلك.. قال ابن الصباغ: فإن كان مما يمكنه شربه في سنة أو سنتين.. لم يبر إلا بشرب جميعه.

وإن حلف: أن لا يشربه.. لم يحنث إلا بشرب جميعه، خلافا لمالك وأحمد في النفي، وقد مضى الدليل عليهما.

وإن قال: والله لأشربن من ماء هذه الإداوة، أو الكوز، فشرب بعضه.. بر في يمينه.

وإن قال: لا شربت منه، فشرب منه ولو أدنى قليل.. حنث في يمينه؛ لأن (من) للتبعيض. وإن قال: والله لا شربت ماء هذا النهر، أو ماء دجلة، أو الفرات، أو البحر، مما لا يمكنه شرب جميعه بحال.. ففيه وجهان:

أحدهما: يحنث بشرب بعضه، وبه قال أبو حنيفة وأحمد؛ لأن شرب جميعه لا يمكن، فانعقدت

<sup>(</sup>١) البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني 7.9

اليمين على بعضه، وهذا كما لو حلف: لا يكلم الناس. فإنه يحنث بكلام بعضهم. والثاني: لا يحنث؛ لأن لفظه يقتضي جميعه، فلم يتعلق ببعضه، كالماء في الإداوة.." (١)

٥٠٤. "وَالشَّافِعِيِّ وَأَحمد خلافًا لمَالِك فَإِنَّهُ لَا يتَصَوَّر فِي مذْهبه اجْتِمَاع ثَلَاث جدات يرثن كَمَا يَأْتِي ذكره إِن شَاءَ الله.

وَفرض بنت الإبن أَو بَنَات الإبن مَعَ بنت الصلب تَكْمِلَة الثَّلْثَيْنِ وَفرض الْأُخْت مَعَ الْأَب وَالْمُ تَكْمِلَة الثَّلْثَيْنِ وَفرض الْوَاحِد من ولد الْأَب وَالْأُم تَكْمِلَة الثَّلْثَيْنِ وَفرض الْوَاحِد من ولد الْأُم الذَّكر وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاء فَهَذِهِ الْفُرُوض ومستحقوها.

وَأَمَا الْحَجِبِ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: حجب عصبات، وحجب ذَوي فروض، فَأَمَا حجب ذَوي الْفُرُوضِ فعلى ضَرْبَيْنِ: حجب عَن بعض المَال، وحجب عَن جَمِيعه.

فَأَما حجب الْبَعْض فَهُوَ: الْوَلَد وَولد الإبن يحجبان الزَّوْج من النّصْف إِلَى الرّبع ويحجبان الزَّوْج من النّصْف إِلَى الرّبع، ويحجبان الزَّوْجَة أَو الزَّوْجَيْنِ أَو الثَّلَاث أَو الْأَرْبَع إِلَى التّمن. ويحجبان كل وَاحِد من الْأَبَوَيْنِ إِلَى السُّدس، ويحجب الْأُم حَاصَّة من الثُّلُث إِلَى السُّدس الاِثْنان فَصَاعِدا من الْأُخوة وَالْأَحْوَات من أَي جِهَة كَانُوا ويحجب بنت الصلب بنت الابْن من النصْف إِلَى السُّدس، وتحجب بنت الصلب أَيْضا بَنَات." (٢)

٢٠٤. "وَحُكْمًا أَنَّ الْقِيَامَ يَقُوتُ عِنْدَ الْجُلُوسِ فَصَارَ الْجُلُوسُ بَدَلًا عَنْهُ، وَالْبَدَلُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ الْأَصْلِ أَوْ تَعَذُّرِ تَصْيلِهِ يَقُومُ مَقَامَ الْأَصْلِ، وَلِهَذَا جَوَّزْنَا اقْتِدَاءَ الْغَاسِلِ بِالْمَاسِحِ لِقِيَامِ الْمَصْحِ مَقَامَ الْغَسْلِ لِكَوْنِهِ بَدَلًا عَنْهُ، فَكَانَ الْقُعُودُ وَنْ الْإِمَامِ مِتَنْوِلَةِ الْقِيَامِ وَلَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ، فَجُعِلَتْ تَحْرِيمَةُ الْإِمَامِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ مُنْعَقِدَةً لِلْقِيَامِ لِانْعِقَادِهَا لِمَا هُو بَدَلُ الْقِيَامِ، فَصَحَّ بِنَاءُ قِيَامِ الْمُقْتَدِي عَلَى تِلْكَ التَّحْرِيمَةِ، بِخِلَافِ الْقِيَامِ لِانْعِقَادِهَا لِمَا هُو بَدَلُ الْقِيَامِ، فَصَحَّ بِنَاءُ قِيَامِ الْمُقْتَدِي عَلَى تِلْكَ التَّحْرِيمَةِ، بِخِلَافِ الْقِيَامِ لِانْعِقَادِهَا لِمَا هُو بَدَلُ الْقِيَامِ، فَصَحَّ بِنَاءُ قِيَامِ الْمُقْتَدِي عَلَى تِلْكَ التَّحْرِيمَةِ، بِخِلَافِ الْقِيَامِ لِانْعِقَادِهَا لِمَا هُو بَدَلُ الْقِيَامِ لِانْعِقَادِهَا لِمَا هُو بَدَلُ الْقِيَامِ لِانْعِقَادِهَا لِمُعْدِي بِلَا لَّهُ مِيَاءُ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ أَمَّا هَهُ بَاللَّ الْقِيَامُ أَصْلًا، فَلَمْ تَنْعَقِدُ قَيْمِ اللَّهُ عُودِ بِنَفْطُ الْقِيَامُ أَصْلًا بَلْ أَوْمِ عَلَيْهِ أَمَّا هَهُنَا لَمْ يَسْقُطُ الْقِيَامُ أَصْلًا بَلْ أُومِي الْقَعُودِ لِنَقْطُ الْقِيَامُ أَصْلًا أَسَلَ مُضَاعًا أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّحَ وَهُو قَادِرٌ عَلَى الْقُعُودِ لِنَقْعُودِ لَا يَجُورُ؟ وَلَوْ كَانَ الْقِيَامُ يَسْقُطُ أَصْلًا مَنْ عَيْرِ بَدَلٍ — وَذَا لَيْسَ وَقْتَ وُجُوبِ الْقُعُودِ بِنَفْسِهِ — كَانَ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ صَلَّى مُضْطَحِعًا مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ — وَذَا لَيْسَ وَقْتَ وُجُوبِ الْقُعُودِ بِنَفْسِهِ — كَانَ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ صَلَّى مُضْطَعِعًا

<sup>(</sup>١) البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني ٧٠/١٠

<sup>(</sup>٢) اختلاف الأئمة العلماء، ابن هُبَيْرَة ٢٠/٢

يَجُوزُ، وَحَيْثُ لَمْ يَجُزْ دَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ لِسُقُوطِ الْقِيَامِ إِلَى بَدَلِهِ، وَجُعِلَ بَدَلَهُ كَأَنَّهُ عَيْنُ الْقِيَامِ، وَبِخِلَافِ اقْتِدَاءِ الرَّاكِعِ السَّاجِدِ بِالْمُومِئِ، لِمَا مَرَّ أَنَّ الْإِيمَاءَ لَيْسَ عَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، بَلْ هُوَ تَحْصِيلُ بَعْضِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ كَمَالُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَلَمْ تَنْعَقِد تَحْرِيمَةُ الْإِمَامِ لِلْفَائِتِ، وَهُوَ الْكَمَالُ فَلَمْ يُمْكِنْ بِنَاءُ كَمَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى تِلْكَ التَّحْرِيمَةِ. وَقَدْ حَرَجَ الْجُوَابُ عَمَّا ذُكِرَ مِنْ الْمَعْنَى، وَمَا رُوِيَ مِنْ الْحَدِيثِ كَانَ فِي الْابْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ رُوِي أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَقَطَ عَنْ فَرَس فَجُحِشَ جَنْبُهُ فَلَمْ يَخْرُجْ أَيَّامًا، وَدَخَلَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ فَوَجَدُوهُ يُصَلِّي قَاعِدًا فَافْتَتَحُوا الصَّلَاةَ حَلْفَهُ قِيَامًا، فَلَمَّا رَآهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَالَ: " اسْتِنَانٌ بِفَارِسَ وَالرُّومِ "؟ وَأَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ، ثُمَّ فَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا يَؤُمَّنَ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا» ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: اسْتِنَانٌ بِفَارِسَ وَالرُّومِ، وَأَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ؟ فَدَلَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ حِينَ كَانَ التَّكَلُّمُ فِي الصَّلَاةِ مُبَاحًا، وَمَا رَوَيْنَا آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا، فَانْتَسَخَ قَوْلُهُ السَّابِقُ بِفِعْلِهِ الْمُتَأَخِّرِ، وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ اقْتِدَاهُ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَيَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُتَنَفِّلِ بِالْمُفْتَرِضِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (احْتَجَّ) الشَّافِعِيُّ بِمَا رَوَى عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -الْعِشَاءَ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّيهَا بِقَوْمِهِ فِي بَنِي سَلِمَةَ، وَمُعَاذُ كَانَ مُتَنَفِّلًا وَكَانَ يُصَلِّي خَلْفَهُ الْمُفْتَرِضُونَ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُصَلِّي صَلاةً نَفْسِهِ لَا صَلاةً صَاحِبِهِ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَفْعَلَ الْعَبْدُ فِعْلَ غَيْرِهِ، فَيَجُوزُ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، سَوَاءٌ وَافَقَ فِعْلَ إِمَامِهِ أَوْ حَالَفَهُ، وَلِهَذَا جَازَ اقْتِدَاءُ الْمُتَنَفِّلِ بِالْمُفْتَرِضِ

(وَلَنَا) مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْحُوْفَ وَجَعَلَ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ، وَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ شَطْرَ الصَّلَاةِ لِيَنَالَ كُلُّ فَرِيقٍ فَضِيلَةَ الصَّلَاةِ حَلْفَهُ، وَلَوْ جَازَ الْقَلَى وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ التَّانِيَةِ؛ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَقِّلِ لَأَثَمَّ الصَّلَاةَ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى ثُمُّ نَوَى النَّقَلَ وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ التَّانِيَةِ؛ الْقَدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَقِّلِ لَأَثَمَّ الصَّلَاةِ حَلْفَهُ مِنْ غَيْرِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَشْيِ وَأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَيْسَتْ مِنْ الْمُقَتِلِةِ وَضِيلَةَ الصَّلَاةِ حَلْفَهُ مِنْ غَيْرِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَشْيِ وَأَفْعُولِ كَثِيرَةٍ لَيْسَتْ مِنْ اللَّهُ عَلَى مَا الْعَقَدَتُ لِصِلَة الْفَرْضِ، وَالْفَرْضِيَّةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى مَا الصَّلَاةِ، وَلاَنَ لَكُنُ مِنْ الْأَوْصَافِ الْإِضَافِيَّةِ عَلَى مَا عَلَى ذَاتِ الْفِعْلِ فَلَيْسَتْ رَاحِعَةً إِلَى الذَّاتِ أَيْضًا، بَلْ هِيَ مِنْ الْأَوْصَافِ الْإِضَافِيَّةِ عَلَى مَا عُرْفِي فَيْ مَوْضِعِهِ، فَلَمْ يَصِحَ الْبِنَاءُ مِنْ الْمُقْتَدِي، بِخِلَافِ اقْتِدَاءِ الْمُتَنَقِلِ بِالْمُفْتَرِضِ؛ لِأَنَّ عَرْفَ بَابِ الصِيقَةِ بَلْ هِيَ عَدْمٌ، إِذْ النَّقُلُ عِبَارَةٌ عَنْ أَصْلٍ لَا وَصْفَ لَهُ فَكَانَتْ النَّقْلِيَّةَ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الصِيقَةِ بَلْ هِيَ عَدَمٌ، إِذْ النَّقَلُ عِبَارَةٌ عَنْ أَصْلٍ لَا وَصْفَ لَهُ فَكَانَتْ

تَحْرِهَةُ الْإِمَامِ مُنْعَقِدَةً لِمَا يَبْنِي عَلَيْهِ الْمُقْتَدِي وَزِيَادَةً فَصَحَّ الْبِنَاءُ وَقَدْ حَرَجَ الْجُوَابُ عَنْ مَعْنَاهُ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُصَلِّي صَلَاةً نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَقُولُ: نَعَمْ، لَكِنَّ إحْدَاهُمَا بِنَاءُ عَلَى الْأُحْرَى، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُصَلِّي صَلَاةً نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَقُولُ: نَعَمْ، لَكِنَّ إحْدَاهُمَا بِنَاءُ عَلَى الْأُخْرَى، وَتَعَذَّرَ تَحْقِيقُ مَعْنَى الْبِنَاءِ، وَمَا رُوِيَ مِنْ الْحَدِيثِ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مِعَ النَّبِيِّ وَسَلَّمَ – الْفَرْضَ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ يَنْوِي النَّفَلَ ثُمَّ يُصلِي بِقَوْمِهِ الْفَرْضَ، وَلِمُذَا وَلِي مَعْ النَّبِي مِعَالِي بِقَوْمِهِ الْفَرْضَ، وَلِمُذَا كَانَ يَنْوِي النَّفَلَ ثُمَّ يُصلِي بِقَوْمِهِ الْفَرْضَ، وَلِمُذَا وَلَا فَاجْعَلْ قَلَلُ لَهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمَّا بَلَغَهُ طُولُ قِرَاءَتِهِ: «إِمَّا أَنْ ثُخَقِفَ بَهِمْ، وَإِلَّا فَاجْعَلْ صَلَاتَكَ مَعَنَا» ، عَلَى أَنَّهُ يُعْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ فِي الإبْتِدَاءِ حِينَ كَانَ تَكْرَارُ الْفَرْضِ مَشْرُوعًا، وَيَابَئِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ.

اقْتِدَاءُ الْبَالِغِينَ بِالصِّبْيَانِ فِي الْفَرَائِضِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْ الصَّبِيِّ لَا يَقَعُ فَرْضًا فَحَانَ اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّل، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَصِحُّ.

(وَاحْتَجَّ) بِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ سَلَمَةً كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ وَهُوَ ابْنُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِجَمَاعَةٍ، فَدَلَّ صَلَاةً الْمُقْتَدِي أَنَّهُ كَانَ فِي الْقِيلَامِ حِينَ لَمْ تَكُنْ صَلَاةُ الْمُقْتَدِي أَنَّهُ كَانَ فِي الْقِيلَامِ حِينَ لَمْ تَكُنْ صَلَاةُ الْمُقْتَدِي مُتَعَلِّقَةً بِصَلَاةِ الْإِمْامِ عَلَى مَا ذَكُونَا، ثُمَّ نُسِخ.

وَأَمَّا فِي التَّطَوُّعَاتِ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ الرَّازِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي التَّرَاوِيحِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ التَّرَاوِيحِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ اللَّرَافِي التَّرَاوِيحِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ اللَّرَافِي التَّرَاوِيحِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ اللَّرَافِي اللَّرَافِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ الرَّازِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي التَّرَاوِيحِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ اللَّرَافِي اللَّرَافِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ الرَّازِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي التَّرَاوِيحِ، وَالْأَصَحُ

## ٤٠٧. "أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ فَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَالدَّفْعُ إِلَيْهِمْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فِيهِ أَجْرَيْنِ أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّع.

قَالَ النَّبِيُّ: - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى نَفْسِهِ صَدَقَةٌ وَعَلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ وَعَلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ وَعُلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ وَعُلَى مِنْ الْأَقَارِبِ وَمِنْ وَكُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» وَيَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ سِوَى الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِينَ مِنْ الْأَقَارِبِ وَمِنْ الْإَصْلَاكِ بَيْنَهُمْ وَلِهَذَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَعْضِ عَلَى الْإِحْوَةِ وَالْأَحْوَاتِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِانْقِطَاعِ مَنَافِعِ الْأَمْلَاكِ بَيْنَهُمْ وَلِهَذَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَعْضِ عَلَى الْإِحْوَةِ وَالْأَحْوَاتِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِانْقِطَاعِ مَنَافِعِ الْأَمْلَاكِ بَيْنَهُمْ وَلِهَذَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَعْضِ عَلَى الْإِحْوَةِ وَالْأَحُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ إِذَا دَفَعَ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَحِلُ الصَّدَقَةَ إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَعِلُ الصَّدَقَة إِلَى إِنْسَانٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِحَالِهِ أَنَّهُ مَعْلَى السَّدَقَةَ الْمَالِ السَّدَةَ الْمَالُولِ اللَّهُ الْمَعْضِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا اللَّهُ عَلَى إِنْهُ اللَّكُولُ الْمَلْ الْمُعْمِى وَالْمَالِ الْمَالِمُ الْمُ اللَّهُ الْمُعْفَالِهِ أَنَّهُ مُولَا اللَّهُ الْمُ الْمُعْمَى عِلْمَ اللَّهُ الْمُ الْمُعْمِى عَلَى الْمُعْمَلِهُ الْمُؤَالِ الْمَعْمِ مِنْهُ الْقَامِ اللْعَلَامِ اللَّهُ الْمَالِيْ الْمُؤَلِّذِهُ الْمُؤَلِّ الْمَالِمُ اللَّهُ الْمُؤَلِّ الْمُؤْلِقِيْمِ اللْمَعْمِي عِلْمُ اللْعُلَامِ اللْعَلَامِ اللْمُؤَالِ اللَّهُ الْمُؤَلِّ اللْعَلَى الْمُؤَالِ اللْعَلَى اللْمَالِهُ الْمُؤَالِلَّةُ الْمُؤَالِمُ اللَّهُ الْمُؤَلِّ الْمُؤَلِّ الْمُؤَالِ اللَّهُ الْمُؤَالِ اللَّهُ الْمُؤَالِ الْمُؤْمِ الل

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني ١٤٣/١

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ فَهَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فِي وَجْهٍ هُوَ عَلَى الْجُوَازِ حَتَّى يَظْهَرَ صَوَابُهُ وَفِي وَجْهٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ عَلَى الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ حَطَوُّهُ، وَفِي وَجْهٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ عَلَى الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ خَطَوُّهُ، وَفِي وَجْهٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ عَلَى الْمُوازِ حَتَّى يَظْهَرَ حَطَوُّهُ فَهُو أَنْ يَدْفَعَ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَى رَجُلٍ وَلَمْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ وَقْتَ الدَّفْعِ وَلَمْ يَشُكُ فِي أَمْرِهِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ فَهَذَا عَلَى الجُوَازِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَيْسَ وَقَتْ الدَّفْعِ وَلَمْ يَشُكُ فِي أَمْرِهِ فَدَفَعَ إلَيْهِ فَهَذَا عَلَى الجُوَازِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلِهِ إِلَى مَكْلِهَا حَيْثُ نَوى الزَّكَاة عَلَى الطَّاهِرُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِالْيَقِينِ فَإِذَا ظَهَرَ بِيَقِينٍ أَنَّهُ لَيْسَ عِمَحِلِّ الصَّدَقَةِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ عَلَيْهِ وَيَقَعْ تَطَوُّعًا حَتَّى أَنَّهُ لَوْ حَطَر بِبَالِهِ يَعْدَ ذَلِكَ وَشَكَ فِيهِ وَلَا يَعْهَرُ لَهُ شَيْءٌ لَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَ مَا دُفِعَ إِلَيْهِ وَيَقَعْ تَطَوُّعًا حَتَّى أَنَّهُ لَوْ خَطَر بِبَالِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَشَكَ فِيهِ وَلَا يَعْهَرُ لَهُ شَيْءٌ لَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَبْطُلُ بِالشَّكِ.

وَأَمَّا الَّذِي هُوَ عَلَى الْفَسَادِ حَتَّى يَظْهَرَ جَوَازُهُ فَهُو أَنَّهُ حَطَرَ بِبَالِهِ وَشَكَّ فِي أَمْرِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَتَحَرَّ وَلَا طَلَبَ الدَّلِيلَ فَهُو عَلَى الْفَسَادِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ مَحَلُّ وَلَا طَلَبَ الدَّلِيلَ فَهُو عَلَى الْفَسَادِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ مَحَلُّ بِيَقِينٍ أَوْ بِعَالِبِ الرَّأْيِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا شَكَّ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّحَرِّي وَالصَّرْفُ إِلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّحَرِّي وَالصَّرْفُ إِلَى مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ تَحَرِّيهِ، فَإِذَا تُرِكَ لَمْ يُوجَدُ الصَّرْفُ إِلَى مَنْ أُمِرَ بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ فَاسِدًا إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَهُ مَحَلُ فَيَجُوزُ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي فِيهِ تَفْصِيلٌ عَلَى الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ فَهُوَ إِنْ خَطَرَ بِبَالِهِ وَشَكَّ فِي أَمْرِهِ وَتَحَرَّى وَوَقَعَ تَحَرِّيهِ عَلَى أَنَّهُ مَحَلُّ الصَّدَقَةِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ جَازَ بِالْإِجْمَاعِ

وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّ وَلَكِنْ سَأَلَ عَنْ حَالِهِ فَدَفَعَ أُورَآهُ فِي صَفِّ الْفُقَرَاءِ أَوْ عَلَى زِيِّ الْفُقَرَاءِ فَدَفَعَ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ نَحِلًا جَازَ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ حَالُهُ عِنْدَهُ، وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ مَحِلًا جَازَ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ حَالُهُ عِنْدَهُ، وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْ اللَّهُ عَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ مَوْلَى لِهَاشِمِيٍّ كَافِرٌ أَوْ وَالِدُ أَوْ مَوْلُودٌ أَوْ وَوَجَةٌ يَجُوزُ وَتَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَلَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجُوزُ وَتَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجُوزُ وَتَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجُوزُ وَتَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ

وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُدَبَّرُهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ أَوْ مُكَاتَبُهُ لَمْ يَجُزْ وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا، وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُدَبَّرُهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ أَوْ مُكَاتَبُهُ لَمْ يَجُوْرُ وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا، وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ مُسْتَسْعَاهُ لَمْ يَجُوْرُ عِنْدَهُ مَعْ عَنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ وَلِأَنَّهُ مِتْزِلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ وَلِأَنَّهُ مُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

وَجْهُ قَوْلِ أَيِ يُوسُفَ أَنَّ هَذَا لَجُنّهِ لِمَّا لَوْ صَرَفَ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُدَبَّرُهُ أَوْ أَمُّ وَلَدِهِ أَوْ مُدَبَّرُهُ أَوْ أَمُّ وَلَدِهِ أَوْ مُرَفَ ثَمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُدَبَّرُهُ أَوْ أَمُّ وَلَدِهِ أَوْ مُكَاتَبُهُ وَلَهُمَا أَنَّهُ صَرْفُ الصَّدَقَةِ إِلَى مَنْ أُمِرَ بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ كَمَا إِذَا صَرَفَ مُكَاتَبُهُ وَلَهُمَا أَنَّهُ صَرْفُ الصَّدَقَةِ إِلَى مَنْ أُمرَ بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ كَمَا إِذَا صَرَفَ وَفِي ظَيّهِ وَكُلَّ يَظْهُرْ حَالُهُ بِخِلَافِهِ، وَدَلَالَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَا مُورٌ بِالصَّرْفِ إِلَى مَنْ هُو مَحَلُّ عَلَى الْمُعْدَةِ وَقِي ظَيّهِ وَالْمَاهِ لِعَدَم إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى وَالْفَقْرِ لِعَدَم إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِهِ الْغِنَى وَالْفَقْرِ لِعَدَم إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِهِمَا وَقَدْ صَرَفَ إِلَى مَنْ أَدَى اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ مَكَلُّ فَقَدْ أَتَى بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ بَعْهُ لَهُ عَلَى اللَّوْلِ اللَّهُ الْعَلَمُ بِالشَّوْمِ وَالْمَاءِ الطَّهِرِ مُمْكِنٌ فَلَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَيَحْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ بِلَافَ الْقَوْمِ الطَّهِرِ وَالْمَاءِ الطَّهِرِ مُمْكِنٌ فَلَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَلَمْ يَأُتِ بِالْمَالُهُ وَلَاكَ بِأَمَارَاتٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مُمْكِنٌ الْوَقُوفَ عَلَى ذَلِكَ بِأَمَارَاتٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مُمْكِنٌ الْمُؤْمُونِ الطَّهُرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ وَ التَّمْلِيكُ هُمَاكُ لَا يُتَصَوَّرُ لِاسْتِحَالَةِ مَمْلِيكُ الشَّيْءِ مِنْ عَلَى مَرْفِ الصَّاهِرِ السَّكَالَةِ مَمْلِيكُ الشَّيْءِ مِنْ الْعَيْرِ فِهُ التَمْلِكُ هُونَاكُ لَا يُتَصَوَّرُ لِاسْتِحَالَةِ مَمْلِيكُ الشَّيْءِ فَاللَّهُ مِنْ الْعَمْرِ السَّيْعَالَةِ مَلْكِ الشَّيْءِ مِنْ الْعُهُونَ عَلَى فَلَا لَا السَّيْعَالَةِ اللْهُ الْوَلُولَ عَلَى فَيقُو التَّمُولِ الْعَلَقُولُ الْعَلَى الْمُعْمَى اللَّهُ الْمُؤْمِولِ الْعَلَمْ اللَّهُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْفُولُولُ عَلَى الْمُؤْمِولِ الْمُؤْمِ اللَّهُ عَلَى الْعُمْ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ اللَّالُولُولُومُ اللَّهُ

وَقَوْلُهُ: ظَهَرَ خَطَوُّهُ بِيقِينٍ مُمْنُوعٌ وَإِمَّا يَكُونُ كَذَلِكَ أَنْ لَوْ قُلْنَا أَنَّهُ صَارَ مَحِلَّ الصَّدَقَةِ بِاجْتِهَادِهِ فَلَا نَقُولُ كَذَلِكَ بَلْ الْمَحَلُّ الْمَأْمُورُ بِالصَّرْفِ إلَيْهِ شَرْعًا حَالَةُ الِاشْتِبَاهِ وَهُوَ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَلَا نَقُولُ كَذَلِكَ بَلْ الْمُحَلُّ الْمَأْمُورُ بِالصَّرْفِ إلَيْهِ شَرْعًا حَالَةُ الإشْتِبَاهِ وَهُو مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ التَّحَرِّي وَعَلَى هَذَا لَا يَظْهَرُ حَطَوُّهُ وَهُمُما فِي الصَّرْفِ إلى ابْنِهِ وَهُو لَا يَعْلَمُ بِهِ الْحُدِيثَ الْمَشْهُورَ وَهُو مَا رُوِي ﴿ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ مَعْنِ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إلى رَجُلٍ وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ لَيْلًا الْمَشْهُورَ وَهُو مَا رُوِي ﴿ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ مَعْنِ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إلى رَجُلٍ وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ لَيْلًا فَيَتَصَدَّقَ بَهَا فَاخْتَصَمَا إلى ابْنِهِ مَعْنٍ فَلَمَّا أَصْبَحَ رَآهَا فِي يَدِهِ فَقَالَ لَهُ: لَمْ أُرِدُك بِهَا فَاخْتَصَمَا إلى ابْنِهِ مَعْنٍ فَلَمَّا أَصْبَحَ رَآهَا فِي يَدِهِ فَقَالَ لَهُ: لَمْ أُرِدُك بِهَا فَاخْتَصَمَا إلى رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: يَا مَعْنُ لَك مَا أَخَذْتَ وَيَا يَزِيدُ لَك مَا وَيْتَهُ أَعْلَمُ.

[فَصْلٌ حَوَلَانُ الْحُوْلِ هَلْ هُوَ مِنْ شَرَائِط أَدَاء الزَّكَاة] (فَصْلٌ):

وَأَمَّا حَوَلَانُ الْحَوْلِ فَلَيْسَ مِنْ شَرَائِطِ جَوَازِ أَدَاءِ الزَّكَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ مِنْ شَرَائِطِ الْجُوَازِ فَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالْكَلَامُ فِي التَّعْجِيلِ فِي شَرَائِطِ الْجُوَازِ فَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالْكَلَامُ فِي التَّعْجِيلِ فِي مَوَاضِعَ فِي بَيَانِ أَصْلِ الْجُوَازِ وَفِي بَيَانِ. " (١)

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني ٢/٠٥

٨٠٨. "حَتَّى لَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْر كُفْءٍ مِنْ غَيْر رضَا الْأَوْلِيَاءِ لَا يَلْزَمُ.

وَلِلْأَوْلِيَاءِ حَقُّ الِاعْتِرَاضِ؛ لِأَنَّ فِي الْكَفَاءَةِ حَقَّا لِلْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِذَلِكَ أَلَا تَرَى أَغَّهُمْ يَتَفَعُونَ بِذَلِكَ، فَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْفَعُوا يَتَفَاحَرُونَ بِغُلُوِ نَسَبِ الْخَتَنِ، وَيَتَعَيَّرُونَ بِدَنَاءَةِ نَسَبِهِ، فَيَتَضَرَّرُونَ بِذَلِكَ، فَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْفَعُوا الضَّرَرَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِالِاعْتِرَاضِ كَالْمُشْتَرِي إِذَا بَاعَ الشَّقْصَ الْمَشْفُوعَ، ثُمُّ جَاءَ الشَّفِيعُ كَانَ الضَّرَرَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِالِاعْتِرَاضِ كَالْمُشْتَرِي إِذَا بَاعَ الشِّقْصَ الْمَشْفُوعَ، ثُمُّ جَاءَ الشَّفِيعُ كَانَ لَهُ أَنْ يَفْسِهِ كَذَا هَذَا.

وَلَوْ كَانَ التَّزْوِيجُ بِرِضَاهُمْ يَلْزَمُ حَتَّى لَا يَكُونَ هَمُّ حَقُ الِاعْتِرَاضِ؛ لِأَنَّ التَّزْوِيجَ مِنْ الْمَرْأَةِ تَصَرُّفُ مِنْ الْأَهْلِ فِي مَحَلِّ هُوَ حَالِصُ حَقِّهَا، وَهُوَ نَفْسُهَا، وَامْتِنَاعُ اللَّرُومِ كَانَ لِحَقِّهِمْ الْمُتَعَلِّقِ بَصَرُّفُ مِنْ الْأَهْلِ فِي مَحَلِّ هُو حَالِصُ حَقِّهَا، وَهُو نَفْسُهَا، وَامْتِنَاعُ اللَّرُومِ كَانَ لِحَقِّهِمْ الْمُتَعَلِقِ بَصَرُّفُ مِنْ الْأَهْلِ فِي مَحَلِّ هُو حَالِصُ حَقِّهَا، وَهُو نَفْسُهَا، وَامْتِنَاعُ اللَّرُومِ كَانَ لِحَقِّهِمْ الْمُتَعَلِقِ بِالْكَفَاءَةِ، فَإِذَا رَضُوا، فَقَدْ أَسْقَطُوا حَقَّ أَنْفُسِهِمْ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْقَاطِ، وَالْمَحَلُّ قَابِلٌ لِلسُّقُوطِ، فَيَسْقُطُ.

وَلَوْ رَضِيَ بِهِ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَسْقُطُ.

وَجْهُ قَوْلِهِ أَنَّ حَقَّهُمْ فِي الْكَفَاءَةِ ثَبَتَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْكُلِّ، فَإِذَا رَضِيَ بِهِ أَحَدُهُمْ، فَقَدْ أَسْقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ كَالدَّيْنِ إِذَا وَجَبَ لِجَمَاعَةٍ، فَأَبْرَأَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْبَاقِينَ كَالدَّيْنِ إِذَا وَجَبَ لِجَمَاعَةٍ، فَأَبْرَأَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْبَاقِينَ لِمَا قُلْنَا كَذَا هَذَا؛ وَلِأَنَّ رِضَا أَحَدِهِمْ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ رِضَاهَا، فَإِنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرٍ كُفْءٍ بِغَيْرٍ رِضَاهُمْ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْأَوْلِيَاءِ بِرِضَاهَا، فَلَأَنْ لَا يَسْقُطُ بِرِضَا أَحَدِهِمْ وَنْ غَيْرٍ كُفْءٍ بِغَيْرٍ رِضَاهُمْ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْأَوْلِيَاءِ بِرِضَاهَا، فَلَأَنْ لَا يَسْقُطُ بِرِضَا أَحَدِهِمْ وَلَى مَنْ عَيْرٍ كُفْءٍ بِغَيْرٍ رَضَاهُمْ لَا يَتَجَرَّأُ ثَبَتَ بِسَبَبٍ لَا يَتَجَرَّأُ، وَهُو الْقَرَابَةُ، وَإِسْقَاطُ بَعْضِ مَا لَا يَتَجَرَّأُ إِسْقَاطٌ لِكُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْضَ لَهُ، فَإِذَا أُسْقِطَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَا يُتَصَوَّرُ بَقَاوُهُ فِي حَقِّ الْبَاقِينَ كَالْقِصَاصِ إِذَا وَجَبَ لِجَمَاعَةٍ، فَعَفَا أَحَدُهُمْ عَنْهُ أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّ الْبَاقِينَ كَذَا هَذَا؛ الْلَاقِينَ كَالْقِصَاصِ إِذَا وَجَبَ لِجَمَاعَةٍ، فَعَفَا أَحَدُهُمْ عَنْهُ أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُ الْبَاقِينَ كَذَا هَذَا؛ وَلَأَنَ وَجَبَ لِحَمَاعَةٍ، فَعَفَا أَحَدُهُمْ عَنْهُ أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُ الْبَاقِينَ كَذَا هَذَا؛ وَلَالَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِهِ أَحَدُهُمْ إِلَّا وَلَا الْمَا رَضِيَ وَقَعَ عَلَو الْقَاهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِهِ أَحَدُهُمْ إِلَّا وَلَا الْمَا رَضِي ، وَهُو ضَرَرُ عَدَم الْكَفَاءَةِ وَقَفَ هُوَ عَلَيْهَا، وَغَفَلَ عَنْهَا الْبَاقُونَ لَوْلَاهَا لَمَا رَضِيَ، وَهِي دَفْعُ ضَرَرِ الْوُقُوعِ فِي الزِّنَا عَلَى تَقْدِيرِ الْفَسُخِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ الْحُقُّ ثَبَتَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ، فَنَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَمْنُوعٌ بَلْ ثَبَتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتَجَرَّأُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الشَّرِكَةُ؟ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا زَوَّجَتْ الْقَصَاصِ، وَالْأَمَانِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، فَإِنَّهُ يَتَجَرَّأُ فَتُتَصَوَّرُ فِيهِ الشَّرِكَةُ؟ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا زَوَّجَتْ الْقَصَاصِ، وَالْأَمَانِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، فَإِنَّهُ يَتَجَرَّأُ فَتُتَصَوَّرُ فِيهِ الشَّرِكَةُ؟ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا زَوَّجَتْ

نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِغَيْرِ رِضَا الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ الْحَقُّ مُتَعَدِّدٌ، فَحَقُهَا خِلَافُ جِنْسِ حَقِّهِمْ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا فِي نَفْسِهَا، وَفِي نَفْسِ الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ لَمُمْ فِي نَفْسِهَا، وَلَا فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ لَمُمْ فِي نَفْسِهَا، وَلَا فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، وَلَا حَقَّ لَمُمْ فِي نَفْسِهَا، وَلَا فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِذَا اخْتَلَفَ جِنْسُ الْحَقِّ، فَسُقُوطُ أَحَدِهِمَا لَا يُوجِبُ سُقُوطَ الْآخِرِ.

وَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِ التَّانِي، فَمُسَلَّمٌ لَكِنَّ هَذَا الْحُقَّ مَا ثَبَتَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِدَفْعِ الضَّرَرِ، وَفِي إِبْقَائِهِ لَزُومُ أَعْلَى الْوَجْهِ الضَّرَرِيْنِ، فَسَقَطَ ضَرُورَةً، وَكَذَلِكَ الْأَوْلِيَاءُ لَوْ زَوَّجُوهَا مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِرِضَاهَا يَلْزَمُ النِّكَاحُ لِمَا قُلْنَا.

وَلُوْ رَوَّجَهَا أَحَدُ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ غَيْرِ كُفْءِ بِرِضَاهَا مِنْ غَيْرِ رِضَا الْبَاقِينَ يَجُورُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ وِلَايَةً الْإِنْكَاحِ وِلَايَةٌ مُسْتَقِلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُ وَلَايَةٌ مُسْتَقِلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُ وَلَايَةٌ مُسْتَرَكَةٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْمَسْأَلَة فِي شَرَائِطِ الْجُوازِ، وَهَلْ يَلْرُمُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْمَسْأَلَة فِي شَرَائِطِ الْجُوازِ، وَهَلْ يَلْرُمُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَزُفَرُ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَلْزَمُ، وَجُهُ قَوْلِمِمْ عَلَى غُو مَا ذَكُرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْكَفَاءَةَ حَقُّ ثَبَتَ لِلْكُلِّ عَلَى الشَّرِكَةِ، وَأَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْكَفَاءَة وَلُومُ مَا أَنَّ هَذَا حَقٌ وَاحِدٌ لَا يَتَجَرَّأُ، فَبَتَ بِسَبَبٍ لَا يَسْقُطُ حَقُ وَعْفِي الشَّرِيكَةِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمُعْلَ الْكُولِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمُنْ لَكُمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمِنْ لَكُمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمِنْ وَلِهُمْ عَلَى الْكَمَالِ كَأَنْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ لِلْقَلِيلِةِ وَبِنَفْسِهِ، وَهُو ضَرَرُ عَدَم الْكَفَاءَةِ بِلُحُوقِ الْعَارِ وَالشَّيْنِ دَلِيلُ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً فِي الْبَاطِنِ، وَهُو ضَرَرُ عَدَم الْكَفَاءَةِ بِلُحُوقِ الْعَارِ وَالشَّيْنِ وَلِيلُ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً فِي الْبَاطِنِ، وَهُو ضَرَرُ عَدَم الْكَفَاءَةِ بِلُحُوقِ الْعَارِ وَالشَّيْنِ وَلِيلُ كَوْنِهِ مَوْرَهُ عَلَى دَفْعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْ ضَرَرِ عَدَم الْكَفَاءَةِ، وَهُو ضَرَرُ عَارِ الزِّنَا أَوْ غَيْرِهِ لَوْلَاهُ لَمَا عَلَى دَفْعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْ ضَرَرِ عَدَم الْكَفَاءَةِ، وَهُو ضَرَرُ عَلَى دَفْعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْ ضَرَرِ عَدَم الْكَفَاءَةِ، وَهُو ضَرَرُ عَلَ الْقَاعَةِ فَالْمُ اللَّهُ عَلَى دَفْعِ ضَرَرِ أَعْفَمُ مَنْ مَرْدِ عَدَم الْكَفَاءَةِ مَا لَالْكُفَاءَةِ الْمُلْكُسُ مَعُ الْمُعْرَالِ الْفَلَاهُ لِلْمُ الْمُعْلَاهُ لَا

وَأَمَّا إِنْكَاحُ الْأَبِ، وَالْجَدِّ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ، فَالْكَفَاءَةُ فِيهِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِلُزُومِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا أَنَّهَا إِنْكَاحُ الْأَبِ، وَالْجُوازِ عِنْدَهُ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُ لِصُدُورِهِ مِمَّنْ لَهُ كَمَالُ نَظَرٍ لِكَمَالِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَتْ بِشَرْطِ الْجُوَازِ عِنْدَهُ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُ لِصُدُورِهِ مِمَّنْ لَهُ كَمَالُ نَظرٍ لِكَمَالِ الشَّفَقَةِ بِخِلَافِ إِنْكَاحِ الْأَخِ وَالْعَمِّ مِنْ غَيْرِ الْكُفْءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مَحْضٌ عَلَى مَا بَيَّنًا فِي شَرَائِطِ الْجُوازِ.

وَأَمَّا إِنْكَاحُهُمَا مِنْ الْكُفْءِ، فَجَائِزٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لَكِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُّكَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَازِمٌ، وَالْمَسْأَلَةُ قَدْ مَرَّتْ.

[فَصْلُ بَيَانُ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ

(فَصْلٌ):

وَأَمَّا النَّالِثُ فِي بَيَانِ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ، فَمَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ أَشْيَاءُ.

مِنْهَا النَّسَبُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيّ." (١)

9.3. "وبعضهم قدروا بالمساحة عشرا في عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في العمق أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ينجس إلا بظهور أثر النجاسة فيه كالماء الجاري.

قال: "وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها "وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفسده لأن التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة بخلاف دود الخل وسوس الثمار لأن فيه ضرورة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام فيه "هذا هو الحلال أكله وشربه والوضوء منه "ولأن المنجس هو اختلاط الدم المسفوح بأجزائه عند الموت حتى حل المذكى لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة كالطين. قال: "وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان "وقال الشافعي رحمه اله يفسده إلا السمك لما مر ولنا أنه مات في معدنه فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضة حال مجها دما ولأنه لا دم فيها إذ الدموي لا يسكن الماء والدم هو المنجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسده لانعدام المعدن وقيل لا يفسده لعدم الدم وهو الأصح والضفدع البحري والبري فيه سواء وقيل البري مفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في والضفدع البحري والبري فيه سواء وقيل البري مفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء ومائى المعاش دون مائى المولد مفسد.

قال: " والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث " خلافا لمالك والشافعي رحمه الله هما يقولان إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع وقال زفر رحمه الله وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله إن كان المستعمل متوضئا فهو طهور وإن كان محدثا فهو طاهر غير طهور لأن العضو طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرا لكنه نجس حكما

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني ٣١٨/٢

وباعتباره يكون الماء نجسا فقلنا بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة عملا بالشبهين وقال محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو طاهر غير طهور لأن ملاقاة الطاهر لا توجب التنجس إلا أنه أقيمت به قربة فتغيرت به صفته كمال الصدقة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى هو نجس، لقوله عليه الصلاة والسلام " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم " الحديث، ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه نجس نجاسة غليظة اعتبارا بالماء المستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية أبي يوسف عنه رحمه الله تعالى وهو قوله إنه نجس نجاسة خفيفة المكان الاختلاف.." (1)

13. "لا يدخلها القياس فإذا امتنع إيجاب ما ورد به الشرع امتنع أصلا وإذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعا له في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة ثم عند أبي يوسف رحمه الله لا يجب فيما دون الأربعين من الحملان وفيما دون الثلاثين من العجاجيل شيء ويجب في خمس وعشرين من الفصلان واحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان يثنى الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان يثلث الواجب ولا يجب فيما دون خمس وعشرين في الرواية وعنه أنه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمسا فصيل على هذا الاعتبار وعنه أنه ينظر إلى قيمة خمس فصيل وسط وإلى قيمة شاة في الخمس فيجب أقلهما وفي العشر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة خمسي فصيل على هذا الاعتبار.

قال: "ومن وجب عليه سن فلم توجد أخذ المصدق أعلى منها ورد الفضل أو أخذ دونها وأخذ الفضل "وهذا يبتني على أن أخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما نذكره إن شاء الله تعالى إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ ويطالب بعين الواجب أو بقيمته لأنه شراء وفي الوجه الثاني يجبر لأنه لا بيع فيه بل هو إعطاء بالقيمة " ويجوز دفع القيم في الزكاة " عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشر والنذر.

وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز اتباعا للمنصوص كما في الهدايا والضحايا ولنا أن الأمر

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ٢٢/١

بالأداء إلى الفقير إيصال الرزق الموعود إليه فيكون إبطالا لقيد الشاة فصار كالجزية بخلاف الهدايا لأن القربة فيها إراقة لدم وهو لا يعقل ووجه القربة في المتنازع فيه سد خلة المحتاج وهو معقول " وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة " خلافا لمالك رحمه الله له ظواهر النصوص ولنا قوله عليه الصلاة والسلام " ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة " ولأن السبب هو المال النامي ودليله الإسامة أو الإعداد للتجارة ولم يوجد ولأن في العلوفة تتراكم المؤنة فينعدم النماء معنى ثم السائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول أو أكثر كانت علوفة لأن القليل تابع للأكثر " ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته ويأخذ الوسط " لقوله عليه الصلاة والسلام " لا تأخذوا من حرات أموال الناس أي كرائمها وخذوا من حواشي أموالهم " أي أوساطها ولأن فيه نظرا من الجانبين.

قال: " ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إليه وزكاه به " وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لأنه أصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الأولاد والأرباح لأنها تابعة في الملك حتى ملكت بملك الأصل ولنا أن المجانسة هي العلة في." (١)

211 . "قال: " فهذه جهات الزكاة فللمالك أن يدفع إلى كل واحد منهم وله أن يقتصر على صنف واحد " وقال الشافعي: لا يجوز أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف لأن الإضافة بحرف اللام للاستحقاق ولنا أن الإضافة لبيان أنهم مصارف لا لإثبات الاستحقاق وهذا لما عرف أن الزكاة حق الله تعالى وبعلة الفقر صاروا مصارف فلا يبالي باختلاف جهاته والذي ذهبنا إليه مروي عن عمر وابن عباس رضي الله عنهم " ولا يجوز أن يدفع الزكاة إلى ذمي " لقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ رضي الله عنه " خذها من أغنيائهم وردها في فقرائهم ".

قال: "ويدفع "إليه "ما سوى ذلك من الصدقة "وقال الشافعي رحمه الله: لا يدفع وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام "تصدقوا أهل الأديان كله ا" ولولا حديث معاذ رضى الله عنه لقلنا بالجواز في الزكاة "ولا يبنى بها مسجد

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٠٠/١

ولا يكفن بها ميت " لانعدام التمليك وهو الركن " ولا يقضى بها دين ميت " لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التمليك منه لا سيما من الميت " ولا تشترى بها رقبة تعتق " خلافا لللك حيث ذهب إليه في تأويل قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ ﴾ [التوبة: ٦٠] ولنا أن الإعتاق إسقاط الملك وليس بتمليك " ولا تدفع إلى غني " لقوله عليه الصلاة والسلام " لا تحل الصدقة لغني " وهو بإطلاقه حجة على الشافعي رحمه الله في غني الغزاة وكذا حديث معاذ رضى الله عنه على ما روينا.

قال: "ولا يدفع المزكي زكاته إلى أبيه وجده وإن علا ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفل "لأن منافع الأملاك بينهم متصلة فلا يتتحقق التمليك على الكمال "ولا إلى امرأته "للاشتراك في المنافع عادة "ولا تدفع المرأة إلى زوجها "عند أبي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا. وقالا: تدفع إليه لقوله عليه الصلاة والسلام "لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلة "قاله لامرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد سألته عن التصدق عليه قلنا هو محمول على النافلة.

قال: "ولا يدفع إلى مدبره ومكاتبه وأم ولده "لفقدان التمليك إذ كسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التمليك "ولا إلى عبد قد أعتق بعضه "عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه بمنزلة المكاتب عنده وقالا يدفع إليه لأنه حر مديون عندهما "ولا يدفع إلى مملوك غني "لأن الملك واقع لمولاه "ولا إلى ولد غني إذا كان صغيرا "لأنه يعد غنيا بيسار أبيه وإن كانت." (١)

الكامل الفرض متعين فيه فيصاب بأصل النية كالمتوحد في الدار يصاب باسم جنسه وإذا نوى النفل أو واجبا آخر فقد نوى أصل الصوم وزيادة جهة وقد لغت الجهة فبقي الأصل وهو كاف ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن الرخصة كي لا تلزم المعذور مشقة فإذا تحملها التحق بغير المعذور وعند أبي حنيفة رحمه الله إذا صام المريض والمسافر بنية واجب آخر يقع عنه لأنه شغل الوقت بالأهم لتحتمه للحال وتخيره في صوم رمضان إلى إدراك العدة وعنه في نية التطوع روايتان والفرق

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١١١/١

على إحداهما أنه ما صرف الوقت إلى الأهم.

قال: " والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان والنذر المطلق وصوم الكفارة فلا يجوز إلا بنية من الليل " لأنه غير متعين ولا بد من التعيين من الابتداء " والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال " خلافا لمالك رحمه الله فإنه يتمسك بإطلاق ما روينا.

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما كان يصبح غير صائم " إني إذا لصائم " ولأن المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الإمساك في أول اليوم على صيرورته صوما بالنية على ما ذكرنا ولو نوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله يجوز ويصير صائما من حين نوى إذ هو متجزئ عنده لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط بعد الزوال إلا أن من شرطه الإمساك في أول النهار وعندنا يصير صائما من أول النهار لأنه عبادة قهر النفس وهي إنما تتحقق بإمساك مقدر فيعتبر قران النية بأكثره..." (١)

" الهو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وكل صلى الله عليه صلاة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح " ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي " لقوله صلى الله عليه وسلم " لا يصوم احد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد " " ومن دخل في صلاة التطوع أو في صوم التطوع ثم أفسده قضاه " خلافا للشافعي رحمه الله له أنه تبرع بالمؤدى فلا يلزمه مالم يتبرع به.

ولنا أن المؤدي قربة وعمل فتجب صيانته بالمضي عن الإبطال وإذا وجب المضي وجب القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر في إحدى الروايتين لما بينا ويباح بعذر والضيافة عذر لقوله صلى الله عليه وسلم " أفطر واقض يوما مكانه " " وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان أمسكا بقية يومهما " قضاء لحق الوقت بالتشبه " ولو أفطرا فيه لا قضاء عليهما " لأن الصوم غير واجب فيه " وصاما ما بعده " لتحقق السبب والأهلية " ولم يقضيا يومهما ولا ما مضى " لعدم الخطاب وهذا بخلاف الصلاة لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء فوجدت الأهلية عنده وفي صوم الجزء الأول والأهلية منعدمة عنده وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا زال الكفر أو الصبا قبل الزوال فعليه القضاء لأنه أدرك وقت النية

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١١٧/١

وجه الظاهر أن الصوم لا يتجزأ وجوبا وأهلية الوجوب منعدمة في أوله إلا أن للصبي أن ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لأن الكافر ليس من أهل التطوع أيضا والصبي أهل له " وإذا نوى المسافر الإفطار ثم قدم المصر قبل الزوال فنوى الصوم أجزأه " لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع " وإن كان في رمضان فعليه أن يصوم " لزوال المرخص في وقت النية ألا ترى أنه لو كان مقيما في أول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيحا لجانب الإقامة لهذا أولى إلا أنه إذا أفطر في المسئلتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة المبيح " ومن أغمي عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الإغماء " لوجود الصوم فيه وهو الإمساك المقرون بالنية إذ الظاهر وجودها منه " وقضى ما بعده " لانعدام النية " وإن أغمي عليه أول ليلة منه قضاه كله غير يوم تلك الليلة " لما قلنا. وقال مالك رحمه الله لا يقضي ما بعده لأن صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل يوم لأنها عبادات متفرقة لأنه يتخلل بين كل يومين ما ليس بزمان لهذه العبادة بخلاف الاعتكاف " ومن أغمي عليه في رمضان كله قضاه " لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى فيصير عذرا في التأخير لا في الإسقاط " ومن جن في مرضان كله لم يقضه " خلافا لمالك رمهه الله هو يعتبره بالإغماء.

ولنا أن المسقط هو الحرج والإغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجنون يستوعبه فيتحقق الحرج " وإن أفاق المجنون في بعضه مضى ما قضى " خلافا لزفر والشافعي. " (١) دعم الفصل فإن نظر إلى فرج امرأته بشهوة إلخ

. . .

فصل

" فإن نظر إلى فرج امرأته بشهوة فأمنى لا شيء عليه " لأن المحرم هو الجماع ولم يوجد فصار كما لو تفكر فأمنى " وإن قبل أو لمس بشهوة فعليه دم " وفي الجامع الصغير يقول إذا مس بشهوة فأمى ولا فرق بين ما إذا أنزل أو لم ينزل ذكره في الأصل وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله أنه إنما يفسد إحرامه في جميع ذلك إذا أنزل واعتبره

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٢٥/١

بالصوم.

ولنا أن فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع إلا أن فيه معنى الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الإحرام فيلزمه الدم بخلاف الصوم لأن المحرم فيه قضاء الشهوة ولا يحصل بدون الإنزال فيما دون الفرج " وإن جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسده وعليه القضاء " والأصل فيه ما روي أن رسول الله عليه الصلاة والسلام سئل عمن واقع امرأته وهما محرمان بالحج قال " يريقان دما ويمضيان في حجتهما وعليهما الحج من قابل " وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف والحجة عليه إطلاق ما روينا ولأن القضاء لما وجب ولا يجب إلا لاستدراك المصلحة خف معنى الجناية فيكتفي بالشاة بخلاف ما بعد الوقوف لأنه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن أبي حنيفة رحمه الله أن في غير القبل منهما لا يفسد لتقاصر معنى الوطء فكان عنه روايتان " وليس عليه أن يفارق امرأته في قضاء ما أفسداه عندنا " خلافا لمالك الذي جامعها فيه لهم أغم يتذاكران ذلك فيقعان في المؤقعة فيفترقان.

ولنا أن الجامع بينهما وهو النكاح قائم فلا معنى للافتراق قبل الإحرام لإباحة الوقاع ولا بعده لأنهما يتذاكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندما." (١) ٥١٤. "الشارع لا يجب الجزاء حقا له بخلاف الجمل الصائل لأنه لا إذن من صاحب الحق وهو العبد " وإن اضطر المحرم إلى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء " لأن الإذن مقيد بالكفارة بالنص على ما تلوناه من قبل.

" ولا بأس للمحرم أن يذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط الأهلي " لأن هذه الأشياء ليست بصيود لعدم التوحش والمراد بالبط الذي يكون في المساكن والحياض لأنه ألوف بأصل الخلقة.

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٦٠/١

" ولو ذبح حماما مسرولا فعليه الجزاء " خلافا لمالك رحمه الله له أنه ألوف مستأنس ولا يمتنع بجناحيه لبطء نفوضه ونحن نقول الحمام متوحش بأصل الخلقة ممتنع بطيرانه وإن كان بطيء النهوض والاستئناس عارض فلم يعتبر " وكذا إذا قتل ظبيا مستأنسا " لأنه صيد في الأصل فلا يبطله الاستئناس كالبعير إذا ند لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم.

" وإذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل أكلها " وقال الشافعي رحمه الله يحل ما ذبحه المحرم لغيره لأنه عامل له فانتقل فعله إليه.

ولنا أن الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا يكون ذكاة كذبيحة المجوسي وهذا لأن المشروع هو الذي قام مقام الميز بين الدم واللحم تيسيرا فينعدم بانعدامه " فإن أكل المجرم الله الدابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة " رحمه الله " وقالا ليس عليه جزاء ما أكل وإن أكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا " لهما أن هذه ميتة فلا يلزمه بأكلها إلا الاستغفار وصار كما إذا أكله محرم غيره ولأبي حنيفة أن حرمته باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار أنه محظور إحرامه لأن إحرامه هو الذي أخرج الصيد عن المحلية والذابح عن الأهلية في حق الذكاة فصارت حرمة التناول بهذه الوسائط مضافة إلى إحرامه بخلاف محرم آخر لأن تناوله ليس من محظورات إحرامه.

" ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بصيده " خلافا لمالك رحمه الله فيما إذا اصطاده لأجل المحرم له قوله عليه الصلاة والسلام " لا بأس بأكل المحرم لحم صيد مالم يصده أو يصاد له " ولنا ما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا لحم الصيد في حق المحرم فقال عليه الصلاة والسلام " لا بأس به " واللام فيما روي لام تمليك فيحمل على أن يهدى إليه الصيد دون اللحم أو معناه أن يصاد بأمره ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على أن الدلالة محرمة قالوا فيه روايتان." (١)

17. "ولنا أن المقصود منه التحصيل وهو ممكن بالتوكيل، لأنه لماكان وكيلا في النصف أصيلا في النصف أصيلا في النصف تحققت الشركة في المال المستفاد ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لمالك وزفر فيهما؛ لأن المعنى المجوز للشركة وهو ما ذكرناه لا يتفاوت.

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٦٩/١

"ولو شرطا العمل نصفين والمال أثلاثا جاز" وفي القياس: لا يجوز؛ لأن الضمان بقدر العمل، فالزيادة عليه ربح ما لم يضمن فلم يجز العقد لتأديته إليه، وصار كشركة الوجوه، ولكنا نقول: ما يأخذه لا يأخذه ربحا لأن الربح عند اتحاد الجنس، وقد اختلف لأن رأس المال عمل والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم فيتقدر بقدر ما قوم به فلا يحرم، بخلاف شركة الوجوه؛ لأن جنس المال متفق والربح يتحقق في الجنس المتفق، وربح ما لم يضمن لا يجوز إلا في المضاربة.

قال: "وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه" حتى إن كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالأجر "ويبرأ الدافع بالدفع إليه" وهذا ظاهر في المفاوضة وفي غيرها استحسان. والقياس خلاف ذلك لأن الشركة وقعت مطلقة والكفالة مقتضى المفاوضة. وجه الاستحسان أن هذه الشركة مقتضية للضمان؛ ألا ترى أن ما يتقبله كل واحد منهما من العمل مضمون على الآخر، ولهذا يستحق الأجر بسبب نفاذ تقبله عليه فجرى مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البدل.

قال: "وأما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا فتصح الشركة على هذا" سميت به لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من كان له وجاهة عند الناس، وإنما تصح مفاوضة لأنه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الأبدال، وإذا أطلقت تكون عنانا لأن مطلقه ينصرف إليه وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي، والوجه من الجانبين ما قدمناه في شركة التقبل.

قال: "وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه" لأن التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو بولاية ولا ولاية فتتعين الوكالة "فإن شرطا أن المشترى بينهما نصفان والربح كذلك يجوز، ولا يجوز أن يتفاضلا فيه، وإن شرطا أن يكون المشترى بينهما أثلاثا فالربح كذلك"، وهذا لأن الربح لا يستحق إلا بالمال أو العمل أو بالضمان فرب المال يستحقه بالمال، والمضارب يستحقه بالعمل، والأستاذ الذي يلقي العمل على التلميذ بالنصف بالضمان، ولا يستحق على سواها؛ ألا ترى أن من قال لغيره تصرف في مالك على أن لي ربحه لم يجز." (١)

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ١٢/٣

الشتراها مطلقا فأثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد البيع؛ لأنه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز. ولو أثمرت بعد القبض يشتركان فيه للاختلاط، والقول قول المشتري في مقداره؛ لأنه في يده، وكذا في الباذنجان والبطيخ، والمخلص أن يشتري الأصول لتحصل الزيادة على ملكه.

قال: "ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثني منها، أرطالا معلومة" خلافا لمالك رحمه الله؛ لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول، بخلاف ما إذا باع واستثنى نخلا معينا؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة. قال رضي الله عنه: قالوا هذه رواية الحسن وهو قول الطحاوي؛ أما على ظاهر الرواية ينبغي أن يجوز؛ لأن الأصل أن ما يجوز إيراد العقد عليه بانفراده يجوز استثناؤه من العقد، وبيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثناؤه، بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان؛ لأنه لا يجوز بيعه، فكذا استثناؤه.

"ويجوز بيع الحنطة في سنبلها والباقلاء في قشره" وكذا الأرز والسمسم. وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز بيع الباقلاء الأخضر، وكذا الجوز واللوز والفستق في قشره الأول عنده. وله في بيع السنبلة قولان، وعندنا يجوز ذلك كله. له أن المعقود عليه مستور بما لا منفعة له فيه فأشبه تراب الصاغة إذا بيع بجنسه. ولنا ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام "أنه نحى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة"؛ ولأنه حب منتفع به فيجوز بيعه في سنبله كالشعير والجامع كونه مالا متقوما، بخلاف تراب الصاغة؛ لأنه إنما لا يجوز بيعه بجنسه لاحتمال الربا، حتى لو باعه بخلاف جنسه جاز، وفي مسألتنا لو باعه بجنسه لا يجوز أيضا لشبهة الربا؛ لأنه لا يدري قدر ما في السنابل.

"ومن باع دارا دخل في البيع مفاتيح إغلاقها"؛ لأنه يدخل فيه الإغلاق؛ لأنها مركبة فيها للبقاء والمفتاح يدخل في بيع الغلق من غير تسمية؛ لأنه بمنزلة بعض منه إذ لا ينتفع به بدونه.

قال: "وأجرة الكيال وناقد الثمن على البائع" أما الكيل فلا بد منه للتسليم وهو على البائع ومعنى هذا إذا بيع مكايلة، وكذا أجرة الوزان والزراع والعداد، وأما النقد فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد؛ لأن النقد يكون بعد التسليم؛ ألا ترى أنه يكون بعد الوزن والبائع هو المحتاج إليه ليميز ما تعلق به حقه من غيره أو ليعرف المعيب ليرده. وفي رواية ابن سماعة عنه

على المشتري؛ لأنه يحتاج إلى تسليم الجيد المقدر، والجودة تعرف بالنقد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه.. " (١)

٤١٨. "فصل: وإذا اصطلح القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان أو كثيرا

. . .

فصل: قال: "وإذا اصطلح القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان أو كثيرا"

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة:١٧٨] الآية على ما قيل نزلت الآية في الصلح. وقوله عليه الصلاة والسلام: "من قتل له قتيل" الحديث، والمراد والله أعلم الأخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه، ولأنه حق ثابت للورثة يجري فيه الإسقاط عفوا فكذا تعويضا لاشتماله على إحسان الأولياء وإحياء القاتل فيجوز بالتراضي. والقليل والكثير فيه سواء لأنه ليس فيه نص مقدر فيفوض إلى اصطلاحهما كالخلع وغيره، وإن لم يذكروا حالا ولا مؤجلا فهو حال لأنه مال واجب بالعقد، والأصل في أمثاله الحلول نحو المهر والثمن، بخلاف الدية لأنها ما وجبت بالعقد.

قال: "وإن كان القاتل حرا وعبدا فأمر الحر ومولى العبد رجلا بأن يصالح عن دمهما على الف درهم ففعل فالألف على الحر والمولى نصفان" لأن عقد الصلح أضيف إليهما. "وإذا عفا أحد الشركاء من الدم أو صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقين عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية". وأصل هذا أن القصاص حق جميع الورثة، وكذا الدية خلافا والشافعي في الزوجين. لهما أن الوراثة خلافة وهي بالنسب دون السبب لانقطاعه بالموت، ولنا أنه عليه الصلاة والسلام أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها أشيم، ولأنه حق يجري فيه الإرث، حتى أن من قتل وله ابنان فمات أحدهما عن ابن كان القصاص بين الصلبي وابن الابن فيثبت لسائر الورثة، والزوجية تبقى بعد الموت حكما في حق الإرث أو يثبت بعد الموت مستندا إلى سببه وهو الجرح، وإذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ٢٨/٣

الاستيفاء والإسقاط عفوا وصلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقين فيه، لأنه لا يتجزأ، بخلاف ما إذا قتل رجلين وعفا أحد الوليين لأن الواجب هناك قصاصان من غير شبهة لاختلاف القتل والمقتول وهاهنا واحد لاتحادهما، وإذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقين مالا لأنه امتنع لمعنى راجع إلى القاتل، وليس للعافي شيء من المال لأنه أسقط حقه بفعله ورضاه، ثم يجب ما يجب من المال في ثلاث سنين وقال زفر: يجب في سنتين فيما إذا كان بين الشريكين وعفا أحدهما، لأن الواجب نصف الدية فيعتبر بما إذا قطعت يده خطأ. ولنا أن هذا بعض بدل الدم وكله مؤجل إلى ثلاث سنين فكذلك بعضه، والواجب في اليد كل بدل الطرف وهو في سنتين في الشرع ويجب في ماله لأنه عمد.." (١)

9 1 ؟ . "بصحيح لأن تقديم الوضوء على الإفاضة يقع سنة لا فرضاً ليقال فرضيته لا تظهر مع فرضية الغسل، وإن أفاض الماء على رأسه مرة واحدة تجزئه، وهذا الترتيب الذي ذكرنا مذكور في «الأصل» .

وفسر في «النوادر» فقال في موضع: يتوضأ وضوءه للصلاة، ولا يغسل قدميه ثم يبدأ بمنكبه الأيمن فيفيض الماء على الأيمن فيفيض الماء عليه ثلاثاً، ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً، ثم يتنحى فيغسل قدميه.

قال في «المعلى» : وقال أبو حنيفة رحمه الله: من اغتسل من الجنابة فليس عليه أن يضع في عينيه الماء.

قال في «الأصل»: والدلك في الاغتسال ليس بشرط عندنا، خلافاً لمالك؛ لأن الواجب بالنص التطهير، فاشتراط الدلك يكون زيادة على النص. وفي «المنتقى»: وقال أبو يوسف رحمه الله في «الأمالي»: الدلك في الغسل شرط.

وإذا اغتسلت المرأة من الجنابة ولم تنقض رأسها إلا أنه بلغ الماء أصول شعرها وأبلها وإنه جائز بلا خلاف أجزأها، هكذا ذكر في «الأصل».

واعلم أن ههنا فصلان: أحدهما: إذا بلغ الماء إلى (أصول الشعر) لما روي أن أم سلمة سألت

<sup>(</sup>١) الهداية في شرح بداية المبتدي، المُرْغِيناني ٤٥١/٤

رسول الله عليه السلام وقالت: «إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضها إذا اغتسلت؟ فقال: لا» ، وفي حديث جابر أن النبي عليه السلام قال: «لا يضر الجنب والحائض أن ينقض الشعر إذا اغتسل بعد أن يصل الماء سور الشعر» ، أي: أصول الشعر. وقالت عائشة رضي الله عنها: «كنت أنا ورسول الله عليه السلام نغتسل من إناء واحد، وكان لا ينقض شعري»

وأما إذا بلغ الماء أصول شعرها ولكن لم يدخل شعب عقاصها فقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: لا يجزئها لقوله عليه السلام: «تحت كل شعرة جنابة، ألا فبلوا الشعر» ولم يوجد بل الشعر ههنا.

وعن عبيد الله بن عمر أنه كان يأمر جواريه بنقض شعورهن عند الاغتسال من الحيض والجنابة، ويؤيد هذا القول ما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: تبل ذوائبها ثلاثاً، مع كل بلة عصرة، وفائدة اشتراط العصر أن يصل الماء تحت قرونها.

سئل الفقيه أحمد بن إبراهيم عن هذه المسألة فروى عن رسول الله عليه السلام أنه." (١)

. ٤٢٠ "وحمل الجنائز من غير فائدة فيكره؛ قال شمس الأئمة السرخسي في شرح «السير» : لو لم يكن في نقله إلا تأخير دفنه، لكان كافياً في كراهته، وذكر شيخ الإسلام في «شرحه» : أن نقل الميت من بلد إلى بلد لغرض ليس بمكروه.

وفي «العيون»: ذكر مطلقاً أن نقل الميت من بلد إلى بلد ليس بمكروه، وحكم قراءة القرآن في المقابر مر قبل هذا فلا نعيده.

الفصل السادس عشر في معاملة أهل الذمة

...... التي تعود إليهم يجب أن يعلم بأن أهل الذمة لا يمنعون عن الدخول في سائر المساجد، سوى المسجد الحرام عندنا خلافاً لمالك، وهل يمنعون؛ ذكر في «الجامع» ذكر محمد رحمه الله تعالى في «السير الكبير» في باب دخول الكافر في المسجد: أنهم يمنعون، وذكر في «الجامع الصغير:» أنهم لا يمنعون، وهكذا ذكر الكرخي في «مختصره»؛ قيل: ما ذكر في «الجامع الصغير» قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وبه كان يقول محمد أولاً ثم رجع

<sup>(</sup>١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ابن مَازَةَ ٧٩/١

وقال: يمنعون، وهو المذكور في «السير».

فوجه قول محمد الآخر قول الله تعالى: ﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ (التوبة: ٢٨) أي بعد عام الفتح، فقد خص المسجد الحرام بالنهي عن الدخول، فيدل على حرمة الدخول إليه، واختصار الحرمة عليه. ز

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف: أن القاضي إنما يجلس للقضاء في المسجد الحرام، وأهل الذمة لا يجدون بداً من رفع خلافاتهم إليه، وكذلك المسألة ربما يكون به حق على الذمي فلا يجد بداً من إدخاله المسجد، فلو لم يجز لهم الدخول في المسجد الحرام أدى إلى إبطال حقوقهم، وحقوق المسلمين، وفساد ذلك ما لا يخفى بهذا الطريق؛ جاز الدخول في سائر المساجد، والجواب عن التعليق بالآية ما حكي عن الفقيه أبي جعفر الهنداوي: أنه ليس المراد من القربان المذكور في الآية القربان من جهة الدخول، وإنما المراد القربان من حيث التدبير والاستيلاء، والقيام بالعمارة، فرؤساء قريش كانوا يلون ذلك قبل الفتح، وبعد الفتح منعوا عن ذلك، فإنه روي عن النبي عليه الصلاة والسلام: أنه لما دخل مكة عام الفتح أخذ مفاتيح المسجد منهم، ودفعها إلى من أراد من المسلمين.

وجواب آخر إن كان المراد من القربان المذكور في الآية الدخول، ولكن على الوجه الذي اعتادوا في الجاهلية، وهو الدخول لعبادة غير الله تعالى والطوف لا على الوجه المشروع، فإنه روي أنهم كانوا يطوفون بالبيت عرياناً.." (١)

"[ان تعلم قوله ريحا بالحاء اشارة إلى هذا الخلاف وإذا كان الخارج عينا فلا فرق بين أن يكون معتادا أو نادرا كالدود والحصا خلافا لمالك في النادر الا في دم الاستحاضة: لنا القياس على المعتاد بعلة أنه خارج من السبيلين وظاهر ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال (الوضوء مما خرج)]." (٢)

25. "[ (إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكل عليه اخرج منه شئ أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال (ان الشيطان ليأتي أحدكم فينفخ بين اليتيه ويقول أحدثت أحدثت فلا ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد

<sup>(</sup>١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ابن مَازَةَ ٥/٣٦٠

<sup>1./7</sup> فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم 1./7

ريحا) ولا فرق عندنا بين ان يتيقن الطهارة ويشك في الحدث بعده أو يتقن الحدث ويشك في الطهارة بعده بل يستصحب اليقين في الحالتين خلافا لمالك حيث قال إذا استيقن الطهارة وشك في الحدث أخذ بالحدث احتياطا وتوضأ إذا كان خارج الصلاة وان كان في الصلاة سلم انه يمضيي في صلاته وما

رويناه من الخبر حجة عليه لانه مطلق وحكي في التتمة وجها عن بعض الاصحاب يوافق مذهب]." (١)

27. "[والاحتمال الاول أوفق لكلام المعظم هذا حكم غير الخواص واما الخواص فلا يشترط اجتماعها بل الخاصة الواحدة كافية في معرفة الخارج منى فلو خرج بغير دفق وشهوة لمرض أو لحمل شئ ثقيل وجب الغسل خلافا لابي حنيفة وكذلك لمالك وأحمد رحمهما الله فيما حكاه أصحابنا: لنا ان الخارج مني لوجود خاصية الرائحة فيه فيوجب الغسل لقوله صلى الله عليه وسلم (الماء من الماء) ولو اغتسل عن الانزال ثم خرجت منه بقية وجب اغسل لوجود الرائحة سواء خرجت بعد ما بال أو قبله خلافا لمالك حيث قال في احدى الروايتين لا غسل عليه في الحالتين وفي رواية ان خرج قبل البول فهو من بقية المني الاول فلا يجب الغسل ثانيا وان خرج بعده فهو منى جديد." (٢)

3 ٢٤. "[قاصدا به القرآن سواء كان آية أو بعض آية خلافا لمالك حيث جوز قراءة الآيات اليسيرة للجنب ولابي حنيفة حيث جوز له قراءة بعض الآية وبه قال أحمد في أصح الروايتين:

لنا ما]. "(٣)

"[فقد افرد لها الباب التالي لهذا الباب والذاكرة تنقسم الي فاقدة للتمييز والي واجدة أما الفاقدة وهي المقصودة بهذا الفصل فهي مردودة الي عادتما القديمة خلافا لمالك حيث قال لا اعتبار بالعادة لنا ماروى عن ام مسلمة ان امرأة كانت تمريق الدماء علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيت لها فقال (لتنظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابحا فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٧٩/٢

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٥/٢

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٣٤/٢

ذلك فلتغسل ثم لتستثفر بثوب ثم لتصل) وتفصيل القول فيها ان يقال عادتما السابقة إما الا يكون فيها اختلاف فهما حالتان فاما الا يكون فيها اختلاف فهما حالتان فاما في الحالة الاولى فننظر ان تكررت عادة حيضها وطهرها مراراردت الي عادتما في قدر الحيض ووقته وفي الطهر ايضا وظاهر المذهب انه لا فرق بين ان تكون عادتما ان تحيض اياما من كل شهر أو من كل شهرين

أو من كل سنة وقيل بخلاف ذلك وهو الذى حكاه صاحب الكتاب في باب النفاس ونذكره ثم ان شاء الله تعالي وان لم يتكرر ما سبق من عادة الحيض والطهر ففيه خلاف مبنى على ان العادة بماذا تثبت]." (١)

٤٢٦. "بها الا مرة واحدة فكلمة التكبير يؤتى بها في أوله أربع مرات خلافا لمالك حيث قال لا يؤتى

بالتكبير في أوله الامرتين لنا أن ابا محذورة كذلك (حكاه عن تلقين رسول الله صلي الله عليه وسلم وسلم إياه) وكذلك هو في قصة رؤيا عبد الله بن زيد في الاذان وهي مشهورة وقولنا الاقامة فرادي." (٢)

الله المحمة الكعبة والعياذ بالله صحت صلاته خارج العرصة متوجها إليها كمن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته ولو صلى فيها لم يجز (حم) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط والواقف على السطح كالواقف على العرصة فلو وضع بين يديه شيئا لا يكفيه ولو غرز خشبة فوجهان) \* مسائل الركن مبنية على النظر في موقف المصلي وهو اما ان لا يكون وراء الكعبة أو يكون وراءها وان كان وراءها فاما أن يكون في المسجد الحرام أو وراءه وان كان وراءه فاما أن يكون عبكة أو المدينة أو غيرهما والفصل يشتمل على القسم الاول وهو أن لا يكون وراء الكعبة وحينئذ له ثلاثة أحوال لانها اما أن تكون على هيئتها مبنية أو تنهدم والعياذ بالله فيقف في عرصتها وإذا كانت على هيئتها مبنية فاما أن يقف في جوفها أو على سطحها (الحالة الاولي) أن يقف في جوفها فتصح صلاته فريضة كانت أو نافلة خلافا لمائك واحمد في الفريضة لنا أنه صلى متوجها إلى بعض أجزاء الكعبة فتصح صلاته

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٦٩/٢

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٠٠/٣

كالنافلة وكما لو توجه إليها من خارج ثم يتخير في استقبال أي جدار شاء لانها أجزاء البيت ويجوز أن يستقبل الباب أيضا ان كان مردودا فان باب االبناء معدود من أجزائه الا ترى أنه يدخل في بيعه وان كان مفتوحا نظر في العتبة ان كانت قدر مؤخرة الرحل صحت صلاته وان كانت دونها فلا: ومؤخرة الرحل ثلثا ذراع إلى ذراع

تقريبا قال امام الحرمين وكان الائمة راعوا في اعتبار هذا القدر أن يكون في جلوسه يسامت بمعظم بدنه الشاخص ولكنه يكون في القيام خارجا بمعظم بدنه عن المسامتة فليخرج علي الخلاف فيما إذا وقف علي طرف ونصف بدنه في محاذاة ركن من الكعبة وليكن قوله والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرحل معلما بالوا ولانه مذكور قيدا في الجواز وقد حكي في البيان عن الشيخ أبي حامد وابن الصباغ أنه يكفي للجواز أن تكون العتبة شاخصة باى قدر كان وان قل لانه استقبل جزءا من البيت وكذا قوله جاز لان امام الحرمين حكى وجها آخر أنه لا يكفي أن يكون الشاخص قدر المؤخرة بل يجب أن يكون بقدر قامة المصلي طولا وعرضا ليكون مستقبلا بجميع بدنه الكعبة والعتبة لا تبلغ هذا الحد غالبا فلا تصح الصلاة اليبا علي هذا الوجه (الحالة الثانية) أن تنهدم الكعبة حاشاها ويين وضعها عرصة فان وقف خارجها وصلى إليها جاز لان المتوجه الي هواء البيت والحالة هذه يسمى مستقبلا وصار كمن صلى علي جبل أبي قبيس والكعبة تحته يجوز لتوجهه الي هواء البيت ولو صلى فيها فالحكم فيه كالحكم في الحالة الثالثة وهو أن يقف علي سطحها فينظر ان لم يكن بين يده شئ شاخص من نفس الكعبة ففيه وجهان أحدهما وبه قال أبو حنيفة وابن." (۱)

٤٢٨. "اليمنى اليسرى خلافا لمالك في احدى الروايتين عنه حيث قال يرسلهما لنا ما روي انه صلى الله." (٢)

25. "المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياى ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وانا من المسلمين) خلافا لمالك حيث قال لا يستفتح بعد التكبير إلا بالفاتحة والدعاء والتعوذ يقدمهما على التكبير ولابي حنيفة واحمد حيث قالا يستفتح بقوله سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٢٠/٣

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٧٤/٣

وتعالى جدك ولا إله غيرك لنا ما روى عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم." (١)

٤٣٠. "دعاء الاستفتاح ان يتعوذ خلافا لمالك الا في قيام رمضان لنا ما روى عن جبير بن مطمم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة وصيغة التعوذ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذكره الشافعي رضى الله." (٢)

العض القرآن الا من سورة النمل وهو أشهر الروايتين عن ابي حنيفة وقال بعض أصحابه مذهبه انها آية في كل موضع أثبتت فيه لكنها ليست من السورة وإذا عرفت ذلك فعندنا بجهر المصلى بالتسمية في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفى السورة بعدها خلافا لمالك حيث قال لا يقرأها أصلا لا في الجهرية ولا في السرية ولابي حنيفة حيث قال يسر بها وقال أحمد الا انه يوجب ذلك في كل ركعة لان التسمية عنده من الفاتحة وأبو حنيفة يأمر بها الا استحبابا ويقال انه لا يأمر." (٣)

277. "والتسميع دفعة واحدة فإذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد وروينا في خبر ابن عمر (ولك الحمد) والروايتان معا صحيحتان ويستوى في الذكرين الامام والمأموم والمنفرد خلافا لمالك وأبي حنيفة حيث قالا لا يزيد الامام علي سمع الله لمن حمده ولا المأموم علي ربنا ولك الحمد وأما المنفرد فقد روى صاحب التهذيب عنهما أنه يجتمع بين الذكرين ثم روى مثل مذهبهما عن احمد والاشهر عن." (٤)

٤٣٣. "من الركوع خلافا لمالك حيث قال يقنت قبل الركوع لنا ما روى عن ابن عباس وأبى هريرة وأنس رضي الله." (٥)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٠١/٣

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٠٤/٣

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٢١/٣

<sup>(</sup>٤) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم 4.00

<sup>(</sup>٥) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٠٠/٣

37٤. "السنة أن تكون أول ما يقع من الساجد علي الارض ركبتاه ثم يداه ثم أنفه وجبهته خلافا لمالك حيث قال يضع يديه قبل ركبتيه وربما خير فيه \* لنا ما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نحض رفع يديه قبل ركبتيه) ويبتدئ التكبير مع ابتداء الهوى وهل يمد أو يحذف فيه ما سبق من القولين ولا يرفع اليد مع التكبير ههنا لما روى عن ابن عمر." (١)

وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب ولا يستحق في قضائها الترتيب وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب ولا يستحق في قضائها الترتيب وكذا لا يستحق الترتيب بين الفائتة وصلاة الوقت وضروراته فلا يبقى معتبرا في القضاء كصيام عبادات مستقلة والترتيب فيها من توابع الوقت وضروراته فلا يبقى معتبرا في القضاء كصيام ايام رمضان ولنفصل المذاهب فيه اما عندنا فيجوز تقديم الفائتة المؤخرة على المقدمة وتأخير المقدمة ولو دخل عليه وقت فريضة وتذكر فائتة نظر ان كان وقت الحاضرة واسعا فالمستحب له أن يبدأ بالفائتة ولو عكس صحتا وان كان الوقت ضيقا بحيث لو بدأ بالفائتة لفاتتة الخاضرة فيجب أن يبدأ بالحاضرة كيلا تفوت ولو عكس صحتا ايضا وان أساء ولو انه تذكر الفائتة بعد شروعه في صلاة الوقت اتمها سواء كان الوقت واسعا أو ضيقا ثم يقضي الفائتة ويستحب ان يعيد صلاة الوقت بعدها ولا تبطل بتذكر الفائتة الصلاة التي هو فيها روى ان النبي صلي الله عليه وسلم وسلم قال (إذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيها فإذا فرغ منها صلى التي نسي) وقال ابو حنيفة يجب." (٢)

والقيام اقعد أو المحلحة الصلاة مثل أن يقول لامامه الساهي بالقيام اقعد أو بالقيام اقعد أو بالقيام اقعد أو بالقعود قم أو تكلم لا لمصلحتها وكونه لمصلحتها ليس من جملة الاعذار خلافا لمالك رضي الله عنه وهو رواية عن أحمد في حق الامام خاصة \* لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم " قال الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء " وهذا مطلق \* واحتج الاصحاب أيضا بان المأموم إذا أراد تنبيه الامام على سهوه فالسنة له أن يسبح إن كان رجلا وأن تصفق إن

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٤٧٢/٣

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٥/٣ه

كانت امرأة فلو جاز أن ينبهه بالكلام لما أمر بالعدول إلى التسبيح وغيره واعرف ههنا شيئين (احدهما) ان التسبيح والتصفيق لا اختصاص لهما بحالة تنبيه الامام بل متى ناب الرجل شئ في صلاته كما إذا رأى اعمي يقع في بئر واحتاج الي تنبيهه أو استأذنه انسان في الدخول أو أراد اعلام غيره امرا فالسنة له ان يسبح والمرأة تصفق في جميع ذلك لما روى انه صلي الله عليه وسلم قال " إذا ناب احدكم شئ في صلاته فليسبح فانما التسبيح للرجال والتصفيق للنساء " (والثاني) ان المراد من التصفيق ان تضرب بطن كفها الايمن على ظهر كفها الايمن وقيل هو ضرب اصبعين على ظهر الكف والمعاني متقاربة والاول اشهر ولا ينبغى ان تضرب بطن ظرب اصبعين على ظهر الكف فان ذلك لعب ولو فعلت ذلك على اللعب بطلت صلاتها وان الكف على بطن الكف على اللعب بطلت صلاتها وان ." (۱)

"قال (خاتمة: للمحدث المكث في المسجد وللجنب العبور عند خوف التلويث وعند الامن وجهان والكافر يدخل المسجد باذن المسلم ولا يدخل بغير اذن على أحد الوجهين فان كان جنبا منع كالمسلم وقيل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعنا) \* مسائل الخاتمة إلي قوله فوجهان مكررة اما ان المحدث له المكث فقد صار معلوما بقوله في باب الغسل ثم حكم الجنابة حكم الحدث مع زيادة تحريمه قراءة القرآن والمكث في المسجد وفيه تصريح بتحريم المكث وجواز العبود للجنب واما حكم الحائض فقد ذكره في كتاب الحيض وشرحنا المسائل في الموضعين ثم جميع ذلك في حق المسلم اما الكافر فلا يمكن من دخول حرم مكة بحال يستوى فيه مساجده وغيرها قال الله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) واما مساجد غير الحرم فله أن يدخلها باذن المسلم خلافا لمالك ووافقه احمد في أظهر الروايتين لنا أن النبي صلي الله عليه وسلم " ربط ثمامة بن ثال في المسجد قبل اسلامه " وقدم عليه قوم من ثفيف فانزلهم في المسجد ولم يسلموا بعد "

وهل يدخلها بغير اذن أحد من المسلمين فيه وجهان أحدهما نعم لانه ببدل الجزية صار من أهل دار الاسلام والمسجد من المواضع العامة فيها فصار كالشوارع وهذا أظهر عند القاضي

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١١٤/٤

الروياني وجماعة والثاني وهو الاصح عند الاكثرين ولم يذكر صاحب التهذيب والتتمة سواه أنه ليس له ذلك ولو فعله عزر ووجهه أنه لا يؤمن أن يدخل على غفلة من المسلمين فيلوثه ويستهين به ولانه ليس من أهل من بني المسجد له وكان المسجد مختصا بالمسلمين اختصاص دار الرجل به وذكر في التهذيب انه لو جلس الحاكم في المسجد يحكم فللذمي الدخول للمحاكمه ويتنزل جلوسه فيه منزلة التصريح بالاذن وإذا استأذن في الدخول بعض المسلمين لنوم أو اكل فينبغي ان لا يأذن له وان استأذن لسماع القرآن أو علم اذن له رجاء ان يسلم هذا كله إذا لم يكن جنبا فان كان جنبا فهل يمكن من المكث في المسجد ام يجب. " (١) ٤٣٨. "بسجود التلاوة ثم بدا له فرجع جاز لانه مسنون فله أن لا يتمه كما له ان يشرع فيه وهكذا لو قعد للتشهد الاول وقرأ بعضه ولم يتم جاز ولو اصغي المنفرد الي قراءة قارئ في الصلاة أو في غير الصلاة فلا يسجد لانه ممنوع من الاصغاء ولو فعل بطلت صلاته هذا قضية كلام الاصحاب وان كان المصلى في جماعة نظر ان كان اماما فهو كالمنفرد فيما ذكرنا ولا يكره له قراءة آية السجدة في الصلاة <mark>خلافا لمالك</mark> حيث قال يكره ولابي حنيفة وأحمد حيث قالا يكره في السرية دون الجهرية لنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم " سجد في الظهر فرأى اصحابه انه قرأ آية سجدة فسجدوا " وإذا سجد الامام سجد المأموم فلو لم يفعل بطلت صلاته ولو لم يسجد الامام لم يسجد المأموم ولو فعل بطلت صلاته ويحسن القضاء إذا فرغ ولم يتاكد ولو سجد الامام ولم ينتبه المأموم حتى رفع الامام راسه من السجود لم يسجد وان علم وهو بعد في السجود سجد وان كان في الهوى ورفع الامام رأسه رجع معه ولم يسجد وكذا الضعيف الذي هوى مع الامام لسجود التلاوة فرفع الامام رأسه قبل انتهائه الى الارض لبطئ حركته يرجع معه ولا يسجد وان كان المصلى ماموما لم يسجد لقراءة نفسه بل يكره له قراءة آية السجدة ولا يسجد لقراءة غير الامام بل يكره له الاصغاء إليها ولو سجد لقراءة نفسه أو لقراءة غيره بطلت." (٢)

٤٣٩. "قال (السجدة الثالثة سجدة (ح) الشكر وهي سنة عند هجوم نعمة أو اندفاع نقمة لا عند استمرار نعمة ويستحب السجود بين يدى الفاسق شكرا على دفع المعصية

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٣٦/٤

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٩٠/٤

وتنبها له وان سجد إذا رأى المبتلى فليكتمه كيلا يتاذى) \* (سجدة الشكر سنة خلافا لله على الله على الله على الله على المبتلى المب

اقتداء المرأة به لانه اما رجل أو امرأة واقتداؤها بالصنفين جائز ولا يجوز اقتداء الرجل به اقتداء المرأة به لانه اما رجل أو امرأة واقتداؤها بالصنفين جائز ولا يجوز اقتداء الرجل به لاحتمال انه امرأة ولا اقتداء مشكل آخر لجواز ان يكون الامام امرأة والمأموم رجلا وحيث حكمنا بصحة الاقتداء فلا باس بكون الامام متيمما أو ماسحا علي الخف وكون المأموم متوضئا أو غاسلا ويجوز ايضا اقتداء السليم بسلس البول والطاهرة بالمستحاضة التي ايست بتحيرة في أصح الوجهين كما يجوز الاقتداء بمن استجمر وبمن على وبه أو بدنه نجاسة معفو عنها (والثاني) وبه قال أبو حنيفة لا يجوز لان صلاقهما صلاة ضرورة ولا باس بصلاة القائم خلف القاعد خلافا لمالك حيث قال لا يجوز ذلك ولاحمد حيث قال إذا قعد الامام قعد القوم خلفه لنا ما روى انه صلي الله عليه وسلم وسلم "صلى قاعدا وابو بكر رضي الله عنه والناس خلفه قيام " ويجوز اقتداء القائم والقاعد بالمضطجع خلافا لابي حنيفة: لنا القياس علي الصورة السابقة فانه سلمها: هذا آخر التقسيم وقد تبين به الاوصاف المشروطة في الامام ونعود الان الي ما يتعلق بلفظ الكتاب (قوله) وكل مالا تصح صلاته صحة تغنيه عن القضاء القضاء يدخل فيه من لا تصح صلاته أصلا ومن تصح صلاته صحة غير مغنية عن القضاء لان كل صلاة ليس لها الصحة الحاصة وحكم." (٢)

الاتمام وان ادرك دون ركعة فله القصر لنا ما روى " انه سئل ابن عباس رضى الله عنهما ما الاتمام وان ادرك دون ركعة فله القصر لنا ما روى " انه سئل ابن عباس رضى الله عنهما ما بال المسافر يصلى ركعتين إذا انفرد واربعا إذا ائتم بمقيم فقال تلك السنة " والمفهوم منه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم قوله ولو في لحظة بالميم لما حكيناه عن مالك والاقتداء في لحظة يفرض من وجوه كثيرة (منها) ان يدرك الاما في آخر صلاته (ومنها) ان يحدث

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٠٣/٤

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٢٠/٤

الامام عقيب اقتدائه وينصرف وقوله ان لا يقتدى بمقيم في بعض النسخ بمتم وهو اعم فان كل مقيم متم وقد يكون المسافر متما ايضا والحكم لا يختلف وعند ابى حنيفة انه إذا صلى مسافر بمسافرين ونووا الاتمام جاز لهم القصر وسلم انه إذا اقتدى بمقيم لم يجز القصر فإذا كانت النسخة أن لا يقتدى بمقيم جاز اعلام الحكم بالحاء ولو اقتدى في الظهر بمن يقضى الصبح مسافرا كان أو مقيما فهل له القصر فيه وجهان (أحدهما) نعم لتوافق الصلاتين في العدد (وأصحهما) لا لان الصلاة تامة في نفسها ولو دخل في مروره بلدة وأهلها يقيمون الجمعة فاقتدى في الظهر بالجمعة قبل ان قلنا ان الجمعة ظهر مقصورة فله القصر وإلا فهي كالصبح وظاهر المذهب عند الاكثرين المنع بكل حال لانها صلاة إقامة وهو الموافق لظاهر والاقامة أو لا يعلم فان علم نظر ان عرفه مقيما فقد ذكرنا ان عليه الاتمام وكذا لو ظنه مقيما فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولخت نية القصر بخلاف المقيم ينوى مقيما فلو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيما فانه يتم وإن عرفه أو ظنه مسافرا وعرف انه نوى القصر أو ظنه فله أن ينوى القصر وان لم يدر انه نوى القصر أم لا فكذلك."

المن الوقت ما يسع الخطبتين وركعتين يقتصر فيهما على ما لا بد منه لم يشرعوا فيها وصلوا الظهر نص عليه في الام ولو شرعوا فيها في الوقت ووقع بعضها خارج الوقت فاتت الجمعة خلافا لمالك واحمد هكذا اطلق اكثر اصحابنا النقل عنهما وفصل الصيدلاني مذهب مالك فقال عنده إن صلوا ركعة ثم خرج الوقت اتموا الجمعة والا فقد فاتت: لنا انها عبادة لا يجوز الابتداء بما بعد خروج وقتها فتنقطع بخروج الوقت كالحج وايضا فان الوقت شرط في ابتداء الجمعة فيكون شرطا في دوامها كدار الاقامة ثم إذا فاتت الجمعة فهل يتمها ظهرا أم لا ظاهر المذهب أنه يجب عليه أن يتمها ظهرا." (٢)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٦١/٤

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٤٨٨/٤

- الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يفوته سماع أول الخطبة الي ان يتمها وأما الداخل في اثناء الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يفوته سماع أول الخطبة الي ان يتمها وأما الداخل في اثناء الخطبة فيستحب له التحية خلافا لمالك وأبي حنيفة حيث قالا يكره له الصلاة كما للحاضرين \* لنا ما روي " انه جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم يا سليك فاركع ركعتين تجوز فيهما " ثم قال " إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما " ولو أن الداخل لم يصل السنة بعد صلاها." (١)
- ٤٤٤. "المكان على المصلين إذا لم يكن المسجد متسع الخطة فان لم يكن منبر خطب على موضع مرتفع ليبلغ

صوته الناس ومنها أن يسلم على من عند المنبر إذا انتهى إليه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم "كان إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم يصعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم عليهم ثم قعد " (ومنها) إذا بلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع القعود ويسمى ذلك الموضع المستراح أقبل على الناس بوجهه وسلم عليهم خلافا لمالك وأبى حنيفة حيث قالا يكره هذا السلام \* لنا خبر. " (٢)

23. "القرآن والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب الاكثار من الصلاة عليه يوم الجمعة وليلة الجمعة وقراءة سورة الكهف ويكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء ان يصادف ساعة الاجابة (ومنها) الاحتراز عن البيع قبل الصلاة وبعد الزوال فهو مكروه إن لم يظهر الامام على المنبر وحرام ان ظهر وأذن المؤذن بين يديه قال الله تعالى (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) الآية ولو تبايع اثنان أحدهما من أهل فرض الجمعة دون الآخر أثما جميعا ما الاول فظاهر وأما الثاني فلاعانته على الحرام ولا يكره البيع قبل الزوال بحال وحيث حكمنا بحرمة البيع فلو خالف وباع صح خلافا لمالك واحمد (ومنها) ان لا يصل صلاة الجمعة بنافلة بعدها لا الراتبة ولا غيرها ويفصل بينها وبين الراتبة بالرجوع إلى." (٣)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩٣/٤ ٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩٧/٤ ٥

<sup>775/5</sup> فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم 775/5

"فانكسفت الشمس فقام النبي صلي الله عليه وسلم يجر ردائه حتى دخل المسجد فدخلنا فصلي بنا ركعتين حتى انجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد فإذا رأيتموهما فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم) صلاة الكسوف والحسوف سنة مؤكدة ولا فرق في استحبابها بين أوقات الكراهة وغيرها لان لها سببا خلافا لمالك وأبي حنيفة وتفصيل مذهبهما ما قدمناه في فصل الاوقات المكروهة ثم الكلام في أقل هذه الصلاة وأكملها (أما) أقلها فهو أن يتحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع مرة أخرى ثم يرفع ويطمئن ثم يسجد وكذلك يفعل في الركعة الثانية فهي إذا ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان كما ذكر في الكتاب وقراءة الفاتحة في كل ركعة مرتين من حد الاقل أيضا (وقوله) ركوعان وقيامان معلم بالحاء والالف (اما) الحاء فلان أبا حنيفة يوكل ركعتان كسائر الصلوات لكن يطول فيها القراءة (وأما) الالف فلان في رواية عن احمد يركع في كل ركعة ثلاث مرات والاظهر عنه مثل مذهبنا \* لنا ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم (ركع أربع ركعات في ركعتين." (1)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٦٩/٥

بغسل أبيه أبي طالب) وأقاربه الكفار أولى بغسله من المسلمين (وأما) التكفين والدفن فينظر ان كان الكافر ذميا ففى وجوبهما علي المسلمين وجهان (أظهرهما) يجب وفاء بذمته كما يجب أن يطعم ويكسى في حياته (والثاني)." (١)

25. "تجوز الصلاة على الغائب بالنية سواء كان في جهة القبلة أو في غير جهها والمصلى مستقبل بكل حال وبه قال احمد خلافا لمالك وأبى حنيفة رحمهم الله \* لنا ما روى (أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج الي المصلي وصفهم وكبر أربع تكبيرات) وهذا إذا كانت الجنازة في بلدة أو قرية ولا فرق بين أن يكون بين الموضعين مسافة القصر أو لا يكون فان كانت في تلك البلدة فهل يجوز أن يصلى عليها

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٤٩/٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٨/٥ (٢)

وهي غير موضوعة بين يديه فيه وجهان (أحدهما) نعم كالغائبة عن البلد (وأصحهما) وهو المذكور في الكتاب لا لتيسر الحضور وشبه هذا الخلاف بالخلاف في نفوذ القضاء على من في البلد مع امكان الاحضار وإذا شرطنا حضور الجنازة فينبغي ان لا يكون بين الامام وبينها اكثر من مائتي ذراع أو ثلثمائة على التقريب حكاه المعلق عن الشيخ ابي محمد ولا يشترط (م ح) ظهور الميت بل تجوز الصلاة على المدفون ولكن تقديم الصلاة واجب فان لم تقدم فلا." (١)

٠٥٠. "عن أنس ان أبا بكر رضى الله عنه كتب له (فريضة الصدقة التي أمر الله تعالى ورسوله صلي

الله عليه وسلم وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين الي عشرين ومائة شاة فإذا زادت علي عشرين ومائة واحدة الي مائتين ففيها شاتان فإذا زادت علي مائتين واحدة الي ثلثمائة ففيها شاة ثم لا يزيد بزيادتها شئ حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان ثم لا يزاد شئ حتى تبلغ مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه ثم لا يزاد شئ حتى تبلغ أربعمائة ففيها اربع شياه اربع شياه وقد استقر الحساب في كل مائة شاة وبمذا قال مالك وابو حنيفة واحمد والشاة الواجبة فيها الجذعة من الضأن أو الثنية من المعزوبه قال احمد خلافا لمالك حيث قنع فيهما بالجذعة ولابي حنيفة حيث اوجب فيهما الثنية وروى عنه مثل مذهبنا أيضا لنا ما روى سويد بن غفلة قال سمعت مصدق النبي صلى الله عليه وسلم يقول (أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالجذعة من الضأن والثنية من المعز) ولانحما ساعدانا." (٢)

اناثا أو مختلطة وهذا هو الموافق لا طلاق الكتاب والمذكور في التهذيب (والثاني) انها إذا كانت اناثا أو مختلطة وهذا هو الموافق لا طلاق الكتاب والمذكور في التهذيب (والثاني) انها إذا كانت اناثا أو كان بعضها اناثا لم يجز اخراج الذكر والوجهان مخصوصان بما إذا كانت ذكورا كلها والوجهان مبنيان علي اصل سنذكره وهو ان الشاة المخرجة عن الابل اصل بنفسها ام بدل عن الابل ان قلنا بدل جاز اخراج الذكر كما لو اخرج عنها بعيرا ذكرا يجزله وان قلنا اصل لم يجز جريا على الاصل المعتبر في الزكوات وهو كون المخرج انثى وقوله في الكتاب

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٩١/٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥/٣٣٨

فعلى هذين الوجهين اشار به إلى تقارب مأخذ الخلاف في هذه المسألة والتي قبلها (الثالثة) لو ملك خمسا من الابل ولزمته شاة فاخرج بعيرا فظاهر المذهب أنه يجزئه وان كانت قيمته أقل من قيمة شاة خلافا لمالك وأحمد حيث قالا لا يجزئ الا الشاة \* لنا ان البعير يجزئ عن خمس وعشرين والخمس داخلة فيها فأولى أن يجزى عنها منفردة وفي المسألة وجهان آخران (أحدهما) أن البعير انما يجزئ إذا بلغت قيمته قيمة شاة اما إذا انقصت فلا لما فيه من الاجحاف بالفقراء حكى هذا عن القفال والشيخ أبي محمد (والثاني) أنه ان كانت الابل مراضا أو قليلة القيمة لعيب بها فأخرج بعيرا منها جاز وان كانت قيمته أقل من قيمة الشاة اما إذا كانت صحاحا سليمة لم يجز أن يخرج عنها بعيرا قليل القيمة والفرق أنه في المرض لا يعتقد باداء البعير تطوعا وفي الصحاح يعتقد التطوع واقل ما في التطوع ان لا ينقص عن الواجب وهذا الوجه هو الذي اورده الصيدلاني وحكى المنع فيما إذا كانت الابل صحاحا هو وغيره عن نص الشافعي رضي الله عنه وفي كلام الشيخ ابي محمد حمل ذلك النص على الاستحباب وإذا قلنا بظاهر المذهب فاخرج بعيرا عن خمس من الابل فهل يكون كله فرضا أو يكون خمسه فرضا والباقي تطوعا فيه وجهان شبههما الائمة بالوجهين في المتمتع إذا ذبح بدنة بدل الشاة هل تكون كلها فرضا أو الفرض سبعها وفيمن مسح جميع الرأس هل يقع الكل فرضا ام لا وجعلوا المصير إلى أن الكل ليس بفض وفي مسألتي الاستشهاد أو جه لان الاقتصار على سبع بدنة في الهدايا وعلى بعض الرأس في المسح جائز ولا يجزئ ههنا اخراج خمس بعير بالاتفاق ولذلك قال الامام من يقول الفرض مقدار الخمس يعني به على شرط التبرع بالباقى ليتزول عيب التشقيص وذكر قوم منهم صاحب

التهذيب ان الوجهين مبنيان علي صل وهو ان الشياه الواجبة في الابل اصل بنفسها ام هي بدل عن الابل فيه وجهان (احدهما) انها اصل جريا علي ظاهر النص (والثاني) بدل لان."

(۱)

٢٥١. "أن يكون حدوث الفروع بعد بلوغ الامهات نصابا فلو ملك عددا من الماشية ثم توالدت فبلغ النتاج مع الاصل نصابا فالحول يبتدئ من وقت كمال النصاب خلافا لمالك حيث اعتبر الحول من حين ملك الاصول وبه قال احمد في إحدى الروايتين والاصح عنه

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٤٧/٥

مثل مذهبنا \* لنا مطلق الخبر (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) ولانها زيادة بها تم النصاب فيبتدئ الحول من وقت التمام كالمستفاد بالشراء وإذا اجتمعت الشرائط الثلاث ثم ماتت الامهات جميعها أو بعضها والفروع نصاب لم ينقطع حول الامهات بل تجب الزكاة فيها عند تمام حول الامهات لان الولد إذا اتبع الام في الحكم لم ينقطع الحكم بموت الام كالاضحية وغيرها هذا ظاهر المذهب وفيه وجهان آخران (أحدهما) ويشهر بالانماطي أنه يشترط بقاء نصاب من الامهات فلو نقصت عن النصاب انقطعت." (١)

الاصحاب الما هو الكراهية والله أعلم \* قال (الشرط الخامس السوم فلا زكاة فيما علف في الاصحاب الما هو الكراهية والله أعلم \* قال (الشرط الخامس السوم فلا زكاة فيما علف في معظم السنة وفيما دونه أربعة أوجه (أفقهها) أن المسقط قدر يعد مؤنة بالاضافة الي رفق السائمة وقيل لا يسقط الا العلف في معظم السنة وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتي لو أسامها نهارا وعلفها ليلا لم يسقط وقيل ما يتمول من العلف يسقط) \* لا تجب الزكاة في النعم الا بشرط السوم خلافا لمالك واحتج الشافعي رضى الله عنه بمفهوم ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال (في سائمة الغنم زكاة) وعن أنس (أن أبا بكر رضي الله عنهما

كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله تعالى رسوله بها وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة إذا عرف ذلك فالسائمة في جميع الحول تجب فيها الزكاة والمعلوفة في جميع الحول أو اكثره لا زكاة فيها وان اسيمت في بعض الحول وعلفت في بعضه وهو دون المعظم فقد حكي في الكتاب فيه أربعة أوجه (أفقهها) عنده أنه أن علفت قدرا يعد مؤنة بالاضافة الي رفق السائمة فلا زكاة وان استحقر بالاضافة إليه وجبت الزكاة كما لو اسيمت في جميع الحول وفسر رفق السائمة بدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها ويجوز أن يقال: المراد منه رفق اسامتها فان في الرعى تخفيفا عظيما فان كان قدر العلف حقيرا بالاضافة لا يه فلا عبرة به والي هذا الوجه يميل كلام القاضي ابن كج وفيما علق عن الشيخ ابي محمد أن أبا اسحاق رجع إليه بعد ما كان يعتبر الاغلب (والثاني) أن." (٢)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٨٦/٥

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩٤/٥

203. "أن التعجيل بأية مدة يجوز وانه إذا عجل في الوقت يجزئه علي الاطلاق أوله شرائط وانه إذا لم يقع مجزئا هل للمعجل أن يرجع فيما دفع فلذلك قال: والنظر في ثلاثة أمور (أحدها) في التعجيل والاموال الزكوية ضربان (أحدها) مال تجب فيه الزكاة بالحول والنصاب فيجوز تعجيل زكاته قبل الحول خلافا لمالك حيث قال لا يجوز قال المسعودي: الا أن يقرب وقت الوجوب بأن لم يبق من الحول الا يوم أو يومان \* لنا ما سبق من الخبر وأيضا فان الزكاة حق مالي أجل رفقا فجاز تعجيله قبل محله كالدين المؤجل وككفارة اليمين قبل الحنث فان مالكا سلم جواز التعجيل في الكفارة ولا يجوز التعجيل قبل تمام النصاب كماذا ملك مائة درهم فعجل منها خمسة دراهم أو ملك تسعا وثلاثين شاة فعجل شاة ليكون المعجل عن زكاته إذ اتم النصاب وحال الحول عليه وذلك لان الحق المالي إذا تعلق بشيئين ووجد أحداهما يجوز تقديمه علي الآخر لكن لا يجوز تقديمه عليهما جميعا ألا ترى أنه يجوز تقديمه علي الأخر لكن لا يجوز تقديمه عليهما جميعا ألا ترى أنه يجوز تقديمه عليهما المناها المالي المناه المنا

تقديم الكفارة علي الحنث إذا كان قد حلف ولا يجوز تقديمها علي الحنث واليمين جميعا وهذا في الزكاة العينية أما إذا اشترى عرضا للتجارة يساوى مائة درهم فعجل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساوى مائتين جاز المعجل عن الزكاة على ظاهر المذهب وان لم يكن يوم التعجيل نصابا لان الحول منعقد والاعتبار في زكاة التجارة بآخر الحول ولو ملك أربعين من الغنم المعلوفة وعجل شاة على عزم أن يسيمها حولا لم يقع عن الزكاة إذا أسامها لان المعلوفة ليست مال الزكاة كالناقص عن النصاب وانما تعجل الزكاة بعد انعقاد الحول ولو عجل صدقة عامين فصاعدا فهل يجزئ المخرج عما عدا السنة الاولى فيه وجهان (أحدهما) نعم لما روى

أنه صلي لله عليه وسلم قال (تسلفت من العباس صدقة عامين) وبهذا قال." (١) 500. "نصابا بعد التصفية من التبن والاخراج من السنابل ثم قشورها على ثلاثة اضرب (أحدها) قشر لا يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فهو كالتبن المحض ولا يدخل في النصاب (والثاني) قشر يدخر الحب فيه ويؤكل معه كالذرة تطحن وتؤكل مع قشرها غالبا فيؤخذ ذلك القشر في الحساب فانه طعام وان كان قد يزال تنعما كما تقشر الحنطة فتجعل حوارى وهل يدخل في الحساب القشرة السفلى من الباقلاء حكوا فيه وجهين قال في العدة المذهب انه

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٣١/٥

لا تدخل لانها غليظة غير مقصودة (والثالث) قشر يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فلا يدخل في حساب النصاب ولكن يؤخذ الواجب فيه وهذا كما في العلس والارز أما العلس فقد قال الشافعي رضى الله عنه في الام أنه بعد الدياسة يبقى على كل حبتين منه كمام لا يزول الا بالرحى الخفيفة أو بالمهراس ادخاره على ما ذكره أهله في ذلك الكمام أصلح له وإذا أزيل كان الصافى نصف المبلغ فلا يكلف صاحبه ازالة دلك الكمام عنه ويعتبر بلوغه بعد الدياس عشرة اوسق ليكون الصافى منه خمسة أوسق وأما الارز فيدخر أيضا ممع قشره فانه ابقى له فيعتبر بلوغه مع القشر عشرة اوسق وعن الشيخ ابي حامد انه قد يخرج منه الثلث فيعتبر بلوغه قدرا يكون الخارج منه نصابا قال (ولا يكمل نصاب جنس بجنس آخر (م) ويكمل العلس بالحنطة فانه حنطة حبتان منه في كمام واحد والسلت قيل انه يضم إلى الشعير لصورته \* وقيل يضم

إلى الحنطة \* لانه على طبعها \* وقيل هو اصل بنفسه) \* لا يضم التمر إلى الزبيب في تكميل النصاب ويضم أنواع التمر بعضها إلى بعض وكذلك أنواع الزبيب ولا تضم أيضا الحنطة إلى الشعير ولا سائر أجناس الحبوب بعضها إلى بعض خلافا لمالك حيث قال تضم الحنطة الي الشعير وتضم القطنية بعضها إلى بعض ولا يضمان إلى القطنية ولاحمد حيث قال يضم أحدهما إلى الآخر ويضمان إلى القطنية أيضا والقطنية هي العدس والحمص ونحوها سميت بذلك لقطونها البيوت: لنا أن كل واحد من أصناف الحبوب منفرد باسم خاص وطبع خاص ولا يضم بعضها إلى بعض كما لا يضم الزبيب الي التمر ويضم العلس الي الحنطة فانه نوع من الحنطة وإذا نحيت الاكمة التي يحوى الواحد منها حبتين خرجت الحنطة الصافية وقبل التنحية لو كان له وسقا علس وأربعة أو سق من الحنطة فقد تم النصاب ولو كان له السلت فقد اختلفوا في وصفه اولا فذكر العراقيون انه حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع وتابعهم في التهذيب علي ما ذكروا وعكس الصيدلاني وآخرون فقالوا انه في صورة الشعير وطبعه حاركا لحنطة وهذا ما ذكره في الكتاب وكيف." (1)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٥٦٩/٥

- اوله خلافا لمالك وبه قال احمد في إحدى الروايتين \* لنا ان صوم كل يوم عبادة برأسها الا تري انه يتخلل اليومين ما يناقض الصوم وإذا كان كذلك وجب افراد كل واحد بنية كالصلوات وإذا نوى صوم جميع الشهر هل يصح صوم اليوم الاول بهذه النية فيه تردد للشيخ ابي محمد ورأيت أبا الفضل بن عبدان أجاب بصحته وهو." (١)
- 20٧. "فتصح نيتة من النهار وبه قال احمد خلافا لمالك والمزين وأبي يحيى البلخى \* لنا انه صلى الله عليه وسلم "كان يدخل علي بعض ازواجه فيقول هل من غذاء فان قالت لا قال إنى صائم ويروى إني إذا اصوم " وهذا إذا كانت النية قبل الزوال فان كانت بعده ففيه قولان (احدهما) وهو رواية حرملة انه يصح تسوية بين اجزاء النهار كما ان اجزاء الليل مستوية في علية نية الفرض (وأصحهما) وهو نصه في عامة كتبه انه." (٢)
- القوله فهو كصورة المبالغة معلما بالحاء لانهما مفترقان عنده فيفطر في صورة المبالغة ولا يفطر ههنا (الخامسة) المنى إن خرج بالاستمناء افطر لان الايلاج من غير انزال مبطل فالانزال بنوع شهوة اولي أن يكون مفطرا وان خرج بمجرد الفكر والنظر لشهوة لم يكن مفطرا خلافا لمالك في النظر وعن اصحابه في الفكر اختلاف ولاحمد حيث قال ان كرر انظر حتى انزل افطر لله ان أنه انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتلام وان خرج بمباشرة فيما دون الفرح أو لمس أو قبلة افطر لانه انزل بمباشرة هذا ما ذكره الجمهور وذكر الامام ان شيخه حكى وجهين فيما إذا ضم امرأة الي نفسه وبينهما حائل قال وهو عندي كسبق الماء في صورة المضمضة وإن ضاجعها متجردا فالتقت البشرتان فهي كصورة المبالغة في المضمضة واقتدى صاحب الكتاب به فأورد هذا الترتيب وتكره القبلة للشاب الذي تحرك القبلة شهوته ولا يأمن على نفسه ولا تكره لغيره وان." (٣)
- 903. "ومن القيود المدرجة في الضابط الذي سبق كون الوصول مع ذكر الصوم فأما إذا أكل ناسيا نظر إن قل أكله لم يفطر خلافا لمالك \* لنا ماروي أنه صلي الله عليه وسلم قال

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٩١/٦

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣١١/٦

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٩٦/٦

" من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه " وان كثر ففيه وجهان كالوجهين في بطلان الصلاة بالكلام الكثير وان أكل جاهلا بكونه مفطرا وكان قريب العهد بالاسلام أو نشأ ببادية وكان يجهل مثل ذلك لم يبطل صومه والا فيبطل ولو جامع ناسيا للصوم فقد نقل المزيي أن صومه لا يبطل وللاصحاب فيه طريقان (أصحهما) القطع بأنه لا يبطل كما نقله اعتبارا بالاكل (والثاني) أنه يخرج على قولين كما في جماع المحرم ناسيا ومن قال بهذا أنكر ما نقله المزيي وقال لا نص للشافعي رضى الله عنه فيه ولو اكل على ظن ان الصبح لم يطلع بعد أو أن الشمس قد غربت وكان غالطا فقد روى المزيي انه لا يجوز صومه ووافقه الاصحاب على روايته في الصورة الثانية واما في الاولي فمنهم من انكر ما رواه وقال لا يوجد ذلك في كتب الشافعي رضي الله عنه ومذهبه انه لا يبطل الصوم إذا ظن ان الصبح لم يطلع بعد لان الاصل بقاء الليل وهو معذور في بناء الامر عليه بخلاف مافي آخر النهار فان الاصل بقاء النهار فالغالط فيه غير معذور ومنهم من صحح ما رواه وقال لعله نقله سماعا ووجهه بأنه تحقق خلاف ما ظنه واليقين مقدم على الظن ولا يبعد استواء حكم الغلط في دخول الوقت وخروجه كما في الجمعة هذا هو الاصح والاشهر في المذهب قال الامام (فان قيل) هلا خرج ذلك على القولين في خطأ القبلة (قلنا) المخطئ آخرا لا يكاد يصادف امراة ظاهرة في هجوم الليل واستصحاب النهار في معارضة ما يعن له وهو مع ذلك متمكن من الصبر الى درك اليقين فاقتضى ذلك الفرق بين البابين إذا عرفت ذلك وعدت الي لفظ الكتاب فاعلم قوله فانه لا يفطر بالميم وقوله ولا جماع بالالف لان عند احمد جماع الناسي يفسد الصوم وبالواو اشارة الى طريقة القولين فقد." (١)

تد سعى قبله لزمه الاعادة في أصح الوجهين وهل يلزمه دم بنقصان احرامه إذا وقع في الصبا في الصبا فيه قولان \* وعتق العبد في الحج كبلوغ الصبى ولو طيب الولى الصبي فالفدية على الولى الا إذا قصد المداواة فيكون كاستعمال الصبى على أحد الوجهين) الفصل يشتمل على مسألتين (الاولى) لو بلغ الصبي في أثناء الحج نظر ان بلغ بعد الوقوف بعرفة لم يجزه عن حجة الاسلام

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٠١/٦

ولا فرق بين أن يكون وقت الوقوف باقيا أو فائتا لكنه لم يعد إلى الموقف لمضى معظم العبادة في حال النقصان ويخالف الصلاة حيث تجزئه إذا بلغ في أثنائها أو بعدها لان الصلاة عبادة تتكرر والحج عبادة العمر فيعتبر وقوعها أو وقوع معظمها في حال الكمال \* وعن ابن سريج رحمه الله انه إذا بلغ ووقت الوقوف باق يجزئه عن حجة الاسلام وان لم يعد إلى الموقف وان بلغ قبل الوقوف أو بلغ وهو واقف وقعت حجته عن حجة الاسلام خلافا لمالك حيث شرط فيه وقوع جميع الحج في حالة التكليف ولابي حنيفة فانه لا يعتد باحرام الصبي على ما سبق \* وهل يجب إعادة السعي لو كان قد سعى عقيب طواف القدوم قبل البلوغ فيه وجهان (أحدهما) لا ولا بأس بتقدم

السعي كتقدم الاحرام (واصحهما) نعم لوقوعه في حالة النقص ويخالف الاحرام فانه مستدام بعد البلوغ والسعى لا استدامة له وقد بنوا الوجهين علي أنه إذا وقع عن حجة الاسلام كيف تقدير احرامه أنقول بأنه يتعين انعقاده في الاصل فرضا أو نقول بأنه انعقد نفلا ثم انقلب فرضا فان قلنا بالاول فلا حاجة إلى الاعادة وان قلنا بالثاني فلا بد منها وإذا وقع حجه عن حجة الاسلام فهل يلزمه دم فيه طريقان (أظهرهما) وهو المذكور في الكتاب أنه على قولين (أحدهما) نعم لان احرامه من الميقات ناقص لانه ليس بفرض (وأصحهما) لا لانه أتى بما في وسعه ولم تصدر منه اساءة \* وبني الشيخ أبو محمد." (١)

المجراء في المستانس ولا فرق في وجوب الجزائين بين أن يكون الصيد علوكا كالانسان أو

مباحا نعم يجب في المملوك مع الجزاء ما بين قيمته حيا ومذبوحا لحق المالك وعن المزين أنه لا جزاء في الصيد المملوك \* لنا ظاهر القرآن (الثانية) كما يحرم التعرض للصيد يحرم التعرض لا جزائه بالجرح والقطع لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحرم " لا ينفر صيدها " ومعلوم أن القطع والجرح أعظم من التنفير وإذا جرحه ونقصت الجراحة من قيمته فياتي القول فيما يجب عليه في النظر الثاني وإن برئ ولم يبق نقصان ولا اثر فهل يلزمه شئ فيه وجهان \* هذا كالخلاف فيما إذا جرحه فاندملت الجراحة ولم يبق نقص ولا شين هل يجب شئ

0 2 1

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٩/٧ ٤

ويجرى الخلاف فيما نتف ريشه فعاد كما كان \* (الثالثة) بيض الطائر المأكول مضمون بقيمته خلافا لمالك حيث قال فيه عشر قيمة البائض وللمزيي حيث قال لا يضمن اصلا \* لنا ما روى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم " قضى في بيض نعام أصابه المحرم بقيمته " فان كانت مذرة فلا شئ عليه بكسرها كما." (١)

٤٦٢. "التمر والجمع كل لون من التمر لايعرف له اسم ولافرق بين أن يتخذ ذلك عادة أولا يتخذه عادة خلافا لمالك حيث قال يجوز مرة واحدة ولايجوز ان يتخذه عادة \* ولو اشترى المكسرة بعرض ماله قبل أن يقبضه لم يجز وإن اشتراها به بعد قبضه وقبل التفرق والتخاير قال ابن سريج وغيره يجوز وهو الاصح بخلاف مالو باعه من غير بائعه قبل التفرق والتخاير حيث لا يجوز لما فيه من اسقاط خيار العاقد الآخر وههنا يحصل بما يجرى بينهما اجازة العقد الاول \* وعن صاحب التقريب انه مبنى على الخلاف في الملك في زمن الخيار فان قلنا انه يمنع انتقال الملك لم يجز لانه باع ما لم يملكه \* فهذا وجه من الحيلة ووجه ثان وهو ان يقرض الصحاح من الاخر ويستقرض منه المكسرة ثم يبرئ كل واحد منهما صاحبه \* ووجه ثالث وهو ان يهب كل واحد منهما ماله من الاخر \* ووجه رابع وهو ان يبيع الصحاح بمثل وزنها من المكسرة ويهب صاحب المكسرة الزيادة منه فيجوز جميع ذلك إذا لم نشرط في اقراضه وهبته وبيعه ما يفعل الاخر \* ولو باع النصف الشائع من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة جاز ويسلم إليه الكل ليحصل تسليم النصف ويكون النصف الاخر امانة في يده بخلاف ما لو كان له عشرة على غيره فأعطاه عشرة عددا فوزنت فكانت احدى عشر ديناراكان الدينار الفاضل للمقبوض منه على الاشاعة ويكون مضمونا عليه لانه قبض لنفسه \* ثم إذا سلم الدراهم الخمسه فله ان يستقرضها ويشتري بما النصف الاخر فيكون جميع الدينار له وعليه خمسة دراهم \* ولو باع الكل بعشرة وليس مع المشترى الا خمسة فدفعها إليه واستقرض منه خمسة اخرى وردها إليه عن الثمن جاز \* ولو استقرض الخمسة المدفوعة فوجهان اصحهما الجواز \* قال (ثم النظر في اطراف (أولها) طرف المماثلة فماكان مكيلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الكيل وماكان موزونا

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٤٨٦/٧

فبالوزن وما لم يثبت فيه نقل فالوزن فيه أخصر (ح) وقيل الكيل جائز لانه اعم وقيل ينظر إلى عادة الوقت (و) ومالا يقدر كالبطيخ (و) فلا

خلاص فيه عن الربا الا ماله حالة جفاف وهي حالة كماله فيوزن \* والجهل حال العقد بالمماثلة كحقيقة المفاضلة فلا يصح بيع صبرة جزافا وإن خرجتا متماثلتين) \* قد مر في الفصل السابق ان المماثلة بمعيار الشرع مرعية وان الحكم يختلف بين أن يكون الربويان متجانسين وبين لا يكونا متجانسين وذلك يحوج إلى بيان معيار الشرع والى بيان أنها في أي حالة تعتبر والى معرفة التجانس في مظان الاشكال فعقد فيها ثلاثة أطراف من الكلام (أحدها) في طرق الماثلة اعلم أن معيار الشرع الذي تراعى به المماثلة هو الكيل والوزن فالمكيل لا يجوز." (1)

73. "والتحرى خلافا لمالك حيث اكتفى في المكيلات بالتحري إذا كانا في بادية \* فلو باع صبرة من الحنطة بصبرة أو دراهم بدراهم جزافا أو بالتخمين لم يجز سواء خرجتا متماثلتين أم لا أما إذا ظهر التفاضل فظاهر وأما إذا لم يظهر فاحتجوا له بان التساوى شرط وشرط العقد يعتبر العلم به عند العقد \* ألا ترى انه لو نكح امرأة لا يدرى أهى معتدة أم لا أو هي اخته من الرضاع ام لا لا يصح النكاح \* ولا فرق بين أن يجهل كلتا الصبرتين أو احديهما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم (نمي عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر) ولو قال بعتك هذه الصبرة بتلك الصبرة مكايلة أو كيلا بكيل أو هذه الدراهم بتلك موازنة أو وزنا بوزن فان كالا أو وزنا وخرجتا متساويتين صح العقد والا فقولان قال في التهذيب (أصحهما) البطلان لانه قابل الجملة بالجملة وهما متفاوتتان (والثاني) انه يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة لمقابلته صاعا بصاع ولمشتريها الخيار والثاني) انه يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة لمقابلته صاعا بصاع ولمشتريها الخيار فهل يبطل العقد فيه وجهان (أصحهما) لا لوجود التقابض في المجلس (والثاني) نعم لبقاء فهل يبطل العقد فيه وجهان (أصحهما) لا لوجود التقابض في المجلس (والثاني) نعم لبقاء العلقة بينهما \* ولو قال بعتك هذه الصبرة

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٦٧/٨

بكيلها من صبرتك وصبرته صغيرة وصبرة المخاطب كبيرة صح لحصول المماثلة بين العوضين ثم ان." (١)

37٤. "حرام وعلى التقديرين فلو باع صح خلافا لمالك وكذا بيع السلاح من البغاة وقطاع الطريق مكروه لكنه صحيح ويكره مبايعة من اشتملت يده على الحلال والحرام سواء كان الحلال أكثر وبالعكس ولو بايعه

لم يحكم بالفساد وعن مالك (أن مبايعة من أكثر ماله حرام باطل) وليس من المنافي بيع العينة وهو أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبضه للثمن بأقل من ذلك نقدا وكذا يجوز أن يبيع بثمن نقدا ويشتري بأكثر منه إلى أجل سواء قبض الثمن الاول." (٢)

73. "أن تكون المدة متصلة بالعقد حتى لو شرطا خيار ثلاثة فما دونها من آخر الشهر أو متى شاء أو شرطا خيار الغد دون اليوم فسد العقد لانه إذا تراخت المدة عن العقد لزم وإذا لزم لم يعد جائزا ولهذا لو شرطا خيار الثلاثة ثم أسقط اليوم الاول سقط الكل (الثانية) لا يجوز شرط الخيار مطلقا ولا تقديره بمدة مجهولة ويفسد العقد به خلافا لمالك حيث قال يصح ويحمل على ما تقتضيه العادة فيه لنا القياس على الاجل \* ولو شرطا الخيار إلى وقت طلوع الشمس من الغد جاز ولو قالا إلى طلوعها فعن الزبيري أنه لا يجوز لان السماء قد تكون متغيمة فلا تطلع وهذا بعيد فان التغيم انما يمنع من الاشراق واتصال الشعاع لا من الطلوع وفي الغروب لا فرق بين أن يقولا إلى الغروب أو إلى وقت الغروب بالاتفاق \* ولو تبايعا نمارا بشرط الخيار إلى الليل أو بالعكس لم يدخل فيه الليل والنهار كما لو باع شيئا إلى رمضان لا يدخل رمضان في الاجل وقال أبو حنيفة يدخل الليل والنهار (الثالثة) لو باع عبدين بشرط الخيار في أحدهما لا على التعيين فسد العقد كما لو باع أحدهما لا على التعيين وقال أبو حنيفة يجوز في العربعة وما زاد كما قال في البيع ولو شرطا الخيار في أحدهما على التعيين ففيه قولا الجمع بين مختلفي الحكم قال في البيع ولو شرطا الخيار في أحدهما على التعيين ففيه قولا الجمع بين مختلفي الحكم قال في البيع ولو شرطا الخيار في أحدهما على التعيين ففيه قولا الجمع بين مختلفي الحكم قال في البيع ولو شرطا الخيار في أحدهما على التعيين ففيه قولا الجمع بين مختلفي الحكم

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٧٠/٨

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٣١/٨

وكذا لو شرطا في أحدهما خيار يوم وفي الاخر خيار يومين فان صححنا البيع ثبت الخيار فيما شرط وكما لو شرط فيهما ثم." (١)

٤٦٦. "(فرع) رضى بامساك المصراة ثم وجد بها عيبا قديما نص أنه يردها ويرد اللبن ايضا وعن رواية الشيخ أبي على وجه أنه كما لو اشترى عبدين فتلف أحدهما وأراد رد الاخر فتخرج على تفريق الصفقة والله أعلم \* قال (وثبوت الخيار بالكذب في مسألة تلقى الركبان من باب التغرير وكذلك خيار النجش إذا كان عن مواطأة البائع على أقيس المذهبين ولا يثبت (م) بالغبن خيار إذا لم يستند إلى تغرير يساوي تغرير المصراة حتى لو اشترى جوهرة رآها فإذا هي زجاجة فلا خيار) \* الخيار في تلقى الركبان قد ذكره في المناهي وشرحناه والغرض ههنا التنبيه على أن مستنده التغرير كما في التصرية وكذا خيار النجش أن أثبتناه وقد تكلمنا فيه من قبل (وأما) مسألة الغبن (فاعلم) أن مجرد الغبن لا يثبت الخيار وان تفاحش خلافا لمالك حيث قال ان كان الغبن فوق الثلث ثبت الخيار للمغبون ونقل بعض أصحاب أحمد مثله وقدر بعضهم بما فوق السدس وفي كتب اصحابنا عنه انه ان كان المغبون ممن لا يعرف المبيع ولا هو ممن لو توقف لعرفه ثبت الخيار \* لنا قصة حبان بن منقذ رضي الله عنه (فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت له الخيار بالغبن ولكن أرشده إلى شرط الخيار ليتدارك غبنه عند الحاجة) \* إذا تقرر ذلك فلو اشترى زجاجة وهو يتوهمها جوهرة بثمن كبير فلا خيار له ولا عبرة بما لحقه من الغبن لان التقصير من جهته حيث جرى على الوهم المجرد ولم يراجع أهل الخبرة \* ونقل المتولى وجها أنه كشراء الغائب والرؤية التي لا تفيد المعرفة ولا تنفى الغرر كالمعدومة ولك أن لا تستحسن لفظ الكتاب حيث قال ولو اشترى جوهرة رآها وتقول ليس التصوير فيما لو اشترى جوهرة وإنما التصوير فيما لو اشترى زجاجة توهمها جوهرة والله أعلم \* قال (هذه أسباب الخيار أما دوافعه ومسقطاته أعنى في خيار النقيصة فهي أربعة (الاول) شرط البراءة من العيب على أقيس القولين ويفسد (ح) العقد به على القول الثاني ويصح العقد ويلغو الشرط (ح) في قول ثالث ويصح في الحيوان ويفسد في غيره (ح) في قول رابع) \*." (٢)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣١٢/٨

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٣٨/٨

27٧٤. "الاولى) إذا بيعت بعد بدو الصلاح جاز مطلقا وبشرط ابقائها إلى وقت الجذاذ وبشرط القطع سواء كانت الاصول للبائع أو للمشترى أو لغيرهما لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها " والحكم بعد الغاية يخالف الحكم قبلها \* ثم عند الاطلاق يجوز الابقاء إلى أوان الجذاذ للعرف وشرط التبعية تصريح بما هو من مقتضيات العقد وساعدنا

مالك وأحمد على ما ذكرناه وعند ابى حنيفة لا يجوز البيع بشرط الابقاء ويلزم القطع في الحال في صورة الاطلاق ولا يجوز ان يبيع الثمار بعد بدو الصلاح مع ما يحدث بعدها خلافا لمالك (الحالة الثانية) إذا بيعت

(حديث) أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها متفق عليه من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر وأخرجه عن الشافعي في رواية لمسلم حتى يبدو صلاحه حمرته وصفرته وفي رواية له قال ما صلاحه قال تذهب عاهته وفي رواية لها قيل لابن عمر وأخرجه مسلم عن جابر وأبي هريرة وفي البخاري عن سهل ابن أبي حثمة وغيره عن زيد ابن ثابت وفيه قصة \*." (١)

عليه وسلم (إلى اجل معلوم) وفيه صور (احداها) لا يجوز تأقيته بما يختلف وقته كالحصاد عليه وسلم (إلى اجل معلوم) وفيه صور (احداها) لا يجوز تأقيته بما يختلف وقته كالحصاد والدياس وقدوم الحاج خلافا لمالك لنا ان ذلك يتقدم تارة ويتأخر اخرى فاشبه مجئ المطر ولو قال إلى العطاء لم يجزان اراد وصوله وان اراد وقت خروجه وقد عين السلطان له وقتا جاز بخلاف ما إذا قال إلى وقت الحصاد إذ ليس له وقت معين ولو قال إلى الصيف أو إلى الشتاء لم يجز الا ان يريد الوقت ويجوز إعلام." (٢)

279. "ونقضته ورفعته لا يخفى \* ولو اقتصر على قوله رددت الثمن أو فسخت البيع فقد حكي الامام فيه اختلافا للاصحاب ووجه المنع بان حق الفسخ فيه أن يضاف إلى المرسل ثم إذا انفسخ العقد ثبت مقتضاه والاصح الاكتفاء به ثم حق الرجوع للبائع لا يثبت على

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٩/٦٠٠

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٣١/٩

الاطلاق بل هو مشروط بشروط يجب معرفتها ولا يختص الرجوع بالبيع بل يجرى في غيره من المعاوضات ويتبين الغرض بالنظر في العوض المتعذر تحصيله والمعوض المسترجع والمعاوضة التي بما انتقل الملك إلى المفلس فلذلك قال ويتعلق الرجوع بثلاثة أركان والعوض والمعوض والمعاوضة (وقوله) أما العوض فهو الثمن يعني في البيع ويقاس عليه العوض في سائر المعاوضات ويعتبر فيه شيئان (احدهما) أن يتعذر استيفاؤه بسبب الافلاس وفيه صور (أحدهما) إذا كان ماله وافيا بالديون وحجر القاضي عليه تفريعا على جواز ذلك ففي ثبوت الرجوع وجهان (أحدهما) وهو المذكور في الكتاب أنه لا يرجع لانه يصل إلى الثمن (والثاني) يرجع لانه لو رجع لما أمن أن يظهر غريم آخر يزاحمه فيما اخذ (الثانية) لو قال الغرماء نفسخ لتقدمك بالثمن لم يلزمه الاجابة <mark>خلافا لمالك</mark> لان فيه تحمل منه وأيضا فربما يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذ وفيه وجه أنه لا يبقى له الرجوع تخريجا مما إذا حجر عليه الحاكم وفي ماله وفاء ولو قالوا نؤدى الثمن من خالص أموالنا أو تبرع به أجنبي فليس عليه الاجابة أيضا ولو أجاب ثم ظهر غريم آخر لم يزاحمه في المأخوذ \* ولو مات المشترى فقال الوارث لا ترجع حتى أقدمك على الغرماء يلزمه القبول أيضا ولو قال أؤدى الثمن من مالي فوجهان (أحدهما) وبه أجاب في التتمة أن عليه القبول وترك الفسخ لان الوارث خليفة المورث فله تخليص المبيع (الثلالثة) لو امتنع المشترى من تسليم الثمن مع اليسار أو هرب أو مات مليئا وامتنع الوارث من التسليم فاصح الوجهين أنه لا فسخ لانه لم يوجد عيب الافلاس." (١) ٤٧٠. "وأن أداه باذن المديون فان جرى بينهما شرط الرجوع والا فوجهان (أحدهما) لا رجوع لانه لم يوجد منه الا الاذن في الاداء وليس من ضرورة الاداء الرجوع (وأصحهما) الرجوع بناء على المعتاد في مثله من المعاملات وأفاد الشيخ أبو محمد ههنا كلامين (أحدهما) تقريب هذا الخلاف من الخلاف في ان الهبة المطلقة هل تقتضى الثواب وترتيبه عليه والحكم بالرجوع أولى من الحكم بالثواب ثم لان الهبة مصرحة بالتبرع والاداء خلافه ولان الواهب مبتدئ بالتبرع والاداء ههنا مستوف بالاستدعاء الذي هو كالقرينة المشعرة بالرجوع (والثاني) أن في الهبة فارقا بين أن يكون الواهب ممن يطمع مثله في ثواب مثل المتهب أولا يكون

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٢٣٥/١٠

فيخرج وجه ثالث مثله ههنا (وأما) الضامن فله أربعة أحوال

(أولها) أن يضمن باذن الاصيل ويؤدى باذنه فيرجع عليه لانه صرف مال إلى منفعة الغير بأمره فاشبه مااذا قال اعلف دابتي فاعلفها وعن ابى حنيفة أنه يرجع إذا قال اضمن عني وادعنى (أما) إذا لم يقل عنى فلا يرجع الا إذا كان بينهما مخلطة شركة أو زوجية أو نحوهما ولافرق في ثبوت الرجوع بين أن يشترط الرجوع أولا يشترط قال الامام ويحتمل في القياس أن ينزل الاذن في الضمان والاداء منزلة الاذن في الاداء من غير ضمان حتى يقول ان شرط الرجوع ثبت والا فعلى الخلاف وفي كلام صاحب التقريب رمز إليه (وثانيها) أن يضمن ويؤدى بغير اذنه فلا رجوع له على الاصيل خلافاً لمالك وأحمد \* واحتج الاصحاب بحديث علي وأبي قتادة (بان النبي صل الله عليه وسلم صلى على الميت بعد ضمانهما ولو كان لهما الرجوع لما صلى لبقاء الدين) وأيضا فانه عليه السلام قال (الآن بردت جلدته عن النار) ولو بقى الدين لما حصل التبريد (وثالثها) أن يضمن بغير اذنه ويؤدى بأذنه ففي وجه يرجع لانه اسقاط الدين عن الاصيل باذنه (والاصح) المنع لان اللزوم بالضمان ولم ياذن فيه ورتب الوجهين في النهاية." (١)

الشراء أكان دفعة واحدة أم لا فان قال لا فالعبد كله للمقر له وان قال نعم سئل عن كيفية الشراء أكان دفعة واحدة سئل عن قدر ما وزن فان قال وزنت الفيل الفيا أيضا فالعبد بينهما وان قال وزنت الفين فثلثا العبد له والثلث للمقر له وعلى هذا القياس ولا نظر إلى قيمته خلافا لمالك رحمه الله حيث قال لو كان يساوى الفين وقد زعم أنه وزن الفين والمقر له الفا يكون العبد بينهما بالسوية ولا يقبل قوله انى وزنت الفين في ثلثه وقد يعبر عن مذهبه بأن المقر له من العبد ما يساوى الفا وان قال اشتريناه دفعتين ووزن في شراء عشره مثلا الفا وأنا اشتريت تسعة اعشاره بالف قبل لانه

يحتمل ولو قال أردت به أنه أوصى له بألف من ثمنه قبل البيع ودفع له الف ثمنه وليس له دفع الالف من ماله وان فسرنا به دفع إليه الالف ليشترى له العبد ففعل فان صدقه المقر له فالعبد له وان." (٢)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٣٨٩/١٠

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ١٤١/١١

الشرط فان كان الحاصل في يده مكسرة ورأ س المالك صحاح نظر ان وجد من يبدلها الشرط فان كان الحاصل في يده مكسرة ورأ س المالك صحاح نظر ان وجد من يبدلها بالصحاح وزنا بوزن أبدلها وإلا باعها بغير جنسها من النقد واشترى بها الصحاح ويجوز أن يبيعها بعرض ويشترى به الصحاح في أصح الوجهين (والثاني) لا يجوز لانه قد يتعوق عليه بيع العرض فان كان المال نقدا من غير جنس رأس الملك أو عرضا فله حالتان (إحداهما) أن يكون فيه ربح فعلى العامل بيعه إن طلبه المالك وله بيعه وإن أباه المالك وليس للعامل تأخير البيع إلى توسم رواج المتاع لان حق المالك يعجل خلافا لمالك ولو قال للمالك تركت حقى لك ولا تكلفني البيع هل عليه فيه الاجابة فيه وجهان." (١)

العقد عليها وجاز أن تكون الاجرة دينا في الذمة ولولا أنها ملحقة بالموجودات لكان ذلك في معنى بيع الدين بالدين ويجب أن تكون الاجرة معلومة القدر والوصف كالثمن إذا كان في الذمة وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال " من استأجر أجيرا فليعطه اجره " قال اعمل كذا لارضيك أو اعطيك شيئا وما أشبه فسد العقد وإذا عمل استحق اجرة المثل ولو استأجر أجيرا بنفقته أو كسوته فسد خلافا لمالك وأحمد حيث قالا تجوز ويستحق الوسط ولابي حنيفة في المرضعة خاصة \* لنا القياس على عوض البيع والنكاح وان استأجر بقدر معلوم من الحنطة أو الشعير ووصفه كما يجب في السلم جاز أو بارطال من الخبز يبنى على جواز السلم في الخبز ولو أجر الدار بعمارتها أو الدابة بعلفها أو الارض." (٢)

٤٧٤. "الْعُمَرِيِّ وَزَعَمَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ اتِّفَاقَ أصحابهم ممن صنف الخلاف وأصحابنا وأصحاب أبي حنففة عَلَى مَرِّ الْأَعْصَارِ إِلَى وَقْتِهِ أَنَّ الْجِنْسَ أَحَدُ وَصْفَيْ عِلَّةِ الرِّبَا وَأصحابنا وأصحاب أبي حنففة عَلَى مَرِّ الْأَعْصَارِ إِلَى وَقْتِهِ أَنَّ الْجِنْسَ أَحَدُ وَصْفَيْ عِلَّةِ الرِّبَا قَالَ وَحَالَفَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعَصْرِ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا فِي ذَلِكَ يَعْنِي الْحُنفِيَّة وَالشَّافِعِيَّة وَالشَّافِعِيَّة وَالشَّافِعِيَّة وَالشَّافِعِيِّ مَنْ قَالَ الْعِلَّةُ هِيَ الطُّعْمُ بِمُجَرَّدِهِ وَلَكِنَّ الْجِنْسَ مِنْ شَرْطِهِ فَكَانَ يَقُولُ فَمِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَنْ قَالَ الْعِلَّةُ هِيَ الطَّعْمُ بِمُجَرَّدِهِ وَلَكِنَّ الْجِنْسَ مِنْ شَرْطِهِ فَكَانَ يَقُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا عَمَّنْ عَاصَرَهُ مِن أصحابه في ذلك شئ يَتَحَرَّرُ وَلَا اللهُ فَلَا وَيَذْهَبُ اللهُ وَلَا تَعَلَّوْا فِيهِ إِلَى هَذَا التَّصْيِيقِ وَالتَّحْقِيقِ ثُمُّ الْحَتَارَ عَبْدُ الْوَهَابِ أَنَّ الْجِنْسَ لِعُمْ وَلَا تَعَلَّوْوا فِيهِ إِلَى هَذَا التَّصْيِيقِ وَالتَّحْقِيقِ ثُمُّ احْتَارَ عَبْدُ الْوَهَابِ أَنَّ الْجِنْسَ لَعَلَى النَّهُ وَلَا تَعَلَّقُوا فِيهِ إِلَى هَذَا التَّصْيِيقِ وَالتَّحْقِيقِ ثُمُّ احْتَارَ عَبْدُ الْوَهَابِ أَنَّ الْجِنْسَ لِي النَّعْرِ وَلَا تَعَلَّقُوا فِيهِ إِلَى هَذَا التَّصْيِيقِ وَالتَّحْقِيقِ ثُمُّ احْتَارَ عَبْدُ الْوَهَابِ أَنَّ الْمِنْسَ

<sup>(</sup>١) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم ٧٤/١٢

<sup>(7)</sup> فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي، الرافعي ، عبد الكريم (7)

\* وَالْغَزَالِيُّ قَدْ تَعَرَّضَ لِهِنَا الْمَنْعِ أَيْضًا فِي التَّحْصِينِ (فَاعِدَةٌ) الْعُقُودُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّقَابُضِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ (مِنْهَا) مَا يَجِبُ فِيهِ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّقَرُّقِ بِالاجماع وهو الصرف (ومنها) مالايجب بِالْإِجْمَاعِ كَبَيْعِ الْمَطْعُومَاتِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْعُرُوضِ بِالنَّقْدَيْنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (وَمِنْهَا) مَا يُشْتَرَطُ بِالْإِجْمَاعِ كَبَيْعِ الْمَطْعُومَاتِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْعُرُوضِ بِالنَّقْدَيْنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (وَمِنْهَا) مَا يُشْتَرَطُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَهُو بَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ (وَمِنْهَا) مَا يُشْتَرَطُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَد خِلَافًا لِلَقِي وَلَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ فِيهِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَة خِلَافًا لِمَالِكٍ وَلَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ فِيهِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ وَاللَّهُ أَعلَم

(1) " \*

٥٧٤. "قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً لَهُ حَرُمَ وَمَّسَكَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْعَادَةَ الْحَاصَّةَ لَا تُنزَّلُ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ كَمَا لَوْ نَكَحَ مَنْ عَادَتُهُ الطَّلَاقُ لَا يُجْعَلُ ذَلِكَ كَشَرْطِ الطَّلَاقِ فِي الْعَقْدِ وَكَذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَقْصُودًا أَوْ غَيْرَ مَقْصُودًا وَسُدُسٍ أَوْ مَقْصُودٍ حَتَّى قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَغَيْرُهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ دِينَارٌ وَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ بِدِينَارٍ وَسُدُسٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ فَالْحِيلَةُ أَنْ يَبِيعَ الدِينَارَ مِنْهُ بِالدَّرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوضَيْنِ وَيَتَحَايَرًا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ بِالدَّرَاهِمِ وَيَتَقَابَضَا الْعِوضَيْنِ وَيَتَحَايَرًا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ بِلِلْكَ الدَّرَاهِمِ دِينَارًا وَسُدُسًا أَوْ مَا يَزِيدُ قَالَ الْأَصْحَابُ وَإِذَا أَرَادَ بَيْعَ صِحَاحٍ مِكُكَسَّرَةٍ أَكْثَرَ مِنْهُ وَيَتَقَابَضَا الْعِوضَيْنِ وَيَتَحَايَرًا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ وَلَيْكَ الدَّرَاهِمِ دِينَارًا وَسُدُسًا أَوْ مَا يَزِيدُ قَالَ الْأَصْحَابُ وَإِذَا أَرَادَ بَيْعَ صِحَاحٍ مِكُكَسَّرَةٍ أَكْثَرَ مِنْهُ وَنَذِيكًا يَبِيعُ الدَّرَاهِمَ إِللَّا الدَّرَاهِمِ أَوْ يَعْرَضٍ ثُمُّ إِذَا تَقَابَضَا وَتَفَرَقًا وَتَخَايَرًا أَمْ مَنْ وَزُنِهَا يَبِيعُ الدَّرَاهِمِ أَوْ بِغَرَضٍ ثُمُّ إِذَا تَقَابَضَا وَتَفَرَقًا وَتَخَايَرًا الشَّرَى بِالدَّرَاهِمِ أَوْ بِغَرَضٍ ثُمُّ إِذَا تَقَابَضَا وَتَفَرَقًا وَتَخَايَرًا الشَّارَى بِالدَّرَاهِمِ أَوْ بِغَرَضٍ ثُمُ فَا فَي بَاللَّولَا الْعَرَافِيمِ أَوْ بِذَلِكَ سَوَاءٌ فَعَلَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ مَرَّةً أَنْ يَبِعُ اللَّيْرَاهِمِ أَوْ يَعْرَضٍ الْمُكَسَّرَةَ وَيَجُورُ ذَلِكَ سَوَاءٌ فَعَلَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ مَرَّةً أَوْ

<sup>(</sup>١) المجموع شرح المهذب، النووي ٩٣/١٠

مِرَارًا وَقَدْ أَطْبَقَ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ تَبَعًا لِلشَّافِعِيِّ عَلَى ذَلِكَ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَثِمَةِ الشَّلَاثَةِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ أَمْوَالِ الرِّبَا جَازَ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ الْأَوْلُ حَالًّا أَوْ مُؤَجَّلًا فَيَجُوزُ أَن يبيع الشئ إِلَى أَجَلٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ السِّلَعِ إِلَى أَجَلٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ السِّلَعِ إِلَى أَجَلٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ السِّلَعِ إِلَى أَجْلٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ السَّلَعِ إِلَى أَجْلٍ وَاللَّ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَشْتَرِيهَا الْبَائِعُ بِأَقَلَّ مِنْ الشَّمَنِ وَزَعَمَ أَوْ نَقُدٍ لِأَنْهَا بَيْعَةً غَيْرُ الْبَيْعَةِ الْأُولِى وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَشْتَرِيهَا الْبَائِعُ بِأَقَلَّ مِنْ الشَّمَنِ وَزَعَمَ أَوْ نَقُدِ لِأَنْهَا بَيْعَةُ غَيْرُ الْبَيْعَةِ الْأُولِى وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَشْتَرِيهَا الْبَائِعُ بِأَقَلَّ مِنْ الشَّمَنِ وَزَعَمَ أَنْ الْقِيَاسَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَلَكِنَّهُ زَعَمَ تَتَبُّعَ الْأَثَرِ وَخَعْمُودٌ مِنْهُ أَنْ يَتْبَعَ الْأَثَرَ الصَّحِيحَ فَلَمَّا سَلَ عن الاثر إذا هو (أبو إسحق عَنْ امْرَأَتِهِ عَالِيَةَ بِنْتِ أَنْفَعَ أَنَّا كَدَلَتُ مَعَ امْرَأَةٍ أَبِي السَّقَرِ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكُرَتْ لِعَائِشَةَ بَيْعًا بَاعَتْهُ مِنْ زَيْدِ بْنَ أَرْفَعَمَ بَكَذا أو كذا. " (١)

٧٦٤. اُوقَالَ غَيره يشق مِنْهَا مَا أَفْسَدَتُهُ الْخُمُو وَلَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا فِيهَا وَمَا لَا فَلا صَوْنًا لِلْمَالِيَّةِ عَنِ الْفَسَادِ وَإِذَا قُلْنَا لَا تَفْسَدُ فَفِي النَّوَادِرِ تُعْسَلُ وَيُنْتَفَعُ كِمَا وَلَا يَضُرُ بَقَاءُ الرَّائِحَةِ وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ عَبْدِ الحُكَمِ أَمَّا الرِّقَاقُ فَلَا يُنْتَفَعُ كِمَا وَأَمَّا الْقِلَالُ فَيُطْبِحُ فِيهَا الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ وَتُعْسَلُ وَيُنْتَفَعُ كِمَا وَفِي الجُلَّابِ لَا يَجِلُ لِمُسْلِمٍ بَيْعُهَا مِنْ كَافِرٍ وَلَا مُسْلِمٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتُعْسَلُ وَيُنْتَفَعُ كِمَا وَفِي الجُلَّابِ لَا يَجُلُبُ وَيَعْدَهُ خَمْرٌ أُرِيقَتُ وَلِا مُسْلِمٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مُسْلِمٍ إِنَّ الْمَلْكَ لَا يَتْبُبُ عَلَى مُسْلِمٍ إِنَّ الْمِلْكَ لَا يَتْبُتُ عَلَى مُسْلِمٍ اللَّوْمِ وَلَا مُسْلِمٍ اللَّمُ اللهَ اللهِ اللهَ اللهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَسْلَمَ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْلُ قَبْلُ فَيْضِ النَّمَنِ فَلَهُ أَخْذُهُ لِأَنَّهُ دَيْنٌ مِنْ جُمْلَةِ دُيُونِهِ وَإِنْ أَسْلَمَ الْمُشْتَوِيهَا فَعَلَيْهِ دَفْعُ النَّمَنِ لِلْبَائِعِ لِأَنَّهُ دِينٌ عَلَيْهِ وَإِنْ أَسْلَمَ الْبَائِعُ قِبل قَبْل قَبْل قَبْل قَبْل قَبْل وَاللهُ اللهُ الْمُعْلِمُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الللّهُ الللهُ ال

<sup>(</sup>١) المجموع شرح المهذب، النووي ١٤٩/١٠

من البيع الْمُسلم فَإِن قبض الثّمن تصدق بِهِ تأديبا لَهُ السَّادِسُ فِي الْكِتَابِ أَكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَسَلَّفَ مِنْ ذَمِّيّ ثَمَنَ خَمْرٍ أَوْ." (١)

٤٧٧. "وَلِأَنَّهُ رُوِيَ مِثْلَ لَبَنِهَا قَمْحًا فَطَرِيقُ الْجَمْعِ ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ يَتَعَيَّنُ التَّمْرُ لِسَائِرٍ الْبِلَادِ فَإِنْ حَلَبَهَا ثَالِثَةً وَقَدْ حَصَلَتِ الْخِبْرَةُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضًا لَا رَدَّ لَهُ وَلَا حُجَّةَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا لِلِاحْتِبَارِ وَإِذَا رَدَّهَا لَمْ يَرُدَّ لَبَنَهَا وَإِنْ كَانَ قِيَاسًا بِغَيْرِ صَاع لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ لُوجُوب الصَّاع أُولا وَلَيْسَ للْبَائِع أَن يقلبها بِغَيْرِ لَبَنٍ وَصَاعِ قَالَ صَاحِبُ التَّنْبِيهَاتِ أَجَازَ سَحْنُونٌ أَخْذَهَا بِلَبَنِهَا وَجَعَلَهَا إِقَالَةً وَقِيلَ إِنَّمَا تَصِحُّ الْإِقَالَةُ إِذَا حَلَبَهَا بِالْحَضْرَةِ عِنْدَ الشِّرَاءِ حَيْثُ لَا يَتَوَلَّدُ لَبَنِّ وَعَلَى هَذَا لَا يُعْرَفُ أَنَّهَا مُصَرَّاةً إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ الْحَلْبَةُ الثَّانِيَةُ رضًا خِلَافًا لِمَالِكٍ لِأَنَّهُ قَدْ يطن نَقْصَ اللَّبَنِ لِاخْتِلَافِ الرَّعْيِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالثَّالِثَةِ وَقَالَهُ ش قَالَ اللَّحْمِيُّ إِذا كَانَت جملَة غنم احتلف هَلْ صَاعٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَعْرَضَ فِي هَذَا عَنِ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ فِي اللَّبَنِ أَوْ لِكُلِّ شَاةٍ صَاعٌ وَهُوَ الْأَصْوَبُ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ فِي شَاةٍ فَيتَكَرَّرُ بِتَكُرُّر الشَّاةِ وَلأَنَّ الْأَصْلَ مُسَاوَاةُ الْبَدَلِ لِلْمُبْدَلِ خُولِفَ اللَّبَنُ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِ وَتَمْيِيزِهِ عَنْ لَبَنِ الْمُشْتَرِي أَمَّا عَدَدُ الشِّيَاهِ فَمُنْضَبِطٌ وَكَذَلِكَ الْإِبِلُ لِأَنَّ لَبَنَ الْإِبِلِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ فَلَبَنُ الْغَنَم أَحَقُّ نَظَائِرُ قَالَ الْعَبْدِيُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فِي تِسْع مَسَائِلَ شَاةً الْمُصَرَّاةِ وَالْحَالِفُ بِنَحْرِ وَلَدِهِ فَهَذَا وَاحِدٌ فِي الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَقِيلَ يَتَعَدَّدُ وَالْمُؤَخِّرُ قَضَاءَ رَمَضَانَ سَنَةً فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَة وَكَذَلِكَ السنون وَالْوَطْء فِي رَمَضَانَ مَرَّةً وَمَرَّاتٍ سَوَاءٌ إِذَا لَمْ يُكَفِّرْ وَالْيَمِينُ لَهَا كَفَارَّةٌ وَاحِدَةٌ وَكَذَلِكَ الْأَيْمَانُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَقَذْفُ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ يُوجِبُ حَدًّا وَاحِدًا وَقِيلَ يَتَعَدَّدُ وَالتَّطَيُّبُ مَرَّةً فِي الْحَجّ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ وَكَذَلِكَ الْمَرَّاتُ وَالْحَالِفُ بِصَدَقَةِ مَالِهِ مَرَّةً عَلَيْهِ الثُّلُثُ وَكَذَلِكَ إِذَا كَرَّرَ الْخَلِفَ وَقِيلَ ثُلُثُ مَا. " (٢)

٤٧٨. "غسالة أَعْضَاء رَسُول الله [صلى الله عَلَيْهِ وَسلم] ، والأغلب أَثَمَا كَانَت غسالة أَعْضَائِهِ وَإِلَّا لما فعل بِمَا الصَّحَابَة (مَا فعلوا، لِأَن) مَا يفضل من وضوئِهِ فِي الْإِنَاء مثل مَا يفضل من وضوئِهِ من الْبِئْر، فلولا كَانَ الَّذِي أخرجه بِلَال فضل وضوئِهِ لما فعلوا بِهِ مَا فعلوا، وَمَا ثَبت فِي حق غَيره إِلَّا أَن يقوم دَلِيل على وَمَا ثَبت فِي حق غَيره إِلَّا أَن يقوم دَلِيل على

<sup>(</sup>١) الذخيرة للقرافي، القرافي ٢٠/٤

<sup>(</sup>٢) الذخيرة للقرافي، القرافي ٥/٧٦

تُخْصِيصه بهِ.

وَأَمَا مَا يَدُلُ عَلَى أَنَهُ غَيْرَ طَهُورٍ، خَلَافًا لَمَالِكُ وَالشَّافِعِيّ فِي قَوْلُهُ الْقَدِيمِ فَذَلِك ترك الْأَوَّلِين بجمعه ليتوضأ بِهِ مرّة بعد أُخْرَى عِنْد فقد المَاء مَعَ قلَّة الْمِيَاه فِي الْحُجازِ، وَاخْتِلَافَهُمْ فِيمَا إِذَا وجد (مَا لَا يَكْفِيهِ) من المَاء لحدثه هَل يجب اسْتِعْمَاله أم لَا؟ على قَوْلَيْنِ.

(بَاب (الْوضُوء بالنبيذ))

كَانَ أَبُو حنيفَة رَضِي الله عَنهُ يَقُول: إِذا أَلقِي فِي المَاء ثُمَيْرَات تستحلب (عذوبة) المَاء حَتَّى صَار حلوا رَقِيقا (يسيل على الْأَعْضَاء) جَازَ الْوضُوء بِهِ عِنْد عدم المَاء محتجا فِي ذَلِك بِمَا روى:." (١)

٤٧٩. "وهو المذهب، ولا أعلم فيه خلافا، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: ويحصل له أجره كاملا، خلافا لمالك رحمه الله؛ فإنه يشفع مع صغره لأمه لا لأبيه (١).

وما يخرج في الكفارة المطلقة غير مقيد بالشرع، بل بالعرف قدرًا أو نوعا من غير تقدير ولا تمليك، وهو قياس المذهب في الزوجة والأقارب والمملوك والضيف، والأجير المستأجر بطعامه، والإدام يجب إن كان يطعم أهله بإدام، وإلا فلا.

وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والغلاء، واليسار والإعسار وتختلف بالشتاء والصيف.

والواجبات المقدرات في الشرع على ثلاثة أنواع:

تارة: تقدر الصدقة الواجبة ولا يقدر من يعطاها كالزكاة.

وتارة يقدر المعطى، ولا يقدر المال كالكفارات، وتارة: يقدر هذا وهذا كفدية الأذى، وذلك لأن سبب وجوب الزكاة هو المال فقدر فيها المال الواجب.

وأما الكفارات فسببها فعل بدنه كالجماع واليمين والظهار فقدر فيها المعطى كما قدر العتق والصيام، وما يتعلق بالحج ففيه بدن، ومال، فعبادته بدنية ومالية فلهذا قدر فيه هذا وهذا (٢).

وإن أخرِج القيمة أو غدى المساكين أو عشاهم لم يجزئه، وعنه: يجزئه إذا كان قدر الواجب.

<sup>(</sup>١) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، الخزرجي المنبجي ١/١٥

واختار الشيخ تقي الدين الأجزاء ولم يعتبر القدر الواجب، وهو

\_\_\_\_\_

. ( ۲7 / 7 ) ، ف ( 77 / 7 ) ، ف ( 1 / 7 ) .

(۲) اختیارات (۲۷۲، ۲۷۷) ، ف (۲/ ۳۲٦) .. " (۱)

٠٤٨٠. "= الكتاب الثالث في البيوع وفيه اثنا عشر بابا =

الباب الأول في أركان البيع

وهي خمسة البائع والمشتري والثمن والمثمون واللفظ وما في معناه من قول أو فعل يقتضي الإيجاب والقبول فأما البائع والمشتري فيشترط في كل واحد منهما ثلاثة شروط (الأول) أن يكون مميزا تحرزا من المجنون والسكران والصغير الذي لا يعقل (الثاني) أن يكونا مالكين أو وكيلين لمالكين أو ناظرين عليهما فأما الشراء لأحد بغير إذنه أو البيع عليه كذلك فهو بيع الفضولي فينعقد ويتوقف على إذن ربه وقال الشافعي لا ينعقد (الثالث) أن يكونا طائعين فإن بيع المكره وشراءه باطلان وإذا أكره الرجل على غرم مال بغير حق فباع فيه شيئا من ماله لم يجز البيع وأخذ البائع ما باعه من المشتري دون ثمن ورجع المشتري بالثمن على الذي أكره البائع وسواء دفع الثمن إلى المكره أو المكره وليس من هذا غرم العمال ولا مكتري المكوس فإن بيعهم نافذ ولا رجوع لهم وإذا أكره المشتري البائع على البيع فهو كالغاصب في جميع أحكامه ويشترط في البائع أن يكون رشيدا فإن بيع السفيه والمحجور لا ينفذ وشراؤه موقوف على نظر وليه ولا يشترط الإسلام إلا في شراء العبد المسلم وفي شراء المصحف ومنع الشافعي أن يبع من ولد أعمى أو يشتري خلافا لمالك وأبي حنيفة وأما الثمن والمثمون فيشترط في كل واحد منهما أربعة شروط وهي أن يكون طاهرا منتفعا به معلوما مقدورا على تسليمه فقولنا طاهرا تحرزا من النجس فإنه لا يجوز بيعه كالخمر والخنزير واختلف في بيع العاج والزبل وفي بيع الزيت النجس فمنع في المشهور مطلقا وأجاز ابن وهب إذا بين واختلف في الاستصباح به في غير المساجد وقولنا منتفعا به تحرزا مما لا منفعة فيه كالخشاش والكلاب وقد اختلف في جواز بيع الكلاب للصيد والغنم." (٢)

<sup>(</sup>١) المستدرك على مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٥/٨٤

<sup>(</sup>٢) القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي ص/١٦٣

٤٨١. "إلا إذا كان معينا مالكا أمر نفسه (الفصل الثالث) في شرطه وهو الحوز حسبما ذكرناه في الهبة فإن مات المحبس أو مرض أو أفلس قبل الحوز بطل التحبيس وكذلك إن سكن دارا قبل تمام عام أو أخذ غلة الأرض لنفسه بطل التحبيس ويجوز أن يقبض للكبير غيره مع حضوره بخلاف الهبة ويقبض الوالد لولده الصغير والوصى لمحجوره ويقبض صاحب الأحباس ما حبس على المساجد والمساكن وشبه ذلك ولا بد من معاينة البينة للحوز إذا كان المحبس عليه في غير ولاية المحبس أو كان في ولايته والحبس في دار سكناه أو قد جعل فيها متاعة فلا يصح إلا بالإخلاء والمعاينة وإذا عقد المحبس عليه أو الموهوب له في الملك المحبس أو الموهوب كراء أو نزل فيهما لعمارة فذلك حوز (الفصل الرابع) في مصرف الحبس بعد انقراض المحبس عليهم وذلك على ثلاثة أقسام (الأول) حبس على قوم معينين فإن ذكر لفظ الصدقة أو التحريم لم ترجع إليه أبدا وإن لم يذكرهما فإذا انقرضوا فاختلف قول مالك فقال أولا ترجع إلى المحبس إو إلى ورثته ثم قال لا ترجع إليه ولكن لأقرب الناس إليه (الثاني) حبس على محصورين غير معينين كأولاد فلان وأعقابهم (الثالث) حبس على غير محصورين ولا معينين كالمساكن فلا يرجع إليه باتفاق ويرجع إلى أقرب الناس إليه إن كان لم يعين له مصرفا فإن عين مصرفا لم تعد إلى غيره (الفصل الخامس) والأحباس بالنظر إلى بيعها على ثلاثة أقسام (الأول) المساجد فلا يحل بيعها أصلا بإجماع (الثاني) العقار لا يجوز بيعه إلا أن يكون مسجدا تحيط به دور محبسة فلا بأس أن يشتري منها ليوسع به والطريق كالمسجد في ذلك وقيل أن ذلك في مساجد الأمصار لا في مساجد القبائل وأجاز ربيعة بيع الربع المحبى إذا خرب ليعوض به آخر خلافا لمالك وأصحابه (الثالث) العروض والحيوان قال ابن القاسم إذا ذهبت منفعتها كالفرس يهرم والثوب يخلق بحيث لا ينتفع بهما جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله فإن لم تصل قيمته إلى كامل جعلت في نصيب من مثله وقال ابن الماجشون لا يباع أصلا (الفصل السادس) بقية أحكام المحبس فمنها أن المحبس إذا اشترط شيئا وجب الوفاء بشرطه والنظر في الأحباس إلى من قدمه المحبس فإن لم يقدم قدم القاضي ولا ينظر فيها المحبس فإن فعل بطل التحبيس وتبتني الرباع المحبسة من غلاتها فإن لم تكن فمن بيت المال فإن لم يكن تركت حتى تملك ولا يلزم المحبس النفقة فيها وينفق على الفرس المحبس من بيت المال فإن لم يكن بيع واشتري بالثمن ما لا يحتاج إلى نفقة كالسلاح وقال ابن الماجشون

لا يجوز بيع ذلك ولا يجوز نقض بنيان الحبس ولا تغييره وإذا انكسر منها جذع لم يجز بيعه بل يستعمل في الحبس وكذلك النقض وقيل يباع ولا يناقل بالحبس وإن خرب ما حواليه."

(1)

الله المنافعة المناف

الباب الثاني عشر في دخول الحمام

وهو لرجال دون النساء بعشرة شروط ((الأول)) أن يدخل وحده أو مع قوم يستترون ويتعمد أوقات الخلوة قلة الناس ((الثاني)) أن يستر عورته بإزار صفيق ((الثالث)) أن يستقبل الحائط لئلا يقع بصره على محظور ((الرابع)) أن يغير ما يرى برفق ((الخامس)) أن لا يمكن الدلاك من عورته من السرة إلى الركبة إلا امرأته ومملوكته ((السادس)) أن يدخله بنية التداوي والتطهر من الوسخ ((السابع)) أن يدخله بأجرة معلومة بشرط أو عادة ((الثامن)) أن يصب الماء على قدر حاجته ((التاسع)) أن يتذكر به جهنم ((العاشر) ٩ إن لم يقدر على دخوله وحده أن بكتريه به قوم يحفظون أدياغم وأما النساء فاختلف فيه دخولهن فقيل يمنعن من الحمام

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي ص/٢٤٤

إلا من ضرورة كالمرض أو شدة البرد وشبه ذلك وقيل إنما منع حين لم يكن لهن حمامات منفردة فأما مع انفرادهن دون الرجال فلا بأس ثم إذا دخلت فقيل تستر جميع جسدها وقال ابن رشد لا يلزمها من السر مع النساء إلا ما يلزم الرجل ستره من الرجال فإن النساء مع النساء كالرجال مع الرجال فرع لا بأس أن يتدلك في الحمام بالجلبان والفول وما أشبه ذلك من الطعام ويدهن بعض جسده بالزيت والسمن." (١)

2. الله يَتْكَلَّم فِيهِ بِكَلامِ النَّاسِ وَيَنْثُرَ الْمَاءَ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ لَطْمٍ وَالجُلُوسُ فِي مَكَان مُرْتَفِعِ وَجَعْلُ الْإِنَاءِ الصَّغِيرِ عَلَى يَسَارِهِ وَالْكَبِيرِ الَّذِي يَغْرَفُ مِنْهُ عَلَى يَبِينِهِ، وَالجُمْعُ بَيْنَ يَيَّةِ الْقُلْبِ وَفِعْلِ اللّهِمُ أَعِيِّي عَلَى يَلاوَقِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكُ وَشُكْرِكُ وَحُسْنِ عِبَادَتِكُ وَعِنْدَ الِاسْتِنْشَاقِ اللّهُمَّ أَرِحْنِي اللّهُمَّ أَعِيِّي عَلَى يَلاوَقِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكُ وَشُكْرِكُ وَحُسْنِ عِبَادَتِكُ وَعِنْدَ الِاسْتِنْشَاقِ اللّهُمَّ أَرِحْنِي اللّهُمَّ أَعِيِّي عَلَى يَلِمونِي وَعَلِيم وَعِنْدَ عَسْلِ وَجُوهُ اللّهُمَّ أَعْطِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا، وَعَنْدَ غَسْلِ يَدِهِ اللّهُمَّ أَعْطِي كِتَابِي بِيمِينِي وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا، وَعَنْدَ غَسْلِ اللّهُمَّ أَعْطِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا وُمِونِي وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا، وَعِنْدَ عَسْلِ اللّهُمَّ أَعْطِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي، وَعِنْدَ مَسْحِ وَعِنْدَ مَسْحِ أَذُنْهِ اللّهُمَّ الْعِيْلِي وَعِنْدَ مَسْحِ عُنُقِهِ اللّهُمَّ أَعْقِي وَعَاسِبْنِي مِنْ اللّهُمَّ الْعِيْلِي وَعِنْدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللّهُمَّ أَعْقِي مِنْ اللّهُمَّ الْعَيْلِي وَعْمَ لَوْلُ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَه، وَعِنْدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللّهُمَّ أَعْتِقُ وَقَبَقِي مِنْ اللّهُمَّ الْعَيْلِي وَعْنَدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللّهُمَّ أَعْتِقُ وَقَبَقِي مِنْ اللّهُمَّ الْعَقْلِ وَعُنْدَ مَسْحِ عُنْقِهِ اللّهُمَّ الْعِيْلِ وَعِنْدَ عَسْلِ وَجِلِهِ وَعِنْدَ عَسْلِ وَعُلْولَ وَيُعَلِي مِنْ اللّهُمَّ الْجَعَلَى عَلَى السِّيَعِ مَنْ اللّهُمَّ الْعَنْدِي مِنْ اللّهُمَّ الْجَعَلْ وَعُنْ وَمُولُو عَنْ وَعُلُولُ وَيُعَلِي وَمُعَلَى الْقَوْلُو وَلَا يُنْقِصُ مَاؤُهُ أَيْ عَلَى الْقَوْلُ وَلَا يُنْقِصُ مَاؤُهُ أَيْ عَلَى الْمَوْفِعِ وَعِنْدَ رَمْزَمَ، وَيُصَلِّى وَتُعَتَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاخِ وَلَا يُنْقِصُ مَاؤُهُ أَيْ مُنْ وَسُلُ وَصُولُو وَلُولُ وَتُعْتَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاخِ وَلَا يُنْقِصُ مَاؤُهُ أَيْ مُنْ الْمُؤْمِ وَعِنْدُ وَمُرْمَ، وَيُصَلِّى وَتُعَتَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاخِ وَلَا يُنْقِصُ مَاهُولُ وَلُولُ وَلُولُ وَلُولُ وَلَا يُنْقِصُ مَا الْمُؤْ

وَمَكْرُوهَاتُهُ لَطْمُ الْوَجْهِ بِالْمَاءِ وَالْإِسْرَافُ فِيهِ وَتَثْلِيثُ الْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ وَلَا بَأْسَ بِالتَّمَسُّحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ وَلَا بَأْسَ بِالتَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَأَنَسٍ وَمَسْرُوقٍ وَالْحُسَنِ بْنِ عَلِيّ

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي ص/٢٨٩

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَيَنْقُضُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ مِنْهُ) أَيْ وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ خُرُوجُ نَجِسٍ فَدَحَلَ تَحْتَ هَالَهُ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَيَنْقُضُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ مِنْهُ) أَيْ وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ خُرُوجُ نَجِسٍ فَدُو الْكَلِمَةِ جَمِيعُ النَّوَاقِضِ الْحُقِيقِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا فِي نَفْسِهِ كَالدُّودَةِ مِنْ الدُّبُرِ؛ لِأَنَّا هَوْ وَالْكَبُوبُ النَّاقِضَةُ لِلْوُضُوءِ فَصَدَقَ قَوْلُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ، وَهُو تَسْتَصْحِبُ شَيْئًا مِنْ النَّجَاسَةِ وَتِلْكَ هِيَ النَّاقِضَةُ لِلْوُضُوءِ فَصَدَقَ قَوْلُهُ خُرُوجُ نَجِسٍ، وَهُو جُعْمَلُ فَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّفْصِيل مِنْ بَيَانِ الْمَحْرَجِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهُ.

اعْلَمْ أَنَّ الْمَخْرَجَ عَلَى نَوْعَيْنِ سَبِيلَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، أَمَّا السَّبِيلَانِ فَخُرُوجُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُمَا نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ [النساء: ٤٣] وَهُوَ اسْمٌ لِلْمُوْضِعِ الْمُطْمَئِنِ مِنْ الْأَرْضِ فَاسْتُعِيرَ لِمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ، فَيَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ، وَلِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – حِينَ سُئِلَ عَنْ الْخُدَثِ مَا يَخْرُجُ مِنْ السَّبِيلَيْنِ وَكَلِمَةُ مَا عَامَّةٌ تَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ خِلَافًا لِمَالِكُ مِنْ السَّبِيلَيْنِ وَكَلِمَةُ مَا عَامَّةٌ تَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ خِلَافًا لِمَالِكُ وَرَمَهُ اللَّهُ – فِي غَيْرِ الْمُعْتَادِ، وَالحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلَوْنَاهُ وَمَا رَوَيْنَاهُ وَقُولُهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُ لِلْمُلْكِ وَرَحِمَهُ اللَّهُ – فِي غَيْرِ الْمُعْتَادِ، وَالحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلُوْنَاهُ وَمَا رَوَيْنَاهُ وَقُولُهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُ لِلسَّةِ حَاضَةِ هَتَوْنُ لِهُ وَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَا رَوَيْنَاهُ وَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَرْبُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْ نَزَلَ إِلَى الْقُلْفَةِ انْتَقَضَ بِنُولِ إِلَى قَصَبَةِ اللَّهُ جِالْقَةٌ كَالْقُصَبَةِ عَلَى مَا يَجِيءُ مُنَا إِللَّهُ وَلَا لِللَّهُ خِلُولُهُ إِلَى الْقُلْقَةِ انْتَقَضَ الْمُولِ الْمُعْتَادِ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ حَشَا إِخْلِيلَهُ بِقُطْنٍ فَحُرُوجُهُ بِالْتِلَالِ حَارِجِهِ، وَإِنْ حَشَتْ الْمَرْأَةُ الْمَاءِ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ حَشَتْ الْمُرْأَةُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللِ

وَذَكَرَ الْعَلَّامَةُ كَمَالُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ جِهَةِ الْآدَابِ اسْتِقَاءَ مَائِهِ بِنَفْسِهِ وَأَنْ يَمْلاً الْإِنَاءَ بَعْدَ فَرَاغِهِ اسْتِعْدَادًا لِصَلَاةٍ أُخْرَى، وَأَنْ لَا يُكَلِّمَ النَّاسَ فِي الْوُضُوءِ انْتَهَى. زَادُ الْفَقِيرِ (قَوْلُهُ

وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْمَضْمَضَةِ اللَّهُمَّ أَعِنِي عَلَى تِلاَوَةِ ذِكْرِكَ إِلَى آخِرِهِ) ذَكَرَ النَّوَوِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَدْعِيَةَ مَأْتُورَةٌ عَنْ السَّلَفِ، وَلَيْسَتْ بِمَنْقُولَةٍ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – انْتَهَى

## [مَكْرُوهَات الْوُضُوء]

. (قَوْلُهُ وَلَا بَأْسَ بِالتَّمَسُّحِ بِالْمِنْدِيلِ) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ انْتَهَى كَاكِيُّ، وَعَنْ الْحَلُوَانِيِّ التَّجْفِيفُ قَبْلَ غَسْل الْقَدَمَيْنِ بِالْمِنْدِيل لَا يُفْعَلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَرْكَ الْوَلَاءِ انْتَهَى كَاكِيُّ التَّجْفِيفُ

## [نَوَاقِض الْوُضُوء]

. (قَوْلُهُ فِي الْمَثْنِ وَيَنْقُصُهُ حُرُوجُ خَبِسٍ) أَشَارَ بِالْخُرُوجِ إِلَى أَنَّ الْمَحْرَجَ لَا يَنْقُصُ، وَالْحُرُوجُ وَجُرَدُ الطَّهُورِ فِي السَّبِيلَيْنِ وَفِي غَيْرِهُمَا بِالسَّيَلَانِ إِلَى مَوْضِعِ يَلْحَقْهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ انْتَهَى. (قَوْلُهُ النَّواقِصُ الْحَقِيقِيَةُ) احْتِرَازًا عَنْ النَّواقِصِ الْحُكْمِيَّةِ كَالنَّوْمِ وَالْإِغْمَاءِ وَالسُّكُرِ انْتَهَى. (قَوْلُهُ فَتِلْكَ هِي النَّاقِصَةُ لِلْوُصُوء) وَعَلَى هَذَا فَإِصَافَتُهُمْ النَّقْصَ إِلَى الدُّودَةِ جَازٌ انْتَهَى. (قَوْلُهُ فَيَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرُهُ) كَالْحُصَاةِ وَالدُودَةِ وَالْمُعْتَادُ قَدْ لَا يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ وَقَيْرُهُ) كَالْحُصَاةِ وَالدُّودَةِ وَالْمُعْتَادُ قَدْ لَا يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ وَقَيْرُهُ) كَالْحُصَاةِ وَالدُّودَةِ وَالْمُعْتَادُ قَدْ لَا يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ وَالسَّنَةَ يَتَنَاوَلُ الْجُمِيعِ . (قَوْلُهُ وَلَا الْمُعْتَادِ وَالسَّنَة يَتَنَاوَلُ الْجُمِيعِ النَّقُصُ فِيهِ قَالَ الْمُسَتِّفُ فِي النَّقُونُ فِيهِ قَالَ الْمُعْتَادِ وَلَوْنَ فَيْ الْفَلْفَةِ فِيهِ خِلَافَ وَالصَّحِيخُ النَّقُصُ فِيهِ قَالَ الْمُصَيِّفُ فِي التَّهُمِ وَلَوْ فَقَدُ إِلَى الْقُلْفَةِ فِيهِ خِلَافَ وَالصَّحِيخُ النَّقُصُ فِيهِ قَالَ الْمُصَيِّفُ وَاللَّهُ فِي الشَّفَيْنِ وَهِي كَمَّا بَوْلُ وَمُو عَلَيْهَا) المُصَيِّفُ وَهِي وَلَا النَّهُ عَلَى الْمُعْتَقِيلِ لَا الْمُعْرَعِيْهُ وَلَا الْمُعَلِيقِ وَلِي فِي النَّهُ فِي الْقَافِي وَيَنْقُصُهُ مَا حَرَجَ مِنْ السَّيلِيقِي وَهِي كَمَا تَرَى صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ النَّاقِصَ مَا اللَّهُ عَلَى الْمُعْتَقِيلُ وَهِي كَمَا تَرَى صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ النَّاقِصَ مَا اللَّهُ عَلَى الْمُعْتِ وَلِي الْمُعْتَادِ الْمُعْرَافِقُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْتَوقِ مِنْ السَّيلِيقِ وَهِي كَمَا تَرَى صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ اللَّهُ وَلِهُ فِي النَّهُ فِي الْوَاقِي وَيَنْقُولُهُ مِنْ السَّيلِيقِ وَهِي كَمَا تَرَى صَوْعَةً فِي أَنَّ النَّاقِصَ مَا اللَّهُ وَلِكُ اللَّهُ وَلِلَهُ اللَّهُ وَلِلَهُ اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْتَاقِلُهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْتَافِلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٧/١

٤٨٤. "وَرَدَ حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي اغْتِسَالِهَا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ أَدْحَلَ رِجْلَهُ فِي الْإِنَاءِ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ خُو ذَلِكَ مِنْ أَعْضَائِهِ وَسَلَّمَ - مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ أَدْحَلَ رِجْلَهُ فِي الْإِنَاءِ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ خُو ذَلِكَ مِنْ أَعْضَائِهِ أَفْسَدَهُ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ فَكَذَا هُنَا؛ لِأَنَّ وُقُوعَ الدَّلْوِ فِي الْبِعْرِ يَكْثُرُ، وَالْجِنَابَةُ تَكْثُرُ أَيْضًا فَلَوْ اغْتَسَلُوا لِإِحْرَاجِ الدَّلُو كُلَّمَا وَقَعَ يُحْرَجُونَ وَلَوْ تَوَضَّأَ الصَّبِيُّ يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا.

وَلُوْ غَسَلَ الطَّاهِرُ شَيْقًا مِنْ بَدَنِهِ غَيْرَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ كَالْفَخِذِ وَالْجُنْبِ بِنِيَّةِ الْقُرْبَةِ قِيلَ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا، وَأَمَّا وَقْتُ ثُبُوتِ حُكْمِ الإسْتِعْمَالِ فَقَدْ مُسْتَعْمَلًا كَأْعُونِ حُكْمِ الإسْتِعْمَالِ فَقَدْ دُكْرَ كَثِيرٌ مِنْ الْمَشَايِخِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا حَتَى يَسْتَقِرَّ فِي مَكَان، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ أَرْضًا أَوْ إِنَاءً أَوْ كَفَ الْمُتَوَضِّي، وَهُو قَوْلُ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ، وَقَالُوا لِأَنَّهُ لَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ بَيْ مِنْ كَلِي الْمُوضِعُ وَكَذَا لَوْ بَقِيَ مِنْ بَدَنِهِ لَمُعَةٌ مِنْ عُضْوٍ فَأَحْدَ الْمَاءَ مِنْهُ أَيْ مِنْ ذَلِكَ الْعُضُو فَعَسَلَ بِهِ اللَّمْعَةَ جَازَ وَلَا يَجُوزُ بَكَ أَلَّ الْحَدْوِ كَانَ فِي الْوُضُوءِ بِخِلَافِ الجُنَابَةِ بُعُوزُ وَكَذَا لَوْ بَقِي مِنْ بَدَنِهِ لَمُعَةٌ مِنْ عُضْوٍ الْحَرِيقِ الْوُضُوءِ بِخِلَافِ الجُنَابَةِ بُعُوزُ الْمُسْعَقِ وَلِحِ فِيهَا وَمِنْ أَيِّ عُضْوٍ كَانَ فِي الْجُنَابَةِ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْعِبَهَا بِهِ اللَّمْعَةَ جَازَ وَلَا يَجُوزُ بَعْ مَا زَايَلَ الْعُضُو يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ يَسْتَوْعِبَهَا بِهِ لِلْمَا لِشَيْقِرَارِ فِي مُوضِعٍ، وَالصَّحِيخُ أَنَّهُ كَمَا زَايَلَ الْعُضُو يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ يَسْتَوْعِبَهَا بِهِ لِعَنَّ الْمُنْفِودِ وَلَا صَرُورَةَ وَلَا صَرُورَةَ بَعْدَهُ وَلَا يَعُونُ بَعْدَمُ اللَّهِ الْمَعْمَلُو فِي الْمَعْمَلُولِ الْمَاعُ فِي الْمُعْشُولِ؛ لِأَنَّ الْبَعْمَالِ فِي رَوْنِيةٍ فَلْنَا أَنْ مُنْعُولٍ لَا الْمَاعُ وَلَا صَرُورَةَ وَلَا صَرُورَةَ بَعْدَمَا السَّعْمَلَهُ فِي الْمَعْمِولِ؛ لِأَنَّ الْمُنْعِمَالِ فِي رَوْنِهِ فَلْنَا أَنْ مُنْعُولِ لا بِالْبَلَقِيةِ فِي الْمُعْرِونَ الْمَلْعُولِ الْمُعْمَلِ فِي وَواتِهِ فَلْنَا أَنْ مُنْ مُعُولُ لا بِالْبَلَقِيةِ فِي الْمُعْمِلُ فِي الْمُعْمِلُ فِي الْمُعْمِلِ وَعَلَى الْمَعْمِلُ فَي الْمُعْمِلِ فَعَلَى الْمَعْمِلُ فَي رَوْمِ وَلا بِلْمُؤْمِ وَلَا عَلَى الْمُعْمِلُ فِي الْمُعْرَ وَعَلَى الْمُعْمِلِ وَعَلَى الْمُعْمِلِ فَي الْمُعْمِلُ وَاللَّهُ الْمُؤْمِ وَلَا عَلَامَةُ اللَّهُ وَاللَّا وَالْمُعْ وَالْمُؤَلِقُ اللْعَلَى الْعَلَولُولُ الْمُعْمُولِ الْمُعْلَى اللَّهُ وَا

وَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ إِنَّ الرَّجُلَ طَاهِرٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الصَّبِ وَكَذَا الْمَاءُ لِعَدَمِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ، وَهِيَ شَرْطُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِنَّ الرَّجُلَ بِحَالِهِ لِعَدَمِ الصَّبِ وَهُوَ عَنْدَهُ وَعَنْدَهُ وَكَذَا الْمَاءُ بِحَالِهِ لِعَدَمِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ وَإِزَالَةِ الْحَدَثِ وَلِأَبِي حَنِيفَةً أَنَّ الْمَاءُ بِحَالِهِ لِعَدَمِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ وَإِزَالَةِ الْحَدَثِ وَلِأَبِي حَنِيفَةً أَنَّ الْمَاءَ نَجِسٌ بإِسْقَاطِ الْفُرْضِ عَنْ الْبَعْضِ بِأَوَّلِ الْمُلَاقَاةِ، وَالرَّجُلُ نَجِسٌ لِبَقَاءِ الْحُدَثِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ أَوْ لِنَجَاسَةِ الْفُرْضِ عَنْ الْبَعْضِ بِأَوَّلِ الْمُلَاقَاةِ، وَالرَّجُلُ خَيْسُ لِبَقَاءِ الْحُدَثِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ أَوْ لِنَجَاسَةِ الْمُسْتَعْمَلِ عَلَى الْجُلَافِ الْأَقَاوِيلِ وَعَنْهُ أَنَّ الرَّجُلَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْاسْتِعْمَالِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ وَهُو أَوْفَقُ الرّوَايَاتِ عَنْهُ.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَكُلُّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ) لِحِدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «أَيُّنَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» وَأَيُّ نَكِرَةٌ يُرَادُ كِمَا جُزْءُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «أَيُّنَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» وَأَيُّ نَكِرَةٌ يُرَادُ كِمَا عُرْهُ مَا يُؤْكُلُ لَكُمُهُ وَمَا لَا يُؤْكُلُ وَفِي الْفِيلِ خِلَافُ مَا تُضَافُ إليهِ وَقَدْ وُصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ فَتَعُمُّ مَا يُؤْكُلُ لَحُمُهُ وَمَا لَا يُؤْكُلُ وَفِي الْفِيلِ خِلَافُ مُعَلِّ فَعَلَى مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ يَطْهُرُ ظَاهِرُهُ عُمَّدٍ. وَقَوْلُهُ كُلُّ خُمَةً عَلَى مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ يَطْهُرُ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ وَقَوْلُهُ كُلُ دُونَ بَاطِنِهِ حَتَّى لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا الْوُضُوءُ مِنْهُ عِنْدَهُ، وَتَحُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ كُلُ دُونَ بَاطِنِهِ حَتَى لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا الْوُضُوءُ مِنْهُ عِنْدَهُ، وَتَحُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ كُلُ دُونَ بَاطِنِهِ حَتَى لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا الْوُضُوءُ مِنْهُ عِنْدَهُ، وَتَحُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ كُلُ الْمُعْرَاقِ لَا يَعْهُولُ الدِبَاغَ مِثْلُ جِلْدِ الْمُنَاقِلُ جَمِيعَ جِلْدٍ يَخْتَمِلُ الدِبَاغَ مِثْلُ جِلْدِ الْحَيَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْفَأْرَةِ لَا يَطْهُرُ بِالدِّبَاغُ كَاللَّحْمِ وَعَنْ

. (قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ وَكُلُّ إِهَابٍ) اسْمُ لِلْجِلْدِ الْغَيْرِ الْمَدْبُوغِ وَالْمُرَادُ إِهَابُ الْمَيْتَةِ؛ لِأَنَّ إِهَابَ الْمُنْكَاةِ طَاهِرٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الدِّبَاغَةِ. اه. يَحْيَى ثُمُّ اعْلَمْ أَنَّ مَا هُو نَجِسُ الْعَيْنِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَبَدَّلَ إِلَى الطَّهَارَةِ بِأَمْرٍ شَرْعِيٍّ قَالَ فِي مِعْرَاجِ الدِّرايَةِ فِي بَابِ الْأَسْآرِ: فَإِنَّ جِلْدَ الْمَيْتَةِ نَجِسُ الْعَيْنِ حَتَّى لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ بِالِاتِّقَاقِ، وَلَوْ كَانَ نَجِسًا بِالْمُجَاوَرَةِ لَجَازَ بَيْعُهُ كَالتَّوْبِ النَّجِسِ وَالدُّهْنِ الْمُجَاوَرَةِ لَجَازَ بَيْعُهُ كَالتَّوْبِ النَّجِسِ وَالدُّهْنِ

النَّحِسِ، ثُمَّ الدِّبَاغُ أَثَّرَ فِيهِ وَطُهْرَهُ كَتَخْلِيلِ الْخَمْرِ فَعُلِمَ أَنَّ مَا هُوَ نَجِسُ الْعَيْنِ يَحْتَمِلُ التَّبَدُّلَ النَّهَارَةِ بِأَمْرٍ شَرْعِيّ اه.

(قَوْلُهُ ﴿أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ ﴾ الْحَدِيثَ. رَوَاهُ الْحَمْسَةُ غَيْرُ الْبُحَارِيِّ. اه. كَاكِيُّ (فَوْلُهُ وَقَدْ وُصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ) أَيْ وَهِيَ الدِّبَاغَةُ اه (قَوْلُهُ فَتَعُمُّ مَا يُؤْكُلُ خَمُهُ وَمَا لَا يُؤْكُلُ) ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَكِيَّةً أَوْ مَيْتَةً. اه. رَازِيُّ خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي جِلْدِ الْمَيْتَةِ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – ﴿لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ﴾ وَلِلشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكُلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُ وَالسَّلَامُ – ﴿لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ﴾ وَلِلشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكُلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُ وَالسَّلَامُ – ﴿لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ﴾ وَلِلشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكُلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُ وَاللَّهُ الْعَيْنِ وَالْآذَمِيِّ وَلَا يَطْهُرَانِ بِالدِّبَاغِ وَالسَّلَامُ – ﴿لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ﴾ وَلِلشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكُلْبِ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ وَاللَّهُ وَلِلَّا الْعَيْنِ وَالْاَدَمِيِّ وَلَا يَطْهُرًا لِللَّابَاغِ وَالْلَابُونِ فِي الْفَرْدِ لَكُونُ لَا يَجِلُ دَبْغُهُ وَسَلْحُهُ وَالْبَقَلُ اللَّهُ عَلَى الْعَيْنِ وَعِلْ الْوَالِقُ وَمِلْ الْعُنْ وَسَلْحُهُ وَالْبَكُولُ وَلِلْ الْوُضُوءُ مِنْهُ وَسَلْحُهُ وَالْبَذَالُهُ احْتِرَامًا وَلِا الْوُضُوءُ مِنْهُ ) أَيْ بِأَنْ جُعِلَ قُرْبَةً اهـ " (1)

٥٨٤. "تَحْدِيمَةً وَقِيلَ: فَرَاعًا وَقِيلَ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَقِيلَ بَحُوزُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَلَا بَحُوزُ فِي أَكْثَرَ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَهَّا لَا بَحُوزُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إلَّا وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَهَّا لَا بَحُوزُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا غَرْ عَظِيمٌ كَدِجْلَةَ وَعَنْهُ أَنَّا لَا بَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جِسْرٌ وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ الْمَا لَا يَحُونُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جِسْرٌ وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِرَفْعِ الْجِسْرِ فِي بَغْدَادَ وَقْتَ الصَّلَاةِ لِتَكُونَ كَمِصْرَيْنِ.

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - (وَالسُّلُطَانُ أَوْ نَائِبُهُ) أَيْ شَرْطُ أَدَائِهَا السُّلُطَانُ أَوْ نَائِبُهُ وَهُو مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُصَلَّى، وَقَالَ الشَّلْطَانُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا - رَحِمَهُ اللهُ -: لَا يُشْتَرَطُ لَمَا السُّلْطَانُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - صَلَّى بِالنَّاسِ الجُّمُعَةَ حِينَ كَانَ عُنْمَانُ مَحْصُورًا وَلاَّثَمَّا فَرْضٌ فَلَا يُشْتَرَطُ لَمَا السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا اسْتِحْفَافًا بِمَا وَلَهُ السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا اسْتِحْفَافًا بِمَا وَلَهُ السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا اسْتِحْفَافًا بِمَا وَلَهُ السُّلْطَانُ كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ تَرَكَهَا اللهُ وَقَالَ الْحُسَنُ اللهُ عَادِلُ أَوْ جَائِرٌ فَلَا جَمَعَ اللهُ شَمْلُهُ » الْحُديثَ وَشَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامٌ وَقَالَ الْحُسَنُ الْبُصْرِيُّ أَرْبَعٌ إِلَى السُّلْطَانِ فَذَكَرَ مِنْهَا الجُمُعَةَ وَمِثْلُهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا سَمَاعًا فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلِأَهُا السُّلْطَانُ قَطْعِم فَتَقَعُ الْمُنَازَعَةِ فِي التَّقَدِيمِ وَالتَّقَدُّمِ وَفِي أَدَائِهَا فِي أَوْلِ الْوَقْتِ أَوْ آخِرِهِ فَيَلِيهَا السُّلْطَانُ قَطْعًا لِلْمُنَازَعَةِ وَتَسْكِينًا لِلْفِتْنَةِ وَحَدِيثُ عَلِي - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ السُلْطَانُ قَطْعًا لِلْمُنَازَعَةِ وَتَسْكِينًا لِلْفِتْنَةِ وَحَدِيثُ عَلِي حَرِيثَ عَلِي الللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ اللهُ وَتُنْهِ وَنَالِهُ وَلَا لَقُولُهُ اللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ اللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ أَنَّهُ وَاللَّهُ عَلْهُ اللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ أَنَّهُ وَلَا لَوْلُولُولُ الْوَقَتِ اللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ اللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ الللهُ عَنْهُ - يَعْتَمِلُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ اللّهُ عَلْهُ اللهُ اللّهُ ال

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢٥/١

بِإِذْنِ عُثْمَانَ فَلَا يَلْزَمُ حُجَّةٌ مَعَ الإحْتِمَالِ.

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَوَقْتُ الظُّهْرِ) أَيْ شَرْطُ أَدَائِهَا وَقْتَ الظُّهْرِ وَقَالَتْ الْحَنَابِلَةُ يَجُوزُ أَدَاؤُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ لِحَدِيثِ جَابِرِ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَذْهَبُ إِلَى جِمَالِنَا فَنُرِيحُهَا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ» وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ قَالَ «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ نَسْتَظِلُّ بِهِ وَعَنْ سَهْل بْن سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ «مَا كُنَّا نُقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -> وَقَالَ أَبُو سُهَيْل ﴿إِنَّا كُنَّا نَرْجِعُ مِنْ الْجُمُعَةِ فَنُقِيلُ قَائِلَةَ الضُّحَى ﴾ وَلِأَنَّهَا عِيدٌ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ عِيدَانِ» فَتَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ كُصَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَنَا الْمَشَاهِيرُ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يُصَلِّيهَا بَعْدَ الزَّوَالِ» ، وَكَذَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ الْأَئِمَّةِ فَصَارَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ وَقْتَهَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَإِلَّا لَمَا أَحَّرُوهَا إِلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَحَدِيثُ جَابِر فِيهِ إِخْبَارٌ بِأَنَّ الصَّلَاةَ وَالرَّوَاحَ كَانَا حِينَ الزَّوَالِ لَا أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ قَبْلَهُ وَحَدِيثُ سَلَمَةَ مَعْنَاهُ لَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلُّ طَويلٌ بِحَيْثُ يَسْتَظِلُ بِهِ الْمَارُ ؛ لِأَنَّ حِيطَانَ الْمَدِينَةِ كَانَتْ قَصِيرَةً فَلَا يَظْهَرُ الظِّلُ الَّذِي يَسْتَظِلُ بِهِ الْمَارُ إِلَّا بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ وَمَعْنَى حَدِيثِ سَهْلٍ وَأَبِي سُهَيْلٍ أَثَّهُمْ كَانُوا يُؤَجِّرُونَ الْقَيْلُولَةَ وَالْغَدَاءَ إِلَى مَا بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَوْفًا مِنْ فَوَاتِ التَّبْكِيرِ إِلَيْهَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (فَتَبْطُلُ بِحُرُوجِهِ) أَيْ تَبْطُلُ صَلَاةُ الجُمُعَةِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ شَرْطِهَا وَقْتُ الظُّهْرِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ الظُّهْرَ عَلَيْهَا لِاخْتِلَافِ الصَّلَاتَيْنِ

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَالْخُطْبَةُ قَبْلَهَا) أَيْ الْخُطْبَةُ قَبْلَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنْ شُرُوطِ أَدَائِهَا؛ لِأَنّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يُصَلِّهَا بِدُونِهَا فَكَانَتْ شَرْطًا إذْ الْأَصْلُ هُوَ الظُّهْرُ وَسُقُوطُهُ بِالْجُمُعَةِ خِلَافُ الْأَصْلُ وَمَا تَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ يُرَاعَى فِيهِ جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ خِلَافِ الْقِيَاسِ يُرَاعَى فِيهِ جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ

\_\_\_\_\_Qقَوْلُهُ لَا بَحُوزُ فِي أَكْثَرَ إِلَيْ) قَالَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَبِهِ نَأْخُذُ، وَلَوْ حَصَلَتْ فِي الْمَسْجِدَيْنِ مَعًا كَانَتْ صَلَاتُهُمْ جَمِيعًا فَاسِدَةً وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُعِيدُوا الجُمُعَةَ مَعًا وَلَوْ حَصَلَتْ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، وَإِنْ كَانَتْ مِعْدَ خُرُوجِهِ صَلَّوْا الظُّهْرَ أَرْبَعًا هَكَذَا ذَكَرَ الطَّحْطَاوِيُّ إِنْ كَانَتْ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ خُرُوجِهِ صَلَّوْا الظُّهْرَ أَرْبَعًا هَكَذَا ذَكَرَ الطَّحْطَاوِيُّ

هُنَا وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ بَخُوزُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ فِي مَوْضِعَيْنِ وَأَكْتَرَ مِنْهُمَا فَجَائِزُ إِجْمَاعًا. اه. وفيهِ وَلَوْ نَزَلَ بِأَهْلِ وَأَكْتَرَ وَنْهُمَا فَجَائِزُ إِجْمَاعًا. اه. وفيهِ وَلَوْ نَزَلَ بِأَهْلِ مِصْرٍ نَازِلَةٌ وَحَرَجُوا مِنْ الْمِصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَصَلَّى بِهِمْ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ إِنْ كَانُوا فِي فِنَاءِ الْمِصْرِ صَحَّ ، وَإِنْ كَانُوا بَعِيدًا لَا وَكَذَا صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ. اه. .

(قَوْلُهُ وَالسُّلُطَانُ إِلَيْ قَالَ فِي الْعُيُونِ وَالِي مِصْرٍ قَدْ مَاتَ وَلَمْ يَبْلُغْ مَوْتُهُ الْخَلِيفَةَ حَتَى مَضَتْ بِهِ الجُّمَعُ فَإِنْ صَلَّى بِهِمْ حَلِيفَةُ الْمَيِّتِ أَوْ صَاحِبُ شُرْطَةٍ أَوْ الْقَاضِي جَازَ؛ لِأَنَّهُ فَوَّضَ إلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ إلَّا وَهُلًا مِنْ غَيْرٍ أَهْرِ حَلِيفَةِ الْمَيِّتِ أَوْ الْقَاضِي أَمْرَ الْعَامَّةِ، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ الْعَامَّةُ عَلَى أَنْ يُقَدِّمُوا رَجُلًا مِنْ غَيْرٍ أَهْرٍ حَلِيفَةِ الْمَيِّتِ أَوْ الْقَاضِي أَمْرُهُمْ إلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ قَاضٍ وَلَا حَلِيفَةُ الْمَيِّتِ لَمُ يُكُونُ فِيهِمْ أَمْرُهُمْ إلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ قَاضٍ وَلَا حَلِيفَةُ الْمَيِّتِ بِكُونُ لِلْجُلِ الضَّرُورَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَلِيًّا – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ – مَعْصُورٌ لَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – مَعْصُورٌ لَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – مَعْصُورٌ لَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – مَعْصُورٌ لَمَّا الْعَيْنِيُّ وَبَحُوزُ حَلْفَ الْمُتَغَلِّبِ الَّذِي هُو صَلَى بِالنَّاسِ وَعُنْمَانُ – رَضِيَ الللهُ عَنْهُ – مَعْصُورٌ لَمَّا الْعَيْنِيُّ وَبَحُوزُ حَلْفَ الْمُتَغَلِّبِ الَّذِي هُو مَنْ الللهُ لَاللهُ وَشَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامٌ إِلَى الللهُ لَاللهُ عَلَى اللهُ لَاللهُ عَلَى الْمُنَازِعَةِ) لَا مَنْهُ وَلَ لَهُ مِنْ الللهُ لَطَانِ إِلَى السُّلُطَانِ الْمُعَمِّ إِلَى السُّلُطَانِ الْمُعْتَقِيْمُ اللهَ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُعْتَقِلَهُ اللهِ عَرْضِ مَعَ نَفَرٍ يَسِيرٍ فَيُفَوِّكُمَا عَلَى الْبَاقِينَ فَجُعِلَتْ عَلَى النَّاسِ وَلَا تَقُوتَ بَعْضَهُمْ. اهد. . .

(فَوْلُهُ فِي الْمَثْنِ وَوَقْتُ الظُّهْرِ إِلَيُّ) وَقَالَ مَالِكٌ تَصِحُّ وَقْتَ الْعَصْرِ. اه. أَقْطَعُ (فَوْلُهُ لِاحْتِلَافِ الصَّلَاتَيْنِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ اه ع.

(قَوْلُهُ فِي الْمَثْنِ وَالْخُطْبَةُ قَبْلَهَا إِلَىٰ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللّهِ ﴾ [الجمعة: ٩] وَالسَّعْيُ لَا يَجِبُ إِلَى مَا لَيْسَ بِوَاحِبٍ وَرُويَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ بِاسْتِمَاعِهَا وَهَى عَنْ التَّشَاعُلِ عَنْهَا، وَهَذَا صِفَةُ الْوَاحِبِ. اه. أَقْطَعُ (قَوْلُهُ مِنْ شُرُوطِ أَدَائِهَا) أَيْ حَتَّى لَوْ صَلَّوْا بِلَا خُطْبَةٍ أَوْ حَطَبُوا قَبْلَ الزَّوَالِ لَمْ يَجُزْ. اه. عَيْنِيُّ، وَلَوْ حَطَبَ بَعْدَ مَا صَلَّى لَمْ يَجُزْ، وَفِي الْعِيدِ لَوْ قَدَّمَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ صَلَّى يَجُوزُ وَالْفَرْقُ أَنَّا نَعْتَبِرُ التَّغْيِيرَ بِالتَّرْكِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا؛

لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْخُطْبَةَ فِي الْجُمُعَةِ لَا يَجُوزُ فَكَذَا لَوْ غَيَّرَ مَوْضِعَهَا، وَلَوْ تَرَكَ الْخُطْبَةَ فِي الْعِيدِ يَجُوزُ فَكَذَا إِذَا غَيَّرَ مَوْضِعَهَا اهـ. " (١)

خِلَافًا لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَى هِمَا عَبْدُ فَيُعْتَقُ وَتِ يُعْتَقُ أَيْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَى هِمَا عَبْدُ فَيُعْتَقُ خِلَافًا لِلَمَالِكِ وَالْحَيلَةُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَتَصَدَّقَ هِمَا عَلَى لِمَالِكٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَدْ بَيَّنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَالْحِيلَةُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَتَصَدَّقَ هِمَا عَلَى الْفَقِيرِ ثُوَابُ هَذِهِ الْفَقِيرِ ثُوَابُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ الصَّدَقَةِ وَيَحْصُلَ لِلْفَقِيرِ ثَوَابُ هَذِهِ الْقُرَبِ الْقُقِيرِ ثُوَابُ هَذِهِ الْقُرَبِ

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَأَصْلُهُ وَإِنْ عَلَا وَفَرْعُهُ وَإِنْ سَفَلَ وَزَوْجَتُهُ وَزَوْجُهَا وَعَبْدُهُ وَمُكَاتَبُهُ وَمُدَبَّرُهُ وَأُمُّ وَلَدِهِ) أَيْ لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى أُصُولِهِ وَهُمْ الْأَبَوَانِ وَالْأَجْدَادُ وَالْجُدَّاتُ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَإِنْ عَلَوْا وَلَا إِلَى فُرُوعِهِ وَهُمْ الْأَوْلَادُ وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ وَإِنْ سَفَلُوا إِلَى آخِر مَا ذُكِرَ لِأَنَّ بَيْنَ الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ اتِّصَالًا فِي الْمَنَافِعِ لِوُجُودِ الْإشْتِرَاكِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بَيْنَهُمْ عَادَةً وَكَذَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَلِهَذَا لَوْ شَهِدَ لَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ لَمُ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِكَوْنِهَا شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهٍ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ التَّمْلِيكُ عَلَى الْكَمَالِ وَبِالدَّفْعِ إِلَى عَبْدِهِ وَمُدَبَّرِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فَلَمْ يُوجَدْ التَّمْلِيكُ وَهُوَ زُكْنٌ فِيهَا وَلَهُ حَقٌّ فِي كَسْبِ مُكَاتَبِهِ فَلَمْ يَتِمَّ التَّمْلِيكُ وَكَذَا جَمِيعُ الصَّدَقَاتِ كَالْكَفَّارَاتِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالنُّذُورِ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا لِهَؤُلَاءِ لِمَا ذَكَرْنَا بِخِلَافِ خُمُسِ الرِّكَازِ حَيْثُ يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَى أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَكُ فِيهِ إِلَّا الْفَقْرُ وَلِهَذَا لَوْ افْتَقَرَ هُوَ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ وَفِيمَا إِذَا دَفَعَتْ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا خِلَافُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ الشَّافِعِيّ لَهُمْ حَدِيثُ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ «قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتِ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ فَأَرَدْت أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ هُوَ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْت عَلَيْهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ زَوْجُك وَوَلَدُك أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْت عَلَيْهِمْ» . وَلاَّ بِي حَنِيفَةَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ الِاتِّصَالِ بَيْنَهُمَا وَلِهَذَا يُسْتَغْنَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَالِ الْآخَرِ عَادَةً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلا فَأَغْنَى ﴾ [الضحى: ٨] أَيْ بِمَالِ خَدِيجَةَ زَوْجِ النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ يُسْتَغْنَى بِمَالِمًا وَهِيَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا لَهُ شَيْءٌ فَمَا ظُنُّك بِالْمَرْأَةِ فَتَكُونُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْرِجْهُ عَنْ مِلْكِهَا وَحَدِيثُ زَيْنَبَ كَانَ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّع أَلَا تَرى أَنَّهُ - عَلَيْهِ

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢١٩/١

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ زَوْجُك وَوَلَدُك أَحَقُّ وَالْوَاجِبُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى الْوَلَدِ وَكَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيّ لَا تَجِبُ فِي الْحُلِيّ وَعِنْدَنَا لَا يَجِبُ كُلُّهُ وَهِيَ تَصَدَّقَتْ بِالْكُلِّ فَدَلَّ أَنَّمَا كَانَتْ تَطَوُّعًا وَرُوِيَ عَنْهَا أَنَّمَا «قَالَتْ لِرَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنِّي امْرَأَةٌ ذَاتُ صَنْعَةٍ أَبِيعُ مِنْهَا \_\_\_\_Qالْحَيّ لَا يَجُوزُ عَدَمُ الْجَوَازِ فِي الْمَيِّتِ مُطْلَقًا أَلَا تَرَى إِلَى تَخْصِيصِ الْحَيّ فِي حُكْمِ عَدَمِ الْجُوَازِ بِعَدَمِ الْإِذْنِ وَإِطْلَاقِهِ فِي الْمَيِّتِ وَقَدْ يُوَجَّهُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ تَمْلِيكًا لِلْمَدْيُونِ وَالتَّمْلِيكُ لَا يَقَعُ عِنْدَ أَمْرِهِ بَلْ عِنْدَ أَدَاءِ الْمَأْمُورِ وَقَبْضِ الدَّائِنِ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ الْمَدْيُونُ أَهْلًا لِلتَّمْلِيكِ لِمَوْتِهِ وَقَوْلُهُمْ الْمَيِّتُ يَبْقَى مِلْكُهُ فِيمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَازِهِ وَنَحْوهِ حَاصِلُهُ بَقَاؤُهُ بَعْدَ ابْتِدَاءِ تُبُوتِهِ حَالَ الْأَهْلِيَّةِ وَأَيْنَ هُوَ مِنْ حُدُوثِ مِلْكِهِ بِالتَّمْلِيكِ وَالتَّمَلُّكِ وَلا يَسْتَلْزِمُهُ، وَعَمَّا قُلْنَا يُشْكِلُ اسْتِرْدَادَ الْمُزَّكِّي عِنْدَ التَّصَادُقِ إِذَا وَقَعَ بِأَمْرِ الْمَدْيُونِ لِأَنَّ بِالدَّفْعِ وَقَعَ الْمِلْكُ لِلْفَقِيرِ بِالتَّمْلِيكِ وَقَبْضُ النَّائِبِ أَعْنِي الْفَقِيرَ وَعَدَمُ الدَّيْنِ فِي الْوَاقِعِ إِنَّمَا يَبْطُلُ بِهِ صَيْرُورَتَهُ قَابِضًا لِنَفْسِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ نِيَابَةً لَا التَّمْلِيكُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ مَلَكَ فَقِيرًا عَلَى ظَنَّ أَنَّهُ مَدْيُونٌ وَظُهُورُ عَدَمِهِ لَا يُؤَثِّرُ عَدَمُهُ بَعْدَ وُقُوعِهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَسْتَردَّ مِنْ الْفَقِيرِ إِذَا عَجَّلَ لَهُ الزَّكَاةَ ثُمَّ تُمَّ الْحُوْلُ وَلَمْ يَتِمَّ النِّصَابُ الْمُعَجَّلُ عَنْهُ لِزَوَالِ مِلْكِهِ بِالدَّفْعِ فَلَأَنْ لَا يَمْلِكَ الِاسْتِرْدَادَ هُنَا أَوْلَى بِخِلَافِ مَا إِذَا عَجَّلَ لِلسَّاعِي وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا حَيْثُ لَهُ أَنْ يَسْتَردَّ لِعَدَم زَوَالِ الْمِلْكِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَكَذَا مَا ذُكِرَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْفَتَاوَى وَلَوْ جَاءَ الْفَقِيرُ إِلَى الْمَالِكِ بِدَرَاهِمَ سَتُّوقَةٍ لِيَرُدَّهَا فَقَالَ الْمَالِكُ رُدَّ الْبَاقِيَ فَإِنَّهُ ظَهَرَ أَنَّ النِّصَابَ لَمْ يَكُنْ كَامِلًا وَلَا زَّكَاةَ عَلَىَّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ إِلَّا بِاحْتِيَارِ الْفَقِيرِ فَيَكُونَ هِبَةً مُبْتَدَأً مِنْ الْفَقِيرِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْفَقِيرُ صَبيًّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُ وَإِنْ رَضِيَ فَهُنَا أَوْلَى. اهـ.

(قَوْلُهُ وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ وَإِنْ سَفَلُوا) أَيْ وَلَا أَوْلَادُ بِنْتِهِ. اه. غَايَةٌ نَقْلًا عَنْ جَوَامِعِ الْفِقْهِ (قَوْلُهُ وَهُولُهُ وَهُولَهُ وَلَهُ الْفِطْرِ وَالنَّذُورُ) أَيْ وَجَزَاءُ قَتْلِ الصَّيْدِ. اه. غَايَةٌ (قَوْلُهُ وَلِهَذَا لَوْ افْتَقَرَ هُوَ إِلَى آخِرِهِ) أَيْ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَهُ. اه. فَتْحُ.

(فَوْلُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ) فَصَارَ الْأَصْلُ فِي الدَّفْعِ الْمُسْقِطِ كَوْنَهُ عَلَى وَجْهٍ تَنْقَطِعُ مَنْفَعَتُهُ عَنْ الدَّافِعِ ذَكُرُوا مَعْنَاهُ وَلَا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ آخَرَ وَهُوَ مَعَ قَبْضٍ مُعْتَبَرٍ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ دَفَعَ لِلصَّغِيرِ النَّافِعِ ذَكْرُوا مَعْنَاهُ وَلَا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ آخَرَ وَهُوَ مَعَ قَبْضٍ مُعْتَبَرٍ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ دَفَعَ لِلصَّغِيرِ الْفَقِيرِ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ دَفَعَهَا الصَّبِيُّ إِلَى أَبِيهِ قَالُوا كَمَا لَوْ وَضَعَ زَكَاتَهُ الْفَقِيرِ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ دَفَعَهَا الصَّبِيُّ إِلَى أَبِيهِ قَالُوا كَمَا لَوْ وَضَعَ زَكَاتَهُ

عَلَى دُكَّانٍ فَجَاءَ الْفَقِيرُ وَقَبَضَهَا لَا يَجُوزُ فَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُقْبِضَهَا لَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْمُلْتَقِطُ يَقْبِضُ الْوَصِيُّ أَوْ مَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ مِنْ الْأَقَارِبِ أَوْ الْأَجَانِبِ الَّذِينَ يَعُولُونَهُ أَوْ الْمُلْتَقِطُ يَقْبِضُ لِلَّ وَمِي وَلَا يُخْدَعُ عَنْهُ يَجُوزُ وَلَوْ لِلَّقِيطِ وَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ مُرَاهِقًا أَوْ يَعْقِلُ الْقَبْضَ بِأَنْ كَانَ لَا يَرْمِي وَلَا يُخْدَعُ عَنْهُ يَجُوزُ وَلَوْ وَضَعَ الزَّكَاةَ عَلَى يَدِهِ فَانْتَهَبَهَا الْفُقَرَاءُ جَازَ وَكَذَا إِنْ سَقَطَ مَالُهُ مِنْ يَدِهِ فَرَفَعَهُ فَقِيرٌ فَرَضِيَ وَلَا يَعْرَفُهُ وَالْمَالُ قَائِمٌ وَالدَّفْعُ إِلَى الْمَعْتُوهِ مُجْزئٌ. اه. فَتْحُ.

(فَائِدَةٌ) قَالَ شَيْحُ الْإِسْلامِ وَلَا يُعْطِي لِمُبَانِيهِ فِي الْعِدَّةِ بِوَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ وَلَا يُعْطِي الْوَلَدِ الرَّقِيقِ وَالرَّوْجَةِ الرَّقِيقِ كَذَلِكَ. اهد. الْمَنْفِيَّ بِاللِّعَانِ وَلَا الْمَحْلُوقَ مِنْ مَائِهِ بِالرِّنَا وَقِيلَ فِي الْوَلَدِ الرَّقِيقِ وَالرَّوْجَةِ الرَّقِيقِ وَالرَّوْجَةِ الرَّقِيقِ وَالرَّوْجَةِ الرَّقِيقِ وَالرَّوْجُ زَكَاةَ مَالِهِ كَاكِيٍّ وَفِي فَتَاوَى رَشِيدِ الدِّينِ وَمَنْ زَنَى بِمَنْكُوحَةِ الْغَيْرِ وَجَاءَتْ بِولَدٍ فَدَفَعَ الرَّوْجُ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَى هَذَا الْوَلَدِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ النَّسَبَ ثَابِتٌ مِنْ النَّوْجِ بِالْإِجْمَاعِ وَالرَّانِي لَوْ دَفَعَ الرَّكَاةَ إِلَى وَلَدِ الْمَرْنِيَّةِ وَوْجُ لَا الْمَرْنِيَّةِ وَوْجُ مَعْرُوفَ يَجُوزُ لِأَنَّ نَسَبَهُ يَتْبُثُ مِنْ النَّاكِحِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْنِيَّةِ وَوْجُ لَا الْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَوْجُ مَعْرُوفَ يَجُوزُ لِأَنَّ نَسَبَهُ يَتْبُثُ مِنْ النَّاكِحِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَالْمُرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَالْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَاللَّمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَرْنِيَّةِ وَلِلْمَالِعِيقِ وَاللَّولِ السَّعْفِقِ اللَّهُ لِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَوْلَا لِولَالِ وَالْخَالَاتِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ فِي عِيَالِهِ وَلَمْ يَقُولِ النَّقُولِ وَالْوَالِ وَالْخَالَاتِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ فِي عِيَالِهِ وَلَمْ يَقُولُ النَّالِمُ يَنُوي الزَّكَاةَ جَازَ عَنْ. " (1)

24. "وَهِيَ الْعِدَّةُ قَائِمَةٌ فِي الْأُولَى فَيُدَارُ الْخُكُمُ عَلَيْهِ وَلَا عِدَّةً فِي الثَّانِيَةِ فَانْعَدَمَتْ التُهْمَةُ ، وَهِذَا لِأَنَّ التَّهْمَةَ أَمْرٌ بَاطِنٌ وَهِلَذَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا وَدَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهَا وَالشَّهَادَةُ لِهَا، وَهِذَا لِأَنَّ التَّهْمَةَ أَمْرٌ بَاطِنٌ لَا يُوفَّفُ عَلَيْهَا فَيُدَارُ الْحُكْمُ عَلَى دَلِيلِهَا وَهِيَ الْعِدَّةُ كَمَا أُدِيرَ الْحُكْمُ عَلَى النِّكَاحِ وَالْقَرَابَةِ كَلَّ يُوفَفُ عَلَيْهَا فَيُدَارُ الْحُكْمُ عَلَى دَلِيلِهَا وَهِيَ الْعِدَّةُ كَمَا أُدِيرَ الْحُكْمُ عَلَى النِّكَاحِ وَالْقَرَابَةِ حَتَّى الْمَتَنَعَتْ بِهِمَا هَذِهِ الْأَحْكَامُ وَلاَ فِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَمَّا مَرِضَ وَالنِّكَاحُ قَائِمٌ حَقِيقَةً أَوْ ظَاهِرًا صَارَ مُتَهَمَّا بِالْإِقْرَارِ وَالْوَصِيَّةِ لَمَا بُولُونِ وَالْوَصِيَّةِ لَكَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالطَّلَاقِ وَانْقِضَاءِ مَا وَمُ لَلْ مُتَعَمَّا بِالْإِقْرَارِ بِالطَّلَاقِ لِيَنْ الرَّوْجَيْنِ قَدْ يَتَفِقَانِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالطَّلَاقِ وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَعَلَى سُؤَالِهَا الطَّلَاقَ لِيَنْفَتِحَ بَابُ الْإِقْرَارِ وَالْوَصِيَّةِ لِيَحْصُلُ لَمَا بِهِ أَكْثَرُ مِنْ الْإِرْثِ فَتَرُدُ اللَّيْوَ وَالْوَلِيَةِ وَعَلَى سُؤَالِهَا الطَّلَاقَ لِيَنْفَتِحَ بَابُ الْإِقْرَارِ وَالْوَصِيَّةِ لِيَحْصُلُ لَمُ اللَّ وَعَلَى اللَّوْرِيَةِ وَالتَّرَقِ وَالتَّوْفِ وَالتَّوْمُ فَهُ فِي عَقِي النَّكُمُ فَي اللَّرَاثِ فَي حَقِي النَّكُمُ مَلَ اللَّهُ مِنْ الْهُرَاثِ وَلَا شُكَامَ أَوْ نَقُولُ إِنَّ التُهُمْ وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ خَقُ الشَّرْعِ وَلَا ثُمْمَةً فِي حَقِّهِ ثُمَّ مَا تَأْخُذُهُ لَهُ حُكُمُ الْمِيرَاثِ اللَّهُ فَلَا عُلَا تَتَعَدَّاهُمْ وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ حَقُّ الشَّرْعِ وَلَا ثُقْمَةً فِي حَقِّهِ مُمَّ مَا تَأْخُذُهُ لَهُ حُكُمُ الْمُورِ الْمُولُ الْمُؤْمِ وَلَا عُلَا عُلَا عَلَالْوَمِيَةُ فَلَا عَلَاللَّالَةُ وَلَا عُلَا اللَّهِ وَلَا عُلَا اللَّهُ وَلَا عُلَا اللْمَالِ اللْمُعَلِي اللْمُعَلِقُهُ اللْمُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُلْ الْقُولُ الْمَلَا لَا اللَّهُ اللْمُلَاقِ وَلَا عُلَا اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْلِلِهُ اللْمُلِولُ الْمُلْعُلِهُ اللْمُلْوِقُولُ الْمُل

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٣٠١/١

حَتَّى إِذَا تَوَى بَعْضُ التَّرِكَةِ يَتْوِي عَلَى الْكُلِّ وَلَهُ حُكْمُ الدَّيْنِ حَتَّى كَانَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يُعْطُوهَا مِنْ غَيْرِ التَّرَكَةِ اعْتِبَارًا لِزَعْمِهَا.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قَدِمَ لِيَقْتُلَ بِقَوْدٍ أَوْ رَجْمٍ فَأَبَاكُا وَرِثَتْ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ، وَلَوْ مَحْصُورًا أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ لَا) وَأَصْلُهُ مَا مَرَّ أَنَّ امْرَأَةَ الْفَارِّ تَرِثُ إِذَا مَا عَهِيَ فِي الْعِدَّةِ اسْتِحْسَانًا بِأَنْ بَحْعَلَ الْبَيْنُونَةَ مَعْدُومَةً حُكْمًا كَمَا جُعِلَتْ الْقَرَابَةُ النَّابِتَةُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُثُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُثُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُثُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حَكُمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَقَ حَقُهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَقُ حَقَّهَا بِهِ بِمَرَضٍ يُخَافُ مِنْهُ الْهُلَاكُ عَالِبًا بِأَنْ يَكُونَ صَاحِبَ فِرَاشٍ وَهُو الَّذِي لَا يَقُومُ بِحَوَائِحِهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصِحَاءُ وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِتَكْلِيفٍ وَالَّذِي يَقْضِي حَوَائِحِهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصِحَاءُ وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِتَكْلِيفٍ وَالَّذِي يَقْضِي حَوَائِحِهُ فِي الْبَيْتِ وَهُو يَشْتَكِي لَا يَكُونُ فَارًا ؛ لِأَنْ الْإِنْسَانَ قَلَّ مَا يَغُلُو عَنْهُ وَقِيلَ إِذَا كَانَ يَخْرُو فَلُو مَرْيضٌ ثَلَاتَ خُطُواتٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِعَيْرِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ حُكْمًا وَإِلَّا فَهُو مَريضٌ

وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ قَضَاءِ حَوَائِحِهِ حَارِجَ الْبَيْتِ فَهُوَ مَرِيضٌ وَإِنْ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ كِمَا فِي الْبَيْتِ كَالْقِيَامِ لِلْبَوْلِ وَالْعَائِطِ وَقِيلَ الْمَرِيضُ الْبَيْتِ كَالْقِيَامِ لِلْبَوْلِ وَالْعَائِطِ وَقِيلَ الْمَرِيضُ مَنْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَقُومَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَهُ غَيْرُهُ مَنْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَقُومَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَهُ غَيْرُهُ وَقِيلَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَّا أَنْ يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَاخْتَلَقُوا فِي الْمَسْلُولِ وَالْمَفْلُوجِ وَقِيلَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَّا أَنْ يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَاخْتَلَقُوا فِي الْمَسْلُولِ وَالْمَفْلُوجِ وَقِيلَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيُ إِلَّا أَنْ يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَاخْتَلَقُوا فِي الْمَسْلُولِ وَالْمَفْلُوجِ وَقَلْ الْمُنْدُولِيُّ إِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَا بِهِ فَهُو مَرِيضٌ وَإِلَّا فَهُو صَحِيحٌ وقالَ الْمُنْدُولِيُّ إِنْ كَانَ يَزْدَادُ أَبَدًا فَهُو مَرِيضٌ وَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ أَبَدًا فَهُو مَرِيضٌ وَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَّةً وَيَقِلُ أُخْرَى فَهُو صَحِيحٌ وقَدْ يَتْبُثُ هَذَا الْمَعْنَى وَهُو تَوجُهُ حَرْفِ مَرْيضٌ وَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَّةً وَيَقِلُ أَخْرَى فَهُو صَحِيحٌ وقَدْ يَتْبُثُ هَذَا الْمَعْنَى وَهُو تَوجُهُ حَرْفِ الْمُنارِدِ فِي غَيْرِ الْمَرِيضِ فَيَكُونُ فَارًا إِذَا أَبَاهَا فِيهِ وَهُو مَا ذُكِرَ مِنْ الْمُبَارَزَةِ وَالتَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ؟ لِكَانَ يَزْدَادُ مَرَّةً وَيَقِلُ أَنْ إِذَا أَبَاهَا فِيهِ وَهُو مَا ذُكِرَ مِنْ الْمُبَارِزَةِ وَالتَقْدِيمِ لِلْقَتْلِ؟ لِلْمَالِكُ فِيهِ الْمُلَكُ وَالْمَحْصُورُ وَالَّذِي فِي صَفِي الْقِتَالِ الْعَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ لِلْ الْمَالِثُ فِيهِ الْمُلَاكُ وَالْمَحْصُورُ وَالَّذِي فِي صَفِي الْقِتَالِ الْعَالِثِ فِيهِ السَّلَامُ وَالْمَحْصُورُ وَالَّذِي يَتَلَى الْعَلَالِ الْعَلَالِ الْمُعَلِي الْمَلِكُ فِيهِ السَّلَالِ الْمَالِكُ فِيهِ السَّلَامُ الْمُؤْولِ وَلَا لَكُولُ فَاللَّذِي فِي السَّلِكُ وَالْمُعْرُولُ وَالْمَعْمُولُ وَالْمَالِ الْمُلِي فَيْ الْمَالِلُ فَيْدُالِهُ الْمَالِلِ لَالْمُلِكُولُ الْمَالِلُولُ الْمَالِلُ وَيُولُ الْمَرْمُ وَالْمَعْمُ وَالْمَالِعُلِلُ

وَكَذَا الْمَنَعَةُ فَلَا يَثْبُثُ بِهِ حُكْمُ الْفِرَارِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ طَلَاقَ الْمُبَارِزِ كَطَلَاقِ الصَّحِيحِ وَمِنْ الْمَشَايِخِ مَنْ قَالَ إِذَا قَدِمَ لِلْقِصَاصِ لَا يَكُونُ فَارًّا؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ مَنْدُوبُ إلَيْهِ بِخِلَافِ مَا وَمِنْ الْمَشَايِخِ مَنْ قَالَ إِذَا قَدِمَ لِلْقِصَاصِ لَا يَكُونُ فَارًّا؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ مَنْدُوبُ إلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَدِمَ لِلرَّجْمِ وَعَلَى الْأَوَّلِ الِاعْتِمَادُ. وَقَوْلُهُ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا مَاتَ بِذَلِكَ السَّبَبِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ كَالْمَرِيضِ إِذَا قُتِلَ وَفِيهِ خِلَافٌ عِيسَى لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا مَاتَ بِذَلِكَ السَّبَبِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ كَالْمَرِيضِ إِذَا قُتِلَ وَفِيهِ خِلَافٌ عِيسَى

بْنِ أَبَانَ هُوَ يَقُولُ إِنَّ مَرَضَ الْمَوْتِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْمَوْتِ وَلَمَّا مَاتَ بِسَبَبٍ آخَرَ عَلِمْنَا أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ مَرَضَ الْمَوْتُ اتِّصَالُ بِمَرْضِهِ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ حَتَّى مَاتَ وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَوْتِ سَبَبَانِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ الْمَوْتَ وَأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَالِهِ، وَلِهِنهِ والْمَسَائِلِ لِلْمَوْتِ سَبَبَانِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ الْمَوْتَ وَأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَالِهِ، وَلِهِنهِ الْمَسَائِلِ لِلْمَوْتِ سَبَبَانِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّ مَرَضَهُ لَمْ يَكُنْ الْمَوْتَ وَأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَالِهِ، وَلِهِنهِ وَلَمْ يَكُونُ الْمَسْبَعَةِ أَوْ فِي الْمَسْبَعَةِ أَوْ فِي الْمَسْبَعَةِ أَوْ فِي الْمَسْبَعَةِ أَوْ فِي الْمَسْبَعَةِ إِذَا الْمُؤْتِ وَالْمَحْبُوسُ لِيُقْتَلَ فِي حَدِّ أَوْ قِصَاصٍ وَمِمَّنْ يَكُونُ فَارًا رَاكِبُ السَّفِينَةِ إِذَا الْمُعْبَعِةِ إِذَا الْمَعْبَعِةِ إِذَا الْمَعْبَعِةِ إِذَا الْمَعْبَعِةِ إِذَا لَكُونُ فَارًا رَاكِبُ السَّفِينَةِ إِذَا الْمُوتِ مَنْ يَكُونُ فَارًا رَاكِبُ السَّفِينَةِ إِذَا الْمُعْبَعِةِ إِذَا الْمُعْبَعِةِ فَوْ الْمَعْبُوسُ لِيُقْتَلَ فِي حَدِّ أَوْ قِصَاصٍ وَمِمَّنْ يَكُونُ فَارًا رَاكِبُ السَّفِينَةِ إِذَا الْمُعْبَعِةِ أَوْ افْتَرَسَهُ السَّبُعُ وَبَقِيَ فِي فَمِهِ الْمُولَ وَالْمَالُولُ وَالْمَعْبُولُ الْمَعْبُولُ وَالْمَعْبُولُ وَالْمَعْبُولُ وَالْمَعْبُولُ وَالْمَعْبُولُ وَالْمَعْبُولُ وَلَا مُعْمَلُ وَالْمَعْلَ وَلَهُ وَلَوْلَ وَالْمَعْلِ وَالْمَعْبُولُ وَالْمَالِلَالِهِ وَالْمَعْبُولُ وَالْمَعْبُولُ وَالْمَعْلِي وَالْمَالِلْمُ وَالْمَولُ وَلَا مَعْمُولُ وَالْمَعْلَالِهُ وَلَهُ الْمَالِمُ وَالْمَعْلِي وَلَالْمَعْولِ وَالْمَعْلُولُ وَالْمَالِعُ وَالْمَالِلُولُ الْمَالِعُلُولُ وَلَالْمَعْمِ وَالْمَولُ وَلَالِمَا لِلْمَالِلْمُ وَالْمَولُولُ وَلَالْمَولُولُ وَلَالْمَولُ وَلَعْلَ لَوْلَ الْمَعْلِقِ وَلَالْمَعْمُ الْمَلْمُ وَالْمَالِكُولُ الْمُعْلِقِ وَالْمَالِقُولُ وَالْمُولُولُ وَلَالْمَالِلْمُ الْعَلِي وَالْمَالِقَالُولُولُ وَلَالْمَالُولُ وَلَالْمُولُولُ اللْمَالُولُ وَلَالْمَالِعُلُولُ وَلَوْلُولُولُولُ وَلَالْمَالِعُولُ

وَالْمَوْأَةُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكُوْنَا كَالرَّجُلِ حَتَّى لَوْ بَاشَرَتْ سَبَبَ الْفِرَاقِ مِنْ خِيَارِ الْبُلُوغِ وَالْعِتْقِ وَالنَّمْكِينِ مِنْ ابْنِ الرَّوْجِ وَالاِرْتِدَادِ وَخُو ذَلِكَ بَعْدَمَا حَصَلَ لَمَا مَا ذَكُوْنَا مِنْ الْمَرَضِ وَغَيْرِهِ وَالنَّهُمَ لِي الرَّوْجُ لِكَوْغِمَا فَارَّةً وَالْمُولُ لَا تَكُونُ فَارَّةً إِلَّا إِذَا جَاءَهَا الطَّلْقُ خِلَافًا لِمَالِكِ بَعْدَ مَا تَمَّ لَمُ اللَّهُ فَعُ لِكَوْغُا فَارَّةً وَالْحُرَاثُ لَا يَكُونُ فَارَّةً إِلَّا إِذَا جَاءَهَا الطَّلْقُ خِلَافًا لِمَالِكِ بَعْدَ مَا تَمَّ لَمُ الطَّلْقِ بَوْدُ فَي يَقُولُ تَتَوَقَّعُ الْولِادَة فِي كُلِّ سَاعَةٍ قُلْنَا لَا يُحَافُ مِنْهُ الْهُلَاكُ قَبْلَ الطَّلْقِ مِن النَّاتِيَةِ دُونَ الْأُولَى اه وَكَتَبَ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ دَلِيلَ التُّهْمَةِ مَا نَصُهُ قَالَ الْأَتْقَانِيُ وَالنَّهُمَةُ مَعُرُوفَةٌ وَيَجُوزُ فِي عَيْنِهَا السُّكُونُ وَالْفَتْحُ وَالْأَكْثَرُ الْفَتْحُ وَالسُّكُونُ حَسَنُ كَذَا قَالَ الْأَنْقَانِيُ وَالْمُواضَعَةُ عِبَارَةً عَنْ عَبُورُ فِي عَيْنِهَا السُّكُونُ وَالْفَتْحُ وَالْأَكْثَرُ الْفَتْحُ وَالسُّكُونُ حَسَنُ كَذَا قَالَ الْأَنْقَانِيُّ وَالْمُواضَعَةُ عِبَارَةً عَنْ عَلَى الشَّخْصَيْنِ رَأْيَهُمَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. .

(قَوْلُهُ وَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا إِنَّ) هَذَا لِبَيَانِ أَنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ غَيْرُ مُنْحَصِرٍ فِي الْمَرَضِ بَلْ كُلُّ شَيْءٍ يُقَرِّبُهُ إِلَى الْمُلَاكِ غَالِبًا فَهُو فِي مَعْنَى مَرَضِ الْمُوْتِ. اه. (قَوْلُهُ، وَلَوْ مَحْصُورًا) وَالْمَحْصُورُ الْمَحْبُوسُ يُقَالُ حَصَرْته أَحْصُرُهُ حَصْرًا إِذَا حَبَسْته. اه. أَتْقَانِيٌّ. (فَوْلُهُ وَإِنَّمَا يَتْبُتُ حُكْمُ الْفَرَارِ إِلَّ ) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَرَضَ الْمَوْتِ زَمَانَ تَعَلُّقِ حُكْمِ حَقِّ الْوَارِثِ بِمَالِ الْمُورِّثِ الْفِرَارِ إِلَّ ) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَرَضَ الْمَوْتِ زَمَانَ تَعَلُّقِ حُكْمِ حَقِّ الْوَارِثِ بِمَالِ الْمُورِّثِ فَالِبًا يَتُبُتُ فَتَرَقُهُ إِذَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ دَفْعًا لِلظُلْمِ وَالْعُدُوانِ ثُمَّ كُلُّ سَبَبٍ يَكُونُ الْمُلَلَكُ فِيهِ غَالِبًا يَتُبُتُ عُكُمُ الْفِرَارِ فَيكُونُ الْمُلَلَكُ فِيهِ عَالِبًا يَتُبُتُ كُمُ الْفَرَارِ فَيكُونُ الْمُلَلَكُ فِيهِ السَّلَامَةَ وَإِنْ حُكْمُ الْمَرْضِ الْمَوْتِ وَمَا كَانَ الْعَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةَ وَإِنْ كُمُ الْفِرَارِ فَيكُونُ ذَلِكَ السَّبَبُ فِي حُكْمِ مُرَضِ الْمَوْتِ وَمَا كَانَ الْعَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةَ وَإِنْ كُنُ مُنْ الْمُوتِ وَمَا كَانَ الْعَلَابُ فِيهِ السَّلَامَةَ وَإِنْ كَانَ يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْمَرْضِ. (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَوْتُ اتَّصَلَ بِمَرَضِهِ) إِنَّا أَطْلَقَ ، وَهَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا. اه. أَتَقَانِيُّ. (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَوْتُ اتَّصَلَ بِمَرَضِهِ) إِنَّا أَطْلَقَ

عَلَيْهِ مَرَضًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ مَرَضٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْمَتْنِ نَزَلَتْ مَنْزِلَةَ الْمَرَضِ؛ لِأَقَّمُ مَنْفُونَ بِهِ كُلَّ سَبَبٍ يَكُونُ الْهَلَاكُ فِيهِ غَالِبًا اه. .. " (١)

٨٨٤. "خِلَافًا لِرُفَرَ - رَحِمُهُ اللّهُ - وَفِي الْمَبْسُوطِ فِي رِوَايَةٍ أَبِي حَفْصٍ إِنْ كَانَ الْمَحْبُوبُ لَا يُنْزِلُ لَا يَثْبُثُ نَسَبُهُ وَلَاَتُهُ إِذَا جَفَّ مَاؤُهُ فَهُوَ بِمُنْزِلَةِ الصَّبِيِّ أَوْ دُونَهُ، وَكُذَا لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُفْضَاةً وَحَبِلَتْ مِنْ النَّانِي حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ لِوُجُودِ الْوِقَاعِ فِي قُبُلِهَا وَلَوْ وَطِنَهَا فِي الحُيْضِ أَوْ الْمِعْوَمِ أَوْ الْإِحْرَامِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ جِلَافًا لِلْمَالِكِ، وَلَوْ لَفَّ النِّقَاسِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ الْإِحْرَامِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ جِلَافًا لِلْأَوَّلِ وَفِي فَتَاوَى النِّقَاسِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ الْإِحْرَامِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ وَفِي فَتَاوَى النِّقَاسِ أَوْ الصَّوْمِ اللَّوْمِي لَا يَمْنُولُ حَرَارَةِ فَرْحِهَا إِلَى ذَكُوهِ يُحِلُّهَا لِلْأَوَّلِ وَفِي فَتَاوَى الْوَبَيِّ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجِمَاعِ لَوْ أَوْجَ بِمُسَاعَدَةِ يَدِهِ لَا يُحِلُّهَا وَمِنْ لَطَائِفِ الْوَبَرِيِّ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ اللَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجِمَاعِ لَوْ أَوْجَ بِمُسَاعَدَةِ يَدِهِ لَا يُجِلُّهَا وَمِنْ لَطَائِفِ الْوَبَيِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ اللَّذِي لَا يُعْلَى الْمُولَى لَا يُجِلُهُ اللَّوْمِ وَهُو الشَّرُطُ بِالنَّصِ، مَا لَمُ تَنَوَقَ جَلَيْهُ الْمُولَى لَا يُجِلُهُا اللَّوْمِ وَهُو الشَّوْمُ اللَّوْمِ وَحُولُ التَّوْمُ اللَّوْمِ وَحُولُ اللَّوْمِ وَهُو الشَّوْمُ اللَّوْمِ الْمُولِ عَلَى اللَّوْمِ وَكَانَتْ عَنْتُهُ أَوْلُ لَمْ التَوْمُ اللَّوْمِ الْمُولَ اللَّوْمِ الْوَلِي اللَّوْمِ الْمُولَ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّولُ لَمْ أَيْتَوالُ الْمُؤْمِقُ وَلَا لَهُ أَنْ اللَّوْمُ اللَّولُ لَمْ الْوَقَلُ لَمْ أَيْوا لَهُ أَلَوْلُ لَمُ الْمُؤْمِ وَلَا لَلْهُ وَلَوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ الْمُولُ لَلَا الرَّوْمُ الْمُؤْمِلُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ الْمُؤْمِقُ عُلُولُ اللَّولُ اللَّهُ وَلَا لَكُو اللَّهُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّوْمُ اللَّهُ اللَ

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢٤٨/٢

وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَصِحُّ النِّكَاحُ وَلَا يَجِلُّ لِلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَوْقِيتٍ لِلنِّكَاحِ وَلَكِنَّهُ اسْتَعْجَلَ بِالْمَحْظُورِ مَا هُوَ مُؤَخَّرٌ شَرْعًا فَيُعَاقَبُ بِالْمِرْمَانِ كَقَتْلِ الْمُورِّثِ وَلِأَيِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَعَنَ اللهُ الْمُحَلِّلِ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ» ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقْتَضِي صِحَّةَ النِّكَاحِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَعَنَ اللهُ الْمُحَلِّلِ وَالْمُحَلَّلِ لَا أَوْلِ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فَيصِحُ وَتُحَلَّلُ لِلْأَوَّلِ ضَرُورَةَ وَالْحِلَّ لِلْأَوَّلِ وَالْكَرَاهِيَة ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فَيصِحُ وَتُحَلَّلُ لِلْأَوَّلِ ضَرُورَة صِحَّة وَلا مَعْنَى لِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ ثُمَّ قِيلَ إِنَّا لَيْكَاحِ لَا يَبْعُونِ الْخَلْقِ وَالْمَاسَ ذَلِكَ وَاشْتِرَاطَهُ وَالْمَعْقِ وَلَا مَعْنَى لِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ ثُمَّ قِيلَ إِنَّا لَعِنْ مَعَ حُصُولِ الْحِلِّ فِانَّةُ إِنَّا الْتِمَاسَ ذَلِكَ وَاشْتِرَاطَهُ وَلا الْعَيْرِ وَهُو وَلِمَا لَيْعُرْضَهَا لِوَطْءِ لِعَرَضِ الْعَيْرِ وَهُو التَّيْسُ الْمُسْتَعَارُ» وَإِمَّا لَوَطْءِ لِعَرَضِ الْعَيْرِ وَهُو وَلِمَّهُ الْمُعَلِقُ وَاعَارَةُ النَّفْسِ فِي الْوَطْءِ لِعَرَضِ الْعَيْرِ وَهُو التَّيْسُ الْمُسَتَعَارُه اللَّيْ وَهُو مَعْمُ الْعَيْرِ وَهُو التَّيْسُ الْمُسْتَعَارُه وَالِكَ الْمُعَلِقِ وَهُو مَعْمَلُ الْحَدِيثِ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ طَالِبَ الْحِلِّ مِنْ نِكَاحِ النَّيْ وَالْمُولَقِ وَهُو مَعْمَلُ الْحَدِيثِ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ طَالِبَ الْحِلِّ مِنْ نِكَاحِ اللْمُعَلِقُ وَالْمُولِقُ وَ وَلِلْ الْمُعَلِقُ وَهُو مَعْمَلُ الْحَدِيثِ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ طَالِبَ الْحِلْ مِنْ نِكَاحِ اللْمُعَلِقَ وَالْمُولَقِ وَهُو مَعْمَلُ الْحَلِيثِ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ طَالِبَ الْحُولَ مِنْ نِكَاحِلُهُ وَالْمُعَلِقُ وَالْمُ الْمُعَلِقُ وَالْمُولِقُولُ وَالْمُولِقُ وَلِيلُ الْمُعَلِقُ وَلَعُلُولُ الْمُعَلِقُ وَالْمُعَلِقُ وَلَهُ الْمُعَلِقُ وَالْمُولِ الْمُعَلِقُ وَالْمُولِولِ اللْمُولِ الْمُولِقُولُ الْمُعَلِقُ وَلِيلُولُ الللَّهُ الْمُعَلِقُ وَالْمُؤَقِّ وَالْمُولِقُولُ الللْمُولِ اللْمُولِ الْعُولِ الْمُولِقُولُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمِقُولُ اللَّهِ

وَأَمَّا طَالِبُ الْحِلِّ مِنْ طَرِيقِهِ لَا يَسْتَوْجِبُ اللَّعْنَ وَلَوْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ دُخُولَ الْمُحَلِّلِ صُدِّقَتْ وَإِنْ أَنْكَرَ هُوَ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ، وَلَوْ حَافَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ لَا يُطَلِّقُهَا الْمُحَلِّلُ فَقَالَتْ وَإِنْ أَنْكَرَ هُوَ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ، وَلَوْ حَافَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ لَا يُطَلِّقُهَا الْمُحَلِّلُ فَقَالَتْ وَصَارَ الْأَمْرُ وَجُتُك نَفْسِي عَلَى أَنَّ أَمْرِي بِيَدِي أُطلِّقُ نَفْسِي كُلَّمَا أَرَدْت فَقَبِلَ جَازَ النِّكَاحُ وَصَارَ الْأَمْرُ بَيْدِهَا. بَيْدِهَا.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَيَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَهْدِمُ وَهُو قَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا -؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ غَايَةٌ لِلْحُرْمَةِ الْحَاصِلَةِ بِالثَّلَاثِ بِالنَّصِّ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ حَتَّى لِلْغَايَةِ حَقِيقَةً وَلَمْ يُوجَدُ الْمُغَيَّا وَهُو الْخُرْمَةُ الْغَلِيظَةُ؛ لِأَكِمَ مُعَلَّقَةٌ بِالثَّلَاثِ وَبِبَعْضِ أَرْكَانِ الْعِلَّةِ لَا يَثْبُثُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ الْحُكْمِ فَلَا يَصِيرُ الزَّوْجُ التَّانِي غَايَةً قَبْلَ وُجُودِهَا لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ الْغَايَةِ وَلَا مُعَيَّا

أَلا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَوَاللَّهِ لَا أُكلِّمُ فُلَانًا حَتَى أَسْتَشِيرُ أَبِي فَاسْتَشَارَهُ قَبْلَ الْيَمِينِ؛ فَكِر يَأْسِ الشَّهْرِ لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الإسْتِشَارَةَ غَايَةٌ لِلْحُرْمَةِ الثَّابِتَةِ بِالْيَمِينِ فَلَا يُعْتَبَرُ قَبْلَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْعُنَيَةَ لِلْإِنْهَاءِ وَلَا إِنْهَاءَ قَبْلَ وُجُودِهِ وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - «لَعَنَ اللَّهُ لِأَنَّ الْمُنتَهَى يَكُونُ مُتَقَرِّرًا اللهُ حَلِّلَ ﴾ وهُو الْمُثبِثُ لِلْحِلِّ فَصَارَ رَافِعًا لِلْحُرْمَةِ لَا غَايَةً مُنْهِيَةً؛ لِأَنَّ الْمُنتَهَى يَكُونُ مُتَقَرِّرًا فِي نَفْسِهِ وَهُنَا لَا حُرْمَةَ بَعْدَ إِصَابَةِ الزَّوْجِ التَّانِي فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ رَافِعٌ لِلْحُرْمَةِ بَيَانُهُ أَنَّا تَصِيرُ مُطَلَّقَةً وَبِإِصَابَةِ الزَّوْجِ التَّانِي يَرْتَفِعُ الْوَصْفَانِ جَمِيعًا وَتُلْ حَرْمَةً وَبِإِصَابَةِ الزَّوْجِ التَّانِي يَرْتَفِعُ الْوَصْفَانِ جَمِيعًا وَتَلْمَعُ بِالتَّطْلِيقَةِ الْوَصْفَانِ جَمِيعًا وَتَلْمَعُ بِالْاَجْفِيقِةِ الَّتَى لَمْ يُقَلِقُهَا قَطُّ وَبِالتَّطْلِيقَةِ الْوَاحِدَة

\_\_\_\_\_ كِمَائِهِ لَكِنْ يُؤْمَرُ بِالْغُسْلِ اعْتِيَادًا كَمَا يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ اه. .

(قَوْلُهُ وَإِنَّمَا كَانَ مُسْتَعَارًا إِذَا سَبَقَ الْتِمَاسُ مِنْ الْمُطَلِّقِ) أَيْ؛ لِأَنَّ عُمُومَ الْمُحَلِّلِ مُطْلَقًا غَيْرُ مُولَدٍ إِجْمَاعًا وَإِلَّا شَمِلَ الْمُتَزَوِّجَ تَرْوِيجَ رَغْبَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا يُحِلُّهَا لِمُطَلِّقِهَا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُ التَّحْلِيلَ. .. " (١)

١٨٥. "فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحُرَامَ يَمِينٌ بِالنَّصِ، وَإِنْ نَوَى بِهِ التَّحْرِيمَ لَا غَيْرُ فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَكُونُ إِيلَاءً لِيَكُونَ النَّابِتُ بِهِ أَدْنَى الْخُرُمَاتِ لِأَنَّ سَبَبَ الْإِيلَاءِ، وَحُكْمَهُ أَحَفُّ، وَيُمْكِنُ رَفْعُهُ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْقَى حُكْمُهُ بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ، وَلَا يَتْبُتُ لِلْحَالِ، وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْقَى حُكْمُهُ بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ، وَلَا يَتْبُتُ لِلْحَالِ، وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْقَى حُكْمُهُ بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ، وَلَا يَتْبُتُ لِلْحَالِ، وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ بِالْوَطْءِ، وَلَا يَبْعُضِ النَّشْبِيهِ تَخْتَصُّ بِهِ، وَقَالَ قَاضِي حَانْ فِي جَلِلَافِ الطِّهَارِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَكُونُ ظِهَارًا لِأَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ عَنْصُ النَّسْبِ أَنَّهُ إِيلَاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَيِي شَرِحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِنَّهُ إِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ ذَكُورَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ أَنَّهُ إِيلَاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَيِي شَرِع الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِنَّهُ إِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ ذَكُورَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ أَنَّهُ إِيلَاهُ عِنْدَ أَي كُونُ ظِهَارًا عِنْدَ الْكُلِّ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ الْمُؤَكِّدَ بِالتَّشْبِيهِ ظِهَارٌ وَلَوْ قَالَ وَولُهِ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا.

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - (وَبِأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَكُمَا نَوَى) أَيْ إِنْ نَوَى بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَهُوَ كَمَا نَوَى لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ مِنْ الْكِنَايَاتِ فَيَكُونُ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ، وَقَوْلُهُ كَأُمِّي لِتَأْكِيدِ تِلْكَ الْحُرْمَةِ فَلَا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا، وَإِنْ فَيَكُونُ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ، وَقَوْلُهُ كَأُمِّي لِتَأْكِيدِ تِلْكَ الْحُرْمَةِ فَلَا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا، وَإِنْ نَوَى بِهِ الظِّهَارَ فَظِهَارٌ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا فِي الْحُرْمَةِ بِأُمِّهِ وَلَوْ شَبَّهَهَا بِظَهْرِهَا كَانَ ظِهَارًا فَبِكُلِّهَا نَوى بِهِ الظِّهَارَ فَظِهَارٌ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا فِي الْحُرْمَةِ بِأُمِّهِ وَلَوْ شَبَّهَهَا بِظَهْرِهَا كَانَ ظِهَارًا فَبِكُلِّهَا أَوْلَى مَ وَانْتَهَى احْتِمَالُ الْبِرِ وَالْكَرَامَةِ هُنَا لِتَصْرِيحِهِ بِالْحُرْمَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهُو ظِهَارٌ لِأَنَّهُ لَوْلَا لَهُ مُنَا لِتَصْرِيحِهِ بِالْحُرْمَةِ بِالظَّهَارِ لَو الْمُؤْمَةُ بِالظَّهَارِ لَا أَنْ الْحُرْمَة بِالظَّهَارِ لَا أَنْ الْمُلْكَ وَالْحُرْمَة بِالطَّهَارِ لَا أَنْهُ لَعْمَالًا فَا الطَّلَاقِ لِأَنَّ الْمُؤْمَة بِالظَّهَارِ لَا أَنْ الْمُلْكَ وَالْحُرْمَة بِالظَّهَارِ لَا أَنْهُ لَلْعَالًا لِلَا الْمِلْكَ وَالْحُرْمَة بِالظَّهَارِ لَلْ الْمُلْكَ وَالْحُرْمَة بِالطَّلَاقِ لِأَنْ الْمُؤْمَة وَالْعَرْمَة فَا فَلَامُ لَلْكَ وَالْمُؤْمَة بِالطَّلَاقِ تُزِيلُهُ الْمَلْكَ وَالْحُرْمَة بِالطَّلَاقُ لِيَعْمُ لِهُ وَاللَّامُ لِكُونَ الْمَامِلُ لَقُومُ الْمَامِلُ الْمَالُولُ وَاللَّالُولُهُ لَلْمَا مَلَى الْمُؤْمِ لِلْمُ اللَّهُ لَلْ الْمَلْكَ وَالْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ اللَّهُ لِكُولُهُ لِلْمُ اللْمُؤْمِ لِلْمُهُ الللَّهُ لَلْ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ لِللَّهُ الللَّهُ لِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُؤْمِ لِلللْهُ لَكُولُهُ اللللْهُ لِلْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِ لِلْمُ لِلْكُولُولُ الللْمُؤْمِ لِلْكُولُولُولُولُولُولِ الللْمُ لِلْمُ لَلْ لَهُ الللْهُ لَلَا لَهُ لِلْمُ الللْفُ وَالْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ لِللْمُ لَالِمُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُ الللْمُؤْمِ الللْمُ الللْمُلِلُكُ وَالْمُؤْمِ

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ - (وَبِأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً فَظِهَارٌ) أَيْ لَوْ نَوَى بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً لَا يَكُونُ إِلَّا ظِهَارًا لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَرِيحٌ فِي أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً لَا يَكُونُ إِلَّا ظِهَارًا لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَرِيحٌ فِي الظَّهَارِ فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَقَوْلُهُ حَرَامٌ تَوْكِيدٌ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ فَلَا يُغَيِّرُهُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي الظِّهَارِ فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَقَوْلُهُ حَرَامٌ تَوْكِيدٌ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ فَلَا يُغَيِّرُهُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٢٥٩/٢

حَنِيفَةَ - رَحِمُهُ اللهُ -، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِنْ نَوَى ظِهَارًا أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهُوَ ظِهَارٌ، وَإِنْ نَوَى اللهُ عَلَيْهِ، وَقَوْلَهُ كُلَّا مِنْهَا مُحْتَمَلٌ كَلامُهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَالْإِيلَاءَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَقَوْلَهُ كَظَهْرِ أُمِّي تَوْكِيدٌ لِيلْكَ الْحُرْمَةِ فَلَا عَلَيَّ حَرَامٌ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَالْإِيلَاءَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَقَوْلَهُ كَظَهْرِ أُمِّي تَوْكِيدٌ لِيلْكَ الْحُرْمَةِ فَلَا يَتَعَيَّرُ بِهِ ثُمَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ ظِهَارًا لِأَنَّهُ لَمَّا أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرِ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَظَهْرٍ أُمِّي لِأَنَّ الظِّهَارَ مِنْ الْمُبَانَةِ لَا يَعْرَامٌ لِلْقَالُ الظِّهَارُ وَالطَّلَاقُ بِينِيَّةِ كَمَا لَوْ قَالَ لَكُونَ الطَّهُورِ وَلَا لَيْهَارَ بِلَفْظِهِ، وَالطَّلَاقَ بِنِيَّتِهِ كَمَا لَوْ قَالَ زَيْنَ مَعْرُوفَةً بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ نَوَى إِيلَاءً يَثْبَعِي أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً وَظِهَارًا لِكُمْ اللَّيْنَةِ، وَعَلَى الْمَعْرُوفَة بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ نَوَى إِيلَاءً يَثْبَعِي أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً وَظِهَارًا لِيسَمْ وَعَلَى الْمَعْرُوفَة بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ نَوى إِيلَاءً يَثْبَعِي أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً وَظِهَارًا لِعَلَا لِي الْمَالَةُ عَلَيْهِ الللهَ يَعْمَ الْعَدَمِ التَّنَافِي بَيْنَهُمَا لِعَدَم التَّنَاقِ بَيْنَاهُ مُؤْلِهُ أَولَا لَكُولُهُ إِلَا الْمَعْرُوفَة بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ نَوى إِيلَاءً وَمُلَا لِعَلَى الْمَعْرُوفَة بِالطَّاهِرَا فَي الْمَعْرُوفَة بِالطَّاهِرَا الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمِلَا لَعَلَى اللْمَالَةُ الْمَالِقُولُ الْمُؤَالِ الْمَالَاقُ لَ

قَالَ - رَحِمُهُ اللّهُ - (وَلَا ظِهَارَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٣] الْآيَة، وَلَفْظُ النِسَاءِ يَتَنَاوَلُ الْمَنْكُوحَاتِ حَتَّى لَوْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْتِهِ لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا خِلَافًا لِمَالِكِ، وَاخْجَهُ عَلَيْهِ مَا تَلُونَا إِذْ لَفْظُ النِسَاءِ مُضَافًا إِلَى الْأَزْوَاجِ لَا يَتَنَاوَلُ الْإِمْاءَ، وَلِمُذَا لَمْ يَدْخُلْنَ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿ وَأُمْهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ [النساء: ٣] وَفِي قَوْله تَعَالَى ﴿ لِللَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] حَتَّى لَا يُحَرَّمَ عَلَيْهِ أُمُّ أَمْتِهِ بِغَيْرٍ وَطْءٍ، يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] حَتَّى لَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ أُمُّ أَمْتِهِ بِغَيْرٍ وَطْءٍ، وَلاَنَّ الظِّهَارَ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَنَقُلَ الشَّرْعُ حُكْمُهُ إِلَى تَجْرِمُ مُولِيًّا مِنْ أَمْتِهِ بِغَيْرٍ وَطْءٍ، مُؤَلِّقَ بِالْكَفَّارَةِ، وَالْأَمَةُ لَيْسَتْ بِمَحَلِ لِلطَّلَاقِ فَلَا تَكُونُ تَكُولُ كَلَّ لِلظِهَارِ كَالْإِيلاءِ كَانَ طَلَاقًا لِلْمَانِيَ وَلِمَانًا لَلْمَقِي وَلَا الشَّرْعُ إِلَى مُصْعِي أَرْبَعَةً أَشْهُمٍ فَلا تَكُونُ تَكُونُ تَكُلُّ لِلظِهَارِ كَالْإِيلَامِ كَالْمِينِ فِيمَنْ لِلْمُ اللَّهُ مُ اللَّهُ الْمُعْمُودُ اللَّهُ وَطُؤُهُمَا كُلُّ الْمُونُ وَلِمُ الرَّصَاعِ فَلَا تَكُونُ مَقْصُودُ أَلْ لِلْعَلِي الْمُعْمُودُ أَلُو الشَّرَعِ وَهِي الْمُنْعَلِي فَلَا لَكُونُ مَقْصُودُ أَلُونُ الْمُوالِي فَيْمُ اللَّهُ الْمُولِي عَلَى الْمُعْلَى الْمُؤْمِنُ وَلِي الْمُنْ عَلَيْمُ الْمُؤْمِنُ وَلِكُونُ الْمُولُومُ الْمُؤْمِنَ وَلِي الْمُنْ لَكُونُ مَقْطُومُ الْمُولُ وَمُولُومًا عَلَى الْبَائِعِ، وَفِي الْمُنْكُومُ وَلِمُ الْمُؤْمُ وَلُومًا عَلَى الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِ وَهِي أَمَّةُ لِغَيْرِهِ ثُمُ الْمُومُ وَمُعَلَى الْمُؤْمِلُ عَلَى الْمُؤْمُ وَلَوْلُومَ الْمُؤْمُ وَلَوْهُ الْمُؤْمُ وَلُومًا وَالْمُومُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلُومُ الْمُؤْمُ وَلُومُ الْمُؤْمُ وَلَوْلُومُ الْمُؤْمُ وَاعُرُومُ وَلُمُ الْمُؤْمُ وَلُومُ الْمُؤْمُ وَلُومُ الْمُؤْمُ وَلُومُ الْمُؤْمُ وَلُومُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤُمُ وَالْمُؤَا وَالْمُو

ثُمُّ اشْتَرَاهَا لَا يَحِلُ لَهُ وَطُؤُهَا بَعْدَ زَوْجٍ آحَرَ حَتَّى يُكَفِّرَ عَنْ ظِهَارِهِ لِأَنَّ نَقُولُ ذَلِكَ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ، وَكُلَّا مِنَّا فِي الِابْتِدَاءِ، وَكُمْ مِنْ شَيْءٍ يَثْبُتُ بَقَاءً، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِثْبَاتُهُ ابْتِدَاءً كَبَقَاءِ الْبَقَاءِ، وَكُلَّا مِنَّا فِي الْابْتِدَاءً، وَتَبْقَى بَعْدَمَا النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ، وَكَالْحُرْمَةِ الْعَلِيظَةِ بِالطَّلَاقِ فَإِنَّا لَا تَثْبُتُ فِي الْأَمَةِ ابْتِدَاءً، وَتَبْقَى بَعْدَمَا النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ، وَكَالْحُرْمَةِ الْعَلِيظَةِ بِالطَّلَاقِ فَإِنَّى لَا تَثْبُتُ فِي الْأَمَةِ ابْتِدَاءً، وَتَبْقَى بَعْدَمَا تَتْبَوَعِ بَرَوْجٍ تَتَمْ لَا يَعْدَمَا أَعْتَقَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ بِرَوْجٍ تَتَبُتُ حَتَّى لَا يَكِلَّ لَهُ وَطُؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَلَا التَّرَوُّجِ بِهَا بَعْدَمَا أَعْتَقَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ بِرَوْجٍ تَتَبُلُقُ حَتَى لَا يَكِلَّ لَهُ وَطُؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَلَا التَّرَوُّجِ بِهَا بَعْدَمَا أَعْتَقَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ بِرَوْجِ الْمَحَلَّ ثُمُّ لَا يَسْقُطُ اللَّوَ وَقَتَ ثُبُوتِهِ كَانَتْ مَحَلَّ لَهُ فَيَتْبُثُ لِمُصَادَفَتِهِ الْمَحَلُ ثُمُّ لَا يَسْقُطُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ إِلَّا بِشُرُوطِهِ.

# قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (فَلَوْ نَكَحَ الْمُرَأَةُ بِغَيْرِ أَمْرِهَا فَظَاهَرَ مِنْهَا

\_\_\_\_Qظِهَارًا وَغَيْرُهُ فَلَا يَكُونُ ظِهَارًا بِالشَّكِّ. اه. رَازِيُّ (فَوْلُهُ وَإِنْ نَوَى بِهِ التَّحْرِيمَ لَا غَيْرُ بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُتِي أَوْ كَأْتِي فَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي شَرْحِهِ لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ ذَكْرَ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ فِي شَرْحِهِ لِهِنَذَا الْكِتَابِ أَيْ الجَّامِعِ الصَّغِيرِ ذَكْرَ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ فِي شَرْحِهِ لِهِنَذَا الْكِتَابِ أَيْ الجَّامِعِ الصَّغِيرِ خِلَافًا وَقَالَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ إِيلَاءٌ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظِهَارٌ ثُمَّ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَهَذَا غَلَطٌ بَلْ يَكُونُ ظِهَارًا بِالْإِجْمَاعِ وَاسْتَذَلَّ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الجَّاكِمُ فِي مُخْتَصَرِ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَهَذَا غَلَطٌ بَلْ يَكُونُ ظِهَارًا بِالْإِجْمَاعِ وَاسْتَذَلَّ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ فِي مُخْتَصَرِ الْكَافِي فِي قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأْمِي فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوَى التَّحْرِيمَ يَكُونُ ظِهَارًا قَالَ الْكَافِي فِي قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَلَا يَنْ عَلَى عَرَامٌ كُأْمِي وَلَا يَنْو شَيْئًا أَوْ نَوَى التَّحْرِيمَ النَّهُ ظِهَارً فَإِذَا ظَهَرَتْ لَكَ الرَّوَايَةُ فِي قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كُأْمِي وَلَا يَنْوى التَّحْرِيمَ النَّهُ لِهَالًا قَالَ عَلَى عَلَى السَّعْقِلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِي وَلَا لَكُومَاتٍ) إِلْأَنَّ عَلَى عَلَى عَلَى التَّوْمِ وَيَنْهُ وَلَاهُ أَوْقِ أَنْتِ عَلَيَ مُنْ التَّهُ عَلْهُ وَوْلِهُ أَنْتِ عَلَيَّ عَلْ التَّكُومَ وَيَنْفُ وَمِي التَّعْمِ وَلَا لَقُولِهِ أَنْتِ عَلَيَ مِنْكُ أُومِي التَّهُ عِنْهُ وَاللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ فَهُو مِثْلُ قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَى التَعْمِيرِ السَّعْلَى وَيَنْهُ وَمُ التَّهُ الْمَالَ وَيُعْمُ وَلَوْلُهُ أَلِي الْمَالَةُ وَلَا الْقَلْو وَلَاهُ أَولُوهُ أَنْتِ الْمَالَى الْمَالِ وَعَلَى التَسْمِي التَشْهِيمِ وَلَا المَّالِ وَعُلُوهُ التَّهُ عِنْ التَعْفِي التَسْمِلُ أَلِي الْمَالَ وَالْمُؤَالِ الْمَالِ وَعُنْهُ التَّهُ اللَّهُ وَلَا أَنْ فَهُو وَمِثُلُ أَلُولُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمَلُولُ الْمُعْلَى الْقَلُولُ الْمَالَ الْعَلَا وَلُولُهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَ

٠ ٩٠. "تَقَبُّلٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَتُسَمَّى شِرْكَةَ الصَّنَائِعِ وَشِرْكَةَ الْأَعْمَالِ وَهَذِهِ الشِّرْكَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا بَجُوزُ وَهِيَ إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ زُفَرَ لِأَنَّ الشِّرْكَةَ فِي الرِّبْح تَبْتَنِي

<sup>(</sup>قَوْلُهُ يَقَعُ عَلَيْهَا بِالنِّيَّةِ) صَوَابُهُ بِاعْتِرَافِهِ. اه.. " (١)

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٣/٥

عَلَى الشِّرْكَةِ فِي رَأْسِ الْمَالِ عَلَى أَصْلِهِمَا وَلا مَالَ لَهُمَا فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ لَهُمَا التَّهْمِيرُ بِدُونِ الْأَصْلِ وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ تَصْمِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِمَّا يَقْبَلُ التَّوْكِيلَ فَيَجُوزُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ الْأَصْلِ وَلَا أَنْ الْمَقْصُودَ تَصْمِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِثَا يَقْبَلُ التَّوْكِيلَ فَيَجُوزُ فَكَذَا إِذَا كَانَتْ لَهُ فِيهِ شِرَكَةُ لَوْ وَكَّلَهُ بِتَقَبُّلِ الْأَعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَاقِدِ فِيهِ شِرَكَةٌ يَجُوزُ فَكَذَا إِذَا كَانَتْ لَهُ فِيهِ شِرَكَةٌ كَالشِّرَاءِ وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرِيكَ قَدْ يَسْتَحِقُ الرِّبْحَ بِالْعَمَلِ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ بِالْمَالِ كَالْمُضَارِبِ وَرَبِّ كَالشِّرَاءِ وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرِيكَ قَدْ يَسْتَحِقُّ الرِّبْحَ بِالْعَمَلِ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ بِالْمَالِ كَالْمُضَارِبِ وَرَبِّ الْمَالِ وَقَدْ يَسْتَحِقًاهُ بِالْمَالِ فَقَطْ عَلَى مَا ذَكُرْنَا فَكَذَا وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقًاهُ بِالْعَمَلِ فَقَطْ وَيَكُونُ هَذَا كَوْمَ عَلَى مَا ذَكُرْنَا فَكَذَا وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقًاهُ بِالْعَمَلِ فَقَطْ وَيَكُونُ هَذَا عَقْدَ شِرْكَةٍ لَا إِجَارَةٍ وَلِهَذَا لَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانِ الْمُدَّةِ بَلْ يَجُوزُ مُطْلَقًا كَالْمُضَارَبَةِ وَلَا يُشَرَّطُ فِيهِ اتِّحَادُ فِيهِ الْحَبَلُ فِيهِ أَلْ الْمُعَلِ وَالْمُ فِيهِ الْمُكَانِ خِلاقًا لِأَنْهِ أَشَارَ فِي الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ أَوْ حَيَّاطٍ وَصَبَّاغٍ وَكَذَا لَا لَكَانُ عَلَى الْمُعَنَى الْمُجَوِّزَ لِلشِّرْكَةِ وَهُو إِلْمُ لَاللَّ فِيهِمَا لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُجَوِّزَ لِلشِّرَكَةِ وَهُو إِلْمَالُ فَكَانُ عَلَى الْتَعْنَى الْمُجَوِّزَ لِلشِّرِكَةِ وَهُو إِلْمُ الْمُعْلَى اللْمَعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْلِقُ الْمُعْولِ اللْعُلِي لِلْمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولِهُ أَوْمُ الْمُعْلِلُولُ وَلَالِكُ فِيهِمَا لِلْأَنْ وَالْمُولُولِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولُهُ الْمُعْلَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِلُهُ الْمُعْلِى اللْمُعْلِقُولُهُ الْمُعْلِقُول

قَالَ - رَجْمَهُ اللّهُ - (وَكُلُّ عَمَلٍ يَتَقَبَّلُهُ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُمَا) لِأَنَّهُ تَقَبَّلُهُ لِنَفْسِهِ بِالْأَصَالَةِ وَلِشَرِيكِهِ بِالْوَكَالَةِ فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا فَيُطَالِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْعَمَلِ وَيُطَالِبَانِ بِالْأَجْرِ وَيَبْرَآنِ بِعَمَلِ بِالْوَكَالَةِ فَيَبِرَأُ الْمُسْتَعْمِلُ بِدَفْعِ الْأُجْرَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمُفَاوَضَةِ وَفِي الْعِنَانِ الْعَمَلِ وَيَبْرَأُ الْمُسْتَعْمِلُ بِدَفْعِ الْأُجْرَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمُفَاوَضَةِ وَفِي الْعِنَانِ الْعَمَلِ الْمُنْتَعِيلُ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْمُفَاوَضَةِ وَجُهُ الاِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْعَمَلِ هُنَا كَالتَّمَنِ فِي الشِّرْكَةِ فِي الْمَالِ فَكَمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ هُنَا بِالْعُمَلِ وَلَا يُمْكِهِ هُنَاكَ بِالشَّمَنِ فَكَذَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ هُنَا بِالْعُمَلِ وَلَا يُمْكِلُ ذَلِكَ إِلَّا قَبْلَ الْعَمَلِ لَا يُعْمَلِ وَلَا يُعْمَلِ وَلَا يُعْمَلِ وَلَا يُعْمَلِ بَعْدَ الْفُرَاغِ مِنْهُ لِأَنَّهُ لُو أَحْرَ إِلَى مَا بَعْدَهُ لَسَقَطَ حَقَّهُ فِي الرُّجُوعِ إِذْ لَا يُمْكِنُ ضَمَانُ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفُرَاغِ مِنْهُ لِأَنَّهُ لُو أَحْرَ إِلَى مَا بَعْدَهُ لَسَقَطَ حَقَّهُ فِي الرَّجُوعِ إِذْ لَا يُمْكِنُ ضَمَانُ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفُواغِ مِنْهُ لِأَنَّهُ لُو أَحْرَ إِلَى مَا بَعْدَهُ لَسَقَطَ حَقَّهُ فِي الرَّجُوعِ إِذْ لَا يُمْكِنُ ضَمَانُ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفُرَاغِ مِنْهُ إِلَانَا الْمَعْنَى النِيْمَ يُسَتَحَقُّ إِمَّا بِالْمَالِ أَوْ بِالْعَمَلِ وَلَا مَالَ هُمُا فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مُعَلَى وَلَا مَالَ هُمُا فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مَالًا عَلَى هَذَا الْوَجُهِ لِضَمَانِ الْعَمَلِ وَلَا مَالَ هُلُومُ اللَّهُ فَلَا الْمَعْمِ فَلَا الْمُعْمَلِ وَلَا مَالَ هُمُا فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ وَلَا وَلَا مَالَ هُمَا الْعَمَلُ وَلَا عَلَى هَذَا الْوَجُهِ

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَكُسْبُ أَحَدِهِمَا بَيْنَهُمَا) يَعْنِي إِذَا عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ كَانَتْ الْأُجْرَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا أَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْعَامِلِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلِأَنَّهُ لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِالتَّقَبُّلِ فَيَنْهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا أَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْعَامِلِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْآحَرُ فَلِأَنَّهُ لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِالتَّقَبُّلِ فَيَكُونُ ضَامِنًا لَهُ فَيَسْتَحِقُهُ بِالضَّمَانِ وَهُو لُرُومُ الْعَمَلِ وَلَوْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ وَالْمَالَ أَثْلَاثًا عَلَى مَا ضَمِنَ مِنْ الْعَمَلِ رَبْحُ مَا لَمُ الْقَيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ لِأَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ فَالزِّيَادَةُ عَلَى مَا ضَمِنَ مِنْ الْعَمَلِ رَبْحُ مَا لَمُ

يَضْمَنْ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَجُوزُ كَشِرْكَةِ

\_\_\_\_\_Qَ وُلُهُ وَتُسَمَّى شِرْكَةَ الصَّنَائِعِ) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اعْلَمْ أُولًا أَنَّ شِرْكَةَ الصَّنَائِعِ تَسَمَّى شِرْكَةَ التَّقَبُّلِ وَشِرْكَةَ الْأَعْمَالِ وَشِرْكَةَ الْأَعْمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا مَا رَزَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَنْ يَتَلَقَّظَا بِلَفْظِ الْمُفَاوَضَةِ كَمَا فِي الشِّرْكَةِ بِالْأَمْوَالِ وَأَمَّا الْعِنَانُ فَيَجُوزُ سَوَاءٌ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا مَا رَزَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَنْ يَتَلَقَظُا بِلَفْظِ الْمُفَاوَضَةِ كَمَا فِي الشِّرْكَةِ بِالْأَمْوَالِ وَأَمَّا الْعِنَانُ فَيَجُوزُ سَوَاءٌ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِكَافِ وَأَمَّا الْعِنَانُ فَيَجُوزُ سَوَاءٌ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِكَافٍ وَأَمَّا اللَّهُ عَلَالِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا سَوَاءٌ اتَّفَقَتْ السَّفَعْ أَوْ الْجَتَلَفَتْ كَقَصَّارَيْنِ أَوْ حَيَّاطَيْنِ يَشْتَرِكَانِ عَلَى تَقَبُّلِ الْأَعْمَالِ مِنْ النَّاسِ أَوْ فَصَّالُ وَاسَّالُ مَنْ النَّاسِ أَوْ فَصَّالُ وَاسْكَافٌ.

وَقَالَ زُفَرُ هِي جَائِزَةٌ بِشَرْطِ اتِّهَاقِ الصَّنْعَةِ وَقَالَ زُفَرُ فِي رِوَايَةٍ لَا تَصِحُ أَصْلًا وَبِهِ أَحَدَ الشَّافِعِيُ وَجُهُ عَدَمِ الْجُوَازِ أَنَّ الرِّبْحَ فَرْعُ الْمَالِ وَلَا مَالَ هُمَا وَقَدْ مَرَّ وَلَنَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ يَعْقِدُونَ هَذِهِ الشِّرْكَةَ وَقَدْ رُوِي عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ «مَا رَآهُ المُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنّ» . اه. (فَوْلُهُ فَكَذَا وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقًاهُ بِالْعُمَلِ فَقَطْ) قَالَ الْأَنْقَانِيُّ ثُمَّ لَا يُشْتَرَطُ الجِّادُ الْعُمَلِ وَالْمَكَانِ عِنْدَنَا حَتَّى إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا فَصَّارًا وَالْآخُولُ فَاللّهُ وَلَا يَعْمِرُ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَمَلِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَعْصُلُ الْمَعْنَى الْمُعَلِي وَالتَّوْكِيلِ وَالتَّوْكِيلُ وَلَا يُعْمَلُ الْمَعْنَى الْمُعْتَى الْمُعَلِي وَالتَّوْكِيلِ وَالتَّوْكِيلُ وَاللّهُ عَلَى الْمُتَقِبِّلِ إِقَامَةُ الْعُمَلِ عَاجِزًا وَكَانَ الْعُمَلُ عَجِورُ كُلُ اللّهِ مَنْ عَمَلُ مَا عَنْ إِلَّذَى لَا يَعْمَلُ عَلَى الْمُتَقِبِلُ إِقَامَةُ الْعُمَلِ عَاجِزًا وَكَانَ الْعُمْلُ عَلَى الْمُتَعْمِلُ عَلَى الْمُتَعْمِلُ عَامِلُ عَلَى الْمُعْمَلِ أَوْ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُعْمَلُ عَلَى الْمُتَقْتِلِ إِلَّا عَمْلُ عَاجِرًا وَكَانَ الْعُمْلِ عَاجِرًا وَكَانَ الْعُمْلِ عَالِعُمَلَ عَامِلُ عَلَى الْمُعْمَلِ عَامِلُ عَلَى الْمُلْعُلُومُ وَلَا لَا عَلْمَ لَعُمُ اللّهُ عَلَى الْمُعْمَلُ عَلَى الْمُعْمَلُ عَلَى الللّهُ عَلَى الْمُعْمَلُ عَامِلُهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُ اللّهُ عَلَى الْمُعْمَلُ عَالِهُ اللّهُ عَلَى الْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الْمُلْع

(قَوْلُهُ كَانَتْ الْأُجْرَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطًا) قَالَ الْأَتْقَانِيُّ ثُمُّ إِذَا عَمِلَا فَكُلُّ وَاحِدٍ يَسْتَحِقُّ فَائِدَةَ عَمَلِهِ وَهُوَ كَسْبُهُ وَإِذَا عَمِلَ أَحَدُهُمَا كَانَ الْعَامِلُ مُعِينًا لِشَرِيكِهِ فِيمَا لَزِمَهُ بِالتَّقَبُّلِ فَوَقَعَ عَمَلُهُ لَهُ فَكَأَنَّ الشَّرِيكِ اسْتَعَانَ بِأَجْنَبِيِّ حَتَّى عَمِلَ وَهَذَا جَائِزٌ لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ مُطْلَقُ الْعَمَلِ عَمَلُهُ لَهُ فَكَأَنَّ الشَّرِيكَ اسْتَعَانَ بِأَجْنَبِيٍّ حَتَّى عَمِلَ وَهَذَا جَائِزٌ لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ مُطْلَقُ الْعَمَلِ

2 ١٠ الْمَا حِصَّةُ مِنْ الثَّمَنِ حَتَّى لَوْ وَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْبًا رَدَّهُ بِحِصَّتِهِ مِنْ الثَّمَنِ يَقْسِمُ الثَّمَنَ عَلَى قِيمَةِ الْأَصْلِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَعَلَى قِيمَةِ الرِّيَادَةِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَيَظْهَرُ أَيْضًا فِيمَا إِذَا رَوَّجَ أَمَتَهُ ثُمُّ أَعْتَقَهَا ثُمُّ زَادَ الرَّوْجُ عَلَى مَهْرِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ تَكُونُ الرِّيَادَةُ لِلْمَوْلَى ثُمُّ الرِّيَادَةُ لَا تَصِحُ بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالٍ يَصِحُ الإعْتِيَاضُ عَنْهُ وَالشَّيْءُ مَلَاكِ الْمَبِيعِ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعِ لَمْ يَنْقَ عَلَى حَالٍ يَصِحُ الإعْتِيَاضُ عَنْهُ وَالشَّيْءُ لَكُبُثُ ثُمُّ يَسْتَنِدُ بِخِلَافِ الْحَلِّ؛ لِأَنَّةُ إِسْقَاطٌ مَحْضُ فَلَا يُشْتَرِطُ لِصِحَّتِهِ قِيَامُ الْعَقْدِ، وَقَالَ فِي يَنْبُثُ ثُمُّ يَسْتَنِدُ بِخِلَافِ الْخَلِّ؛ لِأَنَّةُ إِسْقَاطٌ مَحْضُ فَلَا يُشْتَرِكُ لِصِحَّتِهِ قِيَامُ الْعَقْدِ، وَقَالَ فِي يَنْبُكُ مُولَى النَّوادِرِ وَبَحُونُ الرِّيَادَةُ بَعْدَ الْهُلَاكِ بِمِنْزِلَةِ الْخَطِّ؛ لِأَنَّ الرِّيَادَةَ حَالَ ثَبُوعِمَا لَمْ الْمُجِيطِ وَفِي رِوَايَةِ النَّوَادِرِ وَبَحُونُ الرِّيَادَةُ بَعْدَ الْمُكَالِ بِمِنْزِلَةِ الْحَلِيّةِ الْخَطِّ؛ لِأَنَّ الرِّيَادَةَ عَالَ لَيْعِمِ وَالْمَ يَعْ وَلَوْ وَا لَا لَمُسْتِعِ عَلَى الْمُنْتَعِي فِي النَّمَنِ عَلَى الْمُنْ عَلَى الْمَبِيعِ عَلَى الْمُنْ عَلَى اللَّيَادَةُ فِي الْمُنْ عَلَى الْمُبِيعِ عَلَى الْمُنْ وَالْمَ الْمُنِعِ عَلَى الْمُنِيعِ عَلَى الْمُبِيعِ عَلَى الْمَبِيعِ عَلَى الْمَبِيعِ عَلَى الْمُنْ عَلَى الشَّيْءِ وَالْمَلِكُ وَالْمَلِكُ وَالْمُ الْمُنْ الرِّيَادَةَ فِي النَّمَ الْمُنْ عَلَى الْمُنْ عَلَى الْمُنِيعِ عَلَى الْمُنْ عَلَى الْمُنِيعِ عَلَى الْمُنْ عَلَى الْمُنِيعِ عَلَى الْمُنْ الرِيَادَةُ فِي الْمُنْ فَالِلُ وَالْمُ الْمُنْ عَلَى الْمُنْ الْمُنْ وَالْمُ الْمُنْ الْمُنْ عَلَى الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْوَلِكَ وَالْمُلِكُ الْمُعْلِقِ الْمُنْ الْمُنْ الْوَلِكَ وَالْمُ الْمُنْعُلُولُ الْمُنْ الْمُلْكُ الْمُلْكُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلْكُ ا

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٣٢١/٣

الثَّمَنِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بِتَبَدُّلِ سَبَبِ الْمِلْكِ ارْتَفَعَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ وَصَارَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ هَالِكًا حُكْمًا.

وَلُوْ أَعْتَقَ الْمَبِيعَ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ الْأَمَةَ أَوْ تَخَمَّرَ الْعَصِيرُ أَوْ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ وَادَ عَلَيْهِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَمُما وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي الرِّيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَإِنَّمَا يَلْحَقُ الْحُطُّ بِأَصْلِ الْعَقْدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَحْطُوطُ تَبَعًا وَوَصْفًا أَمَّا إِذَا كَانَ تَبَعًا فَلَا يَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِأَلْفٍ جِيَادٍ فَنَقَدَ زُيُوفًا أَوْ نَبَهْرَجَةً وَرَضِيَ الْبَائِعُ فَلَا يَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِأَلْفٍ جِيَادٍ فَنَقَدَ زُيُوفًا أَوْ نَبَهْرَجَةً وَرَضِيَ الْبَائِعُ فَلَا يَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ حَتَى لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِعَبْدٍ فَاعْوَرَّ وَرَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ بِذَلِكَ فَإِنَّ الشَّفِيعَ لَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بِالْجِيَادِ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى دَارًا بِعَبْدٍ فَاعْوَرَّ وَرَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ فَا السَّفِيعَ يَأْخُذُ الدَّارَ بِقِيمَةِ الْعَبْدِ صَحِيحًا وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ لَا تَدْفَعُ حَقِيقَةً، وَإِنَّكَ جُعِلَ مَوْجُودًا فِي الذِّمَّةِ لِحَاجَةِ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ وَالزِّيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ لَا تَدْفَعُ حَقِيقَةً، وَإِنَّكَ جُعِلَ مَوْجُودًا فِي الذِّمَّةِ لِحَاجَةِ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ وَالزِّيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ لَا تَدْفَعُ عَامَ وَرَدَ الزِيَادَةُ فِي الْمُسْلَمِ وَلَا لَا الشَّرْعَ مَا وَرَدَ عَلَى الْمَنْكُوحَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ مَا وَرَدَى الرَّيَادَةِ الْمُتَوْلِدَةِ مِنْ الْمَمْلُوكَةِ بِالنِكَاحِ تَبَعًا لِلْمَنْكُوحَةِ.

قَالَ - رَحِمُهُ اللّهُ - (وَ تَأْجِيلُ كُلِّ دَيْنٍ غَيْرَ الْقَرْضِ) أَيْ يَجُورُ تَأْجِيلُ كُلِّ دَيْنٍ غَيْرَ دَيْنِ الْقَرْضِ؛ لِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ حَقَّهُ فَلَهُ أَنْ يُؤَجِّرَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهَا بِالْإِبْرَاءِ فَأُوْلَ أَنْ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهَا بِاللَّهِ رَاءٍ فَأُوْلَ أَنْ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهَا بِاللَّهِ حِللَّهُ وَلِي النَّمُ عَلَهُ وَلِي مُؤَقِّنًا بِالتَّأْجِيلِ وَلَوْ أَجَلُهُ إِلَى الْحُصَادِ جَازَ كَمَا فِي الْكَفَالَةِ وَقَدْ دَكُرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَفِي يَصِحُ وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً كَالتَأْجِيلُ جِلاقًا لِمَالِكٍ هُو يَقُولُ أَنَّهُ حَقَّهُ فَيَجُورُ التَّأْجِيلُ فِي النَّهُ عَلَهُ فَيَجُورُ التَّأْجِيلُ وَلِي مَلِكُ النَّمْعُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُطَالَبَةِ فِيهِ كَالْمُ وَلِي سَائِرِ اللَّيُونِ وَلَنَا أَنَّ الْفُرْضَ إِعَارَةٌ وَصِلَةُ ابْتِدَاءٍ، وَلِمْذَا يَصِحُ بِلَقْظِ الْإِعَارَةِ وَمُعَاوضَة الْبَهَاءِ كَمَا فِي سَائِرِ اللَّيُونِ وَلَنَا أَنَّ الْفُرْضَ إِعَارَةٌ وَصِلَةُ ابْتِدَاءٍ، وَلِهَذَا يَصِحُ بِلَقْظِ الْإِعَارَةِ وَلَا يَمْلِكُ التَّمْعُ وَلَى اللَّهُ فِي التِجَارَةِ وَمُعَاوضَة الْبَهَاءِ كَمَا يُنِ سَائِرِ اللَّيْوَةِ وَلَا اللَّهُ عِلَى الْمَادُونِ لَهُ فِي التِجَارَةِ وَلَا مَلْكُمُ مَنْ لَكُ يَمْلُولُهُ وَلَا أَنَّ الْفُولِي وَالْمُكَاتَ وَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِجَارِةِ وَلَا مَلْكُمُ التَّاعُولُ اللَّهُ عِينَ اللَّهُ عَلَى الْمُعْرَادِ وَقَتَى لَهُ النَّسَامَعُ فِيهَا لَصَارَ التَّيْمُ مُلْونَ مِنْ سَيِيلٍ ﴾ [التوبة: ١٩] ، النَّسَاءَ لَا يُطَوْلِ عَلَى الْمُعْرَبِ فَلَا يُعْلَى هُو مِنَا لِلللَّهُ وَلِي مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَيِيلٍ ﴾ [التوبة: ١٩] ، وَمَنَى الْمُعْرَفِي فَلَانُ مِنْ مَالِهِ أَلْفَ دِرْهُمِ إِلْ سَنَةٍ حَيْثُ فِيهَا مَا لَا لَا يُتَسَامَحُ فِيهَا مَا لَا لَا يَسَلَعُ وَلَو الْمُؤْمِلُ وَلَا يَعْلُولُ مَا وَالْمُولِ الْمُؤْمِلُ وَالْمُؤْمِلُ وَالْمُولِ الْمُؤْمِلُ وَالْمُولِ

فِي غَيْرِهَا نَظَرًا لِلْمُوصِي، أَلَا تَرَى أَهَّا تَجُوزُ بِالْخِدْمَةِ وَالسُّكْنَى وَتَلْزَمُ.

\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ ثُمُّ الزِّيَادَةُ لَا تَصِحُ إِلَىٰ وَالنَّصْرَانِيَّانِ إِذَا تَبَايَعَا خَمْرًا ثُمُّ أَسْلَمَا لَمْ بََّكُوْ الزِّيَادَةُ فِي النَّصَرَانِيَّانِ إِذَا تَبَايَعَا خَمْرًا ثُمُّ أَسْلَمَا لَمُ بَّكُوْ الزِّيَادَةُ فِي النَّمُسْلِمِ. اه. أَتْقَانِيُّ. (قَوْلُهُ: يَثْبُتُ ثُمُّ يَسْتَنِدُ) أَيْ وَلَمُ تَثْبُتْ اللَّيَادَةُ لِعَدَمِ مَا يُقَابِلُهَا. اه.

(فَوْلُهُ: وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا) أَيْ وَكَذَا بَعْدَ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَبَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ. اه. أَنْفَعُ الْوَسَائِلِ.

(قَوْلُهُ فِي الْمَثْنِ: وَتَأْجِيلُ كُلِّ دَيْنِ غَيْرَ الْقَرْضِ) قَالَ فِي الْمُسْتَصْفَى فَإِنَّ تَأْجِيلَهُ لَا يَصِحُّ حَتَّى يَتْبُتَ لَهُ وِلَايَةُ الْمُطَالَبَةِ فِي الْحَالِ إِذَا أَجَّلَهُ عِنْدَ الْإِقْرَاضِ مُدَّةً مَعْلُومَةً أَوْ بَعْدَهُ اه وَكَتَبَ مَا نَصُّهُ قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ فِي بَابِ الْمُضَارَبَةِ وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ غَيْر قَرْض فَأَخَّرَهُ إِلَى أَجَلِ لَزِمَهُ التَّأْخِيرُ فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي أَصْلِهِ مُؤَجِّلًا وَإِنْ كَانَ مِنْ قَرْضٍ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ حَالًّا اهـ وَكَتَبَ أَيْضًا مَا نَصُّهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ قَالَ زُفَرُ لَا يَلْتَحِقُ الْأَجَلُ بِالْعَقْدِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ حَالٌّ فَلَا يَتَأَجَّلُ كَالْقُرْضِ. اه. أَتْقَانِيٌّ. (قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَتْ الجُهَالَةُ فَاحِشَةً كَهُبُوبِ الرِّيحِ) أَيْ وَمَجِيءِ الْحَاجِ وَقُدُومِ رَجُلٍ مِنْ سَفَرِهِ. اه. أَتْقَانِيٌّ. (قَوْلُهُ: جَازَ كَمَا فِي الْكَفَالَةِ) أَيْ بِخِلَافِ الْبَيْعِ إِلَى الْحُصَادِ وَالدِّيَاسِ وَالْجُذَاذِ فَإِنَّهُ يُفْسِدُ الْبَيْعَ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي آخِرِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ. اه. أَتْقَانِيُّ. (قَوْلُهُ: فَإِنَّ الْمُعِيرَ إِذَا وَقَّتَ) أَيْ إِلَى سَنَةٍ. اه. مُسْتَصْفَى. (قَوْلُهُ: لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ) أَيْ مِنْ سَاعَتِهِ اه مُسْتَصْفَى وَكَتَبَ مَا نَصُّهُ وَالْحِيلَةُ فِي صِحَّةِ تَأْجِيلِ الْقَرْضِ أَنْ يُحِيلَ الْمُسْتَقْرِضُ الْمُقْرِضَ عَلَى آخَرَ بِدَيْنِهِ وَيُؤَجِّلُ الْمُقْرِضُ ذَلِكَ الرَّجُلِ مُدَّةً مَعْلُومَةً فَإِنَّهُ يَصِحُّ. اه. فُصُولُ الْعِمَادِيَّةِ وَذَكَرَ هَذَا الشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي بَابِ الْكَفَالَةِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ أَنَّهُ إذَا تَكَفَّلَ بِالْمَالِ الْحَالِّ مُؤَجَّلًا إِلَى شَهْرٍ يَتَأَجَّلُ عَلَى الْأَصْلِ أَيْضًا اه وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي وَلَكِنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَذْكُرُهُ حِيلَةً فِي تَأْجِيلِ الْقَرْض، وَكَذَا فِي الْكَافِي اه. (فَوْلُهُ: وَعَلَى اعْتِبَارِ الْانْتِهَاءِ لَا يَجُوزُ إِلَّى) قَالَ في الْمُسْتَصْفَى وَعَلَى اعْتِبَارِ الْإِنْتِهَاءِ لَا يَصِحُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعُ الدَّرَاهِم بالدَّرَاهِم نَسِيئةً وَالتَّأْجِيلُ إِنَّا يَكُونُ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ فَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَوْ يُقَالُ إِنَّ بَدَلَ الْقَرْضَ فِي الْحُكْمِ كَأَنَّهُ عَيْنُ الْمَقْبُوضِ إِذْ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ كَذَلِكَ كَانَ مُبَادَلَةُ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ نَسِيئَةً وَأَنَّهُ حَرَامٌ وَإِذَا كَانَ

كَذَلِكَ يَكُونُ عَارِيَّةً ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَالتَّوْقِيتُ فِي الْعَوَارِيِّ غَيْرُ لَازِمٍ فَكَذَا الْأَجَلُ فِي الْقَرْضِ، وَلَوْ صَحَّحْنَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَصِيرُ لَازِمًا لَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَارِيَّةً وَمِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلَ وَلَوْ صَحَّحْنَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَصِيرُ لَازِمًا لَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَارِيَّةً وَمِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلَ الْقَرْضِ فِي حُكْمِ عَيْنِهِ فَيَكُونُ مُبَادَلَةَ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ نَسِيئَةً وَأَنَّهُ حَرَامٌ وَهَذَا الْوَجْهُ أَوْجَهُ. اهد." (1)

"الِانْفِلَاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ فَوْقَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ فَاسْتَوَيَا فَنُسِخَ الْإِنْفِلَاتُ؛ لِأَنَّ آخِرَ الْمِثْلَيْنِ يَصْلُحُ نَاسِحًا لِلْأَوَّلِ كَمَا فِي نَسْخ الْأَحْكَامِ يِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُسَاوِي الْإِرْسَالَ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلُ الْمُكَلَّفِ وَالزَّجْرُ بِنَاءً عَلَى الْإِرْسَالِ، فَكَانَ دُونَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ وَالْبَازِي كَالْكَلْبِ فِيمَا ذَكُرْنَا وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ الْمُعَلَّمَ عَلَى صَيْدٍ مُعَيَّنِ فَأَحَذَ غَيْرَهُ، وَهُوَ عَلَى سَنَنِهِ حَلَّ وَقَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ أَحَذَهُ بِغَيْرِ إِرْسَالِ إِذْ الْإِرْسَالُ مُخْتَصٌّ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ وَالتَّسْمِيَةُ وَقَعَتْ عَلَيْهِ فَلَا تَتَحَوَّلُ إِلَى غَيْرِهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَضْجَعَ شَاةً وَسَمَّى عَلَيْهَا وَخَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا بِتِلْكَ التَّسْمِيةِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَتَعَيَّنُ الصَّيْدُ بِالتَّعْيِينِ مِثْلُ قَوْلِ مَالِكِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَتَّى لَا يَجِلَّ غَيْرُهُ بِذَلِكَ الْإِرْسَالِ وَلَوْ أَرْسَلَ مِنْ غَيْر تَعْيِينِ يَجِلُّ مَا أَصَابَهُ <mark>خِلَافًا لِمَالِكِ</mark>، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّعْيِينَ شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكِ وَعِنْدَهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِذَا عَيَّنَ يَتَعَيَّنُ وَعِنْدَنَا التَّعْيِينُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُكَلَّفُ وَلَا يُكَلَّفُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَالَّذِي فِي وُسْعِهِ إِيجَادُ الْإِرْسَالِ دُونَ التَّعْيين؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَلِّمَ الْبَازِيَ وَالْكَلْبَ عَلَى وَجْهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يُعَيِّنُهُ لَهُ؛ وَلأَنَّ التَّعْيينَ غَيْرُ مُفِيدٍ في حَقِّهِ وَلَا فِي حَقّ الْكَلْب، فَإِنَّ الصُّيُودَ كُلَّهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى مَقْصُودِهِ سَوَاءٌ وَكَذَا فِي حَقّ الْكَلْب؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ إِلَى أَخْذِ كُلّ صَيْدٍ يَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ بِخِلَافِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ فِي الشَّاةِ مُمْكِنٌ وَكَذَا غَرَضُهُ مُتَعَلِّقٌ بِمُعَيَّنِ فَتَتَعَلَّقُ التَّسْمِيَةُ هُنَاكَ بِالْمَضْجَعِ لِلذَّبْحِ وَفِيمَا خَنُ فِيهِ بِالْآلَةِ وَلَوْ أَرْسَلَهُ عَلَى صُيُودٍ بِتَسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ حَالَةَ الْإِرْسَالِ فَقَتَلَ الْكُلَّ حَلَّ الْجَمِيعُ لِأَنَّ الذَّبْحَ يَقَعُ بِالْإِرْسَالِ

وَلِهَذَا تُشْتَرَطُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَهُ، وَالْفِعْلُ وَهُوَ الْإِرْسَالُ وَاحِدٌ فَيَكْتَفِي بِتَسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَضْجَعَ شَاتَيْنِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى فَذَبَحَهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً بِتَسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ١٤/٤

كَانَ عَلَى التَّعَاقُبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدِّدٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّدِ التَّسْمِيةِ وَمَنْ أَرْسَلَ فَهْدًا فَكَمَنَ حَتَّى يَتَمَكَّنَ مِنْ الصَّيْدِ ثُمَّ أَحَذَ الصَّيْدَ فَقَتَلَهُ يُؤْكُلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ لَهُ يَحْتَالُ لِأَحْذِهِ لَا السِّرَاحَةُ فَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ فَوْرُ الْإِرْسَالِ، وَكَيْفَ يَنْقَطِعُ وَقَصْدُ صَاحِبِهِ يَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ وَعُدَّ ذَلِكَ اسْتِرَاحَةٌ فَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ فَوْرُ الْإِرْسَالِ، وَكَيْفَ يَنْقَطِعُ وَقَصْدُ صَاحِبِهِ يَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ وَعُدَّ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ قَالَ الْحُلُوانِيُّ لِلْفَهْدِ خِصَالٌ حَمِيدَةٌ فَيَنْبَغِي لِكُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مِنْ الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ قَالَ الْحُلُوانِيُّ لِلْفَهْدِ خِصَالٌ حَمِيدَةٌ فَيَنْبَغِي لِكُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَأْخُذَ وَمُنَا لِلصَّيْدِ حَتَّى يَسْتَمْكِنَ مِنْهُ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يُجَاهِرَ فَلْكُ مِنْ غَيْرِ إِتْعَالِ مَنْهُ، مِنْهُ، وَهُكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يُجَاهِرَ عَلَى مَنْهُ، وَهُ وَلَا لَمُ عَلَى اللَّكُونَ يَطْلُبُ الْفُرْصَةَ حَتَّى يَسْتَمْكِنَ مِنْهُ فَيَحْصُلُ مَقْصُودُهُ مِنْ غَيْرِ إِتْعَالِ قَلْكُ لَا يَعْدُو حَلْفَ صَاحِبِهِ حَتَّى يَسْتَمْكِنَ مِنْهُ وَهُو يَقُولُ هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَيَّ مَلْلُ لَعُلُولُ هُو الْمُحْتَاجُ إِلَيَّ مَنْ الْمُ لِلْ يَعْدُو حَلْفَ صَاحِبِهِ حَتَّى يُوكِبَهُ خَلْفَهُ، وَهُو يَقُولُ هُو الْمُحْتَاجُ إِلَيَّ مَا أَذِلُ لَ

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يَذِلَّ نَفْسَهُ فِيمَا يَفْعَلُ لِغَيْرِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّمُ بِالطَّرْبِ وَلَكِنْ يَضْرَبُ الْكَلْبُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا أَكَلَ مِنْ الصَّيْدِ فَيَتَعَلَّمُ بِذَلِكَ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَتَعِظَ بِغَيْرِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ الْخَبِيثَ مِنْ اللَّحْمِ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ بِغَيْرِهِ كَمَا قِيلَ السَّعِيدُ مَنْ اتَّعَظَ بِغَيْرِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ الْخَبِيثَ مِنْ اللَّحْمِ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ مِنْ صَاحِبِهِ اللَّحْمَ الطَّيِّبِ وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الطَّيِّبِ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَبْبُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَخْذِهِ تَرَكَهُ وَيَقُولُ لَا أَقْتُلُ نَفْسِي فِيمَا أَعْمَلُ لِغَيْرِي، وَهَكَذَا أَوْ خَمْسًا فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَخْذِهِ تَرَكَهُ وَيَقُولُ لَا أَقْتُلُ نَفْسِي فِيمَا أَعْمَلُ لِغَيْرِي، وَهَكَذَا يَنْبُغِي لِلْعَاقِلِ، وَكَذَا الْكَلْبُ إِذَا اعْتَادَ الِاحْتِفَاءَ لَا يَقْطُعُ فَوْرَ الْإِرْسَالِ لِمَا بَيَنَا فِي الْفَهْدِ، وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبُهُ فَأَحَذَ صَيْدًا فَقَتَلَهُ أَكُلَ الْإِرْسَالَ قَائِمٌ لَمْ وَلُو جَمْمَ عَلَى الْأَوْلِ طَوِيلًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حِيلَةً مَا لُو رَمَى سَهْمًا إِلَى صَيْدٍ فَأَصَابَهُ وَغَيْرَهُ وَلُو جَمْمَ عَلَى الْأَوْلِ طَوِيلًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حِيلَةً مِنْ لِلْأَخْذِ، وَإِثْمَا هُو اسْتِرَاحَةً يَخِلَافِ مَا تَقَدَّمُ وَلُو

أَخَذَ غَيْرَهُ أَوْ أَخَذَ عَدَدًا مِنْ الصَّيْدِ فَهُوَ كُلُّهُ حَلَالٌ مَا دَامَ فِي وَجْهِ إِرْسَالِهِ فَإِنْ قَتَلَ وَاحِدًا أَوْ جَثَمَ عَلَيْهِ طَوِيلًا ثُمَّ مَرَّ بِهِ صَيْدٌ آحَرُ فَأَخَذَهُ لَمْ يُؤْكُلْ؛ لِأَنَّهُ حَرَجَ مِنْ حَالِ الْإِرْسَالِ إِلَى هُنَا لَفْظُ الْكَافِي اه

١٩٩٣. "عَرْضًا صَارَ لِلتِّجَارَةِ، وَقِيلَ: لَيْسَ قُنْيَةً عِنْدَ بَائِعِهِ، وَالْقُوْلُ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَظْهَرُ، وَأَظْنُهُ الْمَدْهَب؛ لِأَنَّ نِيَّةَ التِّجَارَةِ لَمْ يَقْطَعْهَا، وَسَبَقَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنْ لَوْ قُطْنُهُ الْمَدْهَب؛ لِأَنَّ نِيَّةَ التِّجَارَةِ لَمْ يَقْطَعْهَا، وَسَبَقَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنْ لَوْ قُتِلَ الْوَاجِبُ قُتِلَ المَدْهَبَ وَلِلَّا مُنَا الْوَاجِبُ قُتِلَ عَنْ مَالٍ، صَارَ لَا لِلتِّجَارَةِ. وَكَذَا لَوْ كَانَ عَمْدًا وَقُلْنَا الْوَاجِبُ أَعْدُ شُكُمْ عَصِيرُ التِّجَارَةِ ثُمَّ تَخَلَّلُ عَادَ حُكْمُ أَحَدُ شَيْعَيْنِ، وَإِلَّا لَمْ يَصِرْ لِلتِّجَارَةِ فَدُبِغَ جُلُودُهَا وَقُلْنَا تَطْهُرُ فَهِي عَرْضُ جِحَارَةٍ، وَتُقْطَعُ نِيَّةُ التِّجَارَةِ، وَلَوْ مَاتَتْ مَاشِيَةُ التِّجَارَةِ فَدُبِغَ جُلُودُهَا وَقُلْنَا تَطْهُرُ فَهِي عَرْضُ جِحَارَةٍ، وَتُقْطَعُ نِيَّةُ التِّجَارَةِ، وَلَوْ مَاتَتْ مَاشِيَةُ التِّجَارَةِ فَدُبِغَ جُلُودُهَا وَقُلْنَا تَطْهُرُ فَهِي عَرْضُ جِحَارَةٍ، وَتُقْطَعُ نِيَّةُ التِّجَارَةِ، وَلَوْ التِّجَارَةِ، وَلَوْ التِّجَارَةِ قَلْمُ لِلْقُنْيَةِ وَقِيلَ: الْمُمَيَّرَةُ — ٣ "حَوْلُ التِّجَارَةِ" وَتَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ "و" وَقِيلَ: الْمُمَيَّرَةُ — ٣ "حَوْلُ التِّجَارَةِ" وَقِيلُ: الْمُمَيَّرَةُ وَيِلَ: الْمُمَيَّرَةُ وَيَلَ: الْمُمَيَّرَةُ وَلِيَةٍ

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، الزيلعي ، فخر الدين ٦/٥٥

ضَعِيفَةٍ؛ لِأَغَّا الْأَصْلُ، كَالْإِقَامَةِ مَعَ السفر وحليه استعمال نوى به النفقة آو التِّجَارَةَ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ الْخُوْلُ "و" وقِيلَ: لَا نِيَّةَ مُحَرَّمَةٍ، كَنَاوٍ مَعْصِيَةً فَلَمْ يَفْعَلْهَا، فِي بُطْلَانِ أَهْلِيَّتِهِ لِلشَّهَادَةِ خِلَافٌ، فَلَمْ يَفْعَلْهَا، فِي بُطْلَانِ أَهْلِيَّتِهِ لِلشَّهَادَةِ خِلَافٌ، فَلْ يَأْتُمُ عَلَى قَصْدِ الْمَعْصِيَةِ بِدُونِ فِعْلِ لِلشَّهَادَةِ خِلَافٌ، مَنْ كُورٌ فِي فصول التوبة من الآداب الشرعية.

٦ في "ط": "القنية".." (١)

٤٩٤. "فَصْلٌ: وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ ثُحَرَّمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْبِيدِ

بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ، كَرَضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ وَوَطْءٍ مُبَاحٍ بِنِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَرَاهُمَا وَهُوَ زَوْجُ أُمِّهَا وَرُبِيبُهَا وَهُوَ ابْنُ زَوْجِهَا.

وَنَقَلَ الْأَثْرُمُ فِي أُمِّ امْرَأَتِهِ ٣ يَكُونُ محرما لها في حج الفرض

\_\_\_\_\_

٥٩٥. "والثانية يجوز "وش" وَأَبُو يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الْهَدَايَا كَانَتْ تَدْخُلُ الْحُرَمَ فَتَكْثُرُ فِيهِ فَلَمْ يُنقَلْ شَدُّ أَفْوَاهِهَا، وَلِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَالْإِذْخِرِ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ، وَاحْتَجَّ بِرِوَايَةِ ابْنِ يُنقَلْ شَدُّ أَفْوَاهِهَا، وَلِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَالْإِذْخِرِ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ، وَاحْتَجَّ بِرِوَايَةِ ابْنِ هَانِيْ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَشَ الْمُحْرِمُ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْحُرَمِ وَالْحِلِّ. وَفِي تَعْلِيقِ الْقَاضِي الْخِلَافَ إِنْ هَانِيْ الْمُحْرِمُ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْحُرَمِ وَالْحِلِّ. وَفِي تَعْلِيقِ الْقَاضِي الْخِلَافَ إِنْ

١ في "ط": "قبل".

٢ ليست في "ط".

٣ في "ب": "حولا لتجارة".

٤ ليست في الأصل.

ه في "س": "حكى".

<sup>.&</sup>quot;\\\\" \

٣ في الأصل "امرأة".." (٢)

<sup>(</sup>١) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ١٩٦/٤

<sup>(</sup>٢) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ٢٤٦/٥

أَدْحَلَ بَمَائِمَهُ لِرَعْيِهِ وَإِنْ أَدْحَلَهَا لِجَاجَةٍ لَمْ يَضْمَنْهُ، كَمَا لَوْ أَدْحَلَ كَلْبَهُ فَأَحَذَ صَيْدًا لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَوْ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَدْحَلَهُ، كَذَا الْحَشِيشُ، قَالَ: وَلِأَنَّهُ يَضْمَنُهُ بِقَطْعِهِ، كَذَا بِرَعْيِهِ، وَذَكَرَ وَلَا نَهُ مَنْهُ بِقَطْعِهِ، كَذَا بِرَعْيِهِ، وَذَكرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ احْتَشَهُ هَا فَكَرَعْيِهِ.

وَيَضْمَنُ شَجَرَ الحرم وحشيشه، نقله الجماعة "وه ش" خِلافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَدَاوُد وَابْنِ الْمُنْذِرِ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ، كَالصَّيْدِ ؛ وَلِأَنَّ عُمَرَ أَمَرَ بِقَطْعِ شَجَرٍ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَضُرُّ بِأَهْلِ الطَّوَافِ وَفَدَى ١ قَالَ الرَّاوِي وَذَكَرَ الْبَقَرَ رَوَاهُ حَنْبَلُ فِي الْمَنَاسِكِ:

وَيَضْمَنُ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبَدَنَةٍ، فِي رِوَايَةٍ، وَعَنْهُ: بِبَقَرَةٍ، كَالْمُتَوَسِّطَةِ، وَالْغُصْنَ بِمَا نَقْصَ كَأَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ، وَالنَّبَاتَ والورق بقيمته، نص على ذلك "وش" وقِيلَ: فِي الْغُصْنِ قِيمَتُهُ، وَقِيلَ: نَقْصُ قِيمَةِ الشَّجَرَةِ. وَجَزَمَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ فِي الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ وَقِيلَ: نَقْصُ قِيمَةِ الشَّجَرَةِ. وَجَزَمَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ فِي الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ وَالصَّغِيرَةِ شَاةٌ، وَنَقَلَهُ الْجُمَاعَةُ، وَاحْتَجُوا بِأَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ ٢، وكالصيد والصَّغِيرةِ شَاةٌ، وَنَقَلَهُ الْجُمَاعَةُ، وَاحْتَجُوا بِأَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ ٢، وكالصيد وسَرِح ابْنِ رَزِينِ وَغَيْرِهِمَا.

"وَالْوَجْهُ الثَّانِي" الجُوَازُ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ وَابْنُ عَبْدُوسٍ فِي تَذْكِرَتِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِفَادَاتِ وَالْوَجِيزِ وَغَيْرِهِمَا، وَصَحَّحَهُ فِي التصحيح "قلت": وهو الصواب

١ لم نقف عليه.

٢ ذكر البيهقي في "السنن الكبرى" ١٩٦/٥، أنه يروي عن ابن الزبير وعطاء.." (١)
 ٢ ذكر البيهقي في "السنن الكبرى" ١٩٦/٥، أنه يروي عن ابن الزبير وعطاء.." (١)
 ٢ ذكر البيهقي في "السنن الكبرى" ١٩٦٥.
 ١ الْمُسْتَوْعِبِ: حُكْمُهُ يَلْزُمُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ: أَلْزَمْتُك أَوْ قَضَيْت لَهُ بِهِ عَلَيْك أَوْ أَلْفَاظٍ: أَلْزَمْتُك أَوْ قَضَيْت لَهُ بِهِ عَلَيْك أَوْ أَلْفِهِ مِنْهُ وَإِقْرَارُهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ.

ثُمُّ بِالْيَتَامَى وَالْمَجَانِينِ وَالْوُقُوفِ وَالْوَصَايَا فَلَوْ نَفَّذَ الْأَوَّلُ وَصِيَّتَهُ " الم يعزله ١ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَّةِ لَكِنْ نُرَاعِيهِ. فَدَلَّ أَنَّ إِثْبَاتَ صِفَةٍ كَعَدَالَةٍ وَجَرْحٍ وَأَهْلِيَّةِ وَصِيَّةٍ وَغَيْرِهَا حُكْمٌ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَّةِ لَكِنْ نُرَاعِيهِ. فَدَلَّ أَنَّ إِثْبَاتَ صِفَةٍ كَعَدَالَةٍ وَجَرْحٍ وَأَهْلِيَّةِ وَصِيَّةٍ وَغَيْرِهَا حُكْمُ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَإِنَّ لَهُ إِثْبَاتَ خِلَافِهِ وَقَدْ ذَكَرُوا إِذَا بَانَ فِسْقُ الشَّاهِدِ وَسَيَأْتِي ٢ يُعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ بِحُكْمٍ.

وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَنَاءِ الْحَاكِمِ لِلْأَطْفَالِ أَوْ الْوَصَايَا الَّتِي لَا وَصِيَّ لَمَا وَنَحْوِهِ بِحَالِهِ أَقَرَّهُ لِأَنَّ الَّذِي

<sup>(</sup>١) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ١٣/٦

١ في النسخ الخطية، و "ط": "لم يعد له"، والمثبت من "المقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٧٨/٢٨.

۲ ص ۲۲۰.

٣ ليست في "ط".." (١)

٧٩٤. "نقضه إذا كان لا يرى قبولهم ١ فِيهِ قَالَ: وَكَذَا مُحْتَلَفٌ فِيهِ صَادَفَ مَا حَكَمَ فِيهِ وَجَهِلَهُ وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي الْإِرْشَادِ ٢ أَنَّهُ إذَا حَكَمَ فِي مُحْتَلَفٍ فِيهِ بِمَا لَا يَرَاهُ مَعَ عِلْمِهِ لَا يُنْقَضُ وَجَهِلَهُ وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي الْإِرْشَادِ ٢ أَنَّهُ إذَا شَكَّ هَلْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِالْمُعَارِضِ ؟ كَمَنْ حكم فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ شَكَّ فِي رَأْيِ الْحَاكِمِ تَقَدَّمَ إذَا شَكَّ هَلْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِالْمُعَارِضِ ؟ كَمَنْ حكم بينة خارج وجهل علمه بينة داخل لَمْ يُنْقَضْ. وَقَدْ عُلِمَ بِمَا تَقَدَّمَ وَبُمَّا ذَكَرُوا فِي نَقْضِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بَالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ حُكْمِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي عَدَمِ النَّقْضِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَإِنْ قَالَ عَلِمْتَ وَقْتَ الْحُكْمِ أَثَّهُمَا فَسَقَةٌ أَوْ زُورٌ وَأَكْرَهَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ كِمَا فَقَالَ وَإِنْ قَالَ عَلِمْتَ وَقْتَ الْحُكْمِ أَثَّهُمَا إِلَى عِلْمِهِ لَمْ يَجُونُ لَهُ نَقْضُهُ مَعَ إِكْرَاهِهِ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ له نقض ابْنُ الرَّاغُونِيِّ: إِنْ أَضَافَ فِسْقَهُمَا إِلَى عِلْمِهِ لَمْ يَجُونُ لَهُ نَقْضُهُ مَعَ إِكْرَاهِهِ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ له نقض تعديل البينة ٤ بالتزكية لعلمه وإن أضافه إلى غير

١ في "ط": "قولهم".

۲ ص ۲۸۶.

٣ ليست في "ر".

ع في "ط": "مبينة".." (٢)

<sup>(</sup>١) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ١٥١/١١

<sup>(</sup>٢) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح، شمس الدين ٢٢٣/١١

49. " 17٤٩ - وعن ابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -: ليس في العروض زكاة إلا ماكان للتجارة. رواه البيهقي. مع أن ذلك قد حكاه ابن المنذر إجماعا، وإن كان قد حكي فيه خلاف شاذ عن داود ونحوه، والله أعلم.

قال: والعروض إذا كانت للتجارة قومها إذا حال [عليها] الحول وزكاها.

ش: العروض جمع عرض بسكون الراء، ما عدا الأثمان، كأنه سمي بذلك لأنه يعرض ليباع ويشترى، تسمية للمفعول باسم المصدر، كتسمية المعلوم علما. والحكم الذي حكم به الخرقي، وجوب الزكاة في عروض التجارة، وقد تقدم [دليل] ذلك، واشترط لذلك حولان الحول.

۱۲۵۰ – وذلك لعموم قول النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا زَكاة في مال حتى يحول عليه الحول» [وظاهر] إطلاق الخرقي يقتضي [وجوب] الزكاة لكل حول، وهو كذلك، خلافا لمالك في اقتصاره على وجوب الزكاة في الحول الأول.." (١)

٤٩٩. "قال: وإذا زوج عبده وهو كاره، لم يجز إلا أن يكون صغيرا.

ش: لا يملك السيد إجبار عبده الكبير على النكاح، نص عليه أحمد، وقاله الأصحاب، لأنه مكلف يملك الطلاق، فلا يجبر على النكاح كالحر، لأن النكاح خالص حقه، ونفعه له فأشبه الحر، وكذلك الصغير على وجه، قاله أبو الخطاب في الانتصار، والمذهب - وهو المنصوص - أن له إجباره قياسا على الابن الصغير بل أولى، لثبوت الملك له عليه، والحكم في العبد المجنون كالحكم في الصغير، قاله الشيخان، والله أعلم.

[الحكم لو زوج الوليان المرأة من رجلين] قال: وإذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما.

.- 757

ش: لما روى الحسن، عن سمرة، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «أيما امرأة زوجها وليان فهى للأول منهما، وأيما رجل باع بيعين من رجلين فهو للأول منهما» رواه الخمسة،

<sup>(</sup>١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الزركشي، شمس الدين ١٣/٢ه

وحسنه الترمذي. . . وروى الأثرم بسنده عن إبراهيم أن عليا قضى بذلك، لكن في سماع الحسن من سمرة خلاف. وقد شمل كلام الخرقي وإن لم يعلم الثاني، ودخل بها، وهو كذلك خلافا لمالك، لعموم الحديث.." (١)

.٥٠٠ "وقد علم من كلام الخرقي هنا بطريق التنبيه أن من شرط الماء ثم أن يعين على قتل الصيد.

## [صيد الكتابي]

قال: والمسلم والكتابي في كل ما وصفت سواء.

ش: يعني في الاصطياد، فيباح ما صادوه، خلافا لمالك في منعه في صيدهم، بخلاف ذبائحهم، والحجة عليه عموم: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلُّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] . وفي أنه يشترط لصيدهم ما يشترط لصيد المسلمين، وكذلك يشترط لذبيحتهم التسمية حيث اشترطت في المسلمين، وقد تقدم.

وعن أحمد في هذه المسألة روايتان، ثم ظاهر كلام الخرقي أن حربي أهل الكتاب كذميهم، وقد قال أحمد في ذبائح أهل الحرب: لا بأس بها.

وحديث عبد الله بن مغفل في الشحم قال: إسحاق أجاد. وحكى ابن المنذر." (٢)

٥٠١ "وَالضُّفْدَعُ الْبَحْرِيُّ وَالْبَرِّيُّ فِيهِ سَوَاءٌ. وَقِيلَ الْبَرِّيُّ مُفْسِدٌ لِوُجُودِ الدَّمِ وَعَدَمِ الْمَعْدِنِ، وَمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ، وَمَا يُيُ الْمَعَاشِ دُونَ مَا يُيِّ الْمَوْلِدِ مُفْسِدٌ. وَمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَالَ (وَالْمَاءُ اللَّهُ. وَالشَّافِعِيِّ وَالْمَاءُ اللَّهُ.

\_\_\_\_ كُكْمَ النَّجَاسَةِ فِي مَعْدِنِهَا فَكَانَ الْمَعْدِنُ مَانِعًا عَنْ تَرَتُّبِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا.

وَعَنْ التَّانِي أَنَّ الْعِلَّةَ الشَّخْصِيَّةَ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاؤُهَا انْتِفَاءَ الْحُكْمِ، وَهَاهُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ دَمًا مَسْفُوحًا هُوَ الْمُنَجِّسُ لَا غَيْرُ (وَالضُّفْدَعُ الْبَرِّيُّ وَالْبَحْرِيُّ فِيهِ سَوَاءٌ) وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْبَرِّيُّ مِنْ الْبَرِيُّ وَالْبَحْرِيِّ فِيهِ سَوَاءٌ) وَإِنَّمَا يُعُرَفُ الْبَرِيُّ مِنْ الْبَرِيُّ مَا يَكُونُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ سُتْرَةٌ، وَقِيلَ الْبَرِيُّ مُفْسِدٌ لِوُجُودِ الْعِلَّةِ وَهُوَ الدَّمُ الْبَرِيُ مُفْسِدٌ لِوُجُودِ الْعِلَّةِ وَهُو الدَّمُ

<sup>(</sup>۱) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الزركشي، شمس الدين ١٠٤/٥

<sup>(</sup>٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الزركشي، شمس الدين ٦٤٢/٦

وَانْتِفَاءُ الْمَانِعِ وَهُوَ الْمَعْدِنُ.

وَقَوْلُهُ: (وَمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ) بَيَانٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ مَا كَانَ تَوَالُدُهُ وَمَثْوَاهُ فِيهِ كَمَا دَكُونَاهُ فِي أَوَّلِ الْبَحْثِ (وَمَائِيُّ الْمَعَاشِ دُونَ مَائِيِّ الْمَوْلِدِ) كَالْبَطِّ وَالْإِوَزِ وَخُوهِمَا (مُفْسِدٌ). وَكُونَاهُ فِي أَوَّلُهُ: (وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ) قَدَّمَ الْكَلَامَ فِي حُكْمِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ الْمُسْتَعْمَلِ؛ لِأَنَّهُ هُو الْمَقْصُودُ، وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَخْدَاثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَخْدَاثِ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ وَي طَهَارَةِ الْأَنْجُاسِ فِيمَا رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُو الْمُوافِقُ لِمَذْهِبِهِ، فَإِنَّ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ الْعَيْزِيَّةِ بِسَائِرِ الْمَائِعَاتِ بَجُوزُ عِنْدَهُ (قَوْلُهُ: خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْمَاءِيِّ فِي الْمَاءِ الْمَائِعِيِّ فِي الْمَاءِ الْمُعَاتِ بَحُونُ عِنْدَهُ (قَوْلُهُ: خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ ) لِلشَّافِعِيِّ فِي الْمَاءِ."

٥٠٢. "وَهُوَ بِمَا قُلْنَاهُ، وَمَا رَوَاهُ يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ (وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ مَنْكِبَيْهَا) وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا

(فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَجَلُّ أَوْ أَعْظَمُ، أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ أَوْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللّهِ تَعَالَى) أَجْزَأَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللّهُ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْأَدَاءُ بِالْجُمَاعَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] فَيَكُونُ الْإِنْفِرَادُ نَادِرًا، عَلَى أَنَّ حَكَمَةَ الْخُكْمِ لَا ثُرَاعَى فِي كُلِّ فَرْدٍ: فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَلَّا يَأْتِيَ بِهِ الْمُقْتَدِي. أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصَمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِ الصُّفُوفِ. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ كِمَا قُلْنَاهُ) أَيْ إِعْلَامُ الْأَصَمِّ بِمَا قُلْنَاهُ مِنْ رَفْعِهَا حَتَّى يُحَاذِي بِإِجْمَامَيْهِ شَحْمَتَيْ أَذُنَيْهِ. وَقَوْلُهُ: (وَمَا رَوَاهُ) يَعْنِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ (يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ) رُوِي عَنْ وَائِلِ بْنِ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ١/٨٥

حُجْرٍ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْت الْمَدِينَة فَوَجَدْهَمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْأَذْنَيْنِ ثُمَّ قَدِمْت عَلَيْهِمْ مِنْ قَالِ وَعَلَيْهِمْ الْأَكْسِيَةُ وَالْبَرَانِسُ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ فَوَجَدْهَمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ. وَقَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيخُ) احْتِرَازُ عَنْ رِوَايَةِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَهَّا تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ وَقَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيخُ) احْتِرَازُ عَنْ رِوَايَةِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَهَّا تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ أَذُنَيْهَا كَالرَّجُلِ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ بِكَفَيْهَا وَكَفَّاهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ فَتَكُونُ هِي وَالرَّجُلِ اللَّهُ أَدْنَهُا كَالرَّجُلِ الْبَعْرِ الْمَنْ اللَّهُ أَسْتَهُ لَمَا. . سَوَاءً فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ. وَوَجْهُ الصَّحِيحِ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ أَسْتَرُ لَمَا. . وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ التَّكْبِيرُ. اعْلَمْ أَنَّ الشَّارِعَ فِي الصَّلَاةِ وَقُولُهُ: (فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ التَّكْبِيرُ. اعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِ فِي الصَّلَاةِ إِلَا اللَّهُ الْكَبِيرُ خِلَافًا لَهُ وَلِلشَّافِعِيّ، أَمَّا إِذَا قَالَ اللَّهُ الْكَبِيرُ خِلَافًا لَهُ وَلِلشَّافِعِيّ، أَمَّا إِذَا قَالَ اللَّهُ أَكْ أَنْ اللَّهُ أَوْ قَالَ الْحُمْدُ لِيَّهِ أَوْ لَا إِلَهُ غَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ التَّهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُعْسِنُ التَّهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُعْسِنُ التَّهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُعْسِنُ التَّهُ عِيْرَالًا اللَّهُ أَوْ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ لِيَّهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُعْشِلُ التَّهُ عَيْرُهُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ يُعْلِلُكُ إِلَا اللَّهُ أَوْ الْعَلْ أَلُو يُولُولُ اللَّهُ الْهُ اللَّهُ أَلُو اللَّهُ أَوْ الْعَلْ أَلُولُ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ الْعَلْلُكُ أَلِكُ اللَّهُ الْوَلُ اللَّهُ الْعَلْ أَلُولُ اللْقَلُولُ اللَّهُ اللَّالِهُ اللَّهُ الْعَلْ أَلُولُ اللَّهُ الْعُ

#### ٥٠٣. "عَلَى التَّهَجُّدِ.

وَقَوْلُهُ وَجَلَّ تَنَاؤُك لَمُ يُذْكُر فِي الْمَشَاهِيرِ فَلَا يَأْتِي بِهِ فِي الْفَرَائِضِ. وَالْأَوْلَى أَنْ لَا يَأْتِيَ بِالتَّوَجُّهِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِتَتَّصِلَ بِهِ النِّيَّةُ هُوَ الصَّحِيخُ

(وَيَسْتَعِيذُ بِاللّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] مَعْنَاهُ: إذَا أَرَدْت قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ أَسْتَعِيذُ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] مَعْنَاهُ: إذَا أَرَدْت قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ أَسْتَعِيذُ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ ﴾

\_\_\_\_\_كَمَا اشْتَهَرَ فِيهِ الْأَثَرُ، وَلِهَذَا لَا يَأْتِي بِقَوْلِهِ وَجَلَّ ثَنَاؤُك فِي الْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْكُرْ فِي الْمَشَاهِيرِ. وَقَوْلُهُ: (وَالْأَوْلَى أَلَّا يَأْتِي بِالتَّوَجُّهِ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَجَهْتُ وَجْهِي بَعْدَ النِّيَّةِ (قَبْلَ التَّكْبِيرِ الْمَشَاهِيرِ. وَقَوْلُهُ: (وَالْأَوْلَى أَلَّا يَأْتِيَ بِالتَّوَجُّهِ) أَيْ بِالتَّكْبِيرِ.

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) احْتِرَازُ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِنَّهُ يَقُولُمَا قَبْلَ التَّكْبِيرِ مِنْهُمْ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْعَزِيمَةِ وَلِيَكُونَ عَمَلًا بِمَا رُوِيَ فِي الْأَحْبَارِ.

وَوَجْهُ الصَّحِيحِ أَنَّهُ يُؤدِّي إِلَى تَطْوِيلِ مُكْتِهِ فِي الْمِحْرَابِ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَلَا يُصَلِّي، وَهُوَ مَذْمُومٌ شَرْعًا فَإِنَّهُ رُويَ عَنْ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ قَالَ «مَالِي أَرَاكُمْ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٨٣/١

سَامِدِينَ».

قَوْلُهُ: (وَيَسْتَعِيدُ بِاللّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ) خِلَاقًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ لَا يَرَى بِذَلِكَ لِمَا رُوِي عَنْ «أَنَسٍ قَالَ صَلَّيْت حَلْف رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَحَلْف أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَكَانُوا يَفْتَبِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحُمْدِ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ". وَلَنَا قَوْله تَعَالَى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُوْآنِ فَاسْتَعِدْ يَقْتَخِي أَنْ يَكُونَ فَرْضًا كَمَا قَالَ بِهِ عَطَاءٌ، إلَّا أَنَّ السَّلَف بِاللّهِ ﴿ النَّحلِ: ٩٨] الْآيَةَ وَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فَرْضًا كَمَا قَالَ بِهِ عَطَاءٌ، إلَّا أَنَّ السَّلَفَ بَاللّهِ ﴿ النَّحلِ: ٩٨] الْآيَةَ وَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فَرْضًا كَمَا قَالَ بِهِ عَطَاءٌ، إلَّا أَنَّ السَّلَفَ أَجْمُعُوا عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَإِمَّا قَالَ مَعْنَاهُ إِذَا أَرَدْت قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ نَفْيًا لِقَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ أَمْعُوا عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَإِمَّا قَالَ مَعْنَاهُ إِذَا أَرَدْت قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ نَفْيًا لِقَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ يَتَعَوَّدُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ عَمَلًا بِحَرْفِ الْفَاءِ فَإِنَّهُ لِيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ﴿ الْقَاهُ مَاهُنَا لِلْحَالِ كَمَا يُقَالُ: وَعَلَى الْقَاءُ هَاهُمَنَا لِلْحَالِ كَمَا يُقَالُ: وَعَلَى الْقَاءُ هَاهُمَنَا لِلْحَالِ كَمَا يُقَالُ: إِذَا تَرَدْت الدُّخُولَ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ. وَقَوْلُهُ: (وَالْأَوْلَى) بَيَانُ لَقَطِ يَتَعَوَّذُ بِهِ فَإِنَّ فِيهِ لِلْقُرَّاءِ اخْتِلَافًا، وَاخْتَارَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمِنْدُوانِيُّ (أَنْ يَقُولَ: أَسْتَعِيدُ لَنَّ يَتُعَوَّذُ فِيهِ لِلْقُرَّاءِ اخْتِلَافًا، وَاخْتَارَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمِنْدُوانِيُّ (أَنْ يَقُولَ: أَسَالًا لِلْكَولِ لَكُولِ الْمُؤْلُونَ الْقُرْآنِ). " (١)

٥٠٤ "وَصَارَ كَالْجِزْيَةِ، بِخِلَافِ الْهَدَايَا لِأَنَّ الْقُرْبَةَ فِيهَا إِرَاقَةُ الدَّمِ وَهُوَ لَا يُعْقَلُ. وَوَجْهُ الْقُرْبَةِ
 فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ سَدُّ خُلَّةِ الْمُحْتَاجِ وَهُوَ مَعْقُولُ.

(وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْحَوَامِلِ وَالْعَلُوفَةِ صَدَقَةٌ) خِلَافًا لِمَالِكٍ. لَهُ ظَوَاهِرُ النُّصُوصِ. وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَيْسَ فِي الْحَوَامِلِ وَالْعَوَامِلِ وَلَا فِي الْبَقَرِ الْمُثِيرَةِ صَدَقَةٌ» ، وَلِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْمَالُ النَّامِي

\_\_\_\_\_\_\_كَكَانَ إِذْنًا بِالإسْتِبْدَالِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ، وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالُ قَيْدِ الشَّاةِ وَيَحْصُلُ بِهِ الرِّزْقُ الْمَوْعُودُ وَغَيْرُهُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الْأَمْرُ بِالْأَدَاءِ إِلَى الْفَقِيرِ إِيصَالُ لِلرِّزْقِ الْمَوْعُودِ إلَيْهِ بِهِ الرِّزْقُ الْمَوْعُودُ وَغَيْرُهُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الْأَمْرُ بِالْأَدَاءِ إِلَى الْفَقِيرِ إِيصَالُ لِلرِّزْقِ الْمَوْعُودِ إلَيْهِ وَإِيصَالُ ذَلِكَ إليهِ إِبْطَالُ لِقَيْدِ الشَّاةِ لِأَنَّ الرِّزْقَ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي أَكُلِ اللَّحْمِ فَكَانَ إِذْنًا فِي الْاسْتِبْدَالِ إِلَى اللَّحْمِ فَكَانَ إِذْنًا فِي الْاسْتِبْدَالِ إِلَى وَكَانَ هَذَا كَالْحِرْيَةِ فِي أَنَّهَا وَجَبَتْ لِكِفَايَةِ الْمُقَاتِلَةِ، وَيَجُوزُ فِيهَا دَفْعُ الْقِيمَةِ الْاسْتِبْدَالِ إِلَى اللَّهِ مُنَا اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ الللللللللْهُ الللللللْهُ الللللللللللللْهُ الللللللللْهُ اللللللْهُ الللللللللللْهُ ال

قَالَ (وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْحَوَامِلِ وَالْعَلُوفَةِ صَدَقَةٌ) الْعَلُوفَةُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مَا يَعْلِفُونَ مِنْ الْغَنَمِ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٩٠/١

وَغَيْرِهِ، الْوَاحِدُ وَالْجُمْعُ سَوَاءٌ، مِنْ عَلَفَ الدَّابَّةَ أَطْعَمَهَا الْعَلَفَ، وَالْعُلُوفَةُ بِالضَّمِّ جَمْعُ عَلَفٍ. قَوْلُهُ وَلَهُ ظَوَاهِرُ النَّصُوصِ) يَعْنِي قَوْله تَعَالَى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: ١٠٣] وَقَوْلُهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ﴿ خُذْ مِنْ الْإِبِلِ إِبِلًا، وَفِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ ﴾ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ كَثْرَةٌ. وَلَنَا حَدِيثُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ ﴿ لَيْسَ فِي الْبِيلِ الْحِوَامِلِ صَدَقَةٌ ﴾ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ فِي الْإِبِلِ الْحُوامِلِ صَدَقَةٌ ﴾ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ وَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ وَلَيْ وَسَلَّمَ - ﴿ لَيْسَ فِي الْبَقِرِ الْمُثِيرَةِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَلِأَنَّ السَّبَبَ هُو الْمُثَلِي النَّهُ عَنْهُمْ -، وَلاَنَّ السَّبَبَ هُو الْمُعْدَادُ لِلتِجَارَةِ الْمَالُ النَّامِي وَهَذِهِ الْأَمْوَالُ لَيْسَتْ بِنَامِيَةٍ لِأَنَّ دَلِيلَ النَّمَاءِ الْإِسَامَةُ أَوْ الْإِعْدَادُ لِلتِجَارَةِ الْمُأْوَالُ لَيْسَتْ بِنَامِيَةٍ لِأَنَّ دَلِيلَ النَّمَاءِ الْإِسَامَةُ أَوْ الْإِعْدَادُ لِلتِجَارَةِ وَالْفَرْضُ عَدَمُهُمَا، وَإِذَا انْتَقَى السَّبَبُ انْتَقَى الْمُبْكِ انْتَقَى السَّبَبُ انْتَقَى الْمُنْ اللَّهُ عَدْهُمُ مَا وَإِذَا انْتَقَى السَّبَبُ انْتَقَى الْمُنْ الْمُعْمَاءُ وَالْمُولُولُ الْمَقْلِ الْمَامِلُ عَدَاهُ لِلْعَامِلُهُ أَوْ الْإِعْدَادُ لِلتِعَلَى الْمُولُولُ الْمَامِلُ عَدَمُهُمَا، وَإِذَا انْتَقَى السَّبَبُ انْتَقَى الْحُكُمُ.. " (1)

٥٠٥. "(وَلَا تُشْتَرَى هِمَا رَقَبَةٌ تُعْتَقُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ قَوْله تَعَالَى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠] وَلَنَا أَنَّ الْإِعْتَاقَ إِسْقَاطُ الْمِلْكِ وَلَيْسَ بِتَمْلِيكِ.

(وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَنِيٍّ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ» وَهُوَ بِإِطْلَاقٍ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي غَنِيِّ الْغُزَاةِ. وَكَذَا حَدِيثُ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى مَا رَوَيْنَا.

قَالَ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَكِّي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَإِنْ عَلَا، وَلَا إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ) لِأَنَّ مَنَافِعَ الْأَمْلَاكِ بَيْنَهُمْ مُتَّصِلَةٌ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّمْلِيكُ

\_\_\_\_Qبِأَمْرِهِ وَقَعَ عَنْ الزَّكَاةِ كَأَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَى الْغَرِيمِ فَيَكُونُ الْقَابِضُ كَالْوَكِيلِ لَهُ فِي قَبْضِ الصَّدَقَةِ. وَقَوْلُهُ (وَلَا تَشْتَرِي بِهَا رَقَبَةً) ظَاهِرٌ.

وَقَوْلُهُ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَّكِّي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ) أَيْ مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَرَابَةُ وِلَادٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ، وَقَوْلُهُ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَّكِّي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ) أَيْ مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَرَابَةُ وِلَادٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ، وَقَوْلُهُ (وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَّكِي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ) أَيْ مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَرَابَةُ وِلَادٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ،

٥٠٦ . "خِلَافًا لِمَالِكِ، فَإِنَّهُ يَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا. وَلَنَا «قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَعْدَ مَا كَانَ يُصْبِحُ غَيْرَ صَائِمٍ إِنِيّ إِذًا لَصَائِمٌ» وَلِأَنَّ الْمَشْرُوعَ خَارِجَ رَمَضَانَ هُوَ نَفْلُ - بَعْدَ مَا كَانَ يُصْبِحُ غَيْرَ صَائِمٍ إِنِيّ إِذًا لَصَائِمٌ» وَلِأَنَّ الْمَشْرُوعَ خَارِجَ رَمَضَانَ هُو نَفْلُ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى صَيْرُورَتِهِ صَوْمًا بِالنِيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ نَوَى بَعْدَ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى صَيْرُورَتِهِ صَوْمًا بِالنِيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ نَوَى بَعْدَ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ١٩٣/٢

<sup>(</sup>٢) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٦٩/٢

الزَّوَالِ لَا يَجُوزُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ وَيَصِيرُ صَائِمًا مِنْ حِينِ نَوَى إِذْ هُوَ مُتَجَزِّئُ عِنْدَهُ لِكُوْنِهِ مَبْنِيًّا عَلَى النَّشَاطِ، وَلَعَلَّهُ يَنْشَطُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِمْسَاكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَعِيْدَ النَّوَالِ إِلَّا أَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِمْسَاكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَعِيْدَ النَّوْسِ، وَهِيَ إِنَّمَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ قَهْرِ النَّفْسِ، وَهِيَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِإِمْسَاكٍ مُقَدَّرٍ وَعِيْدَنَا يَصِيرُ صَائِمًا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ قَهْرِ النَّفْسِ، وَهِيَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِإِمْسَاكٍ مُقَدَّرٍ فَعَيْدُ وَانُ النِّيَّةِ بِأَكْثَرِهِ.

\_\_\_\_\_Qأَوْ مُقِيمًا (خِلَافًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ يَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا) مِنْ قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ» (وَلَنَا «قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَنَّ رَسُولَ بَعْدَ مَا كَانَ يُصْبِحُ غَيْرَ صَائِمٍ إِنِي إِذًا لَصَائِمٌ» عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَدْخُلُ عَلَى نِسَائِهِ وَيَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُنَّ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَإِنْ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَدْخُلُ عَلَى نِسَائِهِ وَيَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُنَّ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَإِنْ وَسَلَّمَ - كَانَ يَدْخُلُ عَلَى نِسَائِهِ وَيَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُنَّ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَإِنْ وَسَلَّمَ - كَانَ يَدْخُلُ عَلَى نِسَائِهِ وَيَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُنَّ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَإِنْ قُلْنَ لَا. قَالَ: إِنِي إِذًا لَصَائِمٌ» . وَقَوْلُهُ (وَلِأَنَّ الْمَشْرُوعَ) ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ (عَلَى مَا ذَكَرْنَا) إشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ: وَلِأَنَّهُ يَوْمُ صَوْمٍ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِهِ عَلَى النِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ الْمُقْتَوِنَةِ بِأَكْثَوِهِ كَلَى النِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ الْمُقَتَوِنَةِ بِأَكْثَوِهِ كَلَى النِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ الْمُقَتَونَةِ بِأَكْثَوهِ كَالنَّقُلُ. وَلَوْ نَوَى بَعْدَ الرَّوَالِ) ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ. " (1)

٧٠٥. "عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكِ - رَحِمَهُ اللّهُ - إِذَا حَرَجَا مِنْ بَيْتِهِمَا. وَلِزَفَرٍ - رَحِمَهُ اللّهُ - إِذَا الْتَهَيَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ. لَمُمُ أَفَّمُمَا يَتَذَاكَرَانِ أَحْرَمَا. وَلَلشَّافِعِيّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِذَا انْتَهَيَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ. لَمُمُ أَفَّمُمَا يَتَذَاكَرَانِ ذَلِكَ فَيَقَعَانِ فِي الْمُوَاقَعَةِ فَيَفْتَرِقَانِ. وَلَنَا أَنَّ الجُّامِعَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ النِّكَاحُ قَائِمٌ فَلَا مَعْنَى لِلافْتِرَاقِ ذَلِكَ فَيَقَعَانِ فِي الْمُوَاقَعَةِ فَيَفْتَرِقَانِ. وَلَنَا أَنَّ الجُّامِعَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ النِّكَاحُ قَائِمٌ فَلَا مَعْنَى لِلافْتِرَاقِ قَبْلُ الْإِحْرَامِ لِإِبَاحَةِ الْوَقَاعِ وَلَا بَعْدَهُ؛ لِأَفَّهُمَا يَتَذَاكَرَانِ مَا لَحِقَهُمَا مِنْ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ بِسَبَبِ لَكَوْ يَعَرِرُ فَلَا مَعْنَى لِلافْتِرَاقِ. لَذَهُ عَمِيرَةِ فَيَزْدَادَانِ نَدَمًا وَتَحَرُّزًا فَلَا مَعْنَى لِلافْتِرَاقِ.

(وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ) خِلَافًا لَلشَّافِعِيِّ فِيمَا إِذَا جَامَعَ وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَمْ يَعْرَفَةً وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ»

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٣١٢/٢

مِنْ الْمَكَانِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ يَفْتَرِقَانِ؛ لِأَنْهُمَا لَا يَأْمَنَانِ إِذَا وَصَلَا إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَنْ قَيْمَا الشَّهُوةُ فَيُوَاقِعَهَا. وَالْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَكَرَ دَلِيلَنَا عَلَى وَجْهٍ هُوَ دَافِعٌ لِأَقْوَالِحِمْ وَهُوَ وَاضِحٌ، وَنَقُولُ: مُرَادُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَثَمُّمَا يَفْتَرِقَانِ عَلَى سَبِيلِ النَّدُبِ وَهُوَ وَاضِحٌ، وَنَقُولُ: مُرَادُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَثَمُّمَا يَفْتَرِقَانِ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ إِنْ حَافًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا الْفِتْنَةَ. كَمَا يُنْدَبُ لِلشَّابِ الإمْتِنَاعُ عَنْ التَّقْبِيلِ فِي حَالَةِ الصَّوْمِ إِذَا كَانَ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ مَا سِوَاهُ كَانَ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ مَا سِوَاهُ

(وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيمَا إِذَا جَامَعَ قَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) فَإِنَّ حَجَّهُ يَفْسُدُ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ قَبْلَ الرَّمْيِ مُطْلَقُ، أَيْ: فِيمَا إِذَا جَامَعَ قَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) فَإِنَّ حَجَّهُ يَفْسُدُ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ قَبْلَ الرَّمْيِ مُطْلَقُ، أَيْ: كَامِلٌ حَيْثُ لَا يَجِلُ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا هُو حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَالجِّمَاعُ فِي الْإِحْرَامِ الْمُطْلَقِ مُفْسِدٌ لِلْحَجِّ كَمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الرَّمْيِ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَوَانُ التَّحَلُّلِ وَحَلَّ لَهُ الْحَجِّ كَمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الرَّمْيِ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَوَانُ التَّحَلُّلِ وَحَلَّ لَهُ الْحَجِّ كَمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الرَّمْيِ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ أُوانُ التَّحَلُّلِ وَحَلَّ لَهُ الْخُومِ. وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -) دَلِيلُنَا. الْخُلْقُ الَّذِي كَانَ حَرَامًا عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُهُ» وَلَيْسَ الْمُوادُ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُهُ» وَلَيْسَ الْمُوادُ لِبِهُ التَّمَامَ مِنْ حَيْثُ أَذَاءُ الْأَفْعَالِ بِالِاتِّقَاقِ لِبَقَاءٍ. " (١)

٥٠٨. "وَمَعَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْ الشَّارِعِ لَا يَجِبُ الْجُزَاءُ حَقًّا لَهُ، بِخِلَافِ الْجَمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَوْنَ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ وَهُوَ الْعَبْدُ.

(فَإِنْ أَضْطُرُ الْمُحْرِمُ إِلَى قَتْلِ صَيْدٍ فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ) ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِالْكَفَّارَةِ بِالنَّصِّ عَلَى مَا تَلُوْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

(وَلَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَذْبَحَ الشَّاةَ وَالْبَقَرَةَ وَالْبَعِيرَ وَالدَّجَاجَةَ وَالْبَطَّ الْأَهْلِيَّ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ بِصُيُودٍ؛ لِعَدَمِ التَّوَحُشِ، وَالْمُرَادُ بِالْبَطِّ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَسَاكِنِ وَالْحِيَاضِ؛ لِأَنَّهُ أَلُوفُ لَيْسَتْ بِصُيُودٍ؛ لِعَدَمِ التَّوَحُشِ، وَالْمُرَادُ بِالْبَطِّ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَسَاكِنِ وَالْحِيَاضِ؛ لِأَنَّهُ أَلُوفُ لَيْسَتْ بِصُيُودٍ؛ لِعَدَمِ التَّهُ -. لَهُ أَنَّهُ بِإَصْلِ الْخِلْقَةِ (وَلَوْ ذَبَحَ حَمَامًا مُسَرُّولًا فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -. لَهُ أَنَّهُ أَلُوفُ مُسُلِّ الْخِلْقَةِ (وَلَوْ ذَبَحَ حَمَامًا مُسَرُّولًا فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ) فَعَلَيْهِ الْمُعَلِقُ مِنْ مَنْ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنِهِ،

\_\_\_\_\_ وَمَعَ وُجُودِ وَمَعَ وَفَعًا لِلْأَذَى الْمُحَقَّقِ أَوْلَى فَكَانَ مَأْذُونًا بِقَتْلِهِ مِنْ الشَّرْعِ، (وَمَعَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْهُ لَا يَجِبُ الْجُزَاءُ حَقًّا لَهُ) لِسُقُوطِهِ بِإِذْنِهِ. فَإِنْ قِيلَ: الْإِذْنُ مِنْ الشَّرْعِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْشَرْعِ وَلَا يَسْتَلْزِمُ سُقُوطَ الْجُزَاءِ، فَإِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ تَطَيَّبَ لِعُذْرٍ فَهُوَ مَأْذُونٌ مِنْ الشَّرْعِ وَلَمْ يَسْقُطْ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٣/٣

الجُزَاءُ. فَالجُوَابُ مَا يَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِالْكَفَّارَةِ بِالنَّصِّ عَلَى مَا تَلَوْنَاهُ) وَهُوَ قَوْله تَعَالَى هُفَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيطًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴿ [البقرة: ١٩٦] الْآيَة، فَكَانَ فَلْكِدَةُ الْإِذْنِ دَفْعَ الْحُرُمَةِ لَا غَيْرَ. وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ بَقَاءَ الْجُزَاءِ مَعَ إِذْنِ صَاحِبِ الْحَقِّ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، فَلَد يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. لَا يُقَالُ: فَلْيُلْحَقْ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةِ فِي الصَّوْلِ لَيْسَتْ كَالضَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالتَّانِيَةَ كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَالضَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالتَّانِيَةَ كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَالضَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالتَّانِيَةَ كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَالضَّرُورَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَادِرَةٌ وَالتَّانِيَة كَثِيرَةٌ (بِخِلَافِ الجُمَلِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَلْكَ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ وَهُو الْعَبْدُ وَلَى الْمُولِى الْمَعْلِ عَلَى رَجُلِ فَقَتَلَهُ الْمُصُولُ عَلَيْهِ لَا يَضْمُنُ وَالْإِذْنُ لَمْ يُوعَدُ مِنْ مَالِكِهِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْعَبْدَ مَضْمُونٌ فِي الْأَصْلِ بِأَنَّهُ آدَمِي عَلَى رَجُلِ فَقُولُ الْمُؤْلَى لِكَوْنِهِ مُكَلَقًا كَمُولَاهُ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا جَاءَ الْمُبِيخُ مِنْ قِبَلِهِ وَهُو الْمُحَارَبَةُ مَنْ اللّهُ الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُولِي الْمُعْرَالِ الْوَلَامُ وَلَوْلَ الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلِي الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلَى الْمُؤْلِلَةُ الْمُؤْلِى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْقَالِعَالِي الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلِلَةُ الْمُؤْلِي الْمُؤْلِلَةُ الْمُؤْلَى الْمُؤْلَى الْمُؤْلِل

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ أُضْطُرٌ الْمُحْرِمُ) ظَهَرَ مَعْنَاهُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا،

وَقَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْبَطِّ) يَعْنِي الْمَذْكُورَ فِي الْقُدُورِيِّ الْبَطُّ (الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَسَاكِنِ) وَهُوَ النَّهُ اللَّهُ وَالْمُسَرُولِ بِالْفَتْحِ حَمَامٌ فِي اللَّهُ عَلَيْهُ اللْمُعْتَعِلَامِ اللْعُلْمُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللْعُلِيْمُ اللْمُعَالِمُ اللْعُلِيْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللْمُعَالِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللْعُلِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللْعُلِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْمُ عَلَ

(وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرِمُ لَحْمَ صَيْدٍ اصْطَادَهُ حَلَالٌ وَذَبَحَهُ إِذَا لَمْ يَدُلَ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ، وَلَا أَمْرَهُ بِصَيْدِهِ) خِلَاقًا لِمَالِكِ - رَحِمَهُ اللهُ - فِيمَا إِذَا اصْطَادَهُ؛ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ.

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٨٩/٣

\_\_\_Qعن الْمَحَلِيَّةِ فَكَانَ مَنْهِيًّا، وَالنَّهْيُ يَدُلُ عَلَى الْمَشْرُوعِيَّةِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ. وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ أَكُلَ الْمُحْرِمُ الذَّابِحُ مِنْ ذَلِكَ شَيْعًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً) قَالَ الْإِمَامُ التُّمُونَا شِيُّ: (إِذَا أَكُلَ بَعْدَمَا أَدَّى الجُوّاءَ، وَأَمَّا إِذَا أَكُلَ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَدْ دَحَلَ قِيمَةُ مَا أَكُلَ فِي الجُّوّاءِ) وَقَوْلُهُ: (وَقَالَا) ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ: (فَصَارَتْ حُرْمَةُ التَّنَاوُلِ هِمَنِهِ الْوَسَائِطِ) يُرِيدُ أَنَّ حُرْمَةَ التَّنَاوُلِ بِعْنِبَارِ كَوْنِهِ مَيْتَةً، وَكُونُهُ مَيْتَةً بِاعْتِبَارِ حُرُوجِ الصَّيْدِ عَنْ الْمُحَلِيَّةِ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْإِحْرَامِ فَكَانَتْ الْحُرْمَةُ (مُضَافَةً إِلَى الْإِحْرَامِ) هِمَذِهِ الْوَسَائِطِ فَكُانَ مُتَنَاوِلًا مُحْلِيَةِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْإِحْرَامِ فَكَانَتْ الْحُرْمَةُ (مُضَافَةً إِلَى الْإِحْرَامِ) هِمَذِهِ الْوَسَائِطِ فَكَانَتُ الْحُرْمَةُ (مُضَافَةً إِلَى الْإِحْرَامِ) هِمَذِهِ الْوَسَائِطِ فَكَانَ مُتَنَاوِلًا مُحْوَلِهِ مَنْ الْأَهْلِيَةِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْإِحْرَامِ فَكَانَتْ الْمُرْمَةُ (مُضَافَةً إِلَى الْإِحْرَامِ) هِمَدِهِ الْوَسَائِطِ فَكَانَ مُتَنَاوِلًا مُحْولِهِ فَلَا يَتَكَرَّرُهُ مَنْ هَذَا الجُورِمِ عَنْ الْأَهْلِيَةِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْمُعْرَامِ فَلَا يَتَكَرَّرُهُ فَإِنْ اسْتَشْكُلَ بِالْمُحْرِمِ كَمَا وَمُ الْمُ وَلَى عَنَاولَ مُحْلِقِ وَلَمْ الْعَنَامُ الْمَعْنَى الْمُعْرَامِ وَلَعْ مَلَ الْمَعْرَامُ وَلَعْ لَا يَتَكَرَّرُهُ فَإِنْهُ لَا يَلْوَمُ الْمُعْرَامِ وَلَامُ الْمَثْلُ كُونَاهُ وَبَعْدَ الْكُسْرِ لَمْ يُبْقَ هَذَا الْمُعْنَى الْمُعْرَامِ لَكُونَاهُ وَبَعْدَ الْكُسْرِ لَمْ يُبْقَ هَذَا الْمُعْنَى وَالْمَالِ الْمَعْنَى الْمُعْرَامُ وَبَعْدَ الْكَسْرِ لَمْ يُولِلَى الْمَعْرَامِ وَلَا الْمَعْنَى الْمُعْرِمِ وَلَمْ الْمَعْرَامُ وَبَعْدَ الْكُسْرِ لَمْ يُرْمُ الْمُعْرَامُ وَعَلَى الْمُعْرَامُ وَالْمُعْرَامُ وَالْمُعْرَامُ وَالْمَالُولُ الْمُعْرَامُ وَلَاهُ وَالْمُولُ الْمُعْرَامِ وَلَا الْمَعْرَامُ وَلَامُ وَلَامُ الْمَعْرَامُ وَلَاهُ الْمَعْرَامُ الْمُعْرَامُ وَلَاهُ وَلَالْمُ الْمُعْرَامُ وَلَاهُ الْمُعْرَامِ وَلَالْمُعْرَام

وَقَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا اصْطَادَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ)." (١)

٠١٠. "وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ طَلَاقًا بَائِنًا فَمَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتْهُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا تَرِثُ فِي الْوَجْهَيْنِ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا تَرِثُ فِي الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّ الزَّوْحِيَّةَ قَدْ بَطَلَتْ بِهَذَا الْعَارِض وَهِيَ السَّبَبُ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٩٢/٣

٥١١. "اتِّحَادُ الْعَمَلِ وَالْمَكَانِ <mark>خِلَافًا لِمَالِك</mark>ٍ وَزُفَرَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُجَوِّزَ لِلشَّرِكَةِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ لَا يَتَفَاوَتُ

(وَلَوْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ وَالْمَالَ أَثْلَاثًا جَازَ) وَفِي الْقِيَاسِ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ الْعُمْلِ، فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُصْمَنْ فَلَمْ يَجُزْ الْعَقْدُ لِتَأْدِيَتِهِ إلَيْهِ، وَصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ، الْعَمَلِ، فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُصْمَنْ فَلَمْ يَجُزْ الْعَقْدُ لِتَأْدِيَتِهِ إلَيْهِ، وَصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَا يَأْخُذُهُ لَا يَأْخُذُهُ رِبْعًا لِأَنَّ الرِّبْحَ عِنْدَ اتِّخَادِ الْجِنْسِ، وَقَدْ احْتَلَفَ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ عَمَلُ وَالرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومَ بِهِ فَلَا الْمَالِ عَمَلُ وَالرِّبْحَ مَالً فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومَ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ وَالرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومَ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ يَتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ فِي فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومَ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ وَالرِّبْحِ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يُتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ مِنْ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومَ بِهِ فَلَا يَعْمَلُ وَالرِّبْحِ مَالُ فَكَانَ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ عُلَامًا لِي عَمَلُ وَالْتَعْمِي فَيَعَلَيْهِ الْعَلَاقِ وَلَهُ الْعُمْلِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهُ وَلَيْعَالَ لَهُ لَا عَلَى الْعُمْلِ وَالْعَلَاقِ الْعَمَلُ وَالْعَلَى الْعَلَيْسِ وَالْعَلَاقُ الْعَمْلُ وَالْعَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَمْلِ وَالْعَمْلُ وَالْعَلَقِ الْعَلَقَلَ مِي الْعَلَقَلُ لِقَلْمُ لِمُ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِي الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَمْلُ وَالْعَلَى الْعَلَقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعُلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَقَلَ الْعِلَاقِ الْعِلْعِلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعِلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَقِلَ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَلَ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَقَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْ

\_\_\_\_\_Qوَقَصَّارٍ اشْتَرَكَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَاجِزٌ عَنْ الْعَمَلِ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ صَاحِبُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَقْصُودُ الشَّرِكَةِ. وَلَنَا أَنَّ الْمَعْنَى الْمُجَوِّزَ لِلشَّرِكَةِ وَهُوَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ صَنْعَتِهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَقْصُودُ الشَّرِكَةِ. وَلَنَا أَنَّ الْمَعْنَى الْمُجَوِّزَ لِلشَّرِكَةِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّحْصِيلُ وَهُوَ مُمْكِنٌ بِالتَّوْكِيلِ لَا تَتَفَاوَتُ بِالِّكَادِ الْعَمَلِ وَالْمَكَانِ مَا دُكَرْنَاهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّحْصِيلُ وَهُوَ مُمْكِنٌ بِالتَّوْكِيلِ لَا تَتَفَاوَتُ بِالتِّكَادِ الْعَمَلِ وَالْمَكَانِ أَوْ الْجَلَافِهِمَا،

أُمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ التَّوْكِيلَ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ صَحِيحٌ مِمَّنْ يُحْسِنُ مُبَاشَرَةَ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَمِمَّنْ لَا يُحْسِنُ الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ اللَّوَكِيلَ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ بِيَدَيْهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ بِأَعْوَانِهِ وَأُجَرَائِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُتَقَبِّلِ إِقَامَةُ الْعَمَلِ بِيَدَيْهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ بِأَعْوَانِهِ وَأُجَرَائِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُتَقَبِّلِ إِقَامَةُ الْعَمْلِ بِيَدَيْهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ بِأَعْوَانِهِ وَأُجَرَائِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ عَاجِزٍ عَنْ ذَلِكَ فَكَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا.

وَأُمَّا الثَّايِي فَلِأَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ لَوْ عَمِلَ فِي دُكَّانٍ وَالْآخَرُ فِي دُكَّانٍ آحَرَ لَا يَتَفَاوَتُ الْحُالُ وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ الْفُرُوعِ الْمُتَرَبِّيَةِ عَلَى أَصْلِ زُفَرَ وَالشَّافِعِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْخُلُطِ أَنَّ شَرِكَةَ التَّقَبُّلِ لَا بَحُوزُ فَكَيْفَ يَصِحُ قَوْلُ زُفَرَ مَعَ مَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي جَوَازِهَا إِذَا كَانَتْ الْأَعْمَالُ مُتَّفِقَةً؟ أُجِيبَ بِأَنَّ زُفَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَعْنِي الْخُلْطَ قَوْلَانِ، فَذَكرَ كَانَتْ الْأَعْمَالُ مُتَّفِقَةً؟ أُجِيبَ بِأَنَّ زُفَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَعْنِي الْخُلْطَ قَوْلَانِ، فَذَكرَ الْمُصَيِّفُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا خَلْطُ الْمَالِ، وَذَكرَ هُنَا حُكْمَ الرِّوَايَةِ الَّتِي لَكُ يُشْتَرَطُ وَلَكِنْ فَيْرَى ظَاهِرُهُ مُتَنَاقِطًا.

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٤/٥/٤

(قَوْلُهُ وَلَوْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ) أَيْ إِذَا شَرَطَا فِي شَرِكَةِ التَّقَبُّلِ وَلَمْ يَكُنْ مُفَاوَضَةٌ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ نِصْفَيْنِ وَالرِّبْحُ الْحَاصِلُ أَثْلَاثًا جَازَ اسْتِحْسَانًا. وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَصِحَّ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ الْعَمَلُ نِصْفَيْنِ وَالرِّبْحُ الْحَاصِلُ أَثْلَاثًا جَازَ اسْتِحْسَانًا. وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَصِحَّ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ مَا شُرِطَ عَلَيْهِ مِنْ الْعَمَلِ فَالرِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحُ مَا لَمْ يُصْمَنْ فَلَمْ يَجُرُ الْعَقْدُ لِتَأْدِيتِهِ إلَيْهِ: أَيْ إِلَى إِنْحِ مَا لَمْ يُصَمَنْ فَصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ فِي أَنَّ التَّفَاوُتَ فِيهَا فِي الرِّبْحِ لَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْمُشْتَرَى رَبِّحِ مَا لَمْ يُعْمَلُ فَصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ فِي أَنَّ التَّفَاوُتَ فِيها فِي الرِّبْحِ لَا يَجُوزُ التَّفَاوُتُ حِينَئِذٍ فِي بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَطَا التَّفَاوُتَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرَى فَيَجُوزُ التَّفَاوُتُ حِينَئِذٍ فِي الرِبْح فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ أَيْضًا.

وَقَوْلُهُ (وَلَكِنّا نَقُولُ) بَيَانُ وَجْهِ الإسْتِحْسَانِ مَا يَأْخُذُهُ كُلُّ مِنْ الشَّرِيكَيْنِ لَا يَأْخُذُ رِجُّا، لِأَنْ الرِّبْحَ إِثَمَا يَقُولُ الْبَيْحَ إِثَمَا يَكُونُ عِنْدَ الجِّنْسِ وَلِهِذَا قَالُوا: لَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ ثُمُّ آجَرَهَا بِتَوْبٍ الرِّبْحَ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ احْتِلَافِ الجِنْسِ وَالجِنْسُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ يُسَاوِي خَمْسَةَ عَشَرَ جَازَ لِمَا أَنَّ الرِّبْحَ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ احْتِلَافِ الجِنْسِ وَالجِنْسُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ يُسَاوِي خَمْسَةَ عَشَرَ جَازَ لِمَا أَنَّ الرِّبْحَ مَالُ فَكَانَ مَا يَأْخُذُهُ بَدَلَ الْعَمَلِ وَالْعِمَلُ يَتَقَوّمُ بِالتَّقُومِ، لَا يَتَحَقَّقُ مِبَا اللَّهُ عَلَى وَالْعَمَلُ يَتَقَوَّمُ بِالتَّقُومِ، فَإِنَّ مِنْ مُعَيَّنِ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمَا تَقُومِياً لِلْعَمَلِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ بِهِ وَلَا يَحْرُمُ لِأَنَّهُ فَإِذَا رَضِيَا بِقَدْرٍ مُعَيَّنِ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمَا تَقُومِيا لِلْعَمَلِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا قُومٍ بِهِ وَلَا يَحْرُمُ لِأَنَّةُ لَوْمُوهِ لِأَنَّ جِنْسَ الْمَالِ مُتَّفِقُ وَهُو التَّمَنُ الْوَاجِبُ لَمُ يُولِدُ إِلَى رَبْحِ مَا لَمْ يُخِلَافِ شَرَكِةِ الْوَجُوهِ لِأَنَّ جِنْسَ الْمَالِ مُتَّفِقُ وَهُو التَّمَنُ الْوَاجِبُ فِي ذِمْتِهِمَا دَرَاهِمَ كَانَتْ أَوْ دَنَانِيرَ وَالرِّبْحُ يَتَحَقَّقُ فِي الْجِنْسِ الْمُتَّفِقِي .." (١)

٥١٢. "وَلَوْ أَغْرَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ لِلاخْتِلَاطِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِهِ؟ لِإِخْتِلَاطِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِهِ؟ لِإِخْتِلَاطِ، وَالْمُخْلَصُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْأُصُولَ لِتَحْصُلَ الزِّيَادَةُ عَلَى لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَكَذَا فِي الْبَاذِ نُجَانِ وَالْبِطِيخِ، وَالْمَخْلَصُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْأُصُولَ لِتَحْصُلَ الزِّيَادَةُ عَلَى مِلْكِهِ.

قَالَ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً وَيَسْتَثْنِيَ مِنْهَا، أَرْطَالًا مَعْلُومَةً) خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الِاسْتِثْنَاءِ مَجْهُولٌ،.

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٦/١٨٧

ذَلِكَ تَبَعًا، وَلِهَذَا شُرِطَ أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ أَكْثَرَ

(قَوْلُهُ وَكَذَا فِي الْبَاذِ جُانِ وَالْبِطِيخِ) يَعْنِي أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَجُوزُ إِذَا حَدَثَ شَيْءٌ قَبْلَ الْقَبْضِ وَإِذَا حَدَثَ بَعْدَهُ يَشْتَرِكَانِ (وَالْمُحَلِّصُ) أَيْ الْجِيلَةُ فِي جَوَازِهِ فِيمَا إِذَا حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْأُصُولَ لِتَحْصُلُ الزِّيَادَةُ عَلَى مِلْكِهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرَحْسِيُّ: إِنَّمَا يَجُوزُ يَشْتَرِيَ الْأُصُولَ لِتَحْصُلُ الزِّيَادَةُ عَلَى مِلْكِهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرَحْسِيُّ: إِنَّمَا يَجُوزُ بِعَلِي الْمُوجُودِ أَصْلًا وَالْحَادِثِ تَبَعًا إِذَا كَانَ ثَمَّةً ضَرُورَةً، وَلَا ضَرُورَةَ هَاهُنَا لِانْدِفَاعِهَا بِبَيْعِ الْأُصُولِ

(قَالَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً) إِذَا بَاعَ ثَمَرَةً (وَاسْتَثْنَى مِنْهَا أَرْطَالًا مَعْلُومَةً لَمْ يَجُزْ خِلَافًا لِمَالِكٍ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً عَلَى رُءُوسِ النَّخِيلِ أَوْ ثَمَرَةٌ بَحْذُوذَةٌ، وَذُكِرَ فِي بَعْضِ فَوَائِدِ هَذَا الْكَتَابِ أَنَّ مُرَادَهُ مَا كَانَ عَلَى النَّخِيلِ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْمَجْذُوذِ فَجَائِزٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذُكِرَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: إذَا بَاعَ الثَّمَرُ عَلَى رُءُوسِ النَّخِيلِ إلَّا صَاعًا مِنْهَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مَعْلُومٌ، كَمَا إذَا كَانَ الثَّمَرُ مَجْذُوذًا عَلَى رُءُوسِ النَّخِيلِ إلَّا صَاعًا مِنْهَا يَجُوزُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ، مَوْضُوعًا عَلَى الْأَرْضِ فَبَاعَ الْكُلَّ إلَّا صَاعًا يَجُوزُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ، وَهَذَا يَدُلُّ وَالْمَجْهُولُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَهَذَا يَدُلُّ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الِاسْتِثْنَاءِ بَحْهُولُ) وَالْمَجْهُولُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَهَذَا يَدُلُّ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الِاسْتِثْنَاءِ بَحْهُولُ) وَالْمَجْهُولُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَهَذَا يَدُلُّ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ بَحْهُولُ) وَالْمَجْهُولُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَهَذَا يَدُلُّ أَنْ الْبُاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْهُولُ)

٥١٣. "مَوْجُودًا مِنْ حِينِ الْعَقْدِ إِلَى حِينِ الْمَحِلِّ، حَتَّى لَوْ كَانَ مُنْقَطِعًا عِنْدَ الْعَقْدِ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمَخْورُ ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ الْمَحِلِّ أَوْ عَلَى الْعَكْسِ أَوْ مُنْقَطِعًا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْدَ الْمَحِلِّ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ حَالَ وُجُوبِهِ. وَلَنَا قَوْلُهُ - : يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا وَقْتَ الْمَحِلِّ لِوُجُودِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ حَالَ وُجُوبِهِ. وَلَنَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا تُسَلِّقُوا فِي الثِّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا» وَلِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ عَلَى التَّسْلِيمِ عَلَى التَّسْلِيمِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالْتَعْمَلِ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرًارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيلَ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرًارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيلَ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرًارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيلَ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرًارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيلُ فَلَا بُدَ مِنْ اسْتِمْرًارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيلُ فَلَا بُدَا مِنْ الْتَعْرِلَ الْوَجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ التَّعْرِا

\_\_\_\_\_Qمَوْجُودًا) وُجُودُ الْمُسْلَمِ فِيهِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ إِلَى خُلُولِ الْأَجَلِ شَرْطُ جَوَازِ السَّلَمِ عِنْدَنَا، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ: قِسْمَةٌ عَقْلِيَّةٌ حَاصِرَةٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ دُونَ الْمَحَلِّ أَوْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ دُونَ الْمَحَلِّ أَوْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ دُونَ الْمَحَلِّ أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ مَوْجُودًا فِيمَا بَيْنَهُمَا، أَوْ مَعْدُومًا فِيمَا بَيْنَهُمَا. وَالْأَوَّلُ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَالثَّانِي

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٩١/٦

فَاسِدٌ بِالْاِتِّفَاقِ، وَالثَّالِثُ كَذَلِكَ، وَالرَّابِعُ فَاسِدٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَالْخَامِسُ فَاسِدُ بِالْاِتِّفَاقِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ. لَهُ عَلَى الرَّابِعِ وَهُوَ دَلِيلُهُمَا عَلَى بِالْاِتِّفَاقِ، وَالسَّادِسُ وُجُودُ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ حَالَ وُجُوبِهِ.

وَلْنَا قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا تُسْلِفُوا فِي النِّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا» وَهُو حُجَّةً عَلَى الشَّافِعِي فَإِنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - شَرَطَ لِصِحَّةِ وُجُودِ الْمُسْلَمِ فِيهِ حَالَ الْعَقْدِ؛ وَلَاَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالتَّحْصِيلِ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ وَلَاَنَ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالتَّحْصِيلِ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ لِيُتَمَكَّنَ مِنْ التَّحْصِيلِ، وَالْمُنْقَطِعُ وَهُو مَا لَا يُوجِدُ فِي سُوقِهِ الَّذِي يُبَاعُ فِيهِ وَإِنْ وُجِدَ فِي الْبَيْوَتِ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ بِالِاكْتِسَابِ، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمَا. وَاعْتُرِضَ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمَعَلِ كَانَ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ فَلَا مَانِعَ عَنْ الْجُوازِ. الْبُيُوتِ غَيْرُ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ فَلَا مَانِعَ عَنْ الْجُوازِ. مَوْجُودَةً إِذَا كَانَ الْعَاقِدُ بَاقِيًا إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، حَتَّى لَوْ مَاتَ وَقُتُ وُجُوبِ التَّسْلِيمِ عَقِيبَهُ، وَفِي ذَلِكَ شَكِّ. وَرُدَّ بِأَنَّ الْمُعَاةَ الْكَمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطِ عَلَى وَلُكَ التَقُدِيرِ ثَابِتٌ فَيَبْقَى. فَإِنْ قِيلَ: بَقَاءُ الْكَمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطِ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ التَقُدِيرِ ثَابِتٌ فَيَبْقَى. فَإِنْ قِيلَ: بَقَاءُ الْكَمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطِ عَلَى الْفُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ التَقُدِيرِ ثَابِتُ فَيَبْقَى. فَإِنْ قِيلَ: بَقَاءُ الْكَمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطِ فَي أَنْنَاءِ الْخُولِ فَلْيَكُنْ وُجُودُ الْمُسْلَمَ فِيهِ كَذَلِكَ شَائِهُ الْكَمَالِ فِي النِصَابِ لَيْسَ بِشَرْطِ فِي أَنْنَاءِ الْخُولِ فَلْيَكُنْ وُجُودُ الْمُسْلَمَ فِيهِ كَذَلِكَ. " (١)

٥١٤. "وَلَنَا قَوْلُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ إلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، وَلِأَنَّ نَقْلَ شَهَادَةِ الْأَصْلِ مِنْ الْحُقُوقِ فَهُمَا شَهِدَا بِحَقٍّ ثُمَّ شَهِدَا بِحَقٍّ آحَرَ فَتُقْبَلُ.

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ) لِمَا رَوَيْنَا، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَلأَنَّهُ حَقُّ مِنْ الْحُقُوقِ فَلَا بُدَّ مِنْ نِصَابِ الشَّهَادَةِ.

(وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٨١/٧

الْمَرْأَتَيْنِ فَإِنَّ النِّصَابَ لَمْ يُوجَدْ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ خِلَاقًا لِمَالِكِ.

قَالَ: الْفَرْعُ قَائِمٌ مَقَامَ الْأَصْلِ مُعَبِّرٌ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِهِ فِي إيصَالِ شَهَادَتِهِ إِلَى بَجْلِسِ الْقَاضِي، فَكَأَنَّهُ حَضَرَ وَشَهِدَ بِنَفْسِهِ وَاعْتُبِرَ هَذَا بِرِوَايَةِ الْإِخْبَارِ فَإِنَّ رِوَايَةَ الْوَاحِدِ عَنْ الْوَاحِدِ مَقْبُولَةٌ. وَكَأَنَّهُ حَضَرَ وَشَهِدَ بِنَفْسِهِ وَاعْتُبِرَ هَذَا بِرِوَايَةِ الْإِخْبَارِ فَإِنَّ رُوَايَةَ الْوَاحِدِ عَنْ الْوَاحِدِ مَقْبُولَةٌ. وَلَنَا مَا رَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُو ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ؛ وَلِأَنَّهُ حَقُّ مِنْ الْعُلْوِ وَلَيَةً الْإِخْبَارِ الشَّهَادَةِ بِخِلَافِ رِوَايَةِ الْإِخْبَارِ

قَالَ (وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: شَاهِدُ الْأَصْلِ إِلَيٌ لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ وَجْهِ مَشْرُوعِيَّتِهَا وَكَمِّيَّةِ اللَّهُ هُودِ الْفُرُوعِ فَقَالَ: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: الشُّهُودِ الْفُرُوعِ فَقَالَ: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: شَاهِدُ الْفُرُوعِ فَقَالَ: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: شَاهِدُ الْفُرُوعِ فَقَالَ: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: شَاهِدُ الْفُرُعِ اشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَيِّ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا." (١)

٥١٥. "وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الْقِصَاصَ حَقُّ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ، وَكَذَا الدِّيَةَ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْوَرْثَةِ، وَكَذَا الدِّيَةَ خِلَافًا وَالشَّافِعِيِّ فِي النَّسَبِ دُونَ السَّبَبِ لِانْقِطَاعِهِ بِالْمَوْتِ، وَلَنَا «أَنَّهُ - الزَّوْجَيْنِ. فَمُمَا أَنَّ الْوِرَاثَةَ خِلَافَةُ وَهِيَ بِالنَّسَبِ دُونَ السَّبَبِ لِانْقِطَاعِهِ بِالْمَوْتِ، وَلَنَا «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمَرَ بِتَوْرِيثِ امْرَأَةِ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ عَقْلِ زَوْجِهَا أَشْيَمَ»،

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٦٤/٧

بَعْدَ الْمَوْتِ. وَقُلْنَا: إِنَّهُ فَاسِدٌ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَحَدِيثُ امْرَأَةِ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ كَمَا." (١)

٥١٦. "النِّسَاءِ كَذَا فِي الْمُسْتَصْفَى.

قَوْلُهُ (وَإِنْ قَالَ لَهُ احْفَظُهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ فَحَفِظَهَا فِي بَيْتٍ آحَرَ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ لَمْ يَضْمَنْ) ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَيْنِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ لَا يَتَفَاوَتَانِ فِي الْجِرْزِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْبَيْتُ الَّذِي حَفِظَهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتُ التَّانِي أَحْرَزَ ضَمِنَ كَذَا فِي أَنْقُصَ حِرْزًا مِنْ الْبَيْتِ النَّانِي أَمْرَهُ بِالْحِفْظِ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ التَّانِي أَحْرَزَ ضَمِنَ كَذَا فِي الْيَنَابِيعِ قَوْلُهُ (وَإِنْ حَفِظَهَا فِي دَارٍ أُحْرَى ضَمِنَ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الدَّارَيْنِ مُخْتَلِفٌ فِي الْحِرْزِ وَالْحِدْزِ وَالْحَرْدِ وَالْمُولِي اللَّهُ الْمَالِي الْمَالِيعِ قَوْلُهُ (وَإِنْ حَفِظَهَا فِي دَارٍ أُحْرَى ضَمِنَ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الدَّارَيْنِ مُخْتَلِفٌ فِي الْحِرْزِ وَالْحَرْدِ وَالْمَالِيعِ قَوْلُهُ (وَإِنْ حَفِظَهَا فِي دَارٍ أُحْرَى ضَمِنَ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الدَّارَيْنِ مُخْتَلِفٌ فِي الْمُؤْوِ

وَأُمَّا إِذَا تَسَاوَيَا فِي الْحِرْزِ أَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ أَحْرَزَ لَا يَضْمَنُ.

# [مَسَائِلُ فِي الْوَدِيعَة]

(مَسَائِلُ) الْمُودَعُ إِذَا وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي الدَّارِ فَحَرَجَ وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَحَذَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ أَحَدُ ضَمِنَ؛ لِأَنَّ هَذَا تَضْيِيعٌ.

الدَّابَّةُ الْوَدِيعَةُ إِذَا أَصَابَهَا مَرَضٌ أَوْ جُرْحٌ فَأَمَرَ الْمُودَعُ إِنْسَانًا يُعَالِجُهَا فَعَطِبَتْ فَصَاحِبُهَا الدَّابَّةُ الْوَدِيعَةُ إِذَا أَصَابَهَا مَرَضٌ أَوْ الْمُعَالِجَ فَإِنْ ضَمَّنَ الْمُودَعَ لَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ، وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُودَعَ لَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ، وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُعَالِجَ إِنْ عَلِمَ أَنَّا لِغَيْرِهِ أَوْ ظَنَّهَا لَهُ رَجَعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّمَا لِغَيْرِهِ أَوْ ظَنَّهَا لَهُ رَجَعَ عَلَيْهِ.

الْمُودَعُ إِذَا حَافَ عَلَى الْوَدِيعَةِ الْفَسَادَ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ رَفَعَ أَمْرَهَا إلَيْهِ وَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْمُودَعُ إِذَا حَافَ عَلَى هَذَا اللَّقَطَةُ. بَيْعِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ بَاعَهَا وَضَمِنَهَا وَحَفِظَ ثَمَنَهَا لِصَاحِبِهَا وَعَلَى هَذَا اللَّقَطَةُ.

رَجُلُ غَابَ عَنْ مَنْزِلِهِ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ فِيهِ وَفِيهِ وَدِيعَةٌ فَلَمَّا رَجَعَ لَمْ يَجِدْ الْوَدِيعَةَ إِنْ كَانَتْ امْرَأَتُهُ أَمِينَةً لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ أَمِينَةٍ ضَمِنَ.

<sup>(</sup>١) العناية شرح الهداية، البابرتي ٢٤١/١٠

قَالَ فِي الْوَاقِعَاتِ سُوقِيُّ قَامَ مِنْ حَانُوتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ وَفِيهِ وَدَائِعُ لِلنَّاسِ فَضَاعَتْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَيْرُ مُضَيِّعٌ لِمَا فِي حَانُوتِهِ؛ لِأَنَّ جِيرَانَهُ يَخْفَظُونَهُ.

رَجُلُ دَفَعَ إِلَى آحَرَ شَيْعًا لِيَنْثُرَهُ فِي عُرْسٍ إِنْ كَانَ دَرَاهِمَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْبِسَ مِنْهَا شَيْعًا لِنَفْسِهِ وَلَا لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ سُكَّرًا لَهُ وَلَا لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ سُكَّرًا لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ وَلِيْسَ لَهُ أَنْ يَكْبِسَ مِنْهُ شَيْعًا لِنَفْسِهِ كَذَا فِي أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَنْثُرَهُ وَلَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْبِسَ مِنْهُ شَيْعًا لِنَفْسِهِ كَذَا فِي الْوَاقِعَاتِ.

رَجُلُ أَوْدَعَ رَجُلًا زِنْبِيلًا فِيهِ آلَاتُ النَّجَّارِينَ ثُمَّ جَاءَ يَسْتَرِدُّهُ وَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ فِيهِ قَدُومًا فَذَهَبَتْ مِنْهُ، وَقَالَ الْمُودَعُ قَبَضْت مِنْك الزِّنْبِيلَ وَلَا أَدْرِي مَا فِيهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُودَعُ قَبَضْت مِنْك الزِّنْبِيلَ وَلَا أَدْرِي مَا فِيهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُودَعُ قَبَصْ وَلَمْ يَرِغُا الْيَمِينُ قَالُوا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ عَلَيْهِ صُنْعًا، وَكَذَا إِذَا أَوْدَعَ دَرَاهِمَ فِي كِيسٍ وَلَمْ يَزِغُا الْيَمِينُ قَالُوا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ عَلَيْهِ الْفِعْلَ وَهُو عَلَى الْمُودَعِ ثُمَّ ادَّعَى أَفًا كَانَتْ أَكْتَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ الْفِعْلَ وَهُو التَّضْيِيعُ أَوْ الْخِيَانَةُ.

الْمُودَعُ إِذَا قَالَ ذَهَبَتْ الْوَدِيعَةُ مِنْ مَنْزِلِي وَلَمْ يَذْهَبْ مِنْ مَالِي شَيْءٌ يُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ خِلَافًا لِمَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ.

غَرِيبٌ مَاتَ فِي دَارِ رَجُلٍ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ وَحَلَّفَ شَيْعًا يَسِيرًا يُسَاوِي خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَخُوهَا وَصَاحِبُ الدَّارِ فَقِيرٌ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللُّقَطَةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْدُهُ.

## [كِتَابُ الْعَارِيَّةِ]

(كِتَابُ الْعَارِيَّةِ) هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ الْعَرِيَّةِ وَهِيَ الْعَطِيَّةُ وَقِيلَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعَارِ؛ لِأَنَّ طَلَبَهَا عَارُ وَشَنَارُ فَعَلَى هَذَا يُقَالُ الْعَارِيَّةُ بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ مُشَدَّدَةٌ وَالْعَارَةُ لُغَةٌ فِي الْعَارِيَّةِ قَالَ الْعَارِيَّةِ فَالَ الْعَارِيَّةِ فَالَ الْعَارِيَّةِ عَارَةٌ وَبَيْتِي لَا يَطُوفُ بِهِ فَارَةٌ أَيْ لَا يَدُورُ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ الْحَرِيرِيُّ حَتَى إِنَّ بِزَيِّتِ هَذِهِ عَارَةٌ وَبَيْتِي لَا يَطُوفُ بِهِ فَارَةٌ أَيْ لَا يَدُورُ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ الْعَرِيرِيُ حَتَى إِنَّ بِزَيِتِ هَذِهِ عَارَةٌ وَبَيْتِي لَا يَطُوفُ بِهِ فَارَةٌ أَيْ لَا يَدُورُ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ الْعَرْسِ وَمِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَعْلِيكِ الْمَنَافِعِ بِغَيْرٍ عِوَضٍ وَسُمِّيَتْ عَارِيَّةً لِتَعَرِّيهَا عَنْ الْعِوْضِ وَمِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ

قَابِلَةً لِلانْتِفَاعِ هِمَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا حَتَّى لَا تَكُونَ عَارِيَّةُ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَالْفُلُوسِ إِلَّا قَرْضًا وَالْعَارِيَّةُ غَيْرُ لَا زِمَةٍ حَتَّى إِنَّ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَتَى شَاءَ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَالَ - رَحِمَهُ وَالْعَارِيَّةُ غَيْرُ لَا زِمَةٍ حَتَّى إِنَّ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَتَى شَاءَ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (الْعَارِيَّةُ جَائِزَةٌ) أَيْ مُفِيدَةٌ لِمِلْكِ الْمَنْفَعَةِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعُ إحْسَانٍ وَفِعْلُ حَيْرٍ قَوْلُهُ (وَهِي اللَّهُ - (الْعَارِيَّةُ جَائِزَةٌ) أَيْ مُفِيدَةٌ لِمِلْكِ الْمَنْفَعَةِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعُ إحْسَانٍ وَفِعْلُ حَيْرٍ قَوْلُهُ (وَهِي مَالِيَّا لَكُولُ الْمَنَافِع بِغَيْرِ عِوَضِ) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرِ الرَّازِيِّ وَعَامَّةِ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ الْكَرْخِيُّ هِيَ إِبَاحَةُ الْمَنَافِعِ بِمِلْكِ الْغَيْرِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ يَمْلِكُ أَنْ يُعِيرَهَا كَمَنْ أُبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرَهَا كَمَنْ أُبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرِهَا كَمَنْ أُبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرِهَا كَمَنْ أَبِيحَ لَهُ طَعَامٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُعِيرِهَا كَمَا قُلْنَا فِي الْإِجَارَةِ لَمَّا كَانَتْ تَمْلِيكًا لَجَازَ لَهُ أَنْ يُؤَجِّرَهَا كَمَا قُلْنَا فِي الْإِجَارَةِ لَمَّا كَانَتْ تَمْلِيكًا لِلْمَنْفَعَةَ لِلْمَنْفَعِ جَازَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُؤَجِّرَهَا قُلْنَا امْتِنَاعُ إِجَارِهِ الْعَارِيَّةِ لَيْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ لِلْمَنْفَعَةَ الْمَعْنَى أَنَّ الْمُعِيرَ مَلَّكُهُ الْمَنَافِعَ عَلَى وَجْهٍ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ عَنْهَا مَتَى شَاءَ فَلَوْ جَازَ لَهُ لَكُونَ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُعْنَى عَلَى وَجْهٍ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ عَنْهَا مَتَى شَاءَ فَلَوْ جَازَلُهُ لَا يَكُونُ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ الْمُعْنَى لَمْ يَكُولُ إِلَامْتِحْقَاقُ فَقُطِعَ حَقُّ الْمُعِيرِ مِنْهَا فَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُولُ إِجَارَتُهُا لَكُولُ إِلَيْ لِلْمُ لَعْلَمُ عَلَى وَجْهٍ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ عَنْهَا مَتَى شَاءَ فَلَوْ جَازَ لَهُ أَنْ يُؤَجِّرَ لَتَعَلَّقَ بِالْإِجَارَةِ الْإِسْتِحْقَاقُ فَقُطِعَ حَقُّ الْمُعِيرِ مِنْهَا فَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُولُ إِجَارَتُهُا

قَوْلُهُ (وَتَصِحُ بِقَوْلِهِ أَعْرَتُك وَأَطْعَمْتُك هَذِهِ الْأَرْضَ وَمَنَحْتُك هَذَا الثَّوْبَ وَحَمَلْتُك عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ إِذَا لَمْ يُودِ بِهِ الْهِبَةَ وَأَحْدَمْتُك هَذَا الْعَبْدَ وَدَارِي لَك سُكْنَى وَدَارِي لَك عُمْرَى." (١) الدَّابَّةِ إِذَا لَمْ يُودِ بِهِ الْهِبَة وَأَحْدَمْتُك هَذَا الْعَبْدَ وَدَارِي لَك سُكْنَى وَدَارِي لَك عُمْرَى." (١٧ ه. "هُوَ مُسْلِمٌ أَوْ رَمَى إِلَى حَرْبِيّ أَسْلَمَ وَهُو لَا يَعْلَمُ أَوْ رَمَى إِلَى رَجُلٍ فَأَصَابَ غَيْرَهُ فَهَذَا كُلُّهُ حَطَأٌ فِي الْقَصْدِ وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ عُصْوًا مِنْ شَخْصٍ فَأَصَابَ عُضْوًا آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ كُلُّهُ حَطَاً فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا) فَهُو عَمْدٌ يَجِبُ بِهِ الْقِصَاصُ. قَوْلُهُ: (وَحَطَأٌ فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا) لِأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الْقِسْمَيْنِ حَطَأٌ إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا) لِأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الْقِسْمَيْنِ حَطَأٌ إِلَّا أَنَّ أَحَدُهُمَا فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيًا) لِأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الْقِسْمَيْنِ حَطَأٌ إِلَّا أَنَّ أَحَدُهُمَا فِي الْفِعْلِ وَهُو أَنْ يَرْمِي عَرَضًا فَيُصِيبُ آدَمِيلًا فَي الْفِعْلِ وَهُو اللّهَ عَلَى هُوالِهُ يَعَالَى هُوالِهُ يَعَالَى هُوالِهُ يَعْلَى هُوالِهُ يَعْلَى هُوالِهُ يَعْلَى هُوالِهُ يَعْلَى هُوالْ يَعْوَلِهُ يَعْلَى هُوالْ لَكَالَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَاللّهُ مُنْ اللّهُ مَلْمَامً الْحَرْبُ وَلَهُ فِي عَلَيْهِ إِلّا الْكَفَارَةُ لِقُولُهِ تَعَالَى وَلَا أَنْ اللّهُ عَلَى مِنْ قَوْمٍ عَدُو لَكُ مُولِولِهِ تَعَالَى هُوالِهُ يَعْلَى هُوالِهُ يَعْلَى الْمُعْلَوقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى هُوالِهُ فِيهَ لَوْلَهُ لَو اللّهُ الْكُفَولُولُهِ تَعَالَى وَلَوْلُهُ لَكُوالًا فَي اللّهُ الْكُفُولُولُهُ وَلَا الْكُمَّاوَةُ لِقُولُهُ لَكَا اللّهُ عَلَى اللّهُ الْكُفَولُهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الْكُولُولُهُ لَا الْكُولُولُهُ لَا عَلَى الللّهُ الْكُفُولُولُهُ لَكَا أَلَى الْكُولُولُولُولُهُ لَلْمُ اللّهُ وَلَا الللّهُ اللّهُ اللّهُ الْحَلَمُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ

<sup>(</sup>١) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، الحدادي ٣٥٠/١

قَوْلُهُ: (وَلَا مَأْثُمَ فِيهِ) يَعْنِي لَا إِثْمَ فِيهِ فِي الْوَجْهَيْنِ وَسَوَاءٌ كَانَ حَطاً فِي الْقَصْدِ أَوْ حَطاً فِي الْفَعْلِ لِأَنّهُ تَرَكَ التّنَبُّتَ الْفِعْلِ لِأَنّهُ لَمْ يَقْصِدُ الْفِعْلَ، وَالْمُرَادُ إِنْمُ الْقَتْلِ أَمَّا نَفْسُ الْإِثْمِ فَلَا يَعْرَى عَنْهُ لِأَنّهُ تَرَكَ التّنَبُّت فِي حَالَةِ الرَّمْيِ وَيُحْرَمُ الْمِيرَاثَ لِأَنّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْقَتْلَ وَيُظْهِرَ الْحَطاَ فَاتُّهُمَ فَسَقَطَ مِيرَاثُهُ، وَالْأَصْلُ أَنْ الْمَيرَاثَ وَمَا لَا فَلَا أَمَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقِصَاصُ فَقَدْ بَيّنَاهُ وَأَمَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْكَفَّارَةُ فَهُو الْقَتْلُ بِالْمُبَاشَرَة أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ مِنْ سَطْحٍ أَوْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ حَجَرً يَتَعَلَّقُ بِهِ الْكَفَّارَةُ فَهُو الْقَتْلُ بِالْمُبَاشَرَة أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ مِنْ سَطْحٍ أَوْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ حَجَرً وَهُو الْمَثْنُ أَوْ الْكَفَّارَةُ وَهُو الْقَتْلُ الْمُبَاشَرَة وَيُحْرَمُ الْمُبَاشَرَة أَوْ مَعْمَلُ عَلَيْهِ فِي النَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ قِصَاصَ وَلَا كَفَّارَةٌ وَيُحْرَمُ الْمِيرَاثَ إِنْ كَانَ أَجْنَبِقًا وَأَمَّا الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قِصَاصَ وَلَا كَفَّارَةٌ وَيُحْرَمُ الْمِيراثَ إِنْ كَانَ أَعْرَبُهُ اللَّهُ لَا يُمَتِعُلُ السَّبِ كَمَا إِذَا قَتَلَ مُورِثُهُ فِي السَّبَبِ كَمَا إِذَا قَتَلَ مُورِثُهُ فِي السَّبَبِ كَمَا إِذَا قَتَلَ مُورِثُهُ فِي السَّبَبِ كَمَا إِذَا قَتَلَ مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُنتُ الْمُيرَاثَ وَلَوْعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُنتُ الْمُيرَاثَ وَلَوْعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُنتُ الْمُيرَاثَ الْمُيرَاثَ إِذَا قَتَلَ مُورِثُهُ فَوَاعً فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمْتِعُ الْمُيرَاثَ وَلَوْعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمْتِعَلَ الْمُؤْمِ اللَّرِينَ فَرُحِمَ فَاقَعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُمْتِعُ الْمُيرَاثَ وَلَعَ عَلَى الطَّرِيقِ فَوقَعَ فِيهَا مُورِثُهُ فَمَاتَ لَا يُعْرَبُوا عَلَى الْمُؤْمِ فَلَا اللَّهُ لَا يُعْتَعُ الْمُعْرَاثُ فَاللَّهُ لَا يُعْرَافُ اللَّهُ لَا يُعْرَافِلُ اللَّهُ لَا يُعْرَافُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلَى اللَّالَةُ اللَّهُ الْمُعْرَافُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ ا

وَكَذَا إِذَا وَضَعَ حَجَرًا عَلَى الطَّرِيقِ فَتَعَقَّلَ بِهِ مُورِثُهُ أَوْ سَاقَ دَابَّةً أَوْ قَادَهَا فَأُوطَأَتْ مُورَثُهُ فَمَاتَ لَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ وَكَذَا إِذَا وَجَدَ مُورَثَهُ قَتِيلًا فِي دَارِهِ بَجِبُ الْقَسَامَةُ، وَالدِّيَةُ وَلَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ وَكَذَا الْعَادِلُ إِذَا قَتَلَ الْبَاغِيَ لَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا الْكَفَّارَةُ فِي الْمِيرَاثَ وَكَذَا الْعَادِلُ إِذَا قَتَلَ الْبَاغِيَ لَا يُمُنْعُ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا الْكَفَّارَةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ الْبَاغِيَ الْعَادِلَ فَهُو عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ قَالَ قَتَلْتِه وَأَنَا عَلَى الْبَاطِلِ وَأَنَا عَلَى الْبَاطِلِ وَأَنَا الْآنَ عَلَى الْبَاطِلِ لَا يَرِثُهُ إِجْمَاعًا وَإِنْ قَالَ قَتَلْتِه وَأَنَا عَلَى الْجُقِّ وَرِثَهُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ هَذَا قَتُلُ لَا يُوجِبُ قِصَاصًا وَلَا كَقَّارَةً وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَرِثُهُ عَلَى الْجَاعِلَ لَا يَوْجِبُ قِصَاصًا وَلَا كَقَّارَةً وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَرِثُهُ عَلَى الْجَاعِقِ وَرِثَهُ عِنْدُ حَقٍ، وَالْأَبُ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ عَمْدًا لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا الْكَفَّارَةُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَرِثُ وَيُشَكِلُ هَذَا عَلَى أَصْلِنَا إِلَّا أَنَّا نَقُولُ قَدْ وَجَبِ الْقِصَاصُ هُنَا ثُمُّ سَقَطَ لِلشَّبُهَةِ،.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَرِثُ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَتْلِ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ وَعَاقِلٍ وَبَحْنُونٍ وَمُتَأَوِّلٍ وَيُورَثُ دَمُ الْمَقْتُولِ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ وَيَسْتَحِقُّهُ مَنْ يَرِثُ مَالَهُ وَيَدْحُلُ فِيهِ الرَّوْجَانِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَلَا دُمُ الْمَقْتُولِ أَمْوَالِهِ وَيَسْتَحِقُّهُ مَنْ يَرِثُ مَالَهُ وَيَدْحُلُ فِيهِ الرَّوْجَانِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْمُوصَى لَهُ وَلَيْسَ لِلْبَعْضِ أَنْ يَقْتَصَّ حَتَّى يَجْتَمِعُوا كُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلاَدُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُوصَى لَهُ وَلَيْسَ لِلْبَعْضِ أَنْ يَقْتَصَّ حَتَى يَجْتَمِعُوا كُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلاَدُ صِغَارُ وَكِبَارٌ فَلِلْكِبَارِ أَنْ يَقْتَصُّوا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَبْلَ بُلُوغِ الصِّغَارِ لِمَا رُوِيَ أَنَّ الْحُسَنَ بْنَ عَلَيْ وَرَثَةِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – صِغَارٍ عَلِي وَرَثَةِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – صِغَارٍ وَقَدْ أَوْصَى إِلَيْهِ عَلِيٌّ بِذَلِكَ، وَقَالَ اضْرِبْهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ: لَيْسَ لِلْكِبَارِ أَنْ يَقْتَصُّوا حَتَّى يَبْلُغَ الصِّغَارُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيّ يَقْولُ مُحَمَّدُ مَعَ أَبِي حَنِيفَة فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَدِيَةُ الْمَقْتُولِ حَطَأً تَكُونُ مِيرَاثًا عَنْهُ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ لِحَطَأً تَكُونُ مِيرَاثًا عَنْهُ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ لِجَمِيعِ وَرَثَتِهِ.

وَقَالَ مَالِكُ لَا يَرِثُ مِنْهَا الزَّوْجَانِ لِأَنَّ وُجُوبَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالزَّوْجِيَّةُ تَرْتَفِعُ بِالْمَوْتِ بِخِلَافِ الْقُوابَةِ وَلَنَا حَدِيثُ «الضَّحَّاكِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ أَمَرِنِي رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ أُوْرَتُ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ عَقْلِ زَوْجِهَا أَشَيِمَ» وَإِذَا أَوْصَى رَجُلُّ بِثُلُثِ مَالِهِ دَحَلَتْ دِيَتُهُ أُورِتُ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ عَقْلِ زَوْجِهَا أَشَيِمَ» وَإِذَا أَوْصَى رَجُلُّ بِثُلُثِ مَالِهِ دَحَلَتْ دِيَتُهُ وَيِّنَهُ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةِ أَخْتُ الْمِيرَاثِ وَلِأَنَّ الدِّيَةَ مَالُ الْمَيِّتِ حَتَّى تُقْضَى مِنْهَا دُيُونُهُ وَتُنَاقِدُ مِنْهَا وَصَايَاهُ كَسَائِر أَمْوَالِهِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا أُجْرِيَ مَجْرَى الْخَطَأِ مِثْلُ النَّائِمِ يَنْقَلِبُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَطَأِ) يَعْنَى مِنْ سُقُوطِ." (١)

١٥٥. "فَامْتَحِنُوهُنَّ قال: كانت المرأة إذا أتت النبي صلى الله عليه وسلم لتسلم حلفها بالله ما خرجت من بغض زوج وبالله ما خرجت رغبة بأرض عن أرض وبالله ما خرجت إلا حبا لله ولرسوله فيه حجة لمن ذهب إلى استحلاف العاشر من يمر عليه إذا قال أديت زكاته إلى مستحقيها أو أديتها إلى عاشر آخر قبلك ان أتهم التاجر على ما قاله وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والشافعي خلافا لمالك والثوري فإنهما قالا يصدق من غير تحليف لأنها عبادة وهو مؤتمن عليها ولا يسوغ أن يظن بهم المعصية لكن استحلاف الرسول صلى الله عليه وسلم المهاجرات حياطة للإسلام نظير استحلاف من يتولى الصدقات المتهمين بمنعها فيحتاط فيه استيفاء لحقوق أهله عمن وجبت عليهم والله أعلم.." (٢)

٥١٩. "في الحج عن الغير

عن علي بن أبي طالب قال: استقبلت رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية شابة من خثعم فقالت: إن أبي شيخ كبير وقد أدركته فريضة الله تعالى في الحج أفيجزيني أن أحج عنه؟ قال: "حجى عن أبيك" ولوي عنق الفضل، فقال له العباس: لويت عنق ابن عمك، فقال: "إني

<sup>(</sup>١) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، الحدادي ١٢١/٢

<sup>(</sup>٢) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المَلَطي، جمال الدين ١٣٠/١

رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما" وروى عن ابن عباس أن رجلا قال: يا رسول الله إن أمي عجوزة كبيرة إن أنا حملتها لم تستمسك وإن ربطتها خشيت أن أقتلها؟ قال: "فاحجج "أرأيت لو كان على أبيك أو علي أمك دين أكنت تقضيه؟ " قال: نعم، قال: "فاحجج عن أبيك أو عن أمك" وخرج الآثار بذلك من طرق بألفاظ مختلفة ومعان متفقة لا يقال فيه دليل على أن الحج يسلك به مسالك الديون حتى يكون ما يحج به عنه من المال دينا عليه في تركته وإن لم يوص بذلك لأنه لو كان دينا لما شبه بالدين إذ الشيء لا يشبه بنفسه وإنما هو حق في بدن من هو عليه حتى يخرج إلى الله تعالى منه عنه كالدين في ذمة من هو عليه حتى يخرج صاحبها منه أو يخرج إليه منه غيره عنه فلا دليل في هذه الآثار على وجوب قضائه من جميع المال ولا من ثلثه وفيه أن من قضى دين غيره بغير أمره لم يكن له به عليه رجوع وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والشافعي خلافا لمالك ومن يتابعه عليه.." (١)

٥٢٠. "في المفوضة

روي أن عبد الله بن مسعود أتى إليه في امرأة توفي عنها زوجها ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بما ترددوا إليه فلم يفتهم فلم يزالوا به حتى قال أي سأقول بربي لها صدقة نسئها لا وكس ولا شطط وعليها الدة ولها الميراث فقام معقل بن سان فشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بينت وأشق بمثل ما قضيت ففرح عبد الله وخرجه من طرق كثيرة في بعضها فقال الجراح وأبو سنان فشهدا أن رسول الله صلى الله عيه وسلم فضى به في بروع الأشجعية وكان زوجها هلال بن مروان وفي بعضها لها صداق مثلها وفي بعضها أنه رددهم شهرا وفيه أنه قال إن يك صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمني فيه جواز التزويج بغير تسمية مهر كما يقوله أبو حنيفة والثوري وأصحاب أبي حنيفة والشافعي خلافا لمالك فإنه يفسخ في حال حياتها وكتاب الله حجة لهم قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِسَاءَ مَا لَمْ عَلَيْكُمْ أَوْ تَفْرِضُوا لَمُنَّ فَرِيضَةً ﴿ ولا يقع الطلاق إلا في تمويج صحيح وكذا السنة وكذا دليل الإجماع فإنه لا خلاف." (1)

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ١٩٠/١

<sup>(</sup>٢) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المَلَطي، جمال الدين ٢٩١/١

#### ٥٢١. "في الحوالة

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "مطل الغنى ظلم ومن أتبع على ملى فليتبع" أي: من أحيل على ملى فليتبع وكذلك رواه ابن عمرو أن أحلت على ملى فأتبع وقال زيد بن الهذيل والقاسم بن معن: الحوالة كالكفالة وللمحتال أن يطالب كل واحد من المحيل ومن المحال عليه وقوله: من أحيل على ملى فليتبع يدفع ذلك مع أنه يصح أن يقال لي: على فلان كذا وفلان كفيل به أو ضمين أو حميل وفيه ذكر بقاء الحق على الذي كان عليه كما كان قبل الضمان ولا يقال لي: على فلان كذا وفلان لي به حويل أو أحالني به على فلان لأن الحوالة معها تحويل المال عمن كان عليه إلى المحال عليه ثم ظاهر الحديث يدل على صحة الحوالة وإن لم يكن للمحيل على المحال عليه مثل المال كما هو مذهب أي حنيفة وأصحابه والشافعي خلافا الحوالة وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع بما له على المحال الحوالة وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يرجع وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قضى القاضي بتفليسه عاد وإذا مات المحال عليه معد ما يرجع المحيل خلافا فمات قبل قبضه يرجع بدينه كذا هذا وإن كان مالك لا يقوله في العبد فهو يقوله في الطعام المبيع كيلا ولا فرق بين هذا وما قبله.." (١)

#### ٥٢٢. "في وصية سعد

عن سعد قال: مرضت عام الفتح مرضا أشفيت منه على الموت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فقلت: يا رسول الله إن لي مالا كثيرا أفأتصدق بمالي كله؟ قال: "لا" فقلت: فبالشطر؟ قال: "لا" قلت: فبالثلث؟ قال: "الثلث والثلث كثير إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس إنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك" قلت: يا رسول الله اخلف عن هجرتي؟ قال: "إنك لن تخلف بعدي حتى بعدي فتعمل عملا تريد به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ولعلك أن تخلف بعدي حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم"،

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ٤٠/٢

لكن البائس سعد بن خولة - يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن مات بمكة - الأصح أن ذلك كان عام الفتح لا عام حجة الوداع خلافا لمالك ومعنى قوله: "لعلك أن تخلف" هو ما روى عن بكير ابن الأشج قال: سألت عامر بن سعد عن معناه فقال عامر: أمر سعد على العراق فقتل أقواما على الردة فضربهم." (١)

٥٢٣. "كتاب الحدود

مدخل

. . .

كتاب الحدود

قال سعد بن عبادة يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال: "نعم" إنما أطلق صلى الله عليه وسلم إمهاله له وإن كان تغيير المنكرات على الفور لتقوم الحجة عليهما فيقام عليهما الحدكما يحل النظر عمد للشهود ولا يقدح ذلك في عدالتهم لقصدهم إقامة حد الله على من يستحقه وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه ثم في إطلاق أربعة شهداء سوى الزوج دليل على عدم جواز شهادة زوجها عليها خلافا لمالك والشافعي لأنه لو كانت شهادته في ذلك جائزة لقال صلى الله عليه وسلم جوابا لسؤاله وما حاجتك إلى أربعة يشهدون على ذلك أطلب ثلاثة سواك حتى تكون أنت وهم شهداء على ذلك إذ كان وجود الثلاثة أيسر عليه وأقصر مدة.." (٢)

٥٢٤. "فرجع وأسلم.

ولا يعارض بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ الْجُنَّةَ ﴾ لأن المراد به الشرك حتى يموت عليه كما قال: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ ﴾ الآية روي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ قال: كانت الأنصارية لا يعيش لها ولد فتحلف إن عاش لها ولد لتهودنه فلما أجليت بنو النضير إذا فيهم ناس من أبناء الأنصار فقالوا: يا رسول الله أبناءنا وأخواننا فيهم فنزل: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ يعني: من شاء لحق بحم ومن شاء دخل في الإسلام لا خلاف فيمن أسلم وله ولد صغير أنه يصير مسلما بإسلام

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المَلطي، جمال الدين ٢٥/٢

<sup>(</sup>٢) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ١٣١/٢

أبيه وإن اختلف في إسلام الأم فيجعله أبو حنيفة وأصحابه والشافعي كإسلام الأب خلافا لمالك وهذه مسألة مختلف فيها فقال طائفة: من انتحل دين اليهودية من العرب صار منهم وله حكمهم في حل الذبيحة والنكاح عن ابن عباس: كلوا من ذبائح بني تغلب وتزوجوا من نسائهم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَهُّمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ولا فرق بين دخولهم في الجاهلية أو في الإسلام وخالفهم طائفة فقالوا: لا تحل ذبائحهم ونساؤهم وفعو قول ابن مسعود وعلي بن أبي طالب روي عن عبد الله كان ينهى عن ذبائح اليهود ونصارى العرب وإن ذكروا اسم الله عز وجل وعن عكرمة سألت عليا عن ذبائح نصارى العرب قال: لا تحل ذبائحهم فإنهم لم يتعلقوا من دينهم إلا بشرب الخمر.

وفيه أنهم لو تعلقوا بشرائع دينهم كلها لكانوا مثلهم وقال آخرون منهم الشافعي: إن كان ذلك منهم قبل نزول الفرقان خلى بينهم وبين ذلك وإن كان بعده منعوا وليس هذا بشيء لأنه لو كان يفترق لكشف صلى الله عليه وسلم من خلى بينه وبين اليهودية من أبناء الأنصار هل كان ذلك بعد نزول القرآن أو قبله لأن الفرقان كان أنزل عليه بمكة والمدينة بعد أن قدمها مهاجرا تسع سنين إلى أن أجلى بني النضير حتى يعلم حقيقة الأمر في ذلك وكيف يؤخذ كافر دخل في الكفر برجوع إلى كفر آخر إنما يؤخذ الناس بالرجوع الإسلام لا غيره..."

٥٢٥. "خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله - هما يقولان: إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع.

<sup>(</sup>١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المُلَطي، جمال الدين ١٥٠/٢

م: (خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله -) ش: فإن عندهما يطهر الأحداث، ونصب خلافا على الإطلاق غير موجه على ما نذكره، أما عند مالك فإن المذكور في كتبهم منها " الجواهر " أن الماء المستعمل في طهارة الحدث طاهر ومطهر إذا كان الاستعمال لم يغيره لكنه مكروه مع وجود غيره مراعاة للخلاف وهو قول الزهري والأوزاعي في أشهر الروايتين عنهما، وأبي ثور وداود، قال المنذري عن علي وابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - وأبي أمامة والحسن وعطاء ومكحول والنخعي أنهم قالوا: فمن نسي مسح رأسه فوجد في لحيته بللا يكفيه مسحه بذلك البلل، وهذا يدل على أنهم يرون المستعمل مطهرا وبه أقول. وقيل: طاهر ومشكوك في تطهيره، يتوضأ وبه ويتيمم ويصلي صلاة واحدة. وقال النووي: إن في المسألة قولين وهو الصواب.

واتفقوا على أن المذهب الصحيح أنه ليس بطهور وعليه التفريع. وحكى عيسى ابن أبان أنه طهور، قال في " المهذب ": الصحيح أنه ليس بطهور، ومن أصحابنا من لم يثبت هذه الرواية. وقال المحاملي: قوله: من يدر رواية عيسى بن أبان ليس بشيء؛ لأنه ثقة وإن كان مخالفا، وقال بعضهم: عيسى ثقة لا يتهم فيما يحكيه، ففي المسألة قولان. وقال صاحب " الحاوي ": نصه في الكتب القديمة والجديدة وما نقله جميع أصحابه سماعا، ورواية أنه غير طهور. وحكى عيسى بن أبان في الخلاف عن الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - أنه طهور.

وقال أبو ثور: سألت الشافعي عنه فتوقف. وقال أبو إسحاق وأبو حامد المروزي فيه قولان. وقال ابن شريح وأبو علي بن أبي هريرة: ليس بطهور قطعا وهذا أصح لأن عيسى بن أبان وإن كان ثقة فيحكي ما يحكيه أهل الخلاف ولم يلقه الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - ليحكيه سماعا، ولا وجده منصوصا فيأخذ من كتبه، ولعله تأول كلامه بصيرورة طهارته ردا على أبي يوسف فحمله على جواز الطهارة به.

م: (هما) ش: أي مالك والشافعي (يقولان: إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع) ش: ولا يكون كذلك إلا إذا لم ينجس بالاستعمال، وتكلمت الشراح هاهنا بكلام كثير، فقال." (١)

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٩٥/١

٥٢٦. "وسؤر الخنزير نجس لأنه نجس العين على ما مر، وسؤر سباع البهائم نجس خلافا للشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فيما سوى الكلب والخنزير،

\_\_\_\_\_\_ وقوله محمول على الابتداء إي ابتداء الإسلام. قلت: هو أنه - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كان يشدد في أمر الكلاب حتى يمنعوا من الاقتناء، ونهاهم عن مخالطتهم كما أمر بكسر دنان الخمر، ثم ترك ذلك وقال: مالي وللكلاب، ثم رواية أبي هريرة وجه النسخ وقد ذكرناه.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد بغسل الإناء التعبد لا إزالة النجاسة كما ذهب إليه مالك قلت: الجمادات لا يلحقها حكم التطهير بعد إذ لا يوجب في غير موضع الإصابة كما في الحديث.

فإن قلت: الحجر الذي يستعمل به في رمي الجمار أنه يغسل إذا رمي به ثانيا. الحجر آلة الرمي فجاز أن تعين الآلة بنقل نجاستها والآثام إليها كالماء المستعمل وما الزكاة.

فإن قلت: لو كان للنجاسة لما احتيج إلى السبع، فإن لعابه لا يكون أنجس من العذرة وبول الإنسان والحمار. قلت: الحمل على التنجيس أولى لأنه متى دار الحكم بين كونه تعبدا أو معقول المعنى كان جعله معقول المعنى هو الوجه لندرة التعبد وكثرة العقل.

### [سؤر الخنزير وسباع البهائم]

م: (وسؤر الخنزير نجس) ش: خلافا لمالك وداود، فإنه عندهما طاهر، ولكنهما ألحقاه بالكلب في العدد مع كونه تعبدا عندهما م: (لأنه نجس العين) ش: أي لأن الخنزير نجس العين فصار لحمه نجسا وللعاب يتولد منه والسؤر يمتزج به م: (على ما مر) ش: في باب الماء الذي يجوز به الوضوء عند قوله: "بخلاف الخنزير لأنه نجس العين".

م: (وسؤر سباع البهائم نجس) ش: سباع البهائم كالأسد والنمر والذئب، والدب والفهد ونحوها م: (خلافا للشافعي - رَحِمَهُ اللهُ -) ش: أي خالفنا نحن خلافا فيه للشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - م: (فيما سوى الكلب والخنزير) ش: وما يتولد منهما، وبقوله قال مالك، وأحمد - رحمهما الله - ورواية ثم إن المصنف لم يذكر مستند الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - لا من حيث النقل ولا من حيث العقل ولا مستند الشافعي -

رَحِمَهُ اللَّهُ - من حيث النقل في أحاديث:

أحدها: ما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ – قال: «سئل رسول الله – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عن الحياض التي بين مكة والمدينة، فقيل له: إن الكلاب والسباع ترد عليها، فقال: "لها ما أخذت في بطونها، ولنا ما بقى شراب وطهور» ..." (١)

٥٢٧. "والأولى أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لتتصل النية به، هو الصحيح.

ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيم ﴾ [النحل: ٩٨] معناه: إذا أردت قراءة القرآن.

\_\_\_\_Qاحترازا عن الزيادة فيها ما ليس منها م: (والأولى أن لا يأتي بالتوجه) ش: أي الأولى للمصلى أن لا يقول: وجهت وجهى. اه.

م: (قبل التكبير لتتصل النية به) ش: أي بالتكبير م: (هو الصحيح) ش: احترز به عن قول بعض المشايخ المتأخرين، فإنهم قالوا: يأتي به قبل التكبير، فيكون أجمع للعزيمة، وهو اختيار الفقيه أبي الليث، فقالوا أيضا: إنه يؤدي إلى أن يطول مكثه في المحراب قائما يستقبل القبلة ولا يصلي، وهذا مذموم شرعا لقوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «ما لي أراكم سامدين» أي متحيرين، كذا في " المبسوط " وفي " النظم ": لا يقرأ: وجهت إلخ، في الفرائض عندهما، لا قبله ولا بعده ولا بعد الثناء، هو قول أبي يوسف في الأصل، وعنه أنه يقرأ بعد الثناء قبل التعوذ، واتفقوا أنه يقرأ في النفل إجماعا، واختار المتأخرون أنه يقوله قبل الافتتاح.

#### [حكم الاستعاذة في الصلاة]

م: (ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم) ش: أي بعد قراءة سبحانك اللهم يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، خلافا لمالك فإن عنده لا يقول، واستدل بحديث أنس بن مالك - رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ - المذكور عن قريب، وعنه أنه يتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ.

م: (لقول تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] (النحل الآية ٩٨) معناه: إذا أردت قراءة الْقُرْآن) ش: ظاهر الأمر يقتضي أن يكون التعوذ

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٧٦/١

فرضا كما قال به عطاء، إلا أن السلف أجمعوا على أنه سنة مؤكدة، وإنما قال: معناه: إذا أردت القراءة؛ نفيا لقول بعض أصحاب الظواهر أنه يتعوذ بعد القراءة عملا بحرف الفاء؛ فإنه ليس بصحيح لما روى أبو سيعد الخدري - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - «أن النبي - عَلَيْهِ السَّلَامُ فإنه ليس بصحيح لما روى أبو سيعد الخدري - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - «أن النبي لفظ الحديث. حان يقول قبل القراءة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ، كذا ذكر الأترازي لفظ الحديث. قلت: الحديث عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا قام من الليل كبر ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، ثم يقول: لا إله إلا الله، ثلاثا، ثم يقول: الله أكبر كبيرا، ثلاثا، أعوذ بالله السميع العليم من ثم يقول: لا إله إلا الله، ثلاثا، ثم يقول: الله أكبر كبيرا، ثلاثا، أعوذ بالله السميع وابن الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه، ثم يقرأ» أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الترمذي: حديث أبي سعيد أشهر حديث في الباب وقد تكلم في إسناده، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث.

وقال ابن خزيمة: لا نعلم في الافتتاح بسبحانك اللهم خبرا ثابتا عند أهل المعرفة بالحديث،."

٥٢٨. "قال: ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة أو ثلاث آيات من أي سورة شاء، وقراءة الفاتحة لا تتعين ركنا عندنا، وكذا ضم السورة، خلافا للشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في الفاتحة، ولمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فيهما، له قوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها».

\_\_\_\_Qواعتبر خلاف الشافعي لأن معه غيره ولم يعتد بخلافه في الجهر لانفراده، ومخالفة النصوص على ما ذكرنا.

[الواجب من القراءة في الصلاة]

م: (قال): أي القدوري: (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) ش: أي ثم بعد قراءة الثناء والتعوذ والتسمية يقرأ سورة فاتحة الكتاب، هذا بيان الواجب من القراءة دون الركن والسنة على ما يأتي إن شاء الله تعالى م: (وسورة) ش: أي ويقرأ سورة من القرآن (أو ثلاث آيات من أي سورة شاء) ش: أي ويقرأ ثلاث آيات مع الفاتحة، والخيار فيها من أي سورة شاء، وهذا أيضا

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٨٨/٢

بيان الواجب من القراءة.

م: (وقراءة الفاتحة لا تتعين ركنا عندنا) ش: أي من حيث الركنية، ويجوز أن ينصب على الحال. وقال أبو بكر الرازي - رَحْمَهُ اللهُ -: لا خلاف بين الفقهاء في جواز الصلاة مع الفاتحة وحدها، ويروى مثل مذهبنا عن ابن عباس والحسن وإبراهيم والشعبي وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وداود ومالك في رواية.

م: (وكذا ضم السورة إليها) ش: أي إلى الفاتحة م: (خلافا للشافعي في الفاتحة) ش: يعنى قراءة الفاتحة عنده فرض حتى لو لم يقرأها تبطل صلاته، ولو ترك حرفا منها وتشديدا عمدا لا تجوز صلاته، ولو ترك التشديد من لفظ الله، فإن كان عمدا تبطل صلاته، وإن كان ناسيا فيؤمر بسجود السهو، ولو ترك من "إياك نعبد" فإن تعمد ذلك وعرف معناه يكفر، وإن كان ساهيا أو جاهلا يسجد للسهو، كذا في تتمتهم. وعند عامة مشايخنا لو ترك التشديد من إياك ومن رب العالمين يعيد، والمختار أنه لا يعيد صلاته، ذكره في " الخلاصة ".

م: (ولمالك فيهما) ش: أي خلافا لمالك في قراءة الفاتحة وضم السورة إليها ونصب خلاف مالك على هذا الوجه غير صحيح، لأن " صاحب الجواهر " قال: وضم السورة إلى الفاتحة سنة عند مالك خلاف ما نقله عنه أصحابنا.

وقال غيره: المشهور عن مالك جعل أم القرآن ركنا، ولم يقل أحد أن ضم السورة إلى الفاتحة ركن فيما علمته. وأكثر الشراح سكتوا عن هذا ونسبوا إلى مالك قولا وهو لم يقل به، على أنه روي عنه أن مذهبه في هذا كمذهبنا لمالك.

م: (له قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها» ش: هذا الحديث روى بوجوه مختلفة." (١)

٥٢٩. "وإذا قال الإمام: ﴿ وَلَا الضَّالِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] قال: آمين، ويقولها المؤتم؛ لقوله – عَلَيْهِ السَّلَامُ –: ﴿ إذا أمن الإمام فأمنوا ﴾ ، ولا متمسك لمالك – رَحِمَهُ اللّهُ تَعَالَى – في قوله – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ –: ﴿ إذا قال الإمام ﴿ وَلَا الضَّالِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فقولوا: آمين » من حيث القسمة؛ لأنه قال في آخره: "فإن الإمام يقولها".

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٠٩/٢

\_\_\_\_\_\_ قلت: قد أجيب عن هذا، والتحقيق أن قدر نفي الإجزاء يلزم به نفي الكمال أيضا، فيلزم نفى شيئين قبله للمخالفة، فتعين به نفى الكمال.

# [قول المأموم آمين]

م: (وإذا قال الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ، قال: آمين) ش: أي قال الإمام عقيب ولا الضالين آمين. قال الأترازي: خلافا لمالك. قلت: لم يقل مالك بأن الإمام لا يقول آمين ولكن يقولها على وجه الفضيلة دون السنة على ما حكاه القاضي أبو محمد عنه، ذكره في " الجواهر ".

م: (ويقولها المؤتم) ش: أي يقول المقتدي أيضا: آمين. والأترازي يقول: هذا ماكان المقتدي في علم التصريف بقوله وهو أن المؤتم به؛ أي اقتدى به، يجوز أن يكون اسم الفاعل ويجوز أن يكون اسم الفاعل الله أن يكون اسم المفعول، لأن التقدير يختلف، وإن كان اللفظ يحتاج إلى تقدير اسم الفاعل مؤتم بكسر الميم الأولى وتقدير اسم المفعول مؤتم بفتح الميم الأولى والمراد هنا هو الثاني وهو الإمام لمناسبة الكلام.

قلت: هذا إنما يصح إذا كان الضمير في قال في قوله آمين كما ذهب إليه بعض الشراح، ويفهم من كلامه هذا أيضا وليس كذلك، وإنما الضمير فيه للإمام، ويكون من قوله ويقولها المؤتم هو المقتدي كما ذكرنا.

م: (لقوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «إذا أمن الإمام فأمنوا» ش: هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» ، قال ابن شهاب: «وكان رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول آمين» . ولفظ النسائي وابن ماجه فيه: «إذا أمن القارئ» وزاد فيه البخاري في كتاب الدعوات: «فإن الملائكة تقول آمين» .

قال ابن حبان: يريد أنه إذا أمن كتأمين الملائكة من غير إعجاب ولا سمعة ولا رياء خالصا لله تعالى، فإنه حينئذ يغفر له.

م: (ولا متمسك لمالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إذا قال

الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين» من حيث القسمة لأنه قال في آخره: فإن الإمام يقولها) ش: أي ولا حجة لغير مالك في هذا الحديث فيما ذهب إليه من أن الإمام لا يقول عند فراغه من قراءة الفاتحة آمين من حيث أنه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قسم ذلك بينه وبين القوم، لأن القسمة تنافي الشركة.

ثم بين المصنف عدم احتجاجه بذلك بقوله: (لأنه قال) ش: أي لأن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال في آخر." (١)

\_\_\_\_\_ فإن قلت: هذا محمول على الثوب المنفصل الذي لا يتحرك بحركته.

قلت: هذا بعيد لقلة الثياب عندهم، وبقوله: بسط ثوبه فسجد عليه، إذ الفاء فيه للتعقيب. فروع: لو وضع كفيه وسجد عليهما جاز، ذكره في "عدة المفتي "، وروى ابن عساكر ذلك عن عبد الله بن عمر.

وفي " الذخيرة ": قال عبد الكريم الفقيه: لا يجوز، وقال غيره: يجوز، قال المرغيناني: هو الأصح، ولو بسط كمه على النجاسة وسجد عليه قيل: يجوز وهو الصحيح، وقيل: لا يجوز، وفي " الذخيرة " و " الواقعات ": لو سجد على ظهر من هو في صلاته يجوز للضرورة، وعلى ظهر من يصلي صلاة أخرى لا يجوز لعدم الضرورة، وسجود على فخذيه من غير حاجة لا يجوز على المختار، وبعذر يجوز على المختار، وإن سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر وبغيره، لكن يكفيه الإيماء.

وفي " الذخيرة ": لو سجد على ظهر غيره بسبب الزحام، ذكر في الأصل أنه يجوز، وقال الحسن بن زياد: لا يجوز، وروى الحسن عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللّهُ -: أنه إنما يجوز إذا سجد على ظهر المصلى.

وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللّهُ -: على ذيل غيره أو ظهر رجل أو امرأة أو شاة أو حمار أو كلب عليه ثوب، تصح صلاته، وكذا إن سجد على ميت وعليه لبد لا يجد حجم الميت يجوز. وفي " المجتبى ": إذا سجد على الثلج أو الحشيش الكثير أو القطن المحلوج يجوز إن اعتمد

777

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢١٤/٢

حتى إذا استقرت جبهته ووجد حجم الأرض جاز وإلا فلا.

وفي "فتاوى أبي حفص ": لا بأس بأن يصلي على الحمل أو البرد والشعير والكدس والتبن والذرة، ولا يصلي على الأرز لأنه لا يستمسك، ولا يجوز على الثلج المنحال والجص وما أشبهه حتى تلبده يجد حجمه.

ولو سجد على ظهر ميت عليه لبد وجد حجمه جاز وإلا فلا. وقيل: إن كان مغسولا جاز وإن لم يكن عليه إزار. وفي " النظم: لو تبدل الإزار والبساط عليه الأشجار الأربعة وصلى عليه لا يجوز، وعلى قطنة جمد يجري في الماء كالسفينة، وقيل: إنما يجوز إذا أبطلت طرفاه، وفي " المبسوط ": يكبر ولو كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين بعد ركبتيه أو بشين منصوبتين يجوز، وإن زاد لم يجز، ويجوز السجود على جلد وسخ خلافا لمالك، وقالت الرافضة: لا يجوز إلا على ما أخرجته الأرض من قطن أو كتان أو خشب أو قصب أو حشيش، ولا يجوز على ما يتخذ من الحيوان فافهم.." (١)

٥٣١. "وجه الاستحسان ما رويناه، وإنه من المشاهير، وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لفرض القيام، فتفسد صلاته دون صلاتها كالمأموم إذا تقدم على الإمام، وإن لم ينو إمامتها لم تضره ولا تجوز صلاتها؛ لأن الاشتراك لا يثبت دونها عندنا.

\_\_\_\_\_ الصلاة لترك الركن أو لوجود ما يناقضها ولم يوجد.

م: (وجه الاستحسان ما رويناه) ش: وهو قول أبي مسعود أخروهن من حيث أخرهن الله. وجه الاستدلال به أن الرجل إن أخطأ مكانه ففسدت صلاته كما إذا تقدم على الإمام، وهذا لأن مقامه قدام المرأة للخبر المذكور، فلما حاذته لزم ترك فرض الإمام وهو تأخير المرأة عنه فسدت صلاته دون صلاة المرأة؛ لأن المأمور بالتأخير الرجل دون المرأة.

م: (وأنه من المشاهير) ش: أي وإن الخبر المذكور من الأخبار المشهورة. هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: هذا خبر الواحد لا يثبت به الفرض فكيف أثبتم به فرض القيام؟ فأجاب عنه بقوله: وأنه من المشاهير، وليس بخبر الواحد فيجوز به الزيادة على الكتاب، ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم أن الفرض يثبت به ابتداء، بل يثبت باعتبار أنه وقع

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٤٥/٢

بيانا لما تضمنه كتاب الله بقوله: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (البقرة: الآية الآية ٢٢٨) ، فألحق بالكتاب فأخذ حكمه. أقول: هذا كله إذا ثبت كون الخبر المذكور حديثا مرفوعا ولم يثبت ذلك كما ذكرنا.

م: (وهو المخاطب به دونها) ش: هذا جواب عن وجه القياس وتقريره أن يقال: لا يلزم من عدم فساد صلاته! لأنه المخاطب به أي؛ لقوله أخروهن من حيث أخرهن الله م: (دون المرأة) ش:.

فإن قلت: إذا كان هو مأمورا بتأخيرها وتكون هي أيضا مأمورة بالتأخير؛ لأن التأخير لازم التأخر فينبغي أن تفسد صلاتها. فإن قلت: لا نسلم أنها مأمورة قصدا بل هي مأمورة ضمنا، وما ثبت ضمنا دون ما ثبت قصدا، ففسدت صلاته دون صلاتها، وأيضا كان يمكن له أن يتقدم خطوة أو خطوتين، ولا يتأخرها، فيكون هو المقصر وإلى هذا أشار بقوله: (فيكون هو التارك لفرض القيام) ش: وهو تقديمه عليها م: (فتفسد صلاته دون صلاتها) ش: لعدم التقصير منها م: (كالمأموم إذا تقدم على الإمام) ش: وهذا القياس مستقيم على قول الشافعي وأحمد؛ لأنهما يقولان بفساد المأموم إذا تقدم على إمامه خلافا لمالك وإسحاق. وقال الثوري: المناولة بالعقب على المذهب، وفي الوسط الاعتبار بالكعب.

م: (وإن لم ينو إمامتها لم تضره) ش: أي لم ينو الإمام إمامته المرأة تضره المحاذاة لعدم الاشتراك م: (ولا تجوز صلاتها) ش: أي صلاة المرأة م: (لأن الاشتراك) ش: بين الإمام وبينها م: (لا يثبت دونها عندنا) ش: أي دون النية؛ لأن نيته إمامتها يشترط لفساد صلاة الرجل عند المحاذاة عندنا.." (١)

\_\_\_\_\_Qوقال الحسن البصري وقتادة والزهري وإسحاق - رَحِمَهُمُ اللّهُ -: يصب عليها الماء من فوق ثيابها. وعن ابن عمر ونافع تغمس في ثيابها. وقال الأوزاعي: تدفن كما هي ولا تيمم.

وقال ابن المنذر: بالتيمم أقول.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٥٠/٢

وعند الشافعية في أحد الوجهين تغسل الأجنبية بخرقة وتستر بثوب. وقال القاضي حسين: وتصح بغير خرقة بلا خلاف. وييمم المحرم بغير خرقة، وغير المحرم بخرة، وكذا الأمة تيمم الرجل، والرجل ييمم الأمة بغير خرقة، ذكره في " البدائع ". وقال أبو قلابة: يغسل الرجل ابنته. وقال مالك: لا بأس بأن يغسل أمه وأخته عند الضرورة، وقال الأوزاعي: يصب عليها الماء، وأنكر أحمد فعل أبي قلابة، وينظر إلى وجهها دون ذراعيها.

وقال مالك - رَحِمَهُ اللهُ -: الرجل ييممها إلى الكوعين، والمرأة إلى المرفقين. ولو كانت زوجته حاملا فوضعت لا تغسله، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللهُ -. ولو بانت منه قبل موته وارتدت قبله أو بعده أو قتلت ابنه أو أباه أو وطئت بشبهة، قال في " المحيط " في رواية الحسن عنه، وهي الأصح يحرم عليه غسله، خلافا لزفر، والمطلقة الرجعية تغسله، وبه قال أحمد، وعند الشافعي: لا يغسل أحدهما الآخر كالبائن والفسخ، وعند مالك - رَحِمَهُ اللهُ - في الرجعي كالمذهبين. وفي " المبسوط " و " المحيط ": لو كانت مجوسية وهو مسلم لا تغسله إلا أن تسلم، ولو ارتدت ثم أسلمت لا تغسله، ولو وطئت بشبهة ثممات وانقضت عدتما من ذلك الوطء لا تغسله خلافا لأبي يوسف، ولو طلق إحد امرأتيه ثلاثا وقد دخل بها لم تغسله واحدة منهما. وفي " المحيط ": إذا ظاهر منهما ثم مات الأصح أنما تغسله، ولا تغسله أمته، لأنه مثل الغير، ولا مديرته ولا أم ولده. وفي " البدائع " في أم الولد روايتان، في رواية تغسله لقول زفر ومالك وأحمد - رَحِمَهُمُ اللهُ - والثانية لا تغسله. وقال النووي: الأصح أنه ليس لقول زفر ومالك وأحمد - رَحِمَهُمُ اللهُ - والثانية لا تغسله. وقال النووي: الأصح أنه ليس

وقال المرغيناني: الخنثى ييمم، وقيل: يغسل في ثيابه. وقال الحلواني: يجعل في كوارة ويغسل. وعند الشافعية يغسل المحرم وإن لم يكن، قيل يغسل من فوق بثوب، وقيل ييمم.

لا غسل على من غسل ميتا، وهو قول عامة أهل العلم كابن عباس وابن عمر وعائشة والحسن البصري والنخعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور - رَحِمَهُمُ اللّهُ - وحكاه أبو بكر ابن المنذر وقال: لا شيء عليه، وليس فيه حديث يثبت.

وعن على وأبي هريرة أنهما قالا من غسل ميتا فليغتسل، وبه قال ابن المسيب وابن سيرين

والزهري. وقال النخعي وأحمد وإسحاق - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - يتوضأ. وقال مالك: أحب له." (١)

٥٣٣. "ولمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - في الفرض؛ «لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى في جوف الكعبة يوم الفتح»

قلت: كل هذا لا يخلو من تأمل ونظر [....

.....] عليه البيت.

م: (ولمالك في الفرض) ش: يعني خلافا لمالك في صلاة الفرض، فإنما لا تجوز في الكعبة، ويجوز النفل. وفي " الذخيرة " القرافية؛ فإن مالكا لا يصلي في البيت والحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجبتان ولا الوتر ولا ركعتا الفجر، وذكر القرطبي في تفسره عن مالك أنه لا يصلي فيها الفرض ولا السنن، ويصلي التطوع، فإن صلى فيها مكتوبة أعاد في الوقت كمن صلى إلى القبلة بالاجتهاد. وعن ابن حبيب، وأصبغ يعيد أبدا، ويقول مالك: قال أحمد: وقال أبو عبد الحكم: لا يصلي فيه ومنع محمد بن جرير الطبري الجميع فيها. وجه قول مالك أن المصلي فيها مستدبر ومستقبل بوجه. فاجتمع ما يوجب الجواز وما يوجب عدمه، فعملنا على ما يوجب عدم الجواز في الفرض وعلى ما يوجب في النفل احتياطا وهو القياس في النفل أيضا، لأن بابه أوسع، ولهذا يجوز قاعدا وراكبا بلا عذر؛ ولأنه – عَلَيْهِ السَّلَامُ – قال: " إن الطواف في جوفها لا يصح " فكذا الصلاة.

ولنا ما أشار إليه المصنف بقوله م: (لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى في جوف الكعبة يوم الفتح) ش: أخرجه البخاري ومسلم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «لما قدم

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٩٢/٣

رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يوم الفتح بمكة ونزل بفناء الكعبة وأرسل إلى عثمان بن طلحة، فجاء بالمفتاح ففتح الباب، قال: ثم دخل النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وبلال، وأسامة بن زيد، وعثمان بن طلحة، وأمر بالباب فأغلق عليه فلبثوا فيه مليا» وللبخاري «فمكثوا فيه نمارا طويلا، ثم فتح الباب قال عبد الله: فبادرت الباب فنفلت رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خارجا، وبلال على أثره، قلت لبلال: وهل صلى رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، قلت: أين؟ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فيه؟ قال: صلى فيه رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، قلت: أين؟ قال: بين العمودين تلقاء وجهه، ونسيت أن أسأله كم صلى» .

وأخرجه عن سالم عن ابن عمر قال: «أخبرني بلال أن رسول الله – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم – صَلَّى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين» وأخرج البخاري «أن رسول الله – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد اللّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – دخل الكعبة قال ابن عمر فأقبلت والنبي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد خرج، ووجد بلالا قائما بين البابين فسألت بلالا. قلت: هل صلى النبي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في الكعبة، قال: نعم ركعتين بين الساريتين على يساره إذا دخلت ثم خرج من الكعبة.." (١)

٥٣٤. "خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللهُ - له ظواهر النصوص، ولنا قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة» ولأن السبب هو المال النامي، ودليله

م: (ولنا قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة» ش: أي قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وهذا الحديث بهذا اللفظ غريب، وفي العوامل أحاديث منها ما رواه أبو داود من حديث زهير - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حدثنا أبو

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٨٢/٣

إسحاق عن عاصم بن ضمرة، والحارث عن علي قال زهير: وأحسبه عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: «هاتوا زكاة ربع العشر» الحديث، وقال فيه «وليس على العوامل شيء» ورواه الدارقطني مجزوما، قال: ليس فيه: قال زهير: وأحسبه. وقال ابن القطان: هذا سند صحيح وكل من فيه ثقة معروف.

ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" موقوفا فقال: قال أخبرنا الثوري، ومعمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قال: «ليس في العوامل البقر صدقة». ومنها ما رواه الدارقطني من حديث طاوس عن ابن عباس – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – مرفوعا: «ليس في البقر العوامل صدقة» وفي إسناده سوار بن مصعب نقل ابن عدي – رَحِمَهُ اللَّهُ – تضعيفه عن البخاري والنسائي وابن معين ووافقهم، وقال: عامة ما يرويه غير محفوظ.

ومنها رواه الدارقطني أيضا، عن غالب بن عبيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مرفوعا نحوه، وغالب لا يعتمد عليه. قال يحيى: ليس بثقة، وقال الرارزي: متروك.

وأما حديث المغيرة فرواه الدارقطني من حديث أبي الزبير أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «ليس في المثيرة صدقة» قال البيهقي: إسناده ضعيف والصحيح أنه موقوف، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موقوفا، وقد مضى تفسير الحوامل والعوامل. وأما البقرة المثيرة فهي التي تثار بها الأرض أي تحرث، من الإثارة وهي التحريك والرفع.

م: (ولأن السبب) ش: أي سبب وجوب الزكاة م: (هو المال النامي ودليله) ش: أي دليل."
 (١)

٥٣٥. "ولا يقضى بها دين ميت، لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التمليك منه لا سيما من الميت ولا يشتري بها رقبة تعتق، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - حيث ذهب إليه في تأويل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَفِي الرَّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

\_\_\_\_\_\_ والطريق، بل معناه إعطاء وليس مرادهما عمارة الجسور والطريق، بل معناه إعطاء الزكاة لمن يبني الجسور والطريق من العشار الذين يقيمهم السلطان لأخذهم الزكاة والعشور،

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٥١/٣

وأن ذلك يسقط الغرض، ووجه الوهم أنما قال: ما أعطيت من الجسور والطريق، ولم يقولا في الجسور.

كذا في كتاب أبي عبيد، وقد أصلحه بعض من نظر فيه فضرب على من والحق في ليستقيم الكلام على المعنى الذي توهمه، ولم يعلم أن الرواية صواب، وإنما الوهم في معناهما.

م: (ولا يقضى بحا دين ميت لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التمليك منه) ش: أي من الغير، بدليل أن الدائن والمديون إذا تصرفا على أن لا دين بينهما، وللمؤدي أن يسترد المقبوض من القابض فلم يصر هو ملكا للقابض، وإنما قيده بقوله دين ميت، فإنه لو قضى بحا دين حي بأمره يجوز، وتقع الزكاة كأنه تصدق على المديون، والقابض وكيل في قبض الصدقة كذا في " شرح الطحاوي – رَحْمَهُ الله أ –، وكذا الولوالجي لو أمر فقيرا بقبض دين له من زكاة ماله جاز، لأنه قبض عينا والعين تجوز عن العين والدين جميعا، أما لو تصدق بمال على الذي هو له عليه دين وهو فقير جاز عن ذلك، ولم يجز عن العين، لأن في الوجه الأول أدى المال الناقص عن الناقص فيجوز، وفي الوجه الثاني أدى الناقص عن الكامل فلا يجوز. وقال أبو ثور وابن حبيب من المالكية: يقضي بحا دين الميت، وجعلاه من الغانمين، والصحيح ما ذكرناه.

وبه قال الثوري ومالك والشافعي وأحمد م: (لا سيما من الميت) ش: كان في نسخة الأترازي وقع سيما بدون لا، فقال: هذا على خلاف استعمال العرب، لأن قياس كلامهم أن يقال لا سيما وهي من كلمات الاستثناء، قال صاحب " المقتصد ": أما لا سيما فله وجهان، أحدهما أن يقول كما في القوم لا سيما زائدة فيجر وتجعل ما زائدة، كأنك قلت: لا سي زيد بمنزلة لا مثل زيد.

والوجه الثاني: أن تقول: لا سيما زيد فتجعل ما بمعنى الذي، وزيد خبر مبتدأ محذوف كأنك قلت لا سي الذي هو زيد، وقيل الجر بعد لا سيما كثير والرفع قليل، وقد يجوز النصب وهو الأقل، انتهى. وقال الميداني - رَحْمَهُ اللّهُ - في كتاب " الهادي للساري ": إن لا سيما كلمة تخصيص، أي أخص ما يذكر بعده إذا قلت: أكرمني الناس، لا سيما زيد أي خاصة زيد. م: (ولا يشتري بها) ش: أي بالزكاة م: (رقبة تعتق، خلافا لمالك حيث ذهب إليه) ش: أي إلى جواز شراء العبد بالزكاة لأن يعتق، وبه قال إسحاق وأبو ثور وعبد الله بن الحسن

العنبري، ورواه البخاري عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - م: (في تأويل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَفِي اللَّهُ عَنْهُ - م: (البقرة: ١٧٧) ش:. " (١)

٥٣٦. "روايتان. والفرق على أحدهما أنه ما صرف الوقت إلى الأهم

قال: والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة، فلا يجوز إلا بنية من الليل، لأنه غير متعين، ولا بد من التعيين من الابتداء، والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللّهُ - فإنه يتمسك بإطلاق ما روينا. ولنا «قوله - صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ - بعدماكان يصبح غير صائم " إني إذا لصائم» ، ولأن المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الإمساك في

\_\_\_\_\_\_ ابن سماعة يقع عن الفرض، وفي رواية الحسن يقع عما نوى من النفل، لأن رمضان في حقه كشعبان في حق المقيم ونيته في شعبان تقع عما نوى نفلاً كان أو واجباً، فكذا هذا.

م: (والفرق على أحدهما) ش: أي على إحدى الروايتين م: (أنه ما صرف الوقت إلى الأهم) ش: و [هو] إسقاط الفرض عن ذمته، فإنما قصد تحصيل الثواب والثواب في الفرض أكثر.

م: (قال: والضرب الثاني) ش: هو القسم الثاني من قوله في أول الباب الواجب ضربان، وقد مر الضرب الأول، وشرع هنا في بيان الضرب الثاني م: (وهو ما ثبت في الذمة) ش: المراد من الثبوت في الذمة كونه مستحقاً فيها من غير اتصال له بالوقت [على ما] قبل العزم على ضرب ما له إلى ما عليه.

م: (كقضاء شهر] رمضان وصوم الكفارة) ش: هو كفارة اليمين والظهار وكفارة قتل الصيد والحلف والمتعة وكفارة رمضان م: (فلا يجوز إلا بنية من الليل، لأنه غير متعين ولا بد من التعيين في الابتداء) ش: لأن صوم القضاء وجب في زمان يوصف تحريم الأكل [فلا يجوز] وإن لم ينو من الليل.

وعلى هذا النذر أيضاً النذر الذي ليس بمعين لا يجوز إلا بنية من الليل وصورته أن يقول لله على صوم يوم أو صوم شهر م: (والنفل كله) ش: يعني سواء كان من الصحيح أو السقيم

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٦٣/٣

أو المقيم أو المسافر م: (يجوز بنية قبل الزوال خلافاً لمالك رحمه لله، فإنه يتمسك بإطلاق ما روينا) ش: وهو قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل» . م: (ولنا قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –) ش: قول النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – م: (بعد ما كان يصبح غير صائم: إني إذا صائم) ش: قوله – إني إذا صائم – هو مقول القول ما كان يصبح غير صائم: بنت طلحة «عن عائشة أم المؤمنين – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – والحديث رواه مسلم عن عائشة بنت طلحة «عن عائشة أم المؤمنين – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – قالت: دخل علي النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ فقلت لا، فقال إني إذا صائم، ثم أتاني يوماً آخر فقلت: يا رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أهدي لنا حيس فقال: أدنيه فلقد أصبحت صائماً فأكل» .

م: (ولأن المشروع) ش: أي الصوم المشروع م: (خارج رمضان هو النفل فيتوقف الإمساك في." (١)

٥٣٧. "يقضه خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ -، هو يعتبره بالإغماء. ولنا أن المسقط هو الحرج، والإغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجنون يستوعبه فيتحقق الحرج، وإن أفاق المجنون في بعضه قضى ما مضى من الشهر خلافا لزفر والشافعي - رحمهما الله -

وإن السبب قد وجد، وهو الشهر والأهلية بالذمة

\_\_\_\_\_ أفاق بعد الزوال من اليوم الآخر، من رمضان لا يلزمه القضاء؛ لأنه لا يصح فيه كالليل هو الصحيح، كذا في " فتاوى قاضى خان ".

م: (خلافاً لمالك) ش: فإن عنده يقضيه، وبه قال أحمد في رواية وابن شريح من أصحاب الشافعي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - م: (هو) ش: أي مالك م: (يعتبره) ش: أي يعتبر حكم هذا م: (بالإغماء) ش: لأن الجنون المستوعب لا ينافي أهلية الوجوب قياساً على الإغماء إذا استوعب، فلا يمنع الوجوب كغير المستوعب.

م: (ولنا أن المسقط) ش: أي للوجوب م: (هو الحرج، والإغماء لا يستوعب الشهر) ش: لأن المغمى عليه لا يأكل ولا يشرب وصومه إلى شهر بلا أكل وشرب نادر، فإذا كان

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤/٤

كذلك م: (فلا حرج) ش: لندرته م: (والجنون يستوعبه) ش: أي يستوعب الشهر م: (فيتحقق الحرج) ش: والإسقاط يتعلق بالحرج.

[الحكم لو أفاق المجنون في بعض رمضان]

م: (وإن أفاق المجنون في بعضه) ش: أي في بعض شهر رمضان م: (قضى ما مضى من الشهر خلافا لزفر والشافعي) ش: في الجديد وأحمد، وأبي ثور م: (هما يقولان) ش: أي زفر، والشافعي - رحمهما الله - يقولان: م: (لم يجب عليه الأداء لانعدام الأهلية، والقضاء يترتب عليه) ش: أي الأداء، والأداء لا يجب عليه بالاتفاق فكذلك القضاء قياساً عليه كذا، ذكر الإمام علاء الدين السمرقندي - رَحِمَهُ اللهُ -، في طريقة الخلاف أن مذهبهما قياساً ومذهبنا استحساناً م: (وصار كالمستوعب) ش: يعني في إسقاط كل اعتبار للبعض بالكل.

وقوله: بالذمة خبره وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره، أن يقال: يجوز أن يمنع من ذلك مانع وهو عدم الأهلية فيما مضى، فأجاب بأن الأهلية للوجوب بالذمة وهي كونه أهلاً للإيجاب، وهي موجودة؛ لأنه بالذمة، والذمة في الأصل العهدة، ولهذا سمي قابل الجزية."

(1)

٥٣٨. "وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف، والحجة عليه إطلاق ما روينا، ولأن القضاء لما وجب عليه ولا يجب إلا لاستدراك المصلحة معنى الجناية، فيكتفي بالشاة، بخلاف ما بعد الوقوف لأنه لا قضاء عليه. ثم سوى بين السبيلين. وعن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ - أن في غير القبل منهما، لا يفسد لتقاصر معنى الوطء، وكان عنه روايتان. وليس عليه أن يفارق امرأته في قضاء ما أفسداه عندنا، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - إذا خرجا من بيتهما.

 $Q_0$ م: (وقال الشافعي: تجب بدنة اعتبارا بالجماع بعد الوقوف) ش: وبه قال مالك وأحمد م: (والحجة عليه) ش: أي على الشافعي – رَحِمَهُ اللَّهُ – م: (إطلاق ما روينا) ش: وهو قوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «يريقان دماً» ، وذكر الدم مطلقاً، ولم يقيده بشيء، فتناول الشاة، لأنه متيقن.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٩٦/٤

فإن قلت: المطلق ينصرف إلى الكامل وهو البدنة.

قلت: ينصرف إلى الكامل في الماهية مع حصول التيقن به، والشاة كامل فتجزئه، وعن عطاء يفسد حجه ويستغفر الله تعالى. وعن سعيد بن جبير أربع روايات الأولى شاة، والثانية بقرة، والثالثة يفسد حجه، والرابعة لا شيء عليه فيستغفر الله تعالى.

م: (ولأن القضاء لما وجب عليه) ش: أي على هذا المجامع، وهذه الجملة معترضة بين لما وجوابه، وهو قوله - حقاً - م: (ولا يجب إلا لاستدراك المصلحة حين معنى الجناية) ش: الفائتة بالقضاء لكون الجماع قبل الوقوف للقضاء م: (فيكتفي بالشاة، بخلاف ما بعد الوقوف) ش: أي بخلاف الجماع بعد الوقوف بعرفات م: (لأنه لا قضاء عليه) ش: فتجب البدنة، فتغلظ الجناية وعدم حقها لعدم القضاء م: (ثم سوى بين السبيلين) ش: أي سوى القدوري - رَحِمَهُ اللَّهُ - بين السبيلين القبل والدبر في فساد الحج بالجماع.

م: (وعن أبي حنيفة - رَحِمَةُ اللّهُ - أن في غير القبل منهما) ش: أي من السبيلين م: (وقيل) ش: أي من الرجل والمرأة م: (لا يفسد) ش: أي الحج م: (لتقاصر معنى الوطء) ش: حتى لا يجب الحد عنده، وقد مر الكلام فيه عن قريب م: (وكان عنه) ش: أي عن أبي حنيفة - رَحِمَةُ اللّهُ - م: (روايتان) ش: الأولى أنه لا يفسد حجه قال في " شرح الطحاوي ": لو جامعها في الدبر فعلى قياس قول أبي حنيفة لا يفسد حجه وعمرته، كما قال في " الخزانة " لا يجب، الثانية: أنه يفسد، روى الكرخي عنه أنه تجب الكفارة في رمضان وجعلها كالجماع في الفرج م: (وليس عليه) ش: أي على هذا الرجل الذي جامع م: (أن يفارق امرأته في قضاء ما أفسداه) ش: أي الزوجين ما أفسداه بالجماع.

م: (عندنا، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللهُ - إذا خرجا من بيتهما) ش: يعني إذا أراد قضاء الحج الفساد بالجماع من عام قابل يفرقان عند مالك من حين خروجهما من بيتهما، قال هاهنا وفي " شرح." (١)

٥٣٥. "فعليه الجزاء، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللهُ -. له أنه ألوف مستأنس، ولا يمتنع بجناحيه لبطء نهوضه، ونحن نقول: الحمام متوحش بأصل الخلقة ممتنع بطيرانه، وإن كان بطيء

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٥٠/٤

النهوض، والاستئناس عارض فلم يعتبر، وكذا إذا قتل ظبيا مستأنسا؛ لأنه صيد في الأصل فلا يبطله الاستئناس كالبعير إذا ند لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم.

وإذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل أكلها. وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: يحل ما ذبحه المحرم لغيره؛ لأنه عامل له فانتقل فعله إليه.

م: (ونحن نقول: الحمام متوحش بأصل الخلقة ممتنع بطيرانه، وإن كان بطيء النهوض، والاستئناس عارض فلم يعتبر) ش: كالظبي وحمار الوحش.

فإن قلت: البراءة لا يحل بذكاة الاضطرار حتى لو رمى سهما إلى برج حمام لا يحل، ولو كان صيدًا حل بذكاة الاضطرار.

قلت: من الأصحاب من قال: يحل بذكاة الاضطرار، ذكره في " المحيط " فذكاة الاضطرار متعلقة بالعجز لا بكونه صيدًا، ألا ترى أن الثوري لو ند فلم يقدر عليه ذكي بذكاة، إلا وهو ليس بصيد.

م: (وكذا إذا قتل ظبيا مستأنسا) ش: أي وكذا يجب الجزاء إذا قتل ظبيًا مستأنسًا في البيوت. م: (لأنه صيد في الأصل فلا يبطله الاستئناس) ش: لأنه عارض. م: (كالبعير إذا ند) ش: أي إذا نفر، ند يند ندودًا، من باب ضرب يضرب. م: (لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم) ش: لأنه بالندود لا يخرج عن حكمه أهليًا.

م: (وإذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل أكلها. وقال الشافعي - رَحِمَهُ اللّهُ -: يحل ما ذبحه المحرم لغيره؛ لأنه عامل له) ش: أي لأن المحرم عامل لغيره. م: (فانتقل فعله إليه) ش: وهذا التعليل يشير إلى أن اللام في "لغيره" تتعلق بقوله "ذبحه "وهكذا ذكره أيضًا في "الإيضاح "لا لقوله " يحل "ولكن ما ذكره في "المبسوط " يدل على أنه حلال لغيره، وسواء ذبحه لأجل غيره أو لأجل نفسه، وفي تتمتهم ما يدل على هذا، قال: ما ذبحه المحرم ميتة فأكله حرام عليه، وهل هو ميتة في حق غيره، فعنه قولان في الجديد يكون ميتة، وبه

قال مالك - رَحِمَهُ اللهُ - وأبو حنيفة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -؛ لأن ذبحه لا يفيد الحل كذبح المرتد، وفي القديم: يحل لغيره، وفي " السروجي " في " شرح المذهب " للنووي - رَحِمَهُ اللهُ - : ذبيحة المحرم عليه بلا خلاف، وفي تحريمه على غيره قولان الجديد تحريمه وهو الأصح عند أكثرهم، وفي القديم حله وصححه كثير منهم.." (١)

. ٥٤٠. "ولأبي حنيفة أن حرمته باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا، وباعتبار أنه محظور إحرامه؛ لأن إحرامه هو الذي أخرج الصيد عن المحلية والذابح عن الأهلية في حق الذكاة، فصارت حرمة التناول بهذه الوسائط مضافة إلى إحرامه بخلاف محرم آخر؛ لأن تناوله ليس من محظورات إحرامه.

ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال، وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه، ولا أمره بصيده، خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - فيما إذا اصطاده؛ لأجل المحرم. له قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا بأس بأكل المحرم لحم صيد ما لم يصده، أو يصاد له».

م: (ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال، وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه) ش: أي على اصطياده. م: (ولا أمره بصيده، خلافا لمالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فيما إذا اصطاده؛ لأجل المحرم) ش: فإن عنده لا يجوز له أكل ما اصطاده الحلال لأجل المحرم، وإن لم يكن بإذن المحرم، وقال في " الموطأ ": إذا أكل المحرم من ذلك الصيد الذي صيد لأجله يجب عليه

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٠٢/٤

جزاء الصيد كله، وبه قال الشافعي، وأحمد، وأبو ثور.

م: (له) ش: أي لمالك. م: (قوله – عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ –) ش: أي قول النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –. م: «لا بأس بأن يأكل المحرم لحم الصيد ما لم يصده أو يصاد له» ش: هذا الحديث رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، ولكن لفظه عندهم «صيد البر لكم وأنتم حرم ما لم تصيدوه، أو يصاد لكم» أخرجوه عن يعقوب بن عبد الرحمن – رَحِمَهُ اللَّهُ – عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله – رَضِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول: صيد البر ... » الحديث، عنهُ – قال: «سمعت رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول: صيد البر ... » الحديث، قال الترمذي – رَحِمَهُ اللَّهُ –: المطلب بن عبد الله بن حنطب لا نعرف له سماعًا من جابر، وقال النسائي: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك.."

\_\_\_\_\_\_ الثاني عشر: إذا أحاط به العدو من كل جانب، يتحلل عند الجمهور، وفي أحد قولى الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - أو الوجهين لا يتحلل.

الثالث عشر: المحصر إذا فاته الحج، وقدر أن يتحلل بأفعال العمرة يتحل بها، ولو لم يتحلل لا يحج من العام القابل بذلك الإحرام عندنا، وهو قول الجمهور، وقال مالك - رَحِمَهُ اللّهُ -: يحج به إذا لم يتحلل منه.

الرابع عشر: قال الزهري، وعروة بن الزبير: لا إحصار على أهل مكة. وفي " المبسوط ": ولو أحصر بمكة بعد قدومه فليس بمحصر. وقال السرخسي: الأصح أنه إن منع من الوقوف والطواف فهو محصر.

الخامس عشر: لا يتحقق الإحصار بعد الوقوف بعرفة عندنا، وبه قال مالك، لكن يكون حولهما حتى يصل إلى البيت فيطوف طواف الزيارة والصدر، ثم يحلق وقد فاته الوقوف عزدلفة ورمي الجمار فعليه دم للوقوف ودم لرمي الجمار بالإجماع، ودمان بتأخير طواف الزيارة والحلق عند أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وعند الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وأحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - يتحقق.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤/٤.

السادس عشر: إن امتنع عليه الطواف، والوقوف بعرفة فهو محصر، وإن قدر على أحدهما فليس بمحصر.

السابع عشر: ذهب بعض الناس إلى أنه لا إحصار اليوم لزوال الشرك عن جزيرة العرب، وهو شذوذ، فإن العرب وقطاع الطريق لا تخلو الأرض منهم، وقد كانت القرامطة بعد زوال الشرك أشد على الحج من المشركين، وكذا بنو خفاجة، وبلي وبنو سالم، وغيرهم، لا كثرهم الله.

الثامن عشر: المحرم بالحج إذا أحصر وفاته الحج، فإنه يتحلل بأفعال العمرة إذا قدر عليها، ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ - ومحمد، بل يؤديها بإحرام الحج الذي هو فيه، وعند أبي يوسف - رَحِمَهُ اللَّهُ - يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة.

التاسع عشر: إذا حبسه السلطان إذا حبس في مدينة يتحلل عند الجماعة خلافًا لمالك - رَحِمَهُ اللَّهُ - فإنه قال: لا يحلله إلا البيت.

العشرون: المحصر في الحج إذا تحلل بأفعال العمرة ليس عليه الوقوف بالمزدلفة، ولا رمي الجمار. وقال المرغيناني: يأتي بكل ما قدر عليه من مناسك الحج مع أعمال العمرة.

الحادي والعشرون: الذبح عندنا يختص بالحرم سواء أمكن ذبحه بالحرم أو لم يكن، وقالت الشافعية في أحد الوجهين: يجوز ذبحه بالحل مع القدرة على ذبحه في الحرم، وأجمعوا على أنه." (١)

25. "ويجوز تزويج الأمة مسلمة كانت أو كتابية. وقال الشافعي \_ \_ رَحِمَهُ اللّهُ \_ \_: لا يجوز للحر أن يتزوج بأمة أو كتابية، لأن جواز نكاح الإماء ضروري عنده لما فيه من تعريض الحر على الرق وقد اندفعت الضرورة بالمسلمة، ولهذا جعل طول الحرة مانعا منه. وعندنا الجواز مطلق لإطلاق المقتضى، وفيه امتناع عن تحصيل الجزء الحر لإرقاقه

\_\_\_\_\_ أخبر عن معيار أحوال المحرمين أنهم في إحرامهم لا يشتغلون بالنكاح والإنكاح، ولا يباشرون ذلك.

وقال الخطابي: الأوجه أن يقال: إن الحديث مروي بالنهى مجردا، والنهى يكون للتنزيه كما

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٣٨/٤

في نهيه - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عن الخطبة على خطبة أخيه، ولو فعل صح النكاح عندنا والشافعي وأحمد خلافا لمالك، وحديث النهي يحمل عليه توفيقا بين الحديثين، ولو روي منفيا فالنفي يجيء بمعنى النهي، كذا في " الكافي ".

## [نكاح الإماء]

م: (ويجوز تزويج الأمة مسلمة كانت أو كتابية، وقال الشافعي: لا يجوز للحر أن يتزوج بأمة أو كتابية) ش: وبه قال مالك وأحمد \_ في رواية \_ وعن مالك: إنكاح الأمة مطلقا، وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " عن الحارث والديري أنهما قالا: يتزوج الحر أربعا من الإماء من غير فصل. وقال ابن عباس ومجاهد: وسع الله تعالى على هذه الأمة نكاح الأمة وإن كان موسرا إلا أن تكون تحته حرة، وقال قتادة والثوري: إن خاف العقد جاز له نكاح الأمة وإن وجد طولا.

وفي " الذخيرة القرافية ": إذا لم يستغن بأمة واحدة يتزوج إلى أربع وهو قول ابن حنبل، وإن استغنى بما ففي الزيادة عليها خلاف، وأباح حماد نكاح اثنين من الإماء، وعند الشافعي لا يزيد على واحدة وهو رواية عن أحمد م: (لأن نكاح الإماء ضروري عنده) ش: أي عند الشافعي.

م: (لما فيه) ش: أي لما في تزويج الإماء م: (من تعريض الحر على الرق) ش: إذ الولد يتبع الأم في الرق م: (وقد اندقعت الضرورة بالمسلمة) ش: أي الأمة المسلمة الواحدة والضرورة تتقدر مؤنتها بقدرها، فلا حاجة إلى الكتابة.

م: (ولهذا) ش: أي لكونه ضروريا م: (جعل) ش: أي الشافعي م: (طول الحرة مانعا منه) ش: أي من تزويج الأمة لاندفاع الضرورة بالقدرة على تزويج الحرة.

م: (وعندنا الجواز مطلق) ش: أي جواز نكاح الأمة مطلقا مسلمة كانت أو كتابية م: (لإطلاق المقتضي) ش: وهو قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣] (النساء: الآية ٣).

م: (وفيه) ش: أي في نكاح الأمة م: (امتناع عن تحصيل الجزء الحر لإرقاقه) ش: لأنه لم

يوجد بعد كلامه ما يراق، وفيه الإرقاق بحال وبعدما صدر لا يصدر منه شيء حتى يقال: إنه إرقاق،. " (١)

95°. "فصل في الأمر باليد وإن قال لها: أمرك بيدك ينوي ثلاثا فقالت: قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلاث؛ لأن الاختيار يصلح جوابا للأمر باليد لكونه تمليكا كالتخيير والواحدة صفة الاختيار، فصارت كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة، وبذلك يقع الثلاث.

ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة، أو اخترت نفسي بتطليقة فهي واحدة بائنة؛ لأن الواحدة نعت لمصدر محذوف، وهو في الأولى الاختيارة، وفي الثانية التطليقة إلا

\_\_\_\_ [فصل في الأمر باليد] [قال لها أمرك بيدك]

م: (فصل في الأمر باليد)

ش: فصل الأمر باليد عن فصل الاختيار، لأن ذلك مؤيد بإجماع الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - أجمعين.

م: (وإذا قال لها: أمرك بيدك) ش: وهذه من مسائل " الجامع الصغير " م: (ينوي ثلاثًا) ش: أي حال كونه ينوي ثلاث تطليقات قيد بثلاث، لأنه لم ينو ثلاثًا يقع واحدة بائنة عندنا، ورجعية عند الشافعي وأحمد وعند أبي ليلى ومالك يقع ثلاث ولا يصدق قضاء إذا نوى واحدة، وكذا الخلاف لو نوى الطلاق فقط، ولو نوى ثنتين يقع واحدة عندنا خلافًا والشافعي وأحمد م: (فقالت قد اخترت).

ش: وفي بعض النسخ اخترت بدون لفظ قد م: (نفسي بواحدة) ش: أي بطلقة واحدة م: (فهي ثلاث) ش: أي بلا خلاف بين الأئمة الأربعة م: (لأن الاختيار) ش: أي قولها اخترت نفسي م: (يصلح جوابا للأمر باليد) ش: أي لقوله: أمرك بيدك م: (لكونه) ش: أي لكون قوله أمرك بيدك م: (لكونه) ش: أي لكون قوله أمرك بيدك م: (تمليكًا) ش: لأنه مالك لأمرها فيملكها ما هو مملوك له، فيصح قياسًا واستحسانًا م: (كالتخيير) ش: أي كما في قوله لها اختاري تمليك لها م: (والواحدة) ش: أي الواحدة التي في قولها اخترت نفسي بواحدة. وهو مبتدأ، وهو قوله م: (صفة الاختيار) ش: خبره، أي صفة الاختيار المقدرة، لأن الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف، وهو لفظ ش: خبره، أي صفة الاختيار المقدرة، لأن الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف، وهو لفظ

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٥٠/٥

الاختيار، والتقدير اخترت نفسي باختيارة واحدة م: (فصارت كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة، وبذلك) ش: أي بقوله مرة واحدة م: (يقع الثلاث) ش: لأنها إنما تصير مختارة بمرة واحدة، وإذا وقع الثلاث ويجيء مزيد الكلام فيه.

# [قالت قد طلقت نفسي واحدة أو اخترت]

م: (ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة أو اخترت) ش: أي أو قالت اخترت م: (نفسي بتطليقة فهي واحدة بائنة) ش: وهاتان المسألتان جوابهما واحد، ثم علل ما ذكره من المسائل بقوله م: (لأن الواحدة نعت لمصدر محذوف، وهو) ش: أي المصدر المحذوف م: (في الأولى) ش: أي في الصورة الأولى أو في المسألة الأولى، وهو قولها اخترت نفسي بواحدة، أي باختيارة واحدة م: (الاختيارة، وفي الثانية التطليقة) ش: هو قولها قد طلقت نفسي بواحدة، أي بتطليقة واحدة م: (إلا." (١)

٤٤٥. "يقولان البيع موهوم، فلا يمنع المانعية فيه، والحلف بالطلاق أن يعلق بقربانها طلاقها
 أو طلاق صاحبتها، وكل ذلك مانع.

وإن آلى من المطلقة الرجعية كان موليا، وإن آلى من البائنة لم يكن موليا؛ لأن الزوجية قائمة في الأولى دون البائنة، ومحل الإيلاء من تكون من نسائنا بالنص، فلو انقضت العدة قبل انقضاء مدة الإيلاء سقط الإيلاء لفوات المحلية. ولو قال لأجنبية: والله لا أقربك أو أنت علي كظهر أمي ثم تزوجها لم يكن موليا ولا مظاهرا؛ لأن الكلام في مخرجه وقع باطلا لانعدام المحلية، فلا ينقلب صحيحا بعد ذلك. وإن قربها كفر لتحقق الحنث؛ إذ اليمين منعقدة في حقه.

\_\_\_\_\_\_ أبو حنيفة ومحمد م: (يقولان: البيع موهوم) ش: يعني يحتمل أن يبيع، ويحتمل أن لا يبيع م: (فلا يمنع المانعية فيه) ش: أي في الإيلاء، ولكن إن باع العبد سقط الإيلاء، ولا أنه صار بحال يملك قربانها من غير أن يلزمه شيء، فإن اشتراه لزمه الإيلاء من وقت الشراء، وكذا إن ملكه بإرث خلافاً لمالك. ولو جامعها بعدما باعه ثم اشتراه لم يكن موليا لسقوط اليمين، لوجود شرط الحنث بعد بيع العبد. فإن مات العبد قبل أن يبيعه سقط

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣٨٣/٥

الإيلاء، لأنه يمكنه من قربانها بعد موته من غير أن يلزمه شيء.

م: (والحلف بالطلاق أن يعلق بقربانها طلاق أو صلاة صاحبتها) ش: ذكر في " شرح الطحاوي " و" المختلف " أن أبا يوسف قال: لا يكون مولياً م: (وكل ذلك مانع) ش: أي كل الأجزية المذكورة مانع من الوطء على ما ذكرنا.

#### [آلي من المطلقة الرجعية]

م: (ولو قال لأجنبية: والله لا أقربك، أو أنت علي كظهر أمي، ثم تزوجها لم يكن مولياً ولا مظاهراً؛ لأن الكلام في مخرجه وقع باطلاً لانعدام المحلية فلا ينقلب صحيحاً بعد ذلك) ش: أي بعد وقوع الكلام باطلاً م: (وإن قربها كفر لتحقق الحنث إذ اليمين منعقدة في حقه) ش: أي في حق الحنث، هذا في قوله: والله لا أقربك لا في قوله: أنت علي كظهر أمي، لأن الأولى يمين دون." (١)

\_\_\_\_\_Qوفي الذخيرة هذا كله طلاق بائن باتفاق، وإن كان له أربع نسوة وقع على كل واحدة طلقة بائنة. وفي "فتاوى" الأذرجندي والإمام مسعود بن الحسين الكشافي أنه يقع واحدة، والبيان إليه.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٥/٨٥

قال صاحب الذخيرة: وهو الأظهر والأشبه، وفيه: لو قال: علي حرام ولم تكن له امرأة لم يلزمه شيء، لأنه يمين بالطلاق ولا زوجة له. فإن تزوج امرأة وباشر الشرط اختلفوا فيه، قال أبو جعفر: تبين الزوجة. وقال غيره: لا تبين، وبه أخذ الفقيه أبو الليث، وعليه الفتوى. ولو قال: أنت حرام ألف مرة فهي واحدة. ولو طلق الحرة ثم قال: أنت علي حرام ينوي ثنتين لا تصح نيته، وإن نوى الثلاث صحت ويقع طلقتان أخريان، وإن لم ينو اليمين فهي يمين، لأن تحريم الحلال يمين، واليمين في الزوجات إيلاء، ولو قال: أنتما علي حرام فنوى الثلاث في إحداهما وواحدة في الأخرى كان كما نوى عند أبي حنيفة، ذكره المرغيناني.

ولو قال: أنت معنى في الحرام، ولو قال: أنا عليك حرام، أو قال: حلال، فقالت: أنت معنى أو علي مثل ما أنت على جميع أهل المصر فهي طالق إن نواه. ولو قال: الطلاق يلزمني يقع واحدة، وهذا الكلام ناشئ عن أهل مصر.

فروع: آلى من امرأته ثم قال لأخرى: أشركتك في إيلاء هذه كان باطلاً. ولو قال: أنت علي حرام ثم قال لأخرى: أشركتك معها كان مولياً منهما، وكذا لو قال: إن وطئتك فعبدي هذا حر فمات العبد أو أعتقه بطل الإيلاء، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد. ولو قال: والله لا وطئتك في الدبر، أي فيما دون الفرج لم يصر مولياً، خلافاً لمالك.

ولو قال: والله لا أجامعك إلا جماع سوء، سئل عن نيته، فإن قال: أردت الوطء في الدبر صار مولياً، ولو قال: أردت به جماعا ضعيفا لا يزيد على التقاء الختانين لم يكن موليا، ولو قال: أردت التقاء الختانين فهو مول، كما لو قال: والله لا أطؤك إلا فيما دون، فإن لم يكن له نية فليس بشيء. ولو قال: إن قربتك فعلي أن أمش في السوق لا يكون موليا عند الجمهور، إلا رواية عن أحمد.

ولو قال الذمي: والله لا أقربك فهو مول عند أبي حنيفة، لأنه من أهل الطلاق، وبه قال الشافعي، وكذا ظهاره، وبه قال أحمد وأبو ثور. وقال مالك: يسقط بإسلامه، وقال أبو يوسف ومحمد: إن حلف بالله لا يصير موليا، ولو حلف بالعتق والطلاق يصير مولياً، ولو

حلف بالصوم والحج والعمرة والصدقة لا يصير موليا بالطلاق بالاتفاق. ولو آلى مسلم من امرأته ثم أسلم ثم تزوجها يكون موليا عند أبي حنيفة.." (١)

25. "خلافا لمالك وزفر - رحمهما الله - فيهما؛ لأن المعنى المجوز للشركة وهو ما ذكرناه لا يتفاوت. ولو شرط العمل نصفين والمال أثلاثا جاز، وفي القياس لا يجوز لأن الضمان بقدر العمل، فالزيادة عليه ربح ما لم يضمن، فلم يجز العقد لتأديته إليه، وصار كشركة الوجوه، لكنا نقول: ما يأخذه لا يأخذه ربحا؛ لأن الربح عند اتحاد الجنس،

\_\_\_\_Qأحدهما قصارًا والآخر خياطًا أو قعدا في دكاكين جاز عندنا. م: (خلافًا لمالك وزفر - رحمهما الله - فيهما) ش: لأنه إذا كان العمل مختلفًا ففي كل واحد منهما عن عمل صاحبه الذي يتقبله؛ لأن ذلك ليس من صيغته فلا يحصل المقصود من الشركة.

ولنا ما قاله المصنف بقوله. م: (لأن المعنى المجوز للشركة وهو ما ذكرناه) ش: أشار إلى قوله ولنا أن المقصود منه التحصيل: وهو يمكن بالتوكيل. م: (لا يتفاوت) ش: خبر إن، أي لا يتفاوت باتحاد العمل والمكان أو اختلافهما فإن قيل قد تقدم أن من الفروع المرتبة على أصل زفر والشافعي - رحمهما الله - في مسألة الخلط أن شركة المستقبل لا تجوز فكيف يصح قول زفر - رَحِمَهُ الله مع مالك - رَحِمَهُ الله أو ي جوازها إذا كانت الأعمال منفعة، أجيب: بأن زفر - رَحِمَهُ الله أو له في هذه المسألة أعني الخلط قولان، فذكر المصنف في تلك المسألة حكم الرواية التي لا يشترط فيها، ولكن أطلق في اللفظ ولم يذكر اختلاف الروايتين فيرى ظاهره مناقضاً.

م: (ولو شرط العمل نصفين) ش: أي شرط الشريكان في شركة الفصل أن يكون العمل نصفين. م: والمال) ش: أي الربح الحاصل. م: أثلاثًا جاز) ش: استحسانًا. م: (وفي القياس لا يجوز) ش: وهو قول زفر - رَحِمَهُ اللَّهُ -. م: (لأن الضمان بقدر العلم) ش: أي الضمان في كل واحد منهما بقدر عمله، وعمله في النصف. م: (فالزيادة عليه) ش: أي على عمله في النصف.

م: (ربح ما لم يضمن) ش: لأنه يؤجل الزمان فيما زاد على النصف فيكون شرط فصل الربح

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٥٠٤/٥

ربح ما لم يضمن، وهو حرام لنهي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن ذلك. م: (فلم يجز العقد لتأديته) ش: أي لتأدية هذا العقد. م: (إليه) . ش: أي إلى ربح ما لم يضمن. م: (وصار كشركة الوجوه) ش: في أن التفاوت فيها في الربح لا يجوز إلا إذا كان المشترى بينهما على السواء.

وأما إذا شرطا التفاوت في ملك المشترى فيجوز التفاوت حينئذ في الربح في شركة الوجوه أيضًا.

م: (لكنا نقول) ش: بيان وجه الاستحسان. م: (ما يأخذه) ش: أي ما يأخذه كل من الشريكين. م: (لا يأخذه ربحًا) ش: أي حال كونه ربحًا. م: (لأن الربح عند اتحاد الجنس) ش: أي لأن الربح لا يكون إلا عند اتحاد الجنس.

ولهذا قالوا استأجر دارًا بعشرة دراهم ثم أجرها بثوب يساوي خمسة عشر جاز لما أن الربح."

٥٤٧. "وكذا في الباذنجان والبطيخ، والمخلص أن يشتري الأصول لتحصل الزيادة على ملكه.

قال: ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثني منها أرطالا معلومة، خلافا لمالك؛ لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول، بخلاف ما إذا باع واستثنى نخلا معينا؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة، قال: قالوا: هذه رواية الحسن، وهو قول الطحاوي.

\_\_\_\_\_ ويزعم أنه مروي عن أصحابنا.

وحكي عن الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - أنه كان يفتي بجوازه، ويقول: اجعل الموجود أصلا وما يحدث بعد ذلك تبعا، وبمذا شرط أن يكون الخارج أكثر.

م: (وكذا) ش: أي وكذا لا يجوز البيع م: (في الباذنجان والبطيخ) ش: إذا حدث شيء قبل القبض، وإذا حدث بعده يشتركان م: (والمخلص) ش: أي الحيلة في جوازه قبل القبض، وقال الأترازي: أي المخلص من فساد البيع م: (أن يشتري الأصول) ش: أي أصول الباذنجان وأصول البطيخ م: (لتحصل الزيادة على ملكه) ش: ليملكها.

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٤٠٩/٧

وفي " الذخيرة " " والمغني ": قال أبو الليث: وفيه طريق آخر، وهو أن يأذن للمشتري في الترك على أنه متى رجع عن الإذن كان مأذونا في الترك على أنه متى رجع عن الإذن كان مأذونا في الترك بإذن جديد.

# [يبيع ثمرة ويستثني منها أرطالا معلومة]

م: (قال) ش: أي القدوري: م: (ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثني منها أرطالا معلومة) ش: قال تاج الشريعة: أي على الشجرة، أما إذا كان مجذوذا وباع واستثنى أرطالا معلومة جاز، وفي قوله: أرطالا إشارة إلى أن المستثنى لو كان رطلا واحدا يجوز؛ لأنه استثنى القليل من الكثير، بخلاف الأرطال لجواز أن لا يكون إلا ذلك القدر، فيكون استثنى الكل من الكل. وفي " شرح الطحاوي " باع الثمر على رد من النخل إلا صاعا منها يجوز؛ لأن المستثنى معلوم، كما إذا كان الثمر مجذوذا موضوعا على الأرض فباع الكل إلا صاعا.

م: (خلافا لمالك) ش: فإنه يجوز كاستثناء شجرة معينة م: (لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول) ش: أي وزنا ومشاهدة، وقيل: والاستثناء وإن كان مجهولا وزنا لكنه معلوم مشاهدة، وكان بيع مجازفة وجهالة المجازفة لا يمنع صحة العقد؛ لأنها لا تفضي إلى المنازعة، والجهالة في مسألتنا يفضي فتمنع م: (بخلاف ما إذا باع واستثنى نخلا معينا؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة) ش: كم هي نخلة فيصح.

م: (قال) ش: أي المصنف - رَحِمَهُ اللهُ - م: (قالوا) ش: المشايخ: م: (هذه) ش: أي قول القدوري: ولا يجوز أن يبيع ثمرة، ويستثني منها أرطالا معلومة م: (رواية الحسن) ش: أي عن أي حنيفة - رَحِمَهُ اللهُ - م: (وهو قول الطحاوي) ش: قول الشافعي وأحمد -رحمهما الله - " (۱)

اقال: وإذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع؛ لأن في الرد إضرارا بالبائع؛ لأنه خرج عن ملكه سالما ويعود معيبا فامتنع، ولا بد من دفع الضرر عنه فتعين الرجوع بالنقصان إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه؛ لأنه رضى بالضرر.

قال: ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب؛ لأنه امتنع الرد بالقطع فإنه عيب

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١١/٨

Q----

[حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع]

م: (قال) ش: أي القدوري م: (وإذا حدث عند المشتري عيب) ش: سواء كان بآفة سماوية أو غيرها م: (واطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بالنقصان) ش: أي بنقصان العيب بأن يقوم المبيع سليما عن العيب القديم ومعيباته، فما كان بينهما من عشر أو ثمن أو سدس أو غير ذلك يرجع به على البائع م: (ولا يرد المبيع؛ لأن في الرد إضرارا بالبائع؛ لأنه خرج عن ملكه سالما ويعود معيبا فامتنع) ش: أي الرد م: (ولا بد من دفع الضرر عنه) ش: أي عن المشتري م: (فتعين الرجوع بالنقصان) ش: لأن المشتري لم يرض بالمعقود عليه الا سليما، فلو لم يكن له حق الرجوع لتضرر حقه بإيجاب نقصان العيب، وبقولنا: قال الشافعي وأحمد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - في رواية، وقال مالك وأحمد -رحمهما الله- في رواية، وابن أبي ليلي: رد البيع ورد معه نقصان العيب الحادث.

فإن قيل: أين قولكم الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن؟

أجيب: بأنها إذا صارت مقصودة بالتناول حقيقة أو حكما كان لها حصة من الثمن وهاهنا كذلك م: (إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه؛ لأنه رضي بالضرر) ش: والرضا إسقاط لحقه بخلاف ما إذا كان المبيع عصيرا فتخمر في يدي المشتري، ثم اطلع على عيب في العصير فلا يرد للبائع حيث لا يكون للبائع أخذ الخمر، ويرد الثمن وإن وجد منه الرضا بالاختلاف يمنع؛ لأن الامتناع ثمة حق الشرع لما فيه من تمليك الخمر، وتملكها فلا يرتفع بتراضي المتعاقدين، كما لو تراضيا على الخمر ولكن يأخذ المشتري نقصان العصير ما يقوم الشراء بلا عيب ويقوم مع العيب وينظر إلى التفاوت، فإن كان التفاوت مقدار عشر القيمة يرجع بعشر الثمن، وإن كان أقل أو أكثر فبقدره.

م: (قال) ش: أي محمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - في " الجامع الصغير ": م: (ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب) ش: وبه قال الشافعي وأحمد -رحمهما الله- في رواية خلافا للله وأحمد -رحمهما الله في رواية، وابن أبي ليلى - رَحِمَهُ اللَّهُ - فإن عندهم يرد المبيع

ويرد معه نقصان العيب الحارث.

م: (لأنه) ش: أي؛ لأن الثياب م: (امتنع الرد بالقطع فإنه) ش: أي فإن القطع م: (عيب حادث) ش: لا يقال: البائع يتضرر برده معيبا والمشتري لعدم رده فكان الواجب ترجيح جانب المشترى." (١)

٥٤٩. "بالإيجاب والقبول والقبض لا بد منه لثبوت المالك، وقال مالك - رَحِمَهُ اللّهُ - يثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع، وعلى هذا الخلاف الصدقة، ولنا قوله - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ -: «لا تجوز الهبة إلا مقبوضة».

م: (وقال مالك - رَحِمَهُ اللّهُ -: يثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع) ش: لأنه عقد لازم يقبل الملك فلم يتوقف على القبض كالبيع، ولأنه إزالة ملك بغير عوض فلا يعتبر فيه القبض كالوصية والوقف، وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم وابن أبي ليلى وفي كتاب " التفريع " لأصحاب مالك: وفيمن وهب شيئا من ماله لزمه دفعه إلى الموهوب له إذا طالبه به، فإن أبي ذلك حكم به عليه إذا أقر أو قامت عليه البيئة، وإن أنكر الهبة حلف عليها وبرئ منها، وإن نكل عن اليمين حلف الموهوب له وأخذها منه.

وإن مات الواهب قبل دفعها إلى الموهوب له فلا شيء له إذا كان قد أمكنه أخذها ففرط فيها، وإن مات الموهوب له قبل قبضها قام ورثته مقامه في مطالبة الواهب بهبته انتهى. وقال الخرقي من أصحاب أحمد: لا تصح الهبة والصدقة فيما يكال ويوزن إلا بقبضة، ويصح في غير ذلك بغير قبض إذا قبل كما يصح في البيع. م: (وعلى هذا الخلاف الصدقة) ش: فعندنا يشترط فيها القبض خلافا لمالك - رَحِمَهُ اللّهُ -.

م: (ولنا قوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لا تجوز الهبة إلا مقبوضة» ش: هذا حديث

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١١٠/٨

منكر لا أصل له، والعجب من الكاكي حيث يقول: قيل: هذا الحديث غير مرفوع، بل قول علي وعمر - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا - ولم يبين ذلك، وليس كذلك بل هذا الذي ذكره المصنف قول إبراهيم النخعي رواه عبد الرزاق في مصنفه وقال: أخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: لا تجوز الهبة حتى تقبض والصدقة تجوز قبل أن تقبض. وأما قول عمر - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - فهو ما رواه البيهقي من حديث يزيد بن زريع نا سعيد عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن أبي موسى قال عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ -: لا محال ميراث ما لم يقبض.

والأحسن أن يستدل على اشتراط القبض في الهبة بما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله."

٥٥. "باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله قال: ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر؛ لأن موجب الكتابة أن يصير حرا يدا، وذلك بمالكية التصرف مستبدا به تصرفا يوصله إلى مقصوده وهو نيل الحرية بأداء البدل والبيع والشراء من هذا القبيل، وكذا السفر؛ لأن التجارة ربما لا تتفق في الحضر فتحتاج إلى المسافرة ويملك البيع بالمحاباة؛ لأنه من صنيع التجار، فإن التاجر قد يحابي في صفقة واحدة ليربح في أخرى،

Q\_\_\_\_

[باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله]

م: (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) ش: لما بين أحكام الكتابة وأنواعها شرع في بيان ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز، فإن جواز التصرف يبتني على العقد الصحيح.

م: (قال) ش: أي القدوري: م: (ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر) ش: خلافا لمالك والشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في قول م: (لأن موجب الكتابة أن يصير حرا يدا، وذلك بمالكية التصرف مستبدا به) ش: أي حال كونه مستقلا بالتصرف م: (تصرفا يوصله إلى مقصوده وهو نيل الحرية بأداء البدل) ش: أي بدل الكتابة، وانتصاب تصرفا.

م: (والبيع والشراء من هذا القبيل) ش: أي من قبيل التصرف الذي يوصل المتعاقدين إلى مقصودهما، لأن مقصود البائع الوصول إلى الثمن ومقصود المشتري الوصول إلى العين وذا

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٦١/١٠

لا يحصل إلا بالبيع والشراء، وكذلك هاهنا مقصد السيد الوصول إلى بدل الكتابة، ومقصود العبد منه الحرية، وذا يحصل بالبيع والشراء.

م: (وكذا السفر؛ لأن التجارة ربما لا تتفق في الحضر فتحتاج إلى المسافرة).

ش: فإن قلت: فيه غرور وخطر.

قلت: يبطل بالرهن والوديعة، فإن فيهما ذلك ويصحان من المكاتب م: (ويملك البيع بالمحاباة) ش: وهي بيع شيء يساوي مائة بتسعين مثلا وهو على وزن مفاعلة من حابى يحابي وثلاثية حتى يقال حباه حبوة أي أعطاه والحباء العطاء وحاباه في البيع محاباة. وقال الثلاثة: لا يملك البيع بالمحاباة لأنه تبرع كالهبة والعتق.

ولنا ما قاله بقوله م: (لأنه) ش: أي لأن البيع بالمحاباة م: (من صنيع التجار، فإن التاجر قد يحابي في صفقة واحدة) ش: استجلابا لقلوب الناس إليه م: (ليربح في أخرى) ش: أي في صفقة أخرى، وهذا كما ترى لم يذكر فيه الخلاف.

وقال في " شرح الطحاوي ": لا يجوز للمكاتب البيع إلا على المعروف في قولهما، ويجوز في قول أبي حنيفة يجوز بيع المكاتب بالقليل والكثير. وقالا بما يتغابن في مثله.. " (١)

Q - Q - Q نصيبه. وعندهما في الكل ويثبت للساكت حق الفسخ بالاتفاق، فلو لم يفسخ حتى أدى البدل عتق حظه عند أبي حنيفة، وللساكت أن يأخذ من المكاتب نصف ما أخذ من البدل؛ لأنه عبد مشترك.

قلت: كيف يقول نفذت بالإجماع، وفيه خلاف مالك والشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - على ما نبين، فنقول: إن أذن أحد الشريكين للآخر بالكتابة جازت، خلافا لمالك والشافعي في قول، وبغير الإذن أيضا يجوز عندنا، ولكن لصاحبه نقضه.

وقال الشافعي ومالك: لا يجوز. وقال أحمد والحسن وابن أبي ليلى: يجوز بغير الإذن أيضا ولا ينقضه صاحبه، فإذا أدى العبد البدل ومثله للساكت يعتق.

فإن قيل: الكتابة إما أن يعتبر فيها معنى المعاوضة أو معنى الإعتاق أو معنى تعليق العتق

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٠/٣٨٧

بأداء المال. ولو وجد شيء من ذلك من أحد الشريكين بغير إذن صاحبه ليس للآخر ولاية الفسخ، فمن أين كتابة ذلك؟

أجيب: بأن الكتابة ليست عين كل واحد من المعاني المذكورة، وإنما هي تشتمل عليها، فيجوز أن يكون لها حكم يختص وهو ولاية الفسخ لمعنى توجيه، وهو إلحاق الضرر ببطلان حق البيع للشريك الساكت بالكتابة.

ويصرف الإنسان في خالص حقه إنما يتنوع إذا لم يقصر به الغير، ثم المحل وهي الكتابة تقبل الفسخ، ولهذا ينفسخ بتراضيهما فيتحقق المقتضى، وانتفى المانع.

وأما المعاني المذكورة فالمعاوضة وإن قبلت الفسخ لكن ليس فيها ضرر لصاحبه، فإنه إذا باع نصيبه لم يبطل على صاحبه بيع نصيبه والإعتاق والتعليق وإن كان فيها ضرر، لكن المحل لا يقبل الفسخ، أما الإعتاق فظاهر، وأما التعليق فلأنه يمين.

ثم اعلم أن هذا الذي ذكرنا إذا كاتبه أحد الشريكين، فأما إذا كاتبه الشريكان معاكتابة واحدة يجوز، وبه قالت الثلاثة، فإذا أدى إلى أحدهما حصته لم يعتق نصيبه أو وهب له عتق. ثم المكاتب بالخيار بعد إعتاق أحدهما إن شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمين والسعاية في نصف القيمة، والعتق في قول أبي حنيفة - رَحِمَهُ الله - وبين العتق والسعاية إن كان معسرا، وعند أبي يوسف - رَحِمَهُ الله - يضمن المعتق إن كان موسرا ويسعى العبد من نصف قيمته إن كان معسرا. وعند محمد - رَحِمَهُ الله - يضمن الأقل من نصف القيمة ونصف ما بقي من كتابته، وكذا العبد يسعى في الأقل عند البدل، أي بدل الكتابة.." (١) متقومة، والدلائل ذكرناها في كتاب العتاق من هذا الكتاب والله أعلم بالصواب.

Qعن يعقوب عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ - في رجل غصب أم ولد لرجل فماتت في يده قالا: لا ضمان عليه، وإن غصب مدبرته فماتت فهو ضامن بقيمتها. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يضمن أي في أم الولد كما يضمن في المدبرة م: (لأن مالية المدبرة متقومة بالاتفاق، ومالية أم الولد غير متقومة عنده) ش: أي عند أبي حنيفة م: (وعندهما متقومة،

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٩/١٠

والدلائل ذكرناها في كتاب العتاق من هذا الكتاب والله أعلم بالصواب) ش: وقد بينا فيه خلاف الثلاثة أيضا.

فوائد: غصب ثوبا فكساه للمالك أو طعاما فقدمه بين يديه فأكله وهو لا يعلم بأنه ثوبه أو طعامه، يبرأ الغاصب عندنا عن الضمان، وبه قال الشافعي – رَحِمَهُ اللّهُ –: في قول، ومالك في قول لا يبرأ. ولو باعه أو وهبه وسلمه، أو أودعه وسلمه وأعاره وسلمه، أو أجره وسلمه والمالك لا يعلم به يبرأ عن الضمان عندنا، وبه قال الشافعي في وجه ومالك وأحمد. وقال الشافعي في وجه لا يبرأ. ولو رهنه المالك عند الغاصب لم يبرأ عن الضمان عند الشافعي، وعندنا ومالك وأحمد يبرأ، ولو حل رباط دابة أو فتح قفص طير أو حل قيد عبد فذهب عقيب ذلك لم يضمن عندنا، وبه قال الشافعي – رَحِمَهُ اللّهُ – في قول وفي قول يضمن وبه قال مالك وأحمد. وعن محمد يضمن سواء طار من فوره أو مكث ساعة ثم طار أما لو مكث ساعة ثم طار لا يضمن عندنا، وعند الشافعي خلافا لمالك وأحمد. ولو حل رأس الزق فسأل البائع أو قطع علاكتي قنديل فانكسر ضمن، ولو كان الدهن جامدا فذاب بالشمس فسال لم يضمن، وبه قال الشافعي في وجه.

وقال في وجه، يضمن وبه قال مالك وأحمد، والغصب لا يتحقق في الحر بالإجماع فلا يضمن بالغصب. أما لو استعمله مكرها لزمه أجر مثله عند الثلاثة؛ لأنه استوفى منافع متقومة فلزمه ضمانها كمنافع العبد، وعنده لا يضمن ولو حبسه مدة لا يجب أجر مثله عندنا أيضا، وبه قال الشافعي وأحمد في وجه ومالك وقالا في وجه أنه يضمن كما في العبد، ولو غصب كلبا له منفعة وحبسه مدة يجب أجره في أحد الوجهين عند الشافعي، وعندنا وأحمد ومالك والشافعي في وجه لا يجب ولا يضمن إذا هلك أو أتلفه عند الثلاثة، وعندنا يضمنه لأنه مال حتى يجوز بيعه عندنا، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.." (١)

٥٥٣. "بِسْم اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيم

باب الرهن الذي يوضع على يد العدل

قال: وإذا اتفقا على وضع الرهن على يد العدل جاز. وقال مالك: لا يجوز، ذكر قوله في

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٢٧٣/١١

بعض النسخ؛ لأن يد العدل يد المالك، ولهذا يرجع العدل عليه عند الاستحقاق فانعدم القبض.

Q\_\_\_\_

[باب الرهن الذي يوضع على يد العدل]

[اتفقا الراهن والمرتمن على وضع الرهن على يد العدل]

م: (باب الرهن الذي يوضع على يد العدل) ش: أي هذا باب في بيان حكم الرهن الذي يوضع على يد الراهن، ولما ذكر حكم الرهن إذا كان في يد المرتمن ذكر حكمه إذا كان في يد العدل، وهو الذي من الراهن والمرتمن يكون الرهن في يده؛ لأنه نائب عن المرتمن، والنائب يقوم مقام المنوب لا محالة.

م: (قال) ش: أي القدوري م: (وإذا اتفقا) ش: أي الراهن والمرتمن م: (على وضع الرهن على يد العدل جاز) ش: وهو قول أكثر أهل العلم خلافا لابن أبي ليلى والحكم والحارث العكلي وداود - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -. قال الحاكم الشهيد في " مختصر الكافي ": وقبض العدل الرهن بمنزلة قبض المرتمن في حكم صحته وضمانه بالدين إذا هلك، بلغنا ذلك عن إبراهيم والشعبي وعطاء والحسن. وقال ابن أبي ليلى: إن هلك في يد العدل لم يبطل الدين، وإن مات الراهن فالمرتمن أسوة الغرماء فيه.

م: (وقال مالك: لا يجوز ذكر قوله) ش: أي ذكر قول مالك م: (في بعض النسخ) ش:، أشار به إلى أن في بعضها ليس كذلك، فإنه ذكر في " المبسوط " و " شرح الأقطع " ابن أبي ليلى بدل مالك.

قال الأكمل: وكأنه شك في هذه الرواية عن مالك، فإن القبض ليس بشرط عنده كما مر في أول هذا الكتاب، فإنه [...] روايتان. وقال الكاكي: ولمالك – رَحِمَهُ اللَّهُ – فيه رواية. وقال الشيخ أبو الفضل الكرماني في " إشارات الأسرار ": والرهن يتم بقبض العدل خلافا لمالك. لأن يده يد المالك فلا يتم به الرهن م: (لأن يد العدل يد المالك) ش: أي الراهن. وفي " الكافي ": هذا الدليل مشعر بأن على قول مالك القبض شرط، وقد شرط في كتبه شرطا؛ فيمكن أن يكون له روايتان حتى يصح ذلك. ولكنه لا خلاف لمالك في جواز وضعه على يد العدل.

قلت: ذكر مالك في " المدونة " ولا يتم رهن إلا بقبضه.

م: (ولهذا) ش: أي ولكون يد العدل يد المالك م: (يرجع العدل عليه) ش: أي على الراهن م: (عند الاستحقاق) ش: يعني إذا هلك الرهن في يد العدل ثم استحق وضمن العدل قيمته يرجع على الراهن بما ضمن، ولو لم يكن يده يد الراهن لما رجع م: (فانعدم القبض) ش:، إيضاحه: أن." (١)

ع ٥٥. "أن القصاص حق جميع الورثة. وكذا الدية خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله - في الزوجين. لهما أن الوراثة خلافة وهي بالنسب دون السبب لانقطاعه بالموت. ولنا: أنه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها أشيم - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أمر بتوريث ارأن القصاص حق جميع الورثة) ش: من الذكر والأنثى، والزوج والزوجة، نص عليه الكرخي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في "مختصره".

م: (وكذا الدية) ش: حق الورثة م: (خلافا لمالك والشافعي - رحمهما الله - في الزوجين) ش: هذا اللفظ يدل على أنه ليس للزوجين حق في القصاص والدية، والمشهور عن مالك - رَحِمَهُ الله -: أن القصاص موروث للعصبات خاصة. وبه قال بعض أصحاب الشافعي. وقال بعض أصحابه: لذوي الأنساب دون الزوجين. وقال الليث، والزهري، وابن سيرين، والأوزاعي، والحسن، وقتادة: ليس للنساء عفو.

وقال بعض أهل المدينة: القصاص لا يسقط بعفو بعض الورثة. وقيل: هو رواية عن مالك – رَحِمَهُ اللّهُ –، وفي " شرح الكافي ": القصاص والدية تصير ميراثا لكل الورثة عندنا بالسبب والنسب جميعا.

وقال الشافعي: وهو قول ابن أبي ليلى: يورث بالنسب ولا يورث بالسبب، هو الزوجية، حتى لا يورث الزوج من قصاص زوجته لو قتلت، وكذا من ديتها، وكذا الزوجة من قصاص زوجها ولا من ديته.

م: (لهما) ش: أي لمالك والشافعي - رحمهما الله - م: (أن الوراثة خلافة وهي بالنسب دون السبب لانقطاعه) ش: أي لانقطاع السبب م: (بالموت) ش: لأن الزوجية تقطع

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ٣/١٣

بالموت.

م: (ولنا: أنه – عَلَيْهِ السَّلَامُ – والسلام) ش: أي أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – م: «أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها أشيم» ش: هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، «عن عمر رضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ – أنه كان يقول: الدية للعاقلة، لا ترث المرأة من دية زوجها شيء، حتى قال الضحاك بن سفيان: كذب، فإن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، فرجع عمر – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ –» وقال الترمذي. حديث حسن صحيح.

وأخرجه الدارقطني في " سننه" عن محمد بن عبد الله الشعثي، عن زفر بن وثيمة، عن." (1) ٥٥٥. "حتى لو وجد فيهما ما فيه أرش مقدر لا يجب المقدر، وهذا لأن الوجه مشتق من المواجهة، ولا مواجهة للناظر فيهما إلا أن عندنا: هما من الوجه لاتصالهما به من غير فاصلة وقد يتحقق فيه معنى المواجهة أيضا، وقالوا: الجائفة تختص بالجوف - جوف الرأس أو جوف البطن - وتفسير حكومة العدل على ما قاله الطحاوي - رَحِمَهُ اللهُ - أن يقوم مملوكا بدون هذا الأثر ويقوم به الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بين القيمتين، فإن كان نصف عشر القيمة يجب

Qوهو اللحيان من الوجه عنده، حتى لو وجدت الشجاج الثلاث الموضحة والهاشمة والمنقلة في اللحيين كان لها أرش مقدر عندنا خلافا لمالك - رَحِمَهُ الله - وهو معنى قوله: م: (حتى لو وجد فيهما) ش: أي في اللحيين م: (ما فيه أرش مقدر) ش: وهو الشجاج الثلاثة المذكورة م: (لا يجب المقدر، وهذا) ش: أي عدم الأرش المقدر فيهما م: (لأن الوجه مشتق من المواجهة، ولا مواجهة للناظر فيهما) ش: أي في اللحيين.

م: (إلا أن عندنا: هما من الوجه لاتصالهما به) ش: أي لاتصال اللحيين بالوجه م: (من غير فاصلة وقد يتحقق فيه معنى المواجهة أيضاً) ش: أي في اللحم يعني المواجهة أيضاً، فيكون من الوجه حقيقة، قيل عليه [. . .] أن يكون غسلهما فرضًا في الطهارة، وأجيب

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٢٢/١٣

بأنه ترك هذه الحقيقة بالإجماع والإجماع هنا فبقيت العبرة للحقيقة.

م: (وقالوا) ش: أي المشايخ: م: (الجائفة تختص بالجوف، جوف الرأس أو جوف البطن). ش: وفي " الأجناس ": الجائفة وإن نفذت من رواية ففيها ثلث الدية إن كان عمدًا ففي ماله، وإن كان خطأ فعلى عاقلته. والجائفة تكون ما بين اللبة والعانة ولا يكون فوق الذقن، ولا يكون تحت العانة بين الفخذين والرجلين.

وقال الكرخي في "مختصره": ولا تكون الجائفة في الرقبة ولا في الحلق، ولا تكون إلا فيما يصل إلى الجوف من الصدر والظهر والبطن والجبين، وكل ما وصل إلى الفم ففيه حكومة عدل وليس بجائفة، ولا يكون في اليدين ولا في الرجلين، ثم في الشجاج كلها إذا برأت ولم يبق لها أثر بعد البرء لا يجب شيء في العمد والخطأ، إلا رواية عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ الله أنه قال: يجب مقدار أجر الطبيب. كذا في "شرح الطحاوي ". وأما إذا بقي لها أثر بعد البرء في الموضحة وما فوقها أروش مقدرة وقبلها حكومة عدل. أما في العمد فلا يجب القصاص إلا في الموضحة وفيما قبلها حكومة عدل، وفيما فوقها الأروش، م: (وتفسير حكومة العدل على ما قاله الطحاوي - رَحِمَهُ الله من عشر القيمة." (١)

٥٥٦. "تَنْبِيه آخر: إِذَا كَانَ الْقَرَاضِ بيد جَمَاعَة فَلَا يَصِح أَن يتكافلوا فِي الذِّمَّة وَلَا يَصِح ضَمَان الْوَجْه وَلَا ضَمَان الذِّمَّة بل يَصِح ضَمَان الْوَجْه لِأَن يَد الْعَامِل يَد أُمَانَة

فرع: إِذَا قَالَ الْعَامِل: ربحت كَذَا ثُمَّ قَالَ: خسرت بعده قبل قَوْله

وَإِن قَالَ: غَلطت فِي الحُساب أَو كذبت من خوف الْفَسْخ لَم يقبل خلافًا لمَالِك حَيْثُ يَقُول: لَو قَالَ: ربحت كَذَا ثُمَّ قَالَ: كذبت من خوف الْفَسْخ ينظر فَإِن كَانَ هُنَاكَ موسم يتَوَقَّع رواج الْمَتَاع فِيهِ قبل قَوْله وَإِلَّا فَلَا فَائِدَة: لَو أَذِن الْمَالِكُ لِلْعَامِلِ فِي الشِّرَاء سلما جَازَ

<sup>(</sup>١) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني ١٩٤/١٣

وَلُو أَذِن لَهُ فِي البيع سلما لم يجز

وَالْفَرَق: وجود الْخُط طَالبا فِي الشِّرَاء وَعَدَمه فِي البيع وَالله أعلم." (١)

٥٥٧. "لأنها بنت الزاني رضاعا وكما لا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذا لهؤلاء ولعم الزاني وخاله أن يتزوج بالمولودة من الزبي لأنه لم يثبت نسب ولد الزبي من الزاني فلن تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية

فروع ذكرت في الغاية ولو أن امرأة لها بنون وأخرى لها بنات فأرضعت التي لها بنات ابنا من بني الأخرى فإن بناتها تحرم على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها على سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم على ثدي امرأة واحدة فلو كانت أرضعت بنتا حرمت على جميع بنيها وغيرها من بناتها يحل لابن المرضعة فلو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أخ يتزوج واحدة منهن ولاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا البنت التي رضعت من أمهم وحدها لأنها أختهم من الرضاع وفي المبسوط إذا أرضعت بنتا لم يكن لأحد من أولاد المرضعة ممن كان قبل الرضاع وبعده أن يتزوج تلك المرضعة وعند بعض العلماء لا تثبت الحرمة فيمن انفطموا قبل الرضاع وإنما تثبت فيمن حدث بعده انتهى ولا يثبت الرضاع الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وهل يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافا لمالك والشافعي وأحمد رحمهم الله وفي الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة وقبل المحد شهادة المرضعة وحدها كذا في المنبع

الفصل الرابع عشر

في الطلاق

اعلم أن الطلاق ينقسم إلى أحسن الطلاق وإلى طلاق السنة وإلى طلاق البدعة فأحسنه أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة في طهر لم يجامعها ويتركها حتى تنقضي عدتها وأما طلاق البدعة فهو أن يوقع ثنتين أو ثلاثا دفعة واحدة في طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا عندنا خلافا للشافعي وأما طلاق السنة فهو أن يطلق المدخول بما ثلاثا في

<sup>(</sup>١) جواهر العقود، المنهاجي الأسيوطي ١٩٨/١

ثلاثة أطهار وقال مالك هذا بدعي وليس طلاق السنة إلا أن يطلقها واحدة ويصبر حتى تنقضى عدتها

ثم طلاق السنة على نوعين سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت فالأول يستوي فيه المدخول بما وغير المدخول بما والثاني يختص بالمدخول بما وهو أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وهذا لا يتصور إلا في المدخول بما خاصة كذا ذكره قاضي القضاة بدر الدين العيني رحمه الله تعالى في شرحه على المجمع

وفي الهداية ويقع طلاق كل زوج إذا كان بالغا عاقلا فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم وفي العمادي طلاق المعتوه غير واقع كطلاق المجنون

وتكلموا في الفاصل بين المجنون والمعتوه قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا والعاقل ضده والمعتوه من يختلط كلامه وأفعاله فيكون ذلك غالبا أو هذا غالبا أو كانا سواء وقال بعضهم المجنون من يفعل الأفعال القبيحة لا عن قصد والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في الأحايين لكن." (1)

٥٥٨. "صَلَّى التَّاسِعَةَ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ. وَكَذَلِكَ السَّبْعُ، وَإِنْ أَوْتَرَ بِحَمْسٍ، لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي ٥٥٨. وَكَذَلِكَ السَّبْعُ، وَإِنْ أَوْتَرَ بِحَمْسٍ، لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي صَلَّمَ، نَصَّ لِمُ مَوْدُ عَشَرَةٍ، ثُمُّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ، ثُمُّ يُوتِرُ بِالْأَخِيرَةِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَهُ سَرْدُ إِحْدَى عَشْرَةَ بِتَشَهُّدٍ وَاحِدٍ وَسَلَامٍ.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجُزَّارِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُوتِرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ، فَلَمَّا كَبُرَ وَضَعُفَ أَوْتَر بِسَبْعٍ» . وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ، فَلَمَّا كَبُرَ وَضَعُفَ أَوْتَر بِسَبْعٍ» . وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ كَانَ يُوتِرُ بِعَلْمِهِمَا جَالِسًا بَعْدَ الْوَتْرِ، أَوْ رَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَفِيهِ بُعْدُ. وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ أَنْ تَكُونَ الرَّكْعَةُ قَبْلَهُ عَلِيهِ بَعْدًا لِلْ يَعْدَ الْوَتْرِ، أَوْ رَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَفِيهِ بُعْدُ. وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ أَنْ تَكُونَ الرَّكْعَةُ قَبْلَهُ عَلِي الشَّفْعِ، وَلَا يُؤَخِّرُهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ كَالْمَغْرِبِ حَتْمًا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا أَنَّهُ رَكْعَةٌ قَبْلَهُ شَعْ لَا حَدَّ لَهُ خِلَافًا لِمَالِكِ، وَتَمْسُكًا بِأَخْبَارِ فِيهَا ضَعْفُ عَلَى أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهَا.

[الْوَتْرُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ]

<sup>(</sup>١) لسان الحكام، ابن الشِّحْنَة، لسان الدين ص/٣٢٤

(وَإِنْ أَوْتَرَ بِتِسْعِ؛ سَرَدَ ثَمَانِيًا، وَجَلَسَ فَتَشَهَّدَ، وَلَمْ يُسَلِّمْ، ثُمُّ صَلَّى التَّاسِعَة وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ) لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وقِيلَ: كَوْتُ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وقِيلَ: كَانِ عَشْرَةَ: يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ.

قَالَ فِي " الْخِلَافِ " عَنْ فِعْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: قَصَدَ بَيَانَ الْجُوَازِ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ غَيْرُهُ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِ هَذَا.

(وَكَذَلِكَ السَّبْعُ) أَيْ: يَسْرُدُ سِتَّا، وَيَجْلِسُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي السَّابِعَة، وَيَتَشَهَّدُه." (١) وَمِنْهَا: لَوْ غَسَلَ صَحِيحًا، وَتَيَمَّمَ لِجُرْحٍ: فَهَلْ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّ ِ؟ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: هُوَ كَالْمُسْتَحَاضَةِ.

قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ. وَمِنْهَا: يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلزَّمِنِ. وَفِي رِجْلٍ وَاحِدَةٍ، إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْ فَرْضِ الْأُخْرَى شَيْءٌ. قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ وَغَيْرِهِ.

تَنْبِيهُ: قَوْلُهُ ﴿ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُقَيْنِ وَالْجُرْمُوقَيْنِ، وَهُوَ خُفُّ قَصِيرٌ، وَالْجَوْرَبَيْنِ ﴾ بِلَا نِزَاع، إِنْ كَانَا مُنَعَّلَيْنِ أَوْ مُجَلَّدَيْنِ.

وَكَذًا إِنْ كَانَا مِنْ خِرَقٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ، وَالرِّوَايَتَيْنِ. وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَعَنْهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِيصِ. وَحَيْثُ قُلْنَا بِالصِّحَّةِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ضَيِّقًا عَلَى مَا يَأْتِي.

وَجَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْجُوْرَبِ مِنْ الْمُفْرَدَاتِ، وَجَزَمَ بِهِ نَاظِمُهَا. وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى جَوْرَبٍ ضَيَّقٍ، خِلَافًا لِمَالِكِ.

قَوْلُهُ ﴿ وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ وَخُمُرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَاتِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ رِوَايَتَانِ ﴾ وَأَطْلَقَ الْخُلِلَافَ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ.

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمُذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْكَافِي، وَالتَّلْخِيصِ، وَالْبُلْغَةِ، وَالْخُلُاصَةِ، وَالشَّرْح، وَابْنُ عَبَيْدَانَ، وَالرِّعَايَتَيْنِ، وَالْخُاوِيَيْنِ، وَالْفَائِقِ.

إِحْدَاهُمَا: الْإِبَاحَةُ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي فِي النِّهَايَةِ. وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَابْنُ

 $<sup>\</sup>Lambda/\Upsilon$  المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح، برهان الدين (١)

رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: يُبَاحُ صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ. قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ. قَالَ فِي نَظْمِهِ: هَذَا الْمَنْصُورُ، وَاخْتَارَهُ الْخُلَّالُ، وَابْنُ عَبْدُوسٍ الْمَسْحُ عَلَيْهَا فِي أَظْهِرِ الرِّوَايَتَيْنِ. قَالَ فِي نَظْمِهِ: هَذَا الْمَنْصُورُ، وَاخْتَارَهُ الْخُلَّالُ، وَابْنُ عَبْدُوسٍ فِي الْوَجِيزِ، وَالْإِفَادَاتِ، وَنَاظِمُ الْمُفْرَدَاتِ، وَهُوَ مِنْهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ: يُبَاحُ إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً تَحْتَ حَلْقِهِ بِشَيْءٍ.. " (١)

٥٦. "قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: تَحْهِيزُ الْمَرْأَةِ بِجِهَازٍ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا تَمْلِيكُ. قَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ قَوْلِنَا فِي بَيْع الْمُعَاطَاةِ: أَنَّا تَمْلِكُهُ بِذَلِكَ. وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا.

الثَّانِيَةُ: لَا بَأْسَ بِذَوْقِ الْمَبِيعِ عِنْدَ الشِّرَاءِ. نَصَّ عَلَيْهِ. لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً: لَا أَدْرِي، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ. نَصَّ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا: لَمْ يَصِحَّ) هَذَا الْبَيْعُ. هَذَا الْمَذْهَبُ بِشَرْطٍ. وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وَقَالَ فِي الْفَائِقِ، قُلْت: وَيَحْتَمِلُ الصِّحَّة، وَثُبُوتَ الْخِيَارِ عِنْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ.

فَوَائِدُ إِحْدَاهَا: قَوْلُهُ (التَّرَاضِي بِهِ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَا بِهِ احْتِيَارًا) لَوْ أُكْرِهَ عَلَى وَزْنِ مَالٍ، فَبَاعَ مِلْكَهُ لِذَلِكَ: كُرِهَ الشِّرَاءُ، وَصَحَّ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ وَالرِّوَايَتَيْنِ. وَهُوَ بَيْعُ الْمُضْطَرِّ. وَنَقَلَ حَنْبَلُ تَحْرِيمَهُ وَكَرَاهِيَتَهُ. وَاحْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الصِّحَّةَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ. ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي الْفَائِق.

الثّانِيَةُ: بَيْعُ التَّلْجِئَةِ، وَالْأَمَانَةِ وَهُوَ أَنْ يُظْهِرًا بَيْعًا لَمْ يُرِيدَاهُ بَاطِئًا، بَلْ حَوْفًا مِنْ ظَالِمٍ دَفْعًا لَهُ بَاطِلٌ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَأَصْحَابُهُ، وَالْمُصَنِّفُ، وَالشَّارِخُ، وَصَاحِبُ الْفُرُوعِ، وَالرِّعَايَةِ، وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَمَنْ حَافَ ضَيْعَةَ مَالِهِ، أَوْ فَهُبُهُ، أَوْ سَرِقَتَهُ، وَهُو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَمَنْ حَافَ ضَيْعَةَ مَالِهِ، أَوْ فَهُبُهُ، أَوْ سَرِقَتَهُ، أَوْ عَصْبَهُ، أَوْ أَخْذَهُ مِنْهُ ظُلْمًا: صَحَّ بَيْعُهُ. قَالَ فِي الْفُرُوعِ عَنْ كَلَامِهِ وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَوْ أَوْدَعَ شَهَادَةً. فَقَالَ: اشْهَدُوا عَلَى أَيِّ أَبِيعُهُ، أَوْ أَتَبَرَّعُ لَهُ بِهِ، حَوْفًا أَوْ تَقِيَّةً: أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ. خِلَافًا فَوْ تَقِيَّةً: أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ. خِلَافًا لَوْ تَقِيَّةً: أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ. خِلَافًا لَهُمُ لِهِ التَّبَرُّعِ.. " (٢)

٥٦٠. "قَالَ فِي الْفُرُوعِ: يَلْزَمُهُ عَلَى الْأَصَحِّ. لَكِنْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إلَّا أَنْ يُعَدِّمُهُ اللَّهُ -: إلَّا أَنْ يُعَدُّمُهُ فِي يُؤْذِيَهُ بِالدُّحُولِ، أَوْ لَهُ فِيهِ مَاءُ السَّمَاءِ، فَيَحَافُ عَطَشًا. فَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَنْعَهُ. وَقَدَّمَهُ فِي

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ١٧٠/١

<sup>(</sup>٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٢٦٥/٤

الْهِدَايَةِ. وَالْمُسْتَوْعِبِ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: هَذَا الصَّحِيحُ، وَاخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ. مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالْقَاضِي أَبُو الْخُسَيْنِ، وَالشِّيرَازِيُّ، وَالشَّرِيفَانِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالزَّيْدِيُّ وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْخَطَّابِ، وَالْقَاضِي أَبُو الْخُسَيْنِ، وَالشِّيرَازِيُّ، وَالشَّرِيفَانِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالزَّيْدِيُّ وَهُو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْخَطَّابِ، وَالْقَاضِي أَبُو الْخُسَيْنِ، وَالشِّيرَازِيُّ، وَالشَّرِيفَانِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالزَّيْدِيُّ وَهُو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَامُ أَحْمَدُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعُ فَصْلَ مَاءٍ يَمْنَعُ بِهِ الْكَلَاَّ. لِلْحَبَرِ. قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ وَالتِسْعِينَ: هَذَا الصَّحِيحُ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَا يَلْزَمُهُ. صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَالْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، وَابْنُ عَقِيلٍ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَمَالَ إلَيْهِ الْمُصَنِّفُ. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَحِيزِ. وَقَدَّمَهُ فِي الرِّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَالْفَائِقِ. وَقَالَ فِي الرَّوْضَةِ: يُكُرُهُ مَنْعُهُ فَضْلَ مَائِهِ لِيَسْقِ بِهِ. لِلْحَبَر.

فَوَائِدُ: الْأُولَى: حَيْثُ قُلْنَا لَا يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ: جَازَ لَهُ بَيْعُهُ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ. وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ مُقَدَّرًا بِلَرَّيِّ، أَوْ جُزَافًا. قَالَهُ الْقَاضِي مُقَدَّرًا بِالرَّيِّ، أَوْ جُزَافًا. قَالَهُ الْقاضِي وَغَيْرُهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْقُرُوعِ. قَالَ الْقَاضِي: وَإِنْ بَاعَ آصُعًا مَعْلُومَةً مِنْ سَائِحٍ: جَازَ كَمَاءِ عَيْرُهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْقُرُوعِ. قَالَ الْقَاضِي: وَإِنْ بَاعَ آصُعًا مَعْلُومَةً مِنْ سَائِحٍ: جَازَ كَمَاءِ عَيْرُهُ. لِلْ خَتِلَاطِهِ بِغَيْرُهِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا حَفَرَ بِثْرًا بِمَوَاتٍ لِلسَّابِلَةِ، فَالنَّاسُ مُشْتَرِكُونَ فِي مَاثِهَا، وَالْحَافِرُ كَأَحَدِهِمْ فِي السَّقْيِ، وَالثَّارِعِ، وَالشُّرْبِ. قَالَهُ الْأَصْحَابُ. وَمَعَ الضِّيقِ يُقَدَّمُ الْآدَمِيُّ.. " (١)

٥٥. "وَجَزَمَ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمُذْهَبِ، وَالْمُشْتَوْعِبِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْمُحَرَّرِ وَالنَّظْمِ، وَالرِّعَايَتَيْنِ، وَالْحُاوِي، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَقَالَ فِي الْوَجِيزِ، وَالتَّبْصِرَةِ: لَا بَّحْزِئُ وَالنَّظْمِ، وَالرَّعَايَةِيْنِ، وَالْحُاوِي، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَقَالَ فِي الْوَجِيزِ، وَالتَّبْصِرَةِ: لَا بَّجْزِئُ، جَرَمَ وَأَمَّا الْأَخْرَسُ الَّذِي تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ وَيَفْهَمُ الْإِشَارَةَ، فَالصَّحِيخُ مِنْ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يُجْزِئُ، جَرَمَ وَأَمَّا الْأَخْرَسُ الَّذِي تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ وَيَفْهَمُ الْإِشَارَةَ، فَالصَّحِيخُ مِنْ الْمَذْهَبِ: وَالْمُحَرِّرِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخُلاصَةِ، وَالْمُادِي، وَالْمُحَرِّرِ، وَالْمُحْرَرِ، وَالْمُحْرَرِ، وَغَيْرِهِمْ وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالنَّظْمِ، وَالرِّعَايَةِ الصَّغْرَى، وَالْحَوي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِمْ وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالنَّطْمِ، وَالرِّعَايَةِ الصَّغْرَى، وَالْمُعْرَى، وَعَنْهُ: لَا يُجْزِئُ الْأَخْرَسُ مُطْلَقًا. وَالشَّارِخُ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَالرِّعَايَةِ الْكُبْرى، وَعَنْهُ: لَا يُجْزِئُ الْأَخْرَسُ مُطْلَقًا.

قَوْلُهُ (وَالْمُدَبَّرُ) ، يَعْنِي: أَنَّهُ يُجْزِئُ، وَمُرَادُهُ: إِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ بَيْعِهِ، قَالَهُ الْأَصْحَابُ. قَوْلُهُ (وَالْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ) ، يَعْنِي: أَنَّهُ يُجْزِئُ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ عِتْقُ مِنْ عَتْقِ عَتْقِ عَلَّقُهُ بِصِفَةٍ، فَمُرَادُهُ عِتْقُ مَنْ عُلِّقَ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ عِنْدَ وُجُودِهَا، وَقَطَعَ هُنَا بِإِجْزَاءِ عِتْقِ مِنْ عَتْقِ عَلَقَهُ بِصِفَةٍ، فَمُرَادُهُ

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٣٦٦/٦

هُنَا: إِذَا أَعْتَقَهُ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ نِزَاعًا، قَوْلُهُ (وَوَلَدُ النِّنَا) ، يَعْنِي: أَنَّهُ يُجْزِئُ، وَهُو الْمَذْهَبُ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللهُ -: وَيَحْصُلُ لَهُ أَجْرُهُ كَامِلًا، خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - فَإِنَّهُ يَشْفَعُ مَعَ صِغَرِهِ لِأُمِّهِ، لَا اللهُ -: وَيَحْصُلُ لَهُ أَجْرُهُ كَامِلًا، خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - فَإِنَّهُ يَشْفَعُ مَعَ صِغرِهِ لِأُمِّهِ، لَا أَيهِ. " (١)

٥٦٣. "وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: حُكْمُهُ يَلْزَمُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ " أَلْزَمْتُك " أَوْ " قَضَيْت لَهُ عَلَيْك " أَوْ " أَخْرِجْ إِلَيْهِ مِنْهُ " وَإِقْرَارُهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ (ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْأَيْتَامِ وَالْمَجَانِينِ وَالْوُقُوفِ) . بِلَا نِزَاعٍ. وَكَذَا الْوَصَايَا. فَلَوْ نَفَّذَ الْأُوَّلُ وَصِيَّتُهُ: لَمْ يَعُدْ لَهُ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَّتِهِ. لَكِنْ يُرَاعِيهِ قَالَ فِي الْفُرُوعِ: فَدَلَّ أَنْ الظَّاهِرَ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَتِهِ. لَكِنْ يُرَاعِيهِ قَالَ فِي الْفُرُوعِ: فَدَلَّ أَنْ الْفُلُوعِ وَأَهْلِيَّةِ وَصِيِّهِ وَغَيْرِهَا حُكْمٌ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ: أَنَّهُ إِذَا بَانَ فِسْقُ لِقُلُهُ حَاكِمٌ خِلَافًا لِمَالِكٍ. وَأَنَّ لَهُ إِثْبَاتَ خِلَافِهِ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ: أَنَّهُ إِذَا بَانَ فِسْقُ الشَّاهِدِ: يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ يَعْكُمُ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَيْنِ هُنَا: وَيَنْظُرُ فِي أَمْوَالِ الْغِيَابِ. الشَّاهِدِ: يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ يَعْكُمُ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَتَيْنِ هُنَا: وَيَنْظُرُ فِي أَمْوَالِ الْغِيَابِ. الشَّاهِدِ: يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ يَعْكُمُ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَيْنِ هُنَا: وَيَنْظُرُ فِي أَمْوَالِ الْغِيَابِ. وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرِي: وَكُلُّ ضَالَةٍ وَلُقَطَةٍ، حَتَّى الْإِبِلُ وَخَوْهَا. انْتَهَى. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ وَلَا فَي الرِّعَايَةِ الْكُبْرِي وَكُولُ صَالَةٍ وَلُقُطَةٍ، حَتَّى الْإِبِلُ وَخَوْهَا. انْتَهَى. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ مِنْ الْمُنْ فِي فِي أَوْلَوهُ وَيَلْ الْأَعْ وَالْ إِلَى الْعَلْمِ وَعَلْ الْمُعْتَ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَأَوْفُونِ الْمَعْقُودِ " أَنَّ الشَّيْحَ تَقِيَّ اللَّهِ جَمِيعُهُ وَاللَّهُ حَالَ: إِذَا حَصَلَ لِأَسِيرٍ مِنْ وَقْفِ شَيْءٍ: تَسَلَّمَهُ وَحَفِظَهُ وَكِيلُهُ وَمَنْ يُنْتَقِلُ إِلَيْهِ جَمِيعُهُ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُرُوع.

السَّادِسَةُ: مَنْ كَانَ مِنْ أُمَنَاءِ الْحَاكِمِ لِلْأَطْفَالِ، أَوْ الْوَصَايَا الَّتِي لَا وَصِيَّ لَهَا. وَخُوهُ بِحَالِهِ: أَقَرَّهُ. لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَاهُ. وَمَنْ فَسَقَ: عَزَلَهُ. وَيَضُمُّ إِلَى الضَّعِيفِ أَمِينًا. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي، وَالشَّرْح، وَغَيْرِهِمَا.. " (٢)

٥٦٤. "فَعَلَى الْأَوَّلِ: إِنْ شَكَّ فِي رَأْيِ الْحَاكِمِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ " إِذَا شَكَّ هَلْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِرَيِّنَةِ دَاخِلِ: لَمْ يُنْقَضْ؟ ". بِالْمُعَارِضِ، كَمَنْ حَكَمَ بِبَيِّنَةِ حَارِج، وَجَهِلَ عِلْمَهُ بِبَيِّنَةِ دَاخِلِ: لَمْ يُنْقَضْ؟ ".

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٢٢٠/٩

<sup>(</sup>٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٢٢٢/١١

قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَقَدْ عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ وَمِمَّا ذَكَرُوا فِي نَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِمِ: أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي نَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِمِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ، خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحْمَهُ اللَّهُ - وَإِنْ قَالَ: عَلِمْت وَقْتَ حُكْمِ الْحَكْمِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ، وَأَكْرَهَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِمَا، فَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِ: إِنْ السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِمَا، فَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِ: إِنْ أَلْكُمْ مَا فَسَقَةٌ، أَوْ زُورٌ، وَأَكْرَهَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِمَا، فَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِ: إِنْ أَضَافَ فِي الْمُعْمَا إِلَى عِلْمِهِ: لَمْ يَجُزْ لَهُ نَقْضُهُ. وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرٍ عِلْمِهِ: افْتَقَرَ إِلَى بَيِنَةٍ بَالْإِكْرَاهِ. وَيُحْتَمَلُ: لَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَأَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ قَالَ "كُنْت عَالِمًا بِفِسْقِهِمَا " يُقْبَلُ قَوْلُهُ. وَقَالَ فِي الْفُرُوعِ: كَذَا وَجَدْته..." (١)

٥٦٥. "أَوْ خَارِجَهُ (وَلَوْ لَيْلًا) ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ الاعْتِكَافِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ (أَوْ نَاسِيًا) ؛ لِأَنَّ حَالَةَ الْعَاكِفِينَ مُذَكِّرَةٌ فَلَا يُعْذَرُ بِالنِّسْيَانِ.

(وَ) يَبْطُلُ بِالْوَطْءِ (فِي غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْفَرْجِ (إِنْ أَنْزَلَ) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجِمَاعِ حَتَّى يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ لَا يَفْسُدُ كَمَا لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ (كَذَا الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ) يَعْنِي أَنَّهُ إِنْ أَنْزَلَ كِيمَا بَطَلَ اعْتِكَافُهُ؛ لِأَنْهُمَا أَيْضًا فِي مَعْنَى الْجِمَاعِ وَإِلَّا فَلَا (وَإِنْ حَرُمَ الْكُلُّ) لِلْمُعْتَكِفِ يَعْنِي الْوَطْءَ وَالْقُبْلَةَ وَاللَّمْسَ بِلَا إِنْزَالٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ دَوَاعِي الْوَطْءِ.

(نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَرَمَهُ بِلَيَالِيهَا) ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ اللَّيَالِي يُقَالُ مَا رَأَيْتُك مُنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِلَيَالِيهَا (ولَاءً) أَيْ مُتَنَابِعَةً (وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ) التَّتَابُعَ.

(وَفِي) نَذْرِ اعْتِكَافِ (يَوْمَيْنِ) لَزِمَهُ (بِلَيْلَتَيْهِمَا) ؛ لِأَنَّ فِي الْمُثَنَّى مَعْنَى الْجُمْعِ فَيُلْحَقُ بِهِ احْتِيَاطًا فِي الْمُثَنَّى مَعْنَى الْجُمْعِ فَيُلْحَقُ بِهِ احْتِيَاطًا فِي الْعِبَادَةِ (وَصَحَّ) فِي الْعِبَادَةِ (وَصَحَّ) فِي الْعِبَادَةِ (وَصَحَّ) فِي الْعِبَادَةِ (وَصَحَّ) فِي الصُّورَتَيْنِ (نِيَّةُ النَّهَارِ حَاصَّةً) ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحُقِيقَةَ.

(نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ فَصَامَهُ) أَيْ رَمَضَانَ (بِدُونِهِ) أَيْ الْاعْتِكَافِ (وَجَبَ قَضَاؤُهُ) أَيْ الْاعْتِكَافِ (بِصَوْمٍ قَصْدِيٍّ) حَتَّى لَوْ تَرَكَهُمَا مَعًا يَخْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ بِالْاعْتِكَافِ فِي قَضَاءِ هَذَا الْعُهْدَةِ بِالْاعْتِكَافِ (بِصَوْمٍ قَصْدِيٍّ) حَتَّى لَوْ تَرَكَهُمَا مَعًا يَخْرُجُ عَنْ الْعُهْدَةِ بِالْاعْتِكَافِ فِي قَضَاءِ هَذَا الصَّوْمِ لِبَقَاءِ الاِتِّصَالِ بِصَوْمٍ الشَّهْرِ حُكْمًا صَرَّحَ بِهِ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَأُصُولِ شَمْسِ الْأَكِمَةِ، الصَّوْمِ لِبَقَاءِ الاِتِصَالِ بِصَوْمٍ مَقْصُودٍ لِعَوْدِ شَرْطِ الاعْتِكَافِ، وَهُو الصَّوْمُ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَإِنَّا وَجَبَ قَضَاؤُهُ بِصَوْمٍ مَقْصُودٍ لِعَوْدِ شَرْطِ الاعْتِكَافِ، وَهُو الصَّوْمُ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِالصَّوْمِ» إلَى الْكَمَالِ الْأَصْلِيِّ، وَهُو أَنْ يَجِبَ مُسْتَقِلًا مَقْصُودًا بِالنَّذْرِ الْمُوجِبِ لِلاعْتِكَافِ.

<sup>(</sup>١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، المرداوي ٣٢٠/١١

### (كِتَابُ الْحَجّ)

\_\_\_\_\_\_ وَقُلْ الْإِسْبِيجَابِي لَا بَأْسَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِمَا لَا إِثْمَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُبَاحَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ حَيْرٌ لَا عِنْدَ عَدَمِهَا وَهُوَ مَحْمَلُ مَا فِي الْفَتْحِ قُبَيْلَ الْوِتْرِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَاجَةِ إلَيْهِ حَيْرٌ لَا عِنْدَ عَدَمِهَا وَهُوَ مَحْمَلُ مَا فِي الْفَتْحِ قُبَيْلَ الْوِتْرِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ النَّارُ الْحُطَبَ اه. قُلْت: وَإِلَيْهِ يُشِيرُ اسْتِدْلَالُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ يَتْعَلَى ﴿ وَقُلُ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿ [الإسراء: ٣٥] إِلَى آخِرِهِ ؟ لِأَنَّهُ لَا غِنَى لِلْعِبَادِ عَنْ الْكَلَامِ الْمُبَاحِ وَقَدَّمْنَا أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا جَلَسَ ابْتِدَاءً لِلْحَدِيثِ

#### [مُبْطِلات الإعْتِكَاف]

(قَوْلُهُ أَوْ نَاسِيًا) هُو الْأَصَحُ وَيُفْسِدُهُ الشَّافِعِيُ بِالْوَطْءِ نَاسِيًا؛ وَهُوَ رِوَايَةُ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ أَصْحَابِنَا اعْيَبَارًا لَهُ بِالصَّوْمِ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ، وَهَذَا لِجِلَافِ مَا لَوْ أَكُلَ هَارًا نَاسِيًا فَلَا يَفْسُدُ اعْيَكَافُهُ لِيَقَاءِ الصَّوْمِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الِاعْتِكَافِ وَهُو مَانِعٌ عَنْهُ لِأَجْلِ العَيْرَكَافِ لَا لِأَجْلِ الصَّوْمِ وَهُو مَا مُنِعَ عَنْهُ لِأَجْلِ الصَّوْمِ يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعَمْدُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْجُمْمَ وَالنَّهُو وَالنَّهَارُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْمُسُ وَالنَّهُو وَالنَّهَارُ وَالنَّهَارُ وَالنَّهُارُ وَالنَّهُو وَالنَّهُارُ وَالنَّهُارُ وَالنَّهُارُ وَالنَّهُارُ وَالنَّهُو وَالنَّهُارُ وَالنَّهُو وَالنَّهُو وَالنَّهُارُ وَالنَّهُولُ وَالنَّهُارُ وَاللَّمْسُ وَالْ أَنْزَلَ بِإِدَامَةِ نَظُو أَوْ فِكُو فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الاعْتِكُونُ وَلَا مَنْ عَنْ الْبَدَائِعِ (فَوْلُهُ كَذَا الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ إِنْ أَنْزَلَ بِإِدَامَةِ نَظَوْ أَوْ فِكُو فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الاعْتِكَافُ وَالْمُولُ وَلَا لَمُعَلِي وَاللَّمْسُ وَالْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُولُ بِالسِّبَابِ وَالْمُدِعْرَ لَيْلًا وَيُفْسِدُهُ الرِّوَةُ وَالْإِغْمَاءُ إِذَا فَي الْمُؤْمُ وَكَالَ بِعَلَى الْمُرْعِ لَيُلِكُولُ اللَّهُ وَلَا يَقْدُمُ اللَّوْعِ فَي الْمَوْمُ وَكُذَا لِكُولُ الْمَعْمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُولُ وَلَاكُ مُولُومُ وَكَالَ الْمُؤْمُ وَكُمُ اللَّوْعِ فَي الْمُؤْمُ الدَّواعِي فِي المَعْومُ وَكَالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا فَلَوْ حَرُمُ الدَّواعِي فِي المَوْمُ وَكُمُ الدَّواعِي فِي فِيهِمَا وَلَا الْمُؤْمُ وَذَٰكُ مُ الْمُؤْمُ الدَّواعِي فِي فِيهِمَا لَو اللَّهُ وَلَا فِي الْمُؤْمُ وَذَلِكَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا كَذَا فِي شَرْح الْمُجْمَعِ.

(قَوْلُهُ نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ بِلَيَالِيهَا) أَقُولُ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيَالٍ لَزِمَتْهُ بِأَيَّامِهَا؛ لِأَنَّ وَكُذَا لَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيَالٍ لَزِمَتْهُ بِأَيَّامِهَا؛ لِأَنَّ فِحُرَ أَحَدِ الْعَدَدِ الْآحَرِ لِقِصَّةِ زَكْرِيًّا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَكُنُ أَحَدِ الْعَدَدِ الْآحَرِ لِقِصَّةِ زَكْرِيًّا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ التَّتَابُعَ) هَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَأَطْلَقَهُ الشَّافِعِيُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِهِ وَهُوَ رِوَايَةٌ وَهِمَا قَالَ زُفَرُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ (قَوْلُهُ وَصَحَّ فِي الصُّورَتَيْنِ نِيَّةُ النَّهَارِ حَاصَّةً) قَالَ بِهِ وَهُو رَوَايَةٌ وَهِمَا قَالَ زُفَرُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ (قَوْلُهُ وَصَحَّ فِي الصُّورَتَيْنِ نِيَّةُ النَّهَارِ حَاصَّةً) قَالَ

فِي الْبَحْرِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى بِالْأَيَّامِ اللَّيَالِيَ حَاصَّةً حَيْثُ لَمْ تَعْمَلْ نِيَّتُهُ وَلَزِمَهُ اللَّيَالِي وَالنَّهُرُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ كَمَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شَهْرًا وَنَوَى وَالنَّهُرُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ كَمَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شَهْرًا وَنَوَى الشَّهْرَ وَالنَّهُرَ أَوْ اللَّيَالِي حَاصَّةً لَا تَصِعُ نِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ اسْمُ لِعَدَدٍ مُقَدَّرٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى الشَّهْرَ وَاللَّيَالِي فَلَا يَحْتَمِلُ مَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ وَيَقُولَ شَهْرًا بِالنَّهُرِ أَوْ يَسْتَثْنِيَ وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِي فَلَا يَحْتَمِلُ مَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ وَيَقُولَ شَهْرًا بِالنَّهُرِ أَوْ يَسْتَثْنِيَ وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِي فَلَا يَحْتَمِلُ مَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ وَيَقُولَ شَهْرًا بِالنَّهُرِ أَوْ يَسْتَثْنِيَ وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِي فَيَخْتَصُ بِالنَّهُرِ أَوْ يَسْتَثْنِيَ وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِي فَلَا يَكْتَمِلُ مَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ وَيَقُولَ شَهْرًا بِالنَّهُرِ أَوْ يَسْتَثْنِيَ وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِي فَيَخْتَصُ بِالنَّهُمِ إِللَّهُ إِلَا أَيْ إِلَيْهُ لِعِلَا لَهُ إِلَا لَوْ اللَّيَالِي فَيَخْتَصُ بِالنَّهُمِ

(قَوْلُهُ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ. . . إِلَّ ) ظَاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي رَمَضَانَ مُعَيَّنٍ فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَعَلَيْهِ فِي أَقُولُهُ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ شَاءَ كَذَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَجَبَ قَضَاؤُهُ بِصَوْمٍ قَصْدِيٍّ) أَقُولُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَكِفَ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ أَخُرَ بِاتِّفَاقِ الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي الْفَتْح.

(تَتِمَّةُ) لَوْ كَانَ مَرِيضًا وَقْتَ الْإِيجَابِ وَلَمْ يَبْرَأْ حَتَّى مَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ صَحَّ ثُمَّ مَاتَ يُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ إِنْ أَوْصَى؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ الْيَأْسُ عَنْ أَدَائِهِ فَوَجَبَ الْقَضَاءُ يُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ إِنْ أَوْصَى؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ الْيَأْسُ عَنْ أَدَائِهِ فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِالْإِطْعَامِ كَمَا فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ، وَلَوْ عَيَّنَ شَهْرًا لِلاعْتِكَافِ فَعَجَّلَ قَبْلَهُ بِالْإِطْعَامِ كَمَا لَوْ نَذَرَ صَلَاةً فِي يَوْمٍ فَصَلَّاهَا قَبْلَهُ، وَكَذَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ سَنَةً كَذَا فَحَجَّ سَنَةً كَذَا فَحَجَّ سَنَةً وَكَرَمِهِ قَرَمِهِ وَاللّهُ الْمُوفِقُ عِبْتِهِ وَكَرَمِهِ

# [كِتَابُ الْحَجِّ]

(كِتَابُ الْحَجّ) الْحَجُّ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا وَبِهِمَا قُرِئَ فِي التَّنْزِيلِ. " (١)

٥٦٦. "خِلَافُ الشَّافِعِيِّ، وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ الْحُرْبِ جَازَ بِالْمَالِ لَا بِالْأَسِيرِ الْمُسْلِمِ وَبَعْدَهُ لَا يَجُوزُ بِالْمَالِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا وَلَا بِالنَّفْسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَجُوزُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أَبِي وَبَعْدَهُ لَا يَجُوزُ بِالْمَالِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا وَلَا بِالنَّفْسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَجُوزُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أَبِي يَجُوزُ مُطْلَقًا (وَرَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ) لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةً لَمُمْ عَلَى يُحُوزُ مُطْلَقًا (وَرَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ) لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةً لَمُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

. (وَ) حَرُمَ (عَقْرُ دَابَّةٍ شَقَّ نَقْلُهَا) يَعْنِي إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ مَوَاشٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَعْقِرُهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ وَلَا يَتْرُكُهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ (فَتُذْبَحُ

<sup>(</sup>۱) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢١٥/١

وَثُحْرَقُ) أَمَّا الذَّبْحُ فَلِأَنَّهُ جَازَ لِمَصْلَحَةٍ وَإِلْحَاقُ الْغَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِحِ، وَأَمَّا الْحُرْقُ فَكُرَقُ الْمَصَالِحِ، وَأَمَّا الْحُرْقُ فَلِكَالًا يَنْتَفِعَ بِهَا الْكُفَّارُ فَصَارَ كَتَحْرِيبِ الْبُنْيَانِ وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَلَا تُحْرَقُ قَبْلَ الذَّبْحِ إِذْ لَا يُعْرَقُ كَالْحَدِيدِ وَلَا تُحْرَقُ قَبْلَ الذَّبْحِ إِذْ لَا يُعْرَقُ كَالْحَدِيدِ يُدْفَنُ.

. (وَ) حَرُمَ (قِسْمَةُ مَغْنَمٍ ثُمَّةً) أَيْ قِسْمَةُ غَنِيمَةٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْهَزِيمَةِ وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُثُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْمَزِيمَةِ وَهَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ (إِلَّا بِالْإِيدَاعِ) فَيُرَدُّ هَاهُنَا الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَتْبُثُ وَيُبْتَنَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ (إِلَّا بِالْإِيدَاعِ) فَيُرَدُّ هَاهُنَا وَيُقْسَمُ

(قَوْلُهُ: وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ الْحُرْبِ جَازَ بِالْمَالِ) أَيْ لِقِيَامِ الْحَاجَةِ فَيَكُونُ مَحْمَلُ قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ، وَأَمَّا الْمُفَادَاةُ بِالْمَالِ فَلَا تَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَالِ وَإِنْ احْتَاجُوا إِلَيْهِ جَازَ اهد.

(قَوْلُهُ وَبَعْدَهُ لَا يَجُوزُ بِالْمَالِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا) أَيْ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ فَهُوَ مَحْمَلُ قَوْلِ الْمَجْمَعِ إِنَّ الْمُفَادَاةَ بِالْمَالِ غَيْرُ جَائِزَةِ اتِّفَاقًا. اهـ.

وَلَوْ حُمِلَ كَلَامُ الْمَجْمَعِ عَلَى عُمُومِهِ حَالَفَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ بِجَوَازِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْخَاجَةُ عِنْدَ قِيَامِ الْحَرْبِ لَا بَعْدَهَا.

(قَوْلُهُ: وَرَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ) لَمْ يَزِدْ حُكْمًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وَحَرُمَ مَنُّهُمْ وَهُوَ أَنْ يَتُرُكَ الْكَافِرَ الْأَسِيرَ بِلَا أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهُ وَكَذَا جَمَعَ فِي الْكَنْزِ بَيْنَ الْمَنّ وَالرَّدِّ.

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ، وَأَمَّا الْمَنُّ فَقَالَ فِي الْقَامُوسِ مَنَّ عَلَيْهِ مَنَّا أَنْعَمَ وَاصْطَنَعَ عِنْدَهُ صَنِيعَةً. اه.

وَاخْتَلَفَتْ الْعِبَارَاتُ فِي الْمُرَادِ بِهِ هُنَا فَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هُوَ أَنْ يُطْلِقَهُمْ إِلَى دَارِ الْحُرْبِ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

وَفِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالنِّهَايَةِ هُوَ الْإِنْعَامُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَثْرُكَهُمْ مَجَّانًا بِدُونِ إِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ مِنْ الْقَتْلِ أَوْ الْإِسْتِرْقَاقِ أَوْ تَرْكِهِمْ ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ. اهـ.

وَلَا يَصِحُّ الْأَوَّلُ فِي كَلَامِ الْمُخْتَصَرِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَحَرُمَ رَدُّهُمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ. اه. قَالَهُ فِي الْبَحْرِ وَفِي حُكْمِهِ بِاخْتِلَافِ الْعِبَارَاتِ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَعَقْرُ دَابَّةٍ. . . إِخَّ) أُحْتُرِزَ بِهِ عَنْ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ الَّذِينَ شَقَّ إِخْرَاجُهُمْ فَيُتُرْكُونَ فِي أَرْضٍ حَرِبَةٍ حَتَّى يَمُوتُوا جُوعًا كَيْ لَا يَعُودُوا حَرْبًا عَلَيْنَا لِأَنَّ النِّسَاءَ يَقَعُ بِمِنَّ النَّسْلُ وَالصِّبْيَانَ يَبْلُغُونَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ حَيَّةً أَوْ عَقْرَبًا بِدَارِ الْحَرْبِ فِي رِحَالِمِمْ يَنْزِعُونَ ذَنَبَ الْعَقْرَبِ يَبْلُغُونَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ حَيَّةً أَوْ عَقْرَبًا بِدَارِ الْحَرْبِ فِي رِحَالِمِمْ يَنْزِعُونَ ذَنَبَ الْعَقْرَبِ وَإِنَّابَ الْحُيَّةِ قَطْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُمْ وَلَا يَقْتُلُونَهَا إِبْقَاءً لِمَا يَضُرُّ بِالْكُفَّارِ كَمَا فِي الْبَحْرِ.

## [قِسْمَة الْغَنِيمَة فِي دَار الْحُرْبِ قَبْل إِخْرَاجِهَا إِلَى دَار الْإِسْلَام]

(قَوْلُهُ وَحَرُمَ قِسْمَةُ مَغْنَمٍ ثَمَّةً) لَا يُنَاسِبُ مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ الِاخْتِلَافِ فِي ثُبُوتِ الْمِلْكِ هِمَا؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا عِنْدَنَا وَالْحُرْمَةُ لَا تَمْنُعُ صِحَّةَ الْمِلْكِ وَعِبَارَةُ الْهِدَايَةِ كَالْقُدُورِيِّ هَكَذَا وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحُرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ. اهد.

وَالْمَسَائِلُ الْإِفْرَادِيَّةُ الْمَوْضُوعَةُ مُصَرِّحَةٌ بِعَدَم صِحَّةِ الْقِسْمَةِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ مِثْلَ مَا سَيَأْتِي مِنْ الْعَلَيْمَةِ قَالَهُ الْكَمَالُ ثُمُّ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِسْمَةَ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ الْعَلَيْمِينَ لَا يُورَثُ حَقَّهُ مِنْ الْعَنيمةِ قَالَهُ الْكَمَالُ ثُمُّ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِسْمَةَ إِنَّا مَنْ مَاتَ مِنْ الْعَلَيْمِينَ لَا يُورَثُ حَقَّهُ مِنْ الْعَنيمةِ قَالَهُ الْكَمَالُ ثُمُّ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِسْمَةَ إِنَّا لَا تُصِحُّ إِذَا قَسَمَ بِلَا اجْتِهَادٍ أَوْ اجْتَهَدَ فَوَقَعَ عَلَى عَدَم صِحَّتِهَا قَبْلَ الْإِحْرَازِ أَمَّا إِذَا قَسَمَ فِي دَارِ الْحُرْبِ بُعْتَهِدًا فَلَا شَكَ فِي الْجُوازِ وَثُبُوتِ الْأَحْكَامِ، وَإِذَا تَحَقَّقَتْ لِلْمُسْلِمِينَ كَاجَةٌ فِي دَارِ الْحُرْبِ بِالثِيّابِ وَالْمَتَاعِ وَنَحُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ بِالثِيّابِ وَالْمَتَاعِ وَنَحُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ اللهُ الْمَتَاعِ وَنَحُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ بِالثِيّابِ وَالْمَتَاعِ وَنَحُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ اللّهُ الْمُعَلَى وَالْمَتَاعِ وَنَحُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ اللّهِ الْمَالِمِينَ وَالْمَتَاعِ وَنَحُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ اللّهِ الْمَالَةِ وَالْمُعَامِينَ وَالْمَتَاعِ وَنَعُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ اللّهُ الْمَتَاعِ وَنَعُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْمُرْبِ اللّهِ اللّهَالَةِ وَالْمَتَاعِ وَنَعُوهَا قَسَمَهَا فِي دَارِ الْمُولِدِ الْمُعْتَاعِ وَلَوْمَا الْمَالَعِيْمَ الْمُعَلِيمِينَ اللّهُ الْقِيمَامِينَ الْمُعْتَعِلَعُ الْمُعْلِمِينَ الْمِنْ الْمُؤْلِقِيْمِ الْمُؤْمِقِينَ الْمُعَلَعِ وَالْمُهُ الْمُعْلِمِينَ الْمُؤْمِينَ الْمُؤْمِينَ الْمُؤْمِلِي الْمِلْمِينَ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِينَ الْمُؤْمِينَامِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِينَامِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِومُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلْمُ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْم

 وَتَبِعْهُ الزَّيْلَعِيُّ وَالْكَمَالِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي مُتَفَرِّقَاتِ الجِّهَادِ مِنْ الْكَافِي خِلَافَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا فَنَفَى لَرُومَ الْعُقْرِ بِوَطْئِهَا فَتَنَاقَضَ حَيْثُ قَالَ وَطِئَ أَمَةً مِنْ الْغَنِيمَةِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَا عُقْرَ فِي الْوَطْءِ لَأُومَ الْعُقْرِ بِوَطْئِهَا فَتَنَاقَضَ حَيْثُ قَالَ وَطِئَ أَمَةً مِنْ الْغَنِيمَةِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلا عُقْرَ فِي الْوَطْءِ لِأَنْ الثَّابِتَ مُجَرَّدُ الْحُقِّ إِذْ الْمِلْكُ إِنَّمَا يَنْبُثُ بِالْإِحْرَازِ وَهُو لَيْسَ بِمَضْمُونٍ وَالْمُسْتَوْفَى بِالْوَطْءِ كَالْإِحْرَازِ وَهُو لَيْسَ بِمَضْمُونٍ وَالْمُسْتَوْفَى بِالْوَطْءِ كَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْكُ إِنَّا لَاكُلِ عَيْرُهُ مَضْمُونٍ فَإِتْلَافُ الْجُرْءِ أَوْلَى وَلَكِنَّهُ يُؤَدَّبُ زَجْرًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَبَعْدَ كَالْمُ عُولِ الْقُصَاصُ فَأَوْلَى أَنْ يَجِبَ الْغُرْمُ فِيما الْإِحْرَازِ وَالْقِسْمَةِ يُقْتَصُّ مَا فِيهِ الْقِصَاصُ، وَإِذَا وَجَبَ الْقِصَاصُ فَأَوْلَى أَنْ يَجِبَ الْغُرْمُ فِيما الْعُرْمُ. اهد.

وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي الْبَدَائِعِ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّفْصِيلِ الْأَخِيرِ مِنْ كَلَامِ الْكَافِي وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْبَغْفِي الْبُعَلُمُ بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِنَا مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ مَنَافِعِ بَعْضِهَا النِّبَاعُهُ حَيْثُ نَفَى الْعُقْرَ بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِنَا مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ مَنَافِعِ بَعْضِهَا وَلَوْ أَتَلَفَهَا لَا يَضْمَنُ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَصْلٍ وَهُو أَنَّ الْعَنِيمَة فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا مِلْكُ الْعَلِيمَة فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَتْبُتُ فِيهَا مِلْكُ الْعَلِيمَةِ وَلَا مِنْ وَجْهٍ." (١)

٥٦٧. "أنْتُظِرَ حُضُورُهُ أَوْ اسْتِطْلَاعُ رَأْيِهِ يَفُوتُ الْكُفْءُ الَّذِي حَضَرَ فَالْغَيْبَةُ مُنْقَطِعَةٌ وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ وِلَا يَبْطُلُ بِعَوْدِهِ) يَعْنِي بَعْدَ مَا ثَبَتَتْ فَلَا؛ لِأَنَّ وِلَا يَبْطُلُ بِعَوْدِهِ) يَعْنِي بَعْدَ مَا ثَبَتَتْ الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ إِذَا زَوَّجَهَا، ثُمَّ حَضَرَ الْأَقْرَبُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَحَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عُقِدَ بِولَايَةٍ تَامَّةٍ، وَقَدْ حَصَلَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ بَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْخَلَفِ

(أَقَرَّ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ أَوْ وَكِيلُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مَوْلَى الْعَبْدِ بِالنِّكَاحِ لَمْ يُصدَقْ) وَاحِدٌ مِنْهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِكَوْنِهِ إِقْرَارًا عَلَى الْغَيْرِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى النِّكَاحِ أَوْ يُدْرِكَ الصَّغِيرَةُ أَوْ الصَّغِيرَةُ وَيُصَدِّقُهُ أَوْ يُصَدِّقُ الْمُوَكِّلَ أَوْ الْعَبْدَ، وَعِنْدَهُمَا يُصَدَّقُ بِلَا شُهُودٍ وَالتَّصْدِيقُ طُورَتُهُ أَنْ يَدَعِي عِنْدَ الْقَاضِي رَجُلُّ عَلَى أَبِي الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ وَأَقَرَّ الْأَبُ بِهِ بَيْنَ يَدَي صُعُورَتُهُ أَنْ يَدَعِي عِنْدَ الْقَاضِي رَجُلُّ عَلَى أَبِي الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ وَأَقَرَّ الْأَبُ بِهِ بَيْنَ يَدَي الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ وَأَقَرَّ الْأَبُ بِهِ بَيْنَ يَدَي الْقَاضِي فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي بِالنِّكَاحِ مَا لَمْ يَأْتِ الزَّوْجُ بِبَيِّنَةٍ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيُنصِّبُ الْقَاضِي فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي بِالنِّكَاحِ مَا لَمْ يَأْتِ الزَّوْجُ بِبَيِّنَةٍ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيُنصِّبُ إِلْسَانًا عَنْ الصَّغِيرَةُ فَتُصَدِّقُ الرَّجُلُ الْكَامِ (إِجْلَافِ الْأَمَةِ) فَإِنَّهُ مُعُوا عَلَى أَنَّ الْمَوْلَى إِذَا أَقَرَّ بِنِكَاحِ وَلِي الْمَاتِي وَبَيْنَةٍ وَبُطْعِي بِالنِّكَاحِ (إِجْلَافِ الْعَبْدِ فَإِنَّهُ مُعُوا عَلَى أَنَّ الْمُولَى إِذَا أَقَرَ بِنِكَاحِ الْمَاتِي وَبَيْنَةٍ وَبُطْعِي بِالنِّكَاحِهَا يِلَا تَصْدِيقٍ وَبَيْنَةٍ وَبُطْعَهَا عِلَى الْكُنَهُ مُولُو عَلَى الْعَبْدِ فَإِنَّهُ مُعْلِكُ نَفْسَهُ فَقَطْ

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢٨٦/١

لَمَّا فَرَغَ مِنْ الْوَلِيِّ شَرَعَ فِي الْكُفْءِ فَقَالَ (الْكَفَاءَةُ) هِي لُغَةً كُوْنُ الشَّيْءِ نَظِيرُ آخَرَ وَهِيَ (تُعْتَبُرُ) فِي النِّكَاحِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (نَسَبًا) فِي الْعُرَبِ فَإِنَّ الْعَجَمَ ضَيَّعُوا أَنْسَابَهُمْ (فَقُرَيْشُ أَكْفَاءٌ) أَيْ بَعْضُهُمْ كُفُوَّ لِبَعْضٍ (وَالْعَرَبُ) يَعْنِي مَا سِوَى الْعَجَمَ ضَيَّعُوا أَنْسَابَهُمْ (فَقُرَيْشُ أَكْفَاءٌ) أَيْ بَعْضُهُمْ كُفُوَّ لِبَعْضٍ (وَالْعَرَبُ) يَعْنِي مَا سِوَى قُرَيْشٍ (أَكْفَاءٌ) قَبِيلَةٌ لِقَبِيلَةٍ وَلَيْسُوا كُفُوًا لِقُرَيْشٍ (وَالْمَوالِي) يَعْنِي الْعَجَمَ شُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَثَمُّمُ نَصْرُوا الْعَرَبَ عَلَى هِوَانَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا نَصَرُوا الْعَرَبَ عَلَى هُوَانَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَانَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَانَ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى فَالَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَانَ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى فَالَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَانَ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى فَلَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَانَ الْكَافِرِينَ لا مُولِي فَلَى اللَّهُ الْعَرَبِ. وَالنَّاصِرُ يُسَمَّى مَوْلَى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَانَ الْكَافِرِينَ لا مُولِي فَلَى الْقَوْلِ فِي لَا يُعْتَبَرُ نَسَبُهُمْ وَلَيْسُوا بِكُفْءِ لِلْهُ الْمِولِ فِيهِ كَالْآبَاءِ) يَعْنِي مَنْ كَانَ لَهُ أَبُوانِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ كُفُولًا لِمَنْ لَهُ آبَاءٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ كَالْآبَاءِ) يَعْنِي مَنْ كَانَ لَهُ أَبُوانِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُو كُفُولًا لِمَنْ لَهُ آبَاءٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ كَالْآبَاءِ فِيهِ كَالْآبَاءِ) يَعْنِي مَنْ كَانَ لَهُ أَبُوانِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُو كُفُولًا لِمَنْ لَهُ آبَاءٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ لِللَّا مُؤْلِلُهُ لَلْ اللَّالِيَّالِهُ لَلْ اللَّالِيَالِدُ لِي الْمُؤْلِقُ لِلْمُلَامِ فَلَا تُعْتَبُولُ اللَّالِيَالِي الْمُؤْلِ لَلْ اللْهُ اللَّالِي الْمُؤْلِقُولُ لِلْهُ الْمُؤْلِ لَوْلُولُولُ لِلْهُ الْمُؤْلِقُولُ لِلْمُؤْلِقُولُ لِلْمُؤْلِقُولُ اللْهُ الْمُؤْلِقُولُ لِلْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ لَلْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُولُولُولُ الْمُؤْلِقُولُولُولُولُ

(وَ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا (حُرِيَّةٌ فَعَبْدٌ أَوْ مُعْتَقُ لَيْسَ كُفُؤًا لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وَلَا مُعْتَقُ أَبُوهُ كُفُؤًا لِذَاتِ أَبُويْنِ حُرَيْنِ، وَ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا (دِيَانَةً، فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفُؤًا لِصَالِحةٍ أَوْ بِنْتِ صَالِح، وَ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا (مَالًا) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ (فَالْعَاجِزُ عَنْ) الْمَهْرِ (الْمُعَجَّلِ وَالنَّفَقَةِ لَيْسَ كُفُؤًا لِفَقِيرَةٍ) ، أَمَّا الْمَهْرُ فَلِأَنَّهُ عِوَضُ بُضْعِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُهْرَ قَدْرُ

\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ: أَقَرَّ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ صَغِيرةٍ. . . إِخَّ كَذَا فِي الْكَافِي.

(قَوْلُهُ: وَعِنْدَهُمَا يُصَدَّقُ بِلَا شُهُودٍ وَتَصْدِيقٍ) قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ قَالَ فِي الْمُصَفَّى عَنْ أُسْتَاذِهِ يَعْنِي الشَّيْخَ جَمِيدَ الدِّينِ أَنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْوَلِيُّ فِي صِغَرِهِمَا فَإِنَّ إِقْرَارَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى يَعْنِي الشَّيْخَ جَمِيدَ الدِّينِ أَنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْوَلِيُّ فِي صِغَرِهِمَا فَإِذَا بَلَعَا وَصَدَّقَاهُ يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ وَإِلَّا يَبْطُلُ، وَعِنْدَهُمَا يَنْفُذُ فِي الْحَالِ، وَقَالَ إِنَّهُ أَشَارَ النِّكَاحَ النَّهُ فِي الْمَبْسُوطِ وَغَيْرِهِ قَالَ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا بَلَعَ الصَّغِيرُ وَأَنْكُرَ النِّكَاحَ إِلَيْ الْمَبْسُوطِ وَغَيْرِهِ قَالَ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا بَلَعَ الصَّغِيرُ وَأَنْكُرَ النِّكَاحَ فِي صِغَرِهِ صَحَّ إِقْرَارُهُ اهِ. ثُمُّ قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوْجَةَ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا بَلَعَا فَأَنْكُرَا النِّكَاحَ، أَمَّا إِذَا أَقَرَّ عَلَيْهِمَا فِي صِغَرِهِمَا الْاَلْوَلِيُّ الْقَالَ إِنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا بَلَعَا فَأَنْكُرَا النِّكَاحَ، أَمَّا إِذَا أَقَرَّ عَلَيْهِمَا فِي صِغَرِهِمَا يَصِعُرِهِ مَتَ الْقَاقَا اهُ.

[الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاح]

(قَوْلُهُ: هِيَ لُغَةً كَوْنُ الشَّيْءِ نَظِيرَ آحَرَ) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرَهُ عَقِيبَ قَوْلِهِ فِي الْكُفْءِ وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيفَهُ شَرْعًا لِوُضُوح أَنَّهُ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ مَا ذُكِرَ مِنْ شُرُوطِ الْكَفَاءَةِ.

(قَوْلُهُ: بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ كَمَا قَالَهُ فِي الْكَافِي؛ إذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي النِّسَاءِ لِلرِّجَالِ وَلَفْظَةُ بَيْنَ لَا تُفِيدُ هَذَا.

(فَوْلُهُ: لِلْزُومِ النِّكَاحِ) أَيْ يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْكَفَاءَةِ فِي ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ لِلْزُومِهِ وَلَا يَضُرُّ زَوَاهُمَا بَعْدَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الظَّهِيرِيَّةِ وَقَدَّمْنَا الْقَوْلَ بِاشْتِرَاطِهَا لِلصِّحَّةِ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ) كَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَذْكُرَ خِلَافَ الْكَرْخِيِّ مِنْ مَشَايِخِنَا أَيْضًا لِمُوَافَقَتِهِ لِمَالِكٍ كَمَا فِي الْفَتْح.

(فَوْلُهُ: فَقُرَيْشٌ أَكْفَاءٌ) الْقُرَشِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ وَالْهَاشِمِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَالْعَرَبُ مَنْ جَمَعَهُمْ أَبُ فَوْقَ النَّضْرِ وَالْمَوَالِي سِوَاهُمْ، كَذَا فِي الْكَافِي أَيْ سِوَى الْعَرَب، وَإِنْ لَمْ يَمَسَّهُمْ رِقٌ كَمَا فِي الْفَتْح.

(قَوْلُهُ: وَالْعَرَبُ أَكْفَاءٌ) أَطْلَقَهُ كَالْكَنْزِ وَأَخْرَجَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي مِنْ عُمُومِهِ بَنِي بَاهِلَةَ فَقَالَ: وَبَنُو بَاهِلَةَ لَيْسُوا بِأَكْفَاءٍ لِعَامَّةِ الْعَرَبِ؛ لِأَهَّمْ مَعْرُوفُونَ بِالْخَسَاسَةِ اه. قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْلُو وَبَنُو بَاهِلَةَ لَيْسُوا بِأَكْفَاءٍ لِعَامَّةِ الْعَرَبِ؛ لِأَهَّمْ مَعْرُوفُونَ بِالْخَسَاسَةِ اه. قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْلُو مِنْ نَظْرٍ أَيْ اسْتِثْنَاءُ بَنِي بَاهِلَةَ فَإِنَّ النَّصَّ لَمْ يُفْصِلُ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ أَعْلَمَ لِقَبَائِلِ الْعَرَبِ وَأَحْلَقِهِمْ، وَقَدْ أَطْلَقَ، وَلَيْسَ كُلُّ بَاهِلِيِّ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهِمْ الْأَجْوَادُ كَانَ أَعْلَمَ لِقَبَائِلِ الْعَرَبِ وَأَحْلَقِهِمْ، وَقَدْ أَطْلَقَ، وَلَيْسَ كُلُّ بَاهِلِيٍّ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهِمْ الْأَجُوادُ وَكُونُ فَصِيلَةٍ مِنْهُمْ أَوْ بَطْنٍ صَعَالِيكَ فَعَلُوا ذَلِكَ لَا يَسْرِي فِي حَقِّ الْكُلِّ اه. وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ فَالْحَقُ الْإِطْلَاقُ.

(قَوْلُهُ: وَالْأَبَوَانِ فِيهِ كَالْآبَاءِ) لَوْ تَنَى ضَمِيرَ فِيهِ وَأَخَّرَهُ عَنْ اعْتِبَارِ الْحُرِّيَّةِ لَكَانَ حَيْرًا لِيُفِيدَ ذَلِكَ فِي الْخُرِيَّةِ أَيْضًا كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْكَنْزِ وَأَبَوَانِ فِيهِمَا كَالْآبَاءِ.

(قَوْلُهُ: فَالْعَاجِزُ عَنْ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ لَيْسَ كُفُؤًا لِفَقِيرةٍ) غَيْرُ مُعْتَبَرِ الْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا يَكُونُ كُفُؤًا كَمَا فِي." (١)

٥٦٨. "لَا تُشْتَهَى وَالْمَيِّتَةُ وَالْبَهَائِمُ فَإِنَّ وَطْأَهَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (حَالٍ عَنْ مِلْكٍ) أَعَمُّ مِنْ مِلْكِ النِّكَاحِ وَمِلْكِ الْيَمِينِ (وَشُبْهَتِهِ) وَيَدْخُلُ فِيهِ شُبْهَةُ الِاشْتِبَاهِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا (عَنْ طَوْع) مِلْكِ النِّكَاحِ وَمِلْكِ الْيَمِينِ (وَشُبْهَتِهِ) وَيَدْخُلُ فِيهِ شُبْهَةُ الِاشْتِبَاهِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا (عَنْ طَوْع)

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٣٣٩/١

حَرَجَ بِهِ زِنَا الْمُكْرَهِ فَإِنَّ الْإِكْرَاهَ يُسْقِطُ الْحَدَّ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي كِتَابِ الْإِكْرَاهِ هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُل وَأَمَّا زِنَا الْمَرْأَةِ فَعِبَارَةُ عَنْ تَمْكِينِهَا لِمِثْلِ هَذَا الْفِعْلِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ (وَيَثْبُتُ) أَيْ الزِّنَا (بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ) مِنْ الرِّجَالِ (في مَجْلِس) وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ شَهِدُوا مُتَفَرِّقِينَ لَمْ تُقْبَلْ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ (بِالزِّنَا) مُتَعَلِّقُ بِالشَّهَادَةِ أَيْ بِشَهَادَةٍ مُلْتَبِسَةٍ بِلَفْظِ الزِّنَا لِأَنَّهُ الدَّالُّ عَلَى الْفِعْلِ الْحَرَامِ أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ (لَا) مُجَرَّدُ لَفْظِ (الْوَطْءِ وَالْجِمَاعِ) فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ فَائِدَتَهُ (فَيَسْأَهُمُ الْإِمَامُ عَنْهُ مَا هُوَ) أَيْ عَنْ مَاهِيَّتِهِ فَإِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَنْ كُلِّ وَطْءٍ حَرَامٍ وَأَيْضًا أَطْلَقَهُ الشَّارِغُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْفِعْلِ نَحْوُ «الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ» (وَكَيْفَ هُوَ) فَإِنَّ الْوَطْءَ قَدْ يَقَعُ بِلَا الْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ (وَأَيْنَ زَنَى) فَإِنَّ الرِّنَا فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (وَمَتَى زَنَى) فَإِنَّ الْمُتَقَادِمَ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (وَمَتَى زَنَى) فَإِنَّ الْمُتَقَادِمَ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ (وَبَمَنْ زَنَى) فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي وَطْئِهَا شُبْهَةٌ (فَإِنْ بَيَّنُوهُ وَقَالُوا رَأَيْنَاهُ وَطِئَهَا فِي فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحُلَةِ) بِضَمَّتَيْنِ وِعَاءُ الْكُحْلِ (وَعُدِّلُوا سِرًّا وَعَلَنًا) وَلَمْ يُكْتَفَ بِظَاهِرِ عَدَالَتِهِمْ احْتِيَالًا لِلدَّرْءِ (حَكَمَ) أَيْ الْإِمَامُ (بِهِ) أَيْ بِثُبُوتِ الزِّنَا وَبِإِقْرَارِ الْعَاقِلِ الْبَالِغ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِشَهَادَةِ اشْتِرَاطِ الْعَقْلِ وَالْبُلُوعِ إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِقَوْلِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيّ خُصُوصًا فِي وُجُوبِ الْحَدِّ لَا الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الذِّمِّيَّ يُحَدُّ بِإِقْرَارِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ وَلَا الْحُرِّيَّةِ لِأَنَّ إِقْرَارَ الْعَبْدِ بِالزِّنَا يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَيْهِ مَأْذُونًا كَانَ أَوْ مَحْجُورًا خِلَافًا لِرُفَرَ (أَرْبَعًا) أَيْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عِنْدَنا وَعِنْدَ الشَّافِعِيّ يُحَدُّ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً كَمَا فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ (فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسَ) مِنْ مَجَالِسِ الْمُقِرِّ لَا الْحَاكِمِ لِقِصَّةِ مَاعِزٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخَّرَ الْإِقَامَةَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ أَقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسَ فَلَوْ ظَهَرَ دُوهَا لَمَا أَحَّرَهَا لِثُبُوتِ الْوُجُوبِ (رَدَّهُ كُلَّ مَرَّة إلَّا) مَرَّة (رَابِعَةً) فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ مَرَّةً رَابِعَةً قَبِلَهُ الْإِمَامُ (ثُمَّ سَأَلَهُ كَمَا مَرَّ) قِيلَ إِلَّا فِي السُّؤَالِ عَنْ مَتَى لِأَنَّهُ لِلاحْتِرَازِ عَنْ التَّقَادُمِ وَهُوَ يَمْنُعُ الشَّهَادَةَ لَا الْإِقْرَارَ وَقِيلَ يُسْأَلُ عَنْهُ أَيْضًا لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ في الصِّبَا (فَإِنْ بَيَّنَهُ ثُدِبَ تَلْقينُهُ رُجُوعَهُ بِلَعَلَّكَ لَمَسْت أَوْ قَبَّلْت أَوْ وَطِئْت بِشُبْهَةٍ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ حَدِّهِ أَوْ فِي وَسَطِهِ خُلِّيَ وَإِلَّا خُدَّ وَهُوَ) أَيْ حَدُّ الزِّنَا نَوْعَانِ

فَشَهِدُوا قُبِلَتْ شَهَادَ مُّمْ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الشَّهَادَةُ دَفْعَةً وَاحِدَةً كَمَا فِي السِّرَاجِ (فَوْلُهُ بِلَفْظِ الرِّنَا وَلَأَنَّهُ الدَّالُ عَلَى فِعْلِ الْحَرَامِ) يَعْنِي الدَّلَالَةَ بِالْوَضْعِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ بِخِلَافِ الْوَطْءِ وَالْجِمَاعِ لِأَنَّهُمَا مُحْتَمَلَانِ (فَوْلُهُ أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ) عَطْفٌ عَلَى بِلَفْظِ الرِّنَا وَيُنظَرُ هَلْ الْوَطْءِ وَالْجِمَاعِ لِأَنَّهُمَا مُحْتَمَلَانِ (فَوْلُهُ أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ أَوْ لَا فَلْيُحَرَّرْ وَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ الْمُجَرَّدَةُ عَنْ لَفْظِ الرِّنَا مَعَ لَفْظٍ يُفِيدُ مَعْنَاهُ أَوْ لَا فَلْيُحَرَّرْ وَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ (فَوْلُهُ أَيْ عَنْ مَاهِيَّتِهِ) أَيْ حَقِيقَتِهِ وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الرِّنَا وَطْءُ. . . إِكَ (فَوْلُهُ فَإِنَّ الْوَطْءِ لِتَصَوُّرِهِ بِدُونِهِمَا فِي الدُّبُرِ لَكِنَّ الْكَيْفَ هُوَ أَنْ يَكُونَ طَائِعًا أَوْ مُكْرَهًا لَمُ فَإِنَّ الْوَطْءِ لِتَصَوُّرِهِ بِدُونِهِمَا فِي الدُّبُرِ لَكِنَّ الْكَيْفَ هُوَ أَنْ يَكُونَ طَائِعًا أَوْ مُكْرَهًا لَقَوْلُهُ فَإِنْ بَيَّنُوهُ. . . إِلَى الْتَقَاءِ الْفَرْءُ فَإِنْ بَيَّنُوهُ. . . إلَى اللهُ فَإِنْ بَيَّنُوهُ. . . . إلَى الْوَلْعَ الْقَامُ اللهُ فَإِنْ بَيَّنُوهُ . . . إلَى الشَهُ فَإِنْ بَيَّنُوهُ . . . إلَى اللهُ فَإِنْ بَيَّنُوهُ . . . إلَى الْعَلَمُ فَإِنْ بَيَّنُوهُ . . . إلَى اللهُ اللهُ فَالْ نَبَيْنُوهُ . . . إلى اللهُ الْمُؤَلِّ فَإِنْ بَيَنُوهُ . . . إلى اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ

قَالَ الْكَمَالُ وَبَقِيَ شَرْطٌ آحَرُ وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الزِّنَا حَرَامٌ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَنَقَلَ إِجْمَاعَ الْفُقَهَاءِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِحُرْمَتِهِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِنْ وَطِئ جَارِيَةَ أَخِيهِ أَوْ عَمِّهِ وَيَنْفِي عَلَى اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِحُرْمَتِهِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِنْ وَطِئ جَارِيةَ أَخِيهِ أَوْ عَمِّهِ وَيَنْفِي هَذَا يَعْنِي الْإِشْتِرَاطَ مَسْأَلَةُ الْخُرْبِيِّ إِذَا دَحَلَ بِأَمَانٍ دَارَ الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ فَزَىٰ وَقَالَ ظَنَنْت أَنَّا هَا هَذَا يَعْنِي الْإِشْتِرَاطَ مَسْأَلَةُ الْخُرْبِيِّ إِذَا دَحَلَ بِأَمَانٍ دَارَ الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ فَزَىٰ وَقَالَ ظَنَنْت أَنَّا كَرَامٌ فِي حَمِيعِ حَلَالٌ لِي لَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ وَيُحَدُّ وَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ أَوَّلَ يَوْمٍ دَحَلَ الدَّارَ لِأَنَّ الزِّنَا حَرَامٌ فِي جَمِيعِ كَلَالُ لِلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَيُحَدُّ وَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ أَوَّلَ يَوْمٍ دَحَلَ الدَّارَ لِأَنَّ الزِّنَا حَرَامٌ فِي عَلِهُ اللَّذَيَانِ وَالْمِلَلِ لَا تَخْتَلِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَكَيْفَ يُقَالُ إِذَا ادَّعَى مُسْلِمٌ أَصْلِيُّ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ خُرْمَةَ الزّنَا لَا يُحَدُّ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ الْحُدِ اهِ.

(قَوْلُهُ الْمُكْحُلَةُ بِضَمَّتَيْنِ) يَعْنِي ضَمَّ الْمِيمِ وَالْحَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَعُدِّلُوا سِرًّا) هُوَ أَنْ يَبْعَثُ وَرَقَةً فِيهَا أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ مَحَلَّتِهِمْ عَلَى وَجْهٍ يَتَمَيَّزُ كُلُّ مِنْهُمْ لِمَنْ يَعْرِفُهُ فَيَكْتُبُ تَحْتَ الْبِيَا وَرَقَةً فِيهَا أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ مَحَلَّتِهِمْ عَلَى وَجْهٍ يَتَمَيَّزُ كُلُّ مِنْهُمْ لِمَنْ يَعْرِفُهُ فَيَكْتُبُ تَحْتَ السِّهِ هُو عَدْلُ مَقْبُولُ الشَّهَادَةِ (قَوْلُهُ حُكِمَ بِهِ أَيْ بِثِبُوتِ الزِّنَا) وَالْمُرَادُ الْحُكْمُ بِمُوجَبِ الزِّنَا وَالشَّاهِدِ فَيَقُولُ هَذَا هُوَ الَّذِي عَدَّلْتِه كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَعَلَنَا) هُوَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمُعَدِّلِ وَالشَّاهِدِ فَيَقُولُ هَذَا هُوَ الَّذِي عَدَّلْتِه كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِحْصَانَ (قَوْلُهُ وَقِيلَ سَأَلَ عَنْهُ أَيْضًا) هُو الْأَصَحُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِحْصَانَ وَلِللَّ عَلَيْهَا) أَيْ الْمَرْأَةِ الْمَعْلُومَةِ. " (١)

٥٦٩. "عَقَارٍ) إِنَّمَا قَالَ قَصْدًا؛ لِأَنَّمَا تَثْبُتُ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ بِتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ كَالشَّجَرِ وَالثَّمَرِ (وَمَا فِي حُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ (مُلِكَ بِمَالٍ) صِفَةُ عَقَارٍ أَيْ بِعِوَضٍ مَالِيٍّ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي خُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ (مُلِكَ بِمَالٍ) صِفَةُ عَقَارٍ أَيْ بِعِوَضٍ مَالِيٍّ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعِوضٍ بَلْ هِبَةٍ لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْعِوَضُ غَيْرَ مَالِيٍّ حَتَّى لَوْ خُولِعَ عَلَى دَارٍ بِعِوضٍ بَلْ هِبَةٍ لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْعِوَضُ غَيْرَ مَالِيٍّ حَتَّى لَوْ خُولِعَ عَلَى دَارٍ

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢٢/٢

لَمْ تَشْبُتْ (وَإِنْ لَمْ يُقْسَمْ) أَيْ الْعَقَارُ وَمَا فِي حُكْمِهِ ذَكْرَهُ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَتْبُتُ فِيهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَهَّا عِنْدَهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْقِسْمَةِ وَعِنْدَنَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجُوَارِ (كَحَمَّامٍ وَرَحًى وَبِمْ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَهَّا عِنْدَهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْقِسْمَةِ وَعِنْدَنَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجُوَارِ (كَحَمَّامٍ وَرَحًى وَبِمُّ وَبَيْتٍ صَغِيرٍ) بِحَيْثُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِذَا قُسِمَ (وَهُرٍ وَطَرِيقٍ) مَمْلُوكَيْنِ (لَا بِنَاءٍ وَخَلْلٍ) ، فَإِهَّمَا لَيْسَا بِعَقَارٍ وَلَا فِي حُكْمِهِ (بَيْعًا قَصْدًا) وَقَدْ عَرَفْت أَقِّمَا إِذَا بِيعَا تَبَعًا لِلْعَقَارِ تَتْبُتُ فِيهِمَا لِلْعَقَارِ وَلَا ثِي حُكْمِهِ (بَيْعًا قَصْدًا) وَقَدْ عَرَفْت أَقِّمَا إِذَا بِيعَا تَبَعًا لِلْعَقَارِ تَتْبُتُ فِيهِمَا الشَّفْعَةُ (وَعَرَضٍ وَفُلْكٍ) خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَإِرْثٍ) أَيْ مَوْرُوثٍ، فَإِنَّ الدَّارَ إِذَا مُلِكَتْ بِإِرْثٍ لَا الشُّفْعَةُ (وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ إلَّا بِشَرْطِ عِوضٍ بِلَا شُيُوعٍ فِيهِمَا) أَيْ الْمَوْهُوبِ وَعِوضِهِ، تَتْبُتُ فِيهَا الشُّفْعَةُ (وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ إلَّا بِشَرْطِ عِوضٍ بِلَا شُيُوعٍ فِيهِمَا) أَيْ الْمَوْهُوبِ وَعِوضِهِ، وَعَوضٍهِ، وَعَوضٍهِ مَشْرُوطٍ؛ لِأَهَّا بَيْعُ الْشُيُوعِ فِي الْمَوْهُوبِ وَعِوضِهِ مَشْرُوطٍ؛ لِأَهَّا بَيْعُ الْشُيُوعِ فِي الْمَوْهُوبِ وَعِوضِهِ؛ لِأَهَا هِبَةٌ ابْتِدَاءً، وَإِنْ لَمْ الْتُهَا مُونَ وَعَوضِهِ؛ لِأَهَا هَبَةُ ابْتِدَاءً، وَإِنْ لَمْ يُكُنْ الْعِوضُ مَشْرُوطًا فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا –

(وَ) لَا فِي (دَارٍ قُسِمَتْ) بَيْنَ الشُّرَكَاءِ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ فِيهَا مَعْنَى الْإِفْرَازِ لِهَذَا يَجْرِي فِيهَا الجُبْرُ وَالشُّفْعَةُ وَلَمْ تُشْرَعْ إِلَّا فِي الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ –

(أَوْ جُعِلَتْ أُجْرَةً أَوْ بَدَلَ خُلْعٍ أَوْ) بَدَلَ (عِتْقٍ أَوْ) بَدَلَ (صُلْحٍ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مَهْ أَوْ إِنْ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا مَالٌ) بِأَنْ تَرَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ هِيَ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُفْعَة فِي قُوبِلَ بِبَعْضِهَا مَالٌ) بِأَنْ تَرَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ هِيَ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُفْعَة فِي شَوْبِلَ بِبَعْضِهَا مَالٌ) بِأَنْ تَرَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ هِيَ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُفْعَة فِي شَوْبِلَ بِبَعْضِهَا عَلَيْهَا إِنْ مُعْلَقِ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا –

(أَوْ بِيعَتْ) عَطْفٌ عَلَى جُعِلَتْ أَيْ لَا شُفْعَة فِي دَارٍ بِيعَتْ (بِخِيَارٍ لِلْبَائِعِ وَلَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ) ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ زَوَالَ الْمِلْكِ عَنْ الْبَائِعِ، فَإِنْ أَسْقَطَ وَجَبَتْ لِزَوَالِ الْمَانِعِ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ الطَّلَبُ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَصِيرُ سَبَبًا لِزَوَالِ الْمِلْكِ عِنْدَ ذَلِكَ يُشْتَرَطُ الطَّلَبُ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَصِيرُ سَبَبًا لِزَوَالِ الْمِلْكِ عِنْدَ ذَلِكَ يُعْنِي إِذَا اشْتَرَى دَارًا شِرَاءً فَاسِدًا فَلَا شَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِسَبِيلٍ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأُمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِسَبِيلٍ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأُمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِسَبِيلٍ مِنْ فَسْخِهِ (وَلَمْ يَسْفُطْ فَسْحُهُ) ، فَإِضَّا إِذَا بِيعَتْ بَيْعًا فَاسِدًا وَسَقَطَ حَقُّ الْفَسْخِ بِأَنْ بَنَى الْمُشْتَرَى فِيهَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ - (أَوْ رَدَّ) أَيْ الْمَبِيعَ (بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ أَوْ شَرْطٍ أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ) مُتَعَلِقٌ بِرَدَّ (بَعْدَمَا سُلِّمَتْ)

\_\_\_\_\_\_ وَقَوْلُهُ: وَمَا فِي حُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ) أَقُولُ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْعُلُوُ طَرِيقُهُ طَرِيقَ السُّفْلِ يَسْتَحِقُ الشُّفْلِ السُّفْلِ الشُّفْعَةَ بِالطَّرِيقِ عَلَى أَنَّهُ حَلِيطٌ فِي الْحُقُوقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَنْ بَانَ طَرِيقُهُ غَيْرَ طَرِيقِ السُّفْلِ يَسْتَحِقُهَا بِالْمُجَاوَرَةِ (قَوْلُهُ: لَكِنْ يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ. . . إِخَى أَقُولُ وَيَجِبُ الطَّلَبُ وَقْتَهُ يَسْتَحِقُهَا بِالْمُجَاوَرَةِ (قَوْلُهُ: لَكِنْ يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ. . . إِخَى) أَقُولُ وَيَجِبُ الطَّلَبُ وَقْتَهُ

(قَوْلُهُ أَوْ بِيعَتْ بِخِيَارٍ) هَذَا الْجِلَافُ مَا لَوْ شُرِيَتْ بِخِيَارٍ، فَإِنَّمَا بَجِبُ اتِّفَاقًا ثُمَّ إِذَا أَحَدَهَا الشَّفِيعُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لَزِمَ الْبَيْعُ لِعَجْزِ الْمُشْتَرِي عَنْ الرَّدِّ وَلَا خِيَارَ لِلشَّفِيعِ (قَوْلُهُ: بِأَنْ بَنَى الشَّفِيعُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لَزِمَ الْبَيْعُ لِعَجْزِ الْمُشْتَرِي عَنْ الرَّدِّ وَلَا خِيَارَ لِلشَّفِيعِ (قَوْلُهُ: بِأَنْ بَنَى فِيهَا) فِي هَذَا الْحُصْرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ وُجُوكِهَا انْقِطَاعُ حَقِّ الْبَائِعِ وَلَا يَخْتَصُّ بِالْبِنَاءِ بَلْ يَكُونُ فِيهَا) فِي هَذَا الْحَصْرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ وُجُوكِهَا انْقِطَاعُ حَقِّ الْبَائِعِ وَلَا يَخْتَصُ بِالْبِنَاءِ بَلْ يَكُونُ بِأَعْمَ كَالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنْ إِحْرَاحِهَا عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي كَمَا عُرِفَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنْ بَاعَهَا أَحْدَهَا الشَّفِيعُ بِأَيِّ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنْ بَاعَهَا أَحْدَهَا بِالثَّانِي أَحْدَهَا بِالثَّانِي أَحْدَهَا بِالثَّمْنِ، وَإِنْ بِالْأَوْلِ فَبِالْقِيمَةِ، وَإِنْ بَالْأَوْلُ فَبِالْقِيمَةِ وَالْمَهْرِ نُقِضَ تَصَرُّفُهُ وَأُخِذَتْ بِالْقِيمَةِ

(قَوْلُهُ: أَوْ رَدَّ كِِيَارِ رُؤْيَةِ أَوْ شُرُطٍ) عَطَفَ عَلَى أَوْ بِيعَتْ بَيْعًا فَاسِدًا. . . إِخَّ سَوَاءٌ رَدَّ قَبْلِ الْقَبْضِ أَوْ بِعُدَهُ وَسَوَاءٌ كَانَ الرَّدُّ بِقَضَاءٍ أَوْ بِدُونِهِ لَمْ يَكُنْ لِلشَّفِيعِ الشُّفْعَةُ؛ لِأَنَّ الرَّدُّ بِجِيَارِ المُؤْيَةِ وَالشَّرْطِ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَرُدُّ مِنْ غَيْرٍ رِضَى الْبَائِعِ بَلْ هُو فَسْخٌ مُحْضٌ الرُّوْيَةِ وَالشَّرْطِ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ أَلاَ سَرِى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَيعُودُ إلَيْهِ قَدِيمُ مِلْكِهِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ مَعْنَى الْبَيْعِ فَلَا يَوْ الرَّدِ فِي الرَّدِ بِالْعَيْبِ لِإِسْقَاطِ الْأَحْدِ بِالشَّفْعَةُ (قَوْلُهُ: أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ) قَيَّدَ بِالْقَضَاءِ فِي الرَّدِ بِلِعْنَا اللَّهُ عُنَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَنَّ القَصْعِ مُعْنَى الْبَيْعِ فَلَهُ كَذَا فِي الْمُعْتَرَاتِ كَشُرُوحِ اللَّهُ عَدَهُ بِوَ فَلِهِ أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ لَكِنْ يَأْبَلُهُ تَصْرِيعُهُ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ يَعْنِي إِذَا سُلِمَتُ الْقَبْضِ أَوْ قَبْلُهُ كَذَا فِي الْمُعْتَرَاتِ كَشُرُوحِ اللَّهُ عَلَيْ وَعِيْ إِلللَّهُ عَلَى أَنَ الْقَضَاءِ لَكِنْ يَأْبَلُهُ تَصْرِيعُهُ بَعْدَهُ بِوَ اللَّهُ فَعْقَ لِ إِللَّهُ عَنْ إِللَّهُ عَنْ إِلللَّهُ عَلَى أَنَ الْقُضَاءِ لَكِنْ يَأْبَعُ مِنْ الْمُعْتَ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ حَطَأَ فِي الرَّدِ بِحِيْلِ الشَّفْعَةِ فِي السَّوْمِ الشَّلْ الْإِبْطَالِ الْأَحْذِ بِالشَّفْعَةِ فِي رَدِّ بِلَا شَعْمَةً فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ حَطَا إِيْعَ الْمُرْعِ لِي السَّفْعَةِ فِي رَدِ بِلَا شَعْمَ فِي الصَّورِ الثَّلَافِ وَعَيْرِهِ وَفِيمَا وَلَوْلَهُ عَلَى أَنَّ الْقُضَاءَ فِي الرَّذِ بِعَيْبٍ لَيْسَ شَرْطً لِمَا اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الرَّذِ بِعَيْبٍ لَيْسَ شَرْطً لِمَا اللَّهُ عَلَى الْقَبْضِ وَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَ

الشُّفْعَةُ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا سَلَّمَ الشَّفِيعُ الشُّفْعَة ثُمَّ إِنَّ الْمُشْتَرِيَ رَدَّ الدَّارَ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَ الشُّفْعَةُ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا سَلَّمَ الشَّفْعَةِ فَعُ الرَّدِّ بِخِيَارِ الثُّوْيَةِ وَبِخِيَارِ الشَّرْطِ وَبِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ الرَّدُّ بِسَبَبٍ هُو فَسْخُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ نَحْوُ الرَّدِّ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ وَبِخِيَارِ الشَّفْعَةِ، فَإِنْ كَانَ الرَّدُ بِقَضَاءٍ أَوْ بِغَيْرِ قَضَاءٍ وَبَعْدَ الْقَبْضِ بِعَيْرِ قَضَاءٍ وَالرَّدُ بِحُكْمِ بِسَبَبٍ هُو بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ الثَّالِثِ نَحْوُ الرَّدِ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْقَبْضِ بِعَيْرِ قَضَاءٍ وَالرَّدُ بِحُكْمِ الشَّفْعَةُ اه.

(قَوْلُهُ: بَعْدَمَا سُلِمَتْ. . . إِخُّ) لَمْ يَدُكُرْ مَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ الشَّفِيعُ وَلَهُ الْأَخْذُ مَعَ كُلِّ فَسْخِ وَبِدُونِ فَسْخٍ لَكِنْ فِي الْحِيَارِ لِلْبَائِعِ عِنْدَ إِسْقَاطِهِ الْحِيَارَ كَمَا تَقَدَّمَ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ." (١) وَبِمُ فَقَ وَبِدُونِ فَسْخٍ لَكِنْ فِي الْحَيْنِ الْمَقْتَ وَفِي الْعَيْنِ الْمَقْقَةِ وَاحِدَةٍ وَلَا شُيُوعَ فِيهِ وَمُوجِبُهُ الْحُبْسُ بِالدَّيْنِ وَهُو لَا يَتَجَرَّأُ فَصَارَ مَحْبُوسًا بِكُلِّ مِنْهُمَا وَلِمَ فَقَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا شُيُوعَ فِيهِ وَمُوجِبُهُ الْحُبْسُ بِالدَّيْنِ وَهُو لَا يَتَجَرَّأُ فَصَارَ مَحْبُوسًا بِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا شَيُوعَ فِيهِ وَمُوجِبُهُ الْحُبْسُ بِالدَّيْنِ وَهُو لَا يَتَجَرَّأُ فَصَارَ مَحْبُوسًا بِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا شَيُوعَ فِيهِ وَمُوجِبُهُ الْحُبْسُ بِالدَّيْنِ وَهُو لَا يَتَجَرَّأُ فَصَارَ مَحْبُوسًا بِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا شَيُوعِيًا بِعَلَى مُنْهُمَا وَلَابُونِيَ بِكُونُ مُسْتَوْفِيًا لِلْمَقْتُولِينَ، وَاسْتَوْفَى يَكُونُ مُسْتَوْفِيًا لِيَقْمَا وَلَوْ هَلُكُ مِنْ الْمُقْتُولِينَ، وَاسْتَوْفَى يَكُونُ مُسْتَوْفِيًا لِيَنْ الْمَقْسُودَ وَلِي مَنْهُمَا كُولُ فِي نَوْبَتِهِ كَالْمُ لِلْ عَيْنُ وَلَهُ هَا لَكُولُ فِي حَقِي الْاحْرِ، وَلَوْ هَلَكُ صَمِنَ كُلُّ إِي نَوْبَتِهِ كَالْهُ فِي نَوْبَتِهِ كَالْعَدُلِ فِي حَقِ الْاحْرِ، وَلَوْ هَلَكُ صَمْنَ كُلُّ وَهُو يُنَافِي الْمُقْصُودَ (وَفِي كَايُتِهِمَا كُلُّ فِي نَوْبَتِهِ كَالْعَدُلِ فِي حَقِ الْاحْرِ، وَلَوْ هَلَكُ صَمْنَ كُلُّ وَهُو يَنَاقِ الْمُقْولِيقِ الْمُقْولِيقِ الْمُقْتِقِ فِي الْمَعْدِلِ فِي عَلَيْ وَلَو هَلَكُ صَمْنَ كُلُ وَلَا عَلَيْ وَلَا عَلَى الْمَقْولِي الْمَقْولِي الْمُقْلِقِ الْمُعْمِلُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللْمُولِ وَالْمُ لِلْاحْرِي ) ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعَيْنِ رَهُنَ فِي يَدِ كُلِ وَاحِدِ وَعَلَى مَنْ اللْلَاحْرِي ) ؛ لِلْآ تَوْنِ الْمُقْرِقِ فَى الْمُعْرِقِ فَى اللْمُعْلِى الْمُعْلِى فَلَا اللْمُعْلِى وَلَوْ هَلَكُ مَنْ اللْمُعْلِى وَلَو اللْمُعْلِى وَالْمُولِ اللْمُعْلِى وَلَوْ هَلَكُ اللْمُ وَلِي اللْمُعْلِى ال

(رَهَنَا مِنْ رَجُلٍ رَهْنَا بِدَيْنِ عَلَيْهِمَا صَحَّ الرَّهْنُ بِكُلِّهِ) أَيْ كُلِّ الدَّيْنِ (يُمْسِكُهُ) أَيْ الْمُرْتَقِنُ (إِلَى قَبْضِ الْكُلِّ بِلَا شُيُوعٍ (بَطَلَ حُجَّةُ (إِلَى قَبْضِ الْكُلِّ بِلَا شُيُوعٍ (بَطَلَ حُجَّةُ كُلِّ مِنْ شَخْصَيْنِ أَنَّهُ رَهَنَهُ عَبْدَهُ وَقَبَضَهُ) ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَا تَعَلُّقَ لَمَا بَمَا سَبَقَ يَعْنِي كُلِّ مِنْ شَخْصَيْنِ أَنَّهُ رَهَنَهُ عَبْدَهُ وَقَبَضَهُ) ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَا تَعَلُّقَ لَمَا بَمَا سَبَقَ يَعْنِي الْذَا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ وَهَبَهُ عَبْدَهُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَقَبَضَهُ فَهُو بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَلَا وَجُهَ لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْكُلِّ؟ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَلَا وَجُهَ لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْكُلِّ؟ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوَلَا فَعُو بَاطِلٌ؛ لِأَنَ الْعَبْدَ وَلَا فَضَاء لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْكُلِّ؟ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَلَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا لِلْقَضَاءِ بِكُلِّهِ لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ الْأَوْلُويَةِ وَلَا لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالنِّصْفِ لِلْزُومِ الشَّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَايُؤُ (وَلَوْ مَاتَ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ الْأَوْلُولِيَّةِ وَلَا لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالنِصْفِ لِلْزُومِ الشَّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَايُؤُ (وَلَوْ مَاتَ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ الْأَوْلُولِيَّةِ وَلَا لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالنِصْفِ لِلْزُومِ الشَّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَايُؤُ (وَلَوْ مَاتَ

<sup>(</sup>١) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢١٣/٢

رَاهِنُهُ وَالرَّهْنُ مَعَهُمَا فَيُرْهَنُ كُلُّ كَذَلِكَ) أَيْ بِأَنَّهُ رَهَنَهُ عَبْدَهُ وَقَبَضَهُ (كَانَ نِصْفُهُ) أَيْ نِصْفُ الْعَبْدِ (مَعَ كُلِّ) مِنْهُمَا (رَهْنَا بِحَقِّهِ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْحَيَاةِ الْحَبْسُ وَالشُّيُوعُ يَضُرُّهُ وَبَعْدَ الْعَبْدِ (مَعَ كُلِّ) مِنْهُمَا (رَهْنَا بِحَقِّهِ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْحَيَاةِ الْحَبْسُ وَالشُّيُوعُ يَضُرُّهُ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ الْإِسْتِيفَاءُ بِالْبَيْعِ فِي الدَّيْنِ، وَالشُّيُوعُ لَا يَضُرُّهُ.

(بَابُ رَهْنٍ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ) سُمِّي بِهِ لِعَدَالَتِهِ فِي رَعْمِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْغَيِنِ (وَضَعَاهُ) أَيْ وَضَعَ الرَّهِنُ وَالْمُرْغَيِنِ الرَّهْنَ (عِنْدَهُ صَحَّ) خِلاَقًا لِمَالِكِ (وَلَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ) أَيْ الرَّهْنَ مِنْ الْعَدْلِ (أَحَدُهُمَا) لِتَعَلَّقِ حَقِّ الرَّهْنِ فِي الحِيْفِظِ بِيَدِهِ وَأَمَانَتِهِ وَحَقِّ الْمُرْغَيِنِ بِهِ اسْتِيفَاءً، فَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا إِبْطَالَ حَقِّ الرَّهْنِ فِي الحَيْفِظِ بِيَدِهِ وَأَمَانَتِهِ وَحَقِّ الْمُرْغَيِنِ بِهِ اسْتِيفَاءً، فَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا إِبْطَالَ حَقِّ الرَّهْنِ إِلَى الْآخِرِ وَوَيَصْمَنُ) أَيْ الْعَدْلُ (بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ) أَيْ دَفْعِ الرَّهْنِ إِلَى الْآخِرِ وَالْمُودِعُ الْمُرْغَينِ فِي حَقِّ الْمَالِيَّةِ، وَأَحَدُهُمَا أَخْنِي عَنْ الْآخِرِ وَالْمُودِعُ الرَّهْنِ وَمُودِعُ الْمُرْغَينِ فِي عَقِ الْمُرْغِينِ فِي عَلَى الْمُرْغِينِ فِي عَلَى الْمُرْغَينِ الْمَرْغِينِ إِلَى الْأَجْنِ (وَيَعْلُلُ عَلَى الْمُرْغِينِ أَيْ الرَّاهِنُ أَوْ الْمُرْغِينِ الرَّهْنَ الرَّهْنَ الرَّهْنَ عَلَى الْمُرْغَينِ الْمَوْعِيلُ الْمُرْغِينِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُرْغِينِ الْمَالِقِيلُ الْمُرْغِينِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِلُ الْ

> [بَابُ الرَّهْنُ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ] (بَابُ رَهْنٍ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ)

(قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَالِكِ) كَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَذْكُرَ خِلَافًا لِرُفَرَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى أَيْضًا (قَوْلُهُ وَيَضْمَنُ الْقِيمَة اه. وَلَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا اه. ثُمُّ لَا الْعَدْلُ بِلَنْعِهِ إِلَيْهِ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ يَضْمَنُ الْقِيمَة اه. وَلَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُونُ قَاضِيًا كَمَا فِي النِّهَايَةِ يَقْدِرُ الْعَدْلُ أَنْ يَجْعَلَ الْقِيمَة رَهْنًا فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ قَاضِيًا كَمَا فِي النِّهَايَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ اه فَيَأْخُذُ أَضًا مِنْهُ وَيَجْعَلَانِهَا رَهْنًا عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا الْأَمْرَ إِلَى عَنْ اللَّاهِنِ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا الْأَمْرَ إِلَى النَّهْضِي لِيَفْعَلَ ذَلِكَ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَنْزِ لِلْمَيْنِي فَإِنْ تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُهُمَا رَفَعَ الْعَدْلُ أَحَدَهُمَا إِلَى النَّاهِنِ ثُمَّ قَضَى الرَّاهِنِ الْمُرْعَنِ الْقَاضِي لِيَقْعَلَ ذَلِكَ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَنْزِ لِلْمَيْنِي فَإِنْ تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُهُمَا رَفَعَ الْعَدْلُ أَحَدُهُمَا إِلَى النَّاهِنِ الْمُرْعَنِ الْقَاضِي وَلُو جَعَلَ الْقِيمَة فِي يَدِ الْعَدْلِ، وَقَدْ ضَمِنَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى الرَّاهِنِ ثُمَّ قَضَى الرَّاهِنِ اللَّهِ وَلِا يَأْخُذُهَا الْمُرْتَعِنُ لِوصُولِ حَقِّهِ إِلَيْهِ وَإِنْ اللَّهُمِ وَلَا يَأْخُذُهَا الْمُرْتَعِنُ لِوصُولِ حَقِّهِ إِلَيْهِ وَإِنْ مَنِي اللَّهُ الْمُعْتَى الْمُورَعِي عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ وَالْعَلَى اللَّهُ الْمُرْعَلِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

٥٧١. "الْجُعْلِ وَلَا النَّقْدُ فِيهِ (مُشْتَرَطٍ) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَنَقْدُهُ كَالْخِيَارِ.

(فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْإِجَارَةُ بِلَا عَكْسٍ) مِنْ الْمُدَوَّنَةِ وَكِتَابِ ابْنِ الْمَوَّازِ: كُلُّ مَا جَازَ فِيهِ الْجُعْلُ مَا جَازَتْ فِيهِ الْإِجَارَةُ يَجُوزُ فِيهِ الْإِجَارَةُ بَسْطَ هَذِهِ الْجُعْلُ . أَنْظُرْ بَسْطَ هَذِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ: " جُعْلًا عُلِمَ ".

(وَلَوْ فِي الْكَثِيرِ إِلَّا كَبَيْعِ سِلَعٍ) سَيَأْتِي مَعْنَى الْكَافِ عِنْدَ النَّصِّ بَعْدَ هَذَا. ابْنُ الْمَوَّازِ: يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكِ وَأَصْحَابِهِ الْجُعْلُ عَلَى الشِّرَاءِ فِيمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ.

وَقَالَ فِي الْمُدَوَّنَةِ: يَجُوزُ الْجُعْلُ فِي شِرَاءِ كَثِيرِ الثِّيَابِ بِخِلَافِ بَيْعِهَا (لَا يَأْخُذُ شَيْعًا إلَّا بِالْجُمْعِ)

. ابْنُ يُونُسَ: حُكِيَ لَنَا عَنْ بَعْضِ الْقَرَوِيِّينَ فِي مَنْعِ الْجُعْلِ عَلَى بَيْعِ كَثِيرِ السِّلَعِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ شَيْعًا إلَّا أَنْ يَبِيعَ الْجُمْمِيعَ هَكَذَا الْعُرْفُ عِنْدَهُمْ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى أَنَّ مَا بَاعَ فَلَهُ قَدْرُهُ يَأْخُذُ شَيْعًا إلَّا أَنْ يَبِيعَ الجُمْمِيعَ هَكَذَا الْعُرْفُ عِنْدَهُمْ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى أَنَّ مَا بَاعَ فَلَهُ قَدْرُهُ مِنْ الْإِجَارَةِ فَذَلِكَ جَائِزٌ. ابْنُ يُونُسَ: وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ تَرَكَ بَقِيَّةَ الثِّيَابِ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ الثِّيَابَ مِنْ الْإِجَارَةِ فَذَلِكَ جَائِزٌ. ابْنُ يُونُسَ: وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ تَرَكَ بَقِيَّةَ الثِّيَابِ وَإِنْ لَمْ يُسلِمْ الثِّيَابَ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُ الثِّيَابَ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُ الشَّيَرِ السِّلَع أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا اشْتَرَى أُخِذَ

<sup>(</sup>۱) درر الحكام شرح غرر الأحكام، منلا خسرو ٢٥٤/٢

بِحِسَابِهِ هَكَذَا الْعُرْفُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا. وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِشِرَاءِ الجُمِيعِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَالْجُعْلُ عَلَى الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

(وَفِي شَرْطِ مَنْفَعَةٍ لِلْجَاعِلِ قَوْلَانِ) . ابْنُ رُشْدٍ: أُخْتُلِفَ هَلْ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الجُعْلِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِلْجَاعِلِ أَمْ لَا عَلَى قَوْلَيْنِ انْتَهَى. وَلَمْ يَنْقُلْ ابْنُ يُونُسَ إِلَّا مَا نَصُّهُ: قَالَ عَبْدُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِلْجَاعِلِ أَمْ لَا عَلَى قَوْلَيْنِ انْتَهَى أَنْ يَرْقَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ الجُبَلِ سَمَّاهُ لَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَلَا الْمَلِكِ: مَنْ جَعَلَ لِرَجُلٍ جُعْلًا عَلَى أَنْ يَرْقَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ الجُبَلِ سَمَّاهُ لَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَلا يَجُوزُ الجُعْلُ إِلَّا فِيمَا يَنْتَفِعُ بِهِ الجُاعِلُ، يُرِيدُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَكُلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ. وَمِنْ ابْنِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى إِخْرَاجِ الجُانِّ مِنْ الرَّجُلِ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ حَقِيقَتُهُ وَلَا يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الجُعْلُ عَلَى حَلِّ الْمَرْبُوطِ وَالْمَسْحُورِ. أَنْظُرُ وَلَا يَنْبَعٰي لِأَهْلِ الْوَرَعِ الدُّخُولُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الجُعْلُ عَلَى حَلِّ الْمَرْبُوطِ وَالْمَسْحُورِ. أَنْظُرُ وَلَا يَنْبَعٰي لِأَهْلِ الْوَرَعِ الدُّخُولُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الجُعْلُ عَلَى حَلِّ الْمَرْبُوطِ وَالْمَسْحُورِ. أَنْظُرُ وَلَا يَعْوَلِهِ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَ عَلَى وَلِيمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هُو لَكُمْ مِثْلُو إِنْ اعْتَادَهُ) تَقَدَّمُ أَنْ يَنْفَعَ أَحَاهُ فَلْيَفْعَلْ» وَانْظُرُ ابْنَ الْعَرِيِّ عِنْدَ تَكَلُّمِهِ عَلَى (وَلِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعْلُ مِثْلِهِ إِنْ اعْتَادَهُ) تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا لَكُ الْعَرِيقِ عِنْدَ تَكَلُّهِ لِمُ الْمُالِكِ وَابْنِ الْمَاجِشُونِ وَأَصْبَعَ.

(كَحَلِفِهَا بَعْدَ تَخَالُفِهِمَا) . ابْنُ الْحَاجِبِ: إِنْ تَنَازَعَا فِي قَدْرِ الجُعْلِ تَحَالَفَا وَوَجَبَ جُعْلُ الْمِثْلِ. ابْنُ عَرَفَةَ: تَبِعَ فِي هَذَا ابْنَ شَاسٍ وَالْأَظْهَرُ تَخْرِيجُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِمَا فِي الْقِرَاضِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ إِنْ أَتَى بِمَا يُشْبِهُ.

(وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ وَإِلَّا فَالنَّفَقَةُ) لَوْ قَالَ: " وَلِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعْلُ مِثْلِهِ إِنْ اعْتَادَهُ وَإِلَّا فَالنَّفَقَةُ وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ وَإِلَّا فَالنَّفَقَةُ وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ " لَتَنَزَّلَ عَلَى مَا يَتَقَرَّرُ مِنْ الْمُدَوَّنَةِ. وَمَنْ وَجَدَ آبِقًا فَطَلَبَ جُعْلًا عَلَى أَخْذِهِ فَقَالَ مَالِكُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ شَأْنُهُ يَطْلُبُ الضَّوَالَّ فَلَا جُعْلَ لَهُ وَلَهُ نَفَقَتُهُ. مَا لَكُ أَنْ يَتُرْكُهُ رَبُّهُ فَلَا يُلْزِمَهُ أَنْ يُعْطِى نَفَقَتُهُ. قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: إِلَّا أَنْ يَتْرَكُهُ رَبُّهُ فَلَا يُلْزِمَهُ أَنْ يُعْطِى نَفَقَتُهُ.

(فَإِنْ أَفْلَتَ فَجَاءَ بِهِ آحَرُ فَلِكُلِّ نِسْبَتُهُ) سَمِعَ عِيسَى ابْنَ الْقَاسِمِ: مَنْ جَعَلَ جُعْلًا لِرَجُلٍ عَلَى آبْق أَفْلَتَ. " (١)

<sup>(</sup>١) التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف المواق ٦٠٠/٧

٥٧٢. "بِالْعَجُوزِ أَيْ غَيْرِ الْمُشْتَهَاةِ الشَّابَّةُ وَالْمُشْتَهَاةُ فَيُكْرَهُ لَمُمَا الْخُضُورُ كَمَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْجُمَاعَةِ بِزِيَادَةٍ وَبِالْإِذْنِ مَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا فَيَحْرُمُ حُضُورُهَا مُطْلَقًا وَفِي مَعْنَى الْجُمَاعَةِ بِزِيَادَةٍ وَبِالْإِذْنِ مَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا فَيَحْرُمُ حُضُورُهَا مُطْلَقًا وَفِي مَعْنَى الزَّوْجِ السَّيِّدُ

(وَيُكْرَهُ تَشْبِيكُ الْأَصَابِعِ وَالْعَبَثُ حَالَ الذَّهَابِ وَالْانْتِظَارِ لِلصَّلَاةِ) وَفِي نُسْحَةٍ لِلصَّلَوَاتِ وَلَوْ غَيْرُ جُمُّعَةٍ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ» قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا غَيْرُ جُمُّعَةٍ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ» قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُخْلَفُ مَا رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ وَغَيْرُهُ «أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ عَنْ رَكْعَتَيْنِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ وَشَبَّكَ فِي غَيْرِهِ» ؟ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ إِنَّا بَعْدَ مَا سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ عَنْ رَكْعَتَيْنِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ وَشَبَّكَ فِي غَيْرِهِ» ؟ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ إِنَّا هِي عَيْرِهِ » وَهَذَا كَانَ مِنْهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بَعْدَهَا فِي اعْتِقَادِهِ (وَمَنْ قَعَدَ فِي مَكَانِ الْإِمَامِ أَوْ) فِي (طَرِيقِ النَّاسِ أُمِرَ بِالْقِيَامِ وَكَذَا مَنْ قَعَدَ مُسْتَقْبِلًا وَجُوهَهُمْ وَالْمَكَانُ ضَيِقٌ) عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ الْوَاسِع

(وَلِلْمُسْتَمِعِ) لِلْحَطِيبِ (أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَرْفَعُ بِمَا صَوْتَهُ (إِنْ قَرَأَ الْحُطِيبُ الرَّوْضَةِ أَنْ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَرْفَعُ بِمَا صَوْتَهُ (إِنْ قَرَأَ الْحُطِيبُ الرَّوْضَةِ أَنْ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﴿ [الأحزاب: ٥٦] الْآيَة) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الرَّفْعُ الْبَلِيغُ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِ فَإِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ بَلْ بِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الرَّفْعُ الْبَلِيغُ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِ فَإِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ بَلْ بِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَالرَّوْضَةِ إِنَّ مَا قَالَهُ مُبَاحُ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا فَالِاسْتِمَاعُ كَذَلِكَ وَلَك كَالَا شَتِمَاعُ كَذَلِكَ وَلَك كَالرَّوْضَةِ إِنَّ مَا قَالَهُ مُبَاحُ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا فَالِاسْتِمَاعُ كَذَلِكَ وَلَك كَالرَّوْضَةِ إِنَّ مَا قَالَهُ مُبَاحُ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا فَالِاسْتِمَاعُ كَذَلِكَ وَلَك اللَّهُ مَالَمُ مُنَاحُ مُسْتَوِي الطَّرَفِي مِنْ الِاسْتِمَاعِ فَالْأَوْلَى تَرْكُهُ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَيِّبِ بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الإِسْتِمَاعَ الْاسْتِمَاعِ فَالْأَوْلَى تَرْكُهُ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَلُولُ اللَّيْبِ بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُطَعُ الِاسْتِمَاعَ

(كِتَابُ صَلَاةِ الْحُوْفِ) أَيْ كَيْفِيَّتُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَهُ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَقَدْ جَاءَتْ فِي الْأَخْبَارِ عَلَى سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا اخْتَارَ الشَّافِعِيُّ مِنْهَا الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَ الْآتِيَةَ فِي الْكِتَابِ وَذَكَرَ مَعَهَا الرَّابِعَ الْآتِي وَجَاءَ بِهِ وَبِالثَّالِثِ الْقُرْآنَ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَ الْآتِيَةَ فِي الْكِتَابِ وَذَكَرَ مَعَهَا الرَّابِعَ الْآتِي وَجَاءَ بِهِ وَبِالثَّالِثِ الْقُرْآنَ وَلَا أَنْ اللَّاتِيةَ اللَّهُ وَاللَّالِثِ اللَّهُ وَاللَّالِثِ اللَّهُ عَلَى هُوَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَمُهُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَة وَالأَحْبَارُ الْآتِيَةُ مَعَ حَبَرِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِي» وَاسْتَمَرَّتْ الصَّحَابَةُ عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَادَّعَى الْمُونِي نَسْحَهَا لِتَرَكِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هَمَا يَوْمَ

الْخُنْدَقِ وَأَجَابُوا عَنْهُ بِتَأَخُرِ نُرُولِهَا عَنْهُ؛ لِأَكْمَا نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍ وَالْخُنْدَقُ كَانَ سَنَةَ أَرْبَعِ وَقِيلَ خَمْسٌ وَجُحُوزُ فِي الْحُضَرِ كَالسَّقَرِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ (وَهِي أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ)؛ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَدَّ الْحُوْفُ فَالرَّابِعُ أَوَّلًا وَالْعَدُو فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَالثَّانِي أَوْ فِي غَيْرِهَا فَالْآخِرَانِ (الْأَوَّلُ صَلَاةُ بَطْنِ غَلْلِ فَالرَّابِعُ أَوَّلًا وَالْعَدُو فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَالثَّانِي أَوْ فِي غَيْرِهَا فَالْآخِرَانِ (الْأَوَّلُ صَلَاةُ بَطْنِ غَلْلِ مَكُانٌ مِنْ خَبْدٍ بِأَرْضِ غَطَفَانَ أَيْ صَلَاتِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِهِ رَوَاهَا الشَّيْحَانِ (وَهِي مَكَانٌ مِنْ خَبْدٍ بِأَرْضِ غَطَفَانَ أَيْ صَلَاتِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِهِ رَوَاهَا الشَّيْحَانِ (وَهِي أَنْ يَجْعَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ يُصَلِّي بِكُلِّ) مِنْهُمَا (مَرَّةً تَحْرُسُ الْأُخْرَى) بِأَنْ تَقِفَ فِي وَجْهِ الْعَدُو (وَتَكُونُ) الصَّلَاةُ (الثَّانِيَةُ لِلْإِمَامِ نَافِلَةً) لِسُقُوطِ فَرْضِهِ بِالْأُولَى (وَهَذِهِ) الصَّلَاةُ، وَإِنْ الْمَعْدَةِ وَسَوَا عَنْ الْعَدُو فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ) أَوْ فِيهَا وَدُوهَمُ عَائِلُ الْمَعْدَةِ وَسَوَا عَنْ لَا مُعْدَقِ وَسَوَا مَكْرَهُمْ ) كَهُجُومِهِمْ فِي الصَّلَاةِ (أَنْ لَا يَقْتَذِي بِالْمُتَنَقِلِ لِيَحْرُجَ مِنْ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةً (أَنْ لَا يَقْتَذِي بَالْمُتَنَقِلِ لِيَحْرُجَ مِنْ خِلَافِ أَي الصَّلَاةِ الْمُعَلَقِ وَالْمَعْدَةِ وَسَوَاةً أَكَانَتْ رَكْعَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا

(النَّوْعُ النَّانِي صَلَاةُ عُسْفَانَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ قَرْيَةٌ بِقُرْبِ حُلَيْصٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّة أَرْبَعَةُ بُرُدٍ سُجِيتُ بِهِ؛ لِأَنَّ السُّيُولَ تَعْسِفُهَا أَيْ صَلَاتَهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هِمَا رَوَاهَا مُسْلِمٌ (وَهِيَ) وَفِي نُسْحَةٍ، وَهُو (أَنْ يَصُفَّهُمْ) الْإِمَامُ (صَفَّيْنِ) وَ (يَقْرَأُ وَيَرْكَع) وَيَعْتَدِلَ (هِمْ) جَمِيعًا (ثُمَّ يَسْجُدَ بِإِحْدَاهُمَا وَيَحْرُسَ الْآحَرُ حَتَى يَقُومَ الْإِمَامُ) مِنْ سُجُودِهِ (ثُمَّ يَسْجُدُونَ) أَيْ الْآحَرُونَ الْآحَرُ حَتَى يَقُومَ الْإِمَامُ) مِنْ سُجُودِهِ (ثُمَّ يَسْجُدُونَ) أَيْ الْآحَرُونَ (وَيَلْحَقُونَهُ) فِي قِيَامِهِ (وَ) يَفْعَلَ (فِي) الرَّحْعَةِ (الظَّانِيَةِ كَذَلِكَ) أَيْ يَقْرَأُ وَيَرْكَعَ وَيَعْتَدِلَ هِمْ جَمِيعًا وَلا حِرَاسَةَ فِي الرُّكُوعِ) كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ لِتَمَكُّنِ الرَّاكِعِ فَيَسْجُدُ وَلَى السَّاجِدِ (وَيُشْتَرَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ كَثْرَةُ الْمُسْلِمِينَ) لِتَسْجُدَ طَائِفَةٌ وَتَحْرُسَ الْإَحْرَى (وَيَتَشَهَّدَ وَيُسَلِّمَ هِمْ جَمِيعًا وَلا حِرَاسَةَ فِي الرُّكُوعِ) كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ لِتَمَكُنِ الرَّاكِعِ فَيَسْجُدُ وَلَى السَّاجِدِ (وَيُشْتَرَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ كَثْرَةُ الْمُسْلِمِينَ) لِتَسْجُدَ طَائِفَةٌ وَتَحْرُسَ فَيهِ مِنْهَا بِخِلَافِ السَّاجِدِ (وَيُشْتَرَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ كَثْرَةُ الْمُسْلِمِينَ) لِتَسْجُدَ طَائِفَةٌ وَتَحْرُسَ الْمَعْرَوقِ فِي هَذَا صَادِقَةٌ وَتَحْرُسَ الْمَعْرَوقِ وَلَى السَّاحِينَ (بِشَيْعِ ) كَمَّا عُلِمَ مِنْ وَقُولُومُ الْعَدُوقِ فَي هَذَا صَادِقَةٌ بَأَنْ يَسْجُدَ السَّومَ السَّامِ سُخُودُ الْأَولُ فِي الرَّحْعَةِ الْأُولِي وَالنَّانِيَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهَا مِكَانِهِ أَوْ تُحَوِّلُ وَالَّذِي فِي السَّامِ سُجُودُ الْأَولُ فِي الرَّعْعَةِ الْأُولُ فِي التَّعْوَلُ وَالنَّانِي فِي النَّانِيةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهَا مِكَانِهُ أَوْعَلُمُ مُ فِي التَّحَوُلُ وَالنَّانِي فِي الْتَعْمُ الْفَي وَالْمُونَ الْمُعْلِمُ الْمُؤْلِولُ وَالنَّانِي فِي النَّعْمُ الْمُعْلَى وَالْمُعَلِقَ وَلَا مِنْ مُنْ أَنْعَاهُمُ فِي التَّعْمُ وَلَو وَلَا مِنْ الْمُعْمُ الْمُ الْمُولُ وَاللَّانِ فِي الْمُعْمُ الْمَالُمُ مُ فِي التَّعْمُ الْمُعْلِقُ الْمُو

\_\_\_\_\_ قَوْلُهُ فَالِاسْتِمَاعُ كَذَلِكَ) صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِاسْتِحْبَابِهِ

[كِتَابُ صَلَاةِ الْحُوْفِ وَهَى أَنْوَاع] [النَّوْع الْأُوَّل صَلَاةُ بَطْنِ نَخْلِ]

(كِتَابُ صَلَاةِ الْخُوْفِ) (قَوْلُهُ وَكَثُرَ الْمُسْلِمُونَ) قَالَ فِي الْخَادِمِ قَالَ صَاحِبُ الْوَافِي الْمُرَادُ بِالْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونُوا مِائتَيْنِ وَالْكُفَّارُ مِائتَيْنِ مَثَلًا فَإِذَا مِلْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونُوا مِائتَيْنِ وَالْكُفَّارُ مِائتَيْنِ مَثَلًا فَإِذَا صَلَّى بِطَائِفَةٍ، وَهِي مِائَةٌ يِنهُ مِائَةٌ فِي مُقَابَلَةِ مِائتَيْ الْعَدُو، وَهَذَا أَقَلُ دَرَجَاتِ الْكَثْرَةِ الْمُشَارِ صَلَّى بِطَائِفَةٍ، وَهِي مِائَةٌ يَبْقَى مِائَةٌ فِي مُقَابَلَةِ مِائتَيْ الْعَدُو، وَهَذَا أَقَلُ دَرَجَاتِ الْكَثْرَةِ الْمُشَارِ الْنَهَا انْتَهَى (قَوْلُهُ مَيْ لَهُ مِن الْأَمْنِ) أَمَّا حَالَةُ الْخُوْفِ كَهَذِهِ الصُّورَةِ فَيُسْتَحَبُّ كَمَا ذَكَرَاهُ؛ لِأَنَّ لِاللَّهَا انْتَهَى (قَوْلُهُ مَنْ فَيُسْتَحَبُّ كَمَا ذَكَرَاهُ؛ لِأَنَّ فِي حَالَةِ الْأَمْنِ (قَوْلُهُ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ أَمَّا الصَّلَاةُ الْمُعَادَةُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُخْتُلِفَ فِي فَرْضِيَّتِهَا إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ أَمَّا الصَّلَاةُ الْمُعَادَةُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُخْتُلِفَ فِي فَرْضِيَّتِهَا إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ أَمَّا الصَّلَاةُ الْمُعَادَةُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُخْتُلِفَ فِي فَرْضِيَّتِهَا

## [النَّوْعُ الثَّانِي صَلَاةُ عُسْفَانَ]

(قَوْلُهُ فَهِي أَرْبُعُ كَيْفِيّاتٍ) بَلْ إِنْ ثَنَيْت صَمِيرَ فِيهَا السَّابِقَ فَقُلْت فِيهِمَا كَانَتْ ثَمَانِيةً." (١) ٥٧٥. "(وَيَرْفَعُ) نَدْبًا الرَّجُلُ (صَوْتَهُ) بِالتَّابِيةِ فِي دَوَامِ الْإِحْرَامِ (جِيْتُ لَا يُتْعِبُهُ) الرَّفْعُ «قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتُهُمْ بِالْإِهْلَالِيه وَرَوَاهُ البِّرْمِذِيُ وَصَحَّحُهُ «وَقَالَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – أَنْصَلُ الحَّجِّ: الْعَجُّ وَالنَّجُّ » رَوَاهُ البِّرْمِذِيُ وَصَحَّحُ إِسْنَادَهُ وَالْعَجُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّابِيةِ وَالنَّجُ خَرُ الْبُدْنِ أَمَّا رَفْعُ صَوْتِهِ كِمَا فِي الْمُحْرَمِ وَالْمَوْتِ بِالتَّابِيةِ وَالْمَرْأَقِ) وَمِثْلُهَا النَّنْبِيقِ وَلَقَتُم خُرُم الْبُدُنِ أَمَّا رَفْعُ صَوْتِهِ كِمَا فِي الْبَحْرَامِ فَلَا يُنْدَبُ بَلْ يُسْمِعُ نَفْسَهُ فَقَطْ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ الْجُونِيقِ وَأَقَرَهُ الْبَدْرِ أَمَّا رَفْعُ صَوْتِهِ كِمَا فِي الْبَحْرَامِ فَلَا يُنْدَبُ بَلْ يُسْمِعُ نَفْسَهُ فَقَطْ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ الْجُونِيقِ وَأَقَرَهُ وَقَتَصَاهُ كَلَامُ الْمِنْهَاجِ كَالْمُحْرِمِ (وَالْمَرْأَقِ) وَمِثْلُهَا النَّنْفِي (تُسْمِعُ نَفْسَهَا) فَقَطْ نَدْبًا كَمَا فِي الْبَدُونِ وَاشِيْفَ كَلَامُ الْمِنْهَاجِ كَالْمُحْرِمِ (وَالْمَرْأَقِ) وَمِثْلُهَا النَّنْفَى (تُسْمِعُ نَفْسَهَا) فَقَطْ نَدْبًا كَمَا فِي وَاقْتَصَاهُ كَلَامُ الْمِنْهَاجِ كَالْمُحْرِمِ (وَالْمَرُاقِ ) وَمُثْلُهَا الْخُنْثَى (تُسْمِعُ نَفْسَهَا) فَقَطْ نَدْبًا كِمَا فِي وَاقْتَصَاهُ كَلَامُ السَّعْفَاءِ وَالْمُلْكَ وَالْمُلْكَ وَالْمُ لِلْكَامِ اللَّيْوِي عُنْ وَلُولُهُ وَالْمُلُكَ وَلَامُ اللَّهُمُ لَبُعْنَا إِلَا لَكُمْ وَلَامُ اللَّهُمُ لَالْهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمُ وَمُثَنَّ اللَّهُمُ اللَّيْوَقِي وَالْمُعْلُولُ وَلَامُ اللَّيْوِي عُولُهُ وَالْمُلْكَ وَلَا لَكَى وَلَامُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّه

<sup>(</sup>١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري ٢٧٠/١

[الحج: ٢٧] مَأْخُوذٌ مِنْ لَبَّ بِالْمَكَانِ لَبًّا أَوْ أَلَبَّ بِهِ إِلْبَابًا إِذَا أَقَامَ بِهِ وَمَعْنَاهُ أَنَ مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِك إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ (فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَمُ يُكُرَهُ) لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرِيدُ فِي تَلْبِيَةٍ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَبَيْكَ لَبَيْكَ لَبَيْكَ وَالْحَيْلُ وَالْحَيْلُ بِيَدَيْكَ وَالْحَيْلُ وَالْحَيْلُ وَالْحَيْلُ وَالْحَيْلُ وَالْمَعْيُ وَمَلَيْمَ ) وَهُوَ مَا أَوْرَدَهُ الرَّافِعِيُ (مُمَّ يُمِنِيكَ وَالْعَيْلُ وَوَرَفَعْنَا وَالْعَيْلُ مَا أَوْرَدَهُ الرَّافِعِي (مُ مَعْ يَكِيلُ وَيُسَلِّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –) قَالَ تَعَالَى ﴿ وَرَفَعْنَا وَيُسَلِّمُ نَا لَا لِمَعْدَلِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –) قَالَ تَعَالَى ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] أَيْ لَا أُذْكُرُ إِلّا وَتُذْكُرُ مَعِي (بِصَوْتٍ أَخْفَضَ) مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيةِ لَكَ ذَيْكُ لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] أَيْ لَا أُذْكُرُ إِلّا وَتُذْكُرُ مَعِي (بِصَوْتٍ أَخْفَضَ) مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيةِ وَيَسْتَعِيدُهُ وَاللّهِ وَالْجُنَّةَ وَيَسْتَعِيدُهُ وَيَعْمَلِنِي عَلَى آلِهِ أَيْضًا كُمَا فِي التَّسَمَّةُ لِ (وَ) بَعْدَ ذَلِكَ (يَسْأَلُ لَوْ وَالْمَالُ فِي النَّسَةُ لِهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَكِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْجُمْهُورُ ضَعَقُوهُ (وَيَدْعُو) بَعْدَ ذَلِكَ (يَسْأَلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ وَفُلِكَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَكِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْجُمْهُورُ ضَعَقُوهُ (وَيَدْعُو) بَعْدَ ذَلِكَ (مِنْ النَّالِ ) فَوْرَقَعُوا بِوَعْدِكَ وَوَقُوا بِعَهْدِكَ وَقَوْا بِعَهْدِكَ وَاتَمْعُوا أَمْرَكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَفْدِكَ اللَّهُمَّ يَعِرْفِ فَا لِوَعْمَلِكُ وَاقَمْوا لِوَعْمُولُ وَلَوْكَ اللَّهُمَّ اجْعَلِي مِنْ وَفْدِكَ اللَّهُمَّ يَعِرُونَ فِي الْعَرْفَى وَلَقَاعُولُ وَتَقْوا بِوَعْدِكَ وَوَقُوا بِعَهْدِكَ وَاقَمُولُ وَالْمُولُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَفُدِكَ اللَّهُمَّ عَوْدُ وَلَاكُ اللَّهُمَّ الْعَلْقُولُ وَالْمُولُ اللَّهُمَّ الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ مَا لَوْلُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَ

، (وَلا يَتَكَلَّمُ فِيهَا) أَيْ فِي التَّلْبِيةِ بِأَمْرٍ أَوْ هَنْ أَوْ عَيْرِهِمَا (إلَّا بِرَدِّ السَّلَامِ) فَإِنَّهُ مَنْدُوبُ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا أَحَبُ، وَقَدْ يَجِبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِلضَّرُورَةِ كَمَا لَا يَخْفَى (وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ) فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يُكْرُهُ لَهُ قَطْعُهَا (وَإِنْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ) نَدْبًا « (لَبَيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَلَيْهِ) فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يُكْرُهُ لَهُ قَطْعُهَا (وَإِنْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ) نَدْبًا « (لَبَيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ) قَالَهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حِينَ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ» وَرَأَى جَمْعُ الْمُسْلِمِينَ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ» وَرَأَى جَمْعُ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْحَيَاةَ الْمَطْلُوبَةَ الْهُرَبِيقَةَ الدَّائِمَةَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ إِذَا رَأَى مَا يُهِمُّهُ هِي حَيَاةُ الدَّالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوَالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوَالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوَالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوَالِهِ وَفِي أَشَدِ أَحْوَالِهِ وَلَا يَعْدَلُهُ لِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّى اللَّالِمِي فِي أَسَرِ أَعْرَامِهُ الْفَادِرُ كَمَا فِي تَسْبِيح الصَّلَاةِ.

(بَابُ دُخُولِ مَكَّةً) -

\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَيْ اسْتَثْنَى جَمَاعَةٌ عَدَمَ اسْتِحْبَابِ الرَّفْعِ فِي الْمَسَاجِدِ قَالَ

الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ مُتَعَيِّنُ إِذَا حَصَلَ بِهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَخُوهِمْ (قَوْلُهُ فَإِنْ جَهَرَتْ هِمَا كُرِهَ) هَذَا إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الْأَجَانِبِ فَإِنْ كَانَتْ وَحْدَهَا أَوْ كِحَضْرَةِ الزَّوْجِ أَوْ الْمَحَارِمِ أَوْ النِّسَاءِ فَيَجْهَرُ بِالتَّلْبِيَةِ كَمَا تَحْهَرُ فِي الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ ذَكَرَهُ هُنَاكَ النَّوَوِيُّ.

(قَوْلُهُ قَالُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ) قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَدَعْوَاهُ ثُبُوتَهُ مُنْوعَةٌ بَلْ هُوَ مُرْسَلُ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ رَوَاهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَسْكُمَ مَوْ مُرْسَلُ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ رَوَاهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ اه وَاعْتُرضَ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَسَلَّمَ - هَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ اه وَاعْتُرضَ بِأَنَّ وَسُولَ اللَّه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ حَدِيثِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ إِنَّ الْخَيْرُ حَيْرُ الْآخِرَةِ» ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَغْرِيجٍ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ.

#### [بَابُ دُخُولِ مَكَّة]

(بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ كَارًا أَوْ لَيْلًا) ، وَقَدْ «دَحَلَهَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَيُلًا فِي عُمْرَة الْجِعْرَانَةِ» كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الثَّلَاثَةِ، وَلا نَعْلَمُ دُحُولِمُنَا لَيْلًا فِي غَيْرِهَا وَفِي مُسْلِمٍ وَمِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ لَفْظُهُ «كَانَ لَا يَقْدَمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طُوى حَتَّى يُصْبِح وَيَغْتَسِلُ مُ مَكَّةَ اَفْضَلُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي تَفْضِيلِهِ مُعَلِيدِ الْمَدِينَةَ، دَلِيلُنَا عَلَى أَفْضَلِيَّةِ مَكَّةً مَا رَوَاهُ التِّرْمِندِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ حَسَنَ صَحِيحٍ «إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، وَهُوَ وَاقِفْ عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي سُوقِ مَكَّةً وَاللَّهِ إِنَّكِ خَيْرُ الْأَرْضِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، وَهُوَ وَاقِفْ عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي سُوقِ مَكَّةً وَاللَّهِ إِنَّكُ خَيْرُ الْأَرْضِ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، وَهُو وَاقِفْ عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي سُوقِ مَكَّةً وَاللَّهِ إِنَّكُ خَيْرُ الْأَرْضِ اللَّهُ إِلَى وَلَوْ أَيِّي أُخْرِجْت مِنْكُ مَا حَرَجْت» وَحَلُّ التَّقَاصُلُ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي وَأَحْبُ أَرْضِ اللَّهُ إِلَى وَلَوْ أَيِّي أُخْرِجْت مِنْكُ مَا حَرَجْت» وَخَلُ التَّقَاصُلُ بِالْإِجْمَاعِ عَبْرِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَّا هُوَ وَقَالُ النَّوْمِ فَي الْمُونِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَّا هُو وَيَعْنُ النَّوْمِ وَيَعْ الْمُونِ الْمُحْوَقِ وَقُولُهُ وَلَالَ النَّووِيُ فِي الْمُولِ الْمُحْوَقِ وَقُولُهُ وَلَا النَّووِيُ فِي الْمُولِ الْمُحُولِ الْمُحْرِقِ وَقُولُهُ وَلَا النَّووِيُ فِي الْمُولِ الْمُحْوِقُ وَقُولُهُ وَالْمَالُ وَمُ الْمُحْرَافِ وَلَو الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ وَالْمُولِ الْمُحْرِقِ وَقُولُهُ وَلَا النَّووِيُ فِي الْمُولِ الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ وَلَى الْمُولِ الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ وَلَاللَا النَّووِيُ فِي الْمُولِ الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ وَالِهُ وَلَا النَّوامِ وَلَو الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ وَلِكُولُ الْمُولِ الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ وَلَى الْمُولِ الْمُحْرِقُ وَقُولُهُ وَلَى اللَّهُ وَلَى السَّعَوْلُ السَّوَى وَالْمُولِ الْمُحْرُولُ الْمُحْرِقُ وَلُكُولُ الْمُولِ الْمُحْرِقُ الْقُولُ وَلِي الْمُعْم

أَنَّهُ حُلِقَ مِنْ تِلْكَ التُّرْبَةِ فَلَوْ كَانَ ثُمَّ أَفْضَلُ مِنْهَا لَخُلِقَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا قِيلَ «إِنَّ صَدْرَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَّا شُقَّ غُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ» فَلَوْ كَانَ ثُمَّ أَفْضَلُ مِنْهُ لَغُسِلَ بِذَلِكَ الْأَفْضَلِ الْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَّا شُقَ غُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ» فَلَوْ كَانَ ثُمَّ أَفْضَلُ مِنْهُ لَغُسِلَ بِذَلِكَ الْأَفْضَلِ عَلَى أَنَّهُ وَرَدَ «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجُنَّةِ» فَإِنْ حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّكَا مِنْ الْجَنَّةِ حَقِيقَةً زَالَ الْإِشْكَالُ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْبَيْنِيَّةِ مَا بَيْنَ ابْتِذَاءِ قَبْرِي أَيْ وَمِنْ آخِرِهِ وَمِنْبَرِي كَوْنَ الْمُرَادُ بِالْبَيْنِيَّةِ مَا بَيْنَ ابْتِذَاءِ قَبْرِي أَيْ وَمِنْ آخِرِهِ وَمِنْبَرِي حَتَّى يَكُونَ الْقَبْرُ دَاخِلًا فِي الرَّوْضَةِ." (١)

٧٥. "وَغَائِطٍ وَمَدْيٍ وَوَدْيٍ وَخُوهِا مِمَّا لَهُ اسْتِحَالَةٌ فِي الْبَاطِن فَكُلُّهَا نَجِسَةٌ بَعْضُهَا بِالنَّصِ كَالْبَوْلِ بِالْأَمْرِ بِصَبِ الْمَاءِ عَلَيْهِ فِي حَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ وَكَالْمَدْي بِالْأَمْرِ بِصَبِ الْمَاءِ عَلَيْهِ فِي حَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَبَعْضُهَا بِالْإِجْمَاعِ كَالْوَدْي وَالْعَائِطِ وَالْقَيْحِ وَبَعْضُهَا بِالْقِيَاسِ كَالْمِرَّةِ وَأَمَّا «أَمْرُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي كَبُولُ وَنُقْبِلُ وَتُمْرِ الْعُرَيِينَ بِشُرْبِ أَبُوالِ الْإِبِلِ» فَلِلتَّذَاوِي وَهُو جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَبَرِ الْعُرَيِينَ بِشُرْبِ أَبُولُ الْإِبِلِ» فَلِلتَّذَاوِي وَهُو جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَبَرِ الْعُرَيِينَ بِشُرْبِ أَبُوالِ الْإِبِلِ» فَلِلتَّذَاوِي وَهُو جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي خَبَرِ الْعُرْبِينِينَ بِشُرْبِ أَبُولُ الْإِبِلِ» فَلِلتَّذَاوِي وَهُو جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمُسْجِدِ فِي زَمَنِ رَسُولِ الْأَطْعِمَةِ وَأَمَّا حَبْرُ ابْنِ عُمْرَ «كَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْعًا مِنْ ذَلِكَ» فَأُجِيبَ عَنْهُ لَزِمَهُ غَسْلُهُ وَبِأَكَا كَانَتْ الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ مِنْ وُلُوغِ الْكِلَابِ وَبِأَنَّ بَوْلَا حَفِي مَكَانُهُ فَمَنْ تَيَقَنَهُ لَزِمَهُ غَسْلُهُ وَبِأَتَّا كَانَتْ تَبُولُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِيهِ.

وَلُوْ أَكَلَتْ بَيِيمَةٌ حَبًّا ثُمَّ ٱلْقَتْهُ صَحِيحًا بِحَيْثُ لَوْ زُرِعَ نَبَتَ فَطَاهِرُ الْعَيْنِ كَدُودٍ حَرَجَ مِنْ فَرْجِ وَإِلَّا فَنَجِسَةٌ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَالْمَاءُ السَّائِلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعِدَتِهِ كَأَنْ حَرَجَ مُنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعِدَتِهِ كَأَنْ حَرَجَ مُنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعِدَتِهِ كَأَنْ حَرَجَ مُنْ فَمِ النَّائِمِ الْمَدْهَبِ الْعَفْوُ عَمَّنْ عَمَّتْ بَلْوَاهُ بِهِ كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ قَالَ: وَسَأَلْتِ الْأَطِبَّاءَ عَنْهُ فَأَنْكُرُوا وَقِيَاسُ الْمَدْهَبِ الْعَفْوُ عَمَّنْ عَمَّتْ بَلْوَاهُ بِهِ كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ قَالَ: وَسَأَلْتِ الْأَطِبَّاءَ عَنْهُ فَأَنْكُرُوا كُونَهُ مِنْ الْمَعِدَةِ وَشَمِلَتُ الْفَضْلَةُ فَضْلَةَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ كَانُهُ مِنْ الْمَعِدَةِ وَشَمِلَتُ الْفَضْلَةُ فَضْلَةَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا عَنْ الجُّمْهُورِ وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَالنَّووِيُّ فِي التَّحْقِيقِ وَحَمُلُوا الْأَخْبَارَ كَأُو اللَّوْمِي يُولُهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شُرْبَ أُمِّ أَيْمَنَ بَوْلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شُرْبَ أُمِّ أَيْمَنَ بَوْلَهُ عَلَى اللَّيْ عَرْهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ اللَّيْوِي وَغَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ الْتَعْوِي وَغَيْرُهُ وَلَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُ عَنْ اللَّوْمِي وَعَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ اللَّهُ الْعِمْرَانِي عَنْ اللَّوْمُ وَلَقَلَهُ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ الْعِمْرَانِيُ عَنْ اللَّهُ وَلَوْلَهُ الْعِمْرَانِي اللَّهُ وَلَا الْفَاضِي وَعَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِي أَعَلَى وَمَعَتَمُ الْفَاضِي وَعَيْرُهُ وَنَقَلَهُ الْعِمْرَانِي أَلَا عَلَى اللَّهُ الْعَمْرَاقِي أَلَا اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَمْرَاقِي أَلَا الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَمْرَاقِي اللْعَمْرَاقِي اللَّوْعِيْ الْعَلِي الللَّهُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَمْرَاقِ الْعَلَامُ ا

<sup>(</sup>١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري ٤٧٤/١

وَقَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ: إِنَّهُ الَّذِي أَعْتَقِدُهُ وَأَلْقَى اللَّهَ بِهِ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ: وَيَنْبَغِي طَرْدُهُ فِي سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ عَطَفَ النَّاظِمُ عَلَى مَاءِ قُرْحٍ قَوْلَهُ (لَا بَلْغَمِ) وَهُوَ النَّازِلُ مِنْ الدِّمَاغِ (وَلَا نُخَامَةٍ) وَهُوَ النَّازِلُ مِنْ الدِّمَاغِ (وَلَا نُخَامَةٍ) وَهِي الْخَارِجُ مِنْ الصَّدْرِ دُونَ الْمَعِدَةِ (وَلَا مَا رَشْحَهُ) بِهَاءِ السَّكْتِ عَلَى رَأْي مَنْ أَجَازَهَا فِي الْمَاضِي أَيْ: وَلَا مَا غَلَبَ حُرُوجُهُ بِهِيْئَةِ التَّرْشِيحِ كَعَرَقٍ وَلُعَابٍ وَدَمْعٍ فَإِنَّمَا طَاهِرَةٌ إِذَا كَانَتْ الْمَاضِي أَيْ: وَلَا مَا غَلَبَ حُرُوجُهُ بِهِيْئَةِ التَّرْشِيحِ كَعَرَقٍ وَلُعَابٍ وَدَمْعٍ فَإِنَّمَا طَاهِرَةٌ إِذَا كَانَتْ (مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ كَحَيَوانِهَا وَلِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَكِبَ فَرَسًا مُعْرَوْرًى وَرَكَضَهُ فَلَمْ يَجْتَنِبْ عَرَقَهُ» وَيُقَاسُ

\_\_\_\_Sقَوْلُهُ: غَيْرَ الْخُمْرِ) أَيْ: الصِّرْفِ. (قَوْلُهُ: فَمَنْ تَيَقَّنَهُ إِلَاّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ نَجَاسَةَ بَعْضِ الْمَسْجِدِ وَاشْتَبَهَ لَا يَجِبُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ نَجَاسَةَ مَحَلّ بِعَيْنِهِ. (قَوْلُهُ: مُنْتِنًا بِصُفْرَةٍ) كَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ أَيْضًا. (قَوْلُهُ: أَوْ مِنْ اللَّهَوَاتِ إِلَّا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ إلَّا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا أَيْ: الْمَعِدَةِ أَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ مِنْهَا أَوْ لَا فَإِنَّهُ طَاهِرٌ وَقِيلَ: إنْ كَانَ مُتَغَيِّرًا فَنَجِسٌ وَإِلَّا فَطَاهِرٌ اهِ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الطَّاهِرَ قَدْ يَكُونُ مُتَغَيِّرًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: كَأَنْ حَرَجَ مُنْتِنًا بِصُفْرَة؛ لِأَنَّ هَذَا تَغَيُّرٌ مَخْصُوصٌ ثُمٌّ قَوْلُهُ: لَا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرها. يَشْمَلُ مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ الصَّدْرِ. (قَوْلُهُ: وَهِيَ الْخَارِجُ مِنْ الصَّدْرِ) هَلْ الْخُكْمُ بِطَهَارَتِهَا مُخْتَصٌّ كِمَا لِشِدَّةِ الِابْتِلَاءِ فَلَا يَتَعَدَّى لِغَيْرِهَا حَتَّى لَوْ رَجَعَ نَحْوُ الطَّعَامِ مِنْ الصَّدْرِ كَانَ قَيْئًا نَجِسَ الْعَيْنِ أَوْ لَا فَيُحْكُمْ بِطَهَارَةٍ مَا رَجَعَ مِنْ الصَّدْرِ؟ فِيهِ نَظَرُ وَكَلَامٌ لِلنَّاسِ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ وَهَامِشِهِ فَرَاجِعْهُ. \_\_\_\_\_\_\_وُصُولِهَا وَلَوْ جَاوَزَ الْحُلْقُومَ وَوَصَلَ إِلَى الصَّدْرِ فَطَاهِرٌ وَلَوْ كَانَ مَاءً. اه. حَجَرٌ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَيَّدَهُ بِنَقْلِهِ عَنْ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَمَشَى عَلَيْهِ ق ل عَلَى الْجَلَالِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ وَقَالَ م ر مَتَى جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَرَجَعَ فَهُوَ قَيْءٌ نَجِسٌ وَالْبَلْغَمُ الْخَارِجُ مِنْ الصَّدْرِ طَاهِرٌ وَلَوْ تَنَاوَلَ نَجَاسَةً وَغُسِلَ حَدُّ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْبَاطِن لَا يَنْجَسُ اه مَعَ زِيَادَةٍ مِنْ ع ش وَوَجْهُ طَهَارَةِ الْبَلْغَمِ حِينَئِذٍ الإبْتِلَاءُ بِهِ وَلِأَنَّ مُلَاقَاةَ الْبَاطِنِ لِبَاطِنِ مِثْلِهِ لَا تُؤَثِّرُ وَإِنْ حَرَجَ كَمَا قَالُوهُ فِي الْمَنِيّ يُلَاقِي الْبَوْلَ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَخْرَجُهُمَا قُبَيْلَ رَأْسِ الذَّكرِ. اه. حَجَرٌ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اه لَكِنَّ النَّجَاسَةَ الطَّارِئَةَ الَّتِي تَنَاوَلَهَا هَلْ يُقَالُ لَهَا بَاطِنٌ؟ حُرِّرَ ثُمَّ رَأَيْت قَوْلَ الْإِيعَابِ عَنْ الزَّرْكَشِيّ: النَّجَاسَةُ مَا دَامَتْ فِي الْبَاطِن لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِحُكْم النَّجَاسَةِ فِي إَبْطَالِ الصَّلَاةِ وَكَذَا لَا حُكْمَ لَهَا فِي تَنَجُّس مَا لَاقَتْهُ وَمَا لَاقَاهَا مِنْ نَجَاسَةٍ هِيَ أَغْلَظُ اه.

(قَوْلُهُ: وَمَذْيُّ) وَالْوَاحِبُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ لَا جَمِيعَ الذَّكَرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ اه. (قَوْلُهُ: كَالْبَوْلِ)

وَلُوْ مِنْ مَأْكُولٍ خِلَافًا لِلْإِصْطَخْرِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا حَيْثُ قَالَ بِطَهَارَةِ بَوْلِ الْمَأْكُولِ وَرَوْثِهِ وَاخْتَارَهُ النَّسَائِيِّ وَابْنُ مَاجَهْ. اهد. إيعَابٌ. (قَوْلُهُ: جَائِزٌ بِالنَّجَاسَاتِ) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهَا مَقَامَهَا نَعَمْ يَجُوزُ إِسَاغَةُ الْغُصَّةِ كِمَا إِنْ مَقَامَهَا بَخِلَافِ الْخُمْرِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهَا مَقَامَهَا نَعَمْ يَجُوزُ إِسَاغَةُ الْغُصَّةِ كِمَا إِنْ تَعَيَّنَتْ اهد. (قَوْلُهُ: وَأَمَّا حَبَرُ ابْنِ عُمَرَ إِلِيُّ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ بَوْلَ غَيْرِ الْآدَمِيِّ الَّذِي مِنْهُ بَوْلُ الْكَلْبِ مَقِيسٌ عَلَى بَوْلِ الْآدَمِيِّ الْوَارِدِ فِيهِ النَّصُّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ لَكِنْ وَرَدَ النَّصُّ مُخَالِفًا بَوْلُ الْكَلْبِ وَهُو حَبَرُ ابْنِ عُمَرَ وَالنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ اهد. (قَوْلُهُ: حَفِي لِلْقِيَاسِ فِي بَوْلِ الْكَلْبِ وَهُو حَبَرُ ابْنِ عُمَرَ وَالنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ اهد. (قَوْلُهُ: حَفِي لِلْقِيَاسِ فِي بَوْلِ الْكَلْبِ وَهُو حَبَرُ ابْنِ عُمَرَ وَالنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ اهد. (قَوْلُهُ: حَفِي مُكَانُهُ) مَصْدَرٌ مِيمِيُّ بِمَعْنَى الْكَوْنِ أَيْ: حَفِي وَجُودُهُ وَيُخْتَمَلُ بَقَاؤُهُ وَقَالَ بِهِ سم اهد. (قَوْلُهُ: حَرَجَ مُنْتِنًا بِصُفْرَةٍ فَنَجِسٌ) قَضِيَّةُ عِبَارَتِهِ أَنَّهُ مَعَ النَّيْنِ وَالصُّفْرَةِ يُقْطَعُ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَلَيْ فَلُ لِلْ يَعْمُ وَلَيْ لَهُ عَلَى النَّيْنِ وَالصَّفْرَةِ يُقْطَعُ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَلَى الْتَعْرَبُ وَلَا لَكُولُولُهُ وَلَا لَاكُولُ الْمُعْمَرَةِ فَنَجِسٌ) قَطِيَةً عِبَارَتِهِ أَنَّهُ مَعَ النَّيْنِ وَالصُّفُورَةِ يُقْطَعُ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَلَى الْكَالِكُونِ أَيْنَا لِيصُعْمُ إِلَّهُ مِنْ الْمَعِدَةِ عَلَى الْكُولُ أَنْ حَرَجَ مُنْتِنَا بِعُمُولُ الْمُعْمِلِ فَلَهُ عَبَارَتِهِ أَنَّهُ مَعَ النَّيْنِ وَالصُّفُورُ وَيُعْلِعُ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَعْدَةِ عَلَى الْمُعْلِقُ الْمُلْعُ بِأَنَّهُ الْمُ عَلَى الْمُعْمَلِهُ مُعَالِمُ لَكُولُولُهُ الْمُعْمَالِهُ الْمُعْمُولُهُ اللْمُعْمِلُهُ اللْمُعْمَلِهُ الْمُ الْمُعْمِلُولُ الْمُلْعُ مُ الْمُقَالِعُ الْمُعْمِلُولُولُهُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمُول

(قَوْلُهُ: الْعَفُو) أَيْ: وَإِنْ كَثُرَ لَكِنْ لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَ مَسُهُ بِلَا حَاجَةٍ فِيلِافَ الْوَاعِ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلِ أَوْ أَكُلَ بِمَعْلَقَةٍ وَوَضَعَهَا فِي طَعَامٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ مَا فِي الْإِنَاءِ لِمَشَقَّةِ الإِخْتِرَازِ فَلَا يَلْزُمُ مِنْ النَّجَاسَةِ التَّنَجُسُ سم ع ش. (قَوْلُهُ: أَجَازَهَا) هُوَ خِلَافُ الْأَصَحِّ. (قَوْلُهُ: مُعْرُورَى) بِضَمٍّ فَسُكُونٍ فَقَتْحٍ فَسُكُونٍ اسْمُ مَفْعُولِ اعْرَوْرَيْته فِي الْمِصْبَاحِ اعْرَوْرى الرَّجُلُ اللَّابَّةَ رَكِبَهَا عُريًا أَيْ: بِلَا سَرْحٍ فَالرَّاكِبُ مَعْرُورٌ." (١) اعْرَوْرَيْته فِي الْمِصْبَاحِ اعْرَوْرى الرَّجُلُ اللَّابَّةَ رَكِبَهَا عُريًا أَيْ: بِلَا سَرْحٍ فَالرَّاكِبُ مَعْرُورٌ." (١) معينا ضعيفا ضم إليه من يعينه وإن كان فاسقا عزله وأقام غيره وينظر ففي أمناء الحاكم – وهم من رد إليه الحاكم النظر في أمر الأطفال وتفرقه للوصايا التي لم يعين لها وصي – فإن كانوا بحالهم أقرهم ومن تغير حاله عزله إن فسق وإن ضعف ضم إليه أمينا ثم ينظر في أمر الضوال واللقط التي يتولى الحاكم حفظها فإن كانت مما يخاف تلفه كالحيوان أو في حفظها مؤنة – باعها وحفظ ثمنها لأربابها وإن كانت أثمانا حفظها لأربابها ويكتب عليها لا يعرف ثم ينظر ففي حال القاضي قبله إن شاء ولا يجب: فإن كان ثما يصلح لقضاء لم يجزي لتعرف ثم ينظر ففي حال القاضي قبله إن شاء ولا يجب: فإن كان ثما يصلح لقضاء لم يجزي ولو ملتزما فيلزم نقضه نصا وجعل من وجد عين ماله عند من حجر عليه أسوة الغرماء فينقض نصا ولو ووجت نفسها لم ينقض أو خالف إجماعا قطعيا لا ظنيا وينقض حكمه بما فينقض نصا ولو ووجت نفسها لم ينقض أو خالف إجماعا قطعيا لا ظنيا وينقض حكمه بما

<sup>(</sup>١) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، زكريا الأنصاري ٤٢/١

لم يعتقده وفاقا للأئمة الأربعة وحكاه القرافي إجماعا ويأثم ويعصى بذلك ولو حكم بشاهد ويمين لم ينقض وحكاه القرافي أيضا إجماعا ولا ينقض حكمه بعدم علمه الخلافة في المسئلة خلافا لمالك ولا لمخالفة القياس ولو جليا وحيث قلنا ينقض فالناقض له حاكمه إن كان فيثبت السبب وينقضه ولا يعتبر لنقضه طلب رب الحق وينقضه إذا بانت البينة عبيدا أو نحوهم: إن لم ير الحكم بها وفي المحرر له نقضه قال: وكذا كل مختلف فيه صادف ما حكم فيه ولم يعلم به قال السامري: لو حكم بجهل نقض حكمه وإن كان ممن لا يصلح لفسق أو غيره نقض أحكامه كلها،." (١)

الم الحكم مختلف فيه لا يلزمه نقضه لينفذه - لزمه تنفيذه وإن لم يره وكذا لو كان نفس الحكم مختلفا فيه: كحكمه بعلمه وبنكوله وبشاهد ويمين وتزويجه بيتيمة ولو رفع خصمان عقدا فاسدا عنده وأقرا بأن نافذ الحكم حكم بصحته - فله الإزامهما بذلك وله رده والحكم بمذهبه ومن قلد في صحة نكاح لم يفارق بتغير اجتهاده كحكم بخلاف مجتهد نكح ثم رأى بطلانه ولا يلزم إعلام المقلد بتغيره وإن بان خطؤه في إتلاف لمخالفة دليل قاطع أو خطأ مفت ليس أهلا - ضمنا ولو بان بعد الحكم كفر الشهود أو فسقهم لزمه نقضه ويرجع بالمال أو بدله أو بدل قود مستوفى - على المحكوم له وإن كان الحكم لله بإتلاف حسي أو بما سرى إليه ضمنه مزكون وإن بانوا عبيدا أو ولدا للمشهود له أو للمشهود عليه: فإن كان الحاكم الذي حكم به يرى الحكم به لم ينقض حكمه وإلا نقضه ولم ينفذ لأن الحاكم الذي حكم بشهادة شاهد ثم ارتاب في شهادته لم يجز له الرجوع في حكمه وفي المحرر: من حكم بقود أو حد بينة ثم بانوا عبيدا فله نقضه إذا كان لا يرى قبولهم فيه وكذا مختلف فيه صادق ما حكم به وجهله خلافا لمالك وتقدم بعضه في الباب قبله.." (٢)

٥٧٧. "حَارِجَهُمَا، وَهُوَ الْمُحْتَارُ كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ وَعَنْ الْحَلُوانِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ يُدْخِلُ الْمِعْرَاجِ وَعَنْ الْحَلُوانِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ يُدْخِلُ الْمُسَايِخُ بِالْحَدِيثِ «الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ» أَيْ يُمْسَحَانِ بِمَا الْخِنْصَرَ فِي أُذُنَيْهِ وَيُحَرِّكُهُمَا وَاسْتَدَلَّ الْمَشَايِخُ بِالْحَدِيثِ «الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ» أَيْ يُمْسَحَانِ بِمَا يُمْسَخُ بِهِ الرَّأْسُ وَتَمَامُ تَقْرِيرِهِ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَاسْتَدَلَّ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بِفِعْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

<sup>(</sup>١) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، الحجاوي ٣٨٦/٤

<sup>(</sup>٢) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، الحجاوي ٤٠٦/٤

وَالسَّلَامُ - «أَنَّهُ أَخَذَ غَرْفَةً فَمَسَحَ عِمَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ» عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةً وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَحَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا» فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى وَالْحَاكِمُ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَحَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا مِنْ غَيْرِ فَنَاءِ الْبِلَّةِ أَنَّهُ لِفِنَاءِ الْبِلَّةِ قَبْلَ الإسْتِيعَابِ تَوْفِيقًا بَيْنَهُمَا مَعَ أَنَّهُ لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا مِنْ غَيْرِ فَنَاءِ الْبِلَّةِ كَانَ حَسَنًا كَذَا فِي شَرْحِ مِسْكِينٍ فَاسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ كَانَ حَسَنًا كَذَا فِي شَرْحِ مِسْكِينٍ فَاسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذُ مَاءً جَدِيدًا وَمَسَحَ بِالْبِلَّةِ الْبَاقِيَةِ هَلْ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَّةِ فَعِنْدَنَا وَعِنْدَهُ لَا أَمَّا لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا وَمَسَحَ بِالْبِلَّةِ الْبَاقِيَةِ هَلْ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَّةِ فَعِنْدَنَا وَعِنْدَهُ لَا أَمَّا لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا مَعَ بَقَاءِ الْبِلَّةِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَةِ اتِّفَاقًا.

(قَوْلُهُ: وَالتَّرْتِيبُ الْمَنْصُوصُ) أَيْ كَمَا ذَكَرَ فِي النَّصِّ فِي أَصْلِهِ الْوَافِي، وَهُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَنَا عَلَى الصَّحِيحِ وَيَكُونُ مُسِيعًا بِتَرْكِهِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَرْضٌ وَمِنْهُمْ مَنْ بَنَى الْخِلَافَ عَلَى اللاحْتِلَافِ فِي مَعْنَى الْوَاوِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ الصَّحِيحِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ اللاحْتِلَافِ فِي مَعْنَى الْوَاوِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ الصَّحِيحِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ الله عَلَى الْوَاوَ لِمُطْلَقِ الْجُمْعِ وَلَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ وَمَنْ زَعَمَ مِنْ أَئِمَّتِنَا بِأَثَمَّا لَهُ لِمَسَائِلَ اسْتَدَلَّ بِعَالَى السَّنَدَلُّ بِعَالَى وَمَنْ زَعَمَ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ أَثَمَا لَهُ فَقَدْ ضَعَقَهُ النَّووِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ الْمُهَدَّبِ الْمُهَدِّ وَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَمَنْ وَعَلَمُ مِنْ فِعْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - فَقَالُوا فَلَمْ يُوجَدُ ذَلِيلٌ بِالِافْتِرَاضِ فَنَفَاهُ أَئِمَّتُنَا وَقَدْ عُلِمَ مِنْ فِعْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - فَقَالُوا بِسُنِيّيَتِهِ وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ النَّووِيُّ بِأَنَّ الللهَ تَعَالَى ذَكْرَ مُمْسُوحًا بَيْنَ مَعْسُولَاتٍ وَالْأَصْلُ جَمْعُ اللهُ وَعِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِفَائِدَةٍ، وَهِي هُنَا وُجُوبُ اللهُ تَعِلَى اللهَ الْمَاتِ عَلَى الْمُولِ عَلَى وَجُوبِ الاقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْأَرْجُلِ اللَّاتِيبِ فَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْفَائِدَةَ التَّنْبِيهُ عَلَى وُجُوبِ الاقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْأَرْجُلِ لِمَا أَلَا مُطَانَّةُ الْإِسْرَافِ كَمَا فِي الْكَشَّافِ وَغَيْرِهِ

وَقَدْ رَوَى الْبُحَارِيُّ كَمَا فِي التَّوْشِيحِ وَأَبُو دَاوُد كَمَا فِي السِّرَاجِ الْوَهَّاجِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «تَيَمَّمَ فَبَدَأَ بِذِرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجُهِهِ» فَلَمَّا ثَبَتَ عَدَمُ التَّرْتِيبِ فِي التَّيَمُّمِ ثَبَتَ فِي الْسُوضُوءِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّارِحُونَ لِلشَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّارِحُونَ لِلشَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَقْبَ الْوَجْهِ بِالْفَاءِ، وَهِي لِلتَّرْتِيبِ بِلَا خِلَافٍ، وَمَتَى وَجَبَ تَقْدِيمُ الْوَجْهِ بَعَيْنَ اللَّهَ تَعَيْنَ الْقَيَامَ بِعَسْلِ الْوَجْهِ بِالْفَاءِ، وَهِي لِلتَّرْتِيبِ بِلَا خِلَافٍ، وَمَتَى وَجَبَ تَقْدِيمُ الْوَجْهِ بَعَيْنَ اللَّهُ عَيْنَ اللَّهُ عَنِيلَ عَسْلِ الْوَجْهِ بِاللْفَاءِ، وَهِي لِلتَّرْتِيبِ بِلَا خِلَافٍ، وَمَتَى وَجَبَ تَقْدِيمُ الْوَجْهِ بَعَيْنَ اللَّهُ عَنِيلَ عَلَى اللَّوْمِي وَمَا أَجَابُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَ الْوَجْهِ بَعَيْنَ اللَّوْمِي وَمَا أَجَابُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَ الْوَيْكِي الْمَعْدِي فِي الْبَعْضِ وَمَا أَجَابُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَ الْعَيْمِ عَلَى اللَّوْمِيُّ عَلَى الْقَيْمِ إِلَى الصَّلَاةِ لَا تَرْتِيبَ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فَقَدْ قَالَ النَّوْوِيُّ: إِنَّهُ اسْتِدُلَالُ لِهِ الرَّيُلُعِيُ عَلَى الشَّافِعِيِ وَكَأَنَّ قَائِلَهُ حَصَلَ لَهُ ذُهُولٌ وَاشْتِبَاهُ فَاخْتَرَعَهُ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الرَّيْلَعِيُ عَنْ الشَّافِعِيِ مِنْ الْخُنِيثِ هِلَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ الْمُوعِ حَتَى يَضَعَ الطَّهُورَ مَوَاضِعَهُ فَيَغْسِلَ يَدَيْهِ

ثُمُّ يَغْسِلَ وَجْهَهُ ثُمُّ يَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ» فَقَدْ اعْتَرَفَ النَّووِيُّ بِضَعْفِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الاِشْتِغَالِ فِمُ يَغْسِلَ وَرَاعَيْهِ» فَقَدْ اعْتَرَفَ النَّووِيُّ بِضَعْفِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الاِشْتِغَالِ بِجَوَابِهِ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِي الْمِعْرَاجِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «نَسِيَ مَسْحَ وَأُسِهِ ثُمُّ تَذَكَّرَ فَمَسَحَهَا وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ رِجْلَيْهِ» فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ إِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُعْرَفُ.

وَاخْتَاصِلُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ الْإِفْتِرَاضِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَمُدَّعِيهِ مُطَالَبٌ بِهِ (قَوْلُهُ: وَالْوِلَاءُ) بِكَسْرِ الْوَاوِ، وَهُوَ التَّتَابُعُ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَحَلَّلَهَا جَفَافُ عُضْوٍ مَعَ اعْتِدَالِ الْهُوَاءِ كَذَا فِي تَقْرِيرِ الْأَكْمَلِ وَغَيْرِهِ وَفِي السَّرَّاجِ مَعَ اعْتِدَالِ الْهُوَاءِ وَالْبَدَنِ بِغَيْرِ عُذْرٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لِعُذْرٍ بِأَنْ فَرَغَ مَاءُ الْوُضُوءِ أَوْ انْقَلَبَ الْإِنَاءُ فَذَهَبَ لِطَلَبِ الْمَاءِ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَا وَأَسَّ بِالتَّفْرِيقِ عَلَى الصَّحِيح وَكَذَا إِذَا فَرَقَ فِي الْغَسْلِ وَالتَّيَمُّمِ. اهد.

وَظَاهِرُ الْأُوَّلِ أَنَّ الْعُضْوَ الْأُوْلَ إِذَا جَفَّ بَعْدَمَا غَسَلَ الثَّانِيَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِولَاءٍ وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْولَاءَ غَسْلُ الْعُضْوِ الثَّانِي قَبْلَ جَفَافِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ وِلَاءٌ، وَهُوَ الْأَوْلَى وَغَيْرُهُ أَنَّ الْولَاءَ غَسْلُ الْعُضُو الثَّانِي قَبْلَ جَفَافِ الْأَوَّلِ، وَهُو يَقْتَضِي أَنَّهُ وِلَاءٌ، وَهُو الْأَوْلَى وَفِي الْمِعْرَاجِ عَنْ الْحُلُوانِيِّ بَحُفِيفُ الْأَعْضَاءِ قَبْلَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ بِالْمِنْدِيلِ لَا يُفْعَلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ وَفِي الْمِعْرَاجِ عَنْ الْحُلُوانِيِّ بَحُفِيفُ الْأَعْضَاءِ قَبْلَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ بِالْمِنْدِيلِ لَا يُفْعَلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَوْكَ الْوَلَاءِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْسَحَ بِالْمِنْدِيلِ وَاسْتَدَلَّ فِي الْمِعْرَاجِ عَلَى عَدَمِ فَوْضِيَّةِ الْوَلَاءِ بِأَنَّ ابْنَ الْمَعْرَاجِ عَلَى عَدَمِ فَوْضِيَّةِ الْوَلَاءِ بِأَنَّ ابْنَ اللهُ وَي الْمُعْرَاجِ عَلَى عَدَمِ فَوْضِيَّةِ الْوَلَاءِ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا – تَوَضَّأَ فِي السُّوقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى فَعْمَلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ دُعِيَ إِلَى السُّوقِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمُّ مُنَا اللسُّوقِ فَلَا اللهُ وَلَا الْمُسْجِدَ لَيْ السُّوقِ فَعْسَلَ وَاللَّهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ الْمُعْلَى الْمُعْرَاجِ عِنَالِهُ وَلَا الْمُسْعِدِدُ الْمُعْرَاحِ عَلَى السُّولِ الْمَسْعِلَى السَّولِ الْمُسْعِدِدُ الْمُسْعِدِ الْمُسْعِلَ الْمُسْعِمِدُ الْمُسْعِلَى اللسُّولِ الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلِ الْمُسْعِدِي الْمُسْتِعِ الْوَلَاءِ الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَ الْمُسْعِلَ الْمُسْعِيقِ الْمُؤْلِقِ الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَى الْمُسْعِلَى اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُسْعِلَى السُولُولَ الْمُسْعِقِلَ الْمُسْعِلِهُ الْمُسْعِلَى الْمُعْلِي الْمُعْلِل

\_\_\_\_\_\_ (قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا إِخَّ) مُقْتَضَى هَذَا أَنْ يَكُونَ أَخْذُ مَاءٍ جَدِيدٍ مَطْلُوبًا عِنْدَنَا حُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ لِتَكُونَ عِبَادَةً مُجْمَعًا عَلَيْهَا لَكِنَّ تَقْيِيدَ الْمُتُونِ كَوْنُهُ بِمَاءِ الرَّأْسِ عِنْدَنَا حُرُوجًا مِنْ الْخُنِهُ فِي الرَّأْسِ وَلَا يُسَنُّ بَحْدِيثِ هِالْأَذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ وَلَا يُسَنُّ بَحْدِيدُ مَاءٍ لِلرَّأْسِ يَقْتَضِي أَنَّهُ السُّنَةُ وَكَذَا اسْتِدْلَا لَهُمْ بِحَدِيثِ هِالْأَذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ وَلَا يُسَنُّ بَحْدِيدُ مَاءٍ لِلرَّأْسِ فَكَذَا لِمَا كَانَ مِنْهُ وَفِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ لِابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ ثُمَّ السُّنَّةُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَحْمَدَ أَنْ يَكُونَ بِمَاءِ الرَّأْسِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ إِخْ فَمَا ذَكَرَهُ مِسْكِينٌ رِوَايَةٌ وَالْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ عَلَى خِلَافِهَا تَأْمَّلُ .

(قَوْلُهُ: أَيْ كَمَا ذَكَرَهُ فِي النَّصِّ) أَيْ فِي الْآيَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ أَيْ التَّرْتِيبُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْعُلَمَاءِ اهد.

فَإِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ مَعَ أَنَّ صَاحِبَ الْمَتْنِ صَرَّحَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ (قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ الْأَوَّلِ)

يَنْبَغِي إِسْقَاطُ لَفْظَةِ الْأَوَّل وَالْإِتْيَانُ بِالضَّمِيرِ بَدَلَهُ أَوْ تَأْخِيرُ هَذَا الْكَلَامِ عَنْ قَوْلِهِ وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ.." (١)

## ٥٧٨. "[بَابُ نِكَاحِ الْكَافِر]

(بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ) لَمَّا فَرَغَ مِنْ نِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ بِمَرْتَبَتَيْهِ الْأَحْرَارِ، وَالْأَرِقَاءِ شَرَعَ فِي بَيَانِ نِكَاحِ الْكُفَّارِ، وَالنَّعْبِيرُ بِنِكَاحِ الْكَافِرِ أَوْلَى مِنْ التَّعْبِيرِ بِنِكَاحِ أَهْلِ الشِّرْكِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ الْكِتَابِيَّ إِلَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يُدْخِلُهُ فِي الْمُشْرِكِ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ طَانِفَةٍ مِنْهُمْ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ، وَالْمَسِيحُ ابْنُ اللّهِ رَبِّ الْعِزَّة، وَالْكِبْرِيَاءِ الْمُنْرَّةِ عَنْ الْوَلَدِ وَهَاهُنَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٍ الْأَوَّلُ أَنَّ لَكُمْ عَنْ الْمُسْلِمِينَ فَهُو صَحِيحٌ إِذَا تَحَقَّقَ بَيْنَ أَهْلِ الْكُفْرِ لِتَصَافُرِ الإعْتِقَادَيْنِ عَلَى صِحَّتِهِ وَلِعُمُومِ الرِّسَالَةِ فَحَيْثُ وَقَعَ مِنْ الْكُفَّارِ عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ الْعَامِ وَجَبِ الْحُكْمُ عَلَى عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ الْعَامِ وَجَبِ الْحُكْمُ عَلَى عَلَى عَلَى وَوْامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحُطَبِ ﴾ [المسد: ٤] وقوْلُهُ: - عَلَى صحَّتِهِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَيَرُدُهُ قَوْلِه تَعَالَى ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحُطَبِ ﴾ [المسد: ٤] وقوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ النَّالِ فَي الْمُعْرَاحِ النَّالِي إِنَّ كُلَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِقَقْدِ شَرْطِهِ كَالنِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي الْعِدَّةِ مِنْ الْكَافِرِ يَجُورُ فِي لِكَامِ حُرِّمَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِقَقْدِ شَرْطِهِ كَالنِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي الْعِدَّةِ مِنْ الْكَافِرِ يَجُورُ فِي لِنَاكُولُ وَلَا مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَا وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعِرَاقِ وَقَالَ مَشَايِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَاعِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَاعِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَاعِحُ الْعَرَاقِ وَقَالَ مَشَاعِحُ الْعَرَاقُ وَقَالَ مَشَاعِمُ الْعَلَى الْعَلَاقُ الْعَلْمُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَاقُ الْعُلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاق

(قَوْلُهُ: تَزَوَّجَ كَافِرٌ بِلَا شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ وَذَا فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ ثُمُّ أَسْلَمَا أُقِرًا عَلَيْهِ) يَعْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَوَافَقَاهُ فِي الْأَوَّلِ وَحَالَفَاهُ فِي النَّانِي لِأَنَّ حُرْمَةَ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فَكَانُوا مُلْتَرِمِينَ لَمَا وَحُرْمَةَ النِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَمْ يَلْتَزِمُوا أَحْكَامَنَا بِجَمِيعِ فَكَانُوا مُلْتَرِمِينَ لَمَا وَحُرْمَةَ النِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَمْ يَلْتَزِمُوا أَحْكَامَنَا بِجَمِيعِ فَكَانُوا مُلْتَرِمِينَ لَمَا وَحُرْمَةَ النِّكَاحِ بِعَيْرِ شُهُودٍ مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَمْ يَعْفِوا أَحْكَامَنَا بِجَمِيعِ الْاحْتِلَافَاتِ وَبِهِ انْدَفَعَ قَوْلُ زُفَرَ مِنْ التَّسُويَةِ بَيْنَهُمَا وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحُرْمَةَ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاهُا كَقَا لِلشَّرْعِ لِأَثَّهُمْ لَا يُخَاطِبُونَ بِحُقُوقِهِ وَلَا وَجْهَ إِلَى إِيجَابِ الْعِدَّةِ حَقًّا لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ وَلِا لَكَافِرَ السَّعَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَذَا وَإِذَا صَحَ النِيكَاحُ فَحَالَةَ الْإِسْلَامِ، وَالْمُرَافَعَةُ حَالَةَ الْبَقَاءِ، وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَذَا الْمَوْنَ فِهُ فَي النَّوْلِ فَشَمِلَ الذِّمِيَّ، وَالْمُرَافَعَةُ حَالَةَ الْمِسُلَامِ، وَالْمُرَافَعَةُ حَالَةَ الْبَقَاءِ، وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَذَا الْمَدِيرِ فِي قَوْلِمْ إِنَّ الْحُرْمِةَ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهَا حَقًا لِلشَّرْعِ لِأَهُمْ لَا يُخَاطُبُونَ الْمُحَقِقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ فِي قَوْلِمْ إِنَّ الْحُرْمَةَ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاقُا حَقًا لِلسَّرْعِ لِأَهُمُ لَا يُخَاطِبُونَ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٢٨/١

بِحُقُوقِهِ بِأَنَّ أَهْلَ الْأُصُولِ اتَّفَقُوا عَلَى أَهَّمْ مُخَاطَبُونَ بِالْمُعَامَلَاتِ، وَالنِّكَاحُ مِنْهَا وَكُوْنُهُ مِنْ حُقُوقِهِ بِأَنَّ أَهْلَ الْأُصُولِ اتَّفَقُوا عَلَى أَهَّمْ مُخَاطَبُونَ بِأَحْكَامِ النِّكَاحِ حُقُوقِ الشَّرْعِ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ مُعَامَلَةً فَيَلْزَمُ اتِّفَاقُ الثَّلَاثِ عَلَى أَهَّمُ مُخَاطَبُونَ بِأَحْكَامِ النِّكَاحِ عَلَى أَقَّمُ مُخَاطَبُونَ بِأَحْكَامِ النِّكَاحِ عَيْرُ أَنَّ حُكْمَ الْخِطَابِ إِنَّمَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ بِبُلُوغِهِ إليهِ، وَالشُّهْرَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ وَهِي عَيْرُ أَنَّ حُكْمَ الْخِطَابِ إِنَّمَا يَقْبُتُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ بِبُلُوغِهِ إليهِ، وَالشُّهْرَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ وَهِي مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَقِ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ حَرْبِيًّا فَيُقَرُّ عَلَيْهِ اهِ.

وَجَوَائِهُ أَنَّ النِّكَاحَ لَمْ يَتَمَحَّضْ مُعَامَلَةً بَلْ فِيهِ مَعْنَى الْعِبَادَةِ وَلِهِنَدَا كَانَ الاِشْتِعَالُ بِهِ أَوْلَى مِنْ التَّحَلِي لِلنَّوَافِلِ فَمَا ذَكَرَهُ الْأُصُولِيِّينَ إِنَّمَا هُو فِي الْمُعَامَلَةِ الْمَحْضَةِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ التَّحَلِي لِلنَّوَافِلِ فَمَا ذَكَرَهُ الْأُصُولِيِّينَ إِنَّمَا هُو فِي الْمُعَامَلَةِ الْمَحْضَةِ فَلَا مُنافَاةَ بَيْنَ الذِّمِّيِ، وَالْحُرْبِيِّ فِي هَذَا الحُكُم وَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ لِأَنَّمَا لَوْ كَانَتْ فِي عِدَة مُسْلِم فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ لَا يُقَرَّانِ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمِدَايَةِ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ مِنْ الْكَافِرِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ لَا يُقرَّانِ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا وَظَاهِرُ كَلامِ الْمِدَايَةِ أَنَّهُ لَا عِدَّةً مِنْ الْكَافِرِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ لَا يُقرَّانِ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا وَظَاهِرُ كَلامِ الْمُدَايَةِ أَنَّهُ لَا عِدَّةً مِنْ الْكَافِرِ عِنْدَهُ لَا عَلَيْهُ لَا عَلَيْهُ لَا عَلَيْهُ لَا عَلَيْهُ لَا عَلَيْهِ الْمُعَلِّي عَلَيْهِ وَأُحْرَى إِلَى وُجُومِهَا عِنْدَهُ لَكِنَّهَا ضَعِيفَةٌ لَا مُسْلِم فَإِنَّهُ وَلَيْ مَنْ النَّهُ وَلَى النَّافِي عَنْدَهُ لَكَامِ لَا اللَّهُ لِلْ عَلَيْهُ لَا عَلَيْهُ لَا عَلَيْهُ لَا يَشْهُو فَعَلَى الْأَوْلِ لَا يَشْبُعُوا لَلْ لَا يَشْبُعُ اللَّوْلِ لَا يَشْبُعُ وَاللَّهُ لَا يَشْهُولُ لَا يَشْبُعُ وَاللَّهُ لَا عَلَى النَّانِي يَنْبُتَانِ وَاحْتَارَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ الْأَوْلَ وَمَنَعَ عَدَمَ ثُبُوتِ النَّسِبِ لِجَوَازِ أَنْ يُقَالَ لَا يَعْلَى الْقَالِي يَعْبَعُهُ وَإِذَا عَلِمَ مَنْ لَهُ الْوَلَدُ

\_\_\_\_\_\_\_ كِبَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ) (قَوْلُهُ: وَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ. . . إِلَىٰ أَقُولُ: لَمْ يَذْكُرْ مُحْتَرَرَ كَوْنِ الْمُسْلِمِ فَفِي الْخَانِيَّةِ مِنْ فَصْلِ كَوْنِ الْمُسْلِمِ فَفِي الْخَانِيَّةِ مِنْ فَصْلِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِّيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتَهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌ مِنْ سَاعَتِهِ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتَهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌ مِنْ سَاعَتِهِ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتَهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌ مِنْ سَاعَتِهِ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالذِّمِيُ إِذَا أَبَانَ امْرَأَتَهُ الذِّمِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيُ مِنْ سَاعَتِهِ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُصَلِيخِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا وَلَا يُبَاحُ لَهُ وَطُؤُهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِكِيْضَةٍ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، الْمَشَايِخِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا بَاطِلٌ حَتَّى تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ، وَرَوَى أَصْحَابُ الْأَمَالِي عَنْ أَبِي حَنِيفَة أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا اهـ.

وَقَالَ فِي النَّهْرِ وَأَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْتَلِفَ فِي وُجُوهِمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ وُجُوهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْقُوْلَ بِعَدَمِ وُجُوهِمَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ مُقَيَّدٌ بِكَوْفِيمْ لَا يَدِينُوهَا وَبِكَوْنِهِ جَائِزًا عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ جَائِزًا بِأَنْ اعْتَقَدُوا وُجُوهَمَا يُفَرَّقُ إِجْمَاعًا اهـ.

قُلْت لَكِنْ قَدْ عَلِمْت أَنَّ الْعِدَّةَ تَجِبُ حَقًّا لِلزَّوْجِ وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ كَافِرًا لَا يَعْتَقِدُهَا لَا يُمْكِنُ الْمُحَشِّينَ عَنْ ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا عِنْدَ قَوْلِهِ وَذَا فِي دَيْنِهِمْ جَائِزٌ إِثْبَاتُهَا حَقًّا لَهُ وَلِذَا نَقَلَ بَعْضُ الْمُحَشِّينَ عَنْ ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا عِنْدَ قَوْلِهِ وَذَا فِي دَيْنِهِمْ جَائِزٌ

أَنَّ الشَّرْطَ جَوَازُهُ فِي دَيْنِ الزَّوْجِ خَاصَّةً اهـ.

أَيْ الزَّوْجُ الَّذِي طَلَقَهَا عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ ثُبُوتِ نَقْلِ ذَلِكَ عَنْ الْإِمَامِ لَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهِ تَأْمَّلُ (قَوْلُهُ: وَلَا وَجْهَ إِلَى إِيجَابِ الْعِدَّةِ حَقًّا لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْهِدَايَةِ) أَيْ قَوْلُهُ: وَلَا وَجْهَ إِلَى إِيجَابِ الْعِدَّةِ حَقًّا لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ (فَوْلُهُ: كَالِاسْتِبْرَاءِ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْوِيجُ الْأَمَةِ فِي حَالِ قِيَامِ وُجُوبِهِ عَلَى السَّيِّدِ كَذَا فِي الْفَتْحِ (فَوْلُهُ: كَالِاسْتِبْرَاءِ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْوِيجُ الْأَمَةِ فِي حَالِ قِيمَ وُجُوبِهِ عَلَى السَّيِّدِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقِيلَ الْأَلْيَقُ الْأَوْلُ أَيْ عَدَمُ وُجُوبِ الْعِدَّةِ (فَوْلُهُ: وَاخْتَارَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ الْأَوَّلُ) عِبَارَةُ الْفَتْحِ وَقِيلَ الْأَلْيَقُ الْأَلْيَقُ الْأَوْلُ أَيْ عَدَمُ وُجُوبِ الْعِدَّةِ لِلْأَيْفُ الْأَلْيَقُ الْأَوْلُ أَيْ تَوْكَهُمْ ثَكُرُّزًا عَنْ الْغَدْرِ لِعَقْدِ الذِّمَّةِ." لِمَا عُرِفَ مِنْ وُجُوبِ تَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَرْكَهُمْ ثَكُرُّزًا عَنْ الْغَدْرِ لِعَقْدِ الذِّمَّةِ."

٥٧٥. "(قَوْلُهُ إِنَّمَا يَصِحُ فِي الْمِلْكِ كَقَوْلِهِ لِمَنْكُوحَتِهِ إِنْ زُرْت فَأَنْت طَالِقٌ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ كَأَنْ نَكَحْتُك فَأَنْت طَالِقٌ) أَيْ مُعَلَّقًا بِسَبَبِ الْمِلْكِ كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ إِنْ نَكَحْتُك أَيْ تَزَوَّجْتُك فَإِنَّ النِّكَاحِ كَقَوْلِهِ إِنْ جَنَيِيَّةٍ إِنْ مَلَكْتُك بِالنِّكَاحِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَإِنَّ النِّكَاحِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَإِنَّ النِّكَاحِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَإِنَّ النِّكَاحِ مَقَوْلِهِ إِنْ مَلَكْتُه بِسَبَبِ الشِّرَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ لِعَبْدِ مُورِّتِهِ إِنْ الشَرَيْءِ بَعْدَ اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ لِأَنْ الْمَوْتَ لَيْسَ بِمُوضُوعٍ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْضُوعٌ لِلْمُسْرَادِ وَلَوْ قَالَ لِحِبَّ التَّعْلِيقُ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ بِمُوضُوعٍ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْضُوعٌ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْضُوعٌ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْضُوعٌ لِلْمُسْرَادِ وَلَوْ قَالَ لِحُرَّةٍ إِنْ ارْتَدَيْت فَسُبِيت فَمَلَكْتُكُ فَأَنْت حُرَّ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُ التَّعْلِيقُ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ بِمُوضُوعٍ لِلْمِلْكِ بَلْ مَوْتُ لَتُكُونُ فَالَ لِحُرَّةٍ إِنْ ارْتَدَيْت فَسُبِيت فَمَلَكُتُكُ فَأَنْت حُرَّةً صَحَةً . اه. .

لِأَنَّ السَّبِي مِنْ أَسْبَابِ الْمِلْكِ الْمَوْضُوعَةِ، وَلَوْ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ أَتَزَوَّجُك لَكَانَ أَوْلَى، وَفِي الْمِعْرَاجِ، وَتَمْثِيلُهُ عَيْرُ مُطَابِقٍ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ مَحْضٌ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى النِّكَاحِ أَوْلَى، وَفِي الْمِعْرَاجِ، وَتَمْثِيلُهُ عَيْرُ مُطَابِقٍ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ مَحْضٌ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى النِّكَاحِ لَا يَقَعُ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْت طَالِقٌ مَعَ نِكَاحِك أَوْ فِي نِكَاحِك ذَكرَهُ فِي الجَّامِعِ بِخِلَافِ أَنْت طَالِقٌ مَعَ تَزَوُّجِي إِيَّاكِ فَإِنَّهُ يَقَعُ، وَهُو مُشْكِلٌ، وَقِيلَ الْفَرْقُ أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ التَّزَوِيجَ إِلَى فَاعِلِهِ، وَالْمِلُو لِأَنَّهُ سَبَبُهُ، وَجُمِلَ مَعَ عَلَى بَعْدَ تَصْحِيحًا لَهُ، وَاسْتَوْفَى مَفْعُولَهُ جَعَلَ التَّرْوِيجَ مَجَازًا عَنْ الْمِلْكِ لِأَنَّهُ سَبَبُهُ، وَجُمِلَ مَعَ عَلَى بَعْدَ تَصْحِيحًا لَهُ، وَفِي نِكَاحِك لَمْ يَعْدَ تَصْحِيحًا لَهُ، وَفِي نِكَاحِك لَمْ يَعْدَ تَصْحِيحًا لَهُ، وَفِي نِكَاحِك لَمْ يَعْدَ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ، وَيَصِحُ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ وَلَهُ عَلَى الْكَلَامُ التَّرْوِيجَ النِكَلَامُ نَاقِصٌ فَلَا يُقَدَّرُ بَعْدَ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ، وَيَصِحُ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ وَلَهُ عَلَى الْكَلَامُ التَرْكِاحِ فَلَا يَقَعْ الْنَكَلَامُ التَّاكِلُو الْمَعْ عَلَى الْفَرْقُ الْنَاعِلَ فَالْكَلَامُ التَّلُولُ الْمُؤْلِقُ الْكَلَامُ الْكَلَامُ الْكَلَامُ الْنَاعِلَ فَالْكَلَامُ الْكَلَامُ الْكَلَامُ الْتَلْعُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَوْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُولِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمِلْ الْمُؤْلِقُ ا

أَطْلَقَ الْمِلْكَ فَأَفَادَ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْحَقِيقِيَّ كَالْمِلْكِ حَالَ بَقَاءَ النِّكَاحِ، وَالْحُكْمِيَّ كَبَقَاءِ الْعِدَّةِ، وَالْمَلْكِ فَالْمَلْكِ مَالُ الْحَقِيقِيَّ كَالْمِلْكِ فَالْمَلْكِ مَالُوبِ الْكِنَايَاتِ، وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ أَنَّ وَالتَّعْلِيقُ يَصِحُ فِيهِمَا، وَقَدَّمْنَا عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِهِ آخِرَ الْكِنَايَاتِ، وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ أَنَّ تَعْلِيقَ طَلَاقِ الْمُعْتَدَّةِ فِيهِمَا صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ الصُّورِ إلَّا إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنْ بَائِنِ، وَعَلَّقَ تَعْلِيقَ طَلَاقِ الْمُعْتَدَّةِ فِيهِمَا صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ الصُّورِ إلَّا إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنْ بَائِنِ، وَعَلَّقَ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٢٢٢/٣

بَائِنًا كَمَا فِي الْبَدَائِعِ اعْتِبَارًا لِلتَّعْلِيقِ بِالتَّنْجِيزِ، وَفِي الْمِصْبَاحِ زَارَهُ يَزُورُهُ زِيَارَةً، وَزَوْرًا قَصَدَهُ فَهُوَ زَائِرٌ وَزُورٌ أَيْضًا وَزُوَّارٌ وَزَائِرَاتٌ، وَالْمَزَارُ يَكُونُ وَزُوْرٌ وَزُوَّارٌ وَزُورٌ أَيْضًا وَزُوَّارٌ وَزَائِرَاتٌ، وَالْمَزَارُ يَكُونُ مَصْدَرًا وَمَوْضِعَ الزِّيَارَةِ، وَالزِّيَارَةُ فِي الْعُرْفِ قَصْدُ الْمَزُورِ إِكْرَامًا لَهُ، وَاسْتِثْنَاسًا بِهِ اهد.

وَقَدَّمْنَا فِي أُوَّلِ كِتَابِ الْحِجِّ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَرُورُهُ فَلَقِيهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَحْنَتُ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهَا عِمَا قَالَهُ فِي الْمِصْبَاحِ مِنْ الْإِكْرَامِ وَالِاسْتِغْنَاسِ لِلْعُرْفِ فَلَا يَحْنَتُ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ الْمُعْوِدُ فَلَا يَعْنَتُ فِي الْمُحِيطِ حَلَفَ الشَّرْطُ زِيَارَهَا فَذَهَبَتْ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْإِكْرَامِ لَمْ يَحْنَتْ، وَفِي عُرْفِنَا: زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَعَامٍ مَعَهَا يُطْبَحُ عِنْدَ الْمَرُورِ، وَفِي الْمُحِيطِ حَلَفَ لَيَرُورَنَّ عُرْفِنَا: زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَعَامٍ مَعَهَا يُطْبَحُ عِنْدَ الْمَرُورِ، وَفِي الْمُحِيطِ حَلَفَ لَيَرُورَنَّ فُلَانًا عَدًا أَوْ لَيَعُودَنَّهُ فَأَتَى بَابَهُ، وَاسْتَأْذَنَهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ لَا يَحْنَتُ فَإِنْ أَتَى بَابَهُ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنُهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ لَا يَحْنَتُ فَإِنْ أَتَى بَابَهُ، وَلَمْ يَسْتَأْذَنَهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ لَا يَخْنَتُ فَإِنْ أَتَى بَابَهُ، وَلَمْ يَسْتَأُذِنُهُ فَلَمْ يَغُودُنُ لَهُ لَا يَخْنَتُ فَإِنْ أَتَى بَابَهُ، وَلَمْ يَسْتَأُذِنُهُ يَعْفِدُ الْيَعْمِ فَلَمْ يَنْعَقِدْ النَّيْفِ إِلَيْ النَّانِي يُتَصَوَّرُ، وَهَكَذَا ذَكَرَفِي الْعُيُونِ، وَعَلَى قِياسٍ مَنْ يُتَصَوَّرُ الْبِرُ فَلَمْ يَنْعَقِدْ الْيَمِينُ، وَفِي النَّانِي يُتَصَوَّرُ، وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي الْغَيُونِ، وَعَلَى قِياسٍ مَنْ يُتَصَوَّرُ الْبِرُ فَلَمْ يَغُودُ مِنْ الْمَعْرَانِ الْمَعْمَ فِي النَّانِي يُتَصَوَّرُهُ وَلَوْلَانًا لَا حَلَى اللَّيْفِ الْمَعْمَ فَيْ الْنَورِقُ الْمَوْمِ الْمُعْتَارُ لِكَمْ الْمَعْمَ عِنَانَهُ فَلَوْلَا لَا عَنُولُ لَلْ عَيْلِ إِلَى اللَّيْفِ عَلَى اللَّيْونِ إِلَى الْمُعْمَالِ لِلْمَوْمِ النَّيْولِ لَكُولُ لَكَ عَلَى اللَّيْفِ وَلَا لَا تَشْمِيعُ حِنَازَتُهُ لَلْ الْمَالِيَةُ الْمَالِمُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُ الْمَعْمَلُولُ الْمَالِقُولُولُ اللْهُ الْمُؤْمِلُونَا لَا عَلْمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِمُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمِ اللْمُولِ الْمَلِي الْمَوْمُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْم

وَفِي الذَّخِيرَةِ وَالتَّعْرِيفُ بِالِاسْمِ وَالنَّسَبِ كَالتَّعْرِيفِ بِالْإِشَارَةِ فَلَوْ قَالَ فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ \_\_\_\_\_\_ (قَوْلُهُ وَلَوْ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِخٌ) أَيْ لِيَكُونَ مُضَافًا لَا تَعْلِيقًا فَيُطَابِقُ قَوْلُهُ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ قَالَ فِي النَّهْرِ، وَأَجَابَ فِي الْفَتْحِ بِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِضَافَةَ فِي الْمَفْهُومِ اللُّعُويِّ، وَفِي مُضَافًا إِلَيْهِ قَالَ فِي النَّهْرِ، وَأَجَابَ فِي الْفَتْحِ بِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِضَافَةَ فِي الْمَفْهُومِ اللُّعُويِّ، وَفِي غَيْرِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِيرَادَ هُنَا سَاقِطٌ كَمَا قَالَ الرَّمْلِيُّ نَعَمْ هُوَ مُتَوَجِّهٌ عَلَى مَا فِي الْهِدَايَةِ حَيْثُ عَيْرِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِيرَادَ هُنَا سَاقِطٌ كَمَا قَالَ الرَّمْلِيُّ نَعَمْ هُوَ مُتَوَجِّهٌ عَلَى مَا فِي الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ بَابُ الْأَيْمَانِ فِي الطَّلَاقِ، وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ يَقَعُ عَقِيبَ النِّكَاحِ مِثْلُ أَنْ قَلْ بَابُ الْأَيْمَانِ فِي الطَّلَاقِ، وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ يَقَعُ عَقِيبَ النِّكَاحِ مِثْلُ أَنْ وَلَى يَعْمُ مُقَافًا حَالً فِي الطَّلَاقِ إِلَى النِّكَاحِ مَثْلُ الْأَنَّ وَضْعَ الْبَابِ لِلتَّعْلِيقِ، وَضَمِيرُ يَصِحُ يَقُولُ لِامْرَأَةٍ إِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِخِلَافِ مَا هُنَا لِأَنَّ وَضْعَ الْبَابِ لِلتَّعْلِيقِ، وَقَوْلُهُ مُضَافًا حَالٌ مِنْهُ.." (1)

٥٨٥. "حَتَّى يُكَلِّمهُ بِكَلَامٍ مُسْتَأْنَفٍ بَعْدَ الْيَمِينِ مُنْقَطِعٍ عَنْهَا لَا مُتَّصِلٍ هِمَا فَلَوْ قَالَ مَوْصُولًا إِنْ كَلَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَاذْهَبِي أَوْ أُخْرُجِي أَوْ قُومِي أَوْ شَتَمَهَا أَوْ زَجَرَ مُتَّصِلًا لَا يَحْنَثُ؛ لِأَنَّ مَامِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ مُرَادًا بِالْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا، وَفِي هَذَا مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ مُرَادًا بِالْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا، وَفِي الْمُنْتَقَى لَوْ قَالَ فَاذْهَبِي أَوْ وَاذْهَبِي لَا تَطْلُقُ، وَلَوْ قَالَ اذْهَبِي طَلُقَتْ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ عَنْ الْيَمِينِ، وَفِي نَوَادِرِ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ لَا أُكلِّمُكَ يَوْمًا أَوْ غَدًا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ الْيَوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ غَدًا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ الْيَوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ غَدًا. اه.

وَتَعَقَّبَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بِأَنَّهُ لَا شَكَّ فِي عَدَم صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَكْلِم فَعَبْدِي عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَا يُقَالُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَعَنْ هَذَا إِذَا قَالَ لِآحَرَ إِذَا ابْتَدَأْتُكَ بِكَلامٍ فَعَبْدِي عَلَى أَحَدِ الْأَمْرِيْنِ لَا يُقالُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَعَنْ هَذَا إِذَا قَالَ لِآحَرَ إِذَا ابْتَدَأَتُكَ بِكَلامٍ فَعَبْدِي حُرِّ فَالْتَقَيَا فَسَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآحَرِ مَعًا لَا يَحْنَثُ وَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ لِعَدَم تَصَوُّرِ أَنْ يُكَلِّمهُ بَعْدَ ذَلِكَ ابْتَدَأَتُكِ بِكَلامٍ، وَقَالَتْ لَهُ هِي كَذَلِكَ لَا يَحْنَثُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ ابْتَدَأَتُكِ بِكَلامٍ، وَقَالَتْ لَهُ هِي كَذَلِكَ لَا يَحْنَثُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ ابْتَدَأَتُكِ بِكَلامٍ، وَقَالَتْ لَهُ هِي كَذَلِكَ لَا يَحْنَثُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتُعْدِثُهَا، وَلَا يَحْنَثُ بَعْدَ ذَلِكَ لِعَدَم تَصَوُّرِ ابْتِدَائِهَا، وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُو فَيهِمْ حَنِثَ إِلَّا أَنْ لَا يَقْصِدَهُ فَيُصَدَّقُ دِيَانَةً لَا قَضَاءً.

أُمَّا لَوْ قَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ صُدِّقَ قَضَاءً عِنْدَنَا، وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ لَا يَحْنَثُ، وَإِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ حَنِثَ؛ لِأَنَّ الْأُولَى إِمَامًا قِيلَ إِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ حَنِثَ؛ لِأَنَّ الْأُولَى وَاقِعَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَحْنَثُ بِهِمَا بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ لَا يَحْنَثُ بِهِمَا؛ لِأَنْهُمَا فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَقِيلَ لَا يَحْنَثُ بِهِمَا؛ لِأَنْهُمَا فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَقِيلَ لَا يَحْنَثُ بِهِمَا، وَهُو الصَّحِيحُ، وَلَوْ دَقَّ عَلَيْهِ الْبَابَ فَقَالَ مَنْ حَنِثَ، وَلُوْ دَقَّ عَلَيْهِ الْبَابَ فَقَالَ مَنْ حَنِثَ، وَلُوْ دَقَّ عَلَيْهِ الْبَابَ فَقَالَ مَنْ حَنِثَ، وَلُوْ دَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ فَقَالَ مَنْ حَنِثَ، وَلُوْ كَلَّمَهُ الْحَالِفُ بِكَلَامِ لَمْ يَفْهَمُهُ وَلُوْ نَادَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَبَيْكَ أَوْ لَتَى حَنِثَ، وَلُوْ كَلَّمَهُ الْحَالِفُ بِكَلَامِ لَمْ يَفْهَمُهُ وَلَوْ نَادَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَبَيْكَ أَوْ لَتَى حَنِثَ، وَلُوْ كَلَّمَهُ الْحَالُوفُ بِكَلَامِ لَمْ يَقْهَمُهُ وَلُو نَادَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَبَيْكَ أَوْ لَتَى حَنِثَ، وَلُوْ كَلَّمَهُ الْحَالِفُ بِكَلَامِ لَمُ يَفْهَمُهُ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٤/٤

الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ فَقَالَ: وَقَدْ مَرَّ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ، وَفَهِمَهُ لَا يَحْنَثُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ حَائِطُ اسْمَعْ افْعَلْ كَيْتَ، وَكَيْتَ فَسَمِعَهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ، وَفَهِمَهُ لَا يَحْنَثُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ عُثْمَانَ فَكَانَ إِذَا مَرَّ بِهِ يَقُولُ يَا حَائِطُ اصْنَعْ كَذَا كَذَا وَيَا كَانِ حُمْنِ بْنَ عَوْفٍ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ عُثْمَانَ فَكَانَ إِذَا مَرَّ بِهِ يَقُولُ يَا حَائِطُ اصْنَعْ كَذَا كَذَا وَيَا كَانِكُ كَذَا، وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنْ شَكَوْتِ مِنِي إِلَى أَخِيكِ فَأَنْت طَالِقٌ فَجَاءَ أَخُوهَا، وَعِنْدَهَا صَبِيٌّ لَا يَعْقِلُ فَقَالَتْ الْمَرْأَتِهِ إِنْ شَكَوْتِ مِنِي إِلَى أَخِيكِ فَأَنْت طَالِقٌ فَجَاءَ أَخُوهَا، وَعَاطَبَتْ الصَّبِيَّ بِذَلِكَ وَعِنْدَهَا صَبِيٌّ لَا يَعْقِلُ فَقَالَتْ الْمَرْأَتِهِ إِنْ شَكَوْتِ مِنِي إِلَى أَخِيكِ فَأَنْت طَالِقٌ فَجَاءَ أَخُوهَا، وَعَاطَبُهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَكُوتِ بَيْنَ يَلَاكِ حَتَى سَمِعَ أَخُوهَا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ مَا شَكَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَثَمَّا لَمْ ثَكَامِهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَكُوت بَيْنَ يَدَيْهِ الْبَيْكَانَةُ إِلَى الْمَالِقُ فَالَ إِنْ شَكُوت بَيْنَ يَدَيْ لِلَاهُ عَلَى إِلَاكُ عَلَيْهِ أَنْ يَكِنْ فَالَ إِنْ شَكُوت بَيْنَ يَدَيْ لِلَا لَكَ عَلَى إِلَى الْمُولُ أَنَّهُ لَا مُ الْمُؤْفِ بِالشِّكَايَةُ إِلَيْهِ كَذَا فِي الْوَاقِعَاتِ .

وَلُوْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَنَاوَلَ امْرَأَتَهُ شَيْعًا فَقَالَ هَا حَنِثَ، وَلُوْ جَاءَهُ كَافِرٌ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ فَبَيَّنَ صِفَةَ الْإِسْلَامِ مُسْمِعًا لَهُ، وَلَا يُوَجِّهُ إلَيْهِ لَمْ يَخْنَتْ، وَفِي الْمُحِيطِ لَوْ سَبَّحَ الْحَالِفُ لِلْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ لِلسَّهُو أَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، وَهُوَ مُقْتَدٍ لَمْ يَحْنَتْ وَحَارِجُ الصَّلَاةِ يَحْنَتُ، وَلَوْ كَتَبَ إلَيْهِ عَلَيْهِ لِلسَّهُو أَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، وَهُوَ مُقْتَدٍ لَمْ يَحْنَتْ وَحَارِجُ الصَّلَاةِ يَحْنَتُ، وَلَوْ كَتَبَ إلَيْهِ كَلَيْهِ اللَّهُ وَمُولًا لَا يَحْنَتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا عُرْفًا خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَاسْتِدْلَاهُمُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا ﴾ [الشورى: ١٥] إلَى قَوْلِهِ وَاسْتِدْلَاهُمُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا ﴾ [الشورى: ١٥] إلَى قَوْلِهِ وَاسْتِدْلَاهُمُ مِقُولِهِ عَلَى الْعُرْفِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ فَلَا يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ، وَلَا بِالْكِتَابَةِ، وَالْإِحْبَارُ وَالْإِقْرَارُ وَالْإِفْشَاءُ وَالْإِعْلَامُ يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ وَالْإِضْهَارُ وَالْإِفْشَاءُ وَالْإِعْلَامُ يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ وَالْإِضْهَارِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِعْلَامِ وَالْإِحْبَارِ كَوْنَهُ أَيْ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِعْلَامِ وَالْإِحْبَارِ كَوْنَهُ

\_\_\_\_ يَنْدَهُ يَخْنَثُ فِي الْحَالِ فِي الْمُوقَّتَةِ أَيْضًا لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ فِي الْحَالِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ أُخْرُجِي أَوْ قُومِي) مَعْطُوفٌ عَلَى اذْهَبِي مَدْخُولُ الْفَاءِ فَتَكُونُ الْفَاءُ دَاخِلَةً عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْحَالِفِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي: وَلَوْ قَالَ اذْهَبِي طَلُقَتْ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ (قَوْلُهُ: أَوْ وَاذْهَبِي) كَلَامِ الْحَالِفِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي: وَلَوْ قَالَ اذْهَبِي طَلُقَتْ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ (قَوْلُهُ: أَوْ وَاذْهَبِي) قَالَ الرَّمْلِيُّ تَأَمَّلُ فِيهِ وَرَاجِعْ نُسْحَةً صَحِيحةً فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَرَّازِيَّةِ صَرَّحَ فِيهَا بِالْحِنْثِ فِيهِ قَالَ الرَّمْلِيُ تَأَمَّلُ فِيهِ وَرَاجِعْ نُسْحَةً صَحِيحةً فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَرَّازِيَّةِ صَرَّحَ فِيهَا بِالْحِنْثِ فِيهِ أَوْلُهِ عَلَيْهِ وَرَاجِعْ نُسْحَةً صَحِيحةً فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَرَّازِيَّةِ صَرَّحَ فِيها بِالْحِنْثِ فِيهِ أَقُولُ: النَّذِي فِي النَّسَخِ هَكَذَا بِلَفْظِ لَا تَطْلُقُ، وَهَكَذَا فِي الْفَتْحِ، وَفِي التَّتَارْحَانِيَّة، وَكَذَلِكَ إِذَا قُولُ اللَّهُ عَلَى النَّسَخِ هَكَذَا بِلَفْظِ لَا تَطْلُقُ، وَفِي النَّتَعْرَةِ وَالْمُنْتَقَى إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَاذْهَبِي قَالَ وَاذْهَبِي إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كِهَذَا كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا، وَفِي الذَّخِيرَةِ وَالْمُنْتَقَى إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَاذْهَبِي طَلَاقًا طَلُقَتْ بِهِ وَاحِدَةً وَبِالْيَمِينِ أُحْرَى. اهد.

(قَوْلُهُ: فَسَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآحَرِ لَا يَحْنَثُ) قَالَ الرَّمْلِيُّ، وَفِي الْبَرَّازِيَّةِ يَحْنَثُ فَرَاجِعْهُ وَتَأَمَّلُ. اهد. أَقُولُ: الَّذِي فِي الظَّهِبِرِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْبُدَاءَةَ ثُنَافِي الْقِرَانَ، وَفِي تَلْخِيصِ الجُامِعِ إِنْ الْتَدَأَثُكِ بِكَلَامٍ أَوْ تَرَوَّجا مَعًا لَمْ يَحْنَثُ أَبَدًا الْبَتَدَأَثُكِ بِكَلامٍ أَوْ تَرَوَّجا مَعًا لَمْ يَحْنَثُ أَبَدًا الْبَتَدَالِّةِ السَّبْقِ مَعَ الْقِرَانِ (قَوْلُهُ: وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ إِلَىٰ قَالَ فِي الْفَتْحِ، وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ إِمَامًا قِيلَ إِنْ كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَنْ يَبِينِهِ لَا يَحْنَثُ وَإِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ الطَّالِيَّةِ وَقِيلَ لَا يَحْنَثُ مِنَا الصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ فَيلَ إِنْ كَانَ إَمَامًا قِيلَ إِلَّ كَانَ إَمَامًا قِيلَ إِنْ كَانَ إِمَامًا فِيلَ الْمَعْلُوفُ عَلَيْهِ عَنْ يَبِيلِهِ الظَّانِيةِ، وَقِيلَ لَا يَحْنَثُ مِنَا إِلْكَافُ الْقَالِيقِ إِللَّقَ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَحْنَثُ فِيهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيخُ وَالْأَصَخُ مَا فِي الشَّافِي فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَخْنَثُ فِيهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيخُ وَالْأَصَخُ مَا فِي الشَّافِي السَّلَاقِ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَخْنَثُ فِيهِمَا، وَهُو الصَّحِيخُ وَالْإَمْعَ عُلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَنُوى عَيْرُهُ، وَفِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ إِمَامًا يَخْنَثُ إِذَا نَواهُ فَعَلَى ذَلِكَ السَّافِي وَلَا مَالِكَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَلِي عَلَى مَالِكُ (قَوْلُهُ: لَا بِالْإِشَارَةِ وَالْإِيمَاءُ وَالْإِعْمَامِ عَلَى مُلْكِمَ الْإِخْلُقَ الْمُعْلَى وَلَا عَلَى مَالِكُ (قَوْلُهُ: لَا بِالْإِشَارَةِ وَالْإِعْلَمُ وَالْإِعْلَى الْمُؤْمِنَ وَالْإِعْلَى وَالْإِعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤَلِقِ الْمَالِقُ الْمُؤْمِرِ وَالْمُ اللَّالَةُ وَالْمُعَلَى الْمُؤَلِومُ الْمُعْلَى الْمُؤْمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّولُولُكُونَ الْمُعْلَى الْمُؤْمِ الْمُعْلَى الْمُؤْمِنَ الْمُعْلِقِ الْمُؤْمِدُ الْمُعْلَى الْمُؤْمِ الْمُعْلِمِ الْمُؤْمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْمِلَ الْمُعْلِولُكُومُ اللْمُعْلَى الْمُؤْمِلِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ

مَعْدُورُ وَ عَرْفُ وَ عَرْفُ اللّهِ عَنْ الْمُعْدُورُ وَ عَرْفُ اللّهِ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَدْلًا وَكُمَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ اللّهِ عَالَمُ اللّهُ عَدُا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَلَمْ يُقَدِّرُ الْإِمَامُ لِلْخِتَانِ وَقْتًا مَعْلُومًا لِعَدَمِ وُرُودِ النّصِّ بِهِ تَصِحُ إِمَامَتُهُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَلَمْ يُقَدِّرُ الْإِمَامُ لِلْخِتَانِ وَقْتًا مَعْلُومًا لِعَدَمِ وُرُودِ النّصِّ بِهِ وَقَدَّرُهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَاخْتَلَفُوا وَالْمُخْتَارُ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ سَبْعُ سِنِينَ وَآخِرَهُ اثْنَتَا عَشَرَ كَذَا فِي الطُّلَاقِ وَقَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ الطَّهَارَةِ أَنَّهُ سُنَةُ لِلرِّجَالِ مَكْرَمَةٌ لِلنِسَاءِ الْخُلُولِيُّ كَانَ النِسَاءُ يَغْتَتِنَّ فِي زَمَنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى النَّسَاءُ الْمُخْتُونَةِ أَلَذُ قَالَ الْحُلُولِيُّ كَانَ النِسَاءُ يَغْتَتِنَّ فِي زَمَنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى النَّسَاءُ الْمُخْتُونَةِ أَلَذُ قَالَ الْحُلُولِيُّ كَانَ النِسَاءُ يَغْتَتِنَّ فِي زَمَنِ أَصْحَابٍ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَفِي النَّوَازِلِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ الْأَقْلَفِ وَلَا ذَبِيحَتَهُ وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِنْ كَانَ لِعُذْرِ وَإِلَّا لَا ثُقْبَلُ وَبِهِ نَأْخُذُ اهِ.

(فَائِدَةٌ) مِنْ كَرَاهِيَةِ فَتَاوَى الْعَتَّابِيِّ وَقِيلَ فِي خِتَانِ الْكَبِيرِ إِذَا أَمْكَنَ أَنْ يَخْتِنَ نَفْسَهُ فَعَلَ وَإِلَّا لَمْ يَفْتِنُ أَنْ يَخْتِنَهُ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي الْكَبِيرِ يَخْتِنَهُ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي الْكَبِيرِ يَخْتِنَهُ لَا يَقْعَلْ إِلَّا أَنْ يَقْعَلْ إِلَّا أَنْ يَقْعَلُ إِلَّا أَنْ يَقْلِمِ يَالنَّورَةِ. اه. الْحَمَّامِيُّ أَنْ يَطْلِيَ عَوْرَةَ غَيْرِهِ بِالنُّورَةِ. اه.

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٣٦١/٤

(قَوْلُهُ وَالْخَصِيِّ وَوَلَدِ الزِّنَا وَالْخُنْثَى) فَإِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَبِلَ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخَصِيِّ؛ وَلِأَنَّهُ قُطِعَ عُضْوٌ مِنْهُ ظُلْمًا فَصَارَ كَمَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَالْخَصِيُّ بِفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ وَلِأَنَّهُ قُطِعَ عُضْوٌ مِنْهُ ظُلْمًا فَصَارَ كَمَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَالْخَصِيُّ بِفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ مَا مُنْزُوعُ الْخُصَاكَذَا فِي الْبِنَايَةِ وَفِسْقُ الْأَبَوَيْنِ لَا يُوجِبُ فِسْقَ الْوَلَدِ كَكُفْرِهِمَا أَطْلَقُهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا شَهِدَ بِالزِّنَا أَوْ بِغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي الْأَوَّلِ وَالْمُرَادُ بِالْخُنْثَى الْمُشْكِلُ وَهُوَ امْرَأَةٌ فِي الشَّهَادَةِ كَذَا فِي السِّرَاجِ الْوَهَاجِ

(قَوْلُهُ وَالْعُمَّالِ) أَيْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَالْمُرَادُ بِهِمْ عُمَّالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ لَيْسَ بِفِسْقِ إِلَّا إِذَا كَانُوا أَعْوَانًا عَلَى الظُّلْمِ وَقِيلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاس ذَا مُرُوءَةٍ لَا يُجَازِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَاسِقِ؛ لِأَنَّهُ لِوَجَاهَتِهِ لَا يُقْدِمُ عَلَى الْكَذِبِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ يَعْنَى وَلَوْ كَانَ عَوْنًا عَلَى الظُّلْمِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَقِيلَ أَرَادَ بِالْعُمَّالِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَيُؤَاجِرُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلْعَمَلِ؛ لِأَنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ رَدَّ شَهَادَاتِ أَهْلِ الصِّنَاعَاتِ الْخَسِيسَةِ فَأَفْرَدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِإِظْهَارِ مُخَالَفَتِهِمْ وَكَيْفَ لَا وَكَسْبُهُمْ أَطْيَبُ كَسْبٍ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْقَبُولِ بِأَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْحِرْفَةُ لَائِقَةً بِهِ بِأَنْ تَكُونَ حِرْفَةَ آبَائِهِ وَأَجْدَادِهِ وَإِلَّا فَلَا مُرُوءَةً لَهُ إِذَا كَانَتْ حِرْفَةً دَنِيَّةً فَلَا شَهَادَةً لَهُ لِمَا عُرِفَ فِي حَدِّ الْعَدَالَةِ وَكَذَا يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْقَبُولِ بِأَنْ لَا يُكْثِرَ الْكَذِبَ وَالْخَلْفَ فِي الْوَعْدِ وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ أَنَّ شَهَادَةَ الرَّئِيس لَا تُقْبَلُ وَكَذَا الْجَابِي وَالصَّرَّافُ الَّذِي يُجْمَعُ عِنْدَهُ الدَّرَاهِمُ وَيَأْخُذُهَا طَوْعًا لَا تُقْبَلُ وَقَدَّمْنَا عَنْ الْبَزْدَوِيِّ أَنَّ الْقَائِمَ بِتَوْزِيعِ هَذِهِ النَّوَائِبِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالْجِبَايَاتِ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَأْجُورٌ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ ظُلْمًا فَعَلَى هَذَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَالْمُرَادُ بِالرَّئِيسِ رَئِيسُ الْقَرْيَةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي بِلَادِنَا شَيْخَ الْبَلَدِ وَمِثْلُهُ الْمُعَرِّفُونَ فِي الْمَرَاكِبِ وَالْعُرَفَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ وَضَمَانِ الجِهَاتِ فِي بِلَادِنَا؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ أَعْوَانٌ عَلَى الظُّلْمِ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَفِي السِّرَاجِيَّةِ مَعْزِيًّا إِلَى الْفَقِيهِ أَبِي اللَّيْتِ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِثْلَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَشَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ يَزِيدَ بْنِ

وَفِي إطْلَاقِ الْعَامِلِ عَلَى الْخَلِيفَةِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ مَنْ قَبِلَ عَمَلًا مِنْ الْخَلِيفَةِ وَفِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ أَمِيرٌ كَبِيرٌ ادَّعَى فَشَهِدَ لَهُ عُمَّالُهُ وَدَوَاوِينُهُ وَنُوَّائِهُ وَرَعَايَاهُمْ لَا تُقْبَلُ كَشَهَادَةِ الْمُزَارِعِ الْمُرْضِ اهد.

وَفِي إِجَارَاتِ الْبَزَّازِيَّةِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الدَّلَالِ وَمُحْضَرِ قُضَاةِ الْعَهْدِ وَالْؤَكَلَاءِ الْمُفْتَعَلَةِ وَالصَّكَّاكِ. اه.

(قَوْلُهُ وَالْمُعْتَقِ لِلْمُعْتِقِ) أَيْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَعَكْسِهِ لِأَنَّهُ لَا تُمْمَةَ وَقَدْ قَبِلَ شُرَيْحٌ شَهَادَةَ قَنْبَرٍ لِعَلِيٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ عَتِيقَهُ وَهُو بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْبَاءِ، وَأَمَّا قَنْبَرٌ فَهُو جَدُّ سِيبَوَيْهِ لِعَلِيٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ عَتِيقَهُ وَهُو بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْبَاءِ، وَأَمَّا قَنْبَرٌ فَهُو جَدُّ سِيبَوَيْهِ ذَكْرَهُ الذَّهَبِيُ فِي مُشْتَبَهِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَفِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِلْحَافِظِ بْنِ حَجَرٍ: شُرَيْحُ بُنُ النَّمَانِينَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَفِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِلْحَافِظِ بْنِ حَجَرٍ: شُرَيْحُ بِنُ قَيْسٍ الْكُوفِيُّ النَّحْعِيّ الْقَاضِي أَبُو أُمَيَّةَ ثِقَةٌ وَقِيلَ لَهُ صُحْبَةٌ مَاتَ قَبْلَ الثَّمَانِينَ أَوْ أَكْثَرُ يُقَالُ حَكَمَ سَبْعِينَ سَنَةً. اهـ.

قَيَّدْنَا بِعَدَمِ التُّهْمَةِ لِأَنَّ الْعَتِيقَ لَوْ كَانَ مُتَّهَمًا لَمْ تُقْبَلْ لِمَنْ أَعْتَقَهُ

\_\_\_\_Q (قَوْلُهُ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْقَبُولِ إِلَا) قَالَ الرَّمْلِيُّ وَعِنْدِي فِي هَذَا التَّقْيِيدِ نَظَرُ يَظْهَرُ لِمَنْ لَهُ نَظَرُ فَتَأَمَّلْ. اه.

قُلْت وَجُهُهُ مَا مَرَّ عِنْدَ قَوْلِهِ أَوْ يَبُولُ أَوْ يَأْكُلُ أَنَّ الصَّحِيحَ قَبُولُ ذِي الْجِرْفَةِ الدَّنِيَّةِ إِذَا كَانَ عَدْلًا فَحَيْثُ كَانَ الْمُعْتَبَرُ الْعَدَالَةَ فَلَا نَظَرَ إِلَى الْجِرْفَةِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ عُدُولُهُ عَنْ حِرْفَةِ آبَائِهِ الشَّرِيفَةِ إِلَى الْجِرْفَةِ الْحَسِيسَةِ يَدُلُّ عَلَى رَذَالِتِهِ وَعَدَم مُرُوءَتِهِ وَمُبَالاتِهِ لَكِنْ هَذَا حَيْثُ كَانَ بِلَا الشَّرِيفَةِ إِلَى الْجِرْفَةِ الْحَسِيسَةِ يَدُلُّ عَلَى رَذَالِتِهِ وَعَدَم مُرُوءَتِهِ وَمُبَالاتِهِ لَكِنْ هَذَا حَيْثُ كَانَ إِلَا وَلَهُ وَكَاعٍ إِلَيْهِ مِنْ عَجْزٍ أَوْ عَدَم أَسْبَابٍ أَوْ قِلَّةِ يَدٍ تَقْصُمُوهُ عَنْ حِرْفَةِ أَبِيهِ وَلا سِيَّمَا إِذَاكَانَ أَبُوهُ أَوْ وَصِيَّهُ عَلَيْمَهُ فِي صِغِرِهِ هَذِهِ الْحِرْفَةَ الدَّنِيَّةَ فَكَيرَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ عَيْرَهَا فَإِذَاكَانَ عَلَالَا فَمَا وَجُهُ وَسِيمًا فِي مِعْرِهِ هَذِهِ الْمُولِقُ لَكُورُ وَقُولُهُ أَمِيرٌ كَبِيرٌ ادَّعَى إِلاَّ ) قَالَ الرَّمْلِيُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ شَهَادَةَ وَلَا سِيَّمَا فِي حَدَّامِهِ الْمُلَازِمِينَ لَهُ مُلازَمَةً كَمُلَازَمَةِ الْعَبْدِ لِمَوْلَاهُ كَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ وَهُو ظَاهِرٌ وَلَا سِيَّمَا فِي خُدَّامِهِ الْمُلَازِمِينَ لَهُ مُلازَمَةً كَمُلَازَمَةِ الْعَبْدِ لِمَوْلَاهُ كَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ وَهُو ظَاهِرٌ وَلَا سِيَّمَا فِي خُدَامِهِ الْمُلْكِنُ وَقَدْ أَفْتَيْتَ بِهِ مِرَارًا وَاللَّهُ تَعَلَى الْمُؤْفِقُ لِلصَّوَابٍ وَمِثْلُهُ فِي شَهَادَتَهُ بَا لَكَالِ وَالْمُعْتَقِ وَلَا عَلَى عَلَيْهِمْ الصَّلَاحُ أَمَّا إِذَا عَلَى عَلَيْهِمْ الصَلَاحُ فَقَى الْمُعْتَعِلَةِ وَلَى كَالِ السَّعَلَةِ عَلَى الْمُنْ فَي الْمُعْرَادِ الْمُعْتَعِلَةِ وَلَى الْوَلَى كَمَا لَا السَّكِعُ فَي الْمُؤْمِلُ فِي الْمُؤْمِلِي وَلَا فَالِقَ بَيْنَهُ وَيَعْ الْمُؤْمِلُ كَمَا لَلْ الْمُؤْمِلُ عَلَيْهِ فَاللَّهُ فِي الْمُفْتَعَلَةِ وَلَا فَاوِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلُولُ وَالْمُحْضَرِ وَلَا فَاوِقَ بَيْنَ الدَّلُولُ وَالْمُحْضَرِ وَالْمُمُولُولُهُ وَلَا فَاوِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلُولُ وَالْمُعُولُهُ مِنْ الْمُؤْمِلُهُ وَالْمُعَلِقِهُ الْمُؤْمِلُهِ الْمُفْتَعُلُولُ وَلَلْ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِلُوهُ الْمُعْلِقِ الْمُؤْمُ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٩٦/٧

٥٨٢. "عَلَى جَوَازِ الذَّبْحِ بِهِمَا مَا رُوِيَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ «قُلْت يَا رَسُولَ اللَّهِ نَجِدُ الصَّيْدَ وَلَيْسَ مَعَنَا سِكِّينٌ إِلَّا الْمَرْوَةَ وَشِقَّةَ الْعَصَا فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: أَفْرِ الصَّيْدَ وَلَيْسَ مَعَنَا سِكِّينٌ إِلَّا الْمَرْوَةَ وَشِقَّةَ الْعَصَا فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: أَفْرِ الصَّيْدَ وَلَيْسَ مَعَنَا شِعْتَ وَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ » رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ وَالظُّفُرُ وَالسِّنُ الْمَنْزُوعُ آلَةٌ جَارِحَةٌ بِحِلَافِ عَيْرِ الْمَنْزُوعِ لِأَنَّ الذَّبْحَ بِهِ يَكُونُ بِالثِقْلِ لَا بِالْآلَةِ اهـ.

قَالَ - رَحِمُهُ اللّهُ -: (وَنُدِبَ حَدُّ شَفْرَتِهِ) لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «إِنَّ اللّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وَلْيُحِدَّ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وَلْيُحِدَ أَكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرَهُ وَيُكُرَهُ أَنْ يُضْجِعَهَا، ثُمَّ يُجِدَّ الشَّفْرَةَ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَامُ - «لِمَنْ أَضْجَعَ الشَّاةَ وَهُو يُجِدُّ شَفْرَتَهُ لَقَدْ أَرَدْتَ أَنْ تُعْتِهَا مَوْتَتَيْنِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ - «لِمَنْ أَضْجَعَهَا» الْحَديث، وَالْآلَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ قَاطِعَةٍ وَغَيْرِ قَاطِعَةٍ، وَالْقَاطِعَةُ هَلَا حَدَدْتُهَا قَبْلُ أَنْ تُضْجِعَهَا» الْحَديث، وَالْآلَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ قَاطِعَةٍ وَغَيْرِ قَاطِعَةٍ، وَالْقَاطِعَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ عَادَةٍ وَكَلِيلَةٍ، فَالْحَادَّةُ الْحَتِيَارِيَّةُ وَضَرُورِيَّةٌ فَالْحَادَّةُ يَجُوزُ الذَّبْحُ بِهَا وَيُكْرَهُ لِمَا مَرَّ مِنْ الْإِبْطَاءِ فِي الْإِرَاقَةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ.

## [مَا يَكْرَه فِي الذَّبْح]

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: (وَكُرِهَ النَّحْعُ وَقَطْعُ الرَّأْسِ وَالذَّبْحُ مِنْ الْقَفَاءِ) النَّحْعُ هُو أَنْ يَصِلَ النَّحَاعُ وَهُو جَيْطٌ أَبْيَصُ فِي جَوْفِ عَظْمِ الرَّقَبَةِ وَهُو بِالْفَتْحِ، وَالضَّمُّ لُغَةٌ فِيهِ، قَالَ فِي البِّهَايَةِ: وَمَنْ قَالَ هُو عِرْقٌ أَبْيَصُ فَقَدْ سَهَا وَاعْتَرَضَهُ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ أَنَّ مَنْ سَمَّى بِمَا ذُكِرَ لَمْ يَغْلَطْ لِأَنَّ قَالَ هُو عِرْقٌ أَبْيَصُ فَقَدْ سَهَا وَاعْتَرَضَهُ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ أَنَّ مَنْ سَمَّى بِمَا ذُكِرَ لَمْ يَغْلَطْ لِأَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ ذَكُرُوهُ بِلَفْظِ الْحَيْظِ، وَإِنَّمَا كُوهَ «لِنَهْيِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَنْ أَنْ نَنْحَعَ الشَّاةَ إِذَا ذُكِتَ » وَتَفْسِيرُهُ مَا ذَكَرْنَا وَقِيلَ أَنْ يَمُونَ وَفِيلَ أَنْ يَكُوهُ وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ تَعْذِيبٍ فَيُكُرَهُ الشَّاةَ إِذَا ذُكِتَ » وَتَفْسِيرُهُ مَا ذَكَرْنَا وَقِيلَ أَنْ يَمُونَهُ وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ تَعْذِيبٍ فَيُكُرَهُ وَيَعْلَ أَنْ يَمْعَى مَنْ الْاصْطِرَابِ وَكُلُّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ تَعْذِيبٍ فَيُكُرَهُ وَيَكُولُ وَيَعْلَ أَنْ يَمْعَى وَيُكُونُ أَنْ يَمْعَى مَنْ اللَّهُ فَا لَكُونَا وَقِيلَ أَنْ يَمْوَدَ وَيُولُولُ وَيَعْلَ الْمُوتِ وَيَعْوَلُ الْمُوتِ وَيُعْلِى الْقَبْلَةِ لِمُحَالَفَةِ السَّنَةِ وَهُو عِيهِ اللَّهِ بُلَةِ وَتُوكُولُ وَ وَيُولُ لَو الدَّبُعِ مِنْ الْقَفَا زِيَادَةُ أَلَمَ فَيكُوهُ وَيَعِلُ لِمَا فَعُرُوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ فِي لَا لَعْرُوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عِلَا لَعُرُوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عِمَا لَيْسَ بِذَكُاةٍ وَلَا النَّعْفَ وَالْمُونِ عِلَا لَعُرُوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عَلَى الشَّوْمُ عَلَى الْمُولُوقِ لَا تُؤْكُلُ لُومُودِ عَلَى الْمُولُوقِ لَا الْمُؤْكِلُ الْمُؤْمِودِ عِمَا لَيْسَ بِذَكُولُ لَو مُعَلِّ الْمَوْدِ عِلَى الْمُؤْمُونِ اللَّهُ وَالْمُولِ الْمُؤْمُودِ فِي النَّهُ الْمُؤْمُودِ وَاللَّهُ الْمُؤْمُونِ لَا اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلِي اللَّهُ الْمُؤْمِقُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُولُ اللْمُولُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ ا

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَذَبْحُ صَيْدٍ اسْتَأْنُسَ وَجَرْح نَعَمِ تَوَحَّشَ أَوْ تَرَدَّى فِي بِئْرِ) الْوَاوُ عَاطِفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ " وَحَلَّ ذَبِيحَةُ مُسْلِمٍ "، وَذَبْحِ صَيْدٍ يَعْنِي وَحَلَّ أَكْلُ صَيْدٍ اسْتَأْنَسَ بِالذَّبْحِ وَهُوَ الذَّكَاةُ الإخْتِيَارِيَّةُ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهَا وَحَلَّ أَكُلُ نَعَمٍ تَوَحَّشَ، أَوْ تَرَدَّى بِالْجَرْحِ لِعَجْزِهِ عَنْ الذَّكَاةِ الإخْتِيَارِيَّةِ هَذَا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ الْجُرْح، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ مِنْ الْجَرْح لَمْ يُؤْكُلْ فَإِنْ أَشْكُلَ ذَلِكَ أُكِلَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمَوْتُ بِهِ وَكَذَا الدَّجَاجَةُ إِذَا تَعَلَّقَتْ عَلَى شَجَرَةٍ وَخَافَ مَوْتَهَا صَارَتْ ذَكَاثُهَا بِالْجُرْح، وَفِي الْكِتَابِ أَطْلَقَ فِيمَا تَوَحَّشَ مِنْ النَّعَمِ وَكَذَا فِيمَا تَرَدَّى فَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ فِي الْمِصْرِ وَالصَّحْرَاءِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الشَّاةَ إِذَا نَدَّتْ فِي الْمِصْرِ لَا تَحِلُّ بِالْعَقْرِ، وَإِنْ نَدَّتْ فِي الصَّحْرَاءِ تَحِلُّ بِالْعَقْرِ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ عَنْ الذَّكَاةِ الإِخْتِيَارِيَّةِ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْإِبِل يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ سَوَاةٌ نَدَّتْ فِي الْمِصْرِ، أَوْ فِي الصَّحْرَاءِ فَتَحِلُّ بِالْعَقْرِ، وَالصَّائِلُ كَالنَّادِّ إِذَا كَانَ لَا يُقْدَرُ عَلَى أَخْذِهِ حَتَّى لَوْ قَتَلَهُ الْمَصُولُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُرِيدُ ذَكَاتَهُ وَسَمَّى حَلَّ أَكْلُهُ <mark>خِلَافًا لِمَالِكٍ</mark> وَلَنَا مَا رُويَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ فِي سَفَرِ فَنَدَّ بَعِيرٌ مِنْ الْإِبِلِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حَبْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِم أَوَابِدَ كَأُوَابِدِ الْوَحْش فَمَا فَعَلَ مِنْهَا فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا» رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَلأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ الْعَجْزُ عَنْ الذَّكَاةِ الإخْتِيَارِيَّةِ فَصَارَ إِلَى الْبَدَلِ، وَفِي النَّوَازِلِ لَوْ أَنَّ بَقَرَةً تَعَسَّرَ عَلَيْهَا الْولَادَةُ فَأَدْحَلَ صَاحِبُهَا يَدَهُ وَذَبَحَ الْوَلَدَ حَلَّ أَكْلُهُ وَإِنْ جَرَحَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِع الذَّبْح إذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَبْعِهِ يَعِلُ، وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ لَا يَعِلُ. اه.

وَفِي الْمُحِيطِ فَإِنْ أَصَابَ قَرْنَهُ، أَوْ ظُفُرَهُ، أَوْ حَافِرَهُ فَإِنْ أَدْمَاهُ وَوَصَلَ لِلَّحْمِ حَلَّ أَكْلُهُ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ الذَّكَاةَ تُصْرَفُ فِي مَحَلِّ الْحَيَاةِ، وَإِنْ أَبَانَ عَنْهُ غَيْرَ الرَّأْسِ فَمَاتَ يُؤْكُلُ كُلُّهُ إلَّا مَا أَبَانَ فَلَا لِأَنَّ الذَّكَاةَ وَلا كَذَلِكَ إِذَا بَانَ الرَّأْسُ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ حَيَاةُ مِنْ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتُ وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ مُحُكُمُ الذَّكَاةِ وَلا كَذَلِكَ إِذَا بَانَ الرَّأْسُ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ حَيَاةُ الْجُسَدِ مَعَ إِبَانَةِ الرَّأْسِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ مِنْهُ جِلْدَةٌ فَإِنْ كَانَ يَلْتَئِمُ وَيَتَبَدَّلُ لَوْ تَرَكَهُ حَلَّ أَكُلُهُ، وَإِلَّا الْجُسَدِ مَعَ إِبَانَةِ الرَّأْسِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ مِنْهُ جِلْدَةٌ فَإِنْ كَانَ يَلْتَئِمُ وَيَتَبَدَّلُ لَوْ تَرَكَهُ حَلَّ أَكُلُهُ، وَإِلَّا فَهُو مُبَانٌ وَلَوْ قَطَعَ الصَيْدَ نِصْفَيْنِ طُولًا وَعَرْضًا حَلَّ وَلَوْ أَبَانَ طَائِقَةٌ مِنْ النَّاسِ الْبَدَنَ إِنْ كَانَ النِّصْفَ يَجِلُّ كِلاهُمَا اهد.

قَالَ - رَحِمَهُ اللّهُ -: (وَسُنَّ نَحْرُ الْإِبِلِ وَذَبْحُ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ وَكُرِهَ عَكْسُهُ وَحَلَّ) وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مَسْنُونًا لِأَنَّهُ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ اللّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ

اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧] وَقَالَ تَعَالَى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢] قَالُوا: الْمُرَادُ نَحْرُ الْجُرُورِ، وَفِي الْبِيلِ النَّحْرُ أَيْسَرُ، وَفِي الْإِيلِ النَّحْرُ أَيْسَرُ، وَفِي الْإِيلِ النَّحْرُ أَيْسَرُ، وَإِنَّا كُرِهَ الْعَرُوقِ الْعَرُوقِ فِي أَسْفَلِ الْعُنُقِ عِنْدَ الصَّدْرِ وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْعُرُوقِ فِي أَسْفَلِ الْعُنُقِ عِنْدَ الصَّدْرِ وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْعُرُوقِ فِي أَسْفَلِ الْعُنُقِ عِنْدَ الصَّدْرِ وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْعُرُوقِ مِنْ أَعْلَى." (١)

ره. "وَخَرِيضٌ لِلْكَلْبِ وَلَيْسَ بِابْتِدَاءِ إِرْسَالٍ مِنْهُ فَلَا يَنْقَطِعُ الْإِرْسَالُ بِالرَّجْرِ فَبَقِيَ صَحِيحًا فَأَمَّا الْإِرْسَالُ مِنْ الْمَجُوسِيِّ فَإِنَّهُ وَقَعَ فَاسِدًا فَلَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا بِالرَّجْرِ وَكَذَا إِذَا أَرْسَلَ وَتَرَكَ التَّسْمِيةَ عَمْدًا فَرَجَرَهُ مُسْلِمٌ وَسَمَّى لَمْ يَكِلُ وَلَوْ وُجِدَتُ التَّسْمِيةُ مِنْ الْمُرْسِلِ فَرَجَرَهُ مَنْ لَمْ يُسَمِّ حَلَّ وَكَذَا الْمُسْلِمُ إِذَا ذَبَحَ فَأَمَرُ الْمَجُوسِيُّ السِّكِينَ بَعْدَ الذَّبِحِ لَمْ يَخْرُمُ وَلُو ذَبَحَ الْمُجُوسِيُّ وَكَذَا الْمُسْلِمُ بَعْدَهُ لَمْ يَكِلُ لِمَا ذَكُونَا أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ مَتَى وَقَعَ صَحِيحًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، وَكَذَا أَكُونَا أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ مَتَى وَقَعَ صَحِيحًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، وَكَذَا أَكُونَا أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ مَتَى وَقَعَ فَاسِدًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، وَكَذَا أَكُولُ لَا يَكُلُولُ مَتَى وَقَعَ فَاسِدًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، وَكَذَا أَكُولُ لَا يَكُلُ لَا يَكُلُ لَا عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ يَكِلُ لَهُ اللّهَ اللهَ يَعْلَى النَّهُ لَا يَكِلُ لِللّا فِلْ الْمُولُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَقَعَ فَاللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا أَنْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الله

مَجُوسِيُّ أَرْسَلَ ثُمَّ أَسْلَمَ فَاصْطَادَ كَلْبُهُ لَمْ يُؤْكُلْ وَكَذَلِكَ لَوْ زَجَرَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَانْزَجَرَ لِزَجْرِهِ وَلَوْ كَانُ مُسْلِمًا حَالَةَ الْإِرْسَالِ فَصَارَ مُرْتَدًّا حَالَةَ الْأَخْذِ يَجِلُّ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ وَقْتُ الْإِرْسَالِ وَالرَّمْيِ كَانَ مُسْلِمًا حَالَةَ الْإَرْسَالِ وَالرَّمْيِ فِعْلُ الذَّكَاةِ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ فَيُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ وَتَمَجُّسُهُ وَرِدَّتُهُ لَا حَالَةُ اللَّاجْذِ لَا عِنْدَ زُهُوقِ الرُّوحِ فَكَذَا هُنَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ وَكُفْرُهُ وَقْتَ الْإِرْسَالِ وَالرَّمْي لَا بَعْدَهُ عِنْدَ الذَّبْحِ لَا عِنْدَ زُهُوقِ الرُّوحِ فَكَذَا هُنَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ وَكُفْرُهُ وَقْتَ الْإِرْسَالِ وَالرَّمْي لَا بَعْدَهُ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ١٩٤/٨

وَفِي النَّوَادِرِ وَلَوْ ضَرَبَ الْكَلْبُ الصَّيْدَ فَرَقَدَهُ ثُمَّ ضَرَبَهُ ثَانِيَةً فَقَتَلَهُ أُكِلَ وَكَذَا لَوْ أَرْسَلَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ كَلْبَهُ فَرَقَدَهُ فَضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا فَرَقَدَهُ ثُمَّ ضَرَبَهُ الْآخِرُ فَقَتَلَهُ أُكِلَ وَكَذَا لَوْ أَرْسَلَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ كَلْبَهُ فَرَقَدَهُ فَضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا وَقَتَلَهُ الْآخِرُ فَإِنَّهُ يُؤْكُلُ وَالصَّيْدُ لِصَاحِبِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ جَرْحَ الْكَلْبِ بَعْدَ الجُرْحِ فَصَارَ الْحَدُهُمَا وَقَتَلَهُ الْآخِرُ فَإِنَّهُ يُؤكُلُ وَالصَّيْدُ لِصَاحِبِ الْأَوَّلِ بَلْ الْأَوْلِ بَلْ اللَّوْلِ اللَّوْسِلُ عَرْجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَيْدًا صَارَ مِلْكًا لَكَانَ الْقَتْلَ حَصَلَ بِفِعْلِ وَاحِدٍ إِلَّا أَنَّ الْأَوْلُ لَمَّا أَخْرَجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَيْدًا صَارَ مِلْكًا لِمَاحِبِهِ فَلَا يُزِيلُ مِلْكَهُ التَّانِي، وَفِي الْأَصْلِ وَمِنْ شَرَائِطِ الْإِرْسَالِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرْسِلُ مُحْرِمً، وَذَكَرَ لِصَاحِبِهِ فَلَا يُزِيلُ مِلْكُهُ التَّانِي، وَفِي الْأَصْلِ وَمِنْ شَرَائِطِ الْإِرْسَالِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرْسِلُ مُحْرِمً، وَذَكَرَ وَقَالَ فِي الْخَرَمِ حَتَّى لَا يَجُوزَ أَكُلُ صَيْدِ الْحَرْمِ وَلَا مَا اصْطَادَهُ الْخَلِلُ فِي الْحَرَمِ، وَذَكَرَ وَلَا اللَّهُمُ وَقَالَ فِي النَّرَجَرَةُ الْمُحْرِمُ فَانْزَجَرَ حَلَّ أَكُلُ مَا السِّرَاجِيَّةِ: أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ الْجُورَاءَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: - رَحِمَهُ اللهُ - (وَإِنْ لَمْ يُرْسِلْهُ أَحَدٌ فَرَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ حَلَّ) وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُحِلَّ؛ لِأَنَّ الْإِرْسَالَ جُعِلَ دَكَاةً عِنْدَ الإضْطِرَارِ لِلضَّرُورَةِ فَإِذَا لَمْ يُوجَدُ الْإِرْسَالُ انْعَدَمَ الذَّكَاةُ حَقِيقَةً وَحُكْمًا وَلَا يُجِلُ وَالزَّجْرُ بِنَاءٌ عَلَيْهِ وَلَا يُعْتَبُرُ عَلَى مَا بَيَّنَّا وَوَجْهُ الإسْتِحْسَانِ أَنَّ النَّرَجُرَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِرْسَالِ يُجْعَلُ إِرْسَالًا؛ لِأَنَّ انْزِجَارَهُ عَقِيبَ زَجْرِهِ دَلِيلُ طَاعَتِهِ فَيَجِبُ اعْتِبَارُهُ الزَّجْرُ دُونَ الانْفِلاتِ فَيَجِبُ اغْتِبَارُهُ إِنْ السَّبَبِ بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَلَا يُقَالُ الزَّجْرُ دُونَ الانْفِلاتِ فَيَحِلُ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَلا يُقالُ الزَّجْرُ دُونَ الانْفِلاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ فَوْقَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ لَوْجُهِ فَهُو فَوْقَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا فِعْلُ الْمُكَلِّفِ وَاسْتَوَيَا فَنُسِحَ الانْفِلاتُ؛ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُنَافِي الْمُكَلِّفِ وَاسْتَوَيَا فَنُسِحَ الْانْفِلاتُ؛ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُنَافِى الْإِرْسَالَ بِوجْهِ مِنْ عَيْنُ الْمُكَلِّفِ وَاسْتَوَيَا فَنُسِحَ الْأَوْلِ؛ لِأَنَّ الزَّحْرَ لَا يُنَافِى الْإِرْسَالَ بِوجْهٍ مِنْ اللَّوْرِ كَمَا فِي نَسْخِ الْأَحْكَامِ فِلْكُ الْمُكَلِّفِ الْفُصْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُنَافِى الْإِرْسَالَ بِوجْهٍ مِنْ الْمُكَلِّفِ الْمُحْدِ الْفُصْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الزَّجْرَ لَا يُنَافِى الْإِرْسَالَ بِوجْهٍ مِنْ الْمُكَلِّفِ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُكَلِّفِ الْمُعَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُعَلِ الْمُحَلِّ الْمُعَلِي الْمُعْمَا فِعْلُ الْمُكَلِّفِ الْفُصْلِ الْأَوْلِ كَمَا فِي نَسْخِ الْأَحْدِ مِنْهُمَا فِعْلُ الْمُكَلِّفِ الْمُعَلِّ الْمُكَلِّفِ الْمُلَالُ الْمُكَلِّفِ الْمُعَلِي الْمُذَالِقَ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُحَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعْمَا فِعْلُ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِي الْمُعْلِى الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِي الْمُعْلِى الْمُعَلِّ الْمُعْلَى الْمُعْرَافِ الْمُعْلِى الْمُعْلِلِ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِّ الْمُعْلِى الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعَلِي الْمُعِ

، وَالزَّجْرُ بِنَاءٌ عَلَى الْإِرْسَالِ فَكَانَ دُونَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ، وَالْبَازِي كَالْكَلْبِ فِيمَا ذَكَرْنَا وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ الْمُعَلَّمَ عَلَى صَيْدٍ مُعَيَّنٍ فَأَحَذَ غَيْرَهُ وَهُوَ عَلَى سُنَنِهِ حَلَّ، وَقَالَ مَالِكُ ذَكَرْنَا وَلَوْ أَرْسَلَ كُلْبَهُ الْمُعَلَّمَ عَلَى صَيْدٍ مُعَيَّنٍ فَأَحَذَ غَيْرَهُ وَهُو عَلَى سُنَنِهِ حَلَّ، وَقَالَ مَالِكُ وَرَحْمَهُ اللَّهُ وَتَعَلَى: لَا يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ أَحَذَهُ بِغَيْرِ إِرْسَالٍ، إِذْ الْإِرْسَالُ يَخْتَصُّ بِالْمُشَارِ وَالتَسْمِيةُ وَقَالَ اللَّهُ عَيْرِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَضْجَعَ شَاةً وَسَمَّى عَلَيْهَا وَخَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا وَقَعْتُ عَلَيْهِا وَخَلَّاهَا فَذَبَحَ غَيْرَهَا وَقَعْتُ عَلَيْهِ وَلَا الْبُنُ أَبِي لَيْلَى: يَتَعَيَّنُ الصَّيْدُ بِالتَّعْيِينِ، مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ حَتَّى لَا يَجِلَّ غَيْرُهُ بِلِلْكَ الْإِرْسَالِ وَلَوْ أَرْسَلَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ يَجِلُّ مَا أَصَابَهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْإِرْسَالِ وَلَوْ أَرْسَلَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ يَجِلُ مَا أَصَابَهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْإِرْسَالِ وَلَوْ أَرْسَلَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ يَجِلُ مَا أَصَابَهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ

التَّعْيِينَ شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَعِنْدَهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِذَا عُيِّنَ يَتَعَيَّنُ وَعِنْدَنَ التَّعْيِينُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِذَا عُيِّنَ يَتَعَيَّنُ وَعِنْدَنَ التَّعْيِينِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَكِنْ إِذَا عُيِّنَ يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَاللَّذِي وَالْكَلْبَ عَلَى وَجْهٍ لَا فِي وُسْعِهِ إِيجَادُ الْإِرْسَالِ دُونَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَلِّمَ الْبَازِيَ وَالْكَلْبَ عَلَى وَجْهٍ لَا فِي وُسْعِهِ إِيجَادُ الْإِرْسَالِ دُونَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَلِّمَ الْبَازِي وَالْكَلْبَ عَلَى وَجْهٍ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا عَيَّنَهُ لَهُ وَلِأَنَّ التَّعْيِينَ غَيْرُ مُفِيدٍ فِي حَقِّهِ وَلَا فِي الْكَلْبِ فَإِنَّ الصَّيُودَ كُلَّهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى مَقْصُودِهِ." (١)

٥٨٤. "وَيُحْتَمَلُ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّ الرَّابِعَةَ يُحْتَاطُ لَمَا لِمَا فِيهَا مِنْ كَثْرَةِ الْمُبْطِلَاتِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا وَأَصْلُهَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَةَ مَعَ مَا يَأْتِي (هِيَ أَنْوَاعُ) تَبْلُغُ وَأَصْلُهَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَةَ مَعَ مَا يَأْتِي (هِيَ أَنْوَاعُ) تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا بَعْضُهَا فِي الْأَحَادِيثِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا بَعْضُهَا فِي الْأَكْرَةِ وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ لَاللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ الْمُعْلَقُولُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللْهُ الللْهُ الللللللْهُ اللللللْهُ الللللللللللْهُ اللللللْهُ الللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ اللللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ اللللللْهُ الللللللللْهُ الللللْهُ الللللللللْهُ الللللللْهُ اللللللْهُ الل

هَذَا الِا حْتِيَارُ مُشْكُلُ؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَ مَا عَدَا تِلْكَ الثَّلَاثَةَ لَا عُذْرَ فِي مُخَالَفَتِهَا مَعَ صِحَّتِهَا وَإِنْ كَثُرَ تَعْيِيرُهَا وَكَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الْكَثْرَةُ الَّتِي صَحَّ فِعْلُهَا عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنْ كَثُر تَعْيِيرُهَا وَكَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الْكَثْرَةُ الَّتِي صَحَّ فِعْلُهَا عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ نَاسِخٍ لَمَا مُقْتَضِيَةً لِلْإِبْطَالِ وَلَوْ جُعِلَتْ مُقْتَضِيَةً لِلْمَفْضُولِيَّةِ لَا يُّجُهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ مَا مَنْ عَيْرِ نَاسِخٍ لَمَا مُقْتَضِيَةً لِلْإِبْطَالِ وَلَوْ جُعِلَتْ مُقْتَضِيَةً لِلْمَفْضُولِيَّةِ لَا يُحْوَلُهُ وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ مَا تَشَيَّدَ بِهِ فَحْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا صَحَّ الْخُدِيثُ فَهُو مَذْهَبِي وَاصْرِبُوا بِقَوْلِي الْحَائِطَ وَهُو وَإِنْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَكِنْ، مَا ذُكِرَ لَا يَصْلُحُ مُعَارِضًا كَمَا يُعْرَفُ مِنْ قَوَاعِدِهِ فِي الْأُصُولِ فَتَأَمَّلُهُ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَكِنْ، مَا ذُكِرَ لَا يَصْلُحُ مُعَارِضًا كَمَا يُعْرَفُ مِنْ قَوَاعِدِهِ فِي الْأُصُولِ فَتَأَمَّلُهُ مُعَارِضًا كَمَا يُعْرَفُ مِنْ قَوَاعِدِهِ فِي الْأُصُولِ فَتَأَمَّلُهُ وَلِي الْمُؤْوِلُ اللَّوْعُ حَقِيقَةً لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكُوهُ وَلِهَ الْمُعَ أَنَّهُ النَّوعُ حَقِيقَةً لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكُوهُ وَلَا لَكُونُ اللَّوْعُ حَقِيقَةً لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكُوهُ وَلَا لَكُونُ اللَّوْعُ حَقِيقَةً لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكُوهُ وَلَا لَكُونُ اللَّالَقِي (يَكُونُ)

\_\_\_\_\_\_ حِينَ اسْتِثْنَائِهِمْ الاسْتِسْقَاءَ مِنْ الرَّابِعِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ حِينَ عَدَمِ الْفَوَاتِ اه. (قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ الْعُمُومُ) أَيْ عُمُومُ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ لَهُ سم وَأَشَارَ الشَّارِحِ إِلَى رُجْحَانِهِ بِتَعْلِيلِهِ دُونَ الإحْتِمَالِ الْأَوَّلِ.

(قَوْلُهُ وَأَصْلُهَا إِلَّى) وَبَحُوزُ فِي الْحَضَرِ كَالسَّفَرِ خِلافًا لِمَالِكٍ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ أَيْ بِأَنْ دَهَمَ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُو وَ بِبِلَادِهِمْ، أَمَّا فِي الْأَمْنِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ صَلَاةُ عُسْفَانَ لِمَا فِيهَا مِنْ التَّحَلُّفِ الْفَاحِشِ الْعَدُو بِبِلَادِهِمْ، أَمَّا فِي الْأَمْنِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ صَلَاةً عُسْفَانَ لِمَا فِيهَا مِنْ التَّحَلُّفِ الْفَاحِشِ وَبَحُوزُ صَلَاةً بَطْنِ خَلِ وَذَاتِ الرِّقَاعِ إِذَا نَوَتْ الْفِرْقَةُ التَّانِيَةُ الْمُفَارَقَةَ كَالْأُولَى ع ش (قَوْلُهُ وَتَعُونُ صَلَاةً بَطْنِ خَلْ وَذَاتِ الرِّقَاعِ إِذَا نَوَتْ الْفِرْقَةُ التَّانِيَةُ الْمُفَارَقَةَ كَالْأُولَى ع ش (قَوْلُهُ

<sup>(</sup>١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، ابن نجيم ٢٥٦/٨

﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَةَ) يَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَارِدَةً فِي صَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا ﴾ [النساء: ١٠٢] أَيْ فَرَغُوا مِنْ السُّجُودِ وَمَّامِ رَكْعَتِهِمْ وَيَحْتَمِلُ وُرُودُهَا فِي صَلَاةِ بَطْنِ خَلْلٍ فَقُولُهُ الْمَذْكُورُ بِمَعْنَى فَرَغُوا مِنْ الصَّلَاةِ بَجُيْرِمِيُّ (قَوْلُهُ: مَعَ مَا يَأْتِي) أَيْ مِنْ الْأَخْبَارِ مَعَ حَبَرِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وَاسْتَمَرَّتْ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ مَا يَأْتِي ) أَيْ مِنْ الْأَخْبَارِ مَعَ حَبَرِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وَاسْتَمَرَّتْ الصَّحَابَةُ - رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ وَدَعْوَى الْمُزَيِّ نَسْخِهَا أَيْ الْآيَةِ لِتَرْكِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ أَجَابُوا عَنْهَا بِتَأَخُّرِ نُزُولِهَا عَنْهُ لِأَهَا نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍ وَالْخُنْدَقُ كَانَ سَنَةَ الْوَبْعُ فَوْلُ الْمَثْنِ (هِيَ أَنْوَاعٌ) أَيْ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَدَّ الْحُوْفُ فَالرَّابِعُ سَنَةً أَرْبَعِ أَوْ خَمْسٍ مُعْنِي وَفِكَايَةٌ قَوْلُ الْمَثْنِ (هِيَ أَنْوَاعٌ) أَيْ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَدَّ الْحُوْفُ فَالرَّابِعُ اللَّهُ وَلَا لَعْدُوفُ فَالرَّابِعُ وَهِ حِهَةِ الْقِبْلَةِ فَالْأَوّلُ أَوْ فِي غَيْرِهَا فَالْآحَرَانِ نِهَايَةٌ

(قَوْلُهُ: تَبْلُغُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَعْضُهَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَعْضُهَا وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا ذَلِكَ (قَوْلُهُ: بَعْضُهَا فِي الْأَحَادِيثِ) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ الصَّحِيحَةِ فِي الْأَحَادِيثِ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ بَعْضِهَا وَهَذَا هُوَ الْمُوَافِقُ لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا مِنْ وُجُودِ السِّتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا جَمِيعُهَا فِي الْأَحَادِيثِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ (قَوْلُهُ: وَذَكَرَ الرَّابِعَ إِلَىٰ قَضِيَّةُ صَنِيعِهِ أَيْ كَالْمُغْنِي وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ أَنَّ الرَّابِعَ لَيْسَ مِنْ السِّتَّةَ عَشَرَ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ م ركَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مِنْهَا ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيّ قَوْلُهُ لِمَجِيءِ الْقُرْآنِ إِلَا أَيْ صَرِيحًا فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ جَاءَ بِغَيْرِهِ فَهِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ نَوْعًا قَالَهُ الْأُجْهُورِيُّ وَعِبَارَةُ ع ش يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّا سَبْعَةَ عَشَرَ نَوْعًا وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ م ر أَنَّ الرَّابِعَ مِنْ السِّتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا وَأُجِيبُ بِأَنَّ قَوْلَهُ مِنْهَا تَنَازَعَ فِيهِ اخْتَارَ وَذَكَرَ اه بِأَدْنَى تَصَرُّفٍ (قَوْلُهُ: بِهِ) أَيْ بِالرَّابِعِ وَكَذَا جَاءَ بِالثَّالِثِ مُغْنِي (قَوْلُهُ: مُشْكِلٌ إِنَّ ) وَقَدْ يُحَكُ الْإِشْكَالُ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا عَلَّقَ الْحُكْمَ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا إِذَا تَرَدَّدَ فِيهِ وَإِلَّا فَكُمْ مِنْ أَحَادِيثَ صَحَّتْ وَلَيْسَتْ مَذْهَبًا لَهُ تَأْمَّلْ شَوْبَرِيٌّ وَحِفْنِيٌّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى اخْتِيَارِ الشَّافِعِيّ لِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ قَصَرَ كَلَامَهُ عَلَيْهَا وَبَيَّنَ أَحْكَامَهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْكَلَامِ عَلَى غَيْرِهَا لَا لِبُطْلَانِهِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ صَحَّ بِهِ الْحَدِيثُ بَلْ لِقِلَّةِ مَا فِيهَا مِنْ الْمُبْطِلَاتِ وَلِإِغْنَائِهَا عَنْ الْبَاقِيَاتِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَادِيثُهَا لَمْ تُنْقَلْ لِلشَّافِعِيّ إذْ ذَاكَ مِنْ طُرُقٍ صَحِيحَةٍ فَكُمْ مِنْ أَحَادِيثَ لَمْ تَسْتَقِرَّ صِحَّتُهَا إِلَّا بَعْدَ عَصْرِ الشَّافِعِيّ كَيْفَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَهُوَ مُتَأَجِّرٌ عَنْهُ يَقُولُ لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا اه وَبذَلِكَ يَسْقُطُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ أَحَادِيثَهَا صَحِيحَةٌ لَا عُذْرَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا وَوَجْهُ سُقُوطِهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ صِحَّتِهَا

وُصُولُمَا إِلَيْهِ بِطُرُقٍ صَحِيحَةٍ وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ اطَّلَعَ فِيهِ عَلَى قَادِحٍ فَتَأَمَّلْ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ كُلُّ وَصُولُمَا إِلَيْهِ بِطُرُقٍ صَحِيحَةٍ وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ اطَّلَعَ فِيهِ عَلَى عَالِمٍ قُرَيْشٍ مَنْ مَلاَّ طِبَاقَ الْأَرْضِ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى حِدَتِهِ كَافٍ فِي دَفْعِ هَذَا التَّشْنِيعِ عَلَى عَالِمٍ قُرَيْشٍ مَنْ مَلاَّ طِبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَعَنَا بِهِ اه.

(قَوْلُهُ لَا عُذْرَ فِي مُخَالَفَتِهَا إِلَيْ) يُؤْحَذُ مِنْهُ كَالشَّارِحِ م ر أَنَّ مَنْ تَتَبَّعَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحةَ وَعَرَفَ كَيْفِيَّةً مِنْ الْكَيْفِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ نُقِلَ وَعَرَفَ كَيْفِيَّةً مِنْ الْكَيْفِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ نُقِلَ عَنْ م ر أَيْ فِي غَيْرِ النِّهَايَةِ خِلَافُهُ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَالْأَقْرَبُ مَا قُلْنَاهُ ع ش

(قَوْلُهُ: وَلَوْ جُعِلَتْ إِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا يُنَافِي ذَلِكَ لَمْ يُتَّجَهُ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ سم (قَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ (قَوْلُهُ: وَحَذَفَ هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ صَلَاةً عُسْفَانَ ذَلِكَ سم (قَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ (قَوْلُهُ: وَحَذَفَ هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ صَلَاةً عُسْفَانَ (قَوْلُهُ لِفَهْمِهِ) أَيْ كُونِهِ النَّوْعَ وَهَذَا جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ: إِنَّ فِي جَعْلِ الْمُصَنِّفِ هَذِهِ الْأَحْوَالَ أَنْوَاعً السَّلُواتُ الْمَفْعُولَةُ فِيهَا كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِمَّا ذَكَرَهُ) أَيْ فِي قَوْلِهِ الْآيِي أَنْوَاعً الصَّلُواتُ الْمَفْعُولَةُ فِيهَا كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِمَّا ذَكَرَهُ) أَيْ فِي قَوْلِهِ الْآيِي وَهَا اللَّهُ إِلَى اللَّهُ الْمَعْرُوفَةِ اللَّهُ الْمُعْرُوفَةِ لَيْسَ بِشَاذٍ قَالَ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وَمَذْهَبُ أَيِي

\_\_\_\_\_ الْمُطْلَقِ (قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ الْعُمُومُ) أَيْ عُمُومُ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ لَهُ (قَوْلُهُ وَلَوْ جُعِلَتْ إِلَّ ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا يُنَافِي ذَلِكَ لَمْ يُتَجَهُ إِلَّا حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ: فِي الْمَتْنِ يَكُونُ الْعَدُو فِي كَلَامِ الْطَلُقِيَّةِ أَنَّ حَذْفَ أَنْ وَرَفْعَ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ الْمُوَاضِعِ الْمَعْرُوفَةِ لَيْسَ بِشَادِّ قَالَ وَهُو ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ." (١)

٥٨٥. الرَّبَابُ دُخُولِهِ) أَيْ الْمُحْرِمِ وَحُصَّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَإِلَّا فَكَثِيرٌ مِنْ السُّنَنِ الْآتِيةِ فَيُا الْحُلَالُ أَيْضًا وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ فِي نُسَخِ (مَكَّة) قِيلَ الْأَنْسَبُ تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ بِعَالَبُ مِا الْحُلَالُ أَيْضًا وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ فِي نُسَخِ (مَكَّة) قِيلَ الْأَنْسَبُ تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ بِبَابِ صِفَةِ الْحُجِّ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ كَثِيرًا مِمَّا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِدُخُولِهَا بَلْ الْحُجُّ عَرَفَةَ وَلَا تَعَلُّقَ لَمَا بِهِا بِبَابِ صِفَةِ الْحُجِّ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ كَثِيرًا مِمَّا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِدُخُولِهَا بَلْ الْحُبَعِ وَالْمَاعِ وَلِلْ الْمُعَلِّقِ لَهُ بِلَالَهِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ وَالْبَاءِ لِلْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْبَلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْبَيْتِ أَوْ وَالْمَطَافِ وَهِي كَبَقِيَّةِ الْحُرَمِ أَفْضَلُ لِلْحَرَمِ وَبِالْبَاءِ لِلْمَسْجِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْبَلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْبَيْتِ أَوْ وَالْمَطَافِ وَهِي كَبَقِيَّةِ الْحُرَمِ أَفْضَلُ لِلْكَوْمِ وَبِالْبَاءِ لِلْلَمْسُجِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْبَلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْبَيْتِ أَوْ وَالْمَطَافِ وَهِي كَبَقِيَّةِ الْحُرَمِ أَوْلُكُ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ اللْمُصَرِّحَةِ بِذَلِكَ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ اللْمُعْمِ لِلْقَالِ فَي الْمُعَلِّ وَمِالْبَاءِ لِلْأَحْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْمُصَرِّحَةِ بِذَلِكَ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ اللْمُعْمُ وَالْمُعَلِّ الْمُعَلِّ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ اللْمُعْمِي وَالْمَاعِ لِلْالْمُ الْعَلَقَ لَهُ لَكُولِكُ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ الْمُعَلِّ وَلِي لَكُولِكُ وَمَا عَارَضَهَا بَعْضُهُ اللْمُعْمُ وَلَا الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقِيلَ الْمُعْلِقِيلَ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقِيلِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلَقِيلِ الْمُعْلَاقِ الْمُعْلَاقِ الْمُعْلَقِيلُ الْمُعْلِقُولِ الْمُعِلَّ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلَقُولُ ال

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٣/٣

ضَعِيفٌ وَبَعْضُهُ مَوْضُوعٌ كَمَا بَيَّنْته فِي الْخَاشِيَة وَمِنْهُ حَبَرُ «إِنَّمَا أَيْ الْمَدِينَة أَحَبُ الْبِلَادِ إِلَى اللّهِ تَعَالَى» فَهُو مَوْضُوعٌ اتِقَاقًا، وَإِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْ عَيْرِ نِزَاعٍ فِيهِ فِي مَكَّة إِلّا التُّرْبَة الَّي ضَمَّتُ أَعْضَاءُهُ الْكَرِيمَة – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَهِي أَفْضَلُ إِجْمَاعًا حَتَّى مِنْ الْعَرْشِ ضَمَّتُ أَعْضَاءُهُ الْكَرِيمَة – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الله عَمَلٍ بِمَا كَالْمُصْحَفِ أَفْضَلُ مِنْ عَيْرِهِ وَالتَّقْضِيلُ قَدْ يَقْعُ بَيْنَ الذَّوَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُلاحَظُ ارْبَبَاطُ عَمَلٍ بِمَا كَالْمُصْحَفِ أَفْضَلُ مِنْ عَيْرِهِ وَالتَّقْضِيلُ قَدْ يَقِعُ بَيْنَ الذَّوَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُلاحَظُ ارْبَبَاطُ عَمَلٍ بِمَا كَالْمُصْحَفِ أَفْضَلُ مِنْ عَيْرِهِ وَالتَّقَيْمِ مِنَا فَيْنَابُهُ وَلِيَسْتَشْعِرَ الْمُقِيمُ كِمَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يُودُ فِيهِ بِإِلْخَادٍ ﴾ وَحُرْمَتِهَا وَاجْتِنَابِ مَا يَنْبَغِي اجْتِنَابُهُ وَلِيَسْتَشْعِرَ الْمُقِيمُ كِمَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يُودُ فِيهِ بِإِلْخَادٍ ﴾ وَحُرْمَتِهَا وَاجْتِنَابِ مَا يَنْبَغِي اجْتِنَابُهُ وَلِيَسْتَشْعِرَ الْمُقِيمُ كَمَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يُودُ فِيهِ بِإِلْخُادٍ ﴾ وَلَوْ مَعْمَلِي ﴿ وَلَكُ لِلْقُواعِدِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَلَى الْمُومُ الْمَعْمِينَةِ بِهِ وَلَوْ صَغِيرَةً وَلَا يَعْضِ السَّلْفِ إِنَّ مَنْ عُصُوصِيَّاتِ الْمُومُ الْالْمَلُ مِنْ عَلَى مَا الْتَصَاعُومُ الْالْمَ مُعْمِينَةً بِهِ وَلَوْ صَغِيرَةً وَلَا بَعْضِ السَلَقِ إِنَّ مَنْ عُصُوصِيَّاتِ الْمُعْرَعِةُ الْمُعْرَعِةُ الْمِعْمُ إِللْمَاعِفُ وَكُالُ الْمُعْرَافِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرَافُ الْمُعْرَافُ فِيهِ مُتَعَلِقٌ بِإِلْمُ اللّهُ مُنْ عُمْمُ فِيهِ أَكْرَامُ الْمُعْرَافِ الْمُعَلِقُ الْمُعْرَافِ الْمُعَلِقُ الْمُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْمُ فِيهِ أَكْمُ مِنْهُ فِيهِ الْمُعْرَافُ وَلَا لَا يُعْمُ فِيهِ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْهَا فِي مَنْ الْمُعَلِقُ الْمُعَالِي الللهُ اللهُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلُولُهُ اللّهُ الْمُعْمَلِكُمُ اللّهُ الْمُعَلِقُ اللْمُعْلِلُهُ اللْمُعْمِلُهُ اللْمُعَلِي اللْمُعْمِلُهُ الْمُعْلُولُهُ اللْمُعْ

## \_\_\_\_Q [بَابُ دُخُولِ الْمُحْرِمِ مَكَّة]

(بَابُ دُخُولِهِ مَكَّةَ) (قَوْلُهُ: وَحُصَّ) أَيْ الْمُحْرِمُ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَكَثِيرٌ إِلَىٰ ) بَلْ إِنَّمَا عُلَى مَا الْبِسْنَةِ لِقَوْلِهِ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَقَطْ (قَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ إِلَىٰ ) وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُوافِقُ الْحَدْفَ بِأَنْ يُجْعَلَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الدَّاخِلِ الْمَفْهُومِ مِنْ دُحُولِ وَلَا يُنافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ يُوافِقُ الْحَدْفَ بِأَنْ يُجْعَلَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الدَّاخِلِ الْمَفْهُومِ مِنْ دُحُولِ وَلَا يُنافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ الْمُحْرِمَ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْرِمًا سِم (قَوْلُهُ: تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ) الْوُقُوفِ حَيْثُ لَا يُناسِبُ إلَّا الْمُحْرِمَ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْرِمًا سم (قَوْلُهُ: وَيُرَدُّ إِلَىٰ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْرِمً لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْرِمً اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَوْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى وَرَسُولِهِ وَصَلَّى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى وَلِلهُ اللهُ عَلَى وَلِمُ اللهُ عَلَى وَرَسُولِهِ وَسَلَّى مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُلُهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَلِلهُ إِللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَى اللهُ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ وَسَلَّمَ حَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَلِهُ اللهُ عَلَي

(قَوْلُهُ: وَهِيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِيُسْتَشْعَرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَا عَارَضَهُ إِلَى التَّرْبَةَ وَقَوْلُهُ وَالتَّفْضِيلُ إِلَى وَتُسَنُّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ حَتَّى مِنْ الْعَرْشِ (قَوْلُهُ: عِنْدَنَا إِلَىٰ أَيْ عِنْدَا إِلَىٰ أَيْ عِنْدَا إِلَىٰ التَّرْبَةَ إِلَىٰ اللَّرْبَقِ مِنْ بَقِيَّةِ الْكُتُبِ الْإِلْمِيَّةِ أَنَّ الثَّوَابَ الْمُتَرَبِّبَ عَلَى تِلَاوَتِهِ مَثَلًا أَكْتُلِ الْإِلْمِيَّةِ أَنَّ الثَّوَابَ الْمُتَرَبِّبَ عَلَى تِلَاوَتِهِ مَثَلًا أَكْتُلُ الْمُعْنِي إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ أَنْ الْمُتَرَبِّبِ عَلَيْهَا بَصْرِيُّ (قَوْلُهُ: إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ عَبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا أَنْ الشَّوَابِ الْمُتَرَبِّبِ عَلَيْهَا بَصْرِيُّ (قَوْلُهُ: إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ عَبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا أَنْ الثَّوَابِ الْمُتَرَبِّبِ عَلَيْهَا بَصْرِيُّ (قَوْلُهُ: إلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ إِلَىٰ عَبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا أَنْ التَّوَابِ الْمُتَرَبِّبِ عَلَى ظَيْهِ وَقُوعُ مَعْذُورٍ مِنْهُ هِمَا اهد.

(قَوْلُهُ: إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتِقْ مِنْ نَفْسِهِ بِالْقِيَامِ بِتَعْظِيمِهَا وَحُرْمَتِهَا وَاجْتِنَابِ مَا يَنْبَغِي إِلَى ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ وَإِنْ عَلَى طَنِّهِ أَنَّهُ إِنْ فَارَقَهَا وَقَعَ مِنْهُ الْمَحْذُورُ فِي غَيْرِهَا أَيْضًا بَلْ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْذُورُ فِي غَيْرِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا، وَهُو ظَاهِرٌ إِنْ قِيلَ بِتَضَاعُفِ السَّيِّيَةِ فِيهَا، وَهُو مَرْجُوحٌ لَكِنّا، وَلَوْ نَهُ الْتَهْكِيكِ) يَعْنِي أَنَّ الْأَلَمَ يُوجِدُ فِي جَمِيعِ أَنُواعِ الْعَدَابِ وَأَفْرَادِهِ (وَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ الْأَلَمُ مَقُولًا بِالتَّشْكِيكِ) يَعْنِي أَنَّ الْأَلَمَ يُوجِدُ فِي جَمِيعِ أَنُواعِ الْعَذَابِ وَأَوْلُهُ وَصَعْفًا كَلَى اللَّلَمُ عَلَى قَدْرِ الْمَعْصِيةِ شِدَّةً وَصَعْفًا لَكِنَّ حُصُولَ مَعْنَاهُ فِي بَعْضِهَا أَشَدُّ مِنْهُ فِي بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الْأَلَمَ عَلَى قَدْرِ الْمَعْصِيةِ شِدَّةً وَصَعْفًا وَالْكُمُّرُ أَشَدُ الْمُعَاصِي وَ (قَوْلُهُ: عَلَى جُرَّدِ إِلَيِّ الْمَعْصِيةِ لِللَّا الْمَعْصِيةِ لِللَّا الْمَعْصِيةِ اللَّهُ عِنْهُ فِي بَعْضِهَا أَشَدُ الْمُعَلِيقِ فِي بَعْضِهِ اللَّهُ عِلَى وَجُهِ الْمُعْصِيةِ لَيْسَتْ بِعْضِيةٍ إِلَّا إِنْ صَمَّمَ وَالْكُمُّرُ أَشَدُ الْمُعَامِي وَ (قَوْلُهُ: عَلَى جُرَّدِ إِلَى السَّعْرِي لَعَلَى وَجُهِ الشَّعْمِيةِ اللَّهُ عَلَى وَجُهِ الْمُعْصِيةِ لِللْهُ الْمَعْصِيةِ إِلَّا إِنْ صَمَّمَ عَلَى وَجُهِ الْمُعْصِيةِ لِلللَّهُ عِبَارَةُ الْمَعْصِيةِ إِلَى الْمُعْصِيةِ إِلَّا إِذَا صَمَّمَ عَلَى خِلَافٍ فِي التَّصْمِيمِ أَيْضًا اهِ. وَلَعْلَ هُولُهُ عَلَى وَجُهِ الْخُلُورِ مِنْ غَيْمٍ وَتَصْمِيمٍ مَعَ أَنْ هَوْلُ الشَّارِ فَرَقَبُ إِلَّا عَلَى هُولُكُ وَلَا الشَّارِ فَرَقَبُ اللَّهُ لِلْ يُعَلِي عَلَى الْمُعْصِيةِ إِلَّا إِذَا صَمَّمَ عَلَى خِلَافٍ فِي التَصْمِيمِ أَيْصًا الللَّهُ وَلَو اللَّهُ لَا يُعْاقِلُ عَلَى وَهُو الللَّهُ عِلَى وَلَا الشَّارِ فَولَا الشَّارِ فَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِيةِ اللْهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِيقِ اللْمُعْمِلِ عَلَى الْمُعْمِلِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا الشَّاوِلَ عَلَى الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى وَهُو اللَّهُ الْمُعْم

(قَوْلُهُ: أَحَذُوا مِنْهُ إِخْ) أَيْ مِنْ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ﴾ [الحج: ٢٥] إِخْ (قَوْلُهُ: أَيْ تَعْظُمُ فِيهَا إِخْ) هَذَا التَّفْسِيرُ خِلَافُ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ وَلَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ

\_\_\_\_ إِبَابُ دُخُولِهِ مَكَّةً) (قَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ) يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُوافِقُ الْخَذْفَ بِأَنْ يُجْعَلَ مَرْجِعُهُ الدَّاخِلَ أَيْ دَاخِلَ الْمَفْهُومِ مِنْ دُخُولِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ الْخَذْفَ بِأَنْ يُجْعَلَ مَرْجِعُهُ الدَّاخِلَ أَيْ دَاخِلَ الْمَفْهُومِ مِنْ دُخُولِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ

حَيْثُ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْمُحْرِمَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْرِمًا وَلَوْ كَانَ يُنَافِيهِ بَطَلَ فَائِدَةً قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ إِلَّا فِسْبِيَّةً فَلَيْسَ رَدًّا لِاعْتِرَاضِهِ، ثُمَّ إِلَّا فِسْبِيَّةً فَلَيْسَ رَدًّا لِاعْتِرَاضِهِ، ثُمَّ إِلَّا فَتَأَمَّلُهُ (قَوْلُهُ: يَسْتَدْعِي كُلَّ ذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ بَعْدَ وَإِمَّا يَكُونُ رَدًّا لَهُ لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الصِّحَّةِ فَتَأَمَّلُهُ (فَوْلُهُ: يَسْتَدْعِي كُلَّ ذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ بَعْدَ مَا مُؤْمِنُ وَلِكَ إِلَّا أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي الدُّحُولَ فَهُو أَعَمُّ وَالْمَطْلُوبُ بَيَانُهُ بِالْوَجْهِ الْأَعْمِ لَا يَعْدَ مَا لِيَعْمَ لَا يَعْدَ فَلَيْتَأَمَّلُ بَعْدَ اللَّهُ فَلْ يَعْدَ عَلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلُهُ فَلْ يَعْدَ فَلْ يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ لَكُو فَلْ لَكُولُ لَلْ وَلَوْيَةٍ فِي عَلِيهَا وَمَا ذُكِرَ فِي رَدِّهَا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَلْيُتَأَمَّلُ بِوَجْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الدُّخُولِ فَدَعْوَى الْأَوْلُويَّةِ فِي مَحَلِّهَا وَمَا ذُكِرَ فِي رَدِّهَا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَلْيُتَأَمِّلُ إِلَا لَهُ فَلْ لِللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَلَيْتَأَمَّلُ وَمُ الْمُنَافَاةِ مَمْنُوعَةٌ مَنْعًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ عَلَيْهُ مَا فِي الْآيَةِ وَلَا لَكُولُ لُؤُومُ الْمُنَافَاةِ مَمْنُوعَةٌ مَنْعًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ مَلُومُ وَلُهُ يُعْلَقُهِ مَلْ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ (فَوْلُهُ: وَالْأَحَادِيثُ الْمُصَرِّحَةُ. " (1)

٥٨٦. "مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا (مِنْ مَسَاكِينِ الْحُرَمِ) الشَّامِلِينَ لِفُقْرَائِهِ الْحُصَرُوا أَوْ لَا وَالْمُرَادُ هِمْ حَيْثُ أُطْلِقُوا الْمَوْجُودُونَ فِيهِ حَالَةَ الْإِعْطَاءِ لَكِنْ الْمُسْتَوْطِنُ أَوْلَى مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ أَحْوَجَ، وَيْثُ أُطْلِقُوا الْمَوْجُودُونَ فِيهِ حَالَةَ الْإِعْطَاءِ لَكِنْ الْمُسْتَوْطِنُ أَوْلَى مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ أَحْوَجَ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْرَاجُ الْمِثْلِ حَيًّا (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ) لَا الصَّيْدُ خِلَافًا لِمَالِكِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْرَاجُ الْمِثْلِ حَيًّا (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ) لَا الصَّيْدُ خِلَافًا لِمَالِكِ وَالنَّوْوِيمِ عَدْلَانِ عَارِفَانِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَاتِلَهُ حَيْثُ لَمْ يَفْسُقُ وَيَم اللَّهُ وَيَم النَّقُويمِ، وَإِلَّا كَانَ أَحَدُهُمَا قَاتِلَهُ عَيْثُ لِلْقِيمَةِ وَيَعْتَبَرُ فِي التَّقُويمِ، وَإِلَّا فَالْعِبْرَةُ بِقِيمَتِهِ بِالنَّقُدِ الْغَالِبُ مِكَّةَ يَوْمَ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَنَّمَا كَالُ الذَّبْحِ فَإِذَا عَدَلَ عَنْهُ لِلْقِيمَةِ أَعْتُبِرَ فَالْعِبْرَةُ بِقِيمَتِهِ بِالنَّقُدِ الْغَالِبِ مِكَّة يَوْمَ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَنَّا كَالُ الذَّبْحِ فَإِذَا عَدَلَ عَنْهُ لِلْقِيمَةِ أَعْتُبِرَ فَالْفَرْبُرَةُ بِقِيمَتِهِ بِالنَقْدِ الْغَالِبِ مِكَمَّةً يَوْمَ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَنَّا كَالُ الذَّبْحِ فَإِذَا عَدَلَ عَنْهُ لِلْقِيمَةِ أَعْتُبِرَ مُكَانُهُ ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ عِكَّةً جَمِيعُ الْحَرَمِ، وَأَنَّا لَوْ اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ بِقَاعِهِ جَازَ لَهُ اعْتِبَارُ أَقَلِّهَا؛ لِإِنَّهُ لَوْ ذَبَحَ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ أَجْزَأَهُ (وَيَشْتَرِي كِمَا) يَعْنِي يُخْرِجُ مِمَّا عِنْدَهُ أَوْ مِمَّا يُخْرِئُ فِي الْفِطْرَةِ بِسِعْرِ مَكَّةَ عَلَى الْأَوْجَهِ وَيَأْتِي هُنَا مَا ذَكَرْتِه أَيْضًا غَيْرِهِ مَا يُسَاوِيهَا (طَعَامًا) يُجْزِئُ فِي الْفِطْرَةِ بِسِعْرِ مَكَّةَ عَلَى الْأَوْجَهِ وَيَأْتِي هُنَا مَا ذَكَرْتِه أَيْضًا (هُمُّمُ) أَيْ لِأَجْلِهِمْ بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ وَحَيْثُ وَجَبَ صَرُفُ الطَّعَامِ النَّهِمْ فِي غَيْرِ دَمِ التَّعْفِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مِنْهُمْ مُدُّ بَلْ يَجُوزُ دُونَهُ وَفَوْقَهُ فَإِنْ قُلْت هَلْ يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مِنْهُمْ مُدُّ بَلْ يَجُوزُ دُونَهُ وَفَوْقَهُ فَإِنْ قُلْت هَلْ يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُ وَلِكَ فِي دَمِ خُو التَّمَتُّعِ؟ . قُلْت نَعَمْ بِأَنْ يَمُوتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُهُ فَيُطْعِمُ الْوَلِيُّ عَنْهُ فَإِنْ قُلْت اللَّ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ بَدَلُ الصَّوْمِ الَّذِي لَا يَتَقَيَّدُ بِهِ قُلْت نَعَمْ وَحِينَفِذٍ يَتَعَيَّنُ عَدُ التَّمَتُّعِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِي طَعَامِهِ الْمُدُّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُتَ بَدَلُ عَنْ يَوْمِ وَحِينَفِذٍ يَتَعَيَّنُ عَدُّ التَّمَتُّعِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِي طَعَامِهِ الْمُدُّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُتَ بَدَلُ عَنْ يَوْمِ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٦٤/٤

وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ نَقْصٌ وَلَا زِيَادَةُ بَعْضِ مُدِّ آخَرَ بِخِلَافِ زِيَادَةِ مُدِّ آخَرَ، وَفَارَقَ التَّمَتُّعُ وَدَمُ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ مَا عَدَاهُمَا

\_\_\_\_\_\_ وَهَايَةٌ وَمُعْنِي (فَوْلُهُ: مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا) يُفِيدُ جَوَازَ تَمْلِيكِهِمْ جُمْلَتَهُ مُتَفَاوِتًا سم (قَوْلُهُ: الْحُصَرُوا إِخٌ) كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ مِلْكِ الْمُنْحَصِرِينَ قَبْلَ الدَّفْعِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُمْ سم (فَوْلُهُ: الْمَوْجُودُونَ إِخٌ) وَفِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الدِّمَاءِ لِتِلْمِيذِهِ مَا نَصُّهُ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْوَاجِبَ (فَوْلُهُ: الْمَوْجُودُونَ إِخٌ) وَفِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الدِّمَاءِ لِتِلْمِيذِهِ مَا نَصُّهُ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْوَاجِبَ صَرْفُهُ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا خَارِجَهُ بِأَنْ كَانَ كُلُّ مِنْ الصَّارِفِ وَالْمَصْرُوفِ إِلَيْهِ فِي الْخَارِحِ وَهُو كَذَلِكَ. انْتَهَى.

وَقَالَ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي سم عِبَارَةُ الْعُبَابِ يَجِبُ التَّفْرِقَةُ عَلَى الْمَسَاكِينِ فِي الْحُرَمِ قَالَ شَارِحُهُ قَطَيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إعْطَاؤُهُمْ حَارِجَهُ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ كَمَا مَرَّ. اه. وَحَالَفَ م ر فَصَمَّمَ عَلَى قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إعْطَاؤُهُمْ حَارِجَهُ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ كَمَا مَرَّ. اه. وَحَالَفَ م ر فَصَمَّمَ عَلَى قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بِأَنْ حَرَجَ هُوَ وَهُمْ عَنْهُ ثُمَّ فَرَقَهُ عَلَيْهِمْ حَارِجَهُ النَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بِأَنْ حَرَجَ هُوَ وَهُمْ عَنْهُ ثُمَّ فَوَقَهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَهُ النَّهُ لَلَهُ كَالَمُ الْمُحَشِّي. اه بَصْرِيُّ وَاعْتَمَدَ الْوَنَائِيُّ مَقَالَةَ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ الْتُهُمَى كَلَامُ الْمُحَشِّي. اه بَصْرِيُّ وَاعْتَمَدَ الْوَنَائِيُّ مَقَالَةَ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ الْرَوْنَائِيُ مَقَالَة شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ اللّهُ مَا لُهُ مَا لَيْ اللّهُ عَلَيْهِ مَعْ الْ الْمُعُمْ عَنْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ مَعْ عَنْهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا لَكُونُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا لَا عُلَالَةً عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْقَالِهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللّ

(قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ أَحْوَجَ) أَيْ وَإِلّا فَهُمْ أَوْلَى. اه كُرْدِيٌّ عَلَى بَافَصْلٍ (قَوْلُهُ: لَا يَجُورُ الْمِثْلِ حَيًّا) أَيْ وَلَا أَكُلُ شَيْءٍ مِنْهُ نِهَايَةٌ وَمُعْنِي قَوْلُ الْمَثْنِ (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ) أَيْ الْوَكْلِهُمَا أَخْدًا عِمَّا مَرَّ فِي شَرْحِ بِالنَّقْدِ الْعَالِبِ نِهَايَةٌ وَمُعْنِي (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا) أَيْ بِدَرَاهِمَ مُغْنِي (فَوْلُهُ: وَدُكِرَتُ) أَيْ يَكُكُمُ يَمِثْلِهِ عَدْلَانِ (فَوْلُهُ: مَنْصُوبٌ بِنَرْعِ الْخَافِضِ) أَيْ بِدَرَاهِمَ مُغْنِي (فَوْلُهُ: وَدُكِرَتُ) أَيْ يَكُكُمُ يَمِثْلِهِ عَدْلَانِ (فَوْلُهُ: بِالنَّقُدِ الْعَالِبِ) أَنْظُرُ لَوْ غَلَبَ نَقْدَانِ، وَأَحَدُهُمَا أَنْفَعُ سم أَقُولُ حَصَّ الدَّرَاهِمَ بِاللَّهِ عُولَ الشَّارِحِ الْآيَةِ، وَأَثَمَا لَوْ احْتَلَفَتْ إِلَيْ جَوَازُ اعْتِبَارِ غَيْرِ الْأَنْفَعِ فَلْيُرَاجَعْ (فَوْلُهُ: عَدَلَ عَدْلُ الشَّارِحِ الْآيَةِ، وَأَثَمَا لَوْ احْتَلَفَتْ إِلَى الْمُؤْتِ الْوَقْتِ) أَيْ وَقْتِ الْإِحْرَاجِ (فَوْلُهُ: عَدَلَ عَدْلُ الشَّارِحِ الْآيَةِ وَكَذَا ضَمِيرٌ مَكَانَهُ (فَوْلُهُ: ذَلِكَ الْوَقْتِ) أَيْ وَقْتِ الْإِحْرَاجِ (فَوْلُهُ: وَأَثَمَا لَوْ الْمُعْنِي أَنْ يُعْوَلُهُ وَكُلُهُ: وَلَهُ أَيْ الْمُورُ الْفَوْلُهُ: وَلَكُمُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنِي الْقَوْلُهُ وَيُولُهُ وَلَكُهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَوْ هُمُعْنِي (فَوْلُهُ: بَأَنْ يُتَصَدَّقَ إِلَى الْمُعْنِي (فَوْلُهُ: بَأَنْ عُنْهُمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ أَوْ مُعْنِي (فَوْلُهُ: بَأَنْ يُتَصَدَّقَ إِلَا عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْخَرَمِ وَقَدْ وَيَعْلَى الْمَالِقُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْحُرَمِ وَقَدْ وَيُعْمَلُ مَا لَوْ تَصَدَّقَ بِعَ عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْمُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْحُرَمِ وَقَدْ وَلَقُولُ خَلَالَهُ مَا لَوْ تَصَدَّقَ بِعِ عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْمُولُ وَاللَهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْحُرْمُ وَقَدْ وَاللَهُ وَالْفُولُولُولُهُ الْمُعْوَلُولُهُ وَلَلْهُ وَلَلَهُ وَاللَّهُ الْمُعْوِلُ فَاللَهُ وَاللَّهُ وَاللَهُ وَاللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُولُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَاللَهُ وَاللَهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُولُهُ عَلَى الْمُكَولَةُ وَلَوْلُهُ وَلِكُولُولُولُولُهُ وَلِلَ

الْحَرَمِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ. اه وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ سم عِبَارَةُ الْوَنَائِيِّ وَيُجْزِئُ إِعْطَاؤُهُمْ حَارِجَ الْحَرَمِ كَمَا فِي الْإِمْدَادِ وَشَرْحِ الْعُبَابِ خِلَافًا لِلْحَاشِيَةِ وَمِّ ر اه قَالَ عُجُزِئُ إِعْطَاؤُهُمْ إِلَّ أَيْ الْقَاطِنِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْكُرْدِيّ. اه.

(قَوْلُهُ: فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ) أَيْ كَمَا هُنَا عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَفِي الطَّعَامِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مُدُّ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ جَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ وَالنَّقْصُ مِنْهُ وَقِيلَ يُمُتَنعَانِ وَحَحَلُ الْخِلَافِ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الِاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْييرٍ وَتَقْدِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الِاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْييرٍ وَتَقْدِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الْاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْييرٍ وَتَقْدِيرٍ وَتَقْدِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا دَمُ الْاسْتِمْتَاعَاتِ وَخُوهِ مِمَّا دَمُهُ دَمُ تَخْييرٍ وَتَقْدِيرٍ وَعَنْ اللَّوْلَةِ وَاللَّهُ وَحِينَانِ جَرَيَانُ ذَلِكَ مُحَرَّدُ جَرَيَانِ الْمُعَرِيلِ فَي السُّولِي وَحِينَفِذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَى السُّورِيحِ فِي جَوَازِ الرِّيَادَةِ وَالنَّقُصِ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الصَّعِمِعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَاكَ اللَّمَةُ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَاكَ

(قَوْلُهُ: فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلَّ ) كَمَا هُنَا (قَوْلُهُ: قُلْت نَعَمْ بِأَنْ يَمُوتَ إِلَّ ) هَذَا لَا يَقْتَضِى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي السُّؤَالِ جَرَيَانُ ذَلِكَ مُجَرَّدُ جَرَيَانِ الْإِطْعَامِ لَا مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُدِّ

لِكُلِّ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ إِلَىٰ (قَوْلُهُ: وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ عَدَمُ التَّمَتُّعِ إِلَىٰ ) يُتَأَمَّلُ مَعَ مَا مَرَّ."
(١)

٥٨٧. "صُدِّقَ الْبَائِعُ وَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي بِيمِينِهِ فِي عَدَم تَقْصِيرِهِ فِي الرَّدِّ وَفِي جَهْلِهِ بِالْعَيْبِ إِنْ أَمْكَنَ حَقَاءُ مِثْلِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الرُّوْيَةِ وَإِلَّا كَقَطْعِ أَنْفٍ صُدِّقَ الْبَائِعُ وَفِي أَنَّهُ ظَنَّ أَنْ مَا رَآهُ إِنْ أَمْكَنَ حَقَاءُ مِثْلِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الرُّوْيَةِ وَإِلَّا كَقَطْعِ أَنْفٍ صُدِّقَ الْبَائِعُ وَفِي أَنَّهُ إِنَّهُ طَنَّ الْفَلَانِيَّ وَقَدْ بِعَيْهِ لِأَنَّهُ ظَنَّهُ الْعَيْبَ الْفُلَانِيَّ وَقَدْ بِعَيْهِ لِأَنَّهُ فَأَمْكُنَ اشْتِبَاهُهُ بِهِ وَكَانَ الْعَيْبُ الَّذِي بَانَ أَعْظَمَ ضَرَرًا فَيَتْبُتُ لَهُ الرَّدُّ فِي الْكُلِ

(وَالرِّيَادَةُ) فِي الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ (الْمُتَّصِلَةُ كَالسِّمَنِ) وَكِبَرِ الشَّجَرَةِ وَتَعَلَّمِ الصَّنْعَةِ وَلَوْ بِمُعَلِّمٍ فِيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا كَكِتَّهُمْ فِي الْفَلْسِ قَيَّدُوهُ بِصَنْعَةٍ بِلَا مُعَلِّمٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا كَكِتَّهُمْ فِي الْفَلْسِ قَيَّدُوهُ بِصَنْعَةٍ بِلَا مُعَلِّمٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا الْكَثُ الْآتِي بَيْنَهُمَا فِي بِحِامِعِ أَنَّ الْمُشْتَرِي عَرِمَ مَالًا فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلا يَعُوثُ عَلَيْهِ وَلا يُنَافِيهِ الْفُرْقُ الْآتِي بَيْنَهُمَا فِي الْخُمْلِ لِأَنَّ مِنْ شَأَنْهِ أَنَّهُ لَا يُغْرَمُ مَالًا فِي مُقَابَلَتِهِ فَحُكِمَ بِهِ لِمَنْ لَمُ يَنْشَأُ الرَّدُ عَنْهُ (تَتْبَعُ الْخُمْلِ لِأَنَّ مِنْ شَأَنْهِ أَنَّهُ لَا يُعْرَمُ مَالًا فِي مُقَابَلَتِهِ فَحُكِمَ بِهِ لِمَنْ لَمُ يُعَنِّ وَكَذَا اللَّبَلُ الرَّدُ عَنْهُ (تَتْبَعُ لَا يَعَنْدِ وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا بِهَا أَصُولُ نَحْو كُرَّاثٍ فَنَبَتَتْ ثُمُّ رَدَّهَا بِعَيْبٍ فَالنَّابِثُ الْمُشْتَرِي بِخِلَافِ الصَّوفِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ تَبَعًا مَا لَمْ يُجَرَّ وَكَذَا اللَّبَنُ الْحُادِثُ فِي الْمُشْتَرِي كِيلَافِ السِّيْمِ لِلْمُشْتَرِي مُطْلَقًا وَلُو جُزَّ بَعْدَ أَنْ طَالَ ثُمُّ عَلَى الْكَوْمِ الْحُوفِ الْحُادِثِ لِلْمُشْتَرِي مُطْلَقًا وَلُو جُزَّ بَعْدَ أَنْ طَالَ ثُمُّ عَلَى أَنَّ خُو الصُّوفِ الْحَادِثِ لِلْمُشْتَرِي مُطْلَقًا وَلُو جُزَّ بَعْدَ أَنْ طَالَ ثُمَّ عَلَى الْمُنْ فِي الْمُعْمِ فَيْ الْمُشْتِي عَلَى أَنْ طَالَ ثُمُّ عَلَى اللَّهُ فِي مِقْدَارٍ مَا لَكُونٍ مِنْ الْمَبِيعِ فَيُرَدُ وَإِنْ جُزَّ وَقِيَاسُ نَظَائِوهِ أَنَّهُ لِلْ عَلْمَ عَلَى اللَّهُ فِي مِقْدَا لِي مَا دَامًا مُتَنَازِعَيْنِ وَأَنَّ وَلِكَ عَيْبُ مَانِعٌ مِنْ الرَّيْ فِي مِقْدَارٍ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا وَهُو عَيْبٌ مَانِعٌ مِنْ الرَّذِي وَلَا عَيْبُ مَالِكُ فَي اللَّهُ مِنْ الْمَدِي وَقَلْ السُّبَكِي وَقَدْ يَقَعُ نِرَاعٌ فِي مِقْدَارٍ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا وَهُو عَيْبٌ مَانِعُ مَنْ الْرَقِ مَا وَمُ الْمَوْعُونَ عَيْبُ مَالِكُ عَلْمُ عَلَى الللَّهُ الْمُؤْعُ اللَّالِهُ فَي عَيْبُ الْعَلْفِ لَالِعُ فَي الْمُؤْعُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْعُ عَيْدًا اللَ

(وَ) الزِّيَادَةُ (الْمُنْفَصِلَةُ) عَيْنًا وَمَنْفَعَةً (كَالْوَلَدِ وَالْأُجْرَةِ لَا تَمْنُعُ الرَّدَّ) عَمَلًا بِمُقْتَضَى الْعَيْبِ نَعَمْ وَلَدُ الْأَمَةِ النَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَمَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَمْةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَمْةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِهِ فَيَجِبُ الْأَرْشُ وَلَدُ الْأَرْشُ لِلَّانَّ تَعَذَّرُ الرَّدِ بِامْتِنَاعِهِ

\_\_\_\_Qالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الْعَيْبِ أَوْ صِفَةٍ هَلْ هِيَ عَيْبٌ أَوْ لَا صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ وَدَوَامُ الْعَقْدِ هَذَا إِذَا لَمْ يُعْرَفْ الْحَالُ مِنْ غَيْرِهِمَا فَإِنْ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ١٩٦/٤

عُرِفَ مِنْ غَيْرِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِ عَدْلَيْنِ عَارِفَيْنِ بِذَلِكَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُمْ ابْنُ الْمُقْرِي وَقِيلَ يَكْفِي كَمَا قَالَهُ الْبَغَوِيّ وَاحِدٌ اه.

(قَوْلُهُ: صُدِّقَ الْبَائِعُ) أَيْ بِيَمِينِهِ نِهَايَةٌ وَمُعْنِي ع ش قَوْلُهُ: صُدِّقَ الْبَائِعُ إِلَا أَيْ طَاهِرًا فَلَا رَدَّ وَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ بَاطِنَا إِذَا كَانَ مُحِقًّا أَوْ لَا وَهَلْ لَهُ إِذَا لَمْ يَفْسَخْ أَخْذُ الْأَرْشِ أَيْضًا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ فِيهِمَا الْأَوَّلُ أَمَّا الْفَسْخُ فَلِوْجُودِ مُسَوِّغِهِ بَاطِنًا وَأَمَّا الْأَرْشُ فَلِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِخَلْفِهِ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ عَيْبٍ حَادِثٍ يَمْنَعُ مِنْ الرَّدِّ الْقَهْرِيِّ وَيُحْتَمَلُ فِي الثَّانِيَةِ مَنْعُ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِكَلْفِهِ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ عَيْبٍ حَادِثٍ يَمْنَعُ مِنْ الرَّدِّ الْقَهْرِيِّ وَيُحْتَمَلُ فِي الثَّانِيَةِ مَنْعُ أَخْذِ الْأَرْشِ لِأَنَّهُ حَيْثُ مَنْ الْفَسْخِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ مِنْ بَابِ الظَّفْرِ جُعِلَ كَالْقَادِرِ عَلَى الرَّدِ وَهُو حَيْثُ قَدَرَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَرْشِ مِنْ الْبَائِعِ وَلَوْ بِالرِّضَا بَلْ إِنْ تَصَالَحُ مِنْ الْبَائِعِ اللَّرَقِ وَهُو حَيْثُ قَدَرَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَرْشِ مِنْ الْبَائِعِ وَلَوْ بِالرِّضَا بَلْ إِنْ تَصَالَحُ مِنْ الْبَائِعِ عَلَى أَخْذِ الْأَرْشِ لِيَرْضَى بِالْمَبِيعِ وَلَا يَرُدُّهُ لَمْ يَصِحَ وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ إِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الصَّلُحِ اهِ وَقُولُهُ: وَيُعْتَمَلُ إِلَى لَيَرْضَى بِالْمَبِيعِ وَلَا يَرُدُّهُ لَمْ يَصِحَ وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ إِنْ عَلِمَ الْمَائِعُ مَا يُفِيدُ عَلَى الشَّرِحِ قُبَيْلَ فَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلُو هَلَكَ الْمَبِيعُ مَا يُفِيدُ عَدَمَ الْيَمِينِ وَعَنْ ع شَ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلُو هَلَكَ الْمَمِيعُ مَا يُفِيدُ عَدَمَ الْيَمِينِ وَعَنْ ع شَ الشَّرِحُ فَيَنْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلُو هَلَكَ الْمَمِينِ عَلَى الشَّورِ عِنْكَ النَّهُ اللَّولُ الْمُصَافِعُ إِلَى الْمُصَافِقُ وَلَا الْمُصَافِقُ فَا وَلَالُكَ الْمُهَالِعُ الْمُعَلِقُ الْمَالِقُ الْمُعَلِقُ الْمُسَلِّقُولِ الْمُصَافِقُ وَلُولُ الْمُصَافِقُ الْمُ الْمُعَلِقُ اللْهُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَلِي اللْهُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَالِقُ الْمُولِ الْمُعَالِقُ الْمَالِقُ الْمُعَلِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْم

(قَوْلُهُ: وَكِبَرِ الشَّجَرَةِ) أَيْ كِبَرًا يُشَاهَدُ كَنُمُوّهَا بِغِلَظِ حَشَبِهَا وَجَرِيدِهَا اه ع ش (قَوْلُهُ: وَلَوْ فَوْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأُجْرَةٍ بِمُعَلِّمٍ بِأُجْرَةٍ) وِفَاقًا لِظَاهِرِ إطْلَاقِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأُجْرَةٍ بِمُعَلِّمٍ بِأُجْرَةٍ وَفَاقًا لِظَاهِرِ إطْلَاقِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأُجْرَةٍ أَوْ لَا وَالْقُصَارَةُ وَالصَّبْغُ كَالْمُتَّصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا شَيْءَ فِي نَظِيرِهَا عَلَى الْبَائِعِ فِي الرَّدِ وَكَالْمُنْفَصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ مَعَهَا عَلَى الرَّدِ فَلَهُ الْإِمْسَاكُ وَطَلَبُ الْأَرْشِ كَذَا قَالُهُ شَيْخُنَا فَتَأَمَّلُهُ قَلْيُونِيُّ عَلَى الْجُلَالِ اه.

(قَوْلُهُ: الْفَرْقُ الْآتِي) أَيْ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَظْهَرِ (بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا فِي الْمُفْلِسِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: لَتَعَذُّرِ إِفْرَادِهَا) وَلِأَنَّ الْمِلْكَ قَدْ جَحَدَّدَ بِالْفَسْخِ فَكَانَتْ الرِّيَادَةُ الْمُفْلِسِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: لَتَعَذُّرِ إِفْرَادِهَا) وَلِأَنَّ الْمِلْكَ قَدْ جَحَدَد بِالْفَسْخِ فَكَانَتْ الرِّيَادَةُ الْمُقْلِسِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: م ركالْعَقْدِ أَيْ كَمَا أَهَا الْمُتَصِلَةُ فِيهِ تَابِعَةً فِيهِ تَابِعَةً فِي الْمِلْكِ لِلْعَقْدِ اه.

(قَوْلُهُ: فَالنَّابِتُ إِنَّ ) دَفَعَ بِهِ مَا قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّا مِنْ الْمُتَّصِلَةِ لِكَوْنِهَا نَاشِئَةً مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ فَكَأَنَّا جُزْةٌ مِنْهُ وَقَالَ سم قَالَ شَيْخُنَا الشِّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصُّوفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمْلِ فَكَأَنَّا جُزْةٌ مِنْهُ وَقَالَ سم قَالَ شَيْخُنَا الشِّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصُّوفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمْلِ الْتَهَى أَيْ فَيَكُونُ الْحَادِثُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءٌ انْفَصَلَ قَبْلَ الرَّدِّ أَمْ لَا وَمِثْلُهُمَا الْبَيْضُ كَمَا هُوَ انْتَهَى أَيْ فَيَكُونُ الْحَادِثُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءٌ انْفَصَلَ قَبْلَ الرَّدِ أَمْ لَا وَمِثْلُهُمَا الْبَيْضُ كَمَا هُو

ظَاهِرُ انْتَهَى وَيَرْجِعُ فِي كَوْنِ اللَّبَنِ حَادِثًا أَوْ قَدِيمًا لِمَنْ هُوَ تَعْتَ يَدِهِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِيهِ بِيَمِينِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الصُّوفِ اه ع ش (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ تِلْكَ) أَيْ النَّابِتِ مِنْ ذَلِكَ الْأُصُولِ فَكَانَ الْأَوْلَى التَّنْكِيرَ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ مِنْهَا الْآتِي (قَوْلُهُ: وَجَرَى جَمْعٌ إِلَا) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي وِفَاقًا لِلشِّهَابِ الرَّمْلِيِّ (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ جُزَّ أَوْ لَا (قَوْلُهُ: يُصَدَّقُ ذُو الْيَدِ) النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي وِفَاقًا لِلشِّهَابِ الرَّمْلِيِّ (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ جُزَّ أَوْ لَا (قَوْلُهُ: يُصَدَّقُ ذُو الْيَدِ) أَيْ التَّنَازُعَ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: وَعَلَى هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ لَا رَدِّي الْقَدْرِ الَّذِي طَالَ (وَقَوْلُهُ: وَقَنْ ذَلِكَ) أَيْ التَّنَازُعَ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: وَعَلَى هَذَا) أَيْ عَنْ الصُّوفِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِقْدَارِ مَا لِكُلِّ إِلَيْ إِلَى الْكَارِ عَنْ الصُّوفِ اه كُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِقْدَارِ مَا لِكُلِّ إِلَى الْكَالِ إِلَى عَنْ الصُّوفِ اه حُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِقْدَارِ مَا لِكُلِّ إِلَى الْكَالِ الْمُوفِ اه حُرْدِيُّ (قَوْلُهُ: مِقْدَارِ مَا لِكُلِ إِلَى الْكَارِ عَلْ الْقَوْلُهُ الْقَالُونِ الْعَرْدِي اللَّهُ الْقَالِ لَا مُتَنَازِعَيْنِ (فَوْلُهُ: مِقْدَارِ مَا لِكُلِّ إِلَيْ إِلَيْ مَنْ الصُّوفِ اه حُرْدِيُ الْآلِكُ الْعَلَى الْعَرَالِ الْعَلَالُ الْعَلَامُ الْعُلُولِ الْعَلَامِ لَلْهُ الْقَالِ الْعَلَامِ لَمُ الْعَلَامِ لَلْهُ الْعَلَقُ الْعَلَامِ لَا لَا لَا لَوْلُهُ الْعَلَى الْعَلَيْ الْعَلَامِ لَا الْعُلَامِ لَيْ الْقَالِ اللْهِ الْعَلَامِ لَا الْعَلَوْلِ لَا الْقَالَامِ الْعَلَامِ لَا الْعَلَامِ الْعَلَامِ لَا الْعَلَامِ الْعُلَامِ الْعَلَامِ لَا لَكُ اللْهُ الْعَلَى الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَى الْقَالَةُ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعُلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعُلَامِ الْعَلَامِ الْعُلْمُ الْعَلَامِ الْعُلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعُلِقَالَامُ الْعُلَامُ الْعَلَامِ الْ

(قَوْلُهُ: عَيْنًا) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَوْ بَاعَهَا فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَيَجِبُ الْأَرْشُ إِلَى الْمُتْنِ (كَالْوَلَدِ وَالْأُجْرَة) أَيْ وَكُسْبِ الرَّقِيقِ وَرِكَازٍ وَجَدَهُ أَيْ الرَّقِيقُ وَمَا وُهِبَ لَهُ فَقَبِلَهُ وَقَبَضَهُ وَمَا وُصِي لَهُ بِهِ فَقَبِلَهُ وَمَهْرِ الْجَارِيَةِ إِذَا وُطِئَتْ بِشَبْهَةٍ وَجَمَعَ الْمُصِيّفُ بَيْنَ الْوَلَدِ وَالْأُجْرَةِ لِيُعَرِّفِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ المُتِنَاعِ الرَّدِّ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ كَالْوَلَدِ بِخِلَافِ التَّمَرَةِ وَغَيْرِهَا وَاللَّهُ عَرَهِ النَّمَرِةِ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَيْرِهَا لِلْمُتَولِدِ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ التَّمَرَةِ وَغَيْرِهَا كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ خِلَافًا لِمَالِكٍ مُغْنِي وَغِايَةٌ (فَوْلُهُ: وَلَكُ الْمُعَوِقِكُ أَكُمَا تَبْقَى لَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ خِلَافًا لِمَالِكٍ مُغْنِي وَغِايَةٌ (فَوْلُهُ: وَلَكُ الْمُعَوِقِكُ أَكُمَا تَبْقَى لَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ خِلَافًا لِمَالِكٍ مُغْنِي وَغِايَةٌ (فَوْلُهُ: وَلَكُ الْمُعَوِقِكُ أَكُمَا اللَّهُ اللَّهُ لَلْ يَسْتَعِقُ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ مَعَ النَّهُ لَوْ حَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ لَا يَسْتَحِقُ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ مَعَ النَّهُ هُمَا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ الْأَرْشَ لِإِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ مَعَ الْتَنْمُونِ رَدِّ الْمَبِعِ بَعْدَ غَيْيِزِ الْوَلَدِ اه ع شَ وَالْأَوْلَى التَقْرِيقُ وَكَذَا الضَّمِيعِ بَعْدَ غَيْيِزِ الْوَلَدِ اه ع شَ وَالْمُونِ وَقِيَاسُهُ هُمَا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ الْأَوْلِي وَكَذَا الضَّمِيعِ بَعْدَ غَيْمِ الْوَلَدِ اه ع شَ وَالْأَوْلِ الْمَالِي وَلِي التَقْوِيقُ وَكَذَا الضَّمِيعِ بَعْدَ غَيْدِ الْمُؤْنِ وَلَا الْمَالِكِ وَلِهُ الرَّوْلِ الْمُؤْسِلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْ

\_\_\_\_ كَا قَرَّرُوهُ فِي الدَّعَاوَى وَإِلَّا لَمَا اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَالَهُ هُنَا أَوْ لَتَرَّكُهُ رَأْسًا فَتَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: صُدِقَ الْبَائِعُ) هَلْ بِلَا يَمِينِ

(قَوْلُهُ: وَجَرَى جَمْعٌ عَلَى أَنَّ نَحْوَ الصُّوفِ إِلَيْ) قَالَ شَيْخُنَا الشِّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصُّوفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمْلِ اهـ." (١)

٥٨٨. "لِحِيَالِهَا أَوْ حَمْلِهَا مِنْ زِنَا، وَهِيَ تَحِيضُ وَطَلَّقَهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ فِي طُهْرٍ قَبْلَ آخِرِ أَوْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا مِعْضِيّ بَعْضِهِ أَوْ بِآخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ، وَلَمْ يَطَأْهَا فِي طُهْرٍ طَلَّقَهَا فِيهِ أَوْ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٣٨٥/٤

عَلَّقَ طَلَاقَهَا بِمُضِيِّ بَعْضِهِ، وَلَا وَطِئَهَا فِي خُو حَيْضٍ طَلَّقَ مَعَ آخِرِهِ أَوْ عَلَّقَ بِآخِرِهِ (وَيَحِلُ خُلْعُهَا) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْحَائِضِ وَقِيلَ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ هُنَا لِرِعَايَةِ الْوَلَدِ فَلَمْ يُؤَثِّرُ فِيهِ الرِّضَا خُلْعُهَا) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْحُرْمَة هُنَا لَيْسَتْ لِرِعَايَةِ الْوَلَدِ وَحْدَهَا بَلْ الْعِلَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَلِكَ مَعَ نَدَمِهِ بِخِلَافِهِ ثَمَّ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْحُرْمَة هُنَا لَيْسَتْ لِرِعَايَةِ الْوَلَدِ وَحْدَهَا بَلْ الْعِلَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَلِكَ مَعَ نَدَمِهِ بِخِلَافِهِ ثَمَّ وَيُهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ وَبِأَحْدِهِ الْعِوْضَ تَتَأَكَّدُ دَاعِيَةُ الْفِرَاقِ، وَيَبْعُدُ احْتِمَالُ النَّدَمِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ خُلْعِ الْأَجْنِيِّ وَغَيْرِهِ (وَ) يَحِلُّ (طَلَاقُ مَنْ ظَهَرَ حَمْلُهَا) لِزَوَالِ النَّدَمِ (تَنْبِيهٌ) وَقَعَ تَرَدُّدٌ فِي طَلَاقِ وَكِيلٍ بِدْعِيًّا لَمْ يَنْصَ لَهُ عَلَيْهِ وَالْوَجْهُ وِفَاقًا لِحِمْعِ مِنْهُمْ الْبُلْقِينِيُّ وُقُوعُهُ كَمَا يَقَعُ مِنْ مُوكِّلِهِ وَكِيلٍ بِدْعِيًّا لَمْ يَنْصَ لَهُ عَلَيْهِ وَالْوَجْهُ وِفَاقًا لِحِمْعِ مِنْهُمْ الْبُلْقِينِيُّ وُقُوعُهُ كَمَا يَقَعُ مِنْ مُوكِلِهِ

(وَمَنْ طَلَقَ بِدْعِيًّا سُنَ لَهُ) مَا بَقِي الْحُيْصُ الَّذِي طَلَقَ فِيهِ أَوْ الطُّهُرُ الَّذِي طَلَقَ فِيهِ وَالْحُيْصُ الَّذِي بَعْدَهُ لَا فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ لِانْتِقَالِمًا إِلَى حَالَةٍ يَجِلُّ طَلَاقُهَا فِيهَا (الرَّجْعَةُ) وَيُكْرَهُ تَرُكُهَا كَمَا الَّذِي بَعْدَهُ لَا فَيْوَيَدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْجُلافَ فِي الْوَجُوبِ يَقُومُ مَقَّامَ النَّهْيِ عَنْ التَّرُكِ كَعُسْلِ الجُمُعَةُ وَمَرَّ فِي الْقَصَمِ أَنَّ مَنْ طَلَقَ مَظْلُومَةً فِيهِ لَا تَلْرَمُهُ إِعَادَتُمَا لِلْقَصَاءِ لَمَا، وَقَدْ يَشْمَلُهَا الْجُمُعَةُ وَمَرَّ فِي الْقَصَاءِ لَمَا، وَقَدْ يَشْمَلُهَا الْمُعْنَةُ وَمَرَّ فِي الْقَصَاءِ لَمَا، وَقَدْ يَشْمَلُهَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيهِ لَا تَلْرَمُهُ أَنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَلَقَ الْمُرَاتَّةُ حَائِضًا فَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ أَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَ

\_\_\_\_\_\_\_الطُّهْرِ الَّذِي وَطِئَهَا فِيهِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ رَاحِعٌ إِلَى الطُّهْرِ لَكِنْ بِدُونِ قَيْدِ وَطِئَهَا فِيهِ، وَهَذَا التَّكَلُّفُ أَحْوَجَنَا إِلَيْهِ الْقَلْبُ الْآتِي آنِفًا، وَقَوْلُهُ: أَوْ وَطِئَهَا إِلَا عَطْفٌ عَلَى وَطِئَهَا فِيهِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ فِي خُو حَيْضٍ إِلَا لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا إِلَا، وَهُو وَطِئَهَا فِيهِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ فِي خُو حَيْضٍ إِلَا لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا إِلَا، وَهُو طَاهِرٌ، وَلَا عَلَى قَوْلِهِ: فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ إِلَا ؟؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ حِينَاذٍ أَوْ يُطَلِّقُهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِي خُو حَيْضٍ إِلَا مُنْ فَيْهِ، وَأَصْلُ الْعِبَارَةِ لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ لَكِنْ الشَّارِحُ قَلَبَ وَطِئَهَا فِي خُو حَيْضٍ إِلَى الشَّارِحُ قَلَبَ

قَوْلَهُ: أَوْ يَطَوُّهَا فِي طُهْرٍ طَلَّقَهَا فِيهِ إِلَى أَوْ يُطَلِّقُهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِيهِ فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ وَلَوْ قَوْلَهُ: أَوْ يَطَلِّقُهَا فِي طُهْرٍ وَطِئَهَا فِيهِ فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ وَلَوْ قَالَ هُنَا: وَيُطَلِّقُهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ يُعَلِّقُ طَلَاقَهَا بِهِ لَسَلِمَ عَنْ الْإِشْكَالِ (قَوْلُهُ لِحِيَالِهَا) أَيْ الْمَوْطُوءَةِ فِي الطُّهْرِ نِهَايَةٌ أَوْ مُغْنِي أَيْ عَدَمِ حَمْلِهَا اه ع ش (قَوْلُ الْمَتْنِ وَيَحِلُّ خُلْعُهَا) أَيْ الْمَوْطُوءَةِ فِي الطُّهْرِ نِهَايَةٌ أَوْ مُغْنِي أَيْ وَلَى الْمَوْطُوءَةُ فِي الطُّهْرِ فَهَايَةٌ أَوْ مُغْنِي أَيْ وَالْمَوْطُوءَةُ فِي الْخَيْضِ، وَقَدْ طَهُرَتْ

(قَوْلُهُ: بَلْ الْعِلَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَىٰ إِلَىٰ إِلَىٰ مِلْ الْأَوْلَىٰ مَعَ نَدَمِهِ (قَوْلُهُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ) الْأَوْلَى حَذْفُهُ (قَوْلُهُ: وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَىٰ أَيْ بِالْجُوَابِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ: وَقُوعُهُ إِلَىٰ أَيْ مَعَ الْحُرْمَةِ الْأَوْلَى حَذْفُهُ (قَوْلُهُ: وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَىٰ أَيْ بِالْجُوَابِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ: وَقُوعُهُ إِلَىٰ أَيْ مَعَ الْحُرْمَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَهَلْ الْحُكْمُ كَذَلِكَ لَوْ نَهَاهُ عَنْ الْبِدْعِيّ مَحَلُ تَأْمُّلٍ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: لَمَ يَنُصَ إِلَىٰ أَنَّهُ لِا يَقَعُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقْطَعَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ تَصَرُّفُ عَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ عَبُارَةً ع ش ثُمَّ إِنْ عَلِمَ أَيْ الْوَكِيلُ كُونَهُ بِدْعِيًّا أَيْمَ، وَإِلَّا فَلَا اه

(قَوْلُ الْمَثْنِ: وَمَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا) أَيْ: وَلَمْ يَسْتَوْفِ عَدَدَ الطَّلَاقِ فِمَايَةٌ وَمُغْنِي (قَوْلُهُ: مَا بَقِي الْخَيْضُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى الْمُثْنِ وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى الْمُثْنِ (فَوْلُهُ: مَا بَقِيَ الْحَيْضُ إِلَىٰ عَبَارَةُ الْمُغْنِي مَا لَمْ يَدْخُلُ الطُّهُرُ الثَّانِي إِنْ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ الْمَثْنِ (فَوْلُهُ: مَا بَقِيَ الْحَيْضُ إِلَى آخِرِ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا اه وَقَوْلُهُ: جَامَعَهَا فِيهِ أَمَّا إِذَا طَلَقَهَا فِي الْحَيْضِ قَبْلَهُ فِيهِ أَيْ آخِرِ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا اه وَقَوْلُهُ: جَامَعَهَا فِيهِ أَيْ وَيْ خَوْ حَيْضِ قَبْلَهُ

(فَوْلُهُ: لِانْتِقَاهِمَا إِكُّ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ لَا فِيمَا بَعْدَ إِكَّ (فَوْلُ الْمَثْنِ: الرَّجْعَةُ) أَيْ أَوْ التَّجْدِيدُ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا اه بُحِيْرِمِيٌّ عَنْ الشَّوْبَرِيِّ عَنْ الْإِمْدَادِ

(قَوْلُهُ: وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا إِلَا ) وَجَرَى الْمُغْنِي وَالْأَسْنِي عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ

(فَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ مَا بَحَثَهُ الرَّوْضَةُ مِنْ الْكَرَاهَةِ، وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْخِلَافَ إِلَىْ أَيْ حَيْثُ كَانَ قَوِيًّا الْحَراهَةِ مَنْ الْكَرَاهَةِ الْكَرَاهَةِ الْكَرَاهَةِ الْكَرَاهَةِ الْعَلَافَ الْخَيْلَافَ إِلَىٰ أَيْ حَيْثُ كَانَ قَوِيًّا الله ع ش

(فَوْلُهُ: لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا إِلَىٰ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ فِي مَعْنَى النِّكَاح، وَهُوَ لَا يَجِبُ اه

(قَوْلُهُ: لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ إِلَىٰ ) دَلِيلٌ لِسَنِ الرَّجْعَةِ (قَوْلُهُ: وَأُلُونَ بِهِ) أَيْ بِالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ الَّذِي فِي الْحَيْضِ الَّذِي فِي الْحَيْشِ اللَّهُ فِي الْحَيْشِ اللَّهُ عَنْهُ الطَّهْرِ أَيْ الَّذِي وَطِئَ فِيهِ اه ع ش أَيْ أَوْ فِي حَيْضٍ الَّذِي فِي الْحَيْفِ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - اه مُغْنِي قَبْلَهُ (قَوْلُهُ: وَلَمْ تَجَبْ الرَّجْعَةُ) أَيْ خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - اه مُغْنِي

(قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا إِلَيُّ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مُرُوهُمْ بِالطَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ» اهم مُغْنِي (قَوْلُهُ لِكَوْنِك وَالِدَهُ) أَيْ فَيَكُونُ الْوُجُوبُ لِأَجْلِ أَمْرِ الْوَالِدِ الْوَالِدِ الْمَعْنِي

(قَوْلُهُ: ارْتَفَعَ الْإِثْمُ) كَذَا فِي الْمُغْنِي

(قَوْلُهُ: الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهَا) أَيْ أَمَّا الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهِ - تَعَالَى، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ رَشِيدِيُّ وَعُ شَلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ رَشِيدِيُّ وَع شَلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ رَشِيدِيُّ وَع شَلُومٌ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَا عَلْمُ ع

(قَوْلُهُ: وَبِهِ فَارَقَ دَفْنَ الْبُصَاقِ إِلَّى) ، وَقَدْ يُقَالُ: دَفْنُ الْبُصَاقِ وَاحِبٌ عَلَى التَّحْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُصَاقِ وَاحِبٌ عَلَى التَّحْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِزَالَةِ فَإِذًا تَقَرَّرَ وُجُوبُ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ أَفَادَ أَنَّ الْحُاصِلَ بِالرَّجْعَةِ أَبْلَغُ مِنْ الْحَاصِلِ بِأَحَدِهِمَا فَهِي أَوْلَى

(قَوْلُهُ: وَيُكْرَهُ تَرَّكُهَا كَمَا بَحَثَهُ فِي الرَّوْضَةِ) وَفِيهِ نَظَرُّ، وَيَنْبَغِي كَرَاهَتُهُ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ فِيهَا وَلِدَفْعِ الْإِيذَاءِ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ يَعْنِي صَاحِبَ الرَّوْضِ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا قَالَهُ بِإِجْمَاعِ الْإِيذَاءِ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ يَعْنِي صَاحِبَ الرَّوْضِ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا قَالَهُ بِإِجْمَاعِ أَصْحَابِنَا وَالِاسْتِنَادِ إِلَى الْخَبَرِ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا فَهْىَ فِيهِ اه

(قَوْلُهُ:؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ قَاطِعَةٌ لِلضَّرَرِ مِنْ أَصْلِهِ) فِيهِ نَظَرُه. " (١)

٥٨٩. "وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ بَلْ ثُسَنُّ تَسْمِيَةُ سَقْطٍ نُفِحَتْ فِيهِ الرُّوحُ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَذَكُرُ أَوْ أُنْفَى سُمِّي بِمَا يَصْلُحُ لَهُمَا كَهِنْدٍ وَطَلْحَةَ وَوَرَدَتْ أَخْبَارُ صَحِيحَةٌ بِتَسْمِيتِهِ يَوْمَ الْوِلَادَةِ وَحَمَلَهَا سُمِّي بِمَا يَصْلُحُ لَهُمَا كَهِنْدٍ وَطَلْحَةً وَوَرَدَتْ أَخْبَارُ صَحِيحَةٌ بِتَسْمِيتِهِ يَوْمَ الْوِلَادَةِ وَحَمَلَهَا الْبُحَارِيُ عَلَى مَنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَّ يَوْمَ السَّابِعِ وَظَاهِرُ كَلَامٍ أَيْمَتِنَا نَدْبُهَا يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَ يَوْمَ السَّابِعِ وَظَاهِرُ كَلَامٍ أَيْمَتِنَا نَدْبُهَا يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَ يَوْمَ السَّابِعِ وَظَاهِرُ كَلَامٍ أَيْمَتِنَا نَدْبُهَا يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَ وَعَبْدُ الرَّحْمَن وَكَالَمُ أَنْ الْمُعْامُ وَأَوْا أَنَّ إِخْبَارَهُ صَحَ وَفِيهِ مَا فِيهِ، يُسَنُّ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءُ وَأَحَبُّهَا عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَن وَكَالَمُ أَوْا أَنَّ إِخْبَارَهُ صَحَ وَفِيهِ مَا فِيهِ، يُسَنُّ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءُ وَأَحَبُّهَا عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّمْمَن

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٧٩/٨

وَلَا يُكْرَهُ اسْمُ نَبِيٍّ أَوْ مَلَكٍ بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلُ عَلَيْهِ وَمِنْ ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي تَسْمِيةِ وَلَدِهِ مُحَمَّدًا سَمَّيْتُهُ بِأَحَبِ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَحَذَ مِنْهُ قَوْلَهُ مَعْنَى خَبَرِ مُسْلِمٍ تَسْمِيةِ وَلَدِهِ مُحَمَّدًا سَمَّيْتُهُ بِأَحَبِ الْأَسْمَاءِ إِلَى وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَحَذَ مِنْهُ قَوْلُهُ مَعْنَى خَبَرِ مُسْلِمٍ «أَحَبُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللّهِ عَبْدُ اللّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» إِنَّمَا أَحَبِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ لَا مُطْلَقَةٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ عَبْدَ الدَّارِ وَعَبْدَ الْعُزَّى

فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةُ لِلْعُبُودِيَّةِ هَذَانِ لَا مُطْلَقًا لِأَنَّ أَحَبَّهَا إِلَيْهِ كَذَلِكَ مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ إِذْ لَا يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا الْأَفْضَلَ اه. وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ مُخَالِفٌ لِمَا دَرَجُوا عَلَيْهِ وَمَا عَلَّلَ بِهِ لَا يُنْتَجُ لَهُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -عَبْدَ اللَّهِ كَمَا فِي سُورَةِ الْجِنِّ وَلِأَنَّ الْمَفْضُولَ قَدْ يُؤْثَرُ لِحِكْمَةٍ هِيَ هُنَا الْإِشَارَةُ إِلَيَّ حِيَازَتِهِ لِمَقَامِ الْحُمْدِ وَمُوَافَقَتِهِ لِلْمَحْمُودِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَمَّى وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ دُونَ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ لِإِحْيَاءِ اسْمِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيّ؛ لِأَنَّ عُدُولَهُ عَنْ الْأَفْضَلِ لِنُكْتَةٍ لَا تَقْتَضِي أَنَّ مَا عُدِلَ إِلَيْهِ هُوَ الْأَفْضَلُ مُطْلَقًا وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَحَبَّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ أَيْ بَعْدَ ذَيْنِك فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ اعْتَمَدَهُ غَيْرَ مُبَالٍ لِمُحَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ وَيُكْرَهُ قَبِيحٌ كَشِهَابٍ وَحَرْبٍ وَمُرَّةَ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ كَيسَارٍ وَنَافِع وَبَرَكَةٍ وَمُبَارَكٍ وَيَحْرُمُ مَلِكُ الْمُلُوكِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا عَبْدُ النَّبِيّ أَوْ الْكَعْبَةِ أَوْ الدَّارِ أَوْ عَلِيّ أَوْ الْخُسَيْنِ لِإِيهَامِ التَّشْرِيكِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ حُرْمَةُ التَّسْمِيَةِ بِجَارِ اللَّهِ وَرَفِيقِ اللَّهِ وَخُوهِمَا لِإِيهَامِهِ الْمَحْذُورَ أَيْضًا وَحُرْمَةُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَامَّةِ إِذَا حَمَلَ تَقِيلًا الْحِمْلَةُ عَلَى اللَّهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَقْلًا \_\_\_\_Qالسَّابِقِ وَيَقُولُ عِنْدَ ذَبْحِهَا بِسْمِ اللَّهِ إِلَا اللهِ إِلَا اللهِ وَأَنْهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسَمَّى فِي السَّابِعِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتُؤَخَّرُ التَّسْمِيَةُ لِلسَّابِعِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ غَايَةٌ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهَا فِي السَّابِعِ فَلْيُرَاجَعْ اه رَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ أُسْتُحِبَّ تَسْمِيَتُهُ بَلْ يُسَنُّ تَسْمِيَةُ السِّقْطِ اه وَهَذَا الصَّنِيعُ كَالصَّرِيحِ فِيمَا ذَكَرَهُ آخِرًا (قَوْلُهُ وَوَرَدَتْ إلَىٰ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا بَأْسَ بِتَسْمِيَتِهِ قَبْلَهُ وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ أَنَّ السُّنَّةَ تَسْمِيتُهُ يَوْمَ السَّابِعِ أَوْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ وَاسْتَدَلَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِأَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ وَحَمَلَ الْبُحَارِيُّ أَخْبَارَ يَوْمِ الْوِلَادَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقَّ وَأَخْبَارَ يَوْمِ السَّابِعِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ شَارِحُهُ وَهُوَ جَمْعٌ لَطِيفٌ لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ اهد.

(قَوْلُهُ وَحَمَلَهَا الْبُحَارِيُّ إِلَا) هَذَا الْحُمْلُ حَسَنٌ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ سم اه بُجَيْرِمِيُّ (قَوْلُهُ

وَكَأَنَّهُمْ) أَيْ أَيْمَتَنَا (قَوْلُهُ أَنَّ أَخْبَارَهُ) أَيْ نَدَبَهَا يَوْمَ السَّابِعِ (قَوْلُهُ وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ قَالَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي (قَوْلُهُ وَيُسَنُّ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءِ) لِخَبَرِ «إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَعَبَرَ وَالْمُغْنِي (قَوْلُهُ وَيُسَنُّ تَحْسِينُ الْأَسْمَاءِ) لِخَبَرِ «إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَعَبَرَ وَأَنْهُ أَمُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) كَذَا فِي النِهايَةِ بِثُمَّ وَعَبَرَ وَأَسْمَاءِ أَسْمُ نَبِي أَوْ مَلَكٍ) ويس وَطَه خِلافًا لِمَالِكٍ اله مُغْنِي.

(قَوْلُهُ بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلُ إِلَّى وَفِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ لِابْنِ سَبْعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتُهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ أَلَا لِيَقُمْ مَنْ اسْمُهُ مُحُمَّدٌ فَلْيَدْ حُلْ الْجُنَّةَ كَرَامَةً لِنَيِيهِ مُحُمَّدٍ مَنَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي سَلَمَةً أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَنْ الْوَلَدِ وَمَ يُسْمَ أَحَدَهُمْ بُحُمَّدٍ فَقَدْ جَهِلَ» قَالَ مَالِكَ سَمِعْت أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رُزِقُوا رِزْقَ حَيْرٍ قَالَ ابْنُ رُسُّدٍ يُحْتَمَالُ أَنْ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رُزِقُوا رِزْقَ حَيْرٍ قَالَ ابْنُ رُسُّدٍ يُحْتَمَالُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا عَرَفُوا خَرُفُوا ذَلِكَ بِالتَّجْرِبَةِ أَوْ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ اه مُغْنِي (قَوْلُهُ فِي تَسْمِيَةِ إِلَى أَيْ سَبَبُهَا الْمُعْرَفِ وَعُولُ السَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ مَعْنَى حَبَّرَ إِلَيْ) أَيْ سَبَبُهَا الْبَعْضِ (قَوْلُهُ وَكَأَنَّ) بِشَدِ النَّونِ (قَوْلُهُ مِنْهُ) أَيْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ مَعْنَى حَبَّرَ إِلَيْ) أَيْ مَقُولُ الْبَعْضِ (قَوْلُهُ الْمُصَافَةُ) أَيْ الْمَنْسُوبَةُ (قَوْلُهُ لَا مُطْلَقًا) أَيْ لَا مُطْلَقًا إِلَيْهِ إِلَى الْمَسْمِبَةُ (قَوْلُهُ لَا أَيْهُ الْمَعْنِ أَعْنِ اللّهِ وَعَبْدِ اللّهِ وَعَبْدِ اللّهِ وَعَبْدِ اللّهِ وَعَبْدَ اللّهِ وَعَبْدِ اللّهِ وَعَبْدِ الرَّمْنِ وَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدُ وَلَاكُ مَلْ لَكُولِكَ أَيْ لِلْكُولِكَ أَيْ وَلَلْكُ أَيْ لِلْكُولِ الْبَعْضِ لِأَنَّ وَقُولُهُ وَمُعْنَى كُونِهِ) أَيْ عُقُلِكُ اللّهُ وَعَبْدِ اللّهِ وَعَبْدِ الرَّمْنِ وَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ وَلَاكُ مَنْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ عَلِيلَ الْمُعْضِ وَقُولُهُ وَمُعْنَى الْأَوْلُ اللّهُ وَلَا اللّهُ فَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ فِي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلِيلَ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّ

(قَوْلُهُ إِلَيْهِ) أَيْ الشَّافِعِيُّ (قَوْلُهُ أَيْ بَعْدَ ذَيْنِك) أَيْ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ (قَوْلُهُ فَتَأَمَّلُهُ) وَيَظْهَرُ أَنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ الْإِطْلَاقِ وَمَنْشَؤُهُ كَمَالُ مَحَبَّتِهِ لَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (قَوْلُهُ بَمَنْ اعْتَمَدَهُ) أَيْ قَوْلُ الْبَعْضِ (قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (قَوْلُهُ بَمَنْ اعْتَمَدَهُ) أَيْ قَوْلُ الْبَعْضِ (قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأُنْبِهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَيُكُرُهُ قَبِيحٌ) فِي النَّهْ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا سَأُنْبِهُ عَلَيْهِ (فَوْلُهُ وَيُكُرُهُ قَبِيحٌ) أَيْ مِنْ الْأَسْمَاءِ وَيُسَنُّ أَنْ تُعَيَّرَ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ مُعْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ (فَوْلُهُ وَيُكُرُهُ مَلِكُ الْمُلُوكِ) وَشَاهَانْ شَاهُ وَمَعْنَاهُ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ مُغْنِي وَزِيَادِيُّ وَالْأَوْلَ وَكَذَا عَبْدُ الْكُولِ. (فَوْلُهُ وَيُكُومُ مَلِكُ النَّهُ لِلْأَوْلِ وَكَذَا عَبْدُ الْكُعْنِي حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوّلِ وَكَذَا عَبْدُ الْكَعْبَةِ أَوْ النَّارِ (قَوْلُهُ عَبْدُ النَّيِيّ) خِلَافًا لِلنِهَايَةِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوّلِ وَكَذَا عَبْدُ الْكَعْبَةِ أَوْ النَّارِ

إِخْ وَمِثْلُهُ عَبْدُ النَّبِيِّ أَيْ أَوْ عَبْدُ الرَّسُولِ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْأَوْجَهُ جَوَازُهُ أَيْ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَا سَيَّمَا عِنْدَ إِرَادَةِ النِّسْبَةِ لَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اه بِزِيَادَةِ تَفْسِيرٍ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ عِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ إِرَادَةِ النِّسْبَةِ لَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اه بِزِيَادَةِ تَفْسِيرٍ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ عِ شَ (قَوْلُهُ وَمِنْهُ يُؤْخَهُ ) أَيْ مِنْ التَّعْلِيلِ (قَوْلُهُ لِإِيهَامِهِ) أَيْ خَوْهُمَا (قَوْلُهُ لِإِيهَامِهِ الْمَحْذُورَ) أَيْ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ ) أَيْ مِنْ التَّعْلِيلِ (قَوْلُهُ لِإِيهَامِهِ الْعَامَّةِ إِلَىٰ ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ أَيْ التَّشْرِيكَ اه ع ش (قَوْلُهُ وَحُرْمَةُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَامَةِ إِلَىٰ ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ

\_\_\_\_\_ كَوْيُكْرَهُ قَبِيحٌ كَشِهَابٍ وَحَرْبٍ وَمُرَّةَ إِلَّى) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّسْمِيَةُ بِسِتِّ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ." (١)

٠٥٠. "وَهُوَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ التَّفْصِيلِ وَهُوَ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْقَبُولِ إِنْ شَهِدَ بِالشُّرُوطِ وَحُدَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَ كِمَا مَعَ أَصْلِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهَا يَرْجِعُ إِلَى بَيَانِ وَصْفِ الْوَقْفِ وَحْدَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَ كِمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ. وَتَبْيِينِ كَيْفِيَّتِهِ وَذَلِكَ مَسْمُوعٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ.

وَإِذَا لَمْ تَقْبُتْ التَّفَاصِيلُ فُسِتَمَتْ الْغَلَّةُ عَلَى أَرْبَاكِمَا بِالسَّوِيَّةِ فَإِنْ كَانَ عَلَى مَدْرَسَةٍ تَعَدَّرَتْ شُرُوطُهَا صَرَفَهَا النَّاظِرُ فِيمَا يَرَاهُ مِنْ مَصَالِحِهَا أَهَمَّ كَمَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ. وَبَحَثُ الْبُلْقِينِيُّ ثُبُوتَ شُرُوطُهَا صَرَفَهَا النَّاظِرُ فِيمَا يَرَاهُ مِنْ مَصَالِحِهَا أَهَمَّ كَمَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ. وَبَحَثُ الْبُلْقِينِيُّ ثُبُوتَ شَرُطٍ يَسْتَفِيضُ عَالِيًا كَكُونِهِ عَلَى حَرَمِ مَكَّةً قَالَ وَكَلُّ الْخُيلافِ فِي غَيْرِ حُدُودِ الْعَقَارِ فَهِي لَا تَقْبُثُ بِذَلِكَ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَإِنْ اقْتَصَى كَلَامُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ خِلاَفَهُ وَلِلسَّبُبِكِي تَقْبُثُ فِي الْمُسْتَنَدَاتِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ كُتَّابَعَا لَا إِنْ تَعْبُونَ فِيهَا غَالِيًّا عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ صَرِيحَةٍ بِأَنَّ الْمُنْكَنِيَّ يَعْبُونَ فِيهَا غَالِيًّا عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ صَرِيحَةٍ بِأَنَّ الْمُنْكَى الْمُنْ اللَّذِي يَعْبُونَ فِيهَا غَالِيًّا عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ صَرِيحَةٍ بِأَنَّ الْمُلْكِيقِ مَوْمِكَةً وَلِكَ اللَّهُ الْمُنْ مُنْ أَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَعَلَى الْمُسْتَنَدَاتِ مِنْ أَقَرَّ مَثَلًا فُلَانُ بُنُهُ التَّاجُ ثُبُوثُ اللَّهُ عَنْهُ بِطُولِهِ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عُنُهُ لِعُلُولِهِ وَالْمُعْتَلُونَ الْمُنْ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ عَلَى الْمُسْتَنَدَاتِ وَقِيَاسُهَا أَنَّ الشَّاهِ وَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ عَلَى الْمُسْتَنَدَاتِ وَمَعَ وَلِي الْمُسْتَقِعُ فِي الْمُسْتَنَدَاتِ وَمِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ وَالَ أَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْوَاتُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٣٧٣/٩

مِنْ ذِكْرِ الْحُدُودِ إِلَّا إِنْ صَرَّحَ الشَّاهِدُ بِأَنَّهُ يَشْهَدُ هِمَا وَلَوْ ضِمْنَا كَمَا تَقَرَّرَ أَوْ يَشْمَلُهَا الْحُكُمُ كَأَنْ يَقُولَ: حَكَمْت بِجَمِيعِ مَا فِيهِ وَلَمَّا بَسَطْت ذَلِكَ فِي الْفَتَاوَى قُلْت: نَعَمْ الْحُقُّ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الْبُنُوَّةِ وَالْحُدُودِ مَا مَرَّ إِلَّا مِنْ شَاهِدٍ مَشْهُورٍ بِمَزِيدِ التَّحَرِّي وَالضَّبْطِ وَالْمَعْرِفَة بِحَيْثُ يُقْبَلُ فِي الْبُنُوَّةِ وَالْحُدُودِ مَا مَرَّ إِلَّا مِنْ شَاهِدٍ مَشْهُورٍ بِمَزِيدِ التَّحَرِّي وَالضَّبْطِ وَالْمَعْرِفَة بِحَيْثُ يَعْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرُ الْبُنُوَّةَ وَالْحُدُودَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ اسْتَنَدَ بِحِمَا إِلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ يُجَوِّرُ لَهُ اعْتِمَادَهُ فِيهِمَا وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ وَمِمَّا يَثْبُثُ بِذَلِكَ أَيْضًا وِلَايَةُ قَاضٍ لَهُ اعْتِمَادَهُ فِيهِمَا وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ وَمِمَّا يَثْبُثُ بِذَلِكَ أَيْضًا ولِايَةُ قَاضٍ لَهُ اعْتِمَادَهُ فِيهِمَا وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ وَمِمَّا يَثْبُثُ بِذَلِكَ أَيْضًا ولِايَةُ قَاضٍ وَاسْتِحْقَاقُ زَكَاةٍ وَرَضَاعٍ وَجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَإِعْسَارٍ وَرُشْدٍ وَغَصْبٍ وَأَنَّ هَذَا وَارِثُ فَلَانٍ أَوْ لَا السَّعَقَاقُ نَكُاهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنَّا الشَّهَادَةُ بِكُونِ الْمَالِ بِيَدِ زَيْدٍ بِالْمُشَاهَدَةِ دُونَ وَارِثَ لَهُ مُتَفَقً عَلَيْهِ.

(تَنْبِيهٌ)

نَقَلَ فِي الْمُتَوسِّطِ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مَسْأَلَةً وَقَالَ إِنَّا كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَهِي أَنَّ الْمَتَوسِّطِ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مَسْأَلَةً وَقَالَ إِنَّا كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَهِي أَنَّ النَّظَرَ فِي الْوَقْفِ الْفُلَافِيِّ لِزَيْدٍ وَلَا يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ وَلاَ يَكُونُوا شَهِدُوا عَلَى الْوَاقِفِ أَيْ: لَمْ يُدْرِكُوهُ وَلَا قَالُوا إِنَّ مُسْتَنَدَهُمْ الِاسْتِفَاضَةُ وَسُئِلُوا عَنْ مُسْتَنَدِهِمْ فَلَمْ يُبْدُوهُ بَلْ الْوَاقِفِ أَيْ: لَمْ يُدْرِكُوهُ وَلَا قَالُوا إِنَّ مُسْتَنَدَهُمْ الِاسْتِفَاضَةُ وَسُئِلُوا عَنْ مُسْتَنَدِهِمْ إِلَى الإسْتِفَاضَةِ صَمَّمُوا عَلَى الشَّهَادَةِ وَأَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ هَذَا مُحُمُولٌ عَلَى اسْتِنَادِهِمْ إِلَى الإسْتِفَاضَةِ وَالشَّهَادَةِ وَالشَّهَادَةِ وَالْتَلُومُ لَا تَنْبُثُ مِثْلِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ: وَأَيْضًا فَإِنَّ إِهْمَالَ السَّبَبِ مُقْتَضَاهُ لِرَدِّ الشَّهَادَةِ بِالْإِرْثِ اهِ. وَأَنْتَ حَبِيرٌ مِنْ قَوْلِي الْآتِي وَإِذَا أَطْلَقَ

 رَأَيْت قَوْلَهُ الْآتِيَ قُلْتُ نَعَمْ إِلَّا وَهُوَ كَلَامٌ نَفِيسٌ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

(قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ: دُكِرَتْ الخُدُودُ فِيهَا أَصْلًا أَوْ ضِمْنًا. (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الضِّمْنِ وَالتَّبْعِيَّةِ. (قَوْلُهُ: مِنْ أَقَرَّ فُلانٌ إِلَىٰ بَيَانٌ لِمَا. (قَوْلُهُ: مَنْ أَقَرُ فُلانٌ إِلَىٰ بَيَانٌ لِمَا. (قَوْلُهُ: مَنْهُ) أَيْ: السُّبْكِيّ. (قَوْلُهُ: فَلَا تَثْبُتُ بِذَلِكَ) أَيْ: بِالشَّهَادَةِ بِذَلِكَ الْإِقْرُارِ. (قَوْلُهُ: مَعْنُهُ) أَيْ: السُّبْكِيّ. (قَوْلُهُ: فَيَاسُهَا) أَيْ: السُّبْكِيّ. (قَوْلُهُ: وَقِيَاسُهَا) أَيْ: مَسْأَلَةِ الْبُنُوقِةِ. (قَوْلُهُ: فَيَاسُهَا) أَيْ: مَسْأَلَةِ الْبُنُوقِةِ. (قَوْلُهُ: وَقِيَاسُهَا) أَيْ: السُّبُكِيّ بِكَلْ الشَّهِادِةِ مِا أَيْ: الحُدُودِ. (قَوْلُهُ: مَا مَرَّ) أَيْ: مَسْأَلَةِ الْبُنُوقِةِ. (قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ يَشْهُدُ أَنَّ الدَّارَ الْمَحْدُودَةَ بِكَذَا أَقَرَّ مِعَا فُلانٌ. (فَوْلُهُ: وَمَعْ يَا السَّافِيةِ فِي النِهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَإِعْسَارٍ وَغَصْبٍ. (قَوْلُهُ: بِذَلِكَ) أَيْ: الإسْتِهَاضَةِ. (قَوْلُهُ: وَرَضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي شَرْحٍ وَلا بَخُورُ شَهَادَةٌ عَلَى (قَوْلُهُ: بِذَلِكَ) أَيْ: الإسْتِهَاضَةِ. (قَوْلُهُ: وَرَضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي شَرْحٍ وَلا بَخُورُ شَهَادَةٌ عَلَى (قَوْلُهُ: يَذَلِكَ) أَيْ: الإسْتِهَاضَةِ. (قَوْلُهُ: وَرَضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي شَرْحٍ وَلا بَخُورُ شَهَادَةٌ عَلَى (قَوْلُهُ: وَكَذَا قِلْهُ السَّبَاغِ قَالَ الرَّرْفِيقِ فِي قَدْرِهِ كَذَا عَلَلَهُ السَّبَاغِ قَالَ الرَّرَكِشِي وَقَعْهُ فِي قَدْرِهِ كَذَا عَلَلَهُ السَّبَاغِ قَالَ الرَّرَكِشِيُّ وَعَصْبٍ مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي الْمَثْنِ الإسْتِهَاضَةِ لِأَكْمَا لَا تَقَعْ فِي قَدْرِهِ كَذَا عَلَلَهُ الْمُعْولِ الْوَجُهُ الْقَائِلُ بِثُبُوتِ الدَّيْنِ بِالإِسْتِهَاضَةٍ قَوِيٌّ وَكَانَ يَنْبُغِي لِلْمُصَيِّفِ تَرْجِيحُهُ كَمَا رَجِّحَ كَمَا رَجِّعَ فَالُ وَنَّوَ بَهُ لَكَ فَوْقُ كِمَا لَا قَرْقَ بَيْنُهُ وَلَا الرَّرَفَةُ وَالْهُ وَالْمَالِلُ الْمَعْولِ الْمَعْولِ الْوَجُهُ الْقَائِلُ بِعُلَاهُ الْمَعْولِ الْعَلْمُ الْمَلْكَ الْمُعْولِ الْمَعْولِ الْمَعْدِ الْمُضَافِقِ الْمُعْولِ الْعَلِهُ الْمُعْولِ الْعَلِهُ الْمَعْرَافِ الْمَالِلُ الْعَلْقُلُهُ الْمَعْو

. (قَوْلُهُ نَقَلَ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ صَاحِبُ التَّوَسُّطِ. (قَوْلُهُ: وَأَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ) أَيْ: عَنْ السُّؤَالِ عَنْ السُّؤَالِ عَنْ الشَّهَادَةِ الْمَذْكُورَةِ. (قَوْلُهُ: وَالشُّرُوطُ لَا تَثْبُتُ إِخْ) إِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَلَا إِشْكَالَ عَنْ الشَّهَادَةِ الْمَنْافَاةُ بِأَنَّ مَا وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فَهُوَ مُنَافٍ لِمَا سَبَقَ عَنْهُ سَيِّدُ عُمَرُ وَتُدْفَعُ الْمُنَافَاةُ بِأَنَّ مَا وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فَهُوَ مُنَافٍ لِمَا سَبَقَ عَنْهُ سَيِّدُ عُمَرُ وَتُدْفَعُ الْمُنَافَاةُ بِأَنَّ مَا وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فَهُو مُوضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ فِي الشَّهَادَةِ كِمَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ فِي الشَّهَادَةِ كِمَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ فِي الشَّهَادَةِ كِمَا مُعْ أَصْلِ الْوَقْفِ. (قَوْلُهُ: قَالَ) أَيْ: ابْنُ الصَّلَاحِ. (قَوْلُهُ: الْآتِي) أَيْ: فِي شَرْحِ وَقِيلَ يَكْفِي مِنْ عَدْلَيْنِ.

(قَوْلُهُ:

كَفْيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ بِهِ لِيُثْبِتَ النَّسَبَ اهـ.

(قَوْلُهُ: قَالَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنَّمَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِكُوْنِ الْمَالِ بِيَدِ زَيْدٍ بِالْمُشَاهَدَةِ دُونَ

الاِسْتِفَاضَةِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَلَا يَثْبُتُ دَيْنُ بِاسْتِفَاضَةٍ اه قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنْهَا لَا تَقَعُ فِي قَدْره كَذَا عَلَّلَهُ." (١)

٥٩١. "بَابُ صَلَاةِ الْحَوْفِ هِيَ أَنْوَاعٌ: الْأَوَّلُ يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ فَيُرِبِّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَّيْنِ وَيُصَلِّي بِهِمْ فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ صَفَّ سَجْدَتَيْهِ وَحَرَسَ صَفَّ فَإِذَا قَامُوا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ أُوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ أُوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلَجَقُوهُ وَسَجَدَ مَعَهُ فِي التَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أُوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلَجَقُوهُ وَسَجَدَ مَعَهُ فِي التَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أُوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلَجَقُوهُ وَسَجَدَ مَعَهُ فِي التَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أُوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بِالصَّقَيْنِ وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِعُسْفَانَ، حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بِالصَّقَيْنِ وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِعُسْفَانَ، حَرَسَ وَتَشَهَدَ بِالصَّقَيْنِ وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةً رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِعُسْفَانَ، وَسَلَّمَ وَهَذِهِ صَلَاةً الْخُوْفِ]

(بَابُ صَلَاةِ الْخُوْفِ) أَيْ كَيْفِيَّتِهَا، وَالْخُوْفُ ضِدُّ الْأَمْنِ، وَحُكُمُ صَلَاتِهِ كَصَلَاةِ الْأَمْنِ، وَإِنَّا وَالْمَانِ وَ الصَّلَاةِ الْأَمْنِ، وَإِنَّا الْمَانِةِ وَغَيْرِهَا مَا لَا يَخْتَمِلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَى الْمُعْرَةِ وَغَيْرِهَا مَا لَا يَخْتَمِلُ فِيهَا عَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَمُمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: السَّمَوتُ أُولِيقَا وَلْهُ بَعَالَى عَنْهُمْ – عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ، وَأَمَّا دَعْوَى الْمُزَيِّ نَسَحَهَا لِتَرَكِهِ – الصَّكَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَهَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ فَأَجَابُوا عَنْهَا بِتَأْخُرِ نُزُولِهَا عَنْهُ ﴾ لِأَثْمَا نَزَلَتْ سَنَةَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَهَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ فَأَجَابُوا عَنْهَا بِتَأْخُرِ نُزُولِهَا عَنْهُ ﴾ لِأَثْمَا نَزلَتْ سَنَة سَنَة أَرْبُعِ أَوْ خَمْسٍ، وَبَحُورُ فِي الْحَضَرِ كَالسَّقَوِ خِلْاقًا لِمَالِكٍ (هِي أَنْوَاعُ) عَنْهُ ﴾ وَالْخُنْدَقُ كَانَ سَنَةً أَرْبُعِ أَوْ خَمْسٍ، وَبَحُورُ فِي الْحِصَرِ كَالسَّقَوِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَمُعْظُمُهَا فِي سُنَنِ أَي عَنْهُ وَسَلَّمَ – يَفْعَلُ مَا هُو كَانَ حَمْلً لِلْمَالِمِ بَعْضُهَا، وَمُعْظُمُهَا فِي سُنَنِ أَي عَنْهُ وَلَهُ لِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَانَ مِنْهَا لِسَعْقَ، فِي كُلِّ مَوْقَ كَانَ حَمْلًى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَنْهُ الشَّافِعِيُّ حَرَّمَة وَلَا لِلْكَوْمَ اللهُ وَكُرَ مَعَهَا الرَّابِعَ الْآئِنِ وَجَاءَ بِهِ وَبِالثَّالِثِ الْقُرْآلُ الْمُورِيَ الْكَرِيمُ.

النَّوْعُ (الْأَوَّلُ) مِنْهَا الصَّلَاةُ بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ (يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي) جِهَةِ (الْقِبْلَةِ) وَلَا سَاتِرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَفِينَا كَثْرَةٌ بِحَيْثُ تُقَاوِمُ كُلُّ فِرْقَةٍ الْعَدُوَّ (فَيُرَتِّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَيْنِ) فَأَكْثَرَ سَاتِرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَفِينَا كَثْرَةٌ بِحَيْثُ تُقَاوِمُ كُلُّ فِرْقَةٍ الْعَدُوَّ (فَيُرَتِّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَيْنِ) فَأَكْثَرَ (وَيُصَلِّي بِهِمْ) جَمِيعًا إِلَى اعْتِدَالِ الرَّكُعةِ الْأُولَى، لِأَنَّ الْحِرَاسَةَ الْآتِيَةَ مَعَلُهَا الاعْتِدَالُ لَا الرَّكُوعُ كُمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ (فَإِذَا سَجَدَ) الْإِمَامُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى (سَجَدَ مَعَهُ صَفُّ سَجْدَتَيْهِ وَحَرَسَ) حَينَئِذٍ (صَفُّ) آحَرُ فِي الاِعْتِدَالِ الْمَذْكُورِ (فَإِذَا قَامُوا) أَيْ الْإِمَامُ وَالسَّاجِدُونَ مَعَهُ (سَجَدَ حِينَئِذٍ (صَفُّ) آحَرُ فِي الاِعْتِدَالِ الْمَذْكُورِ (فَإِذَا قَامُوا) أَيْ الْإِمَامُ وَالسَّاجِدُونَ مَعَهُ (سَجَدَ

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، ابن حجر الهيتمي ٢٦٤/١٠

مَنْ حَرَسَ) فِيهَا (وَلَحِقُوهُ وَسَجَدَ مَعَهُ) أَيْ الْإِمَامِ (في) الرَّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أَوَّلًا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ) أَيْ الْفِرْقَةُ السَّاحِدَةُ مَعَ الْإِمَامِ (فَإِذَا جَلَسَ) الْإِمَامُ لِلتَّشَهُّدِ (سَجَدَ مَنْ حَرَسَ) فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (وَتَشَهَّدَ) الْإِمَامُ (بِالصَّفَّيْنِ وَسَلَّمَ) بِهِمْ (وَهَذِهِ) الْكَيْفِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ (صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) أَيْ صِفَةُ صَلَاتِهِ (بِعُسْفَانَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمُهْمَلَتَيْن، قَرْيَةٌ بِقُرْبِ حَلِيصَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَرْبَعَةُ بُرُدٌ، سُمِّيَتْ بهِ لِعَسْف السُّيُولِ فِيهَا، وَعِبَارَتُهُ كَغَيْرِهِ فِي هَذَا صَادِقَةٌ بأَنْ يَسْجُدَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَالثَّانِيةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهَا بِمَكَانِهِ أَوْ تَحَوَّلَ بِمَكَانِ الْآحَرِ وَبِعَكْسِ ذَلِكَ فَهِيَ أَرْبَعُ كَيْفِيَّاتٍ وَكُلُّهَا جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ تَكْثُرْ أَفْعَالْهُمْ فِي التَّحَوُّلِ، وَالَّذِي فِي حَبَرٍ مُسْلِم سُجُودُ الْأَوَّلِ فِي الْأُولَى، وَالنَّانِي فِي التَّانِيَةِ مَعَ التَّحَوُّلِ فِيهَا وَلَهُ أَنْ يُرَتِّبَهُمْ صُفُوفًا كَمَا مَرَّ، ثُمُّ يَحْرُسُ صَفَّانِ فَأَكْثَرُ، وَإِنَّا." (١) ٥٩٢. "وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ: لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَة، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيتِهِ صَلَّى عَلَى النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الْجُنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنْ النَّارِ. \_\_\_\_Qرَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَبَيْكَ لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْك وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. زَادَ البِّرْمِذِيُّ بَعْدَ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ وَهُوَ مَا أَوْرَدَهُ الرَّافِعِيُّ (وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ) أَوْ يَكْرَهُهُ وَتَرَكَهُ الْمُصَنِّفُ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ مُقَابِلِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١] [النَّحْلَ] أَيْ وَالْبَرْدَ (قَالَ) نَدْبًا (لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ) أَيْ الْحَيَاةَ الْمَطْلُوبَةَ الدَّائِمَةَ الْهَنِيَّةَ (عَيْشُ) أَيْ حَيَاةُ الدَّار (الْآخِرَة) قَالَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ وَرَأًى جَمْعَ الْمُسْلِمِينَ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا.

وَقَالَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَشَدِّ أَحْوَالِهِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا. وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّلْبِيَةَ بِالْعَرَبِيَّةِ يُلَتِي بِلْعَتِهِ. وَهَلْ يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يُلَتِي بِالْعَجَمِيَّةِ؟ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّلْبِيةَ بِالْعَرَبِيَّةِ يُلَتِي بِلْعَتِهِ. وَهَلْ يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يُلَتِي بِالْعَجَمِيَّةِ؟ وَجُهَانِ بَنَاهُمَا الْمُتَولِي عَلَى الْخِلَافِ فِي نَظِيرِهِ مِنْ تَسْبِيحَاتِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضَاهُ عَدَمُ الجُوازِ، وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُ هُنَا الجُوَازُ؛ لِأَنَّ الْكَلامَ فِي الصَّلَاةِ مُفْسِدٌ مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ بِخِلَافِ التَّابِيةِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ الْبِنَاءِ الإِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ (وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيتِهِ صَلَّى) وَسَلَّمَ (عَلَى النَّبِيِّ التَّلْبِيةِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ الْبِنَاءِ الإِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ (وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيتِهِ صَلَّى) وَسَلَّمَ (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) عَقِبَ فَرَاغِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤]

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٧٤/١

[الشَّرْحَ:] أَيْ لَا أُذْكَرُ إِلَّا وَتُذْكَرُ مَعِي لِطَلَبِي وَتَقُولُ ذَلِكَ بِصَوْتٍ أَخْفَضَ مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيَةِ لِيَتَمَيَّزَ عَنْهُ.

قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ: (١) وَيُصَلِّي عَلَى آلِهِ (وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى) بَعْدَ ذَلِكَ (الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنْ النَّارِ) كَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ فِعْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. لَكِنْ قَالَ فِي النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. لَكِنْ قَالَ فِي النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. لَكِنْ قَالَ فِي النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَنْ فَعْلِهِ عَلْهُ عَنْ فَعْلِهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ وَالْجَمْهُولُ ضَعَّقُوهُ، وَيُسَنُّ أَنْ يَدْعُو بَعْدَ ذَلِكَ عِمَا أَحَبَّ دِينًا وَدُنْيَا.

قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ: فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لَك وَلِرَسُولِك وَآمَنُوا بِكَ، وَوَثِقُوا بِكَ، وَوَثِقُوا بِعَهْدِك، وَاتَّبَعُوا أَمْرَك، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَفْدِك الَّذِينَ رَضِيت وَارْتَضَيْت، اللَّهُمَّ يَوَعْدِك، وَوَفَوْا بِعَهْدِك، وَاتَّبَعُوا أَمْرَك، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ وَفْدِك الَّذِينَ رَضِيت وَارْتَضَيْت، اللَّهُمَّ يَاكِرِيمُ.

حَاتِمَةُ: يُسَنُّ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي التَّلْبِيَةِ إِلَّا بِرَدِّ سَلَامٍ فَإِنَّهُ مَنْدُوبٌ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا أَحَبُّ، وَقَدْ يَجِبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِعَارِضٍ كَأَنْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ بِبِعْرٍ، وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يَجِبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِعَارِضٍ كَأَنْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ بِبِعْرٍ، وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يَجْبُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا لِعَارِضٍ كَأَنْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ بِبِعْرٍ، وَيُكْرَهُ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّهُ يَكُونُ أَنْ يَقْطَعَهَا.

# [بَابُ دُخُولِ مَكَّة]

(بَابُ دُخُولِ مَكَّةً) زَادَهَا اللَّهُ شَرَفًا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ يُقَالُ: مَكَّةُ بِالْمِيمِ وَبَكَّةَ بِالْبَاءِ لُغَتَانِ، وَقِيلَ بِالْمِيمِ النَّبُ لِلْمَنْ لِلْمَسْجِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ الْبَلَدُ، وَبِالْبَاءِ الْبَيْثُ مَعَ الْمَطَافِ، بِالْمِيمِ النَّهُ لِلْحَرَمِ كُلِّهِ، وَبِالْبَاءِ السَّمُ لِلْمَسْجِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ الْبَلَدُ، وَبِالْبَاءِ الْبَيْثُ مَعَ الْمُطَافِ، وَقِيلَ بِدُونِهِ، وَلَمَا أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ تَقُرُبُ مِنْ ثَلَاثِينَ اسْمًا ذَكْرَهَا الدَّمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَلا وَقِيلَ بِدُونِهِ، وَلَمَا أَسْمَاءً كَثْرَةِ الصِّفَاتِ نَعْلَمُ بَلَدًا أَكْثَرَ اسْمًا مِنْ مَكَّةً وَالْمَدِينَةِ لِكُونِهِمَا أَفْضَلَ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ الصِّفَاتِ اللهُ عَلَيْهِ وَمَكَّةً وَالْمَدِينَةِ لِكُونِهِمَا أَفْضَلَ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ لِكُثْرَةِ الصِّفَاتِ اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّ الْأَرْضِ عِنْدَنَا خِلَاقًا لِمَالِكٍ فِي تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ، وَنَقَلَ عَلَيْهِ وَمَلَّمُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا خِلَاقًا لِمَالِكٍ فِي تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ، وَنَقَلَ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ قَبْرِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ عَلَى أَلْوَ مُنَالُ الْأَرْضِ، وَلَالُهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ عَلَى أَلْهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ عَلَى أَلَّ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ عَلَى أَنْ مَوْضِعَ قَبْرِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَّمَ عَلَى أَنْ مَوْضِعَ قَبْرِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَامَ الْأَرْضِ، وَلَاللهُ عَلَيْهِ وَمَلَامَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَامَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَامَ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَامَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَيْهِ وَمَلَامَ اللهُ عَلَى أَنْ مَوْضِعَ قَبْرُهِ حَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَامَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ

 $<sup>7 \</sup>cdot 7 \cdot 7 \cdot m = (1)$ 

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٢٣٩/٢

# ٥٩٣. "وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الْأَصَحّ.

وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفُصَلَ رَدَّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ.

\_\_\_\_\_عَلَى الْمَبِيعِ الثَّمَنُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمَغْصُوبُ وَالْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَوْ تَلِفَ تَحْتَ ذِي الْيَدِ ضَمِنَهُ وَلَيْسَ لَهُ حَرَاجُهُ؟ . أُجِيبَ بِأَنَّ الضَّمَانَ هُنَا مُعْتَبَرُ بِالْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ الضَّمَانُ الْمَعْهُودُ فِي الْخَبَرِ، وَوُجُوبُ الضَّمَانِ عَلَى ذِي الْيَدِ فِيمَا ذُكِرَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مِلْكَهُ، بَلْ لِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى مِلْكِ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ مُضَمَّنٍ عَلَى ذِي الْيَدِ فِيمَا ذُكِرَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مِلْكَهُ، بَلْ لِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى مِلْكِ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ مُضَمَّنٍ عَلَى ذي الْيَدِ فِيمَا ذُكِرَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مِلْكَهُ، بَلْ لِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى مِلْكِ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ مُضَمَّنٍ وَكَذَا) إنْ رَدَّهُ (قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ، وَهُو الْأَصَحُ، وَمُقَابِلُهُ مَبْنَيُّ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ مِنْ أَصْلِهِ.

تَنْبِيهُ إِنَّا جَمَعَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّمْثِيلِ بَيْنَ الْأُجْرَةِ وَالْوَلَدِ لِيُعَرِّفِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ امْتِنَاعِ الرَّدِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ كَالْوَلَدِ أَمْ لَا كَالْأُجْرَةِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا إِذَا كَانَ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ، وَإِنَّمَا مَثَّلَ لِلْمُتَوَلِّدِ مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ الثَّمَرةِ وَغَيْرِهَا لِيُعَرِّفِكَ أَثَّا نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ الثَّمَرةِ وَغَيْرِهَا لِيُعَرِّفِكَ أَثَّا نَفْسِ الْمَبِيعِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ الثَّمَرةِ وَغَيْرِهَا لِيُعَرِّفِكَ أَثَّا لَمُ اللّهِ مِنْ عَلَى اللّهُ مَنْ عَلَى اللّهُ مِنْ عَلَى اللّهُ الْإِسْنَوِيُ قَالَ: وَهُوَ مِنْ مَاسِنِ كَلَامِهِ. كَانَتْ مِنْ حِنْسِ الْأَصْلِ خِلَافًا لِمَالِكٍ، قَالَهُ الْإِسْنَوِيُ قَالَ: وَهُوَ مِنْ مَاسِنِ كَلَامِهِ.

(وَلُوْ بَاعَهَا) أَيْ الْجَارِيَة أَوْ الْبَهِيمَة (حَامِلًا) وَهِيَ مَعِيبَةٌ مَثَلًا (فَانْفَصَلَ) الْحَمْلُ (رَدَّهُ مَعَهَا) إِنْ لَمْ تَنْقُصْ بِالْوِلَادَةِ (فِي الْأَظْهَرِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ يُعْلَمُ وَيُقَابَلُ بِقِسْطٍ مِنْ التَّمَنِ. وَالتَّانِي: لَا بِنَاءً عَلَى مُقَابِلِهِ. أَمَّا إِذَا نَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الرَّدُّ قَهْرًا كَسَائِرِ الْعُيُوبِ وَالتَّانِي: لَا بِنَاءً عَلَى مُقَابِلِهِ. أَمَّا إِذَا نَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الرَّدُّ قَهْرًا كَسَائِرِ الْعُيُوبِ الْعَادِثَ بِسَبَبٍ مُتَقَدِّمِ الْحَادِثَةِ. نَعَمْ إِنْ جَهِلَ الْحُمْلُ وَاسْتَمَرَّ إِلَى الْوَضْعِ فَلَهُ الرَّدُّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْحَادِثَ بِسَبَبٍ مُتَقَدِّمِ الْحَادِثَ بِسَبَبٍ مُتَقَدِّمِ كَالْمُتَقَدِّمِ وَلَوْ انْفَصَلَ قَبْلُ الْقَبْضِ فَلِلْبَائِعِ حَبْسُهُ لِاسْتِيفَاءِ التَّمَنِ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي بَيْعُهُ قَبْلَ كَالْمُتَقَدِّمِ وَلَوْ انْفَصَلَ قَبْلُ الْقَبْضِ فَإِلنَّهُ بِعَنْ الرَّدِ بِقَوْلِهِ: فَالْقَصَلَ عَمَّا إِذَا لَمْ يَنْفَصِلْ فَإِنَّهُ يَرُدُهُمَا كَذَلِكَ، وَلَوْ حَدَثَ الْقَبْضِ كَأُمِّهِ، وَاحْتُوزَ بِقَوْلِهِ: فَانْفُصَلَ عَمَّا إِذَا لَمْ يَنْفُصِلْ فَإِنَّهُ يَرُدُهُا كَذَلِكَ، وَلَوْ حَدَثَ الْخُمْلُ فِي مِلْكِهِ لَمْ يَتْبَعْ فِي الرَّدِ بَلْ هُو لَهُ يَأْخُذُهُ إِذَا انْفَصَلَ، وَعَلَيْهِ قَالَ الْمَاوَرُدِيُّ، وَغَيْرُهُ: وَلَهُ حَبْسُ أَمْتِهِ حَتَّى تَضَعَ اهِ.

وَحُدُوثُ حَمْلِ الْأَمَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ يَمْنَعُ الرَّدَّ قَهْرًا إِنْ نَقَصَتْ بِهِ، وَالطَّلْعُ كَالْحَمْلِ، وَالتَّأْبِيرُ كَالْوَضْع، فَإِذَا اشْتَرى كَنْلَةً عَلَيْهَا طَلْعٌ غَيْرُ مُؤَبَّرٍ وَعَلِمَ عَيْبَهَا بَعْدَ التَّأْبِيرِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّمَا عَلَى

الْقَوْلَيْنِ، وَالصُّوفُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الْعَقْدِ يُرَدُّ مَعَ الْأَصْلِ، وَإِنْ جَزَّهُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ الْمَبِيعِ، وَيَرُدُّ أَيْضًا الْحَادِثَ بَعْدَ الْعَقْدِ مَا لَمْ يُجَزَّ، فَإِنْ جُزَّ لَمْ يُرَدَّ كَالْوَلَدِ الْمُنْفَصِلِ، وَهَذَا مَا فِي فَتَاوَى الْقَاضِي وَجَرَى عَلَيْهِ الْخُوَارِزْمِيُّ وَجَزَمَ بِهِ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ، وَلَكِنْ كَانَ قِيَاسُ الْحُمْلِ أَنَّ مَا لَمْ الْقَاضِي وَجَرَى عَلَيْهِ الْخُوَارِزْمِيُّ وَجَزَمَ بِهِ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ، وَلَكِنْ كَانَ قِيَاسُ الْحُمْلِ أَنَّ مَا لَمُ الْقَاضِي فِي تَعْلِيقِهِ وَأَلْحَقَ بِهِ اللَّبَنَ الْحَادِثَ، وَالْأَوَّلُ وَإِنْ وُجِهَ بِأَنَّهُ يَكُنَّ لَا يُرَدُّ أَيْضًا، وَبِهِ جَرَمَ الْقَاضِي فِي تَعْلِيقِهِ وَأَلْحَقَ بِهِ اللَّبَنَ الْحَادِثَ، وَالْأَوَّلُ وَإِنْ وُجِّهَ بِأَنَّهُ كَلْسَ مَنِ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي وَعَلَيْهِ الْتَعْفِي وَعَلَيْهِ الْمُشْتَرِي وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ: إِنَّهُ الْأَصْوَبُ كَالسَّمْنِ فَالثَّانِي كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَوْجَهُ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ ابْنُ الرِّفْعَةِ. وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ: إِنَّهُ الْأَصْوِي وَكُوهِ التَّابِعَةِ لِلْأَرْضِ فِي بَيْعِهَا لِلْمُشْتَرِي ؟ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَبَعًا لِلْأَرْضِ فِي بَيْعِهَا لِلْمُشْتَرِي ؟ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَبَعًا لِلْأَرْضِ : (1)

\_\_\_\_\_\_ وَانَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ فَحَسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ». وَأَفْضَلُ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَحَبُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَحَبُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ، كَشَيْطَانٍ زَادَ أَبُو دَاوُد وَأَصْدَقُهَا حَارِثُ وَهُمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبُ وَمُرَّةً» وَتُكْرَهُ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ، كَشَيْطَانٍ وَظَالِمٍ وَشِهَابٍ وَحِمَارٍ وَكُلَيْبٍ، وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ عَادَةً، كَنجِيحٍ وَبَرَكَةَ لِخَبَرِ «لَا تُسَمِّيَنَّ غُلامَك وَظَالِمٍ وَشِهَابٍ وَحِمَارٍ وَكُلَيْبٍ، وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ عَادَةً، كَنجِيحٍ وَبَرَكَةَ لِخَبَرِ «لَا تُسَمِّيَنَّ غُلامَك أَقْلَت أَتَمَّ هُو؟ قَالَ لَا» ، وَيُسَنُّ أَنْ تُعَيَّرُ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ لِخَبَرٍ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ، وَقَالَ الْتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ، وَقَالَ أَنْتُ جَمِلَةُ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ فَقِيلَ تُزَكِّي نَفْسَهَا، فَسَمَّاهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – زَيْنَبَ» ، وَيُكْرَهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ التَّسْمِيةُ بِسِتِ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْقُضَاةِ أَوْ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَلاَ تُعْرَفُ السِّتُ إِلَّا فِي الْعَدَدِ، وَمُرَادُ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْقُضَاةِ أَوْ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَلاَ تُعْرَفُ السِّتُ إِلَّا فِي الْعَدَدِ، وَمُرَادُ الْعَوَامِ بِذَلِكَ سَيِّدَةٌ، وَلَا جَحُوزُ التَّسْمِيةُ بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ وَشَاهَانْ شَاهْ، وَمَعْنَاهُ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ، وَلَا جَحُوزُ التَّسْمِيةُ بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ وَشَاهَانْ شَاهْ، وَمَعْنَاهُ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ، وَلَا اللهُ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ إِلَّا اللهُ، وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ التَّحْرِيمَ فِي قَاضِي الْقُضَاةِ وَلَا مَلِكَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعُكَامِ، وَفِي مِنْهَاجِ الْخَلِيمِيِّ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ عَلْ لَا تَقُولُوا الطَّبِيبَ وَقُولُوا الرَّفِيقَ فَإِنَّمَا الطَّبِيبُ اللهُ » وَإِنَّمَا الطَّبِيبُ فَهُو الْعَالِمُ بِعَقِيقةِ الدَّاءِ وَالْقَادِرُ عَلَى الصِّحَةِ وَالشِيقَاءِ، وَلَيْسَ وَلَعْلَ وَأَمَّا الطَّبِيبُ فَهُو الْعَالِمُ بِعَقِيقةِ الدَّاءِ وَالدَّواءِ وَالْقَادِرُ عَلَى الصِحَةِةِ وَالشِيقَاءِ، وَلَيْسَ

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٤٤٧/٢

عِمَذِهِ الصِّفَةِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا تُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ الْمَلَاثِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَيس وَطَه خِلَافًا لِمَالِثِ الصِّفَةِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ﴿ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ ﴾ لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ ﴾ [الحشر: ٢٣]

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَهُ قَالَ «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَخْرَجَ اللّهُ تَعَالَى أَهْلَ التَّوْحِيدِ مِنْ النَّارِ وَأَوَلُ مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ نَبِي حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ فِيهَا مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ نَبِي قَالَ اللّهُ تَعَالَى مَنْ يَخْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ بِبَرَّكَةِ هَذَيْنِ أَنْتُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَنَا الْمُؤْمِنُ، فَيُحْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ بِبَرَّكَةِ هَذَيْنِ الْاسْمُيْنِ» وَفِي كِتَابِ الْحَصَائِصِ لِابْنِ سَبْعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى اللهُ عَنَيْهِ وَيَعْلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –» وَفِي مُنَادٍ أَلَا لِيَقُمْ مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ فَلْيَدْخُلُ الْجُنَّةَ كَرَامَةً لِنَبِيّهِ مُحَمَّدٍ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلاَثَةٌ مِنْ مُسْنَدِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةً أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلاَثَةٌ مِنْ مُسْنَدِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةً أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلاَثَةٌ مِنْ أُسُومَةً أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ أُولِكَ مَنْ اسْمُ مُحَمَّدٍ فَقَدْ جَهِلَ» وَقَالَ مَالِكُ سَمِعْتَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا خَرُولُ النَّيْعِ مِنْهُ جَشْيَةً التَّسْمِينَةُ لَا النَّيْ وَعَلْدَ مُؤْمِنِهِ اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَى الْمُعْرِيقِ فَعْلُ الْمُعْرِيقِ فَعْلُ الْمُودِيَّةِ وَعْلُولُ الْمُعْرِيقِ فَعْلُولُ الْمُعْرِيقِ وَعَلْمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلْمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلْمَ لَلْهُ عَلْمَ لَلْهُ عَلْهُ وَعَلَى الْمُعْرِقِ وَعَلْمُ لَلْهُ عَلَيْهِ وَعَلْمَ لَلْهُ عَلْهُ وَعَلْمَ لَلْهُ عَلْهُ وَعَلْمَ لَلْهُ عَلْمَ لَلْهُ عَلْهُ وَعَلْلُ لَلْهُ الْمُعْلِى فَقَالَ لَهُ الْمُعْرِقِ وَعَلْمُ لَاللّهُ وَعِلْهُ اللّهُ الْمُؤْمِودِيَّةٍ وَمَلْ الللهُ عَلَى حِبْولِ فَقَالَ لَهُ الللهُ عَلْهُ لَا لَلْهُ عَلَى الْمُعْرِقِ فَقَالَ لَلْهُ الللهُ عَلَا لَهُ الللهُ عَلَى الْمُعْرِقِ فَلَا لَعُهُ عَلَا عَلْمُ الللّهُ عَلَا لَهُ الْمُعْرَاقُ عَلْهُ الللّهُ ا

٥٩٥. "وَبَازٍ وَشَاهِينِ وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ وَعُقَابٍ وَكَذَا ابْنُ آوَى وَهِرَّةُ وَحْشٍ فِي الْأَصَحّ.

وَيَحْرُمُ مَا نُدِبَ قَتْلُهُ كَحَيَّةٍ وَعَقْرَبِ وَغُرَابِ أَبْقَعَ وَحِدَأَةٍ وَفَأْرَةٍ

\_\_\_\_\_\_\_الشَّيْءَ بِيَدِهِ، وَيَأْنَسُ بِالنَّاسِ، وَالذَّكُرُ شَدِيدُ الْغَيْرَةِ عَلَى الْإِنَاثِ، وَمِنْ ذِي النَّابِ الْكَلْبُ وَالْفَهْدُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا، وَالْبَبْرُ بِبَاءَيْنِ مُوَحَّدَتَيْنِ الْكُلْبُ وَالْفَهْدُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا، وَالْبَبْرُ بِبَاءَيْنِ مُوحَّدَتَيْنِ الْلُولِي مَفْتُوحَةً، وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةً، وَهُو ضَرْبٌ مِنْ السِّبَاعِ يُعَادِي الْأَسَدَ مِنْ الْعَدْوِ لَا مِنْ الْمُعَادَاةِ، وَيُقَالُ لَهُ الْفُرَانِقُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ النُّونِ، شَبِيهٌ بِابْنِ آوَى (وَ) ذِي الْمِحْلَبِ نَوْ (بَازٍ) مِنْ أَشَدِ الْحَيَوَانِ وَأَصْيَقِهِ حَلْقًا، وَهُو مُذَكَّرٌ، وَيُقَالُ فِي التَّشْنِيَةِ بَازَانِ، وَفِي الْجَمْعِ بُزَاةٌ (وَشَاهِينِ) هُو فَارِسِيُّ مُعَرَّبٌ (وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَيُقَالُ بِتَثْلِيثِهَا (وَعُقَابٍ) وَكُنْيَتُهُ (وَشَاهِينِ) هُو فَارِسِيُّ مُعَرَّبٌ (وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَيُقَالُ بِتَثْلِيثِهَا (وَعُقَابٍ) وَكُنْيَتُهُ

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ١٤١/٦

# أَبُو الْحَجَّاج

تَنْبِيهُ: دَخَلَ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ جَوَارِحِ الطَّيْرِ لِاسْتِخْبَاثِهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ يُكْرَهُ، وَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ الصَّقْرَ قَسِيمًا لِلْبُزَاةِ وَالشَّوَاهِينِ الْتُنْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِلْبُزَاةِ وَالشَّوَاهِينِ الْمُصَنِّفُ الصَّقْرُ.

وَأَجَابَ بِأَنَّهُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِ بَعْدَ الْعَامِ. وَيُجَابُ عَنْهُ هُنَا بِمَا أَجَابَ، وَيُسْتَنْنَى مِنْ ذِي الْمِحْلَبِ الضَّبُعُ وَالتَّعْلَبِ وَالْيَرْبُوعُ (وَكَذَا ابْنُ آوَى) بِالْمَدِّ بَعْدَ الْهُمْزِ، وَهُوَ فَوْقَ التَّعْلَبِ وَدُونَ الْمُحْلِبِ الضَّبُعُ وَالتَّعْلَبِ، وَسُمِّي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَأْوِي إِلَى الْكُلْبِ طَوِيلُ الْمَحَالِبِ، فِيهِ شَبَهُ مِنْ الذِّنْبِ وَشَبَهُ مِنْ التَّعْلَبِ، وَسُمِّي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَأْوِي إِلَى الْكُلْبِ طَوِيلُ الْمَحَالِبِ، فِيهِ شَبَهُ مِنْ الذِّنْبِ وَشَبَهُ مِنْ التَّعْلَبِ، وَسُمِّي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَأْوِي إِلَى عُواءِ أَبْنَاءِ حِنْسِهِ، وَلَا يَعْوِي إِلَّا لَيْلًا إِذَا اسْتَوْحَشَ وَبَقِي وَحْدَهُ، وَصِيَاحُهُ يُشْبِهُ صِيَاحَ عُواءِ أَبْنَاءِ حِنْسِهِ، وَلَا يَعْوِي إِلَّا لَيْلًا إِذَا اسْتَوْحَشَ وَبَقِي وَحْدَهُ، وَصِيَاحُهُ يُشْبِهُ صِيَاحَ الْصِّبْيَانِ (وَهِرَّةُ وَحْشٍ) يَحْرُمَانِ (فِي الْأَصَحِّ) . أَمَّا ابْنُ آوَى فَلِأَنَّهُ مُسْتَحْبَثُ، وَلَهُ نَابٌ يَعْدُو الطَّبِبْيَانِ (وَهِرَّةُ وَحْشٍ يَ وَحَدْ فِي الْأَصَحِينِ الْمُعْلِقِ وَوَحْشِيَّ ، فَلَحِلُ الْوَحْشِيُّ مِنْهُ وَيَحُومُ الْأَهْلِيَّةِ الْمَاسَد، وَوَجْهُ حِلِّهِ أَنَّا مُنْ مَنْ عَلَى الصَّحِيحِ، فَفِي الْحَيْتِ أَنَّمَا سَبُعْ، وقِيلُ وَوَحْشِيَّ عَنْ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّمُ الْمَالِيَةِ فَإِنَّا عَلَى الصَّحِيحِ، فَفِي الْحَيْتِ أَنَّهُ اللَّهُ الْمَالِيَةِ فَإِنَّا عَلَى الصَّحِيحِ، فَفِي الْحَيْتِ أَنَّا سَبُعْ، وقِيلُ وَقِيلُ وَعَنْ نَاكِمَا

تَنْبِيهُ: قَالَ الدَّمِيرِيُّ لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهِرَّةٌ وَحَذَفَ لَفْظَ وَحْشٍ لَكَانَ أَشْمَلَ وَأَخْصَرَ انْتَهَى. وَقَدْ يُعْتَذَرُ عَنْهُ بِإِخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ كَمَا عُلِمَ مِنْ التَّقْرِيرِ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ الْجُزْمَ بِحُرْمَتِهَا وَأَمَّا ابْنُ مُقْرِضٍ، وَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الدَّلَقُ بِفَتْحِ اللَّامِ فَلَا ابْنُ مُقْرِضٍ، وَهُو بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الدَّلَقُ بِفَتْحِ اللَّامِ فَلَا يَحُرُمُ، لِأَنَّ الْعُرَبَ تَسْتَطِيبُهُ وَنَابُهُ ضَعِيفٌ، هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقْرِي وَهُو مُقْتَضَى كَلامِ الرَّافِعِيِّ وَالَّذِي نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ عَنْ صَحِيحِ الْأَكْثَرِينَ وَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَيِّفُ فِي جُمُوعِهِ الرَّافِعِيِّ وَالَّذِي نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ عَنْ صَحِيحِ الْأَكْثَرِينَ وَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَيِّفُ فِي جُمُوعِهِ الرَّافِعِيِّ وَالَّذِي نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ عَنْ صَحِيحِ الْأَكْثَرِينَ وَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَيِّفُ فِي جُمُوعِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُو دُويْبَةٌ أَكُهَلُ اللَّوْنِ، طَوِيلُ الظَّهْرِ، مَنْ الْفَأْرِ يَقْتُلُ الْحُمَامَ، وَيَقْرِضُ النِيّابَ وَأَمَّا النِيْمُسُ الَّذِي يَأُوكِي الْخُرَابَ مِنْ اللَّهُ وَعُومَ اللَّيْمُ مَنْ الْفَأْرِ يَقْتُلُ الْحَمَامَ، وَيَقْرِضُ القَيِّابَ وَأَمَّا النِيْمُسُ الَّذِي يَأُوكِي الْخُرَابَ مِنْ اللَّورِ وَنَاحِ فَيَحْرُمُ، لِأَنَّهُ يَقْرَسُ الدَّجَاجَ فَهُو كَابْنِ آوَى.

(وَيَحْرُمُ) أَكُلُ (مَا نُدِبَ قَتْلُهُ) لِإِيذَائِهِ (كَحَيَّةٍ) وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى (وَعَقْرَبٍ) اسْمٌ لِلْأُنثَى، وَيَقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنثَى (وَعَقْرَبٍ) اسْمٌ لِلْأُنثَى، وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ عُقْرُبَانٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ (وَغُرَابٍ أَبْقَعَ) وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، وَتَقْيِيدُ

الْمُصَنِّفِ بِهِ يُوهِمُ حِلَّ غَيْرِهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ (وَحِدَأَةٍ) بِوَزْنِ عِنَبَةٍ (وَفَأْرَةٍ) بِالْهُمْزَةِ وَكُنْيَتُهَا أُمُّ حَرَابِ وَجَمْعُهَا فِئَرَةً." (١)

٥٩٦. "وَفِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ أَلْيَقُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الِاسْمُ وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ، وَأَنَّ وَقْتَ وُجُوبِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ، وَيُسْتَحَبُّ الرُّبُعُ، وَإِلَّا فَالسُّبُعُ.

وَيُحْرُمُ وَطْءُ مُكَاتَبَتِهِ، وَلَا حَدَّ فِيهِ،

\_\_\_\_Qوالْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ فِي الْأُمِّ أَنَّ الْحُطَّ أَصْلُ وَالْإِيتَاءَ بَدَلٌ عَنْهُ (وَ) الْحُطُّ أَوْ الدَّفْحُ (فِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ أَلْيَقُ) ؛ لِأَنَّهُ أَقْرِبُ إِلَى الْعِنْقِ، وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ فِي الْمُوطَّا عَنْ ابْنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – أَنَّهُ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا وَوَضَعَ مِنْهَا خَمْسَةَ آلَافٍ، وَذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – أَنَّهُ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا وَوَضَعَ مِنْهَا خَمْسَةَ آلَافٍ، وَذَلِكَ مِنْ آخِرِ بَجْمِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكُفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الإسْمُ) مِنْ الْمَالِ (وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ) وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ) وَقُو الْمُرَادُ مِنْ عِبَارَةُ الرَّوْضَةِ أَقُلُ مُتَمَوِّلٍ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْكَتِيةِ الْكَوِيمَةِ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَا الرَّرْكَشِيُّ عَنْ وَهُو الْمُرَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْكَتِعِدُ إِرَادَتَهُ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ، وَنَقَلَ الرَّرْكَشِيُّ عَنْ عُولِي اللَّهُ اللَّرْكِيمَةِ فَي اللَّهُ اللَّالَّ فِي ذَلِكَ، وَنَقَلَ الرَّرْكَشِيُّ عَنْ عُلِي اللَّهُ اللَّرْكِيمَةِ أَنَّهُ قَالَ: أَجْمَعَ أَهْلُ التَّأُويلِ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي كُو اللّهِ اللّذِي لَا اللهِ اللّهِ الَّذِي لَا اللهِ اللّهِ اللّذِي لَا اللهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

تَنْبِيهُ: لَوْ كَاتَبَ شَرِيكَانِ مَثَلًا عَبْدًا لَزِمَ كُلًّا مِنْهُمَا مَا يَلْزَمُ الْمُنْفَرِدَ بِالْكِتَابَةِ كَمَا جَتَهُ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ (وَ) الْأَصَحُ (أَنَّ وَقْتَ وُجُوبِهِ) أَيْ الْحُطِّ أَوْ الدَّفْعِ (قَبْلَ الْعِتْقِ) لِيَسْتَعِينَ بِهِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ مُعَانٌ بِمَالَيْنِ زَكَاةٍ وَإِيتَاءٍ، فَلَمَّا كَانَتْ الزَّكَاةُ قَبْلَ الْعِتْقِ فَكَذَلِكَ الْإِيتَاءُ. وَالثَّابِي بَعْدَهُ لِلْأَنَّهُ مُعَانٌ بِمَالَيْنِ زَكَاةٍ وَإِيتَاءٍ، فَلَمَّا كَانَتْ الزَّكَاةُ قَبْلَ الْعِتْقِ فَكَذَلِكَ الْإِيتَاءُ. وَالثَّابِي بَعْدَهُ لِلْأَقْلِ إِنَّا يَتَعَيَّنُ فِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ، وَيَجُوزُ مِنْ أَوَّلِ عَقْدِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّمَا سَبَبُ الْوُجُوبِ كَمَا نَقُولُ: الْفِطْرَةُ بَحِبُ بِغُرُوبِ شَمْسِ لَيْلَةِ الْعِيدِ، وَوَقْتُ الْجُوازِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُجُوبِ مَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاغِ وَقِيلَ: يَجِبُ بِالْعِتْقِ وُجُوبًا مُوسَعًا وَيَتَضَيَّقُ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُجُوبِ هَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاغِ وَقِيلَ: يَجِبُ بِالْعِتْقِ وُجُوبًا مُوسَعًا وَيَتَضَيَّقُ إِذَا بَقِيَ مِنْ النَّجْمِ الْأَخِيرِ الْقَدْرُ عِنْ التَّهْذِيبِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ يَتَضَيَّقُ إِذَا بَقِيَ مِنْ النَّجْمِ الْأَخِيرِ الْقَدْرُ عَنْ النَّخِمِ الْقَدْرُ عِنْ التَّهْذِيبِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ يَتَضَيَّقُ إِذَا بَقِيَ مِنْ النَّجْمِ الْأَخِيرِ الْقَدْرُ

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ١٥٠/٦

الَّذِي يَحْمِلُهُ أَوْ يُؤْتِيهِ إِيَّاهُ، وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ صَادِقَةٌ بِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ، وَعَلَى كُلِّ لَوْ أَخْرَ عَنْ الْعِثْقِ أَثِمَ وَكَانَ قَضَاءً، فَقَوْلُ الرَّوْضَةِ وَيَجُوزُ بَعْدَ الْأَدَاءِ وَالْعِتْقِ لَكِنْ يَكُونُ قَضَاءً فِيهِ تَسَمُّحُ الْعِثْقِ أَثِمَ وَكَانَ قَضَاءً، فَقَوْلُ الرَّوْضَةِ وَيَجُوزُ بَعْدَ الْأَدَاءِ وَالْعِتْقِ لَكِنْ يَكُونُ قَضَاءً فِيهِ تَسَمُّحُ (وَيُلا فَالسُّبُعُ) رَوَى حَطَّ (وَيُسْتَحَبُّ الرُّبُعُ اللَّهُ عَنْهُ رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ الرَّبُعِ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: وَرَوَى عَنْهُ رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ وَمَوْلَ أَبِي عَلَيْ عَنْهُ مَا لِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّبُعِ مَالِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّبُعِ مَالِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّبُعِ مَالِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّالِقِي بَيْنَهُمَا حَطُّ السُّبُعِ مَالِكُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ النَّهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي الْعَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّذَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي أَلِي الْمَيْدِ.

(وَيَحْرُمُ) عَلَى السَّيِّدِ (وَطْءُ مُكَاتَبَيهِ) كِتَابَةً صَحِيحةً لِاخْتِلَالِ مِلْكِهِ فِيهَا بِدَلِيلِ خُرُوجِ اكْتِسَاكِهَا عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ مِلْكَهُ عَنْهَا كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، وَلَوْ شَرَطَ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ يَطَأَهَا وَتُسَاكِهَا عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ مِلْكَهُ عَنْهَا كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، وَلَوْ شَرَطَ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ يَطَأَهَا وَسُلَاقِ السَّيِّدِ (فِيهِ) أَيْ فَسَدَ الْعَقْدُ وَيَلْعُو الشَّرْطُ (وَلَا حَدَّ) عَلَى السَّيِّدِ (فِيهِ) أَيْ فَسَدَ الْعَقْدُ وَيَلْعُو الشَّرْطُ (وَلَا حَدَّ) عَلَى السَّيِّدِ (فِيهِ) أَيْ وَطْءِ مُكَاتَبَتِهِ وَإِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ لِشُبْهَةِ الْمِلْكِ، لَكِنْ يُعَزَّرُ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَكَذَا هِيَ.

تَنْبِيهُ: اقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْوَطْءِ قَدْ يُفْهِمُ جَوَازَ مَا عَدَا الْاسْتِمْتَاعَ، وَلَيْسَ مُرَادًا، فَقَدْ." (١)

٥٩٧. "وودي ودم وقيح وقيء معدة،

أصفر رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية.

وودي بمهملة وهو ماء أبيض كدر ثخين يخرج غالبا عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل. ودم حتى ما بقى على نحو عظم لكنه معفو عنه.

واستثنوا منه الكبد والطحال والمسك أي ولو من ميت إن انعقد والعلقة والمضغة ولبنا خرج بلون دم ودم بيضة لم تفسد.

وقيح لأنه دم مستحيل وصديد: وهو ماء رقيق يخالطه دم.

وكذا ماء جرح وجدري ونفط إن تغير وإلا فماؤها طاهر.

وقئ معدة وإن لم يتغير وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء.

<sup>(</sup>١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني ٩٢/٦

أما الراجع قبل الوصول إليها يقينا أو احتمالا فلا يكون نجسا ولا متنجسا خلافا للقفال. وأفتى شيخنا أن الصبي إذا ابتلي بتتابع القيء عفي عن ثدي أمه الداخل في فيه لا عن مقبله أو مماسه.

وكمرة ولبن غير مأكول إلا الآدمي وجرة نحو بعير.

أما المني فطاهر خلافا لمالك وكذا بلغم غير معدة من رأس أو صدر وماء سائل من فم نائم ولو نتنا أو أصفر ما لم يتحقق أنه من معدة إلا ممن ابتلي به فيعفى عنه وإن كثر. ورطوبة فرج أي:." (١)

٥٩٨. "فرع: يزوج عتيقة امرأة حية وليها بإذن عتيقة وأمة بالغة وليها بإذنها وحدها وأمة صغيرة بكر أو صغير أب لغبطة لا يزوج عبدهما،

أو لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خط قاض من كل ما ليس بحجة شرعية.

فرع [في بيان تزويج العتيقة والأمة]: يزوج عتيقة امرأة حية عدم ولي عتيقتها نسبا وليها أي المعتقة تبعا لولايته عليها فيزوجها أبو المعتقة ثم جدها بترتيب الأولياء ولا يزوجها ابن المعتقة ما دامت حية بإذن عتيقة ولو لم ترض المعتقة: إذ لا ولاية لها فإذا ماتت المعتقة زوجها ابنها. ويزوج أمة امرأة بالغة رشيدة وليها أي ولي السيدة بإذنها وحدها لأنها المالكة لها فلا يعتبر إذن الأمة لان لسيدتها إجبارها على النكاح.

ويشترط أن يكون إذن السيدة نطقا وإن كانت بكرا.

ويزوج أمة صغيرة بكر أو صغير أب فأبوه لغبطة وجدت كتحصيل مهر أو نفقة.

لا يزوج عبدهما لانقطاع كسبه عنهما خلافا لمالك إن ظهرت مصلحة ولا أمة ثيب صغيرة لأنه لا يلي نكاح مالكتها ولا يجوز للقاضي أن يزوج أمة الغائب وإن احتاجت إلى النكاح وتضررت بعدم." (٢)

٥٩٩. "وسيد أمته ولو صغيرة ولا ينكح عبد إلا بإذن سيده.

<sup>(</sup>١) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، زين الدين المعبري ص/٧٢

<sup>(</sup>٢) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، زين الدين المعبري ص/٤٧٦

النفقة نعم: إن رأى القاضي بيعها لان الحظ فيه للغائب من الإنفاق عليها باعها.

ويزوج سيد بالملك ولو فاسقا أمته المملوكة كلها له لا المشتركة ولو باغتنام بينه وبين جماعة أخرى بغير رضا جميعهم ولو بكرا صغيرة أو ثيبا غير بالغة أو كبيرة بلا إذن منها لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وله إجبارها عليه لكن لا يزوجها لغير كفء بعيب مثبت للخيار أو فسق أو حرفة دنيئة إلا برضاها وله تزويجها برقيق ودنيء نسب لعدم النسب لها.

وللمكاتب لا لسيده تزويج أمته إن أذن له سيده فيه ولو طلبت الأمة تزويجها لم يلزم السيد لأنه ينقص قيمتها.

قال شيخنا: يزوج الحاكم أمة كافر أسلمت بإذنه والموقوفة بإذن الموقوف عليهم أي إن انحصروا وإلا لم تزوج فيما يظهر.

ولا ينكح عبد ولو مكاتبا إلا بإذن سيده ولو كان السيد أنثى سواء أطلق الإذن أم قيد بامرأة معينة أو قبيلة فينكح بحسب إذنه ولا يعدل عما أذن له فيه مراعاة لحقه فإن عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلا إذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما خلافا لمالك فإن وطئ فلا شيء عليه لرشيدة مختارة أما السفيهة والصغيرة فيلزم فيهما مهر المثل.

ولا يجوز للعبد ولو مأذونا في التجارة أو مكاتبا أن يتسرى وإن جاز له." (١)

7. "الآتية والأصل فيها قوله تعالى ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ﴾ الآية والاخبار الآتية مع خبر صلوا كما رأيتوني اصلي واستمرت الصحابة رضي الله عنهم على فعلها بعده صلى الله عليه وسلم ودعوى المزني نسخها لتركه صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق أجيب عنه بتأخر نزولها عنه لأنها نزلت سنة ست والخندق سنة أربع وقيل خمس وتجوز في الحضر خلافا لمالك (أنواعها ثلاثة فإن لم يكن عدونا في غير قبله) أي في غير وجهتها أو فيها وحال دونهم حائل يمنع رؤيتهم (فسن تحرس) بتقدير أن في محل رفع نائب فاعل سن أي سن حراسة (فرقة وصلى من يؤم بالفرقة الركعة الأولى) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها (وتتم وحرست) أي يسن أن يفرقهم الإمام فرقتين تقف فرقة في وجه العدو وتحرس وينحاز

<sup>(</sup>١) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، زين الدين المعبري ص/٤٧٧

بالفرقة الأخرى بحيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلى بهم الركعة الأولى فإذا قام للثانية فارقته بنية المفارقة وأتمت لنفسها وذهبت إلى وجه العدو لتحرس ولو فارقته عند رفع لرأسه من السجدة الثانيه جاز (ثم يصلي ركعة بالفرقة الأخرى ولو في جمعة ثم أتمت وبهم يسلم) أي تأتى الفرقة الأخرى التي كانت في وجه العدو فاقتدوا به في الثانية ويطيل القراءة ليلحقوا ويصلى بهم الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا واتمموا ثانيتهم فإذا لحقوه سلم بهم فتحوز الفرقة الأولى فضيلة التحرم مع الإمام والثانية فضيله التسليم معه ويقرأ الإمام في أنتظاره الفرقة الثانيه في القيام ويتشهد في أنتظارها في الجلوس لأنه لو لم يقرأ ولم يتشهد فإما أن يسكت أو يأتي بغير القراءة والتشهد وكل ذلك خلاف السنة ويندب لهم تخفيف ثانيتهم لئلا يطول الانتظار وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان ولو لم تفارقه الأولى بل ذهبت إلى العدو وجاءت الأخرى إلى محل الصلاة وأتمت وذهبت إلى العدو وجاءت الأولى وأتمت صحت على المشهور وهذه رواية ابن عمر والأولى رواية سهل بن ابي خيثمة واختارها الشافعي لأنها أوفق للقرآن ولإشعار ﴿ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ﴾ بصلاة الأولى ولأنها أليق بالصلاة لقلة الأفعال ولأنها أحوط للحرب فإنها أخف على الطائفتين وأنما صحت الصلاة على رواية ابن عمر مع كثرة الأفعال فيها من غير غرض لصحة الخبر بما مع انتفاء المعارضة إذ إحدى الرواتين كانت في يوم والأخرى في آخر ودعوى النسخ غير صحيحة لاحتياجه لمعرفة التاريخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما وأما صلاة ذات الرقاع لو كانت في جمعه بأن يكون الخوف ببلده فإنما تجوز بشرط أن يخطب بجميعهم ثم يفرقهم فرقتين لا تنقص كل منهما عن اربعين أو بفرقة ثم بجعل منها مع كل فرقة أربعين فلو خطب بفرقة وصلى بأخرى أو نقص العدد فيهما أو في الأولى ولم تنعقد الجمعة أو الثانيه لم يضر ولو أقيمت الجمعة بعسفان صحت أيضا لا ببطن نخل إذ لا تقام جمعه بعد أخرى فإن صلى مغربا فبفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو الأفضل من عكسه الجائز له أيضا لأن السابقة أحق بالتفصيل ولسلامته من التطويل في عكسه بزيادة التشهد في أولى الثانية وينتظر في جلوس تشهده أو قيام الثالثه وهو أفضل لأنه محل للتطويل بخلاف جلوس التشهد الأول أو رباعية فبكل ركعتين ولو صلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع وتجوز في هذه الحالة صلاة بطن نخل وهي أن يجعل الإمام الناس فرقتين فرقة في وجه العدو وفرقة ينحاز بها بحيث لا تبلغها سهام العدو ويصلي بها جميع الصلاة سواء أكانت ركعتين أم ثلاثة أم أربعا فإذا سلم بها ذهبت إلى وجه العدو وجاءت الأخرى فيصلى بهم مرة ثانيه وهذه الصلاة وإن جازت في غير الخوف ندب إليها فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة لكن صلاة ذات الرقاع افضل منها لسلامتها من اقتداء المفترض بالمتنفل المختلف فيه ولأنها اخف وأعدل بين." (١)

٦٠١. "مَنْ يُحَرِّكُ يَدَهُ عِنْدَهُ بِنَحْوِ سَيْفٍ أَوْ مِنْ سِلَاحِهِ أَوْ نَحْوِ ثَوْبِهِ مُلَطَّخٍ بِدَمٍ مَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ خَوْ سُبُعٍ أَوْ رَجُلٍ آحَرَ أَوْ تَرْشِيشُ دَمٍ أَوْ أَثَرُ قَدَمٍ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ ذِي السِّلَاحِ، وَفِيمَا لَوْ ثَمَّ خَوُ سُبُعٍ أَوْ رَجُلٍ آحَرُ يَنْتَفِي كَوْنَهُ لَوْثًا فِي حَقِّهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُلَطَّخُ بِالدَّمِ عَدُوّهُ حَاصَّةً فَي حَقِّهِ فَقَطْ، وَالْأَقْرَبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِوِجْدَانِ رَجُلٍ عِنْدَهُ بِلَا سِلَاحٍ فَفِي حَقِّهِ فَقَطْ، وَالْأَقْرَبُ كَمَا هُو ظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِوجْدَانِ رَجُلٍ عِنْدَهُ بِلَا سِلَاحٍ وَلَا تَلْطِيخٍ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ قَتْلٍ وَذَاكَ عَدُوّهُ، وَلَا يُنَافِيهِ تَقَرُّقُ الجُمْعِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ التَّقَرُّقَ عَنْهُ وَلِا تَنْفِيمِ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ قَتْلٍ وَذَاكَ عَدُوّهُ، وَلَا يُنَافِيهِ تَقَرُّقُ الجُمْعِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ التَّقَرُّقَ عَنْهُ وَلِا يَنْهِ وَاغِيهِ بَيْنَ أَصْدِقَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، وَعُجُودُ الْعَدَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، وَوْجُودُ الْعَدَاؤِةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ وَيُعَدِّقُولُ الْعَدَاؤِةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُ وَدُودُ هَذَا غِيْهِ فَيْهِ اللَّهُ لَا أَنْ فَيْ وَقُودُ وَا فِيهِ بَيْنَ أَصْدِقَائِهِ وَأَعْدَائِهِ وَاغُودُ وَمُؤْدُ وَجُودٍ هَذَا عِنْدَهُ لَا قَرِينَةً وَلَهُ الْعَدَاؤِةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ

(وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ) الْوَاحِدِ: أَيْ إِخْبَارُهُ وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى بِأَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ (لَوْثُ) ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ وَشَهَادَتُهُ بِأَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ قَتَلَهُ لَوْثُ فِي حَقِّهِمَا كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ فَيُعَيِّنُ الْوَلِيُ الْظَنَّ وَشَهَادَتُهُ بِأَنَّ أَكْثَرَ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ، وَفِي الظَّنَّ وَشَهَا أَوْ كِلَيْهِمَا وَيُقْسِمُ (وَكَذَا عَبِيدٌ أَوْ نِسَاءٌ) يَعْنِي إِحْبَارَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ أَنَّ فُلانًا قَتَلَهُ، وَفِي الْوَحِيزِ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّ قَوْلَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَوْثُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْخُاوِي الصَّغِيرِ فَقَالَ: وَقَوْلُ رَاوٍ، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْخُاوِي الصَّغِيرِ فَقَالَ: وَقَوْلُ رَاوٍ، وَجَرَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُو الْمُعْتَمَدُ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ) لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو، وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالُهُ وَجَرَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُو الْمُعْتَمَدُ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ) لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو، وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالُهُ كَامِتِهُ إِلَا النَّوَاطُولُ الْمُعْتَمَدُ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ) لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو، وَرُدَّ بِأَنَّ الْعَدْلِ (وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِبْيَانٍ وَكُفَّارٍ لَوْثُ فِي الْأَصَحِ") ؛ لِأَنَّ الْجَبَمَاعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ يُؤَكِّدُ ظَنَّهُ. وَالتَّانِي قَالَ لَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِهِمْ فِي الشَّرْع

(وَلَوْ) (ظَهَرَ لَوْثُ) فِي قَتِيلٍ (فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ) مَثَلًا (قَتَلَهُ فُلَانٌ وَكَذَّبَهُ) الِابْنُ (الْآحَرُ) صَرِيحًا (بَطَلَ اللَّوْثُ) فَلَا يُخَالَفُ الْمُسْتَحِقُ لِانْخِرَامِ ظَنِّ الصِّدْقِ بِالتَّكْذِيبِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ قَتْلِهِ؛ (بَطَلَ اللَّوْثُ) فَلَا يُخَالَفُ الْمُسْتَحِقُ لِانْخِرَامِ ظَنِّ الصِّدْقِ بِالتَّكْذِيبِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ قَتْلِهِ؛ إذْ جِبِلَّةُ الْوَارِثِ عَلَى التَّشَفِّي فَنَفْيُهُ أَقْوَى مِنْ إثْبَاتِ الْآحَرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُكَذِّبُهُ كَذَلِكَ إِنْ

<sup>(</sup>١) غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، الرملي، شمس الدين ص/١٢١

بِأَنْ صَدَّقَهُ أَوْ سَكَتَ، أَوْ قَالَ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَوْ قَالَ: إِنَّهُ قَتَلَهُ، \_\_\_\_\_\_ كَذَلِكَ وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ بِهِ أَتَرٌ) غَايَةٌ

(قَوْلُهُ: وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ) ع: وَأَمَّا قَوْلُهُ: فُلَانٌ قَتَلَنِي فَلَا عِبْرَةَ بِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكِ. قَالَ: لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْحُالَةِ لَا يَكْذِبُ فِيهَا. وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِالْعَدَاوَةِ وَخُوِهَا، لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْحُالَةِ لَا يَكْذِبُ فِيهَا. وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِالْعَدَاوَةِ وَخُوهَا، قَالَ الْقَاضِي: وَيَرُدُّ عَلَيْهَا مِثْلُ هَذَا فِي قَبُولِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ اهد. أَقُولُ: قَدْ يُفَرَّقُ بِخَطَرِ الدِّمَاءِ فَضَيَّقَ فِيهَا، وَأَيْضًا فَهُوَ هُنَا مُدَّع فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ اه سم عَلَى مَنْهَجِ.

وَقَوْلُهُ: فَلَانٌ قَتَلَنِي وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ رَأَى الْوَارِثُ فِي مَنَامِهِ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَ مُوَرِّقُهُ، وَلَا بِإِخْبَارِ مَعْصُومٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْحَلِفِ اعْتِمَادًا عَلَى ذَلِكَ بِمُجَرَّدِهِ، وَمَعْلُومٌ بِالْأَوْلَى عَدَمُ جَوَازِ قَتْلِهِ لَهُ قِصَاصًا لَوْ ظَفِرَ بِهِ خِفْيَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ قَتْلُهُ لَهُ بَلْ وَلَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ حِحَقَةِ رُؤْيَةِ الْمَعْصُومِ فِي الْمَنَامِ فَالرَّائِي لَا يَضْبِطُ مَا رَآهُ فِي مَنَامِهِ

(قَوْلُهُ: لَوْثٌ) أَيْ حَيْثُ لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ كَأَنْ ادَّعَى بِغَيْرِ لَفْظِهَا فَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْحَقَّ ثَبَتَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِلَوْثٍ

(فَوْلُهُ: لِأَنَّهُ) أَيْ إِخْبَارَهُ (فَوْلُهُ: كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ) الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ وَكَانَ ثُمُّ لَوْثُ حَلَّفَهُمْ، وَمُفْتَضَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَلِّفَ حَيْثُ وُجِدَ اللَّوْثُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَحَدُهُمْ وَكَانَ ثُمُّ لَوْثُ حَلَّفَهُمْ، وَمُفْتَضَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَلِّفَ حَيْثُ وُجِدَ اللَّوْثُ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ مَعَ وُجُودِ اللَّوْثِ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ فَلَيْتَأَمَّلُ فَلَيْتَأَمَّلُ اللَّهُ مَعَ وُجُودِ اللَّوْثِ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ مَعَ وُجُودِ اللَّوْثِ وَبَيْنَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَهُ فَلَيْتَأَمَّانُ

(قَوْلُهُ: أَوْ كِلَيْهِمَا) بِأَنْ يَقُولَ قَتَلَهُ هَذَانِ لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِ الشَّاهِدِ قَتَلَهُ أَحَدُهُمَا فَلْيُتَأَمَّلُ (فَوْلُهُ: أَوْ كُلُهُ (وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِبْيَانٍ) هَلْ التَّعْبِيرُ بِالْجَمْعِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَيُشْتَرَطُ (فَوْلُهُ: وَقَوْلُ) أَيْ لَوْتُ قَوْلُهُ (وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِبْيَانٍ) هَلْ التَّعْبِيرُ بِالْجَمْعِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَيُشْتَرَطُ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ بِالِاكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِإِحْبَارِهِمَا، وَفِي الْعُبَابِ عَدَمُ الِاكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ، وَفِي الْعُبَابِ عَدَمُ الِاكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ، وَفِي

\_\_\_\_\_Qقَوْلُهُ: مَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ سَبُعٌ إِلَاً.) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَرُوْيَةٌ إِلَاً. كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: فِي غَيْرِ جِهَةِ ذِي السِّلَاحِ رَاجِعٌ لِلتَّرْشِيشِ وَمَا بَعْدَهُ (قَوْلُهُ: وُجُودَ تَأْثِيرٍ مُبْهَمٍ مِنْهُمْ فِيهِمْ) لَعَلَّ غَيْرِ جِهَةِ ذِي السِّلَاحِ رَاجِعٌ لِلتَّرْشِيشِ وَمَا بَعْدَهُ (قَوْلُهُ: وُجُودَ تَأْثِيرٍ مُبْهَمٍ مِنْهُمْ فِيهِمْ) لَعَلَّ

قَوْلَهُ مِنْهُمْ التَّانِي بِالنُّونِ مُتَعَلِّقُ بِتَأْثِيرٍ وَقَوْلُهُ: فِيهِمْ مُتَعَلِّقُ بِمُبْهَمٍ الْأَوَّلِ بِالْبَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ النَّهِ إِذْ لَا دَخْلَ لِلْإِنْهُمَامِ وَضِدِّهِ هُنَا، وَعِبَارَةُ التُّحْفَةِ: وُجُودُ تَأْثِيرٍ مِنْهُمْ فِيهِ." (١) النَّهِ إِذْ لَا دَخْلَ لِلْإِنْهُمَامِ وَضِدِّهِ هُنَا، وَعِبَارَةُ التُّحْفَةِ: وُجُودُ تَأْثِيرٍ مِنْهُمْ فِيهِ." (١) اإنسان وفيه ظفر المديون بجنس حقه أو بغيره إلى غير ذلك.

#### [باب مسائل الزكاة]

إذا أمر أحد الشريكين الآخر بأداء زكاة نصيبه فأدى المأمور بعد أداء صاحبه ضمن عند أبي حنيفة سواء علم به أو لم يعلم وكذا الوكيل بأداء الزكاة إذا أدى بعد ما أدى الموكل ضمن عنده علم به أو لم يعلم وقال أبو يوسف ومحمد: إن علم بأداء صاحبه أو موكله ضمن وإلا يضمن من الوجيز وقولهما رواية عن أبي حنيفة ذكره في الخلاصة.

الوكيل بأداء الزكاة إذا صرف إلى ولده الكبير والصغير أو امرأته وهم محاويج جاز ولا يمسك لنفسه شيئا من البزازية.

إذا عجل الساعي الزكاة فدفعها إلى فقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز ولم يضمن الساعي عندنا خلافا لمالك والشافعي كما في درر البحار قال في شرح المجمع: إذا لم يكن الدفع بسؤال المالك أو الفقير من الساعي فإن كان فالضمان على من سأله ولو دفع المالك الزكاة إلى الفقير بنفسه فللإمام أخذها، ثانيا في الأموال الظاهرة إذا ليس له ولاية الدفع إلى الفقير في السائمة فيكون فضوليا فيضمنه ومن ثمة قيل: الأول نفل والثاني الزكاة، وقيل: الأول الزكاة والثاني سياسة والأول أصح لما بينا قيدنا بقولنا في الأموال الظاهرة؛ لأنه لو ادعى الدفع إلى الفقير بنفسه في الأموال الباطنة وهي ما عدا السائمة يصدق مع اليمين ولا يؤخذ منه ثانيا والمسألة مسطورة في سائر الكتب، وقيل: لو علم الإمام أنه دفع الزكاة إلى الفقير لا يأخذ منه ثانيا مطلقا على ما ذكر في الوجيز.

لو هلك المال بعد وجوب الزكاة تسقط الزكاة.

<sup>(</sup>١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي، شمس الدين ٣٩١/٧

وقال الشافعي: يضمنه وقيل: إن هلك بعد التمكن من الأداء وبعد طلب الساعي يضمنه عندنا أيضا وفي الاستهلاك يضمنه بالاتفاق من الهداية.

رجل له ألف درهم حال عليها الحول ثم اشترى بها عبدا للتجارة فمات العبد بطلت عنه زكاة الألف؛ لأنه نقل مال الزكاة ولو كان اشترى بها عبدا للخدمة لا تسقط بهلاك العبد ويضمن قدر الزكاة من الخلاصة.

رجلان دفعا زكاتهما إلى رجل ليؤدي عنهما فخلط المأمور ماليهما فتصدق ضمن الوكيل ماليهما من ضمان الطحان من الفصولين.

العالم إن سأل للفقراء أشياء وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لأربابها ولا يجزيهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أولا بالأخذ ليصير وكيلا عنهم بقبضه فيصير خالطا ماله بماله فلا يضمنه من أمانات الأشباه.

رجل أمر آخر بأداء زكاة ماله عنه من مال نفسه فأدى لا يرجع على آمره بلا شرط الرجوع من الآمر بالإنفاق من الآمر بالإنفاق وأداء الدين من الفصولين وفيه عن ظهير الدين المرغيناني: الأمر بالإنفاق وأداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط إلا في رواية عن أبي يوسف اه.

لا يحل الأكل من الغلة قبل أداء الخراج والعشر إلا إذا كان عازما على الأداء وإن أكل قبله ضمن عشره وفي العتابي عن الإمام الثاني أنه لا يضمن لكن بعدما أكل من النصاب وفي رواية أنه يترك له ما يكفيه ولعياله وإن أكل فوق الكفاية ضمن من البزازية.

السلطان إذا أخذ الخراج من الأكار أو المستأجر يرجع على." (١)

7.۳. "الفضة يوم الغصب، وقال محمد: عليه القيمة في آخر يوم كانت رائجة فكسدت لكن والدي - رحمه الله تعالى - كان يفتى بقول محمد رفقا بالناس فنفتى كذلك، والعددي

V/w جمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي ص

كالفلوس من غير تفاوت من الصغرى.

واللحم يضمن بالمثل هذه في السلم من الهداية.

وفي الفصولين عن القاضي ظهير الدين اللحم يضمن بالقيمة لو مطبوخا بالإجماع، وكذا لو نيئا وهو الصحيح انتهى.

وفي الصغرى اللحم مثلى عندهما خلافا لأبي حنيفة، والفول من ذوات الأمثال انتهى.

وفي القنية في كون الغزل مثليا روايتان كالإبريسم، والدبس من ذوات القيم فلو أتلف دبس غيره فعليه قيمته؛ لأن كل ما كان من صنع العباد لا يمكن فيه عادة المماثلة لتفاوتهم في الصناعة انتهى.

والماء قيمي عند أبي حنيفة وأبي يوسف مثلي عند محمد، والكاغد مثلي، والخبز قيمي هو الصحيح، ومثلى بإطلاق لفظ الطحاوي.

كل ما يكال أو يوزن، وليس في تبعيضه مضرة غير المصنوع فهو مثلي، وكذا العددي المتقارب كجوز وبيض ونحوهما ذكره في الفصولين.

واستيفاء الكلام في المثلي والقيمي على التفصيل يحتاج إلى بسط وتطويل وقد أتى صاحب الفصولين بما يغنى فليرجع إليه وقت الحاجة.

وإن ادعى الهلاك، وأنكر الطالب حبسه الحاكم حتى يعلم أنها لو كانت باقية لأظهرها ثم قضى عليها ببدلها وإذا قضى عليه بالبدل ملكها عندنا خلافا لمالك والشافعي وأحمد ذكره في درر البحار، وإن اختلفا في القيمة فالقول للغاصب مع يمينه إن لم يقم المالك حجة على الزيادة فإن ظهرت العين بعد القضاء والضمان، وقيمتها أكثر مما ضمن، وقد ضمنها بقول المالك، أو ببينة أقامها المالك على قيمتها أو بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك، وهو للغاصب إذ ملكها لما ضمنها، وقد كان الضمان بقول المالك فتم الملك للغاصب بسبب اتصل به رضا المالك حيث ادعى هذا المقدار ذكره في الإيضاح، وإن كان ضمان القيمة بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار إن شاء أمضى الضمان، وإن شاء أخذ العين، ورد العوض، ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل الأخير فكذلك

الجواب في ظاهر الرواية، وهو الأصح خلافا لما قاله الكرخي إنه لا خيار له من الهداية.

غصب جارية وعيبها، واختلفا في القيمة فقال صاحبها: كانت قيمتها ألفين، وقال الغاصب: كانت قيمتها ألفا، وحلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بألف لا يحل للغاصب بعد أن يستخدمها، ولا يطأها، ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تامة فإن أعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه، وعليه تمام القيمة من قاضى خان.

غصب العبد المديون، ومات عنده فلأرباب الديون مطالبته من القنية.

ولو غصب المغصوب من الغاصب فالمالك بالخيار إن شاء ضمن الغاصب، وإن شاء ضمن غاصب الغاصب إلا في الوقف إذا غصب من الغاصب وكان الثاني أملاً من الأول فإن المتولي إنما يضمن الثاني، وإن ضمن الأول يرجع بما ضمن على الثاني، وإن ضمن الثاني لا يرجع على الأول.

وكذا السارق من الغاصب لا يرجع بما ضمن، ولو اختار المالك تضمين أحدهما لا يبرأ الآخر عندهما خلافا لأبي يوسف." (١)

3.5. "الغائب فلم يتكلم بشيء واقتسموا لم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فأراد الغائب أن يضمن شريكيه فإن الربح على ما اشترطوا ولا ضمان عليهما وعمله بعد ذلك رضا بالشركة من الخلاصة.

ولو اشترى أحدهما من جنس تجارتهما وأشهد عند تجارتهما فهو له خاصة ولأحدهما أخذ المال مضاربة والربح له خاصة، وإن أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتهما، أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون الربح نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال، من الوجيز.

ولا يملك أحد الشريكين تزويج عبد من الشركة بلا إذن صاحبه ولا إعتاقه ولو بمال، ولا بيع عبد لنفسه ولا هبة شيء من مالهما، ولو بعوض ولا إقراضه ولا تصدقه إلا بيسير هذه

<sup>(</sup>١) مجمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي ص/١١٨

الجملة في المكاتب، من الوقاية.

إقرار شريك العنان في بيع، أو شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وبشراء شيء مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه هذه في الإقرار، من الوجيز.

مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كما لو مات مجهلا للعين، من القنية

### [الفصل الرابع في شركة الصنائع]

(الفصل الرابع في شركة الصنائع) وتسمى شركة التقبل فالخياطان والصياغان يشتركان على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك عندنا خلافا للشافعي كما في الهداية والكسب بينهما، وإن عمل أحدهما فقط صرح به في الوقاية ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لمالك وزفر، ولو شرط العمل نصفين والمال أثلاثا جاز وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزم شريكه حتى إن كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالأجر ويبرأ الدافع بالدفع إليه، من الهداية وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند استجماع شرائط المفاوضة بأن شرطا تساويهما في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بالشركة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة بما وجب على صاحبه ومتى كانت عنانا فإنما يطالب به من يباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فإن أطلقت هذه الشركة كانت عنانا، وإن شرطا المفاوضة كانت مفاوضة فإذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عنان أو مفاوضة كان الأجر بينهما على ما شرطا، ولو شرطا لأحدهما فضلا فيما يحصل من الأجرة جاز إذا كانا شرطا التفاضل في ضمان ما يتقبلانه.

وعن أبي يوسف إذا مرض أحد الشريكين، أو سافر، أو بطل فعمل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر وإلى أيهما دفع الأجر برئ، وإن لم يتفاوضا وهذا استحسان؛ لأن تقبل أحدهما العمل جعل كتقبل الآخر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما أنه دفع إليه ثوبا للخياطة وأقر به الآخر صح

إقراره بدفع الثوب ويأخذ الأجر؛ لأنهما كالمتفاوضين فإقرار أحدهما يصح في حق الآخر. وعن محمد أنه لا يصدق المقر في حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الآخر، من قاضى خان

وفي الوجيز: ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون." (١) معنى دَلِكَ لَا يَلِيقُ بِغَيْرِهِ تَعَالَى. ٢٠٥.

(وَلَا يُكْرَهُ) أَنْ يُسَمَّى (بِجِبْرِيلَ) وَخُوهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَلَائِكَةِ (وَيَاسِين) قُلْت: وَمِثْلُهُ طَه، خِلَافًا لِمَالِكِ فَقَدْ كَرِهَ التَّسْمِيَةَ بِحِمَا.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي التَّحْفَةِ وَمِمَّا يُمْنَعُ التَّسْمِيةُ بِأَسْمَاءِ الْقُرْآنِ، وَسُورِهِ مِثْلُ طَه وَيس، وَحُمَّ وَقَدْ نَصَّ مَالِكُ عَلَى كَرَاهَةِ التَّسْمِيةِ بِ يس ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ وَأَمَّا مَا يَذْكُرهُ الْعَوَامُّ مِنْ أَنَّ يس وَطَه مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَغَيْرُ صَحِيحٍ لَيْسَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَلا مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَمَا عَلَاهُ عَلَيْهِ وَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَلَمَ عَلَيْهِ وَلَمَا عَلَى عَلَيْهِ وَلَمَ عَلَيْهِ وَلَمَا عَلَاهُ عَلَيْهِ وَلَمَا عَلَاهُ وَلِي عَلَيْهِ وَلَمَا عَلَاهُ عَلَيْهِ وَلَمَا عَلَا عَلَا عَلَاهُ عَلَى عَلَيْهِ وَلَمَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَاهُ عَلَا عَلَمَ عَلَا عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَ

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيْضًا لَا بَحُوزُ تَسْمِيَةُ الْمُلُوكِ بِالْقَاهِرِ وَالظَّاهِرِ (قَالَ ابْنُ حَزْمِ: اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللّهِ) تَعَالَى (كَعَبْدِ الْعُزَّى وَعَبْدِ عَمْرِو وَعَبْدِ عَلِيٍّ وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ وَمَا تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللّهِ) تَعَالَى (كَعَبْدِ الْعُزَى وَعَبْدِ عَمْرِو وَعَبْدِ عَلِيٍّ وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ وَمَا أَشَّهُ ذَلِكَ اه وَمِثْلُهُ عَبْدُ النَّيِيِّ وَعَبْدُ الْخُسَيْنِ كَعَبْدِ الْمَسِيحِ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَ) أَمَّا (قَوْلُهُ وَسَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» فَلَيْسَ مِنْ بَابِ إِنْشَاءِ التَّسْمِيةِ، بَلْ مِنْ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالِاسْمِ الَّذِي عُرِفَ بِهِ الْمُسَمَّى وَالْإِخْبَارُ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ تَعْدِيفِ الْمُسَمَّى وَالْإِخْبَارُ بِعِثْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ تَعْدِيفِ الْمُسَمَّى وَالْإِخْبَارُ بَعِثْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ تَعْدِيفِ الْمُسَمَّى لَا يَكُومُ مَنْ بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْإِنْشَاءِ قَالَ وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ يَتَوَرَّعُونَ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ يَتَوَرَّعُونَ عَنْ إِطْلَاقِ قَاضِي الْقُضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ) قِيَاسًا عَلَى مَا يُبْغِضُهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ التَسْمِيةِ عَنْ إِطْلَاقِ قَاضِي الْقُضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ) قِيَاسًا عَلَى مَا يُبْغِضُهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ التَسْمِيةِ

<sup>(</sup>١) مجمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي ص/٣٠٢

بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ (وَهَذَا مَحْضُ الْقِيَاسِ قَالَ: وَكَذَلِكَ تَحْرِيمُ التَّسْمِيَةِ بِسَيِّدِ النَّاسِ وَسَيِّدِ الْكُلِّ كَمَا يَحْرُمُ بِسَيِّدٍ وَلَدِ آدَمَ انْتَهَى) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

(وَمَنْ لُقِّبَ بِمَا يُصَدِّقُهُ فِعْلُهُ) بِأَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ مُوَافِقًا لِلَقَبِهِ (جَازَ، وَيَحْرُمُ) مِنْ الْأَلْقَابِ (مَا لَمْ يَقَعْ عَلَى خَرْجٍ صَحِيحٍ) ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ (عَلَى أَنَّ التَّأُويلَ فِي كَمَالِ الدِّينِ، وَشَرَفِ الدِّينِ: أَنَّ الدِّينَ كَمَّلُهُ وَشَرَّفَهُ قَالَهُ) يَحْيَى بْنُ هُبَيْرة.

(وَلَا يُكْرَهُ التَّكَنِّي بِأَبِي الْقَاسِمِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) وَصَوَّبَهُ فِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ قَالَ وَقَدْ وَقَعَ فِعْلُ ذَلِكَ مِنْ الْأَعْيَانِ، وَرِضَاهُمْ بِهِ يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ." (١)

7.٦. "أَيْ فِي كَوْنِهِ مَانِعًا مِنْ قَبُولِ لِلشَّهَادَةِ أَوْ الْحُكْمِ (صَادَفَ مَا حَكَمَ بِهِ) الْحَاكِمُ (صَادَفَ مَا حَكَمَ بِهِ) الْحَاكِمُ (وَجَهِلَهُ) الْحَاكِمُ فَيَنْقُضُهُ إِذَا كَانَ لَا يَرَى الْحُكْمَ مَعَهُ لِفَقْدِ شَرْطِهِ (خِلَافًا لِمَالِكٍ وَتَقَدَّمَ وَجَهِلَهُ) الْحَاكِمُ فَيَنْقُضُهُ إِذَا كَانَ لَا يَرَى الْحُكْمَ مَعَهُ لِفَقْدِ شَرْطِهِ (خِلَافًا لِمَالِكٍ وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ) مُوَضَّحًا.

### [بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي]

(بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي) وَالْأَصْلُ فِي الْمُكَاتَبَةِ الْإِجْمَاعُ وَسَنَدُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّ النَّبِيُّ أَلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴿ [النمل: ٣٠] الْآيَةَ وَكَتَبَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالنَّجَاشِيِّ وَمُلُوكِ الْأَطْرَافِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَكَانَ يَكْتُبُ إِلَى عُمَّالِهِ وَسُعَاتِهِ وَالْحَاجَةُ دَاعِيَة إِلَى قَبُولِهِ فَإِنَّ مَنْ لَهُ حَقُّ فِي بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ لَا وَكَانَ يَكْتُبُ إِلَى عُمَّالِهِ وَسُعَاتِهِ وَالْحَاجَةُ دَاعِيَة إِلَى قَبُولِهِ فَإِنَّ مَنْ لَهُ حَقُّ فِي بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ لَا يُعْتَضِي وُجُوبَ قَبُولِهِ وَلِهِ .

(لَا يُقْبَلُ) كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي (فِي حَدِّ اللهِ - تَعَالَى - كَزِنًا وَخُوهِ) كَحَدِّ الشُّرْبِ وَكَالْعِبَادَاتِ لِأَنَّ حُقُوقَ اللهِ - تَعَالَى - مَبْنِيَّةُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ وَالسِّتْرِ وَالدَّرْءِ بِالشُّبُهَاتِ وَكَالْعِبَادَاتِ لِأَنَّ حُقُوقَ اللهِ - تَعَالَى - مَبْنِيَّةُ عَلَى الْمُسَامَحةِ وَالسِّتْرِ وَالدَّرْءِ بِالشُّبُهَاتِ وَكَالْعِبَادَاتِ لِأَنْ حُقُوقَ اللهِ عَنْ الْإِقْرَارِ عِمَا وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ فَكَذَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى وَالسُّقُوطِ بِالرُّجُوعِ عَنْ الْإِقْرَارِ عِمَا وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ فَكَذَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْمَالُ كَالْقَرْضِ الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ كَالْقَرْضِ الْقَاضِي (وَيُقْبَلُ) كِتَابُ الْقَاضِي (فِي كُلِّ حَقِّ آدَمِيٍّ مِنْ الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ كَالْقَرْضِ

<sup>(</sup>١)كشاف القناع عن متن الإقناع، البُهُوتي ٢٧/٣

وَالْغَصْبِ وَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالصُّلْحِ وَالْوَصِيَّةِ لَهُ) أَيْ لِزَيْدٍ مَثَلًا.

(وَ) الْوَصِيَّةِ (إِلَيْهِ وَ) الْوَصِيَّةِ (فِي الْجِنَايَةِ وَالْقِصَاصِ وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْعِتْقِ وَالنَّسَبِ وَالْكِتَابَةِ وَالتَّوْكِيلِ) فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ (وَحَدِ الْقَذْفِ) لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٌّ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ وَلِأَنَّ وَالْكِتَابَةِ وَالتَّوْكِيلِ) فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ (وَحَدِ الْقَذْفِ) لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيُّ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ وَلِأَنَّ هَذَا فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ (وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ) وَهِيَ أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي لَا يُقْبَلُ فِيهِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

(ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي) إِلَى الْغَائِبِ (حُكْمُهُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ لِأَثَّهُ) أَيْ كِتَابَتَهُ (شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ وَذَكَرُوا) أَيْ الْأَصْحَابُ (فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَتْ حَالٌ لَهُ أَنَّهُ) أَيْ كِتَابَتَهُ (شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ وَذَكَرُوا) أَيْ الْأَصْحَابُ (فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَتْ حَالٌ لَهُ أَنَّهُ) أَيْ الْقَاضِي الْكَاتِبِ (أَصْلُ وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ) بِكِتَابِهِ (فَرْعٌ فَلَا يَسُوغُ) لِقَاضٍ (نَقْضُ الْحُكْمِ) مِنْ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَلَا يَقْدَحُ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ (بِإِنْكَارِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَلَا يَقْدَحُ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ (بِإِنْكَارِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَلَا يَقْدَحُ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ (بِإِنْكَارِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَلَا يَقْدَحُ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ الْ يَقْدَحُ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَلَا يَقْدَحُ ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ بَلْ يَمْنُعُ الْمُعْلُولِ الْقَاضِي الْفَاضِي الْلَهُ الْمَلْ الْمُعْلَى اللْفَاضِي الْفَاضِي الْكَاتِ فَالَاقِ الْبَيْنَةِ الْمَالِقُ الْمُنْعُ الْمُعْلِى الْقَاضِي الْمُعْرَاقِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلَى الْمُعْلَالِهِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِيقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِيقِ الْمُلْونَاقُ الْمَاسِلُ الْمُعْلِقُولِ الْفُلْمُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمِنْكُولِ الْقُاطِيقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمِعْلِيقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِعُ الْمُعْلِعُلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ

7.٧. "الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ) لِحُرْمَةِ تَنَاوُلِهَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ [المائدة: ٣] وَمَيْتَةُ السَّمَكِ وَالجُرَادِ طَاهِرَةٌ لِحِلِّ تَنَاوُلِهَا، وَكَذَا مَيْتَةُ الْآدَمِيِّ فِي الْأَظْهَرِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠] وَقَضِيَّةُ التَّكْرِيمِ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِنَجَاسَتِهِمْ بِالْمَوْتِ، وَسَوَاءٌ الْكُفَّارُ وَالْمُسْلِمُونَ

(وَدَمٍ) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيمِهِ (وَقَيْحٍ) لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ (وَقَيْءٍ) كَالْغَائِطِ (وَرَوْثٍ) بِالْمُثَلَّثَةِ كَالْبَوْلِ (وَبَوْلٍ) لِلْأَمْرِ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ

(وَمَذْيٍ) بِسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ لِلْأَمْرِ بِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنْهُ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي قِصَّةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -، وَيَحْصُلُ عِنْدَ ثَوَرَانِ الشَّهْوَةِ (وَوَدْيٍ) بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ كَالْبَوْلِ وَهُوَ يَخْرُجُ عَقِبَهُ أَوْ عِنْدَ حَمْل شَيْءٍ

\_\_\_\_\_ كَوْمِنْهَا مَذْبُوحُ مَنْ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ كَالْمَجُوسِ وَمَذْبُوحُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ، وَلَيْسَ مِنْهَا جَنِينُ الْمُذَكَّاةِ وَلَا جَنِينُ فِي جَوْفِ هَذَا الْجُنِينِ وَلَا صَيْدٌ مَاتَ بِثِقَلِ جَارِحَةٍ، وَلَا بَعِيرٌ عُقِرَ

<sup>(</sup>١) كشاف القناع عن متن الإقناع، البُّهُوتي ٣٦١/٦

حِينَ شَرَدَ وَخُو دَلِكَ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْآدَمِيِّ) وَكَالْآدَمِيِّ الْجِنُّ وَالْمَلَكِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِيهِ اعْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلُهُ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِيهِ اعْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلُهُ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِيهِ اعْتِرَاضٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ وَمُقَابِلُهُ أَنَّ الْمَيِّتَ نَجِسٌ، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَة، وَعَلَيْهِ تُسْتَثْنَى الْأَنْبِيَاءُ. الْمُصَنِّفِ وَمُقَابِلُهُ أَنَّ الْمَيِّتَ نَجِسٌ، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَة، وَعَلَيْهِ تُسْتَثْنَى الْأَنْبِيَاءُ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالشُّهَدَاءُ، وَهَلْ يَطْهُرُ بِالْغُسْلِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَة وَالْبَغَوِيُّ مِنْ أَئِهُ يَعْضُهُمْ: وَالشُّهُدَاءُ، وَهُلْ يَطْهُرُ بِالْغُسْلِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَة وَالْبَغُويُّ مِنْ أَئِي عَظْهُرُ، وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ خِلَافُهُ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ التَّكْرِيمِ) أَيْ قَضِيَّةُ عُمُومِهِ فِي الْآيَةِ إِذْ لَمْ يَرِدْ تَخْصِيصٌ.

قَوْلُهُ (الْكُفَّارُ) وَأَمَّا قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسُ ﴿ [التوبة: ٢٨] فَالْمُرَادُ نَجَاسَةُ اعْتِقَادِهِمْ أَوْ الْمُرَادُ بِهِمْ مُطْلَقُ الْكُفَّارِ، وَالْمَوْتُ كَانَّجَسِ، وَغَيْرُ الْمُشْرِكِينَ مِثْلُهُمْ، أَوْ الْمُرَادُ بِهِمْ مُطْلَقُ الْكُفَّارِ، وَالْمَوْتُ كَالْخَيَاةِ.

قَوْلُهُ: (دَمٌ مُسْتَحِيلٌ) أَيْ إِلَى فَسَادٍ فَلَا يَرِدُ نَحُو الْمَنِيِّ كَاللَّبَنِ قَوْلُهُ: (وَقَيْءٍ) حَيْثُ وَصَلَ إِلَى الْمَعِدَةِ النَّهِي هِيَ الْمُنْخَسِفُ تَحْتَ الصَّدْرِ، وَلَوْ مَاءً وَعَادَ حَالًا بِلَا تَغَيُّرٍ، لِأَنَّ شَأْنَ الْمَعِدَةِ الْهِي الْمُنْخَسِفُ تَحْتَ الصَّدْرِ، وَلَوْ مَاءً وَعَادَ حَالًا بِلَا تَغَيُّرٍ، لِأَنَّ شَأْنَ الْمَعِدَةِ الْإِحَالَةُ فَلَا يَجِبُ تَسْبِيعُ فَمِ مَنْ تَقَيَّأُ مُغَلَّظًا قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ وَلَا دُبُرِهِ لِذَلِكَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِوُجُوبِ تَسْبِيعِ الْفَمِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيلِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ بِوُجُوبِ تَسْبِيعِ الدُّبُرِ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيل. نَعَمْ مَا أَلْقَاهُ الْحَيَوَانُ مِنْ حَبِّ لَوْ رُرِعَ لَنَبَتَ، وَبَيْضٍ لَوْ حُضِنَ لَفَرَّخَ مُتَنَجِّسٌ يَطْهُرُ بِالْغَسْلِ، لَا نَجِسٌ، وَكَذَا نَحْوُ حَصَاةٍ وَعَظْم.

(فَرْعٌ) يُعْفَى عَنْ الْقَيْءِ لِمَنْ أُبْتُلِيَ بِهِ وَإِنْ كَثُرَ فِي تَوْبِهِ وَبَدَنِهِ، وَعَنْ مَاءٍ يَخْرُجُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ إِذَا عُلِمَ نَجَاسَتُهُ بِأَنْ كَانَ مِنْ الْمَعِدَةِ، وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ مِنْهَا بِتَعَيَّرِهِ وَإِلَّا فَهُوَ طَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (وَرَوْثٍ) إِذَا عُلِمَ نَجَاسَتُهُ بِأَنْ كَانَ مِنْ الْمَعِدَةِ، وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ مِنْهَا بِتَعَيَّرِهِ وَإِلَّا فَهُوَ طَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (وَرَوْثٍ) وَلَوْ مِنْ مَأْخُولِ اللَّحْمِ خِلَافًا لِمَالِكٍ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرٍ أَصْلِهِ بِالْعُذْرَةِ لِأَنَّهَا فَضْلَةُ الْآدَمِيِ وَلَوْ مِنْ مَأْخُولِ اللَّحْمِ خِلَافًا لِمَالِكٍ فَهُو أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرٍ أَصْلِهِ بِالْعُذْرَةِ لِأَنَّهَا فَضْلَةُ الْآدَمِيِ حَاصَةً، وَمِثْلُهُ الْبَوْلُ.

قَوْلُهُ: (وَمَذْيِ بِسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ) أَيْ مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَبِكَسْرِ الذَّالِ مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ وَوَيلَ أَبْيَضُ تَخِينٌ فِي الشِّتَاءِ وَأَصْفَرُ وَقِيلٌ أَبْيَضُ تَخِينٌ فِي الشِّتَاءِ وَأَصْفَرُ وَقِيقٌ فِي الصَّيْفِ. نَعَمْ يُعْفَى عَنْهُ لِمَا أَبْتُلِيَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجِمَاعِ.

(فَرْعٌ) قَالَ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ: يَحْرُمُ جِمَاعُ غَيْرِ الْمُسْتَنْجِي بِالْمَاءِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ الْمَاءِ. قَوْلُهُ: فِي قِصَّةِ «عَلِيٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَمَّا قَالَ كُنْت رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْت أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِقُرْبِ ابْنَتِهِ مِنِي، فَأَمَرْت الْمُغِيرَة، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: يَغْسِلُ ذَكْرَهُ وَيَتَوَضَّأُ». قَوْلُهُ: (وَوَدْيِ بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ) وَفِي ضَبْطِهِ وَوَصْفِهِ مَا مَرَّ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَوَدْيِ بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ) وَفِي ضَبْطِهِ وَوَصْفِهِ مَا مَرَّ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَمَدْيِ بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ) وَفِي ضَبْطِهِ وَوَصْفِهِ مَا مَرَّ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَمَذِي بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ) وَفِي ضَبْطِهِ وَوَصْفِهِ مَا مَرَّ قَبْلَهُ. وَوْلُهُ: (وَمَذِي بِسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ) وَفِي ضَبْطِهِ وَوَصْفِهِ مَا مَرَّ قَبْلَهُ. وَلُوْ حَصِيًّا وَمُمْسُوحًا وَعِنِينًا وَخُنثَى، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَوَانُهُ كَابْنِ دُونِ وَمَنِي الْآدَمِيِّ) إِنْ بَلَغَ أَوَانُهُ وَلَوْ حَصِيًّا وَمُمْسُوحًا وَعِنِينًا وَخُنثَى، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَوَانُهُ كَابْنِ دُونِ يَسِع سِنِينَ فَقَالَ شَيْخُنَا الزِيَادِيُّ بِطَهَارَتِهِ قِيَاسًا عَلَى لَبَنِ الصَّغِيرِ وَهُو مَرْدُودٌ،

\_\_\_\_\_\_\_ وَمَنْ جِهَةٍ أُخْرَى شَرَعَ الْمُؤَلِّفُ فِي ضَبْطِ الْأَعْيَانِ النَّجِسَةِ لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا عَدَاهَا فِي حُكْمِ الطَّهَارَةِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى نَجَاسَةِ الْخَمْرِ بِالْإِجْمَاعِ، حَكَاهُ أَبُو حَامِدٍ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: كَأَنَّهُمَا أَرَادَا إِجْمَاعَ الطَّبَقَةِ الْمُتَأَجِّرَةِ مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ وَإِلَّا فَقَدْ حَالَفَ فِي ذَلِكَ وَبِيعَةُ شَيْخُ مَالِكٍ وَالْمَزْنِيُّ.

. قَوْلُ الشَّارِحِ: (لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ بِحَالٍ) نَقَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِالْحَشَرَاتِ، انْتَهَى. وَذَهَبَ مَالِكُ - رَحِمَهُ اللهِ سُنَوِيُّ بِالْحَشَرَاتِ، انْتَهَى. وَذَهَبَ مَالِكُ - رَحِمَهُ اللهُ - إِلَى طَهَارَةِ الْكُلْبِ وَالْحِنْزِيرِ، وَلَكِنْ يُغْسَلُ مِنْ وُلُوغِهِمَا تَعَبُّدًا. (تَنْبِيهُ) مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ الْحَيَوَانَ الْمُرَبَّى بِلَبَنِ كَالْبَةٍ عَلَى وَجْهٍ مَرْجُوحِ فِيهِمَا.

قَوْلُ الشَّارِحِ (وَكَذَا مَيْتَةُ الْآدَمِيِّ فِي الْأَظْهَرِ) حَصَّ الْأَحْوَذِيُّ فِي شَرْحِ البِّرْمِذِيِّ الْخِلَافَ بِغَيْرِ الشَّهِيدِ، ثُمُّ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ الْمَيِّتِ يَطْهُرُ بِالْغُسْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَاخْتَارَهُ الْبَغَوِيّ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَالْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِنَا خِلَافُ ذَلِكَ.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقَيْءٌ) لَوْ قَاءَ الْمَاءَ أَوْ نَحْوَهُ قَبْلَ الْاسْتِحَالَةِ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنْ لَا يَكُونَ نَجِسَ الْعَيْنِ بَلْ يَطْهُرُ الْمَاءُ بِالْمُكَاثَرَةِ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَبِّ الصَّحِيحِ إِذَا أَلْقَتْهُ الدَّابَّةُ. يَكُونَ نَجِسَ الْعَيْنِ بَلْ يَطْهُرُ الْمَاءُ بِالْمُكَاثَرَةِ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَبِ الصَّحِيحِ إِذَا أَلْقَتْهُ الدَّابَةُ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَرَوْثُ) قَالَ فِي الدَّقَائِقِ: هُو شَامِلٌ لِلْحَارِجِ مِنْ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْعُذْرَةِ فَلَ إِنَّهُ الدَّقَائِقِ: هُو شَامِلٌ لِلْحَارِجِ مِنْ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْعُذْرَةِ فَإِنْ الْمُثَنِّ الْمُعْدَالِقِ الْعُذْرَةِ مَنْ الْآدَمِيِ وَغَيْرِهِ، إِللْمَاءُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْمُلُلُ اللَّهُ اللْمُلُولُ اللْمُعَالِقِ اللْمُلْوَالِي اللْمُولِ اللْمُلِلْفُولِ اللْمُعَالِي اللْمُعَالِي اللللْمُلِي اللْمُلِلْمُ اللْمُؤْلِقُ اللللْمُعُلِي اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُولُ اللللْمُلْلُهُ اللْمُلِلْمُ اللللْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الللْمُولُ اللْمُلْمُ اللللْمُلُولُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلِمُ الللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الللْمُلُولُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الللْمُولُ اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللْمُولُولُو

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٨٠/١

٣٠٥. "«مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ» وَالْمُرَادُ بِالنَّائِمِ الْمُضْطَحِعُ وَالْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنْ الْيَسَارِ كَمَا قَالَهُ نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ» وَالمُستجودِ، وَقِيلَ: يُومِئُ بِحِمَا وَمُقَابِلُ الْأَصَحِ يَقُولُ لِمَنْ يَقِيسُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَيَقْعُدُ لِلرُّحُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقِيلَ: يُومِئُ بِحِمَا وَمُقَابِلُ الْأَصَحِ يَقُولُ لِمَنْ يَقِيسُ الْإضْطِجَاعَ عَلَى الْقُعُودِ: الْإضْطِجَاعُ يَمْحُو صُورَةَ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْقُعُودِ.
 قَالَ فِي شَرْح مُسْلِمٍ: فَإِنْ اسْتَلْقَى مَعَ إِمْكَانِ الْإضْطِجَاعِ لَمْ يَصِحَ.

(الرَّابِعُ الْقِرَاءَةُ) أَيْ لِلْفَاتِحَةِ كَمَا سَيَأْتِي. (وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ) لِفَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ (دُعَاءُ الِافْتِتَاحِ) نَحْوُ " وَجَّهْت وَجْهِي

\_\_\_\_\_\_ الْفِيدِ الْقِيَامُ الْوَاجِبُ عَلَى الْجُمَاعَةِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ لَمَا فِي الْمَنْدُوبِ وَانْفِرَادُهُ فِيهِ أَفْضَلُ، وَلَوْ أَمْكَنَهُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ دُونَ السُّورَةِ جَازَ لَهُ فِعْلُهَا مِنْ قُعُودٍ وَتَرْكُهَا أَفْضَلُ. (فَرْعٌ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الرِّيَادِيِّ وَشَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ تَفْضِيلُ عَشْرِ رَكَعَاتٍ مِنْ قِيَامٍ عَلَى (فَرْعٌ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الرِّيَادِيِّ وَشَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ تَفْضِيلُ عَشْرِ رَكَعَاتٍ مِنْ قِيَامٍ عَلَى عِشْرِينَ رَكْعَةً مِنْ قُعُودٍ لِأَنَّ الْقِيَامَ أَفْضَلُ وَأَشَقُّ، وَاعْتَمَدَ ابْنُ حَجَرٍ تَفْضِيلَ الْعِشْرِينَ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ، وَتَوَقَّفَ شَيْخُنَا الْبُلْقِينِيُّ فِي حَيْثُ الْقِيَامُ أَفْضَلُ الْعَشْرِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ، وَتَوَقَّفَ شَيْخُنَا الْبُلْقِينِيُّ فِي حَيْثُ الْقِيَامُ أَنْ تَتَّفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّدَبُّرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ ذَلِكَ لِوُجُوهٍ، مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَكَادُ أَنْ تَتَّفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّدَبُّرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ ذَلِكَ لِوُجُوهٍ، مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَكَادُ أَنْ تَتَّفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّدَبُرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ ذَلِكَ لِوْجُوهٍ، مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَكَادُ أَنْ تَتَفِقَ الصَّلَاةُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّذَبُرِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَعَدَم حَدِيثِ النَّفْس وَالْقِرَاءَةِ وَالْأَدُكُارِ.

قَالَ: وَالْوَجْهُ أَنْ يُحْمَلَ التَّفْصِيلُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى حُصُوصِ الْقِيَامِ مُجُرَّدًا عَنْ غَيْرِ مُوَلَّى بِهِ أَسُوةٌ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ جَلِيٌّ. قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالنَّائِمِ) أَيْ فِي الْحَدِيثِ الْمُضْطَحِعُ لَا حَقِيقَةُ النَّائِمِ لِلْعِلْمِ بِانْتِفَائِهِ بِنَقْضِ وُضُوئِهِ بِالنَّوْمِ، وَتَسْمِيتُهُ نَائِمًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ عَلَى صُورَتِهِ فَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَالْيَمِينُ) أَيْ الْجُنْبُ الْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنْ الْجُنْبِ الْيَسَارِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِمَا مَعًا وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْمَقْدُورُ وَالْيَمِينُ) أَيْ الْجُنْبُ الْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنْ الْجُنْبِ الْيَسَارُ عَلَى نَظِيرِ مَا مَرَّ فِي الْعَاجِزِ فِي الْفَرْضِ فَرَاجِعْهُ. وَالْيَمِينُ أَوْضُ فَرَاجِعْهُ. وَالسَّجُودِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى جَنْبِهِ، وَالْإِيمَاءُ عَلَى هَذَا وَقِيلَ يُومِئُ هِمَا) أَيْ الرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى جَنْبِهِ، وَالْإِيمَاءُ عَلَى هَذَا وَتَرْدُهُ الْاَتَانِي مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَوْلِ فَرَاجِعْ ذَلِكَ وَحَرِّرُهُ.

قَوْلُهُ: (الْقِرَاءَةُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرُّكْنَ هُوَ مُطْلَقُ الْقِرَاءَةِ، وَكَوْهُمَا لِلْفَاتِحَةِ شَرْطٌ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَعْيِينِهَا، وَلَذَلِكَ كَفَى بِغَيْرِهَا عِنْدَ مَنْ لَا يُعَيِّنُهَا، وَكَوْهُمَا فِي الْقِيَامِ مَعْلُومٌ مِنْ التَّرْتِيبِ الْآتِي،

وَمِنْ ذِكْرِهَا عَقِبَهُ فَتَأَمَّلُهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) أَيْ لِكُلِّ مُصَلِّ وَلَوْ أُنْثَى أَوْ خُنْثَى أَوْ عَاجِزًا عَنْ الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ مَأْمُومًا سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي. قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) أَيْ لَا قَبْلَهُ خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكِ، وَشَمَلَ مَا بَعْدَ التَّحَرُّمِ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي التَّعَوُّذِ أَوْ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ يَفُوتُ بِذَلِكَ وَلَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا، وَمُرَادُ مَنْ عَبَّرَ بِعَقِبِ الإِفْتِتَاحِ كَالْمَنْهَجِ تَقْدِيمُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ لَا حَقِيقَةُ الْعَقِبِيَّةِ، وَيَفُوتُ أَيْضًا بِالسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ وَلَوْ لِتِلَاوَةٍ لَا بِتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ. قَوْلُهُ: (لِفَرْض) أَيْ غَيْرِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَلَوْ عَلَى الْقَبْرِ وَغَيْرِ مَا أَحْرَمَ كِمَا فِي وَقْتِ الْخُرْمَةِ وَخُو ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَفْلِ) أَيْ مِنْ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ لَا سَجْدَةُ تِلَاوَةٍ وَشُكْرٍ وَيَظْهَرُ عَدَمُ نَدْبِهِ فِي نَفْل يَخْرُجُ بِهِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ عَنْ وَقْتِهِ لِأَنَّ وُقُوعَهُ كُلِّهِ فِي وَقْتِهِ أَوْلَى وَفِي ذِي سَبَب يَخْرُجُ بِهِ سَبَبُهُ قَبْل فَرَاغِهِ. قَوْلُهُ: (دُعَاءُ الإفْتِتَاح) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَوْنِهِ فِي مُفْتَتَح الصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (خُو وَجَّهْت) فَلَا يَتَقَيَّدُ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْمَأْثُورِ، لَكِنَّ الْمَأْثُورَ أَفْضَلُ، وَمِنْهُ هَذَا الْمَذْكُورُ، وَمَعْنَى وَجَّهْت وَجْهِي أَقْبَلْت بِذَاتِي أَوْ بِعِبَادَتِي، وَفَطَرَ أَوْجَدَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْر مِثَالِ سَبَقَ، وَالسَّمَوَاتُ جَمْعُ سَمَاءٍ وَهِيَ لُغَةً اسْمٌ لِمَا عَلَا وَالْمُرَادُ كِمَا هُنَا الْأَجْرَامُ الْمَحْصُوصَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالْأَفْلَاكِ الْعُلُوِيَّةِ الدَّائِمَةِ الْحُرَكَةِ لِنَفْعِ الْعَالَمِ، وَجَمَعَهَا لِانْتِفَاعِنَا بِجَمِيعِ الْأَجْرَامِ الَّتِي فِيهَا مِنْ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ \_\_\_\_Qَفَرْعٌ) لَوْ صَلَّى مُنْفَرِدًا لَصَلَّى قَائِمًا، وَلَوْ صَلَّى مَعَ جَمَاعَةٍ قَعَدَ فِي بَعْضِهَا الْأَوْلَى أَنْ يُصَلِّىَ مُنْفَردًا، كَذَا قَالُوهُ، وَغَرَضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ قَائِمًا مَعَ الجُمَاعَةِ، ثُمَّ إذا عَرَضَ لَهُ الْعَجْزُ جَلَسَ فَلْيُعْلَمْ ذَلِكَ.

قَوْلُ الشَّارِحِ: (لِحِدِيثِ الْبُحَارِيِّ إِلَّى) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: هُوَ وَارِدُ وَإِلَّا لَمْ يَنْقُصْ الْأَجْرُ. قَوْلُ الشَّارِحِ: (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِ إِلَىٰ عِبَارَةُ السُّبْكِيّ: وَصَاحِبُ هَذَا الْوَجْهِ يَحْمِلُ الْحُدِيثَ عَلَى الشَّارِحِ: (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِ إِلَىٰ عِبَارَةُ السُّبْكِيّ: وَصَاحِبُ هَذَا الْوَجْهِ يَحْمِلُ الْحُدِيثَ عَلَى الْفَرْضِ، وَيَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَرِيضُ الَّذِي يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ أَوْ الْقُعُودُ مَعَ شِدَّةِ مَشَقَّةٍ فَيَجُوزُ الْعُدُولُ الْفَرْضِ، وَيَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَرِيضُ الَّذِي يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ أَوْ الْقُعُودُ مَعَ شِدَّةِ مَشَقَّةٍ فَيَجُوزُ الْعُدُولُ الْفَرْضِ، وَيَقُولُ الْمُشَقَّةَ وَأَتَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَمَّ إِلَى الْقُعُودِ أَوْ الْإِضْطِجَاعِ، وَالْأَجْرُ عَلَى النِّصْفِ، وَإِنْ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَأَتَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَمَّ الْمُشَعِّدِ أَوْ الْإِضْطِجَاعِ، وَالْأَجْرُ عَلَى النِّصْفِ، وَإِنْ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَأَتَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَمَّ أَجُرُهُ، وَذَكَرَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ مِنْ شَرْحِهِ. قَوْلُ الشَّارِحِ: (لِمَنْ يَقِيسُ الاَصْطِجَاعَ النَّقِلِ النَّولِ النَّولِ النَّابِقِ، وَشَرْطُ الْمَقِيسِ أَنْ لَا يَكُونَ ثَابِتًا بِالنَّصِّ. إِلَى لَكُونَ ثَابِتُ بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَشَرْطُ الْمَقِيسِ أَنْ لَا يَكُونَ ثَابِتًا بِالنَّصِّ.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ) خِلافًا لِمَالِكٍ فِي اسْتِحْبَابِهِ قَبْلَهُ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (دُعَاءُ الْإِمْامَ فِي التَّشَهُّدِ الْاِفْتِتَاحِ) لَوْ تَعَوَّذَ قَبْلَهُ وَلَوْ سَهْوًا لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ وَلَا يَفْعَلُهُ الْمَسْبُوقُ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ وَقَعَدَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمُّ قَامَ بَعْدَ سَلَامِهِ. قَوْلُ الشَّارِحِ: (خَوْ وَجَهْت) أَقْبَلْت بِوَجْهِي وَقِيلَ قَصَدْت بِعَبَادَتِي، وَفَطَرَ ابْتَدَأً الْخُلْقَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ، وَجَمَعَ السَّمَوَاتِ فَقَطْ دُونَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُا أَشْرَفُ. بِعِبَادَتِي، وَفَطَرَ ابْتَدَأً الْخُلْقَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ، وَجَمَعَ السَّمَوَاتِ فَقَطْ دُونَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُا أَشْرَفُ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: لِأَنَّهُ لَا." (١)

7. "(شُرُوطٌ) خَمْسَةٌ (أَحَدُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ) بِأَنْ تُفْعَلَ كُلُّهَا فِيهِ. رَوَى الْبُحَارِيُّ عَنْ أَنسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يُصَلِّي الجُّمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ» ، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «كُنَّا نُجَمِّعُ مَعَ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِذَا وَالتَّ الشَّمْسُ ثُمُّ نَرْجِعُ نَتْبَعُ الْفَيْءَ» (فَلَا تُقْضَى) إِذَا فَاتَتْ (جُمُعَةً) بَلْ تُقْضَى ظُهْرًا (فَلَوْ ضَاقَ) الْوَقْتُ (عَنْهَا) بِأَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَسْعَ خُطْبَتَيْنِ وَرَكْعَتَيْنِ يُقْتَصَرُ فِيهِمَا عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ الْوَقْتُ (وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ الظُّهُرُ بِنَاءً) عَلَى مَا فَعَلَ مِنْهَا فَيُسِرُ مِنْهُ (صَلَّقُ طُولًا وَلُو حَرَجَ) الْوَقْتُ (وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً) عَلَى مَا فَعَلَ مِنْهَا فَيُسِرُ وَيَوْ طُهُرًا وَلُو حَرَجَ) الْوَقْتُ (وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ الظُّهْرُ عِينَافِلُ مَا فَعَلَ مِنْهَا فَيُسِرُ اللهُورَةِ مِنْ حِينَفِذٍ (وَفِي قَوْلِ اسْتِغْنَافًا) فَيَنْوِي الظُّهْرَ حِينَفِذٍ وَيَنْقَلِبُ مَا فَعَلَ مِنْهَا فَيُسِرُ اللهُورَةِ مِنْ حِينَفِذٍ (وَفِي قَوْلِ اسْتِغْنَافًا) فَيَنْوِي الظُّهُرَ حِينَفِذٍ وَيَنْقَلِبُ مَا فَعَلَ مِنْ الجُّمُعَةِ نَفْلًا إِلَّهُ يَتُ اللَّمُ عَنْ اللهُورَةِ وَيَنْ اللَّمُ الْعَلْمُ وَيَهَا أَوْقَتُ وَلَى الْمُؤَوقِ وَلَا اللَّهُ وَلَى اللهُ وَلَامَ وَلَامَامُ وَلَالَ اللَّهُ وَلَى اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ مَا عَلَى اللهُ وَالْمَامُ وَلَى اللهُ وَلَقَى اللهُ وَلَامَامُ وَلَى اللهُ مُعَةً اللهَ اللهُ مَا مُعَلَى اللهُ مُعَلَى اللهُ مُعَلِي اللهُ وَلَعَلَى اللهُ وَلَى اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِي عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللللهِ اللهُ عَلَى الللهُ اللهُ ا

(الثَّانِي)

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٦٧/١

قَوْلُهُ: (نَتْبَعُ الْفَيْءَ) أَيْ نَتَحَرَّى الْمَشْيَ فِي الظِّلِّ. قَوْلُهُ: (فَلَا تُقْضَى) أَيْ وَلَوْ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أُخْرَى أَوْ تَبَعًا لِجُمُعَةٍ أُخْرَى كَمَا يُفِيدُهُ التَّقْرِيعُ فَالتَّقْرِيعُ فِي حَلِّهِ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ) أَيْ يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَوْ جَبَرٍ عَدْلِ الرِّوَايَة. وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِيهِ وَهُمُ فِي هَذِهِ تَعْلِيقُ النِّيَّةِ قَالَهُ شَيْحُنَا ثَيْ يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَوْ جَبَرٍ عَدْلِ الرِّوَايَة. وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِيهِ وَهُمُ فِي هَذِهِ تَعْلِيقُ النِّيَّةِ قَالَهُ شَيْحُنَا تَبَيَّنَ بُطُلَانُ الْإِحْرَامِ هِمَا، وَلَا تَنْقَلِبُ ظُهُرًا فَقُولُهُ: وَلَوْ حَرَجَ الْوَقْتُ وَكَانَ الإِحْرَامُ فِي وَقْتٍ يَسَعُهَا يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَا يَنْقَلِبُ ظُهُرًا فَقُولُهُ: وَلَوْ حَرَجَ الْوَقْتُ وَكَانَ الإِحْرَامُ فِي وَقْتٍ يَسَعُهَا يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَا يَنْقَلِبُ حَتَى مِنْهَا لَمْ تَنْقَلِبُ حَتَى الْوَقْتُ وَكَانَ الإِحْرَامُ فِي وَقْتٍ يَسَعُهَا يَقِينًا أَوْ ظَنَّا وَلَا يَظْهُرُ خِلَافُهُ كَمَا عُلِمَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَرَجَ الْوَقْتُ مِنْهَا لَمْ تَنْقَلِبُ حَتَى مِنْهَا لَمْ تَنْقَلِبُ حَتَى الْفَلْمُ وَقِي ابْنِ حَجَرٍ خِلَافُهُ. وَلَا يَعْتَمِدُهُ شَيْحُنَا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخِلْفِ: لَيَاعًا مُ لَوْعَلُهُ وَكُلُهُ وَلَا السَّقِنَاقًا. وَوْلَهُ: (فِي عَلِمُ وَلَا يَعْمَلُهُ لَ الطَّعَامُ اللَّهُ لِلْ مَعْلُوا رَبُعَةً أَوْ أَكْثَرَ خِلَافًا لِلْإِمَامِ الطَّعَامُ اللَّهُ وَلُهُ: (فِينَاعً ) أَيْ وَجُوبًا. وَكَذَا السَّقَاقًا. قَوْلُهُ: (فَيَنُوي الظُّهُرُ وَقُلُهُ إِنْ فَعَلُوا رَكُعَةً أَوْ أَكْثَرَ خِلَافًا لِلْإِمَامِ الطَّعَامُ الْمُؤْلُونُ وَلَا السَّقَاقًا إِنْ أَعْلُوا وَلُولُهُ وَلُهُ وَلَكُ السَّقَةُ وَلُكُ السَّقُولُ اللَّهُ لِلْ مُطَلِقًا إِنْ أَتَمُومًا قَبْلُ التَّبَيُّنِ وَلِكُ اللَّهُ لَلُهُ مُولُهُ اللَّهُ الْمُعْرَامِ وَتَكْبِي وَلَا السَّقَا إِنْ أَتَعُلُوا وَلَوْ الْنَا وَلَوْلَا اللَّهُ الْمُؤْلُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ الْوَلُهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُولُهُ اللَّهُ الْمُعَلِّ اللَّهُ اللَّهُ الْوَلُولُ اللَّلُولُولُهُ الْمُؤَلِّ الْمُؤْلُولُهُ الْمُؤْلُول

قَوْلُهُ: (وَيَنْقَلِبُ إِنَّى بِلَا تَشَهُّدٍ وَسَلَامٍ وَلَمْ يَرْتَضِهِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَكَّ) أَيْ تَرَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ لِأَهَّمُ فِي ظَنِّ خُرُوجِهِ وَلَوْ جِنَبِ عَدْلٍ يَلْزَمُهُمْ الاسْتِغْنَافُ. كَمَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ وَرَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ لِأَهَّمُ فِي ظَنِّ خُرُوجِهِ وَلَوْ جِنَبِ عَدْلٍ يَلْزَمُهُمْ الاسْتِغْنَافُ. كَمَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (قَبْلُ سَلَامِهِ) وَتَجِبُ الْمُفَارَقَةُ عَلَى مَنْ يُمْكِنُهُ مَعَهَا السَّلَامُ فِي الْوَقْتِ بِالاقْتِصَارِ عَلَى أَحَفِ مُمْكِنٍ. وَتَتِمُّ الجُّمُعَةُ لَمُمْ إِنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ وَإِلَّا لَزِمَهُمْ الظُّهْرُ اسْتِغْنَافًا. بِالاقْتِصَارِ عَلَى أَحَفِ مُمْكِنٍ. وَتَتِمُّ الْجُمُعَةُ لَمُمْ إِنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ وَإِلَّا لَزِمَهُمْ الظُّهْرُ اسْتِغْنَافًا. فَوْلُهُ: (وَالْمَسْبُوقُ) أَيْ الْمُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ كَغَيْرِهِ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ. قَوْلُهُ: (يُتِمُّ صَلَاتَهُ ظُهُرًا) لِأَنَّهُ لَمْ يُدُولُ الْوَقْتَ حَقِيقَةً وَلَا

\_\_\_\_Qإلَى رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنْ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ. قَوْلُهُ: (أُسْتُحِبَّ لَهُ التَّأْخِيرُ) أَيْ كَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ. الْأَوَّلِ.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقْتُ الظُّهْرِ) قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ لِأَنْهُمَا صَلَاتًا وَقْتٍ عَلَى الْبَدَلِ فَكَانَ وَقْتُ أَحَدِهِمَا وَقْتُ الْمَثْنِ: (وَقْتُ الظُّهْرِ) قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ لِأَنْهُمَا صَلَاتًا وَقْتِ عَلَى الْبَدَلِ فَكَانَ وَقْتُ أَنْ يَكُونَ وَقْتَ الْآخَرِ كَصَلَاةِ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ وَلِأَنَّ آخِرَ الْوَقْتِ فِيهِمَا وَاحِدٌ إِجْمَاعًا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَلَا تُقْضَى) .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَهُوَ بِالْوَاوِ لَا بِالْفَاءِ لِأَنَّ عَدَمَ الْقَضَاءِ لَا يُؤْخَذُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْوَقْتِ لِأَنَّ ثَمَّ

وَاسِطَةٌ وَهِيَ الْقَضَاءُ فِي وَقْتِ ظُهْرِ يَوْمٍ آخَرَ كَمَا فِي رَمْي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

قَوْلُهُ: (إِذَا فَاتَتْ) لَوْ فَاتَتْهُ فَأَحَّرَ الْقَضَاءَ إِلَى الجُّمُعَةِ الْأُخْرَى فَصَلَّى الْحَاضِرَةَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ أَدْرِكَ جُمُعَةً ثَانِيَةً فِي الْبَلَدِ فَأَرَادَ قَضَاءَ الثَّانِيَةِ مَعَهُمْ فَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (الْوَقْتُ) أَدْرِكَ جُمُعَةً ثَانِيَةً فِي الْبَلَدِ فَأَرَادَ قَضَاءَ الثَّانِيَةِ مَعَهُمْ فَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (الْوَقْتُ بَلْ يَكُرُمُ فِعْلُ الظُّهْرِ وَلَا يَصِحُ قَبْلَ الضِّيقِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَجَبَ الظُّهْرُ) أَيْ وَلَوْ فَعَلُوا فِي الْوَقْتِ زَكْعَةٌ لَنَا إِنَّا عَبَادَةٌ لَا يَجُوزُ الْمَثْنِ: (وَقَعَ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةٌ لَنَا إِنَّا عَبَادَةٌ لَا يَجُوزُ الْابْتِدَاءُ فِيمَا الْوَقْتُ شَرْطُ ابْتِدَاءٍ فَيَكُونُ شَرْطَ الْابْتِدَاءُ فِيمَا الْوَقْتُ شَرْطُ ابْتِدَاءٍ فَيَكُونُ شَرْطَ الْمِثْنِ بِنَاءً أَيْ وُجُوبًا. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَفِي قَوْلِ اسْتِئْنَافًا) .

قَالَ الرَّافِعِيُّ الْقَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَغَّا ظُهْرٌ مَقْصُورَةٌ أَوْ مُسْتَقِلَّةٌ لَكِنْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ فِي الرَّوَائِدِ النَّوَائِدِ النَّوَائِدِ النَّوَائِدِ النَّانِيَةَ مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ الْبِنَاءُ كَمَا سَلَفَ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ ظُهْرًا) أَيْ كَالشَّكِّ فِي خُرُوجِ الْوَقْتِ قَبْلَ الشُّرُوع فِيهَا.

(فَرْعٌ) لَوْ أَخْبَرَهُمْ عَدْلٌ وَهُمْ فِيهَا بِخُرُوجِهِ قَالَ الدَّارِمِيُّ: أَتَمُّوا جُمُعَةً إِلَّا أَنْ يَعْلَمُوا اهـ. وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الشَّارِحِ الْآتِيَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمَتْنِ وَقِيلَ: بِأَوَّلِ الْخُطْبَةِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (كَغَيْرِهِ)

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الدَّلِيلِ وَهُوَ الْقِيَاسُ. قَوْلُهُ: (لِأَضَّا إِلَّى) أَيْ. " (١)

١٠٠. "النّبِيّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَحْمَدُ اللّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ» الْحَدِيثَ (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ) لِأَنَّ مَا يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ اللّهِ تَعَالَى يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ اللّهِ تَعَالَى يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ اللّهِ وَالصَّلَاةِ (وَلَفْظُهُمَا) أَيْ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ (مُتَعَيِّنٌ) رَسُولِهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَالْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ (وَلَفْظُهُمَا) أَيْ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ (مُتَعَيِّنٌ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْحَلَفُ فَيَكْفِي الْحَمْدُ لِلّهِ وَالصَّلاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ (وَالْوَصِيّةُ بِالتَّقْوَى) لِلِلاّبِبَاعِ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ: «أَنّهُ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُواظِبُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهِ وَعَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللللهُ عَلَى اللللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُولِ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢١٤/١

تُسْتَحَبُّ، وَسَكَتُوا عَنْ مَحَلِّهِ وَيُقَاسُ بِمَحَلِّ الْوُجُوبِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ، يُسْتَحَبُّ جَعْلُهَا فِي الْأُولَى.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى الشَّيْحَانِ عَنْ «يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ سَمِعْت النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ ﴾ [الزخرف: ٧٧] » وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الدَّالَةِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْخُطْبَةِ، وَذَلِكَ مُحْتَمِلٌ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ وَصَادِقٌ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَفِي عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْخُطْبَةِ، وَذَلِكَ مُحْتَمِلٌ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ وَصَادِقٌ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَفِي الْحَدَاهُمَا فَقَطْ، وَعَيَّنَ التَّانِيةِ الْوَلَى لِتَكُونَ الْقِرَاءَةُ نَسِيمَا فِي مُقَابَلَةِ الدُّعَاءِ فِي التَّانِيةِ وَحَكَى الْوُجُوبِ وَالإَسْتِحْبَابَ قَوْلَيْنِ أَيْضًا وَسَوَاءٌ فِي الْآيَةِ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَالْحِكُمُ وَالْقِصَّةُ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَيُعْتَبَرُ كُوْهُمَا مُفْهِمَةً فَلَا يَكُفِي ثُمُّ نَظَرَ وَإِنْ عُدَّ آيَةً وَلَا يَبْعُدُ الْاكْتِفَاءُ بِشَطْرِ آيَةٍ طَوِيلَةٍ. (وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخُلَفُ طَوِيلَةٍ. (وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخُلَفُ (وَقِيلَ: لَا يَجِبُ) بَلْ يُسْتَحَبُ، وَحَكَى الْخِلَافَ قَوْلَيْنِ أَيْضًا وَالْمُرَادُ بِالْمُؤْمِنِينَ الْجِنْسُ الشَّامِلُ لِلْمُؤْمِنَاتِ وَهِمَا عَبَرَ فِي الْوَسِيطِ وَفِي التَّنْزِيل

\_\_\_\_\_\_\_ خَلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَة، وَلَا نَحْوُ " الشُّكُرُ لِلَهِ " وَلَا غَيْرُ لَفْظِ اللَّهِ كَالرَّحْمَنِ. قَوْلُهُ: (وَالصَّلَاةُ) أَيْ مَصْدَرُهَا وَمَا أَشْتُقَ مِنْهُ قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ: وَلَا يَضُرُّ فِيهَا قَصْدُ الْخَبَرِيَّةِ وَلَا يَضُرُّ فِيهَا وَصَدُ الْخَبَرِيَّةِ وَلَا صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَنُوزِعَ فِيهِ، وَحَرَجَ خَوْ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَتُنْدَبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَلَا صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَنُوزِعَ فِيهِ، وَحَرَجَ خَوْ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَتُنْدَبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَلَا صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَنُوزِعَ فِيهِ، وَحَرَجَ خَوْ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَتُنْدَبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَالصَّدَعِبُ. وَالْحَدَبُ وَالْعَاقِبِ وَالْحَاشِرِ وَحَرَجَ بِأَسْمَائِهِ ضَمِيرُهُ وَالصَّكَعِبُ. وَالْحَدَبُ وَالْمَائِهِ صَمَيرُهُ وَالسَّكَمُ فَلَا يَكُفِى وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ مَرْجِعٌ.

قَوْلُهُ: (يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ رَسُولِهِ) أَيْ غَالِبًا فَلَا يُرَدُّ الذَّبْحُ لِوْجُودِ الْمَانِعِ فِيهِ بِإِيهَامِ التَّشْرِيكِ. قَوْلُهُ: (وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيَّنٌ) أَيْ عَلَى مَا مَرَّ وَخَالَفَا غَيْرِهُمَا لِلتَّعَبُّدِ بِلَفْظِهِمَا كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي قَوْلُهُ: (وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) فَلَا يَكْفِي التَّحْذِيرُ مِنْ الدُّنْيَا وَغُرُورِهَا مِنْ غَيْرِ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ. قَوْلُهُ: (وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) فَلَا يَكْفِي التَّحْذِيرُ مِنْ الدُّنْيَا وَغُرُورِهَا مِنْ غَيْرِ حَتْ الْمُهَذَّبِ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ حَتِّ عَلَى الطَّاعَةِ قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ التَّقُوى لَا خِلَافَ فِيهِ. كَذَا فِي الْإِسْنَوِيِّ وَظَاهِرُ كَلامِ الشَّارِح خِلَافُهُ. الشَّارِح خِلَافُهُ.

قَوْلُهُ: (آيَةٍ) أَيْ كَامِلَةٍ، وَكَذَا بَعْضُ آيَةٍ بِقَدْرِ آيَةٍ كَمَا سَيَأْتِي وَيَجْرِي فِيهَا مَا فِي الْفَاتِحَةِ مِنْ اللَّحْنِ وَالْعَجْزِ عَنْهَا. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِيهِمَا) لِأَهَّا رُكْنٌ فَأَشْبَهَتْ مَا قَبْلَهَا. قَوْلُهُ: ﴿وَنَادَوْا يَا اللَّحْنِ وَالْعَجْزِ عَنْهَا. قَوْلُهُ: ﴿وَنَادَوْا إِلَى آخِرِهَا لَا ذَلِكَ اللَّفْظَ فَقَطْ، وَلَوْ أَتَى بِآيَاتٍ مَالِكُ ﴾ [الزخرف: ٧٧] أَيْ آيَةً وَنَادَوْا إِلَى آخِرِهَا لَا ذَلِكَ اللَّفْظَ فَقَطْ، وَلَوْ أَتَى بِآيَاتٍ

تَتَضَمَّنُ جَمِيعَ الْأَرْكَانِ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا لِأَهَّا لَا تُسَمَّى خُطْبَةً عُرْفًا أَوْ بِآيَةٍ تَتَضَمَّنُ رُكْنًا مِنْهَا أَعْتُدَ بِهِ إِنْ قَصَدَ بِهَا ذَكْنَيْنِ لَمْ تَكْفِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ غَيْرَ الْآيَةِ كَالصَّلَاةِ وَالْوَصِيَّةِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا هُوَ الْآيَةُ وَقَصَدَهُمَا فَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا كَابْنِ حَجَرٍ الْآيَةِ كَالصَّلَاةِ وَالْوَصِيَّةِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا هُوَ الْآيَةُ وَقَصَدَهُمَا فَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا كَابْنِ حَجَرٍ الْآيَةِ كَالصَّلَاةِ وَالْوَصِيَّةِ فَإِنْ كَمَا لَوْ قَصَدَهُ وَحْدَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَفِيهِ نَظُرٌ فَرَاجِعْهُ. قَوْلُهُ: (وَالْقِصَّةُ ) أَصَّالُهُ وَمَنْسُوخُ الْحُكْمِ دُونَ التِّلَاوَةِ يُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةٍ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يَرْضَ وَكَذَا الْحِكْمَةُ وَمَنْسُوخُ الْحُكْمِ دُونَ التِّلَاوَةِ يُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةٍ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْخُاضِرُونَ لِوْرُودِهِ عَنْهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ بَعْضُهُمْ وَيَنْبَغِي أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَعَدُّدُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَفِيهِ نَظُرٌ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ التَّحَرُّمُ. قَوْلُهُ: (وَيُعْتَبَرُ كُوهُا مُفْهِمَةً) مُعْتَمَدُ. يَكُنْ تَعَدُّدُ لِغَيْرٍ حَاجَةٍ وَفِيهِ نَظُرٌ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ التَّحَرُّمُ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَبْعُدُ إِلَى مُعْتَمَدُ الْحَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَبَرُمُ كُوهُا مُفْهِمَةً) مُعْتَمَدُ. وَلَا يَبْعُدُ إِلَى مُعْتَمَدُ الْحَلِي مُعْتَمَدُ الْحَلِي مُعْتَمَدُ وَلَا يَبْعُدُ إِلَى مُعْتَمَدُ وَلَا يَبْعُدُ إِلَى مُعْتَمَدُ .

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ إِلَيْ) أَيْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّفْهِيمِ مَنْدُوبًا وَلَا يَحْتَاجُ فِي دُخُولِ الْإِنَاثِ فِيهِ إِلَى قَصْدِ تَغْلِيبٍ أَوْ مِنْ حَيْثُ

\_\_\_\_ إلْإِسْنَوِيُّ وَهَذَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ.

قَوْلُهُ: (الْحَدِيثَ) مِنْهُ عَقِبَ هَذَا ثُمَّ يَقُولُ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ إِلَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) الظَّاهِرُ مُضِلَّ لَهُ إِلَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) الظَّاهِرُ اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلُو. قَوْلُ الْمَثْنِ: (مُتَعَيَّنُ) فَلَوْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَمْ يَكُفِ خِلَافًا اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (مُتَعَيَّنُ) فَلَوْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَمْ يَكُفِ خِلَافًا السَّيَّانُ وَلَا اللَّهُ لَمْ يَكُفِ خِلَافًا إِلَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُفِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْهُمَا -. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ عَرَضَهُمَا الْوَعْظُ) لَمْ يَقُولُوا فِي الْحَمْدِ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّانِ وَقَفَ إِلَى عَبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ وَالثَّانِي قَاسَ عَلَى الْخَمْدِ وَالصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي وَقَفَ إِلَى عَبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ وَالثَّانِي قَاسَ عَلَى الْحُمْدِ وَالصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (أَيْ فِي كُلِّ مِنْهُ مَا) .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ خُطْبَةٌ، وَلِلاتِّبَاعِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقِيلَ: فِيهِمَا) عَلَّلَ بِأَنْهُمَا بَدَلُّ مِنْ رَكْعَتَيْنِ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَا أَعْلَمُ عَلَى رُكْنِيَّتِهِ دَلِيلًا وَلَا عَلَى تَخْصِيصِهِ بالثَّانِيَةِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقِيلَ لَا يَجِب) أَيْ لِأَنَّهُ." (١)

٦٦١. "إلَّا اللَّهُ»، وَأَقَلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ (وَقِيلَ:) يَجِبُ (أَرْبَعَةٌ) كَمَا يَجِبُ عِنْدَ قَائِلِهِ أَنْ يَحْمِلَ الْجِنَازَةَ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّ فِي أَقَلَ مِنْهَا ازْدِرَاءً بِالْمَيِّتِ، قَالَ: وَسَوَاءٌ صَلُّوا جَمَاعَةً أَمْ أَفْرَادًا،

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٢١/١

كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ: وَمَنْ اعْتَبَرَ الْعَدَدَ قَالَ سَوَاءٌ إِلَيّْ، وَاقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى حِكَايَةِ الْأَوْلِ وَالتَّالِثِ فَوْلَيْنِ وَالرَّافِعِيُّ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ جُمَاعَةٍ بَعْدَ تَعْبِيرِهِ بِالْوُجُوهِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَيَقَقَرَعُ عَلَيْهَا مَا لَوْ بَانَ حَدَثُ الْإِمَامِ أَوْ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ إِنْ بَقِي الْعُدَدُ الْمُعْتَبَرُ سَقَطَ الْفَرْضُ وَإِلَّا فَلَا وَهَلْ الصِّبْيَانُ الْمُمَيِّرُونَ كَالْبَالِغِينَ عَلَى الْحَيْلَافِ الْوُجُوهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ الْمُشَرُّوطُ وَقَعَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الْمَشْرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الْمَشْرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الْمَشْرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ) فَرْضُهَا (بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الْمَشْرُوطِ وَقَعَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فَرْضَ كِفَايَةٍ. (وَلَا يَسْقُطُ ) فَرْضُهَا (بِالنِسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الشَّائِقُ وَيْهِمْ، وَعَلَى الْأَصَحِ فِيهِنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلُ صَلَّيْنَ وَهُمَاتُ وَمُا الْمَرْأَةِ وَلَا يَسْقَطُ الْفُرْضُ عَلَيْهِنَّ وَلِمَا لَمُنْ الْمَالِعِيْنَ فَلَوْ لَمْ يَخْضُرُ إِلَّا النِسَاءُ، وَقُلْنَا لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ وَلَا يَشِعْونَ عَلَيْهِنَ ، وَإِذَا حَضَرُنَ مَعَ الرِّجَالِ لَمْ يَعْوَلُ فِيهِ الْفَرْضُ عَلَيْهِنَّ فَلَا يَشْفُطُ إِلَّا وَلِنَا الْمُنْ فَي هَدَا الْقَصْلِ كَالْمَوْلُ وَ وَجَرَمَ مِكَنَا التَّشْبِيهِ فِي شَوْحِ الْمُؤْمِ فَي هَذَا الْفَصْلِ كَالْمَوْلُ وَ وَجَرَمَ مِكَا التَشْبِيهِ فِي شَوْحِ الْمُؤْمُ فِي الْمُؤْمِ وَقَالَ فِيهِ عَلَى الْمَرْأَةِ فَلَا يَسْفُطُ بِهِ الْفَرْضُ فِي الْمَالِ الْمُسْفَالِ الْمُنْ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمِقُ الْمُسْفِقُولُ الْمَالَ الْمُؤْمِقُ الْمُوالِمُ الْمَرْأَو الْمُ

. (وَيُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ عَنْ الْبَلَدِ) ﴿ لِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْبَرَهُمْ بِمَوْتِ النَّجَاشِيِّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، ثُمُّ حَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا » ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَمْ لَا ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَمْ لَا ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَمْ لَا ، وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَة تِسْعٍ وَسَوَاءُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي حِهَةِ الْقِبْلَةِ أَمْ لَا عَلَى مَسَافَةِ الْقُصْرِ أَمْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْتَرُ مِنْ أَمَا لِيَالِهُ فَلَا يُصَلِّى عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْتَرُ مِنْ قَلَامُ لِكَالِهِ فَلَا يُصِلِّى عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْتَرُ مِنْ قَلَامُ لِا عَلَى مَا اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى مَا اللّهُ اللّهُ عَلَى عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْتَرُ مِنْ عَلَيْهِ فِي الْبَلِكِ فَلَا يُعْتِلُ فِي الْمَالِقِيْقِ فِرَاع -

\_\_\_\_\_\_ الْمِعْمَا، وَاكْتَفَى بِالصَّبِيِّ لِأَنَّ دُعَاءَهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ الْمَقْصُودَةِ، فَلَا يُنَافِي عَدَمَ الإَكْتِفَاءِ بِهِ فِي إِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ وَرَدِّ السَّلَامِ عَلَى الْبَالِغِ. قَوْلُهُ: (وَسَوَاءٌ إِلَّ ) رَاجِعٌ لِلْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ لِلْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ بِدَلِيلِ عِبَارَةِ الرَّوْضَةِ. قَوْلُهُ: (أَصَحُّهُمَا نَعَمْ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَأَفْرَدَهُمْ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمْ بِدَلِيلِ عِبَارَةِ الرَّوْضَةِ. قَوْلُهُ: (أَصَحُّهُمَا نَعَمْ) هُو الْمُعْتَمَدُ، وَأَفْرَدَهُمْ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمْ طُرُقٌ. قَوْلُهُ: (عَدَدُ زَائِدٌ) سَوَاءٌ صَلُّوا مَعَ غَيْرِهِمْ، أَوْ وَحْدَهُمْ، أَوْ فُرَادَى. قَوْلُهُ: (وَهُنَاكَ) أَيْ طُرُقُ. قَوْلُهُ: (عَدَدُ زَائِدٌ) سَوَاءٌ بِسَمَاعِ النِّذَاءِ، وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِمَا يَأْتِي فِي الْعُائِبِ وَهُو

الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (رِجَالُ) أَيْ ذُكُورٌ وَلَوْ وَاحِدًا مِّنْ تَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ، وَإِلَّا فَهُمْ كَالْعَدَمِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَيَتَوَجَّهُ عَلَى النِّسَاءِ مَعَ الصَّبِيِّ أَمْرُهُ بِالصَّلَاةِ وَضَرْبُهُ عَلَيْهِا، فَإِنْ امْتَنَعَ صَلَّيْنَ وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ صَلَاتِينَ أَوْ صَلَاةِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَجُلٌ لَمْ بَجِبْ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ صَلَّيْنَ وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ صَلَاتِينَ أَوْ صَلَاةِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَجُلٌ لَمْ بَجَبْ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ عَلَيْنَ وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ صَلَاتِينَ أَوْ صَلَاةٍ وَاحِدةٍ مِنْهُنَّ رَجُلٌ لَمْ بَجُنْ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ عَلَيْهِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَتَقَعْ صَلَاتُهُنَّ مَعَ الإَكْتِفَاءِ بِسَيْرِهِنَّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَتَقَعْ صَلَاتُهُنُ مَعَ الاَكْتِفَاءِ بِسَيْرِهِنَّ نَوْلَكُ لَا الْحَبَقَاءِ بِسَيْرِهِنَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَتَقَعْ صَلَاتُهُنَ مَعَ الاَّكُورِ، إِذْ لَا نَقِيلُهُ كَمَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَتَقَعْ صَلَاتُهُ إِلَا يُعِمَعَ اللَّكُورِ، إِذْ لَا يَوْلَلُهُ كَمَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَتَقَعْ مِلَاةٍ بِهِ مَعَ اللَّكُورِ، إِذْ لَا يَعْهَ يَعْمَلَةِ النِسَاءِ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَمْ تَسْقُطْ إِلّا بِصَلَاةِ الجِّمِيعِ، وَيَسْقُطُ بِهِنَ النِسَاءِ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَمْ تَسْقُطْ إِلَّا بِصَلَاةِ الْجَمِيعِ، وَيَسْقُطُ بِعِنَ النِسَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَلَوْ فِي جِنَازَةِ الرِّجَالِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِخُ

. قَوْلُهُ: (عَلَى الْغَائِبِ) خِلَافًا لِمَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَحَلُّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ طُهْرَهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْخُضُورُ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. قَوْلُهُ: (فَصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّ ) أَيْ النَّجَاشِيِّ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْخُضُورُ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. قَوْلُهُ: (فَصَلَّى عَلَيْهِ إِلَىٰ إِلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّمَا صَلَاةٌ عَلَى غَائِبٍ، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ رُفِعَ وَهُوَ بِالْحَبَشَةِ إِلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ الْحَاجِبِ

\_\_\_\_\_ فَهُا، فَكَذَلِكَ الْعَدَدُ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (اثْنَانِ) لِأَنَّهُ لَمُ يُنْقَلْ اللَّقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. هَكَذَا اسْتَدَلَّ الْإِسْنَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَلَكَ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا تَعْرِفُهُ مِنْ بَقِيَّةٍ كَلَامِهِ الْآتِي.

وَقَوْلُهُ: وَأَقَلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ اثْنَانِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ ثَلَاثَةٌ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ، وَقَوْلُهُ: أَوْ ثَلَاثَةٌ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ، وَقَوْلُهُ: قَالَ وَسَوَاءٌ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: عِنْدَ قَائِلِهِ.

قَوْلُهُ: (وَاقْتَصَرَ فِيهَا إِخَّ) غَرَضُهُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ فِي الرَّوْضَةِ ذَكَرَ الْأَوَّلَ وَالثَّالِثَ قَوْلُهُ: (عَلَى حِكَايَةِ الْأَوَّلِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا فِي قَوْلِ الْمَثْنِ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا الثَّانِيَ وَالرَّابِعَ وَجْهَيْنِ. قَوْلُهُ: (عَلَى حِكَايَةِ الْأَوَّلِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا فِي قَوْلِ الْمَثْنِ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَهُنَاكَ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا غَابَ عَنْ الْمَجْلِسِ أَوْ الْبَلَدِ، فَإِنَّ الْمُتَّجَةَ إِلْحَاقُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ، فَإِنْ كَانَ فِي صَحْرَاءَ فَيُحْتَمَلُ إِلْخَاقُهُ فِإِلْكَالَهُ الْمُالِي الْمُنْوِيُّ: مِثْلُهُمْ الْوَاحِدُ وَالصَّبِيُّ، وَفِي بِطَلَبِ الْمَاءِ كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: رِجَالٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مِثْلُهُمْ الْوَاحِدُ وَالصَّبِيُّ، وَفِي بِطَلَبِ الْمَاءِ كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: رِجَالٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مِثْلُهُمْ الْوَاحِدُ وَالصَّبِيُّ، وَفِي شِطْلَبِ الْمَاءِ كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: رِجَالٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مِثْلُهُمْ الْوَاحِدُ وَالصَّبِيُّ، وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِمُؤلِّفِهِ مَا يُخَالِفُ كَلَامَهُ فِي مَسْأَلَةِ الصَّبِيِّ قُلْت: وَمَا أَدْرِي مَاذَا يَقُولُ الْإِسْنَويُ

فِيمَا إِذَا لَمْ يُوجَدْ بِالْبَلَدِ إِلَّا النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَإِنَّ الْفَرْضَ يَتَعَلَّقُ بِمِنَّ بِلَا رَيْبٍ، وَأَمَّا صِحَّتُهَا مِنْهُنَّ فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، فَإِنْ قَالَ بِصِحَّتِهَا وَتَعَلَّقَ الْفَرْضُ بِمِنَّ وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ مِنْهُنَّ إِلَّا بِفِعْلِ الصَّبِيِّ فَفِي غَايَةِ الْبُعْدِ، وَهَذَا الْفَرْعُ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْ بِهِ فِي عَصْرٍ بَلْ قَالَهُ أَوَّلًا، وَاللَّهُ إِلَّا بِفِعْلِ الصَّبِيِ فَفِي غَايَةِ الْبُعْدِ، وَهَذَا الْفَرْعُ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْ بِهِ فِي عَصْرٍ بَلْ قَالَهُ أَوَّلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَوَجَّهُ الْفَرْضُ عَلَيْهِنَّ) بَلْ تَقَعُ صَلَاتُهُنَّ مَعَهُمْ نَافِلَةً. قَوْلُهُ: (إلَّا بِثَلَاثَةٍ) كَذَا يُقَالُ لَوْ قُلْنَا بِإِثْنَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَةٍ.

[الصَّلَاة عَلَى الْغَائِب]

(وَالصِّبَا وَالْحُنُونُ) فَلَا يَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِهِمَا لِعَدَمِ مُوجِبِهِ، وَلَوْ اتَّصَلَ الْجُنُونُ بِالرِّدَّةِ وَجَبَ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اتَّصَلَ بِالسُّكْرِ، لِأَنَّ حُكْمَ الرِّدَّةِ مُسْتَمِرٌ بِخِلَافِ السُّكْرِ.

(وَإِذَا بَلَغَ) الصَّبِيُّ (بِالنَّهَارِ صَائِمًا) بِأَنْ نَوَى لَيْلًا. (وَجَبَ) عَلَيْهِ (إِثْمَامُهُ بِلَا قَضَاءٍ) وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ إِثْمَامُهُ وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْفَرْضَ. (وَلَوْ بَلَغَ) الصَّبِيُّ (فِيهِ مُفْطِرًا أَوْ أَفَاقَ) الْمَجْنُونُ فِيهِ (أَوْ أَسْلَمَ) الْكَافِرُ فِيهِ. (فَلَا قَضَاءَ) عَلَيْهِمْ

(في الْأَصَحِّ) لِأَنَّ مَا أَدْرَكُوهُ مِنْهُ لَا يُمْكِئُهُمْ صَوْمُهُ، وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِالْقَضَاءِ وَالتَّابِي يَلْزَمُهُمْ الْقَضَاءُ كَمَا تَلْزَمُهُمْ الصَّلَاةُ إِذَا أَدْرَكُوا مِنْ آخِرِ وَقْتِهَا مَا لَا يَسَعُهَا، (وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ) بِنَاءً عَلَى عَدَم لُرُومِ الْقَضَاءِ وَالثَّابِي مَبْنِيُّ عَلَى لُرُومِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَس، ذَلِكَ فَبَنَى خِلَافَ الْقَضَاءِ عَلَى خِلَافِ الْإِمْسَاكِ وَقِيلَ مَنْ يُوحِبُ الْإِمْسَاكَ يَكْتَفِي بِهِ وَلَا يُوحِبُ الْقِضَاء، وَمَنْ يُوجِبُ الْقِضَاء عَلَى خِلَافِ الْإِمْسَاكُ دُونَ الْقَضَاء وَيَيْدِ أَرْبَعَة أَوْجُهِ يَجِبَانِ لَا يَجِبَانِ لَا يَجِبَانِ الْقَضَاء وَمَنْ يُوجِبُ الْقِضَاء دُونَ الْقَضَاء دُونَ الْقَضَاء وَيَعْدَى الْإِمْسَاكُ دُونَ الْقَضَاء (وَيَلْزَمُ) أَيْ الْإِمْسَاكُ (مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ نَسِيَ النِيَّة) لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ الِاهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ فَهُو ضَرْبُ تَقْصِيرٍ. (لَا يُسِيَ النِيَّة) لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ الِاهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ فَهُو ضَرْبُ تَقْصِيرٍ. (لَا مُسَافُ لَكِنْ يُسْيَانَهُ لَكِنْ يُسْيَانُهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ الْاهْتِمَام بِأَمْ لِيَّامُهُمَا الْإِمْسَاكُ لَكِنْ يُسْتَعَبُ أَلُومُ وَمَرِيضًا زَالَ عُذُرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ) بِأَنْ أَكَلَا أَيْ لَا يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ لَكِنْ يُسْتَحَبُ فَيْ الْعَلَامُ أَلَى الْمُنْهُمُ مَنَاكُ لَكِنْ يُسْتَحَبُ أَمْ فَا زَالَ عُذُرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ) بِأَنْ أَكَلَا أَيْ لاَ يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ لَكِنْ يُسْتَحَبُ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١/١٣

لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ، فَإِنْ أَكَلَا فَلْيُحْفِيَاهُ كَيْ لَا يَتَعَرَّضَا لِلتُّهْمَةِ وَعُقُوبَةِ السُّلْطَانِ. (وَلَوْ زَالَ) عُذْرُهُمَا (فَبُلُ أَنْ يَأْكُلَا وَلَمْ يَنْوِيَا لَيْلًا فَكَذَا) أَيْ لَا يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ. (فِي الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ مَنْ أَصْبَحَ تَارِكًا لِلنِّيَّةِ فَقَدْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَكَانَ كَمَا لَوْ أَكَلَ. وَقِيلَ: يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ حُرْمَةً لِلْيَوْمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَطَعَ بِالْأَوَّلِ. (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُ) الْإِمْسَاكُ.

(مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشَّكِّ \_\_\_\_\_Sردَّةٍ كَمَا يَأْتي.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ) قَالَ شَيْحُنَا الرَّمْلِيُّ: وَلَا يُنْدَبُ فَلَوْ قَضَاهُ لَمْ يَنْعَقِدْ إِلَّا يَوْمَ إِسْلَامِهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ يُنْدَبُ لَهُ الْقَضَاءُ مُطْلَقًا وَيُنْدَبُ فِي الصَّبِيِّ قَضَاءُ مَا فَاتَ فِي زَمَنِ التَّمْييزِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْمَجْنُونُ كَالْكَافِرِ فِيمَا ذُكِرَ وَأَوْجَبَ الْإِمَامُ مَالِكُ الْقَضَاءَ عَلَى الْمَجْنُونِ كَالْمُعْمَى غَيْرِهِ وَالْمَجْنُونُ كَالْكَافِرِ فِيمَا ذُكِرَ وَأَوْجَبَ الْإِمَامُ مَالِكُ الْقَضَاءَ عَلَى الْمَجْنُونِ كَالْمُعْمَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اتَّصَلَ إِلَيُّ ) الْمُرَادُ بِاتِصَالِ الجُّنُونِ بِالرِّدَّةِ وُقُوعُهُ فِي زَمَنِهَا لَا بَعْدَهَا وَبِاتِصَالِهِ بِالسَّكْرِ وُقُوعُهُ بِعْدَهُ لَا فِيهِ وَحِينَئِذٍ فَالْوَاقِعُ فِي زَمَنِ كُلِّ مِنْهُمَا يَقْضِيهِ وَالْوَاقِعُ بَعْدَهُ فِيهِمَا لَا بَعْدَهُ الْمُورِ بَالرِّدَةِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ أَصْلُ مُسْلِمٍ قَبْلَ رِدَّتِهِ يَقْضِيهِ، كَإِسْلَامٍ أَحَدِ أَبَوَيْهِ فِي الرِّدَّةِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ أَصْلُ مُسْلِمٍ قَبْلَ رِدَّتِهِ يَعْفَضِ مِنْ زَمَنِ الْجُنُونِ شَيْئًا.

قَوْلُهُ (وَجَبَ عَلَيْهِ إِثْمَامُهُ) قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ: حَتَّى لَوْ جَامَعَ فِيهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ. وَفَلَهُ: (فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ) أَيْ مَنْ بَلَغَ مُفْطِرًا أَوْ أَسْلَمَ أَوْ أَفَاقَ بَلْ يُنْدَبُ هَمُّمْ. قَوْلُهُ: (كَمَا تَوْلُهُ وَلَا كَذَلِكَ الصَّوْمُ تَلْرَمُهُمْ الصَّلَاةِ أَمْكَنَهُ أَنْ يُتِمَّهَا وَلَا كَذَلِكَ الصَّوْمُ تَلْرَمُهُمْ الصَّلَاةُ إِنَّ يُلْدَبُ هُمُ الْإِمْسَاكُ وَفَارَقَ إِسْلَامَ الْكَافِرِ مَنْ سَافَرَ لِبَلَدٍ أَهْلُهَا قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُمْ) أَيْ بَلْ يُنْدَبُ هُمُ الْإِمْسَاكُ وَفَارَقَ إِسْلَامَ الْكَافِرِ مَنْ سَافَرَ لِبَلَدٍ أَهْلُهَا صَيْامٌ حَيْثُ يَلْزَمُهُمْ الْإِمْسَاكُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ وَصَارَ مِنْهُمْ. وَيُنْذَبُ إِخْفَاءُ الْفِطْرِ عِنْدَ مَنْ جَهِلَ عُذْرَ الْمُفْطِرِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ. قَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُهُمَا) أَيْ قَطْعًا وَفَارَقَ جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيمَا عَنْدَ الْمُفْطِرِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ. قَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُهُمَا) أَيْ قَطْعًا وَفَارَقَ جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيمَا بَعْدَهُ إِنَّا لَا عَلَى الْعَالَةُ الصَّوْمِ لَوْ كَانَ نَفْلًا.

قَوْلُهُ: (مَنْ أَكَلَ) لَيْسَ قَيْدًا وَالْمُرَادُ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ صَائِمًا. قَوْلُهُ: (يَوْمَ الشَّكِّ) الْمُرَادُ \_\_\_\_\_Qلِأَنَّهُمَا خُوطِبَا بِالْفِدْيَةِ دُونَ الصَّوْمِ قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْجُنُونِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَسْأَلَةِ الْجُنُونِ فَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ بِهِ كَالْإِغْمَاءِ

قَوْلُ الْمَثْنِ: (بِلَا قَضَاءٍ) لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ فَلَوْ جَامَعَ بَعْدَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَالْقَضَاءُ قَوْلُ الْمَثْنِ: (لَا يُمْكِنُهُمْ صَوْمُهُ) أَيْ فَأَشْبَهَ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ بَعْضِ يَوْمٍ، فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ وَالْقَضَاءُ قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِمْسَاكُ إِلَى الْمَعْدُورِ عَلَى اللَّافِعِيُّ: وَيَجُورُ أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّ الْأَكُلَ فِي كَارِ الْخَلْدِفِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ نِسْيَانَهُ يُشْعِرُ إِلَى اللَّافِعِيُّ: وَيَجُورُ أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّ الْأَكُلَ فِي كَارِ الْخَلْدِفِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَنْفِعُ التَّحْرِيمُ. قَوْلُهُ: (أَيْ لَكُنْ يَعْمُ الْمُسْاكُ) لِعَدَم التَّقْصِيرِ كَمَا لَوْ قَصَرَ الْمُسَافِرُ ثُمُّ أَقَامَ وَمِثْلُهُمَا الْإِمْسَاكُ) لِعَدَم التَّقْصِيرِ كَمَا لَوْ قَصَرَ الْمُسَافِرُ ثُمُّ أَقَامَ وَمِثْلُهُمَا الْإِمْسَاكُ وَلَى الْمُسْافِلُ وَعَمْ وَلَا الْمُسْافِلُ وَعَمْ وَاللَّهُمَا الْإِمْسَاكُ وَكَذَا يُسْتَحَبُ فِي الْمَسْافِلِ الْمُعْدُورِ وَلَا الْمُسْافِقُ وَلَا الْمُسْلَقِ وَلَا الْمُعْدُورِ وَلَا الْمُعْدُولِ وَالْأَطْهَرُ وَمَضَانَ فَيَجِبُ إِمْسَاكُهُ فِي الْأَطْهَرِ وَالْمُعْمُ الْالْمُعْرَاعُ أَلَا الْمُسْلَقِ وَلَا الْمُعْرَاعُ أَلَا الْمُعْرَاعُ فَيْ الْمُسْاكُ وَكَامُ الْإِسْنَوِيُ إِنَا الْمُسْلِكِ وَلَا الْمُعْرَاعُ فَي الْمُسْلَافِ وَمُعْلَا الْمُعْرَاعُ فَي الْمُسْلَافِ وَلَى الْمُسْلِكُ وَلَى الْمُسْلِعُ وَيْهُ إِلَا الْمُعْمَى الْمُسْلِعُ وَلَى الْمُسْلِكُ وَلَى الْمُسْلِقُولُ الْمُسْلِعُ وَاللَّهُ وَلَى الْمُسْلِعُ وَلَا الْمُعْرَعِقُ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْرِقِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْرِعُ وَلَا الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمَلِ ال

وَكِمَا اعْتَرَضَ الْإِسْنَوِيُّ عَلَى الْمِنْهَاجِ حَيْثُ فَرَضَ الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ أَكُلَ مَعَ أَنَّ مَحَلَّهُمَا قَبْلَ الْأَكْلِ قَيمَنْ أَكُلَ مَعَ أَنَّ مَكَلَّهُمَا قَبْلَ الْأَكْلِ قَالَ: نَعَمْ الْأَكْلِ قَالَ: نَعَمْ الْأَكْلِ قَالَ: نَعَمْ كَلِ قَالَ: نَعَمْ كَلِ قَالَ: فَعَمْ كَلْمُ الْمِنْهَاجِ صَوَابٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى الْقَطْعِ بِالْوُجُوبِ عِنْدَ." كَلَامُ الْمِنْهَاجِ صَوَابٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى الْقَطْعِ بِالْوُجُوبِ عِنْدَ." (1)

717. "قَضَاءَ) قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» رَوَاهُ الْحُاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيْ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُد وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ » رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيْ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُد «أَنَّ أُمَّ هَانِي كَانَتْ صَائِمَةً صَوْمَ تَطَوُّعٍ فَحَيَّرَهَا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَيْنَ أَنْ تُفْطِرَ بِلَا هَرَانَ أُمَّ هَانِي كَانَتْ صَائِمَةً صَوْمَ لَا أُعْرَيْنِ (وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ) قَضَاءٍ، وَبَيْنَ أَنْ تُتِمَّ صَوْمَهَا» وقِيسَ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّوْمِ فِي الْأَمْرَيْنِ (وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ) للصَّوْمِ الْفَائِتِ مِنْ رَمَضَانَ (حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ) قَضَاؤُهُ. (عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ صَوْمُ مَنْ لِلصَّوْمِ الْفَائِتِ مِنْ رَمَضَانَ (حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ) قَضَاؤُهُ. (عَلَى الْفَوْرِ وَهُو صَوْمُ مَنْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٨٣/٢

تَعَدَّى بِالْفِطْرِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ. فِي الْأَصَحِّ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ) وَالثَّانِي يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ فَلَا يَلْزَمُهُ إِثْمَامُهُ.

\_\_\_\_\_ اللَّهُ عَلَى مَا مَضَى فِيمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نِيَّةٍ دُونَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: (وَلَا قَضَاءَ) خِلَافًا لِلْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِقَضَاءِ الْمُؤَقَّتِ مِنْهَا نَدْبًا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَلَا خَلَافًا لِلْأَئِمَّةِ الثَّوَافِل وَفَرْضُ الْكِفَايَةِ لِعَدَم تَعَيُّنِهِ. (وَقِيسَ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّوْمِ) وَقِيسَ عَلَيْهِ أَيْضًا بَقِيَّةُ النَّوَافِل وَفَرْضُ الْكِفَايَةِ لِعَدَم تَعَيُّنِهِ.

قَوْلُهُ: (بِقَضَاءٍ) لَيْسَ قَيْدًا. قَوْلُهُ: (مِنْ رَمَضَانَ) لَيْسَ قَيْدًا أَيْضًا بَلْ كُلُّ فَرْضٍ عَيْنِيِّ كَذَلِكَ نَعَمْ لَا يَحْرُمُ قَطْعُ تَعَلِّمِ الْعِلْمِ لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُرْمَةُ قَطْعِ الْمَسْأَلَةِ الْعَمْ لَا يَحْرُمُ قَطْعُ تَعَلِّمِ الْعِلْمِ لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُرْمَةُ قَطْعِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةِ مَسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُرْمَةُ قَطْعِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةِ مَسْتَقِلَةٍ بِرَأْسِهَا وَمِنْهُ أَنْ تَصُومَ الْمَرْأَةُ تَطَوُّعًا الْوَاحِدَةِ فَوْرِيِّ وَيَحْرُمُ أَنْ تَصُومَ الْمَرْأَةُ تَطَوُّعًا فِي اللّهُ عَيْرَ فَوْرِيِّ وَيَحْرُمُ أَنْ تَصُومَ الْمَرْأَةُ تَطَوُّعًا عَلْمَ مَا لَا يَتَكَرَّرُ وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ إِلّا بِإِذْنِهِ لِلنّهُمِي عَنْهُ. أَمَّا مَا لَا يَتَكَرَّرُ كَعَرَفَةَ وَسِتَّةِ شَوَّالٍ، فَلَهَا صَوْمُ الْقِصَرِ زَمَنِهَا إلَّا إِنْ مَنَعَهَا وَلَيْسَ الصَّلَاةُ كَالصَّوْمِ لِقِصَرِ زَمَنِهَا.

فَرْغٌ: الْمُتَعَدِّي بِالْفِطْرِ يَلْزَمُهُ الْفَوْرُ فِي الْقَضَاءِ، وَإِنْ سَافَرَ وَيُكْرَهُ أَنْ يَصُومَ تَطَوُّعًا قَبْلَ قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ سَوَاةٌ فَإِنَّهُ بِعُذْرِ أَمْ لَا.. " (١)

٦١٤. "مَلْبُوسٍ، فَلَوْ ارْتَدَى بِقَمِيصٍ أَوْ اتَّزَرَ بِسَرَاوِيلَ فَلَا فِدْيَةَ، كَمَا لَوْ اتَّزَرَ بِإِزَارٍ مُلَفَّقٍ مِنْ رِقَاعٍ وَلَوْ لَمْ يَجُدْ رِدَاءً، لَمْ يَجُرْ لَهُ لُبْسُ الْقَمِيصِ بَلْ يَرْتَدِي بِهِ وَلَوْ لَمْ يَجُدْ إِزَارًا وَوَجَدَ سَرَاوِيلَ يَتَأَتَّى الْاِتِزَارُ بِهِ عَلَى هَيْعَتِهِ اتَّزَرَ بِهِ وَلَمْ يَجُرْ لَهُ لُبْسُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالْمُرَادُ يَتَأَتَّى الْاِتِزَارُ بِهِ عَلَى هَيْعَتِهِ اتَّزَرَ بِهِ وَلَمْ يَجُرْ لَهُ لُبْسُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ وُجْدَانِ الْإِزَارِ أَوْ النَّعْلَيْنِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مِلْكِهِ وَلَا يَقْدِرَ عَلَى عَدَمِ وُجْدَانِ الْإِزَارِ أَوْ النَّعْلَيْنِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مِلْكِهِ وَلَا يَقْدِرَ عَلَى عَلَى مَعْيَعِهِ بِشِرَاءٍ أَوْ اسْتِعْمَ الْمِنَّةِ بِغِوضٍ مِثْلِهِ أَوْ اسْتِعَارَةٍ بِخِلَافِ الْهِبَةِ، فَلَا يَلْزَمُ قَبُولُمَا لِعِظَمِ الْمِنَّةِ فِيهَا وَإِذَا وَجَدَ الْإِزَارِ أَوْ النَّعْلَيْنِ بَعْدَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ أَوْ الْخُقَيْنِ الْجُائِزِ لَهُ وَجَبَ نَرْعُ ذَلِكَ فَإِنْ فِيهَا وَإِذَا وَجَدَ الْإِزَارَ أَوْ النَّعْلَيْنِ بَعْدَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ أَوْ الْخُقَيْنِ الْجُائِزِ لَهُ وَجَبَ نَرْعُ ذَلِكَ فَإِنْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢/٩٥

أَحَّرَ، وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الْإِزَارَ وَيَشُدَّ عَلَيْهِ حَيْطًا لِيَثْبُتَ وَأَنْ يَغْوَلُ لَهُ مِثْلَ الْإِزَارَ وَيَشُدَّ عَلَيْهِ حَيْطًا لِيَثْبُتَ وَأَنْ يَغْوِزُ عَقْدُ الرِّدَاءِ الْحُجْزَةِ وَيُدْخِلَ فِيهَا التِّكَةَ إحْكَامًا، وَأَنْ يَغْرِزَ طَرَفَ رِدَائِهِ فِي طَرَفِ إِزَارِهِ وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الرِّدَاءِ وَلَا حَلُّهُ بِخِلَالٍ أَوْ مِسَلَّةٍ وَلَا رَبْطُ طَرَفِهِ إِلَى طَرَفِهِ بِخَيْطٍ وَخُوهِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسْتَمْسِكٌ بِنَفْسِهِ، قَالَهُ فِي شَرْح الْمُهَذَّبِ.

وَلَا بُدَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتُرَ مِنْ الْوَجْهِ الْقَدْرَ الْيَسِيرَ الَّذِي يَلِي الرَّأْسَ إِذْ لَا يُمْكِنُ اسْتِيعَابُ سَتْرِ الرَّأْسِ الْوَاحِبِ إِلَّا بِهِ وَلَمَا أَنْ تَسْدُلَ عَلَى وَجْهِهَا ثَوْبًا مُتَجَافِيًا عَنْهُ بِحَشَبَةٍ، وَخُوهَا لِحَاجَةٍ مِنْ الرَّأْسِ الْوَاحِبِ إلَّا بِهِ وَلَمَا أَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَإِنْ وَقَعَتْ الْحُشَبَةُ فَأَصَابَ التَّوْبُ وَجْهَهَا بِغَيْرِ الْوَ فِتْنَةِ، وَخُوهِا أَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَإِنْ وَقَعَتْ الْحُشْبَةُ فَأَصَابَ التَّوْبُ وَجْهَهَا بِغَيْرِ الْحَبِيرِ الْوَقِعَتْ الْحُشْبَةُ فَأَصَابَ النَّوْبُ وَجْهَهَا بِغَيْرِ الْحَبِيرِ عَاجَةٍ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا أَوْ اسْتَدَامَتُهُ لَزِمَهَا الْفِدْيَةُ، قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ مَا ذُكِرَ فِي إِحْرَامِ الْمَرْأَةِ وَلُبْسِهَا لَمْ يُقْوِقُوا فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ وَشَذَّ الْقَاضِي أَبُو الْمُهَذَّبِ مَا ذُكِرَ فِي إِحْرَامِ الْمَرْأَةِ وَلُبْسِهَا لَمْ يُقُولُونُ فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ وَشَدَّ الْقَاضِي أَبُو الطَيِّبِ فَحَكَى وَجُهًا أَنَّ الْأَمَةَ كَالرَّجُلِ فِي حُكْمِ الْإِحْرَامِ، وَوَجْهَيْنِ فِيمَنْ نِصْفُهَا حُرُّ وَنِصْفُهَا الطَيِّبِ فَحَكَى وَجْهًا أَنَّ الْأَمَةِ كَالرَّجُلِ فِي حُكْمِ الْإِحْرَامِ، وَوَجْهَيْنِ فِيمَنْ نِصْفُهَا حُرِّ وَنِصْفُهَا وَلِهُ عَلَى الْمُشْكِلُ رَأْسَهُ فَقَطْ أَوْ وَجْهَهُ فَقَطْ فَلَا فِذِيةَ وَإِنْ سَتَرَهُمَا وَكَاخُومِ وَلَيْسَ لَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ وَلِنْ سَتَرَهُمَا وَكَامُ وَيُعْمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمِ وَلَا لَلْعَامِدِ، وَلَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمِ وَلَا لَكَوْمَ وَلَيْسَ لَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمَةِ وَلَا لَلْمُهَا الْمُعْرَامِ الْمَعْوَى وَلَيْسَ لَهُ كَشْفُهُمَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُؤْمِ وَلَا لَلْ مَاحِبُ الْبَيَانِ: وَقِيَاسُهُ وَلَيْسُ الْمَحْوِمِ الْمُهَالِي الْهَالِكُومِ وَلَالَ عَلَا لَيْنَ الْمُهَا لِلْالَامِةِ فَلَا لَالْقَافِي الْمُؤْلُومُ الْمُعْرَاقِ لَلْ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِهُ الْمُهَا لِلْالْمُومِ وَلَالَ الْمُعْلَى الْمُعْرَاقِهُ الْمُومِ الْمُعْلَى الْمُعْمَا لِلْمُ الْمَحْمِلِهُ الْمُعْلَاقُومُ الْمُعْرَاقِهُ الْمُعْمُ الْمُعْرَاقِهُ الْمُعْمَا لِلْمُعْمَا لِ

\_\_\_\_ \$ وَأَجَازَ الْحَنَفِيَّةُ نَحْوَ الزُّرْمُوزَةِ مُطْلَقًا قَوْلُهُ: (مَثَلًا) فَبَقِيَّةُ أَعْضَائِهِ كَسَاعِدِهِ، نَعَمْ لَا يَضُرُّ لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَصْلَقُوا فَا لَا يَعْمُ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَصْلَقُا قَوْلُهُ:

٥٦١٠. "(فَلَا) يُشْتَرَطُ مَا ذَكَرَ وَيَتَعَيَّنُ مَوْضِعُ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ، وَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَهُ تَعَيَّنَ وَالْمَسْأَلَةُ وَقِيلَ: هُمَا فِي حَالَيْنِ قِيلَ: فِي غَيْرِ الصَّالِحِ وَعَدَمِهِ. فَقِيلَ: هُمَا مُطْلَقًا وَقِيلَ: هُمَا فِي حَالَيْنِ قِيلَ: فِي غَيْرِ الصَّالِحِ وَمُقَابِلِهِ.

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٦٧/٢

وَقِيلَ: فِيمَا لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ وَمُقَابِلِهِ. وَقِيلَ هُمَا فِي الصَّالِحِ. وَيُشْتَرَطُ فِي غَيْرِهِ وَقِيلَ: هُمَا فِيمَا لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ، وَيُشْتَرَطُ فِي مُقَابِلِهِ وَقِيلَ: هُمَا فِيمَا لَيْسَ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ، وَيُشْتَرَطُ فِي مُقَابِلِهِ وَالْمُفْتَى بِهِ مُؤْنَةٌ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي مُقَابِلِهِ وَالْمُفْتَى بِهِ مَا تَقَدَّمَ. وَالْكَلَامُ فِي السَّلَمِ الْمُؤَجَّلِ. أَمَّا الْحَالُ فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ مَوْضِعُ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ وَلَوْ عَيَّنَا عَيْرَهُ جَازَ وَتَعَيَّنَ وَالْمُرَادُ بِمَوْضِع الْعَقْدِ تِلْكَ الْمَحَلَّةُ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ يُعَيِّنُهُ

(وَيَصِحُّ) السَّلَمُ (حَالًا وَمُؤَجَّلًا) بِأَنْ يُصَرِّحَ بِهِمَا وَيَصْدُقُ بِهِمَا تَعْرِيفُهُ السَّابِقُ (فَإِنْ أُطْلِقَ) عَنْ الْخُلُولِ وَالتَّأْجِيلِ (انْعَقَدَ حَالًا) كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ (وَقِيلَ لَا يَنْعَقِدُ) لِأَنَّ الْمُعْتَادَ فِي السَّلَمِ التَّأْجِيلُ فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ كَمَا لَوْ ذَكَرَ أَجَلًا بَحْهُولًا.

(وَيُشْتَرَكُ) فِي الْمُؤَجَّلِ (الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ فَإِنْ عَيَّنَ شُهُورَ الْعَرَبِ أَوْ \_\_\_\_\_\_\_ \$ مِثَّا يُخَالِفُ مَا ذُكِرَ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ.

قَوْلُهُ: (مَا تَضَمَّنَهُ) قَدْرُ ذَلِكَ لِيَصِحَّ الْحَمْلُ. قَوْلُهُ: (وَلِحَمْلِهِ) أَيْ مِنْ الْمَحَلِّ الَّذِي يُطْلَبُ مَنْ عَلِي الْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنُ مَوْضِعُ الْعَقْدِ) إِنْ كَانَ صَالِحًا وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ الْبَيَانِ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ هُمَا فِي الصَّالِحِ) وَسَكَتَ عَنْ عَكْسِ هَذِهِ الطَّرِيقِ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ فِي كَلَامِ الْمُصَيِّفِ أَوْ لَا فَجُمْلَةُ الطُّرُقِ حِينَذٍ مِينَادِ مَنْ طَرِيقَةٌ وَبَقِي طَرِيقَةٌ ثَامِنَةٌ هِي الْمَذْكُورَةُ فِي كَلامِ الْمُصَيِّفِ ثَانِيًا لِأَنْهَا مُلَقَّقَةٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنْ طَرِيقَةٌ وَالْذَلِكَ جَعَلَهَا الزَّرْكَشِيُّ ثَلَاثَةَ أَوْجُهِ فَتَأَمَّلُ.

 قَوْلُهُ: (حَالًا) خِلَافًا لِلْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَلَا تَرِدُ الْكِتَابَةُ لِعَجْزِ الرَّقِيقِ فِيهَا

قَوْلُهُ: (الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ) أَيْ لِلْعَاقِدَيْنِ وَيَكُفِي عَنْهُمَا أَنْ يَكُونَ فِي مَسَافَةِ عَدُوى مِمَّنْ يَعْرِفَهُ عَدُلَانِ، أَوْ عَدَدٌ تَوَاتَرَ فِي الْمُحْبِرِ أَوْ الْمُحْبَرِ عَنْهُ وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ، وَلَا يَكْفِي عَدْلُ وَاحِدٌ. عَدْلَانِ، أَوْ عَدَدٌ تَوَاتَرَ فِي الْمُحْبِرِ أَوْ الْمُحْبَرِ عَنْهُ وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ، وَلَا يَكْفِي عَدْلُ وَاحِدٌ. فَوْلُهُ: (شُهُورَ الْعَرَبِ) وَأَوَّهُمَّا الْمُحَرَّمُ وَيُحْمَلُ أَوَّلُهُ وَغُرَّتُهُ وَهِلَالُهُ عَلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ فَإِنْ قَالَ فِيهِ: لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ وَالْأَجَلُ بِالنَّيْرُونِ وَسَلْحُهُ وَفَرَاغُهُ عَلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ فَإِنْ قَالَ فِيهِ: لَمْ يَصِحَ الْعَقْدُ وَالْأَجَلُ بِالنَّيْرُونِ وَسَلْحُهُ وَفَرَاغُهُ عَلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ فَإِنْ قَالَ فِيهِ: لَمْ يَصِحَ الْعَقْدُ وَالْأَجَلُ بِالنَّيْرُونِ وَهُو نِصْفُ شَهْرِ تُوتَ الْقِبْطِيِّ وَالْمَشْهُورُ الْأَنَ وَهُو نَصْفُ شَهْرِ تُوتَ، وَبِالْمِهْرَجَانِ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهُو نَرُولُ الشَّمْسِ أَوَّلُ بُرْحِ الْحَمَلِ وَهُو نِصْفُ شَهْرِ بَرَمْهَاتَ الْقِبْطِيِّ، وَلَا يَجُونُ بِفِصْحِ النَّصَارَى بِكَسْرِ الشَّافِعِ وَالْمَهُ مَا وَلَا يَعْفُهُ مُنَ وَلَا يَعْمُ مُنَا اللَّانَ فِي زَمَنِهِ وَإِلَّا فَهُمَا الْآنَ فِي زَمَنٍ مُعَيَّنِ الشَّافِعِيُّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَلُقَاءً وَلَا بِفَعْمُا، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَعَلَ ذَلِكَ كَانَ فِي زَمَنِهِ وَإِلَّا فَهُمَا الْآنَ فِي زَمَنٍ مُعَيَّنِ الشَّافِعِيُّ وَلَا فَهُمَا الْآنَ فِي زَمَنِ مُعَيَّنِ الشَّافِعِيُّ وَالْفَاقِ وَلَا اللَّهُ مُنَا وَلَاكَ عَلَى الشَّافِعِيُّ وَمُنِهُ وَلِكَ عَلَى وَلَا عَمْهُمَا الْآنَ فِي زَمَنِهُ وَإِلَّا فَهُمَا الْآنَ فِي زَمَنٍ وَلِلَا فَهُمَا الْآنَ فِي زَمَنٍ مُعَلِّى السَّافِعِي السَّافِ وَلَا اللَّهُ عَلَى السَّافِعِي السَّافِي وَلَا عَلَى السَّافِي وَالْمُعْلَى وَلِلْ عَلَى السَّافِي وَلَا اللَّهُ عَلَى السَّافِي السَّافِي وَلَا اللَّهُ الْمُعْلُقُهُمُ وَلَا عَلْمُ عَلَى الْنَافِي السَّافِي السَّافِي الْمُعْلَمُهُمْ وَلَو الْمُعْلُولُ وَالِعُولُ الْمُولِ الْمُولِلُولُ الْمُولِ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْل

\_\_\_\_\_ فَعَلَى هَذَا لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ وَلَا يَجُوزُ الِاعْتِيَاضُ عَنْهُ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِس، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ الإعْتِيَاضُ عَنْ الثَّوْبِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَيَجُوزُ الْأَوَّلَانِ.

قَوْلُهُ: (فَقِيلَ هُمَا مُطْلَقًا إِلَىٰ يُرِيدُ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ سِتُّ طُرُقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي فِي الْمَتْنِ، فَقَدْ ذَكَرَ السُّبْكِيُّ أَنَّمَا طَرِيقَةٌ سَابِعَةٌ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ حِكَايَةِ السِّتِّ وَالسَّابِعِ، إِنْ لَمْ يَصْلُحْ وَجْهُ بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ فَقُلاً. قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ) بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ فَقَلَاتُهُ أَوْجُهٍ ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ وَجَبَ وَإِلَّا فَلَا. قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ) بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَصْلُح فَقَلانَ السَّلَمَ يَقْبَلُ التَّأْجِيلَ فَقَبِلَ شَرْطًا يَتَضَمَّنُ التَّأْخِيرَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ.

## [السَّلَمُ حَالًا وَمُؤَجَّلًا]

قَوْلُ الْمَثْنِ: (حَالًا وَمُؤَجَّلًا) أَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَبِالِاتِّفَاقِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وَأَمَّا الْحَالُ فَحَالَفَ فِيهِ الْأَئِمَّةَ الثَّلَاثَةَ لِمَا أَنَّهُ إِذَا جَازَ مُؤَجَّلًا فَفِي الْحَالِ أَجُورُ لِأَنَّهُ عَنْ الْغَرَرِ أَبْعَدُ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ) أَيْ فَلَا يَصِحُ بِالْمَيْسَرَةِ خِلَافًا لِابْنِ خُزَيْمَةً، وَلَا بِالْحَصَادِ وَالدِّرَاسِ،

وَقُدُومِ الْحَاجِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ لَنَا الْآيَةُ وَحَدِيثُ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَالْقِيَاسُ عَلَى نَجِيءِ الْمَطْوِ وَقُدُومِ رَيْدٍ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَإِنْ عَيَّنَ إِلَىٰ) شُهُورُ الْعَرَبِ وَاحِدٌ ثَلاَثُونَ وَوَاحِدٌ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ وَخُمُسٌ وَسُدُسٌ فَالسَّنَةُ الْعَرَبِيَّةُ ثَلاَثُمِاتَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ وَخُمُسٌ وَسُدُسٌ فَالسَّنَةُ الْعَرَبِيَّةُ ثَلاَثُمِاتَةٍ وَثَلاَثُونَ، وَأَمَّا شُهُورُ الرُّومِ اللَّهُ مِنْ وَسُدُسٌ يَوْمٍ، وَشُهُورُ الْفُرْسِ كُلُ وَاحِدٍ ثَلاَثُونَ إِلَّا الْأَخِيرَ فَحَمْسَةٌ وَثَلاَثُونَ، وَأَمَّا شُهُورُ الرُّومِ فَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّابِعُ وَالتَّاسِعُ وَالتَّابِعُ وَلَامُ وَمُعْتُ وَمِنْ وَمُعْتَا وَمِنَ وَمُعْتَا وَعَنْ وَوْمِنَا وَلَهُ وَلَيْهُ وَمُ الْمِيرَانِ، وَالثَّابِي وَقْتُ نُزُولِهِا بُرْجُ الْخِيرِ الْيَهُودِ." (1) وَلَا التَّافِي وَقْتُ نُزُولِهِا بُرْجُ الْحُيرِ الْيَهُودِ." (١)

٦١٦. "تَسْلِيمَهُ إِلَى الْمُرْتَمِنِ فَأَنْكَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فَإِذَا حَلَفَ أَحَذَ حَقَّهُ مِنْ الرَّاهِنِ وَرَجَعَ الرَّاهِنُ عَلَى الْعَدْلِ وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ

(وَلَوْ تَلِفَ غَنَهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ ثُمُّ اسْتَحَقَّ الْمَرْهُونُ الْمَبِيعَ فَإِنْ شَاءَ الْمُسْتَرِي رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّهِنِ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ) فَيَرْجِعُ الْعَدْلُ الْعَارِمُ عَلَيْهِ وَلَوْ مَاتَ الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ) فَيَرْجِعُ الْعَدْلُ الْعَارِمُ عَلَيْهِ وَلَوْ مَاتَ الرَّاهِنِ، وَلَا يَكُونُ الْعَدْلُ بِبَيْعِهِ فَبَاعَ وَتَلِفَ الثَّمَنُ ثُمُّ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعَ رَجَعَ الْمُشْتَرِي فِي مَالِ الرَّاهِنِ، وَلَا يَكُونُ طَرِيقًا كَالْوَكِيلِ (وَلَا الْعَدْلُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْحَاكِمِ وَهُو لَا يَضْمَنُ، وَقِيلَ يَكُونُ طَرِيقًا كَالْوَكِيلِ (وَلَا الْعَدْلُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْحَاكِمِ وَهُو لَا يَضْمَنُ، وَقِيلَ يَكُونُ طَرِيقًا كَالْوَكِيلِ (وَلَا يَعِيعُ الْعَدْلُ) الْمَرْهُونَ (إلَّا بِتَمَنِ مِثْلِهِ حَالًّا مِنْ نَقْدِ بَلَدِهِ) كَالْوَكِيلِ فَإِنْ أَحَلَّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ السَّرُوطِ لَمْ يَصِحَ الْبَيْعُ، وَالْمُرَادُ بِالنَّقْصِ عَنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ النَّقْصُ بِمَا لَا يَتَعَابَنُ بِهِ النَّاسُ فَالنَّقْصُ بِمَا لَا يَتَعَابَنُ بِهِ النَّاسُ فَالنَقْصُ بِمَا لَا يَتَعَابَنُ بِهِ النَّاسُ فَالنَقْصُ بَعْ الْعَدُلُ النَّقُومَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ قَالَ فِيهَا وَلَوْ زَادَ الرَّاغِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ فَلَا أَثَو لِلْقَرَادِ فَلِ الْمُحَرَّرِ كَالشَّرْطِ قَبْلَ التَّقَرُقِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ قَالَ فِيهَا وَلَوْ زَادَ الرَّاغِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ فَلَا أَثَوَ لِلنَّيْونَ فِي الرَّوْضَةِ قَالَ فِيهَا وَلُوْ زَادَ الرَّاغِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخَيَارِ فَلَا أَنْهُولَ الْمُعْرَادِ فَلَا أَنْ فِيهَا وَلُو زَادَ الرَّاعِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ النَّيْوَادَةِ وَلَا الْمُعَرِّ فَلَا أَنْ فِيهَا وَلُو زَادَ الرَّاعِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُعْرَادِ فَلَا أَنْوَا لَوْ فَلَا أَنْوَالَا اللَّاعِلَاقِ فَا لَالْفُلُومُ الْمُعْرَادِ الرَّاعِبُ بَعْدَا الْقَرَاءُ الرَّاعِبُ الْمَالِقُ فَلَا أَنْوَا لِلَّاعِلَ فَلَا أَنْوَا لِلْعَالَ الْمُعْرَاقِ اللَّعَلِي الْمُعْرَاقُ الْمُلْ أَنْوَا لَلْعَالِ الْمُعْرَاقُ الْمُعَالِي الْمُعْلَقِ فَلَا أَنْوَا الْمُعَالِقِ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٠٧/٢

(وَمُؤْنَةُ الْمَرْهُونِ) الَّتِي هِمَا يَبْقَى كَنَفَقَةِ الْعَبْدِ وَكِسْوَتِهِ وَعَلَفِ الدَّابَّةِ، وَفِي مَعْنَاهَا سَقْيُ الْأَشْجَارِ وَجِدَادُ الثِّمَار

\_\_\_\_\_ الْذِنَ بِشَرْطِ جَوَازِ الْبَيْعِ، وَلَكِنْ يَبْطُلُ بِعَزْلِهِ إِذْنَهُ لَهُ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَنْعَزِلُ) أَيْ عَنْهُمَا كَمَا فِي عَزْلِ الرَّاهِنِ. قَوْلُهُ: (مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ) خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُمَا جَعَلَاهُ مِنْ كَمَا فِي عَزْلِ الرَّاهِنِ، وَلَوْ زَادَ فَلَا مُطَالَبَةَ بِالرِّيَادَةِ ضَمَانِ الْمُرْتَّفِنِ، وَأَنْ يَسْقُطَ بِتَلَفِهِ قَدْرُهُ مِنْ الدَّيْنِ عَنْ الرَّاهِنِ، وَلَوْ زَادَ فَلَا مُطَالَبَةَ بِالرِّيَادَةِ وَسَيَأْتِي. قَوْلُهُ: (قَبْلَ قَوْلِهِ بِيَمِينِهِ) فَإِنْ ذَكَرَ سَبَبًا فَفِيهِ مَا فِي الْوَدِيعَةِ. قَوْلُهُ (فَالْقُولُ قَوْلُهُ) أَيْ الْمُرْتَفِن بِيَمِينِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ) وَكَذَا لَوْ صَدَّقَهُ فِي التَّسْلِيمِ، أَيْ لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ، فَإِنْ قَالَ أَشْهَدْت وَمَاتُوا أَوْ غَابُوا، فَإِنْ صَدَّقَهُ الرَّاهِنُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا رَجَعَ فَإِنْ كَانَ شَرَطَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا رَجَعَ فَإِنْ كَانَ شَرَطَ عَلَيْهِ عَدَمَ الْإِشْهَادِ، لَمْ يَضْمَنْ قَطْعًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ إِلَىٰ نَعَمْ إِنْ تَلِفَ بِتَقْصِيرٍ مِنْ الْعَدْلِ فِي هَذِهِ، وَالَّتِي بَعْدَهَا فِي الشَّرْحِ اخْتَصَّ الضَّمَانُ وَالْغُرُمُ بِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَلَا يُطَالِبُهُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ حَرَجَ السَّرْحِ اخْتَصَّ الضَّمَانُ وَالْغُرْمُ بِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَلَا يُطَالِبُهُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ حَرَبَ الرَّهْنُ الْمُسْتَعَارُ مُسْتَحَقًّا طُولِبَ الرَّاهِنُ وَالْعَدْلُ وَالْمُعِيرُ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ. قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ) لِأَنَّهُ بِإِذْنِهِ لِلْعَدْلِ فِي الْبَيْعِ، كَأَنَّهُ أَجْأً الْمُشْتَرِي بِدَفْعِ الثَّمَنِ لَهُ فَسَاغَتْ مُطَالَبَتُهُ. قَوْلُهُ: (فَيَرْجِعُ الْعَدْلُ وَلَا يَبِعُ الْعَدْلُ وَلِي الْمُرْتَعِنُ الْمُشْتَرِي بِدَفْعِ الثَّمَنِ لَهُ فَسَاغَتْ مُطَالَبَتُهُ. قَوْلُهُ: (فَيَرْجِعُ الْعَدْلُ وَ الْمُرْتَعِنُ إِذَا بَاعَ كَالْعَدْلِ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَبِيعُ الْعَدْلُ ) وَمِثْلُهُ الْمُرْتَعِنُ، وَكَذَا الرَّاهِنُ إِنْ لَمْ يَفِ ثَمَنَهُ بِالدَّيْنِ، وَإِلَّا جَازَ لَهُ وَهُمُمَا بِإِذْنِهِ الْبَيْعُ بِدُونِ ثَمَن الْمِثْلُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ نَقْدِ بَلَدِهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، وَيَبْذُلُهُ لِلْحَاكِمِ بِجِنْسِهِ فَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ أَوْ رَضِيَ الرَّاهِنُ بِبَيْعِ الْمَرْهُونِ بِجِنْسِ الدَّيْنِ جَازَ. قَوْلُهُ: (كَالْوَكِيلِ) مِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْخِيَارُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ وَإِلَّا ضَمِنَ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ) وَيَضْمَنُ الْجَيَارُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْمَبِيعُ قَبْلُ قَبْضِ ثَمَنِهِ وَإِلَّا ضَمِنَ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ) وَيَضْمَنُ الْبَدَلَ بِالتَّسْلِيمِ وَلَهُ إِذَا رَدَّهُ بَيْعُهُ بِالْإِذْنِ السَّابِقِ، بِقَيْدِهِ الْآتِي آنِقًا، وَإِذَا بَاعَهُ فَتَمَنُهُ أَمَانَةً، وَإِذَا تَلِفَ الْمَبْتِيعِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَالْقَرَارُ عَلَيْهِ، وَالْعَدْلُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ. قَوْلُهُ: (لَا يَضُرُّ ) أَيْ الْمَثِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَالْمُشْتَرِي وَالْمَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْدُولُ الْمُشْتَرِي لَهُ الْمُسْتَرِي لَالْمُ لُولُهُ: (الْخِيَارِ) أَيْ الْدَيارِ الْمُشْتَرِي لَالْمُشْتَرِي وَقُولُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُ انْفَسَحَ ) بِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُ بِالرِّيَادَةِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَغَيْرُ الْعَدْلِ

مِنْ الْوُكَلَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ مِثْلُهُ، فِي أَمْرِ الْبَيْعِ وَالْفَسْخِ، وَالْأَحْوَطُ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَيْرِ فَسْخِ، وَيَكُونُ بَيْعُهُ فَسْخًا وَلَا يَخْتَاجُ فِي بَيْعِهِ إِلَى إِذْنِ الرَّاهِنِ، لِعَدَم حُرُوحِ الْمَبِيعِ عَلَى مِلْكِهِ، فَسُخِ، وَيَكُونُ بَيْعُهُ الْوَكِيلُ، إلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ فَلَا يُنَافِي مَا فِي خِيَارِ الْعَيْبِ مِنْ أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا رُدَّ بِعَيْبٍ لَمْ يَبِعْهُ الْوَكِيلُ، إلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ فَلَا يُنَاقِي مَا فِي خِيَارِ الْعَيْبِ مِنْ أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا رُدَّ بِعَيْبٍ لَمْ يَبِعْهُ الْوَكِيلُ، إلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ فِيهَا حَرَجَ عَنْ مِلْكِ الْمُوَكِّلِ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ أَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِللْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِللْمُشْتَرِي وَحْدَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ لِللَّهِ اللَّهِ عِنْ الْمُوكِيلِ اللَّهُ بَيْعِهِ لِلرَّاغِبِ، وَارْتِفَاعُ الْأَسْوَاقِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ كَالرَّاغِبِ هُنَا لِللَّهِ اللَّهُ مِنَاءٍ كَالْوَكِيلِ وَالْوَصِيّ.

\_\_\_\_\_Qوَأَذِنَ أُحْتِيجَ إِلَى تَوْكِيلٍ مِنْ الرَّاهِنِ. قَوْلُ الْمَثْنِ: (ضَمَانُ الرَّاهِنِ) حَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالَا بَلْ هُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَحِن.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (رَجَعَ عَلَى الْعُدْلِ) أَيْ لَوْ وَضَعَ يَدَهُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ، وَجُهُ ذَلِكَ أَنَّهُ الْمُشْتَرِي شَرْعًا إِلَى تَسْلِيمِ النَّمْنِ لِلْعَدْلِ، هَذَا غَايَةُ مَا قِيلَ فِيهِ وَإِلَّا فَالْمُطَالَبَةُ لَهُ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ وَلَا عَشْدَ وَلَا يَضْمَنُ بِالتَّغْيِرِ، وَلَوْ تَلِفَ بِيَقْهِيطٍ فَهِلُ يَخْتَصُّ الضَّمَانُ لَهُ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ وَلَا عَشْدَ وَلَا يَضْمُنُ بِالتَّغْيِرِ، وَلَوْ تَلِفَ يَبَعْبَنُونَ بِهِ) أَيْ يُمْتَلُونَ بِالْعَبْنِ فِيهِ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، فَلَا يَضُرُ لِتَسَامِحِهِمْ فِيهِ. قَوْلُ الْمَثْنِ بِالْغَبْنِ فِيهِ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، فَلَا يَضُرُ لِتَسَامِحِهِمْ فِيهِ. قَوْلُ الْمَثْنِ بِالْغَبْنِ فِيهِ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، فَلَا يَضُرُ لِتَسَامِحِهِمْ فِيهِ. قَوْلُ الْمَثْنِ بِالْغَبْنِ فِيهِ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِنَّمَ يَكُونُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، فَلَا يَضُرُ لِتَسَامِحِهِمْ فِيهِ، وَوَلَّ الْمَثْنِي الْبَيْعِ النَّيْعِ النَّبْعِ التَّانِي، وَإِلَّا فَقَدْ صَرَّحُوا (وَلْيَبِعُهُ) هَذَا إِنَّا الْمُسْتَعِ بِالْعَيْسِ أَوْ فَسَحَ الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَاهُ الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ أَيْ يَسِبَهِ إِلْمَائِعِ (فَسُحُ الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَاهُ الْمَسِعِ) قَالَ – صَلَّى الللهُ إِنْ الْمُسْتَرِي بِالْفَلَسِ أَيْ يَسِبَهِ الْمُلْعِ وَالْمَرْدِةُ وَلَكُهُ أَيْهُ لِلْكَانِعِ (فَسْحُ الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَاهُ الْمُسْتَرِي بِالْفَلْسِ أَيْ يَسِبَ الْمُنْ وَاسْتِرْدَاهُ الْمُسْتِعِ عَلْمَ الْمُعْرَادِ وَعَى الْمُنْ بِعَلِي وَالْمَالُ الْمُلْعِ وَلَى الْمُسْتَعِ وَلَى الْمُعْولِ وَعَلَى الْمُنْ فِي الْمُنْ فِي الْمُنْ فِي الْمُنْ الْمُنْ مِواحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَكَ يَضُولُ فِي الْمُؤْلِ وَعَنْ الْمُنْ فِي الْمُنْ فِي الْمُؤْلِ وَعَنْ الْمُنْ فِي الْمُؤْلِ وَعَنْ الْمُنْ فِي الْمُنْ فِي الْمُؤْلِ وَعَلْ إِلْولَدِ وَالنَّانِ يَعْتَولُ الْمُنْ مِواحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَا يُعْتَولُ إِلَى الْمُنْ فَلَا يَعْتَولُ إِلَى الْمُعْدِ وَلَو الْمُؤْلِ الْمُعْتَقِ وَالْمَالِمُ وَالْمَالُ الْمُعْمُ أَوْ وَفَعْتَهُ أَوْ وَعَمْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢/٢٣

## إِذْنِ الْحَاكِمِ فِي الْأَصَحِ

(وَلَهُ) أَيْ لِلشَّخْصِ (الرُّجُوعُ) فِي عَيْنِ مَالِهِ بِالْفَسْخِ (فِي سَائِرِ

\_\_\_\_\_ الحُبْسُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ رَآهُ الْقَاضِي مَصْلَحَةً، وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ حُبِسَ لَهُ، وَإِنْ تَعَدَّدَ وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ السِّجْنِ وَالسَّجَّانِ، ثُمُّ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ثُمُّ الْمُسْلِمِينَ الْمُوسِرِينَ، وَلَوْ انْفَلَتَ مَنْ الْحُبْسِ لَمْ يَلْزَمْ الْقَاضِي طَلَبُهُ، وَإِعَادَتُهُ إِلَّا بِطَلَبِ حَصْمِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَيَسْأَلُهُ لِمَ هَرَبَ، وَإِعَادَتُهُ إِلَّا بِطَلَبِ حَصْمِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَيَسْأَلُهُ لِمَ هَرَبَ، فَإِنْ عَلَيْهُ وَيَسْأَلُهُ لِمْ مَصْلَحَةً.

فَرْعُ: مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى لَوْ حَلَفَ، أَنَّهُ يُوفِي فُلَانًا حَقَّهُ فِي وَقْتِ كَذَا، ثُمَّ ادَّعَى الْإِعْسَارَ فِيهِ فَفِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ فِي الْمُفْلِسِ، فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ مَالٌ، وَيُعَذَّرُ بِغَيْبَةِ صَاحِبِ الدَّيْنِ، قَالَ شَيْحُنَا: وَبِغَيْبَتِهِ هُوَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَنُوزِعَ فِيهِ. قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: وَلْيَنْظُرُ صَاحِبِ الدَّيْنِ، قَالَ شَيْحُنَا: وَبِغَيْبَتِهِ هُوَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَنُوزِعَ فِيهِ. قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: وَلْيَنْظُرُ مَا الْمُرَادُ بِالْإِعْسَارِ هُنَا، هَلْ هُوَ الْمُفْلِسُ، فَلَا يَحْنَثُ بِمَا يَتْرُكُ لَهُ أَوْ الْمُرَادُ عَجْزُهُ عَنْ جِنْسِ مَا الْمُرَادُ بِالْإِعْسَارِ هُنَا، هَلْ هُو الْمُفْلِسُ، فَلَا يَحْنَثُ بِمَا يَتْرُكُ لَهُ أَوْ الْمُرَادُ عَجْزُهُ عَنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، وَإِذَا ظَنَّ أَنَّ الْيَسَارَ لَا يَكُونُ بِالْعُرُوضِ بَلْ بِالْفِضَّةِ أَوْ بِالذَّهَبِ مَثَلًا، هَلْ يُصَدَّقُ اللَّيْنِ، وَإِذَا ظَنَّ أَنَّ الْيَسَارَ لَا يَكُونُ بِالْعُرُوضِ بَلْ بِالْفِضَّةِ أَوْ بِالذَّهَبِ مَثَلًا، هَلْ يُصَدَّقُ فِي كُلِّ مَا يُشْعِرُ حَالُهُ، بِأَنَّهُ يَحْفَى عَلَيْهِ، وَلَوْ حُبِسَتْ وَيُعَرِّرُ وَيُتَجَهُ أَنَّهُ يُصَدَّقُ فِي كُلِّ مَا يُشْعِرُ حَالُهُ، بِأَنَّهُ يَعْفَى عَلَيْهِ، وَلَوْ حُبِسَتْ الرَّوْجِ ظُلُمًا وَكَذَا عَكْسُهُ إِلَّا إِنْ حَبَسَتُهُ جِعَقَ فَلَهَا النَّفَقَةُ.

فَصْلُ فِي الرُّجُوعِ عَلَى الْمُفْلِسِ فِي الْمُعَامَلَةِ مَعَهُ وَمَا يَتْبَعُهُ. قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ إِفْلَاسِهِ) حَرَجَ بِهِ حَجْرُ السَّقَةِ، وَغَيْرُ الْحَجْرِ فَلَا فَسْحَ وَلَا رُجُوعَ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ) جَوَازًا فِي الْمُتَصَرِّفِ عَنْ غَيْرِهِ، وَفِيهِ غِبْطَةٌ نَعَمْ. إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمَنْعِهِ امْتَنَعَ، وَلَا يَنْقُضُ وَوُجُوبًا فِي الْمُتَصَرِّفِ عَنْ غَيْرِهِ، وَفِيهِ غِبْطَةٌ نَعَمْ. إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمَنْعِهِ امْتَنَعَ، وَلَا يَنْقُضُ وَلَيُسَ فِي ذَلِكَ مُعَارَضَةٌ لِلنَّصِّ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ أَحَقُّ بِمَا أَيْ بِثَمَنِهَا، وَلَا يَلْزَمُ فِي وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مُعَارَضَةٌ لِلنَّصِّ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ أَحَقُّ بِمَا أَيْ بِثَمَنِهَا، وَلَا يَلْزَمُ فِي وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ التَّقْدِيمُ لِلنَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُ الْإِشْكَالِ. قَوْلُهُ: (فَسْحُ الْبَيْعِ) وَإِنْ مَاتَ الْمُفْلِسُ خِلِكَ التَّقْدِيمُ لِلنَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُ الْإِشْكَالِ. قَوْلُهُ: (فَسْحُ الْبَيْعِ) وَإِنْ مَاتَ الْمُفْلِسُ خِلِكَ التَّقْدِيمُ لِلنَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَفْعُ الْإِشْكَالِ. قَوْلُهُ: (وَاسْتِرْدُادُ الْمَبِيعِ) أَيْ كُلِهِ خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي الْمَيِّتِ، وَلَا لَهُ الْمُنْ عَنِهِ الْمُعْتَمِ، وَلَهُ الْفُسْحُ فِي بَعْضِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبَصَ شَيْعًا مِنْ التَّمَنِ كَمَا وَلِيهُ اللْمُوعِ الَّذِي وَقَعَ فَلَا يَبْطُلُ سَيْحُ فَى الْمُعْتَمَدُ أَخِيْهِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُمُ عَلَا يَنْهِ اللْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَذَّرُ فِي جَهْلِهِ وَعَلَى الْفُورِ) هُو الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَذَّرُ فِي جَهْلِهِ وَالْمُورَى هُو الْمُعْتَمَدُ أَخْذًا مِنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (كَخِيَارِ الْعَيْبِ) فَيُعَذَّرُ وَي جَهْلِهِ وَالْمُؤْرِ الْمُولِةُ فَلَا لَعْشَعُهُ أَوْلُهُ الْمُنْ مِنْ اللَّهُ مُلْكَلِكُ فَلَا يَعْشَلُونَا وَلِهُ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْدِ الْمُؤْدِ الْمُولِ اللْهُ الْمُنْ اللْهُ الْمُؤْدِ الْمُ السَّالُ الْمُؤْدِ الْمُؤْدِ الْمُؤْدِ الْمُؤْدِ الْمُؤْلِ الْمُعْتَمَدُ أَخْذَا مِنْ ا

وَلَوْ صَالَحَ بِعِوَضٍ جَاهِلًا بِثُبُوتِهِ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْأَصَحِ. قَوْلُهُ: (عَلَى التَّرَاخِي) هُو مَرْجُوحٌ وَعَلَيْهِ قَالَ فِي الْحَاوِي: يَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يَعْزِمَ الْقَاضِي عَلَى بَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ، فَهُو مُقَابِلُ قَوْلِ وَعَلَيْهِ قَالَ فِي الْحَاوِي: يَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يَعْزِمَ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ) الْقَاضِي الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ) وَفَرَّقَ بِعَدَمِ الضَّرَرِ هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْصُلُ إِلَيْ وَفَرَقَ بِعَدَمِ السِيقُرَارِ الْمِلْكِ فِي زَمَنِ الْخِيكَارِ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ) أَيْ هُو أَمُرُ لَا يَخْفَى، فَلِذَلِكَ سَكَتَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ أَوْ هُو مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِ حَيْثُ جَعَلَ الْخِلَافَ فِي الْفِعْلِ حَاصَةً. قَوْلُهُ: (وَلَا يُفْتَقُلُ إِلَيْ الْمُصَنِّفُ أُوهُ مُعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِ حَيْثُ جَعَلَ الْخِلَافَ فِي الرَّوْضَةِ وَيُخْتَمَلُ رُجُوعُهُ لِلْفِعْلِ (وَلَا يُفْتَقُلُ إِلَيْ) ظَاهِرُهُ رُجُوعُ الْوَجْهَيْنِ لِلْقَوْلِ، وَهُو مَا فِي الرَّوْضَةِ وَيُخْتَمَلُ رُجُوعُهُ لِلْفِعْلِ الْفَعْلِ الْمُعْلَى الْمُعْرَادِ الْمُعْلِ الْمُعْرَادِ الْمُعْلِ الْمُعْلِ الْمُعْلِ الْمُعْلِى الْمُعْلِ الْمُعْلِى الْمُعْلِ الْمُعْلِ الْمُعْلِ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِ مُعْلِى الْمُعْلِ عَلَى الْمُعْلِلُهُ الْمُعْلِ عَلَى الْفَالِ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُؤْمُ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِ

\_\_\_\_ [فَصْلُ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ حَتَّى حُجِرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ]

فَصْلُ: مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ حَتَّى مُحِرَ عَلَى الْمُشْتَرِي يُفِيدُ أَنَّ الْبَيْعَ فِي حَالِ الْحَجَرِ لَكُبْرِ مُخَرَّدُ الْإِفْلَاسِ، وَحَرَجَ بِقَيْدِ الْحَجْرِ مُجَرَّدُ الْإِفْلَاسِ، وَحَرَجَ بِقَيْدِ الْفَلِسِ الْحَجْرُ بِالسَّفَهِ وَخُوهِ كَالْجُنُونِ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَلَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ) حَالَفَ ابْنُ حَرْبَوَيْهِ فَقَالَ: لَا يُفْسَخُ بَلْ يُقَدَّمُ بِثَمَنِهِ كَالْمَرْهُونِ، وَمَنَعَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ الْفَسْخِ وَوَافَقَنَا مَالِكُ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ خَالَفَ فِيمَنْ مَاتَ مُفْلِسًا مِنْ غَيْرِ حَجْرٍ. قَوْلُهُ: (وَالتَّانِي عَلَى التَّرَاخِي) قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: عَلَيْهِ يَمْتُدُ إِلَى أَنْ يُقْدِمَ الْقَاضِي عَلَى عَجْرٍ. قَوْلُهُ: (وَالْإَعْتَاقِ) وَلَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ فَالْقِيَاسُ كَمَا. " (١)

١٦١٨. "وَالْقُوْلُ النَّايِي مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ وَقُوَّةِ كَلَامِ الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا يَقْتَضِي الْقَطْعَ بِالْأَوَّلِ لِلْآيَةِ، (وَالرِّقَابُ الْمُكَاتَبُونَ)، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مَا يُعِينُهُمْ عَلَى الْعِتْقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يَفِي بِنُجُومِهِمْ، وَيُشْتَرَطُ كُوْنُ الْكَتَابَةِ صَحِيحةً، وَيَجُوزُ الدَّفْعُ قَبْلَ حُلُولِ النَّجْمِ، وَبِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِدِ، بِنُجُومِهِمْ، وَيُشْتَرَطُ كُوْنُ الْكِتَابَةِ صَحِيحةً، وَيَجُوزُ الدَّفْعُ قَبْلَ حُلُولِ النَّجْمِ، وَبِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِدِ، (وَالْعَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) كَنفَقَةِ عِيَالِهِ، (أَعْطِي) بِخِلَافِ الْمُسْتَدِينِ فِي مَعْصِيةٍ، كَالْخُمْرِ وَالْإِسْرَافِ فِي النَّفْقَةِ فَلَا يُعْطَى، (قُلْت: الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) مَعْصِيةٍ، كَالْخُمْرِ وَالْإِسْرَافِ فِي النَّفَقَةِ فَلَا يُعْطَى، (قُلْت: الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ صَحَّحَهُ فِي الرَّوْضَةِ أَيْضًا، وَوُجِّهَ مُقَابِلُهُ بِأَنَّهُ يَتَّخِذُ لَهُ التَّوْبَةَ ذَرِيعَةً لِلْأَخْذِ، وَيَعُودُ وَالرَّافِعِيُ صَحَيحَهُ فِي الرَّوْضَةِ أَيْضًا، وَوُجِّة مُقَابِلُهُ بِأَنَّهُ يَتَّخِذُ لَهُ التَّوْبَة ذَرِيعَةً لِلْأَخْذِ، وَيَعُودُ وَالرَّافِعِيُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَتَصْحِيحُ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ جَمَاعَةٍ (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ) بِأَنْ لَا يُشْتَرَطُ لِعُمُومِ الْآيَةِ (دُونَ حُلُولِ الدَّيْنِ) فَلَا يُشْتَرَطُ (قُلْت عَلَى وَفَاءِ مَا اسْتَدَانَهُ، وَالتَّانِي لَا يُشْتَرَطُ لِعُمُومِ الْآيَةِ (دُونَ حُلُولِ الدَّيْنِ) فَلَا يُشْتَرَطُ (قُلْت

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٦٥/٢

الْأَصَحُ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى وَفَائِهِ، وَالْأَوَّلُ يُنْظَرُ إِلَى وُجُوبِهِ (أَوْ) اسْتَدَانَ (لإصْلاح ذَاتِ الْبَيْنِ) أَيْ الْحَالِ بَيْنَ الْقَوْمِ كَانَ يَخَافُ فِتْنَةً بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ تَنَازَعَتَا فِي قَتِيل، لَمْ يَظْهَرْ قَاتِلُهُ فَيَتَحَمَّلُ الدِّيةَ تَسْكِينًا لِلْفِتْنَةِ، (أُعْطِيَ مَعَ الْغِنَى) ، بِالْعَقَارِ وَالْعَرَضِ وَالنَّقْدِ لِعُمُومِ الْآيَةِ، (وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلا) يُعْطَى، وَالْفَرْقُ أَنَّ إِخْرَاجَهُ فِي الْغُرْمِ لَيْسَ، فِيهِ مَشَقَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ، أَوْ الْعَرَضِ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ الشَّرُّ مُتَوَقَّعًا فِي مَالٍ فَتُحْمَلُ قِيمَةُ الْمُتْلِفِ فَفِي إعْطَائِهِ مَعَ الْغِنَى وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ لِمَا فِيهِ مِنْ الْمَصْلَحَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَالثَّابِي: الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ فِتْنَةَ الدَّمِ أَشَدُّ، وَلَوْ لَزمَهُ الدَّيْنُ بِالضَّمَانِ بِغَيْرِ إِذْنِ، وَهُوَ مُعْسِرٌ أُعْطِي مَا يَقْضِي \_\_\_\_Sقَوْلُهُ: (وَنِيَّتُهُ ضَعِيفَةٌ) أَيْ لَيْسَ لَهَا قُوَّةُ مَنْ نَشَأَ مُسْلِمًا؛ لِأَنْهَا مُزَلْزَلَةٌ فِي الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَهُ شَرَفٌ) أَيْ أَوْ مَنْ قَوِيَ إِسْلَامُهُ لَكِنْ لَهُ شَرَفٌ إِلَّا. قَوْلُهُ: (يُعْطَوْنَ مِنْ الزَّكَاةِ) أَيْ سَوَاةٌ قَسَمَ الْإِمَامُ أَوْ الْمَالِكُ وَسَوَاةٌ أُحْتِيجَ إِلَيْهِمْ أَوْ لَا وَمَا فِي الْمَنْهَج مِنْ شَرْطِ أَنْ يَقْسِمَ الْإِمَامُ، وَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِمْ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، وَقَدْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْقِسْمَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ مِنْ الْمُؤَلَّفَةِ. وَهُمْ مَنْ يَكْفِينَا شَرَّ مَنْ يَلِيهِ مِنْ الْكُفَّارِ، أَوْ مَانِعِي الزَّكَاةِ فَإِنْ خُمِلَ كَلَامُهُ عَلَى ذَلِكَ فَوَاضِحٌ. قَوْلُهُ: (وَالرِّقَابُ) جَمْع رَقَبَةٍ عَبَّرَ كِمَا عَنْ الشَّخْص؛ لِأَنَّ الرِّقّ كَالْحِبْلِ فِي عُنُقِهِ ثُمَّ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُكَاتَبِينَ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. قَوْلُهُ: (فَيَدْفَعُ) أَيْ يَدْفَعُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا أَوْ الْمَالِكُ غَيْرُ السَّيِّدِ أَوْ السَّيِّدُ مِنْ غَيْرِ زَّكَاةِ نَفْسِهِ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ: لِأَنَّهُ مَمْلُوكُ لَهُ، وَهُو لَا يَدْفَعُهَا لِمَمْلُوكِهِ. قَوْلُهُ: (إلَيْهِمْ) أَوْ إِلَى سَيّدِهِمْ وَهُوَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْكِتَابَةِ صَحِيحَةً) وَأَنْ تَكُونَ لِجَمِيعِهِ، وَأَمَّا مُكَاتَبُ الْبَعْض فَإِنْ كَانَ بَاقِيهِ حُرًّا فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا يُعْطَى شَيْئًا؛ لِأَنَّ كِتَابَتَهُ فَاسِدَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهَا، وَلَا عِبْرَةَ بِمُهَاياًةٍ كَمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَوْلُهُ: (وَالْغَارِمُ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ إمَّا لِنَفْسِهِ أَوْ لِإِصْلَاح ذَاتِ الْبَيْنِ أَوْ لِضَمَانٍ، وَيُعْتَبَرُ الْفَقْرُ فِي غَيْرِ التَّابِي كَمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (لِنَفْسِهِ) وَمِثْلُهُ لِإِقْرَاءِ ضَيْفٍ أَوْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ أَوْ رِبَاطٍ وَخُو ذَلِكَ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْخَاجَةُ الْآتِيَةُ. قَوْلُهُ: (في غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) وَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِقَصْدِهِ ذَلِكَ تَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ. قَوْلُهُ: (أَعْطَى) وَإِنْ صَرَفَهُ فِي مَعْصِيةٍ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُسْتَدِينِ فِي مَعْصِيَةٍ) أَيْ وَصَرَفَهُ فِيهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِح، وَإِلَّا أُعْطِىَ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَالْإِسْرَافِ فِي النَّفَقَةِ فَلَا يُعْطَى) وَهُوَ جَوْرُورٌ عَطْفًا عَلَى الْخَمْر فَهُوَ حَرَامٌ لِكَوْنِهِ بِاسْتِدَانَةٍ أَمَّا لَوْ كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَهُ فَلَا يَحْرُمُ. قَوْلُهُ: (إِذَا تَابَ) وَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى

تَوْبَتِهِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَوُجِّهَ مُقَابِلُهُ) بِضَمِّ الْوَاوِ مَعَ تَشْدِيدِ الْجِيمِ الْمَكْسُورَةِ بِأَنَّهُ قَدْ يَتَّخِذُ التَّوْبَةَ ذَرِيعَةً لِلْأَخْذِ وَيَعُودُ وَمُنِعَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَا يَقْدِرَ) أَيْ يُفْقَدَ عِنْدَهُ وَلَا يُكلَّفُ بَيْعَ نَعْوِ مَسْكَنِهِ، وَلَا غَيْرِهِ قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَلَا يُكلَّفُ الْكَسْبَ وَإِنْ عَصَى وَلَا يُكلَّفُ بَيْعَ نَعْوِ مَسْكَنِهِ، وَلَا غَيْرِهِ قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَلَا يُكلَّفُ الْكَسْبَ وَإِنْ عَصَى بِالدَّيْنِ، وَلَوْ وَفَى دَيْنَهُ مِنْ قَرْضٍ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ عِمَا أَحْذَهُ لِبَقَاءِ الدَّيْنِ، أَوْ بِإِبْرَاءِ اسْتَرَدَّ، وَإِنْ طِلَدَيْنِ، وَلَوْ وَفَى دَيْنَهُ مِنْ قَرْضٍ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ عِمَا أَحْذَهُ لِبَقَاءِ الدَّيْنِ، أَوْ بِإِبْرَاءٍ اسْتَرَدَّ، وَإِنْ طَلَلَا يَنْ بَعْدَهُ قَبْلُ الرَّدِ. قَوْلُهُ: (الْأَصَحُ عَلَيْهِ عَنْ الْأَظْهَرِ الْمُعَبَّرِ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَتَبِعَهُ طَرَّأَ دَيْنُ بَعْدَهُ قَبْلَ الرَّذِ. قَوْلُهُ: (الْأَصَحُ عَلَيْهِ عَنْ الْأَظْهِرِ الْمُعَبَّرِ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَتَبِعَهُ الْمُصَيِّفُ لِيُفِيدَ أَنَّ الْخِلَافَ أَوْجَهُ، كَمَا فِي الشَّرْحِ لِيُوافِقَ اصْطِلَاحَهُ. قَوْلُهُ: (أَيْ الْخَالُ بَيْنَ الْمُعَرِّرِ وَلَيُهُ لِيَقُولُهُ وَلَهُ لِيُقَافِقَ الْمُعَرِّرِ وَلَيْعَافِقَ الْمُعَرِّرِ وَلَيُعَلِلْ حَهُ لَكُولُونَ الْخُلَافَ أَوْبَعُ وَلَاهُ بَيْنَ لَلْكُومِ عَلَى لَا لَكُولُونَ الْمُعَرِّرِ وَلَيْ الْمُعَرِّرِ وَلَكُومُ اللْعَوْمِ ) هُو بَيَانُ لِذَاتِ الْبَيْنِ.

قَوْلُهُ: (فِي قَتِيلٍ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ آدَمِيٍّ كَنَحْوِ كَلْبٍ بَلْ لَيْسَ قَيْدًا كَمَا سَيَذْكُرُهُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَظْهَرْ) لَيْسَ قَيْدًا بَلْ الْقِيمَةُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: لَيْسَ قَيْدًا بَلْ الْقِيمَةُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (الدِّيَةَ) قَدْ عُلِمَ أَهَّا لَيْسَتْ قَيْدًا بَلْ الْقِيمَةُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (أُعْطِيَ إِخْ) أَيْ إِنْ كَانَ مَا اسْتَدَانَهُ بَاقِيًا وَحَلَّ أَجَلُهُ، فَإِنْ وَفَاهُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ لَمْ يَجِلَّ أَجَلُهُ لَمْ وَأَعْفِي إِخْ إِنْ كَانَ مَا اسْتَدَانَهُ بَاقِيًا وَحَلَّ أَجَلُهُ، فَإِنْ وَفَّاهُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ لَمْ يَجِلًّ أَجَلُهُ لَمْ يُعْظِي إِخْ إِنْ كَانَ مَا اسْتَدَانَهُ بَاقِيًا وَحَلَّ أَجَلُهُ، فَإِنْ وَفَاهُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ لَمْ يَجِلًا أَجَلُهُ لَمْ يَعْظُ شَيْعًا. قَوْلُهُ: (فِي مَالٍ) لَيْسَ قَيْدًا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَصَحُهُمُمَا نَعَمْ) لِأَنَّ الْمَالَ كَالنَّفْسِ لَعُظُ شَيْعًا. قَوْلُهُ: (فِي مَالٍ) لَيْسَ قَيْدًا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَصَحُهُمُمَا نَعَمْ) لِأَنَّ الْمَالَ كَالنَّفْسِ لَمُعْتَمَدُ. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنٍ) وَكَذَا بِإِذْنٍ وَأَعْسَرَ هُوَ وَالْأَصِيلُ. قَوْلُهُ:

\_\_\_\_\_Qولايَةِ الْقَاضِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَقَامَ لَمَا الْزَرَّكُشِيُ وَلَوْ فَرَقَ الْمَالِكُ سَقَطَ سَهْمُ الْمَصَالِحِ) أَنْظُرْ مَا الْجُوَابُ عَنْ الْآيَةِ حِينَئِذٍ، قَالَ الزَّرَكَشِيُ وَلَوْ فَرَقَ الْمَالِكُ سَقَطَ سَهْمُ الْمُوَلَّفَةِ أَيْ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي يُعْطِيهِمْ إِذَا دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ وَدَعَا إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، الْمُوَلَّفَةِ أَيْ؛ لِأَنَّ الرِّفْعَةِ وَالْمَاوَرْدِيُ وَغَيْرُهُمَّا. قَوْلُ الْمَتْنِ: (الْمُكَاتَبُونَ) أَيْ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي عَلِهِمَا الْمُرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِذَلِكَ رِقَابَ الْعِتْقِ؛ لِأَثْمَمُ اقْتِرَاثُهُمْ فِي الْآيَةِ مَعَ الْغَارِمِينَ وَكَمَا أَنَّهُ عَلِهِمَا الْمُرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِذَلِكَ رِقَابَ الْعِتْقِ؛ لِأَثْهُمْ اقْتِرَاثُهُمْ فِي الْآيَةِ مَعَ الْغَارِمِينَ وَكَمَا أَنَّهُ كَلُهُمُ اللْعَلَومِينَ كَذَلِكَ الرِّقَابُ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ كَالْمُكَاتَبِ). فَائِدَةً عَلَيْ الْمُعْرِمِينَ كَذَلِكَ الرِّقَابُ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ كَالْمُكَاتَبِ). فَائِدَةً عَلَيْ الْمُؤْرِمِينَ كَذَلِكَ الرِّعْطَاءِ مِنْ الْحَاجِةِ قَطْعًا وَلُو قَدَرَ عَلَى الْخَارِمِينَ كَمَا أَنَهُ وَلَالِكَ الْمُعْرِيقِةِ وَإِلَّا فَلَا بُدُي فِي مَعْصِيةٍ فَمَحَلُ نَظِرٍ. فَوْلُ الْمَثْنِ وَمُو مَا فِي الشَّرْحِيْنِ وَصَدُلُ نَطْرٍ. عَوْلُ الْمَتْنِ وَمُعَلِي فَلَ الْمُولِ وَكُمَا أَنْ الْمُعْرِيقِ فَلَا الْمُعْرِيقِ وَلَمَا الْمُلَوثِ وَعَدَلُ فَاللَّ الْمُعْرِيقِ وَلَا الْمُعْرِيقِ وَلَا الْمُلْوِيقُ وَاللَّو الْمُمَالِ وَعَلَى الْكَالُ وَلَا الْمُعْرِيقِ وَلَا الْمُعْرِقِ وَلَا الْمُعْرِقِ وَلَا الْمُعْرَاقِ فِي الْفَالِقِ مِنْ الْمُعْرِقِ وَلَالْكَالُ الْمُعْرِقِ وَلَا الْمُعْرِقِ وَلَى الْمُعْرَاقِ وَاللَّولُ الْمُعْرِقِ وَلَا الْمُعْرَقِ وَلَى الْمُعْلِقِ وَاللَّولُ الْمُعْرَوقِ وَلَا الْمُعْرِقِ وَمِكُولُ الْمُعْرَوقِ وَلَا لَو الْمُعْرِقِ وَلَا لَعْنَى الْوَلُولُ وَلَا لَلْمُ لَالْمَتِهِ وَلَلْمُ الْمُعْرَاقِ وَلَا الْمُعْرِقِ وَلَا لَالْمُؤْولِ وَالْمَالُولُ وَلَالْمَا لَوْلُولُولُ الْمُؤْلِ وَلَا لَا الْمُعْرَاقِ وَلَا لَالْمُؤْلِ وَالْمُولِ وَلَالْ

اسْتَدَانَ لِعِمَارَةِ مَسْجِدٍ أَوْ إِقْرَاءِ ضَيْفٍ لَمْ يُعْطَ مَعَ الْغِنَى. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالِاسْتِدَانَةِ لِنَفْسِهِ.." (١)

719. "بِهِ الدَّيْنَ (وَسَبِيلُ اللَّهِ تَعَالَى غُزَاةٌ لَا فَيْءَ هَمُّمْ) بِأَنْ نَشِطُوا لِلْجِهَادِ، وَلَمْ يَتَجَرَّدُوا لَهُ وَهُمْ الْمُرْتَزِقَةُ الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ فِي الْفَيْءِ، فَلَا يُعْطَوْنَ مَعَ الْغِنَى) بِخِلَافِ مَنْ جَرَّدُوا لَهُ، وَهُمْ الْمُرْتَزِقَةُ الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ فِي الْفَيْءِ، فَلَا يُعْطَوْنَ مِنْ النَّكَاةِ (وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِئُ سَفَرٍ) مِنْ بَلَدِهِ أَوْ بَلَدٍ كَانَ مُقِيمًا بِهِ (أَوْ مُجْتَازُ) بِبَلَدٍ فِي سَفَرِهِ مِنْ الزَّكَاةِ (وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِئُ سَفَرٍ) مِنْ بَلَدِهِ أَوْ بَلَدٍ كَانَ مُعَهُ مَا يَخْتَاجُ إلَيْهِ فِي سَفَرِه، أَوْ كَانَ سَفَرُهُ (وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ) بِسَفَرِه، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَا يَخْتَاجُ إلَيْهِ فِي سَفَرِه، أَوْ كَانَ سَفَرُهُ مَعْصِينَةً، لَمْ يُعْطَى فِي الطَّاعَةِ كَالسَّفَرِ لِلْحَجِّ، وَالزِّيَارَةِ وَفِي الْمُبَاحِ كَالسَّفَرِ لِطَلَبِ الْآبِقِ، وَالنَّزَهَةِ وَفِيهِ وَجُهٌ أَنَّهُ لَا يُعْطَى

(وَشَرْطُ آخِذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ التَّمَانِيَةِ الْإِسْلَامُ) ، فَلَا تُعْطَى لِكَافِرٍ لِحِدِيثِ الشَّيْحَيْنِ «صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقْرَائِهِمْ» ، (وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا، وَلَا مُطَّلِبِيًّا) ، فَلَا حَلُّ فَكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَجُلُّ فَمُمَا قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهُ لَا تَجُلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ «لَا أُحِلُّ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْ الصَّدَقَاتِ شَيْعًا، وَلَا غُسَالَةَ الْأَيْدِي إِنَّ لَكُمْ فِي خُمُسِ الْخُمُسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيكُمْ» ، أَيْ بَلْ يُغْنِيكُمْ وَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ) أَيْ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، فَلَا تَجِلُّ لَهُ (فِي الْأَصَحِ) لِخَمْسِ الْخُمُسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيكُمْ وَاللَّانِيُ قَالَ الْمَنْعُ فِيهِمْ لِاسْتِغْنَائِهِمْ بِخُمُسِ الْخُمُسِ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ صَحَّحَهُ البَرِّمِذِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَالثَّانِي قَالَ الْمَنْعُ فِيهِمْ لِاسْتِغْنَائِهِمْ بِخُمُسِ الْخُمُس، كَمَا تَقَدَّمَ وَلَا حَقَّ لِمَوْلَاهُمْ فِيهِ فَتَحِلُّ لَهُ.

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٩٨/٣

أَشَقُّ، وَالْحَاجَةُ فِيهِ أَشَدُّ. قَوْلُهُ: (وَالنَّزْهَةِ) فَيُعْطَى وَإِنْ كَانَتْ حَامِلَةً عَلَى سَفَرِه، وَلَوْ تَابَ الْعَاصِي بِسَفَرِه أَعْطِي مِنْ حِينِ التَّوْبَةِ، وَلَا يُعْطَى الْمَائِمُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْعَاصِي بِسَفَرِه فَيُعْطَى الْمُعَاصِي بِسَفَرِه أَعْطِي مِنْ حَيْنِ التَّوْبَةِ، وَلَا يُعْطَى الْمَائِمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَعْرِهِ الشَّفَرِ الْمُبَاحِ، النَّارِحِ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيْ فِي السَّفَرِ الْمُبَاحِ، وَمَحَلَ فِي الطَّاعَةِ الْوَاحِبُ وَالْمَنْدُوبُ وَسَكَتَ عَنْ الْمَكْرُوهِ، كَسَفَرِ التِّجَارَةِ فِي أَكْفَانِ الْمَوْتَى وَدَحَلَ فِي الطَّاعَةِ الْوَاحِبُ وَالْمَنْدُوبُ وَسَكَتَ عَنْ الْمَكْرُوهِ، كَسَفَرِ التِّجَارَةِ فِي أَكْفَانِ الْمَوْتَى فَيُعطَى فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ ذَكْرَهُ بَدَلَ الْمُبَاحِ أَوْ مَعَهُ لَكَانَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ آخِذِ فَيُعْطَى فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ ذَكْرَهُ بَدَلَ الْمُبَاحِ أَوْ مَعَهُ لَكَانَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ آخِذِ الزِّكَاةِ) أَيْ مِنْ حَيْثُ كَوْهُمَا زَكَاةً فَلَوْ كَانَ بِإِجَارَةٍ، وَلَوْ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ جَازَتْ مِنْ كَافِرِ وَهَاشِمِيّ وَغَيْرِهِمَا. قَوْلُهُ: (الْإِسْلَامُ) وَكَذَا الْجُرِيَّةُ الْكَامِلَةُ إِلَّا فِي الْمُكَاتَبِ كَمَا مَرَّ، وَلَا يُعْطَى الْمُبَعْضُ شَيْعًا كَمَا مَرَّ، وَلَا يُعْطَى الْمُبَعْضُ شَيْعًا كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَكُونَ) أَيْ الْآخِذُ وَلَوْ أُنْثَى. قَوْلُهُ: (هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا) أَيْ مُنْتَسِبًا إلَيْهِمْ أَوْ لِأَحْدِهِمَا فَحَرَجَ أَوْلَادُ بَنَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي خُمُسِ الْخُمُسِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ) أَيْ عَتِيقُهُمْ، وَلَوْ أُنْثَى وَكَذَا أَوْلَادُهُ وَمَنْ لَهُ الْوَلَاءُ عَلَيْهِ أَيْضًا نَعَمْ يُتَّجَهُ إعْطَاءُ أَوْلَادِ بَنَاتِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ بِالْأُولِي.

تَنْبِيهُ: ذَكَرَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالزَّكَاةِ فِي شَرْطِ الْآخِذِ الْمَذْكُورِ كُلُّ وَاحِبٍ بِأَصْلِ الشَّرْعِ كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ الْوَاحِبَةِ انْتَهَى، وَفِيهِ بَحْثُ ظَاهِرٌ يُدْرَكُ بِمُرَاجَعَةِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ الْوَاحِبَةِ انْتَهَى، وَفِيهِ بَحْثُ ظَاهِرٌ يُدْرَكُ بِمُرَاجَعَةِ مَوَاضِعِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فَرَاحِعْهُ. قَوْلُهُ: (مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ) أَيْ مَنْسُوبٌ إلَيْهِمْ وَيَرِثُونَهُ فَحَرَجَ مَوَاضِعِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فَرَاحِعْهُ. قَوْلُهُ: (مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ لِعَدَمِ مَا ذُكِرَ.

تَنْبِيهٌ: عُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ لِلْأَعْمَى دَفْعَهَا وَقَبْضَهَا لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ. وَأَنَّهُ يَصِحُ قَبْضُهَا لَيْلًا وَهَارًا وَهَا أَنَّهُ يَصِحُ قَبْضُهَا لَيْلًا وَهَارًا وَهَا مُرَّ عَنْهُ فِي وَمَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِصِفَتِهَا، كَذَا قَالَ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ إِنْ اعْتَمَدَهُ هُنَا، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْهُ فِي الْمُبَةِ أَنَّ الصَّدَقَة وَالْهُلِيَّةَ لَا تَصِحُ مِنْ الْأَعْمَى، وَلَا لَهُ فَلَعَلَّ الْوَجْهَ أَنَّ مَا هُنَاكَ كَمَا هُنَا فَلَيْرًا جَعْ.

فَرْعُ: ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّكُمَا نُقِلَ عَنْهُ أَنَّ زَوْجَاتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يُعْطَوْنَ مِنْ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي حَيَاتِهِ فَرَاجِعْهُ وَحَرِّرْهُ النَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهُ وَلِي عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهُ وَلَا إِلَا عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَالْمُ عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهُ وَلَا إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهِ وَلَا إِلَا عَلَيْهِ وَلَا إِلْمَا لَهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْكُولُ كُلُولُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا إِلَيْهِ وَاللّهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَالْعَلَالِهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْعَلَالِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْعَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْعَلّمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْ

\_\_\_\_\_Qقَوْلُ الْمَثْنِ: (أَوْ مُجْتَازُ) هَذَا بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَحَالَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ هُوَ الطَّرِيقُ، فَلَا يُضَافُ إِلَّا لِمَنْ لَابَسَهُ وَقَوَّاهُ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ

مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا لِمَجَازِ الْأُوَّلِ، وَهُوَ جَازُ مَغْلُوبٌ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُقِيقَةِ الْغَالِيَةِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ لَا يَحْنَثُ بِالنَّوْمِ عَلَى الْأَرْضِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِلَيْ كَانَ كَسُوبًا جَازَ الْإِعْطَاءُ وَفَارَقَ مَا سَلَفَ فِي الْفَقِيرِ لِضَرُورَةِ السَّقَرِ هُنَا. كَانَ مَعَهُ إِلَى كَانَ كَسُوبًا جَازَ الْإِعْطَاءُ وَفَارَقَ مَا سَلَفَ فِي الْفَقِيرِ لِضَرُورَةِ السَّقَرِ هُنَا. قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَلَا مُطَّلِبِيًّا) قَالَ بَعْضُهُمْ: أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ دَفْعِهَا لِبَنِي الْمُطَّلِبِ إِلَّا الشَّافِعِيَّ قُولُ الْمَتْنِ: (وَلَا مُطَّلِيبًا) قَالَ بَعْضُهُمْ: أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ دَفْعِهَا لِبَنِي الْمُطَّلِبِ إِلَّا الشَّافِعِيَ وَهُو مِنْهُمْ فَرْعٌ أَوْلَادُ بَنَاتِ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِبِ تَحِلُّ هُمُ الصَّدَقَةُ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ هُمُ فِي وَهُو مِنْهُمْ فَرْعٌ أَوْلَادُ بَنَاتِ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِبِ تَحِلُّ هُمُ الصَّدَقَةُ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ هُمُ فِي الْفُكُمُ الصَّدَقَةُ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَ هُمُ فِي الْفُكُمُ السَّافِعِي اللَّهُ الْمَالِي اللَّهُ الْمَالِيبَ عَلَى الْمَدْنَةُ الْمِ الْمَالِثِ اللَّهُ الْمَالِيبَ الْمَالِقُ اللَّهُ الْمَالِ اللَّهُ الْمَالِقُ اللَّهُ الْمَالُولِ الْمُعْلِيلِ اللَّهُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالُولِ الْمُالِقُ الْمُعَلِيلِ اللْمَالُولِ الْمَالُولِ الْمُعْلِقِ اللْمُعْلِقِ الْمَالُولِ الْمَالَقِيلِ الْمَالِقُ الْمُعَلِيقِ اللْمَالُولُ اللَّهُ الْمُلْمِلُولِ الْمُلْلِقِ الْمَالُولِ اللَّهُ الْمُعُلِيلِ اللْمَالَقِ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمِلْمُ الْمِلْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الللَّهُ الْمَعْلُولُ الْمُعُلِيلِ اللْمُ الْمَالِقُ اللَّهُ الْمَالِمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُ الْمُعُلِقُ الْمُلْمُ الْمِلْمُ الْمُعُلِيلِ الْمُقَالَقِ اللْمُؤْلِقُ اللْمُ الْمُقَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُعَلِّمِ الْمُعُلِقِ اللْمُؤْلُولُولُولُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ اللْمُلِلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُول

٠٦٢. "وَغَيْرُهُ إِنْ تَعَيَّنَ) كَأَخٍ وَاحِدٍ أَوْ عَمِّ وَاحِدٍ (إِجَابَةُ مُلْتَمِسَةِ التَّزْوِيجِ) تَحْصِينًا لَهَا (فَإِنْ لَا يَتَوَاكَلُوا، لَا يَتَعَيَّنْ كَإِخْوَةٍ فَسَأَلَتْ بَعْضَهُمْ) ، أَنْ يُزَوِّجَهَا (لَزِمَهُ الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ) كَيْ لَا يَتَوَاكَلُوا، فَلَا يُعِفُّونَهَا، وَالثَّانِي لَا يَلْزَمُهُ لِعَدَم تَعَيُّنِهِ لِلْوِلَايَةِ.

، (وَإِذَا اجْتَمَعَ أُوْلِيَاءٌ فِي دَرَجَةٍ) كَإِحْوَةٍ أَوْ أَعْمَامٍ (أُسْتُحِبَّ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَفْقَهَهُمْ) بِالنَّظِرِ إِلَى غَيْرِهِ لِزِيَادِ جَّرِبِتِهِ، وَكَذَا أُورَعَهُمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِشَرَائِطِ النِّكَاحِ، (وَأَسَنَّهُمْ) بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ لِزِيَادِ جَّرِبِتِهِ، وَكَذَا أُورَعَهُمْ؛ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ وَأَحْرَصُ عَلَى طَلَبِ الحِفْظِ (بِرِضَاهُمْ) أَيْ بِرِضَا بَاقِيهِمْ لِتَجْتَمِعَ الْآرَاءُ، وَلَا يَتَشَوَّشَ الشَّفَقُ وَأَحْرَصُ عَلَى طَلَبِ الحِفْظِ (بِرِضَاهُمْ) أَيْ بِرِضَا بَاقِيهِمْ لِتَجْتَمِعَ الْآرَاءُ، وَلَا يَتَشَوَّشَ بَعْضُهُمْ بِاسْتِعْثَارِ الْبَعْضِ، (فَإِنْ تَشَاحُوا) بِأَنْ لَمْ يَرْضُوا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَأَرَادَ كُلُّ مِنْهُمْ أَنْ يُزَوِّجَهَا (صَحَّ) تَزْوِيجُهُ (فِي بَعْضُهُمْ فِمَنْ حَرَجَتْ قُرْعَتُهُ، (وَقَدْ أَذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) أَنْ يُزَوِّجَهَا (صَحَّ) تَزْوِيجُهُ (فِي الْقَرْعَةِ فَائِدَةٌ وَأُحِيبَ، بِأَنَّ فَائِدَهَا قَطْعُ النِزَاعِ بَيْنَهُمْ لَا لَيْكُونَ لِلْقُرْعَةِ فَائِدَةٌ وَأُحِيبَ، بِأَنَّ فَائِدَهَا قَطْعُ النِزَاعِ بَيْنَهُمْ لَا نَعْمُ وَلاَيَةِ الْبَعْضِ. لَا يَكُونَ لِلْقُرْعَةِ فَائِدَةٌ وَأُحِيبَ، بِأَنَّ فَائِدَهَا قَطْعُ النِزَاعِ بَيْنَهُمْ فَى وَلايَةِ الْبَعْضِ.

(وَلُوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَالْآحَرُ عُمَرًا) وَقَدْ أَذِنَتْ لَهُمْ فِي التَّزْوِيجِ وَسَبَقَ أَحَدُ التَّزْوِيجِيْنِ، (فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ) مِنْهُمَا (فَهُوَ الصَّحِيحُ) وَالْآحَرُ بَاطِلٌ (وَإِنْ وَقَعَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ (فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ) مِنْهُمَا (فَهُوَ الصَّحِيحُ) وَالْآحَرُ بَاطِلٌ (وَإِنْ وَقَعَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ وَالْمَعِيَّةُ فَبَاطِلَانِ) لِتَدَافُعِهِمَا فِي الْمُعِيَّةِ الْمُحَقَّقَةِ أَوْ الْمُحْتَمَلَةِ؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنْ الْمَعِيَّةِ الْمُحَقَّقَةِ أَوْ الْمُحْتَمَلَةِ فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ الْآحَرِ فِيهَا مَعَ امْتِنَاعِ الْجُمْعِ بَيْنَهُمَا وَلِتَعَذَّرِ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ الْآحَرِ فِيهَا مَعَ امْتِنَاعِ الْجُمْعِ بَيْنَهُمَا وَلِتَعَذَّرِ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ الْآحَرِ فِيهَا مَعَ امْتِنَاعِ الْجُمْعِ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَعَيَّنُ) أَيْ فَهُمَا بَاطِلَانِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) أَمَّا التَّانِي لَعَلْ وَقُولُ مُوْتَى السَّاقِ الْأَوْلُ فَلِتَعَدُّرِ إِمْضَائِهِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ، وَفِي قَوْلٍ مُحَرَّجِ: يُوقَفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْ فَلُ الْمُؤْرِ وَأَمَّا الْأَوَلُ فَلِتَعَذُّرِ إِمْضَائِهِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ، وَفِي قَوْلٍ مُحَرَّج: يُوقَفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٩٩/٣

وَبَعْضُهُمْ أَبَى تَخْرِيَهُ وَقَطَعَ بِالْأَوَّلِ، (وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنُ ثُمَّ اشْتَبَهَ) بِالْآحَرِ، (وَجَبَ التَّوَقُّفُ حَتَّى يُبَيِّنَ) ، فَلَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطُؤُهَا، وَلَا لِثَالِثٍ نِكَاحُهَا قَبْلَ أَنْ يُطلِقَاهَا أَوْ يَمُوتَا أَوْ يُطلِّقَ مُنا فَلا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطُؤُهَا، وَلَا لِثَالِثٍ نِكَاحُهَا قَبْلَ أَنْ يُطلِقَاهَا أَوْ يَمُوتَا أَوْ يُطلِّقَ أَعْدُمُمَا وَيَمُوتَ الْآحَرُ، وَتَنْقَضِيَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَبَعْضُهُمْ أَجْرَى هُنَا قَوْلَ الْبُطلَانِ فِيمَا قَبْلَهُ، (فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْج) عَلَيْهَا (فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْج) عَلَيْهَا

قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) أَيْ وَاتَّفَقَ الزَّوْجَانِ فِي الْكَفَاءَةِ أَوْ أَسْقَطُوهَا وَهَذَا تَصْوِيرٌ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَحَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَذِنَتْ لِمُعَيَّنٍ مُفْرَدٍ مِنْهُمْ فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْعَقْدِ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ مَعَ فَقْدِ وَاحِدٍ مِمَّنْ عَيَّنَتُهُ كَمَا مَرَّ فَيْرِهِ، وَمَا لَوْ عَيَّنَتْ اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى الْعَقْدِ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ مَعَ فَقْدِ وَاحِدٍ مِمَّنْ عَيَّنَتُهُ كَمَا مَرَّ فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَالْآحَرُ بَاطِلٌ) أَيْ التَّانِي، وَإِنْ دَحَلَ بِهَا خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الدُّحُولِ، إذَا لَمْ يَعْلَمْ بِعَقْدِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (فَبَاطِلَانِ) ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فِي الْأُولَى بِعَقْدِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (فَبَاطِلَانِ) ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فِي الْأُولَى

وَظَاهِرًا فِي النَّانِيَةِ، فَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهِي لَهُ نَعَمْ إِنْ وَقَعَ الْفَسْخُ مِنْ الْحَاكِمِ انْفَسَخَ بَاطِنَا أَيْضًا فَلَا تَعُودُ لَهُ، وَإِنْ عَلِمَ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ) نَعَمْ إِنْ رُجِي وَجَبَ التَّوَقُفُ. قَوْلُهُ: (لَوْ عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا) أَيْ وَلَوْ لَمْ يُرْجَ زَوَالُهُ وَإِلَّا وَجَبَ أَنْ يَتَوَقَّفَ وَجَبَ التَّوَقُفُ. قَوْلُهُ: (لَوْ عُرِفَ سَبْقِ إحْدَى الجُمُعَتَيْنِ وَفَرَقَ بِأَنَّ الجُمُعَةَ إِذَا صَحَّتْ لَا يَطْرَأُ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (مُحَرَّجٍ) أَيْ مِنْ سَبْقِ إحْدَى الجُمُعَتَيْنِ وَفَرَقَ بِأَنَّ الجُمُعَةَ إِذَا صَحَّتْ لَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا إِبْطَالُ بِخِلَافِهِ هُنَا، كَمَا لَوْ فَسَحَهُ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ هُنَا فَسْحُهُ. قَوْلُهُ: (وَجَبَ عَلَيْهَا إِبْطَالُ بِخِلَافِهِ هُنَا، كَمَا لَوْ فَسَحَهُ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ هُنَا فَسْحُهُ. قَوْلُهُ: (وَجَبَ مَلْهُ أَمْرِهَا لِلْحَاكِمِ لِأَجْلِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ كَمَا يَأْتِي وَلَهُ الْفَسْخُ إِذَا سَأَلَتُهُ لِلضَّرُورَةِ. التَّوَقُفُ ) وَهَا رَفْعُ أَمْرِهَا لِلْحَاكِمِ لِأَجْلِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ كَمَا يَأْتِي وَلَهُ الْفَسْخُ إِذَا سَأَلَتُهُ لِلضَّرُورَةِ. التَّيْ وَلَهُ الْفُسْخُ إِذَا سَأَلَتُهُ لِلضَّرُورَةِ. وَلَكُهُ الْوَلِمُ وَلَقُهُ الْمُؤْمَا) فَإِنْ وَطِئَهَا لَزِمَهُ أَقَلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْمُسَمَّى. التَّوَلُهُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْمُسَمَّى. وَيُوقَفَ مِنْ تَرَكَةِ كُلِ مَيْتٍ مِنْهَا إِرْثُ زَوْجَةٍ وَمَهُرُهَا.

تَنْبِيهُ: يَجِبُ عَلَيْهِمَا نَفَقَتُهَا مُدَّةَ التَّوَقُّفِ بِحَسَبِ حَالِمِمَا يَسَارُ أَوْ غَيْرُهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَسْبُوقُ عَلَيْهُا بِمَا أَنْفَقَهُ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ثُمَّ بِإِشْهَادٍ، وَهِيَ تَرْجِعُ عَلَى السَّابِقِ بِتَمَامِ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ النَّفَقَةِ الْكَامِلَةِ كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيِّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْوَجْهُ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا م ر عَدَمُ الْتَقَقَةِ الْكَامِلَةِ كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيِّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْوَجْهُ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا م ر عَدَمُ اعْتِمَادِهِ فَلْيُرَاجِعْ.

\_\_\_\_\_\_ وَقُولُهُ: (بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقِيهًا فِي عُرْفِ الشَّرْعِ وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ الْأَوْرَعَ وَالْأَسَنَّ هَذَا مُرَادُهُ، فِيمَا يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي إِلَّ ) قَالَ الْإِمَامُ لَا أَدْرِي هَلْ الْأَوْرَعَ وَالْأَسَنَّ هَذَا مُرَادُهُ، فِيمَا يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي إِلَّ ) قَالَ الْإِمَامُ لَا أَدْرِي هَلْ قَاتُلُ هَذَا يَخُصُّهُ بِقُرْعَةِ السُّلْطَانِ أَوْ يَعُمُّ. قَالَ: وَعَلَى الْأَصَحِ يُكُرَهُ التَّزْوِيجُ فِي قُرْعَةِ السُّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ اهد.

قَوْلُهُ: (وَالْآحَرُ بَاطِلٌ) أَيْ سَوَاءٌ دَحَلَ عِمَا الثَّانِي أَمْ لَا خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَهُ النَّرُكَشِيُّ. قَوْلُ الْمَعْنِ: (فَبَاطِلَانِ) أُسْتُشْكِلَ الْبُطْلَانُ فِي الثَّانِيَةِ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَعِيَّةِ. قَوْلُ الْرَّرُّكَشِيُّ. قَوْلُ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَعْنَى الْخَامِسَةِ بَلُ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ إِلَا الْمَعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنْ الْمَعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى أَنْ الْمَعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَلُولُ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَلُولُ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْلَى الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَلُولُ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْنَى أَنْ الْمُعْلَى الْمُعْلِى اللْمُعْلَى الْمُعْلَى اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ اللِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَع

٦٢٠. "إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَيَمِينُ) خَوُ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَن كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (وَنَذْرٌ) خَوُ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَنَ عَرَرَ كَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ، (وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ أَتَصَدَّقَ بِمِائَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَكُلُّ تَصَرُّفٍ) غَيْرُ مَا ذَكَرَ كَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ، (وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢٣٢/٣

شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ) نَظَرًا لِصُورَةِ النِّدَاءِ الْمُشْعِرِ بِحُصُولِ الطَّلَاقِ حَالَتَهُ وَالْحَاصِلُ لَا يُعَلَّقُ بالْمَشِيئَةِ.

وَالثَّانِي لَا يَقَعُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِالنِّدَاءِ إِنْشَاءُ الطَّلَاقِ وَهُوَ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيئَةِ، (أَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) أَيْ الطَّلَاقَ (فَلَا) يَقَعُ فِي الْأَصَحِ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمَشِيئَةِ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَيْ الطَّلَاقَ (فَلَا) يَقَعُ فِي الْأَصَحِ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمَشِيئَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ لَا يَقَعُ يُوحِبُ حَصْرَ الْوُقُوعِ فِي حَالَةِ عَدَمِ الْمَشِيئَةِ وَذَلِكَ تَعْلِيقٌ بِعَدَمِ الْمَشِيئَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ وَالتَّانِي يَقَعُ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ وَجَعَلَ الْمَخْلَصَ عَنْهُ الْمَشِيئَةَ وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَحْصُلُ الطَّلَاقُ فِيهِ وَالتَّانِي يَقَعُ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ وَجَعَلَ الْمَخْلَصَ عَنْهُ الْمَشِيئَةَ وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَكُصُلُلُ اللَّالَاقُ اللَّالَاقُ اللَّهُ الْمَعْلِيقَ اللَّهُ الْمَعْلِيقَ اللَّهُ الْمَشِيئَةَ وَهِي غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَكُصُلُلُ اللَّالَاقُ اللَّهُ الْمَعْقِيقَ الْمَالِيقُ اللَّالَةُ الْمَالِيقُ اللَّهُ الْمَالُومَةِ فَالاَ يَعْلِيقُ اللَّالَةُ اللَّهُ الْمَشِيئَةَ وَهِي غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَكُولُونَ الْمَالِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَصْلِيقَةُ وَهِي عَيْرُ اللَّهُ الْمَالِيقُ اللَّهُ الْمَالِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقَ الْمَالَاقُ اللَّهُ الْمَالِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقَ الْمُثَلِقَ الْقُومِةِ فَاللَّهِ الْمَالِقُلُومُ اللَّهُ الْمَعْلِيقُ اللْمُعْلِقَ الْمُعْلِقَ الْمُتَقَالَةُ اللَّهُ الْمُعْلِقَ اللَّهُ الْمُؤْلِقَ الْمَالِقَ اللْمُتَالِقُ الْقَالَالَةُ اللَّهُ الْمَالِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقَ الْمَالِمُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُلْعُلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُتَالِقُ اللَّ

فَصْلٌ: شَكَّ فِي طَلَاقٍ مُنْجَزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ: أَيْ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ أَوْ لَا (فَلَا) يُحْكَمُ بِوْقُوعِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ (أَوْ فِي عَدَدٍ) كَأَنْ شَكَّ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلْقَتَانِ أَوْ وَاحِدَةٌ (فَالْأَقَلُ) يَأْخُذُ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ (أَوْ فِي عَدَدٍ) كَأَنْ شَكَّ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلْقَتَانِ أَوْ وَاحِدَةٌ (فَالْأَقَلُ) يَأْخُذُ بِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، (وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ) فِيمَا ذَكْرَ بِأَنْ يُحْتَاطَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الشَّكُ فِي الْوَرَعُ وَيَا الشَّكُ فِي الْوَرَعُ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ وَيَعِيْهِ مِنْ الْحِلِّ أَوْ الْبَائِنِ بِدُونِ ثَلَاثٍ جَدَّدَ النِّكَاحَ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ رَاجَعَ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ الْحِلِّ أَوْ الْبَائِنِ بِدُونِ ثَلَاثٍ جَدَّدَ النِّكَاحَ أَوْ بِثَلَاثٍ أَوْ الْبَائِنِ بِدُونِ ثَلَاثٍ جَدَّدَ النِّكَاحَ أَوْ بِثَلَاثٍ أَمْسَكَ عَنْهَا، وَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ يَقِينًا وَإِنْ كَانَ

\_\_\_\_Sلِلْجَزْمِ الْمُعْتَبَرِ فِي صِحَّةِ النِّيَّةِ فِيهَا.

قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ لَا يُعَلَّقُ) وَبِذَلِكَ فَارَقَ أَنْتِ طَالِقٌ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي قَرِيبِ الْحُصُولِ، وَمُتَوَقَّعِهِ كَمَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ أَنْتَ صَحِيحٌ.

تَنْبِيهُ: عُلِمَ مِمَّا ذَكرَ أَنَّ الْفَصْلَ بِقَوْلِهِ يَا طَالِقُ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالْمُعَلَّقِ لَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجْنَبِيًّا قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا وَمِنْهُ مَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَرَاجِعْهُ.

فَرْغٌ: لَوْ قَالَ قَصَدْت بِقَوْلِي يَا طَالِقُ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ الَّذِي قَبْلَهُ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يُقْبَلْ وَيَدِينُ.

فَصْلٌ: فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ وَهُو أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ لِأَنَّهُ إِمَّا شَكُّ فِي أَصْلِهِ، أَوْ فِي عَدَدِهِ أَوْ فِي عَدَدِهِ أَوْ فِي عَدَدِهِ أَوْ فِي الطَّلَاقِ وَهُو أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ لِأَنَّهُ إِمَّا شَكُّ فِي صِيغَتِهِ الْوَاقِعَةِ مِنْهُ قَبْلَ تَنْجِيزٍ أَوْ تَعْلِيقٍ، وَهَذِهِ لَمْ يَتَكَلَّمُ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهَا وَقِيَاسُ مَا مَرَّ آنِفًا مِنْ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ شَكَّ، هَلْ قَصَدَ التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيئَةِ أَوْ لَا أَنْ يَقَعَ هُنَا فَرَاجِعْهُ. وَوُلُهُ: (شَكَّ) أَيْ تَرَدَّدَ.

قَوْلُهُ: (هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ) وَهُوَ فِي الْمُعَلَّقِ شَكَّ فِي وُجُودِ صِفَتِهِ. قَوْلُهُ: (فَالْأَقَلُّ) خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكِ.

قَوْلُهُ: (الْوَرَعُ) هُوَ فِي الْأَصْلِ الْكَفُّ عَنْ الْحَرَامِ ثُمَّ ٱسْتُعِيرَ هُنَا لِلْكَفِّ عَنْ الْحَلَالِ. قَوْلُهُ: (رَاجَعَ) احْتِيَاطًا وَيَعْتَدُّ بِهَذِهِ الرَّجْعَةِ لَوْ تَبَيَّنَ لَهُ وُقُوعُ الطَّلَاقِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهَا.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِلَىٰ فَرَقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَنْتِ طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِأَنْ يَا كَذَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ يَقْتَضِي حُصُولَ الْوَصْفِ حَالَةَ النِّدَاءِ، وَلَا يُقَالُ لِلْحَاصِلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَنْتِ كَذَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَتَوَقُّعِ الْحُصُولِ كَمَا يُقَالُ لِلْقَرِيبِ مِنْ الْوُصُولِ وَاصِلٌ وَلِقَرِيبِ الشِّفَاءِ أَنْتَ عَنْدَ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَتَوَقُّعِ الْحُصُولِ كَمَا يُقَالُ لِلْقَرِيبِ مِنْ الْوُصُولِ وَاصِلٌ وَلِقَرِيبِ الشِّفَاءِ أَنْتَ صَحِيحٌ فَيَصِحُ الِاسْتِثْنَاءُ وَيَنْتَظِمُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَدَّمَ) أَيْ فَالْعِلَّةُ هُنَاكَ هِي الْعِلَّةُ هُنَا. قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْصُلُ الْحُلَاصُ) كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ، وَلَا تَعْلَمْ مَشِيئَتَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيُفَرَّقُ بِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ فِي هَذَا دُونَ الْأَوّلِ، ثُمَّ إِنَّ الْوَجْهَ التَّانِي رَجَّحَهُ الْقَاضِي وَالْبَعُويُّ وَالْمَاوْرُدِيُّ.

فَرْعٌ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ فَشَهِدَا أَنَّكَ قُلْت عَقِبَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي إِنْ كَانَ لَهُ حَالَةُ غَضَبٍ أُخِذَ بِقَوْلِهِمَا، وَإِلَّا لَمْ يُلْتَفَتْ إلَيْهِمَا وَنَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ، بِأَنَّ فِعْلَ الشَّخْصِ لَا يُرْجَعُ فِيهِ لِلْغَيْرِ كَالْمُصَلِّي وَالشَّاهِدِ.

## [فَصْلٌ شَكَّ فِي طَلَاقٍ مُنْجَزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ]

فَصْلٌ قَوْلُهُ: (شَكَّ فِي طَلَاقٍ) أَيْ بِاسْتِوَاءٍ أَوْ رُجْحَانٍ كَنَظِيرِهِ فِي الْحَدَثِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ بَقَاءُ النِّكَاحِ) كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ التَّحْرِيمُ عِنْدَ الشَّكِّ فِي النِّكَاحِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَى اللَّكَاحِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لَكِ عَيْثُ الْمَسْأَلَةِ تَحَقُّقُهَا لَيْسَتْ فِي قَيْرِهِ، وَإِنَّمَا نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ تَحَقُّقُهَا فَي طَرَفٍ مِنْ التَّوْبِ كَيْ يُسْتَصْحَبُ الْعَدَمُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ تَحَقُّقُهَا فِي طَرَفٍ مِنْ التَّوْبِ مَعَ الشَّكِ فِي إصَابَةِ غَيْرِهِ." (١)

٦٢٢. "مِنْهُنَّ فِي الْحَالِ لِحُصُولِ الْحِنْثِ بِوَطْءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ.

(وَلُوْ قَالَ) وَاللّهِ (لَا أُجَامِعُكِ إِلَى سَنَةٍ إِلّا مَرَّةً فَلَيْسَ بِمُولٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوَطْءِ مَرَّةً شَيْءٌ لِاسْتِثْنَائِهَا (فَإِنْ وَطِئَ وَ) قَدْ (بَقِيَ مِنْهَا) أَيْ مِنْ السَّنَةِ (أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ أَقَلُ فَهُوَ أَشْهُرٍ فَمُولٍ) مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحُصُولِ الْحِنْثِ بِالْوَطْءِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ بَقِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، أَوْ أَقَلُ فَهُوَ أَشْهُرٍ فَهُو الْمُدَّةُ وَلَيْكَ وَإِنْ بَقِي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، أَوْ أَقَلُ فَهُو كَالِفٌ وَلَيْسَ بِمُولٍ، وَالتَّانِي هُو مُولٍ فِي الْحَالِ، لِأَنَّهُ بِالْوَطْءِ مَرَّةً يَقْرُبُ مِنْ الْحِنْثِ فَتُضْرَبُ الْمُدَّةُ وَلَيْكَ إِلنَّ الْمُدَّةُ ثَانِيًا إِنْ بَقِيَ مِنْ السَّنَةِ الْمُدَّةُ الْإِيلَاءِ.

فَصْلٌ. يُمْهَلُ الْمُولِي (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) فِي زَوْجَةٍ (مِنْ الْإِيلَاءِ بِلَا قَاضٍ وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنْ الرَّجْعَةِ) لَا مِنْ الْإِيلَاءِ بِلَا قَاضٍ لِثُبُوتِهِ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ، مِنْ الْإِيلَاءِ لِلْحُتِمَالِ أَنْ تَبِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُحْتَجْ فِي الْإِمْهَالِ إِلَى قَاضٍ لِثُبُوتِهِ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ، مِنْ الْإِيلَاءِ الْعُنَّةِ، لِأَنَّمَا مُجْتَهَدُّ فِيهَا

وَقَوْلُهُ مِنْ الْإِيلَاءِ أَيْ فِي الْمُطِيقَةِ لِلْوَطْءِ أَمَّا غَيْرُهَا، كَصَغِيرَةٍ أَوْ مَرِيضَةٍ فَمِنْ حِينِ إطَاقَةِ الْوَطْءِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي.

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٣٤٤/٣

(وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُحُولِ الْمُدَّةِ انْقَطَعَتْ) لِأَنَّ النِّكَاحَ يَغْتَلُ بِالرِّدَّةِ فَلَا يُحْسَبُ زَمَنُهَا مِنْ الْمُدَّةِ إِذَا أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ (فَإِذَا أَسْلَمَ أُسْتُوْنِفَتْ) فَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا مَا مَضَى قَبْلَ الرِّدَّةِ، لِأَنَّ الْمُدَّةِ إِنْ وُجِدَ الْمُدَّةِ إِنْ مُتِنَاعِ الْمُتَوَالِي فِي نِكَاحٍ سَلِيمٍ (وَمَا مَنَعَ الْوَفَاءَ وَلَمْ يُخِلَّ بِنِكَاحٍ إِنْ وُجِدَ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْسَبُ زَمَنُهُ مِنْ الْمُدَّةِ فِيهِ) أَيْ فِي الرَّوْجِ (لَمْ يَمَتُعُ الْمُدَّةَ كَصَوْمٍ، وَإِحْرَامٍ وَمَرَضٍ وَجُنُونٍ) أَيْ يُحْسَبُ زَمَنُهُ مِنْ الْمُدَّةِ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ) سَوَاءٌ قَارَكُمَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ) الْمُدَّةَ قَارَكُمَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ) الْمُدَّةَ قَارَكُمَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا (أَوْ) وُجِدَ (فِيهَا) أَيْ فِي الرَّوْجَةِ (وَهُوَ حِسِيِّ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ الْمُدَّةَ فَالا يُبْتَنَا أَمْ الْمُدَّةَ فِي الْمُدَّةَ وَلَا يَبْتَنَا أَوْلِ الْمُعْتَمِ فِي الْمُدَّةِ فَاللَّهُ الْمُعْتَمِ فِي الْمُدَّةِ فَاللَّ الْمُدَّةِ فَاللَّهُ الْمُدَّةِ فِي الْمُدَّةِ مِنْهُ الْمُدَّةِ فَوْمُ مُتَمَولِ الْإِضْرَادِ (وَقِيلَ: تَبْنِي) عَلَيْهِ (أَوْ شَرْعِيُّ كَحَيْضٍ وَصَوْمٍ نَفْلٍ فَلَا) يَمْتُهُ مِنْهَا، لِأَنْفُولِ عَنْ حَيْضٍ غَالِيًا، وَهُو مُتَمَكِنٌ فِي صَوْمِ النَّفْلِ مِنْ كَيْلِيلِهَا وَمُعَلَى الْمُدَّةِ مِنْهُ لَيْلًا لَا يُنْفُولُ مَنْ الْمُدَى الْمُدَّةِ مِنْهُ الْمُؤْلِقُ وَقِيلَ: لَا يَمْتُعُ لِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ لَيْلًا، وَاليَّفَاسُ وَقِيلَ لَا لِنُدُرَتِهِ.

(فَإِنْ وَطِئ فِي الْمُدَّةِ) فَظَاهِرُ أَنَّ الْإِيلَاءَ انْحَلَّ وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى (وَإِلَّا) أَيْ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ فِيهَا، (فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ) بَعْدَهَا (بِأَنْ يَفِيءَ) أَيْ يَرْجِعَ إِلَى الْوَطْءِ الَّذِي امْتَنَعَ مَنْهُ بِالْإِيلَاءِ (أَوْ يُطَلِّقَ) لِلْآيَةِ السَّابِقَةِ وَلَيْسَ لِسَيِّدِ الْأَمَةِ

\_\_\_\_\_ كَقُولُهُ: (فَمُولٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ) فَلَوْ وَطِئَ وَاحِدَةً اخْلَّ الْإِيلَاءُ فِي الْجَمِيعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ وَاحِدَةٌ، وَهَذِهِ مِنْ بَابِ عُمُومِ السَّلْبِ أَيْ النَّفْي وَالَّتِي قَبْلَهَا مِنْ بَابِ سَلْبِ الْعُمُومِ.

قَوْلُهُ: (إِلَى سَنَةٍ) فَإِنْ لَمْ يَنْكُرْ لَفْظَ سَنَةٍ فَمَتَى وَطِئَ صَارَ مُولِيًا. قَوْلُهُ: (أَوْ أَقَلُ) أَوْ لَمْ يَطَأْ

فَصْلٌ: فِي أَحْكَامِ الْإِيلَاءِ

مَنْ ضَرَبَ مُدَّةً وَغَيْرَهَا. قَوْلُهُ: (يُمُهَلُ) وُجُوبًا وَلَوْ بِلَا قَاضٍ. قَوْلُهُ: (الْمُولِي) وَلَوْ رَقِيقًا خِلَافًا لِخِلَافًا لِمُالِكٍ فِي اكْتِفَائِهِ بِشَهْرَيْنِ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (فِي زَوْجَةٍ) وَلَوْ رَقِيقَةً خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةً فِي اكْتِفَائِهِ فِيهَا بِشَهْرَيْنِ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْإِيلَاءِ) أَيْ مِنْ تَلَفُّظِهِ بِهِ وَلَوْ فِي مُبْهَمَةٍ عَيَّنَهَا كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (لَا مِنْ الْإِيلَاءِ) وَإِنْ وَقَعَ فِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ، وَوَطْءُ الشُّبْهَةِ كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيّ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا فِي الْمُدَّةِ) أَيْ مُدَّةِ الضَّرْبِ، وَكَذَا بَعْدَهَا كَمَا فِي الْمَنْهَجِ وَغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (أَسْتُؤْنِفَتْ) إِنْ بَقِيَ أَكْتَرُ مِنْ الْأَرْبَعَةِ مِنْ مُدَّةِ الْإِيلَاءِ، وَبِهَذَا يُقَالُ رَجُلُّ وَقَعَ مِنْهُ إِيلَاءُ وَضُربَ لَهُ مُدَّتَانِ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحِلَّ) احْتِرَازُ عَنْ الرِّدَّةِ وَخُوهِا. قَوْلُهُ: (كَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ) هَذَا مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، وَأَمَّا الْمَرَضُ وَالْجُنُونُ فَمَانِعٌ حِسِيٌّ. قَوْلُهُ: (مَنَعَ) إِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَطْءٌ مَعَهُمَا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (حَدَثَ الْمَرَضُ وَالْجُنُونُ فَمَانِعٌ حِسِيٌّ. قَوْلُهُ: (مَنَعَ) إِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَطْءٌ مَعَهُمَا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ) لَا بَعْدَهَا فَلَهَا الطَّلَبُ. قَوْلُهُ: (وَيَمَنَعُ) أَيْ مِنْ حُسْبَانِ الْمُدَّةِ تَلَبُّسُهَا عِمَا هُوَ فَرْضٌ مِنْ صَوْمٍ وَلَوْ نَذْرًا، أَوْ كَفَّارَةً أَوْ قَضَاءً فَوْرِيًّا، وَكَذَا قَضَاءً مُوسَّعًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ، وَالإعْتِكَافُ الْوَاحِبُ كَذَلِكَ، وَيَمْنَعُ الْإِحْرَامُ وَلَوْ نَفْلًا أَوْ بِلَا إِذْنِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَا يُكَلَّفُ فِي نَعْوِ الصَّوْمِ الْوَطْءَ لَيْلًا. قَوْلُهُ: (وَالنِّفَاسُ كَالْحَيْضِ) لَا يَمْنَعُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

قَوْلُهُ: (فَلَهَا) لَا لِوَلِيِّهَا وَلَا لِسَيِّدِهَا مُطَالَبَتُهُ بَعْدَهَا أَيْ الْمُدَّةِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا عُلِّقَ بِهِ يَقَعُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ بِلَا طَلَبٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ يُطَلِّقَ) أَفَادَ أَهَّا عَنْهُ - فِي أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا عُلِقَ بِهِ يَقَعُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ بِلَا طَلَبٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ يُطَلِّقَ) أَفَادَ أَهَّا تُرَيِّبُ الطَّلَبَ تُرَدِّدُ الطَّلَبَ بَيْنَ الْفَيْئَةِ وَالطَّلَاقِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَنْهَجِ مِنْ أَنَّهَا تُرَيِّبُ الطَّلَبَ بِالْفَيْئَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ

\_\_\_\_في الْبَاقِيَاتِ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: لَا أُجَامِعُكِ إِلَيْ) لَوْ تَرَكَ الْوَطْءَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي رَوَائِدِ الرَّوْضَةِ لِأَنَّ الْعَرَضَ مَنْعُ الزِّيَادَةِ.

[فَصْلٌ يُمْهَلُ الْمُولِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي زَوْجَةٍ مِنْ الْإِيلَاءِ] فَصْلٌ يُمْهَلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَىٰ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُخِلَّ بِنِكَاحٍ إِخَّ) احْتَرَزَ عَنْ مَسْأَلَةِ الرِّدَّةِ وَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ السَّابِقَيْنِ، قَوْلُهُ: (كَصَوْمٍ) مَانِعٍ شَرْعِيٍّ وَمَرَضٍ مَانِعٍ حِسِّيٍّ قَوْلُهُ: (كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ) أَيْ مَانِعَيْنِ مِنْ إيلَاجِ الْحَشَفَةِ، قَوْلُهُ: (كَصِغرٍ وَمَرَضٍ) أَيْ مَانِعَيْنِ مِنْ إيلَاجِ الْحَشَفَةِ، قَوْلُهُ: (وَصَوْمٍ نَفْلٍ) اقْتَضَى صَنِيعُهُ عَدَّهُ مِنْ الْمَوَانِعِ وَهُوَ لَا يَحْسُنُ، لِأَنَّ الزَّوْجَ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ مِنْ الْوَطْءِ. الْوَطْءِ.

[وَطِئَ فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ]

قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ إِلَىٰ حَالَفَ الْحَنفِيَّةُ وَادَّعَوْا أَنَّمَا تَطْلُقُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ، لِأَنَّهُ كَانَ طَلَاقًا فِي." (١)

٦٢٠. "وَالنِّسْيَانُ لَا يُجْعَلُ عُذْرًا فِي تَرْكِ الْمَأْمُورَاتِ، وَهَلْ يَبْطُلُ مَاضٍ، أَوْ يَنْقَلِبُ نَفْلًا فِيهِ قَوْلَانِ (وَكَذَا) بِفَوَاتِهِ (بِمَرَضٍ) بِأَنْ أَفْطَرَ فِيهِ (فِي الجُّدِيدِ) لِأَنَّ الْمَرَضَ لَا يُنَافِي الصَّوْمَ، وَإِنَّمَا وَوَكَذَا) بِفَوَاتِهِ (بِمَرَضٍ بِأَنْ أَفْطَرَ فِيهِ (فِي الجُّدِيدِ) لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِاحْتِيَارِهِ (لَا حَرَجَ مِنْهُ بِفِعْلِهِ وَالْقَدِيمُ لَا يَزُولُ التَّتَابُعُ بِالْفِطْرِ لِلْمَرَضِ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِاحْتِيَارِهِ (لَا يَحْيُضٍ) فِي كَفَّارَةِ الْمَرْأَةِ عَنْ الْقَتْلِ، لِأَنَّهُ يُنَافِي الصَّوْمَ وَلَا تَخْلُو عَنْهُ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ فِي الشَّهْرِيْنِ بِحَيْشٍ ) فِي كَفَّارَةِ الْمَرْأَةِ عَنْ الْقَتْلِ، لِأَنَّهُ يُنَافِي الصَّوْمَ وَلَا تَخْلُو عَنْهُ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ فِي الشَّهْرِيْنِ عَلَيْا، وَالتَّا خِيلُ إِلَى سِنِّ الْيَأْسِ فِيهِ حَطَرٌ وَالنِّفَاسُ كَالْحَيْضِ وَقِيلَ يَقْطَعُ التَّتَابُعَ لِنُدْرَتِهِ (وَكَذَا عُنُونُ) فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ بِهِ التَّتَابُع (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِمُنَافَاتِهِ لِلصَّوْمِ كَالْحَيْضِ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِيهِ عَلَى الْمَرْضِ. وَلِلَّ الْمَرْضِ. وَلَا الْمَرَضِ.

ثُمُّ أَحَذَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ الْخَصْلَةِ الثَّالِثَةِ فَقَالَ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمٍ بِهَرَمٍ، أَوْ مَرَضٍ قَالَ الْأَكْثَرُونَ) مِنْ الْأَصْحَابِ (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) وَقَالَ الْأَقَلُونَ كَالْإِمَامِ وَالْعَزَالِيِّ يَدُومُ شَهْرَيْنِ فِيمَا الْأَكْثَرُونَ) مِنْ الْأَصْحَابِ (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) وَقَالَ الْأَقَلُونَ كَالْإِمَامِ وَالْعَزَالِيِّ يَدُومُ شَهْرَيْنِ فِيمَا يُظَنُّ بِالْعَادَةِ، أَوْ بِقَوْلِ الْأَطِبَّاءِ (أَوْ لَجَقَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةُ شَدِيدَةٌ، أَوْ حَافَ زِيَادَةَ مَرَضٍ كَفَّرَ بِيْطَعُامِ سِتِينَ مِسْكِينًا) لِلْآيَةِ السَّابِقَةِ (أَوْ فَقِيرًا) لِأَنَّهُ أَشَدُّ حَالًا مِنْهُ كَمَا تَبَيَّنَ فِي قَسْمِ الصَّدَقَاتِ (لَا كَافِرًا وَلَا هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَلِّبِيًّا) كَمَا فِي الزَّكَاةِ (سِتِينَ مُدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مُدُّ (مِمَّ يَكُونُ فِطْرَةً) يَكُونُ فِطْرَةً)

\_\_\_\_ الشَّهْرَيْنِ كَيَوْمٍ وَاحِدٍ وَيُحَرَّمُ الْوَطْءُ فِيهِمَا وَلَوْ لَيْلًا لَكِنَّهُ فِيهِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ خِلَافًا لِمَالِكِ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَيُعْتَبَرُ الشَّهْرَانِ بِالْهِلَالِ فَإِنْ صَامَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ حَسَبَ مَا بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ،

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٣/٤

وَكُمَّلَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ الثَّالِثِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا قَوْلُهُ: (بِلَا عُذْرٍ) بِأَنْ نَسِيَ النِّيَّةَ لَيْلًا، أَوْ عَلِمَ الْحُوْمَةَ، وَإِنْ جَهِلَ الْقَطْعَ نَعَمْ إِنْ عُذِرَ فِي الْجُهْلِ لَمْ يَقْطَعْ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَيْسَ مِنْ الْعُذْرِ الْحُدُرِ فَي الْجُهْلِ لَمْ يَقْطَعْ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَيْسَ مِنْ الْعُذْرِ الْحُدُونِ كَإِغْمَاءٍ وَلَوْ غَيْرَ مَسْبُوقٍ حَيْثُ لَمْ يَنْوِ لَيْلًا. الْمَرَضُ، وَإِنْ جَازَ بِهِ الْفِطْرُ بِخِلَافِ خَوْ الْجُنُونِ كَإِغْمَاءٍ وَلَوْ غَيْرَ مَسْبُوقٍ حَيْثُ لَمْ يَنْوِ لَيْلًا. قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَبْطُلُ إِلَّى أَيْ إِذَا وَقَعَ صَحِيحًا وَلَوْ شَرَعَ فِي وَقْتٍ يَعْلَمُ أَنَّ فِي الْمُدَّةِ يَوْمًا لَا يَصِحُ صَوْمُهُ كَالْعِيدِ فَشُرُوعُهُ بَاطِلٌ.

قَوْلُهُ: (فِيهِ قَوْلَانِ) أَصَحُّهُمَا عَنْ وَالِدِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ وُقُوعُهُ نَفْلًا، وَفِي الْأَنْوَارِ إِنْ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ بَطَلَ وَإِلَّا وَقَعَ نَفْلًا، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَشَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: (فِي كَفَّارَةِ الْمَرْأَةِ عَنْ الْقَتْلِ) هُوَ اعْتِرَاضٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِذِكْرِ هَذَا مَعَ تَخْصِيصِ كَلامِهِ فِي الْأُوّلِ بِالظِّهَارِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هُوَ إِفَادَةُ حُكْمٍ زَائِدٍ، وَهُو غَيْرُ مَعِيبٍ وَعَدَلَ الشَّارِحُ عَنْ تَصْوِيرِ الزَّرْكَشِيّ لَهُ بِصَوْمِ الْمَرْأَةِ عَنْ ظِهَارِ قَرِيبِهَا الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَإِنْ تَبِعَهُ شَيْحُنَا الرَّمْلِيُّ فِيهِ تَبَعًا لِابْنِ حَجَرِ لِعَدَمِ وُجُوبِ التَّتَابُع عَلَيْهَا حِينَئِذٍ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تَخْلُو عَنْهُ إِلَىٰ ) يُفِيدُ أَهَا لَوْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ تَخْلُو فِيهَا قَدْرَ الْمُدَّةِ وَشَرَعَتْ فِي الصَّوْمِ فِي وَقْتٍ يَطْرَأُ فِيهِ حَيْضٌ لَمْ يَصِحَّ، وَبِهِ قَالَ شَيْخُنَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ عَلَى هَذَا غَالِبًا لَا مَفْهُومَ لَهُ.

قَوْلُهُ: (لَا يَزُولُ بِهِ التَّتَابُعُ) مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِالْخُلُوِّ مِنْهُ مُدَّةً تَسَعُ الْكَفَّارَةَ كَمَا مَرَّ فِي الْخَيْضِ، وَالْإِغْمَاءُ كَالْجُنُونِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ) فِي وَقْتِ إِرَادَتِهِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ قَدَرَ فِي غَيْرِهِ كَأَنْ أَرَادَ فِي وَقْتِ الصَّيْفِ وَهُوَ قَادِرٌ فِي الشِّتَاءِ.

قَوْلُهُ: (عَنْ صَوْمٍ) فِيهِ إشْعَارٌ بِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْإِطْعَامِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَمَّا مَرَّ فِي اعْتِبَارِ الْعِتْقِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَفِي بِقِيمَةِ رَقِيقِ يُعْتِقُهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مَرَضٍ) عَطْفٌ عَامٌ قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْأَقَلُونَ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَفَارَقَ غَيْبَةَ الْمَالِ كَمَا مَرَّ؟ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمَالِ أَنْ يُقْدَرَ عَلَى إحْضَارِه، وَلأَنَّهُ لَا يُقَالُ مَعَهُ: إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ.

قَوْلُهُ: (بِالْعَادَةِ) أَيْ الْغَالِبَةِ لِذَلِكَ الشَّحْصِ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ. قَوْلُهُ: (بِقَوْلِ الْأَطِبَّاءِ) أَيْ عَدْلَيْنِ مِنْهُمْ.

قَوْلُهُ: (مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ) بِحَيْثُ لَا ثُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبِحْ التَّيَمُّمَ وَمِنْهَا شِدَّةُ الشَّبَقِ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ أَيْ شِدَّةُ الْحَاجَةِ إِلَى الْوَطْءِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ أَيْ شِدَّةُ الْحَاجَةِ إِلَى الْوَطْءِ وَلَهُ مَرَّ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلُ عُذْرًا فِي رَمَضَانَ لِجَوَازِ الْوَطْءِ فِيهِ لَيْلًا، وَلِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ يُنْتَقَلُ إِلَيْهِ. كَمَا مَرَّ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلُ عُذْرًا فِي رَمَضَانَ لِجَوَازِ الْوَطْءِ فِيهِ لَيْلًا، وَلِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ يُنْتَقَلُ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (سِتِينَ) فَلَا يَكْفِي أَقَلُ مِنْهُمْ، وَإِنْ دَفَعَ لَهُ قَوْلُهُ: (سِتِينَ) فَلَا يَكْفِي أَقَلُ مِنْهُمْ، وَإِنْ دَفَعَ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ سِتِينَ مُدًّا وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِعْطَاءُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ دَفَعَ الْأَمْدَادَ لِلْإِمَامِ فَتَلِفَتْ قَبْلَ كَفْعِهِمَا لِلْمَسَاكِينِ لَمْ يُجْزِقُهُ إِذْ لَا يَدَ لِلْإِمَامِ عَلَى الْكَفَّارَاتِ. وَلَوْ دَفَعَ الْمُكَفِّرُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ مُذَا إِلَى ثَمَامِ السِّتِينَ كَفَاهُ، وَإِنْ كَانَ كَانَ مُكُومًا اللهَ مَن السِّتِينَ كَفَاهُ، وَإِنْ كَانَ مُكُومًا اللهُ مَن السِّتِينَ كَفَاهُ، وَإِنْ كَانَ مُكُومًا اللهُ مَن السِّتِينَ كَفَاهُ، وَإِنْ كَانَ مَكُومُ الْمَامِعَ مُن السَّتَةِ مَن كَفَاهُ، وَإِنْ كَانَ مَنُ اللهُ مُن وَلَا كَانَ مَكُولُ الْمَعْمَا لِلْهُ مَن السِّتِينَ كَفَاهُ، وَإِنْ كَانَ مَكُومُ الْمَنْهُ لَوْ حَرَى اللهُ لَكُولُومُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الْكَفَارَاتِ. وَهَكَذَا إِلَى ثَمَامِ السِتِتِينَ كَفَاهُ، وَإِنْ كَانَ مَكُولُولُولُولُولُولُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ السِتِينَ كَفَاهُ الْمَاقِلُ الْمُعُمُ اللهُ عَلَى الْمُعَلِقُولُ اللهُ الْمُ اللّهُ الْمُعَلِقُولُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الْمَلَالِ الْعُطُاءُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ اللللّهُ اللّهُ

فَائِدَةٌ: ذَكَرَ بَعْضُهُمْ حِكْمَةً لِكَوْنِهِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَهِيَ مَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَلَقَ آدَمَ مِنْ سِتِّينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْأَرْضِ الْمُخْتَلِفَةِ كَالْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ وَالْأَسْوَدِ وَالسَّهْلِ وَالْوَعْرِ وَالْأَسْوَدِ وَالسَّهْلِ وَالْوَعْرِ وَالْخُلُو سِتِّينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْأَنْوَاعِ أَوْلَادِهِ كَذَلِكَ فَكَأَنَّ الْمُكَفِّرَ عَمَّ جَمِيعَ الْأَنْوَاعِ بِصَدَقَتِهِ، وَالْعَذْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاحْتَلَفَتْ أَنْوَاعُ أَوْلَادِهِ كَذَلِكَ فَكَأَنَّ الْمُكَفِّرَ عَمَّ جَمِيعَ الْأَنْوَاعِ بِصَدَقَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ حِكْمَةُ كُوْنِ الصَّوْمِ سِتِّينَ يَوْمًا كَذَلِكَ.

\_\_\_\_\_\_ وَالتَّتَابُعُ، بَاقٍ بِحَالِهِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، احْتَجَّ الشَّافِعِيُ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِأَنَّا لَوْ أَوْجَبْنَا الاسْتِغْنَافَ لَوَقَعَ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ بَعْدَ الْتِمَاسِ وَلَوْ لَمْ نُوجِبْهُ لَكَانَ بَعْضُهُمَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ مِنْ الْأَوَّلِ وَاحْتَجَّ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ جِمَاعٌ لَا يُؤَثِّرُ بِعَامُهُمَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ مِنْ الْأَوَّلِ وَاحْتَجَّ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ جِمَاعٌ لَا يُؤَثِّرُ فِي صِفَتِهِ كَالْأَكُل لَيْلًا وَجِمَاعٍ غَيْرِ الْمُظَاهِرِ عَنْهَا.

فَرْعٌ: لَوْ أَفْطَرَ نَهَارًا عَمْدًا جَاهِلًا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ فَفِي فَتَاوَى ابْنِ الْبَزْرِيِّ تِلْمِيذِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ وَفِيهِ نَظَرٌ، قَوْلُهُ: (عَنْ الْقَتْل) أَمَّا الظِّهَارُ فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (هِرَمْ، أَوْ مَرَضٍ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَقَدْ اسْتَحْسَنُوا قَوْلُ كَالِينُوسَ الْمَرَضُ هَرَمٌ عَارِضٌ وَالْمُرُمُ مَرَضٌ طَبِيعِيُّ، قَوْلُهُ: (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) أَيْ بِخِلَافِ الَّذِي جَالِينُوسَ الْمَرَضُ هَرَمٌ عَارِضٌ وَالْمُرُمُ مَرَضٌ طَبِيعِيُّ، قَوْلُهُ: (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ فَإِنَّهُ لَا يَعْدِلُ بِهِ إِلَى الْإِطْعَامِ كَالْمَالِ الْغَائِبِ الْقَادِرِ بِهِ عَلَى الْعِتْقِ، قَوْلُهُ: (كَفَّرَ يُولُهُ: (كَفَّرَ بِإِطْعَامِ إِلَى الْإِطْعَامِ كَالْمَالِ الْغَائِبِ الْقَادِرِ بِهِ عَلَى الْعِتْقِ، قَوْلُهُ: (كَفَّرَ بِإِطْعَامِ اللهِ إِلْمُعَامِ كَالْمَالِ الْعَامِ كَالْمَالِ الْعَامِ كَالْمَالِ الْعَامِ عَلَى الْعَرْفِ وَقَوْلِيمْ «أَطْعَمَ رَسُولُ اللهِ بِإِطْعَامِ إِلَيْ وَقَدْ جَاءَ أَطْعَمَ بِمَعْنَى مَلَّكَ فِي قَوْلِحِمْ «أَطْعَمَ رَسُولُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الجُدَّةَ السُّدُسَ»." (1)

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢٧/٤

77٤. "فَهَلَكَ (فَلَا دِيةَ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ الْمُهْلِكُ نَفْسَهُ بِإِعْرَاضِهِ عَمَّا يُنْجِيهِ، وَالثَّانِي يَقُولُ قَدْ يَمُنْعُهُ مِنْهَا دَهْشَةٌ وَعَارِضُ بَاطِنٍ، (أَوْ فِي نَارٍ يُمْكِنُ الْخَلَاصُ مِنْهَا فَمَكَثَ فِيهَا) حَتَّى قَدْ يَمُنْعُهُ مِنْهَا دَهْشَةٌ وَعَارِضُ بَاطِنٍ، (أَوْ فِي نَارٍ يُمْكِنُ الْخَلَاصُ مِنْهَا فَمَكَثَ فِيهَا) حَتَّى هَلَكَ، (فَفِي الدِّيةِ الْقَوْلَانِ) أَظْهَرُهُمَا عَدَمُ وُجُوهِمَا، (وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ) أَيْ الْمَاءِ وَالنَّارِ وَجُهٌ) بِوُجُوبِهِ بِنَاءً عَلَى وُجُوبِ الدِّيةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَالْفَرْقُ أَنَّ النَّارَ تُوَثِّرُ بِأَوَّلِ وَفِي النَّارِ وَجُهُ ) بِوُجُوبِهِ بِنَاءً عَلَى وُجُوبِ الدِّيةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَالْفَرْقُ أَنَّ النَّارَ تُوَثِّرُ بِقَوْلِهِ الْمَسِ جِرَاحَةً يَخَافُ مِنْهَا بِخِلَافِ الْمَاءِ، وَقِيلَ بِوُجُوبِ الْقِصَاصِ فِيهِ أَيْضًا وَاحْتُرِزَ بِقَوْلِهِ الْمَسِ جِرَاحَةً يَخَافُ مِنْهَا عَمَّا لَا يُمْكِنُ لِعَظَمِهَا أَوْ كَوْنِهَا فِي وَهْدَةٍ أَوْ كَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنًا فَمَاتَ يَمْ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصِ مِنْهَا عَمَّا لَا يُمْكِنُ لِعَظَمِهَا أَوْ كَوْنِهَا فِي وَهْدَةٍ أَوْ كَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنًا فَمَاتَ عَمَّا فَعَلَيْهِ الْقِصَاصِ فِيهِ أَيْهِ الْقِصَاصِ .

(وَلَوْ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ آحَرُ أَوْ حَفَرَ بِغُرًا فَرَدَّاهُ فِيهَا آحَرُ أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ) ، أَيْ مَكَانَ عَالٍ (فَتَلَقَّاهُ آحَرُ فَقَدَهُ) أَيْ قَطَعَهُ بِالسَّيْفِ نِصْفَيْنِ (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْمُرْدِي وَالْقَادِ فَقَطْ) (فَتَلَقَّاهُ آحَرُ فَقَدَهُ) أَيْ قَطَعُهُ بِالسَّيْفِ نِصْفَيْنِ (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْمُرْدِي وَالْقَادِ فَقَطْ) أَيْ دُونَ الْمُمْسِكِ وَالْحُافِرِ وَالْمُلْقِي (وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ فَالْتَقَمَهُ حُوتٌ وَجَبَ

\_\_\_\_ \$ قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ الْخَلَاصُ إِلَىٰ) . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْخَلَاصُ فَهُوَ عَمْدٌ وَفِيهِ الْقِصَاصُ. قَوْلُهُ: (فَمَكَثَ فِيهَا) أَيْ بِلَا عَارِضِ وَإِلَّا فَشِبْهُ عَمْدٍ كَمَا مَرَّ قَبْلَهُ فِي الْمَاءِ.

قَوْلُهُ: (الْأَظْهَرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَوْلُهُ: (وَاحْتَرَزَ إِلَيٌ) لَوْ جَعَلَ هَذَا الْمُحْتَرَزُ رَاجِعًا لِلْمَاءِ أَيْضًا لَكَانَ أَوْلَى كَذَا قِيلَ وَهُوَ مَرْدُودٌ لِمَا فِيهِ مِنْ لُزُومِ التَّكْرَارِ فَتَأَمَّلُهُ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَمْسَكَهُ) وَلَوْ لِغَيْرِ الْقَتْلِ وَهَذَا مِنْ الشَّرْطِ كَالْحَفْرِ بَعْدَهُ.

فَرْعُ: لَوْ قَدَّمَ صَبِيًّا لِهِكَ فِ فَأَصَابَهُ سَهْمُ رَامٍ فَعَلَى الرَّامِي الضَّمَانُ بِالْقَوَدِ إِنْ عَلِمَ بِهِ قَبْلَ رَمْيِهِ وَإِلَّا فَحَطَأٌ فَإِنْ قَدَّمَهُ أَحَدٌ بَعْدَ ابْتِدَاءِ رَمْيِ الرَّامِي فَالضَّمَانُ بِالْقَوَدِ أَوْ الدِّيَةُ عَلَى الْمُقَدَّمِ قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَفِيهِ تَقْدِيمُ الشَّرْطِ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ فَرَاجِعْهُ وَالْوَجْهُ فِيهِ وُجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُفَدَّمِ وَوُجُوبُ نِصْفِ دِيَةٍ خَطَأٍ عَلَى الرَّامِي.

قَوْلُهُ: (فَرَادَّهُ) هُوَ مِنْ الْمُبَاشَرَةِ بَعْدَ الشَّرْطِ فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْمُرَدِّي فَهُوَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُرَدِّي مَنْهُ. سَبَبٌ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ يَكُونُ مُبَاشَرَةً تَارَةً وَسَبَبًا أُخْرَى وَلَا مَانِعَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَلْقَاهُ) هُوَ مِنْ السَّبَبِ الْحِسِّيِّ وَتَلَقِّيه مِنْ الْمُبَاشَرَةِ.

قَوْلُهُ: (فَتَلَقَّاهُ آخَرُ) أَيْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُلْقَى حَالَ إِلْقَائِهِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِمَا الْقَوَدُكَمَا لَوْ دَفَعَهُ عَلَى مَنْ بِيَدِهِ سِكِّينٌ فَتَلَقَّاهُ هِمَا لِأَنَّهُ قَتْلُ تَعَاوَنَ عَلَيْهِ اثْنَانِ وَفِيهِ مُسَاوَاةُ السَّبَبِ لِلْمُبَاشَرَةِ كَالْإِكْرَاهِ مَنْ بِيَدِهِ سِكِّينٌ فَتَلَقَّاهُ هِمَا لِأَنَّهُ قَتْلُ تَعَاوَنَ عَلَيْهِ اثْنَانِ وَفِيهِ مُسَاوَاةُ السَّبَبِ لِلْمُبَاشَرَةِ كَالْإِكْرَاهِ فَرَاجِعْهُ.

قَوْلُهُ: (أَيْ قَطَعَهُ نِصْفَيْنِ) أَصْلُ الْقَدِّ لُغَةً الشَّقُ طُولًا وَالْقَطُّ الْقَطْعُ عَرْضًا وَالْقَطْعُ يَعُمُّهُمَا وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا فَلِذَلِكَ حَمَلَ الشَّارِحُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ بَلْ الْمُرَادُ الْأَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا فَلِذَلِكَ حَمَلَ الشَّارِحُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ بَلْ الْمُرَادُ الْأَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُو حُصُولُ قَتْلِهِ بِهِ، وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ نِصْفَيْنِ لَيْسَ قَيْدًا وَلَعَلَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ قَطْعِ أُصْبُعٍ مَثَلًا فَتَأْمَّلُ.

قَوْلُهُ: (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ إِلَيْ) هُو لَفُّ مُرَتَّبٌ وَهَذَا إِنْ كَانُوا أَهْلًا لِلضَّمَانِ فَإِنْ كَانَ وَالْحَدُ مِنْهُمْ حَرْبِيًّا فَلَا ضَمَانَ عَلَى شَرِيكِهِ لِقَطْعِ أَثَرِ فِعْلِهِ بِمَنْ هُوَ مِنْ حِنْسِ مَنْ يَضْمَنُ وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَرْبِيًّا فَلَا ضَمَانَ عَلَى شَرِيكِهِ لِقَطْعِ أَثَرِ فِعْلِهِ بِمَنْ هُوَ مِنْ حِنْسِ مَنْ يَضْمَنُ وَلَا عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْتِرَامِهِ، وَإِنْ كَانَ جَعْدُونًا أَوْ نَحْو سَبُعِ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُمْسِكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْتَرَامِهِ، وَإِنْ كَانَ جَعُنُونًا أَوْ نَحْو سَبُعِ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُمْسِكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي عَلَيْهِ لِعَدَمِ اللّهِ عَلَى الْمُمْسِكِ وَالْمُلْقِي وَالْمُولِ وَالْمُرْتُ وَمُولِي فَا اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ فَرَاحِعْهُ. نَعَمْ إِنْ كَانَ الْإِمْسَاكُ وَالْإِلْقَاءُ لِنَحْوِ دَفْعِ صِيَالٍ فَلَا ضَمْانَ أَصْلًا.

تَنْبِيهُ: إِذَا لَمْ نُوجِبُ اللِّيَةَ فِي النَّارِ وَجَبَ عَلَى الْمُلْقِي أَرْشُ مَا عَلَّقَ فِيهِ النَّارَ إِلَى وَقْتِ إِمْكَانِ الْخُلُوصِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ فَلَا شَيْءَ سِوَى التَّعْزِيرِ، قَوْلُهُ: (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ إِلَّ ). كلِيلُ الْأَوَّلِ حَدِيثٌ وَرَدَ بِمَعْنَى ذَلِكَ وَقِيَامًا عَلَى الْمَرْأَةِ تُمْسَكُ لِزِنَى الْغَيْرِ وَسَوَاءٌ أَمْسَكُهُ لِلْقَتْلِ كَلِيلُ الْأَوَّلِ حَدِيثٌ وَرَدَ بِمَعْنَى ذَلِكَ وَقِيَامًا عَلَى الْمَرْأَةِ تُمْسَكُ لِزِنَى الْغَيْرِ وَسَوَاءٌ أَمْسَكُهُ لِلْقَتْلِ كَلَا الْمَقْتُولُ عَبْدًا جَازَ مُطَالَبَةُ الْمُمْسِكِ وَالْقَرَارُ عَلَى الْقَاتِلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمْسَكَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا فَقَتَلَهُ حَلَالٌ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَاعْلَمْ أَقَيْمُ لَمْ يَلْغُوا فِعْلَ الْمُمْسِكِ فِي السَّلَبِ بَلْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ضَمَانُ يَدٍ لَا ضَمَانُ إِنْلَافٍ وَعَلَمْ أَقَمُ لَمْ يَلْغُوا فِعْلَ الْمُمْسِكِ فِي السَّلَبِ بَلْ مَوَقُوا بَيْنَهُمَا ثُمَّ هَذَا كُلُهُ إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ مُكَلَّقًا أَمَّا لَوْ أَمْسَكَهُ وَعَرَّضَهُ لِمَجْنُونٍ أَوْ سَبُعٍ ضَارٍ سَوَوْا بَيْنَهُمَا ثُمَّ هَلَا الشَّالِيَةُ فَتَقْدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا التَّالِيَةُ فَتَقْدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا التَّالِيَةُ فَتَقْدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا التَّالِيَةُ فَالْقُصَاصُ عَلَى الْمُمْسِكِ وَأَمَّا التَّالِيَةُ فَتَقْدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا التَّالِقَةُ فَا التَّالِيَةُ لَا أَنْ لِلشَّرُطِ مَعَهَا، وَأَمَّا التَّالِيَةُ لِلْمُ التَّالِيَةُ لَا الْقَالِيَةُ لَا أَنْ الْقَاتِلُ فَيْ اللَّهُ الْمُنْ الْقَالِيَةُ اللْفَالِيَةُ لَمَا التَّالِيَةُ لَا أَنْ الْقَالِيَةُ لَمُ اللْفَالِعُلُولُ الْمُعْلِقُ الْعَلَامِ اللَّالِيَّةُ لِلْكَالِقَالِقُ الْمُنْ الْمُلْولِ مَعْهَا، وَأَمَّا التَّالِقَالِهُ الْمُنْ الْفَالِقُلُولُهُ اللْفَالِقُلُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُنْهُمُ اللَّهُ اللْفَالِي الْمُنْ اللَّالْقُولُ الْمُنْ الْمُالِعُ اللْفَالِعُمُ اللْمُوسِلِ لَا أَنْهُولُولُولُ الْمُعْمَاء وَالْمُوالِمُ ال

فَتَقْدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ عَلَى السَّبَ وَلِأَنَّ الْإِلْقَاءَ إِذَا طَرَأَتْ عَلَيْهِ مُبَاشَرَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ انْقَلَبَتْ شَرْطًا مُحْضًا ثُمُّ مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الشَّاهِ فَي يَمُوتُ مِنْهُ غَالِبًا قَالَ الْإِمَامُ فِي بَابِ وَضْعِ الْحِجْرِ وَلَوْ مَعْمًا ثُمُّ مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الشَّاهِ فَي يَمُوتُ مِنْهُ غَالِبًا قَالَ الْإِمَامُ فِي بَابِ وَضْعِ الْحِجْرِ وَلَوْ أَلْقَى إِنْسَانًا عَلَى سِكِينٍ بِيَدِ إِنْسَانٍ فَتَلَقَّاهُ صَاحِبُ السِّكِينِ بِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا وَفَرَّقَ ابْنُ التَّلْفَ فِيهَا حَصَلَ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ تَعَاوَنَا عَلَيْهِ، وَهُنَاكَ قَصَدَ الْمُلْقِي الْإِهْلَاكَ بِالصَّدْمَةِ الرِّفْعَةِ بِأَنَّ التَّلَفَ فِيهَا حَصَلَ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ تَعَاوَنَا عَلَيْهِ، وَهُنَاكَ قَصَدَ الْمُلْقِي الْإِهْلَاكَ بِالصَّدْمَةِ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ التَّلَفَ فِيهَا حَصَلَ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ تَعَاوَنَا عَلَيْهِ، وَهُنَاكَ قَصَدَ الْمُلْقِي الْإِهْلَاكَ بِالصَّدْمَةِ وَالْقَادُ بِالسَّيْفِ فَتَعَارَضَا وَبَقِي النَّظُرُ فِي تَقْدِيمِ الْأَقْوَى وَلَوْ كَانَ الْقَادُ مَعْنُونَا فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُلْقِي بالْقِصَاصِ.." (1)

٥٦٢. "هِيَ أَسْفَلُهُ (إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ) وَسَيَأْتِي أَنَّ ذَكَاتَهُ بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلْقُومِ وَالْمَرِيءِ فَهُوَ مَعْنَى النَّرُوحِ النَّابُحِ وَذَاهُمُمَا مُعْجَمَةٌ (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ (فَبِعَقْرٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ (مُزْهِقٍ) لِلرُّوحِ النَّابُ (مُزْهِقٍ) لِلرُّوحِ (حَيْثُ) أَيْ فِي أَيِّ مَوْضِعِ (كَانَ) ذَكَاتُهُ.

(وَشَرْطُ ذَابِحٍ) وَعَاقِرٍ (وَصَائِدٍ) لِيَحِلَّ مَذْبُوحُهُ وَمَعْقُورُهُ وَمَصِيدُهُ (حِلُّ مُنَاكَحَتُهُ) بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا بِشَرْطِهِ الْمَذُوقُ أَنَّ الرِّقَ مَانِعٌ حِلَّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] (وَتَحِلُّ ذَكَاةُ أُمَةٍ كِتَابِيَّةٍ) وَإِنْ لَمْ تَحِلُ مُنْاكَحَتُهَا وَالْفَرْقُ أَنَّ الرِّقَّ مَانِعٌ فِي النِّكَاحِ دُونَ الذَّبْحِ وَهَذَا مُسْتَقْئَى مِنْ مَفْهُومِ الشَّرْطِ وَحَرَجَ بِهِ الْمَجُوسِيُّ وَغَيْرُهُ

(وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ) قَاتِلٍ كَأَنْ أَمَرًا سِكِّينًا عَلَى حَلْقِ شَاةٍ أَوْ قَتَلَا صَيْدًا بِسَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ (حَرُمَ) الْمَذْبُوحُ وَالْمُصْطَادُ تَغْلِيبًا لِلْحَرَامِ

(وَلَوْ أَرْسَلَا كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ فَقَتَلَ) الصَّيْدَ (أَوْ أَغْاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ حَلَّ وَلَوْ انْعَكَسَ) مَا ذُكِرَ (أَوْ جَرَحَاهُ مَعًا أَوْ جَهِلَ) ذَلِكَ (أَوْ مُرَتَّبًا وَلَا يَقْذِفْ أَحَدُهُمَا) حَلَّ وَلَوْ انْعَكَسَ) مَا ذُكِرَ (أَوْ جَرَحَاهُ مَعًا أَوْ جَهِلَ) ذَلِكَ (أَوْ مُرَتَّبًا وَلَا يَقْذِفْ أَحَدُهُمَا) بإعْجَامٍ وَإِهْمَالٍ أَيْ لَمْ يَقْتُلْ سَرِيعًا فَهَلَكَ بِهِمَا (حَرُمَ) تَغْلِيبًا لِلْحَرَامِ وَمَسْأَلَةُ الجُهْلِ مَزِيدَةٌ وَفِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا بَدَهُمًا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَيَّهِمَا قَتَلَهُ فَحَرَامٌ.

(وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيّ مُمَيِّزٍ وَكَذَا غَيْرُ مُمُيِّزٍ مَجْنُونٌ وَسَكْرَانٍ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ لَهُمْ قَصْدًا وَإِرَادَةً فِي

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٠١/٤

الْجُمْلَةِ وَالثَّابِي لَا يَجِلُّ لِفَسَادِ قَصْدِهِمْ

(وَتُكْرَهُ ذَكَاةُ أَعْمَى) لِأَنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ الْمَذْبَحَ (وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ بِرَمْيٍ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ وَالثَّانِي يَحِلُّ كَذَيْهِ أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ

قَوْلُهُ: (حِلُّ مُنَاكَحَتِهِ) مِنْ أَوَّلِ إِجْرَاءِ الْفِعْلِ وَلَوْ بِإِرْسَالِ جَارِحَةٍ إِلَى الزُّهُوقِ فَلَوْ تَخَلَّلَ أَوْ الْمُنَاكَحَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فِي ذَاتِ الْمَنْكُوحِ اقْتَرَنَ بِجُزْءِ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ لَمْ يَجِلَّ، وَالْمُرَادُ حِلُّ الْمُنَاكَحَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فِي ذَاتِ الْمَنْكُوحِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا فَلَا يَرُدُّ الْحُرْمَةَ لِعَارِضٍ حَاصٍ كَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لِأَهْلِ مِلَّتِهِ لِتَدْخُلَ وَالْمُرْتَدِ وَالْمُرْتَدِ وَالْمُرْتَدِ وَالْمُرْتَدَةِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْتَبِرُهُ الْمُصَنِّفِ، قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ الْخَوْلُ الْمُرْتَدِ وَالْمُرْتَدَةِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْتَبِرُهُ الْمُصَنِّفِ، قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ فَرْقُ بِصُورَةِ الْمَسْأَلَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيُّ) وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا فِيمَا لَوْ وَقَعَ الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا فِيمَا لَوْ وَقَعَ الْفِعْلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَلَوْ أَكْرَهَ الْمَجُوسِيُّ مُسْلِمًا أَوْ الْمُحْرِمُ حَلَالًا عَلَى الرَّمْي أَوْ الذَّبْح كَانَ

حَلَالًا كَمَا فِي شَرْحِ شَيْخِنَا وَانْظُرْ حُكْمَ عَكْسِهِ، قَوْلُهُ: (حَرُمَ) وَيَضْمَنُهُ الْمَجُوسِيُّ إِنْ أَزْمَنَهُ الْمُسْلِمُ أَوَّلًا.

قَوْلُهُ: (وَفِي الرَّوْضَةِ إِلَّى) وَهِيَ أَوْلَى لِشُمُولِهَا لِلْمَعِيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ كَذَا قِيلَ: وَالْوَجْهُ تَسَاوِيهِمَا لِقَوْلِ الشَّارِحِ ذَلِكَ. فَذِكْرُهُ لِعِبَارَةِ الرَّوْضَةِ اسْتِشْهَادٌ لِكَلَامِهِ فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍ مُمَيَزٍ) هُو مِنْ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى فَاعِلِهِ وَرَمْيُهُ وَإِرْسَالُهُ جَارِحَةً كَذَبْهِ كَمَا سَيَدْكُرُهُ، وَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ وَكَالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ الْأُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالْخُنْثَى وَالنَّفَسَاءُ وَالْأَخْرَسُ وَالْأَقْلُفُ وَالْمُكُرُهُ، قَوْلُهُ: (وَكَذَا غَيْرُ مُمُيِّزٍ) أَيْ فَهُو عَطْفُ عَلَى مُمِيِّ قَبْلُهُ فَهُو فِي الْمَحْمِيعِ وَلَا يَخْتَصُ بِمَا لَهُ نَوْعُ تَمْيِيزٍ السَّبِيِّ وَيَدُلُّ لَهُ عَطْفُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ وَرُجُوعُ الْخِلَافِ لِلْجَمِيعِ وَلَا يَخْتَصُ بِمَا لَهُ نَوْعُ تَمْيِيزٍ وَيَدُلُ لَهُ عَطْفُ مَا بَعْدَهُ عَالِيهِ وَرُجُوعُ الْخِلَافِ لِلْجَمِيعِ وَلَا يَخْتَصُ بِمَا لَهُ نَوْعُ تَمْييزٍ وَيَدُلُ لَهُ عَطْفُ مَا بَعْدَهُ عَاصٍ بَعْدَ عَامٍ، وَعَلَيْهِ فَيُسْتَثْنَى مِنْهُ خَوُ النَّائِمِ وَقِيلَ: عَطْفُ عَلَى صَبِي فَعَطْفُ مَا بَعْدَهُ حَاصٌ بَعْدَ عَامٍ، وَعَلَيْهِ فَيُسْتَثْنَى مِنْهُ خَوُ النَّائِمِ وَلَا يَعْضُهُمْ: وَمِنْهُ أَحْدُا مِنْ الْعِلَّةِ وَعَلَى كُلِ قَلْفُهُمَا عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هُمُّهُ أَيْ حَالُهُ الْفِعْلِ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمِنْهُ وَلَا يَعْفِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هُمُّ ) أَيْ حَالَةُ الْفِعْلِ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمِنْهُ يُعْلَمُ عَدَمُ صِحَةِ ذَبْحِ مَنْ صَارَ كَاخْشَبَةِ الْمُلْقَاةِ مِنْ السَّكْرَانِ أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ الْمُعْمَى عَلَيْهِ، وَيُعْتَولِهُ فِي الْجُمْلَةِ وُبُومِ مَنْ النَّائِم وَهُو وَاضِحٌ لَكِنَّ تَعْبِيرَهُ بِقُولِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَبُمَ النَّائِم وَهُو وَاضِحُ لَكِنَّ تَعْبِيرَهُ بِقُولِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَبُمَ النَّائِم وَهُو وَاضِحٌ لَكِنَّ تَعْبِيرَهُ بِقُولِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَبُمَ وَالْمَهُ وَاللَّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (فِي الْأَصَحِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَيَحْرُمُ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الصَّيْدَ فَلَا يُمْكِنُ قَصْدُهُ

\_\_\_\_\_ كُمْهُ لَوْنًا وَطَعْمًا، قَوْلُهُ: (بِذَبْحِهِ إِخْ) أَيْ بِالْإِجْمَاعِ قِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ أَسْرَعُ إِلَى خُرُوجِ الرُّوحِ وَأَحَفُ، ثُمَّ مُرَادُهُ بِالذَّبْحِ هُنَا مُطْلَقُ الْقَطْعِ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ مِنْ خُرِ الرُّوحِ وَأَحَفُ، ثُمَّ مُرَادُهُ بِالذَّبْحِ هُنَا مُطْلَقُ الْقَطْعِ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ مِنْ خُرُ إِبِلَ وَذَبْحِ بَقَرٍ وَغَنَمٍ، قَوْلُهُ: (فَبِعَقْرٍ) أَيْ وَلَكِنْ يُسْتَثْنَى عَقْرُ الْكَلْبِ لِلتَّرَدِي كَمَا سَيَأْتِي وَهُو حَبَرٌ لِمُبْتَدَأً مَحْذُوفٍ وَهُو قَوْلُ الشَّارِح ذَكَاتُهُ

[شُرُوطُ الذَّابِحِ وَالْعَاقِرِ وَالصَّائِدِ]

قَوْلُهُ: (حِلُّ مُنَاكَحَتِهِ) أَيْ وَلَوْ كَانَ يَرَى عَدَمَ حِلِّ ذَلِكَ الْمَذْبُوحِ كَالْإِبِلِ خِلَافًا لِمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَلَوْ قَالَ: نِكَاخُنَا لَهُ بَدَلَ صِيغَةِ الْمُفَاعَلَةِ لَكَانَ أَوْضَحَ وَلَوْ أُكْرِهَ الشَّحْصُ عَلَى الذَّبْحِ. صَحَّ وَحَلَّ أَكُلُهُ.

قَوْلُهُ: (أُوتُوا الْكِتَابَ) الْمُرَادُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي الْمَجُوسِ سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ وَلَا نَاكِحِي نِسَائِهِمْ

قَوْلُهُ: (قَاتِلٍ) حَرَجَ الِاشْتِرَاكُ فِي مُجَرَّدِ الإصْطِيَادِ أَيْ الإصْطِيَادُ غَيْرُ الْقَاتِلِ

قَوْلُهُ: (صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ) أَيْ وَلَوْ كِتَابِيًّا قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَبْحُهُ وَكَذَا ذَبْحُ الْحَائِضِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَبْحِ الْحَائِضِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَبْحِ الْكِتَابِيِّ الْكِتَابِيِّ

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ) أَيْ فَصَارَ كَمَا لَوْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبَ بِنَفْسِهِ.." (١) عَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَيْسُ إِلَى أَنَّهُ يَضُرُّ بَقَاءُ يَسِيرٍ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْحِلِّ. .

(وَلَوْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ عَصَى فَإِنْ أَسْرَعَ) فِي ذَلِكَ (فَقَطَعَ الْحُلْقُومَ وَالْمَرِيءَ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ عَلَى إِلَّا فَلَا) يَجِكُ (وَكَذَا إِدْحَالُ سِكِينٍ بِأُذُنِ تَعْلَبٍ) لِيَذْبَحَهُ إِنْ أَسْرَعَ فَقَطَعَ الْحُلْقُومَ وَالْمَرِيءَ دَاخِلَ الْجِلْدِ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ حَلَّ وَإِلَّا فَلَا يَجِلُ 
دَاخِلَ الْجِلْدِ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ حَلَّ وَإِلَّا فَلَا يَجِلُ

(وَيُسَنُّ خَوْ إِبِلٍ) فِي اللَّبَةِ (وَذَبْحُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ) فِي الْحَلْقِ لِلاتِبَاعِ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا. (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) أَيْ ذَبْحُ إِبِلٍ وَخَرُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ غَيْ، (وَأَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولُ رَقَبَتُهُ) رَوَى الشَّيْحَانِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولُ رَقَبَتُهُ) رَوَى الشَّيْحَانِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولُهُ الْيُسْرَى وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي رِوَايَةٍ أَبِي وَسَلَّمَ - وَفِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْمَعْقُولَةُ الْيُسْرَى وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي رِوَايَةٍ أَبِي كَاهُ وَسَلَّمَ - وَفِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْمَعْقُولَةُ الْيُسْرَى وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي رِوَايَةٍ أَبِي كَاهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلْهُ إِلَى الللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْمِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَيْهِ الللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلْهُ إِلَى اللَّهُ عَلْمَا فَبَارِكًا» .

(وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ مُضْجَعَةً لِجِنْبِهَا الْأَيْسَرِ) الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى الذَّابِحِ فِي أَخْذِهِ السِّكِينَ بِالْيَمِينِ، وَإِمْسَاكِهِ الرَّأْسَ بِالْيَسَارِ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. (وَتُتْرُكُ رِجُلُهَا الْيُمْنَى) بِلَا شَدِّ لِتَسْتَرِيحَ بِتَحْرِيكِهَا (وَتُشَدُّ بَاقِي الْقُوائِمِ) لِئَلَّا تَضْطَرِبَ حَالَةَ الذَّبْحِ فَيَزِلُّ اللَّهُمْنَى) بِلَا شَدِّ لِتَسْتَرِيحَ بِتَحْرِيكِهَا (وَتُشَدُّ بَاقِي الْقُوائِمِ) لِئَلَّا تَضْطَرِبَ حَالَةَ الذَّبْحِ فَيَزِلُّ اللَّهُمْنَى) بِلَا شَدِّ لِتَسْتَرِيحَ بِتَحْرِيكِهَا (وَتُشَدُّ بَاقِي الْقُوائِمِ) لِئَلَا مَوْلِيمِ هَوْلُومِ مُسْلِمٍ «وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ» ، الذَّابِحُ (وَأَنْ يُحِدَّ شَفْرَتَهُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الشِّينِ لِحِدِيثِ مُسْلِمٍ «وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ» ، الذَّابِحُ (وَأَنْ يُحِدَّ شَفْرَتَهُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الشِّينِ لِحِدِيثِ مُسْلِمٍ «وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ» ، وَهِي السِّكِينُ الْعَظِيمَةُ (وَيُوجِهُ لِلْقِبْلَةِ ذَيِيحَتَهُ) بِأَنْ يُوجِهَ مَذْبِكَهَا وَقِيلَ جَمِيعَهَا وَيَتَوجَهُ هُوَ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ١٤١/٤

لَمَا أَيْضًا. (وَأَنْ يَقُولَ) عِنْدَ الذَّبْحِ (بِاسْمِ اللَّهِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا يَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ مُحَمَّدٍ)، أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِإِيهَامِهِ التَّشْرِيكَ وَدَلِيلُ الْإِضْجَاعِ وَالتَّوْجِيهِ وَلَا يَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ مُحَمَّدٍ)، أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِإِيهَامِهِ التَّشْرِيكَ وَدَلِيلُ الْإِضْجَاعِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّسْمِيةِ الْإِنْبَاعُ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالضَّأْنِ وَإِلْحَاقِ عَيْرِ ذَلِكَ بِهِ وَالتَّسْمِيةِ الْإِنْبَاعُ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالضَّأْنِ وَإِلْحَاقِ عَيْرِ ذَلِكَ بِهِ وَلِلتَّسْمِيةِ الْإِنْبَاعُ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْحِيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالضَّأَنِ وَإِلْحَاقِ عَيْرِ ذَلِكَ بِهِ وَيُعْهَمُ مِنْ تَوْجِيهِ الذَّبِيحَةِ لِلْقِبْلَةِ تَوَجُّهُ الذَّابِحِ لَمَا وَسَنُّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي حَالَةِ الذَّبِحِ كَا وَسَنُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي حَالَةِ الذَّابِحِ لَي عَلْمَ وَسَنُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي حَالَةِ الذَّابِحِ لَى اللَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -. . .

\_\_\_\_ كَأَصْلِهَا.

قَوْلُهُ: (بِقَطْعِ) يُفِيدُ أَنَّهُ بِمُحَدَّدٍ مِنْ آلَاتِ الذَّبْحِ فَحَرَجَ نَحُو حَنْقٍ وَبُنْدُقَةٍ وَنَزْعِ رَأْسِ نَحُو عُصْفُورٍ بِيَدِهِ. قَوْلُهُ: (خُرْبَجَ) أَيْ مَحِلُ الْخُرُوجِ وَيَلْزَمُهُ الدُّخُولُ فَهُوَ مُسَاوٍ لِمَا فِي الرَّوْضَةِ. عُصْفُورٍ بِيَدِهِ. قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُ إِلَيْ) وَلَا يَحُرُمُ قَطْعُ مَا زَادَ وَلَوْ بِانْفِصَالِ رَأْسِهِ وَقَالَ مَالِكُ بِوُجُوبِ قَطْعِ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُ إِلَيْ) وَلَا يَحُرُمُ قَطْعُ مَا زَادَ وَلَوْ بِانْفِصَالِ رَأْسِهِ وَقَالَ مَالِكُ بِوُجُوبِ قَطْعِ الْوَدَجَيْنِ الْوَرِيدَيْنِ وَيُسَمَّيَانِ الْوَرِيدَيْنِ دُونَ الْخُلْقُومِ وَالْمَرِيء، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة بِوُجُوبِ قَطْعِ الْوَدَجَيْنِ الْوَرِيدَيْنِ مِنْ حَلْفٍ وَأَمَامٍ فَالْتَقَيَا لَمْ يَحِلَّ عَلَى الْأَصَحِ كَمَا لَوْ أَحْرَجَ شَحْصُ وَالْمَرِيء كَمَا لَوْ أَحْرَجَ شَحْصُ حَشُونَهُ أَوْ نَعَسَهُ فِي حَاصِرَتِهِ حَالَةَ ذَبْعِهِ.

قَوْلُهُ: (حَلَّ) أَيْ مَعَ الْعِصْيَانِ وَالثَّعْلَبُ مِثَالً.

 تَحْرُمُ الذَّبِيحَةُ مُطْلَقًا وَلَكِنْ يُكْرَهُ الْقَوْلُ إِنْ قَصَدَ التَّبَرُّكَ، وَيَحْرُمُ إِنْ أَطْلَقَ وَلَوْ ذَبَحَ عَلَى اسْمِ الْكَعْبَةِ أَوْ التَّقَرُّبِ لِلْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ فِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيهِمَا، أَوْ عَلَى قَصْدِ صَرْفِ الْجِنِّ عَنْهُ لَمَ يَحْرُمُ الْمَذْبُوحُ لِيعَدَمِ قَصْدِ التَّشْرِيكِ.

\_\_\_\_Qوَالْمَرِيءُ) جَمْعُهُ مُرُوُّ كَسَرِيرٍ وَسُرُر، قَوْلُهُ: (وَهُمَا عِرْقَانِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُمَا الْوَرِيدَانِ فِي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: تَحُرُمُ الزِّيَادَةُ لِأَهَّا فِي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: تَحُرُمُ الزِّيَادَةُ لِأَهَّا فِي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: تَحُرُمُ الزِّيَادَةُ لِأَهَا فَي الْآدَمِيِّ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ قَالَ الْوَاحِدِيُّ:

قَوْلُهُ: (وَيَجُورُ عَكْسُهُ) أَيْ خِلاقًا لِمَالِكِ حَيْثُ قَالَ: لَا يَجُورُ ذَبْحُ الْإِبِلِ وَلَا خَرُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا حَرَّمَ ذَلِكَ وَإِغَّا كَرِهَهُ مَالِكٌ فَقَطْ، قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ اللّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ ﴾ [الحج: ٣٦] ، قالَ ابْنُ الْبَعِيرُ) أَيْ لِقُولِ اللّهِ تَعَالَى ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ ﴾ [الحج: ٣٦] ، قالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قِيَامًا عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمَ، قَوْلُهُ: (مَعْقُولٌ) هُو نُصِبَ عَلَى أَنَّهُ حَبَرٌ ثَانٍ لَا عَلَى الْخَالِ عَبَاسٍ: قِيَامًا عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمَ، قَوْلُهُ: (مُعْقُولٌ) هُو نُصِبَ عَلَى أَنَّهُ حَبَرٌ ثَانٍ لَا عَلَى الْخَالِ عَلَى الْخَالِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْوِفَةٍ. قَوْلُهُ: (مُضْجَعَةً) ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الشَّاةِ وَقِيسَ بِهِ الْبَقَرَةُ وَحَكَى فِي شَرْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْوِفَةٍ. وَقُولُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ إِلَيْ كَالِفَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَمَّ مُسْلِمٍ الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ إِلَى كَاللّهُ عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَمُ مَنْ اللّهُ عُرَابٍ يَأْتُونَا بِاللّحْمِ لَا نَدْرِي أَدْرُوا اسْمَ اللّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا فَقَالَ: - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْأَعْرَابِ يَأْتُونَا بِاللّحْمِ لَا نَدْرِي أَدْرُوا اسْمَ اللّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا فَقَالَ: - صَلَّى الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْأَعْرَابِ يَأْتُونَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَدْرَى إِيلًا عَلَى صِحَّةِ التَّاْوِيلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكُلَ مَنْ أَكُلَ مَنْ أَكُلُ كَلَا وَيُعْلَى اللّهُ عَلَيْهِ أَنْ يُرَادَ كِمَا مَا أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ وَلَولَ الْإِنْ يَعْرَفَهُ وَلَولَ الْوَاوِ لِلْحَالِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الْمَيْتَةُ قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِدَلِيلِ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى الْمُولُونَ: تَأْكُلُونَ مَا قَتَلْتُمْ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا قَتَلْتُمْ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا قَتَلْتُمْ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا قَتَلْتُمْ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا قَتَلْتُمْ، وَلاَ تَأْكُلُونَ مَا قَتُلْتُمْ، وَلاَ تَأْكُونَ مَا قَتَلْتُمْ وَلَهُ قَبْلَ عَزْلِهِ قَتَلُ اللَّهُ يَعْنِي الْمَنْعُ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ فِعْلَ نَفْسِهِ فَإِنْ بَيَّنَ بِغَيْرِهِ قُبِلَتْ (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ قَبْلَ عَزْلِهِ حَكَمْتُ وَلاَيَتِهِ فَكَمَعْزُولٍ) فَلَا يُقْبَلُ وَلاَ تَإِنْ كَانَ فِي غَيْرٍ مَحَلَ وَلاَيَتِهِ فَكَمَعْزُولٍ) فَلَا يُقْبَلُ.

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٤/٤٢

(وَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَعْزُولٍ) أَيْ ذَكَرَ لِلْقَاضِي (أَنَّهُ أَحَدَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ) أَيْ عَلَى سَبِيلِ الرِّشْوَةِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَالرَّاءُ مُثَلَّنَةٌ (أَوْ شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مَثَلًا) أَيْ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَا الرِّشْوَةِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَالرَّاءُ مُثَلَّقَةٌ (أَوْ شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مَثَلًا) أَيْ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمُدَّعِي (أُحْضِرَ وَفُصِلَتْ خُصُومَتُهُمَا وَإِنْ قَالَ حَكَمَ بِعَبْدَيْنِ وَلَمْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمُدَّعِي (أُحْضِرَ وَفُصِلَتْ خُصُومَتُهُمَا وَإِنْ قَالَ حَكَمَ بِعَبْدَيْنِ وَلَمْ يَنِينَةٌ بِدَعْوَاهُ) .

قَالَ فِي الْمُحَرَّرِ وَرَجَّحَهُ مُرَجِّحُونَ وَفِي الشَّرْحِ أَنَّهُ أَصَحُّ عِنْدَ الْبَغَوِيِّ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ عِنْدَ الرُّويَانِيِّ وَالْمَعَلُ عَنْدِ الرُّويَانِيِّ وَعَيْرِهِ، وَجَزَمَ أَصْلُ الرَّوْضَةِ بِتَصْحِيحِهِ (فَإِنْ حَضَرَ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَادَّعَى عَلَيْهِ. (وَأَنْكُرَ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ أَمِينُ الشَّرْعِ فَيُصَانُ مَنْصِبُهُ عَنْ التَّحْلِيفِ وَالِابْتِذَالِ بِالْمُنَازَعَاتِ بِلَا يَمِينٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ أَمِينُ الشَّرْعِ فَيُصَانُ مَنْصِبُهُ عَنْ التَّحْلِيفِ وَالِابْتِذَالِ بِالْمُنَازَعَاتِ (فُلْتَ الْأَصَحُّ بِيَمِينٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَالْمُودِعِ وَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ إذَا ادَّعَى عَلَيْهِمْ خِيَانَةً وَفِي الْمُحَرَّرِ وَلُكُمْ بَيْمِينٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَالْمُودِعِ وَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ إذَا ادَّعَى عَلَيْهِمْ خِيَانَةً وَفِي الْمُحَرَّرِ وَلَيْتُ الشَّيْحِ أَيِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ وَلَاللَّانَ عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيْ أَصَحُ عِنْدَ الشَّيْحِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيْ أَصَحُ عِنْدَ الشَّيْحِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيَ أَصَحُ عِنْدَ الشَّيْحِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْبَعُويِّ، وَأَنَّ اللَّانِيَ أَصَحُ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالرُّويَانِيِّ . .

(وَلَوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ جَوْرًا فِي حُكْمٍ لَمْ يُسْمَعْ) ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمِينٌ شَرْعًا (وَيُشْتَرَطُ بَيِّنَةٌ) بِهِ فَلَا يَكْلِفُ فِيهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ) مَا يَدَّعِي بِهِ عَلَيْهِ (بِحُكْمِهِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا) فِيهِ (حَلِيفَتُهُ أَوْ غَيْرُهُ) يَعْلِفُ فَيهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ) مَا يَدَّعِي بِهِ عَلَيْهِ (بِحُكْمِهِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا) فِيهِ (حَلِيفَتُهُ أَوْ غَيْرُهُ) أَيْ قَاضِ آحَرُ.

فَصْلٌ فِي آدَابِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا (لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ لِمَنْ يُولِيهِ) الْقَضَاءَ بِبَلَدٍ كِتَابًا بِهِ وَإِنَّمَا يُعْتَاجُ الْإِمَامُ لِمَنْ يُولِيهِ) الْقَضَاءَ بِبَلَدٍ كِتَابًا بِهِ وَإِنَّمَا يُعْتَاجُ إِلَى الْيَمَنِ» ، رَوَاهُ الْيَمِنِ» ، رَوَاهُ أَصْحَابُ

\_\_\_\_ كَضُرُورَةٍ فَلَيْسَ ذِكْرُ جَائِزًا لِحُكْمٍ قَيْدًا وَلَعَلَّ ذِكْرَهُ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ شُمُولِ حَاكِمِ الشُّرْطَةِ وَفِيهِ نَظْرٌ. قَوْلُهُ: (قَبِلَتْ) مَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَشْهُودُ عِنْدَهُ أَنَّهُ يَعْنِي نَفْسَهُ وَإِلَّا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ. قَوْلُهُ: (حَكَمْت بِكَذَا) وَلَوْ بِطَلَاقِ نِسَاءِ (وَيُقْبَلُ) وَلَوْ قَاضِيَ ضَرُورَةٍ وَبَيَّنَ السَّبَبَ كَمَا تَقَدَّمَ، قَوْلُهُ: (حَكَمْت بِكَذَا) وَلَوْ بِطَلَاقِ نِسَاءِ قَرْبَيْهِ. قَوْلُهُ:

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى) أَيْ أَخْبَرَكَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِخُ. قَوْلُهُ: (عَلَى سَبِيلِ الرِّشْوَةِ) الْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةُ فَالْمُدَّعَى بِهِ هُوَ الرِّشْوَةُ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ) عَطْفٌ عَلَى رِشْوَةٍ فَالْمَالُ الْمَأْخُوذُ غَيْرُ الْمُدَّعِي وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِدَفْعِهِ مَا يَعُمُّ أَمْرَ الْقَاضِي الرِّشْوَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمُدَّعِي وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِدَفْعِهِ مَا يَعُمُّ أَمْرَ الْقَاضِي

لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِإِعْطَاءِ الْمَالِ لِلْمُدَّعِي وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِدَفْعِهِ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَحْدَ مَالَهُ إِخْ، وَلَا يُحْضُرُ قَبْلَ الْإِحْبَارِ بِمَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصْدَ ابْتِذَالَهُ. قَوْلُهُ: (أَحْضِرَ) وَلَوْ بِوَكِيلِهِ ثُمَّ تُعَادُ الدَّعْوَى وَلَا يَحْضُرُ قَبْلَ الْإِحْبَارِ بِمَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصْدَ ابْتِذَالَهُ. قَوْلُهُ: (وَفَصَلَتْ خُصُومَتُهُمَا) بِأَنْ يُعِيدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الدَّعْوَى عَلَى الْقَاضِي الْمَعْزُولِ وَيَأْمُرُهُ الْمُدَّعَى الْقَاضِي الْمُدَّعِي عِنْدَهُ بِإِعَادَةِ مَا أَحَذَهُ بِالرِّشْوَةِ، وَبِإِعَادَةِ مَا أَحْذَهُ الْمُدَّعِي مِنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَهُ مَعْهُ الْمُدَّعِي عِنْدَهُ بِإِعَادَةِ مَا أَحْذَهُ لِلْيَعْتَمِدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُهُ حَتَّى يُخْبِرُهُ الْمُدَّعِي بِأَنَّ مَعَهُ عَلَيْهِ لَهُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ إِخْ) الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُهُ حَتَّى يُخْبِرهُ الْمُدَّعِي بِأَنَّ مَعَهُ عَلَيْهِ لَهُ لَا يَصْمُدُ أَلُهُ لَا يَصْمُدُ عَلَى الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُهُ حَتَّى يُغْبِرهُ الْمُدَّعِي بِأَنَّ مَعَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَصْمُونُ وَالَ إِلَى الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَصْمُدُوهُ حَتَى يُلِقَ أَلَّ عَلَى الشَّهَادَةِ فَالصَّحِيحُ الْأَوْلُ، وَهَذَا جَمْعُ الْمُكَوْمِ عَلَيْهِ عَلَى الشَّهَادَةِ فَالصَّحِيحُ الْأَوْلُ، وَهَذَا جَمْعٌ الْمُصَعِيخُ الْأَولُ ، وَهَذَا جَمْعُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ لَكِنْ يَلْزُمُ عَلَيْهِ إِحَالَةُ الْخِلَافِ فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ بِيَمِينٍ) بَلْ لَوْ عَزَلَ بِجَوْرٍ أَوْ فِسْقٍ حَلَفَ قَطْعًا قَالَهُ الزَّرَّكَشِيُّ. قَوْلُهُ: (وَسَائِرِ الْأُمنَاءِ) وَلَوْ أُمَنَاءَهُ حَتَّى لَوْ حُوسِبُوا وَظَهَرَ مَعَهُمْ مَالُ وَقَالُوا أَحَذْنَاهُ عَنْ أُجْرَتِنَا رَجَعَ عَلَيْهِمْ عِلَيْهِمْ عِلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ مَالُ وَقَالُوا أَحَذْنَاهُ عَنْ أُجْرَتِنَا رَجَعَ عَلَيْهِمْ عِلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ مَالُ وَقَالُوا أَحَذْنَاهُ عَلَى أُجْرَةِ مِثْلِهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ) أَيْ حَسَنِ السِّيرَةِ ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ حَالَ وِلَايَتِهِ فِي مَحَلِّهَا وَإِلَّا حَلَفَ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِحُكْمِهِ) أَيْ وَلَا يَقْدَحُ فِي وِلَايَتِهِ كَمَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ.

[فَصْلُ فِي آدَابِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا]

مِنْ حَيْثُ التَّوْلِيَةُ وَغَيْرُهَا

وَعُلِمَ مِنْ ذِكْرِ الْآدَابِ أَنَّمَا مَنْدُوبَةٌ عَلَى الْأَصْلِ أَيْ غَالِبًا. قَوْلُهُ: (لِيَكْتُب) أَيْ نَدْبًا وَكَذَا جَمِيعُ

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_قَادِرٍ عَلَى الْإِنْشَاءِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِقْرَارِ، قَوْلُ الْمَثْنِ: (جَائِزُ الْحُكْمِ) قِيلَ هُوَ تَأْكِيدُ قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ لَا يُقْبَلُ: إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لَنَا الْقِيَاسُ عَلَى وَلِيّ قَوْلُ الْمُثْنِ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ لَا يُقْبَلُ: إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لَنَا الْقِيَاسُ عَلَى وَلِيّ الْمُرْقِ بِوُفُورِ الشَّفَقَةِ.

فَرْعُ: لَوْ وَلَاهُ قَاضٍ قَضَاءَ بَلَدٍ وَوَلَاهُ آخَرُ قَضَاءُ بَلَدٍ آخَرَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ امْرَأَةً وَهُوَ فِي فَرْعُ: لَوْ وَلَاهُ قَاضٍ قَضَاء بَلَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَلْدَةِ الْأُخْرَى الظَّاهِرُ لَا لِأَنَّ مُسْتَنِيبَهُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ عَاجِزٌ عَنْ ذَلِكَ. فَوْلُ الْمَتْنِ: (فِي غَيْرِ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ضَابِطُ ذَلِكَ فِي الْبَلَدِ الْوُصُولَ إِلَى حَدِّ قَوْلُ الْمَتْنِ: (فِي غَيْرِ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ضَابِطُ ذَلِكَ فِي الْبَلَدِ الْوُصُولَ إِلَى حَدِّ

تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ.

قَوْلُهُ: (أَيْ عَلَى سَبِيلِ الرِّشْوَةِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْمُدَّعَى بِهِ نَفْسُ الرِّشْوَةِ الْمَأْخُوذَةِ. قَوْلُ الْمَتْنِ: (بِعَبْدَيْن) . (أَحْضَرَ) أَيْ وَلَوْ وُكِّلَ كَفَى قَوْلُ الْمَتْنِ: (بِعَبْدَيْن) .

قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ وَهُو يَعْلَمُ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَأَنَا أُطَالِبُهُ بِالْغُرْمِ. أَقُولُ أَنْظُو ذَلِكَ مَعْ قَوْلِ الْمِنْهَاجِ وَلَمْ يَذْكُرُ مَالًا. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ لَا) أَيْ لِأَنَّهُ كَانَ أَمِينَ الشَّرْعِ وَالظَّاهِرُ مِنْ أَحْكَامِ الْمُنْهَا عَلَى الصِّحَّةِ وَمَنْصِبُهُ يُصَانُ عَلَى الْابْتِذَالِ بِالْإِرْسَالِ حَلْفُهُ قَبْلَ تَبَيُّنِ الْحَالِ، الْقُضَاةِ مُضِيُّهَا عَلَى الصِّحَّةِ وَمَنْصِبُهُ يُصَانُ عَلَى الْابْتِذَالِ بِالْإِرْسَالِ حَلْفُهُ قَبْلَ تَبَيُّنِ الْحَالِ، وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الرِّشُوةِ لِأَنَّهُ يَسْهُلُ عَلَى الْمُدَّعِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْحُكْمِ لِأَنَّهُ يَعْفُومُ عَلَى بَصِيرةٍ وَلَا كَذَلِكَ مَنْ أَنْكُرهُ » وَلُو عُزِلَ بِفِسْقِ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا بَحَتَهُ الرَّرْكَشِيُّ وَلَا عَنْ اللَّهُ تَعَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكُرهُ » وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا بَحَتَهُ الرَّرُكَشِيُّ وَكِمُ اللَّهُ تَعَالَى كَى عَلَى عَنْ أَنْكُرهُ » وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا بَحَتَهُ الرَّرُكَشِيُّ وَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَى عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكُرهُ » وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا بَعَتَهُ الرَّرُكَشِيُّ وَكُولُ وَمِهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلِهُ اللَّهُ تَعَالَى كَى عَلَى مَنْ أَنْكُرهُ » وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا بَعَتَهُ الرَّرُكَشِيُّ وَمِعَلَى مَنْ أَنْكُوهُ » وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا بَعَتَهُ الرَّرُكَشِي عَلَى مَنْ أَنْكُوهُ » وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجَوْرٍ حَلَفَ قَطْعًا بَعَنَهُ الرَّرُكُونِ فَيْ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا لَاللَّهُ تَعَالَى الْمُدَّعِلَ عَلَى الْمُدَاهِ فَيْ اللَّهُ لَعْلَى مَنْ أَنْكُونُهُ وَلَوْ عُزِلَ بِفِسْقٍ وَجُورٍ حَلَفَ وَلَا اللَّهُ وَعُلِ اللَّهُ الْعَلَى عَلَى الْمُدَى الْمُولِعُ عَلَى الْمُدَى عَلَى الْمُدَاعِلَ عَلَى الْمُنَاءِ إِلَى الْمُؤْكِولِ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُقَومِ عَلَى عَلَى الْعُلْمَ الْمُهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُعْقِعِ الْعُومِ عَلَى الْعُلْمَ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ الللَّهُ اللْمُو

فَصْلٌ لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ إِكَّ قَوْلُهُ: (أَيْ الْمَكْتُوبُ) وَلِذَا قَالَ فِي التَّنْبِيهِ وَيَشْهَدُ عَلَى التَّوْلِيَةِ قَوْلُ الْمَثْنِ: (لَا مُجَرَّدَ كِتَابٍ) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي زَوَائِدِ الرَّوْضَةِ وَشَرْحِ الْمُهَذَّبِ." (١)

77٨. "وَلَهُ أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ (وَإِنْ تَعَلَّلَ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ مُرَاجَعَةِ حِسَابٍ أَمْهِلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقِيلَ أَبْدًا) ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ وَفُرِقَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَدْ لَا تُسَاعِدُهُ وَلَا تَصْرُ وَالْيَمِينَ حَقَّهُ فَلَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى أَنْ يَشَاءَ كَالْبَيِّنَةِ وَفُرِقَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَدْ لَا تُسَاعِدُهُ وَلَا تَحْضُرُ وَالْيَمِينَ إِلَيْهِ. (وَإِنْ اسْتَمْهَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِينَ أُسْتُحْلِفَ لِيَنْظُرَ حِسَابَهُ لَمْ يُمْهَلُ وَلا تَحْضُرُ وَالْيَمِينِ إِخِلَافِ الْمُدَّعِي (وَقِيلَ) يُمُهَلُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمُدَّعِي ؛ لِأَنَّهُ مَقْهُورٌ بِطَلَبِ الْإِقْرَارِ أَوْ الْيَمِينِ بِخِلَافِ الْمُدَّعِي (وَقِيلَ) يُمُهَلُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمُدَّعِي (وَقِيلَ) يُمُهُلُ إِلَا قَرَارٍ أَوْ الْيَمِينِ بِخِلَافِ الْمُدَّعِي (وَقِيلَ) يُمُهَلُ اللهُ الْمُدَّعِي (وَقِيلَ ) يُمُهُلُ وَلَا اللهُ الْمُدَّعِي (وَلَوْ اسْتَمْهَلَ فِي الْبِتَدَاءِ الْجُوابِ) لِيَنْظُرُ فِي الْحِسَابِ (أُمْهِلَ إِلَى آخِرِ (ثَلَاثَةً) كَالْمُدَّعِي (وَلَوْ اسْتَمْهَلَ فِي ابْتِدَاءِ الْجُوابِ) لِيَنْظُرُ فِي الْحِسَابِ (أُمْهِلَ إِلَى آخِرِ الْمُدَّالِي قَالَ فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا إِنْ شَاءَ أَيْ الْمُدَّعِي. الْمُدَّلِي ) قَالَ فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا إِنْ شَاءَ أَيْ الْمُدَّعَى.

(وَمَنْ طُولِبَ بِزَكَاةٍ فَادَّعَى دَفْعَهَا إِلَى سَاعٍ آحَرَ أَوْ غَلِطَ حَارِصٌ وَأَلْزَمْنَاهُ الْيَمِينَ) . عَلَى وَجْهٍ (فَنَكَلَ وَتَعَذَّرَ رَدُّ الْيَمِينِ) بِأَنْ لَمْ يَنْحَصِرْ الْمُسْتَحِقُّونَ فِي الْبَلَدِ وَلَا رَدَّ عَلَى السُّلْطَانِ وَالسَّاعِي

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٢٠١/٤

(فَالْأَصَحُّ أَضَّا تُؤْحَذُ مِنْهُ) ؟ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِدَافِعِ، وَالثَّانِي لَا إِذْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ وَإِنْ الْحُصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ وَمَنَعْنَا نَقْلَ الزَّكَاةِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ رُدَّتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِمْ وَيَتَعَذَّرُ الرَّدُّ عَلَى المُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ وَمَنَعْنَا نَقْلَ الزَّكَاةِ وَهُوَ الْأَطْهَرُ رُدَّتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِمْ وَيَتَعَذَّرُ الرَّدُّ عَلَى السُلُطَانِ وَالسَّاعِي، وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِ الْيَمِينِ وَهُوَ الْأَصَحُ الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ السُّلُطَانِ وَالسَّاعِي، وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِ الْيَمِينِ وَهُو الْأَصَحُ الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ السُّلُطَانِ وَالسَّاعِي، وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِ الْيَمِينِ وَهُو الْأَصَحُ الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ السُّلُطَانِ وَالسَّاعِي، وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِ الْيَمِينِ وَهُو الْأَصَحُ الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ الْمُعَلِيْقِ وَلِيُّ صَبِي دَيْنَا لَهُ) عَلَى شَحْصٍ (فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ) عَنْ الْحُلِف (لَمُ لَكُولُ لَا يُعِيدُ (وَقِيلَ يَكُلِفُ) ؟ لِأَنَّهُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ إِنْ قَلْلَ عَلَا لَهُ عَلَى عَلَى مُعَيْفُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ إِنْ الْعَلَى الْقَلِيُ ) ؟ لِأَنَّ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ يَعِيدُ (وَقِيلَ يَكِلُفُ) ؟ لِأَنَّهُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ الْمُعَلِقُ عَلَى اللَّهُ وَلَالِتُ اللَّهُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ الْمُلْتَاتُونُ مَا سَبَهِ حَلَفَ) ؟ لِأَنَّهُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ يَكِلُفُ اللَّهُ الْمُسْتَوْفِي (وَقِيلَ يَكُولُونَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ اللْعُلِقُ اللَّهُ اللْهُ اللْعُلْفِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

فَصْلٌ إِذَا (ادَّعَيَا) أَيْ كُلُّ مِنْ اثْنَيْنِ (عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ) أَنْكَرَهُمَا (وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً) هِمَا (سَقَطَتَا) فَيُصَارُ إِلَى التَّحْلِيفِ فَيَحْلِفُ لِكُلِّ مِنْهُمَا

فَرْغُ: لَوْ نَكُلَ مُدَّعًى عَلَيْهِ بِنَحْوِ وَقْفٍ عَامٍّ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ مَالِ مَيِّتٍ بِلَا وَارِثٍ أَوْ عَلَى وَارِثٍ فَرْغُ: لَوْ نَكُلَ مُدَّعًى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُقِرَّ، أَوْ يَحْلِفُ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ الْقَضَاءِ بِوَصِيَّةٍ مِنْ تَرِكَةِ مَيِّتِهِ حُبِسَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُقِرَّ، أَوْ يَحْلِفُ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ الْقَضَاءِ بِالنَّكُولِ بَلْ لِعَدَمِ الدَّافِع.

قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ) أَيْ مَرْجُوحٍ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ قَوْلُهُ: (فَالْأَصَحُّ) أَيْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَكُذَا مَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ: (لَمْ يُطَالِبْ بِشَيْءٍ) وَإِنْ الْخُصَرَ وَكُذَا مَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ: (لَمْ يُطَالِبْ بِشَيْءٍ) وَإِنْ الْخُصَرَ الْمُعْتَمَدُ قَوْلُهُ: (لَمْ يُطَالِبْ بِشَيْءٍ) وَإِنْ الْخُصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ وَأَنْكُرُوا الدَّفْعَ.

فَرْغُ: مَنْ طُولِبَ بِجِزْيَةٍ فَادَّعَى مُسْقِطًا فَإِنْ أَمْكَنَ كَأَنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَ مُضِيّ الْحُوْلِ، وَكَانَ غَائِبًا وَحَلَفَ لَمْ يُطَالَبْ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَوْ أَمْكَنَ وَلَمْ يَحْلِفْ أُخِذَتْ مِنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ الْقَضَاءِ بِالنُّكُولِ بَلْ لِعَدَمِ الدَّافِعِ قَوْلُهُ: (وَلِيُّ صَبِيٍّ) وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْوَكِيلَ وَالْوَصِيَّ وَالْقَيِّمَ، وَكَذَا

السَّاعِي كَالْوَلِيِّ وَكَالصَّبِيِّ الْمَجْنُونُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَعْلِفْ الْوَلِيُّ) حَرَجَ بِالْحَلِفِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ فَيَغْرَمُ السَّاعِي كَالْوَلِيُّ وَكَالصَّبِيِّ الْمَجْنُونُ. وَوُلُهُ: (حَلَفَ) حَرَا الْخَلَافِ إِذَا حَلَفَ عَلَى الْكَمَالِ وَيُحَلِّفُهُ قَوْلُهُ: (حَلَفَ) حَكَالُ الْخَلَافِ إِذَا حَلَفَ عَلَى ثَبُوتِ الدَّيْنِ أَمَّا إِذَا أَرَادَ إِثْبَاتَ تَصَرُّفِهِ فَلَهُ الْحَلِفُ قَطْعًا وَيَثْبُتُ الْمَالُ تَبَعًا.

فَصْلٌ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ قَوْلُهُ: (أَيْ كُلُّ إِلَىٰ فِيهِ دَفْعُ تَوَهُّمٍ أَنَّ الْعَيْنَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا وَأَنَّ فَصْلٌ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَةِ مِنْهَا فَتَأَمَّلُ قَوْلَهُ: (أَنْكَرَهُمَا) فَإِنْ أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا وَلَوْ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ كُلَّ وَاحِدٍ يَدَّعِي بِحِصَّةٍ مِنْهَا فَتَأَمَّلُ قَوْلَهُ: (أَنْكَرَهُمَا) فَإِنْ أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا وَلَوْ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَلَ بِإِقْرَارِهِ. قَوْلُهُ: (وَسَكَتَ فِي الرَّوْضَةِ إِلَىٰ ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الجُّمْهُورِ تَرْجِيحُ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِإِقْرَارِهِ. قَوْلُهُ: (فِي أَعْدَلُ قَوْلُهُ: (فِي

\_\_\_\_\_Qالْمَتْنِ: (لَمْ تُسْمَعْ) قَدْ حَالَفَ الشَّيْحَانِ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ وَقَالًا بِالسَّمَاعِ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ تَقْدِيرِيُّ وَصَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ قَوْلُ الْمَتْنِ: (سَقَطَ حَقُّهُ) أَيْ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمِنْزِلَةِ حَلِفِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَلَا يَتَوَقَّفُ شُقُوطُ حَقِّهِ عَلَى الْيَمِينِ عَلَى حُكْمِ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ، قَوْلُ الْمَثْنِ: (لِيَنْظُرَ حِسَابَهُ) حَرَجَ مَا لَوْ طَلَبَ الْإِمْهَالَ لِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ فَإِنَّهُ يُمْهَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَلَيْنْظُرَ حِسَابَهُ وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ غَائِبَةٌ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِمْهَالَ وَقَدْ تَعَرَّضَ لِنَحْوِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَثْنِ الرَّوْضِ فِي الْكَلَامِ عَلَى بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ،

قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَالْأَصَحُّ إِلَىٰ) هَذَا كَالْمُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ لَا يُحْكَمُ بِالنُّكُولِ بَلْ بِالْيَمِينِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهِمَا بِالنُّكُولِ بَلْ الْحُكْمُ مُسْتَنَدُ لِلْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالنُّكُولِ لَيْسَ فِي مَذْهَبِنَا. وَقُولُ الْمَثْنِ: (لَمْ يَحْلِفُ الْوَكِيلُ انْتَهَى. فَلْيُتَنَبَّهُ قَوْلُ الْمَثْنِ: (لَمْ يَحْلِفُ الْوَكِيلُ انْتَهَى. فَلْيُتَنَبَّهُ لِمَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ لِمَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ لِمَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَقِيلَ يَمُسْأَلَةِ الْوَكِيلِ فِيمَا يُبَاشِرُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ كَالْوَلِيِّ، وَالْبَلُوى تَعْمُ بِهَا، قَوْلُ الْمَثْنِ : (وَقِيلَ يَعْلَى الْمُعْرَفِي عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

[فَصَلِ فِي تعارض الْبَيِّنَتَيْنِ]

فَصْلُ ادَّعَيَا عَيْنًا إِلَخٌ قَوْلُ الْمَثْنِ: (سَقَطَتَا) ؛ لِأَنْهُمَا مُتَعَارِضَا الْمُوجِبِ فَأَشْبَهَا الدَّلِيلَيْنِ إِذَا تَعَارَضَا. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَفِي قَوْلُ تُسْتَعْمَلَانِ) أَيْ صِيَانَةً عَنْ الْإِسْقَاطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَقَوْلُهُ، تَعَارَضَا. قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَفِي قَوْلِ تُسْتَعْمَلَانِ) أَيْ صِيَانَةً عَنْ الْإِسْقَاطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَقَوْلُهُ، فَفِي قَوْلِ السَّتَدَلَّ بِعَدِيثِ «شَخْصَيْنِ اخْتَصَمَا فِي شَيْءٍ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةً فَجُعِلَ بَيْنَهُمَا» فَفِي قَوْلِ اسْتَدَلَّ بِعَدِيثٍ رُويَ." (١)

77. "مَا دَامَتْ عَلَى الْعُضْوِ وَإِذَا انْفَصَلَتْ تَصِيرُ مُسْتَعْمَلَةً بِلَا خِلَافٍ كَمَا عَرَفْت آنِفًا وَبِذَلِكَ ظَهَرَ ضَعْفُ مَا قِيلَ وَكَيْفِيَّةُ أَنْ يَضَعَ كَفَيْهِ وَأَصَابِعَهُ عَلَى مُقَدَّمِ الرَّأْسِ وَيَمُدَّعُمُ الْلَ قَفَاهُ عَلَى وَجْهٍ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ وَيَمُسْتَحَ أُذُنَيْهِ بِإصْبَعَيْهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا تَدَبَّرُ عَلَى وَجْهٍ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ وَيَمُسْتَحَ أُذُنَيْهِ بِإِصْبَعَيْهِ، وَلا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا تَدَبَّرُ (وَقِيلَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ) أَيْ النِيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَاسْتِيعَابُ الرَّأْسِ (مُسْتَحَبَّةٌ) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقُدُورِيِ وَقِيلَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ) أَيْ النِيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَجَعَلَ صَاحِبُ الْمُخْتَارِ اثْنَيْنِ مِنْهَا سُنَةً، وَهُمَا النِيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَجَعَلَ النَّيْقِ اللَّهُ وَلَا اللَّيْتُ بَيْنَ أَفْعَالِ الْوَلُولِاءُ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ بَعْنَى التَّتَابُعِ، وَحَدُّهُ وَالتَّرْتِيبُ وَجَعَلَ اسْتِيعَابَ الرَّأْسِ مُسْتَحَبًّا (وَالْولِلَاءُ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ بِعَنَى التَّتَابُعِ، وَحَدُّهُ وَالتَّرَبِيبُ وَجَعَلَ اسْتِيعَابَ الرَّأْسِ مُسْتَحَبًّا (وَالْولِلَاءُ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ بِعَمَلِ لَيْسَ مِنْهُ وَهُو لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا الْمُعَتَبَرُ هُوَ أَنْ لَا يَشْتَعِلَ الْمُتَوضِي مِ بَيْنَ أَفْعَالِ الْوضُوءِ بِعَمَلٍ لَيْسَ مِنْهُ وَهُو لَيْسَ بِشَوْطٍ عِنْدَنَا الْمُواطَبَةَ وَلِكُ لِمُ اللَّهُ لَ مَاللَهُ لَاللَهُ لَا لَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى السَّلَامُ وَالسَّلَامُ وَالسَّلَامُ اللَّهُ وَلُولَ الْمُواطَبَةَ وَلِي الْمُواطِئِيةِ وَلُولَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلُولَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلُولَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللْعُرِقُ الللْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَيْلُولُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

(وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ عِمَاءِ الرَّأْسِ) أَيْ عِمَاءِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ عِمَاءٍ جَدِيدٍ لِمَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - اغْتَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ وَمَسَحَ عِمَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ » فَيُحْمَلُ مَا رَوَاهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَبْقَ فِي كَفِّهِ بَلَّةً.

(وَمُسْتَحَبُّهُ) أَيْ الْوُضُوءِ (التَّيَامُنُ) الْمُسْتَحَبُّ مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُلَامُ عَلَى تَرْكِهِ التَّيَامُنُ فِي الشَّرُوعُ مِنْ جَانِبِ الْيَمِينِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى التَّنَعُّلِ وَالتَّرَجُّلِ» التَّرَجُّلِ المُتِشَاطُ الرَّجُلِ شَعْرَهُ فَإِنْ قُلْت قَدْ وَاظَبَ النَّبِيُّ - كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى التَّنَعُّلِ وَالتَّرَجُّلِ» التَّرَجُّلُ المتنشاطُ الرَّجُلِ شَعْرَهُ فَإِنْ قُلْت قَدْ وَاظَبَ النَّبِيُّ - عَلَى التَّيَامُنِ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ السُّنَن

قُلْت إِنَّمَا وَاظَبَ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْعَادَةِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي السُّنِيَّةِ الْمُوَاظَبَةُ عَلَى سَبِيلِ الْعِبَادَةِ وَلَيْسَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ حَصْرَ (وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ) لَا الْخُلْقُومِ فَإِنَّ مَسْحَهُ بِدْعَةٌ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ وَلَيْسَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ حَصْرَ مُسْتَحَبَّاتٍ كَثِيرةً وَعَبَّرَ عَنْهَا بَعْضُهُمْ بِالْآدَابِ فَقَالُوا: وَمِنْ آدَابِهِ مُسْتَحَبَّاتٍ كَثِيرةً وَعَبَّرَ عَنْهَا بَعْضُهُمْ بِالْآدَابِ فَقَالُوا: وَمِنْ آدَابِهِ

<sup>(</sup>١) حاشيتا قليوبي وعميرة، القليوبي ٤/٤٣

أَيْ بَعْضِ آدَابِهِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ وَدَلْكُ أَعْضَائِهِ، وَإِدْخَالُ خِنْصِرِهِ صِمَاحَ أُذُنِهِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْوَقْتِ لِغَيْرِ الْمَعْذُورِ وَتَحْرِيكُ حَاتَمِهِ الْوَاسِعِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا يَجِبُ نَزْعُهُ أَوْ تَعْدِيكُهُ، وَعَدَمُ الإَسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ وَعَنْ الْوَبَرِيِّ لَا بَأْسَ بِصَبِّ الْحَادِمِ، وَعَدَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ تَحْرِيكُهُ، وَعَدَمُ الإَسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ وَعَنْ الْوَبَرِيِّ لَا بَأْسَ بِصَبِّ الْحَادِمِ، وَعَدَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ النَّاسِ، وَالْجُلُوسُ فِي مَكَان مُرْتَفِعِ احْتِرَازًا عَنْ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَالجُمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ النَّاسِ، وَالجُلُوسُ فِي مَكَان مُرْتَفِعِ احْتِرَازًا عَنْ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَالجُمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ النَّاسِ، وَالتَّسْمِيَةُ عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ وَالدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورَاتِ مِنْ الْأَدْعِيةِ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ بِأَنْ اللّسَانِ، وَالتَّسْمِيَةُ عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ وَالدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورَاتِ مِنْ الْأَدْعِيةِ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ بِأَنْ اللّسَانِ، وَالتَّسْمِيةُ اللّهُمَّ أَعِيْ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى ذِكْرِكُ وَشُكْرِكُ وَحُسْنِ عِبَادَتِك يَقُومُ وَعَدْدَ اللسِّعْنَ اللَّهُمَّ أُرِحْنِي رَائِحَةَ الْجُنَّةِ " وَعِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ " اللَّهُمَّ بَيِّشْ وَجْهِي يَوْمُ وَعَنْدَ عَسْلِ وَجْهِهِ " اللَّهُمَّ بَيْضَى وَحُاسِبْنِي وَحَاسِبْنِي وَحُوهٌ وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ " وَعِنْدَ غَسْلِ يَدِهِ اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي وَحَاسِبْنِي وَحَاسِبْنِي وَعَلَى الللهُمُ وَالْعَلْ وَالْعَرْقِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي وَالْتَعْمَلُ وَالْعَلْ وَالْتَعْمَى الللهُمُ وَالْتُعْلِي وَالْعَلْ وَالْعَلْوِي وَالْعَلَى عَلَى الللهُمُ الللّهُمُ الْعَلْمَ وَالْمُعْمَى الْمُعْلِقِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي وَالْمُعْمِي وَالْمَالِ وَالْعَلْمَ الللهُمُ الْعَلْمُ وَالْعَلَالُولُولُولُولُ وَلَيْ الْعُولِي وَالْمَالِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمَلْمُ اللّهُمُ اللّهُ الْعَلَى عَلَى الْمُولِ وَاللْعَلَى الللّهُ الْمُؤَلِقُولُ وَالْمُعْتِي وَالْمُعْلِقُ اللللّهُ الللّهُ الْمُعْلَى الللّهُ الْمُ

٠٦٣٠. "أَوْ رَاكِعٍ أَوْ سَاجِدٍ) فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي خَارِجِهَا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ مُطْلَقًا.

وَفِي الْمُحِيطِ إِنَّمَا لَا يَنْقُضُ نَوْمُ السَّاجِدِ إِذَا كَانَ رَافِعًا بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ جَافِيًا عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَإِنْ مُلْتَصِقًا بِفَخِذَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى ذِرَاعَيْهِ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

(وَلَا حُرُوجُ دُودَةٍ مِنْ جُرْحٍ) وَكَذَا مِنْ أُذُنٍ أَوْ أَنْفٍ؛ لِأَنْهَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ لَحْمٍ طَاهِرٍ وَمَا عَلَيْهَا قَلِيلٌ، وَالْقَلِيلُ غَيْرُ نَاقِضِ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ.

(وَلَحْمٌ) بِالرَّفْعِ عَطْفُ عَلَى خُرُوجُ (سَقَطَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْجُرْحِ (وَمَسُّ ذَكَرٍ) بِبَاطِنِ الْكَفِّ (وَالْمَرُأَةِ) أَيْ مِنْ الْجُرْحِ (وَمَسُّ ذَكَرٍ) بِبَاطِنِ الْكَفِّ (وَالْمَرَأَةِ) أَيْ مَسُّ بَشَرَتِهَا وَكَذَا مَسُّ الدُّبُرِ وَالْفَرْجِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ فِي الْكُلِّ.

(وَفَرْضُ الْغُسْلِ) وَالْجِنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ أَحَّرَ الْغُسْلَ عَنْ الْوُضُوءِ اقْتِدَاءً بِعِبَارَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّ الْغُسْلَ مَذْكُورٌ مُؤَخَّرًا عَنْ الْوُضُوءِ فِي النَّظْمِ الدَّالِ عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْوُضُوءِ أَكْثَرُ الْغُسْلَ مَذْكُورٌ مُؤَخَّرًا عَنْ الْوُضُوءِ فِي النَّظْمِ الدَّالِ عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْوُضُوءِ أَكْثَرُ فَقَدَّمَهُ اهْتِمَامًا الْغُسْلُ بِضَمِّ الْعُيْنِ اسْمٌ مِنْ الاغْتِسَالِ، وَهُو تَمَامُ عَسْلِ الجُسَدِ، وَاسْمٌ لِلْمَاءِ اللَّهَ وَبِالضَّمِّ النَّهُ اللَّهُ وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ وَبِالضَّمِّ النَّهُ عَسَلَ وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ وَبِالضَّمِّ النَّذِي يُغْسَلُ بِهِ أَيْضًا وَبِالْفَتْحِ مَصْدَرُ غَسَلَ وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ وَبِالضَّمِّ اللَّهُ الْمُاءُ لَمْ يَتِمَ الْغُشْلُ فَمَا فِي غُسْلِهِ حَرَجٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنِ وَاحِدَةً حَتَى نَعْ يَعْ عَلَى اللَّهُ الْمَاءُ لَمْ يَتِمَ الْغُسْلُ فَمَا فِي غُسْلِهِ حَرَجٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنِ وَاحِدَةً حَتَى لَوْ بَقِيَتْ لُمْعَةً لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتِمَّ الْغُسْلُ فَمَا فِي غُسْلِهِ حَرَجٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنِ وَاحِدَةً حَتَى لَوْ بَقِيَتْ لُمْعَةً لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتِمَّ الْغُسُلُ فَمَا فِي غُسْلِهِ حَرَجٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنِ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٦/١

يَسْقُطُ (غَسْلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ) هُمَا فَرْضَانِ عَمَلًا لَا اعْتِقَادًا حَتَّى لَا يُكَفَّرَ جَاحِدُهُمَا وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ غَسْلُهُمَا فِي الْغُسْلِ سُنَّةٌ كَمَا حَقَّقَ فِي مَوْضِعِهِ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ رَجُلُ اغْتَسَلَ وَنَسِيَ الْمَضْمَضَةَ لَكِنْ شَرِبَ الْمَاءَ إِنْ شَرِبَ عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ لَا يَخْرُجُ عَنْ الْجُنَابَةِ، وَإِنْ شَرِبَ لَا عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ يَخْرُجُ.

وَفِي وَاقِعَاتِ النَّاطِفِي لَا يَخْرُجُ مَا لَمْ يَمُجَّهُ وَهَذَا أَحْوَطُ.

(وَسَائِرُ الْبَدَنِ) مَرَّةً حَتَى دَاخِلِ الْقُلْفَةِ فِي الْأَصَحِ وَيَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِهَا؛ إِذْ لَا حَرَجَ فِيهِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَكَذَا غَسْلُ السُّرَةِ وَالشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ وَلَوْ بَقِيَ الْعَجِينُ فِي الظُّفُرِ فَاغْتَسَلَ لَا يَكْفِي وَفِي الدَّرَنِ وَالطِّينِ يَكْفِي؛ لِأَنَّ وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ وَلَوْ بَقِيَ الْعَجِينُ فِي الظُّفُرِ فَاغْتَسَلَ لَا يَكْفِي وَفِي الدَّرَنِ وَالطِّينِ يَكْفِي؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَنْفُذُ وَكَذَا الصِّبْغُ وَالْخِنَّاءُ (لَا دَلْكُهُ) بَلْ هُوَ سُنَّةٌ فِي رِوَايَةٍ، وَمُسْتَحَبُّ فِي أَحْرَى وَوَاجِبُ الْمَاءَ يَنْفُذُ وَكَذَا الصِّبْغُ وَالْخِنَّاءُ (لَا دَلْكُهُ) بَلْ هُو سُنَّةٌ فِي رَوَايَةٍ، وَمُسْتَحَبُّ فِي أَحْرَى وَوَاجِبُ الْمَاءَ يَنْفُذُ وَكَذَا الصِبْغُ وَالْخِنَّاءُ (لَا دَلْكُهُ) بَلْ هُو سُنَةٌ فِي وَايَةٍ، وَمُسْتَحَبُّ فِي أَوْمِيكَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَإِنَّا تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِنَفْي فَرْضِيَّةِ الدَّلْكِ صَرِيحًا؛ لِأَنَّ صِيغَة الْمُبَالَغَةِ مَنْ أَبِي يُوسُفَ وَإِنَّا لِمَالِكٍ (قِيلَ: وَلَا إِدْحَالُ الْمَاءِ جِلْدَةَ الْأَقْلَفِ) قَالَ صَاحِبُ فَتْحِ الْقَدِيرِ: إِنَّهُ مُسْتَحَبُّ لِأَنَّ فِي إِدْحَالِهِ حَرَجًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ: لَا يَجِبُ إيصَالُ الْمَاءِ إِلَى دَاخِلِ الْقُلْفَةِ مَعَ أَنَّهُ يُنْتَقَضُ الْوُضُوءُ بِهِ إِذَا نَزَلَ الْبَوْلُ إِلَيْهَا فَلَهَا حُكْمُ الْبَاطِنِ فِي الْغُسْلِ وَحُكْمُ الظَّاهِرِ فِي انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ انْتَهَى هَذَا لَيْسَ بِصَحِيح؛ إِذْ لَا حَرَجَ فِيهِ وَالْمَقَامُ مَقَامُ الإحْتِيَاطِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ وَغَيْرِهِ.

(وَسُنَّتُهُ) أَيْ الْغُسْلِ آثَرَ صِيغَةَ الْإِفْرَادِ فَإِنَّهُ لَوْ جَمَعَهَا لَتَبَادَرَ إِلَى الْأَفْهَامِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْغُسْلِ آثَرَ صِيغَةَ الْإِفْرَادِ فَإِنَّهُ لَوْ جَمَعَهَا لَتَبَادَرَ إِلَى الْأَفْهَامِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ سُنَّةٌ عَلَى حِدَةٍ ثَبَتَتْ مُواظَبَتُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ، وَذَلِكَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ سُنَّةٌ عَلَى حِدَةٍ ثَبَتَتْ مُواظَبَتُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ، وَذَلِكَ عَيْرُ." (١)

٦٣٠. "وَاللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فُلَانَةَ وَاللَّهُمَّ اقْضِ دَيْنِي الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَا يَسْتَحِيلُ السُّؤَالُ مِنْ النَّاسِ فَلَيْسَ بِكَلَامِهِمْ وَمَا لَا يَسْتَحِيلُ مِنْهُمْ فَهُوَ كَلَامُهُمْ فَيُفْسِدُ الصَّلَاةَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ بِكُلِّ مَا جَازَ خَارِجَهَا، وَلَوْ قَالَ لَا بِمَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ لَكَانَ مُنَاسِبًا لِمَا قَبْلَهُ تَدَبَّرْ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢١/١

(ثُمُّ يُسَلِّمُ) الْمُصَلِّي (عَنْ يَمِينِهِ مَعَ الْإِمَامِ) كَمَا فِي التَّحْرِيمَةِ وَعِنْدَهُمَا بَعْدَهُ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ الْإِمَامِ (ثُمُّ يُسَلِّمُ) الْمُصَلِّي (عَنْ يَمِينِهِ مَعَ الْإِمَامِ) كَمَا فِي التَّحْرِيمَةِ وَعِنْدَهُمَا بَعْدَهُ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ الْإُولَى (فَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ) إلى جَانِبَيْهِ وَالسُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ التَّانِيَةُ أَخْفَضَ مِنْ الْأُولَى وَلَا يَقُولُ: وَبَرَكَاتُهُ.

(وَ) يُسَلِّمُ (عَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ مَرَّةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ لِمَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - يُسَلِّمُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ» وَلَنَا مَا رُوِيَ «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اللهُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ حَدَّيْهِ» وَلَوْ سَلَّمَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ يُصْرُفُ ذَلِكَ عِنْدَنَا إِلَى اللّهَ عَنْ يَسِارِه.

(وَيَنْوِي الْإِمَامُ بِهِ) أَيْ بِالتَّسْلِيمِ (مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنْ الْخَفَظَةِ) وَاحْتُلِفَ فِي هَذِهِ النِّيَّةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَنْوِي الْكِرَامَ الْكَاتِبِينَ، وَهُمَا اثْنَانِ وَاحِدٌ عَنْ يَمِينِهِ وَوَاحِدٌ عَنْ شِمَالِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يَنْوِي الْمِخَفُهُمْ: يَنْوِي عَدَدًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ بِطَرِيقِ الْإِحَاطَةِ؛ لِأَنَّ الْآثَارَ قَدْ الْحَتَلَفَتْ فَقِيلَ: مَعَ كُلِّ مَلكَانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ سِتُّونَ وَقِيلَ مِائَةٌ وَسِتُّونَ الْخَتَلَفَتْ فَقِيلَ: مَعَ كُلِّ مَلكَانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ سِتُّونَ وَقِيلَ مِائَةٌ وَسِتُّونَ (وَالنَّاسَ الَّذِينَ) كَانُوا (مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ) فَلَا يَنْوِي مَنْ لَا شَرِكَةَ لَهُ فِي صَلاَتِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَشَايِخِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ يَنْوِي جَمِيعَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَقِيلَ: لَا يَنْوِي النِّسَاءَ فِي زَمَانِنَا الْمَشَايِخِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ يَنْوِي جَمِيعَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَقِيلَ: لَا يَنْوِي النِّسَاءَ فِي زَمَانِنَا لِعَدَم حُضُورِهِنَّ الجُمَاعَة وَلَوْ قَدَّمَ الْبَشَرَ عَلَى الْمَلْكِ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ يُقِلَ الْمَهُ أَوْضَلِيقِ الْمَشَالِخِ وَأُوسَاطِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَشَايِخِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْوَاوُ لِمُطْلَقِ لِعُمْع فَلَا دَلَالَةَ عَلَى أَفْضَلِيَةِ الْمُقَدَّمِ.

(وَالْمُقْتَدِي كَذَلِكَ) أَيْ يَنْوِي فِي جِهَتَيْهِ الْحَفَظَةَ وَالنَّاسَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ (وَيَنْوِي) الْمُقْتَدِي كَذَلِكَ الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ) أَيْ الْإِمَامُ (فِيهِ) أَيْ ذَلِكَ الْجَانِبِ يَعْنِي إِنْ كَانَ الْمُقْتَدِي أَيْضًا (إِمَامَهُ فِي الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ) أَيْ الْإِمَامُ (فِيهِ) أَيْ ذَلِكَ الْجَانِبِ يَعْنِي إِنْ كَانَ الْإِمَامُ عَنْ يَمِينِهِ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ فِي شَمَالِهِ نَوَاهُ فِي التَّانِي، وَإِنَّمَا مَامَ الْإِمَامُ عَنْ يَمِينِهِ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ فِي شَمَالِهِ نَوَاهُ فِي التَّانِي، وَإِنَّمَامُ الْإِمَامُ إِللَّهِ بِالْنِيَّةِ مَعَ ذُخُولِهِ فِي الخَّاضِرِينَ؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنَ إلَيْهِ بِالْتِرَامِ صَلَاتِهِ صِحَّةً وَفَسَادًا.

(وَفِيهِمَا إِنْ حَاذَاهُ) أَيْ إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ مُحَاذِيًا لِلْإِمَامِ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ حَظًّا مِنْ الجُانِيَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: نَوَاهُ فِي الْأُولَى فَقَطْ (وَ) يَنْوِي (الْمُنْفَرِدُ الْحَفَظَةَ) فِي الْجَانِبَيْنِ (فَقَطْ) إذْ لَيْسَ مَعَهُ سِوَاهُمْ لَا يَصِحُّ خِطَابُ الْغَائِبِ.

وَفِي الْجَامِعِ الْأَصْغَرِ: يَنْوِي رِجَالَ الْعَالَمِ وَنِسَاءَهُ، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يَنْوِيَ لِللَّمُصَلِّي أَنْ يَنْوِيَ لِللَّمُ التَّوْحِيدِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[فَصْلٌ فِي أَحْكَام الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاة] فَصْلٌ

لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَّتِهَا وَأَرْكَافِهَا وَفَرَائِضِهَا وَوَاحِبَاتِهَا. " (١)

777. "وَسُنَتِهَا شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْقِرَاءَةِ فِي فَصْلٍ عَلَى حِدَةٍ لِزِيَادَةِ أَحْكَامٍ تَعَلَّقَتْ هِمَا دُونَ سَائِرِ الْأَرْكَانِ وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْجَهْرِ وَالْإِحْفَاءِ دُونَ ذِكْرِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّ الْجَهْرَ وَالْإِسْرَارَ وَاحِبُ دُونَ سَائِرِ الْأَرْكَانِ وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْجَهْرِ وَالْإِحْفَاءِ دُونَ ذِكْرِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّ الْجُهْرَ وَالْإِسْرَارَ وَاحِبُ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمِقْدَارُ الزَّائِدُ عَلَى الرَّكْنِ سُنَّةُ (يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْفَجْرِ عَلَى الْرَّكُنِ سُنَّةُ (يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْفَجْرِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْفَجْرِ وَأُولِيَيْ الْعِشَاءَيْنِ) يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ تَعْلِيبًا (أَدَاءً وَقَضَاءً) هُو قَيْدٌ لِلثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ فَلَا وَأُولِيَيْ الْعِشَاءَيْنِ) يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ تَعْلِيبًا (أَدَاءً وَقَضَاءً) هُو قَيْدٌ لِلثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ فَلَا يَجْهَرُ فِي الظُهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ كَانَ بِعَرَفَاتٍ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَأْتُورُ الْمُتَوَارَثُ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللّهِ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِلَى هَذَا الزَّمَانِ خِلَاقًا لِمَالِكِ فِيهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمِنَحِ: وَيَجْهَرُ فِي تَرَاوِيحَ وَوِتْرٍ بَعْدَهَا وَقَيَّدْنَا الْوِتْرَ بِكَوْنِهِ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّا يَجْهَرُ فِي الْوِتْرِ إِذَا كَانَ فِي رَمَضَانَ لَا فِي غَيْرِهِ كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ النَّجَيْمِ فِي بَحْرِهِ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى إِطْلَاقِ الزَّيْلَعِيِّ الْجُهْرَ فِي الْوِتْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى الْوِتْرِ فِي الْوِتْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى الْوِتْرِ فِي الْوِتْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى الْوَتْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا انْتَهَى وَفِيهِ كَلامٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى الْوِتْرِ إِلْجَمَاعَةِ لَا يَجُورُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ إِلَّا مَعَ الْكَرَاهَةِ عَلَى عَلَى إِيرَادِ الزَّيْلَعِيِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الْوِتْرِ بِالْجُمَاعَةِ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ إِلَّا مَعَ الْكَرَاهَةِ عَلَى الصَّحِيح، وَالْإِمَامَةُ لَا تُتَصَوَّرُ بِغَيْرِ الْجُمَاعَةِ فَيَتَعَيَّنُ كُونُهُ فِيهِ فَالْإِطْلَاقُ يَكُونُ فِي مَكِلّهِ تَدَبَّر. الصَّحِيح، وَالْإِمَامَةُ لَا تُتَصَوَّرُ بِغَيْرِ الْجُمَاعَةِ فَيَتَعَيَّنُ كُونُهُ فِيهِ فَالْإِطْلَاقُ يَكُونُ فِي مَكِلّهِ تَدَبَرْ.

(وَحُيِّرَ الْمُنْفَرِدُ) بَيْنَ الجُهْرِ وَالْإِخْفَاءِ (فِي نَفْلِ اللَّيْلِ) ؛ لِأَنَّ النَّوَافِلَ أَتْبَاعُ الْفَرَائِضِ لِكَوْنِهَا مُكَمِّلَاتٍ لَهَا فَيُحَيَّرُ فِيهَا كَمَا يُخَيَّرُ فِي الْفَرَائِضِ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا جَهَرَ لِمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهَا أَتْبَاعُ الْفَرَائِضِ؛ وَلِهَذَا يُخْفِى فِي نَوَافِلِ النَّهَارِ، وَلَوْ كَانَ إِمَامًا.

(وَفِي الْفَرْضِ الْجَهْرِيِّ إِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ) أَيْ إِذَا أَرَادَ الْمُنْفَرِدُ أَدَاءَ الْجَهْرِيِّ حُيِّرَ إِنْ شَاءَ جَهَرَ لِكَوْنِهِ إِمَامَ نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتَ؛ إِذْ لَيْسَ حَلْفَهُ مَنْ يُسْمِعُهُ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٠٢/١

(وَفُضِّلَ الْجُهْرُ) لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجُمَاعَةِ وَرُوِيَ أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى تِلْكَ الْمَيْئَةِ صَلَّتْ بِصَلَاتِهِ صُفُوفٌ مِنْ الْمَلَائِكَةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْفَرَائِدِ وَقَيَّدَ بِالْجَهْرِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ فِي غَيْرِهِ بَلْ يُخَافِتُ حَتَّمًا وَقَيَّدَ بِقُولِهِ: إِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَرِدَ إِذَا قَضَى الجُهْرَ يُخَافِتُ وَلَا يَتَحَيَّرُ حَتَّى قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ: وَمَنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَرِدَ إِذَا قَضَى الجُهْرَ يُخَافِثُ وَلَا يَتَحَيَّرُ حَتَّى قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ: وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِشَاءِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِنْ أَمَّ فِيهَا جَهَرَ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ حَافَتَ وَلَا يَتَحَيَّرُ هُو الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الجُهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالجُمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ وَلَا يَتَحَيَّرُ هُو الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الجُهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالجُمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجُهِ التَّحْيِيرِ، وَلَمْ يُوجَدْ أَحَدُهُمَا انْتَهَى لَكِنْ هَذَا الْحُصْرُ مَمُنُوعٌ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْجَهْرِ عَلَى وَجُهِ التَّحْيِيرِ، وَلَمْ يُوجَدْ أَحَدُهُمَا انْتَهَى لَكِنْ هَذَا الْحُصْرُ مَمُنُوعٌ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْجَهْرِ سَبَّ بَعْدَ وَهُو مُوافَقَةُ الْأَدَاءِ كَمَا اخْتَارَهُ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ وَفَحْرُ الْإِسْلَامِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ الْمُتَأَخِرِينَ، وَفِي الْخَانِيَّةِ: هُو الصَّحِيخ.

وَفِي الذَّخِيرَةِ: هُوَ الْأَصَحُّ.

(وَيُخْفِيَانِ) أَيْ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ (حَتْمًا) أَيْ وُجُوبًا (فِيمَا سِوَى ذَلِكَ) أَيْ فِيمَا سِوَى الْمَذْكُورَةِ، وَإِنَّا لَمْ يَذْكُرْ التَّرَاوِيحَ وَالْوِتْرَ لِعَدَمِ الْتِفَاتِهِ إِلَى مَا سِوَى الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ الْمُسْتَقِلَّةِ.

(وَأَدْنَى الْجَهْرِ) فِي حَقِّ الْإِمَامِ (إسْمَاعُ غَيْرِهِ) أَيْ أَحَدًا سِوَاهُ فَإِنَّ الْغَيْرَ بِمَعْنَى الْمُغَايَرَةِ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ وَأَعْلَاهُ أَنْ يُسْمِعَ الْكُلَّ لَكِنْ الْأَوْلَى أَنْ لَا يَجْتَهِدَ نَفْسَهُ بِالْجَهْرِ، فَإِنَّ سَمَاعَ بَعْضِ الْقُهُسْتَانِيِّ وَأَعْلَاهُ أَنْ يُسْمِعَ الْكُلَّ لَكِنْ الْأَوْلَى أَنْ لَا يَجْتَهِدَ نَفْسَهُ بِالْجَهْرِ، فَإِنَّ سَمَاعَ بَعْضِ الْقُوْمِ يَكُفِي كَمَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ وَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ إِسْمَاعُ الْكُلِّ فَلَوْ سَمِعَ رَجُلَانِ الْمُخَافَتَةِ لَمْ يَكُنْ. " (١)

٦٣٣. "الصَّوْمَ فَإِنَّ مُرَادَهُ بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ نِيَّةُ مُطْلَقِ الصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِكَوْنِهِ نَفْلًا أَوْ فَرْضًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الصَّوْمَ مَنِ عَبِيلٍ إِسْافَةِ المُطْلَقَةِ مِنْ حَيْثُ إِنِّمَا نِيَّةٌ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمُطْلَقِ لَكَانَ أَوْلَى وَهِمَذَا انْدَفَعَ مَا قَالَهُ الْقُهُسْتَانِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَلَوْ قَالَ بِنِيَّةِ الْمُطْلَقِ لَكَانَ أَوْلَى وَهِمَذَا انْدَفَعَ مَا قَالَهُ الْقُهُسْتَانِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُ مَوْمُهُ بِنِيَّةٍ نَفْلٍ وَيَصِحُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ بِإِعَادَةِ النِّيَّةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْإِطْلَاقِ فَإِضَافَتُهَا عَلَى مَا فِي صَوْمُهُ بِنِيَّةِ نَفْلٍ وَيَصِحُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ بِإِعَادَةِ النِّيَّةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْإِطْلَاقِ فَإِضَافَتُهَا عَلَى مَا فِي مَوْمُهُ بِنِيَّةٍ نَفْلٍ وَيَصِحُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ بِإِعَادَةِ النِّيَّةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْإِطْلَاقِ فَإِضَافَتُهَا عَلَى مَا فِي بَعْضِ النَّسَخ مِمَّا لَا يَنْبَغِي. تَدَبَّرُ وَيُشْتَرَطُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِيَّةٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكِ.

(وَبِنِيَّةِ النَّفْلِ) وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَصِحُّ أَدَاءُ رَمَضَانَ إَلَّا بِنِيَّةٍ عَلَى التَّعْيِينِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَلَنَا أَمَّا فِي النِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ؛ فَلِأَنَّ رَمَضَانَ مُتَعَيِّنُ لِلْفَرْضِ لَا يَسَعُ غَيْرَهُ وَالْإِطْلَاقُ فِي

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٠٣/١

الْمُتَعَيِّنِ تَعَيُّنُ كَمَا نَادَى زَيْدًا الْمُنْفَرِدَ فِي الدَّارِ بِيَا إِنْسَانُ فَإِنَّ فِيهِ تَعْيِينًا لَهُ وَأَمَّا فِي نِيَّةِ النَّفْلِ؛ فَلِأَنَّ وَصْفَهُ بِالنَّفْلِ حَطَأٌ فَيَبْطُلُ وَيَبْقَى الْإِطْلَاقُ وَهُوَ تَعْيِينٌ، وَلَوْ صَامَ مُقِيمٌ عَلَى غَيْرِ رَمَضَانَ لِجَهْلِهِ بِهِ فَوَافَقَهُ فَهُوَ عَنْهُ.

(وَ) يُؤَدَّى (صَوْمُ رَمَضَانَ بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آخَرَ لِلصَّجِيحِ الْمُقِيمِ) يَعْنِي يَصِحُّ أَدَاءُ رَمَضَانَ إِذَا نَوَى أَنْ يَكُونَ عَنْ وَاجِبٍ آحَرَ عَلَيْهِ نَحْوِ كَفَّارَةِ قَتْلِ غَيْرِ الْعَمْدِ أَوْ ظِهَارٍ (لَا) يُؤَدَّى (النَّذُرُ النَّعْيَثُ) بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آحَرَ (بَلْ) يَقَعُ الْأَدَاءُ (عَمَّا نَوَاهُ) كَمَا أَنَّ النَّفَلَ لَا يُؤَدَّى بِنِيَّةِ وَاجِبٍ المُعَيَّثُ) بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آحَرَ (بَلْ) يَقَعُ الْأَدَاءُ (عَمَّا نَوَاهُ) كَمَا أَنَّ النَّفَلَ لَا يُؤَدَّى بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آحَرَ بَلْ يَقَعُ عَمَّا نَوَى هَذَا إِنْ نَوَى بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى بَعْدَمَا أَصْبَحَ فِي يَوْمِ التَّعْيِينِ عَنْ آجَرَ بَلْ يُقِعُ عَمَّا نَوى هَذَا إِنْ نَوَى بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى بَعْدَمَا أَصْبَحَ فِي يَوْمِ التَّعْيِينِ عَنْ وَاجِبٍ آحَرَ يَكُونُ عَنْ نَذْرِهِ سَوَاءٌ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّعْيِينَ إِنَّكُ مُعَلِي وَهُو النَّقُلُ لَا مَا عَلَيْهِ وَهُو النَّعْيِينَ إِنَّا التَّعْيِينَ إِنَّ التَّعْيِينِ الشَّارِعِ. وَلَهُ حَقُّ إِبْطَالِ صَلاحِيَّةِ مَا لَهُ وَهُو النَّقُلُ لَا مَا عَلَيْهِ وَهُو النَّقُولُ لَا مَا عَلَيْهِ وَهُو النَّقُلُ لَا مَا عَلَيْهِ وَهُو النَّقُولُ وَرَمَضَانُ مُتَعَيِّنٌ بِتَعْيِينِ الشَّارِعِ.

(وَلُوْ نَوَى الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ فِيهِ) أَيْ فِي رَمَضَانَ (وَاجِبًا آحَرَ) كَالْقَضَاءِ وَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالطِّهَارِ (وَقَعَ) صَوْمُهُ (عَمَّا نَوَى) هَذِهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ عَلَى رِوَايَةِ الْحُسَنِ عَنْ الْإِمَامِ لَكِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا شَمْسُ الْأَثِمَّةِ وَفَحْرُ الْإِسْلَامِ فِي أُصُولَيْهِمَا: وَوَجْهُهُ أَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ الْإِمَامِ لَكِنْ فَرَقَ بَيْنَهُمَا شَمْسُ الْأَثِمَّةِ وَفَحْرُ الْإِسْلَامِ فِي أُصُولَيْهِمَا: وَوَجْهُهُ أَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ لَهُ عَنْدَ الْعَجْزِ عَنْ أَدَاءِ الصَّوْمِ فَأَمَّا عِنْدَ الْقُدْرَةِ فَهُو وَالصَّحِيحُ سَوَاءٌ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ فَإِنَّ اللَّهُ وَالصَّحِيحُ سَوَاءٌ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ فَإِنَّ اللَّهُ وَالصَّحِيحُ مَوَاءً بِخَوْد. اللَّهُ وَهُو مَوْجُودٌ.

وَفِي الْإِيضَاحِ أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَهُوَ احْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهِمَا وَأَكْثَرِ مَشَايِخِ بُحَارَى وَبِهِ أَحَذَ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ رُحْصَتَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَوْفِ وَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهِمَا وَأَكْثَرِ مَشَايِخِ بُحَارَى وَبِهِ أَحَذَ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ رُحْصَتَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَوْدِ الْمُرَضِ لَا بِحَقِيقَةِ الْعَجْزِ فَكَانَ كَالْمُسَافِرِ فِي تَعَلُّقِ الرُّحْصَةِ لِعَجْزٍ مُقَدَّرٍ (وَعِنْدَهُمَا) الْرُحْصَةَ كَيْ لَا تَلْزَمَ الْمَعْذُورِ مَشَقَّةٌ فَإِذَا تَحَمَّلَهَا الْتَحَقَ بِغَيْرِ الْمَعْذُورِ يَقَعُ (عَنْ رَمَضَانَ) ؛ لِأَنَّ الرُّحْصَةَ كَيْ لَا تَلْزَمَ الْمَعْذُورَ مَشَقَّةٌ فَإِذَا تَحَمَّلَهَا الْتَحَقَ بِغَيْرِ الْمَعْذُورِ يَقَعُ وَوَجُهُ قَوْلِ الْإِمَامِ أَضَّمُ اللَّعَلَا الْوَقْتَ بِالْأَهَمِّ لِتَحَتُّمِهِ لِلْحَالِ وَتَخْيِرِهِمَا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ إِلَى وَوَجُهُ قَوْلِ الْإِمَامِ أَضَّمُ اللَّعَلَا الْوَقْتَ بِالْأَهَمِ لِلْتَحَلِّ وَتَخْيِرِهِمَا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ إِلَى إِنْ الْمُعَدُورِ الْإِمَامِ أَضَّهُ أَنَّهُ يَقِعُ عَنْ رَمَضَانَ عَلَى جَمِيعِ الْوَقَاتِ كَالْمَرِيضِ. الْأَحْرِ، وَلَوْ أَطْلَقَ الْمُسَافِرُ فَالْأَصَحُ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ عَلَى جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ كَالْمَرِيضِ.

(وَالنَّفَلَ كُلَّهُ) وَفِي الْقُهُسْتَانِيِّ عَدَمُ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ وَشُرِطَ لِقَضَاءِ رَمَضَانَ وَالنَّفْلِ النَّفْلِ النَّفْلِ الْفَاسِدِ أَنْ يُبَيِّتَ. تَدَبَّرْ (يَجُوزُ." (١)

375. "بِنِيَّةٍ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ) مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا خِلَاقًا لِمَالِكٍ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «بَعْدَ مَا كَانَ يُصْبِحُ غَيْرَ صَائِمٍ إِنِيِّ إِذَنْ لَصَائِمٌ» وَهَذَا حُجَّةُ عَلَى قَوْلِ مَالِكِ وَالسَّلَامُ - «لَا فَإِنَّهُ قَالَ لَا بُدَّ مِنْ النِّيَّةِ فِي اللَّيْلِ وَيَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا فَإِنَّهُ قَالَ لَا بُدَّ مِنْ النَّيْةِ فِي اللَّيْلِ وَيَتَمَسَّكُ بِإطْلَاقِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ مِنْ اللَّيْلِ» وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ بَعْدَهُ أَيْضًا وَيَصِيرُ صَائِمًا حِينَ نَوَى إِذْ هُو مِنْ اللَّيْلِ» وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ بَعْدَهُ أَيْضًا وَيَصِيرُ صَائِمًا حِينَ نَوَى إِذْ هُو مُنْ مَنْ شَرْطِهِ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ.

(وَالْقَضَاءُ) أَيْ قَضَاءُ رَمَضَانَ (وَالنَّذُرُ الْمُطْلَقُ) غَيْرُ الْمُعَيَّنِ كَالنَّذْرِ لِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سُبْهِهِ (وَالْكَفَّارَاتُ) أَيْ كَفَّارَةُ رَمَضَانَ وَالظِّهَارِ وَالْيَمِينِ وَالْقَتْلِ وَالْإِحْصَارِ وَالصَّيْدِ وَالْحُلْقِ شِبْهِهِ (وَالْكَفَّارَاتُ) أَيْ كَفَّارَةُ رَمَضَانَ وَالظِّهَارِ وَالْظِهارِ وَالْقَتْلِ وَالْإِحْصَارِ وَالصَّيْدِ وَالْحُلُقِ وَمُتْعَةِ الْحُجِّ (لَا تَصِحُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ اللَيْلِ) السَّابِقِ، وَلَوْ عِنْدَ الطُّلُوعِ بَلْ هُو الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْوَاحِبَ قِرَانُ النِيَّةِ بِالصَّوْمِ لَا تَقْدِيمُهَا، وَإِنَّمَ التَّقْدِيمُ لِلْعُسْرِ فَلَوْ نَوَى بَعْدَ الطُّلُوعِ كَانَ تَطَوُّعًا وَإِثْمَامُهُ مُسْتَحَبُّ وَلَا قَضَاءَ بِإِفْطَارِهِ، وَلَوْ نَوَى لَيْلًا بِأَنْ يَصُومُ غَدًا ثُمَّ عَزَمَ فِي كَانَ تَطَوُّعًا وَإِثْمَامُهُ مُسْتَحَبُّ وَلَا قَضَاءَ بِإِفْطَارِهِ، وَلَوْ نَوَى لَيْلًا بِأَنْ يَصُومُ غَدًا ثُمَّ عَرَمَ فِي اللَّيْلِ عَلَى الْفِطْرِ لَمْ يَصِرْ صَائِمًا ثُمَّ إِذَا أَفْطَرَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَمَضَانُ، وَلَوْ نَوى اللَّيْلِ عَلَى الْفِطْرَ لَمْ يُعَنْ الْحَلُولِ وَالْنَيَّةُ فِعْلُ الْقَلْبِ وَصَحَّحَهُ فِي الظَّهِيرِيَّةِ. الطَّلُهِيرِيَةِ فَعْلُ الْقَلْبِ وَصَحَّحَهُ فِي الظَّهِيرِيَّةِ.

#### [مَا يَثْبُتُ بِهِ رَمَضَانُ]

(وَيَثْبُتُ) رَمَضَانُ أَيْ دُخُولُهُ وَابْتِدَاؤُهُ (بِرُوْيَةِ هِلَالِهِ أَوْ بَعْدَ شَعْبَانَ) أَيْ بِأَنْ يُعَدَّ شَعْبَانُ (ثِكْرْثِينَ) يَوْمًا لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ (ثَلَاثِينَ) يَوْمًا لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ الْطُهُورِ لِعِلَّةٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ الْفَيْمُ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الظُّهُورِ لِعِلَّةٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ لِقُرْبِهِ مِنْ الشَّمْسِ.

(وَلا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ) لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - «لَا تَقَدَّمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٣٣/١

يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» الحُدِيثَ. وَمَا رَوَاهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ وَلَا يُصَامُ الَّذِي شُكَّ فِيهِ إِلَّا تَطَوُّعًا» لَا أَصْلَ لَهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ لَكِنْ فِي الْفَتْحِ خِلَافَهُ تَدَبَّرْ (إِلَّا تَطَوُّعًا) أَيْ نَفْلًا بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي الْأَصَحِ (وَهُو) أَيْ التَّبْيِينِ لَكِنْ فِي الْفَتْحِ خِلَافَهُ تَدَبَّرْ (إِلَّا تَطَوُّعًا) أَيْ نَفْلًا بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي الْأَصَحِ (وَهُو) أَيْ التَّبْيِينِ لَكِنْ فِي الْفَتْحِ خِلَافَهُ تَدَبَّرْ (إلَّا تَطَوُّعًا) أَيْ نَفْلًا بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي الْأَصَحِ (وَهُو) أَيْ الطَّوَمُ (أَحَبُ إِنْ وَافَقَ) صَوْمُهُ مِنْ الْخُواصِّ وَالْعَوَامِّ (صَوْمًا يَعْتَادُهُ) كَصَوْمِ يَوْمِ الْخَمِيسِ أَوْ الطَّوْنُ أَوْ ثَلَاثَةٍ مِنْ آخِرِ شَهْرِ، وَلَوْ صَامَ يَوْمَيْنِ كُرِهَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ يَصُومُ وَإِلَّا فَلَا (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُوافِقْ صَوْمًا يَعْتَادُهُ (فَيَصُومُ الْخُوَاصُّ) أَيْ الْعُلَمَاءُ أَوْ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ نِيَّتَهُ وَهِيَ أَنْ يَقْصِدَ التَّطَوُّعَ بِنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ يَنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ اللَّذِينَ يَعْلَمُونَ نِيَّتَهُ وَهِيَ أَنْ يَقْصِدَ التَّطَوُّعَ بِنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ يَنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ اللَّذِينَ يَعْلَمُونَ نِيَّتَهُ وَهِيَ أَنْ يَقْصِدَ التَّطَوُّعَ بِنِيَّةِ الْمُطْلَقِ أَوْ يَنْ النَّهِي بِنِيَّةِ النَّاسَ يَوْمَ الشَّكِّ بِالْفِطْرِ بَعْدَ التَّلَوُّمِ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّيِيَّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ لِللَّ فَضِلُ اللَّهُ فَا لَا اللَّيْ عَلَى النَّاسَ يَوْمَ الشَّكِ مُفْطِرِينَ مُتَلَوِّمِينَ» أَيْ غَيْرَ آكِلِينَ وَلَا صَائِمِينَ قِيلَ الْأَفْضَلُ الْفُطْرِينَ مُتَلَوِّمِينَ» أَيْ غَيْرَ آكِلِينَ وَلَا صَائِمِينَ قِيلَ الْأَفْضَلُ الْفُطْرُ." (١)

#### ٦٣٥. "عَلَيْهِ قِيمَتُهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا جَزَاءَ فِيمَا لَا يُؤْكُلُ وَلَنَا أَنَّ السَّبُعَ صَيْدٌ وَلَيْسَ مِنْ الْفَوَاسِقِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْتَدِئُ بِقَتْلِهِ بِقَتْلِهِ شَيْءٌ فَلِهَذَا قَالَ (وَإِنْ صَالَ فَلَا شَيْءَ بِقَتْلِهِ) بِالْأَذَى حَتَّى لَوْ ابْتَدَأَكَانَ مِنْهَا فَلَا يَجِبُ بِقَتْلِهِ شَيْءٌ فَلِهَذَا قَالَ (وَإِنْ صَالَ فَلَا شَيْءَ بِقَتْلِهِ) خِلَافًا لِزُفَرَ اعْتِبَارًا بِالْجَمَلِ الصَّائِلِ.

وَفِي الْمُنْتَقَى أَنَّهُ إِذَا أَمْكَنَهُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ سِلَاحٍ فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَأَرَادَ بِالسَّبُعِ كُلَّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ مِمَّا لَيْسَ مِنْ الْفَوَاسِقِ وَالْحَشَرَاتِ.

(وَإِنْ أَضْطُرُّ الْمُحْرِمُ إِلَى قَتْلِ الصَّيْدِ) لِلْأَكْلِ (فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ) ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِالْكَقَّارَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَفَائِدَتُهُ رَفْعُ الْحُرْمَةِ (وَلِلْمُحْرِمِ ذَبْحُ شَاقٍ) وَلَوْ أَبُوهَا ظَبْيًا؛ لِأَنَّ الْأُمَّ هِيَ الْأَصْلُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَفَائِدَتُهُ رَفْعُ الْحُرْمَةِ (وَلِلْمُحْرِمِ ذَبْحُ شَاقٍ) وَلَوْ أَبُوهَا ظَبْيًا؛ لِأَنَّ الْأُمَّ هِيَ الْأَصْلُ (وَبَقَرَةٍ وَبَعِيرٍ وَدَجَاجٍ وَبَطٍّ أَهْلِيٍّ) احْتِرَازًا عَنْ الَّذِي يَطِيرُ فَإِنَّهُ صَيْدٌ فَيَجِبُ الْجُزَاءُ (وَ) لِلْمُحْرِمِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمُحْرِمِ (الْجُزَاءُ بِذَبْحِ حَمَامٍ مُسَرُولٍ) (صَيْدُ سَمَكٍ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمُحْرِمِ (الْجُزَاءُ بِذَبْحِ حَمَامٍ مُسَرُّولٍ) بِقَتْحِ الْوَاوِ حَمَامٍ فِي رِجْلَيْهِ رِيشٌ كَالسِيرُوالِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (أَوْ) بِذَبْحِ (ظَبْيٍ مُسْتَأْنَسٍ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ السَّنْ فَالِكُ وَإِنْ اسْتَأْنَسَ بِالْمُحَالَطَةِ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٣٤/١

(وَلَوْ ذَبَحَ) الْمُحْرِمُ (صَيْدًا فَهُوَ مَيْتَةٌ) لَا يَحِلُ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ حَرَامٌ فَيَكُونُ ذَكَاةً مُبِيحَةً بَلْ تَصِيرُ كَذَبِيحَةِ الْمَجُوس.

(وَلَوْ أَكُلَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الصَّيْدِ (فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا أَكُلَ مَعَ الْجُزَاءِ) عِنْدَ الْإِمَامِ وَعِنْدَهُمَا وَالْأَئِمَّةِ الْقَلَاثَةِ لَا يَضْمَنُ الذَّابِحُ بِأَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الاسْتِغْفَارُ (بِخِلَافِ مُحْرِمٍ آخَرَ أَكُلَ الثَّلَاثَةِ لَا يَضْمَنُ الذَّابِحُ بِأَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الاسْتِغْفَارُ (بِخِلَافِ مُحْرِمٍ آخَرَ أَكُلَ مِنْهُ) فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا غَيْرَ الْإسْتِغْفَارِ.

(وَيَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ لِخَمُ صَيْدٍ صَادَهُ حَلَالٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا صَادَهُ مُحْرِمٌ (وَذَبَحَهُ إِنْ لَمَ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَا أَعَانَهُ) وَهُوَ الْمُحْتَارُ وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ الصَّيْدَ لَا يَحْرُمُ بِالدَّلَالَةِ.

وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ اصْطَادَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ لَا يَحِلُّ تَنَاوُلُهُ (وَمَنْ دَحَلَ الْحُرَمَ) وَهُو حَلَالُ وَإِنَّا وَإِنَّا فَيَدْنَا لِيَظْهَرَ فَائِدَةُ قَيْدِ الدُّحُولِ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّ وُجُوبَ الْإِرْسَالِ عَلَى الْمُحْرِمِ لَا يَتَوَقَّفُ وَإِنَّا فَيَدْنَا لِيَظْهَرَ فَائِدَةُ قَيْدِ الدُّحُولِ فِي الْحَرَامِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ وَغَيْرِهِ وَبِعَذَا عَلَى دُحُولِهِ الْحَرَمَ؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْإِحْرَامِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ وَغَيْرِهِ وَبِعَذَا يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا قِيلَ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا (وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ فَعَلَيْهِ إِرْسَالُهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ إِرْسَالِهِ يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا قِيلَ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا (وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ فَعَلَيْهِ إِرْسَالُهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ إِرْسَالِهِ تَسْعِيبَهُ؛ لِأَنَّ تَسْيِيبَ الدَّابَّةِ حَرَامٌ بَلْ يُطْلِقُهُ عَلَى وَجْهٍ لَا يَضِيعُ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ حَتَى لَوْ تَسْعِيبَهُ؛ لِأَنَّ تَسْيِيبَ الدَّابَّةِ حَرَامٌ بَلْ يُطْلِقُهُ عَلَى وَجْهٍ لَا يَضِيعُ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ حَتَى لَوْ عَرْمُ إِلَى الْحِلِقَ فَلَهُ أَنْ يُمْسِكُهُ وَلَوْ أَخَذَهُ إِنْسَانٌ يَسْتَرِدَّهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِرْسَالُهُ (فَإِنْ بَاعَهُ) أَيْ الصَّيْدَ. " (١)

٦٣٦. "لِيَشْتَرِيَ مِكَّةَ (تُذْبَحُ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ).

وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَذْبَحُ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَى يَذْبَحَ، أَوْ يَطُوفَ وَيَكْفِيهِ سُبْعُ بَدَنَةٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُقِوِمُ الْمُدْيَ فَيُطْعِمُ الْمَسَاكِينَ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الطَّعَامَ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا وَهُوَ قَوْلُ يُقَوِّمُ الْمُسَاكِينَ وَإِنْ لَمْ يَجِدُ الطَّعَامَ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ (فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ) ؟ لِأَنَّ التَّحَلُّلُ مَوْقُوفٌ عَلَى الذَّبْحِ فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ زَمَانِهِ حَتَّى يَقَعَ الشَّافِعِيِّ (فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ) ؟ لِأَنَّ التَّحَلُّلُ مَوْقُوفٌ عَلَى الذَّبْحِ فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ زَمَانِهِ حَتَّى يَقَعَ الشَّعَيِّ (فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ) ؟ لِأَنَّ التَّحَلُّلُ مَوْقُوفٌ عَلَى الذَّبْحِ فَلَا بُكَ مِنْ عَيْرٍ حَلْقٍ وَلا التَّحَلُّلُ بَعْدَ ذَبْحِهَا مِنْ غَيْرٍ حَلْقٍ وَلا التَّحَلُّلُ بَعْدَهُ وَالتَّعَيُّنُ مُحْتَاجٌ عِنْدَ الْإِمَامِ لَا عِنْدَهُمَا (وَيَتَحَلَّلُ بَعْدَ ذَبْحِهَا مِنْ غَيْرٍ حَلْقٍ وَلا التَّحَلُّلُ بَعْدَهُ وَالتَّعَيُّنُ مُحْتَاجٌ عِنْدَ الْإِمَامِ لَا عِنْدَهُمَا (وَيَتَحَلَّلُ بَعْدَ ذَبْحِهَا مِنْ غَيْرٍ حَلْقٍ وَلا التَّعَيْنُ مُعْدَلًا لَا يَعْدَدُهُ وَالتَعْيَنُ لَعْمَلُ لَا شَيْءَ وَلا اللَّهُ عَلْ لَا شَيْءَ لَلْكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ لَا شَيْءَ عَلَى لا شَيْءَ عَلَى لا شَيْءَ اللّهُ لِلْ اللّهُ عَلْلُ لَا شَيْءَ عَلَى اللّهُ عَلَى لا شَيْءَ اللّهُ لَوْ لَمْ يَقُولُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَقُولُ لَا شَيْءَ لَلْ الْتَعْلُ لَا شَيْءَ لَا عَلَى اللّهِ لَلْكَ لَكُونُ لَوْ لَمْ يَقُولُ عَلَى لا شَيْءَ لَلْ اللّهُ لَا لَا لَا لَكُولُ لَلْ لَكُولُ لَلْ لَلْكُ لَلْ عَلَى لَلْكَلِلْ لَا لَكُولُ لَلْ لَا لَكُولُ لَلْ لَا لَكَلُولُ لَلْ لَا لَا لِكُولُ لَلْ لَا لَكُولُ لَو لَلْ لَلْكُولُ لَكُولُ لَلْ لَكُولُ لَلْ لَكُولُ لَلْكُولُ لَا لَمُ لَا شَيْدُهُ لَا لَيْتَعَلَى لا لَكُولُ لَكُولُ لَلْ عَلَى لَالْقِلْ لَلْكُولُ لَلْ لِلْكُولُ لَلْكُولُ لَلْ لَا لَا عَلَيْدُ لَلْكُولُ لَلْ لَلْكُولُ لَلْ لَا شَلِي لَا لَكُولُ لَا لَا لَا ع

(وَإِنْ كَانَ) الْمُحْصَرُ (قَارِنًا يَبْعَثُ دَمَيْنِ) لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَبْعَثُ دَمًا وَفِيهِ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٠٠/١

إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِذَبْحِ أَحَدِهِمَا وَإِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا لِلْحَجِّ وَالْآخَرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا لِلْحَجِّ وَالْآخَرِ لِلْعُمْرَةِ وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ بَعَثَ دَمًا لَمْ يَتَحَلَّلُ بِذَبْحِهِ عَنْ أَحَدِ الْإِحْرَامَيْنِ (وَيَجُوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ يَوْمِ للْعُمْرَةِ وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ بَعَثَ دَمًا لَمْ يَتَحَلَّلُ بِذَبْحِهِ عَنْ أَحَدِ الْإِحْرَامَيْنِ (وَيَجُوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ) أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ عِنْدَ الْإِمَامِ (لَا فِي الْحِلِّ).

وَقَالَ الشَّافِعِيُ يَذْبَحُ فِي مَوْضِعٍ أُحْصِرَ فِيهِ (وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُورُ) ذَجُهَا (قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ إِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْعُمْرَةِ يَجُورُ وَلَا يَتَوَقَّفُ بِالرَّمَانِ إِجْمَاعًا (وَعَلَى مُحْصَرًا بِالْحُبْحِ) فَرْضًا، أَوْ نَفْلًا إِذَا تَحَلَّلَ (قَضَاءُ حَجٍ) مِنْ قَابِلٍ لِلْرُومِهِ لَهُ بِالشُّرُوعِ (وَعُمْرَةٍ) الْمُحْصَرِ بِالحُجِّ ) فَرْضًا، أَوْ نَفْلًا إِذَا تَعَلَّلُ (قَضَاهُ حَجٍّ) مِنْ قَابِلٍ لِلرُّومِهِ لَهُ بِالشُّرُوعِ (وَعُمْرَةٍ) لِأَنَّ عَلَى فَائِتِ الْحُبْرِةِ التَّعْيِينِ عِنْدَ الْإِمَامِ فَلَوْ قَضَاهُ مِنْ قَابِلٍ فَهُو مُحَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَتَى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ يَعْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ التَّعْيِينِ عِنْدَ الْإِمَامِ فَلَوْ قَضَاهُ مِنْ قَابِلٍ فَهُو مُحْتَرٌ إِنْ شَاءَ أَتَى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُحْصَرِ قَضَاءُ (عُمْرَة) الْإِحْصَارِ عَنْهَا مُتَحَقِّقٌ عِنْدَنَا خَلَاقًا لِلْقَالِكِ وَالشَّافِعِي وَالْمُعْتَورِ) الْمُحْصَرِ فَضَاءُ (عُمْرَة) الْإِحْصَارِ عَنْهَا مُتَحقِقٌ عِنْدَنَا خَلَاقًا لِلْقَالِكِ وَالشَّافِعِي وَالشَّافِعِي الْمُعْتَورِ) الْمُحْصَرِ (حَجَّةٌ وَعُمْرَتَانِ) الْأُولَى لِلْقِرَانِ وَالنَّانِيَةُ لِكَوْمُكَا كَالْفَائِتِ وَعِنْدَ الْأَوْلَى لِلْقِرَانِ وَالنَّانِيَةُ لِكَوْمُكَا كَالْفَائِتِ وَعِنْدَ الْأَوْلَ لَوْمَا اللَّهُ فِي الْمُحْصَرِ (حَجَّةٌ وَعُمْرَتَانِ) الْأُولَى لِلْقِرَانِ وَالنَّانِيَةُ لِكَوْمُكَا كَالْفَائِتِ وَعِنْدَ الْأَنْفِقِ وَفِيهِ إِلْمُنَا لِالْمُحْصَرِ (حَجَّةٌ وَعُمْرَتَانِ) الْأُولِ وَلَى اللَّانِيَةُ لِكَوْمُكَا كَالْفَائِتِ وَعِنْدَ الْقَائِقِ أَلْكَومُ اللَّهُ عُمْرَقًا لَا عُمْرَتَانِ (فَإِنْ الْمُحْصَرَ (إِدْرَاكُهُ الْمُعْتِي اللَّهُ عَلَى الْمُحْصَرِ وَعَنْدُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْتِي الْمُنْتَى اللَّيْفِ وَلِهُ الْمُعْلِقِ وَلِهُ الْمُعْتِي وَلَاللَّهُ عَبْرَاللَّهُ الْمُنْتَى الْمُعْتَى الْمُعْلَى وَلِيَ الْمُحْتَى اللَّهُ عَبْرَالُولُ الْمُعْتَى الْمُقَلِقُ وَلِهُ الْمُلْكَ الْمُعْلِقِ وَلِهُ الْمُعْتَى الْفُلُومُ وَفِيهِ إِسَارَةً وَلَا الْمُحْرَالِ الْمُعْلِقُ وَلَالْمُقَلِقُ وَلَا الْمُحْتَلِ الْمُعْرَالِ الْمُعْرِقُ اللْمُعْلِي الْمُعْرَالِ الْمُعْلِقُ وَلَا الْمُعْرَالِ الْمُعْرَالِ الْمُل

(وَإِنْ أَمْكَنَ إِدْرَاكُ الْحَبِّ فَقَطْ جَازَ التَّحَلُّلُ اسْتِحْسَانًا) وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَهُو قَوْلُ رُفُرَ وَهَذَا الْقِسْمُ لَا يُتَصَوَّرُ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْحُبِّ لِمَا مَرَّ أَنَّ دَمَ الْإِحْصَارِ بِالْحُبِّ وَهُو قَوْلُ رُفُرَ وَهَذَا الْقِسْمُ لَا يُتَصَوَّرُ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْحُبِّ لِمَا مَرَّ أَنَّ دَمَ الْإِحْصَارِ بِالْحُبِ وَهُو قَوْلُ رُفُرَ وَهُذَا الْقِسْمُ لَا يُتَصَوَّرُ الْكُبِ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْمُحْصَرِ بِالْعُمْرَةِ يُتَصَوَّرُ اللهِ يَتَوَقَّفُ بِيَوْمِ النَّحْرِ فَإِذَا أَدْرَكَ الْحَبَّ يُولِدُ الْهُدْيَ ضَرُورَةً وَفِي الْمُحْصَرِ بِالْعُمْرَةِ يُتَصَوَّرُ اللهِ الْعُبَومِ فِي الْمُحْصَرِ بِالْعُمْرَةِ يُتَصَوِّرُ اللهِ الْعَبْورِ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ) هَذَا وَقَعَ فِي مَعْرِضِ الْعِلَّةِ لِمَا قَبْلَهُ.

[بَابُ الْهَدْي]

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٠٦/١

َ (هُوَ) اسْمُ مَا يُهْدَى مِنْ النِّعَمِ إِلَى الْحَرَمِ لِيَتَقَرَّبَهُ (مِنْ إِبِلِ، أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ) وَهُو مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (وَأَقَلُهُ شَاةٌ وَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ) أَيْ الْهُدْيِ وَقَدْ بَيَّنَاهُ آنِفًا (وَيُجْزِئُ فِيهِ مَا يُجْزِئُ فِيهِ الْأُضْحِيَّةِ) ؟ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ تَعَلَّقَتْ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ كَالْأُضْحِيَّةِ (وَجُحْزِئُ الشَّاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْأَنْهُ قُرْبَةٌ تَعَلَّقَتْ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ كَالْأُضْحِيَّةِ (وَجُحْزِئُ الشَّاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) وَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْكُلِّ أَيْ الْبِيَادَةِ) أَيْ حَالَ كَوْنِهِ (جُنُبًا أَوْ جَامَعَ بَعْدَ وُقُوفِ الْكُلِّ أَيْ الْجُنَايَاتِ وَغَيْرِهَا (إِلَّا إِذَا طَافَ لِلرِّيَادَةِ) أَيْ حَالَ كَوْنِهِ (جُنُبًا أَوْ جَامَعَ بَعْدَ وُقُوفِ الْكُلِّ أَيْ الْجُنَايَاتِ وَغَيْرِهَا (إِلَّا إِذَا طَافَ لِلرِّيَادَةِ) أَيْ حَالَ كَوْنِهِ (جُنُبًا أَوْ جَامَعَ بَعْدَ وُقُوفِ الْكُلِّ أَيْ الْجُنْايَاتِ وَغَيْرِهَا إِلَا الْبَدَنَةُ) ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ التَّعْمِيمَ فَإِنَّ مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً أَوْ جَرُورًا لَا يَعْمِيمَ فَإِنَّ مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً أَوْ جَرُورًا لَا يَعْمِيمَ فَإِنَّ مِنْ لَهُ الْمُنْعَةِ وَالْقِرَانِ (لَا) يَأْكُلُ (مِنْ غَيْرِهَا) ؟ لِأَنْهَا دِمَاءُ كَفَّارَاتٍ خِلَافًا لِلمَالِكِ لِلْشَافِعِي مِنْ دَمِ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ لِلَا يَاعُ لِمَا لَكُولُ (مِنْ غَيْرِهِمَا) ؟ لِأَنْهَا فِعِيّ مِنْ دَمِ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ لِأَيَّامِ النَّحْرِ دُونَ غَيْرِهِمَا) أَيْ يَجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهُدَايَا فِي أَيْ اللَّهُ فِعِيّ وَالْقِرَانِ لِأَيَّامِ النَّحْرِ دُونَ غَيْرِهِمَا) أَيْ يُجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهُدَايَا فِي أَيْ وَلَاقًا لِلشَّافِعِيّ.

(وَ) حُصَّ (الْكُلُّ بِالْحُرَمِ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَاعْلَمْ أَنَّ الدِّمَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ مَا يَخْتَصُّ بِالرَّمَانِ وَهُو دَمُ الْقِرَانِ وَدَمُ التَّطُوعِ فِي رِوَايَةِ الْقُدُورِيِّ وَدَمُ الْإِحْصَارِ عِنْدَهُمَا وَمَا يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ دُونَ الرَّمَانِ وَهُو دَمُ الْجِنَايَاتِ وَدَمُ الْإِحْصَارِ عِنْدَهُ وَالتَّطَوُّعُ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَمَا كَانَ بِالْمَكَانِ دُونَ الرَّمَانِ وَهُو دَمُ الْجِنَايَاتِ وَدَمُ الْإِحْصَارِ عِنْدَهُ وَالتَّطَوُّعُ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَمَا كَانَ عِلْمَ مَا وَهُو دَمُ النَّذُورِ وَعِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَكْسَهُ وَهُو دَمُ الْأُضْحِيَّةِ وَمَا لَا يَخْتَصُّ بِهِمَا وَهُو دَمُ النَّذُورِ وَعِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَتَعَمَّنَ بِالْمَكَانِ (وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ) أَيْ الْمُدْيِ (عَلَى فَقِيرِ الْحُرَمِ وَغَيْرِهِ) مِنْ الْفُقَرَاءِ يَتَعَمَّنَ بِالْمَكَانِ (وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ) أَيْ الْمُدْي (عَلَى فَقِيرِ الْحُرَمِ وَغَيْرِهِ) مِنْ الْفُقَرَاءِ الْمُسْتَحِقِّينَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَخْتَصُّ بِهِ (وَيَتَصَدَّقُ بِجُلِّهِ) وَهُوَ بِالضَّمِّ مَا يُطْرَحُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَةِ (وَحِطَامِهِ) بِالْكَسْرِ وَهُوَ حَبْلُ يُجْعَلُ فِي عُنُقِ الْبَعِيرِ (وَلَا يُعْطِي أَجْرَ الْجُزَّارِ) أَيْ الذَّابِحِ (مِنْهُ) أَيْ مِنْ بِالْكَسْرِ وَهُوَ حَبْلُ يُجْعَلُ فِي عُنُقِ الْبَعِيرِ (وَلَا يُعْطِي أَجْرَ الْجُزَّارِ) أَيْ الذَّابِحِ (مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْمُدْي وَلَكِنْ لَوْ تَصَدَّقَ شَيْئًا عَلَيْهِ سِوَى أُجْرَتِهِ جَازَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ." (١)

٦٣٨. "عِنْدَنَا عَلَى أَنَّ اللَّازِمَ عَلَى تَقْدِيرٍ حُجَّتِهِ الْمَفْهُومِ عَدَمُ إِبَاحَةِ نِكَاحِهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكَرَاهَتِهِ لَا لِعَدَمِ صِحَّتِهِ وَخَنْ لَا نُنَازِعُ فِيهَا كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ. وَفَي الْمَبْسُوطِ الْأَوْلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ.

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (الْحُرَّةِ عَلَى الْأَمَةِ) ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَتُنْكَحُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ» .

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣١٠/١

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (أَرْبَعِ) نِسْوَةٍ (فَقَطْ لِلْحُرِّ) مِنْ (حَرَائِرَ وَإِمَاءٍ) ، أَوْ مِنْهُمَا بِشَرْطِ تَأْخِيرِ الْحُرِّ وَلِهَ تِعَالَى ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء: ٣] وَالِاقْتِصَارُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء: ٣] وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْبَعِ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ هَذَا رَدُّ عَلَى مَنْ عَلَى الْأَرْبَعِ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ هَذَا رَدُّ عَلَى مَنْ الْحُرَائِرِ، أَوْ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ هَذَا بَحْثُ طَوِيلٌ فَلْيُطْلَبْ مِنْ شُرُوحِ الْمِدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَأَمَا الْجُوَارِي فَلَهُ مَا شَاءَ مِنْهُنَ حَتَّى قَالَ فِي الْفَتَاوَى رَجُلُّ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَأَلْفُ جَارِيَةٍ وَأَرَادَ وَلَا لَا يُعْرَى عَلَيْهِ الْكُفْرَ وَقَالُوا إِذَا تَرَكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ كَيْ لَا يُدْخِلَ الْعُمَّ عَلَيْهِ الْكُفْرَ وَقَالُوا إِذَا تَرَكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ كَيْ لَا يُدْخِلَ الْعُمَّ عَلَى زَوْجَتِهِ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ كَانَ مَأْجُورًا.

(وَلِلْعَبْدِ) قِنَّا، أَوْ مُدَبَّرًا أَوْ مُكَاتَبًا، أَوْ ابْنَ أُمِّ الْوَلَدِ (ثِنْتَانِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ فِي حَقِّ النِّكَاحِ بِمُنْزِلَةِ الْحُرَّةِ عِنْدَهُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ التَّسَرِّي وَلَا أَنْ يُسَرِّيَهُ مَوْلَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا إِلَّا الطَّلَاقَ.

# [نِكَاحُ حُبْلَى مِنْ زِنًا]

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (حُبْلَى مِنْ زِنًا) عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِدُخُولِهَا تَحْتَ النَّصِ وَفِيهِ إشْعَارُ بِأَنَّهُ لَوْ نَكَحَ الزَّانِي فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ (خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ) قِيَاسًا عَلَى الْحُبْلَى مِنْ غَيْرِهِ (وَلَا بِأَنَّهُ لَوْ نَكَحَ الزَّانِي فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ (خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ) قِيَاسًا عَلَى الْحُبْلَى مِنْ غَيْرِهِ (وَلَا تُوطأُ) الْحُبْلَى مِنْ الزِّنَا أَيْ يَحُومُ الْوَطْءُ، وَكَذَا دَوَاعِيهِ وَلَا بَجِبُ النَّفَقَةُ (حَتَّى تَضَعَ) الْحَمْلَ تُوطأُ) الْحُبْلَى مِنْ الزِّنَا أَيْ يَحْوَمُ الْوَطْءُ، وَكَذَا دَوَاعِيهِ وَلَا بَجِبُ النَّفَقَةُ (حَتَّى تَضَعَ) الْحَمْلَ الْعُومُ الْوَطْءُ، وَكَذَا دَوَاعِيهِ وَلَا بَعِبُ النَّفَقَةُ (حَتَّى تَضَعَ) الْحَمْلَ الْعَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِيَنَ مَاءَهُ النِّفُومِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِينَ مَاءَهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِينَ مَاءَهُ وَلَا عَيْرِهِ» يَعْنِي إِنْيَانَ الْحُبَالَى خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ.

وَفِي الْفَوَائِدِ عَنْ النَّوَازِلِ أَنَّهُ يَجِلُ الْوَطْءُ عِنْدَ الْكُلِّ وَتُسْتَحَقُّ النَّفَقَةُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

(وَ) صَحَّ نِكَاحُ (مَوْطُوءَةِ سَيِّدِهَا) أَيْ أَمَةٍ وَطِئَهَا سَيِّدُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِفِرَاشٍ لِمَوْلَاهَا فَإِهَّا لَوْ رَوْطُوءَةِ سَيِّدِهَا) أَيْ أَمَةٍ وَطِئَهَا سَيِّدُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِفِرَاشَيْنِ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا لَوْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَا يَثْبُثُ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ فَلَا يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْفِرَاشَيْنِ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا فَوْ اللَّهُ عَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا صِيَانَةً لِمَاتِهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا أُحِبُّ أَنْ يَطَأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا وَاخْتَارَهُ أَبُو اللَّيْثِ، وَلَوْ قَالَ وَمَوْطُوءَةُ السَّيِّدِ لَكَانَ أَوْلَى (أَوْ) مَوْطُوءَةُ (زَانٍ) بِأَنْ رَأَى امْرَأَةً تَزْنِي فَتَزَوَّجَهَا جَازَ وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ أَمَّا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَالزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إِلا زَانٍ ﴾ [النور: ٣] فَمَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَالزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إِلا زَانٍ فِيهِ الْوَطْءُ وَمَا فِي النِّكَاحِ فِيهِ الْوَطْءُ يَعْنِي الزَّانِيَةَ لَا يَطَوُّهَا إِلَّا زَانٍ فِي حَالَةِ الزِّنَا وَمَا فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَنَتْ زَوْجَتُهُ لَا يَطْؤُهَا إِلَّا زَانٍ فِي حَالَةِ الزِّنَا وَمَا فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَنَتْ زَوْجَتُهُ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَحِيضَ لِاحْتِمَالِ عُلُوقِهَا فَضَعِيفٌ تَأَمَّلْ.

(وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ وَإِحْدَاهُمَا مُحْرِمَةُ صَحَّ نِكَاحُ الْأُخْرَى) وَبَطَلَ نِكَاحُ الْمُحْرِمَةِ. (وَ) الْمَهْرُ (الْمُسَمَّى." (١)

3٣٥. "وَكِيلُهُ أَوْ وَلِيُّهُ قَبِلْت يَقَعُ لِلْمَوْلَى وَالْمُوَكِّلِ وَأَنْ يُضَفْ إلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْجُوَابَ يَقْتَضِي اعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ (وَلَوْ زَوَّجَهُ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدَةٍ) وَاحِدَةٍ (لَا يَلْزَمُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا) فَلَا وَجْهَ إِعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ (وَلَوْ زَوَّجَهُ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدَةٍ) وَاحِدَةٍ (لَا يَلْزَمُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا) فَلَا وَجْهَ إِلَى التَّعْيِينِ لِعَدَمِ إِلَى تَنْفِيذِهِمَا لِلْمُحَالَفَةِ وَلَا إِلَى التَّعْيِينِ لِعَدَمِ الْإَجَازَة. الْأَوْلُوبَةِ فَتَعَيَّنَ التَّفْرِيقُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِجَازَة.

وَلُوْ قَالَ لَا يَنْفُذُ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُجِيزَ نِكَاحَهُمَا، أَوْ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا أَيَّتِهِمَا شَاءَ غَيْرَ وَلَوْ قَالَ لَا يَنْفُذُ بِغَيْرِ رِضَاهُ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فَيَتَعَيَّنُ التَّفْرِيقُ مُسْتَقِيمٌ؛ لِأَنَّ تَعَيُّنَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِنَّهُ لَا يَنْفُذُ بِغَيْرِ رِضَاهُ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فَيَتَعَيَّنُ التَّفْرِيقُ مُسْتَقِيمٌ؛ لِأَنَّ تَعَيُّنَهُ عِنْدَ عَدَمِ الرِّضَا فَلَا وَجْهُ لِعَقْدَيْنِ فَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ دُونَ الرِّضَا فَلَا وَجْهَ لِعَقْدَيْنِ فَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ دُونَ الثَّانِي وَلَوْ عَيَّنَ امْرَأَةً فَزَوَّجَهَا مَعَ أُحْرَى لَزَمَتْ الْمُعَيَّنَةُ.

(وَلُوْ زَوَّجَ الْأَبُ، أَوْ الْجَدُّ الصَّغِيرَ، أَوْ الصَّغِيرَةَ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمَهْرِ) بِأَنْ زَوَّجَ الْبِنْتَ وَنَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا أَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ وَزَادَ عَلَى مَهْرِ امْرَأَتِهِ (أَوْ مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ) بِأَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ أَمَةً، أَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ أَمَةً، أَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا (جَازَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِوُجُودِ الشَّفَقَةِ (خِلَافًا لَمُعُمَّا) ؛ لِفَوَاتِ النَّظَرِ وَالْوِلَايَةُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا (جَازَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِوُجُودِ الشَّفَقَةِ (خِلَافًا لَمُعُمَّا) ؛ لِفَوَاتِ النَّظَرِ وَالْوِلَايَةُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا (جَازَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِوُجُودِ الشَّفَقَةِ (خِلَافًا لَمُعُمُّا) ؛ لِفَوَاتِ النَّظَرِ وَالْولِلاَيَةُ مُقَيَّدَةٌ بِهِ ابْنَتَهُ عَبْدًا إِذَا لَمْ يُعْرَفُ بِسَوْءِ الإِحْتِيَارِ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الإِحْتِيَارِ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الإِحْتِيَارِ مَعْرُوفًا كَانَ الْأَبُ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الإِحْتِيَارِ مَعْرُوفًا كَانَ الْأَبُ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الإِحْتِيَارِ مَعْرُوفًا بِسُوءِ اللَّغَبْنِ وَغَيْرِ الْعَقْدُ بَاطِلًا اتِّهَاقًا عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (وَلَيْسَ ذَلِكَ) أَيْ تَرْوِيجُهُمَا بِالْغَبْنِ وَغَيْرِ الْكُفْءِ (لِغَيْر الْأَبِ وَالْجُدِّ).

وَفِي التَّلْوِيحِ وَلَوْ زَوَّجَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ، أَوْ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَمْ يَصِحَّ أَصْلًا فَعْلَى هَذَا قَالَ فِي الْإِصْلَاحِ وَمَنْ وَهَمَ أَنَّهُ يَصِحُّ لَكِنْ يَتْبُتُ حَقُّ الْفَسْخِ فَقَدْ وَهَمَ، انْتَهَى.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٢٩/١

لَكِنْ فِي الْجُوَاهِرِ وَيَصِحُ تَرْوِيجُ غَيْرِهِمَا بِغَبْنِ فَاحِشِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

وَفِي الْجُوَامِعِ وَبِغَيْرِ كُفْءٍ عَلَى مَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الرِّوايَةِ لَا عَلَى عَدَمِهَا كَمَا لَا يَخْفَى فَلَا وَجْهَ لِرَدِّ صَاحِبِ الْإِصْلَاحِ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الرِّصْلَاحِ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الرِّوايَةِ لَا عَلَى عَدَمِهَا كَمَا لَا يَخْفَى فَلَا وَجْهَ لِرَدِّ صَاحِبِ الْإِصْلَاحِ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ التَّالُويحِ وَلَمْ يَصِحَ أَصْلًا تَدَبَّرَ.

## [بَابُ الْمَهْرِ]

هُوَ حُكْمُ الْعَقْدِ فَإِنَّ الْمَهْرَ يَجِبُ بِالْعَقْدِ أَوْ بِالتَّسْمِيَةِ فَكَانَ حُكْمًا لَهُ فَيَعْقُبُهُ وَلَهُ أَسْمَاءُ: الْمَهْرُ وَالنِّحْلَةُ وَالصَّدَاقُ وَالْعُقْرُ وَالْعَطِيَّةُ وَالْفَرِيضَةُ وَالْأُجْرَةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْعَلَاقُ (يَصِحُّ النِّكَاحُ بِلَا ذِكْرِهِ) إِجْمَاعًا لِأَنَّ النِّكَاحَ عَقْدُ ازْدِوَاجٍ وَذَلِكَ يَتِمُّ بِالزَّوْجَيْنِ وَالْمَالُ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ أَصْلِيٍّ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكْرُهُ.

(وَ) كَذَا (مَعَ نَفِيهِ) أَيْ يَصِحُّ النِّكَاحُ مَعَ نَفْي الْمَهْرِ وَيَكُونُ النَّفْيُ لَغْوًا خِلَافًا لِمَالِكِ.

## [قِيمَة الْمَهْر]

(وَأَقَلُهُ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ) وَزْنُ سَبْعَةِ مَثَاقِيلَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَسْكُوكَةً بَلْ تِبْرًا وَإِنَّا أَشْتُرِطَ الْمَسْكُوكَةُ وَالْتَظْمَ كَلَامُهُ بِالدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى فِي نِصَابِ السَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ تَقْلِيلًا لِوُجُودِ الْحَدِّ وَانْتَظَمَ كَلَامُهُ بِالدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى فِي نِصَابِ السَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ تَقْلِيلًا لِوُجُودِ الْحَدِّ وَانْتَظَمَ كَلَامُهُ بِالدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَشَرَةٍ دَيْنٍ لَهُ عَلَى فُلَانٍ صَحَتَّتُ التَّسْمِيَةُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مَالُ، فَإِنْ شَاءَتْ أَخَذَتْهُ مِنْ الزَّوْجِ أَوْ عَشَرَةٍ دَيْنٍ لَهُ عَلَى فُلَانٍ صَحَتَّتُ التَّسْمِيَةُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مَالُ، فَإِنْ شَاءَتْ أَخَذَتْهُ مِنْ الزَّوْجِ أَوْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ كَمَا فِي الْبَحْر.

وَقَالَ مَالِكٌ رُبْعُ دِينَارٍ وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ كُلُّ مَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعِوَضِ عَنْهُ يَصْلُحُ مَهْرًا فَتَعَلَّمُ الْقُرْآنِ وَطَلَاقُ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَالْعَفْوُ عَنْ. " (١)

# .٦٤٠ "[بَابُ نِكَاحِ الرَّقِيقِ]

لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ نِكَاحٍ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ شَرَعَ فِي بَيَانِ نِكَاحٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ الرَّقِيقُ فِي اللَّغَةِ الْعَبْدُ وَيُقَالُ لِلْعَبِيدِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَمْلُوكُ مِنْ الْآدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا أُسِرَ فِي اللَّغَةِ الْعَبْدُ وَيُقَالُ لِلْعَبِيدِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَمْلُوكُ مِنْ الْآدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا أُسِرَ فِي دَارِ الْحُرْبِ فَهُو رَقِيقٌ لَا مَمْلُوكُ وَإِذَا أُخْرِجَ فَهُو مَمْلُوكُ فَعَلَى هَذَا كُلُّ مَمْلُوكِ مِنْ الْآدَمِيِّ رَقِيقٌ، وَلَا عَكْسَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِنِّ أَنَّ الرَّقِيقَ هُوَ الْمَمْلُوكُ كُلَّا، أَوْ بَعْضًا

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٤٥/١

وَالْقِنَّ هُوَ الْمَمْلُوكُ كُلَّا كَمَا فِي الْمِنَحِ (نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ) سَوَاءٌ كَانَتْ قِنَّا، أَوْ مُكَاتَبَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً وَالْمُدَبَّرِ وَالْمُكَاتَبِ وَأَمِّ الْوَلَدِ بِلَا إِذْنِ السَّيِّدِ) (مَوْقُوفٌ) خِلَاقًا لِمَالِكِ فِي الْعَبْدِ مُطْلَقًا قَاسَهُ عَلَى الطَّلَاقِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَوْلَى مِنْ عِبَارَةِ الْكُنْزِ وَهِيَ لَمْ جُنُونُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَدَمُ الْجُوازِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ (فَإِنْ أَجَازَ) الْمَوْلَى النِّكَاحَ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ الْجُوازِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ (فَإِنْ أَجَازَ) الْمَوْلَى النِّكَاحَ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ بَعْدَهُ صَرِيحًا، أَوْ دَلَالَةً (نَفَذَ) النِّكَاحُ لَكِنْ لَوْ أَذِنَ بَعْدَهُ كُرِهَ لَهُ وَطُؤُهَا بِلَا نِكَاحٍ آحَرَ كَمَا فِي الْقُهُسْتَايِيّ.

(وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ) لِأَنَّهُ عَيْبٌ وَالْمُرَادُ بِالْمَوْلَى هُنَا مَنْ لَهُ وِلاَيَةُ تَزْوِيجِ الرَّقِيقِ وَلَوْ غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ وَلِمَدَا كَانَ لِلْأَبِ وَالْجُدِّ وَالْقَاضِي وَالْوَصِيِّ تَرْوِيجُ أَمَةِ الْيَتِيمِ وَلَيْسَ لَمُمْ تَرْوِيجُ الْعَبْدِ لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْمَصْلَحَةِ (وَقَوْلُهُ) أَيْ السَّيِّدِ (طَلِقْهَا رَجْعِيَّةً إِجَازَةٌ) ؛ لِأَنَّ الطَّلاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَكُونُ إِجَازَةً لَوْ قَالَ لَهُ (طَلِقْهَا وَعُولُهُ اللَّهُ عَلَى السَّيِّدِ (طَلِقْهَا رَجْعِيَّةً إِجَازَةً ) ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الرَّدَّ وَهُوَ الظَّهِرُ هُنَا حَيْثُ تَزَوَّجَ بِغَيْرٍ أَمْرِهِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَفِيهِ إِشَارَةً وَقُو فَالِ لَهُ (طَلِقْهَا ) ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِلُ الرَّدَّ وَهُو الظَّهِرُ هُنَا حَيْثُ تَزَوَّجَ بِغَيْرٍ أَمْرِهِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَفِيهِ إِشَارَةً بَوْ فَارِقْهَا) ؛ لِأَنَّهُ يَعْدَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِإِجَازَةٍ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ (فَإِنْ نَكَحُوا بِإِذْنِهِ) أَيْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ (فَالْمَهُرُ بَأَنَّ سُكُوتَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِإِجَازَةٍ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ (فَإِنْ نَكَحُوا بِإِذْنِهِ) أَيْ بِإِذْنِ السَّيِدِ (فَالْمَهُرُ عَلَى الْمَدْعُورِينَ فَلَوْ طَلَبَتْ (يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهِ) فَلَوْ بِيعَ فَلَمْ يَفِ مُلَمْ يَقِي بَعْدَ الْعِلْمِ لَوْ السَّيِّةِ وَلَوْ وَاللَّهُ فِيهِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الْمَوْلُ الْمَهُمُ لَا يُبَاعُ فَسَاعَةً فَسَاعَةً فَسَاعَةً وَلَوْ وَالْمَهُ وَاللَّهُ عَلَى الْمُدَعُولِ الْمَوْلَ الْمَوْلَ الْمَوْلَ الْمَوْلَ الْمَوْلُ الْمُولُ الْمَوْلُ الْمَوْلَ الْمُولُ الْمُولِ الْمَوْلُ الْمُولِي الْمُولِي الْمُولِي الْمُولِي الْمُولِي الْمَوْلُ الْمُولُ الْمُعْرُولِ الْمُؤْلُ وَلَوْ وَالْمَوْلِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقَالِهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْ

#### ٦٤١. "[فَصْلٌ إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الزَّمَانِ]

فَصْلٌ يَعْنِي فِي إضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الرَّمَانِ اعْلَمْ أَنَّ كِتَابَ الطَّلَاقِ صِنْفٌ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ وَمَا تَحْتَهُ صِنْفٌ مُسَمَّى بِالْفَصْلِ وَالْكُلُّ تَحْتَ الصِّنْفِ الَّذِي عَنَهُ صِنْفٌ مُسَمَّى بِالْفَصْلِ وَالْكُلُّ تَحْتَ الصِّنْفِ الَّذِي هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ الْمُدَوَّنِ فَإِنَّهُ صِنْفٌ عَالٍ وَالْعِلْمُ مُطْلَقًا بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ جِنْسٌ وَتَحْتَهُ مِنْ الْيَقِينِ هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ الْمُدَوَّنِ فَإِنَّهُ صِنْفٌ عَالٍ وَالْعِلْمُ مُطْلَقًا بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ جِنْسٌ وَتَحْتَهُ مِنْ الْيَقِينِ هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ الْمُدَوِّنِ فَإِنَّهُ صِنْفًى عَالٍ وَالْعِلْمُ مُطْلَقًا بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ جِنْسٌ وَتَحْتَهُ مِنْ الْيَقِينِ وَالطَّنِ نَوْعٌ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ (قَالَ) لِامْرَأَتِهِ (أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا، أَوْ فِي غَدٍ يَقَعُ) الطَّلَاقُ (عِنْدَ الصُّبْح) لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ فِي جَمِيعِ الْعَدِ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَهُ هُوَ مُسَمَّى الْعَدِ فَتَعَيَّنَ الصَّبْح) لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ فِي جَمِيعِ الْعَدِ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَهُ هُوَ مُسَمَّى الْعَدِ فَتَعَيَّنَ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٦٤/١

الْجُزُّءُ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ الْمُزَاحِمِ وَفِي الثَّانِي وَصَفَهَا فِي جُزْءٍ مِنْهُ وَأَفَادَ أَنَّهُ إِذَا أَضَافَهُ إِلَى وَقْتٍ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ لِلْحَالِ وَهُوَ مَنْقُوضٌ لَا يَقَعُ لِلْحَالِ وَهُوَ مَنْقُوضٌ لِلَا يَقَعُ لِلْحَالِ وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِالتَّدَبُّر.

(وَإِنْ نَوَى الْوُقُوعَ وَقْتَ الْعَصْرِ) فِي قَوْلِهِ غَدًا (صَحَّتْ دِيَانَةً) لَا قَضَاءً؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى الْغَدِ وَالْغَدُ اسْمٌ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَإِذَا عَنَى الْوُقُوعَ إِلَى الْغَدِ وَالْغَدُ اسْمٌ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ دُونَ الجُمِيعِ كَانَ خِلَافَ الظَّهِرِ لِإِرَادَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ الْعُمُومِ فَلَا فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ دُونَ الجُمِيعِ كَانَ خِلَافَ الظَّهِرِ لِإِرَادَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ الْعُمُومِ فَلَا يُصَدَّقُ وَلَكِنْ يُصَدَّقُ دِيَانَةً؛ لِاحْتِمَالِ كَلَامِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامَّ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ وَهُو آخِرُ النَّهَارِ فَإِنْ قِيلَ: الْعَامُ مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُتَّفِقَةَ الْحُدُودِ وَلَفْظُ غَدًا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ نَكِرَةً فِي النَّهَارِ فَإِنْ قِيلَ: الْعَامُ مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُتَّفِقَةَ الْحُدُودِ وَلَفْظُ غَدًا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ نَكِرَةً فِي النَّهَارِ فَإِنْ قِيلَ: الْعَامُ مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُتَّفِقَةَ الْحُدُودِ وَلَفْظُ غَدًا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُثَوْمِ أُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَنْزِيلِ الْأَجْزَاءِ مَنْزِلَة مَالِ الْأَغْرَادِ بَحَازًا كَمَا فِي الْمُطْلَب.

(وَ) إِنْ نَوَى الْوُقُوعَ وَقْتَ الْعَصْرِ (فِي الثَّانِي) أَيْ فِي غَدٍ (يُصَدَّقُ) قَضَاءً (أَيْضًا) أَيْ كَمَا يُصَدَّقُ دِيَانَةً عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يُوجِبُ اسْتِيعَابَ الْمَظُرُوفِ يُصَدَّقُ دِيَانَةً عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّةِ بَعِدَمِ النُيَّةِ؛ لِعَدَمِ الْمُزَاحَمَةِ (خِلَافًا لَهُمَا) فَإِنَّ عِنْدَهُمَا هُوَ وَالْأُولُ وَإِنَّا يَتَعَيَّنُ الْجُرْءُ الْأَوْلُ عِنْدَ عَدَمِ النِيَّةِ؛ لِعَدَمِ الْمُزَاحَمَةِ (خِلَافًا لَهُمَا) فَإِنَّ عِنْدَهُمَا الظَّرْفِيَّةُ فَإِنْ نَصَبَ غَدًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فَلَا فَرْقَ وَجَوَابُهُ أَنَّ قَوْلَهُ غَدًا لِلاَسْتِيعَابِ؛ لِأَنَّةُ شَابَهُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ لَا أُكِلِّمُك شَهْرًا، وَفِي الشَّهْرِ وَدَهْرًا، وَفِي اللَّهْرِ كَمَا لِلاَسْتِيعَابِ؛ لِأَنَّةُ شَابَهُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ لَا أُكَلِّمُك شَهْرًا، وَفِي الشَّهْرِ وَدَهْرًا، وَفِي اللَّهْرِ كَمَا لِلاَسْتِيعَابِ؛ لِأَنَّةُ شَابَهُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ لَا أُكَلِّمُك شَهْرًا، وَفِي الشَّهْرِ وَدَهْرًا، وَفِي اللَّهْرِ كَمَا الظَّهِرِ كَمَا الطَّاهِرِ كَمَا لِلاَسْتِيعَابِ وَإِنْ كَانَ لِلاَسْتِيعَابِ فَإِذَا نَوى الْبَعْضَ فَقَدْ نَوى التَّخْصِيصَ وَهُو خِلَافُ الظَّهِرِ كَمَا اللَّهُ فِي رَمَضَانَ وَنَوى التَّعْيِينُ الْقَصْدِيُّ أَوْلَى مِنْ الضَّرُورِيِّ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: بَيَّنَ آخِرَ النَّهُ فِي رَمَضَانَ وَنَوى آخِرَهُ.

وَفِي الْمِنَحِ وَمِمَّا يَتَفَرَّعُ عَلَى حَذْفِ فِي وَإِثْبَاتِهَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّ يَوْمٍ تَقَعُ وَاحِدَةً وَعِنْدَ وَفِي الْمِنَحِ وَمِمَّا يَتَفَرَّعُ عَلَى حَذْفِ فِي وَإِثْبَاتِهَا لَوْ قَالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَلُقَتْ ثَلَاثًا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدَةً إِجْمَاعًا كَمَا لَوْ قَالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَلُقَتْ ثَلَاثًا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدَةً إِجْمَاعًا كَمَا لَوْ قَالَ عِنْدَ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ كُلَّمَا مَضَى يَوْمٌ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ كُلِّ يَوْمٍ تَطْلِيقَةً فَإِنَّهَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا سَاعَةَ حَلَفَ (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ

طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا، أَوْ غَدًا الْيَوْمَ يُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ ذِكْرًا) حَتَّى يَقَعَ فِي الْأَوَّلِ فِي الْيَوْمِ، وَفِي الثَّابِي فِي غَدٍ؛ لِأَنَّهُ حِينَ ذَكَرَهُ ثَبَتَ حُكْمُهُ تَنْجِيزًا، أَوْ تَعْلِيقًا فَلَا يَحْتَمِلُ التَّغْييرَ بِذِكْر الثَّابِي." (١) ٦٤٢. "مَعَ حَلّ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ لَوْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا وَالْمَرْأَةُ مَدْخُولَةٌ مُحَرَّمَةٌ بِالْمُصَاهَرَة لَمْ يَصِحَّ التَّعْلِيقُ فِيهِ فَمِنْ بَعْضِ الظَّنِّ تَأْوِيلُ الْمِلْكِ بِوُجُودِ النِّكَاحِ، وَالْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمِلْكَ لَمْ يُشْتَرَطْ لِصِحَّةِ التَّنْجِيزِ وَلَيْسَ ذَلِكَ وَبَقَاءُ الْمِلْكِ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَأَمَّا فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ فَفِيهِ خِلَافٌ كَمَا فِي الْقُهُسْتَايِيّ (كَقَوْلِهِ لِمَنْكُوحَتِهِ) أَوْ لِمُعْتَدَّتِهِ (إِنْ زُرْت فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَيَقَعُ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ الزِّيَارَةُ، وَلَوْ كَانَ الْمُعَلَّقُ عَاقِلًا وَقْتَ التَّعْلِيقِ ثُمَّ جُنَّ عِنْدَ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ إِيقَاعٌ حُكْمًا. أَلَا يُرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنِّينًا أَوْ جَعْنُونًا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَيُجْعَلُ طَلَاقًا (أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمِلْكِ) بِأَنْ يُعَلَّقَ عَلَى نَفْسِ الْمِلْكِ، نَحُوُ إِنْ مَلَكْتِ طَلَاقَكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ عَلَى سَبَبِهِ (كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ إِنْ نَكَحْتُك) أَيْ تَزَوَّجْتُك (فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَإِنَّ النِّكَاحَ سَبَبٌ لِلْمِلْكِ فَاسْتُعِيرَ السَّبَبُ لِلْمُسَبَّبِ أَيْ مَلَكْتُك بِالنِّكَاحِ (فَيَقَعُ إِنْ نَكَحَهَا) لِوُجُودِ الشَّرْطِ. وَفِي الزَّاهِدِيِّ قَدْ ظَفِرْت بِروَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَوْ أَضَافَ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ لَمْ يَصِحَّ التَّعْلِيقُ كَمَا قَالَ بِشْرٌ الْمَرِيسِيُّ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَتْبُتُ عَقِيبَ سَبَبِهِ وَالْجُزَاءُ يَقَعُ عَقِيبَ شَرْطِهِ فَلَوْ صَحَّ تَعْلِيقُهُ بِهِ لَكَانَ الطَّلَاقُ مُقَارِنًا لِثُبُوتِ الْمِلْكِ وَالطَّلَاقُ الْمُقَارِنُ لِثُبُوتِ الْمِلْكِ أَوْ لِزَوَالِهِ لَمْ يَقَعْ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ نِكَاحِك أَوْ فِي نِكَاحِك أَوْ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِك، وَتَمَامُهُ فِي التَّبْيينِ فَلْيُطَالَعْ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا حُصَّصَ أَوْ عَمَّ كَقَوْلِهِ كُلُّ امْرَأَةٍ خِلَافًا لِمَالِكِ فَإِنَّهُ قَالَ إِذَا لَمْ يُسَمِّ امْرَأَةً بِعَيْنِهَا أَوْ قَبِيلَةً أَوْ أَرْضًا أَوْ نَحْوَ هَذَا فَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيقُ الْمُضَافُ إِلَى الْمِلْكِ، وَتَفْصِيلُ دَلِيلِنَا وَدَلِيلِهِمَا مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ فَلْيُطَالَعْ. ثُمُّ التَّعْلِيقُ قَدْ يَكُونُ بِصَرِيحِ الشَّرْطِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَاهُ وَيُشْتَرَطُ وَلَهُ وَلَاتِ فَلْيُطَالَعْ. ثُمُّ التَّعْلِيقُ قَدْ يَكُونُ بِصَرِيحِ الشَّرْطِ وَهُو ظَاهِرٌ، وَقَدْ يَكُونُ بِعَنَاهُ وَيُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ غَيْرً مُعَيَّنَةٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ بِخِلَافِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ فِيهَا صِفَةَ التَّزَوُّجِ بَلْ اللَّهِ الْمَوْقَ فِيهَا صِفَةَ التَّزَوُّجِ بَلْ الصِيفَةُ فِيهَا طَالِقٌ فَتَزَوَّجُهَا لَمُ قَالُهُ هَذِهِ طَالِقٌ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٩٢/١

(وَلَوْ) (قَالَ) الظَّاهِرُ بِالْفَاءِ لِكَوْنِهِ تَفْرِيعًا لِمَا قَبْلَهُ (لِلْأَجْنَبِيَّةِ إِنْ زُرْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَنَكَحَهَا فَزَارَتْ) (لَا تَطْلُقُ) لِعَدَمِ الْمِلْكِ وَلَا الْإِضَافَةِ." (١)
فَزَارَتْ) (لَا تَطْلُقُ) لِعَدَمِ الْمِلْكِ وَلَا الْإِضَافَةِ." (١)
75. "شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا إِيلَاءً.

(وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي فَإِنْ نَوَى الْكَرَامَةَ صُدِّقَ أَوْ) نَوَى (الظِّهَارَ فَظِهَارٌ أَوْ) نَوَى (الظِّهَارَ فَظِهَارٌ أَوْ) نَوَى (الطَّلَاقَ فَبَائِنٌ) ؟ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ كُلَّا مِنْهَا فَمَا تَرَجَّحَ بِالنِيَّةِ تَعَيَّنَ.

(وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ) عِنْدَ الشَّيْحَيْنِ لِتَعَارُضِ الْمَعَانِي وَعَدَمِ الْمُرَجِّحِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ ظِهَارٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُهُ إِذَا كَانَ فِي حَالِ الْغَضَبِ.

وَعَنْهُ أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً (وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَنَوَى ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَكَمَا نَوَى) ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِيلَاةٌ أَيْضًا وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظِهَارٌ وَرُويَ أَيْضًا عَنْ الْإِمَامِ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً فَهُوَ ظِهَارٌ) عِنْدَ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا) وَالشَّافِعِيِّ فِي قَوْلٍ يَقَعُ (مَا نَوَى) إلَّا أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِذَا نَوَى الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ ظِهَارًا وَعِنْدَ وَالشَّافِعِيِّ فِي قَوْلٍ يَقَوْلِهِ وَنَوَى؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَي يُوسُفَ يَكُونَانِ مَعًا الظِّهَارُ بِلَفْظِهِ وَالطَّلَاقُ بِنِيَّتِهِ وَقُيِّدَ بِقَوْلِهِ وَنَوَى؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوى ظِهَارًا فَهُو ظِهَارُ اتّفَاقًا (وَلَا ظِهَارَ إِلَّا مِنْ الزَّوْجَةِ) ابْتِدَاءً سَوَاءٌ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً أَوْ نَوى ظِهَارًا فَهُو ظِهَارُ اتّفَاقًا (وَلَا ظِهَارَ إِلَّا مِنْ الزَّوْجَةِ) ابْتِدَاءً سَوَاءٌ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً أَوْ كَتَابِيَّةً قَيَّدُنَا بِالِابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَقَاءِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى كَوْخِمَا زَوْجَةً فَلَوْ ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ أَقُ كَانِيَّةً وَيَدُنَا بِالِابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَقَاءِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى كَوْخِمَا زَوْجَةً فَلَوْ ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ أَيْطَا وَلَا لَعُهُو طَهَارً (فَلَا ظِهَارَ مِنْ أَمَتِهِ) وَإِنَّا شَرَحَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَعَ أَنَّا عُلِمَتْ ضِمْنَا فِي قَوْلِهِ هُو تَشْبِيهُ زَوْجَتِهِ رَدًّا لِقَوْلِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ يَصِحُ الظِّهَارُ عَلَى الْأَمَةِ أَيْضًا (وَلَا) فَا مَا الظِّهَارِ (عِمَّنْ نَكَحَهَا بِلَا أَمْرِهَا فَظَاهَرَ مِنْهَا فَأَجَازَتْ النِّكَاحَ) بَعْدَهُ؛ لِأَنَّا أَجْنَبِيَّةٌ وَقْتَ الظِّهَارِ.

(وَلَوْ قَالَ لِنِسَائِهِ أَنْثُنَّ عَلَيَّ) أَوْ مِنِي أَوْ عِنْدِي أَوْ مَعِي (كَظَهْرِ أُمِّي كَانَ مُظَاهِرًا مِنْهُنَّ) جَمِيعًا (وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ) مِنْهُنَّ (كَفَّارَةٌ) ؛ لِأَنَّمَا لِلْحُرْمَةِ فَتَعَدَّدَ بِتَعَدُّدِهَا خِلَافًا لِمَالِكِ. (وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِرَارًا فِي مَجْلِسِ أَوْ) فِي (مَجَالِسَ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ ظِهَارِ كَفَّارَةٌ) وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرُ (وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ مِرَارًا فِي مَجْلِسِ أَوْ) فِي (مَجَالِسَ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ ظِهَارِ كَفَّارَةٌ) وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤١٧/١

الْعَزْمُ إِلَّا إِذَا عَنَى بِمَا بَعْدَ الْأُولَى تَأْكِيدًا فَيُصَدَّقُ قَضَاءً.

وَفِي السِّرَاجِ هَذَا إِذَا قَالَ." (١)

3 ٢ ٤. "فَقِيرًا أَوْ غَنِيًّا حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ؛ وَلأَنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الإحْتِبَاسِ وَمَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقِّ شَحْصٍ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَأَصْلُهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي جَزَاءُ الإحْتِبَاسِ وَمَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقِّ شَحْصٍ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَأَصْلُهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي السَّدَقَاتِ وَالْوَالِي وَالْمُفْتَى وَالْمُقَاتِلُ وَالْمُضَارِبُ إِذَا سَافَرَ بِمَالِ الْمُضَارِبَةِ وَالْوَصِيُّ.

(وَلَوْ) كَانَ الرَّوْجُ (صَغِيرًا) لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ مِنْ قِبَلِهِ فَكَانَ كَالْمَجْبُوبِ وَالْعِنِينِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (مُسْلِمَةً كَانَتْ) الرَّوْجَةُ (أَوْ كَافِرَةً) مَوْطُوءَةً أَوْ غَيْرَهَا حُرَّةً أَوْ أَمَةً وَلَوْ وَالْعِنِينِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (مُسْلِمَةً كَانَتْ) الرَّوْجَةُ (أَوْ كَافِرَةً) مَوْطُوءَةً أَوْ غَيْرِهَا عُنَّ الْوَطْءِ فِي الجُمْلَةِ غَنِيَّةً؛ لِأَنَّ الدَّلَائِلَ لَا فَضْلَ فِيهَا (كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً) الَّتِي (تُوطأً) أَيْ تَصْلُحُ لِلْوَطْءِ فِي الجُمْلَةِ بِلَا مَنْعِ نَفْسِهَا عَنْهُ فَتَحِبُ نَفَقَةُ الرَّنْقَاءِ وَالْقَرْنَاءِ أَوْ غَيْرِهَا عِمَّا لَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَا اعْتِبَارَ لِكَوْنِهَا بِلَا مَنْعِ نَفْسِهَا عَنْهُ فَتَحِبُ نَفَقَةُ الرَّنْقَاءِ وَالْقَرْنَاءِ أَوْ غَيْرِهَا عِمَّا لَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَا اعْتِبَارَ لِكَوْنِهَا مُنَا لَا يَعْبَارَ لِكَوْنِهَا مُنَا السَّغِيرَةُ مُشْتَهَاةً عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ لَكِنْ فِي أَكْثِرِ الْكُتُبِ قَالُوا إِنْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ مُشْتَهَاةً عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ لَكِنْ فِي أَكْثِرِ الْكُتُبِ قَالُوا إِنْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ مُنْهُ وَمِنْ مُشْتَهَاةً بِكَيْثُ يُمْ كُنُ التَّلَذُذُ مِنْهَا جَيْبُ هُمَا النَّفَقَةُ فَعَلَى هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَطْءِ أَعَمُّ مِنْهُ وَمِنْ اللَّوَاعِي تَدَبَّرُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا النَّفَقَةُ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْمَهْدِ (إِذَا سَلَّمَتْ) الزَّوْجَةُ ظَرْفُ لِقَوْلِهِ بَحِبُ (إلَيْهِ) أَيْ إِلَى النَّوْجِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا.

وَفِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ تَسْلِيمُهَا نَفْسَهَا شَرْطٌ فِي وُجُوبِ النَّفَقَةِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ.

وَفِي النِّهَايَةِ هَذَا الشَّرْطُ لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ الرَّوْءِ قُمَّ قَالَ. بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ النَّفَقَةُ وَاحِبَةٌ لَهَا وَإِنْ لَمْ تُنْقَلْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ ثُمَّ قَالَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَجِّرِينَ مِنْ أَئِمَّةِ بَلْخِي لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ إِذَا لَمْ تُزَفَّ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

وَفِي الْكَافِي الْفَتْوَى عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَكَذَا فِي الدُّرَرِ وَغَيْرِهِ قَالُوا هَذَا إِذَا لَمْ يُطَالِبْهَا الزَّوْجُ بِالإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا بِالإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا بِالإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا فِي الْإِنْتِقَالِ وَامْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَا نَفَقَةً لَمَا فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ الْمُحَالَفَةُ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ فِي صُورَةِ عَدَمِ الامْتِنَاعِ؛ لِأَثْمَا سَلَّمَتْ فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ الْمُحَالَفَةُ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ فِي صُورَةِ عَدَمِ الامْتِنَاعِ؛ لِأَثْمَا سَلَّمَتْ إِلَيْهِ نَفْسَهَا مَعْنَى لَكِنَّ التَّقْصِيرَ وُحِدَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ حَيْثُ تَرَكَ النَّقْلَ تَأْمَّلُ (أَوْ لَمْ تُسَلِّمْ)

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤٤٩/١

نَفْسَهَا (لِحَقٍّ لَهَا) كَالْمَهْرِ الْمُعَجَّلِ فَإِنَّهُ مَنْعٌ بِحَقٍّ فَتَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ (أَوْ لَمَ) تُسَلِّمْ نَفْسَهَا (لِعَدَمِ طَلَبِهِ) أَيْ لِعَدَمِ طَلَبِ الرَّوْجِ الرَّوْجَة؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ حَقَّهُ وَإِذَا لَمْ يُطَالِبْهَا كَانَ تَارِكًا حَقَّهُ فَتَسْتَحِقُّ طَلَبِهِ) أَيْ لِعَدَمِ طَلَبِ الرَّوْجِ الرَّوْجَة؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ حَقَّهُ وَإِذَا لَمْ يُطَالِبْهَا كَانَ تَارِكًا حَقَّهُ فَتَسْتَحِقُّ النَّفَقَة؛ لِأَنَّهُ الرَّقِ حُقِّهِ الرَّفَقَةُ) أَيْ تُقَدَّرُ (فِي كُلِّ شَهْرٍ النَّفَقَة؛ لِأَنَّهَا حَقُّهَا بِتَرْكِ حَقِّهِ (وَتُفْرَضُ النَّفَقَةُ) أَيْ تُقَدَّرُ (فِي كُلِّ شَهْرٍ وَتُسْلَمُ إِلَيْهَا)." (١)

"الْجُهْدِ، وَالِاحْتِيَاطِ فِي الْإحْتِيَالِ لِدَرْءِ الْحُدُودِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -«ادْرَءُوا الْحُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فَالْأَحْسَنُ الِاحْتِرَازُ عَنْ الْكُلِّ كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيّ (وَأَيْنَ زَنَى) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ زَنَى فِي دَارِ الْحُرْبِ أَوْ الْبَغْي (وَمَتَى زَنَى) ؛ لِأَنَّ الزِّنَى الْمُتَقَادِمُ أَوْ فِي حَالِ الصِّبَا أَوْ الْجُنُونِ لَا يُوحِبُ الْحَدَّ وَرُدَّ بِأَنَّ الزِّنِيَ الْمُتَقَادِمُ لَيْسَ عَلَى إطْلَاقِهِ فَإِنَّهُ يُوحِبُ إِذَا كَانَ ثُبُوتُهُ بِالْإِقْرَارِ وَجَوَابُهُ أَنَّ التَّقَادُمَ إِنَّمَا يَمْنَعُ لِإِيجَابِهِ التُّهْمَةَ بِالتَّأْخِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ التَّأْخِيرُ لِعُذْرِ بِخِلَافِ الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ التَّقَادُمَ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِى التُّهْمَةَ، وَالتَّقَادُمُ فِي الزِّنَا يَثْبُتُ بِشَهْرِ وَمَا فَوْقَهُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ يُفَوَّضُ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي (وَبَمَنْ زَنَى) هَذَا السُّؤَالُ عَنْ الْمُزَنِيَّةِ إِذَا كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الزَّانِي وَفَائِدَتُهُ الإسْتِكْشَافُ عَنْ الشُّبْهَةِ وَعَنْ الزَّانِي إِذَا كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُزَنِيَّةِ وَفَائِدَتُهُ الْإَسْتِكْشَافُ عَنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تُوجَدُ فِي الْأُوَّلِ أَيْضًا كَمَا في الْإِصْلَاحِ فَمَنْ قَالَ إِنَّ السُّؤَالَ عَنْ الْمَاهِيَّةِ يُغْنِي عَنْهُ أَوْ حَصَّ السُّؤَالَ بِالْأَوَّلِ فَقَدْ أَخْطأ تَأُمَّلْ (فَبَيَّنُوهُ) عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ (وَقَالُوا رَأَيْنَاهُ وَطِئَهَا) بِصِيغَةِ الْفِعْلِ (في فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحُلَةِ) بِضَمِّ الْمِيمِ، وَالْحَاءِ آلَةُ مَخْصُوصَةُ لِلْكُحْلِ، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى بَيَانِ الْكَيْفِيَّةِ، وَهُوَ زِيَادَةُ بَيَانٍ احْتِيَالًا لِلدَّرْءِ وَإِلَّا يُغْنِي مَا ذُكِرَ عَنْ ذَلِكَ (وَعُدِّلُوا) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ أَيْ الشُّهُودُ تَعْدِيلًا (سِرًّا وَعَلَانِيَةً) عِنْدَ مَنْ لَا يَكْتَفِي بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ فِي غَيْرِ الْحَدِّ مِنْ الْحُقُوقِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ مَنْ يَكْتَفِي احْتِيَالًا لِلدَّرْءِ وَفِي أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَيَحْبِسُهُ الْإِمَامُ حَتَّى يَسْأَلَ عَنْ الشُّهُودِ كَىْ لَا يَهْرُبَ وَلَا وَجْهَ لِأَخْذِ الْكَفِيلِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ نَوْعُ احْتِيَاطٍ فَلَا يَكُونُ مَشْرُوعًا فِيمَا يُبْتَنَى عَلَى الدَّرْءِ وَحَبْسُهُ لَيْسَ بِطَرِيقِ الإحْتِيَاطِ، بَلْ بِطَرِيقِ التَّعْزِيرِ انْتَهَى لَكِنْ يُشْكِلُ الْأَمْرُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّعْزِيرِ، وَالْحَدِّ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا حُدَّ بَعْدَهُ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْحُبْسُ احْتِيَاطًا لَا تَعْزِيرًا عَلَى أَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ تَعْلِيلِ الْحَبْسِ بِقَوْلِهِمْ كَيْ لَا يَهْرُبَ يُؤَيِّدُهُ تَأَمَّلْ.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤٨٥/١

7٤٦. "أَيْ: بِالْفِدَاءِ بِأَخْدِ الْمَالِ (عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ) أَيْ: إِلَى أَخْدِ الْمَالِ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ فِي السِّيرِ الْكِيرِ اسْتِدْلَالًا بِأَسَارَى بَدْرٍ (وَيَجُوزُ) الْفِدَاءُ (بِالْأَسَارَى) أَيْ: بِأَسَارَى الْمُسْلِمِينَ فِي السِّيرِ الْكَبِيرِ اسْتِدْلَالًا بِأَسَارَى بَدْرٍ (وَيَجُوزُ) الْفِدَاءُ (بِالْأَسَارَى) أَيْ: بِأَسَارَى الْمُسْلِمِينَ (عِنْدَهُمَا) تَخْلِيصًا لِلْمُسْلِمِ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ فِي الْمُفَادَاةِ تَكْتِيرَ سَوَادِ الْكَفَرَةِ، وَفِي التَّرُكِ رَجَاءَ إِسْلَامِهِمْ قَالَ الْإِسْبِيجَابِيُّ، وَالصَّحِيخُ قَوْلُ الْإِمَامِ وَاعْتَمَدَهُ النَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ فِي التَّرْكِ رَجَاءَ إِسْلَامِهِمْ قَالَ الْإِسْبِيجَابِيُّ، وَالصَّحِيخُ قَوْلُ الْإِمَامِ وَاعْتَمَدَهُ النَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ فِي التَّبِينِ.

وَعَنْ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُفَادِي هِمْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ أَنَّ هَذَا هُوَ أَظْهَرُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ الْإِمَامِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ ذَلِكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ السِّيَرِ الْكَبِيرِ أَنَّ هَذَا هُوَ أَظْهَرُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ الْإِمَامِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ ذَلِكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لَا يَعْدَهَا انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ وَيَجُوزُ بِالْأَسَارَى عِنْدَهُمَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِلَّا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ وَاخْتَارَ أَحَدَهُمَا تَدَبَّرْ.

، وَفِي أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ، وَلَوْ أَسْلَمَ الْأَسِيرُ لَا يُفَادَى بِمُسْلِمٍ أَسِيرٍ إِلَّا إِذَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ، وَهُوَ مَأْمُونٌ عَلَى إِسْلَامِهِ.

(وَتُذْبَحُ مَوَاشِ) جَمْعُ مَاشِيَةٍ، وَهِيَ الْإِبِل، وَالْبَقَر، وَالْغَنَمُ وَلَا تُتْرَكُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ (شَقَّ نَقْلُهَا)

<sup>(</sup>١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٥٨٦/١

أَيْ: إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ وَمَعَهُ مَوَاشٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ذَبَحَهَا (وَتُحْرَقُ) قَطْعًا (وَلَا تُعْقَرُ) خِلَافًا لِمَالِكٍ لَمُمَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «لَا تَذْبَحَنَّ شَاةً وَلَا بَقَرَةً إِلَّا لَمَا كُلَةٍ» وَلَنَا إِنَّ فِي التَّرُكِ تَقْوِيةً لَهُمْ، وَفِي الْعَقْرِ تَعْذِيبًا وَمُثْلَةً، وَالذَّبْحُ لِلْمَصْلَحَةِ جَائِزٌ وَإِلَّاقُ الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِنَّمَا ثُحْرَقُ لِقَلَّا تَنْتَفِعَ بِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلَا الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِنَّمَا ثُحْرَقُ لِقَلَّا تَنْتَفِعَ بِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلَا الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِنَّا كُرُقُ لِقَالًا تَنْتَفِعَ بِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلَا الْعَيْظِ بِهِمْ مِنْ أَقْوَى الْمَصَالِح، وَهُو مَنْدُوبٌ بِالنَّصِ وَإِنَّمَا ثُحْرَقُ لِقَلَّا تَنْتَفِعَ بِمَا الْكُفَّارُ كَلَّا وَلَا النَّابِ إِللَّارِ إِلَّا رَبُّهَا. قَيَّدَ بِالْمَواشِي احْتِرَازًا عَنْ النِسَاءِ، وَالصِبْيَانِ اللَّارِي يَشُقُ إِخْرَاجُهَا فَإِنَّى الْتَرْكُ فِي أَرْضٍ حَرِبَةٍ حَتَى يَمُوتُوا جُوعًا وَعَطَشًا كَمَا فِي الْبَحْرِ وَيُحْرَقُ سِلَاحٌ شَقَ نَقْلُهُ وَمَا لَا يُحْرَقُ مِنْهَا كَالْحَدِيدِ يُدْفَنُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ إِبْطَالًا لِلْمَنْفَعَةِ عَلَيْهِمْ،.

وَفِي التَّنْوِيرِ وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ حَيَّةً، أَوْ عَقْرَبًا فِي رِحَالِهِمْ ثَمَّةَ يَنْزِعُونَ ذَنْبَ الْعَقْرَبِ وَأَنْيَابَ الْحَيَّةِ بِلَا قَتْلِ لَهُمَا دَفْعًا لِضَرَرِهِمَا عَنْ الْمُسْلِمِينَ مَا دَامُوا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَإِبْقَاءً لِنَسْلِهِمَا.

(وَلَا تُقْسَمُ غَنِيمَةٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ). "(١)

٦٤٧. "وَجْهُ الْبَدَلِ وَالْوَثِيقَةِ فَصَارَ كَالْوَدِيعَةِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ لِشَرِيكِهِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ شَرِيكِهِ وَيَضْمَنُ بِالتَّعَدِّي كَمَا يَضْمَنُ الشَّرِيكُ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا نَصِيبَ صَاحِبِهِ وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ وَالْقَوْلُ بِعَدَمِ الضَّمَانِ إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا غَلَطٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ.

## [شَرِكَةِ الصَّنَائِع]

(وَشَرِكَةِ الصَّنَائِعِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَشَرِكَةِ الْعِنَانِ وَهِيَ جَمْعُ الصَّنِيعَةِ كَالصَّحَائِفِ وَالصَّحِيفَةِ أَوْ جَمْعُ صِنَاعَةٍ كَرَسَائِلَ وَرِسَالَةٍ فَإِنَّ الصِّنَاعَةَ كَالصَّنِيعَةِ حِرْفَةُ الصَّانِعِ وَعَمَلُهُ وَلِذَا يُقَالُ شَرِكَةُ الْمُحْتَرَفَةِ.

(وَ) شَرِكَةُ (التَّقَبُّلِ) مِنْ قَبُولِ أَحَدِهِمَا الْعَمَلَ وَإِلْقَائِهِ عَلَى صَاحِبِهِ (وَهِيَ) أَيْ شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ وَالتَّقَبُّلِ (أَنْ يَشْتَرِك حَيَّاطَانِ أَوْ صَبَّاغٌ وَحَيَّاطٌ عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ) أَيْ مَحَلَّهَا فَإِنَّ الْعَمَلَ وَالتَّقَبُّلِ (أَنْ يَشْتَرِك حَيَّاطَانِ أَوْ صَبَّاغٌ وَحَيَّاطٌ عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ) أَيْ مَحَلَّهَا فَإِنَّ الْعَمَلَ عَرْضٌ لَا يَقْبُلُ الْقَبُولَ (وَيَكُونُ الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَحُوزُ هَذِهِ الشَّرِكَةُ وَهَذِهِ إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ زُفَرَ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الرِّبْحِ تَبْتَنِي

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٦٤١/١

عَلَى الشَّرِكَةِ فِي رَأْسِ الْمَالِ عَلَى أَصْلِهِمَا وَلَا مَالَ لَمُمَا فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ التَّمْيِيرُ بِدُونِ الْأَصْلِ وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ تَحْصِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِمَّا يَقْبَلُ التَّوْكِيلِ فَيَجُوزُ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ تَحْصِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهَذَا مِمَّا يَقْبَلُ التَّوْكِيلَ فَيَجُوزُ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ تَحْصِيلُ الْمَالِ بِالتَّوْكِيلِ وَهُذَا مِمَّا لِللَّ وَزُفَرَ فِيهِمَا لِعَجْزِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ الصَّنْعَةِ التَّوْكِيلِ وَالْمَكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَزُفَرَ فِيهِمَا لِعَجْزِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ الصَّنْعَةِ التَّوْكِيلِ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ صَحِيحُ التَّيْوِيلِ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ صَحِيحُ التَّوْكِيلِ بِتَقَبُّلِ الْعَمَلِ صَحِيحُ وَالْعَمَلُ لَيْسَ بِلَازِمٍ عَلَى الْمُوَكِّلِ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ بِأَجْرَةٍ.

(وَلُوْ شَرَطا) أَيْ الشَّرِيكَانِ (الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ وَالرِّبْحَ أَثْلَاثًا جَازَ) لِأَنَّ الْأَجْرَ بَدَلُ عَمَلَيْهِمَا وَأَخْسَنَ صِنَاعَةً فَيَجُوزُ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا بَحُوزَ وَهُوَ وَأَخَّمُما يَتَفَاوَتَانِ فَيَكُونُ أَحَدُهُمَا أَجْوَدَ عَمَلًا وَأَحْسَنَ صِنَاعَةً فَيَجُوزُ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا بَحُوزَ وَهُو وَأَخْمَا يَتَفَاوَتَانِ فَيكُونُ أَحَدُهُمَا أَجُودَ عَمَلًا وَأَحْسَنَ صِنَاعَةً فَيَجُوزُ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا بَحُوزَ وَهُو قَوْلُ زُفْرَ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ الْعَمَلِ فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ زِيَادَةُ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّ الضَّمَانَ بِقَدْرِ الْعَمَلِ فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ زِيَادَةُ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ، وَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْوُجُوهَ." (١)

٦٤٨. "بِالْحُضْرَةِ عِلْمُ صَاحِبِهِ أَوْ عِلْمُ مَنْ يَقُوهُ مَقَامَهُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ لِأَنَّ الْفَسْحُ تَصَرُّفٌ فِي حَقِّهِ صَاحِبِهِ وَذَا لَا يَجُورُ بِدُونِ عِلْمِهِ كَالْوَكِيلِ إِذَا عَزَلَ الْمُوَكِلَ لَا يَشْبُتُ حُكْمُ عَزْلِهِ فِي حَقِّهِ مَا لَمٌ يَعْلَمُ فَالْحِيْرَارُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ (خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ) وَهُو قَوْلُ رُفَرَ وَالْأَرِمَةِ التَّلَاثَةِ فَإِثَمَّهُ مَا لَمٌ يَعْلَمُ فَالْحِيْرِيةِ أَيْضًا لِأَنَّهُ مُسَلَّطٌ عَلَى الْفَسْخِ مِنْ طَرَفِ صَاحِبِهِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى يَقُولُونَ يَفْسَخُ بِفَيْبَتِهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ مُصَارَ كَالْوَكِيلِ بِالْبِيْعِ هَذَا إِذَا كَانَ الْفَسْخُ بِالْقُولِ وَلَوْ كَانَ بِالْفِعْلِ عِلْمِهِ عِلْاِيقِفُقِ لِأَنَّهُ حُكْمِيِّ وَلَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ فِي الْحُكْمِي كَالْإِعْفَاقِ وَالْبَعْمِ عِلْلِايقِفَقِ وَلِيَا عَلَى هَذِهِ الْخِلْلُونِ وَفِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا يَصِحُ فَسْحُهُ بِغَيْرٍ عِلْمِهِ وَكُو لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ فِي الْمُكْمِي وَدُكُرَ الْكَرْخِيُ أَنَّ خِيَارَ اللَّوْنِيةِ عَلَى هَذِهِ الْخِلْلُونِ وَفِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا يَصِحُ فَسْحُهُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ وَذَكُرَ الْكَرْخِيُ أَنَّ لَا يَشْعُ لِلْ يَعْفِى اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْخِلْمِ وَقِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا يَعِبُ فَى الْمُدَّةِ بِعَيْرِ عِلْمِهِ لِلْإِنْفُولُ الْمُدَّةِ الْمُعْمِلِ الْعِلْمِ فِي (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَعْبَو صَاحِبِهِ (وَعَلِمَ بِهِ الْمُدَّةِ بَلْ عَلِمَ لِهِ الْمُدَّةِ الْمُنْ لَهُ الْمُعْمِ الْمُؤْمِ فِي الْمُدَّةِ أَوْ وَكِيلًا يَتِقُ بِهِ الْمُدَّةِ الْمَامِ الْمُؤْمِ الْمُولُ الْمُعْمُ الْمُولُ الْمُعْمَ الْمُ لَوْ وَنَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْمُعْمَلُولُ الْمُلْعِلَى عَلَمُ الْمُؤْمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لُو وَفَى الْمُدَّةِ الْمُلْوقِ عَلَى مَنْ مَا الْمُدَّةِ الْمُلْولُ عَلَى عَلَمُ اللَّهُ الْمُعْمِ الْمُلْولِ الْمُلْعَلِقُ الْمُلْولُ الْمُعْمَلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِقُ الْمُ الْمُلْولُ الْمُؤْمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لُو وَفَى الْمُمْولِ الْمُعْمُ الْمُؤْمِ وَقَالَ بَعْضُهُمُ مَلْ وَوَعَلَا الْمُعْمَلِكُولُ الْمُؤْمِ وَقَالَ الْمُعْمُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُلْولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْم

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٧٢٦/١

(وَيَتِمُّ الْعَقْدُ أَيْضًا مِمَوْتِ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ) وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَرَتَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُورَثُ عَنْهُ لِأَنَّهُ حَقُّ لَازِمٌ لَهُ فِي الْبَيْعِ فَيَجْرِي فِيهِ الْإِرْثُ كَخِيَارِ الْعَيْبِ وَبِهِ قَالَ مَالِكُ وَلَنَا أَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ التَّأَمُّلُ لِغَرَضِ نَفْسِهِ وَقَدْ بَطَلَتْ أَهْلِيَّةُ التَّأَمُّلُ بِخِلَافِ خِيَارِ قَالُوا إِذَا الْعَيْبِ لِأَنَّ الْمُورِثَ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعَ سَلِيمًا فَكَذَا الْوَارِثُ لَا أَنَّهُ وَرِثَ خِيَارَهُ كَذَا قَالُوا إِذَا عَرَّ الْبَائِعِ الْمُشْتَرِيَ أَوْ بِالْعَكْسِ وَوَقَعَ الْبَيْعُ عَلِمْت هَذَا ظَهَرَ أَنَّ خِيَارَ التَّغْرِيرِ وَهُو مَا إِذَا غَرَّ الْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي أَوْ بِالْعَكْسِ وَوَقَعَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَا يُورَثُ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ حَقِّ ثَبَتَ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي كَمَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ بَيْنَهُمَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَا يُورَثُ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ حَقٍّ ثَبَتَ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي كَمَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ كَمَا فِي الْمَنْعِ وَقَيَّدَ بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الْخِيَارُ لِأَنَّ الْخِيَارُ لَا يَبْطُلُ بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الْخِيَارُ الْقَاقَا.

(وَكَذَا) يَتِمُّ الْعَقْدُ وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ (بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ) فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ أَوْ نَامَ أَوْ سَكِرَ بِحَيْثُ لَا يَعْلَمُ حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْقُطُ الْخِيَارُ كَمَا فِي الِاخْتِيَارِ خِلَافًا لِمَالِكِ.

(وَ) يَتِمُّ (بِالْأَحْدِ بِشُفْعَةٍ بِسَبَبِ الْمَبِيعِ) بِشَرْطِ الْحِيَارِ يَعْنِي لَوْ اشْتَرَى دَارًا عَلَى أَنَّهُ بِالْحِيَارِ فَبِيعَتْ دَارُ أُحْرَى بِجَنْبِهَا فِي مُدَّةٍ وَطَلَبَهَا بِطَرِيقِ الشُّفْعَةِ فَهَذَا الطَّلَبُ رِضًى بِتَمَلُّكِ الدَّارِ الشُّفْعَةُ لَا تَصِيرُ اللَّولَى لِأَنَّ طَلَبَ الشُّفْعَةِ بَهَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ الْخِيَارِ وَإِجَازَةَ الشِّرَاءِ سَابِقًا إِذْ الشُّفْعَةُ لَا تَصِيرُ اللَّولَى لِأَنَّ طَلَبَ الشُّفْعَةِ بَهَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ الْخِيَارِ وَإِجَازَةَ الشِّرَاءِ سَابِقًا إِذْ الشُّفْعَةُ لَا تَصِيرُ اللَّولَى لِأَنَّ طَلَبَ الشَّفْعَةِ لَا يَسْتِطُ خِيَارَ الرُّولِيةِ وَالْعَيْبِ وَلَوْ قَالَ وَبِالطَّلَبِ إِلَّهِ لِللَّهِ الْمُعْرَاجِ فَلِهَذَا قُلْنَا فِي تَصْوِيرِهَا بِشُوعِلًا وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ فَلِهَذَا قُلْنَا فِي تَصْوِيرِهَا وَطَلَبِهَا بِطَرِيقِ." (١)

7٤٩. "بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ إِنْ هَبَّتْ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ، وَكَذَا إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا، إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًّا لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ.

وَفِي التَّبْيِينِ: وَهَذَا سَهُوٌ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ أَنَّ التَّعْلِيقَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُهُ الْمَالُ لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُهُ مُلَائِمٍ، فَصَارَ كَمَا لَوْ عَلَقَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ وَخُوهِ مِمَّا لَيْسَ مِمُلَائِمٍ، ذَكَرَهُ قَاضِي حَانْ وَغَيْرُهُ، مُلَائِمٍ، فَصَارَ كَمَا لَوْ عَلَقهُ بِدُخُولِ الدَّارِ وَخُوهِ مِمَّا لَيْسَ مِمُلَائِمٍ، ذَكَرَهُ قَاضِي حَانْ وَغَيْرُهُ، وَلَا يَعْمُلُو بِلَا يَعْلُو عَنْ التَّعَسُّفِ بَلْ إِذَا تَأَمَّلْتِ حَقَّ التَّأَمُّلِ ظَهَرَ لَك أَنَّ وَأَجَابَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ لَكِنْ لَا يَعْلُو عَنْ التَّعَسُّفِ بَلْ إِذَا تَأَمَّلْتِ حَقَّ التَّأَمُّلِ ظَهَرَ لَك أَنَّ الشَّوْالُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، وَلَا يَنْدَفِعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُمْكِنُ الجُوَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُ الْكَفَالَةُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٩/٢

وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا قَيْدُ لِقَوْلِهِ: وَكَذَا إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا فَقَطْ فَحَاصِلُهُ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيقُ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ، وَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ أَيْضًا، وَكَذَا التَّأْجِيلُ إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا التَّاعْلِيقُ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ، وَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ أَيْضًا، وَكَذَا التَّأْجِيلُ إِذَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا آجِلًا فَإِنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا.

لَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالتَّعْلِيقِ بِالشَّرْطِ اللَّنَّهُ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ الْأَنَّهُ الْمَحْذُورُ، وَيَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ، تَدَبَّرْ. التَّا أَجِيلَ مَجَازًا أَيْ بِأَجَلٍ مُتَعَارَفٍ فَلَا يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ، وَيَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ، تَدَبَّرْ.

(وَلِلطَّالِبِ مُطَالَبَةُ أَيِّ شَاءَ مِنْ كَفِيلِهِ وَأَصِيلِهِ) أَيْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ فِي الْمُطَالَبَةِ إِنْ شَاءَ طَالَبَهُ مَا مَعًا؛ لِأَنَّهُ مُوجَبُ الْكَفَالَةِ إِذْ هِي تُنْبِئُ الْأَصِيل، وَإِنْ شَاءَ طَالَبَهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّهُ مُوجَبُ الْكَفَالَةِ إِذْ هِي تُنْبِئُ عَنْ الطَّمِّمِ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيَامَ الذِّمَّةِ الْأُولَى لَا الْبَرَاءَةَ (إِلَّا إِذَا شَرَطَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ عَنْ الضَّمِّ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيَامَ الذِّمَّةِ الْأُولَى لَا الْبَرَاءَةَ (إِلَّا إِذَا شَرَطَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ فَتَكُونُ حَوَالَةً كَمَا أَنَّ الْحُوالَةَ بِشَرْطِ عَدَم بَرَاءَةِ الْمُحِيلِ كَفَالَةً) لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْحُقُودِ لِلْمَعَايِي خَارًا لَا لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي.

(وَلُوْ طَالَبَ) الطَّالِبُ (أَحَدَهُمَا) كَانَ (لَهُ مُطَالَبَةُ الْآخَرِ) بِخِلَافِ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ إِذَا اخْتَارَ أَحَدِهِمَا يَتَضَمَّنُ التَّمْلِيكَ مِنْهُ عِنْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي بِهِ، وَلَا يُمْكِنُهُ أَحَدَ الْغَاصِبَيْنِ، لِأَنَّ اخْتِيَارَ أَحَدِهِمَا يَتَضَمَّنُ التَّمْلِيكَ مِنْهُ عِنْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي بِهِ، وَلَا يُمْكِنُهُ التَّمْلِيكُ مِنْ الْآخِرِ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْمُطَالَبَةُ بِالْكَفَالَةِ لَا تَقْتَضِيهِ مَا لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ حَقِيقَةُ الاِسْتِيقَاءِ التَّمْلِيكُ مِنْ الْآخِرِ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْمُطَالَبَةُ بِالْكَفَالَةِ لَا تَقْتَضِيهِ مَا لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ حَقِيقَةُ الاِسْتِيقَاءِ (فَإِنْ كَفَلَ مِنْ الْآلُفُ الْكَفِيلَ، لِأَنَّ الثَّابِتَ (فَإِنْ كَفَلَ بِمَالِهِ عَلَيْهِ فَبَرُهُنَ) الطَّالِبُ (عَلَى أَلْفٍ لَزِمَهُ) أَيْ لَزِمَ الْأَلْفُ الْكَفِيلَ، لِأَنَّ الثَّابِتَ عِيَانًا، وَلَا يَكُونُ قَوْلُ الطَّالِبِ حُجَّةً عَلَيْهِ كَمَا لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْأَصِيلِ لِأَنَّةُ مُدَّع.

(وَإِنْ لَمْ يُبَرُهِنْ) الطَّالِبُ (صُدِّقَ الْكَفِيلُ فِيمَا أَقَرَّ بِهِ مَعَ يَمِينِهِ) أَيْ فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ فِيمَا يُقِرُّ بِهِ مَعَ يَمِينِهِ) أَيْ فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ فِيمَا يُقِرُّ بِهِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى نَفْي الْعِلْمِ لَا عَلَى الْبَتَاتِ كَمَا فِي الْإِيضَاحِ.

(وَ) صُدِّقَ (الْأَصِيلُ فِي إِقْرَارِهِ بِأَكْثَرَ) مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْكَفِيلِ (عَلَى نَفْسِهِ حَاصَّةً) لَا عَلَى الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ إِقْرَارُ عَلَى الْغَيْرِ، وَقَيَّدَ عِمَا لَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَفَلَ عِمَا ذَابَ أَيْ حَصَلَ لَك عَلَى فُلَانٍ أَوْ لِأَنَّهُ إِقْرَارُ عَلَى الْغَيْرِ، وَقَيَّدَ عِمَا لَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَفَلَ عِمَا ذَابَ أَيْ حَصَلَ لَك عَلَى فُلَانٍ أَوْ عَمَا ثِمَا ثَمَّا لَوْ أَبَى الْأَصِيلُ الْيَمِينَ فَأَلْزَمَهُ الْقَاضِي فَلَمْ يَلْزَمُ الْكَفِيلَ، أَمَّا لَوْ أَبَى الْأَصِيلُ الْيَمِينَ فَأَلْزَمَهُ الْقَاضِي فَلَمْ يَلْزَمُ الْكَفِيلَ، أَمَّا لَوْ أَبَى الْأَصِيلُ الْيَمِينَ فَأَلْزَمَهُ الْقَاضِي فَلَمْ يَلْزَمُ الْكَفِيلَ؛ لِأَنَّهُ اللَّهُ وَلَ لَيْسَ بِإِقْرَارِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ (فَإِنْ كَفَلَ بِلَا أَمْرِهِ) أَيْ الْمَكْفُولِ عَنْهُ (لَا لَكَفِيلَ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِأَدَائِهِ بِغَيْرِ رُجُوعٍ يَرْجِعُ) الْكَفِيلُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ (مِمَا أَدَّى عَنْهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِأَدَائِهِ بِغَيْرٍ رُجُوعٍ يَرْجِعُ) الْكَفِيلُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ (مِا أَدَّى عَنْهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِأَدَائِهِ بِغَيْرٍ رُجُوعٍ يَوْقَالِ عَنْهُ (مِا أَدَّى عَنْهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِأَدَائِهِ بِغَيْرِ رُجُوعٍ

# خِلَافًا لِمَالِكٍ.

(وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (أَجَازَهَا)." (١)

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَمَتَى رُدَّتْ الشَّهَادَةُ لِعِلَّةٍ ثُمَّ زَالَتْ الْعِلَّةُ فَشَهِدَ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ لَا تُقْبَلُ إلَّا فِي الْخُلَاصَةِ وَمَتَى رُدَّتْ الشَّهَادَةُ لِعِلَّةٍ ثُمَّ زَالَتْ الْعِلَّةِ فَشَهِدَ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ لَا تُقْبَلُ إلَّا فِي الْمُسْلِمِ وَالْأَعْمَى وَالصَّبِيُّ.

وَفِي النِّصَابِ إِذَا شَهِدَ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ فَرُدَّتْ ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَ الْعِتْقِ لَا تُقْبَلُ وَالْمُرَادُ مِنْ الصِّغِرِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ تَمْيِيزٍ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصِّغِرِ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِتَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ: يَكُونَ صَاحِبَ تَمْيِيزٍ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصِّغِرِ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِتَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ: وَالتَّمْيِيزُ مَكَانُ الصِّغِرِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ لَكَانَ أَوْلَى وَفِيمَا قَالَهُ يَعْقُوبُ بَاشَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلقَّاضِي أَنْ يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ وَيَحْكُم بِهِ وَإِنْ حَكَمَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ، فِيهِ كَلامٌ؛ لِلقَاضِي أَنْ يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ وَيَحْكُم بِهِ وَإِنْ حَكَمَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ، فِيهِ كَلامٌ؛ لِلقَاضِي أَنْ يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ وَيَعْمُمُ لِهِ وَإِنْ حَكَمَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ، فِيهِ كَلامٌ؛ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْبَلُ شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ وَالصَّبِي خِلَافًا لِمَالِكٍ فِيهِمَا فَيَكُونَانِ مُجْتَهِدًا فِيهِمَا تَتَبَعْ.

(وَلَا) تُقْبَلُ (شَهَادَةُ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفٍ) أَيْ لِقَذْفِهِ (وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (تَابَ) عِنْدَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لِلاَ الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [النور: ٥] اسْتِشْنَاةٌ ﴿ وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ [النور: ٤] وقوله تَعَالَى ﴿ إِلا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [النور: ٥] اسْتِشْنَاةٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤] كَلامٌ مُبْتَدَأٌ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ إِذْ هُوَ إِحْبَارٌ وَمَا قَبْلَهُ أَمْرٌ وَهَيْ فَلَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى فَإِذَا صَارَ مُنْقَطِعًا عَنْ الْأَوَّلِ لَا يَنْصَرِفُ الِاسْتِشْنَاءُ الْمَذْكُورُ إِلَى مَا قَبْلَهُ.

وَفِي الْبَحْرِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ فَلْيُرَاجَعْ؛ وَلِأَنَّ رَدَّ شَهَادَتِهِ مِنْ تَمَامِ حَدِّهِ وَفِيهِ الْبَحْرِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ فَلْيُرَاجَعْ؛ وَلِأَنَّ رَدَّ شَهَادَتِهِ مِنْ تَمَامِ حَدِّهِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ قَبْلَ الْحَدِّ تُقْبَلُ.

وَفِي الْمَبْسُوطِ لَا تَسْقُطُ شَهَادَةُ الْقَاذِفِ مَا لَمْ يُضْرَبْ تَمَامَ الْحَدِّ وَعَنْ الْإِمَامِ سُقُوطُهَا يُضْرَبُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٣٢/٢

الْأَكْتُرُ وَعَنْهُ أَيْضًا سُقُوطُهَا بِضَرْبِ وَاحِدٍ وَعِنْدَ الْأَيْمَةِ التَّلَاثَةِ تُقْبَلُ إِذَا تَابَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِلَا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥] إِذْ الإسْتِشْنَاءُ مَتَى يَعْقُبُ كَلِمَاتٍ مَعْطُوفَاتٍ يَنْصَرِفُ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ؛ وَلِأَنَّ الْمُوحِبَ لِرَدِّ شَهَادَتِهِ فِسْقُهُ وَقَدْ ارْتَفَعَ بِالتَّوْبَةِ لَكِنْ رَدُّ الشَّهَادَةِ لِأَجْلِ أَنَّهُ كَدُّ لَا لِلْفِسْقِ وَلِهَذَا لَوْ أَقَامَ أَرْبَعَةً بَعْدَمَا حُدَّ عَلَى أَنَّهُ زَنَى تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ فِي عَلَى هَذَا لَوْ قَيَّدَ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهُ لَمْ يُحَدَّ فَكَذَا لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي التَّبْيِنِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَيَّدَ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهُ لَمْ يُحَدِّ فَكَذَا لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي التَّبْيِنِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَيَّدَ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهُ لَمْ يُحَدِّ فَكَذَا لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي التَّبْيِنِ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَيَّدَ عِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يُقِمْ بَيِّنَةً عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ لَكَانَ، أَوْلَى تَدَبَرُ (إِلَّا إِنْ حُدَّ كَافِرٌ ثُمُّ أَسْلَمَ) فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدِ إِللَّا إِنْ خُدَّ كَافِرٌ ثُمَّ أَسْلَمَ وَلَا يَعْبُو فَعَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ شَهَادَةً أَحْرَى حَدَثَتْ بَعْدَ الْعِبْدِ أَوْلَ تَدَبَوقَفُ الرَّدُ عَلَى حُدُوثِهَا فَإِذَا حَدَثَ كَانَ رَدُّ لَكُ شَهَادَةً لَا عَبْدِ أَنْ الْعَبْدِ أَنْ الْعَبْدِ أَلْ الْعَبْدِ أَنْهُ لَا شَهَادَةً لَا عَبْدِ أَلْعَبْدِ أَلْعَبْدِ أَلْ الشَهَادَة لَوْ عَلَى خُدُوثِهَا فَإِذَا حَدَثَ كَانَ رَدُّ لَا شَهَادَةً لِلْعَبْدِ أَكُولَ لَا شَهَادَةً لِلْعَبْدِ أَلْعِنْهِ مِنْ ثَمَامٍ حَدِهِ.

(وَلَا) تُقْبَلُ (الشَّهَادَةُ لِأَصْلِهِ وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (عَلَا) سَوَاءٌ كَانَ الْجَدُّ صَحِيحًا." (١) وَلَا) تُقْبَلُ (الشَّهَادَةِ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ وَقِيلَ إِلَى اثْنَتَىْ عَشْرَةَ.

(وَ) تُقْبَلُ شَهَادَةُ (الْخَصِيِّ) فَإِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَبِلَ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخَصِيِّ؛ وَلِأَنَّهُ قُطِعَ مِنْهُ عُضْوٌ ظُلْمًا كَمَا لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ ظُلْمًا وَكَذَا الْأَقْطَعُ إِذَا كَانَ عَدْلًا لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فِي سَرِقَةٍ ثُمُّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْهَدُ فَتُقْبَلُ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فِي سَرِقَةٍ ثُمُّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْهَدُ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي الْمِنَحِ (وَوَلَدِ الزِّنَاءِ) ؛ لِأَنَّ فِسْقَ الْأَبَويْنِ لَا يُوجِبُ فِسْقَ الْوَلَدِ خِلَافًا لِمَالِكِ وَالنَّهُ مُشْكِلًا وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا يُجْعَلُ امْرَأَةً فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ الْحَبِيَاطًا

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُقْبَلَ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ كَالنِّسَاءِ (وَالْعُمَّالِ) وَالْمُرَادُ هِمْ عُمَّالُ السُّلْطَانِ النَّلْطَانِ النَّلْطَانِ النَّلْطَانِ السُّلْطَانِ النَّاسِ بِفِسْقِ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ الْحُقُوقَ الْوَاجِبَةَ كَالْخُرَاجِ وَخُوهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ لَيْسَ بِفِسْقِ اللَّذِينَ يَأْخُذُونَ الْخُقُوقَ الْوَاجِبَةَ كَالْخُرَاجِ وَخُوهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ لَيْسَ بِفِسْقِ فَتُقْبَلُ إِلَّا إِذَا كَانُوا عَلَى الظُّلْمِ فَلَا تُقْبَلُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقِيلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ ذَا مُرُوءَةٍ لَا يُجَازِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ وَالْحَاصِلُ أَثَمَّمُ إِنْ كَانُوا عُدُولًا تُقْبَلُ وَإِلَّا فَلَا وَقِيلَ النَّاسِ ذَا مُرُوءَةٍ لَا يُجَازِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ وَالْحَاصِلُ أَثَمَّمُ إِنْ كَانُوا عُدُولًا تُقْبَلُ وَإِلَّا فَلَا وَقِيلَ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ١٩٦/٢

أَرَادَ بِالْعُمَّالِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَيُؤَاجِرُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلْعَمَلِ؛ لِأَنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ رَدَّ شَهَادَهَمُ مِنْ أَرَدَ شَهَادَهُمْ مِنْ أَلَهُ لِإِظْهَارِ مُخَالَفَتِهِمْ.

وَفِي الْبَحْرِ وَذَكَرَ الصَّدْرُ أَنَّ شَهَادَةَ الرَّئِيسِ لَا تُقْبَلُ وَكَذَا الْجَابِي وَالْمُرَادُ بِالرَّئِيسِ رَئِيسُ الْقَرْيَةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي بِلَادِنَا شَيْحُ الْبَلَدِ وَمِثْلُهُ الْمُعَرِّفُونَ فِي الْمَرَاكِبِ وَالْعُرَفَاءِ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ وَضَمَانُ الْجِهَاتِ فِي بِلَادِنَا؛ لِأَهَّمْ كُلَّهُمْ أَعْوَانٌ عَلَى الظُّلْمِ كَمَا فِي الْفَتْح.

(وَ) تُقْبَلُ شَهَادَةُ (الْمُعْتَقِ) بِفَتْحِ التَّاءِ (لِمُعْتَقِهِ) وَعَكْسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُحْمَةَ فِيهَا وَقَدْ قَبِلَ شُرَيْحُ شَهَادَةَ قَنْبَرٍ وَهُوَ جَدُّ سِيبَوَيْهِ لِعَلِيِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَكَانَ عَتِيقَهُ فِيهِ إِشْعَارُ بِأَنَّ الْعَبْدَانِ بَعْدَ الْعِتْقِ عَلَى التَّمَنِ النَّعَتِيقَ لَوْ كَانَ مُتَّهَمًا لَمْ تُقْبَلُ وَلِذَا قَالَ فِي الْخُلُاصَةِ وَلَوْ شَهِدَ الْعَبْدَانِ بَعْدَ الْعِتْقِ عَلَى التَّمَنِ النَّهُ مَنِ الْمُقْتَضِي لَوْ كَانَ مُتَهَمًا لَمْ تُقَعًا بِإِثْبَاتِ كَذَا عِنْدَ اخْتِلَافِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنْهُمَا يَجُرَّانِ نَفْعًا لِأَنْفُسِهِمَا نَفْعًا بِإِثْبَاتِ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا شَهَادَقُهُمَا لَتَحَالَفَا وَفُسِخَ الْبَيْعُ الْمُقْتَضِي لِإِبْطَالِ الْعِتْقِ.

وَفِي الْمِنَحِ وَلَا يُعَارِضُ مَا فِي الْخُلَاصَةِ لَوْ اشْتَرَى غُلَامَيْنِ وَأَعْتَقَهُمَا فَشَهِدَا لِمَوْلَاهُمَا عَلَى أَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى التَّمَنَ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجُرَّانِ كِمَا نَفْعًا وَلَا يَدْفَعَانِ مَعْرَمًا وَشَهَادَتُهُمَا فَدُ اسْتَوْفَى الثَّمَنَ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا لَا يَجُرَّانِ كِمَا فِي الْخَانِيَّةِ. بِأَنَّ الْبَائِعَ أَبْرَأُ الْمُشْتَرِي مِنْ الثَّمَن كَشَهَادَتِهِمَا بِالْإِيفَاءِ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ.

(وَالْمُعْتَبَرُ حَالَ الشَّاهِدِ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا) وَقْتُ (التَّحَمُّل) كَمَا بَيَّنَّاهُ.

(وَلُوْ شَهِدَا) أَيْ ابْنَا الْمَيِّتِ (أَنَّ أَبَاهُمَا، أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ) أَيْ جَعَلَهُ وَصِيًّا (وَزَيْدُ يَدَّعِيه) أَيْ الْوَصِيُّ يَرْضَى انْتَهَى. الْإِيصَاءُ قَالَ الْمَوْلَى سَعْدِيُّ وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْوَصِيُّ يَدَّعِي أَيْ الْوَصِيُّ يَرْضَى انْتَهَى. لَكِنَّ الدَّعْوَى تَسْتَلْزِمُ الرِّضَا بِطَرِيقِ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ تَدَبَّرْ (قُبِلَتْ) شَهَادَ ثُمُّمَا.

(وَإِنْ أَنْكَرَ) ذَلِكَ الْوَصِيُّ (فَلَا) أَيْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَمْلِكُ إجْبَارَ أَحَدٍ عَلَى قَبُولِ الْوَصِيَّةِ.

(وَلَوْ شَهِدَا أَنَّ أَبَاهُمَا الْغَائِبَ وَكَّلَهُ) أَيْ زَيْدًا بِقَبْضِ دَيْنِهِ، أَوْ وَكَّلَهُ بِالْخُصُومَةِ (لَا تُقْبَلُ وَإِنْ) وَصُلِيَّةُ (ادَّعَاهُ) ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ." (١)

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٠٢/٢

٦٥٢. "فِي السِترَاجِ فَعَلَى هَذَا إِنَّ ذِكْرَ الثَّلَاثَةِ لَيْسَ بِحَصْرٍ (أَوْ سَفَرٍ) شَرْعِيٍّ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ جَوَازَهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَإِثَّمَا تَمَسُّ عِنْدَ عَجْزِ الْأَصْلِ وَكِمَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَتَحَقَّقُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ جَوَازَهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَإِثَمَا تَمَسُّ عِنْدَ عَجْزِ الْأَصْلِ وَكِمَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِلَا مِرْيَةٍ فَلَوْ كَانَ الْفَرْغُ بِكَيْتُ لَوْ حَضَرَ الْأَصْلُ بَجْلِسَ الْحُكْمِ أَمْكَنَهُ الْبَيْتُوتَةُ فِي مَنْزِلِهِ الْعَجْزُ بِلَا مِرْيَةٍ فَلَوْ كَانَ الْفَرْغُ بِكَيْتُ لَوْ حَضَرَ الْأَصْلُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي السِترَاجِيَّةِ لَوْ الْمُضْمَرَاتِ قَالُوا الْأَوْلُ أَحْسَنُ وَالتَّانِي أَرْفَعُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَجُوزُ كَيْفَ مَا كَانَ وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمَصْر.

(وَ) شَرْطُ (أَنْ يَشْهَدَ عَنْ كُلِّ أَصْلٍ اثْنَانِ) ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ خِلَافًا لِمَالِكٍ (لَا) يَشْتَرِطُ (تَعَايُرَ فَرْعَيْ الشَّاهِدَيْنِ) بَلْ يَكْفِي الْفَرْعَانِ لِلْأَصْلَيْنِ فَلَوْ يَجُجَّةٍ خِلَافًا لِمَالِكٍ (لَا) يَشْتَرِطُ (تَعَايُرَ فَرْعَيْ الشَّاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ أَصْلٍ آحَرَ فِي شَهِدَ هَذَانِ الشَّاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ أَصْلٍ آحَرَ فِي شَهَادَةٍ وَاحِدَةٍ تُقْبَلُ عِنْدَنَا لِقَوْلِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ كَادِثَةٍ وَاحِدَةٍ تُقْبَلُ عِنْدَنَا لِقَوْلِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ اللَّهُ عَالَى عَنْهُ - لَا يَحُونُ عَلَى شَهَادَةٍ رَجُلٍ اللَّهُ عَلَى عَنْهُ عَيْرٍ تَقْيِيدٍ بِالتَّعَايُرِ وَلَمْ يَرُو غَيْرُهُ خِلَافَهُ فَحَلَّ مَا الْإِجْمَاعِ لِللَّهُ عَيْرٍ تَقْيِيدٍ بِالتَّعَايُرِ وَلَمْ يَرُو غَيْرُهُ خِلَافَهُ فَحَلَّ مَا الْإِجْمَاعِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ بَلُ لَا بُدَّ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الْفَرْعِ أَرْبَعَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرَعَيْنَ قَامَا مَقَامَ أَصْلٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ بَلُ لَا بُدَّ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الْفَرْعِ أَرْبَعَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرَعَيْنَ قَامَا مَقَامَ أَصْلٍ فَلَا لِلشَّافِعِيِّ بَلُ لَا بُدَّ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الْفَرْعِ أَرْبَعَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرَعَيْنَ قَامَا مَقَامَ أَصْلُ وَاحِدٍ فَصَارًا كَالْمَوْأَتَيْنِ وَذَكَرَ فِي الْكَنْزِ إِنْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةٍ شَاهِدَيْنِ انْتَهَى.

وَظَاهِرُهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ عَلَى الشَّهَادَةِ كَمَا قَالَهُ الْمَقْدِسِيُّ فِي الْحُاوِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ سَهْوٌ وَمَا وَقَعَ فِي الْكَنْزِ اتِّفَاقِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا رَجُلُ الْحُلُو وَمَا وَقَعَ فِي الْكَنْزِ اتِّفَاقِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا رَجُلُ وَالْمَرْأَقِ وَالْمَشْهُودُ عَلَى شَهَادَتِهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَقَانِ لِتَمَامِ النِّصَابِ وَكَذَا لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَشْهُودُ عَلَى شَهَادَتِهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ الشَّهَادَةِ كُلِّ الشَّهَادَةِ كَلِّ الشَّهَادَةِ كَلِ الشَّهَادَةِ كَلِ النَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ.

(وَصِفَتُهَا) أَيْ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ (أَنْ يَقُولَ) الشَّاهِدُ (الْأَصْلُ) أَيْ أَصْلُ كُلِّ مِنْ الْفَرِيقَيْنِ عِنْدَ التَّحْمِيلِ مُخَاطِبًا لِلْفَرْعِ (اشْهَدْ) عِنْدَ الْحَاجَةِ أَمْرٌ مِنْ الثَّلاثِي فَلَوْ أَشْهَدَ رَجُلًا وَهُنَاكَ رَجُلُّ عِنْدَ التَّحْمِيلِ مُخَاطِبًا لِلْفَرْعِ (اشْهَدْ) عِنْدَ الْحَاجَةِ أَمْرٌ مِنْ الثَّلاثِي فَلَوْ أَشْهَدَ رَجُلًا وَهُنَاكَ رَجُلُّ عِنْدَ لَكُوهُ لَمْ يَجُونُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ يَسْمَعُهُ لَمْ يَجُونُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ كَمَا فِي الْمُحِيطِ (أَيِّيَ أَشْهَدُ بِكَذَا) أَيْ بِأَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانِ بْنِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ أَقَرَّ عِنْدِي لَهُ بِأَلْفِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ (أَيِّي أَشْهَدُ بِكَذَا) أَيْ بِأَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانِ بْنِ فُلَانِ أَقَرَّ عِنْدِي لَهُ بِأَلْفِ كَمَا فِي الْمُجْرُورِ قَيَّدَ بِقَوْلِهِ عَلَى شَهَادَتِي ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: اشْهَدْ عَلَيَّ بِذَلِكَ لَمْ يَعْولِهِ عَلَى شَهَادَتِي الْمَعْمُومُ لَهُ عَلَى بِذَلِكَ لَمْ أَيْ الشَّهَادَةُ وَقَيَّدَ بِعَلَيَّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَتِي لَمْ جُورُورِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةُ وَقَيَّدَ بِعَلَيَّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَتِي لَمْ جُورُولِ قَيْدَ بِالشَّهَادَةِ فَا لَا اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ: الشَّهَادَةُ وَقَيَّدَ بِعَلَيَّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَتِي لَمْ جُورُولِ قَيْدَ بِالشَّهَادَةِ لَوْ لَهُ لَا الشَّهَادَةُ وَقَيَّد بِعَلَيَّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: بِشَهَادَتِي لَمْ جُورُ لَهُ كُمَا فِي التَّبْيِينِ قَيَّدَ بِالشَّهَادَةِ

عَلَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي صَحِيحةٌ وَإِنْ لَمْ يُشْهِدْهُمَا الْقَاضِي عَلَيْهِ، وَذَكَرَ فِي الْخُلَاصَةِ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ فِيمَا إِذَا سَمِعَاهُ فِي غَيْرِ جَعْلِسِ الْقَضَاءِ وَأَشَارَ بِعَدَمِ فِي الْخُلَاصَةِ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ فِيمَا إِذَا سَمِعَاهُ فِي غَيْرِ جَعْلِسِ الْقَضَاءِ وَأَشَارَ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ قَوْلِهِ إِلَى أَنَّ سُكُوتَ الْفَرْعِ عِنْدَ تَكَمُّلِهِ يَكْفِي لَكِنْ لَوْ قَالَ: لَا قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِيرَ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ." (١) شَاهِدًا كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ." (١) شَاهِدًا كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ." (١) الْخَارِجَ كَأَنَّهُ قَبَضَهُ ثُمُّ بَاعَهُ مِنْ بَائِعَهُ وَهُوَ ذُو الْيَدِ تَصْحِيحًا لِلْعَقْدِ انْتَهَى.

(وَإِنْ أَثْبَتَا قَبْضًا قَضَى لِذِي الْيَدِ اتِّفَاقًا) ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَيْنِ جَائِزَانِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ بَاعَهُ عَلَى بَائِعِهِ بَعْدَمَا قَبَضَهُ وَذَلِكَ صَحِيحٌ.

(وَإِنْ كَانَ وَقْتُ ذِي الْيَدِ أَسْبَقُ قَضَى لِلْحَارِجِ فِي الْوَجْهَيْنِ) فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ ذَوِي الْيَدِ وَقَبَضَ ثُمَّ بَاعَ وَلَمْ يُسَلِّمْ أَوْ سَلَّمَ ثُمَّ وَصَلَ إِلَيْهِ بِسَبَبِ آخَرَ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ لَكِنْ فِي الْبَحْرِ. وَفِي الْمَبْسُوطِ مَا يُخَالِفُهُ كَمَا عُلِمَ مِنْ الْكَافِي وَتَمَامُهُ فِيهِ فَلْيُطَالَعْ قَالَ ابْنُ الشَّيْخ فِي شَرْح الْوقَايَةِ قَالُوا حَاصِلُ الْكَلَامِ فِي ضَبْطِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِنْ كَانَ تَارِيخُ أَحَدِ الْمُدَّعِييْنِ عِنْدَ إِقَامَتِهِمَا الْبَيِّنَةَ سَابِقًا فَهُوَ أَحَقُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَابِقًا بَلْ كَانَ مُسَاوِيًا بِأَنْ أَرَّحَا مُوَافِقًا أَوْ لَمْ يُؤَرِّحَا أَصْلًا أَوْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُ يَدٍ أَوْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا حَارِجًا فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ أَوْ فِي الْمِلْكِ بِسَبَبِ فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ إِلَّا إِذَا تَلَقَّيَا مِنْ وَاحِدٍ وَأَرَّخَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ أَحَقُّ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَ يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجًا فَالْخَارِجُ أَحَقُّ فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ عِنْدَ التَّسَاوي فِي التَّارِيخِ إِلَّا إِذَا ادَّعَيَا مَعَ الْمِلْكِ فِعْلًا بِأَنْ قَالَ هُوَ عَبْدِي أَعْتَقْته أَوْ دَبَّرْته فَذُو الْيَدِ أَحَقُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ هُوَ عَبْدِي كَاتَبْته فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ لِكَوْنِهِمَا خَارِجَيْن إِذْ لَا بُدَّ فِي عَقْدِ الْكِتَابَةِ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْعَاقِدَيْنِ فَإِذَا عَقَدَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُعْتِقًا يَدًا فَلَا يُتَصَوَّرُ الْيَدُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُعْتَقِ فَإِنَّهُ فِي يَدِ الْمَوْلَى إِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لَا يُعْرَفُ عِتْقُهُ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا هُوَ عَبْدِي كَاتَبْته وَقَالَ الْآخَرُ دَبَّرْته أَوْ أَعْتَقْته فَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ كُلَّ بَيِّنَةٍ يَكُونُ أَكْثَرَ إِنْبَاتًا فَهُوَ أَحَقُّ، هَذَا فِي الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ فِي الْمُطْلَقِ أُمَّا فِي الْمِلْكِ بِسَبَبٍ فَإِنَّ ذِكْرَ الْخَارِجِ وَذُو الْيَدِ سَبَبًا وَاحِدًا وَتَلَقَّيَا مِنْ وَاحِدٍ فَذُو الْيَدِ أَحَقُّ وَإِنْ تَلَقَّيَا مِنْ اثْنَيْنِ فَالْخَارِجُ أَحَقُّ عِنْدَ التَّسَاوِي في التَّارِيخ وَإِنْ ذَكَرًا سَبَبَيْنِ كَالشِّرَاءِ وَالْهِبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَنْظُرُ إِلَى قُوَّةِ السَّبَبِ انْتَهَى.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢١٢/٢

(وَلَا تَرْجِيحَ بِكَثْرَةِ الشُّهُودِ) ؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ عِنْدَنَا بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ لَا بِكَثْرَتِهِ حَتَّى لَوْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُدَّعِيْنِ شَاهِدَيْنِ وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً فَهُمَا سَوَاءٌ إِذْ شَهَادَتُهُمَا لَيْسَتْ أَقَلَّ مِنْ شَهَادَقِيمْ فِي إِثْبَاتِ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الِاثْنَيْنِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ فَالْكَثْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ؛ وَلِهَذَا لَا تُرجَّحُ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الِاثْنَيْنِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ فَالْكَثْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ؛ وَلِهَذَا لَا تُرجَّحُ الْمُدَّعِي اللَّهَ بِآيَةٍ أُخْرَى وَلَا الْخَبَرُ وَإِنَّمَا يُرجَّحُ بِقُوَّةٍ فِيهِ بِأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَوَاتِرًا وَالْآخَرُ مِنْ الْاَيَةُ بِآيَةٍ أُخْرَى وَلَا الْخَبَرُ وَإِنَّمَا يُرجَّحُ بِقُوَّةٍ فِيهِ بِأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَوَاتِرًا وَالْآخَرُ مِنْ الْاَحْرُ مِنْ الْاَحْدُ مُعْمَا مُفَسِرًا وَالْآخَرُ مُحْتُمِلًا فَيُرجَّحُ الْمُفَسِرُ عَلَى الْمُحْتَمَلِ وَالْمُتَوَاتِرُ عَلَى الْالْحَدُومُ الْمُفَسِرُ عَلَى الْمُحْتَمَلِ وَالْمُتَوَاتِرُ عَلَى الْالْحَدُومُ الْمُفَسِرُ عَلَى الْمُحْتَمَلِ وَالْمُتَوَاتِرُ عَلَى الْاحَدُومُ اللَّوْمُ وَكُذَا لِلْعَدَالَةِ وَصْفِ فِيهِ وَقِيلَ يَقْضِي لِأَكْتَرِهِمَا عَدَدًا؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهِي لَيْسَتْ بِذِي حَدٍ فَلَا الْمُعْتَبَرَةَ فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهِي لَيْسَتْ بِذِي حَدٍ فَلَا لَعْدَالَةِ وَهِمَ كُنِيسَتْ بِذِي حَدٍ فَلَا تَرْجِيحُ بِزِيَادَةِ الْعُدَالَةِ ، فِلْ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهِي لَيْسَتْ بِذِي حَدِي عَلَا لَيْ الْمُعْتَبَرَة فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهِي لَيْسُولُ الْمُعْتَبَرَة فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ، وَهُ التَّرْجِيحُ عِمَا فَلَكُولُ الْمُعْتَبَرَة فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ ، وَهُ عَلَى الْمُعْتَرَة الْعَدَالَة اللَّهُ التَرْجِعِحُ عِمَا فَالْولِهُ الْمُعْتَرَاقِهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْتَرَاقِهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْتَرَاقِهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَرَاقِهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْتَمِرَة فَالْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْتَرَاقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْل

(وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُ حَارِجَيْنِ نِصْفَ دَارٍ وَالْآحَرُ كُلَّهَا) وَبَرْهَنَا عَلَى ذَلِكَ (فَالرُّبْعُ لِلْأَوَّلِ) عِنْدَ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا) لِلْأَوَّلِ (الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْآحَرِ) ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ اعْتَبَرَ طَرِيقَ الْمُنَازَعَةِ، وَهُو أَنَّ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا) لِلْأَوَّلِ (الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْآحَرِ) ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ اعْتَبَرَ طَرِيقَ الْمُنَازَعَةِ، وَهُو أَنَّ صَاحِبَ النِّصْفِ فَسَلَّمَ لَهُ النِّصْفِ وَاسْتَوَتْ مُنَازَعَتُهُمَا." صَاحِبَ النِّصْفِ فَسَلَّمَ لَهُ النِّصْفِ وَاسْتَوَتْ مُنَازَعَتُهُمَا." (1)

70. "التّمْلِيكُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَهَبْت لِإِنْشَاءِ الْهِبَةِ حَالًا كَبِعْت فَلَا حَاجَةً إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: هِي تَمْلِيكُ مَالٍ لِلْحَتِرَازِ عَنْ الْوَصِيَّةِ؛ وَلِأَنَّ الْعَيْنَ قَدْ لَا يَكُونُ مَالًا تَدَبَّرْ. فَحْرَجَتْ عَنْ هَذَا التَّعْرِيفِ الْإِبَاحَةُ وَالْعَارِيَّةُ وَالْإِجَارَةُ وَالْبَيْعُ وَهِبَةُ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنَ مَقَادًا التَّعْرِيفِ الْإِبَاحَةُ وَالْعَارِيَّةُ وَالْإِجَارَةُ وَالْبَيْعُ وَهِبَةُ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنِ مِمَّنَ عَلَيْهِ الدَّيْنِ مِمَّنَ عَلَيْهِ الدَّيْنِ مِلَّالَهُ وَقَلْمُ الْهِبَةِ وَهِي أَمْرٌ مَنْدُوبٌ وَصُنْعٌ مُحْمُودٌ مُخْبُوبٌ قَالَ – صَلَّى عَقْدَ الْهُبَةِ وَسَلَّمَ – «ثَهَادَوْا تَحَابُوا» وَقَبُولُمُا سُنَةٌ، «فَإِنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – قَبِلَ اللّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «ثَهَادَوْا تَحَابُوا» وَقَبُولُمُا سُنَةٌ، «فَإِنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – قَبِلَ هَدِيَّةَ الْعَبْدِ» وَقَالَ «فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ: هُو لَمَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» ، وَقَالَ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – : هَلِي كَرَاعٍ لَأَجَبْت» ، وَإِلَيْهَا أَيْ الْإِجَابَةِ الْإِشَارَةُ وَلَى هُولِهِ تَعَالَى هُولِهِ تَعَالَى هُولِي السَّلَامُ أَيْ الْمَهُ مَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا ﴾ [النساء: ٤] أَيْ مَسْرُورًا مَرْيئًا أَيْ رَاضِيًا عَلَى الْأَكُلُ

وَهِيَ نَوْعَانِ تَمْلِيكُ وَإِسْقَاطُ، وَعَلَيْهِمَا الْإِجْمَاعُ كَمَا فِي الِاخْتِيَارِ، وَسَبَبُهَا إِرَادَةُ الْخَيْرِ لِلْوَاهِبِ دُنْيَوِيُّ كَالْعِوَض وَحُسْن الثَّنَاءِ وَالْمَحَبَّةِ مِنْ الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَأُحْرَويُّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورِ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢٨٠/٢

يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُعَلِّمَ وَلَدَهُ الْجُودَ وَالْإِحْسَانَ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعَلِّمَهُ التَّوْحِيدَ وَالْإِيمَانَ إِذْ حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ حَطِيئَةٍ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

## [شُرُوط صِحَّة الْهِبَة]

وَشَرَائِطُ صِحَّتِهَا فِي الْوَاهِبِ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْمِلْكُ وَفِي الْمَوْهُوبِ أَنْ يَكُونَ مَقْبُوضًا غَيْرَ مَشْغُولٍ، وَحُكْمُهَا ثُبُوتُ الْمِلْكِ فِي الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةِ غَيْرُ لَازِمٍ وَعَدَمُ صِحَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ فِيهَا وَأَنَّا لَا تَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَمَا سَيَأْتِي.

#### [أَرْكَان الْهِبَة]

وَرُكْنُهَا هُوَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، وَعَنْ هَذَا قَالَ: (وَتَصِحُ ) الْهِبَةُ (بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ) عَلَى مَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّمَا عَقْدٌ وَقِيَامُ الْعَقْدِ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَإِنَّمَا حَنِثَ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ فِيمَا إِذَا كَافِي وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّمَا عَقْدٌ وَقِيَامُ الْعَقْدِ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَإِنَّمَا حَنِثَ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ فِيمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَهَبُ فَوَهَبَ وَلَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّ الْعُرَضَ عَدَمُ إظْهَارِ الجُودِ، وَقَدْ وُجِدَ الْإِظْهَارُ لَكِنْ حَلَفَ لَا يَهِبُ فَوَهَبَ وَلَمْ يُؤْمِنِ عَلَمْ إِلَيْهِ فِي الْخُلَاصَةِ ذُكُرَ فِي الْكُرْمَانِيِّ أَنَّ الْإِيجَابَ فِي الْحُبَاقِ عَقْدٌ تَامُّ، وَالْقَبُولُ لَيْسَ بِرُكُنٍ كَمَا أَشَارَ إلَيْهِ فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا.

وَفِي الْمَبْسُوطِ الْقَبْضُ كَالْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ؛ وَلِذَا لَوْ وَهَبَ الدَّيْنَ مِنْ الْغَرِيمِ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْقَبُولِ. وَفِي الْقُهُسْتَانِيِّ وَلَعَلَّ الْحُقَّ هَذَا، فَإِنَّ فِي التَّأُويلَاتِ التَّصْرِيحَ بِالْهِبَةِ غَيْرُ لَازِمٍ؛ وَلِذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: لَوْ وَضَعَ مَالَهُ فِي طَرِيقٍ لِيَكُونَ مِلْكًا لِلرَّافِعِ جَازَ انْتَهَى. لَكِنْ يُمْكِنُ الجُوَابُ بِأَنَّ الْقَبُولَ كَمَا يَكُونُ بِالصَّرِيحِ يَكُونُ بِالدَّلَالَةِ فَيَكُونُ أَخْذُهُ قَبُولًا دَلَالَةً.

(وَتَتِمُّ) الْهِبَةُ (بِالْقَبْضِ الْكَامِلِ) ، وَلَوْ كَانَ الْمَوْهُوبُ شَاغِلًا لِمِلْكِ الْوَاهِبِ لَا مَشْغُولًا بِهِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا تَجُوزُ الْهَبَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً» وَالْمُرَادُ هُنَا نَفْيُ الْمِلْكِ لَا الْجُوَازُ؛ لِأَنَّ كِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا تَجُوزُ الْهَبَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةً» وَالْمُرَادُ هُنَا نَفْيُ الْمِلْكِ لَا الْجُوَازُ؛ لِأَنَّ جَوَازَهَا بِدُونِ الْقَبْضِ ثَابِتُ خِلَافًا لِمَالِكٍ، فَإِنَّ عِنْدَهُ لَيْسَ الْقَبْضُ بِشَرْطِ الْهِبَةِ قَالَ صَاحِبُ الْمِنْحِ: هِبَةُ الشَّاغِلِ تَكُوزُ، وَهِبَةُ الْمَشْغُولِ لَا تَجُوزُ، وَالْأَصْلُ فِي حِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْمُنْحِذِهُ الْمُسَائِلِ أَنَّ الْمَوْهُوبِ بِمِلْكِ الْوَاهِبِ يَمْنَعُ مَامَ الْهِبَةِ مِثَالُهُ: وَهَبَ حِرَابًا فِيهِ طَعَامٌ لَا تَجُوزُ، وَلُو الشَّيْعَالُ الْمَوْهُوبِ بِمِلْكِ الْوَاهِبِ يَمْنَعُ مَامَ الْهِبَةِ مِثَالُهُ: وَهَبَ حِرَابًا فِيهِ طَعَامٌ لَا تَجُوزُ، وَلُو

وَهَبَ طَعَامًا فِي حِرَابٍ جَازَتْ وَاشْتِغَالُ الْمَوْهُوبِ بِمِلْكِ غَيْرِ الْوَاهِبِ هَلْ يَمْنَعُ تَمَامَ الْهِبَةِ ذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَعَارَ دَارًا مِنْ إِنْسَانٍ." (١)

٥٥٥. "وَالنَّحْلَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ فَلَا يَدْخُلُ عِنْدَ الْأَخْدِ وَالنَّحْلِ بَجَمِيعِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الثَّمَنِ فِي الْمَبِيعِ إِلَّا تَبَعًا فَلَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنْ الثَّمَنِ

وَفِي التَّنْوِيرِ قَضَى الشُّفْعَةَ لِلشَّفِيعِ لَيْسَ لَهُ تَرْكُهَا الطَّلَبَ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ وَقْتَ انْقِطَاعِ حَقِّ الْبَائِعِ اتِّفَاقًا.

## [بَاب مَا تَجِبُ فِيهِ الشُّفْعَة وَمَالًا تجب]

(بَابُ مَا جَبِ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَمَالًا) جَبِ (وَمَا يُبْطِلُهَا) أَيْ الشُّفْعَةَ ذَكَرَ تَفْصِيلَهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوُجُوبِ مُجْمَلًا؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ بَعْدَ الْإِجْمَالِ (إِنَّمَا بَحِبُ) أَيْ تَنْبُتُ (الشُّفْعَةُ قَصْدًا فِي عَقَارٍ) الْوُجُوبِ مُجْمَلًا؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ بَعْدَ الْإِجْمَالِ (إِنَّمَا بَحِبُ الْعَقَارِ بَتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ كَالتَّمْرِ وَالشَّجْرِ كَمَا فِي الدُّرَرِ وَقَوْلُهُ إِنَّمَا قَالَ قَصْدًا لِأَنَّهُ فِي عَيْرِ الْعَقَارِ بِتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ كَالتَّمْرِ وَالشَّجْرِ كَمَا فِي الدُّرَرِ وَقَوْلُهُ (مُلِكَ عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ صِفَةُ عَقَارٍ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (بِعِوَضٍ عَمَّا إِذَا مُلِكَ بِعِوَضٍ عَيْرِ مَالٍ كَالْمَهْرِ وَخُوهِ فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لَا يَجِبُ فِيهَا بِقَوْلِهِ (هُو مَالٌ) عَمَّا إِذَا مُلِكَ بِعِوَضٍ غَيْرِ مَالٍ كَالْمَهْرِ وَخُوهِ فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لَا يَجِبُ فِيهَا بِقَوْلِهِ (هُو مَالٌ) عَمَّا إِذَا مُلِكَ بِعِوضٍ غَيْرِ مَالٍ كَالْمَهْرِ وَخُوهِ فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لَا يَجِبُ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي (وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (لَمْ يَكُنْ قِسْمَتُهُ كَرَحًى وَحَمَّامٍ وَبِعْرٍ) وَبَيْتٍ صَغِيرٍ الشُّفْعَةَ لِا يَعْبُ لِلشَّافِعِيِّ إِذْ عِنْدَهُ لَا شُفْعَةَ فِيمَا لَا تُقَسَّمُ؛ لاَ يُعْتَعَ إِذَا قُسِتِمَ عِنْدَنَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الجِّوارِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ إِذْ عِنْدَهُ لَا شُفْعَةَ فِيمَا لَا تُقَسَّمُ؛ لِأَنَّ وَبُعْمُ إِذَا قُسِتِمَ عِنْدَنَا لِدَفْعِ مُؤْنَةِ الْقِسْمَةِ فَلَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا فِيمَا يُقَسَّمُ.

(فَلَا جَبِبُ) الشُّفْعَةُ (فِي عَرْضٍ وَفُلْكٍ) ؛ لِأَنْهُمَا لَيْسَا بِعَقَارٍ قَالَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا شُفْعَةَ إِلَّا فِي رَبْعٍ أَوْ حَائِطٍ» خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي السَّفِينَةِ (وَبِنَاءٍ وَشَجَرٍ بِيعَا) صِفَةُ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ (بِدُونِ الْأَرْضِ بَجِبُ فِيهِمَا الشُّفْعَةُ تَبَعًا أَوْ شَجَرٍ (بِدُونِ الْأَرْضِ) ؛ لِأَنَّهُمَا مَنْقُولَانِ وَإِنْ بِيعَا مَعَ الْأَرْضِ بَجِبُ فِيهِمَا الشُّفْعَةُ تَبَعًا لِلْأَرْضِ (وَلَا) بَجِبُ (فِي إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ) ؛ لِأَنَّ مَلْيكَهُمَا لَيْسَ بِمُقَابَلَةِ مَالٍ (وَهِبَةٍ بِلَا عِوَضٍ لِلْأَرْضِ (وَلَا) بَجِبُ (فِي إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ) ؛ لِأَنَّ مَلْيكَهُمَا لَيْسَ بِمُقَابَلَةِ مَالٍ (وَهِبَةٍ بِلَا عِوَضٍ لَلْأَرْضِ (وَلَا) بَجِبُ (فِي إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ) ؛ لِأَنَّ مَلْيكَهُمَا لَيْسَ بِمُقَابَلَةِ مَالٍ (وَهِبَةٍ بِلَا عِوَضٍ مَشْرُوطٍ) فِي الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ عُوضَ دَارًا أُخْرَى لَا بَجِبُ الشُّفْعَةُ أَيْضًا فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْوِيضَ تَبَرُّحُ لَا عِوَضٌ حَقِيقَةً عَنْ الْهُبَةِ

وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ الْعِوَضَ تَجِبُ؛ لِأَنَّهَا بَيْعُ انْتِهَاءٍ كَمَا مَرَّ فِي الْهَبَةِ وَأَمَّا إِذَا وَهَبَ لَهُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٣٥٣/٢

## هِبَةً ثُمُّ عَوَّضَ عَنْهَا بِغَيْرِ شَرْطٍ لَا تَجِبُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ.

(وَمَا بِيعَ) أَيْ لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي عَقَارٍ بِيعَ (بِخِيَارِ الْبَائِعِ) ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ زَوَالَ الْمِلْكِ عَنْ الْبَائِعِ (أَوْ) بِيعَ الْعَقَارُ (بَيْعًا فَاسِدًا) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى عَقَارًا شِرَاءً فَاسِدًا فَلَا شُفْعَة فِيهَا أَمَّا قَبْلَ (أَوْ) بِيعَ الْعَقَارُ (بَيْعًا فَاسِدًا) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى عَقَارًا شِرَاءً فَاسِدًا فَلَا شُفْعَة فِيهَا أَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْقَبْضِ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْقَبْضِ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْمُتَاتِعِ فَإِنْ الْمُتَعْمَى اللَّهُ فَعَهُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَإِنْ اشْتَرَى فَيهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَجِبُ الشَّفْعَةُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَإِنْ اشْتَرَى لِشُوطَ الْحِيَارِ فَلِلشَّفِيعِ الشَّفْعَةُ بِالْإِجْمَاعِ.

## (وَلا) تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي عَقَارِ (فِيمَا قُسِّمَ بَيْنَ. "(١)

٣٥٦. "عَلَى ذَبِيحَتِهِ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَيُسْمَعُ كَلامُهُ لَمْ تُؤْكُلْ وَمَنْ لَمْ يُشَاهِدْ ذَبْحُهُ مِنْهُمْ
 حَلَّ أَكُلُ ذَبِيحَتِهِمْ لَكِنْ فِيهِ كَلَامٌ قَدْ قَرَّرْنَاهُ فِي النِّكَاحِ.

(وَلَوْ) كَانَ الذَّابِحُ (امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا يَعْقِلَانِ) حَلَّ الذَّبِيحَةُ بِالتَّسْمِيَةِ وَيَضْبِطَانِ شَرَائِطَ الذَّبِح وَيَقْدِرَانِ عَلَى الذَّبْح.

وَفِي الْإِصْلَاحِ فَمَنْ لَا يَعْقِلْ وَلَا يَضْبِطُ لَا تَجِلُّ ذَبِيحَتُهُ (أَوْ) كَانَ الذَّابِحُ (أَحْرَسَ) لِأَنَّ الْإَصْلَاحِ فَمَنْ لَا يَعْقِلْ وَلَا يَضْبِطُ لَا تَجِلُّ ذَبِيحَتُهُ (أَوْ) كَانَاسِي بَلْ أَوْلَى (أَوْ أَقْلَفَ) الْأَحْرَسَ عَاجِزُ عَنْ الذِّكْرِ مَعْذُورٌ وَتَقُومُ الْمِلَّةُ مَقَامَ تَسْمِيتِهِ كَالنَّاسِي بَلْ أَوْلَى (أَوْ أَقْلَفَ) وَإِنَّا ذَكَرَ الْأَقْلَفَ مَعَ أَنَّ حِلَّ ذَبِيحَتِهِ يُفْهَمُ مِمَّا سَلَفَ احْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَإِنَّهُ يَقُولُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ وَذَبِيحَتُهُ لَا تَجُوزُ مَنْعًا عَنْ تَرْكِ الْخَتْنِ بِلَا عُذْرٍ.

(لَا) عَلُ (ذَبِيحَةُ وَتَنِيّ) لِأَنَّهُ مُشْرِكُ كَالْمَجُوسِ وَهُوَ الَّذِي يَعْبُدُ الْوَثَنَ وَهُوَ الصَّنَمُ هَذَا عِنْدَهُمَا وَأَمَّا عِنْدَهُ تَحِلُ لَكِنْ لَا خِلَافَ حَقِيقَةً عَلَى مَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ (أَوْ مَجُوسِيّ) ؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكُ لَيْسَ لَهُ احْتِمَالُ مِلَّةِ التَّوْحِيدِ (أَوْ مُرْتَدٍّ) لِأَنَّهُ لَا مِلَّةً لَهُ حَيْثُ تَرَكَ مَا عَلَيْهِ وَلَمْ يُقِرَّ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ احْتِمَالُ مِلَّةِ التَّوْحِيدِ (أَوْ مُرْتَدٍّ) لِأَنَّهُ لَا مِلَّةً لَهُ حَيْثُ تَرَكَ مَا عَلَيْهِ وَلَمْ يُقِرَّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا بِخِلَافِ الْيَهُودِيّ إِذَا تَنَصَّرَ أَوْ الْعَكْسُ أَوْ تَنَصَّرَ الْمَجُوسِيُّ أَوْ تَمَوَّدَ؛ لِأَنَّهُ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٤٨٠/٢

يُقِرُّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا فَيُعْتَبَرُ مَا هُوَ عَلَيْهِ عِنْدَ الذَّبْحِ حَتَّى لَوْ تَمَجَّسَ يَهُودِيُّ أَوْ تَارِكِ التَّسْمِيَةِ) حَالَ كَوْنِهِ (عَمْدًا) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كِتَابِيًّا وَسُرًانِيُّ لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ وَلَا ذَبِيحَتُهُ (أَوْ تَارِكِ التَّسْمِيَةِ) حَالَ كَوْنِهِ (عَمْدًا) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كِتَابِيًّا عِنْدَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١] خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ عِنْدَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمُ يُذُكُرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١] خِلَافًا لِلشَّافِعِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِلَا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣] قالَ أَبُو يُوسُفَ وَالْمَشَايِحُ عَلَى أَنَّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ عَلَى أَنَّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيةِ عَلَى أَنَّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيةِ عَلَى الْمُشَاعِحُ فِيهِ الإَجْتِهَادُ وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِ بَيْعِهِ لَا يَنْفُذُ.

وَفِي شَرْحِ الْوِقَايَةِ لِصَدْرِ الشَّرِيعَةِ تَفْصِيلٌ وَلِحَاشِيَتِهِ لِلْآخَرِ مُنَاقَشَةٌ فَلْيُرْجِعْهُمَا

وَفِي الْهِدَايَةِ لِكُوْنِهِ مُحَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ وَفِي الْقُهُسْتَانِيّ وَفِيهِ إِشْعَارُ التَّسْمِيَةِ شَرْطٌ لِلْحِلِّ وَيَدْحُلُ فِيهِ كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى فَلَوْ قَالَ اللّهُ أَوْ غَيْرُهُ مَرِيدًا لَهُ جَازَ فَلَوْ سَمَّى وَلَا يَنْوِ الذَّبْحَ لَمْ يَجُلُ وَحَسَنٌ بِاسْمِ اللّهِ وَاللّهُ أَكْبَرُ وَكَذَا عِنْدَ الْحُلُوانِيُ وَحَسَنٌ بِاسْمِ اللّهِ وَاللّهُ أَكْبَرُ وَكَذَا عِنْدَ الْحُلُوانِيُ إِلاَّ إِنَّهُ كَوْمَهُ مَعَ الْوَاوِ وَلَكِنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ الْأَنْرِ بِالْوَاوِ فَلَا يُكْرُهُ وَإِنَّمَا حَلَّ الْأَكُلُ إِذَا سَمَّى عَلَى اللّهُ اللّهُ كُوهُ مَعَ الْوَاوِ وَلَكِنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ الْأَنْرِ بِالْوَاوِ فَلَا يُكْرُهُ وَإِنَّمَا حَلَّ الْأَكُلُ إِذَا سَمَّى عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ لَوْ سَمَّى عِنْدَ الذَّبْحِ لِافْتِتَاحِ عَمَلٍ آخَرَ لَمْ يَجِلًّ لِمَا فِي التَّنْوِيرِ وَلَوْ سَمَّى وَلَمْ يَخْصُرُهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ لَا يَصِحُ كُمَا لَوْ قَصَدَ بِالتَسْمِيةِ التَّبَرُ فَي ابْتِدَاءِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُ كُمَا لَوْ قَالَ الللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى وَكَذَا لَوْ سَمَّى وَذَبَحَ لِلْفَتُومِ الْأَمِيرِ أَوْ وَكَذَا لَوْ سَمَّى وَذَبَحَ لِلْفَدُومِ الْأَمِيرِ أَوْ يَكُنُ النَّاسِمِيةِ بِعَمَلٍ كَثِيرِ لَمْ يَكُنُ لَلُهُ يَبَعُلُ الْمَالِقُولُ الْمَالِعُلْمَ اللّهُ لَا يَتِهُ تَعَالَى (فَإِنْ تَرَكَهَا) أَيْ التَسْمِيةَ (نَاسِيًا عَلَى الْإِيقَةَ لِلْأَنَّ النِسْمِيةَ (نَاسِيًا عَولُ ) ذَبِيحَتُهُ وَلَا لَوْ سَمَّى وَذَبَحَ لِلْفَاوِمِ الْمُؤَوْقِ حُكْمُهُ فَوْلَالًا لِلللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤَوّعُ حُكْمُهُ فَي الْمُعْمَاءِ وَلَا لَوْ سَمَّى وَدُومَ الْمُؤْوعُ حُكْمُهُ فَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللِهُ الللللللَّهُ

(وَكَرِهَ) الْمَذْبُوحُ (أَنْ يَذْكُرَ مَعَ اسْمِ اللّهِ تَعَالَى غَيْرَهُ وَصْلًا دُونَ عَطْفٍ) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ بِاسْمِ اللّهِ." (١)

٦٥٧. "عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ مَتَى صَلَحَتْ لِلتَّعَرُّفِ عَنْ شُغْلٍ يُوهِمُ بِالنِّكَاحِ فِي الْإِمَاءِ فَلَأَنْ يَحْصُلَ لِلتَّعَرُّفِ عَنْ شُغْلِ يُتَوَهَّمُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَهُوَ دُونَهُ أَوْلَى.

(وَفِي) الْأَمَةِ (الْحَامِلِ) الإسْتِبْرَاءُ (بِوَضْعِهِ) أَيْ بِوَضْعِ حَمْلِهَا لِمَا رَوَيْنَا آنِفًا.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٥٠٨/٢

(وَلَوْ) وَصْلِيَّةٌ (كَانَتْ) الْأَمَةُ (بِكْرًا) مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ يَحْرُمُ (أَوْ مَشْرِيَّةً مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ) مِنْ (مَالِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ كَمَا فِي الْغَايَةِ (أَوْ طِفْلِ) بِأَنْ بَاعَ أَبُوهُ أَوْ وَصِيَّهُ وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ كَمَا فِي الْغَايَةِ (أَوْ عُمَّنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطُولُهَا) كَالْمُحَرَّمِ رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً أَوْ نَحْو ذَلِكَ وَلَكِنْ غَيْرُ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمِ مَثَامً عَلَيْهِ وَطُولُهَا) كَالْمُحَرَّمِ رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً أَوْ نَحْو ذَلِكَ وَلَكِنْ غَيْرُ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مَتَّى لَا تَعْتِقَ الْأَمَةُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ إِقَامَةً لِتَوَهُّمِ شَغْلِ الرَّحِمِ مَقَامَ تَحَقُّقِهِ لِوُجُودِ السَّبَبِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا تَيَقَّنَ بِفَرَاغِ رَحِمِهَا مِنْ مَاءِ وَهُو الْمِلْكُ وَالْيَدُ إِذْ الْحُكْمُ يُدَارُ عَلَى السَّبَبِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا تَيَقَّنَ بِفَرَاغِ رَحِمِهَا مِنْ مَاءِ وَهُو الْبَائِعِ لَمْ يُسْتَبْرَأْ.

وَفِي الْإِصْلَاحِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ كَلَامٌ.

وَفِي شَرْحِ الْوِقَايَةِ لِابْنِ الشَّيْخِ جَوَابٌ إِنْ شِئْت فَرَاجِعْهُمَا.

(وَيُسْتَحَبُّ الِاسْتِبْرَاءُ لِلْبَائِعِ) أَيْ يُسْتَحَبُ لِمَنْ يُرِيدُ بَيْعَ أَمْتِهِ الْمَوْطُوءَةَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا بِبَرْكِ الْوَطْءِ بَحَنُبًا عَنْ احْتِمَالِ اشْتِعَالِ رَحِم مَا أَرَادَ بَيْعَهَا بِمَائِةٍ (وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ) لِأَنَّ مِلْكَ الْبَائِعِ الْوَطْءِ بَحُازُ وَطْئِهَا خِلَافًا لِمَالِكِ (وَلَا تَكْفِي) فِيمَا يَكْفِي فِي الِاسْتِبْرَاءِ (حَيْضَةٌ قَائِمٌ وَيَقْتَضِي جَوَازُ وَطْئِهَا خِلَافًا لِمَالِكِ (وَلَا تَكْفِي) فِيمَا يَكْفِي فِي الْاسْتِبْرَاءِ (حَيْضَةٌ مَلَكَهَا) الْمُشْتَرِي (فِيهَا) أَيْ فِي الْحُيْضَةِ يَعْنِي لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي اشْتَرَى كِمَا فِي خِلَالِ الْمُشْتَرِي (فِيهَا) أَيْ فِي الْحَيْضَةُ الْكَامِلَةُ (وَلَا) تَكْفِي الْحَيْضَةُ (الَّتِي) حَدَثَتْ بَعْدَ مَلَلُكَهَا الْمُيْضَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا الْمُيْضَةُ الْكَامِلَةُ (وَلَا) تَكْفِي الْحَيْضَةُ (الَّتِي) حَدَثَتْ بَعْدَ مَلَلُكُ وَالْيَدُ الْمُشْتَرِي مِنْ الْأَسْبَابِ (فَبْلَ الْقَبْضِ) أَيْ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّى وَجِدَتْ قَبْلَ عِلَّتِهِ وَهُوَ الْمِلْكُ وَالْيَدُ وَلِيكَ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَارَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْفُضُولِيُ فَحَاضَتْ قَبْلَ الْإِنْتِفَاءِ الْعِلَّةِ الْقَاسِدِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيهَا شِرَاءً صَحِيحًا لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ.

(وَكَذَا الْوِلَادَةُ) أَيْ لَا تَكْفِي الْوِلَادَةُ الَّتِي حَصَلَتْ بَعْدَ سَبَبِ الْمِلْكِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ (وَتَكْفِي حَيْضَةٌ وُجِدَتْ) تِلْكَ الْحَيْضَةُ (بَعْدَ الْقَبْضِ وَهِيَ) أَيْ وَالْحَالُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ (وَتَكْفِي حَيْضَةٌ وُجِدَتْ) تِلْكَ الْمِيْضَةُ (بَعْدَ الْقَبْضِ وَهِيَ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّ الْأَمَةَ (بَجُوسِيَّةٌ فَأَسْلَمَتْ) ؛ لِأَنَّهَا وُجِدَتْ بَعْدَ سَبَيِهِ وَحُرْمَةُ الْوَطْءِ لِمَانِعٍ وَقَدْ زَالَ كَمَا فِي حَالَةِ الْخَيْضِ وَكَذَا الْمُكَاتَبَةُ بِأَنْ كَاتَبَهَا بَعْدَ الشِّرَاءِ فَعَجَزَتْ.

(وَيَجِبُ) الِاسْتِبْرَاءُ (عِنْدَ مَمَلُّكِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ) فِي الْأَمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ قَدْ

تَمَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَالْحُكْمُ يُضَافُ إِلَى تَمَامِ الْعِلَّةِ (لَا) يَجِبُ (عِنْدَ عَوْدِ) الْأَمَةِ (الْآبِقَةِ وَرَدِّ الْمَغْصُوبَةِ وَالْمُسْتَأْجَرَة) عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ (وَفَكِّ الْمَرْهُونَةِ)." (١)

٢٥٨. "الْمَضْمُونَةِ وَالرَّهْنُ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُرْتَمِنِ.

وَفِي التَّتَارْخَانِيَّة وَيُصَدَّقُ الْمُرْهَٰفِ فِي دَعْوَى الْهَلَاكِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الرَّدِّ.

وَفِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَمِنُ هَلَاكَ الرَّهْنِ وَلَمْ يُقِمْ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ عِنْدَنَا سَوَاءٌ كَانَ الرَّهْنُ مِنْ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَوْ الْبَاطِنَةِ خِلَافًا لِمَالِكِ فِي الْبَاطِنَةِ.

وَفِي الْبَرَّارِيَّةِ زَعَمَ الرَّاهِنُ هَلَاكَهُ عِنْدَ الْمُرْتَعِنِ وَسُقُوطَ الدَّيْنِ وَزَعَمَ الْمُرْتَحِنُ أَنَّهُ رَدَّهُ إِلَيْهِ بَعْدَ النَّقْبُضِ وَهَلَكَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ فَالْقُولُ لِلرَّاهِنِ فَالْقُولُ لِلرَّاهِنِ فَالْقُولُ لِلمُرْتَحِنِ وَإِنْ بَرْهَنَا فَلِلرَّاهِنِ اللَّهْنِ فَقَالَ اللَّمْرُتَحِنِ وَإِنْ بَرُهَنَا فَلِلرَّاهِنِ الرَّعْنِ وَإِنْ بَرُهَنَا فَلِلرَّاهِنِ الرَّعْنِ وَإِنْ بَرُهَنَا فَلِلرَّاهِنِ الرَّعْنِ وَالْمُرْتَحِنِ فِي الإِنْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ ثُمَّ هَلَكَ الرَّهْنُ فَقَالَ الرَّاهِنُ هَلَكَ بَعْدَ تَرْكِ الإِنْتِفَاعِ وَعَوْدِهِ لِلرَّهْنِ وَقَالَ الْمُرْتَحِنِ فِي الإِنْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ ثَمَّ هَلَكَ الرَّعْنِ فَلَا يُصَدَّقُ الرَّاهِنُ الإِنْتِفَاعِ وَمُودِهِ لِلرَّهْنِ فَلَا يُصَدَّقُ الرَّاهِنُ بِاللَّهِ فَوَكَّلَ الْمُرْتَحِنِ فَلا يُصَدِّقُ الرَّاهِنُ بِعِنْهُ إِللَّهُ مِعْدَةً وَمَنَ عَبْدًا يُسَاوِي أَلْقًا بِأَلْفٍ فَوَكَّلَ الْمُرْتَحِنَ بِالْبَيْعِ فَقَالَ الْمُرْتَحِنِ فِي لِبُعْنُ بِعِنْهُ إِللَّهُ مِعْدَةً وَمَا الرَّاهِنُ لَا بَلِ مَاتَ عِنْدَكَ يَخْلِفُ الرَّاهِنُ بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّةُ بَاعَهُ وَلَا يَكُوفُ بِاللَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّةُ بَاعَهُ وَلَا يَكُوفُ بِاللَّهُ مِن يَعْلَمُ أَنَّةُ بَاعَهُ وَلَا يَكُوفُ فِي لِبُسِ وَيُعْمُ وَلَا يَكُوفُ فِي لِيْسِ ذَلِكَ الْمُومِ وَقَالَ الرَّهِنُ فِي لِبُسِ فِيهِ وَلَكِنْ قَالِ الْمُومِ وَقَالَ الرَّاهِنُ وَيَلْ الْمُومِ وَقَالَ الرَّهِنُ اللَّهُ فِي الْمَامِ كَالُودِيعَةِ وَعِنْدَ عَنِي السَّقَلُ بِالرَّهْنِ إِللَّهُ مِن الْمَوْمِ وَلَا لَكُودِيعَةِ أَيْصًا إِلَّا اللَّهُ فِي الْمِنْ الْوَدِيعَةِ أَيْصًا إِذَا كَانَ الطَّويِقُ آمِنَا الْوَلِي كَلَى الْمُوالِقُولُ لِللْمُومُ فَي الْمِنَحِ وَيُعْذَلُ مُحْمَلًا وَمُؤْونَةٌ وَغَلَمُ الْمُؤْمِنِ وَيَعْمَ وَقَالَ الْمُومُ وَقَالَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْوَدِيعَةِ أَيْصُلُ وَمُؤْونَةٌ وَغَلَا لَوْمُومُ وَالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنِ وَيَعْمُ الْمُؤْمِقُولُ لِللْمُؤْمِنِ وَيَعْمُ الْمُؤْمِلُ الللللْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقُ وَالْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِنِ وَعُمُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ

[بَاب مَا يَجُوزُ ارْقِمَانُهُ وَالرَّهْنُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ]

أُ لَمَّا ذَكَرَ مُقَدَّمَاتِ الرَّهْنِ شَرَعَ فِي تَفْصِيلِ مَا يَجُوزُ رَهْنُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ إِذْ التَّفْصِيلُ بَعْدَ الْإِجْمَالِ (لَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ كَانَ الْمُشَاعُ (مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ) بِخِلَافِ الْإِجْمَالِ (لَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ كَانَ الْمُشَاعُ (مِنَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ) بِخِلَافِ الْقِسْمَةَ (أَوْ) كَانَ (مِنْ الشَّرِيكِ) هَذَا عِنْدَنَا لِأَنَّ مُوجِبَ الْفِيهَةِ حَيْثُ يَجُوزُ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ (أَوْ) كَانَ (مِنْ الشَّرِيكِ) هَذَا عِنْدَنَا لِأَنَّ مُوجِبَ

<sup>(</sup>١) مجمع الأنمر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٢/٤٤٥

تُبُوتِ يَدِ الْإَسْتِيفَاءِ لِلْمُرْتَمِنِ وَيَدُ الْإَسْتِيفَاءِ فِي الْجُزْءِ الشَّائِعِ لَا يَثْبُتُ لِأَنَّ شَرْطَ الصِّحَّةِ هُوَ التَّمْيِيزُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ لِأَنَّ التَّمْيِيزُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ لِأَنَّ مُوجِبَ الرَّهْنِ اسْتِحْقَاقُ الْبَيْعِ فِي الدَّيْنِ وَالْمُشَاعُ يَجُوزُ بَيْعُهُ فَيَجُوزُ رَهْنُهُ كَالْمَقْسُومِ.

(وَلَوْ طَرَأَ) الشُّيُوعُ بَعْدَ الاِرْتِهَانِ (فَسَدَ) عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَقِيلَ إِنَّهُ بَاطِلٌ لَا يُتَعَلَّقُ بِهِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ الْبَاطِلَ مِنْهُ هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الرَّهْنُ مَالًا أَوْ لَمْ يَكُنْ الْقَابِلُ بِهِ مَضْمُونًا وَمَا غَنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطُ تَمَامِ الْعَقْدِ لَا شَرْطُ جَوَازِهِ وَصُورَةُ الشُّيُوعِ لَكُنْ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطُ تَمَامِ الْعَقْدِ لَا شَرْطُ جَوَازِهِ وَصُورَةُ الشُّيُوعِ الطَّارِئِ أَنْ يَرْهَنَ الجُمِيعَ ثُمُّ يَتَفَاسَحَا فِي الْبَعْضِ وَأَذِنَ.." (١)

٣٥٩. "وقال أحمد: إن طال نوم القاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء ١.

\*وعند الثلاثة إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث بقي على طهارته ٢، خلافا لمالك ٣.

. . . . . .

١ وعن أحمد: أنه ينقض بكل حال. وانظر: المذهب الأحمد (٨) ، المغني (١٧٤/١) .

<sup>،</sup> المبسوط (1/1) ، فتح العزيز (1/1) ، المغني (1/1) ،

٣ فإنه قال: من تيقن الطهارة وشك في الحدث أعاد الوضوء.

انظر: المدونة (١٣/١- ١٤) ، أسهل المدارك (٩٩/١) .. " (٢)

<sup>.</sup> ٦٦٠. "وقال أبو حنيفة: إذا كان ثلاثة أيام وجب القصر في طويل السفر وقصيره ١. \* وإذا كان السفر ثلاثة أيام فالقصر أفضل بالاتفاق ٢، ويجوز الإتمام ٣، إلا عند أبي حنيفة

<sup>\*</sup>ولا يجوز القصر إلا بعد مفارقة عمران / ٥ بلده ٦.

وقال الحارث ٧: متى عزم على السفر جاز له القصر ولو في منزله ٨.

<sup>\*</sup>وإذا اقتدى المسافر بمقيم لزمه الإتمام عند الثلاثة ٩، خلافا لمالك حيث قال: إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة لزمه الإتمام وإلا فلا ١٠.

<sup>(</sup>١) مجمع الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زاده ٩١/٢ ٥

<sup>(</sup>٢) مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة، المحلى، حسين بن محمد ص/٦٧

١ تبيين الحقائق (٢٠٩/١) ، ملتقى الأبحر (١٣٩/١) .

٢ الإشراف للقاضى عبد الوهاب (١١٨/١) ، المهذب (١٠٢/١) ، العدة (٧٦٥) .

 $^{\circ}$  التفريع (٢٥٨/١) ، حلية العلماء (٢٩٤/٢) ، المذهب الأحمد ( $^{\circ}$ 7) .

٤ الاختيار (٧٩/١) ، مجمع الأنحر (١٦١/١) .

٥ نماية لـ (١٥) من (س) .

٦ البحر الرائق (١٣٨/٢) ، المدونة (١١٨/١) ، أسنى المطالب (٢٣٥/١) ، المقنع (٢٢٣/١) .

٧ هو الحارث بن أبي ربيعة، روى عن عمر، وروى عنه سعيد بن جبير، والشعبي، ومجاهد، والزهري.

ترجمته في: الجرح والتعديل (٧٤/٣).

٨ قول الحارث في:

حلية العلماء (١٩٤/٢) ، المغنى (٢٦٠/٢) ، المجموع (٣٤٩/٤) .

٩ مجمع الأنمر (١٦٣/١) ، التنبيه (٤١) ، المقنع (٢٢٥/١) .

١٠ المدونة (١٠/١).

وهو رواية عن أحمد

الإنصاف (٢/٣٢) .. "(١)

٦٦١. "تِلْكَ الْأَرْضِ (وَمَنْ كَانَ كِمَا فَلَا يَخْرُجُ) مِنْهَا (فِرَارًا مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْوَبَاءِ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَالنَّهْيُ غَيْيُ كَرَاهَةٍ، وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَخْرُجُ لِشُغْلِ.

ثُمُّ انْتَقَلَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الطِّيرَةِ فَقَالَ: (وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَ (السَّلَامُ) فِي الْمُوطَّا (فِي) شَمُّ انْتَقَلَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الطِّيرَةِ فَقَالَ: (وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَ (السَّلَامُ) فِي الْمُوطَّةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بِلَا هَمْزٍ وَقَدْ تُهْمَزُ سَاكِنَةً «إِنْ كَانَ» لَهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ «فَفِي» ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ «الْمَسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ» شُؤْمُ الْمَسْكَنِ سُوءُ الجِيرانِ، وَشُؤْمُ الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ تَكُرُّرُ الْغَزْوِ عَلَيْهِ. «وَكَانَ» النَّبِيُّ «عَلَيْهِ» الْمَرْأَةِ قِلَّةُ نَسْلِهَا وَقِيلَ سُوءُ خُلُقِهَا، وَشُؤْمُ الْفَرَسِ تَكُرُّرُ الْغَزْوِ عَلَيْهِ. «وَكَانَ» النَّبِيُ «عَلَيْهِ» الصَّلَاةُ وَحَرْبٍ كَذَا فِي الْمُوطَّا (وَ) كَانَ – الصَّلَاةُ وَ وَرْبٍ كَذَا فِي الْمُوطَّا (وَ) كَانَ –

<sup>(1)</sup> مزید النعمة لجمع أقوال الأئمة، المحلي، حسین بن محمد ص(1)

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (يُحِبُّ الْفَأْلَ الْحُسَنَ) ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هَكَذَا قَالَ الْفَأْلُ بِالْهُمْزَةِ وَالْجُمْعُ فُؤُولُ، وَفِي الصَّحِيحِ «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» فَؤُولُ، وَفِي الصَّحِيحِ «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» مِثَالُهُ إِذَا حَرَجَ لِسَفَر أَوْ عِيَادَةِ مَرِيض وَلَمْ

\_\_\_\_Q تَحْصُلُ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ مَعَ لَهَبٍ وَاسْوِدَادٍ حَوْلَهَا مِنْ وَخْزِ الْجِنِّ يَحْدُثُ مِنْهَا وَرَمُ فِي الْعَالِبِ وَقَيْءٌ وَحَفَقَانٌ فِي الْقَلْبِ يَحْدُثُ غَالِبًا فِي الْمَوَاضِعِ الرِّحْوَةِ كَتَحْتِ الْإِبْطِ.

[قَوْلُهُ: وَالنَّهْيُ هَي كَرَاهَةٍ] أَيْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى الْمَدْهَبِ.

قَالَ كَ: وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ الْقُدُومِ مَخَافَةً أَنْ يُصِيبَهُ مَا أَصَابَهُ أَهْلُ الْمَوْضِعِ، فَيَقُولُ: لَوْلَا قُدُومِي مَا أَصَابَنِي، وَمَنْ كَانَ قَوِيًّا فِي دِينِهِ لَا يَخَافُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ لَهُ هَذَا، وَنَهَى عَنْ الْخُرُوجِ مَا أَصَابَنِي، وَمَنْ كَانَ قَوِيًّا فِي دِينِهِ لَا يَخَافُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ لَهُ هَذَا، وَنَهَى عَنْ الْخُرُوجِ مَخَافَةَ أَنْ يَتَوَالَى النَّاسُ عَلَى الْفِرَارِ فَيَضِيعُ مِنْ هُنَالِكَ مِنْ الْمَرْضَى أَوْ لِئَلَّا يَنْجُو فَيَتَزَلْزَلَ يَقِينُهُ هَذَا فِي أَرْضِ الْوَبَاءِ.

وَأَمَّا فِي أَرْضِ الْوَخْمِ فَيُنْدَبُ الْخُرُوجُ مِنْهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْجُزُولِيُّ خِلَافًا لَمَالِكِ، وَالْوَخْمُ هُوَ سَبَبُ الْمَرَضِ كَالرِّيحِ الْمُتَغَيِّرِ الْمُقْتَضِي لِلْمَرَضِ، وَقَوْلُهُ: وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ. . . إِخْ عَامٌّ فِيمَنْ سَبَبُ الْمَرَضِ كَالرِّيحِ الْمُتَغَيِّرِ الْمُقْتَضِي لِلْمَرَضِ، وَقَوْلُهُ: وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ. . . إِخْ عَامٌ فِيمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ أَوْ غَيْرِهَا، وَتَخْصِيصُ تت لَهُ بِمَنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مَنْ أَهْلِ عَلْمَ مَنْ أَهْلِ مَا لَهُ عَلَى اللَّهُ عَج

[قَوْلُهُ: ثُمَّ انْتَقَلَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الطِّيرَةِ] قَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهَا وَهُوَ لَا يُنَاسِبُ مَا هُوَ دَاخِلُ عَلَيْهِ مِنْ الشُّؤْمِ.

[قَوْلُهُ: فِي شَأْنِ الشُّوْمِ] قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هُوَ وُصُولُ الْمَكْرُوهِ إِلَى الشَّحْصِ بِسَبَبٍ يَصِلُ إلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ أَوْ مُخَالَطَةٍ فَيَدْحُلُ فِيهِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرَسُ اهِ، وَفَسَّرَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي غَرِيبِ الرِّسَالَةِ بِالْمَكْرُوهِ.

[قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ لَهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ] أَيْ وُجُودٌ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَأَرَادَ بِالْحُكْمِ الْمَحْكُومَ بِهِ وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ لَهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ ] أَيْ وُجُودُ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ فَلَا وُجُودَ لَهُ أَصْلًا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَجْهُ وَقَوْلُهُ: فَفِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ إِلَّا أَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ فَلَا وُجُودَ لَهُ أَصْلًا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَجْهُ ثَخْصِيصِ الثَّلَاثِ بِالذِّكْرِ مَعَ جَرْيِ هَذَا فِي كُلِّ مُتَطَيَّرٍ بِهِ مُلاَزَمَتُهَا لِلْإِنْسَانِ وَأَهَّا أَكْثَرُ مَا ثَكُلِّ مُتَحَقِّقًا يُتُمْ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا يُتَعَلَّمُ مُعْ حَرْي هَذَا الْحُدِيثِ أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا لِوُجُودِ الشُّوْمِ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا تَكَلَّمَ ثُمَّ عَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْحُدِيثِ لِي الْحُدِيثِ لَوْجُودِ الشُّوْمِ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا تَكَلَّمَ ثُمَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا مَكُلُم مُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ اللَّهُ مُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَي ثَلَاثٍ فِي الثَّلَاثِ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا تَكَلَّمَ أَنَّ عَلَيْهِ وَلَالَ الشَّوْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الثَّلَاثِ لَقَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَاثُ فِي النَّلَاثِ فِي التَّلَاثِ فِي التَّلَاثِ فِي الْعَلَالِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَى الْعَلَيْلِ الْعُلْقِ الْمَعْمَةُ عَلَى الْمُعْلِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمَلُونَ الْمَالِيْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَالِ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فِي السَّلَامِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَاثِ الللَّهُ عَلَى الْعُلْلُ اللَّهُ عَلَى السَّوْمِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمُعْمَالَ عَلَى الْعُلْمَ لَلْ الْعُلْلَ الْعُلْمُ اللْعُلُولُ الْعُلْمُ الْعُلَالَ الْعُلْمُ اللْعُمْ عَلَى الْعُلْمُ الْعُلِلَ عَلَى الْعُلْمُ

الثَّانِي أَيْ وَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِهَا فَالْحَصْرُ فِيهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَادَةِ لَا بِالنِّسْبَةِ

وَقَالَ غَيْرُهُ: حَصَّهَا بِالذِّكْرِ لِمُلازَمْتِهَا ثُمَّ أَعْلَمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِأَنَّ فِيهَا الشُّوْمُ، فَقَالَ: «الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ» هَكَذَا قَالَ شُرَّاحُ الْحُدِيثِ، فَإِذَا عَلِمْت ذَلِكَ فَنَقُولُ إِنَّ الشُّوْمُ فَقَالَ: «الشُّوْمُ فِي ثَلَاثٍ» هَكَذَا قَالَ شُرَّاحُ الْحُدِيثِ، فَإِذَا عَلِمْت ذَلِكَ فَنَقُولُ إِنَّ الشُّوْمُ الْمُتَعَلِق بِالدَّارِ وَغَيْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَمْرٌ مُقَرَّرٌ عَادَةً قَدِيمًا وَحَدِيثًا فَلَا يُعْقَلُ كُوْنُ المُتَعَلِق بِالدَّارِ وَغَيْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَمْرٌ مُقَرَّرٌ عَادَةً قَدِيمًا وَحَدِيثًا فَلَا يُعْقَلُ كُونُ المُتَعَلِق بِالدَّارِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَنْفِيهِ ثُمَّ يُعْلِمُ بِهِ فَيَقَعُ الْجُرْمُ مِنْهُ فَالْأَحْسَنُ مَا فَسَرَهُ بِهِ الْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ أَوَّلًا لَمْ يَعْلَمْ هِمَذَا الرَّبْطِ الْعَادِي فَنَفَاهُ ثُمَّ وَالْمَرْأَةُ فَالْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ أَوَّلًا لَمْ يَعْلَمْ هِمَذَا الرَّبُطِ الْعَادِي فَنَفَاهُ ثُمُّ وَاللَمْرُأَةُ فَالْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ أَوَّلًا لَمْ يَعْلَمْ هِمِذَا الرَّبُطِ الْعَادِي فَنَفَاهُ ثُمُّ وَاللَمْ أَوْلًا أَنَّ مَا حَصَلَ لِصَاحِبِ الدَّارِ مَنَامًا أَمْرٌ اتِقَاقِيُّ لَا لِكُونِ الدَّارِ سَبَبًا عَادِيًا.

[قَوْلُهُ: شُؤْمُ الْمَسْكَنِ. . . إِخْ] أَيْ الْمَكْرُوهُ مِنْهَا وَهَكَذَا، وَالْكَرَاهَةُ إِمَّا شَرْعِيَّةٌ أَوْ عَادِيَّةٌ الشَّرْعِيَّةُ تَرْكُ الْعَرْوِ عَلَيْهَا وَالْعَادِيَّةُ ظَاهِرَةٌ فِي الْأَمْثِلَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْعَرْوِ عَلَيْهَا مَا يَشْمَلُ الشَّرْعِيَّةُ تَرْكُ الْعَرْوِ عَلَيْهَا وَالْعَادِيَّةُ ظَاهِرَةٌ فِي الْأَمْثِلَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْعَرْوِ عَلَيْهَا مَا يَشْمَلُ وَشَدِّ اللَّاءِ صَحَابِيٌّ غَيْرُ وَتَالَ الْمُحَارِبِينَ وَالْبُعَاةِ، أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ، [قَوْلُهُ: كَمُرَّةً] بِضَمِّ الْمِيمِ وَشَدِّ الرَّاءِ صَحَابِيُّ غَيْرُ مَنْسُوبِ وَكَذَا حَرْبُ.

[قَوْلُهُ: كَذَا فِي الْمُوطَّاِ ] لَيْسَ فِيمَا رَأَيْت مِنْ الْمُوطَّا حَنْظَلَةُ بَلْ إِنَّمَا فِيهَا مُرَّةُ وَحَرْبٌ لَا حَنْظَلَةُ بَلْ إِنَّمَا فِيهَا مُرَّةُ وَسَلَّمَ – قَالَ لِلَقْحَةِ وَنَصَّهَا مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ «أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: مَا اسْمُك؟ غُلُبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: اجْلِسْ ثُمَّ قَالَ: مَنْ." (١) فَقَالَ الرَّجُلُ: مُرَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: اجْلِسْ ثُمَّ قَالَ: مَنْ." (١) فقالَ الرَّجُلُ: مُرَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: اجْلِسْ ثُمَّ قَالَ: مَنْ." (١) فقالَ الرَّجُلُ: مُرَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: الْجَلِسْ ثُمَّ قَالَ: مَنْ." (١) فقالَ الرَّجُلُ: مُرَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ وَمَهْرٍ ) بِوَطْءٍ أَوْ نِكَاحٍ (مِلْكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَمُهْرٍ ) وَوَلَدٍ وَمَهْرٍ ) بِوَطْءٍ أَوْ نِكَاحٍ (مِلْكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَمُولِ عَلَيْهِ الْمُقْلُوفِ وَوَلَدٍ وَمَهْرٍ ) بِوَطْءٍ أَوْ نِكَاحٍ (مِلْكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُفُ الْمُقْلُوفِ وَلَكَ هُو الْمَقْصُودُ مِنْ الْوَقْفِ فَيَسْتَوْفِي مَنَافِعَهُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ عَلَيْهِ عَلَيْهِ فَقَالًا لِأَمْوَقُوفِ عَلَيْهِ كُلُولُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مُنْ كَسْبَهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْفِ خَلَافًا لِأَمْ مَنْ كَسْبَهِ، فَإِنْ لَمْ يَفِع خَلِكُ مُو نَالْهُ فَلَا يَكُونُ لِلْوَاقِفِ وَالْمُؤْمِلُولُ مُؤْمَنَهُ مِنْ كَسْبَهِ، فَإِنْ لَمْ يَفِع خَلِكُ مُو الْمُؤْمِلُولُ لَلْمَوْلُولُ لَلْمُؤْمَةُ الْمُؤْمَلُولُ عَلَولُ لَا لِلْمُؤْمُولُ وَلَوْلِهُ وَلَا لِيلُولُ لَا لِلْمُؤْمَلُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَا لَوْلُولُ وَلَا لِلْمُؤْمُولُ وَلَا لِلْهُ عَلَى الللهُ عَلَا لَكُولُ لُولُولُولُ وَلَا لِلْمُؤْمِلُولُ اللّهُ عَلَا لَلْكُولُ لَوْلُولُ وَلَا لِلْمُولُولُولُ لَلْهُ لَعُلُولُ لَهُ الللهُ عَل

<sup>(</sup>١) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي العدوي 497/1

بِذَلِكَ فَفِي بَيْتِ الْمَالِ فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعَقَارُ عِمَارَتُهُ فِي غَلَّتِهِ اه. ح ل. وَعِبَارَةُ الْمِنْهَاجِ مَعَ شَرْحِ الْمَحَلِّيِ فَلَا يَكُونُ مِلْكًا لِلْوَاقِفِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَقِيلَ لَا يَنْفَكُ عَنْ مِلْكِهِ بِدَلِيلِ اتِّبَاعِ شَرْطِهِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَقِيلَ الْمِلْكُ لَهُ كَالصَّدَقَةِ وَسَوَاءٌ فِي مِلْكِهِ بِدَلِيلِ اتِّبَاعِ شَرْطِهِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَقِيلَ الْمِلْكُ لَهُ كَالصَّدَقَةِ وَسَوَاءٌ فِي الْخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مُعَيَّنِ أَوْ جِهَةٍ عَامَّةٍ انْتَهَتْ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَلَا يَكُونُ لِلْوَاقِفِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَيْ كَمَا قِيلَ بِهِمَا فِي الْمُذْهَب، وَمَحَلُّ الْجُبُطُ الْخِلَافِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ تَمَلُّكُ رَيْعِهِ بِخِلَافِ مَا هُوَ تَحْرِيرُ نَصِّ كَالْمَسْجِدِ وَالْمَقْبَرَةِ، وَكَذَا الرُّبُطُ وَالْمَدَارِسُ انْتَهَتْ أَيْ فَالْمِلْكُ فِيهِ لِللهِ بِاتِّفَاقِ.

وَفِي سم مَا نَصُّهُ لَوْ أَجَّرَهُ النَّاظِرُ مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً وَقَبَضَ الْأُجْرَةَ قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ صُرِفَتْ إِلَّا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْمَنْقُولُ خِلَافُهُ فَقَدْ صَرَّحَ الْقَفَّالُ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَّا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْمَنْقُولُ خِلَافُهُ فَقَدْ صَرَّحَ الْقَفَّالُ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يَمْضِي مِنْ الزَّمَانِ شَيْئًا فَشَيْئًا خَشْيَةَ انْتِقَالِهَا لِغَيْرِهِ، فَإِنْ خَالَفَ فَمَاتَ الْآخِذُ فَعَلَى الدَّافِع الضَّمَانُ، وَكَذَا صَرَّحَ الْإِصْطَحْرِيُّ فِي أَدَبِ الْقَضَاءِ اهد.

وَتَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ وَأَخْقَ الْمَسْأَلَةَ بِالصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُشْبِهُهَا اه. وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ مَا قَالَهُ ابْنُ الرِّفْعَةِ قَالَ، وَإِذَا مَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ الْإِجَازَةِ رَجَعَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ النَّاظِرِ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ كَانَ رَجَعَ الْبَطْنُ التَّاظِرِ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ كَانَ سَائِعًا لَهُ شَرْعًا وَتَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَة قَالَ ع.

(فَرْعٌ)

لَوْ اَجْرَهُ النَّاظِرُ بِدُونِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ فَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَإِذَا تَعَجَّلَ وَمَاتَ رَجَعَ الدَّافِعُ عَلَيْهِ آهد. (قَوْلُهُ وَأَعْصَانِ خِلَافٍ) فِي الْمِصْبَاحِ الْخِلَافُ بِوَرْنِ كِتَابٍ وَكَرَقٌ فَيَجِبُ عَلَيْهِ رَكَاكُمَا اهد. سم (قَوْلُهُ وَأَعْصَانِ خِلَافٍ) فِي الْمِصْبَاحِ الْخِلَافُ بِوَرْنِ كِتَابٍ شَجَرٌ مَعْرُوفٌ الْوَاحِدَةُ خِلافَةٌ وَنَصُوا عَلَى تَخْفِيفِ اللَّامِ وَزَادَ الصَّاعَانِيُ تَشْدِيدُهَا مِنْ لَحَيْرِ الْعَوَامِ اهد. (قَوْلُهُ بِوَطْءٍ أَوْ رَكَاحٍ) عِبَارَةُ م ر مَعَ زِيَادَةٍ لِلشَّيْخِ سُلْطَانٍ إِذَا وُطِقَتْ مِنْ غَيْرِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِشَبْهَةٍ مِنْهَا كَأَنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ مُطَاوِعَةً لَا يُعْتَدُ بِفِعْلِهَا لِصِغَرٍ أَوْ اعْتِقَادٍ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِشَبْهَةٍ مِنْهَا كَأَنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ مُطَاوِعَةً لَا يُعْتَدُ بِفِعْلِهَا لِصِغَرٍ أَوْ اعْتِقَادٍ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْمُهْرُ وَلَا يَعْتَدُ بِلَمْهُو وَلَا يَعْتَلَاهِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْمُهْرُ وَلَا يَعْمَلُ وَلَا الْمَوْقُوفَةِ الْحَارِثَ لَهُ وَكَرَجَ بِالْمَهْرِ أَرْشُ الْبَكَارَةِ فَهُو كَأَرْشِ طَرَّوهَا أَيْ فَيْهُ وَلَا لِلْمُوقُوفِ عَلَيْهِ الْوَقِفَ وَلَا لِلْمُؤْفُوفِ عَلَيْهِ الْعَلَى الْمُوسَى لَهُ الْمَعْرَةُ وَلَوْمَا عَلَيْهِ وَلَوْهَا أَيْ الْمُوسَى لَهُ الْمَعْتَوْدِ وَلَا لِلْمُوسَى لَهُ أَنَّ الْمُوسَى لَهُ أَنَّ الْمُوسَى لَهُ أَنَّ مِنْ عَيْرٍ إِذَنِ مَالِكِ الرَّقَبَةِ وَتُورَثُ عَنْهُ وَلَوْمَ اللَّهُ الْمَعْقُوفِ عَلَيْهِ الْوَصِيَّةِ الْفَرِقُ بَيْنَا لُمُوصَى لَهُ أَنَّ الْمُوسَى لَهُ أَنَّمُ مِنْ عَيْرٍ إِذَنِ مَالِكِ الرَّفَعُوفِ عَلَيْهِ وَتُورَثُ عَنْهُ وَلَوْفِ وَلَو الْمَرْقُوفِ عَلَيْهِ وَلُولُونَ عَلَيْهِ الْمُوسَى لَهُ أَلَامُومَى لَلْهُ الْمُعْتَعَلَمُ وَالْمَعْلِ الْمُعْتَعَلَ الْمُعْوقِ إِنْ مَلْكَ الْمُوسَى لَهُ أَلَا وَلَوْ الْمَرْلُ الْمُعْتَى الْمُعْلِولُ الْمُعْتَعَلُو الْمُولِ أَنْ اللَّهُ الْمَعْلُولُ الْمُوسَى لَلَا الْمُعْتَلُ وَلِلْ الْمُعْلِقُ فَي الْمُعْلِ الْمُعْتَلِ الْمُعْتَلِ الْمُعْتَلِ النَّالِمُ وَلَوْلُولُ الْمُعْلِ الْمُعْمُولُ الْمُعْلِلُ اللْمُعْوِلُ أَنْ الْمُعْلِ الْمُعْلِى الْمُوسَى اللَّهُ الْمُعْلُولُ ال

(وَلَيْسَ لِوَلِيّ عَفْقُ عَنْ مَهْرٍ) لِمُولِّيتِهِ كَسَائِرِ دُيُونِهَا وَحُقُوقِهَا وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فِي قَوْله

<sup>(1)</sup> حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل 0.00

تَعَالَى ﴿ إِلا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] هُو الزَّوْجُ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهَا بِالْقُرْقَةِ فَيَعْفُو عَنْ حَقِّهِ لِيَسْلَمَ لَمَا كُلُّ الْمَهْرِ لَا الْوَلِيُّ إِذْ لَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ بَعْدَ الْعَقْدِ عُقْدَةٌ.

(فَصْلٌ) فِي الْمُتْعَةِ وَهِيَ مَالٌ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعُهُ

(قَوْلُهُ وَلَيْسَ لِوَلِيِّ عَفْوٌ عَنْ مَهْرٍ) أَيْ عَلَى الْمَدْهَبِ الجَدِيدِ، وَالْقَدِيمِ لَهُ ذَلِكَ، وَلَهُ شُرُوطُ: أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدَّا، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَ الدُّحُولِ، وَأَنْ تَكُونَ بِكْرًا صَغِيرةً عَاقِلَةً وَأَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدَّا الدُّوْجِ لَمْ يُقْبَضْ اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَأَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الرَّوْجِ لَمْ يُقْبَضْ اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) مُبْتَدَأٌ حَبَرُهُ هُوَ الزَّوْجُ، وَقَصَدَ بِهَذَا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الْعَفْوِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ فَعُلَّطَهُ الشَّارِحُ. وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَبْقَ إِلَى فِيهِ أَنَّ الْآيَةَ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا بَعْدَ الْفِرَاقِ وَاسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ فَعُلَّطَهُ الشَّارِحُ. وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَبْقَ إِلَى فِيهِ أَنَّ الْآيَةَ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا بَعْدَ الْفِرَاقِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الزَّوْجُ كَالْوَلِيِّ فِي أَنَّ كُلًا مِنْهُمَا لَيْسَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَلَا يَظْهَرُ مَا قَالُهُ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الزَّوْجُ كَالْوَلِيِّ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَلَا يَظْهَرُ مَا قَالُهُ الشَّارِحُ اه شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ حِ لَ قَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ بَعْدَ الْعَقْدِ عُقْدَةٌ فِيهِ أَنَّ الزَّوْجَ أَيْضًا لَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ بَعْدَ الْفِرَاقِ عُقْدَةٌ. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) غَرَضُهُ كِهَذَا الْجُوَابِ عَنْ دَلِيلِ الْقَوْلِ الثَّانِي الْقَائِلِ عُقْدَةٌ. (قَوْلُهُ وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) غَرَضُهُ كِهَذَا الْجُوَابِ عَنْ دَلِيلِ الْقَوْلِ الثَّانِي الْقَائِلِ بِأَنَّ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوَ عَنْ الْمَهْرِ وَاسْتَدَلَّ كِهَذِهِ الْآيَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ شَرْحِ م ر.

وَعِبَارَةِ الْرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَصْلِ الْوَلِيُّ لَا يَعْفُو عَنْ صَدَاقٍ لِمُولِّيَتِهِ وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ مُطْلَقًا أَيْ مُجْبَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُجْبَرٍ قَبْلَ الْفُرْقَةِ أَوْ بَعْدَهَا صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً عَاقِلَةً أَوْ مَجْنُونَةً بِكُرًا أَوْ ثَيِبًا دَيْنَا كَانَ الصَّدَاقُ أَوْ عَيْنًا كَسَائِر دُيُونِهَا وَحُقُوقِهَا انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) أَيْ النِّسَاءُ قَالُوا وَلَامَ الْكَلِمَةِ وَالنُّونُ ضَمِيرُ النِّسْوَةِ بُنِيَ الْفِعْلُ مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ وَمِنْ ثَمَّ نُصِبَ الْمَعْطُوفُ، وَبَعْوِيرُ الْقَاضِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ ضَمِيرًا وَالنُّونُ عَلَامَةَ الرَّفْعِ السُّكُونِ وَمِنْ ثَمَّ نُصِبَ الْمَعْطُوفُ، وَبَعُويرُ الْقَاضِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ ضَمِيرًا وَالنُّونُ عَلَامَةَ الرَّفْعِ فَاللَّهُ فَرِئَ الْقَاضِي أَنَّهُ قُرِئَ ، وَلَوْ شَاذًّا وَيَعْفُو بِالرَّفْعِ وَإِلَّا فَكَيْفَ تَكُونُ أَنْ فَيهِ نَظُرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ قُرِئَ مُهْمَلَةٍ بِالنِسْبَةِ لِلْمَعْطُوفِ وَأَيْضًا تَصِيرُ الْآيَةُ مُحْتَمِلَةً مُعْتَمِلَةً اللَّهُ اللللللللْمُ اللَّهُ اللَّالِي الللللْمُ اللللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللللللْمُ الللللَ

لِلْأُوْلِيَاءِ وَالْأَزْوَاجِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِ مِنْ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الْأَزْوَاجِ لَا الْأَوْلِيَاءُ وَالْأَوْلِيَ الْمُولِيُ اللَّهُ وَالرَّوْجُ لَا الْأَوْلِيَ الْمَالِيَّ الْمُولِيِّ الْقَرْبُ لِلتَّقُوى مِنْ عَفُو الرَّوْجَةِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللْعُلِيَةِ اللللللْعُلِيَ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ اللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَا الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ اللللْعُلِيَةُ الللللْعُلِيَةُ اللللْعُلِيَا اللللْعُلِيَا اللللْعُلِيَالِهُ الللللِهُ الللللْعُلِ

## [فَصْلُ فِي الْمُتْعَةِ] ١

(فَصْلٌ فِي الْمُتْعَةِ) وَهِيَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا لُغَةً التَّمَتُّعُ كَالْمَتَاعِ، وَهُوَ مَا يُتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ الْحَوَائِجِ وَأَنْ يَتَرَوَّجَ الْمُرَّةَ الْمَتَّعُ بِهَا زَمَنًا، ثُمَّ يَتْرُكَهَا وَأَنْ يَضُمَّ لِحَجَّةٍ عُمْرَةً اه شَرْحُ م ر فَقَوْلُ الشَّارِح

وَهِيَ مَالٌ إِلَا يَعْنِي شَرْعًا وَمِثْلُ الشَّارِحِ فِي التَّعْبِيرِ بِالْمَالِ م ر وحج وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَالٍ كَمَنْفَعَةٍ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَة يَصِحُّ كَوْهُما إصْدَاقًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَنْفَعَةَ مَالُ تَكُونَ غَيْرَ مَالٍ كَمَنْفَعَةٍ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ يَصِحُّ كَوْهُما إصْدَاقًا إلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَنْفَعَةَ مَالُ تَكُونَ غَيْرَ مَالٍ كَمَنْفَعَةٍ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَة يَصِحُ كُوهُما إِصْدَاقًا إلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَنْفَعَة مَالُ تَعْمِي النَّهُ لِلْمَالِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعُهُ لِلْمَالِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى النَّوْوِيّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِامْرَأَتِهِ لِمُفَارَقَتِهِ إِيَّاهَا اه وَفِي قَ لَ عَلَى الْجُلَالِ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَنْ النَّوْوِيّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِامْرَأَتِهِ لِمُفَارَقَتِهِ إِيَّاهَا اه وَفِي قَ لَ عَلَى الْجُلَالِ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَنْ النَّوْوِيّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِامْرَأَتِهِ لِمُفَارَقَتِهِ إِيَّاهَا اه وَفِي قَ لَ عَلَى الْجُلَالِ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَنْ النَّوْوِيّ أَنَّهُ يَنْبَغِي تَعْلِيمُهَا لِلنِّسَاءِ وَيُشَاعُ أَمْرُهُا بَيْنَهُنَّ لِيَعْرِفْنَهَا، وَانْظُرْ هَلْ مَعْنَى وُجُوهِمَا لُؤُومُهَا لِذِمَّةِ الزَّوْجِ مُنَا أَوْ مُضَيَّقًا فَيَأَتُمُ بِتَأْخِيرِهَا أَوْ يَتَوَقَّفُ." (١)

7. "عَنْ إِعْتَاقٍ حِسًّا أَوْ شَرْعًا (وَقْتَ أَدَاءٍ) لِلْكَفَّارَةِ (صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَاءً) عَنْ كَفَّارَتِهِ فَالرَّقِيقُ لَا يُكَفِّرُ إِلَّا بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ مُعْسِرٌ إِذْ لَا يَمْلِكُ شَيْعًا وَلِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ مِنْ الصَّوْمِ إِنْ أَضَرَ بِهِ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ لِتَصَرُّرُهِ بِدَوامِ التَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا أَعْتُبِرَ الْعَجْرُ وَقْتَ الْأَدَاءِ لَا وَقْتَ الْوُجُوبِ بِهِ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ لِتَصَرُّرُهِ بِدَوامِ التَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا أَعْتُبِرَ الْعَجْرُ وَقْتَ الْأَوْلُ؛ لِأَنَّهُ هَيْئَةٌ فِي قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَتَكْفِيهِ نِيَّةٌ صَوْمِ الْكَفَّارَةِ (، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ) أَيْ الْوَلَاءُ لِأَنَّهُ هَيْئَةٌ فِي الْعِيَادَةِ وَالْمَيْفَةُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَمَا فِي النِّيَّةِ (فَإِنْ انْكَسَرَ) الشَّهْرُ (الْأُوّلُ) بِأَنْ ابْتَدَأَ بِالصَّوْمِ فِي إِلَى الْهِلَالِ (وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ بِفَوَاتِ يَوْمِ فِي إِلَى الْهِلَالِ (وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ بِفَوَاتِ يَوْمِ فِي أَثْنَائِهِ (أَمَّةُ مِنْ النَّالِثِ ثَلَاثِينَ إِلَيْتَ أَلِي الْمُرَانِ فَي النَّيَّةُ لَهُ لِلْأَوْلُ عُنِ النَّيْمُ اللَّذِي وَلَوْ كَانَ الْفَائِثُ الْيَوْمَ الْأَولَاءُ بِفَوَاتِ يَوْمِ لَوْ لَكُونَ الْفَائِثُ الْيَوْمَ اللَّذِي لِهُ لِلللَّامِ فِيهِ فَيَجِبُ الإسْتِئْنَافُ وَلَوْ كَانَ الْفَائِثُ الْيَوْمَ الْلَذِي لِي السَّهُ مِنْ النَّيَاقِ إِلْمُومِ وَعُرْفِي وَلَوْ كَانَ الْفَائِثُ الْمُومِ وَغُولُ مِنْ وَيَالِكُومُ اللَّالَةِ الْمِهُ وَلَى اللَّهُ الْمِنْ وَالْمُومُ مِنْ وَيَاكِي اللَّالَةُ فِي الشَّهْرِيْنِ عَالِهَا، وَأَلْحُومُ مِنْ وَيَاكِي وَلَيْكُومُ الْكَالِقُ وَلَا عَرَالُ الْمَرْضِ وَخَوْمُ مِنْ وَيَاكُومُ وَلَوْ الْمُؤْلُومُ الْكُومُ الْكُولُ الْمُولِلَ الْمُولِلُ وَلَا إِلْكُومُ اللَّهُ وَلَا لِلْمُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُنَالَةُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُسَلِّقُ الللَّهُ الْوَلَولُ الْفُولُولُولُ الْمُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَيَا اللَّهُ الْوَلَاءُ وَلَا الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُومُ اللَّعُولُ الْمُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُومُ اللْفُولُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُولُومُ اللْمُولُولُومُ الْمُولِقُولُومُ الْمُؤْلُومُ الْمُؤْلُومُ

<sup>(</sup>١) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل ٢٦٤/٤

الْجَلَالِ. (فَوْلُهُ: صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَاءً) فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْإِعْتَاقِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ لَكِنَّهُ يَلْوَمُهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ لَكِنَّهُ يُنْدَبُ وَيَقَعُ مَا فَعَلَهُ تَطَوُّعًا كَمَا لَوْ عَدَلَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَعْتَقَ إِلَيْ، وَكَذَا يُنْدَبُ وَيَقَعُ مَا فَعَلَهُ تَطَوُّعًا كَمَا لَوْ عَدَلَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَعْتَقَ إِلَيْ وَكَذَا يُتُلِدُ فَي الْإِطْعَامِ مَعَ الصَّوْمِ أَوْ الْعِتْقِ. اه ق ل عَلَى الجُلَلْلِ.

(قَوْلُهُ: وَلاءً) ، أُسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَهُمَا عَالِمًا طُرُوُ مَا يَقْطَعُ الْوَلاءَ كَيَوْمِ النَّحْرِ أَيْ أَوْ الْجَاهِ اللَّذِي دَكَرُوهُ؛ جَاهِلًا فِيمَا يَظْهَرُ لَمْ يُعْتَدَّ بِمَا فَعَلَهُ وَلَكِنْ يَقَعُ فِي صُورَةِ الجُهْلِ نَفْلًا لَا فِي الْعِلْمِ الَّذِي دَكَرُوهُ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ لِصَوْمِ الْكَفَّارَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِطُرُقٍ مُبْطِلِهِ تَلاعُبٌ فَهُوَ كَالْإِحْرَامِ بِالظَّهْرِ قَبْلَ وَقْتِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِلَلِكَ. اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ: فَالرَّقِيقُ لَا يُكَفِّرُ إلَّا بِالصَّوْمِ) ، وَكَذَا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ وَقَوْلُهُ: إلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ، الشَّغَهُ وَقُولُهُ: إلَّا بِالصَّوْمِ) ، وَكَذَا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ وَقَوْلُهُ: إلَّا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ، بِالسَّفَهِ وَقَوْلُهُ: إلَّا فِي كَفَّارَةِ الْيَهِيْقِ هُوَ وَلَهُ اللَّهَالِ وَالْمُبَعْضُ كَالْتِ وَلَيْهَ لَوْ عَنِثَ بِإِذْنِهِ وَذَلِكَ فِي كَفَّارَةِ الْيُمِينِ. اه ح ل وَفِي ق ل عَلَى الْجُلَلِ وَالْمُبَعْضُ كَالْتِ وَلَيْهَ لَوْ عَنِكُ لِللَّيْقِ هُوَ وَلِلْإِحْرَاجِ وَلِيُّهُ . (فَوْلُهُ: وَلِيَّهُ مِنَا وَالْمُبَاشِرُ لِلنِيَّةِ هُوَ وَلِلْإِحْرَاجِ وَلِيُّهُ. (فَوْلُهُ: وَإِنَّ مَا النَّانِي الْإِعْتَاقِ فَلَا يُكَفَّرُ بِهِ وَالسَّفِيهُ كَعَيْرِهِ هُنَا وَالْمُبَاشِرُ لِلنِيَّةِ هُوَ وَلِلْإِحْرَاجِ وَلِيُّهُ . (فَوْلُهُ: وَلِيَّهُ مِنَا وَلَيْعَ اللَّهُ عَلَى الْمُكَلِّ مُنَا وَلَّ مَعْمَى الْمُكَلِّ مُولِكَ فِي عَقْولُهُ اللَّولِ وَيْقِ عَلَى الْمُعْمَاعُ وَالْمَاءُ وَالْمُولِ وَالْمُؤَارُ وَالْمَاءُ وَالْمُولِ وَالْمَاءُ وَالْمُولِ وَالْمَاءُ وَالْمُولُ وَلَيْكَ فِي كَفَّارَةِ الظِهَارِ إِنْ أَحْرَجُهَا الْمُولِي وَلَا الْمُولِي فَي كَفَّارَةِ الظِهْارِ وَالْمَاءُ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمَاءُ وَالْمُولِ وَالْمَاءُ وَالْمُولِ وَلَيْ فِي كَفَّارَةِ الظِهْارِ إِنْ أَحْرَجُهَا الْمُولِي فِي كَفَارَة الظِهْارِ إِنْ أَحْرَجُهُا لَلْمُولِ وَالْمُؤْلِقُ فَي كَالًا اللَّهُ وَلِكَ فِي كَفَّارَة الظِهْارِ إِنْ أَحْرَجُهُا لَالْمُولِ اللْمُلُولِ وَالْمُؤْلُ وَالْمُولُ اللْمُولُولُولُهُ اللَّهُ اللَّولُولُولُهُ اللَّولُولُهُ اللْمُولُولُهُ اللَّهُ اللَّو

- 1

(قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا أُعْتُبِرَ الْعَجْرُ وَقْتَ الْأَدَاءِ) أَيْ إِرَادَةُ الْإِحْرَاجِ؛ لِأَنْهَا لَا تَجِبُ فَوْرًا، وَإِنْ عَصَى بِسَبَيِهَا وَقَوْلُهُ: فِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ، كَالْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّم. اه ح ل. (قَوْلُهُ: وَتَكْفِيهِ نِيَّةُ صَوْمِ الْكَقَّارَةِ إِلَيْ) وَلَا بُدَّ مِنْ تَبْيِيتِ النِيَّةِ كُلَّ لَيْلَةٍ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ النِيَّةُ وَاقِعَةً بَعْدَ فَقْدِ الرَّقَبَةِ لَا قَبْلَهُ. اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ: وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ إِلَىٰ وَيَحْرُمُ الْوَطْءُ فِيهِمَا وَلَوْ لَيْلًا عَلَى الْمُظَاهِرِ لَكِنَّهُ وَطُعُهُ بِلَا عُذْرٍ؛ لِأَنَّ الشَّهُرَيْنِ كَيَوْمٍ وَاحِدٍ، وَيَحْرُمُ الْوَطْءُ فِيهِمَا وَلَوْ لَيْلًا عَلَى الْمُظَاهِرِ لَكِنَّهُ فِيهِ لَا يَقْطَعُ الْوَلَاءُ إِلَىٰ الشَّهْرَيْنِ كَيَوْمٍ وَاحِدٍ، وَيَحْرُمُ الْوَطْءُ فِيهِمَا وَلَوْ لَيْلًا عَلَى الْمُظَاهِرِ لَكِنَّهُ فَطْعُ التَتَابُعَ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَإِي حَنِيفَةً. اه ق ل عَلَى الجُلَالِ. (قَوْلُهُ: لِلْآيَةِ) دَلِيلٌ فِيهِ لَا يَقْطَعُ الْوَلَاءُ إِلِى وَلَاءً وَدَكَرَهُ بِجَنْبِهِ كَمَا صَنَعَ م ر لَكَانَ لِقُولُهِ وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ إِلَى وَلَوْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَلَاءً وَذَكَرَهُ بِجَنْبِهِ كَمَا صَنَعَ م ر لَكَانَ لِقُولُهِ وَيَنْقَطِعُ الْوَلَاءُ لِلْا يَقِ وَمَضَانَ وَهَذَا لُوسَانَ وَهُلَا وَلَاءً وَلِهِ وَلَاءً وَلَاهُ وَلَاءً وَلَاءً وَلَاءً وَلَاءً وَلَاءً وَلَا اللّهُ لَلَا لَلْهُ لَا اللّهُ لَا اللللّهُ لَا اللّهُ وَلَا الللّهُ عَلَيْهِ وَلَا اللللّ

مُسْتَغْرِقٍ) أَيْ لِجَمِيعِ النَّهَارِ فَلَوْ كَانَ يُفِيقُ فِيهِ لَحْظَةً فَإِنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ. اه رَشِيدِيُّ. (قَوْلُهُ: وَلِأَنَّ الْحُيْضَ لَا تَخْلُو عَنْهُ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ فِي الشَّهْرَيْنِ غَالِبًا) فَلَوْ حَلَتْ عَنْهُ فِيهِمَا بِأَنْ اعْتَادَتْ الْقَطَاعَهُ شَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ لَزِمَهَا تَحَرِّي وَقْتَ الاِنْقِطَاعِ، وَإِيقَاعُ الصَّوْمِ فِيهِ فَلَوْ لَمْ تَتَحَرَّ بِأَنْ الْقِطَاعَةُ شَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ لَزِمَهَا تَحَرِّي وَقْتِ الاِنْقِطَاعِ، وَإِيقَاعُ الصَّوْمِ فِيهِ فَلَوْ لَمْ تَتَحَرَّ بِأَنْ شَهْرَيْنِ فَطَرَقَهَا الْحَيْضُ فِي أَثْنَائِهِمَا شَهْرَيْنِ فَطَرَقَهَا الْحَيْضُ فِي أَثْنَائِهِمَا الْمُعْتَادِ فَلَ الْمُعْتَادِ لَمَا. اه أَفَادَهُ ح ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحٍ م ر.

لَا بِحَيْضِ مَنْ لَمْ تَعْتَدُ انْقِطَاعَهُ شَهْرَيْنِ أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ ذَلِكَ فَشَرَعَتْ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُهُ الْحَيْضِ مَنْ لَمْ يَعْمُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ إِلْحَاقُهُمْ النِّقَاسَ بِالْحَيْضِ إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بِأَنَّ الْعَادَةَ فِي جَيِءِ النِّفَاسِ أَيْ فَلَهَا الْمُيْضِ أَصْبُطُ مِنْهَا فِي جَيءِ النِّفَاسِ أَيْ فَلَهَا الْمُيْضِ أَصْبُطُ مِنْهَا فِي جَيءِ النِّفَاسِ أَيْ فَلَهَا الشُّرُوعُ فِي الصَّوْمِ قَبْلَ وَضِعِ الْحَمْلِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنَهَا طُرُو النِّفَاسِ قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةِ الصَّوْمِ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَ الْإِجْزَاءُ، وَإِنْ أَخْرَتْ ابْتِدَاءَ الصَّوْمِ عَنْ أَوَّلِ الْحُمْلِ مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ فِيهِ، وَيُمْكِنُ وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَ الْإِجْزَاءُ، وَإِنْ أَخْرَتْ ابْتِدَاءَ الصَّوْمِ عَنْ أَوَّلِ الْحُمْلِ مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ فِيهِ، وَيُمْكِنُ وَطَاهِرُ مَا ذَكَرَ الْإِجْزَاءُ، وَإِنْ أَخْرَتْ ابْتِدَاءَ الصَّوْمِ عَنْ أَوَّلِ الْحُمْلِ مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ فِيهِ، وَيُمْكِنُ وَطَاهِرُ مَا ذَكَرَ الْإِجْزَاءُ، وَإِنْ أَلُم الْمُدَّةِ لَا يُقْلَلُ مَعْمِ الْمُدَّقِ وَلَا الْمُدَّةِ لَا يُقَالُ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْمُ وَلِأَنَّ خُصُولَ إِجْهَاضٍ قَبْلَ وَلِهِ الْمَرْضِ الْمَرْجُو زَوَالُهُ لَا يُقالُ لِمَنْ عَجَزَ لِمَرَضٍ يَدُومُ شَهْرَيْنِ إِلَيْ ) ، وَإِنَّكَا لَمْ يُنْتَظُرُ وَوَالُ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ لَا يَسْتَطِعْ الصَّوْمَ وَلِأَنَّ خُضُورَ الْمَالِ مُتَعَلِقٌ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ وَوَالِ الْمَرْضِ. السَّوْمَ وَلَأَنَّ خُصُولَ الْمَالُ مُتَعَلِقٌ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ وَوَالِ الْمَرْضِ لَا لَمُونَ وَاللَّهُ الْمُ الْعَاقِلُ الْعَرَضِ الْمَرْضِ لَا الْمَوْلِ الْمَرْضِ لَا الْمَرْضِ لَا يَعْفِى الْمَوْلِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَرْضِ الْمَالُ الْمَرْضِ الْمَالُ الْ

وَعِبَارَةُ ح ل قَوْلُهُ: لِمَرَضٍ يَدُومُ بِخِلَافِ الْمَالِ الْغَائِبِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إَحْضَارِهِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرَيْنِ." (١)

٥٦٥. "أَوْ بَعْضُهُ)

وَهُوَ مِنْ زِيَادَتِي (فِي مَحَلَّةٍ) مُنْفَصِلَةٍ عَنْ بَلَدٍ كَبِيرٍ (أَوْ) فِي (فَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ) فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا وَلَمْ يُعَالِطْهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ أَصْدِقَاءِ الْقَتِيلِ وَأَهْلِهِ (أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ) جَمْعُ (مَحْصُورُونَ) يُتَصَوَّرُ دُنْيَا وَلَمْ يُخَالِطْهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ أَصْدِقَاءِ الْقَتِيلِ وَأَهْلِهِ (أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ) جَمْعُ (مَحْصُورُونَ) يُتَصَوَّرُ وَالْمَاعُهُمْ عَلَى عَدَدٍ مِنْهُمْ مَحْصُورِينَ مُكِّنَ مِنْ الدَّعْوى وَالْقَسَامَةِ وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْجَمْعِ (أَوْ أَحْبَرَ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ الدَّعْوى وَالْقَسَامَةِ وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْجَمْعِ (أَوْ أَحْبَرَ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ

<sup>(</sup>۱) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل 2/1/5

شَهِدَ (بِقَتْلِهِ) ، وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى (عَدْلُ أَوْ عَبْدَانِ أَوْ امْرَأْتَانِ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ فَسَقَةٌ أَوْ كُفَّارٌ) وَإِنْ كَانُوا مُجْتَمَعِينَ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِ وَلِأَنَّ اتِّفَاقَ كُلِّ مِنْ الْأَصْنَافِ الْأَخِيرةِ عَلَى الْإِحْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ وَاحْتِمَالُ التَّوَاطُو فِيهَا كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ عَلَى الْإِحْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ وَاحْتِمَالُ التَّوَاطُو فِيهَا كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ عَلَى الْإِحْبَارِ الْعَدْلِ وَتَعْبِيرِي بِعَبْدَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ هُوَ مَا فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَعْبِيرُ الْأَصْل بِعَبِيدٍ وَنِسَاءٍ.

(وَلَوْ تَقَاتَلَ) بِالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ قَبْلَ اللَّامِ (صَفَّانِ) بِأَنْ الْتَحَمَّ قِتَالُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ بِأَنْ وَصَلَ سِلَاحُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ (وَانْكَشَفَ عَنْ قَتِيلٍ) مِنْ أَحَدِهِمَا (فَلَوْثُ فِي حَقِّ) الصَّفِّ (الْآخِرِ) ؛ لِأَنَّ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ (وَانْكَشَفَ عَنْ قَتِيلٍ) مِنْ أَحَدِهِمَا (فَلَوْثُ فِي حَقِّ) الصَّفِّ (الْآخِرِ) ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ صَفَّهُ لَا يَقْتُلُهُ.

(وَلُوْ ظَهَرَ لَوْتُ) فِي قَتِيلٍ (فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ) مَثَلًا (قَتَلَهُ زَيْدٌ وَكَذَّبَهُ الْآخِرُ، وَلَوْ فَاسِقًا) وَلَمْ يَثْبُتْ اللَّوْتُ بِعَدْلٍ (بَطَلَ) أَيْ اللَّوْتُ فَلَا يَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُ لِالْخِرَامِ طَنِّ الْقَتْلِ بِالتَّكْذِيبِ يَتْبُتُ اللَّوْتُ بِعَدْلٍ (بَطَلَ) أَيْ اللَّوْتُ فَلَا يَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُ لِالْخِرَامِ طَنِّ الْقَتْلِ بِالتَّكْذِيبِ اللَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلُهُ؛ لِأَنَّ النَّفُوسَ بَحْبُولَةٌ عَلَى الاِنْتِقَامِ مِنْ قَاتِلِ مُورِّتِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ اللَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلُهُ وَتَبَتَ اللَّوْثُ بِعَدْلٍ (أَوْ) قَالَ لا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَوْ كَذَّبَهُ وَثَبَتَ اللَّوْثُ بِعَدْلٍ (أَوْ) قَالَ لا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَوْ كَذَّبَهُ وَثَبَتَ اللَّوْثُ بِعَدْلٍ (أَوْ) قَالَ الْمَحْرُ وَلَا لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَوْ كَذَّبَهُ وَثَبَتَ اللَّوْثُ بِعَدْلٍ (أَوْ) قَالَ اللَّحَرُ وَلَهُ مَنْ وَعَنْهُ وَلَا كَلُّ مِنْهُمَا (عَلَى لاَ عَلَمُ أَنَّهُ وَلَهُ مَنْ عَيْنَهُ الْآخِرُ (وَلَهُ) مَنْ عَيَّنَهُ الْآخِرُ (وَلَهُ) أَنْ الْذِي أَيْكُولُ مِنْهُمَا مَنْ عَيَّنَهُ الْآخِرُ (وَلَهُ) أَنْ الْذِي أَيْكُولُ مِنْهُمَا (رُبُعُ دِيَةٍ) لِاغْتِرَافِهِ بِأَنَّ الْوَاحِبَ نِصْفُهَا وَحِصَّتُهُ مِنْهُ نِصْفُهُ أَنْ فَاللَّهُ فَي مُنْهُ مِنْهُ فَا وَحِصَّتُهُ مِنْهُ فِي مُنْهُ فَي اللَّهُ عَيْرَافِهِ بِأَنَّ الْوَاحِبَ نِصْفُهَا وَحِصَّتُهُ مِنْهُ نِصْفُهُ.

(وَلَوْ أَنْكُرَ مُدَّعًى عَلَيْهِ اللَّوْثَ) فِي حَقِّهِ كَأَنْ قَالَ

\_\_\_\_\_\_الثَّوْبُ بِذَلِكَ اهـ.

(قَوْلُهُ قَرِينَةٌ) أَيْ حَالِيَّةٌ أَوْ مَقَالِيَّةٌ اه ح ل وَيُشْتَرَطُ ثُبُوتُ هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَيَكْفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي اه حَجّ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقَسَامَةِ ظُهُورُ دَمٍ وَلَا جُرْحٍ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخُنْقِ النَّامِ فَلَوْ لَمْ يُوجَدُ أَثَرُ أَصْلًا فَلَا قَسَامَةَ عَلَى وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَخُوهِمَا، فَإِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ قَامَ مَقَامَ الدَّمِ فَلَوْ لَمْ يُوجَدُ أَثَرُ أَصْلًا فَلَا قَسَامَةَ عَلَى الصَّحِيح فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا اه س ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَثَرِ قَتْلٍ وَإِنْ قَلَّ وَإِلَّا فَلَا قَسَامَةَ، وَكَذَا فِي سَائِرِ الصُّورِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ انْتَهَتْ. (فَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ) ، وَلَوْ وُجِدَ بَعْضُهُ فِي مَحَلَّةٍ وَبَعْضُهُ فِي أُخْرَى فَلِلْوَلِيّ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ انْتَهَتْ. (فَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ) ، وَلَوْ وُجِدَ بَعْضُهُ فِي مَحَلَّةٍ وَبَعْضُهُ فِي أُخْرَى فَلِلْوَلِيّ

أَنْ يُعَيِّنَ وَيَقْسِمَ اه زي. (قَوْلُهُ أَوْ فِي قَرْيَةٍ صَغِيرةٍ لِأَعْدَائِهِ) حَرَجَ بِالصَّغِيرةِ لِكَبِيرةٍ فَلَا لَوْتَ الْنُ وَحِدَ فِيهَا قَتِيلٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ الْمُرَادُ كِمَا مَنْ أَهْلُهُ غَيْرُ مُحْصُورِينَ وَعِنْدَ انْتِفَاءِ حَصْرِهِمْ لَا الله وَحِدَ فِيهَا قَتِيلٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ الْمُرَادُ كِمَا مَنْ أَهْلُهُ غَيْرُهُمْ ) لَيْسَ بِشَرْطٍ تَتَحَقَّقُ الْعَدَاوَةُ بَيْنَهُمْ فَتَنْتَفِي الْقَرِينَةُ اه شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ وَهُ يُخَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ) لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ الشَّرْطُ أَنْ لَا يُسَاكِنَهُمْ غَيْرُهُمْ كَمَا اعْتَمَدَهُ م ر اه س ل. (قَوْلُهُ أَوْ تَقَرَّقَ عَنْهُ جَمْعُ) الظَّهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ اثْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مُحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ وَالْإِحَاطَةُ كِمْ الظَّهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ اثْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مُحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ وَالْإِحَاطَةُ كِمْ الظَّهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ اثْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مُحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ وَالْإِحَاطَةُ كِمْ الظَّهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ اثْنَانِ اه ح ل وَقَوْلُهُ مُحْصُورُونَ الْمُرَادُ كِيمْ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ كَذَلِكَ اه ع ش إِذَا وَقَقُولُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ وَبِغَيْرِ الْمَحْصُورِينَ مَنْ يَعْشُرُ عَدُّهُمْ كَذَلِكَ اه ع ش عَلَى م ر. (فَوْلُهُ أَوْ أُخْبِرَ بِقَتْلِهِ إِلَيْ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وُحِدَ فَهُو مِنْ جُمُّلَةِ الْقَرِينَ عَنْدَى عَلَى الْمُقَتُولِ فُلُانٌ قَتَلَنِي فَلَا عِبْرَةَ بِهِ عِنْدَى الْكَالِطُ لِمَالِكُ قَالَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَعْسُرُ عَيْمَا عَلَهُ وَعَلَى الْمَقْتُولِ فُلُانٌ قَتَلَنِي فَلَا عِبْرَةَ بِهِ عِنْدَى الْمُلْلِلُهُ قَالَ؛ لِلْمُلْكُ مَنْلَ هَذِهِ الْحَلْلُهُ عَلَى الْمُنْ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْمُولُ فَلَا عَبْرَا هُولُ الْمُؤْمِ فَي عَلَى الْمُؤْمِلُ فَلَا عَبْلُوا الْمُعْتَولِ فَلَا عَلَى الْمُؤْمِلُولُ عَلَى الْمُؤْمِلُ فَلَا عَبْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْمُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعُلُولُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ

وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُذِبُ بِسَبَبِ الْعَدَاوَةِ وَخُوهِمَا قَالَ الْقَاضِي وَيَوِدُ عَلَيْنَا مِثْلُ هَذَا مُلَّعِي صُورَةِ الْإِفْرَارِ لِلْوَارِثِ اه (أَقُولُ) قَدْ يُفَرَّقُ جُطَرِ الدِّمَاءِ فَضَيَّقَ فِيهَا وَأَيْضًا فَهُو هُنَا مُورِثَهُ، فَلا يُقْبَلُ قَوْلُهُ اه سم عَلَى الْمَنْهَجِ وَمِثْلُ هَذَا مَا لَوْ رَآهُ الْوَارِثُ فِي مَنَامِهِ أَنَّ فُلاناً قَتَلَ مُورِثَهُ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ مَعْصُومٍ فَلَا يَجُورُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْخَلِفِ اعْتِمَادًا عَلَى مُجُرِّدِ الرُّوْقِي وَمَعْلُومٌ بِالْأُولِي عَلَمُ جَوَازِ قَتْلِهِ لَهُ قِصَاصًا لَوْ طَهْرَ بِهِ خُفْيَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ قَتْلُهُ لَهُ بَلْ وَلَا ظُمُّهُ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ صِحَّةٍ رُؤْيَةِ الْمُعْصُومِ فِي الْمُنَامِ فَالرَّائِي لَا يَضْبِطُ مَا رَآهُ فِي مَنَامِهِ اه ع ش عَلَى م ر. (قَوْلُهُ مُو مَنْ فَوْلِهِ شَهِدَ) أَيْ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا تُقَالُ بَيْنَ يَدَيْ حَاكِمٍ أَوْ مُحْكُمٍ بَعْدَ تَقَدُّم وَعُولُ الْمَوْرُأَةُ الْوَاحِدُ كَذَلِكَ، هُو أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ شَهِدَ) أَيْ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا تُقَالُ بَيْنَ يَدَيْ حَاكِمٍ أَوْ مُحْكَمٍ بَعْدَ تَقَدُّم وَكُنِ الشَّهُدُ بِقَتْلِهِ عَمْدًا أَوْ عَيْرِهِ اه زي. (قَوْلُهُ أَوْ عَبْدَانِ) وَالْعَبْدُ الْوَاحِدُ كَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ أَوْ عَبْدَانِ) وَالْعَبْدُ الْوَاحِدُ كَذَلِكَ، وَعَلَى الْمَوْلِ اللَّهُ عِنْمَدُ خَلَاقًا لِمَا فِي الرَّوْفَةِ اه زي ي وَهَا الْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةُ كَمَا فِي الْعُبُولِ عَنْمُ أَوْ صَيَقَةً أَوْ فُسَقَةً أَوْ كُفَّالٌ ) وَهَلْ التَّغِيمُ والْمُعْمَعُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَكُمُّ اللَّهُ فِي الْمُرْبُقَةً مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ أَمْ لَا ؟ فِيهِ نَظُرٌ، وَلاَ الْمَرْبُ أَنْ يُقَالَ بِالِاكْتِقَاءِ بِأَنْمَوْلِ الْمُعْبَابِ عَدَمُ الاكْتِقَاءِ بِأَنْمَولِ الْمَعْبَابِ عَدَمُ الاكْتَعْمَاء وَلَا الْمُنَاقِ الْمَالِقَ لِمَا وَلَا لَعْبَالِ عَلَى عَلَى اللَّعْبَالِ عَلَى الْمَلِهِ الْمُهِولِ الْمُؤْلُقُ لِمَا وَلَا اللَّعْبَالِ عَلَى الْمَعْتَلَا وَلَالْمُعْتَلَا وَلَالَ الْمَلَا الْمُؤْلُولُ اللَّوْرُالُولُولُولُهُ اللَّاقِرِقُولُهُ اللَّعْبُولِ عَلَى الْمُؤْلُولُ اللَّقَعْمَا وَلَاقُولُ اللَّاقِرُ اللَّوْمُ الْمُؤَل

(قَوْلُهُ وَإِنْ كَانُوا مُجْتَمَعِينَ) يُشِيرُ كِهَذَا إِلَى أَنَّ أَوْ فِي الْمَثْنِ مَانِعَةٌ خُلُوَّ جَوُّزِ الجُمْعِ أَيْ، وَلَوْ الْجَتَمَعَ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافُ وَأَخْبَرُوا جَمِيعًا فَإِخْبَارِهِمْ إِنَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ وَلَا يُفِيدُ الْيَقِينَ حَتَّى يُوجِبَ الْقَوَدَ، وَغَرَضُهُ كِهَذَا الرَّدُّ عَلَى الضَّعِيف.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُوْ وَرَدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ التَّوَاطُوْ وَرَدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ النَّوَاطُو وَرَدَّ بِأَنَّهُ كِمَذَا الرَّدُّ عَلَى الضَّعِيفِ الْكَذِبِ فِي أَخْبَارِ الْعَدْلِ انْتَهَتَ (قَوْلُهُ وَلِأَنَّ اتِّفَاقَ الْكُلِّ إِلَيْ) غَرَضُهُ بِمَذَا الرَّدُ عَلَى الضَّعِيفِ الْكَذِبِ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر. الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر.

(قَوْلُهُ فَلَوْثُ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخَرِ) أَيْ إِنْ ضَمِنُوا وَإِلَّا كَأَهْلِ عَدْلٍ مَعَ بُغَاةٍ فَلَا اه ق ل عَلَى الْمَحَلِّيِّ.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثُ فِي قَتِيلٍ إِنَّ) شُرُوعٌ فِي دَوَافِعِ اللَّوْثِ مِنْهَا تَكَاذُبُ الْوَرَثَةِ، وَقَدْ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثُ إِلَّ وَمِنْهَا إِنْكَارُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثُ إِلَّ وَمِنْهَا إِنْكَارُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ أَنْكَرَ إِلَا اللهِ رَي.

وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ مَوَانِعِ اللَّوْثِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَ أَسْبَابَهُ انْتَهَتْ. (قَوْلُهُ: وَلَوْ فَاسِقًا) أَخَذَهُ غَايَةً لِمَا فِيهِ مِنْ الْخِلَافِ اه ع ش.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ أَنْكُرَ مُدَّعًى عَلَيْهِ اللَّوْثَ حَلَفَ) أَيْ خَمْسِينَ يَمِينًا عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَيَمِينًا وَلَا قَالَهُ الزِّيَادِيُّ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَيْسَتْ عَلَى وَاحِدَةً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ زِي كَذَا بِهَامِشٍ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ الزِّيَادِيُّ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَيْسَتْ عَلَى وَاحِدَةً عَلَى عَدَمِ الْخُضُورِ مَثَلًا وَإِنْ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ سُقُوطُ الدَّمِ وَنُقِلَ فِي الدَّرْسِ قَتْلٍ وَلَا جِرَاحَةٍ بَلْ عَلَى عَدَمِ الْخُضُورِ مَثَلًا وَإِنْ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ سُقُوطُ الدَّمِ وَنُقِلَ فِي الدَّرْسِ عَنْ زِي أَنَّا خَمْسُونَ يَمِينًا فَلْيُرَاجَعْ. " (١)

٦٦٦. "الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ.

(وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ شَخْصٍ أَوْ رَأَى فِعْلَهُ وَعَرَفَهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ) وَلَوْ بَعْدَ تَحَمُّلِهِ (شَهِدَ بِهِمَا إِنْ عَابَ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ (أَوْ مَاتَ وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَغِبْ وَلَا يَمُّتُ فَابَ إِلَى بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ (أَوْ مَاتَ وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَغِبْ وَلَا يَمُتُ الْفَائِبِ (أَوْ مَاتَ وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَغِبْ وَلَا يَشْهَدُ بِهِمَا وَمَاتَ وَلَمْ يُدُونُ ) فَإِنَّهُ إِنَّا إِنَّا اللَّهُ لَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ يَعْمَا فَلَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ وَمَا فَلَا يُشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْفِقُهُ اللّهِ مَا فَلَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْفِقُهُ اللّهُ عَلَى السَّارَةِ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَدُفْنِهِ إِنْ لَمْ يَعْفِقُهُ إِلَا اللّهِ وَلَمْ الْعُزَالِيُّ : إِنْ اشْتَدَّتْ الْخَاجَةُ إِلَيْهِ وَلَا يَتَعْتَرُ نُبِسً.

<sup>(</sup>۱) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل ١٠٦/٥

(وَلَا يَصِحُّ تَحَمُّلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُنْتَقِبَةٍ) بِنُونٍ ثُمُّ تَاءٍ مِنْ انْتَقَبَ كَمَا قَالَهُ الْجُوْهَرِيُّ (اعْتِمَادًا عَلَى صَوْقِهَا) فَإِنَّ الْأَصْوَاتَ تَتَشَابَهُ (فَإِنْ عَرَفَهَا بِعَيْنِهَا.

\_\_\_\_\_\_ وَالنَّسَبِ مَعْطُوفٌ عَلَى حَبَرِهَا وَهُوَ الظَّرْفُ فَفِي الْكَلَامِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ جَائِزٌ.

(قَوْلُهُ: وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ شَخْصٍ) أَيْ وَرَآهُ حَالَ الْقَوْلِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ رَأَى فِعْلَهُ أَيْ مَعَ رُؤْيَةٍ لَهُ حَالَةَ الْفِعْلِ يَدُلُّ لِهِنَذَا مَا تَقَدَّمَ فَكَأَنَّهُ تَرَكَهُ اتِّكَالًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ: " وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ شَخْصٍ أَوْ رَأَى فِعْلَهُ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَاسْمَهُ وَنَسَبَهُ. . . إِلَّ انْتَهَتْ " فَفِيهَا زِيَادَةُ لَفْظَةِ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَهِيَ تُفِيدُ مَا قُلْنَاهُ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ انْتَهَتْ " فَفِيهَا زِيَادَةُ لَفْظَةِ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَهِيَ تُفِيدُ مَا قُلْنَاهُ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ فَصْلُ الْغَائِبُ الَّذِي تُسْمَعُ الْخُجَّةُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي آخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ فَصْلُ الْغَائِبُ الَّذِي تُسْمَعُ الْخُجَّةُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ مِنْ فَوْقِ عَدُوى أَوْ تَوَارَى أَوْ تَعَزَزَ انْتَهَتْ وَقَوْلُهُ أَوْ مَاتَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَإِنْ لَمْ يُدْفَنْ.

وَعِبَارَةُ سِم قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ هُوَ الْغَائِبُ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى وَهَذَا كَمَا تَرَى يَقْتَضِيَ أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَاضِي بِحَقِّ ثُمُّ غَابَ عَنْ مَجْلِسِ الْقَاضِي بِالْبَلَدِ أَوْ بِمَسَافَةِ الْعَدْوَى وَكَانَ مَعْرُوفَ الْإِسْمِ، وَالنَّسَبِ لَا تَصِحُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ إِلَّا بِحُضُورِهِ كَمَا أَنَّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ لَا تَصِحُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ إِلَّا بِحُضُورِهِ كَمَا أَنَّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ لَا تَصِحُ إِلَّا فَهُوَ مَوْضِعُ نَظَر فَلْيُحَرَّرُ انْتَهَتْ. تَصِحُ إِلَّا فَهُوَ مَوْضِعُ نَظَر فَلْيُحَرَّرُ انْتَهَتْ.

وَعِبَارَةُ حِ لَ وَالْمُعْتَمَدُ الِاكْتِفَاءُ بِالْعَيْبَةِ عَنْ الْمَجْلِسِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَزِّزًا وَلَا مُتَوَارِيًا وَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي مَحِلِ يَسُوغُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَقِيلَمُ لَا بُدَّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَاضِرِ مِنْ الْإِشَارَةِ الْمُعَلِيّ فَإِنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ وَكَذَا إِلَيْهِ الْهُ وَقَوْلُهُ كَمَا لَمْ يَعْرِفْهُ بِمِمَا قَالَ فِي الْمَحَلِيّ فَإِنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ وَكَذَا إِنْ لَمْ عَلِيّ فَإِنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ وَكَذَا الْمُعْوِفَةِ الْمَعْرِفَةِ اللهُ يَعْرِفْهُ بِمِمَا قَالَ فِي الْمَعْوِفَةِ الْمَعْرِفَةِ اللهُ يَعْوِفُهُ عِمَا) أَيْ وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْوِفَةِ الْمَعْرِفَةِ اللهُ عَلَى السَّعْفَاضَةِ وَإِذَا كَتَبَ فِي الْوَثِيقَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَقَرَّ مَنْ إِلْمُنَا هَذَا مُذْهُ لَكُنُ بُنُ فُلُانٍ فَإِنَّ الشَّهَاوَةَ بِإِقْوَارٍ فُلَانِ شَهَادَةٌ بِالْإِقْرَارِ صَرِيحًا، وَالنَّسَبِ فِي الْوَثِيقَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَقَرَّ مَنْ فَلَانِ شَهَادَةٌ بِالْإِقْرَارِ فَلَانِ شَهَادَةٌ بِالْإِقْرَارِ صَرِيحًا، وَالنَّسَبِ طَرِمْ اللهُ عَلَى الشَّهُ عَلَى الشَّاهِدِ اجْتِنَابُ ذَلِكَ عَلَى الشَّهُ عَلَى الشَّهُ عَلَى الشَّهِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوفُونَ وَإِنَّ الشَّهُ هُودَ يَتَحَمَّلُونَ الشَّهَادَةَ فِي الْعَلْبِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوفُونَ الشَّهُودَ الْمُعْودِ بَاطِلَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّهُ هُودَ يَتَحَمَّلُونَ الشَّهَادَةَ فِي الْعَالِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوفُونَ الشَّهُ وَلَى الْمُعْودَ يَتَحَمَّلُونَ الشَّهُودَ فِي الْعَالِ عَلَى مَنْ لَا يَعْوفُونَ الشَّهُ وَلَا لَا اللْعَلْمِ عَلَى الْمُعْرِقُونَ السَّهُ الْمَعْرِقُ الْمُعْرِقُ وَلَا لَلْهُ الْمُعْرِقُونَ الْمُؤْلِي الْمُؤْلِقُولِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْلِى الْمَعْمُ اللّهُ الْمُؤْلِقُولُكُمْ الللْهُ الْمُعْمُ اللْهُ الْعَلْمُ اللْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلِي عَلَى الْمُعْلِي الْمُعْلَى ا

نَسَبَهُ إِلَّا بِإِخْبَارِهِ ثُمَّ يُؤَدُّونَ فِي غَيْبَتِهِ وَيَحْكُمُ الْقَاضِي وَهُوَ حُكْمٌ بَاطِلٌ سَوَاءٌ ذَكَرُوا مَعَ ذَلِكَ صِفَةَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَمْ لَا اه سم (قَوْلُهُ: فَلَا يُنْبَشُ قَبْرُهُ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُهَالَ عَلَيْهِ التَّرَابُ وَقَوْلُهُ، وَقَالَ الْعَزَالِيُّ. إِلَّ ضَعِيفٌ اه ح ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُدْفَنْ أُحْضِرَ لِيَشْهَدَ عَلَى عَيْنِهِ إِنْ لَمْ يَتَرَتَّبْ عَلَى ذَلِكَ فِعْلُ مُحَرَّمٌ وَلَا تَعَيُّرُ لَهُ أَمَّا بَعْدَ دَفْنِهِ فَلَا يُحْضَرُ وَإِنْ أُمِنَ تَعَيُّرُهُ وَاشْتَدَّتْ الْحَاجَةُ لِحُضُورِهِ خِلَافًا لِلْعَزَالِيِّ كَمَا مَرَّ فِي الْجَنَائِزِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَصِحُ تَحَمُّلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُنْتَقِبَةٍ) أَيْ لِلْأَدَاءِ عَلَيْهَا أَمَّا لَا لِلْأَدَاءِ عَلَيْهَا كَأَنْ تَحَمَّلَا أَنَّ مُنْتَقِبَةً بِوَقْتِ كَذَا مِمَجْلِسِ كَذَا قَالَتْ كَذَا وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّ هَذِهِ الْمَوْصُوفَة فُلانُهُ بِنْتُ فُلَانٍ جَازَ وَثَبَتَ الْحُقُّ بِالْبَيِّنَتَيْنِ، وَلَوْ شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا فَسَأَهُمُ الْقَاضِي أَتَعْرِفُونَ فُلانٍ جَازَ وَثَبَتَ الْحُقُّ بِالْبَيِّنَتَيْنِ، وَلَوْ شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا فَسَأَهُمُ الْقَاضِي أَتَعْرِفُونَ فُلانٍ جَازَ وَثَبَتَ الْحُقُّ مِلَاثِهُ مَلَّامُهُمْ إَجَابَتُهُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَمَحِلُّهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَشْهُورِي عَيْنَهَا أَمْ اعْتَمَدْتُمْ صَوْقَا لَمْ تَلْزَمْهُمْ إَجَابَتُهُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَمَحِلُّهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَشْهُورِي الْمَاتِ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ اعْتَمَدْتُمْ صَوْقَا لَمْ تَلْزَمْهُمْ وَلَزِمَهُمْ الْإِجَابَةُ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرُعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَآخَرُونَ اهِ الدِّيَانَةِ، وَالضَّبْطِ وَإِلَّا لَزِمَهُ سُؤَاهُمُ وَلَزِمَهُمْ الْإِجَابَةُ كَمَا قَالُهُ الْأَذْرُعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَالْمَرُونَ الْمَالَةُ الْأَنْونُ مِهُ مَلِ اللَّهُ اللَّا الْمَالِمُ فَعَلَى وَالْمَالُهُ شَرْحُ مَ رَوْلُهُ وَلَا أَنُهُ اللَّالِمُ وَلَا لِلْقَابِ وَهُو مَا يُغَطِّي وَجْهَهَا كَالْبُرْفُعِ اهِ لَيْقَابِ وَهُو مَا يُغَطِي وَجْهَهَا كَالْبُرُقُعِ الْمَاتُعُونَ اللَّالُونُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمَالِيَ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمِلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالُولُ وَلَوْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ الْوَالِقَالِ وَهُو لَمَا يُعْطِي وَجْهَهَا كَالْبُرُقُعِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللْمُ صُولَالِهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِ اللْمُعْلِقِي اللْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُومُ مَا لَا الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللَّوْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّالَةُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ

وَفِي الْمِصْبَاحِ: وَنِقَابُ الْمَرْأَةِ جَمْعُهُ نُقُبٍ مِثْلُ كِتَابٍ وَكُتُبٍ، وَانْتَقَبَتْ وَتَنَقَّبَتْ غَطَّتْ وَجْهَهَا بِالنِّقَابِ وَهُو مَا وَصَلَ إِلَى مَحْجَرِ عَيْنِهَا اهـ.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ عَرَفَهَا بِعَيْنِهَا) أَيْ وَلَوْ بِدُونِ رَفْعِ النِّقَابِ كَمَا يَقَعُ لِكَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ أَهَّمُ يَعْرِفُونَ الْمَرْأَةَ بِعَيْنِهَا فِي نِقَاكِمَا اه شَيْخُنَا وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهَا مِنْ وَرَاءِ نِقَابٍ حَفِيفٍ صَحَّ وَكَذَا لَوْ تَحَقَّقَ الْمَرْأَةَ بِعَيْنِهَا فِي الْمَطْلَبِ شَرْطُهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا صَوْمَهَا مِنْ وَرَاءِ النِّقَابِ وَلَازَمَهَا حَتَّى أَدَى عَلَى عَيْنِهَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ شَرْطُهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا بَعْدِ فَ الْقَاضِي صُورَهَا وَإِنْ لَمْ يَرَهَا الشَّاهِدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَهِي كَاشِفَةٌ عَنْ وَجْهِهَا لِيَعْرِفَ الْقَاضِي صُورَهَا وَإِنْ لَمْ يَرَهَا الشَّاهِدُ فَلَوْ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَهِي كَاشِفَةٌ عَنْ وَجْهِهَا لِيَعْرِفَ الْقَاضِي صُورَهَا وَإِنْ لَمْ يَرَهَا الشَّاهِدُ فَلَوْ كَاسْتِمَاع كَمَا قُلْنَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ النِّكَاحِ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُنْتَقِبَةِ أَنْ يَرَاهَا الشَّاهِدَانِ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَوْ عَلَى عَلَى الْمُنْتَقِبَةُ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْعَاقِدَانِ لَمْ يَصِحَ ؟ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الشَّاهِدِ الْعَقْدَ كَاسْتِمَاعِ عَلَيْهَا، وَهِي مُنْتَقِبَةٌ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْعَاقِدَانِ لَمْ يَصِحَ ؟ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الشَّاهِدِ الْعَقْدَ كَاسْتِمَاعِ الْخُلَكِمِ الشَّهَاءَةُ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْعَاقِدَانِ لَمْ يُصِحَ ؟ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الشَّاهِدِ الْعَقْدَ كَاسْتِمَاعِ الْخَلَكِمِ الشَّهَاءَةَ.

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَسْأَلَةُ النِّكَاحِ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ جَعْهُولَةَ النَّسَبِ وَإِلَّا فَيَصِحُّ وَنَبَّهَ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرِّفْعَةِ فِيهَا مَنْقُولُ عَنْ الْمُتَوَلِّي وَاعْلَمْ أَنَّا مَسْأَلَةٌ نَفْسِيَّةٌ، وَالْقُضَاةُ الْآنَ لَا يَعْلَمُونَ

كِمَا فَإِنَّهُمْ يُزَوِّجُونَ الْمُنْتَقِبَةَ الْحَاضِرَةَ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةِ الشُّهُودِ لَمَا اكْتِفَاءً بِحُضُورِهَا وَإِحْبَارِهَا وَقَدْ تَعَرَّضَ لِلْمَسْأَلَةِ فِي الْخَادِمِ فِي بَابِ النِّكَاحِ بِأَبْسَطَ مِنْ هَذَا فَرَاجِعْهُ اه سم. وَعِبَارَةُ." (١)

777. "فَصْلُ فِي بَيَانِ مَا يَطْهُرُ بِدِبَاغِهِ وَمَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ الْآنِيَةِ وَمَا يَمْتَنِعُ (وَجُلُودُ) الْحَيَوَانَاتِ (الْمَيِّتَةِ) كُلِّهَا (تَطْهُرُ) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (بِالدِّبَاغِ) وَلَوْ بِإِلْقَاءِ الدَّابِغِ عَلَيْهِ بِنَحْوِ رِيحٍ أَوْ بِإِلْقَائِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. عَلَى الدَّابِغِ كَذَلِكَ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ: «هَلَّا أَحَذْتُمْ إِهَا بَعَا فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ» وَالظَّاهِرُ مَا لَاقَى الدَّابِغَ وَالْبَاطِنُ مَا لَمْ يُلَقِ الدَّابِغَ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَيِّنَةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَأْكُولَةَ اللَّحْمِ أَمْ لَا.

كَمَا يَقْتَضِيه عُمُومُ الْحَدِيثِ. وَالدَّبْعُ نَزْعُ فَصُولِهِ وَهِيَ مَائِيَّتُهُ وَرُطُوبَتُهُ الَّتِي يُفْسِدُهُ بَقَاؤُهَا وَيُطَيِّبُهُ نَزْعُهَا بِحَيْثُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّقْلُ وَالْفَسَادُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِحِرِيفٍ وَيُطَيِّبُهُ نَزْعُهَا بِحَيْثُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّقْلُ وَالْفَصَو وَقُشُورِ الرُّمَّانِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الطَّهِرِ كَمَا ذُكِرَ وَالنَّجِسِ كَذَرْقِ الطُّيُورِ، وَلَا يَكْفِي التَّجْمِيدُ بِالتُّرَابِ وَلَا بِالشَّمْسِ وَخُو لَكَ عَمَا ذُكِرَ وَالنَّجِسِ كَذَرْقِ الطُّيُورِ، وَلَا يَكْفِي التَّجْمِيدُ بِالتُّرَابِ وَلَا بِالشَّمْسِ وَخُو ذَلِكَ عَمَا لَا يَنْزِعُ الْفُضُولَ، وَإِنْ جَفَّ الْجِلْدُ وَطَابَتْ رَائِحَتُهُ لِأَنَّ الْفَضَلَاتِ لَمْ تَزَلْ، وَإِنَّ عَفَى التَّجْمِيدُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ خَمَدَتْ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ عَادَتْ إِلَيْهِ الْعُفُونَةُ وَيَصِيرُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِللَّوْمُ النَّيْ الْفُضَولَ، وَإِنْ جَفَّ الْمُهُ وَيَهُ وَيَصِيرُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِللَّهُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ عَادَتْ إِلَيْهِ الْعُفُونَةُ وَيَصِيرُ الْمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ مُتَنَجِسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِللَّا وَيَهِ النَّجِسَةِ، أَوْ الَّتِي تَنَجَسَتْ بِهِ قَبْلَ طُهُرِ عَيْنِهِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ لِذَلِكَ، فَلَا يُصَلِّي فِيهِ وَلَا عَلَيْهِ قَبْلَ غَسْلِهِ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَهُ مَا لَمْ يُمْ عَنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، وَلَا يَكِلُ أَكُمُهُ سَوَاءٌ

قَوْلُهُ: (كُلُّهَا) تَأْكِيدٌ لِلْجُلُودِ أَوْ لِلْمَيِّتَةِ وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ ق ل.

قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي قَوْلِهِ: يَطْهُرُ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ، فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لَا فِيهِ. وَعَنْ مَالِكٍ لَا تَطْهُرُ جُلُودُ الْمَيِّتَاتِ أَصْلًا، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَقَالَ الْإِمَامُ

<sup>(</sup>١) حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، الجمل ٣٩٦/٥

أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ الْجُلُودَ كُلَّهَا تَطْهُرُ بِالدِّبَاغِ إِلَّا جِلْدَ الْخِنْزِيرِ. وَقَالَ الرُّهْرِيُّ: إِنَّهُ يُنْتَفَعُ بِجُلُودِ الْمُيِّتَةِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ دِبَاغٍ، وَحَمْلُ أَحَادِيثِ الدِّبَاغِ عَلَى الاِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ، وَتَوْجِيهُ الْمَيِّتَةِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ دِبَاغٍ، وَحَمْلُ أَحَادِيثِ الدِّبَاغِ عَلَى الاِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ، وَتَوْجِيهُ بَالْمَيْتَةِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ دِبَاغٍ، وَحَمْلُ أَحَادِيثِ الدِّبَاغِ عَلَى الاِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ، وَتَوْجِيهُ بَاقِي الْمَذْكُورَةُ بَاقِي الْمَذْكُورَةُ فِي الْمِيزَانِ. قَوْلُهُ: (بِالدِّبَاغِ) بِمَعْنَى الْإِنْدِبَاغِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ الْغَايَةُ الْمَذْكُورَةُ قُل لَهُ الْعَايَةُ الْمَذْكُورَةُ فَي الْمِيزَانِ. قَوْلُهُ: (بِالدِّبَاغِ) بِمَعْنَى الإِنْدِبَاغِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ الْغَايَةُ الْمَذْكُورَةُ قُل لَهُ الْعَالَةُ الْمَالِيْقِ الْمُؤْمِنُ فِي الْمِيزَانِ. قَوْلُهُ: (بِالدِّبَاغِ) بِمَعْنَى الإِنْدِبَاغِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ الْغَايَةُ الْمَذْكُورَةُ فَي الْمُفَالِقُولُ مَا لَهُ الْعَلَيْقُ الْهُ لِلْلِلْمِ اللْهِ الْعَلْمُ لَا لَا لَهِ اللْهُ الْعَلْمُ لُولُولُهُ إِلَيْنَالِهُ الْعُلُولُ مِنْ الْمُؤْمِلُ اللْهُ الْعَلْمُ لَا لَهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلَيْقُ الْمُذَالِقُولُ مَا لَهُ الْعَلَيْقُ الْمُلْمُ الْعُلْمُ الْمُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعِلْمُ الْمُلْمُ الْعُلْمُ الْعِلْمُ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْمُلْعُلُمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْمُلْعُلِمُ الْمُعْلِمُ الْعُلْمُ الْمُعْلِمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْمُعْلِمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ اللْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْم

قَوْلُهُ: (أَوْ بِإِلْقَائِهِ) أَيْ الْجِلْدِ. وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ بِنَحْوِ رِيحٍ فَلَا يُشْتَرَكُ فِعْلُ وَلَا قَصْدُ. قَوْلُهُ: (أَيُّمَا إِهَابُ بِكَسْرِ الْهُمْزَةِ كَكِتَابِ اسْمُ لِلْجِلْدِ قَبْلَ دَبْغِهِ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ أُهْبَةُ لَوْلُهُ: (أَيُّمَا إِهَابُ بِكَسْرِ الْهُمْزَةِ كَكِتَابِ اسْمُ لِلْجِلْدِ قَبْلَ دَبْغِهِ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ أُهْبَةُ لِلْمُسَاكِهِ مَا وَرَاءَهُ وَمَا زَائِدَةً، لِلْحَيِّ أَيْ يَنْتَفِعُ بِهِ وَبَقَاءٌ لِحِمَايَةِ جَسَدِهِ كَمَا قِيلَ لَهُ الْمِسْكُ لِإِمْسَاكِهِ مَا وَرَاءَهُ وَمَا زَائِدَةً، وَطَهُرَ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ. وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَبِالضَّمِّ لَا غَيْرُ.

قَوْلُهُ: (وَالْبَاطِنُ مَا لَمُ يُلَاقِ الدَّابِغَ) الْمَحَلُ لِلْإِضْمَارِ. وَفِي الْخَادِمِ لِلزَّرْكَشِيِّ: وَالْمُرَادُ بِبَاطِنِهِ مَا بَطَنَ وَهُوَ مَا لَوْ شُقَّ لَظَهَرَ، وَبِالظَّاهِرِ مَا ظَهَرَ مِنْ وَجْهَيْهِ بِدَلِيلِ قَوْلِمِمْ: إذَا قُلْنَا بِطَهَارَةِ ظَاهِرِهِ فَقَطْ جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لَا فِيهِ فَتَنَبَّهُ لِذَلِكَ فَقَدْ رَأَيْتِ مَنْ يَغْلَطُ فِيهِ شَرْحُ م ر.

قَوْلُهُ: (مَأْكُولَةَ اللَّحْمِ) أَيْ كَالْخَيْلِ وَالْقَنَافِذِ، وَقَوْلُهُ: (أَمْ لَا) كَالذِّئَابِ وَالْفِئْرَانِ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّتْنُ) أَيْ عَنْ قُرْبٍ، أَمَّا لَوْ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ فَلَا يَضُرُّ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ الصُّلْبَةَ إِذَا مَكَثَتْ فِي الْمَاءِ مُدَّةً طَوِيلَةً رُبَّمًا حَصَلَ لَهَا الْعُفُونَةُ.

قَوْلُهُ: (وَالْفَسَادُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ أَوْ عَامٍّ عَلَى حَاصٍّ. وَقَالَ ق ل: عَطْفُ مُرَادِفٍ. قَالَ م ر: وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مَا عَدَا النَّتْنَ إِنْ قَالَ حَبِيرَانِ إِنَّهُ لِفَسَادِ الدَّبْغِ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا. لِأَنَّا نَجِدُ مَا أُتْقِنَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مَا عَدَا النَّتْنَ إِنْ قَالَ حَبِيرَانِ إِنَّهُ لِفَسَادِ الدَّبْغِ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا. لِأَنَّ نَجِدُ مَا أُتْقِنَ وَبِهُ يُتَأَثَّرُ بِالْمَاءِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ لِمُطْلَقِ التَّأَثُّرِ بِهِ بَلْ يُنْظَرُ لِلدَّبْغ.

قَوْلُهُ: (كَالْقَرَظِ) بالظَّاءِ الْمُشَالَةِ ثَمَرُ السَّنْطِ.

قَوْلُهُ: (وَالنَّحِسِ) وَلَوْ مِنْ مُغَلَّظٍ. لَكِنْ يَحْرُمُ التَّضَمُّخُ بِهِ إِذَا وُحِدَ مَا يَقُومُ مُقَامَهُ. قَوْلُهُ: (وَالنَّحِسِ) وَلَوْ مِنْ مُغَلَّظٍ. لَكِنْ يَحْرُمُ التَّضَمُّخُ بِهِ إِذَا وُحِدَ مَا يَقُومُ مُقَامَهُ. قَوْلُهُ: (كَذَرْقِ الطَّيُورِ) هُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَبِالزَّايِ أَيْضًا كَمَا فِي الْمُخْتَارِ قَالَ فِيهِ زَرَقَ الطَّائِرُ زَرْقًا وَبَابُهُ ضَرَبَ وَنَصَرَ.

قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَالْمِلْح.

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا جَمَدَتْ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبَابُهُ نَصَرَ وَدَخَلَ. اه. مُخْتَارٌ.

قَوْلُهُ: (عَادَتْ إِلَيْهِ الْعُفُونَةُ) أَيْ لِأَنْهَا كَامِنَةٌ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ غَسْلُهُ) وَلَوْ سَبْعًا بِتُرَابٍ إِنْ كَانَ الدَّابِغُ نَحْوَ رَوْثِ كَلْبٍ ق ل. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ

أَصَابَهُ قَبْلَ الدَّبْغِ نَجَاسَةٌ مُغَلَّظَةٌ فَغُسْلُهُ قَبْلَهُ سَبْعًا إحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَطْهِيرِهِ بَعْدَ الدِّبَاغِ بِسَبْعٍ إحْدَاهُنَّ بِثُرَابٍ، لِأَنَّهُ قَبْلَ الدَّبْغِ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلتَّطْهِيرِ، وَأَحَذَ مِنْهُ أَيْ مِنْ الدِّبَاغِ بِسَبْعٍ إحْدَاهُنَّ بِثُرَابٍ، لِأَنَّهُ قَبْلَ الدَّبْغِ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلتَّطْهِيرِ، وَأَحَذَ مِنْهُ أَيْ مِنْ التَّعْلِيلِ سم أَنَّ عَظْمَ الْمَيِّتَةِ أَيْ وَشَعْرَهَا إِذَا أَصَابَهُ مُغَلَّظٌ لَمْ يَطْهُرْ بِالتَّسْبِيعِ وَالتَّتْرِيب، فَإِذَا أَصَابَهُ مُغَلَّظٌ لَمْ عَالِمُ لَهُ فَوْعُ مُهِمٌ نَفِيسٌ. اهد. م د، أَضَابَ شَيْعًا مَعَ الرُّطُوبَةِ نَجَسَهُ بَعُاسَةً مُغَلَّظَةً وَهُو أَقْيَسُ.

قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِتَنَجُّسِهِ.

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ." (١)

٦٦٨. "وَمُّا يُضَعِّفُ النَّقْضَ بِهِ أَنَّ الْقَائِلَ بِهِ لَا يُعَدِّيهِ إِلَى شَحْمِهِ وَسَنَامِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَلَا بِالْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِلَّا لَمَا احْتَصَّ النَّقْضُ بِمَا كَسَائِرِ النَّوَاقِضِ، وَمَا رُوِيَ مِنْ أَهًا تَنْقُضُ فَضَعِيفٌ، وَلَا بِالنَّجَاسَةِ الْحَارِجَةِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ كَالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُد بِالنَّعْفِ فَضَعِيفٌ، وَلَا بِالنَّجَاسَةِ الْحَارِجَةِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ كَالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُد بإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَرَسَا الْمُسْلِمِينَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَقَامَ أَحَدُهُمَا يُصَلِّي فَرَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ الْكُقَارِ بِسَهْمٍ فَنَزَعَهُ وَصَلَّى وَدَمُهُ يَغْرِي، وَعَلِمَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِهِ وَلَمْ يُرْدُونُ ». وَأَمَّا صَلَاثُهُ مَعَ الدَّمِ فَلِقِلَّةِ مَا يَجْرِي، وَعَلِمَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِهِ وَلَمْ يُرْدُونُ ». وَأَمَّا صَلَاثُهُ مَعَ الدَّمِ فَلِقِلَةٍ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ وَلَا بِشِفَاءِ دَائِمِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّ حَدَثَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ فَكَيْفَ يَصِحُ عَدُّ الشِّفَاءِ سَبَبًا لَهُ مَعَ السَّمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَيُسْتَنَدُ عَلَيْهِ فِي عَدَمِ النَّقْضِ بِهِ قَوْلُ الْمُلْفَاءِ إلَيْ قَلْ الْمُذَهِبِ الْحَلْمُ الْمُدْهُ فِي الْمَذْهَبِ الْحَرْقُ مِ الْمُؤْمَ إِلَيْهِ وَيُسْتَنَدُ عَلَيْهِ فِي عَدَمِ النَّقْضِ بِهِ قَوْلُ الْمُلْفَاءِ إلَيْ

قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي عَدَمِ النَّقْضِ.

قَوْلُهُ: (قَوْلُ الْخُلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ) أَيْ بِعَدَمِ النَّقْضِ فَمَقُولُ الْقَوْلِ مَحْذُوفٌ أَيْ فَهُو إِجْمَاعٌ، وَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لِاحْتِمَالِ نَسْخِهَا، أَوْ؛ لِأَنَّمَا مُحْرَجَةٌ عَلَى سَبَبٍ كَمَا فِي وَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لِاحْتِمَالِ نَسْخِهَا، أَوْ؛ لِأَنَّمَا مُحْرَجَةٌ عَلَى سَبَبٍ كَمَا فِي وَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لِاحْتِمَالِ نَسْخِهَا، أَوْ؛ لِأَنَّمَا مُحْرَبَةً عَلَى سَبَبٍ كَمَا فِي وَالْإِجْمَاعُ مُقَولِ قَوْلِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِخٌ. لِمَا عَلِمْت أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، وَأَمَّا حَبَرُّ: «مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ فَلْيَتَوَضَّأَ» فَمَنْسُوخٌ بِمَا رَوَاهُ جَابِرٌ: «مَنْ أَكَلَ لَحْمَ الْخُرُورِ فَلْيَتَوَضَّأَ» فَمَنْسُوخٌ بِمَا رَوَاهُ جَابِرٌ: «تَرَكَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَرَتْهُ النَّارُ». الشَّامِلُ لِلَّحْمِ الجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ وَاعْتُرضَ هَذَا بِأَنَّهُ عَامٌ، فَأَحْرَجَ مِنْهُ الْخَاصَّ الَّذِي هُوَ لَكُمُ الْجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ وَاعْتُرضَ هَذَا بِأَنَّهُ عَامٌ، فَأَحْرَجَ مِنْهُ الْخَاصَّ الَّذِي هُو لَحْمُ الْجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكُلَ لَحْمَ جَزُورٍ وَاعْتُرضَ هَذَا بِأَنَّهُ عَامٌ، فَأَحْرَجَ مِنْهُ الْخُاصَّ الَّذِي هُوَ لَعُمُ الْجُزُورِ، فَيَكُونُ مَنْ أَكُلَ لَحْمَ جَرُورٍ

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٩٩/١

فَلْيَتَوَضَّأُ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ، وَرَدَّهُ سم بِأَنَّهُ لَيْسَ عَامًّا؛ لِأَنَّ إعْرَاضَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْهُ النَّارُ لَا يُسَمَّى عَامًّا؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ الْأَلْفَاظِ، وَالنَّبِيُّ - عَنْ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْهُ النَّارُ لَا يُسَمَّى عَامًّا؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ الْأَلْفَاظِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ لَفْظُ، وَإِنَّا حَصَلَ مِنْهُ إِعْرَاضٌ. وَحَكَى ذَلِكَ جَابِرٌ عَنْهُ فَلا عُمُومَ أَصْلًا، وَهَذَا كَلَامٌ وَحِيهُ، وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الأَجْهُورِيُّ. اه. قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ فَلَا عُمُومَ أَصْلًا، وَهَذَا كَلَامٌ وَحِيهُ، وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الأَجْهُورِيُّ. اه. قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَالسَّنَامِ. قَالَ م ر: وَرَدُّ ذَلِكَ بِأَثَهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ خَمَّا كَمَا فِي الْأَيْمَانِ فَأَخَذَ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَالشَّعْمِ وَالشَّحْمِ وَالشَّعْمِ وَلَهُ لِللْمُولِ اللَّعْمِ وَالْفَلْمِ فِي الْأَيْمَانِ بِشُمُولِ اللَّحْمِ لَهُ اللَّهُ عَمَّمَ عَدَمَ النَّهُ فِي الْأَيْمَاءُ فِي الْأَيْمَانِ بِشُمُولِ اللَّحْمِ لَهُ .

قَوْلُهُ: (وَلَا بِالْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ) خِلَافًا لِلْحَنفِيَّةِ، وَعِبَارَةُ الْكَنْزِ: وَيُبْطِلُهُ قَهْقَهَةُ مُصَلِّ بَالِغِ صَلَاةً كَامِلَةً حَتَّى لَا تَكُونَ نَقْضًا فِي الجِنَازَةِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ غَيْرِ الْمُصَلِّي، وَبِقَوْلِهِ بَالِغُ عَنْ غَيْرِ الْبَالِغِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِجِنَايَةٍ فِي حَقِّهِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ عَلْمُ الْبَالِغِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِجِنَايَةٍ فِي حَقِّهِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ مُطْلَقًا. اه.

قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَمَا احْتَصَّ النَّقْضُ هِمَا) أَيْ بِالصَّلَاةِ أَيْ إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْقَهْقَهَةَ نَاقِضَةٌ سَاوَتْ النَّواقِضَ، وَالنَّاقِضُ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِ. وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ ق ل: لَا مَحَلَّ لِمَاذِهِ النَّواقِضَ، وَالنَّاقِضُ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِ. وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ ق ل: لَا مَحَلَّ لِمِنَا النَّواقِضَ، وَالنَّاقِضُ لَا يَغْتَرِنُ جَوَالُمَا اللَّامِ مِنْ لَمَا؛ لِأَنَّ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ لَا يَقْتَرِنُ جَوَالُمَا اللَّامِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي " لَوْ " فَهُوَ حَطَأُ حَصَلَ لِلْمُؤلِّفِينَ مِنْ غَيْرٍ قَصْدٍ، أَوْ أَنَّهُمْ حَمَلُوا إِنْ الشَّرْطِيَّةُ هُنَا مُدْغَمَةٌ فِي " لَا " وَأَصْلُهَا: وَإِنْ لَا.

قَوْلُهُ: (وَلَا بِالنَّجَاسَةِ الْخَارِجَةِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ) خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَعِبَارَةُ الْكَنْزِ وَشَرْجِهِ: وَيَنْقُضُهُ كُلُّ حَارِجٍ نَجِسٍ مِنْهُ أَيْ الْمُتَوَضِّئِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإعْتِيَادِ أَوْ لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لِمَالِكٍ كُلُّ حَارِجٍ نَجِسٍ مِنْهُ أَيْ الْمُتَوَضِّئِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإعْتِيَادِ أَوْ لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ.

قَوْلُهُ: (فَنَزَعَهُ) أَسْقَطَ كَلِمَةً مِنْ الْحَدِيثِ هُنَا وَجُمَلًا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ: «فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ فَنَزَعَهُ، ثُمُّ رَمَاهُ بِآحَرَ ثُمَّ بِثَالِثٍ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ وَدِمَاؤُهُ تَجْرِي، وَعَلِمَ بِهِ النَّبِيُّ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ فَنَزَعَهُ، ثُمُّ رَمَاهُ بِآحَرَ ثُمَّ بِثَالِثٍ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ وَدِمَاؤُهُ تَجْرِي، وَعَلِمَ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - » . الْحُدِيثَ. وَلَا يُعْتَرَضُ بِأَنَّ فِيهِ أَفْعَالًا كَثِيرَةً لِاحْتِمَالِ عَدَمِ تَوالِيهَا، فَفِي الْحَدِيثِ إِشْكَالَانِ فَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَصَلَّى) أَيْ اسْتَمَرَّ فِي صَلَاتِهِ.

قَوْلُهُ: (فَلِقِلَّةِ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ) أَيْ أَوْ أَنَّ دَمَ الشَّحْصِ نَفْسِهِ يُعْفَى عَنْهُ، وَإِنْ كَثُر إِنْ كَانَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ ع ش. قَالَ ق ل: وَفِي حَمْلِ الدَّمِ عَلَى الْقَلِيلِ مَعَ التَّصْرِيحِ

بِأَنَّهُ يَجْرِي بُعْدُ كَبِيرٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَا بِشِفَاءِ دَائِمِ الْحَدَثِ) فَإِنْ حَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ مَعَهُ بَطَلَ الْوُضُوءُ بِشِفَائِهِ، وَحِينَئِذٍ فَبُطْلَانُهُ بَعْدَ حُرُوجٍ ذَلِكَ بِشِفَائِهِ مَنْسُوبٌ إِلَى ذَلِكَ الْخَارِجِ الَّذِي كَانَ مَعْفُوًّا عَنْهُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ، وَقَدْ زَالَتْ، فَهُوَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ النَّوَاقِضِ الْمَذْكُورَةِ ق ل.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ حَدَثَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ) أَيْ رَفْعًا عَامَّا، وَإِلَّا فَيَرْتَفِعُ رَفْعًا مُقَيَّدًا. قَوْلُهُ: (فَكَيْفَ يَصِحُّ عَدُّ الشِّفَاءِ) أَيْ فَنِسْبَةُ الْحَدَثِ لِلْحَارِجِ لَا لِلشِّفَاءِ اج.

قَوْلُهُ: (سَبَبًا لَهُ) أَيْ إِنْ أُرِيدَ بِالْحَدَثِ السَّبَبُ، وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَنْعُ الْمُتَرَبِّبُ عَلَى الْأَسْبَابِ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ شِفَاءَ الْحَدَثِ سَبَبُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالشِّفَاءِ مُنِعَ مِنْ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا فَتَأَمَّلُ.." (١)

٦٦. "وَالتَّلَقُظُ بِقُرْبَةٍ كَنَدْرٍ وَعِتْقِ بِلَا تَعْلِيقٍ، وَخِطَابٍ وَلَوْ كَانَ النَّاطِقُ بِذَلِكَ مُكْرَهًا لِنُدْرَةِ الْإِكْرَاهِ فِيهَا، وَشَرْطُهُ فِي الإِحْتِيَارِ (الْعَمْدُ) مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ وَأَنَّهُ فِي صَلَاةٍ فَلَا تَبْطُلُ بِقَلِيلِ كَلَامٍ نَاسِيًا لِلصَّلَاةِ، أَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ لِسَانُهُ، أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ فِيهَا وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جِنْسِ الْكَلَامِ كَلَامٍ نَاسِيًا لِلصَّلَاةِ، أَوْ سَبَقَ إلَيْهِ لِسَانُهُ، أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَةُ فِيهَا وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جِنْسِ الْكَلَامِ فِيهَا وَقَرُبَ مِنْ الْعُلَمَاءِ لِتَقْصِيرِهِ فِيهَا وَقَرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ بَعُدَ عَنْ الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِ مَنْ بَعُدَ إِسْلَامُهُ وَقَرُبَ مِنْ الْعُلَمَاءِ لِتَقْصِيرِهِ بِيَرُكِ التَّعَلُّمِ، وَالتَّنَحْنُحُ وَالضَّحِكُ وَالْبُكَاءُ وَلَوْ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ، وَالْأَنِينُ وَالتَّأَوُّهُ وَالتَّفْحُ مِنْ الْعُلَمَاءِ لِتَعْلَمُ مَنْ بَعُدَ عَنْ الْعُلَمَاءِ لِتَقْصِيرِهِ الْتَعْلُمِ، وَالتَّنَحْنُحُ وَالضَّحِكُ وَالْبُكَاءُ وَلَوْ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ، وَالْأَنِينُ وَالتَّأَوُّهُ وَالتَّفْحُ مِنْ الْعُلَمَ عَلَيْمَ اللَّهُ فَلَكَ وَالتَّاقُوهُ وَالتَّاكُوهُ وَالتَّامُ وَسُرَامُ فَي اللَّهُ فَاللَهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مِ اللَّهُ مَامُ تَانِيًا فَقَالَ لَهُ الْمَأْمُومُ وَيُنْذَبُ لَهُ سُجُودُ السَّهُو لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ صَلَامً وَيُعْدَلُ مَامُ وَيُعْدَلُ لَهُ الْمَأْمُومُ وَيُنْذَبُ لَهُ سُجُودُ السَّهُو لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٢٠١/١

فَمَفْهُومُ الْعَمْدِ فِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنَّهُ فِي الْكَثِيرِ يَضُرُّ مُطْلَقًا قَوْلُهُ: (أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ) أَيْ وَمَا أَتَى بِهِ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَوْلَى صِحَّةُ صَلَاةٍ نَحْوَ الْمُبَلِّغِ وَالْفَاتِحِ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ وَالْفَتْحِ الْجَاهِلِينَ بِهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَوْلَى صِحَّةُ صَلَاةٍ نَحْوَ الْمُبَلِّغِ وَالْفَاتِحِ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ وَالْفَتْحِ الْجَاهِلِينَ بِالْمُتِنَاعِ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمْنَا المُتِنَاعَ جِنْسِ الْكَلَامِ سَم عَلَى حَجّ.

وَزَادَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمَتْنِ: بَلْ يَنْبَغِي صِحَّتُهَا حِينَئِدٍ وَإِنْ لَمْ يَقْرُبْ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ وَلَا نَشَأَ بَعِيدًا عَنْ الْعُلَمَاءِ لِمَزِيدِ حَفَاءِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ الدَّقَائِقِ. تَنْبِيةٌ: إعْذَارُ الْجَاهِلِ مِنْ بَابِ التَّحْفِيفِ بَعِيدًا عَنْ الْعُلْمَ عِنْ الْعُلْمِ إِذَا كَانَ يَخُطُّ عَنْ الْعَبْدِ أَعْبَاءَ التَّكْلِيفِ لَا مِنْ حَيْثُ جَهْلُهُ وَإِلَّا لَكَانَ الجُهْلُ حَيْرًا مِنْ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ يَخُطُّ عَنْ الْعَبْدِ أَعْبَاءَ التَّكْلِيفِ لَا مِنْ حَيْثُ جَهْلُهُ وَإِلَّا لَكَانَ الجُهْلُ حَيْرًا مِنْ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ يَخُطُّ عَنْ الْعَبْدِ أَعْبَاءَ التَّكْلِيفِ أَيْ تَقْلُهُ وَيُرِيحُ قَلْبَهُ عَنْ ضُرُوبِ التَّعْنِيفِ، وَلَا حُجَّةً لِلْعَبْدِ فِي جَهْلِهِ بِالْحُكْمِ بَعْدَ التَّبْلِيغِ وَلِلْكَ وَلَا لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ [النساء: ١٦٥] قَالَهُ الشَّافِعِيُ وَالتَّمَكُّنِ ﴿ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥] قَالَهُ الشَّافِعِيُ شَرْحُ الْعُبَابِ اه خ ض.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جِنْسِ الْكَلَامِ) مُشْكِلٌ بِأَنَّ الْجِنْسَ لَا تَحَقُّقَ لَهُ إِلَّا فِي ضِمْنِ أَفْرَادِهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ بَعْضَ أَفْرَادِ الْكَلَامِ لَا يَحْرُمُ لِكَوْنِهِ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ كَأَنْ أَرَادَ إِمَامُهُ أَنْ يَقُومَ فَقَالَ لَهُ: أَقْعُدْ أَيْ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجِنْسِ حَقِيقَتَهُ، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْلَمُ حُرْمَةَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ حُرْمَةَ مَا أَتَى بِهِ ع ش. وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافَيْنِ أَيْ وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعُدَ عَنْ الْعُلَمَاءِ) وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْبُعْدِ بِمَا لَا يَجِدُ مُؤْنَةً يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلْهَا فِي الْحَجّ تُوصِّلُهُ إِلَيْهِ. اه. حَجّ. وَالْمُرَادُ بِالْعُلَمَاءِ هُنَا الْعَالِمُونَ بِهَذَا الْحُكْمِ الْمَجْهُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عُلَمَاءَ عُرْفًا. اه. شَوْبَرِيُّ قَوْلُهُ: (وَالتَّنَحْنُحُ) أَيْ لِغَيْرِ غَلَبَةٍ وَلَا لِتَعَذُّرِ رُكْنٍ قَوْلِيّ ق ل. وَالتَّنَحْنُحُ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ الْآتِي فِي قَوْلِهِ إِنْ ظَهَرَ بِوَاحِدٍ حَرْفَانِ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ خَوْفِ الْآخِرَةِ) الْأَوْلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ الْأَنِينِ وَالتَّأَوُّهِ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا أَيْضًا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهَا: وَلَوْ كَانَ كُلُّ مِنْ الثَّلَاثَةِ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ أَصْحَابِنَا، فَالْغَايَةُ لِلرَّدِّ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْبُطْلَانِ فِي الْكُلِّ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَوْفِ الْآخِرَةِ قَوْلُهُ: (حَرْفَانِ) أَيْ أَوْ حَرْفٌ مُفْهِمُ إِكَّ قَوْلُهُ: (لَمْ تَبْطُلُ صَلَاةُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لِأَنَّ مَا وَقَعَ مِنْهُمَا مِنْ الْكَلَامِ قَلِيلٌ عُرْفًا بِعُذْرِ فَإِنَّ سَلامَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَقَعَ نِسْيَانًا، وَكَلَامُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ الثَّابِي بَعْدَ فَرَاغ الصَّلَاةِ، وَسَلَامُ الْمَأْمُومِ أَيْ مَعَ الْإِمَامِ وَكَلَامُهُ أَيْ قَوْلُهُ قَدْ سَلَّمْت قَبْلَ هَذَا لِظَنِّهِ فَرَاغَ الصَّلَاةِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْقُدْوَةِ أَيْ بِسَلَامِ الْإِمَامِ الثَّانِي فَلَمْ يَتَحَمَّلْ عَنْهُ الْإِمَامُ مُقْتَضَى السُّجُودِ وَهُوَ السَّهُوْ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي عَدَمِ الْبُطْلَانِ مَا لَوْ ظَنَّ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ بِكَلَامِهِ نَاسِيًا ثُمُّ تَكَلَّمَ يَسِيرًا عَامِدًا اه اج.." (١)

77. "وَهُوَ ضِدُّ الْأَمْنِ، وَحُكْمُ صَلَاتِهِ حُكْمُ صَلَاةِ الْأَمْنِ، وَإِنَّا أُفْرِدَ بِفَصْلٍ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. وَالْأَصْلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. وَالْأَصْلُ فِيهَا عَنْدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْله تَعَالَى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ هَمُّمُ الصَّلاةَ ﴾ [النساء: ٢٠١] الْآيَةُ وَالْأَحْبَارُ الْآتِيةُ مَعَ حَبَر: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِي» وَبَحُوزُ فِي الْحُضَرِ كَالسَّفَرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَصَلاةُ الْآتِيةُ مَعَ حَبَر: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصلِي» وَبَحُوزُ فِي الْحُضَرِ كَالسَّفَرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَصَلاةُ الْآتِيةُ مَعَ حَبَر: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصلي» وَبَحُوزُ فِي الْخُضِرِ كَالسَّفَرِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَصَلاةُ الْقَرْآنِ: وَبَعْمَا وَجَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَاخْتَارَ الثَّافِعِيُّ رَابِعَهَا وَجَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَاخْتَارَ بَقِيَّتَهَا مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا مَذْكُورَةٍ فِي الْأَخْبَارِ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ: (أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْعَدُولُ بَقِيَّتَهَا مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا مَذْكُورَةٍ فِي الْأَخْبَارِ وَبَعْضُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ كُثْرَةٌ وَخِيفَ هُجُومُهُ (فَيُقَرِقُهُمْ إِلَى فَيْ قَلْمُ وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ وَخِيفَ هُجُومُهُ (فَيُقَرِقُهُمُ الْإِمَامُ فِرْقَتَيْنِ) بِحَيْثُ تَكُونُ كُلُّ فِرْقَةٍ تُقَاوِمُ الْعَدُقُ (فِرْقَةٌ تَقِفُ فِي

قَوْلُهُ: (عِنْدَهُ) أَيْ الْخَوْفِ وَقَوْلُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ أَيْ الْأَمْنِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا كُنْتِ فِيهِمْ. . . إِخَّ) يَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَارِدَةً فِي صَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ أَوْ فِي بَطْنِ غَلْلٍ، فَقَوْلُهُ فِيهَا: " فَإِذَا سَجَدُوا " إِنْ حُمِلَ عَلَى فَرَغُوا مِنْ السُّجُودِ وَمِنْ ثَمَامِ رَكْعَتِهِمْ كَانَتْ عَلَى صَلَّوا أَيْ فَرَغُوا مِنْ الصَّلَاةِ كَانَتْ بَطْنَ غَيْلٍ وَهُوَ الَّذِي صَلَاةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى صَلُّوا أَيْ فَرَغُوا مِنْ الصَّلَاةِ كَانَتْ بَطْنَ غَيْلٍ وَهُوَ الَّذِي صَلَاةً ذَاتِ الرِّقَاعِ وَلَا تَشْمَلُ شِدَّةَ الْحُوْفِ فَهِي دَلِيلٌ ذَكَرَهُ الجُنْلُ ، وَذَكَرَ الرَّشِيدِيُّ أَنَّمَا وَارِدَةٌ فِي ذَاتِ الرِّقَاعِ وَلَا تَشْمَلُ شِدَّةَ الْحُوْفِ فَهِي دَلِيلٌ لَمُ الْحَلَقِ اللَّهُ مُؤَقَّتًا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمْاعَةُ جَازَ فِي الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا مُؤَقَّتًا لَا تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ جَازَ فِي الرَّابِعِ وَهُوَ شِدَّةُ الْخُوْفِ، وَأَمَّا النَّقَلُ الْمُطْلَقُ فَلَا يُفْعَلُ أَصْلًا، وَأَمَّا ذُو فِيهِ الْجُمَاعَةُ جَازَ فِي الرَّابِعِ وَهُوَ شِدَّةُ الْخُوْفِ، وَأَمَّا النَّقَلُ الْمُطْلَقُ فَلَا يُفْعِلُ أَصْلًا، وَأَمَّا لَا فَوْ الْمُعْلَقُ فَلَا يُفْعَلُ أَصْلًا أَوْ يَعْمُ الْمُعْلِقُ فَلَا يُعْعَلُ أَصْلًا اللَّهُ الْمُؤْقِقَةُ اللَّوْفِ فَهِ الْمُعْلِقُ فَلَا يُعْفِلُ أَوْفَى مُنَالِقُ فَلَا يُقَالِ الْمُؤْلِقُ فَلَا يُقَالِ الْمُعْلِقُ فَلَا يَقْ فِي الرَّابِعِ وَهُو شِدَّةُ الْخُوفِ، وَأَمَّا النَّقُلُ الْمُطْلَقُ فَلَا يُعْفِلُ أَصْلَا اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلَلُ الْعَلَا الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْل

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٨٢/٢

السَّبَ فَيُفْعَلُ مِنْهُ الْخُسُوفُ وَالْكُسُوفُ فِي الرَّابِعِ فَقَطْ؛ وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْأَدَاءِ، أَمَّا الْقَضَاءُ فَإِنْ كَانَ فَائِتًا بِعُنْرٍ عُنْرٍ عُنْرٍ فَكَلَ فِي الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا. كَانَ فَائِتًا بِعُنْرٍ عُنْرٍ عُنْرٍ فَعَلَ فِي الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا. قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ إِلَىٰ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الرَّابِعَ وَهُوَ بَطْنُ نَخْلٍ يَجُوزُ فِي الْخُوْفِ قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ إِلَىٰ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الرَّابِعَ وَهُو بَطْنُ نَخْلٍ يَجُوزُ فِي الْخُوْفِ وَالْأَمْن.

قَوْلُهُ: (ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ) أَيْ اخْتَصَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ يَخْتَاجُ بَقِيَّةُ الْأَئِمَّةِ لِلْجَوَابِ عَنْ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ) أَيْ اخْتَصَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ، لَكُنْ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرُوهُ وَأَخْبَرِنِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ بِأَثَّمُ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي يَذْكُرُوهُ وَأَخْبَرِنِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ بِأَثَّهُمْ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي يَذْكُرُوهُ وَأَخْبَرِنِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ بِأَثَّهُمْ يَقُولُونَ بِالرَّابِعِ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً، فَيَكُونُ الَّذِي الْفَرَدُ بِهِ الشَّافِعِيُّ صَلَاةً شِدَّةِ الْخُوْفِ جَمَاعَةً؛ وَقَوْلُهُ " رَابِعُهَا " أَيْ رَابِعُهَا فِي كَلامِ عَيْرِ الْمُونَافِعِيُّ صَلَاةً الرَّابِعِ بَلْ الْمُرَادُ الْمُولِي فَلْمُ الشَّارِحِ صَلَاةُ بَطْنِ غَيْلٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِالرَّابِعِ بَلْ الْمُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ، إِذْ الرَّابِعُ فِي كَلامِ الشَّارِحِ صَلَاةُ بَطْنِ غَيْلٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِالرَّابِعِ بَلْ الْمُرَادُ الشَّارِحِ مِنْ الشَّارِحِ مِنْ الْمُصَنِّفِ وَلَعْلَ هَذِهِ الْعَبَارَةَ سَرَتْ لِلشَّارِحِ مِنْ الْمُصَنِّفِ وَلَعَلَ هَذِهِ الْعَبَارَةَ سَرَتْ لِلشَّارِحِ مِنْ الْمُمَنِّ فَي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَعْلَ هَذِهِ الْمُعَلِقُ فَلَ اللَّالِمِ اللَّالِكُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَعَلَ هَذِهِ الْمُعْبَرَةِ الْمَنْهُ فَي كَلَامِ الْمُصَافِقِ وَلَالْتُهُ فِي كَلَامِ الْمُعَلِقِ وَلَالْمُ الْمُلْمُ الْمُعَلِقُ وَلَا لَلْهُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُولُ الْمُنْ الْمُعْتِلُولُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعَلِقُ اللْمُعِيقِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِولُولُولُولِهُ الللْمُعَلِقُ الْعَلَامِ الللْمُ اللْمُعُلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُؤَالِقُلُولُ اللْمُعُلِقُ اللْمُولِ اللْمُعَلِقُ الْمُعُرَامِ اللْمُولِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعُلِقُ اللَّالِ الْمُعَلِقُ اللْمُعُلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُع

قَوْلُهُ: (وَجَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ) أَيْ صَرِيحًا فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ جَاءَ بِذَاتِ الرِّقَاعِ أَوْ بَطْنِ نَخْلٍ لِكَوْنِهِ لَيْسَ نَصَّا فِي أَحَدِهِمَا، فَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُ ق ل بِقَوْلِهِ الْأَوْلَى حَذْفُ قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ وَبَعْضُهَا فِي نَصَّا فِي أَحَدِهِمَا، فَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُ ق ل بِقَوْلِهِ الْأَوْلَى حَذْفُ قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ وَبَعْضُهَا فِي الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَجِي بِغَيْرِهِ. الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَجِي بِغَيْرِهِ. الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَجِي بِغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ بَقِيَّتَهَا) أَيْ لِقِلَّةِ أَفْعَالِمَا قَوْلُهُ: (مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ) تَنَازَعَ فِيهِ ذَكَرَ وَاخْتَارَ فَعَلَى قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ بَقِيَّتَهَا) أَيْ لِقِلَّةِ أَفْعَالِمِا قَوْلُهُ: (مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ) تَنَازَعَ فِيهِ ذَكَرَ وَاخْتَارَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الرَّابِعُ الْمُخْتَارَ لِلشَّافِعِيِّ مِنْ السِتَّةِ عَشَرَ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّا سَبْعَةَ عَشَرَ وَأَنَّ اللَّابِعَ زَائِدٌ عَلَى السِتَّةَ عَشَرَ.

قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ إِلَىٰ الصَّلَاةُ بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ " أَنْ يَكُونَ إِلَىٰ " وَإِلَّا فَقَوْلُهُ " أَنْ يَكُونَ إِلَىٰ " وَإِلَّا فَقَوْلُهُ " أَنْ يَكُونَ إِلَىٰ " لَيْسَ صَلَاةً أَنْظُرُ م ر.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ الْعَدُوُّ قَلِيلٌ قَوْلُهُ: (وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ) الْمُرَادُ بِالْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُونَ مِثْلَهُمْ فِي الْعُدَدِ بِأَنْ يَكُونُوا مِائَتَيْنِ وَالْكُفَّارُ مِائَتَيْنِ مَثَلًا، فَإِذَا صَلَّى بِطَائِفَةٍ وَهِيَ مِائَةٌ يَبْقَى مِثْلَهُمْ فِي الْعَدَدِ بِأَنْ يَكُونُوا مِائَتَيْنِ وَالْكُفَّارُ مِائَتَيْنِ مَثَلًا، فَإِذَا صَلَّى بِطَائِفَةٍ وَهِيَ مِائَةٌ يَبْقَى مِائَةٌ فِي مُقَابَلَةٍ مِائَتَيْ الْعَدُوِ، وَهَذِهِ أَقَلُّ دَرَجَاتِ الْكَثْرَةِ، اه شَرْحُ م ر.

قَوْلُهُ: (فَيُفَرِّقُهُمْ الْإِمَامُ) وَلَوْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَإِنْ رُجِيَ زَوَالُ الْخَوْفِ، وَقَوْلُهُ: " الْإِمَامُ " لَيْسَ بِقَيْدٍ،." (١)

٧٧٠. "(وَ) الثَّالِثُ (الْمِلْكُ التَّامُّ) فَلَا تَجِبُ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ مِلْكًا تَامَّا كَمَالِ كِتَابَةٍ إِذْ لِلْعَبْدِ اسْقَاطُهُ مَتَى شَاءَ، وَتَجِبُ فِي مَالِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَالْمُحَاطَبُ بِالْإِحْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَا تَجِبُ فِي الْمُحَاطَبُ بِالْإِحْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَا تَجِبُ فِي مَالِ مَعْجُودٍ عَلَيْهِ وَالْمُحَاطَبُ بِالْإِحْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَا تَجِبُ فِي مَالِ وَقْفِ لِجِنِينِ إِذْ لَا وُتُوقَ بِوُجُودِهِ وَحَيَاتِهِ.

وَبَحِبُ فِي مَغْصُوبٍ وَضَالٍ وَمَجْحُودٍ وَغَائِبٍ، وَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ وَمَمْلُوكٍ بِعَقْدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ لِأَهَّا مُلِكَتْ مِلْكًا تَامًّا، وَفِي دَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ بِجَارَةٍ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَلَوْ حُجِرَ مُلِكَتْ مِلْكًا تَامًّا، وَفِي دَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ بِجَارَةٍ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنُ وَلَوْ حُجِرَ بِهِ وُجُوبَهَا، وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ وَدَيْنُ آدَمِيّ فِي تَرِكَةٍ بِأَنْ مَاتَ

\_\_\_\_Qفَاسِدَةً، فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ صَارَ مَا بِيَدِهِ لِسَيِّدِهِ وَابْتَدَأَ حَوْلَهُ مِنْ حِينَئِذٍ وَإِنْ عَتَقَ ابْتَدَأَ حَوْلَهُ مِنْ حِينِ عِتْقِهِ.

قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَلَا زَكَاةَ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا مُكَاتَبِهِ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكًا لِلسَّيِّدِ وَالْمُكَاتَبِ وَلَا مُكَاتَبِهِ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنْ زَالَتْ الْكِتَابَةُ لِعَجْزٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ غَيْرِهِ انْعَقَدَ لِلسَّيِّدِ وَالْمُكَاتَبُ لَيْسَ بِحُرِّ وَمِلْكُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنْ زَالَتْ الْكِتَابَةُ لِعَجْزٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ غَيْرِهِ انْعَقَدَ حَوْلُهُ مِنْ حِين زَوَالْهَا اه.

قَوْلُهُ: (الْمِلْكُ) دَحَلَ الْأَنْبِيَاءُ لِأَكُّمُ مُلِكُونَ فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ، خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ: لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ لِأَكْمُمْ لَا مِلْكَ لَهُمْ مَعَ اللهِ، وَأَنَّ مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ وَدَائِعِ اللهِ لَمُمْ يَبْذُلُوهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ لِأَكْمُمْ لَا مِلْكَ لَهُمْ مَعَ اللهِ، وَأَنَّ مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ وَدَائِعِ اللهِ لَمُمْ يَبْذُلُوهَا لِمَنْ يَسْتَحِقُهُا، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ طُهْرَةٌ وَهُمْ مُبَرَّءُونَ مِنْ الدَّنسِ أَج مُلَحَّصًا. قَوْلُهُ (كَمَالِ كِتَابَةٍ أَيْ فَلَا يَجِبُ عَلَى السَيِّدِ زَكَاةُ نُجُومِ الْكِتَابَةِ قَبْلَ قَبْضِهَا، فَانْدَفَعَ قَوْلُ م د إِنَّ مَالَ الْكِتَابَةِ أَيْ فَلَا يَجِبُ عَلَى السَيِّدِ زَكَاةُ نُجُومِ الْكِتَابَةِ قَبْلَ قَبْضِهَا، فَانْدَفَعَ قَوْلُ م د إِنَّ مَالَ الْكِتَابَةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ عَلَى اللّهَ يَعِبُ عَلَى السَّيِّدِ الْخُورِيَّةِ عَدَمُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ فَيهِ الْخُورِيَّةِ عَدَمُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ فِيمَا بِيَدِهِ سَوَاءٌ نُجُومُ الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي السَّيِّدِ أَيْ فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فِيمَا بِيَدِهِ سَوَاءٌ ثُجُومُ الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي السَّيِّدِ أَيْ فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فِي النَّهُومِ قَبْلَ قَبْضِهَا.

قَوْلُهُ: (فِي مَالِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ) وَهُوَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهُ وَتَلْزَمُ النِّيَّةُ الْوَلِيَّ عَنْ مَحْجُورِهِ، فَلَوْ دَفَعَ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعَ وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ وَلِوَلِيِّ السَّفِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُفَوِّضَ النِّيَّةَ لَهُ كَغَيْرِهِ شَرْحُ الْمَنْهَج.

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٢٥١/٢

قَوْلُهُ: (وَالْمُحَاطَبُ بِالْإِحْرَاجِ إِنَّ) وَمَحِلُ وُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ وُجُوبَا عَلَى الْمُولَّى عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ كَحَنَفِي فَلَا وُجُوبَ وَالِاحْتِيَاطُ لَهُ أَنْ يَحْسُبَ زَكَاتَهُ، فَإِذَا عَلَى الْمُولَّى عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ كَحَنَفِي فَلَا وُجُوبَ وَالِاحْتِيَاطُ لَهُ أَنْ يَحْسُبَ زَكَاتَهُ، فَإِذَا كَمُلَ أَحْبَرَهُ بِذَلِكَ وَلَا يُخْرِجْهَا فَيُغَرِّمَهُ الْحَاكِمُ شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (وَلَا تَجِبُ فِي مَالِ وَقْفٍ) لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ " وَتَجِبُ فِي مَالِ إِلَا " لَكَانَ أَوْلَى لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عَدَمٍ وُجُوبِ الزَّكَاةِ.

وَفِي شَرْحِ م ر تَفْرِيعُ هَذَا عَلَى شَرْطٍ آخَرَ، وَعِبَارَتُهُ: وَيَتَعَيَّنُ وُجُودُ الْمَالِكِ فَلَا زَكَاةَ فِي مَالِ وَقْفٍ لِجَنِينٍ إِلَّا.

قَوْلُهُ: (الْجَنِينُ) أَيْ وَلَوْ انْفَصَلَ حَيًّا كَمَا قَالُهُ سم، وَاللَّامُ فِي " لِجَنِينٍ " تَعْلِيلِيَّةُ أَيْ لِأَجْلِ جَنِينٍ، فَيَشْمَلُ التَّرِكَةَ كُلَّهَا حَتَّى لَوْ انْفَصَلَ مَيِّتًا لَا تَجِبُ عَلَى الْوَرَثَةِ لَا فِي نَصِيبِهِ وَلَا فِي نَصِيبِهِ وَلَا فِي نَصِيبِهِ وَلَا فِي نَصِيبِهِ مَنْ التَّصَرُّفِ كَمَا قَالَهُ ع ش عَلَى م ر وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَا وُثُوقَ بِوُجُودِهِ) أَيْ شَأْنُهُ ذَلِكَ، فَلَوْ تَيَقَّنَ وُجُودَهُ لَا تَجِبُ أَيْضًا؛ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ: فَلَوْ انْفَصَلَ الْجِنِينُ مَيِّتًا، قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: الْمُتَّجَهُ عَدَمُ لُزُومِهَا بَقِيَّةَ الْوَرْثَةِ لِضَعْفِ مِلْحِهِمْ اهد.

قَالَ ع ش: قَوْلُهُ " الْمُتَّجَهُ عَدَمُ لُرُومِهَا " أَيْ فِي جَمِيعِ الْمَالِ الْمَوْقُوفِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ لَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْجِنِينِ لَوْ كَانَ حَيَّا، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرَثَةِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْجِنِينِ لَوْ كَانَ حَيَّا، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرَثَةِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْخُمْلِ لِلتَّرَدُّدِ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ الْمَالُ فِي عَيْنِ مَنْ انْتَقَلَ الْمَالُ لَهُ، وَلَكِنْ نُقِلَ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْخُمُولِ الْمُورِّثِ الْمَالُ لَهُ بَعَيْنِهَا مَوْجُودَةً فِيمَا لَوْ تَبَيَّنَ لَا حَمْلَ لِخُصُولِ الْمِلْكِ لِلْوَرْثَةِ بِمَوْتِ الْمُورِّثِ اهد. وَهَذِهِ الْعِلَّةُ بِعَيْنِهَا مَوْجُودَةً فِيمَا لَوْ انْفَصَلَ مَيَّنَا اه بِالْحُرْفِ.

وَفِي وُجُوهِا فِي ذَلِكَ وَقْفَةً.

قَوْلُهُ: (وَبَحِبُ فِي مَعْصُوبٍ إِخَّ) وَمِنْهُ الْمَسْرُوقُ، وَالْمُرَادُ بِوْجُوكِمَا فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ اسْتِقْرَارُهَا فِي ذِمَّتِهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِحْرَاجُهَا إِلَّا بِحُضُورِهَا أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْمَنْهَجِ، قَالَ م ر: وَاللَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَعْصُوبِ وَفِي خَوْ الْغَائِبِ بِمُسْتَحِقِّي مَحَلِّ الْوُجُوبِ وَالْعَدْوَةِ الْغَائِبِ بِمُسْتَحِقِّي مَحَلِّ الْوُجُوبِ النَّكَاةِ الْعَبْرَةَ فِي الْمَعْصُوبِ وَفِي خَوْ الْعَائِبِ بِمُسْتَحِقِّي مَحَلِّ الْوُجُوبِ النَّكَاةِ الْمُعْصُوبِ وَفِي خَوْ الْعَائِبِ بِمُسْتَحِقِّي الْمَلْدُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا حَالَةَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ أَيْ حَالَةَ كَالَةُ وَيَتَصَوَّرُ إِسَامَةَ الضَّالَةِ حَوَلَانِ الْحَوْلِ وَقَوْلُهُ وَصَالٍ، وَمِنْهُ الْوَاقِعُ فِي بَحْرٍ وَالْمَدْفُونُ الْمَنْسِيُّ مَحَلُّهُ وَيَتَصَوَّرُ إِسَامَةَ الضَّالَةِ اللَّهُ الْمُنْسِيُّ مَعَلَّهُ وَيَتَصَوَّرُ إِسَامَةَ الضَّالَةِ اللَّهُ الْمُنْسِيُّ مَعَلَّهُ وَيَتَصَوَّرُ إِسَامَةَ الضَّالَةِ فِي عَنْ وَالْمَدْفُونُ الْمَنْسِيُّ مَعَلَّهُ وَيَتَصَوَّرُ إِسَامَةَ الضَّالَة إِلَى الْحِرِ الْحُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَمُ سَائِمَةً وَهِى ضَالَةُ إِلَى آخِرِ الْحُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَمُ سَائِمَةً وَهِى ضَالَةٌ إِلَى آخِرِ الْحُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدَ مَالِكُهَا إِسَامَتَهَا وَسَمْتَمِرُ سَائِمَةً وَهِى ضَالَةٌ إِلَى آخِرِ الْحُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدَ مَالِكُهَا إِسَامَتَهَا وَسَمْتَمِرُ سَائِمَةً وَهِى ضَالَةً إِلَى آخِرِهِ الْمَامِلَةُ الْمَامِلَةُ الْمَامِلَةُ الْمُنْ الْمُؤْلِ الْمُعَالِ الْمُعَلِي الْمُعَلِّي الْمَامِلَةُ الْمُنْ الْمُعْتَولِ الْمَامِلَةُ الْمُعْتِي الْمَامِلَةُ وَلِي الْمُلْولِ الْمَامِلَةُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَامِلَةُ الْمُؤْلِ الْمَلْفِي الْمِلْهُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُعْتَلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُعْلَى الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُولِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ

الْإِسَامَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ كَمَا قَالَهُ الْعَنَانِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَجَحْدُودٍ) أَيْ مُودَع جَحَدَهُ الْوَدِيعُ أَوْ دَيْنٌ جَحَدَهُ مَنْ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ) أَيْ أَخْذُ كُلِّ مِنْ الْأَرْبَعَةِ. قَوْلُهُ: (وَمَمْلُوكٍ بِعَقْدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ) بِأَنْ بَاعَ شَيْئًا وَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ الْحُوْلِ، أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ الْحُوْلُ. قَوْلُهُ: (لِأَثَّهُ مَلِكُ اللَّهُ اللَّوْبُضِ. قَوْلُهُ: قَوْلُهُ: (لِأَثَّهُ مُلِكُ اللَّهُ اللَّ

٦٧٢. "شَرْعِيِّ يَتَأَتَّى مِنْهُ تَحْصِيلُهُ وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَيْضًا مَسْكَنْهُ وَحَادِمُهُ وَثِيَابُهُ وَكُتُبُ لَهُ يَحْتَاجُهَا، وَلَا مَالَ لَهُ غَائِبٌ بِمَرْحَلَتَيْنِ أَوْ مُؤَجَّلُ فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى مَالِهِ أَوْ يَجِلَّ الْأَجَلُ لِأَنَّهُ الْآنَ فَقِيرٌ أَوْ مِسْكِينٌ. .

وَالثَّالِثُ الْعَامِلُ عَلَى الزَّكَاةِ كَسَاعٍ يُجْبِيهَا وَكَاتِبٍ يَكْتُبُ مَا أَعْطَاهُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَقَاسِمٍ وَحَاشِرٍ يَجْمَعُهُمْ أَوْ

\_\_\_\_\_Qَ مُعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ "كِفَايَتُهُ" أَيْ وَيَمْنَعُ فَقْرَ الشَّحْصِ وَمَسْكَنَتَهُ اشْتِعَالُهُ إِخْ قَوْلُهُ: (لَا اشْتِعَالُهُ بِعِلْمٍ شَرْعِيٍّ) أَيْ فَلَا يَمْنَعُ فَقْرَهُ بَلْ يُعْطَى مِنْ الزَّكَاةِ، قِيلَ: وَمِثْلُهَا وُجُوبُ نَفَقَتِهِ عَلَى وَالِدِهِ، وَالْمُعْتَمَدُ أَثَمَّا لَا بَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حِينَفِذٍ، قَالَ الشِّهَابُ م ر: وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّكَاةِ ظَاهِرٌ، كَذَا يُحَطِّ شَيْخِنَا الشَّوْبَرِيِّ مَرْحُومِيٌّ. وَقَوْلُهُ " ظَاهِرٌ " لَعَلَّهُ مِمَّا عُلِمَ مِنْ أَنَّ الْفَقِيرَ الزَّكَاةِ ظَاهِرٌ، كَذَا يُحَطِّ شَيْخِنَا الشَّوْبَرِيِّ مَرْحُومِيٌّ. وَقَوْلُهُ " ظَاهِرٌ " لَعَلَّهُ مِمَّا عُلِمَ مِنْ أَنَّ الْفَقِيرَ الزَّكَاةِ وَاللَّهُ مِنْ الزَّكَاةِ إِذَا كَانَ يَتَأَثَّى مِنْهُ الْعُلْمُ، وَنَصُّهَا: مِثْلُهُ أَيْ فِي وَجُوبِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ كَسْبٌ يَلِيقُ بِهِ لَكِنَّهُ كَانَ الْعِلْمُ، وَنَصُّهَا: مِثْلُهُ أَيْ فِي وُجُوبِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ كَسْبٌ يَلِيقُ بِهِ لَكِنَّهُ كَانَ الْعُلْمُ، وَنَصُّهَا: مِثْلُهُ أَيْ فِي وَجُوبِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ كَسْبٌ يَلِيقُ بِهِ لَكِنَّهُ كَانَ الْعُلْمُ الشَّرْعِيُ الْفَقْهُ وَالْتَقْمِ وَالْعَلْمُ الشَّرْعِيُ الْفَقْهُ وَالْقُلُهُ الْعَلْمُ الشَّرْعِيُ الْفَقْهُ وَالْعَلْمُ الشَّرْعِيُ الْفَقْهُ وَالْعَلْمُ وَلَا الْعَلَامِ الْعَلْمِ وَالْعَلْمُ اللَّولِي مَوْلُونِ يَسْتَعِلَا فِي وَلَاهُ " مَنْ كَنْ مَنْ كَنَ اللَّهُ عَلَى النَّهُ وَلَاقَ بِهِ الْمَدْرَسَةِ وَمَعَهُ كَمَا كُو النَّهُ وَلَاقَ بِهِ الْمُدُونِ وَالْمُهُمُ وَلَاقً الْمُعْمُونَ أَوْ فِي الْمُدُرِدِ وَقُوفٍ مِنَ الْمُعْ وَمَعَهُ كَمَا أَوْ لَهُ مَسْكُنَ خُوجً عَنْ اسْمِ الْفَقْرِ عِمَا مَعَهُ كَمَا بَعَتُهُ وَلَاقً فِي الْمُدُرَسَةِ وَمَعَهُ كَمَا مَعْلَى أَوْ لَهُ مَسْكَنَ خُرَجَ عَنْ اسْمِ الْفَقْرِ عِمَا مَعَهُ كَمَا بَعَتُهُ وَلَا اللْهُ عَلَى الْمُعْمُ كَمَا الْعَلْ الْمُعْمُ كَمَا الْمُعْلُولُ وَلَا الْمُعْلَى اللَّهُ وَلَا الْمُولُولُ فَي الْمُعْلَى اللْعُلْ فَي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلِولُ الْعَلْمُ اللَّهُ

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٣١٥/٢

السُّبْكِيُّ، وَإِنَّا لَمْ يُبَعْ الْمَسْكَنُ هُنَا وَبِيعَ عَلَى الْمُفْلِسِ لِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ اللَّهِ فَسُومِحَ فِيهَا بِخِلَافِ حَقِّ الْآدَمِيِّ، شَرْحُ عب قَوْلُهُ: (وَخَادِمُهُ) وَلَوْ لِمُرُوءَتِهِ بِأَنْ اخْتَلَتْ مُرُوءَتُهُ بِخِدْمَةِ نَفْسِهِ أَوْ شَقَّتْ عَلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. اهد. م ر قَوْلُهُ: (وَثِيَابُهُ) وَلَوْ لِلتَّجَمُّلِ؛ وَيُؤْخَذُ فَسْسِهِ أَوْ شَقَّتْ عَلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. اهد. م ر قَوْلُهُ: (وَثِيَابُهُ) وَلَوْ لِلتَّجَمُّلِ؛ وَيُؤْخَذُ مِنْ صَحَّةُ إِفْتَاءِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ حَلِيَّ الْمَرْأَةِ الْمُحْتَاجَةِ لِلتَّرَيُّنِ بِهِ عَادَةً لَا يَمْنَعُ فَقْرَهَا، اهد. ز ي قَوْلُهُ: (وَكُتُبُ ) وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَنْوَاعُهَا، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ ي قَوْلُهُ: (وَكُتُبُ ) وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَنْوَاعُهَا، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ كَتَابٍ مِنْ عَوْلُهُ: (وَكُثُبُ ) وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَنْوَاعُهَا، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ كَتَلِ وَاللَّا غَوْمُ مُرَرِّسٍ وَاخْتَلَفَ حَجْمُهَا ق ل. وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر: وَلَوْ تَكَرَّرَتْ عِنْدَهُ كُتُبُ مِنْ فَيْ وَاحِدٍ بَقِيَتْ كُلُّهَا لِمُدَرِّسٍ وَالْمَبْسُوطُ لِغَيْرِهِ فَيَبِيعُ الْمُوجَزَ إِلّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا لَيْسَ فِي الْمَبْسُوطِ فِيمَا يَظْهُرُ أَوْ نُسِحَ مِنْ كِتَابٍ بَقِى لَهُ الْأَصَحُ لَلَا الْأَحْمَنُ الْهُ الْمُعْمَلُ اللَّهُ حَمَنُ الْه.

وَأَمَّا الْمُصْحَفُ فَيُبَاعُ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ تَسْهُلُ مُرَاجَعَةُ حَفَظَتِهِ، فَلَوْ كَانَ بِمَحَلّ لَا حَافِظَ فِيهِ تُرِكَ لَهُ سَمَ عَلَى ابْنَ حَجَرِ قَوْلُهُ: (وَلَا مَالَ لَهُ غَائِبٌ) أَيْ أَوْ حَاضِرٌ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ اه خ ض تَنْبِيةُ: عُلِمَ مِمَّا تُقَرِّرُ أَنَّ الْمِسْكِينَ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى سَمَّى مَالِكِي السَّفِينَةِ مَسَاكِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمِسْكِينَ مَنْ يَمْلِكُ مَا مَرَّ، وَهُوَ غَالِبًا يَخْصُلُ مَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ الْكِفَايَةِ؛ وَلِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «تَعَوَّذَ مِنْ الْفَقْرِ» فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ وَسَأَلَ الْمَسْكَنَةَ فِي حَدِيثِ البِّرْمِذِيّ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ؛ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرُويَ أَنَّهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَعَاذَ مِنْ الْمَسْكَنَةِ أَيْضًا. ثُمَّ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ وَالْمَسْكَنَةِ اللَّذَيْنِ مَرْجِعُ مَعْنَاهُمَا إِلَى الْقِلَّةِ كَمَا اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ دُونَ حَالِ الْفَقْر وَمِنْ فِتْنَةِ الْغِنَى دُونَ حَالَةِ الْغِنَى؛ لِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَاتَ مَكْفِيًّا عِمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ وَالْمَسْكَنَةُ الَّتِي سَأَلَهَا إِنْ صَحَّ حَدِيثُهَا مَعْنَاهَا التَّوَاضُعُ وَأَنْ لَا يُحْشَرَ فِي زُمْرَةِ الْمُتَكَبِّرِينَ وَالْأَغْنِيَاءِ الْمُتَرَفِّهِينَ اه، ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ خَلَائِقَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّهُمْ قَائِلُونَ بِمِثْلِ مَذْهَبِنَا مِنْ أَنَّ الْفَقِيرَ أَسْوَأُ حَالًا مِنْ الْمِسْكِينِ، خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -حَيْثُ قَالًا: الْمِسْكِينُ أَسْوَأُ حَالًا مِنْ الْفَقِيرِ بِدَلِيلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٦] أَيْ لَاصِقًا أَنْفَهُ بالتُّرَاب؛ لَكِنْ لَا فَائِدَةَ لِلْخِلَافِ هُنَا لِأَنَّ عِنْدَهُمَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى وَاحِدٍ بَلْ فِي نَحْوِ الْوَصِيَّةِ لِأَحْوَجَ مِنْهُمَا، شَرْحُ الْعُبَابِ. يَعْنِي أَنَّ ثَمَرَةَ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا أَوْصَى لِلْأَحْوَجِ مِنْ الْفَقِيرِ أَوْ الْمِسْكِينِ فَتُصْرَفُ الْوَصِيَّةُ لِلْأَوَّلِ عِنْدَنَا وَلِلثَّانِي عِنْدَهُمَا اه.

قَوْلُهُ: (الْعَامِلُ) وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا، وَشَرْطُهُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَاتِ وَفِقْهُ زَكَاةٍ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ مَا يَأْخُذُ وَمَنْ يُؤْخَذُ، وَإِلَّا فَلَا." (١)

٦٧٣. "الْمِثْلِ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّمَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْفَاسِخَةُ فَهِيَ الْمُخْتَارَةُ لِلْفُرْقَةِ، فَكَأَنَّمَا وَالْفَاسِخَةُ فَهِيَ الْمُخْتَارَةُ لِلْفُرْقَةِ، فَكَأَنَّمَا هِيَ أَتْلَفَتْ الْمُعَوَّضَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيَسْقُطُ الْعِوَضُ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْفَاسِخُ بِعَيْبِهَا فَكَأَنَّمَا هِيَ الْفَاسِحَةُ.

تَنْبِيهُ: لَوْ ارْتَدَّا مَعًا فَهَلْ هُوَ كَرِدَّتِهَا فَيَسْقُطُ الْمَهْرُ أَوْ كَرِدَّتِهِ فَبِنِصْفِهِ؟ وَجْهَانِ، صَحَّحَ الْأَوَّلُ النَّهِ فَالْمَهْرُ أَوْ كَرِدَّتِهِ فَبِنِصْفِهِ؟ وَجْهَانِ، صَحَّحَ الْأَوْيَانِيُّ وَالنَّشَائِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَ الثَّانِي الْمُتَولِّي وَالْفَارِقِيُّ وَابْنُ أَبِي عَصْرُونٍ اللَّويَانِيُّ وَالنَّشَائِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَ الثَّانِي الْمُتَولِّي وَالْفَارِقِيُّ وَابْنُ أَبِي عَصْرُونٍ وَغَيْرِهِمْ؛ وَهُوَ أَوْجُهُ.

تَتِمَّةُ: يَجِبُ لِمُطَلَّقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ مُتْعَةٌ إِنْ لَمْ يَجِبْ لَهَا شَطْرُ مَهْرٍ بِأَنْ كَانَتْ مُفَوِّضَةً وَلَمْ يُفْرَضْ لَمَا شَيْءٌ، وَادَّعَى

\_\_\_\_\_\_ ينصف مهر الْكبِيرة وَيَجِبُ لِلصَّغِيرة نِصْفُ الْمَهْرِ وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَى الْكبِيرة بِنِصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ وَإِنْ كَانَتْ فَوَّتَتْ عَلَيْهِ الْبُضْعَ بِتَمَامِهِ اعْتِبَارًا لِمَا يَجِبُ لَهُ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ؛ قَرَّرَهُ مَهْرِ الْمِثْلِ وَإِنْ كَانَتْ فَوَّتَتْ عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا وَكَذَا الصَّغِيرةُ إِنْ كَانَ دَحَلَ بِالْكبِيرةِ اهد. وَقَوْلُهُ: شَيْخُنَا. قَالَ الْخُلِيُّ: وَتَحْرُمُ الْكبِيرةُ عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا وَكَذَا الصَّغِيرةُ إِنْ كَانَ دَحَلَ بِالْكبِيرةِ اهد. وَقَوْلُهُ: وَإِرْضَاعِهَا زَوْجَةً لَهُ صَغِيرةً مِثْلُهُ ارْتِضَاعُهَا بِنَفْسِهَا مِنْ أُمِّ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ زَوْجَتِهِ الْكبِيرةِ، فَإِنَّهُ يُسْقِطُ الْمَهْرَ كَمَا فِي شَرْح م ر.

قَوْلُهُ: (كَفَسْخِهِ بِعَيْبِهَا) قَالَ م ر؛ لِأَنَّ فَسْحَهُ النَّاشِئَ عَنْهَا كَفَسْخِهَا.

فَإِنْ قُلْت: لَمْ جَعَلْتُمْ عَيْبَهَا كَفَسْخِهَا لِكَوْنِهِ سَبَبَ الْفَسْخِ وَلَمْ بَخْعَلُوا عَيْبَهُ كَفَسْخِهِ؟ قُلْنَا: الرَّوْجُ بَذَلَ الْعِوَضَ فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعِهَا، فَإِذَا كَانَتْ مَعِيبَةً فَالْفَسْخُ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ إِذْ لَمْ يَسْلَمْ لَهُ حَقَّهُ وَالزَّوْجَةُ لَمْ تَبْذُلْ شَيْئًا فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعِ الرَّوْجِ وَالْعِوَضُ الَّذِي مَلَكَتْهُ سَلِيمٌ، يَسْلَمْ لَهُ حَقَّهُ وَالزَّوْجَةُ لَمْ تَبْذُلْ شَيْئًا فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعِ الرَّوْجِ وَالْعِوَضُ الَّذِي مَلَكَتْهُ سَلِيمٌ، فَكَانَ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَا فَسْحَ لَهَا؛ إِلَّا أَنَّ الشَّارِعَ أَثْبَتَ لَمَا الْفَسْحَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا، فَإِذَا كَانَتْ مُعَارَتُهُ لَزَمَهَا رَدُّ الْبَدَلِ كَمَا لَوْ ارْتَدَّتْ. اه. شَرْحُ الرَّوْضِ وَشَرْحُ م ر.

قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَفْرُوضَ الصَّحِيحَ) أَيْ فِي الْمُفَوِّضَةِ. قَوْلُهُ: (وَمَهْرَ الْمِثْلِ) أَيْ فِيمَا إذَا لَمْ يُسَمِّ مَهْرًا وَلَمْ تَكُنْ مُفَوِّضَةً.

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٣٦١/٢

قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بِيُسْقِطُ.

قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ هِيَ الْفَاسِحَةُ) يَرْجِعُ لِلْفُرْقَةِ الَّتِي وُجِدْت مِنْهَا كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا. وَهَذَا التَّعْلِيلُ قَاصِرُ إِذْ لَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الرَّضَاعِ وَالرِّدَّةِ، وَقَدْ عَلَّلَ تِلْكَ الصُّورَةَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بِقَوْلِهِ: لِلَّا الْمُورَةَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ الْفِرَاقَ مِنْ جِهَتِهَا لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ يُشْبِهُ التَّعْلِيلَ بِالْمُدَّعَى اهـ.

قَوْلُهُ: (فَكَأَنَّهَا هِيَ الْفَاسِخَةُ) أَيْ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ بِسَبَبِهَا.

قَوْلُهُ: (وَهُو أَوْجَهُ) مُعْتَمَدٌ. قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرةُ: تَتِمَّةٌ: هَلْ لِلْقَاضِي صَرْفُ مَالِ الْيَتِيمَةِ فِي جِهَازِهَا مَعَ أَنَّهُ يَتْلَفُ بِالإِسْتِعْمَالِ؟ عَنْ ابْنِ الْخَدَّادِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كُنْتُ عِنْدَ الْقَاضِي فِي حِجْرِي يَتِيمَةٌ وَقَدْ أَبِي عُبَيْدِ بْنِ حَرْبَوَيْهِ فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيزِيُّ: أَيُّهَا الْقَاضِي فِي حِجْرِي يَتِيمَةٌ وَقَدْ أَيْنِ عُبَيْدِ بْنِ حَرْبَوَيْهِ فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيزِيُّ: أَيُّهَا الْقُاضِي فِي حِجْرِي يَتِيمَةٌ وَقَدْ أَذِنْتُ فِي تَزْوِيجِهَا وَطَلَبَ أَهْلُهَا الْجِهَازَ فَمَاذَا تَأْمُو ؟ فَقَالَ: جَهِزْ بِقَدْرِ صَدَاقِهَا، فَقَالَ ابْنُ الْجُدَادِ: فَقُلْت فِي مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَا أَوْلَى اللَّهُ عَلَيْهَا أَوْلَى اللَّهُ عَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ ؟ قَالَ: لَا، قُلْت: فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَوْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَقَالَ: لَا بُكُونُ الرَّبِيعِ فَقَالَ: لَا بُو الرَّبِيعِ فَقَالَ: لَا بُحُورِ عَلَيْهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ ؟ قَالَ: لَا، قُلْت: فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهَا أَوْلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَقَالَ: لَا لَا أَوْلِكُ عَرْبُويْهِ تَبِعَا ذَلِكَ وَهُو ظَاهِرٌ. قَالَ: ثُمُ عَلَى الْمُوسُلِقِ عَلَى الْجُورِ لِمَا فِيهِ مِنْ رَغْبَةِ الْأَرْوَاجِ فِي الْوَصْلَةِ بَعَامَ لَكِنَّ مُقَاتَعْمَى كَلَامِهِ عَلَى الْمُوسُلِقِ عَلَى الْجُورُ عَلَى الْجُهَارِ وَلَهُ اللَّهُ الْهُ الْمُؤْلِقَ عَلَى الْجُهَارِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَى الْمُوسُلِقِ عَلَى الْجُهَارِ وَلَعْلَى الْجُهَارِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَى الْجُهَارِ عَلَى الْجُهَارِ وَلَامَعُنَى الْجُهَارِ وَلَالْمَعْنَى الْجُهَارِ وَلَهُ اللَّهُ الْمُلُولُ عَلَى الْجُهَا وَالْمُعْنَى الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمُؤْلُولُولُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

قَوْلُهُ: (لِمُطَلَّقَةٍ) لَا فَرْقَ فِي الطَّلَاقِ بَيْنَ الْبَائِنِ وَالرَّجْعِيِّ وَإِنْ رَاجَعَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَتَتَكَرَّرُ بِتَكُرُّرِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ م ر لِعُمُومِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ أَخْذًا مِنْ جَعْلِهِمْ الرَّجْعِيَّةَ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ أَخْذًا مِنْ جَعْلِهِمْ الرَّجْعِيَّة كَالرَّوْجَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشِّهَابُ الرَّمْلِيُ وَاعْتَمَدَهُ كَالرَّوْجَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشِّهَابُ الرَّمْلِيُ وَاعْتَمَدَهُ كَالرَّوْجَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشِّهَابُ الرَّمْلِيُ وَاعْتَمَدَهُ رَي وسم. قَوْلُهُ: (مُتْعَةٍ) الْمُتْعَةُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا لُغَةً مِنْ التَّمَتُّعِ هَذَا بَيَانٌ لِلْمَأْخُودَةِ مِنْهُ لَا بَيَانٌ لِلْمَأْخُودَةِ مِنْهُ لَا بَيَانٌ لِمَعْنَاهَا اللَّعُويِّ وَمَعْنَاهَا اللَّعُويُّ وَمَعْنَاهَا اللَّعُويِّ وَمَعْنَاهَا اللَّعَوِيُّ وَمَعْنَاهَا اللَّعُويُّ . " (1)

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٤٤٩/٣

37٤. "الحُيْضِ ثَانِيَةً. وَمِنْهَا مَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى عِوْضٍ، لِإِطْلَاقِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَلِجَاجَتِهَا إِلَى الْخَلَاصِ بِالْمُفَارَقَةِ مِنْ حَيْثُ افْتَدَتْ بِالْمَالِ، وَهَذَا لَيْسَ بِسُنِيِّ وَلَا بِدْعِيٍ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَضَرْبٌ لَيْسَ فِي طَلَاقِهِنَ بِالْمَالِ، وَهَذَا لَيْسَ بِسُنِيِّ وَلَا بِدْعِيٍ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَضَرْبٌ لَيْسَ فِي طَلَاقِهِنَ سُنَّةٌ وَلَا بِدْعَةٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ الْمَذْهَبِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ (وَهُنَّ أَرْبَعُ) الْأُولَى (الصَّغِيرَةُ) النَّالِقَةُ الَّتِي لَمْ يَكِمْ (وَ) التَّالِيَةُ (الْآيِسَةُ) ؛ لِأَنَّ عِدَّقُمُا بِالْأَشْهُرِ فَلَا ضَرَرَ يَلْحَقُهُمَا (وَ) التَّالِقَةُ (الْآيِسَةُ) اللَّهِ عَلَى الْمُدَّةُ فِي حَقِّهَا وَلَا نَدَمَ بَعْدَ ظُهُورِ (الْحُامِلُ) الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا؛ لِأَنَّ عِدَّقَمَا فِلَا تَخْتَلِفُ الْمُدَّةُ فِي حَقِّهَا وَلَا نَدَمَ بَعْدَ ظُهُورِ الْحَامِلُ) الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا؛ لِأَنَّ عِدَّقَمَا فِوَضْعِهَا فَلَا تَخْتَلِفُ الْمُدَّةُ فِي حَقِّهَا وَلَا نَدَمَ بَعْدَ ظُهُورِ الْحَيْمِ (وَ) الرَّابِعَةُ (الْمُحْتَلِعَةُ الَّتِي لَمْ يَذْخُلُ كِمَا) إِذْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

تَتِمَّةُ: مَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا سُنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ تَمَامِ طُهْرٍ، لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ

\_\_\_\_\_ فَقَالُ بِدْعِيٌّ لِلتَّغْلِيظِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (ثُمُّ طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ ثَانِيَةً) وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا بِدْعِيًّا؛ لِأَنَّمَا لَا تَسْتَأْنِفُ لِلطَّلَاقِ التَّانِي عِدَّةً لِعَدَمِ لُزُومِهَا بِهِ مَرْحُومِيٌّ.

قَوْلُهُ: (مَا لَوْ خَالَعَهَا) أَيْ وَكَانَتْ مَدْخُولًا هِمَا؛ لِأَنَّ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ هِمَا سَتَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا فِيهِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى عِوَضٍ) أَيْ مِنْهَا وَكَانَتْ رَشِيدَةً أَيْ سَوَاءٌ بَاشَرَتْ الْخُلْعَ أَوْ أَذِنَتْ لِأَجْنَبِيّ، بِخِلَافِ مَا إِذَاكَانَ الْأَجْنَبِيُّ يُخَالِعُ مِنْ مَالِهِ فَبِدْعِيٌّ وَلَوْ بِإِذْنِهَا.

قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِ) أَيْ فَهُوَ شَامِلٌ لِزَمَنِ الْحَيْضِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ طَلَاقُ الْحُكَمَيْنِ وَمَا بَعْدَهُ، أَيْ مَا ذَكَرَ فِي التَّنْبِيهِ التَّالِثِ مِنْ الْأَقْسَامِ السَّبْعِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ وَارِدٌ إِكَّ) فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ انْحِصَارُ هَذَا الضَّرْبِ فِي التَّنْبِيهِ الثَّالِثِ أَوْ رَاجِعٌ لِلأَخِيرِ فَقَطْ، هَذَا الضَّرْبِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذُكُورَةِ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِمَا فِي التَّنْبِيهِ التَّالِثِ أَوْ رَاجِعٌ لِلأَخِيرِ فَقَطْ، وَإِنَّا كَانَ الْأَخِيرُ وَاردًا مَعَ أَنَّ الْمَثْنَ ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَهُ بِاللَّتِي لَمْ يُدْخَلُ بِهَا وَهَذَا أَعَمُّ.

قَوْلُهُ: (لَيْسَ فِي طَلَاقِهِنَّ سُنَّةُ إِلَىٰ ) أَيْ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ سُنِيًّا وَلَا بِدْعِيًّا وَإِنْ كَانَ جَائِزًا. قَوْلُهُ: (وَهُنَّ) أَيْ هَذَا الضَّرْبُ وَأَنَّتُهُ وَجَمَعَهُ بِاعْتِبَارِ الْخَبَرِ.

قَوْلُهُ: (الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَمْ تَحِضْ) سَوَاءٌ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ أَمْ لَا بِأَنْ اسْتَدْحَلَتْ مَاءَهُ الْمُحْتَرَمَ لِتَكُونَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْآيِسَةِ وَالْخَامِلِ اه ب ش.

قَوْلُهُ: (الَّتِي لَمْ تَحِضْ) كَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ مُرَادٌ لِلصَّغِيرَةِ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي هَذَا التَّعْمِيمِ مُسَلَّمٌ.

قَوْلُهُ: (الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا) أَيْ مِنْهُ لَا مِنْ شُبْهَةٍ وَلَا مِنْ زِنًا. وَقَيَّدَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَلَاقَ الْحَامِلِ الَّتِي لَمْ يَظْهَرْ حَمْلُهَا بِدْعِيُّ لِمَا فِيهِ مِنْ النَّدَمِ، قَالَ ق ل: وَهُوَ تَصْوِيرٌ لِقَوْلِهِ وَلَا نَدَمَ وَإِلَّا فَلَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ فَرَاجِعْهُ.

قَوْلُهُ: (الْمُحْتَلِعَةُ) هِي مَحَلُ الْقِسْمِ الرَّابِعِ وَلَا حَاجَةَ لِتَقْيِيدِهَا بِعَدَمِ الدُّحُولِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُحْتَلِعَةُ) هِي مَحْلُ الْقِسْمِ مُطْلَقًا بِخُلْعِ أَوْ لَا، قَالَ سم: وَلَعَلَّ الْعَدَدَكَانَ خَمْسًا بَدَلَ قَوْلِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ مُطْلَقًا بِخُلْعِ أَوْ لَا، قَالَ سم: وَلَعَلَّ الْعَدَدَكَانَ خَمْسًا بَدَلَ قَوْلِهِ أَرْبَعُ وَكَانَ قَوْلُهُ: الَّتِي إِلَى مَقْرُونًا بِالْوَاوِ لِإِثْمَامِ الْخَمْسِ فَعَيَّرُهُ النُّسَّاخُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ كَانَ الْأَوْلَى أَرْبَعُ. أَنْ يَقُولَ اللَّهِ لَهُ يَوْدُلُ الْمَاتِي إِلَى إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهَامِ الْوَاوِ وَيَقُولَ خَمْسُ بَدَلَ أَرْبَعِ.

قَوْلُهُ: (تَتِمَّةُ مَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا) أَيْ بِسَبَبِ الْحِيْضِ سُنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ، وَكُرِهِ تَرْكُهَا مَا دَامَ زَمَنِ الْبِدْعَةِ فَمُو فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ أَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ بِفَرَاغِهِ الْبِدْعَةِ فَمَانِهِ وَبِالرَّجْعَةِ سَقَطَ الْإِثْمُّ وَفِي حَيْضٍ حَالٍ عَنْ الْوَطْءِ بِفَرَاغِهِ وَبِالرَّجْعَةِ سَقَطَ الْإِثْمُ وَفِي حَيْضٍ حَالٍ عَنْ الْوَطْءِ بِفَرَاغِهِ وَبِالرَّجْعَةِ سَقَطَ الْإِثْمُ وَفِي حَيْضٍ حَالٍ عَنْ الْوَطْءِ بِفَرَاغِهِ وَبِالرَّجْعَةِ سَقَطَ الْإِثْمُ وَفِي الْمَثْهُ وَقِي مَنْ الْوَطْءِ بِفَرَاغِهِ وَبِالرَّجْعَةِ سَقَطَ الْإِثْمُ وَقِي الْمَثَةُ وَقَوْلُهُ: " أَيْ بِسَبَبِ وَيُولُهُ: " أَيْ بِسَبَبِ حَيْضٍ أَوْ كَانَ طَلَقَهَا الْمُعَيِّلَةِ فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ وَهِيَ مِثَنُ عَبُلُ كَمَا دُكْرَهُ الْمُصَيِّفُ وَالشَّارِحُ وَلَا السُنَّةُ فِي عَيْرِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا السُنَّةُ فِي عَيْرِهِ عَقِ مَنْ طَلَّقَ رَوْجَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ هُو الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا السُنَّةُ فِي عَيْرِهِ عَنِ السُّنَةِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا السُنَةُ فِي عَيْرِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا السُنَّةُ فِي عَيْرِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا السُنَّةُ فِي عَيْرِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا السُنَّةُ فِي عَيْرِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي حَبَرِ الْمُحْتِي قَيْدَ بِلَلِكَ لِكَوْنِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي حَبَرِ الْمُحْتِي قَيْدَ بِلَكِكَ لِكَوْنِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ إِلَى لَكَ لِكَوْنِهِ الْوَارِدُ فِي السُّنَةِ فِي طُهِمْ وَطِئُ فِيهِ إِلَى الْمُعَرِ وَقُولُهُ: " مَعَ فَرَاخُ زَمَنِ الْخَيْضِ أَيْضًا وَالشُّرُوعِ فِي الطُهْرِ . " أَيْضًا وَالشُرُوعِ فِي الطُهْرِ . " أَيْضُ فَرَاخُ رَمَنِ الْخِيْضِ أَيْعُ وَالِ أَيْنُ الْمُنْ أَوْلُولُ وَيَوالُ وَمِنَ الْخَيْضِ أَوْلُولُ وَلِهُ الْمُعْرِفِي الْمُؤْرِفُ فِي السُّورُ وَلِهُ الْمَالِقُ وَمُولُ أَلْوَالِ وَمِنْ الْمُعْرِفُولُهُ إِلَيْ الْمُعْرَافِ وَالُولُ الْمُ الْمُعَرِقِ الْمُؤْمِ الْمُؤَلِعُ وَالْمُؤَالِ وَال

قَوْلُهُ: (سُنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ) أَوْ تَحْدِيدُ النِّكَاحِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا اه إمْدَادٌ.

قَوْلُهُ: (بَعْدَ تَمَامِ طُهْرٍ) الْأَوْلَى حَذْفُ تَمَامٍ." (١)

٠٦٧٥. "بِخِلَافِهَا عَلَى قَبْرِ نَبِيٍّ لِخَبَرِ الشَّيْحَيْنِ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» وَلِأَنَّا لَمْ نَكُنْ أَهْلًا لِلْفَرْضِ وَقْتَ مَوْتِهِمْ وَتَعْبِيرِي بِنَبِيٍّ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِرَسُولِ اللَّهِ.

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البجيرمي ٥٠٥/٣

(وَ) تَصِحُّ (عَلَى غَائِبٍ عَنْ الْبَلَدِ) وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَفِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَالْمُصَلِّي مُسْتَقْبِلُهَا «؛ لِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْبَرَهُمْ بِمَوْتِ النَّجَاشِيِّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ثُمُّ حَرَجَ بِمِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.» رَوَاهُ الشَّيْحَانِ وَذَلِكَ فِي رَجَبَ سَنَةَ فِيهِ ثُمُّ حَرَجَ بِمِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.» رَوَاهُ الشَّيْحَانِ وَذَلِكَ فِي رَجَبَ سَنَةَ تِسْعِ لَكِنَّهَا لَا تُسْقِطُ الْفَرْضَ أَمَّا الْحَاضِرُ بِالْبَلَدِ فَلَا يُصَلِّى عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ وَإِنَّمَا تَصِحُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ وَالْغَائِبِ عَنْ الْبَلَدِ مِمَّنْ كَانَ (مِنْ أَهْلِ فَرْضِهَا وَقْتَ مَوْتِهِ) قَالُوا لِأَنَّ غَيْرَهُ مُتَنْقِلٌ وَهَذِهِ لَا يُتَنَقِّلُ وَهَذِهِ لَا يُتَنَقَّلُ كِمَا وَنَازَعَ الْإِسْنَوِيُّ فِي اعْتِبَارٍ وَقْتِ الْمَوْتِ قَالَ:

\_\_\_\_ كَعْلَى الْجِنَازَةِ الْمُسَمَّرَةِ عَلَيْهَا الْقُبَّةُ بِوُرُودِ النَّصِّ فِي الْقَبْرِ دُونَهَا ح ل مُلَحَّصًا. (قَوْلُهُ: بِخِلَافِهَا عَلَى قَبْرِ نَبِيّ) أَيْ: بِخِلَافِهَا عَلَى نَبِيّ فِي قَبْرِهِ فَلَا تَصِحُّ (فَوْلُهُ: لِخَبَرِ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِلَّا وَلَالَةُ هَذَا عَلَى الْمُدَّعَى إِنَّمَا هِيَ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كَانُوا يُصَلُّونَ الْمَكْتُوبَةَ لِقُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُدَّعَى هُنَا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ فَتُقَاسُ عَلَى الْمَكْتُوبَةِ الَّتِي وَرَدَ اللَّعْنُ فِيهَا وَقَوْلُهُ: اتَّخَذُوا يُشْعِرُ بِالتَّكَرُّرِ وَالْمُدَّعَى هُنَا أَعَمُّ وَقَوْلُهُ: مَسَاجِدَ أَيْ: قِبَلًا يُصَلُّونَ إِلَيْهَا قَالَ: السُّيُوطِيّ هَذَا فِي الْيَهُودِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ نَبِيَّهُمْ وَهُوَ مُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَاتَ وَفِي النَّصَارَى مُشْكِلٌ لِأَنَّ نَبِيَّهُمْ عِيسَى لَمُ تُقْبَضْ رُوحُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَهُمْ أَنْبِيَاءَ بِزَعْمِهِمْ كَالْحُوَارِيِّينَ وَمَرْيَمَ اه أَوْ الْمُرَادُ بِالْأَنْبِيَاءِ مَا يَشْمَلُ الصُّلَحَاءَ شَيْخُنَا ح ف. (قَوْلُهُ: اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) أَيْ: بِصَلَاتِهِمْ إلَيْهَا كَذَا قَالُوا وَحِينَئِذٍ فَفِي الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ الدَّلِيل وَالْمُدَّعَى نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْمُدَّعَى الصَّلاةُ عَلَيْهِ لَا إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا حَرُمَتْ الصَّلاةُ إِلَيْهِ حَرْمَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ الِاتِّخَاذُ لَا يَشْمَلُ اتِّفَاقَ الْفِعْلِ مَرَّةً مَثَلًا شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَلأَنَّا لَمْ نَكُنْ أَهْلًا لِلْفَرْضِ إِلَّى وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى قَبْرِ عِيسَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْل فَرْضِهَا ذَلِكَ الْوَقْتِ وَجَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِرِينَ وَكَذَلِكَ تَقْتَضِي جَوَازَ صَلَاةِ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبْرِ نَبِيِّنَا إِذَا كَانُوا أَهْلًا لِلْفَرْضِ وَقْتَ مَوْتِهِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ الْمَنْعُ فِيهِمَا كَغَيْرِهِمَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْمَنْعِ النَّهْيُ فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ دَفْنِهِمْ دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَعَلَى قُبُورِهِمْ حَارِجَةٌ بِالنَّهْي وَلِهَذَا قَالَ: الزَّرْكَشِيُّ فِي خَادِمِهِ وَالصَّوَابُ أَنَّ عِلَّةَ مَنْعِ الصَّلَاةِ النَّهْيُ عَنْ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ لَعَنَ إِلَوْ شَرْحُ م ر بِزِيَادَةٍ.

(قَوْلُهُ: وَتَصِحُّ عَلَى غَائِبٍ عَنْ الْبَلَدِ) خِلَاقًا لِمَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَكُلُّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ طُهْرَهُ وَالْمُوادُ بِهِ مَنْ يَشُقُّ الْحُضُورُ إِلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. (قَوْلُهُ: فَصَلَّى عَلَيْهِ) وَالْمُوادُ بِهِ مَنْ يَشُقُ الْحُضُورُ إِلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. (قَوْلُهُ: فَصَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّمًا صَلَاةٌ عَلَيْهِ وَمَا قِيلَ مِنْ رَفْعِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَّى شَاهَدَهُ وَهَذَا لَا عَلَى الجُلَلِ وَنَصُّهُ وَجَاءَ أَنَّ سَرِيرَهُ رُفِعَ لَهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا لَلْمَحَلِ عَيْرُ صَحِيحٍ قَ لَكَ عَلَى الجُلَلِ وَنَصُّهُ وَجَاءَ أَنَّ سَرِيرَهُ رُفِعَ لَهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهَذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى شَاهَدَهُ وَهِذَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلْهُ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هِي صَلَاةُ غَائِبٍ بِالنِسْبَةِ لِأَصْحَابِهِ اه وَعِبَارَةُ مِ رَفِى شَرْجِهِ فَإِنْ قِيلَ لَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَتَى رَاهُ أَجِيبُ عَنْهُ وَجَبَارَةُ مِ رَفِى شَرْجِهِ فَإِنْ قِيلَ لَعَلَى اللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَوْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَجَوْلَةً وَالنَّانِي أَنْ رُؤْمِتُهُ إِنْ كَانَتْ لِأَنَ أَوْلُولُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى

(قَوْلُهُ: فِي رَجَب) عِنْعِ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ مِنْ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ ع ش وَالْمَانِعُ لَهُ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعَدُلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعْدُولٌ عَنْ الرَّجَبِ (قَوْلُهُ: لَكِنَّهَا لَا تُسْقِطُ الْفَرْضَ) أَيْ: عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِصَلَاةِ مَعْدُولٌ عَنْ الرَّجَبِ (قَوْلُهُ: أَمَّا الْحَاضِرُ عَيْرِهِمْ فَإِنْ عَلِمُوا سَقَطَ عَنْهُمْ الْفُرْضُ وَإِنْ أَغُوا بِتَأْخِيرِهَا ع ش مَعَ زِيَادَةٍ. (قَوْلُهُ: أَمَّا الحَاضِرُ بِالْبَلَدِ) وَإِنْ كَبِرَتْ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِتَيَسُّرِ الْحُصُورِ غَالِيًا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ الْحُصُورُ عِنْدَهُ لِنَحْوِ بِالْبَلَدِ) وَإِنْ كَبِرَتْ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِتَيَسُّرِ الْحُصُورِ غَالِيًا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ الْحُصُورُ عِنْدَهُ لِنَحْوِ بَالْبَلَدِ) وَإِنْ كَبِرَتْ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِتَيَسُّرِ الْحُصُورِ غَالِيًا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ الْحُصُورُ عِنْدَهُ لِنَحْوِ بَالْبَلَدِ لِكِبَرِهَا وَخُوهِ كَمَرَضٍ وَحَبْسٍ صَحَّتْ الصَّلَاةُ وَحَيْثُ لَا وَلُو حَارِجَ الْمُتَعَبِّرُ الْمُشَقَّةُ وَعَدَمُهَا فَحَيْثُ السُّورِ فَلَا نَظْرَ لِجَوَازِ الْقَصْرِ فِيهِ زِي قَالَ: حَجِّ الْمُتَّجَةُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْمَشَقَّةُ وَعَدَمُهَا فَحَيْثُ اللَّوْمِ وَلَوْ فِي الْبُلَدِ لِكِبَرِهَا وَخُوهِ كَمَرَضٍ وَحَبْسٍ صَحَّتْ الصَّلَاةُ وَحَيْثُ لَا وَلُو حَارِجَ السُّورِ لَمْ تَعْرُ وَلَوْ فِي الْمُنَافِرِ وَلَوْ وَلَوْ عَلَى الْمُعَلِقُ لِلْفُونِ عَلَى الْمُولِ فَوْلُهُ وَيُولُ الْمُعَيِّزِ صَحِيحَةً مُسْقِطَةً لِلْفُرْضِ وَلُو مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ فِي الْمَيِّتِ الْحُاضِرِ دُونَ الْعَائِبِ وَالْقَيْرِ وَهُو مُشْكِلٌ فَلْيُحَرَّوْ فَرْقَ وَاضِحٌ وَلُو مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ فِي الْمَيِّتِ الْحُاضِرِ دُونَ الْغَائِبِ وَالْقَيْرِ وَهُو مُشْكِلٌ فَلُيْحَرَرُ فَرْقٌ وَاضِحٌ وَلُولُ مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ فِي الْمَيِّتِ الْخُاضِرِ دُونَ الْغَائِبِ وَالْقَيْرِ وَهُو مُسُلِقًا مُلُولُ فَرْقُ وَالْمَالِ فَي الْمُعَلِقُ وَلَا الْعَالِمُ وَلَا الْعَالِمُ وَلَا الْمُعَودِ الرِّجَالِ فِي الْمُعَتِّ الْمُعَلِقُ وَلَا الْعَائِلِ وَالْمَائِلُولُ الْمُعَلِقُولُ الْعَالِمِ وَالْمُولِ الْمُعَلِقُولُ الْمُعَلِلُ وَلَا الْعَلَقُولُ الْعَلَولُولُولُ الْمُعَ

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ غَيْرُهُ مُتَنَفِّلٌ) قَدْ يَرِدُ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ صِحَّتُهَا مِنْ الْمُمَيِّزِ مَعَ الرِّجَالِ وَسُقُوطُ الْفَوْضِ." (١)

٦٧٦. "وَأَنْ يَغْرِزَ طَرَفَ رِدَائِهِ فِي طَرَفِ إِزَارِهِ دَاخِلَ رِدَائِهِ بِنَحْوِ مِسَلَّةٍ وَلَا رَبْطُ طَرَفِ بِآخَرَ بِنَحْوِ حَيْطٍ وَلَا رَبْطُ شَرَجٍ بِعُرًى وَقَوْلِي: وَنَحْوِهِ مِنْ زِيَادَتِي.

(وَ) حَرُمَ بِهِ (عَلَى امْرَأَةٍ) حُرَّةٍ، أَوْ غَيْرِهَا (سَتْرُ بَعْضِ وَجْهِهَا) بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا وَعَلَى الْحُرَّةِ أَنْ تَكْشِفَ مِنْ تَسْتُرَ مِنْهُ مَا لَا يَتَأَتَّى سَتْرُ جَمِيعِ رَأْسِهَا إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ السَّتْرُ أَحْوَطُ مِنْ الْكَشْفِ (وَلُبْسُ قُقَّانٍ) وَهُوَ مَا يُعْمَلُ لِلْيَدِ وَيُحْشَى بِقُطْنٍ وَيُرَرُّ عَلَى السَّاعِدِ لِيَقِيمَهَا الْبَرْدَ فَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي الرَّأْسِ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ لِلْيَدِ وَيُحْشَى بِقُطْنٍ وَيُرَرُّ عَلَى السَّاعِدِ لِيَقِيمَهَا الْبَرْدَ فَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي الرَّأْسِ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ لِلْيَدِ وَيُحْشَى بِقُطْنٍ وَيُرَرُّ عَلَى السَّاعِدِ لِيَقِيمَهَا الْبَرْدَ فَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي الرَّأْسِ وَعُيْرِهِ وَأَنْ تَسْدُلُ عَلَى وَجُهِهَا تَوْبًا مُتَحَافِيمًا عَنْهُ بِعَشَاءٍ أَوْ غَمْدًا، أَوْ اسْتَدَامَتُهُ وَجَبَتْ وَلَيْسَ لِلْخُنْثَى وَجُهِهَا بِغَيْرِ احْتِيمَارِهَا وَرَفَعَتْهُ حَالًا فَلَا فِدْيَةَ ، أَوْ عَمْدًا، أَوْ اسْتَدَامَتُهُ وَجَبَتْ وَلَيْسَ لِلْخُنْثَى سَتُرُ الْوَجْهِ مَعَ الرَّأْسِ، أَوْ بِدُونِهِ وَلَا كَشْفُهُمَا فَلَوْ سَتَرَهُمُ الْوَمْتُهُ الْفِدْيَةُ لِسَتْرِهِ مَا لَيْسَ لَهُ سَتُرُهُ الْوَجْهِ مَعَ الرَّأْسِ، أَوْ بِدُونِهِ وَلَا كَشْفُهُمَا فَلَوْ سَتَرَهُمُ الْوَمْتِ الْمُولِيّ مَنْعُ السَّيِيِّ مِنْ عُرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ وَإِذَا وَجَبَتْ فِدْيَةٌ فَهِي عَلَى الْوَلِيّ ، نَعَمْ إِنْ طَيَبَهُ لَا يَلْسُ مَا مُنِعَ مِنْهُ لِعَدَمٍ وُجْدَانِ وَعَلَى مَنْ وَلَاكُ فِي شَرِدٍ الْوَلِيّ مَنْعُ السَّيِعِ مِنْ عُرْمُ عَلَى مَنْ ذُكُورَ سَتَرَّهُ أَوْ لُبُسُ مَا مُنِعَ مِنْهُ لِعَدَمٍ وَجُدَانِ وَعَلَى مَنْ وَلِي لَكُولِهِ بَلْ يَلْمُ لِلْ يَلْمُ لِي الْمَلْولِ الْمُؤْمِ عَلَى مَنْ ذُكُورَ سَتَرَّهُ أَوْ لُبُسُ مَا مُنِعَ مِنْهُ لِعَدَم وَجُدَانِ وَعَلَيْدُ الْقَمِيصَ لِفَقَدِ الرِّوادِ عَلَى مَنْ فَكُومَ الْمَالِقُ مِي عَلَى الْوَلِيَ بَلْ يَلْمُ لَلَ يَلْمُ لَلَ يَلْمُ لَى الْمُعَلِى لِلْهُ لِلْمُ لَا يُعْمَلُونَ وَلَا كَالْا عَلَى مَنْ ذُكُومَ سَتُوا لِلْهَمِيصَ لِفَقَدِ الرَّوافِ عَلَى الْوَلِقَ عَلَى الْوَلِقَ مَلَا لَهُ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤَا فَلَوْلُ عَلْمُ لَا يَلْعَلَى الْمُؤْم

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ٤٧٩/١

شَرْحُ م ر وَعِبَارَةُ ع ش وَلَا رَبْطِ شَرَجِ الشَّرَجُ هِيَ الْأَزْرَارُ كَمَا لَوْ كَانَ لِخِفَّةِ أَزْرَارٍ وَعَرَاوِي اهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي الْخُفِّ مِنْ أَنَّ الشَّرَجَ هُوَ الْعُرَى فَلَعَلَّهُ مُشْتَرَكُ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا الْمُرَادُ وَفِيهِ أَنَّهُ يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي الْخُفِّ مِنْ أَنَّ الشَّرَجَ هُوَ الْعُرَى فَلَعَلَّهُ مُشْتَرِكُ الْمُعْنَى وَلَا رَبْطِ عُرًى بِعُرًى فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الشَّرَجِ هُنَا الْعُرَى يَكُونُ الْكَلَامُ مُتَهَافِتًا؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْمَعْنَى وَلَا رَبْطِ عُرًى بِعُرًى فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الشَّرَجِ هُنَا عَلَى الْأَزْرَارِ

. (قَوْلُهُ: وَعَلَى الْحُرَّةِ أَنْ تَسْتُر) أَيْ: فِي الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّ رَأْسَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فِي الصَّلَاةِ فَقَوْلُهُ: مَا لَا يَتَأَتَّى سَتْرُ جَمِيع رَأْسِهَا إلَّا بِهِ أَيْ: إذَا وَجَبَ عَلَيْهَا سَتْرُ ذَلِكَ وَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ ح ل وَهَذَا الْحُكْمُ دَخِيلٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ وَالْأَمَةُ فِيهِ كَالْحُرَّةِ. (فَرْعٌ) إِذَا لَبِسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا فَوْقَ آخَرَ مَعَ اخْتِلَافِ الزَّمَانِ فَإِنْ سَتَرَ الثَّابِي مَا لَمْ يَسْتُرُهُ الْأَوَّلُ تَعَدَّدَتْ الْفِدْيَةُ وَإِلَّا فَلَا وَكَذَا لَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ بِسَاتِرٍ فَوْقَ سَاتِرٍ فَإِنْ سَتَرَ الثَّابِي مَا لَمْ يَسْتُرْهُ الْأَوَّلُ تَعَدَّدَتْ الْفِدْيَةُ وَإِلَّا فَلَا وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِيهِمَا خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا م ر سم وَق ل (قَوْلُهُ: مَا يَعْمَلُ لِلْيَدِ) أَيْ: الْكَفِّ ع ش (قَوْلُهُ: وَيُحْشِي بِقُطْنِ) قَيَّدَ لِلتَّسْمِيَةِ لَا لِلْحُرْمَةِ. (قَوْلُهُ: عَلَى السَّاعِدِ) أَيْ: عَلَى طَرُفِهِ مِنْ جِهَةِ الْكَفِّ قَالَ الْعَلَّامَةُ الزِّيَادِيُّ: وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ لَهَا أَنْ تَسْدُلَ كُمَّيْهَا عَلَى يَدَيْهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ السَّتْرِ بِغَيْرِ الْقُفَّازِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ وَقَوْلُهُ: تَسْدُلُ بَابُهُ نَصَرَ. (قَوْلُهُ: وَلَيْسَ لِلْحُنْثَى) مُحَصَّلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآبِي وَلَا كَشْفُهُمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ سَتْرُ رَأْسِهِ وَكَشْفُ وَجْهِهِ م ر. وَحَاصِلُ مَسْأَلَةِ الْخُنْثَى أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَسْتُرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، أَوْ يَكْشِفَهُمَا أَوْ يَسْتُرَ الْوَجْهَ وَيَكْشِفَ الرَّأْسَ، أَوْ يَعْكِسَ فَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَأْتُمُ وَجَحِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالَّةِ يَأْثُمُ وَلَا فِدْيَةَ، وَفِي الرَّابِعَةِ لَا إثْمَ وَلَا فِدْيَةَ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا حِ ف. وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ: حَاصِلُ مَا حُرِّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْخُنْثَى أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِحْرَامِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا كَشْفُ وَجْهِهِ وَإِنْ أَسْتُحِبَّ لَهُ مَعَ ذَلِكَ تَرْكُ لُبْسِ الْمُحِيطِ فَلَوْ سَتَرَ وَجْهَهُ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ إِنْ سَتَرَ مَعَهُ الرَّأْسَ وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ لَبِسَ الْمَخِيطَ وَبِالنِّسْبَةِ لِلْأَجَانِبِ يَجِبُ عَلَيْهِ سَتْرُ رَأْسِهِ وَسَتْرُ بَدَنِهِ وَلَوْ بِمُحِيطٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَجْنَبِيٌّ جَازَ لَهُ كَشْفُهُ فِي الْخَلُوةِ اه. (قَوْلُهُ: لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أُنْثَى فَقَدْ سَتَرَ وَجْهَهُ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ سَتَرَ رَأْسَهُ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ أَثِمَ فِيهِمَا) أَيْ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِيهِمَا لِلشَّكِّ وَلَوْ اتَّضَحَ بِالذُّكُورَةِ ع ش وَاعْتَرَضَ

إِثْمُهُ فِيمَا إِذَا كَشَفَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ كَشَف رَأْسَهُ الْوَاحِبَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَقَدْ كَشَف وَجْهَهُ الْوَاحِبَ عَلَيْهَا. (قَوْلُهُ: وَعَلَى الْوَلِيِّ مَنْعُ الصَّبِيِّ) كَمُلُّهُ إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ مُمْيِزًا أَمَّا عَيْرُهُ فَلَا فِدْيَةَ مُطْلَقًا ابْنُ شَوْبَرِيٍّ فَيكُونُ تَقْبِيدُهُ بِالْمُمَيِّزِ بِالنِّسْبَةِ لِوْجُوبِ الْفِدْيَةِ فَقَطْ وَأَمَّا الْمَنْعُ فَهُو عَامٌ لِلْمُمَيِّزِ وَغَيْرِهِ كَمَا قَرَرُهُ ح ف. (قَوْلُهُ: فَهِي عَلَى الْوَلِيّ) أَيْ: فَإِذَا وَطِئَ الصَّبِيُ الْمُمَيِّزِ فَعَرْمُ مَالًا لَلْمُمَيِّزِ وَغَيْرِهِ كَمَا قَرَرُهُ ح ف. (قَوْلُهُ: فَهِي عَلَى الْوَلِيّ) أَيْ: فَإِذَا وَطِئَ الصَّبِيُ الْمُمَيِّزِ وَعَبْرُهِ كَمَا قَرَرُهُ ح ف. (قَوْلُهُ: فَهِي عَلَى الْوَلِيّ) أَيْ: الْمُمَيِّزِ وَعَيْرِهِ كَمَا قَرَرُهُ ح ف. (قَوْلُهُ: فَهِي عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرَمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُمَيِّزُ فَسَدَ حَجُّهُ وَوَجَبَتْ الْبَدَنَةُ عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرَمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ اللَّهُ مَوْرُ فَسَدَ حَجُّهُ وَوَجَبَتْ الْبَدَنَةُ عَلَى الْوَلِيّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَلْرُمُهُ الْقُضَاءُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّةُ اللّهُ مَنْ عَلَى وَرَّطَهُ فِي الْإِحْرَامِ ع ش. (قَوْلُهُ: فَعَلَيْهِ) أَيْ: الْأَجْنَبِي ع ش. (قَوْلُهُ: إلَّا لِحَاجَةٍ ) وَيَظْهَرُ طَبْطُهَا فِي هَذَا الْبَابِ بِمِا لَا يُطَاقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبِعُ التَّيَمُّمَ حَجِّ وَمِنْ الْحَاجَةِ مَا لَنْ فَي عَلَى الْمُولِي الْمُؤْلِقُ وَلَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مُؤْلُهُ وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ مَ رَالَكُورُ وَيَجِبُ عِا لَمُولَا فِي دَفْعِ النَّظُرِ إلَيْهَا اللْمُحَرَّمُ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ مَا لِلْمُ الْعُلْقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ وَالْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْم

7٧٧. "فِي) حُرْمَةِ (التَّعَرُّضِ) لِصَيْدِهِمَا وَنَابِتِهِمَا رَوَى الشَّيْحَانِ حَبَرَ «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّة وَإِنِي حَرَّمْتِ الْمَدِينَة مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا» زَادَ مُسْلِمٌ «وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا» وَفِي وَإِنِي حَرَّمْتِ الْمَدِينَة مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا» زَادَ مُسْلِمٌ «وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا» وَفِي عَبِر أَيِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «لَا يُخْتَلَى حَلَاهَا وَلَا يُنَقَّرُ صَيْدُهَا» ، وَرَوَى أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُ حَبَر أَلِا أَنَّ صَيْدَ وَجٍ وَعِضَاهَهُ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ» وَاللَّابَتَانِ الْحُرَتَانِ تَثْنِيةُ لَابَةٍ وَهِي أَرْضٌ ذَاتُ حَبَرَ «أَلَّا أَنَّ صَيْدَ وَجٍ وَعِضَاهَهُ حَرَامٌ مُحَرَّمَهَا مَا بَيْنَهُمَا عَرْضًا وَمَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا عَيْرٍ وَتُورِ حِجَارَةٍ سُودٍ وَهُمَا شَرْقِيُّ الْمَدِينَةِ وَغَرْبِيُّهَا فَحَرَّمَهَا مَا بَيْنَهُمَا عَرْضًا وَمَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا عَيْرٍ وَتُورِ حِجَارَةٍ سُودٍ وَهُمَا شَرْقِيُّ الْمَدِينَةِ وَغَرْبِيُّهَا فَحَرَّمَهَا مَا بَيْنَهُمَا عَرْضًا وَمَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا عَيْرٍ وَتُور طُولًا (فَقَطْ) أَيْ: دُونَ ضَمَانِهِمَا؛ لِأَنَّ مُحَلَّمُهُمَا لَيْسَ مَعَلَّا لِلنَّسُكِ وَتَعْبِيرِي عِمَا ذُكُرَ أَعَمُّ مِنْ فَوْلِهِ وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ وَلَا يُضْمَلُ.

(وَفِي) جَزَاءِ صَيْدٍ (مِثْلِيٍّ ذَبَحَ مِثْلَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحُرَمِ) أَيْ الشَّامِلِينَ لِفُقَرَائِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّلًا مِنْهُمَا يَشْمَلُ الْآخَرَ عِنْدَ الإنْفِرَادِ وَذَلِكَ بِأَنْ يُفَرِّقَ لَحْمَهُ وَمَا يَتْبَعُهُ عَلَيْهِمْ، أَوْ يُكَلِّكُهُمْ جُمْلَتَهُ مَذْبُوحًا (أَوْ إعْطَاؤُهُمْ بِقِيمَتِهِ) أَيْ: بِقَدْرِ قِيمَةِ مِثْلِهِ (طَعَامًا يُجْزِئُ) فِي الْفِطْرَةِ وَهَذَا أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا لَهُمْ (أَوْ صَوْمٌ) حَيْثُ كَانَ (لِكُلِّ مُدِّ وَهَذَا أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا لَهُمْ (أَوْ صَوْمٌ) حَيْثُ كَانَ (لِكُلِّ مُدِّ يَوْمًا) قَالَ تَعَالَى ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: يَوْمًا) قَالَ تَعَالَى ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: 90]

وَلَمْ يَعْتَبِرُوا فِي الصَّوْمِ كَوْنَهُ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لِلْمَسَاكِينِ فِيهِ لَكِنَّهُ فِي الْحَرَمِ أَوْلَى لِشَرَفِهِ.

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ١٤٨/٢

(وَ) فِي جَزَاءِ صَيْدٍ (غَيْرِ مِثْلِيّ)

(قَوْلُهُ: عَيْرٍ وَتَوْرِ) أَعْتُرِضَ بِأَنَّ ذِكْرَ تَوْرٍ هُنَا وَهُوَ بِمَكَّةَ مِنْ غَلَطِ الرُّوَاةِ وَأَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ أَحُدُ وَدُونِعَ بِأَنَّ وَرَاءَهُ جَبَلًا صَغِيرًا يُقَالُ لَهُ تَوْرُ وَهُوَ غَيْرُ تَوْرِ الَّذِي بِمَكَّةَ زي

(قَوْلُهُ: وَفِي جَزَاءِ صَيْدٍ) شَرَعَ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الدِّمَاءِ وَهِي أَرْبَعَةُ؛ لِأَنَّ الدَّمَ إِمَّا مُحَيَّرُ أَوْ مُرَتَّبُ وَكُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا مُعَدَّلُ، أَوْ مُقَدَّرُ وَبَدَأَ بِالْمُحَيِّرِ الْمُعَدَّلِ فَقَالَ: وَفِي جَزَاءِ إِلَخُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ وَكُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا مُعَدَّلُ، أَوْ مُقَدَّرُ وَبَدَأَ بِالْمُحَيِّرِ الْمُعَدَّلِ فَقَالَ: وَفِي جَزَاءِ إِلَىٰ الْإِطْعَامِ زِي وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: وَفِي مِثْلِيِّ إِلَىٰ الْقِسْمِ أَمَرَ فِيهِ بِالتَّقْوِيمِ وَالْعُدُولِ إِلَى الْإِطْعَامِ زِي وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: وَفِي مِثْلِي إِلَىٰ الْإِطْعَامِ زِي وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: وَفِي مِثْلِي إِلَىٰ الْمُقْرِي وَذَكَرَ مِنْهُ نَوْعًا وَبَقِي نَوْعٌ وَهُو الْوَاحِبُ فِي قَطْعِ النَّابِتِ وَذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ: ثُمَّ إِنْ شَاءَ ذَبَحَ، وَقَدْ جَمَعَهَا ابْنُ الْمُقْرِي بِقَوْلِهِ:

وَالثَّالِثُ التَّحْيِيرُ وَالتَّعْدِيلُ فِي ... صَيْدٍ وَأَشْجَارٍ بِلَا تَكَلُّفِ

إِنْ شِئْت فَاذْبَحْ أَوْ فَعَدِّلْ مِثْلَ مَا ... عَدَّلْت فِي قِيمَةِ مَا تَقَدَّمَا

اه. (قَوْلُهُ: عَلَى مَسَاكِينِ الْحُرَمِ) وَيَكْفِي مِنْهُمْ ثَلَاثَةُ. (قَوْلُهُ: بِأَنْ يُفَرِّقَ لَحُمهُ) فَلَوْ تَأَخَّرَ الصَّرُفُ حَتَّى صَارَ قَدِيدًا هَلْ يُجْزِئُ؟ مَحَلُ نَظٍ اه شِهَابٌ عَمِيرَةُ (قَوْلُهُ: وَمَا يَتْبَعُهُ) كَالْجِلْدِ وَالْكَرِشِ وَالشَّعْرِ وَلَا يَجُوزُ أَكُلُ شَيْءٍ مِنْهُ م ر وَلَوْ تَلِفَ قَبْلَ صَرْفِهِ بِنَحْوِ غَصْبٍ، أَوْ سَرِقَةٍ وَالْكَرِشِ وَالشَّعْرِ وَلَا يَجُوزُ أَكُلُ شَيْءٍ مِنْهُ م ر وَلَوْ تَلِفَ قَبْلَ صَرْفِهِ بِنَحْوِ غَصْبٍ، أَوْ سَرِقَةٍ وَالْكَرِشِ وَالشَّعْرِ وَلَا يَجُوزُ أَكُلُ شَيْءٍ مِنْهُ م ر وَلَوْ تَلِفَ قَبْلَ صَرْفِهِ بِنَحْوِ غَصْبٍ، أَوْ سَرِقَةٍ وَلَوْ مِنْ فُقَرَاءِ الْحَرَمِ لَمُ يَجْزِهِ لَكِنْ لَهُ شِرَاءُ لَحْمِهِ بَدَلَهُ وَيُفَرِّقُهُ كَمَا قَالَهُ ق ل عَلَى الجُلَلِ وَحَكُلُ عَدْمِ الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا أَحْذَهُ فُقَرَاءُ الْحَرَمِ إِذَا كَانَ قَبْلَ النِيَّةِ وَإِلَّا أَجْزَأً

(قَوْلُهُ: أَوْ يُمَلِّكُهُمْ جُمْلَتَهُ مَذْبُوحًا) وَلَوْ قَبْلَ سَلْخِهِ مُتَسَاوِيًا، أَوْ مُتَفَاوِتًا حَجّ فَيُفِيدُ جَوَازَ

مَنْكُمْ نِصْفَهَا وَآحَرَ ثُلُقَهَا وَآحَرَ سُدُسَهَا. (وَوْلُهُ: أَوْ إِعْطَاؤُهُمْ بِقِيمَتِهِ طَعَامًا) وَحَيْثُ وَجَبَ مِنْكُمْ نِصْفَهَا وَآحَرَ ثُلُقَهَا وَآحَرَ سُدُسَهَا. (وَوْلُهُ: أَوْ إِعْطَاؤُهُمْ بِقِيمَتِهِ طَعَامًا) وَحَيْثُ وَجَبَ مِنْهُمْ فَدِّ بَلْ يَجُورُ دُونَهُ، صَرُفُ الطَّعَامِ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مُدُّ بَلْ يَجُورُ دُونَهُ، صَرُفُ الطَّعَامِ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ دَمِ التَّحْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ إِنْ كَانَ مُحَيَّرًا فَالرِّيَادَةُ عَلَى الْمُدِّ وَالرِّيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَالرِيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَالرِيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَالرِيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَالرِيَادَةُ عَلَى الْمُدِ وَلِيقَةً بِالنَّصِّ؛ لِلْنَّهِ لِيُعْلِى لِكُلِ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ وَإِنْ كَانَ مُرَتَّبًا فَلَا إِطْعَامَ فِيهِ عَلَى الْأَفَتِ وَالْمَلَامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ كَمَا قَدَّرَهُ الشَّارِحُ لِهُمْ لِي لِكُلِ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ وَإِنْ كَانَ مُرَتَّبًا فَلَا إِطْعَامَ فِيهِ عَلَى الْأَوْصِ وَالْهُ وَيَسْتَهِ مِثْلِهِ لَقُولُهُ: وَالْكُلَامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ كَمَا قَدَّرَهُ الشَّارِحُ لِعِيمَةِ مِثْلِهِ لَقُولُهُ وَيَسْتَقِ مِثْلِهِ لَعْمُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى الشَّالِ وَالْمَالِ وَالْمُهُمْ اللَّيَلُ وَيَعْمُ اللَّهُ عَلْهُ وَيَشْتَرِي لَيْسَ بِقَيْدٍ الْ فَيَلُهُ أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ عِنْدَهُ وَكَذَا قَوْلُهُ: يُقَوِّمُ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ لِيْلَةً وَيَدُهُ وَكَذَا قَوْلُهُ: يُقَوِّمُ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ لَكُولُهُ وَيَشْتَرِي لَيْسَ بِقَيْدٍ الْ أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ عِنْدَهُ وَكَذَا قَوْلُهُ: يُقَوِّمُ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ لَلْمُ لَلْ الْمَالِلُولِ وَلِكُ الْمَالُ وَلَالًا وَلَا الْمَلْولِ وَلِلَهُ الْمَدَارَ عَلَى النَّعُلُ الْمَالُ وَلَا الْمُعْلَى اللْقَولِهِ الْعَلْمِ عَلْهُ الْمُ لَلِ الْمُعْلَى اللَّعَامُ وَاللَّ كَالَا الْمُثَلِ الْمَلْولِهُ الْمَالُ وَلَا الْمُلْلُ وَلَا الْمُؤْلِلُ الْمُولُولُ الْمُعْلَى اللْمُ الْمَلْلُ وَلَا الْمُؤْ

(قَوْلُهُ: يُقَوِّمُ إِلَىٰ هَذَانِ الْفِعْلَانِ فِي عِبَارَةِ الْأَصْلِ مَنْصُوبَانِ وَنِصْفُهَا: وَبَيْنَ أَيْ: وَيُحَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُقَوِّمُ إِلَىٰ هَذَوذًا حَجّ. (قَوْلُهُ: دَرَاهِمَ) نُصِبَ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ شُذُوذًا حَجّ. (قَوْلُهُ: فَوْلُهُ مَا يُقُوِّمَ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِيَ إِلَىٰ. (قَوْلُهُ: هَدْيًا) حَالٌ مِنْ جَزَاءُ فِي قَوْلِهِ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا طَعَامًا هَمُّ أَيْ: لِأَجْلِهِمْ ابْنُ حَجَرٍ. (قَوْلُهُ: هَدْيًا) حَالٌ مِنْ جَزَاءُ فِي قَوْلِهِ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ أَيْ حَالَ كَوْنِ الْجُزَاءِ هَدْيًا وَالْمُرَادُ بِالْكَعْبَةِ جَمِيعُ الْحَرَمِ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُوّرِ وَمُعْنَى بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَيْ: يَبْلُغُ بِهِ إِلَى الْحُرَمِ وَيَذْبَحُ فِيهِ." (١)

٦٧٨. "فِيمَا ذُكِرَ الْمُرْهَفِنُ

(وَعَلَيْهِ) أَيْ: الرَّاهِنِ الْمَالِكِ (مُؤْنَةُ مَرْهُونٍ) كَنَفَقَةِ رَقِيقِ وَكِسْوَتِهِ وَعَلَفِ دَابَّةٍ وَأُجْرَةِ سَقْيِ أَشْجَارٍ وَجُذَاذِ ثِمَارٍ وَبَّخْفِيفِهَا وَرَدِّ آبِقٍ وَمَكَانِ حِفْظٍ فَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَمِنِ

(وَلَا يُمْنَعُ) الرَّاهِنُ (مِنْ مَصْلَحَتِهِ) أَيْ: الْمَرْهُونِ (كَفَصْدٍ وَحَجْمٍ) وَمُعَالَجَةٍ بِأَدْوِيَةٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ١٥٧/٢

إِلَيْهَا حِفْظًا لِمِلْكِهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا (وَهُوَ أَمَانَةٌ بِيَدِ الْمُرْتَفِنِ) لِجَبَرِ «الرَّهْنُ مِنْ رَاهِنِهِ» أَيْ: مِنْ ضَمَانِهِ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْحَيْنِ؛ فَلَا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ ضَمَانِهِ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْحَيْنِ؛ فَلَا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ كَمُوتِ الْكَفِيلِ بِجَامِعِ التَّوَثُقِ وَلَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَفِنُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى فِيهِ أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ بَعْدَ كَمُوتِ الْكَفِيلِ بِجَامِعِ التَّوَثُقِ وَلَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَفِنُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى فِيهِ أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ مِنْ الدَّيْنِ.

#### [دَرْس] (وَأَصْلُ فَاسِدِ كُلِّ عَقْدٍ) صَدَرَ

\_\_\_\_Qالتَّالِثَ مُقَامَهُ وَجَعَلَ يَدَهُ كَيَدِهِ فَإِذَا فَرَّطَ فَقَدْ اسْتَقَلَّ بِالْعُدْوَانِ فَلْيَسْتَقِلَّ بِالضَّمَانِ حِل.

(قَوْلُهُ فِيمَا ذُكِرَ) أَيْ: فِي التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّم مِنْ قَوْلِهِ، وَالثَّمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ إِلَى الْمُتَقَدِّمِ مِنْ قَوْلِهِ، وَالثَّمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ لَا يَمْلِكُ ثَمَنهُ بِقَبْضِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ دَيْنِهِ هُنَا وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُرْتَقِنَ إِذَا بَاعَهُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ لَا يَمْلِكُ ثَمَنهُ بِقَبْضِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ دَيْنِهِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ فِيهِ الجِّادَ الْقَابِضِ وَالْمَقْبِضِ تَأَمَّلْ، وَحَرِّرْ.

(فَوْلُهُ أَيْ: الرَّاهِنُ الْمَالِكُ) وَأَمَّا فِي الْمُسْتَعِيرِ فَعَلَى مَالِكِ الْمَرْهُونِ وَهُوَ الْمُعِيرُ. ح ل وَشَوْبَريُّ.

(قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ مُؤْنَةُ مَرْهُونِ) أَيْ: الَّتِي عِمَا بَقَاؤُهُ فَحَرَجَ خُوْ أُجْرَة طَبِيبٍ وَغَنَ دَوَاءٍ، فَهِي وَاجِبَةٌ وَلَوْ لِغَيْرِ مَرْهُونِ وَخُو مُؤْنَةِ سَمْنٍ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا وَلَوْ تَعَذَّرَتْ الْمُؤْنَةُ مِنْ الرَّاهِنِ لِغَيْبَتِهِ أَوْ لِغَيْرِ مَرْهُونِ وَخُو مُؤْنَةِ سَمْنٍ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا وَلَوْ تَعَذَّرَتْ الْمُؤْنَةُ مِنْ الرَّاهِنِ لِغَيْبَتِهِ أَوْ لِإِشْهَادٍ عِنْدَ فَقْدِهِ، وَإِلَّا فَلَا ق ل عَلَى الجُلَالِ. . الْمُرْهَّنَ رَجَعَ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الحُاكِمِ أَوْ بِإِشْهَادٍ عِنْدَ فَقْدِهِ، وَإِلَّا فَلَا ق ل عَلَى الجُلَالِ. . الْمُرْهَىنَ رَجَعَ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الحُاكِمِ أَوْ بِإِشْهَادٍ عِنْدَ فَقْدِهِ، وَإِلَّا فَلَا ق ل عَلَى الجُلَالِ. . اللَّمُونَى وَيَقِي وَمِمَّا يَلْزُمُ كَالْمُؤَنِ إعَادَةُ مَا الْهُدَمَ مِنْ الْمُرْهُونِ وَإِنَّا لَمْ يَجْبُ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي اللَّهُ وَيَقِيقٍ ) وَمِمَّا يَلْزُمُ كَالْمُؤَنِ إعَادَةُ مَا الْهَدَمَ مِنْ الْمُرْهُونِ وَإِنَّا لَمُ يَجْبُ نَظِيرُ وَلِكَ فِي اللَّهُ وَيَوْ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَهُ فِي الْإِيعَابِ شَوْبَرِيُّ . اللَّهُ وَعِمَارَةُ اللَّهُ بِي الْمُنْ عَلَيْهُ الْحَوْقِ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَهُ فِي الْإِيعَابِ شَوْبَرِيُّ . وَعَمَارَةُ المَّالِ لِأَنَّ لَهُ تَرْكَ سَقِي زَرْعِهِ وَعِمَارَةِ اللَّهُ بَعْبُرُ عَلَيْهُ الجَقِي اللَّهِ تَعَالَى لِاحْتِصَاصِهِ بِذِي الرُّوحِ، وَإِنَّا لَمُ يُلْمُ الْمُؤَجَّرَ عِمَارَةُ الدَّالِ لِأَنَّ ضَرَرَ الْمُشَاتُأْحِر يَنْدَفِعُ بِثَبُوتِ الْحَيْلِ لَكُ، وَإِنَّا لَمُ يَلْمُ الْمُؤَجَّرَ عِمَارَةُ الدَّالِ لِأَنَّ ضَرَالُ لَلْهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا لَهُ عَلَى الْمُؤْجَرَ عِمَارَةُ الدَّالِ لِأَنَّ ضَرَالِهُ وَاللَّهُ عَلَالُهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا لَعْهُ عِنْ الْمُؤْجَرَ عِمَارَةُ الدَّالِ لِأَنَّ ضَرَالُ الْمُؤْجَرَ عِمَارَةُ الدَّالِ لِلَا عَلَى اللْمُؤْجَرَ عِمَارَةُ الدَّالِ لِلْقَالِمُ الْمُؤْجَرَةِ عَلَى الْمُؤْمُونِ الْمُؤْلِقُ فَى الْمُؤْمِنَ المُؤْمَالِ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ عَلَى الْمُؤْمَةُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمَةُ وَلِهُ اللْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِلُولُولُ اللْمُؤْمُ وَلَا لَا لَا لَلْمُؤْمُ وَاللَّهُ اللْمُؤْمُونِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ ا

(قَوْلُهُ وَلَا يَمْنَعُ الرَّاهِنَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ) لَا مِنْ حَيْثُ الْمِلْكُ وَلَا مِنْ حَيْثُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى

لِاخْتِصَاصِهِ بِذِي الرُّوحِ، وَلَهُ خِتَانُ الرَّقِيقِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا إِنَّ لَمْ يَخَفْ مِنْهُ وَكَانَ يَنْدَمِلُ قَبْلَ الْخُلُولِ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِيهِ السَّلَامَةُ وَلَهُ قَطْعُ سِلْعَةٍ إِنْ غَلَبَتْ السَّلَامَةُ، وَإِلَّا فَلَا ح ل وَق ل الْخُلُولِ؛ لِأَنَّ الْعَلَّامَةُ الشَّوْبَرِيُّ وَلَمْ يُعَيَّدُ بِالْمَالِكِ كَسَابِقِهِ، وَلَعَلَّهُ حَذَفَهُ مِنْهُ لِدَلَالَةٍ سَابِقَةٍ كَمَا يُرْشِدُ قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّوْبَرِيُّ وَلَمْ يُعَقَى النَّظُرُ فِي الْمُسْتَعِيرِ الرَّاهِنِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ؟ لِأَنَّهُ مِنْ الْمُصَالِحِ، وَمِثْلُهُ الْوَدِيعُ أَوْ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْحُاكِمِ أَوْ الْمَالِكِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْمُصَالِحِ، وَمِثْلُهُ الْوَدِيعُ أَوْ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْحَاكِمِ أَوْ الْمَالِكِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْمُسْتَعِيرِ مَعَ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ، وَقَطْعِ سِلْعَةٍ كَذَلِكَ. فَلْيُرَاجَعْ (قَوْلُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إَلَيْهَا) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَاجَةٌ مُنِعَ مِنْ الْقَصْدِ دُونَ الْحَاجَةِ قَالَ الْمَاوَرُدِيُّ وَالرُّويَانِيُّ لِخَبَرٍ رُويَ «قَطْعُ الْعُرُوقِ مَسْقَمَةٌ وَالْحِجَامَةُ حَيْرٌ مِنْهُ» شَرْحُ م ر.

(فَوْلُهُ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا) أَيْ: لِحَقِّ الْمُرْتَمِنِ فَلَا يُنَافِي وُجُوبَهَا عَلَى السَّيِّدِ لِحَقِّ الرَّقِيقِ كَمَا فِي النَّفَقَاتِ. شَوْبَرِيُّ.

(قَوْلُهُ وَهُو أَمَانَةٌ بِيدِ الْمُرْمَّنِ) وَاسْتَقْنَى الْبُلْقِينِيُّ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ تَبَعًا لِلْمَحَامِلِيِّ غَمَانِ مَسَائِلَ مَا لَوْ خَوَّلَ الْمَرْهُونُ عَارِيَّةً أَوْ خَوَّلَ الْمُسْتَعَالُ مَا لَوْ خَوَّلَ الْمَرْهُونُ عَارِيَّةً أَوْ خَوَّلَ الْمُسْتَعَالُ مَا لَوْ خَوَّلَ الْمُسْتَعَالُ الْمُرْهُونُ عَصِبًا أَوْ خَوَّلَ الْمُرْهُونُ عَالِيَةٍ أَوْ خَوَّلَ الْمُسْتَعَالُ رَهْنَا أَوْ رُهِنَ الْمَقْبُوضُ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ، أَوْ رَهْنٍ مَقْبُوضٍ بِسَوْمٍ أَوْ رَهْنٍ مَا بِيَدِهِ بِإِقَالَةٍ أَوْ فَسْخِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِمَّنْ خَالَعَهُ. شَرْحُ م ر. (قَوْلُهُ أَيْ: مِنْ ضَمَانِ الْمُرْعَنِ فَالدَّلِالَةُ عَلَى الْمُدَّعِي مَفْهُومُ الْحَدِيثِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ ضَمَانِ الْمُرْعَنِ فَالدَّلِالَةُ عَلَى الْمُدَّعِي مَفْهُومُ الْحَدِيثِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَقَالَةً لَاللَّالُ اللَّهُ عَلَى الْمُدَّعِي مَفْهُومُ الْحَدِيثِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَلَا اللَّهُ عَلَى الْمُرْعَنِ فَالدَّلِلَةُ عَلَى الْمُدَّعِي مَفْهُومُ الْحَدِيثِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ وَالْمَوْلِ قَدْرُهُ مِنْ الدَّيْنِ عَنْ الرَّاهِنِ، وَأَنَّهُ يَسْقُوطِ قَدْرِهِ مِنْ الدَّيْنِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِذَا وَلَوْ زَادَ فَلَا مُطَالَبَةَ بِالزِّيَادَةِ كَمَا فِي قَ لَ وَمَحَلُ سُقُوطِ قَدْرِهِ مِنْ الدَّيْنِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِذَا وَلَا لَا يَغْفَى كَالدَّوَاتِ وَهُ مُ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى التَّلَفِ.

 (قَوْلُهُ وَأَصْلُ فَاسِدِ كُلِّ عَقْدٍ إِخُّ) الْمُرَادُ بِالْأَصْلِ الْكَثِيرُ وَالْغَالِبُ قَالَ خ ط: وَلَوْ قِيلَ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ كُلُّ عَيْنٍ لَا تَعَدِّيَ فِيهَا، وَكَانَتْ مَضْمُونَةً بِعَقْدٍ." (١)

7٧٩. "لإِيهَامِهِ بُطْلَانَ التَّفْسِيرِ

(وَإِنَّمَا تَثْبُتُ الْقَسَامَةُ فِي قَتْلٍ وَلَوْ لِرَقِيقٍ) لَا فِي غَيْرِهِ كَقَطْعِ طَرَفٍ وَإِثْلَافِ مَالِ غَيْرِ رَقِيقٍ؟ لِأَنَّمَا خِلَافُ الْقَسَامَةُ فِي عَيْرِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى لِأَنَّمَا خِلَافُ الْقَيْلُ فَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ مَعَ اللَّوْثِ وَعَدَمِهِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْقَتْلِ (مِحَلِّ لَوْثٍ) بِمُثَلَّتَةٍ (وَهُوَ) أَيْ اللَّوْثُ (قَرِينَةٌ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ مَعَ اللَّوْثِ وَعَدَمِهِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْقَتْلِ (مِحَلِّ لَوْثٍ) بِمُثَلَّتَةٍ (وَهُوَ) أَيْ اللَّوْثُ (قَرِينَةٌ تَعِيلُ أَوْ لَعَيْرِةً فَي اللَّوْثِ وَعَدَمِهِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْقَتْلِ (مِحَلِّ لَوْثٍ) بِمُثَلَّتَةٍ (وَهُوَ ) أَيْ اللَّوْثُ (وَجِدَ قَتِيلُ أَوْ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ بِأَنْ (وُجِدَ قَتِيلُ أَوْ الْمُدَّعِي) أَيْ تُوقِعُ فِي الْقَلْبِ صِدْقَهُ (كَأَنْ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ بِأَنْ (وُجِدَ قَتِيلُ أَوْ الْمُدَعِي الْقَلْبِ صِدْقَهُ (كَأَنْ) هُو أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ بِأَنْ (وُجِدَ قَتِيلُ أَوْ اللَّهُ مِنْ وَيُولِهِ بِأَنْ (وُجِدَ قَتِيلُ أَوْ اللَّوْنِ وَعَدَيْقِ لِأَعْدَائِهِ) فِي وَهُو مِنْ زِيَادَتِي (فِي مَحَلَّةٍ) مُنْفُصِلَةٍ عَنْ بَلَدٍ كَبِيرٍ (أَوْ) فِي (قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ) فِي وَهُو دُنْيَا وَلَمْ مُنْ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرٍ أَصْدِقَاءِ الْقَتِيلِ وَأَهْلِهِ.

(أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ) جَمْعٌ (مَحْصُورُونَ) يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ وَإِلَّا فَلَا قَسَامَةَ نَعَمْ إِنْ ادَّعَى عَدَدٍ مِنْهُمْ مَحْصُورِينَ مُكِّنَ مِنْ الدَّعْوَى وَالْقَسَامَةِ، وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أُولَى مِنْ تَعْبِيرِهِ عَلَى عَدَدٍ مِنْهُمْ مَحْصُورِينَ مُكِّنَ مِنْ الدَّعْوَى وَالْقَسَامَةِ، وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْصُورِينَ أُولَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْمَحْصُورِينَ أُولَى مِنْ قَوْلِهِ شَهِدَ (بِقَتْلِهِ) وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى (عَدْلُ أَوْ عَبْدَانِ أَوْ الْجُمْعِ (أَوْ أَخْبَرَ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ شَهِدَ (بِقَتْلِهِ) وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى (عَدْلُ أَوْ عَبْدَانِ أَوْ الْجَمْعِينَ ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِ ؛ المَرْأَتَانِ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ فَسَقَةٌ أَوْ كُفَّالٌ ) وَإِنْ كَانُوا مُجْتَمَعِينَ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِ ؛ وَلِأَنَّ التَّفَاقَ كُلِّ مِنْ الْأَصْنَافِ الْأَخِيرَةِ عَلَى الْإِحْبَارِ عَنْ الشَّيْءِ يَكُونُ غَالِبًا عَنْ حَقِيقَةٍ ، وَاحْتِمَالُ التَّوَاطُو فِيهَا

\_\_\_\_كَكِنْ جَزَمَ بِتَجْدِيدِهَا ابْنُ دَاوُد فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ اه. زي

(قَوْلُهُ: وَإِنَّا تَثْبُثُ) لَمَّا فَرَغَ مِنْ شُرُوطِ الدَّعْوَى شَرَعَ فِي الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهَا وَهِيَ الْقَسَامَةُ مُتَعَرِّضًا لِمَحَلِّهَا فَقَالَ وَإِنَّا تَثْبُثُ إِخُرْ وَي (قَوْلُهُ: بِيَمِينِهِ) لَكِنَّهَا خَمْسُونَ يَمِينًا فِي قَطْعِ الطَّرَفِ وَالجُرْحِ؛ لِمَحَلِّهَا فَقَالَ وَإِنَّمَا تَثْبُثُ إِخْ زِي (قَوْلُهُ: بِيَمِينِهِ) لَكِنَّهَا خَمْسُونَ يَمِينًا فِي قَطْعِ الطَّرَفِ وَالجُرْحِ؛ لِأَنَّمَا يَمِينُ دَمٍ فَتَفَطَّنْ لِذَلِكَ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ الطَّلَبَةِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا يَمِينُ وَاحِدَةٌ اهد. زي (قَوْلُهُ: يَكَوَهَمُ أَنَّهَا يَمِينُ وَاحِدَةٌ اهد. زي (قَوْلُهُ: عَمَالُ لَكُونِ الْقَوْقِ لِقُوْتِهِ بِتَحْوِيلِ الْيَمِينِ لِجَانِبِ الْمُدَّعِي أَوْ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ الْأَيْمَانَ عَمْ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ عَلَيْهَا اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُعَلِ الْمُرَادُ لِهِ عَقِيقَتَهُ وَلِهُ الْمَعْلَى الْمُ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِ الْمُعَانَ الْمُعَانِ الْمُعَانِ الْمُعَلِقِ الْمُعَانِ اللَّهُ الْمُعَانِ الْمُعَانَ الْمُعَانِ الْمُعَانِ اللَّهُ الْمُعَيِيلُ الْمُعَالِ الْمَعَلَقِهُ الْمُقَالِقُولَ الْمُعَانِ الْمُعَانِ الْقَوْلَةُ عَلَيْهُ الْمُعَانِ الْمُعَانِ اللَّهُ الْمُعَانِ الْمُعَانِ اللَّهُ الْمُعَانِ الْمُعَانِ الْمُعَانِ الْمُعْتِيلِ الْمُعَانِ اللْمُعَانِ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْمُعَانِ اللَّهُ الْمُعَانِ اللَّهُ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَانِ الْمُعَانِ اللْمُعَانِ الْمُعَانِ اللَّهِ الْمُعَانِ الْمُعَلِقِ الْمُعَانِ اللَّوْثُ اللَّهِ الْمُعَلِقِ الْمُعَانِ الْمُعَانِ الْمُعَانِ اللَّهُ الْمُعَالَةُ الْمُعَلِقَ الْمُعَانِ الْمُعَانِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعِلَى الْمُعَلِقَ الْمُع

 $<sup>70 \</sup>times 10^{-2}$  التجريد لنفع العبيد، البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي على شرح المنهج

كَالشَّهَادَةِ الْآتِيَةِ فَالتَّعْبِيرُ بِهِ إِمَّا لِلْعَالِبِ أَوْ جَازٌ عَمَّا يَجِلُّهُ اللَّوْثُ مِنْ الْأَحْوَالِ الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا تِلْكَ الْقُرَائِنُ الْمُؤَكِّدَةُ شَرْحُ م ر وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ بَيَانِيَّةٌ وَالْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ وَمِنْ اللَّوْثِ اللَّوْثِ اللَّيُوعُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ بِأَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ ق ل عَلَى الْجُلَالِ وَلَيْسَ مِنْ اللَّوْثِ مَا لَوْ الشَّيُوعُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامِ وَالْحُاصِّ بِأَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ ق ل عَلَى الْجُلَلِ وَلَيْسَ مِنْ اللَّوْثِ مَا لَوْ وَجِدَ مَعَهُ ثِيَابُ الْقَتِيلِ وَلَوْ كَانَتْ مُلَطَّحَةً بِالدَّمِ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: قَرِينَةٌ) وَيُشْتَرَطُ ثُبُوتُ هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَيَكُفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي حَجِّ س ل (قَوْلُهُ: تُصَدِّقُ الْمُدَّعِي) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَيَكُفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي حَجِّ س ل (قَوْلُهُ: تُصَدِّقُ الْمُدَّعِي) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقَسَامَةِ ظُهُولُ دَمْ وَلَا جُرْحٍ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخُنْقِ وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَخُوهِمَا فَإِذَا اللَّوْثِ وَالْقَسَامَةِ ظُهُولُ دَمْ وَلَا جُرْحٍ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخُنْقِ وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَخُوهِمَا فَإِذَا طَهَرَ أَثَرُهُ قَامَ مَقَامَ الدَّمِ فَلَوْ لَمْ يُوجَدُ أَثَرٌ قَتْلٍ وَإِنْ قَلَ وَإِلَّا فَلَا قَسَامَةَ خِلَافًا لِلْإِسْنَويِ سِ ل وَعِبَارَةُ شَرْحٍ م ر وَلَا بُدّ مِنْ وُجُودٍ أَثَرَ قَتْلٍ وَإِنْ قَلَ وَإِلّا فَلَا قَسَامَةَ خِلَافًا لِلْإِسْنَويِ الْوَلَا فَلَا قَسَامَةً خِلَافًا لِلْإِسْنَوي

(قَوْلُهُ: صَغِيرةٍ) حَرَجَ الْكَبِيرةُ فَلَا لَوْتَ إِنْ وُجِدَ فِيهَا قَتِيلٌ إِذْ الْمُرَادُ كِمَا مَنْ أَهْلُهَا عَيْرُ مُحْصُورِينَ وَعِنْدَ انْبِقَاءِ حَصْرِهِمْ لَا تَتَحَقَّقُ الْعَدَاوَةُ بَيْنَهُمْ فَتَنْتَفِي الْقَرِينَةُ شَرْحُ مِ رِ (فَوْلُهُ: لِأَعْدَاوِهُ بَيْنَهُمْ فَتَنْتَفِي الْقَرِينَةُ شَرْحُ مِ رِ (فَوْلُهُ: لِأَعْدَاوَةُ بَيْنَهُمْ فَيَنْتَفِي الْقَرِينَةُ شَرْحُ مِ لَا وَهُو وَجِدَ بَعْضُهُ فِي مَحَلَّةٍ وَبَعْضُهُ فِي أَحْرَى فَلِلُولِيّ أَنْ لَكُونُوا أَعْدَاعَ لِقَبِيلَتِهِ سِ لَ وَهُو وَجِدَ بَعْضُهُ فِي مَحَلَّةٍ وَبَعْضُهُ فِي أَحْرَى فَلِلُولِيّ أَنْ لَا يُسَاكِنَهُمْ غَيْرُهُمْ فَيْتِينَ وَيُقْسِمَ اهِ. زي (فَوْلُهُ: وَهُمْ يُحَلِّطُهُمْ) لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلُ الشَّرْطُ أَنْ لَا يُسَاكِنَهُمْ غَيْرُهُمْ كَمَا اعْتَمَدَهُ مِ ر اهد. س ل فَالْمُحَالَطَةُ بِغَيْرٍ سُكْنَى لَا تَمْنُعُ اللَّوْثَ (فَوْلُهُ: وَهُمْ يُعْرَفُهُمْ عَيْرُهُمْ الْمُعَلِقُ فَعَيْرٍ سُكْنَى لَا تَمْنُعُ اللَّوْثَ (فَوْلُهُ: وَهُمْ عُمْرُهُمْ أَعْدَاءَهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ مِ ر اهد. س ل فَالْمُحَالَطَةُ بِغَيْرٍ سُكْنَى لَا تَمْنُعُ اللَّوْثَ (فَوْلُهُ: وَهُمُ مُعْرَفُولِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ الْمُعْدَلُولُ وَبَعْرِهِ الْمُحْصُورِينَ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ وَالْإِحَاطَةُ كِيمْ إِذَا وَقَفُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ بِمُحْرَدِ لَيُنْ الشَّهُ لِولَا الْمَرَادُ بِالْمَحْصُورِينَ مَنْ يَسْهُلُ عَدُّهُمْ كَذَلِكَ عَشَ عَلَى م ر (فَوْلُهُ: أَوْ عَيْدِالِ الْمَعْمُورُونَ ) وَلَا يُعْمَدِ أَوْ طَهَرَ لَوْثُ بِعَيْرٍ الْمَحْصُورِينَ مَنْ يَعْمُو أَخْذًا مِنْ فَوْلِهِ الْآلِي وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثُ بِقَتْلٍ مُطَالِقًا فَلَا قَسَامَةَ النَّورِ الْمُعْتَمُدُ عَلَالَ عَلَى م ر (فَوْلُهُ: أَوْ عَبْدَانِ) وَالْعَبْدُ الْمُولِقُ فَي الْمُولِ الْمُعْتَمَدُ خِلَاقًا لِمَا فِي الرَّوْضَةِ زي وَقَدْ مَشَى م ر وَوْلُهُ الْمُعْتَمَدُ وَلَوْ طَهُو لِلْمُعْتَمَدُ وَلَا لَكُ السَّقَى الشَعْمَ وَالَو طَهُو لَوْقَوْدِ وَلَهُ مَنْ فِي النَّوْفِ وَلَا هُو الْمُعْتَمَدُ خِلَاقًا لِمَا فِي الرَّوْضَةِ زي وَقَدْ مَشَى م وَقَدْ مَشَى م وَ فَاللَّهُ الْمُؤْمَدُ الْمُوا لِلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ السَّلَقُولُ الْمُعْتَمَدُ خِلَاقًا لِمَا فِي الْ

(قَوْلُهُ: أَوْ صَبِيَّةٌ) تَعْبِيرُهُ بِالْجَمْعِ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ يَقْتَضِي عَدَمَ الْإَكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ مِنْهُمْ كَمَا فِي عَنَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ مِنْهُمْ كَمَا فِي عَنَم الْأَكْتِفَاءِ بِاثْنَتْ فِي مِنْهُمْ كَمَا فِي عَنَم الْأَكْتِفَاءِ بَاثْنَا مُعْتَمِعِينَ) أَيْ ع ب وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ يَكْتَفِي بِاثْنَتَيْنِ اه. ع ش (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانُوا مُجْتَمِعِينَ) أَيْ

فَاجْتِمَاعُهُمْ لَا يُفِيدُ الْيَقِينَ حَتَّى يُوجِبَ الْقُودَ وَأَشَارَ الشَّارِحُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ أَوْ فِي الْمَتْنِ مَانِعَةُ خُلُوّ بُحُوزُ الجُمْعَ، وَلَوْ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافُ وَأَحْبَرُوهُ، وَغَرَضُهُ بِهَذَا الرَّدُّ عَلَى الضَّعِيفِ خُلُوّ بُحُوزُ الجُمْعَ، وَلَوْ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافُ وَأَحْبَرُوهُ، وَغَرَضُهُ بِهِكَذَا الرَّدُّ عَلَى الضَّعِيفِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَقَرُّقُهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَقَرُّقُهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُو وَرُدَّ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَقِيلَ يُشْتَرِ مُ هَذَا الصَّعِيفُ مَفْرُوضٌ فِي الْعَبِيدِ وَالنِسَاءِ كَمَا هُو فِي شَرْحِ م ر وَظَاهِرُ الشَّرْحِ رُجُوعُهُ لِلْجَمِيعِ فَلْيُحَرَّرْ (قَوْلُهُ: وَلِأَنَّ اتِّقَاقَ كُلِّ إِلِخٌ) غَرَضُهُ بِهَذَا الرَّدُ عَلَى وَظَاهِرُ الشَّرْحِ رُجُوعُهُ لِلْجَمِيعِ فَلْيُحَرَّرْ (قَوْلُهُ: وَلِأَنَّ اتِقَاقَ كُلِّ إِلِخٌ) غَرَضُهُ بِهِمَ لَوْثُ وَظَاهِرُ الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَلَا يَحْشُلُ بِإِخْبَارِهِمْ لَوْثُ الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَلَا يَحْصُلُ بِإِخْبَارِهِمْ لَوْثُ الصَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَلَا يَعْقَلُ إِلَى قَلْكَ الْمَقْتُولِ فُلَانُ قَتَلَنِي فَلَا عِبْرَةَ بِهِ عِنْدَنَا خِلَاقًا لِمَالِكٍ قَالَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْخَالَةِ لَلْ الْمَقْتُولِ فُلَانُ قَتَلَنِي فَلَا عَبْرَةً بِهِ عِنْدَنَا خِلَاقًا لِمَالِكٍ قَالَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْخَالَةِ لِلْعَلَاثُ فِي الشَّولِ فَلَا الْمَقْتُولِ فَلَا الْمَلْقُولُ فَلَا الْمَالِكُ فَلَا عَبْرَةً بِهِ عِنْدَنَا عَلَا الْعَلَى الْمُؤْهِ الْمَعْرَاقِ الْمَلْكِ اللَّهُ وَلَا الْمُلْلِكُ فَلَا عَلَى اللَّهُ الْقَلْهُ الْمَلْكُ الْقَالَةُ لِلْ الْمَالِقُولُهُ الْمَالِقُولُ فَلَا عَلَى الْعَلَى الْمَعْرَاقِ الْمَلْكُولُ الْمَلْكُونُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمَقْلُولُ اللَّهُ لِلْمُ اللَّهُ الْمُلْكُونُ الْمَالِلُولُ الْمَالِلُكُ اللَّهُ ال

وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِسَبَبِ الْعَدَاوَةِ وَغَوْهِا قَالَ الْقَاضِي وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا فِي وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ بِسَبَبِ الْعَدَاوَةِ وَغَوْهِا قَالَ الْقَاضِي وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا فِي صُورَةِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ اه. أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بِخَطَرِ الدِّمَاءِ فَضُيِّقَ فِيهَا وَأَيْضًا فَهُوَ هُنَا مُدَّعٍ فَي صُورَةِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ اه. أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بِخَطَرِ الدِّمَاءِ فَضُيِّقَ فِيهَا وَأَيْضًا فَهُو هُنَا مُدَّعٍ فَي صُورَةِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ اه. اللهِ مَا اللهُ اللهُ اللهِ مَا اللهِ مَالِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهِ مِنْ اللهِ مَا اللهُ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهُولِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللّهُ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهَا اللهُ اللهِ م

. ٦٨٠ ""باب صلاة المسافر".

من باب إضافة الشرط إلى شرطه ويقال إلى محله أو الفعل إلى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشرع مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه بقوله "أقل" مدة "سفر تتغير به" أي السفر "الأحكام" وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الإسقاط. واعلم أن الرخصة

باب صلاة المسافر

هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف وزنا ومعنى لأنه يكشف عن أخلاق الرجال يقال سفر الرجل سفرا من باب ضرب فهو سافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب وصاحب وصحب فهو للمصدر والجمع لكن استعمال الفعل واسم الفاعل منه مهجور مصباح والسفر بفتحتين اسم منه وجمعه أسفار سمي به لأنه يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال فالمفاعلة ليست على بابحا لأنحا لا تكون إلا بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي على بابحا باعتبار أنه أسفر أي انكشف عن المكان وهو عنه اه قوله:

<sup>(</sup>١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد، البجيرمي ١٩٤/٤

"إلى شرطه" فيه أن الشرط السفر لا المسافر سيد عن الحموي قوله: "ويقال إلى محله" كل فاعل محل قوله: "والسفر في اللغة قطع المسافة" التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد فهو بمعنى قول السعد في التلويح هو في اللغة الخروج المديد وشرعا خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه قوله: "أقل مدة سفر تتغير به الأحكام" السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كالحج والجهاد وسفر مباح كالتجارة وسفر معصية كقطع الطريق والأولان سببان للرخصة إتفاقا وأما الأخير فكذلك عندنا وبه قال الأوزاعي والثوري وداود والمزيي وبعض المالكية خلافا لمالك والشافعي وأحمد فإنهم قالوا: سفر المعصية لا يفيد الرخصة لأنها تثبت تخفيفا وماكان كذلك لا يتعلق بما يوجب التغليظ أعنى المعصية ذكره العلامة نوح وفي الحلبي الكبير وللمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كإباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعيدين والأضحية ومن ذلك قصر ذوات الأربع من الصلاة اه قوله: "وهي لزوم قصر الصلاة" الضمير للأحكام ولا يحسن هذا التفسير والأولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعدين والأضحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم وغير ذلك اه قوله: "كرخصة الاسقاط" الأولى أن يقول وهو رخصة إسقاط أي مسقطة للحكم أصلا لا إلى بدل فإن الشفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضيه بعد الإقامة فالفرض في حقه ركعتان فلم يوجد التغير من العسر إلى اليسر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الإسقاط والعزيمة شيء واحد في الما صدق وإن اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح ومن حكى خلافا بين المشايخ في أن القصر عزيمة عندنا أو رخصة فقد غلط لأن من قال رخصة." (١)

٦٨١. "مُسْتَوْعِبَةً، فَلَوْ تَرَكَهُ وَدَوَامَ عَلَيْهِ أَثِمَ

(وَأُذُنَيْهِ) مَعًا وَلَوْ (بِمَائِهِ) -

\_\_\_\_\_ حَمَلَ فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ رِوَايَةِ التَّثْلِيثِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْمَاءَ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِالْمَرَّةِ الْأُولَى، فَكَيْفَ يُسَنُّ التَّكْرَارُ؟ لِمَا فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ مِنْ أَنَّكُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ مَا دَامَ فِي الْعُضُو لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا (فَوْلُهُ: مُسْتَوْعِبَةً) هَذَا

<sup>(</sup>١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، الطحطاوي ص/١٩

سُنَّةُ أَيْضًا، كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْفَتْحِ، ثُمَّ نُقِلَ عَنْ الْقُنْيَةِ أَنَّهُ إِذَا دَاوَمَ عَلَى تَرْكِ الِاسْتِيعَابِ بِلَا عُذْرٍ يَأْثُمُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ لِظُهُورِ رَغْبَتِهِ عَنْ السُّنَّةِ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَتَكَلَّمُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْمَسْحِ. عُذْرٍ يَأْثُمُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ لِظُهُورِ رَغْبَتِهِ عَنْ السُّنَّةِ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَتَكَلَّمُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْمَسْحِ. وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَضَعَ كَفَيْهِ وَأَصَابِعَهُ عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهِ وَيَمُدَّهُمَا إِلَى الْقَفَا عَلَى وَجْهٍ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ ثُمَّ يَمْسَحُ أَذُنَيْهِ بِأُصْبُعَيْهِ. اهد. وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يُجَافِي الْمُسَبِّحَتَيْنِ وَالْإِجْهَامَيْنِ لِيَمْسَحَ بِهِمَا الرَّأْسِ خَشْيَةَ الِاسْتِعْمَالِ، فَقَالَ فِي الْفَتْحِ: لَا أَصْلَ لَهُ اللَّأَذُنَيْنِ وَالْكَفَيْنِ لِيَمْسَحَ بِهِمَا جَانِيَيْ الرَّأْسِ حَشْيَةَ الِاسْتِعْمَالِ، فَقَالَ فِي الْفَتْحِ: لَا أَصْلَ لَهُ اللَّأَنْ وَالْكَفَيْنِ لِيَمْسَحَ بِهِمَا جَانِيَيْ الرَّأْسِ حَشْيَةَ الِاسْتِعْمَالِ، فَقَالَ فِي الْفَتْحِ: لَا أَصْلَ لَهُ السُّنَةِ؛ لِأَنَّ الِاسْتِعْمَالَ لَا يَتْبُتُ قَبْلَ الاِنْفِصَالِ، وَالْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ. [تَنْبِيهُ]

لَوْ مَسَحَ ثَلَاثًا عِمِيَاهِ، قِيلَ: يُكْرَهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ بِدْعَةٌ، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَفِي الْخَانِيَّةِ لَا يُكْرَهُ وَلَا يَكُونُ سُنَّةً وَلَا أَدَبًا، قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ الْأَوْلَى إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ. اه. قُلْت: لَكِنْ الْكُونُ سُنَّةً وَلَا أَدَبًا، قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ الْأَوْلَى إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ. اه. قُلْت: لَكِنْ اسْتَوْجَبَهُ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ، وَذَكَرْت مَا يُؤَيِّدُهُ فِيمَا عَلَقْته عَلَى الْبَحْرِ فَرَاجِعْهُ وَسَيَأْتِي فِي الْمَتْنِ عَدُّهُ مِنْ الْمَنْهِيَّاتِ.

(قَوْلُهُ: وَأُذُنَيْهِ) أَيْ بَاطِنَهُمَا بِبَاطِنِ السَّبَّابَتَيْنِ، وَظَاهِرَهُمَا بِبَاطِنِ الْإِجْمَامَيْنِ قُهُسْتَايِيٌّ (قَوْلُهُ: مَعًا) أَيْ فَلَا تَيَامُنَ فِيهِمَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ (قَوْلُهُ: وَلَوْ بِمَائِهِ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ: لَوْ أَحَذَ لِلْأُذُنَيْنِ مَعًا) أَيْ فَلَا تَيَامُنَ فِيهِمَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ (قَوْلُهُ: وَلَوْ بِمَائِهِ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ: لَوْ أَحَذَ لِلْأُذُنَيْنِ مَعًا أَيْ عَنِيهَ الْخُلَاصَةِ: لَوْ أَحَذَ لِلْأُذُنَيْنِ مَا عَلَى الْإِلْمُ اللّهُ مَسْكِينُ رِوَايَةً عَنْ أَبِي حَنِيفَةً.

قَالَ فِي الْبَحْرِ: فَاسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذْ مَاءً جَدِيدًا وَمَسَحَ بِالْبِلَّةِ الْبَاقِيَةِ هَلْ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَّةِ؟ فَعِنْدَنَا نَعَمْ، وَعِنْدَهُ لَا. أَمَّا لَوْ أَحَذَ مَاءً جَدِيدًا مَعَ بَقَاءِ الْبِلَّةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُقِيمًا لِلسُّنَّةِ اتِّفَاقًا اه وَأَقَرَّهُ فِي النَّهْرِ.

أَقُولُ: مُقْتَضَاهُ أَنَّ مَسْحَ الْأَذُنَيْنِ عِمَاءٍ جَدِيدٍ أَوْلَى مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ؛ لِيَكُونَ آتِيًا بِالسُّنَةِ اتِّفَاقًا، وَهُوَ مُقَادُ تَعْبِيرِ الشَّارِحِ بِلَوْ الْوَصْلِيَّةِ تَبَعًا لِلشُّرُنْبُلَالِيِّ وَصَاحِبِ الْبُرْهَانِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تِلْكَ الرِّوَايَةِ، لَكِنَّ تَقْيِيدَ سَائِرِ الْمُتُونِ بِقَوْلِمِمْ عِمَائِهِ يُفِيدُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَكَذَا تَقْرِيرُ شُرَّاحِ الْهِدَايَةِ الرِّوَايَةِ، لَكِنَّ تَقْيِيدَ سَائِرِ الْمُتُونِ بِقَوْلِهِمْ عِمَائِهِ يُفِيدُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَكَذَا تَقْرِيرُ شُرَّاحِ الْهِدَايَةِ وَعَيْرِهَا، وَاسْتِدْلَا أَهُمُ «بِفِعْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – أَنَّهُ أَحْذَ غَرْفَةً فَمَسَحَ عِمَا رَأْسَهُ وَأُذُنيهِ» وَعَيْرِهَا، وَاسْتِدْلَا أَمُنُ مِنْ الرَّأْسِ» وَكَذَا جَوَاهُمُ مُ عَمَّا رُوِيَ أَنَّهُ أَحْذَ غَرْفَةً فَمَسَحَ عِمَا رَأْسَهُ وَاللَّهُ وَسَلَّمَ – أَخَذَ وَلِكَ، وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَخَذَ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَى أَنَّهُ لِفِنَاءِ الْبِلَّةِ قَبْلَ الاسْتِيعَابِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَوْ كَانَ أَخْذُ الْمَاءِ الْجَدِيدِ مُقِيمًا لِلسُّنَةِ لَمَا أُخْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ.

وَفِي الْمِعْرَاجِ عَنْ الْخَبَّازِيَّةِ: وَلَا يُسَنُّ تَخْدِيدُ الْمَاءِ فِي كُلِّ بَعْضٍ مِنْ أَبْعَاضِ الرَّأْسِ، فَلَا يُسَنُّ

فِي الْأُذُنَيْنِ بَلْ أَوْلَى لِأَنَّهُ تَابِعُ اه وَفِي الْحِلْيَةِ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَحْمَدَ أَنْ يَكُونَ بِمَاءِ الرَّأْسِ، خِلافًا لِمَالِكِ وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ اه وَفِي التَّتَارْحَانِيَّة: وَمِنْ السُّنَّةِ مَسَحَهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ، وَلا يَأْخُذُ لَمُنَا مَاءً جَدِيدًا. اه. وَفِي الْهِدَايَةِ وَالْبَدَائِعِ: وَهُوَ سُنَّةُ بِمَاءِ الرَّأْسِ، قَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَيْ وَلا يَأْخُذُ لَمُنَا مَاءً جَدِيدًا. اه. وَفِي الْهِدَايَةِ وَالْبَدَائِعِ: وَهُو سُنَّةُ بِمَاءِ الرَّأْسِ، قَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَيْ لاَ بِمَاءٍ جَدِيدٍ، وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ: وَفِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ لِلْعَيْنِيِّ اسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ سُنَّةٌ، وَلاَ يَتُمْ بِدُونِهِمَا حَيْثُ جُعِلَتَا مِنْ الرَّأْسِ أَيْ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَارِّ. وَفِي شَرْحِ الْدُرَرِ لِلشَّيْخِ إسْمَاعِيلَ: وَلَوْ أُفْرِدَا بِالْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَصَارَا أَصْلَيْنِ، وَذَا الدُّرَرِ لِلشَّيْخِ إسْمَاعِيلَ: وَلَوْ أُفْرِدَا بِالْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَصَارَا أَصْلَيْنِ، وَذَا الدُّرَرِ لِلشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ: وَلَوْ أُفْرِدَا بِالْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَصَارَا أَصْلَيْنِ، وَذَا اللَّهَ مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِخُ مُخَالِفٌ لِلرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَشَى لَكُولُ لَيْ الشَّارِخُ مُخَالِفٌ لِلرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَشَى

عَلَيْهَا أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ الْمَوْضُوعَةِ لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.." (١)

7٨٢. "لِأَنَّ الْمَجَّ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ (وَأَنْفِهِ) حَتَّى مَا تَحْتَ الدَّرَنِ (وَ) بَاقِي (بَدَنِهِ)

لَكِنْ فِي الْمُغْرِبِ وَغَيْرِهِ: الْبَدَنُ مِنْ الْمَنْكِبِ إِلَى الْأَلْيَةِ، وَحِينَئِذٍ فَالرَّأْسُ وَالْعُنُقُ وَالْيَدُ وَالرِّجْلُ

حَارِجَةٌ لُغَةً دَاخِلَةٌ تَبَعًا شَرْعًا (لَا دَلْكُهُ) لِأَنَّهُ مُتَمِّمٌ، فَيَكُونُ مُسْتَحَبًّا لَا شَرْطًا، خِلَافًا لِمَالِكٍ

(وَيَجِبُ) أَيْ يُفْرَضُ (غَسْلُ) كُلِّ مَا يُمْكِنُ مِنْ الْبَدَنِ بِلَا حَرَجٍ مَرَّةً كَأُذُنٍ وَ (سُرَّةٍ وَشَارِبٍ وَكَوْ مُتَبَلِّدًا لِمَا فِي - ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] - مِنْ وَحَاجِبٍ وَ) أَثْنَاءِ (لِحِيَةٍ) وَشَعْرِ رَأْسٍ وَلَوْ مُتَبَلِّدًا لِمَا فِي - ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] - مِنْ الْمُبَالَغَةِ (وَفَرْجٍ حَارِجٍ) لِأَنَّهُ كَالْفَمِ لَا دَاخِلٍ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ، وَلَا تُدْخِلُ أُصْبُعَهَا فِي قُبُلِهَا بِهِ الْمُبَالَغَةِ (وَفَرْجٍ حَارِجٍ) لِأَنَّهُ كَالْفَمِ لَا دَاخِلٍ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ، وَلَا تُدْخِلُ أُصْبُعَهَا فِي قُبُلِهَا بِهِ يُفْتِي.

(لَا) يَجِبُ (غَسْلُ مَا فِيهِ حَرَجٌ كَعَيْنٍ) وَإِنْ اكْتَحَلَ بِكُحْلٍ نَجِسٍ (وَثُقْبِ انْضَمَّ وَ) لَا (دَاخِلَ قُلْفَةٍ)

\_\_\_\_Qالْجَاهِلَ يَعُبُّ وَالْعَالِمُ يَشْرَبُ مَصَّاكَمَا هُوَ السُّنَّةُ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَجَّ) أَيْ طَرْحَ الْمَاءِ مِنْ الْفَمِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلْمَضْمَضَةِ، خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ فِي الْخُلَاصَةِ، نَعَمْ هُوَ الْأَحْوَطُ مِنْ حَيْثُ الْخُرُوجُ عَنْ الْخِلَافِ، وَبَلْعُهُ إِيَّاهُ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي الْحِلْيَةِ. (فَوْلُهُ: حَتَّى مَا تَحْتَ الدَّرِنِ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَالدَّرَنُ الْيَابِسُ فِي الْأَنْفِ كَالْخُبْزِ الْمَمْضُوغِ وَالْعَجِينِ يَمْنَعُ. اه. وَهَذَا غَيْرُ الدَّرِنِ الْآتِي مَتْنَا، وَقَيَّدَ بِالْيَابِسِ لِمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ إسْمَاعِيلَ وَالْعَجِينِ يَمْنَعُ. اه. وَهَذَا غَيْرُ الدَّرِنِ الْآتِي مَتْنَا، وَقَيَّدَ بِالْيَابِسِ لِمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ إسْمَاعِيلَ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٢١/١

أَنَّ فِي الرَّطْبِ اخْتِلَافَ الْمَشَايِخِ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ عَنْ الْمُحِيطِ.

(قَوْلُهُ: لَكِنْ) اسْتِدْرَاكُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَتْنِ حَيْثُ أَطْلَقَ الْبَدَنَ عَلَى الْجَسَدِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَعُمُّ الْأَطْرَافَ. وَالنَّأْسِ ط. الْأَطْرَافَ. وَالنَّأْسِ ط.

(قَوْلُهُ: فِي الْمُغْرِبِ) بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ فَغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ: اسْمُ كِتَابٍ فِي اللَّغَةِ لِلْإِمَامِ الْمُطَرِّزِيُّ تِلْمِيذُ الْإِمَامِ الْمُغْرِبِ) بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ فَغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ: اسْمُ كِتَابٍ فَقَهَائِنَا، وَلَهُ كِتَابُ أَكْبَرُ مِنْهُ تَلْمِيذُ الْإِمَامِ الزَّعَشْرِيِّ ذَكَرَ فِيهِ الْأَلْفَاظَ اللَّعَوِيَّةَ الْوَاقِعَةَ فِي كُتُبِ فُقَهَائِنَا، وَلَهُ كِتَابُ أَكْبَرُ مِنْهُ سَمَّاهُ الْمُعْرِبَ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ) وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا كَمَا فِي الْفَتْحِ.

(قَوْلُهُ أَيْ يُفْرَضُ) أَيْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْوَاحِبِ الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: وَشَارِبٍ وَحَاجِبٍ) أَيْ بَشَرَةً وَشَعْرًا وَإِنْ كَثُفَ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي النِّيَّةِ.

(قَوْلُهُ: لِمَا فِي " ﴿ فَاطَّهَّرُوا ﴾ [المائدة: ٦] " مِنْ الْمُبَالَغَةِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَيَجِبْ، وَكَانَ الْأَوْلَى مِنْ تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ وَفَرْجٍ حَارِجٍ إِلَّ أَيْ لِأَثَّمَا صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ تَقْتَضِي وُجُوبَ غَسْلِ مَا يَكُونُ مِنْ تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ وَفَرْجٍ حَارِجٍ إِلَّ أَيْ لِأَثَّمَا صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ تَقْتَضِي وُجُوبَ غَسْلِ مَا يَكُونُ مِنْ طَاهِرِ الْبَدَنِ وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ كَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ دُرَرٌ. بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ طَاهِرِ الْبَدَنِ وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ كَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ دُرَرٌ. بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ طَاهِرِ الْمُشَدَّدَتُيْنِ أَصْلُهُ تَطَهَّرَ قُلِبَتْ التَّاءُ ثُمَّ مَصْدَرُهُ اطَّهَرَ بِكَسْرِ الْمُمْرَةِ وَفَتْحِ الطَّاءِ وَضَمِّ الْهُاءِ الْمُشْدَّدَتَيْنِ أَصْلُهُ تَطَهَّرَ قُلِبَتْ التَّاءُ ثُمُّ مَنْ جِيءَ هِمْزَةِ الْوَصْلِ وَجُحَرَّدُهُ طَهُرَ بِالتَّخْفِيفِ وَزِيَادَةُ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيادَةِ الْمُعْنَى، وَلِيمَا عَلَقْنَاهُ عَلَى زِيادَةِ الْمُعْنَى، وَلِيمَا عَلَقْنَاهُ عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: لَا دَاخِلَ) أَيْ لَا يَجِبُ غَسْلُ فَرْجِ دَاخِلٍ.

(قَوْلُهُ: وَلَا تُدْخِلُ إِصْبَعَهَا) أَيْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ كَمَا فِي الشُّرُنْبُلَالِيَّةِ ح. أَقُولُ: وَهُو مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ الْفَتْحِ وَلَا يَجِبُ إِدْ حَالْهَا الْأُصْبُعَ فِي قُبُلِهَا وَبِهِ يُفْتِي اه فَافْهَمْ. وَفِي التَّتَارْحَانِيَّة: وَلَا تُدْخِلُ الْمُرَّأَةُ إِصْبَعَهَا فِي فَرْجِهَا عِنْدَ الْغُسْلِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تُدْخِلُ الْأُصْبُعَ فَلَيْسَ بِتَنْظِيفٍ الْمَرْأَةُ إِصْبَعَهَا فِي فَرْجِهَا عِنْدَ الْغُسْلِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تُدْخِلُ الْأُصْبُعَ فَلَيْسَ بِتَنْظِيفٍ وَالْمَحْتَارُ هُو الْأُولُ اه فَقَوْلُ الشُّرُنْبُلَالِيَّةِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ لَا يَجِبُ إِدْ حَالْهَا رَدُّ لِهِ يَكِوهِ الرِّوَايَةِ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْوُجُوبُ وَهُو بَعِيدٌ تَأَمَّلُ.

(قَوْلُهُ: كَعَيْنٍ) لِأَنَّ فِي غَسْلِهَا مِنْ الْحَرِجِ مَا لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّا شَحْمٌ لَا تَقْبَلُ الْمَاءَ، وَقَدْ كُفَّ بَصَرُ مَنْ تَكَلَّفَ لَهُ مِنْ الصَّحَابَةِ كَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ بَحْرٌ. وَمُفَادُهُ عَدَمُ وُجُوبٍ غَسْلِهَا

عَلَى الْأَعْمَى خِلَافًا لِلْحَانُوتِيِّ حَيْثُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ أَنَّهُ يُورِثُ الْعَمَى، وَلِهَذَا نَقَلَ أَبُو السُّعُودِ عَنْ الْعَلَّامَةِ سَرِيِّ الدِّينِ أَنَّ الْعِلَّةَ الصَّحِيحَةَ كَوْنُهُ يَضُرُّ وَإِنْ لَمْ يُورِثْ الْعَمَى، فَيَسْقُطُ حَتَّى عَنْ الْأَعْمَى اه.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ اكْتَحَلَ إِلَيْ) الظَّاهِرُ أَنَّمَا شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَائُهَا مَعْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهَا فَهُوَ الشَّوْنُافٌ لِبَيَانِ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ الْمَذْكُورَ قَبْلَ غَسْلِ نَجَاسَةٍ حُكْمِيَّةٍ وَهَذَا غَسْلُ الْمَذْكُورَ قَبْلَ غَسْلِ نَجَاسَةٍ حُكْمِيَّةٍ وَهَذَا غَسْلُ نَجَاسَةٍ حَقِيقِيَّةٍ فَلَا يَصِحُ جَعْلُ إِنْ وَصْلِيَّةً تَأْمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَثَقْبِ انْضَمَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ: وَإِنْ انْضَمَّ التُّقْبُ بَعْدَ نَزْعِ الْقُرْطِ وَصَارَ بِحَالِ إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ يَدْخُلُهُ وَإِنْ غَفَلَ لَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِمْرَارِهِ وَلَا يَتَكَلَّفُ لِغَيْرِ الْإِمْرَارِ مِنْ إِدْحَالِ عُودٍ مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ يَدْخُلُهُ وَإِنْ غَفَلَ لَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِمْرَارِهِ وَلَا يَتَكَلَّفُ لِغَيْرِ الْإِمْرَارِ مِنْ إِدْحَالِ عُودٍ وَغَانَ الْمُرَجَ مَدْفُوعٌ. اه.

(قَوْلُهُ: وَدَاخِلَ قُلْفَةٍ) الْقُلْفَةُ وَالْغُلْفَةُ." (١)

٦٨٣. "وَلَوْ كُلْبَ الْمَاءِ وَخِنْزِيرَهُ (كَسَمَكٍ وَسَرَطَانٍ) وَضِفْدَعٍ إِلَّا بَرِّيًّا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ، وَهُوَ مَا لَا سُتْرَةَ لَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَيَفْسُدُ فِي الْأَصَحِّ كَحَيَّةٍ بَرِّيَّةٍ، إِنْ لَمَا دَمٌ وَإِلَّا لَا (وَكَذَا) الْحُكْمُ (لَوْ لَا سُتْرَةَ لَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَيَفْسُدُ فِي الْأَصَحِّ كَحَيَّةٍ بَرِّيَّةٍ، إِنْ لَمَا دَمٌ وَإِلَّا لَا (وَكَذَا) الْحُكْمُ (لَوْ مَاتَ) مَا ذُكِرَ (حَارِجَهُ وَبَقِيَ فِيهِ) فِي الْأَصَحِّ، فَلَوْ تَفَتَّتَ فِيهِ نَحُو ضِفْدَعٍ جَازَ الْوُضُوءُ بِهِ لَا شُرْبُهُ لِحُرْمَةٍ لَحُمِهِ.

(وَيَنْجُسُ) الْمَاءُ الْقَلِيلُ (بِمُوْتِ مَائِيٍّ مَعَاشٍ بَرِّيٌ مُولَّدٍ) فِي الْأَصَحِّ (كَبَطٍّ وَإِوَزٍّ) وَحُكْمُ سَائِرِ الْمَائِعَاتِ كَالْمَاءِ فِي الْأَصَحِّ، حَتَّى لَوْ وَقَعَ بَوْلٌ فِي عَصِيرٍ عُشْرٌ فِي عُشْرٍ لَمْ يَفْسُدْ، وَلَوْ سَالَ الْمَائِعَاتِ كَالْمَاءِ فِي الْأَصَحِّ، حَتَّى لَوْ وَقَعَ بَوْلٌ فِي عَصِيرٍ عُشْرٌ فِي عُشْرٍ لَمْ يَفْسُدْ، وَلَوْ سَالَ دَمُ رِجْلِهِ مَعَ الْعَصِيرِ لَا يَنْجُسُ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ذَكْرَهُ الشُّمُنِيُّ وَغَيْرُهُ (وَبِتَغَيُّرُ أَحَدِ أَوْصَافِهِ) مِنْ لَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رِيحٍ (يَنْجُسُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّرُ لَوْ جَارِيًا إِجْمَاعًا، أَمَّا الْقَلِيلُ فَيَنْجُسُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّرُ خَلَافًا لِمَالِكٍ

\_ مَا يَتَوَالَدُ فِي الْبَرِّ وَيَعِيشُ فِي الْمَاءِ كَالْبَطِّ وَالْإِوَزِّ كَمَا يَأْتِي. (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَلْبَ الْمَاءِ وَخِنْزِيرَهُ) أَيْ بِالْإِجْمَاعِ خُلَاصَةٌ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَبِرُ الْقَوْلَ الضَّعِيفَ الْمَحْكِيَّ فِي الْمِعْرَاجِ أَفَادَهُ فِي الْبَحْرِ.

(قَوْلُهُ: كَسَمَكٍ) أَيْ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ وَلَوْ طَافِيًا خِلَافًا لِلطَّحَاوِيِّ كَمَا فِي النَّهْرِ.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٥٢/١

(قَوْلُهُ: وَسَرَطَانٍ) بِالتَّحْرِيكِ، وَمَنَافِعُهُ كَثِيرَةٌ بَسَطَهَا فِي الْقَامُوسِ.

(قَوْلُهُ: وَضِفْدَعٍ) كَزِبْرِجٍ وَجَعْفَرٍ وَجُنْدُبٍ وَدِرْهَمٍ وَهَذَا أَقَلُ أَوْ مَرْدُودٌ قَامُوسٌ.

(قَوْلُهُ: فَيَفْسُدُ فِي الْأَصَحِ) وَعَلَيْهِ فَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ مِنْ عَدَمِ الْإِفْسَادِ بِالضِّفْدَعِ الْبَرِّيِّ وَصَحَّحَهُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ عَنْ الْحِلْيَةِ.

(قَوْلُهُ: كَحَيَّةٍ بَرِيَّةٍ) أَمَّا الْمَائِيَّةُ فَلَا تَفْسُدُ مُطْلَقًا كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ وَكَالْحَيَّةِ الْبَرِيَّةِ الْوَزَغَةُ لَوْ كَبِيرَةً لَهَا دَمُّ سَائِلٌ مُنْيَةٌ.

(قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلضِّفْدَعِ الْبَرِّيَّةِ وَالْحَيَّةِ الْبَرِّيَّةِ دَمْ سَائِلٌ فَلَا يَفْسُدُ.

(قَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ مَائِيِّ الْمُوَلَّدِ وَغَيْرُ الدَّمَوِيِّ ط.

(قَوْلُهُ: لِخُرْمَةِ كَحْمِهِ) لِأَنَّهُ قَدْ صَارَتْ أَجْزَاؤُهُ فِي الْمَاءِ فَيُكْرَهُ الشُّرْبُ تَحْرِيمًا كَمَا فِي الْبَحْرِ.

(قَوْلُهُ: الْقَلِيلُ) أَمَّا الْكَثِيرُ فَيَأْتِي حُكْمُهُ بَعْدُ.

(قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِ) أَيْ مِنْ الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّ لَهُ نَفْسًا سَائِلَةً، وَاتَّفَقَتْ الرِّوَايَاتُ عَلَى الْإِفْسَادِ فِي الْمُجْتَبَى مِنْ تَصْحِيحِ عَدَمِ الْإِفْسَادِ فِي الْمُجْتَبَى مِنْ تَصْحِيحِ عَدَمِ الْإِفْسَادِ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِ غَرُّر.

(قَوْلُهُ: كَبَطٍّ وَإِوَرٍّ) فَسَّرَ فِي الْقَامُوسِ كُلَّا مِنْهُمَا بِالْآحَرِ فَهُمَا مُتَرَادِفَانِ، وَالْإِوَنُّ بِكَسْرٍ فَفَتْحٍ وَوَلَهُ: كَبَطٍ وَإِوَرٍّ) فَسَّرَ الْقَامُوسِ كُلَّا مِنْهُمَا بِالْآحَرِ الْمَائِعَاتِ كَالْمَاءِ فِي الْأَصَحِ.

(قَوْلُهُ: وَحُكْمُ سَائِرِ الْمَائِعَاتِ إِلَىٰ فَكُلُّ مَا لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ لَا يُفْسِدُ غَيْرَ الْمَاءِ وَهُوَ الْأَصَحُّ مُحِيطٌ وَخُكْمُ سَائِرِ الْمَائِعَاتِ كَمَاءٍ فِي مُحِيطٌ وَخُكْفَةٌ وَالْأَشْبَهُ بِالْفِقْهِ بَدَائِعُ. اهد. بَحْرٌ، وَفِيهِ مِنْ مَوْضِعِ آخَرَ وَسَائِرُ الْمَائِعَاتِ كَمَاءٍ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، يَعْنِي كُلُّ مِقْدَارٍ لَوْ كَانَ مَاءً تَنَجَّسَ، فَإِذَا كَانَ غَيْرَهُ يَنْجُسُ اه وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ. (قَوْلُهُ: فِي عَصِيرٍ ط.

(قَوْلُهُ: لَمْ يَفْسُدْ) أَيْ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَتَرُ النَّجَاسَةِ.

(قَوْلُهُ: مَعَ الْعَصْرِ) أَيْ وَالْعَصِيرُ يَسِيلُ وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِ أَثَرُ الدَّمِ كَمَا فِي الْمُنْيَةِ عَنْ الْمُحِيطِ.

(قَوْلُهُ: لَا يَنْجُسْ) أَيْ وَيَحِلُ شُرْبُهُ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ فِي حُكْمِ الْمَاءِ فَتُسْتَهْلَكُ فِيهِ النَّجَاسَةُ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الضِّفْدَع الْمُتَقَدِّمَةِ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ) أَفَادَ أَنَّ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمُنْيَةِ.

(قَوْلُهُ: وَبِتَغَيُّرٍ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِمَوْتِ مَائِيٍّ الْمُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ وَيَنْجُسُ، وَقَوْلُهُ بِنَجِسٍ جَارٍّ وَجَرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَغَيُّر، وَقَوْلُهُ الْكَثِيرِ وَجَرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَغَيُّر، وَقَوْلُهُ الْكَثِيرِ فَاعِلُ يَنْجُسُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ بِتَغَيُّر، وَقَيَّدَ بِالْكَثِيرِ إِصْلَاحًا لِعِبَارَةِ الْمَثْنِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَلِيلِ وَلَا يَصِحُّ إِرَادَتُهُ هُنَا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُسَخِ إصلاحًا لِعِبَارَةِ الْمَثْنِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَلِيلِ وَلَا يَصِحُ إِرَادَتُهُ هُنَا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُسَخِ إِصْلَاحًا لِعِبَارَةِ الْمُثَنِ بُوسِيغَةِ الْمُضَارِعِ وَهُو تَحْرِيفٌ، وَكَأَنَّ الْمُحَشِّينَ لَمْ تَقَعْ لَهُمْ نُسْحَةٌ صَحِيحةً فَاعْتَرَضُوا عَلَى مَا رَأُوْا فَافْهَمْ.

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ) فَإِنَّ مَا هُوَ قَلِيلٌ عَنْدَنَا لَا يَنْجُسُ عِنْدَهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّر، وَالْقَلِيلُ عِنْدَهُمَا تَغَيَّر، وَالْقَلِيلُ مَا دُونَهُ. وَأَمَّا عِنْدَنَا تَغَيَّر، وَالْقَلِيلُ مَا دُونَهُ. وَأَمَّا عِنْدَنَا فَسَيَأْتِي الْفُرْقُ بَيْنَهُمَا." (١)

٦٨٤. "(وَكُلُّ إِهَابٍ) وَمِثْلُهُ الْمَثَانَةُ وَالْكِرْشُ. قَالَ الْقُهُسْتَانِيُّ: فَالْأَوْلَى وَمَا (دُبِغَ) وَلَوْ بِشَمْسٍ (وَهُوَ يَخْتَمِلُهَا (فَلا) وَعَلَيْهِ (فَلا يَطْهُرُ جِلْدُ (وَمَا لَا) يَخْتَمِلُهَا (فَلا) وَعَلَيْهِ (فَلا يَطْهُرُ جِلْدُ حَلْدُ حَيْرَةٍ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ، أَمَّا قَمِيصُهَا فَطَاهِرُ (وَفَأْرَةٍ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَطْهُرُ بِذَكَاةٍ حَيَّةٍ ) صَغِيرَةٍ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ، أَمَّا قَمِيصُهَا فَطَاهِرُ (وَفَأْرَةٍ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَطْهُرُ بِذَكَاةٍ

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ التَّجْنِيسِ: أَصْلَحَ أَمْعَاءَ شَاةٍ مَيِّتَةٍ فَصَلَّى وَهِيَ مَعَهُ جَازَ؛ لِأَنَّهُ يُتَّحَدُ مِنْهَا الْأُوْتَارُ وَهُوَ كَالدَّبَّاغِ. وَكَذَلِكَ لَوْ دَبَعَ الْمَثَانَةَ فَجَعَلَ فِيهَا لَبَنُ جَازَ، وَكَذَلِكَ الْكِرْشُ إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى إصْلَاحِهِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي الْإِمْلَاءِ إِنَّهُ لَا يَطْهُرُ؛ لِأَنَّهُ كَاللَّحْمِ. اه (قَوْلُهُ يَقْدِرُ عَلَى إصْلَاحِهِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي الْإِمْلَاءِ إِنَّهُ لَا يَطْهُرُ؛ لِأَنَّهُ كَاللَّحْمِ. اه (قَوْلُهُ فَلُهُ وَمَا دُبِغَ) أَيْ حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ غَيْرَ قَاصِرٍ عَلَى الْإِهَابِ، فَالْأَوْلَى الْإِتْيَانُ " بِمَا "

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٨٥/١

الدَّالَّةُ عَلَى الْعُمُومِ ط (قَوْلُهُ دُبِغَ) الدِّبَاغُ مَا يَمْنَعُ النَّتْنَ وَالْفَسَادَ.

وَالَّذِي يَمْنَعُ عَلَى نَوْعَيْنِ: حَقِيقِيِ كَالْقَرَظِ وَالشَّبِ وَالْعَفْصِ وَخُوهِ. وَحُكْمِيٍ كَالتَّرْيبِ وَالتَّشْمِيسِ وَالْإِلْقَاءِ فِي الرِّيحِ، وَلَوْ جَفَّ وَلَا يَسْتَحِلْ لَا يَطْهُرْ زَيْلَعِيُّ: وَالْقُرَظُ بِالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالتَّشْمِيسِ وَالْإِلْقَاءِ فِي الرِّيحِ، وَلَوْ جَفَّ وَلَا يَسْتَحِلْ لَا يَطْهُرْ زَيْلَعِيُّ: وَالْقُرَظُ بِالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ لَا بِالشَّاءِ: وَرَقُ شَجَرِ السَّلَمِ بِفَتْحَتَيْنِ. وَالشَّبُ بِالْبَاءِ الْمُوَحَدةِ وَقِيلَ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّقَةِ، وَذَكرَ اللَّاعِ الْمُوَعَدةِ وَقِيلَ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّقَةِ، وَذَكرَ اللَّاعِ الْمُؤَمِّدِيُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَهُو نَبْتُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ مُرُّ الطَّعْمِ يُدْبَغُ بِهِ، أَفَادَهُ فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ اللَّرْهَرِيُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَهُو نَبْتُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ مُرُّ الطَّعْمِ يُدْبَغُ بِهِ، أَفَادَهُ فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ وَلَوْ بِشَمْسٍ) أَيْ وَخُوهِ مِنْ الدِّبَاغِ الْحُكْمِي، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى خِلَافِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَإِلَى أَنَّهُ لَوْعَى الدِّبَاغَةِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ.

قَالَ الْبَحْرُ إِلَّا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ بَعْدَ الدِّبَاغِ الْحَقِيقِي لَا يَعُودُ نَجِسًا بِاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ، وَبَعْدَ الْحُكْمِيِ فِيهِ رِوَايَتَانِ. اه. وَالْأَصَحُ عَدَمُ الْعَوْدِ قُهُسْتَانِيُّ عَنْ الْمُضْمَرَاتِ، وَقَيَّدَ الْخِلَافَ فِي مُخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ بِمَا إِذَا دُبِغَ بِالْحُكْمِيِ قَبْلَ الْعَسْلِ بِالْمَاءِ قَالَ: الْمُضْمَرَاتِ، وَقَيَّدَ الْخِلَافَ فِي مُخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ بِمَا إِذَا دُبِغَ بِالْحُكْمِيِ قَبْلَ الْعَسْلِ بِالْمَاءِ قَالَ: فَلَوْ بَعْدَهُ لَا تَعُودُ نَجَاسَتُهُ اتِّفَاقًا (قَوْلُهُ هُو يَحْتَمِلُهَا) أَيْ الدِّبَاغَةَ الْمَأْخُوذَةَ مِنْ دَبَغَ. وَأَفَادَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَا حَاجَةً إِلَى هَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَكُلُّ إِهَابٍ لَا يَتَنَاوَلُ مَا لَا يَحْتَمِلُ الدِّبَاغَة كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْفَتْح.

(قَوْلُهُ طَهُرَ) بِضَمِّ الْهَاءِ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ حَمَوِيُّ (قَوْلُهُ فَيُصَلِّي بِهِ إِكُّ) أَفَادَ طَهَارَةَ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ لِإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ، لَكِنْ إِذَاكَانَ جِلْدَ حَيَوَانٍ مَيِّتٍ مَأْكُولِ اللَّحْمِ لَإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحُ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] وَهَذَا الجُزْءُ مِنْهَا. وَقَالَ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وَهُو الصَّحِيحُ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] وَهَذَا الجُزْءُ مِنْهَا. وَقَالَ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي شَاةِ مَيْمُونَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ﴿ إِنَّا يَحُرُمُ مِنْ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا» مَعَ أَمْرِهِ لَمُهُمْ بِالدِّبَاغِ وَالِانْتِفَاعِ، أَمَّا إِذَا كَانَ جِلْدَ مَا لَا يُؤْكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكُلُهُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ مَعْ أَمْرِهِ لَمُهُمْ بِالدِّبَاغِ وَالِانْتِفَاعِ، أَمَّا إِذَا كَانَ جِلْدَ مَا لَا يُؤْكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكُلُهُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ الدِّبَاغَ فِيهِ لَيْسَ بِأَقْوَى مِنْ الذَّكَاةِ، وَذَكَاتُهُ لَا تُبِيحُهُ فَكَذَا دِبَاغَهُ بَحْرُ عَنْ السِّرَاجِ.

(قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ) أَيْ وَبِنَاءً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ مَا لَا يَحْتَمِلُ الدِّبَاغَةَ لَا يَطْهُرُ (قَوْلُهُ جِلْدُ حَيَّةٍ صَغِيرَةٍ) أَيْ لَمَا دَمٌ، أَمَّا مَا لَا دَمَ لَمَا فَهِيَ طَاهِرَةٌ، لِمَا تَقَدَّمَ أَفَّا لَوْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ لَا تُفْسِدُهُ أَقَا دَمٌ، أَمَّا مَا لَا دَمَ لَمَا فَهِيَ طَاهِرَةٌ، لِمَا تَقَدَّمَ أَفَّا لَوْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ لَا تُفْسِدُهُ أَقَادُهُ ح (قَوْلُهُ أَمَّا قَمِيصُهَا) أَيْ الْخِيَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ السِّرَاجِ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَبِيرَةً. قَالَ

الرَّحْمَتِيُّ: لِأَنَّهُ لَا تُحِلُّهُ الْحَيَاةُ، فَهُوَ كَالشَّعْرِ وَالْعَظْمِ (قَوْلُهُ وَفَأْرَةٍ) بِالْهَمْزَةِ وَتُبْدَلُ أَلِفًا (قَوْلُهُ وَفَأْرَةٍ) بِالْهَمْزَةِ وَتُبْدَلُ أَلِفًا (قَوْلُهُ بِذَكَاةٍ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: أَيْ ذَبْح." (١)

.٦٨٥. "الْمُصَحَّح الْمُعْتَمَدِ، كَذَا فِي الْأَشْبَاهِ.

وَنَقَلَ الْحَلَبِيُّ عَنْ الْحَاوِي أَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى (وَغُرُوبٍ، إلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ) فَلَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ لِأَدَائِهِ كَمَا وَجَبَ

\_\_\_\_\_Qقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: فِي إسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ، وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ لَهُ شَوَاهِدَ ضَعِيفَةً إِذَا ضُمَّتْ قَويَ. اه.

(قَوْلُهُ: الْمُصَحَّح الْمُعْتَمَدِ) أَعْتُرِضَ بِأَنَّ الْمُتُونَ وَالشُّرُوحَ عَلَى خِلَافِهِ.

(قَوْلُهُ: وَنَقُل الْحَلَيْ ِ الْمُ الْمُ عَنْ الْحَلْمَةِ الْمُحَقِّقُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ عَنْ الْحَاوِي: أَيْ الْحُاوِي الْقُدْسِيِ كَمَا رَأَيْته فِيهِ، لَكِنَّ شُرَّاحَ الْمِدَايَةِ انْتَصَرُوا لِقَوْلِ الْإِمَامِ. وَأَجَابُوا عَنْ الْحُدِيثِ الْمُذُكُورِ بِأَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنْ الصَّلَاةِ وَقْتَ الإسْتِوَاءِ فَإِثَمَا مُحْرَمَةً. وَأَجَابُوا عَنْ الْمُعْيِ بِعُلْ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَظَاهِرُهُ تَرْجِيحُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَوَافَقَهُ فِي الْحِيْيَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ، لَكِنَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كُتُبِ الْأَصُولِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَيُقِيعًا الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُعَلِي فِي عَلَى الْمُعْلِقِ مَعْ اللَّهِ عِصَجِيحٌ رَوَاهُ الْمُعْلِقُ عَلَى الْمُعْلِقِ وَخِيقِةِ الْمُسْعِدِ وَرَكُعَيَّ الطَّوافِ وَخُو ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَاطِرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُبِيحِ. مَنْ مُنْعُ عَلْمَاوَنَ الْمُعْلِقِ فَيْكُمْ مِنْ كُتُبِ الْطُوافِ وَخُو ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُعْلِقِ مُعَلَى الْمُبِيحِ. وَمُوعِةِ فِي حَرَم مَكَةَ الْمَسْعِدِ وَرَكُعِينَ الطَّوافِ وَخُو ذَلِكَ، فَإِنَّ الْعُلْولِي الْمُسْلَقِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُعْلِقِ فَي الْمُولِيقِ فِي الْمُولِيقِ فِي الْمُولِيقِ فِي الْمُعْلَقِ عَلَى الْمُعْلِقِ مِنْ الْعَوْلِ فِي عَلَى الْمُسْلَقِ فِي الْمُعْلَوقِ فِي الْمُعْلِقِ عَلَيْهِ الْمُعْلَقِ فَي عَلْمَ اللَّالِقِ فِي عَلَى الْمُعْلِقِ فَي الْمُعْلَقِ مُعْلَى الْمُعْلَقِ عَلَى الْمُعْلَقِ عَلَى الْمَعْلِقِ عَلَى الْمُعْلِقِ عَلَى الْمُعْلَقِ عَلَى الْمُعْلَى فِي الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِعِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٠٣/١

وَكَذَا رِوَايَةُ اسْتِثْنَاءِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ غَرِيبٌ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْمَشْهُورِ بِهِ اه وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(قَوْلُهُ: وَغُرُوبٍ) أَرَادَ بِهِ التَّغَيُّرُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخَانِيَّةِ حَيْثُ قَالَ عِنْدَ الْمِرَارِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ بَحْرٌ وَقُهُسْتَانِيُّ.

(قَوْلُهُ: إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ) قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّ عَصْرَ أَمْسِهِ لَا يَجُوزُ وَقْتَ التَّغَيُّرِ لِثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ كَامِلًا، لِاسْتِنَادِ السَّبَبِيَّةِ فِيهِ إِلَى جَمِيعِ الْوَقْتِ كَمَا مَرَّ.

(قَوْلُهُ: فَلَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِثْبَاتُ الْكَرَاهَةِ لِلشَّيْءِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ، وَقِيلَ الْأَدَاءُ أَيْضًا مَكْرُوهٌ. اهـ. كَافِي النَّسَفِيّ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْكَرَاهَةِ فِي التَّأْخِيرِ فَقَطْ دُونَ الْأَدَاءِ أَوْ فِيهِمَا، فَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَنَسَبَهُ فِي الْمُحِيطِ وَالْإِيضَاحِ إِلَى مَشَايِخِنَا، وقِيلَ بِالتَّانِي وَعَلَيْهِ مَشَى فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَالتُّحْفَةِ وَالْبَدَائِعِ وَالْحَاوِي وَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّهُ الْمَدْهَبُ بِلَا حِكَايَةِ خِلَافٍ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ وَالْبَدَائِعِ وَالْحَاوِي وَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّهُ الْمَدْهَبُ بِلَا حِكَايَةِ خِلَافٍ، وَهُو الْأَوْجَهُ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ وَعَيْرِهِ عَنْ أَنسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنِيَّ الشَّيْطَانِ قَامَ يَنْقُرُ أَرْبَعًا لَا يَدْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا» اه حِلْيَةٌ، وَتَبِعَهُ فِي الْبَحْر.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ مَاشٍ عَلَى الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي، فَافْهَمْ، قَالَ فِي الْقُنْيَةِ: وَيَسْتَوْفِي سُنَّةَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي التَّأْخِيرِ لَا فِي الْوَقْتِ. اه.

(قَوْلُهُ: لِأَدَائِهِ كَمَا وَجَبَ) لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي يَتَّصِلُ بِهِ الْأَدَاءُ، وَهُو هُنَا نَاقِصٌ فَقَدْ وَجَبَ كَامِلًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِيهِ جَمِيعُ وَجَبَ نَاقِصًا فَيُؤَدَّى كَذَلِكَ. وَأَمَّا عَصْرُ أَمْسِهِ فَقَدْ وَجَبَ كَامِلًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِيهِ جَمِيعُ الْوَقْتِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلُ الْأَدَاءُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ، لَكِنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ لَا الْوَقْتِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلُ الْأَدَاءُ فِي الْأَدَاءِ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ التَّسَبُهِ بِعَبَدَةِ الشَّمْسِ، وَلَمَّا كَانَ نَقْصَانَ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ نَفْسِهِ بَلْ فِي الْأَدَاء فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ التَّسَبُهِ بِعَبَدَةِ الشَّمْسِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَدَاءُ وَاجِبًا فِيهِ تَحَمَّلُ ذَلِكَ النَّقْصَانَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤَدِّ فِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا الْأَدَاءُ وَاجِبًا فِيهِ تَحَمَّلُ ذَلِكَ النَّقْصَانَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤَدِّ فِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا وَجَبًا فِيهِ تَعَمَّلُ ذَلِكَ النَّقْصَانَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤَدِّ فِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا وَعِيهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا فِيهِ عَلَى مَنْ بَلَعَ وَأَسْلَمَ فِي نَاقِصِ وَكَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْحَاصِلُ كَمَا فِي الْفَتْحِ أَنَّ مَعْنَى نُقْصَانِ الْوَقْتِ نُقْصَانُ مَا اتَّصَلَ بِهِ فِعْلُ الْأَرْكَانِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلتَّشَبُّهِ بِالْكُفَّارِ،." (١)

٦٨٦. "(في الْفَجْرِ وَأُولَى الْعِشَاءَيْنِ أَدَاءً وَقَضَاءً وَجُمُعَةٍ وَعِيدَيْنِ وَتَرَاوِيحَ وَوِتْرٍ بَعْدَهَا) أَيْ فِي وَرَمَضَانَ فَقَطْ لِلتَّوَارُثِ: قُلْت: فِي تَقْيِيدِهِ بِبَعْدِهَا نَظَرُ لِجَهْرِهِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ التَّرَاوِيحَ عَلَى رَمَضَانَ فَقَطْ لِلتَّوَارُثِ: قُلْت: فِي تَقْيِيدِهِ بِبَعْدِهَا نَظَرُ لِجَهْرِهِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ التَّرَاوِيحَ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي جُمْعِ الْأَهْرِ، نَعَمْ فِي الْقُهُسْتَانِيُّ تَبَعًا لِلْقَاعِدِي لَا سَهْوَ بِالْمُحَافَتَةِ فِي غَيْرِ الصَّكِمُ وَالسَّلَامُ الْفَرَائِضِ كَعِيدٍ وَوِتْرٍ، نَعَمْ الجُهْرُ أَفْضَلُ (وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) «وَكَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – الْفَرَائِضِ كَعِيدٍ وَوِتْرٍ، نَعَمْ الجُهْرُ أَفْضَلُ (وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) «وَكَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – الْفُرَائِضِ كَعِيدٍ وَوِتْرٍ، نَعَمْ الجُهْرُ أَفْضَلُ (وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) «وَكَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – اللَّهُ وَالسَّلَامُ وَيُعَمْرِ لِدَفْعِ أَذَى الْكُفَّارِ» كَافِي (كَمُتَنَفِّلٍ بِالنَّهَارِ) فَإِنَّهُ يَتُمَا لُهُ فَوْ أَفْضَلُ وَيُكْتَفَى بِأَدْنَاهُ (إِنْ أَدَى) وَفِي السَّرِيَّةِ يُخَافِثُ حَتْمًا عَلَى الْمُنْ وَلِي إِللَّهُ لِ بِاللَّيْلِ مُنْفَرِدُ فِي الْمُنْوِدُ فِي اللَّيْلِ مُنْفَرِدًا؛ فَلَوْ أَمَّ جَهَرَ لِتَبَعِيَّةِ النَّفْلِ لِلْفُرْضِ زَيْلَعِيُّ عَلَى الْمَذْهِلِ لِلْفُرْضِ زَيْلَعِيُّ عَلَى الْمَذْهِلِ لِلْفُرْضِ زَيْلَعِيُّ عَلَى الْمَذْهُ لِ لِلْفُرْضِ زَيْلُعِيُّ عَلَى الْمَدْولِ لِلْفُرْضِ زَيْلَعِيُّ اللْمُولُ لِلْمُولِ الْمُنْ فَيْرِالِ مُنْفَرِدًا؛ فَلَوْ أَمَّ جَهَرَ لِتَبَعِيَّةِ النَّفُولِ لِلْفُرْضِ زَيْلُعِيُّ وَلَى السَّرِيَةِ الْمُكَالِ مُنْفَرِدًا فَلَوْ أَمْ جَهَرَ لِتَبَعِيَّةِ النَّفُولِ لِلْفُرْضِ زَيْلُعِيُّ فَيْ السَّرِيَةِ الْمُنْ فَلَو الْمُعَالِ اللْمُنْفِرِ الْمُنْفِي السَّرِيَةِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُنَافِلُ لِلْمُولُ الْمُعْرِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُنْفِي السَّرِيْقِ الْمُؤْمِلُ الْمُنْفِي السَّرِيْقِ الْمُؤْمِلُ الْمُنْفُولُ الْمُعُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ أَنْفُولُ الْمُعْرِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْم

(وَيُخَافِتُ) الْمُنْفَرِدُ (حَتْمًا) أَيْ وُجُوبًا (إِنْ قَضَى) الجُهْرِيَّةَ فِي وَقْتِ الْمُحَافَتَةِ، كَأَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْس، كَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَيِّفُ بَعْدَ عَدِّ الْوَاحِبَاتِ.

 $Q_{\xi} = Q_{\xi} = Q_{$ 

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٣٧٢/١

غَيْرُ وَارِدٍ (قَوْلُهُ نَعَمْ فِي الْقُهُسْتَانِيّ) فِيهِ أَنَّ الْقُهُسْتَانِيَّ صَرَّحَ بَعْدَهُ بِتَصْحِيحِ خِلَافِهِ (قَوْلُهُ وَيُسِرُّ فِي غَيْرِهَا) وَهُوَ الثَّالِثَةُ مِنْ الْمَغْرِبِ وَالْأُخْرَيَانِ مِنْ الْعِشَاءِ، وَكَذَا جَمِيعُ رَكَعَاتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي غَيْرِهَا) وَهُوَ الثَّالِثَةُ مِنْ الْمَغْرِبِ وَالْأُخْرَيَانِ مِنْ الْعِشَاءِ، وَكَذَا جَمِيعُ رَكَعَاتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَإِنْ كَانَ بِعَرَفَةَ خِلَافًا لِمَالِكٍ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ (قَوْلُهُ وَهُو أَفْضَلُ) لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجُمَاعَةِ، وَلِهَذَا كَانَ أَدَاؤُهُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ أَفْضَلُ. وَرُويَ فِي الْجَبَرِ «أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ صَلَّتْ بِصَلَاتِهِ صُفُوفٌ مِنْ الْمَلَائِكَةِ» مِنَحٌ (قَوْلُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ) كَذَا فِي الْبَحْرِ رَادًّا عَلَى مَا فِي الْعِنَايَةِ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ.

أَقُولُ: مَا فِي الْعِنَايَةِ صَرَّحَ بِهِ أَيْضًا فِي النِّهَايَةِ وَالْكِفَايَةِ وَالْمِعْرَاجِ. وَنَقَلَ فِي الْقِدَايَةِ فِي بَابِ الْمُحِيطِ أَنَّهُ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ إِذَا جَهَرَ فِيمَا يُخَافِتُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتُرُكُ وَاحِبًا، وَعَلَّلَهُ فِي الْمِدَايَةِ فِي بَابِ الْمُحُودِ السَّهْوِ بِأَنَّ الجُهْرَ وَالْمُحَافَتَةَ مِنْ حَصَائِصِ الجُمَاعَةِ. وَقَالَ الشُّرَّاحُ: إِنَّهُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ النَّوادِرِ فَإِنَّهُ يَلْرَمُهُ السَّهْوُ. وَفِي الذَّخِيرَةِ: إِذَا جَهَرَ فِيمَا يُخَافِتُ عَلَيْهِ الرَّوَايَةِ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ، نَعَمْ صَحَّحَ فِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهْوُ. وَفِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهْوُ. وَفِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهْوُ. وَقِي الدُّرِرِ تَبَعًا لِلْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ السَّهُو. وَالْمَنَحِ. وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وُجُوبَ الشَّهُو وَالْمَنَحِ. وَقَالَ فِي الْفَتْحِ: فَحَيْثُ كَانَتْ الْمُحَافَتَةِ، وَمُشَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ وَالْبَعْرِ وَالنَّهْرِ وَالْمِنَحِ. وَقَالَ فِي الْفَتْحِ: فَحَيْثُ كَانَتْ الْمُحَافَتَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْمُنْفَرِدِ يَنْبُعِي أَنْ يَجِبَ بِبَرِّكِهَا السَّجُودُ اه فَتَأُمَّلُ (قَوْلُهُ فَلَوْ أُمَّ) أَيْ الْمُحَافَتَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْمُنَاقِلِ إِللَّالِ إِمَامًا جَهَرَ، وَمُفْتَضَاهُ أَنَّ الْوِتْرَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ لُولِي لِكُنَ وَلِهُ لَا لَوْتُو كَمَا أَفْهَمَتُهُ عِبَارَةُ الرَّهُمْ فِي الْوَتْرِ كَمَا أَفْهُمَ مَتُهُ عَبَارَةُ الرَّيْلُعِيِّ أَفَادَهُ الرَّمْمَةِيُّ.

مَطْلَبٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجُهْرِ وَالْمُحَافَتَةِ (قَوْلُهُ وَيُخَافِتُ الْمُنْفَرِدُ إِخٌ) أَمَّا الْإِمَامُ فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَجْهَرُ أَدَاءً وَقَضَاءً (قَوْلُهُ فِي وَقْتِ الْمُحَافَتَةِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِنْ قَضَى فِي وَقْتِ الْجُهْرِ حُيِّرَكَمَا لَا يَخْهَى ح (قَوْلُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَقْتُ جَهْرٍ فَيُحَيَّرُ فِيهِ، لَكِنْ." (١) لَا يَخْفَى ح (قَوْلُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَقْتُ جَهْرٍ فَيُحَيَّرُ فِيهِ، لَكِنْ." (١) ٨٦٨٧. "بَابُ الاستِسْقَاءِ (هُوَ دُعَاءٌ وَاسْتِغْفَارٌ) لِأَنَّهُ السَّبَبُ لِإِرْسَالِ الْأَمْطَارِ (بِلَا جَمَاعَةٍ) مَسْنُونَةٌ بَلُ هِي جَائِزَةٌ (وَ) بِلَا (خُطْبَةٍ) وَقَالَا: تُفْعَلُ كَالْعِيدِ وَهَلْ يُكَبِّرُ لِلزَّوَائِدِ؟ خِلَافٌ (وَ) بِلَا (خُضُورِ ذِمِّيٍّ) بِلَا (قَلْبِ رِدَاءٍ) خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ (وَ) بِلَا (خُضُورِ ذِمِّيٍّ)

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥٣٣/١

ِ هُوَ لُغَةً: طَلَبُ السَّقْى وَإِعْطَاءُ مَا يَشْرَبُهُ وَالِاسْمُ السُّقْيَا بِالضَّمِّ. وَشَرْعًا: طَلَبُ إنْزَالِ الْمَطَرِ بِكَيْفِيَّةٍ تَخْصُوصَةٍ عِنْدَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ بِأَنْ يُحْبَسَ الْمَطَرُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَوْدِيَةٌ وَآبَارٌ وَأَنْحَالُ يَشْرَبُونَ مِنْهَا وَيَسْقُونَ مَوَاشِيَهُمْ وَزَرْعَهُمْ أَوْ كَانَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكْفِي فَإِذَا كَانَ كَافِيًا لَا يُسْتَسْقَى كَمَا فِي الْمُحِيطِ قُهُسْتَانِيُّ (فَوْلُهُ هُوَ دُعَاءٌ) وَذَلِكَ أَنْ يَدْعُوَ الْإِمَامُ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ، وَالنَّاسُ قُعُودٌ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَى دُعَائِهِ بِاللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَنِيمًا مَرِيمًا مُرِيعًا غَدَقًا مُجَلَّلًا سَحًّا طَبَقًا دَائِمًا وَمَا أَشْبَهَهُ سِرًّا وَجَهْرًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ شُرُنْبُلَالِيَّةٌ وَشَرْح أَلْفَاظِهِ فِي الْإِمْدَادِ وَزَادَ فِيهِ أَدْعِيَةً أُحْرَ (قَوْلُهُ: وَاسْتِغْفَارٌ) مِنْ عَطْفِ الْخَاصّ عَلَى الْعَامّ لِأَنَّهُ الدُّعَاءُ بِخُصُوصِ الْمَغْفِرَةِ أَوْ يُرَادُ بِالدُّعَاءِ طَلَبُ الْمَطَرِ حَاصَّةً فَيَكُونُ مِنْ قَبِيل عَطْفِ الْمُغَايِر ط (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ السَّبَبُ) بِدَلِيلِ أَنْ رَتَّبَ إِرْسَالَ الْمَطَرِ عَلَيْهِ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ [نوح: ١٠] الْآيَةَ (قَوْلُهُ بِلَا جَمَاعَةٍ) كَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ لَهُ صَلَاةٌ بِلَا جَمَاعَةٍ كَمَا قَالَ فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ ح وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ. وَقَالَ مُحُمَّدُ: يُصَلِّي الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ رَكْعَتَيْنِ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَخْطُبُ أَيْ يُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ مَعَ مُحَمَّدٍ فَثُر (قَوْلُهُ: بَلْ هِيَ) أَيْ الْجَمَاعَةُ جَائِزَةٌ لَا مَكْرُوهَةٌ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي السُّنِيَّةِ لَا فِي أَصْلِ الْمَشْرُوعِيَّةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ مَعْزِيًّا إِلَى شَرْحِ الطَّحَاوِيّ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَالْكُنْزِ يُفِيدُ عَدَمَ الْمَشْرُوعِيَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَتَمَامُهُ فِي النَّهْرِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْفَتْح تَرْجِيحُهُ. وَذَكَرَ فِي الْحِلْيَةِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ شَيْحُ الْإِسْلَامِ مُتَّجَهٌ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ فَلْيَكُنْ عَلَيْهِ التَّعْويلُ اه وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ الْكَبِيرِ بَعْدَ سَوْقِهِ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ لَمَّا اخْتَلَفَتْ فِي الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ وَعَدَمِهَا عَلَى وَجْهٍ لَا يَصِحُ بِهِ فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ لَمَّا اخْتَلَفَتْ فِي الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ وَعَدَمِهَا عَلَى وَجْهٍ لَا يَصِحُ بِهِ إِثْبَاتُ السُّنِيَّةِ لَمْ يَقُلُ أَبُو حَنِيفَةَ بِسُنِيَّتِهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا قَوْلُهُ بِأَنَّمَ بِدْعَةٌ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الْمُتَعَصِّبِينَ بَلْ هُوَ قَائِلٌ بِالْجَوَازِ اهد:

قُلْت: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّدْبُ وَالإسْتِحْبَابُ لِقَوْلِهِ فِي الْهِدَايَةِ قُلْنَا: «إِنَّهُ فَعَلَهُ - عَلَيْهِ وَالْفِعْلُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَرَّةً وَتَرَكَهُ أُحْرَى» فَلَمْ يَكُنْ سُنَّةً اه أَيْ لِأَنَّ السُّنَّةَ مَا وَاظَبَ عَلَيْهِ وَالْفِعْلُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَرَّةً وَتَرَكَهُ أُحْرَى» فَلَمْ يَكُنْ سُنَّةً اه أَيْ لِأَنَّ السُّنَةَ مَا وَاظَبَ عَلَيْهِ وَالْفِعْلُ مَرَّةً مَعَ التَّرْكِ أُخْرَى يُفِيدُ النَّدْبَ تَأْمَّلْ (قَوْلُهُ كَالْعِيدِ) أَيْ بِأِنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ يَخْطُبَ بَعْدَهَا قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ سَيْفِ بِالْقِرَاءَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ يَخْطُبَ بَعْدَهَا قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ سَيْفٍ إِلْقَرَاءَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ يَخْطُبَ بَعْدَهَا قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ عَصًا خُطْبَتَيْنِ عِنْدَ خُكَمَّةٍ وَخُطْبَةً وَاحِدَةً عَنْ أَبِي يُوسُفَ حِلْيَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافٌ) فَفِي رِوَايَةِ أَنْ عَمَا خُطْبَتَيْنِ عِنْدَ خُكَمَّةٍ وَخُطْبَةً وَاحِدَةً عَنْ أَبِي يُوسُفَ حِلْيَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافٌ) فَفِي رِوَايَةِ

ابْنِ كَاسٍ عَنْ مُحَمَّدٍ يُكَبِّرُ الرَّوَائِدَ كَمَا فِي الْعِيدِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ الرِّوَايَةِ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ كَمَا فِي الْعِيدِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ الرِّوَايَةِ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ كَمَا فِي الْإِمَامُ رِدَاءَهُ إِذَا مَضَى صَدْرٌ مِنْ خُطْبَتِهِ، فِإِنْ كَانَ مُرَبَّعًا جَعَلَ الْمُعْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ فَإِنْ كَانَ مُرَبَّعًا جَعَلَ الْمُعْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ وَالْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَإِنْ كَانَ قَبَاءً جَعَلَ الْبِطَانَةَ حَارِجًا، وَالظِّهَارَةَ دَاخِلًا حِلْيَةً. وَعَنْ أَيِي وَالْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَإِنْ كَانَ قَبَاءً جَعَلَ الْبِطَانَةَ حَارِجًا، وَالظِّهَارَةَ دَاخِلًا حِلْيَةً. وَعَنْ أَيِي وَالْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ وَاخْتَارَ الْقُدُورِيُّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَعَلَ ذَلِكَ غَثْرُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ دُرَدِ الْبِحَارِ قَالَ فِي النَّهْرِ وَأَمَّا الْقَوْمُ فَلَا يَقْلِبُونَ أَرْدِيَتَهُمْ عِنْدَ كَافَّةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ الْبِحَارِ قَالَ فِي النَّهْرِ وَأَمَّا الْقَوْمُ فَلَا يَقْلِبُونَ أَرْدِيتَهُمْ عِنْدَ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَعْرَاحِ لَكِنْ مَنَعُهُ فِي النَّهْ وَعَلَى أَيْ الْمُعْرَاحِ لَكِنْ مَنَعُهُ فِي الْفَتْحِ مُا اللَّهُ وَعَلَاقًا وَلَيْكُونَ مِنْ الْخُرُوحِ وَحْدَهُمْ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمِعْرَاحِ لَكِنْ مَنَعَهُ فِي الْفَتْحِ الْمُعْرَاحِ لَكِنْ مَنَعَهُ فِي الْفَتْحِ الْمُعْرَاحِ لَكِنْ مَنَعَهُ فِي الْفَتْحِولَ الْمُعْرَاحِ لَكُنْ مَنَعُهُ فِي الْفَتْحِمَالِ أَنْ يُسْقُوا فَيَفْتَتِنَ بِهِ ضُعْفَاءُ الْعَوَامَ .. " (١)

٦٨٨. "(وَ) أَنَّهُ (يُكْرَهُ الْإِحْرَامُ) لَهُ (قَبْلَهَا) وَإِنْ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ الْمَحْظُورِ لِشَبَهِهِ بِالرُّكْنِ كَمَا مَرَّ وَإِطْلَاقُهَا يُفِيدُ التَّحْرِيمَ

(وَالْعُمْرَةُ) فِي الْعُمُرِ (مَرَّةً سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) عَلَى الْمَذْهَبِ وَصَحَّحَ فِي الْجُوْهَرَةِ وُجُوبَهَا. قُلْنَا الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْآيَةِ الْإِثْمَامُ وَذَلِكَ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَبِهِ نَقُولُ (وَهِيَ إحْرَامٌ وَطَوَافٌ وَسَعْيٌ) وَحَلْقُ أَوْ تَقْصِيرٌ فَالْإِحْرَامُ شَرْطٌ، وَمُعْظَمُ الطَّوَافِ رُكْنُ

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_فُلْت: فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ طَوَافَ الرِّيَارَةِ يَجُوزُ فِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ كَمَا عَلِمْته وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَفْضَلُ فَالْمُنَاسِبُ الْجُوَابُ عَنْ الْإِشْكَالِ بِأَنَّ فَائِدَةَ التَّوْقِيتِ الْبُتَدَاءُ عَدَم جَوَازِ الْأَفْعَالِ قَبْلَهُ وَانْتِهَاءُ الْفُوَاتِ بِفَوْتِ مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ وَهُوَ الْوُقُوفُ، وَلَا يَلْزَمُ حُرُوجُ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ لِمَا عَلِمْته مِنْ جَوَازِهِ فِيهِ عِنْدَ الِاشْتِبَاهِ بِخِلَافِ الْحَادِي عَشَرَ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَافْهَمْ (قَوْلُهُ وَأَنَّهُ يُكُرَهُ الْإِحْرَامُ إِخْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ وَهُو ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ أَرَادَ بِأَفْعَالِ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَافِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَحَرِّهِ فَافْهَمْ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَافِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَحَرِّهِ فَافْهَمْ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَاقِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَحْزِهِ فَافْهَمْ الْحَبِّ عَيْرَ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُنَاقِي إِجْزَاءُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَقُولُهُ لَا يُجْزِيهِ وَاقِعٌ فِي مَالِيَّقِيتِ حَفَاءٌ وَلَعَلَ وَهُو لَا الْحَرَامِ شَيبِهَا بِالرَّكُنِ تَأَمَّلُ (قَوْلُهُ لَا يُحْرَامٍ شَيبِهَا بِالرَّكُنِ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ وَالْمَاهُ إِلْمُ اللَّهُ فِي النَّهُ لِ وَيُعْرِيهِ وَاقِعٌ فِي النَّهُ لِ يَكُونُ الْإِحْرَامُ اللَّهُ وَي النَّهُ وَلَا عَلَى فِي النَّهُ وَالَا فِي النَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ الْخُعْرِيهِ وَالْكُونُ مَكُونَ مَكُونَ الْإِحْرَامُ اللْمُا فِي النَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَالَا فَلَ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ الْمُعُلِلُولُهُ وَالْمُولُ الْمُعُولُ الْمُولِ الْفَالِقُولُ الْمُعُلِمُ الْمُؤْمِ اللْعُولُ اللْمُؤْمِ اللْكَافِقُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِلُومُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُهُ اللْمُؤْمِلُولُولُهُ الْمُعْرَامُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللَّهُ وَلَا لَالْمُوالِمُ الْمُؤْمِلُومُ اللْمُؤْمِلُهُ اللْمُؤْمِلُولُولُهُ اللْمُؤْم

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٨٤/٢

حَيْثُ لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (قَوْلُهُ لِشَبَهِهِ بِالرُّكُنِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ يُكْرَهُ أَيْ وَلَوْ كَانَ رُكْنًا حَقِيقَةً لَمْ يَصِحَّ قَبْلَهَا فَإِذَا كَانَ شَبِيهًا بِهِ كُوهَ قَبْلَهَا لِشَبَهِهِ وَقُوْبِهِ مِنْ عَدَمِ وَلَوْ كَانَ رُكْنًا حَقِيقَةً لَمْ يَصِحَ قَبْلَهَا فَإِذَا كَانَ شَبِيهًا بِهِ كُوهَ قَبْلَهَا لِشَبَهِهِ وَقُوْبِهِ مِنْ عَدَمِ الصِّحَةِ بَحْرُ (قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ) أَيْ عِنْدَ قَوْلِهِ فَرْضُهُ الْإِحْرَامُ (قَوْلُهُ وَإِطْلَاقُهَا) أَيْ الْكَرَاهَةِ يُفِيدُ الصِّحَةِ بَحْرُ (قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ) أَيْ عِنْدَ قَوْلِهِ فَرْضُهُ الْإِحْرَامُ (قَوْلُهُ وَإِطْلَاقُهَا) أَيْ الْكَرَاهَةِ يُفِيدُ التَّحْرِيمَ، وَبِهِ قَيَّدَهَا الْقُهُسْتَانِيُّ وَنَقَلَ عَنْ التَّحْفِقِ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ أَلْ اللهُ عَلْ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَنْ الْمُحِيطِ التَّفْصِيلَ ثُمُّ قَالَ عَنْ الْمُحِيطِ التَّفْصِيلَ ثُمُّ قَالَ الْقُهُ سُتَانِيُّ أَيْضًا عَنْ الْمُحِيطِ التَّفْصِيلَ ثُمُّ قَالَ الْقُلُهُ مُنْ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُكُوهُ إِلَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ

### [مطلب فِي أَحْكَام الْعُمْرَة]

مَطْلَبُ أَحْكَامِ الْعُمْرَةِ (قَوْلُهُ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً سُنَّةُ مُؤَكَّدَةٌ) أَيْ إِذَا أَتَى بِمَا مَرَّةً فَقَدْ أَقَامَ السُّنَةَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ غَيْرِ مَا ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا فِيهِ إِلَّا أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ هَذَا إِذَا أَفْرَدَهَا السُّنَّةَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ غَيْرِ مَا ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا فِيهِ إِلَّا أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ هَذَا إِذَا أَفْرَدَهَا فَلَا يُنَافِيهِ أَنَّ الْقِرَانَ أَفْضَلُ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْحُمْرَةِ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ الرِّوَايَةِ السُّنِيَّةُ فَإِنَّ مُحَمَّدًا نَصَّ عَلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ تَطَوُّعُ اه وَمَالَ إِلَى ذَلِكَ فِي الْفَتْحِ وَقَالَ بَعْدَ سَوْقِ الْأَدِلَّةِ تَعَارَضَ مُقْتَضَيَاتُ الْوُجُوبِ وَالنَّفَلِ، فَلَا تَتْبُتُ وَيَبْقَى مُجُرَّدُ فِعْلِهِ وَقَالَ بَعْدَ سَوْقِ الْأَدِلَةِ تَعَارَضَ مُقْتَضِيَاتُ الْوُجُوبِ وَالنَّفَلِ، فَلَا تَتْبُتُ وَيَبْقَى مُجُرَّدُ فِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، وَذَلِكَ يُوجِبُ السُّنَةَ فَقُلْنَا بِهَا (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَأْمُورُ إِلَيْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، وَذَلِكَ يُوجِبُ السُّنَةَ فَقُلْنَا بِهَا (قَوْلُهُ قُلْنَا الْمَأْمُورُ إِلَيْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالسَّلَامُ الْمُؤلِدُ وَالسَّلَامُ عَنْ سُؤالٍ مُقَدَّرٍ أَوْرَدَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ذَلِيلًا عَلَى الْوُجُوبِ، ثُمُّ آجَابَ عَنْهُ بِمَا لَا إِلْمُ مُولِ مُقَدِّرٍ أَوْرَدَهُ فِي غَايَةِ الْبَيْنِ ذَلِيلًا عَلَى الْوُجُوبِ، ثُمُّ الْجَابَ عَنْهُ إِلَا يَعْلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِثْمَامِ تَتْمِيمُ ذَاتِهِمَا أَيْ تَتْمِيمُ أَفْعَالِهِمَا أَمَّا إِذَا وَكُنُ الشَّارِحُ، ثُمُّ هَذَا مَبْنِيُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِثْمَامِ تَتْمِيمُ ذَاتِهِمَا أَيْ تَتْمِيمُ أَنْ الْمُرادَ بِالْإِثْمَامِ تَتْمِيمُ أَنْ الصَّحَابَةَ فَسَرَّتْ الْإِنْمَامُ لِلْ الْقَالِيمَةِ فَلَا حَاجَةً إِلَى الْجُوابِ لِلاتِقَاقِ عَلَى أَنَّ الْإِثْمَامُ وَمِنْ الْأَمَاكِنِ الْقَاصِيةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجُوابِ لِلاتِقَاقِ عَلَى أَنَّ الْإِنْمَامُ لِنَا الْمُسَامِنَةُ فَلَا حَاجَةً إِلَى الْجُوابِ لِلاتِقَاقِ عَلَى أَنَّ الْإِنْمَامِ وَالِكُولِ الْقَاقِيمَا أَمِنْ الْمُعَامِ الْمَاكِنِ الْقَاصِيةِ فَلَا حَاجَةً إِلَى الْجُوابِ لِلاتِقَاقِ عَلَى أَنَّ الْإِنْ الْمُعَامِلِهِ الْمُعَامِلُولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُولِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِ

هِهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ وَاجِبٍ فَالْأَمْرُ فِيهِ لِلنَّدَبِ إِجْمَاعًا فَلَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةِ فَافْهَمْ (قَوْلُهُ وَحَلْقُ أَوْ تَقْصِيرٌ) لَمْ يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ." (١)

٦٨٩. "شَرَطُوا الْكَفَاءَةَ أَوْ أَخْبَرَهُمْ بِهَا وَقْتَ الْعَقْدِ فَزَوَّجُوهَا عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ غَيْرُ
 كُفْءٍ كَانَ لَهُمْ الْخِيَارُ وَلُوَالجِيَّةُ فَلْيُحْفَظْ.

(وَتُعْتَبَرُ) الْكَفَاءَةُ لِلْزُومِ النِّكَاحِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (نَسَبًا فَقْرَيْشٌ) بَعْضُهُمْ (أَكْفَاءُ) بَعْضٍ (وَ) بَقِيّةُ (الْعَرَبِ) بَعْضُهُمْ (أَكْفَاءُ) بَعْضٍ وَاسْتَثْنَى فِي الْمُلْتَقَى تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ بَنِي بَاهِلَة بَقِيّةُ (الْعَرَبِ) بَعْضُهُمْ (أَكْفَاءُ) بَعْضٍ وَاسْتَثْنَى فِي الْمُلْتَقَى تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ بَنِي بَاهِلَة بَعْدَ الْبُلُوغِ وَهُو الْعَقْدُ وَصُوّتَ بِهِ أَنَّ لَمَا إِنْطَالَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَهُو فَرْعُ أَصْلًا كَمَا فِي الْأَبِ الْمَاحِنِ وَالسَّكْرَانِ مَعَ أَنَّ الْمُصَرِّحَ بِهِ أَنَّ لَمَا إِنْطَالَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَهُو فَرْعُ صَحِيّتِهِ فَلْيُتَأَمَّلُ (قَوْلُهُ كَانَ لَهُمُ الْخِيَارُ) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطُ الْكَفَاءَةَ كَانَ عَدَمُ الرِّضَا بِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ مِنْ الْوَلِيِّ وَمِنْهَا تَابِتًا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ حَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ الْكَفَاءَةِ مِنْ الْوَلِيِّ وَمِنْهَا تَابِتًا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ حَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ كَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ كَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ كَالُ الْوَلِيِّ وَمِنْهَا تَابِتًا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ لِمَا ذَكُونَا أَنَّ حَالَ الزَّوْجِ مُحْتَمَلُ بَيْنَ أَنْ كَالَ الرَّفِي عَدَم الْكَفَاءَةِ مِنْ الْوَلِيِّ وَمِنْهَا تَابِتًا مِنْ وَجْهٍ فَلَا يَثْبُتُ حَقَ الْفَسْخِ بِسَبَبِ عَدَم الْكَفَاءَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَلَا يَثْبُثُ حَالَ وُجُودِ الرِّضَا بِعَدَم الْكَفَاءَةِ مِنْ وَجْهٍ فَلَا يَقْبُثُ حَالَ وَجُودِ الرِّضَا بِعَدَم الْكَفَاءَةِ مِنْ وَجْهٍ فَلَا يَثْبُثُ حَالَ وَهُودِ الرِّضَا بِعَدَم الْكَفَاءَةِ مِنْ وَجْهٍ فَلَا يَثْبُثُ حَالًا وَالْمَالِيَةِ

(قَوْلُهُ لِلْزُومِ النِّكَاحِ) أَيْ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوايَةِ وَلِصِحَّتِهِ عَلَى رِوَايَةِ الْحُسَنِ الْمُحْتَارَةِ لِلْفَتْوَى (قَوْلُهُ لِلْزُومِ النِّكَاحِ) فِي اعْتِبَارِ الْكَفَاءَةِ خِلَافَ مَالِكٍ وَالنَّوْرِيِّ وَالْكَرْخِيِّ مِنْ مَشَايِخِنَا، كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ، فَكَانَ الْأَوْلَى ذِكْرَ الْكَرْخِيِّ وَفِي حَاشِيَةِ الدُّرَرِ لِلْعَلَّامَةِ نُوحٍ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْحُسَنِ الْقَدِيرِ، فَكَانَ الْأَوْلَى ذِكْرَ الْكَرْخِيِّ وَفِي حَاشِيَةِ الدُّرَرِ لِلْعَلَّامَةِ نُوحٍ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ الْجُصَّاصَ وَهُمَا مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنْ مَشَايِخِ الْعِرَاقِ لَمْ يَعْتَبِرُوا الْكَفَاءَة فِي النِّكَاحِ، وَلَوْ لَمْ تَثْبُتُ فِيهِ وَلِقَاضِي الْقُضَاةِ سِرَاجُ الدِّينِ الْهِنْدِيُّ الْحَنَارُوهَا وَذَهَبَ جُمْهُورُ مَشَايِخِنَا إِلَى أَثَمًا مُعْتَبَرَةٌ فِيهِ وَلِقَاضِي الْقُضَاةِ سِرَاجُ الدِّينِ الْهِنْدِيُّ الْحَنَارُوهَا وَذَهَبَ جُمْهُورُ مَشَايِخِنَا إِلَى أَثَمًا مُعْتَبَرَةٌ فِيهِ وَلِقَاضِي الْقُضَاةِ سِرَاجُ الدِّينِ الْهِنْدِيُّ مُنْ السَّنَدِ مُشَاتِقِلٌ فِي الْكَفَاءَةِ ذَكَرَ فِيهِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ وَبَيَّنَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا مِنْ السَّنَدِ وَلَطْمَ الْعَلَّامَةُ الْحَمُويُّ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ وَلَيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ وَبَيَّنَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا مِنْ السَّنَدِ وَلَطْمَ الْعَلَّامَةُ الْحَمُويُّ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ وَلَيْنِ عَلَى التَّفُومِيُّ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ وَلَيْنِ عَلَى التَّالِيلِ. اهد. (قَوْلُهُ نَسَبًا) أَيْ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ وَنَظَمَ الْعَلَّامَةُ الْمَهُ الْعَلَامَةُ الْحَمُويُ مَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْكَفَاءَةُ وَقَالَ :

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٤٧٢/٢

إِنَّ الْكَفَاءَةَ فِي النِّكَاحِ تَكُونُ فِي ... سِتٍّ لَهَا بَيْتُ بَدِيعٌ قَدْ ضُبِطْ نَسَبٌ وَإِسْلَامٌ كَذَلِكَ حِرْفَةٌ ... حُرِيَّةٌ وَدِيَانَةٌ مَالٌ فَقَطْ

قُلْت: وَفِي الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ عَنْ وَاقِعَاتِ قَدْرِي أَفَنْدِي عَنْ الْقَاعِدِيَّةِ غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنْ الْقَاعِدِيَّةِ عَنْ الْقَاعِدِيَّةِ عَنْ الْقَاعِةِ الْأَوْلِيَاءِ لَوْ زَوَّجَ الصَّغِيرَةَ مِنْ عِنِينٍ مَعْرُوفٍ لَمْ يَجُزْ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْجُمَاعِ شَرْطُ الْكَفَاءَةِ كَالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ بَلْ أَوْلَى اه وَأَمَّا الْكَبِيرَةُ فَسَنَذْكُرُ عَنْ الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَهَا الْوَكِيلُ عَنْ الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ رَوَّجَهَا الْوَكِيلُ عَنْ الْبَعْرِ قَالَا عَلَى الْمُعْلِقُولِ عَلَى الْمَعْرِ وَالْ كَانَ هَمَا التَّفْرِيقُ بَعْدَ.

(قَوْلِهِ فَقُرِيْشٌ إِلَيْ) الْقُرْشِيَّانِ مَنْ جَعَهُمَا أَبٌ هُوَ النَّضْرُ بْنُ كِنَانَةَ فَمَنْ دُونَهُ، وَمَنْ لَمْ يَنْتُسِبُ اللَّهِ لِأَبٍ فَوْقَهُ فَهُو عَيْرُ قُرَشِي وَالنَّضْرُ هُوَ الجُلُّ الثَّابِيَ عَشَرَ لِلنَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ بْنِ هَاشِم بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيّ بْنِ كِلَابِ بْنِ فَإِنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَلْدِ بْنِ عَالِبِ بْنِ فَالِبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّصْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُرَمْةَ بْنِ مُدْرِكَة مُرَّةً بْنِ مُدْرِكَة بْنِ مُدْرِكَة بْنِ مُدْرِكَة وَهُو عَالِبٍ بْنِ عَلْدِ بْنِ عَلْدُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ الْأَرْبَعَةُ كُلُهُمْ مِنْ الْمُاشِعِي وَالنَّوْفِلِي وَالتَّوْفِلِي وَالتَّيْمِي وَالْعَدُوي وَغَيْرِهِمْ، وَلِهَذَا زَوَّجَ عَلِيٌ وَهُو هَاشِمِي لُمُ يُمْ وَلَيْدُ فَرَشِيَّ هُمْ رَدُّهُ كَتَرُوبِ وَعَيْرِهِمْ، وَلِهَدَا زَوَّجَ عَلِيٌ وَهُو هَاشِمِي لَمُ يُولِ عَلَيْهِ وَهُو عَدَوِيٌ وَغَيْرِهِمْ، وَلِهَدَا زَوَّجَ عَلِيٌ وَهُو هَاشِمِي لَمُ يُرَقَعَ مُنَاقِي وَالتَيْوِي وَغَيْرِهِمْ وَعَيْدُ وَرَشِي الْمُعْمَلِ لَمْ وَلَهُ وَمُو مَاشِمِي لَمُ لُكُونِ وَالْعَدُوبِ وَغَيْرِهِمْ وَعَلَوبُ الْمُعْمَلِ لَمُ وَلَعْلَا اللّهُ عَيْرَاتِ فَقُولُهُ فِي الْمَعْمَ وَلَوْ لَكُونُ وَلَوْلَهُ لَا يَعْرَبُونِ وَالْمِدَايَةِ، وَعَالِبِ الْمُعْتَرَاتِ فَقُولُهُ فِي الْفَيْضِ وَمُن كُوبِ فَلِي النَّسَاخِ رَمْلِيٌّ لَا يَكُونُ كُفُولًا لِلْهَاشِمِي كَلِمَةُ لَا فِيهِ مِنْ تَحْرِيفِ النَّسَاخِ رَمْلِيٌّ .

(قَوْلُهُ وَبَقِيَّةُ الْعَرَبِ أَكْفَاءٌ) الْعَرَبُ صِنْفَانِ: عَرَبٌ عَارِبَةٌ: وَهُمْ أَوْلَادُ قَحْطَانَ وَمُسْتَعْرِبَةٌ: وَهُمْ أَوْلَادُ إِسْمَاعِيلَ وَالْعُجَمُ أَوْلَادُ فِيمْ غَيْرُ الْعَرَبِ أَوْلَادُ إِسْمَاعِيلَ وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ أَوْلَادُ إِسْمَاعِيلَ وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ وَهُمْ الْمَوَالِي وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ وَهُمْ الْمَوَالِي وَالْعُتَقَاءُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْعَرَبِ وَالْعُرَبِ وَاللَّهُمْ وَتَرَكَتُهُمْ أَحْرَارًا بَعْدَ أَنْ وَإِنْ لَمْ يَسَعُهُمْ وَتَرَكَتُهُمْ أَحْرَارًا بَعْدَ أَنْ كَالَهُ فَرْدِ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالْعَرَبَ عَلَى قَتْلِ الْكُفَّارِ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالنَّاصِرُ وَالْعَرَبَ عَلَى قَتْلِ الْكُفَّارِ وَالنَّاصِرُ وَالْعَرَبَ عَلَى مَوْلًى فَوْرُ.

(قَوْلُهُ بَنِي بَاهِلَةَ) قَالَ فِي الْبَحْرِ:." (١)

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٨٦/٣

، ٦٩. "وَمَفَادُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَبِلْت وَقَعَ عَنْ الْآمِرِ (وَالْوَلَاءُ لَهَا) وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ وَسَقَطَ الْمَهْرُ (وَالْوَلَاءُ لَهَا) وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ وَسَقَطَ الْمَهْرُ (وَالْوَلَاءُ لَا) يَفْسُدُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ (وَالْوَلَاءُ لَوَيَقَعُ) الْعِتْقُ (عَنْ كَفَّارَهِمَا إِنْ نَوَتْهُ) عَنْهَا (وَلَوْ لَمْ تَقُلْ بِأَلْفٍ لَا) يَفْسُدُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ (وَالْوَلَاءُ لَهُ) لِأَنَّهُ الْمُعْتَقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ

يَشْمَلُ الْمُشْرِكَ وَالْكِتَابِيَّ. وَهَاهُنَا تَلَاثَةُ أُصُولٍ:

الْأُوَّلُ أَنَّ (كُلَّ نِكَاحٍ صَحِيحٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ صَحِيحٌ بَيْنَ أَهْلِ الْكُفْرِ) خِلَافًا لِمَالِكِ، وَيَرُدُّهُ قَوْله تَعَالَى - ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤] - وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وُلِدْت مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ »

# (وَ) الثَّايِي أَنَّ (كُلَّ نِكَاحٍ حَرُمَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِفَقْدِ شَرْطِهِ)

(قَوْلُهُ لَوْ قَالَ) أَيْ الْآمِرُ، وَالْأَوْلَى التَّصْرِيحُ بِهِ وَالْإِتْيَانُ بَعْدَهُ بِضَمِيرِهِ (قَوْلُهُ وَسَقَطَ الْمَهْرُ) لِاسْتِحَالَةِ وُجُوبِهِ عَلَى عَبْدِهَا كَثْرُ (قَوْلُهُ لَا يَفْسُدُ) أَيْ النِّكَاحُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُف، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

# [بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ]

لُمَّا فَرَغَ مِنْ نِكَاحِ الْأَحْرَارِ وَالْأَرِقَّاءِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ شَرَعَ فِي نِكَاحِ الْكُفَّارِ وَتَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ الْمَهْرِ حُكْمُ مَهْرِ الْكَافِرِ، وَأَنَّهُ تَتْبُثُ بَقِيَّةُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ فِي حَقِّهِمْ كَالْمُسْلِمِينَ: مِنْ وُجُوبِ الْمَهْرِ حُكْمُ مَهْرِ الْكَافِرِ، وَأَنَّهُ تَتْبُثُ بَقِيَّةُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ فِي حَقِّهِمْ كَالْمُسْلِمِينَ: مِنْ وُجُوبِ النَّفَقَةِ فِي النِّكَاحِ، وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ وَخَوْمِهَا: كَعِدَّةٍ وَنَسَبٍ، وَخِيَارِ بُلُوغٍ، وَتَوَارُثٍ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَحُرْمَةِ مُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا وَنِكَاحِ مَحَارِمَ (قَوْلُهُ يَشْمَلُ الْمُشْرِكَ وَالْكِتَابِيَّ) لَوْ قَالَ يَشْمَلُ الْمُشْرِكَ وَالْكِتَابِيَّ كَالدَّهْرِيِّ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ الْمُكَافِي وَلَا كِتَابِيٍّ كَالدَّهْرِيِّ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ الْمُكَافِرِ لِشُمُولِهِ الْكِتَابِيَّ وَلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْمُدَايَةِ تَبَعًا لِلْقُدُورِيِّ بِالْمُشْرِكِ. اه. ح وَاعْتَذَرَ فِي بِالْكُولِ لِشُمُولِهِ الْكِتَابِيَّ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْمُدَايَةِ تَبَعًا لِلْقُدُورِيِّ بِالْمُشْرِكِ. اه. ح وَاعْتَذَرَ فِي بِالْكُولِ لِشُمُولِهِ الْكِتَابِيَّ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْمُدَايَةِ تَبَعًا لِلْقُدُورِيِّ بِالْمُشْرِكِ. اه. ح وَاعْتَذَرَ فِي

الْفَتْحِ عَنْ الْهِدَايَةِ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُشْرِكِ مَا يَشْمَلُ الْكِتَابِيَّ إِمَّا تَغْلِيبًا أَوْ ذَهَابًا إِلَى مَا اخْتَارَهُ الْفَتْحِ عَنْ الْهِدَايَةِ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُشْرِكِينَ، أَوْ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ الْبَعْضُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ دَاخِلُونَ فِي الْمُشْرِكِينَ، أَوْ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَالْكِبْرِيَاءِ. وَالْكِبْرِيَاءِ.

(قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ) فَلَا يَقُولُ بِصِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ وَلَوْ صَحَّتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَحَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ بِالْأَصْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ بِالْأَوْلَى ط (قَوْلُهُ وَيَرُدُّهُ) أَيْ قَوْلَ مَالِكِ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ خِلَافًا لَا يَصِحُ ط (قَوْلُهُ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) أَيْ فَهَذِهِ الْإِضَافَةُ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) أَيْ فَهَذِهِ الْإِضَافَةُ وَاصِيَةٌ عُرْفًا وَلُغَةً بِالنِّكَاحِ، وَقَدْ قَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مُفِيدَةً لِهِذَا الْمَعْنَى ط (قَوْلُهُ «وُلِدْت قَاضِيَةٌ عُرْفًا وَلُغَةً بِالنِّكَاحِ، وَقَدْ قَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مُفِيدَةً لِهِذَا الْمَعْنَى ط (قَوْلُهُ «وُلِدْت قاضِيةٌ عُرْفًا وَلُغَةً بِالنِّكَاحِ، وَقَدْ قَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مُفِيدَةً لِهِمَا الْمَعْنَى ط (قَوْلُهُ «وُلِدْت وَالْمُرَاهُ بِهِ نَفْيُ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ مِنْ أَنَّ مَنْ زَنَا، وَالْمُرَاهُ بِهِ نَفْيُ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ مِنْ أَنَّ الْمُنْ أَقَ تُسَافِحُ رَجُلًا مُدَّةً ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْجَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا. وَوَجْهُهُ الْمُنْ أَقُ تُسَافِحُ رَجُلًا مُدَّةً ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا. وَوَجْهُهُ أَنَّهُ صَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ مَنْ أَنْكِحَةِ الْجُاهِلِيَّةِ نِكَاحًا.

مَطْلَبٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَبَوَيْ النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَهْلِ الْفَتْرَةِ

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ فِيهِ إِسَاءَةَ أَدَبٍ لِاقْتِضَائِهِ كُفْرَ الْأَبَوَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْيَاهُمَا لَهُ وَآمَنَا بِهِ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ. لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْحَدِيثَ أَعَمُّ بِدَلِيلِ رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ وَأَبِي وَآمَنَا بِهِ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ. لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْحَدِيثَ أَعَمُّ بِدَلِيلِ رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ وَأَبِي نَعْمُ وَابْنِ عَسَاكِرَ «حَرَجْت مِنْ نِكَاحٍ وَلَمُ أَخْرُجْ مِنْ سِفَاحٍ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ وَلَدَنِي أَبِي نُعْمُ وَابْنِ عَسَاكِرَ «حَرَجْت مِنْ نِكَاحٍ وَلَمُ أَخْرُجْ مِنْ سِفَاحٍ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ وَلَدَنِي أَبِي وَأُمِّي لَمُ يُعْمِ فِي مِنْ سِفَاحِ الْجَاهِلِيَّةِ شَيْءٌ» وَإِحْيَاءُ الْأَبَوَيْنِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا لَا يُنَافِي كُوْنَ النِّكَاحِ كَانُ فِي زَمَن الْكُفْرِ.

وَلَا يُنَافِي أَيْضًا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ فِي الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ مِنْ أَنَّ وَالِدَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَاتَا عَلَى الْكُفْرِ، وَلَا مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «اسْتَأْذَنْت رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي» وَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «اسْتَأْذَنْت رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي» وَمَا فِيه أَيْضًا." (١)

79١. "رَاجِعٍ لِلْجَمِيعِ إِذْ الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ، وَلَا بَأْسَ بِأَسْوَدَ وَأَزْرَقَ وَمُعَصْفَرٍ حَلَقٍ لَا رَائِحَةَ لَهُ (لَا) حِدَادَ عَلَى سَبْعَةٍ: كَافِرَةٍ وَصَغِيرَةٍ، وَمُجْنُونَةٍ وَ (مُعْتَدَّةِ عِتْقٍ) كَمَوْتِهِ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ (وَ) مُعْتَدَّةِ (نِكَاحٍ فَاسِدٍ) أَوْ وَطْءٍ بِشُبْهَةٍ أَوْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍ.

\_\_\_\_\_ قَصَبِيٌّ عَلَى النِّسْبَةِ.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٨٤/٣

(قَوْلُهُ: رَاحِعٌ لِلْجَمِيعِ) فَإِنْ كَانَ وَجَعٌ بِالْعَيْنِ فَتَكْتَحِلُ، أَوْ حَكَّةٌ فَتَلْبَسُ الْحَرِيرَ، أَوْ تَشْتَكِي رَأْسَهَا فَتَدْهُنُ وَتَمْشُطُ بِالْأَسْنَانِ الْعَلِيظَةِ الْمُتَبَاعِدَةِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ الرِّينَةِ لِأَنَّ هَذَا تَدَاوٍ لَا زِينَةٌ كَوْشَةُ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَفِي الْكَافِي إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَمَا تَوْبُ إِلَّا الْمَصْبُوغُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ جَوْهَرَةٌ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَفِي الْكَافِي إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَمَا تَوْبُ إِلَّا الْمَصْبُوغُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِضَرُورَةِ سَتْرِ الْعَوْرَةِ، لَكِنْ لَا تَقْصِدُ الرِّينَةَ؛ وَيَنْبَغِي تَقَيُّدُهُ بِقَدْرِ مَا تَسْتَحْدِثُ ثَوْبًا غَيْرَهُ إِمَّا لِضَرُورَةِ سَتْرِ الْعَوْرَةِ، لَكِنْ لَا تَقْصِدُ الرِّينَةَ؛ وَيَنْبَغِي تَقَيُّدُهُ بِقَدْرِ مَا تَسْتَحْدِثُ ثَوْبًا غَيْرَهُ إِمَّا بِبَيْعِهِ وَالِاسْتِخْلَافِ بِثَمَنِهِ، أَوْ مِنْ مَالِهَا إِنْ كَانَ لَهَا. اهـ.

قُلْت: وَقَيَّدَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ الِاكْتِحَالَ لِلْعُذْرِ بِكَوْنِهِ لَيْلًا ثُمَّ تَنْزِعُهُ كَارًا كَمَا وَرَدَ فِي الْحُدِيثِ، وَأَخْرَجَ الْحُدِيثَ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا، وَلَمُ أَرَ مَنْ قَيَّدَ بِذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَكَأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَاعِدَةِ وَأَخْرَجَ الْحُدِيثَ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا، وَلَمُ أَر مَنْ قَيَّدَ بِذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَكَأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَاعِدَةِ إِنَّ الضَّرُورَةَ تُتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، لَكِنْ إِنْ كَفَاهَا اللَّيْلَ، أَوْ النَّهَارَ اقْتَصَرَتْ عَلَى اللَّيْلِ وَلَا تَعْكِسُ لِأَنَّ اللَّيْلِ أَعْدَى لِزِينَةِ الْكُولِ وَهُو مَحْمَلُ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ. (قَوْلُهُ: وَلَا بَأْسَ لِأَسْوَدِ عِنْدَ الْأَئِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَجَعَلَهُ الظَّاهِرِيَّةُ كَالْأَحْمَرِ بِأَسْوَدَ ) فِي الْفَتْحِ: وَيُبَاحُ لَمَا لُبْسُ الْأَسْوَدِ عِنْدَ الْأَئِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَجَعَلَهُ الظَّاهِرِيَّةُ كَالْأَحْمَرِ وَالْأَحْضَرِ. اه. وَعَلَّلَ الزَّيْلُعِيُّ جَوَازَهُ بِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ الزِّينَةُ.

قُلْت: وَالْمُرَادُ الْأَسْوَدُ مِنْ غَيْرِ الْحَرِيرِ خِلَاقًا لِمَالِكٍ كَمَا مَرَّ. (قَوْلُهُ: وَأَزْرَقَ) ذَكَرَهُ فِي النَّهْرِ بَعْقَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا إِذَا كَانَ بَرَّاقًا صَافِيَ اللَّوْنِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِيهِ حِينَئِدٍ بَعْقَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا إِذَا كَانَ بَرَّاقًا صَافِيَ اللَّوْنِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِيهِ حِينَئِدٍ قَصْدُ الرِّينَةِ. (فَوْلُهُ: وَمُعَصْفَرٍ حَلَقٍ إِلَيْ) فِي الْبَحْرِ: وَيُسْتَثْنَى مِنْ الْمُعَصْفَرِ وَالْمُزَعْفَرِ الْخَلَقُ الْجَلَقُ النَّيْنَةِ. (فَوْلُهُ: وَمُعَصْفَرٍ حَلَقٍ إِلَى إِلَيْهِ الْبَحْرِ: وَيُسْتَثْنَى مِنْ الْمُعَصْفَرِ وَالْمُزَعْفَرِ الْخَلَقُ النَّالِيَةِ الْمُعَرِيْقِ وَلَا مَائِحُ لَا الرَّائِحَةَ لَهُ اللَّهُ عَلَى الرَّعْمَةِ وَلَا مَائِعُ لَا الرَّائِحَةَ بِخِلَافِ الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً لَهُ لَمَانِعُ لَا الرَّائِحَةَ بِخِلَافِ الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً لَهُ لَمُ اللَّائِينَةُ لِأَكُمَ الْمَانِعُ لَا الرَّائِحَةَ بِخِلَافِ الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً لَهُ لَمُ اللَّائِهِ لَا لِمَائِعُ لَا الرَّائِحَة بَخِلَافِ الْمُحَرَّمِ؛ أَلَا يُرَى مَنْعُ الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَة فَي الْمَعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً لَهُ الْمُعَرِقُ وَلَا رَائِحَةً اللَّهُ الْمُعْرَةِ وَلَا رَائِحَةً لَالْمَائِعُ لَا الرَّائِعُ لَا الرَّائِعُ لَا الْمَائِعُ لَا الْمُعْرَةِ وَلَا رَائِعُ لَا لَعْمُولُ وَلَا مَائِعُ لَا لَالْمُعْرَةِ وَلَا رَائِعُ لَا لَمُعْرَةً وَلَا رَائِعُ لَا لَالْمُعْرَةِ وَلَا مَائِعُ لَا لَوْلِهُ لَا لَعْمُولُ لَالْمُعْرَاقِ لَا لَالْمُعْرَاقِ لَا لَالْمُعْرَاقِ لَالْمُعَلِقُولُ اللْمُعْرَةِ وَلَا لَوْلِعُلَالِ لَالْمُ لِلْكُولُ اللَّهُ لِلْمُ لَلْمُعْرَاقِ لَالْمُعْرَاقِ لَا لَالْمُعْرَاقِ لَا لَالْمُعْرَاقِ لَا لَعَلَى لَالْمُ لِلْمُعَلِّ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلَقِ لَا لَالْمُ لَالِعُلُولُ الْمُعْرَاقِ لَا لَالْمُعْتَالِقُلُولُولُولُهُ لِلْمُ لَالْمُؤْمُ لَالْمُ لَالْمُولُولُولُولُولُولُولُولُهُ لَا لِلْمُعَلِي لَالْمُعُلِقُولُولُ لَا لِلْمُؤْمِلُولُ لِلْمُولُولُهُ لَا ل

قُلْت: وَأَعَمُّ مِنْهُ قَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ: وَذَكَرَ الْحُلُوانِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالثِّيَابِ الْمَذْكُورَةِ الْجَدِيدُ مِنْهَا، أَمَّا لَوْ كَانَ حَلَقًا لَا تَقَعُ فِيهِ الزِّينَةُ فَلَا بَأْسَ بِهِ اه وَمِثْلُهُ مَا مَرَّ عَنْ الْقُهُسْتَانِيِّ. وَفِي الْقَامُوسِ: حَلَقَ الثَّوْبُ كَنَصَرَ وَكُرُمَ وَسَمِعَ خُلُوقَةً وَخَلَقًا مُحَرَّكَةً بَلِي. [تَنْبِيهُ]

مُقْتَضَى اقْتِصَارِهِمْ عَلَى مَنْعِهَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْإِحْدَادَ حَاصُّ بِالْبَدَلِ، فَلَا ثُمْنُعُ مِنْ بَحْمِيلِ فِرَاشٍ وَأَثَاثِ بَيْتٍ، وَجُلُوسٍ عَلَى حَرِيرٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ. وَنُقِلَ فِي الْمِعْرَاجِ أَنَّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ وَأَثَاثِ بَيْتٍ، وَجُلُوسٍ عَلَى حَرِيرٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ. وَنُقِلَ فِي الْمِعْرَاجِ أَنَّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ لَمَا أَنْ تَدْخُلَ الْحُمَّامَ وَتَعْسِلَ رَأْسَهَا بِالْخِطْمِيِّ وَالسِّدْرِ اه وَلَمْ يُذْكُرْ حُكْمُهُ عِنْدَنَا. قَالَ الثَّلَاثَةِ لَمَا أَنْ تَدْخُلَ الْحُمَّامَ وَتَعْسِلَ رَأْسَهَا بِالْخِطْمِيِّ وَالسِّدْرِ اه وَلَمْ يُذُكُرْ حُكْمُهُ عِنْدَنَا. قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَاقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى تَرْكِ مَا ذُكُرَ يُفِيدُ جَوَازَ دُحُولِ الْحُمَّامِ لَمَا. (قَوْلُهُ: لَا حِدَادَ) أَيْ وَاحِبٌ كَمَا فِي الزَّيْلَعِيِّ. (قَوْلُهُ: عَلَى سَبْعَةٍ إِلَىٰ شُرُوعٌ فِي مُحْتَرَزَاتِ الْقُيُودِ الْمَارَّةِ حِدَادَ) أَيْ وَاحِبٌ كَمَا فِي الزَّيْلَعِيِّ. (قَوْلُهُ: عَلَى سَبْعَةٍ إِلَىٰ شُرُوعٌ فِي مُحْتَرَزَاتِ الْقُيُودِ الْمَارَّةِ

وَيُرَادُ ثَامِنَةٌ، وَهِيَ الْمُطَلَّقَةُ قَبْلَ الدُّحُولِ، مُحْتَرَرُ قَوْلِهِ إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَةً. (قَوْلُهُ: كَافِرَةٍ وَصَغِيرَةٍ وَجَمُنُونَةٍ) لَكِنْ لَوْ أَسْلَمَتْ الْكَافِرَةُ فِي الْعِدَّةِ لَزِمَهَا الْإِحْدَادُ فِيمَا بَقِيَ مِنْهَا كَمَا مَرَّ عَنْ الْجُوْهَرَة، وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَأَفَاقَتْ كَمَا فِي الْبَحْرِ، وَإِثَمَا لَزِمَتْ وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَأَفَاقَتْ كَمَا فِي الْبَحْرِ، وَإِثَمَا لَزِمَتْ الْعِدَّةِ عَلَيْهِنَّ دُونَ الْإِحْدَادِ لِأَنَّهُ حَقُّ اللّهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ الْعَدَّةِ وَالْمَالِثُ فِيهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُثُ شَوْعًا عَدَمُ صِحَّةٍ نِكَاحِهِنَّ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهُو لِأَلْأَسْبَابِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُثُ شَوْعًا عَدَمُ صِحَّةٍ نِكَاحِهِنَّ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهُو بِالْأَسْبَابِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُثُ شَوْعًا عَدَمُ صِحَّةِ نِكَاحِهِنَّ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهُو بِالْأَسْبَابِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْبَيْنُونَةِ يَثْبُثُ شَوْعًا عَدَمُ صِحَّةٍ نِكَاحِهِنَّ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهُو عَلَا الشَّارِحُ وَسَكَتَ عَنْ الْأُولِي الْقَهُورِهَا فَافْهَمْ (فَوْلُهُ: أَوْلُهُ وَلَاهًا وَلَقَلَة الْعَبْقِ وَلَاهًا وَلَكُهُ الشَّامِ وَعَلَاهً الشَّامِ فَوْلَهُ الشَّامِ فَي مُعْتَدَةً الْعِنْقِ. (فَوْلُهُ: أَوْ وَلَاهً وَاعَلَى الشَّامِحُ وَسَكَتَ عَنْ الْأُولِي الْعَلْهُورِهَا فَافْهُمْ (فَوْلُهُ: أَوْلُهُ الْفَالِهُ وَلَاهُ الشَّامِحُ وَلَاهُ الشَّامِ وَلَا الشَّامِ فَي مُعْتَلَةً والْعِنْقِ. (فَوْلُهُ: أَوْ وَلَهُ الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ مَعَ مُعْتَدَةً الْعَنْقِ . (فَوْلُهُ: أَوْلُهُ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ مَعَ مُعْتَدَةً الْعِنْقِ . (فَوْلُهُ: أَوْلُهُ الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ مَعَ مُعْتَدَةً الْعَلَاقُ الْمُنَاسِلِهُ الْمُنَاسِلِهُ عَلَى الْمُقَالِقُ الْمُنَاسِلِهُ الْمُؤْمِقُولُهُ الْمُعَالِهُ الْمُنَاسِلُهُ الْمُعَلِقَةُ الْمُؤَالِهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَامُ الْمُنَاسِ

٦٩٢. "قَوْلُهُ حَسَنًا أَوْ أَحْسَنْت.

(أَوْ) حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ (إِلَّا بِإِذْنِهِ فَأَذِنَ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ) بِالْإِذْنِ فَكَلَّمَهُ (حَنِثَ) لِاشْتِقَاقِ الْإِذْنِ مَنَا الْأَذَانِ فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِخِلَافِ لَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا بِرِضَاهُ فَرَضِيَ وَلَمْ يَعْلَمْ لِأَنَّ الرِّضَا مِنْ أَعْمَالِ مِنْ الْأَذَانِ فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِخِلَافِ لَا يُكُونُ إِلَّا بِاللِسَانِ) فَلَا يَعْنَمُ لِإِشَارَةٍ وَكِتَابَةٍ كَمَا فِي الْقَلْبِ فَيَتِمُ بِهِ (الْكَلَامُ) وَالتَّحْدِيثُ (لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِسَانِ) فَلَا يَعْنَثُ بِإِشَارَةٍ وَكِتَابَةٍ كَمَا فِي النَّتَفِ. وَفِي الْخَانِيَّةِ: لَا أَقُولُ لَهُ كَذَا فَكَتَبَ إِلَيْهِ حَنِثَ فَقَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلامِ، لَكِنْ نَقَلَ النَّيْفِ. وَفِي الْخَانِيَّةِ: لَا أَقُولُ لَهُ كَذَا فَكَتَبَ إِلْيُهِ حَنِثَ فَقَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ، لَكِنْ نَقَلَ النَّتَفِ. وَفِي الْخَانِيَّةِ: لَا أَقُولُ لَهُ كَذَا فَكَتَبَ إِلْكِمَامُ عَلْمُ مَنْكَلَامِ خِلَافًا لِابْنِ سِمَاعَة (وَالْإِحْبَالُ اللهُ عَلَمْ يَكُونُ اللهُ مُنْ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ مَسْأَلَةِ شَمِّ الرَّيُعَانِ عَنْ الْجَامِعِ أَنَّهُ كَالْكَلَامِ خِلَافًا لِابْنِ سِمَاعَة (وَالْإِحْبَالُ اللهُ عَلَامُ يَكُونُ اللهِ شَارَةُ وَالْإِشَارَةُ وَالْإِشَارَةُ وَالْإِشَارَةُ وَالْإِنْشَاءُ وَالْإِنْمَالُونَ وَالْمِنْتَى وَلَا لَمُ إِلْمَارَةً وَالْإِنْمَالَةِ مُكَامِلًا مَالِكَ الْمِلْولِ الْمَوْلُ وَالْلَالَةُ مِنْ الْمَلَامُ وَلَا لَمُ الْمَالِقِ مَالُولِ الْمَالِقِ الْمَالِقِ فَالَ لَمْ الْمَالِقِ الْمُولِ وَلَوْ قَالَ لَكَ الْمَالِقِ مُنْ الْمَوْلُ وَالْمَالِقِ مُولِ الْمُعَلِي فَلَى الْمَلْلُولُ وَلَاللَّهُ الْمَالِقَ وَلَا لَا الْمُلْكَامُ الْمَالِقَ الْمَلْكَالِ مَنْ الْمَلْقَلَ مَا مُنْ الْمُولُ وَالْمَلِي الْمَلْمُ الْمَلْقُولُ وَالْمُولُ الْمُؤْلُولُوا الْمُؤْلُ وَاللَّهُ اللّهُ الْمُلْكُولُولُ وَلَا لَا الْمُعْلِقُولُ الْمُؤْلُ وَاللّهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلِقُولُ اللّهُ الْمَالِولِ الْمُؤْلُ الللّهُ الْمُعْلَامُ اللْمُلْكُولُ الل

\_\_\_\_\_ وَالْخِيصِ الْجَامِعِ لَوْ قَالَ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ إِنْ كَلَّمْتُك فَأَنْتِ طَالِقٌ اخْلَتْ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ لِالْتَانِيَةِ لِاسْتِثْنَافِ الْكُلَامِ بِخِلَافِ فَاذْهَبِي يَا عَدُوَّةَ اللَّهِ اه وَحَيْثُ انْحَلَّتْ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ لَا

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥٣٢/٣

يَقَعُ بِالثَّالِثَةِ شَيْءٌ لِأَنَّا بَانَتْ لَا إِلَى عِدَّةٍ بِخِلَافِ الْمَدْخُولِ هِمَا (قَوْلُهُ حَسَنًا أَوْ أَحْسَنْت) لِأَنَّ قَوْلُهُ أَنْظُرْ حَسَنًا يُفِيدُ التَّفْرِيعَ بِأَنَّكَ لَمْ تَتَأَمَّلُ فِي الْجُوَابِ وَقَوْلُهُ أَحْسَنْت وَإِنْ كَانَ تَصْوِيبًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُحْسِنْ قَوْلُهُ فَكُلُّ مِنْ الْكَلِمَتَيْنِ مُوجِعٌ إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَمْ يُحْسِنْ قَوْلُهُ فَكُلُّ مِنْ الْكَلِمَتَيْنِ مُوجِعٌ

(فَوْلُهُ أَوْ حَلَفَ إِلَىٰ عَطَفْ عَلَى فَوْلِ الْمُصَنِّفِ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ وَقَوْلُهُ حَنِثَ جَوَابُ الْمُسْأَلَتَيْنِ (فَوْلُهُ لِاشْتِقَاقِ الْإِذْنِ) أَيْ اشْتِقَاقًا كَبِيرًا كَمَا فِي النَّهْرِ مِنْ الْأَذَانِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ حَ.

قُلْت: وَفِيهِ نَظُرٌ يُعْلَمُ مِمّا قَدَّمْنَاهُ فِي الْوُصُوءِ (قَوْلُهُ فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُحْتَفَى بِمُجَرَّدِ السَّمَاعِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ الْعِلْمِ بِمَعْنَاهُ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ حَاطَبَهُ بِلْغَةٍ لَا يَهْهَمُهَا كَمَا قَدَّمْنَا نَظِيرُهُ فِي حَلِفِهِ لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذِينِ (قَوْلُهُ فَرَضِيَ) أَيْ بِأَنْ أَحْبَرُهُ بَعْدَ الْكَلَامِ بِأَنَّهُ كَانَ رَضِيَ (قَوْلُهُ فَرَخِي) فَلا يَخْتَثُ بِإِشَارَةٍ وَكِتَابَةٍ) وَكَذَا بِإِرْسَالِ رَسُولٍ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا عُرَفًا لِمَالِكِ وَقَلْهُ اللهُ اللهُ يَعَالَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - ﴿وَمَا كَانَ لِيَشَرِ أَنْ يُكَلِّمُهُ اللهُ إِلا وَحْيًا ﴾ وَأَمْدَ رَحِمُهُمَا اللهُ تَعَالَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - ﴿وَمَا كَانَ لِيَشَرِ أَنْ يُكَلِّمُهُ اللهُ إِلا وَحْيًا ﴾ وأَمْدَ رَحِمُهُمَا اللهُ تَعَالَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - ﴿وَمَا كَانَ لِيَشَرِ أَنْ يُكَلِّمُهُ اللهُ إِلا وَحْيًا ﴾ وأَمْدَ رَحِمُهُمَا اللهُ تَعَالَى اسْتِدُلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - ﴿وَمَا كَانَ لِيَشَرِ أَنْ يُكَلِّمُهُ اللهُ إِلا وَحْيًا ﴾ وأَمْدُوري: ١٥] - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولا ﴾ [الشورى: ١٥] - أُجِيب عَنْهُ بِأَنَّ مَبْنَى الْعُرْفِ فَتَعْ أَنِي قَوْلِهُ عَنْ الْجَامِعِ عَنْ الْجَوْدِي أَنَّهُ فَالَا إِلْمَالَ إِلْكُونَ بِاللّمِسَانِ وَلَا يُكْتَبُ فَكُونُ بِالْكِسَانِ وَلَمُ يُولِعُ مُنْتَدَةً بِي نَوادِرِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ لِظُهُورِهِ خَلَامًا لِالْسَانِ وَلَا يُعْلِقًا، وَعَلَمُهُ مُؤْلِهُ وَلَا لِمُؤْلِهُ وَلُولُهُ وَالْإِظْهَارُ إِلَى كَمَا تَكُونُ بِاللّمِسَانِ وَلَمْ يُلِيَّا مِنْ الْمَعْفَى الْعُولِ الْمُعْورِهِ الْمُعْلَى فَوْلُهُ وَالْإِظْهَارُ إِلَى الْمُعْمَ مُبْتَدَالًا وَالْمُ فِي الْعَطْفِ الْمُعْفِى الْمُعْلَى وَلَولُهُ وَالْإِظْهَارُ إِلَى اللّمَالُ فِي الْعَطْفِ اللْمُعْلَى اللْمُعْلَى الللهُ اللهُ عَلَى الْمُعْلَى الللهُ اللهُ ال

(قَوْلُهُ وَالْإِنْشَاءُ) كَذَا فِي النُّسَخِ، وَالَّذِي فِي الْفَتْحِ وَالْمِنَحِ: الْإِفْشَاءُ بِالْفَاءِ أَيْ لَوْ حَلَفَ لَا يُظْهِرُهُ أَوْ لَا يُعْلِمُ بِهِ يَحْنَثُ بِالْكِتَابَةِ وَبِالْإِشَارَةِ (فَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ إِلَىٰ لَا يُفْشِي سِرَّ فُلَانٍ أَوْ لَا يُظْهِرُهُ أَوْ لَا يُعْلِمُ بِهِ يَحْنَثُ بِالْكِتَابَةِ وَبِالْإِشَارَةِ (فَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ إِلَىٰ قَالَ إِلَىٰ فَقَالَ إِلَىٰ فَقَالَ إِلَىٰ فَي الْبِظْهَارِ وَالْإِفْشَاءِ وَالْإِعْلَامِ وَالْإِحْبَارِ كَوْنَهُ وَلَا عُبَارِ كَوْنَهُ بِالْمِعْمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللّهِ تَعَالَى اه وَهَكَذَا فِي الْفَتْحِ، وَخُوهُ فِي الْبَرَّازِيَّةِ بِالْكِتَابَةِ دُونَ الْإِشَارَةِ دُيِّنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللّهِ تَعَالَى اه وَهَكَذَا فِي الْفَتْحِ، وَخُوهُ فِي الْبَرَّازِيَّةِ بِالْمِعْمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللّهِ تَعَالَى اه وَهَكَذَا فِي الْفَتْحِ، وَخُوهُ فِي الْبَرَّازِيَّةِ وَلَا عَنَاهُ وَيَ النَّهُرِ الْإِحْبَارَ، وَهُو الظَّاهِرُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْإِحْبَارَ لَا يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ فَمَا مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي يَدِينُ فِي أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي يَدِينُ فِي أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي يَدِينُ فِي أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي يَدِينُ فِي أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً كَمَا عَزَاهُ فِي

التَّتَارْحَانِيَّة إِلَى عَامَّةِ الْمَشَايِخِ، وَفِيهَا وَكُلُّ مَا ذَكُرْنَا أَنَّهُ يَخْنَثُ بِالْإِشَارَةِ إِذَا قَالَ أَشَرْت وَأَنَا لَا أَرِيدُ الَّذِي حَلَفْت عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ جَوَابًا لِشَيْءٍ سُئِلَ عَنْهُ لَمْ يَصْدُقْ فِي الْقَضَاءِ وَيَدِينُ (قَوْلُهُ أُو لَا يُبَشِّرُهُ) تَكُرَارٌ مَعَ قَوْلِ الْمَثْنِ وَالْبِشَارَةُ تَكُونُ بِالْكِتَابَةِ. اه. ح وَلَعَلَّهُ أَوْ لَا يُسِرُّهُ مِنْ أَوْ لَا يُبَشِّرُهُ عِنْ الْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ الْإِسْرَارِ (قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتنِي أَوْ أَعْلَمْتنِي إِلَىٰ وَكَذَا الْبِشَارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ لِا الْمِشَارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ لِمِسْرَارِ (قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتنِي أَوْ أَعْلَمْتنِي إِلَىٰ وَكَذَا الْبِشَارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ لَا الْإِسْرَارِ (قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتنِي أَوْ أَعْلَمْتنِي إِلَىٰ إِلَىٰ الْإِعْلَامُ كَالْبِشَارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَهُو مُخَالِفُ لِمَا السَيَذْكُرُهُ فِي الْبَابِ الْآتِي عَنْ الْبَدَائِعِ مِنْ أَنَّ الْإِعْلَامُ كَالْبِشَارَةِ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ الصِدِقِ لَالَوْ بَلَا بَاءٍ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي " (1)

٦٩٣. "وَهُوَ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ فِي الْآيَةِ: وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ تَوْزِيعُ الْأَجْزِيَةِ عَلَى الْأَحْوَالِ كَمَا تَقَرَّرَ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ تَوْزِيعُ الْأَجْزِيةِ عَلَى الْأَحُولِ كِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ (بَعْدَ التَّعْزِيرِ) لِمُبَاشَرَةِ مُنْكَرِ التَّحْوِيفِ (حَتَّى يَتُوبَ) لَا بِالْقَوْلِ بَلْ بِظُهُورِ سِيمَا الصُّلَحَاءُ (أَوْ يَمُوتَ)

الصُّلَحَاءُ (أَوْ يَمُوتَ)

(وَإِنْ أَحَذَ مَالًا مَعْصُومًا) بِأَنْ يَكُونَ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ كَمَا مَرَّ (وَأَصَابَ مِنْهُ كُلَّا نِصَابٌ قُطِعَ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ) لِئَلَّا يَقُوتَ نَفْعُهُ وَهَذِهِ حَالَةٌ ثَانِيَةٌ.

(وَإِنْ قَتَلَ) مَعْصُومًا (وَلَمْ يَأْخُذْ) مَالًا (قُتِلَ) وَهَذِهِ حَالَةٌ ثَالِثَةٌ (حَدًّا) لَا قِصَاصًا (فَ) لِذَا (لَا يَعْفُوهُ وَلِيٌّ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ) الْقَتْلُ (مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ) لِوُجُوبِهِ جَزَاءً لِمُحَارَبَتِهِ لِلّهِ (لَا يَعْفُوهُ وَلِيٌّ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ) الْقَتْلُ (مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ) لِوُجُوبِهِ جَزَاءً لِمُحَارَبَتِهِ لِلّهِ تَعَالَى بِمُحَالَفَةٍ أَمْره

\_\_\_\_\_\_ كَنْعَزَّرُ وَيُحَلَّى سَبِيلُهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ فَتْحُ، وَأَفَادَ أَيْضًا أَنَّ الْحُبْسَ فِي بَلَدِهِ لَا فِي غَيْرِهَا خِلَافًا لِمَالِكٍ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ فِي الْآيَةِ) ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ مُحَالُ وَإِلَى بِلَا أَخْرَى فِيهِ إِيذَاءُ أَهْلِهَا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْحُبْسُ، وَالْمَحْبُوسُ يُسَمَّى مَنْفِيًّا مِنْ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَلَدٍ أُخْرَى فِيهِ إِيذَاءُ أَهْلِهَا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْحُبْسُ، وَالْمَحْبُوسُ يُسَمَّى مَنْفِيًّا مِنْ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِطَيِّبَاتِ الدُّنْيَا وَلَذَّاتِهَا، وَلَا يَجْتَمِعُ بِأَقَارِيهِ وَأَحْبَابِهِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ قَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُوسِ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ فِي الْغُرَر:

حَرَجْنَا مِنْ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا ... فَلَسْنَا مِنْ الْأَحْيَاءِ فِيهَا وَلَا الْمَوْتَى إِذَا جَاءَنَا السَّجَّانُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ ... عَجِبْنَا وَقُلْنَا جَاءَ هَذَا مِنْ الدُّنْيَا

(قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ إِلَىٰ أَيْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَا قَالَهُ بَعْضُ السَّلَفِ أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٧٩٢/٣

الْأَجْزِيَةِ الْأَرْبَعَةِ إِذْ مِنْ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنَّمَا أَجْزِيَةٌ عَلَى جِنَايَةِ الْقَطْعِ الْمُتَفَاوِتَةِ خِفَّةً وَعِلَظًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَتَّبَ عَلَى أَعْلَظُ الْأَجْزِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُرَتَّبَ عَلَى أَعْلَظُ الْأَجْزِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَدْفَعُهُ قَوَاعِدُ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِالتَّوْزِيعِ عَلَى أَحْوَالِ الْجِنَايَاتِ؛ لِأَنَّمَا مُقَابَلَةٌ بِهَا يَدْفَعُهُ قَوَاعِدُ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، فَوجَبَ الْقَوْلُ بِالتَّوْزِيعِ عَلَى أَحْوَالِ الْجِنَايَاتِ؛ لِأَنَّهَا مُقَابَلَةٌ بِهَا فَاقْتَضَتْ الاِنْقِسَامَ.

فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ أَنْ يُقْتَلُوا إِنْ قَتَلُوا، أَوْ يُصْلَبُوا إِنْ قَتَلُوا وَأَحَذُوا الْمَالَ أَوْ تَقَطُّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ إِنْ أَحَدُوا الْمَالَ أَوْ يُنْفَوْا إِنْ أَحَافُوا، وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ وَالزَّيْلَعِيِّ (قَوْلُهُ بَعْدَ التَّعْزِيرِ) مِنْ خِلَافٍ إِنْ أَحَدُوا الْمَالَ أَوْ يُنْفَوْا إِنْ أَحَافُوا، وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ وَالزَّيْلَعِيِّ (قَوْلُهُ بَعْدَ التَّعْزِيرِ) أَيْضًا كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ (قَوْلُهُ أَوْ يَمُوتَ) عَطْفُ عَلَى يَتُوبَ أَيْ إِللَّاضَاتُ عَلَى يَتُوبَ

(قَوْلُهُ وَإِنْ أَحَدَ) أَيْ الْقَاطِعُ أَيْ حِنْسُهُ السَّابِقِ بِالْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ (فَوْلُهُ وَأَصَابَ مِنْهُ كُلَّا فِصَابُ السَّرِقَةِ الصَّعْرَى (فَوْلُهُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ) نِصَابُ السَّرِقَةِ الصَّعْرَى (فَوْلُهُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ) حَتَّى لَوْ كَانَتْ يُسْرَاهُ شَلَّاءَ لَمْ تُقُطَعْ يَمِينُهُ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَوْ كَانَ مَقْطُوعَ الْيُمْنَى لَمْ تُقْطَعْ لَهُ يَدُ وَكَذَا الرِّجْلُ الْيُسْرَى غَمْرٌ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى شَلَّاءَ أَوْ النَّيْمَى شَلَّاءَ أَوْ النَّيْمَ فَى لَا يَقُولِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ عَيْرُ الْمُسْتَحَقَّةِ لِلْقَطْعِ أَوْ الجَّمْعُ لِمَا الْكَامِلِ جَائِزٌ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ عَيْرُ الْمُسْتَحَقَّةِ لِلْقَطْعِ أَوْ البَّعْودِ (فَوْلُهُ الْكَامِلِ جَائِزٌ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ عَيْرُ الْمُسْتَحَقَّةِ لِلْقَطْعِ أَوْ البَّعْمُ لِمَا فَوْقَ الْوَاحِدِ أَوْ يُرَادُ بِالصَّحِيحِ مَا يُقَابِلُ الْمَقْطُوعَ دُونَ الْأَشَلِ أَفَادَهُ السَّيِّدُ أَبُو السَّعُودِ (فَوْلُهُ لَوْلُهُ لَكُونَ مَعْدُولُ الْمُسْتَحَقَّةِ لِقَوْلِهِ مِنْ خِلَافٍ طَ

(قَوْلُهُ فَلِذَا لَا يَعْفُوهُ وَلِيٌّ) أَيْ لِكَوْنِهِ حَدًّا حَالِصَ حَقِّ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَسَعُ فِيهِ عَفْو غَيْرِهِ فَمَنْ عَفَا عَنْهُ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى فَتْحُ. قَالَ وَفِي فَتَاوَى قَاضِي حَانْ: وَإِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ يُقْتَلُ قِصَاصًا وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ إِذَا أَمْكَنَهُ أَخْذُ الْمَالِ فَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا وَصَاصًا وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ إِذَا أَمْكَنَهُ أَخْذُ الْمَالِ فَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا وَمَالَ إِلَى الْقَتْلِ فَإِنَّا سَنَذْكُرُ فِي نَظِيرِهَا أَنَّهُ يُقْتَلُ قِصَاصًا خِلَاقًا لِعِيسَى بْنِ أَبَانَ اه وَالْمُرَادُ بِمَا وَمَالَ إِلَى الْقَتْلِ فَإِنَّا سَنَذْكُرُ فِي نَظِيرِهَا أَنَّهُ يُقْتَلُ قِصَاصًا خِلَاقًا لِعِيسَى بْنِ أَبَانَ اه وَالْمُرَادُ بِمَا لَوْ يَلْهَا سَيَذْكُرُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ مِنْ الْغَرَائِبِ. قُلْت: لَكِنْ مَا أَوَّلَ بِهِ عِبَارَةَ الْخَانِيَّةِ بَعِيدٌ وَالْأَقْرَبُ تَأُويلُهَا سَيَذُكُرُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ مِنْ الْغَرَائِبِ. قُلْت: لَكِنْ مَا أَوَّلَ بِهِ عِبَارَةَ الْحَالِي الْمَسْأَلَةُ حِينَئِذٍ عَيْنَ الْمُرَادَ بِقُولِهِ وَلَا يَنْ أَلُهُ وَلَا يُشْتَرَطُ إِلَى النِّهُ عَلَى الْقَاتِلُ الْمُالَ أَيْ النِّهُ إِلَى الْقَاتِلُ الْمُدُ الْمَالَ أَيْ النِّهُ عَلَى النَّعَالُ الْقَاتِلُ الْمُنَالُ وَلَا يُشْتَرَطُ إِلَى فَيُقْتَلُ الْقُاتِلُ. " (1)

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١١٤/٤

3 ٩ ٦. "قُلْت: لَكِنَّ فِي مَعْرُوضَاتِ الْمُفْتِي أَبِي السُّعُودِ أَنَّ الْقُضَاةَ وَأُمَنَاءَ بَيْتِ الْمَالِ فِي زَمَنِنَا مَا مُمُورِينَ مَا لُمُورُونَ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمَ يُخَفْ فَسَادُهُ فَإِنْ ظَهَرَ حَيًّا فَلَهُ التَّمَنُ لِأَنَّ الْقُضَاةَ غَيْرُ مَأْمُورِينَ بِفَسْخِهِ، نَعَمْ إِذَا بِيعَ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ فَلَهُ فَسْخُهُ اه فَلْيُحْفَظْ.

(وَيُنْفِقُ عَلَى عُرْسِهِ وَقَرِيبِهِ وِلَادًا) وَهُمْ أُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ (وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَلَوْ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَع سِنِينَ) خِلَافًا لِمَالِكٍ

أَقُولُ: كَيْفَ يُتَّجَهُ هَذَا الْأَمْرُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِمَا فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ كَالْهُ وَعَيْرِهَا وَكَافِي الْخُلْمِ الشَّهِيدِ بِلَا حِكَايَةِ خِلَافٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ إِذْنٌ لِلْقُضَاةِ بِالْحُكْمِ كَالْهُ وَغَيْرِهَا وَكَافِي الْخَيْرِ، لَكِنْ فِي حُكْمِ الْقَاضِي بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ كَلَامٌ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، عَلَى مَذْهَبِهِ كَلَامٌ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، عَلَى أَنَّ أَمْرَ قُضَاةِ زَمَانِهِ لَا يَسْرِي عَلَى غَيْرِهِمْ كَمَا حَرَّرَهُ فِي الْخَيْرِيَّةِ.

 الْقضَاءِ بِالْقِيمَةِ وَهِيَ النَّقْدَانِ، وَقَدْ عَلِمْت أَنَّهُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْأَبِ فَإِنَّ لَهُ بَيْعَ الْعُرْضِ لِنَفَقَتِهِ اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ، وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ فِي النَّفَقَاتِ أَنَّ لِحُولَاءِ أَخْذَ الْعُرْضِ لِنَفَقَتِهِ اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ، وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ فِي النَّفَقَاتِ أَنَّ لِحُولَاءِ أَخْذَ الْقَاضِي، فَإِنْ النَّفَقَةِ مِنْ مُودَعِهِ وَمَدْيُونِهِ الْمُقِرَّيْنِ بِالنِّكَاحِ وَالنَّسَبِ إِذَا لَمْ يَكُونَا ظَاهِرَيْنِ عِنْدَ الْقَاضِي، فَإِنْ ظَهَرًا لَمْ يُشْتَرَطْ أَوْ أَحَدُهُمَا أُشْتُرِطَ الْإِقْرَارُ بِمَا حَفِي هُوَ الصَّحِيخُ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْوَدِيعَةَ وَالدَّيْنَ لَمْ ظَهَرَا لَمْ يُشْتَرَطْ أَوْ أَحَدُهُمَا أُشْتُرِطَ الْإِقْرَارُ بِمَا حَفِي هُوَ الصَّحِيخُ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْوَدِيعَةَ وَالدَّيْنَ لَمْ طَهَرًا لَمْ يُشْتَرَطْ أَوْ أَحَدُهُمَا أُشْتُرِطَ الْإِقْرَارُ بِمَا حَفِي هُوَ الصَّحِيخُ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْوَدِيعَةَ وَالدَّيْنَ لَمْ يَتُصِبْ أَحَدُ مِنْ هَؤُلَاءِ حَصْمًا فِيهِ وَالْمَسْأَلَةُ بِقُرُوعِهَا مَرَّتْ غَرِّرُ: أَيْ مَرَّتْ فِي النَّفَقَاتِ. مَلْكَبُ فِي الْإَفْتَاءِ بِمَذْهَبِ مَالِكِ فِي زَوْجَةِ الْمَفْقُودِ فِي الْمَفْقُودِ فَي الْإَفْتَاءِ بِمَذْهَبِ مَالِكِ فِي زَوْجَةِ الْمَفْقُودِ

(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَالِكٍ) فَإِنَّ عِنْدَهُ تَعْتَدُّ رَوْجَةُ الْمَفْقُودِ عِدَّةَ الْوَفَاةِ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُهُمَا كَمَذْهَبُهُمَا كَمَذْهَبِنَا فِي التَّقْدِيرِ بِتِسْعِينَ سَنَةً، أَوْ الرُّجُوعِ مَذْهَبُهُمَا كَمَذْهَبِنَا فِي التَّقْدِيرِ بِتِسْعِينَ سَنَةً، أَوْ الرُّجُوعِ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ إِنْ كَانَ يَعْلِبُ عَلَى حَالِهِ الْهَلَاكُ كَمَنْ فُقِدَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ أَوْ فِي إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ إِنْ كَانَ يَعْلِبُ عَلَى حَالِهِ الْهَلَاكُ كَمَنْ فُقِدَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ أَوْ فِي مَرْكِبٍ قَدْ انْكَسَرَ أَوْ حَرَجَ لِحَاجَةٍ قَوِيبَةٍ فَلَمْ يَرْجِعْ وَلَمْ يُعْلَمْ حَبُرُهُ فَهَذَا بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ يُقْسَمُ مَرْكِبٍ قَدْ انْكَسَرَ أَوْ حَرَجَ لِحَاجَةٍ قَوِيبَةٍ فَلَمْ يَرْجِعْ وَلَا يُعْلَمْ حَبُرُهُ فَهَذَا بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ يُقْسَمُ مَالُهُ وَتَعْتَدُّ رَوْجَتُهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلِبْ عَلَيْهِ الْهُلَاكُ كَالْمُسَافِرِ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِسِيَاحَةٍ فَإِنَّهُ مَالُكُ وَتَعْتَدُ رَوْجَتُهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلِبْ عَلَيْهِ الْهُلَاكُ كَالْمُسَافِرِ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِسِيَاحَةٍ فَإِنَّهُ لِلْمُعْتِلَةِ عَنْهُ، وَفِي أُخْرَى يُقَدَّرُ بِتِسْعِينَ مِنْ مَوْلِدِهِ كَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ الشِّحْنَةِ، لَكَاللَّهُ الْمُعْتَافِي الْفُهُ مُنْ اللَّهُ هُسْتَافِي : لَوْ أَفْقَى بِهِ فِي مَوْضِعِ لَكَ أَوْلَى . وَقَالَ فِي الدُّرِ الْمُنْتَقَى: لَيْسَ بِأُولَى، لِقَوْلِ الْقُهُسْتَافِيّ: لَوْ أَفْقَى بِهِ فِي مَوْضِعِ الضَّرَورَةِ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى مَا أَظُنُ اهِ. " (1)

٦٩٥. "فَحَرُمَ بَيْغُ كَيْلِيٍّ وَوَزْيِيٍّ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا وَلَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (كَجِصٍّ) كَيْلِيٍّ وَوَزْيِيٍّ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا وَلَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (كَجِصٍّ)

(وَحَدِيدٍ) وَزْنِيٍّ ثُمُّ اخْتِلَافُ الْجِنْسِ يُعْرَفُ بِاخْتِلَافِ الْإَسْمِ الْخَاصِّ وَاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ كَمَا بَسَطَهُ الْكَمَالُ (وَحَلَّ) بَيْعُ ذَلِكَ (مُتَمَاثِلًا) لَا مُتَفَاضِلًا (وَبِلَا مِعْيَارٍ شَرْعِيٍّ) فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَسَطَهُ الْكَمَالُ (وَحَلَّ) بَيْعُ ذَلِكَ (مُتَمَاثِلًا) لَا مُتَفَاضِلًا (وَبِلَا مِعْيَارٍ شَرْعِيٍّ) فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُقَدِّرْ الْمِعْيَارَ بِالذَّرَّةِ وَبِمَا دُونَ نِصْفِ صَاع (كَحَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ) وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ

\_\_\_\_\_Qلاخْتِلَافِ الْقَدْرِ لِكَوْنِ الْحِنْطَةِ مَكِيلًا وَالزَّيْتِ مَوْزُونًا. وَبَقِيَ مَا لَوْ أَسْلَمَ الْحِنْطَةَ فِي صَعِيرٍ وَزَيْتٍ أَيْ فِي عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ عَنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْعَنْدُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمُونُ عِنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْعَنْدَ فَعَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمُونُ عِنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْعَنْدُونَ الْعَنْدُونَ عَنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْعَنْدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمُونُ عَنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ الْعَنْدُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمُونُ عَنْدَهُمَا وَيَعْرَبُونَ عَنْدَ مُعَلِي أَنْهُ لَا يَعْمُونُ عَنْدَهُ وَلَا عَنْهُ وَمُونُونِ وَالْعَنْدِ فَالْوَالَعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمُونُ عَنْدَ فَيْ عَلَى أَنْهُ لَا يَعْمُونُ وَالْعَالَمُ لَا يَعْمُونُ وَلَهُمُ وَيُعُونُ عَنْدُ فَعَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمُونُ عَلَى أَنْهُ لَا يَعْمُونُ وَالْعَالَاقِ عَلَى أَنْهُ لَا عَلَيْكُونُ وَلَا عَلَى أَنْهُ لَا يَعْمُونُ وَالْعَالَاقُ عَلَا لَعُلَالِهُ عَلَا لَعْمُ اللَّهُ عَلَا عَلَالِهُ عَلَيْكُونُ عَلَيْ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَالِكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَالَالِهُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَا لَعْلَالُونُ عَلَيْكُونُ عَلَالِهُ وَالْعَلَاقُ عَلَالُونُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ وَالْعُلُونُ عَلَيْكُونُ عَلَالُهُ عَلَالِهُ لَا يُعْتَلِهُ عَلَالُهُ وَلَا عَلَالُهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالُونُ عَلَالِكُونُ الْعُلِي عَلَالِهُ عَلَالِكُونُ عَلَالُهُ عَلَالِهُ عَلَالُهُ عَلَالِكُونُ الْعُلْمُ عَلَالِكُونُ عَلَالِكُونُ عَلَالِهُ عَلَالِكُونُ عَلَالِكُونُ عَلَالِكُونُ عَلَالِكُونُ عَلَالِكُونُ الْعُلْمُ عَلَالِكُونُ عَلَاكُونُ عَلَالُونُ عَلَالِكُونُ عَل

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٩٥/٤

(قَوْلُهُ مُتَفَاضِلًا) أَيْ وَنَسِيقَةً وَتَرَكَهُ لِفَهْمِهِ لُزُومًا فَإِنَّهُ كُلَّمَا حَرُمَ الْفَضْلُ حَرُمَ النَّسَاءُ وَلَا عَكْسَ (فَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ) فَإِنَّهُ جَعَلَ الْعِلَّة الطَّعْمَ وَكُلَّمَا حَلَّ النَّسَاءُ حَلَّ الْفَضْلُ وَلَا عَكْسَ (فَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ) فَإِنَّهُ جَعَلَ الْعِلَّة الطَّعْمَ وَالتَّمَنِيَّةَ فَمَا لَيْسَ بِمَطْعُومٍ وَلَا ثَمَنٍ فَلَيْسَ بِرِبَوِي (قَوْلُهُ كَيْلِيٍّ) قَيَّدَ بِهِ احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى بَيْعِهِ جُزَافًا فَإِنَّ التَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَزْنِيٍّ فَإِنَّهُ احْتِرَازُ عَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَارَفُوا النَّاسُ عَلَى بَيْعِهِ جُزَافًا فَإِنَّ التَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَزْنِيٍّ فَإِنَّهُ احْتِرَازُ عَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَارَفُوا وَزْنِي فَإِنَّهُ الْحَيْرِانُ عَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَارَفُوا وَزْنِي فَإِنَّهُ السَّيْفَ حَرَجَ بِالصَّنْعَةِ عَنْ كَوْنِهِ وَزْنِيًّا فَوْلُهُ أَوْ عَنْ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ كَالسَّيْفِ اه ح أَيْ فَإِنَّ السَّيْفَ حَرَجَ بِالصَّنْعَةِ عَنْ كَوْنِهِ وَزْنِيًّا فَوْلُهُ ثُمَّ اخْتِلَافُ الْجِنْسِ إِلَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلُهُ فَي اللَّهُ الْمَا الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِلُ بَعْلَمَ مَا يَتَّحِدُ بِهِ. هَمُّ مَعْوفَةَ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ الْجِنْسُ لِيُعْلَمَ مَا يَتَّحِدُ بِهِ.

(قَوْلُهُ كَمَا بَسَطَهُ الْكَمَالُ) حَيْثُ قَالَ بَعْدَمَا تَقَدَّمَ فَالْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ جِنْسَانِ، خِلَافًا لِمَالِكِ لِأَقَّمُمَا مُحُتَّلِفَانِ اسْمًا وَمَعْنَى وَإِفْرَادُ كُلِّ عَنْ الْآخَرِ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْحِنْطَةُ بِالطَّعَامِ وَالتَّوْبُ الْهُرُويُ وَالْمَرُويُ الْمَنْسُوجُ بِبَعْدَادَ وَحُرَاسَانَ وَاللَّبَدُ الْأَرْمَنِي عِنْسَانِ لِاحْتِلَافِ صَنْعَةِ النَّوْبِ عِمَا وَكَذَا الْمَرُويُ الْمَنْسُوجُ بِبَعْدَادَ وَحُرَاسَانَ وَاللَّبَدُ الْأَرْمَنِي عِنْسَانِ وَالتَّمْرُ كُلُّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَالْمُؤْوِيُ الْمَنْسُوجُ بِبَعْدَادَ وَحُرَاسَانَ وَاللَّبَدُ الْأَرْمَنِي وَالطَّالَقَانِيُّ جِنْسَانِ وَالتَّمْرُ كُلُّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَالْوَسَاصُ وَالشَّبَةُ أَجْنَاسٌ وَكُذَا غَرْلُ وَالطَّالَقَانِيُّ جِنْسَانِ وَالتَّمْرُ كُلُّهُ عِنْسٌ وَاحِدٌ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَكُمْ الْمُؤْوِ وَالضَّأْنِ وَالْمَعْزِ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ الصَّوْفِ وَالشَّعْرِ وَلَحْمُ الْبَعْرِي عُرِطْلِ وَالْمَعْزِ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ الْمَعْوِ وَالْمَعْزِ وَالْأَلْيَةُ وَاللَّحْمُ وَشَحْمُ الْبَطْنِ أَجْنَاسٌ وَدُهْنُ الْمُؤْوِ مِ مُطَيِّبٍ لِأَنَّ الطِيبَ زِيَادَةٌ أَصُولُهُمَا أَجْنَاسٌ وَلَا يَعُونُ بَيْعُ وَطُلِ زَيْتٍ عَيْرِ الْمُؤْوِ مُطَلِّولِ مُطَلِّولِ مُطَلِّولِ مُطَلِّولِ الْمَقْصُودِ أَوْ بِبَبَدُلِ الصِيقَةِ وَيَأْتِي بَيَانُهُ (قَوْلُهُ مُتَمَاثِلًا) الشَّرْطُ تَحَقُقُ لِ الْمُعْدِ شَرْطُ الْمُؤْونِ لَمْ عَلَالًا عَنْدَ الْعَقْدِ فَفِي الْفَتْحِ لَوْ لَهُ الْمُؤْونِ لَلْ الْمُقْولِ الْمُقَالِ الْمُقَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤْلِقَالِ الْمُقَالِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقَالِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْم

لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَوَّلَ كِتَابِ الصَّرْفِ عَنْ السِّرَاجِ: لَوْ تَبَايَعَا ذَهَبًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةً بِفِضَةٍ فَجُازُفَةً لَمْ يَجُوْ فَإِنْ عُلِمَ التَّسَاوِي فِي الْمَجْلِسِ وَتَفَرَّقَا عَنْ قَبْضٍ صَحَّ اه فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مُعَازِفَةً لَمْ يَجُوْنُ فَإِنْ عُلِمَ التَّسَاوِي بَعْدَ الْمَجْلِسِ تَأْمَّلُ (قَوْلُهُ لَا مُتَفَاضِلًا) صَرَّحَ بِهِ وَإِنْ عُلِمَ بِالْمُقَابَلَةِ بِمَا مَا إِذَا عُلِمَ التَّسَاوِي بَعْدَ الْمَجْلِسِ تَأْمَّلُ (قَوْلُهُ لَا مُتَفَاضِلًا) صَرَّحَ بِهِ وَإِنْ عُلِمَ بِالْمُقَابَلَةِ بِمَا قَبْلَهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ التَّمَاثُلُ فِي الْقَدْرِ فَقَطْ لِمَا قَدَّمَهُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُ بَعْ دُرْهَمٍ بِدِرْهَمٍ اسْتَوَيَا وَزْنًا وَصِفَةً لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُفِيدٍ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ وَبِلَا مِعْيَارٍ شَرْعِيٍّ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: لَمَّا حَصَرُوا الْمُعَرَّفَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ أَجَازُوا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ جُازَفَةً كَتُقَاحَةٍ الْفَتْحِ: لَمَّا حَصَرُوا الْمُعَرَّفَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ أَجَازُوا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ جُازَفَةً كَتُقَاحَةٍ الْفَتْحِ: لَمَّا حَصَرُوا الْمُعَرُّفَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ أَجَازُوا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ جُازَفَةً كَتُقَاحَةٍ

بِثُقَّا حَتَيْنِ وَحَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ لِعَدَم وُجُودِ الْمِعْيَارِ الْمَعْرُوفِ لِلْمُسَاوَاةِ، فَلَمْ يَتَحَقَّقُ الْفَضْلُ، وَلِمِنَا بِثُقَّا حَتَيْنِ وَحَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ لِعَدَم وُجُودِ الْمِعْيَارِ الْمَعْرُوفِ لِلْمُسَاوَاةِ، فَلَمْ كُلُ وَاحِدٍ مِنْ الْبَدَلَيْنِ كَانَ مَضْمُونًا بِالْقِيمَةِ عِنْدَ الْإِثْلَافِ لَا بِالْمِثْلِ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا إِذَا لَمْ يَبُلُغْ كُلُ وَاحِدٍ مِنْ الْبَدَلَيْنِ نِصْفَ صَاعٍ، فَلَوْ بَلَغَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجُوْرَ بَيْعُ نِصْفِ صَاعٍ فَصَاعِدًا بِحَفْنَةٍ اهد. مُمَّ رَجَّحَ الْحُرْمَةَ مُطْلَقًا وَيَأْتِي بَيَانُهُ (فَوْلُهُ لَمْ يُعْوَرِ الْمِعْيَارَ بِالذَّرَةِ) وَقَالَ فِي الْبَحْرِ: لَوْ بَاعَ مَا لَا يَدْخُلُ ثَحْتَ الْوَرْنِ، كَالذَّرَةِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ بِمَا لَا يَدْخُلُ ثَحْتَهُ جَازَ لِعَدَمِ التَّقْدِيرِ شَرْعًا إِذْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَ الْوَرْنِ اه وَظَاهِرُ قَوْلِهِ كَالذَّرَةِ أَثَمَا غَيْرُ قَيْدٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَذَرَّةٌ مِنْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَ الْوَرْنِ اه وَظَاهِرُ قَوْلِهِ كَالذَّرَةِ أَثَمَا غَيْرُ قَيْدٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَذَرَّةٌ مِنْ لَا يَدْخُلُ ثَحْتَ الْوَرْنِ اه وَظَاهِرُ قَوْلِهِ كَالذَّرَةِ أَثَمَا عَيْرُ قَيْدٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَذَرَّةٌ مِنْ الْمَعْمَلِ اللَّوْرِ اللَّهُ مِنْ الْقَرْفِ الْمَعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْمَلِ اللَّهُ مِعْيَارُ شَرْعًا نِصْفُ دِرْهُم إِلَى اللَّهُ الْمُ وَلَا الْمُعْرَادُ بِالذَّرَةِ هُمَا مَا لَا يَبْلُغُ حَبَّةً فَافْهُمْ (فَوْلُهُ كَحَفْنَةٍ) بِفَتْحِ الْمُهُمْمَلَةِ." (١) الشَّرُو: هَنَا مَا لَا يَبْلُغُ حَبَّةً فَافْهُمْ (فَوْلُهُ كَحَفْنَةٍ) بِفَتْحِ الْمُهُمْمَلَةِ." (١)

٦٩٦. "وَالْحَرِيرَ كُلَّمَا حَفَّ وَزْنُهُ زَادَتْ قِيمَتُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ مَعَ الذَّرْعِ (لَا) يَصِحُ (فِي) عَدَدِيٍّ (مُتَفَاوِتٍ) هُوَ مَا تَتَفَاوَتُ مَالِيَّتُهُ (كَبِطِّيخٍ وَقَرْعٍ) وَدُرٍّ وَرُمَّانٍ فَلَمْ يَجُزْ عَدَدًا بِلَا مُمَيِّزٍ وَمَا جَازَ عَدًّا جَازَ كَيْلًا وَوَزْنًا غَمْرٌ

(وَيَصِحُّ فِي سَمَكٍ مَلِيحٍ) وَمَالِحٌ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ (وَ) فِي طَرِيٍّ (حِينَ يُوجَدُ وَزْنًا وَضَرْبًا) أَيْ نَوْعَا قَيْدٍ لَمُمَا (لَا عَدَدًا) لِلتَّفَاوُتِ (وَلَوْ صِغَارًا جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) وَفِي الْكِبَارِ رِوَايَتَانِ مُحْتَبَى (لَا فِي قَيْدٍ لَمُمَا (لَا عَدَدًا) لِلتَّفَاوُتِ (وَلَوْ صِغَارًا جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) وَفِي الْكِبَارِ رِوَايَتَانِ مُحْتَبَى (لَا فِي حَيَوَانٍ مَا) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (وَأَطْرَافِهِ) كَرُءُوسٍ وَأَكَارِعَ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَجَازَ وَزْنًا فِي رِوَايَةٍ (وَ) لَا فِي (حَطَبِ)

\_\_\_\_\_ إَنَوْعٌ مِنْ الْحَرِيرِ (قَوْلُهُ وَالْحَرِيرُ إِلَيْ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: هَذَا عُرْفُهُمْ وَعُرْفُنَا تِيَابُ الْحَرِيرِ أَيْضًا وَهِيَ الْمُسَمَّاةُ بِالْكَمْحَاءِ كُلَّمَا تَقْلَتْ زَادَتْ الْقِيمَةُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْوَزْنِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْقِيمَةُ تَزِيدُ بِالثِّقَلِ أَوْ بِالْخِقَّةِ اه (قَوْلُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ مَعَ الذَّرْعِ) هُوَ الصَّحِيخُ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ، وَلَوْ ذَكَرَ الْوَزْنَ بِدُونِ الذَّرْعِ لَا يَجُوزُ بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ مَعَ الذَّرْعِ) هُوَ الصَّحِيخُ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ، وَلَوْ ذَكْرَ الْوَزْنَ بِدُونِ الذَّرْعِ لَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ وَقَيَّدَهُ خُوَاهَرْ زَادَهْ بِمَا إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ لِكُلِّ ذِرَاعٍ ثَمْنًا فَإِنْ بَيَّنَهُ جَازَ كَذَا فِي التَّتَارْحَانِيَّة غَرُّ (قَوْلُهُ وَلَهُ بِلَا مُنَاتِئَةُ أَفْرَادِهِ (فَوْلُهُ بِلَا مُمَيِّزٍ) أَيْ بِلَا ضَابِطٍ غَيْرٍ مُجَرَّدِ الْعَدَدِ كَطُولٍ مَا تَتَفَاوَتُ مَالِيَّةُ ) أَيْ مَالِيَّةُ أَفْرَادِهِ (فَوْلُهُ بِلَا مُمْيَزٍ) أَيْ بِلَا ضَابِطٍ غَيْرٍ مُجَرَّدِ الْعَدَدِ كَطُولٍ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ١٧٤/٥

وَغِلَظٍ وَخُو ذَلِكَ فَتْحٌ (قَوْلُهُ وَمَا جَازَ عَدًّا جَازَ كَيْلًا وَوَزْنًا) وَمَا يَقَعُ مِنْ التَّحَلْخُلِ فِي الْكَيْلِ وَغِلَظٍ وَخُو ذَلِكَ فَتْحٌ (قَوْلُهُ وَمَا جَازَ عَدًّا جَازَ كَيْلًا وَوَزْنًا) وَمَا يَقَعُ مِنْ التَّحَلُخُلِ فِي الْكَيْلُ مَعْ تَعَلَى مِقْدَارِ مَا يَمْلأُ هَذَا الْكَيْلُ مَعَ تَعَلَّخُلِهِ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ ذَلِكَ فِي أَمْوَالِ الرِّبَا إِذَا قُوبِلَتْ بِجِنْسِهَا، وَالْمَعْدُودُ لَيْسَ هَذَا الْكَيْلُ مَعَ تَعَلَّخُلِهِ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ ذَلِكَ فِي أَمْوَالِ الرِّبَا إِذَا قُوبِلَتْ بِجِنْسِهَا، وَالْمَعْدُودُ لَيْسَ هَذَا الْكَيْلُ مَعَ تَعَلَّخُلِهِ، وَإِنَّمَا كُنْكُ ذَلِكَ فِي أَمْوَالِ الرِّبَا إِذَا قُوبِلَتْ بِجِنْسِهَا، وَالْمَعْدُودُ لَيْسَ مِنْهَا وَإِنَّا الْكَيْلُ مَعَ كَلْكُونَ رِبَوِيًّا وَإِذَا أَجَزْنَاهُ كَيْلًا مُطْلَقًا لِيَكُونَ رِبَوِيًّا وَإِذَا أَجَزْنَاهُ كَيْلًا مُؤَلِّ فَوْزَنًا أَوْلَى فَتْحٌ.

وَكَذَا مَا جَازَ كَيْلًا جَازَ وَزْنًا وَبِالْعَكْسِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِوُجُودِ الضَّبْطِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ الْبَحْرِ: أَيْ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ فِيهِ عُرْفٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي الرِّبَا قُبَيْلَ قَوْلِهِ وَالْمُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الرِّبَوِيِ

(قَوْلُهُ وَيَصِحُ فِي سَمَكٍ مَلِيحٍ) فِي الْمُغْرِبِ سَمَكٌ مَلِيحٌ وَمُمْلُوحٌ وَهُوَ الْقَدِيدُ الَّذِي فِيهِ الْمِلْحُ (قَوْلُهُ وَمَالِحٌ لُغَةٌ رَدِيَةٌ) كَذَا فِي الْمِصْبَاحِ، وَذَكَرَ أَنَّ قَوْلُهُمْ مَاءٌ مَالِحٌ لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ وَاسْتَشْهَدَ لَمُا وَأَطَالَ. (فَوْلُهُ وَفِي طَرِيٍ حِينَ يُوجَدُ) فَإِنْ كَانَ يَنْقَطِعُ فِي بَعْضِ السَّنَةِ كَمَا قِيلَ إِنَّهُ يَنْقَطِعُ فِي الشِّتَاءِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ: أَيْ لِالْجِمَادِ الْمَاءِ فَلَا يَنْعَقِدُ فِي الشِّتَاءِ وَلَوْ أَسْلَمَ فِي الصَّيْفِ فِي الشِّتَاءِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ: أَيْ لِالْجِمَادِ الْمَاءِ فَلَا يَنْعَقِدُ فِي الشِّتَاءِ وَلَوْ أَسْلَمَ فِي الصَّيْفِ فِي الشِّتَاءِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ: أَيْ لِالْجِمَادِ الْمَاءِ فَلَا يَنْعَقِدُ فِي الشِّتَاءِ وَلَا أَسْلَمَ فِي الصَّيْفِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ لَا يَبْلُغُ الشِّتَاءَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ لَا حَيْرُ فِي السَّمَكِ الطَّرِيِّ إِلَّا فِي حِينِهِ يَعْنِي أَنْ يَكُونَ السَّلَمُ مَعَ شُرُوطِهِ مَعَ حِينِهِ كَيْ لَا يَنْقَطِعَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْحُلُولِ، وَإِنْ وَكِينِهِ كَيْ لَا يَنْقَطِعَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْحُلُولِ، وَإِنْ وَكِينِهِ كَيْ لَا يَنْقَطِعَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْحُلُولِ، وَإِنْ لَا عَدَدًا لِمَا ذَكُرْنَا مِنْ التَّقَاوُتِ فِي آخَاهِ وَالْمُنُواقِ فَالْا مُنَواقِ فَلَا يَنْقَطِعُ مَى اللَّ مِنْ التَّقَاوُتِ فِي بَعْدَ الْفَقْعِ الْمُعَنِي اللَّامِ وَلَا يَعْوِلُ عَلَى اللَّامُ فِي مِثْلِ بِلَادِنَا فَلَا يَعْجَلُ الْمُنَارَعِ لِقَطْعِ الْمُنَارَعِ لِقَلْهُ لَا يُبَاعُ فِي الْأَسُوقِ إِلَّا نَادِرًا (فَوْلُهُ جَازَ وَزْنًا وَكَيْلًا) أَيْ بَعْدَ بَيَانِ النَّوْعِ لِقَطْعِ الْمُنَارَعِ لِقَلْهُ مَا يُعْدَلِهُ لَا يُعْلِى الْمُعْولِ الْمُنْولِ الْقُولُهُ مَا وَلَا يَعْفِى الْمُنْ الْقَلِهُ مَا الْمُعْلِي الْمُؤْلِقُ لَا الْمُنَارَعِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِ

(قَوْلُهُ وَفِي الْكِبَارِ) أَيْ وَزْنَا وَلَا يَجُوزُ كَيْلًا رِوَايَةً وَاحِدَةً أَفَادَهُ أَبُو السُّعُودِ ط (قَوْلُهُ رِوَايَتَانِ) وَالْمُحْتَارُ الْجَوَازُ، وَهُو قَوْلُهُمَا لِأَنَّ السِّمَنَ وَالْمُزَّالَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِيهِ عَادَةً، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي لَيْمُ الْكِبَارِ مِنْهُ كَذَا فِي الإحْتِيَارِ وَفِي الْفَتْحِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي الْكِبَارِ الَّتِي تُقْطَعُ كَمَا يُقْطَعُ اللَّحْمُ الْكِبَارِ مِنْهُ كَذَا فِي الإحْتِيَارِ وَفِي الْفَتْحِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي الْكِبَارِ الَّتِي تُقْطَعُ كَمَا يُقْطَعُ اللَّحْمُ الْكِبَارِ مِنْهُ كَذَا فِي الْإِحْتِيَارِ وَفِي الْفَتْحِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي الْكِبَارِ الَّتِي تُقْطَعُ كَمَا يُقْطَعُ اللَّحْمُ لَا يَعْبَارًا بِالسَّلَمِ فِي اللَّحْمِ اه (قَوْلُهُ لَا فِي حَيَوَانٍ مَا) أَيْ دَابَّةً كَانَ أَوْ لَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي خَمِيعً أَجْنَاسِهِ، حَتَى الْحَمَامُ وَالْقُمْرِيُّ وَالْعَصَافِيرُ هُو الْمَنْصُوصُ عَنْ مُحَمَّدٍ، وَقِيقًا وَيَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ أَجْنَاسِهِ، حَتَى الْحَمَامُ وَالْقُمْرِيُّ وَالْعَصَافِيرُ هُو الْمَنْصُوصُ عَنْ مُحَمَّدٍ، إلَّا أَنَّهُ يَخُصُّ مِنْ عُمُومِهِ السَّمَكَ نَوْرُ قَالَ فِي الْبَحْرِ: لَكِنْ فِي الْفَتْحِ إِنْ شُرِطَتْ حَيَاتُهُ أَيْ

السَّمَكِ فَلَنَا أَنْ نَمْنَعَ صِحَّتَهُ اه وَأَقَرَّهُ فِي النَّهْرِ وَالْمِنَحِ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ) وَمَعَهُ مَالِكُ وَأَحْمَدُ وَأَطَالَ فِي الْفَتْحِ فِي تَرْجِيحِ أَدِلَّةِ الْمَنْهُ الْمَنْقُولَةِ وَالْمَعْقُولَةِ ثُمُّ ضَعَفَ الْمَعْقُولَةَ وَحَطَّ كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ النَّهْيُ الْوَارِدُ فِي السُّنَّةِ كَمَا قَالَهُ مُحَمَّدُ أَيْ فَهُوَ تَعَبُّدِيُّ (قَوْلُهُ وَأَكَارِعَ) كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ النَّهْيُ الْوَارِدُ فِي السُّنَّةِ كَمَا قَالَهُ مُحَمَّدُ أَيْ فَهُو تَعَبُّدِيُّ (قَوْلُهُ وَأَكَارِعَ) جَمْعُ كُرَاعٍ وَهُو مَا دُونَ الرُّكْبَةِ فِي الدَّوَاتِ فَتْحُ (قَوْلُهُ وَجَازَ وَزْنَا فِي رِوَايَةٍ) فِي السِّرَاجِ لَوْ أَسْلَمَ فِيهِ وَزْنَا اخْتَلَفُوا فِيهِ غَرْد. وَاخْتَارَ هَذِهِ الرِّوايَةَ فِي الْفَتْحِ حَيْثُ قَالَ: وَعِنْدِي لَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِيهِ وَزْنًا اخْتَلَفُوا فِيهِ غَرْد. وَاخْتَارَ هَذِهِ الرِّوايَة فِي الْفَتْحِ حَيْثُ قَالَ: وَعِنْدِي لَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِي الرَّوُويَةِ فِي الْفَتْحِ حَيْثُ قَالَ: وَعِنْدِي لَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِي الرَّوْويَةِ وَالْمَعْوَلِ وَالْهُ عَلَى الْرَوْقِي الْمُعْوَلِ وَالْمُعْتَعِ وَزُنَا اخْتَلَوْهُ وَيَا بَعْدَ ذِكْرِ النَّوْع، وَبَاقِي." (١)

٦٩٧. "جُرُّ وَالِاسْتِهْزَاءُ بِشَيْءٍ مِنْ الشَّرَائِعِ كُفْرٌ ابْنُ كَمَالٍ (وَحَصِيٍّ) وَأَقْطَعَ (وَوَلَدِ الزِّنَا) وَلَوْ بِالزِّنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَحُنثَى) كَأُنثَى لَوْ مُشْكِلًا وَإِلَّا فَلَا إِشْكَالَ (وَعَتِيقٍ لِمُعْتِقِهِ وَعَكْسُهُ) بِالزِّنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَحُنثَى) كَأُنثَى لَوْ مُشْكِلًا وَإِلَّا فَلَا إِشْكَالَ (وَعَتِيقٍ لِمُعْتِقِهِ وَعَكْسُهُ) إلَّا لِتُهْمَةٍ لِمَا فِي الْخُلَاصَةِ شَهِدَا بَعْدَ عِتْقِهِمَا أَنَّ الثَّمَنَ كَذَا عِنْدَ الْحَتِلَافِ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ لَمُ الثَّمَنَ كَذَا عِنْدَ الْحَتِلَافِ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ لَمُ الثَّمَنَ كَذَا عِنْدَ الْحَتِلَافِ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ لَمُ تُوَلِّمُ وَمِنْ مُحَرَّمٍ رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً) إلَّا إِذَا امْتَدَّتْ النَّصُومَةُ وَخَاصَمَ مَعَهُ عَلَى مَا فِي الْقُنْيَةِ.

وَفِي الْخِزَانَةِ: تَخَاصَمَ الشُّهُودُ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ تُقْبَلُ لَوْ عُدُولًا (وَمِنْ كَافِرٍ عَلَى عَبْدٍ كَافِرٍ مَوْلَاهُ مُسْلِمٌ أَوْ) عَلَى وَكِيلٍ (حُرِّ كَافِرٍ مُوَكِّلُهُ مُسْلِمٌ لَا) يَجُوزُ (عَكْسُهُ) لِقِيَامِهَا عَلَى مُسْلِمٍ قَصْدًا وَفِي الْأَوَّلِ ضِمْنًا.

(وَ) تُقْبَلُ (عَلَى ذِمِّيِ مَيِّتٍ وَصِيَّةُ مُسْلِمٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنُ لِمُسْلِمٍ)

\_\_\_\_\_Qإلَى رَأْيِ الْقَاضِي وَالْمُعَدِّلِ. وَفِي الْخُلَاصَةِ: وَلَوْ كَانَ عَدْلًا فَشَهِدَ بِزُورٍ ثُمَّ تَابَ فَشَهِدَ تُقْبَلُ مِنْ غَيْرِ مُدَّةٍ اه وَقَدَّمْنَا أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا كَانَ فَاسِقًا سِرًّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْبِرَ بِفِسْقِهِ كَيْ لَا تُعْبَلُ مِنْ غَيْرِ مُدَّةٍ اه وَقَدَّمْنَا أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا كَانَ فَاسِقًا سِرًّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْبِرَ بِفِسْقِهِ كَيْ لَا يَبْطُلُ حَقُّ الْمُدَّعِي وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْعُمْدَةِ أَيْضًا اه.

[فَائِدَةُ] مَنْ أُتُّهِمَ بِالْفِسْقِ لَا تَبْطُلُ عَدَالَتُهُ، وَالْمُعَدِّلُ إِذَا قَالَ لِلشَّاهِدِ هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْفِسْقِ لَا تَبْطُلُ عَدَالَتُهُ حَالِيَّةً.

(قَوْلُهُ بَحْرٌ) مِثْلُهُ فِي التَّتَارْحَانِيَّة.

(قَوْلُهُ كُفْرٌ) أَشَارَ إِلَى فَائِدَةِ تَقْيِيدِهِ فِي الْهِدَايَةِ بِأَنْ لَا يَتْرُكَ الْخِتَانَ اسْتِحْفَافًا بِالدِّينِ: وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ وَالْمُحْتَارُ أَنَّ أَوَّلَ وَقْنِهِ سَبْعٌ وَآخِرَهُ اثْنَتَا عَشْرَةً.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢١١/٥

(قَوْلُهُ وَحَصِيٍّ) لِأَنَّ حَاصِلَ أَمْرِهِ أَنَّهُ مَظْلُومٌ، نَعَمْ لَوْ كَانَ ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَفَعَلَهُ مُخْتَارًا مُنِعَ. وَقَدْ قَبِلَ عُمَرُ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخُصِيِّ عَلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنَحٌ. (قَوْلُهُ وَأَقْطَعَ) لِمَا رُويَ «أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فِي سَرِقَةٍ ثُمَّ كَانَ (قَوْلُهُ وَأَقْطَعَ) لِمَا رُويَ «أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فِي سَرِقَةٍ ثُمَّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْهَدُ فَقَبِلَ شَهَادَتَهُ» مِنَحٌ.

(فَوْلُهُ بِالرِّنَا) أَيْ وَلَوْ شَهِدَ بِالرِّنَا عَلَى غَيْرِهِ تُقْبَلُ. قَالَ فِي الْمِنَحِ: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدِ الرِّنَا لِأَنَّ لِأَنَّ فِي الْمِنَحِ: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدِ الرِّنَا لِأَنَّ فِي فَيْرِهِ تُقْبَلُ مَا إِذَا شَهِدَ بِالرِّنَا أَوْ بِغَيْرِهِ خِلَافًا فِسْقَ الْأَبَويْنِ لَا يُوحِبُ فِسْقَ الْوَلَدِ كَكُفْرِهِمَا، أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا شَهِدَ بِالرِّنَا أَوْ بِغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَالِكِ فِي الْأَوَّلِ اه مَدَنِيُّ.

(قَوْلُهُ كَأُنْثَى) فَيُقْبَلُ مَعَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَوَدٍ.

(قَوْلُهُ بِإِثْبَاتِ الْعِتْقِ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا تَحَالُفَ بَعْدَ خُرُوجِ الْمَبِيعِ عَنْ مِلْكِهِ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي التَّحَالُف فَرَاجِعْهُ، وَقَوْلُهُ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ لَوْلَا شَهَادَتُهُمَا لَتَحَالَفَا وَفُسِحَ الْبَيْعُ الْمُقْتَضِي لِإِبْطَالِ التَّحَالُف وَفُسِحَ الْبَيْعُ الْمُقْتَضِي لِإِبْطَالِ النَّحَالُف وَمُنِحُ.

(فَوْلُهُ وَمِنْ مُحَرَّمٍ رَضَاعًا) قَالَ فِي الْأَقْضِيَةِ: تُقْبَلُ لِأَبَوَيْهِ مِنْ الرَّضَاعِ وَلِمَنْ أَرْضَعَتْهُ امْرَأَتُهُ وَلِأُمِّ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا بَزَّازِيَّةُ مِنْ الشَّهَادَةِ فِيمَا تُقْبَلُ وَفِيمَا لَا تُقْبَلُ اه. وَتُقْبَلُ لِأُمِّ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا وَلِزَوْجِ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا وَلِزَوْجِ الْمُرَأَتِهِ وَلامْرَأَةِ الْبُعُلَاصَةِ. الْمُرَاتِهِ الْمُكَامِشِ عَنْ الْخُامِدِيَّةِ مَعْزِيًّا لِلْحُلَاصَةِ. وَلامْرَأَةِ الْبُعُومَةُ) أَيْ سَنَتَيْنِ مِنَحُ.

(قَوْلُهُ لَوْ عُدُولًا) قَالَ فِي الْمِنَحِ عَنْ الْبَحْرِ: وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُسَاعِدْ الْمُدَّعِي فِي الْخُصُومَةِ أَوْ لَمْ يُكْثِرْ ذَلِكَ تَوْفِيقًا اه. وَوَفَّقَ الرَّمْلِيُّ بِغَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ: مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَوْ عُدُولًا أَفْهُمْ إِذَا كَانُوا مَسْتُورِينَ لَا تُقْبَلُ وَإِنْ لَمْ تَمُتَدَّ الْخُصُومَةُ لِلتَّهْمَةِ بِالْمُحَاصَمَةِ، وَإِذَا كَانُوا عُدُولًا تَوْفِيقًا، تُقْبَلُ لِارْتِفَاعِ التُّهْمَةِ مَعَ الْعَدَالَةِ؛ فَيُحْمَلُ مَا فِي الْقُنْيَةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُونُوا عُدُولًا تَوْفِيقًا، وَمَا قُلْنَاهُ أَشْبَهُ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ الْعَدَالَةُ.

(قَوْلُهُ عَلَى ذِمِّيٍّ مَيِّتٍ) نَصْرَايِ مَّاتَ وَتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَأَقَامَ مُسْلِمٌ شُهُودًا مِنْ النَّصَارَى عَلَى الْفَ عَلَى الْمَيِّتِ وَأَقَامَ نَصْرَانِيُ آخرِينَ كَذَلِكَ فَالْأَلْفُ الْمَتْرُوكَةُ لِلْمُسْلِمِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَبِي لُلْفُ الْمَتْرُوكَةُ لِلْمُسْلِمِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَبِي لُوسُفَ يَتَحَاصَّانِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْقَبُولَ عِنْدَهُ فِي حَقِّ إِثْبَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَطْ دُونَ يُوسُفَ يَتَحَاصَّانِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْقَبُولَ عِنْدَهُ فِي حَقِّ إِثْبَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَطْ دُونَ إِثْبَاتِ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَعَلَى قَوْلِ الثَّانِي فِي حَقِّهِمَا ذَخِيرَةٌ مُلَحَّصًا وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ الْمُسْلِمِ وَعَلَى قَوْلِ الثَّانِي فِي حَقِّهِمَا ذَخِيرَةٌ مُلَحَّصًا وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ وَاللَّهُ وَعَلَى الْمُسْلِمِ وَعَلَى قَوْلِ الثَّانِي فِي حَقِّهِمَا ذَخِيرَةٌ مُلَحَّمًا وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَعَلَى قَوْلِ الثَّانِي فِي حَقِّهِمَا ذَخِيرَةٌ مُلَحَّمًا وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ وَاللَّالِي فَي كُولُولُ الثَّانِي فِي حَقِّهُمَا فَعَلْمُ الْمُعْلَامِ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ وَاللَّالِي فَي كُولُ الثَّانِ لِمُسْلِمٍ مُولَى الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ وَلَا الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ مُولَا الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ وَلَا الشَّرِكَةِ بَيْنَهُ وَلَا الشَّرِكَة بَيْنَهُ وَلَا الشَّرِكَة بَيْنَهُ وَلَا الشَّرِكَة بَيْنَهُ وَلَا الشَّرِكَة بَيْنَهُ وَلَا اللَّانِي فَعَلَى الْمُعْلِمِ الْعَلَونَ لِلْمُسْلِمِ الْمُعْلِمِ اللَّهُ الْمُعْلَامِ اللَّالِي الْمُعْلَى الْمُعْبَاتِي السَّرِي الْمُسْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ اللْمُعْلِمِ اللْمُسْلِمِ الْمُعْلِمِ اللْعُلْمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْهَالِمُ الْمُعْلِمِ اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَمِ اللْمُعْلِمِ اللْمُعْلِمِ الللْعُلِمِ الْمُعْلَمِ اللْمُعْلَمِ اللْمُعْلَمِ اللْمُعْلِمِ اللْمُعْلَمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ

وَبَيْنَ الْمُدَّعِي الْآخَرِ فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ نَصْرَانِيًّا أَيْضًا يُشَارِكُهُ وَإِلَّا فَالْمَالُ لِلْمُسْلِمِ، إِذْ لَوْ شَارَكَهُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُوَ ضِيقُ التَّرِكَةِ عَنْ لَزَمْ قِيَامُهَا عَلَى الْمُسْلِمِ، وَظَهَرَ أَيْضًا أَنَّ الْمُصَنِّفَ تَرَكَ قَيْدًا لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُو ضِيقُ التَّرِكَةِ عَنْ الدَّيْنَيْنِ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ قِيَامُهَا عَلَى الْمُسْلِمِ كَمَا لَا يَخْفَى، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي بَعْدَ التَّنْقِيرِ التَّامِّ الدَّيْنَيْنِ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ قِيَامُهَا عَلَى الْمُسْلِمِ كَمَا لَا يَخْفَى، هَذَا مَا ظَهرَ لِي بَعْدَ التَّنْقِيرِ التَّامِّ كَتَّ ظَفِرْتُ بِعِبَارَةِ الذَّخِيرَةِ، فَاغْتَنِمْ هَذَا التَّحْرِيرَ وَادْغُ لِي. وَفِي حَاشِيَةِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ الْمُسْلِمُ كَمَا التَّحْرِيرَ وَادْغُ لِي. وَفِي حَاشِيَةِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ الْمُسْلِمُ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ الْمُسْلِمِ كَمَا اللَّهُ وَنَصْرَانِيُّ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمِنْهَاجِ لِأَبِي حَفْصٍ الْعُقَيْلِيِّ: نَصْرَانِيُّ مَاتَ فَجَاءَ مُسْلِمٌ وَنَصْرَانِيُّ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْنَةَ أَنَّ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَا لَسُورُ النَّهُ وَلَا النَّصْرَانِيُّ وَلَقَامَ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْنَةَ أَنَّ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ ، فَإِنْ كَانَ شُهُودُ الْفَرِيقَيْنِ ذِمِيِّينَ أَوْ شُهُودُ النَّصْرَانِيِّ وَمِيِّينَ أَوْ شُهُودُ النَّصْرَانِيِّ وَمِيِّينَ أَلْ اللْمُسْلِمِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءَ الْ الْمُسْلِمِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْء ." (1)

٦٩٨. "(وَالظِّنُرُ) بِكَسْرٍ فَهَمْزٍ: الْمُرْضِعَةُ (بِأَجْرٍ مُعَيَّنٍ) لِتَعَامُلِ النَّاسِ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْجُرَيَانِ الْحُيَوَانَاتِ لِعَدَمِ التَّعَارُفِ (وَ) كَذَا (بِطَعَامِهَا وَكُسْوَقِهَا) وَلْمَا الْوَسَطُ، وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ لِجَرَيَانِ الْعُادَةِ بِالتَّوْسِعَةِ عَلَى الظِّيْرِ شَفَقَةً عَلَى الْوَلَدِ (وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا) خِلَافًا لِمَالِكٍ (لَا فِي بَيْتِ الْعُادَةِ بِالتَّوْسِعَةِ عَلَى الظِّيْرِ شَفَقَةً عَلَى الْوَلَدِ (وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا) خِلَافًا لِمَالِكٍ (لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ) ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ فَلَا يَدْخُلُهُ (إلَّا بِإِذْنِهِ، وَ) الزَّوْجُ (لَهُ فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ) أَيْ مَعْلُومِ بِعَيْرِ الْإِقْرَارِ (فَسْخُهَا مُطْلَقًا) شَانَهُ إِجَارَتُكُا أَوْ لَا فِي الْأَصَحِّ (وَلَوْ غَيْرَ ظَاهِرٍ) بِأَنْ عَلِمَ بِإِقْرَارِهِمَا بِعَيْرِ الْإِقْرَارِ (فَسْخُهَا مُطْلَقًا) شَانَهُ إِجَارَتُهَا أَوْ لَا فِي الْأَصَحِّ (وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فَسْخُهَا جِبَلِهَا وَمَرَضِهَا وَمُرَضِهَا وَمُرَضِهَا وَمُرَضِهَا وَمُرَضِهَا وَمُرَضِهَا وَمُحُورًا بَيّنًا وَخُو ذَلِكَ مِنْ الْأَعْذَار

\_\_\_\_Q «أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنَّ لِي عِيَالًا وَغُلَامًا حَجَّامًا أَفَأُطْعِمُ عِيَالًى وَغُلَامًا حَجَّامًا أَفَأُطْعِمُ عِيَالِي مِنْ كَسْبِهِ؟ قَالَ نَعَمْ» زَيْلَعِيُّ.

وَأَجَابَ الْأَتقاني يُخْمَلُ حَدِيثُ الْخُبْثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ طَبْعًا مِنْ طَرِيقِ الْمُرُوءَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ الْخِسَّةِ وَالدَّنَاءَةِ.

قَالَ: عَلَى أَنَّا نَقُولُ رَاوِيهُ رَافِعٍ لَيْسَ كَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ وَالْفِقْهِ فَيُعْمَلُ بِحَدِيثِ الْبَنِ عَبَّاسٍ دُونَهُ اهـ.

وَفِي الْجَوْهَرَةِ: وَإِنْ شَرَطَ الْحَجَّامُ شَيْئًا عَلَى الْحِجَامَةِ كُرِهَ

(قَوْلُهُ وَالظِّنْرِ) بِالْجُرِّ عَطْفًا عَلَى الْحَمَّامِ. (قَوْلُهُ بِكَسْرٍ فَهَمْزٍ) أَيْ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا حَمَويُّ. (قَوْلُهُ الْمُرْضِعَةُ) حَبَرُ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥/٤٧٤

وَفِي الْقَامُوسِ: الظِّقُرُ الْعَاطِفَةُ عَلَى وَلَدِ غَيْرِهَا الْمُرْضِعَةُ لَهُ فِي النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ لِلذَّكِرِ وَالْأُنْنَى وَجُمْعُهُ أَظُورٌ وَظُنُورٌ وَظُنُورٌ وَظُنُورٌ وَظُورٌ وَطُورٌ وَقُولُهُ لِتَعَامُلِ النَّاسِ) عِلَّةٌ لِلْجَوَازِ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ؛ لِأَهَّا تَرِدُ عَلَى اسْتِهْلَاكِ الْعَيْنِ وَهُو اللَّبَنُ: وَيُشْتَرَطُ التَّوْقِيتُ إِجْمَاعًا حَموِيٌّ عَنْ الْمَنْصُورِيَّةِ: وَالْإِطْلَاقُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تُؤجِّرَ نَفْسَهَا لِإِرْضَاعِ وَلَدِ الْكَافِرِ وَبِهِ الْمَنْصُورِيَّةِ: وَلَالْ طُلَاقُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُورُ لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تُؤجِّرَ نَفْسَهَا لِإِرْضَاعِ وَلَدِ الْكَافِرِ وَبِهِ الْمَنْعَودِ (فَوْلُهُ كِيلَافِ مَا إِذَا أَجَرَتُ نَفْسَهَا لِخِدْمَةِ الْكَافِرِ فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ، قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ: اسْتَأْجَرَ نَصْرَائِيٌ مُسْلِمًا لِلْحِدْمَةِ لَمْ يَجُورُ، وَلِغَيْرِهَا جَازَ إِنْ وَقَتَ أَبُو السُّعُودِ (فَوْلُهُ كِلَافِ بَقِيّةِ السَّنَا جُرَ نَصْرَائِيٌ مُسْلِمًا لِلْجِدْمَةِ لَمْ يَجُورُ، وَلِغَيْرِهَا جَازَ إِنْ وَقَتَ أَبُو السُّعُودِ (فَوْلُهُ كِلَافِ بَقِيّةِ السَّنَا جَرَ بَعْرَةً لِيَلْاثِ اللَّابَى أَقُ اللَّاسِ اللَّبَى أَوْ السَّونِ فَا اللَّاسِ اللَّاسَ اللَّاسِ اللَّاسَ اللَّاسِ اللَّاسِ اللَّاسِ اللَّاسِ اللَّاسِ اللَّسَامُ اللَّهُ مُسْلِكً الْإِرْضَاعِ وَقِي التتارِخانِية: اسْتَأْجَرَ طُوفَهَا فَهُو فَاسِدٍ، كِلَاكُ الْمُحْرَةِ وَقَدْ اسْتَوْفَاهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، كِلْكُ الْإِنْ الْمُعْتَقِ وَاللَّوسِيلِ الْمَقْدِ فَاللَّومِ لِلْعَلَمِ اللَّهُ الْمُسْتَأَجُر وَقَدْ اسْتَوْفَاهُ لِحِمْولِ الْعَلْمِ الْمُسْتَأْجِرِ بِالْعَقْدِ. (قَوْلُهُ لِحِرَيَانِ الْعَادَةِ إِلَى الْمُعَلَّةِ فَاللَّهُ مُسْتَقَلِقُ وَلَلُهُ وَكِذَا الْمُعْمَا عَلَى الْمُسْتَأُحِورِ وَقَدْ الْمَعْمَالِ الْعَادَةِ إِلَى الْمُعْمَالِكُ اللَّهُ الْمُعْمَالِ الْمُعْامِقِ الْمُعْمَالِ الْمُعْرَالِ الْعَلْمَةِ إِلَى الْمُعْمُولِ الْمُعْمَالِقُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَقُتُ الْمُولِقُولُهُ وَلَولُهُ وَلِكُولُهُ الْمُعْمَالِ الْمُعْمَالِ الْمُعْمَالِكُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمَا

وَوجْهُهُ أَنَّ الْعَادَةَ لَمَّا جَرَتْ بِالتَّوْسِعَةِ عَلَى الظِّنْرِ شَفَقَةً عَلَى الْوَلَدِ لَمْ تَكُنْ الْجُهَالَةُ مُفْضِيَةً إِلَى النِّرَاعِ، وَالجُهَالَةُ لَيْسَتْ عِمَانِعَةٍ لِذَاتِهَا بَلْ لِكَوْنِهَا مُفْضِيَةً إِلَى النِّرَاعِ. (فَوْلُهُ وَلِلرَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا) أَيْ وَإِنْ رَضِيَ بِالْإِجَارَةِ فَلَيْسَ لِلْهُسْتَأْجِرِ مَنْعُهُ تَخَافَةَ الْجَبَلِ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مَوْهُومٌ وَالْمَنْعَ مِنْ الْوَطْءِ ضَرَرٌ مُتَحَقِّقٌ وَلَيْسَ لِلظِّقْرِ أَنْ تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا إِنْقَانِيٌّ. (فَوْلُهُ شَانَهُ إِجَارَهُا أَوْ لا) أَيْ الْوَطْءِ ضَرَرٌ مُتَحَقِقٌ وَلَيْسَ لِلظِّقْرِ أَنْ تَمْنَعُهُ بِأَنْ كَانَ وَجِيهًا بَيْنَ النَّاسِ أَوْ لاَ، لِمَا أَنْ لَهُ أَنْ لَهُ أَنْ لَمُسْتَهُ وَلَيْسَ الْإِجَارَةُ تَشِينُ الرَّوْعِجَ وَأَنْ يَمْنَعُ الصَّبِيَّ الدُّحُولَ عَلَيْهَا وَلاَنَ وَجِيهًا بَيْنَ النَّاسِ أَوْ لاَ، لِمَا أَنْ لَهُ أَنْ لَهُ أَنْ لَكُ أَنْ لَكُولُ عَلَيْهَا وَلاَنَ وَجِيهًا بَيْنَ الْإِرْضَاعَ وَالسَّهُرَ بِاللَّيْلِ يُضْعِفُهَا وَيُذَهِبُ جَمَاهُمَا فَكَانَ لَهُ الْمَنْعُ كَمَا يَمْتُعُهَا مِنْ الصِيّيَامِ تَطَوُّعًا زَيْلَعِيٍّ. (قَوْلُهُ وَلِلْمُسْتَأْجِرِ وَلِي يَشَعُهُمُ الْمُنْعُ كَمَا يَعْتَمُ وَلَى الْمُسْتَعُ وَلِلْمُسْتَأْ فِي اللّهُ عَلَى مَا قِيلَ الْمَسْعُ وَعَلَى الْوَلْمُ وَلَلْمُونَ وَلَا الْمُسْعُ وَعَلَى الْوَلْمُ وَلِلْمُ اللّهُ الْمُنْعُ وَلَكُولُ بِعَدْيَهُمَا الْفَسْخُ وَعَلَيْهِ الْفَلْوَى كَمَا بَسَطَهُ فِي الْمُسْتَعُ وَعَلَيْهِ الْفَسْخُ وَعَلَيْهِ الْفَلْوَى كَمَا بَسَطَهُ فِي الْعَلْمُ الْمُنْ الْقَالِي فَلَا لَوْلُهُ وَفُجُورِهَا ) أَيْ زِنَاهَا إِلَا فَلْيُسَ لَمُا الْفَسْخُ وَعَلَيْهِ الْفَنُوى كَمَا بَسَطَهُ فِي الْمُولِ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا الْمَلْمُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَلْهُ وَلَعُولِهُ الْمُ اللَّهُ اللْمُلْولُ الْوَلَا فَلَامُ اللَّهُ الْمُعْمُ وَلَوْ اللْمُولُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَلْهُ وَلَهُ وَلَعُولُوا اللْمُولُ و

لَا يَأْخُذُ ثَدْيَهَا، وَكَذَا كُلُّ مَا يَضُرُّ بِالصَّبِيِّ لَا مَحَالَةَ نَحُو الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ زَمَانًا كَثِيرًا وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهَا عَنْهُ لَا مَا لَا يَضُرُّ، وَأَمَّا مَا كَانَ فِيهِ وَهُمُ الضَّرَرِ فَلَيْسَ لَهُمْ مَنْعُهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ فَلَمْ مَنْعُهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهَا عَنْهُ لَا مَا لَا يَضُرُّ، وَأَمَّا مَا كَانَ فِيهِ وَهُمُ الضَّرَرِ فَلَيْسَ لَهُمْ مَنْعُهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ يُرْضِعَهُ." (١)

٦٩٠. "بِالسُّكُونِ مَا لَيْسَ بِعَقَارٍ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ (وَفُلْكِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَبِنَاءٍ وَخُلْلٍ) إِذَا (بِيعَا قَصْدًا) وَلَوْ مَعَ حَقِّ الْقُرَارِ خِلَافًا لِمَا فَهِمَهُ ابْنُ الْكَمَالِ لِمُحَالَفَتِهِ الْمَنْقُولَ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ (وَلَا) فِي (إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ لَا بِعِوضٍ) مَشْرُوطٍ لِمُحَالَفَتِهِ الْمَنْقُولَ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ (وَلَا) فِي (إِرْثٍ وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ لَا بِعِوضٍ) مَشْرُوطٍ (وَإِنْ (وَدَارٌ قُسِتمَتْ) أَوْ جُعِلَتْ أُجْرَةً أَوْ بَدَلَ خُلْعٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ صُلْحٍ عَنْ دَمِ عَمْدٍ أَوْ مَهْرٍ (وَإِنْ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا) أَيْ الدَّارِ (مَالُ) لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ، وَأَوْجَبَاهَا فِي حِصَّةِ الْمَالِ (أَوْ) دَارٍ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا) أَيْ الدَّارِ (مَالُ) لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ، وَأَوْجَبَاهَا فِي حِصَّةِ الْمَالِ (أَوْ) دَارٍ وَبِعَتْ بِغِيَارِ الْبَائِعِ وَلَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ، فَإِنْ سَقَطَ وَجَبَتْ إِنْ طَلَبَ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ) فِي الصَّحِيح، وَقِيلَ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ) فِي الصَّحِيح، وَقِيلَ عِنْدَ

\_\_\_\_\_\_ فَايَةٌ، وَفِي الطُّورِيِّ عَنْ الْمُحِيطِ: وَيَدْخُلُ فِي الرَّحَى الْحَجَرُ الْأَسْفَلُ دُونَ الْأَعْلَى، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ بِالْأَرْضِ (قَوْلُهُ بِالسُّكُونِ) أَيْ سُكُونِ الرَّاءِ. وَفِي الْمُغْرِبِ: الْعَرَضُ بِفَتْحَتَيْنِ وَيُجْمَعُ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ بِالْأَرْضِ (قَوْلُهُ بِالسُّكُونِ) أَيْ سُكُونِ الرَّاءِ. وَفِي الْمُغْرِبِ: الْعَرَضُ بِفَتْحَتَيْنِ وَيُجْمَعُ عَلَى عُرُوضٍ حُطَامُ الدُّنْيَا (قَوْلُهُ مَا لَيْسَ بِعَقَارٍ) تَفْسِيرُ مُرَادٍ هُنَا قَالَ فِي الصِّحَاحِ: وَالْعَرْضُ بِسُكُونِ الرَّاءِ الْمَتَاعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ عَرْضٌ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: بِسُكُونِ الرَّاءِ الْمُتَاعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ عَرْضٌ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: النَّيْ لَا يَدْخُلُهَا كَيْلُ وَلَا وَزْنُ، وَلَا تَكُونُ حَيَوانًا وَلَا عَقَارًا

(قَوْلُهُ إِذَا بِيعَا قَصْدًا) أَيْ بَيْعًا قَصْدِيًّا فَتَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِيهِمَا بِتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ، فَلَوْ اشْتَرَى نَخْلَةً بِأَرْضِهَا فَفِيهَا الشُّفْعَةُ تَبَعًا لِلْأَرْضِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى لِيَقْلَعَهَا حَيْثُ لَا شُفْعَةَ فِيهَا لِأَثَّا وَنَوْنُهُ وَلَوْ مَعَ حَقِّ الْقَرَارِ) قَدَّمْنَا الْكَلَامَ نَقْلِيَّةٌ كَمَا فِي الْبِنَاءِ وَالزَّرْعِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ قُهُسْتَانِيٌّ (قَوْلُهُ وَلَوْ مَعَ حَقِّ الْقُرَارِ) قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِيهِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَلَا فِي إِرْثٍ) أَيْ مَوْرُوثٍ دُرَرٌ لِأَنَّ الْوَارِثَ يَمْلِكُ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ فِيهِ بِالْعَيْبِ فَكَأَنَّ مِلْكَ الْمَيِّتِ لَمْ يَزُلُ أَتَقَانِيٌّ، فَهُو أَيْضًا مُحْرَرُ قَوْلِهِ الْمَيِّتِ وَلِمِنَا اللَّمُيِّتِ وَلِمِنَا اللَّهُ وَصَدَقَةٍ وَهِبَةٍ إِلَى لِأَكُمَا لَيْسَتْ بِمُعَاوِضَةٍ مَالٍ بِمَالٍ فَصَارَتْ كَالْإِرْثِ مِنَحُ مِلْكِ مَقْرُوطٍ الشَّفْعَةُ لَمْ بَعُوضٍ مَشْرُوطٍ) قَدَّمْنَا فَائِدَتَهُ (قَوْلُهُ وَدَارٍ قُسِمَتْ) أَيْ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ لِأَنَّ الْقِسْمَة (قَوْلُهُ لَا بِعِوضٍ مَشْرُوطٍ) قَدَّمْنَا فَائِدَتَهُ (قَوْلُهُ وَدَارٍ قُسِمَتْ) أَيْ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ لِأَنَّ الْقِسْمَة فَيْهُ لَا يَعِوْضٍ مَشْرُوطٍ) قَدَّمْنَا فَائِدَتَهُ (قَوْلُهُ وَدَارٍ قُسِمَتْ) أَيْ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ لِأَنَّ الْقِسْمَة فَيْ الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنَحٌ (قَوْلُهُ وَدَارٍ قُسِمَتْ) أَيْ الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنَحٌ (قَوْلُهُ وَدَارٍ قُلِهُ مَعْمَى الْإِفْرَازِ وَلِهُذَا يَجُري فِيهَا الْجُبُرُ وَالشُّفْعَةُ لَمْ بَكُو إِلَا فِي الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنَحٌ (قَوْلُهُ وَالْ الْمُعْلَقَةِ مِنَحٌ (قَوْلُهُ وَالْمُ فَيْ الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنَحٌ (قَوْلُهُ وَلَا لَا اللَّهُ مِنَ الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنَحٌ (قَوْلُهُ الْمُعْلَقَةِ مِنَحُ الْمُعْلَقَةِ مِنَحُ وَقُولُهُ وَالْمُ الْمُعْلَقَةُ مِنَا الْمُعْلَقَةُ مِنَالِ اللْمُعْلَقَةُ مِنَا الْمُرْفِقِ الْمُعْلُقَةُ الْمُعْلِقَةُ مِنْ الْمُعْلِقَةُ مِنْ الْمُعْلَقَةُ مِنَا الْمُهُ الْفُلُهُ وَلَا الْفُلُولُ وَلَا اللْمُ اللَّهُ الْمُؤَلِقُ الْمُعِلَقَةُ مِلْهُ الْمُؤْلِقُولُ اللْمُؤْلِقُهُ الْمُؤْلِقُولُه

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥٣/٦

أَوْ جُعِلَتْ أُجْرَةً إِكَّى الْأَمَّا ثَبَتَتْ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالْآثَارِ فِي مُعَاوَضَةِ مَالٍ مِمَالٍ مُطْلَقٍ فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا مِنَحٌ (قَوْلُهُ أَوْ صُلْحٍ عَنْ دَم عَمْدٍ) قَيَّدَ بِهِ لِمَا فِي الْمَبْسُوطِ: لَوْ كَانَ عَنْ جِنَايَةِ حَطَاً بَكِبُ الشَّفْعَةُ، فَلَوْ عَنْ جِنَايَتَيْنِ عَمْدٍ وَحَطَاً لَا شُفْعَةَ عِنْدَهُ. وَعِنْدَهُمَا بَجِبُ فِيمَا يَخُصُّ الْخَطَأَ الْمَطُورِيُّ، وَإِنْ ادَّعَى حَقًّا عَلَى إنْسَانٍ فَصَالَحَهُ عَلَى دَارٍ لِلشَّفِيعِ أَخْذُهَا سَوَاءٌ كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ السَّفَعَةِ وَلَا اللَّهُ فِيعِ أَخْذُهَا سَوَاءٌ كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ أَوْ الْمُكُوتِ لِزَعْمِ الْمُدَّعِي أَنَّا عِوضُ حَقِّهِ فَيُوَاحَذُ بِزَعْمِهِ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَارًا وَ إِنْكَارٍ أَوْ سُكُوتٍ لِزَعْمِ الْمُدَّعِي أَنَّا عِوضُ حَقِّهِ فَيُوَاحَذُ بِزَعْمِهِ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَارًا وَانْكَارٍ لَوْ سُكُوتٍ لِزَعْمِ الْمُدَّعِي أَنَّا عُوضُ حَقِّهِ فَيُوَاحَذُ بِزَعْمِهِ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَارًا فَصَالَحَهُ عَلَى دَرَاهِمَ، فَإِنْ عَنْ إِنْكَارٍ بَجِبُ لِزَعْمِهِ مِلْكَهَا بِعِوَضٍ لَا إِنْ كَانَ عَنْ إِنْكَارٍ لِرَعْمِهِ أَقُ الْمُعْطَى لِاقْتِدَاءِ بَمِينِهِ كَمَا فِي دُرَرِ الْبِحَارِ (فَوْلُهُ أَوْ مَهُرًا بِالنَّصْبِ كَمَا فِي النَّهُمِ كَمَا فِي النَّانِ فَي الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ لِأَنَّهُ بَدَلُ عَمَّا اللهُ لِلْ اللَّهُ عَلَى أَجْرَةً، إِذْ لَوْ جُعِلَتْ بَدَلُ مَهْ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ تَقْبُتُ فِيهِ الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالِ لِأَنَّهُ بَدَلً عَمَّا فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ فَي الشَّفْعَةُ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةً مَالٍ بِمَالٍ لِلْ لَلْ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُ الْمَهُ وَلَ الْمُهُ وَلَهُ اللَّهُ مِنَ الْمُهُ وَلَا اللَّهُ مِنْ الْمُهُ وَلَا اللَّهُ مِنْ الْمُهُ وَلَوْلُهُ اللْمُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ الْمُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

(فَوْلُهُ وَإِنْ قُوبِلَ بِبَعْضِهَا مَالٌ) بِأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا شُقْعَة فِي شَيْءٍ مِنْهَا مِنَحٌ (فَوْلُهُ لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ) أَيْ فِي هَذَا الْعَقْدِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ اشْتَمَلَ شُفْعَة فِي عَلَى نِكَاحٍ وَبَيْعٍ لَكِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ النِّكَاحُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ، وَلَا شُفْعَة فِي عَلَى نِكَاحٍ وَبَيْعٍ لَكِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ النِّكَاحُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ، وَلَا شُفْعَة فِي عَلَى نِكَاحٍ وَبَيْعٍ لَكِنَّ الْمَقْعَرِي وَعَدَا وَلَّ الْمَثْمَلِ فَكَذَا التَّبَعُ (فَوْلُهُ بِيعَتْ بِخِيَارِهِمَا الْخِيَارُ، فَلَوْ بِيعَتْ دَارٌ بِجَنْبِهَا وَالْخِيَارُ لِأَحَدِهِمَا فَلَهُ الشَّفَعَةُ، فَلَوْ لِلْبَائِعِ سَقَطَ لِإِرَادَتِهِ الإسْتِبْقَاءَ وَكَذَا الْمُشْتَرِي وَتَصِيرُ إِجَازَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا الشُّفْعَةُ، فَلَوْ لِلْبَائِعِ سَقَطَ لِإِرَادَتِهِ الإسْتِبْقَاءَ وَكَذَا الْمُشْتَرِي وَتَصِيرُ إِجَازَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا الشُّفْعَةُ، فَلَوْ لِلْبَائِعِ سَقَطَ لِإِرَادَتِهِ الإسْتِبْقَاءَ وَكَذَا الْمُشْتَرِي وَتَصِيرُ إِجَازَةً بِخِلَافٍ مَا إِنْ الْمُهُا فِي الْمُؤْمِقِ الْمُولِي خِيَارَ الرُّوْيَةِ لَا يَبْطُلُ بِصَرِيحِ الشَّرَاهِ وَكَيْفَ بِدَلَالَتِهِ؟ ثُمُّ إِذَا حَضَرَ شَفِيعُ الْأُولِي لَهُ أَخْذُهَا دُونَ الثَّانِيَةِ لِانْعِدَامِ مِلْكِ فِي الْمُؤْمِقِ وَالْمُؤْمِلُ فِي الصَّحِيحِ) كَذَا فِي الْمُثَانِ وَمِعْرَاحِ النَّالِيةِ وَمَعْرَاحِ الدِّرَايَةِ: وَقَوْلُهُ فِي الصَّحِيحِ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَايِخِ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ وَقَالَ فِي الْعَبَايَةِ وَمِعْرَاحِ الْمَرْاعِ الْبَرِيَةِ وَقَوْلُهُ فِي الصَّحِيحِ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَايِخِ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ الطَلَكِ عِنْدَ وَلِولُهُ السَّبَبُ اهِ. " (1)

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٣٧/٦

٧٠٠. "(وَقُسِمَ عُرُوضٌ اتَّحَدَ جِنْسُهَا لَا الْجِنْسَانِ) بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ لِوُقُوعِهِمَا مُعَاوَضَةً لَا تَمْ يُسِرًا فَتَعْتَمِدُ التَّرَاضِيَ دُونَ جَبْرِ الْقَاضِي (وَ) لَا (الرَّقِيقُ) وَحْدَهُ لِفُحْشِ التَّفَاوُتِ فِي الْآدَمِيِّ. وَقَالَا: يُقْسَمُ لَوْ ذُكُورًا فَقَطْ وَإِنَاثًا فَقَطْ كَمَا تُقْسَمُ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ وَرَقِيقُ الْمَعْنَمِ (وَ) لَا (الجُواهِرُ) لِفُحْشِ تَفَاوُتِهَا (وَالْحَمَّامُ) وَالْبِعْرُ وَالرَّحَى وَالْكُتُبُ وَكُلُّ مَا فِي قَسْمِهِ ضَرَرٌ (إلَّا بِرِضَاهُمْ) لِمَا لِفُحْشِ تَفَاوُتِهَا (وَالْحَمَّامُ) وَالْبِعْرُ وَالرَّحَى وَالْكُتُبُ وَكُلُّ مَا فِي قَسْمِهِ ضَرَرٌ (إلَّا بِرِضَاهُمْ) لِمَا لِفُحْشِ تَفَاوُتِهَا (الْمَعْنَمُ وَرَقِيقُ الْمُعَلِّ بِرِضَاهُمْ) لِمَا لِمُعْرَبُ وَالرَّحَى وَالْكُتُبُ وَكُلُّ مَا فِي قَسْمِهِ ضَرَرٌ (إلَّا بِرِضَاهُمْ) لِمَا لِفُحْشُ مَنَّ وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ وَأَبَى الْآحَرُ لَمْ يُغِيمَ وَكُلُّ مِا يُعْ فَصِيبِهِ فِلْاقُورِ لَا تُقْسَمُ الْكُتُبُ بَيْنَ الْوَرَقَةِ وَلَكِنْ يَنْتَفِعُ كُلُّ بِالْمُهَايَأَةِ، وَلَا تُقْسَمُ بِالْأُورَاقِ وَلَوْ بِرِضَاهُمْ؛ وَكَذَا لَوْكَانُ كِتَابًا ذَا مُحِلَّدَة وَلَكِنْ يَنْتَفِعُ كُلُّ بِالْمُهَايَأَةِ، وَلَا تُقْسَمُ بِالْأُورَاقِ وَلَوْ بِرِضَاهُمْ؛ وَكَذَا لَوْرَقِ وَلَوْ بِرِضَاهُمْ؛ وَكَذَا كُلُّ بَعْضَهَا بِالْقِيمَةِ لَوْ كَانَ كِتَابًا ذَا مُحَلَّدَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ تَرَاضَيَا أَنْ تُقَوَّمَ الْكُتُبُ وَيَأْخُونَ كَالًا لِكَامُونَ وَإِلَّا لَا حَانِيَّةً.

دَارٌ أَوْ حَانُوتٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يُمْكِنُ قِسْمَتُهَا تَشَاجَرًا فِيهِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لَا أَكْرِي وَلَا أَنْتَفِعُ، وَقَالَ الْآخَرُ أُرِيدُ

\_\_\_\_\_ وَنَحْوِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ

(قَوْلُهُ وَقُسِمَ عُرُوضٌ اتَّكَدَ جِنْسُهَا) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ ثُمِيْرُ الْحُقُوقَ وَذَلِكَ ثُمْكِنٌ فِي الصِّنْفِ الْوَاحِدِ كَالْإِبِلِ أَوْ الْبَقرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ النِّيَابِ أَوْ الدَّوَابِ أَوْ الْجِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ يُقْسَمُ كُلُّ صِنْفٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حِدَةٍ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ) أَيْ بِإِدْحَالِ بَعْضٍ فِي بَعْضٍ، بِأَنْ أُعْطِي ذَلِكَ عَلَى حِدَةٍ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ ذَاكَ دُرَرٌ (قَوْلُهُ فَتَعْتَمِدُ التَّرَاضِيَ أَحَدُهُمَا بَعِيرًا وَالْآحَرُ شَاتَيْنِ مَثَلًا جَاعِلًا بَعْضَ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ ذَاكَ دُرَرٌ (قَوْلُهُ فَتَعْتَمِدُ التَّرَاضِيَ أَحَدُهُمَا بَعِيرًا وَالْآحَرُ شَاتَيْنِ مَثَلًا جَاعِلًا بَعْضَ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ ذَاكَ دُرَرٌ (قَوْلُهُ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ أَحُدُهُمَا بَعِيرًا وَالْآحَرُ وَلَا يَرَقُ فَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوِضَةِ دُرَرٌ (قَوْلُهُ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوِنَةِ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوِنَةِ وَلَا الرَّقِيقِ) لِأَنَّ الْمُعَاوِنَةِ وَلَا الرَّقِيقِ الْأَمْعَافِونَ فِي الْآدَمِيِ فَاحِشٌ فَلَا يُمُنْ أَلْمُ اللَّهُ الْمُسَاوَاةِ، لِأَنَّ الْمُعَافِي الْمُقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْوَقَالُ وَالْمَعَافِي الْمُعَافِقَةُ وَالْمِفَاقُ وَذَلِكَ لَا يُمُعْوِنَ الْوَقَاقُ وَذَلِكَ لَا يُمْ عَلَى الْقَافِ مِنْ عَلَى الْمُعْتَلِقَةِ، وَقَدْ يَكُونُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ حَيْرًا مِنْ أَلْفٍ مِنْ جِنْسِهِ قَلَ الشَّاعِدُ:

وَلَمْ أَرَ أَمْثَالَ الرِّجَالِ تَفَاوُتًا ... إِلَى الْفَصْلِ حَتَّى عُدَّ أَلْفٌ بِوَاحِدِ

بِخِلَافِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ لِأَنَّ تَفَاوُهَا يَقِلُّ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنْ بِخِلَافِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ وَحْدَهُ) اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ وَمِنْ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ جَوْهَرَةٌ (قَوْلُهُ وَحْدَهُ) اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ

دَوَابُّ أَوْ عُرُوضٌ أَوْ شَيْءٌ آخَرُ قَسَمَ الْقَاضِي الْكُلَّ فِي قَوْلِهِمْ وَإِلَّا فَإِنْ ذَكُورًا أَوْ إِنَاثًا فَكَذَلِكَ عِنْدَهُ، وَإِنْ ذَكُورًا وَإِنَاثًا فَلَا إِلَّا بِرِضَاهُمْ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ الْجِبْرُ عَلَى قِسْمَةِ الرَّقِيقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ آخَرُ هُوَ مَحِلٌ لِقِسْمَةِ الْجَمْعِ كَالْغَنَمِ وَالثِّيَابِ فَيُقْسَمُ الْكُلُّ قِسْمَةَ جَمْعٍ. وَكَانَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيِّ يَقُولُ: تَأْوِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يَقْسِمُ بِرِضَا الشُّركَاءِ فَأَمَّا مَعَ كَرَاهَةِ بَعْضِهِمْ فَالْقَاضِي لَا يَقْسِمُ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ قِسْمَةَ الْجُبْرِ تَحْرِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْجِنْسَ الْآحَرَ الَّذِي مَعَ الرَّقِيقِ يُجْعَلُ أَصْلًا فِي الْقِسْمَةِ، وَالْقِسْمَةُ جَبْرًا تَثْبُتُ فِيهِ فَتَثْبُتُ فِي الرَّقِيقِ أَيْضًا تَبَعًا. وَقَدْ يَتْبُتُ حُكْمُ الْعَقْدِ فِي الشَّيْءِ تَبَعًا وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ مَقْصُودًا كَالشِّرْبِ وَالطَّرِيقِ فِي الْبَيْعِ وَالْمَنْقُولَاتِ فِي الْوَقْفِ، كَذَا فِي شُرُوحِ الْهِدَايَةِ وَالْكَنْزِ وَالدُّرَرِ، فَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي الْمِنَح خِلَافُ الْأَظْهَرِ (قَوْلُهُ كَمَا تُقْسَمُ الْإِبِلُ) أَيْ وَخُوهَا كَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ (قَوْلُهُ وَرَقِيقُ الْمَغْنَمِ) قَدَّمْنَا عَنْ الزَّيْلَعِيّ وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَقِيقِ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَالْحَمَّامُ وَالْبِئْرُ وَالرَّحَى) يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ صَغِيرًا لَا يُمْكِنُ لِكُلِّ مِنْ الشَّرِيكَيْنِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَمَا كَانَ، فَلَوْ كَبِيرًا بِأَنْ كَانَ الْحُمَّامُ ذَا خِزَانَتَيْن وَالرَّحَى ذَاتَ حَجَرَيْن يُقْسَمُ. وَقَدْ أَفْتَى فِي الْحَامِدِيَّةِ بِقِسْمَةِ مِعْصَرَةِ زَيْتٍ لِاثْنَيْنِ مُنَاصَفَةً وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى عُودَيْنِ وَمَطْحَنَيْنِ وَبِعْرَيْنِ لِلزَّيْتِ قَابِلَةٌ لِلْقِسْمَةِ بِلَا ضَرَرِ، مُسْتَدِلًا بِمَا فِي خِزَانَةِ الْفَتَاوَى: لَا يُقْسَمُ الْحَمَّامُ وَالْحَائِطُ وَالْبَيْتُ الصَّغِيرُ إِذَا كَانَ بِحَالٍ لَوْ قُسِمَ لَا يَبْقَى لِكُلّ مَوْضِعُ يَعْمَلُ فِيهِ (قَوْلُهُ وَكُلُّ مَا فِي قَسْمِهِ ضَرَرٌ) فَلَا يُقْسَمُ ثَوْبٌ وَاحِدٌ لِاشْتِمَالِ الْقِسْمَةِ عَلَى الضَّرَر إِذْ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْقَطْعِ هِدَايَةً، لِأَنَّ فِيهِ إِتْلَافَ جَزْءٍ عِنَايَةً، وَلَا يُقْسَمُ الطَّرِيقُ لَوْ فِيهِ ضَرَرٌ بَرَّازِيَّةٌ (قَوْلُهُ لِمَا مَرَّ) مِنْ قَوْلِهِ لِئَلَّا يَعُودَ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ وَهُوَ عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْقِسْمَةِ (قَوْلُهُ وَلَا تُقْسَمُ بِالْأَوْرَاقِ وَلَوْ بِرِضَاهُمْ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يُبَاشِرُ الْقَاضِي قِسْمَتَهَا، لِمَا مَرَّ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُبَاشِرُ ذَلِكَ وَلَا يَمْنُعُهُمْ مِنْهُ، وَتَأَمَّلْ عِبَارَةَ الْمِنَحِ.. " (١)

٧٠١. "وَلَوْ أَبُوهُ جَبْرِيًّا حَلَّتْ أَشْبَاهُ، لِأَنَّهُ صَارَ كَمُرْتَدٍ قُنْيَةُ، بِخِلَافِ يَهُودِيٍّ أَوْ جُمُوسِيٍّ تَنَصَّرَ لِأَنَّهُ يُقَرَّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّبْحِ؛ حَتَّى لَوْ تَمَجَّسَ يَهُودِيُّ لَا تَنَصَّرَ لِأَنَّهُ يُقَرَّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّبْحِ؛ حَتَّى لَوْ تَمَجَّسَ يَهُودِيُّ لَا تَخَلُّ ذَكَاتُهُ، وَالْمُتَولِّدُ بَيْنَ مُشْرِكٍ وَكِتَابِيٍّ كَكِتَابِيٍّ لِأَنَّهُ أَحَفُّ

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٦١/٦

## (وَتَارِكُ تَسْمِيَةٍ عَمْدًا) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (فَإِنْ) (تَرَكَهَا نَاسِيًا) (حَلَّ) <mark>خِلَافًا لِمَالِكِ.</mark>

(وَإِنْ) (ذَكَرَ مَعَ اسْمِهِ) تَعَالَى (غَيْرَهُ) (، فَإِنْ وَصَلَ) بِلَا عَطْفٍ

\_\_\_\_\_Qفإذَا عَلِمْت ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ هَذَا الْفُرْعَ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى عَقَائِدِ الْمُغْتَزِلَةِ فَهُو بَالْمُ اللَّهُ الْمُعْتَزِلَةِ فَهُو الْمُغَتَزِلَةِ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى عَقَائِدِنَا، وَصَاحِبُ الْأَشْبَاهِ قَاسَهُ عَلَى تَفْرِيعِ الْمُغْتَزِلَةِ وَمُوصَةُ فِي أَمْنَافِمْ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ لَوْ سُنِيًّا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافِ الرَّاحِح، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ وَلَا التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَنْبَغِي الْقَوْلُ بِعَدَم حِلِّ ذَبِيحَتِهِ مَعْ قَوْلِنَا بِحِلّ وَمَا كَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ وَلَا التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَنْبَغِي الْقَوْلُ بِعَدَم حِلِّ ذَبِيحَتِهِ مَعْ قَوْلِنَا بِحِلّ وَمِا كَانَ يَنْبَعِنِ إِلَى مَذْهَبِ الجُبْرِيَّةِ لَمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّوْفِيقِ وَوَنْقَالُهُ عَنْ مَنْ النَّعْوِيلُ مِنْ الْمُعَلِّفِ بِلَا أَنْهُ مُصَدِقٌ بِنَتِي مُرْسَلٍ وَبِكِتَابٍ مُنَالًى وَلَا يَعْبُولُ إِلَّا لِمِنْكِي إِلْكَالِمِ مِنْ الْمُعَلِّفِ بِلَا أَنْهُ مُصَدِقٌ بِنَتِي مُرْسَلِ وَبِكِتَابٍ مِنْ النَّعْولُ إِلَّا لِمَالِم اللَّهُ عَلَى اللَّوْفِيقِ (وَقُلُهُ الْمُعَلِّفِ اللَّهُ عَلَى السَّولِ إِلا لَيَعْبُدُوا الللَّهُ مُعْلِقً لِعِدَى مَا اللَّهُ الْمُعَلِّفِ بِلَا أَنْهُ اللَّفُولِ وَمُونَةً وَكُولُهُ لِأَنَّهُ صَارَكَ كَمُرْتَةٍ ) عِلَمْ اللَّهُ لِعَرْمِ اللَّهُ فَلَا اللَّهُ مُوالُولُهُ لِلْمُعَلِّفِ الْمُعَلِّفِ الْمَعْلِ إِلا لَيْعَالُ اللَّهُ مُولُولُهُ اللَّهُ عَلَى التَّوْفِيقِ (فَوْلُهُ لِأَنَّهُ صَارَكُ كَمُرْتَةٍ) عِلَةً لِعَدَم الْحِلِي الْمُعَلِّ لِعَلَى النَّولُولُهُ وَمُرْتَةٍ ، وَعَوْلُهُ لِأَنَّهُ صَارَا كَمُونَةً عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّولِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِكُ اللَّهُ الْمُعَلِي اللَّهُ الْمُعَلِي اللَّهُ الْمُعَلِي اللَّهُ الْمُعَلِي اللَّهُ الْمُعَلِي الْمُعْلِى اللَّهُ الْمُعَلِي اللَّهُ الْمُؤْلُ عَلَيْهُ الْمُؤْلُ عَلَى اللَّهُ وَلِكُ اللَّهُ الْمُؤْلُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلُ عَلَيْهُ الْمُؤْلُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِي اللَّهُ الْمُعْتَلِلَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى ال

(قَوْلُهُ وَتَارِكِ تَسْمِيَةٍ عَمْدًا) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى وَتَنِيِّ: أَيْ وَلَا تَجِلُّ ذَبِيحَةُ مَنْ تَعَمَّدَ تَرْكَ التَّسْمِيَةِ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا لِنَصِ الْقُرْآنِ وَلِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ مِمَّنْ قَبْلَ الشَّافِعِيِّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْخِلافُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا لِنَصِ الْقُرْآنِ وَلِانْعِقَادِ الْإِجْتِهَادُ، وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي جِوَازِ بَيْعِهِ لَا يَنْفُذُ، كَانَ فِي النَّاسِي وَلِذَا قَالُوا لَا يُسْمَعُ فِيهِ الإجْتِهَادُ، وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي جِوَازِ بَيْعِهِ لَا يَنْفُذُ، وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْلِمُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ سَمَّى أَوْ لَمْ يُسَمِّ» مَحْمُولُ عَلَى وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُسْلِمُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ سَمَّى أَوْ لَمْ يُسَمِّ» مَحْمُولُ عَلَى كَالَةِ النِّسْيَانِ دَفْعًا لِلتَّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَالسَّلَامُ - حِينَ سَأَلَهُ عَدِيُّ حَالَةِ النِّسْيَانِ دَفْعًا لِلتَّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ - حِينَ سَأَلَهُ عَدِيُّ عَلْهِ حَلَيْهِ الْمَالَةُ وَالسَّلَامُ - حِينَ سَأَلَهُ عَدِيُّ اللَّهُ مَتَالًى عَنْهُ - عَمَّا إِذَا وَجَدَ مَعَ كُلْبِهِ كُلْبًا آخَرَ لَا تَأْكُلُ، إِنَّمَا سَمَيَّت بَنْ حَلَيْهِ المَّالَامُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَمَّا إِذَا وَجَدَ مَعَ كُلْبِهِ كُلْبًا آخَرَ لَا تَأْكُلُ، إِنَّا سُمَيَّت

عَلَى كَلْبِكُ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبِ غَيْرِكَ» عَلَّلَ الْحُرْمَةَ بِتَرْكِ التَّسْمِيَةِ، وَتَمَامُ الْمَبَاحِثِ فِي الْهِدَايَةِ وَشُرُوحِهَا، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ إِرْسَالِ الْبَازِي وَالْكَلْبِ وَعِنْدَ الرَّمْيِ وَشُرُوحِهَا، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ إِرْسَالِ الْبَازِي وَالْكَلْبِ وَعِنْدَ الرَّمْيِ هِدَايَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ) يُوجَدُ بَعْدَهُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلإِجْمَاعِ قَبْلَهُ كَمَا هِدَايَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ) يُوجَدُ بَعْدَهُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: وَهُو مُخَالِفٌ لِلإِجْمَاعِ قَبْلَهُ كَمَا بَسَطَهُ الزَّيْلَعِيُّ (قَوْلُهُ فَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا حَلَّ) قَدَّمْنَا عَنْ الْخَقَائِقِ وَالْبَزَّازِيَّةِ أَنَّ فِي مَعْنَى النَّاسِي مَنْ تَرَكَهَا جَهْلًا بِشَرْطِيَّتِهَا.

وَاسْتُشْكِلَ بِمَا فِي الْبَزَّازِيَّةِ وَغَيْرِهَا: لَوْ سَمَّى وَذَبَحَ بِهَا وَاحِدَةً ثُمَّ ذَبَحَ أُخْرَى وَظَنَّ أَنَّ الْوَاحِدَةَ تُكُفِى لَمَا لَا تَحِكُ. تَكْفِى لَمَا لَا تَحِكُ.

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ غَيْرِ الْعَالِمِ بِالشَّرْطِيَّةِ أَصْلًا وَبَيْنَ الْعَالِمِ عِمَا بِالجُمْلَةِ، فَيُعْذَرُ الْأُولُ وَنِ التَّسْمِيَةِ الْفَوْرُ كَمَا يَأْتِي وَبِذَبْحِ دُونَ التَّانِي لِوُجُودِ عِلْمِهِ بِأَصْلِ الشَّرْطِيَّةِ ، عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ فِي التَّسْمِيةِ الْفَوْرُ كَمَا يَأْتِي وَبِذَبْحِ الْلُولُ وَلَى انْقَطَعَ الْفَوْرُ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِالشَّرْطِيَّةِ تَأَمَّلْ، لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْبَدَائِعِ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ ظَنَّهُ اللَّوْوَلَى انْقَطَعَ الْفَوْرُ فِي الثَّانِيةِ مَعَ عِلْمِهِ بِالشَّرْطِيَّةِ تَأَمَّلْ، لَكِنْ ذَكْرَ فِي الْبَدَائِعِ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ ظَنَّهُ إِللَّا اللَّابِعْقِ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّالِي الْعَلْمُ فَلْمُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَنَاسِيًا يُؤْكُلُ غُرَرُ الْأَفْكَارِ الْعَلْمِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللْهُ اللْهُ الللللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللللَّهُ

(قَوْلُهُ بِلَا عَطْفٍ) أَفَادَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَصْلِ هُنَا تَرْكُ." (١)

٧٠٢. "وَسُنَّةُ الْأَكْلِ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلَهُ وَالْحَمْدُ لَهُ آخِرَهُ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَيُبْدَأُ بِالشَّبَابِ قَبْلَهُ وَبِالشَّيُوخِ بَعْدَهُ مُلْتَقًى

(وَكُرِهَ كَمُ الْأَتَانِ) أَيْ الحِمَارَةِ الْأَهْلِيَّةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ (وَلَبَنُهَا وَ) لَبَنُ (الجُلَّالَةِ) الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذِرَةَ (وَ) لَبَنُ (الرَّمَكَةِ) أَيْ الْفَرَسِ وَبَوْلُ الْإِبِلِ، وَأَجَازَهُ أَبُو يُوسُفَ لِلتَّدَاوِي (وَ) كُرِهَ الْعَذِرَةَ (وَ) لَبَنُ (الرَّمَكَةِ) أَيْ الْفَرَسِ وَبَوْلُ الْإِبِلِ، وَأَجَازَهُ أَبُو يُوسُفَ لِلتَّدَاوِي (وَ) كُرِهَ (لَحَمُهُمَا) أَيْ خَمُ الجُلَّالَةِ وَالرَّمَكَةِ، وَتُحْبَسُ الجُلَّالَةُ حَتَّى يَذْهَبَ نَتَنُ خَمِهَا. وَقُدِّرَ بِتَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلدَّجَاجَةِ وَأَرْبَعَةٍ لِشَاةٍ، وَعَشَرَةٍ لِإِبِلٍ وَبَقَرٍ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَلَوْ أَكَلَتُ النَّجَاسَةَ وَغَيْرَهَا بِحَيْثُ لَمْ يَنْتُ لَكُمُهَا

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٢٩٩/٦

(قَوْلُهُ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَهُ) لِنَفْي الْفَقْرِ وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ لِيَبْقَى أَثَرُ الْغَسْلِ وَبَعْدَهُ لِنَفْي اللَّمَم وَيَمْسَحُهَا لِيَزُولَ أَثَرُ الطَّعَامِ، وَجَاءَ أَنَّهُ بَرَكَةُ الطَّعَامِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ بِدَقِيقِ، وَهَلْ غَسْلُ فَمِهِ لِلْأَكْلِ سُنَّةٌ كَغَسْل يَدِهِ، الْجُوَابُ لَا لَكِنْ يُكْرَهُ لِلْجُنُبِ قَبْلَهُ، بِخِلَافِ الْخَائِض دُرٌّ مُنْتَقًى، وَمِثْلُهُ فِي التَّتَارْحَانِيَّة (قَوْلُهُ وَيَبْدَأُ) أَيْ فِي الْغَسْل كَمَا فِي التَّتَارْحَانِيَّة (قَوْلُهُ بِالشَّبَابِ قَبْلَهُ) لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ أَكْلًا وَالشُّيُوخُ أَقَلُ دُرٌّ مُنْتَقًى (قَوْلُهُ وَبِالشُّيُوخِ بَعْدَهُ) لِحِدِيثِ «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوَقِّرْ كَبِيرَنَا» وَهَذَا مِنْ التَّوْقِيرِ ط. [تَتِمَّةً] يُكْرَهُ وَضْعُ الْمَمْلَحَةِ وَالْقَصْعَةِ عَلَى الْخُبْزِ وَمَسْحُ الْيَدِ أَوْ السِّكِّينِ بِهِ وَلَا يُعَلِّقُهُ بِالْحِوَانِ، وَلَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ مُتَّكِئًا أَوْ مَكْشُوفَ الرَّأْسِ فِي الْمُخْتَارِ، وَمِنْ الْإِسْرَافِ أَنْ يَأْكُلَ وَسَطَ الْخُبْزِ وَيَدَعَ حَوَاشِيَهُ أَوْ يَأْكُلَ مَا انْتَفَخَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ يَأْكُلُ مَا تَرَكَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا لَوْ احْتَارَ رَغِيفًا دُونَ رَغِيفِ. وَمِنْ إِكْرَامِ الْخُبْز أَنْ لَا يَنْتَظِرَ الْإِدَامَ إِذَا حَضَرَ، وَأَنْ لَا يَتْرُكَ لُقُمَةً سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ فَإِنَّهُ إِسْرَافٌ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَبْتَدِئَ هِمَا. وَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْ وَسَطِ الْقَصْعَةِ فَإِنَّ الْبَرِّكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسَطِهَا، وَأَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَوْضِع وَاحِدٍ لِأَنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ، بِخِلَافِ طَبَقِ فِيهِ أَلْوَانُ الثِّمَارِ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ لِأَنَّهُ أَلْوَانٌ؛ بِكُلّ ذَلِكَ وَرَدَ الْآثَارُ، وَيَبْسُطُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى، وَلَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ حَارًّا وَلَا يَشُمُّهُ. وَعَنْ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الطَّعَامِ إِلَّا بِمَا لَهُ صَوْتٌ نَحْوَ أُفٍّ وَهُوَ مَحْمَلُ النَّهْي. وَيُكْرَهُ السُّكُوتُ حَالَةَ الْأَكْلِ لِأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِالْمَجُوسِ وَيَتَكَلَّمُ بِالْمَعْرُوفِ. وَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مَنْ أَكَلَ مِنْ قَصْعَةٍ ثُمَّ لَحِسَهَا تَقُولُ لَهُ الْقَصْعَةُ أَعْتَقَكَ اللَّهُ مِنْ النَّارِ كَمَا أَعْتَقْتني مِنْ الشَّيْطَانِ» وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ «اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ» " وَمِنْ السُّنَّةِ الْبُدَاءَةُ بِالْمِلْحِ وَالْخَتْمُ بِهِ بَلْ فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ سَبْعِينَ دَاءً، وَلَعْقُ الْقَصْعَةِ وَكَذَا الْأَصَابِعُ قَبْلَ مَسْحِهَا بِالْمِنْدِيلِ وَعَامُهُ فِي الدُّرِّ الْمُنْتَقَى وَالْبَزَّازِيَّةِ وَغَيْرُهُمْ

(قَوْلُهُ الْأَهْلِيَّةُ) بِخِلَافِ الْوَحْشِيَّةِ فَإِنَّمَا وَلَبَنَهَا حَلَالَانِ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ) وَلِلْخِلَافِ لَمْ يَقُلْ

حَرُمَ مِنَحُ أَيْ فَإِنَّهُ دَلِيلُ تَعَارُضِ الْأَدِلَةِ (فَوْلُهُ وَلَبَنُهَا) لِتَوَلُّدِهِ مِنْ اللَّحْمِ فَصَارَ مِثْلَهُ مِنَحُ (قَوْلُهُ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذِرَةَ) أَيْ فَقَطْ حَتَّى أَنْتَنَ لَحَمُهَا قَالَ فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ: وَفِي الْمُنْتَقَى: الجُلَّالَةُ الْمَكْرُوهَةُ الَّتِي إِذَا قَرُبَتْ وَجَدْت مِنْهَا رَائِحَةً فَلَا تُؤْكُلُ وَلَا يُشْرَبُ لَبَنُهَا. وَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهَا وَقِيلُكَ حَالْهَا وَقِكْهُ وَلَا يُشْرَبُ لَبَنُهَا وَقِيلَاكَ حَالْهَا، وَذَكْرَ الْبَقَّالِيُّ أَنَّ عَرَفَهَا غَيِسٌ اه وَقَدَّمْنَاهُ فِي وَيُلْكَ حَالْهَا وَيُكْرَهُ بَيْعُهَا وَهِبَتُهَا وَقِبَلُكَ حَالْهَا، وَذَكْرَ الْبَقَالِيُّ أَنَّ عَرَفَهَا غَيسٌ اه وَقَدَّمْنَاهُ فِي الذَّبَائِحِ عَنْ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّهُ لِللَّابَائِحِ (قَوْلُهُ وَلَبَنُ الرَّمَكَةِ) قَدَّمَ فِي الذَّبَائِحِ عَنْ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شُرْبِهِ تَقْلِيلُ آلَةِ الْجِهَادِ، وَقَدَّمْنَا هُنَاكَ أَنَّ الْمُعَتَمَدَ أَنَّ الْإِمَامَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ صَاحِبَيْهِ لِللَّذَاوِي وَقَالًا: لَا بَأْسَ لِيقَالِهُ الْقِرْسِ لِلتَّدَاوِي كَذَا فِي الْجَافِعِ الصَّغِيرِ اه ط. قُلْت: وَفِي الْخَانِيَّةِ أَدْحُلَ بَأَسُ لِللَّذَافِي رُوي عَنْ أَيِي عَلَى الْعَنْقِةُ كَرَاهَتُهُ، وَعَنْ أَيِي يُوسُفَ عَلَمُهَا، وَهُو عَلَى مَا لَوْكُلُ خَيْلَافٍ الْإِبلِ وَخَمْ الْقَرْسِ لِلتَّدَاوِي كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ اه ط. قُلْت: وَفِي الْخَانِيَّةِ أَدْحُلَ مَا يُؤْكُلُ خَمْهُ، وَبِعُولُ أَيِي يُوسُفَ أَخِذَ أَبُو اللَّيْثِ اه.

(قَوْلُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) قَالَ. " (١)

٧٠٢. "(وَالْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ) خِلَافًا لَهُ (لَا هُوَ بِمُسْتَأْمَنِ بَلْ هُوَ بِمِثْلِهِ قِيَاسًا) لِلْمُسَاوَاةِ لَا اسْتِحْسَانًا لِقِيَامِ الْمُبِيحِ هِدَايَةٌ وَجُحْتَبَى وَدُرَرٌ وَغَيْرُهَا. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَى اسْتِحْسَانًا لِقِيَامِ الْمُبِيحِ هِدَايَةٌ وَجُحْتَبَى وَدُرَرٌ وَغَيْرُهَا. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَى الْمُسَتِّ هَذِهِ مِنْهَا، وَقَدْ اقْتَصَرَ مُنْلَا لَالسِّتِحْسَانِ لِتَصْرِيحِهِمْ بِالْعَمَلِ بِهِ إلَّا فِي مَسَائِلَ مَضْبُوطَةٍ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا، وَقَدْ اقْتَصَرَ مُنْلَا فَلَا سِبِّحْسَانِ لِتَصْرِيحِهِمْ بِالْعَمَلِ بِهِ إلَّا فِي مَسَائِلَ مَضْبُوطَةٍ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا، وَقَدْ اقْتَصَرَ مُنْلَا خُسْرو فِي مَثْنِهِ عَلَى الْقِيَاسِ اهِ، يَعْنِي فَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى عَادَتِهِ. قُلْت: وَيَعْضُدُهُ عَامَّةُ الْمُتُونِ حَتَّى الْمُلْتَقَى

(وَ) يُقْتَلُ (الْعَاقِلُ بِالْمَجْنُونِ وَالْبَالِغُ بِالصَّبِيِّ وَالصَّحِيخُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمِنِ وَنَاقِصِ الْأَطْرَافِ وَالرَّجُلُ بِالْمَرْأَقِ) بِالْإِجْمَاعِ. (وَالْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا لَا بِعَكْسِهِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِيمَا إِذَا ذَبَحَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَقِ) بِالْإِجْمَاعِ. (وَالْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا لَا بِعَكْسِهِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِيمَا إِذَا ذَبَحَ الْنَاهُ ذَبُعًا أَيْ لَا يَقْتَصُّ الْأُصُولُ وَإِنْ عَلَوْا مُطْلَقًا وَلَوْ إِنَاثًا مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ فِي نَفْسٍ أَوْ أَطْرَافٍ بِفُرُوعِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا يُقَادُ الْوَالِدُ

\_\_\_\_\_ اَقُولُ: الْمُرَادُ إظْهَارُ الْحُكْمِ بِأُسْلُوبٍ لَطِيفٍ، فَلَا يُدَقَّقُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يُعْتَرَضَ بِأَنَّهُ قَالَ مَنْ رَامَ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالْقَتْلِ، وَبِأَنَّ الْقَتْلَ بِمُجَرَّدِ اللَّحْظِ لَا يُقَادُ بِهِ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ الْعَمْدِ، وَقَدْ نَظَمْت ذَلِكَ حَالِيًا عَنْ الطَّعْنِ مَعَ الْأَدَبِ وَمُرَاعَاةِ مَا لِلْحَبِيبِ عَلَى

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٣٤٠/٦

مَنْ أَحَبَّ فَقُلْت:

دَعُوا مَنْ بِرُمْحِ الْقَدِّ قَدْ قَدَّ مُهْجَتِي ... وَصَارِمٍ لَحُظٍ سَلَّهُ لِي عَلَى عَمْدِ فَكُو مَنْ بِرُمْحِ الْقَدِّ قَدْ فَي عَبْدِهِ ... وَإِنْ كَانَ شَرْعًا يُقْتَلُ الْخُرُّ بِالْعَبْدِ

(قَوْلُهُ وَالْمُسْلِمُ بِاللَّهِمِيِّ) لِإِطْلَاقِ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ وَحَدِيثِ ابْنِ السَّلْمَانِيَّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ " ' «أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنِيَ بِرَجُلٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قَتَلَ مُعَاهَدًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَأَمَرَ بِهِ فَصُرِبَ عُنُقُهُ وَقَالَ أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ» وَقَالَ عَلِيُّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اللهَ عَنْهُ اللّهِ عَنْهُ وَقَالُ الْجُزْيَةَ لِتَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كَدِمَائِنَا وَأَمْوَالُمُّمْ كَامُوالِنَا، وَلِمُتَا يُقْطَعُ الْمُسْلِمُ بِسَوِقَةِ مَالِ النِّبِيِّ مَعَ أَنَّ أَمْرَ الْمَالِ أَهْوَنُ مِنْ النَّفْسِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ – «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ – «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ عَهْدٍ بِالْجَوِ فَعَلَى الْجُوارِ تَوْفِيقًا مُؤْمِنٌ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ فِي عَهْدِهِ فِي عَهْدِهِ فَوَلا وَلا يُعْمِي بِكَافِرٍ عَرْبِيِّ، وَقَمَّلُهُ وَلا فَعْدِ بِالْجَوِ فَعَلَى الْجُوارِ تَوْفِيقًا مُولِيَّ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ، وَقَمَّلُهُ فِي الرَّيْلَعِيِّ (قَوْلُهُ خِلَاقًا لَهُ) أَيْ لِسَتِيدِنَا الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (قَوْلُهُ لَا مُسَاعًا مَنَ إِلَّهُ عَيْرُ مُعْفُونِ الدَّمِ عَلَى التَّافِعِيِّ (قَوْلُهُ لَا مُسَاعًا مَا إِلَّهُ عَيْرُ مُعْفُونِ الدَّمِ عَلَى التَّافِعِيِّ (قَوْلُهُ لِلْمُسَاعُونَ ) أَيْ لِسَتِيدِنَا الْإِمَامِ الشَّافِعِي وَقُولُهُ لِلْمُسَاعُونَ ) أَيْ يُعْفُونِ الدَّمِ عَلَى التَّافِعِي وَلَوْلُهُ وَيَنْبَعِي أَنْ يُعْفُونِ الدَّمِ عَلَى اللْمُسْتَأْمَنِ مِنْ حَيْثُ مُعْلَى الْمُسْتَأْمَنِ وَلَهُ وَيَنْبَعِي أَنْ يُعْوَلِ الْمُسْتَأْمَنِ وَلَا مُولِعَلَى الْمُسْتَعْمُونَ اللَّهُ فِي الْكَنْذِيقِ وَالْمُومُ وَلَوْلُهُ وَيُعْتَلِهُ وَلَوْلُهُ وَيُعْتَقِدُهُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُومُ وَلَوْلُهُ وَيَعْتَمِدُهُ وَالْمُومُ وَلَوْلُهُ وَيُعْتَولُهُ وَلَا لَوْمُولُهُ وَلِلَهُ وَيَعْتَرِدُهُ وَلَلْ فِي الْمُؤْمِولُ وَلُهُ وَيُعْتَولُهُ وَلَوْلُهُ وَيُعَتِلُوهُ وَلَوْلُهُ وَيُعْتَلِ وَلُولُهُ وَلِلْمُولِمُ الْمُولُولُهُ وَلِلْهُ وَلِلْهُ وَلِلَهُ وَلِلْهُ وَلِلْهُ وَلِلْمُعَالِمُ وَلَوْلُهُ وَلِلْهُ وَلِلُهُ وَل

(قَوْلُهُ وَالْبَالِغُ بِالصَّبِيِّ) قَتَلَ صَبِيًّا حَرَجَ رَأْسُهُ وَاسْتَهَلَّ فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ، وَلَوْ حَرَجَ نِصْفُهُ مَعَ الرَّأْسِ أَوْ الْأَكْثَرِ مَعَ الْقَدَمَيْنِ فَفِيهِ الْقَوَدُ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي قَطْعِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ مُجْتَبَى وتتارخانية عُنْ الْمُنْتَقَى (قَوْلُهُ وَالصَّحِيحُ) عَبَرَ ابْنُ الْكَمَالِ بِالسَّالِمِ، ثُمَّ قَالَ لَمْ يَقُلْ وَالصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْمَفْقُودَ فِي الْأَعْمَى هُوَ السَّلَامَةُ دُونَ الصِّحَةِ، وَلِذَا أُحْتِيجَ إِلَى ذِكْرِ سَلَامَةِ الْعَيْنَيْنِ بَعْدَ ذِكْرِ الصَّحَةِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ (قَوْلُهُ وَالرَّمِنُ) هُو مَنْ طَالَ مَرَضُهُ زَمَانًا مُغْرِبٌ (فَوْلُهُ وَنَاقِصُ الْأَطْرَافِ) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْعُمُومَاتِ، وَلِأَنَّا لَوْ اعْتَبَرْنَا التَّفَاوُتَ فِيمَا وَرَاءَ الْعِصْمَةِ مِنْ الْأَطْرَافِ وَالْأَوْصَافِ

امْتَنَعَ الْقِصَاصُ وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى التَّقَاتُلِ وَالتَّعَابُنِ اخْتِيَارُ، حَتَّى لَوْ قَتَلَ رَجُلًا مَقْطُوعَ الْيَدَيْنِ وَالْمَذَاكِيرِ وَمَفْقُودَ الْعَيْنَيْنِ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا جَوْهَرَةٌ عَنْ وَالْمُذَاكِيرِ وَمَفْقُودَ الْعَيْنَيْنِ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا جَوْهَرَةٌ عَنْ الْرَّجْلَيْنِ وَالْمُذَاكِيرِ وَمَفْقُودَ الْعَيْنَيْنِ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا جَوْهَرَةٌ عَنْ الْبَاءِ (قَوْلُهُ أَيْ لَا يُقْتَصُ إِلَى اللَّامِ (١)

٧٠٤. "والعصبة إنما يزوجون بإدلائهم بها، فلا أقل من مراجعتها (قوله: فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقتها زوجها ابنها) أي ثم أبوها على ترتيب عصبات الولاء، ولو قال ولو ماتت المعتقة زوج عتيقتها من له الولاء عليها لكان أولى، لشموله لجميع ذلك قوله ويزوج أمة لما بين حكم تزويج العتيقة شرع في بيان حكم تزويج الأمة غير العتيقة.

وقوله امرأة: قيد خرج به أمة الرجل فإنه هو الذي يزوجها.

وقوله بالغة رشيدة: نعتان لامرأة.

ولو اقتصر على الثانية لكان أولى لإغنائها عن الأولى وذكر محترز الأولى بقوله ويزوج أمة صغيرة ولم يذكر محترز الثانية وهو المجنونة والمحجور عليها بسفه فيزوج أمتهما ولي مال ونكاح لهما من أب وإن علا وسلطان، لكن تزوج أمة السفيهة إلا بإذنها كأمة السفيه، إذ لا فرق، كما يستفاد من عبارة شرح المنهج، ونصها

مع الأصل: ولولي نكاح ومال من أب وإن علا وسلطان تزويج أمة موليه من ذي صغر وجنوه وسفه ولو أنثى بإذن ذي السفه اكتسابا للمهر والنفقة.

بخلاف عبده أي المولي لما فيه من انقطاع اكتسابه عنه.

اه.

وخرج بقوله ولي نكاح الأمة المملوكة لصغيرة عاقلة ثيب فلا تزوج أصلا لأنها تابعة لسيدتها وهي لا تزوج أصلا: إذ لا يلى نكاحها أحد حينئذ.

كما تقدم، وكما قال ابن رسلان: وثيب زواجها تعذرا وخرج به أيضا الأمة المملوكة لصغير وصغيرة بكر فيزوجها ما عدا السلطان من الأب والجد، وأما السلطان فلا يزوجها لأنه لا يلي نكاحهما حينئذ فلا يلي نكاح أمتهما، بخلاف الأب والجد فإنهما يليان نكاحهما فيليان نكاح أمتهما تبعا.

<sup>(</sup>١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، ابن عابدين ٥٣٤/٦

وسيصرح المؤلف ببعض ما ذكر (قوله: وليها) أي مطلقا، أصلا كان أو غيره، وهو فاعل يزوج (قوله: بإذنها) أي السيدة.

وقوله وحدها: حال من المضاف إليه: أي حالة كونها متوحدة في الإذن، أي منفردة به فلا يعتبر إذن الولي ولا إذن الأمة، كما سيصرح بهذا، وليس للأب إجبار أمتها على النكاح وإن كان له إجبار سيدتها عليه (قوله: لأنها) أي السيدة، وهو علة لكون التزويج يكون بإذنها وحدها.

وقوله المالكة لها: أي للأمة (قوله: فلا يعتبر الخ) تفريع على اشتراط إذن السيدة وحدها: أي وإذا اشترط إذن السيدة وحدها فلا يعتبر إذن الأمة لو لم تأذن السيدة (قوله: لأن لسيدتما إجبارها على النكاح) أي فلا فائدة حينئذ في إذن الأمة (قوله: ويشترط) أي في صحة إذنها.

وقوله نطقا: أي إن كانت ناطقة فإن كانت خرساء فيكفي في إذنها إشارتها المفهمة. وقوله وإن كانت بكرا: غاية في اشتراط الإذن نطقا: أي يشترط ذلك وإن كانت السيدة بكرا، وذكر لأنها لا تستحي في تزويج أمتها (قوله: ويزوج أمة صغيرة) هو تركيب إضافي. وقوله بكر: صفة للمضاف إليه.

وسيأتي محترزه (قوله: أو صغير) بالجر معطوف على صغيرة: أي أو أمة صغيرة (قوله: أب) فاعل يزوج.

وقوله فأبوه: أي فقط لأن لهما إجبار سيديهما فجاز لهما إجبارهما تبعا لسيديهما فلا يزوجهما غيرهما من السلطان ونحوه من بقية الأولياء (قوله: لغبطة) متعلق بيزوج: أي يزوجانها عند وجود غبطة، أي منفعة للسيدة أو السيد (قوله: كتحصيل مهر الخ) تمثيل للغبطة. قال في المغني، وقيل لا يزوجها، أي الأب والجد، لأنه قد تنقص قيمتها، وقد تحبل فتهلك.

(قوله: لا يزوج عبدهما) أي الصغيرة والصغير: أي والمجنون والسفيه ذكرا أو أنثى. وهذا مفهوم قوله أمة (قوله: لانقطاع كسبه عنهما) أي عن الصغيرة والصغير فلم يكن لهما مصلحة في التزويج حينئذ.

قال في التحفة: ولم ينظروا إلى أنها ربما تظهر مع تزويجه لندرته اه.

(قوله: خلافا لمالك) رضي الله عنه: أي فإنه قال بجواز

تزويج عبدهما إن ظهرت مصلحة فيه، وذلك بأن يكون إذا تزوج يكتسب ما يكفي زوجته ويكفيهما، وإذا لم يتزوج ربما انقطع عن ذلك بسبب ما يتولد عنه من الأمراض (قوله: ولا أمة ثيب صغيرة) محترز قوله بكرى أي ولا يزوج الأب فأبوه." (١)

٧٠٥. "بحسب إذنه له (قوله: ولا يعدل) أي العبد في نكاحه.

وقوله عما أذن: أي عن الأمر الذي أذن السيد.

وقوله له، أي للعبد.

وقوله فيه، أي في ذلك الأمر، فالضمير يعود على ما.

وقوله مراعاة لحقه: أي السيد، وهو تعليل لكونه ينكح بحسب الإذن ولا يعدل إلى غيره (قوله: فإن عدل عنه) أي عما أذن له فيه (قوله: لم يصح النكاح) أي وإن كانت المعدول إليها دونها مهرا وخيرا منها جمالا ونسبا ودينا وأقل مؤنة.

قال في التحفة: نعم لو قدر له مهرا فزاد عليه أو زاد على مهر المثل عند الإطلاق صحت الزيادة ولزمت ذمته فيتبع بما إذا عتق لأن له ذمة صحيحة.

ام

(قوله: ولو نكح العبد بلا إذن سيده بطل النكاح) أي لحجره وللخبر المار.

قال في النهاية ومثله في التحفة: وقول الأذرعي يستثنى من ذلك ما لو منعه سيده فرفعه إلى حاكم يرى إجباره فأمره فامتنع فأذن له الحاكم أو زوجه فإنه يصح جزما، كما لو عضل الولي محل نظر، لأنه إن أراد صحته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء أو على قولنا فلا وجه له.

٠.

وفي المغني: قال في الأم ولا أعلم من أحد لقيته ولا حكى لي عنه من أهل العلم اختلافا في أنه لا يجوز نكاح العبد إلا بإذن مالكه.

اه.

<sup>(</sup>١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، البكري الدمياطي ٣٧٣/٣

ولا ينافي قوله لا أعلم ما حكاه الرافعي عن أبي حنيفة أن نكاحه موقوف على إجازة السيد، وعن مالك أنه يصح وللسيد فسخه لأنه لم يبلغه ذلك.

اه.

(قوله: ويفرق بينهما) أي العبد وزوجته.

والذي يفرق هو الحاكم، كما يستفاد من عبارة ش ق (قوله: خلافا لمالك) أي في قوله بصحة نكاح العبد بلا إذن سيده، لكن للسيد فسخه، كما تقدم آنفا عن المغني، (قوله: فإن وطئ) أي العبد زوجته بهذا النكاح الباطل.

وقوله فلا شئ عليه لرشيدة مختارة: الذي في التحفة والنهاية أن عليه لها مهر المثل ويتعلق بذمته فقط، ولفظهما وإذا بطل لعدم الإذن تعلق مهر المثل بذمته فقط ويتجه أن محله في غير نحو الصغيرة، وإلا تعلق برقبته.

اه.

وما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى إنما هو في السفيه لا في العبد، كما هو صريح عبارة المنهاج، ونصها مع التحفة، ولو نكح السفيه بلا إذن فباطل، فإن وطئ منكوحته الرشيدة المختارة لم يلزمه شئ، أي حد، قطعا للشبهة، ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهرا ولو بعد فك الحجر وإن لم تعلم سفهه لأنها مقصرة بترك البحث مع كونها سلطته على بعضها، بخلافه باطنا بعد فك الحجر عنه، كما نص عليه في الأم، واعتمدوه، بخلاف صغيرة مجنونة ومكرهة ومزوجة بالإجبار ونائمة فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطهن.

اه.

إذا علمت ذلك تعلم ما في كلامه من التخليط.

ثم رأيت في المغني نص على أن بعض الشارحين توهم أن العبد كالسفيه، ولعل شارحنا تبع هذا البعض في ذلك، ونص عبارته:

(تنبيه) قول المصنف باطل يقتضي أنه إذا وطئ لا يلزمه شئ كالسفيه، وليس مرادا، كما توهمه بعض الشارحين، بل يلزمه مهر المثل في ذمته، كما صرح به المصنف في نكاح العبد.

(قوله: أما السفيهة والصغيرة) أي ونحوهما من كل من ليست برشيدة مختارة مما تقدم.

وقوله فيلزم فيهما مهر المثل: أي ويتعلق برقبته، كما علمت (قوله: ولا يجوز للعبد) أي لا يصح ولو أذن له السيد فيه لأن العبد لا يملك ولو بتمليك سيده والتسري يفيد دخول المتسري بها في ملك المتسري.

وقوله ولو مأذونا في التجارة: أي ولو كان العبد مأذونا له في التجارة فلا يجوز له ذلك لأن التجارة لا تتناول ذلك.

وقوله أو مكاتبا: أي ولو مكاتبا (قوله: أن يتسرى) المصدر المؤول فاعل يجوز.

والتسري مطلق الوطئ، وشرعا يعتبر فيه ثلاثة أمور: الوطئ والإنزال ومنع الخروج.

والمراد به الأول لأن الرقيق يمنع من الوطئ، مطلقا، سواء وجد إنزاله ومنع الخروج أم لا، ولو عبر بيطأ، كما عبر به شيخ الإسلام، لكان أولى لئلا يوهم أن المراد به المعنى الشرعي مع أنه ليس كذلك.

فتنبه (قوله: لأن المأذون له) أي في التجارة وغيره بالأولى وهو علة لعدم جواز التسري بالنسبة لغير المكاتب.

وقوله لا يملك: أي ولو بتمليك سيده، كما علمت، لأنه ليس أهلا للملك، وأما الإضافة التي ظاهرها الملك في خبر الصحيحين: من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع فهى للاختصاص، لا." (١)

٧٠٦. "باب في العيدين والصلاة بعرفات والتكبير في أيام التشريق

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة (رضي الله عنهم) عيدان اجتمعا في يوم واحد فالأول سنة والآخر فريضة ولا يترك واحد منهما ويجهر

قوله ويكره إلخ لأن في عقد الجماعة للظهر معارضة بالجمعة على سبيل المخالفة والمعارضة على سبيل الموافقة بدعة فهذا أولى

قوله في قولهم جميعا لأنها مفازة وأما منى فمحمد يقول إنها قرية وليس بمصر والمصر شرطه وهما يقولان بلى في عامة السنة كذلك لكنها تمصرت أيام الموسم لوجود شرائط المصر وفي

972

<sup>(</sup>١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، البكري الدمياطي ٣٧٦/٣

المصر الذي تقام فيه الجمعة أقوال ذكر الكرخي أنه كل موضع فيه وال ومفت فهو مصر جامع وعن أبي يوسف كل موضع فيه أمير وقاض تنفذ الأحكام ويقيم الحدود فهو مصر جامع وهو قريب من الأول وعن عبد الله الثلجي أحسن ما سمعت أنهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم فيه فهو مصر جامع

قوله وقالا لا تجزيه إلخ لأن الواجب خطبة وليس كل كلام خطبة فينصرف إلى المعتاد وأبو حنيفة يقول قال الله تعالى وفاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وهو أمر مطلق من غير فصل بين ذكر وذكر فوجب العمل بالسنة في حق التكميل دون النسخ لأن في النسخ إلغاء وصف الإطلاق وأنه خلاف الأصل ولأن العمل بالكتاب أولى من العمل بالسنة

باب في العيدين والصلاة بعرفات والتكبير في أيام التشريق

قوله فالأول سنة إلخ فلا يترك واحدا منها أما فرضية الثانية فلأنها واجبة والأولى واجبة وإنما سماه سنة لأنه ثبت وجوبها بالسنة

قوله ويجهر كذلك رواه زيد بن أرقم ونعمان بن بشير ولا يجهر في الظهر والعصر وهو عندنا خلافا لمالك لأنهما شرعتا في وقتهما فلا يتغيران عما شرعا عليه." (١)

٧٠٧. "يتَزَوَّج أُو يَشْتَرِي ختانة تختنه.

وَذَكُرُ الْكُرْخِي فِي الْكَبِيرِ: يختنه الحمامي، وَكَذَا عَن ابْن مَقَاتل.

مطلب: لَا بَأْس للحمامي أَن يطلي عَورَة غَيره بالنورة إِذا غُصْن بَصَره حَالَة الضَّرُورَة لَا بَأْس للحمامي أَن يطلي عَورَة غَيره بالنورة انتهى.

لَكِن قَالَ فِي الْهِنْدِيَّة بعد أَن نقل عَن التاترخانية أَن أَبَا حنيفَة كَانَ لَا يرى بَأْسا بِنَظَر الحمامي إِلَى عَورَة الرجل، وَنقل أَنه مَا يُبَاح من النّظر

للرجل من الرجل يُبَاح الْمس، وَنَقله عَن الْهِدَايَة وَنقل مَا نَقَلْنَاهُ، لَكِن قَيده بِمَا إِذَا كَانَ يغص بَصَره.

وَنقل عَن الْفَقِيه أَبِي اللَّيْث أَن هَذَا فِي حَالَة الضَّرُورَة لَا فِي غَيرهَا، وَقَالَ: وَيَنْبَغِي لكل وَاحِد أَن يتَوَلَّى عانته بِيَدِهِ إِذا تنور كَمَا فِي الْمُحِيط، فَلْيحْفَظ.

970

<sup>(</sup>١) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، اللكنوي، أبو الحسنات ص/١١٣

أَقُول: وَمعنى يَنْبَغِي هُنَا الْوُجُوبِ كَمَا يظْهر، فَتَأْمل.

قَوْله: (بَحر) وَمثله فِي التاترخانية.

قَوْله: (والاستهزاء بشئ من الشَّرَائِع كُفْرٌ) أَشَارَ إِلَى فَائِدَةِ تَقْيِيدِهِ فِي الْهِدَايَةِ بِأَن لَا يتْرك الْخِتَان اسْتِخْفَافًا بِالدِّين.

قَوْله: (ابْن كَمَال) عِبَارَته: والاقلف لانه لَا يخل بِالْعَدَالَةِ إِذا تَركه اسْتِحْفَافًا بِالدّين.

قَالَ الرَّازِيِّ: لم يرد بالاستخفاف الاِسْتِهْزَاء، لان الاِسْتِهْزَاء بشئ من الشَّرَائِع كفر، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ التواني والتكاسل اه ح.

وَكَذَا ذكر مثله عزمي زَاده مؤولا عبارَة الدُّرر.

مطلب: فِي شُهَادَة الْخصي

قَوْله: (وَخصي) بِفَتْح الْخَاء: منزوع الخصا، لَان عمر رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ قبل شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخَصِيّ عَلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ، رَوَاهُ ابْن شيبَة (١) ولانه قطع مِنْهُ عُضْو ظلما فَصَارَ كمن قطعت يَده ظلما فَهُوَ مَظْلُومٌ.

نَعَمْ لَوْ كَانَ ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَفَعَلَهُ مُخْتَارًا منع.

فتح.

قَوْله: (وأقطع) إِذَا كَانَ عدلا، لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله قطع يَد رجل فِي السّرقة، ثُمَّ كَانَ بعد ذَلِك يشْهد فَيقبل شَهَادَته.

منح.

قَوْله: (وَولد الزِّنَا) لَان فسق الْوَالِدين لَا يُوجب فسق الْوَلَد ككفرهما.

منح.

قَوْله: (وَلُو بِالزِّنَا) أَيْ وَلَوْ شَهِدَ بِالزِّنَا عَلَى غَيْرِهِ تقبل، أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا شَهِدَ بِالزِّنَا أَوْ

بِغَيْرِهِ، خلافًا لمَالِك فِي الاول كَمَا فِي الْمنح.

قَوْلُهُ: (كَأُنْثَى) فَيُقْبَلُ مَعَ رَجُل وَامْرَأَةٍ فِي غير حد وقود.

قوه: (لُو مُشكلا) في كل الاحكام.

شرنبلالية، والاولى أَن يَقُول وَهُوَ كَأَنثي.

قَوْله: (وعتيق لمعتقه) أي تقبل شَهَادَته، لان شريحا قبل شَهَادَة قنبر لعَلي وَهُوَ عتيقه.

وَأَشَارَ بِاللَّامِ إِلَى أَن شَهَادَته على الْمُعْتق تقبل بالاولى كَمَا صرح بِهِ متْنا بقوله.

(وَعَكسه) وقنبر بِفَتْح الْقَاف، وَأَمَا بِضَم الْقَاف فجد سِيبَوَيْهٍ.

ذكره الذَّهبيّ في مشتبه الانساء والاسماء.

مطلب: فِي تَرْجَمَة شُرَيْح القَاضِي وَشُرَيْح بن الْحَارِث بن قيس الْكُوفِي النَّخعِيّ القَاضِي أَبُو أُمُوتُهُ، تَابِعِيّ ثِقَة.

وقيل لَهُ صُحْبَة،

مَاتَ قبل الثَّمَانِينَ أَو بعْدهَا وَله مائَة وثمان سِنِين أَو أكثر، واستقضاه عمر رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ على الْكُوفَة، وَلم يزل بعد ذَلِك قَاضِيا خَمْسا وَسبعين سنة، إِلَّا ثَلَاث سِنِين امْتنع فِيهَا من الْقَضَاء فِي فتْنَة الحُجَّاج فِي حق ابْن الزبير حَيْثُ استعفى الحُجَّاج من الْقَضَاء فأعفاه، وَلم يقْض إِلَى أَن مَاتَ الحُجَّاج

(1)

قَوْله: (ابْن شيبَة) هَكَذَا بِأَصْلِهِ وَلَعَلَّ الصَّوَابِ ابْن أبي شيبَة فَليُحرر اه.

مصححه.." (۱)

٧٠٨. "بلغ الصبي رشيدا) بأن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله انفك الحجر عنه بنفس البلوغ أو بلغ غير رشد تم رشد انفك بنفس الرشد لأن هذا حجر ثبت من غير حاكم فارتفع من غير فكه بخلاف حجر السفه الطارىء فإنه يجب على القاضى الحجر

<sup>(</sup>١) قره عين الأخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار، علاء الدين بن محمد بن عابدين ٧ / ٥٣١

على السفيه بتبذير طارىء على من بلغ رشيدا ويسن له الإشهاد على الحجر لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا على أيدي سفهائكم و (أعطي ماله) ولو كان الرشيد الذي يعطي ماله امرأة فيصح تصرفها حينئذ من غير إذن زوجها خلافا لمالك حيث ذهب إلى أنه لا يسلم للمرأة الرشيدة مالها حتى تتزوج وحينئذ لا ينفذ تبرعها بما زاد على الثلث بغير إذنه ما لم تصر عجوزا ثم بعد إفاقة المجنون وبلوغ الصبي يرتفع حجر الجنون والصبا ويخلفه حجر السفه إن لم يوجد رشد وحكم السفيه المحجور عليه حسا أو شرعا أنه يصح منه إسلام وعبادة ما عدا صرف الزكاة إلا إن عين له المدفوع له لكن ينبغي أن يكون بحضرة الولي أو نائبه وتصرف غير مالي كطلاق وخلع ولو بدون مهر المثل ونفي نسب واستلحاق وينفق على المستلحق من بيت المال وكإقراره بموجب قود أو حد

## فصل في الحوالة

بفتح الحاء وهي عقد يقتضي تحول دين من ذمة إلى ذمة وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه ويسن قبولها على ملىء باذل لا شبهة بماله

وأركانها سبعة محيل ومحتال ومحال عليه ودين للمحيل على المحال عليه ودين للمحتال على المحيل وإيجاب وقبول

(تصح حوالة) بوجود تلك الأركان كلها بشروطها وإنما تحصل صحة الحوالة (بصيغة) وهي إيجاب المحيل وقبول المحتال فالإيجاب كقوله أحلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك علي فهو صريح وإن لم يقل بالدين الذي لك علي ولم ينوه كما قاله الرملي خلافا لابن حجر ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدي معناها كنقلت حقك إلى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكتك الدين الذي عليه بحقك ولو قال أحلني فكقوله بعني فيكون استيجابا قائما مقام القبول ومثله ما لو قال احتل على فلان بمالك علي من الدين فقال احتلت أو قبلت فيكون استقبالا قائما مقام الإيجاب (ورضا محيل) وإنما يشترط رضاه لأن له إيفاء الحق من حيث شاء ومعرفة رضاه إنما تحصل بالصيغة (ومحتال) وإنما يشترط رضاه لأن حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل لغيره إلا برضاه أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لأنه محل الحق كالرقيق المبيع ولأن الحق للمحيل فلم يتعين استيفاؤه بنفسه كما أن له أن يوكل (ويلزم

بها) أي الحوالة حق المحتال ذمة المحال عليه و (دين محتال) وهو محال به (محالا عليه) للمحتال فيبرأ المحيل بالحوالة عن دين المحتال ويبرأ المحال عليه عن دين المحيل لأن ذلك هو فائدة الحوالة (فإن تعذر أخذه) أي." (١)

٧٠٩. "قَوْلُهُ: (وَلَا تَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ). قَالَ ابْنُ الْعَرِيِّ: لَيْسَ الْوَرْسُ مِنْ الطِّيبِ وَمَا يُشْبِهُهُ فِي مُلَايَمَةِ الشَّمِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَنْوَاعِ الطِّيبِ وَمَا يُشْبِهُهُ فِي مُلَايَمَةِ الشَّمِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَنْوَاعِ الطِّيبِ عَلَى الْمُحْرِمِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّطَيُّبُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: مَسَّهُ، تَحْرِيمُ مَا صُبغَ كُلُّهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَهُو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّطَيُّبُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: مَسَّهُ، تَحْرِيمُ مَا صُبغَ كُلُّهُ أَنْ وَعَلَى الْمُحْرِمِ وَهُو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّطَيُّبُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: مَسَّهُ، تَحْرِيمُ مَا صُبغَ كُلُهُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَصْبُوغِ رَائِحَةٌ فَإِنْ ذَهَبَتْ جَازَ لُبْسُهُ فِي مَا لِكُونَ لِلْمَصْبُوغِ رَائِحَةٌ فَإِنْ ذَهَبَتْ جَازَ لُبْسُهُ فِي كَلُونَ لِلْمَصْبُوغِ رَائِحَةٌ فَإِنْ ذَهَبَتْ جَازَ لُبْسُهُ خِلَافًا لِمَالِكِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلا أَنْ لَا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ». فِي لَفْظِ الْبُحَارِيِّ زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ بِمَا يَرْتَبِطُ ذِكْرِ النَّعْلَيْنِ عِمَا قَوْلُهُ: ﴿إِلا أَنْ لَا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ الْخُفَّيْنِ». قَبْلهمَا وَهِيَ: ﴿وليحرم أَحَدَكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ الْخُفَّيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَالِسُ الْخُفَّيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ، وَهُو قَوْلُ الجُمْهُور.

قَوْلُهُ: (فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ). هُمَا الْعَظْمَانِ النَّاتِعَانِ عِنْدَ مِفْصَلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ. وَظَاهِرُ الْحُدِيثِ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى مَنْ لَبِسَهُمَا إِذَا لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ. وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى وَالْقَدَمِ. وَظَاهِرُ الْحُدِيثِ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى مَنْ لَبِسَهُمَا إِذَا لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ. وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَاجِبٌ أَنَّ الْقُطْعِ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَجَابَ عَنْهُ الجُّمْهُورُ بِأَنَّ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَاجِبٌ وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْحُنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكرَ الْمُصَنِّفُ. وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْحُنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكرَ الْمُصَنِّفُ. وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْحُنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكرَ الْمُصَنِّفُ. وَهُو مِنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَقَدْ أَجَابَ الْخُنَابِلَةُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا دَعْوَى النَّسْخِ كَمَا ذكرَ الْمُصَنِّفُ. وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمْ عَنْ هَذَا فَقَالَ: كِلَاهُمَا صَادِقٌ حَافِظٌ، وَزِيادَةُ ابْنِ عُمَرَ لَا تُخَالِفُ وَالْمَا فَلَمْ يَنْقُلْهَا عَنْهُ بَعْضُ رُواتِهِ. الْمُعَلِي قِي الْأُمْ عَنْ هَذَا فَقَالَ: كِلَاهُمُ اللَّاسِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ عَزَبَتْ عَنْهُ أَوْ شَكَّ فِيهَا أَوْ قَالْهَا فَلَمْ يَنْقُلْهَا عَنْهُ بَعْضُ رُواتِهِ. وَاسْتَدَلَ بَعْضُهُمْ بِقِيَاسِ الْخُونَ عَزَبَتْ عَلَى السَّرَويلِ فِي تَرْكِ الْقَطْعِ، وَرُدَّ بِأَنَّةُ مُصَادِمٌ الْفُسَادَ، وَرُدَ بِأَنَّهُ لَا يُحِبُ الْفُسَادَ، وَرُدً بِأَنَّ فَالْمُ يَكُونَ عَزَبَتِ عَلَى السَّرَويلِ فِي تَرْكِ الْقَطْعِ فَسَادٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُ الْفُسَادَ، وَرُدَ بَأَنَّهُ عَنْ الْفُسَادَ، وَلَا لَكُونَ عَنَالَ الْقَطْعَ فَسَادٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُ الْفُسَادَ، وَلَا لَا لَالْمُ الْمُعْنَاقِ اللْعَلَا فَلَمْ عَلَاهُ وَلَا لَا لَالْمُ لَا يُحِلُ الْفُسَادَ، وَاللَهُ لَا يُحِلَى الْفَسَادَ، وَاللَّهُ لَا يُحِلُ عَلَاهُ اللْعُلَا عَلَامُ اللْفَالِعُ الْفَالِعُ الْمُعْ الْفُلْعُ الْفَالِعُ الْ

فِيمَا نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ لَا فِيمَا أَذِنَ فِيهِ بَلْ أَوْجَبَهُ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ مُطْلَقٍ وَمُقَيَّدٍ لِيمَا نَهُى عَنْهُ الشَّارِعُ لَا فِيمَا أَذِنَ فِيهِ بَلْ أَوْجَبَهُ. وَالْجَمْعُ مَا أَمْكَنَ هُوَ الْوَاحِبُ. انْتَهَى لِإِمْكَانِ الْجَمْعُ مَا أَمْكَنَ هُوَ الْوَاحِبُ. انْتَهَى

<sup>(</sup>١) نحاية الزين، نووي الجاوي ص/٢٤٨

مُلَحَّصًا. قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: الْأَوْلَى قَطْعُهُمَا عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَخُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ.

بَابُ مَا يَصْنَعُ مَنْ أَحْرَمَ فِي قَمِيصٍ

٣٤٤٣ - عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - جَاءَهُ رَجُلُ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ؟." (١)

٧١٠. "أو بين الوحشي وغيره، تغليبًا للحظر ١) (أو تلف) الصيد المذكور (في يده) بمباشرة ٢) أو سبب كإشارة ودلالة، وإعانة ولو بمناولة آلة ٣).

بِحَالِثُنَّهُ

1) وهو الجانب الذي من جهة صيد البر، والوحشي من دواب البر ما لا يستأنس غالبا، والجمع الوحوش، وقال الجوهري: الوحوش حيوان البر.

۲) فعليه جزاؤه لأنه تحت يد عادية، أشبه ما لو أتلفه، إذ الواجب إما إرساله أو رده على
 مالكه.

٣) أو إعارة ليقتله أو ليذبحه، سواء كان مع الصائد ما يقتله أو يذبحه أو لا، لأنه وسيلة إلى الحرام فكان حراما، كسائر الوسائل وفاقا، لحديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي، فأبصرته ثم ركبت ونسيت الرمح، قال: فقلت لهم: ناولوني فقالوا: لا والله لا نعينك عليه بشيء، إنا محرمون قال: فتناولته فأتيت الحمار فعقرته، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أشار إليه إنسان منكم أو أمره بشيء؟ قالوا: لا فعلق الحكم بالإشارة أو الأمر، وكان أمرا معلوما متقررا عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك قالوا: «لا والله، لا نعينك عليه بشيء، إنا محرمون» ، فيضمن المحرم الصيد بالدلالة والإشارة والإعانة ونحو ذلك.

قال القاضي: «لا خلاف أن الإعانة توجب الجزاء فكذا الإشارة والدلالة» خلافا لمالك، والشافعي، ولأن المحرم قد التزم بالإحرام أن لا يتعرض للصيد بما يزيل أمنه، والأمر به، والدلالة عليه، والإشارة إليه يزيل الأمن عنه فيحرم ولما مر النبي صلى الله عليه وسلم بالإثاية، إذا ظبي حاقف، في ظل فيه سهم، فأمر رجلا أن يقف عنده، لا يريبه أحد من الناس، حتى

<sup>(</sup>١) بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار، فيصل المبارك ٦٥٦/١

يجاوزوه وأما الآلة فمقصودة هنا، بخلاف ما يأتي من: أن من دفع لشخص آلة، فقتل بها شخصا انفرد

القاتل بالضمان، والفرق أن الآدمي لما كان من شأنه الدفع عن نفسه، ولا يقدر عليه إلا بمزيد قوة، تقدمت المباشرة فلم يلحق بها السبب بخلاف الصيد، فإن من شأنه أن لا يدفع عن نفسه، فضعفت المباشرة، فألحق بها السبب.." (١)

٧١١. "(وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره بأشهر الحج ١) ولا يوم النحر أو عرفة ٢) ويكره الإكثار ٣) والموالاة بينها باتفاق السلف، قاله في المبدع ٤).

برَجِع اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

1) قال الوزير وغيره: أجمعوا أن فعلها في جميع السنة جائز، فقد ندب صلى الله عليه وسلم عليها، وفعلها في أشهر الحج، وقال «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» ويكفي كون النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة من التنعيم، سوى عمرتها التي كانت أهلت بها مع الحج، قال ابن القيم: هو أصل في جواز العمرتين في سنة في سنة بل في شهر اه فثبت الاستحباب من غير تقييد، خلافًا لمالك، وأبى حنيفة، فاستثنى أبو حنيفة الخمسة الأيام، ومالك لأهل منى، وكراهة أحمد على الإطلاق، قال الشيخ وغيره: ولا وجه لمن لم يتلبس بأعمال الحج. ٢) أي ولا تكره العمرة يوم النحر، أو يوم عرفة، لمن لم يكن متلبسًا بالحج باتفاق الأئمة. ٣) أي من العمرة، وتكرارها في غير رمضان وكره مالك والحسن العمرة في كل شهر مرتين، ٣)

وقال مالك: يكره في السنة مرتين، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في سنةمرتين. ٤) والموفق وقدمه في الفروع، وقال: اختاره الموفق وغيره، وقال أحمد: إن شاء كل شهر وتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة، ولم يأت نص بالمنع من العمرة ولا بالتقرب إلى الله بشيء من الطاعات، ولا من الازدياد من الخير، وهذا قول الجمهور، وقوله: «العمرة

إلى العمرة كفارة لما بينهما» دليل على التفريق بين الحج والعمرة في التكرار، وتنبيه على ذلك

إذ لوكانت لا تفعل في السنة إلا مرة، لسوى بينهما ولم يفرق.." (٢)

<sup>(</sup>١) حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن قاسم ٢١/٤

<sup>(</sup>٢) حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن قاسم ١٩٨/٤

٧١٢. "وحيث كان الماء في ذلك المقر

وفاضلاً عن حاجة الذي حفر

فلا يجوز مطلقًا أن يمنعه

من شرب شخص أو بهيمة معه

ولم يجب لسقي زرع أو بنا

ولا لشرب أن يحزه في إنا

وتقدم لك مذهب الإمام أحمد والرواية الثانية عنه أنه لا يلزمه؛ لان الزرع لا حرمة له فعليها يجوز بيعه بكيل أو وزن، ويحرم بيعه مقدرًا بمدة معلومة خلافًا لمالك، ويحرم أيضًا بيعه مقدرًا بالري أو جزافًا قاله القاضي وغيره، والقول الأول هو الذي تميل إليه النفس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأقسام الموات خمسة؛ لأنه إما أن لا يجري عليه ملك لأحد ولم يوجد فيه عمارة أو يجري عليه ملك مالك، فالأول يملك بالإحياء بغير خلاف بين القائلين بالإحياء.

والقسم الثاني: وهو ما جرى عليه ملك مالك إما أن يكون المالك معينًا أو لا، والأول: وهو المالك المعين إما أن يملكه بنحو شراء فلا يملك بالإحياء بغير خلاف.

وإما أن يملك بالإحياء ثم تركه حتى دثر وصار مواتًا فلا يملك كالذي قبله، والثاني: الذي لم يجر عليه ملك لمعين بل وجد فيه آثار ملك نوعان؛ لأنه إما أن يكون أثر الملك جاهليًا أو إسلاميًا فيملك فيهما.

ومن حفر بئرًا بأرض موات لنفع المجتازين فحافرها كغيره من

المجتازين بهاكمن بني مسجدًا فيكون كأحدهم في السقي والزرع." (١)

<sup>(</sup>١) الأسئلة والأجوبة الفقهية، عبد العزيز السلمان ٢٣٩/٦

ابن الأخت قد يكون ابن أخت شقيقة أو لأب أو لأم، أما الابن رضاعا من الأخت النسبية أو الابن النسبي من الأخت الرضاعية فيرجع فيه إلى رضاع.

وابن الأخت رحم محرم لخالته فيحرم عليه نكاحها.

ميراث ابن الأخت:

يشمل الكلام في ميراث ابن الأخت نقطتين:

الأولى: ميراثه باعتباره من ذوى الأرحام والثانية: كيفية توريثه عند من يقول بتوريثه.

وقد اختلف الفقهاء في النقطة الأولى: فمذهب الحنفية والحنابلة والإمامية والزيدية والإباضية أنه من الوارثين باعتباره من ذوى الأرحام، لأن ذوى الأرحام يرثون عندهم. أما المالكية فلهم في ذلك آراء: فرأى متقدميهم أن ذوى الأرحام لا ميراث لهم، ويعطى المال الباقى بعد أصحاب الفروض والعصبات أو المال كله عند عدم وجود أحد منهم لبيت المال، ولو كان غير منتظم، واتفق شيوخ المالكية المعتد بهم بعد المائتين على توريث ذوى الأرحام، إذا كان بيت المال غير منتظم، وقيل أن بيت المال إذا كان غير منتظم يتصدق بالمال عن المسلمين، لا عن الميت، والقياس صرفه في مصارف بيت المال إن أمكن، وذو الرحم أولى إن كان من مصارف بيت المال.

وعند الشافعية رأيان: الأول: وهو المذهب عدم توريث ذوى الأرحام ويصرف في مصالح المسلمين.

والثانى: أنهم يرثون بعد أصحاب الفروض والعصبات.

وابن حزم الظاهري يرى عدم توريث ذوى الأرحام ومن بينهم ابن الأخت.

أما فى النقطة الثانية: فالحنفية يقسمون ذوى الأرحام إلى أصناف أربعة: فروع الميت وأصوله، وفروع أبويه وفروع أجداده، فيكون ابن الأخت عنهم من الصنف الثالث، وإنما يرث عند عدم وجود أحد من الصنفين الأولين، فإذا انفرد أخذ كل التركة، فإذا اشترك معه غيره من الصنف الثالث قدم الأقرب درجة، ثم الأقوى قرابة، وعند الاستواء يكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

وعند الحنابلة والزيدية والإمامية والإباضية ومن يورثه من المالكية والشافعية: ينزل منزلة أصله الذي يدلى به إلى الميت، وهو الأصح عند المالكية ممن يورثون، فيعطى ابن الأخت على هذا نصيب أمه (١).

## الهبة لابن الأخت:

إذا وهب الرجل لابن أخته فتمت الهبة بالقبض امتنع عليه الرجوع في جميع المذاهب اتفاقا، أما قبل القبض فإن الهبة لم تتم، وعلى ذلك يكون الرجوع في هذه الحالة رجوعا عن الإيجاب، وهو جائز سواء أكان ذلك قبل القبول أم بعده، خلافا لمالك، فإنه يمتنع عليه الرجوع بعد إيجابه على المشهور ولو بعد القبول (٢).

مذهب الحنفية والظاهرية والإباضية والزيدية تجب النفقة لذى الرحم المحرم، ومنهم ابن الأخت بشروط وجوبها (انظر نفقة) ، أما الحنابلة فعندهم روايتان: الأولى تقضى بعدم وجوبها إن كانوا من غير ذوى الرحم، نص عليها أحمد، والثانية وهى رواية أبى الخطاب تقضى بأن النفقة تلزمهم عند عدم العصبات، وذوى الفروض، لأنهم وارثون فى تلك الحالة (٣) . ابن الأخت فى أحكام الجنازة:

الحنفية: إذا ماتت المرأة ولا امرأة معها تغسلها، ولكن معها ذو رحم محرم منها كابن أختها فإنه ييممها باليد لا بالخرقة، ولا فرق بين العجوز والشابة.

المالكية والشافعية والزيدية: يغسل الميتة ذو الرحم المحرم منها، يدلك ما ينظره ويصب على العورة مستترة.

الإباضية: ورد في مذهبهم أقوال: منشؤها هل يجوز للرجل مس ما يباح النظر إليه من المرأة أم لا؟

وبهذا قالوا: إذا كان الرجل منفردا أو المرأة منفردة فالرجل تغسله ذات الرحم المحرم كالخالة مثلا، غير الفرجين، لا العكس أى لا يغسل الرجل ذات الرحم المحرم منه بل ييممها، وقيل يغسل كل منهما الآخر من فوق ثوب ويدلك بما يصلح للتدليك، وقيل يصب الماء عليه صبا، والطفل إلى سن السابعة يغسله الرجال والنساء.

الظاهرية والإمامية: ذو الرحم المحرم وذات الرحم المحرم يغسل كل منهما الآخر من فوق الثياب فلا يحل تركه (٤) .

ابن الأخت في الزكاة:

مذهب الحنفية: يجوز دفع الزكاة إلى القريب الفقير، كابن الأخت مثلا، حتى ولو كان في عيال المزكى بشرط ألا يفترض القاضى له نفقة على المزكى، فإن كانت له نفقة مفروضة من القاضى فدفعها إليه بنية الزكاة لا يجوز، لأنه أداء واجب بواجب آخر، وهذا لا يجوز، أما إذا دفعها إليه ولم تحسب من النفقة المفروضة عليه، فذلك جائز، لأنه صدقة وصلة، والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والإمامية يجوز عندهم دفعها له بشرطين، ألا يكون وارثا، وألا يكون له نفقة مفروضة من القاضى، لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الصدقة على المسكين صدقة وهى لذى الرحم ثنتان، صدقة وصلة) .

الإباضية: لا يجوز دفعها إلى القريب الفقير إلا بإذن الإمام أو نائبه.

الظاهرية: لا يجوز دفع الزكاة إلى ذى الرحم المحرم كابن الأخت مثلا وغيره، إلا إذا كان من الأصناف المستحقة للزكاة، فإذا كان من المستحقين فهو أولى، لكونها صدقة وصلة، وإن دفعت إليه وهو غير مستحق استردت منه إن كانت قائمة، وإلا أعاد إخراجها لحديث: (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) (٥).

ابن الأخت في حد السرقة:

إذا سرق الرجل مقدار نصاب من مال ذى الرحم المحرم كخاله وخالته وبالعكس فهل تقطع يده حدا؟ قال الحنفية: لا حد عليه، لأنه مال ذى رحم محرم، ولا قطع فى سرقته، لأنها قرابة تمنع النكاح وتبيح النظر وتوجب النفقة، أشبه بقرابة الولادة، وفى وجوب الحد عليه تفصيل فى المذاهب الأخرى (انظر سرقة) (٦).

<sup>1)</sup> راجع للحنفية الميداني على مختصر القدوري ٣ ص٣٢٧. وللمالكية حاشية الدسوقي ٤ ص٨٢٥. وللشافعية أسنى المطالب ٣ ص٣١، ٣٦. وللحنابلة المغنى ٧ ص٥٥ وما بعدها. وللظاهرية المحلى ٩ ص٣١٦. وللزيدية البحر الزخار ٥ ص٣٥٢. وللإباضية شرح النيل ٨ ص١٥١. وللإمامية شرح تحرير الأحكام ٢ ص١٥٥.

٢) راجع للحنفية: فتح القدير ٧ ص١٣٤. وللمالكية: حاشية الدسوقي باب الهبة ٤. وللشافعية: أسنى المطالب ٢ ص٤٨٣. وللحنابلة: المغنى ٦ باب الهبة. وللزيدية: البحر

الزخار ٤ ص١٣٥ وما بعدها. وللظاهرية: المحلى ٩ ص١٣٧. وللإباضية: شرح النيل ٦ ص٣٥. وللإمامية: تحرير الأحكام ١ ص٢٨٢.

٣) راجع للحنفية: فتح القدير ٣ ص٣٥. وللحنابلة: المغنى ٩ ص٢٦٠. وللزيدية: البحر الزخار ٣ ص٢٤١ وما بعدها. وللظاهرية: المحلى ١٠ ص١٠٠. وللإباضية: شرح النيل ٧ باب النفقة.

٤) راجع للحنفية: فتح القدير ١ ص٥٥ - ٥٥٦. وللشافعية: أسنى المطالب ١ ص٣١٣. وللظاهرية: المحلى ٥ ص٩٥. وللزيدية: البحر الزخار ٢ باب غسل الميت. وللإباضية: شرح النيل ١ ص٣٦٨ - ٣٧٩. وللإباضية: تحرير الأحكام الشرعية ١ ص١١٨. وللمالكية: الدردير ١ ص١٨١، ١٨٢.

٥) راجع الحنفية: فتح القدير ٢ ص٢٢. وللمالكية: حاشية الدسوقى ١ باب الزكاة.
 وللشافعية: أسنى المطالب ١ ص٣٣٨. وللحنابلة: المغنى ٢ ص١٥. وللظاهرية: ٦ ص٢٤. وللإباضية: شرح النيل ٢ ص٢١. وللإمامية: تحرير الأحكام الشرعية ١ ص٥٨.

٦) فتح القدير ٤ ص٢٢٦.." (١)

٧١٤. "الْعَدَدِ، فَيَشْتَرِيهِ بِكَيْلٍ، وَيَبِيعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْلِ. أَمَّا لَوِ الْشَتَرَاهُ جُزَافًا، ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، فَيَكُونُ بَيْعُهُ جَائِزًا، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْلِ (١) اشْتَرَاهُ جُزَافًا، ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، فَيَكُونُ بَيْعُهُ جَائِزًا، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْلِ (١) . وَعَلَى هَذَا:

فَلُو اشْتَرى طَعَامًا كَيْلاً، لَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، لاَ جُزَافًا وَلا كَيْلاً.

وَلَوِ اشْتَرَاهُ جُزَافًا، جَازَ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ، مُطْلَقًا، جُزَافًا أَوْ كَيْلاً (٢).

٥ - وَفِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رِوَايَاتُ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الْمَمْنُوعِ بَيْعُهُ قَبْلِ قَبْضِهِ مِنَ الْأَهْوَال، سَبَقَ بَعْضُهَا (٣):

فَرُوِيَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الطَّعَامِ وَمَا أَشْبَهَهُ قَبْل قَبْضِهِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ أَكَانَ مَكِيلاً أَمْ مَوْزُونًا، أَمْ لَوُونَ كَمَا قَدَّمْنَا (٤) ، وَذَلِكَ لَمُ يَكُنْ كَذَلِكَ، خِلاَقًا لِمَالِكٍ اللَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ الْكَيْل أَوِ الْوَزْنَ كَمَا قَدَّمْنَا (٤) ، وَذَلِكَ

<sup>(</sup>١) موسوعة الفقه المصرية، مجموعة من المؤلفين ص/٤٠

لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ ﴿ مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ ﴾ (٥) . وَلِقَوْل الأَّ تُرْمِ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، عَنْ قَوْلِهِ:

(۱) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٣ / ١٥٢. وانظر أيضا القوانين الفقهية ١٧١.

- (٢) حاشية الدسوقي ٣ / ١٣٥.
- (٣) راجع فيما تقدم مذهب الشافعي ومن وافقه، ففيه رواية عن أحمد.
  - (٤) راجع فيما تقدم الفقرة السابقة.
- (٥) حديث: " من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ". سبق تخريجه ف / ١.. " (١)

<sup>(</sup>١) الموسوعة الفقهية الكويتية، مجموعة من المؤلفين ١٢٦/٩